

من حاشية الإمام الأئمة الشيخ سليمان

الجل على شرح الشرح

لشيخ الإسلام زكريا الانصاري

رحمهما الله تعالى
آمين

الجلد الثالث

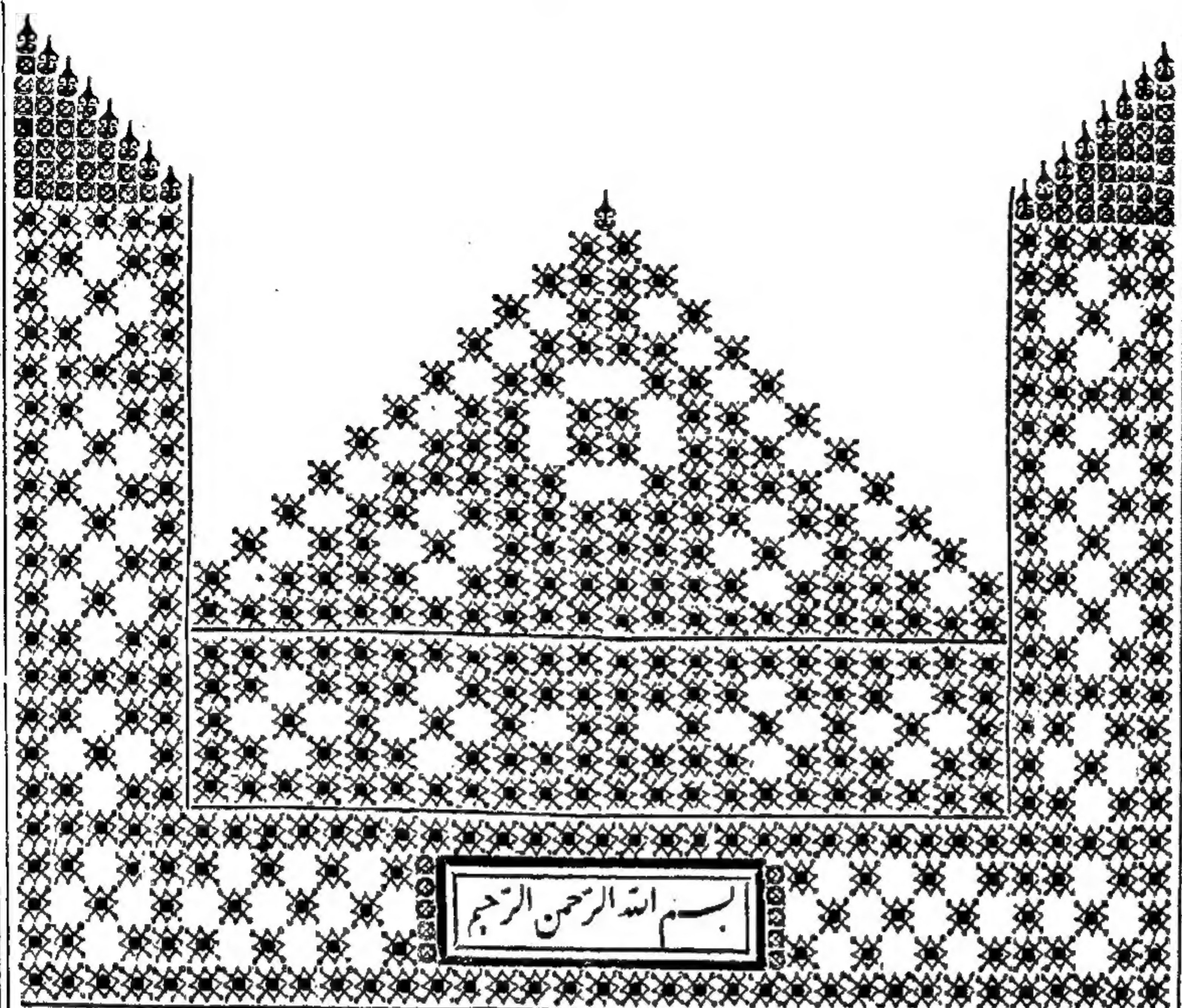
و
دار الفکر للطباعة
عمارة - بيروت

الجزء الثالث

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالها مش الشرح المذكور

والرحمة والبركات



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

(كتاب البيع)

(كتاب البيع)

أى بيان أحكامه وهو يستعمل بمن كقوله باع زيد من عمرو وهو المشهور وقد يستعمل باللام كقوله في الروضة في باب العتق في آخر الشرط الثاني من الشروط الأربعة حيث قال ولو باع عبدا لابنه ولا جنبي صفقة واحدة عتق نصيب الابن وقوم عليه نصيب بشر يكه وإنما أفرد المصنف لفظه لأن أفرادها هو الأصل اذ هو مصدر ورده العلامة ابن قاسم بان المعنى المصدري ليس مرادها هنا وإنما المراد اللفظ الذي ينعقد به البيع قال شيخنا الشيرازي ويمكن الجواب بأنه لما كان مصدرا في الأصل كان الأصل فيه الأفراد وأخره عن العبادات اهتما بما بها لانهم أفضل الأفعال ولان الاضطرار اليها أكثر من حيث الثواب ولقلة أفرادها عن البيع ثم النظر أولا فيه من حيث صحته وفساده ثم من حيث لزومه وجوازه ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في الفاظ تطلق فيه ثم في الخالف ومعاملة العبيد فهو مختصر في خمسة أطراف وقد رتبها المصنف على ذلك اه برماوى وفي شرح مر مانصه والنظر أولا في صحته والذي يتجه انه متعارف آخر اللفظ المتأخر وان انتقال الملك يقارنها اه وكتب عليه ع ش قوله وان انتقال الملك يقارنها أى غالبا فلا يرد مالو باع بشرط الخيار للبائع وحده فان الملك لا ينتقل الا بعد انقضاء الخيار على الاظهر اه وفي الرشيدي مانصه قوله وان انتقال الملك يقارنها هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبصفة العتق ترتب أثره الصريح في ان الأثر الذي هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عتقها لانه يقارنها الآن يقال هذا الترتيب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان فلا ينافي مقارنة لها في الزمان بناء على ما عليه الاكثر ان العلة تتعارف معلولها في الزمان اه وبعبارة جج *(تنبيه)* * اختلف أصحابنا في السبب القولي كصبيغ العقود والحلول والفاظ الامر والنهي هل يوجد السبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف اسبابها أو عقبه على الاتصال أى يتبين بان آخره حصوله من أوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الأشعرية وحذاق أصحابنا الأول

وقال الرافعي الا كثرون على الثاني وأجر والخلاف في السبب العقلي وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم
 بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبة هذا حاصل ما ذكره الزركشي في وضعه وذكر في آخره اذا تعلق
 الحكم بعدد أو ترتب على متمدد هل يتعاقب بالجميع أو بالآخر قال الزركشي وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من
 أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالاً ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الأخير متوقف الوجود على ما قبله فلما
 قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعزول ذهبنان المؤثر هو المجموع أي غالباً كره فروغاً تخالفه
 والوجه كما يشير إليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من أسباب متعاقبة اذ في مثلها
 الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فنحن نسند للكل وهم لا يخفون فلا يجب الخلد بما قبله
 وحينئذ لا ينافي هذا ما تقرراً أولاً لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حينئذ من جهة لان هذا الاتحاد حوت فيه
 أوجه ثلاثة والاول لتركبه لم يجز فيه الأوجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الأسباب المجتمعة
 فتأمل فان كلامه في الموضوعين ومثلهما طاهر في التناقض كولا ناو يله بما ذكره المعلوم منه ان ترتبه على الأخير
 فقط في مثل كثيرة هنا انما هو لدرك يخصه كما يعلم من أمعن تأمله فيه انتهت (قوله يطلق البيع) أي شرعاً وأتى به
 طاهر الثلاث جميع الضمير إلى لفظ البيع في الترجمة فينا في قوله الآتي وهو المراد بالترجمة اه برماوى (قوله
 أيضاً يطلق البيع الخ) استفيد من صنيعة ان له اطلاقات ثلاثة يطلق على التملك وعلى العقد وعلى مطلق مقابلة
 شئ بشئ والاطلاق الاول لغوي وشرعي والثاني شرعي فقط والثالث لغوي فقط وبقي اطلاق رابع شرعي
 ولغوي وهو الشراء الذي هو التملك في المختار ان البيع يطلق على التملك المذكور ونصوه باع الشئ اشتراه
 فهو من الاضداد وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء
 أخيه اه وبقي اطلاقان شرعيان فقط وهما الانعقاد الناشئ عن العقد والملك الناشئ عنه وفي ج مانصه وقد
 يطلق أيضاً على الانعقاد أو الملك الناشئ كل منهما عن العقد كما في قولك فسخت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن
 فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه اه فتلخص ان لفظ البيع له اطلاقات ستة (قوله على قسم الشراء) قسم
 الشئ ما كان مبيعاً له ومنه درجته معبأ أصل كلي وعليه فالمراد بالاصل هنا تصرف له دخل في حصول الملك اه
 ع ش (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه ان هذا الفيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الا ببيع او الجواب
 انه لبيان الواقع لا للاحتراز وأنه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازاً عن غير من مطلق الاجارة
 اه ع ش على مر (قوله والشراء تملك بذلك) أي بالثمن بوصفه أو ان الباء بمعنى مع أي تملك مع ذلك المذكور
 وعلى كل سقط ما قبل كان الاولى ان يزيد بعد ذلك لفظه كذلك أي على وجه مخصوص كسابقه تأمل اه
 شورى (قوله أيضاً والشراء تملك بذلك) الشراء يحدو يقصر كما في المختار و يطلق الشراء أيضاً على مقابل التملك
 وهو التملك المذكور كما في قوله تعالى وشروه بثمن تكفي المختار والحاصل ان لفظ الشراء يطلق اطلاقاً لغوياً
 واصطلاحياً على كل من التملك والتملك اه شيخنا ثم رأيت في مر مانصه على ان لفظ كل يطلق على
 الاخر اه وفي المصباح شريث المتاع أشريه اذا أخذته بثمن أو أعطيته بثمن فهو من الاضداد وانما ساع
 ان يكون الشراء من الاضداد لان المتبايعين متبايعا الثمن والمتمن فكل من العوضين مبيع من جانب ومشتري
 من جانب انتهى وعبارة المختار الشراء يحدو يقصر وقد شري الشئ بشره شراء اذا باعه واذا اشتراه أيضاً
 فهو من الاضداد قال الله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله أي يبيعهما قال تعالى وشروه
 بثمن بخس أي باعوه ويجمع الشراء على أشريه وهو شاذ لان فعلاً لا يجمع على أفعاله وشري جلد من باب صدى
 من الشراء وهو خراج صغير له لاذغ شديد فهو شر على فعل والشريان بفتح الشين وكسر هاواحد الشريان وهي
 العروق النابضة ونبتها من القلب والمشتري نجم انتهى (قوله المركب منهما) أي مما يدل على التملك
 والتملك وهذا ان الاطلاقان شرعيان اه برماوى والاول منهما لغوي أيضاً كما تقدم (قوله وهو لغة الخ)

يطلق البيع على قسمين
 الشراء وهو تملك بشئ
 على وجه مخصوص والشراء
 تملك بذلك وعلى العقد المركب
 منهما وهو المراد بالترجمة
 وهولغة

أى الدال على النقل والانتقال لغة الخ والافلا وأردنا بقوله وهو ما قبل الشراء فلا يصح قوله لغة وان أردنا بقوله وهو المركب منه لا يصح أيضا لأنه شرعى اه برماوى والاولى ان يقال ان قوله وهو أى لفظ البيع من حيث هو (قوله مقابلة شئ بشئ) أى مما يقصد به التبادل لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله البلقينى وان جرى في تدريبه على الاطلاق قاله الشيخ في حواشى البهجة اه شويبرى وبعبارة البرماوى قوله مقابلة شئ بشئ أى ذو مقابلة شئ بشئ أو دال على مقابلة شئ بشئ قال الشاعر
 ما بعثكم معجنى الا بوصلكم * ولا أسلمها الا بيدايد

وحيث قد بين المعنى اللغوى والشرعى عموم وخصوص مطلق وينبغي أن يراد فيه على وجه المعاوضة ليجزى ابتداء السلام ورده لأنه لا يسمى بيعا لغة انتهت (قوله وشرع الخ) هذا مكرر فى المعنى مع قوله وعلى العقد الخ اه شيخنا (قوله أيضا وشرع مقابلة مال بمال) وأحسن من ذلك قول غيره عقده معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القرينة فخرج بالعقد المعاطفة بالمعاوضة نحو الهبة وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين الاجارة وبغير وجه القرينة القرض والمراد بالمنفعة بيع حق التمرو والتقييد بالتأيد فيه لاخراج الاجارة أيضا واخراج الشئ الواحد بغير غير معيب اه برماوى (قوله أيضا مقابلة مال بمال) فيه مسامحة اذا العقد ليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها لان البيع يقتضى انتقال الملك فى المبيع للمشتري وفى الثمن للبائع اه ع ش على مر وبعبارة الشويبرى قوله مقابلة مال أى ذو مقابلة والمقابلة المقابلة فلا تتحقق الا بذكر المالكين وبهذا سقط القرض لأنه لا يشترط فيه ذكر المالكين بل أحدهما والاجارة لان المنافع ليست مالا بالمعنى المتبادر انتهت (قوله والاصل فيه) أى فى حكمه الاصل وهو الاباحة كسائر العقود اه شيخنا (قوله قبل الاجماع) انظر ما وجه هذا التعبير ولم يقل الاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع وما قيل ان مفهوم الظرف انه بعد الاجماع دليله الاجماع والآيات والاحاديث مستند برده عليه اننا لم نستند بالاجماع فيجوز ان يكون غير ما اطلعنا عليه من الآيات والاحاديث * (فائدة) * قال ابن القيم قد باع النبي صلى الله عليه وسلم واشترى وشراؤه أكثر وأجر واستأجر وباعه أكثر وضارب وشارك وكل وتوكل وتوكله أكثر وأهدى وأهدى اليه ووهب واتهب واستدان واستعار وضمن علما وخصما ووقف وشفع وقبل تارة ورد أخرى فلم يغضب ولا عتب وحلف واستخلف ومضى في عينة تارة وكفر أخرى وما زح وورى ولم يقل الا حقا اه مناوى (قوله وأحل الله البيع) هى من العام المخصوص لامن الجمل على الاصح فيستدل بها على مسائل الخلاف وفى كل ما لم يثبت عنده منى فلا يحتاج حينئذ الى البحث عن المخصص وهذا هو الرابع من قولين فى الاستدلال بالعام المخصوص ثانياً ما وجوب البحث عن المخصص فان لم يوجد استدلاله ومن قال انهم ان الجمل جعل ما ورد من السنة دالا على الصحة وما عدا ذلك من بقية الأنواع موقوف اه برماوى وبعبارة شرح مر والظاهر من قول امامنا الشافعى ان هذه الآية عامة تناول كل بيع الا ما خرج بدليل فانه صلى الله عليه وسلم لم يبيع ولم يمين الجائز منها والثانى انها جملة والسنة معينة لها انتهت (قوله أى الكسب) أى أى الكسب وقوله أطيب ان كان المراد أحل ورد عليه ان المراد بالحل الاباحة وهى التخيير بين الفعل وتركه ولا تفاضل فيها وان كان المراد أكثر وأباً ورد عليه ان المباحات لا ثواب فيها من حيث أصلها الذى الكلام فيه تأمل (قوله عمل الرجل بيده) وهو الصناعة وقوله وكل بيع مبرور وهو التجارة والصناعة أفضل من التجارة كما أشار إليه فى الحديث بتقديهما فى الذكركما ذكره الحاشي وان كانت الزراعة أفضل منها على الرابع فافضل طرق الاكتساب الزراعة وان لم يباشرها بيده ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة كما فى ع ش على مر وفى البرماوى ما نصه وأفضل المكاسب الزراعة لعموم نفعها وللحاجة اليها ثم الصناعة ثم التجارة وهذا هو الرابع وقيل الصناعة أطيب وقال قوم التجارة أحل المكاسب وأطيبها قال الماوردى وهو أشبه بذهب الامام الشافعى رضى الله عنه اه والحاصل ان كلامها أى الثلاثة ذهب

مقابلة شئ بشئ وشرع مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأنخبار تكبر سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور

جمع الى افضليته على باقيها واذكر الماوردي ان تفضيل التجارة أشبه بذهب الشافعي واختار النووي القول
 بافضلية الزراعة لعموم نفعها وينبغي ان يكون ممن يكتسب بالتجارة ممن له ممن يتجر له ومن يكتسب بالصناعة ممن
 له صناعات يده وهو لا يباشر ومن يكتسب بالزراعة ممن له من يزرع له وهو لا يباشر فليحذر اه حلي وأفضل
 من الكل سهم الغنم (قوله أي لا غش فيه) الغش تدليس يرجع الى ذات المبيع كان يجهل به الجارية ويجهل
 وجهها والخيانة أعم لانها تدليس في ذاته أو في صفته أو في أمر خارج كان يصفه بصفات كاذبا وكان يذكر له ثمننا
 كاذبا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله أي لا غش
 فيه تفسير للمبيع المبرور وليس من الحديث وقوله ولا خيانة عطف مغاير لان الغش ما يرجع الى ذات المبيع مما
 يقتضي خروجه عما يظنه المشتري والخيانة ترجع الى العقد كان يخبر بزيادة في الثمن كاذبا وكتمان العيب على
 المشتري زاد المناوي أو معناه أي معنى مبرور مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبولا عند الله تعالى
 بأن يكون مثابا عليه كان يبيعه لمحتاج اليه انتهت (قوله أركانه) أي الامور التي لا بد منها لتحقيق العقد في
 الخارج وتسمية العقد ككأمر اصطلاحيا والافليس جزأ من ماهية البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد
 وانما أجزاء الصيغة واللفظ الدال على المعقود عليه فهذا الاعتبار كان المعقود عليه ركنا حقيقيا أي جزأ من
 الماهية الخارجية التي هي العقد فكان ركنا اعتبارا انه يذكرك في العقد تأمل (قوله كافي المجموع) راجع لقوله
 أركانه أي انما سميتها أركانا وخالف كلامه هنا حيث سماها شروطا اتباعا للصيغة في المجموع اه شيخنا
 (قوله وهي في الحقيقة ستة) وانما ردها الثلاثة اختصارا وكذا يفعل في كل موضع اشترك فيه الموجب والقابل
 مثلا في الشروط المعتبرة فهي ما كما هنا بخلاف ما لو اختلفت الشروط كافي القرض فانه يشترط في القرض
 أهلية التبرع فلا يصح من المحجور وعليه بفلس وفي القرض أهلية المعاملة فيصح اقتراض الفليس فيفضل الاركان
 ولا يحملها كما قال ثم وأركانه مقرر ومقرر الخ اه ع ش (قوله ولو كناية) أي ولو من سكران متعدد
 بسكره اذا قرب بالنسبة خلافا لابن الرفعة اه برماوى والغاية للرد وعبارة أصله مع شرح المحلى وينعقد بالكناية
 وهي ما يحتمل البيع وغيره كان ينويه بكملة لا بكذا أو نحوه بكذا ناويا بالبيع في الاصح والثاني لا ينعقد بها
 لان الخطاب لا يدري أخو طيب يبيع أم غيره وأجيب بأن ذكر العوض ظاهر في ارادة البيع فان توفرت
 القرائن على ارادته قال الامام وجب القطع بصحته انتهت (قوله وسماها الرافي الخ) مقابل قوله كافي المجموع
 (قوله وكلام الاصل يعيل اليه) يجاب بأن مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن اه شرح مر ويرد عليه
 انه ان ارادته لا بد من وجودها لتدخل صورة البيع في الوجود فليعد الزمان والمكان ونحوهما من الامور
 العامة أركانا وان ارادته لا بد من تصور هاتين صورتين في البيع فيخرج العاقد والمعقود عليه اذ البيع فعل ومورد
 الفعل وقاعله لا يدخلان في حقيقته ولهذا لم يعد المصلي والحاج ركنين في الصلاة والحج ويجاب باختبار الشق
 الاول وانما لم يعد الزمان والمكان ونحوهما من الامور العامة أركانا لعدم اختصاصها بالبيع أو باختبار الثاني
 ولا يراد بالركن مآثر كحقيقة الشيء منه ومن غيره ليلزم ان يكون مورد الفعل وقاعله داخلين في حقيقة
 البيع بل المراد به كما قال ابن الصلاح ما لا بد للشيء منه في وجود صورته عقلا ما لا بد له في حقيقة نفسه أو اختصاصه
 بهانخرج الشرط فانه لا بد منه في وجود صورته شرعا والزمان والمكان ونحوهما لما سر وأما المصلي والحاج
 فالكلام فيهما مندرج فيمن تلزمه الصلاة والحج فأغنى عن ذكرهما في الماهية قال شيخنا ع ش لكن قد
 يقال ليس الكلام فيهما بل في ذكرهما بل في ذكرهما ركنين ولم يصرحوا به فيما ذكره ويجاب بان ظاهر سياق
 ما ذكرناه من اركان ركنين ولم يصرحوا به أيضا اه برماوى (قوله وسكت عن الاخرين) أي في فهم شرطيتها
 بالاولى لانه اذا كان الاصل شرطا وليس بركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن ان يكون مراده بالشرط ما لا بد
 منه فيشمل الركن تأمل (قوله فانه صرح بشرطية الصيغة) عبارته شرطه الايجاب والقبول الى أن قال وشرط

أي لا غش فيه ولا خيانة
 رواه الحاكم وصححه
 (أركانه) كما في المجموع
 ثلاثة وهي في الحقيقة ستة
 (عاقد) بائع ومشتري (ومعقود
 عليه) مثنى ومثنى (وصيغة
 ولو كناية) وسماها الرافي
 شروطا وكلام الاصل يعيل
 اليه فانه صرح بشرطية
 الصيغة التي هي الاصل

العاقدا الرشد الى أن قال والمبيع شروط الخ فقوله وسكت عن الآخرين أي عن تسميتها شرطين أو ركنين تأمل (قوله التي هي الأصل) وجه الاصله توقف وصف البائع بكونه بائعا والمشتري بكونه مشتريا على وجودها اه حل وعبارة شرح مر وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مریدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وقدم الصيغة على العاقدة والمعقود عايناه اذ ليس المقصود تقديم ذات العاقدة الابدان تصافه بكونه عاقدا وهو انما يكون كذلك بعد اتيانها بالصيغة انتهت وهذا أولى مما اجاب به الشارح بان تقديمها السكونها أهم للخلاف فيها (قوله والصيغة ايجاب الخ) لم يضر اثباتهم أن الضمير راجع للحكاية تأمل (قوله ايجاب) أي ولو هزل من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها وهل الاستهزاء كالهزل فيه نظروا نتيجة الفرق لأن في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه و يؤيد ذلك أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار وتوقف شيخنا ع ش في حقيقة الهزل ثم رأيت في آخر شرح مختصر المنار العنيفة أن الهزل هو أن يراد بالشئ ما لا يوضع له ولا صلح اللفظ له استعارة اه برماوى وفي المصباح هزل في كلامه هزلا من باب ضرب مخرج ويصغر المصدر على هزيل وبه سمي اه وفيه أيضا هزئت به اهزأ من باب تعب وفي لغة من باب نفع سخرت منه والاسم الهزء يضم الزاى وسكونها التخفيف وقرئ بهماني السبعة واستهزأت به كذلك اه * (فرع) * لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد كما في النزول عن الوظائف اه مر والبحث الاول منقول في الشرح في اللفظة فليراجع اه شوبرى (قوله وهو ما يدل على التملك الخ) كلامه كالصريح في انه تفسير للايجاب الشامل للحكاية ولهذا ادرج في الامثلة قوله وبجملته لا بكذا وحيث فعل المراد بقوله دلالة ظاهرة أي ولو بواسطة قرينة ذكر العوض والا فالحكاية في حد نفسها لا تدل على التملك السابق أعني التملك بثمن على وجه مخصوص دلالة ظاهرة لان ذلك شأن الصريح فليتم تأمل اه سم (قوله دلالة ظاهرة) أي ولو بواسطة ذكر العوض في الحكاية غاية الامر ان دلالة الصريح أقوى اهل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة تملكك وجهه لك من غير ذكر عوض فلا يكفي بل لا بد من ذكر العوض كما أشار له الشارح بقوله كذا بكذا اه شيخنا (قوله كبعثك) يشير الى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة المخاطب وقد صرح بهما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الايجاب الى اعتبار الخطاب فيها واسناده جملة المخاطب فلا يكفي قول البائع بعث ولو بعد قول المشتري بعث هذا بكذا ولا قوله بعث يدك أو نصفك ولا بعث موكك بل يقول بعثك أو مملكك وانما اكتفى في النكاح بالنكح موكك بل يتعين لان الوكيل سفير محض هناك انتهى وأشار الشارح بقوله كذا بكذا الى ثالث وهو أن المبتدى بشرط ان يذ كر الثمن والمثمن سواء كان المبتدى بائعا أو مشتريا وان لم يذكره المتأخر اه شيخنا وقد أشار له مر فيما سياتى بقوله وان يذ كر المبتدى الثمن فلا تكفى نيته اه ويفهم من قوله وان يذ كر المبتدى الثمن أنه لا يشترط ذكر المثلث ويشير له قول الشارح في مثال تقدم القبول كبعنى بكذا وبقي رابع ذكره مر فيما سياتى بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلوسبق لسانه اليه أو قصده للمعناه كتلفظ العجى به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ما سياتى ثم ان شاء الله تعالى ويجرى ذلك في سائر العقود اه فهذه الشروط الاربعة تضمن التسعة الآتية في المثمن والشرح تصير جملة شروط الصيغة ثلاثة عشر (قوله أيضا كبعثك) قال حج وظاهر انه يغفر من العاجى فتح التاء في التسكيم وضمها في الخطاب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحوه اه سم على المنهج وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العاجى ومفهومة انه لا يكتفى بهما من غير العاجى وظاهر أن محله حيث قدر على النطق بالكاف اه ع ش على مر (قوله أيضا كبعثك) علم من كاف التمثيل عدم انحصار الصيغ أي صيغ الايجاب فيما ذكره فنهنا صارت في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساخ ووليتك واشتركتك ومنها شريت وعوضت وفعلت ورضيت اه شرح مر وقوله وفعلت ورضيت أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ

وسكت عن الآخرين
والصيغة (ايجاب) وهو
ما يدل على التملك السابق
دلالة ظاهرة (كبعثك)

من نظيره الا كنى في القبول اه رشيدى (قوله وملكتك) أى ووهبتك كذا بكذا وكونه ماصري حين في الهبة
انما هو عند عدم ذكر الثمن اه شرح مر (قوله أيضا وملكتك) ومثله في الصحة والصراحة اعطيتك واعطيتني
ولو قال ملكك هذا الدرهم بمثله فهل ينعقد بيعا كى تلحقه احكام الصرف ونحوه أم ينعقد قرضا كما في خذه بمثله
محل نظر ولو قيد الايجاب بالعمر قال الطبرى لا يجوز وقال ابن كج لا ينعقد الجواز والمعتمد الاول اه برماوى
(قوله واشترمنى) لم يبال المصنف بعدم من الفاظ الايجاب اشترينى مع أنه في الحقيقة استقبال كما عد في الفاظ
القبول بعنى مع أنه في الحقيقة استقبال نظر الى صدق حد الايجاب والقبول علمه لان اشترينى دل على التملك
وبعنى دل على التملك وخرج باشترينى أو اشتريته منى وخرج بعنى ابعثته أو اتيه به اه برماوى
* (فرع) * لو أتى بالمضارع في الايجاب كايبيعك أو في القبول كأقبل صح لكنه كناية اه سم وقوله صح
لكنه كناية في الباب من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشعر به تعليلهم
باحتماله الوعد والانشاء وبذل على كونه كناية قول البلقينى لو قال لامرأته طلق نفسك على كذا فقالت أطلق
عائمه كان كناية انتهى فليكن هذا كذلك اه من خط بعض الفضلاء (قوله ولومع ان شئت) أى بشرط
أربعة فان تخلف واحد منها بطل العقد وهى ان يذكرها المبتدى وان يتخاطب بها مفردا وان يفتح التاء اذا
كان نحو يا وان يؤخرها عن صيغته سواء كانت ايجابا أو قبولا اه حل (قوله أيضا ولومع ان شئت) أى أو
أردت أو رضيت أو احييت اه برماوى (قوله وان تقدم على الايجاب) المعتمد عدم الصحة حينئذ والفرق بينه
وبين تأخرها ان في تقديم المشيئة تعليق أصل البيع وفي تأخيرها تعليق تمامه فافتقر اه زيادى وعبارة
البرماوى قوله وان تقدم على الايجاب لكن قال السبكي ان الصحة فيما اذا أخرها فقال بعثك ان شئت فلا قال
ان شئت بعثك بطل قطعا لان ماخذ الصحة أن المعلق تمام البيع لأصله ويشهد لذلك ما قيل في الو كاله انه
لو قال وكتلك في طلاق فلانة ان شاءت فانه يصح بخلاف ما لو قال ان شاءت فلانة وكتلك في طلاقها فانه لا يصح
انتهيت وقد بسط مسألة التعليق مر في شرحه في شروط الصيغة الآتية وسيأتى نقل عبارته عند قول المتن
وعدم تعاقب وتأقبت تأمل (قوله وكجعلته لك بكذا) اعاد الكاف اشارة الى الفرق بين الصريح والكناية كما قاله
المصنف في نظيره من باب نكاح المشرک اه شورى ومن الكناية بعثك ولى عليك كذا كما قاله الشنخا في الخلع
أو خذه أو تسلمه ولو يدون منى أو بارك الله فيه ولولم يكن في جواب بعينه ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد
أو ثامتك وان لم يذكروا لانه صلى الله عليه وسلم قال ابني التجار تامنوني بحائطكم هذا فقالوا والله لا نطلب
ثمنه الا الى الله وأبعد الزركشى حيث بحث صراحته أو هذا لك بكذا أو غفدت معك بكذا أو سلطتك عليه أو
باعك الله بخلاف طاعة الله أو اعطتك الله أو بارك الله حيث كان صريحا لان ما بعد البيع من قوله طاعتك
الله الخ مما يستقل ان يخص به من غير مشارك له فيه فتكون اضافته الى الله صريحة وأما البيع ونحوه فلا
يستقل به الشخص فتكون اضافته حينئذ كناية وليس منها بحثكم ولومع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم
وان نوزع فيه لانه صريح في الاباحة مجازا لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك
هنا لان الهبة قد تكون بثواب وقد تكون مجازا فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الاباحة وهل الكناية للصيغة
وحدها أو مع ذكر العوض وهو ما صورها به المصنف في الروضة كأصلها وفيه التفتان الى أن ما أخذ
صراحة لفظ الخلع في الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاستعمال والاول أصح فيكون صورة الكناية للصيغة
وحدها وهذا هو الوجه فيصح العقد بها مع ذكر العوض اه شرح مر وفي الشورى مائنه فائدة
ما يستقل به الا نسان كالطلاق والعنق اذا اضافه الى الله كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع والاجارة يكون
كناية وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء * ان جاء مسند الذى الاء

وملكتك واشترمنى كذا
بكذا ولومع ان شئت وان
تقدم على الايجاب
(وكجعلته لك بكذا) ناويا
البيع

فهـ - وصرح ضده كناية * بالشرط أيضا خذ عن درايه

اه (قوله وقبول) قال في الانوار ولو اختلف في القبول فقال البائع أو جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بينهما
 اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله وهو ما يدل الخ) أي ولو بواسطة ذكر العوض في الكناية غاية الامر ان
 دلالة الصريح أقوى اه حل (قوله كذلك) أي دلالة ظاهرة بخلاف غير الظاهرة كأن قال تملك فقط
 لانه يحتمل الشراء والهبة وغيرهما اه شيخنا (قوله كل شئ) أي وكفعلت وأخذت وابنت وصارت
 وتقررت بعد الانساح في جواب قررتك وتوضعت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشتري ذاك بكذا كما
 جزم به الراعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الاسنوي عن زيادات العبادي ومع صراحة ما تقرر يصدق في
 قوله لم أقصد به اجوابا أي بل قصدت غيره نعم الاوجه اشتراط ان لا يصدق عدم قبوله سواء قصد قبوله أم أطلق
 هذا ان أتى به بلفظ الماضي كما أشعر به التصویر فلو قال أقبل أو ابتاع أو اشتري فالوجه أنه كناية ومثله في
 ذلك الايجاب اه شرح مر * (فرع) * اعتمد مر أنه ينبغي برضيت من أحد الجانبين اذا تقدم الجانب
 الآخر هل ولو كناية سئل فقال على البدل ولو كناية فليجزم اه سم (قوله كعبني) طاهر تمييزه بعبني يدل
 على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالنصرح والاول وجه يات في الاستدعاء بالكناية اه شرح مر وهذا
 استيجاب قائم مقام القبول وصح جعله من افراد له صدق تفريعه عليه ولا بد من صيغة الامر بخلاف صيغة
 الاستفهام المفروضة أو المقدرة نحو أتبيعني أم لا أو تبيعني اه حل (قوله فاعتر ما يدل عليه من اللفظ) أي أو ما في
 معناه مما هو عبارة عنه كالخط أو قائم مقامه كإشارة الخرس اه بر ماوى ولا ينعقد البيع باللفظ المرادفة
 للفظ الهبة كعمرتك وأرقتك كما جزم به في التلقين تبعا لابي على الطبري فلا يكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض
 المتأخرين ولو قال أسلت اليك في هذا الثوب فقبل لم ينعقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه اه شرح مر
 (قوله فلا يبيع بمعاطاة) أي لان الفعل دلالة عليه غير ظاهرة قال في شرح المذهب اذا كان يأخذ الخواص من
 البائع ثم يحاسبه بعد مدة ويعطيه فهو باطل بخلاف اه ثم المقبوض بعقد المعاطاة كالمقبوض بعقد فاسد
 ونقل في المجموع عن ابن أبي عصرون وأقره انه لا مطالبة بذلك في الآخرة لطيب النفس واختلاف العلماء قال
 وخلافه يجزى في غير البيع من الاجارة والرهن والهبة ونحوها والقول بان عقد البيع بها يخرج من كون
 الفعل ملكا في مثل ان أعطيتني فانت طالق وأجاب الراعي بان المرأة ملكك البضع حين وقع الطلاق
 فاضطررنا الى اعتبار دخول العوض في ملكه ومثل هذا المعنى لا يتحقق في المعاطاة اه عميرة وقوله لطيب
 النفس الخ لعل التعليل بالمجموع فلا يكون البيع الفاسد كذلك تأمل ثم رأيت شيخنا حج في شرح الارشاد
 قال ويجزى ذلك في كل عقد فاسد اه قال في الروض وشرحه وقال الغزالي في الاحياء يملك يعني للبائع ان
 يملك الثمن الذي قبضه ان ساوى قيمة ما دفعه لانه مستحق نظير يملك حقه والمالك راض اه وفيه أمور ومنها ان
 قوله ان ساوى لعل المقصود منه الإشارة الى انه لا يملك ما زاد منه على القيمة حتى لو زاد على قيمته تلك مقدارها فقط
 لا الإشارة أيضا الى انه لا يملك الناقص عنها بل الوجه انه يملكه ويبقى له الباقي فليتنامل ومنها انه قد يفيد قوله
 لانه مستحق نظرائه لا بد من شروط الظفر ويحتمل هنا انه لا يتوقف عليها لوجود الرضى كما قال والمالك راض
 فيكون هذا ظفرا مخصوصا بغيره بشرطه لوجود الرضى فليجزم اه سم (قوله أيضا فلا يبيع بمعاطاة) تفريع
 على قول المتن وصيغة وهي من الصغار على المعتمد اه شيخنا ولو اختلف اعتقادهما كالكى وشافعي عومل
 كل باعته فباعه على الشافعي الرد دون المالكى فاذا رد الشافعي أتى فيه الظفر بغير جنس جفه أو يرفع
 المالكى للمالك اه شيخنا ح ف وقى ع ش على مر * (فرع) * وقع السؤال في الدرر عما لو وقع
 بيع بمعاطاة بين مالكى وشافعي هل يحرم على المالكى ذلك لاعتقاده الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا فيه
 نظر والجواب عنه ان الاقرب الحرمة كالأول لعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج حيث قيل يحرم على الشافعي

(وقبول) وهو ما يدل
 على التملك السابق كذلك
 (كاستريت وتملك
 وقبلت وان تعمد) على
 الايجاب (كعبني بكذا) لان
 البيع منوط بالرضا لطهران
 حبان في صححه انما البيع
 عن تراض والرضا حفي
 فاعتر ما يدل عليه من اللفظ
 فلا يبيع بمعاطاة

لا عاتنه الخنفي على معصية في اعتقاده ومع ذلك فهذا الغبار جع فيه لمذهب المالكي هل يقول بحرمته ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم علي ج في الدرس الاكتفي قال مانصه * (فرع) * باع شافعي انحر مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه لشافعي ينبغي ان يحرم ويصح لان الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز لشافعي ان ياخذ الثمن عملا باعتقاده اه مر (قوله ويرد كل) أي في الدنيا ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة في الآخرة ومقتضى كونه مضمونا أي ضمان المنصوب ان يضمن باقضى القيم لا بالبدل الا أن يقال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم اه حل والذي في عش على مر تغلا عن سم انه يضمن ضمان المنصوب ومثله كل بيع فاسد اه شيخنا وسبأني حكم المبيع به فاسدا وتعاريفه وتفصيله في حاشية باب نهى النبي الخ (قوله أيضا ويرد كل الخ) عبارة شرح مر وعلى الأصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث المال للرضى بخلافها من حيث تعاطى العقد الفاسد اذ لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر أما في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذ من كان باقيا أو بدله ان كان تالفوا يجري خلافها في سائر العقود المالية انتهت (قوله وقيل ينعقد بها الخ) عبارة شرح مر واختار المصنف كجمع ان اعتقاده بها في كل ما بعده الناس بيعا وآخرون في كل محقر كرهيف أما الاستحجار من بيع فباطل اتفاقا أي من الشافعية أي حيث لم يدر الثمن كل مرة على ان الغزالي ساج فيه أي في الاستحجار أيضا بناء على جواز الماطاة انتهت وقوله حيث لم يعين الثمن الخ أي أو يكن مقداره معلوما للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلا يقدرون من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه عش عليه (قوله في كل ما تعد فيه) أي في كل عقد تعد فيه الخ اه عش على مر وهذا التفسير انما يناسب عبارة مر أي التي هي في كل ما بعده الناس بيعا وأما في عبارة الشارح فلا يظهر لانه مثل لما بالخبر واللهم فالأولى ان يفسر ما في كلامه بمبيع اه (قوله واختار النووي) أي من حيث الدليل اه عش وأما من حيث المذهب فمختاره عدم الانعقاد اه شيخنا لكن هذا ينافيه نقل مر عن النووي في القولة السابقة اذ صرحه ان الاختيار من حيث المذهب والافتاء لا من حيث الدليل فقط (قوله من صحة بالكفاية الخ) كتب شيخنا في هامش المحلى عند قول المنهاج وينعقد بالكفاية مانصه والظاهر انه لو نوى قبل فراغ لفظ الكفاية كفي أي فلا يشترط اقتران بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله اه قال في العباب ويظهر ان محالها كالطلاق اه وفي شرح الروض هل الكفاية الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض الخ لا يخفى ان المفعول داخل في الصيغة فان الصيغة هي لفظ الإيجاب أو لفظ القبول وهو شامل لما فيه المفعول فحده وعنده أو تسلمه هو الصيغة فاذا قلنا يكفي اقتران النية ببعضها كالطلاق هل يكفي اقتران المفعول كالأه في خذوه ولفظ العبد في خذ العبد لانه من جملة الصيغة أولا يكفي والمراد ما عداه لان المقصود بالنية تخصيص اللفظ المحتمل بالمبيع وغيره بالمبيع والمحمول ما عدا اللفظ المفعول فيه نظروا قد يتجه الثاني ويقال بوجه الأول بان الرافعي اكتفى باقتران نية الطلاق بانته من أنت بائن مع انه غير اللفظ المحتمل للطلاق وغيره وقد يفرق بين أنت والمفعول هنا بانه فضيلة وذلك عمدة يتوقف عليه الطلاق وقضية هذا انه لا يكفي اقترانها بالكاف من ابتك وقد يقال المفعول هنا عمدة بمعنى توقف المبيع عليه لانه لا بد من ذكره فليجوز وقد يقال المفعول في نحو أنت فلانة هل يكفي الاقتران به على قياس ما قال الرافعي ونقل مر خلافا بين المتأخرين في ان نية الكفاية هنا كفي الطلاق أو يشترط هنا مقارنتها لكل اللفظ وان اكتفينا هناك بالمقارنة لبعض لافرق بان هذا ما عدا وضحة تحضة تفسد بفساد العوض فوضو بمقارنتها كل اللفظ بخلاف ذلك فانه عقد حصل تخفف أمره ومشى على الثاني والفرق ثم توقف ومال الى انها كالطلاق * (فرع) * الوجه فاقالنا اعتمده مر انه ينعقد بالكفاية من السكران المتعدي بان يقر حال سكره بانه نوى فيؤاخذ باقتراره كما هو مقتضى جعله كالصاحي تعاطيا خلافا لمن استثنى من الانعقاد هنا بالكفاية السكران اه سم (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) أي صريح بان صرح

ويرد كل ما أخذ به أو بدله ان تالف وقيل ينعقد بها في كل ما تعد فيه بيعا كخبر وطلم بخلاف غيره كالذواب والاعقار واختاره النووي والتصريح باقتران من ز يادني ويستثنى من صحة بالكفاية بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيه فلا يصح بها

له بشرط ذلك أي جىء له بما هو صريح في الاشتراط كأن قيل له مع شرط أن تشهد أو على أن تشهد فإن قيل
له وشهد لم يكن شرطاً اه حل وعبرة شرح م ر ولا ينعقد ببيعها ببيع أو شراء وكيل لزمه الشهادته عليه
بقول موكله له ببيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره (قوله لأن
الشهود والحل) الأولى التعليل بالاحتياط لأن ذكر العوض قرينة على النية اه حل فطالع الشهود عليها
تأمل (قوله فإن توفرت القران عليه) أي البيع أي على إرادته باللفظ المذكور الذي هو الكتابة أي جنس
القران الصادق بواحدة أي قامت قرينة على أنه أراد باللفظ الكتابة المذكور البيع فالمراد زيادة على ذكر
العوض أن قلنا إن ذكر العوض ليس من مسمى صيغة الكتابة وهو الواجب لأن ذكر العوض وإن صير لفظ
الكتابة ظاهراً في إرادة البيع لا بد من زيادة قرينة على ذلك وعلى أن العوض ليس من مسمى الصيغة هل يكفي
اقتراح النية لأنه لا بد منه في كونه جزءاً منها انظر اه حل وتقدم عن سم أنه لا يكفي (قوله فالظاهر انعقاده)
معتمد وفارق النكاح لشدة الاحتياط اه شرح م ر (قوله ولو كتب إلى غائب الخ) عبارة شرح م ر
والكتابة لا على ماء أو هواء كتابة فيه مع النية ولو حاضر كل وجه السبكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه
ويستدخيارهما لانه قضاء مجلس قبوله انتهى (قوله ببيع أو غيره) ذكر الغير استطرادى لأن الكلام في البيع
اه ع ش (قوله عند وقوفه على الكتاب) أي على صيغة البيع فقط وإن لم يقف على باقيه اه ع ش (قوله مادام
في مجلس القبول) أي ما لم يلزم العقد إذ خيار المجلس ينقطع بالمفارقة أو الإلزام كليهما أي وقوله إلى انقطاع الخ
تتضمن هذه العبارة شيئين الأول أن الكاتب لو فارق مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه أو ألزم البيع
لم ينقطع خياره وليس كذلك بل ينقطع والثاني أن المكتوب إليه لو ألزم العقد أو فارق مجلسه والكاتب باقي
مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه انقطع خيار الكاتب والمعتد فيهما عدم الانقطاع بل لا ينقطع
خيار كل منهما إلا بالزامة العقد أو مفارقتة مجلس نفسه ومجلس المكتوب إليه والذي قبل فيه ومجلس الكاتب
هو الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه وأوله من حين القبول اه شيخنا (قوله حتى في بيع متولى
الطرفين) فيقول بعته بكذا أو قبضته فبالصيغة فيه محقة لا مقدرة لكن لا خطاب فيه فهذه الصورة مستثناة
من اشتراط الخطاب كما يستثنى منه بيع المتوسط فيقول البائع بعته بكذا فيقول المشتري قبلت والمتوسط يحكم
بينهما كما يعلم من شرح م ر وعبرته واستفيد من كاف الخطاب أنه لا بد من إسناد البيع إلى جهة الخطاب
ولو كان نائباً عن غيره فلو قال بعث لي بك أو ففعلك أو لا بئك أو موكلك لم يصح والفرق بين هذا ونحو الكفالة
واضح نعم لا يعتبر الخطاب في مسألة المتوسط كقول شخص للبائع بعث هذا بكذا فيقول نعم أو بعث ومثلهما خير
أو أجل أو أي بكسر الهمزة أو يقول لا أشتري فيقول نعم أو أشتري لا انعقاد البيع بوجود الصيغة ولو
كان الخطاب من أحدهم لا تسر لم يصح كما عتده الواو الدرجه الله تعالى خلاف الظاهر كلام الحاوي ومن تبعه
إذا المتوسط فأنتم مقام مخاطبة ولم توجد فإذا أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما إذا قال البائع نعم دون بعث وظاهر
أنه لا يشترط في المتوسط اعلمية البيع لأن العقد لا يتعلق به ولو قال أشتري منك هذا بكذا فقال البائع نعم
أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطراداً وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر
وعليه أنه لا التماس فلا جواب ولو باع ماله لولده محجوره لم يتأتى هنا خطاب بل يتعين بعته لابن وقيل له انتهى
وفي شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صيغة الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه وإسناده لجملة الخطاب فلا
يكفي بعث بك اه أي ولو أراد التعبير بها عن الجملة مجازاً كما نقل عن الأسنوي ومثل الخطاب الإشارة أو النعت
ولو قال بعث نفسك وأراد الذات صح ولا يصح إضافته للجزء ولو كان لا يبق بدونه اه حل (قوله أيضاً حتى في
بيع متولى الطرفين) وهو الأب والجد ويجه أن الأم إذا كانت وصية كانت كذلك كإدله عليه كلام شرح
الروض في باب الحجر اه سم على ج اه ع ش على م ر (قوله كبيع ماله من طفله) أي أو شراء مال

لأن الشهود لا يطاعون على
النية فإن توفرت القران
عليه قال الغزالي فالظاهر
انعقاده ولو كتب إلى غائب
بييع أو غيره صح وبشرط
قبول المكتوب إليه عند
وقوفه على الكتاب ويتمد
خيار مجلسه مادام في مجلس
القبول ويتمد خيار الكاتب
إلى انقطاع خيار المكتوب
إليه فلو كتب إلى حاضر
فوجهان المختار منهما تبعاً
للسبكي المهمة واعتبار
الصيغة جار حتى في بيع
متولى الطرفين كبيع ماله
من طفله

طفله لنفسه أو يبيع مال أحد محجور به لا يحل له شرح مر (قوله من طفله) مثال فلا يقال كان الأول محجور به
والطفل الولد الصغير من الإنسان والدواب اه مصباح اه ع ش وعبارة الشو برى قوله من طفله
وكأن الطفل المحنون وكذا السفينة إذا بلغ سفنها والأقواله الحاكم فلا يتولى الطرفين اه شرح الروض وفي هذه
لأنه قال الشرح قد يشمل سفنها طرأسه بعد بلوغه رشيداً إذا كان غيرهما وأذن لهما في التصرف وهو محتمل
وكتب عليه وهذا في الأب والجد ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كإدله عليه كلام شرح الروض في باب
الحجر انتهت (قوله وفي البيع الضمني الخ) عبارة حل في كتاب الكفارة والبيع الضمني ليس ببيعاً حقيقياً
لأنه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف أنه ليس معاوضة محضة بل فيها شبهة تعليق وعلى هذا لا يضر
تعليقه ولا توقيته وأنه لو كان العوض فاسداً تكسر وجبت القيمة فإذا ذكره في شرح الروض في اعتق عبدك
بكذا الخ صحح حرر اه بالحرف (قوله كان قال اعتق عبدك عني كذا) وبقي ما لو قال بعينه واعتقه
فقال اعتقه عندك هل يصح أو لا فيه نظر والظاهر الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب وهل يعتق في هذه
الحالة عن المالك ويلغو قوله عندك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني اه ع ش على مر وهل يأتي البيع
الضمني في غير العتق كصدق بدارك عني على ألف بجماع أن كلاً قريباً أو يفرق بأن تشوف الشارع
إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني اه مر فالكاف في قول الشارح
كان قال الخ لا يدخل غير اعتق من كل ما يفيد العتق دون غيره اه ع ش (قوله ففعل) في الإتيان بالفاء إشارة
إلى أنه يضر طول الفصل ومثله الكلام الأجنبي اه سم اه شو برى (قوله فكانه قال بعينه الخ) قال
الحسن لو كان العبد ابن السائل فقال أبوه مالكة اعتقه عني بكذا ففعل لم يعتق عن السائل لأن عتقه عنه
يسلزم دخوله في ملكه ثم يجعل المسئول نائباً عنه في الاعتاق ومتى دخل في ملكه عتق عليه قهراً كذا
فالتوكيل بعد في الاعتاق لا يصح كذا بخط والدش بخلافها مش شرح الروض في الباب الثاني من كتاب العتق
اه شو برى لكن نقلته بتصرف في اللفظ لوجود كافة في أصل العبارة ومحصل هذا يرجع إلى اشتراط أن
لا يكون القن المسئول عتقه ممن يعتق على الطالب والأقرب لا يصح فيه البيع الضمني اه شو برى (قوله أيضاً
فكانه قال بعينه) فإن صرح بهذا لم يصح البيع ولا يعتق العبد بكافى ع ش لاختلال الصيغة اه
شيخنا (قوله ولو بكتابة أو إشارة أخرى) يصدق هذا التعميم بتسع صور لأن الإيجاب باللفظ أو بكتابة أو
إشارة ومثله القبول وثلاثة في مثلهما بتسع بيانها أن الإيجاب والقبول باللفظان أو بكتابان أو بإشارتان هذه
ثلاثة أولفظ وكتابة وفي هذا صورتان أولفظ وإشارة وفيه صورتان أو بكتابة وإشارة وفيه صورتان وإثنتان في ثلاثة
بسته تضم الثلاثة الأولى تأمل (قوله كإسباني) الكاف بمعنى على أي هذا الاشتراط جار ومبنى على ما سبقت من
حكم الإشارة وهو كونها معتداً بها اه شيخنا وعبارته هناك ويعتد بإشارة أخرى وإن قدر على الكتابة في
طلاق وغيره كبيع ونكاح وإقرار ودعوى وعتق للضرورة لا في صلاة فلا تبطل ثم أولاً في شهادة فلا تصححها
ولا في حنث فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام فإن فهمها كل أحد نصريحه والإبان اختص بفهمها
فطنون فكتابة تحتاج إلى نية انتهت (قوله أن لا يتخللها كلام أجنبي) المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام
العقد فيشمل الواقع بين الإيجاب والقبول والمقارن لأحدهما فلو تكلم المشتري بكلام أجنبي مقارن
لإيجاب البائع أو عكسه بطل العقد اه شيخنا والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو طمسه
بوقوع البيع له اه شرح مر وقوله عقب علمه الخ وأما الحاضر الكاتب فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب
اه ع ش عليه (قوله كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضيات العقد كاشتراط القبض والاتقاع
والرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الرهن والإشهاد ولا من مستحباته كالخطبة اه حل وعبارة شرح مر

وفي البيع الضمني لكن
تقديره كان قال اعتق عبدك
عني بكذا ففعل فإنه يعتق
عن الطالب ويلزمه العوض
كإسباني في الكفارة فكانه
قال بعينه وأعتقه عني وقد
أجاب (وشرط فيهما) أي في
الإيجاب والقبول ولو بكتابة
أو إشارة أخرى كإسباني
حكمهما في كتاب الطلاق
(أن لا يتخللها كلام
أجنبي) عن العقد

بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسر بذلك صاحب الانوار قال المشتري بعد تقدم
 الاعجاب بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت صخر وهذا النماذج على طريقة الراعي اما على
 ما صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاط له
 أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجه من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا اه شرح مر وقوله
 والصلاة والسلام على رسول الله الظاهر انه لو زاد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رأيت الزايد ناقله
 عن الانوار ويتجه ضرر الاستدانة وقوله صخر ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر ومن الاجنبى
 اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر والورأى أعني يقع في بئر فارشده اه ع ش عليه ومنه القرآن اه
 ع ش على الشارح وليس من الاجنبى ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد وان طال وان كانا عارفين
 بهذا قبل العقد اه شورى (قوله من يريد ان يتم العقد) هذا القيد ضعيف وعبارته شرح مر شمل كلامه
 ما لو كان اللفظ من بطلان جوابه بتمام العقد وغيره وكذلك كما حكاه الزايعي عن البغوي وان اقتضى كلامه
 في باب الخلع ان المشهور خلافه انتهت وقوله وغيره أى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط
 لانه ليس بعقد وقوله وهو كذلك ووجهه ان التخلل انما يضر لا شعارة بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما
 فان غير المطلوب جوابه لورجوع قبل لفظ الآخر أو مضر فكذا لو وجد منه ما يضر بالرجوع والاعراض
 فنامس له يظهر لك وجهه مما اعتمد شيخنا اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله أيضا من يريد ان يتم
 العقد) فان أتى به الموجب أى المتكلم لم يضر أخذ من التعليق لكن نقل عنه ان محل اشتراط عدم تخلل
 الكلام الاجنبى من الموجب اذا اوجب ان يكون القبول معتبرا فيه الفورية بخلاف ما اذا اوجب
 الغائب فلا يضر كلامه قبل قبول الغائب قال بعضهم وكذا لو كتب لحاضر لا يضر كلامه لعدم اعتبار اللفظ اه
 حل (قوله ولو يسيرا) أى عمله وشمل اليسير الحرف الواحد وهو محتمل ان أفهم قياسا على الصلاة وان أمكن
 الفرق ومنه يؤخذ انه لا يضر هنا تخلل اليسير وهو أوجه لان عذرهم ومخجه نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به
 أى لانها التحقيق فليست بأجنبية اه شرح مر وقوله ان عذر المراد بالعذر هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك
 وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعبدان العلماء وقوله نعم لا يضر تخلل قد عبارة جج الانحود اه
 قال بعضهم نحوها أنا كان يقال وأما قبلت كما يقع كثيرا فليحذر لكن قال قولي وبسبب البر يضرنا وقوله كما صرحوا
 به أى وان لم يقصد بها التحقيق لان اللفظ اذا اطلقت حلت على معانيها وهذا ظاهر فيما لو أتى به الثاني بعد
 تمام الصيغة من الاول وبقي ما لو قال بعثك بعشرة قد والظاهر انه لا يضر كما يؤخذ من قول الشارح لانها التحقيق
 وبعض الهوامش انه لا يضر لانها بمعنى فقط حتى كانه قال بعثك بكذا دون غيره وفيه نظر لان هذا المعنى ليس
 مستفادا من اللفظ الا ان يقال استفادة المعنى من اللفظ لا يشترط كونها وضعية بل يكفي ان فهم المعنى منها كما
 في عرفات العوام اه ع ش عليه (قوله شائبة تعليق) أى اذا كان الزوج هو المبتدئ وقوله شائبة جملة
 أى اذا كانت الزوجة هي البادية تأمل اه شيخنا فقوله من جانب الزوج حال أى حالة كونه من جانب الزوج
 أى صادر منه أو لا ومبتدأ به وكذا يقال فيما بعده ونص عبارته في باب الخلع متناوئ شراوا اذا بدأ الزوج بصيغة
 معاوضة كطالعتك باللف معاوضة لاخذة عوضا في مقابلة ما يخرج عن ملكه بشوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على القبول فله رجوع قبل قبولها فانظر الجهة المعاوضة الى ان قال أو بدأت أى الزوجة بطلب طلاق
 كطالعتي بكذا أو ان طلقني فلان على كذا فاجابها الزوج فمعاوضة من جانبها الملكها البضع بعوض مشوب بمعاولة
 لان مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في المعاولة فلها رجوع قبله أى قبل جوابه لان ذلك
 حكم المعاوضات والجمالات انتهت (قوله وهذا) أى قوله كلام أجنبى من زيادتي ووجه جعل هذه الصورة
 أى الكلام اليسير من زيادته مع عدم ذكره في المتن ان اطلاق الكلام يشملها اه ع ش (قوله بخلاف

من يريد ان يتم العقد ولو
 يسيرا لان فيه اعراضا
 عند القبول بخلاف
 اليسير في الخلع ويفرق
 بان فيه من جانب الزوج
 شائبة تعليق ومن جانب
 الزوجة شائبة جملة وكل
 منهما محتمل للمعاولة بخلاف
 البيع وهذا بالنسبة لليسير
 من زيادتي (و) ان (لا)
 يتخللها (سكون طويل)
 وهو ما أشعر باعراضه عن
 القبول بخلاف

اليسير) أي ما لم يقصد به القطع اه شيخنا وعبارة تشرح غير والاوجه ان السكون اليسير صار اذا قصد به
القطع أخذ اسم في الفاتحة ويحتمل خلافه ويفرقا انتهت وقوله ان قصد به القطع عبارة زى ولو قصد به القطع
بخلاف القراءة لانها عبادة بدنية محضة وهي أضيق من غيرها انتهت وهي تقييد الصحة مع قصد القطع فتوافق
قوله هنا ويحتمل خلافه ويفرق اه ع ش عليه (قوله أيضا بخلاف اليسير) أي الا ان يقصد به الاعراض
على الاوجه من احتماليين كالفاتحة وعليه لو ادعى الاعراض بعد قبول المشتري فالظاهر عدم قبوله لتعلق الحق
بظاهره لا غير مولان الفاعلة تصديق مدعى الصحة ويحتمل خلافه لان هذا لا يعلم الا من مع وجود السكون ظاهرا
فليتأمل اه شورى (قوله وان لا يتغير الاول الخ) بأن يقول البائع مثلاً رجعت أو يزيد في الثمن أو ينقص
اه برماوى وهل ولو أتى بصيغة اضرب عن الاول ظاهراً لا فهم نعم اه حل وعبارة تشرح مر وان
لا يتغير شيئاً تلفظ به الى تمام الشق الاخر انتهت وعبارة تشرح الروض ويشترط ان يصير البادى على ما أتى به
من الايجاب أو القبول فلا واجب بموجله أو بشرط الخيار ثم أسقط الاجل أو الخيار ثم قيل الاخر لم يصح البيع
لضعف الايجاب وحده انتهت (قوله أيضا وان لا يتغير الاول قبل الثاني) هذا شروع في شروط أربعة زيادة
على المتن وانظر لم يوضحها عن بقية شروط المتن كما هو الاتسب وبقى خامس ذكره مر في شرحه بقوله وان
يذكر المبتدى الثمن فلا تكفى نيته كإمر اه وبقى سادس ذكره مر أيضا بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه
كفى نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه أو قصده للمعناه كتلفظ أجمعي به من غير معرفة مدلوله لم ينفذ على
ما سبأنى اه وبقى سابع وثامن ذكرهما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الايجاب الى
اعتبار الخطاب واسمائه لجملة الخطاب فلا تكفى بعثته اه فهذه الثمانية تظم الخمسة التي في المتن فجملة
شروط الصيغة ثلاثة عشر كما تقدم وقول مر ولا بد من قصد اللفظ لمعناه ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله سابقا
ومع مراعاة تقدمه يصدق في قوله لم أقصد به اجواباً أى بل قصدت غيره اه ع ش عليه (قوله وان يتلفظ بحيث
الخ) عبارة تشرح مر وان يتكلم كل بحيث يسمعه من يقربه عادة ان لم يكن ثم مانع ولو لم يسمعه الا آخر والام
يصح وان جملته الرجح انتهت (قوله بحيث يسمعه من يقربه) أي لان اللفظ اذا لم يكن كذلك يكون كالألفظ كما
ذكره في الاذان فان كان بحيث لا يسمعه من يقربه لم يصح وان سمي صاحبه بواسطة ريج جملته اليه أو كان
حديداً السمع لانه كالألفظ كما علمت وقد يتوقف فيه اه حل قال شيخنا الحنفى والظاهر انه لا وقت لان هذا
اللفظ غير معتد به فلا عبرة بسماعه اه (قوله وان لم يسمعه صاحبه) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به
بحيث يسمعه من يقربه ولم يسمعه صاحبه وقبل ان يقرأ أو بلغه غيره صح وعبارة سم على ج في اثناء كلام
حتى لو قبل عبثاً فان انه بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فبان مبنياً انتهت وقوله صح
ظاهراً انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله أيضا وان لم يسمعه صاحبه)
ظاهراً ولو أصم وهو كذلك حيث علم بذلك فالدار على العلم به اه حل وقوله حيث علم بذلك الظاهر انه ليس
بشيء اذا قال بعث عبدى لزيد العالم مثلاً فاتفق انه قبل صح وانظر هل وان تخالفاً ما كلام أجنبي أو سكوت
طويل كافي الكتاب لغائب حرره وسيأتى قريباً عن شيخه حيث قال بخلافه على طريقة شيخنا الخ ان الكلام
الاجنبى يضر في هذه الصورة لانه حصر عدم ضرره في الكتابة لغائب اه وأما السكوت الطويل فلا يضر كما
صرح به ع ش وقد سبق للمعشى ما يصرح بأن اشتراط عدم تخال الكلام الاجنبى من الموجب ان يكون
القبول معتبراً فيه الفورية بخلاف ما اذا أوجب لغائب وحيث ان لغائب لفظاً كالاجاب له كتابة وعبارة
ع ش قوله عقب علمه اما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذلك لو قال بعث من فلان وكان حاضراً
لا يضر تكلمه قبل علمه اه سم على المنهج عن مر وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع
فتكلم قبل علمه ضرراً له غير مراد وان التعبير بالغائب جرى على الغالب من ان الحاضر يسمع ما خاطبه به

ليسير وأن لا يتغير الاول قبل
الثاني وأن يتلفظ بحيث
يسمعه من يقربه وان لم
يسمعه صاحبه ويقاء الاهلية
الى وجود الشق الاخر

انتهت اه من خط شيخنا ح ف (قوله وان يكون القبول الخ) في هذا التعبير قصور وعبارة شرح مر وان
 يتم الخطاب لا وكيله أو موكله أو وارثه انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان يتم الخطاب الخ هذا أعم من قول
 من قال وان يكون القبول ممن صدر معه الخطاب لشمول هذا ما لو سبق الاستيجاب اه (قوله نعم لو قبل وكيله
 الخ) استدراك على الشق الاول أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقبل وذلك لان بحث ابن
 الرفعة إنما هو فيما اذا قبل الوكيل في حياة الموكل وأما اذا قبل بعد موت الموكل فلا يصح لانعزاله بموت الموكل
 يدل على هذا عبارة شرح البهجة التي أشار لها بقوله كما بينته في شرح البهجة ونصها فلومات الخطاب به قبل قبوله
 فقبل وارثه لم ينعقد وخرج بوارثه وكيله اذا قبل في حال حياته في المطالب يظهر ان يقال ان قلنا الملك يقع للموكل
 ابتداءً مع والا فلا وقضية ترجيح الصحة وقد يفرق بأن الوكيل كان له ولاية الايجاب عند القبول وبأن الملك
 لا يقع له بل لموكله بخلاف الوارث فيهما ما قبله بعد موت موكله فلا يصح لانعزاله بالموت وخرج به أيضاً موكله
 فيصح قبوله على الصحيح كذا قاله الناشري في نكته على الحاروي وقيد بقبوله عنه بعد موته وما قاله لم أره لغيره
 والظاهر انه من تفهقه وقد قال ابن أبي الدم أرفها نكته لا يتجه ان يكون فيها خلاف من الخلاف فيما لو وصى
 لعبد فقبله عنه سيده اه وقضية عدم الصحة في مسئلتنا وبه جزم ابن المقرئ فيها وفي مسألة الوكيل فعنده
 لا فرق بين الوارث وغيره وهو الاقرب والافق لمسئلة الوصية بالعبد انتهت (قوله بناء على الاصح الخ) فعلى هذا
 يكون الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب من صدر عنه الخطاب بالقوة وأما على مقابله الضعيف من وقوع
 الملك ابتداءً للوكيل ثم ينتقل للموكل فلا يكون الموكل كانه الذي قبل حتى يكون الجواب من صدر معه الخطاب
 بالقوة اه شيخنا (قوله وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط فيهما أي الايجاب والقبول الشامل ذلك اللفظ
 والكتابة والاشارة وهذا يقتضي انه يشترط عدم تخلل الكلام ومثله الاشارة والاسكوت بين اللفظين
 والكتابة بين الحاضر والغائب والاشارتين واللفظ مع الكتابة ولولغائب والاشارة مع الكتابة وهو واضح على
 طريقة الشارح بخلافه على طريقة شيخنا من انه يضر الكلام من كل من الموجب والقابل لا القابل خاصة
 وحاصله ان شيخنا وافق الشارح في مسألة الكتابة للغائب فلا يضر الكلام الاجنبي من الموجب ويخالفه في غير
 ذلك فيضرك الكلام ومثله الاشارة من الموجب أيضاً اه حل (قوله أيضاً وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط
 فيهما ان لا يتخللهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل وقوله أولى من قوله الخ أي من حيث ان طول الفصل
 لا يشمل الكلام اليسير وان التعبير بالبين لا يشمل الكلام الاجنبي المقارن للايجاب أو القبول وان التعبير
 باللفظين لا يشمل الا صورتين من الصور التسع السابقة اه شيخنا وعبارة ع ش قوله أولى من قوله الخ وجه
 الاولوية ان ما ذكره في الاصل يوهم انه لا يضر تخلل الطول بين الكتابتين أو نحوهما وبقولنا يوهم اندفع ما يقال
 كان الانسب بطريقته ان يقول أعم وجهه الاندفاع ان الاصل فيما يعبر به بالأعم ان يكون لادخال ما سكنت
 عنه المنهاج من غير ان يكون في عبارته ما يدل على خلافه انتهت (قوله وان يتوافقا معني) بان يتفق في الجنس
 والنوع والصفة والعدد والمحل والاجل وان اختلف لفظهما صيربحا وكتابة اه شرح مر (قوله معني) أي
 لالفاظ حتى لو قال وهبتك فقال المشتري اشتريت أو عكس صح مع اختلاف صيغتهما لفظاً اه ع ش على مر
 (قوله فلو أوجب بألف مكسرة الخ) تفريع على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكسه وقوله أو قبل نصفه وقوله لم
 يصح وجهه في الصور الثلاث كما في شرح مر انه قبل ما لم يخاطب به وأما قوله ولو قبل نصفه بخمسمائة الخ
 فتفريع على منطوق الشرط اه شيخنا (قوله قبل بصحجة) ومثله ما لو أوجب بألف فقبل بألف من نقد آخر
 بخلاف الاول في السكة دون القيمة فانه لا يصح اه برماوى (قوله أو عكسه بالنصب) أي أو كان عكسه وبالرفع
 فاعل فعل محذوف تقديره أو حصل عكسه والجملة على التقديرين معطوفة على أوجب اه شيخنا (قوله المفهوم
 بالاولى) وجه الاولوية انه في الاول أتى بغرض البائع وزاد خيراً لكون الصحجة يرغب فيها أكثر من المكسرة

وأن يكون القبول ممن صدر
 معه الخطاب فلو قبل غيره في
 حياته أو بعد موته قبل قبوله
 لم ينعقد نعم لو قبل وكيله
 في حياته قال ابن الرفعة
 يظهر صحته بناء على الاصح
 من وقوع الملك ابتداءً
 للموكل فالتقارب
 بخلافه كما بينته في شرح
 البهجة وغيره وتعبيري بما
 ذكر أولى من قوله وان
 لا يطول الفصل بين لفظيهما
 (وأن يتوافقا) أي الايجاب
 والقبول (معني) فلو أوجب
 بألف مكسرة فقبل بصحجة
 أو عكسه المفهوم بالاولى
 وأقبل نصفه بخمسمائة

ومع ذلك لا يصح فاذا لم يأت بتمام غرضه وهو صورة العكس لم يصح بالاولى اه شيخنا (قوله لم يصح) ظاهره وان تساوبا
قيمة ور واجا ولا ينافيه ما يأتى في قوله ولو باع بنقد الح لان محل ذلك اذا أطلقا اه حل (قوله ونصف بخمسمائة)
أشعر التفصيل بالواو انه يضر لو كان بالفاء أو ثم وهو كذلك فالعطف بالواو قيد للصحة اه شوبري (قوله صح عند
المتولي) أى بشرط ان يعطى بالواو وان لا يقصد فيه تعدد الصفة بان يطلق أو يقصد تفصيل ما أجله البائع اه
زى وعبارة شرحه نعم في قبلة نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة ان أراد تفصيل ما أجله البائع على ما ذكره
بعض المتأخرين صح والافلا تعدد العقد حينئذ فيصير قابلا للمخاطبة وفي بعثك هذا بألف وهذا بمائة وقبل
أحدهما بعينه تردد والوجه عدم الصحة لاتقاء مطالبة الايجاب للقبول ولا نظر الى أن كلا عقد مستقل فهو كما
لو جمع بين بيع ونكاح مثلا انتهت (قوله أيضا صح عند المتولي) بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمسمائة
ونصفه الاخر بخمسمائة فقال قبلة بألف فانه لا يصح والفرق بينهما أنه عند التفصيل بعد الاجال لا الاجال بعد
التفصيل اه زى (قوله أيضا صح عند المتولي) أى بشرط أن لا يقصد التعدد ولا فرق فيما يظهر بين أن يقول
اشتريت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة أو يقول اشتريت نصفه بخمسمائة واشتريت نصفه بخمسمائة إذ
لا فرق بين الجلة والجلتين تأمل ومثل ذلك ما لو قبل ربه بمائتين وخمسين وثلاثة أرباعه بالباقي من الألف بخلاف
ما لو قبل بعضه بخمسمائة وبعضه بخمسمائة لاجلهم فقام تقدير يد بالعوض دون النصف وبالعوض أكثر فلا تكون
القيمة مقسومة اه سم (قوله ونظرفيه الرافعي بأنه عدد الصفة) أى والمتولى كشيخه القفال لا يرى ان الصفة
تتعدد بتفصيل الثمن وقد يقال محل تعددها بتفصيل الثمن اذ لم يكن في جواب كلام سابق مجمل أى بخاران يقال
في هذا بعدم الضرر ولو قلنا ان الصفة تتعدد بتفصيل الثمن وهو مال اليه النوى ويكون محل الصحة مالم
يقصد تعدد الصفة اه حل (قوله والامر كما قال) أى من التنظير وان كان الحكم مسلما اه شيخنا
(قوله لكن الظاهر الصحة) أى الصحة يظهر ترجيحها أى وان قلنا بان الصفة تتعدد بتفصيل الثمن لانه يجوز أن
يكون محل ذلك حيث لم يكن جوابا بالكلام سابق مجمل وحلت الصحة على ما اذ لم يرد تعدد العقد بان أطلق
أو قصد تفصيل ما أجله البائع والبطالان على ما اذا أراد تعدد العقد وكلام شيخنا في الشارح يفيد ان الاطلاق
كقصد التعدد حيث قال ان أراد تفصيل ما أجله البائع صح والافلا تعدد العقد حينئذ فيصير قابلا للم
مخاطبة به اه حل (قوله واستغرابا ما نقله الخ) أى لانه لا يتقاع عن صورة الثمن وعبارة الروض وفي فتاوى
القبال انه لو قال بعثك بألف درهم فقال اشتريت بألف وخمسمائة صح البيع وهو غريب انتهت وعليها أى
الصحة لا يلزمه الا الألف وحينئذ فلا يقال لاستغراب ويفرق بين هذه الصورة وصورة الثمن بان الزيادة في تلك
زيادة صفة غير متميزة فبطل العقد فيها بخلاف الزيادة في هذه فانها متميزة مستقلة فلم يقصد بسببها العقد غاية
الامر انها ألغيت ولم تلزم اه حل (قوله عن فتاوى القفال) هو أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي شيخ
المراورة كان في ابتداء أمره يعمل الاقفال ثم اشتغل بالفقه وأخذ عن جماعة المتوفى في جنادى الآخرة سنة
سبع عشرة وأربعمائة وعمره تسعون سنة اه برماوى (قوله كما مر) أى وكقوله ان كل ملكي فقد بعثك
أو بعثك ان شئت وما يأتى في باب الوكالة من مسألة الجارية اه حل (قوله كما مر) أى في قوله واشترى منى
كذا بكذا ولو مع ان شئت وان تقدم على الايجاب اه وعبارة شرحه مر هنا ولا يعاق البيع الا بالمسبقة في
اللفظ المتقدم كبعثك ان شئت فيقول اشتريت مثلا لا شئت مالم ينوبه الشراء أى فيكون كناية بخلاف ان شئت
بعثك فلا يصح كما أفاده السبكي وأتى به الوالد رحمه الله تعالى لان ما أخذ الصحة ان المعلق تمام الصيغة لا أصله
فالذى من جهة البائع وهو انشاء البيع لا يقبل التعليق وتماه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه
تكمل حقيقة البيع والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي فقد بعثك ان الشرط في هذه أى قوله ان كان
ملكى أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع له الا في ملكه ويؤيد ذلك

(لم يصح) ولو قبل نصفه
بخمسمائة ونصفه بخمسمائة
صح عند المتولى اذ
لا مخالفة بذكره منضى
الاطلاق ونظرفيه الرافعي
بأنه عدد الصفة قال
في المجموع والامر كما قال
الرافعي لكن الظاهر الصحة
وقضية كلامهم البطلان
فيما لو قبل بألف وخمسمائة
وهو ما جزم به الرافعي في
باب الوكالة والخامس
وفي المجموع انه الظاهر
واستغرابا ما نقله عن فتاوى
القبال من الصحة (وعدم
تعليق) لا يقتضيه العقد
بخلاف ما يقتضيه كما مر

أى الفرق بين التقديم والتأخير له شبهة ما قاله المساورى من أنه لو قال وكأنتك في طلاق زينب إن شاءت جاز
 أى اعتدبه أو إن شاءت فقد وكأنتك في طلاقها فلا وهذا بخلاف بعثتك إن شئت ما يظهر أو بعثتك إن شئت بعد
 اشترى منك وإن قبل بعده أو قال شئت لأن ذلك تعليق بحض أى فلا يصح وكشئت مرادفها كأجبت والوجه
 امتناع ضم التامع من التحوى مطلقاً أى سواء كان قابلاً أو محجوباً لوجود حقيقة التعليق فيه ولا يعلق أيضاً إلا
 بالملك كائن كان ملكى فقد بعثتك كالمهر ونحو ذلك من أن كنت أمرتك بشراها به شرين فقد بعثتك بها كما
 سيأتى فى الوكالة وإن كان وكيلى اشترى فقد بعثتك وقد أخبر به وصدق الخبر لأن إن حينئذ كذا انظر ما يأتى فى
 النكاح وكفى صور بعض البيع الضمنى كأنتى عبدك عني بكذا إذا جاء رأس الشهر ويصح بعثتك هذا بكذا على
 أن لى نصه لأنه بمعنى الانصاف أنه من عيش عليه (قوله وعدم تأقيت) أى ولو بألف سنة ولا بدنى كل
 من الإيجاب والقبول أن يقصد اللفظ المعناه فلوسبق لسانه أو تلفظ به أنجى لا يعرف معناه لم يصح كقيل بذلك فى
 الطلاق ولا يشترط فى القبول أن يقصد به الجواب بل الشرط أن لا يقصد به غير الجواب فلو ادعى قصد ذلك أى
 غير الجواب صدق به بينه والاكتفاء بالاطلاق واضح حيث لا صارف اهـ خل (قوله وشرط فى العاقد الخ)
 لم يقل أربعة شروط كما قال فى العقود عليه خمسة أمور وعددها بقوله الأول والثانى الخ كانه لأن هذه الأربعة
 ليست على سن واحد من حيث أن الأولين منها عالمان فى البائع والمشتري والأخير من خاصان بالمشتري ولذلك
 أظهر المتن فى قوله وإسلام من يشتري له معصية وقوله وعدم حراية من يشتري له عدة حرب ولم يقل وإسلامه
 وعدم حرايته لئلا يعود على العاقد من حيث هو مع أن الشرطين خاصان بالمشتري وبقي شرط خامس يجرى فى كل
 من البائع والمشتري وهو إباحة العوض صريح به مر هنا وسيشير إليه المتن بقوله فيما يأتى ونعتبر روية
 تليق وعبرة الشورى نصها بشرط فى العاقد كونه بالغاً عاقلاً أو سكراناً متعدياً بالسكر رشيداً أو سفهاً مهمللاً
 مختاراً أو مكراً باحقيق بصيراً ويشترط فى المملك كونه مسلماً أن كان المبيع مسلماً أو مرتداً أو قرأناً أو حديثاً
 أو فقهافيه أو نار السلف معصوماً أن كان المبيع خبيلاً أو سلاً حلالاً أن كان المبيع صيداً كذا بخط الشهاب
 الرملى بنسخة الأنوار انتهت وهل يشترط فى المتوسط بينهما ما يشترط فيهما أو لا بل يكفى فيه التمييز لأنه غير عاقد
 غاية الأمر أنه للربط بين كلامهما فلا يشترط فيه سوى التمييز وإذا أتى بكلمة كقوله للبائع جعلت هذا بكذا
 هل يشترط أن ينوى البيع أو لا يشترط وتكفى نية العاقدين فيه نظر فيهما والذي ارتضاه مر على البدئية
 عدم الاشتراط فى المسئلتين لأنه غير عاقد وانما هو مجرد الربط بين الكلامين فلجرح ثم فى مرة أخرى جرح بعدم
 الاشتراط وهو ظاهر اهـ سم (قوله بائعاً أو مشترياً) اقتصر عليهما لكون الكلام فى البيع فلا ينافى أن
 عدم الجرح معتبر فى سائر العقود وعبرة الخلى وشرط العاقد البائع أو غيره أنه انتهت لا يقال كان الأولى للشارح
 حذف الألف من أوله لأنه جعل العاقد فى بيان الأركان شاملاً للبائع والمشتري لأننا نقول بنديه على ما مر من أنه
 وإن كان واحداً فى اللفظ هو فى الحقيقة ثنائى وأراد بالعاقد ههنا من له دخل فى تحصيل الملك بالثمن على الوجه
 المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري اهـ عش (قوله اطلاق تصرف) دخل فيه الولي فى مال المولى
 عليه وكونه لا يتصرف إلا بالصلحة قدر زائد على اطلاق التصرف اهـ عش فالمراد باطلاق التصرف إذن
 الشارع له فيه فلا يرد الوكيل والعبد المأذون له اهـ شيخنا أى لا يقال إنهما غير مطابقى التصرف بل هما
 مطابقانه بالمعنى المذكور (قوله فلا يصح عديمى) أى ولو مرأه قاولواً له الولي ولو أضاف الصبي أو تلف عنه
 ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد أو قبضه له لم يضمن ظاهره أو كذا باطنه وإن نقل عن نص الام خلافة واعتد به بعض
 المتأخرين إذا لم يقبض مبيع له أو من صبي مثله ولم يأذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فإن كان
 باذنه أو أضافه لهما علمهما فبقا لوجود التسليم بينهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لولييه فلورده للصبي ولو باذن الولي
 وهو ملك الصبي لم يبرأ منه نعم إن رده البائع له باذن الولي والصبي فى ذلك مصلحة متعلقة ببدله كما كول ومشروب

(و) عدم (تأقيت) وهما من
 ز يادنى فلو قال إن مات أبى
 فقد بعثتك هذا بكذا أو بعثتك
 بكذا شهر الم يصح (و) شرط
 (فى العاقد) بائعاً أو مشترياً
 (اطلاق تصرف) فلا يصح
 عقد صبي ومجنون ومن
 يجبر عليه بسفه وتعبيرى
 باطلاق التصرف

نحوه ما بر فانی كما قاله الزركشي املوا كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المضيع لماله ولو قال مالك وديعه تسلم
 وديعتي للصبي أو ألقها في البحر ففعل برئ لا تمتثل أمره بخلاف ما لو كان ديناً في الذمة لا يتعين الاقبض
 صحيح ومن الدين خبر الوطائف ودرهم الجامكية اذا دفع من همت تحت يده للصبي ولو أعطى صبي ديناراً لمن يتقدمه
 أو متاعاً لمن يقومه ضمن الاستحسان لم يرد له ان كان ملك الصبي أو لمالكه ان كان لغيره ولو وصل صبي هدية
 الى غيره وقال هي من زيد مثلاً أو أخبر بالاذن في الدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة أي فان
 تبين كذبه وجب عليه رده ان كان باقياً وورد به ان كان تالفاً وكالصبي في ذلك أي اصال الهدية والاخبار
 بالدخول الفاسق ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الراجح اهـ شرح مر مع
 زيادته من عيش عليه وفي المصباح تعدت الدراهم تقدم من باب قتل والفاعل تأخذ والجمع نقاد مثل كافر وكفار
 وان تعدت كذلك اذا اعتبرتها التميز جيدها وزيفها وتعدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيتها فتيهت على مفعولين
 ونقدتها على الزيادة أيضاً فان تعدت أي قبضها اهـ (قوله أولى من تعبيره بالرشد) وجه الأولوية ان ما في الاصل
 بوجه ان من باع رشيداً ثم بذروا بحجر عليه القاضي لم يصح تصرفه وليس مراد اهـ عيش وعبارة مر في الجواب عن
 ذلك المراد بالرشد عدم الحجر ليشمل من باع مضلحاً ماله ودينه ثم بذروا بحجر عليه ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه
 بعد بلوغه وجه حاله فان الاقرب صحة تصرفه كما أفقته به الواو الدرجه الله تعالى كن جهل رقه وحر يته لان الغالب
 عدم الحجر كالحرية ومن حجر عليه بفلس اذا عاقب في الذمة انتهت وقوله ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه الخ وجه
 الشمول لهذه ان المراد بالحجر من علم الحجر عليه ولم يعلم انفساً كهـ وهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ
 ذهب حجره ما لم يعلم بحجر يخلفه اهـ عيش عليه وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد المأذون
 له في التجارة والوكيل فان كلاً غير مطلق التصرف لانه ليس له ان يبيع ولا ان يتصدق ويصح بيعه اهـ حل
 وأجاب الشوري بان المراد باطلاق التصرف صحته ولكن يلزم عليه الدور تأمل ويجب بان المراد باطلاق
 التصرف عدم الحجر عليه في العقد الذي يريد اهـ وبهذا أجاب مر عن عبارة الاصل وبعد ذلك يقال لو أريد
 ذلك لاجابة لا يراد قوله وانما صح بيع العبد من نفسه لانه صحيح التصرف في هذه الحالة تأمل (قوله وانما صح
 بيع العبد من نفسه) أي مع انه غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضاً اهـ حل (قوله
 لان مقصوده) أي المقصود منه العتق أي فهو مستثنى من اطلاق التصرف اهـ حل وفي عيش مانعه
 قوله لان مقصوده العتق قد يورثهم ما ذكرناه ببيع حقيق واسكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود منه العتق
 الذي يترتب عليه وليس مراد بل هو ببيع لفظ حصل به العتق فقوله بعثك نفسك بكذا بمنزلة ما لو قال له أعتقتك
 بكذا وظاهر اطلاق الشرح كمر ولو كان العبد سلفاً لكان كونه عقد عتاقه يقتضي اشتراط الرشد وهو الظاهر ثم
 رأيت حج صريح به في معاملة الرقيق اهـ (قوله أيضاً لان مقصوده العتق الخ) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو
 وكل شخص العبد في ان يشتري نفسه من سيده ولو كله مع ان بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجه بأن منع تصرفه انما
 هو لحق السيد وقد زال بعقد ماله فأشبهه ما لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فانه جائز لعدم تفويت حق
 المرتهن اهـ عيش على مر وعبارة البر ماوى قوله لان مقصوده العتق هذا اذا اشترى نفسه لنفسه وأما
 لو قال له آخراشتر نفسك عني من سيدك بكذا فاشترى كذلك كان بيعاً حقيقاً ولا يضر كون العبد محجوراً عليه
 لان بيع السيد له بمنزلة اذنه له كما لو باع الراهن الرهن للمرتهن بلاذن انتهت (قوله وعدم اكره بغير حق) أي
 في ماله فكان الاولى للشارح ان يقيده المتن هكذا والا فاطلاقه في المتن وتقريره في الشرح صورة التقييد بقوله
 في ماله ليس على ما ينبغي لان اكره بغير حق له فردان ان يكون في مال المكره بالفتح وان يكون في مال المكره
 بالكسر والاول باطل والثاني صحيح كما ذكره الشارح تأمل اهـ حل (قوله فلا يصح عقد مكره) أي ان لم توجد
 قرينة على الاختيار فان وجدت قرينة صح أخذ ما يأتي في الطلاق اهـ رى اهـ عيش وعبارته على شرح مر

أولى من تعبيره بالرشد وانما
 صح بيع العبد من نفسه
 لان مقصوده العتق (وعدم
 اكره بغير حق) فلا يصح
 عقد مكره

قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب ومجمله اذا لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما يحتمل الزركشي أخذ من قولهم لو أكره على ايقاع الطلاق فقد ايقاعه صح القضاة بهم على حج وقال حج وليس منه أي الا كراه خلافا لمن زعمه قول مجبره لا أزوجه الا ان يعتني مثلا كذا اهـ وكتب عليه سم كان وجهه ان لهامندوحة عن البيع له لانهم اذا طلبت التزوج فامتنع زوجها الحالك لكن لو جهلت ان لهامندوحة واعتقدت أن لا طريق الا البيع هل يصح أولا اهـ أقول الاقرب عدم الصحة لاضطرارها اليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كما لو هدد بها بتلاف مال لها بل أولى فلا يقال ان امتناعه لا يتحقق فيه بمعنى الا كراه لان الاكراه والتهديد بعقوبة عاجلة ظلم الا ما تقول ليست بالقوة خاصة بنحو الضرب بل شاملة لمثل الغصب وهذا في معناه انتهت به (مسئلة) * هل يأتي هنا ما في الطلاق من ان المكره لو نوى البيع أو طهر اختيار منه بأن أكره على بيع أحد عبيد من قباعهما أو على قول بعثك هذا بالف فقال ملكك هذا بالف انه قد كما يقع الطلاق هناك في نظائر ذلك فيه نظر ولا يبعد الاتيان اهـ سم وهو ما اعتمد شيخنا زى اهـ من خط بعض الفضلاء (قوله في ماله) تعييد الشارح بماله واحترازه به عن مال غيره الا في الاقرب في المتن يدل عليه بل عمومته يشمل البطلان في المحترز الا في أيضا يمكن ان يحجب بان التعييد بماله مأخوذ من قوله الا في تورابعها ولاية اذبالا كراه تتنقى الولاية وبان المحترز الا في مستثنى من الشرط اهـ شيخنا (قوله لعدم رضاه) أي والرضا شرط لقوله تعالى اهـ ع ش (قوله ويصح بحق) ومن الا كراه بحق ان يكون عنده طعم يحتاج الناس اليه فيكرهه الحاكم على بيع الرايد بن كفايت مسنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فليراجع اهـ برماوي (قوله فأكراه الحاكم عليه) انهم انه لا يصح لو باعه واشتراه با كراه غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية له نعم ان تعذر الحاكم فيتحكم الصحة با كراه المستحق أو غيره ممن له قدرة كمن له شوكة مثل شاذ الباد ومن في معناه لان المراد اصال الحق لمستحقه أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا واصحاب الحق ان يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يتلكه ان كان من جنس حقه لانه ظاهر ومنه ما يقع في مصرنا من ان بعض الملتزمين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لا تمتنعهم من اداء المال فيصح البيع اهـ ع ش على مر (قوله أيضا فأكراه الحاكم) أي من له ولاية أي ولو بالتغلب ثم لو توجه عليه حق خلاف بالطلاق لا يعطيه فأكراه الحاكم على ادائه لم يحنث ومثله مالو حلف لا يكلم زيد فأكراه الحاكم على مكالمته ونقل عن العلامة مر انه يحنث فراجع اهـ برماوي (قوله ولو باع مال غيره با كراهه الخ) عبارة شرح مر بخلافه بحق كان أكره رقيقه عليه أو أكره غيره ولو بباطل على بيع مال نفسه فانه يصح اذ هو أبلغ في الاذن منها ما انتهت وقوله على بيع مال نفسه مفهومه انه لا يصح اكره الولي في مال موليه ولعله غير مراد وانما المراد بماله ماله عليه ولا يه فيدخل الولي في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذ من العلة ومجمله في الولي حيث بخارزه التوكيل اهـ ع ش عليه (قوله أيضا ولو باع مال غيره) البيع ليس قيد بل مثله الشراء بان يكره على شراء شيء بمال المكره بكسر الراء اهـ ع ش وعبارة البرماوي قوله با كراهه أي الغير وكذا لو اشترى لغيره با كراهه له على الشراء فيقع لأنه أبلغ في الاذن ولا يحنث به من حلف ان لا يشتري هذا ولا يبيعه لانه مكره فالجهة مختلفة فالعقد صحيح للاذن ولا يحنث لان كراه ولا أثر لقول الصادر من المكره بغير حق الا في الصلاة فانها تبطل في الاصح لدوره والتصرفات الواقعة للذي صدر منه الا كراه ولا أثر لقوله الا في مسائل منها الحدث والتحول عن القبلة وترك القيام في الفريضة مع القدرة والافعال الكثيرة في الصلاة والارضاع المقتضى التحريم والتغريم عند الانفساخ والقتل وتلاف مال الغير أو أكله أو تسليم الوديعة أو كراه مجوسى مسلما على ذبح شاة أو محرما حلالا على ذبح صيد أو على رميه أو أكره على وطء زوجته أو اخته أو على الوقوف بعرفة أو على الرمي أو الطواف أو السعي أو نحو ذلك ولو أكره على وطء زوجته ابنته فهل ينقض نكاح ابنته فيه نظر وقياسه كما قال القاضي حسين في الجنون يطأ زوجته ابنته انهم يحرم عليه ان يكون هذا

في ماله بغير حق لعدم رضاه قال تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ويصح بحق كأن توجه عليه ببيع ماله لو فاء دين أو شراء مال أسلم اليه فيه فأكراه الحاكم عليه ولو باع مال غيره با كراهه عليه صح كتنظيره في الطلاق لانه أبلغ في الاذن

كذلك ولو أكرهه شر يكره على وطء الجارية المشتركة وأحبها أهل البيت عليه المهر لشر يكره المكره وقيمة الولد
أولاً لأنه الحامل له على ذلك فيسه نظر ولو أكرهه على غسل ميت مع ولو أكرهه على غسل نجاسة وبيع جلد ميتة
طهراً وكذا تحليل الخمر بلا عيز وما يلزم الشخص حال الطواغية يصح مع الأكره ومالا فلا انتهت (قوله
واسلام من يشتري له مصحف) أي وحل من يشتري له صيدماً كقول بري وحشي كما يعلم من شرح مخرج
بالمصنف جلد المنفصل عنه لأنه وإن حرم منه للمحدث يصح بيعه للكافر كما أفتى به مخرج (فرع) * اشترى
مسلم وكافر مصحفاً فالمعتد بحديثه للمسلم في نفسه اهـ مخرج اهـ سم على حج اهـ ع ش على مخرج وهذه
الصورة يشير لها قول الشارح الآتي وشراء البعض من ذلك كشراء الكل (قوله ولو بوكالة) فلو اشترى الكافر
ما ذكر لمسلم صح وان لم يصرح بالسفارة لا تنفأ المحذور ويقارف منع أنابة المسلم كافر في قبول نكاح مسلمة
باختصاص النكاح بالتعبد لحرمه الأيضاع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي
اهـ شرح مخرج وقوله وان لم يصرح بالسفارة أي ونوى بذلك الموكل اهـ عميرة اهـ سم على المنهج
ومفهومه البطلان حيث لم يصرح بالسفارة ولا نوى الموكل وان وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر
اهـ ع ش عليه وبشارة البرماوى قوله ولو بوكالة أمّا شراء الكافر بوكالته عن المسلم فيصح ان يصرح بالموكل
أو نواه لكن لا يقبضه بنفسه بل يقبضه الموكل ان كان حاضراً في البلدان كان غائباً فهل له ان يوكل مسلماً في قبضه
عن المسلم أو يقيم القاضي من يقبضه فيه نظراً والقرب الثاني (قوله مصحف) أي ما فيه قرآن ولو في ضمن علم
كالنحو أو ضمن تيممة وما وجد نظامه في غير القرآن لا يحرم بيعه لكافر إلا ان قصد به القرآنية بخلاف ما لا
وجد نظامه إلا في القرآن لا يحتاج الى قصد اهـ حل (قوله أيضاً مصحف) المراد به ما فيه قرآن وان قل ولو حرفاً
أن قصد منه من القرآن ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيما يظهر نعم يتسامح بملك الكافر البراهم والمدنانير التي
عليها شيء من القرآن للحاجة الى ذلك ولحقه فيما يظهر ما عتبه بالباوى أيضاً من شراء أهبل الذمة المدور وقد
كتب في فسقهها أو جدرها شيء من القرآن فيكون معتقراً للمساومة غالباً لا يقصد به القرآنية كما هو شأنهم
الجزئية بذكر الله تعالى مع أنها تترغ في النجاسة ومثل القرآن الحديث ولو وضع فيها فيما يظهر اذ هو أولى من
الآثار الا تيمم وكتب العلم التي بها آثار السلف بخلاف ما اذا خلت عن الآثار وان تغلقت بالشرع ككتب نحو
واغية نخلت عن اسم الله ويمنع الكافر من وضع يده على المصنف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وابن رجب اسلامه
لمافي تمكينه من الاستيلاء عليه من الاهانة بخلاف تمكينه من القراءة انتهى شرح مخرج مع زيادة وقوله
للمساومة به غالباً ينبغي ان مثل ذلك الثوب المكتوب عليه شيء من القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه
الان يقال الغالب فيما يكتب على الثياب ان يقصد به التبرك بلابس فأشبهه التمام على ان في ملايسسته ليدن
الكافر أمثاله ولا كذلك ما يكتب على السقوف وقوله بخلاف تمكينه من القراءة أي اذ ربح اسلامه بأن
فهم ذلك منه اما اذا لم يرج اسلامه فانه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الاحاد لما فيه من الفتنة اهـ ع ش عليه
(قوله أيضاً مصحف) أي ما فيه قرآن وان قل كلوح أو رسالة أو تيممة لان دخول الاسماء المعظمة تحت أيديهم
اهانة لها وأجاز العلامة ابن عبد الحق التيممة لمن ربح اسلامه وكذا الرسالة اقتداء بقله صلى الله عليه وسلم
والتوراة غير المبذولة كذلك وان كانت اليهود تعظمها والانجيل وان كانت النصارى تعظمها اذ ربما يبدلونها
على ما عندهم ولا اهانة أيضاً اهـ برماوى (قوله أو كتب علم فيها آثار السلف) كالحكايات المأثورة عن
الصالحين اهـ زى وفي سم على حج ولا يبعد ان أسماء الانبياء سيما نبينا كآثار اهـ ونفسل عن
العلامة شيخنا سليمان البابلي تخصيص ذلك بمن لا يعتد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اهـ
أقول وفيه وقفة وينبغي ان مثل ذلك أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كابي بكر بن أبي خافة
اهـ ع ش على مخرج (قوله فيها آثار السلف) هي الحكايات والاشعار عنهم فان نخلت الكتب عنها جازى

(واسلام من يشتري له)
ولو بوكالة (مصحف أو نحوه)
ككتب حديث أو كتب
علم فيها آثار السلف

صح البيع ولو كتب الحرام والحلال التي هي الفقه اه حاي والذي اعتمد الشوري انه لا يصح بيع كتب
 الفقه لانه لا يتقاعده عن آثار السلف اذ هو أثر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف آله الفقه المجردة عن الآثار عن
 القرآن فيصح بيعها اه شيخنا وعبارة البرماوى وظاهر كلامهم ان العلم الشرعى اذا دخل على آثار
 المذكورة والقرآن يجوز بيعه للكافر وهذا هو المعتمد والفرق ان آثار السلف يستمرزأبها انتهت (قوله أو
 مسلم أو مرتد) أى ولو بشرط العتق اه شرح مر (قوله أو مرتد) أى بخلاف المنتقل من دين الى آخر
 وان كان لا يطالب منه الا الاسلام اه حل أى لا يتقاعده جزء العلة اه شيخنا (قوله لما في ملك الكافر المصحف
 ونحوه من الاهانة) يؤخذ منه بالاولى انه يحرم على المسلم اذا استفتاه ذى أن يكتب له في السؤال أو الجواب
 لفظ الجلالة فتنبيهه فانه يقع كثيرا الخطأ فيه اه ع ش على مر لكن عرضته على شيخنا ع ف توقف
 فيه وقال بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى اه (قوله والمسلم من الاذلال) عبر بالاذلال في جانب المسلم
 وبالاهانة في جانب المصحف لانه يعتبر في حقيقة الاذلال أن يكون للمهان شعور بعزبه بين الحسن والقبح في
 الجملة اه ع ش (قوله ولبقاء علة الاسلام) أى تبعته وهى مطالبته به والاضافة على معنى اللام اه شيخنا
 (قوله أيضا ولبقاء علة الاسلام في المرتد) أى في تمكين الكافر منه ازالة لها اه حج وقد فسروا العلة
 بالمطالبة بالاسلام ولم يظهر وجه ازالتها تمكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبته بالاسلام وهو تحت يد الكافر
 ثم رأيت في سائبة البرماوى مانعه لان المراد ببقاء الاسلام مطالبته بما مضى في حال الردة من الصلاة
 والصوم ونحو ذلك اه والاولى أن يقال في ايضاح هذه العلة انه اذا كان يطالب بالاسلام فربما يسلم اذا
 طوب به فيبقى مسلما تحت يد الكافر تأمل (قوله كايه أو ابنه) أى ويمن أقر أو شهد بحريته وان لم تصح
 شهادته اذ لا تنقص عن الاقرار ومن قال بالمالكة أعنى عبدك عنى وان لم يذكروا اذ الهبة كالبيع بخلاف
 البيع له بشرط العتق فلا يصح لانه لا يعتق عليه بمجرد العقد اه شرح مر (قوله بمسئلة المرتد) أى
 فهمى من زيادته على المتهاج لا على النوزى في جميع كتبه اه ع ش (قوله وعدم حراية الخ) خرج قطاع
 الطريق قال السبكي يصح بيع عدة الحرب لهم ولكن اذا غلب على الظن انهم يتخذونه لذلك حرم مع الصحة
 اه سم (قوله عدة حرب) بضم العين وكسرها أنخذته من ضبطه بالقلم اه شوري وفي المختار العدة
 بالضم الاستعداد يقال كوفوا على عدة والعدة أيضا ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح اه (قوله
 ودرع) درع الحديد مؤنثة وقال أبو عبيدة يذكروا ووث ودرع المرأة فيصها وهو مذكر اه مختار اه
 ع ش (قوله ونخيل) أى وان لم تصح للركوب حالاً وكذا ما يلبس لها كسرج وجام اه شوري وفي البرماوى
 مانعه قوله ونخيل أى ولو صغاراً وكذا فيسلة وسفن ان كانوا يقاتلون في البحر وخرج نحو سكين صغير ومشط
 وعبد شجاع ولو كبيراً الا ان علم مقاتلتها به انتهى (قوله فلا يصح شراءه لحربي) أى وان كان مؤمناً لتأصل
 الحراية فيه فلا تظن لكونه في قبضتنا اه حل (قوله لانه يستعين به على قتالنا) فالمنع منه لا مراً لانه وهو
 الاستعانة على قتالنا فالحق بالذات في اقتضاء المنع فيه أى بسببه للفساد اه من حج مع زيادة (قوله أى في
 دارنا) أى فانه في قبضتنا وليست الحراية متأصلة فيه ما لم يعلم انه يدسه لاهل الحرب والام يصح الشراء خلافاً لحج
 حيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج بدارنا ما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد الذمة وبذل الجزية لانه
 ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا مادام ملتزماً بالعهد او من ثم لم يقبض الجلال بدارنا حر اه حل (قوله
 بخلاف الذى) مفهوم قوله حراية أو مفهوم قوله لحربي اه (قوله اذ لا يتعين جعله عدة حرب) لو غلب على الظن
 ان يجعله عدة حرب أو فهم ذلك فهو كظهير من مسئلة بيع العنب لمعاصر الجرح اه مر اه سم أى
 فيصح مع الحرمة ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان طائفة من الحربيين أسروا طائفة من
 المسلمين وجاوزوا بهم الى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا تلك الاسرى بحال

(أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه)
 لما في ملك الكافر المصحف
 ونحوه من الاهانة والمسلم
 من الاذلال وقد قال الله
 تعالى ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلاً
 ولبقاء علة الاسلام في
 المرتد بخلاف من يعتق
 عليه كايه أو ابنه فيصح
 لا تقاعده اذ لا به عدم استقرار
 ملكه وقولى أو نحوهم مع
 حكم المرتد من زيادته
 وصرح في المجموع بمسئلة
 المرتد (وعدم حراية من
 يشتري له عدة حرب)
 كسيف ورمح ونشاب
 وترس ودرع ونخيل فلا
 يصح شراؤه لحربي لانه
 يستعين به على قتالنا بخلاف
 الذى أى في دارنا فانه في
 قبضتنا بخلاف غير عدة
 الحربى ولو بما يتأني منه
 كالحديد اذ لا يتعين جعله
 عدة حرب تعبيرى بها

فوافقهم على قدره يوم من الدراهم ثم لما شرعوا في احضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا
 لانها لهم الا برونحوه مما يستعين به على الذهاب الى بلادنا والافتداه بذهبهم حيث شئنا فوق السؤال عن ذلك
 هل يجوز أو يحرم لمافيهم من اعانتهم على قتالنا واصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم
 جواز الافتداء بما يطلبونه من القمح ونحوه لانه ليس من آله الحرب ولا يصلح لهابل يؤخذ مما سياتي في الجهاد من
 استحباب افتداء الاسارى بمال استحباب هذا وتوهم انهم يستعينون به على قتالنا ففسدة متوهمة واستخلاص
 الاسرى مصلحة صحيحة فلا تترك للمفسدة المتوهمة فاحفظه فانه مهم وقيل عن أهل العصر خلافه فاحذره اه
 ع ش على م (قوله اعم من تعبيره بالسلاح) اجاب عنه م بقوله وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا
 وترسا بخلافه في صلاة الخوف لاختلاف لحظهما اه أى فالمراد به فيها ما يدفع لا ما ينفع اه ع ش عليه
 (قوله وشراء البعض من ذلك) أى المصحف وما بعده والمراد البعض الشائع اه ع ش على م (قوله كالشراء)
 بالمد والقصر والجمع أشريه اه برماوى (قوله ويصح بكرهه كتره الخ) عبارة شرح م اما ارتهان
 واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف فآثر من غير كراهة فان استأجر عينه كره نعم يؤمر بوضع المهرن عند
 عدل ويستتبع مسلماني قبض المصحف لخدمته وبأخبار المسلم المسلم كما يؤمر بازالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على
 غير كافر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وان لم يزل بها الملك لا فادتها الاستئلال وبازالة ملكه
 عن أسلم في يده أو ملكه فمهر بنحو اوث أو اختيار بنحو اقاله أو فسخ أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع
 من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكفي التدبير والرهن والاجارة والتزويج والخيولة فان لم يجد راغباً صبر على
 الحاكم وأحال بينهما الى أن يوجد ولو طرأ اسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الاصح خذرا من
 تفويت غرضه ولو كان على عتقه بصفة قبل اسلامه فهو كالقن على الاقرب وقد وصل بعضهم صور دخول المسلم
 في ملك الكافر ابتداء الى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة
 ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم انتهت (قوله بكرهه) أى كراهة تنزيهه برماوى
 (قوله اكرهه الذى) أى لانهم اجارة عين بخلاف اجارة الذمة فلا كراهة فيها لان العمل فيها دين على الاجبر ويمكن
 تحصيله بغيره فلوا أراد أن يفعل ذلك بنفسه ممكن من العمل ولا يمنع عليه ذلك لعدم التعيين وأما اكرهه المصحف
 فيكرهه ولو في الذمة بان استأجر مصحفاً موصوفاً ثم عين ويسلم كل من المسلم والمصحف الحاكم ثم يوضع عند عدل
 اه برماوى (قوله على عمل بعمله بنفسه) أى وان لم يلق به عمله كالأعمال المبهمة وهو شريف في قومه وظاهره
 ولو خدمة مسجد أو عالم من المسلمين وهو كذلك ويسلمه الحاكم اه حل وفي سلطان قوله على عمل بعمله
 بنفسه كان يقول الذى للمسلم اكثر منك لتبني لى كذا والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذى وان كان تعبير
 الشارح قاصراً ونخرج بنفسه ما لو اكرهه على عمل في ذمته فلا كراهية اه (قوله بازالة الملك عن منافعه) عبارة
 شرح م بان يؤجره مسلم اه وكتب عليه ع ش قوله بان يؤجره مسلم مفهوماً انه لا يكفي أن يؤجره لكافر
 ثم يؤمر ذلك الكافر بايجاره أيضاً وهكذا وهو متجه اه سم على ج ولعله حيث فهم من حاله ان الغرض
 من ذلك التلاعب بالمسلم وابقاؤه في سلطنة الكفار والافلامانع من ايجاره الى كافر وهو يؤجره الى كافر آخر
 ان ظن ان ذلك وسيلة الى ايجاره لمسلم هذا ويقي ما لو استعاره أو استودعه فعمل يمكن من استخدامه في
 العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستتبع مسلماني حفظه ودفعه الى مسلم يخدمه فيما تعود منه فته على
 الكافر مثلاً بكون المسلم أبالكافر أو فرعاً له فيه نظر ولا يعد الثاني اه (قوله وبلا كراهه) أى لاقى
 حق الكافر المرتن ولا في حق المسلم الراهن اه شيخنا (قوله ويكرهه للمسلم بيع المصحف) المراد بالمصحف
 هنا خاص القرآن بخلافه في قوله سابقاً واسلام من يشتريه لمصحف على ما سبق عن م نخرج به
 هنا المشتمل على تفسير وظاهره وان كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قديمة

اعم من تعبيره بالسلاح وشراء
 البعض من ذلك كتره
 الكل وسائر التملك كان
 كالشراء ويصح بكرهه
 اكرهه الذى مسلماً على عمل
 بعمله بنفسه لكنه يؤمر
 بازالة الملك عن منافعه وبلا
 كراهه ارتهانه ويكرهه للمسلم
 بيع المصحف

فلا يكره بيعه اه ع ش على مر (قوله وشراؤه) ضعيف وبعبارة شرح مر وكره بيع المصحف بلا حاجة
 لا شراؤه انتهت قبل وثمنه مقابل لقيته وقيل بدل أجرة نسخته والمعتمد كراهة البيع دون الشراء لأن فيه تحصيل
 بخلاف البيع اه برماوى (قوله وشرط في المعقود عليه الخ) ظاهره اعتبار الشرط قبل الصيغة فلا يكفي
 مقارنتها ولا بعضها الشيء منها وعليه فلو قال لشخص بعثك هذا العبد مثلاً فرأه الخاطب بالبيع حيثئذ وقال قبلت
 لم ينعقد وهو بيع مد فلينظر اه شورى ثم رأيت في ع ش على مر في الشرط الخامس وهو العلم مانصه قوله
 وعلم به هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا اه سم على سج وقدينازع
 فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال لجاهل بالثمن وليت العقد وعلم المولى به قبل القبول صح مان قياسه هنا
 الصحة إلا أن يفرق بأن التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا اه (قوله مثلاً أو غنا) انظر هل
 يصح كون الثمن منقصة أو لا ثم رأيت في الروض وشرحه في كتاب الصداق مانصه فصل كل عمل يستأجر عليه كتعليم
 قرآن وخباطة ثوب وخدمته وبناء يجوز جعله صدقاً ما لم يجز جعله غنائماً مل (قوله خمسة أمور) انما تعرض لعددها
 هنا دون ما سبق لطول الفصل بينهما بالتفريع على كل واحد فرمما ينسى ارتباط المتأخر بمسابقة تأمل (قوله أيضاً
 خمسة أمور) أى فقط في غير الروى وأما الروى فسيأتى له شروط زائدة على الخمسة وذكر السبكي أن الخمسة
 ترجع إلى شرطين فقط وهما كونه مملوكاً كونه منتفع بالان القدرة على التسليم والعلم به وكون المالك إن له
 العقد مشروط في العاقبة بشرط الطهارة مستغنى عنه بالملاك لأن النجس غير مملوك وأجيب بأن هذه أمور
 اعتبارية تارة تعتبر مضافة للعاقبة وتارة تعتبر مضافة للمعقود عليه اه برماوى (قوله طهره) أى ولو حكماً
 ليدخل نحو أواني الخرف المعجونة بالسرجين فإنه يصح بيعها للعفو عنها فهي طاهرة حكماً اه ع ش على مر
 (قوله أيضاً طهره) أى ولو بالاجتهاد ودخل فيه المانع إذا وقعت فيه مية لانتفى لسانه ولم يغيره وينبغي
 ثبوت الخيار عند الجهل وهو المعتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له الشراء ويصح
 نظر العقيدة أو لا نظر العقيدة البائع الذى ينبغي أن معتقد النجاسة إذا قصد حقيقة البيع لا يصح وإذا قصد
 نقل الاختصاص صح وكذا إن أطلق اه برماوى (قوله أو إمكان لطهره) أى فالشرط الاحد الآخر وقوله فلا
 يصح الخ تفريع على مفهوم الاحد الآخر (قوله أيضاً أو إمكان بغسل) عبارة شرح مر امامنا بطهره بغسل ولو
 مع التراب كنوب نجس بما لا يستتر شيئاً منه فيصح ويصح بيعه القرض فيه الدوق ولو ميتاً لأنه من مصلحته كالحيوان
 بباطنه النجاسة ويباع بخلافه ورتنا كفى الروضة والدوق فيه كنوى الترو وطهره عدم الفرق في صحته ورتنا إن
 يكون في الذمة أو لا وهو الوجه خلاف لما في الكافية والفرق بينه وبين السلم لا يخفى ويصح بيع فأرة الميتك بناء
 على الأصح من طهارتها انتهت وقوله والفرق بينه وبين السلم لا يخفى وهو أن باب السلم أصح دليل عدم صحة
 الاختصاص ونحوه فيه بخلاف المبيع في الذمة كذا ذكره الشهاب سم وهو غير سديد إذا المبيع في الذمة
 لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كسيأتي اه رشيدى وقوله ويصح بيع فأرة الميتك أى وحدها أو مع ما فيها
 حيث روى قبل وضعه فيها اه ع ش عليه (قوله بغسل) أى كنوب نجس بما لا يستتر شيئاً منه قال شيخنا ع ش
 ظاهره ولو كان بعراً أو مونة لها وقع وهو كذلك اه برماوى (قوله فلا يصح بيع نجس) ويحل اقتناء السرجين
 وتربية الزرع به مع الكراهة واقتناء الكلب لمن يصيده أو يحفظه نحو ماشية ودرب وتربية الجرو المتوقع
 تعليمه لا اقتناؤه لمن يحتاج اليهما لا ويمنع اقتناء الخنزير مطلقاً ويحل اقتناء فهد وقيل وغيرهما اه من شرح
 مر وكتب عليه ع ش قوله وتربية الجرو قال في المصباح والجرو بالكسر والفتح ولد الكلب والسباع والضم
 لغة فيه اه وفي المختار والجرو بالكسر والفتح والضم ولد الكلب والسباع اه وكتب أيضاً لاقتناؤه لمن
 يحتاج اليهما لا ومنه يؤخذ أنه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فماتت أو باعها وفي نيته تجديدها لم يجز بقاؤه في يده
 بل يلزم رفع يده عنه وبعبارة سم على ج * (فرع) * اقتنى كلباً ماشية ثم باعها وماتت وقصد أن يعيدها

وشراؤه ذكر ذلك في المجموع
 (و) شرط (في المعقود عليه)
 مثلاً أو غنا خمسة أمور
 أحدها (طهره) له (أو
 امسكان) لطهره (بغسل
 فلا يصح بيع نجس) ككلب
 ونحو غيرهما مما هو نجس
 العين وإن أمكن طهره
 بالاستحالة كجلمية لأنه
 صلى الله عليه وسلم

هل يجوز له اقتناؤه الى أن يحصل التحديد أو لا مال مر الثاني لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا ان كانت
 الحاجة ناجزة ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكاف رفع يده عنه مدة عدم
 احتياجه له اهـ * (فرع) * لو تصدق أو وهب أو وصي بالنجس كالدهن والكاب ونحوهما صح على معنى نقل
 اليد لا التملك اهـ سم اهـ ع ش * (فرع) * عدم دخول ملائكة الرحمة ببقائه كلب هل وان جاز اقتناؤه
 أو وجب كلعلم انه يقتل لولا اقتناؤه لمراسته قال مر ظاهر ما ورد من انه لا تدخل بيتا فيه كلب هل وان جاز اقتناؤه
 معذرة لا يمنع لها في الحيض عدم الدخول هنا اهـ سم على المتبع اهـ ع ش على مر (قوله أيضا فلا
 يصح بيع نجس) انظر هل اعاد حرف النفي في المتن في بعض المنفيات وتركها في بعض فيه وذكروا في الشارح
 هل لتخصيص ذلك ببعض الشروط دون بعض وجه اهـ شورى (قوله نهى عن ثمن الكلب) أي والنهي
 عن ثمنه يدل على فساد بيعه اهـ ع ش (قوله في المذكورات) أي في الحديثين اهـ ع ش (قوله نجاسة
 عينها) أي لا عدم النفع بها لوجوده فيها اهـ حل ووجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فالحجر بطلانها النار
 ويعجن به الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلق يشحمها السفن ويسرج به والكاب يصيد فعملنا ان منشأ النهي
 نجاسة العين اهـ برماوى (قوله أعم من تعبيره بالمبيع) أي لشموله للثمن هذا بحسب الظاهر المتبادر من لفظ
 المبيع والافق النظر للعقبة من ان المبيع يطلق على كل من الثمن والثمن فلا يصرح بذلك النووي في تحرير
 التبيين وغيره فليتأمل اهـ شورى (قوله ولا يبيع متنجس) أي يبيعه استقلا لا لاتباعه ما هو كالجزء منه ولا يبيع
 أرض بنيت بلبن أو أخرج عن نجس صحيح اهـ حل ومثله مر قال القليوبي على الخطيب قال شيخنا مر
 والبيع واقع على الطاهر وانما دخل فيه تبعه بقل اليد فراجع اهـ * (تبيين) * علم من هذا ان يبيع الخرف
 المخلوط بالرماد النجس أو السرجين صحيح كالازيار والجرور والواجير والقل وغيرها وتقدم في الطهارة انه يعني عما
 يوضع فيها من المائعات فلا ينجس اهـ بحروقه (قوله أيضا ولا يبيع متنجس) لا يمكن طهره كالخل واللبن
 والصمغ والآجر المخبون بالزبل اذ هو في معنى نجس العين لا دار بنيت به وأرض سميت بنجس وقن عليه وشم
 وان وجدت اراته خلا فالبعض منهم لو وقع النجس تابع مع دعاء الحاجة لذلك ويغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اهـ
 شرح مر وفي ع ش عليه مانصة * (فرع) * مشى مر على انه يصح بيع الدار المبنية بالبنات النجسة وان
 كانت أرضها غير مملوكة كالحكمة وكرة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والنجس تابعا اهـ سم على المتبع
 وهذا في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالبنات وعليه فلو كانت الارض محسنة وجب البيع بالنجس
 لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل اهـ بحروقه (قوله ولودهن) غاية للرد على من قال بإمكان طهر الدهن
 كلفهم المحلى من عبارة الاصل أو غاية للرد على من قال بصحة بيعه كلفهم مر من عبارة الاصل والاصل ان فيه
 قولين ضعيفين القول بإمكان طهره والقول بصحة بيعه وفي الرشد على مر مانصة قوله انه عذر تطهيره صريح في
 ان معنى قول المصنف وكذا الدهن أي لا يصح بيعه وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذي حمله عليه الجلال
 المحلى ويدل على ان الشارح هنا جعل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكايته مقابلة الآتي واعلم ان الجلال
 المحلى انما جعل المتن على ما مر وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريق الجمهور وحاصل ما في هذا المقام ان
 الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعف من امكان تطهيره أي فان قلنا بالاصح من عدم امكانه
 لم يصح بيعه قول واحد وخالف الامام والغزالي في بناءه على الاصح من عدم امكان تطهيره أي فان قلنا بالضعف
 صح بيعه قول واحد وعلمنا في الروضة قال وكيف يصح بيع ما لا يمكن تطهيره اهـ قال الاذرى وكلام الكتاب
 أي المناهج يفهم موافقة الامام والغزالي اهـ أي لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرج عنه
 ظاهره وفرض الخلاف فيه في انه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أولا فلا تعرض فيه لمسألة البيع حيث تدور ومن ثم
 زادها عليه في الشارح بعد ما اشار هنا كالشهاب ج فابقياه على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض

نهى عن ثمن الكلب وقال
 ان الله حرم بيع الخرو والميتة
 والخنزير رواهنا الشيخان
 والمعنى في المذكورات
 نجاسة عينها فألحق بها باقي
 نجس العين وتعبيرى
 بالمعقود عليه أعم من تعبيره
 بالمبيع وقول بغسل من
 زيادته (ولا يبيع متنجس)
 لا يمكن طهره ولودهن
 تنجس

وذلك لان قولهما التذير تطهيره صريح في ان الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هو طريقة الامام والغزالي
التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما ما بعدوا أعاده ههنا ليس بجواب ان الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره الخ ومن
ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حج الموافق له ما في الشارح ههنا لكن بمجرد الفهم اه بحروقه
(قوله لانه في معنى نجس العين) ظاهر العبارة ان العلة في نجس العين موجودة فيه وليس كذلك اذ تقدم انها
نجاسة عينيه وهذه لم توجد في المتنجس وحده فثبت في معنى ان يعتبر في نجس العين علة ان احدهما يلحق باعتبارها
بأخرى نجس العين غير ما في الحديثين وهي نجاسة عينيه والاخرى يلحق باعتبارها المتنجس وهي عدم امكان طهره
بالغسل وهذه موجودة في النجس والمتنجس تأمل (قوله ولا أثر لامكان طهر الماء القليل بالمكثرة) عبارة شرح
مر وامكان طهر قليله بالمكثرة وكثيره بزوال التغير كما كان طهر الحجر بالخلل وجلاء الميتة بالدباغ اذ ظهر ذلك
من باب الاحالة لا من باب التطهير انتهت (قوله ونفع به) أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيعه مالا
ينفع به بمجرد وان تأتى النفع به بضمه الى غيره كما سياتي في نحو جتي خنطة اذ عدم النفع اما لقلة كجتي بروما
للغصة كالحشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء
اذما يشترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون بيعه فاسدا والحق في التعليل
انه منتفع به في الوجه الذي يشترى له وهو مشربه اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة فتعاطيه انتفاع به
في وجهه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مبني على حرمة وعليه في فرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع
اه رشیدی علی مر وعبارة شيخه أي ع ش علی مر فائدة وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف
في زماننا هل يصح بيعه ام لا والجواب عنه الصحة لانه طاهر منتفع به كتسخين الماء ونحوه كالتظليل به انتهت (قوله
بعدمهما) معدن الماء البحر ومعدن التراب التل مثلا لكن بشرط ان يحوز الماء في قربة مثلا أو يكوم التراب
كما قيد بذلك الحلي ومر و حج في شروحه فصوره المسئلة انه باع قربة ماء مثلا على شط البحر اه شيخنا ح ف (قوله
ولا يقدر فيه ان كان تحصيل مثلها) غرضه من هذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر ويجوز بيع
الماء على الشط والحجر عند الجبل والتراب بالبحر اه من حازها في الاصح لظهور النفع بها وان سهل تحصيل مثلها
ولا يقدر فيه ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة فان اخضع بوصف زائد كتبريد الماء
صح قطعا ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الاخر ومن فوائده منع رجوع الوالد ببيع المقلص انتهت (قوله
أم ما لا) أي فيما لا يتأني منه النفع حالا فلا يرد عدم صحة بيع دار دون ممرها اذا كان يمكن اتخاذ ممر لها اه
شوربي وفي شرح حج مانعه فرع من المنافع شرعا حق المور بأرض أو على سطح وجاز كما يأتي في الصلح عليه
بعوض على التأييد بلفظ البيع مع انه محض منفعة اذ لا تملك به عين الحاجة اليه على التأييد ولذا جاز ذلك بلفظ
الاجارة أيضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت أو أرض بلا ممر بان اختلف من جميع الجوانب بملك البائع أو كان
له ممر ونفاذ أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالا وان أمكن اتخاذ ممر له بعدو يفرق بينه وبين ما مرفي
النجس الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكره أولا مالو باع
دارا واستثنى لنفسه بيقامتها فان له الممر اليه ان لم يتصل البيت بملكه أو شارع فان نفاذ صح ان أمكن اتخاذ ممر
والا فلا بان في هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويعتبر في الاستدامة ما لا يعتبر في الابتداء اذ ابيع عقار
وخصص الممر واليه بجانب اشترط تعيينه فلو اختلف بملكه من كل الجوانب وشروط للمشتري حق الممر واليه
من جانب لم يعينه بطل لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب فان لم يخصه بان شرطه من كل جانب أو قال
بنحوها أو أطلق البيع ولم يتعرض لأمر صحر اليه من كل جانب نعم في الاخير محله اذ لم يلاصق الشارع
أموال المشتري والامر منه وظاهر قوله فان له الممر اليه اه لو كان له ممر ان تجير البائع وقضية كلام بعضهم
تجير المشتري وله اتجاه فان القصد ممر البائع للكه وهو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استوى باسعة

لانه في معنى نجس العين
ولا أثر لامكان طهر الماء
القليل بالمكثرة لانه كالحجر
يمكن طهره بالخلل (و) ثانيا
(نفع) به شرعا ولو ماء و ترابا
بعدمهما ولا يقدح فيه
امكان تحصيل مثلها بلا
تعب ولا مؤنة ونواء كان
النفع حالا أم ما لا

وتحوها والاتعين بالاضررفيه ويؤخذ من هذا وقولهم باختلاف الغرض باختلاف الجوانب ان من له حق المرور في شغل معين من ملك غيره لو اراد غيره نقله الى محل آخر منه لم يجز الا برضا المستحق وان استوى الممران من سائر الوجوه لان اخذه بدل مستحقه معاوضة وشروطها الرضا من الجانبين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك فيمن له مجرى في أرض آخر فاداد الاخر ان ينقله الى محل آخر منها مساو للاول من كل وجه منها ولم ينقل الغرض الى اقتناء الشيخ تاج الدين فيمن له طريق في ملك غيره فاداد المالك نقلها لموضع لا يضر بالجواز ونظر فيه قال الامر كما قال من النظر ثم استدلل بالنظر ولو اتسع الممر برز اندكى حاجة المرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه لانه لا ضرر حاله على المارأولا لانه قد يزدحم فيه مع من له المرور وغيره من المالك أوجار آخر كل محتمل والذي يظهر الجواز ان علم انه لا يحصل للمارتضرر بذلك التضييق وان فرض الازدحام فيه والا فلا اه بالحرف ومثله شرح مدر (قوله كجش صغير) أي اذا لم يرتب عليه تفريق محرم بان ماتت أمه أو استغنى عنها اه برماوى (قوله حشرات) جمع حشرة بفتحين اه مختار اه عش (قوله كجبة) ومما جوب لاسعها شرب ماء الكادى وقوله وعقرب واحد العقارب والانتى عقربة ومما جوب لاسعها شرب ماء الرحلة اه برماوى * (تنبيه) * قال في الروض في باب اتلاف البهائم مانصه والفواسق الخمس لا تعصم ولا تملك ولا أثر ليدفعها باختصاص قال في شرحه لعدم احترامها للامر بقتلها وألحق بها الامام المؤذيات بطبعها كالاسد والذئب اه قال في الابواب وظاهر حرمة اقتنائها وهو متجه اه واطلاقه شامل لما لم منها نحو واصطيادوه ومحتمل اه شوبرى (قوله وفارة) بالهمزة لا غير في الحيوان مفرد او جمع او جمع فترانها وأما فارة المسك فبالهمزة وزوتز كه مفرد او جمع اه شيخنا وفي عش على مدر الفارة بالهمزة وزوتز كه نالفة المسك بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمزة فاما انتهى قاموس اه وفي المصباح الفارسي همزة وزوتز تقع على الذكور والانتى والجمع فامثل تمر وتغمر وقران وقران المكان يفارهموز من باب تعب اذا كثرت فيه الفاروه كان مفار على وزن مفعول كذلك وفارة المسك هموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس وقال الفارابي في باب الهموز وهي الفاروق فارة المسك وقال الجوهري غير هموزة من فاريفور اه (قوله وخنفساء) في المختار الخنفساء بفتح الفاء مد ودوالانتى خنفساء والخنفس لغة فيه والانتى خنفسة اه وفي المصباح الخنفساء فعلا معروفة وضم الفاء أكثر من فتحها وهي ممدودة فيه ما وقع على الذكور والانتى وبعض العرب يقول في الذكور خنفس بالفتح بوزن جندب ولا يمتنع الضم فانه التماس وبنو أسد يقولون خنفسة في الخنفساء كأنهم جعلوا الهاء عوضا من الالف والجمع خنفاس اه (قوله اذ لا تنفع فيها يقابل بالمال) أي لا تنفع يعتبر ويقصد شرعا بحيث يقابل بمال لانه المراد ما دار على ان يكون فيه منفعة مضمومة عند بهامة رعا بحيث تقابل بالمال وان لم تكن من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه فلا يخالف ماسيا في الاصول والثمار من يسع الجزرة الظاهرة والتمر الظاهرة قبل بدو صلاح بشرط القطع اه حل (قوله في الخواص) هي التي تذكر في المنافع في كتب الطب اه شيخنا (قوله كضب) وكبر بوع وتخل ودودقز اه شرح مدر (قوله وسباع) بكسر السين المهملة جمع سبع وهو الحيوان المفترس اه برماوى (قوله وسباع لا تنفع) عبارة أصله مع شرح سج ولا يسع كل طير وسبع لا ينفع لصيد أو قتال أو حراسة كالفواسق الخمس وأسد وذئب وغر لا يرجح تعلمه الصيد لكبره مثلا بخلاف تحوفه لاصيدولو بان يرجح تعلمه وقيل لقتال وترد لحراسة وهرة أهلية لدفع تحوف فأرو عندليب اللانس بصوته وطاوس اللانس بالونه وان زيد في نفسه لاجل ذلك اما الهرة الوحشي فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقد رعى تسليمه لحبسه أو بطنه مثلاً انتهت (قوله كاسد وذئب) أي وكالفواسق الخمس اه سج وكتب عليه سم قوله وكالفواسق الخمس مانصه لو علم بعض الفواسق كالحدأة والغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار متفعلا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتلها أو يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجسه ولا تقتنى اه اه عش

كجش صغير (فلا يصح بيع
حشرات) لا تنفع وهي صغار
دواب الارض كجبة وعقرب
وفارة وخنفساء اذ لا تنفع
فيها يقابل بالمال وان ذكر لها
منافع في الخواص بخلاف
ما ينفع منها كضب لمنفعة
أكله وعلق لمنفعة امتصاص
الدم (و) لا يسع (سباع
لا تنفع) كاسد وذئب

على مر (قوله وغر) أي كبير لا يمكن تعليمه الصيد فلا ينال نصريهم بحل الاضطهاد به والتمر بطبعه لا يقبل
 الصيد فلذلك فصل فيه بين ما يقبل التعليم وما لا يقبل بخلاف الفهد فانه يقبل الصيد بطبعه ومن ثم أطلقوا فيه
 اه حل وفي المصباح النمر بوزن كتف سبع أجنب وأجر آمن الاسد ويجوز التخفيف بكسر النون
 واسكان الميم والانتى غرة بالهاء والجمع غور وغورة ور بما قالوا أنمار اه (قوله وما في اقتناء الملوك الخ) أي
 واقتنائهم لها حرام اه شورى وبرماوى وقوله من الهيبة أي هيبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لهم لها
 والسياسة اصلاح أمور الرعية وتذير أمورهم بامتثالهم لهم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على ما لزوم
 وعطف مسبب على سببه وقال عش عطف تفسير اه شيخنا وفي المختار يقال ساس الناس أصلح أمورهم
 اه (قوله وفهد للصيد) هو سبع معروف والانتى فهد والجمع فهو دكفلس وفلوس وفي حاشية البكري والفهد
 بفتح الفاء وكسرها اه عش على مر (قوله وفيل للقتال) أي وفرد للعراسة وهرة لدفع الفأرو ونحوه وأما
 الهرة الوحشية اذا قدر على تسللها فانه يصح بيعها وعندنا لا يبيح وهو المسمى عند العامة بالبلبل للانسان بصوته
 وطاوس للانسان بلونه وان زيد في غنمه لاجل ذلك واستشكل القطع بحل بيعه بحكايتهم الخلاف في إيجاره وقد
 يفرق بضعه منفعة وحدها وكره جماعة تربيته في البيوت لانه يتشام به لانه يزهر بنفسه ووزرانة الحمل عليها
 اه برماوى (قوله ونحو حيتى بر) عبارة تشرح مر ولا يبيع حيتى الحنطة ونحوها كشعير وزبيب ونحو حشرين
 حبة خردل وغير ذلك من كل ما لا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لقائه ولهذا لم يضمن
 لوتلف وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعندنا لا يضمنه لغيره أو لنحو غلاء كاصطياد حبة في فح وماتفل
 عن الشافعى رضى الله عنه من جوار أخذ الخلال والخلالين من خشب الغير محمول على ما اذا علم رضاه ويحرم
 بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كالاديون جاز انتهت وقوله فان نفع قليله الخ قضيته
 الحرمه فيما لو لم ينفع قليله وأضر كثيره والظاهر انه أغبر مرادة لانه لا معنى للحرمه مع انتفاء الضرر نعم قد يقال
 بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحب الحنطة فان بيعها باطل لعدم النفع وان انتفى
 الضرر فبأنها أولى لوجود الضرر فيه وهل العبرة في النفع بالمعاطى له حتى لو كان القدر الذى يتناوله لا يضره
 لا اعتبارا عليه وبضر غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والا قرب الثاني
 اه عش عليه (قوله لان ذلك لا يعد مالا) أي فهو لا ينتفع به وكان الاولى التعليل بعدم النفع اه شورى
 أي لان الحديث عنه كون المبيع منتفعا به الا ان يقال لما كان نحو حيتى البر ينتفع به النحو واصطياد بفتح لم يعمل
 بعدم النفع اه اطفحى (قوله وآلة الهون) لم يقدر بعد العاطف لفظة لا يبيع كسابقهم المعطوفات وعله
 لقرب هذا من المعطوف قبله لكنه يشكل اعادته في قوله ولا يبيع جان مع قرب هذا كسابقهم فليتأمل اه
 شورى ويجاب عنه بأنه اعادته في قوله ولا يبيع جان لانه مقيد بقيد من قالوا بعد ما التوهم رجوع القيد
 للمرهون أيضا وان كان يبيعه قوله كياأتى اه شيخنا (قوله محرمه) خرج غيرها كالنغير والطبول وغير
 الدريكة اه شيخنا (قوله أيضا محرمه) أي لا نحو شعاع شرج ومثلها في عدم الصحة الصور والصلبان ولومن ذهب
 أو فضة أو حلوى وقال العلامة مر يصح بيع صور الحلوى لان المقصد منها الرابح واستثنى بعضهم لعب
 البنات وأما نفس التصوير فحرام ويصح بيع الاطباق والنياب والفرش المصورة بصورة الحيوان ويحرم
 بيع كتب العلم المحرم ونحوه اه برماوى (قوله كطنبور ورمار) عبارة تشرح مر كطنبورة وشبابه وهى
 المسماة بالنابة وصنم وصورة حيوان وصيلب فيما يظهر ان أريده ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولومن
 نحو نقد وكتب علم محرم اذا لم ينفعه أسرع ان يبيع يزد صلح لم يادق شطر نج من غير كبير كفة فيما يظهر ويبيع
 جارية ثناء محرم وكيش نطاح وان زيد في غنمه مال ذلك لان المقصد اتصاله الحيوان انتهت وقوله ان أريده
 ما هو شعارهم أي أما لو لم يرد بها ذلك كالصور التى تتخذ من الحلوى لير ويحبها فلا يحرم بيعها ولا فعلها ثم

وغر وما في اقتناء الملوك لها
 من الهيبة والسياسة ليس
 من المنافع المعتبرة بخلاف
 ما ينفع منها كضبيع للكل
 وفهد للصيد وفيل للقتال
 (و) لا يبيع (نحو حيتى بر)
 كحيتى شعير لان ذلك لا يعد
 مالا وان عد بضمه الى غيره
 ونحوه من زيادى (وآلة
 لهو) محرمه كطنبور
 ورمار

رأيت الشيخ عميرة نقبل ذلك عن الباقرين فايراجع وفي العلقمى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يظاهرون تخلق الله تعالى الخ ما نصه قال النورى قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكاثر لانه متوعد عليه بهذا الوعد الشديد وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعه حرام بكل حال وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو ناء أو حائط أو غيرها فاما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان مثلا فلينسبح حرام اه وعموم قوله أم لغيره الخ يفيد خلاف ما تقدم عن الباقرين وروايت ما في العلقمى ما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صور الحيوان وقد عت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه ويمكن حمل كلام الشارح على ما وافقه يجعل ضمنه به راجعا الى الصليب وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على اطلاقهم فيها وحري عليه حج حيث قال وفي الحاق الصليب به أى بالنقد الذى عليه صورة أو بالصنم تردد ويجه الثانى ان أريد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان أريد به ما هو معروف اه ع ش عليه وفي المصباح الطنبورى من آلات الملاهى وهى بضم الطاء فارسي معرب وفيه ثلاث لغات بذيال معجمة وبنون وبلام اه (قوله وان تحول رضاها) غاية للرد وقول الشارح ولا يقدح الخ رد لما تسلم به الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يصح ان عذر رضاها ما لا لان فيها نفع متوقعا كالخس الصغير ورد بانها ما دامت على هيئتها لا يقصد منها سوى المصلحة وبه فارت صحة بيع اثناء النقد قبل كسره والمراد ببيعها على هيئتها ان تكون بحالة بحيث اذا أريد منها ما هو له لا تحتاج الى صنعة وتعب كما يؤخذ من باب الغصب فتعبر بعضهم هنا ببيع المركبة اذا نكز كبيعها محمول على ذلك لا تعود بعده لغيرها الا بما ذكرناه انتهت (قوله ويصح بيع اثناء ذهب أو فضة) استشكل بذلك على منع بيع آله الله والاصنام وأجيب بان الغالب قصد المصنوع وهو الذهب والفضة اللذان هما قيم الاشياء وآله الله وغلب فيها اعتبار قصد الصنعة المحرمة التي انما تقصد الآله لا جملها وكذا الاصنام غلب فيها النظر الى المذور اه عميرة اه سم (قوله وقدرة تسلمه) أى حسا وشرا اه شرح مر وذكره في يوم القدرة حسا بقوله فلا يصح بيع نحو ضال الخ ومفهوم القدرة شرا بقوله ولا جزع مع الخ الامثلة وقوله ليوثق بحصول العوض أى من الجانب الآخر فكأنه قال يشترط قدرة المشتري على تسليم المبيع ليشق البائع بحصول الثمن لان المشتري لو لم يقدر على التسليم يرجع في ثمنه فلا يظفر به البائع وقوله لا يجره عن تسلمه حال يشير به الى شرط مقدر في المتن في هذا الشرط صرح به الحلبي وكذلك قوله نعم ان احتاج فيه الخ فيكون تقدير المتن هكذا وقدرة على تسلمه حال من غير كافة فلو عجز حاله وقدرة ما لا يصح أو قدر حاله لكن بمؤنة لها وقع لم يصح أيضا تأمل (قوله في بيع غير ضمني) أيا هو فيصح لمن لا يقدر على الانتزاع لقوة العتق مع كونه يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في غيره ويصح أيضا بيع الآبق والضال والمغصوب لمن يعتق عليه ولو كان عاجزا عن انتزاعه اه شرح مر (قوله أولى مما عبر به) عبارة أصله الثالث امكان تسلمه قال مر في شرحه وانما اقتصر عليه أى التسليم لانه محل وفاق وسبذ كر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه ممن هو عنده اه ثم قال المتن فان باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح قال مر والثاني لا يصح لان التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه اه فحينئذ تعلم من هذا أن ما صنعه المنهاج أفيد مما صنعه شيخ الاسلام تأمل وعبارة المحلى فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب للعجز عن تسليمها في الحال فان باعه أى المغصوب لقادر على انتزاعه ودونه يصح على الصحيح نظر الى وصول المشتري الى المبيع والثاني ينظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق ممن يسهل عليه رده فقيه الوجهان في المغصوب وكذا يقال في الضال انتهى (قوله يبيع نحو ضال) أى ولو لنفعة العتق وان عرف محله واستشكل الاسنوى منع بيع الضال والآبق والمغصوب بان اعتاقهم جائز وقد صرحوا بان العبد اذا لم يكن في شرائه منفعة الا حصول الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح بيعه واعتاق المبيع قبل

(وان تحول رضاها) أى مكسرها اذا لا تنفع بها شرعا ولا يقدح فيه نفع متوقع برضاها لانها جبايتها لا يقصد منها غير المصلحة ويصح بيع اثناء ذهب أو فضة (و) نالها (قدرة تسلمه) في بيع غير ضمني ليوثق بحصول العوض وتعبى بذلك أولى مما عبر به (فلا يصح بيع نحو ضال)

فبعضه صحيح ويكون قبضاً لم لا يصح بيعه هؤلاء اذا كانوا من قبل مطلقاً لوجود منفعة من المنافع التي يصح الشراء
 لها واجيب بان الزمن ليس فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها بخلاف المقصوب ونحوه اهـ وماوى وعبارة
 شرح مر ولا يصح بيع الضال والأتق ولو لم ينعرف محله والمقصوب ولو لم ينعرف العتق بان اشتراء امة بعتقه للعجز
 عن تسليمها وتسليمها حال لوجود حائل بينه وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء الزمن لمنفعة العتق اذ ليس ثم منفعة
 حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض ان لا منفعة فيما ذكر سوى العتق لم يصح أيضاً كما أفاده الواو الدرر رحمه الله
 تعالى وقول السكاكي يصح بيع العبد الثاني لانه يمكن الانتفاع بعتقه تقريباً الى الله تعالى بخلاف الجار الثاني
 مردوداً انتهى ويؤخذ من المختار ان الضالة بالهاء خاصة بالهبة ونحوها من الحيوان غير الأدمى وفي المصباح
 ما يفيد أن الانسان يقال فيه ضال وغيره ضالة وعبارته والاصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة
 بالهاء المذكور والأتق والجمع الضوال مثل دابة ودواب ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي
 لا يجوز بيع الأتق والضال ان كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي ان يقال والضالة بالهاء
 وان الضال هو الانسان والضالة الحيوان الضائع اهـ وعليه ففي كلام المصنف تجوز ما باسماستعمال اللفظ في
 حقيقة ومجازه وما باسماستعماله في مفهوم كلي معهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجاز اهـ ع ش على
 مر (قوله كاتق) في المختار أتق العبد يأتي ويأتى بكسر الباء وضمها هرب اهـ وفي البرماوى أتق يأتي على وزن
 ضرب يضرب وعلم يعلم اهـ وقوله وبعبير يندى بالمعبر يندى بالكسر ندا بالفتح ونداد بالكسر وندودا
 بالضم نفرو ذهب على وجهه شاردا اهـ (قوله أيضاً كاتق الخ) بيان للنحو وهذا ظاهر في الفرق بين الأتق
 والضال وقضية ما في المختار حيث قال في باب اللام والضالة ماضل أى ضاع من الهبة للذكر والأتق وفي باب
 القاف أتق العبد يأتي بكسر الباء وضمها أى هرب اختصاص الأتق بالرقيق والضالة بغيره من الحيوانات ولا
 ينافيه ما عبر به الشارح حيث جعل الأتق من افراد نحو الضال لانه لا يتناول الضال مما ضاع شامل للأتق وغيره
 اهـ ع ش (قوله أيضاً كاتق) أى وكطير في الهواء وان اعتاد العود الى محله لم ينافيه من الفرر ولانه لا يوثق به
 لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجته هذا اذا لم يكن نحلأ وكان واه خارج الحلية فان كانت فيها صم
 كما يحتمل بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بقية الطيور بانه غير مقصود للجوارح وبانه لا يأتى كل عادة الا بما
 يرعاه فلو توفقت صحة بيعه على حسنه لم يما أضربه أو تعذر بيعه بخلاف سائر الطيور ولا يصح أيضاً بيع سمكة
 ببركة واسعة يتوقف أخذها منها على كبر كلفة عرفان سهل صح ان لم يمنع الماء رؤيته اهـ شرح مر (قوله
 لقادر على ذلك) أى يقينا فقد قال المتولى لو احتمل قدرته وعدمها لم يجز اهـ حل ومثل القادر العاجز اذا كان
 يعتق عليه أو كلف المبيع ضمناً اهـ شو برى ولو جهل القادر ونحوه عنده البيع تخير ان لم يتجهج الى موته على
 قياس ما يأتى عن المطالب والا فلا يصح خلافاً لبعض المتأخرين والفرق بين هذه ومسئلة الصبرة اذا باعها وتجنها
 دكة وهو جاهل لها ان علة البطلان في هذه الاحتياج في تسلم المبيع الى موته وهي لا تختلف بالعلم والجهل وفي
 ثلاث حالة العلم بالدكة منها تخمين القدرة فيكثر الغرر وهي منفية حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حلف المشتري
 ولو قال كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف انه لم يكن قادراً على الانتزاع وبان عدم انعقاد البيع ويصح
 كتابة الأتق والمقصوب ان تمكنا من التصرف كما يصح تزويجهما وعتقهما فان لم يتمكنا منه فلا اهـ شرح مر
 (قوله الى موته) الذي في شرح الروض التعبير بالكافة نقلاً عن المطالب ونصه قال في المطالب الا اذا كان فيه كلفة
 فينبغي ان يكون كبيع السمك في البركة أى ويشق تحصيله منها قال بهذا عندى لا مدفع له اهـ ولا يخفى ان
 المونة بمعنى ما في الصحاح المونة همز وبلاهم رفعة له من المان وهو التعب والشدة اهـ فلا يشك كل تعبير المؤلف
 بالمونة هنا ونظراً عن المطالب وبهذا يعلم ما في حواشي شيخنا زى من ان مثل المونة التي ذكرها في المطالب
 الكلفة أخذ من مسألة السمك في البركة الواسعة اذ هو بعد ما أظن ان لا يخفى عليك ظاهر في تغييرها ما لعله

كاتق ومقصوب وبعبير
 (لمن لا يقدر على رده) لعجزه
 عن تسليمه حال خلاف بيعه
 لقادر على ذلك نعم ان احتاج
 فيه الى موته ففي المطالب
 ينبغي المنع وتعبير بذلك
 اعم من اقتصار الاصل على
 الضال والأتق والمقصوب
 (و) لا بيع (جزء معين)

نظر الى ما يتبادر من ان المؤنة المشقة الحاصلة بدفع نحو الدراهم والكافة المشقة الحاصلة على نحو البدن اذ لو كان كذلك لاشكل التعبير باحدهما بدل الاخر ونسبة كل لهما مطلب الواقع ذلك في كلام المؤلف وكتب ايضا بعد ذلك
نقل عبارة شرح الروض السابقة وهذا الصنيع من الشارح يدل على ان المراد من المؤنة والكافة واحد وهو
المشقة الحاصلة بدفع نحو الدراهم والكافة المشقة الحاصلة على البدن وحينئذ اذ المشقة التي لا تتحمل عادة اخذا
من التشبيه وليس المراد بالمؤنة أو الكافة خصوص دفع دراهم لها وقع فتى احتاج في تحصيله الى مؤنة لم يصح
شرأوه لأن المؤنة تنافي القدرة علم بذلك المؤنة حال العقد أو جهل خلافا للشارح حيث حل كلام المطلب المصريح
بالاطلاق على حالة العلم وقال بالصححة في حالة الجهل قياسا على بيع الصبرة وتحتهدا كة حيث فصلها فيها هذا
التفصيل فقالوا ان علم أحد المتعاقدين بالذمة لم يصح وان جهلا لم يصح فذكر بوضوح الفرق بين المستثنين لان
المدار هنا على وجود المشقة المتنافية للقدرة وذلك لا يختلف بحالة العلم والجهل والمدار ثم على ما ينفي الغرر وأكثره
معه والعلم بالذمة يمنع تخمين القدر فان قيل على في شرح الروض ثبوت الخيار لمن جهل الحال وقت البيع أو
طرا يجوز بعده بان البائع لا يلزمه كلفة التحصيل ونص عبارة مع الروض وله أي للمشتري القادر عليها الخيار ان
جهل وقت البيع أو عرض مانع أي يجوز اذا البائع لا يلزمه كلفة التحصيل اهـ وهذا يفيد صحة بيع نحو الضال
مع وجود الكافة والمؤنة في تحصيله وهو ينافي ما ذكرهنا قلت نعم لكنه ذكر في الشرح المذكور ان هذه العلة
تفيد ما ذكرهنا في حالة الجهل خاصة وجملة كلام المطلب هنا على حالة العلم بالحال كما اذا باع صبرة تحتهدا كة
أي حيث لا يصح مع علمه الا أحد المتعاقدين ويصح مع جهلهما بالكل منها ووافقه على هذا التليذه جـ وأقول بعلم
بذمة لمن وقف على عبارة شرح الروض التي ذكرناها ان العلة المذكورة ليست خاصة بحالة الجهل بل بالحال على
ان هذه العلة بحسب الظاهر لا تناسب الاحالة العلم لان المشتري لما دخل عالم بالحال لم يلزمه البائع بكافة التحصيل
وأما في حالة الجهل فكان ينبغي ان يلزم بذلك وعلى تسليم ما ذكره فالمشقة التي تمنع القدرة لا يختلف الحال فيها
بين العلم والجهل ثم رأيت والشيخنا الرمي فيما كتبه على هامش شرح الروض قال الفرق بين هذه المسئلة
وبين الصبرة ان علة البطلان في هذه الاحتياج في تسليم المبيع الى مؤنة وهي لا تختلف بالعلم والجهل وحال العلم
بالذمة تحتهدا تخمين القدر فكثر الغرر وهي منتفية حالة الجهل اهـ اهـ حلبي وفي المصباح المؤنة الثقل وفيها
لغات احداها على فعوله بفتح الفاء والجمع مؤنات على لفظها ومأنت القوم أمأنهم مهموز بفتحين قال الازهرى
وغيره واللغة الثانية تمؤنة بهمزة ساكنة والجمع مؤن مثل غرفة وغرف والثالثة مؤنة بالواو والجمع مؤن مثل
سورة وسور يقال منها ما تمؤنة من باب قال اهـ (قوله ينقص فضله) أي ينقصا يحتفل بمثله اهـ شرح مر
وقوله يحتفل بمثله أي بهتم قال جـ * (تنبيه) * هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والخبر من اغتفار
واحد في عشرة لا أكثر الى آخر ما يأتي أو يقال الامر هنا أوسع ويفرق بين الضياع هناك صحة فاحتيط
له بخلافه هنا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لحل العقد وان خالف سعره سعر بقة أمثاله من البلد
أو بالنسبة لاغلب محالها كل محتمل أيضا ولو قيل في الاولى بالاول وفي الثانية بالثاني لم يبعد اهـ عـ ش على
مر (قوله كجزء اناء) أي وكجزء من حيوان حتى بخلاف المذكور بالفعل اهـ شرح مر (قوله أيضا كجزء
اناء) يتجه ان يستثنى اناء النقد فيصح بيع جزء معين منه طرمة اقتنائه وجوب كسره والنقص الحاصل فيه
موافق للمطلوب فيه فلا يضر اهـ مر اهـ سم على جـ ويؤخذ من قوله حرمة اقتنائه الخ ان الكلام في اناء
بهذه الصفة أما اذا احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه اهـ عـ ش على مر (قوله نفيس)
لم يقبل نفيسين لان الاناء لا يشترط فيه النفاسة لان كسره ينقص قيمته مطلقا اهـ شيخنا (قوله الا بالكسر
أو القطع) أي لانه مبيع معين وقبضه بالثقل وهو مستلزم فصله ولا يكتفى في تسليمه بتسليم الجملة اهـ حل
(قوله غليظ كبرياس) هو القطن أي الثوب من القطن كما ذكره صاحب القاموس لكن المراد هنا الا اعم منه

ينقص فضله قيمته) أو قيمة
الباقى كجزء اناء أو ثوب
نفيس ينقص فضله ما ذكر
للجزم عن تسليم ذلك شرعا
لان التسليم فيه لا يمكن
الا بالكسر أو القطع وفيه
نقص وتضييع مال بخلاف
ما لا ينقص فضله ما ذكر
كجزء غليظ كبرياس

وذراع معين من أرض لا تنفك المذور ووجهه في الثانية حصول التميز في الأرض بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ذلك أن تقول قد تضيق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فلا يمكن الحكم الأرض على التفصيل في الثوب وأجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلافه في الثوب وبه يجاب عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجي خف مع نقص القيمة بالتفريق وتعبير بجزء أهم من تعبيره بنصف قال في المجموع وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بتمعه ان يواطى صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيه بخلاف أما يبيع الجزء الساتع من ذلك فيصع ويبيع مشتركا (و) لا يبيع (مرهون على ما يأتي) في بابه من شرط كون البيع بعد القبض وبغير اذن المرتهن لا يجوز عن تسلمه شرعا فولي على ما يأتي أولى من قوله بغير اذن مرتهنه (ولا) يبيع (جان) بقرينة مال (بقيده) زده بقولي (قبل اختيار فداء) لتعلق حق الجاني عليه به كما في المرهون وأولى لان الجنابة تقدم على الرهن بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها فود

اه ع ش وفي البرماوى الكرى في اللغة اسم للقطن الأبيض الثخين وليس هو مراد الفقهاء اه (قوله وذراع معين) كأن قال بعثك هذا الذراع من هذه الأرض اه شيخنا فالمراد بالمعين الشخص في بيعه صحيح سواء علمت ذرعان الأرض أو لا بخلاف المبيع فيصع يبعه ان كانت معه لومة الذرعان وينزل على الاشاعة فان كانت مجهولة الذرعان فلا يصع يبعه كما يعلم مما يأتي في آخ باب الاختلاف تأمل (قوله يمكن تداركه) أى بشراء قطعة أرض بجانبها أو نحو ذلك اه رشيدى كازالة العلامة اه حل (قوله أحد زوجي خف) تثنية زوج وهو أحد فردتي الخف لانهما من زوجة لاختها اه شيخنا وفي المختار والزوج ضد الفرد وكل واحد منهما يسمى زوجا أيضا يقال للثنين هماز و جان وهما زوج وتقول عندى زوجا جام يبعنى ذكر أو أنثى وعند زوج جانعل قال الله تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية أزواج وفسرها ثمانية افراد اه (قوله حيث قلنا بتمعه) أى بان كان فصله ينقص قيمته اه (قوله ان يواطى صاحبه الخ) أى ثم ان كان المشتري غير مرید للشراء باطنا حرم عليه مواطاة البائع لتغيره بمواطأته وان كان مریدا ثم عرض له عدم الشراء بعد لم تعزم المواطاة ولا عدم الشراء ولا شئ عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه اه ع ش على مر (قوله فيصع بالاختلاف) واعلم قوله قطعه مع ان فيه نقضا واحتمال عدم الشراء لانه لم يلجأ اليه بعد وانما فعل رجاء الرجح فيبينهما فرق ظاهر اه شرح مر (قوله أيضا فيصع بالاختلاف) واعترض بان العلة في امتناع البيع موجودة في ذلك وأجيب بان هذا تصرف في ملك من غير الزام شرعى بخلاف ذلك ولم ينظر والاحتمال رجوع من وافق على الشراء عنه لما ان الاصل عدمه اه حل ولا ضمان عليه لو رجع اه ع ش على مر (قوله أما يبيع الجزء الساتع) يحترق قوله معين وقوله من ذلك أى مما ينقص فصل الجزء من قيمته اه شيخنا (قوله ولا يبيع مرهون) أى رهنا جعليا أو شرعيا أى ولا يصع أيضا يبيع معين تعلق به باحق يوف بالبيع لله تعالى كما تعين للعلماء ولا دعى كثوب استحق الا حبر حبسه لقبض أجرة نحو قصره أو تمام العمل فيه اه شرح مر قال الدميرى ومن ذلك الاشجار المساقى علم قبل انقضاء المدة اه قلت ذكر النسب في آخر المساقاة انه يصح وان له تأليف في ذلك اه عبارة اه سم (قوله بعد القبض) أما قبله فيصع بغير اذن المرتهن وبه وله واغبره وقوله وبغير اذن المرتهن أى اذا كان البيع لغير المرتهن وأماله فيصع اه شيخنا (قوله أولى من قوله الخ) وجهه الاوليه ان عبارة الاصل تقتضى انه لو باعه قبل القبض بغير اذن المرتهن لا يصح وليس كذلك كما سبق اه شيخنا (قوله ولا يبيع جان الخ) أى ما لم يكن لاجل الجنابة والاصح وما لم يكن باذن المجنى عليه أو كان هو المبيع له فيصع وانقار في الاخيرتين هل يسقط حقه أو يبقى متعلقا بالرقبة وما معنى تعلقه بها خصوصا فيما اذا كان البيع له تأمل اه (قوله تعلق برقبته مال) أى لكون الجنابة خطأ أو شبه عمد أو عمد أو عنى على مال أو تلف مالا بغير اذن المجنى عليه أو تلف ماسرقة اه ع ش مر (قوله برقبته) أى ذاته ولو أبرأ مستحق المال من ثلثه مثلا هل ينقل من العبد لثمة ويصع ببيعها أى الثالث يحصل ما في الخادم الصحة اه عبارة اه سم وعبارة شرح مر في بحث جنابة الرقيق الاتى في الجنابات نصها فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقلبت منه بقسطه ويقارق المرهون بان الرهن حجر على نفسه فيه انتهت (قوله لان الجنابة تقدم على الرهن) لان الحق فيها متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معا اه شيخنا ح ف وعبارته فيما يأتي ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به فان اقتص أو يبيع له فان الرهن انتهت (قوله بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها الخ) فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كما فصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد أو بعده ولم ينفسخ لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا أى واستمرجه لاله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه انفسخ عند العلم فلا كلام والالم يرجع وهو معنى قوله أو بعده الخ اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله أيضا بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها الخ) قال في شرح الروض أما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصع العتق والاستيلاء مطلقا كالبيع حتى لو أوجبت جنابة

العبد قصاصا فاعته سيده وهو عسر ثم عقي على مال قال البلقيني لم يبطل العتق على الاقبس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق فيلزم السيد الفداء ويتنظر يساره اهـ وكتب عليه قوله وان بطل البيع في نظيره أي ولو كان البائع موسرا وحمله ما لم يكن المشتري أعتقه والانفذ وتقدر بطلان البيع لكن هل يقيد بالموسر أو مطلقا قياسا على اعتاق السيد الثاني أقرب وحينئذما الحكم هل يتعين على السيد الفداء أو الواجب عليه ما أخذه من المشتري وكتب أيضا بخلاف ما اذا تعلق المال برقبته أو لم يتعلق به شيء كان أمره سيده باتلاف شيء وكان أعجميا بعته ودو جوب طاعة الأمر أو غيرهما اختصارا فلهذا لا يتعلق الضمان برقبته ولا يمكن إيجاب القصاص لانه كالألّة ولا يتعلق بالذمة أيضا اهـ شو برى (قوله لانه يرجح سلامته بالعفو) فان قيل هذا موجود فيهما اذا تعلق برقبته مال أوجب بان النفوس لا تسمع بالعفو عن المال وتسمع بالعفو عن القتل والقطع وفيه ان فاطم الطريق اذا تختم قتله يصح بيعه ولا نظر لاحتمال ان مستحق القصاص قد يعفو على مال وهو ضار لان الاصل عدم ذلك فالرباعه ثم عقي المستحق على مال تبين بطلان البيع اهـ حل (قوله بالعفو) أي بجنايا اهـ ع ش على مر فلو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الراعي فيما لورهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليحذر ذلك هنا وهذا هو المعتمد اهـ برماوى وقوله بخلاف ما اذا تعلق المال بذمة الخ الضمير للعبد من حيث هو لا بقيد كونه جانبيا الذي الكلام فيه وكذا قوله أو تعلق بكسبه الخ فالظاهر على وجه أعم (قوله كان اشترى شيئا فيها) وهذا الشراء فاسد فذلك قيد بقوله وأتلفه لاجل ان يتعلق المال بذمة لان العقد فاسد لا يلزم ذمته وعبارته فيما يأتي الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده وان سكك عليه فبرئ له الكه فان تلف في يده ذمته انتهت (قوله كان تزوج الخ) أي باذن سيده وعبارته فيما يأتي فصل لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مهر او لاموثة وهم في كسب العبد بعد وجوب دفعهما انتهت وقوله وتعلقت نفقة زوجته الخ وذلك فيما اذا اخلاه لكسب بخلاف ما لو استخدمه وتحملها معه وعبارته فيما سيأتي ويستخدمه منها ان تحملها والاختلاف لكسبهما انتهت (قوله بخلاف ما بعد اختيار الفداء الخ) هكذا أطلقه البغوي والذي فهمه ابن الرفعة اختصاصه بالموسر اهـ عبارة عبارة العباب أو بعد اختيار السيد الموسر فداء الجاني انتهت اهـ سم (قوله ولا يشك) أي المذكور من صحة البيع بصحة الخ ووجه الاشكال ان الرجوع لما كان منافيا للبيع وما نعامنه صح ان يقال كيف يصح البيع مع قيام مانعه هذا وفي مر ما يقتضى ان الرجوع لا يصح الا قبل البيع وأما بعده فليس له الرجوع عن الاختيار وفي الشورى ما يقتضى ان له الرجوع بعد البيع وعلى الوجه الاول لا يتوجه الاشكال ويصح قول الشارح لزمه المال الى قوله فيجبر على أدائه وعلى الثاني يتوجه الاشكال ولا يصح قول الشارح المذكور لانه اذا كان يجوز له الرجوع بعبد البيع كيف يقال يلزمه المال ويجبر على أدائه ويشكك الفرق بين قبل البيع وبعده حيث قال في الحالة الاولى وان لم يلزمها وفي الثانية لزمه المال ولهذا قال بعضهم قوله فيجبر على أدائه أي ان أصر على الاختيار اهـ وحينئذ كان يمكن فيما قبل البيع ان يقال يلزمه المال ويجبر على أدائه يعني ان أصر على الاختيار فليحذر المقام (قوله فيجبر على أدائه) يتبادر منه امتناع الرجوع عن الفداء بعد البيع قال الشيخ ابن قاسم وينبغي ان يجوز له حيث كان له فسخ البيع بخلاف ما اذا لزم من جهة المنع ويحتمل الجواز ويصح البيع اهـ وهذا الاخير هو ظاهر كلامهم اهـ شو برى والذي يفهم من كلام الشارح في باب جنابة الرقيق ان السيد لا رجوع له بعد البيع بل يلزمه المال الذي يفديه به عينا وعبارته هناك متناوشر فاصل مال جنابة رقيق يتعلق برقبته فقط وليس له بيعه لها أي لا يخلها باذن المستحق وله فداؤه بالاقل من قيمته والارش ولو أتلفه حسا أو شرعا كان قتله أو أعتقه أو باعه وصححان كان المعنى موسرا والبائع مختار للفداء فداؤه لزمه والمنع ببيعته بالاقل من قيمته والارش ولو اختار فداءه فله رجوع عنه وبيع ان لم تنقص قيمته اهـ باختصار وفي قل على الجلال هناك قوله فله رجوع وبيع

لانه يرجح سلامته بالعفو
وبخلاف ما اذا تعلق المال
بذمة كان اشترى شيئا فيها
بغير اذن سيده وأتلفه
أو تعلق بكسبه كان
تزوج وتعلقت نفقة زوجته
وكسوتها بكسبه لان البيع انما
يرد على الرقبة ولا تعلق لرب
الدين بهما وبخلاف ما بعد
اختيار الفداء فيصح ولا
يشكك بصحة الرجوع عن
الاختيار لان مانع الصحة
زال بانتقال الحق لذمة السيد
وان لم يلزمها مادام الجاني
في ملكه واذا صح البيع
بعد اختياره الفداء لزمه
المال الذي يفديه به فيجبر
على أدائه فان أدامه فذلك

أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان هرب أو أبق أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تقبل بالارش ولم يلتزم السيد قدر النقص أو لم يضر للمعنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء اه (قوله والافسخ البيع) أى فمضيه الحاكم أو صاحب الدين وقوله ويبيع في الجناية والبايع له هو الحاكم اه ع ش على مر (قوله ولاية للعاقدة عليه) أى بملك أو بوكالة أو اذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والغاضى والظافر بغير جنس حقه والملة ط لما يخاف فساد اه زى وفي الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدى بمائتي درهم وكل وان لم يعين العبد وبرئ المدين من دينه ورد وان جرى عليه جمع متقدمه ون بانه مبني على ضعف وهو جواز اتحاد القايض والمقبض وانما اغتفر في صرف المستأجر في العمارة لانه وقع تابعه المقصودا ولان تقول انما يتجه تضعيفه ان أرادوا حساب ما قبض من الدين المصرح به قوله وبرئ من دينه اما وقوع شراء العبد للاذن ويكون ما قبضه قرضاء عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرد اه ج أقول وقد يتوقف فيه بانه انما أذن له ليشتري بماله عليه من الدين لا بماله من عند نفسه والوكيل اذا خالف في الشراء بما أذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه الموكل والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الدين بحاله اه ع ش على مر * (تنبيهه) * في شرح ج مانصه بتبنيه يرد على المتن وشارحيه قول الماوردي يجوز شراء ولد المعاهد منه وتملكه لاسيما لانه تابع لامانه اه ويحجب بان ازادته لبيعه منتمية لقطع تبعيته لامانه ان كانا المتبوع يملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر اذا بانقطاعها لملكه من استولى عليه وبسليم فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فابذله انما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير وبهذا يعلم ان من اشترى من حرى ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ بدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه بعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزم تخميسه أو تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء نحو اختنه ممن لا يعتق عليه بذلك منه ومستولده اذا قصد الاستيلاء عليه ما فاته يصح فيملكه ما المشتري ولا يلزمه تخميسهما (قوله فلا يصح عقد فضولي) وكذا حله وفسخه اه شو برى (قوله أيضا فلا يصح عقد فضولي) أى سواء البيع والشراء وغيرهما من سائر عقوده أو في عين غيره أو في ذمة غيره كقوله اشترى ثوبه كذا باللف في ذمته والفضولي هو من ليس بوكيل ولا ولي ولا مالك وفي القديم وحكى عن الجديدان عقد موقوف على رضى المالك ان أجاز له نقذ والا فلا والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل قبل بلوغه وأجاز له نقذ وحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع ملك غيره بحضوره وهو ساكت لم يصح قطعا كما في المجموع اه من شرح مر وبه تعلم ان قول الشارح وان أجاز له المالك للرد على القديم وتعلم به أيضا تنقيح محل الخلاف (قوله ظاهر) متعلق بمال غيره وليس متعلقا بصح فهو مال غيره ظاهر او الظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر اه برماوى وفي ع ش والظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر اه ج اه زى أى ويكون صغيرة اه مر في باب الشهادات اه (قوله انه له) أى ان له عليه ولاية وان لم يكن مملكه كان بان بعد البيع انه وكيل فيه أو وصى اه شيخنا (قوله كان باع مال مورثه) عبارة أصله مع شرح مر ولو باع مال مورثه أو غيره أو اعتق رقيقه أو زوج أمته طانا حبسه أو عدم اذن الغيره فبان ميتا أو آذناه صح البيع وغيره اعتبارا في العقود بما في نفس الامر لعدم احتياجها للنسبة فانتفى التلاعب وبقرضه لا يضر لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف فصحته انتهت (قوله أولى مما عبر به) عبارة أصله الرابع المالك لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل انتهت فقوله وتعبيرى بما ذكر وهو قوله ولاية لانهم اشتمل الولاية بالملك وغيره وتعبير الاصل لا يشتمل الولاية بغير الملك ولذلك قال مر في شرحه مانصه الرابع من شروط المبيع الملك التام في المعقود عليه لمن له العقد الواقع من عاقد أو موكله أو موليه قد دخل في ذلك الحاكم في بيع مال الممتنع والملة ط لما يخاف تلغى والظافر بغير جنس حقه والمراد انه لا بد ان يكون مملوكا لاحد الثلاثة فيبيع الفضولي وشراؤه

والافسخ البيع ويبيع في الجناية (و) رابعها (ولاية) للعاقدة عليه (فلا يصح عقد فضولي) وان أجاز له المالك لعدم ولايته على المعقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهرا (ان بان) بعد البيع انه (له) كان باع مال مورثه طانا حبسه فبان ميتا تبين انه مملكه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) خامسها

وسائر عقود في عين تعبيره أو في ذمة غيره كقوله اشترت له كذا بآلف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي
للمالك باطل بخبر لا يبيع الا فيما تملك رواه أبو داود والترمذي وقال انه حسن لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد الى
من له العقد وان أفاد ما ذكر من شموله للعقد وموكله وموكله يدخل فيه الفضولي ومراعاة ما حرجه فان
العقد يقع للمالك موقوفاً على إجازته عند من يقول بصحته لانه قول المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح
إلى الإبراد بقوله الواقع ليفيد به ان الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف الفضولي الصحة لانهم إجازة
والموقوف للمالك كما نقله المصنف عن الأكثرين وحكاة عنه كل من العلائي والزر كشي في قواعدهم وان نقل
الرافعي عن الامام ان الصحة ناجزة والمتوقف على الإجازة هو الملك وأفادوا الدرجه الله تعالى ان الشيعين صرحا
في باب العبد بانه الموقوف الصحة وفي القديم وحكى عن الجديد أيضاً عقده موقوف على رضی المالك بمعنى انه
ان أجاز مالكة أوليه العقد نفذ والا فلا واستدل به بظاهر خبر عروة وأجيب عنه بأنه محمول على ان عروة
كان وكيله لا مطلق الرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع أشياء وسلمها وعند القائل بالجواز يمنع التسليم
بدون اذن المالك انتهت (قوله وعلم به) المراد به ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع بدليل مسألة الزجاجة
التي ظنها جوهرة بل يكتفي برؤيته وان لم يعلم ولم يظن انه من أي الاجناس هو اه حل فلو عاينه وشك
أشعر هو أم أرزمت لاهل يصح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة فظنها جوهرة اه بخ اه شوبري
ولو كان له جزء من دار مجهول قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به العقال وصرح به البغوي والرويان وقد
يدل له قولهم لو باع عبد دائم طهر واستحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل
لرباع حصته فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي مجهول قدرها كما لو باع الدار كلها أو يفرق بانه هنالك يتيقن
حال البيع انه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل مجهول واهل الثاني أو وجهه في البحر يصح بيع
غالبه من الوقف اذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد اه شرح مر وقوله وفي البحر يصح بيع
غالبه من الوقف أي اذا أقررت أو عينت بالجزئية وكان قدر أي الجميع أي ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه
ايها السكن سبه أي له في باب الهبة مانعه ولو تبرع موقوف عليه بخصته من الاجرة لا تخول يصح لانها قبل قبضه اما
غير مملوكة أو مجهولة فان قبض أو وكيله منها سبه أي قبل التبرع وعرف حصته منه ورأه هو أو وكيله وأذن له في
قبضه وقبضه صح والا فلا اه وما ذكره في الهبة المخلص من افتاء المحقق أي زرعته نقله عنه العلامة المناوي في تفسيره
في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لان ما هنا في الغلة فهو الثمرة وما ياتي
في الاجرة اذ هي دين عند المستأجر والدين انما تملك بقبض صحيح اه زشيدى عليه (قوله للعاقدين) ثنى
العاقدين جانب العلم وأفرده في جانب الولاية لانه يشترط علم كل من العاقدين بالثمن والثمن بخلاف الولاية
فانما لا تكون الا لصاحب السلعة فقط أي فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن اه
شبخنا (قوله عينا) أي في المعين الذي لم يختلط بغيره وقوله وقد رأى أي مع العين في المعين المختلط وقوله وصفه أي
مع القدر فيما في الذمة اه شوبري والمراد بعلم العين ولو شك في الصورتين ليدخل في غير المختلط ما سبه أي من
قوله ورؤية بعض مبيع الخ ويدخل في المختلط قوله ويصح بيع صاع من صبرة الخ فقوله على ما ياتي أي
يأتي هنا في المعين بصورته حيث قال ويصح بيع صاع من صبرة قال فيما ياتي وتكفي معاينة عوض ورؤية
بعض مبيع الخ وفي باب السلم فيما في الذمة اه شبخنا (قوله تهى عن بيع الغرر) وهو ما احتمل أمرين
أعلمهما أخوفهما أي شأنه ذلك فلا يرد عدم صحة بيع نحو المصوب وان لم يكن الاغلب عدم العود وقيل
ما انطوت عن عاقبته وقد يغتر الجهل للضرورة أو المسامحة كما في اختلاط حمام البرجين وكذا في بيع القناعات وماء
السقاء قال جع ولو شرب دابة وكل ما لمقصود له ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامنا
لقدركفايته مما فيه لانه مشبوض بالشراء لفساد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونه مائة في يده فان

(علم) للعاقدين به مينا وقدرا
وصفة على ما ياتي بيانه حذرا
من الغرر لما روى مسلم انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع الغرر

أخذ من غير عوض فبمنه لانه عارية دون ما فيه لانه غير مقابل بشئ فهو في معنى الاباحة اه شرح مر
قال الرشدي عليه ويجري هذا التفصيل في فناجين القهوة حرقا بحرف هذا كله فيما اذا انكسر الفئجان مثلا
من يد الشارب أما اذا انكسر من يد غيره بان دفعه الى آخره فقط من يده فانهم يضمنون مطالقوا القرار على
من سقط من يده وجهه في صورة العرض ماسيا أي ان المستعير من المستأجر اجارة فاسدة ضامن كغيره وأما اذا
انكسر من يد الساق فاعلم ان الساق على قسمين قسم يستأجره صاحب القهوة ليسقي عنده باجرة معلومة فهو
أجير لا يضمن ما تلف بيده من الذي استؤجره الا بتقصير كما يعلم مما سياتي في الاجارة وقسم يشتري القهوة لنفسه
بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة ومن ان كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري
فيه ما ذكره الشارح في القسم الاول في كلامه اذا القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة
بالاجارة الفاسدة وبقي قسم ثالث حدث الا وهو ان صاحب القهوة يخشى الضياع على الفناجين فيسلم للساق
مقدارا معلوما من الفناجين ويقبضه له ويجعله في تسليمه فاذا أراد احد ان يشتري منه قهوة يأخذ بفئجان من تلك
الفناجين التي تسلمها يأخذ فيه القهوة والظاهر ان الفناجين مقبوضة له حيث ذابا مارا اذ لم يقع بدل لها في
العرف حتى يكون في نظير استعمالها وانما البدل في نظير القهوة لا غير حيث ذابا اذ لم يضمنها ضمان
العارية ويضمن ما فيها بالشراء الفاسد هذا اذا تلفت في يده أما اذا تلفت في يد الشارب فيما يفي فيه ماسيا أي في
العارية فيما اذا تلف المعار في يده من المستعير هكذا ظهر لي فليتأمل اه بالخريف (قوله ويصح بيع
صاع من صبرة) الى قوله ان خرجت مائة أشار به هذه الصور الثلاث الى ان قوله وعلم به فيه نوع تأويل أي ولو حكما
فهذه الثلاثة في المعنى متفرعة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لاحد ثوبين الى قوله بألف دراهم أو ذنانير هذه
الصور الخمسة متفرعة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بقدر الى قوله اشتراط نوعين ان اختلفت قيمتهما
فهاتان صورتان متفرعتان على المنطوق كالثلث الاول وقوله ولا يبيع غائب متفرع على المفهوم كالخمس التي
قبلها وقوله وتكفي معاينة عوض وقوله ورؤية قبل عقد الخ وقوله ورؤية بعض مبيع الخ هذه الثلاث متفرعة
على المنطوق أيضا فالخامس انه فرع على المنطوق ثمان صور وعلى المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل في خلال
الآخر وكان الانسب أن يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك تأمل (قوله أيضا ويصح بيع صاع
من صبرة) خرج بها يبيع ذراع من نخو أرض بمجولة الذراعان وشاة من قطيع ويبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها
ولو بالكيل لتفاوت نخو اجزاء الارض غالبا ولا نهائيا بعد التفريق صارت اعيان متميزة لادلالة لاحداها على الاخرى
فصار كبيع أحد الثوبين وحصل الصحة هنا حيث لم يدا صاعا معيناتهما أو لم يقل من باطنها أو الا صاعا منها
وأحدهما مجهول كليلها المجهول بالمبيع بالكيلية وحيث علم انها في المبيع اما اذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع
للسلك في وجود ما وقع عليه مخرجه الماء ردي والغرضي وغيرهما ونظر فيه لان العبرة هنا بما في نفس الامر
فقط فلا اثر للسلك في ذلك اذ لا تصددها اه شرح مر (قوله من صبرة) هي السكوم من الطعام اه
شرح مر وقضيته ان السكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة وعبرة المصباح والصبرة من الطعام جمعها صبر
مثل غرفة وغرف وعن ابن دريد اشتريت شي صبرة أي بلا كيل ولا وزن اه وهو ظاهر في عدم
اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ويأتي في الرابعا موافقة وقد يقال ما نقل عن ابن دريد معنى آخر للصبرة
وهو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه اه ع ش عليه وفي البرماوي
وحقيقة الصبرة لغة السكوم المجتمع من الطعام ثم أطلقها الفقهاء على كل مماثل الاجزاء ونخرج بالصبرة الارض
والدار والتوب فقيه تفصيل فان علما ذرعا ن ذلك صخ وان جهلا أو أحداهما لم يصح لان اجزاء الصبرة
لا تتفاوت بخلاف اجزاء ما ذكر اه (قوله لعلمها بقدر المبيع) أي فهنا من قبيل قوله سابقا وقدرا السكن تقدم
ان القدر لا بد ان يضم الى علم العين أو الصفة وهنا قد انضم الى علم العين حكما كذا كره بقوله مع تساوي الاجزاء

(و) يصح (بيع صاع من
صبرة وان جهلت صيعانها)
لعلمها بقدر المبيع مع
تساوي الاجزاء

أى ذكائه رأى جميعها تأمل (قوله فلا غرر) أى فاكتمنى برؤية الجملة المشتملة على رؤية بعض المبيع عن
رؤيته بخصوصه فهو مرئى حكما لأن كل حبة من الصبرة مشتركة ولو باع الصبرة الاصا صاع وان جهلت صيغاتها
كفى مختصرا الكفاية لابن النقيب وينبغي الفرق بين معلومة الصبيحان فيصح ومجهولاتها فلا يصح اه حل
(قوله على الاشاعة) وقبل هو صاع مبهم فلو تلفت بقى المبيع ما بقى صاع فلو خلط عليها بعد ذلك صبرة أخرى
ثم تلف الجميع الاصا عاتعين على هذا الوجه اه برماوى (قوله وللبائع تسليمه الخ) هذا انما يأتى على مسألة الجهل
أى فيجب المشتري على ذلك بخلافه في مسألة العلم فانه لا يجبر على الاخذ من أسفلها لأن كل جزء منها له فيه حق
وانما يقرر بينهما ويجبر الممتنع على قسمته اه ع ش (قوله لان رؤيته ظاهرة) أى المحتمل لان يكون مبيعا
كرؤية كلها أى كأنه مرئى فهو مرئى حكما ومن ثم لم يكف برؤية ذلك الظاهر اذا لم يحتمل كونه مبيعا وذلك
اذا قال بعثك صاعا من باطن هذه الصبرة اه حل (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وتسكنى رؤيته بعض مبيع ان دل
على باقيه كظاهري صبرة نحو بر وفيه ان الصبرة هنا غير مبيعة وثم مبيعة فلم توجد هنا رؤيته بعض المبيع الدال على
باقيه الا ان يقال ماذا كرهنا قرينة على ان قوله الا تى بظاهر صبرة نحو بر أى المبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة
أو الابهام حيث تعرض للبعض هنا وجعله من افراد ذلك اه حل (قوله ويبيع صبرة كذلك الخ) بخلاف
ما لو قال بعثك من هذه الصبرة كل صاع بدرهم مثلا أو كل صاع من هذه الصبرة بدرهم مثلا فانه لا يصح لانه لم يبيع
الجملة بل بعضها المحتمل للقيل والسكر فلا يعلم قدر المبيع تحقيرا ولا تخميها اه من الررض وشرحه (قوله
بنصب كل) أى فلا بد من الجمع بين هذين أى الصبرة وكل صاع بدرهم فى عبارة البائع فيقول بعثك هذه الصبرة
كل صاع بدرهم سواء نصب أو رفع أو جر والشارح قيد بذلك ليفيد ان البائع لابد ان يجمع بينهما والا فالنصب
ليس متعينا فى عبارة البائع ولا فى عبارة المتن من حيث صحة الاعراب اه حل بالمعنى وعبارة البرماوى قوله
بنصب كل أى على القطع لامتناع البدلية لفظا أو محلا لان البدل يصح الاستغناء عنه ما بدل الاشتغال فواضح
بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف المبدل منه وأما بدل الكل فلجواز حذف المبدل منه عند ابن مالك
وغیره كالانقش وهنا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثانى لان الشرط ذكر كل من الصبرة
وكل صاع بدرهم وح فالتقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب
ذكرها وفيه عمل المصدر محذوف وانتهت وانظر ما المانع من الصحة فيما لو قال بعثك هذه الصبرة بدرهم فان هذا من
بيع الجزاف وهو صحيح قاعدا في بطل قول الحشى لان الشرط ذكر كل الخ (قوله ولا يضرب في مجهولة الصبيحان الجهل
بجمله الثمن) قيد بالثمن لان الجهل بجمله المبيع لا يحتاج الى الاعتذار عنه لانه مبيع غير مختلط لا يضرب فيه الجهل
بالقدر اه (قوله لانه معلوم بالتفصيل) أى وبه يندفع الضرر ككل باع بثمن معين جزافا فلو وجدت الصبرة دون
صاع والثوب دون ذراع صح بحصته من الدراهم اه حل (قوله ويبيع صبرة بمجهولة الصبيحان) هو قريب
من عبارة أصله قال الاسنوى خرج بذلك ما لو وقع صيغة شرط وله تصور ان أحدهما ان يقتصر على مقابلة
الجملة بالجملة كان يقول بعثك كما بمائة على انها مائة صاع ففخر جزائده أو ناقصة فان البيع يصح في أحد القولين
ويخير البائع في الزيادة والمشتري في النقصان قاله الرافعى رحمه الله تعالى فى باب البيوع المنهى عنها أقول ومثل
هذه الصورة يقع كثيرا فى أسواق مصر فى بيع أصناف البر فلينبه له الثانى عكس هذا كان يقول بعثكها كل
صاع بدرهم على انها مائة صاع قال فهى قريبة من الاولى لكن جزم الماوردى بالصحة عند النقصان وخرج
الزيادة على القولين اه ثم رأيت فى القوت مائة لو قال بعثكها على انها عشرة أصع بعشرة دراهم فخرجت
تسعة صح فى الاصح ولله شتى ان خيار فان أجاز فهل بجميع الثمن أو بالقسط وجهان جزم فى الكافى بالاول
وقال ان خرج زائدا فطريفة ان أحدهما صحة البيع فى الجميع بالسمى ولا خيار للبائع اه وهو مخالف لما نقله
الاسنوى عن الرافعى فلم تأمل ثم راجعت الروضة قرأت فيها ما وافق كلام الاسنوى وان المشتري اذا أجاز عند

فلا غرر ويترك المبيع مع
العلم بصيغاتها على الاشاعة
فاذا علم انها عشرة أصع
فالمبيع عشرها ولو تلف
بعضها تلف بقدره من المبيع
ومع الجهل بها على صاع
منها وللبائع تسليمه من
أسفلها وان لم يكن مرئيا
لان رؤيته ظاهرة كرؤية
كلها كما يأتى ولو لم يبق منها
غيره تعين (و) يبيع (صبرة
كذلك) أى وان جهلت
صيغاتها (كل صاع بدرهم)
بنصب كل ولا يضرب في مجهولة
الصبيحان الجهل بجمله الثمن
لانه معلوم بالتفصيل وكذا
لو قال بعثك هذه الارض
أو الدار أو هذا الثوب كل
ذراع بدرهم (و) يبيع صبرة
(بمجهولة الصبيحان بمائة
درهم

النقص يكون بجميع الثمن وكذا إذا أجاز البائع عند الزيادة لا يطلب لها بدلا وذكر أيضا أن سقوط الخيار
للبائع وجه اختياره صاحب التهذيب ويكون كمن شرط كون المبيع معينا فخرج سليما اه عميرة اه سم
(قوله كل صاع بدرهم) لم يقيد في هذا بالنقص السابقة لانه لا يشترط ذكرها في صحة البيع للاستغناء عن
التفصيل بالأجمال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الاجمال هناك فلهذا
الشارح تأمل (قوله ان خرجت مائة) عبارة تشرح مر ص ان خرجت مائة لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر ولا
أى وان لم تخرج مائة بان خرجت أقل أو أكثر فلا يصح البيع على الصحيح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتقصيه
والثاني يصح تغليب الإشارة ولا يرد على الاول ما لو باع صبرة برصيرة شعير مكايلة فان البيع صحيح وان زادت
احدهما ثم ان توافقا فذلك والافسخ لان الثمن هنا عينت كميته فاذا اختلفت عنها صار متهما بخلافه ثم ولان مكايلة
وقع خصصا لما قبله ومبيناته لم يقع الا كبا في مقابلة كبل وهذا لا ينفي الصحة مع زيادة احدهما بخلاف ما هنا
فان الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فباطل ويختار البائع في الزيادة والمشتري في النقص
أيضا في بعتك هذا على ان قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط ان زاد البائع قوله ان نقص فعلى وان زاد ذلك
وان لم يتخير البائع هنا في الزيادة لدخولها في المبيع كدليل عليه كلامه و يؤيده ما مر في ان لي نصفه انه بمعنى الا
نصفه فكذلك المنة هنا بعتك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شيء عند دبحه والوزن
من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجموع والافلا ولا يصح
بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليحفرها أو يأخذ ترابها لانه لا يمكن أخذ التراب الا باكثر منها انتهت وقوله وما
جرت به العادة الخ ومنه ما جرت به العادة الا ان من طرح قدره عند الوزن ويختلف باختلاف الانواع كطهم
لكل مائة رطل خمسة من السمين أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عنده أو حكم الغصب فيه نظر
والاقرب الثاني وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعتك المائة والجنسة مثلاً بكذا اه عش عليه
(قوله والافلا يصح) وفارق ما لو باع صبرة برصيرة شعير مكايلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى
هذا الوعين كمية احدي الصبرتين فكذلك هنا يصح ان يخرج اسواء والافلا لحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن
هنا بخلاف ما مر ثم ان زادت احدهما ثم ان سمع صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة بقدرها دام
العقد والافسخ ولو قال بعتكهما بمائة على انهما مائة صاع مع العقد ويختار المشتري في النقص والبائع في
الزيادة فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك تختار المشتري في النقص ولا شيء له في مقابله كما لا يخفى له من
الزيادة ولو قال بعتك هذا السمين بظرفه أو المسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل
واحد من الظرف والمظروف فيه ما وكان الظرف قيمة والافلا ولو قال بعتك كل رطل بدرهم على ان وزن
معك الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على ان يسقط للظرف ابطال معاومة من غير وزن لم يصح ولو قال بعتك
بعشرة على ان وزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح ان علم مقدار وزن الظرف
والخطوط والافلا اه برماوى (قوله لا يبيع لاحد ثوبين الخ) في شرح مر فيبيع اثنين عبيد هما الثالث بشئ
واحد من غير بيان مال كل منهما باطل اه وفي سم على الهجعة مائة وفيه في التنبيه بما اذا لم يعلم كل
ما يقابل عبيد من الثمن ومشى عليه الباقين في تربيته ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره قال ابن الرفعة واحترز به
عما اذا لم توزع قبل العقد فانه يصح وعليه يدل كلامهم واستدل بقرع ذكره في الو كاله قال ويجوز
ان يكون احترزهما اذا فصل الثمن مثل بعتك العبدين بمائة ستون بهذا أو اربعون بهذا فانه يصح لكن قد يقال
ليس الثمن هنا واحدا بل هو ثمان اه شرح العباب أقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل
العقد انه لو توافق معه على خمسين دراهم وخمسين دراهم مثلا ثم قال بعتك بألف دراهم ودنانير صح وجعل
على ما توافقا عليه وكذا انظره من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد اذا توافقا عليه قبل وهذا يجري في أمور

كل صاع بدرهم ان
خرجت مائة والافلا يصح
لتعذر الجمع بين جملة الثمن
وتقصيه (لا يبيع لاحد
ثوبين) مثلاً متهما (ولا)
يبيع (باحدهما) وان تساوت
قيمتها (أو بعل ذالبيت برا
أو بزة ذى الحصة ذهباً)
وملء البيت وزنة الحصة

كثيرة يقال فيها بالمالان عند عدم ذكرها في العقد فتنبه فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشارح الاتي
نعم ان كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا اه ع ش عايه (قوله مجهولان) فان علمنا ذلك قبل العقد صح
البيع ان وصف البر بصفات السلم اه شيخنا (قوله الجهل بعين المبيع) أي مع ان المبيع في الاولى معين
والثمن في الثانية كذلك ولا بد من علم عينهما وقوله وبقدرة في الباقي أي لان الثمن في الجميع في الذمة لانه
ذكره متى كان في الذمة فلا بد من علم قدره وصفه اه شيخنا (قوله وبقدرة في الباقي) أي في قوله أو عمل
ذالبيت براو الصورتين اللتين بعدهما والمراد بالجهل بقدر الثمن في قوله أو بألف دراهم أو دنائير الجهل بقدر
الدراهم وبقدر الدناير هل من كل منهما ما نصف الالف أو ثلثه مثلا والافعة الثمن معلومة لانه ألف اه
شيخنا وانما جعل على التصديق في نحو الربح بيننا وهو الذي يدور ولانه المتبادر منه ثم لا هنا ولهذا العلمنا قبل
العقد مقدار البيت والحصاة كان صحيحا اه شرح مر (قوله فان عين البر الخ) قد يشعر قوله ملء ذا البيت
من البرانه لو كان البيت أو البر غائبا عنهما لم يصح وليس مر اذا لان المدار على التعيين حاضرا كان أو غائبا عن
البلد حتى لو قال بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله
وخرج بنحو البر الخ فانه جعل مجرد التعيين كافي الكن يرد عليه انه يحتتمل تلف الكوز أو البر من قبل الوصول
الى محلهما الا ان يجاب بأن الغرض في المعين دون الغرض فيما في الذمة اه ع ش على مر (قوله كأن قال بعثك
ملء ذا البيت الخ) المناسب لكلام المتن ان يقول بعثك ملء ذا البيت الخ لان المتن جعل ملء ثمننا والشارح
جعله مثمنا الا ان يقال لا فرق بين الثمن والمثمن في الحكم ومثل البر الذهب اذا عين اه شيخنا وعبارة أصله مع
شرح مر ولو باع عمل أو ملء ذا البيت حنطة أو برزنة أو زنة هذه الحصة ذهبنا ثم قال في المحترز وخرج بنحو
حنطة وذهب منك المشايير ان محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء أو ملء ذا الكوز من هذه
الحنطة والذهب فيصح وان جهل قدره لاحاطة التخمين برؤيته مع امكان الاختذ قبل تلفه فلا غرر اه (قوله صح
لامكان الخ) أي سواء علم ملء البيت أم لا اه شيخنا (قوله لامكان الاختذ الخ) أي ولان البيع معين والمعين
لا يشترط فيه معرفة القدر تحقير ما قبل يكفي فيه التخمين اه برماوى وقوله قبل تلفه أي البيت اه ع ش (قوله
في غير هذا الكتاب) عبارته في شرح البهجة نعم ان عين العوض كان قال بعثك ملء أو ملء ذا البيت من هذه
الحنطة صح كما أشهر به تنكير الرافي الحنطة في مثال البطالان وصرح به في السلم ومثله الكوز فلو قال بعثك ملء
ذا الكوز من هذه الصبرة فالاصح الصحة لامكان الاختذ قبل تلفه فانقل عنه من البطالان في بعثك ملء ذا
البيت من هذه الصبرة خطأ منشؤه عدم التأمل اه وعبارته في شرح الروض فان عين الحنطة كأن قال بعثك
ملء ذا البيت من هذه الحنطة صح كما صرح به في السلم تبع الاصل ثم وللعموم هنا وصوره بالكوز فقالوا
لو قال بعثك ملء هذا الكوز من هذه الحنطة صح على الاصح لامكان الاختذ قبل تلفه فلا غرر واستشكاه البارزى
وغيره للجهل بقدر العوض انتهت ويجاب بما تقدم من ان الجهل بالقدر في المعين لا يضر بدليل صحة بيع الخراف
اه (قوله ولو باع بنقد) أي بنوع من النقد وقوله وشم نقد أي صنف من هذا النوع كأن قال بعثك بدينار
وفرضنا انه يطلق على المحبوب والخزير والبندي والغندقي فيجعل على الغالب في المعاملة من هذه وقوله أو
نقد ان معطوف على نقد من قوله وشم نقد أي نوع من النقد وشم نقدان أي صنفان من هذا
النوع الذي باع به وقوله ولا غاب محترزه ما قبله وهو قوله وشم نقد اه شيخنا وصورة المسئلة انه أطلق
النقد وعبارة شرح مر ولو باع بنقد دراهم أو دنائير وعين شيئا اتبع وان عرف ان كان معدوما أصلا ولو وجلا
أو معدوما في البلد أو وجلا الى أجل لا يمكن فيه نقله الى البلد بشرطه لم يصح أو الى أجل عكن فيه النقل
عادة صح ومنه ما فقد جعل العقد وان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح وان أطلق انتهت * (فرع) *
وان باع شخص شيئا بدينار صحيح فأعطاه صحيحين بوزنه أي الدينار أو عكسه أي باع بدينارين صحيحين فأعطاه

مجهولان (أو بألف دراهم
ودناير) الجهل بعين المبيع
في الاولى ويعين الثمن في
الثانية وهي من زيادة
وبقدرة في الباقي فان عين
البر كأن قال بعثك ملء ذا
البيت من ذا البر صح لامكان
الاخذ قبل تلفه فلا غرر وقد
بسطت الكلام عليه في غير
هذا الكتاب (ولو باع بنقد)

مثلا

دينار صحيح بوزن - ما لزمه قبوله لان الغرض لا يختلف بذلك اما لو اعطاه في الاولى صحيحاً كثيراً دينار كان
يكون وزنه ديناراً ونصفاً فلا يلزمه قبوله لضرر الشركة الا بالتراضي فيجوز ان أراد أحدهما كسره وامتنع
الاخر لم يجبر عليه لضرر القسمة اهـ ع ش عليه وقوله مثلاً راجع لباع أي أو أجراً وجاعل وهكذا وقوله أو نقدان
مثلاً راجع لنقدان أي أو ثلاثة أو أكثر تأمل لكن عبارة حج بعد قول المتن أو نقدان أي أو عرضان آخران ولم
يغلب أحدهما وتفاوتا قيمة أوور واجا شرط التعيين لاحدهما في العقد لفظاً انتهت (قوله وشم نقد غالب) أي في
تحل العقد سواء كان كل منهما من أهل ولا يعلم نقوده أم لا كما اقتضاه اطلاقهم والدينار اذا أطلق يحمل على الدينار
الشرعي وهو المثقال لا على الدينار الذي يتعامل به الآن من البندقي وغيره لان ذلك عرف الشرع وهو مقدم
على عرف غيره والاثر في محل فلا بد من بيانه في العقد باللفظ والابطال لانه يصدق على ما يقابل عشرة انصاف
وعلى ما يقابل خمسة وعشرين نصفاً والنصف اذا أطلق صادق على الفلوس والفضة فلا بد من البيان اذا اختلفت
قيمتهم والابطال العقد وان استوت لم يجب البيان ويدفع ما شاء اهـ برماوى * (تنبيه) * في الخلع من الروض
مانعه * (فرع) * الدراهم أي والدنانير في المعاملات والخلع المنجز تنزل على غالب نقد البلد وتنزل في الخلع المعاق
والاقرار على الاسلامية لا على الناقصة أو الزائدة وان غلب التعامل بها الان قال المعلق أردتها أو اعتيدت
ولا يجب سؤاله فان أعطت المرأة لامن غالب نقد البلد طلق وله ان يردده وبطال بالغالب وان غلبت
المغشوشة وأعطتها لم تطلق اهـ وقوله والاقرار على الاسلامية قال في شرحه أي لا على الغالب ولا على الناقص
اهـ شورى (قوله أيضاً وشم نقد غالب) أي في مكان البيع قال في التحفة سواء كان كل منهما من أهلها أي
بلد البيع ويعلم نقودها أو لا على ما اقتضاه اطلاقهم اهـ وفيه وقفة لما فاته التعليل الا في ولانه اذا جهل
كل منهما نقد البلد كان الثمن مجعولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق اهـ شورى وكلام الحلبي
وافق ما في التحفة وهو انه يتعين ولو مع جهلها به وقوله لان الظاهر ارادتهم ماله أي شأنه ان يرد اهـ (قوله
تعيين) أي ولو كان ناقص الوزن أو القيمة أو مغشوشاً وان جهل ذلك اهـ حل (قوله لان الظاهر ارادتهم ما
له) انظروا أراد غيره ويؤخذ مما يأتى انه لا أثر لجرد الارادة بل لابد من التعيين باللفظ تأمل اهـ شورى
(قوله وتفاوتت قيمته) أي قيمة أنواعه أو تفاوتت تلك الأنواع واجا وكذا أنواع الصحيح وانما قيد المصنف
بذلك في المكسر نظر الماهو والغالب اهـ حل (قوله اشترط تعيين لفظاً) أي لانية بخلاف نظيره من الخلع لانه
يغتر فيه ما لا يغتر هنا ولا يرد عليه الا كتمان بنية الزوجية في النكاح كما يأتى لان المعقود عليه ثم ضرب من
المنفعة وهنا ذات العوض فاغتفر ثم لا يغتر هنا وان كان النكاح مبنياً على الاحتياط والتعبد كثيراً من غيره
اهـ شرح مر وقوله أي لانية أي فلا تكتفى بالنية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد التقدين قبل العقد ثم فوياه
عنده فلا يكتفى به لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرهما أي الصفات في العقد مانعه نعم لو توافقا قبل
العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كاتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له بنات وقال لا آخر
زوجتك بنتي ونويامعينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اهـ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتأمل الان يقال ان
الصفات لما كانت تابعة كتنق فيها بالنية على ما ذكرتم بخلاف الثمن هنا فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف
بنية اهـ ع ش عليه (قوله لم يشترط تعيين) فلو عين أحدهما فالظاهر تعيينه اهـ حل فقوله ويسلم المشتري الخ
أي حيث لم يعين البائع أحدهما والاوجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه وان اتحدار واجا وقيمة اهـ ع ش على
مر ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أو عجز وجوده فان فقد
وله مثل وجب والا فقيمته وقت المطالبة وهذه المسئلة قد عمت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في الفلوس
ويجوز التعامل بالمغشوشة أخذاً مما مروا ان جعل قدر غشها سواء كانت له قيمة لو انفردوا ولا استهلك فيها أم لا
ولو في الذمة لان المقصود رواجها فتكون كبعض المعاجين المجهولة الاجزاء ومقاديرها وانما لم يصح بيع تراب

(وشم نقد غالب تعيين) لان
الظاهر ارادتهم ماله نعم لو غلب
المكسر وتفاوتت قيمته
اشترط التعيين نقوله
الشخصان عن البين وأقراء
(أو نقدان) مثلاً ولو صحيحاً
ومكسراً (ولا غالب اشترط
تعيين) لفظاً لاحدهما يعلم
بشئ دونه بشئوى (ان
اختلفت قيمتهما) فان
استوت لم يشترط تعيين
ويسلم المشتري ما شاء منهما

المعدن نظر الى ان المقصود منه النقد وهو مجهول ومثل ذلك في انتفاء الصحة ببيع لبن خلط بخرماء ونحوه من
خلط بغيره لغير تركيب ثم بحث الولي العراقي ان الماء لو قصد خلطه باللبن لخواصه وكان بقدر الحاجة صح لانه
حينئذ خلط غير المساك به للتركيب ومتى جازت المعاملة بها وضمنت بمعاملة أو اتلاف فالواجب مثلها اذ هي مثلية
لا قيمتها الا ان فقد المثل فيجب قيمتها وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه اه شرح مر
وقوله فالواجب مثلها أي صورة الفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ولا يكفي ما يساويها قيمته من القروش
الا بالنعويض ان وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم ان الكلام في غير الفضة المقصودة اما هي فلا
يجوز البيع بها في الذمة لتفاوتها ولو في الوزن في القص واختلاف قيمتها وأما البيع بالعين منها فلا مانع منه وقوله
أخذت قيمة الذهب ذهباً أي حذر من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان
من قاعدة مدعوجة ودراهم الا تيمم وهي باطلة اه ع ش عليه (قوله ولا يبيع غائب) أي على الاظهر ومقابلته
يصح وعبارة أصله مع شرح مر والاظهر انه لا يبيع ببيع الغائب والثاني وبه قال الاثني عشر في البيع
ان ذكر حنبله أي أو نوعه وان لم يرباه ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية لحديث فيه ضعف بل قال
الدارقطني باطل وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجارة ويمتنع الخيار امتداد مجلس الرؤية وكالبيع الصلح
والرهن والهبة والاجارة ونحوها بخلاف نحو الوقف انتهت وقولي لحديث فيه ضعف لفظه كفاي المحلى من
اشترى ما لم يره فهو بالخيار اذ ارآه وقوله بخلاف نحو الوقف أي فإنه يصح ولعل من نحو الوقف المعتق ثم رأيت
م على ج جزم بالتمثيل به هذا وفي كلام عميرة النسوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة اه ع ش عليه
(قوله بان لم يره العاقدان) أي ثنائياً ومثلاً وقوله وان وصف بصفات السلم أي ولو كان أيضاً حاضراً في مجلس البيع
وبالغ في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو رآه ليس لا ولو في ضوء ان ستر الضوء لونه كورق أبيض فيما
يظهر ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من أنه يكفي بالرؤية العرفية مع ان هذا منها لانه ليس العرف المطرد
ذلك على ان كلامه مقيد بما اذا لم يكن العيب ظاهراً بحيث يراه كل من نظر الى المبيع وحينئذ فالمراد بالرؤية
العرفية هي ما يظهر للناظر من غير من يتأمل ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستمر معرفة بياضه ليست كذلك
أو من وراء نحو زجاج وكذا ما صاق الا الارض والسمل لان به صلاحها وصحت اجارة أرض مستورة بماء ولو
كدر لانها أوسع بقبولها التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لان الرؤية تفيد مال
تفده العبارة كما يأتي اه شرح مر (قوله أيضاً بان لم يره العاقدان) أي الرؤية المعتبرة شرعاً اه ع ش
على مر (قوله وان وصف بصفات السلم) أي جعل الوصف المذكور قائماً مقام رؤيته كما يصرح به بعد اه
حل والغاية للرد على الخلاف وعبارة أصله مع شرح مر والاصح ان وصفه أي المعين الذي يراد ببيع بصفة
السلم لا يكفي عن الرؤية وان بالغ فيها وصلت حد التواتر لانها تفيد أموراً تنصير عنها العبارة وفي الخبر ليس الخبر
كالعين والثاني يكفي ولا خيار للمشتري لان غرة الرؤية المعروفة والوصف يفيد ما علم من قولنا أي المعين عدم
مناقاة هذا المايأى أول السلم في ثوب صفته كذا وكذا لانه في موصوف في الذمة انتهت (قوله ولان الخبر ليس
كالعين) هذا ليس حديثاً بهذا اللفظ بل لفظ الحديث ليس المعين كالخبر ورؤية أخرى ليس الخبر كالعين
اه شيخنا ح ف وفي شرح مر وفي الخبر ليس الخبر كالعين اه وفي ج مانعه ومن ثم ورد ليس الخبر
كالعين بكسر العين وروى كثيرون منهم أحد وابن جبان خبر برحم الله موسى ليس المعين كالخبر أخبره به
تبارك وتعالى ان ذمه فتنوا بعده فلم يلق الا لوح فلما رآهم وعانهم ألقى الا لوح فتكسرونها ما تكسر اه
(قوله عن العلم بقدره) أي وزناً أو عدداً أو كيلاً أو ذرعاً ولا يشترط شم المشعوم ولا ذوق المذوق اه حل
وفي الروض وشرحه مانعه * (فرع) * يبيع المشاهد من غير تقدير كصبرة الطعام والبيع به أي بالمشاهد من
غير تقدير كصبرة الدراهم صحيح وان لم يعرف قدرها ككتفاء بالمشاهدة فان علم أحد المتعاقدين ان تحتها كة بفتح

(ولا يبيع غائب) بأن لم يره
العاقدان أو أحدهما وان
وصف بصفة السلم للغرر
ولان الخبر ليس كالعين
(وتكفي معاينة عوض)
عن العلم بقدره اكتفاء
بالتمتعين المصحوب بهما فلو
قال بعتك بهذه الصبرة وهي
مجهولة صح البيع لكان
يكراه لانه قد يقع في الندم ولا
يكراه شراء مجهول النزع كما
في التهمة ويفرق بأن الصبرة
لا تعرف تخميناً غالباً
لتراكم بعضها على بعض

الدال أو موضعاً منخفضاً واختلاف أجزاء الطرف الذي فيه العوض من نحو عسل وسمن رقة وغائطاً بطول
العسل لئلا يتخمين القدر في كثير الغرر نعم إن رأى ذلك قبل وضع العوض فيه صح البيع لحصول التخمين وإن
جهل كل منهما ذلك بان ظن أن الحبل مستوفى ظاهر خلافه خير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الحاقاً لما
ظهر بالعيب فالبيع صحيح اهـ وعبارة شرح مر ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فإن
علم المشتري بذلك فهو كبيع الغائب لأن الاختلاف يمنع الرؤية عن افادة التخمين ولأنه يضعف في حالة العلم فإن
ظن الاستواء صح في الأصح ويثبت له الخيار قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة وضع البيع وما فيها للبائع
لكن رده في المطلب بان الغرر إلى غيره جزموا بالتسوية بينهما لئلا يكتسب الخيار في هذه البائع وفي تلك للمشتري وهذا
هو المعتمد انتهت (قوله بخلاف المذروع) أي لأنه لا تراكم فيه اهـ شرح مر (قوله وتكفي رؤية قبل
عقد الخ) فإن وجد المشتري متغيراً عما رآه عليه تخير فلو اختلفا في تغييره فالقول قول المشتري بيمينه ويخبر لأن
البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة لا أن ورثي به والاصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيما لو
اختلفا في عيب يمكن حدوته لانهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع اهـ
شرح مر (قوله كإرض وائاء الخ) في هذا التمثيل نوع تحكيم إذا الغلبة والاستواء أمران إضافيان بالنسبة
للمدة فالأرض يصح التمثيل بها لما يغلب تغييره بالنسبة لما لا يتغير مثلاً ولا يندرج بالنسبة لخمس سنين مثلاً وما
يستوي فيه الأمران بالنسبة لعشر سنين مثلاً وكذلك الطعام يغلب تغييره بالنسبة لأيومين ويندرج بالنسبة لخمس
درجات ويستوي بالنسبة ليوم فليتنامل اهـ شيخنا (قوله كحيوان) الكاف للتظهير للتمثيل لأنه مما يغلب
فيه التغير كما سيأتي في قوله الحيوان يتغذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فنقل ما ينقل عن عيب خفي
أو ظاهر ويصح كونها للتمثيل اهـ برماوى ثم رأيت في شرح مر ما نصه وجعل الحيوان مثلاً لما يستوي
فيه الأمران هو ما درجوا عليه وهو ظاهر فما ذكره في الأنوار من أنه قسيم له وحكمه ما واحد محل نظر وإن
كان يمكن توجيهه بأنه لما شاك فيه هل هو مما يستوي فيه الأمران أو لا الحق بالمستوي لأن الأصل عدم المانع
وجعل قسيمه له لعدم تحقق الاستواء فيه ومقتضى انما لهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل عدم النظر
لهذا حتى لو غاب التغير فلم يتغير أو غسده فتغير أو استوي فيه الأمران فتغير أو لم يتغير لم يؤثر فيما قالوه في كل من
الاقسام من البطالان في الأول والصحة في الأخير من وجه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون الطارئ
بعده اهـ (قوله والاصل بقاء المرء بحال في الثانية) أي وإن اختلف بأن حصل فيه التغير لانهم نظروا في ذلك
للغالب اهـ حل (قوله كاطعمة يسرع فسادها) أي رآها من يوم مثلاً وإن فرض انها لم تتغير على خلاف
الغالب اهـ حل (قوله كما قاله الماوردي وغيره) قال في شرح المهذب وهو غير يربط بتعرض له الجمهور
لانهم شرطوا العلم بالمبيع والنامي لا وصفه حالة العقد غير عالم به فن لم يتعرض له اكتفى بذلك ومن تعرض له
صرح بما علم التزاما لكن المتأخرون كالنسائي والسبكي والأذري قالوا ما ذكره الماوردي تقييداً لمن أطلق
اهـ برماوى (قوله أولى مما عبر به) عبارة وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون
ما يتغير غالباً قال مر في شرحه ولا منافاة في كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معاللاً
بأن قضية مفهوم أوله البطالان وأخره الصحة والأصح فيه الصحة كالاول بشرطه لأن الأصل بقاء المرء بحال
لأن منع مدعاه بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هنا للمتنى كما هو الأصل لا للمتنى أي
ما لا يغلب تغييره سواء غلب عدم تغييره أم استويادون ما يغلب تغييره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم الثاني
فلا تنافي اهـ (قوله ورؤية بعض مبيع الخ) * (فرع) * سئل الشهاب مر عن بيع السكر في قدوره
هل يصح وتكفي رؤية غسله من رؤس القدر فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القدر من مصالحه صح والا فلا
ولعل وجه ذلك أن رؤية غسله لا تدل على بقاءه لكن اكتفى به إذا كان بقاءه في القدر من مصالحه لا ضرورة

بخلاف المذروع (و)
تكتفي (رؤية قبل عقد فيما
لا يغلب تغييره إلى وقته) أي
العقد وذلك بان يغلب عدم
تغييره كإرض وائاء وحديد
أو يحتمل التغير وعدمه سواء
كحيوان فساداً للغالب في
الاولى والاصل بقاء المرء
بحال في الثانية بخلاف
ما يغلب تغييره كاطعمة
يسرع فسادها نظراً
للغالب ويشترط كونه
ذاكراً لاوصاف عند
العقد كما قاله الماوردي
وغیره وتعبيرى بما ذكر
أولى مما عبر به (و) تكتفي
(رؤية بعض مبيع) ان
دل على بقاءه

اه سم على حج اه عش (قوله كظا هر صبرة نخو بر) يشترط في صحة بيعها أن لا يكون بمجاها ارتفاع وانخفاض
 والا فان لم يحددها ذلك لم يصح كمن يظرف مختلف الاجزاء رقة وغاظا لم يرم قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان
 به او ان جهه - لا ذلك بان ظن تساوى المحل أو الظرف صحت وخير من لحقه النص قاله البغوي وغيره اه شرح
 ج وشرح الروض (قوله كشعير ونحوه) أى من لوز وأدقة ومسك وبجوة وكيس في نحو قوصرة وقطن في عدل
 وبر في بيت وان رآه من نحو كوة وكذلك تكفى رؤية أعلى المسائعات في ظروفها لان الغالب استواء ظاهر
 ذلك وباطنه فان تخالفات الخيار وقوله بخلاف صبرة بطيخ الخ أى فلا يكتفى فيها ما سبل لا بد من رؤية
 جميع كل واحدة وان غالب عدم تفاوتها فان رأى أحدا جاني بطيخة دون الآخر كان كبيع الغائب كالشوب
 الصفيو يرى أحد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باع قدر ذراع من أرض طولا وعمقا لم يصح لان تراب
 الارض يختلف اه شرح مر وقوله وكذلك تكفى رؤية أعلى المسائعات الخ عبارة حج ولا يصح بيع
 مسك في فارتة معها ودونهم الآن فرغها وراها فارغسة ثم رأى أعلاه بعد ثلثها منه ويصح بيع نحو من رآه
 في ظرفه معه موازنة ان علمانته كل وكان للظرف قيمة وقيد بهضم بما اذا قصد الطرف أخذ من ثلثها
 البطلان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بان ما ذكره يشعر بقصد فلا نظرا قصد المخالف له انتهت فقوله
 ان علمانته كل مفهومه البطلان مع الجهل وبشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة بجهه ان المقصود
 بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على المنهج حيث قال راقول لعل وجهه ان المقصود
 هو السمن والمسلك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالبيع كالابن المشوب بالماء تأمل اه عش عليه (قوله
 ونحوها) من النحو العنب كما قاله الشيخان ونور عافيه اه سم على المنهج وامل وجه المنازعة أن العنب كاللوز
 ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ وامل وجه ما قاله الشيخان منع عدم التفاوت بين حباته
 في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سيما عند اختلاف الاشجار اه عش على مر (قوله ومثل انموذج)
 لفظ مثل بالرفع عطفا على قوله كظا هر الخ الواقع خبر المبتدأ المحذوف والتقدير وذلك كظا هر وذلك مثل الخ
 وأما لفظ انموذج في المتن في حد ذاته فانه معطوف على مدخول الكاف كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ومثل
 وليس معطوفا على قوله بعض مبيع لانه على هذا لا يفيد أن الانموذج بعض المبيع والغرض أنه بعضه كما أشار
 لذلك الشارح بقوله ولا بد من ادخال الانموذج في البيع ومورته أن يقول بعثك البرا الذي عندي مع هذا
 الانموذج هذا هو التمثيل الصحيح وأما التمثيل بان يقول بعثك هذا البر مع انموذجه فمفسد لان هذا لا يشار اليه
 المحسوس فاذا كان البر مشاهدا لم يكن من قبيل قوله وتكفى رؤية بعض مبيع الخ اه شيخنا (قوله
 أيضا ومثل انموذج) قصد كرم مثل بيان معنى الكاف في قوله كظا هر صبرة الخ وانما لم يشتر الكاف فيقول
 وكذا انموذج لان الكاف خوف لا يستقل فبكره أن يكون الجار والمجرور ملغمان متن وشرح بخلاف مثل فانه
 مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم فلي تأمل اه سم اه شوبرى (قوله بضم
 الهمزة والميم الخ) أى مع سكون النون وهذا هو الشائع على السنة الفقهية لكن قال في القاموس انه لحن وانما
 هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح الذال المعجمة من غير همز هو مثال الشيء معرب قال النواجي وهذه دعوة
 لا تقوم عليها حجة فإزاله العلماء قد يما وجدنا يساهمون هذا اللفظ من غير تكثير حتى أن الرنخشري وهو
 من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الانموذج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو امام أهل المغرب في اللغة سمي
 به كتابه في صناعة الادب ولم يتعقب النورى أحد من الشراح في تعبيره بالانموذج بل نقل ابن الملقن في اشارات
 المنهاج عن كتاب المغرب بالغين المعجمة لناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات ان الانموذج بالفتح والانموذج
 بالضم معرب انموذ قاله ابن خلكان وله عليه شرح سماه المغرب بالعين المهملة في شرح المغرب بالغين المعجمة
 وهو كبير قابل الوجود اه برماوى (قوله في البيع) أى في صيغته بان يقول بعثك كذا وهذا منه ولا يضر

كظا هر صبرة نخو بر
 كشعير ونحوه مما لا يختلف
 اجزأه غالبا بخلاف
 صبرة بطيخ ورمان وسفرجل
 ونحوها ونحو برمن زبادي
 (و) مثل (انموذج) بضم
 الهمزة والميم وفتح المعجمة
 (للمماثل) أى متساوى
 الاجزاء كالحبوب ولا بد من
 ادخال الانموذج في البيع
 وان لم يخلطه بالباقي

تألفه ولو قبل القبض اه برماوى (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته هنالك متناوشت شرحا الفرع الثالث
 آراء شخص انمؤذج المتماثل أى المتساوى الاجزا كالجوب وباعه صاعا من مثله لم يصح لانه لم يعين ما لا ولم يراع
 شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام وصف السلم لعدم الرجوع اليه عند الاشكال والانمؤذج بضم الهمزة والميم وفتح
 الذال المجهمة مقدار تسمية السمسرة عينة ولو باعه حنطة هذا البيت مع الانمؤذج أو بعضه صفقة واحدة لادونه
 صح وان لم يخطبها قبل البيع وما زعمه الاستوى من أنه انما يصح بعد دخله بها كما أفقته به البغوى ممنوع
 بل البغوى انما أفقته بانه لا يصح وان خطبها كالجوباع شيأ رأى بعضه دون بعض قال وليس كصبرة رأى بعضها
 لتمييز المرئ هنا وكلامه مخالف لكلام الاصحاب من كل وجه أما اذا باعها لدونه فلا يصح لانه لم يرب المبيع ولا شيأ
 منه انتهت (قوله بكسر الصاد وضمها) في المختار وجعل الثوب في صوانه بضم الصاد وكسرها وصيانته أيضا وهو
 وعاءه الذى يصان فيه اه (قوله كقشر رمان الخ) أى وكقشرة صب السكر الاعلى وطلع النخل اه شرح
 مر فنية تصریح بان قشر القصب صوان لبقائه اه (قوله وخشكان) هو اسم لقطعة يجين يضاف اليها شئ من
 السكر والوز والجوز والفسق وفطيرة رقيقة ويجعل المجموع في هذه الفطيرة ويسوى بالنار فالفطيرة الرقيقة
 هى القشرة فيكنى رؤيتها عن رؤيتها ما فيها لانها صوان له اه شيخنا (قوله بخلاف جوز القطن) أى فلا
 يكتفى برؤيته عن القطن قبل تفتحه وقد يقال عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه اه حل (قوله وجلد
 الكتاب) أى فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب اه حل (قوله ونحوهما) أى من كل ما ليس صوانا لما فيه
 كالصدف للدره والقارة لسكرها والحف والفرش لما فيها وكان قياس ذلك أن تكون الجبة المشوة كذلك مع
 انهم اكتفوا برؤيتها عن رؤيتها ما فيها من نحو القطن وفرقوا بان نحو القطن في الحف والفرش مقصود بخلافه
 في الجبة المشوة فساخو فيها اه حل (قوله أولى من قوله خاتمة) أى لانه يرد عليه الخشكان فانه مصنوع
 وليس بخاقى و يرد عليه جوز القطن لانه يقال له أيضا صوان أى مطلق صوان لا صوان لبقائه اه حل مع
 زيادة عبارة الزى ادى قوله أولى من قوله خلقه أى لانه يرد على طرده القطن في جوزة والبرقي صدقه والمسلك
 في فارته وعلى عكسه الخشكان ونحوه والقناع في كوزة والجبة المشوة بالقطن لبطالان يبيع الاول مع أن
 صوانها خاقى دون الثاني مع أن صوانها غير خاقى ومثل الجبة المشوة والفرش والحف كما يحسنه الدميرى وخالف
 في ذلك ابن قاضى شبهة فرج عدم الاكتفاء برؤية الظاهر بل لابد من رؤيته بعض الباطن انتهت (قوله
 لانه قد يمس معه) نظري في هذه العلة شيخنا في باب الاصول والثمار بان قشر الباقلاء الاسفل قد يلوكل معه ومع
 ذلك لا يصح بيعه فى الاعلى وعال صحته بان قشره الاعلى انما يستتر بعضه غاليا فرؤية بعضه دالة على باقيه فصار
 كأنه فى قشر واحد والاعلى صوان له فهو من افراد المسئلة ولا يخفى أن الممول عليه هنا أن يكون قشره صوانا لما
 فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك على أن هذه العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى الباقلاء فان قشرها
 الاسفل قد يلوكل معها ولا يصح بيعه فى قشره الاعلى فالاولى أن يعمل بان قشر القصب الاعلى لا يستتر بجمعه
 ورؤية بعضه تدل على باقيه فهو من القسم الاول اه حل وهذا بخلاف اللويبة الخضراء فانه يصح بيعها
 فى قشرها اه شيخنا وفى المصباح والباقلاء وزنه فاعلام شدة قصور ويخفف قيمه الواحدة باقلاء بالوجهين
 اه (قوله ويتساع فى قناع الكوز) أى خلافا للعبادى حيث قال لابد من فتح رأس الكوز فينظر منه بقدر
 الامكان اه حل وفى القماموس القناع كرمات هو الذى يشرب به لما يرتفع فى رأسه من الزبد اه
 وهو ما يتخذ من الزبيب فيكون من تسمية الكل باسم الجزء قررره شيخنا ح ف ومثله فى ع ش وفى المختار
 القناع الذى يشرب والقنقاع الذى ترتفع فوق الماء كالقوارير اه (قوله وتعتبر رؤيته تليق) كان
 الظاهر جعل قوله ورؤية بعض مبيع الخ من افراد هذه القاعدة فقوله الشارح لغير ما احتراز عن هذا خوفا
 من التكرار والا فالرؤية فى هذا تليق به اه شيخنا (فرع) * لا يكتفى برؤية المبيع من وراء زجاج ولا ماء صاف

كما أوضحته في شرح الروض
 (أو) لم يدل على باقيه بل
 (كان صوانا) بكسر الصاد
 وضمها (للباقى لبقائه
 كقشر رمان ويخسكان
 وخشكان (وقشرة سفلى
 لجوز أو لوز) فتكتفى برؤيته
 لان صلاح باطنه فى لبقائه
 فيه وان لم يدل هو عليه
 بخلاف جوز القطن وجداد
 الكتاب ونحوهما فولى
 لبقائه أولى من قوله خاتمة
 وخرج بالاسفل وهى التى
 تكسر حاله الا كل العليا
 لانها ليست من مصالح ما فى
 باطنه نعم ان لم يتعقد السفلى
 كقشر رؤيته العليا لان الجميع
 ما كوز ويجوز بيع قصب
 السكر فى قشره الاعلى كما
 نقله المارردى وجزم به ابن
 الرفعة لان قشره الاسفل
 كما طنه لانه قد يمس معه فصار
 كأنه فى قشر واحد ويتساع
 فى قناع الكوز فلا يشترط
 رؤيته شئ منه كما صححه
 فى الروضة وغيره لان بقاءه
 فيه من مصلحته (وتعتبر
 رؤيته) لغير ما س (تليق) به
 فيعتبر فى الدار رؤيته البيوت
 والسقوف والسلوخ
 والجدران والمستعمم والبالوعة
 وفى البستان رؤيته الاشجار
 والجدران ومسايل الماء
 وفى العبد والامة

ولا يشك بإبطال الصلاة عند الستر بذلك ويقاع الطلاق المعلق على الرؤية لأنهم ما هنا بخلاف بالمعرفة التامة نعم
يصح بيع السمك والارض المستورين بالماء الصافي لأنه من مصالحهم ما هكذا قال الرافعي وقضيته الامتناع مع
الكدر ويشك عليه صحة ايجار الارض مع مثل ذلك وتعليقه هناك بأنه من مصالح الارض مع ان الرؤية شرط
في البابين اه اقول فرق في شرح الروض بأن الاجارة أوسع لأنها تقبل التأقيت ولان العقد فيها على المنفعة
اه شورى (قوله أيضا وتعتبر رؤية تليق) عبارة أصالة مع شرح مر وتعتبر رؤية كل شيء غير مأمور على ما يليق
به عرفا وضبطا في الكافي بأن يرى ما يختلف معظم المأبى باختلافه فلا بد في السفينة من رؤية جميعها حتى مافي الماء
منها كما شمله كلامهم انتهت وقوله فلا بد في السفينة الخ أي ولو كبيرة جدا كالملاحي ولو احتج في رؤيتها الى صرف
دراهم لن يقابل السفينة بمن جانب الى آخر لتباني رؤيتها لم تجب على واحد منهم ابينه بل ان أراد المشتري
التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً منه أو أراد البائع ذلك لاراءة المشتري أو رؤية نفسه ليصح البيع لم
يرجع بمصروفه على المشتري نعم لو استحال قلبها ورؤية أسفلها فيبغي الاكتفاء بظاهرها بمالم يستره الماء
وجميع الباطن فلو تبين تغيرها بعد ثبوت الخيار اه ع ش عليه (قوله أيضا وتعتبر رؤية تليق) فلا يصح بيع
اللبن في الضرع وان حلب منه شيء ورؤى قبل البيع لانه لا يختلط به بالحادث ولعدم تبين وجود قدر اللبن
المبيع ولعدم رؤيته ولا يصح الصوف قبل جزه أو تذكيته لاختلاطه بالحادث ولان تسليمه انما يمكن
بإستصاله وهو مؤلم للحيوان فان قبض قطعة وقال بعتك هذه صح قطعاً ولا يصح الا كارع والرؤى قبل الابانة
ولا المذبح أو جلده أو لجه قبل السليخ أو السبط لجهاته وكذا مسلوخ لم يبق خوفه كما قاله الاذرعى وبيع وزنا
فان يبيع خرافاً صح بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقاً لقلة ما في خوفه ولو باع ثوباً على منسج قد نسج بعضه
على ان ينسج البائع أي أو غيره بابقه لم يصح البيع جزماً اه شرح مر وقوله ولا يختلط بالحادث قضيته
ان الصورة انه اشترى جميع ما في الضرع وقضية قوله ولعدم تبين وجود قدر اللبن المبيع انه اشترى منه قدرا
معيناً وكأنه أشار الى انه لا فرق في البطلان بين ان يشتري السك أو البعض وعبارة الروض يبيع اللبن في الضرع
باطل فلو قال بعتك من اللبن الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم تبين وجود ذلك القدر وقيل
فيه قولاً يصح الغائب ولو لحاب شيئاً من اللبن فأراه ثم باعه مطلقاً في الضرع فوجهاً كالأنموذج وذكر الغزالي
وجهين فيما لو قبض قدر من الضرع وأحكم شدة وبيع ما فيه قلت الاصح في صورتين البطلان لأنه يختلط بغيره
مما ينصب في الضرع انتهت اه رشدي وقوله فيصح مطلقاً أي وزنا وجزاً فاطاها واه كان كبيراً أو كثيراً في
خوفه ولا ينافيه قوله لقلة ما في خوفه الخ لان المراد ان شأنه القلة اه ع ش عليه (قوله رؤية ماء عدا
العورة) افق الشهاب مر بعدم اشتراط رؤية قدمها وقال ولده ان الدابة كذلك الا أن يختلف الغرض
اه شورى (قوله رؤية كلها) أي حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كف والجل اه شرح الروض اه
شورى (قوله لا رؤية لسانهم) عبر بضمير جميع المذكور تغلبا للعافل اه ع ش (قوله وبساط) بكسر الباء
الموحدة اه برماوى وفي المصباح والبساط معروف وهو فعال بمعنى مفعول والجمع بسط والبسطا السعة
والبسطة الارض اه (قوله وصح سلم أعمى) مصدر مضاف للفعل والمفعول كما أشار له الشرح اه شيخنا
(قوله وان عى قبل تميزه) غاية للرد وعبارة أصالة مع شرح مر وقيل ان عى قبل تميزه بين الاشياء أو خلق أعمى
ولا يصح سلمه انتهت وأشار بقوله قبل تميزه بين الاشياء الى ان المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى اه رشدي
عليه (قوله بعوض في ذمته) أي في ذمته ان كان مسلماً وفي ذمة المسلم ان كان الاعمى مسلماً اليه سواء كان المسلم أعمى
أو بصيراً فلا يصح عقد السلم معه بعوض معين سواء كان هو المسلم أو المسلم اليه اه ع ش على مر (قوله يعين في
الجلس) هل يكفي ان يعينه بنفسه أو لابد ان يوكل صنيعة يقتضى الاول حيث صرح باشتراط التوكيل في القبض
والإقباض وسكت عن التعيين اه حل (قوله ويوكل من يقبض عنه رأس مال السلم) أي اذا كان مسلماً

رؤية ماء عدا العورة وفي
الدابة رؤية كلها لرؤية
لسانهم ولا أسنانهم وفي
الثوب نشره ليرى الجميع
ورؤية وجهه ما يختلف
منه كد يباح منقش
وبساط بخلاف ما لا يختلف
ككر باس فيك في رؤية
أحدهما وفي الكتب والورق
البياض والمصحف رؤية
جميع الأوراق (وصح سلم
أعمى) وان عى قبل تميزه
أي ان يسلم أو يسلم اليه
بغير ذمته بقول (يعوض في
ذمته) يعين في المجلس ويوكل
من يقبض عنه أو يقبض له
رأس مال السلم والمسلم فيه
لان السلم يعقد الوصف
لا الرؤية ما غيره

بكسر اللام وقوله أو يقبض له رأس مال السلم أي إذا كان مسلماً إليه وقوله والمسلم فيه أي يוכל من يقبض عنه المسلم فيه إذا كان هو مسلماً إليه ومن يقبض له المسلم فيه إذا كان هو مسلماً في هذه أي قوله والمسلم فيه ألف ونشر مشوش بالنظر لما قبله كما لا يخفى فتأمل (قوله مما يعتمد الرؤية) يستثنى منه البيع الضمني وشراء من يعتق عليه أي يحكم بعتقه عليه من أصل أو فرع أو من أقرب بحريته أو شهودهم أو ردت شهادته فيصح منه ذلك انشوف الشارح للعتق كافي الزركشي اه عش (قوله كبيع) وكذا اقالة اه برماوى فلا تصح المقابلة مع الاعنى فقد نص في الام على انه لا بد في الاقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نفيه على انها فسخ وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله وان قلنا ببيع الغائب) أي لان الغائب يمكن رؤيته بخلاف الاعنى فلا يمكن ان يرى هذا والفارق اه شيخنا (قوله وسيله) أي الاعنى أي طريقه الى البيع وغيره مما يعتمد الرؤية ان يוכל فيه الخ اه شيخنا (قوله وله ان يشتري نفسه) أي ولولغيره بطريق الوكالة عن الغير وبمذاهب ايجاب عما توقف فيه سم على حج من ان هذا عقد عتاق فلا يحتاج الى ذكره اه عش على مر (قوله كالبصير) أي فلا بد ان يكون ذا كمال لاوصاف التي رآها اه حل والله أعلم

(باب الربا)

(قوله بالنصر) أي مع كسر الراء امام فتحها فبالمد وتبدل الباء بميم مع فتح الراء وكسرها والمدم فيها أربع لغات خلافاً لمن نازع فيه اه شيخنا ح ف ذكر اللغات الاربع البرماوى وزاد خامسة ربية بضم الراء وتخفيف الباء وفي الشورى مائه وعبارة فتح الباري والربا بمصوور وحكى مده وهو شاذ وهو من ربي يربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واما في مقابلته كدرهم بدرهمين فغير هو حقيقة فيهما وفيه حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم اه بحروقه اه (قوله وألفه بدل من واو) صريح ما ذكرناه لا خلاف في كون ألفه منقولة عن واو وانما الخلاف في رسمه وعبارة المصباح الربا بالفضل والزيادة وهو مقصور على الاثمه ويشترى ربوان بالواو على الاصل وقد يقال ببيان على التخفيف اه فقوله على الاصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الالف واوا اه عش على مر (قوله ويكتب بهما) أي الواو والالف أي معاه اه عش على مر فتكتب الواو والالف في الباء والالف بعدها وهذه طريقة المصحف العثماني وقوله وبالباية أي في غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا انه لا يجوز كتابته بالالف وحدها اه شيخنا وعبارة ح ف وتقدم في عبارة الشورى انه يكتب بهما اه (قوله لغة الزيادة) أي يولوى الزمان كرى باليد يقال أربى الرجل وأربى عامل بالزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت أي غبت وزادت وقبل الربا سبعون باباً هونها ان ينكح الرجل أمة اه برماوى (قوله وشرعاً عند الخ) هذا الحد غير جامع اذ يخرج عنه ما لو أجالا العرضين أو أحدهما وتقباضا في المجلس لقصر الاجل أو لتبرع بالقباض مع ان فيه الربا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتأخير في البدلين أو أحدهما أهم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض اه سم (قوله غير معلوم التماثل) هذا إشارة لتحديد الجنس وقوله أو مع تأخير الخ إشارة لاختلافه وهو معطوف على قوله على عوض ولا يحسن عطفه على قوله غير معلوم التماثل لاقتضاء العبارة ان المعنى أو معلوم التماثل مع تأخير الخ فيكون التعريف خالياً من مختلف الجنس اه شيخنا (قوله أيضاً غير معلوم التماثل الخ) هذا النقي صادق باربع صور بأن علم التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لا في معيار الشرع بان كيل الموزون أو وزن المكيل أو علم التماثل في معيار الشرع لا في حالة العقد كالباع بربا مثله جزافاً ثم خرج جاسواء كما سبأى اه شيخنا (قوله أيضاً غير معلوم التماثل) أل في التماثل لا في أي التماثل المعبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس جملها على العهد بانه من حمل قولنا على عوض مخصوص على الانواع الخمسة التي هي محل

مما يعتمد الرؤية كبيع
وإجارة ورهن فلا يصح منه
وان قلنا ببيع الغائب
وسيله أن يוכל فيه وله
أن يشتري نفسه ويؤجرها
لأنه لا يحلها ولو كان رأى
قبل الاعنى شيئاً مما
لا يتغير قبل عقده صح
عقده عليه كالبصير

(باب الربا)

بالنصر وألفه بدل من واو
ويكتب بهما وبالباية وهو
لغة الزيادة وشرعاً عند على
عوض مخصوص غير معلوم
التماثل في معيار الشرع
حالة العقد أو مع تأخيره
في البدلين أو أحدهما

الربا وقوله أو مع تأخير يمكن قطعه على قوله على عوض مخصوص وتعدل آل في البدلين على المعهود شرعاً أي وهو
 الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا كيدل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أعم منه وشمل هذا القسم
 ما كان الجنس فيه متحدوماً كان مختلفاً وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجعوله اه سم على المنهج
 اه ع ش على مر (قوله والاصل في تحريمه) أي ذاته من الكائنات كالسرقة ويدل على سوء الخاتمة والعياذ بالله
 تعالى كائناً أولياء الله تعالى ولو أمواتاً لانه تعالى لم يأذن بالمخاربة إلا فيهما وحرمة تعبدية وما ذكر فيه من أنه
 يؤدي إلى التضيق ونحوه حكم لا على ولم يعمل في شريعة قط لقوله تعالى وأكلهم الربا وقدره وعنه أي في
 الكتب السالفة وحيث أنه من الشرائع القديمة اه برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
 حكيم هذا في بيان مجرد الحكمة لا يخرج عن كونه تعبدية بل يرجع فان فيه نظر اظهر اه سم أقول نظراً
 ظاهر أي لتصریح بعضهم بأن التعبدية هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن كلام الشارح بأنهم قد بطلوا
 التعبدية على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم اه وقوله وإنه من الكائنات اظهر ان هذا في بعض أقسامه وهو
 وبالزيادة وأما الربا من أجل التأخير أو الاجل من غير زيادة في أحد العوضين فالظاهر انه صغيرة لان غاية ما فيه
 انه عقد فاسد وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغار (قوله آكل الربا) بفتح الهمزة الممدودة
 وكسر الكاف أي متناوله بأي وجهه كان ونخص الأكل لانه المقصود الأعظم من المال اه برماوى (قوله
 وكتبه) أي الذي يكتب الوثيقة بين الترابين اه برماوى (قوله وشاهده) بالافراد وفي شرح الروض كشرح
 مسلم في باب الربا وشاهده بالثنية وهما اللذان يشهدان على العقد إذا علم ذلك أي بأنه ربا وأنه باطل قال
 بعضهم والماعون بسببه سبع أو عشر كفي الجرم ومعنى كونهم ماعونين أنهم مطرودون عن موطن الأبرار بما
 اجترأوه من ارتكاب هذه الأفعال الفجيرة التي هو من كبار الأصر اه برماوى ومع ذلك فأن الكاتب
 والشاهد أخف من اثم الآكل والموكل لان الحاصل من كل منهما الإقرار فقط على المعصية اه ع ش
 ومحل انهما إذا رضياه وأقر عليه أو لم يرضياه لم ينهيا مع قدرتهما على النهي (قوله ثلاثة أنواع) وكلها يجمع
 على بطلانها اه ع ش على مر (قوله ربا الفضل) ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير
 الرهن اه شرح مر وانما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لا يشترط نفعاً
 للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما قرضه بما يزيد عليه اه ع ش عليه (قوله مع زيادة أحد العوضين) أي
 ولو أحدهما لانه ما سبأ في من مسئلة مدعجوة ودرهم في بعض صورها اه شيخنا (قوله وربا اليد) انما سبب
 اليها لعدم القبض بها أصالة اه برماوى (قوله وربا النساء) بفتح النون والمدى الاجل وأما النساء بالقصر
 فهو اسم للمرض المخصوص الذي يقال له عرف الاثني وعما جريته ان يؤخذ الوزغ الصغير ويوضع في غابة
 بوص ويسد فيها وتر يبط على الوجه فيبرأ اه برماوى وعبارة المصباح النسيء مهموز على فاعل التأخير
 والنسيئة على فعلة مثله وهما ايمان من نساء الله تعالى أجله من باب نفع وانساء بالالف إذا أخره اه ومقتضى
 قوله من باب نفع ان مصدره بفتح النون وسكون السين اه ع ش على مر (قوله والقصد بهذا الباب الخ)
 فيه اشعار بان تبويب المصنف له أولى من جعل غيره له فصلاً كالحزر اه برماوى وقوله ببيع الربوي أي
 بيان بيعه أي بيان ما يصح منه مع الحل وما يفسد مع الحرمة فاذا وجدت الشروط الاتية بيانها كان العقد
 صحيحاً وان احتل منها واحد كان فاسداً حراماً تأمل (قوله زيادة على ماسم) أي من الشروط المتقدمة
 في بيع غير الربوي اه شيخنا وتقدم انها خمسة في العقود عليه وثلاثة عشر في الصيغة وأما شروط العائد
 فيمأتي منها شرطان وهما عدم الإكراه والاطلاق التصرف وأما الشرطان الآخران المتعلقان بالمستري
 وهما سلامه وعدم خرايته فلا يأتیان هنا كما لا يخفى (قوله انما يحرم الربا) أي انما يوجد ويتحقق الربا في نقد
 الخ وانما وصفه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بزيادة الاثم عن بقية العقود أو المراد بالربا

والاصل في تحريمه قبل
 الاجماع آيات كآية وأحل
 الله البيع وأخبار كحديث
 مسلم لعن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم آكل
 الربا وموكله وكتابه وشاهده
 وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل
 وهو البيع مع زيادة أحد
 العوضين على الآخر وربا
 اليد وهو البيع مع تأخير
 قبضه أو قبض أحدهما
 وربا النساء وهو البيع لاجل
 والقصد بهذا الباب بيع
 الربوي وما يعتبر فيه زيادة
 على ماسم (انما يحرم الربا
 في نقد) أي ذهب وفضة
 ولو غير مضمون كملكي وتبر
 بخلاف العروض كفيلوس
 وإن راجت

اللعوى وهو مطلق الزيادة وعليه في الكلام استخدام لانه ذكره في الترجمة بمعنى وهو ال بالشري
وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو ال باللعوى وبمذاستقط ما يقال عبارته تقتضي ان الربا قسمان قسم حرام
وهو ما كان في النقود والمطعم وما لا يخرج جازوا وهو ما كان في غيرهما وليس مراد او كتب أيضا قد يفيد انه اذا
لم يوجد المحصور فيه يتحقق الربا دون الحرمة وتعر يفقه يقتضي انتفاء كونه ربا أيضا فاعل فيه تسامحا اه سم
رجه الله أى وان المراد انما يوجد ال بالمحرم ويجعل الوصف بالتحريم صفة لازمة لا للاحتراز وليس المحصور
الحرمة بل ال بالذي لا يكون الا حراما اه ع ش وقرر بعضهم الايراد بوجه آخر فقال ان كان المراد ال ربا
الشري اقتضت العبارة انه يوجد في غير النوعين المذكورين ولا يكون حراما مع انه لا يوجد في غيرهما أصلا
وان كان المراد ال لعوى وهو الزيادة اقتضت العبارة ان ربا الفضل ور بالاجل من غير زيادة لا يكون حراما
وليس كذلك والجواب اختيار الشق الاول لكن بطريق التأويل في العبارة كما تقدم تأمل (قوله وذلك) أى
اختصاص ال ربا بالنقد وهذا لا ينافي كون حرمة ال ربا من الامور التعبدية وكأن شيخنا كج فهم ان هذا
ينافي ذلك فعلا وما ذكر فهو حكمة لاعلة فيكون قول الشارح لعل الخ المراد به الحكمة تأمل اه حل
(قوله لعل الخ الثمنية) الاضافة بيانية والعلامة معناها الحكمة فلا ينافي كون حرمة ال ربا من الامور التعبدية اه
شيخنا (قوله بجوهرية الاثمان) أى خالصها وأصلها وفي المصباح الجوهر معروف وجوهر كل شئ ما خلقت
عليه جبلته اه وقوله غالبا احتريزه عن الفلوس اذا راجحت فانه لا ربا فيها اه حل (قوله وما قصد اطعم)
أى قصده الله تعالى ويعلم ذلك بان يخلق الله تعالى علما ضروريا لبعض أصفياه كآدم بان هذا للآدميين
وهذا للهائم اه وفي الرشدي على مر واعلم ان الظاهر ان المراد بقولهم قصد للآدميين مثلا ان يكون
الآدمي يقصد له لتناول مئة وهذا غير تناول بالفعل والاشخاص معنى كون الطين الارمنى مقصودا للآدمي
ويجوز ان يكون المراد بكونه قصد للآدمي مثلا انه يظهر من الحكمة الازلية ان الله سبحانه وتعالى لم يخلق هذا
الاطعم الا لآدمي فلي تأمل اه (قوله بضم الطاء) أى وأما بقية فمفهومها يدرك بالذوق وليس مراداه برماوى
وفي المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعمه بضم الطاء ويقع على كل ما يساغ حتى الماء اه (قوله أى أكل)
الاولى فراهته مصدر أى أكل باسكان الكاف لانه الذى فى كلام المصنف ويجوز ان يكون بفتح الكاف
ويكون بيانا للطعم الماضى اه برماوى (قوله وذلك بان يكون أظهر مقاصده الخ) عبارة شرح مر بأن يكون
أظهر مقاصده تناول الآدمي وحده أو مع غيره وان لم يأكله الا نادرا كالبوط أو شاركه فيه البهائم الى ان قال
وأشار بقصد الى انه لا ربا فى مطعمهم هائم ان قصد لطعمه ما يغلب تناوله اه كعاف رطب قد يتناوله الآدمي فان
قصد للنوعين فربوى الا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر انتهت وكتب عليه الرشدي ما نصه قوله بأن يكون
أظهر مقاصده تناول الآدمي له فهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد الالتناول الآدمي وسياقى فى كلامه ان مشل ذلك
ما اذا قصد للنوعين بشرطه الا تى وخرج بذلك ما اذا قصد لطعم البهائم أى بان كان أظهر مقاصده طعمه انظر
ما فسر به هنا طعم الآدمي وحيث قد يشبه صورتين ما اذا لم يقصد الا لطعمها وما اذا كان أظهر مقاصده ذلك وكل
من الصورتين غير ربوى بشرطه الا تى فى كلامه فهذه خمس صور بالنظر الى القصد ويأتى مثلهما بالنظر الى
التناول كما لا يخفى بان لا يتناوله الا آدميون أو يغلب تناولهم له أو يستوى الامر ان أولاه يتناوله الا البهائم أو
يغلب تناولها له فتلخص خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة القصد فى خمسة التناول وكلها تعلم من
كلامه اما بالنطوق أو بفهوم الموافقة أو المخالفة كما أشرنا اليه وكلها يثبت فيها الزبا لافى ست صور وايضا ذلك
انه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له انه ربوى وقد قدمنا انه يفهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد
الالتناول الآدمي فهم ما صورته بالنظر الى القصد تحتها عشر صور بالنظر الى التناول وكلها فيها ربا واذ كرر
فيما يستوى فيه النوعان من حيث القصد انه ربوى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة التناول

وذلك لعل الخ الثمنية الغالبة
وبعبر عنها أيضا بجوهرية
الاثمان غالبا وهى منتقية
عن العروض (و) فى
(ما قصد اطعم) بضم الطاء
مصدر طعم بكسر العين
أى أكل وذلك بان يكون
أظهر مقاصده الطعم

ما اذالم يتناوله غير الاكدي وما اذا غلب تناوله له وما اذا استوى الامر ان قبيل صور الر باثلاثة عشر وخرج
بالشرط المذكور فيه ما اذا غلب تناول البهاثم له وما اذالم يتناوله الا البهاثم بطريق الاولى فهاتان لار بافهمهما
وذكري في مطعوم البهاثم انه غير ربوي بشرط غلبة تناوله له وقد علمت ان قوله ان قصد اطعمه مهمات مطعوم على
صورتين ما اذالم يقصد الا لهما وما اذا كان اظهر مقاصده تناوله لهما نظير ما مره في مطعوم الاكدي قد دخل في
كل من الصورتين ما اذا غلب تناول البهاثم له وما اذالم يتناوله الا البهاثم بالاولى فهي اربع صور خاصة من
ضرب اثنين في اثنين تضاف الى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الر باثنا عشر من صورتي مطعوم
البهاثم ما اذالم يتناوله الا الاكدي وما اذا غلب تناوله له وما اذا استوى الامر ان فيحصل ست صور خاصة من ضرب
ثلاثة في اثنين فيها الر باثنا عشر المتقدمة تصير صور الر باثنا عشر وهي تمام الخمس والعشرين
ويجملها هذا الجدول

ما اختص به الاكدي قصد او تناولا	ربوي
ما اختص به الاكدي قصد او غلب فيه تناولا	ربوي
ما اختص به الاكدي قصد او استوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما اختص به الاكدي قصد او غلب فيه غيره تناولا	ربوي
ما اختص به الاكدي قصد او اختص به غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الاكدي واختص به تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الاكدي وغلب فيه تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الاكدي واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الاكدي وغلب فيه غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الاكدي واختص به غيره تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او اختص به الاكدي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او غلب فيه الاكدي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او غلب فيه غير الاكدي تناولا	غير ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او اختص به غير الاكدي تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الاكدي قصد او تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الاكدي قصد او غلب فيه تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الاكدي قصد او استوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما اختص به غير الاكدي قصد او غلب فيه الاكدي تناولا	ربوي
ما اختص به غير الاكدي قصد او اختص به الاكدي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الاكدي واختص به غير الاكدي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الاكدي وغلب فيه غير الاكدي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الاكدي واستوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الاكدي وغلب فيه الاكدي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الاكدي واختص به الاكدي تناولا	ربوي

هكذا ظهر لي من كلام الشارح فليحذر اه بالحرف (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) أي فلا كل لا يشترط فيه

وان لم يؤكل الا نادرا

غلبة وانما الذي يشترط فيه الغلبة قصدا للطعم فما كان أظهر مقاصده الطعم روى وان لم يؤكل الا نادرا
وهذا كثرى صريح في ان الفول روى لان قصده لطعم الا دعى أغلب وان قلنا تناول البهائم له أغلب ولا ينافي
ذلك ما يأتي عن الماوردي من ان ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير روى لان كلامه مفسر ورض في عالم
يقصد لطعم الا دعى غالبا بدليل تحمله بالحشيش والتبن والنوى اه ايعاب باختصار اه شورى (قوله أيضا
وان لم يؤكل الا نادرا) ان كان المراد التقوت أى لا يؤكل تقوتا الا نادرا فواضح وان كان المراد ما يشمل التدوى
فقد منع لانه يتداوى به كثيرا اذ لا يشاء عن السقمونيا وحب الحنظل فلا تحسن الغاية تأمل ولا يخفى
ان تدور الاكل لشي لا ينافي غلبة أكل الا كمين له بالنسبة لغيرهم ولا يخفى انه لا يعلم كون الشيء أظهر مقاصده
الطعم الا بكثرة تناوله اما تقوتا وتفكها وتدوايا فكان الانسب جعل البلوط مستثنى مما لم يكن أظهر مقاصده
الطعم حيث أثبتوا فيه الرابان لم يكن لا يتقوت أو يتداوى به الا نادرا حرره اه حل (قوله كالبلوط) بفتح
الباء الموحدة وضم اللام المشددة كمتور وبضمها كه صفور شجرة حل يؤكل ويدبغ بقشره وقيل شجره ثم
يشبهه البلع في الصورة بأرض الشام كانوا يفتنون غره تدعى وهو المعروف الآن بشجر الفؤاد والطرثوث بطاء
مفتوحة هوراء ساكنة نبت يؤكل كذلك اه برماوى (قوله تقوتا) منصوب على المفعول لاجله أو على التمييز
الحول عن نائب الفاعل أى قصد تقوته اه شورى (قوله أو تدوايا) المناسبت لقوله الا دعى والمقصود منه
الاصلاح أن يقول أو اصلا حاد بل قوله أو تدوايا لان المتن نص على الجامع بين المقيس والمقيس عليه في كل والجامع
بين الملح وما لحقه هو الاصلاح لا التدوى الا أن يقال المراد بالتدوى لازمه وهو الاصلاح تأمل اه شيخنا
(قوله كما تؤخذ الثلاثة الخ) الكاف بمعنى لام التعاميل ومصدرية والتقدير لاخذ الثلاثة الخ أى أخذها
بالنص في بعض متعلقاتها والبعض الآخر بالقياس اه شيخنا (قوله فالحقوب ما الخ) ان قيل قد تقرر عندهم
ان تعريض الرابطة بمدى والامور التعبدية لا يدخلها القياس وأجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكم على
المجموع بحيث لا يراد نوع ثالث على النقد والمطعم فلا ينافي القياس في بعض افراده كما قيل في نواقض
الوضوء اه شرح الروض (قوله كالقول) أى وكالحص والماء العذب اذهب ومطعم قال تعالى ومن لم
يطعمه فانه منى بخلاف الماء الملح فلا يكون روى بالوجه اناطه ملحته وعذوبته بالعرف اه شرح مر
والمراد بالعرف عرف بلد العقد اه ج والمراد ببلد العقد محله بلدا كان أو غيرها وقال سم عليه
قوله بلد العقد أى وان لزم ان الشيء قد يكون روى في بلد غير روى في بلد آخر ولا يخلو عن غربة ونظر
اه فالأولى ما قاله مر من ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر الى
محله دون أخرى اه ع ش عليه ثم قال فرع انظر الترمش هل هو روى وينبغي أن يكون روى بالانه
يؤكل بعد تنقعه في الماء وأظنه يتداوى به قبل فليحذر اه سم على المنهج ومثله القرطم اه دميرى
وينبغي ان مثل القرطم دهنه ودهن الخس والسجم أى الفتاه (قوله والذرة) أى وحب الغاسول والخردل
والخلة كذلك اه برماوى (قوله والمقصود منه التفكه) وسبب أنى في كلامه ان التفكه أهم من التأدم
والذكور في زكاة الفطر ان التمر من القوت ومثل التأدم الخلى والتحمض والتخرف كالبقولات وروزها
اه حل (قوله كالزبيب والتمين) وكالترو وغيره مما يشد به تأدم أو تحمض أو تخرف مما يأتي
كثير منه في الايمان فلا ترد عليه الحلوا اه شرح مر واللين روى لانه اما للتفكه أو للتداوى وكل
منهما داخل في المطعم اه برماوى (قوله وعلى الملح) أى سواء كان مائيا أو جبليا لان كلامه منسما يقصد
لاصلاح فهما كاللبر البحري والصعيدى اه ع ش على مر (قوله كالسقمونيا والزعفران) أى وكل
ما يصلح من البهارات والابازير والادوية كطين أرمنى ودهن نخو وور دولبان وصمغ وحب حنظل اه
شرح مر وقوله والابازير ومنها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش وعياها فتأكلها الكبر فيها

كالبلوط (تقوتا وتفكها
أو تدوايا) كما تؤخذ الثلاثة
من الخبر الا دعى فانه نص فيه
على البر والشعير والمقصود
منهما التقوت فالحقوب هما
ما في معناهما كالقول والارز
والذرة وعلى التمر والمقصود
منه التفكه والتأدم فالحقوب
ما في معناه كالزبيب والتمين
وعلى الملح والمقصود منه
الاصلاح فالحقوب ما في معناه
من الادوية كالسقمونيا

ذكر من التفصيل فيما يظهر لكن عبارة الشارح في آخر باب بيع الأصول والثمار قبيل قوله ويرخص في بيع
 العرايا انهم اهل هذا الوباغ زرعا غير روي قبل ظهور الحب بحسب أو برأصا فيا يشعرون تقا ايضا في المجلس جازا اذا لربا
 ويؤخذ من ذلك انه اذا كان روبا كان اعتيدا كله كالحلبة امتنع بيعه بحسبه وبه حزم الزركشي ومثل البهارات
 والابازير غير هذا دليل مما مثل به من الطين وماءه فانه ليس من البهارات ولا الابازير مع كونه روبا لكنه من
 الادوية اه عش عليه (قوله كالمسحوقين) بفتح السين المهملة والقاف وضم الميم وكسر النون مقصورا
 وهي السنالمسكي أو شئ يشبهه اه برماوي وفي المصباح السبعة مونييا بفتح السين والقاف وبالمد معربة وقيل
 يونانية وقيل نريانية (قوله أيضا كالمسحوقين) بخلاف دهن السمك والسكر لانهم ما يمدان للاستصباح دون
 الاكل اه سم على المنهج ونقل بالدرس عن الشرف المناوي انه مثل عن النظارون هل هو روي أم لا فأجاب
 بأنه روي لانه يقصد به الاصلاح فلا يرجع اه أقول وقد يتوقف فيه فانا لا نعلم أي اصلاح يراد منه مما هو من
 جزئيات المطعومات من الاقتيات والتفكيك والتداوي والتأديم والذي يستعمل فيه انما هو على سبيل الغش
 في البضاعة التي يضاف اليها اه عش على مر (قوله والزعفران) وكذا المصطلح كما بضم الميم وتخفيف
 الكاف والهاء أكثر من المدوحى فتح الميم مع المد فقط ويقال أيضا مسككا بالهاء والميم أصلية وهي رومية
 معربة عاك آبيض رومي واللبان والصبغ والاهليلج بفتح اللام الثانية ويجوز كسرها وهو الشهيير الهندسي
 والزنجبيل والطين الارمني والخموم كذلك ولا عبرة بمن قال بخماسة وكدهن البنفسج واللبان والورد والخروع
 وأما شجرة وجهه فليس بروي وحب الحنظل روي وكذا الكزبرة بالزاي وبالسين والخلبة وبرز الفجل ونحوه
 والخبازي كذلك اه برماوي وفي المصباح الخبازونان تفاح نبت معروف وفي لغة بآلف التانيث فيقال خبازي
 (قوله وخرج بقصد الخ) عبارة تشرح مر وأشار بقصد الى انه لا ربا فيما يجوز أكله ولكنه غير مقصود كعظم
 رخو وأطراف قضبان عنب وجدول لا تؤكل غالبا بان خشت أو غلظت ومطعم لهما ان قصد لطعمها وغلب
 تناولها كعلاف رطب قد يتناولها إلا تدعى فان قصد للتغذية فبروي الا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر فاعلم
 من هذا اننا لسابق بأن يكون أظهر مقاصد الخ ان القول بروي بل قال بعض الشراح ان النص على
 الشعير يفهمه لانه في معناه وما ذكره به ضمهم من المشاحة في كون الفول مما غلب تناول البهائم له محمول على بلاد
 غلب فيها التلاخي كالكلام الاصحاب انتهت (قوله كالبالود) أي اذا خشت وغلظت والافهي روية وكالتراب
 الماء كقول سفيها وكدهن السمك لانهم ما يمدان للاستصباح ودهن السفن لا الاكل ودهن القرطم
 وكسبه والسكران وبرزه كذلك وكذا الورد وماؤه وماء الخروع والعود والمسك لانها لا تقصد للطعم وامامة الزهر
 واللبان والهند باقيني مراجعة أهل الخبرة فان كانت للتداوي فهو روية والا فلا واستوخجه شيخنا عش
 اه برماوي (قوله والعظم الرخو) أي وان أكل فهو هو بثلاث الراء المهملة اه برماوي (قوله والطعم) أي
 في قوله قصد لطعم ظاهر في ارادة أي المراد منه ظاهر اطعموم الأدميين أي ما قصد به الأدميون وان شاركهم
 فيه البهائم كثيرا بل وان غلب تناولها كالفول والشعير كما سجد كره فخرج ما يختص به الجن ولا يخفى ان دليل
 الاختصاص ليس الا مشاهدة تناول من ذكره دون غيره اه حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أي قصدا
 كالمقصود في المساق والاشتراك بصدق بثلاث صور بان كان قصد الأدميين به أغلب أو البهائم أغلب أو هما
 على السواء والمطوى تحت الغاية قصد الأدميين فقط فهذه أربع في القصد في خمسة في تناول بعشرين في بيان
 الخمسة في تناول انه اما ان يختص بتناوله الأدميون أو يغلب تناولهم له ومثله في البهائم أو يتناوله على السواء
 فمقتضى كلامه ان هذه العشر من كاهار روية اذ لم يفصل في تناول وأخرج ما يختص به البهائم فقط أي وضعا
 اذا الكلام فيه وفصل فيه من حيث تناول حيث سلم عبارة الماوردي وجعلها على ما يختص به البهائم قصدا
 فجعل التفصيل في تناول خاصا بدها ما تعطفه العبارة تأمل اه شيخنا وقرر شيخنا ح في صور المقيام

والزعفران وخرج بقصد
 مالا يقصد تناوله مما يؤكل
 كالبالود والعظم الرخو ولا
 ربا فيه والطعم ظاهر في
 ارادة مطعموم الأدميين
 وان شاركهم فيه البهائم
 كثيرا فخرج

أخذ من الرشيدي فقال والحاصل ان العالم اما ان يكون أظهر مقاصده الأدي أو يختص به الأدي قصد
ومثلهما في البهائم أو استوى الأمران قصدا هذه خمسة وفي التناول خمسة باختصاص تناوله بالأدي غلب تناول
الأدي به ومثلهما في البهائم استوى في التناول وخمسة في مثلهما بخمسة وعشرين. فغير الرشيدي ست صور وهي
فما إذا قصد البهائم فقط أو كان أظهر مقاصده البهائم لكن في الثلاثة اختص بتناوله البهائم أو غلب
تناول البهائم له وبقيت الصور وهي تسعة عشر فيها ثلاثا مل (قوله أيضا وان شاركهم فيه البهائم) كثير بأن قصد
به الأديون والبهائم سواء كان قصدا الأديين أو غلب أو البهائم أو قصدا على حد سواء فهذه العاية فيها ثلاث
صور في القصد ومقتضاها كلها رويات شطع النظر عن التناول وهي باعتبار ترجيح خمسة عشر لكن بالنظر
لكلام الرمي الذي حققه الرشيدي يكون كلام الشارح ضعيفا في أربع صور من هذه الخمسة عشر ببيانها أنه
إذا قصد به النوعان سواء أو كان قصدا البهائم به أو غلب ففي هاتين إذا اختص بتناوله البهائم أو غلب تناوله له
يكون غير روي على معتمد من المعتمد ببيان تفصيل التناول في ثلاث صور من صور القصد وهي ما إذا اختص
به البهائم قصدا أو غلبا أو قصدا أو استوى مع الأديين قصدا وان كان الشارح خص التفصيل في التناول
بواحدة من هذه الثلاثة وهي ما اختص به البهائم قصدا تأمل (قوله ما اختص به الجن الخ) أي قصدا إذا الكلام
فيه وقوله فلا ريب في شيء من ذلك أي ان اختص به البهائم تناولا أو غلبت ما إذا اختص به الأديون تناولا
أو غلبوا أو اشتروا أو غلبوا البهائم في التناول سواء فهو روي يؤخذ هذا التفصيل والتفصيل من تسليم الشارح كلام
المأوردى وجه له على ما اختص به البهائم قصدا وقوله هذا ما دللت عليه الخ الإشارة للتفصيل المتقدم وقوله ان
ما اشترك فيه الخ أي قصدا وتقدم ان الاشتراك يصدق بصور ثلاثة فيه وانما ترجع خمسة عشر وقوله وان كان
أكل البهائم له أو غلب أي بل ولو اختص به البهائم تناولا على كلامه هو اذ لم يفصل في التناول في صور الاشتراك
قصدا وقوله بالنسبة لهذه الإشارة لصورة الاشتراك لكن الاشتراك المشار اليه انما هو في القصد كما تقدم وكلام
المأوردى في التناول يدل على الجمل المذكور فينبغي في العبارة منافية بين الإشارة والمشار اليه الا ان يقال أو يد
من المشار اليه مطلق الاشتراك لا يقيد كونه في القصد ثم قد يكون في التناول وهو كالحاجز بين اثنين وقوله وان
كان أكل البهائم له أو غلب أي أو اختصت بأكله هذا كما عطف عليه العبارة وما تعجز برهقه المسئلة على المعتمد فقد
علمته مما نقل عن الرشيدي اه شيخنا (قوله يقول المؤلف الخ) اعتمد شيخنا كلام المؤلف في قوله المطعونان
خمس أقسام ما يختص بالأديين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه الأديون وغيرهم وما يختص بغيرهم
وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الأولى فيها الربا والباقيات لا ريب فيها اه شيخنا اه شوبري وسم وهـ
هذه الاقسام بالنسبة للقصد أو بالنسبة للتناول استوي وجه شيخنا خ في الثاني لانه الظاهر لنا والقصد لا اطلاع
لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في ان المدار على القصد حيز (قوله بالنسبة لهذه) أي
لما يغلب أكل البهائم له وقصد على السواء بخلاف ما لو قصد الأديون وحدهم وهذاوافق ما في شرح مر
الآتي فيكون قوله محمول الخ معتمدا ومن ضعفه حله على ما لو اشترك في تناوله وكلن المقصود به البهائم وحدها
نقل اعتماده سم على الشارح فلا عين مر ولكن في شرحه ما نصه فان قصد النوعين فربوي الا ان غلب
تناول البهائم له فيما يظهر وهو موافق لقول الشارح محمول على ما قصد الخ اه عـش (قوله فيما اشترك
فيه الخ) ظاهر العبارة قبل الجمل ان الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من انه إذا قصد به الأديون ولو مع
البهائم روي مطلقا من غير تفصيل في التناول فينبغي في حله على ما إذا قصد به البهائم يعني فقط وحينئذ
يفصل في التناول وقوله لا يغلب أي فاذا غلب تناول الأديين له وبالأولى ما لو اختصوا به فهو روي وما نظير
هاتين الصورتين في البهائم فهو غير روي وما صورة الاشتراك على السواء يعني في التناول والحال انه قصده
البهائم فقط فلم يؤخذ من كلامه اه شيخنا (قوله محمول على ما قصد الخ) انظر كيف يتأني هذا الجمل مع قوله

ما اختص به الجن كالعظم
أو البهائم كالخيش والتين
والنوى فلا ريب في شيء من
ذلك هـ إذا ما دللت عليه
نصوص الشافعي وأصحابه
وبه صرح جمع وقضيت ان
ما اشترك فيه الأديون
والبهائم روي وان كان
أكل البهائم له أو غلب فقول
المأوردى بالنسبة لهذه
الحكم فيما اشترك فيه
لا يغلب محمول على ما قصد
لطم البهائم كعلف رطب
قد تناوله الأديون لحاجة
كامل فوبه والتفكه

بالنسبة لهذه أي مقاصد الأديميون والبهايم كما قال ح ل الأهم الآن يكون معنى قوله أن ما اشترى فيه
الأديميون والبهايم أي تناولا خلافا للحي وحيتن في ظاهر الجمل خور اه شيخنا (قوله يشمل التأدم) أي فالمراد
به ما وكل لا لتذاته لا كل الفاكهة فقط اه شورى (قوله بحلواء) بل لدوا القصر وبارة المصباح الحلوا التي
تؤكل غدوة قصر وجمع الممدود حلوى مثل صحر أو صحرى بالتشديد وجمع المقصور وحلاوى بلغم الواو قال
الأزهري الحلوا اسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجاً بحلاوة اه ع ش على مر (قوله وانما لم
يذكر والح) غرضه من ذلك الرد على الاستنوى في دعواه المخالفة بين ما هنا والایمان اه برماوى (قوله فاذا
بيع روى بجنسه الخ) الفاء في جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت أن الرأى حرام في النقد والمطعم فماذا يبيع
الخ أي فالخلص من الحرمه بل ومن الرأى بالكلية أنه إذا بيع روى بجنسه لا بد من ثلاثة شروط أو بغير جنسه
لا بد من شرطين وقد دخل على هذا مر فقال ثم العوضان أن اتفاقا جنسا اشترط ثلاثة شروط أو ثلاثة وهي
الطعم والنقدية اشترط شرطان والا كبيع طعام ينقد أو ثوب أو حيوان بحیوان وتحول بشرط شي من الثلاثة
انتهى ثم قال مر ولا فرق هنا وفيما يأتي بين كون العوضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معين والا تفرق
الذمة كبيعك هذا بخاصة كذا ثم تعين وبقبض قبل التفرق ويجوز إطلاق الدينار والدرهم إذا كان في البلد
غالب منضبط اه وخرج بالبيع القرض فلا يشترط فيه التقابض في المجلس ولا التماثل حتى لو اقترض برأورد
أز بد منه لم يضر كما يأتي بسطه في محله وعبارة شرح مر هناك وفي القرض شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله
ولم يجب التقابض فيه وإن كان روى بالانتهت وعبارة المتن هناك فلورد أن يبدل بشرط فحسن انتهت (قوله بجنسه)
بأن جمعه اسم خاص من أول دخولهما في الرأى واشترى كافيته اشترا كامعنويا كتمر برى ومعنى وخرج
بالخاص العام كالحب وجماعه هذه الأدقة فانه دخلت في الرأى قبل طرقة هذا الاسم لها وهو الدقيق فكانت
أجناسا كاصولها وبالآخر البطيخ الهندي والأصفر فانه ما جنسان كالتمر والجوز الهنديين مع التمر والجوز
المعروفين إذا أطلق الاسم عليهما ليس لقد مرشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقتين
مختلفتين وهذا الضابط مع أنه أولى ما قبل من مقتضى العموم والالبان لصدق عليهما مع كونها أجناسا كاصولها اه
شرح مر وقوله اشترا كامعنويا بمعناه أن يوضع اسم الحقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح مثلا ما لا لفظي
فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتعبد الوضع فيه بتعدد معانيه كالإعلام الشخصية وكالقرء
فانه وضع لكل من الطهر والخيض وقوله مقتضى العموم والالبان يمكن أن يقال إن حقيقة كل من الالبان
والعموم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال ولك
ادعاء شروها بالقيء الأخير اه أي وهو قوله واشترى كافيته الخ لكن يرد عليه الضأن والمعر فانه مع اتحاد
الجنس طبائعا مختلفا بالحرارة والبرودة إلا أن يقال إن ذلك الاختلاف لعوارض تعرض لهم مع اتحاد
حقيقتهم اه ع ش عليه (قوله ثلاثة أمور) لكن الأول والثالث شرطان للصحة ابتداء واثاني شرط لها
دواما اه شرح مر (قوله حلول) أي بأن لا يشترط في العقد أجل اه برماوى أي متى اقترن بأحد
العوضين تأجيل وإن قل زمنه كدرجة ولو حل قبل تفرقهما لم يصح اه شرح مر (قوله وتقابض قبل
تفرق) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحوه وحاله وإن حصل معها القبض في المجلس اه شرح مر وقوله فلا
يكفي نحوه وحاله ومنه الأمانة والضممان لكنه يبطل العقد بالحالة والبراءة لتضمنها الإجازة وهي قبل التقابض
مبطله لا العقد واما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل إن حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك والابطال
بالتفرق اه ع ش عليه * (فرع) * في شرح مر مائنه ولو اشترى نصف شاة من دينار قيمته عشرة
دراهم بخمسة دراهم صح واصله البائع له قبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له
عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت رائدة الوزن فيضمن إلا أخذ الرائد لأنه قبضه لنفسه فإن أخرضه البائع

يشمل التأدم والتخلي بحلواء
وانما لم يذكر والدواء فيها
يتناول الطعام في الإيمان
لأنه لا يتناول في العرف
المبنية هي عليه (فاذا يبيع
ر روى بجنسه) كبربر
وذهب بذهب (شرط) في
صحة البيع ثلاثة أمور
(حلول وتقابض قبل تفرق)

في صورة الشراء تلك الخمسة بعد ان قبضها منه فاشترى بها النصف الاخر من الدينار جاز كغيرها وان اشترى كل
الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردها اليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجع
ابن المقرئ في روضه لان التصرف مع العاقد في زمن الخيار اجازة وهي مبطله كما مر فكانه ما تفرقا قبل التقابض
أي فيما يقابل النصف الثاني ولا يقال تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لان محله مع
الاجنبي اما مع العاقد فصح اهـ وقوله ثم استقرضها خرج ماله واستقرض منه غيرها ثم ردها اليه فلا يبطل لانه
صدق عليه انه قبض جميع الدراهم قبل التفرق وقوله بطل العقد وفارق هذه ما فيها بان المبيع فيها نصف
الدينار فقط وقد قبض مقابلها فراضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض فلم تؤثر الاجازة في الاول والثاني عقد
مستقل ولا كذلك الثانية فان الاجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثاني وقوله في الخمسة الباقية أي فيما
يطلبها من الدينار وهو النصف وبصر النصف الثاني بمضمونها عليه في يده ضمان يدلانه كان مقبوضا بعقد صحيح
ثم فسد وليس امانة كفي المسئلة الاولى وقوله باطل أي فلا يصح شراء النصف الثاني في الاولى ولا يملك التصرف
في الخمسة التي قبضها في الثانية لعدم العرض اهـ ع ش عليه (قوله قبل تفرق) أي ولو سلمها وأوجهلا بتراض
كما عهده شيخنا خلافا للصيرى من انه لا فرق بين المختار والمكروه لضيق باب الربا واعتمده هـ هـ وهـ ذا شرط
للوام الصحة ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس أي من الابداء وعليهما انهما تعاطيا الربا بان تفرقا عن تراض أي مع
العلم والتذكر قبل الفسخ فان فارق أحدهما ثم فقط اهـ حل ومثله مر وكتب عليه ع ش قوله ان تفرقا
عن تراض أي مع العلم والتذكر وهذا جعل التفرق قائما مقام التلقظ بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد
فيكون فسخا حكما اللهم الا ان يقال تفرقه ما على تلك الحالة تحول على انهما تفرقا على نية بقاء العقد فاما ذلك
بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما ثم فسخ فلا يتم ويصدق في ذلك اهـ (قوله ولو بعد اجازة العقد) أي فتصحیح
الروضة ههنا ان الخيار أي اجازة العقد بمثابة التفرق فيبطل العقد ليس على اطلاق بل محله اذ لم يحصل بعد
الاجازة قبض قبل التفرق والاصح وحيث يذكيكون مساويا لما صححه في المجموع انهما لو اجازا في عقد الصرف
قبل التقابض انه يلزم العقد وعليهما التقابض أي فان تقابضا صحح والا فلا أي فساهما من ابطالان بالاجازة
محله اذ لم يتقابضا بعد ههنا قبل التفرق وهذا ما ساول به المواقف الجمع بين الكلامين في شرح البهجة هـ ذا
والمعتمد عند شيخنا ان الخيار كالتفرق مطابقا وان وقع بعده تقابض ووافق الشارح ابن حجر اهـ حل
وعبارة شرح مر والخيار قبل القبض وهو الزام العقد كالتفرق في ابطالان ههنا وان حصل القبض بعده في
المجلس كما صححه ههنا وما ذكرناه في باب الخيار من انه معلق بالتقاضي قبل التفرق لم يبطله هـ ع ش اذ هو مفرع على
رأي ابن سريج وهو لا يرى ان الخيار بمنزلة التفرق وما جتمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وانما هو
تضعيف للكلام هـ هـ ما هنا انتهت (قوله ومماثلة يقينا) أي حاله المبيع كما يؤخذ من الشارح بعده اهـ (قوله جزافا)
بتثليث الجيم واقتصار الشارح ههنا على كسر هـ لانه أقصص والافقه ضبطها بالتثليث في الشفعة اهـ شرح مر
وضابط الجزاف هو ما لم يقدر بكيل ولا وزن وان كان معلوما كيلة أو وزنه اهـ شيخنا (قوله كحقيقة المفاضلة)
أي في هذا الباب قال ابن المقرئ في روضه والحيلة في بيع الذهب بالذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدراهم
أو عرض ويشترى بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفارقا أو تخيرا لضمين البيع الثاني اجازة الاول
بخلافه مع الاجنبي لما فيه من اسقاط خيار العاقد أو يقرض كل صاحبه ويبرئه أو يتواهب أو يهب المفاضل
لصاحبه وهذا اجازة وان كره قصده قال الشارح في شرحه والتحقيق ان كلام من العقد والقصد مكرره اهـ
ولو حذف انسان ان لا يبيع سلعة الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس
مع العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الاول على قياس هذا أو مالو أبرأه من نصفين في المجلس قبل الخيار فعمل نظار
اهـ زماوى (قوله نعم لو باع صبرة بواحدة) هـ هـ مستثنى من عدم صحة بيع الجزاف لان في المسئلة الثانية

ولو بعد اجازة للعقد (ومماثلة
يقينا) خرج به مالو باع
ربو يابحته جزافا فلا يصح
وان خرجا سواء للعهد
بالمماثلة حاله المبيع والجهل
بالمماثلة كحقيقة المفاضلة
نعم لو باع صبرة بواحدة
بأخرى بمكايلة أو صبرة
دراهم بأخرى موازنة

عدم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وإما الأولى فهي وإن كان فيها عدم ذلك إلا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله بمكايلة أو موازنه وهذا لا يخرج ما ذكر عن كونه جزءاً من حل ويحتمل أن تكون الأولى استندوا كما على قوله وبماثلة يشينلان المراد المماثلة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزافاً ولعله أولى تأمل (قوله صح أن تساوي) أي خرج سواء أه شخنا (قوله أو علمائهما) أي ولو باخبار كل منهما صاحبه حيث صدقه أه سم رحمه الله وإن تبين خلافه بان البطالان أه ع ش (قوله ولا يحتاج في قبضهما) أي الذي هو شرط لصحة العقد متى حصل القبض في المجلس ولو بغير كيل أو وزن تمت صحة العقد ولا يضر تفرقهما بعد ذلك وهذا ظاهر في الثانية لأن التماثل فيها معلوم من قبل وأما في الأولى ففيها اختلاف لأن التماثل متوقف على الكيل أو الوزن المتوقف عليه المساواة المتوقف عليها الصحة وإيضاحه أنه متى حصل القبض فيها قبل التفرق ولو بدون كيل أو وزن لا يضر التفرق بعد ذلك وتتمام الصحة متوقف على الكيل أو الوزن فإذا حصل الكيل أو الوزن وخرج سواء استمرت الصحة والاتين عدم انعقاد البيع فتعلم من هذا أن مدار القبض الذي هو شرط للصحة في الرويات على القبض الناقل للضمنان وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن بخلاف القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع في الثمن والمشتري في المبيع فإنه لا بد فيه من الكيل أو الوزن وهو محل كلام المتن إلا أن في الفرع حيث قال وشرط في قبض ما يبيع مقدار ما من نحو ذرع أه من شرح م ر مع بعض تصرف (قوله والمراد بالتقايض ما يبيع القبض) قيل لعل إثارهم التقايض لثلاثهم التعبير بالقبض الاكتفاء به من أحد الجانبين أه ويرد بان من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول منهما ما لو وجد أن إثاره لكونه الغالب أه إيعاب أه شورى (قوله كفي الاستقلال بالقبض) أي وإن كان للبائع حق المجلس لأن الكلام في القبض الناقل للضمنان لا المفيد للتصرف أه حل (قوله ويكفي قبض مأذون العاقد الخ) كأنه قال والمراد بالتقايض ما يكون من العاقد أو مأذونه أو وارثه أه شخنا قال سم على حج وحاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الأذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فليتأمل ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الأذن أه ع ش على م ر (قوله مأذون العاقد) ولو سيده أو وكيله وهو ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد قبضاً مأذوناً له فقبض سيده أو وكيله لا قبض موكله أي بالمجلس ولم يأذنه في القبض لا يكفي أه حل (قوله وكذا قبض وارثه) أي الخاص على ما استظهره الأذرع في الغنية أه شورى ثم إن اتحاد الوارث فالأمر ظاهر وإن تعدد ادعاءهم بمفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث فمفارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الاتصاص من الكل ولو بأنهم لواحد يقبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصة من لم يقبض كقبض المورث بعض عوضه وتفرقا قبل قبض الباقي أه ع ش على م ر (قوله بالمجلس) متعلق بموته أي موت العاقد في مجلس البيع وبعد ذلك فإن كان الوارث في مجلس البيع فالأمر ظاهر وإن كان في غيره وبلغه الخبر في قبضه ولا يفارق وهو مجلس الذي بلغه فيه الخبر حتى يقبضه وكيله فإن فارق الوارث مجلس بلوغ الخبر قبض الوكيل بطل العقد وله أي الوارث طريق آخر في القبض بأن ينقل إليه المبيع وهو في مجلس بلوغ الخبر أه شخنا وصار شرح م ر وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لأنه أي الوارث في معنى المذكور كما قاله الشيخ أبو علي في آخر كلامه لو يكون محل بلوغ الخبر بمنزلة مجلس العقد فاما أن يحضر المبيع له فيه أو لو كل من يقبضه قبل مفارقتها بخلاف ما لو كان العاقد عبداً مأذوناً له فقبض سيده أو وكيله قبض موكله لا يكفي انتهت وقوله فقبض سيده أي بغير إذن منه على ما أفهمه كلام ج السابق ولو كان حاضر المجلس العقد وقوله فقبض موكله أي بغير إذنه وقوله لا يكفي أي لأنه قبض عن نفسه لا عن العاقد ثم إن حصل القبض من

صح أن تساوي أو لا فلا أو علما
تماثلها ثم تباعجزا فاصح
ولا يحتاج في قبضه مال
كيل ولا وزن والمراد
بالتقايض ما يبيع القبض حتى
لو كان العرض معينا كفي
الاستقلال بالقبض ويكفي
قبض مأذون العاقد وهما
بالمجلس وكذا قبض وارثه
بعده وبه بالمجلس ولو تعاضدا
القبض صح فيه فقط وتعتبر
المماثلة

(بكيل في مكيل غالب عادة الجواز (٥٤) في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه) أي موزون غالبها الظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم اطلع

الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقابض بطل العقد اه ع ش عليه (قوله بكيل) أي بأي آلة كانت وإن لم يعتد الكيل بها كقصة مثلاً وقوله وبوزن أي ولو بالقياس وبميزان الطيار وهو الذي لا لسان له (فائدة) القيان أصله أجمعى بالباء المشوبة فاء ثم عرب بباء خالصة اه برماوى (قوله أيضاً بكيل في مكيل الخ) أي متى كان الشيء يكال في عهد النبي فإن معياره الآن عندنا الكيل ولو بغير الآلة التي كبل بها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبغير الآلة المعروفة في الكيل الآن فيصح أن يكيله بقصة أو قفة أو غيرهما وكذا يقال في الوزن ولذلك قال مر في شرحه بعد قول المتن كيلاً مانصه وإن كان بما لا يعتد كقصة وقال بعد قوله وزناً ولو بقيان تأمل (قوله عادة الجواز) الجواز هو مكة والمدينة واليهامة وهي مدينة على أربع ضواحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها أي الثلاثة كالأطائف وحده وخيبر واليمنية اه متن المنهاج وشرحه للشارح في باب الجزية اه ع ش على مر وعبارته متن المنهاج هناك وهو مكة والمدينة واليهامة وقراها وطرفها انتهت (قوله وبوزن في موزونه) وأما قطع الخ الكيل المتخاف في المكال فوزونه وإن أمكن تحقيقها وليس المراد المكيل أو الموزون بالفعل بل بالصلاحيية فتدخل التمرة والذرة من الذهب التي لا يمكن أن توزن اه برماوى (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أي بأن وزنوا المكيل في غالب العادة أو كالأوزون فيه اه شيخنا (قوله أو استعمل الكيل والوزن فيهما) لا يشك على ما مر أنه لو استوى نقدان في الغلبة تخير بينهما لاختلاف ما أخذ البائين كما يظهر بادي تأمل فزعم الرزك شى استواءهما عجيب اه اعياب اه شورى (قوله بوزن ان كان الخ) قدم على هذا التفصيل في شرح الروض اعتبار عرف الجواز أن كان وثقه عن المتولى اه سم وفي ع ش مانصه قوله في عادة بلد البيع قال المتولى ما لم يكن للجواز فيه عرف الآن والاعتراف قال مر في شرحه لكن تعليل الاصحاب بخلافه اه (قوله ان كان أكبر من عمر) المراد من عمره معدل كما هو ظاهر اه برماوى (قوله وهذا من زيادتي) أي الشئ الثاني وهو قوله وفي غير ذلك بوزن ان كان أكبر من عمر اه شيخنا (قوله كالوزن) تنظير في كونه كالتمر جرمالاً في الحكم لأن المعتد ان الأوزمكيل اه شيخنا (قوله بلد البيع) فان اختلفت الذي يظهر اعتبار الأغلب فيه فان فقد الأغلب الحق بالأكثر به شبهة فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن و يظهر في متباينين بطرفي بلدان مختلفي العادة التخير ولو تبايناً عالياً كذلك يتقدم اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعيين القياس التعيين اه برماوى (قوله وهذا أعم الخ) الإشارة إلى قوله والاقبادة بلد البيع وجه العموم أن قوله والالخ يأتي في الصور الخمسة المذكورة في الشارح وأما قول الأصل وما جهل الخ فهو واحد منها (قوله فعلم ان المكيل الخ) أي لأن الغالب على هذا الباب التعبد به فارقاً ما سيأتي في السلم من جواز السلم في المكيل وزناً وفي الموزون كيلاً ان عد الكيل فيه ضابطاً دون ما لا يعد فيه ضابطاً كقنات المسك والعنبر اه حل (قوله مثلاً بمثل) هذا راجع للمكيل وهو البر بالبر وقوله سواء بسواء هذا راجع للموزون وهو الذهب بالذهب اه شورى (قوله ومن لازمه الحلول) قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوى لأن وضع الاجل ينافي استحقاق القبض اه برماوى (قوله كبر شعير) مثل من قين لأن الامام ما لكارضى الله تعالى عنه يرى انهما جنس واحد اه برماوى (قوله وادهانها) أي ادهان الاصول المختلفة الجنس وخرج من ادهان نحو الورد والبنفسج فكلاهما جنس واحد لان أصلها الشيرج وقول بعض الشراح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلاً بحمل على دهنين اختلف أصلهما وان لم يجهد ذلك في غير الشيرج اه شرح مر وقوله لان أصلها الشيرج قال في المصباح معرب شيره وهو دهن السمسم وربما قيل للدهن الأبيض والعصير قيل ان يتغير شيرج تشبهه له صفاته وهو يفتح الشين مثل زنب وصيقل وعيقل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فعل نحو جمر ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فأمثلته بصورة ليس هذانها اه ع ش عليه (قوله وطومها) والطيور والعضاير بأنواعها

على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلافه فلا اعتبار به (وفي غير ذلك) بان جهل حاله أو لم يكن في عهده أو كان ولم يكن بالجواز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمل لافيه يعتبر (بوزن ان كان) المبيع (أكبر) جرمياً (من عمر) يجوز ويض اذ لم يجهد الكيل بالجواز فيهما وأكبر جرمائيه وهذا من زيادتي (والا) بأن كان مثله كالوزن أو دونه (فبعادة بلد البيع) حالة البيع وهذا أعم من قوله وما جهل برأى فيه عادة بلد البيع فعلم ان المكيل لا يباع بعضه ببعض وزناً ولا الموزون لا يباع بعضه ببعض كيلاً ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت و إذا لاه مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً والاصل في الشروط السابقة خبر مسلم بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والخ بالخ مثلاً بمثل سواء بسواء يداينس فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداينس أي مقابضة قال الراغب ومن لازمه الحلول أي غالباً (و) ذا بيع ربوى (ربوى) غير جنسه واتحداه (ع) كبر شعير وذهب بنقته (شرط الحلول وتقابض) قبل التفرق لا بمثاله (كأدلة أصول مختلفة الجنس وخلوها وأدهانها وطومها وألبانها) اجناس

وبیوضها فیجوز فیها
التفاضل وبشرط فیها
الحلول والتشابض لانها
أجناس کامسولها فیجوز
بمع دقیق البر بدقیق
الشعیر ونحل الثمر یحل
العنب متفاضلین وخرج
بمختلفة الجنس متحدنه
کادقة انواع البر فهی جنس
واحد وجماعتهم عالم انه لو
بیع طعام بغيره کتقدأو
قوب أو غیر طعام بغير طعام
ولیسنا نقدر لم یشرط شیء
من الثلاثة (وتستبر المائله)
فی الثمر والحید واللحم (فی
غیر العراق) الا فی بیانها
فی باب الامسول والثمار
(یحذف) لها

الرطوبة يمنع العلم بالمائلة بخلاف اللبن اه عش عليه وقوله للجمل الا ان أي حال الرطوبة وقوله وقت
الجفاف طرف للمائلة اه شيخنا (قوله أيضا بجفاف لها) أي وان كان نادرا كالتقاء فانها اذا جفت مع بيع
بعضها ببعض وهذا هو المقصد اه شيخنا وفي شرح مر مانصه وظاهر كلام المصنف أنه لا عبرة بما يحف
من نحو التقاء وجهه بأن النظر فيه لا غالب لكن الذي أورده الشيخ أبو حامد والمحملي وغيرهما الجواز وقال
السبكي انه لا قيس اه والمراد بالجفاف المعتبر وصول الشيء حالة يتأتى فيها دخاره عادة اه عش (قوله
اذ به يحصل الكمال) عبارة شرح مر واعلم ان المائلة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكمال أن يكون الشيء
بحيث يصح للدخار كسمن أو يتهيأ لاكثر الانتفاع به كبن ومن ثم لا تعتبر المائلة في نحو حب ونحو الاوقت
الجفاف ليصير كاملا وتنتهي بشرط المائلة لا للكمال انتهت وقوله أو يتهيأ لاكثر الانتفاع به أي مع امكان
العلم بالمائلة فلا بد مما يستلزم من ان لا جفاف له كالتقاء وباقي الخضر وان لا يباع بعضه ببعض وقوله في
نحو حب وينبغي ان من الجواب يحصل اذا وصل الى الحالة التي يخزن فيها عادة اه عش عليه (قوله كقضاء)
تكسر أوله أي وبضمة وبالثلثة والبد اه مر اه عش وفي المصباح القضاء فعال وهمزة أصل وكسر القاف
أكثر من ضمها وهو اسم الماشية الناس الخيل والبعور والفقوس والواحدة قثاء وأرض مقثاة ذات قثاء وبعض
الناس يطلق القضاء على نوع يشبه الخيل وهو مطابق لقول الفقهاء في الربا وفي القضاء مع الخيل وجهان ولو
حذف لا يأن هذا لكثرة حيث بالقضاء والخيل اه (قوله وقت الجفاف) أي قيمه الجفاف وكتب أيضا أي
على تقدير أن يكون له جفاف فلا تكون العلة فاصرة اه حل (قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار
المائلة وقت الجفاف وفي قوله فلا يباع في غير ما الخ اه شيخنا (قوله أينقص الرطب) استفهام تقرير
لنفيهم على علة الحكم لاستفهام حقيق لأن ذلك لا يخفى على أحد اه شوبري (قوله اذا ليس) قال في المصباح
ييس الشيء ييس من باب تعب فهو يقع الموحدة في المضارع وفي لغة بكسرها كالماضي اذا جف بعد رطوبته
فهو يابس ومكان ييس بفتحين اذا كان فيه ماء فذهب وقال الأزهري طريق ييس لأندوة فيه ولا بال واليبس
يقضي سبق الرطوبة اه (قوله فبهي عن ذلك) وصورة النهي هنا كما قاله في شرح الرخص فلا إذن بكسر
الهمزة وقع المزال المجمة اه عش على مر (قوله فيه إشارة الخ) الأولى فيه اجماعا اذ هذا من دلالة
الاجماع لأن دلالة الإشارة اه وشيخي على مر وفي البرماوى مانصه وجه الإشارة ان نقصان الرطب
بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة الى هذا من ثم يعلم ان امتناع بيع
الرطب بالجفاف لتحق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائلة والشارح اقتصر في الكل على
جهل المائلة وهو صحيح أيضا اه (قوله والحق بالرطب فيما ذكر) أي في الحكم المذكور في الحديث
واقصر على الحاق اللحم لقضاء الإلحاق فيه بخلاف باقي الثمار فالحاقه بالرطب ظاهر لما شاركته للرطب في
الجنسية أي جنسية الثمرة هذا وأما كون المراد بالحق به ما في المتن كفي بعض الحوائث فليس عليه نظر من وجوه
ثلاثة الأول ان الإلحاق والقياس لا يكون على المتن وانما هو على المنصوص في كلام الشارع الثاني ان
الشارح أدخل اللحم في عبارة المائل الثالث انه لو كان المتن قاصرا على ما سمي رطبا في العرف لزم عليه
خروج سائر الثمار كالتقاء والبطيخ اذ لا يقال لها في العرف رطوبة اه شيخنا وفي عش على مر مانصه
انما جملته لمحاو لم يجعله من الرطب فيكون داخل فيه لانه لا يقال له عرفا رطب وانما يقال له طري ولكن اللغة
تطلق عليه الرطب في المختار الرطب بالفتح خلاف اليابس ورطب الشيء من باب سهل فهو رطب ورطب اه
(قوله ويباع قديده بقديده) أي اذا قد تغير النار أخذ من قوله بعد ولا تنكفي فيما أثبت فيه نار نحو بطيخ اه
شيخنا (قوله بلا عظام) أي مطلقا كثر أو قل لان قيسه يؤثر في الوزن ككثيره ومن العظام ما يؤكل منه مع
اللحم كما طراقه الرقاق وقوله يظهر في الوزن قيد في الملح فلهذا لا في العظام لانه يمكن شلوها من العظام فلم يتغير منه شيء

اذ به يحصل الكمال (فلا
يباع في غيرها) مسن
المذكورات (رطب برطب)
بفتح الراءين (ولا يجاف)
وان لم يكن لها جفاف
كقضاء وعن لا يترتب
للجمل الا ان بالمائلة وقت
الجفاف والاصل في ذلك انه
على الله عليه وسلم سئل عن
بيع الرطب بالتمر فقال
أينقص الرطب اذا ليس
فقال نعم فنهى عن ذلك رواه
الترمذي وغيره وصححه وفيه
إشارة الى ان المائلة تعتبر
عند الجفاف والحق بالرطب
فيما ذكر طري اللحم فلا
يباع بطريه ولا بقديده من
جنسه ويباع قديده بقديده
بلا عظام ولا ملح

بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغتفر القليل منه اه ع ش على مر (قوله يظهر في الوزن) ظاهره
 وان لم تكن عين الملح موجودة كان تشربه اللحم والظاهر ان المراد ظهوره وقع وهل المراد ان له وقعاً في نفسه
 أو بالنسبة لما هو فيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرته حرره اه حل (قوله ولا يعتبر في الترخاخ) صنيع ع ش
 على مر يقتضي انه بالنسبة للثبات فوق لانه قال بخلاف نحو التمر مما عياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه
 ويشير لهذا اصبط قول الشارح بخلاف اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضي ان التمر بالنسبة لانه الذي يكال
 وأما التمر بالنسبة للثبات فيقال به موزون اه وعبارة الحقنى قوله ولا يعتبر في التمر والحب الخ أى في باع
 حديث كل منهما ما بعد جفافه وان لم يتناه جفافه بعينه لانها مكيلة وباقي الرطوبة لا يؤثر في الكيل انتهت
 وعبارة مهم قوله تناهي جفافهما ينبغي أن ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية أثر في المكال
 انتهت (قوله يظهر أثره) أى أثر اللحم وهو على تقدير مضامين أى أثر باقى رطوبته كما يؤخذ من شرح الروض
 اه شيخنا (قوله ويستثنى مما ذكر الزيتون) عبارة شرح مر ويبيع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده
 وانضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وتلك الرطوبات التي فيها انما هي الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة
 لجفت اه قال زى وفيه نظر اه أقول وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اه
 ع ش عليه وقال بعضهم انه نوعان نوع لامائية فيه ونوع فيه مائية (قوله ويجوز بيع بعضه ببعض) أى حال
 اسوداده ونضجه ومعياره الكيل ويضم الى الزيتون البيض فيجوز بيع بعضه ببعض في قشره وزنا اه
 برماوى (قوله تنبيه نزع نوى الترخاخ) يشير بهذا الى شرط آخر زائد على اشتراط الجفاف وعبارة شرح
 مر ويشترط مع ذلك أى الجفاف عدم نزع نوى الترخاخ اه وهل من التمر العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز
 بيع بعضها ببعض أم لانها على هذه الهيئة تدور عادة ولا يصير ع اليها الفساد فيه نظراً لا قرب الاول لان
 نزع نواها يعرضها للفساد مع انها لا تخرج عن ان تكون رطبة نزع نواها أو تمران كان من التمر فعدم
 الصلابة فيها مستفادة مما ذكر وان كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا يجاف
 والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى التي بنواها لان النوى فيها غير كامل اه ع ش على مر (قوله
 يبطل كالألها) أى فلا يباع بعض كل ببعض حيثئذ وهذا محله ان كان بشرع لهما الفساد بعد النزع والا
 فلا يبطل كالألها به فيصح بيع بعض كل ببعض وهذا والمعتمد اه من شرح مر وحواشيه (قوله بخلاف
 مطلق الشمس) في المختار يكسر الميمين ويضمهما أيضاً الذي يؤكل اه وقوله ونحوه كالخوخ والكدرى لان
 الغالب في تجفيفهما نزع النوى اه حل (قوله مبالول) أى كل منهما كما في شرح مر أى أو أحدهما
 كما في ع ش عليه تأمل (قوله وان جف) أى لتفاوت انكشاه عند الجفاف ومثله الفريش والفريش وكالبلول
 المقل والمقشور اه برماوى (قوله فيما يتخذ من حب) أى في روى يتخذ الخ اه حل ويحترز بذلك عن
 الزيت الحار وعن الزيت المتخذ من القرطم اه شيخنا ولو قال ولا يباع روى بما استخرج منه فيبيع اللبن
 بالسمين والسمسم بالشيرج وبالكسب باطل لكان أولى اه برماوى (قوله كدقيق) ومثله حشيش الفول
 والعدس والكافة والشعيرية اه برماوى (قوله وخبر) أى ان اتحد جنسه فان اختلف تكبر بر
 بخبر شعير جاز ومثل الخبز العجين والنشا يفتح النون مع القصر ويجوز فيه المد أيضاً اه برماوى (قوله فلا يباع
 بعضه ببعض ولا حبه به) وأما بالنقد فيجوز بيعه ولو كان مخلوطاً بالخالة ففى ع ش على مر مانصه
 * (مائدة) وقع السؤال في الدرر عن بيع الدقيق المشتمل على الخالة بالدرهم هل يصح أم لا لاشتماله على
 الخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان الخالة قد تصد أيضاً للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من
 الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصده الاتساع وحده البتة لانه مذكور في اه (قوله
 ولا حبه به) لم يقل ولا حبه لانه يقتضى شمول المتن لما هو على وجهه من جملة افراد المتن على التسليم بقصر الاستثناء

يظهر في الوزن ولا يعتبر في
 التمر والحب تناهي جفافهما
 بخلاف اللحم لانه موزون
 يظهر أثره ويستثنى مما ذكر
 الزيتون فانه لا جفاف له
 ويجوز بيع بعضه ببعض
 كما جزم به الغزالي وغيره
 * (تنبيه) نزع نوى التمر
 والزبيب يبطل كالألها
 بخلاف مطلق الشمس ونحوه
 ويمتنع بيع روى بمبالول
 وان جف (ولا تسكنى) أى
 المائلة (فما يتخذ من حب)
 كدقيق ونحوه فلا يباع بعضه
 ببعض ولا حبه به

الآتي في قوله الأفى دهن على بيع بعض كل بعضه إلا خردون بيع كل بحبه كما أشار إليه الشارح بقوله فتسكني
 المماثلة فيهما اه خ ل أي لأنه لا يباع الشيء بما اتخذ منه اه شيخنا (قوله للجهل بالمماثلة بتفاوت الخ) هذا
 التعليق ظاهر في بيع بعضه ببعض دون ما إذا بيع بحبه اه حل وفيه شيء (قوله وكسب) في المصباح
 الكسب وزان قتل الدهن وهو معرب وأصله بالشين المعجمة اه وقوله صرف راجع للكسب كما صنع الشارح
 لكن الحكم من خارج أنه لا بد أيضاً في الدهن من كونه خالصاً فإن اشتمل على الكسب لم يصح اه شيخنا (قوله
 كدهن سمسم) وهو الشيرج* (فائدة) في شرح مر مانصه والادهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم
 ثم ان ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جازي بيع بعضه ببعض متفاضلاً بشرطه بناء على أنها أجناس كما صولها
 وان استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز بيع بعضه ببعض متفاضلاً لأنها جنس واحد كما ذكره
 الماوردي وغيره لأن أصلها الشيرج ويمكن حمل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مرّت الإشارة إلى حله أيضاً
 وقولنا لم يجز بيع بعضه ببعض متفاضلاً أي ولا مماثلاً ولا ينافيه تعليلهم بأنهم جنس واحد إذ لا يلزم من اتحاد
 الجنس جواز بيع بعضه ببعض متماثلاً فيسام مائع هنا وهو عدم تحقق المماثلة اه بالحرف وقوله ثم ان ربي
 السمسم فيها أي بأن خالص السمسم يورق الورق ذوزن حتى تر وح ثم عصر مجرداً عن الورق وقوله جازي بيع بعضه
 ببعض متفاضلاً وكذا متماثلاً لأنه لم يوجد مانع الع لم بالمماثلة ومجرد التروح لا أثر له لأنه ليس عيناً وقوله وهو
 عدم تحقق الخ أي لاختلافه بما يتخالي مما يطيب به وبهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا وبالصحّة في الحالة
 الأولى وهي ترية السمسم في الأوراق اه ع ش عليه (قوله عصيراً أو خلا) منصوبان على الحال أي حالة كونهما
 أي كل منهما صائراً عصيراً أو خلا اه شيخنا (قوله لأن ما ذكر حالات كمال) هذا على الأصح ومقابلته ليس للعصير
 حالة كمال لا تنفاه كونه على هيئة كمال المنفعة اه شرح مر (قوله أيضاً ما ذكر) أي من الدهن والكسب
 وعصير العنب والخل والألقال حالتها كمال اه حل (قوله فعلم) أي من هنا ومن قوله وتعتبر المماثلة بحفاف
 وقوله فاكشراً أي كالسمسم يكون حجاباً ودهناً وكسباً والذي له حالتان فقط كعنب ورطب لا يستزبب ولا يتجره
 العصير والخل اه شيخنا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السمسم الخ) حاصل مسألة السمسم وما اتخذ منه ان
 السمسم والشيرج والكسب الخالص يباع كل منهما بحبه وكذا الشيرج بالكسب الخالص من الدهن ويمتنع
 بيع السمسم بالشيرج وبالطحينة وبالكسب وان لم يكن فيه دهنية ولا يفتح ببيع الطحينة بمثلها ولا بالكسب وان
 لم يكن فيه دهنية ولا بالشيرج لاشتغالها عليهما انصوده عشرة أو أربعة صحبة وستة باطلة كما يؤخذ من الشرح اه
 سم على جج وعبارة شرح مر وليس للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها حالة كمال فلا يباع بعضها
 ببعض ولا يباع سمسم بشيرج اذهو في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مدعومة والكسب الخالص
 والشيرج جنسان وحاصل ما في الكسب بالكسب أنه ان كان ممياً كالكسب الدواب فقط ككسب النكاح جاز
 متفاضلاً ومساوياً وان كان ممياً كالكسب الناس ككسب السمسم والوزان كان فيه خلط يمنع التماثل لم يجز
 ولا فيجوز انتهت فقول الشارح ببعضه أي وبالأخر اه (قوله وبيع كل من عصير أو خلا الخ) وأمّا بيع
 عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله متفاضلاً فإثر لانها أجناسان كبيع الشيرج بالكسب لأن الشيرج ج وان
 كان مأخوذاً من الكسب إلا أن الكسب ليس مشتقاً عليه وحينئذ ينظر ما الفرق بين هذا وبين جعلهم
 السكر والعطر المشتغل عليه جنساً واحداً ولا يقال في هذا بيع الشيء بما اتخذ منه لأن محل ذلك إذا كان المأخوذ
 منه مشتقاً على المأخوذ كالشيرج مع السمسم اه حل وقوله ببعضه أي وبالأخر اه شيخنا (قوله كما
 يجوز بيع الخ) أي كما علم أنه يجوز اه حل (قوله لأن فيه ماء فيمتنع) أشار بهذا إلى مسألة الخل وعبارة
 البرماوي وحاصل صورته مسألة الخلول أنها ستة عشر صرة من ضرب أربعة في مثلها لأنها أجناس من عنب أو ربيب أو
 رطب أو تمر وكل منها أجمع نفسه أو مع واحد منها يسقط منها ستة مكررة يبقى عشرة خمسة صحبة وخمسة باطلة

الجهل بالمماثلة بتفاوت
 الدقيق في النعومة والخبر
 في تأثير النار ويجوز
 بيع ذلك بالتخالة لأنها
 ليست بربية (الأفي دهن
 وكسب صرفي) أي خالص
 من دهنه كدهن سمسم
 وكسبه فتسكني المماثلة
 فيهما (وتسكني) أي المماثلة
 (في العنب والرطب عصيراً
 أو خلا) لأن ما ذكر حالات
 كمال فعلم أنه قد يكون للشيء
 حالتان كمال فأكثر فيجوز بيع
 كل من دهن السمسم وكسبه
 ببعضه وبيع كل من عصير
 أو خلا العنب أو الرطب
 ببعضه كما يجوز بيع كل من
 السمسم والزبيب والتمر
 ببعضه بخلاف خل الزبيب
 أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع
 لعدم العلم بالمماثلة

لانه ان كان فيه ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقاً أي سواء كان من جنسه أم لا وان كان في أحدهما ماء فان كان الآخر من جنسه امتنع والا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بخله وخل رطب بخله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمتنع بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل تمر بخله وخل زبيب بخله أيضاً ولا فرق بين كون الماء عذبا أو غير عذب خلافاً لابن شهاب ومن تبعه اه فإلزاماً ان يقال كل خاين لا ماء فيه ما يجوز بيع أحدهما بالآخر اتحاد الجنس أو اختلافه وكذلك اذا كان في أحدهما ماء واختلاف الجنس وكل خاين فيه ماء فانه يمتنع بيع أحدهما بالآخر وان اختلف الجنس وكذلك اذا كان في أحدهما ماء واتحاد الجنس (قوله وكعصير العنب والرطب الخ) أي وكلهما داخل سائر الفواكه وانما لم يذكره لانه في الغالب لا يتخذ من غير العنب والرطب اه شيخنا (قوله والميعار في الدهن الخ) أي حيث كان ماء فان كان جامداً فالميعار فيه الوزن اه عيش (قوله والسويق) هو دقيق الشعير بعد قلبه وتحميصه اه شيخنا لكن في الصباح والسويق ما يعمل من الخنطة والشعير اه (قوله وتعتبر في لبن) أي في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره اه شرح مر (قوله لبنا) هو وما بعده أحوال لكن على التأويل في كل فبالنسبة للاول تقديره أي باقياً بحاله لم يتغير كما أشار له الشارح بقوله بحاله أي لم يتغير ولم يصر الى حال كونه سمناً أو تخيضاً فيشمل الخاثر والرائب وبالنسبة للآخرين تقديره أي صائراً اه شيخنا (فائدة) * سمين البقر اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب اه عبد البر (قوله أو تخيضاً) هـ ذان من عطف الخاص على العام فليس قسماً بلين فيباع بخله وبالسمن وبالزبد فان كان فيهم بخل يبيع بخله ولا يزيد ولا يسمن لانه يصير من قاعدة مدعوجة اه زى وكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو غابر لان قوله لبنا بحاله أي ليس سمناً ولا تخيضاً فيكون الخفيض قسماً بلين وعبرة شرح مر ثم جعل المصنف الخفيض قسماً بلين مع انه قسم منه مراده بذلك انه باعتبار ما حدث له من الخفض حتى صار كانه قسماً له وان كان في الحقيقة قسماً فاندفع اعتراض كثير انتهت (قوله صرفاً) راجع لكل من الثلاثة فان كلاماً من الثلاثة اذا انحطاط بغيره لا يصح بيع بعضه ببعض بل ولا بالنقد وقول الشارح الآتي أما المشوب الخ راجع للثلاثة أيضاً اذ هو مختار القيد راجع للثلاثة وان كان في قوله ويبيع بعض الخفيض الصرف ببعض ايهام ان القيد راجع للآخرين فقط لكن لا نظر الى هذا الايهام فان رجوعه للثلاثة أفيد وفي آخر كلامه ما يشير الى اشتراط كون السمن صرفاً حيث قال أما قبل التمييز فلا يجوز ذلك للجهل بالماتلة اه وفي شرح مر بشرط ان يكون كل منهما صافياً من الماء مثلاً اه (قوله أي خالصاً من الماء ونحوه) اقتصر المحلى على قوله من الماء وكتب شيخنا بهامشه ما نصه كذا بشرط ان يكون خالصاً من الزبد والافيمتنع بيعه بخله وزبد وبسمن لكونه حينئذ من قاعدة مدعوجة لا لعدم كاله كما هو هـ كلام المنهاج قاله السبكي اه ما كتبه شيخنا اه سم ومثله في شرح مر وكتب عليه عيش قوله وزبد وبسمن لكونه الخسائي ان محل الضر فيه اذ لم يكن الربوي ضمناً في العارفين والافيض كبيع اللبن باللبن والسمن بالسمن وعليه فله انما لم يصح بيع الخفيض بخله حيث لم يخل من الزبد لان تخضه واخراج الزبد منه أوثق عدم العلم بتقدير ما يبقى من الزبد في الخفيض وبصير الزبد الكامن فيه كالنفصل فأنظر اه بالحرف (قوله ولا يباي بكون ما يحويه المكال الخ) أي لما من قوله ولا يضر مع الاستواء في الكيل المتفاوت وزناً لكن فيه ان الخاثر أكثر كيلاً أيضاً من غيره أي ان ما يحويه المكال أكثر مما يحويه من غيره ولم يظهر وجه عدم المبالاة به ذاتاً مل (قوله من الخاثر) قالوا المراد به ما بين الحليب والرائب وفيه نظر اذ ذاك لا يتراكم على المكال لكونه ماء فالا حسن حول الخاثر هنا على الراتب اذ هو لجوده يستراكم على المكال اه شيخنا وفي المختار انثورة ضد الرقة وقد خثر اللبن بالقمح بخثر بالضم خثورة وقال الفراء خثر بالضم اغصة فيه قلبه قال وسمع السجاني خثر بالكسر اه وفي المصباح خثر اللبن وغيره يخثر من باب تعد

وكعصير العنب والرطب
عصير سائر الفواكه كعصير
الزمان وقصب السكر
والميعار في الدهن والخل
والعصير الكيل وتعتبر
بما يتخذ من حب أعم من
تعتبره بالدقيق والسويق
والخبز وذكروا الكسب
وعصير الرطب وخاله من
زيادتي (وتعتبر) أي الماتلة
(في لبن لبنا) بحاله (أو سمناً
أو تخيضاً صرفاً) أي خالصاً
من الماء ونحوه فيجوز بيع
بعض اللبن ببعض كيلاً
سواء فيه الحليب وغيره مالم
يغل بالنار كما يعلم مما يأتي ولا
يماي بكون ما يحويه المكال
من الخاثر أكثر وزناً ويجوز
بيع بعض السمن ببعض
وزناً ان كان جامداً أو كيلاً
ان كان مائعا وهذا ما جزم به
البغوي واستحسنه في
الشرح الصغير قال الشيخان
وهو توسط بين وجهين
أطلقهما العراقيون

خثورة بمعنى ثخن واشتد فهو خثرو خثرا من باب تعب وخثر يخثر من باب قرب يقرب اغثنان فيه ويتهدي
 بالهمز وبالتضعيف فيقال أخثرته وخثرته اه (قوله المنصوص منهما) أي الذي نص عليه الشافعي والاشعر
 خرج الاصحاب من كلامه ونصه على الوزن لا ينافي قوله أطلقهما العراقيون أي عن التفصيل بين الجامد والمائع
 اه شيخنا (قوله اما المشوب بماء أو نحوه الخ) يدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن
 كالذقيق فلا يصح بيع المخلوط لا بمثله ولا بدراهم لان الخلط يمنع من العلم بالمقصود اه ع ش على مر (قوله
 بماء أو نحوه الخ) محله اذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل اما اليسير الذي لا يظهر فيه فلا يضر اه شرح مر
 ومحله في نحو الماء اذا لم يكن من مصالحه كالذي يقصده جوضته اه ع ش عليه (قوله بمثله ولا بخالص) أي
 ولا بغير ذلك كالدرهم اه رشدي وعبارة حل قوله فلا يجوز بيعه بمثله قال بعضهم ولا بالنقد ذكره ج
 لانه يمنع العلم بالمبيع وذكر عن الولي العراقي انه استثنى ما لو وضع الماء لأجل تحميضه فانه مغفوف وقرئ بينه وبين
 النقد المغشوش حيث يصح بان رواج ذلك يسوغه وينبغي ان يكون مثل النقد المغشوش الزبد يوجد فيه اللبن
 والمخ وراجع ج في شرح قول الاصل أو شتان ولا غالب وكتب أيضا كلام ج يفيد عدم صحة ذلك والمفهوم
 من كلام بعضهم الصحة ونقل عن السبكي اه حل وقد راجعناه فوجدنا نص عبارته هكذا ويجوز التعامل
 بالمغشوشة المعلوم قدر غشها أو الراتجة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة أو انفرادا لم استهلك فيها
 أم لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فيكون كبيع المعاجين أي المجهولة الاجزاء أو مقاديرها
 وانما لم يصح بيع تراب المعدن نظر الى ان المقصود منه النقد وهو مجهول لانه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل
 بالمقصود وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث أبو زرعة
 ان الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو جوضته وكان بقدر الحاجة صح لانه حيثئذ تخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم
 صحة السلم والقرض في الجواهر والخنطة المختلطة بالشعر مع صحة بيعها معينة واذا جازت المعاملة بها حمل المطلق
 عامها اذا كانت هي الغالب وهي مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمنت بعمالة أو اتلاف لا بيمينها على العمد الان فقد
 المثل وحيثئذ فالمعتبر فيه اليوم المطالبة الان علم سببها الواجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والاتلاف فيجب
 قيمته يوم التالف وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهبها وعكسه اه (قوله كمين) باسكان الباء مع
 تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه اه شرح مر (قوله ومصل) هو المعبر عنه بش الحصيد اه
 وعبارة زى المصل والمصاله ما سال من ماء الاقط اذا طبخ ثم عصر اه بحروفه وهي ترجع لما تقدم والاقط
 كناية عن اللبن اذا وضع في النار وجد ووضع فيه شيء من الملح اه شيخنا وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ
 من اللبن الخبض يطبخ ثم يترك حتى يمسح وهو يفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع فتح الهمزة
 وكسر هاء نقله الصغاني عن الفراء اه (قوله يخالطه الانفة) في المصباح الانفة بكسر الهمزة وفتح الغاء وتثقل
 الحاء أكثر من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرني أعربان فصيحان من بني كلاب فسألتهما عن الانفة فقالا
 أحدهما لا أقول الانفة يعني بالهمزة قال الآخر لا أقول الانفة يعني بالميم المكسورة ثم افترقا على ان يسألا
 جماعة من بني كلاب فاتفقت جماعة على قول هذا وجماعة على قول هذا فهما الغتان والانفة كرشن الجمل
 والجدى مادام يرضع وفي شيء يستخرج من بطنه أصغر بعصر في صوفة ميتة باللبن فيغلط كالجن فاذا رعى النبت
 لم يبق أنفة بل يصير كرشلور يقال له يمينه اه (قوله يخالطه الذقيق) كان مراده بالذقيق قنات لطيف يحصل
 من اللبن عند جعله في الحصيد واردة جعله بجماعة كان مراده بالذقيق مادق ولطف اه شيخنا وقال شيخنا العزري
 المراد ذقيق البرلان الاقط اللبن يضاف اليه ذقيق فيجعد فاذا وضع على الحصيد التي يعصر عليها سال منه المصل فخلوطا
 بالذقيق اه (قوله ولا يباع الزبد بالسمن) أي لان السمن مأخوذ منه ولا يباع الزبد بالنقد الجمل بالمبيع كما تقدم
 عن ج كاللبن المشوب بالماء وتقدم ما فيه وهل مثله يبيع التمر بمثله أو عصيره والزبد بمثله أو عصيره والغضب

المنصوص منهما الوزن وبه
 جزم ابن القري في الروض
 لكنه صح في تمثيته التوسط
 وبيع بعض الخبض الصرف
 ببعض اما المشوب بماء أو
 نحوه فلا يجوز بيعه بمثله
 ولا بخالص الجمل بالمائة
 (فلا تكن) المائة (في)
 باقي أحواله كمين) وأقط
 ومصل وزبد لانه لا تخلط
 عن مخالطة شيء فالجبن
 يخالطه الانفة والاقط
 يخالطه الملح والمصل يخالطه
 الذقيق والزبد لا يخالطه
 قليل خبض فلا تحقق فيها
 المائة فلا يباع بعض كل
 منها ببعض ولا يباع الزبد
 بالسمن

بخله أو عصيره فيمتنع في كلام ج ما يفيد الجواز لأنها أجناس مختلفة حيث قال أبو الحسن من كلام الشيخين
 أن محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه مال يكونا كاملين ويفرط التفاوت بينهما والكلام الذي قاله الشيخان
 جواز بيع عصير العنب بخله متفاضلا لأنها جنسان لا فرط التفاوت في الاسم والصفة ورده السببي ورد والد
 شيخنا كلام السببي وفي الروض لا يباع كل روي بما يتخذ منه أي فلا يباع التمر بعصيره أو خله ولا العنب بخله
 أو عصيره ولا الرطب كذلك ولا الزبيب كذلك وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره أو العنب بعصير الزبيب
 أو بخله فهل يمتنع لأن محل العنب وخل الزبيب جنس واحد فيكون العنب والزبيب جنسا واحدا فالأخوذ من
 أحدهما مأخوذ من الآخر حرره وفي كلام المحامي وكما يمتنع بيع بعض هذه الأشياء بمثلها كذلك يمتنع بالآخر
 اه ولا يلزم من صحة بيع عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله صحة بيع العنب أو الرطب بعصيره أو خله
 وكذلك بيع الزبيب بعصيره أو خله وبيع التمر كذلك وإن كانت أجناسا مختلفة لأن ذلك من بيع الشيء بما
 يتخذ منه وهو مشتمل عليه لا يقال اشتغال كل على عصيره واضح وأما اشتغاله على خله فتدبر في نفسه لانا
 نقول هو مشتمل عليه بواسطة اه حل (قوله ولا اللبن بما يتخذ منه) أي لا اشتغاله عليه كإيبيع البشريح
 والكسب بالسهم وإن كانت أجناسا مختلفة والعنب والرطب بعصيره أو خله وإن كانت أجناسا مختلفة لا اشتغال
 السهم على البشريح والعكس واشتغال العنب والرطب على العصير وخل ومن ثم جاز بيع البشريح
 بالكسب وعصير كل من العنب والرطب بخله متفاضلا لأن الكسب ليس مشتملا على البشريح وخل وإن كان
 مأخوذا من العصير إلا أن العصير ليس مشتملا عليه تأمل وقول ج محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه مال يكونا
 كاملين أي جنسين كاملين يقتضي جواز بيع التمر والزبيب بعصير كل منهما وبخله دون بيع العنب والرطب
 بعصيره أو خله لأن كلام العنب والرطب ليس جنسا كاملا حرره اه حل (قوله ولا فيما أثرت فيه نار) عبارة
 أصله مع شرح مر ولا تكفي بمثاله ما أثرت فيه النار بالطبخ كاللحم أو القلي كالسمسم أو الشيء كالبيض أو
 العقد كاللبس والسكر والفانيدو اللبان تأثير النار لا غاية له فيؤدي إلى الجهل بالمثالة فلا يجوز بيع بعضه
 ببعض وانما مع السلم في هذه الأربعة للطائفة نارا أي انضباطها ولأنه أوسع انتهت (قوله ودبس) بكسر الدال
 وسكون الباء وبكسرتين غسل التمر وعسل النخل اه قاموس اه ع ش وفي المصباح اللبس بالكسر عبارة
 الرطب ومثله الخنثار (قوله ولو بنار) أي والحال أنه بنار فالو وال الحال إذا كان الكلام انما هو في التأثير بالنار اه شيخنا
 (قوله كعسل وسمن) أي وذهب وفضة اه شرح مر (قوله عن الشمع) في المختار الشمع بفحسين الذي يستصحب
 به قال الفراء هذا كلام العرب والمولدون يسكنونه والشمعة أخص منه اه وقضيت أن الشمعة بفتح الميم أيضا
 وأنه مما يفرق بينه وبين واحد بالهاء اه ع ش (قوله اما قبل التمييز الخ) وفارق بيع التمر ببعضه وفيه نواه
 بأن النوى غير مضمود بخلاف الشمع في العسل فاجتماعهما مافض للجهالة اه شرح مر (قوله واذا جع
 عقد الخ) هذه هي المسئلة المشهورة بين الطلبة بدعوة ودرهم وهي صعبة المرام خصوصاً في التصوير لأن صورها
 لا تنحصر بالعدو وضابطها أن يشتمل كل من طرفي العقد الواحد على جنس متحد فيهما سواء كان وجوده حقيقيا
 فيهما أو ظاهريا في طرف واحد فيافي الآخر مع أحدهما أو كل منهما عين أخرى بوجه أو لا بخلافه جنسا أو
 نوعا أو صفة وقد ألفت فيها رسالة جامعة لا طرافها فمن أرادها فليرجع إليها اه برماوى (قوله عقد) أي واحد
 وسياق محترزه في قوله وتعدد العقد هنا الخ وقوله جنسا أي واحد وسياق محترزه في قوله ولو لم يشتمل الخ (قوله
 من الجانبين) نعت لجنسا ومن بمعنى في أي جنسا كائنا في الجانبين وقوله واختلف المبيع أي تعدد المراد به
 ما يشتمل الثمن وتعدد مصادق بأن يكون كهر بوا كالمثالة المتن وبأن يكون بعضه بوا وبعضه غير مثال
 الشارح وهو قوله وكدعوة وثوب الخ وقوله منها أي من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذي هو بمعنى تعدد
 أي وتعدد المبيع في كل من الجانبين أو في أحدهما وقوله وليس تابعة الخ سياق محترزه في قوله اما إذا كان الربوي

ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن
 ونخيض (ولا) تكفي (فيما
 أثرت فيه نار بنحو طبخ)
 كعسل وشمع وعقد كعصير
 ودبس وسكر فلا يباع بعضه
 ببعض للجهل بالمثالة
 باختلاف تأثير النار قوة
 وشمع وعقد يخرج بنحو الطبخ
 الماء المغلي فيباع بمثاله صرح
 به الامام وتعبير بذلك أعم
 مما عساه به (ولا يضر تأثير
 تمييز) ولو بنار (كعسل
 وسمن) ميزاه عن الشمع
 واللبن فيباع بعض كل
 منهما ببعض حيث لا ن
 نار التمييز لطيفة اما قبل
 التمييز فلا يجوز ذلك للجهل
 بالمثالة (واذا جع عقد
 جنسا ر بوا من الجانبين)
 وليس تابعة بالاضافة إلى
 المقصود

تابع الخ فالقيود التي لها محترز ثلاثة واما قوله ربوي او كذا قوله من الجانبين فليبيان الواقع اذا الكلام في بيع
الربويات بعضها ببعض واما قوله واختلاف المبيع فلا يدخل كالمبشر اليه قوله وعبرت بالمبيع والمراد بالتابع
مالا يقصد بمقابل اه شيخنا وعبارة البرماوي قوله واذا جمع عقد أي واحد جنسار ربوي الخ خرج به ما لو جمع
ذلك عقدان بان قول كل جنس بجنسه أو بالآخر كإتيان في كلامه وخرج بقوله جنسا ما لو جمع عقد جنسين
كصاع بر وصاع شعير بصاعتي غير كإتيان أيضا وخرج بقوله ربوي ما لو جمع جنسا غير ربوي كثوب وسيف بثوبين
وخرج بقوله من الجانبين ما لو جمع عقد جنسار ربوي من أحد الجانبين فقط كثوب ودرهم بثوبين فلو فعل
الشارح هكذا مر اعيال المتن لكان أحسن بطريقة الشرح انتهت (قوله واختلاف المبيع) أي تعدد وهذا صادق
بأن يكون كل ربوي كمثل المتن وبأن يكون بعض ربوي أو بعض غيره كمثل الشارح بقوله وكمد عجوة وثوب الخ
وقوله بان اشتمل الخ تصوير لقوله جمع أو لقوله واختلاف الخ اه شيخنا (قوله كمد عجوة الخ) قال الجوهرى هي غير
من أجود ثم المدينة قال الأزهرى والصيحاني نوع منه ويقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون الياء التخينة
وسبب تسميته بذلك ما نقله السيد السهمودي في تاريخ المدينة ان ابن الماؤيد الجودي ذكر في كتاب فضل أهل
البيت عن جابر رضى الله عنه انه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض حيطان المدينة أي بساكناتها
ويدعى رضى الله عنه بيده فمررنا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد سيد الانبياء وهذا علي سيد الاولياء
وأبو الأئمة الطاهرين ثم مررنا بنخل آخر فصاح هذا محمد رسول الله وهذا علي سيف الله فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لعلي رضى الله عنه سمع الصبحاني فسمي بذلك فهذا سبب تسميته وحيث ذكرنا المسمى له حقيقة هو النبي
صلى الله عليه وسلم قال شيخنا وقد وصل بعضهم أنواع تمر المدينة الى نيف وثلاثين نوعا اه برماوي (قوله
أيضا كمد عجوة الخ) هذه أمثلة ثلاثة في اختلاف الجنس وترجع لتسع صور بالطريق الذي قررناه وقوله
وكمد وردى أي نوعا أو صفة فهذا المثال فيه مثلا النوع والصفة وقوله أو باحدهما أي بجيد فقط أو ردى
فقط ويرجع هذا المثال لست صور ثلاثة في النوع ومثله في الصفة وكل ثلاثة منهما ترجع لتسعة بالطريق
الذكر في هذا المقام فكلام المتن مشتمل على صور القاعدة السبعة والعشرين وقول الشارح متميز بين قيد
في اختلاف النوع فقط وقوله وقمة الردى الخ قيد في اختلاف الصفة فقط ويراد على قوله دون قيمة الجيد
بان يقال أو أزيد منها وحيث تدفقهم العبارة وهو ما لو كانت قيمة الردى بمثل قيمة الجيد أنه لا يبطل البيع وفيه
ثلاث صور من حيث ان الردى بمغلة المساوى قيمة الجيد اما ان يباع مع الجيد بمثلها أو بجيد من أو بردين فهذه
صور ثلاثة من السبعة والعشرين ومع فيها البيع دون ما عداها من الصور اه شيخنا وهذا مبنى على أن
قول الشارح وقمة الردى الخ قيد في اختلاف الصفة فقط كما جرى عليه بعض الجواشي والذي اعتمدناه
عش على مر أنه قيد في كل من اختلاف النوع واختلاف الصفة كما سيأتي وحيث تدفقهم محترز في
اختلاف النوع ما لو كانت قيمة الردى بمثل قيمة الجيد صادقا بثلاث صور مثل الثلاثة التي في اختلاف الصفة
فيكون البيع صحيحا في ستة وباطلا في احدى وعشرين تأمل ومخلص الكلام على قاعدة كمد عجوة ودرهم
انما اشتمل على سبع وعشرين صورة بيان ذلك أن في اختلاف الجنس تسع صور لانه اما يبيع مد ودرهم بمثلها
أو بمدين أو درهمين وفي كل اما أن يكون المد أعلى من قيمة الدرهم أو أنقص أو متساويا له فهذه تسع صور
ومثله في اختلاف النوع كان يبيع مد عجوة برنى ومد صحيحا بمثلها أو بمدين صحيحين أو بمدين برنيين
فهذه تسع أخرى ومثله في اختلاف الصفة كان يبيع دينار صحيح وآخر مكسر بمثلها أو بصحيحين أو بمكسرين
فهذه تسع أخرى فالجمله سبع وعشرون صورة وتحقق المفاضلة في ثمان عشرة صورة وتختل المماثلة في تسع
صور فالعقد في جميعها باطل الا اذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو صحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسر كقيمة
الصحيح فان العقد صحيح اه شيخنا وقد علمت أن الاقتصاد في صور الصفة على ثلاثة مبنى على غير ما اعتمدناه عش

(واختلاف المبيع) جنسا
أو نوعا أو صفة منهما أو من
أحدهما بأن اشتمل
أحدهما على جنسين أو
نوعين أو صفتين اشتمل
الأخر على أحدهما
نقط (كمد عجوة ودرهم
بمثلها أو بمدين أو درهمين)
وكمد عجوة وثوب بمثلها أو
بمدين (وكمد وردى)

على مر (قوله متميزين) انظر لم يقل مثل ذلك في الجنس مع أنه قديم معتبر فيه أيضاً دليل قوله الاتي
 ولا أحد الجنس بين عجبات من الاتي الخ غاية الامر ان في مفهوم هذا القيد بالنسبة الى الجنس تفصيلاً
 يعلم من كلامه الاتي واعلم أن قوله متميزين الذي ذكره الشارح في النوعين خرج به غير المتميزين
 فبيعهما بمثلهما صحيح سواء ظهر الردي في المكال أو لا قصد اخراجه ليو كل وحده أو لا على المعتمد وأما
 تقييد الجنس به في مفهومه تفصيل بان يقال ان كثر المختلط بحيث يقصد اخراجه ليو كل وحده لم يصح والاصح
 اذا علمت ذلك فلا يخفى أن التقييد به انما يظهر في جعل ما ذكر من قوله وكجيد الخ مثالا للنوع كبر أبيض
 أسود وعليه فلا يظهر قوله وقيمة الردي الخ لان صور النوع التسع باطلة وان كان ما ذكر مثالا للوصف وقيد
 بالتقدير لا يظهر التقييد بقوله متميزين لان التفصيل بين المتميز وغيره انما هو في غير الصفة فتدبر اهـ
 (قوله وقيمة الردي الخ) قال عميرة هذا الشرط لم أره للاصحاب الا في مسألة الصحاح والمكسرة خامسة وكان الشيخ
 الحق هذا انظر الى أن الجوده والرداء مجرد صفة اهـ وأقول لا يخالو هذا الا لما عني شئ والفرق يمكن اهـ سم
 على المنهج أقول له ان الصحاح والمكسرة لما كانت من صفات النقد الذي به التعامل كانت المساواة فيه
 حقيقة فصح في حالة التساوي بخلاف الجيد والردي فان المساواة بينهما تعتمد التخمين فبطل في صورة الجيد
 والردي مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمته دون قيمة الصحاح أي أو أغلب فتأمل اهـ هذا
 والمعتمد النسوية بين الجيد والردي والصحيح والمكسر حيث تساوي في القيمة صح والافلا اهـ ع ش على
 مر وعلى هذا الذي اعتمدته تكون صور الصحة ستة ثلاثة في اختلاف الصفة وثلاثة في اختلاف النوع
 فساتقدم من ان صور الصحة ثلاثة فقط مبني على غير هذا الذي اعتمدته الشيخ وهو أن تقييد البطلان بالنقص
 أو الزيادة خاص باعتبار الصفة وعبارة رى قوله وقيمة الردي الخ فان قلتما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم
 ينظر فيه مالى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظر فيه اليه قلت ان الجنس والنوع مظنة الاختلاف كثيرا
 وان وقع عدم اختلاف فهو نادرا كمن فيهما بالظنة والصفة ليست كذلك اهـ (قوله أيضاً وقيمة الردي الخ)
 لم يذكر محترز هذا القيد وحاصله أنه اذا كانت قيمة الردي مثل قيمة الجيد وكان في اختلاف الصفة في التقود
 دون غيرهما فانه يصح ان يبيع جيد وردي بمثلهما أو بجيدين أو بردين فانه ثلاثة صور هي التي يصح فيها
 البيع من صور الباب كلها اهـ شيخنا وقد علمت ما فيه (قوله فباطل) أي فالعقد جميعه باطل ولا يتأني هنا
 القول بتفريق الصفة مثلا اذا بيع مدود درهمين وفرضا أن المد الذي مع الدرهم يساوي درهمين فيكون
 ثلثا المبيع قيمة ثلثا الثمن وهو مد وثلاث فيبقى ثلثا مد في مقابلة الدرهم فلو قلنا بتفريق الصفة لقلنا يصح في
 درهم وثلاث مد ويبطل في مد وثلاث في مقابلة مد فلها اذا قال مر عند قول المتن فباطلة ولا يجي عنها تفريق
 الصفة والقائل بتفريقها غلط اذ شرط الصحة علم التساوي حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو
 من القاعدة لان الفساد للهبة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا اهـ شرح مر ثم قال ومحل
 ما تقر في المعين لخرج به ما في الذمة فلا يأتي فيه جميع ما في غيره فلا يشكل بما سياتي في الصلح انه لو كان له
 على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها بألفي درهم جاز وخرج بالصلح ما لو عوض دأته عن دينته
 النقد نقد من خنسه أو وفاه به من غير إقضاء عويض لكن بمعناه كان قال خذها عن دينك مع الجهل بالمائة
 فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بخمسة مائة بأن لفظه يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيضمن
 الإبراء عن الباقي وبأن المأخوذ فيه بصفة الدين بخلافه هنا فبهما واعلم انه قد يغفل عن حقيقة فلا بأس بالتعطل
 لها وهي انه علم مما تقر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثلها أو بأحدهما ولو جالسا ولو قل الخلط لانه
 يؤثر في الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ويؤخذ منه بالاولى بطلان
 ما علمت به البأوى من دفع دينار مغربي مثلا ومعه من الفضة تمام ما يبلغ به دينارا جديدا من فضة أو فلوس وأخذ

متميزين (بمثلهما أو
 بأحدهما) وقيمة الردي
 دون قيمة الجيد كما هو
 الغالب (فباطل)

نحبر مسلم عن فضالة بن عبيد (٦٤) قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير فأمر النبي صلى الله عليه

وسلم بالذهب الذي في
القلادة فترع وحده ثم قال
الذهب بالذهب وزنا بوزن
وفي رواية لا تباع حتى تفصل
ولان قضية اشتغال أحد
طرفي العقد على مالين
مختلفين توزع ما في الآخر
عليهما اعتبارا بالقيمة كما
في بيع شقص مشفوع
وسيف بالف وقيمة الشقص
مائة والسيف نجسون
فان الشفيع يأخذ الشقص
بثلثي الثمن والتوزع هنا
يؤدي الى المفاضلة أو الجهل
بالمائة ففي بيع مدود درهم
بمدين ان كانت قيمة المد
الذي مع الدرهم أكثر أو
أقل منه لزم المفاضلة أو
مثله لزم الجهل بالمائة فلو
كانت قيمته درهمين فالمد
ثلثا طرفه فيقابلة ثلثا المدين
أو نصف درهم فالمد ثلث
طرفه فيقابلة ثلث المدين
فتلزم المفاضلة أو مثله
فالمائة مجهولة لانها تعتمد
التقويم وهو تخمين قد يخطئ
وتعدد العقد هنا بتعدد
البائع أو المشتري كاتحاده
بمخلاف تعدده بتفصيل
العقد بان جعل في بيع مد
ودرهم بمثلها المد في مقابلة
المد أو الدرهم والدرهم في
مقابلة الدرهم أو المد ولولم
يشتمل أحدهما على العقد
على شيء مما اشتمل عليه
الآخر كببيع دينار ودرهم

دينار جديد بدله جريا على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال اصبر في اصرف لي بنصف هذا الدرهم فضة
وبالنصف الآخر فلوسا جارا لانه جعل نصفه في مقابلة الفضة ونصفه في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لي
بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لانهم اذا قسما عليه ما ذكرا احتمل التفاضل وكان من صورة
مدعجوة وتكره المصلحة المحلصة من صور الرابا سائر أنواعه وان خصها بهضهم بالتفاضل من ربا الفضل
ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا بالوز كيانا وان اختلفت القشور كما سيأتي في السلم وبيع اب كل
بمثله وانما المتع بيع ما ترع فوامن الثمر لطلان كماله وسرعة فسادة بخلاف اب ما صرو ويجوز بيع البيض
مع قشره ببيض كذلك وزنا ان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا به بالحرف (قوله نحبر مسلم الخ) عبارة
شرح م نحبر فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز مع ذهب
ابتاعها رجل بتسعة دنانير اوسبعة فقال صلى الله عليه وسلم لا حتى يميز بينه وبينها قال فضالة فرده أي البيع
حتى يميز بينهما رواه أبو داود وانتهت (قوله عن فضالة بن عبيد) هو أبو محمد فضالة بن عبيد الانصاري الصحابي
شهد أحد أو مابعد هاروري له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسون حديثا وروي عنه ثمانية وعشرون
بدمشق سنة ثلاث وخمسين وقتل سنة تسع وستين اه برماوى (قوله بقلادة الخ) وهذه الرواية عن فضالة
ابن عبيد كما قال الشارح والرواية الثانية عن فضالة بن عقيل وكلاهما عن مسلم اه برماوى (قوله تباع
بتسعة دنانير) هذه العبارة ظاهرة في انها كانت معرضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد وعبارة شرح م
ابتاعها رجل وهي ظاهرة في انها وقع عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع من ظاهر كلام م لانه بتقدير ذلك
يكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان ان العقد الذي صدر فاسد وان الطريق في صحة بيعها افراد كل من الذهب
بعقد وانخرز بعقد اه ع ش (قوله فأمر صلى الله عليه وسلم بالذهب) أي بنزعه (قوله وفي رواية) أي بدل
قوله فأمر بالذهب الخ (قوله حتى تفصل) أي بالعقد بان يباع هذا بعقد وهذا بعقد بدليل الرواية الاولى
وهي قوله بالذهب الخ أي وان لم تفصل حسابا لم يفرق بين الذهب والخرز اه شيخنا ح ف (قوله ولان
قضية) أي لازمه وواجبه وحقه الخ (قوله اعتبارا بالقيمة) قال الطبراني لم ينظر والى القيمة في باب الربا وانما
نظر والى معيار الشرع حتى يصح بيع الر بوى الردى بجنسه الجيد مع المماثلة الا في قاعدة مدعجوة ودرهم
فانهم نظروا الى القيمة عند اختلاف الصفة ليتأتى التوزيع اه عبد البر على التحرير (قوله يؤدي الى
المفاضلة) أي في ثمانية عشر صورة وقوله أو الجهل بالمائة أي في تسع صور وذلك لان اختلاف الجنس فيه ست صور
فيها المفاضلة المحققة وثلث فيها الجهل بالمائة وكذلك يقال في صور النوع وصور الصفة ففي فرضت المد الذي
مع الدرهم أو يد من الدرهم قيمة أو انقص كذلك فالمفاضلة محققة وفي هذا ست صور ومتى فرضت مثله قيمة
فالمائة مجهولة لان هذا تخمين وفيه ثلاث صور وكذا يقال في صور النوع وفي صور الصفة ويستثنى من صور
الجهل بالمائة الثلاثة التي في الصفة فانها صحيحة وان كانت المماثلة فيها مجهولة كما علم من الحاصل المتقدم اه
شيخنا (قوله ففي بيع مدود درهم الخ) أي في بيان أداء التوزيع هنا الى المفاضلة أو الجهل بالمائة في بيع مد
ودرهم الخ وكذا يقال فيما اذا بيع بدرهمين أو بمدود درهم وهذا كله في اختلاف الجنس ويقال مثله في اختلاف
النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارح يقاس عليه مثله من بقية صور القاعدة تأمل (قوله
بتفصيل العقد) الاولى بتفصيل العوض كما لا يخفى اه شيخنا وقوله بان جعل في بيع مدود درهم الخ أي صريحا
فلا تكتفى بنية الجهل المذكور وعبارة شرح م وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذا كرهه وأقره جميع
محل نظر لما أنه لو كان نقدا مختلفان لم تكف نية أحدهما ولا ينافيه ما أمر من صحة البيع بالكافية للاعتقاد
في الصيغة ما لم يغتفر في المعقود عليه انتهت (قوله وأخر مكسر) نقل سم عن شيخه عبارة أن المراد بالمكسر
القراضة التي تقرض من الدنانير والفضة اه ونقله ع ش وما عا ذلك وان كان نصف شريفي أو ربع ريال

بصاع بر وصاع شعير أو بصاع بر أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع عمر

يقال له صحيح اه شيخنا ح ف (قوله برني) بفتح الباء الواحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له رأس البرنية اه برماوى قال السهيلي قال أبو حنيفة البرني معناه بالفارسية حل مبارك لان بر معناه حل وفي معناه جيد از مبارك فعربته العرب وأدخلته في كلامها اه من خط الشيخ عبيد البر على المواهب (قوله معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف نسبة لعقل بن يسار الصحابي اه برماوى (قوله فلهذا زدت جنسا) أى على عبارة الاصل ونهها واذا جعت الصفة بر ماى من الجانبين انتهى وظاهر صنيع الشارح أن الاجتزاع بما ذكر لا يحصل بعبارة الاصل وحدها وهو كذلك اذ يصدق على ما ذكر أن العقد جمع بر ماى من الجانبين وهو النقص في جانب والماعوم في جانب آخر وظاهره أيضا يقتضى أن الاجتزاع بما ذكر حصل بالفظاة الجنس التي زادها فقط والظاهر أنه غير صحيح اذ لو صح الاجتزاع بما ذكر بهما وحدهما لكان مقام مسائل القاعدة خارجا بها وذلك كبيع مدحوة ودرهم بمثلها ما في هذا خارج بقوله جنسا وذلك لان العقد جمع جنسين في كل جانب فهذه الصورة كصورة دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير في أن كلامهما قد جمع العقد فيه جنسين لا جنسا واحدا فينبذ الحق أن الاجتزاع بما ذكر حصل بمجموع المزيد والمزيد عليه فالقيد المخرج لما ذكر هو جملة قوله جنسا بر ماى من الجانبين أى في الجانبين ووجه الاجتزاع أن العقد فيما ذكر لم يجمع جنسا كائنا في الجانبين بل الجنس الذي في أحدهما غير الجنس الذي في الآخر اه شيخنا (قوله لئلا يرد ذلك) أى دخولا (قوله لئلا يرد بيع الخ) أى خروجا (قوله أى ولو كان الروى ضمنا من جانب واحد) أى سواء كان الضمى غير منتهى للانفصال والبروز كالمثال الذي ذكره أو كان منتهيا له كبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه وقوله بخلاف ما لو كان ضمنا من الجانبين أى ولم يكن منتهيا للانفصال ليخرج بيع نحو شاة لبون بأخرى كذلك من جنسها فإنه غير صحيح مع أن الروى ضمى من الجانبين تأمل (قوله لوجود الدهن في جانب الخ) عبارة شرح مر ولو ضمنا كسمسم بدخنة اذ بر وز مثلى السكمان فيه يقتضى اعتبار ذلك السكمان بخلافه فإنه مستتر فيه ما فلا مقتضى لتقدير بر وزه انتهت (قوله كبيع سمسم سمسم سمسم) هذا يخرج بقوله واختلاف الجنس لانه لم يتحقق الاختلاف بخلاف ما اذا كان من جانب تأمل * (فرع) * لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة ان كان الغش قد اظهر في الوزن امتنع والجاز كذا بخط شيخنا بمش الحلى اه سم (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته هنالك متناوشتا * (فرع) * لو باع دارا وقد ظهر بها معدن ذهب بذهب لم يصح للربا لان المعدن مع العلم به مقصود بالمقابلة فلو ظهر بها المعدن بعد الشراء جاز لان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة الى مقصود الدار فالمقابلة بين الذهب والدار خاصة فان قلت لا اثر للجهل بالمعدن في باب الربا قلت لا أثر له في غير التابع اما التابع فقد يتساع بجعله والمعدن من توابع الارض كالحل ينفع أمه في البيع وغيره واستشكل جواز البيع بما سياتى من عدم جواز بيع ذات اللين بذات ابن وفرق ابن الرقة بان الشرع جعل اللين في الضرع كهو في الاناء بخلاف المعدن ويفرق أيضا بان ذات اللين المقصود منها اللين والارض ليس المقصود منها المعدن أو اشترى دارا بدار وفيها بئر ماء جاز لان الماء وان اعتبر علم العاقد به به تابع بالاضافة الى مقصود الدار لعدم توجه العقد اليه غالبا بخلاف المعدن المعلوم ولا ينافى كونه ناهيا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيه فسيأتى في باب بيع الاصول والثمار انه لا يصح بيع دار فيها بئر ماء لم ينص على بيعه لاختلاط الماء الموجود للبائع بما يحدث للمشتري والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه وهوذا سقط ما قيل ان التابع اذا صرح به يمنع صحة البيع كالحل ولو سلم عدم سقوطه به فيقوض بيع الخاتم وقصه يبيع الدار وموافقة المتصلة بها من سلم ونحوه انتهت (فرع) قال سم على حج حور الشارح في شرح العباب ان البيع جواز بيع خبر البر بخبر الشعير وان اشتمل كل منهما على ماء ولمح لاستهلاكهما فليس ذلك من القاعدة اه أقول قد يشكل عليه مسئلة الحلول حيث

برني وصاع معقلى أو بصاعين
برني أو معقلى جاز فلهذا
زدت جنسا لئلا يرد ذلك
وعبرت بالمبيع بدل تعبيره
بالجنس الظاهر تقديره
بجنس الروى لئلا يرد بيع
نحو درهم وثوب بمثلها
فانه ممتنع مع خروجه عن
الضابط لان جنس الروى
لم يختلف بخلاف جنس
المبيع وقول بر ماى من
الجانبين أى ولو كان الروى
ضمنا من جانب واحد
كبيع سمسم بدخنة فيسقط
لوجود الدهن في جانب
حقيقته وفي آخر ضمنا
بخلاف ما لو كان ضمنا من
الجانبين كبيع سمسم
بسمسم فيصح أما اذا كان
الروى تابعا بالاضافة الى
المقصود كبيع دار فيها بئر
ماء عذب بمثلها فيصح كما
أوضحته في شرح الروض
وغیره واعلم انه لا يضر اختلاط
أحد النوعين

قالوا فيه ما بقي كان فيه ما أن امتنع بيع أحدهما بالآخر مما قلنا من جنسه أو غيره اللهم الآن يقال ان الماء في
الخبر لا وجود له ألبته والمقصود منه انما هو جميع أجزاء الدقيق بخلاف الخل فان الماء موجود فيه بعينه
واما تعبيره صفة بما أضيف اليه فلم تضعل اجزائه اه ع ش على مر (قوله بجبات يسيرة) ليس
بشيء فلا يضرون كثرت وظهروا في الميكال اه شيخنا وعبارة شرح مر ظاهر كلامهم المحنة هنا وان
كثرت جبات الآخر وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اذ الفرق بين الجنس والنوع ان الجبات اذا كثرت في
الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف النوع انتهت (قوله بحيث لو ميز عنها لم يظهر في الميكال) حاصل
المقصود انه اذا بيع قميص أبيض مخلوط بأصفر مثلاً يجمع كذلك مع وليس من القاعدة وان قصد اخراجه وظهر
في الميكال واذا بيع قميص مخلوط بشعر مثلاً لم يجمع ان كثر الخليط بحيث يقصد اخراجه وأكاه على
انفراده لانه حينئذ من القاعدة والأصح وان ظهر في الميكال فاختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضرب مطلقاً
واختلاط أحد الجنسيتين بالآخر لا يضرب الا ان كثرت بحيث يقصد اخراجه للاستعمال وحده لا بحيث أنه يظهر في
الميكال هذا هو المقول عليه واخذوا ما نقل خلاف ذلك اه شيخنا ح ف (قوله لم يظهر في الميكال) أي لم يظهر
تميزها أي نزعها واخراجها في الميكال أي لم ينقص الميكال بسببه اه (قوله ولا أحد الجنسيتين بجبات من
الآخر) أي بجبات يسيرة من الآخر كما صرح بهذا المحذوف مر في شرحه فقوله بحيث لا يقصد اخراجه ابيان
لضابط كونها يسيرة ولم يقول هنا في الضابط على عدم ظهورها في الميكال كما ذكر في اختلاط النوع إشارة
الى انه لا يعتبر تأثيرها في الميكال هنا وعبارة شرح مر ومثل ذلك أي في المحنة يبيع بر شعير وفيهما أوفى
أحدهما بجبات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد تميزها للاستعمال وحدها وان أثرت في التكيلين انتهت (قوله
بجبات لا يقصد اخراجهما) عبارة شرح مر بحيث لا يقصد تميزها للاستعمال وحدها وان أثرت في
التكيلين انتهت قال سم على البهجة ليس المراد من هذا ان ينظر الى ما يحويه كل صاع مثلاً فيعتبر
ظهوره وعدمه فان ذلك يختلف باختلاف ما يحويه الميكال فتارة تحتوي على كثير من الخليط وتارة على القليل
بل المراد النظر لمقدار الخليط الذي خلط به المبيع لوميز جميعه هل يظهر في الميكال نقص لو كيل الخالص
على انفراده أم لا قال السبكي ولو كان النقصان لا يتبين في المقدار اليسير ويتبين في الكثير قال الامام فالممتنع
النقصان فان كان ما أشبه عليه العقد بحيث لوميز التراب منه لم يبين النقص وان كان لوجع الأصابع أو أصعا
فالببيع باطل اه وكتب أيضاً ان ذلك أي القليل من التين ونحوه لا يظهر في الميكال ولو كان يظهر فيه لم يكن
لا قيمة له وكان الخالص منه معلوم المماثلة فينبغي المحنة اه ع ش على مر (قوله كبيع نحو لحم بحيونان) تنظير
في الحكم وليس من القاعدة (قوله أيضاً كبيع نحو لحم) أي ولو لحم سمك أو جراد بحيونان أي حي خرج
السمك والجراد الميت ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها وان بقي فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد حلبه أو
باع ذات لبن ما كوله بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح اذا لبث في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل
انه يجب التمر في مقابلته بالمصراة بخلاف الأدمية ذات اللبن ففي البيان عن الشاشي الجواز فيها وقرى بأن
لبن الشاة في الضرع لا يحكم العين ولهذا الممتنع عقداً لاجارة عليه بخلاف لبن الأدمية فله حكم المنفعة ولهذا
جاز عقد الاجارة عليه ولو باع لبن بقرة بشاة في ضرعها لم يصح لاختلاف الجنس اما بيع ذات لبن بغير ذات لبن
فصح ويصح بيع دجاجة بدجاجة كبيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض والبيض المبيع بيض دجاجة
لم يصح في الأصح ويصح دجاجة فيها بيض يقصد أكاه كان تصليب دجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن
بمثله اه شرح مر (قوله رواه الترمذي مسنداً) وعبارة شرح مر لانه صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن
بيع اللحم بالحيوان وأرساله مجبوراً بأسناد الترمذي له وبعده فثبت بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن
أكثر أهل العلم على انه من رسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع ويان أيا بكر قال وقد نحررت

بجبات يسيرة من الآخر
بحيث لو ميز عنها لم يظهر
في الميكال ولا أحد
الجنسيتين بجبات من الآخر
بحيث لا يقصد اخراجها
(كبيع نحو لحم بحيونان)
ولو غير جنسه أو غير ما كوله
كان بيع لحم بقرة بقرة
أو بيل أو حمار فانه باطل
لانه من ذلك رواه
الترمذي مسنداً

جزر رافى عهده فجاء رجل بعناق يطلب به الجالا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة اه (قوله وأبو داود مرسل) قال الماوردي المرسل عند الامام الشافعي رضى الله عنه مقبول اذا اعتضد باحد أمور شريعة القياس أو قول صحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو انتشار من غير دفاع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد دليل سواء وهذا هو القول الجديد وضم البهاغويه الاعتضاد بمرسل آخر أو بمسند اه مرادى (قوله لادخال الآية) يقع المهمة كما ذكره في كتاب الايمان وكذا السنن يقع أوله كما ضبطه هو هناك أيضا وعبارته هناك والآلية والسنن يقع أولهما ليسا لهما ولا شحما انتهت وكذلك صنع مر في شرحه هناك تأمل وفي المختار الآية بالفتح آية الشاة ولا تقبل الآية بالكسر ولا لآية وتبينها البيان بغير ثاء اه وفي المصباح الطبع بالفتح الطاعن الامعاء معروفة ويقال هو لكل ذي كرش الا الفرس فلا طمالة والجمع طمالات وأطملة مثل لسان والسنة اه وفيه أيضا والكلمة من الاحشاء معروفة والكوة بالواو لغة لاهل اليمن وهما بضم الاول فالاولا تكسر قال الازهرى الكلبان للانسان وكل حيوان لثان جرا وان لازقتان بعظام الصلب وهما منبت زرع الولد اه وفيه أيضا الرثة بالهمزة وتر كمجى النفس وجمعها رثات ورثون جبر النقص والهاء عوض من اللام المحذوف ومنهم من يقول المحذوف فاؤها والاصل ورثة مثل عدة اذا ماها وعدا ذلوع عوضا وموضع المحذوف كان الاصل أولى بالاثبات ويقال ورثته ورأيت ورثته اذا أصبت ورثته فهو مروي اه

(باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها)

أي مما له تعلق بالبيوع كالنجس والسوم على السوم وكتناقي الركان فانه حرام وان لم يحصل بيع اه حل والافالغ يرشامل للصلاة والحج وغيرها ولم يتفرق هذا الشيء منها اه ع ش ولكن عبارة الشرح في تقرير هذه الترجمة لاتصدق بقوله فيما يأتي وضع بشرط خيار الخ ولا تصدق أيضا بفصل تفريق الصفة الاتي مع ان المتن جعله مندرجات تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر وج في تقرير الترجمة ربما تصدق به حيث قال الباب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها اه والفرق بينهما وبين عبارة الشيخ ظاهر التأمّل هذا وقد ترجم لتفريق الصفة صاحب الروض باب فلو فعل المتن مثله لكان أحسن تأمل (قوله والمنهى عنها قد يقتضي الخ) عبارة شرح مر ثم المنهى من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب فسمان أحد ما يقتضي الفساد والحرمة لان تعاطي العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التصديق بكونه كونه مما لا يخفى عليه وهو مخالط للمسلمين بحيث يبعد جهله بذلك حرام أيضا سواء فساد به بالنص أو الاجتهاد والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير بغير اذنه وبيع الخمر والكب والخنزير والملاسة والمناذرة فان منشأ المفسدة الداعية الى النهي عنه في الاول انما هو أمور راجعة الى العاقد وفي الثانية الى المعقود عليه وفي الثالث الى الصيغة وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما اذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون اجراء اللغظ من غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له محمل كلاعبة الزوجة بخبرتك نفسك لم يحرم والاحرم اذا لم يحل غير المعنى الشرعي وقد يجوز لا يضطرار من تعاطيه كان امتنع ذو طعام من بيعه منه الاكثر من قيمته فله الاحتمال بأخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الا التسل أو القيمة وثانها ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت النداء وقد أشار الى أشياء من الاول فقال نهى النبي الخ انتهت وكتب عليه الرشيد قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد صادق بان تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه وهذا مراده بدليل أمثلة الآية فهو مسأول قول الشهاب حج ثم ان النهي ان كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شرطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ فعمل انه لا حاجة الى زيادة أو شرطه بعد قول الشارع من أحد أركان العقد خلافا لما في حاشية الشيخ اه وفي ع ش عليه أيضا قوله أو مع التصديق بفساده مع التصديق بان يتعاطى العقد كما بان

وأبو داود مرسل والنهي عن بيع الشاة بالخمر رواه الحاكم والبيهقي وصححه اسناده وزدت نحو لادخال الآية والطحال والقلب والكلى والرئة والكبد والشحم والسنن والجلد الماء كقول قبل ديفه ان كان مما يؤكل غالباً

(باب)

فما نهى عنه من البيوع وغيرها كالنجس والنهي عنها قد يقتضي بطلانها وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه وسيأتي

بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطي العقد وامل هذا ومراد ج ب قوله حرام على المنقول المعتمد يعني
ان المراد ان تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحرمة مخصوصة بالتقصير
هـ وكتب ايضا قوله بحيث يبعد جهله بذلك الخ يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثيرا في قري مصر ناهن بيع الدواب
ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من اولاد الدابة المسمى ببيع المقاومة لاثم على فاعله لان هذا مما يخفى فيعذر فيه هـ
وكتب ايضا قوله أو القيمة قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه أقصى القيم وقد بوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن
نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين
ان يتلف حالا أو بعد مدة لاذن الشارع له في ذلك هـ ثم قال مر قيل فصل التفريق ما نصه والبيع ينقسم
الى الاحكام الخمسة فتدبر كذا اذا تعين مال المولى والمفلس أو لا ضطرار المشتري والمال المحجور وعليه والالا
فالواجب مطلق التملك وقد يندب كبيع بمعاينة أى مع العلم بما فيها يظهر والالم يثبت ويحمل عليه خبر المغبون
لما أجور ولا يحجور وفي زمن نحو غلاء وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلاف في حله كالحيل المخرجة من الربا
وكبيع دور مكة وبيع المصنف لاشراؤه كالمير وكالبيع والشراء ممن أكثر ماله حرام ومخالفة الغزالي فيسب في
الاحياء شاذة كما في المحجور ع وكذا سائر معاملته ويلحق بذلك الشراء مثلامن شوق غلب فيه اختلاط الحرام
بغيره ولا حرمة ولا بطلان الا ان يتبين في شيء بعينه موجبهما والحرام مبرأ كترمسائله والجارى ما بقي ولا ينافي
الجواز عدة من فروض الكفايات اذ فرض الكفاية جاز الترتيب بالنسبة للأفراد هـ وقوله كبيع العينة وهي
ان يشتري من شخص شيئا بثمن كثير ويؤجل ثم يسترده البائع بثمن قليل حال ثم رأيت في العلقي في حواشي
الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم تبايعتم بالعينة الى آخره ما نصه العينة بكسر العين المهملة واسكان النحبة
وبالتون هي ان يبيعه عينا بثمن مؤجل كثيرا ويسلمها له ثم يشتريها بثمن يسير ليبقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا
بثمن يسير نقد او يسلمها له ثم يشتريها بثمن كثير ويؤجل ثم يشتريها بثمن يسير ليبقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا
ثمى النبي الخ) كذا في غالب النسخ وفي بعضها انتهى رسول الله وصيغة النهي لم تعلم هـ برماوى وفي قل
على الجلى ما نصه وهذه المنهيات صفات وقال ج ان التفريق من البكائر هـ مما كتبه على قوله فصل من
المنهى ما لا يبطل بالنهى وقرر شيخنا ح ف في المدرس ان الكل كائن لكن يرد ما تقدم ان العقود الفاسدة
كلها من الصفات (قوله عن سب الفعل) يقع فيكون وبالباء الموحدة وقوله وهو ضربه بكسر الضاد هـ
شرح مر قال في المصباح ضرب الفعل الناقصة ضرا بابا بالكسر نزلها هـ وهو ظاهر في ان الضراب مصدر
ضرب وعليه فهو مصدر ماعى والا فالضرب وزن فعال بالكسر وهو مصدر لغاى فقياسه ان يكون مصدر
اضارب لا ضرب هـ ع ش عليه وفي المصباح أيضا سب الفعل الناقصة سبنا من باب ضرب طرقها وسببت
الرجل سبنا أعطيت الكراء على الضراب ونهى عن سب الفعل وهو على حذف مضاف والاصل عن كراء
سب الفعل لان غرضه المقصودة غير معلومة فانه قد يلقح وقد لا يلقح فهو غرض وقيل المراد الضراب نفسه وهو
ضعيف فان تناسل الحيوان مطلوب لذاته لمصالح العباد فلا يكون النهي لذاته دفعا للتناقض بل لاسر خارج هـ
(قوله ويقال ماؤه) أى يقال اجرة ضرابه والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة مع عومه وهنا ظاهرة
وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الاولين مع انه جار في الثلاثة مع ان الاولين فيهما تقديران وفي
الثالث واحد هـ شرح مر (قوله وعليهما يقدر في الخبر مضاف) عبارة شرح مر وكل من هذين
لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل عسبه من اجرة ضرابه وثن مائه أى اعطاه ذلك وأخذه والا فالعسب لا يتعلق به
نهى لانه ليس من أفعال المكافين انتهت (قوله من اجرة ضرابه) أى على التفسير الاول وقوله أو ثن مائه أى
على التفسير الثاني وهذا التجميع هو الحامل للشارح على عدم تقدير لفظ بيع كإفعل فيما به هـ حل (قوله
أى بذل ذلك وأخذه) وأخذ المبدول كبيرة لانه من أكل أموال الناس بالباطل هـ برماوى (قوله فحرم

(نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سب الفعل) رواه البخاري (وهو ضرابه) طريقه
أى لاثنى (ويقال ماؤه)
وعليهما يقدر في الخبر مضاف
ليصح النهى أى عن بدل
سب الفعل من اجرة ضرابه
أو ثن مائه أى بذل ذلك
وأخذه (فحرم

أجرته) أي دفعها وأخذها وتغارق جواز الاستتجار لتلقيج الفضل بان الاجرة قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد اه شو برى (قوله أيضا فحرم أجرته) أي ايجاره كما يؤخذ من قول الشارح للضراب وعبارة ع ش على مر قوله فحرم أجرته أي ايجاره وهل يستحق اجرة المثل كما في الاجارات الفاسدة اه
 ستم على ج أولاً لأن طروقه لا تثنى لامتثال له يقابل باجرة قيمته نظراً ولا يبعد الأول وعليه فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحث مدة وضع يده عليه بالاتفاق المذكور ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل باجرة والأول أقرب وكتب عليه قوله وكذا فحرم أجرته أي حيث استأجره للضراب قصداً فلو استأجره لينتفع به ما شاء جاز أن يستعمله في الاتراء تبعاً لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره لخرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الاتراء لأنه إنما اذن له في استعماله فيما سماه له من حرث أو غيره اه (قوله والمعنى نفسه) أي في النهي من حيث ما يقتضيه من الفساد فكانه قال والحكمة في الفساد الخ وعبارة شرح مر أوضح من هذه ونصها فيحرم ثمن مائه ويبتطل به لانه غير متقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحرمة لأن هذه الحكمة لا تنجها كما لا يخفى اه وقوله ان ماء الفعل الخ راجع لقوله وضرايه راجع لقوله أجرته وقوله وضرايه معطوف على ماء على سبيل اللف والنشر المشوش اه من الخالي (قوله ليس بمقوم) أي ليس له قيمة وليس المراد بالمقوم ما قابل المثل وقوله ولا مقدور على تسليمه المناسب لتعبيره سابقاً بالقسرة على التسليم ان يقول ولا مقدور على تسلمه اه شيخنا ح ف (قوله وضرايه لتعلقه باختياره الخ) علم بما تقر أن صورة المسئلة ان يستأجره للضراب فان استأجره على ان ينزى فله على أنى أو أمانات صح قال القاضي لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفعل المعين في العقد لا اختلاف الغرض به فان تلف بطلت الاجارة اه سم على ج أي عن شرح العباب الخ وقال سم على ج بعدما ذكر وقد يستشكل هذا مع نفسه الضراب بالطروق ويقال لم يظهر مغايته للاتراء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفعل لا الاتراء فانه فعل صاحب الفعل فليتمام لكن قد يرده عليه ان الاتراء وان كان من فعل صاحب الفعل الا ان تروا ان الفعل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجب بان الاجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الاتراء والمراد منه محاولة صعود الفعل على الاتنى على ما جرت به العادة وفعل الفعل وان كان هو المقصود لكنه ليس مقصوداً عليه فيستحق الاجرة اذا حصل الطروق بالفعل فلو لم يحصل لم يستحق اجرة فراجع اه ع ش على مر (قوله ولما لك الاتنى الخ) عبارة ج ويجوز الاهداء لصاحب الفعل بل لو قيل بنسبه لم يبعد انتهت (قوله واعارته للضراب محبوبة) أي مستحبة كما في مر وحصل ذلك حيث لم يتعين والاوجبت وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفعل بين امتناعه من اعارته لعامة الناس أو بعضهم ونجب الاعارة مجازاً ويفرق بينه وبين المصنف حيث لا تجب اعارته مجازاً وان تعين لقراءة القائخة بان لم يكن في البلد غيره بان المصنف له بدل بان يلقى غيباً بخلاف هذا اه ع ش على مر (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه ويصح وقفه للضراب اذا تلف شيئاً لا يضمنه الواقف بخلاف ما لو وقف عبداً فضمن متلفاته عليه والفرق بينهما ان العبد متلفاته متعلقة برقبته وقد فوضها المالك بالوقف والفعل لا يتعلق برقبته متلفاته الضمان في متلفاته على من هو تحت يده ولو جنى شخص على الفعل الموقوف أخذت منه القيمة واشترى بها غيره ووقف مكانه اه برماوى (قوله وهو نتاج النتاج) قيل اطلاق جبل الحيلة على نتاج النتاج فيه مجاز الأول لان الجبل خاص بمافي البطن والنتاج خاص بالمفصل ورد ذلك بان الزيادة وغيره من الطوائف صرحوا بان هذا اطلاق لغوي الا ان يكون مراده انه مجاز شرعى اه (قوله أيضاً وهو نتاج النتاج) أي لغة بان يقول بعثك ولما تلده وهذا بيع جبل الحيلة حقيقة وأما قوله أو يبيع شيئاً الخ فبعبه مسامحة أي البيع المتعلق به فالإضافة لادنى ملايسة اه من الخالي يتصرف (قوله أي نتاج النتاج) هذا تفسير رأي عبيدواي

أجرته) للضراب (وثن مائه) عملاً بالاصل في النهي من التحريم والمعنى فيه ان ماء الفعل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرايه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ولما لك الاتنى أن يعطى مالك الفعل شيئاً هدية واعارته للضراب محبوبة (وعن) بيع (جبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان (وهو نتاج النتاج بان يبيعه) أي نتاج النتاج (أو) يبيع شيئاً (بثمن اليه) أي الى نتاج النتاج أي الى أن تلده هذه الدابة ويلدها فولدها نتاج النتاج

عبيدة وبه قال الامام أحمد رضي الله عنه وعليه الغويون وصورة ذلك ان يقول بعثك ولدا متلده هذه وقوله أو
 يبيع شيئا الخ هذا تفسير ابن عمر راوي الحديث وبه قال الامامان مالك والشافعي رضي الله عنهما اهـ برماوى
 (قوله وهو بكسر النون) عبارة شرح مر وهو يفتح أوله وكسره وهو الموجود في خط المصنف وعليه
 عرف الفقهاء انتهت (قوله مصدر بمعنى المفعول) مأخوذة من نجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير اهـ شرح
 مر وكتب عليه ع ش قول من نجت الناقة الخ قال بعضهم في هذا المقام ان نجت وان كان في صورة المبنى
 للمفعول لكنه في الحقيقة بمعنى الفاعل فنجت الناقة كقولك ولدت الناقة فالناقة فاعل ونجت مبنى للفاعل
 لكنه غير الى صورة المبنى للمفعول ويرد قولهم في باب النائب عن الفاعل ان العرب أفعالا التزموا بحجة ما بنيت
 للمفعول ولم يذكروا لها فاعلا وعبارة شيخنا شيخنا السنواني في حواشي الازهرية وذهب قوم الى ان المبنى
 للمفعول أصل برأسه اذ لنا أفعال لم تبين قط لفاعل نحو جرح وحجم اهـ وعبارة المرادى أيضا وهذه الأفعال التزم
 فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سرور وكرم ونج وفي المختار نجت الناقة مبنيا لم اسم فاعله تنج
 نتاجا ونجتها أهلها من باب ضرب اهـ وفي المصباح والاصل في هذا الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال نجتها
 ولدا لانه بمعنى أولدها ولدا وبين الفعل للمفعول فيحذف الفاعل ويقوم المفعول الاول مقامه ويقال نجت
 الناقة ولدا أى وضعته ونجت الغنم أربعين سخلة ويجوز حذف المفعول الثانى اقتصار الفهم المعنى فيقال نجت
 الشاة كما يقال أعطى زيد ويجوز إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل وحذف المفعول الاول لفهم المعنى فيقال نجت
 الولد ونجت السخلة أى ولدت كما يقال أعطى درهم وقد يقال نجت الناقة ولدا بالبناء للفاعل على معنى ولدت
 أو جلت اهـ (قوله كما ان جبل في جبل الحيلة كذلك) أى مصدر بمعنى المفعول فهو مجاز علاقته التعلق وقوله
 ولا يقال جبل الخ أشار به الى أن لفظ الجبل هنا فيه مجاز آخر علاقته الاطلاق فالجبل خاص بجبل الآدميات
 أطلق هنا على مطلق جل سواء كان فى الآدميات أو غيرها فالتخصيص ان فى لفظ الجبل هنا مجاز من أحدهما وهو
 الذى علاقته الاطلاق مبنى على الآخر وهو الذى علاقته التعلق اهـ وفي المصباح وجبت جبلا من باب تعب
 اذا جلت الولد فهى جبل وشاة جبل والجمع جبلات على لفظها وجبأتى وجبل الحيلة بفتح الجيم ولد الولد الذى
 فى بطن الناقة أو غيرها وكانت الجاهلية يبيع أولادها فى بطون الخوامل فهى الشروع عن بيع جبل الحيلة
 وعن بيع المضامين والملاقيع وقال أبو عبيد جبل الحيلة ولد الجنين الذى فى بطن الناقة ولهذا قيل الحيلة بالهاء
 لانها أنثى فاذا ولدت فولدها جبل بغير هاء وقال بعضهم الجبل مختص بالآدميات وأما غير الآدميات من البهائم
 والشجر فيقال فيه جبل باليم اهـ (قوله جمع ملفوحة) أى ملفوحة بفتح الفاء وحذف واىصال من قولهم لقمعت
 بضم اللام يقال لقمعت الناقة فهى لاقح أى جلت فهى حامل اهـ برماوى وفي المصباح ألقح الفحل الناقة القاحا
 أحباها فلقمعت بالولد بالبناء للمفعول فهى ملفوحة على أصل الفعل قبل الزيادة مثل أحبه الله بفتح والاصل
 ان يقال فالولد ملفووح به لكن جعل اسما فحذفت الصلة ودخلت الهاء وقيل ملفوحة كقيل نظيفة وأكيلة
 والجمع ملاقح وهى ماقى بطون النوق من الاجنبية ويقال أيضا لقمعت لقما من باب تعب فى المطاوعة فهى
 لاقح والملاقح الاناث الخوامل الواحدة ملقحة اسم مفعول من القح والاسم اللقاح بالفتح والكسر اهـ
 (قوله لغة جنين الناقة خاصة) برده عليه ان المعنى اللغوى أخص من الشرعى مع ان المشهور العكس الا ان
 يقال هذا المشهور أعلى والا فليكونان متساويين أيضا وقد يكون اللغوى أخص كما هنا اهـ شيخنا
 (قوله من الاجنة) شمل الذكر والانثى وانظر مع قوله بجمع ملفوحة والظاهر ان فيه تجوزا اهـ شوبرى
 ويمكن ان تكون التاء فى ملفوحة للمباينة ولا تجوز اهـ شيخنا (قوله والمضامين) قال الشيخ عميرة قال الازهرى
 سميت بذلك لان الله تعالى أودعها ظهورها فكانت مضامينها اهـ وفسرها الاسنوى بما تحمله من ضرب
 الفعل فى عالم أو عامين مثلا ونحوه فى القوت كذاها من الحلى بخط شيخنا اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على

وهو بكسر النون مصدر
 بمعنى المفعول كما ان جبل
 فى جبل الحيلة كذلك
 والحيلة جمع حابل كفاشق
 ونسقة ولا يقال جبل لغير
 الاذى الإجازة وعدم صحة
 البيع فى ذلك على التفسير
 الاول لانه يبيع ما ليس بمملوك
 ولا معلوم ولا مقدور على
 تسليمه وعلى الثانى لانه الى
 أجل مجهول (و) عن بيع
 (الملاقح) جمع ملفوحة وهى
 لغة جنين الناقة خاصة وشرا
 أهم من ذلك كما يؤخذ من
 قولى (وهى ماقى البطون)
 من الاجنة (و) عن بيع
 (المضامين) جمع مضمون
 كما ان يجمع بمجنون أو
 مضمين كفتاح ومفتاح
 (وهى ماقى الاصلاب) للمفعول

(الملاسة) (رواه الشيخان

(بان يابس) يضم الميم

وكسرها (ثوبالبره) لكونه

مطويا أو في طلبة فهو أعم

من قوله مطويا (ثم يشتريه

على أن لا يخبره إذا رآه)

اكتفاء بلمسه عن رؤيته

(أو يقول إذا لمسته فقد

بعته) (اكتفاء بلمسه عن

الصيغة أو ببيع شيئا على أنه

متى لمسه لم يبيع وانقطع

خيار المجلس وغيره (و) عن

بيع (المنابذة) بالجمع ثم روى

الشيخان (بان يجعل النبد

بيعا) (اكتفاء به عن الصيغة

فيقول أحدهما أنبذ إليك

ثوبي بعشرة فيأخذ الآخر

أو يقول بعثك هذا بكذا على

أنى إذا أنبذته إليك لم يبيع

وانقطع الخيار وعدم الصحة

فيه وفيما قبله لعدم الرؤية

أو عدم الصيغة أو للشرط

الفاقد (و) عن بيع (الحصاة)

رواه مسلم (بان يقول بعثك

من هذه الأثواب ما نفع)

هذه الحصاة (عليه أو) يقول

(بعثك ذلك) مثلا (الخيار إلى

رئيسها أو يجعل) أى المتبايعان

(الرئيسي بيعا) وعدم الصحة فيه

للجهل بالبيع أو بزمان الخيار

أو لعدم الصيغة (و) عن بيع

(العسرون) رواه أبو داود

وغيره وهو يفتح العين والراء

ويضم العين واسكان الراء

ويقال العزبان بضم العين

واسكان الراء (بان يشتري سلعة

ويعطيه نقدا) مثلا (ليكون من الثمن أن يرضى بالذهب)

مر وعبارة الخالي قوله وهي ما في الاصطلاح في الاسنوى كالغوت تفسيره بما تحمله الاثني من ضرب الفعل في عام أو عامين مثلا وكتب أيضا فضاء الفعل الذي في صلبه يسمى باسمين يسمى عسبار يسمى مضمونا أو مضمونا بجمع بينهما الور ود النهي عن خصوص الصيغتين وبعض الناس خص الاول بان يشتري ماءه الاثني مثلا وهذا يشتريه مطلقا وليست ماستند ذلك انتهت (قوله من الماء) ان قلت حجة في استغنى عن هذا بما تقدم في العسب في وجهه ذكره قلت وجهه ور ود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على احدهما فربما يتوهم مخالفة المتروكة للمذكورة مع ان لكل منهما معنى آخر به تغاير الاخرى فليتم اهل سم على المتزوج وقال في حاشيته على حج بعدم مثل ما ذكره حيث قد سبق لا يغنى عن هذا الاحتمال ان يفسر العسب بغيره أى كضربه وهذا لا يغنى عما سبق لان له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضا فتم اتمى ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني للمضامين المتبايعين على عسب الفعل هذا وقال الاسنوى الاول ان يشتري ماءه مطلقا والثاني ان يشتري ما تحمله الاثني من ضربه في عام أو عامين وعليه فهم عامين مختلفان اه ع ش على مر (قوله يضم الميم وكسرها) وما اشتهر على الاسنوى من الفتح فلا وجه له كنه في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه شرح مر وقوله لانها في الماضي مفتوحة نقل الاسنوى في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح أيضا فلهذا الشارح اقتصر على الاشهر اه ع ش عليه وفي كل من المصباح والمختار انه من باب ضرب ونصر (قوله أو يقول إذا لمسته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها أى التاء اه ع ش على مر (قوله أيضا أو يقول إذا لمسته الخ) حال الامام بطلانه بالتعليق والعسول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوى بانه اذا جعل الميم شرطاً لبطلانه بالتعليق وان جعل ذلك بيعا فلقد فقد الصيغة اه شورى (قوله بان يجعل النبد بيعا) قال الرافعي وخلاف المعاطاة يجري هنا واعتبره السبكي بان الفعل هنا حال عن قرينة البيع ولم يعلم ارادة البيع الا من قوله السابق انبذ اليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كالموضوع عرفا لذلك كذا بهامش المحلى بخط شيخنا اه سم (قوله انبذ اليك) بكسر الباء اه ع ش وبابه ضرب اه مختار (قوله وعدم الصحة فيه) أى في بيع المنابذة بصورتيه وفيما قبله وهو بيع الملاسة بصورة الثلاث وقوله لعدم الرؤية أى في الصورة الاولى من صور الملاسة وقوله أو عدم الصيغة أى الصيغة الصحيحة وهذا في الصورة الاولى من المنابذة والثانية من الملاسة وقوله أو للشرط الفاسد أى في الثانية من المنابذة والثالثة من الملاسة تأمل (قوله أو عدم الصيغة) رده عليه ان قوله فقد بعثتك صيغة فكان الوجه ان يقال ان البطلان في هذه التعليق لا لعدم الصيغة وأجاب الشيخ عميرة بانه يعلم من هذا الكلام ان قوله فقد بعثتك اخبار لا انشاء أى وأنه جعل الصيغة مفقودة لا انتفاء شرطها وهو عدم التعليق اه ع ش على مر (قوله ولك مثلا) أى اولنا أولى اه شرح مر (قوله أو يجعل الرضى بيعا) أى اكتفاء به عن الصيغة فيقول اذا ربيت هذه الحصاة فاذن قيل صح مبيع من ذلك فاذا رماها أخذ الآخر من غير صيغة فقوله المذكور انما يكون فاصدا به الاخبار لا انشاء أى عدم الانشاء فان قصد به الانشاء صح لانه حينئذ يكون اعراضا عن قوله اذا ربيت هذه الحصاة فاذن قيل صح البيع اه حل (قوله والعربون) اسم معرب أصله التقديم والتسليف ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله بان يشتري سلعة الخ اه شرح مر (قوله ويقال العزبان) ويقال أيضا ببدال العين هـ ز في الثلاث اه شورى (قوله سلعة) بالفتح وأما بالكسر فهي الغدة التي تغري الحيوان وتطابق به أيضا على المتاع اه شورى وقال في المصباح السلعة مخرج في البدن يشبه الغدة من الحصاة الى البطيخة يتحرك بالتحريك ثم قال والسلعة البضاعة والجمع فيها سلع مثل سدر وسدر والسلعة النجاسة والجمع سلعات مثل سحرة وسحرة وأسلع صار ذا نجاسة فهو مسلوع اه وهي تصداتها بالكسر مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشمع وفي القاموس السلعة بالكسر المتاع المباع وما يحويه جمع سلع كعقب والغدة في الجسد تنخرج من الجلد والحم وقد فتح لاه واسكان الراء (بان يشتري سلعة ويعطيه نقدا) مثلا (ليكون من الثمن أن يرضى بالذهب)

فهو أولى بالبطالان مما امر في عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتنامل انتهت
(قوله لخبر من فرق الخ) وخبره من فرق بين والدته وولدها قاله مر وهو من الكاثر لورود الوعيد
الشديد فيه اه ع ش وأما العقد فهو حرام من الصغار على المعتمد خلافا للحج حيث قال انه من الكاثر اه
شيخنا عبدويه (قوله فرق الله بينه وبين أحبته الخ) فان قلت التفريق بينهما بين أحبته ان كان في الجنة فهو
تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وان كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضره التفريق وأجيب باختيار الثاني
وأن الناس ليستوا مشغولين في جميع أزمته الموقف بل في أحوال يجتمع بعضهم ببعض فيها التفريق في تلك
الأحوال تعذيب أو أنه محمول على الزجر ويمكن اختيار الأول وينسب الله تعالى أحبته فلا تعذيب اه من
ع ش على مر (قوله كلام) أي فيحرم بين فرعه وبينه كما يحرم بينه وبين الأم وقوله وحل بينه وبين الأب
أي بان يبيعه مع الأم فقط فيحصل التفريق بينهما وبين الأب وقوله والجدة في هذا كالأب أي فان لم توجد الأم
معها حرم التفريق بينهما وبينها كلام وان وجدت الأم معها حل بينهما وبينها وحرم بينهما وبين الأم تأمل (قوله
والجدة للأم) ليس قيد بل الجدة للأب كذلك تأمل اه شوبري (قوله فهم سواء) أي فاذا باعها مادونه
أو عكس بطل ولو اجتمع الأب والجدة فهل يحرم التفريق بينهما وبين أحدهما أو يعتبر الأب فقط تردد في ذلك
العلامة سم واستقر شيخنا ع ش باعتبار الأب اه برماوى (قوله أو مالك أحدهما غير مالك الآخر)
ان قلت اذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر فالتفريق يحصل ألبتة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفريق
لأنه يقتضى انهما مجتمعان قلت يمكن الاجتماع كأن يكونا أخوين في منزل واحد أو أحدهما مالك للأم والثاني
مالك للأول فلا يحرم على أحدهما ان يبيع مملوكه منهما اه شيخنا ومثله في ع ش على مر (قوله لكنه
يكره) أي ولو بعد البلوغ لم ينافيه من التشويش اه شرح مر (قوله والجدة للأم الخ) الظاهر تقديم
جد الأب عليه لأنه أشرف منه بدليل الجاهلية وأما الجدة للأم فينبغي تقديمها اذا اجتمعت مع الجدة للأب اه
حل (قوله فان فرق بنحو بيع الخ) ويجوز بيع جزء منهما الواحدان اتحاد الجزأين لا تفتاء التفريق في بعض
الزمنه بخلاف ما لو اختلف كثلث وربع اه شرح مر ومن نحو البيع رجوع المقرض في القرض
ورجوع مالك المقطعة فيها وليس من نحوه رجوع الأصل في الهبة للأولد وعبارة شرح مر ولأنه كما قاله
الأذرى منع التفريق برجوع المقرض ومالك المقطعة دون الأصل الواهب لان الحق في القرض والمقطعة ثابت في
الذمة وإذا تعذر الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه (قوله أيضا فان فرق بنحو بيع بطل) عبارة شرح مر
والوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون يبيعه بشرط عتقه كما اقتضاه ما لا تقم لعدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم
صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه انتهت فتوى المتن ويصح أى غير من يعتق عليه اه (قوله وقسمه) أى
قسمه ودأوت تعديل بخلاف قسمه الأقرار فلا تنأتى هنا اه شيخنا وفي الرشيدى على مر قوله أو قسمه
ومعلوم ان الاتسكون هنا لا يبيعا وبه يعلم ما في جاشية الشيخ اه (قوله وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهبة
ويجوز الفتح كما في فتح الباري وقوله في بيعة بفتح الباء فقط اه ع ش على مر (قوله أيضا وعن بيعتين الخ)
فيه تسامح لانها بيعة واحدة وانما سماها بيعتين باعتبار التريدي في الثمن اه شيخنا (قوله أو بالفين في سنة)
والفاء وثم مثل او اه برماوى وهذا بخلاف ما لو قال بالف نقد أو الفين الى سنة فانه يصح ويكون الثمن ثلاثة
آلاف ألف حالة وألفان مؤجلان الى سنة اه شرح مر وقوله وألفين الى سنة لوراد على ذلك فخذ بايهما
ثبت الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وان تردد فيه الزكشى لان قوله فخذ الخ بطل لا يجابه فبطل
القبول المترتب عليه اه فليتنامل اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله أو أشاء) أى أو يشأ فلان اه
شرح مر (قوله وعن بيع وشروط) قال الغزالي رحمه الله تعالى السبب في البطلان ان انضمام الشرط الى
البيع يبقى عاقبة بعد البيع يثور بسببها ينهمامسارعة فبطل أعنى الشرط الا ما يستثنى اعنى واذا بطل بطل

لخبر من فرق بين والدته
وولدها فرق الله بينه وبين
أحبته يوم القيامة حسنة
الترمذى وصححه الحاكم
على شرط مسلم والأب وان
علا كلام فان اجتمع ما حرم
التفريق بينهما وبينها وحل
بينه وبين الأب والجدة في
هذا كالأب واذا اجتمع
الأب والجدة للأم فهم سواء
في بيع الولد مع أيهما كان
ولو كان أحدهما حرا أو
مالك أحدهما غير مالك
الآخر لم يحرم التفريق
وكذا لو فرق بينهما بعد التمييز
لكنه يكره أما سائر المحارم
فلا يحرم التفريق بينهما
والجدة للأم الحق المتولى
بالجدة للأب والمأوردي
بسائر المحارم وقول لا بقو
وضعية وعتق من زيادى
(فان فرق) بينهما (بنحو
بيع) كهيبة وقسمه وفرض
(بطل) العقد للعجز عن
التسليم شرعا بالنسبة من
التفريق وتعبيرى بنحو
بيع أعم من تعبيرة ببيع
أوهبة (و) عن (بيعتين في
بيعة) رواه الترمذى وغيره
وقال حسن صحيح (كعبتك)
هذا (بألف نقدا أو بألفين
لسنة) فخذ بأيهما شئت
أو أشاء وعدم الصحة فيه
للجمل بالعوض (و) عن
(بيع وشروط)

البيع ثم ذكر نحوهما قاله الشارح قال الأئمة رضي الله تعالى عنهم وقد قسمه بعضهم فقال الشرط اما أن
يقضي به مطلق العقد كالقبض والانتفاع والرد بالعيب أو لا الاول لا يضر والثاني اما أن يتعلق بمصلحة العقد
كشرط الرهن والاشهاد والاول وصف المقصود من الحكاية والخياطة والخيار ونحو ذلك أو لا الاول لا يفسده
ويصح الشرط في نفسه والثاني اما أن لا يكون فيه غرض بورث تنازعا كشرط ان لا يأتى كل الا الهريسة فهو لاغ
والعقد صحيح والثالث وهو الفساد المفسد كالأموال التي تنافي مقتضاه نحو عدم القبض والتصرف وما أشبه ذلك
قال بعضهم الحاصل ان المفسد كل شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من مصلحته قال الاسنوي لك أن تقول
اذا اشترى بشرط أن لا يبيع ولا يقبض هلاصح العقد اذا كان الشرط هو المشتري كما قالوا بطله فيما لو تزوج
بشرط أن لا يأتى أو يؤيده ما قاله القاضي اذا اشترى طعاما بشرط المشتري ان يطعمه غيره صح بخلاف ما اذا كان
الشرط البائع اه سم (قوله رواه عبد الحق في أحكامه) أى رواه عبد الحق عن عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده وهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ولد سنة احدى وخمسمائة وصنف الاحكام وغيرها المتوفى
سنة احدى وثمانين وخمسمائة اه برماوى (قوله على ان تبين دارك بكذا) فاذا باعته واشترى منه فان بيع
العبد باطل وأما بيع الدار فان تباعها معتقدين بحصة العقد الاول بطل وان اعتقدا فساداه صح اه زى
وشرح مر و ج (قوله كبتك عبدى بألف) قال هنا عبدى وفيما قبله ذا العبد وقال هنا أيضا بشرط الخ
وفيما قبله على ان تبين الخ وقال أيضا هنا بما تنو قال أولا بكذا كل ذلك للتفنن اه شيخنا ح ف (قوله وكبيعه
زرعا الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو اشترى زراعا بشرط ان يحصده البائع أو ثوبا ويخطيه البائع أو بشرط
ان يخطيه كما بأصله وعدل عنه لتبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والالتيان به على صورة الاخبار وبه
صرح في مجموعه وفي كلام غير ما يقتضى ان خطه ببيعة الامر لا يكون شرطا ويظهر حمله على ما اذا أراد مجرد
الامر لا الشرط ويفرق بين خطه وتخطيه بان الامر شئ متبدا غير مقيد لما قبله بخلاف الثاني فانه حال وهى
مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط انتهت وقال في الروض وشرحه وان اشترى زراعا أو ثوبا مثلا بعشرة بشرط
حصده وتخطيته بدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمل له فيما لم يملكه بعد سوا شرط العمل على البائع
أم على الاجنبي فتعير به بما قاله أولى من تقييد الاصل بالبائع وان قال اشترى بعشرة واستأجر ثوبا لخصده
أو تخطيته بدرهم وقبل بان قال بعت وأجر من مع البيع وحده أى دون الاجارة لانه استأجر قبل الملك لحمل
العمل وان اشترى واستأجر بعشرة فتعير به بالشرط في البيع وتبطل الاجارة (قوله أيضا وكبيعه زراعا)
أى شرائه كما صرح به الاصل وعبارته ولو اشترى زراعا بشرط ان يحصده البائع أو ثوبا ويخطيه فالاصح بطلانه
انتهت فالشرط المشتري والبائع يوافق وينبغي ان يكون مثله اذا شرط البائع ذلك والمشتري يوافق لان ذلك في
معنى شرطه وانما لم يعمل كلام المصنف على الثاني الفنى عن التأويل لانه المذكور في كلامهم اه حل وهذا
كاه فيما اذا جعل الحصد أو الخطية على البائع أو اجنبي فان جعل على المشتري فانه يصح كما يعلم مما سيأتى
في هذا الباب وفي باب بيع الاصول والثمار اه شيخنا وفي قبل على حل فان شرط الحصاد على المشتري
لم يضر وان كان الشرط البائع خلافا لظاهر ما في العباب اه (قوله بضم الصاد وكسرها) في المختار حصد الزرع
وغيره من باب ضرب وانصرفه ويحصد ويحصد وحصد بفتحين وحصاد الالسة الذي في الحديث هو
ما قبل في الناس باللسان وقطع به عليهم والحصد المنجل وزناومعنى وأحصد الزرع واستحصده حان له ان يحصده وهذا
زمن الحصاد بفتح الحاء وكسرها اه (قوله لاشتماله على شرط عمل الخ) قضيته انه لو تضمن الزامه أى البائع بالعمل
فيما يملكه أى المشتري كأن اشترى ثوبا بشرط ان يبنى حائطه صح وهو غير مراد بل الاوجه البطلان قطعا
كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذهما مثلا لان فيبيع بشرط اجارة أو اجارة باطل لذلك سواء قدم ذكر
التمن على الشرط أم أخر عنه وانما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في المبيع وقع تابعا لبيعة فاغتر

رواه عبد الحق في أحكامه
(كبيع بشرط بيع) كبيعك
ذا العبد بالالف على أن
تبيعني دارك بكذا (أو
قرض) كبيعك عبدي بالالف
بشرط أن تقرضني مائة
والمعنى في ذلك أنه جعل
الالف ورفق العقد الثاني
شناوثة شرط العقد الثاني
فأسد قبل بعض الثمن
وليس له قيمة معلومة حتى
يفرض التوزيع عليه
وعلى الباقي فيمطل البيع
(وكبيع زعاً أو ثوباً بشرط
أن يحصده) بضم الصاد
وكسرها (أو يخطه) لاشتغال
البيع على شرط عمل

على مقابل الاصح القائل بان فيه جمع بين بيع واجارة وقيل يبطل الشرط وفي البيع قولاً تقرق الصفة ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط ايصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه يبيع بشرط وان أطلق صح العقد ولم يكلف ايصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعه والحاصل من كلامهم ان كل شرط مناف لمقتضى العقد انما يبطله اذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه كالمسياتي وحيث صح لم يجبر على فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهر او قيمة ولد وأجرة وضمان المصوب اذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد الا ان يعلمه والتمن مئة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خنزير أو كلب أو شيء يكره لان الشراء به يفيد الملك عند أبي حنيفة ولو كانت بكر أو أم بكر كالنكاح الفاسد وارش بكاره لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد فإنه لا أرش فيه اذ فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه وارش البكاره مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر تيب وارش بكاره وعلى الاول فلا ينافي ما يأتي في الغصب انه لو اشترى بكره مضموناً ووطئها جاهد لانه يلزم مع ارش البكاره مهر تيب لو جرد العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم ولو حذف العاقدان المفسد لانه قد ولو في مجلس الخيار لم ينفك صحيحاً اذ لا عبرة بالفساد بخلاف ما لو أطلق شرط صحيحاً أو فاسداً في مجلس الخيار فإنه يلحق العقد لان مجلس العقد كالمعقد اهـ شرح مر (قوله أيضاً لاشتمال البيع على شرط عـل) أي من البائع أو أجنبي بخلافه من المشتري كما تقدم وقوله فيما لا يملكه أي المشتري أي في مبيع لم يملكه المشتري بعد أي الا أن أي وقت جريان الصيغة اهـ (قوله فيما لم يملكه المشتري بعد) أي الا أن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام العقد اهـ برماوى (قوله وصح بشرط خيار الخ) هذه الصورتان من بطلان بيع بشرط وهي منزلة منزلة الرخص في العبادات أي فلا يقام عليها ما لم يقل وعبارة الشيخ عمرة هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات يتبع فيها توقيف الشارع ولا يتعدى لسل ما فيه مصلحة اهـ بخط الشيخ خضر وعبارة شرح مر ويستثنى من النهي عن بيع بشرط منور تصح كالبيع بشرط الخيار الخ انتهت وجهه ما ذكر في المتن من المستثنيات احد عشرة ضرورة وفي قل على المحلى مانته والحاصل ان للشرط في العقد خمسة احوال لانه اما الصحيحه كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصلحته كالكتابة والخياطة أو مما لا غرض فيه كما كل الهريسة أو بخالف مقتضاه كعدم القبض فهذا الاخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو مضمول به في الاول وتأ كيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولا غ في الرابع قال الاسنوي وينبغي أن يصح اذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كالمو شرط الزوج في النكاح انه لا يطأ وكما لو اشترى طعاماً بشرط على نفسه ان يطعمه لا غير فإنه يصح لان شرطه البائع فإنه يبطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بان ذلك الشرط يؤدي الى استنصار ضمان البائع هنا وعدم وثوق بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبان القدرة على التسليم في المبيع شرط وهو القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله أكل المبيع لحصول القبض به لانه باحة كما يأتي فيه فخره اهـ قل على الجلال وفي القسط لا في على البخاري مانته ومذهب السانعي لا يجوز بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو فرض للنهي عنه في حديث أبي داود وغيره الا في ستة عشر مسألة أولها شرط الرهن ثانياً التكفيل المعين لثمن في الذمة للمعاجة المما في معاملة من لا يرضى الا به ما ولا بد من الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد ثلثها الا شهادة لقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم رابعها الخيارات الخمس الاجل المعين سادسها العتق لا مبيع في الاصح لان عائشة رضي الله عنها اشترت برة بشرط العتق والولا ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا شرط الولا لهم بقوله ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل

في الم يملكه المشتري بعد وذلك
فاسد (وصح بشرط خيار أو
براءة من عيب أو قطع عـر)

شرطه والثاني البطلان كالمو شرط بيعه أو هبته وقبل بصر البيع ويطل الشرط سابغها شرط الولاء لغیر
المشتري مع العتق في أضعف القولين فيصم البيع ويطل الشرط لظاهر حديث بركة والأصح بطلانها لما
تقرر في الشرع من أن الولاء لمن اعتق وأما قوله لعائشة واشترط ليهم الولاء فأجيب عنه بأن الشرط لم يقع في
العقد وبأنه خاص بقضية عائشة وبأن لهم بمعنى عليهم ثامنها البراءة من العيوب في المبيع ناسعها نقله من مكان
البائع لانه تصریح بمقتضى العقد عاشرها واحد عشرها قطع الثمار أو تبقيتها بعد الصلاح ثاني عشرها أن يعمل
فيه البائع علامة معلوما كان باع ثوبا بشرط أن يخيطه في أضعف الأقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى
عليهما باعتبار القيمة وقبل يطل الشرط ويصم البيع بما يقابل المبيع من المسمى والأصح بطلانها لاشتمال
البيع على شرط عمل فبالم يملكه بعد ثالث عشرها أن يشترط كون العبد فيه وصف مقصود رابع عشرها أن
لا يسلم المبيع حتى يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية فيه ما إذا باع ما لم يره
على القول بصحته للحاجة إلى ذلك اه (قوله وسيأتي الكلام عليها في محالها) وانما ذكرها هنا ليبين أنها من
المستثنات اه برماوى (قوله وبشرط أجل) أى في غير الزبوى اه شرح مر وأما تقييده بذلك في
الأجل دون الرهن والكفيل لانه لا يفرق في العوض الذى يشترط فيه الرهن أو الكفيل بين كونه ربويا أو غيره
وهو كذلك اه ع ش عليه (قوله أيضا وبشرط أجل) أى ومع شرط أجل ولو أسقط شرط الأجل بعد العقد
لم يسقط بخلاف شرط الرهن أو الكفيل فإنه يسقط لأن الأجل صفة تابعة فهو غير مستقل لا يقوت بالاستقاط
بخلاف كل من الرهن والكفيل اه حل أى لأن كلامهما مستقل فيقوت شرطه بالاستقاط اه برماوى
وينبغي أن مثلهما الاشارة اه قل على المحلى (قوله معلومين) عبارة شرح مر في الأجل وشرط صحة العقد
مع الأجل أن يحدده بمعلوم لهما كالى صفر أو رجب لالى الحصاد ونحوه كىأتى في السلم تفصيله المطرد هنا كما
لا يخفى انتهت وقوله بمعلوم لهما أى فلا يكتفى علم أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقهم لكن سيأتى في السلم
أنه يكتفى علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال بمثله هنا لانه أضيق من البيع فيكتفى علم غيرهما وقوله
لالى الحصاد ونحوه أى ما لم يردا وقته المعتاد ويعلم اه ع ش عليه (قوله لغرض) راجع للثلاثة واللام
فيه بالنظر للأجل لأم التعمدية أى أجل عوض وبالنظر الى الرهن والكفيل لأم التعليل أى لأجل تخصيص
العوض ففيه استعمال المشترك وهو اللام في معنييه معا وهما التعمدية والتعليل اه شيخنا جف (قوله فان
شرط رهنه) أى المبيع المعين ولو بعد قبضه ومثله الثمن فاذا شرط رهن الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل
وكلامه أو لاشتمال لذلك فاذا كره هنا مجرد تصوير لان الكلام انما هو في بيع الاعيان اه حل وقوله
بالثمن أى وكذا بغيره كما تقدم في عبارة القسطلانى (قوله لاشتماله على شرط رهن الخ) عبارة شرح مر
لانه لا يملكه الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع فلو رهنه بعد قبضه بالشرط مفسد صحيح انتهت (قوله
أو الوصف بصفات السلم) أى لما في الذمة فليس هذا من رهن الغائب فلا ينافى قولهم رهن الغائب باطل
كبيعه فلا يكتفى وصفه أى اذا أراد ان يقيم وصفه مقام رؤيته وهو معين وهنا في الذمة كالمبيع في الذمة اه
حل (قوله أيضا أو الوصف بصفات السلم) سيأتى فيه انه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين غيرهما
بالوصف وقياسه ان يأتى مثله هنا وقد يفرق على بعد بأن المسلم فيه معقود عليه فضيق فيه ما لم يضيق في الرهن اه
ع ش على مر وعبارة المنهج في السلم متناوشت واذا كرها أى الاوصاف في العقد بلغة يعرفانها أى يعرفها
العاقدان وعدلان غيرهما يرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدهما أو غيرهما لم يصح العقد
انتهت فتقتضى قول المحشى هنا اضيق فيه ما لم يضيق في الرهن انه يكتفى في الرهن معرفة العاقدين أو أحدهما أو
غيرهما بالصفات التى ذكرها أى بمسؤولها ومعناها تأمل (قوله وفي الكفيل بالمشاهدة) أى لان من
ظاهر الشخص يعلم حاله وما عايناه من المعونة أو السهولة غالبان الظاهر عنوان الباطن قال الأسيدي

وسيأتي الكلام عليها في
محالها (و) بشرط (أجل
ورهن وكفيل معلومين
لعوض) من مبيع أو غن
(في ذمة) للحاجة إليها في
معاملته من لا يرضى إلا بها
وقال تعالى اذا نذرتهم دين
الى أجل مسمى أى معين
فاكتبوه ولا بد من كون
الرهن غير المبيع فان شرط
رهنه بالثمن بطل البيع
لاشتماله على شرط رهن ما لم
يملكه بعد العلم في الرهن
بالمشاهدة أو الوصف بصفات
السلم وفي الكفيل بالمشاهدة

سئل النووي عن موافقته على الاكتفاء بمشاهدة الكفيل وعدم موافقته على الاكتفاء بمشاهدة قداما صدقهما من القرآن وعين محله من المصحف مع عدم معرفة الصعوبة والسهولة أي مع وجود هذا بعينه هنا وأجيب بآنا قد علمنا أنه يفهم من ظاهر الشخص حاله وما هو عليه من الصعوبة أو السهولة غالباً ولا كذلك القرآن ونقل عن شيخنا ما رآه أجاب بان الصدق معهود عليه فاحتياط فيه بخلاف الكفيل اه حل (قوله أو بالاسم والنسب) كان المراد أنهم ما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب اه سم على ج (قوله ولا يكفي الوصف كوسرقة) أي لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لا انتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه ثبت في الذمة وهو هذا جرى على الغالب والافتد يكون الضامن رقيقاً مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وأيضاً فكم من موسر ثقة يكون مما طاف الناس مختلفون في الإبقاء وان اتفقوا بسار او عدالة فاندفع بحث الرافعي ان الوصف بهذا من أولى من مشاهدته من لا يعرف حاله اه شرح ممر ثم قال ولا يصح بيع ساعة من اثنين على ان يتضامنا كما في تعليق القاضي حسين والوسيط وغيرهما لانه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصلحة العقد ولو قال اشترى ثياباً على ان يضمنه زيد الى شهر صح واذا ضمنه زيد وجب له ان يضمنه في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهين نعم مقتضى قاعدة الشافعي من رجوع القيد وهو هنا الى شهر لجميع ما قبله وهو اشترى بثمنه اه وقوله على ان يتضامنا زاد في شرح الروض بخلاف عكسه ونظريه والشيخنا قال انظر مأمورة العكس ثم ذكر خلافاً في تصويره واستقر بمنه ان يبيع اثنان واحداً شيئاً بثمن في ذمته ثم يشترط كل من المتبايعين على صاحبه ان يضمن المشتري أي بكسر الراء ونظريه بان هذا التصوير وان كان صحيحاً في نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين وهما بالنظر للضمان أجنيبان عن العقد فلا يصلح حل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقدين وأجيب بأنه لا يكتفى بذلك وان لم يكن بين العاقدين فيحسم العكس على مجرد التخالف فقط ومحل عدم الصحة اذا وقع ذلك في صاب العقد أو قبل لزومه أما اذا تضمننا بعد لزوم العقد فيصح اه ع ش عليه (قوله وببحث الرافعي الخ) وأجيب بان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه مال يثبت في الذمة قال العلامة ابن عبد الحق ونقض بالضامن الرقيق وأقول وجه النقض ليس بظاهر لان الرقيق لا يهوى ركونه موسراً ثقة أو يقال انه جرى على الغالب فلا يرد ضمانه (قوله وسكت عليه النووي) أي رضيه وأقره بخلاف سكت عنه فإنه بمعنى لم يرضه اه برماوى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لكل من الاجل والرهن والكفيل وعبارة ممر في شرحه لان تلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة انتهت (قوله واما صحة ضمان الخ) جواب اما محذوف والمذكور تعليل له والتقدير واما صحة ضمان الخ فلا رداً ذلك الحكم مشروط بالقبض كما ياتي أي واذا قبض ما ذكر ثم خرج مستحقاً فإنه يضمن بدله سواء كان المستحق الثمن أو المبيع فهو في الحقيقة ضمان دين اه شيخنا وعبارة شرح ممر كج ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المعينة والثمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الايمان المضمونة لانه لم يمتد كلامه الا في باب الضمان انتهت أي فيكون ذلك مستثنى من عدم صحة ضمان المعين تأمل (قوله أيضاً واما صحة ضمان الغرض المعين) أي المسمى بضمان الدرك وقوله مشروط بقبضه أي فاشبه ما في الذمة اه ع ش على ممر وعبارة اشار في باب الضمان وصح ضمان درك ويسمى ضمان عهداً بعد قبض ما يضمن كان يضمن للمشتري الثمن أو البائع المبيع ان خرج بمقابلته مستحقاً أو مبيعاً معيباً ورد أو ناقصاً لنقص صفة بشرط أو صفة بفتح الصاد و رد ذلك للمعاجة اليه وما وجهه القول بطلانه من انه ضمان مال يجب أجيب عنه بأنه ان خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري انتهت (قوله ويشترط في الاجل ان لا يبعد الخ) أي والا في حال البيع للعالم حال العقد مشروط بقبضه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالاجل لان الاجل يتعاقب قسطاً من الثمن وقول بعض الاصحاب يجوز ايجار الارض

أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كوسرقة وبحث الرافعي ان الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله وسكت عليه النووي وتعبيرى بالعوض أعم من تعبيره بالثمن وخرج بقيد في ذمة المعين كما لو قال بعثك هذه الدراهم على ان تسلمها لي وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان العقد بهذا الشرط باطل لانه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له وأما صحة ضمان الغرض المعين فشرط بقبضه كما سياتي في محله ويشترط في الاجل أن لا يبعد بقاء الدين اليه فلا يصح التأجيل بنحو ألف سنة وفي تعبيري بما لو مبنى تغليب المعامل على غيره

ألف سنة شاذ غير معمول به وإذا صح كان أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليه وإن بعد بقاء المتعاقدين إليه كما تقي سنة
 انتقل بموت البائع لوارثه وحل بموت المشتري ولا يقدح السقوط بموته أذ هو أمر غير متيقن حال العقد فلم ينظر
 إليه واللم يصح بأجل طويل كمن يعلم عادة أنه لا يعيش ببقية يومه وقد صرحوا بخلافه اهـ شرح مر (قوله
 فهو أولى من عكسه الخ) لكن الأصل لاحظ كون المذكر غير عاقل وقد صرحوا بأن مما يجتمع قياساً طرداً
 بالالف والتاء وصف المذكور الذي لا يعقل ولولا التغليب اهـ حل (قوله وبشرط اشهاد) من المعلوم أن
 المراد الشرط في صلب العقد فحينئذ إذا كان الشرط من البائع على المشتري يكون اشهاد المشتري على اقرارهما
 بالعقدان يأتي بعد العقد بالشهود وفيه هو البائع لهم بأنهم ما يتابعوا كذا بكذا فيشهدون على اقرارهما هذا غاية
 ما يمكن وأما الاشهاد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه الصورة أي فيما إذا شرط الاشهاد في
 صلب العقد ولعل فيما كتبه قل على المحلى إشارة إلى ما قلناه حيث قال قوله وبشرط الاشهاد أي على جريان
 العقد اهـ تأمل (قوله واشهدوا إذا تباعتم) وتزولها في السلم كما قاله ابن عباس لا يمنع الاستدلال به في غيره
 لأن الهبة بعوض وم لا فظان فأت أي عوم هنا فأت الفعل كالنكرة وهي في حين الشرط للعموم فكذلك الفعل
 اهـ ابعاب اهـ شوري أولان الضمير في قوله واشهدوا راجع للأشخاص والعموم في الأشخاص يستلزم
 العموم في الأحوال اهـ بابلي اهـ الحقيقى وصرف الأمر في الآية عن الوجوب الإجماع وهو أمر ارشاد
 لا ثواب فيه إلا لمن قصد به الامتثال كذا قيل فليراجع اهـ قل على الجلال (قوله وإن لم يعين الشهود) أي
 أولم يكن العوض في الذمة اهـ ع ش على مر (قوله لأن الحق يثبت الخ) ولذلك لو عينهم لم يتعينوا كما سيأتي
 في التمرح قريباً ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهته ونحوها وهذا بما يفيد جواز إبداءهم بدوهم وهو
 كذلك كما في ع ش على مر والذي في شرح الروض جواز إبداءهم بمثلهم أو فوقهم فقط اهـ (قوله أو كتابته)
 أي ولو فاسدة أو تدييره ومثله المعلق عتقه بصفة أن كان لا يصح رهنه اهـ حل (قوله أو امتناع من رهنه)
 أي امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهنه وإن أتى برهن غير المعين ولو أعلى قيمة منه كما شمله إطلاقهم إذ
 الأعيان لا تقبل الإبدال لتفاوت الأغراض بذواتها اهـ شرح مر (قوله أو نحوها) كأن وقفه أو وهبه
 وأقبضه اهـ برماوى (قوله وكفوته عدم قبضه) أي بعد رهنه وهذا يفيد أن اشتراط الرهن يدخل فيه شرط
 قبضه ويفرق بينه وبين الأقرار حيث لم يجز لوالا الأقرار بالرهن اقراراً بقبضه بأن مبنى الأقرار على اليقين اهـ
 حل (قوله أو اشهاد) أي أو فوات اشهاد بان لم يشهد من شرط عليه الاشهاد كأن مات قبله وقوله أو كفالة بان لم
 يتكفل ذلك المعين بان مات أو امتنع وإن أتى بكفيل أحسن منه لما تقدم في المرهون أو أسر الكفيل أو ثبت
 أساره على ما بحثه الأسوى ورده شيخنا في شرحه للبهجة وأقره في شرحه للمنهاج اهـ حل (قوله خير من شرط
 له ذلك) أي على الفور لأنه خيار تنقض ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بالمشروط لزوال الضرر بالفسخ
 ويختبر أيضاً فيما إذا لم يقبضه الرهن لهلاكه أو غيره كتنخره أو تعلق أرش جنايته بقبضه وكظهور المشروط رهنه
 جانياً وإن عفى عنه مجاناً أو تاب في أوجه الوجهين خلافاً لما في الأنوار إذ تنقص قيمته غير منجبر بما حدث بعد جنايته
 من تحرقوبة وعفو كما يأتي لأن مانع عرض سابق اهـ شرح مر (قوله كشرط وصف يقصد) ويكفى أن
 يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الجنس في شيء فإنه لا بد أن يكون جنساً عرفاً والاختيار
 ولو قيد بحال أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السببى الآتى
 في الجمع في الاجارة بين العمل والزمان ولو تقرر الفسخ في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله
 الآتى ولو مات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينه في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أتى به القول بخلاف
 ما لو ادعى عيباً قديماً لأن الأصل السلامة ولا ينافيه ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه ما لو اختلفا في كون الحيوان
 حاملاً صدق البائع بيمينه لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ما سيأتي في دعوى المشتري قدم العيب

فهو أولى من عكسه الذي
 عبر فيه بقوله معينات
 (و) بشرط (اشهاد) لقوله
 تعالى وأشهدوا إذا تباعتم
 (وإن لم يعين الشهود) إذ
 لا يتفاوت الغرض فهم لأن
 الحق يثبت بأى عدول كانوا
 بخلاف الرهن والكفيل
 (وبغوت رهن) موت المشروط
 رهنه أو اعتاقه أو كتابته أو
 امتناع من رهنه أو نحوها
 وكفوته عدم قبضه وتعيينه
 قبل قبضه وظهور عيب قديم
 به ولو بعد قبضه (أو اشهاد)
 وهو من زيادتي (أو كفالة
 خير) من شرط له ذلك
 لفوت المشروط نعم لو عين
 في الاشهاد شهوداً أو ماتوا أو
 امتنعوا فلا خيار لأن غيرهم
 يقوم مقامهم وتعبيرى
 بالفوت أعني مما عبر به
 (كشرط وصف

مع احتمال ذلك لأن ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى
 أن ذكر الموت تصوير ممنوعة على أن الكتابة أمر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الحمل فلا قياس اه شرح مر
 وقوله ما ينطاق عليه الاسم قضيته أنه لو شرط كونها ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن ما تجلبه قليل جدا بالنسبة
 لا مثالها من جنسها اكتفى بذلك وقد يتوقف فيه بان مثل هذا بعد عينا وقد يشمله قول حج في شرح العباب لكن
 لا بد من وجود قدر منه أي اللبن يقصد بالشرط عرفا فيما يظهر اه بحروقه * (فائدة) * لو شرط كون المبيع
 عالها هل يكفي ما ينطاق عليه الاسم أم يشترط كونه عالها عرفا فيه نظرا والقرب الثاني لا تنفاه صدق العالم على من
 اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدر يسمى به عالها عرفا وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت العلوم
 التي يشتغلون بها أم لا فيه نظرا أيضا والظاهر الثاني ويكتفي بما ينطلق عليه اسم العالم في عرف أهل بلده أنه عالم
 وبقي ما لو شرط كونه قارئا وينبغي أن يكتفي فيه بالقراءة العرفية بان يكون يحسن الكتابة والقراءة ولو في المحفف
 وقال حج في شرح الارشاد ولو شرط كونه كاتباً فهل يجب كون تلك الكتابة عربية أو يكتفي بكونه يحسن
 الكتابة بأي قلم كان أو يجعل ذلك على المتعارف الاكتفى في محل العقد للنظر فيه بحال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق
 ويكتفي أن يحسن الكتابة بأي قلم كان ما لم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة لاختلاف الأقسام فيجب التعيين
 اه ع ش عليه (قوله يقصد) أي عرفا وأن لم يقصد العائدان لا عكسه كفي الثبوت فانه لا يقصد عرفا وخرج
 يقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بقوتهما * (فرع) * لو شرطها ثانياً ثبات بكر أو شرطه مسلماناً كان كافراً
 أو شرطه فلا خيار بمسوحاً فلا خيار في الجميع بخلاف عكسه الغلو البكر والمسوح ورجبة الفريقة في الكافر
 اه قل على المحلى (قوله أو الدابة حامل) قال سم على حج لو شرط كونها حاملاً فثبت أنها كانت عند العقد
 غير حامل لكن حلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كلودر اللبن على الحد الذي أشعرت به التصريه بجميع
 حصول المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط اه وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل
 قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري بخلاف المصرة فانه حيث در اللبن على الوجه
 الذي أشعرت به التصريه حصل به غرض المشتري اه ع ش على مر ولو عين في الحمل كونه ذكراً أو
 أنثى بطل العقد اه برماوى (قوله من آدمي وغيره) أي والدابة هنا محمولة على معناها اللغوي وسيمعلم مما
 يأتي أنه يشترط وجود الحمل عنده أي العقد بانه فصاله لدون ستة أشهر منه مطلقاً ولدون أربع سنين بشرط أن
 لا توطأ وطاً يمكن أن يكون منه وهو يأتي في الوصية انه يرجع في حل البهيمه لاهل الخبرة فيكون هنا كذلك فيما
 يظهر ويكتفي برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة اه شرح مر وقوله لاهل الخبرة أي فلو فقدوا
 فينبغي تصديق المشتري لما عال به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بقصدهم
 فقههم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد ما دون مسافة العروى
 لأن من هم بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استدعى عليه منه وقوله أو أربع نسوة هذا ظاهر في حل
 الأمة اما البهيمه فقد يقال لا يثبت جملها بالنساء الخالص لانه مما يطلع عليه الرجال غالباً * (فائدة) * قال
 حج فرع اختلاف جمع متأخرون فمن اشترى حباً للبذر بشرط أن ينبت والذي يشبه فيه أنه أن شهد قبل بزره
 بعدم انباته خيران تخير في رده ولا تقار لا مكان علم عدم انباته ببذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالأشترى
 بطيخاً فزرارة في واحدة منه فوجدها معيبة حيث برد الجميع لانه لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا تخير
 المشتري لو خالف أنه لا ينبت لما تقرر انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان اتقى ذلك كله بان بزره كله فلم ينبت
 شيئاً مع صلاحية الارض وتعدراخر اجبه منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قديمته
 حباناً أو حباناً غير نبات كالأشترى بقرة بشرط أن يلبون فمات في يده ولم يعلم أنها لبون حيث يخالف على أنها
 غير لبون وله الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما اطلاق بعضهم أنه إذا لم ينبت يلزم البائع جميع

يقصد ككون العبد كاتباً
 أو الدابة من آدمي وغيره
 (حامل أو ذات لبن)

ما خسر المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحراثة وبعضهم أجرة الباذر فقط فبميد جدا والوجه بل الصواب
انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تغريرا موجبا لذلك كما يعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ثم
وأيت شيخنا أفتى في بيع بذرة على انه بذرة ثناء فزرعه المشتري فأورق ولم يثمر بأنه لا يتخير وان أورق غير ورق
الثناء فله الارش اه وقوله لا يمكن العلم بدونه أي فلا يذر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد فمرا اه
عش عليه (قوله في صحة البيع الخ) متعلق بكاف التشبيه والتنظير أي بما دلت عليه فسكانه قال المشابهة
المذكورة في الامور الثلاثة (قوله وثبوت الخيار بالقوت) عبارة حج ومرو له الخيار فور ان اختلف
الشرط الذي شرطه الى ما هو أدون لقوات شرطه اما اذا اختلف الى ما هو أعلى كان شرط ثيبو بتهان فخرجت بكرا
فلا خيار أيضا ولا أثر لقوات غرضه لنحو ضعف با لته اذا العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو
شرط كونه خصيا قبلان فلا يتخير لانه يدخل على الحرم ومرا دة الممسوح اذ هو الذي يباح له النظر اليهن فان دفع
تنظير البدر ابن شهية فيه انتهت (قوله ان هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد) وهي العلم بصفات المبيع التي تختلف
بها الاغراض ولانه التزام موجود عند العقد ولا يتوقف التزامه على انشاء امر مستقبلي فلا يدخل في التهي
عن بيع وشرط وان سمي شرطا تجوز لان الشرط لا يكون الامستقبلا اه شرح مر (قوله فلا خيار
بقوته) لانه من البائع اعلام بذلك العيب ومن المشتري رضايه اه حل وهذا من الشارح نص في ان
البيع صحيح مع هذا الشرط فالتقييد في المن يكون الوصف بصفة صالحة وبالنسبة الى ثبوت الخيار لا بالنسبة
لصحة البيع فهذا من قبيل قوله الا تني أو ما لا غرض فيه الخ (قوله بشرط مقتضاه) أي ما يقتضيه البيع وهو
مارتبه الشارع عليه اه جف (قوله كقبض ورد بعيب) وكل شرط البائع مع موافقة المشتري حبس
المبيع يثن في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم فانه يصح لان حبسه حيث يثن من
مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلا أو حالا ولم يخف فوته بعد التسليم لان البداءة حيث يثن في التسليم بالبائع
اه شرح مر (قوله ورد بعيب) محله اذا أمكن الوفاء به والا كان كل المشتري را هنا وأولاد لم ينفذ ايلاده
لا عساره ثم أراد شراء المهر من بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فانه لا يصح له تذر الوفاء بمجرد ملكه لها اه
شوبري (قوله أو ما لا غرض فيه) أي عرفة فلا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما فبما يظهر اه شرح مر
(قوله كل لا يأت كل الا كذا) وما ذهب اليه جمع من ان محله ان لا تأكل الا كذا بالناء الفوقية لان هذا هو الذي
لا غرض فيه ألينة بخلافه بالتحية لاختلاف الغرض حيث يثن فيفسد به العقد مردود اذا الصحيح عدم الفرق بين
التحية والفوقية لانتفاء غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غدا مع انه يحصل الواجب عليه من
اطعامه ولهذا الوشرط على المشتري ما لا يلزم السيد أصلا كجمعه بين ادمين أو صلاته للنوافل وكذا للغرض
أول وقته فسد البيع كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير
زيادة على ذلك لانه لم يحقق المعصية فيه لجوازه في الجملة لا عذرا فاندفع مالاز وكشي هنا فبما الوشرط أن يلبسه
الحرير وكان بالغافلو بابعه انا بشرط أن لا يجعل فيه محرما أو سيفا بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عسدا
بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز مع البيع ويغاس به ما في معناه اه شرح مر (قوله أو بشرط اعتاقه)
ولا فرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدي بالشرط هو البائع ووافقته عليه
المشتري أو عكسه على المعتمد هذا حاصل ما ذكره ثم على الحق اه عش على مر وفي قل على
الحلي مانعه ولا بد من كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدي سواء المشتري أو البائع
وموافقة الاخر عليه ولو بالسكوت وان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعلا يلزم أو هو البائع بطل العقد
ان كان قبل تمام الصيغة والا كفي ومع العقد اه (قوله بقبضه بقبول الخ) أي فالزيد مجموع قوله مطلقا
وعن مشترو معنى الاطلاق أن لا يضيغه الى أحد من بائع أو مشتري أو غيرهما بدليل المقابلة بقوله أو عن مشتري

في صحة البيع والشرط
وثبوت الخيار بالقوت
ووجه الصحة ان هذا الشرط
يتعلق بمصلحة العقد وخرج
بمقصود وصف لا يقصد كزنا
وسرقه فلا خيار بقوته (و)
مع (بشرط مقتضاه كقبض
ورد بعيب أو) بشرط (مالا
غرض فيه ك) بشرط (أن
لا ياكل الا كذا) كهراسة
والشرط في الاولى صحيح لانه
تأكد وتنبه على ما اعتبره
الشارع وفي الثانية قلني
لانه لا يورث تنازعا غالبا
(و) بشرط (اعتاقه)

وعبارة أصله ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالشهر وصحة البيع والشرط انتهت ولذلك قال مر في شرحها ولو باع
عبد بشرط اعتاقه عن المشتري أو أطلق الخ (قوله أي الرقيق المبيع) عبارة المصباح الفن الرقيق يطلق
بلفظ واحد على الجمع والواحد وزمما جمع على اثنان وأقنة قال الكسائي الفن من يملك هو وأبوه وأما من يغلب
عليه ويستعبد فهو عبد مملوك ومن كانت أمه أمة وأبوه عربيان فهو هجين اه ع ش على مر (قوله أيضا
أي الرقيق المبيع) ومثل شرط اعتاقه شرط اعتاق بعض المعين كربع وثلاث ولو باع بعض الرقيق بشرط
اعتاق ذلك البعض صح البيع كما اقتضاه كلام اليهجة وغيرها اه من شرح مر وقوله المعين خرج البعض
المبهم فلا يصح البيع بشرط اعتاقه خلافا للجمع حيث قال لا فرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط
اعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل لأنه إذا عتق جزءا وان قل سري إلى باقيه لكون
الجميع في ملكه اه ويمكن رد ما قاله بأن المبهم لا تنافي المطالبة والدعوى به من البائع لا تنافي كون المدعى
به معبوما فامتنع البيع بشرط اعتاقه لا لغيره بل على أنه لا تنافي السراية عند الاعتاق لاحتمال أن يبيع
أكثره وهو معسر فإذا عتق الباقي لا يسري لكن هذا جار في البعض معينا كان أو مبهما وقد يقال بعدم
صحة بيع شيء منه فيما لو شرط عليه اعتاق شيء منه معينا كان أو مبهما لأنه حيث قبل بصحة الشرط نزل شرط
اعتاق البعض منزلة شرط اعتاق الكل وهو إذا شرط اعتاق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق وقوله صح
البيع أي بيع ذلك البعض أي حيث كان باقيه سرا أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن
أو غيره وهو وسر والا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لسله حالا اه نج اه ع ش عليه (قوله فيصح
البيع) ومثل البيع الهبة والقرض بشرط العتق اه بر ماوى (قوله والبائع مطالبته) أي بعد لزوم العقد
لأن المشتري قبله منه من الفسخ اه ع ش على مر (قوله أيضا للبائع كغيره الخ) عبارة أصله مع
شرح مر والاصح أن البائع يظهر الحاق وارثه به مطالبة المشتري بالاعتاق لأنه وإن كان حقا لله تعالى لكن
له غرض في تخصيصه لا يثبت له على شرطه وبه فارق الأحاد وما قول الأذرع لم لا يقال لأحد المطالبة به حسبة
لا سيما عند موت البائع أو جنونه برده بما سيأتي في المماثلة في الفصا ص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع
المطالبة وإن النظر في مثله للحاكم ولا يلزمه عتقه فوراً إلا عند الطلب أو ظن فواته فإن امتنع أجبره الحاكم
عليه وإن لم يرفع إليه البائع بل وإن أسقط هو أو الفن حقه وإن أصر اعتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع
ذلك لا يشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدمه وكسبه وقيمه إن قتل ولا يلزمه صرفها الشراء مثله كما لا يلزمه
عتق ولد الحامل لأنه طاع التبعية لا نحو بيع وقف وأجارة ولو جنى قبل اعتاقه لزمه فدائه كام الولد ولو
أعتقه عن كفارته لم يجزه عنها وإن أذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها
كما لا يعتق المنذور عن الكفارة ولو مات المشتري قبل اعتاقه فالقياس أن وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من
استولدها أمه أو ابنته أو غيره ولا ينافي ذلك قولهم أن الاستيلاد لا يجزى لأنه ليس باعتاق إذ معناه
أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق لموته لأن الشارع منشوف للعتق ما أمكن والحق في ذلك لله تعالى
لالبائع فعتقه بجموته أولى من أن يصر الوارث باعتاقه ومقابل الأصح ليس له مطالبة له إذا ولاية له في حق
الله تعالى انتهت وقوله ولا يلزمه عتقه فوراً الخ والقياس الأزوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه
فوراً إلا بالشرط وقوله وكسبه قد يشكل بما لو أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل
منه كاسب فأنه لا للوارث اه سم على ج وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت ألزم من البيع
بشرط العتق إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقاييل وفسخه
بالخيار والعيب ونحوهما ثابتاً لم وقوله ولا يلزمه صرفها أي لأن مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة
الأصحية المنذورة فأنم الفقهاء فلذا وجب شرائها مثلهما بغيرها إذا تلفت اه سم على ج وقوله لم يجزه عنها

أي الرقيق المبيع (منجزاً)
يقيد زنده بقولي (مطلقاً)
أو عن مشتري فيصح البيع
والشرط لتشوف الشارع
إلى العتق (ولبائع) كغيره فيما
يظهر (مطالبة) للمشتري
(به)

وهل يعتق عن جهة الشرط أم لا نحو ما أتى به فيستمر على الرق ويطلب به فاتباعه نظرا والا قرب الاول لانه اذا
 بطل خصوص كونه عن الكفارة بقي مطلق العتق وقد يشعر به قوله عنها وبقي ما لو باعه بشدء بشرط الاعتاق
 عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا فيه نظرا والقرب الثاني لانه ليس في معنى ما ورد في الخبر * (فرع) *
 لو اشترى بشرط اعتاق يده مثلا فهل يصح ويعتق أم لا فيه نظرا والقرب الاول ونقل سم على حج عدم الصحة
 ولعل وجهه ان العضو المعين قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالقرب الصحة ويكون
 شرط ذلك شرط الاعتاق الجله له اما من باب التعبير بالجزء عن الكل واما من باب السراية والاصل عدم سقوط
 العضو وبه تدبر سقوطه فيجتمه أن يقال يجب اعتاق الجله لانه التزمه باعتاق اليد وقوله فالوجه ان اعتقها
 أي عن الشرط ومثلها أولادها الخاصون بعد الايلاد فيعتقون بموته اه ع ش عليه (قوله كغيره) مرجوح
 والراجح انه ليس للغير مطالبته الا أن يحمل كلامه على ما اذا كان فاضيا أو نحوه دون الاتحاد اه برماوى
 (قوله وان قلنا الحق الخ) الاولى اسقاط الواو ليناسب التعميم الذي ذكره بقوله ولينابيع كغيره لانا اذا قلنا
 الحق فيه للبايع لانه تعالى كان المطالب هو البايع فقط اه سلطان وأجيب بجعل الواو الحال اه شيخنا
 وفي قل على الحلى مانصه قوله وان قلنا الحق الخ قبل الاولى جذف الواو وهو خطأ لان مقاد الغاية كون
 ماوراءها أولى بالحكم بما قبلها وهو هنا كذلك لان ماوراءها لا خلاف فيه ولان مطالبة البايع مع كون
 الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضر في تعميم الاول نعم فيه ايهام جريان الخلاف اذا كان
 الحق لغير الله وليس كذلك اه وعبارة الحلى مع الاصل واضحة في تقرير الخلاف في هذه المسئلة ونصها والاصح
 ان للبايع مطالبة المشتري بالاعتاق وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كالماتزم بالنذر لانه لم يشرطه
 والثاني ليس له مطالبة لانه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط باسقاطه فان امتنع
 من الاعتاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبايع فله الخيار في فسخ البيع واذا اعتقه
 المشتري فالولاء له وان قلنا الحق فيه للبايع انتهت (قوله كالماتزم بالنذر) أي كعتق العبد الماتزم بالنذر في
 كون الحق في العتق لله تعالى لا للعبد اه شيخنا أو في ان لكل أحد المطالبة به اه ع ش (قوله لغير المشتري)
 الظاهر انه متعلق بالولاء والمعنى يخرج بيعه بشرط الولاء لغير المشتري سواء كان هذا الولاء مصاحبا لشرط
 العتق أو غير مصاحبه وحينئذ ينفذ ان البيع المذكور باطل لا فرق بين ان يكون العتق المشروط معه
 الولاء لغير المشتري عن المشتري أو عن غيره لكن قد توقف في خروج ما اذا كان العتق عن المشتري لان
 المصنف لم يتعرض للولاء بل لكون العتق عن المشتري وهو في هذه الحالة عن المشتري الا أن يقال لما كان الولاء
 لمن يقع عنه العتق صار شرطه لغيره مستندافه وخارج بقوله أو عن مشتري أم لا اه حل (قوله خبر بريرة)
 هي أم عبد الله بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى بريرة بنت صفوان مولاة عائشة رضي الله عنها قيل كانت
 لعنبة بن أبي لهب روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث واحد اه برماوى وفي البخارى مع شرحه
 للقسطلاني ما نصه حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك الامام عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها انها قالت جاءني بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى مولاة قوم من الانصار كما عند أبي
 زعيم فقالت كاتب أهلى تعنى مواليها على تسع أواق بفتح الهذرة بوزن جوار والاصل أو اتي بتشديد الياء فحذفت
 احدى الياءين تخفيفا والثانية على طريق فاض في كل عام وقية بفتح الواو من غير همز وتشديد الياء ولا بوى
 ذرو الوقت والاصل وابن عساكر أو قيمهم مزمومة مضمومة وهى على الاصح أربعون درهما أي اذا أدتها فهي
 حرة ولو أخذ منه أن معنى الكتابة عتق رقبة بعوض مؤجل بوقتين فأكثرت أعينى بصيغة الامر للمؤثثة من
 الاعانة وفي رواية الكشهرية في باب استعانة المكاتب من المكاتب فاعتقني بصيغة الخبر الماضي من الاعياء
 والضمير الزاوي وهى متجهة للمعنى أي أعجزتني عن تحصيلها قالت عائشة فقالت لها ان أحب أهلك بكسر الكاف

وان قلنا الحق فيه ليس
 له بسل الله تعالى وهو الاصح
 كالماتزم بالنذر لانه لم
 يشرطه وخارج بما
 ذكر بيعه بشرط الولاء ولو
 منع العتق لغير المشتري أو
 بشرط تدبيره أو كتابته أو
 اعتاقه معلقا أو متجزئا عن
 غير مشتر من بائع أو أجنبي
 فلا يصح أما في الاولى
 فلمخالفتها ما تقر في
 الشرع من ان الولاء لمن
 أعتق وأما في الاخيرة فلانه
 ليس في معنى ما ورد به خبر
 بريرة المشهور وأما في البقية

أى مواليت ان أعدها لهم أى التسع أواق ثمناعنك وأعتقك ويكون ولاؤك الذى هو سبب الارثلى فعمت ذلك
 فذهبت بريرة أى من عند عائشة الى أهلها فقالت لهم مقالة عائشة رضى الله عنها فابوا عليها أى امتنعوا وخافوا
 من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عندها فقالت لعائشة انى عرضت ذلك الذى قلته عليهم
 فابوا فامتنعوا منه الا ان يكون الولاء لهم استثناء مفرغ لان فى أبى معنى النقي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك من بريرة على سبيل الاجمال فأنهت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم به على سبيل التفصيل فقال عليه السلام
 لعائشة خذيها أى اشترى بها منهم واشترطى لهم الولاء انما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة رضى الله عنها ما أمرها به
 عليه السلام من شرائها وهذا صريح فى ان كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون دليلا لقول الشافعى
 القديم بصحة بيع المكاتب ويملكه المشتري مكاتبوا يعتق بآداء النجوم اليه والولاء له وأما على القول الجديد
 انه لا يصح بيع رقبة المكاتب فاستشكل الحديث وأجيب بانها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها واستشكل
 الحديث أيضا من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لئلا يفتقر فى الشرع من ان الولاء لمن اعتق
 ولانه شرط زائد على مقتضى العقد لمصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث انها خدعت البائعين
 وشرطت لهم ما لا يصح وكيف أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك وأجيب بان راويه هنا بما تفرد بقوله
 واشترطى لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لانه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا منقول عن الشافعى
 فى الامور آتية عنه فى المعرفة للبيهقى وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا
 وجه لردّه وأجاب آخرون بان لهم معنى عامهم كفى قوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا مشهور عن المزني وجزم به
 عنه الخطابي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه السلام أنكر الاشتراط ولو كانت
 بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بانه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عانهم كما خص فسخ الحج الى العمرة
 بالصحابة لمصلحة بيان جوارها فى أشهره قال النووي وهذا أقوى الاجوبة وتعقبه ابن دقيق العيد بان
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بان الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على ان ذلك لا ينفعهم
 فوجوده كعدمه وكأنه قال اشترطى أو لا اشترطى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله فى رواية أئمن الآتية ان
 شاء الله تعالى فى آخر أبواب المكاتب اشترىها ودفعهم بشرطون ماشاؤا وقيل غير ذلك مما سياتى ان شاء الله
 تعالى فى محاله اهـ بعروقه (قوله فلانه لم يحصل الخ) ومن ثم لا يصح بيعهم بنفسيه ولا هبته منها وان كان عقد
 عتاقه والولاء له اهـ حل (قوله ولا يصح بيعه لمن يعتق عليه الخ) عبارة شرح مرر وحمل صحة العتق حيث
 كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء فلو شرط على المشتري اعتاق قريب من أصل أو فرع لم يصح البيع لاعتق
 وفاته بالشرط لكونه يعتق عليه قبل عتاقه وهذا هو المعتمد وان نظرت فيه فى المجموع وأبدى الصحة احتمالا
 ويكون شرطه توكيد للمعنى قال الاذرى والظاهر ان شراء من أقر بحريته أو شهد بها أو بيعه بشرط العتق
 كشراء القريب ويحتمل الفرق بينهما والوجه الاول انتهت (قوله ويكون ذلك توكيد للمعنى) لان الغرض
 من شرط العتق حصوله وهو حاصل فى ذلك ومن ثم قال بعضهم لو أراد بالاعتاق العتق أى لا الاتيان بالصيغة صح
 وبه يجمع بين السكلامين اهـ حل (قوله وجها) مفعول معول لا يصح العطف امثلا يتكرر مع قوله أو أحدهما
 اهـ شيخنا (قوله لجعله الجمل المجهول مبيعا) بخلاف بيع الجبة وحشوها والجدار واسه لدخول الحشوفى مسمى
 الجبة والاس فى مسمى الجدار بخلاف الجمل اهـ رى (قوله أيضا لجعله الجمل الخ) قبله من ذكره توزيع
 الثمن عليهم وما هو مجبول واعطاه حكم المعلوم انما هو عند كونه تابعالا مقصودا اهـ شرح مرر (قوله أو
 أحدهما) أى دون الآخر أى صرح بذلك فى العقد ولذلك قال الشارح أما يبيعهما دون جملها الخ (قوله فلانه
 لا يجوز افرادهما بالعقد) قال فى الايعاب فى باب الخيار * (فرع) * قال القفال لو باع حاملا ثم أعتق جملها فى زمن
 الخيار انما يبيعه كالمو باعها واستثنى جملها ثم ان جعلنا الجمل معاولا بطل البيع فى الحال والاتوقف على الوضع

فلانه لم يحصل فى واحد منها
 ما تشوف اليه الشارح من
 العتق الناجز ولا يصح بيعه
 لمن يعتق عليه بشرط عتاقه
 لاعتق الوفاء فانه يعتق
 قبل عتاقه كذا انقله الرافعى
 عن القاضي وأقره قال فى
 المجموع وفيه نظر ويحتمل
 ان يصح ويكون ذلك توكيدا
 للمعنى (ولا يصح بيع دابة)
 من آدمى وغيره (وجملها)
 لجعله الجمل المجهول مبيعا
 بخلاف بيعه بشرط كونه
 حاملا لانه جعل فيه الحاملية
 وصفا تابعا (أو) بيع
 (أحدهما) أما يبيعهما دون
 جملها فلانه لا يجوز افراده
 بالعقد فلا يستثنى كاعضاء
 الحيوان وأما عكسه فلما علم
 ممارس فى بيع المساقيع
 (كبيع

فان وضعت لاقول من ستة أشهر من الاعتبات بينا ان الجمل كان موجودا وقد عتق أو لستة أشهر فأكثر وهي
 من وجهة لم ينفذ العتق اه شورى (قوله حامل بحر) أى أو بريق لغير مالك الام اه شرح مر وقوله
 أو بريق أى أو معاذ اه جج أى لانه لا يقابل بحال فهو كالحر واعتمد الشهاب من الصحة فيه اه كذا
 بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ووافقه اقتصار الشارح في البطلان على ما لو كان الجمل حراً أو بريقاً لغير مالك
 الام وقد بوجه ما اقتضاه كلام الشارح تبعاً لوالده من الصحة بما يأتى في تفريق الصفة من أنه متى كان الحرام
 غير مقصود كالدم كان البيع في الحلال صحيحاً بجميع الثمن ويلغوز كغيره لتزيله منزلة العدم حيث لم يكن
 مقصوداً اه ع ش عليه (قوله فكأنه استثنى الخ) عبارة شرح مر الحاق الاستثناء الشرعى بالحسى انتهت
 (قوله يصح استثناءها شرعاً) لك ان تقول ان المنفعة أشد اتصالاً بالجل لانه متبهاً للانفصال ولا كذلك هي
 والاولى ما أجاب به الشرق المناوى من أنه استثناء مجهول من معلوم فيصير الكل مجهولاً بخلاف المنفعة فانه
 استثناء معلوم من معلوم اه زى (قوله لم يصح البيع) أى ولو لمالك الجمل اه جلى * (خاتمة) * قال سمعنا أن
 النووى في المنهاج قد أهمل هنا فصلاً في حكم المقبوض بالشراء الفاسد انتهى وقوله هنا أى في آخر هذا الباب
 وقبل الفصل الذى يليه وقد ذكره في الروض في هذا المحل ونص عبارته مع الشرح لشيخ الاسلام فصل المقبوض
 بالشراء الفاسد لفقد شرطاً وشرطاً فاسد يضمه المشتري ضمان الغصب لانه مخاطب كل لحظة برده فيضمنه عند تلفه
 بالمثل في المثلى وبأقصى القيمة في المتقوم من وقت القبض الى وقت التلف وعليه أرش نقصه للتعيب وأجوده مثله
 بالمنفعة وان لم يستوفها وضمن زوائده كتناج وتعلم حرقه وعليه رده لما لسه وموثة رده وليس له حصة لاسترداد
 الثمن الا ان خشي فوات الثمن أو كان ممن يتصرف بالصلحة ولا يقدّم به على الغرماء كالرهن الفاسد واستشكل
 ذلك بتوجيه الشيخين في الضمان عدم مطابقة ضامن العهدة لو بان فساد البيع بالاستغناء عنه بامكان حبس
 المبيع الى استرداد الثمن وأجيب عنه بان البائع ثم التزم حكم الضمان فله حكم التوثيق فكان للمشتري
 الحبس لذلك وان التوجيه انما هو من القائل بجواز الحبس وسكت عليه الشيخان لانهما تكلماه عليه في محله
 وان أنفق عليه لم يرجع على البائع بما أنفق ولو جهل الفساد لانه شرع في العقد على ان يضمن ذلك وان وطئها
 أى الجارية المشتراة فاسد المبدأ وان علم الفساد لشبهة اختلاف العلماء في حصول الملك بذلك الا ان علم
 الفساد والتمتع مبيته أودم أو نحوه مما لا يملك به أصلاً فيجوز لان الشراء بذلك لا يفسد الملك عند أحد لا خسر
 ونحوه تكثر بل ان الشراء به يفيد الملك عند أى حنيقة وأما تغييره به علم ان العبرة بعلم المشتري وحده وهو ظاهر
 وألحق المبتدع هنا بالدم وفي الخلع والكافة بالجر لان النظر ثم الى ورود العقد على مقصود والمبيته مقصودة
 لا طعام الجوارح والنظر هنا الى ما يقول الحنفى ان الشراء به يفيد الملك وعنده المبيته كالدم في عدم افادة الملك
 بالشراء به اذ كره في المهمات وحيث لا حد يجب المهر اذ لا عبرة بالاذن الذى يتضمنه التملك الفاسد فان كانت
 أى الامة بكر افهر بكر للتمتع بها وقياساً على النكاح الفاسد بجماع التوصل الى الوطء بعقد فاسد وارش البكارة
 لا تلازم بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح
 البيع دون صحيح النكاح اذ لو زال المشتري بكارتها بوطء أو غيره في البيع الصحيح ثم اطلع على عيب لم يكن له الرد
 بغير ارش البكارة ولو أزالها بامتناعه في النكاح الصحيح ثم طلقها لاشئ عليه وما تقر من ايجاب مهر بكر لا يخالف
 ما في الغصب من انه لو اشترى بكر امغصوبة ووطئها جاهلاً لزمه مع ارش البكارة مهر يسير لوجود العقد المختلف في
 حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم فان أحبلها ضمن ما يحدث منه أى من احبالها حتى لو ماتت
 بالطلق ولو بعد عودها الى مالكها لزمه قيمتها والوجه لا حد من نسب لشيئته ولا تصير به الامة أم ولد وان ملكها
 بعد لانهم لم تكن ملكه حاله العلق وعليه قيمته لتفويته رقه على مالكه نعم ان كان البائع عالماً بالفساد فهو غار
 فلا يغرم له المشتري القيمة لانه لو غرمها له لرجع به عليه لكونه غار اذ كره ابن الرفعة وغيره وتعتبر قيمته يوم

حامل بحر) فلا يصح لانه
 لا يدخل في البيع فكأنه
 استثنى واستشكل بصحة
 بيع الدار المؤجرة فانه
 صحيح مع ان المنفعة لا تدخل
 فكأنه استثنىها ويحجب عن
 الجمل بأن الجمل أشد اتصالاً
 من المنفعة بدليل جواز
 افسادها بالعقد بخلافه
 فصح استثناءها شرعاً ودونه
 (ويدخل جل دابة) مما لو
 لما لسه (في بيعها مطلقاً) عن
 ذكره معها ثبوتاً ونقياً تبعاً
 لها فان لم يكن مما لو كالمالكها
 لم يصح البيع

الولادة لأنه أول ما كان تقوى به وانما تلزمه قيمته ان خرج حيا لان خرج ميتا بغير جنابة ولا يرجع بها اذا غرمها على البائع بخلاف ما لو اشترى أمة بصيغة صحيحة واستولدها فخرجت مستحقة فانه يرجع بقيمة الولد على البائع لانه غرمه وقوله بصيغة صحيحة لا حاجة اليه بل ربما يكون مضرا وان مات بجنابة فالغرة على عاقلة الجاني للمشتري وعليه للمالك الاقل من قيمته مولودا أي يوم الولادة ومن الغرة ولما لم يطالب به من شاء من الجاني والمشتري وسيأتي في الغصب ماله هذا تعلق * (فرع) * ببيعه ما اشتراه فاسدا كبيع الغاصب المخصوص فلا يصح ويلزمه رد ماله اليه ولما لم يطالب به المشتري الاول بانه ناقص في الثاني كما يطالب به بما نقص في يده وله مطالبة الثاني ايضا ذلك لانما نقص قبل قبضه لانه لم يدخل في ضمانه والقرار فيما يطالب به كل منهما على الثاني ان تلف في يده لحصول التلف فيها وكل نقص حدث في يده يطالب به الاول ويرجع به على الثاني وكذا حكم أجرة المثل * فصل لو حدثا أي المتعاقدان المفسدان للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صححا اذ لا عبرة بالفاسد ولو زاد أو نقصا في الثمن أو المثل ولو في السلم أو أحدهما أو خيار ابتداء أو زيادة أو شرط فاسدا أو صححا في مسددة الخيار أي خيار المجلس أو خيار الشرط التحق كل منهما بالعقد أي بالمتقرب به وكذا حظ بعض ما ذكره مجلس العقد كنفس العقد ولهذا صلح لتعيين رأس مال السلم وعوض الصرف وقيس بخيار المجلس خيار الشرط بجماع عدم الاستمرار وقد يحتاج في تقرر العقد الى هذه الامور ولا يتقيد ذلك بالعقدين بل الموكل ومن انتقل اليه الخيار كذلك وبه صرح ابن الصباغ في الوارث بالنسبة لزيادة الثمن وبه يقاس غيره اما بعد الزوم فلا يلحق بالعقد شيء من ذلك والاول وجبت الزيادة بعده على الشفيع كما يجب عليه قبله انتهت بالحرف والله أعلم

* (فصل) * فيما نهى عنه
من البيوع نهيا لا يقتضي
ابطالها وما يذكر معها *
(من المنهى) عنه (مالا يبطل
بالمنهى) عنه معنى اقترن به
لأنه أَوْلَا زَمَهُ (كبيع
حاضر لباد)

* (فصل فيما نهى عنه من البيوع الخ) * أي في أنواع نهى عنها فاذل بين ما يقوله من البيوع وتذكر الضمير في عنه باعتبار لفظ ما وتأتي في بطلانها باعتبار ما فيها وفي هذه الترجمة مسامحة وذلك انه لم يذكر في هذا الفصل بيعا صححا منها غيبه الا المثال الاخير وهو قوله ويبيع نحو رطب لم تحذه مسكرا أو ما غير هذا المثال من بقية أمثلة الفصل فالمنهى عنه فيها ليس ببيع وانما هو أمر تعلق بالبيع ففي الحقيقة قوله وما يذكر معها شامل لجميع ما عدا المثال الاخير من الامثلة وعبرة قل على المحلى فصل في المنهيات التي لا تفسد العقود وما معها سواء سبقتها أو فارتها وفي العقود المنهى عنها ولا تفسد بما ذكرته من قوله وما يذكر معها أي البيوع كالنخس والسوم على السوم قد يوجد معه بيع وقد لا يوجد اه حل (قوله من المنهى مالا يبطل بالمنهى) ما موصولة مبتدأ مؤخر ومن المنهى جار مجرور خبر مقدم وال في المنهى موصولة بمعنى التي والمعنى من البيوع التي نهى عنها مالا يبطل أي نوع منها لا يبطل بالمنهى عنه وقوله معنى اقترن به متعلق بالمصدر وهو قوله بالمنهى عنه أي نهى عنه معنى اقترن به الخ أي نوع نهى عنه معنى اقترن به الخ تأمل (قوله أيضا من المنهى مالا يبطل الخ) ان كانت ما واقعة على نوع فيكون المعنى من المنهى نوع لا يبطل ببيع أي البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض أفراده ويكون التمثيل بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صححا لان النوع شامل للمبيع وغيره وان كانت واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متعا للبادي ليس منها عنه والمنهى عنه هو سببه والسبب ليس من البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليس ببيع فمتعين الاول اه شيخنا ف (قوله مالا يبطل) بفتح المشاة التحسية وضم الطاء أي ببيع دلالة السياق عليه ويصح ان يكون بضم الياء وفتح الطاء أي لا يتحكم بطلانه وأما الضم والكسر فلا يأتي على عبارة المصنف اه برماوى (قوله لانه) بان لم ينقدركا ولا زمه بان لم ينقدركا بل لا مخرج غير لازم كالتضييق والابتداء اه قل على المحلى (قوله كبيع حاضر لباد) قال ابن قاضي شهبة في نكته قد يقال المنهى عنه في بيع الحاضر للبادي والنخس والسوم ليس ببيع فكيف يفسد من البيوع المنهى عنها ويوجب بانه لما تعلق هذه الامور بالبيع أطلق ذلك عليها اه شورى وأجاب عن شربانها لما كانت سببا للبيع سماها بيعا من تسمية السبب باسم السبب اه أقول وقد يمنع ايراد السوم والنخس قول

الشارح وما يذكرها اه اطفحى وقوله لباد متعلق بمحذوف أى متاع الباد وعبارة البهجة وبيع حاضر
متاع باد انتهت (قوله أيضا كبيع حاضر) أى كسبب بيع الخ لان الحرم انما هو الارشاد لانفس البيع فعلى
هذا فى كلامه محذوف مضاف أو أطلق البيع على سببه مجازا امر سلا أو ان هذا الارشاد يطلق عليه بيع فى
اصطلاحهم فى باب المنهيات ولكن يبقى التركيب مشكلا من حيثية أخرى وهو ان قوله لا يبطل الخ يعنى ان
المراد البيع حقيقة لانه الذى يتصف بالبطلان ويمكن ان يجاب بان مامقسة بنوع وهذا النوع الذى نهى
عنه تحت افرادى بيع وافراد ليست بيعا فالاول كبيع الخمر والاخر مثلا والثانى كالنجس مثلا وبيع حاضر
لباد ويقدر حجة مضاف فى لا يبطل أى لا يبطل بيعه أى البيع المتعلق به وعلى هذا يرتفع الاشكال المشهور
وهو انه لا يصح عطف نجس لانه ليس بيعا فبتعيين قراءته بالدفع اه شيخنا الشبولى (قوله بان قدم البادى الخ)
ويظهر ان بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرج له لبيعه مالا فتعرض له من يطالب ان يفوضه
ليبيعه له تدريجا باغلى حرم أى العلة الآتية اه ج وقد يفيد ذلك مفهوم قول المصنف قال بعضهم وقد يكون
الخ لكن كتب العلامة الشوبرى بهامش ج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لها تشوف لما يقدم
بخلاف الحاضر اه ع ش على مر (قوله بما تم حاجة اليه) أى شأنه ذلك اه شرح مر وأشار لذلك
الشارح بقوله وان لم يظهر بيعه الخ (قوله أيضا بما تم حاجة اليه) أى تكتر وقد يشمل النقد خلافا لقول ج ان
النقد مما لا تم الحاجة اليه اه حل وينبغى ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة
فيها وان مثل البيع الاجارة فلأراد شخص ان يوجر محلا لا فأرشد به شخص الى تأخير اجارته لوقت كذا
كزمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من اذى المستأجر اه ع ش على مر وفي قل على المحلى قوله لبيعه
حالا ومثله ليشترى به اه (قوله أى حاجة أهل البلد) عبارة شرح مر أى حاجة أهل البلد مثلا انتهت ونبه
بقوله مثلا على ان البلد ليست بقيد وان جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وسواء احتاجوه لانفسهم أو دوابهم
حالا أو مالا اه ع ش عليه (قوله أيضا أى حاجة أهل البلد) قد يفهم منه انه لو احتاجت اليه طائفة من البلد
لاعتيادهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله فى احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من
التضييق عليهم ولا فرق فى ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ومفهومه أيضا انه اذا لم يحتج اليه أهل
البلد وانما احتاجه غيرهم كالودع المعروف بعدم الحرمة اه ع ش على مر (قوله لبيعه حالا) يظهر انه
تصوره فلو قدم لبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلا فقال له اتركه لبيعه لك بسعر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى
الآتى فيه ويتجمل التقييد بمبادل عليه ظاهر كلامهم انه يريد بيعه بسعر الوقت الحاضر فساله تأخير عنه
وبوجه بانه لا يتحقق التضييق الا حيثئذ لان النفوس انما تشوف للشيء فى أول أمره اه ج والاقرب الاول
اظهار العلة فيه اه ع ش على مر (قوله فيقول الحاضر الخ) ولونعد القائلون معا أو مرتبا ثم اكلهم كما هو
ظاهر اه برماوى (قوله لا يبيعه تدريجا) أو لبيعه لك فلان بل ولو قال لبيعه أنت بعد يوم لوجود المعنى اه حل
(قوله أى شيئا فشيئا) فهو كالصاع فى درج ولو استشاره البدوى فيما فيه حظه ففى وجوب ارشاده الى الادخار
والبيع بالتدريج وجهان أحدهما نعم بذلك النصيحة والثانى لا توسيه على الناس قال الاذرى والاول اشبه
وكلام الاصل بميل اليه ومعنى الثانى انه يسكت لأنه يخبر بخلاف نصيحته اه برماوى وفي قل على المحلى ولو
استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقديمها على المعتمد (قوله
باغلى) لم يتعرض ج ولا شيخ الاسلام ولا الشارح لكونه قيدا متبرا أم لا والظاهر الاول وذلك لانه اذا سأل
الحضرى ان يفوض له يبيعه بسعر يومه على التدريج لم يجعله ذلك على موافقته فلا يكون سببا للتضييق بخلاف
ما اذا سأل ان يبيعه باغلى فالزيادة رجحا جلت على الموافقة فيؤدى الى التضييق اه ع ش على مر (قوله
فيجيبه لذلك) ليس قيد فى الحرمة فالقول حرام وان لم يوافق عليه بل وان خالفه بعدم امثاله بالبيع حالا اه

بان (قدم) البادى (بما
تم حاجة) أى حاجة
أهل البلد (اليه) كالطعام
وان لم يظهر ربيعه بيعة
بالبلد لقلته أو لعدم
وجوده وخص السعر
أو لكبر البلد لبيعه حالا
فيقول الحاضر اتركه لبيعه
تدريجا أى شيئا فشيئا
(باغلى) من يبيعه حالا فيجيبه
لذلك لخبر الصحيحين

برماوى (قوله لا يبيع حاضر لباد) يصح عزيمته قراءته بالرفع والجزم قال بعضهم ان الرواية بالجزم وبوافقه الرسم
 اه ع ش على مر (قوله دعوا الناس) نتمته فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوو المتاع اهل السوق ببيعهم بها
 فينتد تسلمون من الاثم ويرزق الله الخ زاد ابن شهاب في رواية عن مسلم في غفلتهم قال العلامة حج وهو غلط
 اذ لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في شي من كتب الحديث المشهورة كما قضى به سبب ما بآيدى الناس اه
 برماوى (قوله ايبضدعوا الناس الخ) أى فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوو المتاع اهل السوق ببيعهم بها فينتد
 تسلمون من الاثم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله ويرزق الله الخ حال أى دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم
 من بعض وعليه فيرزق مرفوع لا غير لان شرط جزمه في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا القصد مفسد
 للمعنى هنا لان الرزق من الله لا يتسبب عن ترك الناس فليتأمل اه شوبرى وقوله حال أى دعوا الناس في
 حال الخ لا يصح مع بيان أصل الرواية على ما ذكره البرماوى وكذلك هو فان صريح الرواية انه معطوف على
 تسلمون بالواو وان حذفها الشارح اختصار الحديث كما حذف الكلام الذى قبلها الذى هو من جملة الحديث
 فتأمل وفي ع ش على مر مانصه قوله يرزق الله هو بالرفع على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لان
 التقدير عليه ان تدعوا ويرزق الخ ومفهوما ان لم تدعوا لا يرزق وكل غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف
 على امر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية والا فاذ علمت فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوه وهم يرزقهم الله
 من تلك الجهة وان منعتهم وهم جازان يرزقهم الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غيرها اه (قوله ما يؤدى) أى
 تضيق يؤدى يبيع الحاضر لبادى اليه أى ذلك التضيق فقوله من التضيق بيان لما وكان عليه ابراز فاعل
 يؤدى لان اللبس غير مأمون لانه ربما توهم انه عائد على النهى وانظر ما وجهه وأوجب بان ابراز لا يجب
 الا فى الوصف تأمل (قوله بخلاف ما لو بداه البادى) محترز قوله فيقول الحاضر وقوله أوعت وقصد سد الخ
 محترز قوله لا يبيعه حالا وقوله لا يبيعه كذلك أى حالا محترز قوله تدريجا اه حل (قوله أتركه عندك) بفتح
 الهمزة استفهام اه برماوى ولا يتعين هذا بل يصح ان تكون الهمزة لله تسكاهم الذى تدخل على المضارع
 (قوله كأن لم يحتج اليه الانادرا) انظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الاوقات كان نعم
 الحاجة اليه فى وقت دون وقت أو غير ذلك ولعل الاقرب الثانى انتهى ع ش على مر (قوله فسأله الحاضر
 الخ) أى ولو أراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلا فقال له الحاضر أخره الى شهرين لم يحرم اد برماوى
 (قوله فلا يحرم) راجع للصور الاربعة وقوله لانه لم يضرب بالناس راجع للصورة الثانية والرابعة وقوله ولا سبيل
 أى لا طريق الى منع الخ راجع للدولى والثالثة وقوله لم يافيه أى المنع من الاضرار به أى المالك تأمل (قوله
 العالم به) ومثله الجاهل المقصر ولو فيما يخفى غالبا ولما حكم ان يعزى فى ارتكابه ما لا يخفى غالبا وان ادعى جهله
 والحاصل ان الجريمة مفيدة بالعلم أو التقصير وان التعزير مفيد بعدم الخفاء اه برماوى (قوله لم يافيه) أى من
 أن النهى فى ذلك المعنى اقرب به لاذاته ولا لازمه ومقتضى كون البيع منهيا عنه انه حرام وان كان محجوا فى
 كلام الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول المذكور اه حل أى وانما الذى يحرم
 سببه اه شيخنا ح ف (قوله والاثم على البلى) أى اثم هذا الارشاد دون البدوى لانه بموافقة له يكون
 منصرفا فى ملكه حتى ان الاثم حاصل وان لم يوافقه على ذلك اه حل وغبار البرماوى قوله دون البدوى أى
 لان غرض الرجوع دفع الاثم عنه والاعانة على المعصية غير محقة لا تقضاهما بانقضاء الكلام الصادر اذ يحرم
 عليه ذلك وان لم يجبه بخلاف نحو لعب شافعى الشطرنج مع حنفى اذ لا يتأتى الا من اجتماعهما عليه قال
 الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول ونوزع فى ذلك بأنه المقصود فيحرم كالوسيلة انتهت
 (قوله والبادى ساكن البادية) عبارة التحفة فى باب الاقبط والبادية خلاف الحاضرة وهى العسكرة فان قلت
 فخرية أو كبرت فباد أو عظمت فمدينة أو كانت ذات ذرع ونصب فريف انتهت اه شوبرى (قوله ونصب)

لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم
 دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض والمعنى
 فى النهى عن ذلك ما يؤدى
 اليه من التضيق على
 الناس بخلاف ما لو بداه
 البادى بذلك بأن قال له
 أتركه عندك لتبيعه تدريجا
 أو اتقى غموم الحاجة اليه
 كان لم يحتج اليه الانادرا أو
 عت وقصد البادى ببيعه
 تدريجا فسأله الحاضر أن
 يفوضه اليه أو قصد ببيعه حالا
 فقال له أتركه عندى لا يبيعه
 كذلك فلا يحرم لانه لم يضرب
 بالناس ولا سبيل الى منع
 المالك منه لم يافيه من
 الاضرار به والنهى فى ذلك
 وفيما يأتى فى بقية الفصل
 للتحريم فيما لم يتركه
 العالم به ويصح البيع لماسر
 قال فى الروضة قال الفقهاء
 والاثم على البلى دون
 البدوى ولا خيار للمشتري
 انتهى والبادى ساكن
 البادية والحاضر ساكن
 الحاضرة وهى المدن والقبرى
 والريف وهى أرض فيها
 زرع ونصب

بكسر الخاء المعجمة وهو كثرة الثمار ونحوها وقال في المصباح الخصب وزان جمل الثماء والبركة وهو خلاف الجذب
وهو اسم من أخصب المكان بالالف فهو مخصب وفي لغة مخصب مخصب من باب تعيب يتعيب فهو مخصيب وأخصب
الله الموضع إذا ثبت فيه العشب والكلأ اه برماوى (قوله وذلك خلاف البادية) أى المذكور وهو القرى
والمدن والريف اه ع ش على مر (قوله جرى على الغالب) فلو قال جاضر لحاضر أو باد لباد أو باد لحاضر
أو بالعكس حرم على القائل لا لقوله اه برماوى (قوله ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة
ولا يكون الحاضر يطلب كون المتاع يكون عنده وقوله وان قديم ما الاصل أى حيث قال بان يقدم غريب الى
ان قال فيقول البلدى انزكه عندي الخ تأمل (قوله وتلقى ركان الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان
بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء شئ من الغلة فيمنع محكام مضر من الدخول والشراء خوفا من
التضييق على الناس وارتفاع الاسعار فهل يجوز ان يبيع عليهم وهل يجوز لهم أيضا الشراء من
المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم لا يعرفون سعر مصر فتتنق العلة فيهم أم لا فيه نظر والجواب بأن
الظاهر الجواز فيهم لا انتفاء العلة فيهم إذا الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب إذا أرادوا
الشراء يأخذون باكثر من سعره في البلد لا احتياجا لهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة
الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام فيه اه ع ش على مر (قوله بأن اشترى شخص منهم الخ)
أى ولو بصورة استيفاء منهم فيعصى بالشراء ويصح البيع فان لم يجيبوه للبيع لم يعص وقوله متاعا
أى وان ندرت الحاجة اليه وقوله قبل قدومهم معنى الى المحل الذى خرج منه المتلقى أو الى غيره ولو اتقاهم للبيع
عليهم كان كالشراء منهم فى أصح الوجهين خلافا للذرى ومن تبعه اه من شرح مر وع ش عليه ثم قال
ع ش قوله كان كالشراء منهم أقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيد من سعر البلد على قياس انه يشترط في حزمة
التلقى للشراء ان لا يشتري بسعر البلد أو ازيد فتأمل اه سم على المنهج ومعلوم ان المواضع التى جرت عادة
ملاقي الحاج بالتزول فيها كالعقبة مثلا تعدل البلد القادمين فيحرم مجاوزتها وتلقى الحاج للبيع عليهم أو الشراء منهم
قبل وصولهم لما اعتيد النزول فيه اه (قوله قبل قدومهم) هذا صادق بما اذا لم يردوا دخول البلد بل
اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في حال ضرورتهم وهو واحد احتمالين اعتمد مر وكذا يحرم على من قصد بلدا
بيضاة فلقى في طريقه الهارب كما قصد من البلد الذى خرج منها للبيع فيها ان يشتري منهم اه سم على
المنهج فيعصى بالشراء اه ع ش على مر (قوله أيضا قبل قدومهم البلد) يظهر ضبط ذلك بما يجوز القصر
منه كالحزم به العلامة حج في التحفة اه برماوى (قوله ومعرفة فتم بالسعر) أى وقبل معرفتهم بالسعر ومثله
في الحرمة شراء بعض الجالبين من بعض قبل دخولهم البلد اه حج وعبارته ويشمل ذلك تعبير غيره بالشراء
من الجالب بل يشمله شراء بعض الجالبين من بعض ولو قبل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما اذا
كان المشتري أو البائع محتاجا الى ذلك ثم المراد بالسعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين وان اختلف
السعر في أسواق البلد المقصودة اه ع ش على مر (قوله المشعر ذلك بأنه اشترى الخ) فلا بد ان يشتري
بدون سعر البلد وهل يشترط لانه ان يعلم انه دون سعر البلد أو يكفي في الاثم شراؤه بدون سعر البلد في نفس
الامر حيث علم ان تاقى الركان حرام اه حل والمشعر بالنصب نعت للطرف أى لفظ قبل (قوله بدون السعر)
أى بأن اشترى منهم بدون ثمن السوق حال شرائه على الواجب وان صدق في اخباره لهم بالسعر بأن أخبرهم
بما هو الواقع فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلفت القيم في الأسواق وباعوا على طبق احداهما فهل العبرة
بما عليه أكثر الناس أو لا فرق محصل نظروا لوقيل الاعتبار بما عليه أكثر الناس لانهم لا يعدون مغبونين الا اذا
باعوا بدون علم يبعد اه شوبرى (قوله وخبروا ان عرفوا الغبن) ظاهر عبارة ان ثبوتهم لهم غير متوقف
على وصولهم البلد وما اقتضاه من بيع الرخصة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر بخى على الغالب ولو ادعى

وذلك خلاف البادية
والنسبة اليها بدوى
والى الحاضرة حضرى
والتميز بالحاضر والبادى
جرى على الغالب والمراد أى
شخص كان ولا يتعبد ذلك
بكون القادم غير يبا ولا يكون
المتاع عند الحاضر وان قيد
بهم الاصل (وتلقى ركان)
بأن (اشترى) شخص (منهم)
غير ملهم) وهو من زيادى
(متاعا قبل قدومهم) البلد
مثلا (ومعرفة فتم بالسعر)
المشعر ذلك بأنه اشترى بدون
السعر المقتضى ذلك للغبن
وان لم يقصد التلقى كأن
خرج لخصم يصد فرأهم
واشترى منهم وما عبرت به
أعم مما عبروا به (وخبروا
فورا ان عرفوا الغبن)
لخبر الغبن

لا تملكه والركبان للبيع وفي
رواية للجاري لا تلقوا السلع
حتى يبطها الى الاسواق
فمن تلقاها فصاحب السلعة
بالخيار وأما كونه على الفور
فقياسا على خيار العيب
والمعنى في ذلك احتمال
غبنهم سواء أخبر المشتري
كاذبا أم لم يخبر فان اشتراه
منهم بطليهم أو بغير طليهم
لكن بعد قدومهم أو قبله
وبعد معرفتهم بالسعر أو
قبلها واشتراه به أو بأكثر
فلا تحريم لانتفاء التغير
ولا خيار لانتفاء المعنى
السابق ولولم يعرفوا الغبن
حتى رخص السعر وعاد الى
مابا عاوبه فهل يستمر الخيار
وجهاً منشوئهما اعتبار
الابتداء والانتفاء وكلام
الشاشي يقتضي عدم
استمراره والاوجه استمراره
وهو ظاهر الخبر ومال اليه
الاسنوي في شرح المنهاج
والركبان جمع راكب
والتعبير به جرى على الغالب
والمراد القادوم ولو واحدا
أو ماشيا (وسوم على سوم)
أي سوم غيره خبر الصحيحين
لايسوم الرجل على سوم
أخيه

القادم جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعدو قال القاضي أبو الطيب ولو تمكن
من الوقوف على الغبن واشتغل بغيره فكلمه بالغبن فيبطل خياره بتأخير الفسخ اه شرح مر (قوله ان
عرفوا الغبن) هو ضعف الرأي اه برماوى وفي المختار غبنه في البيع خدعه وبابه ضرب وقد غبن فهو
مغبون اه وفي القاموس غبن الشيء وفيه كفر ح غبنانسيه أو غفله أو غلط فيه وغبن وغبنون وغبنه في
البيع غبنه غبنا ويحرك أو بالتسكين في البيع وبالفتح يك في الرأي خدعه (قوله لا تلقوا الركبان) بفتح
القاف أي لا تلقوههم وكذا يقال في نظائره الآية اه شوبري (قوله حتى يبطها الى الاسواق) في
المصباح وهبط غن السلعة من باب ضرب وهبوطا أيضا نقص عن تمام ما كان عليه وهبطت من الثمن أيضا
نقصت وهبطت من موضع الى موضع انتقلت وهبطت الوادي هبوطا نزلة ومكة مهبط الوحى وزان مسجد
اه (قوله والمعنى في ذلك الخ) التعليق به يقتضى حرمه الشراء وان كان بسعر البلد لكن سيأتى ان الرابع
خلافه اه ع ش على مر (قوله أيضا والمعنى في ذلك) أي النهي المفيد للتحريم والتجسير احتمال غبنهم
أي الناشئ عن شرائه بدون السعر وهو مع قوله السابق المشعر ذلك الخ يقتضى حصول الاثم وان اشترى منهم
بسعر البلد أو أكثر لانه وان لم يحصل لهم غبن الا ان احتمال الغبن والاشعار بانه اشتراه بدون السعر حاصل فكان
ينبغي اسقاط لفظ احتمال اه حل أي لان المدار في الخيار على الغبن بالفعل والمدار في ثبوت الحرمة على
احتمال الغبن وفيه شيء لكن قول الشارح بعد ولا خيار لانتفاء المعنى يدل على ان اسم الإشارة راجع للتجسير
تأمل وفي البرماوى قوله احتمال غبنهم لفظة احتمال مقحمة اه وعبارة المحلى والمعنى في ذلك غبنهم انتهت
أو في قل عليه قوله غبنهم أي بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فقوله المنهج احتمال غبنهم يراد
به هذا لفظة احتمال مقحمة اه (قوله ليكن بعد قدومهم) أي ولو قبل دخولهم للسوق وان غبنهم ووجهه
تقصيرهم حيث نذروا اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة في هذه الحالة يمكن حله على ما قبل تمكنهم من
معرفة السعر لا فيما قبل اه شرح مر وقوله ووجهه تقصيرهم الخ قضيته انه لو اشترى منهم قبل التمكن
من معرفة السعر حرّم وثبت الخيار وبذلك صرح والدار الشارح في حواشي شرح الروض كما لو اشترى قبل
قدومهم البلد لكن نقل سم في حواشي المنهج عن مر انه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار وقد
وافقها جل عليه كلام ابن المنذر الا في حيث لم يذكر الخيار اه والا قرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم اه
ع ش عليه (قوله وبعد معرفتهم بالسعر) أي ولو باخبراه ان صدقوه اه شرح مر (قوله فلا تحريم) قد
يقال كان المناسب ان يقول فلا تحريم ولا خيار لانتفاء الغبن لانه الذي قدمه والمراد انتفاء ذلك بالفعل وليس هو
المعنى السابق الذي عال به اه حل (قوله حتى رخص السعر) في المصباح رخص الشيء رخصا فهو رخيص من
باب قرب وهو ضد الغلاء ويتعدى بالهمزة فيقال رخص الله السعر وتعديته بالضعيف غير معرفة والرخص
مثل قفل اسم منه اه (قوله وكلام الشاشي) هو أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي ولد في شهر محرم سنة تسع
وعشرين وأربعمائة وتفقّه على أبي منصور الطوسي المتوفى يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع
 وخمسمائة اه برماوى (قوله يقتضى عدم استمراره) هذا هو المعتمد كما في شرح مر حيث قال أوجههما
عدمه كما في زوال عيب المبيع وان قيل بالفرق بينهما اه (قوله جمع راكب) وهو لغة خاص براكب
الابل لكن المراد هنا الأعم اه ع ش (قوله وسوم على سوم) ببعض الهوامش نقل عن بعض أهل العصر
انه بالرفع لقساد الجرا لا قبضاته ان السوم على السوم من افراد البيع ولا يصح التمثيل للبيع بالسوم على السوم
وفيه أنه اذا نظر الى هذا لا يصح قوله كبيع حاضر لباد اذا المراد به مجرد قوله اتركه وليس فيه بيع بل البيع
بعده جازا فالحق جواز الجر بل هو الظاهر غاية انه جعل السوم بيعا لكونه وسيلة اه ع ش وفي قل
على المحلى قوله والسوم على السوم بالرفع عطف على كبيع الذي هو بدل من ما بدله ما بعده وبالجر عطف على

بيع ولا بد من التأويل في أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفاً على ما وجده عطفاً على حاضر
ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله أيضاً سوم على سوم) المراد بالسوم ما يشمل الاسامة
من صاحب الساعة والمراد بهما طلب سببهما كالامر للبائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقة منهما إلا حقيقة
السوم أن يأخذ الساعة ليتأمل فيها أن يجبه فيشترى بها أم لا فيردها والاسامة كون البائع يعطيها له أه شيخنا
ومحل حرمة السوم على السوم إذا كان السوم الأول جائزاً والا كسوم نحو عنب من عاصر الخمر فلا يحرم السوم
على سومه بل قال العلامة البكري يستحب الشراء بعدة قال بعض مشايخنا ويظهر أن يجزى ذلك في البيع
على البيع والشراء على الشراء ويؤيده جواز الخطبة على الخطبة إذا كانت الأولى محرمة أه برماوى فائدة
لو أخذ متاعاً غير متميز بالاجزاء ليأخذ بعضه ضمن ذلك البعض فقط والباقي أمانة كقطع قماش سامه ليأخذ
منه عشرة أذرع فلو كان متميزاً بالاجزاء كقطعين أراد أن يأخذ واحداً منهما فلتأولوا لو غيرت قيمته فانه يضمن
الكل لأن كل واحد مأخوذ بالسوم أه زيادى أه أجهورى على التحرير بتصرف لكن سيأتى في باب
المبيع قبل قبضه من ضمان بائع لعش على مر ما نصه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربين
القيمة وقد أراد شراء أحدهما إليه فقط وتلفا فله يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة لجواز أنه كان يجبه الأقل
قيمة والاصل براءة النعمة من الزيادة فيه نظراً لعل الثاني أقرب أه سم على حج وهو يفيد أنه لا فرق في عدم
الضمان للكل بين كون ما يسومه متصل بالاجزاء كتوب يريده شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين اللذين
يريد أخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لأنه كما يحتمل أن يشتري هذا يحتمل أن يشتري
الآخر لانه نقول هذا بعينه موجود في الثوب الواحد لأنه كما يحتمل أن يأخذ النصف من الطرف الا على يجوز
أن يأخذ من الاسفل أه (قوله وهو خير بمعنى النهى) أى فلا يقال السوم على السوم يقع من الناس كثيراً
فيلزم الخلف في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أه عش على مر (قوله فغيرهما ما ملهما) فالذى والمعاهد
والمستأمن مثل المسلم وخرج الحربى والمراد فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة
بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمه لأن لهما احتراماً في الجملة أه عش على مر (قوله وانما يحرم
ذلك الخ) ولا بد في التراضي به صريحاً من المواعدة على ايقاع العقوبة وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم اذترقا من
غير مواعدة لم يحرم السوم حينئذ كما نقله الامام عن الاصحاب أه شوبرى (قوله بعد تقرر ثمن) وقع
السؤال في الدرس عما يقع كثيراً باسواق مصر من أن يريد البائع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه
ويقول استقر سعر متاعك على كذا فبأنه في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو
بأزيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد
عدم التحريم وإن عينه لأن مثل ذلك ليس نصريحاً بل واقعة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة
للمشتري أه عش على مر (قوله صريحاً) قال الجلال المحلى في السكوت وغير الصريح لا يحرم ومن
غير الصريح حتى أشاور عليك كفى الكفاية والمطلب أه برماوى (قوله بان يقول لمن أخذ شيئاً الخ)
ومثل ذلك ما لو أشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر لوجود الالة وكذا يقال في جميع ما يأتى وعليه فالإشارة
هنا ولوم الناطق كاللفظ ولا يشكل ذلك بتصریحهم بان إشارة الناطق لغوا لا فيما استثنى لأن ذلك في الإشارة
بالعقد والحمل بمعنى أنه لا يصح بيع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عقد وما هنا ليس من ذلك قاله المحلى ولو
باع أو اشتري صح أه وظاهر الصحة مع الحرمة ويوجه وجود الالة فيه وهى الايداء أه عش على مر
(قوله أو يقول لمالكه استرده الخ) أو يعرض على مر يد الشراء أو غيره بحضرة مثل الساعة بأنقص أو أجدود
منها بمثل الثمن والوجه أن محل هذا في عرض عين تعنى عن المبيع عادة ملصقته به في الغرض المقصود لاجله
وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لا حرمة بخلاف ما لو اتفق ذلك أو كان يطاق به رغبته في الزيادة

وهو خير بمعنى النهى
والمعنى فيه الايداء وذكر
الرجل والاخ ليس للتقييد
بل الاول لانه الغالب والثانى
للقوة والعطف عليه وسرعة
امتثاله فغيرهما ما ملهما وانما
يحرم ذلك (بعد تقرر ثمن)
بالتراضي به صريحاً بان
يقول لمن أخذ شيئاً يشتر به
بكذارده حتى أبيعك خيراً
منه بهذا الثمن أو بأقل منه
أو مثله بأقل أو يقول لمالكه
استرده لا يشتر به منك بأكثر
وخرج بالتقرر ما يطاق به على
من يزيد فيه

فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار أحد لكن يكره فيما لو عرض له بالاجابة اه شرح مر وقوله لا بقصد اضرار
 أحد قضية انه لو زاد على نية أخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم فليتأمل مالو زاد لا على نية الاخذ بل لجرد
 اضرار الغير فهو من التجش الآتي اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ذلك) أي والحال انه يريد الشراء كما هو
 ظاهر الاحرمت الزيادة لانها من التجش الآتي بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذي يطاف به لجرد
 التفرج عليه لان صاحبه انما يأذن عادة في تقلبه لمن يريد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تاف في
 يد غيره كان طريقه في الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتبهله فانه يتبع كثيرا اه ع ش على مر (قوله كان
 يأمر المشتري الخ) أي ولو لم يغبنوا لفظ الامر ليس شرطاً كما قال بعضهم بل الذي عليه الاكثر ان مثله أن يعرض
 عليه سلعة مثلهما بأمر خاص أو وجوده منها مثل ثمن الاول بل قال الماوردي يحرم عليه طلب السلعة من المشتري
 بزيادة مع حضور البائع لانه يؤدي الى الندم أو الفسخ ومثل البيع على البيع ان يبيع المشتري في زمن الخيار
 سلعة مثل التي اشتراها خشية ان يرد الاولى اه برماوى (قوله ليبيعه مثل البيع) وقوله ليشتريه بأكثر من ثمنه
 والوجه كما أفاده الشيخ أنه لا يشترط للتجريم عدم تحقق ما وعد به من البيع والشراء لوجود الابداء بكل تقدير
 خلافاً لابن النقيب في اشتراطه ذلك اه شرح مر وفي قل على المحلى قوله ليبيعه مثل البيع فان سكنت
 عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا مر فلا حرمه لانه قد يكون لغواً وعيباً واعلامه به جائز وان لم عليه
 الرد كما ذكره المناوى في النكاح وقيد به بعضهم بما اذا كان من البائع تدليساً ولا فلا تجوز الاعلام اذا زال الضرر
 بالضرر اه (قوله كان يأمر المشتري بالفسخ) ويتصور ذلك في خيار العيب مع ان الرد به فوري بما اذا وجد عذر
 كان يكون في الليل اه شيخنا ح ف (قوله حتى يبتاع الخ) استشكل رجوع الضمير في يبتاع الى البعض بأن
 البعض بائع لانه شتر فلا يحسن ان يقال حتى يشتري البائع وأجيب بان يبيع مصدر مضاف لفعله وهو المشتري
 أي على بيعه البعض والضمير راجع له حيثئذ أو يقال ان مرجع الضمير معلوم من المقام اه سل وعبارة
 البرماوى قوله حتى يبتاع أو يذره على المراد حتى ينظر ما يؤول اليه الامر بان يبتاع أي يلزم البيع فيتركه أو
 يذره أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدى منع البيع الاول أو ان لفظ يبتاع معتمد وما ذكره المصنف في
 نفسه يراد به البيع على البيع والشراء على الشراء ليس بيعاً وشراء حقيقة بل هو سبب لهما فيحرم لذلك انتهت
 (قوله والمعنى في ذلك الابداء) أي وان كان المشتري أو البائع مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير
 بيع ولا فرق في حرمه ما ذكر بين ان يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها على الاصح نعم تعريف المغبون بغبنه
 لا محذور فيه لانه من النصيحة الواجبة اه شرح مر وقوله لا محذور فيه بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ
 الغبن من مجرد نقصير المغبون لعدم بغيته وبوافقه في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل
 بالتعريف الخ لكن قال حج نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لانه من النصيحة الواجبة ويظهر ان محله
 في غبن نشأ عن غش لا محذور فيه بل يبال باضرار بخلاف ما اذا نشأ عن نقصير لان الفسخ ضرر عليه والضرر
 لا يزال بالضرر اه والاقرب ما اقضاه كلام الشارح من اعتبار هذا القيد اه ع ش عليه (قوله مالو وقع
 ذلك في غيره) أي فلا معنى له وان تمكن من الاقالة بتخريف أو محاباة فيما يظهر خلاف الجور حى اه شرح مر
 ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرمه لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة ذمة على المعتمد وأما العارية فينبغي عدم
 حرمه طلبها من الغير سواء بعد عقدها أو قبله لانه ليس ثم ما يحمل على حمله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على
 الامتناع قبله لا بمجرد السؤال وقد لا يجيبه اليه نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد مع العارية شيئاً هدية
 أو كان بينه وبين المالك مودة مثلاً تحمله على الرجوع احتمال الحرمة اه ع ش عليه (قوله مالو أذن البائع)
 محله اذا كان البائع مالكا فان كان ولياً أو وصياً أو وكيلاً أو نحوه فلا عبرة بآذنه ان كان فيه ضرر على المالك ومحله
 أيضاً يأذن لاعتن بخبر ونحوه والا فلا عبرة بآذنه اه سل ومثله ع ش على مر وعبارة شرح مر

فلا يحرم ذلك (ويبيع على
 بيع) أي يبيع غيره في زمن
 خيار بغير آذنه كان يأمر
 المشتري بالفسخ ليبيعه
 مثل المبيع بأقل من ثمنه
 أو خبيراً منه بمثل ثمنه أو
 أقل (وشراء على شراء) أي
 شراء غيره (زمن خيار) أي
 خيار مجلس أو شرط أو عيب
 فهو أهم من قوله قبل لزومه
 (بغير آذن) له من ذلك الغير
 كان يأمر البائع بالفسخ
 ليشتريه بأكثر من ثمنه لخبر
 الصحيجين لا يبيع بعضكم على
 بيع بعض زاد النسائي
 حتى يبتاع أو يذره في معناه
 الشراء على الشراء والمعنى في
 ذلك الابداء فقوله زمن خيار
 الى آخره قيد في المسائلين
 وخرج بزمن الخيار وهو من
 زيادتي في الثانية مالو وقع
 ذلك في غيره وبزيادتي بغير
 اذن مالو أذن البائع في
 البيع على بيعه أو المشتري
 في الشراء على شرائه فلا
 تحريم (ونجش) للهي عنه
 رواء الشيخان

وموضع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضاء باطنا فان دلت على عدمه وانما اذن تجر او حنقا فلا قاله
 الاذرى انتهت (قوله ونجش) بفتح النون وسكون الجيم وهو لغلة لا تارة بالشاء المثلية لما فيه من اثاره الرغبة
 والاسم التجش يفحتمين يقال نجش الطائر آثاره من مكانه وفعله نجش من باب ضرب وليس من التجش ففتح باب
 السلعة ان كان عارفا وأخبر بثن المثل أو أقل منه اه برماوى (قوله بأن يزيد في ثن الخ) ومدح السلعة ليرغب
 فيها بالكذب كالنجش اه شرح مر وقوله ليرغب فيها بالكذب قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن
 مثله وهو ظاهر لان المدح بمجرد لا يحمل المالك على الامتناع من البيع بما دفع فيها أولا بخلاف الزيادة لان
 المالك اذا علم بها مجتمع في العادة من البيع بما دفع له أولا اه ع ش عليه (قوله بل ليرغب غيره) مثال لا قيد
 لانه لو زاد دفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها أولا وكونها اليتيم
 أو غيره فيها يظهر خلافا لما في الكفاية في الشئ الاول وان ارتضاء الشارح لما في ذلك من ايذاء المشتري ولعموم
 النهى والمعتد اذ خصص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي ولا اثر للجهل في حق من هو بين أظهر
 المسلمين بخصوص تحريم التجش ونحوه وقد أشار السبكي الى أن من لم يعلم الحرمة لا اثم عليه عند الله تعالى واما
 بالنسبة للحكم الظاهر لاقضاء فاشتهر تحريمه لا يحتاج الى اعتراف متعاطيه بالعلم بخلاف النجش وظاهره انه
 لا اثم عليه عند الله تعالى وان قصر في التعلم والظاهر أنه غير مراد اه شرح مر (قوله أيضا بل ليرغب غيره)
 يقال غره يفره بالضم غرور اخذعه اه مختار والتغري رجل النفس على الغرر ولم يذكر وفعله والقياس انه
 مأخوذ من غرره لا من غره الذي عبروا به هنا اه برماوى (قوله والمعنى في تحريمه الايذاء) تنبيه قال في
 العباب في باب الشهادات والصغيرة كذلك الى ان قال وكالتجش والاحتكار والبيع والسوم والخطبة على بيع
 أو سوم أو خطبة تغريه وبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان والتصرية وبيع معجب لم يذكره في نفسه الى آخر
 ما ذكر اه ونقل بعض أصحابنا انه صرح في الزواجر في الجميع بأنها كالتفريط ارجع اه شوبرى (قوله ولا
 خيار للمشتري لتفريطه) أى بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقيل له الخيار للتدليس كالتصرية ومحل
 الخلاف عند موطنه البائع للتجش والافلا خيار جزوا ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع أعطيت في هذه
 السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبره عارف بان هذا عتيق أو فيروز ج بمواطنته فاشترى فبان خلافه ويفارق
 التصرية بأنم تغري في ذات المبيع وهذا خارج عنه انتهى اه شرح مر وقوله فبان خلافه وصورة المسئلة
 أن يقول بعتك هذا مقتصر اعياه أما لو قال بعتك هذا العتيق أو الفير وزج فبان خلافه لم يصح العقد لانه حيث
 سمى جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لوسمى نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار وسئل شيخنا مر
 عما لو بيع بردي على ان حواشيه يرفق بانه غريه هل يبطل البيع أولا فيه نظار فأجاب بصحة البيع وقال لان
 الذى بان هنا من غير الجنس بعض المبيع اه ع ش عليه (قوله وبيع نحو رطب الخ) ومع كونه حراما فهو صحيح
 ومثل البيع كل تصرف يقضى الى معصية كبيع أمر ذمى عزف بالفجور وأمة ممن يتخذها العناء محرم ونحش
 ان يتخذ آله له ووثوب حرير لبس رجل بلا نحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ومثل ذلك اطعام
 مسلم مكاف كافرا مكافا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن انه يأكله نهارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 لان كلاً من ذلك تسبب في المعصية وأعانه عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق
 بين ما ذكر واذنه في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصيام عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة
 المسجد ولهذا كان له ان يدخله ويمكث فيه لانه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وقد ثقب فأنزلهم في المسجد قبل
 اسلامهم ولا شك ان فيهم الجنب لا يقال هو في هذه الصورة عاجز عن التسليم شرعا فلم يصح البيع لانا تمنع ذلك بأن
 العجز عنه ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه به فارق البطلان في
 التفريق وبيع السلاح للحرى لانه لو وصف في ذات المبيع موجود حاله البيع ولا يشكل عليه صحة بيع سلاح

(بان يزيد في ثن) السلعة
 المعروضة للبيع لا الرغبة
 في شرائها بل (ليغر) غيره
 فيشترىها ولو كان التغري
 بالزيادة ليساوى الثمن القيمة
 والمعنى في تحريمه الايذاء
 (ولا خيار) للمشتري
 لتفريطه (وبيع نحو
 رطب) كعنب

لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لان الفرق بينهما واضح وهو أن وصف الحرابة المقتضى لتقويتهم به علينا
موجود حال البيع بخلاف وصف قطع الطريق فإنه أمر مترتب ولا عبادة بما مضى منه وبما تقرر راندفع
مالا سبكي وغيره هنا وأفتى ابن الصلاح وأقره فحين حلت أمتها على فساد بانها تباع عليها قهر اذا تعين
البيع طريقا الى خصالها كما أفتى به القاضي فحين يكاف قنسه مالا بطيعة بانه يباع عليه تخليه صاله من المثل
ويؤخذ مما تقرر ان محله عند تعينه طريقا كما يشير اليه كلامه والبائع له الحاكيم ومما ينهي عنه أيضا احتكار
القوت لجبر لا يحتكر الا خاطئ بان يشتريه وقت الغلاء أي عرفا ليس بملكه ويبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه للتضييق
حينئذ فان احتل شرط من ذلك فلاثم وهل يكره امسالك ما فضل عن كفايته وموته سنة وجهان أو جهه
عدمه انعم الاولى ببيعه ما زاد عليها ويجبر من عنده زائد على السنة على بيعه في زمن الضرورة فان امتنع بآءه
عليه الحاكيم وعلم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو غرا أو زيبا فلا ينعم جميع الاطعمة
ويحرم على الامام أو نائبه ولو قاضيا التمسير في قوت أو غيره ومع ذلك يعز بخلافه للاقتيات ويصح البيع اذ
الجر على شخص في ملك نفسه غيره وهو دونه وظاهر كلام أصل الروضة أن التعزير مفرع على حرمة التمسير وجرى
عليه ابن المقرئ لما رأى من الاقتيات وان خالف فيه ابن الرفعة وغيره حيث قالوا بتفر بعه على جواره
والاوجه الاول اه شرح مر وقوله اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالادم
والقواكه اه باب اه سم وخرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة وحادثة
وقع السؤال عنها وهو أن ذمها يستعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم أسلم فهل يجب عليه ازالة الوشم
حيث لا ضرر عليه في ازالته أم لا كمن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكف ازالته لعدم تعديه في الاصل
ويعفى عنه في حقه وحق غيره ولا ينحس ماء قليلا بلا فائدة محل الوشم له الى غير ذلك من الاحكام والجواب ان
الظاهر العقول عدم اعتقاده حرمة في الاصل فلا تعدى منه حال الفعل وان كان مخاطبا بفروع الشريعة اه
عش عليه (قوله المتخذ مسكرا) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كالات تعرض له بشرطه وهل يحرم
بيع الزبيب لمن يتخذ مسكرا كقوله قضية العلة أو لانه يعتدحل النيد بشرطه فيه نظر ونجاة الال نظرا
لاعتقاد البائع اه سم على ج اه عش على مر (قوله وانما حرم أو كره الخ) استدلال البهقي لذلك
بحديث لعن الله الخروشارهم اوسا قهاو بائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمجولة اليه وآكل
ثم ساووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الى الحرام وبالجملة فليس نصا خاصا يبيع نحو رطب كعنب
والفصل معقود لما فيه منى خاص اه برماوى (قوله لانه سبب لعصية) ومنه يبيع سلاح لنحو قاطع طريق ويؤدين
لمن يمارش به وكبس لمن ينسأطع به ومملوك لمن عرف بالعبور وجارية لمن يكرها على الزنا وأما من يتخذها
لغناء محرم ودابة لمن يعملها فوق طاقتها وخشب لمن يتخذها آلة لهو ووثوب حرير ليس رجس بل ضرورة وا طعام
مسلم مكاف كافر امكفافي نهار رمضان ويبيع طعام علم أوطن أنه ياكله نهارا ولو ببلده ومنه النزول عن
وظيفة لغير أهل ان علم أن الحاصكهم يقرره فيها ولا يصح تقريره لو وجد ومنه النزول عن نظر لمن يستبدل
الوقف أو ياكله بغير وجه جائز عند من يراه ومن المنهى عنه الاحتكار وهو ان يشتري قوتا لا يبيعه في زمن الغلاء
بقصد ان يبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه فخرج بالشراء ما لو أمسك ضيقة لبيعه في زمن الغلاء وزمن الغلاء زمن
الرخص ومكان الغلاء كان اشتراه من مصر لينقله الى مكة لبيعه باغلى أو من أحد طرفي البلد الى طرفه الآخر
لذلك وبالقصدمالوا اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له امساكه لذلك فلا حرمه خلافا للعلامة ج في بعض ذلك
اه برماوى (قوله أعم وأولى من قوله الخ) وجه الاول انه ليس فيه اطلاق الجر على عصير الرطب بخلاف عبارة
الاصل فإنه أطلق عليه وهو انما يطلق لغت على عصير العنب نعم في غير اللغة يطلق على كل عصير اه شيخنا وأما
عصير الرطب والزبيب فيقال له في اللغة نيدوا العموم في قوله نحو رطب لانه يشتمل الزبيب والتمر تأمل والله أعلم

(المتخذ مسكرا) بأن يعلم
منه ذلك أو يظنه فان شك
فيه أو توهمه منه فالبيع له
مكروه وانما حرم أو كره
لانه سبب لعصية بحقة أو
مظنونة أو لعصية مشكوك
فيها أو متوهمة وتعبيرى
بما ذكر أعم وأولى من
قوله ويبيع الرطب والعنب
لعاصر الخمر.

* (فصل في تفریق الصفقة) * أى العقد وسمى بذلك لأن أحدهم كان يضرب يده في يد صاحبه عند العقد قاله الشيخ عميرة اه ع ش على مر وفي المختار الصفق الضرب الذي يسمع له صوت وكذا التصفيق ومنه التصفيق باليد وهو التصويت بها وصفق له بالبيع والبيعة أى ضرب يده على يده وباه ضرب ويقال ربحت صفقة وصفقة رابحة وصفقة خاسرة وصفق الباب رده وأصفقه أيضا والريح تصفق الاشجار فتصفق أى تضطرب وتوب صفيق ووجه صفيق بين الصفقة وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى اناء اه (قوله في تفریق الصفقة) أى في بيان ما يقتضى تفریقها وبيان ما يقتضى تعددها ومعنى التفریق اختلافها صحة بالنسبة لشيء وفسادها بالنسبة لآخر ابتداء أو دوام والتفریق في اختلاف الاحكام معناه ان يعطى كل عقد من المختلفين حكما يخصه ولا يوجد في الآخر اه شيخنا (قوله وتفریقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لانه ما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري اه برماوى (قوله لانه ما في الابتداء) وضابطه ان يجمع بين عينين يصح البيع في احدهما دون الاخرى وقوله في الدوام وضابطه ان يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتتألف احدهما قبل القبض وقوله أو في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين أو جائزين ثم ان في ادخال هذا في تفریق الصفقة نظر لانه اما صحیح فيهما أو باطل فيهما وأوجب بان المراد بتفریق الصفقة الاعم من ان يكون أحدهما صحیحا والاخر باطلا واختلاف العقد من جهة اشتمال كل منهما على ما لا يشتمل عليه الآخر من الاحكام وهذا أولى مما أجاب به الاسنوى لانه لا يتأتى على ما ضبطه المصنف لعدم تعرضه لقولى تفریق الصفقة اه برماوى (قوله لو باع في صفقة الخ) المراد بالبيع هنا الايجاب فقط ويكون من طرفية الجزء في الكل لان الصفقة العقد المركب من الايجاب والقبول ولا يصح ان يراد بالبيع العقد بتمامه لانه يلزم حينئذ طرفية الشيء في نفسه اه شيخنا والبيع ليس بقيد بل الرهن والهبة والزكاة والنكاح كذلك فاذا رهن ما يصح وما لا يصح صح فيما يصح وبطل في غيره ومثله يقال فيما عطف عليه اه عناني وعبارة البرماوى انما يخص البيع لكونه موضوع البحث والافلاجارة والتزويج وغيرهما كذلك انتهت وعبارة شرح مر ويحسرى تفریق الصفقة في غير البيع كاجارة ونحوها لافلاجا اذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لاجل الجمع كنكاح الاثنين فلا يجزى فيهما اتفاقا انتهت (قوله حلاوحما) لغتان في الحلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم على قرية والمراد بالحل ما يجزى ويصح عليه العقد وبالحرم ما يحرم العقد عليه ولا يصح اه شيخنا (قوله بغير اذن الغير والشريك) مفهوم القيد مختلف في المشترك يصح في الجميع وفي عبس الغير يبطل في الجميع كاذكره بعد اه شيخنا (قوله صح البيع في الحل الخ) سواء قال هذين أم هذين الخطين أم القنين أم الحل والخمر أم القن والحمر اه شرح مر وبقي مما يقتضيه التعميم ما لو قال بعثت هذين الخمرين أو الخمرين أو أشار الى الحل وعبر عنه بالخمر أو الى الخمر وعبر عنه بالحل وكذا في مسألة الحمر والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور أو لا وظاهر قول شيخنا زى في حاشيته أو وصفه بغير صفته الصحة ويوجه بان العبرة بما في نفس الامر وذكر المبتطل في اللفظ حيث خالفه اغوا لكن يرد عليه ما مر بالهامش في الشرط الخامس عن سم على ج من انه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه لم يصح اه الان يقال لما كان ما هنا كالجنس الواحد وانما اختلافها بصفة الجزية والخلية والحرية والرقبة مع اتحاد الاصل وهو الانسان والعصير ولا منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال انه لما سمي الحل والعبد بما لا يرد البيع على مسماه أصلا جعل لغوا بخلاف القطن مثلا اذا سمي بغير اسمه كالحرير أخرجه الى ما يصلح ان يكون مورد البيع ولم يوجب ذلك المسمى في الخارج فبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع امكانه اه ع ش عليه وأما لو قال بعثت الخمر والحل أو الخمر والقن أو عبدا غيريا وعبدا أو حصه شريكي بغير اذنه وحصته لم يصح عند الزركشي وعلاه بان العطف على الممتنع ممتنع قال كقولنا نساء العالمين طوا الق وأنت يازوجتي لم تطلق لعطفها على من لم تطلق وواقعته على ذلك والشيخنا ونازع شيخنا في هذا القياس بأن قياس

* (فصل في تفریق الصفقة وتعددتها) * وتفریقها ثلاثة أقسام لانه ما في الابتداء أو في الدوام أو في اختلاف الاحكام وقد بينتاهم هذا الترتيب فقلت لو (باع في صفقة واحدة (حلاوحما) نكل ونخر أو عبدا وحرا أو عبدا وعبدا غيره أو مشتركا بغير اذن الغير والشريك (صح) البيع (في الحل) من الحل وعبده وحصته من المشترك وبطل في غيره اعطاء لكل منهما حكمه

ما هنا ان يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي وفي هذه تطلق الزوجة لان العامل في الاول عامل في الثاني وحيث
 يصح بيع الخلل وقياس نساء العالمين طوالت و أنت يا زوجتي ان يقال هنا هذا الخمر مبيع منك وهذا الخلل وفي
 هذه لا يصح البيع في الخلل لانه من عطف الجسل ولم تتم الجسلة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهي طالق في الاولى
 ومبيع في الثانية وفي شرح الارشاد الخ موجهاً للمقالة انزركشي ان يعتك الخمر والعبد باطل لان قوله يعتك
 الخمر وقع باطلا شرعاً فصار قوله والعبد باطلا لا غيلا لانه لم يبق له عامل حيث نذر بان العامل يتعدده عنه بعد
 معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها فلا يلزم من بطلانه بالنسبة للمعطوف عليه بطلانه بالنسبة للمعطوف
 واما عدم الوقوع في مسألة الطلاق فلانه من عطف الجسل وبجمله طلاق زوجته وهي وأنت يا زوجتي لم تتم بعدم
 ذكر لفظ الطلاق فيها وتقديره لا يؤثر اه حل وفي قل على الخمر قوله نكل وخرسوا قال في صيغته
 يعتك الخمر والخمر أو عكسه أو الخليلين أو الخمرين أو غير ذلك خلافاً لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده نعم ان ذكر
 جاتين وقدم الحرام فلا خلاف انه يبطل فيهما نحو هذا الخمر مبيع منك وهذا الخلل مبيع قاله شيخنا مر
 (قوله وقيل يبطل فيهما) انما قال ذلك لقوة الخلاف والافليس هذا طريقته اه برماوى (قوله قال الربيع
 واليه الخ) عبارة شرح مر قال الربيع واليه رجوع الشافعي آخره ورجوع الشافعي في قوله قال الربيع
 لافي الفتوى وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا اتى به اما اذا ذكره في مقام الاستنباط والترجيح ولم
 يصرح بالرجوع عن الاول فلا والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبده غيره وطرده في بقية الصور انتهت وفي
 قل على الخمر قوله واليه رجوع الشافعي آخره قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحيث نذر لم يظن انما قال
 الاصحاب امامهم في هذه وقد يجاب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الاصحاب اطعوا على خلافه وان
 عبارة الربيع أحد قولي الشافعي فتصفت على الناقل بأخر قوله فعبر بما قاله وقول بعضهم ان الشافعي رجوع
 في الذكر لافي الفتوى لا يعتبر قنأمل اه (قوله أيضا قال الربيع الخ) هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادى
 راوى الام وغيرهما عن الامام الشافعي والسننة أربع وسبعين ومائة المتوفى بمصر يوم الاثنين لعشرين من
 شوال سنة سبعين ومائتين قال في المهمات ومتى أطلق الربيع فالمراد به المرادى لا الجيزى المتوفى بالجيزة في
 ذى الحجة سنة ست وخمسين ومائتين اه برماوى (قوله فانه لا يصح بيع العبد) أى ان لم يفصل الثمن كاهو
 موضوع المسئلة من كون الصفة واحدة اما لو فصله فانه يصح فيهما كما لو قال يعتك عبدى بدينار وعبدي يد
 بثوب ويكون من قبيل قوله الآتى ويتعد بصفة في الخ اه شرح مر بتصرف (قوله للعبد الجاهل بما يخص
 كلامهما) أى الجهل الشديد لانه في غنى بخلاف صورة عدم الاذن حيث صح في الحل وان كان فيه جاهل
 لحقه حيث كان في غنى واحد وهناك عدة أظهر من هذه وهي انه في حالة الاذن يؤدي الى نزاع لا غاية له لانه بين
 المالكين بخلافه في عدم الاذن ففيها نزاع بين البائع والمشتري وغايته التحالف اه شيخنا (قوله بحصته
 من المسمى) أى ان كان الحرام مقصوداً أو مالموكان غير مقصود كدم فيصير في الخلل بجميع المسمى اه شيخنا (قوله
 باعتبار قيمتهما) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم الابرجلين لابرجل وامرأتين ولا باربع نسوة لان التقويم
 كالولاية وهي لا يكتفى فيها بالنساء اه ع ش على مر (قوله سواء علم الحال) أى علم ان أحدهما حرام اه شيخنا
 (قوله لان الثمن في مقابلتهما) عبارة شرح مر لا يقاها المسمى في مقابلتهما ما جيعاً فلم يجب في أحدهما الا بقسطه
 انتهت (قوله ويقدر الخرجلا) أى لا يمكن عوده اليه لا عسير العدم امكان عوده اليه اه زى قال في شرح
 الارشاد ولا ينافى هذا ما في نكاح المشرک من تقويمه عنده من يرى له قيمة بظهور الفرق فانه مائة مائة مائة كائناً
 بربان له قيمة فعموماً باعتهما بخلافه هنا فان قلت قضيته ان العاقدین هنا لو كانا ذميین قوم عنده من يرى له
 قيمة قلت يمكن أن يلتزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع يحتمل له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يحتمل
 للصدائق اذ لا يفسد بفساده* (فرع)* سئل العلامة حج رحمه الله عما لو وكاه في بيع كتاب فباعه مع كتاب آخر

وقيل يبطل فيهما قال الربيع
 واليه رجوع الشافعي آخره
 فلو أذن له شريكه في البيع
 صح بيع الجميع بخلاف ما لو
 أذن مالك العبد فانه لا يصح
 بيع العبدين للجهل بما
 يخص كلامهما عند
 العقد (بحصته من المسمى
 باعتبار قيمتهما) سواء
 أعلم الحال أم جهل وأجاز
 البيع لان الثمن في
 مقابلتهما ويقدر الخرجلا
 والخرز رفيقا فاذا كانت
 قيمتهما مائة مائة والمسمى
 مائة وخمسين وقيمة المملوك
 مائة فخصته من المسمى خمسون

لا وكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لانه غير مأذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحيحة لكتابته وان تفريق الصفقة يدخل وهو ظاهر اهـ بحروفيه
 أقول القياس ما في البيان من البطلان كالموابع عبده وعبده غيره باذنه فيبيع الوكيل لكتابته كبيع عبده نفسه
 ولكتاب الموكل كبيع عبده غيره باذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبد من فكذا يبيع النكاحين في السؤال
 المذكور اهـ ع ش على مر (قوله أيضا ويقدر الخرج خلا) أي والميتة من كاه والخزير عن زبده كبرا
 وصغر الاضأنا ولا بقرة اهـ شرح مر وانظر هل المراد بالخل الذي يقدر به الخرج أعلاه أو أدناه أو الغالب من
 جنسه والقرب الاخير فليحرم اهـ شو برى وتقدير الخرج خارج في مالو كان المتعاقدان كافر من فلا تعتبر
 القيمة عندهما كما تقدم عن ع ش على مر (قوله أيضا ويقدر الخرج خلا) أي لانها تول البسه عادة كذا
 قدره هنا وقد روي في الصداق عصير او لم يقدر ومشيأ في نكاح المشرک وظاهر كلام الراعي اعتبار كل محصل بما
 فيه فليست حكمه المخالفة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخرج فاسد اعتبر له وقت صحة وهو كونه خلا
 أو عصير أو اعتبر الخلل في البيع لان لزومه مستقبل عند العقد فربما يصح بعده فتنسقط المطالبة فاعتبر بما يؤهل
 اليه حال الخرج بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصير أو أما نكاح المشرک فالعقد
 وقع صحيحا بالخرج عندهم ولما امتنع المطالبة بعد الاسلام رجس الى قيمته ووقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى
 اعتبار الشيء في غير وقت صحته ورجس ما يقع اجحاف لان قيمته عندهم براهها أقل غالباً من قيمة الخلل أو العصير
 فتأمل ذلك فانه من عثرات الافهام المستخرج من دقائق نقائس الاهام اهـ برماوى وهو مأخوذ من شرح مر
 (قوله أيضا ويقدر الخرج خلا) أي حيث اختلفت قيمتهما بعد فرض الخرج خلا فاذالم تختلف وزع على الاجزاء
 لانهم امثليان وعبارة شرح مر وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا الفصل متقوما حتى يعرف نسبة ما يخصه
 من الثمن وهو غير بعيد لكن الارجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن في المثل أي المتفق القيمة وفي العبد
 المشتركة على الاجزاء وفي المتقومات على الرأس باعتبار القيمة انتهت أي ومثل المتقومات المثلثات المختلفة
 القيمة باختلاف صفاتها اهـ ع ش على الشارح * (فرع) * باع زوجه خف مثلاً فتلغ أحدهما قبل
 قبضه فهل يقوم الباقي على انفراده أو مضمومة للثالث فيه نظراً والقرب الاول لان التالف لم يقع باختیار البائع
 والمشتري متمكن بعد التالف من الفسخ بالخيار فيفرض ان الباقي كان العقد تعلق به منفرداً فيقوم كذلك ونقل
 في الدرس عن الطيلاوى ما وافق ذلك من تقويمه منفرداً اهـ ع ش على مر (قوله وخرج ببيع مالواستعار شيئاً الخ)
 انما ذكر هذه الصور مع انه لم يتكلم على شيء من غير صور البيع لان هذه وان لم تكن بيعاً لكنها وسيلة للبيع
 فنبه به طلائها على انه اذا وقع بيع مترتب على شيء منها كان باطلاً ولا يضاف ذكراً من الى ان غير هذه
 المذكور ان تلحق بالبيع في انه اذا ورد على ما يقبل التصرف الذي أتى به وما لا يقبل صح فيما يقبل وبطل في
 غيره وقوله ويستثنى من الصحة الخ غير بينه وبين ما قبله حيث عبر فيه بخرج لشمول قول المصنف باع لهذه فلم
 يصح جعلها خارجة بلقظ البيع اهـ ع ش (قوله أيضا وخرج ببيع مالواستعار شيئاً الخ) عبارة شرح مر وانما
 بطل في الجميع فيما لو أجزأ الرهن المهر من مدة تزيد على محل الدين أو الناصر الوقف أكثر مما شرطه الواقف
 لغير ضرورة أو استعار شيئاً ليرهنه بدين فزاد عليه لمخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض
 وفيما اذا فاضل في الربوى تكبر بمسدين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام كما يأتي فيه أو في العرايا
 على القدر الجائر لو قوعه في العقد المنهى عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وفيما لو كان بين اثنين أرض مناصفة
 فباع أحدهما منها قطعة مخوفة بجمعهما أو باعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها كإتلافه الزر كشي
 عن البغوى وأقره لانه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بغيره والمشتري في حصته الى ان يصل
 الى المبيع اهـ ويظهر جملته على ما اذا تعين الضرر طريقاً أو لاقاً لوجه خلافه لانه كونه من دفع ذلك بالشراء

ونخرج ببيع مالواستعار شيئاً
 ليرهنه بدين فزاد عليه

والاستحجار للعمير أو القسمة فلم يتعين الاضرار ويؤيده ما مر في مجتبه ما ينقص بقطعه ولا ينافيه ما مر من عدم صحة بيع مسكن بلا مرمط لظلال الشدة حاجته الى المهر بخلاف ما هنا انتهت وقوله لغرض ضرورة سواء كان الناظر عالما أو جاهلا خلافا لاجب زريعة اه مر ونقله عنه سم على حج أي وانما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كأن انهدم ولم يوجد من يستأجره بما بقي بعمارة الامدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض اصلاح المحل بقدر حصول خلل فيه بما يتحصل من الاجرة فلا يجوز الانتفاء الضرورة حالة العقد والامور المستقبلة لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرفت الغسلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتج في اعادته الى ايجاره مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان ذلك جائز وان خالف شرط الواقف لما هو معلوم من انه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها لعمارة اه ع ش عليه (قوله وما لو أجزأ الرهن الموهون) أي ولو لجاهلا ومثله يقال في المستعير وينبغي ان محل البعالة في الرهن اذا أجزأه غير المرتن فان أجزأه صرح أو لغيره باذنه صرح أيضا اه ع ش على مر (قوله فيبطل في الجميع) أي ثم ان وضع المستأجر يده على العين المؤجرة لزمه أجرة مثلها مدة استيلائه زادت على المسمى أولا اه ع ش على مر (قوله أو زاد في خيار الشرط الخ) فيه نظر اذا قسم باع حلا وحرا وهذا ليس منه فكان الاظهر ضم هذه الصورة لصور المحترز اه شيخنا (قوله على القدر الجائز) وهو في الخيار ثلاثة أيام وفي العرايا مادون خمسة أوسق اه ع ش على مر (قوله اذا كان الحرام معلوما) أي يمكن علمه ولو بعد العقد ليدخل ماله باع المشترك بغير اذن الشريك وكان وقت العقد يجهل ما يخصه منه فهذه الصورة من القاعدة وخرج ماله قال بعت عبدي وحرا أو عبدا من عبدي الناس فان هذا لا يمكن علمه ولا بعد العقد فيبطل في الجميع اه شيخنا لما الحل فلا بد ان يكون معلوما عند العقد اه شوري (قوله وخير فورامشتر) أي لكونه خيارا نقص وقوله لتبعض الصفة عليه أي مع كونه معذورا بجهله فهو كعيب ظاهرا اه شرح مر (قوله أيضا وخير فورامشتر) أي وان كان الحرام مقصودا المالك كان غير مقصودا كدم فلا خيار ونقل عن شيخنا ان له الخيار اه حل وقوله فلا خيارا معتمد سواء كان المشتري عالما بغير المقصود أو جاهلا به كما نقله الشيخ سلطان وعبارة ع ش على مر وفي حاشية الزيادة مائه نعم ان كان الحرام غير مقصودا لظاهره لا خيارا لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير على البهجة اه ونظر فيه سم رحمه الله حيث قال وفي عدم ثبوت الخيار نظر بطرق الضرر للمشتري اه انتهت (قوله جهل الحال) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لانه لا يعلم الا منه ولان الاصل عدم الاقدام على ما علم فيه الفساد اه ع ش على مر (قوله وان لم تجب له الا الحصة) هذه الغاية صحيحة وليست الواو الحال خلافا لبعضهم لانه قد تجب له الحصة فقط بان كان الحرام مقصودا وقد لا تجب له الحصة فقط بل يجب له جميع الثمن بان كان الحرام غير مقصود اه شيخنا (قوله أو نحو عبديه الخ) ومصابط هذا القسم ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعبدة أي اراد العقد عليه وحده ومن ذلك ماله باع عبديه مثلا فتلف أحدهما أو كان عصيرا فقتله بعبده كما قاله الدارمي أو كان دارا فتلف سقفها قبل قبضه فيفسخ العقد فيه وتسلم حصة في الباقي بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمته وقيمة التالف وخرج بقوله لنا يقبل الافراد بالعبدة سقوط يد المبيع وعي عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد بالعبدة فهو اتم الا لوجب الانقاس بل الخيار ليرضى بالبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن اه شرح مر (قوله فتلف أحدهما قبل قبضه) لو قبض المشتري أحد العبدتين ثم تلف لم يغير بل يلزمه قسط التالف بيده من الثمن ولو قبضهما فانتاف أحدهما ثم علم عيب الثاني فله ارشؤه وان قال البائع رده مع قيمة التالف اه سم (قوله بل يتخير مشتر) عبارة أصله مع شرح مر ويتخير المشتري فوراً بين فسخ العقد والاجازة لتبعض الصفة عليه فاذا أجاز فبالحصة قطعاً كتنظيم ما مر في الحرر وفي الروضة كالشارح عن أبي اسحق طرد القولين فيه أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن وبين ما حدث بعد صحة العقد مع

وما لو أجزأ الرهن الموهون
مدة تزيد على محل الدين
فيبطل في الجميع ويستثنى
من الصفة ما لو فاضل في
الربوي أو زاد في خيار الشرط
أو في العرايا على القدر الجائز
فيبطل في الجميع وظاهر ان
محل الصفة اذا كان الحرام
معلوماً يمتثل بالتقسيم
(وخير) فوراً (مسترجع)
الحال بين الفسخ والاجازة
لتبعض الصفة عليه فان
علم الحال فلا خيار له كمال
اشترى مبيعاً يعلم عيبه اما
البائع فلا خيار له وان لم
تجب له الا الحصة لتعديده
حيث باع ماله كله وطمع
في ثمنه (أو) باع (أو) عبديه
فتلف أحدهما قبل قبضه
انفسخ البيع فيه كمال
معلوم (لم يفسخ في الاخير)
وان لم يقبضه (بل يتخير
مشتري) بين الفسخ والاجازة
(فان أجاز فبالحصة) من
المسمى باعتبار قيمته تعالى
الثلث قد توزع عليه بما في
الابتداء ونحو من زيادتي

توزع الثمن فيعلم ما ابتداء وقضية كلامه انه لا خيار للبائع وهو كذلك كافي المجموع ووجهه ان الثمن غير منظور اليه اصاله فاعتبر تفرقه واما لانه يعتقر فيه لا ما يعتقر في الابتداء بخلاف المثلث فانه المقصود بالعقد فاعتبر تفرقه واما ايضا انتهت وقوله غير منظور اليه اصاله يتأمل معنى الاصاله في الثمن سيما اذا كان الثمن والمثلث نقدين أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه البائع منهما والمثلث مقابلته فاما معنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا أن يقال مراده بالاصالة ما هو الغالب من كون الثمن نقدا والمثلث عرضا اذا المقصود غالب التحصيل العروض بالثمن للارتفاع بذواتها كابس الثياب وأكل الطعام والنقد لا يقدّر له بل لعضاء الجوارح به اه ع ش على مر (قوله ولو جمع عقد الخ) هذا شروع في تفرق الصفقة في اختلاف الأحكام اه حل ومعنى تفرق الصفقة في اختلاف الأحكام ان لكل من العقد حكم يخصه لا أنه يصح أحدهما وينظر الاخر وهذا ظاهر في مختلف الحكم وانظر ما معنى تفرقه في متفق الحكم تأمل (قوله أيضا ولو جمع عقد لزمين أو جائرين) الى قوله ونخرج بزيادة لزمين أو جائرين الخ قرر مر في درسه وشرحه تبين ان الولد تبعه البعض المتأخر من ما حمله ان خروج اللازم والجائر ليس بمجرد الضرور والجواز بل لتنافي أحكامهما فلا بد ان يقيّد البيع الخارج مع الجمالة بالصرف أو البيع في الذمة لتنافي الأحكام حينئذ اذا صرف يستحق عوضه بالعقد والمبيع في الذمة يشترط قبض ثمنه في المجلس على خلاف فيه والجمالة لا يستحق عوضه بالعقد ولا يشترط قبضه في المجلس بخلاف بيع المعين في غير الصرف فيجوز جمعه مع الجمالة ومثل البيع والصرف في الذمة الاجارة في الذمة لا يشترط قبض الاجرة في المجلس فأوردت عليه مرارا البيع للمعين والسلم فان جمعهما جائز مع تنافى أحكامهما اذا السلم يشترط قبض رأسه في المجلس بخلاف البيع لغير المعين الخاص منه بالمال يظهر ومنه ما ذكرته يمكن ان يقال السلم صنف من البيع فكان العقد لم يجمع عقدين بل عقد واحد ولا يخفى ما فيه فليحرف انه نقل عن والده انه كان يقول بعض المصنفين ذهل في هذا المقام اه سم (قوله وان اختلف حكمهما) نعم في كل من العامين فيحتاج كل منهما الى مثالين فقوله كاجارة أي سواء كانت واردة على العين أو الذمة بالنسبة لقوله وبيع واما بالنسبة لقوله او سلم فالمراد به الواردة على العين كما في شرح الرملي لاجل أن تخالف السلم فانه يقتضي القبض في المجلس بخلافها ويمثل للمتعدين من اللزمين بالسلم والاجارة الواردة على الذمة المقدرة بعمل العمل فهي لا تقتضي التأكيد كالسلم وتقتضي قبض الاجرة في المجلس كالسلم وقوله أو شركة وقراض مثال للمتعدين من الجائرين كما قال وقد مثلت الى آخره وانظر ما مثال المختلفين من الجائرين تأمل (قوله كاجارة وبيع) كأن قال بعثك عبيدي وأجرتك دارى شهر ايكذا وقوله أو اجارة وسلم كبعتك كذا في ذمتي سلما وأجرتك دارى شهر ايكذا انتهى برماوى (قوله أيضا كاجارة وبيع) أي وبيع ونسكاح واتحد المستحق كزوجتك ابنتي وبعثك عبدا بألف وهى في ولايته أو بعثك ثوبى وزوجتك أمتى فان النسكاح يصح لانه تعالى تأثره بفساد الصداق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة وفي البيع والصداق القولان السابقان أظهرهما صحته ما ووزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل اما لو كان المستحق مختلفا كزوجتك ابنتي وبعثك عبيدي بكذا فلا يصح كل من البيع والصداق ويصح النسكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصصة النسكاح بمهر المثل فأكثر فلا كانت أقل وجب مهر المثل كافي المجموع ما لم تأذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه شرح مر (قوله أو اجارة وسلم) مثال لما اذا اختلف حكمهما كما سيظهر عليه الشارح والمراد الاجارة لمعين كأن قال أجرتك دارى شهر او بعثك صاع قمح في ذمتي صلته كذا سلم بكذا اه حل ومر (قوله أو شركة وقراض) مثال لما اذا اختلف حكمهما كأن نحاط العين له بألف لغيره وشركة على أحدهما وقراضه على الآخر وفيه ان هذا يتوقف على ان سائر ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حره وسكت عن مثالي متفق الحكم من اللزمين

(ولو جمع عقد عقدين
(لزمين أو جائرين) وان
اختلف حكمهما) كاجارة
وبيع أو اجارة (وسلم
أو شركة وقراض صحا

ووزع المسمى على قيمتهما)
 أى قيمة المؤخر من حيث
 الاجرة وقيمة المبيع أو المسلم
 فيه ولا يؤثر ما قد يعرض
 لاختلاف حكمهما
 باختلاف أسباب الفسخ
 والانسحاب للموجبين الى
 التوزيع المستلزم للعهد
 عند العقد بما يخص كلا
 منهما من العوض لأنه
 لا يحذور في ذلك ألا ترى أنه
 يجوز بيع ثوب وشخص
 من دار في صفقة وأن اختلفا
 في الصفقة واحتج الى
 التوزيع المستلزم لما ذكر
 وحذفت قوله بخلافه
 الحكم لأنه ليس بشيء لأن
 غيرهما كذلك في الحكم
 وقد مثاله من زيادتي
 بالشركة والقراض وخرج
 بزيادة لازمين أو جائزين
 ما لو كان أحدهما لازما
 والاخر جائزا

وختل في الحكم من الجائزين وقد يقال مراده على فرض ان يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شيء من ذلك
 اللازمين والجائزين اهـ حل (قوله ووزع المسمى على قيمتهما) هذه العبارة في غاية الاشكال بالنسبة للقراض
 والشركة لأنه ليس فيهما مسمى وانما فيهما ربح فكان الاولى ان يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض
 باعتبار القيمة اما فيهما فيوزع الربح عليهما باعتبار المقدار اهـ شربلاي ويدل عليه قول الشارح أى قيمة
 المؤخر فدل على ان مراد المسمى بقوله ووزع المسمى الخ تخصيصه بغير الشركة والقراض (قوله أى قيمة
 المؤخر) المراد بها الاجرة والطلاق القيمة على الاجرة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة اهـ حل (قوله ولا
 يؤثر الخ) مراده من ابيان عملة القول الضعيف وردها اهـ شيخنا وعبارة شرح مر ومقابل الاظهر
 بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانسحاب ما يقتضى فسخ أحدهما فيحتاج
 الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجاب الاول بقوله ولا أثر
 لما يعرض الخ انتهت وقوله ما قد يعرض ما واقعة على فسخ وانفساخ واللام في قوله لاختلاف حكمهما بمعنى عند
 الباء في قوله باختلاف سببية متعلقة بغير عرض وقوله أسباب الفسخ والانسحاب من وضع الظاهر موضع الضمير
 اذ كان يقول أى أسبابه أى أسباب ما يعرض اهـ شيخنا وفي الردى على مر قوله ما يعرض ما واقعة
 على الفسخ والانسحاب المعنوي من المقام واللام في قوله لاختلاف تعليلية لقوله يعرض انتهى (قوله أيضا
 ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) أى اللازمين والجائزين وقد أسقط هـ ذاتي شرح الروض أى ولا
 يؤثر ما قد يعرض للجائزين واللازمين من اختلاف الاحكام الناتج من أسباب الفسخ والانسحاب أى على
 فرض ان يوجد ذلك أى واختلاف الشروط كما سنبينه عليه فقد يوجد اختلاف الاحكام في البيع لعين والجارة
 لعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في الذمة والجارة على عتق اهـ حل (قوله لاختلاف حكمهما) سنبين
 الشارح الى بيان اختلاف الحكم بقوله وبيان اختلاف الخ جعل اقتضاء التأقيت واقتضاء عدمه من الاحكام
 فينبغي ان لا يحسن ما صنعه المحشى حيث زاد على الاحكام الشروط ومثل لها بالتأقيت وعدمه (قوله والانسحاب)
 أى في السلم اذا انقطع السلم فيه عند المحلل على رأى اهـ سلطان والراجح عدم الانفساخ وسيأتى في السلم ما نصه
 ولو أسلم فيما يعم فأنقطع في عمله خير لا قبل انقطاعه فيه اهـ وأما الانفساخ في الجارة فقد ذكره في باب ابقوله
 فصل في فسخ بطلان مستوفى منه معين في مستقبل ويجبس غير مكترله مدة حبسه ان قدرت بمدة اهـ (قوله
 المستلزم للعهد عند العقد) لا يقال ان الجهل موجود عند العقد فطعنوا وان لم يعرض ما ذكرنا نقول هو وان
 كان موجودا عند العقد لكان لا ينظر اليه الا عند بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما اذا بقاء المقتصد
 المجموع فلا حاجة للتوزيع المترتب عليه الجهل اهـ شيخنا حـ (قوله ألا ترى أنه يجوز بيع ثوب الخ)
 أى فهذا عتق واحد فيه جهل بالتوزيع حال وجوده ولم يطل فأولى ان لا يضر مثله في العتقين وفارق عدم
 الصحة في عتق واحد وعبد غيره كما مر لما تقدم من التنازع اهـ قل على المحلى (قوله لأنه ليس بعتق) ان قلت
 اذا كان كذلك كان المناسب أن يعم بضده فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادة وهما قد عم
 بنفس القيد بقوله وان اختلف الخ قلت انما فعل ذلك لان القيد محل الخلاف فناسب ان يغني به ليرد على المخالف
 وبه يجاب عن تقييد الاصل لان متفق الحكم يصح جمعهما جزمنا اهـ شيخنا (قوله ما لو كان أحدهما
 لازما) المذاع على منافاة الاحكام وعدمها فتمتناف أحكامهما صحاومتى تناقت لم يصحوا ومتى عبر
 باختلافهما بالازم والجواز قرأه ذلك اهـ مر أقول انظر هذا مع تناق بين البيع والسلم باشتراط قبض رأس
 المال في السلم في المجلس دون البيع فهنا تناف في الاحكام وقد صحا وكذا الاجارة والبيع تأمل وقد جعلوا
 الشركة والقراض مما اتفقت أحكامهما وكان وجهه انه لا يشترط في كل منهما القبض في المجلس وانه يشترط
 كون التصرف بالمصلحة وان المتصرف أمين وغير ذلك وفسر الامام الاختلاف باختلاف أسباب الفسخ

والانفساخ وزيد اختلافاً شروط الانعقاد اه سم (قوله كبيع وجعالة) صورته أن يقول اشتريت منك
أردب يومئذ في ذمتك سلماً إلى شهر كذا وجاءت لك على رد عبيدي بألف اه حل (قوله أيضاً كبيع وجعالة)
أي وكجارة وجعالة والمراد ببيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كالربوي والسلم واجارة الذمة أما بيع المعين
واجارة المعين فيصح جمعهما مع الجعالة فيثبت ذم دار الصحة على امكان الجمع ومدار الفساد على عدمه وليس
المدار على الاتفاق في الجواز والزوج والاختلاف فيهما اه شيخنا (قوله لأنه لا يمكن الجمع بينهما) بيانه ان
العرض في الجعالة لا يستحق الاباقر اغ من العمل فلا يلزم تسليمه الا حينئذ وأما ما معهما من السلم وكل ما يقتضي
القبض في المجلس فينبغي وبينهما غاية التناهي اذ هو يقتضي القبض في المجلس وهي تقتضي عدمه بخلاف السلم
والاجارة فانه وان اقتضى القبض في المجلس فهي لا تقتضي عدمه كالا تقتضيه اذا كانت على عين فليس بينهما
غاية التناهي ثم رأيت في شرح م م مانصه بخلاف ما لو كان أحدهما جاجاراً كالبيع أي الذي يشترط
قبض العوضين فيه بدلالة ما يأتي في الجعالة فلا يصح قطعاً لتعذر الجمع بينهما اذ الجمع بين جعالة لا يلزم وبيع
يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الاحكام لان العوض في الجعالة لا يلزم تسليمه الا بقرع
العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل الى قبض ما يخص الصرف منها وتنافي اللوازم يقتضي
تناهي المزومات كما علم انتهت (قوله ان الاجارة تقتضي التأقيت) أي وانها تفتتح بالتلف بعد القبض بخلاف
البيع والسلم اه شرح م م (قوله ويتعدد) أي العقد أي سواء كان عقداً ببيع أو غيره كما كتبته على
هذا العموم بقوله وتعبيري بالعقد الخ وقوله بتفصيل غن ولا يضر كثرة التفصيل وان طال بها الفصل بين
الايجاب والقبول لان هذا فصل عما يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه ومن فوائد التعدد جوار افراد كل
حصة بالرد كما يأتي اه شرح م م وقد ذكر الشارح هذه الفائدة هنا بقوله وله رد أحدهما بالعيب
(قوله بتفصيل غن) أي مع الثمن كما يؤخذ من تنبيهه فخرج ما لو فصل الثمن فقط أو الثمن فقط كما لو قال بعثتك هذا
العبد بدينار وثوب أو بعثتك هذا العبد وهذه الجارية بدينار فالاية تعدد في هذا ولا بد أن يكون التفصيل من
المبتدئ بانما كان أو مشترطاً كما في شرح م م وان أجل الاخر فان كان التفصيل من الجيب فقط فلا تعدد
وعبارة ع ش (تنبيه) اعلم ان الصفة لا تعدد بتعدد الثمن فقط كما اذا قال بعثتك هذا العبد وهذه الثوب بدينار
ولا بتعدد الثمن فقط كما اذا قال بعثتك هذا بدينار وثوب وانما يتعدد بتعدددهما اه م م انتهت
والحاصل ان التعدد انما يكون اذا فصل البادي من البائع أو المشتري دون القابل فاذا فصل الموجب وأجل
القابل كان العقد متعدداً جلالاً لا جلالاً على التفصيل ولو أجل الموجب وفصل القابل لا يتعدد العقد جلالاً
للتفصيل على الاجمال هذا هو المفهوم من كلام الاصحاب هنا وجرى عليه شيخنا كج حيث قال لا بعد قول المصنف
وتعدد الصفة بتفصيل الثمن مانصه من ابتداء بالعقد لترتب كلام الاخر عليه اه لكن في الايجاب
والحاصل ان التفصيل ان كان منهما تعددت قطعاً أو من الموجب أو القابل فكذلك على الاصح كما أفاده قول
الرافعي والنووي في الروضة في الجمع في النكاح بين حرة وأمة ولو فصل المزوج فقال الزوج قببات نكاحهما
أو جمع المزوج وفصل الزوج هل هو كالفصل جميعاً أو كالجاء وجرهان أحدهما الاول اه حابي (قوله
كبعثتك ذاك الخ) وليس من التعدد بعثتك ذاك بعشرة من الدراهم أو الدينارين أو منهما ولا بعثتك ذاك بعشرة
من الدراهم وعشرة من الدينارين ولو قال بعثتك ذاك الاول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الاول فهل
الصيغة في ذلك صحيحة وهي من المتعدد أولاً كل محتمل والمتجه فساد الصيغة اه برماوى كذا بخطه والظاهر
خلافه اذ ليس فيه الا تفصيل الثمن والثمن وتقدم ان العقد به يصح ويتعدد (قوله فيقبل فيهما) أمالو
قبل في أحدهما فقط بعينه فانه يصح أيضاً كما نقله في شرح الروض كغيره عن القاضي فقال ولو قال بعثتك
عبيدي بألف وجاريتي بخمسمائة فقبل أحدهما بعينه قال القاضي فالظاهر الصحة اه لكن الوجه الموافق

كبيع وجعالة فانه لا يصح لانه
لا يمكن الجمع بينهما وبيان
اختلاف الاحكام فيها
اختلفت أحكامه مما ذكر ان
الاجارة تقتضي التأقيت
والبيع والسلم يقتضيان عدمه
والسلم يقتضي قبض رأس
المال في المجلس بخلاف غيره
(ويتعدد) أي العقد
(بتفصيل غن) كبعثتك ذاك
بكذا أو ذاك فيقبل فيهما وله
رد أحدهما بالعيب (ويتعدد
عائد)

لما يأتي في تعدد العاقد من الشخين من البطلان هو عدم الصحة ووجهه عدم مطابقة القبول للإيجاب وقد يكون
للبائع غرض في قبوله ما مامه أو قد لا يرضى بقبول أحدهما وقد اعتمد من عدم الصحة بعدم المطابقة وقوله وبتعدد
عاقد أي موجب أو قابل كبعثك ذاك بكذا فيقبل منهما إلى أن قال وكيعنك ذاك بكذا فيقبلان فلو قبل في الأول
نصيب أحدهما فقط أو في الثانية أحدهما فقط لم يصح كافي التعرير والروضة ووجهه عدم مطابقة الإيجاب للقبول
وقد يكون الغرض قبولهما جميعا دون أحدهما أو علم أنه تقدم في الكلام على شرط توافق الإيجاب والقبول أنه
لو قال بعثك بألف فقال قبالت نصفه بخمسة مائة ونصفه بخمسة مائة أن حاصل كلام النووي أن المعتمد الصحة وتقدم
أن من رجه على ما إذا قصد تفصيل ما أجله البائع والباطل وحينئذ ما لبطلان فيما هنا عام فيما إذا وقع التفصيل
في كلام الباطل فان وقع في كلام المتأخر كان فيه هذا التفصيل فليست أمم وليجوز اه سم (قوله أيضا فيقبل
فيهما) فلو قبل في أحدهما لم يصح على الوجه اه بخط الشيخ خضر وكذا يقال في قوله فيقبل منهما ومثاله
في البرماوى وم (قوله موجب أو قابل) فعلم أنه لو باع انسان من اثنين كان بمنزلة أربعة عقود اه
شرح م (قوله كبعثك ذاك بكذا) سواء قالاه معا أو مرتبا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما ما بعثك
نصفه بكذا وقال الآخر كذلك اه برماوى (قوله ولو وكلا) سكتوا عما لو باع الحاكم أو الولي أو الوصي أو
القيم على المحورين شيئا صفقة واحدة والظاهر أنه كلو قيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه شرح م قال سم على
ج ينبغي أن يكون الولي كلو قيل ويدل عليه التعليق فلو باع ولين أو وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني
وتعد في الأول فليست أمم فله المشتري في الأول رد حصة أحد الوالين اه وقد يترقب فيه إذا كان خلاف
المصلحة ويدفعه أنه بمنزلة عقدين فهو كلو باع أحد الوالين المستقلين مثلا غينا والآخر أخرى فان للمشتري رد
أحدهما دون الآخرى أن كان خلاف مصلحة المولى عليه فليست أمم اه ع ش عليه (قوله وشفعة) فيه إيهام أن
الشفعة لا تعدد بتعدد المشتري وليس مراد تأمل شوبرى (قوله فلو وكل اثنين واحد الخ) هذا التمثيل
باعتبار تعدد الدين ومثاله باعتبار اتحاد مالو وكل واحد اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى
ذلك الموكل بعض الدين لم ينفك بعض العبد نظر الاتحاد الدين ولا نظر لتعدد عاقد الرهن ولم يثل السارح للشفعة
ومثاله باعتبار تعدد الملك مالو وكل اثنين واحد في بيع نصيبهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فلثالث
أخذ نصيب أحدهما الكين دون الآخر نظرا لتعدد الملك ولا عبرة باتحاد الوكيل البائع ومثاله باعتبار اتحاد
الملك مالو وكل واحد اثنين في بيع نصيبه من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصة دون بعض نظرا
لاتحاد الملك ولا نظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة المبيعة أو يأخذ جميعها تأمل (قوله وتعبيرى بالعاقد
أعم) أى لشموله المؤجر والمستأجر تأمل

* (باب الخيار) *

هذا شروغ في الطرف الثاني من أطراف الكلام على البيع إذ تقدم أن الكلام عليه منحصر في خمسة أوسنة
أطراف الأول في صحته وفساده الثاني في جوازه ولزومه وهو المراد هنا وسنأتى البقية اه شيخنا والخيار هو اسم
من الاختيار الذى هو طلب خير الأمرين من الأمضاء والطمع والاصل في البيع الزوم إلا أن الشرع أثبت فيه
الخيار فقبالمتعاقدين رخصه فوشرع أمال دفع الضرر وهو خيار النقص الأتى وأما التروى وهو المتعلق بمجرد
التشهى وله شيان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانهما مقدما وإلهما القوة ثبوته بالشرع من غير شرط وإن
اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال يثبت خيار الخ اه شرح م وقوله هو اسم أى اسم مصدر أى اسم مدلوله
لفظ المصدر وقوله خير الأمرين أى فيما يتعاقب به غرضه ولو كان تركه خيرا له أو يقال أى غالبا وقوله والاصل
في البيع الزوم أى شأنه ذلك يعنى أن وصفه يقتضيه إذا التزمه نقل الملك وحل التصرف مع الأمن من نقض
صاحبه له وقوله وإن اختلف فيه ومن هنا قد يوجه تقديمه بالاهتمام به كوجهوا به تقديم صفقة البيع على بقية

موجب أو قابل كبعثك
ذا بكذا فيقبل منهما وله رد
نصيب أحدهما بالعيب
وكيعنك ذاك بكذا فيقبلان
ولا أحدهما رد نصيبه بالعيب
(ولو) كان العاقد (وكلا)
بقيد زنه بقول (لا فى رهن
وشفعة) فالعبرة فى اتحاد
الصفقة وتعدد هاتى خبرهما
بالوكيل لتعلق أحكام العقد
به كروية المبيع وثبوت
خيار المجلس ولو خرج
ما اشتراه من وكيل اثنين أو
من وكيل واحد ميبا فله رد
نصيب أحدهما فى الصورة
الثانية دون الأولى ولو خرج
ما اشتراه وكيل اثنين أو وكلا
واحد ميبا فله وكل الواحد
رد نصيب أحدهما أو ليس
لأحد الموكلين رد نصيبه أما
فى الرهن والشفعة فالعبرة
بالموكل لا بالوكيل اعتبارا
باتحاد الدين والمالك وعدمه
فلو وكل اثنين واحد فى
رهن عبدهما عند زيد بماله
عليهما من الدين ثم قضى
أحدهما دينه انقل نصيبه
وتعبيرى بالعاقد أعم من
تعبيرى بالبائع والمشتري
* (باب الخيار) *
هو وشامل لخيار المجلس
وخيار الشرط

أركانها اه عش عليه (قوله وخيار العيب) ويلحق به خلف الشرط والفلس والتخالف واختلاط الثمار
 المتأقربان وقول بعضهم بتطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته باحد أسباب سبعة خيار المجلس وخيار الشرط
 في خلف والتخالف والاقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالمراد قال شيخنا وفي شمول خيار التروى للمجلس
 ١ شرط لا يقابلها ما نظر لانه ان أراد بالتروى التمكن من ثبوت الخيار وعدمه فهو خاص بخيار الشرط أو
 التمكن من الفسخ والاجازة فهو عام في الاقسام الثلاثة اه برماوى (قوله يثبت خيار المجلس) أى لكل من
 المتعاقدين في الابتداء ولا يمكن ثبوته في الابتداء لاحدهما دون الآخر الا في صورة وهي مالو كان المبيع رقيقا
 يعتق على المشتري لكونه قد شهد أو أقر بحريته قبل الشراء ففي هذه يثبت الخيار للبائع وحده ابتداء كالمسياني
 عن حل والافى صورة أخرى يثبت فيها للمشتري وحده ابتداء وهي صورة الانخيل بالشفعة على المعتمد الا في
 من ان خيار المجلس يثبت فيه بالشفعة وحده خلافا للمسياني في الشارح وضابط خيار المجلس انه يثبت في كل
 معاوضة محضة واردة على عين أو على منفعة على التأيد بل يلفظ البيع لازمة من الجانبين ليس فيها تلك قهرى ولا
 جارية مجرى الرخص والمراد بالمحضة هي التي تفسد بفساد العوض كالمبيع فانه لو باع دما أو ملك غيره فسد ولا
 ينعقد بخلاف النكاح والخلع فانه لو نكحها بدم أو ملك غيره لم يبطل عقد النكاح ويجب مهر المثل وبقية القيود
 ظاهرة اه شيخنا (قوله أيضا يثبت خيار المجلس) أى خلافا للإمام مالك رضى الله تعالى عنه ولو حكم بنفيه
 حاكم نقض حكمه لانه وان كان رخصة قد نزل منزلة العزيمة اه برماوى وقد قالوا لو شرط نفي خيار المجلس
 بطل البيع وعلوه بانه يناقض مقتضاه وقد يستشكل بأن أصل البيع اللزوم والخيار عارض فكيف يناقض مقتضاه
 ويجاب بان هذا العارض صار مقتضاه بالفعل وبان كونه عارضا لا يناقض مقتضاه لان الشارع ألزمه هذا
 العارض على ما كان حكمه في الأصل فليتأمل اه سم وفي المختار المجلس بكسر اللام موضع الجلوس وبفتحها
 المصدر اه (قوله في كل بيع) كبيع الاب وان علاما لم يطلعه لنفسه وعكسه فان ألزم من طرف بقى الآخر
 كافي البسيط وبيع جد في شدة حر اه شرح مر وقوله وعكسه أى واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان
 تصرف الولي مشروط بالمصلحة ولو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصار مصلحة الفرع في خلاف ذلك
 التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي ان يمنع على الأصل الزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ
 بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحة ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع امضاء التصرف والأصل في
 خلافه فينبغي ان يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لزم انقطاع
 خياره بالتفرق ولا الزام في جهته بمجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظيره ولو باع الأصل مال أحد
 فرعيه لا يخرج حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فأنعكست مصلحة ما فقد
 تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة أحدهما والفسخ يفوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة
 والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر
 فليتأمل اه سم على حج أقول ينبغي ان يراعى من المصلحة في الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة تبطل
 فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر ان الولي لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه
 وان أضر بالفرع فكذلك هنا وقوله وبيع جد أى وان أسرع إلى الفساد وأدى ذلك إلى تلفه اه عش
 عليه (قوله كسراء بعضه) أى وكسراء من أقر بحريته لكن في هذه يثبت الخيار للبائع لان معتقده انه بيع
 حقيق دون المشتري لانه من جهته اقتداء في هذه الصورة يثبت خيار المجلس ابتداء اه حل وعبارة
 الشوهرى وفارق شراء القريب شراء من أقر أو شهد بحريته فانه لا يثبت له الخيار بانه اقتداء من جهته لتقدم
 العتق بالنسبة لاقراره على الشراء فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا وظاهرا بالنسبة لاقراره
 بخلاف شراء القريب فانه عقد صحيح باطنا وظاهرا وترتب عليه الملك ثم العتق ومن لازم ترتب الملك ثبوت الخيار

وخيار العيب وستأق
 الثلاثة (يثبت خيار المجلس
 في كل بيع وان استعقب
 عتقا) كسراء بعضه

اه ابعاب انتهت (قوله بناء على الاصح الخ) متعلق بمحذوف أى وانما ثبت الخيار في هذه الصورة أى صورة
 البيع المستعقب للعتق لكل من العاقلين الخ بناء على الاصح الخ وقوله موقوف وهو الاصح وكذا ثبت
 الخيار لهما ان بنيينا على انه للبائع وحده لعدم ملك المشتري وأما لو بنيينا على انه للمشتري وحده فالخيار للبائع
 فقط ولا يحكم بالعتق مراعاة لحقه وانما لم يحكم بثبوته للمشتري أيضا لان مقتضى ملكه انه لا يتمكن من ازالته
 وان يحكم بعتقه لكن لما امتنع الثاني مراعاة لحق البائع بقي الاول وحينئذ لا معنى لثبوت الخيار له اه شيخنا
 وبعبارة أصله مع شرح مر ولو اشترى من يعتق عليه كصايد وفروعه فان قلنا فبما اذا كان الخيار لهما الملك في
 زمن الخيار للبائع وهو مرجوح أو موقوف وهو الاصح فلهما الخيار لوجود المقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا
 الملك للمشتري على الضعيف تخير البائع اذ لا مانع أيضا هنا بالنسبة اليه دون المشتري اذ قضية ملكه له عدم
 تمكنه من ازالته وان يترتب عليه العتق جالفا لما تعذر الثاني لحق البائع بقي الاول وبالزوم يتبين عتقه عليه
 وان كان للبائع حق الحبس انتهت وبعبارة أصله مع شرحها المحلى هنا ولو اشترى من يعتق عليه من أصوله أو
 فروعه بنى الخيار فيه على خلاف الملك فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار كما هو الاصل
 وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه لثلايته كمن من ازاله الملك وهذه أقوال سنأتى بتوجيهها في خيار الشرط
 أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم
 العقد فيتبين انه عتق من حين الشراء انتهت وبعبارة أخرى أيضا في خيار الشرط والاظهر انه ان كان الخيار
 المشروط للبائع فذلك المبيع في زمن الخيار له وان كان للمشتري فالملك له وان كان لهما موقوف فان تم البيع
 بان انه أى الملك للمشتري من حين العقد والا فلا للبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقا انما
 البيع له بالاجب والقبول والثالث للبائع مطلقا لثبوته تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم
 انتهت (قوله من ان الملك) أى في غير هذه الصورة أى صورة استعقاب العتق والخلاف في غيرها لا فيها اه
 شيخنا وقوله في زمن خيار المتبايعين أى خيار الشرط فالخلاف هنا مبني على الملك المبني على الخيار في الشرط
 لهما وقوله فلا يحكم بعتقه الخ أى وان كان الثمن حالا وتسلمه المشتري اه قل على الجلال المحلى والمعنى ان
 كون خيار المجلس لهما معا ابتداء مبني على الخلاف في خيار الشرط اذا كان مشروطا لهما وفيه أقوال
 ثلاثة قيل موقوف وعليه فيثبت خيار المجلس لهما وقيل للبائع وحده وعليه فكذلك وقيل للمشتري وحده
 وعليه فلا يثبت خيار المجلس ههنا ما بل للبائع وحده فأثبتانه للبائع وحده في هذه لا ينافي موضوع المسئلة ان
 الخلاف في زمن خيار المتبايعين لما عرفت انه مفروض في خيار الشرط والذي هنا المبني على ذلك انما هو خيار
 المجلس تأمل (قوله حتى يلزم العقد) أى من جهة البائع وان لم يلزم من جهة المشتري فيعبر بالزوم من جهة
 البائع يتبين عتقه من حين العقد وان كان للبائع حق الحبس فلا يكون الحبس مانعا من نفوذ العتق ومعلوم
 انه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد بوجه
 بان بيعه لمن يعتق عليه فريضة على الرضا بناخير قبض الثمن كالبيع المؤجل ثم ما تقر من العتق قبل توفية
 الثمن قال الاذرى هو مقتضى اطلاقهم ونقل السبكي عن الجوزي انه لا يعتق الا بعد توفية الثمن
 لكن نقل سم على المنهج عن الشارح اعتماد العتق اه من شرح مر وعش عليه (قوله
 كربوى) وهو الصرف وبيع الطعام بالعام وما استشكل به ثبوت الخيار في الصرف مع ان التصديقه
 تروى العاقل في اختيار الافضل له والمماثلة شرط في الربوى فالامر ان مستويا ن اذا قطع بانتفاء العلة
 فكيف يثبت الخيار برديهما لم مما امر ان التصديقه ثبوت الخيار هنا مجرد التشبه على ان هذا غفلة عما
 فيها أى المماثلة المعلوم منها انها لا تمنع ان أحدهما أفضل اه شرح مر أى لان مدارها على التساوى
 في الوزن أو الكيل وهذا لا ينافي ان أحد الأمرين المتساويين كذلك أجود من الآخر وخير منه اه (قوله

بناء على الاصح من ان
 الملك في زمن خيار المتبايعين
 موقوف فلا يحكم بعتقه
 حتى يلزم العقد وذلك
 (كربوى وسلم) وقولية
 وتشريك

وصلح معاوضة) خرج صلح الخطيئة فان كان في دين فهو ابراء وان كان في عين فهو هبة بلا ثواب وسما تيمان
 في كلامه وقوله على غير منفعة خرج مالو كان عليها فانه اجارة وستاتي في كلامه وقوله اودم عدم معطوف
 على المنفعة المنقبة فهو منفي أيضا فغير مسطرة عليه والمراد بغير دم العمد الدية في الخطأ وشبهه العمد فمضى
 العبارة ان الصلح على الدية في الخطأ وشبهه العمد صحيح ويثبت فيه خيار الجاس وهو كذلك بناء على معتمد
 الشارح الا سقي في كتاب الديات من ان ابل الدية معلومة بالسن والصفة وصورة الصلح عليها ان زيد ادعى على
 عمرو دار امثلا والحال ان عمرا استحق على زيد دية قتل الخطأ أو شبهه العمد لكونه أي زيدا قتل مورث
 عمرو فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيتك عليك على الدية التي تستحقها على أي تركت لك الدار
 وأخذت الدية أي سقطت عني وخرج الصلح عن دم العمد فانه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار الجاس لانه في
 المعنى عفو عن القود فهو معاوضة غير محضه وصورة ان زيد ادعى على عمرو دار امثلا والحال انه أي زيدا قتل
 مورث عمرو عمدا فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيتك عليك على القود الذي تستحقه على أي تركت
 لك الدار وأخذت القود أي سقطت عني فتلخص ان معنى العبارة ان الصلح على دم العمد صحيح ولا خيار فيه
 وهذا منفي من العبارة بتسليط لفظ غير عليه وان الخطأ وشبهه العمد يصح الصلح فيهما وفيهما الخيار وهذا
 ثابت في العبارة اذ هو منطوق النفي بغير تأمل ولا تغرير بما وقع في بعض الحواشي (قوله وهبة بثواب) أي ولو قبل
 القبض لانها بيع حقيقي ففي الخيار وقوله خلافا لظاهر ما في الاصل أي من انهم ليست بيعا ولا خيار فيها وذلك
 لانه ذكرها في خلال أقسام غير البيع حيث قال ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب
 والشفعة والاجارة فهذا الصنيع ظاهره انها ليست بيعا ولا خيار فيها ويحتمل على بعد ان تكون عنده بيعا
 ولا خيار فيها فيكون ذكرها في خلال أقسام غير البيع من حيث مشاركتها في عدم الخيار وعلى هذا ينظر
 ما وجه قول الشارح خلافا لظاهر ما في الاصل مع انك قد علمت ان في كل من الظاهر وغيره نفي الخيار عنها
 والغرض اثباته فيها فكان عليه اسقاط لفظه الظاهر ويقول خلافا لما في الاصل تأمل (قوله البيعان) تشبيه ببيع
 والمراد بهما البائع والمشتري فهو من اطلاق البيع على الشراء في المختار يقال للبائع والمشتري بيعان بتشديد
 الباء وقوله بالخيار أي ملتصقان به وقوله ما لم يتفرقا مصدر به ظرفية وقوله يتفرقا أي سواء كان التفرق منهما
 أو من أحدهما وقوله أو يقول الخ أي فاذا قال الاحد ما ذكر بطل خياره وبقي خيار الآخر كما سيأتي في قوله
 ولو قال أحدهما لا استخر اختر أو خير تلك الخ تأمل (قوله ولو كان معطوفا لجزمه) عبارة شرح مر لا بالعطف
 والانعال يقل بالجزم وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له لا مغايرته له الصادقة
 بوجود القول مع التفرق انتهت بعبارة حل وقوله ولو كان معطوفا لجزمه الخ أي على انه من جهة المعنى غير
 صحيح أيضا اذ يصير التقدير البيعان بالخيار مدة عدم أحد الأمرين وذلك يقتضي ثبوت الخيار لهما ما عند عدم
 أحدهما ولو مع وجود الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل اللغة من ان العطف بأو بعد النفي
 يكون نفيا لا أحدهما الا على ما قرره الرضي من انه بحسب الاستعمال يكون نفيا لكل منهما انتهت وفي قل على
 المحلى قوله ولو كان معطوفا الخ فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا عزا الشارح لغائله ليبرأ منه فانه فاسد
 لاقتضائه خلاف المطلوب لان المقصود نفي الخيار لو وجود أحدهما والعطف يقتضي ثبوتيه وقول بعضهم ان
 العطف بأو بعد النفي يتوجه الى نفى ما معاه واستعمال عرفت ولا يصح هنا أصل اللغة واستعمالها الاول
 فتأمل اه (قوله لا يبيع عبده) المعتمد وفا الشخنا مر فيماليو باع العبد من نفسه انه لا خيار لولا أحد
 منهما لانه قد عتاقه وكذا البيع الضمني بخلاف ما لو اشترى من آخر بغيره فانه يثبت الخيار للبائع وحده دون
 المشتري لانه من جهة اقتداء اه سم ولو قال لعبده ان يعتك فأنعت عرقيا عتق لان عتق البائع في مدة
 الخيار نافذ بخلاف ما لو باعه بشرط الخيار فانه لا يعتق لعدم صحة البيع اه روض (قوله لان مقصودهما العتق)

وصلح معاوضة على غير
 منفعة اودم عدم وهبة
 بثواب خلافا لظاهر ما في
 الاصل قال صلى الله عليه
 وسلم البيعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يقول أحدهما
 لا استخر اختر رواه الشيخان
 ويقول قال في المجموع
 منصوب بأو بقرينة الان
 أو الى ان ولو كان معطوفا
 لجزمه فقال أو يقل (لا في
 بيع عبده) لا (بيع
 ضمني) لان مقصودهما
 العتق (و) لاني (فسمي غير
 ردو) لاني (حواله)

أى ولان البيع الضمى لابد من تقدير دخوله فى ملك المشتري قبل العتق وذلك لئلا يفتى فيه بتقدير آخر فالتحيز فيه غير ممكن قاله الزركشى اه شرح مر (قوله وان جعل بيعا) أى التسمية بصورتها والحوالة وهذا ضعيف فى قسمة الافراز والمعتمد انهما غير بيع ومعتد فى قسمة التعديل وفى الحوالة اه شيخنا (قوله لعدم تبادلها فيه) أى فى البيع فلا يتناولها الخبر اه برماوى وفى العبارة قلب وجهها لعدم تبادلها أى البيع فيها اه (قوله وصلح خطبطة) وهو الصلح من الشيء على بعضه ديننا كان أو عيننا اه ع ش فهو فى الاول ابراء وفى الثانى هبة بلا ثواب (قوله وشفعة) خالف الرافعى فصيح فى بابها ثبوتها للشفيع واذا قلنا به فهل معناه انه يختبر فى المجلس بعد الاختصاصين رد المالك وامساكه أو انه يختبر قبل الاختصاصين لاخذ وتركه وجهان أحدهما كما فى المجموع الاول اه شرح البهجة (قوله ومساقاة) أى لانها كالاجارة فهى واردة على منفعة لا على عين اه حل وقوله وصدق أى لان المعاوضة فيه غير محضة مع كونه غير مقصود بالذات اه شرح مر وهذا لا يفتى عنه قوله سابقا ونكاح لان النكاح والصدق عقدان مختلفان وان حصل فى عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فيها يكون الخيار بين ابقاء الزوجة وردها بفسخ النكاح وبين ابقاء المسمى ورده بفسخ التسمية والرجوع للمهر المثل وقد قيل به فى الصداق دون النكاح كما يؤخذ من من المنهاج تأمل (قوله وشركة وقراض) يخرج بقولنا لازمة من الجانبين لان الشركة والقراض كل منهما اجازة من الجانبين والرهن والكفالة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيما هو جائز ولو من جانب واحد اه حل وعبارة شرح مر ولا خيار فى عقد جائز ولو من طرف كرهن نعم لو شرطه فى بيع واقرضه قبل التفرق أمكن فسحه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعات انتهت وقوله نعم لو شرطه فى بيع الخ عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت فى العقود الجائزة من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن نصها لانها ليست ببيعاً ولان الجائز فى حقه مما يتسبب بالخيار أبدا فلا معنى لثبوتها والآخرون نفسهم على الغيب المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا ببيع الخ فالاستدراك فى كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم فى حقه لا يثبت له خيار فلا يمتنع من الفسخ اه رشيدى (قوله واجارة) أى سائر أنواعها على المعتمد اه من شرح مر أى سواء كانت اجارة عين أو ذمة قدرت بمدة أو بعمل وعمل وبم هذا يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فعلا وهما الواردة على الذمة والواردة على العين اه ع ش عليه (قوله ولو فى الذمة) غلبة لارد على ما أشار له بقوله وخالف القفال الخ وقوله لان ما أى المذكورات من قوله كبراء الخ لا تسمى ببيعاً أى عرفاً وهذا التعليل لا صور الخرجات كلها وهو بالنسبة للاجارة يجري فى سائر أنواعها ثم عللها بتعليل خاص بها بل ببعض أنواعها وهى المقدرة بمدة فالتعليل الاول عام فى المذكورات الاثنى عشر وفى سائر أقسام الاجارة والتعليل الثانى خاص ببعض أقسام الاجارة اه ع ش على مر بنصرف وقوله لئلا يتناف جزء من المعقود عليه يمكن التخلص منه باحد أمرين اما بان يعقد فى غير وقت العمل بان يقول استأجرتك لتجمل الى غدا أو بان يعقد فى أول وقت العمل ويشترع الاجير فى العمل وهما فى المجلس وثبوت الخيار لا يفتى فى شروعه فى العمل فبمعبر العقد بطالبه المكثري بالشروع فى العمل فان عمل فذلك والافسخ العقد تأمل (قوله لئلا يتناف جزء من المعقود عليه) أى ولان الكون على معدوم وهو المنفعة عقد ضرر والخيار ضرر فلا يجتمعان اه شرح مر (قوله فقالوا بثبوت الخيار فى الواردة على الذمة كالسلم) يفرق بينها وبين السلم بان السلم يسمى ببيعاً بخلاف الاجارة وبأن المعقود عليه فى السلم يتصور وجوده فى الخارج غير فائت منه شئ بمضى الزمن فكان أقوى وأدفع للغرر منه فى اجارة الذمة ويفرق بينها أيضا وبين البيع الوارد على المنفعة كحق المهر بانه لماعة بل فقط البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لخيار فيه فيما يظهر وما قاله القفال وطائفة من أن الخلاف فى الاجارة فى اجارة العين وأما اجارة الذمة فتثبت الخيار فيها قطعاً وتقاله الشارح وأقره طريقتان ضعيفة اه شرح مر نقي الاجارة ثلاثة أقوال (قوله ووقع للنووى الخ) قد يقال كان

وان جعل بيعا لعدم تبادلها فيه وقول لا يبيع الى آخره من زيادنى وخرج بما ذكر غير البيع كبراء وصلح خطبطة ونكاح وهبة بلا ثواب وشفعة ومساقاة وصداق وشركة وقراض ورهن وكتابة واجارة ولو فى الذمة فلا خيار فيها لانها لا تسمى ببيعاً والخبر انما ورد فى البيع ولان المنفعة فى الاجارة نفوت بمضى الزمن فألزمنا العقد لئلا يتلف جزء من المعقود عليه لافى مقابلة العوض وخالف القفال وطائفة فقالوا بثبوت الخيار فى الواردة على الذمة كالسلم ووقع للنووى فى تصحيحه تصحيح ثبوته

الاولى ان يقول وخالف النووي على طبق ما قاله أولا لانهم انما يبرون غالباً بقولهم ووقع في العبارة التي ينسب
 فيها الى سببق قلم الله سبحانه الا ان يقال ان النووي انفرد به هذا لان الثقال من أصحاب الوجوه اه برماوى
 (قوله في المقدرة بعدة) قال في مهمات المهمات وحينئذ فيه لم منه الثبوت في غيرها بطريق الاولى اه شوبرى أى
 لانها تقوت فيها المنفعة بمضى الزمن ومع ذلك يثبت فيها الخيار فثبوته في التي لا تقوت فيها المنفعة أولى وهذا كله
 على الضعيف تأمل (قوله وسقط خيار من اختيار لزومه الخ) قال في شرح العباب اذهم حصرة القاطع فيما ذكر ان
 ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني يقطع لتصرفه
 والذي يشبه ترجيح الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالذكور ما في معناه اه سم على حج اه
 ع ش على مر ولا ينظر ما الفرق بين خيار المجلس وخيار الشرط حيث ان التصرف في المبيع في الاول ليس
 فسخاً ولا اجازة وفي الثاني فسخ أو اجازة على التفصيل الآتي في قوله في خيار الشرط والتصرف فيها كوطء
 واعناق وبيع واجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتري اجارة تأمل ثم رأيت للشوبرى عبارة موفية بالمراد في
 هذا البحث كتبها على قول المتن في خيار الشرط لا عرض على بيع واذن فيه وقد نقلنا هذا من فراجعها ان
 شئت (قوله من اختيار لزومه) أى صريحا كفى الامثلة التي ذكرها الشارح أو ضمناً بان يتبايعا العوضين
 بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم الاول فلا ترد هذه الصورة على مفهوم كلام المصنف اه من
 شرح مر وقوله بان يتبايعا العوضين فضيته انه لا يقطع بتبايع أحد العوضين كان أخذ البائع المبيع من
 المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مر ان تصرف أحد العاقدين مع الآخر اجازة وذلك تقييد لعدم
 انقطاع الخيار بما ذكره فله قوله العوضين مجرد تصوير اه ع ش عليه (قوله كان يقول لا اختيار لزومه)
 وظاهر كلامهم ان هذه الصيغة صريحة أى مع ذكر العقد فان اقتصر على تخارفا فهو محتمل حينئذ فيصدق
 من ادعى انه أراد تخارفا فسخه بيمينه لاحتماله سواء أتفرقا أم لا فان قال أحدهما للآخر أردت بقاء العقد
 وقال بل الفسخ أو العكس صدق الآخر بيمينه لان ذلك لا يعرف الا من اه ايعاب * (فرع) * اجتمع
 خيار المجلس والشرط والعيب ففسخ العاقد أو أطلق انفسخ الجميع قاله الدارمي قال الزركشي ويحتمل انصرافه
 للمقدم ان ترتب اه والاوجه الاول اه شوبرى (قوله ولو لمشتريا) انما ذكرناه غاية مع دخوله في
 قوله ويبقى خيار الآخر كوطئة لقوله نعم لو كان الخ اه برماوى (قوله للحكم بعق المبيع) أى مع عدم
 المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتروا عنه فيما سبق بقوله بناء الخ مع اننا لو قلنا الملك للمشتري
 وحده لا يحكم بعق المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائع اه شيخنا (قوله ولو قال أحدهما
 للآخر اختر) أى ما يرضيك من الفسخ أو الاجازة وقوله أو خيرتك أى بينهما تأمل (قوله قدس الفسخ)
 فلو حصل من واحد عمل باولهما كقوله فحسنت أو خيرتك أو بالعكس ولو قال آخر في نصفه وفسخت في نصفه
 انفسخ في الكل اه برماوى وفي قل على المحلى قوله قدس الفسخ وان تأخر أى أو كان في البعض فبفسخ
 الكل فمر اعليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسبب أني فعلم انه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته
 اه (قوله وكل بفرقة بدن) عبر بكل في هذه الصورة اشارة الى انه لا يختص انقطاع الخيار بالمفارقة في هذه الصورة
 أى قوله وكل بفرقة بدن بخلافه فيما قبلها ومن ثم لما كان الخيار فيها قد يقطع وقد يبقى قدسها على هذه نظرا
 لصورة بقاء الخيار ويهـ ذان يدفع ما يقال كان المطابق للحديث السابق ان يقدم المصنف قوله وكل بفرقة
 بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ع ش وفي قل على المحلى قوله يبدنهما أى ولو تقدرا كولى باع ماله
 لطفله أو عكسه فيقطع خيارهما بمفارقة مجلسه اه (قوله بفرقة بدن) أى ولو فاسيا أو جاهلا اه حل
 ولا يحصل التفرق باقامة سنتر ولو بناء جندار بينهما لبقاء المجلس وان كان بفعلهما أو أمرهما كما صححه
 والدالرويان لان التفرق بالابدان لم يوجد بينهما وان وجد تفرق في المكان خلافا لما مر الى في بسطة

في المقدرة بعدة (وسقط
 خيار من اختيار لزومه)
 أى البيع منهما كأن
 يقولوا اختيار لزومه أو
 أمضينا أو الزمان أو اجزائه
 فبسقط خيارهما أو من
 أحدهما كأن يقول
 اخترت لزومه فبسقط خياره
 ويبقى خيار الآخر ولو
 مشتريا نعم لو كان المبيع
 ممن يعتق عليه سقط خياره
 حينئذ أيضا للحكم بعق
 المبيع ولو قال أحدهما
 للآخر اختر أو خيرتك
 سقط خياره لضمينه الرضا
 بالازم ويبقى خيار الآخر
 ولو اختار أحدهما لزوم
 البيع والآخر فسخه قدم
 الفسخ وان تأخر عن الاجازة
 لان اثبات الخيار انما قصد
 به التمكن من الفسخ دون
 الاجازة لاصلها (و) سقط
 خيار (كل) منهما (بفرقة
 بدن) منهما أو من أحدهما
 عن مجلس العقد للغير
 السابق (عرفا)

والقاضي مجلي وذ كرا الامام نحوه وادعى الاذرعى انه المتجه ولوتناديان بعد بيع ثبت الخيار لهما وامد مال
يفارق أحدهما مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد تفرقا بطل خيارهما
ولو بقصد كل منهما بجهة صاحبه خلاف الاقوالين الرقعة وتقدم أوائل البيع بقا خيار الكاتب الى انقضاء خيار
المكتوب اليه بمفارقة مجلس قبوله اه شرح مر وقوله بمفارقة المجلس قبوله ظاهره وان فارق الكاتب
مجلسه بعد علمه بلوغ الخبر للمكتوب اليه وعليه فلا يعتد به للكاتب بمجلس أصلا ولكن قال سم على
المنهج نقلا عن الشارح فانه قطاع خيار الكاتب اذا فارق بمجلسه بلوغ الخبر للمكتوب اليه اه
ويوافق الظاهر ما جزم به الزياي في حاشيته من قوله كفى الكتابة لغائب لا يقطع خيار الكاتب بالانفارقة
المكتوب اليه فكذا هنا على المتمد خلافا للروايات اه ع ش عليه وفي سم مانصه (فرع) * لو باعه
بالمكاتبه فاصل ما يجز مع مر انه قبل بلوغ الخبر للمكتوب اليه لا عبرة بمفارقة الكاتب بحمله لانه الى الآن
لم يحصل العقد ولا خيار الابد العقد فلا يعتد بالتفرق الابد فاذ باعته الخبر اعتبر في حقه مجلس بلوغ الخبر وفي
حق الكاتب المجلس الذي هو قبضه حين بلوغ ذلك الخبر حتى اذا فارق بطل خيارهما وقولهم امتد
الخيار للمكتوب اليه اي مالم يفارق بحمله كما هو ظاهر لانه لا يزيد على ما لو كان كذلك ابتداء اه
(قوله أيضا بفرقة بدن) أي لا بفرقة روح أي لا بفرقة روح ولا بفرقة عقل أما الفرقة بينهما فستأتي في
كلامه اه شورى أي في قوله ولومات أو جن الخ (قوله في بعده الناس الخ) أشار به الى ان قوله عرفنا
راجع للثانية وأشار بقوله فن اختار أو فارق مكرها الخ الى ان قوله طوعا راجع للمسألين لكن كان
مقتضى عادة الشارح في توزيع القيد على المتمد قبله ان يقول فيما سبق عند قوله من اختار لزومه طوعا
اه شيخنا (قوله في دار صغيرة) مثلها السفينة الصغيرة بأن تجر بحره ولومع غيره عادة في بر أو بحر والسفينة
الكبيرة كالدار الكبيرة اه قل على الحلي (قوله بأن يخرج أحدهما منها) ظاهره ولو كان قريبا من الباب
وهو ما في الانوار عن الامام والغزالي اه سم على المنهج ويظهر ان مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجليه داخل
الدار معتمدا عليها فأخرجها وقوله أو يصعد سطحا أي أو شيئا مرتفعا فيها كخلة مثلا ومثل ذلك ما لو كان
فيها بئر فتزليا فيميا يظهر اه من ع ش على مر (قوله من صحتها) هو كتابة عن قعر الدار والصفة كتابة
عن مسطبة عالية فيها وفي المصباح صحن الدار وسطها والجمع أحسن مثل فلس وأفلس اه وفيه أيضا وصفة
الدار واحدة الصفف والصف من البيت جهة ما صفف مثل غرفة وغرف (قوله فبان بولي أحدهما ظهريه) وكذا
لومشي القهقري أو الى جهة صاحبه اه ع ش على مر (قوله ويمشي قليلا) ضبطه في الانوار حيث قال
المشي القليل بأن يكون بمابين الصفين في الصلاة وهو ثلاثة أذرع اه حل وأصل العبارة في شرح مر
وكتبها الرشيدي قوله والمشي القليل ما يكون بين الصفين الخ انظر لم يحمله هنا على العادة نظير ما مر في
مسئلة حقوق الهارب اه والذي مر له أي الرمي نصه وان هرب أحدهما الى ان قال وعند الحق لا بد ان
يلحقه قبل انتهائه الى مسافة يحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقاط بخياره ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن
القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه بالحرف وفي قل على الحلي قوله ويمشي قليلا أي زيادة على ثلاثة
أذرع على الراجح اه (قوله فن اختار أو فارق مكرها الخ) سكت عن الذي لم يحتج في هذه الحالة وحكمه ان
خياره باق أيضا تأمل (قوله أو فارق مكرها) أي بغير حق بخلاف ما لو كان بحق كان عقد يعمل مغصوب ثم أخرج
المالك منه فينقطع خياره اه حل (قوله مالم ينقطع خياره) فلوزال الاكراه كان موضع زوال الاكراه كمجلس
العقد فان انتقل منه الى غير بحيث يعد مفارقة له انقطع خياره وحمله كما هو ظاهر حيث زال الاكراه في محل يمكنه
المسك فيه عادة اما لوزال وهو في محل لا يمكن المسك فيه عادة كخلة لم ينقطع خياره بمفارقة لانه في حكم المسك
على الانتقال لعدم صلاحية محله للجلوس وعليه فلو كان أحد الشطين للبحر أقرب من الآخر فعمل يلزم قصده

في بعده النام فرقة يلزم به
العقد وما لا فلان كانا في
دار صغيرة فالفرقة بان
يخرج أحدهما منها
أو يصعد سطحا أو كبيرة
فبان ينتقل أحدهما من
صحتها الى صفها أو بيت من
بيوتها أو في صحراء أو سوق
فبان بولي أحدهما ظهريه
ويمشي قليلا (طوعا) من
زيادتي فن اختار أو فارق
مكرها لم ينقطع خياره

حيث لا مانع أولا ويجوز له التوجه الى ايها شاء فيه نظر وقياس ما لو كان المقصود طريقا طويلا وقصيرا فسلكت
الطويل لا لغرض حيث كان الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع وليتأمل اه ع ش على
مر (قوله ايضا ينقطع خياره) أي مادام الاخر في مجلسه فان فارقته اختيارا انقطع خيار المكره المفاوق كما
انقطع خيار الجالس بعدم تبعيته للمفارق كما يأتي عن الحلبي (قوله وان لم يسدقه) أي أو كان المبيع ربويا اه
شرح مر (قوله فان لم يخرج فعه الاخر فيها بطل خياره) أي وحده وبقي خيار المكره فلو لم يتبعه وفارق
المجلس فهل ينقطع خيار المكره لان غايته ان يكون كالمو كان معه في المجلس الظاهر نعم اه حل (قوله الا ان منع
من الخروج معه) انظر لوزال الا كراه بعد هل يكاف الخروج عند زوال الا كراه لاتباع صاحبه أولا ولا يفتقر في
الدوام ما لا يفتقر في الابتداء فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله ولو هرب أحدهما) أي مختارا
اما لو هرب خوفا من سبع أو نار أو فاسد له بسبب مثلا فالظاهر انه كالمكره فيبقى خياره وان لم يكن في ذلك كراه
على خصوص الفرقه اه سم على المنهج وينبغي ان يمثل ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها
الخيار اذا فارق مجلسه لها اه ع ش على مر وكان الاولى للشارح تقديم هذه أي قوله ولو هرب أحدهما
الحل على قوله فن اختار أو فارق مكرها للحل لان هذه من افراد منطوق المتن وهو الفرقه طوعا أو أمرا قوله فن اختار الح
فهو بيان المفهوم القيد المذكور تأمل (قوله لتمكنه من الفسخ بالقول) منه يؤخذ انه لو كان فاقا تاما لم يبطل
خياره وظاهره وان لم يكن هناك من يشهد على الفسخ وسيأتي في الرد بالعيب انه لا يفسخ الا اذا كان بحضور من
يشهده لانه لا معنى للفسخ حيث لا سامع وورعما يشهده ذرا عليه ثبوته بحضور المبيع اه حل (قوله مع كون
المفارق الح) من تمام العلة فلا ترد الصورة قبلها فانه وان تمكن فيهما من الفسخ بالقول الا ان المفارق فارقا مكرها
اه حل أي وفعل المكره كعدم فكأنه لم يفارق بالسكينة (قوله واذا ثبت خيار المجلس الح) ظاهر هذا
الصنيع ان قول المتن فيبقى الخ مفرع على قوله يثبت خيار المجلس الح والظاهر انه مفرع عليه مع قوله وكل بفرقة
بدن الح (قوله ولومات العاقد الح) هذا مفهوم قوله بفرقة بدن اه قلوبو بجو مجز المسكات بكونه قاله في المجموع
اه شرح مر (قوله أو أتمى عليه) ينبغي ان يحل ذلك اذا أيس من افاقته أو طالت المدة والانتظار اه حل
وفي قل على الحل قوله أوجن وكذا الوأتمى عليه وأيس من افاقته أو طالت مدته والانتظار قال شيخنا لا يتظر
معا لقا وكذا تجز مكاتب وأخس لن لا تفهم اشارته وليس كاتبا والولي في المعنى عليه والاخرس المذكور هو
الحاكم فيمنصب من يتصرف عنهما كالطفل الذي لا ولي له نعم لو عقد المجنون فأفاق أو أصبى فبلغ رشيدا لم ينتقل
لهم الخيار بل يبقى للولي على المعتد اه (قوله انتقل الخيار لوارثه) أي ولو عامأ أي ان كان أهلا فان كان غير
أهل نصب الحاكم عنهم بفعل الاصلح له من فسخ أو اجازة ولو بلغ الصبي رشيدا وهو بالمجلس لم ينتقل اليه الخيار
وبرجبه بعدم أهليته حين البيع ويبقى للولي اه برماوي وعبارة حل ولو أفاق المجنون أو المغمى عليه
في أثناء المجلس عادله الخيار أو ألو عقد المجنون أو أتمى عليه ثم أفاق في خيار المجلس لا ينتقل اليه من الولي بل يبقى
للولي ولو عقد لطفه فبلغ رشيدا في خيار المجلس لم ينتقل اليه بل يبقى للولي أيضا انتهت (قوله وفي معنى من ذكر)
أي الوارث والولي وقوله وكل العاقد كان مات الوكيل العاقد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك وكذلك
اذا مات العبد المأذون له في العقد في المجلس فينتقل لسيده اه شيخنا وغرض الشارح بهذا تعيين قول المتن
ولومات أوجن الح وفي قل على الحل ما نصه قوله اليه الوارث والولي هذا اذا كان الميت أو المجنون متصرفا عن
نفسه والا فانتقل لمن هو نائب عنه كالموكله لولي المجنون ولوارث الميت اه (قوله فان كان في المجلس الح)
عبارة شرح مر فاذا كان الوارث مثلا في المجلس ثبت له مع العاقد الاخر الخيار وامتد الى تفرقهما أو
تخايرهما وان كان غائبا ووصله الخبر فالى مفارقة مجلس الخبر لانه خليفة مورثه فيثبت له مثل ما يثبت له ولو ورثه
جباة حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفرار بعضهم بل يمتد الى مفارقة جميعهم لانهم كلهم كورثهم

وان لم يسدقه في الثانية فان
لم يخرج معه الاخر فيها
بطل خياره الا ان منع من
الخروج معه ولو هرب
أحدهما ولم يبعه الاخر
بطل خياره كالمفارق وان لم
يتمكن من أن يتبعه لتمكنه
من الفسخ بالقول مع كون
المفارق فارقا مختارا واذا
ثبت خيار المجلس (فيبقى
ولو طال مكثهما أو تخاشبا
منازل) وان زادت المدة على
ثلاثة أيام للغير السابق (ولو
مات) العاقد (أو جن) أو
أتمى عليه في المجلس (انتقل)
الخيار (لوارثه أو وليه) من
حاكم أو غيره بخيار الشرط
والعيب وفي معنى من ذكر
هو كل العاقد وسيده ويفعل
الولي ما فيه المصلحة من الفسخ
والاجازة فان كان في المجلس
فظاهر أو غائبين عنه بانهما
الخبر امتد الخيار لهما

وهو لا يقطع خياره الا بمسارقة جميع بدنة أو غائبون عنه ثبت لهم الخيار وان لم يجتمعوا في مجلس واحد كافي
بعض نسخ الروض وهو المقول عليه ويثبت الخيار للعقد الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان الوارث الغائب
واحدا أم متعددا وينسخ العقد بنسخ بعضهم في نصيبه أو في الجميع وان أجاز الباقون كالموقف المورث في
البعض وأجاز في البعض ولا يتبع بعض النسخ للاضرار بالحلي ولا يرد عليه مالمات مورثهم واطلعوا على عيب
في المبيع ففسخ بعضهم حيث لا ينسخ أي في الجميع لان الضرر ثم جابرا وهو الارش ولا جابره هنا وحاصله ان
فسخ بعضهم ينسخ به العقد هنا وهناك لا ينسخ به شيء لاحصته ولا حصة غيره ولو أجاز الوارث أو فسخ
قبل علمه بموت مورثه نفذ كل منهما على المتمد بناء على مالو باع مال مورثه طائحا حياته وان قال الامام الوجه نفوذ
فمنعه دون اجازته ولو خرس أحد الماقدين ولم تفهم له اشارة ولا كتابة نصب الحاكم نائب عنه كالموحد وان
كانت الاجازة ممكنة منه بالتفرق وليس هذا بحجور عليه وانما نائب الحاكم عنه فيما تعذر منه بالقول اما لو
فهمت اثارته أو كانت له كتابة فهو على خياره ولو اشترى الولي لطفه شيئا فبلغ قبل التفرق رشيد الم ينقل الخيار
اليه لعدم أهليته حال البيع وفي بقائه للولي وجهان أو جهه مانع استصحابا لما كان ويجريان في خيار الشرط
انتهت (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) فلو فارق الوارث المجلس لجهله بموت مورثه فهل يبقى خياره ويعذر
بجهله أولا احتمالا لان أقربهما الثاني لان هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل اه ايعاب
اه شورى وفي قل على الحلي وأما الحلي فالعبرة في حقه بما ساء في فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل الميت
من المجلس لانتقال الخيار عنه وكذا من الحلي اه وقوله في فارقته انقطع خياره أي وكذا خيار الوارث أو الولي
على ما تقدم ان خيارهما يسقط بفراقهما أو فراق أحدهما (قوله بان جأ أمعا) أي الى مجلس الحكم وقوله
وادعى أحدهما فرقة أي قبل مجيئهما اه شرح مر (قوله في صدق الثاني) وفائدة تصديقه في الاولى بقاء
الخيار له اه من عش على مر وليس لمدعى الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في
السابق منهما فكافي الرجعة اه قل على الحلي

* (فصل في خيار الشرط) * أي التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف الى سببه اه قل على الحلي أي
وما يقبضه اه شرح مر أي من قوله والملك في المان انفرج خيار الى آخر الفصل كما أشار لذلك ع ش عليه
(قوله لهما شرط خيار) الجار والمجرور خبر مقدم وقوله شرط خيار مبتدأ وخبر وقول الشارح لهما متعلق بخيار
لا بشرط وهو تعميم فبين بشرط له الخيار وقوله سواء أشرط الخ تعميم ثان فبين بشرط له الخيار ان جعل ال اثر
بمعنى الخيار وقوله وسواء أشرط ذلك تعميم في قوله أو من أجنبي وقوله ولو على ان يوقعه أحدهما تعميم في قوله
أم من اثنين ففي الشارح أربع تعميمات تأمل وكلامه في هذا المقام يحتمل وجهين أحدهما وهو الظاهر
من مسانعه ان يكون المراد من قوله خيار لهما أولا أحدهما أي فقط ولا يجوز شرطه لأجنبي وأما إيقاع ال اثر
فيجوز شرطه لأجنبي كما أشار اليه بقوله سواء أشرط الخ فيلزم على هذا انه قد يكون ال اثر غير من له الخيار وانظر
ما فائدة الخيار حينئذ ولا يرد على هذا قوله وليس لشارطه لأجنبي خيارا إذ يمكن تأويله بحذف المضاف أي أثر
خيار حينئذ تكون صور المقام خمسة وأربعين لان قول المتن يصدق بثلاث صور اذا الشرط اماهما أو أحدهما
بأنهما أو مشتر يا وقوله خيار لهما أولا أحدهما يصدق بثلاث أيضا في تلك يتبع هذه في الشرط والمشرط له وأما
الترفعية خمس صور لانه اما منهما أو من أحدهما بأنعا أو مشتر يا أو من أجنبي واحدا أو أكثر وخمسة في تسعة
بشمس وأربعين وعلى هذا قيل ان هذه طريقة لم يسبق اليها أحد والوجه الآخر وهو المتمد ان يكون قوله
خيار لهما أولا أحدهما أي أو لأجنبي بقرينة قوله سواء أشرط الخ ووجه ذلك انه نص على ان ال اثر قد يكون
لأجنبي ويلزم منه ان يكون الخيار له لانهما على المتمد متلازمان في شرط أحدهما لا حد تبعة الآخر فيفيد
انه لا يترد أحدهما بالخيار دون الآخر فترينه هذا ظاهر قوله وليس لشارطه لأجنبي خيارا حينئذ تكون صور

امتداد مجلس بلوغ الخبر
(وحالف ثاني فرقة أو فسخ
قبلها) أي قبل الفرقة
بان جأ أمعا وادعى أحدهما
فرقة وأنكرها الآخر
ليفسخ أو اتفقا عليها وادعى
أحدهما فسحا قبلها
وأنكر الآخر في صدق الثاني
لموافقه للأصل وذكر
التخلف من زيادتي

* (فصل) * في خيار الشرط
* (لهما) أي للعائدين

المقام خمسة عشر ثلاثة في الشرط لانه اماهما أو أخذهما بائعا أو مشتريا وخمسة في الشرط لانه اماهما
 أو أخذهما بائعا أو مشتريا أو أجنبي واحد أو اثنين وخمسة في ثلاثة بخمسة عشر اه شيخنا والذي في شرح
 مر موافق الوجه الثاني ونصه لهما شرط خيار لهما أو لأحدهما أو لأجنبي كالقن المبيع اه وفي قل على
 الحلي ما وافق الوجه الاول ونصه قوله ولو شرط الخيار لأجنبي جاز والمراد من شرط الخيار للأجنبي إيقاع أثره
 من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه لمحرّم في شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشرط
 منهما أو من أحدهما ولا يضر فقد نثرته المذكورة لانه منع نفسه منها يجعلها غير مريدة لذلك صريح أمور
 منها قول الروضة شرط الخيار للأجنبي مبطل للعقد على الاظهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصبي محرما
 أو كان بائع العبد المسلم كافر لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم اثر الخيار عن الأجنبي لو مات أو نقله لوليّه
 ان جن مثالا ومنها ما لا يبيع في زمن الخيار اذا قائل بأنه للأجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز
 العدول عنه وقوله لهم ليس لشرطه للأجنبي خيار أي إيقاع أثر كما علم وجه هذا العلم انه لا حاجة لقوله لهم انه تعليمك
 أو توكيل المبنى عليه، سبلة العبد والصيد المذكورين الامن حيث إيقاع الاثر المذكور اه (قوله أيضا لهما
 شرط خيار الخ) عبارة ج لهما أي العاقدان بأن يتلفظا كل منهما بالشرط أو لأحدهما على التعيين لا الإبهام
 بأن يتلفظ هو به اذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول وبوافقه الا يخرج من غير تلفظ به وحينئذ فلا اعتراض
 على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافا لمن زعمه اما اذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم
 المطابقة انتهت ومثله شرح مر وفي قل على الحلي ما نصه قوله لهما أو لأحدهما الخ هو بيان لمن يقع منه
 الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما ان يتلفظا به كأن يقول المبتدئ
 منهما بعينك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أيام فيقول اشترى به بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى
 وقوعه من أحدهما ان يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كأن يقول بعينك
 كذا بكذا بشرط الخيار لي مثلا فيقول اشترى به على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال وأما الشرط له الخيار فيجوز
 ان يكون هما أو أحدهما مامعينا أو أجنبيا كذلك فلا بد من تعيين الشرط له الخيار ليخرج ما لو قال بشرط
 الخيار لأحدهما مثلا فلا يكفي ويفسد العقد كقولك سكت عنه الاول وشرطه الثاني أو شرطه الاول ونفاه الثاني ولو
 قال بشرط الخيار يوما ولم يقل لنا ولا لي مثالا فهو لهما ما قاله شيخ الاسلام وقيل للقائل فقط اه (قوله وهذا أولى)
 أي لا قضاء ما قاله الاصل ان لأحدهما ان يستقل بشرط الخيار وان لم يوافقه الآخر وليس كذلك كما سيظهر
 بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه كما عرف مما مر وهذا بناء على ان لهما أو لأحدهما خبر عن شرط في
 عبارة الاصل وأما الوجه سل خبره في أنواع البيع ولهما ما يتعلق بشرط والتفصيل بشرط الخيار السكوت لهما
 ولأحدهما ثابت في أنواع البيع لساوي تعبیر الشيخ كذا قيل وفيه نظر ظاهر اه حاشي ونص عبارة الاصل
 لهما ولأحدهما بشرط الخيار في أنواع البيع اه ولعل وجه النظر ان هذا بيان لمن له الخيار لا لمن يشترطه اه
 ثم رأيت في شرح مر ما نصه ويمكن الجواب أيضا عما اعترض به قوله لهما ولأحدهما الخ من استقلال
 أحدهما به بان شرط الخيار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولأحدهما متعلق بالخيار اه (قوله
 شرط خيار لهما أو لأحدهما) أي أو لأجنبي كالقن المبيع ولو كان الأجنبي كافرا في بيع مسلم ومحرما في بيع
 صيد لا تنقضاء الاذلال والاستيلاء في مجرد الاجازة والفسخ اه شرح مر (قوله سواء اشترط إيقاع أثره
 الخ) هو صادق بان يشترط إيقاع الاثر منهما مع كون الخيار لأحدهما فقط أو بان يجعل إيقاع الاثر لثنين
 لكن كل واحد عن واحد أو يشترط إيقاع الاثر لثنين وهما معا عن الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما
 عن البائع والاخر عن المشتري فلكل الاجازة والفسخ واذا اختلفا فسخا واجازة قدم الفسخ وان كانا معا عن
 أحد العاقدين هل يجب على كل موافقة الآخر في الاجازة والفسخ أم لا فيه نظر والاقرّب الثاني لان كلاما لك

وهذا أولى من قوله لهما
 ولأحدهما (شرط خيار)
 لهما أو لأحدهما سواء
 أشرط

لا يقع الاثر ولا وكيل فيه فلا تجب الموافقة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وايضا لا يقع الاثر من غيرهما
فانه لا معنى لثبوت الخيار الا يقع الاثر الا ان يقال ان الخيار المشروط لاحدهما هو استحقاق المشروط له
الفسخ والاجازة والاثر هو اللفظ بفسخ أو اجزرت ويرد على هذا قوله بعد وليس لشارطه للاجنبي خيار فانه
يقضي انه اذا شرط ايضاع الاثر لغيره لا يكون له خيار الا ان يقال اراد بالخيار هنا ايضاع الاثر اه ع ش (قوله
ايضاع اثره) أي الخيار وأثره الفسخ والاجازة وظاهر كلامه ان الخيار ثابت لهما وان الاثر هو الثابت للاجنبي
ولامعنى لثبوت الخيار الا ثبوت أثره وله لما كان الاثر لا يمكن ان يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار
بالحقيقة هو الاثر ع بر بما هو المقصود لا للزم له ثبوت الخيار ويدل على هذا قوله وليس لشارطه معنى
الاثر خيار هذا ما ظهر فتم امل اه شورى (قوله أم من أجنبي) والوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف
الأجنبي لارشدته وانه لا يلزمه فعل الاحتفظ بناء على ان شرط الخيار تمليك له وهو الاقرب وان قوله على ان أشاره
صحيح ويكون شرط الخيار لنفسه كما أفاده الاذرى اه شرح مر وقوله لارشدته هو ظاهر ان كان العاقد
يتصرف عن نفسه اما لو تصرف عن غيره كأن كان وليا فني صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة
لا يقال اذا تصرف عن غيره لم يجز شرطه للاجنبي لانا نقول بمحل امتناع شرطه للاجنبي ما لم يأذن المالك وعليه
فلو كان المالك موكلا وأذن للوكيل في شرطه للاجنبي ولم يعينه اشتراط فحين يشترط له الوكيل كونه رشيدا وان
كان الاجنبى المشروط له الخيار لا يجب عليه رعاية الاحتفظ لكن الوكيل ما لم يجز له التصرف الا بالمصلحة اشتراط
لصحة تصرفه الاذن لرشيد ثم ما جرى عليه المشرح جرى عليه حج ان كان خالفه في شرح العباب حيث قال بعد
كلام قروم ولم اتجه اشتراط رشده لان كلام من التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يندفع
ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياسا على المعلق بمشيئته الطلاق اه سم على حج وأما اشتراط
البلوغ فلان الاجازة والفسخ تصرف وكلاهما لا يصح الا من البالغ لان الصبي لا يصح تصرفه واما عدم اشتراط
الرشد فلانه امر تابع فليست امل اه سم على المنهج وقوله وانه لا يلزمه أى الاجنبى فعل الاحتفظ قال في الروض
لا يفعل الوكيل الا ما فيه حفظ للموكل بخلاف الاجنبى اه وقوله تمليك له قضيته انه لو عزل نفسه لم ينزل وبه
صرح البغوى والغزالي وخزم به في العباب اه سم على حج وقضية اطلاقهم انه لا يشترط في الاجنبى القبول
ولا يرتد برده فليراجع لكن في حج مانعه وعليه أى على كون شرطه للاجنبي تمليكا له يكفي عدم الرد فيما يظهر
ومفهومه انه يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التمليك فانه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكما وقوله ويكون
شارطا للخيار لنفسه ومعلوم انه يشترط لصحة شرط الخيار بيان المدة فلا بد من بيانها والابطال العقد وفي حج ما يصرح
به حيث قال بعد قوله ان أشاره مثلا يوما اه وله أسقط ذلك العلم به مما يأتى من اشتراط كون المدة معلومة
اه ع ش عليه (قوله وليس لشارطه) أى ايضاع الاثر والخيار فالضهير بمحمل لوجهين وقوله خيل رأى أثر خيار
فليس له ان يفسخ أو يجيز لان شرطه للاجنبي تمليك له ومن ثم لا يلزمه فعل الاحتفظ وقوله الان يموت الاجنبى الخ
أى فانه ينتقل للشارط لان ملك الاجنبى مراعى أى مادام حيا ولا ينتقل لورثته ولا يحتاج الى قبول اذا الشرط عدم
الرد اه حاي (قوله الان يموت الاجنبى) أى أو يموت أو ينعى عليه كما يفيد قوله فيما سبق قبيل هذا الفصل تكثير
الشرط والعيب من انه اذا مات أو جن من شرطه الخيار من العاقدين انتقل لوارثه أو وليه ثم قال وفي معنى من
ذكر موكل العاقد وسببه ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم والاجنبى بمنزلة الوكيل وينبغي اعادته لهما
اذا أفاقا اه ع ش وعبارة شرح مر ولومات العاقد انتقل لوارثه الا ان يكون وليا فلما كم كما لا يخفى أو
وكيلا فلما وكاله انتهت وقوله ولومات العاقد أى أو جن أو أتمى عليه كما يفيد قوله قبيل الفصل تكثير الشرط بل أولى
من انه اذا مات من شرطه الخيار من العاقدين انتقل لوارثه أو وليه الى ان قال وفي معنى من ذكر الخ ولا شك ان من
له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي اعادته لهما اذا أفاقا وقوله انتقل لوارثه لو كان الوارث غائبا حيث ذم بمحل لا يصل

ايضاع أثره منهما أم من
أحدهما أم من اجنبى
كالعبد المبيع وسواء
أشراط ذلك من واحد
أم من اثنين مثلا ولو على
ان وقوعه أحدهما لاحد
الشارطين والاخر لا نحو
وليس لشارطه للاجنبي
خيار الا ان يموت الاجنبى
في زمن الخيار

الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفراغ المدة أو لا ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر
والأقرب أن يقال إن بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقي منها والالزام العقد لأنه لم يمهّد زيادة المدة على ثلاثة أيام
وقوله قلها كم طاهره أنه لا ينتقل لولي آخر بعد الولى الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجدة اه سم على ج
أقول وينبغي خلافه لقيام الجدة إلا أن مقام الأب فلا حاجة إلى نقله للحاكم وقوله فلو كان بقي ما لو عزله الموكل بعد
العقد وشرط الخيار له هل يثبت الخيار للموكل أم لا فيه نظر ونقل عن بعضهم أنه ينفذ عزله ولا يثبت للموكل
ويفرق بينه وبين الاجنبي بأن الوكيل سفير محض فنفذ عزله ولا يثبت للموكل بعد شرطه بخلاف الاجنبي
اه ع ش عليه (قوله وليس لو كبل أحدهما) أي في العقد وهذا تقييد لقوله أو لأحدهما اه شيخنا فالضمير
في قوله وكبل أحدهما للعاقدين بمعنى من وقع له العقد لا بمعنى المباشر من العقد لما علمت من أن المباشر له هو
الوكيل وقوله بغير إذن موكله فان شرطه بدون الإذن بطل العقد كما ذكره المحلى وينبغي أن يكون الولى كالموكل
فلا يشترطه لغير نفسه ومولاه اه سم على ج أي أمالهما فيجوز وصورته في مولاه أن يكون سفيراً على
ما مر من أنه لا يشترط في الاجنبي المشروط له الخيار رشده اه ع ش على مر (قوله في كل ما) أي يبيع
علم من تقييده بالبيع عدم مشروعيته في الفسوخ والعق والبراء والنكاح والإجارة وغير ذلك اه شرح
مر وخرج بقوله فيما فيه خيار مجلس البيع الذي ليس فيه خيار مجلس وهو بيع العبد من نفسه والبيع
الضماني وقسمه غير الرد والحوالة على القول بأنهما يبيع فهذه الأربعة ليس فيها خيار شرط كما أنهم ليس فيها خيار
مجلس ومثاله في عدم خيار الشرط والمجلس ما ليس ببيعاً ما ذكره سابقاً بقوله وخرج بما ذكره غير البيع
كالبراء وفي شرح المحلى بعد ذلك كرمثل ما تقدم وقضية عدم الجواز أي جواز خيار الشرط فيما ذكرناه لو شرط
فيه بطل العقد اه ثم قال فيه أيضاً تنبيه على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينفذ خيار الشرط باختيار من شرط
له منهما أو من أحدهما لزوم العقد وانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضاءها انتقل الخيار
إلى الوارث أو الولي ولو شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا في انقضائها أو في الفسخ قبله صدق النافي
بيمينه اه وفي قل عليه قوله ولو تنازعا الخ ولو فسح أحدهما ولو في البعض أو بعد إجازة الآخر انفسخ في
الكل كما مر في خيار المجلس اه (قوله لا فيما يعتق فيه المبيع) أي كأصله أو فرعه أو من أقرب بحريته ولا يخفى
أن هذا الاستثناء متعين لأنه لو اقتصر على قوله لهما شرط خيار لهما أو لأحدهما في كل ما فيه خيار مجلس لم يصح
لأن من جله ما صدق أنه ما لو اشترى بعضه فإن لكل منهما فيه خيار المجلس فقتضاه أنه يصح أن يشترطاه للمشتري
وليس كذلك اه حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذا لأن خيار المجلس لم يتقدم أنه يثبت للمشتري وحده
حتى يستثنى هذه بل ما تقدم في الشارح أنه متى أجاز البائع البيع سقط خيار المشتري في قوله نعم لو كان الخ تأمل
ورده يعلم مما قبله (قوله فلا يجوز شرطه لمشتري) أي وحده وقوله لهما منافاة عبارة شرح مر أي لاستلزامه الملك له
المستلزم لعتقه المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط لهما الوقف أو للبائع
فقط إذا ملك له اه (قوله أو يروي وسلم) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الأول هذان
واللذان بعدهما في الشرح مع أن العلة في الامتناع هنا متأتية في خيار المجلس أن خيار المجلس ثبت قهراً وليس
له حد محدد بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله لا يشترط القبض فيهما) أي للمعوضين في الأول ولرأس
المال فقط في الثاني اه حل (قوله لمنعه الملك) أي إن كان الخيار للبائع أو لهما وقوله أولزومه أي إن كان
للمشتري وحده ع ش (قوله واستثنى النووي الخ) قضية الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع إليه
الفساد ولمتداده ما دام في المجلس وإن لم تألف المبيع وقد يفرق بأن خيار المجلس ثبت قهراً اه سم على
المنهج اه ع ش على مر وقوله ما يخاف فساد مدة الخيار أي المدة التي تشترط ولو أقل من الثلاث بخلافه
ما لا يخاف فساد كمن هريسة يبيع بشرط الخيار ساعة فإنه يصح اه شيخنا وعبارة شرح مر ويمنع

وليس لو كبل أحدهما
شرطه لا آخر ولا اجنبي
بغير إذن موكله وله شرطه
لموكله ولنفسه (في) كل (ما)
أي يبيع (فيه خيار مجلس
الاجنبي يعتق) فيه المبيع
فلا يجوز شرطه (المشتري)
للمنافاة وهذا من زيادتي
(أو) في (ر بوى وسلم) فلا
يجوز شرطه فيهما لأحد
لاشترط القبض فيهما في
المجلس وما شرط فيه ذلك
لا يحتمل الاجل فأولى أن
لا يحتمل الخيار لأنه أعظم
غرراً منه لمنعه الملك أو لزومه
واستثنى النووي مع ذلك
ما يخاف فساد مدة الخيار

شرط الخيار فيما يتسارع اليه الفساد في المدة المشروطة انتهت وهذا يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز شرط واحد) أي لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي الى ضياع ماله اه شرح مر (قوله واستثنى الجوزي) هو بالراء المهمة وضم الجيم وما ضبطه حج في بعض المحلات من أنه بالرأي له شخص آخر وعبارة العلامة الشو برى رأيت في طبقات الشافعية لادسنوي وأبو الحسن علي الجوزي بضم الجيم والراء المهمة قال ابن الصلاح كان من أكار الشافعية له كتاب المرشد في عشر مجلدات فانضح ان ما قاله حج وما في الايعاب وهم وان الصواب ما اشهر اه بحرفه اه ع ش (قوله فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاث فيها للبائع) أي وحده أو منع المشتري وعبارة شرح مر والاوجه أن شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث ما قار بها مما شأنه الاضرار بها الا يقال ما طر يق علم المشتري بتصره حتى استنع عليه شرط ذلك للبائع أو موافقة عليه لانه قول هو محمول على ما لوطن تصريه من غير تحقها أو ان المراد أن انم ذلك بخفض بالبائع أو ان يظهر والتصر به يتبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسح أو اجازة انتهت وقوله هو محمول على ما لوطن أي ظنا مساويا للطرف الاخر أو مرجوحا فان كان راجحا فلا لانه كالتبيين كما قاله السارح فيما يأتي فيمالي لوطن المبيع زائدا وقوله أو ان يظهر والتصر به الخ قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله لانه يمنع الحالب) أي لانه يحافظ على ترك الحلب لمبقي اللبن على ما اشعرت به التصريه فلا يفتقر غرضه أي من تزويجه فاندفع ما يقال كيف يمنع البائع من حلبها والمالك اللبن في زمن الخيار لمن له الملك كما يأتي واندفع قياس الحلوب على المصراة في ذلك اه حل ويجاب أيضا بانه يمنع عليه حلبها لان اللبن الموجود حال البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموجود بعده فاذا تم البيع اصطالحا كما قاله مر اه (قوله حكاه عنه في المطاب) قال في التجريد قال الشيخ شرف الدين ابن المقرئ وهذا مشكل جدا فان الملك لمن له الخيار مع الربيع كما نصوا عليه اه قال الشيخ قد يجب بانه يمنع من الحلب لتزويج ما قصده فلا ينافي أنه ملكه اه انتهى شو برى (قوله مدة معلومة) فيه أنه يغني عن هذا قوله ثلاثة فاقبل فلهذا اقتصر عليه ليناسب الاختصار الا أن يقال راعى الاجمال ثم التفصيل ولو شرط الخيار لغيرهما فهل يشترط علمه أيضا بالمدة أو لا لان الحق متعلق بمادونه كل محتمل والثاني أقرب اه حج اه شو برى (قوله متصلة بالشرط) فلو وضعت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقبل ولو شرط مادونه ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فاقبل في المجلس أيضا اه سم على حج اه ع ش على مر ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لاحدهما فاقبل يغلب الاول فيكون الملك موقوفاً والثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما قاله الشيخ الاول لان خيار المجلس كما قاله أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد كما لا يخفى اه شرح مر (قوله متوالية) قد يغني عنه قوله متصلة اذ يلزم من اتصال المدة المشروطة تواليها والاتصال بعضها ولعل الغرض من ذكره دفع توهم أن المراد بالاتصال ما يشتمل اتصال بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم بيان محترزه فليستأمل اه شو برى وعبارة الحايي قوله متصلة بالشرط أي كما سيأتي في كلامه التنبيه عليه في قوله من حين الشرط أي ابتداء ودواماً ومن ثم احتج الى قوله متوالية انتهت (قوله ثلاثة من الايام) أي فلا تعتبر الليالي حتى لو كانت المدة ثلاثة أيام وليتبين لم تصح الزيادة اه شيخنا وتدخل ليالي الثلاث المشروطة للضرورة نعم لو شرط ثلاثة من طلوع الفجر لم تدخل الليلة التالية لليوم الثالث كما قاله الاسنوي بخلاف ظاهره من معج الخف اه شرح مر (قوله فاقبل) أي ولو ساعة وهل يعمل على لحظة أو على الفلكية ان عرفها كل محتمل والا قرب أنهم ما ان قصد الفلكية وعرفها جعل عليها ولا يعمل لحظة أو الى يوم ويحمل على يوم العقدان وقع معاً بالاول ولو عقد في نصفه مثلاً فالي مثله وتدخل الليلة تبعا للضرورة قاله المتولي فان أخرجهما بطل العقد أو في نصف الليل انتهى بغير وب شمس يوم

فلا يجوز شرط واحد وهو
ظاهر واستثنى الجوزي
المصراة فقال لا يجوز اشتراط
خيار الثلاثة فيها للبائع لانه
يمنع الحلب وتزويجه مضر بالهبة
حكاه عنه في المطالب وانما
يجوز شرطه (مدة معلومة)
متصلة بالشرط متوالية
(ثلاثة من الايام) فاقبل

قالبه كافي المجموع وما اعترض به من أنه لا بد فيه من التنصيص على دخول بقية الليل والاصار المدة منفصلة عن الشرط برتبة قوعه تبعاً ليدخل من غير تنصيص عليه وكذا دخلت الليلة فيما من غير أن ينص عليها لان التلقين يقتضي الى جواز بعد لزوم فكذلك بقية الليل هنا لذلك بجامع أن التنصيص فيهما على الليل يمكن فلو لم من قولهم بعدم وجوبه ثم قولهم بعدمه هنا وكون طرفي اليوم المفق بحيطان باليلة ثم لاهنا لا يؤثره شرح مر (قوله بخلاف ما لو أطلق) أي بان قال بشرط الخيار لا يقال هلا حل ذلك على المدة الممهودة شرعاً التي هي الثلاثة لأننا نقول اشتراط الخيار على خلاف الأصل فاختص بالحدود لما في غيره من الابهام اهـ حل فلو زاد الخيار على الثلاث بطل العقد اهـ زى وسلطان وهذا شروع في محترز القيود الثلاثة التي في المتن ولم يذكر هنا محترز القيدين اللذين ذكرهما في الشرح اما قوله متصلة بالشرط فسيبذ كرمحترزه بعد قول المتن من حين الشرط فمحترزه هو محترزه واما قوله متوالية فلم يذكر محترزه استغناء عنه بالتعليل الذي سيذكره بقوله والا لادى الى جواز بعد لزومه وهذا القدر موجود ولم تتوال بان شرط يوم منها غدا وآخر بعد اليوم الذي بعده وهكذا اهـ شيخنا (قوله أو قدر عدة مجهولة) كالى التفرق أو الحصاد أو العطاء أي توفية الناس ما عليهم من الديون كادراك الغلة مثلاً أو الشتاء ما لم يربد الوقت المعلوم لمسا فيه من الغرر اهـ شرح مر وعش عليه وقوله ما لم يربد الوقت المعلوم اما لو أراداه فيصح أي والصورة ان المدة لا تزيد على ثلاثة أيام كما هو واضح اهـ رشيدى (قوله أو زائدة على الثلاث) أي لان الأصل امتناع الخيار الا فيما ورد به الشرع ولم يأذن فيما زاد عليها بقيودها المذكورة فما سواه باق على أصله بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه أبطل بيعا شرط فيه الخيار أربعة أيام كما رواه عبد الرزاق وانما بطل بشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفقة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله اهـ شرح مر (قوله وذلك لخبر الصحيحين الخ) استدلال على أصل المدعى من قوله لهما بشرط خيار ثلاثة أيام كيفية صنيعة في شرح الروض (قوله ذكر رجل) هو جبان بفتح المهملة وباء الموحدة ابن منقذ بالمهملة أو منقذ بالمججمة وايشان وهو الدحبان وكل منهما صحابي اهـ شرح مر وفي شرح الروض بعد ان ساق رواية ابن عمر ورواية عمر على الترتيب المذكور هنا ما نصه وسمى الرجل في هذه الرواية جبان بن منقذ بفتح المهملة وباء الموحدة وفي التي قبلها منقذ أو الده بالمججمة وبه جزم البخاري في تاريخه وصححه النووي في مساماته وبالأول جزم البيهقي والنووي في شرح مسلم وهما صحابييان أنصار يان اهـ ومثله في شرح المحلى وقوله وبالموحدة أي مع الدال المهملة وقوله وفي التي قبلها منقذ أي وسمى الرجل في التي قبلها منقذ أو الده أي والدحبان وهذا منه يقتضي ان الواقعة تعددت نارة لجبان ونارة لوالده (قوله أنه يخدع في البيوع) أي يغبن فيها ويذلس عليه فيها وسببه كافي القسطلاني على البخاري انه كان قد شج في بعض مغار يه مع النبي صلى الله عليه وسلم بمحجر من بعض الحصون فاصابته في رأسه مأومة فتغير بها لسانه وعقله لكنه لم يخرج عن التمييز انتهى (قوله من بايعت) أي بايعته أي اشترى منه لان الرجل كان يشتري وقوله فقل لا خلاصة أي فاشترط الخيار ثلاثة أيام ولو بهذه العبارة أي لا خلاصة بأن يقول المشتري اشترى منك ولا خلاصة لي كانه قال والخيار لي ثلاثة أيام وقوله ورواه البيهقي أني بهذه الرواية لاجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم أنت بالخيار الخ فانه تفسير لقوله لا خلاصة وقوله ابتعتها أي اشتريتها وقوله ثلاث ليال لما كان المدار هنا على الايام وان لم تتم الليالي ثلاثا بخلاف مسح الخلف أني بالرواية الاخرى للتصريح فيها بالايام اهـ شيخنا وعبارة البرماوى انما عبر في هذه الرواية بالليالي وان كان المدار هنا على الايام لان العرب كانوا يحسبون التواريخ بالليالي انتهت (قوله عهدة) بالتنوين وعدمه بابدال ما بعدهما من ابدال اشتغال واصافتها اليه على معنى في ومغناها العهدة والتبعة أي جعل له عهدة أي تعلقا بالبيع من جهة الصبح أو الاجازة في ثلاثة أيام واما على الابدال فانه ان الثلاثة مشتملة على هذا التعلق وانظر هل يصح ان يراد بالهذه المدة ويكون المعنى ظاهراً ثم رأيت في القاموس ان العهدة الرجعة تقول لا عهدة أي

بخلاف ما لو أطلق أو قدر
بعدة مجهولة أو زائدة على
الثلاثة وذلك لخبر الصحيحين
عن ابن عمر قال ذكر رجل
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم انه يخدع في البيوع
فقال له من بايعت فقل له
لا خلاصة ورواه البيهقي باسناد
حسن بلفظ اذا بايعت فقل
لا خلاصة ثم أنت بالخيار في
كل ساعة ابتعتها ثلاث ليال
وفي رواية للدارقطني عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم عهدة ثلاثة
أيام ولا خلاصة بكسر المعجمة
وبالموحدة

لأرجحة اه شيخنا (قوله الغبن والخديعة) أي لغة وأما معناها شرعاً فهو ما ذكره قوله قال في الروضة الخ وفي
المصباح خباية يخليه من يابى قتل وضرب خدعه والاسم الخلاية بالكسر والفاعل خالوب كرسول أي كثير
الخداع وخابت النبات خلباً من باب قتل قطعه ومنه الخلب بالكسر الميم وهو الطائر والسميع كالظفر للانسان
لان الطائر يخلب بخلبه الجدار أي يقطعه ويمزقه والخلب بالكسر أيضاً منجل لاسنان له اه (قوله عبارة عن
اشتراط الخيار ثلاثة أيام) أي فان ذكرت وعلمنا معناها ثبت الخيار ثلاثة ايام والا فلا اه شرح مر وقوله
والا فلا قضيته صحة البيع وسقوط الخيار لكن الذي في العباب بطلان البيع ولم يطلع عليه الشهاب ابن قاسم
فاستوجهه بحثنا قال شيخنا وجهه اشتماله على أمر مجهول اه ع ش عليه (قوله أيضاً عبارة عن اشتراط
الخيار الخ) أي أخذ اسمها هو كالتفسير منه صلى الله عليه وسلم لها بذلك وفي الاشياء الصريح هو الاقطة الموضوع
بمعنى لا يفهم منه غيره عند الاطلاق واشتهر عنه انه ما تكرر وروده في الكتاب أو السنة أو على السنة جملة
الشرع لا ما شاع على السنة العامة ولا يخفى ان مراتب الورد تختلف وكذلك الاشهر وربما تعاقبت الصفات
بعضها ببعض فترالت الصراحة وحصل الخلاف فالوا لا خلاية في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام
وهذا فيه نظر فليس له من الشيو ع ما لا صريح بل لاشباع فيه ولا اشتراط الخيار مدلوله لغة انما الخلاية في اللغة
الخديعة وغاية متمسك الاصحاب حديث الذي كان يخدع في البيوع ويحتمل كونه مخصوصاً به فهذا مما أتوقف
فيه اه انتهى حاي وقوله ويحتمل كونه مخصوصاً به الاصل عدم الخصوصية فاذا جرت بين عارفين بمعناها صح
وجعل على شرط الخيار ثلاثة أيام ولا بد أن يقول من قال لا خلاية في أولئك أولئك أولئك لان شرط الخيار لا يصح
الا ان بين المشروط له كما قاله حج في شرح المشكاة وعليه فلو قال بشرط الخيار ثلاثة أيام من غير ذكر المشروط
لم يصح كما اذا قال لا خلاية من غير ذكر مثلاً اه شيخنا ح ف وقوله لم يصح برده عليه ما تقدم عن القليوبي
حيث قال ولو قال بشرط الخيار يوماً لم يقل في ولائنا مثلاً اه شيخنا ح ف وقوله لم يصح برده عليه ما تقدم عن القليوبي
ويصدق ذلك) أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع وحديثه يكون المراد بالصدق الافادة أي ويصدق
ذلك وكان ينبغي ان يجيء له مقياساً كما فعل في النكح اه حل (قوله من حين الشرط) انما لم تحسب من
التفرق لثلاث تصير مدة الخيار مجهولة لانه لا يعلم متى يفرق ان قيل تحسب المدة من التفرق لان الظاهر ان الشرط
يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعرض بماس من أدائه الى الجهالة ويجري هنا نظير ما مر ثم من
اللزوم باختيار من اختار لزومه وان جهل المبيع والتمن كما عتده جمع كأن كان أجنبياً أو وكيلاً أو وارثاً
وبانقضاء المدة ومن تصديق نافي الفسخ أو الانقضاء ولا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أي لهما أو للبائع
وحده كما هو واضح ولا ينتهي الخيار بالتسليم فله استرداده ما لم يلزم أي بانقضاء المدة مثلاً وليس لاحدهما بعد
الفسخ حبس ما يده بعد طلب صاحبه بأن يقول لأرد حتى ترد بل اذا بدا أحدهما بالمطالبة لزم الآخر الدفع
اليه ثم بردها كان في يده كما في المجموع هنا وهو المعتمد ومثله جميع الفسوخ على ما عتده جمع لكن الذي في
الروضة واعتده السبكي وغيره ان له الحبس فيمتنع تصرف مالكه فيه مادام محبوساً وهو ضعيف اه شرح
مر مع زيادة لع ش عليه (قوله ولو شرط في العقد الخ) هذا صريح قوله متصلة وقوله والا لا أدى الى جواره
الخ من هذا التعليل يعلم بطلان عدم المتوالية ومن ثم لم يذ كر محترزه وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترط له
الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لهما الا ان كان وكيلاً
فانه يكون له الا ان كان موكله أذن له ان يشترطه للبائع أيضاً وفي كلام شيخنا في شرح الاصل ما يفيد اشتراط
تعيين من يشترط له الخيار فليحذر اه حل وعبارته ولا بد من تعيين المشروط له بان يتلفظ هو به اذا كان
هو المبتدئ بالبيع أو القبول ووافقه الآخر من غير تلفظ انتهت وقال ع ش عليه قضيته البطلان فيما لو
قال بعثك بشرط الخيار من غير ذكر لي أولئك أو لنا ويوجه باحتمال أن يكون المشروط له أحدهما وهو مهم اه

الغبن والخديعة قال في
الروضة كأصلها اشترط
في الشرع ان قوله لا خلاية
عبارة عن اشتراط الخيار
ثلاثة أيام والواقعة في الخبر
الاشتراط من المشتري
وقيس به الاشتراط من
البائع ويصدق ذلك
بالاشتراط منهما معا وبكل
حال لا بد من اجتماعهما
عليه كما عرفت مما مر
وتحسب المدة المشروطة
(من) حين (الشرط) للخيار
سواء أشرط في العقد أم في
مجلسه فهذا أعم من قوله من
العقد ولو شرط في العقد
الخيار من الغد بطل العقد

وتقدم ما فيه عن القليوبي * (تنبيه) * ولو شرط ما تم تفرقا عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرط ما آخرا مثلا
 جاز وهكذا الى تمام الثلاث ولو استقط أحد هما مدة من خياره سقطت وما بعده لا ما قبلها * (فرع) * يجوز في
 زمن الخيار إطلاق الأجل لما في الذمة وزيادة أحد العرضين ونقصه الا في روى يسع بحسنه فيبطل فيه ولو حط
 فيه جمع الثمن بطل العقد مطلقا أو بعضه بطل العقد في الروى المذكور لا في غيره مطلقا * (تنبيه) * قال في
 العباب لو مات أحد العاقلين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لوارثه فان كان غائبا بحسب له من وقت بلوغ خبره
 ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اهـ وعلى هذا يتجه انه لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي الامن
 بلوغ آخرهم وانه لو فسح من قبله لم يفسح لان المقصود بحسبان ذلك الزمن من المدة لا نفي الخيار فيه عنهم قبل
 وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجع اهـ قل على المحلى وتقدم عن ع ش
 على م ر عن سم على ج الجزم بعدم صحته زيادة المدة على الثلاثة تأمل (قوله والا لادى الى جواز بعده
 لزومه) فيه ان خيار العيب فيه جواز بعد لزوم الا ان يقال هنا أي من غير ضرورة بخلاف خيار العيب
 فان فيه ضرورة ولعل هذا أحسن من كلام المحشي جوابا وصورا اهـ شيخنا (قوله وللا آخر يومان) أي
 منهما اليوم الاول فيكون اليوم الاول مشتركا بينهما او ما بعده مختصا بشرطه اليومان وعليه فلو شرط للبائع
 يوم ولله المشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط للبائع يوم ولله المشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف
 ما لو شرط اليوم الاول له ما ولا أحد هما مينا الثاني والثالث فانه يصح والحاصل انه متى اشتمل العقد على شرط
 يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والا فلا ومنه ما لو شرط اليوم الاول للبائع مثالا والثاني والثالث لاجنبي عنه
 فيصح على الرابع من وجهين لان الاجنبي لكونه فابا من شرطه اليوم الاول لم يؤدي ذلك الى جواز العقد بعد
 لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع * (فرع) * قال في الروض فان خصص أحد العبدین لبيعته بالخيار أو
 بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صح واذا شرطه فيه لم يكن له رد أحد هما ولو تلف الآخر اهـ والمفهوم من صحة
 تخصيص أحد العبدین ببيعته بالخيار ان له دفع البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوم أيضا من قوله واذا شرط
 فيه لم يكن له رد أحد هما فهذا مما يجوز فيه تفریق الصفقة على البائع لانه لما رضى بتخصيص بعض المبيع
 بشرط الخيار كان ذلك رضاه بالتفریق اهـ سم على ج اهـ ع ش على م ر (قوله والمالك في المبيع مع
 توابعه الخ) في تجر يد صاحب العباب ما فيه النفقة في مدة الخيار على من له الملك ان جعله لاحد هما فهي عليه
 أو موقوفان هي عليهما قاله الجلي قال ابن الرفعة ويجه وقتها على قول الوقف كالكسب قلت المتجه انه كان اتفاق
 الجهول المتنازع في نسبة مدة الوقف لا تتطرق فائف أو بلوغه فينفقان عليه ثم من دفع يرجع على الآخر ان كان
 اتفاقا بامر الحاكم والله أعلم بالصواب اهـ أقول كلام ابن الرفعة لا ينافي هذا فتأمل اهـ عميرة * (فرع) *
 لو تلف المبيع ما فقههما وبي في زمن الخيار قبل القبض انفسح البيع وبعده ان قلنا الملك للبائع انفسح أيضا
 ويسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالمستام وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف فقيل يتفسخ وعليه القيمة
 والاصح بقاء الخيار فان لم يمتلئ الا فالقيمة والمصدق فيها المشتري وان تلفه أجنبي وقلنا الملك للمشتري أو
 موقوف لم يتفسخ وعليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهو للمشتري والا للبائع وان تلفه المشتري استقر
 اهـ سم (قوله والمالك فيهما انفرادا بخيار الخ) أي على الاظهر وبعبارة أصح له مع شرحها للمحلى والظاهر انه
 ان كان الخيار للمشتري وظ البائع فملك المبيع في زمن الخيار له وان كان للمشتري فملك له وان كان له فموقوف
 فان تم البيع بان انه للمشتري من العتق والا للبائع والثاني الملك للمشتري مطلقا لتمام البيع له بالايجاب
 والقبول والثالث للبائع مطلقا انفق وتصر فانه فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وجبت حكم ملك
 المبيع لاحد هما حكم ملك الثمن لا تجز ويثبت توقف فيه توقف في الثمن ويبنى على الخلاف كسب المبيع
 العتق أو الامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل

والا لادى الى جواز بعده لزومه
 ولو شرط لاحد العاقلين
 يوم وللا آخر يومان أو
 ثلاثة جاز (والمالك في المبيع

للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له او موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع انتهت
 (قوله مع توابعه) ادخال التوابع هنا يقتضي دخولها في قوله والا فموقوف وفيه نظر لان حل الوطء في زمن
 خياره ليس موقوفا بل هو حرام كما يعلم مما ياتي وعق البائع في زمن خياره ليس موقوفا بل نافذ كما سيأتي
 وكذا بيحه وغيره مما ياتي فقوله الا في وتعبيري الخ فيه نظر تأمل اه سم أي لما ذكر من اقتضائه وقف
 حل الوطء والعق مع انه ليس مراداه ع ش (قوله مع توابعه من فوائده) عبارة شرح مر ويبنى على
 ذلك الا كساب والفوائد كالمير وغيرهم وفوقه عقد واستبدال وحل وطء ووجوب مؤنة وكل من حكمه بملكه
 لعين عن أو مثنى كان له وعليه ونفذ منه وجعل له ما ذكر ولو فسخ العقد بعده بناء على الاصح ان الفسخ يرفع
 العقد من حينه لا من أصله ومن لم يختل لا ينفذه شيء بما ذكر فيما خيره فيه صاحبه وان آل الملك اليه وعليه
 مهر وطء لمن خيره ما لم يأذن له البائع والخيار للبائع دونه وبحرم على المشتري الوطء ولا حد للشبهة ولهذا كان
 الولد خرا نسبيا انتهت * (فرع) * من أنفق على المبيع في زمن خياره غيره ان كان باذن أو اشهاد ولم يتم له
 الملك رجع بما أنفق والا فلا ونقل في الدرس ان من نوى الرجوع عند فقد الحاكم والمالك ومن يشهد برجوع
 بما أنفق قال شيخنا وهو قريب اه قايومي وعبارة شرح مر وفي حالة الوقف يطالبان بالانفاق ثم يرجع من
 بان عدم ملكه على الاخر حيث أنفق باذن صاحبه وقيد بعضهم بما لو أنفق باذن الحاكم وقد يتوقف فيه
 بوجود تراخيه ما عليه وهو كاف في مثل ذلك وكذا لو أنفق ناو بالرجوع واشهد عليه عند امتناع صاحبه
 وفيه الحاكم أخذ بما ياتي في المسافة وهرب الجال انتهت (قوله من فوائده) أي متصلة ومتفصلة كاللبن
 والمهر والجل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه مبيع كالام لمقابلته بقسط من الثمن
 والظاهر ان التفصيل يجري في غير الجمل أيضا كما يؤخذ من شرح مر ولو باع دجاجة فيها بيضة فباعته
 فاطلع على عيب في الدجاجة ففي لزوم رد البيضة معها وجهان والذي يتجه ترجيحهما انه لا يلزم ردها
 ويفرق بينهما وبين الجمل بانه يعطى حكم المعسوم ويقابل بقسط من الثمن بخلافهما فله حج في شرح العباب
 وعبارة في شرح المنهاج قبيل فصل التصرية ونحو البيضة كالجمل انتهى وهو ما جزم به في العباب في آخر
 خيار العيب واستوجهه في شرحه هناك فليتأمل اه شرمي (قوله لمن انفرد بخيار) وقد يتوقف فيما
 اذا كان الخيار للبائع وتم البيع وقلنا ان المشتري يملك المبيع من أول العقد مع ان الفوائد للبائع لكون
 الملك له في زمن الخيار ويؤخذ من كلام الشارح ان المشتري لا يملكه حينئذ تأمل (قوله من بائع) أي يقع
 له البيع ومشتري يقع له الشراء فالعبارة وان كانت عامة فالمراد بها خاص وهذه العبارة التي في المتن وقعت في
 الروض واعترضها الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله الملك لمن انفرد بالخيار من الایهام لان من ينفرد به قد
 يكون أحد العاقلين وقد يكون غيرهما واذا كان أحدهما قديرا فقد لنفسه وقد يعقد لغيره وليس المراد
 الكل كما لا يخفى اه حل (قوله أيضا من بائع ومشتري) عبارة أصالة مع شرح مر والظاهر في خيار
 المجلس والشرط انه ان كان الخيار للبائع أو لاجنبي عنه فله المبيع بتوابعه الا كسبه له وملك الثمن بتوابعه
 للمشتري وان كان الخيار للمشتري أو لاجنبي عنه فله ملك المبيع وللبائع ملك الثمن وان كان الخيار لهما
 أو لاجنبي عنهما فملك في المبيع والثمن موقوف انتهت (قوله أيضا من بائع ومشتري) فاذا كان
 للمشتري وحده ملك المبيع وفوائده الحادثة بعد العقد فان تم البيع فذلك وان فسخ رجع المبيع للبائع
 عاريا عن الفوائد وتضيع عليه المؤن ويفوز المشتري بالفوائد لانه أنفق على ملكه وان كان البائع وحده ملك
 المبيع والفوائد كذلك فان فسخ فذلك وان تم البيع انتقل البيع للمشتري عاريا عن الفوائد وتضيع
 المؤن عليه تامر وانظر هل يملك المشتري حينئذ من الزم فيلزم ان العقد لم يملكه ومن حين العقد ويكون
 ملك البائع له ظاهر يا اه شيخنا وفيه قول على الحلي والزوايدي في مدة الوقف تابعة للبيع وهي أمانة في يده

مع توابعه من فوائده كنقود
 عقد وحل وطء (فيها) أي
 في مدة الخيار (لمن انفرد
 بخيار) من بائع ومشتري
 (والا) بان كان الخيار لهما
 (موقوف فان تم البيع بان
 انه) أي الملك فيما ذكر
 (لمشتري من حين العقد والا
 فلبائع)

الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اه (قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه) أي القوي السابق على
العقد فلذلك عبر بكان لانه بعد العقد ليس قويا كقوته قبله اه شيخنا (قوله وكونه) أي خيار المجلس
لاحد هـ الخ فهو في هذه الصورة لاحدهما دوا ما وتقدم أنه قد ثبت لاحدهما ابتداء وذلك فيمن اشترى من
أقرب جريته فإنه يثبت للبائع فقط اه حل (قوله لشمله ملك المبيع وتوابعه) أي بخلاف عبارة الاصل أي
فانهم اتوهم انخراج توابعه وان الملك فيها ليس لمن انفراد بالخيار اه ع ش (قوله ويحصل الفسخ بنحو فسخت
الخ) عبارة أصله مع شرح م ر ويحصل الفسخ والاجازة للعقد في زمن الخيار بل لفظ يدل عليهما صريحا
أو كناية نصريح الفسخ كفسخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع ورددت الثمن وصريح الاجازة نحو أجزته
وألزمته وأمضيته انتهت ولم يذ كر مثلا لكناية في الفسخ ولا في الاجازة ولعل من كليات الفسخ ان يقول هذا
البيع ليس بحسن مثلا ومن كناية الاجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اه ع ش عليه وفي قول علي الحل
قوله ويحصل الفسخ أي بالقول وسياق انه يحصل بالفعل وجب مع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال
شيخنا ولعل من كلياته ما نحول لا يبيع أولا اشترى الا بكذا أولا راجع في بيعي أو في شراي فراجع اه (قوله
كرفعته) أي رفعت حكمه لانفس العقد لان الواقع لا يرتفع اه شوبري (قوله والتصرف فيها كوطء الخ)
هذا شروع في بيان الفعل الذي يحصل به الفسخ والاجازة بعد ان بين حصولهما بالقول والحاصل ان في تصرف
البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ به ونفوذ وحله وتطيرها في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارح
بيانا اه فأشار بقوله ومع ذلك منه أيضا الى الجهة الثانية بقوله لكن لا يجوز وطؤه الى الثالثة وهذا في قوة
قوله وكل تصرفاته حلال الا الوطاء ففيه تفصيل وأشار الى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق
نافذ منه مع قوله والبيعة صحيحة الخ وأشار الى الثالثة منه بقوله ووطؤه حلال الخ فكأنه قال كلها جائزة مطلقا الا
الوطء ففيه تفصيل لكن ذكر بيان هذه الجهة في خصال بيان الجهة الثانية اه (قوله واعتاق) أي اعتاق
المبيع الرقيق أو اعتاق بعضه ولو معلقا ويسرى لباقيه وشمل ما ذكره الاعتاق الحامل دون حمله وهو ظاهر
وكذا الاعتاق حمله دونها وهو كذلك ان علم وجود الخ ل حاله الاعتاق بان ولدته لدون ستة أشهر منه والافلاعتاق
ولافسخ * (تنبيه) * الاحبال باستدخال المني كالعتق من البائع أو المشتري في الفسخ والاجازة اه قل علي
الحلي (قوله ويبيع) أي بت أو بشرط الخيار لكن بشرط كونه للمشتري فان كان للبائع أو لهما لم يكن فسحا
ولا اجازة كما صرح به في العباب اه شرح م ر وقوله ولا اجازة يجري هذا فيما لو كان الخيار للمشتري
ثم باع بشرط الخيار له أو لهما كما في الروض على ما نقله الزيادي عنه حيث قال ولو باع أحدهما العاقد من المبيع
في زمن الخيار الثابت له أو لهما بشرط الخيار لنفسه أو لهما فتريب من الهبة قبيل القبض يعني الخالية عن
القبض كما عبر به الاصل فلا يكون فسحا ولا اجازة بشاء على انه لا يزل ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح
فالمراد بقوله التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم يشترط فيه ذلك اه ع ش
عليه بالحرف وفي قل علي الحل قوله ويبيع أي يبيع البائع المبيع لمشتري غير الاول والخيار له أو لهما أو
للمشتري وأذن كما مر فسخ الاول ان انقطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري
الثاني وحده والام يفسخ البيع الاول وحيث ان فسخ أحدهما بقي الآخر أو لم أحدهما أولا ففسخ الآخر
وان لزمهما كان كانت المدة المستروطة في الثاني بقدر ما بقي من مدة الاول فالوجه فسخهما الا لمرج فراجع
ذلك وحرره اه (قوله وتزويج) أي للامة أو العبد اه زى (قوله ومع ذلك منه أيضا) ومعلوم ان الصحة تتأخر
عن الفسخ فيقدر الفسخ قبل العقد اه زى (قوله أيضا ومع ذلك منه أيضا) أي مطالعا سواء أذن له المشتري
أم لا فيما اذا كان الخيار لهما ولعل الفرق بين تصرف البائع حيث لم يتوقف نفوذه على اذن المشتري كما اقتضاه
اطلاقه وبين تصرف المشتري حيث توقف نفوذه على اذن البائع كما فصله بقوله والاعتاق نافذ منه وقوله والبيعة

وكأنه لم يخرج عن ملكه
ولافرق فيه بين خيار
الشرط وخيار المجلس
وكونه لاحدهما بان يختار
الآخر لزوم العقد وحيث
حكم بملك المبيع لاحدهما
حكم بملك الثمن للآخر
وحيث وقف وقف ملك الثمن
وتعبري بالملك اشمول ملك
المبيع وتوابعه أولى من
تعبري بملك المبيع (ويحصل
الفسخ) للعقد في مدة الخيار
(بنحو فسخت) البيع
كرفعته واسترجعت المبيع
(والاجازة) فيها (بنحو
أجزت) البيع كأمضيته
وألزمته (والتصرف) فيها
(كوطء واعتاق ويبيع
واجازة وتزويج ووقف) للمبيع
(من بائع) والخيار له أو لهما
(فسخ) للمبيع لا شعاره
بعدم البقاء عليه وصح
ذلك منه أيضا

لكن لا يجوز وطؤه الا ان
كان الخيار له (ومن مشتر)
والخيار له اولهما (اجازة)
للشراء لا لشعاره بالبقاء
عليه والاعتاق نافذ منه
ان كان الخيار له أو اذن له
البائع وغير نافذ ان كان
البائع وموقوف ان كان
لهم ولم يأذن له البائع ووطؤه
حلال ان كان الخيار له والا
فحرام وقول الاسنوي انه
حلال ان اذن له البائع
مبنى على أن مجرد الاذن في
التصرف اجازة وهو بحث
لننوي والمنقول خلافه
والبقية صحيحة ان كان
الخيار له أو اذن له البائع
والا فلا وظاهر الوطء انما
يكون فسحا واجازة اذا كان
الموطوء أنى لا ذكرا ولا
خنثى فان بائت أنوثته ولو
بانخاره تعلق الحكم بذلك
الوطء وتعبيرى بالتصرف
مع تمثيله بما ذكر أع
مما عبر به (لا عرض)
للمبيع (على بيعه واذن
فيه) في مدة الخيار فليسا
فسحا ولا اجازة للبيع لعدم
اشعارهما من البائع بعدم
البقاء عليه ومن المشتري
بالبقاء عليه

صحة الخ ان تسلط البائع على المبيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف لطريان
ما يكره اه شرح مر وعش عليه بتصريف (قوله لكن لا يجوز وطؤه الخ) أي فلا تلازم بين حصول الفسخ
وحل الوطء فالوطء لا يحصل ويحصل به الفسخ اه حل (قوله ان كان الخيار له) فان كان لهما لم يجوز ولو
أذن له المشتري وهو ظاهر اه عش (قوله أو اذن له البائع) أي أو كان لهما وأذن له البائع لان المقسم
كما علمت ان الخيار له أولهما اه حل ومثله الشوري ولا يصح شبهة لما اذا كان الخيار للبائع لانه يناقض قوله
وغير نافذ ان كان للبائع تأمل (قوله وغير نافذ ان كان للبائع) أي وحده وان اذن بدليل ما يأتي في مسألة الوطء
ان مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده اه حل وأتى بهذه تقييما للاقسام والا
فالمقسم وهو كون الخيار لهما أوله غير صادق عليهما اه شيخنا (قوله وموقوف ان كان لهما الخ) فان قيل
ان فرض ان التصرف المذكور الذي من جلته الاعتاق يحصل به اجازة العقد من المشتري فسامعني وقد
الاعتاق حينئذ أحيب بانه اذا حصلت الاجازة من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف العقد لا يحصل حق
البائع فان أجاز وانقضت مدة الخيار تبين نفوذ العقد وان فسخ تبين عدم نفوذه تأمل (قوله ووطؤه حلال الخ)
مرادهم بحل وطء المشتري مع عدم حسمه بان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث المال وانقطاع سلطنة
البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كالحرم من حيث نحو احرام أو حيض اه شرح مر (قوله
والاحرام) أي بان كان الخيار للبائع أولهما اه زى اه عش (قوله مبنى على ان مجرد الاذن) أي الاذن
المجرد عن اقترانه بالتصرف وقوله والمنقول خلافه أي وهو ان الاذن لا يكون اجازة الا اذا اقترن بالتصرف
وفي هذا الكلام خفاء فانه لم يظهر تقييده بمجرد كبر فائدة فان اذن البائع هناء صاحب الوطء المشتري وان كان
التقييد بالمجرد للاحتراز عن الاذن المصاحب لتصرفه أي البائع فبعد أيضا لانه يبعد صاحبة اذنه للمشتري
لتصرفه هو بالفعل تأمل (قوله والبقية صحيحة الخ) معطوف على قوله والاعتاق نافذ منه (قوله أو اذن له
البائع) شامل لما اذا كان الخيار للبائع أولهما وهو كذلك اه برماوى (قوله والا فلا) أي بان كان الخيار لهما
ولم يأذن البائع أو للبائع ولم يأذن وهو هذا على حد ما قيل في نظيره المذكور في جانب الاعتاق ولك قصره على ما اذا
كان الخيار لهما هما يوافق التفريع على المنقول لان اذن البائع اذا كان الخيار له فقط ليس اجازة عليه بل على
بحث النوى كما علم اه مر اه شوري وفي سم قوله والا فلا يفهم انها لا توقف اذا كان الخيار لهما ولم
يأذن البائع ويفارق العقد لانه يقبل التعليق اه وفي قل على المحلى المعتمد ان جميع المسائل من المشتري
اجازة وصحيحة ان كان الخيار له أولهما أو للبائع وأذن له على قياس ما تقدم وقد علم انه لا عبرة بالاذن في هذه
التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الاسنوي وغيره اه (قوله اذا كان الموطوء أنى) أي مباحة
لولا البيع بان لم تكن محرمة ولا في معنى المحرم كالجوسية وكان الوطء في القبل فان كان في الذر لم يكن فسحا
ولا اجازة اه عش على مر وعبارة الخايب ولا بد أيضا ان يعلم الواطئ أو بطن وهو مختار ان الموطوءة هي
المبيعة ولم يقصد بوطئه الزنا وان تكون مباحة له لولا البيع والابان كانت محرمة عليه لنحو تجسس لم يكن فسحا
انتهت (تنبيه) * الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حرم نسب في جميع الاحوال ولا حد عليها للشبهة ويلزم
كلا منهما المهر وقيمة الولدان وطئ في مدة خيار الاستحواض ولم يأذن له على ما مر سواء تم البيع أو لا فان كان
الخيار لهما فمما على البائع ان تم البيع ولم يأذن له المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم يأذله البائع كما مر
ويثبت الاستيلاء حيث لا مهر والا فلا قرأ جع ذلك وحرمه اه قل على المحلى (قوله لا تعرض على بيع) بالرفع
عطفا على التصرف وبالجر عطفا على وطء كفى عش * (فرع) * في الجواهر لوركب من له الخيار الداية
المبيعة فهل يبطل خياره لتصرفه أولا لاحتمال ان يكون اختيارها واجهان اه ويتجه أخذ من علمهما انه
ان قصد التصرف بطل او الاختيار وهو لا يعرفها فلا وان أطلق فان كان ركوبه يعد تصرفا فباطل والا فلا

اهـ ج في شرح العباب اهـ شورى (قوله لاحتمالهما التردد في الفسخ والاجازة) أي ولانه قد يقصد ان
 يعرف ما يدفع فيه لي علم أريج أم خسر اهـ شرح مـ والله أعلم
 * (فصل) في خيار العيب ويسمى خيار النقيصة وهو المتعلق بقوات مقصود مطلقون نشأ الظن فيه من التزام
 شرط أو تغير فعلي أو قضاء عرفي ومرا الكلام على الاول في قوله وبطوت رهن أو شاهد أو كفالة خير كشرط
 وصف يقصد الخ وشرع الآن يتكلم على الثاني بقوله لمشتري جاهل الخ ثم على الثالث بقوله وبظهور عيب الخ
 وقوله وما يذ كرمعه أي من قوله ولو باع بشرط براءة من العيوب الخ الفصل وعبارة الخ في قوله وما يذ كرمعه
 أي من الكلام على الارش والرد وغيرهما وكلامه يقتضي ان التغير من العيب اهـ لكن العطف في قوله
 وبظهور عيب باقي يقتضي انه ليس منه وعبارة عـ ش قوله وما يذ كرمعه أي من التغير بالفعلي وقدمه
 المصنف لقلة الكلام عليه أو انه أراد بالعيب هنا خيار النقيصة فيكون التغير بالفعلي من العيب انتهت وقوله
 وقدمه المصنف أي على خيار العيب خلاف ما صنع أصله حيث أخر التغير بالفعلي عن العيب وأحكامه فذكره
 فصلا مستقلا قبيل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل التصريه حرام الخ (قوله لمشتري جاهل الخ) وكذا للبائع يظهر
 عيب قديم في الثمن وآثره الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وأيضا فالمبيع مقصود
 للمشتري وأما الثمن فليس مقصودا للبائع اهـ عـ ش (قوله أيضا لمشتري جاهل) خرج به العالم فلا خيار له ومن
 الجهل ما لوطن العيب فله الرد لكن يتجه حمله على ظن مساو للطرف الآخر أو مرجوح فان كان راجحا فلا لانه
 كالبقيين ويؤيده اخبار البائع بالعيب فانه لا يفيد سوى الظن اهـ شرح مـ أي مع انه لا خيار معه وقوله
 لكن يتجه حمله الخ أي فالمراد بالظن هنا ما شمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء بخلاف عرف الاصوليين
 اهـ رشدي عليه ثم قال مـ في بحث خيار العيب مانصه ولوطن المشتري ان البائع مالك قبان وكيلا أو وصيا
 أو وليا أو مائتقا لم يرد اهـ وقوله قبان وكيلا انما نص على ذلك لانه قد يشال يحتمل اذا بان يتصرف عن غيره
 وجود نزاع من المالك بعد كان يدعي ان تصرفه وقع على خلاف المصلحة أو ان المالك ينكر التوكيل بعدمدة
 اهـ عـ ش عليه (قوله بتغير فعلي) متعلق في المعنى بكل من قوله جاهل وقوله خيار كما أشار له الشارح في الحل
 حيث قدر متعلقا بالجاهل فقال بما يأتي والذي يأتي هو قوله بتغير فعلي وقوله وبظهور عيب باقي وجعل قوله بتغير
 فعلي وما عطف عليه متعلقا بخيار من حيث اللفظ اهـ شيخنا وقضية هذا ان كل تغير فعلي يثبت به الخيار
 وليس كذلك لما صرح به مـ من ان تورييم الضرع لا يثبت الخيار اللهم الا أن يقال ان ذلك يثبت الخيار غالبا
 أو يقال هو عبارة عن فعل من البائع يغتر المشتري ولا يظهر لغالب الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الى
 تغير انتهى عـ ش وقوله لما صرح به مـ أي ولقول المتن لا يلحق ثوبه بما دمع تعليل الشارح الا في
 اهـ (قوله أيضا بتغير فعلي) وكذلك له الخيار بتغير قولي كما سيأتي في مفهوم قوله ولو باع بشرط براءة من
 العيوب الخ من انه لو باع بشرط براءة المبيع من العيوب فانه لا يبرأ من شيء منها بل للمشتري الخيار في جميعها وهذا
 تغير قول من البائع ومثله أيضا ما تقدم في قوله كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتبا الخ (قوله وهو حرام)
 قال سم على المنهج وينبغي أن يكون كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا اهـ قال ج في الزواجر
 الكبيرة الثالثة والتسعون بعند المائة الغش في البيع وغيره كالتصريه وهي منع جلب ذات اللين أياما
 لكثرة ثم قال * (تنبيه) * هذه كبيرة هو ظاهر ما في بعض الاحاديث من نفي الاسلام عنهم كونه لم يزل
 في معت الله تعالى وكون الملائكة تلعبهم ثم رأيت بعضهم صرح بانه كبيرة لكن الذي في الروضة كما مر انه صغيرة
 وفيه نظر لما ذكر من الوعيد الشديد فيه وضابط الغش المحرم ان يعلم ذو السلطة من نحو بائع أو مشتريها شيئا
 لو أطاع عليه مريد أخذها ما أخذها بذلك الغرض فيجب عليه أن يعلم به ليدخل في أخذه على بصيرة ويؤخذ
 من حديث واثله وغيره ما صرح به أصحابنا انه يجب أيضا على الجاني علم بالساعة عينا أن يخبر به مريد أخذها

لاحتمالهما التردد في
 الفسخ والاجازة وتعبيري
 بالاذن لشمله الاذن
 للمشتري لينتفع عن نفسه
 أهم من تعبيرة بالتوكيل
 * (فصل) في خيار العيب
 وما يذ كرمعه (لمشتري)
 بتغيره بقولي (جاهل) بما
 يأتي (خيار بتغير فعلي وهو
 حرام

وان لم يسأله عنها كما يجب عليه اذ رأى انسانا يخطب امرأة ويعلم بها أو به عيباً ورأى انساناً يريد أن يخاطب
آخره بعاملة أو صداقة أو قراءة فتعول علم وعلم باحدهما عيباً أن يخبر به وان لم يستشِرْه كل ذلك ادعاء للنصيحة المتأكد
ونحوها الخاصة بالمسلمين وعامتهم اه اه ع ش على مر (قوله للتدليس والضرر) كل منهما ماعلة
مستغلة لثبوت الخيار كإرشاد إليه قوله لعدم التدليس وقوله لحصول الضرر ولما سقط ما وقع في بعض الاوهام
في هذا المقام اه شوي وري والمراد بالضرر ضرر المشتري لانه هو الذي يعارض في جميع أمثلة التغير بغير خلاف
ضرر المبيع فانه انما يظهر في بعضها كالتصريه (قوله أيضاً للتدليس والضرر) قال في المهمات وهذا هوهم
اختصاص التحريم بمريد البيع وليس كذلك فقد جزم المتولي بتحريرهما مطلقاً لا بداء البيعة اما اذا صرنا الغير
المبيع ولم يضر بها فلا تحريم كما صرح به الدارمي وغيره قاله الاذرعى اه زى (قوله كتصريه) أى لا تظهر
لغالب الناس فاذا كانت كذلك فلا خيار له أخذاً مما يأتى في تحمير الوجه ولا يكتفى في سقوط الخيار بما اعتد من
ان الغالب على مريد البيع لذات اللين ترك حلها مدة قبل البيع أخذاً مما ذكره من ان الشراء مع ظن العيب
لا يسقط الرد فليست به اه ع ش على مر وسواء في ثبوت الخياراً كان المبيع كلها أم بعضها اه قل
على المحلى (قوله ولو غير ما كول) الظاهر ان الغاية للرد وكان عليه أن يقول ولو من غير النعم لان الخلاف انما
هو في غير النعم ما كولا أو غيره لا في غير المأ كول فقط وعبارة أصله مع شرح مر والاصح ان خيارها أى
المصرأة لا يختص بالنعم وهى الابل والبقر والغنم بل يعم كل ما كول من الحيوان والجارية والآن بالثناة
وهى الانثى من الجر الا هلية لرواية مسلم من اشترى مصراًة وكون نحو الارنب مما لا يقصد لبعده الانذار انما يرد
لواثمة وقيل لا يسقط كذلك لما تقر من شمول لفظ الخيار له لان النكرة في حيز الشرط نعم والتعبه هنا غالب فن
ثم لم يستنبط من النص معنى يخصه بالنعم ولا يؤثر كون لبن الاخير من لا يؤثر كل لانه تفصده زارته لثينة الولد
وكبره والقول الثاني يختص بالنعم لان غير هالاية قصد لبعده الاعلى ندور انتهت (قوله وهى أن يترك) أى شرعاً أو ما
لغة فهى أن تربط حيلة الضرر ليجتمع اللين اه برماوى وفي المختار في باب الرأء ومصر الناقصة شد عليها الصرار
بالكسر وهو خيط يربط فوق الخلف لتلازمه ولدها وباه رد اه وفيه باب المصروصرى الشاة تصرية
اذ لم يحلبها أياماً حتى يجتمع اللين في ضرعها والشاة مصراًة اه وفي المصباح الخلف من ذوات الخلف كاللدى
للانسان والجمع أخلاف مثل حمل واحمال (قوله ليوهم المشتري كثرة اللين) نعم لودر اللين على الحد الذى أشعرت
به التصرية فلا خيار كما هو الوجه اه شرح مر وقوله نعم لودر اللين أى ودام مدة يغلب بها على الظن ان كثرة
اللين صارت طينعة لها اما لودر نحو يومين ثم انقطاع لم يسقط الخيار لظهور ان اللين في ذينك لعارض فلا اعتبار به
اه ع ش عليه (قوله والاصل في تحريمها الخ) لم يقل في ذلك لثلاثتهم عوده لجميع ما تقدم لكن كان ينبغي أن
يقول والاصل في تحريمها وثبوت الخيار فيها عبارة ع ش قوله والاصل في تحريمها عدل اليه عن قوله في ذلك لعدم
صحته رجوعه لمطلق التغير الفعلى باعتبار ما دل عليه الحديث ولعله انما لم يقل في تحريمها وثبوت الخيار مع ان
الحديث شامل لهما اما لان ثبوت الخيار فهم من قوله للتدليس والضرر السابقين واما لان ثبوت الخيار لما
ذكر مفرع على النهى لان الحديث لم يسوق له اذ كثيراً ما يحتملون الاحاديث على معان قاصرة عن مدلولاتها
اعتماداً على ظاهر السياق انتهت (قوله بعد ذلك) أى بعد النهى مفهومه انه لو وقع بيع قبل النهى للمصرأة
ثم علم بتصريتها المشتري بعد ورود النهى انه لا خيار له وله غير مراد وانه انما قيد به بعد النهى إشارة الى
ان ما ورد من ذلك قبل النهى لا يتم فيه اه ع ش على مر (قوله بعد ان يحلبها) يضم اللام كفى المختار
وبكسرهما كفى القاموس (قوله أيضاً بعد ان يحلبها) قيد به لان التصرية غالباً لا تظهر الا بعد الحلب والافلو
علم ما قبل الحلب فله الخيار كذلك وقوله ان رضيتها الخ بيان للنظرين اه شيخنا (قوله وان مخطها) بفتح الخاء
كفى المختار وهذا في المتعدي بنفسيه كما هنا وما فى اللزم فهو بالكسر كفى قوله تعالى ان مخطا الله عليهم اه

للتدليس والضرر
(كتصريه) لحيوان ولو غير
ما كول وهى ان يترك حلبه
قصد امدة قبل بيعه ليوهم
المشتري كثرة اللين والاصل
في تحريمها خبر الصحيحين
لا تصر والابل والغنم فن
ابتاعها بعد ذلك أى بعد
النهى فهو بخير النظرين
بعد أن يحلبها ان رضيتها
أمسكها وان مخطها

شيخنا وفيه ان الذي في المختار نصه وقد بخط أي غضب وبابه طرب اه وفي المضباح بخط بخط من باب
 تعب والخط بالضم اسم منه وهو الغضب ويتعدى بنفسه وبالطرف فيقال خطته وخطت عليه وأخطته
 فخط مثل أغضبه فغضب وزنا ومعنى وفي ع ش وان خطها من باب ضرب (قوله أيضا وان خطها ردها الخ)
 وكان القياس عدم الرد لان اللين يقابله قسط من الثمن فهو بعض المفعول عليه وقد تلف وسيأتي انه لا يرد بعض
 ما يبيع صفقة ولوتلف البعض الآخر الا ان يقال ذلك مصور بما اذا كان كل يفرده قدس واللين لا يفرده لانه
 تابع غير مرقى اه حل ثم رأيت في ع ش على مر مانصه والقياس امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن
 يجوز ناه اتباعا لا اخبارا كذا بخط شيخنا اه بالحرف (قوله وصاعا من تمر) يصح ان يكون مفعولا معه بناء على
 ما قاله ابن هشام من ان ع را في قولك ضربت زيد او ع را يجوز فيه كونه مفعولا معه وكونه معطوفا واما على
 ما قاله الرضي من تعيين العطف فلا يجوز كونه مفعولا معه ويصح ان يكون مفعولا بفعل محذوف فعلى الاول
 يجب رد الصاع فور ابتداءه على الثاني كما أشار الى ذلك ابن دقيق العيد درجة الله تعالى كذا بمش والعمل
 وجهه انه اذا جعل مفعولا معه اقضى ان رد الصاع صاحب رد المصراة وردها فوري فيكون رد الصاع فوريا
 مع ان المقرر انه ليس فوريا فالثاني أولى أو متعين بناء على ما ذكره من ان الاول يقتضى وجوب الفورية في
 رد الصاع اه ع ش على مر وفي الشوري مانصه فان قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فامعنى
 التعبير بالرد في الصاع فالجواب انه مثل قول الشاعر عطفها بحجازا عن فعل شامل للامر من أى ناولها فيجعل الرد
 في الحديث على نحو هذا التأويل اه (قوله بجامع التدليس) هلا قال وا ضرر وقد يقال لم يأت به ليحسن
 تفرع ما اذا لم يقصد التصريه اه حل (قوله بوزن تر كوا) وورد أيضا تصر وافتح التاء وضم الصاد ونصب
 الابل وورد أيضا نصر الابل بضم أوله وفتح ثانيه ورفع الابل مبني للمفعول وانما اختار الشارح الاول لما سبته
 قول المصنف كتمصرية اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله لا تصر والابل هو بضم التاء وفتح الصاد
 ونصب الابل من التصرية قال القاضي عياض وروى يناه في صحيح مسلم عن بعضهم لا تصر وافتح التاء وضم الصاد
 من الصر قال وعن بعضهم لا تصر الابل بضم التاء بغير واو بعد الراء ورفع الابل على ما لم يسم فاعلم من الصر
 أيضا هو ر بط أحلامها والاول هو الصواب والمشهور اه شرح مسلم للنووي اه (قوله من صر الماء) أى
 صرى الرباعى كما هو في المحلى لان أصله صررى فيكون بعد الراء ألف ترسم ياء فكان الاولى للشارح ان يقول من
 صرى باثبات الالف الا ان يقال حذفها لالتقاء الساكنين لكنها في بعض النسخ وعبارة الشوري قوله من صر
 الماء في الخوض أى فهو رباعى كز كذا فلهذا ضم أول المضارع وأشار بقوله بوزن تر كوا الى انه مبني للمعلوم وان
 الابل بعده منصوب نصب أنفسكم في قوله تعالى فلا تر كوا أنفسكم وأصله نصر نوا مثل تر كوا فاعل محذوف
 البناء للساكنين البناء واو الجماعة بعد نقل الضمة الى الراء وسلب حركتها وحذف الضمة من غير نقل وعبارة
 المحلى في شرح جمع الجوامع ونصر وافتح التاء وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس أى بفتح التاء وضم الصاد من
 صر اه وقوله وعبارة المحلى أى في الكتاب الثاني في مسألة يجب العمل بخبر الواحد في الفتوى انتهت وعبارة
 حج وجوز الشافعي ان يكون من الصر وهو الر بط واعترضه أبو عبيدة بأنه يلزمه ان يقال مصرة أو مصرورة
 لا مصراة وليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثليين فيقبلون أحدهما ألفا كما في دساها اذا صلها دساها
 أى وعليه فيكون أصل مصرة مصرورة أبدا لو ان الراء الاخيرة ألفا كراهة اجتماع الامثال اه ع ش على
 مر (قوله لحصول التدليس) أى وان اتفق الضرر فأخذ الامر من كاف في ثبوت الخيار اه حل (قوله
 لتسبان أو نحوه) كما اذا ضاقت البهيمة مدة حصل فيها التصرية ثم باعها من غير حلب بعد ان رآها (قوله وأصحهما
 عند القاضى الخ) وعليه فيكون قوله فيما تقدم تصد اقيدا في الحرمة فقط لاني ثبوت الخيار وقوله لحصول الضرر
 أى ضرر المشتري كما تقدم (قوله وتحميم وجهه الخ) لو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع

ردها وصاعا من تمر وقيس
 بالابل والغنم غيرها بجامع
 التدليس وتصر واوزن
 تر كوا من صر الماء في
 الخوض جميعه فلولم يقصد
 التصرية لتسبان أو نحوه
 ففي ثبوت الخيار وجهان في
 الشرحين والروضة أحدهما
 المنع وبه جزم الغزالي
 والحاوي الصغير لعدم
 التدليس وأصحهما عند
 القاضي والبعثوى ثبوته
 لحصول الضرر ورجحه
 الاذرى وقال انه قضية نص
 الام (وتحميم وجهه

ذلك الفعل أم لافيه نظر والاترب ان يقال ان كان معصوده الترويج لبيع حرم عليه ولا خيار له شترى لا انتفاء
التعريض من البائع والافلا والفرق بين تحميم الجارية وجهها حيث قيل فيه بعد ثبوت الخيار ومالوتصرت
الدابة بنفسها ان البائع للدابة ينسب في تعهد الدابة لتقصير في الجلالة في كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعهد تعهد
وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها اه ع ش على مر (قوله أيضا وتحميم وجه الخ) أي وتورعه
ووضع نحو قطن في شدة فيها بخلاف توريم ضرع الحيوان فانه لا خيار به اه شرح مر والفرق بين توريم
الوجه حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا خيار به ان التدليس في توريم الضرع يسهل الاطلاع عليه
بكلية للدابة فيعلم منه كثرة اللبن وقلته ولا كذلك توريم الوجه والفرق بين وضع نحو القطن في شدة فيها حيث
يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا يثبت به ان التدريس لما كان في ظاهر البدن بحيث يطلع عليه بالجلس
عادة نسب المشتري فيه إلى تعصير بخلاف وضع نحو القطن فانه لا يستناره بعسر الاطلاع عليه وقال في المصباح في
حرف الشين المعجمة مع الدال المهملة الشدق جانب الفم بالفتح والكسر فانه الازهرى وجع المفتوح شذوق مثل
فلس وفلس وجع المكسور أشدق مثل جل وأجمال ورجل أشدق واسع الشدين اه ع ش على مر
(قوله وتسويد شعر وتجبده) شمل اطلاقه الذكروا لاني وهو كذلك كما قاله الاذرعى ويلحق بذلك الخنثى فيما
يظهر والوجه تحريم ذلك لما من التدليس ولا بد في ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب
الناس انه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تعصير اه شرح مر (قوله وتجبده) قال في شرح الروض
ونخرج بتجبده ما لو سبطه فبان جعدا فلا خيار لان الجعودة أحسن اه سم على ج وقال أيضا قد قرر مر
فيما لو تجعد بنفسه عدم ثبوت الخيار به اه أي أو بفعل غير البائع فيما يظهر فلا خيار به أيضا ثم رأيت في ج
أقول ولعل الفرق بينهما وبين مالوتصرت بنفسها ان البائع ينسب في عدم العلم بالتصيرية الى تعصير في الجلالة لما
جرت به العادة من حلب الدابة وتعهدا في كل يوم من المسالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رأيت سم على ج
صرح بهذا الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش على مر (قوله وهو) أي الجعد المفهوم من تجبده
ما فيه التواء أي انقتال وانقباض أي تشن أي عدم استرسال اه شيخنا (قوله لا مفضل السودان) عبارة شرح
مر لا مفضل السودان انتهت أي فان جعل الشعر على هيئته أي المفضل لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نقاسة
المبيع المقضية لزيادة الثمن اه ع ش عليه فيعلم منه ان قول الشارح لا مفضل السودان معناه لا جعله
كمفضل السودان أي على هيئته بحيث يصير قرونا متفرقة والمراد بمفضل السودان مفرقة يقال تفضل القوم اذا
تفرقوا وهو بالرفع عطف على ما (قوله وجبس ماء قناة) انظر لو انجبس بنفسه هل يثبت الخيار فيه أم لافيه
نظروا الاقرب الاول قياسا على التصريفة بوجهه بان الغالب تعهد ذلك من المسالك لا انتفاع به اما بنفسه أو
بنائبه اه ع ش على مر (قوله أو رجا) هي الطاحون اه ع ش على مر وهي تعد وتقصرو في المختار
الرجام عروفة وهي مؤنثة وتثنيها رجيان ومن مد قال رجاء ورجا آن وأراحية مثل غطاء وغطا آن وأعطية
وثلاث أرح والكثير أرحاء اه (قوله أرسى عند البيع) أي بيع البستان والقناة والقناة فقط في الاول
والرحا في الثاني اه شيخنا (قوله عند البيع) أي أو الاجارة حتى يتوهم المشتري أو المستأجر كثرة فيز يد في
عوضه ومثلها جميع المعاوضات اه شرح مر ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه وإذا نسخ
العوض فيها رجع للمهر المثل في الصداق وعوض الخلع والدية في الصلح عن الدم اه ع ش عليه (قوله فلا
خيار فيه) أي ومع ذلك يحرم على البائع فعله لانه تغرير يعقبه الندم ومثل ذلك توريم ضرع نحو الشاة ليوهم
كثرة اللبن وتسكير بطن الدابة بالعاف ليوهم السمن أو كونها حاملا اه حل وفي الشوبري ما نصه بل هذا
أولى بالتحريم مما يتخير فيه لان التدليس ثم له رافع وهو الخيار وهذا الرفع اه وفي قل على الحلى ومثل
المكاتبه كل صنعة ألبسه ثياب أهلها ليوهم انه يعرفها واكله حرام للتليس وان لم يثبت به الخيار تنبيه لا أثر ليوهم

وتسويد شعر وتجبده) الدال
على قوة البدن وهو ما فيه
التواء وانقباض لا مفضل
السودان (وجبس ماء قناة
أو) ماء (رجا أرسى) أي
ماء كل منهما (عند البيع)
وتعبري بالتغريض الفسلى
مع تشبيل له بما ذكر أعظم مما
عبر به (لا طخ ثوبه) أي
الرفيق (بمسداد) تخيلا
لحكاية فأن خلف فلا خيار
فيه اذ ليس فيه كبير غرر

العيب كما مر * (فرع) * تندب اقاله النادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود عليه ولو بعد
القبض ولا بد لها من صبغة وتقع فسخا للعقد من حينه لا من أصله وسياق الكلام عليها في آخر هذا الباب (قوله
لتعصير المشتري بعدم امتحانه) وبما يؤخذ من التعليق انهم سألوا كأن يعمل لاشي فيه مما يختص به ثبوت الخيار
وليس مراد الان ذلك نادرا فلا نظر اليه اه ع ش على مر (قوله بعدم امتحانه) أي مع سهولة ذلك والا
فهذا يأتي في تحمير الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا يأتي في التصرية وما بعدها الان يقال هو
جزء علة اه حل (قوله وبظهور عيب) معطوف على قوله بتغير فعله وانما أعاد العامل إشارة الى اختلاف
النوع أو طول الفصل أو دفع توهم انه معطوف على المنقح اه شيخنا (قوله أيضا وبظهور عيب) أي في
المبيع بدليل قوله لمشتري ويقال مثله في الثمن فللبائع الخيار بظهور عيب باق فيه وانما أثره الاول لان الغالب في
الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وكالعيب فوات وصف يزيد في قيمته وقد اشتراه به كان اشترى رقيقا كاتبها
أو متصفا بصفة أخرى ثم زالت تلك الصفة بنسيان أو غيره في يد البائع فيثبت للمشتري الخيار وان لم يكن فوائدها
عينا قبل وجودها أي أو أحدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقصان قال
ابن الرنقة وهذا الاشكال فيه ومحل ثبوت الخيار اذا لم تكن الغبطة في امسالك المبيع فان كانت الغبطة فيه بان كان
المشتري مقلدا أو وليا أو عامل قراض أو وكيل أو رضيع موكلا فلا خيار اه شرح مر وقوله فان كانت الغبطة
فيه الخ الحاصل انه اذا لم يكن في شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يضع أو في الذمة وقع الشراء
للولي وان كانت الغبطة فيه للمولى عليه وكان معييا سواء كان العيب حادثا بعد العقد أو مقارنا له وقع للمولى
عليه ولا خيار اه لكن في شرح الروض قبيل باب المبيع قبل قبضه مانعه * (فرع) * ذكر في الكفاية
لو اشترى الولي لطفه شيئا فوجده معييا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه مسليما
فتعيب قبل القبض فان كان الحظ في الإبقاء بقي والارد فان لم يرد بطل ان اشترى بعين ماله والا انتقل الى الولي
كذا في التمه وأطلق الامام والغزالي انه يمنع الرد ان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد
ممكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التمه اقتصر النسبي اه
وعلى كلام الامام والغزالي فهل يصح شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت
القياس عدم الصحة لانه يمنع عليه شراء المبيع مع العلم بعيبه لكن ما تقدم عن المؤلف صريح في الصحة
وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للمولى عليه وينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وجل البطلان على ما لو اشتراه
للقبلة اه ع ش عليه (قوله أيضا وبظهور عيب) أي في المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور
بخلاف غيره كما يأتي له بعد قول المصنف الا في الرد على الفور ومثل هذا يجري في الثمن لكن ان كان الثمن معييا
ورده انفسخ العقد وان كان في الذمة لا ينفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لردده الفور به بخلاف الاول اه اذا كان
فيما في الذمة اذا كان القبض بعدم فارقة المجلس اما لو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه وورده فهل
ينفسخ فيه أيضا أو لا لكونه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد
الاول اه ع ش على مر (قوله أيضا وبظهور عيب) أي ولو كان وجوده عند البائع فقط ولم يوجد عند
المشتري أصلا وذلك في الارصاف الجبلية لان الظاهر اعتيادها بخلاف غير الجبلية لا بد ان توجد عند
المشتري بعد وجودها عند البائع على ما سيأتي اه حل وسياق له ان يجعل الامثلة التي بعد الخصاص كلها
جناية الا بالبر بالقراش فانه سيجعله غير جلي فلا بد ان يحصل عند المشتري ثم رأيت في ع ش على مر
مانعه قوله وزنه أي وان لم يوجد عند المشتري بل عند البائع فقط أو وجد عندهما المال وجد عند المشتري
ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رده وما توهمه بعضهم من انه يرد بما ذكر قال
لان وجوده بيد المشتري اشارة على وجوده قبل في يد البائع لم يجز به العادة الالهية من انه تعالى لا يكشف

لتعصير المشتري بعدم امتحانه
والسؤال عنه (وبظهور
عيب) بغير رده بقولي
(باق)

الستر عن عبده أول مرة قصر حج كلامهم بخالفه لان الاحكام انما تنطبق بالامور الظاهرة فلا تنفك له وتسليمه
 فيجوز ان المرة الاولى وجدت في يد المشتري وان لم تظهر والثانية من آثارها * (تنبيه) * يثبت رتبة الرقيق
 باقرار البائع أو بينة ويكفي فيها رجلان لانه ليس في معرض التعيير حتى يشترط له أربعة رجال ولا يكفي اقرار
 العبد بالزنا لان فيه ضررا بغيره فلا يقبل منه * (فرع) * لو زنا أو سرق العبد قبل رقه فالظاهر انه عيب اه
 سم على المبيع أقول وهل مثلها ما عيرهما كالجنابة وشرب المسكر والقذف فيه نظر ولا يبعد انها كذلك لان
 صدورهما منه يدل على ألغى لها طبعها وان كانت موجودة في الحرية اه ع ش على مر * (فرع) * لو اشترى
 فلوسا فابطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس بعيب حدث قبل القبض خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى
 اه عميرة وينبغي في هذا الزمان أن لا يكون ترك الصلاة عيبا لانه صار الغالب عليهم ترك الصلاة ووافق عليه
 مر اه سم (قوله بان لم يرل قبل الفسخ) أي ولو قدر من خبر على ازالته اه شرح مر وقوله ولو قدر
 من خبر على ازالته أي بمسقة أخذ من قوله الاتي لانه لا مسقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مسقة
 كإزالة أعوجاج السيف مثلا بضرية فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل
 يكاف سؤال غيره أم لا للمنة فيه نظر والاقرب الثاني اه ع ش عليه (قوله بفتح الياء وضم القاف) وعلى
 هذا الضبط يكون متعديا لازما وأما قوله أفصح من ضم الياء وكسر القاف المشددة وعلى هذا لا يكون
 الامتداد بالاولى هي الفصيحة والثانية ضعيفة وبقى لغضيفة أيضا وهي ضم الياء وسكون النون وكسر
 القاف اه من المصباح وذكر قل على الحلي اللغات الثلاث (قوله نقصا يفوت به الخ) الاولى ان يؤخره
 عن قوله أو قبله تهالكون قيدافيهما أي في نقص العين ونقص القيمة كما صنع في المنهاج ويخرج به على
 رجوعه للقيمة نقص يسير لا يتغابن بمثله كفي مر وعلى رجوعه للعين ماذا كره الشارح بقوله وبالثاني قطع
 أصبع الخ ويخرج به أيضا كفي مر الختان بعد الاندخال لانه فضيلة وفي قل على الحلي وهل المعتبر في ذلك
 الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله اذ الغالب في الاعيان
 السلامة) كانه تعليل لثبوت الخيار به هذا الضابط أي فاذا ظهر المبيع على خلاف الغالب يثبت الخيار لان
 النقص انما ترضى بما هو الغالب تأمل مر وفي قل على الحلي والغلبة قال شيخنا معتبرة بالانكسار كانه لا يبال
 منه وقال شيخنا الرمي بجميع الاقاليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة في مرارة نحو القناء والخيار وفي نحو حوضه
 الزمان ونحو ذلك بأول با كورته وتعتبر بالبا كورة في كل بطن لافي البطن الاول وحده وهكذا كل مبيع اه
 (قوله وبالثاني الخ) فيه نوع مساحمة اذ قطع الاصبع الزائدة مثال لما اتفق فيه نقص العين والقيمة فيكون
 مجموعهما قيدا وقوله وقلته مثال لنقص العين الذي لا يفوت به غرض صحيح ولم يمثل لنقص القيمة الذي لا يفوت
 به غرض صحيح فيثبت العيب ودار به تأمل وقوله قلته يسيرة بكسر الغاء كما هو المجموع من المشايخ والمضبوط
 في النسخ الصحاح وفي المختار والغلظة بالكسر الكسرة يقال أعطني قلقة الجفنة وهي نصفها اه وفي المصباح
 والقلقة القطعة وزنا ومعنى والقلق مثل حل الامر الجيب اه (قوله من نخذ) بخلافها من اذن شاه لان ذلك يمنع
 الاجزاء في الاضحية فيكون عيبا كالمسائي اه شوبري (قوله وبالثالث) وهو ما غلب في جنسها عدمه
 ما لا يغلب أي بالنسبة للعرف العام لافي محل البيع وحده قال شيخنا كج ومحل الكلام فيما لم ينصوا فيه على
 كونه عيبا والا فلا اعتبار فيه بعرف يخالفه مطلقا كما لا يخفى اه حل (قوله أيضا وبالثالث الخ) عبارة شرح
 مر بعد قول المصنف اذ اغلب في جنس المبيع عدمه تعضا فبذلك لهما الاحتراز في الاول عن قلغ الاسنان في الكبير
 وفي الثاني عن ثبوت الكبير ونول الصغير فانهما وان نقصا القيمة لا يغلب عدمهما في جنس المبيع انتهت
 وعبارة الحلبي قوله كقطع سن في الكبير مثال لما يغلب وجوده في نقص العين وقد يكون معهما نقص القيمة أيضا
 وقوله وثبوته في أو انهما مثال للغالب وجوده في نقص القيمة وفيه ان هذا فيه نقص العين أيضا وقوله وان

بان لم يرل قبل الفسخ
 (ينقص) بفتح الياء وضم
 القاف أفصح من ضم الياء
 وكسر القاف المشددة (العين
 نقصا يفوت به غرض صحيح
 أو) ينقص (قيمتها وغلب
 في جنسها) أي العين
 (عدمه) اذ الغالب في الاعيان
 السلامة ونخرج بالقياس الاول
 ما لو زال العيب قبل الفسخ
 وبالثاني قطع أصبع زائدة
 وقلقه يسيرة من نخذ أو ساق
 لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا
 فلا خيار به ما وبالثالث

نقصت القيمة به أي وإن انضم اليه نقص القيمة وهذا يرشد إلى أن هذا مثال ثان لنقص العين فكان المناسب أن يقول وإن انضم إلى ذلك نقص العين ليكون مثالا لنقص القيمة وهذا أي ضابط العيب في المبيع هو ضابط العيب في الغرة أيضا وأما عيب الاضحية والهدى والعقيقة فهو ما نقص اللحم وأما عيب الاجارة فهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة وأما عيب النكاح فهو ما ينفر عن الوطء من أمور مخصوصة وأما عيب الصداق إذا طلق قبل الدخول فهو ما يفوت به غرض صحيح وإن غلب في جنس المبيع وجوده وأما عيب الكفارة فهو ما أضر بالعمل اضرازا ينافي ما يعيوب ستة انتهت ومثله في عرش على مر وفي قل على الحلى * (فائدة) * العيوب في عرف الفقهاء ثمانية أقسام في عشرة أبواب القسم الاول عيب المبيع وهو المراد هنا وسيأتي ضابطه وبعض أفراد القسم الثاني عيب الغرة وهي كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يحل بمقصوده الاصل كالتنفير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعد وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غاب في جنسه عدمه أولا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل اضرازا ينافي القسم الثامن عيب المرهون وهو ما نقص القيمة فقط اهـ وبقي قسم تاسع وهو عيب الدية وقد ذكره الشارح في كتاب الديات فقال هناك متنا وشرحا لا يقبل في ابل الدية معيب بما يثبت الرد في المبيع وإن كانت ابل الجاني معينة لا يرضاه من المستحق الخ اهـ (قوله ما لا يغلب فيه ما ذكر) بأن غلب الوجود كقطع سن قن بعد السنتين أو استوى وجوده وعدمه كفاح سن من ذكر بعد الاربعين هكذا بحثه في فهمنا في شرح العباب اهـ شوبري (قوله وثبوتية في أوامها) بأن غلب وجودها أو استوى هو وعدمها ويظهر ضبط الاول بينت سبع والثاني بما فارقها بخلاف ما لم يفارقها فتكون الثبوتية فيه عيبا انتهى حج اهـ شوبري (قوله تكصاء) وهو سبل الخصيتين سواء قطع الوعاء والذ كرمعهما أو لا انتهى زيادى وهو بيان للمراد من الخصاء هنا والافن قطع ذكره وأنشأه يقال له ممسوح لاخصى اهـ عرش على مر وفي المختار الخصية واحدة الخصى وكذا الخصية بالكسر وقال أبو عبيد سمعته بالضم ولم أسمعه بالكسر وسمعت خصية ولم يقولوا خصى للواحد وقال أبو عمرو والخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموى الخصية البيضة فإذا ثبت قلت خصيان ولم تحقه التاء وخصيت الفعل أخصيه بخصاء بالكسر والمد إذا سالت خصيته اهـ (قوله أيضا تكصاء) مثل الخصاء فيما تقرر الجب وقطع الشفرين كما شمله كلامهم وغلبته في بعض الأنواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق اهـ شرح مر لكن قضية ما سيأتي في البراذن انه ليس عيبا في خصوص ذلك النوع وقد يفرق بين نحو البراذن والاماء بان الخصاء في البراذن لمصلحة تتعلق بها كمثلها وتذليل الثيران لاستعمالها في نحو الحرث ولا كذلك في قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فيها عيبا مطلقا وإن اعتيد أو يقال البراذن جنس مستقل والبقر جنس والبغال جنس وغلبة الخصاء في كل منها غلبة في جنسه بخلاف الرقيق فإنه جنس واحد كما يأتي في السلم فغلبة قطع الشفرين في بعضه لا تستلزم غلبته في مطلقه اهـ عرش عليه والخصاء حرام الا في مأكول صغير لطيب لجه في زمن معتدل وهو عيب في الاكلى مطلقا اهـ برماوى أما في غير الاكلى فلا يكون عيبا الا اذا غلب في جنس المبيع عدمه كما في شرح مر فقول الشارح رقيقا كان الحيوان أو جمجمة ينزل على هذا التفصيل فهو عيب في الرقيق مطلقا وفي غيره بشرط أن يغلب في جنس المبيع عدمه والا فلا يكون عيبا وبعبارة شرح مر أمالو كان الخصاء في مأكول يغلب وجوده فيه أو نحو بغال أو براذن فلا يكون عيبا لغلبته فيها كما قاله الإذرى والزر كشي وصرح به الرويانى وهو ظاهر بدليل الضابط الا ترى فيكون كالثبوتية في الاماء انتهت وقوله أو نحو بغال هذا قد يشعر بنحو الخصاء البغال

ما لا يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبير وثبوتية في أوامها في الامة فلا خيار به وإن نقصت القيمة به وذلك (تكصاء) بالمد لحيوان لنقصه المفوت لغرض من الفعل فإنه يصلح لما لا يصلح له الاخصى وإن زادت قيمته باعتبار آخر رقيقا كان الحيوان أو جمجمة فقولى تكصاء أهم من قوله تكصاء رقيق

وليس مراداً فأنه يشترط لجواز الخصاء كونه في صغير ما كقول العم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون
الزمان غير معتدل وقضية تهديد الجواز بكونه في صغير ما كقول أن ما كبر من غول البهايم يحزم خصاؤه وإن
تعذر الانتفاع به أو عسر مادام فلا وينبغي خلافه حيث أمن هلاكه بأن غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة
من العبد مثلاً لأنه لا شين حيث لم يكن في القطع خطر وقوله أو برادين بحث الأذرى أنه ليس بعيب في الضأن
المقصود لجهة الغلبة ذلك فيها أيضاً وهو مستفاد من قوله في ما كقول يثلب وجوده فيه ومثل ذلك ما لو خلق فأقدهما
فله الخيار اه ع ش عليه (قوله وجاح) في المختار جمع الفرس اغترافه وبابه قطع وجاحاً أيضاً
بالكسر فهو فرس جوح بالفخ وجمع أسرع ومنه قوله تعالى وهم يجمعون اه وقوله وعرض فيه أيضاً قد
عضه بعضه بالفخ عضاً وفي لغة بابه رد وقوله ورج فيه أيضاً رجة الفرس والجار والبغل ضربه برجله وبابه قطع
اه فيكون الرمح والفرس معناه ما واحد لانه قال في المختار ورفسه ضربه برجله وبابه ضرب انتهى وفي قل
على الجلال قوله وجاح قال بعض مشايخنا وهو مما يرجع إلى الطباع فهو كالباقي في الرقيق ومقتضاه ثبوت
الخيار به وإن برئت منه فراجع اه (قوله أيضاً وجاح وعرض) أي وكون الدابة رموحاً أو نفوراً من شيء نراه أو
تشرب لبنها وإن لم يكن مأكولاً أولين غيرها أو يخاف راكبها سقوطه عنها خشونة مشيتها أو كونها درداء أي
ساقطة الاسنان لا لكبراً أو قلة إلا كل أو مقطوعة الأذن بقدر ما يمنع النضحية ولو كانت غير مأكولة اه شرح
مر وقوله أو قلة إلا كل بخلاف كثرة أكلها وكثرة كل القن فليس واحداً منها عيباً وبخلاف قلة شربها
فمما يظهر لانه لا يورث ضعفاً اه سم على ج أي وبخلاف قلة كل القن كما يأتي للشارح من أنه لا خيار بواحد
منهما اه ع ش عليه (قوله وزنا) أي ولواط ومساحقة وتيان بهيمة وتمكين الذكرك من نفسه وأقنى البغوى
فمن اشترى أمة طنها هو وبانها زانية وبانت كذلك بأنه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد أو قره غير واحد ومنه
يؤخذ أن الشراء مع ظن العيب لا يسهط الرد نعم يتجه حمله على ظن مساوطة فيه لا سخر أو مرجوح فإن كان راجحاً
فللانه كالبيعين ويؤيده اخبار البائع بعيبه حيث لا رده وإن وجدته المشتري كذلك إذا لا يفيد سوى الظن ولو
اشترى شيئاً فقال المشتري لمن سأل عنه أو في مقام مدحه انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رده ولا يمنع منه قوله
الما ذكر لانه بناء على ظاهر الحال اه شرح مر وقوله لانه لم يتحقق زناها قبل العقد ومن ذلك أيضاً أن
ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حاملها الإهمام كثرة اللبن في ظن المشتري ذلك لا يسهط الخيار لانه من الظن
المرجوح أو المساوى لعدم اطراد الخلق في كل بهيمة اه ع ش عليه (قوله وزنا) في المختار الزنا عذو يقصر الفحص
لاهل الجازية نطق القرآن قال تعالى ولا تقربوا الزنا والملاهل نجد قال الفرزدق يها بأحاضر من زن يعرف زناؤه
وقد زنى بزنى وزناه تزنية قال له بازاني اه وقوله وابق في المختار أبق العبد يابق ويأبق بكسر الباء
وضمها أي هرب اه وفي المصباح أبق العبد أبقا من بابي تعب وقتل في لغة والاكثر من باب ضرب إذا هرب من
سيده من غير خوف ولا كد عمل هكذا قيل في العين اه (قوله وسرقه) أي ولولا الاختصاصات اه سم على
ج اه ع ش على مر وحل كون السرقة عيباً إذا لم تكن من دار الحرب أما إذا كانت من دار الحرب
فلا يستعيب إلا الموقوف منها غنيمته فهو سرقة صورة اه حل (قوله وابق) أي إذا جاء اليها مسلماً من بلاد
الهدنة لأن هذا باق مطالب ومحل الردية إذا عاد والافلارد ولا أرض اه شرح مر وقوله لان هذا باق
مطالب ويلحق به ما لو أبق إلى الحماكم لاضرر لا يحصل عادة ألحقه به نحو سيده وقامت به قرينة اه ج أي
فلا يثبت به الخيار وله وجه لانه معذور في ذلك وينبغي تصديق العبد في ذلك أن دلت عليه قرينته وقول ج إلى
الحاكم أي أو إلى من يتعلم منه الأحكام الشرعية حيث لم يغنه السيد عنه وقوله ومحل الردية إذا عاد هذا بصور بما إذا
أبق في يد المشتري وكان قد أبق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق
بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر وينتقص به المبيع أو لا هذا هو المعتمد من خلاف فيه اه سم على ج اه

(وجاح) منه بالكسر أي
امتناعه على رأكبه (وعرض)
ورج لنقص القيمة بذلك
(وزنا وسرقه وابق) من رقيق
أي بكل منها وإن لم يتكرر

عش عليه (قوله وان لم يتكرر الخ) عبارة شرح مر وسواء في هذه الثلاثة وما ألحق بها من اللواط وما بعده
تكررت أم لا وجدت في يد المشتري أيضاً أم لا ولو تاب فاعلمنا وحسن حاله لانه قد يألغها ولا نتمتها أي النقص
الحاصلة بها لا تزول ولهذا لا يعود احصان الزاني بتوبته وهذا هو المعتمد وان رده بعض المتأخرين والفرق بين
السرة والابق وشرب الخمر ظاهر اه شرح مر وهو ان تهمتها لا تزول بخلاف شرب الخمر لكن هل
يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لافيه نظراً والقرب الثاني اه عش
عليه (قوله تاب أو لم يتب) ومثله في ذلك الجنابة عمداً والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم تتكرر أو تاب منها
كما قال الشارح وأما ما عداها فتنفع فيه التوبة اه شو برى (قوله وبخبر) في المختار الخبر بمقتضى نفي الفهم
وبابه طرب فهو أبخز اه وقوله وصنات ضبطه في القاموس بالقلم يضم الصاد اه عش على مر وكذلك
ضبطه في المختار وقال فيه الصنات ذفر الابطا وقد أصن الرجل أي صار له صنات اه وفيه أيضاً الذفر بمقتضى كل
رجح ذكبة من طيب أو نثمة يقال مسك أذفر بين الذفر وبابه طرب وروضة ذفرة بكسر الفاء والذفر أيضاً الصنات
ورجل ذفر بكسر الفاء أي له صنات وخبت ريج اه (قوله بان يكون مستحكما) بكسر الكاف لانه من
استحكم وهو لازم قال في المختار وأحكم واستحكم أي صار مستحكما انتهى وبه يعلم ان ما اشترى على الاثمنة من
قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه عش على مر (قوله وبول بفراش) محله ان وجده البول في يد
المشتري أيضاً والا فلا لتبين ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الجبلية التي يرجع اليها الطبع بخلاف
ما قبله وشمل كلامه ما لو لم يعلم به الا بعد كبره فله الرد به على الاصح وان حصل بسبب ذلك زيادة نقص في القيمة
خلافاً لما تولى ومن تبعه اه شرح مر وقوله الا بعد كبره أي العبد أي بان استمر يبول الى الكبر ولم يعلم به
اه عش عليه (قوله بفراش) خروج بالفراش غيره كمالو كان يسيل بوله وهو ماش فانه يثبت به الخيار بالطريق
الاولى فانه يدل على ضعف المثانة ومثل ذلك خروج دود القرخ المعروف اه عش على مر (قوله بان
اعتماده) أي عرفاً فلا يكفي مرة فيما يظهر لانه كثير ما يعرض مرة قبل ومرتين ومرات ثم يزول اه حج اه عش
على مر (قوله في غير أوانه) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الا بعد كبره وان حصل بسبب الكبر نقص
القيمة خلاف الطبع حيث قال لاردو يرجع بالارش لان كبره كعيب حدث اه حل (قوله راجع للمثليتين)
أي الصنات والبول والاولى ارجاعه لانه لا يسهل في هذه الخمر وذلك لانه جعل معنى مخالفة الصنات للعادة ان
يكون مستحكما وقيد مر في شرحه الخبر بالاستحكام الذي هو مخالفة العادة ونقص عبارته وبخبره المستحكم
بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه من الفم لسهولة زواله بالتنظيف ويلحق به تراكم وسخ على أسنانه
تعذر زواله وصناته المستحكم المخالف للعادة دون ما يكون لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ ومرضه
وان لم يكن مخوفاً نعم لو كان خفيفاً كصداع يسير فلا رد به بخلاف البعض انتهت (قوله قبل القبض) أي قبل
تمامه فيشمل المقارن له ففيه الخيار اه عش على مر (قوله أيضاً سواء أحدث العيب قبل القبض) أي
لا يفعل المشتري فان كان بفعله فلا خيار اه شرح مر * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى
عبدًا وخنثه ثم اطاع فيه على عيب قديم هل له الرد أم لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص من الرد
والا فلا ووقع السؤال فيه أيضاً عما لو اشترى رقيقاً فخطب في نومه أو وجدته ثقبيل النوم هل يثبت له الخيار
أم لا فيه نظروا الظاهر ان يقال ان كان فيهما زائد على غالب عادة الناس ثبت له الخيار والا فلا لان الاول ينقص
القيمة والثاني يدل على أنه ناشئ عن ضعف في البدن * (فرع) * ليس من العيوب فيما يظهر وما لو وجد أنف
الزقبي مثقوباً أو أذنه لانه للزينة اه عش على مر (قوله أو بعده واستند لسبب متقدم) فلو حدث
بعده ولم يستند لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذلك آخره وصفته ومحل ذلك
بعد لزوم العقد أما قبله فان كان له الخيار للمشتري وحده أو لهما فكذلك وان كان للبائع وحده ثبت الخيار

تاب عنه أو لم يتب لذلك ذكرنا
كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً
خلافاً للهرى في الصغير
(وبخبر) منته وهو الناشئ
من تغير المعدة لما مر ذكرنا
كان أو أنثى أما تغير الفم
لقلم الأسنان فلا لزوم له
بالتنظيف (وصنات) منه ان
خالف العادة بان يكون
مستحكما لما مر ذكرنا كان
أو أنثى أما الصنات لعرض
عرق أو حركة عنيفة أو
اجتماع الوسخ فلا (وبول)
منه (بفراش) ان خالف
العادة بان اعتماده في غير
أوانه لما مر ذكرنا كان
أو أنثى فقول من زيادتي
(ان خالف العادة) راجع
للمثليتين سواء (أحدث)
العيب (قبيل القبض)
للمبيع بان قارن العقد أم
تحدث بعده قبل القبض لان
المبيع حينئذ من ضمان
البائع (أو) حدث (بعده)
القبض

المشتري اه شرح مر بتصرف وعبارة أصله مع شرح حج ولو حدث العيب بعده أى القبض فلا خيار
 له المشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا خبره وصفته وشمل كلامه حدوده بعده في زمن الخيار وقال ابن
 الرقعة الأرجح بناؤه على انفساخه بثلثه حيث ذوالاصح أنه ان كان الملك للبائع انفسخ والا فلا وإذا قلنا بانه ينسخ
 تخير بحدوده كما هو مرجح به الماوردي عن ابن أبي هريرة لأن من ضمن الكل ضمن الجزء وألا ينسخ فلا أثر لحدوده
 انتهت (قوله واستند لسبب متقدم) الظاهر أنه لا يشترط في السبب أن يكون موجبا للخيار كما مثل المصنف
 ولنظر ما صورة ذلك ولعل صورته ما إذا اشترى بجملة حامل جاهل جملها فنقصت بالولادة فله الرد لان الجمل انما
 هو عيب في الامه لا في البهية كما سيأتي اه حل (قوله بخمسة سابقة) أى سواء كان القطع قودا أو سرقة
 اه شرح مر وانظر لم تكن الجنابة مثبتة للخيار دون القطع كالسرقة ولم تأملوا الحكم فيها بالقطع دونها
 تأمل اه شورى (قوله لانه) أى القطع لتقدم سببه وهو الجنابة عمدا كالمتقدم أى كالموجود قبل القبض
 بخير به وهذا يفيد أن العيب الذي يرد به هو القطع لا سببه الذي هو كونه جانيا بخمسة عمدا اه حل (قوله فان
 كان عالميا بالسبب) أى وفي نسخة بها وهى الانسب بقوله جهلها أى الجنابة (قوله وبضمنه البائع بقتله ردة
 سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد كالريض المشرف على الهلاك وكذا المحتم قتلته بالمحاربة ولا قيمة على متلفهما كما
 نقله في الثانية عن القفال اه شرح مر وقوله صحة بيع المرتد أى لاحتمال اسلامه ثم ان أسلم دام البيع
 والا فان كان جاهلا بالردة انفسخ البيع كما مروا ان كان عالميا استقر عليه الثمن اه ع ش عليه (قوله بجميع
 الثمن) أى فيجب عليه رده للمشتري وقوله في مسئلة المرض فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه رده للمشتري
 اه شرح مر (قوله بردة مثلا) فبهيم ذاع على الضابط الاعم وهو أن يقتل بموجب سابق كقتل أرواحه أو ترك
 صلاة بشرطه اه شرح مر وكون القتل في تارك الصلاة انما هو على التصميم على عدم القضاء وهو
 موجود عند المشتري لا يضر لان الموجب هو الترك والتصميم انما هو شرط للاستيفاء اه شرح حج (قوله
 فان كان المشتري عالميا فلا شيء له) بشكل عليه قوله السابق لان قتله لتقدم سببه كالمتقدم الا أن يقال لما علم
 بردته وقبضه النقي الوصف الحاصل قبل القبض وجعلت الردة التي قتل بها كأنها حاصله بعد القبض فكانه قتل
 للأصرار على الردة وهو واقع في يد المشتري اه ع ش (قوله فلا يضمنه البائع) المراد من نفي ضمانه نفي
 وجوب رد الثمن للمشتري لانني رد المبيع للمعلم بتعذر رده بموته واليه أشار الشارح بقوله فلا يثبت لازم الرد فلا
 اعتراض حيث ذاه شرح مر (قوله لان المرض يزاد الخ) ظاهره وان قصرت المدة هنا جدا وكذا يرجع
 بالارشاد لولم يمت لما ذكر من ان المرض يزاد شيئا فشيئا اه حل ومقتضى العلة ان نحو الجرح السارى والبرص
 المتزايد والجل كالمرض وفي الجمل نظرية علم مما سيأتي ولذلك فرق شيخنا مر بين المرض والجل بان زيادة
 المرض مرض وليس زيادة الجل جللا ويرد عليه نحو الجرح اذا يقال زيادة الجرح جرح الا ان يقال ان كان زاد
 في الجرح لو انفر دكان جرحا فراجع اه قل على الجمل (قوله وهو ما بين) أى نسبة ما بين قيمة المبيع صحى
 ومرضا من الثمن لأنه يستقر عليه بنفس ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الثمن أو أكثر مثلا اذا كانت قيمة المبيع
 صحى تسعين ومرضا ثلاثين وكان الثمن ستين فالنفاوت بين القيمتين ستون فلو كان المشتري يأخذ ما بين
 القيمتين وهو الستون لجمع اذذاك بين العوض وهو الثمن والعوض وهو المبيع فينبغي ان يأخذ من الثمن
 بنسبة النفاوت بين القيمتين وهو ثلثا القيمة فيأخذ ثلثي الثمن وهو أربعون اه شيخنا (قوله ومرضا) أى
 بالمرض الذي كان عند البائع دون ما زاد في يد المشتري اه ع ش والمعتبر أقل القيم من يوم العقد الى يوم
 القبض كما يأتي اه برماوى أى لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع اه قل على
 الجمل (قوله فهمي على البائع في تلك) أى حيث أريد تجهيز المرتد وتأذى الناس برأىته واحتج الى مواراته
 والا فالوجوب منتف اذ يجوز اغراء الكلاب على جيفته أو المراد تجهيزه بقله من مكان الى مكان أى تنظيف

(واستند لسبب متقدم)
 على القبض (كقطعه) أى
 المبيع العبد أو الامه
 (بجنابة سابقة) على القبض
 جهلها المشتري لانه لتقدم
 سببه كالمتقدم فان كان
 عالميا فلا خيار له ولا ارش
 (وبضمنه) أى المبيع
 (البائع) بجميع الثمن
 (بقتله ردة) مثلا (سابقة)
 على قبضه جهلها المشتري
 لان قتله لتقدم سببه
 كالمتقدم فينفسخ البيع
 فيمقبيل القتل فان كان
 المشتري عالميا فلا شيء له
 (لا يجوز بمرض سابق) على
 قبضه جهلها المشتري فلا
 يضمنه البائع لان للرض
 يزاد شيئا فشيئا الى الموت
 فلم يحصل بالسابق وللمشتري
 ارش المرض وهو ما بين
 قيمة المبيع صحى ومرضا
 من الثمن فان كان المشتري
 عالميا فلا شيء له ويتفرع
 على مسئلة الردة والمرض
 مؤنة التجهيز فهمي على البائع
 في تلك وعلى المشتري في هذه

كثيراً أو وقع فيه بما لا نفس له سائله كما قاله الزركشي لأنه يعاقب وإن كان طاهر اماماً لا تعافه النفس غالباً كما كان
 وقع فيه ذبابة ثم تزهت منه فينبغي أن لا خيار وكون أرض البناء في باطنها رمل أو أبحار مخلوقة وقصدت لزرع أو
 غرس وإن أضررت بأحد هـ ما أي الزرع والغرس فقط كما قاله القاضي أبو الطيب والبندنجي وغيرهما في مالو
 أضررت بالغرس دون الزرع وقيس به عكسه والمجوزة في البطيخ لا الرمان عيب وإن خرج من حلو كما اقتضاه
 إطلاقهم خلافاً للأذرعى ولا مطلق في استيفاء العيوب بل التعويل فيها على الضابط الذي ذكره لها والله أعلم
 اهـ من شرح مـ مع زيادات أعش عليه (قوله ولو باع بشرط براءته) أي البائع ينبغي تقييده بالشرط
 المتصرف عن نفسه لا عن غيره لأنه إنما يتصرف بالصحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد أخذاً مما تقدم
 أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط الخيار للبائع أو له ما فلو شرط المشتري البراءة من
 العيوب في المبيع أو البائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لانتفاء الخطأ من
 يريد العقد اهـ عـ على مـ (قوله بشرط براءته) أي البائع بأن قال بعثك بشرط أن يبرئ من العيوب
 التي بالمبيع ومثله ما لو قال إن به جميع العيوب أو لا يرد علي عيب أو هو عظم في قفصة أو أعلمك إن به جميع
 العيوب فإنه يصح العقد مطلقاً لأنه شرط بؤ كذا العقد ووافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب اهـ فخصر
 على التحرير وعبارة شرح مـ ولو باع بشرط براءته من العيوب في المبيع أو أن لا يرد بها على صح العقد
 مطلقاً الخ انتهت وبشكل على ذلك ما مر من أنه إذا شرط خلاف مقتضى العقد لم يصح العقد اللهم إلا أن
 يقال إن هذا لما كان مؤكداً للعقد وموافقاً للظاهر مع كونه الأصل السلامة من العيوب اكتفى به وقال
 الشيخ عـ مرة ومثله ما لو قال أعلمك إن به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة أيضاً لأن ما لا يمكن معانيته منها
 لا يكفي ذكره مجزئاً ولا يمكن لا تغني تسميته اهـ عـ عليه (قوله بشرط براءته من العيوب) وقوله يبرئ من
 عيب يستفاد منه أن يبرئ يتعدى ممن وعن لكن في المختار الاقتصار على تعدية ممن وعليه فقوله يبرئ من عيب
 يضمن معنى التباعد مثلاً اهـ عـ على مـ (قوله في المبيع) أشار به إلى أن الضمير في قول المصنف بشرط
 براءته يرجع للبائع اهـ رشيدى وعبارة حل قوله ولو باع بشرط براءته أي البائع وأما شرطه براءة المبيع
 بأن قال بشرط أنه سليم أو لا عيب فيه فلا يبرأ منه وكتب أيضاً ما لو قال بشرط أن يكون المبيع سليماً من العيوب
 أو يبرأ من العيوب أو لا عيب فيه فالظاهر أنه لا يبرأ عن العيب المذكور انتهت (قوله أيضاً في المبيع) مثله ما لو
 اشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر من أن الثمن مضبوط غالباً فلا يحتاج إلى
 شرط البراءة فيه اهـ عـ على مـ (قوله يبرئ من عيب باطن) المراد بالباطن ما يعسر الاطلاع عليه
 وبالظاهر خلافه بأن لا يكون داخل البدن على أقرب الاحتمالات ومن الظاهر أن لحم المأكولة ولو حبة كالجو
 ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة كما يستفاد مما يأتي في الجلالة اهـ شرح مـ وقوله بأن لا يكون
 داخل البدن أي المراد بدخل البدن ما يعسر الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لخصوص ما في الجوف اهـ
 عـ عليه والحاصل أن الصور التي في هذا المقام ستة عشر وذلك لأن العيب إما ظاهر أو باطن في حيوان أو غيره
 هذه أربعة وعلى كل إما أن يكون ذلك العيب حادثاً بعد البيع وقبل القبض أو موجوداً عند العقد هذه ثمانية
 وعلى كل إما أن يعلمه البائع أو لا فهذا ستة عشر في صور واحدة وهي ما استكملت القيود الأربع ولا يبرأ
 في البقية وأشار إليها الشارح في المفهوم إجمالاً بقوله بخلاف غير العيب المذكور ثم تفصيلاً بقوله فلا يبرأ عن
 عيب في غير الحيوان فهذه ثمان صور وقوله ولا فيه لكن الخ فيه أربع صور وقوله ولا عن عيب ظاهر فيه
 صورتان وقوله ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمسة عشر صورة وذلك لأن قوله مطلقاً راجع
 للمفهومين لكن يفسر في الأول بالظاهر أو الخفي علمه البائع أو لا موجود عند العقد أو لا وفي الثاني بأن يقال
 سواء كان خفياً أو ظاهراً وسواء علمه البائع أو جهله والغرض أنه في الحيوان وأنه موجود عند العقد وقوله علمه

(ولو باع) حيواناً أو غيره
 (بشرط براءته من العيوب)
 في المبيع (يبرئ من عيب
 باطن بحيوان

الحل منه اه حل * (تنبيه) * من عيوب الرقيق وهي لا تكاد تنحصر كونه غنائماً أو شتائماً أو كل الطين أو غنائماً مثلاً أو كذا بياً أو قاذفاً أو مقامراً أو نارا كالصلاة قال الزركشي وينبغي اعتبار ترك ما يقتل به اه وهو ظاهر وفي اطلاق كون الترك عيباً نظراً لاسيما مع قرب عهد بيلوغ أو اسلام اذ الغالب عليهم الترك خصوصاً الاماء بل هو الغالب في قديمات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرذاي بترك الصلاة وهو المعتمد أو شار بالخنزير أو نحو مما يسكرون لم يسكروا بشر به أي أولم يتكرروا منه ذلك قال الزركشي كالاذرعي وينبغي ان يكون محله في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار فانه غالب فيهم وهو ظاهر ماخوذ من الضابط المذكور ومثل المشروب البهخ والحشيش وان لم يسكروا به أو أصم ولو في احدى أذنيه والمراد بالصم هنا ما يشمل ثقل السمع لانه ينقص القيمة أو أفرع أو أبلة لا يفهم أو أوارث أو ألتغ أو مجنوناً أو أنقطع جنونه وان جن بعد البيع وقبل القبض أو أشل أو أجهر أو أعشى أو أخشم أو أبكم أو فاقد المنطق أو أنملة أو طغراً أو شعراً أو عانة أو أبيض الشعر لدون أربعين سنة أو في رقبته لا في ذمته دين أو مبيعاً في جنابة عمد وان تاب منها كما حرم به في الانوار وهو المعتمد خلافاً لبعض المتأخرين أو مكرراً الجنابة الخطأ بخلاف ما اذا قل والقيل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردي أوله أصم زائدة ليست على سمع الأصابع أو سن شاذة أي زائدة وليست على سمع الاسنان بحيث ينقص الرغبة فيه أو مغلوعة لا يكبر أو به قروح أو ناكيل بالثناء المثلثة كثيرة جميع ثلثها كافي بمختار الصحاح وهو حب بعل الجسد كالخصة فادونها أو به جرب ولو قليلاً أو عشم أو سعال وان قل حيث صار مرضاً من أروشم كافي في الانوار وهو محمول على غير معفو عنه امامه معفو عنه بأن خشي من ازالته مبيع تيمم ولم يحصل به شين فالوجه انه لا يكون عيباً ولا ينافيه ما أذكره في الغلبة من ان المعلوم فيها على العرف العام والوشم ليس مما يغالب فيه فكان القياس انه عيب وان صار معفو عنه لان هذا اطلاق يمكن تخصيصه بما ذكره لوضوح المعنى فيه أو مرقباً أو خشي مشكلاً أو واضحاً الا اذا كان ذكر أو هو يبول بفرج الرجال فغطاً أو مخنثاً أي متشبهاً بالنساء أو مرنداً وان تاب قبل العلم كما قاله الماوردي وتبعه الاذرعي خلافاً لبعض المتأخرين وكونها ارتقاء أو قرناء أو مستحاضة أو تغير ریح فرجها أو تطاول طهرها الى حد لا يوجد في النساء الا نادراً ولا تحيض من بلغت عشرين سنة أو حامل لا في البهائم اذ لم تنقص بالحل والاف يكون عيباً أو معدة ولو كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة خلافاً للجميل أو كافراً ببلد الاسلام أو كافراً كفراً يحرم وطئها واصطكاك الكعبين واقلاب القدمين يميناً وشمالاً وتغير الاسنان بسواد أو خضرة أو زرقة أو حرة كما يحتمل الشيخ وكبر احدى نديي الامة وخيلان بكسر الخاء كثيرة جمع خال أي شامات على الجسد وآثار الشجاج والقروح والسكر الشائنة ولا رد بكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت أو يعتق على من وقع له العقد أو يسي الادب بغير الشتم أو ولد زناً أو مغنياً أو زامراً أو عارفاً بالضرب بالعوداً أو حجاماً أو أكولا أو قليل الاكل أو أصم أو أغم ولا يكونه ثيباً الا في غيراً وانها ولا عقيماً ولا يكون العبد عتيماً أو يكونها محرماً للمشتري ولا صائمة ولا يكون العبد فاسقاً فاسقاً لا يكون سبيبه عيباً كما قيده به السبكي وليس عدم الختان عيباً الا في عبد كبير يخاف عليه منه بخلاف الامة ولو كبيرة أي فليس عدمه عيباً فيها مطلقاً وضابط الكبر ما يخاف من الختان فيه قال الاذرعي كذا أطلقوه وينبغي ان يكون محله فيما اذا كان ممن يخشون فائماً ان كان من قوم لا يرونه كما كثر النصارى والترك وغيرهم فلا الا ان يكون قد تقدم سلامه أو نشأ التركي ببلد الاسلام اه والأوجه الاطلاق ومن عيوب الدار ككونها مختصة بنزول الجسد ونجاورتها الخوصا من كطاحونة يؤذونها بدق أو برش أو نحوها ولو تأذى به سكانها فقط أو ظهر بقرهم هادخان من نحو حمام أو على سطحها ميزاب أو مدقون فيها ميت أو ظهر بقبالة أي ورقة بوقها أو بلبها خطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهده الا ان يعلم انها ضرورية فذكر بعضهم ان الشيوخ بين الناس بوقيتهم عيب وهو ظاهر لانه ينقص القيمة وكون المبيع متجسماً ينقص بغسله أو غسله مؤنة كما قاله الاذرعي وكون الماء يكره استعماله أو اختلاف في طهوره يستعمل كثر فصار

البائع أولا أي والغرض منه هو وجود العقد وانما قيدنا في هذا الذي قبله بما ذكرنا لا يحصل التكرار مع بعض الصور الداخلة تحت قوله ولا فيه لكن حديث الخ تأمل (قوله موجود حال العقد) ولو اختلفنا في وجوده عند العقد وعدمه فوجهان ربح حجج منهما تصديق المشتري وشيخنا كواله تصديق البائع اه شوبري وعبارة شرح مر وفي تصديق البائع في وجوده عند العقد وجهان أحدهما تصديقه بيمينه انتهت وقوله وفي تصديق البائع في وجوده الخ أي فيما إذا اطلع فيه على عيب باطن وادعى المشتري انه حدث بعد العقد وقبل القبض ليرد به وادعى البائع وجوده عند العقد لتسليمه البراءة فثبتت الرد به اه ع ش عليه (قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان) ومنه الكفر على المعتمد وعليه فلا يشتري رقيقا بشرط براءته من العيوب فوجد المشتري كافرا فانه يثبت له الرد ومنه الجنون أيضا وان كان متعاطفا فيثبت له الرد اه ع ش على مر ثم قال في موضع آخر الزنا والسرقه من الباطن تأمل (قوله والاصل في ذلك) أي فيما ذكرنا منطوقا ومفهوما من الصور الستة عشر وقوله مارواه البيهقي الخ أي مع ضمنية كلام الشافعي أي ومع الضمنية التي زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ اه شيخنا (قوله أيضا والاصل في ذلك الخ) أي فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يطلع على العيب ولو كان ظاهرا لاطلع عليه ولو اطلع عليه لم يخفه اه حل (قوله بالبراءة) الباء بمعنى مع أي باع مع شرط البراءة أي براءته هو أي البائع تأمل (قوله فقال له المشتري الخ) وفي الشامل وغيره ان المشتري زيد بن ثابت وان ابن عمر كان يقول تركت عيما لله فعوضني الله عنها خيرا اه شرح مر وقوله به داء لم تسمه لي أي وهو خفي ليوافق الاستدلال به فليراجع اه رشيد وقوله ففضي على ابن عمر ان يخاف أي ويرأى من العيب فلا يرد عليه (قوله دل قضاء عثمان) أي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع السكوتي واذا انظر الى الاجماع لا يحتاج الى قوله وقد وافق الخ بل كان الاول تركه وذكر ذلك خفي يكون دليلا اه حل أي ذكر قوله المشهور بين الصحابة الخ (قوله وقد وافق اجتهاده الخ) جواب عما يقال ان الامام الشافعي رضي الله عنه يجتهد كالصحابه والمجتهد لا يقد بجتهاد فاجاب بانه من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال المساوردي ان القضية انتشرت بين الصحابة فصار اجماعا سكوتيا اه شيخنا (قوله يغتذى في الصحة والسقم) قال ابن العماد معناه ينتقل من الصحة الى السقم كثيرا وقال حج انه يأكل غداءه وعشاءه في حال صحته وسقمه فلا أماره ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها اه شوبري وفي المختار الغذاء بالكسر ما يغتذى به من الطعام والشراب يقال غدت الصبي باللبن من باب عد أي ربيته ولا يقال غذيته بالياء مخفقا ويقال غذيته مشددا اه (قوله والسقم) قال في المصباح سقم سقما من باب تعب طال مرضه وسقم سقما من باب قرب فهو سقيم وجعه سقاما مثل كريم وكرام ويتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يفسره بشئ في الصحاح فاقضى ان السقم اسم للمرض لا يشيد الطول وفي القاموس السقم المرض ومقتضاه ذلك أيضا اه ع ش على مر وفي المختار السقام المرض وكذا السقم والسقم مثل الحزن والحزن وقد سقم من باب طرب فهو سقيم والمسقام كثير السقم اه (قوله وتحول طباعه) بالخبر تفسير لما قبله اه حل وفي قل على الخ قوله وتحول طباعه هو يفتح التاء المثناة وضم الواو المشددة بحجور وعطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح الواو مضارع من فرغ وطباعه نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام اه (قوله ليشق بلزوم البيمع) أي في الحيوان وقوله فيما لا يعلم من الخ أي الموجود عند العقد فهذه صورة المنطوق في المتن وقوله دون ما يعلمه مطلقا فيه ثمان صور لان قوله في حيوان أو غيره من جملة تفسير الاطلاق ومن جملة ان يقال سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده وقوله وما لا يعلم من الظاهر فهما أي ودون ما لا يعلمه من الظاهر فهما أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده فهذه أربع صور وقوله أو من الخ في صورتهان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف الخفي الذي لا يعلمه في الحيوان أي وكان موجودا عند العقد فهذه صور قواحدة وهي صورة المنطوق وبقى من صور المفهوم الخمسة عشر واحدة لم يذكرها

موجود) فيه (حال العقد جهله) بخلاف غير العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيسه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لا تصرف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البائع أولا ولا عن عيب باطن في الحيوان علمه والاصل في ذلك مارواه البيهقي وصححه ان ابن عمر باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داء لم تسمه لي فاختصم الى عثمان ففضي على ابن عمر ان يخلف لبقاءه العبد وما به داء يعلمه فأبى ان يخلف وارجع العبد فباعه بالف وخمس مائة دل قضاء عثمان على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يغتذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلنا ينتقل عن عيب خفي أو ظاهر أي فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع

هنا وهي محترزة هذه هي ما إذا كان خفيًا في الحيوان ولا يعلمه لكن حدث بعد العقد وقبل القبض فأنت ترى
 الشارح قد أخذ الصور الستة عشر الواحدة من كلام الشافعي منطوقاً ومفهوماً بواسطة الضميمة التي زادها
 تأمل (قوله فيما لا يعلمه) متعلق بيجتاج أو بشرط البراءة وقوله لتليسه أي تليسه من عاقب مجذوف والتقدير فلا
 يبرأ في هذه الصورة وهي ما إذا كان يعلمه لتليسه الخ أي عدم إعلانه لا يشتري بالعيب المذكور وقوله وما لا يعلمه
 معطوف على يعلمه من قوله دون ما يعلمه وقوله أو من الخفي معطوف على قوله من الظاهر يعني أنه لا يبرأ من الذي
 يعلمه مطلقاً ظاهراً أو باطناً في حيوان أو غيره وكذلك لا يبرأ من الذي لا يعلمه من الظاهر فيه ما وكذلك لا يبرأ من
 الباطن في غير الحيوان فلا يبرأ في هذه الثلاثون شرطاً أنه يرى منها اهـ شيخنا (قوله صحيح مطلقاً) أي صح
 الشرط أولاً اهـ حل أي في الصور الستة عشر اهـ شيخنا (قوله كما علم من باب النجاسة) أي من قوله هناك
 وبراءة من عيب والمراد علمه صريحاً والافهم معلوم من كلامه هنا ضمنه لأن الحكم بالبراءة تارة وبعدمها أخرى
 فرع صحة العقد اهـ حل (قوله لأنه شرط يؤكده العقد) يتأمل هذا مع كونه يرد بالعيب ويلغو الشرط
 في غالب الصور فأين التأكد ولا يظهر التأكد إلا في الصورة التي يبرأ فيها البائع وقد يعاب بأنه يؤكده بحسب
 الظاهر أو في بعض صورته وهو العيب الباطني اهـ ع ش على مر تأقلاً لا يراد عن سم والجواب له
 (قوله ولومع الموجود) هل يبطل فيه أيضاً ويختص البطلان بما يحدث ويصح في هذا ويأتي فيه ما تقدم ثم
 رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث وفي حاشية الشيخ أبي الحسن البكري على المحلى البطلان
 فيه ما قال لأن ضم الفساد إلى غيره يقتضي فساد الكل في الأغلب اهـ شوبري وقوله هل يبطل فيه الضمير في
 يبطل راجع للشرط لا للعقد وكذا يقال فيما بعده وقوله ويصح في هذا الضمير في يصح عائداً على الشرط أيضاً
 وكذا يقال فيما بعده اهـ (قوله لم يصح الشرط) أي والبائع صحيح على المعنى كما في شرح مر خلافاً لما في الروض
 من عدم صحة العقد تبعاً لا ذريعاً اهـ شوبري (قوله لأنه إسقاط للشيء) أي العيب أي لمقتضاه وهو الرد
 اهـ شيخنا (قوله ولو شرط البراءة من عيب عينه) محترز إطلاق العيب فيما قبله اهـ برماوي وقوله فيما قبله
 يوهم أن المراد به قوله ولو شرط البراءة عما يحدث الخ وهو لا يصح لأن ما ذكره في المحترز ليس المراد به ما حدث
 بل المراد به عيب كان موجوداً عند العقد فثبت ذلك الخ أنه محترز قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ
 وبعبارة شرح مر وخروج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مبهم أو معين الخ انتهت وقوله العامة
 أي المذكورة في قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ اهـ ع ش عليه (قوله فان كان مما لا يعلمه
 الخ) من ذلك أيضاً ما لو باعه ثوراً بشرط أنه يرقد في الحرات أو يعصى في الطاحون أو شرط أن الفرس جوج
 وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلامة المذكورة أي لرضاه فلا خيار له اهـ ع ش على مر (قوله لأن ذكرها
 إعلام بها) ويلزم من علم عيب مبيع ولو غير بائع بيانه بقصد النصيحة والعبارة في كونه عيباً باعته قاتل المشتري
 على الأوجه في شرح العباب تبييناً للزكشي فلو باع شافعي ما تزل فيه بول ما يؤكل لجهل من يرى طهارته لم يلزمه بيانه
 له أن كان مثل ذلك لا يفتقر الرغبة فيه عند التلبيس بطهارته ولا بد من بيان العيب عيناً فلا يكفي هو عيب ولا أنه
 جمع العيوب ونحوها اهـ شوبري (قوله فان أراه إياه) أي بالشهادة فلا يكفي إعلانه به على المعتمد ومثل
 ذلك قول البائع للمشتري في بطيخة هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجود
 القرع فيه وقيل لا رد لأن في ذكره إعلاماً به اهـ برماوي (قوله والا فلا يبرأ منه) ولا يقبل قول المشتري
 في عيب ظاهر لا يخفى عند الرؤية غالباً لم أراه اهـ ج (قوله لتفاوت الأغراض الخ) يؤخذ من هذا ما أفتى
 به بعضهم في بائع اقضه المشتري الثمن وقال له استنقذه فان فيه زيفاً فقال البائع رضىت بزيفه فظهر فيه زيف
 بانه لا رد له به وجه رده ان الزيف لا يعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضا به اهـ ج ومثله حل
 وشرح مر (قوله ولو تلف بعد قبضه) أي الشرعي بان كان عن جهة البائع اهـ ع ش فان قبضه لاعتق

ففيما لا يعلمه من الخفي دون
 ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو
 غيره لتليسه فيه وما لا يعلمه
 من الظاهر فيه ما النذر خطائنه
 عليه أو من الخفي في غيره
 الحيوان كالجوز واللوز إذ
 الغالب عدم تغيره بخلاف
 الحيوان والبائع مع الشرط
 المذكور صحيح مطلقاً
 كما علم من باب المناهي
 لأنه شرط يؤكده العقد
 ووافق ظاهر الحال وهو
 السلامة من العيوب
 (ولو شرط البراءة عما يحدث)
 منها قبل القبض ولومع
 الموجود منها (ليصح) الشرط
 لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته
 فلا يبرأ من ذلك ولو شرط
 البراءة من عيب عينه فان
 كان مما لا يعلمه كزنا أو
 سرقة أو باق يرى منه لأن
 ذكرها إعلام بها وان كان
 مما يعلمه كبرص فان أراه
 إياه فكذلك والا فلا يبرأ منه
 لتفاوت الأغراض باختلاف
 قدره ومحلّه (ولو تلف بعد
 قبضه) أي المشتري
 (مبيع) بقبضه بقبولي
 (غير بوي يبيع بقبضه)

جهة البيع كان قبضه رهنا فان البيع ينقضي فانه في هذه الحالة من ضمان البائع * (حادثه) * وقع السؤال
عنها وهي ان شخصاً اشترى حيا وبذره فثبت بعضه وبعضه لم يثبت فادعى المشتري على البائع ان عدم انبات
البعض لعيب فيه منع من انباته فانكر البائع والجواب ان بذر الحيا على الوجه المذكور بعد اتلافه فان أثبت
المشتري عيب المبيع استحق ارشسه والا فالقول قول البائع في عدم العيب فان حلف على نفي العلم به فذلك
والاردت اليمين على المشتري فيحلف ان به عيباً منع من الانبات ويغضى له بالارش وهو على كل لا يستحق المشتري
على البائع شيئاً مما صرفه على حث الارض وأجرها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يلجئ المشتري
الى ما فعله بل ذلك ناشئ من مجرد تصرف المشتري في ملكه اه ع ش على م ر (قوله حسياً كان التلف)
كان مات العبد ولو بجناية أو أكل الطعام ولم يقل أو تعاق به حق لازم كما قال في تلف الثمن الآتي وقد يقال
العلة اليأس من رده وهو الا أن غير آيس وهذا أولى مما يأتي فيما اذا خرج عن ملكه ثم علم به عيباً حيث
لا أرش له لا مكان عوده اليه ولا يتعذر الرد فيها لو كان المبيع صيداً وقد اطلع المشتري فيه على عيب وقد أحرم
بائه لان البائع مضمون في الجملة ويتعذر الرد فيها لو اشترى حاملاً أو مريضاً أو من به جرح سائر ثم اطلع على عيب
لان الحمل وما ذكره من برداد شيئاً فشيئاً ومما يتعذر فيه الرد جعل الشاة أضحية اه حل (قوله كان أعتقه)
أي وكان جعل الشاة أضحية اه شرح م ر أي ولا يجب عليه صرف الارض في شيء يكون أضحية قال
في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أضحية ثم علم بها عيباً رجع بارشسه على البائع ويكون له وقال الاكثرون
بصرفه في الأضحية وهو مشكل عندنا وأي فرق بينهما وبين العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقويون اه سم
على حج أي من انه لا يشتري اه ع ش على م ر والامثلة التي في الشارح كلها للتلف الشرعي اه
شوري (قوله أو استولد الامة) أي أو زوج الرقيق ذكرنا كان أو أنثى ولم يرخص البائع بأخذه لان التزويج
يراد لا دوام فاليأس حاصل اه سم رجبه الله تعالى اه ع ش وعبارة شرح م ر ولو عرف عيب
الرقيق وقد زوجه لغير البائع ولم يرخصه متزوجاً فالمشتري الارض فان زال النكاح ففي الرد وأخذ الارض وجهان
أرجحهما اه ان له الرد ولا ارش ولو اطلع على عيب وهو صيد وقد أحرم البائع جازله الرد فيما يظهر لان البائع
منسوب الى تقصير في الجملة حيث لم يعلم المشتري بالعيب وان قال الاسنوي ان فيه نظراً انتهت وجه النظر ان في
الرد تفويتاً لما لبيته على البائع لانه بعد دخوله في ملكه يزول ملكه عنه لاحتراجه ونقل عن حواشي شرح الروض
لوالد الشارح ما يوافقوه ويمكن جعل كلام الشارح عليه بان جازله الرد ويعذر في التأخير الى فراغ الاحرام
فلا يكون تأخيرها عقوبة فلو الرد اه ع ش عليه (قوله ثم علم عيباً) أي عيباً ينقص القيمة بخلاف ما ينقص العين
كالخصاء اه شرح م ر وهذا يفهم من قول المصنف وهو جزء من ثمنه الخ حيث دل على ان القيمة قد حصل
فيها نقص (قوله وهو الخصومة) أي لغة من قولهم أرشت بينهم ما تأريش اذا أوقعت بينهم الشرقة ابن قتيبة
وغيره اه شوري وفي ع ش على م ر ما نصه وفي المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات وعليها
فعل الاطلاق على الخصومة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم
الاشياء اه ع ش على م ر (قوله فلو اشترى من يعتق عليه) تفريع على قول المصنف ولو تلف بعد
قبضه الخ ولم يتعرض الشارح كسج وم ر لما لو أقرب بحرته أو شهد بها ورثته ثم اشتراه واطلع فيه
على عيب هل يستحق الارش أم لا فيه نظراً لا قرب الاول لانه جعل ما اقتدي به في مقابلة التسليم وقد تبين
خلافه في عدم أخذ الارش اضرامه اه ع ش وقوله ولم يتعرض الشارح الخ فيه نظراً لما ذكره داخل
في قول الشارح فلو اشترى من يعتق عليه كالا يفتي تأمل وهذا بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه ثم اطلع على
عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس بعقد بيع بل عقد عتاق والارش فرع ثبوت الخيار والوجه
ان الخيار هنا لا يثبت لما تقدم وقد صرح بأنه لا يثبت فيه خيار المجلس بل ولان خيار الشرط ولا البائع على الواجب

حسماً كان التلف أو شرعية
كان أعتقه أو أوقفه أو استولد
الامة (ثم علم عيباً به فله
ارش) لتعذر الرد بفوات
المبيع وهي المأخوذ ارساً
لتعلقه بالارش وهو الخصومة
فلو اشترى من يعتق عليه أو
غيره بشرط العتق

لما تقدم اه شورى (قوله أيضا فلو اشترى من يعتق عليه الخ) أى ولم بشرط اعتاقه لما امرانه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم إمكان الوفاء بالشرط اه ع ش على مر (قوله وأعتقه) مفهوماً انه قبل عتقه لا يستحق الارش وفيه انه لا يمكن من إسقاط الشرط لازماً باعتاقه شرعاً وعليه فالقياس انه يستحق الارش بمجرد الإطلاع على العيب لليأس من الرد اه ع ش وعبارته على شرح مر ما نصه قوله بشرط عتقه وأعتقه قضيته انه لو اشترى بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه فله رده ولا ارش وفيه نظراً لانه التزم اعتاقه بالشرط ويأمره الحاكم به اذا امتنع وعبارته ج بعد قول المصنف أو أعتقه أو بشرط عليه عتقه اه ولم يذكر وأعتقه وقضيتها ان شرط العتق كافى في استحقاق الارش وان لم يعتقه انتهت (قوله) فبان معيباً بعد تلفه فلا ارش فيه) سواء كان الارش من الجنس وهو واضح أم من غيره لانه حيث من قاعدة مد عبوة ودرهم والنقص فى ذلك محقق اه حل ومع هذا فان خيار ثبوت المشتري كان أبشاً فذلك أوفى من استرداد الثمن وغرم بدل التالف اه شرح مر (قوله فلا ارش فيه) بل يفصح ان شاء واسترد الثمن وغرم بدل التالف وهذا أحد وجهين والثاني له الارش لان المماثلة انما تعتبر ابتداء ولو تعيب عنده ففي المسئلة وجهان والذي فى أصل الرخصة عن الاكثرين انه يفصح المبيع ويرد المبيع مع ارش الحادث والثاني يأخذ الارش لمساواة اه وقوله بل يفصح الفاسخ المشتري كما اقتضاه كلام الروض وغيره واعتمده مر خلافاً لمساواة كلام جماعة ان الفاسخ المشتري أو البائع أو الحاكم اه سم (قوله وهو جزء من ثمنه) أى من ثمنه مثلاً كان أو متعوماً فلو اشترى عبداً بعرض ثم أعتقه ثم أطلع فيه على عيب استحق جزأً فى الذى اشتراه به شائعاً ان كان باقياً فان تلف العرض استحق في بدله ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد اه ع ش على مر (قوله أيضاً وهو جزء من ثمنه) أى المبيع أى فيستحقه المشتري من عينه ولو كان معيباً بما فى النعمة أخرج عن ملك البائع ثم عادوا فهم كلامه ان هذا فى ارش وجب للمشتري على البائع أما عكسه كما لو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً حدث عند المشتري قبله فان الارش ينسب الى القيمة لا الى الثمن صرح به الرافعى فى الكلام على شراء مائة كوله فى خوفه اه شرح مر وقوله ينسب الى القيمة أى بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليماً ومعيباً بالحادث ولو زاد على الثمن اه ع ش عليه (قوله كنسبة ما نقص العيب) أى ما نقصه العيب من القيمة أى كنسبة الجزء الذى نقصه العيب من القيمة وقوله لو كان سليماً متعلق بالقيمة أى من القيمة باعتبار حال السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة الجور وبالکاف أى كنسبة الجزء الذى نقصه العيب من القيمة اليها أى الى تلك القيمة اه شيخنا (قوله اليها) متعلق بنسبة الثانية وذكره لانه من خلاف ان حذفه اذ النسبة تحتاج الى منسوب ومنسوب اليه وهى هنامذ كورة مرتين فكما ان الاول ذكر فيها الامران فكذلك الثانية لا بد فيها من الامرين اه ايعاب اه شورى (قوله وانما كان الرجوع بجزء من الثمن) أى لا بالتفاوت بين القيمتين اه شرح مر (قوله) لان المبيع مضمون على البائع) هذا توجيه الاصحاب وزاد ابن الصباغ انما لو اعتبرنا القيمة كما فى الغصب والسوم والجنابة لكان ربحاً مساوياً للثمن فيجمع المشتري بين الثمن والثمن اه عميرة اه سم (قوله فيكون جزؤه مضموناً عليه الخ) هذا ظاهر ان كان العيب نقص عين فان كان نقص قيمة والتعليل غير ظاهر فيه تأمل (قوله) والاستعانة عن المشتري بطلبه) أى يطلب المشتري الارش أى بمطالبة البائع بالارش اه شيخنا قال فى شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة على الفور كالأخذ بالشبهة ولكن ذكر الامام فى باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشى اه سم على ج أقول قوله لا يتعين له الفور ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجرد احتمال والثاني المنقول وعبارته الشارح على شرح البهجة واستحقاقه بطلبه ولو على التراخي انتهت وعبارته تخرج مر بعد قول المنهاج والرد على الفور ولا يجب فوراً طلب الارش كما يحتمل من الرفعة لان أخذه لا يؤدي الى فسخ العقد اه ع ش على مر يتصرف (قوله ولو رده وقد تلف الثمن الخ)

وأعتقه ثم علم بالعيب استحق الارش كما رجحه السبكي من وجهين لا ترجيح فيهما في الروضة كاصلاً أما الربوى المذکور كلى ذهب يبيع بوزنه ذهباً فبان معيباً بعد تلفه فلا ارش فيه والالتصاف الثمن فيصير الباقي منه مقابلاً بأكثر منه وذلك ربا (وهو) أى الارش (جزء من ثمنه) أى المبيع (نسبته اليه) أى نسبة الجزء الى الثمن (كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليماً اليها) فلو كانت قيمته بنسبة مائة وبه تسعين فنسبة النقص الى القيمة عشر فالارش عشر الثمن وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه دجراً والاستعانة عن المشتري بطلبه (ولو رده) المشتري بعيب (وقد تلف الثمن) حساً أو شرباً كان أعتقه أو تعلق به حق لازم كرهن

وعكس هذه مالوزد البائع الثمن لعيب ظهر به وقد تلف المبيع عند المشتري كان أعتقه فيرجع البائع على المشتري ببدل المبيع من مثل أو قيمة في صورة الاعتاق يرجع عليه بقيمة العبد لا على بيت المال كما قاله بعضهم هذا هو الذي استقر عليه كلام ع ش على مر (قوله وقد تلف الثمن) أما لو بقي فله الرجوع في عينه وله الرجوع إلى بدله بالتراضي سواء كان معينا في العقد أم عينا في الذمة في المجلس أو بعده وحيث يرجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع أن يوجد ناقص وصف كان حدث به شل كما أنه يأخذه بزيادة المتصلة بحبانا نعم أن كان نقصها أي القيمة بخناية أجنبي أي يضمن كالموظف واستحق الارش على البائع وهو له الرجوع على الأجنبي ولو أبرأه من بعض الثمن أو كله ثم رد المبيع بالعيب فهل يطالب بذلك أولا الوجه كالمقاييس ما يأتي في الصداق أنه لا يرجع في الإبراء من جميع الثمن بشئ وفي الإبراء من بعضه إلا بالباقي ولو هب البائع للمشتري الثمن قبل عتق الردي قبل ردو يطالب ببدل الثمن وهو الوجه ولو أداه أصل عن محجوره يرجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقبوله له أو أجنبي يرجع للمشتري أيضا لا للمؤدى كما أفق به الوالدرجه الله تعالى اه شرح مر وقوله أن يوجد ناقص وصف قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه لأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حينئذ الرد قمارا وقياس البيع بخلافه اه سم على حج وقوله وهو الوجه والفرق بينه وبين الإبراء أن البائع تحصل على ثمن في الهبة من جهة المشتري ثم وهبه بخلافه في الإبراء فإن البائع لم يدخل في يده شئ من جهة المشتري حتى يرد له أو بدله وقوله كما أفق به الوالدرجه الله تعالى عليه فما الفرق بينه وبين الصداق حيث قالوا يرجع الصداق للزوج أن أدى عن نفسه أو أداه عنه فله ويرجع للدافع أن تبرع به عن الزوج وله أن الثمن في مقابلة المبيع وقد دخل في ملك المشتري حقيقة وهو يستدعي دخول الثمن في ملك المشتري حقيقة كذلك ثم ينتقل منه إلى البائع والصداق لما كان في مقابلة البضع والزوج لا يملكه وإنما يستحق الانتفاع به لم يكن ثم سبب قوي يقتضي دخوله في ملكه فكانه بطسخ العقد تبين أنه لم يخرج عن ملك الأجنبي ف يرجع له فتمامه فإنه دقيق اه ع ش عليه وفي الروض وشرحه هنا ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فهل له رده على البائع وجهان أحدهما لا حلوه من الفائدة والثاني نعم وفائدته الرجوع على البائع ببدل الثمن كتنظيره في الصداق وبه جزم المصنف ثم وقيد بعد القبض لأن الهبة قبله لا تصح كسب أي وذكر ثم أن الإبراء عن الثمن لا يمنع الرد مع أن المشتري لا يرجع ببدله وبه جزم القاضي وفائدته التخلص عن عهدة المبيع وبجريان في وجوب الارش على البائع في المسئلة المذكورة عند تعذر رد المبيع وقضية ما مر وجوبه وفي الروضة هنا لو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالثوب عيبا فدعا فرده فوجد الثمن معيبا ناقص الصفة بما حدث عند البائع أخذه ناقصا ولا شئ له بسبب النقص اه وفيه في كتاب الصداق ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فرده طالب بالبدل كتنظيره في الصداق أو أبرأه أي البائع المشتري في ذلك عن ثمن في الذمة كالإبراء عن صداق في الذمة فلا يرجع بالثمن وإن حصل فسخ والذي في الأصل ذكر ذلك في نصف الثمن ونصف الصداق والامر سهل فلو أبرأه عن عشر الثمن فوجد المشتري بالمبيع عيبا ارشه العشر وتعذر رده بحدوث عيب عنده طالب البائع بالارش ولا ينصرف إليه ما أبرأ عنه اه * (فرع) * لو اعتاض عن الثمن الذي في ذمة المشتري ثوبا قبل قبضه ثم رد المبيع بعيب يرجع المشتري في الثمن دون الثوب وكذا لو تلف المبيع قبل قبضه يرجع في الثمن دون الثوب على الأصح اه سم وعبارة الحلبي * (فرع) * اشترى سلعة بثمن ثم اعتاض عنه غيره ليس من جنسه ثم أطلع في الساعة على عيب ورد هار جع بما وقع عليه العقد من الثمن لا بما اعتاض عنه ولو وجد بما اعتاضه

عبارده ورجع بالثمن لبقية ما اعتاضه بخلاف ما لو اعتاض عنه من جنسه كان اعتاض عن المكسر صحاحا
فانه يرجع بالصحيح التي تعوضها لانهم من جنس ما وقع عليه العقد صرح به في الروض وشرحه انتهت (قوله
وشفعة) كان قال بعتك هذا العبد بالشفعة من الدار التي بينك وبين عمرو ثم أخذ عمرو الشقص بالشفعة من
البائع ثم وجد مشتري العبد به عيبا فرده على البائع فوجد الثمن وهو الشقص قد أخذ الشفيع فبأخذ قيمته
اه شيخنا (قوله) يعتبر أقل قيمة منهما (الح) راجع لمسئلة الارض ومسئلة تلف الثمن لكن قوله المتقومين
ليس بقيد في الاولى اه شيخنا وهذا هو الطريق الراجح في المسئلة وقيل الاعتبار بيوم العقد لان الثمن قد
قابل المبيع يومئذ وقيل الاعتبار بيوم القبض لانه وقت دخول المبيع في ضمانه اه شرح مر (قوله) لان
قيمتها ان كانت وقت البيع (الح) فيه اشارة الى ان المقصود من اعتبار الأقل مراعاة نفع المشتري واضرار
البائع فان في اعتباره يحصل ذلك مثلا اذا كانت قيمته مئتين وقت العقد ثمانين ووقت القبض تسعين وقيمتها
سائمت وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرة فان نسبنا الأقل الى الأقل فكان النقص الخمس فيرجع
المشتري بخمس الثمن وان نسبت الاكثر الى الاكثر كان النقص جزأين من أحد عشر جزأ وهو أقل من
النقص في الاول ويجازي كرم من ان المقصود نفع المشتري واضرار البائع صرح الامام لكنه لا يطرد لان تناقصه
فيها اذا كانت قيمته مئتين في الوقتين ثمانين وسائمت في وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرين فان الانفع
نسبة الثمانين الى المائة والعشرين لا الى المائة لان النقص في الاول ربع وفي الثاني خمس وانما يطرد لو نسب
أبدا أقل القيمتين معيها الى أكثرهما سائمتا وقد يجب ان المقصود عدم اضرار المشتري بسبب مراعاة زيادة
في ملكه أو نقص من ضمان البائع لا مطلقا اه سم وعلم انه اذا اعتبرنا قيم المبيع أو الثمن فاما ان تتحدد
قيمتاه سليما وقيمتاه معيها أو تتحدد سليما وتختلفا معيها وقيمتها وقت العقد أقل أو أكثر أو تتحدد معيها لا سائمتا
وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو تتختلفا سليما ومعيها وهي وقت العقد سليما ومعيها أقل أو أكثر أو سائمتا أقل
ومعها أكثر وبالعكس فهذه تسعة أقسام أمثلها على الترتيب في المبيع اشترى قنابا بلف وقيمتها وقت العقد
والقبض سليما مائة ومعها تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن وهو مائة أو قيمته سائمتا مائة وقيمتها
معيها وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته معيها عشرون وهي
خمس قيمته سليما فله خمس الثمن أو قيمته معيها ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو عكسه
فالتفاوت بين قيمته معيها وأقل قيمته سائمتا عشرة وهي تسع أقل قيمته سليما فله تسع الثمن لا يقال صرح الامام
بان اعتبار الأقل في الاقسام كلها انما هو لاضرار البائع لما صرح من التعليل وخيئت هذا القياس ان نعتبر ما بين
الثمانين والمائة وهو الخمس لانه الاضرار بالبايع لا ما بين الثمانين والتسعين لانه نقول ليس القياس ذلك لان الاعتبار
نسبة ما نقص من المعيب من القيمة البها والذي نقصه العيب من القيمة البها هو ما بين الثمانين والتسعين وأما
ما بين التسعين والمائة فالتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين البها وهو
التسع كاتفر فتمأمله أو قيمته وقت العقد سائمتا مائة ومعها ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعها
تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما ومعها تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعها
ثمانون أو بالعكس فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيها عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما
فله خمس الثمن وخص البارزى بحثا اعتبار الأقل فيها اذا اتحدت سائمتا لا معيها وهي وقت القبض أكثر بما
اذا كان ذلك لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه بالنقص المعيب والاعتبار أكثر القيمتين بان زوال العيب
يسقط الرد وريان الزائد من العيب يسقط أثره مطلقا كالزوال العيب كله فكما يقوم العيب يوم القبض ناقص
العيب فكذلك يوم العقد فلم يعتبر الا أكثر أصلا على ان تقيده بما اذا اتحدت قيمته سائمتا غير صحيح وان سلم ما ذكر
أي في قوله وهي وقت القبض أكثر اه شرح مر (قوله) حدثت في ملك المشتري (أي فلا يتأهلها شيء من

وشفعة) (أخذ بئله) من مثل
أو قيمة (ويعتبر أقل قيمتهما)
أي المبيع والثمن المتقومين
(من) وقت (بيع إلى) وقت
(قبض) لان قيمتهما ان
كانت وقت البيع أقل
فالزيادة في المبيع حدثت
في ملك المشتري وفي
الثمن حدثت في ملك البائع
أو كانت وقت القبض أو بين
الوقتين أقل فالنقص في المبيع
من ضمان البائع وفي الثمن
من ضمان المشتري فلا
يدخل في التوفيم وذكر
ذلك في الثمن من زيادته (ولو
ملكه) أي المبيع (غيره)
بعوض أو بدونه (فعلم) هو
(عيبا فلا ارش)

التمن وقوله في ملك البائع أي فلا يقابلها شيء من المبيع وقوله من ضمان البائع أي فيكون ما قبله من الثمن للمشتري وقوله من ضمان المشتري أي فيكون ما قبله من المبيع للبائع وقوله فلا يدخل أي المذكور من الزيادة والنقص فهو راجع للمستثنين كما في الشورى اه شيخنا وعبارته قوله فلا يدخل في التقويم تفريع على ما قبله من الاحوال الثلاثة لا على الاخير فقط كما توهم انتهت (قوله أيضا حدثت في ملك المشتري) أي يتبين أن المشتري ملكها وان كان الخيار للبائع وحده وقوله في ملك البائع أي يتبين ذلك اه حلي وفي عرش على مر قوله فالزيادة في المبيع حدثت الخ هذا لا يأتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيث لا يزول الامن حين الاجارة أو انقطاع الخيار وقوله حصلت في ملك البائع هذا لا يأتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حيث لا يملك الثمن للمشتري اه ابن قاسم على ابن حجر أي فينبغي ان يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه (قوله لانه قد يعود له) عبارة شرح مر لانه لم يأس من الرد لانه قد يعود له انتهت فان تعذر عوده لتلف حسا أو شرعاً رجع المشتري الثاني على المشتري الاول الذي هو بائعه وهو حلي بائعه وله الرجوع عليه والمشتري الاول يرجع ولو قبل غرمه للمشتري الثاني على بائعه وأن برأه المشتري المذكور من ذلك الثمن اه حلي وبما شرح مر وليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني وقد حدث به عيب عنده من اشترى منه خيرا البائع الاول بين استرجاعه وتسليم الارش له أي البائع الثاني وهو المشتري الاول ولو لم يقبله البائع الثاني وطوب بالارش رجع على بائعه لكن بعد التسليم للارش كما في أصل الروضة وعالاه بأنه ربحا لا يطالبه فيبقى مستدركا لاطالة انتهت (قوله فان عاد فله رد) أي على القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة لاوله
في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله أيضا فان عاد فله رد الخ) أي ولو طالت المدة جدا لم يحصل بالمبيع ضعف يوجب نقص القيمة اه عرش على مر (قوله وكتبه رهنه) نعم بحث الاذرعى ان المرهون يدين حال يقدر على ادائه كغير المرهون حتى لو أخر مع امكان الاداء لارد اه ايعاب اه شوري (قوله ونحوهما) كتابته كتابة صحيحة واجارته ولم يرض البائع باخذها مؤجرا فان رضى به البائع في مسئلة الاجارة مسلوا بهارد عليه وقضية كلامهم عدم مطالبته للمشتري باجرة مثل تلك المدة وهو موافق لنظرنا من الفسخ بالفلس ومن رجوع الاصل فيما وجهه من فرعه ومن رجوع الزوج في نصف الصداق وقد طلق قبل الدخول ويفارق ذلك ما يأتي في التحالف من ان للبائع على المشتري بعد الفسخ اجرة المثل بان الفسخ فيما ذكر لا يحصل الا باختيار من ترد العين اليه بخلافه في مسئلة التحالف وفرو في الكفاية بان البائع هنا والزوج مندوحة عن العين فلما رجعا فيها انحصرت حقهما اقبامساوية المنفعة وليس للبائع في التحالف مندوحة عن العين فكان له بدل المنافع في مدة الاجارة اه شرح مر وقوله ولم يرض البائع الخ قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أي مسلوا بالمنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن ان الاجرة له وفسخ ثم علم خلافه أي انه لا اجرة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كما لو رضى بالفسخ بالعيب القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة وما هنا بانه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما هو عن سبب فانه اذا بان ما يبطله عمل به ثم قال اما اذا رضى به مسلوم او لا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره اه سم على جج وقوله بان الفسخ فيما ذكر الخ قضية هذا الفرق انهما ما لولا ولا وقد أجره المشتري مدة ان البائع لا يرجع على المشتري بالاجرة لان الاقالة انما تقع باختيارهما فليس الرد فيها قهر بالكن الذي صرح به الشارح فيما يأتي بعد قول المصنف ولو حدث عنده عيب

له لانه قد يعود له (فان عاد)
له برد بعيب أو غيره كاقالة
وهبة وشراء (فله رد) لزوال
المانع وكتبه رهنه
وغصبه ونحوهما

سقط الرد فقرر انه يرجع به على المشتري والله أعلم بالصواب اه ع ش على مر (قوله والرد فوري)
 عبارة شرح مر والرد على الفور اجماعاً من المجتهدين كما هم بان رد المشتري المبيع المعين حال اطلاعه على عيبه
 ولان الاصل في البيع الزوم فيبطل بالتأخير من غير عذر كما سيأتي ولانه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال
 فكان فوزاً كالشفعة انتهت * (فرع) * لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضاً كذا بخط شيخنا
 بهامش المحلى * (فرع) * لا بد للناطق من اللفظ كفسخت البيع ونحوه هكذا أجاب به شيخنا مر وشيخنا
 عبد الجيد اه سم على المتعجب ولعله احتز باللفظ عن الإشارة من الناطق أما الكتابة منه فهي كتابة وم
 ان الفسخ كما يكون بالصرح يكون بالكتابة اه ع ش عليه مع بعض زيادات تعلم من كلام الشارح ومن
 بعض الحواشي واعلم انه متى فسخ البيع بعيب أو غيره كانت مؤنة رد المبيع بعده الى محل قبضه على المشتري
 بل كل يد ضمانته يجب على ربه مؤنة الرد بخلاف يد الامانة اه شرح مر وقوله يجب على ربه مؤنة الرد الخ
 ولو بهد المأخوذ منه هنا عن محل الاخذ بل يجب على ربه مؤنة الزيادة اه سم على ج أقول
 قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب
 اليه الى مؤنة فهل يصرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع الى الحاكم ثم ان وجده أم كيف
 الحال فيه نظر ولا بعد انه يرفع الامر لهما كما ان وجده فيسـمأذنه في الصرف والاصرف بنية الرجوع وأشهد
 على ذلك اه ع ش عليه واذا فسخ المشتري البيع كان المبيع في يده مضموناً عليه لانه اخذته على حكم الضمان
 اه شو برى (قوله ولو بتصريه) للرد على القائل بان الخيار يمتد ثلاثة أيام واستدل بالخبر الاثنى
 كما ذكره في المنهاج وعبارة حل قوله ولو بتصريه أي كغيره من التقريرات الفعلية وانما خص التصرية
 بالذكري لسبب أتى في الخبر انتهت (قوله بلا عذر) وينبغي ان من العذر مال أو أفتاه مغت بان الرد على التراخي وغلب
 على ظنه صدقه ولو لم يكن أهلاً لاقتناء فلا يبطل خياره بالتأخير وينبغي ان من العذر مال أو رأى جنازة بطريقه
 فصلي عليها من غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك أو انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الاخذ
 في الرد فلو كان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة
 اه ع ش على مر (قوله فحمل على الغالب) أي فالمدار على علمه بالتصرية ولو بعد أكثر من ثلاثة أيام على
 الاعتماد فحق علم بانها صرارة فور اسراء كان علمه بذلك في الثلاثة أو بعدها تأمل (قوله لا تظهر الا بثلاثة أيام)
 أي من العقد لان القائل بان الخيار يمتد ثلاثة أيام تحسب المدة عنده من العقد علم بانها صرارة أو لا فالمد
 يعلم بانها صرارة الا بعد مضي الثلاث سقط خياره ولا يقال مرد على الفور كما يفيد كلام المحلى اه حل وعبرة
 المحلى وقيل يمتد ثلاثة أيام وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفريق ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة
 باقرار البائع امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاث انتهت (قوله لا حالة
 نقص الدين الخ) فعلى المعتقد لو انتفى هذا الاحتمال وعلم كونها صرارة كان هو المعول عليه اه حل (قوله
 ويعبر بالفور الخ) لعل غرضه منه الإشارة الى ان قوله عادة متعلق بالفور لا بالرد كما قد يتوهم ويحتمل خلاف
 ذلك اه شو برى (قوله عادة) المراد عادة عامة الناس اه ع ش على مر وفي قل على المحلى قوله
 عادة أي عادة مريده كما يدل له ما قبله اذ المتعبر بكل شخص بحاله كذا قاله الفقهاء وهو المعتمد اه (قوله فلا يضر
 نحو صلاة) أي ولو نفل أو كان له عادة أتى بها ولو كثرت فان كان له عادتان فله أن يفعل أكثرهما فان لم يكن له عادة
 فعلى قدر الابعد به معرضاً ويأتي في صلاة الجنازة وعبادة المريض ما تشدد في الاعتكاف اه من خط
 شيخنا الاشعري وعبارة شرح مر فاعلمه وهو يصلي ولو نفل أو وهو يأكل ولو تفكها فبما يظهر أو وهو
 في نحو حمام أو خلاء أو قبل ذلك وقد دخل وقته فله تأخير أي الرخصي يفرغ من ذلك على وجهه الكامل لعذره
 كما في الشفعة ومن ثم أخرى هنا قالوه ثم وعكسه ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف معادته كالأثر ليس

(والرد) بالعيب ولو بتصرية
 (فوري) فيبطل بالتأخير
 بلا عذر وأما خبر مسلم
 من اشترى مصراً فهو
 بالخيار ثلاثة أيام فحمل
 على الغالب من ان التصرية
 لا تظهر الا بثلاثة أيام لا حالة
 نقص الدين قبل تمامها
 على اختلاف العلف أو
 المأوى أو غير ذلك ويعتبر
 الفور (عادة) فلا يضر نحو
 صلاة أو كل

ما يتجمل به عادة أو تأخير لنحو مطر أو وحل شديد فيما يظهر والوجه الاكتفاء فيه بما يسقط معه طلب الجماعة بان يبل أعلى الثوب أو علمه ليلفتي يصح لعدم التقصير نعم ان تمكن من السير بغير كلفة لم يعذر فلا فرق بينه وبين النهار كما قاله في المطلب ونقل نحو في الكفاية عن التمه انتهت وقوله فلو علم وهو يصلي الخ يتجمل باعتباره عادة في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التنقل وان خالف عادة غيره لان المدار على ما يشعر بالاعراض أولا وتغيير عادته بالزيادة عليها تطويلا أو قدرا بعد العلم بالعيب يشعر بذلك وان لم يزد على عادة غيره اه سم على حج وينبغي فيما لو اختلفت عادته أن ينظر الى ما قصد قبل الاطلاع على العيب فلا يضر فعله وان لم يكن له قصد أصلا لا يضر أيضا لان ما فعله صدق عليه انه من عادته وان لا يكتفي هنا العادة مرة واحدة بل لابد من التكرار بحيث صار عادة له حرفا وقوله على وجهه الكامل ومنه انتظار الامام الراتب فله التأخير للصلاة معه وان كان مفضولا اذا كان استغاله بالرد يغوث الصلاة معه بل أو تكبيرة الاحرام والتسبيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاختصاص والعمودتين يوم الجمعة سبعا وسبعا وقوله ما يتجمل به عادة طاهره وان لم يكن معنادا وينبغي تخصيصه بما اذا لم يخل بمروءته لان اشتغاله به حيث نذرت يتوجه عليه الذم بسببه فان اخل به كابس غير فقيه يساب فقيه لم يعذر في الاستغال باسمه او قوله ففتي يصح أي ويدخل الوقت الذي جرت به العادة بانتشار الناس فيه الى مصالحهم اه ع ش عليه (قوله دخل وقتها) هذا يفيد ان شروعه في صلاة النفل المطلق مسقط لحقه وانظر وقت الاكل ما ذاهل هو تقديم الطعام أو حضوره اه حل والظاهر ان كلامهم ما يقال وقت الاكل وكذا تورق ان نفسه اليه وقته اه شيخنا وفي الايعاب وشمل كلامهم النافذة موقته وذات سبب لا مطلق الا ان كان شرع فيتم ما نواه والا اقتصر على ركعتين اه شو برى وتعتبر عادته في الصلاة تطويلا وغيره اه سم (قوله وتكمل لذلك) أي للصلاة والا كل وقضاء الحاجة وقوله أوليل عطف على ذلك أي تكميل الليل الى الفجر والاحسن الى ضوء النهار كما صرح به المهروري في الاشراق اه حلي (قوله وظاهر ان الكلام في بيع الاعيان الخ) عبارة شرح مر وعلم مما قررناه ان كلام المصنف في بيع معين فلو قبض شيئا في الذمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيبا يلزمه فور الان الاصح انه لا يلزمه الا بالرضا بعيبه ولانه غير معقود عليه انتهت وقوله في مبيع معين سواء كان معينا في العقد او عما في الذمة بعده في المجلس اه سم اخذا بعموم قولهم المعين في المجلس كالمعين في العقد لكن في ابن عبد الحق التقييد بكونه معينا في العقد اما المعين بعده فلا وقضيته انه لا اعتبار بالتعيين في المجلس اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله والرد على الفور أي اذا كان في مبيع معين في العقد او عما في الذمة في مجلسه والافعل الترانخي والمراد انه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض وانما كان على الفور لان وضع البيع للزوم فبالترك يبقى على أصله كما في نية العاصر في الصلاة اه لكن المتبادر من قول مر في بيع معين ومن قول السارح في بيع الاعيان ان الكلام في المعين في العقد فقط تأمل ولا يجب فور في طلب الارش أيضا كما يحثه ابن الرفعة لان أخذه لا يؤدي الى فسخ العقد ولا في حق جاهل بان له الرد وهو ممن يخفى عليه لعذره بقرب اسلامه أو نشئه بعيدا عن العلماء بخلاف من يخاطب من أهل الذمة ومثله في ذلك من جهل حاله كما قاله السبكي ولا بد من يمينه في جميع الصور وقال الاذري والظاهر ان من بلغ مناجحة وفاقا فارق شيدا فاشترى شيئا ثم اطلع على عيبه فادعى الجهل بالخيار انه يصدق كالتأني بالبادية ولا في مشترقة صفات مشفوعة والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع أولا ولا فيما لو اشترى ما لا زكوي او جبت الزكاة فيه عنده ثم علم عيبه فليس له رده حتى يغرب جهام من غيره نعم ان تمكن من اخراجه ولم يفعل بطل حقه ولا في مبيع أبق وعينه الا باق أو مغصوب فاحره مشتر به لعوده فله رده اذا عاد وان صرح باسقاطه ومراة لا ارش له ولا ان قال له المباع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل باحرة كما يأتي في نقل الحجارة المدفونة ولا فيما لو اشتغل بالرد بالعيب وأخذ في اثباته ولم يمكنه فله

دخل وقتها) كقضاء
حاجة وتكمل لذلك
أوليل وقيد ابن الرفعة
كون الليل عذرا بكلفة السير
فيه وأفهمه كلام المتولي
ولا بأس بليس ثوبه واغلاق
بابه ولا يكاف العدو في المشي
والركض في الركوب ليرد
وتعبري بما ذكر أولي
عبره وظاهر ان الكلام
في بيع الاعيان بخلاف
ما في الذمة

الرد بعيب آخر ولا في مشترأ جرح علم بالعيب ولم يرض البائع به مساوياً للمنفعة فله التأخير إلى انقضاء مدة الاجارة
 اه شرح مرقوله بخلاف من يخالف من أهل الذمة أي مخالطة بقضي العادة بمعرفة ذلك فلا يعذر
 وقد وقع للشارح في محال انه يعذروا ان كان مخالطاً لما مشى عليه حج ويمكن الجمع بين كلامي الشارح بان
 الموضع التي قبل يعذره فيها محمولة على العبادات أو ما يرجع اليها وما قبل فيه بعدم العذر كهذا الموضع محمول
 على خلافها كالمعاملات فان الغالب عدم خفتها عليه ثم ظاهر كلام الشارح ان الكلام في ذي الشترى وهو
 باق على الكفر ثم اطلع على عيب فترك الرد لجهله وهو مخالط لنا فلا يعذر وعبارة حج ظاهرة في ان الكلام
 فيمن قرب هذه بالاسلام وكان مخالطاً لنا قبل اسلامه ويمكن جعل كلام الشارح عليه أيضاً وعلى ذلك لو كان
 مخالطاً لنا وهو باق على كفره يكون مسكوتاً عنه فيحتمل الحاقه بمن قرب هذه بالاسلام وكان مخالطاً لنا بانه
 في حالة كفره لم يلتزم جميع أحكامنا لكن الاول أقرب فليتأمل وقوله في مدة لا تقابل باجرة مفهومة ان المدة
 لو كانت تقابل باجرة وطالب البائع تأخيرها اليها وأجابته المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير انما
 وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه الى الرضا بالعيب ومفهومة أيضاً انه لو أمكن ان التمس في مدة تقابل باجرة
 ولم يرض البائع بتأخيرها اليها سقط خيار المشتري وان لم تزد المدة على ثلاثة أيام كيوم ونحوه وقوله وان صرح
 باسمه فاطه أي الرد في الآتي والمغصوب معاً كإيهام من كلام حج لانه لم يذكر المغصوب وصرح بما ذكر في
 الآتي وقضيه انه اذا سقط الرد في غيره من سقط وان عذر بالتأخير ولعل حكمه ذلك خروجه عن يده
 فيهما وقوله فله الرد بعيب آخر شامل لما لو علم بالعييبين معا فطالب الرد بأحدهما فجز عن اثباته فله الرد بالآخر
 وان لم يعلم البائع به قبل ولو قيل بعدم الرد في هذه الحالة لم يكن بعيداً لان عدم اعلام البائع به تصير من المشتري
 الا ان يقال ان طالب الرد بالعيب الاول دليل على عدم رضاه بالمبيع وقوله ولا في مشترأ جرح علم بالعيب الخ أي
 وأما لو رضى به فبأخذ مسلوب المنفعة ولا أجرة في المدة الباقية وهذا بخلاف ما لو تخلفا وفسخ البيع وكان
 أجره المشتري فللبائع أجرة مثل المدة الباقية ولو كان هو الفاسخ لانه لو لم يفسخ لفسخه غيره فكأنه مكره بخلاف
 ما هنا فانه رضى به اختيار الكفر رد على هذا الفرق الاقالة بلا سبب فانه اذا قاله البائع ووجد المبيع مؤجراً فانه
 يرجع بأجرة مثل المدة الباقية اللهم الا ان يقال ان المقيل لما كانت الاقالة مطالبة منه لانها تنسب في حقه كان
 محسناً فاستحق الاجرة وأيضاً الاقالة لم يسقط بها أحد العاقلين بل لا بد فيها من إيجاب وقبول أشبهت العقود
 وقوله الى انقضاء مدة الاجارة أي وان طالت كسعين سنة حيث لم يحصل للمبيع فيها عيب في يد المستأجر وظاهر
 اطلاقه انه لا فرق بين كون الاجارة للبائع أو غيره وهو ظاهر للعوق الضرر بأخذ مسلوب المنفعة لكن قيد في
 شرح العباب بقوله أي لغير البائع كما يحتمل الزكشي هذا ويمكن تصويره بانه لما كان يمكن المشتري فسخ عقد
 الاجارة ليتوصل بذلك الى رد العين مع منفعتها للبائع لم يلزم بالصبر الى فراغ المدة ومع ذلك فيمافيه اه عش
 عليه (قوله لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا) أي بعينه فلو لم يعلم بالعيب ورضيت به ثم تبين انه معيب فله أن
 يرد ولو على التراضي لان الرضا به لم يصادف محلاً اه برماوى وقضية هذا التعليل ان الفوائد الحاصلة منه قبل
 العلم بالعيب تلك للبائع فيجب ردها وان رضى المشتري به معينا وان تصرفه فيه به يبيع أو نحوه قبل العلم بعينه
 باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين وان المراد لا يملكه ملكاً مستقراً الا بالرضا اه عش
 على مرقوله ولانه غير معتود عليه) قد يقال الاولى اسقاط الواو اه حل أي لانه علة للعلة اللهم الا ان
 يقال انه من عطف العلة على المعلول اه شيخنا (قوله ويعذر في تأخير مجهله) أي يجهل ان العيب يثبت الرد
 ان قرب اسلامه أي لم يكن ممن خالفنا من أهل الذمة ولا بد من عينه وقوله ويجهل فورته أي وان علم ان له
 الخيار اه حل ولا بد من عينه في هذه الصورة أيضاً اه عش على مرقوله ومقتضى قول الشارح ان
 خفي عليه من غير تعيب كذا في قوله انه يعذر في هذه الصورة ولو كان مخالطاً لاهل العلم لان هذا مما يخفى على

لان المقبوض عنه لا يملك الا
 بالرضا ولانه غير معتود عليه
 ويعذر في تأخير مجهله ان
 قرب هذه بالاسلام

كثير من الناس اه شيخنا (قوله أو نشأ بعيدا عن العلماء) المراد بالبعد هنا أخذنا من كلام الشيخين ان ينشأ
بجمل مجهول أهله الاحكام والغالب ان يكون بعيدا عن بلاد العلماء وهذا محتمل من يعرف الاحكام الظاهرة
التي لا تكاف العامة بعلم ما عداها ولو فرض ان أهل محل يجملون ذلك وهم قريبيون ممن يعرف ذلك كان
حكمهم كذلك فيما يظهر فالتعبير بالبعد ليس للاشتراط بل لانه الغالب في مثل ذلك في نظائره اه ج اه
ع ش (قوله فبرده ولو بوكيله الخ) حاصل كيفية الرد بالعيب ان المطلع على العيب حين الاطلاع امان
يصادف شهودا أم لا فان صادف شهودا وجب عليه القسح ثم الاشارة ان آخره بطل حقه وان لم يصادف فاما
أن يكون قادرا أو معذورا فان كان قادرا وجب عليه الذهاب بنفسه ان لم يرد توكيلا ولا فيوكل وسواء ذهب
بنفسه أو وكل لا يجب عليه تحري الشهادة في الحالين بل ان صادف شهودا عند التوكيل فسح ثم أشهد وجوبا
أو في حالة ذهابه فكذلك والا فلا يجب عليه الا الشهادة وان كان معذورا وجب عليه تحري الشهادة ليفسخ
عنده ما لم يرد توكيلا فان وكل كفاه ولا يجب عليه حينئذ تحري الشهادة بل ان صادف شهودا أشهد والا فلا يجب
ومتى فسح عند الشهادة في جميع الصور سقط عنه وجوب الرد فوراً متى وكل في جميع الصور فان وكل بعد
الفسح والاشهاد فليس على الوكيل الا الرد من غير فور وان وكل قبله فعليه ما على موكله اه تقرير شيخنا مع
بعض زيادات تعلم من كلام الشارح ومن بعض الحواشي وفي قل دلي الخلى مانصه حاصل ما في كلام المصنف
والشارح انه اذا ذهب المشتري الى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو الى الحاكم وجب عليه الا الشهادة في طريقه
اذا اتى من يشهد ولو عدل مستورا اختلف معه وليس عليه تحري طاب الشهود فان عجز بان لم يجد في طريقه
ذلك لم يلزمه التلطف به وغاية وجوب الا الشهادة وصوله الى المردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانتهاء
ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو طهر من أشهد غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقياس ما يأتي انه يجب
الاشهاد على الموكل الذي بعث وكيله الى الرد اذا تمكن منه بحضور الشهود وعنده وانه اذا أشهد سقط الا الشهادة
والانتهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع واما حال عذره بعجزه عن المضي الى المردود عليه أو لحاكم لم يرض أو
خوف من نحوه أو غيبة من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها
انه يلزمه الا الشهادة ان حضر الشهود ولا يلزمه احضارهم وانه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بان حضره الوكيل
وبعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب الا الشهادة فتي حضرهم الشهود أو لقيهم الوكيل في طريقه وجب على القادر
منهما الا الشهادة متى أشهد أحدهما سقط الا الشهادة عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ
الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره من تحري الا الشهادة تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير اليه ولا
التعويل عليه فانهم وتأمل والله ولي التوفيق وعليه المأول * (تنبيه) * قولهم لم يلزمه التلطف يفيد أنه لو تلفظ
به صرح لكن لو أنكره البائع مثلاً احتاج في اثباته الى بينة الى بينة كذا قاله شيخنا وفيه نظر لان البائع له من جلة
الشهود فيم امر فهو من الا الشهادة السابق فتأمل (قوله ولو بوكيله) أي أو موكله أو وليه أو وارثه هذه خمسة في
الراد في الخمسة في المردود عليه التي ذكرها بقوله على البائع الخ بخمسة وعشرين صورة بقطع النظر عن اعتبار
الحاكم والازادة عن ذلك اه قل وعبرة الشورى قوله أو وكيله والحاصل أن الراد اما المشتري أو وكيله
أو موكله أو وارثه أو وليه والمردود عليه اما البائع أو وكيله أو موكله أو وليه أو وارثه أو الحاكم وحينئذ
فيحصل من ذلك ثلاثون مسألة حاصلة من ضرب خمسة في ستة وكلام المصنف انما يشمل عشرة منها فتأمل انتهت
(قوله ولو بوكيله) وهل يلزم سأل أحد الطرفين حيث لا عذر وللنظر فيه مجال ولعل اللزوم أقرب لان سأل
الاطول مع علم العذر يعد عتداً عليه كلامهم في القصر اه ج وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول
لا بالانتهاء وينبغي أيضاً انه ليس من العذر ما لو سأل الطويل لمطالبة غيره له فيه فسقط خياره اه ع ش
على مر (قوله أو وكيله) أي البائع بان وكل في بيع ماله أو باعه بنفسه ووكل في قبول الرد اه شوري (قوله

أو نشأ بعيدا عن العلماء
ويجهل فوريته ان خفي عليه
(فبرده) أي المشتري (ولو
بوكيله) على البائع أو موكله
أو وكيله

أوليه) أي فيما لو طرأ عليه جنون أو سفه بعد البيع اه شوبري (قوله وهو آكد في حاضر) أي أنه إذا كان من يرد عليه بالبلد تخير المشتري بالرد عليه والرد على الحاكم ومقتضى التخيير أنه لو لاقى أحدهما وعدل عنه إلى الآخر لا يضر لكن مقتضى كون الحاكم آكدا أنه لو لاقى البائع مثلاً وعدل عنه إلى الحاكم لا يضر بخلاف عكسه اه حل ومثله ع ش وفي قل على المحلى ولو ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاته على المعتمد عند شيخنا مر لم يضر إذا حصل ما اعتمده أنه لا يسطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيها إلا أن مرجع الحاكم وعدل عنه إلى حاكم آخر كافي الأنوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه بمجرد أنه ان لم يرد على رفعه له غرامة لها وقع فتمامه ولو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والاضر ويخبر أن يلحق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد ولييه أو أحد وكيليه إلى الآخر فراجع اه (قوله أيضاً وهو آكد في حاضر) ليس المراد بالرفع اليه مع حضور الخصم بالبلد الدعوى لأن غيرهما وان غاب عن المجلس حاضر في البلد بل الفسخ يحضرته وان لم يكن عنده شهود لانه يقتضى بعلمه ثم يطالب غيره فان كان غائباً أو لا وكيل له حاضر فطريق الفسخ بالعيب ان يدعى الشراء منه بثمن معلوم الخ فالخامس انه اذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فان آخر سقط حقه وان فسخ إلا ان أشهد على الفسخ فلا يسهط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وأنه اذا ذهب إلى الحاكم فان كان البائع حاضر أبداً بالفسخ يحضره الحاكم ثم استجضر البائع ليرد عليه فان آخر الفسخ يحضرته سقط حقه كما يفهم من كلامهم وان كان غائباً فطريق الفسخ ما تقدم هكذا يظهر فليتأمل اه سم (قوله أيضاً وهو آكد في حاضر) محل الاكدي ان استوت مساقته إلى الثلاثة ولم يلق أحدهم قبل والا بان ذهب للبعيد مع الاجتماع بالترتيب من غير مشقة أو لاقى أحدهما أو آخر الذهاب للآخر سقط حقه اه شوبري (قوله أيضاً وهو آكد في حاضر وواجب في غائب) انظر ما المراد بالحاضر وما المراد بالبلد وما المراد بالغائب فانه ينظم في هذا المقام خمسة عشر صورة لان البائع والمشتري والقاضي اما أن يكونوا جميعاً ببلد أو اثنان منهم ببلد والاخر ببلد أخرى وفي هذا الحال ست صور مع الصورة السابقة لان السكان بالبلد اما البائع والمشتري أو البائع والقاضي أو القاضي والمشتري فهذه ثلاث صور وعلى كل منها فالغائب منهم اما ان يكون بينهم وبين البلد دون مسافة عدوى أو أكثر واما أن يكون كل منهم ببلد وفيه ثمان صور لانه اما أن يكون بين البائع والقاضي دون مسافة عدوى أو أكثر وكذلك بين المشتري والقاضي فهذه أربع صور وعلى كل اما أن يكون بين المشتري والبائع دون أو الاكثر فهذه الصور كلها محتملة في نفس الامر فانظر فصوصاً تستوفي أحكامها تفصيلاً فانالم نجد في هذا المقام نصوصاً في بالمراد فعل الله يفتحها (قوله لانه راجع إلى الرفع الخ) ببقى مالو كان غائباً ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم به ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم اذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا يتحمل وقد يفهم المقام لزوم اه سم اه شوبري (قوله وواجب في غائب) معنى كونه واجباً لانه اذا تراخى عن الرفع للحاكم سقط حقه من الرد لانه يأنه يترك اه شيخنا ع ش ماوى (قوله بأن يدعى رافع الامر الخ) أفهم أنه اذا كان حاضر لا يدعى بل يفسخ من غير دعوى والحاصل انه اذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فان آخر سقط حقه وان فسخ إلا ان أشهد على الفسخ فلا يسهط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وأنه اذا ذهب للحاكم فان كان البائع حاضر أبداً بالفسخ يحضره الحاكم ثم استجضر البائع ليرد عليه فان آخر الفسخ يحضرته سقط حقه كما يفهم من كلامهم وان كان غائباً فطريق الفسخ ما ذكره الشارح واعلم أن الرفع إلى الحاكم ليفسخ عنه تكفي فيه الغيبة عن البلد وان قلت كافي شرح الروض من الزركشي قال وأما القضاء به وفصل الامر فلا بد فيه من شروط القضاء على الغائب فلا يقتضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله الا لتعذر أو توار وقد أطلق في الذخائر الحاضر بالبلد اذا خيف هربه بالغائب عنها اه سبطاط اه سم ومثله في شرح مر (قوله قبضه) أي ان كان قبضه وقوله وانه فسخ البيع أي ان كان فسخته ولا أنشأ الفسخ

أوليه أو وارثه فتعبري
بما ذكر أعسم مما عبر به
(أو يرفع الامر لحاكم)
ليفصله (وهو آكد)
في الرد (في حاضر) بالبلد
ممن يرد عليه لانه راجع
أحوجه إلى الرفع (وواجب
في غائب) عنها بان يدعى رافع
الامر شراء ذلك الشيء من
فلان الغائب بثمن معلوم
قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ
البيع ويقيم البينة بذلك

حينئذ اه وفي قل على المحلى قوله وانه فسخ هذا انشاء للفسخ لا اخبار عنه وتقديمه على الدعوى هنا لا يضر
 فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهوده مثلاً أو قبل طلب حضور خصمه فهو اخبار به اه (قوله ويخالفه ان
 الامر جرى كذلك) لانه قضاء على غائب فيعتبر شروطه بان يكون غائباً بمسافة لا يرجع منه امبكر له الا وهـ اذا هو
 المعتقد اه حل (قوله ويحكم عليه بالرد على الغائب) أى ان كان في مسافة العدوى ولا يخفى أن الدعوى
 لا تتوقف على كون البائع غائباً في مسافة العدوى بخلاف الحكم كما في شرح الروض اه حل (قوله باعه
 فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه الا اذا لم يجد غيره وله غيره مراد بل الظاهر انه يفعل القاضي ما فيه المصلحة
 من بيع المبيع أو غيره اه ع ش (قوله ولا ينافي ذلك) أى أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن
 اذ هو تصريح بأنه ليس للمشتري حبسه حتى يسترجع الثمن اه حاشي وعبارة شرح مر ويتنوع على
 المشتري حبس المبيع الى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتي لان القاضي ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع انتهت
 (قوله أيضاً ولا ينافي ذلك) أى ما ذكر من كون القاضي يأخذ المبيع ويضعه عند عدل المفيد انه ليس للمشتري
 حبسه وقوله لان القاضي المحقق الجواب الذي يدفع المناقاة ان كلام الشيخين مغرورض فيما اذا كان الرد
 على البائع وما هنا فيما اذا كان على الحاكم * (فرع) * في المجموع عن الروايات وأقره ان من طولب من
 العاقلين بعد الفسخ برده ما يده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه وانما جاز لكل عند الاختلاف
 في البراءة حبس ما يسهل حتى يدفع اليه الا سخر لان الفسخ هنا دفع حكم العقد فيبقى التسليم بحكم البعد وهي
 توجب الرد وهذا التسليم بالعقد وهو يوجب التسليم من الجانبين اه قال بعضهم وبه تعلم ان جميع
 الطسوخ لا حبس فيها الا لاالة اه شورى (قوله لان القاضي ليس بخصم) أى لانه يحفظه ويراعي مصلحة
 كل منهما ولا يتصرف فيه اه سم (قوله فيؤمن) بالرفع لانه تقرير على النفي وحمل النصب في جواب النفي
 ان كان مغروراً على المنفي اه شيخنا (قوله وعليه اشهاد الخ) قال في شرح العباب بأن يقول رددت المبيع
 أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد اه ع ش على مر (قوله
 وعليه اشهاد) أى ان صادف الشهود في الاواين اذ لا يجب عليه فيه ما تحريه واما بالنسبة للثالثة فالمراد ان عليه
 تحري الاشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود اه شيخنا واذا فسخ بحضرة الشهود سقطت عنه
 القورية لهود المبيع الى ملك البائع بالفسخ فلا يحتاج الى أن يستمر حتى ينهي الى البائع أو الحاكم الفصل
 الامر خاصة وحينئذ لا يطال رده بتأخير ولا باستخدامه نعم يصير به متعدياً وحينئذ معنى ايجاب الاشهاد في حالتى
 وجود العذر وفقده انه عند وجوده بسقط الانهاء ويجب تحري الاشهاد ان تمكن منه وعند فقده يتخير بينه وبين
 الانهاء وحينئذ يسقط الانهاء أى تحريه فلا ينافي وجوبه لو صادف شاهد وهذا بحسب ما ظهر في المقام اه شرح
 مر (قوله اعدلين أو عدل) أى باللام محافظة على تنوين المتن (قوله أو عدل) أى ايجاف معه اه قل على المحلى
 (قوله أو حال توكيله) ان قلت وجوب الاشهاد اذا أمكن حال توكيله لم يذكروا في الروض ولا شرحه ولا في
 غيرهما فهل له وجه قلت نعم لان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع أنه ان قدر على الاشهاد
 حينئذ وجب فكذا هنا فليدبر اه سم (قوله أيضاً أو حال توكيله) أى اذا كان الوكيل لا يصلح للشهادة
 كالغاسق والكافر والافيكفى هو في الشهادة اه شيخنا ع ش ماوى (قوله وقد عجز عن التوكيل) جملة حالبة
 أى والحال انه قد عجز لانه عند القدرة قد تقدم في قوله وعليه اشهاد الخ فعلم انه متى قدر على الرد بنفسه أو بوكيله
 وصادف عدلاً في طريقه أو عند توكيله أشهد على الفسخ أو على التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان
 يتحري عدلاً لا يشهد على الفسخ كما أفاده شيخنا حج واذا أشهد على الفسخ سقط عنه الانهاء لخوا البائع
 أو الحاكم الاتسليم وفصل الخصومة وفرق بين ما هنا وبين ما يأتي في الشفعة حيث لا يجب على الشفيع اذا

ويخالفه ان الامر جرى
 كذلك ويحكم بالرد على
 الغائب ويبقى الثمن ديناً
 عليه ويأخذ المبيع
 ويضعه عند عدل ويقضى
 الدين من مال الغائب فان لم
 يجده سوى المبيع باعه فيه ولا
 ينافي ذلك ما ذكره الشيخان
 في باب المبيع قبل قبضه
 عن صاحب التتمة وأقره ان
 للمشتري بعد فسخه بالعيب
 حبس المبيع الى استرجاع
 ثمنه من البائع لان القاضي
 ليس بخصم فيؤمن بخلاف
 البائع (وعليه) أى المشتري
 (اشهاد) لعدلين أو عدل
 (بفسخ في طريقه) الى
 المردود عليه أو الحاكم
 (أو) حال (توكيله أو عذره)
 كمرض وغيبه عن پاسد
 المردود عليه وخوف من
 عدو وقد عجز عن التوكيل
 في الثلاث

ذهب لطالب الشفعة ان يشهد في طريقه من صادف من العدول واذا وكل في طلبها لا يجب عليه ان يشهد على التوكيل في ذلك من ذكر بان الغرض هنا دفع ملك الراد واسمائه على الملك مشعر بالرضا واحتاج الى الاشهاد على الفسخ أو على التوكيل فيه والشفيع انما يقصد بالاشهاد اظهار الطلب وذهابه يغني عن ذلك اه حل (قوله أيضا قد عجز عن التوكيل) أي لم يردده اذ لا يجب تحري الاشهاد في العذر الا اذا لم يرد التوكيل فان اراده سقط عنه وجوب التحري فهذا تعييد لوجوب التحري في العذر فقوله في الثلاثة أي أمثلة العذر ولا يلتفت لما بوجهه ظاهر العبارة من وجوب تحري التوكيل فانه لا يجب بل ان اراد فعله والا فلا اه شيخنا (قوله وعن المضي الى الردود عليه) الخ ما ذكره الشارح من انه انما يشهد اذا عجز عن المالك أو وكيله ووضح لان ذلك في حالة تعين الاشهاد ولو تحصل من يشهد بخلاف ما اذا قدر على المالك أو وكيله فيختبر بين من يشهد وبين التوجه لواحد منهم ولا يسقط به حقه الا اذا وجد من يشهد وتركه ولا يلزمه التحصيل كذا بخط شيخنا بنسخته اه شوبري (قوله وعن المضي الخ) أي وعجز عن المضي والرفع أي لم يرددها فان ارادها لم يجب عليه تحري الاشهاد فهذا تعييد لوجوب تحريه في صورة الغيبة اه (قوله احتياطا) تعليل لقوله وعليه اشهاد اه (قوله فان عجز عن الاشهاد) أي في الاقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى ان التعبير بالعجز يفهم ان الاشهاد فيها بمعنى تحريه الا ان يقال هو مما يستعمل فيه اللفظ في حقيقة ومجازه وترك الاشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه اه حل فيكون العجز على حقيقة بالنسبة للعذر وبمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره اه (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فلو خدمه وهو ساكت لم يضرب ولو طلب منه ضروا لم يطع على المعتمد اه شوبري وعبارة أصله مع شرح مر فلو استخدم العبد أي طلب منه ان يخدمه وان لم يمتثل ومثله استخدام خدمته كأن أعطى العبد السيد كوزان غير طاب فأخذه ثم رده له بخلاف ما لو لم يرد له لان مجرد أخذ السيد له لا يعد استعمالا لان وضعه في يد السيد كوضعه في الارض (قوله لا ركوب ما عسر سقوه وقوده) وانظر حيث جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذرا ومباح مطلقا للعذر وان خرج عن ملكه اه سم على ج أقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع الاجرة اه عش على مر (قوله ويتعين تصويره) أي عدم الازم اه شيخنا (قوله ومثله النزول عن الدابة) المعتمد في كل من الدابة والثوب انه اذا حصل له مشقة بالنزول عن الدابة وتزع الثوب لم يسقط خياره والاستسقط من غير تفرقة بين ذى الهيات وغيرهم اه مر اه سم على المنهج اه عش على مر (قوله فلو استخدم رقيقا) أي قبل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا يمنع الردوان كان يحرم عليه من حيث التصرف في ملك الغير اه شيخنا (قوله أيضا فلو استخدم رقيقا الخ) أي وكان عالما بالحكم فان كان جاهلا ولو تخالفا للعلماء عذر اه قل على الجلال (قوله كقوله استثنى) هل مثل القول الاشارة الى الخدمة أولا لان الاشارة من الناطق لغوي محرر اه شوبري (قوله أيضا كقوله استثنى) بهمزة الوصل ان كان من سقى وبهمزة القطع ان كان من أسقى على القاعدة من ان الهمزة اذا كانت في الماضي فهي في الامر همزة قطع والافهمزة وصل اه شيخنا (قوله أو أغلق الباب) بفتح الهمزة من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلق لغته رديئة وتركه اه عش (قوله أو ترك على دابة الخ) أي في المدة التي يغتفر التأخير فيها ومنها مدة التوجه الى رده والا فالتأخير وحده كاف اه شيخنا وقوله سرحا أو كافا هو شامل للمملوك له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعارية ونحوها كذا بخط شيخنا ومثل في الرض للسقوط بقوله كترك ابعاد سرج الدابة وان كان البائع قال في شرحه أو اتباعه معها ككاملهما كلامهما قال الاذرى وينبغي ان يعذر غير الفقيه في الجهل بماذا قطعا اه سم (قوله سرحا أو كافا) أي ولو ملكا للبائع أو اشتراه معها حيث لم يضرها ترك ذلك والابان عرقه وخشي من ازالة ذلك عنها تعييدها لم يضر

وعن المضي الى الردود عليه والرفع الى الحاكم أيضا في الغيبة احتياطا ولان البترك يوثق بالاعراض وقولي أو وكيله أو عذره من زيادتي (فان عجز) عن الاشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به) أي بالفسخ اذ يعذر من غير سماع فيؤخره الى أن يأتي به عند الردود عليه أو الحاكم (و) عليه (ترك استعمال لا ترك ركوب ما عسر سقوه وقوده) فلو علم العيب وهو راكب فاستدامه فكأنه بداهة بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لا يسهه لا يلزمه تركه لانه غير معهود قال الاسنوي ويتعين تصويره في ذوى الهيات ومثله النزول عن الدابة انتهى (قوله استخدم رقيقا) كقوله استثنى أو ناولني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على دابة سرحا أو كافا)

ومثل ذلك ما لو ترك ما ذكره كبراشقة حله أو كونه لا يليق به حله اه حل (قوله بكسر الهمزة) أشهر من ضمها
 في الصباح الا كاف للعمارة معروف والجمع أكتف بضمين مثل حجار وحجراً كفته بالمذمومة عليه الا كاف
 والو كاف بالبدل لغة جارية في جميع تضاريف الكلمة (قوله وهو ماتحت البرذعة) بفتح الموحدة واسكان الراء
 وفتح الذال المعجمة أو المهملة اه عزى على الشاقية اه عش على مر (قوله وقيل بنفسها الخ) والمراد هنا
 واحد مما ذكر فيما يظهر ولعله السبب في حكاية الشارح لها اه شوبري (قوله ولو حدث عنده عيب) أي لم
 يتقدم سببه ولو كان بفعل البائع وقوله سقط الراد القهري أي بالعيب القديم فلا ينافي أنه لو كان الخيار له وحده
 أو مع البائع كان له الرد من حيث التردى أي التشهي فلورده عليه مع جهل البائع بالحادث ثم علم به كان له
 فسخ هذا الفسخ اه حل (قوله سقط الراد القهري) أي حيث لا خيار للمشتري أو لهما ما لو كان الخيار
 لهما أو للمشتري فالفسخ للمشتري من حيث الخيار وإن حدث العيب في يده فبرده مع الارش وضابط الحادث
 هنا وضابط القديم فيما مر غالباً من غير الغالب نحو الثبوت في الامة فهني عيب حادث هنا بخلافه في
 أوائلها وكذا عدم نحو قراءة أو صنعة فلا رده ثم رهنها واشترى قارئاً ثم نسي امتنع الرد اه شرح مر (قوله
 أيضا سقط الراد القهري) وكذا سقط الراد القهري فيما لو حدث العيب قبل القبض وكان بفعل المشتري أخذ
 من قوله فيما يأتي بعد قوله وزوال بكاره عيب أو كان قبل القبض من المشتري ولا خيار له بالعيب واستقر
 عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمته ومن قوله في الباب الآتي أو عيبه مشتراً أخذه بالثمن ولا أرش له لحصول
 العيب بفعله وكتب عليه حل هناك قوله لحصول العيب بفعله أي فلا خيار له فلو ظهر به عيب قديم امتنع
 عليه رده كما مر وصار قابضاً لما أتلفه فبسطه رده عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيها فلو كان جرحاً
 ومري للنفس استقر عليه الثمن كله اه (قوله لا ضراره بالبائع) هذا لا يأتي فيما لو كان العيب بفعل البائع
 فالأولى التعليل بأنه أخذه بعيب فلا يرد بعين اه حل (قوله ثم إن رضى به البائع) أي وهو ممن يعتبر برضاه
 لا نحو وكييل أدوى وقوله أو فنع به عطف على رده عليه اه قل على المحلى أي فالخبرة فيما إذا رضى البائع
 بأخذه للمشتري (قوله أيضاً إن رضى به البائع الخ) المراتب ثلاثة الأولى رضى البائع بالفسخ بالارش
 والثانية اتفاقهما على الفسخ أو الاجازة مع الارش والثالثة عدم الاتفاق أصلاً (قوله بأن طلب أحدهما الفسخ)
 أي سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا في قوله والاخر الاجازة اه شيخنا وقوله مع ارش الحادث
 ليس المراد به في هذه المسئلة ما سبق وهو جزء من ثمنه الخ ما سبق بل التفاوت الذي بين قيمته عيباً قديماً ومعيها
 بهما فإذا قوماً مع عيباً قديماً مساوي تسعين ومعيها بمساوي ثمانين فالارش عشرة ولا فسخ سبعة لا ثمن ولا
 نأخذه منه وقوله مع ارش القديم هو على القاعدة السابقة من أنه جزء من ثمنه نسبته اليه الخ بأن يقوم سليماً
 ومعيها بالقديم ويؤخذ من هذه النسبة من الثمن اه شيخنا (قوله والأجيب طالها) ظاهره وإن كان الآخر
 متصرفاً عن غيره بخو لا ية وكانت المصلحة في الرد فليراجع اه سم على حج وينبغي أن يقال إن كانت
 المصلحة في الرد وطلب الولي الامسالة لم يجز لما مر أن الولي إنما يتصرف بالمصلحة فإن طلبه غير الولي فيجوز لأن
 البائع لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل ووليّه الا أن غير ممكن من الرد اه عش على مر (قوله أجيب
 طالها) نعم لو صبغ المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لأن ما يغرمه في
 مقابلة الصبغ فكأنه لم يغرم شيئاً بخلاف غير هذه ولو كان غزلاً ففسخه ثم علم عيباً به فأن شاء البائع تركه وغرم
 ارش القديم أو أخذه وغرم اجرة النسيج اه قل على المحلى (قوله أيضاً ألا أجيب طالها) أي ويدفع البائع
 ارش القديم كافي شرح مر وكذا دل عليه قوله والاخر الاجازة مع ارش القديم اه (قوله فتعين فيه الفسخ)
 أي إن أراد المشتري والأبغاه من غير ارش وقوله مع ارش الحادث أي وإن لم يلزم عليه التفاضل إذا ما أخذ
 البائع حينئذ هو المبيع والارش وهذا أكثر من الثمن الذي يأخذه المشتري لأنه تفاضل في فسخ والتفاضل

بكسر الهمزة أشهر من ضمها
 وهو ماتحت البرذعة
 وقيل بنفسها وقيل ما فوقها
 (فلارد ولا ارش) لا شعاع
 ذلك بالرضاء بالعيب بخلافه
 ترك نحو لحام (ولو حدث
 عنده عيب) واطلع على
 عيب قديم (سقط الرد
 القهري) لا ضراره بالبائع
 (ثم إن رضى به) أي بالعيب
 (البائع رده عليه) المشتري
 بلا ارش للحادث (أو فنع به)
 بلا ارش للقديم (والا) أي
 وإن لم يرض به البائع (فإن
 اتفقا) بقيد رده بقولي (في
 غير الربوي) السابق (على
 فسخ أو اجازة مع ارش)
 للحادث أو القديم بأن يغرم
 المشتري للبائع ارش الحادث
 ويفسخ أو يغرم البائع
 للمشتري ارش القديم ولا
 يفسخ فذلك ظاهر (والا)
 بأن طلب أحدهما الفسخ
 مع ارش الحادث والاخر
 الاجازة مع ارش القديم
 (أجيب طالها) سواء كان
 الطالب المشتري أم البائع
 لما فيه من تقرير العقد
 الربوي فتعين فيه الفسخ
 مع ارش الحادث

انما يحرم في العقد اه (قوله وعليه اعلام بائع فوراً) أى على العادة نظير ما مر في فورية الرد بتفصيله فيما يظهر
اه ايعاب اه شوبرى نعم يقبل دعواه الجهل بل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه الا بالخواص كما قاله الاذرى
اه شرح مر وكتب عليه عش قوله الا بالخواص فلو عرف الفورية ثم نسبها فينبغي سقوط الرد لندرة
نسيان مثل هذه ولتقصيره بنسيان الحكم بعدم اعرفه (قوله وعليه اعلام بائع) فلو ادعى الجهل بذلك قبل بالاولى
مما تقدم لان مثل هذا لا يعلمه الا الفقهاء اه حل (قوله فلا رد له به ولا ارش) عبارة أصلاً مع شرح ج
ولو حدث عنه عيب سقط به الرد فمرا ثم ان رضى به البائع رده المشتري أو وقع به والا فليضم المشتري ارش
الحادث الى المبيع ويرده أو يغرم البائع ارش القديم ولا رد فان اتفقا على أحدهما فذلك والا فلا صح اجابة
من طاب الامسالك ويجب ان يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان أخرا اعلامه بلا عذر فلا رد ولا
ارش* (تنبيه)* قوله هنا فلا رد اما ان يريد به فلا رد فمرا فيكون مكرراً لانه يستغنى عنه بقوله سقط الرد فمرا
أو اختياراً فيبقى قوله رده المشتري وقوله فذلك والذي يتجه في الجواب ان قوله ويجب الخ قيد لقوله ثم الخ أفاد
ان محل ذلك التخيير ان لم يوجد تقصير بتأخير الاعلام والا فلا رد له به على تلك الكيفية المشبهة على التخيير
السابق بعد ثم التي من جملتها أخذ الارش وحيث قد فلا ينافي هذا اجواز الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به
به ولها في باب الاقالة لو تفاخرا ابتداء بلا سبب جاز أى جز ما وقيل فيه وجهان وكان آقالة اه لا مكانها هنا
بخلافها فيما نحن فيه لانها اما مبيع فشرطها ان تقع بما وقع به العقد الاول وهنا بخلافه واما ما نسخ فورد هاهما ورد
العقد وليس الارش مورد احتق يقع العقد عليه ولم أر أحداً من الشراح نبه على شئ من ذلك انتهت (قوله نعم
لو كان الحادث الخ) استدراك على قوله فوراً اه شيخنا ولو جعل الشارح هذا الاستدراك من مفهوم قوله
بلا عذر اكان أحسن (قوله قريب الزوال) وبظاهر ضبط القرب بثلاثة أيام فاقل كما قاله شيخنا كابن حجر وظاهر
كلامهم انتظاره للعيب المذكور وان طال ويحتمل ان المراد ان انتظار المدة التي الغالب زواله فيها وهي المتقدمة
وهذا هو الوجه فليحذر اه شوبرى (قوله وحجى) بكسر الحاء وضمة هاء برماوى (قوله وهذا ما جزم به في
الانوار) معتمداً عش وقوله ولو زال الحادث الخ تقييد لقوله سقط الرد الفهرى وقوله فله الرد أى الفهرى وقوله
ولو تراضيا الخ أى ولو زال الحادث بعد ان تراضيا على ارش القديم بغير قضاء فله الرد أى الفهرى (قوله ولو زال
الحادث قبل علمه الخ) ذكر لزوال الحادث أربع صور ولزوال القديم صورتين (قوله أو بعد أخذ ارش القديم)
أى أو زال بعد علمه بالقديم لكن بعد أخذ الخ اه شيخنا (قوله أو بعد أخذه رده) أى وان طالت المدة جدا
اه سم على المنهج وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كالألة بنحو دواء ولا شئ له في مقابلة الدواء اه
عش على مر ومثله مالوزال الحادث وقد أخذ البائع ارشه وفتح المبيع ف يرجع المشتري في ارشه اه
حاجى (قوله ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه) ولو حدث بالمبيع عيب مثل القديم كبيض قديم وحادث
في عينه ثم زال أحدهما أو أشكل الحال واختاف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال
المشتري بل الحادث فلى الرد حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الرد بحلف البائع ووجب للمشتري الارش
بحلفه وانما وجب له مع انه انما يدعى الرد لتعذر الرد ومثله ما لو نكل فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن
ومن نكل عن الحلف منهما قضى عليه كما في نظائره اه شرح مر (قوله أيضاً ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه)
ليس من ذلك ما لو اشترى جزار بهيمة فذهبها ورأى لهما متنافاة لا يرد هاتين الاذبح لان النتن يمكن ان يعرف
بدون الذبح كما أفتى به مر خلافاً لمن توهم انه يرد هاتين الاذبح لانه لا يعرف الابيه (قوله لا يعرف
القديم بدونه) أى بحسب العرف لا عند المشتري وقوله ككسر بيض نعام أى ثقبه اه قل على الجلال اذ
كسره نفسه لا حاجة اليه فلا يغتفر اه سم (قوله وتقوير بطيخ الخ) فلو اشترى تقوير بيض أو بطيخ كثير
فكسر واحدة فوجد هاهما عيبة لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لا يأتى من امتناع رد البعض فقط

(وعليه) أى المشتري
(اعلام بائع فوراً بالحادث)
مع القديم ليختار ما تقدم
من أخذ المبيع أو تركه
واعطاء الارش (فان
آخر) اعلامه (بلا عذر
فلا رد) له به (ولا ارش)
عنه لا شمار التأخير بالرضا به
نعم لو كان الحادث قريب
الزوال غالباً كرمس دوحى
عذر على أحد قولين في
انتظار زواله ليرد المبيع
سالم من الحادث وهذا
ما جزم به في الانوار وقد
يؤخذ من كلام الشرح
الصغير تر جيع المنع ولو زال
الحادث قبل علمه بالقديم فله
الرد أو بعد أخذ ارش
القديم أو قبله بعد القضاء
بالارش فلا رد ولو تراضيا
بغير قضاء فله الرد ولو زال
القديم قبل أخذ ارشه لم
يأخذه أو بعد أخذه رده
(ولو حدث عيب لا يعرف
القديم بدونه ككسر بيض
نعام ويجوز تقوير بطيخ)
بكسر الباء أشهر من فتحها

(مدود بعضه) بكسر الواو (رد) ما ذكر (١٤٨) بالعيب القديم (ولارش) عليه الحادث لأنه معذور فيه والتعويض

فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا فيما يظهر لو وقفه على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيبا حادثا اه
شرح مر ثم رأيت في عش عليه مانعه * (فرع) * لو اشترى بطيخة فوجد عليها أثبت نظر فان كان
ذلك عيب قطع من شجرة كان عيبا قبل الردي وان كان بعد خريته ممددة يغلب انبائه فيها لم يكن عيبا فلا رد اه
(قوله مدود بعضه) أي بعض المذكور من البطيخ والجوز لكن غير الهندي وأما بيع النعام فعليه فساد أه
عدم صلاحية للتفريخ اه (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم يقال داد الطعام يداد دودا بوزن
خاف يخاف خوفا وأداد ودودا ودودا كما بمعنى اه مختار اه عش على مر (قوله لتبين بطلان البيع)
وأما بيع النعام فلم يثبت بطلانه فيه بقاء قشره وهو متقوم اه شيخنا (قوله لوروده على غير متقوم)
فجميع المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تنظيف المحل منه ما لم يكن المشتري نقله والا فيلزمه نقله اه حل
(قوله المدود كاه) أي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله فكذلك أي فلا رد وكان ينبغي ان يقول فكذلك لذلك
أي لتبين بطلان العقد الخ ويمكن ان تكون فكذلك اشارة للائمين (قوله فان أمكن معرفة القديم الخ) أي
بالنظر للواقع أي لا لظنه كما يصرح به كلامهم اه جج ولو اختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدونه
رجع فيه لاهل الخبرة فلو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لحقق العيب القديم والشك في مسقط الرد اه
عش على مر (قوله وليرد مع المصرة) أي سواء كان قد اشتراها كلها أو جزأ منها اه شوبري (قوله
المأكولة) كأرنب وبنيت عرس اه حل (قوله صاع غمر) ويتعدد الصاع بتعدد البائع ويتعدد المشتري
وبتفصيل الثمن قاله ابن الملقن اه اجج على التحرير وفي عش على مر * (فرع) * يتعدد الصاع
بتعدد البائع أو المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحد في شرائها لهم سواء جلبوها جميعهم أو أحباها
واحد منهم أي أو من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا اه مر أي اخرج الابن منها بغير حطب كما هو ظاهر
انتهى فاذا اشترى عشرة مصرة من عشرة رد كل من المشتريين عشرة أصع لكل بائع فيكون المردود
مائة صاع والظاهر وجوبه وان كان ما يخص كل واحد من الشركاء من الابن غير متقول حيث كان جميعه ممتولا
(قوله بدل الابن المحلوب) ليس بتبدل المدار على انفصال ابن منها ولو بنفسه أو رضى عنها ولدها أو رضى عنها هي
نفسها اه شيخنا (قوله وان قل الابن) لكن لا بد ان يكون ممتولا اذ لا يضمن الاما هو وكذلك اه شرح مر
والمعنى في هذا ان الابن الموجود عند البيع يختلط بالحادث ويتعذر تمييزه فعين له الشارع بدلا قطعا للخصومة
كالغرة وارش الموضحة اه سم (قوله وان اشتراها بصاع) فلو تلف الصاع الثمن يبدل البائع وكان من جنس
ما لزم المشتري فلا تنعاض بالخصومة خلا لما وقع للذري وغيره اه سم (قوله أو ردها بعيب آخر)
أي أو بلا عيب أصلا كان ردها في زمن الخيار اه شيخنا (قوله هذا ان لم يتفقا على رد غير الصاع) أي أو
على عدم رد شيء فانه جائز ولو اسقط الشارع لفظة رد لشيء ذلك وفي بعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير
وهي واضحة اه حل (قوله أو اتفقا على الرد) أي أو على ردها من غير شيء اه شرح مر وكتب عليه
عش قوله من غير شيء وليس منه ما يقع الآن من ردها بهيمة بعد جلبها بلا شيء مع عدم مطالبة البائع ببذل
الابن لان ذلك انما هو لعدم العلم بوجوب شيء ثقي علم به كانه الطالب ولو بعد مدة طويلة وقياس ما قيل من
وجوب اعلام النساء بان لهن متعة وجوب اعلام البائع باستحقاق بدل الابن (قوله من عمر البلد) هل المراد
بلد البيع أو الاطلاع على العيب أو الفسخ بغير اه شوبري (قوله فان فقد) أي بان تعذر تحصيله بشئ
مثله في بلده ودون مسافة القصر اليه أخذ ما يأتي في ابل الدية اه حل (قوله وقيل بالمدينة) معتمد عش
(قوله بقيمة وقت الرد) انظر هل المراد به الفسخ أو رد العين بعده وهلا كان المراد بقيمة وقت تعذره كافي
نظاره اه شوبري (قوله وأتان) بمثابة فوقية وهي الاتي من الجر الاهلية توجهها في القلة آتن بهم زتين على
وزن افلس وفي النكحة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا اه برماوى (قوله لا يعتاض عنه غالبا) أي

البيض بالنعام وفي المدود
باليعض من زيادتي وخرج
بالاقل بيض غيرا لنعام فلا
رد له بين بطلان البيع
لوروده على غير متقوم
وبالثنائي المدود كله فكذلك
فان أمكن معرفة القديم بأقل
مما أحسنه كتهوير بطيخ
جائز يمكن معرفة حوضته
بغير زثنى فيه وكتهوير كبير
يستغنى عنه بصغير مسقط الرد
الفهري كسائر العيوب
الحادثة (وليرد مع المصرة
المأكولة صاع غمر) بدل الابن
المحلوب (وان قل الابن) خبر
الصحيحين السابق وان
اشتراها بصاع أو اقل أو ردها
بعيب آخر هذا (ان لم يتفقا
على رد غير الصاع) من
الابن وغيره سواء تلف الابن
أم لا بخلاف ما اذا لم يحلب
أو اتفقا على الرد تعبيرى
بذلك أعم وأولى بما عبر به
والعبرة في التمر بالمستوسط من
تمر البلد فان فقد قيمته
بأقرب بلد التمر اليه وقيل
بالمدينة الشريفة وعلى نقله
عن الماوردي اقتصر في
الروضة كما صلتها وعلى مقتضاها
جريت في شرح البهجة
الكبير والماوردي لم يرجح
شأ بل حتى الوجهين بلا
ترجيح قال السبكي وغيره
والاقل أصح أخذ من كلام
الشافعي ثم العبرة بقيمة
وقت الرد وخرج بالمأكولة غيرها كما هو شأن فلا رد منها شيئا لان لبن الامه لا يعتاض عنه غالبا ولبن الاتان نجس

لا يؤخذ في مقابلة عوض (قوله أما رد غير المصراة الخ) عبارة شرح مر ولورد غير المصراة بعد الحلب رد
 معها صاع ثم يدل اللبن كما حرم به البغوى وصاحب الأنوار وصححه ابن أبي هريرة والقاضى وابن الرقعة اه (قوله
 فكالمصراة) أى فالمصراة فى كلامه ليست بعيد وإنما قيد بها لأنها محل اتفاق (قوله على كلام ذكرته
 فى شرح الروض) عبارته هناك متناوשה * (فرع) * لورد غير المصراة بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن
 وجهان أحدهما هو به جزم البغوى وصححه ابن أبي هريرة والقاضى وابن الرقعة نعم كالمصراة فيرد صاع ثم
 وقال الماوردى بل قيمة اللبن لأن الصاع عوض لبن المصراة وهذا لبن غيرها فإن اختلفا فى قدرها صدق المشتري
 لأنه غارم وثانيهما لأنه قليل غير معتنى بجمعه بخلافه فى المصراة ونقله السبكي كغيره عن نص الشافعى ثم قال
 وتحقق أنه إن لم يكن لها لبن وقت الشراء أو كان يسيرا كالشرح ردها ولا شئ معها لأن اللبن حدث على ملكه والا
 فضيه أوجه أصحها قول البغوى أنه يرد معها الصاع كالمصراة بجماع أن اللبن يقابله قسط من الثمن انتهت (قوله
 فروع) أى خمسة يجعل قسمى الزيادة فرعين ويجعلها مافرا عا واحدة تكون أربعة اه شيخنا (قوله
 لا يرد بعيب) أى لا يفسخ فى البعض سواء توقف نفعه على البعض الآخر كأحد خفين أو لا كما أشار إليه بقوله
 وإن لم ينقص البعض أى المردود اه حاشي والعيب ليس قيد دابل لا يفسخ بكل من خيار المجلس والشرط فى
 بعض المبيع دون بعض فإذا انفسخ فى بعضه انفسخ فى كله وعبرة قل على الجلال نصها فى خيار المجلس
 قوله قدم الفسخ وإن تأخر أى أو كان فى البعض فيفسخ فى الكل فقرأ عليه وكذا فى خيار الشرط والعيب
 وسبب أنى فعل أنه يسرى فسخه على صاحبه دون إجازته انتهت ونصها فى خيار الشرط ولو فسخ أحدهما ولو فى
 البعض أو بعد إجازة الآخر انفسخ فى الكل كما مر فى خيار المجلس انتهت (قوله بعض ما يبيع صفقة) ظاهره
 سواء كان معيناً أو عاماً فى الذمة كان باعه عبدين مثلاً صفقةتهما كذا وكذا أو أحضرهما له بعد ذلك بالصفقة ثم أطاع
 فى أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد فى أحدهما وهو ظاهر لتفريق الصفقة اه ع ش (قوله فليس له
 رد أحدهما) أى وإن خرج الآخر عن ملكه يبيع أو هبة ولو للبائع أو من يقوم مقامه من وارثه ونحوه لأنه
 لم يرد كمالك فلو قال رددت المبيع منهما هل يكون رد الهمما الأصح لا وهذا مستثنى من قولهم لا يقبل التبعض
 يكون اختيار بعضه كاختيار كله واسقاط بعضه كاسقاط كله فى الأول بعض طالق ومن الثانى عفو مستحق
 القصاص عن بعضه لأن هذا لا يقبل التبعض قهراً وإن كان يقبله بالرضا اه حلى وما تقدم عن قل
 يقتضى أنه إذا فسخ فى البعض انفسخ فى الكل تأمل (قوله بتعدد البائع أو المشتري الخ) عبارة أصله مع شرح
 مر ولو تعددت بتعدد البائع كان اشترى شخص عبدين من رجلين منهم الأيمن وكيلهما أو بتفصيل الثمن كان
 اشترى عبدين كل منهما مائة فله فى الأولى رد نصيب أحدهما وله فى الثانية رد أحدهما أو بتعدد
 المشتري كالأشترى اثنين فبسط واحد لا تفهمهما أو موكلاً فاحداهما الرذل نصيبه فى الاظهر لتعدد
 حيث تعددت المشتري لنفسه أو لغيره كما مر ولو اشترى واحد من وكيل اثنين أو من وكيل واحد فبسطه
 الخلاف السابق فى تفريق الصفقة أن العبرة بالوكيل أو الموكل ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل
 تسعة وضابط ذلك أن يضرب عدد البائعين فى عدد المشتري عند التعدد من الجانبين أو أحدهما عند
 الانفراد فى الجانب الآخر فالحاصل فهو عدد العقد وقول الأشارح أو بتفصيل الثمن أى مع الثمن لما تقدم
 أن تفصيل الثمن وحده لا يقتضى التعدد وكذلك تفصيل الثمن وحده لا يقتضى التعدد (قوله وأنه لا ردان لم
 يتعدد) هذه الصورة هى التى غلبها وأعادها ليدكر الخلاف فيها اه شيخنا (قوله أطلقهما الخ) أى عن
 الترجيح فلم يتعرض لترجيح واحد منهما من أصله تأمل (قوله والبويطى) فى قل على الجلال فى باب مسألة
 الكسوف ما نصه البويطى نسبة إلى بويطى قرية تبعد عن مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشى
 كان خليفة الشافعى رضى الله تعالى عنه فى خلافة ثمان سنين وثلاثين ومائتين اه وما من محبوس سنة بعد

أما رد غير المصراة بعد
 الحلب فكالمصراة على كلام
 ذكرته فى شرح الروض
 * (فروع لا يرد) * قهراً
 (بعيب بعض ما يبيع صفقة)
 وإن لم ينقص البعض يرد
 فلو اشترى عبدين معينين أو
 سلباً ومعيماً صفقة فليس له
 رد أحدهما قهراً لما فيه من
 تفريق الصفقة وله ردهما
 لاتقاء ذلك فعلم أن له رد
 البعض فيما إذا تعددت
 الصفقة بتعدد البائع أو
 المشتري أو تفصيل الثمن وأنه
 لا ردان لم يتعدد فيما لا ينقص
 بالتبعض كالحبوب وهو
 ما اقتضاه كلام ابن المقرئ
 وغيره من وجهين أطلقهما
 فى الروضة كآصالها وأما
 نصه فى الام والبويطى

لامتناعه من القول بخلق القرآن اه برماوى من الجنائز فقول الشارح والبوليطى على حذف مضاف أو هو
من قبيل التسليم حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول النساب قرأت الخطيب (قوله على جواز ذلك) اسم
الإشارة يرجع إلى كلام المتن أى جواز رد بعض ما يبيع صفقة مما لا ينقص بالتبعض اه ع ش (قوله فممول
على تراضى العاقدين) فى هذا الجواب تفرق لان الكلام مفروض فيما لو رد فخر على البائع واما لو تراضى على
الرد فلا خلاف فيه ج وهو وان كان فيه نظر أولى من التضعيف اه حل (قوله ولو اختلفا فى قدم عيب)
أى وادعى البائع الحدوث وهو ظاهر أو القدم فيما لو كان المبيع حيوانا بشرط البراءة فيدعى قدم العيب ليبرأ
من الرد اه (قوله يمكن حدوثه) أى وقدمه وعبارة تشرح مر واحتمل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا
يحلف لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع وصورة
ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشرط انما ينصرف لما كان موجودا عند العقد لا لما حدث
فالبائع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط اه زى (قوله لموافقة الاصل من استمرار العقد الخ) يؤخذ
من العلة انه لو وقع هذا الاختلاف بعد جريان فسخ باقالة أو تحالف أو غير ذلك فيصدق المشتري لان العقد قد زال
بالفسخ الواقع قبل الاختلاف وهو كذلك كما سيأتي به الشارح بقوله بل للمشتري ان يحلف الا ان الخ وعبارة
تشرح مر ويؤخذ من التعامل المذكور تصديق البائع أيضا فى قدم العيب فيما لو باع بشرط براءة من
العيوب وادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وهو كذلك ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع فى عيب
يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت فيها
بأن القول قول المشتري يمينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش العيب ولو نكل المشتري عن اليمين لم ترد على
البائع لانها انما ترد اذا كانت تثبت للمردود عليه حقا ولا حتى له هنا وحديثه فالوجه ان يأتي هنا ما سبق فى قوله ثم
ان رضى به البائع الى آخره ويصدق المشتري أيضا فى عدم تعصيره فى الرد وفى جهله بالعيب كما قاله الدرارى ان
أمكن خفاء مثله عليه عند الروية فان كان لا يخفى كقطع أنفه أو يده صدق البائع وفى انه ظن ان مارآه ليس بعيب
وكان مما يخفى عليه مثله وفى انه انما رضى بعيبه لانه ظن العيب الغلاني فبان خلافه وأمكن اشتباه مثله عليه
وكان العيب الذى بان أشد ضررا مما ظنه فيثبت الرد فى الجميع وقد أخذت من تقرير قاعدة وهى انه حيث كان
العيب يثبت الرد فالصدق البائع وحيث كان يظن انه صدق المشتري انتهت (قوله فان قال فى جوابه ليس له
الرد على العيب) أى لعدم وجوده عندى أو لوجوده عندى ورضاه به فهذه الدعوى شاملة لصورتين وكذلك
التي بعدها اه شيخنا (قوله فان قال فى جوابه الخ) ذكر الشارح أربعة أجوبة الاول ان علما والآخر ان
خاصا وحاصل ما يؤخذ من شرح مر انه يجوز ابدال أحد العامين بالآخر وأحد الخاصين بالآخر ويجوز
إبدال العام بالخاص لا عكسه يعنى انه اذا ذكر فى جواب الدعوى أحد العامين صح ان يذكر فى يمينه العام
الآخر وأحد الخاصين واذا ذكر فى جواب الدعوى أحد الخاصين صح ان يذكر فى يمينه الخاص الآخر اما اذا
ذكر فى جواب الدعوى أحد الخاصين فلا يصح ان يذكر فى يمينه أحد العامين اه (قوله ولا يكلف فى الاولين
التعرض الخ) ويجرم على القاضي ان يكلفه ذلك لانه ربما ترتب عليه عدم الرد مع استحفاظه للرد اه ع ش
(قوله أيضا ولا يكلف فى الاولين التعرض الخ) أى لانه تضيق عليه اذ تصير عبارته خاصة بصورة وقد كانت شاملة
لصورتين وقوله لجواز الخ أى وفرض البائع التعرض لهذه الصورة ولو كلف ما ذكر لم تدخل فى عبارته فلو
تعرض لذلك تبرعاً منه زاد خبر لانه تنقل من عام الى خاص (قوله ولو نطق البائع بذلك) أى بقوله للمشتري علمت
العيب ورضيت به اه (قوله ولا يكتفى فى الجواب والحلف الخ) هذا تنقيح لقول المتن حلف بائع أى لا على نفي العلم
وقوله وله الحلف الخ علم مما قبله لكن أعاده توطئة لقوله اعتماد الخ وقوله أيضا وله الحلف على البت أى وله ترك
الحلف وأخذ المبيع فيرضى برده عليه اه (قوله أيضا ولا يكتفى فى الجواب والحلف الخ) الظاهر ان محل هذا الم

على جواز ذلك فممول على
تراضى العاقدين به وتعبيرى
بما ذكر أولى من تعبيره
بعبدن (ولو اختلفا فى قدم
عيب) يمكن حدوثه (حلف
بائع) فيصدق لموافقة
للاصل من استمرار العقد
وانما حلف لاحتمال صدق
المشتري نعم لو ادعى قدم
يمين فافر البائع بقدم
أحدهما وادعى حدوث
الآخر فالصدق المشتري
بيمينه لان الرد ثبت باقرار
البائع بأحدهما فلا يطل
بالشك ويحلف (كجوابه)
على القاعدة الاتية فى
كتاب الدعوى واليمينات فان
قال فى جوابه ليس له الرد
على بالعيب الذى ذكره
أولا يلزم نفي قبوله أو ما أقبضته
وبه هذا العيب أو ما أقبضته
الاسلميان من العيب حلف
على ذلك ليطابق الحلف
الجواب ولا يكلف فى الاولين
التعرض لعدم العيب وقت
القبض لجواز أن يكون
المشتري علم العيب ورضى به
ولو نطق البائع بذلك كاف
البينة عليه ولا يكتفى فى
الجواب والحلف ما علمت به
هذا العيب عندى

وله الخلف على البت اعتمادا
على ظاهر السلامة اذا لم يعلم
أو يظن خلافه وتصديقه
فيما ذكر بالنسبة لمنع الرد
لأنه غير ارش فلو حلف ثم
جرى فسح بخالف فطالب
بارش الحادث لم يجب اليه
لأن يمينه وان صحت للدفع
عنه لا تصلح لشغل ذمة
المشتري بل للمشتري ان
يخلف الآن انه ليس بحادث
كافي الوسيط تبعا للقاضي
والامام فان لم يمكن حدوث
العيب عند المشتري كشين
الشجرة المندملة والبيع
أمن صدق المشتري بلا
يمين ولو لم يمكن تقديمه كشرح
طري والبيع والقبض من
سنة صدق البائع بلا يمين
(وزيادة) في البيع أو الثمن
(متصلة كسمن) وتعلم صنعة
وكبر شجرة (تنبه) في الرد
اذ لا يمكن أفرادها (كحمل
قارن يبع) فانه ينبغ أمه في
الرد وان انفصل ابنه كان له
الرد بان لم تنقض أمه بالولادة
أو كان جاهلا بالجل وذلك
بناء على ان الجل يعلم ويقابل
بقسط من الثمن فان نقصت
بها وكن عالما بالجل لم يردها
بل له الارش كما علم محام

يكن المبيع حيويا بشرط البراءة والاقبنة والخلف على نفي العلم ليبراً لأنه لو كان عالماً ليبراً اه شيخنا (قوله
وله الخلف على البت) أي يجوز له الاقدام على الخلف على البت مع انه لا يقبل منه الخلف على نفي العلم كما قاله
شيخنا في مثله لا يقال كلامه أولاً لا يقتضي انه يجب الخلف على البت حيث قال ولا تكفي الخ وثانياً انه جائز ويكفيه
الخلف على نفي العلم حيث قال وله الخ لان الكلام في مقامين في الصيغة التي تقبل منه وهذا مراده بما ذكره أولاً
وفي جواز الاقدام وهو مراده بما ذكره ثانياً اه تقرير شيخنا برماوى (قوله أيضاً وله الخلف على البت) أشار به الى
جواب سؤال وهو ان يقال كيف ساغ للبائع الخلف على البت مع انه لم يعلم بالحال أي هل العيب قديم أو حادث
فأجاب بقوله وله الخلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة لأنه يظن انه سليم حال البيع فسأخ له الخلف على
البت ولا يقال يفهم منه ان له ان يخلف على نفي العلم لان الشارح قال قبل ذلك ولا يكفي في الجواب والخلف
ما علمت به هذا العيب اه عشموى (قوله وتصديقه فيما ذكر الخ) عبارة شرح مر وتصديق البائع على عدم
القدم انما هو لمنع رد المشتري لا لتغريمه أرشاً لوعاد البائع بفسخ وطلبه زاعمان حدوثه بيده ثبت بيمينه لان
يمينه انما صحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شيء له نظير ما يأتي في الخلف في الجراح فله المشتري الآن ان يخلف
انه ليس بحادث انتهت (قوله لان يمينه وان صحت الخ) ومثله الوكيل لو ادعى تسليم الثمن الى الموكل فأنكر فان
الوكيل يصدق بيمينه لانه أمين فلو حلف ثم استحق المبيع وغرم الثمن لم يرجع به على موكله لان يمينه كانت
للدفع لا لاثبات ويأتي فيما أوضحه موضحين ورفع الحاجز بينهما ما وزعه قبل الاندمال ما يوافق ذلك اه
شوبرى (قوله بل للمشتري ان يخلف الخ) فلو كان المبيع تالفاً منتهياً بالعيب القديم وانظر لوزكل
المشتري اه شوبرى وعبارة عس قوله بل للمشتري ان يخلف الخ أي فلو امتنع من الخلف حلف البائع
ثانياً واستحق الارش ولا يكفي منه باليمين السابقة لان الدفع الرد وهذه لطلب الارش فالمقصود من كل منهما غير
المقصود من الاخرى انتهت (قوله بل للمشتري ان يخلف الخ) أي فيما اذا طلب البائع تحليفه بعد دعوى انه
يستحق الارش فلو نكل عن اليمين حلف البائع واستحق اه حل (قوله بل للمشتري ان يخلف الخ)
بأن ينشئ البائع الدعوى ثانياً ليطالب بارش الحادث بعد الفسخ أو الاقالة بالتراضي اه شيخنا عبد الوهاب
الطنتداني (قوله وتعلم صنعة الخ) هو من الزيادة المتصلة ولولم تعلم والقصورة والصبيغ كالتصلة من حيث انه لا شيء
له في نظرها على البائع في الرد وكالتلفص له من حيث انه لا يجبر معها على الردفه الامسالك وطلب الارش كذا
قاله شيخنا فتأمل اه قل على الجلال (قوله وكبر شجرة) اعترض بما يأتي في الصداق فيما اذا صدقها
شجرة وكبرت ثم طلقها قبل الدخول بان كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص ويحجب بان جانب الزوجة
لما لحقها من الكسر بالفراق يراعى أكثر من البائع هنا بدليل الزيادة المتصلة تتبع الاصل هنا وفي سائر الابواب
الا لصداق اه شوبرى (قوله اذ لا يمكن أفرادها) أي بالعقد وأشار به الى ضابط المتصلة والمنفصلة
فالاولى هي التي لا يمكن أفرادها بالعقد والثانية هي التي يمكن أفرادها به اه شيخنا أو المراد بشو له لا يمكن
أفرادها أي فصلها عن محلها (قوله كحمل قارن يبع) هو تنظير لامثال بدليل عود الكاف وعدم عطفه على
ما مثل به وأيضاً الغرض انه قارن فلم يكن زيادة قال الشارح في شرح البسطة بعد تقرير ما ذكره ويمكن
جعل له مثلاً يحدف مضاف أي وكز زيادة الجل يميني غموم وكبره اه شوبرى ويكون قد حذف العاطف
وهو جائز (قوله فان نقصت بها وكن عالماً الخ) المعتمد انما هي نقصت بالولادة فلا رد له مطلقاً أي علم بالجل
أو جهله لانه وان كان النقص حصل بسبب جرى عند البائع وهو الجل فالفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة
أو القطع بالجناية السابقة ان النقص هنا حصل بملك المشتري وهو الجل فكان مضموناً عليه ما نقص
بالولادة أو بالقطع والقتل فلم يحصل بسبب ملك المشتري وأيضاً الجل يترافق في ملك المشتري قبل الوضع فاشبهه
ما اذا مات عند المشتري بمرض سابق اه شرح مر فقوله وكما علم محام أي من قول المتن ويضمنه البائع

بقتله برودة سابقة الخ (قوله وخرج بالمقارن الحادث الخ) عبارة شرح مر وخرج ببناءها حاملا مالوا باعها حائلا ثم
 حلت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري بخلاف نظيره في الفلاس فان الولد للبائع والفرق ان سبب الفسخ هناك
 نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهنأ من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي
 وغيره وللمشتري حبس الام حتى تضعه وجيل الامة بعد القبض عيب حادث يمنع الرد قهرا وكذا حل غيرها ان
 نقص به ونحو البيض الحادث بعد العقد كالحل والاطاع كالحل والتأخير كالوضع فلو اطلعت في يده ثم ردها بعيب
 كان الطالع للمشتري على أحد الوجهين والحق به اللبن الحادث قال الوالد رحمه الله تعالى ان الرجح ان الصوف
 واللبن كالحل وقال الاذرى انه الاصح وقد قال الدارمي ان كانت الزيادة متميزة ككسب عبيد وولد جارية
 وثمر نخلة وشجر ولبن وصوف وشعر حيوان ونحوه فهو للمشتري ويرد المبيع دونها قال الاذرى وقضية
 اطلاقه انه لا فرق في الثمرة واللبن والصوف بين ان تكون فصلا أولا اه شرح مر (قوله الحادث في ملك
 المشتري) أي وكان حل بجمعة بخلاف حل الامة فانه عيب فيها كما قاله مر أي فيمنع الرد وهذا التقييد
 لا ينافيه قوله فيما بعد نعم ولد الامة الخ لان ذلك مفروض فيما بعد الانفصال بخلاف ما هنا فانه مفروض فيما قبل
 الانفصال (قوله بل هو له يأخذه اذا انفصل) ولو قبل الاستغناء وليس هذا من التفريق لان الفرض ان الفسخ وقع
 قبل الوضع ففي وقت أخذ الولد لم يحصل تفريق لان مالهما مختلف وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون
 بين الام وفرعها لا بينهما وحلها اه حل وفي قل على المحلى مانعه واذا ردها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع
 وموتها على البائع لانها ملكه واذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الامة قبل التمييز
 لاختلاف المالك فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتمثيل بالولد فيسرد على الامام أبي حنيفة
 القائل بانه يمتنع الرد على الامام مالك القائل بانه يرد مع الام اه (قوله وثمر) أي حدثت بعد العقد سواء
 أبرت أولا فان كانت موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والافسك كالحل فهي له ايضا كالثمره الصوف
 والوبر والبيض واللبن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحل وما حدث بعده فلامشتري سواء
 انفصل أولا واذا اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط الثمرة وشيأى اه
 قل على الجلال (قوله لا تمنع ردا) ليس فيه حسن مقابلة وايضا لا يتوهم منعها الرد حتى ينبت عليه اه (قوله نعم
 ولد الامة الخ) وكذا ولد البهيمة اذا لم يستغن فانه يمنع الرد خلافا لما في الروض من جواز ذلك فيجب الارش وان لم
 يحصل يأس لان تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيره كالبيوس منه اه حل (قوله يمنع الرد) اهلا كان عذرا في
 تأخير الرد كما لو وجد العين مؤجرة وان طالت مدتها وهل يفرق بين مدة الاجارة معلومة بخلاف مدة التفريق اذ
 زمن التمييز غير معلوم اذ قد يبلغ الشخص بلا تمييز فليتأمل اه شوبري (قوله كاستخدام) أي قبل الاطلاع
 على العيب اه حل (قوله ووطء ثيب) أي ولو في الدبر اه شرح العباب لحج ومثل الثيب ووطء البكر
 في دبرها فلا يمنع الرد اه حج أيضا اه ع ش على مر (قوله بغير زنا منها) فان كان برزنا منها بان طنت
 السيد اجنبيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه عيب حادث حيث علم بانه لم يوجد
 عند البائع اه حل والظاهر ان هذا زنا صوري وفي سم قوله بغير زنا منها هذا يفيد انه اذا كان برزنا منها
 قبل القبض يمنع الرد ولا ينبغي أن يكون مراد في وطء البائع أو الاجنبى لان غاية الامر انه عيب حادث قبل
 القبض ومثل ذلك عيب قديم ثبت الرد به بخلاف ما اذا كان زنا بوطئها بعد القبض فانه ليس بعيب قديم فيمنع
 الرد بعيب آخر قديم قهرا او اناوطء المشتري قبل القبض أو بعده فأطلق في الروضة وغيرها انه لا يمنع الرد وهو
 واضح الا فيما اذا كان الخيار وقت القبض للبائع وحده وكان بعد القبض وطأعت فان هذا زنا منها وان سقط
 الحد شبهة الخلاف فيمن له الملك وهو عيب وقد حدثت به فانه فيمنع الرد كافتضاها قبل القبض فليتأمل
 اه سبط طب (قوله وان رد) أي المشتري قبل القبض هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وهي للمشتري

وخرج بالمقارن الحادث
 في ذلك المشتري فلا يمتنع
 في الرد بل هو له يأخذه اذا
 انفصل (و) زيادة (منفصلة
 كولد وأجرة) وثمر (لا تمنع
 ردا) بالعيب عـ لا يمنع
 العيب نعم ولد الامة الذي لم
 يميز يمنع الرد لمرمة التفريق
 بينهما كما مر في باب المناهي
 (كاستخدام) للمبيع من
 مشتراً أو غيره أول الثمن من
 بائع أو غيره (ووطء ثيب)
 بغير زنا منها قبل القبض أو
 بعده فانه لا يمنع الرد
 (وهي) أي الزيادة المنفصلة
 (لمن حدثت في ملكه) من
 مشتراً أو بائع وان رد قبل
 القبض

ان رد بعد القبض وكذا ان رد قبضه في الاصح بناء على ان الفسخ يرفع العقد من حينه وهو الاصح ومقابلته مبنى على انه يرفع من أصله انتهت (قوله لانما افرع ملكه) يؤخذ منه ان محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له أو لا خيار وان كان للبائع فله المهر على المشتري وكذا ان كان له ما وفسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن اه حل (قوله ولان الفسخ يرفع العقد من حينه الخ) أي العلاقة الخاصة به وهي حل الانتفاع والافعال العقد المركب من الايجاب والقبول لا يتصور رفعه اه ع ش (قوله وزوال بكرة عيب) قضيته مع ما يأتي في الباب الا ترى من ان العيب قبل القبض بفعل البائع أو امره يثبت الخيار انه هنالك كان بما ذكر ثبت الخيار فقوله هنا قد يراد بغيره أن يحمل على انه لا يجب به شيء لانه يمنع الرد فتأمل اه شوبري (قوله من مشتراً وغيره) أي سواء كان الغير بائناً أو أجنبياً أو زوجاً أو أماً أو أختاً أو ابنة أو غيرها ولو ثبتت هذه خمس صور في زوالها وعلى كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده ولم يستند لسبب متقدم أو استند له علم المشتري أو جهله والظاهر ان الخمسة كلها لا تتصور حينئذ وانما يتصور منها واحدة وهي ما لو كان الزوال بزواج سابق بل الصور العشرة كلها انما هي عقليّة وانما يتأتى في الخارج منها اثنتا عشرة صورة كونه قبل القبض وكونه بعده ولم يستند لسبب أصلاً وهاتان في الخمسة السابقة بعشرة وكونه بعده واستند لسبب سابق ولا يكون هذا الا اذا كان الزوال من زوج سواء علمه المشتري أو لا هاتان صورتان تضمنان للعشرة تأمل (قوله وزوال بكرة عيب) أي فيمنع الرد في صورتين ذكر الاولى بقوله فان حدث بعد قبضها الخ أي من المشتري أو البائع أو أجنبي أو باقعة وذكر الثانية بقوله أو قبله فان كان من المشتري الخ ولا يمنع في صورة ذكرها بقوله أو كان من غيره وأجاز هو البيع ففيه إشارة الى ان له عدم اجازته أي فسخه بهذا العيب الذي هو زوال البكرة وقوله فله الرد بالعيب أي الذي هو غير هذا أي غير زوال البكرة يعني ان رضاه بهذا العيب واجازة العقد لا يمنع الرد بعيب آخر غير هذا العيب ان وجد وقوله ثم ان كان زوالها الخ تفصيل لقوله أو كان من غيره وقوله ويكون للمشتري أي العذر الذي وجب سواء كان ارشاً أو مهراً وقوله لكنه ان رد بالعيب أي كما ذكر سابقاً بقوله فله الرد بالعيب وقوله سقط منه قدر الارش أي من المهر في صورته وأما في صورة الارش فهو كالمبيع للبائع تأمله (قوله فهو أعم من قوله واقتضاض البكر) بالفاء والعاف اه شرح مر وفي المصباح فضض الخاتم فضاض من باب قتل كسرتة وفضضت البكرة أرزتها اه وفيه أيضاً فضضت الحشبة قضا من باب قتل ثعبنها ومنه الفضة بالكسر وهي البكرة ويقال اقتضضتها اذا أرزتها فضضتها ويكون الاقتضاض قبل البلوغ وبعده وأما ابتكرتها واختصرتها وابتسرتها فمعنى الاقتضاض فالثلاثة مختصة بفعل البلوغ اه (قوله ولم يستند لسبب متقدم) بان لم يستند أصلاً واستند لسبب متأخر أو متقدم علم المشتري ومفهوم هذا ان الذي مالوا استند لسبب متقدم جهله المشتري وحكمه انه يثبت الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم (قوله فلا رد له بالعيب) أي بالعيب الآخر الذي هو غير زوال البكرة ولا بهذا أيضاً في هاتين لم يقيده بقول المتن فيما سبق سواء حدث قبل القبض أي بما اذا كان العيب الحادث بغير تعيب المشتري وبعبارة أخرى قوله فلا رد له بالعيب أي القديم فان حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كحدثه بعده في منع الرد القهري كما يعلم من الباب الا ترى مما كتبه الحلبي عند قول المتن أو عيبه - المشتري آخذ بالثمن (قوله بقدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لأنه يستقر عليه نفس ما نقص اذا قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر فليحذر اه حل وهذا القدر لا يسمى ارشابل هو جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوفاه المشتري من المبيع فإزالة البكرة من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الا ترى واتلاف مشتري قبض (قوله بقدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص اذا قد يكون ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد اه سم على ج اه ع ش على مر وقوله لزمه قدر النقص من الثمن وهذا

لانما افرع ملكه ولان
الفسخ يرفع العقد من حينه
لان أصله وتعييرى بذلك
أعم من قوله للمشتري
(وزوال بكرة) للامنة
المبيعة من مشتراً وغيره ولو
بوثبة فهو أعم من قوله
واقتضاض البكر (عيب)
بها فان حدث بعد قبضها
ولم يستند لسبب متقدم
جهله المشتري منع الرد وأقبله
فان كان من المشتري فلا رد
له بالعيب واستقر عليه من
الثمن بقدر ما نقص من
قيمتها فان قبضه الزم الثمن
بكاه وان تلف قبل قبضها
لزمه قدر النقص من الثمن أو
كان من غيره

القدر هو المذكور قبل بقوله واستقر عليه الخ (قوله وأجاز هو البيع الخ) الظاهر ان المعنى انه اذا علم باقتضاض غيره فان فسح ذلك وان أجاز ثم علم العيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم بهما معافهل له تخصيص الاجازة بعيب الاقتضاض والفسح بالاخر فيه نظر اه سم على ج اه ع ش على م ر فقوله فله الرد بالعيب معناه ان له الرد بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد اجازته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة لانه اطلع عليه وأجاز البيع اه حل (قوله فهدر) معنى كونه هدر انه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع بها من غير شيء وان فسح أخذته كله اه ع ش أى ولا يمنع الرد (قوله فعليه الارش) أى ويكون تابعها لها فهو لمن تم له المالك وقوله ويكون للمشتري أى المذكور من الارش والمهر وقوله سقط منه أى من المهر قدر الارش وهو ما نقص من قيمتها حتى لو كان المهر قدر الارش استحقه البائع ولا يلزم المشتري شيء لو كان الارش أكثر من المهر لانه لم يدخل في ضمانه الى الآن اذا فرض انه قبل القبض اه سلطان (قوله لا يخالف ما في الغصب) بان غصب زينة عمرو ووطئها أى بغير زنا منها وقوله والديات أى فيما لو تعدى شخص على حرة وأزال بكارتها بالوطء فقوله لان ملك المالك الخ الى قوله بخلافه ثم أى فان المالك هناك قوى أما في الغصب فالمراد ملك سيد الامه لها وأما في الديات فالمراد ملك الحرة لنفسها وقوله لم يفرقوا بين أى في مجموع البائين أى بل سووا بين الحرة والامة في وجوب مهر ثيب وارش بكارة اه وسباني في المتن في الغصب مانصه ولو وطئ معصوبة حذر ان منها ما وجب مهران لم تكن زانية ووطء مشتر منه كوطئه اه ويأتى له في الديات مانصه ولو أزال أى الزوج بكارتها فلا شيء عليه أو غيره بغير ذلك كره حكومة أو به وعذرت فمهر مثل ثيبا وحكومة اه وتقدم عن شرح م ر في باب المناهي في تكلمه على حكم البيع بيعا فاسدا مانصه ولو كانت المبيعة بيعا فاسدا التي أزال بكارتها المشتري بكره بكر يلزمه كالتكاح الفاسد وارش بكارة الى ان قال والاصح في التكاح الفاسد وجوب مهر ثيب وارش بكارة وعلى الاول فلا ينفى ما يأتى في الغصب انه لو اشترى بكرة معصوبة ووطئها جاهلا لانه يلزمه مع ارش البكارة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول المالك به هنا كما في التكاح الفاسد بخلافه ثم اه فانت تراه صور مسئلة الغصب بوطء المشتري من الغاصب وقد نظم بعضهم هذه الابواب بقوله

في الغصب والديات مهر ثيب * كذلك ارش البكارة اطلب
في وطء مشتري بعقد فاسدا * مهر بكرة مع ارش أبدا
في وطء زوج في تكاح فاسد * مهر بكرة دون ارش زائد
كذلك وطء أجنبي لامة * قبل قبض المشتري قد ختمه

اه شيخنا (قوله لان ملك المالك هنا ضعيف) كل وجه شاعره انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الغرض اه سم على ج اه ع ش على م ر (قوله بين الحرة والامة) ان قلت الحرة لملك فيها أصلا حتى يقال انه قوى يمكن ان يقال المراد به ملكها المنفعة نفسها قوى اه شيخنا عشاوى (قوله لوجود العقد المختلف في حصول المالك به) انظر ما وجه استمادة الفرق من هذا بل كان المناسب العكس اذا المالك هنا متفق عليه فكان أولى بايجاب شيئين بخلاف المختلف فيه وقد قرر بعضهم الجواب بقوله أى فلك المالك هناك وهو البائع قوى على ايجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هنا فانه ضعيف وهذا الجواب لا يصح لان ملك المالك هناك الذي هو البائع أضعف مما هنا اذا الخلاف في حصول الملك للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه وما هنا متفق عليه مع ان الغرض ان الواطئ هو المشتري في صورة المبيعة بيعا فاسدا ومقتضى الخلاف في حصول المالك له التخفيف فيما يجب عليه لا التخليط كما هو الواقع وان الواطئ في صورة المبيعة قبل القبض شخص أجنبي غير المشتري والبائع ليس زوجا بل هو زان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا مختلف فيه والمناسب له التخليط لا التخفيف كما هو الواقع اذا علمت هذا فالناسب في الجواب ما يستنبط من كلام

وأجاز هو البيع فله الرد
بالعيب ثم ان كان زوالها
من البائع أو بائنة أو
زوج سابق فهدر أو من
أجنبي فعليه الارش ان
زالت بلا وطء أو بوطء زنا
منها والامة مهر بكر مثلها
بلا افراد ارش ويكون
للمشتري لكنه ان رد
بالعيب سقط منه قدر
الارش للبائع وما ذكر من
وجوب مهر بكرة لا يخالف
ما في الغصب والديات من
وجوب مهر ثيب وارش بكارة
لان ملك المالك هنا ضعيف
فلا يحتمل شيئين بخلافه ثم
ولهذا لم يفرقوا بين الحرة
والامة ولا ما في آخر البيوع
المنهي عنها في المبيعة بيعا
فاسدا من وجوب مهر بكر
وارش بكارة لوجود العقد
المختلف في حصول المالك به ثم

الز يادى فيما كتبه ههنا في الفرق بين الغصب والبيع الفاسد وهو ان يقال في قوله لوجود العقد الخ أى فتمددت
الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أى وتعدد الجهة يقتضى شيئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالخامس
ان ما هنا اذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة وبالضعف واذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد
الجهة وعدمه وتعدد الجهة يعلم من كلام الز يادى ونص عبارته قوله بخلافه فيما ذكره ويوجب ان الجهة
المضممة هنا لما اختلفت بسبب جريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه ايجاب مقابل البكارة مرتين اذا لموجب للمهر
البكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر او لارش البكارة ازالة الجلدة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة ولو
أوجب مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما يقال الغاصب الذى لم
يختلف في عدم ملكه أولى بالتعليق ممن اختلف في ملكه (قوله كفى النكاح الفاسد) اعترض بان فضيحه وجوب
مهر بكر وارش بكارة فيه وليس كذلك بل الواجب فيه مهر بكر فقط وأجاب بعض مشايخنا بانه ليس تنظير البيع
الفاسد في الواجب فيه بل في اعطائه حكم الصحيح في قدر الضمان فكأن النكاح الفاسد أعطى حكم صحيحه في
وجوب مهر بكر لوجوبه في النكاح الصحيح الخالى من مسمى صحيح فكذلك البيع الفاسد أعطى حكم صحيحه في
وجوب ارش بكارة لوجوبه في البيع الصحيح على المشتري حيث رد الجارية المشتراة بعد افضاضها لا يقال قضية
هذا عدم وجوب مهر بكر مفعلا لانا نقول وجوبه لامن حيث البيع الفاسد بل من حيث وطء الشبهة فليست
اه حاشية ابن عبد الحق (قوله كفى النكاح الفاسد) قضيته ان الواجب في النكاح الفاسد مهر بكر وارش بكارة
وهو خلاف ما تقدم له بعد قول المصنف ولو اشترى زرعاً بشرط ان يحصده الخ مما نصه ولو كانت بكر افهر بكر
كالنكاح الفاسد وارش بكارة لا تلاقيها بخلافه في النكاح الفاسد اذا فسد كل كسبه في الضمان
وعنده وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشى وابن العماد والاصح
في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة او عليه فالتشبيه في أصل الضمان لافي قدر المرجوع به
ومع ذلك الراجح ما هنا من الاقتصار في النكاح الفاسد على مهر البكر اه ع ش على مر (قوله كفى النكاح
الفاسد) المعتمد فيه وجوب مهر بكر فقط وسيصرح به المصنف أو اخر فصل التفويض اه حل والخامس
انه متى استمتع بكر وأزال الجلدة وجب مهر بكر وارش بكارة ان قوى ملكه كفى البيع الفاسد ويجب مهر
بكر فقط كفى هذا الباب لانه اضعف ملكه لم يقع على شيئين وكفى النكاح الفاسد على ما ذكره لانه ما ذون في
ازالة الجلدة أو مهر ثيب وارش بكارة كفى الغصب والجنائيات وعدم وجوب مهر بكر فيهما لكون الجهة واحدة
ولاشبهة ولا ملائمة فتمامل لكن تقدم عن مر في باب البيوع المنهى عنها ان النكاح الفاسد يجب فيه مهر ثيب
وارش بكارة كالغصب والديات وارضاه ع ش هناك والمعتمدان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما صرح
به مر في فصل لا تزوج امرأة نفسها فساد كره الحلي ظاهر اه شيخنا ح ف (قوله كفى النكاح الفاسد)
متعلق بقوله من وجوب مهر بكر وارش بكارة أى فالنكاح الفاسد يجب فيه على الزوج اذا وطئ مهر بكر
وارش بكارة هذا هو معنى عبارته وان كان ضعيفا اذا المعتمدان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما هنا
أى كالمبيعة قبل القبض وقوله بخلافه فيما ذكره متعلق بالتعليل أى قوله لوجود العقد الخ وما ذكره هو المبيعة
قبل القبض أى فليس فيها عقد مختلف في حصول الملك به أى بالنسبة للوطئ اذ هو اجنبى كما علمت فليس له
ملك لا ضعيف ولا قوى لا متعلق عليه ولا مختلف فيه وقد عرفت ما في هذا التعليل والفرق (قوله بخلافه فيما ذكره)
أى فليس فيه عقد مختلف فيه وانما هو غصب من الاجنبى لكن لما ضعف الملك وجب عليه شئ واحد ولا بد من
ملازمة هذا المقدر في الفرق فافهم اه سبط طيب وعبارة حل قوله بخلافه فيما ذكره أى فانه لا ملك فيه
بالنكاحية وموجب المهر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر او موجب ارش البكارة ازالة الجلدة ولا يخفى ان هذا يعينه
موجوده هنا أى في الجنابة وموجود في الغصب منع انه أولى بذلك الا ان يقال الموجب لمهر البكر وارش البكارة

كفى النكاح الفاسد بخلافه
فيما ذكر

جهة الغصب وهي جهة واحدة فلو أوجبنا عليه مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو
 ممنوع اهـ حل * (تمة) * في الروض وشرحه ما نصه فصل الاقالة وهي ما تقتضي رفع العقد المالي بوجه مخصوص
 جائرة وتسند لنادم أي لاجل له الخبر ابن حبان في صحيحه من أقوال مسلم وفي رواية للبيهقي نادما قال الله عز وجل
 وهي فسخ لا بيع والالصف من غير البائع وبغير الثمن الاول وفرع على كونها فسخا مسائل فقال فيجوز
 تفرق المتقابلين أي تفرقهما عن مجلس الاقالة في الصرف قبل التقابض ولا يتجدد به اشفعة وتصح في المبيع
 والمسلم فيه ولو قبل القبض أو بعد التلف لهما وشمل كلامه الا بقى فصح الاقالة فيه لانه لا يزيد على
 التلف بخلاف رده بعيب لان الرد يد على المردود ولا مردود ويصح الرجوع في الموهوب الا بقى من يد
 المنتهب على الاصح ويرد المشتري مثله أي التالف في المثل وقيمته في المتقوم كظا ترويه وينفذ تصرف البائع
 في المبيع بعدها أي الاقالة قبل القبض الا اذا لم يكن المشتري قبض الثمن فلا ينفذ التصرف نقله الاصل عن
 المتولي في الباب الا في وهو المناسب لما سيأتي من ان للمشتري حبس المبيع لاسترداد الثمن على ما يأتي فيه
 ولا تنفسخ الاقالة بتلفه عند المشتري ولو بالتلف أو اتلاف أجنبي بل يضمه لانه مقبوض بحكم العوض كلما أخذ
 قرضا وسوما وتبر قيمته ان كان متقوما باقل قيمته وقت العقد والقبض لما مر في نظيره في اعتبار الارش وقياسه
 انه ان كانت القيمة بين الوفتين اقل فهي المعسرة وفيما ذكره كاهل من اعتبار الاقل نظرا والوجه اعتبار يوم
 التلف وان استعمله المشتري بعد الاقالة وقبل القبض لزمت الاجرة وليس للبائع فيها رد بعيب حدث بيد
 المشتري قبلها وعليه للبائع ارض العيب كما ذكره الاصل وللمشتري الحبس المبيع بعد الاقالة لاسترداد الثمن
 سواء اقلنا انهما فسخ أم بيع صرح به الاصل ونقله السبكي عن القاضي قال لاننا قلنا يبيع فالبائع الحبس أو
 فسخ فكذلك الباعث وله الحبس وهذا يخالف ما نقله النووي في مجموعه في الخيار عن الرواية وأقره من انه
 ليس لواحد من العاقلين بعد التماس في مدة الخيار الحبس بل اذا طالب أحدهما الآخر لزم الاخر الدفع اليه
 ثم يدفع ما كان يده بخلاف اختلافهم في البداية في البيع فان لكل حبس ما يده حتى يدفع اليه الاخر لان
 الفسخ هنا رفع حكم العقد وبقى التسليم بحكم اليد وهي توجب الرد وهناك التسليم بالعقد وهو يوجب
 التسليم من الجانبين اهـ فعلم منه انه لا حبس في جميع الفسخ فعليه الاحتجاج الى تقييد نفوذ تصرف البائع
 فيما مر بكلام المتولي السابق وعليه جرى في المجموع فانه لما ذكر نفوذ التصرف سابق فيه كلام المتولي مسبق
 الاوجه الضمنية ولفظها أي الاقالة قول العاقلين تقابلنا أو تفاخنا أو قول أحدهما للاخر أفتلك ونحوه
 فيقبل الاخر ولا يشترط لصحة هذا كرا الثمن وقيسه النسبكي بما اذا كان معلوما وأيد بالنص الا في لكن
 كلام الامام الا في ينافيه وهو المعتمد وكلامهم فيما يأتي يقتضيه والعمل النص مبني على انها يبيع لافسخ وان
 نص قبله على انها فسخ ولا تصح الا به أي بذلك الثمن فان زاد فيه أو نقص عنه أو شرط فيها أجلا أو أخذ صحاح
 عن مكسرة أو عكسه بطلت وبقى العقد بحاله وتصح من الوارث لانه خليفة العاقد وما أفتى به ابن الصلاح من
 ان الورثة لو استأجروا من حج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم يكن أوصى بها ثم تقايلوا مع الاجير لم تصح
 الاقالة لو فسخ العقد لمورثهم لا ينافي ذلك لان الحق فيه عند الاقالة لمورثهم لانهم بخلافه فيما تقرروا قال السبكي
 نقلا عن القاضي ولو أقال في مرض موته حسب من التلث لانه في مرض الموت لو رد المبيع بعيب وقيمته
 اضما في ثمنه حسب من التلث كابتداء البيع بالمحاباة وتصح في بعض المبيع أو المسلم فيه كما تصح في كله قال في
 الاصل في الاولى قال الامام هذا اذا لم تلزم جهالة والا فلا يجوز على قولنا ان يبيع للجهل بحصة البعض وقضيته
 الجواز على قولنا انها فسخ مع الجهل بالحصة قال الزركشي ويرد عليه نص الشافعي على انه لا بد فيها من العلم
 بالمقابل بعد نفيه على انها فسخ قلت وتقدم ما فيه لكن ان أقاله في البعض ليجهل له الباقي أو جهل له بعض المسلم
 فيه ليجهل له الباقي فهي فاسدة كما لو تقايل بأزيد من الثمن ولو تقايل بأقل أو تفاخا بعيب أو تفاخا ثم اختلفا في قدر

الثنى فالقول قول البائع بيمينه لأنه غارم وكذا القول قوله بيمينه إذا احتج إلى معرفته أي الثمن لتقدير الارش الذي يرجع به المشتري على البائع عن العيب القديم وإن اختلفا في وجود الآفة فالقول قول منكرها بيمينه لأن الأصل عدمها والزيادة المنفصلة قبيلها للمشتري والمتصلة للبائع تبعاً للاحتمال الحادث قبيلها بقياس ما مر في الرد بالعيب أنه للمشتري وإن باعه مؤجلاً وتقيلاً بعد الاحول لا لاجل القبض للثنى استرد المشتري الثمن بلامهلة فلا يلزمه أن يصبر قدر الاجل وإن لم يقبض أي البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالاً أم مؤجلاً وبرئاً جميعاً زال العلق بينهما اهـ

* (باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده الخ) *

ذكر له أحكاماً ثلاثة لا يفسخ بالتلف وثبوت الخيار بالتعيب على التفصيل الآتي وعدم صحة التصرف فيه كما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه أي كالصداق والاجر المعينة وأما الثمن فداخل في المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقاً وقوله وبعده ذكره من النقيض بالظرف اذ يلزم من قوله قبل قبضه أنه بعد قبضه ليس من ضمان البائع لكن محله أن لم يكن خيار أصلاً أو كان للمشتري أو له ما كان للبائع وحده فهو من ضمانه أيضاً كما هو قبل القبض في التفصيل الآتي لكن قوله ونحوه لم يذكر للخو الأحكام الثلاثة التي ذكرت للمبيع بل ذكره الثالث فقط وهو عدم صحة التصرف فيه كما سيذكره عموم قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فيما له الخ هو ما سيذكره بقوله وله تصرف فيما له بيد غيره وقوله وما يعلق بهما الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير منقول الخ الباب والذي يتعلق بالتصرف فيما له تحت يد الغير مسئلتنا الاستبدال وبيع الدين الآتيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقهما بمسئلة التصرف انهما نظيران لهما من حيث ان فيما تصرف في العين وفيهما تصرف في الدين وكل من العين والدين ليس تحت يد المتصرف اهـ شيخنا (قوله ونحوه) كالصداق والثنى المعين والاجر المعينة مما هو مضمون ضمانه كما علم من قوله ولا يصح تصرف الخ تأمل اهـ شوبري (قوله والتصرف في ماله الخ) ويأتي له في الصداق ما نصه ولا يضمن من ماله فائدة بيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليمه بعد طلبه كظايره في المبيع اهـ شوبري (قوله المبيع قبل قبضه) أي الناقل للضمان وعبارته شرح مـ المبيع قبل قبضه أي الواقع عن جهة البيع فالقبض الواقع لاهن جهته كالمدم فهو بعده باق على كونه من ضمان البائع وذلك كأن قبضه المشتري من البائع على سبيل الوديعة بأن أودعه البائع إياه فآخذ منه وديعة وكان للبائع حق الحبس فتلقه بيد المشتري في هذه الحالة كتلقه بيد البائع كما صرحوا به لأنه لا أثر لهذا القبض ولهذا كان الاصح بقاء حبس البائع بعده وما وقع للزركشي في هذه آخر الوديعة بما يخالف ما تقرره وانتهى ببعض تصرف في اللفظ وقوله وكان للبائع حق الحبس مفهومه أنه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمون للمشتري اهـ عـش عليه وقول مـ بأن أودعه البائع إياه الخ لا ينافيه قوله هم ابداع من يده ضمانته بغيره لأن ذلك مفروض في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد اهـ حل واحترز بالمبيع عن زوائده المنفصلة الحادثة في يد البائع كشرة ولبن وبيض وصوف ووركا فأنهم أمانة في يد البائع وإن تعدى بحبس المبيع بأن طلبه المشتري فغنه منه ولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يلزمه له أجره وكذا لو حبسه مدة لها أجره تعدى بذلك لضعف ملك المشتري اهـ شرح مـ (قوله أيضاً المبيع قبل قبضه) أي أو بعده في زمن خيار البائع وحده من ضمان بائع وإن عرضه على المشتري فلم يقبله لبقاء سلطنته عليه وإن قال له المشتري هو وديعة عنيدك اهـ جـاي ومن القبض ما لو وضع بين يديه وعلم به ولا مانع له من قبضه وإن قال المشتري لا أريد به وبحث الامام أنه لا بد من قرينه منه بحيث تناله يده من غير حاجة لانتقال أو قيام سواء كان وضعه عن يمينه أو يساره أو أمامه ويأتي مثل ذلك في وضع المدين الدين عند دائنه خلافاً لما في الأنوار وهذا كله بالنسبة لحصول القبض

* (باب) *
في حكم المبيع ونحوه
قبل القبض وبعده والتصرف
في ماله تحت يد غيره مع
ما يعلق بهما (المبيع قبل
قبضه من ضمان بائع)

عن جهة العقد فلو خرج مستحقاً ولم يقبضه المشتري لم يكن للمستحق مطالبة به لعدم قبضه حقيقته وكذا لو باعه
 قبل نفاذ فنتقله المشتري الثاني فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي
 المشتري قبضاً في الصحيح دون غيره وكذا تخلية الدار ونحوها انما يكون قبضاً في الصحيح دون غيره اهـ شرح م
 (قوله بمعنى انفساخ البيع الخ) أي لا بمعنى الضمان الذي هو غرم البذل من مثل أو قيمة لان ذلك في ضمان اليد
 وما هنا في ضمان العقد اهـ (قوله وان أبرأه منه) أي من الضمان بالمعنى المذكور كأن قال له واذا تلف قبل
 القبض لا ينسخ العقد وان تعيب الخيار في عبارة المنهاج وان أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم
 يتغير الحكم وأما قوله ولم يتغير الحكم انه لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه فليس تكراراً مع ما قبله ولا تأكيده
 انتهت اهـ سم (قوله أيضاً وان أبرأه منه مشتري) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان
 كونه في يده وهي باقية اهـ ع ش على مر (قوله فان تلف) أي حساً أو شرعاً ومن الثاني ان يدعى العبد
 الحرية قبل القبض ويحكم بحريته فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع بالثمن لتفريطه بعدم السؤال اهـ
 حل (قوله أو أتلفه بائع) أي ولو باذن المشتري قال الاذرى ولينظر فيما لو أكره البائع على اتلافه هل يكون
 كالمختار على المرح أو يختير المشتري بين الفسخ والاجارة ومطالبة المكره لم أرفقه نقلاً اهـ حواشي شرح الروض
 أقول الظاهر الاول لانهم جعلوا التلف لئلا لا يبرأ بالاكراه طريقاً في الضمان فنسبوا الفعل اليه حيث ضمنوه
 وذلك يقتضي نسبة الاتلاف اليه فيفسخ العقد ويحكم له وهو الظاهر عدم الانفساخ لو جوب الضمان على
 المكره بكسر الراء والبذل قائم مقام مبدله فيختار المشتري وبقي عكسه وهو ما لو أكره المشتري على اتلافه هل
 يكون قبضاً أو لا فيه نظراً لا قرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس أهلاً
 وفعل كل منهما كالفعل اهـ ع ش على مر (قوله أيضاً أو أتلفه بائع) أي من يقع له العقد وان لم يكن ضامناً لنحو
 مبال مما سر أو كان غير مبرأ أو بدعواه التلف أو باذنه لأجنبي في اتلافه أو يعتق ولو لم يعتد به لانه يسرى أو كان
 في يد المشتري والخيار له وحده أو أخذ المشتري تعدياً مثلاً اهـ قل على الجلال (قوله أيضاً أو أتلفه بائع) ومنه ما لو
 باع بعض فن ثم اعتق نصيبه منه وهو موثر لسريان العتق الى البعض المبيع ومثل اتلافه اتلافاً بجملة فيما
 اذا أكانه وكان عاقلاً وكان معها أو فرط في حفظها أو قصر في حفظه بان أكانه دابة الغير ثم سار أو ولد دابة المشتري
 ولم يكن معها اهـ حل (قوله انه ذر قبضه) أي مع عدم قيام البذل مقامه بدليل ما يأتي في اتلاف الأجنبي (قوله
 فيسقط الثمن عن المشتري) أي الذي لم يقبض فان كان قد قبض وجب رده لغوات التماسيم المستحق بالعقد قبل
 كماله وتفرق في عقد الصرف قبل القبض اهـ شرح م (قوله وينتقل الملك في المبيع الخ) يترتب عليه الزوائد
 فتسكون للمشتري حيث لم يختص الخيار بالبائع وموثة تجهيزه على البائع اهـ من الحلبي (قوله وقوع دارة) أي
 جوهرة في بحر أي لا يمكن اخراجها منه ولو بعسر فان عادت في هذه الحالة تبين عدم الانفساخ وكذا يقال في الطير
 والصيد وأما قوله وانقلاب العصب يخر أي ما لم يعد خلا والاثبت الخيار للمشتري وقوله واختلاط متقوم بما
 أي للبائع كما قيده ع ش وذكر حكم ما لو كان للأجنبي وانظر ما لو كان للمشتري اهـ شيخنا هذا ولم يخصصوا
 في وقوع الدارة بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ المبيع أو من المشتري فيكون قابضاً أو من أجنبي فيثبت
 الخيار وكذا يقال في المسائل الاربعة بعد مسألة الدرة والظاهر ان هذا التفصيل متعين ومثله يقال في قوله وأما
 غرق الارض الخ فتارة يكون الغرق والوقوع من المشتري أو البائع أو أجنبي أو من غير فاعل (قوله وانقلابات
 طير الخ) عبارة شرح م وانقلابات ما لا يرجع عوده من طير متوحش اهـ فيعلم من تقييده بعدم
 رجاء العود ان قوله متوحش نعم لكل من الطير والصيد ولم يقل متوحشين لان العطف بأو وقوله ولم يتغير
 عبارة م في شرحه ولم يمكن تمييزه اهـ وكتب عليه ع ش قوله ولم يمكن تمييزه بخلاف ما اذا أمكن وهل
 يكفي امكانه بالاجتهاد اهـ سم علي ريج أقول الاظهر نعم لكن ينبغي ان يثبت للمشتري الخيار اهـ (قوله

بمعنى انفساخ البيع بتلفه
 أو اتلاف بائع وثبوت الخيار
 بتعيبه أو تعيب بائع أو
 أجنبي وباتلاف أجنبي كما
 يأتي (وان أبرأه) منه
 (مشتري) لانه أبرأه عالم
 يتبع (فان تلف) بائعه (أو
 أتلفه بائع انفساخ) البيع
 لتعذر قبضه فيسقط الثمن
 عن المشتري وينتقل الملك
 في المبيع للبائع قبيل التلف
 وكالتلف وقوع دارة في بحر
 وانقلابات طير أو صيد متوحش

وانقلاب العَصِير خِرا) أي إذا لم يعد خلا فان عاد خل لم يكن كالتلف ومثله عود الجوهرة ورجوع الطير
والصيد نعم ثبت للمشتري الخيار اه حل أي في انقلاب العَصِير بخلافه كما في ع ش على مر خلافا
لما هو منه كلام المحشي أي وان كانت قيمة الخل أكثر من قيمة العَصِير لا اختلاف الاغراض كما في ع ش أيضا
(قوله واختلاط متقوم بآخر) خرج اختلاط المثل بالآخر فان اختلاط بغير جنسه كشرب زيت فكالنلف
أيضا وان اختلاط بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون الخلوط شركة اه ع ش على مر وقوله فكالنلف
أيضا أي ان كان المثل للبائع امالو كان لاجنبي فبغيره في قبض لا فيما بعده وبصير مشتري كايته وبين
الاجنبي اه محشي من عند قول المتن ولا يصح بيع ما يقلب اختلاط حادثة بوجوده الا بشرط قطعه (قوله
أيضا واختلاط متقوم بآخر) أي للبائع اه ج ومفهوما ان اختلاط المتقوم بخله لاجنبي لا بعد تلفه لكن ثبت له
الخيار للمشتري ثم ان أجازوا تفق مع الاجنبي على شئ فذلك والاصدق ذوالبد اه ع ش (قوله أو يجد
البائع له) أي بان يغيبه عن عين المشتري وينكر وجوده أو يجد البائع من أصله فان فسح فذلك وان أجاز
أخذ الثمن ان وفي بالمبيع والا أخذ ما زاد عليه من مال البائع ونقص كلام من الثمن والرائد الى جنس المبيع
لانه من باب الظاهر بحقه اه وعبرة ع ش قوله أو يجد البائع له الخ أي بان أنكر أصل المبيع فيخلف على
ذلك ثم بعد الخلف حيث كان المشتري عالما بان المبيع وقع له بغير بين الفسخ والاجارة فان فسح أخذ الثمن من
البائع ان كان قبضه والاسقط عنه وان أجاز أخذ الثمن وانصرف فيه بالظفر بمعنى انه يشتري مثل المبيع فان لم
يقب بما قبضه البائع منه لخص السعر أو طر و عيب في الثمن أخذ المشتري ما نقص مما دفعه للبائع بطريق ما وله
ان لا يخلف البائع ويفسخ العقد ويأخذ الثمن لعدم وصوله الى حقه انتهت (قوله أيضا أو يجد البائع له) أي
ولا يبيعه للمشتري أي أوله بينة لكن في اقامتها كلفة يشق تحملها في العادة فيما يظهر قال الاذري وفي فسخه بمجرد
الجد من غير حاف وقفة اذا غلب على ظنه انه لا يخلف اه ويحجب بأن في الرفع الى الحاكم وطلب التحليف
كلفة فسو حله في الفسخ مقابلة للبائع بنقص قصده لتقصيره باب اه شوري (قوله فثبت للخيار) وهو
على التراخي في الثلاث على المعتمد اه شيخنا (قوله لا يمكن رفعها) أي لا يمكن الإبشقة اما اذا لم يمكن الرفع أصلا
فهو تلف في المبيع أيضا (قوله والفرق لائح) أي ظاهر وهو ان المعقود عليه في الاجارة منفعة وهي تقوت بمضي
الزمن والمعقود عليه في المبيع العين وهي باقية ولان الاجارة تقتضي الانتفاع في الحال وهو متعذر بخلاف المبيع
اه حل (قوله أيضا والفرق لائح) أي معتمده وهو عدم العلم ببقاء العين في وقوع الدرة وما بعده بخلاف الارض
اه مر وهو ظاهر لان مراد الشارح بيان الفرق بين وقوع الدرة حيث عد اتلافا ووقوع الصخرة حيث عد تعيبا
اما ان كان مراده بيان الفرق بين وقوع الصخرة على الارض المبيعة حيث عد تعيبا ووقوعها على المؤجرة حيث
عد اتلافا فلا يظهر هذا الفرق ثم رأيت في شرحه أشار الى ان هذا الفرق بين وقوع الدرة في البحر ووقوع الصخرة
على الارض المبيعة اما الفرق بين وقوع الصخرة على الارض المبيعة ووقوعها على الارض المؤجرة فهو ان الاجارة
تقتضي الانتفاع في الحال وهو متعذر بحيلولة الماء وتربزواله لا نظره لتلف المنافع اه ع ش (قوله
واتلاف مشترك قبض) هذا اذا كان الخيار له أو له ما أو لا خيار أصلا والا ففسخ كبدل عليه كلام الروض
وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح الهجعة اه سم على ج وقول سم والا ففسخ أي
فيسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه ع ش على مر (قوله أيضا واتلاف
مشتري) أي من يقع له الشراء وان لم يباشر العقد لان وكيله وان باشر العقد فهو كالاجنبي ومثله اتلافه اتلاف
مجهته اذا كان المبيع علقها وكان معها ولم يقصر في حفظه بان أكلته نهارا اه حل (قوله واتلاف مشترك
قبض) أي ان كان أهلا للقبض فلو كان مبيدا أو مجنونا أو القياس ان اتلافه ليس بقبض وعليه البديل وعلى
البائع رد الثمن المعين وقد يحصل التقاض اذا تألف البائع الثمن أو تلف بيده ولو أجد المشتري المبيع بغير

وانقلاب العَصِير خِرا
واختلاط متقوم بآخر ولم
يتمز اما غصب المبيع أو باقاه
أو يجد البائع له فثبت للخيار
واما عرف الارض أو وقوع
صخرة عليها لا يمكن رفعها
فخرج الشيطان هنا انه تعيب
وفي الاجارة انه تلف والفرق
لا ح (واتلاف مشترك) له بغير
حق (قبض) له (وان جهل)
انه المبيع

اذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه فلو أتلغه البائع اتلافاً مضمناً في يد المشتري في هذه الحالة
 جعل مسترداً له بالاتلاف كما ان المشتري قابض بالاتلاف كما يحزم به ابن المقرئ لكن هل ينفسخ البيع أو يخير
 المشتري وجهان أحدهما أولهما كما قاله السبكي وغيره وأذن المشتري للأجنبي أو للبائع في اتلافه لغو لعدم
 استقرار المالك بخلاف الغاصب حيث يبرأ بذلك واتلاف عبد البائع ولو بأذنه كالأجنبي وكذا عبد المشتري بخير
 أذنه والفرق بينهما تشوف الشارع لبقاء العود فان أجاز جعل قابضاً ولو أتلغه دابة المشتري نهاراً انفسخ البيع
 أو ليلا فله الخيار فان فسخ طوبى بما أتلغ أو بهيمة البائع فكالاتفة وانما لم يفرق بين الليل والنهار كبهيمة
 المشتري لان اتلافها ان لم يكن يتفرط من البائع فالاتفة أو يتفرط من البائع فالاتفة كالاتفة بخلاف اتلاف
 بهيمة المشتري فتزل بالنهار منزلة اتلاف البائع لتفرط به بخلافه لئلا يقال اتلافها ليلا ما يقتصر المشتري فيكون
 قبضاً ولا فكالاتفة فيفسخ به البيع فلا وجه لتخيره لا نأقول هو بقتضيه ولمالم يكن اتلافها حال القبض
 خير فان أجاز فقباض أو فسخ طالبه البائع بالبدل كما تقرر ولهذا قال ابن الرقعة وغيره ان يحصل ذلك اذ لم يكن
 مال كهامها والاتلافات لهما منسوب اليه لئلا كان أو نهاراً وقال الأذري انه صحيح ويحزم به الشيخ في الغرر وان
 كانت مع غيره فالاتلاف منسوب اليه اهـ شرح مر (قوله كأكل المالك طعامه) فديقته في التشبيه ان
 الخيار لو كان للبائع لا يكون اتلاف المشتري قبضاً وهو كذلك بل لو أتلغه بعد قبضه حينئذ انفسخ أو عيبه تخيير كما
 قاله بعض المتأخرين واقره جج اهـ سل (قوله كأكل المالك طعامه الخ) هذا القياس يقتضي ان اتلاف
 غير الأهل كالجنون والصبي قبض لانه لو أكل طعامه المغصوب ضيف إلى الغاصب وليس كذلك والفرقان
 ملكه على ذلك مستقر وهما غير مستقر ومن ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف لغوا اهـ حلي (قوله
 فان الغاصب يبرأ بذلك) ولا فرق في ذلك بين ان يقدم له الغاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه اهـ مر (قوله
 والمشتري الامام) أو نائبه والا كان قابضاً لانه لا يجوز له الاقتيات على الامام ولا نظر لكونه مهذراً واستشكل بأنه
 غير مضمون وأجيب بأن ضمان العود لا ينافي عدم ضمان القيم اهـ سبط (قوله وفي معنى اتلافه الخ) أي
 فيكون قبضاً وكان المناسب ان يقول وفي معنى اتلافه احوال الاب وعجز المكاتب وموت المورث بعد الشراء اهـ
 (قوله فأحبها أبوه) عبارة في الاعفاء وحرم وطء أمة فرعه ووثبت بها مهران لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال
 عن تغيب لاجد ولده حرسيب وتصير أم ولد له ان كان حراً ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمته لانه انتهت
 (قوله وما لو اشترى السيد من مكاتبه الخ) ظاهره ابقاء العود وحصول القبض بذلك وهو كذلك اهـ شورى
 وفائدة كون هذا بمنزلة القبض صحة تصرف السيد والوارث في العين وان لم تدخل تحت يده وعدم تعلق الدين
 الذي على المكاتب أو المورث بها بل ان كان له مال غيرها كالثمن قضى منه والاضاع على صاحبه اهـ شيخنا
 وعبارة العنانى فان قلت ما فائدة كون التجيز وموت المورث كالاتلاف مع ان الثمن والمثل ينقل للسيد أو
 الوارث قلت فائدة ذلك انه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين فانه يقضى من الثمن لانه استقر بذلك
 (قوله أو مان المورث) أي عن الوارث الخاثر فان مات عن ابنين أحدهما المشتري لم يتصرف في النصف الذي
 يخص أحاه الا بعد قبضه كما ذكره في الروض اهـ حل وقوله الا بعد قبضه أي من أخيه لانه يقوم مقام المورث
 في قباض النصف كما في الشورى (قوله وخير باتلاف أجنبي) أي فوراً (قوله فلا ينفسخ البيع باتلاف الأجنبي
 الخ) هذا لا يشكل بانفساخ الاجارة فيما لو غصب العين المؤجرة غاصب حتى انقضت المدة لان المعقود عليه هنا
 المال وهو واجب على الخاني بخلاف الاجارة فان المعقود عليه المنفعة وهي غير واجبة على متلفها اهـ سم (قوله
 وهذا الخيار على التراخي) ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد اهـ عش (قوله كالاتفه) أي الغير فان
 كان بأمر البائع فكالاتفه فيفسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضاً وان كان بأمر الأجنبي خير المشتري
 بين الفسخ والاجارة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فالقياس الانفساخ في ثلثه والقبض

كأكل المالك طعامه المغصوب
 ضيفاً للغاصب ولو جاهلاً بأنه
 طعامه فان الغاصب يبرأ
 بذلك اما اتلافه لمحق
 كصالح وقود وكرهه والمشتري
 الامام فليس بقبض وفي معنى
 اتلافه ما لو اشترى أمة
 فأحبها أبوه وما لو اشترى
 السيد من مكاتبه أو الوارث
 من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب
 أو مان المورث (وخير)
 مشتري باتلاف أجنبي بين
 الاجارة والفسخ لمساواة
 غرضه في العين (فان أجاز)
 البيع (غرمه) البدل (أو
 فسخ غرمه البائع) إياه فلا
 ينفسخ البيع باتلاف الأجنبي
 لقيام البديل مقام المبيع
 وهذا الخيار على التراخي
 كما اقتضاه كلام الفقهاء لكن
 نظريه القاضي واتلاف
 أعجمي وغير مميز بأمر
 غيرهما كالاتفه

في ثلثه والتخيير في ثلثه قال الاسنوي قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفريق الصفقة على البائع وهو ممنوع لانا
نقول فعله اقتضى ذلك وهو أمر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضاه بتفريقها اه ومقتضاه انه لو كان باذن
المشتري والاجنبي لا يكون قابضاً للنصف ولا يتخير بالنصف الا نحو ما يلزم عليه من تفريق الصفقة اه حل
(قوله ومحل الخيار في غير الروي) أي المعين وأما ان كان في النعمة شيئاً في البائع يبدله ولا يفسخ البيع (قوله في
غير الروي) أي المعين لتعذر التقابض في المجلس والبدل لا يقوم مقامه فيه اه حلبي وعبارة عش أما
الروي فيفسخ العقد فيه لانه يشترط فيه القبض في المجلس وهو يؤخذ من قول الشارح والافسوخ البيع
لانه راجع للثلاثة (قوله أهلاً للالتزام) خرج به الحربي فقط وقد اشترطوا في الجاني في باب القود ان يكون
ملتزماً للاحكام وأخرجوا به الحربي وغير المكلف فليست الفرق ويمكن ان يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام
الدين الذي نحن فيه فان كلام من الصبي والمجنون أهل للاستغلال ذمته بالدين وغير أهل للالتزام الاحكام أي
التسكيف (قوله فرضيه مشتر) أي بان أجاز البيع اه شرح مر وفهم من هذا التعيين ان له الخيار في
هاتين الصورتين وهو كذلك شيخنا وهذا الخيار على الفور وعبارة أماله مع شرح مر فلو عييه البائع فالذهب
ثبوت الخيار للمشتري على الفور نحو ما لانه اما كالأففة أو اتلاف الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار فان شاء فسخ
وان شاء أجاز بجميع الثمن انتهت (قوله وحصول العيب بفعله) أي فلا خيار له فلو ظهر عيب قديم امتنع
عليه رده كما مر وصار قابضاً لما تلف فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيباً ولو كان العيب
جوازي لفسخ استقر عليه الثمن كله اه حل وقوله حصته أي حصته ما أتلفه وقوله وهو ما بين قيمته الخ
فيه تسامح وحق التعبير ان يقول وهو جزء من ثمنه نسبة اليه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سليماً ومعيباً
(قوله أهل للالتزام) هذا القيد لتغريم الارش للخيار لانه ثابت مطاماً فكان الاولى تأخير هذا عند قوله فان
أجاز وقبض الخ اه حل ومثله قوله بغير حق اه (قوله خبر المشتري) أي فوراً على أوجه الوجهين كما
أفتى به الوالد اه مر (قوله والمراد بالارش في الرقيق الخ) هذا بالنسبة لتعيب الاجنبي كله وسياق كلامه
أما لو عييه المشتري ذاته يستقر عليه جزء من الثمن بنسبة قدر ما نقص من قيمته البهاو كان سليماً فلو كانت
قيمه ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمن أو سلمي ستين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثا لافرق
في ذلك بين كونه رقيقاً وغيره اه عش على مر (قوله والمراد بالارش الخ) مقتضى صبيعه ان هذا
ضابط للارش في الرقيق في خصوص هذه المسألة وان ما تقدم في مسائل البيع الارش في الرقيق كغيره في انه
ما نقص من قيمته مطلقاً اه (قوله ما يأتى في الديان) عبارة هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيره ما نقص
ان لم يتعذر من حوالا لنفسه من قيمته ففي يده نصف قيمته وفي ذكره وأثنية قيمته (قوله بنحو بيع) أي
للمبيع وخرج به زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضمانها على البائع ويمتنع التصرف بعد القبض
أيضا اذا كان الخيار للبائع أو لهما اه اج اه سبط وقوله أولهما أي ولم يأذن البائع والافصح كما تقدم
في آخر خيار الشرط في قوله والتصرف كوطء واعتاق الخ وعبارة حل قوله ولا يصح تصرفه الخ هذا من جملة
حكم البيع ونحوه قبل القبض وبعده بخلاف زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها الانتفاء ضمانها كما تقدم
ويمتنع التصرف أيضا بعد القبض اذا كان الخيار للبائع أو لهما قاله شيخنا انتهت (قوله كهيئة وكابة واجارة)
أي وكالتصدق به واقراضه وجعله عوض خلع أو نكاح أو صلح أو سلم والتولية والاشراك اه شرح مر
(قوله فيما لم يقبض) أي ولو تقدير اه شرح مر وفي عش عليه قوله ولو تقدير أي ولو كان القبض
المتفق تقديراً كان اشترى طعاماً مقدراً بالكيل فقبضه جزأً لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه
اه (قوله أيضا فيما لم يقبض) أي قبضاً صحيحاً لا تصرف سواء لم يقبض أصلاً أو قبض قبضاً ناقلاً للضمان
فقط كما سيأتي في قوله وشرط في قبض ما يبيع مقداراً الخ اه شيخنا ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله

ومحل الخيار في غير الروي
وفيما اذا كان الاجنبي أهلاً
للالتزام ولم يكن اتلافه بحق
والافسوخ البيع (ولو
تعيب) المبيع بأففة قبل
قبضه (أو عييه بائع فرضيه
مشتر) فيها (أو عييه بمشتر
أخذ بالثمن) ولا ارش
اقتدرته على الفسخ في
الاولين وحصول العيب
بفعله في الثالثة (أو) عييه
(أجنبي) أهل للالتزام بغير
حق (خبر) المشتري بين
الاجازة والفسخ (فان أجاز)
البيع (وقبض) المبيع
(غرمه الارش) وان فسخ
غرمه البائع اياه وخرج
بزيادتي وقبض ماله أجاز
ولم يقبض فلا تغريم لجواز
تلقه فيفسخ البيع والمراد
بالارش في الرقيق ما يأتى في
الديان وفي غيره ما نقص
من قيمته ففي يد الرقيق نصف
قيمه لاما نقص منها (ولا
يصح تصرفاً ولو منع بائع
بنحو بيع ورهن) كهيئة
وكابة واجارة (فيما لم يقبض

المنع قبل قبضه من ضمان بائع اذ المدار في ذلك على مطابق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيما يبيع مقدرا (قوله وضمن بعقد) خرج به ما ضمن ضمان يدوهو داخل في عموم قوله وله تصرف في ماله بيد غيره اذ هو شامل للمضمون ضمان يدوهو المضمون بالكلية وهو الامانة وحاصل الفرق بين المضمون ضمان يدوهو المضمون ضمان عقد كافي عيش على مر ان المضمون ضمان يدوهو ما يضمن عند التلف بالبدل الشرعي من مثل أو قيمة كالغصوب والمستام والمعاروان المضمون ضمان عقدوهو ما يضمن بمقابلته من ثمن أو غيره كالبيع والتمن المعينين والصدائق والاجرة المعينة اهـ والمقابل في الصداق مهر المثل وفي الاجرة المعينة أجرة المثل وفي الشيخ نحضر على التحرير والحاصل ان المال تحت يد الغير على ثلاثة أقسام اما ان يكون مضمونا ضمان عقدوهو ما يضمن بالمقابل كالبيع أو يكون مضمونا ضمان يدوهو ما يضمن بالبدل الشرعي كالغصوب والمستعار والمأخوذ بالسوم أو يكون أمانة كالشركة والفراض والوديعة فالاول يمنع بيعه قبل القبض اما استثنى كالاتاق والوصية والثاني يجوز بيعه مطلقا والثالث يجوز بيعه مطلقا اما استثنى كالحياط اذا استأجره ولم يخط أو خايط ولم يدفع له الاجرة اهـ (قوله معينات) أما اذا كانت في الذمة فيصح في الثمن والصدائق دون البيع لانه مضمون على ما يأتي في مسألة الاستبدال في المفهوم تفصيل اهـ شيخنا (قوله اذالم يكن بعين المقابل) بان كان بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كان في الذمة عطف على تلف أي أو لم يتلف لكن كان في الذمة وقوله والأي بان كان بعين المقابل أو بمثله ان تلف أو بمثله اذا كان في الذمة فهو في هذه الصور اقالة اهـ حل (قوله أو كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري المشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه من البائع قبل قبضه بدينار معين أو في ذمة البائع أو يكون المشتري أقبض البائع دينارا عميا في ذمته ثم يبيعه العبد بدينار في ذمة البائع أو معين غير الذي دفعه له ولومع وجود الذي دفعه له وعلى كالأصورتين يقال انه باعه بمثل المقابل والمقابل في الذمة اهـ شيخنا وانظر هذا التصویر مع قول الشارح والافهواقالة بلفظ البيع فان الذي في هذا التصویر بيع مستقل بثمن آخر غير الثمن الاول لا اقالة أي فسخ للعقد والاقالة لا تكون الا بعين الثمن الاول كما تقدم نقله عن الروض وشرحه في تكملة الباب السابق فالحق ان قول الشارح أو بمثله تسعيا بالنسبة لما اذا كان في الذمة فان صورة الاقالة بلفظ البيع فيه ان يقول المشتري للبائع بعثك هذا العبد الذي اشتريته منك بالثمن الذي في ذمتي فيسقط عنه ما في ذمته وعبارة الروض وشرحه في التكملة السابقة وان لم يقبض البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالا أم مؤجلا أو برئاجه بالزوال العلاقة بينهما انتهت تأمل (قوله ومحل منع رهنه منه الخ) تصدق هذه العبارة بصحة رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس والمعتمد عدم صحة الرهن مطلقا سواء كان بعين المقابل أو غيره وسواء كان له حق الحبس أولا اهـ حل وضابط كونه له حق الحبس ان يكون الثمن حالا ولم يقبضه كالأوبعض بخلاف ما اذا كان مؤجلا وحالا وقبل قبضه فلا يستحق الحبس فيها كما سيأتي في الفروع (قوله اذ ارهن بالمقابل وكان له حق الحبس الخ) قضية هذه العبارة انه يجوز رهنه بغير الثمن ولو كان له حق الحبس وفيه نظر لانه كلما رهون بالثمن فكيف يجوز رهنه على غيره اهـ ويوافق النظر قضية تعبير العباب بقوله ورهن أي بمنع الامس البائع حيث لا حبس له اهـ عميرة اهـ سم (قوله ويصح تصرف فيه الخ) في قوة الاستثناء (قوله كايلاذ) مثال لنحو الاعتاق اهـ شوبري وفي عيش قوله كايلاذ وتديره في نحو الوصية لكونه تعلية للعتق على الموت فاشبه الوصية بكونها تملك بالموت بشرط القبول اهـ (قوله ووقف) أي سواء بشرط القبول فيه أم لا خلافا للموتلى اهـ أقول عبارة أصل الروضة وان وقف المبيع قبل القبض قال في التكملة ان قلنا الوقف يقتصر الى القبول فهو كالبيع والاتكال اعتاق وبه قطع في الحاوي وقال يضير فابضا حتى لو لم يرفع البائع يد عنه صار مضمونا عليه بالقيمة اهـ واعتمد مر الاول فقال وان كان على معين وشرطنا قبوله وعبارة العباب بخلاف عتقه وايلاده وقفه مطلقا ويصير به قابضا وان كان للبائع

وضمن بعقد) كبيع وثمن
وصداق معينات لانها هي عن
بيع المبيع قبل قبضه في
الحجج وغيره اولضعف
الملك ومحل منع بيع المبيع
أو الثمن من البائع أو
المشتري اذالم يكن بعين
المقابل أو بمثله ان تلف أو
كان في الذمة والافهواقالة
بلفظ البيع فيصح ومحل
منع رهنه منه اذ ارهن بالمقابل
وكان له حق الحبس والاجاز
على الاصح المنصوص
(و يصح) تصرف فيه (بحو
اعتاق ووصية) كايلاذ
وتدير وتزويج ووقف

الجس اه سم (قوله وقسمه) أى قسمه افرازاً وتعديل لاردلانها ببيع ولا يدخلها الاجبار بخلاف التعديل
 يدخلها الاجبار فكانم البست ببعها اه حل (قوله للفقراء) ليس بقيد اه شوبرى (قوله اشتراه جزافاً)
 قيد به ليتأتى عدم القبض اما لو اشتراه مكيلاً فلا بد لصحة باحثه من كيله وقبضه اه شرح الروض (قوله
 ويكون به المشتري قابضاً) أى بالاعتاق وكذا بالايلاذ والوقف اه حل (قوله وفي معناه البقية) أى من
 حيث ان فى كل تصرف من غير عوض فى الجملة أو تصرفاً الى مالك فى الجملة فلا يرد على الاول النزويج ولا
 على الثانى الوصية وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بالذكورات انه اذا تلف أو أتلفه البائع انفسخ
 البيع والتصرف المذكور فليحذر اه (قوله لكن لا يكون قابضاً الخ) أى ويكون قابضاً فيما عدا ذلك
 وهو الايلاذ والوقف فلو مات الموصى والمدير قبل القبض أو تلف الموصى به ينسخ بطلان الوصية لبطلان
 البيع بخلاف التدبير فانه يعتق بموت المدير وحيث يكون بمثابة اتمام السيد وهو قبض ومثل الوصية فى
 البطلان النزويج اذا تلف قبل القبض وهذا نص صريح بانه لا بد من قبض المشتري فان مات قام وارثه مقامه فى قبض
 ذلك اه حل (قوله ان لم يقبضوه) أى الفقراء واما ما عداه فلا بد فيه من قبض المشتري اه حل (قوله
 ان لم يقبضوه) فلو قبضوه كان المشتري قابضاً اه شرح مر ولعل الفرق بين اباحة الطعام للفقراء وبين
 الصدقة والهبة حيث لم يصح شئ منهما ان كلاً من الصدقة وما معها طريق للمالك بذاته بمعنى ان صيغها
 محصورة للفقراء وطريق فيه وان توقف تمامه على القبض وباحة الطعام ليس فيه ما يقتضى المالك لذاته وانما
 يقتضيه بل ازمه وهو اكلهم له مثلاً كالضيف فانه لا يملك ما قدم له وانما يملكه بالازدراء اه ع ش عليه (قوله
 ولا يجوز اعتاقه على مال) أى لانه يبيع ولا عن كفارة لغير لانه هبة اه شرح مر (قوله على مال) أى من غير
 العبد والافوه عقد عتاقه فيصح (قوله ولا عن كفارة الغير) أى ولو بالهبة الضمنية كقولنا أعتق عبدك عنى
 ولم يذكروا فاجابه اه ع ش على مر اما عن كفارة نفسه فيصح (قوله ولم يذكروا ذلك) أى للتصرف
 الذى يصح قبل القبض والذى لا يصح اه تقرير شيخنا ع ش ماوى (قوله فى ماله بيد غيره) بالاضافة أو بلفظ
 الموصول فلا يتعين قراءته بفتح اللام اذ لا فائدة ترجعه على الاضافة اه ع ش (قوله مما لا يضمن بعقد) أى سواء كان
 مضموناً ضمان يد أو كان أمانة وسواء كانت الامانة جملية أو شرعية كالمطير الريح ثوباً الى داره ويلحق به
 ما أفرزه السلطان لجندى تابعاً كالاختفى فله بعد رؤيته ببيعته وان لم يقبضه رفقا بالجندى نص عليه ومن ثم
 ملكه بالاقرار اه شرح مر (قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنمة فلا أحد المستحقين أو الغنائم
 يبيع حصته قبل اقرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل اقرارها ورؤيتها واكتفى
 بعض مشايخنا بالاقرار فقط ولو مع غيره اه قل على الجلال (قوله بعد انفكاكه) أى أو قبله باذن المرنه
 (قوله بعد انفكاكه) أى الرهن اما قبله فلا يصح فى غير الوصية الا باذنه واما الوصية فنصح مطلقاً اذا المنع من
 المرهون انما هو فيما يربى المالك أو رباح المرنه فى مقصود الرهن كالرهن عند غيره أو ما يوقع فيه فله رغبة
 كالنزويج والايضاء ليس كذلك كذا فى حواشى شرح الروض فى الوصية اه شوبرى (قوله وما أخوذ بسوم)
 وما أفهمه كلامه من ان المأخوذ بالسوم مضمون جيبه مفروض فيما لو استام كاه والا كان أخذاً لا من مال كاه
 أو باذنه ليشترى نصفه فتلف لم يضمن سوى النصف لان نصفه الاخر أمانة فى يده اه شرح مر وكتب
 عليه ع ش قوله لم يضمن سوى النصف الخ لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربى القيمة وقد أراد شراء
 أحدهما الى هبة قطوتها فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من
 الزيادة فيه نظراً لعل الثانى أقرب اه سم على ع وهو يقيد انه لا فرق فى عدم الضمان للكل بين كون
 ما يسومه متصل الاجزاء كثوب يريد شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين اللذين يريد أخذ واحد منهما
 لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري الاخر لا نقول هذا

وقسمه وباحة طعام للفقراء
 اشتراه جزافاً لا تشوف
 الشارح الى العتق وان عدم
 توقفه على القدرة بديل صحة
 اعتاق الا بيق ويكون به
 المشتري قابضاً وفي معناه
 البقية لكن لا يكون قابضاً
 بالوصية ولا بالتدبير ولا بالنزويج
 ولا بالقسم ولا بباحة الطعام
 للفقراء ان لم يقبضوه ولا يجوز
 اعتاقه على مال ولا عن
 كفارة الغير ولم يذكروا
 لذلك فاعسدة وتعبير بما
 ذكر أعظم من تعبيره بما
 ذكره (وله تصرف فى ماله
 بيد غيره مما لا يضمن بعقد
 كوديعة) وقراض ومرهون
 بعد انفكاكه وموروث
 كان للمورث التصرف فيه
 وبقى بيدولي بعد رشده
 (وما أخوذ بسوم) وهو
 ما يأخذه

بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل ان يأخذ النصف من الطرف الاعلى يجوز ان يأخذ من الاسفل
 اه (قوله من يريد الشراء) خرج به مالواخذ منه مريد الاجارة أو القرض أو الارتم ان ليتأمله أي يحبه فيرهنه
 أو يستأجره أو يقترضه أو نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذا عده عليه كالعرض
 وكالتزويج به والمخالعة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه اذا تلف قبل العقد وان أخذ له لا يضمن كالاستئجار
 والارتمان لم يضمنه اذا تلف بلا تقصير وهو في يده اعطاء للوسيلة حكم المقصد اه ع ش على م ر (قوله أي يحبه)
 بفتح الياء من عجب اه برماوى لكن عجب الثلاثي لازم والذي في الشارح متعدد فالاولى ان يكون بضمها من
 الرباعى وفي المصباح والمختار ما نصه وعجبت من الشيء عجباً من باب تعجب الى ان قال وأعجبنى حسنه (قوله ومحل في
 المملوك بفتح) أى أى تسخ كان سواء كان لبيع أو اجارة أو صداق أو غيرها اه ع ش (قوله ولولا كثرى
 صباغ الخ) قال في شرح الروض كذا جزم به الاصل ونقله في المجموع عن المتولى وغيره ثم قال المتولى ولو استأجره
 ليرعى غنمه أو ليحفظ ما معاه المعين شهر اكان له التصرف في ذلك قبل انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه
 اذ لم يستأجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبنى على انه هل يجوز ابدال المستوفى به
 أو لا وسينأتى بيانه في باب الاجارة وقد يفرق بان كلام من الصبغ والقصاره عين فتناسب حبسه كسائر الاعيان
 بخلاف الرعى والحفظ اه وهذا الفرق لا يأتى في جواز الحبس قبل العمل اه سم (قوله أولوا كثرى صباغاً)
 هذا الاستثناء مما تقدم فكان المناسب التعبير بنعم وهو مستثنى من الامانة وهو وارد على عبارته كاصله وتقييده
 بقوله وسلمه ليكون مما السكلام فيه وهو تصرفه فيما له بيد غيره والا فليس قيداً كما به عليه المصنف في شرح
 الروض فيمنع عليه التصرف وان لم يسلمه وفي عبارة شيخنا خلافه فلا يرجع اه حل (قوله وسلمه) انما
 ذكره ليكون من صور تصرفه فيما له تحت يد غيره والافصح مجرد الاستئجار لا يجوز له التصرف فيه لاستحقاق
 الاجير العمل فيما يظهر لكن مقتضى كلام م ر في شرحه خلافه حيث قال ولا ينافيه اطلاقهم جواز ابدال
 المستوفى به لامكان حل ذلك بشرئته ما هنا على ما اذا لم يستلمه الاجير اه ع ش (قوله وضح استبدال الخ)
 بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول والا فلا يملك ما يأخذ به السبكي وهو ظاهر ويبحث الاذرعى الصفة
 بناء على صحة المعاوضة اه سم وحاصل الصور في هذا المقام أربعة بيع الدين بغير دين لمن هو عليه وغير
 من هو عليه وهاتان صحتان الاولى باتفاق والثانية على المذهب ويبيع الدين بالدين لمن هو عليه وغير من هو
 عليه وهاتان باطلتان وقد ذكر الاوليين بقوله وضح استبدال الخ وهذا اشارة الى الاولى وبقوله كبيعته اغيز من
 هو عليه وهذا اشارة الى الثانية وأما الاخيرتان فتفهما من قوله بغير دين ومن قوله كبيعته اذ الضمير فيه
 راجع الى الدين مقيداً بكونه بغير دين وقد صرح الشارح بهذا المفهوم بقوله وخرج بغير دين فيما ذكر أى
 في مسئلتى بيع الدين بغيره فاشارة الى الاولى منه ما بقوله كان استبدال عن دينه الى الثانية بقوله أو كان لهما
 دينان الخ والاولى مفهوم الاولى والثانية مفهوم الثانية اه (قوله ولوفى صلح) كان ادعى عليه داراً فصالحه عنها
 بألف درهم ثم استبدل عن الالف ثوباً أو كان ادعى عليه ألف درهم فصالحه عنها بثوب والتصور الثانى أنسب
 بقوله فيما يأتى في باب الصلح أو جرى من دين غير مضمون على غيره فقد مر حكمه في باب المبيع قبل قبضه (قوله غير
 مضمون) وكذا كل ما يجب تسليمه في المجلس كراش مال السلم والر بوى وأجرة الاجارة التى في الذمة اه شيخنا
 (قوله بغير دين) أى ثابت قبل كسبائى في الشارح وهذا الغير صادق بالعين والدين المنشأ وقت عقد الاستبدال
 اه (قوله كضمن في الذمة) قال بعضهم لكن بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن الخيار قال في الايعاب وانما يحبه
 اذا كان الخيار لهما أو للبائع بخلاف ما اذا كان للمشتري فان البائع يملك الثمن فما المانع من جواز استبداله
 عنه اه شورى (قوله كضمن في الذمة) وأجرة صداق ودين موصى به وزكاة الحصر مستحقها وواجب منعة
 أو حكومة قدرها الحاكم وبطل خلع ولو مؤجلاً اه حل (قوله وليس بينكم كاشى) اشارة الى اشتراط القبض

من يريد الشراء ليتأمله
 أي يحبه أم لا ومعار ومملوك
 بفتح للملك في
 المذكورات ومحل في المملوك
 بفتح بعد دثمه لانه
 والافلا يصح بيعه لانه
 حبسه الى استرداد الثمن
 ولولا كثرى صباغاً وقصاراً
 لعمل في ثوب وسلمه فليس
 له تصرف فيه قبل العمل
 وكذا بعده ان لم يكن سلم
 الاجرة وتعبه يرى بما ذكر
 أعم مما عساه به (وضح)
 استبدال ولو في صلح عن دين
 غير مضمون) بغير دينه بقول
 (بغير دين) كضمن في الذمة
 (ودين قرض واتلاف)
 لا يبرأ من غير كاشى
 الا بل بالدينان وير وأخذ
 مسكنها الدراهم وأبيع
 بالدراهم وأخذ مسكنها
 الدينانير فثبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فسألته
 عن ذلك فقال لا بأس اذا
 تفرقتم وليس بينكم كاشى
 رواه ابو داود وغيره وصححه
 الحاكم على شرط مسلم

في المجلس في المتفقين في علة الر با كاسيأتي (قوله والتمن النقد) فلو قال بعتك هذا الدينار بهذا العبد فالدينار هو
 الثمن وان لم تدخل عليه الباء اه شيخنا (قوله فهو ما اتصل به الباء) قيل يرد على هذا انه لو باع عبده بدراهم
 سلما كانت ثمنا فيصح الاستبدال عنها لان الثمن مع انها مسلم فيها ولا يلزم من ذلك صحة الاستبدال عن المسلم فيه قال
 في شرح الروض وقد يجاب بالتزام عدم الصحة في الدراهم ويحمل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب
 اه وقوله بدراهم سلما امر ادهان يقول أسلمت اليك هذا العبد بعشرة دراهم في ذمتك أو في عشرة دراهم فان
 النقد هو الثمن حيث لم يكونا نقدين وان لم تدخل عليه الباء اه عميرة اه سم (قوله أما الدين المثلث الخ)
 هذا مفهوم القيد فيسأله قدم والقيد معتبر في المسئلة الثانية الآتية أيضا وهي قوله كبيعة لغير من عليه فذلك
 قال الشارح في تفسير الضمير أي الدين غير المثلث فكان عليه تأخير هذا المفهوم عما يأتي أو ينبه عليه أيضا فيما
 بعد اه فقوله فلا يصح استبداله أي ولا يبيعه لغير من هو عليه (قوله أما الدين المثلث) أي المبيع في العقد
 الواقع بلفظ يبيع أو سلم لان البيع في الذمة بلفظ البيع عند المصنف سلم لان الاحكام عنده تتبع المعنى لا اللفظ
 والمعتمد عند شيخنا ان الاحكام تتبع اللفظ فعليه يكون المبيع في الذمة بلفظ البيع بعبارة سلما فيجوز
 الاستبدال عنه وظاهر كلام شيخنا هنا واقعة الشارح على ذلك ونحو الفقه في ذلك في باب السلم وكتب أيضا أي
 الذي عقد عليه بلفظ السلم ومثله ما عقد عليه بغير لفظ السلم وفي كلام الشهاب عميرة لو قال بعتك ثوبا في ذمتي
 صفتهما كذا انما يبيعه او قيل سلما وقره واصحة الاعتراض على كونه يبيعه وعدم صحته على كونه سلما والحاصل
 ان ما في الذمة ان كان مضمنا امتنع الاستبدال عنه والاجاز في العباب ولو صالح عن المسلم فيه صح و كان فسحنا
 اه حل (قوله كالمسلم فيه) أي ولو كان نقدا كان أسلم عبدا في نقد على المعتمد في شرح الروض وغيره وقولهم
 يصح الاستبدال عن الثمن جرى على الغالب أي ما لم يكن مسلفا فيه (قوله أيضا كالمسلم فيه) أي والمبيع في
 الذمة ان عقد عليه بلفظ السلم اه سلطان (قوله بما لا يتضمن اقاله) بان كان بغير جنس ذلك الثمن أو
 بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والاصح لانه اقاله بلفظ البيع وفيه ان هذا هو المسلم فيه فيجب حينئذ على المسلم
 قبوله اه حل وقوله وفيه ان هذا هو المسلم فيه سبق فلم لان صورة الاقاله في السلم ان يقبل المسلم المسلم اليه من
 عقد السلم ويصير المسلم يستحق على المسلم اليه رأس المال لما علمت ان الاقاله فسخ بنفس الثمن الاول والثمن
 هنا هو رأس المال فيقول المسلم للمسلم اليه أقتلك سواء قال برأس المال أو لم يقل لما تقرر في التهمة السابقة انه
 لا يشترط فيها ذكر العوض (قوله بما لا يتضمن اقاله) كان أسلم اليه قرشا على أردب قمح في ذمته ثم أراد أن
 يستبدل الأردب بأردب فول فانه لا يصح أمالوا استبدل بالمقابل وهو القرش فانه يصح اه بش ويصير القرش
 ديناً على المسلم اليه فيصح حينئذ الاستبدال عنه (قوله فانه معرض بانقطاع الخ) والحيلة في ذلك ان يتقاضى عقد
 السلم لبصير رأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي اه زي (قوله لا لنفساخ) أي على القول
 الضعيف والافسيأتي انه لا يفسخ بالانقطاع بل بتخير المسلم اه حل فقوله أو الفسخ هو المعتمد يعني انه اذا
 انقطع المسلم فيه في وقت الحل قبل ان يفسخ السلم وقيل يثبت للمسلم الخيار بين الفسخ والاجازة وهو المعتمد
 (قوله ونحوه) أي من دين الغرض ودين الاتلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقد اه حلي (قوله
 كبيعة الخ) الضمير راجع للدين المقيد بكونه غير مضمون وبكونه بغير دين فاشترط كونه بغير دين في هذه المسئلة
 منسقة فادمن المتن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قول المتن لغير من عليه حتى يكون من تمام تفسير
 الضمير فكان يقول كبيعة أي الدين غير المثلث بغير دين لغير من عليه (قوله أي الدين غير المثلث) أي بالضمير
 راجع للدين المستبدل عنه بقيديه والكاف للتظهير اه شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال والا
 فلو باعه بدين يلتزمه وقت العقد فصح اه سلطان (قوله بمائة) أي من الاعيان أو من الدين المنشأ وقت
 العقد (قوله كارجحه في الر وفضة) وقد أقي بذلك النووي قال في القوت واعتمده اه مر * (قرع) * لو كان

والثمن النقد فان لم يكن أو
 كانا نقدين فهو ما اتصل به
 الباء والمثلث مقابله أما الدين
 المثلث كالمسلم فيه فلا يصح
 استبداله بما لا يتضمن اقاله
 لعدم استقراره فانه معرض
 بانقطاعه لانفساخ أو
 الفسخ ولان عنه قصد
 بخلاف الثمن المذكور
 ونحوه وتعبيري بالمثلث
 ويدل الانسلاف أعم من
 تعبيري بالمسلم فيه ونقطة
 المتلف (كبيعة) أي الدين
 غير المثلث (لغير من) هو
 (عليه) بغير دين (كان باع)
 لعمره (مائة) على زيد
 بمائة فانه صحيح كارجحه في
 الر وفضة هنا وفي أصلها آخر
 الخلع كبيعة من هو عليه وهو
 الاستبدال السابق ورجح
 الأصل البطلان لعجزه عن
 تسليمه والاول محكي عن
 النص واختاره السبكي قال
 ابن الرفعة

ويشترط كون المدين
ملياً مقراً وان يكون الدين
حالا مستقراً (وشرط)
لكل من الاستبدال وبيع
الدين لغير من هو عليه في
متفق عليه الر با كدراهم
عن دنائير أو عكسه (قبض)
للبديل في الاول وللعوضين
في الثاني (في المجلس) حذرا
من الر با فلا يشترط تعيين
ذلك في العقد كقولنا رافي
الذمة (و) شرط (في غيرهما)
أي غير متفق عليه الر با
كثوب عن دراهم (تعيين)
لذلك (فيه) أي في المجلس
(فقط) أي لا قبضه فيه كقوله
باع ثوباً بدراهم في الذمة
لا يشترط قبض الثوب في
المجلس وهذا مقتضى كلام
الاكثرين في بيع الدين لغير
من هو عليه وبه صرح ابن
الصباغ واطلاق الشيخين
كالغوى اشتراط القبض
فيه محمول على متفق عليه الر با
وخرج بغير دين فيما ذكر
الدين أي الثابت قبل كان
استبدال عن دينه ديناً آخر
أو كان له مدينان على ثالث
فباع أحدهما الآخر دينه
بدينه فلا يصح سواء اتحد
الجنس أم لا انتهى عن بيع
الكالي بالكالي رواه الحاكم
وقال على شرط مسلم وفسر
بييع الدين بالدين كقوله
التصريح به في رواية البيهقي
والتصريح بشرط التعيين
في غير الصلح من زيادتي ولا
يجوز استبدال المترجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المترجل بحله (وقبض غير منقول) من أرض وبيع

له دينار ذهباً على غيره فأخذ عنه ديناراً دون ديناراً في القدر كأن كان ابراهيمياً أو ساطانياً فأخذ ساطانياً وأخذ
مقدار الباقي فضة أو فلوساً ومثله مالو كل له محقق فضة فأخذ عنه عثمانياً فضة وعثمانياً فلوساً فان أخذ ذلك
بالصلح جاز وكأنه استوفى عن بعض ديناره ذهباً وعن الباقي فضة أو غيرهما وان كان بلفظ بيع أو تعويض
لم يصح لأنه من قاعدة مدعومة ويشارك الصلح لأنه يشترط بقناعة المستحق ببعض حقه كذا نرى مر وقال انه
أفتى بذلك في حياة والده وأقره عليه وان لو ائتمروا بفتاى ذلك اه سم (قوله ويشترط) أي في بيع الدين
لغير من هو عليه اه (قوله كون المدين ملياً) أي موسراً من الملاة وهي السعة وقوله مقراً أي أو عليه بينة
وقوله مستقراً أي مأموماً من سقوطه ليخرج الجعل والاحرة قبل انقضاء المدة اه شيخنا (قوله كقولنا رافي
الذمة) أي في بيع الدين لمن هو عليه أي استبدالاً في الذمة كان قال استبدالاً عن الدراهم التي في ذمتك ديناراً في
ذمتك ويقبضه في المجلس ويجري هذا في بيعه لغير من هو عليه أيضاً كان باع لعمر ومائة له على زيد بمائة في ذمة
عمر اه والاولى أن يقال إن قوله كقولنا رافي الذمة تنظير لما نحن فيه من حيث اشتراط القبض في المجلس
(قوله تعيين لذلك) أي للبديل في الاول وللعوض في الثاني اه شيخنا (قوله تعيين فيه فقط) المعتمد في مسألة بيع
الدين بغير الدين لغير من هو عليه انه يشترط القبض في المجلس للعوضين مطلقاً كقوله قضية اطلاق الشيخين واما
في مسألة الاستبدال فالمعتمد فيها التفصيل بين المتحدين فيبشرط قبض البديل وغيرهما فيكفي تعيينه في المجلس
(قوله كقولنا باع ثوباً بدراهم الخ) قال الاسنوي وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على
ما بعد لزوم ما قبله فيتعين برضاها اه حل وقوله في الذمة راجع لكل من الثوب والدراهم لأنه أنسب
بالقاسم وهذا أي قوله كقولنا باع ثوباً بالخ تنظير لما نحن فيه من حيث عدم اشتراط القبض في المجلس فهو راجع
لقوله أي لا قبضه فيه وهذا التنظير لا يشترط فيه التعيين في المجلس فهو تنظير لما قبله من حيث عدم اشتراط
القبض فقط اه شيخنا (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا مفهوم القيد الثاني المصرح به أولاً بقوله بغير دين وثانياً
بقوله كبيع اذ الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد أي كونه غير ممن وكونه بغير دين هو عليه وأما مفهوم
الاول فصرح به في الاول بقوله اما الدين المثلث وسكت عنه في الثاني اه شيخنا (قوله فيما ذكر) أي في بيع
الدين إن هو عليه ولغير من هو عليه (قوله كأن استبدل عن دينه) كأن كان لزيد على عمرو دينار ولعمر وعليه
ريال فباع زيد لعمر والدينار بالريال (قوله أيضاً كان استبدل عن دينه الخ) كأن كان لزيد على بكر عشرة
دراهم وبكر عليه دينار فلا يستبدل أحدهما عن دينه ديناً الاً آخر وقوله على ثالث كأن كان لزيد دينار على
بكر ولعمر على بكر دراهم فلا يصح ان يبيع أحدهما ديناره بدراهم الاً آخر مع كونهما في الذمة من غير قبض
اه شيخنا (قوله عن بيع الكالي بالكالي) هو بالهمزة كقوله شرح الحديث اه فتح الباري للحج على
البخاري وهو من الكلاءة وهي الحفظ ولا شأن للدين بحفظ فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم
المفعول وجوابه انه متناول ومن جملة ما قيل في تأويله انه استعمل الاول في موضع الثاني مجازاً كقوله تعالى
ما عدا فاق أي مسد فوق ولا عاصم اليوم من أمر الله أي لا معصوم اه شوبري (قوله وفسر ببيع الدين بالدين
الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذوا من الرواية الاخرى والذي في الصحاح وغيره ان الكالي بالكالي هو
النسيئة بالنسيئة أي المؤجل اه سم (قوله في غير الصلح) كأنه أشار الى ان المنهاج شرط ذلك في الصلح في باب
الصلح تأمل وكان التعبير بالتصريح فهمه من اقتصار المنهاج على نفي اشتراط القبض في المجلس تأمل اه سم
(قوله ولا يجوز استبدال المؤجل عن الحال) كأن يكون لزيد على عمرو عشرة حالة فيستبدل زيد عنها عشرة مؤجلة
الى شهر بحيث يصير لا يستحق المطالبة قبلها الا بعد انقضاء الشهر فهذا هو الباطل وأما لو أجل الحال من غير عقد
بوجوب استحقاق التأخير كأن صبر زيد على عمرو فيما ذكر شهر أو أكثر فهو خير من قبيل قوله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة تأمل (قوله وقبض غير منقول الى قوله ومنقول ينقله الخ) أي وكان في هاتين حاضرا

بدليل قوله وشرط في غائب الخ أي وكان بيد غير المشتري بدليل قول الشارح فيما بعد فان كان المبيع حاضر الخ وحاصل ما يقال في هذا المقام ان الصور ثمانية لان المبيع امام منقول أو غيره وكل منهما اما حاضر أو غائب وكل اما بيد المشتري أو غيره وكلها تؤخذ من كلام المتن مع ما ومنطوقا كما صنفه في الشرح فأشار بقوله وقبض غيره منقول بتخلية ومنقول بنقله الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الحاضر ان اللذان بيد غير المشتري بدليل قوله وشرط في غائب الخ وقول الشارح بعد فان كان المبيع حاضر اييد المشتري الخ والحكم في هذه الحالة انه يشترط النقل بالفعل والتخلية كذلك والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري واذن البائع ان كان له حق الحبس والتقدير ان كان المبيع مقدرا وأشار بقوله وشرط في غائب الخ الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان بيد المشتري كما أشار اليه في الشرح والحكم في هذه الحالة انه يشترط مضي زمن يمكن فيه المضي اليه والنقل في المنقول والتخلية في غيره والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان المبيع مقدرا واذن البائع ان كان له حق الحبس وأشار بقوله نعم الخ الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان بيد غير المشتري والحكم حيث انه يشترط مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان مقدرا واذن البائع ان كان له حق الحبس اه شيخنا وعبارة قل على المحلى حاصل اطراف هذه المسئلة ان المبيع امام منقول أو غيره وكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما بيد المشتري أو غيره وكل اما مشغول أو غير مشغول واما بامتنعة المشتري أو البائع أو اجنبي أو مشتركة والمشتري كذا اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وان كانت للبائع أو لاجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه انه يشترط في المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطاعا مضي زمن يمكن الوصول فيه اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير مشغول بامتنعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلا أو الاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه ان كان له حق الحبس وان كان مشغولا بامتنعة المشتري وحده اشترط مضي زمن التفريق لافعله أو بامتنعة غيره اشترط التفريق بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الاقباض تارة باللفظ وتارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما وافق ما ذكرناه وبالله التوفيق والهداية الى سواء الطريق انتهت وفي سم مانصه قوله وقبض غير منقول الخ اعلم ان المبيع عقار ومنقول وكل منهما اما حاضر بمجلس العقد أو غائب عنه وكل منهما اما بيد المشتري أو بيد غيره من بائع أو غيره فاذا كان عقارا غائبا بيد غير المشتري من بائع أو غيره فلا بد في قبضه من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح نعم ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحا فينبغي ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح ومن تفريقه من امتنعة غير المشتري ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه حتى لو سلم المفتاح لو كيله الحاضر عند البيع وفرغ المبيع من الامتنعة المذكورة لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان كان منقولا غائبا بيد غير المشتري من بائع أو غيره فلا بد في قبضه من نقله بالفعل مع مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله حتى لو نقله وكيل المشتري الحاضر عنده لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان كان عقارا غائبا بيد المشتري فلا بد من تفريقه من امتنعة غيره ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول والاستيلاء عليه وان كان منقولا غائبا بيد المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله وان كان عقارا حاضرا بيد غير المشتري فلا بد من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح وتفريقه من امتنعة غير المشتري وان كان منقولا حاضرا بيد غير المشتري فلا بد من نقله بالفعل وان كان عقارا حاضرا بيد المشتري فلا بد من تفريقه من امتنعة غيره ومن مضي زمن يمكن الاستيلاء فيه عليه وان كان منقولا حاضرا بيد المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه نقله وفي جميع الصور لا بد من اذن البائع ان كان له حق الحبس والا فلا حاجة لادنه هكذا كان ظهرا له حاصل مرادهم ثم سألت العلامة الشيش محمد الرملي عن حاصل

المسئلة فأجابني بعد عام بان ذلك هو الذي ظهر له بعد المراجعة والتأمل وقد أفاد قبل افادة ذلك انه لو كان منقولاً
 خفي فابيد المشتري حقيقة كتوب هو رافع لها بيده كان مقبوضاً بنفس العقد والله تعالى أعلم ثم بعد ذلك قال
 ينبغي انه لا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفعه اه اقول وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن
 فيه الوصول والنقل فيما كان غائباً وهو بيد المشتري فتأمل اه سم وهذا التفصيل كله انما هو في القبض
 المصحح لا تصرف وأما القبض الناقل للضمان عن البائع فداره على استيلاء المشتري على المبيع سواء نقله
 أو لا وسواء خلى البائع بينه وبينه أو لا وسواء أذن له في القبض أو لا وسواء كان له حق الحبس أو لا فحق المشتري
 للمشتري على المبيع اتفق الضمان عن البائع بمعنى انه لو تلف حيث لا ينفسخ العقد أو تعيب لا يثبت الخيار
 للمشتري ولورجع الى البائع لا يرجع الضمان اليه وقوله وسواء كان له حق الحبس أم لا هذا متفق على كلام
 الشرح في الفرع الاول حيث قال فان استقل بقبضه الى قوله ويستقر ثمنه عليه وهي طريقة مرجوحة كما
 سيأتي وكما تقدم ان البائع لو كان له حق الحبس وأخذ المشتري بغير اذنه لا ينتفي عنه الضمان بمعنى انه لو تلف
 في هذه الحالة انفسخ البيع وعبارة شرح مر ثم شرع في بيان القبض والرجوع في حقيقته الى العرف فيه
 لعدم ما يضبطه شرعاً وأولاه كالأحياء والحرق في السرقة وذلك اما غير منقول أو منقول اه وكتب عليه ع ش
 قوله ثم شرع في بيان القبض أي للمبيع كما يدل عليه السياق لكن ما ذكره فيه لا يختص به بل يجري في سائر
 صور القبض للمرهون والمؤجر وغيرهما اه شيخنا (قوله وقبض غير منقول) المراد بغير المنقول ما لا يمكن
 نقله بحاله الذي هو عليه حاله البيع فلا ينافي ان الثمرة غير منقولة اه ع ش (قوله أيضاً وقبض غير منقول الخ)
 دخل في كلامه ما لو اشترى أمتعة مع دار مفقودة واحدة فان الاصح انه لا بد من نقل الامتعة وكذا لو اشترى الاب
 مال ولده من نفسه وعكسه فانه لا بد من النقل في المنقول كما يحتاج الى السكك اذا باع مكايلة اه ناشري اه
 شوبري (قوله وشجرة) أي وان باعها بشرط القطع اه ع ش (قوله قبل أو ان الجذاذ) وكذا بعبده على المعتمد
 كما مر جوابه في مسئلة العرايا حيث اختلفوا فيها بالتخيل والبيع واقع بعد أو ان الجذاذ اه حل (قوله
 الجذاذ) بفتح الجيم وكسر ها وبالذال المهملة والمججمة حكاهما صاحب المحكم وهو قطع ثمار النخل وقطافها
 وحكى الجلال المحلي عن الصحاح انه جمع لثمن اه شوبري (قوله فتعبري بذلك أهم) أي لانه يدخل فيه بيع
 الثمر وكلام الاصل لم يشمله لكن في كلام بعضهم ما يفيد ان العقار يشمل الثمر عند الفقهاء فهو حقيقة
 عرفية ولا أعجبه اه حل وحقيقة العقار لغسة الارض والضيع والشجر وقيل والكرم اه مدل وفي
 المصباح والضيعة العقار والجمع ضياع مثل كلبه وكلاب وفيه أيضاً والعقار وزن سلام كل ملك ثابت له أصل
 كالدار والنخل قال بعضهم دور بما أطلق على المتاع والجمع عقارات اه (قوله أهم من قوله وقبض العقار)
 وجهه العموم شموله لغير النخل من الشجر والثمر المبيعة على الشجر فان العقار على ما في المختار الارض
 والضياع والنخل لكنه قال في باب العين الضيعة العقار ثم قال قلت قال الازهرى الضيعة عند الحاضرة النخل
 والكرم والارض والعرب لا تعرف الضيعة الا الحرفة والصناعة وعليه فوجه العموم شموله للثمر اه
 ع ش (قوله بتخليته لمشتري) أي بلفظ يدل على التخليه أو ما يقوم مقامه ومجمل اشتراط ذلك كما هو ظاهر
 اذا كان له حق الحبس أما اذا لم يكن له حق الحبس فسيأتي انه يستقل المشتري بقبضه اه طندتاني اه شوبري
 (قوله ويسلم المفتاح) عاطف خاص لان هذا من افراد التمكن ولو كان في الدار أما كن لها ما فاتح فلا بد من
 تسليم تلك المفتاح وان كانت تلك الاماكن صغيرة كالخزائن الخشب اه من الحاي وقد علمت ان اشتراط
 التخليه بالمعنى المذكور صله ان كان للبائع حق الحبس والا فلا يشتري الاستقلال كما سيأتي وعلمت أيضاً ان
 هذا في القبض المفيد لصحة التصرف أما الناقل للضمان فلا يتوقف على شيء من ذلك (قوله ويسلم المفتاح)
 أي ان وجد نعم لو قال له البائع يسلمه وانفسخ له مفتاحه في ان يستغني بذلك عن تسليم المفتاح اه سم

وشجر وثمره مبيعة عليها
 قبل أو ان الجذاذ
 فتعبري بذلك أهم من قوله
 وقبض العقار (بتخليته
 لمشتري) بان يمكنه منه البائع
 ويسلم المفتاح

على منسج أي ومع ذلك ينفسخ العقد في المفتاح بالنسبة لما يقابل من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه في يد البائع وان كانت قيمة المفتاح نافذة اه ع ش على مر (قوله وتفرغ من متاع غيره) أي ان كان طرفا في العادة والا فلا وكان على رأس التخلية شيء كتوب لا يشترط في قبضها تفرغها منه اه شيخنا ونخرج بالمتاع الزرع فلا يشترط تفرغ الارض المبيعة منه حيث يصح بيع الارض مع وجوده لان الغالب ان زمان تفرغها يطول بخلاف تفرغ المتاع والمراد بمتاع المشتري ماله عليه يدان يكون ملكه أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصب له أو وصى له بمنفعته وكذا امره ونا له ومودوعا عنده وان لم تكن يده ضامنة وان كان ذلك مما لو كالبايع والمراد بمتاع غير المشتري ان يكون له أي الغير عليه يدوان كان مما لو كالللمشتري اه حل (قوله أي غير المشتري) من مستأجرا أو مستعير وموصى له بالمنفعة وغاصب واستثنى السبكي الحقيق من الامتعة كالخصير وبعض الماعون فلا يشترط في التخلية اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وبعض الماعون ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر أما صغير الجرم الكبير القيمة كجوهرة فيمنع من صحة القبض في المحل الذي يعد حفظه كحزاة مثلا كما شبهه المستثنى منه (قوله لعدم ما يضبطه الخ) صريح ما ذكر ان العرف مؤخر عن اللغة والذي في جمع الجوامع خلافه وهو تقديم العرف على اللغة وقد يقال ان ذلك في الالفاظ الموضوعة لمعان وهـ ذاني المراد من اللفظ الذي لم يوضع لغني وانما فهم معناه من الاستعمال بقرائن الاحوال اه ع ش وعبارة الشورى قوله لعدم ما يضبطه الخ قال الجلال الاسنوي في شرح منهاج البيضاوي واعلم ان من القواعد المستمرة على السنة الفقهاء ان ما ليس له حد في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف أي كالقبض والحرق قال والذي في شرح المذهب وليس هذا محال لما يشول الاصوليون من ان لفظ الشارع يحمل على المعنى الشرعي ثم العرفي ثم اللغوي لان مراد الاصوليين اذ انعارض معناه في العرف ومعناه في اللغة فالتأثر بجمع فيه الى العرف ولهذا قالوا كما ليس له حد في اللغة ولم يقولوا ليس له معنى فالمراد ان معناه في اللغة لم ينصوا على حده كما بينته فيستدل بالعرف عليه اه وفي الابواب في كتاب الحيض ما يعلم منه ما فيه اه فليتم امل وفي شرح الروض في أحكام الوصية اللفظية وكتاب الايمان ماله به ذاتا تعلق فليراجع اه (قوله فاسوى المحل مقبوض) طاهره وان كانت الامتعة في جانب من المحل وهو واضح ان اعلق عليهم باب ذلك المحل والافينبغي حصول القبض فيما عدا الموضوع الحاوي للامتعة عرفا اه ع ش على مر (قوله أولى من تعبيره بامتعة البائع) وجه الاولوية ان اضافة الامتعة للبائع توهم انه لا يشترط التفرغ من امتعة غيره من غاصب وغيره اه ع ش (قوله ومنقول ينقله) أي ولو في حق متولي الطرفين كالأب اه برماوى ومر ان اتلاف المشتري قبض وان لم يجز نقل والقسمة ان جعلت بيعا لا يحتاج فيه الى تحويل المقسوم اذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض اه شرح مر (قوله ومنقول ينقله) واذا نقله المشتري من غير اذن البائع أصلا حصل القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف وكذا لو نقله باذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله باذنه في النقل للقبض حصل القبض المفيد للتصرف سواء كان المكان الذي نقل اليه مختص به البائع أو لا لكنه ان كان للبائع صار المشتري غاصبا له اذا لم يأذن في النقل اليه مع صحة القبض المفيد للتصرف فينتد تفصيل المتن بقوله لما لا يختص الخ انما هو في كون المشتري غير غاصب وكونه مستعيرا أو أما القبض المفيد للتصرف فلا بد فيه من الاذن في النقل للقبض في المسئلتين وان أوهام كلامه خلافة فتقول الشارح في النقل للقبض كان عليه ان يقول اليه اذ هو محل التفصيل كما أشار به بعد بقوله الذي أذن في النقل اليه أي أولم يأذن أصلا (قوله من سفينة) أي في البحر مطلقا أو صغيرة في البر والافهمى غير منقولة اه شيخنا وفي ع ش على مر ما نصه قوله كسفينة أي فان كانت كبيرة وهي على البر اكتفى بالتخلية مع التفرغ فيما يظهر اه وقال مر اذا كانت لا تتجر بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر أو البحر والا فكأنه قول سواء كانت في البر أو البحر قال وينبغي ان يكون المراد بكونها تتجر بجره أي ولو بمداونة غيره

(وتفرغ من متاع غيره) أي غير المشتري نظر الا عرف في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا أو لغة فان جمع الامتعة التي في الدار المبيعة يحمل منها وتخلي بين المشتري وبينها فاسوى المحل مقبوض فان نقل الامتعة منه الى محل آخر صار قابضا للعملة وتعبير به بمتاع غيره أولى من تعبيره بامتعة البائع (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان أو غيرها

على العادة ولا يشترط ان تكون بحيث تجر بجره وحده بل ان الحمل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله
ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا انها تجر بجره مع الخلق
الكثير والافكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها اه نعم على منسج وهو واضح اه بالحرف
(قوله بنقله) أي نقل المشتري له ولو بنائبه وان اشترى حيزه بعده أو اشترى مع الحيز صفقة ما لم يكن تابعه غير
مقصود كالماء الموجود حال شراء البئر وكنتل الحيوان أمره بالانتقال مع انتقاله ولا يكفي ركوبه واقفا
ولا استخدام الرقيق كذلك ولا الجالس على الفراش نعم يبرأ البائع بذلك من ضمانه اه حل أي لماعلمت
من ان المدار في براءة البائع من الضمان على استيلاء المشتري بوجه ما اه وقوله أي نقل المشتري له ومثله
نقل البائع في الصورة التي أشار لها الشارع بقوله ووضع البائع الخ وفي سم مانصه * (فرع) * اشترى دارا
فيها بئر ماء ودخل الماء الموجود في البيع بشرطه فهل يشترط في القبض نقل الماء كالماء الذي اشترى دارا ومنقول لا فيها
معها الا بد من نقله على الصحيح أولا لمحض التبعية وكونه غير مقصود والثاني أوجه وفاقا لم اه (قوله مع تفريغ
السفينة الخ) ويدخل في بيعها آلتها وان كانت منفصلة كالمسيك كره الخلفي في بيع الاصول والثمار عند قوله
ومثبت فيها البقاء اه (قوله المشحونة بالامعة) ومثل السفينة في ذلك كالماء في العادة فالأبد من
تفريغ بخلاف غيره فظاهر الحيوان لا يعد بطرفا عادة فلا يشترط الفاء ما عن ظهره ومن الامعة آلات السفينة
اه حل (قوله لا يختص بائع به) يقتضي انه لو نقله الى مشترك بين البائع وغيره حصل القبض ولو بغير
اذن قاله الاسنوي وفيه نظر والمعتد انه لا يحصل القبض بالنقل اليه كما هو قضية النظر اه رى أي فلا بد
فيه من الاذن أيضا مع النقل اه شورى فالأولى أن يقول للمالك البائع فيه حق (قوله كشارع) أي
ومسجد وموانع وقوله أو يختص به أي ولو بنحو اجارة وعارية وموصية ووقف اه شرح مر (قوله فيكون
معياله) ولا يشك على ما تقرر من كونه معيالا للبيعة بالاذن وان كان الاستحقاق بالعارية مع ان المستعير لا يعبر
لما يأتي ان له اناية من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنا من هذا اذا نقل القبض انتفاع
يعود للبائع يبرأ به عن الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن محض اعاره حتى يمنع وحيث قد قسمه في هذه معيالا
باعتبار الصورة لا الحقيقة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله باعتبار الصورة قضية انها لو تلفت البيعة
تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من انه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير
(قوله فان لم يأذن الا في النقل الخ) خصه في المطالب بما اذا كان له حق الحبس والافتيكتفي بالاذن في النقل اه
وعبارة شرح الروض والا أي وان لم يأذن أو أذن في مجرد التحويل وكان له حق الحبس فلا يكون قبضا بمجرد
التصرف انتهت ولا يفتي وضوح هذا القيد أعني قوله وكان له حق الحبس لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يحتج
لاذنه في القبض بل يجوز القبض بغير اذنه ولا مانع حينئذ لعدم اذنه في استعماله اه كما فاذا أذن زال هذا
المانع لكن في تحبلي ان مر نقل عن والده واهتمد خلاف ذلك وانه لا يصح القبض اذا أذن في مجرد التحويل
سواء كان له حق الحبس أو لا فليراجع وليحرر ويمكن ان يوجه بانه اذا أذن في النقل غير القبض لم يكن النقل
للقبض مأذونا فيه وذلك يضمن المنع من شغل المكان لغرض القبض فهو بمنزلة ما اذا نقله بلا اذن اه سم
(قوله فان لم يأذن الا في النقل) أي لم يتعرض لكون النقل الى المكان المذكور بل أذن في النقل في حد ذاته
قال ع ش على مر قال سم على حج وينبغي ان يكون الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا اه
(قوله وان حصل الضمان اليد) وكذا الضمان العقد فينتفي على الاول انه لو تلف حينئذ عند المشتري ثم خرج
مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يغرمه من بدله ويتبين ان لا عقد فيرجع بثمنه
على البائع ان كان قبضه والاسقط عنه ويتبين على الثاني انه لو تلف عند المشتري بل أو عند البائع فيمأل وأرجعه
المشتري له للتوثيق به ان كان له حق الحبس ولو كان هذا التلف بفعل البائع فان العقد لا يفسخ ولا يسقط الثمن

(بنقله) مع تفريغ السفينة
المشحونة بالامعة نظرا
للعرف فيه وروى الشيخان
عن ابن عمر كان يشتري الطعام
جزا فافتها نار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يبيعه حتى
نقله وقيس بالطعام غيره
هذا ان نقله (لما) أي لحيز
(لا يختص بائع به) كشارع
أو دار للمشتري (أو)
يختص به لكن نقله
(بأذنه) في النقل للقبض
(قبض كون) مع حصول
القبض به (معياله) أي
للمعير الذي اذن في النقل
اليه لا قبض فان لم يأذن الا
في النقل لم يحصل القبض
المفيد للصرف وان حصل
لضمان اليد

عن المشتري لان هذا القبض كاف في نقل الضمان عن البائع هذا هو التحقيق في المسئلة ولا ينظر لغيره مما كتب هنا اه شيخنا (قوله ولا يكون معبرا للعين) أي بل يكون المشتري غاصبا له اه ع ش (قوله نقله الى متاع مملوك الخ) وصورة المسئلة انه وضع ذلك المملوك أو الماعز في ذلك الحيز باذن البائع اه زى (قوله بتناوله باليد) أي وان لم يضعه من يده كالدراهم وكتب لبسه فهذا قبض لان نقل فيه فهو مستثنى من النقل بخلاف غير الحقيقة لا بد ان يضعه لانه لا يكون منقول الا ان وضعه فلو مشى به مدة مديدة لا يعد ناقلا له وذلك يتعين وضعه في غير محله أو ولو في محله الذي أخذ منه اه حل ثم رأيت في ع ش على مر ما نصه (فرع) محل المنقول ومشى به الى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أم لا بد من وضعه مال مر الى الثاني لانه لا يعد ناقلا له الا بعد وضعه فليحذر اه سم على منتهج (قوله ووضع البائع المبيع) ظاهره الخفيف وغيره وقوله بين يدي المشتري أي بحيث يتناول به يده وان يكون أقرب الى المشتري منه الى البائع كفي الوسيط وسواء كان وضعه عن يمينه أو يساره بل أو خلفه كما قرره شيخنا مر وقوله لم يضمه أي مالم يضع يده عليه ويستولى عليه ولا يضمه اه من الحلبي وقوله لم يضمه أي ضممان يده وهو ظاهر وأما ضمان العقد فيضمنه هذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى انه لو تألف لم ينسخ العقد (قوله نخرج مستحقا لم يضمه) أي لانه لم يضع يده عليه وضمان اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها اه شرح مر (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كان تنقص قيمته بقطعه أم لا ولعل وجهه ان المعين لما كان المقصود من العقد عليه الانتفاع به وحده اشترط لصحة قبضه قطعه ليحصل المقصود به بخلاف الشائع فإنه لا يتأتى الانتفاع به وحده وانما يكون بجملة ما هو جزء منه ففعل قبضه بقبض الجميع لكن في سم على المنهج عند قول المصنف أول البيع ولا يصح بيع جزء معين ينقص بقضه قيمته أو قيمة الباقي ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش على مر (قوله والزائد أمانة) أي حيث كل الباقي للبائع فان كان لغيره فلا بد من اذنه في القبض والام يمكن أمانة ان كان منقولا فان كان عقارا لم يحتج الى اذنه لان اليد على المنقول حسبة وعلى العقار حكمية وفي كلام سم نقلا عن شيخنا مر ان اذن شريك البائع في المنقول شرط لصحة القبض لا لكونه أمانة فقط وأذنه في الرهن ان المتوقف على اذن الشريك الحال لصحة القبض اه حلبي وعبارة شرح مر ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذني قبضه الا باذن شريكه والا فالحاكم فان قبضه البائع صار طريقا في الضمان والقرار فيما يظهر على المشتري علما بالحال أو جاهلا لحصول التلف عنده وان خص بعضهم ضمان اليد بحالة الجهل لان المشتري في أصلها يضمنان فلم يؤثر الجهل فيها انتهت وفي ع ش عليه ما نصه قوله لم يجز له الاذن أي ومع ذلك القبض صحيح كالمظهر مر اه سم على حج (قوله أيضا الزائد أمانة) أي اذا قبضه المشتري بدل البائع عنها فقط أمان قبضها ينتفع بها باذن من الشريك وجعل علقها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم يضمن وان أذن له في الانتفاع بها لافي مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كما ذكره ابن أبي شريف اه ع ش على مر (قوله وشرط في غائب) منقولا أو غيره وكان بيد المشتري بدليل كلام الشارح بعد اه شيخنا وقد اختلفت نسخ شرح المنهج في مسألة الغائب كما ترى في نسخة هكذا وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض ان كان له حق الحبس مضى زمن يمكن فيه قبضه بان يمكن فيه الماضي اليه والنقل في المنقول والتخليع والتفريق في غيره الى ان قال نعم ان كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضا اه وفي نسخة أخرى بدل قوله نعم الحما نصه نعم ان كان المبيع بيد غير المشتري اشترط نقله أو تخليعه أيضا اه عميرة فقوله في النسخة الاولى نعم ان كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضا أي بالفعل زيادة على مضى الزمن بدل على تصوير ما قبله بما اذا كان بيد غير البائع ففضيته ان يكفي فيه امكان النقل في المنقول والتخليع في غيره فيكون قوله السابق والنقل في المنقول الخ معطوفا على المضى أي ومضى زمن يمكن فيه النقل لكن ينبغي حل

ولا يكون معبرا للعين ولا يكتفه
بأذنه نقله الى متاع مملوك له أو
معارفي حيث يختص البائع به
قوله القاضي ويمكن دخوله
في قولنا لا يختص بائع به
لصدقه بالمتاع فان كان
المنقول خفيفا فقبضه
بتناوله باليد ووضع البائع
المبيع بين يدي المشتري
قبض نعم ان وضعه بغير أمره
نخرج مستحقا لم يضمه
وقبض الجزء الشائع بقبض
الجميع والزائد أمانة بيد
القابض (وشرط في غائب)

الغير على المشتري فقط اذلو كان بيد اجنبي لم يكف امكان النقل بالتخليه قبل لا بد من حقيقة ثمة كما حذرناه في الورقة
الانحرى ثم ان التقييد بالمنقول على هذه النسخة غير متجه بل كان ينبغي ان يريد غير المنقول أيضا ويقول فيه اشترط
التخليه فيه أي بالفعل وقوله في النسخة الثانية نعم ان كان المبيع بيد غير المشتري يدل على تصوير ما قبله بما اذا
كان المبيع بيد المشتري وقوله والنقل في المنقول والتخليه معطوفان على قوله المضي اليه أي ويمكن فيه النقل
والتخليه اذ لا تشترط حقيقة ثمة في هذه الحالة وقوله والتفريغ فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في
هذه الحالة تقدير التفريغ وليس بواضح لانه ان كان مشغولا بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لاحقيقة ولا
تقدير وان كان فارغا فلا معنى لتقدير التفريغ مع عدم صورته وان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري فلا بد من
التفريغ بالفعل فليتأمل وعبارة الروض وشرحه أحسن وأبين وأصوب وهي مانعه ولو خلى بينه وبين مبيع
غائب غير منقول أو منقول في يده أمانة أو مضمونا ومضى زمن يمكن فيه القبض بان يمكن فيه الوصول إلى المبيع
والتخليه في غير المنقول والنقل في المنقول كفي اه فلم يتعرض للتفريغ لانه علم من محل آخرانه لا بد منه
بالفعل ان كانت الامتنعة لغير المشتري والا لم يشترط تقديره وقوله بعد ما تقدم فان كان المبيع حاضرا ممتنعا ولا
أو غيره ولا امتنعة فيه لغير المشتري وهو بيده فهو مقبوض بنفس العقد الذي في شرح الروض كنسخة من هذا
الشرح اعتبار مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخليه وهو الذي عليه المعقول اه سم (قوله عن محل العقد)
أي مجلسه وان كان بالباد اه ع ش على مر (قوله مع اذن البائع في القبض) انظر ما الحكمة في تنبيهه
الشارح على هذه المسئلة في بعض الصور دون بعض مع ان جميع صور الباب على حد سواء في هذا التقييد
اه شيخنا (قوله مضي زمن الخ) وابتداءه من العقد ان لم يكن للبائع حق الحبس والا فحين الاذن اه
بش (قوله والتفريغ في غيره) فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريغ
وليس بواضح لانه اذا كان مشغولا بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لاحقيقة ولا تقدير وان كان فارغا فلا معنى
لتقدير التفريغ مع عدم صورته وان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري فلا بد من التفريغ بالفعل اه سم
وأجاب شيخنا عن ذلك بان هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الا عند جعل التفريغ معطوفا على المضي
الواقع فاعلا ليكن في كلام الشارح فان جعل معطوفا على مضي الواقع نائب فاعل لشرط فلا اشكال في
كلامه ويندفع الاشكال أيضا عند جعله منصوبا على كونه مفعولا معه اه تقرير الشيخ عبد ربه وكان الاولى
للشارح تقديم قوله في غيره على قوله والتفريغ لما علمت أنه ان التفريغ شرط في كل من المنقول وغيره اه
(قوله لان الحضور) أي حضور المبيع الى مجلس العقد ليقبض فيه وقوله فلما أسقطناه أي الحضور لمعني هو
المشقة تأمل (قوله بقي اعتبار الزمن) ويرتب على ذلك أنه اذا تلف قبل مضي الزمن يكون من ضمان البائع
أو بعده يكون من ضمان المشتري اه برماوى (قوله اشترط نقله أو تخليته أيضا) المعنى أنه لا يكفي بمضي زمن
امكان النقل فقط بل لا بد مع ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في الزمن الذي حصل بعد امكان الوصول
اليه وليس المراد أنه لا بد من زمن بعد زمن امكان الوصول يوجد فيه النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد امكان
الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والاخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له اه ع ش وكان
عليه أن يقول اشترط نقله أو تخليته وتفرغه (قوله أو تخليته) أي بالفعل وقوله أيضا أي كما يشترط ذلك في
الحاضر الذي بيد غيره أي وتفرغه من امتنعة غير المشتري بالفعل وكتب أيضا قوله أيضا أي كما يشترط
مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه حتى لو سلم المفتاح لو كيله الحاضر عند المبيع فتسلمه الوكيل المذكور وفرغ
المبيع من الامتنعة المذكورة قبل مضي الزمن المذكور لم يحصل القبض اه حل (قوله أيضا) أي كما يعتبر مضي
زمن يمكن فيه الوصول اليه اه شيخنا (قوله فان كان المبيع حاضرا) هذا تقييد لما تقدم في المتن من قوله
وقبض غير منقول وقبض منقول الخ أي فعل ما تقدم اذا كان حاضرا لم يجعل العقد وليس بيد المشتري كما ينبغي عليه

عن محل العقد مع اذن
البائع في القبض ان كان له
حق الحبس (مضي زمن
يمكن فيه قبضه) بان يمكن
فيه المضي اليه والنقل في
المنقول والتخليه والتفريغ
في غيره لان الحضور الذي
كان توجهه لولا المشقة لا يتأتى
الا بهذا الزمن فلما أسقطناه
لمعني ليس موجودا في الزمن
بقي اعتبار الزمن نعم ان كان
المبيع بيد غير المشتري اشترط
نقله وتخليته أيضا وتغير
بما ذكر أولى من قوله يمكن
فيه المضي اليه فان كان
المبيع حاضرا ممتنعا أو غيره

ولا أمتعة فيه غير المشتري

وهو بيده أعبر في قبضه مضي
 زمن يمكن فيه النقل أو التخلية
 ولا يحتاج فيه إلى إذن البائع
 إلا أن كان له حق الحبس هذا
 كله فيما يبيع بالتقدير بكيل
 أو غيره فإن يبيع بتقدير
 فسيأتي بشرط في المقبوض
 كونه مرثيا للقابض والا
 فكما يبيع كما نفسه
 الزر ككتبي عن الإمام
 * (فروع) (له) أي
 المشتري (استقلال قبض)
 للمبيع (أن كان الثمن
 مؤجلا) وأن حل (أو) كان
 حالا كله أو بعضه (سلم
 الحال) المستحقة فإن لم يسلم
 بأن لم يسلم شيئا منه أو سلم
 بعضه لم يستقل بقبضه فإن
 استقل به لزمه ردده لأن البائع
 يستحق حبسه ولا ينفذ
 تصرفه فيه لكنه يدخل في
 ضمانه ليطالب به أن خرج
 مستحقا ولا يستقر غنه عليه
 وقولي أو سلم الحال أولى من
 قوله أو سلمه أي الثمن (وشرط
 في قبض ما يبيع مقدرامع
 ماسر نحو ذرع) بالجسم
 الدال من كيل ووزن وعد
 بأن يبيع ذراعا كان يذرع
 أو كيلا كان يكال أو وزنا
 أن كان بوزن أو عدا أن كان
 بعدو الأصل في ذلك خبره سلم
 من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى
 يكاله دل على أنه لا يحصل فيه
 القبض إلا بالكيل مثاله بعثك
 هذه الصبرة كل صاع بدينهم

أه حل وقال ع ش أنه مضمون قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أمتعة فيه غير المشتري) فإن كانت
 فيه فلا بد من تفرغه (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل) ظاهره وإن كان ذلك المنقول خفيفا كثوب راقعاه بيده
 فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تداول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضا بنفس العقد أه حل (قوله إلا
 أن كان له حق الحبس) هذا شرط في جميع الصور ولا في خصوص هذه أه حل (قوله كونه مرثيا) قال ج
 ويتعين حمله على الحاضر دون الغائب لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الحاضر كالمسحوق والمتمتع خلافاً له ولا بد
 من اعتبار الرؤية مطلقاً (قوله أيضاً كونه مرثيا للقابض) سواء رآه عند العقد أم لم يره أصلاً بان اشتراء
 وكيله على المتمد أه امداد قال الشيخ ظاهره أنها لا تنكفي الرؤية عند العقد أو قبله وإن كان لا يتغير غالباً
 بخلاف البيع ويمكن الفرق أه وله أن البيع عهد فيه اعتماد الوصف في الجملة بخلاف القبض تأمل أه
 شوي (قوله والافسك بالبيع) عهد كقوله الزركشي وظاهره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحمله بعضهم
 على الحاضر دون الغائب لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الحاضر أه مر أه ع ش (قوله والافسك بالبيع) أي
 فيكتفي بالرؤية السابقة فيما لا يتغير غالباً وقضية أن قبض الاعي للمبيع غير صحيح وإن علم أنه المبيع أي ولا بد
 أن يعلم غير الاعي أنه عين المبيع والا فلا يكون قابضاً له حرره هذا المحل أه حابي (قوله فروع) أي أربعة
 (قوله له استقلال قبض الخ) بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا إذنه في القبض ولكن لو كان
 المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لأخذه من غير إذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنة
 وهناك ملك الغير بالدخول فإن امتنع صاحب الدار من تمكنه جاز له الدخول لأخذه حتى لا يضر صاحب الدار
 بامتناعه من التمكن يصير كالغاصب أه ع ش (قوله أو سلم الحال) ويقوم مقام تسليمه تسليم عوضه
 استبدل عنه أو صالح منه على دين أو عين فيما يظهر ولو باحاله المستحق له بشرطه وإن لم يقبضه في مسألة الحوالة
 لانقضاء حق البائع في الحبس حينئذ أه شرح مر (قوله ولا ينفذ تصرفه فيه الخ) أشار به إلى أن استقلاله
 في الحاله المذكورة لا يحصل به القبض الصحيح للتصرف ويحصل به القبض الناقل للضمان والمتمتع دخلاً فهو أنه
 لا يحصل لأهلاً ولا هذا وإن دخل في ضمانه ضماناً بدعيًا أنه إذا خرج مستحقاً ليطالب به تأمل (قوله ليطالب به
 الخ) أشار به إلى أنه مضمون ضمان بدعي باعتبار أن أشار لأول بقوله ليطالب به الخ والثاني بقوله ويستقر غنه
 عليه أي فلا يفسخ العقد بتلفه ولا يثبت الخیار بتعييه وهذه طريقة تتبعها عليها ج وفي شرح مر بعد أن
 نقل كلام ج مانصه والراجح أنه ضمان اليد أه وكتب عليه الرشدى مانصه قوله والراجح أنه ضمان اليد
 أي أنه الرد على البائع إذا تعيب وينفسخ العقد إذا تلف أه وفي ع ش مثله وتقدم عن شرح مر أول
 الباب مانصه ولو أخذ المشتري المبيع بغير إذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه ولو تلفه
 البائع اتلافاً مضمناً في يد المشتري في هذه الحالة جعل مسترداً له بالاتلاف كما أن المشتري قابض له بالاتلاف
 كما جزم به ابن المقرى لكن هل ينفذ البيع أو يخير المشتري وجهان أرجحهما أولهما كما قاله السبكي وغيره
 أه (قوله مع ماسر) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريق من أمتعة غير المشتري فيما يبيع من الأرض
 مقدر بالذراع أه ع ش (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من البائع أو نائبه فلو أذن للمشتري أن
 يكال من الصبرة عنه لم يجوز لاتحاد القابض والقبض كذا كرام هنا وما وقع في كلامهما قبل ذلك مما يخالفه
 يمكن تأويله أه شرح مر (قوله من كيل ووزن الخ) أي وإن فعل به المشتري ذلك قبل شرائه فلا يكتفي بذلك
 إلا أن بقي في الذراع أو المكال فلا يحتاج إلى تفرغه وعادته أه حابي (قوله فلا يبعه حتى يكاله الخ) ومعلوم
 أن البيع فرع صحة القبض لكن ليس في الحسب أنه يبيع مقدر بالكيل والمعلم أخذوا التقييد بذلك من المعنى
 أو من دليل آخر أه حابي (قوله والانصب الخ) كما أمينا يتولاه عبارة شرح مر ولو تنازعا فحين يكيل
 نصب الحاكم كالأمة يتولاه ويقاس بالكيل غيره وأجرة كمال المبيع أو وزنه أو من ذرعه أو عده وموثة

أو به تسكها بمشيرة على أنه عشرة أصع ثم إن اتفقا على كمال مثلاً فذلك والانصب الحاكم أميناً يتولاه فلو قبض ما ذكر جزأه لم يصح القبض

احضاره اذا كان غائبا الى محل العقد أى تلك المحلة على البائع وأجرة نحو كمال الثمن وموئنة احضار الثمن
 الغائب الى محل العقد على المشتري وأجرة النقل المحتاج اليه في تسليم المبيع المنقول عليه أى المشتري
 أيضا وقياسه أن يكون في الثمن على البائع ومؤن نقد الثمن على البائع وقياسه أن يكون في المبيع على
 المشتري اذا قصد منه اظهار عيب به ان كان لا يرد به وسواء كان الثمن معيناً أم لا كما اطلقناه وان قيد العجرائي
 في كتاب الاجارة بما اذا كان الثمن معيناً ولو أخطأ التقاد وظهر بما نقده عش وتعد الرجوع على المشتري فلا
 ضمان عليه وان كان بأجرة كما أطلقه صاحب الكافي وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله وان قيد الزر كشي
 بما اذا كان متبرعاً لكن لا أجرة له كالأجرة للشيخ فعلقناه لا أجرة له أى اذا كان الغلط فاحشاً خارجاً
 عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً وتعدى كما يأتى في الاجارة لا يقال قياس غرم ارش الورق ثم
 ضمانه هنا لا نقول هو ثمرة مصرع احداث فعل فيه وهما مجتهد والمجتهدين غير مصرع انتفاء الفعل هنا والقول
 بأنه هنا مقرر فيضمن لذلك وفاء بما يقابل الاجرة ليس بشئ انتهت وكتب عليه ع ش قوله فلا ضمان عليه
 أى التقاد * (فرع) * لو أخطأ القبانى في الوزن ضمن كالموغلط في النقش الذى على القبان ولو أخطأ نقاش
 القبان كان قال هو مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أى النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف التقاد اه عبد البر على
 منهج وأقول في تضمين النقاش نظراً لان غايته انه أحدث فيه فعلا ترتب عليه تقرير المشتري وتقرير اخباره
 كاذباً والحاصل منه مجرد تقرير أخطاؤه ولا يقتضى الضمان وكذا لو أخطأ الكيال أو العداد لان كلام الثلاثة
 غير مجتهد فينسبون في خطائهم الى تصدير فيضمنون وينبغى ان مثل ذلك في الضمان بل أولى ما لو أخطأ التقاد
 من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكاب مثلا والجيد والمغشوش وما لو كان
 لا يعرف النقبة بالمرء وأخبر بخلاف الواقع اه اه كلام ع ش (فرع) الدلالة على البائع فلو بشرطها على
 المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة مثلاً سألما فيقول اشترى مثلاً لان معنى قوله سألما ان الدلالة عليك
 فيكون العقد باسدا اه برماوى وسم (قوله لكن يدخل في ضمانه) فبطالب به ان خرج مستحقا
 وبستهرة الضمان عليه ان تلف في يده باق فة وان اتلفه البائع كان القرار عليه وكان القياس انفساخ العقد ولو تلف
 أو اتلفه البائع لانه من ضمان البائع وان كان في يد المشتري على قياس ما سبق وهو أحد وجهين وأفتى به والد
 شيخنا ونقل عن شيخنا انه ان اتلف باق فة كان المشتري ضامناً له ضمان عقد ويدفلا ينقص وان اتلفه البائع
 انفسخ فيكون ضامناً له ضمان ينفق وهو ما نقل عن خط والده على شرح الروض وفيه نظر لانه يلزم عليه
 انفسخكم انه ضمان يدين بالنسبة لان تلف البائع وضمان عقد بالنسبة لتلفه مع وجود ما عاله فيهما وكتب أيضاً أى
 ضمان يدين له ضمان عقد فلو تلف لم ينفسخ العقد بل يستقر الثمن على المعقد عند شيخنا وقرر شيخنا الرمي ان والده
 كتب على شرح الروض ان قبض ما يبيع مقدار جزا فخرج البائع عن ضمانه ولا يفيد المشتري صحة التصرف
 ولعل المراد به انه يخرج عن استقرار الضمان لو تلف عند المشتري فيما لو خرج مستحقا لغيره فليتأمل اه حل
 (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) أى ضمان عقد وضمان يدين بطالب به ان خرج مستحقا وبستهرة عليه
 ان تلف ولم يخرج مستحقا على قياس ما سبق اه حل وفي شرح مر في هذه المسئلة ما يوافق هذا التقرير
 من انه يدخل في ضمانه ضمان يدين وضمان عقد مع انه خالف في التي قبلها في الفرع السابق واعتمده انه
 يدخل في يده ضمان يدين فقط كما علمت ثم رأيت في ع ش عليه مانع ولعل الفرق بين هذه وما تقدم فيها
 لو نقله بغير اذن من انه مضمون ضمان يدين حق الحبس للبائع مانع من زوال يده عن المبيع حكماً وفي مسئلتنا
 لما لم يكن له حق وكان الغرض من التقدير مجرد معرفة القدر لم يبق للبائع به تعلق البتة بل زالت يده عنه حساً
 وحكماً وكان الحاصل من المشتري قبضاً حقيقياً وعدم نفوذ تصرفه فيه لا ينافى ذلك لجواز أن يكون عدم النفوذ
 مجرد عدم علمه بمقدار حقه لكن هذا الفرق قد يتخلف فيما لو أذن له البائع في مجرد النقل فنقله الى موضع من دار

لكن يدخل المقبوض في
 ضمانه (ولو كان له) أى ابكر
 (طعام) مثلاً (مقدر
 على زيد) كعشرة أصع
 (ولعمرو عليه مثله)

فليكتل لنفسه) من زيد

(ثم) يكتل (لعمره)

ليكون القبض والقباض

صحيحين (ويكتفى استدامة

في نحو (المسكال) هذا

من زيادتي (فلو قال)

بكر لعمره (اقبض منه)

أي من زيد (مالي عليه لك

ففعّل فسد القبض) بقيد

زدته بقولي (له) لاتحاد

القباض والقبض وما قبضه

مضمون عليه ولا يلزمه رده

لدافعه بل يكتله المقبوض

له للقباض وأما قبضه لبكر

فصحيح تبرأه ذممة زيد

لذنه في القبض منه (ولكل)

من العاقلين بشئ معين أو

في الذممة وهو حال (حبس

عوضه حتى يقبض مقابله

ان خاف فوته) بهرب أو

غيره وهذا أعم من قوله

ولالبائع حبس مبيعته حتى

يقبض عنه لما في اجباره

على تسليم عوضه قبل قبضه

مقابله حينئذ من الضرر

الظاهر (والا) بأن لم يخف

فوته (فان تنازعا) في الابتداء

بالتسليم فقال كل منهما

لأسلم عوضي حتى يسلمني

عوضه (اجبرا) بالزام الحاكم

كلامهما باحضار عوضه

اليه أو الى عدل فان فعل

سلم الثمن للبائع والمبيع

للمشتري يبدأ بأيهما شاء

هذا (ان عين الثمن) كالمبيع

(والا) بأن كان في الذممة

(فبائع) يجبر على الابتداء بالتسليم لرضاه بتعلق حقه بالذمة (فأذا سلم) باجبار أو بدونه

البائع الآن يقال لما كان المنقول اليه حقه للبائع ولم يأذن في النقل اليه كان وضع المشتري له فيه لغوا فكان
بد البائع لم يزل عنه فأشبهه بالوَأَذْنُ له في نقله فلم ينقله عن موضعه (قوله في ضمانه) أي ليطالب به ان خرج
مستحقا ويستقر عنه عليه ان تلف فهو مضمون ضمان يدو عقدا باعتبارين كالمقدم في الفرع السابق وهل
اتلاف البائع كالتلف ولا يفسخ أو لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر الى الثاني وهو قياس ما تقدم عن
السبب فيهما اذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اه سم من قوله وهل الخ سلطان فالجامل ان الشارح
ذكر هذه المسئلة في هذا الدرس في ثلاث مواضع هذا والذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون
معبراله اه شيخنا وانه في الثلاثة على رأيه يدخل في ضمان المشتري ضمان يدو ضمان عقد لكنه ضعيف في
الثانية كما علم ان المعتمد فيه انه يضمنه ضمان يد فقط ومسلم في الاولى والثالثة (قوله في ضمانه) أي ضمان عقد
و ضمان يد فيطالب به ان خرج مستحقا ويستقر عنه عليه ان تلف ولم يخرج مستحقا على قياس ما سبق اه
حل. لكن ما سبق ضعيف وما هنا معتمد فالمتقدم الفرق بينهما كما تقدم (قوله فليكتل لنفسه) أي يطالب ان
يكال له لانه يكتل لنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القبض والقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وان أذن له
المالك اه شيخنا وهو في شرح مر (قوله فليكتل لنفسه ثم لعمره) أي لتعدد الاقباض هنا ومن شرط
صحته الكيل فلزم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت ولو كال لنفسه وقبضه ثم كاله اغريمه فزاد وانقص
بعد ما يقع بين الكيلين لم يؤثر فتكون الزيادة والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين فالكيل الاول غاطا
فيرد بكر الزيادة ويرجع بالنقص اه شرح مر (قوله وتكتفى استدامة في المكبال) ويترب على ذلك
انه لو اشترى ملء الكيل براكذا واستمر حازل لمشتري يبيعه ملاء فلا يحتاج الى كيل ثان اه ع ش على
مر (قوله فلوقال اقبض منه) بكسر الباء في المختار قبض الشيء أخذوه والقبض أيضا ضد البسط وبأيهما ضرب
اه (قوله وأما قبضه لبكر فصحيح) أي لان قبضه لنفسه عن المدين مستلزم اقبضه عن الاذن والاذن في المستلزم
اذن في لازمه فصحيح في الاذن وان فسدت في المزموم اه شوبري (قوله وهو حال) سيأتي محترزه بالنسبة للثمن
في كلام المصنف أي والمبيع معين وكان العقد لازما اه حل (قوله ولكل حبس عوضه الخ) نعم ان تنازعا
وخاف كل صاحبه أجبرهما الخا كم كاهو واضح بالدفع له أو اعدل ثم يسلم كلامه اه شرح مر (قوله
فان تنازعا في الابتداء الخ) مقابله محذوف لا علم به تقديره وان لم يتنازعا فالامر ظاهر اه شيخنا (قوله اجبرا)
أي بعد لزوم العقد اه سلطان وقرر شيخنا زي انه ما يجب بران أيضا اذا كان الثمن كالمبيع في الذمة
وذلك في السلم أي اذا كان رأس مال السلم في الذمة ولا يخفى اشكاله لانه لا بد من قبض الثمن قبل التفرق من
المجلس وقبل التفرق لا يتأتى الاجبار لانه لا يكون الا بعد لزوم وفي الروضة * (فرع) * لا يجب على البائع
تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لا يبطل خياره ولا يجبر
الاخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع اليه اه حل (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كانا في الذمة
فيجبر فيهما ما تقدم اه شيخنا (قوله بان كان في الذمة) أي والمبيع معين وأما عكسه وهو ان يكون الثمن
معينا والمبيع في الذمة وذلك في بيع الذم الواقع بغير لفظ السلم اذ لا يشترط فيه قبض في المجلس في هذه الصورة
يجبر المشتري ان حضر المبيع الى آخر التفصيل الآتي اه شيخنا (قوله والا بان كان في الذمة) أي سواء كان
حالا أو مؤجلا وقوله فبائع يجبر أي والمبيع معين اه من شرح مر (قوله فبائع يجبر على الابتداء) أي
ان باع لنفسه أو لغيره أو باع نيابة عن غيره كوكيل وولي وناظر وقف وعامل فراض لم يجبر على التسليم بل لا يجوز
له حتى يقبض الثمن كما علم من كلامه في الو كاله ولا يتأتى هنا الاجبارهما أو اجبار المشتري ولو تباع نائبان
عن الغير لم يتأتى اجبارهما اه شرح مر (قوله فأذا سلم الخ) موضوع هذه المسئلة ان المبيع معين والثمن في
الذمة وذكر فيها خمس مسائل لان المشتري حينئذ امام موسر أو معسر فان كان معسرا فللبائع الفسخ بشرط حجر

(فبائع) يجبر على الابتداء بالتسليم لرضاه بتعلق حقه بالذمة (فأذا سلم) باجبار أو بدونه

القاضي وان كان موسرا فان حضر ماله بمجلس البيع اجبر على التسليم وان لم يحضر فاما ان يكون فوق مسافة
القصر أو دونها فان كان دونها جبر عليه القاضي وهذا الجبر يسمى الجبر الغريب وان كان فوقها فان حضر البائع
جبر عليه أيضا ويسمى الجبر الغريب أيضا وان لم يصير فسخ ولا يتوقف على جبر فالحاصل انه هنا جبران غير بيان
وجبر غير غريب مع فسخ وفسخ من غير جبر واجبار اه شيخنا (قوله اجبر مشتر) فان أضمر على الامتناع
لا يثبت للبائع حق الجبر المشتري على التسليم وفيما اذا حضر نوع الثمن يصير بالاجبار على التسليم
مجهورا عليه فيه فلا يصح تصرفه بما يفوت حق البائع والالم يكن للاجبار فائدة اه سلطان (قوله ان حضر الثمن)
أي عينه ان تعين والافقوعه وقوله مجلس العقد انما اعتبر مجلس العقد دون مجلس الخصومة لانه الاصل فلا نظر
لغيره لانه قد لا تقع له خصومة اه شرح مر (قوله ان حضر الثمن) أي نوعه الذي يقضى منه ان كان في الذمة
فان ما في الذمة قبل قبضه لا يسمى ثمنًا الا مجازا (قوله فان أعسر) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع
وقوله فللبائع فسخ هذا ان سلم باجبار الحاكم والامتنع عليه الاسترداد والفسخ ان كانت السلعة واقية
بالثمن لانه ساطه على المبيع باختياره ورضى بذمته كما نقل ذلك السبكي عن القاضي أبي الطيب وغيره وان
اقتضى كلام الرافعي الاطلاق وتبعه عليه الشيخ في شرح منجه ولا ينافيه قول الشارح باجبار أو دونه لانه
بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا اه شرح مر (قوله أيضا فان أعسر) أي بان لم يكن عنده
مال يفي بزمته وقوله أو أيسر بان كان عنده مال يفي بالثمن غير المبيع اه بش (قوله فللبائع فسخ بالفلس) أي
ان سلم باجبار وأما قوله السابق أو بدونه فضعيف والمعتمد انه اذا سلم متبرعا لم يجز له الفسخ ان وقت السلعة
بالثمن اه حل وعبرة سم قوله فللبائع فسخ اقتضى هذا كشرح المحلى والروضة انه يفسخ سواء
سلم بالاجبار أم متبرعا وفي الديمري الصحيح لا فسخ اذا سلم متبرعا اه واعتمد هذا التصحيح مر تبعا لما
وجده بخط أبيه من اعتماده اذا وفي المبيع بالثمن كما قبله بذلك السبكي أخذ من كلام القاضي أبي الطيب
اه (قوله بشرط جبر الحاكم) وهذا الجبر ليس من الغريب بل هو الجبر المعروف اذا فرض انه معسر
بخلاف الجبرين اللذين في المتن فهما من الغريب اذا فرض فهما انه موسر اه شيخنا (قوله جبر عليه في
أمواله) وهذا الجبر يفارق جبر الفلاس في أمور منها ان البائع لا يتسلط به على الرجوع لعين ماله ومنها انه
لا يفتقر لسؤال الغريم ومنها انه لا يتوقف على فلك الحاكم بل ينفك بجبر التسليم خلافا للاسنادي ومنها انه
ينفك على ماله نفقة المورسين ومنها انه لا يتعدى للحادث من أمواله ومنها انه لا يباع مسكناه وخادمه ولا يحل به
دين مؤجل ومن ثم سمي بالجبر الغريب اه حل بحروفه لكن قوله ولا يحل به دين مؤجل الاولى اسقاطه
لان الجبر المعروف كذلك وعبرة المتن في كتاب التفليس ولا يحل مؤجل بحجرائته (قوله بان كان ماله بمسافة
قصر) أي من بلد المبيع فيما يظهر فلواتقتل البائع منها الى بلد آخر فلا وجسه كما يقتضيه ظاهر تعليلهم
بالضرر بالتأخير اعتبار بلد البائع لبلد المبيع لا يقال التسليم انما يلزم بعمل العقدون غيره فليعتبر بلد العقد
مطلقا لا ناقول ممنوع لما سببه علم في الفرض ان له المطالبة بغير محل التسليم اذا لم يكن له مونة أو تحملا فان كان
لنقله مونة ولم يتحملها طالبه بشيئة في بلد العقد وقت الطلب واذا أخذها فهي للفيضولة لجواز الاستبدال عنه
بخلاف السلم اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله فلواتقتل البائع منها الى بلد آخر أي بينه وبين المال
دون مسافة القصر كما هو ظاهر والا بان كان أبعد من محل العقد الى المال فظاهر انه لا أثر له اذا الصورة ان المال
بمسافة القصر من محل العقد (قوله فللبائع فسخ وأخذ المبيع) ولا يتوقف على جبر كما يعلم من صنيعة حيث أطلق
فيه وقيد ما تقدم بقوله بشرط جبر الحاكم اه حل (قوله في هذا) أي فيما اذا كان ماله فوق مسافة القصر
والذي قبله هو ما اذا كان ماله دون مسافة القصر اه بش (قوله والا فلا جبر) أي لانه لا فائدة له حينئذ لانه في
جبر الفلاس يتممكن من الرجوع في عين ماله وفيه ان جبر الفلاس شرط من زيادة دينه على ماله وهذا ينافي اليسار

(اجبر مشتر) على
تسليمه (ان حضر الثمن)
مجلس العقد (والا فان
أعسر به فللبائع فسخ)
بالفلس وأخذ المبيع بشرط
جبر الحاكم كسبكي أي في
بابه (أو أيسر فان لم يكن
ماله بمسافة قصر جبر عليه في
أمواله) كلها (حتى سلم)
الثمن لتلاي تصرف فيها بما
يبطل حق البائع (والا)
بان كان ماله بمسافة قصر
(فللبائع فسخ) وأخذ المبيع
لتعذر تحصيل الثمن
كلا فلاش به فلا يكلف
العسر الى احضار المال
لتضرره بذلك (فان صبر)
الى احضاره (فالجبر) يضرب
على المشتري في أمواله لما
مر ومحل الجبر في هذا وما
قبله اذ لم يكن مجعورا عليه
بفلس والا فلا جبر

الذي هو فرض مستأنا الآن يقال المراد كما علمت من كلامه اليسار بالثمن وهذا يجامع الخبر بالفلس اه حل
وفي عيش على مر مانصه ويمكن ان يجاب بأن اليسار انما ياتي في الفلس في الابتداء اما بعده فلا ينافيه
لجواز طرق يساره بعد الخبر بموت مورث له أو اكتساب ما يربيه ماله على دينه فيصدق عليه الآن انه مواسم مع
الخبر بالفلس لان الخبر بالفلس لا ينفك الا بقاء فاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي له اه (قوله
أما الثمن المؤجل) يجتزئ قوله فيما سبق وفي الزمة وهو حال (قوله فلا حبس له أيضا) هلا حذف هذا الشارح
وجعل لو غائية

(باب التولية والاشراك والمرايحة والمخاطة)

هذا شروع في الطرف الرابع من الاطراف الخمسة المتعلقة بالمبيع وهو الكلام على ألفاظ تجعل في عرف
الشرع على معان غير معانيها اللغوية وعبارة حل هذا شروع في الالفاظ المطلقة التي لها مدلول شرعي تحمل
عليه اه وعبارة قل على المحلى وقدم هذا الباب من الالفاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا مدلول
شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه الالفاظ مختلفة لغة مخددة شرعا كما قاله اه وفي الشورى التولية اصطلاحا
نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثلي أو قيمة المنقوم بلفظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبة من الثمن
بلفظ اشركتك والمرايحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع رجح موزع على الاجزاء والمخاطة بيع ذلك مع
حط منه موزع على الاجزاء اه عبارة اه (قوله تقليد العمل) أي الزامه اه شيخنا وفي المصباح وتقليد
العامل توليته كأنه جعل قلادة في عنقه (قوله ثم استعملت فيما يأتي) الاولى ان يؤخر هذا عن الاربعة ليكون
راجعا لها الان يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله لو قال مشتر) أي بعد قبضه وعلمه بالثمن ولزوم العقد
من جهة بائعه فقط سواء لزم من طرفه هو أم لا اه شيخنا ومثله في شرح مر وعش عليه وعبارة الشورى
قوله لو قال مشتر أي له تصرف في المبيع بان كان بعد لزوم أو كان الخيار له وحده أو لهما أو لغير البائع وبعد
القبض في الجميع انتهت (قوله لو قال مشتر) أي أو مستأجر أو المرأة في صداقها أو الرجل في عوض الخلع اه
حل بان وات المرأة على صداقها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع ان علم مهر المثل فيه ما قبضه على الوجه
وهذا هو المتمد اه زى وفي حج وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشرطها ثم ان وقعت قبل
مضى مدتها أجرة ظاهر والابان قال وليتك من أول المدة بطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه
اه سل (قوله من عالم بثمان ما اشتراه) بيان لسكل من المشتري والغير وما قوله أو جادل به فهو من بيان الغير
فقط وعبارة حل قوله من عالم بثمان ما اشتراه الخ بيان لسكل من المشتري وغيره فلا بد ان يكون كل من المشتري
والغير عالما بالثمن قدرا وصفة ومنها كونه عوضا أو مؤجلا الى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل
قبلها الا من العقد فلا تصح التولية من غير عالم ولا غير عالم انتهت وعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلا ثبت في
حقه مؤجلا بعد ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها الا من العقد على الوجه اه وأصل هذا كله في
شرح مر (قوله وعلم به) أي المتولي أي باعلام البائع له وهو المشتري الاول أو باعلام غيره اه من شرح
مر وأما المولى وهو البائع في التولية فلا بد من علمه قبل الايجاب اه من عيش عليه (قوله كما يعلم ذلك مما
يأتي) أي من قوله وليعلمائه الخ وعبارة عيش انظر في أي محل يأتي وقد يقال أراد به قوله وبقيته في العرض
مع ذكره لان المراد منه ان يقول له وليتك العقد بما اشتريته وهو عرض قيمته كذا فان قوله وهو عرض الخ
ذكر بعد الايجاب وقبل القبول انتهت وعبارة حل قوله كما يعلم ذلك مما يأتي أي في قوله وليعلمائه لان ذلك
علم في التولية والاشراك وما بعدهما لانه خاص بالمرايحة كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف ولا يخفى ان
الآتي انما هو في بيعت بما اشتريته أي أو بما قام على خاصة انتهت (قوله وليتك هذا العقد) أي أو البيع فلا بد
من ذكر العقد أو البيع فلو قال وليتك هذا لم يكن صريحا بل كناية اه محلي فيقتض قول الشارح ما عدا ذكره

أما الثمن المؤجل فليس للبائع
حبس المبيع به لرضاه
بتأخير ولوحل قبل التسليم
فلا حبس له أيضا

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم
استعملت فيما يأتي
(والاشراك) مصدر اشركه
أي صيره شريكا (والمرايحة)
من الرجح وهو الزيادة
(والمخاطة) من الخط وهو
النقص وذكرها في الترجمة
من زيادتي (لو قال مشتر
لغيره) من عالم بثمان ما اشتراه
أو جاهل به وعلم به قبل قبوله
كما يعلم ذلك مما يأتي (وليترك)
هذا (العقد قبل) كقوله

أى وما عدا ذلك المبيع أيضا لا يشترط بل لو قال وليت العقد كفى (قوله قبلته أو توليته) قياس ما مر في البيع
الاكتفاء بقبول وتوليت من غير ضمير اه ع ش (قوله فبيع بالثمن الاول الخ) قضية كونه بايعا للمولى
مطالبة المولى بالثمن مطلقا وهو كذلك وان قال الامام بن قنبر انه لا يطالب به حتى يطالبه بائعه وليس للبائع مطالبة
المولى وان توقف فيه الامام ولو اطاع المولى على عيب قديم بالمبيع لم يردده الا على المولى فيما يظهر وان قال ابن
الرقبة لم ارفعه نقلا وان ظاهر نص الشافعي يقتضى انه يتخير اه شرح م ر و ذلك المولى المبيع من حين عقد
التولية دون زوائده المنفصلة الحادثة في يد المولى فهي له لا للمولى اه من الروض (قوله في المثل) هو النقد
فقط وكل ما عداه هو متقوم هنا ويشير الى ذلك مقابلة الشارح له بالعرض حيث قال وبقيتمته في العرض ولم
يقبل في المتقوم وبهذا سقط ما كتبه ع ش ونصه قوله وبقيتمته في العرض قد يشكك بان العرض ما قابل
التقدم منه البرونحوه فيخالف قوله أى بمثله في المثل فلو قال أو قيمة المتقوم وبه مطلقا ان انتقل اليه كان أولى اه
(قوله مع ذكره) أى العرض وهذا شرط لدفع الاثم للاحقة اذ صورة المسئلة ان المشتري عالم بانه اشتراه بعرض
وبذلك العرض لكن يحتمل قيمته فيقول له وليت العقد بالثمن وهو عرض قيمته كذا فلو كان المشتري جاهلا
بما اشتراه به كان ذكر الثمن معطافا مثليا أو متقوما شرط في صحة العقد وان كان عالما به من كل وجه لم يشترط
ذكره للاحقة ولا لدفع الاثم سواء كان مثليا أو متقوما اه شيخنا وعبارة شرح م ر ولو قال المشتري بالعرض
فام على بكذا وقد وليت العقد بما قام على وذ كر القيمة مع العرض جاز كما جزم به ابن المقرئ وقوله هم مع
العرض شرط لانتهاء الاثم اذ يشدد في البيع بالعرض ما لا يشدد في البيع بالنقد كما يأتي للاحقة العقد لما يأتي ان
الكذب في المراجعة وفي غيرها لا يقتضى بطلان العقد انتهت (قوله وبه) أى بعين الثمن الاول مطلقا أى مثليا أو
متقوما اه حل وهذا يقيد انه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية لابعينه تأمل سم على منتهج
اه ع ش على م ر وقوله بان انتقل اليه كان انتقل اليه بهيمة بان كان البائع وهب الثمن للمولى فيه أخذ
المبيع بعين ما اشتراه المولى له اه حل (قوله بان انتقل اليه) هو ظاهر ان انتقل اليه بثمنه فان انتقل اليه
بعضه احتمل ان يجب دفع ذلك البعض مع بدل عالم ينتقل اليه اه ع ش (قوله في عقد التولية) أى حيث علم
ان عقد التولية بيع لظاهر وانهم بالثمن الاول لما سألنى ان خاصيتها التنزيل على الثمن الاول أى سواء ذكر
كان قال بما اشترت أولم يذكر وما ذكر العقد أو البيع فلا بد منه فلا يكفي ان يقول وليت هذا بل يكون كناية
كما تقدم وحيث كان لا يجب ان يقول بما اشترت أو بما قام على بل يكفي ان يقول وليت العقد كيف يجب
عليه ان يذكر العرض وقيمه وقد يقال يجب ذلك اذا وجب ان يتعرض لذكر الثمن بان كان المشتري لا يعلم
لان الشرط ان يعلم المشتري ذلك ولو باعلام البائع به اه حل (قوله من شروط البيع) كقدرة تسليم وتقابض
الربوي لان حد البيع صادق عليها وقوله ويثبت لها جميع أحكامها ومنها بقاء الزوائد المنفصلة للمولى وغير ذلك
لانه ملك جديد اه شرح م ر (قوله حتى علم المتعاقدين) انما أخذه غاية لانه لما ذكر ان الثمن لا يشترط
ذكره ربما يشوهم انه لا يشترط علمهما به اه ع ش (قوله ولو حط عنه الخ) الاولى تأخير هذه المسئلة عن
الاشراك والمراجعة بطريقا فافهمها أيضا بل وفي المحاطة اه من زنى وعبارته وكالحط الاراء وارث المولى
الثمن أو بعضه فبأنى فيهما هذا التفصيل والحط يأتي في الاشراك بل وفي المراجعة والمحاطة فلو أخرجه عنها كان
أولى نعم لا يلحقه حط بعد المراجعة (قوله ولو حط عنه الخ) الاوجه انه لا عبرة بحط موصى له بالثمن ومحمال لانها
أجنبيان عن العقد بكل تقدير ومرا المصنف بالحط السقوط فيشمل مال وارث المولى الثمن أو بعضه اه شرح
م ر وصورة الوصية بالثمن مال أو وصى المالك لزيد شمن عبده اذ ابيع بعد موته وقبل زيد الوصية فباع
الوارث العبد ليكر يدين في ذمته ثم ولى بكر عقد البيع لعمر وبقائه زيد الوصى له بالثمن وأسقطه عن المشتري
من الوارث وهو المولى فلا ينقطع عن عمر المولى لان زيد أجنبي عن العقد لانه ليس بائعا ولا مشتريا بصورة

قبائه أو توليته (ف) هو (بيع
بالثمن الاول) أى بمثله في
المثل وبقيتمته في العرض
مع ذكره وبه مطلقا بان
انتقل اليه (وان لم يذكر)
أى الثمن في عقد التولية
فيشترط فيها ما عدا ذكره من
شروط البيع حتى علم
المتعاقدين ويثبت لها جميع
أحكامها حتى الشفعة في
شخص مشفوع بها عنه
الشفيع في العقد الاول (ولو
حط عنه) أى عن المولى
(كله) أى كل الثمن

الحالة مالو باع زيد بكر عبد الله لثمن في ذمته ثم ان زيدا حال خالدا يدينه الذي عليه على ذلك الثمن الذي
على بكر قباع بكر العبد بعد التولية له وهو رجاء خالدا المحتمل وأسقط الدين المحال به عن بكر أي أبرأه منه فلا
يسقط عن عرو لان خالدا المحتمل اجنبي من العقد تأمل (قوله بعد لزوم تولية) أي من جانب المولى وظاهر كلامهم
ان الخط لكل أو البعض يأتي في الربوي وفيه نظر لانه يعتبر فيه التماثل اه حل وعبرة الشوري قوله
انخط عن المتولى أي في غير عقد الر بالمشتراط فيه التماثل اه ايعاب انتهت (قوله ولو بعد التولية) الاظهر ولو
قبل التولية (قوله انخط عن المتولى) شمل اطلاقه مالو كان الخط بعد قبض المولى جميع الثمن من المتولى فيرجع
المتولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كالا كان أو بعضا لانه بالخط تبين ان اللازم لامتولى ما استقر
عليه العقد بعد التولية وأما لو قبض البائع الثمن من المولى ثم دفع اليه بعضا منه أو كله هبة فلا يسقط بسبب
ذلك عن المتولى شيء لان الهبة لا تدخل لعقد البيع الاول فيها حتى تسري منه الى عقد التولية اه ع ش على مر
(قوله انخط عن المتولى) وفي صورة البعض يتم البيع أي عقد التولية على جميع المبيع فذلك المتولى جميع
المبيع بالبعض الذي استقر عليه العقد (قوله لانها حينئذ يبيع بالثمن) ومن ثم لو تقيلا بعد خطه بعد الزوم
لم يرجع المشتري على البائع بشيء اه حل (قوله وكيله) أي في الخط اذا الوكيل في البيع ليس له ذلك
بغير اذن موكله اه ع ش على مر (قوله ومن اقتصر على البائع) أي كالرخصة ولو عسر بالسقوط بدل
الخط لشمل مالو ورث المولى الثمن أو بعضه فانه يسقط عن المتولى حتى لو ورث الكل قبل التولية أو بعدها
وقبل الزوم لم تصح وفيه ان هذا يشمل خط الموصي له والمحتمل به خطه لانه لا عبرة به لانهم ما أجنيبان عن العقد بكل
تقدير ومثل الخط الهبة لماسيأتي ان هبة الدين لمن هو عليه ابراء فلا يحتاج الى قبول ومثل الهبة الصدقة وهل
مثلهما الوصية وكما يكون الخط في التولية يكون في الاشرار والمراجعة أيضا فلا أخره عن الثلاثة لكان أولى نعم
لا يلحق خط بعد المراجعة اه حل (قوله في شرطها) وهو شرط البيع حتى علم المتعاقدين اه شخنا وقوله
وحكمها ومنه الخط فاذا خط كله بعد لزوم الاشرار أو بعضه انخط مطلقا عن المشتري الثاني لان الاشرار
تولية في بعض المبيع اه حل وعبرة قل على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الخط ولولالبعض وانه
لو كان خط البعض قبل الاشرار لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وانه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد
الاشرار لم يصح أو بعده انخط عن الثاني وانه لو كان عرضا لم يصح الاشرار الا ان انتقل أو ذكره مع قيمته كما
مر وانه متى انتقل تعين عينه وانه اذا لم يذ كر لفظ العقد كان كتابه على المعتمد كما مر وعلى ذلك يعمل كلام المنهج
ويصح وجوع كلامه للتولية أيضا وغير ذلك من الاحكام انتهت (قوله كقوله أشر ككتك نفسه) أي في
العقد وفي هذا المبيع أو في بيع هذا ولا بد من ذلك أي ذكر العقد أو البيع كما سيأتي في كلامه فلو قال أشر ككتك
في هذا لم يكف بل يكون كتابة وان كان ظاهرا كلامه كأصله انه لا يشترط ذكر ما ذكر في الاشرار ويشترط
في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه هنا مع ان الامام انما يبحث ذلك أي تعين العقد في الاشرار
وقبش عليه التولية اه حل (قوله نصف مثل الثمن) أي في المثل أي أو نصف قيمته في العرض مع ذكر
العرض أو نصفه مطلقا ان انتقل اليه وان لم يذ كر الثمن اه حل (قوله فيتعين النصف) ولعل وجهه ان
عدوله عن بيعك ربعه بنصف الثمن الى أشر ككتك قرينة على ذلك والمعنى حينئذ أشر ككتك فيه يجعل نصفه لك
بنصف الثمن الخ ومع ذلك فيه شيء وبقي ما لو اشتراه بمائة ثم قال لا أشر ككتك في نصفه بخمسين هل يكون له
النصف أو الربع فيه نظروا الاقرب ان له الربع لان عدوله عن قوله بنصف الثمن الى قوله بخمسين قرينة على
انه يبيع مبتدأ وكأنه قال بيعك ربعه بخمسين اه ع ش على مر (قوله لم يصح الجهل بالمبيع) ظاهره وان
قال بعده بنصف الثمن أو نحوه وينبغي ان يحل البطلان ما لم يعين جزأ من الثمن فان ذكره كان قال أشر ككتك في
شيء منه بنصف الثمن أو ربعه كان قرينة على ارادة ما يقابله من المبيع فيصح ويكون في الاولى شر يكابا بنصف

(بعد لزوم تولية أو بعضه) ولو
بعد التولية (انخط عن المتولى)
لان خاصة التولية التنزيل
على الثمن الاول وخرج
بزيادتي كله بعد لزوم تولية
مالو حط كله قبل لزومها سواء
أخط قبلها أم بعدها وقبل
لزومها فلا تصح التولية لانها
حينئذ يبيع بالثمن سواء في
ذلك الخط من البائع أو وارثه
أو وكيله ومن اقتصر على
البائع جرى على الغالب
(واشرار) في المشتري
(ببعض مبيع كتولية) في
شرطها وحكمها كقوله
أشر ككتك فيه بالنصف فيلزمه
نصف مثل الثمن فان قال
أشر ككتك في النصف كان له
الربع الا أن يقول بنصف
الثمن فيتعين النصف كما
صرح به النووي في نكته
فلو لم يبين البعض كقوله
أشر ككتك في شيء منه لم يصح
للجهل بالمبيع

وفي الثانية شريك بالربيع اه ع ش (قوله فلو أطلق الاشرار) أي عن ذكر البعض فهذا محترز قوله ببعض
وأما محترز قوله مبين فقد ذكره الشارح اه (قوله فلو أطلق صح مناصفة) قال الزركشي لو تعدد الشركاء
فهل يستحق الشريك نصف مالهم أم مثل واحد منهم كالأشياء شيئا ثم أشر كالثاني فهل له نصيبه أو ثلثه
يتعرض له والاشبه الثاني اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والاشبه الثاني وينبغي أن مثل ذلك
عكسه كان اشترى شيئا ثم قال لاثنين اشترى ككافيه فيكون المبيع أثلاثا وهذا إذا تساوت الحصص فإن
اختلفت حصصهم كأن كان لواحد النصف ولآخر الثلث ولا آخر السدس ثم قالوا لربيع أشر ككافيه معناه
فالظاهر أن يكون له النصف وللثلاث النصف وكان كل واحد باعه نصف ما بيده لانه لا يظهر هنا ولا يظهر كونه
كأحد الثلاثة لاختلاف انصباهم اه ببعض تغيير (قوله بأن يقول أشر كنتك في بيع هذا) إشارة للمبيع
وقوله أوفي هذا العقد أي أوفي هذا المبيع ومن هذا التقرير يعلم أنه لا يشترط ذكر الثمن كما تقدم في التولية
وتشبهه الاشرار بالتولية قد يشمله كما يشمل اشتراط التصريح بنحو العقد اه حل (قوله وصح بيع
مرا بحة) أي ونحوها مما في معناها في غير تولية واشترار لأن خاصتهما التزيل على الثمن الأول اه حل
أي صح البيع المشتمل عليه وقوله ورجع درهم بالجبر والنصب على العطف أو على المفعول معه والرفع بعد
ولم يذكر معنى المراجعة والمحاطة لغة وشرا ويجوز أن يقال هما مصدران لرايح وحاطط لغة فيكون معنى المراجعة
اعطاء كل من اثنين صاحبه رجحا والمحاطة نقص كل من اثنين شيئا مما يستحقه صاحبه وأما شرعاه في المراجعة
بيع بمثل الثمن مع رجح موزع على أجزائه والمحاطة بيع بمثل الثمن مع حط موزع على أجزائه اه ع ش
على مر (قوله وصح بيع مرا بحة) أي من غير كراهة لعدم كراهته اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم بيع المساومة أولى
منه الإجماع على جوازه وعدم كراهته اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم بيع المساومة هي
أن يقول اشترى بما شئت اه وكتب أيضا قوله للإجماع الخ يشترط أن لا يبيع بحرة المراجعة ويصرح
به قول سم على منهنج والبيع مساومة أولى من المراجعة خروج من خلاف من حرمها أو أبطلها من السلف
اه شرح الارشاد لشبختاوه وفي شرح الروض (قوله أي بمثله) أي في المثل أي وبقيته في العرض مع
ذكره وبه مطلقا أن انتقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشترار اه حل (قوله ورجع درهم لكل
عشرة) فلو ضم إلى الثمن شيئا وباعه مرا بحة كاشترى به بمائة وبعته بمائتين ورجع درهم لكل عشرة أو رجح
ده يارده مع وكأنه قال بعتك بمائتين وعشرين فلو جعل الرجح من غير جنس الثمن جاز وحيث أطلقت دراهم
الرجح فنقد البلد الغالب وإن كان الأصل من غيره ولو قال اشترى به بعشرة وبعته بمائة باعده عشر ولم يقل مرا بحة
ولما يفيد هالم يكن عقد مرا بحة كما قاله القاضى وجزم به في الأثر حتى لو كذب فلا خيار ولا حط كما يأتي اه
شرح مر (قوله لكل عشرة) أي أو على كل عشرة ولو قال ورجع درهم من كل عشرة صح على الأوجه ثم
أن أراد تعليلا فلا فكاك للألام والافلار رجح والمعتدان من كالألام ثلاثين فله الغاء وقوله ورجع درهم رملى زى اه ع ش
(قوله وده اسم لعشرة الخ) عبارة مر وده بفتح الميم لغة وهي بالفارسية عشرة ويار واحد وده بمعنى ما قبلها أو ثروه
بالذ كر لوقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه انتهت وحاصله أن ده اسم لعشرة ويار من يارده اسم لواحد وظاهر
هذه العبارة ليس مر إذا لانه لوهم أن رجح العشرة أحد عشر بل المراد منها أن رجح العشرة واحد فقط وحيث
كان الظاهر للمصنف أن يقول بدل هذه العبارة ورجح ده يار بدون دمل اعلمت ويجاب عنه بأن اللفظ يار في
اللغة الفارسية لا يدل على الواحد إذا ضم إلى ده فلذلك ذكره الشارح منضم إليه بخلاف يك في تلك اللغة فإنه
يدل على الواحد سواء انضم إلى لفظ ده أم لا اه يعني وفي حاشية ع ش على مر مانصه لا يقال قضية
هذا التفسير أن رجح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الأصل والرجح واحدا وعشرين لأننا نقول لا يلزم تخريج
الالفاظ الجمعية على مقتضى اللغة العربية بل ما يستعمله العرب من لغة الجمع يكون جارا على عرفهم وهو

(فلو أطلق) الاشرار
(صح) العقد (مناصفة)
بينهم ما كلاً أو قسماً لزيد
وعرو قضية كالم كثرانه
لا يشترط ذكر العقد لكن
قال الامام وغيره بشرط ذكره
بأن يقول أشر كنتك في بيع
هذا أو في هذا العقد ولا يكفي
أشر كنتك في هذا ونقله
صاحب الأنوار وأقره وعليه
أشر كنتك في هذا كناية
(وصح بيع مرا بحة كبيع)
كقول من اشترى شيئا بمائة
لغيره بعتك (بما اشترى)
أي بمثله (ورجح درهم لكل)
أوفي كل (عشرة أو رجح
ده يارده) هو بالفارسية بمعنى
ما قبله فكأنه قال بمائة
وعشرة فيقبله المخاطب وده
اسم لعشرة و يارده اسم
لأحد عشر

هنا منزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه ويرجح دمه ما يصيرها أحد عشر اه وعبارة حل قوله ويزد
اسم لأحد عشر أي لهذا العدد المركب فليس يازا اسم بالواحد مطلقا بل لواحد محصور بالعشرة وأما الواحد فقط
فيقال له في تلك اللغة بك وحيتشد كان مقتضى ظاهر اللفظ ان يكون لكل عشرة أحد عشر ويحاطت
(قوله وصح بيع محاطة) أي ولو في قولية واشراك اه حل (قوله وتسمى مواضعة) أي وخمسة أيضا اه
مر (قوله كبعت بما اشتريت) أي أو برأس المال أو بما قام على أو نحوها ولو ملكه بلا عوض أو ملكه بارت أو
وصية أو نحوها ما ذكر القيمة وباع بها ما ربحته ولا يبيع باللفظ القيام ولا الشراء ولا رأس المال لان ذلك كذب
وله ان يقول في عبده أو أجرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح به عن دم فام على بكذا ويذكر أجرة المثل في الاجارة
ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصلح بان يقول فام على يمانية أجرة مثل دار مثلا أو مهر مثل امرأة أو صلح
عن دية وبتكهنها ولا يقول اشتريت ولا رأس المال كذا لانه كذب اه شرح مر (قوله كبعت بما
اشتريت) لوزاد وهو مائة ثم تبين انه اشترا بقل أو باكثر جاء فيه ما يأتي من كلامه وهذا بخلاف ما تقدم فيما
لو قال بعتك بما باع به فلان فرسه وهو ألف أو برته هذه الحصة ذهباً وهو مائة فانه ينعقد بالف في الاولى والمائة
في الثانية وان لم يطابق الواقع على ما أفق به السهمودي في الاجوبة المدنية عن الاسئلة الجنية اه شوبري
(قوله وخطاه يازده) الظاهر تبين النصب هنا بعد الجرح ا ه شيخنا والاولى ان يقول وخطاه يازده
لان يازا اسم لواحد ويصير المعنى درهم من كل أحد عشر (قوله ويخط من كل أحد عشر واحد) فلو كان
ما اشتراه بمائة فالشمن في المحاطة تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم أو بمائة وعشرة فالشمن
مائة اه شرح مر (قوله ويخط من كل أحد عشر واحد) بيان المراد من العبارة وان كان ظاهرها غير
مراد اه (قوله ويدخل في بعت بما اشتريت) صورة المسئلة ان المولى قام عليه المبيع بشمن وموون اشترياح
والمشتري عالم به ما تفضيلاً فاذا قال المولى بعت بما اشتريت لم تدخل الموون في عبارته فلا تزم المتولى واذا قال
بعتك بما قام على دخلت في عبارته فتسازم المتولى هذه صورة المسئلة وأما لو لم تكن هنالك موون فلا فرق بين
العبارتين وأما لو كان المشتري جاهلاً بالموون فلا بد من ذكر البائع لها في العقد ليصح ولا يقال يدخل في بعت بما
قام على الموون لانها مذكورة صريحاً فلا معنى لنحوها فتأمل ولا تصح لما قيل هنا اه شيخنا (قوله ويدخل في
بعت الخ) أي أو وليتلك العقد أو أشركتلك في هذا العقد فلا يختص هذا ببيع المراجعة والمحاطة كما قد يتوهم من
صنيعه اه حل (قوله بما اشتريت) أي أو ثبت أو حصل أو بما هو على أو بما وزنته اه شرح مر
(قوله الذي استقر عليه العقد) أي المراد بالثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الاول وقت لزوم عقده فان كان
الخط قبل عقد المراجعة صح بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الخط للمشتري الثاني اه قل على
للال لما تقدم عن زى ان الخط بعد عقد المراجعة لا يلحق المشتري الثاني (قوله في زمن خيار المجلس)
مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه ع ش (قوله في زمن خيار
المجلس) متعلق بالخط والزيادة أو بالخط في المراجعة بعد الزوم للعقد الاول وقبل لزوم عقد المراجعة أي بعد
جربانهما وقبل لزومها لم يلحق المشتري فلا يخط عنه كما لا يخط عنه بعد لزومها وان وقع الخط قبل جريان المراجعة
فان خط الكل لم يجز بيعه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وان خط البعض جاز بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ
القيام الا بعد اسقاط المحاط اه حل (قوله ويدخل في بعت الخ) أي أو وليتلك العقد أو أشركتلك في هذا
العقد وقوله ثمنه أي الذي استقر عليه العقد عند الزوم ويدخل في ما قام على المنكس رفق خلاص المقصود
اه حل وعبارة حج اما الخط البعض بعد الزوم فيع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يلحق أو الكل فلا ينعقد
بيعه مراجعة مع القيام اذ لم يقع عليه شيء بل مع الشراء وهو يقيد بمراجعة البيع مراجعة بما قام على في صورة خط
البعض حيث ذكر ما بقي من الثمن بعد الخط وأقره سم اه ع ش على مر (قوله ويدخل في بعت

(و) صح بيع (محاطة)
وتسمى مواضعة (كبعت)
أي كقول من ذكر
لغيره بعتك (بما اشتريت
وخطاه يازده) فيقبل
(ويخط من كل أحد عشر
واحد) كما ان الربح في
المراجعة واحد من أحد
عشر (ويدخل في بعت بما
اشتريت ثمنه) الذي استقر
عليه العقد (فقط) وذلك
صادق بما فيه خط عما عقد
به العقد أو زيادة عليه في
زمن خيار المجلس أو الشرط
(و) يدخل في بعت

بما قام على) معناه انه يضمها على الثمن فيقول قام على بكذا وليس المراد انه بمطلق ذلك تدخل جميع هذه الاشياء مع الجهل بها اه شرح مر وفائدة قولهم يدخل كذا لا كذا مع اشتراط تعيين ما قام به انه لو اخبر بانه قام بعشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا يدخل وحده او مع ما يدخل حطت لزيادة ورخصها كما يأتي اه شرح مر (قوله بما قام على) أي او بما وزنته وان تازع فيه الاذرى ويدخل فيما قام عليه المكس كافي الروض بخلاف خلاص المنصوب اه شوبري أي ان حدث غصبه عند المشتري اما اذا كان ذلك قبل البيع فيدخل كالمؤمن للمرض القديم وبهذا يجمع بين التناقض في ذلك (قوله كاجرة كمال الثمن المكمل) عبارة شرح مر بعد مثل هذا وعلم مما تقرر ان صورة اجرة الكمال كون الثمن مكبلا او يلزم المشتري مؤنة كيل المبيع معينة او يتردد في صحة كيل ما كماله البائع فيستأجر من يكيله ثانيا ليرجع عليه ان ظهر نقص او يشتري به جزا فثم يكيله باجرة ليصرف قدره او يشتري مع غيره صبرة ثم يقسمها كمالا فاجرة الكمال عليهما وصورة اجرة الدلال ان يكون الثمن عرضا فيستأجر من يعرضه للبيع ثم يشتري السلعة به او يلزم المشتري اجرة دلالة المبيع معينة ويحل دخول اجرة من ذكر اذا لزم المولى واذاها اه وكتب عليه ع ش قوله او يلزم المشتري الخ أي او يلزمه من يراه اه جج * (فرع) * الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالما فيقول اشترى لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا كذا تحرر واقره مر واعتمده وجزم به اه سم على منتهج وكيفية التزام المشتري ان يقول اشترى به بكذا ودفعهم دلالة وسبب أي الشيخ في آخرباب الضمان ما ينفى البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال وهو كمالا ولو حده بانه اشتمل على بيع وشروط فهو شبهه بمن اشترى خطبا بشرط أن يحمله الى منزله وتقدم له التصريح فيه بالبطالان وأي فرق بين هذا وبين ما لو قال بعثتك بكذا سالما مع أنه تقدم عن مر البطلان (قوله كاجرة كمال) هذا كله كما هو ظاهر ان وقع عقد نحو اجارة ثم دفع ما به وقع العقد والاول فعمل ذلك بلا عقد ثم دفع له نحو الاجرة كما هو المعتاد فلا يدخل ذلك لانه متبرع به فتنبيهه فانه بما توهم فيه * (تنبيه) * ذكر في الجواهر ان المحكم فيما ذكر العرف أي عرف التجار فاعده أهله من مؤن التجارة دخل وما لا فلا اه وانما يرجع اليه فيعلم الم ينصوا فيه على شيء والاعمال بما قالوه وان فرض أنه يخالف العرف الا أن كافي نظائر ذلك اه ايعاب اه شوبري (قوله ومكان) أي قد اكثرت لاجل المبيع بخلاف ما يأتي في قوله وفي معنى اجرة عمله الى قوله كما ذكرنا صورته أن البائع كان مكترها له لا للمبيع بل لشيء آخر اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله وفي معنى اجرة عمله الخ لا تنافي بين هذا وقوله أولا ومكان لان ذلك فيما اذا اكتره لاجل أن يضعه فيه وهذا فيما اذا كان مستحقا له قبل الشراء وضعه فيه (قوله وتطمين دار) كتيبها بخلاف زممها لانه للاستبقاء اه حل (قوله رائد على المعتاد للتسمين) أي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه المرض اه ع ش (قوله ان اشترى مريضا) أي وان استمر مرضه وتزايد عنده لان ما حدث من آثار الاول بخلاف ما لو اشترى سليما ثم مرض عنده فانها لا تحسب عليه اه زي اه ع ش ويدخل ثمن الدواء اه حل (قوله المستوفاة من المبيع) أي ما استحق استيفاءه من فوائده ان وجدت والا فلا يحصل منه فوائد ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع ش (قوله لا اجرة عمله) بالرفع عطاف على قوله ومؤن استرباح وبالجر عطاف على مدخول الكاف وهو الاحسن ليكون فيه إشارة الى أن هذه من جملة مؤن الاسترباح (قوله وطريقه) أي طريق ادخال اجرة عمله أو العمل المتطوع به أن يقول ما ذكر أي فاستقدم كانت صورته أنه قال بعثتك بما قام على ولم يقل وهو كذا وكذا فيدخل فيه ما تقدم لا اجرة عمله فان أراد دخوله اذ كر هافي العبارة (قوله اجرة مستحقة) أي الشيء الذي يستحقه البائع بملك أو اجارة اه شيخنا (قوله وليعلم انتم) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فيكون حقه أن يقول وما يتعاق بذلك اه حل (قوله أي المتبايعان) أي في التولية والاشراك

(بما قام على ثمنه ومؤن استرباح) أي طلب الربح فيه (كاجرة كمال) للثمن المكمل (ودلال) للثمن المنادى عليه الى ان اشترى به المبيع (وخارس وقصار وقيسة مبيع) للمبيع في الثلاثة وكاجرة جمال وختان ومكان وتطمين دار وكلف رائد على المعتاد للتسمين وكاجرة طبيب ان اشترى مريضا وخرج بمؤن الاسترباح مؤن استبقاء الملك كمؤنة حيوان فلا تدخل ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع (لا اجرة عمله) (لا اجرة) عمل متطوع به (لا تدخل لان عمله وما تطوع به غيره لم يشم عليه وانما قام عليه بما بذله وطريقه أن يقول بعثتك بكذا واجرة فعلي أو اجرة المتطوع عنى وهي كذا ورجح كذا وفي معنى اجرة عمله اجرة مستحقة بملك أو غيره كما ذكرى (وليعلم) أي المتبايعان وجوبا

(ثمة) أي المبيع في نقد

يعت بمأشريت (أو ما قام

به) في بيع بمأقام على

فلوجهه أحدهم لم يصح

المبيع (وليصدق بانه)

وجوباً (في الخبر) بقدر

ما استقر عليه العقد أو ما قام

به المبيع عليه وبصفته كصفة

وتكسير وخلوص وغش

وبقدر أجل وبشرأ بعرض

قيمه كذا وبعبء حادث

وقديم وان اقتصر الأصل على

الحادث وبعبء وبشرأ من

موايه وبأنه اشتراه يدين

من بمأطل أو معسر ان كان

البائع كذلك لان المشتري

يعتمد أمانته فيما يخبر به من

ذلك لاعتماده نظره فيخبره

صادقاً بذلك ولان الأغراض

تختلف بذلك لان الاجل

يعالقه قسط من الثمن والعرض

يشدد في البيع به فوق

ما يشدد في البيع بالنقد

والعبء الحادث تنقص

القيمة به عما كان حين

شرائه واختلاف الغرض

بالقديم وبالبقية ظاهر

فلو ترك الاخبار بشئ من

ذلك فالبيع صحيح لكن

للمشتري الخيار لئلا يفسد

البائع عليه بترك ما وجب

عليه ويستأنى الإشارة إلى

ذلك وأما في الاخبار أولى

من تقييده بما قاله (فلأخبر)

بأنه اشتراه (بمأتم) وباعه

مراجعة أي بما اشتراه ورجع

درهم لكل عشرة كما

والمراجعة والمخاطة اه حل والمراد بالعلم هنا العلم بالقدر والصفة ولا تركي المعايير وان كفت في البيع والايارة
فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة غير مكيلة لم يصح على الاصح اه شورى ومثله في شرح مدر
قال ع ش عليه وينبغي أن يحل عدم الصفة ما لم يتقل المعين للمثولي (قوله ثمة) أي قدر أو صفة ولو باخبار البائع
ولو كان الاخبار كاذباً في التولية والاشراك والمراجعة والمخاطة ولا يكتفي بمشاهدته مع عدم العلم بقدره لكن في
شرح الروض التقييد بالمراجعة وتقدم ان هذه العبارة لا تختص ببيع المراجعة بل تأتي في التولية والاشراك
أيضاً وهذا هو الذي أحال عليه في التولية بقوله كما يعلم ذلك مما يأتي الخ اه حل (قوله وليصدق بانه في خبره)
وصورة المسئلة ان المشتري وهو المتولي في التولية جاهل بالخبر به فلاخبار حينئذ واجب لصحة العقد فيجب عليه
الصدق في خبره ولو كذب لم يطل العقد كما سيأتي في الشارح هذا وأما لو كان المشتري عالماً بالمذكورات لم يجب
على البائع الاخبار ولا يجب عليه الصدق من حيث العقد بل من حيث تحريم مطلق الكذب اه شيخنا (قوله
بقدر ما استقر عليه العقد) فان زال ملكه عنه ثم اشتراه باقل أو أكثر أخذ بالثاني فان كان الكثير من مواطأة
كره وتخير كما ربح في الروضة واستشكل تخير المشتري بما لو وطأ البائع من يري في سلعة حتى اشترى بها أكثر
من قيمتها فان المشتري لا يخبر ويوجب ان المشتري ثم مفسر حيث قدم على شراء ذلك واغتر بالزيادة وهذا لا يقتصر
منه فانه هناك معتمد على نظر البائع وأمانته كما مر فالقصر هو البائع ايعاب اه شورى (قوله بقدر ما استقر
عليه العقد) أي عند لزوم فلو اشترى شيئاً ثم خرج عن ملكه واشترى ثانياً باقل من الاول أو بأكثر منه أخبر
وجوباً بالآخر فلو بان الكثير من الثمن في بيع مواطأة فله الخيار ان يباعه مراجعة كما يقدره الجازي في مختصرة
للروضة اه حل (قوله وبشرأ بعرض) أي ولو مثلياً كما قاله المتولي وتعليقه صريح فيما قاله وجزم السبكي
تبعاً لما وردى بان المراد بالعرض المتقوم فالمثل يجوز البيع به مراجعة وان لم يخبر بقيمته اه س ل (قوله
قيمه كذا) أي وقت العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك اه س ل (قوله يعتمد أمانته) افهم انه لو كان عالماً
لم يمتنع الى اخباره وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به اه قل على الجلال (قوله فلو ترك الاخبار بشئ
من ذلك) أي المذكور وهو الامور الثمانية في كلامه والمراد من هذه العبارة فلو أخبر كاذباً بديل المتعاقبة فالمراد
انه أخبر كاذباً ولو في القدر والصفة فان البيع صحيح ولو في الكذب في القدر كاذب كره المتن بقوله فلو أخبر بمائة
فبان باقل الخ فالجواب ان صورة المسئلة ان المشتري جاهل بالمذكورات حتى بالقدر والصفة وحينئذ فاصل
الاخبار واجب لصحة العقد وأما وجوب الصدق فيه فلدفع الائم وان العقد صحيح فيما اذا كذب في شئ من
المذكورات حتى في القدر والصفة وان الخيار يثبت للمشتري مطلقاً أي في الكذب في القدر أو غيره من
المذكورات وهذا مقتضى سياق كلامه لكن يرد عليه أنه يناقض قوله فيما بعد فلو أخبر بمائة الخ الصورتين
فقد انحط كلامه فبهم على أنه لا خيار للمشتري اللهم الا أن يجاب بسؤالك التأويل في العبارة بان تبقى على
عمومها في قوله فلو ترك الاخبار بشئ من ذلك بالنسبة لقوله فالببيع صحيح ويخص قوله بشئ من ذلك بغير القدر
بالنسبة لقوله لكن للمشتري الخيار ويكون قوله المذكور الخ معتمداً وان كان المشار اليه بقوله ويستأنى الإشارة
ضعيفاً لانه إشارة الى قول الشارح فيما سيأتي وللمشتري حينئذ الخيار الخ اه (قوله فلو ترك الاخبار بشئ من
ذلك) فيه أن من جهة ما يصدق به اسم الإشارة الاخبار بقدر الثمن وصفته وترك الاخبار به للجاهل مبطل أو لعالم لم
يبطل اه حل وقد عرفت ان هذا لا يرد الا على ظاهر العبارة من ان المراد انه ترك الاخبار رأساً وتقدم ان
المراد منها انه أخبر كاذباً (قوله لكن للمشتري الخيار) أي فورا لانه خيار عيب اه ع ش على مدر (قوله
الى ذلك) أي الى صحة البيع أو اليها والى ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف الآتي في كلامه اه
شيخنا ما لجهة أشار لها في المتن بقوله فان صدق صح وثبت الخيار أشاره في الشارح بقوله وللمشتري حينئذ
الخيار اه (قوله أولى من تقييده بما قاله) عبارته وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض

(فبان) أنه اشتراه (بأقل) بحجة أو اقراض (سنة الزائد) ربحه (للكذب) ولاخبار) بذلك لهما أما البائع

وبيان العيب الحادث عنده (قوله سقط الزائد ورجه) أي يتبين انعقاد العقد بما عدا ما فلا يحتاج لإنشاء عقد كما توهمه عبارة الأصل اهـ سل (قوله فلندليسه) فيه قصور إذ قد يكون معذورا في الاخبار الأولى اهـ
 رشدي على مر (قوله فلانه اذا رضى بالاكثر الخ) من هذا التعليل يؤخذ ان هذا لا يختص بالسدر بل مثله
 الصفة من الاجل وغيره فاذا لم يذكر أجلا أصلا أو ذكر أجلا أكثر مما يتبين أو ذكر صفة دون ما يتبين لا خيار له
 تأمل اهـ حل (قوله أو فأخبر بازيد) أو عاطفة على أخير والفاء عاطفة على بان كما يشير له صنيع الشارح
 (قوله وزعم غلط) قال في شرح الروض اقتصر وفي حالة النقص على الغلط وقياس ما صرح في الزيادة ذكر النقص
 ولعلهم تركوه لان جميع التفاريغ لا تتأني فيه اهـ سم (قوله صح البيع) لاحاجة اليه بل يوهم انه في حالة
 التكذيب لا يصح وليس كذلك ولعله انما أتى به نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالبطالان اهـ حل وعبرة
 أصله مع شرح مر ولوزعم ان الثمن مائة وعشرة مثلاً وانه غلط فيما قاله أولا انه مائة وصدقه المشتري على
 ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما امر اجته في الاصح لتعذر قبول البعذر زيادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت
 الاصح صحة والله أعلم كالموغلط بالزيادة وما علل به الاول مردود بعدم ثبوت الزيادة لكن يثبت الخيار للبائع
 انتهت (قوله كالموغلط بالزيادة) وهي الصورة المتقدمة في قوله فلو أخبر بمائة فبان باقل الخ (قوله بفتح الميم)
 أما بكسر هاءه والواقعة نفسها يعاب وكتب أيضا بفتح الميم أو بكسر هاءه شوري (قوله جريدي) هي
 بفتح الجسيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدقة المكتوب فيه ثمن أمتعه ونحوها
 قال على الجلال لكن قد راجعت المصباح والمختار والقاموس فلم أجدها فيها جريديهم هذا المعنى وقوله
 فغلطت من باب طرب كما في المختار (قوله ضرور من وكبلي) أي عنه أو عليه اهـ حل (قوله سمعت أي بينته)
 وعلى السماع يكون كما لو صدقه فيأتي فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا تثبت له الزيادة وله الخيار
 لا للمشتري على ما سبأني اهـ شوري (قوله وما اذا بين) أي ولم يسم بينة فان أقامها فليس له التحليف اهـ
 ع ش على مر (قوله انه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة اهـ شرح مر وقوله لانه قد يقر الخ
 أي فان أقر فيكون كالصديق السابق في المتن أي فيثبت الخيار للبائع ولا تثبت الزيادة وقوله أمضى العقد الخ أي
 ولا خيار لواحد منهما ولا تثبت الزيادة وقوله وللمشتري حيث نذ أي حين اذ حلف البائع عمن الرد وهذا لا يصح
 ترتيبه على البناء المذكور لان البناء المذكور يقتضي نفقضا وهذا أي يقتضي ان الخيار للبائع دون المشتري
 وقوله بما حلف عليه أي بالزيادة التي حلف عليها البائع أي فثبت الزيادة على هذا القول وقوله وأصلها
 أي للرافعي وقوله كذا أطلقوه أي أطلقوا هذا الحكم وهو ان الخيار للمشتري وقوله ومقتضى قولنا الخ أي
 فلا نطلق القول المذكور بل نبنى اليمين المردودة على القول بانها كالأقرار فيعوز فيه ما ذكرنا الخ (قوله ردت على
 البائع بناء الخ) أي ردت فيها بناء الخ أي وأما ان يبنينا على انها كالبينة لم ترد الا فيما اذا بين اذ لا فائدة في البينة
 عند عدم التبيين فكذلك ما هو مثلها في كلامه على اهـ شيخنا وبعبارة أخرى قوله بناء الخ انما قيد به هذا
 ليكون الرد في المسئلتين أمالو يبنينا على مقابله لم ترد الا في الثانية دون الاولى وهي ما اذا لم يبين وجهها صحتملا لان
 البينة هناك لا تسمع فينتد لا ترد اليمين لعدم فائدتها كالبينة (قوله وللمشتري حيث نذ) أي حين حلف البائع عمن
 الرد على هذا القول تثبت الزيادة للبائع كما أشار له الشارح بقوله بين امضاء العقد بما حلف عليه هذا والمعتمد
 ان الخيار انما يثبت للبائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة والحاصل ان الزيادة لا تثبت للبائع في جميع الصور
 وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتمد من خلاف في بعضها وانما التفضل في ثبوت الخيار للبائع
 وعدمه (قوله كذا أطلقوه) أي أطلقوا المقهاء القول بان للمشتري الخيار أي لم يبنوه على ان اليمين المردودة
 كالأقرار والتصديق أو كالبينة ولو بنوه على واحد من هذه الثلاثة لما قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار
 له لانه تقدم في حالة التصديق ان الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك اذا بين له لطلوع وجهها صحتملا فان الخيار للبائع

وهو ما اقتصر عليه الاصل
 فلانه اذا رضى بالاكثر
 فياقل اولي (أو) أخبر
 بمائة (فأخبر) ثانيا (أو) زيد
 وزعم غلط في اخباره
 أولا بالنقص (فان صدقه)
 المشتري (صح) البيع
 كالموغلط بالزيادة ولا تثبت له
 الزيادة وله الخيار لا للمشتري
 (والا) بان كذبه المشتري
 (فان لم يبين) أي البائع
 (لغلطه) وجهها (محتملا) بفتح
 الميم (لم يقبل قوله ولا بينته)
 ان أقامها عليه لتكذيب
 قوله الاول لهما (والا) بان
 بين لغلطه وجهها محتملا
 كقوله راجعت جريدي
 فغلطت من ثمن متاع الى
 غيره أو جاء في كتاب ضرور
 من وكبلي ان الثمن كذا
 (سمعت) أي بينته بان الثمن
 أزيد وقيل لا تسمع لتكذيب
 قوله الاول لها قال في المطلب
 وهذا هو المشهور في المذهب
 والمنصوص عليه (وله)
 تحليف مشتر فيهما) أي
 فيما اذا لم يبين وما اذا بين
 (انه لا يعرف) ذلك لانه قد
 يقر عند عرض اليمين عليه
 فان حلف أمضى العقد على
 ما حلف عليه وان نكل عن
 اليمين ردت على البائع بناء
 على ان اليمين المردودة
 كالأقرار وهو الاظهر فيخلف
 ان ثمنه الا يزيد والمشتري

الخيار حيث نذ بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسغه قال في الردة وأصلها كذا أطلقوا

للمشتري وما هنا كذلك أي فاختيار البائع للمشتري على المقيّد فلما أطلق الفقهاء ذلك أي لم يبنوه على أن
اليمين المردودة كالأقرار أو كالبينة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد مما تقدم لفرغوا عنه الخيار اهـ تقرير
شيخنا عشاوي (قوله كذا أطلقوه) أي الفقهاء وتفسير شيخنا للضمير بالأصحاب لا يناسب صنيع الشارح
وذلك لأن المراد بالأصحاب أصحاب الامام وهذا لا يناسب قوله فان الامام والمنولي والغزالي الخ فان هؤلاء ليسوا
من الاصحاب وانما هم من أكابر الفقهاء اهـ (قوله ومقتضى قولنا الخ) هذا إشارة إلى بناء القول بالرد على
القول بأنهم كالأقرار ولم يشر الشيخان إلى البناء على أنها كالبينة لما علمت أن ذلك انما يأتي في المسئلة الثانية
وهي ما إذا بين وأما في الأولى فلو بني على أنها كالبينة لم ترد البينة لم تسمع في هذه الصورة فلا ترد اليمين (قوله
فلا خيار للمشتري) تفسير لما في قوله ما ذكرنا (قوله قال في الأنوار) هو لا رد يلى اهـ ع ش (قوله قال وما
ذكر اهـ) أي قال صاحب الأنوار ومراعاة الاعتراض على الشيخين في دعواهما إطلاق الفقهاء (قوله أو ردوا)
أي ذكر والله أي حلف البائع بعد نكول المشتري كالتصديق اهـ

*** (باب بيع الأصول والثمار) ***

ومقتضى قولنا أن البيوع
المردودة كالأقرار أن يعود
فيه ما ذكرنا في حالة التصديق
أي فلا خيار للمشتري قال
في الأنوار وهو الحق قال وما
ذكر اهـ من إطلاقهم غير
مسلم فان المنولي والامام
والغزالي أو ردوا أنه كالتصديق
* (باب) * بيع (الأصول)
وهي الشجر والارض (و)
بيع (الثمار) جمع ثم جمع
ثمرة مع ما يأتي (يدخل في
بيع أرض أو ساحة أو بقعة

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليه وما لا يدخل وفي جملة المذكورات أصول لا تجوز أو حقيقة عرفية
فما لم يترجم في المحرر به صل نظرنا إلى أنه من الألفاظ المطلقة كالذي قبله لانها قسمان ماله مدلول شرعي يحمل
عليه وهو الأول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع
الأرض والدار والبستان والقرية والداية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف انساب اهـ قل على الجلال
والمراد بالأصول هنا ألفاظ مطلقة تستتبع غير مسماهما الغلة وان كان من مسماهما شرا والمذكور منها هما
سبعة الأرض والبستان والقرية والدار والداية والشجرة وانما قصر الشارح التفسير على الأرض والشجر
لاشتمارهما في الاستتباع اهـ شيخنا وقوله المراد بالأصول هنا الخ فيه خفاء من حيث الإضافة في قول الشارح
بيع الأصول فان المتبادر منها أن المراد بالأصول ما يقع عليه البيع لانفس الألفاظ فلا حسن كافي قل على
الجلال أن تعسر الأصول بأمور تستتبع شرعا ما ليس من حقيقة الغلة مثل الدابة فان حقيقة الغلة لا تتناول
العمل مع أنه يدخل فيها شرعا أي في بيعها وعلى هذا يكون قول الشارح وهي الشجر والأرض شاملا لأقسام
خمس من الستة المذكورة ويكون الخارج عن كلامه هنا هو الدابة فقط وذلك لان الأرض في كلامه تارة
يعبر بالبائع عنها بلفظ الأرض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة بلفظ البستان فهذه كلها من أقسام الأرض
(قوله وهي الشجر والأرض) اعترض حصر الأصول فيما ذكر بانها أكثر من ذلك كالدار فانها أصل بالنسبة
لما فيها وكذلك الدابة فانها أصل بالنسبة لنعلمها وكذلك البستان كما سيأتي ذلك كله الآن يقال اقتصر على
الأرض والشجر لان كونهما أصليين لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما اهـ شيخنا عشاوي (قوله
جمع ثمرة) أي جمع معنى والألفوا اسم جمع لها كلفي الخنثار وجمعها الحقيقي ثمرات وفي المصباح الثمر بفتح
والثمرة مثله فالأول مذكور ويجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع
على أثمار مثل عناق وعناق والثاني مؤنث ويجمع على ثمران مثل قصبة وقصبات والثمر هو الجبل الذي
تخرج منه الشجرة سواء أكل أم لا فيقال ثمر الأراك وثمر العوج وثمر الدوم وهو المقسل كما يقال ثمر النخل وثمر
العنب (قوله مع ما يأتي) أي من قوله وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة الخ الباب (قوله يدخل في بيع أرض
أو ساحة الخ) الألفاظ الأربعة مترادفة اصطلاحاً على شيء واحد المراد بها القطعة من الأرض مطلقاً وأما في
اللغة فبينها فرق ففي الخنثار الأرض ونثشة وهي اسم يخش وكان حق الواحد منها ان يقال أرضه ليكنهم لم
يقولوه والجمع أرضات بفتح الراء وأرضون بفتحها أيضاً وفي المصباح ساحة الدار الموضع المتسع امامها والجمع
ساحات وساح مثل ساعة وساعات وساع اهـ وفيه أيضاً البقعة من الأرض القطعة منها يضم إليها في الأكثر

ويجمع على يقع كغرفة وغرفة وبفتحها فتجمع على يقع مثل كلبه وكلاب اه وفيه أيضا عرصة الدار ساحتها
وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء والجمع عراض مثل كلبه وكلاب وعرضات مثل سجدة وسجدات
وقال أبو منصور العمالي في كتاب فقه اللغة كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة اه (قوله يدخل في بيع
أرض الخ) قال في الروض الالفاظ المتناولة ستة الاول الأرض ومثلها البقعة والساحة والعرصة فان باعها أو
رهنا بما فيها من أشجار وأبنية دخلت في العسقد ولو بقوله بعتهك أو رهنتك الأرض بما فيها أو عليها أو بها أو
بحقوقها وإن استثنى كبعتهك أو رهنتك الأرض دون ما فيها خرجت أي لم تدخل في العسقد وإن أطلق كبعتهك
أو رهنتك الأرض دخلت في البيع لا الرهن اه باختصار وهو تقرير حسن بصرح بدخول الأبنية والأشجار
في رهن الأرض إذا قال بحقوقها ونحوه فليست غنله اه سم (قوله يدخل في بيع أرض) أي ونحوه من
كل ما ينقل الملك كإسباتي ولو وكل في بيع عرصة مثلا لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو بيعت فإذا باعها
الوكيل لم يدخل فيها ما يدخل لو باعها الموكل خلافا لجمع حيث قال فلو كان وكيلًا لمطلقا وباع العرصة دخل
فيها ما يدخل في بيعها ولو باعها الموكل اه حل وعبرة عش على مر قوله فليست غنله في بيع أرض أي
ولو كان البائع وكيلًا لأذونه في بيع الأرض من غير نص على ما فيها وينبغي أن مثله ولي المحجور عليه بل أولى
لأنه نائب عن المولى عليه ففعله كفعله اه سم على منهج انتهت ومثله قل على الجلال (قوله أو عرصة)
قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء اه سم على حج ومنه يعلم أن الفقهاء
لم يستعملوا العرصة والساحة في معناهما بل أشاروا إلى أن الالفاظ الأربعة مرافعة معنى وهو القطعة من الأرض
لا بقيد كونها بين الدور اه عش على مر (قوله مطلقا) أي عن النفي والاثبات فإن قيد بنفي لم تدخل
لا في البيع ولا في الرهن أو بآيات دخلت فيها بالنص لا بالتبع اه شيخنا ومثله مر ولو قال بما فيها أو
بحقوقها دخل ذلك كله قطعا حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعا (قوله ما فيها من بناء)
أي ولو بئر الكن لا يدخل الماء الموجود وقت البيع إلا بشرط الدخول بل لا يصح بيعها أي البئر مستقلة
ولا تابعة كما في آخره بالأم هذا الشرط والاختلاف الحادث بالموجود وأدى لطول النزاع بينهما وما دخل
أيضا في بيع الأرض السواقي التي يشرب منها وانهارها وعين ماء فيها اه شرح مر وكتب عليه عش
قوله السواقي الخ أي حيث كانت المذكورات في الأرض أمالو كانت خارجة عنها فلا تدخل إلا بشرط كما
هو ظاهر ويجوز حمل كلام الشارح عليه بجعل قوله فيها كلاما من الثلاثة * (فرع) * أفنى بعضهم في أرض
مشتركة ولا حدهم فيها بخل خاص به أو حصه فيه أي الخل أكثر منها فيها فباع حصته من الأرض بأنه يدخل
جميع الشجر في الأولى وحصته في الثانية لأنه باع أرضه فيها شجروا بديان الظاهر في الزائد خلافاً له أي وما
عال به لا ينتج ما قاله لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فبداخل ما في أرضه فقط وهو
ما يخص حصته من الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه اه حج وما زاد ينبغي أن يبقى بلا أجر لأنه
وضع بحق ويرد بان الظاهر خلافاً له اه وإذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقاسم
المشتري الشريك الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنع من ملك
مادخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابتاعه بلا أجره إن كان بآئعه كذلك اه سم عليه أقول الظاهر أنه
كذلك فيبقى بلا أجره انتهى * (فرع آخر) * سئل مر بالدرس عن اشتري أنا فيه رز ع يجوز مراراً فأجاب
بأنه يدخل الأنا وما فيه دون الجزء الظاهرة ولا بد من شرط قطعها والحاصل أن الأنا بالنسبة لما فيه كالأرض
بالنسبة لما فيها اه سم على منهج ومن قوله والحاصل الخ تعلم أن الكلام فيما لو أطلق في بيع الأنا أمالو قال
بعتهك الأنا وما فيه كانت الجزء الظاهرة من جلة المبيع فلا يحتاج إلى شرط قطعها بل لا يصح اه عش على
مر فيها (قوله من بناء) أي ولو بئر وقناه قيد دخل أرض ذلك وماؤه ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم

أو عرصة (مطلقا) لا في رهنها

ينص عليه لم يصح عند البيع وان عتد عليها وحدها وكلماء المعدن الظاهر كالمخ والكبريت والنورة أما
الباطن كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به وقوله وشجر ولو شجر موزاً ونيلة أو مما أو نخد
أغصانه مراراً كالخور بهمة لين على المعتمد كما يأتي اه قل على الجلال (قوله ما فيها من بناء) لو باع البناء
والغراس ولم يتعرض للأرض المتخلة بين الابنية أو الغراس لم يدخل خلافاً للامام كذا في الايعاب اه شوري
(قوله وأصول بقل) الاضافة بالنسبة لما يجوز بهنى الادم أو من فالأصول بمعنى الجدور والنسبة لما تؤخذ ثمرته
مرة بعد أخرى بناية فالأصول هي البقل نفسه كابات البطيخ والخيار فهو يدخل في البيع وأولى منه جدوره
اه وفي المصباح البقل كل نبات انضرت به الأرض قال ابن فارس وأبقت الأرض أنبت البقل فهي مبقلة
على القياس وجاء أيضاً بقله وبقيلة وأبقل الموضع من البقل فهو باقل على غير قياس وأبقل القوم وجدوا بقله
اه (قوله بجز مرة بعد أخرى) في المصباح جزرت الصوف جزاً من باب قتل قطعته وكذلك النخل وهذا من الجز
والجزاز وقال بعضهم الجز القطع في الصوف وغيره واستجز الصوف حان جزاه أى حصاه فهو مستجز بالكسر
اسم فاعل وقال أبو زيد وأجز البر والشعر بالالف حان جزاه وجزائمه جزاً من باب ضرب ييس ويعدى
بالضعيف فيقال جززته تجزيراً وباسم الفاعل سمي بجزز المدجى القائف اه (قوله أو تؤخذ ثمرته) أى
أوغصانه اه قل على الجلال (قوله خلافاً لما يرويه كلام الأصل) عبارته وأصول البقل التي تبقى ستين
قال مر في شرحه أو أكثر أو أقل وان لم تبقى فيها إلا دون سنة بحيث تجز مرة بعد أخرى فتعبره جرى على
الغالب والاضابط ما قلناه (قوله كقت) أى وكقتص فارسي وسلق وهو معروف ومنه نوع لا يجز سوى مرة واحدة
أى فلا يدخل اه شرح مر والسلق بكسر السين اه رشدي عليه وقال عش عليه قوله والسلق
أى بكسر السين اه شرح الروض ومثله في الخطيب (قوله وهو علف البهائم) أى وهو المعروف بالبرسيم
اه قل على الجلال وهذا تفسير مرادواً في المصباح القت الفصصة اذا يبست وقال الأزهرى القت حب
برى لا يستنبه الاكدي فاذا كان عام قط وفقد أهـل البادية ما يقتاتونه من تمر ولبن ونحوه دقوه وطحنوه
واجتزوا به على ما فيه من الخشونة اه (قوله ويسمى بالقرط) بكسر القاف وسكون الراء بعده او مهملة
اه برماوى (قوله والفضب) كل هذه المذكورات ما عدا النعناع اسم للقت فتكون معطوفة على قوله بالقرط
وقوله ونعناع معطوف على قوله كقت اه شبيخنا (قوله بمجعة) أى ساكنة اه شرح مر وقوله وقيل
بمهملة أى مفتوحة اه جج اه عش على مر (قوله ونعناع) في الغاموس النعناع والنعنع كجعفر
وهدهد ودرهم بقل اه عش على مر (قوله وبنفسيج) وزن سفرجل اه عش (قوله ونرجس)
بفتح النون وكسر الجيم وزن ضرب وبكسر النون والجيم وزن اذخر واخذ اه من المصباح (قوله وقثاء)
في المصباح القثاء فعال وهمزته أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو انهم لما سمي به الناس بالخيار والعجور
والفقوس الواحدة قثاء وأرض مقلشة وذات قثاء وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار
وهو مطابق لقول الفقههاء في الربا وفي القثاء مع الخيار وجهان ولو حلف لا يأكل الفاكهة حنث بالقثاء
والخيار (قوله و بطيخ) بكسر الباء فاكهة معروفة وفي لغة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء قاله ابن السكيت في
باب ما هو مكسور الأول وتقول هو البطيخ والطبيخ والعلامة تفتح الأول وهو غلط لغد فليل بالفتح اه مصباح
(قوله و بطيخ) أى وان لم يثمر اعتباراً بما من شأنه ذلك وفي كلام شيخنا ما يقتضى ان الباذنجان ليس من الشجر
بل من البقول أى التي تؤخذ ثمرتها مرة بعد أخرى مثل البطيخ وبه صرح الدميري وذكر والد شيخنا انه يستثنى
من الشجر ما يقطع من وجه الأرض مرة بعد أخرى كالخور بالحاء والراء المهملتين فانه يكون كما يجز من البقل
قال وقد صرحوا بذلك في أغصان الخلاق التي تجز من وجه الأرض وهذا واضح فلا تغفل عنه تأمل اه حل
(قوله وذلك لان هذه المذكورات للنبات والادوم) لا يقال ما معنى الادوم مع ان مدتها قليلة وان أخذت مرة بعد

ما فيها من بناء وشجر
وأصول بقل يجز مرة بعد
أخرى (أو تؤخذ ثمرته مرة
بعد أخرى) ولو بقيت
أصوله دون سنتين خلافاً لما
يروه كلام الأصل فالأول
(كقت) بمشاة وهو علف
البهائم ويسمى بالقرط
والرطبة والفضة بكسر
الفاء من وبالمهملتين
والقضب بمجعة وقيل بمهملة
ونعناع (و) الثاني (نحو
بنفسج) ونرجس وقثاء
وبطيخ وذلك لان هذه
المذكورات للنبات والادوم
في الأرض فتبعضها في البيع
بخلاف رهنها لا يدخل فيه
شي من ذلك والفرق ان
البيع قوى ينقل الملك

أخرى لا نأخذ قول لما كان المعتاد في مثله أخذ ما ظهر مع بقاء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما يؤخذ
دفعه فانه وان طال مدة ادراكه مأخوذ دفعة فاشبهه أمتعة الدار التي تؤخذ دفعة واحدة اه عرش على
مر (قوله فيستبيع) أي يطلب ان يتبعه غيره وهذا بحسب الأصل ومعناه المراد هنا لوجب التبعية ويقتضيها
تأمل (قوله ان جميع ما ينقل الملك الخ) انظر جعل الجملة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلا وان لم يكن في الحال
فليتأمل وقد يؤيده دخوله في الوصية مع انها لا تنقل فيها في الحال فليتأمل اه سم على منهج اه عرش على
مر (قوله من نحو هبة) كوصية وعوض خلع وامداد وصلح وأجرة اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله
وأجرة أي بان جعل الأرض أجرة بخلاف ما لو أجرة فلا يدخل فيها ما يأتي (قوله من نحو اقرار) كأجرة فالمراد بما
لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الأرض فيه لاحتمال
حدونه اه قل على الجلال (قوله فيخرج اليابس) ولا يشك خروج به تناول الدار ما ثبت فيها من وتدون نحوها كما
سأق لان ذلك انما أثبت فيه الا لا تتفاد به مثبته اقصار بجزئها بخلاف الشجرة اليابسة ومثلها في ذلك المقولة لانها
لا ترد الدوام فاشبهت أمتعة الدار نعم ان عرش عليه عرش العنب أو نحوها أوجعت دعامة لجدار أو غيره صارت
كالوتد فتدخل في البيع اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله نعم ان عرش عليها هل يلحق بذلك ما لو اعتيد
عدم قلعهم لليابسة والانتفاع به بربط الدواب ونحوها فيها فيسه نظر والحق محتمل تنزيلا لاعتبار ذلك
منزلة العرش وقوله أوجعت دعامة أي بالفعل لا بالنية وينبغي ان مثل ذلك ثم يشبهه (قوله وهو قياس الخ) أي
بالاولى لانه لا شك ان دخول الغصن في اسم الشجرة أقرب من دخول الشجرة في اسم الأرض اه شرح مر أي
لانه جزء منها (قوله وعلى دخول أصول الخ) متعلق بقوله للبائع أي بمتعلقه المحذوف وهذا التعبير يشير الى ان
الدخول فيه خلاف مع انه لم يتعرض له فيما سبق فهذه العبارة سرت له من شيخه المحلى الذي نبه على الخلاف
اه شيخنا ونص عبارته مع المتن اذا قال بعثك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة أو العرصة وفيها بناء وشجر
فالمذهب انه يدخل البناء والشجر في البيع دون الرهن وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما
قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انها الثبات والدوام في الأرض فتبيع ووجه المنع ان اسم الأرض ونحوها
لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وأصول البطل كالشجر في دخولها في بيع الأرض
ورهنها الطريق السابقة وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزرة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط
عليه قطعها اه (قوله فكل من الثمرة والجزرة الظاهرتين) المراد بظهور وثمرته البطل سقط النور فيما ينبغي
منها نحو البطيخ والفتاء والخيار فما لم يبلغ ذلك يكون للمشتري وما بلغ ذلك يكون للبائع وفيما لا يبلغه منه ما يروى
وظهور من نحو البنفسج فما لم يظهر يكون للمشتري وما ظهر يكون للبائع اه حل وقوله والجزرة بالفتح
والكسر قاله في القاموس اه شوبري (قوله فليشترط عليه قطعها) الضمير راجع للجزرة لانها أقرب مذكور
بدليل قوله سواء أبلغ ما ظهر أو ان الجزام لا وقد صرح به في شرح الهبة فقال فليشترط عليه قطع الجزرة اه
واما الثمرة ففيها تفصيل وهو انه ان غلبت تلاحها واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط القطع والا فلا
يشترط وبهذا التفصيل صرح ابن المقرئ في روضه اه سبطا طب مع زيادة لكن في شرح مر مانعه
فيجب عليه شرط قطعها وان لم يبلغها أو ان الجزر والقطع للزيادة فيستبيع المبيع بغير بخلاف الثمرة التي لا يغلب
اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك اه بحر وفه (قوله فليشترط عليه قطعها) أي ويكلف القطع والاستثناء
من هذا المحذوف قال شيخنا وكذا التعليل والتعميم لهذا المحذوف وفيه ان كون التعليل لوجوب الاشتراط
أحسن للقاعدة الا تيم في المتن من وجوب الشرط فيما فيه اختلاط اه (قوله فليشترط عليه قطعها الخ)
أي بخلاف الزرع الا في فان جميع البائع فلا يتعين فيه شرط قطع اه سم (قوله فليشترط) بالبناء
لللفظ سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه ويواقع المشتري وقال عرش فليشترط أي

فيستبيع بخلاف الرهن
ويؤخذ منه ان جميع
ما ينقل الملك من نحو هبة
ووقف كالبيع وان ما لا ينقله
من نحو اقرار وعارية كالرهن
ومن التعليل السابق تقييد
الشجر بالرطب فيخرج
اليابس وبه صرح ابن
الرفعة وغيره تفهها وهو
قياس ما يأتي من ان الشجرة
لا تتناول غصنا يابسا وعلى
دخول أصول البطل في البيع
فكل من الثمرة والجزرة
الظاهرتين عند البيع
للبيع فليشترط عليه قطعها
لانها تزيد ويشتبه المبيع
بغيره

المبتدئ منهما أي فان كان المبتدئ المشتري بالضمير في عليه البائع وان كان البائع فالضمير في عليه لنفسه أي
 البائع (قوله سواء أبلغ ما ظهر أو أن الجزام لا) صادق بما اذا كان غير منتفع به اذ من المعلوم ان مقتضى شرط
 القطع تكليفه فيكاف قطع ما شرط عليه قطعه وان لم يبلغ أو أن الجزر قد يؤول بيده انه سيأتي تكام على الثمرة في
 قوله واذا بقيت ثمرة للبائع فان شرط قطعها الزم والافله تركها الى زمن القطع اذ هو شامل لثمرة الشجر والبقيل
 لا خصوص بثمرة الشجر اهـ حل وقوله قال في التمهيد للمتولي اهـ عش (قوله الا القصب) هو بالمهمة
 المفتوحة كما قاله الاذري وان ضبطه الاستوى بالمجعة اهـ شرح مر (قوله الا القصب أي الفارسي) هو مستثنى
 من لزوم القطع المذكور بقوله فليشترط عليه قطعها الشامل للقصب وقوله فلا يكاف قطعه حكم آخر غير مفاد
 الاستثناء فكان عليه ان يعطيه بالوادوفي قل على الجلال قوله الا القصب هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم
 من شرطه قال بعض مشايخنا ولا أجر له مدة بقائه والمراد بالقصب الفارسي وهو البوص المعروف فهو بالمهمة
 المفتوحة وقول الاسنوي هو بالمجعة سهوم ولعل القصب المأكول وهو الحلو مثله والحق به بعضهم شجر
 الخلاف أيضا اهـ (قوله فلا يكاف قطعه) أي ولا أجر له مدة بقائه اهـ عش على مر (قوله فلا يكاف
 قطعه) أي واما اشتراط قطعه فلا بد منه لانه لا يلزم من اشتراط القطع تكليفه وحيث يقال ما فائدة الشرط الا
 ان يقال فائدة صحة البيع ولا بد في وجوب تأخير القطع حاله معني بل قد عده بخلافه بالسكينة وذلك في بيع
 الثمرة من مالك الشجرة اهـ شرح مر (قوله فلا يكاف قطعه) أشار به الى ان كلام التمهيد انما هو في
 تكليف القطع لا في عدم شرط القطع فالاستثناء انما هو من تكليف القطع لا من شرط القطع روى وعليه
 فكان الأولى ان يقول فليشترط عليه قطعها مطلقا ولا يكاف قطعها الا القصب الفارسي فلا يكاف قطعه اهـ عش
 (قوله فلا يكاف قطعه) ثم الحادث للمشتري ان تميز بخوف غلط قضائه واذا تنازع فيه فسخ العقد وعلم من كون
 الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد في صحة البيع من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به هنا
 اهـ قل على الجلال (قوله فلا يكاف قطعه) وقد يقال أي فائدة في ابقائه مع ان الزيادة للمشتري وقد يجاب بان
 زيادة الظاهر بالغاي بحيث ينتفع به البائع لانها تولدت من ملكه اهـ عش على مر (قوله قدرا ينتفع به) هل
 المراد على العادة بأن يبلغ أو أن الجزر عادة أو ينتفع به ولومن بعض الوجوه الظاهر الثاني في التمهيد ويشارك أي
 القصب الذرع في شيء وهو اذا كان الظاهر من القصب مما لا يمكن الانتفاع به اذا قطع في الحال لا يكاف القطع
 حتى يبلغ حاله يصلح للانتفاع كالثمر على الشجرة اهـ أي فان الثمر على الشجر اذا بقي للبائع بشرط القطع يكاف
 قطعه اذا كان منتفع به كالحصر اهـ شوبري (قوله ذكرته مع الجواب عنه الخ) عبارة شرح الروض قال
 السبكي وفي الاستثناء نظر والوجه التسوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الشكل أولا يعتبر في الشكل وهو الاقرب
 وجواب عن كلام السبكي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدي الى انه لا ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع
 به بخلاف غيره اهـ أي فان الجزر الظاهرة من نحو النعناع والكرفس والكراث والسلق ينتفع به من
 الوجه الذي يراد الانتفاع به وان لم يبلغ أو أن الجزر بخلاف القصب الفارسي وهذا واضح بالنسبة للجزر الظاهرة
 واما بالنسبة للثمرة فكأنما ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به قبل أو أن القطع فيه نظر وسيلتي في
 كلاً ما يقيدانه يكاف قطعها من الوجه المعتاد كالحصر اهـ حل وفي المصباح الكرفس بقلة معروفة وهو
 مكتوب في نسخ من الصحاح وزان جعفر ومكتوب في البارع والتهديب بفتح الراء وسكون الفاء قال الازهرى
 وأحسبه دخيلا (قوله دفعة واحدة) بضم الدال وفتحها اهـ شرح مر (قوله وجزر) بفتح الجيم وكسرهما
 وفتح الزاي وقوله واخل بضم الفاء بوزن قفل اهـ قاموس (قوله وخير مشتر) أي على الفور اهـ ج اهـ
 عش على مر (قوله فيها زرع لا يدخل فيها الخ) سيصرح بأن الزرع يشمل البقل حيث قال نعم ان دخل
 فيها الخ وقال وجاز بيع زرع ولو بلا حيث يكون المراد بالبقل الذي لا يجز ما راوا لا تؤخذ ثمرة مرة بعد

سواء أبلغ ما ظهر أو أن الجزر
 أم لا قال في التمهيد الا القصب
 أي الفارسي فلا يكاف قطعه
 الا أن يكون ما ظهر قدرا
 ينتفع به وسكت عليه الشبان
 والسبكي فيه نظر ذكرته مع
 الجواب عنه في شرح الروض
 وقول أو عرصة من زيادتي
 وعلم مما تقرران ما يؤخذ
 دفعة واحدة كبر وجزر
 واخل لا يدخل فيما ذكر لانه
 ليس للثبات والدوام فهو
 كالمقولات في الدار (وخير
 مشتر في بيع أرض فيها
 زرع لا يدخل فيها) ان
 جهله وتضرر به لتأخير
 انتفاعه بالأرض

فإن علمه أولم يضره كان تركه البائع له وعليه القبول أو قال أفرغ الأرض وقصر زمن التفريغ بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له لا تنقضاء ضرره وقولي وتضرر مع التصريح بلا يدخل من زيادتي (وصح قبضها مشغولة) بالزرع فتدخل في ضمان المشتري بالخفية لوجود التسليم في عين المبيع وفارق نظيره في الامتعة المشحونة بها الدار المبيعة حيث تمنع من قبضها بان تفريغ الدار متأثر في الحال بخلاف الأرض (ولا أجرة) (مدة بقائه) أي الزرع لأنه رضى بتلف المنفعة تلك المدة فأشبهه مالوا ابتاع داره مشحونة بامتعة لا أجرة له مدة التفريغ ويبقى ذلك إلى أو ان الحصاد أو القلع نعم إن شرط القلع فأخرجت الأجرة لتركه الوفاء الواجب عليه وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه يصح بيع الأرض مشغولة بما ذكر كقول باع دارا مشحونة بامتعة (وبذر) بذال مججمة (كاتبته) فدخل في بيع الأرض بذرا يدخل فيها دون بذرا لا يدخل فيها وخبر المشتري أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة به ولا أجرة له مدة بقائه (ولو باع أرضا مع بذرا وزرع

أخرى لأنه الذي لا يدخل في بيع الأرض اهـ حل (قوله فان علمه) أي قوله فلا خيار ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بأنه اشترىها مسلوقة بالمنفعة ولو قيل بأن له الخيار إذا باع الزرع لغير المالك لم يكن بعيدا لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص والأحوال اهـ ع ش على مر (قوله كان تركه البائع له) وهو أراض لا تخليك أخذها مسيأتي في الجارة اهـ زيادتي وعليه فيصح رجوعه فيه ومعنى قوله وعليه القبول أنه لا يصح فسخه حينئذ وليس المراد أنه يجب عليه القبول لفظا لأنه أراض لا تخليك اهـ شيخنا خ ف وفي قل على الجلال قوله وعليه القبول بمعنى سقوط خياره لأن تركه أراض لا تخليك إلا أن وقع بضیعة تخليك وأمكن وإذا عاذه فيه عاد الخيار اهـ (قوله وصح قبضها مشغولة) أي القبض المفيد للتصرف ويلزم منه النافذ لضمان فكان عليه في التفريغ أن يقول فيصح تصرف المشتري فيها وأما تفريغه ونقل الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله وفارق نظيره في الامتعة الخ) قال الامام وهل يتخيرا أيضا إذا جهل أن في الدار أمتعة يحتاج نقلها إلى مدة لها أجرة قبل نعم وقبل لانها لا تخلو عن الامتعة غالبا اهـ والذي يتجه الأول ولأن تسليم غلبته وجود أمتعة به قد يكون نقلها يحتاج إلى مضي زمن له أجرة اهـ شوبري (قوله متأثر في الحال) أي شأنه ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلا والامتعة كثيرة اهـ قل على الجلال (قوله ولا أجرة له مدة بقائه) ولا أجرة أيضا مدة تفريغ الأرض منه ولو بعد القبض بخلاف ما سيأتي في الخيار لانه تابع مدة بقائه اهـ شرح مر (قوله مدة بقائه) وكذا مدة التفريغ أيضا خلافا للشارح في شرح الروض اهـ سم وقوله مدة التفريغ أي الواقع قبل القبض أخذ من قول الشارح لأنه رضى بتلف المنفعة الخ ومن قول المصنف لا تخي وكذا أجرة مدة التفريغ قبل قبض لكن إطلاقه يقتضي عدم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم نقلا عن الناشرى والجواب أنه قد يتخيل بينهما فرق وهو أن المشتري هنالك الخيار مطعنا تضرر أم لا إذا كان جاهلا فيزول ضرره بالخيار وفي الجارة لا خيار له إلا في بعض الأحوال كما سيأتي اهـ ع ش (قوله لأنه رضى بتلف المنفعة) هذا لا يتأتى فيما إذا جهل الزرع قال الشيخ وأقول بل يقال مطالعا أي يتأتى في العلم والجهل لأنه إذا جاز البيع ولو مع الجهل بالزرع فقد رضى بتركه اهـ شوبري بإيضاح (قوله مالوا ابتاع دارا مشحونة الخ) نعم لو كانت الامتعة لغير البائع أما باعارة منه أو نحو ذلك أو بغيره فإن المشتري يستحق على الأجنبي الأجرة وكذلك لو كانت للبائع ثم باعها بعد البيع فإن الأجرة تجب للمشتري على البائع قاله في حواشي شرح الروض اهـ شوبري (قوله إلى أو ان الحصاد أو القلع) وعند قلعه يلزم البائع تسوية الأرض وقطع ما ضرب بها كعروق الذرة اهـ شرح مر (قوله أيضا إلى أو ان الحصاد) أي إلى أول زمن أمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا نظير بعد دخول أول مكانه الذي ياد منه ببقائه بعده فإن أخره عن ذلك لزمته الأجرة وكتب أيضا لو اعتيد أخذها وطبعا لم يلزم المشتري إبقاؤه إلى أو ان الحصاد أو القلع اهـ ناشرى اهـ شوبري (قوله فأخرجت الأجرة) المراد الأجرة من وقت القبض اهـ ع ش على مر (قوله وبما ذكر) أي من قوله ونخير مشتري الخ اهـ وقوله مشغولة بما ذكر أي بالزرع الذي لا يدخل اهـ والذي في عبارة الأصل كما بينه مر في شرحه وبالأولى مالو كانت مشغولة بما يدخل وبعبارة أصله مع شرح مر ويصح بيع الأرض المزروعة بهذا الزرع الذي لا يدخل كما قاله الشارح دون الزرع بشرط سبق رؤيته لها ولم تقص مدة يغلب فيها تغييرها أو كان غسيرا مانع من رؤيتها بأن أمكنت من خلاله كما قاله الأذري على المذهب كقول باع دارا مشحونة بامتعة أما الزرع الذي يدخل فلا يمنع الصحة جزو مالانه كله للمشتري فتعبيد الشارح لأجل محل الخلاف ولقوله وللمشتري الخيار أن جهله أي الزرع الذي لا يدخل انتهت (قوله مع بذرا وزرع) قال السبكي لو فرضت رؤية البذر قبل ذلك ولم يمتد زمن يتغير فيه وأمكن أخذه فينبغي صحة بيعه يعني منفردا أو مع الأرض ويحمل كلام الأصحاب على غير هذه الصورة لاندورها قال وأما الزرع فإن كان بقلا أو قصبلا لم يسبيل جازي به وحده بشرط القلع وإن سبيل فإن كانت ثمرته ظاهرة كالشعير جازوا لا كالخطة

والفول والجنس والجوز واللوز فلا سوا بعا مع سنبلة أم لا والجوز والثوم والبصل والفجل والسلق لا يجوز
بيعها في الأرض لاستئجارها ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع قال فإذا باع الأرض مع الزرع وهو قبل
أو قبيل صبح من غير شرط قطع صرح به الأصحاب كالم قال ولا فرق بين أن يكون بلغ قنبراً ينتفع به أم لا لأنه تابع
وإن اشتد وهو مما يصح بيعه في سنبلة صبح وإن لم يصح في سنبلة وهو مراد المنهاج بقوله لا يفرد بطل في الجميع
وقيل في الأرض قولان أه بمعنى أه عمرة وقوله ويجعل كالم الأصحاب على غير هذه الصورة لندورها
أقول حيث ينبغي أن يكون قول المنهاج وغيره لا يفرد بالبيع راجعاً لقوله بذراً أيضاً لا حيزاً عن مثل هذه
الصورة أه سم (قوله لا يفرد ببيع) أفرد الضمير لأن العطف بأو أه شرح مر وصكتب عليه
عش قوله لأن العطف بأو قد بينا في بعض المواضع عن ابن هشام أن أوال التي يفرد بعدها هي التي للشك
وتحوم دون التي للتوزيع أي وما هنا منه فترلت منزلة الواو أه سم على حج (قوله كبر) مثال للزرع الذي
لا يفرد بالبيع ومثال البذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع عليه أخذه كما هو الغالب أما
البذر الذي يفرد فهو ما رآه ولم يتغير بعد رؤيته وتيسر أخذه والزرع الذي يفرد كالفضيل الذي لم يستبل أو سنبل
وغرته ظاهرة كالذرة والشعير أه مل قال عش الفضيل اسم للزرع الصغير وهو بالقاف (قوله نعم إن
دخل فيها عند الإطلاق الخ) وصورة الزرع الذي لا يفرد ويدخل عند الإطلاق أصول ما يبقى ويجزوا ما الجزة
الظاهرة فتقدم أنها للبائع سبطاً وفيه أن صورة المسئلة أن البائع نص على كل من الأرض والزرع فيشتد
يكون الزرع مبيعاً بالنص حتى الظاهر منه وما تقدم في كون الجزة للبائع مفروض في أن البائع لم ينص عليها أه
شيخنا (قوله صبح البيع في الكل) فرضه في دخول البذر وإن لم يره المشتري وبق ما لو كان بالأرض بناءً أو شجر لم
يره المشتري فهل يغتفر عدم الرؤية فيه لكونه تابعاً ولا بد من رؤيته لأنه مبيع ولا يخرج عن كونه مبيعاً بكونه
تابعاً فيه نظراً ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعاً لحياته في الشجر ونحوه فلا
يشترط لصحة العقد رؤيته لكونه ليس مقصوداً بالعقد وإنما دخل تبعاً وقد يرقى بأن رؤية البذر قد تغذر
لاختلاطه بالطين وتغيره غالباً بخلاف الشجر والبناء أه عش (قوله غير متحقق الوجود) أي شأنه ذلك أي
فإن كان متحقق الوجود كأن أخبره معصوم كان الحكم كذلك أه شورى مع زيادة (قوله ويدخل في بيعها
حجارة) أي فهي ليست عيماً إلا في أرض تصد للزراعة ونحوها مما يضره الحجارة أه قل على الجلال
(قوله حجارة ثابتة) أي ولو من أحد البعدين فيما يظهر أه عش (قوله لا مدفونة فيها) ولو اختلف البائع
والمشتري فقال البائع بعد قطع المشتري للحجارة كانت مدفونة وقال المشتري كانت مثبتة صدق البائع كما يصدق
فيما لو قال إن البيع كان بعد التأخير وقال المشتري قبله أه حل (قوله كالكنوز) أي قياساً عليها (قوله وخبر
مشتري أن جهل الحال) حاصل ما يؤخذ من كلامه ستة عشر صورة لأن المشتري إما أن يعلم الحال أولاً وعلى كل إما
أن يضر القلع أولاً وعلى كل إما أن يتركها للبائع أولاً وعلى كل إما أن يضر الترك أولاً فلا بد من ثبوت الخيار ثلاثة كما
أشار إليها الشارح وذكر الباقي لعدم ثبوته في ضمن الإشارة إليه بقوله والابن علم الحال هذا مفهوم القيد
الأول وفيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وقوله أوجهه ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور
كذلك وقوله أوتر كمال الخ هذا مفهوم القيد الثالث المراد بين الأمرين السابقين وفيه صورة واحدة أه شيخنا
(قوله أوجهه ولم يضر قلعها) بأن لم يحصل به في الأرض عيب والزمته أجرة والأفله الخيار وإن قال له أنعم لك
الأجرة نعم إن تركها ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كافي البذر والزرع الذي لا يدخل كما مر ولا تنظر للمنة
هنا لأنها كجزء من المبيع وتر كمالها أعراض لا تملك إلا أن جرى بلفظ تملك كهيئة بشرطها وإذا رجع عاد الخيار
أه قل على الجلال (قوله أوتر كماله البائع) عبارة شريفة البهجة السكير ثم فيما إذا ترك الحجر أن قال تركه
للمشتري فهو وأعرض على الأصح كافي القفل فلو قلعه المشتري فهو للبائع وله الرجوع فيه إن أراد ويعود خيار

لا يفرد ببيع (كبر لم يكن
يكون في سنبلة (بطل) البيع
(في الجميع) للجهل بأحد
المقصودين وتغذر النوز بيع
نعم إن دخل فيها عند الإطلاق
بأن كان دائم النبات صبح
البيع في الكل وكان ذكره
تأكيداً كما قاله المتولي وغيره
وإن فرضوه في البذر واستشكل
فيها إذا لم يره قبل البيع يبيع
الجارية مع حملها ويحجب
بأن الحمل غير متحقق الوجود
بخلاف ما هنا فاعتبر فيه مالا
يغترف في الحمل (ويدخل في
بيعها) أي الأرض (حجارة
ثابتة فيها) بخلافه كانت أو
مبنية لأنها من أجزائها وقولي
ثابتة أعم من قوله مخلوقة
(لا مدفونة) فيها كالكنوز
فلا تدخل فيها كبيع دار فيها
أمنعة (وخبر مشتري جهل)
الحال (وضر قلعها ولم يتركها
له بائع) ضرر كماله (أو)
تركها له (ضرر ضحكها)
لوجود الضرر وقولي ولم
يتركها إلى أخوه من زيادتي
(والا) بأن علم الحال أوجهه
ولم يضر قلعها أوتر كماله البائع
ولم يضر تركها (فلا) خيار له
لعله بالحال في الأولى وانتفاء
الضرر في الباقي نعم إن علمها
وجعل ضرر قلعها أو ضرر
تركها

المشتري وإن قال وهبته واجتمعت شروط الهبة ملكه المشتري انتهت فقطضاه ان الاعراض يحتاج الى صيغة من
البائع ويكون حينئذ باحسة وهي أدنى رتبة من التملك دليل ان المباح له لا يشترط قبوله وان البائع المعرض له
الرجوع فيها قبل تصرف المشتري فان تصرف فيها امتنع الرجوع اهـ شيخنا وفي حاشية الشيخ سلطان مانه
قوله أو تركها له البائع وهو اعراض فله الانتفاع به كالأباحة لا تملك ان لم تتوفر فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها
ويعود خيار المشتري قال في شرح الارشاد الصغير ويظهر في تركه الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرض بعينه
زائلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما ويتأمل في الفرق الذي ذكره (قوله وكان لا يزول بالقلع) أي أو يزول به
لكن يحتاج لمدة لئلا أجرة بان كانت يومافاً كثيراً ويومين فأكثر على ما قاله البندنجي والرويانى أو أكثر من
ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الاجارة عن الماوردي والذي يتجه في ذلك انه يختلف باختلاف البلاد والمحال اهـ
جـ شـ برى (قوله والمتولى في الثانية) أي نظر الى انه اذا علم بها وجهل ضرر تركها كان طامعاً في ان البائع
يتركها له بخلاف ما اذا علم بها ولم يضر تركها لا خيار له لانه لا يطمع حينئذ وضعف كلام المتولى بان طامعاً في ان
البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا في شرح الروض وهو مما يحتاج الى تحرير وفي عـ شـ مانه قوله والمتولى
في الثانية ضعيف والمعتداته لا خيار له في الثانية لرضاه بما يتولى من الضرر سواء كان بالترك أو بالقلع ولا يعذر
بجهله له ضرر الترك لان الاصل في المنفعة لا تدرج في البيع ان يأخذها البائع وقد علم ان قلعهما مضر
فاقدامه رضاه بالضرر الحاصل (قوله وعلى بائع حينئذ) أي حين لم يخبر المشتري أو اختار البائع القلع اهـ زى
أي بان ضرر القلع ورضى به المشتري اهـ عـ شـ وبعبارة حل قوله حينئذ أي حين لم يخبر أو خدع أو أجاز
البيع انتهت (قوله تفريغ للارض من الحجارة) أي بخلاف الزرع لان له أمداً ينتظر يخط شيخنا وبعبارة
شرح الروض ولا تدخل الحجارة المدفونة والمشتري المطالبة به ما هم ان كان عالماً فلا خيار له لكن يخبر البائع
على تفريغ ملكه اهـ قال في الشرح وللبائع التفريغ أيضاً غير رضا المشتري ولو سمع له به لم يلزمه القبول
اهـ ثم قال فيمالو كان جاهلاً وله الخيار ان كان القلع يضرها فلو ترك له الحجارة وتركها لا يضر سقط خياره اهـ
ومقتضى سقوط الخيار لزوم القبول فيخالف ما سبق حال العلم من عدم اللزوم في الفرق الا ان يفرق بانه ههنا لما
خير كان متمسكاً من الخلاص من ذلك بأن يبادر للفسخ قبل تركها ولا كذلك ههنا لانه لا خيار فليحذر وانظر
لم وجب القبول في مسألة الزرع والبذر دون الحجارة ولعل الوجوب فيه خاص بالجاهل فبساوى مسألة الحجارة
ولم يذكره فيه ما في شرح الروض الا في حال الجهل وحاصل كلام شرح الروض لزوم القبول اذا ترك له الاحجار
وكان جاهلاً بل هو أَوْلَم تضر اهـ سم (قوله قال في المطلب الخ) لا يقال ايجاب التسوية على البائع والغاصب
يشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانه قول طم الارض لا يكاد يتفاوت وهيأت الابنية تتفاوت
فالطم يشبه المثلى والجدار يشبه المنقوع اهـ شـ برى (قوله بان بعيد التراب الخ) فان تلف فعليه الايمان بماله
اهـ شرح مر اهـ سم على منهج الكلام في التراب الطاهر اما النجس كالماء النجس والسر حين فلا يلزمه
مسئله لانه ليس مالا اهـ عـ شـ على مر (قوله مكانه) فديقتضى انه اذا لم يعل الجفرة يجوز جعله في جانب
منها كيف كان ولو مع الارتفاع أو الانخفاض لكن الظاهر انه يسو به فيها الى الحد الذي ينتهي اليه تقريراً
للارض من الصفة التي كانت عليها بحسب الامكان اهـ شـ برى (قوله أي وان لم تسق) أي فان حصل فيها
نقص بالتفريغ بعد القبض لزمه ارضه كياناً في قوله وكان زوم الاحرة لزوم الارش اهـ عـ شـ (قوله الواقع
بعد قبض) وهذا بخلاف نقل الزرع بعد القبض لأجره على البائع لان زرع الارض لما كان كالضروري
اقتضى ان لا غرم بسبب تفريغ الارض منه بخلاف الحجارة اهـ سلطان (قوله بعد قبض) بظاهرة كغيره
حصول القبض مع كونها مشغولة بالحجارة وذلك يشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المشحونة بها الدار
وقد يجاب بان الامتعة ثم متعلقة بالظواهر فكانت مائة من الانتفاع مع تاني تفريغها حالاً بخلاف ما هنا لا يمنع

بـ كان لا يزول بالقلع فله الخيار
كـ صرح به الشيخان في الاولى
والمتولى في الثانية (وعلى بائع)
حينئذ (تفريغ) للارض
من الحجارة بان يقلعها وينقلها
منها (وتسوية) للحفر الحاصلة
بالقلع قال في المطلب بان بعيد
التراب المزال بالقلع من فوق
الحجارة مكانه أي وان لم تسق
وذكر التسوية فيما اذا علم
المشتري أو لم يضر القلع من
زيادته (وكذا) عليه (أجرة)
مثل (مدة التفريغ) الواقع
(بعد قبض) لا قبله (حيث
خير مشتري) لان التفريغ
المفوت للمنفعة

من الانتفاع لان الجبارة بباطن الارض فتأمل اه شوري (قوله مدته) بالنصب ظرف لقوله المقوت أو
 ظرف للتفريع وقوله جناية خبران وليست مدته مبتدأ أو جناية خبره والجملة خبران كقوله البعض الفساد
 اه شيخنا شامري (قوله بطريقه) أي بان ياعها لمن رآها قبل الدفن اه ع ش (قوله فهل يحل المشتري)
 أي لا يجازي محل البائع أي في هذا التفصيل وهو انه يلزم مشتري الاجازة لشري الارض أجزمتل مدة
 التفريع الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله اه شيخنا (قوله فهل يحل المشتري) في المصباح وحالت بالبلد
 حلولا من باب تعدد مراتبه اه (قوله لانه أجنبي عن البيع) أي بيع الارض والاجنبي جناية على المبيع
 مضمونة بخلاف جناية البائع فانها كالأمانة فلا تضمن عليه اه شرح م ر (قوله لم أقف فيه) أي في
 جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر ان هذا من كلام الشارح لا من كلام البلقيني كما تدلله
 عبارة شرح م ر اه شيخنا وبم هذا الدفع ما يقال ان في العبارة تنافيا حيث قال لم أقف فيه على نقل ثم قال
 والاصح الثاني وحاصل الدفع ان الاول من كلام البلقيني والثاني من كلام الشارح (قوله لم أقف فيه)
 أي في جواب هذا الاستفهام وقوله والاصح الثاني هذا يقتضي الوقف فيه على نقل فيخالف ما قبله فقول المراد لم
 أقف فيه على نقل في كلام الامام الشافعي والاصح من كلام الاصحاب ويؤخذ من كلام الرمي ان المراد
 بالاصح الاول وجه فانه عزيزه فهذا لا يقتضي الوقف على النقل اه شيخنا ح ف رضي الله تعالى عنه ويحجب
 أيضا بان قوله لم أقف من كلام البلقيني وقوله والاصح الثاني من كلام الشارح (قوله فلا أجرحه) انظر
 وجه عدم وجوب الاجرة مع عدم الخيار دون ما اذا خير اه شوري وقرر وجهه شيخنا ح ف فقال لان
 اقدامه على البيع مع علمه بالحالية يقتضي رضاه بشغلها مدة التفريع وأما في صورة ما اذا جهل الحال وكان
 لا يضر القلع فانه ليس هناك مدة تقابل بأجرة كما في ديه م ر فبما مر وأما في صورة ما اذا جهل الحال وثر كما
 التبايع له فلا أجرة عليه لنفسه اه (قوله ولو بعد القبض) لاحاجة اليه لان من المعلوم ان الاجرة لا تكون الا بعد
 القبض الا ان يقال الواو للعالم ويكون بينا للواقع اه شيخنا (قوله وكذا لزوم الاجرة لزوم الارش) قضية
 هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع أو بعده وجب لكن قضية قول سم على
 ج فبما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهر انه لا ارش له أيضا عدم الفرق اه ع ش (قوله أولى من
 تعبيرة بالنقل) وجه الاول به ان التعبير بالنقل لا يشمل مدة حفر الارض واخراج الحجارة من باطنها الى الظاهر
 اه ع ش (قوله ويدخل في بيع بستان) وكذا في رهنه خلافا للشارح في بعض كتبه ولا بن أبي شريف نعم
 البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لانه ليس من مساهم ويقتضي دخول الساقية أيضا اه شوري وعبارة
 ع ش على م ر قوله ويدخل في بيع بستان الخ قد يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقا للرمل انه يدخل في
 رهن البستان والقرية بما فيه من بناء وشجر خلافا لما هو عليه كلام شرح البهجة اه سم على مشيخ وقضية تعليلهم
 دخول البناء والشجر في رهن البستان والقرية وادارهم من مساهمها عدم دخول المنفصل الذي يتوقف
 عليه نفع المتصل كافي لعدم دخول البناء والشجر في رهن الارض على ما تقدم في كلامه وليس مرادا (قوله
 أيضا ويدخل في بيع بستان) فيه ان الكلام في الالفاظ التي تستتبع غير مساهمها لغة والبستان اسم لمجموع
 الثلاثة لغة فليس هنا استتباع وأما القرية فهي اسم لبناء مع الارض فينبغي هذا التعبير فيه بالدخول من
 حيث الشجر لانه ليس من مساهمها لغة اه وعبارة ح ل قوله وبناء فيه ما هذا ليس من مساهم البستان
 خلافا لما قد يفهم من قوله في تعليل عدم دخول المزارع بانهم ليست منهم أي من مساهمها الا ان يقال المزارع
 ليست من مساهمها لغة ولا عرفا والبناء وان لم يكن من مساهمها لغة الا انه من مساهمها عرفا فاما
 (قوله أيضا ويدخل في بيع بستان) والهمة مثله كما مر وكذا الرهن هناك على المعتمد الا في الاية التي فيه فلا تدخل
 عند شيخنا زبي وشيخنا م ر يدخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله البائع نحو حدة فحجة بينهما ألف

مدته جناية من البائع وهي
 مضمونة عليه بعد القبض
 لا قبله قال البلقيني فلو باع
 البائع الاجازة بطريقه فهل
 يحل المشتري محل البائع أو
 يلزمه الاجرة مطلقا لانه
 أجنبي عن البيع لم أقف فيه
 على نقل والاصح الثاني فان لم
 يخبر فلا أجرة له وان طالت
 مدة التفريع ولو بعد القبض
 وكذا لزوم الاجرة لزوم الارش
 لو بقي في الارض بعد
 التسوية يجب بها فانه
 الشبان واستبعد السبكي
 وتفسيره بالتفريع أولى
 من تعبيرة بالنقل (ويدخل
 في بيع بستان

في لغة فارس أيضا وكذا الحائط في لغة العرب وكذا في الجينية والحديقة والكرم كما قاله الخطيب اه قل على
 الجلال (قوله في بيع بستان) هو فارسي معرب ووجهه بستان ويعبر عنه بالعجوة بالبائع ويدخل في بيع البستان
 أيضا كل ماله أصل ثابت من الزرع لا نحو غصن يابس وشجرة وعروق يابسين وحيطان لدخولها في مسماها بل
 لا يسمى بستانا يدونها وكذا الجدار المتهدم لا مكان البناء عليه ويدخل أيضا عريشة أعدت لوضع قضبان
 العنب عليها كما صرح به الراعي في الشارح الصغير وكذا البناء الذي يدخل فيه على المذهب لثباته اه شرح
 مر وكتب عليه ع ش قوله وكل ماله أصل ثابت الخ انظر ما المراد بالزرع الذي اذا كان أصله ثابتا يدخل
 وقد تقدم في بيع الارض ان ما يجز مرة بعد أخرى تدخل أصوله في البيع وما يؤخذ دفعة واحدة لا تدخل
 فنياسه ان يقال هنا كذلك وعليه فلم يظهر لهذا التقييد وجه اللهم الا ان يقال مراده دخول اصول من الزرع
 الذي يجز مرة بعد أخرى فيوافق ما مر (قوله في بيع بستان وقريه) وكذلك قوله ودار محل دخول الارض
 فيها ذكر اذا لم تكن محسنة فان كانت لم تدخل ولا يسقط في مقابلة شيء من الثمن قاله شيخنا مر اه قل
 على المحلى وعبارة م م * (تنبيه) * قال الاذرعى هذا اذا كانت الارض مما يجوز بيعها بما اذا كانت مما
 لا يجوز بيعها كسواد العراق وما في حكمه فلا شك ان الارض لا تدخل في قوله بعثك هذه الدار وحيث تدخل
 يقال يحل الاطلاق على البناء فقط أو يجري فيه خلاف تفرق الصفقة نظرا الى ظاهر اللفظ أو يفرق في ذلك
 بين العالم بالحال والجاهل لم أر فيه شيئا يوجب السقوط عامة هذه المسئلة حيث تباع الدور في الاراضي الموقوفة
 والمستأجرة من غير تنصيص على ان الارض غير داخله في البيع وكذلك يقع في الكروم والبساتين وغيرها
 والهبة والوصية والوقف كالبيع فيما يدخله هذا اللفظ الناشئ وقال شيخنا في شرح الارشاد ان الاقرب حمل
 الاطلاق على الابنية بجميع الثمن وماله مر اه م م (قوله وقريه) أي بالمعنى الشامل للمدينة والبلد
 بأي لفظ منها اه ويدخل في بيع القرية الساحات التي يحيط بها السور وكذا السور أيضا لا ما وراءه من
 الابنية وان التصق به خلافا للاسنوي وما لا سور لها يدخل فيها ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من سائر
 يدخل حرها وما فيه من شجر وبناء وان جاز فيه القصر اه قل على الجلال (قوله لا مزارع دخولها) شمل
 ما صرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوها ما لو قال بحدوقها لعدم اقتضاء العرف دخولها ولهذا
 لا بحث من حلف لا يدخل بدخولها اه مر اه ع ش (قوله ويدخل في بيع دار الخ) مثلها الخان
 والحوش والوكالة والزرينة وينجى الخاف الربيع بذلك فراجع اه قل على الجلال ولو باع علوا على
 سقفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار ام لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة
 لان نسبته الى السفل أظهر منها للعلو والوجه الثاني كما أعاده أو الدرجه الله أي وفصل بعضهم بين سقف
 على الطريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به فتقويت التبعية فيه وسقف على بعض دار البائع أو غيره فلا يدخل
 اذ لا مقتضى التبعية هنا اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل
 الخ الظاهر ان والد الشارح لا يخالف في هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله لان نسبته الى السفل أظهر منها للعلو
 اذ هو ليس منسوب الى السفل أصلا فيكون كلامه مفروضا في غير هذا موين في أن يقال فيها ان كان قصد البائع من
 بناء السقف المذكور بالاصالة جعله سقفا لا طريق ثم بني عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده
 من بنائه ليس الا لينة عليه فيدخل فتأمل (قوله حتى حمامها) غاية البناء فلا حاجة الى تقييده بالثبت على ان
 التقييد به يفهم من قوله الا حتى وحمام خشب اه ع ش (قوله ومثبت فيها للبقاء) قضية اختصاصه بالدخول
 في الدار عدم دخولها في بيع البستان فليحذر اه شوبرى (قوله كايواب منصوبة) ومثلها الخسولة وهي
 باقية بمحلها أما لو نقلت من محلها فهي كالنقل فلا تدخل اه ع ش على مر (قوله منصوبة لأمقلوعة) بخلاف
 درازيب الدكان وآلات السفينة فانها تدخل وان كانت منفصلة لان العادة جارية بانفصال ذلك بخلاف باب

وقرية أرض وشجر وبناء
 فيهما) لثباتهما لا مزارع
 دخولها لانها ليست منهما
 (و) يدخل في بيع (دار
 هذه) الثلاثة أي الارض
 والشجر والبناء التي فيها
 حتى حمامها (ومثبت فيها
 للبقاء وقابض له) أي
 للمثبت (كايواب منصوبة)
 لأمقلوعة

(وحلقها) بفتح الحاء
 واغلاقها المثبتة (واجانات)
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم
 ما يغسل فيها (ورف وسلم)
 بفتح اللام (مثبتات) اي
 الاجانات والرف والسلم
 (وحجري رجي) الاعلى
 والاسفل المثبت (ومفتاح
 غلق مثبت) وبترماء نعم
 الماء الحاصل فيها لا يدخل
 بل لا يصح البيع الا بشرط
 دخوله والاختلاعاء المشتري
 بماء البائع وانفتح البيع
 وذكر دخول شجر القربة
 والدار مع تقييد الاجانات
 بالاثبات من زيادتي (لا تقول
 كدلو وبكرة) بفتح الكاف
 واسكانهم فمرد ذكر بفتحها
 (ومرير) وخسام خشب
 فلا يدخل في بيع الدار لان
 اسمها لا يتناولها (و) يدخل
 في بيع (دابة نعلها)
 لاتصالها بها الآن يكون من
 نحوضة كبرة البعير (لا) في
 بيع (رفيق) عبدا وامة
 (ثيابه) وان كانت ساترة
 العورة فلا تدخل كما
 لا يدخل سرج الدابة في
 بيعها (و) يدخل في بيع
 (شجرة) بشيدزته بقولي
 (رطبة) ولومع الارض
 بالتصريح او تبعا

الدار اه حل (قوله بفتح الحاء) في المختار الحلقة بالنسكين الدرغ وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع
 الحلق بفتح الحاء على غير قياس قال الاصمعي الجمع حلق كبدره و بدر وقصعة وقصع وحكي يونس عن أبي عمرو بن
 العلاء حلقة في الواحد بفتح الحاء والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كاهم يحيزه على ضعة قال أبو عمرو والشيء في
 ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا في قولهم هؤلاء قوم حلقة للذين يحلقون الشعر جمع حلق اه ومثله في
 المصباح (قوله مثبتات) ظاهره ولو بالربط والرف والسلم وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان السلم لا بد أن يكون مسمرا
 أو مبنيما اه حل وفي شرح مر ما يعلم منه ان السلم والرف لا بد في جعلهما مثبتين من تسخيرهما شيئا في
 (قوله الاعلى) ومثله كذا توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور أو صندوق طاحون وآلات سفينة اه
 قل على الجلال (قوله ومفتاح غلق مثبت) بخلاف الاقتال المنقولة فأنه لا تدخل هي ولا مفتاحيها وكذا وتر
 الفوس اه حل وعال مر في شرحه دخول الجرار الاعلى ومفتاح الغلق المثبت بقوله لانها متايبان لمثبت
 اه وكتب عليه الرشيدى قوله لانها متايبان لمثبت أى مع كونها لا يستعملان في غيرهما لا يتوقع جديد
 ومعالجة مستأنفة فلا يردنحو والدلو والبكرة مما تقدم وبهم ما يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كما
 في حاشيته من انه اذا باع مدق البزهل تدخل اليد التي يدق بها أولا وهو ان لا تدخل لانها كما تستعمل فيه
 تستعمل في غيره من غير علاج وتوقع فهي كالبكبرة وهذا المأخذ أولى مما سلكه الشيخ في الحاشية كما لا يخفى
 اه (قوله نعم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله و بترماء فلامعنى الاستدراك ولو قال بخلاف ما تم الكان
 أولى اه ع ش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت مستقلة وكالماء فيما ذكر المعادن الظاهرة كاللح والنورة
 والكبريت بخلاف الباطنة كالذهب والفضة فتدخل بلا شرط * (فائدة) * لا تدخل لؤلؤة وجدت في بطن
 سمكة على المعتمد بل هي لاصيد الا ان كان فيها أثر ملك كذهب ولم يدعها فتكون لقطة لان يد المشتري مبنية
 على يده هذا كما ان صادها من بحر الجواهر والافهى لفظة مطلقة قاله الماوردى اه شورى (قوله
 وانفتح البيع) مراده انه ان لم بشرط بطل البيع لانه صح ثم انفتح اه شورى (قوله وجسام خشب)
 أى غير مثبت اه قل على الجلال (قوله ويدخل في بيع دابة نعلها) أى المسمى كما قاله السبكي وغيره
 وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تنتقل عادة كالخيل والبغال والحمير بخلاف غيرها كالبعرة ولا فرق
 فيه نظرا وظاهرا بارتباطهم انه لا فرق اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله لاتصالها بها) أى مع كون
 استعماله المنفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والحزام مع اتصالها بالعبء اه ع ش على
 مر (قوله الا ان يكون من نحوضة) أى أو ذهب بالاولى اما النعل الذي كله أو بهض من فضة أو ذهب فلا
 يدخل للعرف ولحرمة استعماله ومنه يؤخذ ان ما يحرم استعماله لا يدخل كضبة كبيرة لزيئته وما حل يدخل
 كضبة كبيرة لحاجة اه امداد * (فرع) * لو كان للرفيق سن من ذهب فهل يدخل في البيع ويصح
 ولو كان الثمن ذهب لا تبعه الدابة والدخول كما قاله شيخنا لانه متعوض للتبعية وبهم اذا فرق عدم العدة في
 بيع دار نصفتم أبوابا بالذهب اذا كان الثمن ذهب اه شورى (قوله كبرة البعير) وهي الحلقة التي
 تجعل في أذنه أى فأنه لا يدخل في بيعه الا ان كانت من أحد النقيدين اه ع ش وفي المصباح البرة محذوفة اللام
 هي حلقة تجعل في أذن البعير تكون من صفر ونحوه والجمع برود على غير قياس وأريت البعير بالالف
 جماعت له برة (قوله لارقيق ثيابه) وعلى هذا فهل يلزم البائع ابقاء ساتر عورته الى ان يأتي له المشتري بساتر فيه
 نظرا وبدل على عدم الزوم جواز رجوع معبر ساتر العورة كما تقر في باب العارية اه سم على ج أقول
 لو تعذر على المشتري ما يستر به عورته عقب القبض ولو بالاستئجار لا يبعد لزوم ابقاء ساتر العورة للبائع باجرة
 على المشتري اه ع ش على مر وكذا لا يدخل القرط الذي في أذنه ولا الخاتم الذي في يده ولا نعله قطعا
 اه شرح مر (قوله كما لا يدخل سرج الدابة الخ) وكذلك لا يدخل العمام والمقود والبرذعة ولا الحزام

اه قل على الجلال (قوله أخصانها الرطبة) هذا القيد جازي كل من الاخصان والورق والعروق فيخرج
 اليابس من كل مترافلا يدخل في البيع على المعتمد وفي قول على الجلال قوله الا اليابس عائد على الاخصان
 والعروق والورق على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالاخصان بناء على ما فهمه من كون
 استثناء المتراجح لما ولبه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه والعروق وأوعية
 الطلع وان كان الثمر موريا كالعروق على المعتمد (قوله أو ورق قوت) هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة
 اليه لارد على الوجه الضعيف وعبارة أصله مع شرح المحلى وفي ورق التوت المبيع شجرة في الزبيح قد خرج
 وجهه انه لا يدخل لانه كثر سائر الاشجار اذ يربى به دود القز وهو ورق التوت الابيض قاله ابن الرقعة في
 الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجهه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الرأس انتهت والتوت بناء على
 الفصح وفي لغة انه بالثلاثة في آخره اه شرح مر (قوله مطلقا كان البيع الخ) هذا التعميم انما هو في بيعها
 وحدها لقوله فيما يأتي أو مع أصله جاز لا بشرط قطعه ومثله شرط القلع وكذا يقال في قوله ان لم بشرط قطع وفي
 قوله في اليابسة فلو شرط قلعها الخ انتهى فالحاصل ان هذه المواضع الثلاثة في كلام الشارح تعيد بما لو بيعت
 وحدها بما لو بيعت مع الارض فلا يضر بشرط القلع ولا القلع كما سيأتي هناك (قوله لان ذلك يعد منها) أي عرفا
 اذ الكلام في الفاظ تستببع غير مسميها اه شيخنا وفيه ان هذا يقتضي ان اسم الشجرة في اللغة لا يتناول
 الاخصان والورق والعروق وهذا بعيد جدا أو قل اه (قوله وكذا عروقها) أي ولو امتدت وجاوزت
 العادة كما شمله كلامهم لان ذلك من مسميها اه شرح مر وكتب عليه غش قوله وجاوزت العادة أي
 ولم تخرج بذلك الامتداد عن أرض البائع فان خرجت كان لصاحب الارض تكليفه قطع ما وصل الى أرضه اه
 ولو تفرع عن الشجرة شجرة أخرى استحق ابقاء ذلك كالأصل سواء علم استحقاقها كما ورأى على الوجه
 الاحتمالات لكن لو أزيل المنبوع فهل يزال التابع كما هو شأنه أولا لانه بوجوده صار مستقلا الوجه كمرجه
 بعضهم الثاني وان رجع بعض آخر الاول ومحصل ما تقر في حالة استحقاق البائع الابقاء والا كان غصب أرضا
 وغرسها ثم باعها وأطلق فهل يبطل البيع أو يصح ويختار للمشتري ان جهل وجهان أو جهل ما نأثما وفيه
 ما تقر دخول أولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع وهو كذلك فيما يظهر ان علم انهما مناسواء أثبت من
 جذعها أو من عروقها التي بالارض لانها حينئذ كاعصانها بخلاف الاصل فيهما مع مخالفة منبته لمتبعا لانه اخذ
 منها قال الاذرعى وشجر السمك بخلاف حتى عملا الارض ويفسدها وفي لزوم هذا بعد اه ورد بان البائع
 مقصربه كشرط القطع اه شرح مر (قوله والا فلا تدخل عملا بالشرط) أي وتقطع الشجرة من وجه
 الارض اه شرح مر وكتب عليه غش قوله وتقطع من وجه الارض أي على ما حوت به العادة في مثلها
 فلوا اراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع لم يمكن اه (قوله أي موضع غرسها) أي
 ما سامت من الارض وما عتد اليه عروقها فيمتنع على البائع ان ينتفع به بما يضر الشجرة وفيه انه يلزم على ذلك
 انه يتجدد في كل ساعة للمشتري استحقاق لم يكن له ورد بان لا مانع من ذلك لان البائع مقصربه حيث لم يشترط
 القطع اه حلي ثم رأيت في الرشيدي على مر في دفع هذا الالتزام مانعه أي لانه متفرع عن أصل
 استحقاقه والممتنع انما هو بتجدد استحقاق مبتدا كما أفصح به ج ولا بد منه في دفع الاشكال (قوله وينتفع به
 ما بقيت) أي ينتفع به الانتفاع المتعلق بالشجرة على العادة فليس له الرقابة تحتها لاضرارها بالبائع اه غش
 على مر وعبارة قل على المحلى قوله لكن يستحق المشتري منقطعه لا يعني ان له اجزائه أو وضع متاع فيه
 أو اجزائه بل يعني ان له متاع البائع ان يفعل فيما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو تجاوز رعا انتهت
 (قوله ما بقيت) فان قامت أو انقلبت لم يجر له اعادة بذلها مطلقا بل ولا اعادة ماله وان رجع عود جيلتها على
 الإرجع من تردد الرزكشي اه اعيان وهل يستحقه الابقاء من باب العارية اللازمة أو الاجارة جري ابن

(أخصانها الرطبة وورقها)
 ولو يابس أو ورق قوت
 مطلقا كان البيع أو بشرط
 قلع أو قطع أو ابقاء لان ذلك
 يعد منها بخلاف أخصانها
 اليابسة لا تدخل في بيعها
 لان العادة فيها القطع كالشجرة
 (وكذا) تدخل (عروقها) ولو
 يابسة بعيد عنه بقولي (ان
 لم بشرط قطع) والا فلا تدخل
 عملا بالشرط (لا مفرسها)
 بكسر الراء أي موضع غرسها
 فلا يدخل في بيعها لان اسمها
 لا يتناول

الرفعة على الثاني وفي الاعراب الذي يتجمل الاول اه شوري ثم رأيت في حاشية ع ش على مر مانصه قال سمع على
منه في أثناء كلام مانصه بل قال شيخنا ما اذا قلعت أو انقاعت ولم تعرض وأوادعائها كما كانت قبل ذلك أقول
قوله اذا قلعت أي ولو يفعل المشتري حيث كان لغرض كإيقاعهم من قوله ولم تعرض ويرجع في الاعراض اليه
اه وهل المشتري وصل غصن تلك الشجرة من غير جنمها يظهر ان له ذلك وفاقا للرمل في ذلك وتفرع
وأضر بالبائع فهل له أمره بقطعه ينبغي ان يقال وفاقا للرمل ان حصل منه ما لا يحصل عادة من قبل تلك الشجرة
أمره بقطعه والا فلا اه سمع على الشيخ * (فرع) * أحر البائع الارض لغير مالك الشجرة فالقياس صحة
الاجارة ويثبت الجواز للمشتري ان جعل استحقاق منفعة الغرس لغير البائع اه ع ش على مر (قوله)
ولكن المشتري ينتفع به أي بجائز ما بقيت الشجرة وكذا لو قطعت وبقى عروقها ورجح اختلافها وهو واضح ان
كان مملوكا للبائع وأمالو كان مستحقا لمنفعة بنحو اجارة أو وصية ففي كلام ابن الرفعة ان كان المشتري جاهلا
بذلك استحق الابقاء بقية المدة من غير اجارة الابان كان عالما فلا يستحق الابقاء بقية المدة الا بجرأة المثل يرجع
البائع عليه هذ في كلام شيخنا انه لا اجارة عليه مطلقا لاستحقاق البائع فلو فرغت المدة وجب عليه
الاجارة ولو استأجر الارض البائع مدة تلي تلك المدة وجب اجارة تلك المدة الثانية اه حل (قوله بطل البيع)
ومجمله اذا لم يكن له غرض والا كوضع جذع أو بناء عليها قال الاذري فيظهر الصحة وافر في شرح الروض و مر
اه سمع اه ع ش (قوله ويجاءه روع لم الخ) أي من التفصيل في الرطبة والذي تقرره والتعليل المذكور
بقوله لان ذلك يعد منها وبعد ذلك يقال عليه لم يظهر لتقييد الشجرة بكونها رطبة فائدة فان الذي تلخص من
كلامه ان الرطبة واليباسة على حد سواء في تناول الاغصان والاوراق والعروق تأمل (قوله وورقها مطلقا) أي
بشرط القطع أو القلع أو الاطلاق هذ هو المراد من الاطلاق بدليل ما بعده ولا يصح ان يراد به ما يشمل التعميم
في الورق والاغصان بالرطب واليباس من كل منهما اذ يعد ان تكون الشجرة يابسة والاغصان أو الوراق رطبة
اه قل على الجلال (قوله وغرة شجر مبيع) المراد بالثمرة ما يشغل المشعوم كالورد والياسمين والمرسين ومثله
غرة البقل التي تؤخذ مرة بعد أخرى وتقدم عن الميرى ان الباذنجان والبطيخ من البقول والظاهر ان مثلها
البامية اه حل ببعض تصرف في اللفظ وفي قل على الجلال مانصه * (تنبيه) * بقي ما غرته مشعومة وهو
ماله كالمورد فيعتبر بفتحها أولا كماله كالياسمين فيعتبر بخروجه وهما كالتين في أن ما ظهر للبائع ومالا
فالمشتري وأما القطن الذي تبقى اصوله مستعين مثل شجره كالنخل وجوزة كالمطلوع وتسقية كالتأبير وما
لا تبقى اصوله فهو كالخسنة اه (قوله وغرة شجر مبيع) قد يتوهم أن هذ مشعوم في بيع الثمار الذي هو
القسم الثاني من الترجمة وليس كذلك بل هو من ثمة ما قبله لانه لما تكلم على الاغصان والورق والعروق شرع
يشكل على الثمر من حيث التبعية لكن تكلم عليه بوجه أعم من التبعية أو الشرط وعلى كليهما الثمرة ليست
مبيعة بدليل أنهما قد تكون للبائع بالشرط ولو لم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون للمشتري وبدليل عدم
التفصيل بين بدو الصلاح وعدمه وانما المبيع الشجر وحده وأما بيع الثمرة وحدها أو مع الشجر فسيأتي اه
شيخنا (قوله ان شرطت لاحدهما) أي شرط جميعها أو بعضها المعين كالنصف اه شرح مر (قوله ظهرت
الثمرة أم لا) قد يقتضي أنه يصح أن تشترط للبائع على عدم وجودها أصلا وفي شرح الروض هذ ما يتعالفه اه
شوري يكتسب أيضا قوله أم لا أي مع وجودها اه وهذا لا ينافي التعميم لانها قد لا تظهر مع كونها موجودة
ويعرف ذلك أهل الخبرة اه شيخنا (قوله ظهرت الثمرة أم لا) قل هو شامل لما اذا لم يكن وجودها قد يصح
شرطها للبائع وهو مشعوم بل هو فرع الوجود لنفسه يرمي الظاهر بالتأبير الخ وعدم الظهور وعدم ذلك ولهذا
قال في شرح الروض اذا لم تنعقد الثمرة التي لم يسقط ثمرها لا يصح شرطها للبائع تأمل وفي كلام ج ما يقتضي
أنها اذا شرطت للبائع لا بد أن تكون وجدت والا فطل الهمم وطاهر وان كان حمل الثمرة لعدم مثلا مطلقا

(و) لكن المشتري (ينتفع به ما بقيت) أي الشجرة تنفع لها (ولو أطلق بيع شجرة) (ياستلزم مشتريا قلها) (للعادة فلو شرط قلها أو قطعها لزم الوفاء به أو باقواها بطل البيع ومما تقرره علم ان بيع الشجرة يباين شرطه في أغصانها وورقها مطلقا وعروقها ان أطلق أو شرط القلع وان المشتري لا ينتفع بغرسها (وغرة شجر) هو أعم من قوله تنقل (مبيع ان شرطت لاحدهما) أي المتبايعين (ذ) أي (له) عملا بالشرط ظهرت الثمرة أم لا (والا) بان سكنت عن شرطها لواحد منهما (فان ظهر) منها (شيء)

بتأثير ثمره نخل أو بدونه
في ثمره لا نور لها كنوت
أولها نور وتناثر كشمس
(قوله) هي كلها (البائع) كافي
ظهور كلها المفهوم بالأولى
وليس انفراد المشاركة (والا)
بان لم يكن ظهور بالوجه
المذكور (قوله) هي كلها
(المشتري) لما روي الخبر الصحيحين
من باع نخلا قد أبرت فثمرتها
للبيع الا أن يشترط المبتاع
وقيس بما فيه غيره ومفهومه
أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة
للمشتري الا أن يشترطها
البائع وكونها في الأول للبائع
صادق بان تشترطه أو بسكت
عن ذلك وكونها في الثاني
للمشتري صادق بمثل ذلك
والحق تأبيره بضمها بتأبير كلها
بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في
تبع ذلك من العسر
والتأبير ويسمى التلقيح
تشقيق طلع الاناث وذر طلع
الذكور فيه ليحيي رطبها
أجود مما لم يؤبر والمراد هنا
تشقيق الطلع مطلقا ليشمل
ماتأبر بنفسه وطلع الذكور
والعادة الاكتفاء بتأبير
البعض والباقي يشقق
بنفسه وينتثر ربح الذكور
اليه وقد لا يؤبر شي ويتشقق
الكل وحكمه كالمؤبر اعتبارا
بظهور المقصود (وانما)
تكون) أي الثمرة كلها
فيما ذكر (البائع ان اتحد
حل وبستان وجنس وعقد
والا) بان تعدد الحل في العام
غالباً كتنين وورد

اه حل اه ع ش (قوله بتأبر) أي ولو لبعضها وان قل ولو في غير وقتها وقضية اطلاقهم خلافا لما وردى
وان تبعه ابن الرفعة اه شرح مر (قوله أو بدونه) أي التأبير لعدم اتصاف ثمره غير النخل به لما يأتي في
تعريف التأبير وليس المراد أنه يتصف بالتأبير لكنه لم يوجد اه ع ش (قوله لا نور لها) النور بفتح النون
الزهر على أي لون كان اه شرح مر وفي ع ش نقلاً عن المختار أن الزهر بفتحين وفي المصباح زهر
النبات نوراً الواحدة زهرة مثل تمر وتمر وقد تفتح الهاء قالوا ولا يسمى زهراً حتى ينفج اه (قوله كشمس)
بكسر ميميه وحكى فتحهما اه شرح مر وفي النهاية لابن الاثير أنه بتشليث الميمين (قوله فهي كلها للبائع) قال
في العباب ويصدق البائع في أن البائع وقع بعد التأبير أي حتى تكون الثمرة اه سم على منسج ومثله
ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فالصادق البائع على الاصح عند الشارح كما
ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله أو صفته بخلاف الحج اه ع ش على مر (قوله فهي كلها للمشتري)
مر (أي من قوله في تعليل دخول الاغصان والورق لان ذلك يعد منها لانها كالورق اه حل (قوله والخبر الصحيحين
الح) معطوف على مجموع العلل الثلاثة فهو راجع للعاوى الثلاثة (قوله قد أبرت) بالتخفيف والتشديد لانه
يقال في الفعل أبر النخل من باب ضرب واره بالتشديد بمعنى كافي المختار اه ع ش على مر (قوله فثمرتها
للبيع) هلا قال له يرجوع الضمير لمن ولعله أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على المشتري المعلوم من المقام (قوله
ومفهومه أنها إذا لم تؤبر الخ) لا يخفى أن مثل التأبير سقوط النور والبروز لكن في شرح الروض أنه إذا لم تنعقد
تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يصح شرطها للبائع وفيه نفاذ حرره اه حل (قوله وكونها في الاول) أي
منطوق الحديث وقوله وكونها في الثاني أي مفهومه اه ع ش (قوله صادق بان تشترط له الخ) فيه بحث
دقيق يدركه من أنه فهم أنيق اه سم ووجه البحث أنه كيف يتأتى ان تشترط للبائع مع قوله عليه السلام الا ان
يشترطها المبتاع أي المشتري اذ يصير التقدير بكون البائع ولو بالشرط له الا ان يشترطها المشتري
وهذا نهايت اذ متى شرطت للبائع لا يتأتى شرطها للمشتري فلا يصح قول الشارح أنه صادق بالصورتين اه
ويمكن أن يجاب بان الاستثناء من احدي الصورتين وهي الثانية اه مجيب ثم رأيت في ع ش على مر
مانعه أقول ووجه البحث أنه قد يقال لان سلم ان مفهوم الحديث ما ذكر بل مفهومه أنه اذا باع نخلا لم يؤبر
لا تكون ثمرتها على هذا التفصيل وذلك صادق بان تكون للمشتري وان شرطت للبائع ويلغو الشرط (قوله
بتبعية غير المؤبر) وانما لم يعكس لان ما لم يظهر آيل الى الظهور اه سلطان (قوله وطلع الذكور) أي
وليشمل طلع الذكور فلا فرق بين أن يشقق بنفسه أو بفعل فاعل ومثل ذلك النور فلا فرق بين أن يتناثر
بنفسه أو بفعل فاعل حيث بلغ أو ان التناثر بان انعقد والافه وكالولم يتناثر ويلتزم مثل ذلك في تأبير طلع النخل
الا أن يثبت أن تأبير طلع النخل قبل أو انه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل أو انه يفسده اه حل
(قوله والعادة الاكتفاء الخ) تعليل ثان للمراد الذي ادعاه وقوله وقد لا يؤبر شي تعليل ثالث فالخامس ان المعنى
اللعوى فيه خصوصيتان الفاعل وكون المؤبر طلع الاناث وكل منهما ليس بقيد فلذلك قال والمراد الخ وعاله
بالملل الثلاث اه شيخنا (قوله فيما ذكر) أي فيما بعد الا وهو ظهور البعض عند عدم الشرط اه شيخنا
(قوله ان اتحد حل) بان كانت لا تحمل الامرة واحدة وأما ما يحمل مرتين فما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري
من غير الخاق اه حل (قوله وعقد) قال النشري في نكته وقد تصور اتحاد العسقة مع تعدد المالك وذلك
بالوكالة على تصحيحهم أن المعتبر الوكيل اه شويري (قوله كتنين) وصورة المسئلة أن الشجرة قوت البيع كان
فيها تين ظاهر وتين غير ظاهر لكن كانت الشجرة جيلة فلهذا وجوده وكان الظاهر من بطن وما لم يظهر من
بطن آخر غير الظاهر للمشتري والظاهر للبائع ولا تبعية وهذا بخلاف ما يحمل مرة واحدة بان باع نخلا عليه
بلغ ظاهر وبلغ غير ظاهر لكنه موجود فالكل للبائع اه شيخنا (قوله وورد) قال في المصباح الورد بالفتح

اشترى في عقد بستانين من
تخل مثلاً أو تخلوا عنباني
بستان واحد وفي عقد من
تخل مثلاً والظاهر من ذلك
في أحدهما وغيره في
الآخر (فلكل) من
الظاهر وغيره (حكمه)
فالظاهر للبائع وغيره للمشتري
لانتقاع التبعية واختلاف
زمن الظهور باختلاف ذلك
وانتفاء عسر الأفراد بخلاف
اختلاف النوع نعم لو باع
تخله وبقي ثمره له ثم خرج
طلع آخر فإنه للبائع كما
صرح به الشيخان قال لأنه
من ثمره العام قلت والحاقاً
لنادر بالاعم الاغلب واعلم
انهم اسويابين العنب والتين
في حكمه السابق نعم لا عن
التبذير وتوقفاً به ولي بهما
أسوة في التوقف في العنب
ولهذا لم يذكره الروياني
وغيره مع التين وهو الموافق
للمواقع من أنه لا يعمل في
العام مرتين ولعل العنب
نوعان نوع يعمل مرة ونوع
يعمل مرتين وذكر حكم
ظهور البعض في غير التخل
مع ذكر اتحاد الجسل
والجنس من زيادتي (واذا
بقيت ثمرة له) أي للبائع
بشرط أو غيره كالم (فإنه
شرط قطعها لزمه والا
بان شرط الابقاء أو أطلق
(فصله تركها اليه) أي إلى
القطع أي زمنه للعاد و إذا

مشهور معروف إلى ان قال وفي مختصر العين نور كل شيء ورده اه ع ش على مر * (فرع) * وصلت شجرة
نحوتين بفضن نحو م شمس أو عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور الشمس فالاول فقط
البائع اه سم على ج لان هذين جنسان وان كانا في شجرة واحدة اه ع ش على مر (قوله أو اختلاف
شيء من البقية) عبر في هذا باختلاف وفي الذي قبله بالتعدد للثنتين اه شيخنا (قوله باختلاف ذلك) الإشارة
واقعة على أنواع الاختلاف الأربع من حيث تعلقها بالهالة الاولى وعلى اختلاف الجبل والجنس من حيث
وقوعها على الثانية فالهالة الاولى شاملة للأربعة والثانية لثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة للأربعة أيضاً
(قوله نعم لو باع تخله الخ) محترز قوله غالباً فكان عليه ان يقول وخرج أو يترك التقييد بغالب قال الشوري
وهذا لا يتعين بل يجوز ان يكون استدراكاً على قول المتن فلكل حكمه بل هذا أولى تأمل انتهى (قوله ثم خرج
طلع آخر) أي ظهروا لا لغرض انه موجود (قوله فإنه للبائع) قال شيخنا طيب بشرط ان يعد مع الاول
بطناً واحدة فان قال أهل الخبرة انه بطن ثان ليس من جملة الاول فهو للمشتري وواقعه مر على ذلك وهو
الوجه واعتمد شيخنا طيب هذا التفصيل في الورد والياسمين والتين ونحوها اه سم (قوله لانه من ثمرة
العام) هذا منع اتعدها الجبل وقوله قلت الخ تسليم للتعدد وجعل له على الدور اه شيخنا (قوله لانه من ثمرة العام)
أي الظاهر ذلك فقد اتحد الجبل لان التخل لا يعمل مرتين في العام ومقتضى ذلك انه لو تحقق كونه جلاً آخر
لا يكون للبائع بالتبعية بل للمشتري وقد دفع ذلك الشارح بقوله قلت والحاقاً للنادر بالاعم الاغلب بالنسبة
للعنس أي الغالب في التخل انه لا يعمل في العام الامرة واحدة فصار جدمه ولو نوعاً على خلاف ذلك لا عبرة به
وحيث لا يكون ذلك مستثنى من قولهم واتحد جسل وعبارة جج ولو فرض تحقق جل ثان الحق النادر بالاعم
الاغلب اه فهو موافق في ذلك للشارح اه حاي (قوله في حكمه السابق) أي في الحكم السابق للتين
وهو ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري اه حل وقوله في العنب بدل اشتمال من قوله فيه وقوله ولي بهما
أسوة جملة معتضة ومراعاة انه يتوقف في العنب كما توقفاه اه شيخنا (قوله نقلاً عن التهذيب) أي للبعوى
اه ع ش (قوله وتوقفاً به) أي بعد ان سوي بينهما نقلاً عن التهذيب فالتسوية منقولة عن التهذيب والتوقف
من عندهما فلا تنافي (قوله ولعل العنب الخ) أي في التهذيب محمول على ما يعمل مرتين في العام وحيث لا
يكون هذا النوع من العنب كالتين ووردها شيخنا بان جملة في العام مرتين نادر كالتخل فليكن مثله في التبعية
لان هذا التمدد نادر لا عبرة به اه حل وفي هذا الرد بعد بعد نساهم انه نوعان (قوله فان شرط قطعها) أي
وجوباً وذلك فيما اذا غلب اختلاط حادتها بموجودها أو جوازاً وذلك في غيره اه حل وفيه ان الكلام هنا
في بيع الشجر قوماً سيأتي من اشتراط القطع فيما يغلب فيه الاختلاط انما هو في بيع الثمر اه شيخنا (قوله
لزمه) أي وقاء بالشرط وقال شيخنا وانما يظهر هذا كما قال الاذري في منتفع به كحصره لا فيما لا يقع فيه أو نفعه
تافه اه وهذا موافق ما تقدم عن التهمة في القصب الفارسي بل تقدم عن التهمة انه قاس القصب على هذا وقد بيناه
ثم لكن جواب شرح الروض في الفرق بين القصب الفارسي والجزء الظاهر من غيره بان غيره يتأني الانتفاع به
من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه وان لم يبلغ أو ان الجزاء عادة بخلاف القصب الفارسي يقتضي انه لا يكتفي في
تكايف قطعه بكونه ينتفع به من غير الوجه المطلوب منه فليحذر اه حل (قوله إلى القطع) أي زمنه أي
المعتاد فيما اعتيد قطعه قبل نضجه قطع كذلك وما اعتيد قطعه بعده قطع كذلك كما أفصح عنه الشارح الآن قول
الشارح ولو كانت من نوع الخرز بما يوهم ان هذه العبارة لا تشمل ذلك اه حل وبعبارة شرح مر نعم
لو كانت الثمرة من نوع يعتاد قطعه قبل نضجه كاللوز الأخضر في بلاد لا ينتهي فيها كالبائع قطعها على
العادة ولا تردها الصورة لان هذا وقت حداثتها اه (قوله للعادة) فان اختلفت العادة كان اعتاد قوم تركه
إلى النضج وقوم قطعه قبله في الاستدكار عن ابن العطار انه يعمل على عرف البائع قال الفارقي وعندي انه

ومن الجذاذ لم يمكن من
 أخذ الثمرة على التدرج
 ولا من تأخيرها إلى نهاية
 النضج ولو كانت من نوع
 يعتاد قطعه قبل النضج كاف
 الشطخ على العادة ولو اعتذر
 سقي الثمرة لانتقطاع الماء
 وعظم ضرر الشجر بأفائها
 فليس له انقاؤها وكذا لو
 أصابها آفة ولا فائدة في تركها
 على أحد قولين أطلقهما
 الشيخان وأليه ميل ابن الرفعة
 (ولكل) من المتبايعين في
 الإبقاء (سقي) إن (لم يضر
 الآخر) وهذا أعم من قوله
 إن انتفع به شجرة غير (وان
 ضررها حرم الإرضاءها)
 لأن الحق لهما لا بعدد وهما
 (أو) ضرر (أحدهما وتنازعا)
 أي المتبايعان في السقي
 (فمنع) العقد أي فسخه
 الحاكم لتعذر امضاءه إلا
 باضرار أحدهما فإن ساع
 المتضرر فلا فسخ كما فهم من
 قولنا وتنازعا صرح به الأصل
 أيضا لأنه متى ساع المتضرر
 فلا تنازعة (ولو امتنع ثمر
 رطوبة شجرة لم يباع قطع)
 الثمر (أو سقي) للشجر دفعا
 لضرر المشتري
 * (فصل) في بيان بيع
 الثمر والزرع ويدور صلاحهما
 (أو يبيع ثمران بياض الإحمر)
 وسياق تفسيره

يجعل على إلا كثر من البلاد انتهى قال في الإعياب وما قاله القاري أوجه وعليه فلو لم يكن أكثر فلا وجه ترجيح
 الأول اه ع ش (قوله زمن الجذاذ) هو بفتح الجيم وكسرها واهتبال الدالين واجمعهما اه شرح مر
 (قوله لم يمكن من أخذ الثمرة الخ) أي ما لم تجر العادة تأخذها كذلك ويحتمل الأخذ بالاطلاق اه حل (قوله
 لم يمكن من أخذ الثمرة) فإن أخرزها لأجر قلم بعد العادة ولو بلا طلب اه برماوى (قوله ولو تعذر سقي الثمرة
 الخ) غرضه هذا تعبير قوله فله تركها إليه وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وفي شرح مر مانصه وقد لا تلزم
 التيقية كان تعذر السقي لانتقطاع الماء وعظم ضرر النخل بفائها وأصابها آفة ولم يبق في تركها فائدة كإرجاء
 ابن الرفعة وغيره اه (قوله ولكل سقي الخ) ويمكن البائع من السقي مما اعتد سقيها منه وان كان للمشتري كثر
 دخات في البيع وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة
 الشرع اغتفروه اه شرح مر (قوله ولكل سقي الخ) أي فان لم يأتى أحدهما إلا بخوض الحاكم أميننا
 ومؤنته على من لم يأتى اه شرح الارشاد لشيخنا وقوله لم يضر الآخر عبارة الروض ان نفعهما قال في شرحه
 وعبارة المذهب والوسيط ان لم يتضرر الآخر يؤخذ منه عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لأنه تعنت قاله
 السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض البائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه اه وعبارة شيخنا في شرح
 الارشاد ان نفعهما أو لم يضرهما على الأوجه اه سم (قوله في الإبقاء) أي الذي بعد الأول لا يناسب رجوعه لما
 قبلها من شرط القطع مع ان فيه تيقية أيضا لذلك قال في الإبقاء ولم يقل في التيقية اه شيخنا (قوله في الإبقاء)
 وهو المشار له بقوله فله تركها إليه بصورتيه المذكورتين في الشارح (قوله أعم من قوله ان انتفع به الخ) والمعتمد
 ما اقتضاه كلام الأصل من ان أحدهما لا يمكن من السقي إلا ان انتفع به الشجر أو الثمر اه شيخنا ومثله في
 شرح مر (قوله الإرضاءها) وليس هنا ضاعة بالان يحمل حرمها إذا كان سببا فعلا ومساحتها هنا أشبه
 بالترك على ان هنا غرضها هو حرمه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بإبقاء العقد اه برماوى وعبارة حل
 قوله وان ضررها حرم أي على كل الإرضاءها أي لان المنع لحق الغير وقد ارتفع برضاه وان بقيت الحرمة من جهة
 اتلاف المال لغير غرض اه وأصله في شرح مر (قوله أي فسخته الحاكم) المعتمدان الذي يلحقه هو
 المتضرر اه حل (قوله فان ساع المتضرر الخ) قال الأذرى ولا يأتى فيه الاعتراض بافساد المال كما توهم بل هو
 احسان ومساحة نعم الكلام في مال كين مطلق التصرف اه شرح الروض * (فرع) في الروض وشرحه
 ويمكن البائع من الدخول للبستان لسقي ثماره وتعهدها ان كان أميننا والانبص الحاكم أميننا للسقي ومؤنته على
 البائع وسقي من الماء المعد لسقي تلك الأشجار وان كان للمشتري فيه حق كانه له في المطالب عن ظاهر كلام
 الاصحاب ونقله القمولى عن الماوردى فلو قال أو يدان أخذ الماء الذي كنت استحققه لسقي ثمرى فاسقى به غيرها
 لم يمكن وكذا لو أخذ ثمره قبل جذاذها لم يكن له ان يأخذ الماء الذي كان يستحقه الى وقت الجذاذ لأنه انما
 يستحق من الماء ما قبله من ثمره ذلك الثمرة دون غيرها اه سم
 * (فصل في بيان بيع الثمر الخ) أي وما يدكر مع ذلك من قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه الى آخر الفصل (قوله
 جازي بيع ثمر الخ) قال ج وبثوله أي وخرج بالثمر يبيع بعضه سائعا قبل بدو صلاحه أو بعده لشريكه أو
 غيره سائعا فيبطل بشرط قطعه ان قلنا القسمة يبيع الربا ومع قطع الباقي لمناقاة مقتضى العقد اه وقوله ان
 قلنا القسمة يبيع فان قلنا افراز وهو الأصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بغيرها قال في شرح العيان لا يقال
 قسمة الثمر على الشجر نوعه لأنهما ان خلت افراز لا بد فهما من الضبط نحو الكيل وهو متعذر لا مادام
 الثمر على الشجر لا يقول صرح الشيخان عن النص بخوارها إذا جعلها افرازا لكن في الرطب والمغنى
 لا مكان خوصها بخلاف سائر الثمار وانه لم يطلان في غيرهما طالع التعذر قسمته مادام على الشجر المتعذر
 قطع الجزء المبيع اه شق برى (قوله ان بدو صلاحه) أي ولو غرق في بستان بان بلغ صفة طالب فيها غلبا كما

(مطلقاً) أى من غير شرط
(وبشرط قطعه أو باقائه)
لخبر الشيخين واللفظ لمسلم
لا يتبعوا الشعر حتى يبدوا
صلاحه أى فيجوز بعد بدوه
وهو صادق بكل من
الاحوال الثلاثة والمعنى
الفارق بينهما أن العاهة
بعدمه غالباً وقبله تسرع إليه
لضعفه فيفوت بتلفه الثمن
وبه يشعر قوله صلى الله عليه
وسلم رأيت أن منع الله الثمرة
فيم يستحل أحدكم مال
أخيه (والأى) أى وإن لم يبد
صلاحه (فإن يبيع وحده)
أى دون أصله (لم يجز) للخبر
المذكور (الابشرط قطعه)
فيجوز أجماعاً بشرطه
السابقة في البيع من كونه
مرئياً متفعلاً إلى غير ذلك
(وإن كان أصله لم يشرط)
فيجب بشرط القطع

يأتى اه حل (قوله مطلقاً) أى من غير شرط أى حيث لم يغلب اختلاط حادثه بوجوده والافلا بد من شرط
القطع كما سيذكر اه حل (قوله وبشرط قطعه) أى ما لم يبيع مع أصله والافلا يصح شرط القطع اه شيخنا وفى
الشو برى قوله وبشرط قطعه أى إذا بيع وحده كما هو المتبادر أما إذا بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على
قياس ما يأتى وإن أوهم تفصيله ثم عدم جريان ذلك هنا اه (قوله وبشرط قطعه) فإن باعه بشرط قطعه فأخلف
بعد قطعه فما أخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فأن ما أخلفه للمشتري اه سم على حج وقوله
فإن ما أخلفه للمشتري أى وأما إذا باعه أصول نحو بطيخ أو قرح أو نحو قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة
بين البيع والاخذ فهى للمشتري سواء شرط القلع أو القطع وبه تعلم الخالفين أصول الزرع ونحوه والبطيخ
اه ع ش على مر (قوله وهو) أى مفهوم الحديث صادق وكذلك منطوقه صادق بعدم الصحة قبل بدو
الصلاح فى الاحوال الثلاثة لكن خصصه الاجماع بغير شرط القطع كما يأتى اه عنانى (قوله والمعنى الفارق
بينهما) أى بين ما بدوا صلاحه وبين ما لم يبدوا صلاحه وقوله وبه أى وبهذا المعنى الفارق يشعر قوله صلى الله عليه
وسلم رأيت الخ والظاهر أن ذلك من ثقة الحديث المتقدم وقوله إن منع الله الثمرة الخ أى سلباً عليها العاهة فإن
منع الثمرة لا يكون غالباً الا عند عدم بدو الصلاح اه حل (قوله أمن العاهة) فى المباح العاهة الآفة وهى
فى تقدير فعله بفتح العين يقال عيه الزرع بوزن تعب إذا أصابته العاهة فهو مبعوه ومعوه فى لغة من باب الواو ويشال
أعوه القوم وأعاه القوم إذا أصابت العاهة ما شئتم (قوله وبه يشعر الخ) يجوز رجوع الضمير فيه إلى المعنى
الفارق أو إلى الفوات وعبارة الاسنوى ظاهرة فى الثانى اه شو برى (قوله فإن يبيع وحده) خرج بالبيع
غيره كالبهية والرهن فلا يجب بشرط القطع اه من شرح مر ووجه جواز ذلك فهم ما بدو بشرط القطع
أنه بتقدير تلف الثمرة بجائحة لا يفوت على المتهب شئ فى مقابلة الثمرة وكذا المرئى لا يفوت عليه الا مجرد
التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع فإنه بتقدير تلف الثمرة بعاهة يضيع الثمن لا فى مقابلة شئ فاحتج فيه
بشرط القطع أيضاً من ذلك اه ع ش عليه (قوله الابشرط قطعه) ولا يقوم اعتياد قطعه مقام شرطه وللبائع
اجباره عليه فان لم يطالب به لم يستحق عليه أجرة عن ذلك لغلبة المسامحة ولو تراخى باقائه مع شرط قطعه جاز
والشجرة مائة فى يد المشتري لتعذر تساميم الثمرة بدونها بخلاف ما لو باع نحو سمن وقبضه المشتري فى ظرف
البائع فإنه مضمون عليه لنسكه من التساميم فى غيره اه شرح مر (قوله الابشرط قطعه) أى حالاً سواء
تلفظ بذلك أو أطلق أمالو بشرط قطعه بعد يوم مثلاً فإن البيع يفسد اه من شرح مر وع ش عليه وفى
قل على الجلال قوله الابشرط قطعه أى حالاً ولا يغنى عنه العادة ويلزم المشتري القطع فوراً ولا أجرة لو تأخر ولو
بغير رضا البائع قال شيخنا مر الان طالبه البائع بما قد مر خلافه عنه والشجر فى يد المشتري امانة لعدم
امكان تساميم الثمر بدونه وبذلك فارق كون طرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجرة الثمرة قبل بدو الصلاح
لنفسه لم يجب بشرط القطع بل يجوز بشرط الإبقاء لانه استدامة ملك اه * (فرع) * قال صاحب العباب إذا
باع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه بالتخلية فكونه وثقة القطع على المشتري
لانه التزم بفريغ أشجاره قال شيخنا فى الدين وقد مر فى باب المبيع قبل قبضه أن قبض الثمرة المبيعة على الشجرة
بالتخلية والظاهر أن المراد هناك بعد بدو الصلاح لاستحقة اق المشتري إبقاءها للجدأ وإن قبضها بعد أو أن الجدأ
بالقبض لوجوب القطع عليه وقياسه هنا كذلك لوجوب القطع انتهى والمعمد كما قال مر أنه يكفي بالتخلية
فى القبض ولو بعد أو أن الجدأ اه وقياسه هنا كذلك تأمل اه بسم (قوله متفعلاً به) قال ولا شيخنا لا يقال
أنه غير محتاج إليه لانه معلوم من اشتراط المنفعة فى كل مبيع لانا نقول هذا شرط زائد وهو الانتفاع به فى الحال
أى فلا ينتفع به فى الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بعينه وإن أمكن الانتفاع به فى المستقبل قبل قبضه على
الشجر وعبارة شيخنا والظاهر أن الشرط هنا وإن يكون متفعلاً به منفعة مقصودة لغرض صحيح أى وإن لم يكن

لعموم الخبر والمعنى (الكن
لا يلزم وفاء) به في هذه
لامعنى لتكليفه قطع ثمره
عن أصله على أنه صحيح في
الروضة في باب المساقاة صحة
بيعه له بلا شرط لانهما
يجتمعان في ملك شخص
واحد فاشبه مالواشتراهما
معاً ولو باع ثمرة على شجرة
مقطوعة لم يجب شرط القطع
لانها لا تبقى عليها فيصير
كشروط القطع (أو) بيع
الثمر (مع أصله) بغير تفصيل
(جاء لا بشرط قطعه) لانه تابع
للأصل وهو غير معرض
للعاهة اما ببيعه بشرط قطعه
فلا يجوز لما فيه من الجور
عليه في ملكه وفارق جواز
بيعه لما لك أصله بشرط قطعه
بوجود التبعية هنا لشمول
العقد لهما وانتفاها ثم فان
فصل كبعثك الأصل بدينار
والثمرة بنصفه لم يصح بيع
الثمرة الا بشرط القطع
لانتفاء التبعية وتعبيري
بالأصل أهم من تعبيري
بالشجرة لشموله بيع المطبخ
ونحوه وان خالف الامام
والغزالي حيث قال لا يوجب
شرط القطع مطاقا في المطبخ
ونحوه لمعرض أصله للعاهة
(وجاز بيع زرع) ولو بقاء
(بالأوجه السابقة) في الثمرة
وباشترط الفلح كما يعلم مما
يأتي (ان بدأ صاحبه والا
فيجوز بيعه) مع أرضه

بالوجه الذي براد الانتفاع به منه وأما افتراقهما في كون المنفعة قد تترتب ثم لا هنا فغير مؤثر لاستحالة توقفها هنا
أي لوجود شرط القطع الذي من شأنه الوفاء به اهـ حل (قوله لعموم الخبر) دليل لعدم الجواز بالنسبة للغاية
ولا يعارضه قوله قبل الخبر المذكور لانه دليل على عدم الجواز أي في غير الغاية وأما دليل الجواز فيه أي الغيبة
فأشار له بقوله اجساعا فيخص الخبر وانظر ما دليل الجواز في الغاية وما قيل انه الاجماع يعارضه الخلاف الذي
أشار اليه الشارح بقوله على انه الخ اهـ وقوله والمعنى أي ولعموم المعنى وهو الأمن فيما بعده وعدمه فيما قبله
(قوله فاشبه مالواشتراهما معاً) قال مر بعد هذا الكن المعتمد ما هنا لعموم النهي والمعنى ان المبيع الثمر وقوله
تلف لم يبق في مقابلة الثمن شيء كالمهر (قوله ولو باع ثمرة الخ) هذا محترز قيد ملحوظ فيما سبق وصرح به مر
فقال وقيل بدو الصلاح ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال اما يبيع ثمرة الخ اهـ (قوله لم يجب شرط القطع) افهم
جواز شرطه وهو ظاهر سم على جـ ويجب الوفاء به لتفريق ملك البائع اهـ عشر (قوله أو مع أصله
الخ) ظاهر كلامه ان هذا الحكم خاص بما لم يبدل صاحبه واما من سخطه به كما هو ظاهر اهـ سـ لـ (قرع) *
لو استثنى البائع الثمرة غير المأبودة لم يجب شرط القطع لانه استدامة ملكها فله الابقاء الى أو ان الجذاذ ولو صرح
بشرط الابقاء جاز كافي الروضة وهذا أحد نصي الشافعي رحمه الله تعالى كما أفاده الباقي ولم يطاع بعضهم على هذا
النص فزعم ان المنصوص خلافه اهـ شيخنا اهـ شوبري (قوله وفارق) أي ببيعه مع أصله بشرط قطعه
حيث لا يجوز بيعه لما لك أصله بشرط قطعه حيث يجوز بوجود التبعية هنا أي في بيعه مع أصله وانتفاها ثم أي
في بيعه لما لك الأصل والغرض من هذا الفرق ابطال قياس القول الضعيف القائل بالتسوية بين الصورتين
ونص عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز بيع الثمرة بلا شرط للقطع لاجتماعهما
في ملك شخص واحد فاشبه مالواشتراهما معاً اهـ هذا هو الظاهر في مراده لكن الفرق على هذا الوجه لم يظهر
منه الا عكس المطالب وذلك لان مقتضى التبعية الصحة ولو شرط القطع لان الشيء يعتق فيه تابعاً ما لا يعتق فيه
مستوعباً ومقتضى عدم التبعية عدم الصحة ولو بالشرط لانه معرض للعاهات فربما يتلف فلا يبقى شيء في مقابلة
الثمن بخلاف صورة التبعية فانه لو تلف يبقى الأصل في مقابلة الثمن وهذا كله ان جعل الفرق واجعا للصورة
المفهوم وهي قوله اما ببيعه بشرط قطعه الخ كما هو ظاهر السياق ويمكن على بعد رجوعه لصورة المنطوق وهي قوله
جاز لا بشرط قطعه فتأمل ويمكن ان يقال في بيان غرض الشارح من هذا الفرق انه فيما لو يبيع مع أصله يكون
غير مقصود فكأنه غير مبيع بالكيفية وانما المقصود الأصل واذا لم يكن الثمر مقصوداً صح البيع في صورتي
الاطلاق وشرط الابقاء وأما لو يبيع لما لك أصله فهو مقصود بالذات فصدق عليه الحديث والنهي عن بيع الثمر
قبل بدو صلاحه فاحتج الى شرط القطع الذي أخذ من الاجماع تأمل وفي المقام ايراد آخر أورده عـ شـ هنا
وتنص عبارته قوله بوجود التبعية برده عليه انه منصوص عليه في الصيغة كما يفهم من قوله لشمول العقد والتبعية
انما تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويدخل تبعاً كلبايع الثمرة وعاليها شجر لم يور ويجاب بأنه يمكن ان التبعية
بالنظر المقصود من العقد وهو الشجرة فان الثمرة وان ذكرت ليست مقصودة بالذات وانما المقصود الشجرة
لحصول الثمرة في جميع الاعوام وظاهر ذلك مالواشتراهما معاً عذب بمثلها فالماء لا بد من ذكره لصحة العقد
ومع ذلك لا بد من قاعدة مدعومة فالو الان الماء ليس مقصوداً يعني بالنظر للدار المبيعة اهـ (قوله ونحوه)
كالقضاء والخيار من كل ما هو غير البقل اهـ حل (قوله حيث قال لا يوجب شرط القطع مطلقاً) أي بدو صلاحه
أم لا يبيع مع أصله أو منفرداً ويرده هذا بانه بعد الاثمار يأمن العاهة اهـ حل (قوله وجاز بيع زرع) أي
حيث لم يستتر في سنبله وأما اذا استتر في سنبله كالبر في سياتي في الشارح انه لا يصح بيعه في حال استناره (قوله وجاز
بيع زرع ولو بقاء) أي لا يجوز مراراً كل من الزرع والبقل والانهو ومما يختلط حادثه بالموجود فلا بد من
شرط القطع وان بدأ صاحبه اهـ خـ لـ (قوله ولو بقاء) أي فالمراد بالزرع هنا ما ليس بشجر كما أفصح به الاذري

اه رشيدى على مر ولو اشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد فالزيادة حتى السنبال للبائع وقد اختلما
 المبيع بغيره اختلاطاً لا يميز ولو اشترى بشرط القلع فلم يقطع حتى زاد فالزيادة للمشتري لانه اشترى الكل فما
 ظهر يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد اه برماوى وفي عيش على مر مانصه ومنه ما اعتيد بمصرنا من
 بيع البرسيم الأخضر بعد تهيئته للرعى فيصح بشرط القطع والرابة التي تحصل منه بعد الرعى أو القلع تكون
 للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى والأفلايدخل في المقدار الجزء الظاهرة كما علم من قوله
 السابق وأصول بقل الخ والطريق في جعلها للبائع ان يبيع بشرط القطع فانه حيث تزداد تكون الزيادة حتى
 السنبال للبائع ومن الزيادة الرابة التي تخلف بعد الرعى أو القلع وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة
 واختلف في الزيادة تخير المشتري ان لم يسمع له البائع بها فان أجاز أو أخر الفسخ مع العلم سطة خياره فالصدق
 في قدر الزيادة واليد وهو البائع قبل التخلية والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضاً للمشتري ان
 يبيع بشرط القطع ثم يوجز الأرض أو يعبرها له (قوله أو بشرط قطعه) المعتمد فيها لو اشترى زرعاً بشرط
 القطع فلم يقطع حتى زاد ان الزيادة حتى السنبال للبائع بخلاف ما لو اشترى قطناً لا يبقى سنبال بشرط القطع فلم
 يقطع حتى خرج الجوز فانه يكون للمشتري وصرح في الروضة بأنه لو اشترى أصل بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى
 أغر كانت الثمرة للمشتري ولا يتخفى ان المفهوم من كلامهم انه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى أغر
 كانت الثمرة للمشتري بل في العباب ما يصرح به فصارت الشجرة ونحو أصل البطيخ والقطن المذكور
 متشارك في الحكم المذكور فيحتاج لحرر الفرق وقد يفرق بين القطن والزرع بان القطن هو المقصود لا غير
 فوجب جعل جزئه للمشتري بخلاف الزرع فانه مقصود بسنباله فامكن جعلها للبائع دونه ولو اشترى بشرط
 القلع فهو للمشتري لانه اشترى الكل فلو أراد ان يشتري لرعى البها ثم يقطع فانه ان يشتري بشرط القطع ثم
 يستأجر الأرض كذا في شرح الارشاد اه من حج واعتمده مر اه سم اه عيش (قوله لا مطلقاً ولا
 بشرط أبقائه الخ) اى فلا يجوز أى يحرم ولا يصح اه شرح مر (قوله وحل اطلاق من اطلاق الخ) فلو أراد ان
 يشتري لرعى البها ثم يقطع فانه ان يشتري بشرط القطع ثم يستأجر الأرض اه زى (قوله وظاهر مما مر الخ)
 غرضه منه الاعتذار عن السكوت عنه مع ذكر الأصل اه شوبرى (قوله وظاهر مما مر الخ) أى من قوله أو
 يبيع الثمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله اما يبيع بشرط قطعه فلا يجوز الخ وغرضه من هذا تقييد قول المتن
 والأفع أرضه وقوله ومما مر في البيع الخ غرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع
 ذكر الأصل لها هنا اه (قوله انه لا يجوز بيع الزرع) أى الذى لم يبدأ صلاحه اذ الذى مر في الثمر انما هو التقييد
 فى الذى لم يبدأ صلاحه واما ما بدأ صلاحه فلم يقيده بهذا التقييد وان كان الواقع انه لا بد من تقييده أيضاً كما صنع
 الحواشي وهذا هو المناسب في فهم العبارة اه (قوله وعلم مما مر) أى في البيع انه لا يصح قال ابن الرفعة أى
 والكان اذا بدأ صلاحه يظهر جواز بيعه لان ما ينزل منه ظاهر والسام في باطنه كالنوى في الثمر لكن هذا
 لا يميز في رأى العين بخلاف الثمر والنوى اه والأوجه ان محله أخذاً مما مر ما لم يبيع في برزه بعد بدو صلاحه
 والأفلايصح كالحنطة في سنبله اه شرح مر بحروف وقوله في برزه أى مع برزه كفى نسخة الرأى المحضرة
 على صاحب هذه الحاشية اه لكاتبه الشبراينى (قوله مستتر في سنبله) بخلاف ما المقصود منه ظاهر
 كشعر لظهوره في سنبله اه شرح مر وفي سم على حج قوله كشعر يتبني في الشعر انه لا بد من
 رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافي بذلك كالأفرقت أجزاء الصبرة لا يكتفى رؤية بعضها فليتأمل اه
 عيش على مر (قوله وانه لا يضركم) في المصباح كم القميص معروف والجمع أكام وكمة مثل حبة
 والكمة بالضم القلنسوة المدورة لأنها تغطي الرأس والكم بالسكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع أكام
 مثل حل وامجال والكام والكامة بكسرهما مثله وجمع الكام أكامه مثل سلاح وأسلحة وكت التخلية

أو بشرط قطعه) كظهيره في
 الثمر (أو قطعه) لا مطلقاً
 ولا بشرط أبقائه وتعبيرى
 بالأوجه السابقة ويندق
 الإصلاح أعهم مما عبر به وعدم
 اشتراط القطع أو القلع في
 بيع بقل بدأ صلاحه صرح
 به ابن الرفعة ما ذلله عن
 القاضى والماوردى وظاهر
 نص الام وحل اطلاق من
 اطلاق كالأصل اشتراط ذلك
 في بيع الزرع الأخضر على
 ما لم يبدأ صلاحه وقول أو قطعه
 من زيادى وظاهر مما مر في
 الثمر انه لا يجوز بيع الزرع
 من الأرض بشرط القطع
 أو القلع وعلم مما مر في
 البيع انه لا يصح بيع حب
 مستتر في سنبله الذى ليس
 من صلاحه وانه لا يضركم
 لا زال الا لا كل وان ماله
 كان يصح بيعه في الكم
 الأسفل دون الأعلى (وبدق
 صلاح مامر) من غير

من باب قتل وكوما أطلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حالة وقوله يطلب
 فيها أى بسببها أو معناها وقوله وعلامته فى الثمر المأ كقول المتلون أن حذو
 ذكرها بقوله أحسنها باللون كالبلع والعتاب ثانياً بالطعم كحلاوة العنب وحوضه الرمان ثالثاً بالنعيم
 واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالنعوة والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالطول والامتلاء كالعلف والبقول
 سادساً بالكبر كالغناء سابعاً بانشتاق كإمسه كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه كالورد اه وبقي منها ما لا يكلم
 له كالياسمين فظهره ويمكن دخوله فى الاخير والضابط لذلك كما ان يقال هو بلوغ الشيء الى حالة
 يطلب فيها غالباً اه قل على الجلال* (فرع) قال شيخنا العلى محبة بيع السكان ان يبيعه قبل ان يعقد نوره
 أو بعده وبعد نفضه والابطال للجهل باحد المقصودين ومثله ما لو باع واستثنى بزره فانه يصح مر اه شورى (قوله
 المأ كقول المتلون) أى غير اللينون فلا يشترط تلونه أى طرولون عليه وهو الصفرة اه (قوله كبلع وعتاب)
 مثالان للصفرة وقوله ومشمش مثال للصفرة وقوله واجاص مثال للسواد وهو المعروف بالقراصية فاللف والنشر
 ملحوظ وقيل البلع مثال للجميع ولما منع منه والاول أقعد اه قل على الجلال (قوله كالعنب الابيض)
 مفهومه ان غير الابيض لا توجد فيه هذه العلامة وبه تعلم ان الثمرة واللين ليس فى كل ما لا يتلون ولا يرد ذلك على
 المصنف لانه جعل ذلك علامة والعلامة لا يجب انعكاسها اه عش (قوله كالعنب الابيض) ان قلت اذا
 كان أبيض فيكون داخلاً فى المتلون الا ان يقال المتلون هو الذى يحدث له لون بعد آخر وهو هذا العنب أبيض
 خلقة ويستمر على البياض فكان نوعان العنب على هذه الحالة بدليل وصفه بقوله الابيض فليس المراد
 مطلق العنب اه شيخنا (قوله ونحوه) عطف تفسير والاولى تمويه لانه يقال فى فعله تمويه اذا لان وليس
 مصدوره على تمويه نعم يقال تمويه الشيء تمويهاً أو ذهب ونحت ذلك نحاس أو حديد ومثله التمويه
 وهو التلويح بخيار ومعلوم ان ذلك ليس مراداً اه عش (قوله ونحو الغشاء الخ) مقتضى عطفه على
 الثمر وافراده بعلامة على حدته انه لا يقال له ثمر به صرح جج كالحلى وهو خلاف ما تقدم من انه يقال له ثمر
 فى قوله وتعبيرى بالاصل أعم من تعبيره بالشجر لشموله بيع الباطج ونحوه ومن النحو الغشاء تامل اه
 عشم اوى الا ان يقال هو من عطف الخاص على العام وكذا يقال فى قوله وفى الورد الخ فكان الاولى ان يقدمه على
 الزرع لانه من الثمر أيضاً (قوله أعم وأولى) وجه العموم ظاهر لشموله الزرع وأما وجه الاولوية فان عبارة
 المنهاج فيها الانحياز بالخاص وهو قوله ظهور مبادئ النضج عن العام وهو قوله بنوع صلاح الثمر وهو لا يجوز
 بخلاف عبارة المصنف وأيضاً لوهم عدم اشتراط اللين والتمويه فيما لا يتلون مع انهما لا بد منهما فيه وأيضاً لوهم
 ان الصفرة ليست بنوع صلاح بالنسبة لما يتصف بها كالمشمش وأيضاً لوهم انه لا بد من اجتماع النضج والحلاوة
 مع ان الرمان الحامض بنوع صلاحه الجوضة وأجاب الجلال العلى عن المنهاج بان قوله فيما لا يتلون متعلق ببدو
 وظهور فاستوى على هذا المبدأ والخبر فى الخصوص اه تقرير شيخنا (قوله ظهور مبادئ النضج) بان تمويه
 ويلين اه شرح مر وفى المصباح نضج اللحم والفاكهة نضجاً من باب تعب أدرك فهو ناضج ونضج أيضاً اه (قوله
 وان قل) أى ولو غرة كحبة عنب فى بستان وسنبلة فى زرع لان اشتراط بدو صلاح الجميع فيه من العسر ما لا يخفى
 لانه يودى الى ان تباع الحبة بعد الحبة اه حل ثم رأيت فى شرح مر ما نصه لان الله تعالى امتن علينا بطيب
 الثمار على التدريج اطلاله لزم التفكه فلو شرط طيب جميعه لادى الى ان لا يباع شئ لان السابق قد تلف أو
 تباع الحبة بعد الحبة وفى كل شرح شديد اه وقوله كظهوره أى قياساً على ما تقدم فى ظهور التآبير حيث
 ١ كتنى البعض بالشرط السابق وقد أشار لذلك بقوله ان اتحاد الخ اه حلى (قوله كظهوره) التشبيه فى مطلق
 التبعيه وفى الشرط وقول الشارح فيه مع الخ تقرير على التشبيه بالنسبة لاول التقريرين لا يبان له كاقبل بذلك
 واعتراض عليه (قوله وعقد) أى وحل فى غير وانما أسقطه لان كلامه فيها هو أعم من الثمر والزرع كما هو ظاهر

وغيره (بلوغه صفة يطلب
 فيها غالباً) وعلامته فى الثمر
 المأ كقول المتلون أن حذو
 فى جرة أو سواد أو صفرة
 كبلع وعتاب ومشمش
 واجاص بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم وفى غير
 المتلون منه كالعنب
 الابيض لونه ونحوه وهو
 مسفاؤه وبحرمان الماء فيه
 وفى نحو الغشاء ان يبنى غالباً
 لا كل وفى الزرع اشتداده
 بان يتهاى ما هو المقصود منه
 وفى الورد انفتاحه فتعبرى
 بما ذكر المأخوذ من الروضة
 كاصلاها أعم وأولى من قوله
 وبدو صلاح الثمر ظهور
 مبادئ النضج والحلاوة فيما
 لا يتلون وفى غيره بان يأخذ
 فى الجرة أو السواد (وبدو
 صلاح بعضه) وان قل
 (كظهوره) فيصح بيع
 كل من غير شرط القطع ان
 اتحاد بستان وجنس وعقد
 والافل كل حكمه فيشترط
 القطع فيما لم يبد صلاحه
 دون ما بد صلاحه

اه شورى وكتب بضام يثل هنا وحل كما هو لان الغرض انه باع الشجرة الموجودة وهناك باع الاصل وبقيت
 الشجرة للبائع بظهور بعضهما بتبعيته ما لم يظهر لما ظهر ان اتحد حل كالا يخفى ولو ان التين بطنابا صلاحها
 وبطنابا لم يبد صلاحها ويباع الكل وجب بشرط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا اه (قوله وتعبيرى بما
 ذكر لا فادته الشرط المذكور اولى) وجه الاولوية ان ما فى الاصل هوهم الا كفاء يبد صلاح البعض وان
 اختلف الجنس والنوع مشلا وحكمه أشار اليه بقوله لا فادته الخ (قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه) أى حيث باعه
 لغیر مالک الاصل من شجر وأرض فان باعه لم يلزمه سقى كما هو ظاهر لا تقطاع العاقبة بينهما اه شرح مر
 وكذلك لا يلزمه السقى اذا باعه مع الاصل بالاولى اه سم على سج اه عش على مر ثم قال أعنى عش
 بقى مالو باع الشجرة فزيد ثم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظر والاقرب للزوم ووجه بانه
 التزم له السقى فبيع الشجر لغيره لا يسقط عنه ما التزمه (قوله وأبقى) أى استحق ابقاؤه بان يبيع بعد بدو
 الصلاح مطلقا أو بشرط ابقائه أخذ من قوله الا فى فلو يبيع بشرط القطع الخ اه عش على مر
 (قوله سقيه ما بقى) أى ان كان مما بسقى وأما ما لا يحتاج الى السقى كأن كان يشرب بعروقه لغيره من الماء
 كالصنل فلا يلزمه اه حل (قوله قبل التخلية وبعدها) انظر لو باعه المشتري هل يسقط السقى عن البائع
 ويلزم المشتري الاول السقى أو لا ويحل المشتري الثانى محل الاول فيلزم البائع السقى له استظهر شيخنا زى
 الثانى وفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو اشترى أرضا ووجد بها شجرة ثم باعها لآخر المتقدم فى كلام الشارح
 بان السقى له غاية بخلاف وضع الاشجار بالارض اه وانظر حكمه هل هى كبيعها أو يفرق وانظر أيضا لو
 تلف الثمر بترك السقى هل ينقض العقد الثانى فقط أو الاول كل محتمل ولعل الثانى فى الجميع أقرب اه
 شورى (قوله قدر ما ينوبه الخ) قضيته انه لا يكفي ما يدفع به عنه التلف والتعب بل لابد من سقى ينميه على
 العادة فى مثله وهو ظاهر وقوله ويسلم من التلف مطف مغاير اه عش على مر (قوله كالكيل فى
 المكيل) ايضا حنه ان البائع كانه التزم البقاء الذى استحقه المشتري بالعقد وهو لا يتم الا بالسقى اه زى
 (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعد له أو يجلب ماء ليس
 بهد السقى الشجر المبيعة ثم نه اه عش على مر (قوله وبما تقر) أى من قوله بذا صلاحه وقوله وأبقى
 فقوله فلو يبيع بشرط القطع أى سواء كان الشرط واجبا فيما لم يبد صلاحه أو جازا فى غيره فهو مفهوم القيد
 فى المتن والشارح (قوله فلو يبيع) أى ما بدا صلاحه بشرط القطع أو القلع ومثل ذلك اذا لم يبد صلاحه وباعه
 بشرط القطع اه حل (قوله لم يلزم البائع السقى بعد التخلية) أى الا اذا كان أخذ لا يتأذى من طول
 يحتاج فيه الى السقى والاوجب عليه السقى ونخرج ببعده التخلية ما قبلها فيلزمه السقى لانه من ضمانه اه حل
 وبارة عش قوله لم يلزم البائع السقى بعد التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وان أمكن قطعه جالا
 ومثله فى مر ولم يذكر ج هذا القيد فقضيه انه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري
 لا يستحق ابقائه فلامعنى لتكليف البائع السقى الذى ينميه ثم رأيت سم على سج ذكرنا ذلك وقد
 يقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام الشارح ووجه بان التخصيص من البائع حيث لم يخل بين المشتري
 وبينه اذا تلف بترك السقى كان من ضمانه وقد اصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان
 البائع وان البائع لا يبرأ باسقاط الضمان انتهت (قوله ويتصرف فيه) أى فيما ذكر من الثمر وغيره لا بقيد
 كونه بذا صلاحه كذا قال بعضهم وفيه ان قوله الا فى وبما ذكر علم ما صرح به الاصل يدل على ان الكلام
 فيما بدا صلاحه خاصة اذ على الاول يكون ما صرح به الاصل من افراده لا معلوم من الاول فليست أملى اه حل (قوله
 وان لم يشترط قطعه) أى سواء أشترطه أم لا فهو غاية للضمان لا للتصرف ولا لقبضه بالتخلية اه حل وانظر لم
 لم يجعل غاية لهما أيضا مع ان الامر كذلك فيهما وحر اه شيخنا ح (قوله لحصول قبضه بها) أى بالتخلية

وتعبيرى بما ذكر لا فادته
 الشرط المذكور اولى مما عير
 به (وعلى بائع ما بدا صلاحه)
 من غروغيره وابقى (سقى
 ما بقى) قبل التخلية وبعدها
 قدر ما ينوبه ويسلم من
 التلف والفساد لان السقى
 من تمة التسليم الواجب
 كالكيل فى المكيل فلو شرط
 على المشتري بطل البيع
 لانه خلاف قضيته وبما
 تقر علم ان ذلك محله عند
 استحقاق المشتري لابقائه فلو
 يبيع بشرط القطع لم يسلم
 البائع السقى بعد التخلية
 (ويتصرف فيه) مشترطه
 ويدخل فى ضمانه بعد
 تخلية) وان لم يشترط قطعه
 لحصول قبضه بها أو ما خسر
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم

وان دخل أو ان الجذاذ خلا فالمن قال لا يحصل قبض الثمر الذي باع أو ان الجذاذ لا يقطع مر وانظر هـ
 الاطلاق مع ان الذي بشرط قطعه لا يحصل قبضه الا بالتخلية اه سم (قوله أمر بوضع الجواشع) أي عن المشتري
 جمع جائحة وهي العاهة والاسفة كالريح والسحس أي بوضع عن متلف الجواشع اه شيخنا (قوله وبما
 ذكر) أي من قوله ويدخل في ضمانه الخ مع قوله وان لم يشترط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تقييد لقوله ويدخل
 في ضمانه بعد تخلية اذ مقتضى ان العقد لا يفسخ بالتلف ولا خيار بالتعيب فكانه قال محل دخوله في ضمان
 المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلف أو تعيب بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع اه شيخنا (قوله
 فلو تلف بترك السقي الخ) هذا علم من قوله أولا وعلى بائع ما بدا صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالفاء وقوله
 ويتصرف فيه أي فيما ذكر من الثمر وغيره لا يشترط كونه يبيع بعد بدو صلاحه فلا يقال ان ما لم يبدأ صلاحه خارج
 عن ضمانه فهوهم انه لا يدخل في ضمانه بالتخلية على ان الحكم في ضمان ما بدا صلاحه وغيره معلوم من باب المبيع
 قبل قبضه حيث صرح فيه بان المبيع قبل القبض من ضمان المشتري اه ع ش (قوله بترك سقي) أي واجب
 وقوله قبل التخلية أي شرط قطع أم لا وقوله أو بعدها أي بغير شرط قطع وأما بالجائحة فتقتضي كون السقي
 من تمة السقي ان يفسخ البيع لانه الا من ضمان البائع اه حل (قوله أو بعدها انفسخ) قيل ان الحق
 ذلك بالموت بعد القبض من مرض سابق فينبغي عدم الانفساخ وان الحق بالقتل بسبب سابق كالردة فينبغي
 اختصاص ذلك بحالة الجهل قال السبكي فان أثبت الرافعي الانفساخ من غير الحاق بشئ من هذا احتياجا الى
 دليل اه أقول يجوز أن يقال علم المشتري بالحال في مسألة الجناية يلازمه تقرير الضمان عليه دون البائع وعلمه
 في مسألة السقي بوجوبه على البائع لا يلازمه تقرير الضمان عليه في تلف ينشأ عن ترك السقي لانه علم بوجوب
 السقي ولا ينشأ عنه تلف وعلم بتعلق الجناية والتلف ينشأ عنها فافترقا اه سم (قوله أو تعيب به خير مشتر) لو عذر
 السقي بان غارت العين أو انقطع ماء النهر قال في شرح الروض تبعالا لا ذرعى فلا خيار له لانه لا يكاف تحصيله أقول
 وقضيته عدم الانفساخ بالتلف أيضا اه سم والظاهر انه لا يشترط في التعيب هنا عروض ما ينقصه عن قيمته وقت
 البيع بل المراد به ما يشمل عدم قوة كونه نوعا لما امر به يجب عليه السقي قدر ما يفي به ويقيه من التلف اه ع ش
 على مر (قوله أيضا أو تعيب به خير مشتر) أي فور اخرج ما لو تعيب بغيره وانظر لو تعيب به ما هل يثبت له الخيار
 أولا واذا قلنا بالثاني هل له ارش التعيب بترك السقي يحرم اه شوبري (قوله بين الفسخ والاجازة) أي من غير
 ارش فلو لم يفسخ وآل به التعيب الى التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يفرم له البائع شيئا بناء على الرجوع من
 وجهين اه حل (قوله فالتلف والتعيب بترك الخ) أي بخلافها بالجائحة فانها من ضمان المشتري فكون
 متلف الجائحة من ضمان المشتري لا ينافي كون متلف ترك السقي من ضمان البائع اه شيخنا (قوله ولا يصح
 بيع ما) أي ثرا وزرع كما قاله شيخنا كج والمراذرع يجوز مرة بعد أخرى بحيث يكون بعضه للبائع وبعضه
 للمشتري اه حل (قوله ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثة بوجوده) أي يميننا أخذ من قوله أو فيما لا يغلب
 سواء نذر الخ اه ع ش على مر (قوله ما يغلب اختلاط حادثة بوجوده) احتراز بذلك عما لو تميز بكذا أو صغر
 أو رداءة أو جودة أو غير ذلك فلا فسخ ولا انفساخ اه شوبري (قوله يغلب تلاحمه) أشار به الى ان ما ذكره
 في متن المنهاج ليس ضروريا وان الاختلاط يفتي عنه فلذا اقتصر في المتن على الثاني وهو وان استلزم التلاحق
 فالتلاحق لا يستلزمه لجواز ان تظهر ثمة ثانية قبل قطع الاولى ولا تشبه بهما الصغرها أو رداءتها وغير ذلك لكن
 ان حل التلاحق على مشاركته الاولى في الوجود والصفة كأنهما متساويين وقوله وان بدا صلاحه يجوز ان الواو
 للحال لان حكم ما لم يبدأ صلاحه تقدم ان صح بيعه لا بد له من شرط القطع مطلقا ويجوز ان تكون للتعميم وهو
 لا يضر لان غايته انه من عطف العام بعد الخاص وهو جازل لكن يقيده بناء على هذا قوله بشرط القطع عند
 الاختلاط بما بعد بدو صلاحه لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حالا كما تقدم اه ع ش (قوله كتين وقناه
 قطعه)

أمر بوضع الجواشع فعمل
 على التدب وبما ذكر علم ما
 صرح به الاصل انه لو اشترى
 ثرا أو زرع قبل بدو صلاحه
 بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك كان أولى بكونه من
 ضمانه مما لم بشرط قطعه
 بعد بدو صلاحه لتقريره
 بترك القطع المشروط أما
 قبل التخلية فلا يتصرف فيه
 المشتري وهو من ضمان
 البائع كمنظاره (فلو تلف
 بترك سقي) من البائع قبل
 التخلية أو بعدها (انفسخ)
 البيع وهذا من زيادتي
 (أو تعيب به خير مشتر)
 بين الفسخ والاجازة وان
 كانت الجائحة من ضمانه
 لان الشرع الزم البائع التهمة
 بالسقي فالتلف والتعيب
 بتركه كالتلف والتعيب قبل
 القبض (ولا يصح بيع ما)
 هو أعم من قوله غير (يغلب)
 تلاحمه و (اختلاط حادثة
 بوجوده) وان بدا صلاحه
 (كتين وقناه) وبطخ لعدم
 القدرة على تسليمه (الابشرط
 قطعه)

و (بائع) هـ هذه أمثلة للشعر ومثاله لزور عيش البرسيم ونحوه فلا يصح الإشرط القطع لأنه مما يغلب فيه
 التلاحق بزيادة طوله واشتباه المبيع بغيره وطريق من أراد شراءه للرعي أن يشترط به بشرط القطع ثم يستأجر
 الأرض مدة يتأتى فيها رعيه وفي هـ هذه تكون الرية للمشتري أما أن اشتراه بشرط القطع وأخر بالتراضي
 أو دونه فالزيادة للبائع حتى السنابل فإن بلغ البرسيم إلى حاله لا يغلب فيها زيادة واختلاط صحيح بيعه مطلقا وبشرط
 القطع وبشرط الإبقاء حتى يستوفيه بالرعي ونحوه اهـ ع ش على مر وهذا كله إذا عرفت الزيادة فإن لم
 يتميز فهي للمشتري مطلقا وفي قول على الجلال * (تنبيه) * ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع أن لم يتميز
 كفاظ العود فلا يشتري مطلقا وكذا ان غير إلى آخر ما تقدم من التفصيل (قوله عند خوف الاختلاط) فإن
 لم يخف بأن أمكن التمييز بين اللاحق والسابق مع البيع فيما بدا صلاحه بغير شرط القطع روض وهذا
 يقتضي أن الطرف له مفهوم وما صنعه الحواشي من أنه متعلق بمخذوف تقديره وبكاف القطع عند خوف
 الاختلاط يفيد أن لا مفهوم له ولا يفيد هذا الحكم اهـ وفي قول على الجلال ما نصه قوله عند خوف متعلق
 به قطع فليس من الصيغة فلو سكنت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملا بالشروط
 (قوله لزوال المحذور السابق) وهو عدم الغدرة على التسليم (قوله كالمير) لعل المراد في قوله فصل جاز بيع ثريد
 صلاحه اهـ حل (قوله خير مشتري) وهو خيار عيب فيكون فور ياولا يتوقف على حاكم لصدق حسد العيب
 السابق عليه فإنه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيث ذ اهـ شرح مر فان أجاز المشتري ولم
 يسمع بائع جاء فيه ما يأتي ولا يخفى أن صاحب اليد حينئذ البائع اهـ حل (قوله جهة) أن قلت بشرط في
 الموهوب إن يكون معلوما وهما ليس كذلك قلت جازت الجهة هنا وإن كان الموهوب غير معلوم للضرورة اهـ
 شيخنا ثم رأيت في ع ش على مر ما نصه انظر كيف تصح الجهة مع الجهل بالمقدار أو العين اهـ سم على
 من هـ أقول يجوز أن يقال اغتفرت الجهالة بالموهوب للحاجة كما قيل بنظر يرفي اختلاط حمام البرجين اهـ
 وقوله وأعرض ويملكه من غير صيغة فليس له الرجوع فيه وهو بخلاف لفظه لأنه لا سبيل إلى تمييز حق البائع
 كما لك السنابل بالأعراض ولا أثر لأمنة هذا الكون في ضمن عقد بخلاف النعل لا يملكه البائع بأعراض
 المشتري عنه فيما إذا نزل الدابة ثم اطاع على عيب جرم أو رددها لأن النعل عوده للمشتري متوقع بإمكان انفصاله
 عن الدابة اهـ حل (قوله وأعرض) ويملكه به هنا كفي الأعراض عن السنابل بخلافه عن النعل لأن
 عوده إلى المشتري متوقع ولا سبيل هنا إلى تمييز حق البائع اهـ شرح مر وقوله ولا سبيل هنا الخ أشار به
 إلى رد ما عساه أن يقال هذا بشكل بما تقدم فيما لو اشترى أرضا فوجد بها زرعاً أو بحجارة فإنه يثبت له الخيار مع
 الجهل ما لم يتركه له البائع ولا يملكه إلا بالتبليك كما قدمه هو ثم اهـ شورى (قوله فان بادر البائع وسمع سقط
 خياره) أي لزوال المحذور ولا أثر لأمنة هنا لكونها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه اهـ شرح مر (قوله
 وسمع) بفتح الميم اهـ شرح مر وفي المصباح سمع يسمع بفختين سموحا وسمحا وسمحا سمحا جاد اهـ (قوله
 على أن الخيار للبائع) أي فلا يخير المشتري إلا بعد تخيير البائع والظاهر أن البائع لو سكت ساعة يتردى لا ينقطع
 خيار المشتري اهـ حل (قوله أيضا على أن الخيار للبائع) أي بين السماح وعدمه لا بين الفسخ والإجازة اهـ
 شيخنا (قوله ظاهر في الأول) وهو كون الخيار أولا للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع
 اهـ شيخنا ووجه ظهوره في الأول أنه شامل لتخير المشتري مع عدم علم البائع بالكلية فإنه لا يفسخ لأن قوله أن لم
 يسمع له الخ معناه أن لم توجد منه المسامحة وهو صادق بعدم العلم اهـ وقوله بمعنى الخ متعلق بمحتمل على أنه
 تصوير له (قوله بل أن توافقا على قدر الخ) ويجري مثل ذلك فيما لو وقع الاختلاط قبل التخليص ولم يسمع البائع
 وأجاز المشتري كفي شرح الروض لكن ينبغي أن تكون اليد هنا للبائع اهـ مر اهـ شورى (قوله وهل
 اليد بعد التخليص للبائع) أي لأن بعض المختلطة وعلى هذا فهو المصدق وقوله أولا المشتري أي لأن بعض المختلطة

عند خوف الاختلاط فيصح
 البيع لزوال المحذور ويصح
 فيما لا يغلب اختلاطه بيه
 مطلقا وبشرط قطعه أو
 إبقائه كالمير (فإن وقع اختلاط
 فيه) هو من زيادتي (أو فيما
 لا يغلب) اختلاطه (قبل
 التخليص) سواء أئدر وعليه
 اقتصر الأصل أم تساوى
 الأمران أم جهل الحال
 (خير مشتري) دفعا للضرورة
 (أن لم يسمع له) به (بائع)
 جهة أو أعراض والأفلا خيار
 له لزوال المحذور وكلام
 الأصل كالروضه وأصلها
 يقتضي تخيير المشتري
 أولا حتى يجوز له المبادرة
 بالفسخ فان بادر البائع
 وسمع سقط خياره قال في
 المطالب وهو بخلاف النص
 الشافعي والاصحاب على
 أن الخيار للبائع أولا ووجه
 السببي وكلاهما ظاهر في
 الأول ويحتمل الثاني بمعنى
 أن المشتري يخير إن شأل
 البائع ليسمع له فلم يسمع
 وخرج بزيادتي قبل التخليص
 ما لو وقع الاختلاط بعد هافلا
 يخير المشتري بل أن توافقا
 على قدر ذلك والأصديق
 صاحب اليد يمينه في قدر
 حق الآخر وهل اليد بعد
 التخليص للبائع أولا للمشتري
 أولهما فيه أوجه وقضية
 كلام الرافعي

وعلى هذا فهو المصدق وقوله أو لا مالان جميع المختلط لهما وعلى هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف
خاص بهذه المسئلة والافغيره من كل مبيع بعد قبضه اليد فيه للمشتري اتفاقا اه شيخنا (قوله ترجيح الثاني)
معتمد وأما قبل التخلية فصاحب اليد البائع قال شيخنا ولو اشترى شجرة وعليها ثمر للبائع يغلب اختلاط حادته
بالموجود ففي وجوب القطع ووقوع الاختلاط والانفساخ أي والتخيير ما مر خلافا له فلهذا لم يوجب بيع جزء من
القت مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وتعددت التمييز جرى القولان ويجريان أيضا فيما لو باع حنطة
فانصب عليها مثلها أي للبائع قبل القبض وكذا في المائعات ولو اختلط الثوب بمائته أو الشاة بالمبيعة بمائتها
فالصحيح الانفساخ لان هذا يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد ولو فرض اشتداد وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم
الاشاعة وهي غير مائة اه ولينظر ماذا كره في الجزئية الظاهرة تبعاً للروض في شرحه مع ما تقدم فيما لو اشترى
الزروع الشامل للبقول بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد من ان الزيادة للبائع حتى السنبال وقد يقال ذلك في الزرع
الذي لا يجزئ مرارا وهذا فيما يجزئ مرارا لان الجزئية كالثمرة فتأمل ذلك ثم ان قوله لو باع حنطة فانصب عليها مثلها
أي للبائع كما قبلناه وأما لو كانت لاجنبي فيتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده ويصير مشتريه كائنه وبين الاجنبي ولو
حصل تشاح هل يوقف الامر الى الصلح أو يأتي فيه ما تقدم اه حاشي (قوله ولعدم العلم بالمائته فيهما) عبارة
شرح مر ووجه فسادهما ما فيهما من الرباع انتفاء الرؤية في الاولى ولهذا لو باع زرعاً غير ربوي قبل
ظهور الحب يجب أو برأصاً فيا بشعير وتعاوض في المجلس جاز اذا لا ربوي يؤخذ من ذلك انه اذا كان ربوياً كان
اعتيداً كانه كالحلابة امتنع ببيع به بحزم الزركشي انتهت (قوله سميت) أي المحاقلة بمعنى العقد بذلك أي
بهم هذا اللفظ اه شيخنا (قوله والمزابنة من الزين وهو الدفع) عبارة شرح مر وسميت بذلك لبائتها على
التخمين الموجب للتدافع والتخاصم انتهت وفي المصباح زينت الناقه حالها زينة من باب ضرب دفعته برجلها
فهى زبون بالفتح فعول بمعنى فاعل مثل ضروب بمعنى ضارب وحب زبون بالفتح أيضا لانها تدفع الابطال عن
الاقدام خوفاً للبوت وزينت الشئ زينة فأنابون أيضاً وقيل للمشتري زبون لانه يدفع غيره عن أخذ
المبيع وهي كلمة مولدة ليست من كلام أهل البادية ومنه الزبانية لانهم يدفعون أهل النار اليها وزبان العنقرب
قرنها والمزابنة ببيع الثمر في رؤس النخل بتركيبه (قوله والافقد علما بما مر) أي في باب الربا فيهما كما أفاده التعليل
الاول وفي باب المبيع في المحاقلة كما أفاده الثاني ولا يصح ان يقال ان الذي مر هو قول الشارح قبيح اول هذا
الدرس فظاهر مما مر في الثمن الخ لان هذا لا يقتضي وقوع المتن في التكرار حتى يحتاج الى الاعتذار عنه اه
شيخنا (قوله وخصص في بيع العرايا الخ) هذا مستثنى من قوله ولا رطب على نخل الخ فكانه قال الا في العرايا
وفيه ان الرخصة لا تكون في خطاب الوضع والصحة والفساد منه الان يقال الترخيص من حيث الحكم
الشرعي وهو تحريم بيع الربويان ببعضها بدون الشروط اه شيخنا (قوله في العرايا) أي بالمعنى اللغوي كما
أشاره بقوله وهي جمع عربية فصع ما قدره الشارح والالو كانت بالمعنى الشرعي لكان التقدير وخصص في بيع
المبيع اه شيخنا وفيه انه اذا كان المراد بها المعنى اللغوي يكون في المتن قصور اذ يكون التقدير وخصص في
بيع ما يفرد هاهما الكهالا كل والغرض الترخيص في بيع الرطب والعنب على الشجر مطلقا (قوله وهي
ما يفرد هاهما الكهالا) أي شجرة يفرد هاهما الكهالا بالخرص بان يخرص الخارص شجرة ويضمنه الجاف منها فيجوز
له بيعها وأما قوله عن حكم جميع البستان وحكمه عدم التصرف فيه والا كل منه قبل الخرص له معلق حق
الفقراء به اه شيخنا وهذا انما يتم بالنظر لمعنى العربية ثم عاين ان السياق في بيان معناها اللغوي فكان الاولى
للاشارح ان لا يذكر قوله لانها عريت الخ وفي المصباح والعربية التخلية يعر بها صاحبها غيره لياً كل ثمرها غير رويها
أي ياتيها افعلية بمعنى مقولة ودخلت الهاء عليها لانه ذهب بنها مذهب الاسماء مثل النطحة والا كيلة فاذا جيء
بها مع التخلية حدثت الهاء وقبل نخله عري كما يقال امرأة قبل والجمع العرايا اه (قوله وهي ما يفرد هاهما الكهالا)

ترجيح الثاني (ولا يصح
بيع بر في سنبلة) بر
(صاف) من التبين (وهو
المحاولة ولا) بيع (رطب
على نخل يثمر وهو المزابنة)
لأنه في العنقرب
ولعدم العلم بالمائته فيهما
ولان المقصود من المبيع
في المحاولة مستور بما ليس
من مصالحه وهي مأخوذة
من الفعل جمع حقلة وهي
الساحسة التي تزرع سميت
بذلك لثقلها بزرع في حقلة
والمزابنة من الزين وهو
الدفع لكثرة الغبن فيها فيريد
المغبون دفعه والغابن خلافه
فيتدافعان وفائدة ذكر
هذين الحكمين اسميهما
بما ذكر والافقد علما بما
مر (ورخص في) بيع
(العرايا) جمع عربية وهي
ما يفرد هاهما الكهالا كل

لعسل المراد لغة وقوله في المتن وهي يسع رطب الخ لعسل المراد شرعا اه سم على منتهج أي وذلك لأن قوله يسع
 أعربة يقتضي أن العربة هي الخلة التي تفرّد لأصكل وتفسر بها يسع الرطب يتألفه فإشارته إلى منع التناهي
 بما ذكره اه ع ش على مر (قوله لا تنها عريت عن حكم جميع البستان) لأن حكم البستان أن الزكاة
 متعلقة به منه ولا يجوز التصرف فيه لتعلق حق الفقراء به والعربة عريت عن حكم جميع البستان لأنما تجب
 الزكاة فيها في الله وتجاوز التصرف فيها (قوله لا تنها عريت عن حكم جميع البستان الخ) أي فهي عارية عن
 حكمه، وحينئذ فهي فعيلة بمعنى فاعلة ولا مهايأ وهذا ما قاله الأزهري والجمهور ويعني مفعولة عند المروى وغيره
 لأن صاحبها يعرفها أي يأتيها من قولهم عراها يعرفها إذا أتته فلامها واو وجهها على الأول عرايهم مفعولة مكسورة
 بعد الالف وبعد الهمزة ياء ثم فحتم الهمزة وقلبت الياء ألفا فثبتت الهمزة بين الفسين فأبدلوا ها وعلى الثاني
 أصلها عروية فأبدلنا واو غننا ثم فعل بجمعه ما سلف اه سم وفي قل على الخ إلى قوله العرايا جمع عربة
 فعيلة بمعنى فاعلة أي عارية عن حكم بقية البستان بأعراها ما لكها بالباقرادها لا كل فلامها ياء على هذا أو بمعنى
 مفعولة من عراها إذا أتته لأن ما لكها يأتيها يأخذها وعلى هذا فلامها واو وأصلها عراو وبواو من كساجد قلبت
 أولهما همزة للاجتماع والثانية ياء لتطرقها ثم فحتم الهمزة وقلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين
 الفين فتسمية العقد بها مجاز على القولين اه (قوله لا تنها عريت) في المصباح عري الرجل من ثيابه يعرف من
 باب تعب (قوله وهي يسع رطب الخ) الضمير راجع للعرايا بالمعنى الشرعي والعرايا المقدمة بالمعنى اللغوي ففيه
 استخدام اه شيخنا (قوله خرصا) ويكفي خرص واحد أي ويكفي كونه أحد الماخذين كما بحثه السبكي وأعمده
 الأذري وغيره توسيعا في الرخصة اه شورى (قوله ولولا أغنياء) فلا يختص ببيع العرايا بالفقراء وإن كانوا هم
 سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب إلا أنهم لأن العربة معهم
 اللفظ دون خصوص السبب ولأن ذلك حكمه المشروعية ثم قدیم الحكم كالرمل والاضطباع اه شرح مر
 (قوله كيلا) أي مكايلا بان يذكر في المقدمة مكايلا احترازا من الجراف وليس الغرض أنه لا يبيعه إلا بعد الكيل
 اذ هذا ليس شرطا بل متى قال مكايلا أو ما يدل على ذلك كالصاع صبح البيع وسيأتي الشرط وهو التقابض
 في كلامه اه شيخنا (قوله وقيس به العنب) فإن قلت هذه رخصة وقد قال الشافعي ولا يتعدى بالرخصة موضعها
 فأت محله حيث لم يدرك المعنى فيها كما أشار إلى ذلك الحق الخلى اه شورى (قوله تخصيص ذلك بالفقراء) والمراد
 بهم كما قال الجرجاني والمتولي من لا نقد بأيديهم وإن ملكوا أموالا كثيرة غلبها اه مرل (قوله بعدد بدو
 صلاحه) هذا ربما يفيد أن ما لم يبد صلاحه يقال له بسر اه حل (قوله ومثله الحصرم) قال في المصباح الحصرم
 أول العنب مادام ما ضا طل أبوزيد حصرم كل شيء خشفه ومنه قيل للخبيل حصرم وتقدم في القاموس أنه
 يطلق على الثمر قبل النضج اه ع ش على مر (قوله بخلاف ما لو باع به خرصا) أي تخميننا بأن قال بعثك ما على
 هذا الشجر بما على هذا الشجر فالمراد أنه باع مجزا فا اه (قوله فتقييد الأصل كغيره بالأرض) في قل على
 الجلال ما نصه اعتمد شيخنا مر أن الأرض قيد بخلاف الشيخ الإسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أريد
 كونه على الأرض بحالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الإسلام لاعتباره مكايلا فلا حاجة للاهتمام ولا تضعيف أو كونه
 عليها حالة العقد فلا معنى له لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتبارها لوجود القياس فيها على
 أن المراد بالأرض ما ليس على الشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الرطب والعنب على
 الشجر فلا بد منه لأنه معنى العرايا والأفوه من الربا المحرم فتأمل وإفهم (قوله فتقييد الأصل كغيره بالأرض الخ)
 المعتمد التقييد لأن الرخص لا تتجاوز محل ورودها وإنما تتجاوز إلى الأغنياء لتصرفهم بذلك اه مر أقول
 قد تجاوزناه بقياس العنب على الرطب والصحيح في الأصول جواز القياس على الرخص واعتمد شيخنا طيب أنه
 مثال لا يبدو المراد بكونه على الأرض كونه مفعلا وعراوان كان على رؤس الشجر اه سم (قوله فيمادون خمسة

لأنها عريت عن حكم جميع
 البستان (وهي يسع رطب
 أو صلب على شجر خرصا ولو
 لأغنياء بقر أو زبيب كيلا)
 لأنه صلى الله عليه وسلم
 أُرخص فيها في الرطب رواه
 الشيخان وقيس به العنب
 يجمع أن كلامهم كروي
 يمكن خرصه وبدخري يابسه
 وظاهر الخبر التسوية بين
 الفقراء والأغنياء وما ورد
 مما ظاهره تخصيص ذلك
 بالفقراء ضعيف وبتقدير
 صحته فاذكر فيه حكمة
 المشروعية ثم قدیم الحكم
 كافي الرمل والاضطباع
 وكالرطب البسر بعد بدو
 صلاحه لأن الحاجة إليه
 كهي إلى الرطب ذكره
 الماردي والرواني قيسل
 ومثله الحصرم ورد بان
 الحصرم لم يسد به صلاح
 العنب وبان الخرص لا يدخله
 لأنه لم يتناه كسره بخلاف
 البسر فهما وقوى خرصا من
 زيادتي ودخل بقولي كيلا
 ما لو باع ذلك بقر أو زبيب
 على شجر كيلا بخلاف ما لو
 باع به خرصا فتقييد الأصل
 كغيره بالأرض جرى على
 الغالب وإن فهم بعضهم أنها
 قيد معتبر فرتب عليه المنع في
 ذلك مطلقا ولهذا لم يقيدها
 في الروضة كأصلها وبحل
 الرخصة (فيمادون خمسة

أوسق) بتقدير الجفاف بمثله
 روى الشيخان أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أخص في بيع
 العرايا بغير مبيعها فيمادون
 خمسة أوسق أو في خمسة
 أوسق شك داود بن الحصين
 أحذروا أنه فاحذ الشافعي
 بالآل في أظهر قوليه وظاهر
 أن محل الرخصة فيها إذا لم
 يتعلق بها حتى الزكاة فإن
 كان الموجود دون خمسة
 أوسق أو خص على المالك
 أما ما زاد على ما دونها فلا
 يجوز فيه ذلك (فإن زاد)
 على ما دونها (في صفقات) كل
 منمادون خمسة أوسق (جاء)
 سواء تعددت الصفقة بتعدد
 العقد أم بتعدد المشتري أم
 البائع (وشرط) في صحة بيع
 العرايا (تقايض) في المجلس
 لأنه يبيع مطعوم تطعموم
 (بتسليم ثمر أو زبيب) كيلا
 (وتخلية في شجر) ومعلوم
 أنه لا بد من المماثلة فإن تلف
 الرطب أو العنب فذلك وإن
 جفف وظهر تفاوت بينه
 وبين التمر أو الزبيب فإن
 كان قدر ما يقع بين الكيلين
 لم يضر وإن كان أكثر فالعقد
 باطل وخرج بالرطب والعنب
 سائر الثمار كالجوز واللوز
 والشمس لأنهما متفرقة مستورة
 بالأوراق فلا يثنى الخرص
 فيها وقولي أو زبيب من
 زيادتي ولهذا عبرت بشجر
 بدل تعبيره بنخل

(باب الاختلاف في كيفية
 العقد)

أوسق) بذل اشتمال من قوله في العرايا (قوله فيمادون خمسة أوسق) ظاهر كلامه إلا كتهاء في النقص عن الخمسة
 بما ينطلق عليه الاسم حتى قال الماوردي أنه يكفي نقص ربع مد والوجه كما قال بعض المتأخرين عدم الاكتفاء
 بذلك بل لا بد من زيادة على تفاوت ما يقع بين الكيلين إذ ربع المد والمدا لا يقع التفاوت به بين الكيلين غالباً لا سيما
 في الخمسة الأوسق اهـ شرح مر وهذا غير التفاوت الذي ذكره الشارح بعد بقوله فإن كان قدر ما يقع بين
 الكيلين الخ (قوله بتقدير الجفاف) متعلق بدون أي فالمدار على كونه دون بالنظر لحال جفافه وإن كان وقت
 البيع أكثر من خمسة وقوله بمثله حال من الدون أي حال كونه مبيعاً بمثله اهـ شيخنا (قوله روى الشيخان الخ)
 استدلال على هذا الشرط (قوله بغير مبيعها فيمادون الخ) بكسر الخاء وفتحها والفتح أفصح كما قاله النووي في شرح
 مسلم أي بتقدير مخروصها اهـ زى (قوله والظاهر أن محل الرخصة) أي محل الجواز وصحة بيع الرطب أو العنب
 بالتمر أو الزبيب وقوله فيها أي في العرايا وقوله بأن كان الموجود أي عند المالك وقوله أو خص على المالك أي
 أو كان الموجود عند المالك خمسة أوسق فأكثر وخص على المالك وظاهر هذا الصنيع يقتضي أن الموجود لو
 كان دون خمسة أوسق أنه يصح بيعه من غير خص وأنه لو كان خمسة فأكثر لا بد من خص كما وليس كذلك بل
 المدار على خص القدر الذي يباع بالتمر أو الزبيب فيما ذكره ومعلوم أنه دون خمسة أوسق سواء كان عند المالك
 غيره أو لا وسواء خص ذلك الغير أو لا وبالجملة هذه العبارة يستغنى عنها بالشرط السابق وهو قوله خرسا ولهذا لم
 يذكر في شرح الروض هذه العبارة استغناء عنها بالشرط المذكور وأصله لما لم يذكر الشرط المذكور في
 هذه العبارة لتؤدي مؤداه فقال ومحل الجواز في العرايا ما يتعلق بالثمرة زكاة كأن خصت عليه وضمن أو
 انقصها عن النصاب أو لكفر مالكها (قوله أما ما زاد على ما دونها فلا يجوز) أي ويبطل في الجميع فلا يخرج على
 تقرير الصفقة كما مر في بابها اهـ شرح مر (قوله أم بتعدد المشتري الخ) علم منه أنه لو باع اثنان لاثنتين صفقة
 جاز فيمادون عشرين لأن الصفقة هنا في حكم أربعة عقود اهـ شوبري (قوله وشرط في صحة بيع العرايا)
 أي في دوام الصحة لا في أصلها وحاصل شروط جواز العرايا تسعة أن يكون المبيع عنياً أو رطباً وأن يكون ماعلى
 الأرض مكيلاً ولا آخر مخروصاً وأن يكون ماعلى الأرض يابساً ولا آخر رطباً وأن يكون الرطب على رؤس
 الأشجار وأن يكون دون خمسة أوسق وأن يتقايض قبل التفرق وأن يكون بداملاً له وأن لا يتعلق به زكاة وأن
 لا يكون مع أحدهما شيء من غير جنسه (قوله بتسليم ثمر أو زبيب كيلا) أي لأنه منقول وقد يبيع مقدراً فالشرط
 فيه ذلك كما مر في بابها وقوله وتخلية في شجر أي لأن غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الرطب شيئاً فشيئاً إلى
 الجذاذ فلا شرط في قبضه كيلا فذلك اهـ شرح مر (قوله وتخلية في شجر) أي وإن لم يكن في مجلس العقد
 لكن لا بد من بقاءهما فيه حتى يضي زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ ولا ينافي ما مر في الزبائنه لا بد
 فيه من القبض الحقيقي لأن ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اهـ سلطان وهو مأخوذ من
 ج وعبارته مع الأصل ويشترط التقايض في المجلس لأنه يبيع مطعوم بمثله ويحصل بتسليم التمر أو الزبيب إلى
 البائع أو تسليمه كيلاً لأنه منقول وقد يبيع مقدراً فالشرط فيه ذلك كما مر في بحث القبض وبالتخلية في النخل
 الذي عليه الرطب أو التمر الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل في مجلس العقد لكن لا بد من بقاءهما فيه حتى
 يضي زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ فأن قلت هذا ينافي ما مر في الزبائنه لا بد فيه من القبض
 الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول وهو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما لوهم اشتراط حضورهما
 عند النخل فيمر إذا انتهت (قوله وإن جفف وظهر) ولا يجب الاختيار بل لو سكت عنه كان العقد صحيحاً اهـ
 (قوله لم يضر) أي لأن الظاهر في العقد وجوب ماعلى الصحة ومن ثم لم يجب بعد الجفاف الامتحان ليعرف النقص
 أو مثله اهـ ج اهـ ج

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

أى فيما يتعلق به من الحالة التى يقع العقد عليها من كونه بمن قدره كذا وصفتة كذا اه ع ش أى وما يذكر
 معه من قوله ولورد مبيعاً مبيعاً بالخ اه ع ش على مر (قوله هذا أعم من تعبيره الخ) وانما خصهما
 بالذكر لان الكلام فى المبيع والاختلاف فيه أغلب من غيرهما لافضل عقد معاوضة وان لم تكن محضة وقع
 الاختلاف فى كيفية ذلك اه شرح مر (قوله اختلاف مال كأمراً عقد) المراد بأمر العقد ما يترتب
 عليه من القبض والخيار والفسخ اه شيخنا (قوله من مال كين الخ) اشتمل كلام المصنف على ستة عشر
 صورة الاولى منها قوله من مال كين وقوله أو نائبهما فيه أربع صور لانهما ما أن يكونا وكيلين أو وليين أو
 البائع وكيلاً والمشتري ولياً أو بالعكس وقوله أو وارثيه ماصورة واحدة وقوله أو أحدهما أو نائب الآخر
 فيه أربع صور أيضاً لان النائب إماولى أو وكيل وكل منهما إما مشتري مال كين أو بائع له وقوله أو وارثيه فيه
 صورتان وارث البائع مع المشتري مال كين أو وارث المشتري مع البائع مال كين وقوله أو نائب أحدهما الخ فيه
 أربع صور أيضاً لم تفصيلها من مسألة النائبين وبها تتم الستة عشر صورة هذا اذا اعتبرت النائب قاصراً
 على ما تقدم من فان جعلته شاملاً للمأذون له فى التجارة زادت على ما ذكر لان الاذن فى التجارة استخدام لا وكيل
 له شوبرى وان اعتبرت المختلف فيه المذكور بقوله كقدر عوض الخ وهو خمسة أشياء ضربتها فى الستة عشر
 بلغت الصور ثمانين صورة (قوله أو نائبيهما) أى من وليهما أو وكيلهما فى العقد بخلاف ما لو عقد المالكان
 ثم وكلاهما فى الخصومة فلا يسأل ما الخلف لانه لا يثبت للانسان حق يمين غيره أوولى أحدهما وكيل الآخر
 أو ما ذنوبهما وقوله أو نائب أحدهما أى من وليه أو وكيله وذ كر شيخنا زى ان يحصل ذلك خمسة عشر
 صورة وبزيادة المأذونين نصير الصور خمسة وعشرين وأما زيادة الموكل فليست فى محال لان الموكل لا يخاف
 فلا يحسن قول المصنف بخالف اه حل (قوله فى صفة عقد معاوضة) أى ولو غير محضة أو غير لازمة كصداق
 ونخل و صلح عن دم وقراض وجعالة وفائدة فى غير لازم وم العقد بالنكول من أحدهما وبعد الفسخ
 فى الصداق والخلع يرجع الى مهر المثل وفى الصلح عن الدم الى المدية وسببى بعض ذلك فى كلام الشارح اه
 قال وبعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السيد له يرجع بقيمته ويرجع العبد بما أداه قال فى الارشاد
 وشرحه وبعد الفسخ يرجع العاقد فى سائر المعاوضات الى عين حقه الا الصداق والخلع والصلح عن الدم
 والعقود بعوض كالكسبة فلا يرجع فيها فى عين الدم والبضع ورقبة العبد لانه قد راجع انما يرجع لبدلها
 وهو المدية فى الاول ومهر المثل فى الثانى والثالث والقيمة فى الرابع (قوله فى صفة عقد معاوضة) أى وان
 لم تكن محضة بواسطة كالاختلاف الواقع فى العوض أو بلا واسطة كالاختلاف فى الاجل ونحوه يخرج بصفتها اذا
 اختلفا فى أصل العقد بل ادعى أحدهما مبيعاً والآخر هبة فيخالف كل على نفي دعوى الآخر كسببى فى
 كلامه ونحوه يخرج بمعاوضة مالواختلاف فى غيرها كوقف وهبة بلا ثواب فلا تخالف ونحوه وقد صرح مالواختلاف
 فى الهبة والفساد فيخالف مدعيهما كسببى فى كلامه اه حل (قوله فى صفة عقد معاوضة الخ) حاصل ما ذكره
 ثلاث قبود أشار الى الاول بقوله فى صفة يخرج به مالواختلاف فى أصل العقد فلا تخالف وسيد كره بقوله ولو ادعى
 أحدهما مبيعاً الخ وأشار الى الثانى بقوله عقد معاوضة أى سواء كانت محضة لازمة كالبيع أو غير لازمة كالجعالة
 أو غير محضة كعقد الصداق والخلع فالخالف فى ذلك كما هو مخرج به غير المعاوضة كالوقف ولم يذكر مفهوم هذا
 القيد وأشار الى الثالث بقوله وقد صرح أى وجد ب صحته باتفاقهما أو يخالف البائع على نفي سبب الفساد كما
 سيد كره وأشار الى مفهوم هذا بقوله فيما يأتى أو صحته والاخر فساد اه شيخنا (قوله أو صفتة) ومنها شرط
 نحو زهنا وكفالة أو كونه كاتباً اه سلطان (قوله أو أجل) بان أثبتته المشتري وبقاء البائع اه شرح
 مر وفونه لأجل رجوع الضمير له فيما بعده (قوله بان لم تؤرخا بتارىخين) أى مختلفين بان أطلقنا أو أطلقنا
 أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتارىخ واحد فان أرختا بتارىخين مختلفين حكم بمقدمة التاريخ اه

هذا أعم من تعبيره باختلاف
 المتبايعين وكذا تعبيرى
 بالعقد والعوض فيما يأتى
 أعم من تعبيره بالبيع
 الثمن والمبيع لو (اختلاف
 مال كأمراً عقد) من
 مال كين أو نائبيهما أو
 وارثيهما أو أحدهما أو نائب
 الآخر أو وارثه أو نائب
 أحدهما أو وارث الآخر
 (فى صفة عقد معاوضة
 وقد صرح كقدر عوض)
 من نحو مبيع أو ثمن ومدعى
 المشتري مثلاً فى المبيع
 أكثر أو البائع مثلاً فى
 الثمن أكثر (أو جنسه)
 كذهب أو فضة أو تصريح
 به من زياتى (أو صفتة)
 كصحاح ومكسرة (أو أجل
 أو قدره) كسهر أو شهرين
 (ولا يثبت) لأحدهما (أو)
 لكل منهما يثبت (تعارضتا)
 بان لم تؤرخا بتارىخين وهو
 من زياتى

عليه وكذا اذا كان لاحدهما قيمة دون الاخر فيحكم لصاحب القيمة وهذه الصورة أيضا من محترز قوله ولا قيمة له
 اه وقوله حكم بقدرة التاجر أي مالم يترجى وجانبه وتجرته كان كان داخلا لكن لا يقيم بينته الا بعد اتمامه الخارج
 بينته اه سلطان (قوله تحالفا) أي وان كان زمن الخيار باقيا اه حل وكل من التحالف والفسخ على
 التراجيح على المعتبر بدليل قولهم ان المبيع لو كان أمه جاز للمشتري وطوها قبل الفسخ والتحالف كذا بخط شيخنا
 مر ومنه نقات اه شورى (قوله تحالفا) أي عند الحاكم والحق به المحكم تخرج تحالفهما بانفسهما فلا
 يؤثر فسحا ولا لزوما ومثله فيما ذكر جميع الايمان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها الا عند الحاكم
 أو المحكم اه ع ش على مر (قوله متاهما والاختلاف في ذلك بعد القبض) ومتاهما هو وقع الاختلاف في
 عتدهل كان قبل التأخير أو الولادة أو بعدهما فلا تحالف وان رجع الاختلاف الى قدر المبيع لان ما وقع
 الخلاف فيه من الحمل والثمرة تابع لا يصح افراده بعتدها القول قول البائع بيمينه لان الاصل بقاء ملكه ومن ثم
 لو زعم المشتري ان المبيع قبل الاطلاع أو الحمل صدق وهو ظاهر اذا اصل عدمه عند المبيع كذا قيل والاصح
 تصديق البائع اه شرح مر (قوله مع الاقالة) كان باعه ثوبا بعشرة ثم اقاله وقبل ثم أتى المشتري بالشوب
 فقال البائع ما بعثك الا ثوبين فيحلف المشتري انه ثوب واحد لانه مدعى النقص أو أدى البائع المشتري الثمن
 وهو عشرة فقال المشتري ما اشتريت الا بعشرين فيصدق البائع في هذه والمشتري في الاولى اه تقرير عبد
 ربه ولا تحصل الاقالة الا ان صدرت بايجاب وقبول بشرطه المار اه شرح مر وقوله بشرطه المار أي
 في المبيع من كون القبول متصلا بالايجاب بان لا يتخلل ما كلام أجنبي ولا سكوت طويل على مامر اه ع ش
 على مر (قوله أو التلف) أي قبل القبض مطلقا أو بعده والخيار للبائع واتلفه أو تلف باقية لانه سانه بذلك
 فلا يمكن الفسخ بالتحالف اه شورى أي لان المبيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان الخيار له وخلفه
 واتلفه أو تلف باقية اه وبعبارة زى قوله أو التلف أي الذي ينشأ عنه العتد بان قبضه المشتري وكان
 الخيار للبائع وحده ثم تلف في يده باقية أو بالتلف البائع ثم اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا اه
 وتقرير الشورى يقتضي ان قوله أو التلف معطوف على القبض والتقدير ما لو اختلفا في ذلك بعد التلف
 فتصدق العبارة بكون التلف قبل القبض وبعده كما قاله وتقرير الزى يقتضي انه معطوف على الاقالة فيبعد
 القبض مساط عليه والتقدير ما لو حصل ذلك بعد القبض مع التلف تأمل وفي قل على الجلال ما يقتضي ان
 قوله بعد القبض ليس قيد الا في الاقالة ولا في التلف وقصه نم ان اختلفا في شيء مما ذكر بعد الاقالة أو بعده فسخ
 قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبد الحق لا بعد القبض خلافا للعبادى وعلى الاول يحمل ما في المنهاج بدليل قرينه
 بالاقالة فلا تحالف بل يحلف كل لانه مدعى عليه في النقص والاثبات معا فسطا ما للسبب هنا فان نكل أحدهما
 قضى لاخر وان نكل الاخر كا اه وفي ع ش قوله بعد القبض تصوير لا قيد اه فظاهره في كل من
 الاقالة والتلف (قوله أو في عين نحو المبيع والتمتع معا) كان يقول بعثك هذا العبد هذه المائة الدراهم فيقول
 المشتري بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير اه وشي على مر وخرج بقوله معاهما والاختلاف في عين
 أحدهما فقط فأنه ما يتحالفان على المنقول المعتبر خلافا لما جرى عليه بعضهم من عدم التحالف بل يحلف كل على
 نفي ما ادعى عليه والافسخ اه شرح مر (قوله فلا تحالف) أي لانه لا معنى للتحالف في مسألة الاقالة اذا كان
 الاختلاف في الاجل وفي غير ذلك وان كان له معنى الا انه لا يلتفت الى ذلك اه حلي (قوله بل يحلف مدعى
 النقص في الاولى) لا يشمل مدعى الجنس فيها فان ما قد يختلفان في الجنس ولا نقص أو يدعى الغارم أكثر كان
 ادعى البائع ان المبيع يكذا من الدراهم فقال المشتري بل يكذا من الدنانير وأشار الى مقدار من الدنانير مساو
 لقيمة ما ادعى البائع من الدراهم هذا المصدق في غير النقص هو الغارم كانه هو المصدق في النقص فهو المصدق
 مطا اقاله شيخنا طيب اه سم (قوله على نفي دعوى صاحبه في الثانية) وليس هذا من التحالف لانه لم يشتمل

(تحالفا) وقول (غالبيا) من
 زيادتي وخرج به مسائل منها
 ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض
 مع الاقالة أو التلف أو في عين
 نحو المبيع والتمتع معا فلا
 تحالف بل يحلف مدعى
 النقص في الاولى بشتمه لانه
 غارم

على نفي وإثبات وقوله على الأصل أي من أن اليمين تكون بالنفي دعوى الخصم (قوله وكل منهما على نفي دعوى صاحبه في الثانية) أي في عين المبيع والتمن مع أي ولا فسخ بل يرتفع العقد بحلها فيبقى العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويحب عليه ودما قبضه منه أن قبله المشتري منه والا كان كمن أقر لشخص بشيء هو يشكره فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري واعتراجه ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم محال على نفس الأمر ولو أقام البائع بينة أن المبيع هذا العبد والمشتري بينة أنه الأمة فلا تعارض إذ كل أثبت عقد أو هو لا يقتضي نفي غيره وحينئذ فتسلم الأمة للمشتري ويقر العبد بيده أن كان قبضه وإن كان بيد البائع تركه عنده على المعتمد أي خلافاً للحج القائل بأنه يجعل بيد القاضى وفيه نظر والذي ينبغي اعتماد ما قاله ج لأنه ليس من باب أن يقر بشيء لغيره بل هذا القرار على الغير لأنه لا البائع هنا أقر بشراء الغير بملكه بمال يلزم ذلك الغير للبائع اهـ جل (قوله على نفي سبب الفساد) أي في البعض وهو مقابل الجور والافحام مع الخمسة مائة لا يقتضي الفساد في الكل لأنه من باب باع حلاً وحراً ماصح في الحل وفسد في الحرم فراده بقوله وقد صرح أي في الأصل اهـ (قوله ثم تحالفان) من تمة كلام الروضة وهي أيضاً صالحة للدخول على كلام المصنف اهـ ع ش (قوله ثم تحالفان) ولا يظهر التحالف بمجرد حلف البائع على نفي الفساد بل ينبغي بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان ثمن صحيح فإن بين شيئا ووافقه البائع عليه فذلك والاتحالف* (تنبيه)* شمل كلام المصنف كغيره ما لوقع الخلاف في زمن الخيار وهو كذلك وصرح به غير واحد ويؤيده النص على التحالف في الكتابة مع جوازها من جانب الرقيق وعلى هذا أثبت الخيار بجهتين وقول القاضى لا يتحالفان لا يمكن الفسخ بالخيار أجاب عنه الامام بأن التحالف لم يوضع للفسخ بل لعرض اليمين على المنكر رجاء أن يتكفل الكاذب فيقر والعقد بين الصادق ومن ثم كان قول الماوردي لو اختلفا في السلم في مجلس العقد فلا يجوز ضعف بل العقد باق فيتحالفان فإله في الإيعاب اهـ شوبري (قوله فيحلف كل منهما بما بين الخ) أي على الصحيح وعبارة أصله مع شرح مـ والصحيح أنه يكفي كل واحد منهما بما بين نفيًا وإثباتًا والثاني يفرد بالنفي وبين والأثبات بأخرى وفي تعبيره يكفي إشعار بجواز العدول إلى عيني وهو الظاهر بل يظهر استحباب ما حرجوا من الخلاف لأن في مدركه قوتوان أشعر كلام الماوردي بينهما ما لا معول على ذلك انتهت وصورة اليمينين على القول الثاني ما ذكره المحلى بقوله ومقابل الصحيح أنه لا بد من عيني للنفي وعين للأثبات فيحلف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط اهـ ومقتضى قول مـ بل يظهر استحباب ما حرجوا من الخلاف أنه إذا عدل على الصحيح إلى عيني لا يخل الخروج من الخلاف يكون صورته ما ذكره على القول الثاني كما علمت من عبارة المحلى وفي قول عليه جواز توألهما وقوله يبدأ بنفي أو من غير خلاف وقوله وبائع يبدأ أي على الرابع وفي قول بالمشتري وفي قول متساويان فيختار الخاكم فمن يبدأ به منهما وقبل يشرع بينهما والخلاف في الاستحباب لا في الوجوب اهـ من أصله مع شرح مـ نعم انما يحلف الثاني بعد أن يعرض عليه ما حلف عليه الأول فيمنكره قاله المحاملى وتبعه السيكي قال ويشبه أن يكون العرض المذكور مستحباً اهـ شرح مـ ولون كل أحدهما عن النفي والأثبات أو عن أحدهما قاضى التحالف ولو نكلا جعلا ولو عن النفي فقط وقف أمرهما وكانا متساويين كالحصومة كما اختاره في الروضة من وجهين فإثباته أنه كتحالفهما اهـ شرح مـ (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى اسقاط لأن المدعى في جانبه اليمين اهـ وكتب المحلى فيه أن عيني المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لأن اليمين انما هي على المدعى عليه (قوله ومنق كل منهما في ضمن مثبته) كان المراد ونفي منق كل في ضمن إثبات مثبته كل فيكون المراد ونفي كل في ضمن إثباته فظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى اهـ شيخنا (قوله وظاهر أن الوارث الخ) عبارة شرح مـ ومعلوم أن الوارث في الإثبات يحلف على النفي وفي النفي على نفي العلم وفي معنى الوارث من يد العبد المأذون لكنه يحلف

وكل منهما على نفي دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله اتفقا على صحة البيع إلى قول وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة لا الاتفان عليها في الروضة كما صلتها لو قال بعثك بألف فمثال بل بخمسة مائة وزق خرجك البائع على نفي سبب الفساد ثم تحالفان (فيحلف كل) منهما (يميناً) واحدة (تجمع نفيًا) لقول صاحبه (وإثباتاً) لقوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أما حلف كل منهما فخير مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدع وأما أنه في عين واحدة فلا في الدعوى واحدة ومنق كل منهما في ضمن مثبته فإثر التعرض في اليمين الواحدة للنفي والأثبات ولأنها أقرب لفصل الحصومة وظاهر أن الوارث انما يحلف على نفي العلم

على البت في الطرفين انتهت فتقول الشارح انما يخالف على نفى العلم أي في جانب النفي فلا يخالف فيه على البت
(قوله ويبدأ بنفي) أي ليكون للثبوت بعد فائدة لأنه إذا قال ما بعته لك بتسعين يبقى لقوله ولقد بعته لك بمائة
فائدة لم تستبق من النفي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة يبقى قوله وما بعته لك بتسعين لمجرد التأكيد والتأسيس
خير منه قررر شيخنا البجلي اهـ عبد البر وانما لم يكتف بالاثبات نظر الاغتمات عن النفي لان الايمان لا يكتفي
فيها بالاذم والمفهوم ومن ثم اتجه عدم الاكتفاء بما ثبت الا بكذا وما اشترت الا بكذا لان النفي فيه صريح
والاثبات مفهوم كالحق في الاصول اهـ برماوى (قوله ويبدأ بنفي الخ) عبارة الاسنوى لان الاصل عين المدعى
عليه وانما يخالف المدعى على الاثبات عند قرينة الاوث أو نكول الخصم أو إقامة الشاهد وقال الاصطخري
يقدم الاثبات كاللعان والخلاف في الاستحباب على ما رجحه الرافعي وقال الامام طرق الاصحاب متفقة على
الاشتراط وعبارة المنهاج توهم ذلك اهـ عميرة اهـ سم (قوله وبائع) والزوج في الصداق كالبائع فيبدأ به
لقوة جانبه ببقاء التمتع كما قوى جانب البائع بعود المبيع له ولان اثر التحالف يظهر في الصداق لا في البضع
وهو بائع له فكان كباثمه اهـ شرح مر (قوله ذل لان المبيع يعود اليه) أي عين المبيع المعقود عليه ولا يأتي مثل
هذا في الثمن الذي هو في الذمة كما فرضه ولو قبضه البائع لان العائد ليس عين الثمن المعقود عليه لانه في الذمة
والمقبوض بدل منه اهـ شيخنا وفي شرح مر لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالمبيع
الناتج عن التحالف اهـ (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في الذمة قد تم بالعقد بدليل أن له أن يحيل عليه
وقوله وفي العكس وهو كون الثمن معيناً والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى أنه
لا ينفسخ بانه طاعة والا فالحالة عليه غير صحيحة اهـ حل (قوله فعمل ذلك) أي البداءة بالبائع وهذا تفريع
على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد لان هذا لا يأتي الا اذا كان الثمن في الذمة لان المعين لا يملك الا
بالقبض اهـ (قوله ففي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قوياً بحيث اهـ شرح مر فتخلص من هذا أن السلم
يبدأ فيه بالسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو السلم فيه في الذمة والسلم الذي هو رأس المال اما عين في
العقد أو في المجلس والتعيين فيه كالتعيين في العقد اهـ ع ش على مر (قوله لحصول المقصود بكل منهما)
تعليل لنفي الوجوب وانما ذكر في الوجوب مع أنه لازم للندب قصد الرد على من ذكره ووسيلة لذلك التعليل
لتميزه الرد ولو ذكر التعليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب يفيد الطلب والتعليل لا يقتضيه وقوله للرد على
من ذكره فيه أن المقرر في شرح مر والجلى أن الخلاف انما هو في الندب لا في الوجوب فقتضاه أنه لا قائل
به تأمل وفي حل ما نصه قوله لا وجوب بالعل الاتيان بذلك لتلايئهم قراءة ثانياً بالثنية اهـ والتعليل لكل
من المسائلين أي قوله ويبدأ بنفي وقوله وبائع فالضمير في قوله بكل منهما راجع للنفي والاثبات في الاولى
والبائع والمشتري في الثانية (قوله ثم ان أعرض الخ) عبارة أصله مع شرح الجلى واذا تحالفا فالصحيح ان العقد
لا ينفسخ بنفس التحالف بل ان تراضي على ما قاله أحدهما إلى أن قال ومقابل الصحيح ينفسخ بالتحالف انتهت
وعلم من عدم انفساخه بنفس التحالف جواز وخطء المشتري الامة المبيعة حال النزاع وقبل التحالف وبعده أيضاً
على أوجه الوجهين ببقاء ملكه بل قضية تعليلهم جوازها أيضاً بعد الفسخ اذ لم يرل به ملك المشتري وهو كذلك
اهـ شرح مر وقوله اذ لم يرل به ملك المشتري أي لتعلق حق لازم به كان مر هو ناولم يصير البائع الى فكاكه
كشيانى اهـ رشيدى عليه وقال ع ش ولو تفرقا بان قالاً ببقاء العقد على ما كان عليه أو أقرناه غاد العقد
بعد فسخه ملك المشتري من غير صفة بيع واشترت ولو وقع ذلك في مجلس آخر بعد مجلس الفسخ هكذا
بهاشم عن زى ثم رأيت الشارح في القراض في أول فصله لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اهـ (قوله
أو تراضي) قال القاضي حسين وليس لأحدهما الرجوع بعد رضاه اهـ سم (قوله والاعراض عنهما
في الاولى) بالجزم عطف على الضمير وعن معنى من تدبر وعبارة مر تقتضى الرفع حيث قال بان أعراض عن الخصومة

(ويبدأ في اليمين بنفي)
لانه الاصل فيها (وبائع)
مثلاً لان جانبه أقوى
لان المبيع يعود اليه
بعد الفسخ المترتب على
التحالف ولان ملكه على
الثمن قد تم بالعقد وملك
المشتري على المبيع لا يتم
الا بالقبض فعمل ذلك اذا
كان المبيع معيناً والثمن
في الذمة ففي العكس يبدأ
بالمشتري وفيما اذا كانا معينين
أو في الذمة يستويان فيتحيز
الحاكم بان يجتهد في البداءة
بأيهما (ندبا) لا وجوب بالحصول
المقصود بكل منهما وهذا
من زيادتي (ثم) بعد التحالف
(ان أعرض) عن الخصومة
(أو تراضي) بما قاله أحدهما
قطا خبر بقاء العقد في
الثاني قوله اعراض عنهما
في الاولى وهي من زيادتي
(والا فان فسخ أحدهما)
لا تنقض ما ادعاه (أخبر
الأخر) وهذا من زيادتي
(والا)

أعرض عنهما ولا يفسخ اه (قوله فان سمح أحدهما) قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كورضى بالعيب
 اه ج اه ع ش هـ لى مـ ر (قوله فان سمح أحدهما للآخر بما ادعاه) أى ادعاه الآخر وعبارة
 شرح مـ ر ولورضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أحبر الآخر عليه اه وقوله أحبر الآخر الظاهر ان
 معناه انه يمنع من الفسخ لو طلبه ومن الخصومة لو شرع فيها والافلامعنى لا يجازى المانع مثلاً على قبول الزيادة
 المتنازع فيها التي دفعها له المشتري تأمل فتكون صورة هذه المسئلة أى قوله فان سمح أحدهما الخ ان أحدهما
 سمح للآخر بما ادعاه والآخر باق على النزاع فتخالف صورة التراضى التي قبلها (قوله والافسخاه الخ) ولو
 بادر أحدهما وفسخ عقب التحالف نفذ خلافاً للاسنوى اه حل وفى قيل على الجلال قوله ولكل الفسخ
 أى وان لم يرض الآخر ولا الحاكم والفسخ ينفذ ظاهر أو باطن ان فسخه الحاكم أو هما أو الصادق منهما أو لا
 فظاهر فقط ولا لا آخر انشاء فسخ آخر بعده (قوله لانه فسخ لاستدراك الظلامة) هذا انما يحسن تعليل
 لفسخهما أو فسخ أحدهما وأما فسخ الحاكم فيعمل بقطع النزاع كما صنع مـ ر فى شرحه (قوله فاشبهه الفسخ
 بالعيب) أى من جهة جوازها لمن جهة كونه على الفور فان الفسخ هنا على التراخي اه سلطان (قوله
 لكنهم اقتصروا فى الكتابة) أى السى هي من افراد ما هنا أى فاشبهنا بضعف من حيث صدقته بالكتابة اذ
 المذكور فيها فى بابها ان الفسخ لها هو الحاكم فقط هذا مراده بالعبارة والمعتمدان الكتابة كغيرها من سائر عقود
 المعاوضة فيفسخها الرقيق أو السيد أو الحاكم وقوله وفصلوا فيه أى فى فسخ الحاكم بين قبض ما ادعاه السيد
 الخ أى فى فسخ عقد النجوم لا عقد الكتابة وقوله وعدم قبضه أى فى فسخ عقد الكتابة أى وهذا التفصيل
 خلاف ما هنا اذ مقتضى ما هنا ان الفسخ لعقد ما طلقا والمعتمد التفصيل الا فى وغرض الشارح انهم صرحوا
 فى الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين الاول انهم اقتصروا فى بابها على ان الفسخ لها هو الحاكم فقط والثانى
 انهم فصلوا هناك التفصيل المذكور ومقتضى ما هنا ان الفسخ لعقد ما من غير تفصيل وبعد ذلك فالخالفه من
 الوجه الثانى مسلمة ومن الوجه الاول ضعيفة اه حل (قوله وفصلوا فيه) أى فى فسخ الحاكم فقالوا ان لم
 يقبض السيد ما ادعاه فسخها الحاكم بعد التحالف وعادتنا ان قبضه وصورته ان يدفع المكاتب لسيد العين ثم
 يدعى ان أحدهما عوض الكتابة والآخر رديعة فيدعى السيدان كالمعاوض فيعتق العبد وينسخ عقد
 الغرض ويرجع العبد بما أدى والسيد بقيمة اه شيخنا وعبارة الشيخ سل قوله بين قبض ما ادعاه
 فان كان التحالف قبل القبض فسخ العقد ويرجع المكاتب رقيقاً وان كان بعد القبض فسخ العقد بالنسبة
 للنجوم ويكون المكاتب حراً ويرجع على السيد بما قبضه وهو عليه بالقيمة تأمل لكن الراجح ان الفسخ فى
 الكتابة اماهما أو أحدهما أو الحاكم كما هنا انتهت وعبارة الشارح فى باب الكتابة متناوشت واختلقت أى
 السيد والمكاتب فى قدر النجوم أى المال أو صفتها كنسبها أو عددها أو قدر أجملها ولا يثبت أولئك بينة التحالف
 بالكيفية السابقة فى البيع ثم ان لم يقبض السيد ما ادعاه ولم يتفق على شئ فسخها الحاكم كقياس ما مر فى البيع
 انه يفسخها الحاكم أو المتخالفان أو أحدهما وهو مال اليه الاسنوى وغيره لكن فرق الزركشى بان الفسخ
 هنا غير مخصوص عليه بل مجتهد فيه فاشبهه العدة بخلافه ثم وان قبضه أى ما ادعاه وقال المكاتب بعضه أى
 المقبوض وديعة على عندك عتق لا تفاهم على وقوع العتق بالتقديرين ورجع هو بما أدى ورجع السيد
 بقيمته وديعتاه ان فى تلافى المؤدى بان كان هو أو قيمته من جنس قيمة السيد وصفتها انتهت (قوله ثم بعد
 الفسخ يرد مبيع الخ) أى ان كان باقيا لم يتعلق به حق لازم غيره وقوله بزيادة متصلة أى لتبعيتها للأصل دون
 المنفصلة قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العدة من حينه لامن أصله وشمل ذلك ما لو فسخ ظاهر
 فقط واستشكل السيد بان فيه حكماً لا ظاهراً أحاط هو عنه بان الظالم انما يتبعى العتق ذلك وعلى البائع رد الثمن
 المقبوض كذلك وموتة الرد على الراد كما فى قيمة التعبير يرد اذا القاهدة ان من كان ضامناً لعين فرتة ردها عليه

فسخه أو أحدهما أو
 الحاكم) أى لكل منهما
 فسخه لانه فسخ لاستدراك
 الظلامة فاشبهه الفسخ بالعيب
 لانهم اقتصروا فى الكتابة
 على فسخ الحاكم وفصلوا فيه
 بين قبض ما ادعاه السيد من
 النجوم وعدم قبضه وسياقى
 بيان ذلك فى باب الكتابة
 (ثم بعد الفسخ يرد مبيع)
 مثلاً (بزيادة) له (مصلحة)
 وارش عيب فيه

اه شرح مر وفي قال على الجلال قوله بزيادة متصلة أي مطلقاً أي أو متصلة أن حدثت بعد الفسخ
 (قوله ان تعيب) ظاهر اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو كذلك لانه مضمون عليه ضمان يد اه حل (قوله وهو
 مانع من قيمته) أي يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له ارش مشد من حوال الظاهر نعم ففي قطع يده
 مانع من قيمته لانصفها وعليه مؤنة الرد لان من كان ضامنا لعين مؤنة ردها عليه اه شرح ج ومقتضاه انه
 لو تلف الاثر باق فة كان من ضمان المشتري ضمان يد كافي الروضة اه حل (قوله وهو مانع من قيمته)
 أي فالارش هنا غيره فيسافر في باب الخيار اه رشيدى على مر (قوله فان تلف حسا) أي بان مات وقوله
 كان وقفه الخ أمثلة للتلف الشرعى اه ع ش (قوله أو كاتبه) أي كتابة صحيحة اه ع ش (قوله ردمثله الخ)
 فلو تلف بعضه رد الباقي وبذل التالف قال في العباب بالارض مراده بذل الشئ ع ما تقدم في رد المبيع وامسالة
 الباقي وفي الروضة إشارة لذلك اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله قال في العباب الخ لم يذكروا ج
 ولعله لان ما ذكره عن العباب قد يمنع لانه حيث انفسخ العقد تعين رد ما وجد من المبيع وان لم يرض صاحبه
 وأما قوله ومراده الخ فبقيته نظراً لان ما تقدم في رد المبيع الذي ليس فيه فسخ قبله للعقد فتعذر الرد لتغير بق الصفة
 ثم وما هنا حصل فيه الفسخ بعد التحالف فلا طريق الى ابقاء العقد فلعل المراد ان البائع اذا لم يرض برد الباقي
 وبذل التالف أخذ بقيمة الجميع لان له المنع من الفسخ فليأمل فانه لم تحسم مادة النظر بذلك أيضا (قوله حين
 تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمعرفة الارش بأقل قيمتي العقد والقبض كما مر بأن النظر اليها ثم
 لا تغرم بل يعرف منها الارش وهنا المغروم القيمة فكان اعتبار حالة التلف البق خطيب ونقض بأنه جعل
 النظر الى قيمة الثمن التالف عند رد المبيع بحكم الارش من اعتبارها أقل ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض
 مع ان النظر فيها تغرم اه س ل (قوله فللبائع قيمته) وهي لفصله بخلاف ما لو وجد منه هار باقائه يغرم قيمته
 يوم الهروب للحيولة اه س ل وفي شارح ابن حجر ولو رده أو كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته
 لفصله بخلاف ما مر في الاثر لانه لا يمنع ذلك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبهها البيع وانتظار فكاكه
 وانما لم يخير الزوج في نظيره من الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى اجباره على أخذ البذل حالا اه
 (قوله فله أخذه) أي يجب عليه أخذه اه مر وعبارته وان كان قد أجره رجوع فيه مؤاجرا ولا يترعه
 من يد المكري حتى تنتضي المدة والمسمى للمشتري وعليه للبائع أجرة المثل للمدة الباقية من وقت الفسخ الى
 انقضائها انتهت وعبارة ج فله أخذه لكن لا يترعه الخ وهي طاهرة كعبارة الشارح في انه يخير بين أخذه
 حالا وأخذ أجرة مثل ما بقى من المدة وبين الصبر الى فراغ المدة وأخذ القيمة للحيولة لكن في شرح الروض
 ومثله ما بين الاول وهو وجوب الاخذ وأخذ أجرة المثل دون القيمة اه ع ش وقوله وأخذ القيمة
 للحيولة كان الاولى ان يقول لفصله نظير ما تقدم في المرهون والمكاتب تأمل (قوله وهو أولى) أي
 المفسوخ عنه أولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف وهذا تعليل ثان معطوف على قوله لان الفسخ الخ ووجه
 الاول به ان المعار والمستام غير مملوكين لو اضع البدأ ولا وقد صرحوا باعتبار قيمتهما يوم التلف والمفسوخ
 عنه كان مملوكا لو اضع البد قبل الفسخ باعتبار قيمته يوم التلف أولى منهما لكن المعتمد في المستام اعتبار اقصى
 قيمة كالمعصوب اه شيخنا (قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر) يعلم من هذا الفرق بين التحالف
 والحلف وهو ان التحالف لا يقي من نفي وإثبات كما تقدم بخلاف الحلف اه شورى (قوله ثم يرد مدعيها
 بزواده) استشكل رد الزوائد مع اتفاقهما على حدثتها في ذلك الزاد دعوى اهبة واقرا البائع له بالبيع فهو
 كمن وافق على الاقرار بشئ وتحالف في الحقيقة أو حجب بأنه ثبت يمين كل ان لا عقد فعمل بأصل بقاء الزوائد على
 مالك ماله العيين ولا يشكل بأنه لا أجر للبائع قيمته بالاستعانة مدعى الهبة لانه يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في
 الايمان اه شورى (قوله ثم يرد مدعيها الخ) انظر لو كان المردود أمة هل يحل للبائع وطوها أو لا ويظهر انه

ان تعيب وهو مانع من
 قيمته كما يضمن كالمهاو ذكروا
 الزيادة المتصلة من زائد
 (فان تلف) حسا أو شرعا
 صكاً وقفه أو بابه
 أو كاتبه (رد مثله) ان كان
 مثله أو هذا من زائد (أو
 قيمته عين تلف) حسا أو
 شرعا ان كان متقوما وان
 رهنه للبائع قيمته أو انتظار
 فكاكه أو أجره فله أخذه
 ولا يترعه من يد المكري
 حتى تنتضي المدة والمسمى
 للمشتري وعليه للبائع أجرة
 مثل ما بقي منها واعتبرت
 قيمة المنعوم حين تلفه لاجن
 قبضه ولا حين العقد لان
 الفسخ يرفع العقد من حينه
 لامن أصله وهو أولى بذلك
 من المستام والمستعار (ولو
 ادعى) أحدهما (بيعا
 والاتحريه) كأن قال
 بعثك بكذا فقبل بل وهبته
 (حلف كل) منهما (على نفي
 دعوى الآخر يرد مدعيها
 مدعيها) أي الهبة

يقال ان كان كاذبا في دعواه البيع وفي نفس الامر انه وهب لم يحل له التصرف مطلقا أي بوطء ولا غيره وان كان
ضادا فهو كالظاهر بغير جنس حقه فلا يجوز له الوطء لانه ليس بمالك وتظهر ذلك ما في العباب ولو قال بعثكمها بكذا
فقال بل زوجتكم احلف كل على نفي دعوى الآخر وتعود الجارية للمالكها وهل هو كعود المبيع بالافلاس
فيحتاج الى الفسخ أو يطريق الطفر ويجهان قال في الايعاب قال شيخنا أقربهم سما الاوّل وينبغي جوبانهم ما في رد
العين فيسألوا قال بعثكمها فقال بل وهبتي وحلفا اه باختصار في المتن اه شوبري (قوله بزوائد المتصلة
والمتصلة) في قل على اخلال مانته قوله بزوائد أي ولو منفصلة أو من غير عين المبيع نحو كسب العبد فان
تلفت زمة بدلها كالمبيع ولا أجرة له لو استعمله لاتفاقهما على عدمها وقياسه أنه لا يرجع بما أنفق عليه قالوا
وانما وجب ردّها أي الزوائد مع اتفاقهما انها على مدعى الهبة بدعواهما لانه لما سقطت دعواهما رجعت الى
أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا هر سيج لو اشترى ثوبا واستعمله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر
الشراء حلفه عليه ثم يسرد المبيع ولا يقرمه البائع ما استعمله لا يقره له بالملك وانما يدعي الثمن وقد تذر بحلفه
والبائع حيث شذفج البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بأنه هنا انتقل ملكه من غير ان يوجد رافع بزعمه
اه فانظره وحرره (قوله كما علم ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفة عقده معاوضة اه شيخنا لانهم ما في هذه
لم يختلفا في صفة العقد وانما اختلفا في أصله وعبارته على لانهم ما في هـ ذلم يتفق على عقد انتهت وعبارته الحاي
قوله كما علم ذلك من أول الباب أي من قوله وقد صرح أي العبد لان صحته كما علم بان يتفق عليها وتثبت بيمين البائع
أولانهم ما يتفقان في عقد بل في عقدين اه (قوله أو ادعى أحدهما صحته) بخبر قوله وقد صرح (قوله أو ادعى
أحدهما صحته) أي البيع تبع في ذلك الاصل وكان الاوّل ان يقول أي العدة ليناسب قوله السابق وقوله
هنا وما وقع الصلح الخ اه شوبري (قوله لان الظاهر مع الخ) من ذلك ما لو قال المشتري ما رأيت المبيع
وكذب البائع على ما قاله الغزالي وثبته في الروضة وأنكر ذلك الاسنوي ونقل تصديق المشتري عن الشيخ
أبي علي والقاضي الحسين والمتولي والرويانى وابن الشيخ برهان الدين في تعليقه على التنبية نقل انه رآه في
تعليق الشيخ أبي محمد اه عميرة والمعتمد تصديق مدعى العمة وهو مدعى الرؤية (فرع) اختلفا في ذكر
البدل صدق الاخذ كذا مشى عليه في الروضة قال هر وهو المعتمد قال ويحمله ما لم يكن الدافع مدونا والاصدق
فقبل له فلودفع أكثر من الدين فهل يصدق في ذكر البدل بالنسبة لازية فقال ظاهر كلامهم انه لا فرق ويوجه
بغيره والتأويل لاحتمال انه ظن ان الجميع عليه أو تخاف شر الدائن أو نحو ذلك اه سم (قوله حلف مدعيها
غالباً) ومن الغالب ما لو ادعى أحدهما رؤية المبيع والاخر عدمه أو سواء كان المدعى البائع أو المشتري
ومن الغالب ما لو باع شيئا فظهر كونه لابنه أو موكاه فوقع الاختلاف كان قال الابن باع أبي مالى في الصغر
متعديا وقال الموكل باع وكيل مالى متعديا وقال المشتري لم يتعد الى ولا الوكيل صدق المشتري بيمينه لان كلا
من الاب والوكيل أمين ولا يثبتهم الابحجة ومن الغالب أيضا ما لو زعم أحدهما انه عقد وبه نحو صبا أو أمكن
أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق النافي لذلك على المعتمد ومن الغالب أيضا ان من وهب شيئا في مرضه
وأدعت ورثته غيبة هـ حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وأدعوا استمرارها اليها ومن الغالب
أيضا ما لو باع الثمرة قبل بنو الصلاح أو الزرع في الارض كذلك ثم اختلفا هل شرط القطع أم لا فالقول قول
مدعى الصحة ومن الغالب أيضا ما لو أنى المشتري بخمر أو بمانع فيه فارة وقال قبضته كذلك فانكر البائع
القبض كذلك صدق البائع بيمينه ولو صبه في ظرف المشتري فظهر فيه فارة فادعى كل أنها كانت من عند الآخر
صدق البائع لدعواه الصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن اه شرح هر وقوله ولان الاصل
في كل حادث وهو النجاسة هنا للبيع وكونها بلا مالة المبيع للفاخرة في ظرف المشتري أقرب من كونها كانت
في ظرف البائع قبل قبض المشتري وظاهره تصديق البائع وان قامت قرينة على صدق المشتري ككون الفارة

(بزوائد) المتصلة والمتصلة
اذلا ملك له فيه ظاهرا
وانما لم يتحالفا لانهما
لم يتفقا على عقد كما علم ذلك
من أول الباب وانما ذكر
هنا ليرتب عليه رد الزوائد
فانه قد يتحقق (أو) ادعى
أحدهما (صحته) أي البيع
(والاخر فسادا) كان ادعى
اشتماله على شرط فاسد
(حلف مدعيها) أي العمة
فيصدق لان الظاهر معه
وخرج بزادنى (غالبا)
مسائل

مستفجة أو متبرية ولا مانع منه لجواز أن يكون ذلك في طرف المشتري بواسطة مانع غير هذا المبيع فصب عليها
 المبيع وظاهر أيضا أن المشتري لو علم استحالة كونه في يده كان غسل الجرة قبل ذلك وجعلها وسدها بما يمنع من
 وصول الفأرة إليها ولم تزل يده عنها بحيث يمكن وقوع الفأرة فيها ولم يشهر جازله أخذ قنبر الثمن من مال
 البائع بطريق الظفر لتحقيقه بطلان البيع اه ع ش عليه ومن الغالب دعوى الزوج أن العقد بولي
 وشهود مع انكاره ذلك وكذا دعوى المرنين إنما أذن بشرط رهن الثمن وانكار الراهن ذلك وكذا دعوى
 المكاتب تعدد النجوم في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك اه قل على الجلال
 (قوله منها مالو باع ذراعا الخ) ومنها مالو واشترى نحو مغبوب وقال كنت أظن القدرة عليه فبان عجزى فيصدق
 بهينه كما أفتى به القفال لا يمتداه بقيام الغصب اه شرح مر (قوله معلومة الذراعان) كان وجه التقييد به
 أن مجهولتها لا تطيد دعوى المشتري شيوع الذراع الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على جهله بخلاف
 المعلومة إذ يصير معلوما بالجزئية حرر اه سم (قوله ذراع معين) المراد به المبهم اه سم أي فيكون مجازا
 علاقته الضدية والقرينة استحالة المعنى الأصلي لأن التعيين لا يقتضي الفساد اه وكتب الشوري قوله
 ارادة ذراع معين أي في ارادته بأن أطلق الذراع في العقد ثم قال أردت به ذراعا معينة بعينه لا شائعا وحاصله
 أن المراد بالمعين المبهم وليس المراد به الشخص أو المراد الشخص ويكون وجه البطلان عدم موافقة المشتري
 عليه فتأمل اه بحروقه وعبارة الشيخ عبد البر قوله ذراع معين كان يقول أردت ذراعا بعينه مبهما في العشرة
 الصادق بأولها وآخرها واحد من وسطها وحيثما يكون شيئا بعينه من عيده وذلك باطل اه (قوله وادعى
 المشتري شيوعه الخ) المراد من هذا أن الذراعان معلومة كمسرة وقال له بعثك ذراعا بعينها مثلا فقال اشتريت
 ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفر ذلك ذراع معين من العشرة لتقف عليه وقال المشتري
 بل أردت ذراعا شائعا من العشرة فيكون المبيع العشر هذا مراده كما علم من جملة الاسنوي ولا يصح غير هذا
 وقوله فيصدق البائع بهينه على ذلك بأنه أدري ب ارادته اه سم وتقدم في باب البيع أن يبيع الذراع مثلا
 من الأرض متى كان معينا صح بيعه مطلقا أي سواء كانت الأرض معلومة الذراعان أولا وأما إذا كان مبهما
 فيصح أن كانت معلومة الذراعان والأفلا يصح (قوله فيصدق البائع بهينه) أي لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته اه
 شرح مر (قوله مبيع معين) أي في العقد أو في مجلسه وقوله فيحلف المشتري في المعين أي في العقد أو في
 مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع أو الثمن على التعيين في العقد أو المجلس اه حل اه
 ع ش على مر (قوله معين) أي ولو في المجلس بأن كان في الذمة وقبض في المجلس لأن الواقع في المجلس كالواقع
 في العقد اه شيخنا (قوله هو أولى من تعبيره بالعبد) الأولى أن يقول أعم لأن العبد لا مفهوم له فلا يلزم من
 الحكم عليه بشئ نفيه عن غيره فغيره مسكوت عنه اه ع ش وفي الشوري وسيأتي في جنابة الرقيق أنه
 قال وتعبيري به أعم فليتأمل وجه المغيرة اه (قوله فإن كان المبيع في الذمة) والضابط أن يقال إن جرى
 العقد على معين أو على مافي الذمة وقبض في المجلس فالقول قول المردود عليه بائعا كان أو مشتر يا وان جرى على
 مافي الذمة ولم يقبض في المجلس فالقول قول الراد كذلك ويجري هذا الضابط في جميع الديون وسائر المعاملات
 كما قاله شيخنا العزيزي (قوله حلف البائع فيصدق) أي ولا يرد عليه سواء كان الثمن معين أم في الذمة وقوله
 فيحلف المشتري في المعين أي ولا يرد عليه سواء كان المبيع معين أو في الذمة وقوله والبائع فيما في الذمة أي
 ويرده على المشتري سواء كان المبيع معين أو في الذمة

(باب في معاملة الرقيق) أي وما يبيع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتملك اه ع ش على مر وذكره هنا
 تبع الشافعي أولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للمعاوي كالرافعي لأنه تبع الحر فاحتج أحكامه عن جميع
 أحكامه ولو أتى فيه بعضها وتوجيه ذلك يمكن أيضا بل فيه إشارة لحريان الخالف في الرقيقين كما مر ومن تعقبه

منها مالو باع ذراعا من أرض
 معلومة الذراعان ثم ادعى
 ارادة ذراع معين ليهسد
 البيع وادعى المشتري
 شيوعه فيصدق البائع بهينه
 وما لو اختلفاهل وقع الصلح
 على الانكار أو الاعتراف
 فيصدق مدعى الانكار لأنه
 الغالب (ولو رد) المشتري مثلا
 (مبيع معين) هو أولى من
 تعبيره بالعبد (معينا) فأنكر
 البائع أنه المبيع حلف
 البائع فيصدق لأن
 الأصل مضي العقد على
 السلامة فإن كان المبيع في
 الذمة ولو لمسلم فإنه بان
 يقبض المشتري ولو لمسلم
 المؤدى ع في الذمة ثم يأتي
 بمعيب فيقول البائع ولو لمسلم
 إليه ليس هذا المقبوض
 فيحلف المشتري أن هذا هو
 المقبوض لأن الأصل بقاء
 شغل ذمة البائع ويحجب مثل
 ذلك في الثمن فيحلف المشتري
 في المعين والبائع فيما في الذمة
 وذكر الخليف من زيادتي
 (باب) في معاملة الرقيق
 عدا كن أو أمة فتعبري به
 فيما يأتي

للقراض الواقع في التنبه لانه وان أشبهه في ان كلافه تحصيل ربح ياذن في تصرفه لكن انما يتضح على القول
المرجوح ان اذن السيد لقنه توكيل والاصح انه استخدام اه شرح مر (قوله في معاملة الرقيق) مصدر
مضاف لفاعله أو مفعوله وكل مرادوا المعاملة أحص من التصرف وهي المرادة هنا كالمسياني (قوله أولى من
تعبيره بالعبد) وجه الأولوية ان تعبيرا الاصل هوهم ان الاحكام التي تثبت للعبد لا تثبت للامة مع انما يستويان
اه ع ش (قوله أولى من تعبيره بالعبد) قال مر يعني القن قال ع ش عليه قوله يعني القن عبارة تهذيب
الاسماء واللغات للنووي العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو عند الفقهاء من لم يحصل فيه شيء من
أسباب العتق ومقتضاه بخلاف المكاتب والمدير والملق عتقه على صفة والمستولدة هذا معناه عند الفقهاء
سواء كان أبواه مملوكين أو معتقين أو حريين أصليين بان كانوا كافرين واسترق هو أو كان أحدهما بصفة والآخر
بغيرها أو مملوكا أهل اللغة فانهم يقولون القن العبد اذا ملك هو وأبوه كذا صرح به صاحب المجمل والجوهري
وبغيرهما قال الجوهري ويستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمذكر والمؤنث قالوا ور بما قالوا عبيدا قنان ثم
يجمع على أقنة وعبارة المصباح القن الرقيق ويطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره فيقال عبقن وعبيدقن وأمة
قن بالاضافة وبالوصف ور بما كان جمعه اقنان وأقنة وهو الذي ملك هو وأبواه وأما من يغلب عليه ويستعبد فهو
عبد ملك ومن كانت أمه أمة وأبوه عربيا فهو هجين فتفسير الشيخ للعبد بالقن لا يوافق اللغة ولا اصطلاح الفقهاء
(قوله تصرفاته) المراد بالتصرفات الافعال ولو لسانية فقوله كالولايات أي كآثارها كالتمزيج والقضاء والمراد
بالنفوذ الاعتداده شرعا وقوله والشهادات لا يحتاج لتقدير لانها افعال وقوله وما ينفسد أي يعتديه شرعا وقوله
كالعبادات ولو قولية فانها أفعال على ما مر اه شيخنا (قوله ثلاثة أقسام) النسمة ليست حاضرة لانها لا تناول
الجنايات وهي من الافعال وقد أردتم بالتصرف الفعل الا أن يقال التقسيم للافعال الجائزة شرعا والجناية ليست
كذلك اه شيخنا (قوله كالولايات) أي أثر الولايات أي ما ينشأ عنها من التزويج والحكم والافاتولايات نفسها
لا تنصف بكونها تصرفا بل هي معنى قائم بالشخص اه شيخنا ع ش ماوى (قوله كالعبادات) اطلاق التصرف
على العبادات فيه مسامحة وكذا الشهادات الا أن يراد بالتصرفات مطلق الافعال والشهادات فعل الانسان
والعبادات فعل الاركان ومعنى كون العبادات نافذة انهم اعتمد في اسقاط الطلب اه شيخنا (قوله كالعبادات)
أي على تفصيل في نحو الاحرام اه رشيدى على مر وعبارة ع ش قوله كالعبادات ومنها الحج
فيصير بغير اذن سيده ويقع له نفلا وان كان له تحليه انتهت (قوله والاجارة) سواء وردت على العين أو على
ما في الذمة اه ع ش (قوله لا يصح تصرفه) أي الرقيق كما خرج المبعوض فانه ان كانت مهايأة لم يتوقف
شراؤه لنفسه في نوبته على اذن مالك بعهده وفي غير نوبته لا يصح شراؤه لها أي لنفسه فان لم تكن مهايأة صح شراؤه
لنفسه ان قصد أو اطلق فيما يظهر ترجحه من تردد وقيل يجري فيه خلاف تقرير الصفة وهما احتمالا ان
لا ذرى اه شوبرى باختصار (قوله لا يصح تصرفه في ماله) أي مباشرة لعقد ماله وشمل التصرف المالى
تصرفه في رقبته ومنفعة فيبيع نفسه ويؤجرها باذن السيد اه شيخنا (قوله في ماله) وكذا في اختصاص
وانما اقتصر على المالى لانه هو الذى يتم به بالحكمة والضمان والمراد المالى المحض ليجز الخلع اه شيخنا
أما الخلع فيصير منه سواء كان زوجا أو زوجة وعبارته في الخلع وشرط في الزوج خعة طلاق فيصح من عبد
ومحجور بسفه ويدفع العوض للمالك أنهما مالم قال وشرط في الملتزم اطلاق تصرف ماله فلا تختلف أمة بلا
اذن سيد بهين بانث بغير المثل في ذمتها أو بدين قبه تبين الى آخر ما هناك (قوله لا يصح تصرفه) أي ولو في ذمته اه
شرح مر (قوله لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده) وقد يصح تصرفه بغير اذن سيده كان امتنع بتسليمه
من اتفاقه عليه أو قد ذرت من اجتهاد لم يمكنه في الضرورتين من اجتهاد الخا كم فيصير شراؤه في الذمة وبين مال
سيده ما تمسح عليه و كان بعهده في شغل لم يلد بغيره أو اذن له في نج أو ضرر ولم يتعرض لاذنه في الشراء

أولى من تعبيره بالعبد وان
قال ابن حزم لفظ العبد
يتناول الامة (الرقيق)
تصرفاته ثلاثة أقسام مالا
ينفذ وان اذن فيه السيد
كالولايات والشهادات وما
ينفذ بغير اذنه كالعبادات
والطلاق والخلع وما يتوقف
على اذنه كالبيع والاجارة
وهو ما ذكره بقول (لا يصح
تصرفه في ماله) هو أولى من
اقتضاه على الشراء
والاقتراض (بغير اذن سيده)
فيه (وان سكنت عليه) لانه
شعور عليه لحق سيده

وتعذر عليه مراجعة الحاكم فيصعق شراؤه في الذمة وبعين مال سيده بقدر ما يحتاج اليه اه شرح مر مع
 زيادة الغش عليه (قوله لا يصح تصرفه بغير اذن سيده) ثم لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صاحبه ولو مع
 نهي السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عوضا كالاكتساب ودخل ذلك في ملك السيد قهرا الا أن يكون
 الموهوب أو الموصى به أصلا أو فرعاً للسيد تحية نفقة عليه حال القبول بخور مائة أو صغر فلا يصح القبول وتظيره
 قبول الولي له ذلك اه شرح مر (قوله بغير اذن سيده) أي المعتبر اذنه شرعا فلا كان السيد محجورا عليه
 مع تصرفه باذن ولي السيد بشرط أن يكون الرقيق ثقة مأمونا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ثقة
 مأمونا أي أن دفعه له مالا من أموال السيد اه ج وقضيته أنه لو أذن له ولي المحجور في التصرف في الذمة لا يشترط
 أمانته وقد يتوقف فيه بأنه إذا لم يكن أميناً بما اشترى في الذمة وأهلكه فيتمسك به بدمته وكسبه وفي ذلك ضرر
 بالولي عليه (قوله بغير اذن سيده) أي كل من له عليه سيادة فلا كان لثنين رقيق فاذن له أحدهما لا يصح حتى
 يأذن له الآخر كالأذن له في النكاح لا يصح حتى يأذن له الآخر نعم إن كان بينهما مامها ياء كفي اذن صاحب
 النوبة اه شرح مر وبعبارة حل قوله بغير اذن سيده أي وإن تعدد السيد فلا بد من اذن كل
 واحد منهما يكون مأذونا لكل منهما ووكيله باذن الآخر إن قال كل التجري وشريك في كونه يصير وكيله عن
 كل بالقول المذكور ونظرا لأن كلاً لم يسأل في ذلك إلا أن يقال هي وكالة حكمية تملك تكن مهاباة والا لاكتفى باذن
 صاحب النوبة انتهت (قوله فبرئ مالكة) أي يجب رده على مالكة وإن لم يطالب رده فثبته الرد على من العين في
 يده وتعلق بدمته العبد على القاعدة اه قل على الجلال (قوله ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضاً) لكن
 إن رده إلا أخذ للسيد فظاهر وأما لو رده للعبد فهل يبرأ أو لا قال شيخنا ع ش الذي يظهر أنه إن كان المال تحت
 يد العبد باذن السيد برئ برده عليه وإن كان تحت يد العبد بغير اذن سيده لم يبرأ برده للعبد اه برماوى (قوله
 فإن تلف في يده ضمنه في ذمته) أي أن كان بائعاً عرسيداً فإن كان ضمنها تعلق الضمان برقبته العبد لا بدمته اه
 من شرح مر وع ش عليه نقلاً عن سم على ج (قوله ضمنه في ذمته) وهذا بخلاف ما لو أودعه
 وشيد فتلف في يده فلا يضمن وإن فرط كما ذكره الشيخ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق
 الضمان بدمته أنه التزمه هنا بعد فتعاقبه بخلافه ثم إذا التزم فيه له دل وان الزم الحفظ اه ع ش على
 مر (قوله لأنه ثبت برضاه مستحقة الخ) إذا القاعدة أن مال الزم بغير رضاه مستحقة كتلف يغصب تعلق برقبته فقط
 سواء أذن فيه السيد أم لا أو برضاه مع اذن السيد تعلق بدمته وكسبه وما يبيده ولا يلزمه الاكتساب ما لم يعصب به
 كما يأتي تظيره في الغاش أو بغير اذن السيد تعلق بدمته فقط اه شرح مر (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع
 لكل من المستثنين وقوله بعد عتق وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع
 بما غرمه عليه لأن قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أو لا فيه نظرو قياس ما يأتي من أن المأذون له إذا
 غرم بعد عتقه مال الزم بسبب التجارة لا يرجع على سيده أنه هنا كذلك وهو المعتمد وقد يفرق بأن المأذون
 له لما كان تصرفه باذن السيد ونشأ منه الدين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كان أجرو مدة ثم
 اعتقه فإن الاجرة لسيد بعد الاعتاق ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما هنا فإن تصرفه ليس ناشئاً عن اذن
 السيد ولا علقته له به فنزل ما يغرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبي وهو يرجع على من تلفت العين في يده اه
 ع ش على مر (قوله أولي بعضه) عبارة شرح مر بعد العتق ليجعل له بعضه اه وكتب عليه ع ش
 قوله بعد العتق ليجعل أي خلافاً للحج وشيخ الاسلام والأقرب ما قاله ج لأن امتناع مطالبته لجزءه عن الأداء عدم
 الملك فيه ملكاً يفسد به على الوفاء ولو لبعضه فلا وجه للمنع على أن التأخير قد يؤدي إلى فوات الحق على
 صاحبه وأما الجواز تلف ما يبيده قبل العتق انتهى لكن المعتمد ما في شرح مر اه شيخنا ع ش (قوله وإن
 أذن له في تجارة) إن قال التجري أو التجري لم يقل في خلاف التجري فإنه فاسد فيما يظهر من احتمال أن في ذلك

(فبرئ) أي المبيع أو نحوه
 سواء أكان بيده أم بيد سيده
 (لمالكه) لأنه لم يخرج عن
 ملكه ولو أدى الثمن من
 مال سيده استرد أيضاً (فإن
 تلف في يده) أي يد الرقيق
 (ضمنه في ذمته) لأنه ثبت
 برضاه مستحقة ولم يأذن
 السيد فيه (أو) تلف في
 يد سيده ضمن المالك
 أي ما شاء) لوضع يدهما
 عليه بغير حق (و) لكن
 (الرقيق إنما يطالب به بعد
 عتق) له أو لبعضه لأنه لا مال
 له قبل ذلك (وإن أذن له
 سيده) في تجارة

ولا يشترط قبول الرقيق للأذن بل لا يرتد بده أه ايهاب وانظر لو قال أنجز لي ولنفسك أه شو برى (قوله
 تصرف بحسب اذنه) أي وان لم يدفع له السيد ما لا يتصرف في الذمة حيث أنه شرح مر (قوله فان أذن
 له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن القدر والابحار والملاول لان الحال قد يعتضى ابدال ذلك
 الصلحة كما في الوكيل قاله ابن الخياط أه حل (قوله أيضا فان أذن له في نوع الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف
 بحسب المصلحة في كل الأنواع والأزمنة والبلدان ولا يبيع نفسه ولا بدون ثمن المثل ولا يبيع المبيع قبل قبض
 ثمنه ولا يسافر بها الا باذن نعم يجوز له الشراء لنفسه أه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولا
 يسافر بها الا باذن هـ هذا يناقض قوله السابق والبلدان من قوله فان لم ينص له على شيء الخ اذ من لازم
 هذا التعميم خصوصاً مع لفظ الجمع السفر وقد يجب منع التلازم اذ قد ينقل الأذن في السفر عن اطلاق الأذن في
 البلدان فيما اذا أذن له في السفر الى بلد معين كما ينقل اطلاق البلدان عن الأذن في السفر في أنه يجوز له
 التصرف في المال في أي بلد وجده فيه من غير ان يسافر هو به أو يقال ان ما عرف في صحة التصرف لا في الجواز
 وعدمه وما هنا في جواز الانتقال به فليتأمل (قوله وبخاصة في عهدة) قال الاستوى العهدة المطالبة الناشئة عن
 المعاملة فلا يخصم سارقاً ولا غاصباً وليس له المدعى عليه كما صرح به الرافعي في عامل القراض وهذا له فأنما له
 أه شو برى وقال في شرح الروض العهدة التبعة والغرم والمواخذة (قوله ولا ينزل بذلك) أي ولا باستئلاذ
 السيد لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو أعماء كذلك ولا يعزل نفسه لانه استخدام وينزل باجارة سيده
 له ويكاتبه ولو فاسدة وزوال ملك سيده عنه أه قل على الجلال (قوله أيضا ولا ينزل بذلك) وبقي ما لو جن
 أو أئتمنى عليه ثم أفاق هل يحتاج الى اذن جديد أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه استخدام وتزد فيه سم على
 منهج أه ع ش على مر (قوله وله التصرف في البلدة التي أتى اليها) وهل يتقيد بذلك بما اذا تساوى نقداهما
 أم لا فيه نظر والاقرب انه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الأذن من ثمنه بلده أو غيره حيث كان فيه ربح
 وقلنا يبيع بالعرض كما في عامل القراض واذا اشترى شيئاً زيد ثمنه في محل الشراء على ثمنه في محل الأذن لم يحز
 الا اذا غلب على ثمنه حصول ربح فيه كان كان يتسرع في بيعه في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به أه ع ش
 على مر (قوله بحيث يصح تصرفه لنفسه) بان يكون بالغاً راشداً قال جج والاوجه اشتراط رشده حتى
 في شرائه نفسه من سيده وان كان عقداً فانه لا يملك حكم البيع في أكثر أحكامه أه شو برى (قوله وليس
 له بالأذن فيها نكاح) كما لا يخبر لو اذن له فيه ولو دفع له العاقبة قال ابنه هـ رأس مالك وانجز أو تصرف وانجز
 جاز له ان يشتري في ذمته بأكثر من ثمنها كذا في الروضة وظاهره انه لا يكتفى الا بقرار على تصرف مع قوله رأس مال
 ولو قال انجز فيها جاز ان يشتري بقدرها في ذمته ولم يرد عليها ولو اشترى بعينها ثم تلفت قبل القبض انفسج البيع
 ولو اشترى بعينها ثم أقبضها للبائع ثم عادت عليه بفسخ لم يحج في التصرف فيها الى تجديد اذن أه حل (قوله
 ولا تبرع) أي بسائر التبرعات من هبة وعارية وغيرهما ولو بشئ من قوته فيما يظهر نعم ان غلب على ثمنه رضا
 السيد بذلك جاز أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو بشئ من قوته أي ولو كان قتر على نفسه
 فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك السيد والقول قوله في قدر ما يغرمه وقوله جاز أي خصوصاً التبرع الذي
 لا يعود منه نفع على السيد كقمة فضلت عن حاجته موقوف مالاً له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء أو يتقيد
 ذلك باقل معمول فيه نظر والاقرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطاً لحق السيد فلو طعن بزيادة
 على ذلك جاز أه وقال الشيخ غير من التبرع اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار أه سم على المنهج أقول
 قد يمنع ان هذا من التبرع بحيث خرجت العادة به وينزل علم السيد بذلك منزلة الأذن فيه ويكون ما يصرفه على من
 يخدمه كالاجرة التي يدفعها عند الاحتياج للاستجوار لعمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه بحيث اتفق
 التبرع على من يعينه لم يفعل أه ع ش على مر (قوله ومنفعة) نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح

تصرف بحسب اذنه) بلخ
 السيد أي بقدره فان أذن
 له في نوع أو وقت أو مكان
 لم يتجاوز به ويستفيد بالأذن
 فيها ما هو من نواحيها كنشر
 وطى وحمل متاع الى خانوق
 ورد بيع وبخاصة
 في عهدة (وان أتى) فانه
 يتصرف بحسب اذنه
 ولا ينزل بذلك لانه مهنية
 فلا توجب الجواز التصرف
 في البلدة التي أتى اليها الا ان
 خص سيده الأذن بتصرفها
 وظاهر ان شرط صحة تصرفه
 الرقيق بالأذن كونه بحيث
 يبيع تصرفه لنفسه لو كان
 حراً (وليس له) بالأذن فيها
 (نكاح ولا تبرع ولا تصرفاً
 في نفسه) رقية ومنفعة ولا في
 كسبه

أو ضمان بأذن سيده كان له أن يوجب نفسه من غير إذن سيده وإن يوجب أموال التجارة من رقيق وديار وغيرهما
 اهـ حل (قوله ولا إذن لرقبته) اضافته اليه لجواز التصرف فيه اهـ شرح مر (قوله ولا إذن لرقبته
 أو غيره في تجارة) أي بغير إذن السيد لا تنفاه الاذن له في ذلك فان أذن له فيه جاز ويغزل الثاني بعزل السيد له
 وإن لم يتزعم من يد الأول هذا كله في التصرف العام فان أذن المأذون لعبسدة التجارة في تصرف خاص كشرائه
 أو بجاز كما صححه الامام وجزم به الغزالي وابن المقرئ وإن اقتضى كلام البغوي المنع لأنه يصدر عن رأيه ولأنه
 لا غنى له عن ذلك وفي منعه منه تضيق عليه اهـ شرح مر (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة)
 والقياس أنه يرجع الحاكم في غيبة سيده ليأذن له في الانفاق على نفسه فان تعذر جاز له الاستقلال بالانفاق
 للضرورة وليس له الاقراض على المعتمد زى (قوله ولا ينفق على نفسه) بخلاف أموال التجارة كالعبسدة
 فينفق عليها من مال التجارة اهـ شيخنا (قوله ولا يعمل سيده) أي ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن
 وكل الغير السيد لأنه صار يشتري من مال نفسه اهـ عبسدة (قوله أيضا ولا يعمل سيده) أي
 ولا مأذونا السيد يبيع أو غيره لأن تصرفه اهـ مر اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي ولو فاسدة
 لأنه مستقل كافي التهذيب وهو مقتضى المطلق الشارح كرو عبارة العلامة الشوبري قوله بخلاف المكاتب
 الخ أي كتابة صحيحة اما فاسد الكتابة فلا يعمل سيده كما صرح به ابن المقرئ في روضه في بابها قال وهذا يخالف
 مانته في الروضة عن الامام والغزالي أن له أن يعمل كالمكاتب كتابة صحيحة وقد راجعت كلام التهذيب فرائته
 غافره على ضعفه فالا قوى قول الامام والغزالي أي من أن له أن يعمل المكاتب كتابة فاسدة وصح في
 الجاشية مانته في الروضة عن التهذيب فهو المعتمد اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي استقلاله
 المكاتب تبعا كولد المكاتبه الحادث بعد كتابتها فلا تجوز له معاملة السيد ولو قلنا بوقف كسابه وهو المرجح لانا
 لا تجزم فيها بما جزمنا به في كسب المكاتب يعني استقلاله وذلك يقتضي بطلان تصرفه معه قال البلقيني ولم
 أر من تعرض له وهو فقه حسن وأقره عليه الشيخ وكتب عليه ويجوز معاملة البعض مع السيد في الاعيان
 مطلقا وفي الذمة اذا كان بينهما ما ياتى قاله البلقيني قال ولم أر من تعرض لذلك وهو من دقيق الفقه اهـ وأقره
 عليه هو الشيخنا فيما كتبه بهما شرح الروض في كتاب المكاتب اهـ شوبري (قوله بخلاف المكاتب)
 راجع لجميع ما تقدم فهو مفهوم الرقيق فيما مر اهـ شيخنا وأصله للهابي وهو غير صحيح لأنه يقتضي أن
 المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغير إذن سيده مع أنه ليس كذلك كما هو منصوص عليه في المتن في باب الكتابة
 فالأولى ما تفيد عبارة الشوبري من أنه راجع للاخير فقط وهو قوله ولا يعمل سيده أي بخلاف المكاتب
 فإنه يصح أن يعمل سيده لأنه معه كالأجنبي فهو مفهوم التعليل أي قوله لأن تصرفه لسيدته اذ يفهم منه أن
 الذي يتصرف لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعمل سيده (قوله وسبأني في الاقرار الخ) مراده بهذا الاستثناء
 من القسم الأول لأن الاقرار المذكور يصح بالأذن وبغيره ومراده أيضا الاعتذار عن ترك ذكره هنا وإن ذكره
 في كتاب الاقرار اهـ شيخنا وعبارته في كتاب الاقرار وقبل اقرار رقيق بوجوب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق
 برقبته فقط ان لم يصدق سيده وقبل عليه بدن تجارة اذن له فيها (قوله ومن عرفه الخ) لا يخفى أن المعرفة
 هي التصديق الجازم وقد يطلق على غير الجازم الذي هو الطرف الرابع كما أن العلم التصديق الجازم وقد يراد
 به الطرف الرابع فهل المراد بالمعرفة هنا حقيقة أنها وما يشبه الظن وخرج من لم يعرف رقبته فانه تجوز
 معاملة من تجوز معاملة من لم يعرف نفسه ولا رشده ولم يتقدم عليه بجر بالسفوف ولو اشترى مأذونا له في التجارة
 مع أموال التجارة التي يبيده لم يشترط أن يأذن له المشتري في التصرف في ذلك المال حيث علم الأذن له قاله
 ابن الرفعة ورده والشيخنا بأن يبيع المأذون له بجر عليه فلا بد من إذن المشتري له وفي الخادم أن هذا مستثنى
 من كون يبيع المأذون بجر عليه أي يحل كونه بجر عليه اذا باعه ذون أموال التجارة اهـ حل والمعتمد أنه

(ولا إذن) لرقبته أو غيره
 (في تجارة) لأنها لا تتناول
 شيئا منها ولا ينفق على نفسه
 من مال التجارة وتعبيرى
 بالنبرع والتصرف أعم من
 تعبيره بالنصدق والاجارة
 (ولا يعمل سيده) يبيع
 وشرا واجارة وغيره لأن
 تصرفه لسيدته بخلاف
 المكاتب وسبأني في
 الاقرار خمسة اقراره بدون
 معاملة وبغيرها (ومن عرف
 رقبته لم يعمل) أي لم يجز أن
 يعمل (حتى به) لم الاذن
 بجميع سيده

لا فرق بين بيعه وحده أو مع أموال التجارة اه شيخنا ح ف (قوله ومن عرف رقه الخ) أي تحقق رقه ولا
يكفي فيه قرينة كونه عليه رضى العبيد ومن ثم كان الاصح جواز معاملته من لم يعرف رقه ولا جريته كمن لا يعرف
رشته ولا صفه اه شرح مر (قوله أو بينة) المراد بالبينه هنا أخبار عدلين أو رجل وامرأتين أو عدل إن
لم يكن عندنا حكم اه شيخنا (قوله أو شيوخ) ولا يشترط وصوله لحد الاستفاضة الآتي في الشهادات فيها
يظهر لما تقرر من أن المدار على الظن اه شرح مر وعبارة حل قوله أو شيوخ أي وإن لم يصل إلى حد
الاستفاضة وإذا ظن فله عدم تسليم المال حتى يثبت الاذن عند الحاكم أو يقر السيد بالأذن له عند الحاكم
أو عندما يثبت به شهادته انتهت (قوله حفظ المال) في تعليل عدم جواز المعاملة به إذا نظر إذا لم يلزم الإنسان
حفظ ماله اه رشيدى (قوله وينبغي جوازه) أي التعامل المفهوم من المعاملة (قوله بخبر عدل واحد)
هل ولو فاسدنا اعتد صدقه كما رشد إليه التعليل ويرشد أيضا إلى أن الظن المستند إلى قرينة الحلال كاف اه
حل (قوله وإن كان لا يكفي عند الحاكم) والمعنى ينبغي الاكتفاء بخبر عدل واحد في جواز معاملته وإن كان
خبر العدل الواحد لا يكفي في الثبوت عند الحاكم لوتنازع المعامل والسيد اه عبد البر كأن اشترى شيئا
بشئ وطالبه المائع به ليس دفعه من الدراهم التي في يده فأنكر السيد أنه مأذون له في التجارة واختصم هو
والمعامل عند الحاكم فطالب الحاكم من العامل بينة أن هذا العبد مأذون له فلا يكفي عدل واحد في الثبوت عنده
اه شيخنا العزيزى وعبارة قل قوله كما لا يكفي الخ بمعنى أن المعامل يأتي إلى الحاكم ويقول سمعت السيد
أذن أشاع بين الناس أنه أذن له أو يأتي العبد بعدل عند الحاكم يشهد له أنه سمع السيد أذن ليثبت له التصرف
فليس للحاكم الحكم بثبوت التصرف له بذلك فقوله كما لا يكفي الخ تنظير لقوله وإن كان لا يكفي وفي بعض النسخ
استقام لفظة لاه هذه وما بعدها فيكون تنظيرا لقوله وينبغي جوازه الخ وهذا هو الذي في كلام السبكي كما
يصرح به كلام الدميرى وغيره (قوله كما لا يكفي سماعة) أي سماع المعامل بلا واسطة أي لا يعمل بقوله
سمعته أي الاذن من سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وإن كان يكفي سماعة لجواز معاملته وقوله ولا
الشيوع أي لا يثبت الاذن عند الحاكم بالشيوع حتى يحكم بذلك وإن كان يكفي الشيوع لجواز المعاملة
اه زى مع زيادة لشيخنا العسماوى وقوله أي لا يعمل بقوله سمعته ومروءة هذه المسئلة أنه إذا أنكر السيد
الاذن بعد المعاملة واختصم هو والمعامل وادعى العامل أنه سمع الاذن من السيد أو من الأشاعة لا ينفعه
ما ذكر عند الحاكم فلا يثبت الاذن عند الحاكم بما ذكر حتى يحكم به اه تقرير عزيزى (قوله كما لا يكفي)
أي عند الحاكم سماعة أي المعلم من السيد ولا ينبغي أن لفظا في هذا وما قبله وجود في نسخ المصنف لكن
مضروب عليها بالفلم ويدل على استقامتها نقله الدميرى عن السبكي وحينئذ يتوقف في قياس السماع من عدل
على السماع من السيد فثبت لا واضح إلا أن كانت عبارة السبكي كما نقله الدميرى وإن لم ينقلها بالمعنى حور أقول
وعبارته في شرح الأصل بعد المتن مانصه ظاهر هذا الكلام أنه لا يجوز بخبر عدل واحد وينبغي أن يجوز لأنه
يحصل الظن وإن كان لا يكفي عند الحاكم كما أن سماعة من السيد والشيوع وقول الرقيق كذلك وكما في العبادات
أو يقال إن المعاملات أضيق فباعتبارها ما اعتبره الشرع في نقل الأيدي اه حل (قوله كما لا يكفي) أي عند
الحاكم أي في صحة الحكم فالثلاثة لا يكفي فيها وإن كفت في جواز المعاملة اه شيخنا (قوله وخرج بما ذكر
قول الرقيق) أي وإن ظن صدقه لأنه يثبت لنفسه ولاية ويقارن الوكيل بالوكيل له يد في الجمل به دليل جواز
معاملته بناء على ظاهر اليد تأمل اه شورى (قوله لأنه منهم) أي وإن ظن صدقه ويحصل الخرج عليه بعق
وبيع وظاهره وإن كان مع أموال التجارة وقدم عن الخادم ما يخالفه موهبة ووقف وكاتبه وبجارة بخلاف
الاستيلاء اه حل (قوله ولو تلف في يده مأذون له الخ) محل ذلك في البيع الصحيح إذا لاذن لا يتناول الفاسد
فالمأذون في الفاسد كغيره المأذون فيتعلق الثمن بدمته لا بكسبه صريح بذلك البغوى اه شرح مر (قوله في يده

أو بينة أو شيوخ) بين
الناس حفظا لماله قال
السبكي وينبغي جوازه
بخبر عدل واحد لحصول
الظن به وإن كان لا يكفي
عند الحاكم كما لا يكفي
سماعة من السيد ولا
الشيوع وخرج بما ذكر
قول الرقيق أن مأذون لي فلا
يكفي في جواز معاملته لأنه
منهم (ولو تلف في يده مأذون له
(ثمن سلعة باعها فاستخففت
أي فخرحت مبهمة

ما أذن له الخ) بل أوفى بغيره اه شرح الروض * (فرع) * أذن لعبده في استئجار عين فاستأجرها فقلت في
يده تعلق ضمانهم بئمة السيد والعبد وقال الامام الاقنيس انه لا يتعلق بئمة السيد اه وحزم في العباب بالاول
وارتضاء مر قال لانه لا يشترط فيه صدقة ودفعه اليه فهو كالأودع ودبعة عند عبدا فأتلفها أو تلفت في يده قاله القاضي
في فتاويه اه والظاهر ان الوديعة المذكورة لا يضمنها السيد ولا تعلق لها بئمة ولا ماله فخرها من محالها وانظر هل
صورة هذه المسئلة انه تبين عدم اذن السيد اذ لو تبين اذنه في التي قبلها حرره والذي تحرر في الوديعة اذا أتلفها
العبد انما تعلق برقبته وان أذن له السيد في الاستئجار بل وفي اتلافها كما صرح به شيخنا في شرح الارشاد
ووافق عليه مر خلافا لما في الحاوي والبهجة في هذا الباب اه سم (قوله رجع عليه مشتريه) أي ولو بعد
عقده ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق بخلاف عامل المضاربة والوكيل فان لرب الدين مطالبته ما اذا غرما
رجع لان ما غرمه بعد العتق مستحق بالتصرف السابق على عتقه وبقدم السبب كتقدم السبب فالمغرم بعد
العتق كالمغرم قبله اه سلطان (قوله لانه المباشر للعقد) أي دون السيد وفيه ان كون العقد له يقتضي تعلق
ذلك بئمة كالموكل الذي لم يباشر العقد اه حل (قوله فقول الاصل الخ) أشار به الى ان صحته شرعا متوقفة
على اضمار المضاف فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كما يعرف مما هالك فليتأمل
قوله الشيخ فن لم يعل أولى مما عبر به اه شورى (قوله وان كان بيد الرقيق وفاء) تعميم في الصورتين قبله
(قوله وان أعنته أو باعه) ولا تظر لحصول الجبر عليه بذلك اه حلبي (قوله بل بحال تجارته) أي وبئمة أيضا
بدليل قوله ثم ان بقى الخ (قوله قبل حجر) ويحصل بيعة أو اعتاقه صرح به في الروض قال في شرحه وفي معني
ذلك ما يزيل الملك كهبته ووقف وفي كتابه وجهان حزم في الاقرار بانهم ايجروا لا ووجه ان اجارته كذلك اه
وقضيت انه لو أذن له ان يجبر مطلقا أو جره ولو يوما واحدا يكون جبراً مطلقاً وقد يشكل عليه ما اذا منع الوكيل
من التصرف يوما حيث ينزل فيه دون ما بعده فليتأمل اه شورى (قوله قبل حجر) أي وبعد لزوم الدين
لامن حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق ان المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن النكاح
والدين اه سل (قوله ثم ان بقى بعد الاداء) أي الاداء مما ذكر أي من مال التجارة وكسبه قبل ان يجبر
عليه اه حل (قوله يكون في ذمة الرقيق الخ) مقتضى هذا انه لا يكلف الكسب ليوفي هذا الباقي والمصرح به
في كلامهم وجوب الاكتساب وتطرفه الزركشي بان قياس المفسر ان لا يكاف ذلك اه حل (قوله ولا
ينافي ما ذكر) الى قوله مطالبته هذه المطالبة هي المذكورة في المتن وهو قوله وله مطالبة السيد به الخ وقوله
والمراد انه بطالب الخ المراد بالمطالبة المذكورة في الابراد وهو قوله ولا ينافي الخ أو المراد بالمطالبة في قول المتن وله
مطالبة السيد الخ وهذا أحسن لان فيه شرعا للمتن فعوله ليؤدي مما في يد الرقيق راجع للغاية التي ذكرها
الشارح سابقا بقوله وان كان بيد الرقيق وفاء وقوله وفائدة مطالبة السيد بذلك الخ راجع للمطوى تحت
الغاية المذكورة فلو ذكر قوله والمراد الخ بعد قول المتن كما يطالب بئمة ما اشتراه الرقيق لكان أحسن (قوله
ولا ينافي ما ذكر الخ) قال السبكي سبب هذا التناقض ان المذكورين لا طريقين للامام وتايباه وطريقة
العراقيين والخراسانيين ونص الامام يشهد له بجمع الراعي بينهما فلزم ما لزم اه سل (قوله من ان ذلك)
أي دين التجارة وقوله مطالبته أي سواء كان في يد الرقيق وفاء أم لا اه حل (قوله بدليل مطالبة القريب
الخ) أي مع عدم ثبوتها في ذمتها اه شرح مر (قوله والمراد انه بطالب الخ) هذا راجع لقول المتن
وله مطالبة السيد به كما يطالب بئمة ما اشتراه الرقيق (قوله ليؤدي مما في يد الرقيق) أي ما حقه ان يكون في يده
وهو مال التجارة أصلاً ورعاه اه حل (قوله لا من غيره) أي لان الدين لا يتعلق به كما تقدم أي لا يجب عليه
ان يوفي من غير ما في يد الرقيق من مال التجارة أو ما كسبه قبل الحجر اه حل (قوله ولو لم يمسكه الرقيق) أي

(رجع عليه مشتريه) أي غناها لانه المباشر للعقد
فتعلق به العهدة فقول
الاصل يسلها أي يسل
بئمة (وله مطالبة السيد
به كما يطالب بئمة ما اشتراه
الرقيق) وان كان بيد الرقيق
وفاء لان العهدة فكأنه
العاقبة (ولا يتعلق دين
تجارته برقبته) لانه ثبت
برضا مستحقة (ولا بئمة سيده)
وان أعنته أو باعه لانه المباشر
للعقد (بل) يتعلق (بحال
تجارته) أصلاً ورعاه
(وبكسبه) بأصله ولو نحوه
بغير ذمة بقولي (قبل حجر)
فيؤدي منهما لاقتضاء العرف
والاذن ذلك ثم ان بقى بعد
الاداء شيء من الدين يكون
في ذمة الرقيق الى أن يعتق
فيطالب به ولا ينافي ما ذكر
من أن ذلك لا يتعلق بئمة
السيد مطالبته به اذا يلزم
من المطالبة بشئ ثبوته في
الذمة بدليل مطالبة القريب
بنفقة قريبه والموسر بنفقة
المضطر والمراد انه بطالب
ليؤدي مما في يد الرقيق لامن
غيره ولو لم يمسكه الرقيق
بعد الحجر عليه

ولو كان ذلك الغير الخ وان كان بيد الرقيق أى مالك يأخذ هذه السيد منه لانه لا يستحق ان يكون في يده اه
 حل (قوله وفائدة مطالبة السيد الخ) أى فهمى ظاهرة ان كان بيده وفاء كما أشار اليه قوله والمراد انه الخ وأما ان
 لم يكن فاحتمال انه يؤدى الخ انتهى (قوله لانه) أى للسيد به أى الدين وقوله فى الجملة أى فى هذه الصورة
 وانما كان له تعلق بالدين فى هذه الصورة لانه أذن له فى التصرف فكان أذنه سببا فى لزومه بخلاف المسروق
 والمغصوب فلا علاقة للسيد به وبعبارة أخرى قوله فى الجملة احترازا لما يبق فى يد الرقيق شئ فانه يتعلق
 بذمته وليس للسيد علاقة به حينئذ اه (قوله ولا يملك الرقيق) أى بسائر أنواعه الا المكاتب والمبعض
 فملك ببعضه الخ وكتب أيضا ولو مديرا وأما ولد بخلاف المكاتب فانه يملك كالمبعض ومسألة التملك تشملها
 الترجمة دون مسألة عدم التملك اه حل (قوله واضافة المالك الخ) أى والاضافة التى ظاهرها المالك الخ وفى
 بعض النسخ واضافة المال وهى أولى اه عشاوى وقوله لا يملك والالتفاتى قوله فانه للبائع اه قل
 على الجلال وعبارة أصله مع شرح مر ولا يملك العبد أى القن كله بسائر أنواعه ما عدا المكاتب ولو بتمليك
 سيده أو غيره فى الاظهر لانه ليس أهلا للملك اذ هو مملوك فأشبهه بهيمة لقوله تعالى عبادا مملوك كاليتدر على
 شئ كالأعلاك بالارث واضافة المالك له فى خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان بشرطه المبتاع
 لا يختص بالاملاك والافاء جملة لسيدته والثانى وهو القديم يملك لظاهر ما مر وعليه فهو ملك ضعيف يملك
 السيد انتزاعه منه ولا تجب فيه الزكاة وليس للعبد التصرف فيه بخلاف السيد واحترز بالسيد عن الاجنبى
 فلا يملك بتمليك غيره ما قاله الرافعى فى الكلام على الموقوف عليه وفى الظاهر فى تكفير العبد بالصوم وأجرى
 فيه ما وردى الخلاف نعم لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صم ولو مع نهي السيد عن القبول لانه
 اكتساب لا يستعقب عوضا كالاختطاب ودخل ذلك فى ملك السيد فمهر الا أن يكون الموهوب أو الموصى به أصلا
 أو فرعا للسيد يجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمائة أو صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لموليه ذلك اه
 * (كتاب السلم) *

من المعلوم ان السلم من افراد البيع كما يعلم من تعريفه بقوله هو بيع موصوف الخ وانما أفرد به كتاب لانفراده
 أى اختصاصه بالشروط السبعة الاتية فالغرض من هذا الكتاب ذكرها اه شرح مر بالمعنى (قوله
 ويقال له السلف) لكن هذه اللغة مشتركة بينه وبين القرض فلذلك عدل عنها فى الترجمة الى تلك لكن
 الانسب بما يأتى حيث جعل القرض فصلا مندرجا تحت الكتاب ان يترجم بالمشاركة فالأحسن انه انما ترجم
 بهذه الرد على ابن عمر حيث كره تسميته سلفا اه شيخنا وفى حل قوله ويقال له السلف سمي بالاول لتسليم
 رأس المال فى المجلس والثانى لتسليمه على المسلم فيه وكراه ابن عمر لفظ السلم ولعل عدم اقتصار الفقهاء على
 السلف لانه قوى اشتراكه بين هذا والقرض بل صار يتبادر منه القرض أو أنهم لم ينظروا فى مخالفة ابن عمر لان
 الشافعى لم يوافق على ذلك اه (قوله ويقال له السلف) أى لغة وهذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير
 المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه بعش على مر (قوله والاصل فيه الخ) أى ولان فيه رقة لان أرباب
 الضباع قد يحتاجون لما ينفقونه على مصالحتها فيستلقون على الغلة وأرباب الديون ينتهون بالرخص بفوز
 لذلك وان كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المدومة اه شرح مر (قوله فسرهما ابن عباس) أى فسر
 الدين الذى فيه بالسلم أى بدين السلم أى المسلم فيه اه شيخنا فاطلب فيه للمسلم اليهم فكانه قال اذا تباين
 بدين أى تحماتم ديننا فى ذمتكم وهو المسلم فيه الى أجل مسمى (قوله من أسلف فى شئ) أى من أراد ان يسلف
 فى مكيل فليكن مع ابوما أو فى موزون فليكن معلوما أو الى أجل فليكن معلوما لانه حصره فى المكيل والموزون
 والمؤجل لانه عند الاطلاق يكون حالا فلا ينافى ما يأتى ان السلم يكون فيما بعد كالدين أو فيما يندرج كالتياب
 أو فى غيرها كالحيوان وسيصرح بان صحة السلم الحال أولى من صحة المؤجل لانه لا غرر فيه اه حل (قوله

وفائدة مطالبة السيد
 بذلك اذ لم يكن فى يد الرقيق
 وفاء احتمال أنه يؤديه
 لانه به علاقة فى الجملة وان لم
 يلزم ذمته فان أداه برئت ذمة
 الرقيق والا فلا (ولا يملك)
 الرقيق (ولو بتمليك) من سيده
 أو غيره لانه ليس أهلا للملك
 واضافة المالك اليه فى خبر
 الصحيحين من باع عبدا وله
 مال فماله للبائع الا أن
 بشرطه المبتاع للاختصاص
 لا يملك وتعبيرى بما ذكر
 أعم من قوله ولا يملك عبدا
 بتمليك سيده

* (كتاب السلم) *
 ويقال له السلف والاصل
 فيه قبل الاجماع آية يأبىها
 الذين آمنوا اذا تباينتم
 بدين قسرها ابن عباس
 بالسلم وخبر الصحيحين من
 أسلف فى شئ فليسلف فى
 كيل معلوم

من أسلف) أي من أراد السلف في شيء والخ ومثله في ج وعبرة مر من أسلف في شيء فليسلم في كيل الخ
 فلعلهم ما واثقان وقضيتهم أنه لا يجوز فيها قدر بالترجوع والعدو هو غير مراد وإنما عبر بذلك جريا على الغالب
 وحقيقة الكلام من أسلف في مكيل أو موزون فليكن معلوما كيله ووزنه اه ع ش (قوله ووزن معلوم)
 الواو بمعنى أو لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه ع ش على مر (قوله هو) أي النسب شرعا وأما لغة
 فلم يذكروا المصنف ولا غيره من الشافعية لكن ذكر العلامة من لا مسكين من الحنفية في شرح الكتران معناه
 لغة الاستعمال وقال شيخنا لغة التقديم أو التأخير اه برماوى وفي المصباح السلف في البيع كالسلف لفظا
 ومعنى واسلمت اليه بمعنى أسلفته اه (قوله يبيع شيء موصوف الخ) يؤخذ من جعله يباع أنه قد يكون صريحا وهو
 ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الأخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه ع ش على مر ويؤخذ
 من كون السلم يباع أنه لا يصح إسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح كما في المجموع وإن صح ما وردى صحته
 وتبعه السبكي ومثل الرقيق المسلم المرتد كما في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لا يصح
 إسلام الكافر في الرقيق ومثل ذلك كل ما يمنع تلك الكافرة كالصنف وكتب العلم والسلم من الحرفى في السلاح
 ومفهومه إن المسلم إذا أسلم للكافر في عبد مسلم صح قال ج الذي يقع فيه عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصلا
 عند الكافر أم لا أقول لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر فأشبهه السلم فيما به وجوده ولا يرد ما لو كان في
 ملكه مسلم لأن ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيه أو يجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود (قوله
 موصوف في ذمة) قال المحلى بالجرأى فوصوف صفة لوصوف محذوف أي شيء موصوف كما أشار إليه الشارح
 وإنما فعل كذلك لأن البيع لا يصح وصفه في الذمة فلا ترقى بالرفع كان المعنى يبيع موصوف في ذمة والبيع لا يصح
 وصفه بكونه في الذمة إلا بالتجوز كان يقال موصوف مبيعة أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اه ع ش على
 مر * (قاعدة) في شرح المواهب الزرقاء في مانصه الذمة تطلق على العهد والأمان والضمان والحرمة والحق
 سميت ذمة لأن تركها يوجب الذم ثم سمي محل الالتزام بهم في قول الفقهاء ثبت في ذمته كذا قال القرافي في قواعدهم
 يعرف أكثر الفقهاء معناها وحقيقة معناها حتى ظنوا أنها أهلية المعاملة أو صحة التصرف وليس كذلك لأن كلا يوجد
 بدون الآخر وهى عبارة عن معنى مقدرفى المكاف قابل للالتزام والالزام مسبب عن أشياء خاصة في الشرع
 وهى البلوغ والرشد وعدم الجور وهى من خطاب الوضع (قوله بلفظ سلم) ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل
 قبول الآخر ولا عبرة به في المجلس قال البلقينى وليس لمانعة يشترط على لفظ بعينه إلا السلم والنكاح والكتابة
 اه قل على الجلال (قوله لأنه بلفظ البيع الخ) تعليل لمحذوف أى لا بلفظ بيع لأنه الخ اه (قوله لأنه بلفظ
 البيع يبيع الخ) هذا هو المعتقد وينبئ عليه أنه تصح الخوالة به وعليه ولا يشترط قبض الثمن في المجلس وإن كان
 يشترط تعيينه فيه ويصح الاستبدال عنه ويدخله خيار الشرط وأما على الضعيف فلا يجزى فيه واحد من هذه
 الأربعة اه شيخنا وفى قل على الجلال المعتقد أنه إن وقع بلفظ البيع كان يبيعا اعتبارا باللفظ والأحكام
 فيه تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتكفى الخوالة به وعليه ويقبض بثمنه
 لو كان رقية أو بالوضع بين يديه وغير ذلك من الأحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع
 الدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن البيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في المنهج هنا من الاضطراب والترجيح
 مما يتخالف ما ذكره غير معتد اه (قوله لكن الأحكام تابعة للمعنى) سيأتى أنهم إنما يرجعون للمعنى إذا قوى ولم
 يبين السبب الذى اقتضى قوة المعنى هنا وله كونهم اشتراطوا فيه شروطا ورتبوا عليه أحكاما تناسب رعاية
 المعنى تمنعهم الاستبدال عن رأس مال السلم على ما يأتى في كلامه والأفليس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى اه
 ع ش (قوله تابعة للمعنى) وقد جرى في المتن على أنها تابعة للفظ حيث قال فلو أسلم في معنى اه شيخنا (قوله
 حتى يمنع الاستبدال فيه) أي تمنوا ومنعنا لكن بشكل عليه قوله كما مر لأن الذى مر له هو صحة الاستبدال عن دين

ووزن معلوم إلى أجل
 معلوم (هو يبيع شيء
 موصوف في ذمة بلفظ سلم)
 لأنه بلفظ البيع يبيع
 لا سلم على ما صححه
 الشيخان لكن نقل الاسنوى
 فيه اضطرابا وقال الفتوى
 على ترجيح أنه سلم وعزاه
 للنص وغيره واختاره السبكي
 وغيره والتحقيق أنه يبيع
 نظرا للفظ سلم نظرا للمعنى
 فلا منافاة بين النص وغيره
 لكن الأحكام تابعة للمعنى
 الموافق للنص

غير مثنى كدين فرض الخ وقد يقال لا اشكال ويجعل قوله كما مر أي بالنسبة للمثنى الذي وقع في كلامه وبالنسبة
 للمثنى الذي وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كالروض والعباب فانهم ما خرجوا من الاستبدال على رأس مال السلم
 اه ع ش وحتى تغريعية فالعمل بعدهما فروغ (قوله حتى يمنع الاستبدال فيه) أي في المبيع اه
 شو برى والاولى ان يكون الضمير راجعاً الى العقد بالنسبة لرأس مال السلم لان الاستبدال عن المبيع ولو مسلماً
 فيه يمنع قطعاً سواء قلنا انه يبيع أو سلم وانما الخلاف في رأس مال السلم فان قلنا انه يبيع صح الاستبدال عنه
 وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار وان قلنا انه سلم لا يصح هذه الثلاثة ويكون قوله كما مر معناه نظير ما مر اه
 ع ش ماوى وقوله بالنسبة لرأس مال السلم يشكك عليه قوله كما مر لان منع الاستبدال في رأس مال السلم لم يجر له
 والذي مر له هو صحة الاستبدال عن دين غير مثنى الان يقال كما مر أي في كلام غيره في ذلك الموضع كما قاله ع ش
 (قوله كما مر) الذي مر له عدم صحة الاستبدال عن المثنى في الذمة بلفظ يبيع أو سلم وكتب أيضاً قوله كما مر أي في
 قوله اما الدين المثنى كالمسلم فيه فلا يصح استبداله ولم يتعرض فيما مر لرأس مال السلم نعم عبارته ثم روى وصح
 استبدال عن دين غير مثنى تقتضي صحة الاستبدال عن رأس مال السلم اذا كان في الذمة لانه دين غير مثنى وقد
 قدمنا ثم من العباب وشرح الروض عدم صحة الاستبدال عنه اه حل (قوله وفاء الجمهور) انظر هل هذا راجع
 للغاية وقوله خلافاً راجع لاصل الدعوة على تقدير العاطف أي وفاء وخلافاً (قوله وبذلك الح) عبارة المنهاج
 وهو وما بعده راجع لاصل الدعوة على تقدير العاطف أي وفاء وخلافاً (قوله وبذلك الح) عبارة المنهاج
 والتجفة في باب الاجارة ويشترط في اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم تسليم الاجارة في المجلس كرأس مال
 السلم لان السلم في المناقع فيمنع فيها تأجيل الاجارة والاستبدال عنها والحوالة اليها واعلمها والاراء منها وانما شرطها
 ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطه في العقد على ما في الذمة بلفظ المبيع مع انه سلم في المعنى أي بلفظ الضعيف
 الاجارة يورودها على معدوم وتعد استيفاء دفعة ولا كذلك يبيع ما في الذمة فيها فخر بوضعها باشتراط قبض
 الاجارة اه شو برى ويمتنع فيها الاستبدال أي عن الاجارة وكذا عن المنفعة قبل تسليم الدابة اه شو برى
 (قوله اذا لم يذكر بعده لفظ السلم الح) انظر هل يكفي ذكر هذا في المجلس ولو تراخى عن العقد لان الواقع فيه
 كالواقع في العقد أو لا يظهر الثاني ويفرق بينه وبين نحو شرط الخيار والزيادة في المبيع والنقص في الثمن بان هذا
 جزء من الصيغة بخلاف ما ذكر تأمل اه شو برى (قوله فلا أسلم في معين) محترز قوله في ذمة اه ع ش وترك
 محترز قوله بلفظ سلم وقد استوفاه في الشرح اه شيخنا (قوله كأن قال أسلمت اليك هذا الثوب) أي أو ديناراً
 في ذمتي في هذا العبد اه شرح مر فدار البطلان على تعيين السلم فيه سواء كان رأس المال معيناً أم لا
 (قوله ولا يبيع) أي وان فواه به على الاقرب من احتمالين قاله حج اه شو برى (قوله وهذا جرى على
 القاعدة) الاشارة راجعة لقوله ولا يبيعاً وعبارة شرح مر ولا ينعقد بيعاً في الاظهر عملاً بالقاعدة الاكثرية من
 ترجيحهم مقتضى اللفظ انتهت (قوله مع شروط المبيع) أي يبيع الاعيان لانه المتقدم في كلامه ولقوله فيما يأتي
 وعلم بما ذكرته الخ وحينئذ يحسن استثناء الرؤية وان كانت لا تتأني في المسلم فيه الذي هو محل الاستثناء
 لكونه في الذمة اه شيخنا وعبارة قال على الجلال قوله مع شروط المبيع أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم
 فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله في المنهج الان أراد بالمبيع المعين وهو غير صحيح انتهت (قوله غير الرؤية) أي
 للمسلم فيه مع انه مبيع وتقدم اشتراط رؤية المبيع وهذا أمار رأس المال فيشترط رؤيته بمقتضى عموم قوله
 مع شروط المبيع الا اذا كان في الذمة سواء كان المسلم بصيراً أو أعمى اه (قوله سبعة أمور) لكن الاولان منها
 متعلقان برأس المال والخسبة الباقية بعدهما متعلقة بالسلم فيه تأمل وهي حلول رأس المال وتسليمه في المجلس
 وبيان محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدرة العلم بأوصافه وذكره في العقد اه قل على الجلال
 (قوله حلول رأس مال) وهو المثنى اه شرح مر ويتجه في رأس المال انه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود

حتى يمنع الاستبدال فيه
 كما مر وفاء الجمهور وخلافاً
 لمافي الروضة كصلها ويبدل
 لذلك ما ذكره في اجارة
 الذمة من انها اجارة ويمتنع
 فيها الاستبدال نظر للمعنى
 ثم يحل الخلاف اذا لم
 يذكر بعده لفظ السلم
 والواقع سلماً كما جزم به
 الشيخان في تقريب الصفة
 (فلا أسلم في معين) كأن قال
 أسلمت اليك هذا الثوب في
 هذا العبد قبل (لم ينعقد)
 سلماً لا تنفاه الدينية ولا ينعقد
 لاختلال اللفظ لان لفظ
 السلم يقتضي الدينية وهذا
 جرى على القاعدة من ترجيح
 اعتبار اللفظ وقدير بحون
 اعتبار المعنى اذا قوى
 كترجيحهم في الهبة بثواب
 معلوم ان عقابها ببيعاً (وشرط
 له مع شروط المبيع) غيبي
 الرؤية سبعة أمور أحدها
 وهو من زيادتي (حلول
 رأس مال) كالرأيا

ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه أن قبضه في المجلس صرح ولا خلاف فيه ثم اهـ شوبري (قوله
 وثانيها تسليمه بالمجلس) أي أو تسليمه مع رضا المسلم ولعله احتراز عن أخذه بالأكراه والأفلا حاجة لهذا القيد
 وهذا شرط لدوام العينة ولا يكفي عن تسليمه أو تسليمه تسليم المسلم فيه في المجلس كما هو جوابه اهـ حل (قوله
 وتسليمه بالمجلس) تبين فيه أصله هنا ولم يعبر بالتسليم كما عبر به في البيع مخالفاً لتعبير أصله ثم بالتسليم كأنه
 للإشارة إلى أنه يعتد بهذا التسليم وهو ما جرى عليه بعضهم فلا يكفي الاستبداد بالقبض قال حج لكن رددته
 بأن الربويات صرحوا فيها بأنه لا يشترط القبض فيها والفرق بين البابين بعيد جداً فلا يلتفت إليه لا اتفاقهم
 على أنه قد يحتاط للربا بالاحتياط لغيره اهـ شوبري (قوله وتسليمه بالمجلس) المراد به ما يعم التسليم كما في الربا فلا
 يصح مع النهي عنه كما لا يكفي الوضع بين يديه وقال مر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض
 هنا ولو مع النهي عنه حذر من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما لو قال لم يده اجعل ما في ذمتك رأس
 مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما بائض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة ملك نفسه وكل
 باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالاً فلا يصح فيه الاجل وإن قل وحل وقبض في المجلس اهـ قل على
 الجلال (قوله وتسليمه بالمجلس) فلو اختلف قبل قبض رأس المال أو الزمان بطل العقد وقبل تسليمه بطل فيما
 لم يقبض وفيما يقابل من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه كما لو اشترى شئتين فتاب أحدهما قبل القبض فبوخذ
 منه ثبوت الخيار وبه صرح في الأنوار وإن خرم السبكي بخلافه اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
 فيه وتضمن ثبوت الخيار ظاهره أنه لكل من المسلم والمسلم إليه وهو خيار عيب فيكون فوراً ثم رأيت في سم
 على حج مانعه أي للمسلم إليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم قبض الجميع اهـ فليحذر وليراجع أقول قول
 سم قريب وعليه فلو فسح المسلم إليه ثم تنازع في قدر ما قبضه فيه بقي تصديق المسلم إليه لأن الأصل عدم قبضه
 لما يدعيه المسلم وليس هذا الاختلاف في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا اتفاقاً لهما على أن رأس المال كذا وإنما
 الخلاف فيما قبضه منه والعمد جواز الاستبداد بقبض رأس المال لأن باب الربا أصح من هذا الباب
 وصرحوا فيه بجواز الاستبداد بالقبض فهذا من باب أولى اهـ مر اهـ زى وقوله بقبض رأس المال أي إذا
 كان معينا ما إذا كان في الذمة فلا مالم يمين في المجلس اهـ ع ش على مر (قوله تسليمه بالمجلس) أفهم
 كلامه أنه لو قال أسلمت إليك المائة التي في ذمتك مثلاً في كذا أنه لا يصح وهو كذلك بخلاف ما لو أسلم المودع
 الوديعة للوديعة أي جعلها رأس مال سلم للوديعة فإنه يجوز من غير قبض لأنها كانت ملكاً له قبل السلم
 بخلاف ما ذكر اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أفهم كلامه الخ وأصل وجهه أن ما في الذمة لا يتعين
 القبض صحيح ولا يأتي ذلك فيه مادام في الذمة وقوله بخلاف ما لو أسلم المودع الوديعة ومثل الوديعة غيرهما
 هو ملك للمسلم كالمعار والمستام والمؤجر وغير ذلك كما يفيد التعليل والمغصوب حيث جعله رأس مال سلم لمن يقدر
 على انتزاعه وقبضه في المجلس بخلاف ما إذا لم يقدر على انتزاعه فلا تنق من هو يبد منه على خلاف ما كان
 معه قد افهمه وأخذ منه من هو أقوى منه ودفعه لما سكه فسلمه المالك في المجلس فإنه لا يصح لأن ما وقع باطلاً
 لا ينقلب صحيحاً وقوله لأنما كانت الخ وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت إليك المائة التي في
 ذمتك لأن المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك وفيما لو جعل المسلم فيه رأس مال
 سلم آخر فإنه لا يجوز كالأجور به اهـ (قوله قبل التفرق) أي وقبل الخيار وهذا بيان للمراد من المجلس
 حتى لو قاما وتماشيا منازلاً حتى جعل القبض قبل التفرق لم يضر اهـ ع ش على مر والقبض هنا معتبر
 بما صرح في باب المبيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما اهـ
 قل في الجلال وعبارة الخ أي قوله قبل التفرق مثل التفرق الخيار وعليه ينبغي أن يأتي هنا على رأي المصنف

(و) ثانيها (تسليمه بالمجلس)
 قبل التفرق اذ لو تأخر

ما تقدم في باب الربا ان القبض بعد الخيار كاف تأمل (قوله لكان ذلك في معنى بيع الكالئ بالكالئ) أي
الدين بالدين وانما كان في معناه ولم يكن منه لان هذا بيع دين منشأ وذلك بيع دين ثابت قبل يدين كذلك
ولا يخفى انه يتخلص من بيع الكالئ بالكالئ بتعيين رأس المال أو تعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا
وقوله فلا يضم اليه غرض فيه ان تعيينه في المجلس ينفي الغرر لانه بذلك يتعين اه حل أي فكلا التعليلين
لا ينتج المدعى (قوله ولو منفعة) كما يجوز جعلها ثمنًا وأجرة وصداقا كاسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسي
سنة أو خدمتي شهرًا أو تعليني سورة كذا كما صرح به الروياني ولم يطلع عليه الاسنوي فجعله اه شرح
مر (قوله ولو منفعة) حاصل ما تلخص من شرح مر هنا ومن عش عليه ان المنفعة يصح كونها رأس مال
ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقار أو غيره وان كانت في النعمة لا يصح جعلها رأس مال الا ان كانت منفعة
غير عقار لما سبأني في الاجارة ان منفعته لا تثبت في النعمة ويصح كونها مسلماتها ان كانت منفعة غير عقار لان
كانت منفعته لما ذكر (قوله وتسليمها بتسليم العين) أي الحاضرة اما الفاتنة فتارة تكون بيد المسلم اليه وتارة
تكون بيد غيره فان كانت بيده هو اعتبر في قبضها مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها وتخليتها أو نفلها
وان كانت بيد غيره اعتبر مضي الزمن المذكور في المجلس والتخلية أو النقل بالفعل لما تقدم من ان التفصيل
في قول المتن والشارح وقبض غير منقول الخ يجوز في جميع صور القبض أي قبض المبيع ورأس المال والمسلم
فيه والمؤجر والاجرة وغيرها كما تقدم هناك في عش على مر وأشار اليه هناك أيضا (قوله وتسليمها بتسليم
العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كما
لو تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرق اه سم على منهج اه عش على مر (قوله لانها تابعة
للعين) فلو تلفت تلك العين قبل فراغ المدة انفسخ السلم فيما يقابل البعض لتبين عدم حصول القبض فيه
ولو كان رأس المال عبدا فاعتقه المسلم اليه صح اعتاقه وكان قابضه ومع ذلك لا بد من قبضه حقيقة قبل الفرق
ليصح السلم فان لم يحصل لم يصح السلم وتبين بطلان العتق لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وفيه ان قبضه بعد
عتقه وخروجه عن ملكه لا معنى له فينبغي ان يصح العتق دون العتق الا ان يقال سوغ في ذلك لتسوف الشارع
للعتق اه حل (قوله فلو اطلق رأس المال الخ) أي عن تعيينه في العقد اه شرح مر فلا يطلق
هنا في مقابلة التعيين لاني مقابلة تفصيل سابق أو لاحق اه شورى (قوله كاسلمت اليك دينارا في ذمتي)
ليس بمقيد بل يكفي اسلمت اليك دينارا ويحمل على ما في النعمة اه عش على مر (قوله فانه يصح) أي
كل من السلم والايديع والرد عن الدين وقوله في الثانية أي الرد عن الدين وقوله لان تصرف الخ تعليل للصحة
بالنسبة للثانية أي الرد اه شيخنا (قوله لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك)
بل هو اجازة منه ما فلا يتوقف على لزوم الملك بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أي لا بد ان يلزم والاول
قبل بصحة ذلك قبل لزومه لزوم اسقاط ما ثبت لاحد المتبايعين من الخيار اه حل وبعبارة شرح مر
لان تصرف أحد المتعاقدين في مدة خيار الآخر انما يمتنع اذا كان مع غير الآخر لان صحة تصدق اسقاط
ما ثبت له من الخيار أمامه فيضع ويكون ذلك اجازة منهما اه وانظر هذا مع ما تقدم في باب الخيار من ان
تصرف أحد العاقدين مع أجنبي في زمن خياره أو خياره ما صح ويصح كون فسخا من البائع واجازة من
المشتري كما تقدم في قوله والتصرف كوطء واعتاق وبيع واجازة وتزويج من بائع فمخ ومن مشتري اجازة تأمل
الا ان يحمل ما اقتضاه مفهوم الشارع من عدم صحة التصرف الذي هو الدفع عن الدين مع أجنبي على ما ذالم
بغير الآخر لما تقدم اه اذا كان الخيار له ما تصرف صحة التصرف من أحد المتبايعين على اجازة الآخر (قوله
لا يستدعي لزوم الملك) كان المتي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه تأمل انه سبط طبرلاوى (قوله
لان أحيل به) لم يقل أو عليه لاجل الغاية لانها لا تأتي في الحوالة عليه بل يفضل قبضه بين القبض وعدمه كما

لكان ذلك في معنى بيع
الكالئ بالكالئ ان كان
رأس المال في الذمة ولان
السلم عقد شروري
للحاجة فلا يضم اليه غرض آخر
(ولو) كان رأس المال
(منفعة) فبشرط تسليمها
بالمجلس (وتسليمها بتسليم
العين) وان كان المعتبر في
السلم القبض الحقيقي كما
سبأني لان ذلك هو الممكن
في قبضها لانما تابعة العين (قوله
أطلق) رأس المال في العقد
كاسلمت اليك دينارا في ذمتي
في كذا (ثم) عين و (سلم فيه)
أي في المجلس (صح) لوجود
الشرط (كل أو دعه) فيه
السلم اليه (بعد قبضه المسلم)
أورده اليه عن دين فانه
يصح خلافا للرواية في
الثانية لان تصرف أحد
العاقدين مع الآخر
لا يستدعي لزوم الملك (لان
أحيل به) من المسلم فلا يصح
السلم (وان قبض فيه) أي
قبضه الختم وهو المسلم اليه
في المجلس لان الحوالة يتحول
الحق الى ذمة المحال عليه فهو
يؤديه عن جهة نفسه لا عن
جهة المسلم نعم ان قبضه من
المحال عليه أو من المسلم اليه

أشار إليه الشارح (قوله لان أحيل به) أي وجدت صورة حواله اذهذه الحواله باطلة وعبارة شريح مر ولو
 أحال به المسلم اليه على ثالثه عليه دين أو عكسه فالحواله باطلة بكل تقدير كما يعلم مما يأتي في بابها وإذا قبضه
 المحتال وهو المسلم اليه في الصورة الاولى في المجلس فلا يجوز ولا يصح إذا أحال عليه يؤديه عن جهة نفسه
 لا عن جهة المسلم ومن ثم لو قبضه المحتال من المال عليه أو من المحتال بعد قبضه باذنه أو سلبه في المجلس صح اهـ وكتب
 عليه ع ش قوله بكل تقدير قال في شرح الروض ان توقف صحته على صحة الاعتياض عن المال به وعليه
 وهي منتفية في رأس مال المسلم اهـ سم (قوله بعد قبضه باذنه) أي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحواله اهـ
 سم على منتهج اهـ ع ش على مر (قوله ولو أحيل على رأس المال الخ) س يأتي في باب الحواله انهم لا تصح
 بدین السلم الشامل لرأس المال والمسلم فيه ولا عليه لعدم صحة الاعتياض عنه ففيه تصريح بعدم صحة
 الاعتياض عن رأس مال السلم وبه صرح في شرح الروض خلافاً لما تضمنه كلامه في هذا الكتاب اهـ حل
 (قوله فان أذن المسلم اليه الخ) هذا تفضيل في مفهوم قوله السابق وتفرق قبل التسليم تأمل (قوله وعلم بما
 ذكرته أولاً) وهو قوله وشروطه مع شروط البيع (قوله من ان رؤية رأس المال) أي المثالي على الأصح
 والمتقوم اتفاقاً اهـ شرح مر (قوله وهو باق) أي موجود في ملكه وان زال وعاد اهـ قل على الحلال
 وعبارة الشو برى قوله باق أي لم يتعلق به حق ثالث والافياتي فيه جميع ما مر في الثمن بعد الفسخ في تحورد بعينه
 أو اقاله أو تحالف وانظر لخرج عن ملكه ثم عاد ويظهر أنه كالقرض فيرده انتهت (قوله وهو باق) أي وان
 تعيب اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وان تعيب أي ولا يرسله في مقابلة العيب كالثلث فان المشتري
 يأخذه من البائع بلا ارش اذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان
 كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح في باب الخيار (قوله رده بعينه) أي ولو تجر على المسلم اليه اهـ ع ش على
 مر (قوله رده بعينه) أي سواء عين في العقد أو في المجلس وانما غايباً بالثاني للرد على من قال لا يجب فيه رده بعينه
 اهـ (قوله وان عين في المجلس) الغاية للرد وعبارة أصله وقيل للمسلم اليه رده بل ان عين في المجلس دون العقد (قوله
 وبيان محل التسليم) صور المقام ثمانية لان المسلم فيه إما حال أو مؤجل وعلى كل فالموضع إما صالح أو غير صالح وعلى
 كل كان انقله مؤنة أولاً ذكر في المنطوق ثلاث صور يجب فيها البيان لان قوله في مؤجل يجعل لا يصلح له صادق بما
 اذا كان لنقله مؤنة أولاً فيضاف لقوله أو لنقله مؤنة وذكر في المفهوم خمسة لا يجب فيها البيان ذكر أربعة بقوله
 أما اذا أسلم في حال الخ أي سواء كان لنقله مؤنة أولاً وسواء كان الحال صالحاً أو لا وذكر الخامسة بقوله أو في مؤجل
 لكن يجعل الخ لكن في كلامه ضعف في بعض الصور لان مقتضاه ان الحال لا يجب فيها البيان ولو كان الحال غير
 صالح والمتعمد في هذه وجوب البيان سواء كان لنقله مؤنة أولاً ولذلك قال ع ش على مر مانصه والحاصل انه
 ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقاً وان صلح وليس لنقله مؤنة لم يجب البيان مطلقاً وان صلح ونقله مؤنة وجب
 البيان في المؤجل دون الحال فهذا يعلم احتياج كلام المحلى أي وكلام المنهج للتقييد اهـ مر اهـ سم على ج
 ومتى اشترط التعيين فتركه لم يصح العقد اهـ شرح مر (قوله أو لنقله مؤنة) أي من المحل الذي يطلب تحصيله
 منه الى محل العقد وقع في نسخة المؤلف اسقاط الهمة هنا واثباتها في قوله فيما سيأتي في الشارح ولا مؤنة لنقله
 والاولى اثباتها هنا واسقاطها ثم ليقيد بما سيأتي اهـ برماوى (قوله فيما يراى من الامكنة) متعلق بالاعراض
 وقوله من الامكنة بيان لنقله في ذلك أي المذكور من كون المحل غير صالح أو لنقله مؤنة وفي سببية متعلقة
 بتفاوت اهـ شيخنا (قوله أما اذا أسلم في حال الخ) اقتضى منعه عدم اشتراط تعيين المحل في السلم الحال
 مطلقاً أي ولو تعيب بر صالح وبه صرح في شرح الروض وضعف كلام من الرفعة أو لنقله مؤنة وهو واضح في الثاني
 دون الاول في كل غير صالح لا بد من التعيين بخلاف ما اذا كان صالحاً فإنه يتعين وان كان لنقله مؤنة ولعل وجه

بعد قبضه باذنه وسلمه اليه في
 المجلس صح ولو أحيل على
 رأس المال من المسلم اليه
 وتفرق قبل التسليم لم يصح
 السلم وان جعلنا الحواله
 قبضاً لان المعبر هنا القبض
 الحقيقي ولهذا لا يكفي فيه
 الابرأ فان أذن المسلم اليه
 للمسلم في التسليم الى المحتال
 ففيه حل في المجلس صح وكان
 وكما لا يخفى في القبض وعلم
 بما ذكرته أولاً ما صرح به
 الاصل من ان رؤية رأس
 المال تكفي عن معرفة قدره
 (وهي فسخ) السلم بمقتضى
 له (وهو) أي رأس المال
 (باقود) بعينه (ولن عين في
 المجلس) لا في العقد لانه عين
 مال المسلم فان كان الفارد
 بدله من منسل أو قيمة (و)
 ثالثها (بيان محل) بفتح الحاء
 أي مكان (التسليم) للمسلم
 فيه (ان أسلم في مؤجل يجعل
 لا يصلح له) أي للتسليم (أو
 لنقله) أي المسلم فيه (مؤنة)
 لتفاوت الاعراض فيما يراى
 من الامكنة في ذلك أما اذا
 أسلم في حال أو في مؤجل لكن
 يجعل يصلح للتسليم ولا مؤنة
 لنقله فلا يشترط فيه ذلك
 ويتعين محل العقد للتسليم

وان عينا غيره تعين والمراد بعمل
العقد تلك الجهة لا ذلك المحل
بعينه ولو عينا محلا فخرج عن
صلاحية التسليم تعين أقرب
محل صالح على الاقرب في
الروضة وقولي في مؤجل من
زيادتي (وصح) السلم (حالا)
ومؤجلا بان يصرح بهما
أما المؤجل فبالنص والاجماع
وأما الحال فبالاولى لبعده
عن الغرر ولا ينقض
بالكتابة لان الاجل فيها انما
وجب لعدم قدرة الرقيق
والحالول ينافي ذلك والتأجيل
يكون (باجل عرفاته) أي
يعرفه العاقدان (أو عدلان)
غيرهما أو عدد تواتر ولوم
كفار (كالي عبد أو جادي
ويحمل على الاول) الذي يليه
من العبدان أو جادين
لتحقق الاسم به وخرج بذلك
المجهول كالي الحصاد أو في
شهر كذا فلا يصح وقولي
يعرفاته أو عدلان أولى من
قوله ويشترط العلم بالاجل
(ومطلقه) أي التسليم بان
يطلق عن الحال والتأجيل
(حال) كالتمن في البيع
المطلق (وان عينا شهورا أو
غيره) كالتيمم كالقروض
والزوم (صح) لانها معلومة
مبسوطة (ومطلقها هلالية)

اطلافيهم في الحال وتفصيلهم في المؤجل ان الحال يجب تسليمه بمجمله بخلاف المؤجل يجب تسليمه بقراخ الاجل
فما عتبر فيه تعين المحل اه حل (قوله وان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا زى انه اذا
عينا غير صالح بطل العقد اه حل وعبرة الشورى أي ولو كان غير صالح كما يحتمل البرهان العلقى ثم رأيت
انه يتعين أقرب محل صالح على الاقرب من وجهين اه بخروفت مع اختصار (قوله لا ذلك المحل بعينه) حتى لو
قال له تسلم لي في بلد كذا وهي غير كبيرة كفى احضاره في اولها وان بعد عن منزله أو في أي محل شئت منه صح
ما لم يشع اه شرح مر (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) أي سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما
وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الخراب والخوف حيث قال ان كان خراب تعين أقرب موضع وان
كان خوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا على المسلم اليه النقل فيختار المسلم اه ع ش على مر (قوله
تعين أقرب محل صالح) أي ولو أبعده منه ولا أجرة له فيما يظهر لاقتضاء العقد له فهو من تمة التسليم الواجب
ولا يثبت للمسلم خيار ولا يجب على المسلم اليه لطلب الفسخ ورد رأس المال ولو خلاص ضامن وفك رهن خلافا
للبقيني ومن تبعه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا أجرة أي باخذها المسلم في الابد أو المسلم
اليه في الانقاص والمراد أجرة الزيادة في الابد وأجرة النقص في الانقاص اه سم على ج (قوله وصح
حالا) أي ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والتعين كونه مؤجلا اه شرح مر وقوله والاتين كونه
مؤجلا بمعنى انه يتعين التصريح بالتأجيل والامتنع اه رشدي (قوله بان يصرح بهما) انما قيد بهذا
لئلا يتكرر مع قوله ومطلقة حال اه شيخنا (قوله والاجماع) أي اجماع الائمة اه ع ش على مر
(قوله يعرفاته أو عدلان) وانكفي هنا معرفة العاقدين الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات
المسلم فيه كما سيأتي لان الجهة هنا راجعة الى الاجل وثم الى العقود عليه فجاز ان يحتمل هنا ما لا يعتمد هناك اه
شرح مر (قوله أو عدلان) أي فيكفي أحد الامرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال وذكره في
العقد بالغة يعرفانها أو عدلان اه شيخنا (قوله أو عدلان) أي في محل التسليم أو في محل يلزمهما الحضور منه
اليه لودعي الشهادة على ما بحث اه شوري وهو مسافة العدوى اه قل (قوله أو جادين) بضم الجيم
وقح الميم والبدال وكسر النون ولم يعرفهما كالذين قبلهما لان نحو العبد اذا نفي قصدته تكبره فيزول منه تعريف
العلية بخلاف جادي فيبقى مع علميته وحينئذ فلا يعرف باللام لتلايحه مع علمه عرفان وهذا مقرر في كتب
العريضة لكن يبقى النظر في وجه خروج الجادين من القاعدة من التكبير عند ارادة التثنية أو الجمع فلهو
انتهى شوري (قوله لتحقق الاسم به) ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حل على الثاني لتعينه اه
شرح مر وكتب عليه ع ش قوله بعد الاول لعل المراد بالبعدي في الربيعين والجادين ان العدة توقع في
اثناء ربيع الاول أو جادي الاول وقال الى ربيع أو جادي فيحمل على أول الثاني والا فلا يصح حله على أول
ربيع الثاني اذا ورد العدة بعد انسلاخ الاول فليتلأمل (قوله ولو غير عربية) وأول العربية الحرم ويحمل الى
أوله وغيره وهلاله على أول جزء منه والى آخره وسلمه وقراعه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم
يصح العدة والاجل بالنير وزصح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر نون القبطي والمشهور
الآن انه أوله وكذا ابا الصليب وهو سابع عشر شهر نون وبالمرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج
الحل وهو نصف شهر برمهات القبطي ولا يجوز فصع النصارى بكسر الفاء ولا بقطير اليهود وهو اعيان لهما
مر كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه لاختلاف وقتها قال بعضهم واهل ذلك كان في زمته والانيها الآن في
زمان معين عندهم ورديان وقتها قد تقدم وقد يتأخر كما يعرف من له الميام بحسب القبط فراجع اه قل على
الحلال وفي المصباح فصع النصارى مثل قطارهم وزاومعني وهو الذي يأكلون فيه اللحم بعد الصيام قال ابن
السكيت في باب ما هو مكسور الاول مما تحته العامة وهو فصع النصارى اذا أظروا أو كانوا اللحم والجمع فمروح

مثل حمل وجول وانصح النصارى مثل افطر ولورنا ومعنى من الفصح وهو عيد لهم مثل عيد المسلمين وصومهم
ثمانية وأربعون يوما يوم الاحد الكائن بعد ذلك هو العيد اه وفيه أيضا عيد الفطير عيد لليهود يكون في
خامس عشر نيسان وليس المراد نيسان الرومي بل شهر من شهرهم وحسابه صعب فان السنين عندهم
شمسية والشهور قمرية (قوله لانها عرف الشرع) قال تعالى يسألونك عن الالهة الاية وكذا السنة اذا طلعت
جملت على الهلالية فان قسدا بالعددية او الشمسية أو غير ذلك تقيدوا بالعددية ثلثمائة وستون يوما لان الشهر
العددي ثلاثون والشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم اولها الحمل وربع يجعل اولها النوروز والهلالية
اولها المحرم وقد استقر التاريخ الاسلامي من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وكانت في ربيع الاول ثم قدم عنه
شهرين واستقر اول السنة المحرم من زمن الصحابة رضي الله عنهم وكان عثمان يخرج العطلة فيسه اه
* (فرع) * لو قال الى رمضان أو آخره صح خلافا لما مشى عليه الروض ونقله الشيخان عن الاصحاب ويحمل على
اول جزء من رمضان في الاول وآخر جزء منه في الثاني اه سم (قوله وذلك بان يقع العقد اولها) أي فتقوله
هلالية أي كلها بخلاف ما اذا وقع في اثنتيها فليست كلها هلالية بل البعض والبعض اه شيخنا (قوله نعم لو وقع
العقد الخ) استدراك على قوله وتتم الاول ثلاثين مما بعدها وليس استدراكا على قوله ولا يلغى المنكسر لان معنى
الانقضاء عدم الحساب ونصف اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل وان نقص الاخر اه شيخنا وانظر
كيف يحسب نصف اليوم مع ان الشهر التي وقع التأجيل به لم تدخل فيلزم على حسابه ان يكون الاجل أكثر
مما شرطاه (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) أي من الشهر الرابع فيما لو وقع التأجيل بثلاثة وقوله ويتم من
الاخر أي من الشهر الاخر من شهر الاجل أي من اليوم الاخير منه فلا يشترط ان يسلاخه بل يكفي أن يعضي
من اليوم الاخر منه ما يتم به اليوم الذي وقع فيه العقد اه حل (قوله وان نقص آخرها) يتأمل وجه الغاية
فيه وامل الوجه حذف الواو كما هو ظاهر ثم ظهر أن الوجه باقواها وأن المراد لا يكمل مما بعدها مطلقا وأما من
الاخر فيفصل فيه وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع الكمال بالاولى فتأمل
شو برى والحاصل أن اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يلي الشهر المؤجل بهام مطلقا سواء
تمت أو نقصت ويكمل من اليوم الاخير من الشهر الاخير من الشهر المؤجل بهان كمل بمعنى أنه يحل الدين
في اثنتائه وان نقص لم يكمل اه (قوله لانها مضت عريضة كوامل) قال السبكي رحمه الله تعالى وليس لك لكون
القدر الباقي من يوم العقد يسيرا بل لان ما بعده قدر الاجل ولو كان العقد عند الغروب اكتبى به فكيف لا يكتبى
به مع زيادة بعض يوم أو يومين وهذا المعنى ينبغي ان لا يفرق بين بعض يوم وكامل يوم وليتم وانما يظهر
التفاوت اذا زاد على ذلك ولو تأخر العقد عن الغروب اه مم (قوله ان كمل) فان نقص لم يتم منه بل لا يحل
الاجل الا بانسلاخ جميعه وفيه انه في هذه الصورة لازم المحذور السابق وهو تأخر ابتداء الاجل عن العقد فلو وقع
العقد عند الزوال في آخر يوم من رمضان وشرط الاجل ثلاثة أشهر وانفق ان ذا الحجة كان ناقصا فلا بد من انسلاخ
جميعه فالاجل ثلاثة أشهر اولها اشوال وتاخر ابتداءه بنصف يوم (قوله وقدرة على تسليم) ويأتى في تعبيره
بالنسليم ما مر في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ما مر في البيع أي من أن قدرة المشتري على
التسليم كافية كمن اشترى معصوبا بقدرة على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء
يعينه كشيء بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان التسليم رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على
تسليمه اه (قوله كالزط في الشتاء) أي في أكثر البلاد ما في بلدو بخلافه الزط في الشتاء فيصح فيه التسليم
اه ايعاب اه شورى (قوله بخلاف البيع للمعين) فيه إشارة الى أنه اذا كان المبيع في الذمة كان كالسليم
فيكون المعتر فيه القدرة عند وجوب التسليم لا عند العقد وانما مر وطب وحيث قد المبيع المعين بشرط
فيه القدرة عند العقد والذي في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم في المؤجل وكل منهما يعتبر فيه

لانها عرف الشرع وذلك
بان يقع العقد اولها (فان
انكسر شهر) منها بان وقع
العقد في اثنتائه (حسب
الباقى) بعده (بأهله وتتم
الاول ثلاثين) مما بعدها ولا
يلغى المنكسر لثلاثين
ابتداء الاجل عن العقد نعم
لو وقع العقد في اليوم الاخير
من الشهر اكتبى بالاشهر
بعده بالالهة وان نقص بعضها
ولا يتم اليوم مما بعدها وان
نقص آخرها لانها مضت
عريضة كوامل ويتم من
الاخير ان كل (و) رابعها
(قدرة على تسليم) للمسلم فيه
(عند وجوبه) وذلك في
في التسليم الحال بالعقد وفي
المؤجل بحلول الاجل فلو اسلم
في منقطع عند الحلول
كالزط في الشتاء لم يصح
وهذا الشرط في الحقيقة من
شروط البيع وانما صرح
به هنا مع الاعتناء عنه بقوله
مع شروط البيع ليرتب عليه
ما يأتي ولان المقصود بيان
حل القدرة وهو حال وجوب
التسليم وهي تارة تفتقر
بالعقد لكون السلم حالا وتارة
تتأخر عنه لكونه مؤجلا كما
تقرر بخلاف البيع للمعين
فان المعبر اقتران القدرة فيه

القدرة تارة بالعدد وأخرى عند وجوب التسليم فلا فرق بينهما في هذا التوجيه مشكل اه سم (قوله بالعدد مطلقاً) هذا هوهم أنه يصح حالاً ولا يصح حالاً وليس مراداً فعل المراد بالاطلاق أنه ليس له الا هذه الحالة أو أن المراد وان كان ثمة حالاً أو مؤجلاً لكن هذا بعيد من السياق فلو أسقط لفظ مطلقاً كان أولى اه ع ش (قوله مطلقاً) أي سواء كان الثمن جالاً أو مؤجلاً ولا يبيع معين ولا يأتى تأجيله اه شوبري (قوله بلا مشقة عظيمة) أي بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه ع ش (قوله من البا كورة) في المصباح وبا كورة الفا كمة أول ما يدرك منها وابتكرت الفا كمة أكلت با كورتها قال أبو حاتم البا كورة من كل فاكهة ما يجسل الانخراج والجمع البوا كير والبا كورات ونحوه با كورة أو با كورو بكور والجمع بكر مثل رسول ورسول (قوله فانه لا يصح) أي فلو تبين أنه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العدة كتنافى في نفس الامر أو لا تظهر الفساد الشرط ظاهر فيه نظراً وقضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الأول اه ع ش (قوله بمثل آخر) أي ولو بعيداً ولا ينافى فيه ما يأتي من ان المسلم فيه لو انقطع فانه ان وجد فيما دون مسافة القصر وجب تحصيله والا فلا فاعتبروا فيه قرب المسافة ولم يعتبروا قربها هنا وذلك لانه لا كافة على المسلم اليه هنا في النقل لان غيره ينقله من محله البعيد للبيع وهو يشترطه منه بخلاف ما يأتي فانه هو الذي ينقله ويحصله فاعتبر فيه قرب المسافة اه شرح مر (قوله ان اعتيد نقله منه لبيع) ويلهم من الاعتناء الكثرة وان لم تلزم اه سم على ج ومن ثم قال في المصباح العادة معروفة وميت بذلك لان صاحبها يعاودها أي يرجع اليها مرة بعد أخرى وعودته كذا فاعتاده وعودته أي صيرته له عادة واستعدت الرجل سألته ان يعود واستعدته الشيء سألته ان يفعله ثانياً اه ع ش على مر (قوله ان اعتيد نقله منه) ينبغي أن لا يكتفى باعتياده نقله بل أن يعتاده نقله كثيراً أو غالباً لانهم اعتبروا عموم وجود المسلم فيه عند المحل اه شوبري (قوله لم يصح السلم فيه) أي مالم يعتد المهدى اليه بيعها والافتسكون كالتقول للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح أيضاً فيه نظراً لا قرب عدم الصحة لانه لا يتقادم على الواسم في لحم الصيد الذي يعز وجوده لمن هو عنده فقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعملاً الواسم لسكاف في عديم سلم فانه لا يصح وان كان عنده عبد كافر واسلم للندرة ملكه له اللهم الا أن يقال لما اعتيد نقله للمهدى اليه كثيراً وهو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه ع ش على مر (قوله لؤلؤ كبار) بكسر أوله فان ضم كان مفرداً وحيداً تشدد الباء وقد تخفف اه شرح مر وفي المختار اللؤلؤ الدرّة والجمع اللؤلؤ واللؤلؤ اه وفيه أيضاً وكبر أي عظم يكبر بالضم كبراً بوزن عنب فهو كبير وكبار بالضم فاذا أفرط قيل كبار بالتشديد اه وفي اعراب السمين عند قوله تعالى ومكر ومكراً كباراً وقراً زيد بن علي وابن محيصن بكسر الكاف وتخفيف الباء قال أبو بكر هو جمع كبير اه (قوله أيضاً ولؤلؤ كبار وياقوت) أي وغيرهما من الجواهر النفيسة لانه لا بد فيها من التعرض للجمع والوزن والشكل والصفاء واجتماع هذه الامور نادر اه شرح مر (قوله وأما الندرة الخ) أو رد على هذا انه اذا شرط في الجارية انها مشقة أو في العبد انه كاتب فانه ذلك صحيح مع انه يعز وجوده باعتباره ما شرط فيهم من الصفات وأجيب بان الكتابة والمشقة صفتان يمكن تحصيلهما بخلاف هذا فانه عين أخرى يعتبر فيها صفات أخرى اه شوبري (قوله مثل أمة وأختها) وكذا بهيمة وولدها فان قلت هذا لا يندرقه اجتماعهما قلت ينسدر بالنظر للاوصاف التي يجذب كرها في السلم كما أشار اليه الشارح بقوله مع الصفات الخ فكون البهيمة باوصاف مخصوصة وولدها بتلك الاوصاف مما ينسدر وكذا تقول في اللؤلؤ والياقوت والامّة وأختها أو ولدها اه شيخنا (قوله لا تنفاه الوثوق الخ) ان كان انتفاء الوثوق للندرة فلم غاب في تعليل الاولى والثانية وان كان غيره فما هو وهل امل بالندرة فيها أيضاً بل وقد يختار الاول وانما غاب لان الندرة في الاولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض من غمها اه شوبري (قوله في الاخيرتين) جعله في شرح مر تعليلاً للثانية منهما وعمل الاولى منهما

بالعدد مطلقاً وخرج بزيادة
(بلا مشقة عظيمة) ما لوطن
حصوله عند الوجوب لكن
بمشقة عظيمة كقدر كثير من
البا كورة فانه لا يصح كما قال
الشيخان انه الاقرب الى كلام
الا كثرين (ولو) كان المسلم فيه
يوجد (بمثل) آخر فيصح ان
(اعتيد نقله) منه لبيع
فان لم يعتد نقله له بان
نقله نادراً أو لم ينقل
له أصلاً أو اعتيد نقله
لغير البيع كالهدي لم يصح
السلم فيه لعدم القدرة عليه
(فلو أسلم فيما يعز) وجوده
أما قلته (كصيد بمثل عزة)
أي بمثل يعز وجوده فيه (و)
أما لاستقصاء وصفه الذي
لا بد منه في المسلم فيه مثل
(لؤلؤ كبار وياقوت) أما
لندرة اجتماعه مع الصفات
مثل (أمة وأختها أو ولدها
لم يصح) فيه لا تنفاه الوثوق
بسله في الاولى ولنسدر
اجتماعه مع الصفات
المشروط ذكرها في
الاخيرتين وخرج بالتكثير
الصغار

بقوله لانه لابد فيها أي الجواهر كالأولاد والياقوت من التعرض للبحر والوزن والشكل والصفا واجتماع هذه
الامور نادر (قوله فيجوز السلم فيها) أي اذا علم وجودها لانه تفاوتها فهي كالفتح والقول وضبط الصغر بوزن
سدس مثقال وينبغي ضبطه بما لا يقبل الثقب اهـ حل (قوله مما يطلب للتداوي) أي غالباً وضبطه الجويني
بسدس مثقال ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنه اما الآن فهذا لا يطلب الا للزينة لا غير فلا
يصح السلم فيه لعزته اهـ شرح مر (قوله أو أسلم فيما يبيع فانه قطع) ويصدق المسلم اليه في دعوى انقطاع
الجنس كالوادعي الزوج الاعسار بالصدق لان الاصل عدم اعياب اهـ شوري (قوله فانه قطع في محله) أي
ولم يوجد في دون مسافة لقصر من محل التسليم فان وجد المسلم فيه فيما دونه فلا خيار وان وجد فيما فوقها تخير
المسلم اهـ شرح مر وعش عليه (قوله فانه قطع) أي بجائحة افسدته من البلد أي بلد التسليم وما يجب
تحصيله منه بان كان بينه وبينه دون مسافة القصر ولم يتناف بنقله ولم يتمتع به من يبيعه بثمن مثله لانه لا يجب على
المسلم اليه حينئذ تحصيله فلا يخير حينئذ بخلاف ما لو كان يعمل فوق مسافة القصر من بلد التسليم أو دونها وكان
ربه لا يبيعه الا بأكثر من ثمن مثله فلا يجب عليه تحصيله حينئذ وخير حينئذ بخلاف ما اذا كان يبيعه بثمن لكنه
أعلى مما يبيع به فوجب عليه تحصيله وهذا هو مراد الروضة بقولها ويجب تحصيله وان علا السعر أي وهو بثمن
مثله لان الشارع جعل الموجد بأكبر من قيمته كالمعروف في الرقبة وماء الطهارة هذا وعبارة الروضة ولو
كانوا يبيعونه بثمن حال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله حينئذ فها هنا أولى لان المسلم اليه التزم التحصيل
بالعقد باختياره فالزيادة في مقابلة ما حصل له من غناء ما قبضه من رأس المال بخلاف الغاصب وأجاب الاسنوي
بان المراد بالغوارق فاع الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل كما تقدم اهـ حل (قوله بكسر الحاء) أي لانه يقال في
الفعل حل الدين يحل بالكسر واسم الزمان والمكان منه على مفعول بالكسر اما اسم المكان من حل بمعنى نزل
بالمكان فبالفتح والكسر لغة لان مضارع يحل بالضم اهـ عش على مر (قوله أي وقت حلوله) وكذا بده
وان كان التأخير لمطله وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه اهـ
شرح مر (قوله بين فسخه) أي في جميعه دون بعضه المنقطع فقط اهـ شرح مر (قوله وعلم من تخيره الخ) غرضه
بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر ولو أسلم فيما يبيع فانه قطع في محله لم يفسخ لان المسلم فيه يتعلق
بالذمة فاشبه افلاس المشتري بالغبن والثاني يفسخ كالتلف المبيع قبيل القبض ورد بما تقدم انتهت (قوله
لا قبل انقطاعه) عطف على معدر أي خير وقت انقطاعه في محله لا قبله (قوله وخامسها علم بقدر الخ) عبارة شرح
مر والشرط الخامس التقدير فيه بما ينفي عنه الغرر فينتدب بشرط كون المسلم فيه معلوم القدر اهـ (قوله وعلم
بقدر الخ) قيل هذا معلوم من شروط البيع اذا المبيع في الذمة لا بد من علمه قدر اوصفه وفيه ان الكلام ثم في
المبيع المعين وما هنا في المبيع في الذمة وقد أشار الى ذلك الشارح في أول كتاب البيع بقوله عينا وقدر اوصفه على
ما يأتي بيانه أي عينا في المعين وهو المذكور في كتاب البيع وقدر اوصفه يأتي بيانه في السلم اهـ حل (قوله كيلا)
تخير لقدر وقوله أو نحوه معطوف عليه ونحو لا تعرف بالاضافة فلا يلزم وقوع التمييز معرفة اهـ شيخنا (قوله
ومعلوم انه لو أسلم الخ) أي مقرري النفس لما علم انه لو أسلم في معدود لا بد من العدد واذا أسلم في مذكوع لا بد من
الذرع فراجع بين الصفتين لا بد من مقتضاهما في معلوم ان الجمع بين الذرع والعدلا لا يجب عزة الوجود
اهـ حل (قوله وضع نحو جوز) أي كالجوز وبندي وفتق في قشرها الاسفل أي الذي يكسر عند الاكل
لا الاعلى الذي يزال عنه عادة قبل بيعه لا قبل انعقاده كما تقدم ولم أفهم لذكر هذه المسئلة فائدة لانه اذا كان
الغرض من ذكرها ان الجوز ونحوه الضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه وزيادته في الجوز ونحوه ممنوع لان
الكيل انما هو ضابط فيها هو أقل جرمان التمر وسيضرح هذه المسئلة في قوله وضع مكيل بوزن الخ فيجوز
اهـ حل ويجب بان مراده بقوله وضع نحو جوز الخ ما هو أهم من كون الكيل بعد ضابطها فيه أو لا وان قوله

فيجوز السلم فيها كيلا
ووزنا وهي ما يطلب
للتداوي والكبار ما يطلب
لا تزين قال الماوردي
ويجوز السلم في البور
بخلاف العقيق لاختلاف
انجازه (أو) أسلم فيما يبيع
فانه قطع كله أو بعضه (في
محله) بكسر الحاء أي وقت
حلوله (خير) على الترخي
بين فسخه والصبر حتى يوجد
فيطالب به فان أجاز ثم بدله
ان يفسخ مكن من الفسخ
ولو أسقط حقه من الفسخ لم
يسقط على الاصح في الروضة
وعلم من تخيره أنه لا يفسخ
السلم بذلك بخلاف تلف
المبيع لان المسلم فيه يتعلق
بالذمة (لا قبل انقطاعه فيه)
أي في المحل وان علمه قبضه
أي فلا خيار له اذ لم يبيعه
وقت وجوب التسليم
(و) خامسها (علم بقدر) له
(كيلا) فيما يكال (أو)
نحوه) من وزن فيما يوزن
وعد فيما يعد وذرغ فيما
يذرع لغير السابق مع قياس
ماليس فيه على ما فيه ومعلوم
أنه لو أسلم في مذكوع معدود
كبسط اعتبر مع الذرع العد
(وضع نحو جوز)

وصح مكيل بوزن انما ذكره مع علمه من هنا قوطنة لقوله لا به ما قتل هذا في شرح م ر ما يفيد ان الجوز
مكيل بحيث اقر كلام الاصل وهو قوله وكذا كسلا في الاصح وذ كر معابله حيث قال والثاني لا لتجانسهما في
المكيل اه ثم رأيت في حاشية ع ش على م ر مانصه قوله يجوز وما جرمه الخ وفي الربا جعلوا ما بعد الكيل
فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقل فانظر الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التبعدا احتياط له فقد در
ما لم يعهد كبله في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتمر لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام على ما مر بخلاف السلم
اه بحرفه وحيث قد فانظر الجواب عما ذكره الشارح اه تقرير شيخنا ح ف (قوله نحو جوز) والحق
بعضهم به التبن المعروف الآن قال ج وهو ظاهر اه شوبري (قوله بما جرمه بجرمه) أي أو أكبر كما
فهم بالاولى واستشكل هذا مع قوله وما صغر جرمه الخ وحاصله ان قوله وصح الخ يفيد ان الاصل في الجوز
الكيل وان الوزن طارئ عليه وقوله ثانيا موزون بكيل يفيد ان الاصل في الجوز الوزن والكيل طارئ
عليه فكأنه قال الميعار الاصل في الجوز الكيل والميعار الاصل في الجوز الوزن وهو تناقض والجواب انه انما
قصده بذلك مجرد بيان ضابط الكيل والوزن من غير التفات الى ان أحدهما أصل والاخر طارئ عليه أي
فيكون محصل الاول ان الوزن يضبط كل شيء ومحصل الثاني ان الكيل يضبط الموزون اذا عد فيه ضابطا
فيكون ذكر الجوز أو لا لبيان انه بوزن وثانيا لبيان انه بوزن وبكلا وهذا ليس فيه تناف اه ع ش ملخصا
مع زيادة (قوله خلافا للامام) أي حيث قال لا يصح السلم فيه أصلا أي لا كيل ولا وزن فقوله الآتي وان كان
في نوع الخ للرد على الامام أيضا عبارة أصله مع المحلى ويصح السلم في الجوز والوزن بالوزن في نوع يقل اختلافه
بغلق القشور وورقها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الاغراض في ذلك وهذا
استدركه الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي
أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي وكذا يصح السلم فيما ذكر كسلا في الاصح والثاني لا لتجانسهما في المكيل
انتهت (قوله يجوز ولو وزن) قضيته انه لا يصح السلم في الجوز كسلا وفي شرح م ر خلافه وعليه فالمراد انه يصح
فيه وزنا كما يصح كسلا لكنه خلاف الظاهر اه ع ش (قوله بخلاف ما لا به الكيل فيه ضابطا) من هذا يعلم
صحته السلم في النورة المقتنة كسلا ووزنا لانها يفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه كسلا اذا عد
الكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا من هذا الضابط الاما عظم خطره كفتات المسك والعنبر
على ان صاحب العباب صرح بصحته السلم فيها كسلا ووزنا فتنبه له فانه قد اشتهر في فواحش في هذه الازمنة عدم
صحته السلم فيها كسلا عس كما بما في بعض عبارات من التقييد بالوزن وقد علمت ان الاتني الصحة بالكيل
بالقيس المار على ان تلك العبارات مفروضة في النورة لمجلو به أبحار انبسل طبعها وتفتتها كما أوضحت ذلك
أتم ايضا في مؤلف وضعته في ذلك اه رشيدى على م ر (قوله كفتات مسك) في المصباح الفتات
بالضم ما تفتت من الشيء وفي المختار فتته كسره وبابه ردوالتفتت التكرس والانفتات الانكسار وفتات الشيء
ما تكسره من الفتوت والفتيت من الخبز اه (قوله وكبطين) معطوف على قوله كفتات الخ (قوله وباذنجان)
في المصباح بالاذنجان من الخضراوات بكسر الذال وبعض العجم يفتحها فارسي معرب * (تنبه) * في اشتراط
قطع أقماع الباذنجان احتمالا لانها ما ورد في ربح الزركشي منها المنع قال لانه العرف في بيعه لكن يشهد
بالاشتراط قول الامام اذا أسلم في نصب السكر لا يقبل أعلاه الذي لاحلاوة فيه وقطع بجامع عروقه من أسفله
ويطرح ما عليه من القشور أي العروق اه وعلى الاول يفرق بين التفاوت فيما ذكر في القصب أعلاه منه في
الانواع فسوخ هنا لثم اه ج وقال سم ليس فيه تصريح باشتراط القطع اه أقول بل قد يقتضي عدم
اشتراط القطع فان قوله لا يقبل أعلاه ظاهر في ان العقد قد صح بدون اشتراط القطع ولكن اذا خضره المسلم
اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش على م ر (قوله ونحوها) كقضاء وسفر رجل ونارنج وفي الفتوت

مما جرمه بجرمه فاقل أي سلمه
(بوزن) وان كان في نوع
يكثر اختلافه بغلق قشوره
ورقها خلافا للامام وان
تبعه الراعي وكذا الذوى
في غير شرح الوسيط (و) صح
(موزون) أي سلمه (بكيل)
بقيده زنه بقولى (بعد) أي
الكيل (فيه ضابطا) لان
المقصود معرفة المقدر
كدقيق وما صغر جرمه بجوز
ولو وزن كان في نوع يكثر
اختلافه بما مر بخلاف ما لا
بعد التكيل فيه ضابطا
كفتات مسك وعنبر لان
لا قدر اليسير منه مالمية
كثيرة والكيل لا بعد ضابطا
فيه وكبطين وباذنجان
ورمان ونحوها

اطلقوا جواز السلم في البقول وزنا وفي الحماوى لما وردى انها ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان أى أصله وورقه
 كالخس والفجل فالسالم فيه باطل وقسم يوصل به ما ليس بمقصود كالجوز واللقد فلا يجوز الا بعد شرط قطع ورقه
 وقسم كاهم مقصود كالهشيد بافجوز وزنا اه حل وعبارة مر ويصح في البقول ككراث وثوم وبصل
 وقيل وساق ونعناع وهندباوزنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وكبرها أو صغرها اه فغير خاف مخالفتها لما قاله
 حل الا ان يحمل ما قاله على السلم في رؤسهم مع ورقه وعبارة مر على السلم في أحدهما كذا قرر شيخنا ثم رأيت
 في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال ولعائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو
 رؤسهم لزال الاختلاف فليتأمل اه من خط شيخنا حرف (قوله مما كبر حرمه الخ) بالكسر في الاجرام
 والضم في المعاني اه شيخنا وفي عش انه بالضم في الاجرام والمعاني وبالكسر في الطعن في السن وفي
 الصباح كبر الصغر وغيره يكبر من باب تعب كبر اوزان غنم ومكبر امثال مسجد فهو كبير وكبر الشئ كبر من باب
 قرب عظم فهو كبير أيضا (قوله لكل واحدة) عبارة شرح مر وقول السبكي لو أسلم في عدد من البطيخ مثلا
 كمائة بالوزن في الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لانه يشترط ذكر حجم كل
 واحدة فيؤدى الى عزة الوجود اه فعلم منه ان تعبيد الشارح بقوله لكل واحدة جرى على طريقة السبكي
 الضعيفة (قوله لما يأتى) أى من قوله فيؤدى الى عزة الوجود (قوله في البطيخ ونحوها) كسفر حلة وبيضة قال
 شيخنا نعم لو أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة حيث نذرى في هذموالتى قبلها الانتفاء عزة الوجود اذ ذلك وجهه نذ
 يلزم ان تكون البطيخة الواحدة مثلية لجواز السلم فيها وهو خلاف كلامهم الا ان يقال عدم صحة السلم هي الاصل
 وصحته فيما ذكره عارضة فلا يخرجها ذلك عن كونها متقومة كما ان عدم صحة السلم في العدد من البطيخ اذا جاع
 فيه بين الوزن أى غير التقريبي والعد عارضة لا تخرج عنه كونه مثليا وكذا يقال فيما اذا جاع في ثوب واحد
 بين ذرعه ووزنه وحيث يلزم ان يكون كل من العدد من نحو الرمان مثليا اه حل وفي عش على مر
 مانعه فلو ألتف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا
 لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظرا والمتجه ما تحرر
 من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي ويصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع
 السلم فيه اذا جاع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل
 منع السلم فيها وان عرض جوازه فيها اذا أريد الوزن التقريبي اه سم (قوله ومكيل بوزن) لا يقال هذا
 مكررمع قوله قبل وصح نحو جوز الخ لانه يقال انما ذكر السابق لغرض الرد على الامام في بعض جزئياته بقطع
 النظر عن كونه مكبلا بدليل انه لم يصرح بالمكيل فيما مر وهما ذكره لبيان ان المكيل بوزن اه شيخنا (قوله
 لما مر) أى من ان المقصود معرفة المقدار اه شيخنا (قوله في مائة صاع بر) وكذا لو أسلم في مائة ثوب على ان
 وزنها كذا أو في ثوب واحد على ان وزنه كذا لم يصح للعلل المذكورة بخلاف الخشب فان زائده يثبت كانه غلام عن
 الشيخ أبي حامد وأقره اه شرح مر والصاع اسم للوزن اصالة لانه أربعة أمسداد والمدر طل وثلاث ثم
 صار اسم للمكيل عرفا وهو المراد هنا اه برماوى (قوله والامر في وزنه على التقريب الخ) أى عند الاطلاق والا
 فلو صرح بالتحديد صح انتهى شيخنا (قوله ولو حالا) الغاية للرد على من قال لا يضر التعمين المذكور في الحال
 قياسا على البيع ولذلك رد عليه الشارح بقوله لانه قد يتلف قبل قبض الخ وبقوله بخلاف ما لو قال بثلث الخ
 وهذا الضعيف حكاه المحلى في شرح المنهاج (قوله من ميزان الخ) كان قال أسلمت اليك دينارا فيمخرج
 هذا القبان أى الذى يزن به القبان من التمر مثلا ولم يعرف قدر ما يخرج به ان عينه محلا في ميزان القبان وقال
 أسلمت فيمخرج من وضع آلة الوزن على هذا المثل اه عشاوى (قوله وصحبة) هي ثوب بوزن مجهول
 القدر وكان قال أسلمت اليك في قدر هذا الجربان وضع في كفة الميزان ويقابل بالسلم فيه في الكفة الاخرى

بما كبر حرمه فتعين فيه
 الوزن فلا يكتفى فيه الكيل
 لانه يتجافى في المكيل ولا العد
 لكثرة التفاوت فيه والجمع
 فيه بين العد والوزن لكل
 واحدة مفسد لما يأتى بل
 لا يجوز السلم في البطيخة
 ونحوها لانه يحتاج الى ذكر
 حرمها مع وزنها فيورث عزة
 الوجود وقولى بعد فيه
 ضابطا أولى مما ذكره (و)
 صح (مكيل) أى سلمه
 (بوزن) لما مر (لا يمسما)
 أى بالكيل والوزن معا
 فلو أسلم في مائة صاع بر على
 ان وزنها كذا لم يصح لان
 ذلك بعرض وجوده (ووجب
 في لبن) بكسر الباء وهو
 الطوب غير المحرق
 (سدوسن) معه (وزن)
 فيقول مثلا ألف لبنه وزن
 كل واحدة كذا لانه يضرب
 عن اختيار فلا يعز وجوده
 والامر في وزنه على التقريب
 لكن يشترط أن يذكروا طوله
 وعرضه وثنائته وانه من
 طين معروف وذكر سن
 الوزن من زيادى (وفسد)
 السلم ولو حالا (بتعين نحو
 مكيل) من ميزان وذر ع
 وصحبة

فبذلك خصصت المغايرة بين الميزان والصنعة اهـ شيخنا عشاوي قال في المصباح قال الازهرى قال القراء هي
بالسين ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنعة الميزان بالصاد ولا يقال بالسين وفي
نسخة من التهذيب صنعة وصنعة والسين أعرب وأفصح لان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عزيمة اهـ
عش على مر (قوله غير معتاد) المراد بغير المعتاد ان لا يعرف قدر ما يسع كما لو أخذ من التعليل والمراد
بالمعتاد ان يعرف قدر ما يسع ولا بد من علم العاقلين وعدلين معهما كما يأتي في أوصاف المسلم فيه اهـ رى
(قوله لانه قد يتلف الخ) هذا لا يشمل الحال * (فرع) * لو شرط في المبيع في الذمة مكال غير معتاد وشرط
عدم ابداله لم يقع كالسالم وفاقا لم لكنه ترد فيه فليحذر من باب البيع اهـ سم (قوله فان كان معتادا)
بان عرف قدره أى عرف العاقدان وعدلان غيرهما وهذا كله ان لم يختلف نحو المكال ولم يكن ثم غالب والا
فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حمل الاطلاق عليه كان اعتد كيل مخصوص ببلد السلم فيحمل الاطلاق
عليه اهـ حل وفي عش على مر ما نصه ومن ذلك ما هو بمصر فان تفاوت كيل الرميطة وكيل غيرهما من بقية
مكايل مصر وعليه فينبغي ان العاقلين ان كانا من الرميطة حمل الاطلاق عليه أو من غيرهما حمل عليه ما لم يعينا
غيره (قوله وفسد أيضا بتعيين الخ) ذكر هذه المسئلة هنا اغماها لمناسبة تعيين نحو المكيال بجماع ان مسألة
البطلان فيهما احتمال التالف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الامن من التالف المذكور والافكان المناسب ذكر
هذه المسئلة في شرط القدرة لا شرط معرفة القدر اهـ حل أى عند قوله فلا وأسلم فيما يعز الخ (قوله من غير
قرية الخ) اما السلم في كاهه فغير صحيح قل أو كثر اهـ شرح مر (قوله قليل) المراد بالقليل ان يكون قدرا لا
يبعد في العادة تلقاه بحيث لا يصل منه قدر المسلم فيه اهـ عش فيثبت بالقليل والكثير نسبان بالنظر للمسلم
فيه فلا وأسلم اليه في رطل رطب من قرية فيها عشرة نخلات صح لان غير القرية كثيرة في هذه الصورة أو أسلم اليه
في مائة رطل من غير قرية فيها عشرة نخلات كان الثمر قليلا في هذه الصورة (قوله لامن غير قرية كثيرة) رتبة فلا
يجوز ابداله الا بالاجود على المعتد والمراد بالكثير ما يؤمن فيه الانقطاع والقليل بخلافه وقد نقل ابن ج عن
نص الشافعي ما يقتضى ذلك وكلام الشارح برشد اليه اهـ رى وفي الشورى ما نصه قوله لامن غير قرية كثيرة
وهل يمين أو يكفي مثله فيه احتمالا لان الامام وظاهر كلامهم الاول ايعاب واعتمده مر لانه لا فائدة الى تعيينه
الا ذلك وفائدة التعيين أيضا انه لا يجب قبول مثله أو دونه بخلاف أجود منه فانه في اليعاب نعم ينبغي ان يحمله ان
كان في الامتناع من المثل فرض ما والا جبر على قبول المثل لان الامتناع منه حيث اعتاد اهـ (قوله أولى من
تعيين مبهما) أى يلزم مبهما الاغلب وهو العظم والصغر اهـ شيخنا وعبارة أصله ولوأسلم في قدر من غير قرية صغيرة
لم يصح أو عظمه صح (قوله ومعرفة أوصاف) فلا وأسلم اليه في ثوب كهذا أو صاع بركه الم يصح أو في ثوب ووصفه
ثم أسلم في ثوب آخر تلك الصفة جازان كانا ذا كرين لتلك الصفات ولو شرط كونه سارة أو زانية مثلا صح
بخلاف كونه مغنيا أو عوادا مثلا والفرق ان هذه مع خطر هاتسدى طبعها بلا وصفاة دقيقة في وجودها
مع الصفات المعتبرة بخلاف الاول اهـ شرح مر (قوله أى معرفتها للعاقلين) ولو اجالا كمعرفة الاعشى
فلا ووصاف بالسماع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالتعيين لان الغرض منهن ما الرجوع اليهما عند
التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بمعرفة صفاتهما فضلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اهـ عش (قوله
للعاقدين وعدلين) أى وان لم يحضر العقد اهـ شورى والمراد ان يوجد أبا في الغالب في محلة التسليم ونأقرب
منها عدلان يعرفان الأوصاف أى مدلولها يرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات ليست المشروطة كما يأتي
(قوله للعاقلين وعدلين) أى عدلين شهادة ولورجلان وامرأتين بان يوجد في ذون مسافة القصر وقال شيخنا
دون مسافة المسدوى كما روى في شرح شيخنا في محل التسليم اهـ قل على الجلال (قوله للعاقلين وعدلين)
أخذ هذا من قوله بعد يعرفانها وعدلان فذهب من الاول لدلالة الثاني اهـ شيخنا قال الاذرى قضية كلامهم

(غير معتاد) ككوز لانه قد
يتلف قبل قبض ما في الذمة
فيستردى الى التنازع
بخلاف ما لو قال بعنك لم
هذا الكوز من هذه الصبرة
فانه يصح لعدم الغرر فان
كان معتادا لم يفسد السلم
ويبلغ تعيينه كسائر الشروط
التي لا غرض فيها ويغوم
مثل العين مقامه ولو شرط
أن لا يبدل بطل السلم ونحو
من زيادتي (و) فسد
أيضا بتعيين (قدر من غير
قرية قليل) لانه قد ينقطع
فلا يحصل منه شيء لامن غير
قرية كثير لانه لا ينقطع
غالبا وتعبيرى بالقليل
والكثير في الثمر أولى من
تعبيره بهما في القرية اذ
الثمر قد يكثر في الصغيرة
دون الكبيرة (و) سادسها
(معرفة أوصاف) للمسلم
فيه أى معرفتها للعاقلين
وعدلين (نظرا لجهلها
اختلاف غرض وليس
الاصل عدمها) فان ثبت
لم يصح السلم لان البيع
لا يعتمد على الجهل المعهود عليه
وهو عين

فلان لا يحملة وهو دين أولى (٢٣٨) وخرج بالقيء الاول ما يتساع باهمال ذكره كالحصل والسمن في الرقيق والثاني وهو من زيادتي

كون الرقيق قويا على العمل أو كاتبا مثلاً فإنه وصف يظهر به اختلاف غرض مع أنه لا يجب التعرض له لأن الأصل عدمه (و) سابعها (ذكرها في العقد بلغة يعرفانها) أي يعرفها العاقدان (وعداً) غيرهما يرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدهما أو غيرهما لم يصح العقد وهذا اختلاف مأمور في الاجل من الاكتفاء بعرفتهما أو معرفة عدلين غيرهما لأن الجهل ثم راجع إلى الاجل وهناك المقود عليه فإزان يحتمل ثم لا يحتمل هنا وليس المراد هنا ثم عدلين معينين اذ لو كان كذلك لم يحجز لاحتمال أن يموتا أو أحدهما أو يغيبا في وقت الحمل فيتم عدم معرفتهما بل المدار أن يوجد أبدأ في الغالب ممن يعرفهما عدلان أو أكثر وتعبيره بعدلين أولى من تعبيره بغير العاقدين (لا) ذكر (جودة ورداءة) فيما يسلم فيه فلا يشترط ذكر شيء منهما (ومطلقه) أي المسلم فيه بأن لم يقيد بشيء منهما (جيد) للعرف وينزل على أقل درجاته وكذا لو شرط شيء منهما حيث يجوز ولو شرط ردي فوع أو ارد أجاز لأنه مضابطهما

أن العاقد تكفيه المعرفة اجسالا ولو بالسماع ولهذا صح سلم الاعى وأما العدلان فالظاهر أنه لا بد من معرفتهما ذلك عن معاشرة واحاطة ليرجع اليهما عند التنازع واليه يشير النص ولا شك فيه وإن لم أره نصاً اهـ وأقره في الابواب اهـ شوبري (قوله فلان لا يحملة الخ) اللام لام الابتداء وإن لا يحملة مبتدأ مؤول أي فعدم احتماله أولى اهـ شيخنا (قوله وخرج بالقيء الاول) وهو ظمور اختلاف الغرض ولو شرط ذلك أي ما يتساع باهماله اعتبر ولم يجب القبول بدونه كإقراره شيخنا اهـ حل (قوله ما يتساع باهماله ذكره الخ) وظاهره أن ما لا يشترط ذكره إذا اشترطه اعتبر ولم يجب القبول بدونه وقدره مر وغيره وقد يتوهم خلافه اهـ سم (قوله والسمن في الرقيق) أي لأن المقصود الخدمة ومحل ذلك ما لم بشرطه فإن شرطه وجب العمل به اهـ ع ش (قوله وبالثنائي) وهو كون الأصل عدمه أو قد يتوقف في كون الأصل في العبدان لا يكون قويا على العمل إلا أن يقال الأصل اعتبار ذكرها أو المراد شدة القوة وبه قال شيخنا كج وأورد ابن شهاب على هذا الضابط اشتراط الثبوتية مع أن الأصل عدمه وأورد بأنه لما غاب وجودها صارت بمنزلة ما لا أصل وجوده قاله جج كشيخنا اهـ حل (قوله قويا على العمل) أي زائد القوة لأن الزيادة هي التي الأصل عدمها اهـ شيخنا وعبارة شرح مر وزيادة قوته على العمل انتهت (قوله مع أنه لا يجب التعرض له) المناسب أن يقول مع أنه لا يشترط معرفته لأنه المدعى في قوله ومعرفة أو صاف إلا أن يقال في كلامه شيء مقدر والتقدير ومعرفة أو صافه التي يجب التعرض لها وذكرها كفي شرح البهجة (قوله وذكرها في العقد الخ) محل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة الخ اذ قوله بلغة يعرفانها الخ قد علم من الشرط السادس كذا كره مر من أن كون ذكرها في العقد بلغة يعرفانها الخ من لازم معرفة العاقدين وعدلين للصفات وعبارته مع الأصل ويشترط ذكرها في العقد مقترنة به لتمييز المقود عليه فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم أن توافقه قبل العقد وقالاً أردنا في حالة العقد ما كنا نقفنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو ظاهر من له بنات وقال لا تحرز وحتك بنتي ونويام عينة ولا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود أي قلته لأن السلم غرر كما مر اهـ شرح مر (قوله يعرفانها وعدلان) أراد معرفتهما ولو لم يوافقا ان هذا يعني عنه ما قبله اذ لا يتصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات تأمل وعبارة شرح مر ومن لازم معرفة من ذكر للصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان انتهت فاذا شرط كونه أدعج أو أزج أو كحل شرط معرفة مدلول هذه الالفاظ من العاقدين وعدلين (قوله لم يحجز لاحتمال أن يموتا الخ) هذا بعينه موجود في الاكتفاء بمعرفة العاقدين في الاجل أي فيقال يحتمل العاقدان أو أحدهما فيتعد على الوارث معرفة الاجل (قوله بل المراد أن يوجد أبدأ في الغالب الخ) أي الغالب أن يوجد في سائر الأزمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه إلى مسافة العدو لأن من تعين عليه أداء الشهادة لا يجب عليه الإجابة إلا من المحل المذكور كالحمل لها بل بالاولى اهـ حل (قوله في الغالب) بمنزلة البذل من لفظ أبدأ فالمراد بالابدية الغالبة غالب الأزمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه إلى مسافة عدوى لأن من تعين عليه تحمل الشهادة لا يجب عليه الإجابة إلا من المحل المذكور كور (قوله ممن يعرفهما عدلان) أي الصفات واللغة حكمها كذلك اهـ شوبري (قوله أولى من تعبيره بغير العاقدين) وجه الاولوية أن غيرهما يصدق بغاسقين أو بعدل فقط أو عدل وفاسق أو فاسق فقط اهـ ع ش (قوله لجودة) فيه العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض على رأي ابن مالك (قوله حيث يجوز) حيثية تقييد بالنسبة للرداءة بخلاف الجودة لأنهما لا تكونان الجارية وقد شرح هذا القيد بقوله ولو شرط الخ لكن زاد عليه الأرء أو أشار إلى مفهومه بقوله بخلاف ما لو شرط ردي عيب أي أو ارداه بالاولى وقوله أو أجود مفهوم الجودة والحاصل أن في النوع أربعة رديء وارد أو جيد وأجود الممتنع الانخير فقط وفي الغيب اثنا رديء وارد آمنوعان اهـ شيخنا مع زيادة (قوله أو ارداه) أي في النوع وأما في العيب فني شرح الارشاد

ان الاراد أعيا لا يضح وكان وجهه انه لما منع فيه الردى منع فيه الاردا اه حل (قوله اذا تقرر ذلك) أى
 ما ذكر من الشرطين الاخيرين فهذا مخرج عليهما كما يدل عليه كلامه في شرح البهجة اه شيخنا وعبارة
 الشو برى قوله اذا تقرر ذلك أى معرفة الاوصاف وذكرها في العقد الخ فيصح الخ وليس المراد باسم الإشارة
 جميع الشروط المتقدمة كما لا يخفى اذ حلول رأس المال وتسليمه وبيان الحل والقدرة ونحوها لا يتفرع عليه
 ما ذكر تأمل وفي الرشد ما نصه تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ لا ينضبط مقصوده لا تعرف أوصافه
 وفي عرش قوله اذا تقرر ذلك أى صحة السلم فيما عرفت صفاته على الوجه السابق وذكر في العقد كذلك
 ويحتمل رجوعه لجميع ما مر من الشروط ولا يردان من جملة ما تقرر حلول رأس المال وقبضه في المجلس ولا
 يتفرع عليه ما صحته فيما ذكر لانه قول هو على هذا تفرع على المجموع ولا يلزم منه ان كل واحد من الاجزاء
 سبب لما يتفرع عليه اه (قوله فيصيح في منضبط) قال شيخنا والوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين
 وزن كل من الاجزاء وفيه ان العاقدين لا يعرفان مقدار وزن كل من الشمع والعسل وكل من اللبن والنفحة
 والمخ والذى ينبغي ان المراد بالانضباط انه لو زاد أو نقص أفسد وهذا واضح على ما فيه في الجبن والافطادون
 الحل والشهد اه حل (قوله في منضبط وان اختلط) فيشترط علم العاقدين بكل من أجزائه على المعتمد
 وعليه يظهر الاكتفاء بالظن اه حج اه شوبرى ثم رأيت في عرش على مر مانعه ويظهر الاكتفاء
 بالظن في المختلط خاتمة ومفهومة ان ما كان اختلاطه بالصناعة لا يكتفى فيه بالظن قال الراعي المختلطات أربعة
 أقسام الاول المختلط المقصود الاركان ولا ينضبط أى كالمهرسة والغالية الثانية هذا الا انه ينضبط كالعنابي
 الثالث ان يكون المقصود واحدا والباقي من مصلحته كالجبن الذى فيه الملح الرابع الخالق كالشهد اه شوبرى
 (قوله مقصودا وغيره) فالمضبط قسمان قسم اختلط به بعضه ببعض وذلك البعض فيه ضروري خاتمة أو صناعة
 مقصود وقسم اختلط بعضه ببعض وذلك البعض غير مقصود وسواء كان خلقيا أو صناعيا قال في شرح البهجة
 والحاصل ان المختلط الذى يصح السلم فيه ما كان منضبطا بأن يكون اختلاطه خلقيا كالشهد أو صناعيا
 وقصد به بعض أركانه وسواء استعملت الباقي كالجبن والافطاد أو لا تكل الزبيب والتمر أو قصدت أركانها
 وانضبطت كالخز والعنابي ولا حاجة اليه لانه المقسم اه حل (قوله مقصودا أو كنهما) برفع أركانها على
 النية عن الغافل ولا تصح الاضافة اه قل على الجلال (قوله على الاشهر) ليس في المصباح والمختار الا
 الوجهان المذكوران ولفظ الثاني والشهد بفتح الشين وضمها العسل في شمعها والجمع شهاد بالكسر قلت انما
 قال في شمعها لان العسل يذ كرويونث ولكن الاغلب عليه التأنيث اه وفي قل على الجلال قوله بفتح
 الشين وضمها أى مع سكون الهاء وبكسر هاء معا (قوله مركب من عسل وشمع خاتمة) في قل على الجلال
 * (فرع) * تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع العشطة ولا بيع العسل بشمعه ولا يبيع الزبد ولو بالدرهم فقوله
 هنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلا عن غير مخيض وفي العشطة ولا يضر ما فيها من بعض نظرون أو دقيق
 أو زوفى العسل بشمعه مخالفا لذلك مع ان السلم أضيق من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع
 في العسل كالنوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلى لانه ان يحسن معه
 فهو كالجمرة المجونة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل بأحد
 المقصودين على انه مانع من روية العسل فيه أيضا لانه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث
 الصحة العسل الخالص من شمع فقط لا معه كما يصرح به ماسيا في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح
 له ببيان لهناه اللغوى في ذاته أو ضرورة كونه من المختلط الذى في كلام المصنف على انه غير مختلط فتأمل
 وإفهم والحق أحق من المراء ويصح السلم في المخيض ان خلا عن الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا
 الخامض لاختلاف جودته اه (قوله وجين) في المصباح الجبن فيه ثلاث لغات رواها أبو عبيد عن يونس بن

اذا تقرر ذلك (فيصح)
 السلم (في منضبط وان اختلط)
 بعضه ببعض مقصودا وغيره
 (كعنابي وخر) من الثياب
 الاول مركب من قطن وحرير
 والثاني من ابريسم ووبر
 أو صوف وهما مقصود
 أركانها (وشهد) بفتح
 الشين وضمها على الاشهر
 مركب من عسل وشمع
 خاتمة فهو شبيه بالتمر وفيه
 النوى

حبيب سما عن العرب أجودها سكون الباء والثانية ضمه باللاتباع والثالثة وهي أقلها التثقيب ومنهم من
يجعل التثقيب من ضرورة الشعر اه وفيه أيضا الاقط بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع
فتح الهمزة وكسرها فله الصاعني عن الفراء اه مصباح (قوله وجين واقط) والسهمك المملح كالجين ويصح
السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشتراط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مريض أو علف معين بنوعه
ويذكر في السمن انه جديد أو عتيق ولا يصح في حامض اللبن لان حموضته عيب الا في تخيض لأماء فيه فيصح
فيه ولا يضر وصفه بالخوض لانها مقصودة فيه واللبن المطلق يحمل على الخلو ولو جف ويذكر طراوة الزبد
ومدها ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا ووزن برغونه ولا يكال به لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجبن
وبلده ودرطو بنحو يسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه عيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في
الجبن القديم والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجاف في الميكال يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ
على ان الاصح صحته في المطبوخ كالمجفف كماله على ذلك ميل الروضة وصحة في تصحيح التنبيه في كل ماد خاتمة نار
لطيفة اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من صحة السلم في الزبد كيلا ووزنا محمول على ما لا يتجاف في
الميكال اه شرح مروي في قل على الجلال (تنبيه) علم مما ذكر انه يصح السلم في الادهان غير المتروحة
بالاوراق قال شيخنا وكذا في المتروحة بها ان عصرت بعد الترويح وفيه نظروا انه يصح السلم في الوبر والشعر
والصوف والريش ما لم يمين حيوانا وفي الحرير والقز بعد ترويح دوده وفي القطن والغزل والسكان بعد تقص
سائيه أو رؤسه وفي الحديد والنحاس ونحوها وفي انواع المياه كماء الورد وفي انواع العطر كالسك والزعفران وفي
انواع البقول كالسلق والبصل وفي نحو الجزر بعد ازاله ورقه وفي النشا والفحم والدريس والتبن والتخالة
والخطب ولوشعشا عا وفي قصب السكر بعد ترويح قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الجبس والجير والزجاج ونحوه من
بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقيق لاختلاف أجناسه ويصح في الصابون ومعيان جميع
ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منهما ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه
وانه يصح في الارز والعلس بعد ترويح قشرهما وفي الدقيق ومعيانهما السكيل ويذكر فيه ما في الحبوب ويصح
في الورق البياض بالعد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغاطه ورقته وصفته وزمنه صيغته وخريفا
وغيرهما ويصح في الجبوة الكيس والمجونة بدون نواه دون المجونة معه ولا يصح في الكسك المعروف والله
أعلم اه (فرغ) أفني شيخنا بانه لا يصح السلم في الفول المدشوش ولا يتخفى ان مثله القمح المدشوش وقال في
شرح الروض يجوز السلم في التخالة اذا انضبطت بالسكيل ولم يكثر تفاوتها فيه اه سم (قوله الملح والانفحة)
كل منهما غير مقصود لکن من مصالحه ومثل الجبن السمل المملح لانه من مصالحه وبه فارق عدم صحة السلم في
اللبن المشوب بالماء لان الماء ليس من مصالحه ولا وجوده فيه ضروري خلقه أو صناعة ولا يصح السلم في بر مختلط
بشيء ولا في ادهان مطيبة بنحو بنسج بخلاف السمس المطيب بخور عطران اذا عصراه حل (قوله والانفحة)
بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وجعلها انا فتح كافي المختار اه شيخنا وقوله من مصالحه حال أي حال كون
كل من الملح والانفحة من مصالح كل من الجبن والاقط فهذه العبارة تقتضي ان الاقط فيه أنفحة ومثلها عبارة شرح
مر وهو خلاف المعروف وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يحصل وفي
المصباح والانفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء أقل من تخفيفها قال ابن السكيت وحضري اعز ابيان
فصيحان من بني كلاب فسألتهما عن الانفحة فقال أحدهما لا أقول الا أنفحة يعني بالهمزة وقال الآخر لا أقول الا
منفحة يعني بالميم المكسورة ثم افترا على أن يسألا جماعة بني كلاب فانفتحت جماعة على قول هذا وجماعة على قول
هذا فافهما الغتان والانفحة كرش الجمل والجدي ما دام يرضع وهي شيء يستخرج من بطنه أصغر من صوفة
ميتلة باللبن فيغلق كالجين فاذا رعى التبت لم يبق أنفحة بل يصير كرشا ويقال له مجينة (قوله الذي هو قوامه) بضم

(وجين واقط) كل منهما فيه
مع اللبن المقصود الملح
والانفحة من مصالحه (ونخل
تمر أو زبيب) هو يحصل من
اختلاطهما بالماء الذي هو
قوامه فتشهد وما بعد
معلومان

على مجرور الكاف لا مجرور في (لا فيمالي انضبط مقصوده كهرسة ومجنون وغالية) هي مركبة من مسكن وغسبر وعود وكافور كذا في الروضة
كصلا في تحرير النوى ذكر الدهن مع الاولين فقط (ونحن مركب) لاشتماله على ظهارة (٢٤١) وبطانة وحشو والعبارة لا تفي بذكر

اقدارها وأوضاعها وخرج
بزيادة مركب المفرد فيصح
السلم فيه ان كان جديدا
واتخذ من غسبر جلد واللا
امتنع وهذا ما حوره السبكي
وغیره لكنهم اطلقوا الصحة
في غير الجلد ويشهد لما قلته
صحة السلم في الثياب الخبيطة
الجديدة دون الملبوسة
(وترى في مخلوط) فان كان
مقدرا جازا السلم فيه وهو بناء
مشاة أو دال مهلة أو طاء
كذلك مكسورات ومضمومات
ففيها لغات ويقال دراق
وطراق (ورؤس حيوان)
لانها تجمع أجناسا مقصودة
ولا تنضبط بالوصف ومعظمها
العظم وهو غير مقصود (ولا)
في ما تأثير نار غير منضبط)
هو أولى مما عبر به فلا يصح
السلم في خبره ومطبوخ
ومشوى لاختلاف الغرض
باختلاف تأثير النار فيه
وتعد ذر الضبط بخلاف
ما ينضبط تأثير نار كالعسل
المصفي بها والسكر والفانيد
والدبس واللبا فيصح السلم
فيها كما مال الى ترجيح النوى
في الروضة وصرح بتعجيله في
تصحيح التنبيه في كل
مادخلته نار لطيفة ومثيل
بالمذكورات غير العسل
لكن كلام الرافعي عجل الى

القاف وكسر هاو الكسر أفصح اه شوبري (قوله على مجرور الكاف) فهي من أمثلة المنضبط لكن من
القسم الثاني منه وهو ما اختلط ببعضه ببعض وذلك البعض غير مقصود وقوله لا مجرور في حتى يلزم ان تكون من
غير المنضبط ومن هذا يعلم الاتفاق على صحة السلم في الشهد والخلاف انما هو هل منضبط أولا اه حل (قوله
وفي تحرير النوى ذكر الدهن) ولا مخالفة لان ما قد تعمل هكذا وهكذا السكن الدهن مراد في الاول أيضا والتبيل
لدهن بالزيت وقع في كلام بعضهم نقلا عن التحرير والمشهور عند أهل الجواز واليمن انه دهن البان لا غسبر اه
اعاب اه شوبري (قوله ونحن مركب) أي ونعمل لاشتماله على ظهارة وبطانة وليست منضبطة وكل منهما
مقصودان كانت من جنس واحد وظاهر كلام المصنف كماله ان قوله ونحن عطف على هرسة فيفيد ان المنع
لعدم انضباط اجزائه لان المانع من ذلك ما أشار اليه بقوله والعبارة الخ وقد أشار الى أن الاولى عدم عطف
انحنى على الهرسة الجلال الخلى بقوله عبارة الرافعي وكذا الخفاف اه حل (قوله وأوضاعها) أي أشكالها
وعبارة شرح مر لان العبارة غير واقعية بذكر انما فانها واقدارها (قوله وترى في مخلوط) قال القاضي أبو
الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات أولي الاثان ونقص عليه في الام قال الاذري فيجعل
كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى على مر وفي عرش قوله وترى في مخلوط أي من
أجزاء طاهرة فالترىاق الاكبر وهو الذي يجعل فيه لحم الحيات لا يصح بيعه ولا السلم فيه لانتفاء شرط صحته وهو
ظهارة عينه فقول المصباح وقيل مأخوذ من الريق والتساء زائدة ووزنه تفعال بكسر هاء ما فيه من ريق الحيات
بيان لحكمة التسمية وهو لا يستلزم صحة البيع اه (قوله ويقال دراق وطراق الخ) انما عاير في التعسير لان
الاخيرتين قابلتان جدا والدال والطاء فيهما مكسورتان أو مضمومتان ففيه عشر لغات اه برماوى (قوله
لانها تجمع اجناسا) عبارة شرح مر لاشتمالها على ابعاض مختلفة من المناخر والمشاخر وغيرهما ويتعد
ضبطها انتهت (قوله والسكر) أي والصابون والخص والنورة والزجاج والفحم وماء الورد والشمع وقد يقال في
انضباط نار العسل نظرا لانها تتميز بشدها فالتميز حاصل لم يخفت أو كثر تأمل اه حل (قوله والفانيد)
وهو العسل المأخوذ من اطراف القصب المسماة بالسكاكين أي الزايع وهو غير حلو وقيل المأخوذ من
القصب مطلقا في الرشيدى على مر ان الفانيد نوع من العسل واللبس ماء العنب بعد طبعه اه (قوله
واللبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما يحلب فله في المصباح قال أبو زيد أكثر ما يكون
ثلاث حلبات وأقله حلبة وغير المطبوخ يجوز السلم فيه قطعا اه سم على جج اه عرش على مر ثم
قال في موضع آخر قوله واللبا قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز
السلم فيه قطعا اه وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافه
وأما اللبا فيذكر فيه ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة أو بعد هاوانة أول بطن أو ثابته أو ثالته أو لباً يومه
أو أسبوعه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه * (فرع) * يصح السلم في النيد والنيلة الخالصة من نحو الطين
وفي العجوة غير المعجونة بنواها اه قل على التحرير (قوله في كل مادخلته نار لطيفة) المراد باللطيفة
المنضبطة وان أثرت اه شيخنا (قوله يميل الى المنع) أي في المذكورات غير العسل بدليل قياسه على الربا
اه شيخنا (قوله أي قدر) أي من حجر اه قل على الجلال (قوله ويقال فيه طست) في المصباح
قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدل من إحدى المضعفين ثاء لثقل اجتماع المثليين لانه يقال في الجمع طساس مثل
مهم وسهام وفي التصغير طسياسة وجمعت أيضا على طسوس باعتبار الأصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ قال

(٣١ - نجل منهج لث) المنع كما في الرابو به جزم صاحب الانوار واعمده الاسنوى ويؤيد الاول صحة السلم في الاجر
كما صححه الشيخان وعليه يفرق بين البابين بضيق باب الربا (ولا في) (مختلف) اجزائه (كبيرة) أي قدر (وكوز طس) بفتح الطاء وكسرها
ويقال فيه طست (وتقيم)

ابن الانباري قال الغراء كلام العرب طست وقد يقال طس بغير تاء وهي مؤنثة ومذكورة فيقال هو الطست
وهي الطست وقال الزجاج التانيث أكثر كلام العرب ووجهها طسات على لفظها وقال السجستاني هي أجمعية
معربة ولهذا قال الأزهري هي دخيلة في كلام العرب لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلمة واحدة اه (قوله
ومنازة) تجمع على منائر بالله ز على غير قياس تشبيها للاصلي بالزائد وأصله مناو ركذا في الصحاح وغيره ونظيره
مصائب أصله مصاوب فزعم بعضهم ان الصواب مناو ولا منائر غير صحيح ايعاب اه شوبري وهو المرسحة التي
يقاد فيها أخوذة من النور اه (قوله وخرج بمعهولة الخ) انظر هذا مع قوله ويصح الخ هل فيه تكرار وما
فائدة معه اه والجواب انه أشار به الى أن ما يأتي هو مفهومة وهذا القيد وانما ثبته عليه هنا لان المتن لما فصل
بين ما يأتي وبين القيد بالجلد أو هم ان ما يأتي كلام مستقل ليس مفهومة القيد فنبهه الشارح هنا على ان
ما يأتي هو مفهومة وهذا القيد ففعل هذا الابهام (قوله في قطع منه مدبوعة وزنا) بحث الاذرى أن يكون
مرادهم به هذه القصاصة التي يتخذ منها الغراء ولا تنفع لغيره اه وقوله الغراء بالغين المجمة والراء وهو الغراء
المعروف وقد تصحف على بعضهم بالغاء وعلى بعض آخر بالعراء بالغين المهملة وهو غطلة عن تذكير ضميره إذ لو
كان كقوله لانت وجوبا فتأمل اه شوبري (قوله في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الاخر وقيل
يجوز هنا الكسر أيضا اه نج اه شوبري وفي قل على الجلال وهو آلة يعمل بها الاواني نصب المعادن
المذابة فيها من غير طرق ولادق اه وفي المصباح القالب بفتح اللام قالب الخفيف وغيره ومنهم من يكسرها
والقالب بالكسر البسر الاخر اه (قوله أولى مما صنفه) أي لان اطلاقها يفيد ان مثل المربعة المستورة
وتأخيرها يفيد صحة السلم فيها وان كانت معمولة ولعل وجهه ان المعمول منها لا تختلف أجزاؤه دقة وغلطا اه
حل وانظر ما الفرق بينه وبين الطنجير وقد يقال الفرق ان الطنجير لما كان شأنه ان يستعمل في النار كان
اختلاف أجزائه بالرقعة والغلظ مضر الانه ربما أسرع اليه الخلل من الجزء الرقيق وان السطل لما كان الغالب
استعماله في غير النار كان اختلاف أجزائه بمنزلة كبر غير مضر اه (قوله ويصح السلم في دراهم الخ) عبارة
شرح مر وما علم وزنه بالاستفاضة كالنقد يكفي فيه العدد عند العد لا الاستيفاء بل لابد من وزنه حينئذ للتحقق
الابقاء وقول الجرجاني لا يسلم في النقدين الا وزنا يحول على ما جهل وزنه بل لعل كلامه مقرر وض في ارادة منع
السلم فيه كيلا (قوله ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا بمثلها الخ) وجهه انه اذا كان السلم حالا
وثة باضافي المجلس تعارض أحكام السلم والصرف لان السلم يقتضي استحقاق قبض أحد العوضين في المجلس
دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه كذا قالوه أي فيلزم أن يكون العوضان يستحق قبضهما في
المجلس ولا يستحق قبضهما فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه وفيه بحث لان ذلك بوجهين ولا
محذور في مثله الآن يقال الجهتان المستندان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة فليتأمل ثم قال في شرح
الروض ثم حمل ذلك اذ لم ينو بالسلم عقد الصرف والاصح لان ما كان صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه
يكون كناية في غيره اه سم (قوله وشرط في رقيق الخ) شروع في تفصيل ما أجمله أو لا بقوله وذكرها أي
الصفات التي يختلف بها الغرض وليس الاصل عدمها في العقد الخ فهو تفصيل للصفات التي تذكر في العقد
ويلزم ان النوع من الصفات اه شيخنا وفي عش على مر مانعه الغرض من هذا تفصيل الصفات فقط
لا بيان الصحة لانها علمت بماسر وعبارة أصله * (فرع) * يصح السلم في الحيوان في شرط في الرقيق الخ وكتب
عليه عش قوله في الحيوان أي كالأوبه ضا قال حج أي غير الحامل اه ولعله لعزة الوجود بالصفة التي
يذكرها كما مر في تعليل المنع في جارية وبناتها أو أنه بالنسبة لحيض على الحمل صيرمة صودا فاشبهه بالوباء وجاهلها
وهو باطل (قوله كبر كى الخ) قد اعتبره نوعا والرومي صنف الرقيق جنسا وفيه ان النوع انما هو الانسان
وهذه أصنافه الآن يقال أراد بالانواع وأخويه معناهما اللغوي وهو كل ما فيه عموم وخصوص بالنسبة لغيره

ومنازة) بفتح الميم (وطنجير)
بكسر الطاء الدست وفتحها
النووي وقال الحصري
فتحها مبن على الناس
(معهولة كل منها لتعذر)
ضبطها وخرج بمعهولة
المصبوقة في قالب فيصح
السلم فيها كشملة الكلام
الآتي (وجلد) لا اختلاف
الأجزاء في الرقعة والغلظ
نعم يصح السلم في قطع منه
مدبوعة وزنا (ويصح) السلم
(فيما ص منها) أي
المذكورات أي من أصلها
المذاب (في قالب) بفتح
اللام أقصع من كسرها
(و) يصح في (اسطال) مربعة
أو مدورة قطا في لها عن
تقييدها بالمربعة مع تأخيرها
فما ص منها في قالب أولى مما
صنع ويصح السلم في دراهم
ودنانير بغيرهما لا بمثلها
ولاني أحدهما بالآخر حالا
كان أو موقلا (وشرط في)
السلم في (رقيق ذكر نوعه
كذكر كى) أو حبشي فان
اختلف صنف النوع وجب
ذكره

اه شيخنا (قوله كطائي) بتخفيف الطاء والمدهو وما بعده صنفان من التبركي اه شيخنا (قوله ان اختلاف
 كأيض) قضية ان لون التبركي مختلف فيكون أبيض نارة وأسود أخرى وليس مراد ابل كاه أبيض وعليه
 فالمراد التفاوت في مقدار البياض اه ع ش لكن حينئذ لا حاجة الى ذكر اللون لانه لم يختلف وانما المختلف
 وصفه فذكر الوصف يعني عنه هذا وان أراد بالاختلاف اختلاف اللون من أصله فذكر النوع يعني عنه لانه
 اذا ذكر النوع لا يكون لونه الا واحدا وان اختلف بالشدة والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حال تأمل
 منصفاه اه (قوله كالزنج) في المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم
 عمارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجي مثل روم
 ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة اه وفي المختار الزنج جبل من السودان وهم الزنوج قال أبو عمرو زنج
 وزنج وزنجي وزنجي بفتح الزاي وكسر هاء في السكك اه (قوله أو محتمل) عبارة شرح مر وسنه كابن عشرين
 أو محتمل أي أول عام احتماله بالفعل أو وقته وهو تسع سنين فاندفع ما لا ذري هنا اه وكتب عليه ع ش قوله
 أو وقته قضية المغيرة انه لو أحضره بعد اثني عشر سنة مثلا لم يبق له احتمال لم يجب قبوله وفيه نظر لانه اذا أحضر
 المحتمل بعد خمسة عشر سنة قبله أو غير المحتمل وهو ابن تسع قبله فلم يجعل لوقت القبول وقتا بعينه بل أقل وقت يقبل
 فيه تسع وعاليه فينبغي أن يكون المدار على كونه لا يقبل مادون التسع ويقبل ما وصل اليها فوق وان لم يحتمل الى
 تمام خمسة عشر سنة أي التي هي وقت البلوغ بالسن ومع ذلك فالتقابل بين أول عام الاحتمال ووقته وهو التسع
 فيه نظر فانه اذا كتفي ببلوغه التسع لم يبق لاعتبار الاحتمال بالفعل معنى فانه اذا احتلم في العاشرة مثلا كان ذلك
 بعد الوقت الذي يجب قبوله منه ولعل في اعتبار الاحتمال والوقت وجهان فمنهم من اعتبر الوقت ومنهم من اعتبر
 الاحتمال اه وفي الرشدي ما نصه قوله أي أول عام احتماله بالفعل أو وقته هذا هو بحث الاذري فلا يتأني
 قول الشارح فاندفع ما لا ذري هنا نعم قول الشارح وهو تسع سنين زاده على ما في كلام الاذري بيان المراد
 وظاهر ان المراد انه لا بد من النص على ذلك فلا يصح اطلاق محتمل فقد قال الاذري عقب ما مر وفي النفس منه شيء
 من الاكسقاء باطلاق ذلك فان ابن عشر ونحوها قد يحتمل وقد لا يحتمل الا بعد الخامسة عشر والغرض والقيمة
 يتفاوتان بذلك فتفاوتنا اه لكن بحث العلامة ج ان المراد احتماله بالفعل ان تقدم على الخامسة عشر والا
 فهمي وان لم يرمينا قال فلا يقبل ما زاد عليها ولا ما نقص عنها لم يحتمل وقوله فلا يقبل الخ صريح في صحة اطلاق محتمل
 في العقد وان التفصيل انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأني في كلام الشارح كالاذري والالكان يجب قبول
 ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح انه لا بد من النص في العقد على أحد المذكرين في
 كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح كالاذري انه يصح اطلاق محتمل وانه لا يجب الا قبول
 ابن تسع فقط أو من هو في أول احتماله بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا اذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه
 ويجوز ان الشارح كالاذري أراد بقوله ما أي أول احتماله بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الامرين اه
 (قوله وذكره) أي فامته كان يقول ستة أشبار مثلا اه حل وفي المختار والقدر القائمة ولتقطيع (قوله
 من قصر أربعة) نعم لوجاهة قصيرا على خلاف العادة لا يجب قبوله لان القصر على خلاف العادة عيب اه
 حل (قوله وربعة) بسكون الباء وفتحها أخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله حتى لو شرط الخ)
 اقصد على هذا لان ذلك لا يأتي في غيره مما ذكره اه حل أي من الوصف والقد ويمكن ان يأتي فيهما
 أيضا بان يقول طوله خمسة أشبار لا يزيد ولا ينقص أو يقول بياضه مشرب بحمرة مثل هذا الشخص لا يزيد
 عليه ولا ينقص عنه بان يكونا سجين تأمل اه شيخنا عشاوي (قوله في الاحتمال) ظاهره ولو كانا وهو
 ظاهر ووجهان ذلك لا يعلم الا منه كما ذكره الشيخ جدان اه ع ش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالمحتمل
 المحتمل بالفعل وأما اذا كان المراد به من بلغ سن الاحتمال وان لم يحتمل فلا يقبل قول الرقيق في الاحتمال بهذا المعنى

كطائي أو روي (و) ذكر
 (لونه) ان اختلف كأيض
 أو أسود (مع وصفه) كان
 يصف بياضه بسيرة أو شجرة
 وسواده بصفاء أو كدرة فان
 لم يختلف لون الرقيق كالزنجي
 لم يجب ذكره (و) ذكر
 (سنة) كابن ست أو سبع أو
 محتمل (و) ذكر (قده طولا
 أو غيره) من قصر أو أربعة
 (تقريبا) في الوصف والسن
 والقدر حتى لو شرط كونه
 ابن سبع سنين مثلا بلا
 زيادة ولا نقصان لم يجز اندوره
 ويعتمد فقول الرقيق في
 الاحتمال وكذا في السن

فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يعني ان المراد بالمتعلم من احتمل بالفعل (قوله ان كان بالغاً) أى مسلماً وقوله والافقول سيده أى المسلم اه (قوله والافقول سيده) فظاهره ان السيد لا يقبل قوله الا اذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحيث قد يمكن تقرير كلامه بما حاصله انه يعتمد قول الرقيق ان كان بالغاً فان لم يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغاً لم يخبر بقول السيد وليكنه يقتضي انه اذا عارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد لانه انما قبل قول السيد عند عدم اخبار العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال سني كذا ولم يرد ثم رأيت في شرح العباب الخ ما يصرح بالاول اه ع ش على مر (قوله ان ولد في الاسلام) أى ان ولد الرقيق في الاسلام اه من ع ش على مر (قوله والافقول الخامس) من النخس وهو الضرب بالسيد على الكفلى أى فان لم يخبروا بشئ وقف أمره الى الاصطلاح على شئ اه ع ش على مر وفي المصباح تحست الدابة نخس من باب قتل طعناتها بعد ونحوه فهاجت والفاعل نخس ومنه قيل للدلال المدواب نخس اه (قوله الخامس) أى اثنين منهم فيما يظهر بل لو قيل واحد لم يبعد بشرط فهم التكليف والعدالة فظهر ما مر أى في الرقيق والسيد ويظهر الاكتفاء بعدل الرواية اه شورى (قوله وثبوت أو بكرة) انظر هل هذا راجع للذكر لتأنيبه فيه والائى أولاننى فقط اه شيخنا وعبارة ع ش على مر نصها وينبغي تقييده بالائى وعبارة من الروض وشرحه ويجب في الامه ذكر الثبوت والبكرة أى احدهما اه ع ش (قوله لا ذكر كحل الخ) لكن لو ذكر شيئاً وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ع ش على مر وفي المصباح كملت الرجل كحلام من باب قتل جعلت الكحل في عينه والفاعل كحل وكال وكملت العين كحلام من باب تعب وهو سواد العين وجفونها ورجل أكحل وامرأة كحلاء مثل أجروجر اه (قوله في الامه) راجع لكل من الكحل والسمن وانما اقتصر على الامه لكونها محل توهم الاشتراط دون العبد فلا اعتبار على عليه كالحلى في التقييد بالامه اه ع ش وأيضاً ذكره لانه محل الخلاف وعبارة أصله مع شرح مر ولا يشترط ذكر الكحل والسمن في الامه ونحوهما كالدعوى وهو شدة سواد العين مع سعتها في الاصح اتساع الناس باهمالها والثاني يشترط لانها مقصودة لا تؤدى الى عزة الوجود وتختلف القيمة بسببها وينزل في الملاححة على أقل درجاتها مع ظهور هذا وقوته المعتمد الاول انتهت (قوله كملاححة) تردد القفال فيها هل الرجوع فيها الى ما يميل اليه طبع كل أحد أوهى من المعاني المضبوطة التي لا تختلف قال في الخادم وحاصله انها هل هي وصف حقيقى أو اضافى يختلف باختلاف الأغراض والصحيح الثاني ونظيره الخلاف في القيمة هل هي راجعة لذات الشئ أو بحسب الغرض منه اه ايعاب اه شورى وعبارة حل والملاححة هي الحسن يقال ملح الشئ بالضم ملوحة وملاححة أى حسن فهو ملح وملاح انتهت والملاححة هي تناسب الاعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش على مر (قوله وهو شدة سواد العين) أى الحدقة في المصباح ونجت العين دجما من باب تعب وهو سعة مع سواد وقيل شدة سوادها في شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دججاء والجمع دعج مثل أجروجر اه وفيه أيضاً وحدقة العين سوادها والجمع حدق وحدقات مثل قصبة وقصب وقصبان وربما قيل حدقات مثل رقية ورقاب اه وفيه أيضاً الملة وزان غرقة تحمة العين التي تجمع سوادها وبياضها ومقاتته نظرت اليه اه (قوله من نوع) أى أو ما يقوم مقامه فقوله كقوله الخ بيان لما يقوم مقام النوع لانه لا النوع ومثال النوع بخفى أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارح للنوع باعتبار أنه معلوم عند العاقلين وعدلين أن نعم بنى فلان بخفى أو عراب مثلاً اه شيخنا (قوله ونقل الراغب الخ) اعتمد بهج وكتب أيضاً ونقل الراغب عن اتفاق الاصحاب أنه لا يشترط القدي في ذلك لكن في الارشاد اشتراطه في الرقيق وفي الابل والخيل قال الاذرى ويجب طرده في البغال والخيول والبهائم وسائر الحيوان وما نقله الراغب في جعله على

ان كان بالغاً والافقول سيده ان ولد في الاسلام والافقول الخامس أى الدلائل يظنونهم وقول أو غيره أولى من قوله وقصراً (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته) وثبوت أو بكرة (لا) ذكر (كحل) بفتح الكاف والحاء وهو ان يعالج جفون العينين سواد من غيرا كحل (وسمن) في الامه (ونحوهما) كملاححة ودعوى وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجهه وهو استدارته لتساع الناس باهمالها (و) شرط (في ماشية) من ابل وبقروغنم وخيل وبغال وحمير فهو أعم من قوله في الابل والخيل والبغال والحمير ذكر (تلك) أى الامور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نعم بلد كذا أو نعم بنى فلان ولون وذكورة أو أنوثه وسن كابن مخاض أو ابن لبون (الاولى) لون (وقد) فلا يشترط ذكرهما والتصریح بهذا الاستثناء من زيادتي ونقل الزايع اتفاق الاصحاب عليه في الثانية لكن جزم ابن المقرئ فيها بالاشتراط وسبقه اليه الماوردى قال وليس للاجبال به وجه

كون ذلك في بادئ الاختلاف بذلك وعدم غرض صحيح اهـ حل (قوله ويسن في غير الابل الخ) قضيته ان
 الشبهة توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الانواع الا الابل مع ان الانعام التي ذكرها انما تعرف في
 الخيل دون غيرها وعليه فاعل المراد انه غير الابل لا يقيد كونها من الخيل ولا غيرها توجد فيها شبهة مخودة
 عند من يعاينها وافراده مختلفة باختلاف الانواع فيوجد في البقر مثلاً صفة مخودة يرغب فيها وكذا توجد في
 غيرها من الغنم ونحوها فليتأمل اهـ ع ش لكن عبارته في شرح البهجة ويسن في الخيل ذكر الشبهة اهـ
 (قوله كتحمل) هذا وما بعده أمثلة للشبهة فالخيل هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن أي في أي تحمل كان
 والاخر هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن في جهته والطير ذكره الشارح اهـ تقرير شيخنا وقيل الخيل
 هو الذي قوائمه بيض وهو القناع وانتهى وفي المصباح وفرس يحمل وهو الذي ابيضت قوائمه وجاوز البياض
 الارساع الى نصف الوظيف او نحو ذلك وذلك موضع التحميل فيه اهـ وفيه ايضاً الوظيف من الحيوان
 ما فوق الرسغ الى الساق وبعضهم يقول مقدم الساق والجمع أو طفة مثل رغيف وأرغفة وفيه الشبهة العلامة
 وأصلها وثني والجمع شيان مثل عدات وهي في ألوان البهائم سواد في بياض أو بالعكس وبقرة لا شبيهة فيها
 أي ليس فيها لون يخالف سائر لونها اهـ (قوله ولا يجوز السلم في أبلق الخ) عبارة شرح مر ومقتضى
 إطلاقه جواز السلم في الأبلق وقد نقل ذلك في البحر عن بعض أصحابنا وفي الحاوي لا يجوز لأن الأبلق مختلف
 لا ينضبط قال الأذري وهذا يختص بالبراذين لأنه نادر في العتاق والاشبهه الأصحة بيلد كبير يكثر وجودها فيه
 ويكفي ما يصدق عليه اسم أبلق كسائر الصفات اهـ ويمكن حل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك الحمل
 وعدم الجواز على خلاف ما ذكر في المختار الأبلق سواد في بياض وكذا الباقية بالضم يقال فرس أبلق وعليه فينبغي
 أن يلحق بالأبلق ما فيه جرة وبياض بل يحتمل أن المراد بالأبلق في كلامهم ما شمل على لونين فلا يختص بما فيه
 بياض وسواد اهـ ع ش على مر (قوله وشرط في طير) أي غير النحل أما النحل فلا يجوز السلم فيه وإن
 جاز تأنيبه كما يحتمل الأذري لأنه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش
 قوله النحل بالحاء المهملة وأما النحل بالحاء فظاهر صحة السلم فيه لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسبلت
 البك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكرها ومن الصفة أن يذ كر مددة نباتها من سنة مثلاً (قوله أي
 ذكر هذه الامور) فيه أنهم ما أمران الآن يقال أنهم ما راجعان لكل من الاربعة فتكون ثمانية فصاعداً الجمع اهـ
 شيخنا (قوله ان لم يرد لا كل) وفيه ان الاوز لا يبيض لا يجوز أن كله بمصر اهـ حل قال الشيخ منصور الطونسي
 وجه الله ولعله اذا طبع وبات لأنه يحصل منه ضرر شديد (قوله انه نهري) أي من البحر الخواص ع ش على مر
 وقوله أو بحري أي من البحر الملح اهـ ع ش على مر (قوله طري أو ملح) ليسا مقابلي بل الطري يقابله
 القديد والمالح يقابله غير المالح بدليل ما يأتي ففيه كدقاء (قوله وفي لحم غير صيد الخ) لم يتكلم على الصيد نفسه
 لا منقولة ولا مظهرها ويمكن دخوله في المشابهة اهـ حل (قوله قديد أو طري) أي لا بد أن يذ كر هذه الامور
 أيضاً فمكان الانسب تأخيرها عن النوع لتكون في حيز الاشتراط اهـ ع ش (قوله قديد) فيه إشارة الى أنه
 لا بد في صحة السلم في اللحم من كونه قديداً وغيره وإن كان قول المتن وفي لحم غير صيد وطير نوع الخ قديروهم
 خلافاً ولو أخرجه وجعله من مدخول الاشتراط كان أظهر اهـ ع ش (قوله ان يذ كر نوع) كذا صنع المصنف
 هنا وفيما يأتي في المعطوفات الى آخر الفصل وذ كر في المتن قبله لفظاً ذ كر حيث قال وشرط في رقيق ذ كر
 نوعه ثم قدر ذلك في المعطوفات الى ما ذكر هنا فليتأمل وجه مغايرة الاسلوب مع تقدم ما يقتضي الاتيان به
 مصدر اضريحاً وكونه تغنياً لعله غير كاف فليتأمل اهـ شري تأملنا فوجدنا عذر المحافظة على اعراب
 المتن لأنه لو قدر المصدر هنا لزم عليه جر المرفوع وأما قياساً على المتعاطفات فحجوزة تناسب فيها تقدير المضاف
 لكن يعكر على هذا التوجيه ما صنعه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعاً كالذي بعده ومع ذلك قد روي

ويسن في غير الابل ذ كر
 الشبهة كتحمل وأغروا لطيم
 وهو ما سالت غرنه في أحد
 شقي وجهه ولا يجوز السلم في
 أبلق له دم انضباطه (و) شرط
 (في طير) وسملك ولجها
 (نوع وجرته) كبرا وصغرا
 أي ذكر هذه الامور وكذا
 ذكورة أو أنوثه ان أمكن
 التمييز واختلاف بهما
 الغرض وان عرف السن
 ذكر أذا و يذ كر في الطير
 لونه ان لم يرد لا كل وفي
 السملك أنه نهري أو بحري
 طري أو ملح (وفي لحم غير
 صيد وطير) قديد أو طري
 مملح أو غير ما يذ كر (نوع)
 كلهم بشرع ارب أو جواميس

أو لحم ضأن أو معز (وذكر خضى رضيع معلوف جذع أو ضدها) أي أنثى قبل فطيم راع ثنى والرضيع والغنم في الصغير أما الكبير ففيه الجذع والثنى ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرات بل لابد أن ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام وأفسره الشيخان وقول جذع من زيادتي (من نخذ) بإجماع البذل (٢٤٦) (أو غيرها) ككتف أو جنب من سمين أو هزيل كافي الروضة كأصلها عن العراقيين وتعبيري بغيرها

أعم من قوله أو كتف أو جنب وخرج بزيادتي غير صيد وطير لهما فيذ كرفي لحم الصيد غير السمك ما ذكر في غيره أن أمكن وأنه صيد سهم أو أحبولة أو جار حسة وانما كلب أو فهد وفي لحم الطير والسمك ما مر وتعبيري بالنوع أولى مما عبر به (ويقبل عظم) للحم (معتاد) لأنه بمنزلة النوى من التمر فان شرط نزعها جاز ولم يجب قبوله ويجب أيضا قبول جلد يؤكل عادة مع اللحم كجلد الجدي والسمك ولا يجب قبول الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك إلا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه في الامون نص في البويطي على أنه لا يجب قبول رأس السمك (و) شرط (في ثوب) أن يذ كر (جنسه) كقطن أو كتان (ونوعه) وهو من زيادتي وبلده الذي ينسج فيه ان اختلاف به الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاقته ونعومته أو ضدها) من دقة ورقة وخشونة والغلظ الدقة صفتان للغزل والصفاقة

المصدر الصريح على وجه لا يخرج عنه كونه مرفوعا كما ترى وكان يمكنه ان يقدره في البقية على هذا الوجه فيبحث الشويزي باقي الاحالة اه (قوله أو لحم ضأن) جمع ضأن قاله النووي في تعبير التنبيه اه شوبري (قوله جذع أو ضدها) انظر لو ذكر كونه جذع ضأن هل يجزى ما أجذعت قبل العام أو ما تأخر اجذا عنها عن تمام العام وقد يقال لا تجزى في الاول وكذا في الثاني ان اختلاف الغرض كذا في الحاشية أقول قياس ما تقدم في محتم انه يؤخذ البالغ بالسن أو الاحتمال ان يكون هنا كذلك فتؤخذ ما لها سنة أو أجذعت مقدم أسنانها وان لم تبلغ سنة فقد قالوا ان الاجذاع قبل تمام السنة كالبوغ بالاحتمال اه شوبري (قوله راع) أي لان لحم الراعية أطيب والمعلوفة أدسم فلا تقبل احداها ما عن الاخرى وفي كلام شيخنا التصريح بعدم قبول الراعية عن المعلوفة خلافا لما طلب وسكت عن قبول المعلوفة عن الراعية اه حل (قوله ان أمكن) لعلة احتراز عن الخصاص وضده وعن العلف وضده (قوله وفي لحم الطير والسمك ما مر) أي ذكر النوع والجنس دون ما ذكرهنا في غيرهما أي علم مما مر انه لابد من ذكر النوع والجنس وكان الاولى ان يقول واما السمك والطير فقد مر حكمهما ثم رأيت بعضهم قال ان أراد بما مر في غير الصيد والطير فلم أخرجهما وان أراد في الصيد فلم فصلهما اه ولا مدخل للنساء والعلف ونحوها كالد كورة والافونة في لحم الصيد اه حل وأولى من هذا ان يراد ما مر في قوله وشرط في طير وسمك ولحمها الخ وذكروه لينبه عليه لئلا يغفل عنه وهذا التقدير سقط ما قيل من التردد اه شوبري (قوله من الطير) أي ولما من غيره فلا بد من محله كما مر فيعمل بالبيان اه شيخنا (قوله الا أن يكون عليه) أي على الذنب من السمك واما رأس ورجل الطير فلا يجب فيه ما القبول مطلقا سواء كان عليه لحم أو لا كما يؤخذ من شرح مر وعبارته ويجب قبول جلد يؤكل في العادة مع اللحم لأرأس ورجل من طير أو ذنب أو رأس لا لحم عليه من سمك اه بحروفه وفي عش عليه قوله لا لحم الخ راجع لكل من الذنب والرأس (قوله وشرط في ثوب الخ) ويجوز السلم في الكتان أي بعددته أي نفذه لا قبله فيذ كر يلد مولونه وطوله أو قصره ونعومته أو خشونته ودقته أو غلظه وعنته أو حدائنه ان اختلاف الغرض بذلك اه شرح مر (قوله وبلده) أي قطره ولا يشترط خصوص شخص البلد الا اذا خالفت قطرها لاختلاف الغرض حينئذ ولم يذ كر النوع ولا وصفه مع اختلاف الغرض به ونقل عن شيخنا انه ان اختلاف الغرض به فلا بد من ذكره اه حل (قوله وقد يغني ذكر النوع الخ) بان كان ذلك النوع لا ينسج الا من جنس كذا في بلد كذا (قوله عن القصر) بفتح القاف وسكون الصاد اه شوبري (قوله كالبرود) وهي الثياب التي فيها خطوط لسكن الذي في الخنثار ومثله المصباح تصه والبردة كساء أسود مربع فيه صغر تلبيه الاعراب والجمع برود بفتح الراء اه (قوله لان الصبيغ بعده الخ) قبل يؤخذ منه انه لو غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه كأن يقول أسأت اليك في ثوب مصبوغ بعد الصبيغ مغسول بحيث لم يبق به انسداد اه حل وهو كذلك (قوله وسعة أو ضيقا) هذا كالتفسير لما قبله لانه اذا بين العرض ومقابله فقد بين السعة ومقابلهما فبيان العرض يغني عنه اه شيخنا (قوله وشرط في تمر الخ) ولا يصح السلم في التمر المكنوز في القواصر وهو المعروف بالعجوة لتعذر استقصاء صفاته المشتركة حينئذ ولا يذ كر ما يبقى على صفة واحدة غالبا كما نقله الماوردي عن الاصحاب وأقبحه الوالد رحمه الله تعالى ويذ كر في الرطب والعنب غير الأخيرين والرطب كالتمر ومعلوم انه لا يحذف فيه والحنطة وسائر الحبوب كالتمر فيما ذكر حتى مدة الجفاف

والرقة صفتان للتمسج والاولى منهما انضمام بعض الخيوط الى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقه) أي الثوب عن بتفصيلها القصر وعنده (خام) دون تصور لان القصر صفة زائدة (وصح) السلم (في مقصور) لان القصر وصف مقصود (و) في (مصبوغ قبل تسجيه) كالبرود لا مصبوغ بعده لان الصبيغ بعده يسد الفرج فلا تظهر منه الصفاقة بخلاف ما قبله وصح في قبض وسراويل جديدين ولو لم يغسولين ان ضبطا طول وعرضا وسعة أو ضيقا بخلاف الملبوس مغسولا كان أو غيره لانه لا يضبط (و) شرط (في تمر أو ربيب) هو من زيادتي (أو حب) كبر

بفصلها ومن عدم صحة السلم في الارز في قشرته العليا كما أفتى به والده رحمه الله تعالى خلافا لما في فتاوى المصنف كالبحر اذا يعرف لونه وصغر حباته وكبره الاختلاف قشره خفة وزاته وانما يصح بيعه لانه يعتمد المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثم صح بيع المعجونات دون السلم فيها ويبحث بعضهم صحة في النخالة وجرى عليه ابن الصباغ وهو ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتهم فيه بان يكاش وضده ويصح في الادقة فيذكر فيها ما مر في الحب الامتداده ويذكر أيضا كيفية طبعه أهو برجال الدواب أو الماء أو غيره وخشونة الطحن أو نعومته ويصح في التبن فيذكر ان من تبن حنطة أو شعير وكيسه أو وزنه والمذهب جواز في السويق والنشا ويجوز في قصب السكر وزنا أي في قشره الاسفل وبشرط قطع أعلاه الذي لاحلاوة فيه كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال المزني وقطع مجامع العروق من أسفل وهذا هو الاصح وبطرح ما عليه من القشور ولا يصح السلم في العشار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت في الذمة والافجھول ويصح في البقول ككراث وثوم وبصل وجمل وساق ونعناع وهندباو زنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وكبرها وصغرها وبلدها ولا يصح في اللق والجوز الابدع قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح في الاشعار والاصواف والابواب كما مر في الاشارة اليه فيذكر نوع أصله وذكر كورته أو نواته لان صوف الاناث أنعم واغتنوا بذلك عن ذكر البين والخشونة وبلده ولونه ووقته هل هو خريفي أو ربيعي وطوله أو قصره ووزنه ولا يقبل الامتنع من بيعه ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح في القز وفيه دوده حيا أو ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز ما بعد خروجه منه فيجوز ويصح في أنواع العطار كزعفران لانضباطها فيذكر وصفها من لون ونحوه ووزنها ونوعها اه شرح مر (قوله وشعير) أي شعير الغلة لا شعير الارز فلا يجوز السلم فيه أي وان جازيعة اه حل (قوله وبلده كدني) هذا يفيد ان المراد بالبلد الفطر لا شخص البلد ومحل حيث لم يختلفا قال السبكي عادة الناس ان لا يذكروا اللون ولا صغر الحبات وهي عادة فاسدة بخلافه لنص الشافعي والاصحاب اه حل قال الشوري فليتنبه له اه (قوله كبرا أو صغرا) لان صغير الحب أقوى وأشد اه شرح مر (قوله بضم العين) أي أو كسرهما كما في القاموس اه شوري (قوله ويبين ان الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ) أي لان الاول أبقى والثاني أصاب لامة جفافه الا في محل يختلف فيه الغرض بذلك اه حجابي (قوله أي غسل نخل) ويسمى الحافظ الامين لانه يحفظ كل شيء وضع فيه من التغير اه (قوله ويبين مرعاه) الضمير للعسل بتقدير مضاف أي مرعى أصله وهو النخل وكذا ما بعده (قوله وقوته) أي ثخنه بدليل ما بعده فهو بالتشديد اه ع ش

* (فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) * (قوله ووقت أدائه الخ) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مساطة عليه أيضا والاضافة على معنى في أي وبيان أداء غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه شجنا وفي قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزماته ومكانه (قوله ويجب قبول الاجود الخ) نعم لو أضره قبوله ككون المأني به أصله أو فرعه أو وزجه أو من أضر بحريته أو شهد بها فردا ولم تكمل البيعة لم يلزمه ولو قبضه جاهل لافهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان أصحهما ثانيهما وفي نحو عه وجهان أو جههما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم لو أضره قبوله الخ هذا استدراك على وجوب قبول الاجود وقضيته انه لو أضره بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان له غرض في الامتناع وبسليمه فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة تصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما صرحوا به من انه لو وكله في شراء عسل فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل (قوله بخلاف ما لو أسلم الخ) غرضه بهذا الفساد القياس الذي يفسد به الذميف بالبداء فاروق فيه وعبارة شرح مر والثاني لا يجب لما فيه من المنه كذا لو أسلم اليه في خشبة خمسة أفرع فباعها

وشعيران يذكركر (نوعه) كبرتي أو معقلي (ولونه) كاجرا أو أبيض (وبلده) كدني أو مكى (وجزعه) كبرا أو صغرا (وعنقه) بضم العين (أو حداته) ولا يجب تقدير مدة عنقه قال المساوردي ويبين ان الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ بشرط في الرطب والعنب ما ذكره الا العنق والحداته (وفي غسل) أي غسل نخل وهو المراد عند الاطلاق أن يذكر (مكانه) كجبلي أو بلدي ويبين بلده كجباري أو مصري (وزماته) كصيفي أو خريفي (ولونه) كبيض أو أصفر لتفاوت الغرض بذلك قال المساوردي ويبين مرعاه وقوته أو رفته لاعتقه أو حداته كما مر حبه الاصل لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله

* (فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) * (قوله ووقت أدائه الخ) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مساطة عليه أيضا والاضافة على معنى في أي وبيان أداء غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه شجنا وفي قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزماته ومكانه (قوله ويجب قبول الاجود الخ) نعم لو أضره قبوله ككون المأني به أصله أو فرعه أو وزجه أو من أضر بحريته أو شهد بها فردا ولم تكمل البيعة لم يلزمه ولو قبضه جاهل لافهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان أصحهما ثانيهما وفي نحو عه وجهان أو جههما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم لو أضره قبوله الخ هذا استدراك على وجوب قبول الاجود وقضيته انه لو أضره بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان له غرض في الامتناع وبسليمه فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة تصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما صرحوا به من انه لو وكله في شراء عسل فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل (قوله بخلاف ما لو أسلم الخ) غرضه بهذا الفساد القياس الذي يفسد به الذميف بالبداء فاروق فيه وعبارة شرح مر والثاني لا يجب لما فيه من المنه كذا لو أسلم اليه في خشبة خمسة أفرع فباعها

سنة فلا يلزمه قبولها و الفرق الاول بعدم امكان فصل الجودة فهي تابعة بخلاف زيادة الخسبة انتهت (قوله لانه ليس حقه) فيه ان الاجود ليس حقه أيضا فلذلك زاد في العلة قوله مع تضرده به ويؤخذ منه انه اذا تضرر بالاجود كان رقية يعتق عليه أو أمة هي زوجته فينسخ النكاح أو كان من بعض الخواشي لانه ربما دفعه الى عالم يرى عنته عليه لم يجبر على قبوله وهو كذلك اه شيخنا (قوله ونخرج بما ذكر الخ) أي أودأ أو أجود صفة قاته ظاهر في ان المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيفيد اتحاد الجنس والنوع فيخرج به ما ذكره الشارح اه حل (قوله ونوعه عنه) هذا هو الاصح والثاني يجوز وهو الاصح عند المساوردي والبندنجي والرواني قال السبكي وبه أقول لانه لو نزل اختلاف النوع منزلة الاعتياض لزم ان ينزل اختلاف الوصف منزله ولا قائل به بل اجمعوا على الجواز وحديث اعطاء الرباعي عن البكر دال على ان مطلق المغيرة لا يضر فيكون كل ذلك من باب الاستيفاء لا من باب الاعتياض ولهذا اذا أخذ أدنى يقال سماح ببعض حقه ولا فرق في ذلك يعني في اطلاق المسامحة عليه بين الوصف والنوع وطال في بيان ذلك فليراجع من شرحه اه والمراد بالنوع ما يشمل الصنف اه طبلاوى اه سم (قوله وتعمر معقلى عن عمر بنى) أي وترى عن هندي وتعمر عن رطب ومسقى بطر عن مسقى يعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرمي واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد صر او من مطر فهو ماء السماء أيضا الا ان يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلاف ظاهر او زعم بعضهم ان اختلاف المكانين بمنزلة اختلاف النوعين اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الا ان يعلم أي فلا يتوجب النظر وان فرض اختلاف فاعله لجواز ان تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما يجتمع في الوادى منه ثم سقى به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادى بصفة أرضه فيحصل له حالة تخالف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة شيء (قوله فلا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع ش على مر (قوله عن المسلم فيه) أي حقيقة أو حكما فالمراد المشتمل يشمل ما عده عليه بلفظ البيع ولم يجعل ذلك اعتياضا فيما لو أخذ موصوفا بغير الصفة التي اعتبرت في العقد لانه لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها عدت واحدة فلم يستوف الامامة د عليه اه ع ش والخصلة في الاعتياض ان يفسخ السلم بان يتقايلا فيه ثم يعتاض عن رأس المال ومن ذلك ما لو أسلم لا تخربا في دراهم فأسلم الآخر اليه ثوبا في دراهم واستويا صفة وحلولا فلا يقع تقاض على المنقول المعتمد لانه كالاعتياض عن المسلم فيه وهو ممتنع اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله بان يتقايلا الخ أي فلا أثر لمجرد التقاض إذا لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذ من كلام الشارح خلافا لمخ فبما مروا ان كان هنا قد ذكره هذا التفسير الذي ذكره الشارح (قوله كإمر) أي في باب المبيع قبل قبضه لكن تقدم ان محل ذلك اذا لم يضمن شخص والاجاز الاعتياض عنه بغير جنسه ونوعه لانه الاثنان دين ضمان لادين سلم لان الثابت في ذمة الضامن ظاهر المسلم فيه لا عينه وكتب أيضا قوله كإمر أي في باب المبيع قبل قبضه وتقدم في أول باب السلم ان المبيع في الذمة ولو بلفظ البيع سلم عند المصنف بناء على ان الاحكام تابعة للمعنى لا للفظ وتقدم عن شيخنا انما تابعة للفظ فعليه يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة بلفظ البيع دون لفظ السلم لامتناع الاعتياض أي اعتياض غير جنسه ونوعه اه حل وقوله عن المبيع في الذمة صوابه عن الثمن لان الثمن لا يصح الاعتياض عنه مبيعا كان أو مسلما فيه وعبارة الشارح فيما تقدم وضع استبدال عن دين غير ممتن اه شيخنا ح ف (قوله من مدر الخ) في المصباح المدر جمع مدرة مثل قصب وقصبه وهو التراب المتبلد قال الازهرى المدر قطع الطين وبعضهم يقول الطين العلك الذي لا يخالطه مل والغرب تسمى راقية مدرة لان بنيتها عالما من المدر وفلان سيد مدرته أي قريته ومدرت الخوض مدر من باب قتل أصله بالدر وهو الطين اه (قوله وقد أسلم كإلاجاز) أي وجب القبول الا ان يكون لاخر اخرج نحو التراب فلو لم يلزمه قبوله كما حكاه في الروضة وأقره شرح الروض اه

لانه ليس حقه مع تضرده به
ونخرج بما ذكر أداء غير
جنسه ونوعه عنه كبر عن
شعير وتعمر معقلى عن عمر بنى
فلا يصح لامتناع الاعتياض
عن المسلم فيه كما مر ويجب
تسليم البر ونحوه نقيض
مدر و تراب ونحوهما فان
كان فيه قتل بل من ذلك وقد
أسلم كإلاجاز

أرو زنا فلا يجوز قبضه وزنا بالعكس
 كذا لا يجوز قبضه وزنا
 وبالعكس ويجب تسليم
 التمر جافا والرطب غير
 مشدخ (ولو عجل) المسلم
 اليه مسلما فيه (مؤجلا فلم
 يقبله) المسلم لغرض صحيح
 (ككونه) هو أولى من قوله
 بان كان (حيوانا) فيحتاج
 الى علف أو كونه ثرا أو لما
 يريد أكلها عند المحل طريا
 (أو) كون الوقت (وقت
 نهب) فيخشى ضياعه (لم
 يجبر) على قبوله وان كان
 له مؤدى غرض لما صر فان
 لم يكن له غرض صحيح في عدم
 قبوله أجبر على قبوله سواء
 كان له مؤدى غرض صحيح
 في التجسس كفل رهن أو
 ضمان أو مجرد براءة لزمته
 وعليه اقتصر الأصل كالروضة
 وأصلها أم لا كما اقتضاه كلام
 الرض وهو أوجه لان
 عدم قبوله له تعنت فان أصر
 على عدم قبوله أخذه
 الحاكم له ولو أحضر المسلم
 فيه

شوبري (قوله أو وزنا فلا) أي فلا يجوز أي لا يجب القبول اه شوبري (قوله لا يجوز قبضه وزنا بالعكس)
 أي ولا يكبل أو وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يرزل الميكال ولا يضع الكفت على جوانبه بل عاؤه ويصب على
 رأسه بقدر ما يعمل اه شرح مر وكتب عليه عش قوله ولا يرزل الميكال أي وان اعتيد ذلك في بعض
 الأنواع وكان المسلم فيه منه لان ما يجوز به الميكال مع الزلزلة لا ينضب فلا التفات الى اعتياده اه (قوله لا يجوز
 قبضه وزنا بالعكس) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جرافا ولا ينفذ
 التصرف فيه كالمرفق في البيع وكذا لو اكل بغير الكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا كاله بالمد على
 ما رجحه ابن الرفعة من وجهين اه سم على حج وقوله لزمه الضمان أي ضمان يدوهو المثل في المثلي وقيمة يوم
 التلف ان تلف كالمستام (قوله والرطب غير مشدخ) قال في شرح الروض هو بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد
 الدال المهملة المفتوحة وبالحاء المعجمة البسر يعالج بالغمر حتى يتشده أي يترطب وهو المسمى بالمعمول في بلاد
 مصر ولو اختلفا في كونه مشدخا فلا صدق المسلم اليه لان الأصل عدم التشده اه عش على مر (قوله ولو
 عجل مؤجلا) أي سواء أحضره في مكان التسليم أو في غيره ولا مؤنة لنتهله ويمكن ادخال هذا القيد في قوله
 لغرض صحيح وهذا شروع في الترجمة الثانية وهي بيان أدائه في غير وقته اه شيخنا ومثل المسلم فيه في جميع
 التفاسير الا كنية كل دين مؤجل اه شرح مر وكتب عليه عش قوله كل دين مؤجل يؤخذ
 من هذا المسئلة نعم بها البلوى وهي كثرة الوقوع وهي مألوفة الزوج لزوجته على نفسه انه متى تزوج
 عاها أو تسرى وأبرأته من ربيع دينار من صدقاتها تكون طالقا فاذا جاءها الزوج ببقية الصدقات فامتنعت
 من قبضه نظرا ان كان مؤجلا لم تجبر على القبول لان لها غرض في الامتناع وهو بقاء التعليق وان كان حالا فان
 كان غرضه غير البراءة أجبرت على القبول عينا أو هي أجبرت على القبول أو الإبراء اه مر اه زى يعني
 ولو قبضته جازلة فقياس ما تقدم في القبض أصله أو فرعه جازلا الصحة وقد يفرق بينهما بان صفة البعوضة
 معنى قائم بذات المحضر فعد كالعيب فيه ولا كذلك عدم تمكنها من البراءة عند وجود المعلق عليه فانه أمر خارجي
 ايضا فالجهل بعدم قبول الدين جهل بالحكم وهو غير عذر لنسبتها الى تصدير في الجملة (قوله طريا) راجع
 لهما ولم يثن لانه فعل وفيه ان فعلا انما يستوي فيه المثنى وغيره اذا كان بمعنى مفعول وهما ليس كذلك لانه
 بمعنى قام به الطراوة فالاحسن ان يقال طريا أي كل منهما اه شيخنا (قوله لما صر) أي من قوله مع تضرره
 اه شيخنا (قوله أجبر على قبوله) أي فقط على المعتد والافسيأى مقابله بقوله وقد يقال الخ ولا يختص
 الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر الدائن على قبول كل دين حال أو الإبراء عنه عند انتفاء غرضه وقد أحضره من هو
 عليه أو وارثه لا أجنبي عن حي بخلافه عن ميت لا تركه له في ما يظهر لمصلحة براءة ذمته وسيأتي ان الدين يجب
 بالطلب أدؤه فور السكن يعمل المدين لما لا يعمل بالفورية كفي الشفعة أخذا من مثلهم ما لم يخف هربه فيكفيل
 أو ملازم اه شرح مر (قوله أم لا) أي لم يكن له غرض صحيح أي لم يلاحظ شيئا مما رأى البراءة وغيرها
 وان كان حاصلا فالمراد بكونه له غرض ملاحظة شيء مما صر بعدم الغرض عدم الملاحظة اه شيخنا (قوله
 فان أصر على عدم قبوله أخذه الحاكم) أي ويكون أمانة عنده ويبرأ المدين اه شرح مر (قوله أخذه
 الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب اه شوبري قال في الخادم من هنا يؤخذ انه لو امتنع المسلم فوضعه
 بين يديه لا يكون قابضا اه عميرة أقول في العباب ووضعه عنده كالبيع مر فان امتنع قبضه القاضي
 أو ماذونه اه ومال شيخنا طيب الى انه هنا يكتفى الوضع بين يديه بخلاف كلام الخادم المذكور فليتأمل وقول
 العباب كالبيع اعتمده مر اه سم (قوله ولو أحضر المسلم فيه الخ) مفهوم قوله ولو عجل الخ ومفهوما أمر ان
 مالو أحضر الحال ابتداء ومالو أحضر المؤجل بعد الخلول فذكر الشارح الاول بقوله ولو أحضر المسلم فيه
 الحال الخ وذكرا المتن الثاني بقوله ولو وظفه بعد الخلول والشارح والحال الحضر في غير مكان التسليم هذه

أيضا من جملة مفهوم قوله ولو عمل وهي أيضا مفهوم القيد في قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم
الحل تأمل (قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال) هل وإن كان مؤجلا في الأصل ثم حل لامانع حج وانظره أيضا مع
قوله الآتي ولو ظفر به بعد الحل لا يقال هذا في السلم الحال وما يأتي في المؤجل لا نقول قوله وقد يقال بالتخيير
الحل ينفيه فليجرب اه شوبري (قوله الحال) أي أصالة أو بعد حلول الاجل اه ع ش على مر وألحق
الاستوى بالحال المؤجل بنذر أو وصية نظر المواقف في العقد لا سيما بعده اه شوبري (قوله أجبر على
القبول أو الإبراء) لأن تقول هلا أجبر في الشق الأول أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو الإبراء
كما في الشق الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة لأن الغرض في الشق الأول كفلك الرهن يحصل بالبراءة
الآن يفرق بينه لمسلم يكن في الشق الأول البراءة مقصودة بالذات اقتصر على الأصل من مطالبته بالقبول بخلافه
في الشق الثاني اه سم (قوله بالتخيير في المؤجل) أي ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع لأن هذه بعينها
هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله فيما مر فإن لم يكن له غرض صحيح في عدم قبوله أجبر على قبوله فحزم
بالاجبار على القبول جريا على المعتمد وانما ذكرها هنا لغرض الفرق الذي أشار إليه بقوله وعليه الخ اه
شيخنا (قوله في المؤجل) أي الذي يجعل من محل التسليم ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع وكل غرض
المؤدى هو البراءة وقوله والحال الخ أي وكان غرض المؤدى هو البراءة ولا يقيد بكون المسلم لا غرض له لأن
اختلاف المكان غرض صحيح اه شيخنا (قوله في الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين المؤجل مطلقا
أي المحض في مكان التسليم أو غيره والحال المحض في غير مكان التسليم وبين الحال المحض في مكان التسليم فمسلم
من هذا التقرير أن المسلم إذا لم يكن له غرض في المؤجل المحل وكان المسلم إليه غرضه من تعجيله براءة ذمته يجبر
المسلم على القبول فقط لا عليه أو على الإبراء الذي هو التخيير اه حل (قوله بطالب الإبراء) أي أو القبول
وقبه نظر لأن التضييق في ذنبك أشد لأن فيه ما اجبار على القبول وفي مسئلتنا التخيير بين القبول والإبراء اه
وأجيب بأن طالب الإبراء فيه تضييق حيث قيل له أمان تقبل أو تبرئ اه وقوله بخلاف ذنبك أي المؤجل والحال
المحض في غير مكان التسليم فإن المؤجل الذي يجعل قد اختلف فيه الزمان والحال المحض في غير مكانه قد اختلف فيه
المكان اه حل (قوله ولو ظفر به الخ) شرو ع في الترجمة الثالثة وهي بيان أدائه في غير مكانه اه شيخنا وفي المختار
وانظر الفوز وقد ظفر بعدوه من باب طرب (قوله ولو ظفر به بعد الحل في غير محل التسليم وانه له مؤنة لم يلزمه
أداء) فيه أمورا أحدها فسر الشارح كما ترى قوله ولنقله مؤنة بقوله ولنقله من محل التسليم إلى محل الظفر
وقد لا واعدم الزوم حينئذ ينظر المسلم إليه حينئذ بذلك فانظر ما معنى تضرره بذلك فإنه لا يلزم من الأداء
تسليمه مؤنة النقل لأنه قد يكون لنقله مؤنة ويمكن تحصيله من محل الظفر من غير غرامة مؤنة النقل بأن يوجد
في محل الظفر بسعر محل التسليم أو بدونه بل قد يكون محل الظفر هو محل وجود المسلم فيه ولا يوجد في محل التسليم
الآن لنقل من محل الظفر إليه لا يقال يحمل الكلام على ما إذا كان سعره محل الظفر أعلى لا نقول له لو سعره محل
الظفر مانع مستقل من لزوم الأداء وإن لم يكن له مؤنة حتى لو كان المسلم فيه قد أسير الامؤنة لنقله وكان سعره
محل الظفر أعلى لم يلزم الأداء على المنقول المعتمد كما سيذكره اللهم إلا أن يقال المنقول إليه انما هو محل التسليم
فلو ألزمناه بالأداء في محل الظفر حيث كان لنقله مؤنة فكأننا كلفناه المؤنة وإن لم يلزم أنه يعجز بها بالفعل وفيه
نظر فليتأمل أو يقال المراد مؤنة توجب زيادة السعر وفيه ما استعلمه في الامر الثاني وثانها قال مر قال بعضهم
المراد مؤنة بسببها يرتفع السعر والإفلا مؤنة توجد في النقل من مكان إلى آخر من البلد الواحدة اه وأقول قد قرر
مر أن كلام من كون النقل له مؤنة ومن يزاد سعره محل الظفر عليه مستقلة في عدم لزوم الأداء وحزم بذلك شيخنا
في شرح الارشاد حيث قال مع المتن ما نصه ولا أدعاء أي ولا يجب أداء مسلم فيه ثقل بأن كان له مؤنة ببلد آخر
غير مكان الاداء إذا طالبه المسلم بالأداء فيه لعدم التزامه بمؤنة نقله ومثله ما لو كانت قيمته حيث طالب أكثر له

الحال في مكان التسليم
لغرض غير البراءة أجبر
المسلم على قبوله أو لغرضها
أجبر على القبول أو الإبراء
وقد يقال بالتخيير في المؤجل
والحال المحض في غير
مكان التسليم أيضا وعليه
جري صاحب الأنوار في
الثاني والذي يخصه كلام
الروضة وأصلها الاجبار فيها
على القبول فقط وعليه
يفرق بأن المسلم في مسئلتنا
استحق التسليم فيها لو جود
زمانه ومكانه فامتناعه منه
محض عناد فضييق عليه بطالب
الإبراء بخلاف ذنبك (ولو
ظفر) المسلم (به) أي بالمسلم
إليه (بعد الحل) بكسر الحاء

وحينئذ فهذا المقول عن هذا البعض يوجب عدم اعتبار مجرد كون النقل له مؤنة ووجوب ان المدار انما هو على زيادة القيمة بموضع الظفر فليست امل ثم اوردت ذلك على من قال ان زيادة ارتفاع السعر بسببها ان تكون مؤنة النقل اذا انضمت الى سعره يجعل الظفر زاد المجموع على سعره بمحل التسليم وان كان السعر في الموضعين واحدا وفيه ان هذا ليس فيه الا مجرد اعتبار مؤنة النقل في الحقيقة فقام له وثالثها كتب شيخنا البرلسي بالهامش عند قوله ولم يتحملها المسلم اليه كما ترى مانعه هذه العبارة يصدق مفهومها الا ترى لو اسلم اليه في قمح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيها وتحمّل المؤنة أى ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليست امل نعم في عكسها يتجه الاجبار اهـ وقوله في عكسها أى بان جعل محل التسليم مصر فوجده بالصعيد فطالبه وتحمّل المسلم مؤنة النقل بان يرضى بالمسلم فيه بدون زيادة اجرة نقله وان يغرم من عنده اجرة نقله فليست امل وفيما قاله رحمه الله تعالى امر ان أحدهما انه أفاد ان معنى تحمل المؤنة هنا الذى ذكره اشرح ان يدفع المسلم للمسلم اليه اجرة النقل من محل التسليم الى محل الظفر لكن ما كتبناه في هامش الصفحة الا تية عن شيخنا الطبرلاوى من قوله وتحمّلها المسلم بان يرضى بالمسلم فيه من غير مؤنة يأخذها من المسلم اليه يقتضى ان المراد بتحمّل المؤنة الرضا بالمسلم فيه من غير شئ آخر في نظير نقله وهذا واضح بناء على ان المراد مؤنة نقله من محل الظفر الى محل التسليم وقد يقال كل من الامرين معتبر في حيث كان لنقله من محل التسليم الى محل الظفر مؤنة ولم يغرمها المسلم للمسلم اليه أو كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ولم يرض المسلم بأخذه الا مع اجرة نقله الى محل التسليم لم يلزم المسلم اليه الاداء لسكن في هذا الكلام امر ان أحدهما انه يلزم من كون نقله الى محل التسليم له مؤنة عكسه وهو ان لنقله الى مكان الظفر مؤنة فامعنى جعل ذلك شيئين وثانيهما ان قضية هذا الكلام انه اذا كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ورضى المسلم بأخذه بدون ما يلزم الاداء وهذا مفهوم من قول العباب ولو وجده المستحق بغير محل التسليم ان حل ولا مؤنة لنقله أو رضى به دونها اهـ لكن كتب شيخنا في هامش البهجة مانعه وقد بحث الجواب حوى استثناء ما لو كان المسلم فيه من شأنه ان يجلب الى مكان اللقاء قال فلا يجب أدائه وان قنع به المسلم لان في ذلك تكليف المسلم اليه مؤنة نقله من بلد المحل الى بلد اللقاء به على ذلك أول الباب وقال هنا بحث أيضا وساق شيخنا ما تقدم من شرح الارشاد لشيخنا نقله عن الجواب جرى ثم قال ثم رأيت ما بحثه أولا في متن المنهاج وشرحه للمجلى حيث قال ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء اذا كان لنقله من موضع التسليم مؤنة اهـ اهـ كلام شيخنا وعلى هذا فما كتبناه في الهامش من ان قول الشارح لنقله من محل التسليم الى محل الظفر من ان عكس ذلك أحسن فيه نظر فليحذر ثم هذا بخلافه في قوله الا ترى ولم يتحملها المسلم اليه فان المراد به ان يدفع المسلم اليه المسلم مؤنة النقل من محل الظفر الى محل التسليم وثالثها ان قوله ولا يتجه الاجبار ان كان سبب ذلك زيادة السعر بمحل الظفر حيثئذ لان القمح انما يحصل فيه بالنقل من محل التسليم كما جرت العادة بذلك ففيه ان زيادة السعر له مستقلة لعدم لزوم الاداء والكلام ليس فيها بل في مجرد مؤنة النقل التى هي علة أخرى مستقلة كما ترى الا ان يكون شيخنا يرى ان المدار على زيادة السعر لكن قوله في الحاشية الاخرى أى بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد الخ يقتضى انه يعتبر كل من الامرين وفيه أيضا ان كون القمح ينقل من الصعيد الى مصر لا يوجب زيادة سعره بمصر على سعره بالصعيد بل قد يكون سعره بمصر كسعره بالصعيد أو أقل فينبغى ان يفصل وفيه أيضا انه وان فرض زيادة سعره بمصر بواسطة نقله اليها من الصعيد لكن قد تكون مؤنة النقل التى دفعها المسلم للمسلم اليه دافعة لضرورة زيادة السعر بمصر كذا لو كان يباع في الصعيد بعشرة دراهم وفي مصر بخمسة عشر وكانت اجرة نقله خمسة فاذا دفع اليه خمسة أمكنه ان يضم اليها عشرة ويحصل بالخمسة عشر المسلم قيمته من مصر ولم يلحقه ضرر ولم يغرم زيادة على قيمته بالصعيد فينبغى ان يفصل رافعها قال شيخنا في شرح الارشاد بعد تقرير المسئلة بما نحن عليه

ما تقدم عنه ونصه ويؤخذ مما تقرر أنه لو كانت البلدة التي لقيه فيها يعتاد حمل المسلم فيه منها إلى محل التسليم كما
 إذا أسلم إليه في حنطة توفيقها بالقاهرة ثم وجدته في بلد من صعيد مصر كآف أدائه ثم إذا طالبه لأنه حينئذ وفر عليه
 مؤنة حمل ذلك إلى القاهرة وهو محتمل واستظهره الشارح اهـ وأقول إن كان وجه ذلك عدم زيادة السعر في
 بلد اللقاء فيما ذكر فهذا انما يتجه على من يعول على زيادة السعر فقط ولا يعول على مجرد كون النقل له مؤنة ولا
 يتجه على من يجعل كلامه ماعلة مستقلة لعدم لزوم الاداء فليحذر ثم تحرر عن مر في درسه أنه حيث زاد سعره
 لكن كان لنقله إلى محل الظفر مؤنة ولو ضمت إلى سعره بحمل الظفر زاد الجوع وع على محل التسليم وكانت العادة
 جارية بأنه ينقل إلى محل الظفر بخلاف ما إذا كان مجموع مؤنة النقل وسعره بحمل بلد الظفر لا يزيد على سعر محل
 التسليم وما إذا كان يوجد بحمل الظفر لا يسره نقله من محل التسليم إليه كولو كان محل التسليم مصر ومحل الظفر
 الصعيد فيجب الاداء ولا ينظر لأنه لنقله من مصر الصعيد مؤنة لأنه لو وجد من الصعيد بنفسه من غير احتياج إلى نقله
 من مصر فلا ينظر إلى المؤنة حينئذ لعدم تضرر المسلم إليه بالايقال هذا يوجب أن المعتبر في زيادة السعر دون مؤنة
 النقل مع أن المرضى أن كلامه معتبر لا نأقول هذا ممنوع لأن حاصل هذا أن كلامه من زيادة السعر في نفسه مع قطع
 النظر عن المؤنة بل وإن لم يكن لنقله مؤنة ومن مؤنة النقل إذا أوجب زيادة السعر ماعلة مستقلة وليس في هذا
 اعتبار في زيادة السعر فقط في نفسه نعم فيه أن المدار حينئذ على زيادة السعر سواء كان بنفسه أو بواسطة مؤنة
 النقل ونحن ندعي أن هذا امر ادهم وتحرر معه أيضا أنه حيث يلزم الاداء للمؤنة لودفعها المسلم للمسلم إليه جاز
 للمسلم إليه قبولها والاداء وهل يجب ذلك أولا للمنة توقف فيه وما إلى عدم الوجوب للمنة فليحذر ويصغى
 شرح الروض الأزوم في نظيره من القرض فإنه قال ولا يلزم المقترض الدفع في غير مكان الاقراض الا إذا لم يكن
 لجله مؤنة أو تحملها المقترض ثم اعلم أن آخر ما عتمد مر وجزم به في كل من السلم والقرض فيما لو ظفر به
 في غير محل التسليم أنه ان لم تختلف القيمة وان لم يكن لجله مؤنة وجب الدفع وان اختلف وان لم يكن لجله مؤنة
 أو كان لجله مؤنة لم يجب الدفع فكل من اختلف القيمة ومؤنة النقل ماعلة مستقلة حتى إذا اقترض منه بمكة
 أردب قم ووجده بمصر لا يجب الدفع بل تجب القيمة بمكان القرض لأن لجله إلى مصر مؤنة ولو اقترض ديناراً
 بمصر واقع بالروم لا يجب الدفع لأن قيمته بالروم أكثر اهـ سم (قوله في غير محل التسليم) أي مكانه المعين
 بالشرط أو العقد قد يشكل مع عدم التأمل قوله أو العقد بان الكلام في السلم الموجب بدليل قوله بعد المحل
 وفيما لجله مؤنة بدليل قوله ولنقله مؤنة والسلم الموجب إذا كان للنقل مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن كان
 موضع العقد صالحاً على المعتقد كما حررناه أول الباب فسامعني قوله أو العقد والجواب أن في المسئلة خلافاً ومشني
 الشارح فيما سبق على أنه إذا كان المكان صالحاً للتسليم لا يشترط التعيين وينبغي موضع العقد وإن كان
 السلم موجباً لقوله هنا والعقد مبني على ذلك ولا اشكال على أن لا نسلم أن قوله بعد المحل يستلزم كون الكلام
 في الموجب فقط بل يمكن أن يشمل مع ذلك الحال أيضاً فيصدق عليه قولنا بعد المحل إذ معنى به بداية الحلول
 أن يكون الظفر به في وقت اتصف فيه بالحلول وهذا أعظم من أن يتصف بحلول حادث أو أصلي فليتأمل وقد
 يجاب أيضاً بأن المؤنة المذكورة هناك مؤنة نقل لمكان التسليم والكلام هنا في مؤنة نقل إلى محل الظفر فيجوز
 أن يفرض هذا فيما إذا كان وجلاً والمكان صالحاً ولا مؤنة فإنه يتعين مكان العقد وهذا لا يناقض كرم المؤنة
 هنا لأن المراد مؤنة النقل لمكان الظفر تأمل اهـ سم (قوله ولنقله مؤنة الخ) اعلم أن حاصل ما قررره شيخنا
 طيب في ذلك واعتمده وصحهم عليه أنه إذا اجتمع في غير محل التسليم فأحضر المسلم إليه المسلم فيه فامتنع
 من قبوله فإن لم يكن لنقله من بلد الاجتماع إلى بلد التسليم مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم إليه بان
 دفعها للمسلم إليه فمضى نقل المسلم فيه وجب عليه أعتى على المسلم القبول وإن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المسلم
 إليه لم يلزم المسلم القبول وإن لم يحضر المسلم إليه المسلم فيه للمسلم وانما طالب المسلم إليه فإن كانت قيمة المسلم

(في غير محل التسليم) بفتحها
 أي مكانه المعين بالشرط
 أو العقد وطالبه بالمسلم فيه
 (ولنقله) من محل التسليم
 إلى محل الظفر (مؤنة)

ولم يتحملها المسلم عن المسلم
 اليه (لم يلزمه داء) لتضرر
 المسلم اليه بذلك (ولا يطاق اليه
 بقيمة) ولو للحيلولة
 لامتناع الاعتياض عنه
 كما مر في الفسخ واسترداد
 رأس المال كالأقسطح
 المسلم فيه أما إذا لم يكن لنقله
 مؤنة أو تحملها المسلم فيلزم
 المسلم اليه الاداء (وان امتنع)
 المسلم (من قبوله ثم) أي في
 غير محل التسليم وقد أحضر
 فيه وكان امتناعه (لغرض)
 صحيح كأن كان لنقله منه إلى
 محل التسليم مؤنة ولم يتحملها
 المسلم اليه أو كان الموضع
 مخوفا (لم يجبر) على قبوله
 لضرره بذلك فإن لم يكن له
 غرض صحيح أجبر على قبوله
 ان كان للمؤدى غرض
 صحيح لتصل براءة الذمة
 ولو اتفق كون رأس مال
 المسلم بصفة المسلم فيه فأخضره
 وجب قبوله وتعبيره بغرض
 أعم مما عبر به

فيه في بلد الاجتماع أعلى من قيمته في بلد التسليم لم يلزم المسلم اليه دفع المـ لم فيه ولا دفع قيمته بل لا يجوز دفع
 قيمته لانه اعتياض سواء في ذلك تحمل المسلم مؤنة النقل ان كان للنقل مؤنة أو لا وان كانت قيمة المسلم فيه
 في البلد من سواء أو كانت في بلد التسليم أكثر من لم يكن لنقله مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم بان رضى
 بالمسلم فيه من غير مؤنة يأخذها من المسلم اليه وجب على المسلم اليه الدفع اليه وان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها
 المسلم بان لم يرض بالمسلم فيه من غير شيء يأخذها لم يلزم المسلم اليه الدفع اليه وهكذا يقال في القرض الا انه حيث
 لا يجبر المقرض على الدفع للمقرض أخذ القيمة لجواز الاعتياض عن القرض اهـ ولم يلتفت فيما اذا دفع
 المسلم اليه الى المسلم ما لنقله مؤنة ودفع له المؤنة أيضا الى انه يلزم الاعتياض بعد ان أوردته عليه وقول الشارح
 ولنقله من محل التسليم الى محل النقل لعل العكس أحسن كما وافق عليه شيخنا المذكور اهـ سم (قوله ولنقله
 مؤنة) أي أو كان سعره في محل النقل أعلى منه في محل التسليم اهـ ع ش على مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن
 المسلم اليه) بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستأجر من يحول ذلك وليس المراد انه يدفع ذلك للمسلم لانه
 اعتياض اهـ محل وقوله اعتياض أي عن صفة المسلم فيه وهي النقل اهـ من خط شيخنا الاشبولي بهامش
 مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه) هذه العبارة تصدق فهو مباح وأسلم اليه في فتح صعيدى مثلا
 وجعل محل التسليم الصعيدى وجعله بمصر وطالب به فيها وتحمل المؤنة أي ان يدفع له مقدار اجرة حمله من
 الصعيدى اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار اهـ سم (قوله لتضرر
 المسلم اليه بذلك) أي بالتزام مؤنة النقل لان الاصل في الاداء ان يكون كذلك اهـ حل (قوله ولا يطاق اليه بقيمة)
 قال الزركشى لكان له الدعوى عليه والزامه بالسفر الى محل التسليم أو التوكيل ولا يجبس اهـ سم (قوله
 ولو للحيلولة) الاولى اسقاطه لان القيمة ان كانت لا في صولة فلا يذللها قطعاً لامتثال حقيق بخلاف
 ما اذا كانت للحيلولة فانها تنسب الوثيقة اهـ ع ش على مر (قوله أو تحملها المسلم الخ) الذي صمم عليه شيخنا طيب
 ان المراد بحمل المسلم لها دفعها اليه اذا كان محل القرض أعلى قيمة من محل التسليم أو مساوياً كان يكون محل
 التسليم مصر ومحل القرض مكة وعدم طمأن من المسلم اليه اذا كان محل القرض أرخص كان يكون محل التسليم
 مكة ومحل القرض مصر فإذا لم يطلب منه في مصر المؤنة وجب عليه الدفع له في مصر فليتأمل اهـ سم (قوله ولم
 يتحملها المسلم اليه) صرح السبكي بأنه لا يجبر ولو تحمل المسلم اليه لانه اعتياض اهـ وهذه الالة يؤخذ منها أنه
 لو كان محل التسليم مصر مثلاً وقد أسلم في فتح صعيدى ثم وجده بالصعيد فطالب المسلم من المسلم اليه التسليم هناك
 بلا مؤنة للنقل أن يلزم المسلم اليه الدفع أي بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد أعلى وهو ظاهر
 وينبغي أن يحتمل عليه قول الشيخ فيما سلف قريباً ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه اهـ عميرة وعلى هذا الحل
 فيكون المراد بتحملها عدم طمأن من المسلم اليه وفي عكس هذه الصورة يكون المراد بتحملها دفعها للمسلم اليه كما
 كتبه شيخنا فيما سبق وارتضاه عبارة شيخنا فيما كتبه بهامش المحلى مانصه قال السبكي ولو بذل له المؤنة لم يجبر
 أيضاً لانه كالاكتياض اهـ وفي شرح المنهج ما قد يخالفه فليحذر اهـ وقضية هذه الالة الامتناع لا مجرد عدم
 الاجبار واعتمد هذه القضية مرور دما في شرح المنهج وهو الصواب واعتمد طيب خلافاً لما صرح به السبكي
 اهـ سم (قوله فان لم يكن له غرض صحيح) هذه بينهما هي مسألة الانوار المشار اليها بقوله فيما سبق والحال المحضر
 الخ لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهناك كونها مفهوم المتن فلا تكرار وقد يقال ان هذه في الحال بعد
 الاحل كما أشار اليه بقوله بعد المحل والمتقدمة أي مسألة الانوار في الحال ابتداءً بذليل أن الحوائش الختوا بها
 الحال في الدوام اهـ (قوله ان كان للمؤدى غرض صحيح) أي وهو البراءة لان هذا الغرض بعد الحل لا ينقل
 عنه ويشكل على هذا ما تقدم في الحال المحضر في مكان التسليم وحيث تكون ان بمعنى اذا كان للمؤدى
 غرض صحيح وهو براءة ذمته يرشد الى ذلك تعليقه بقوله لتحصيل براءة الذمة اذ لو كان مراده بالغرض أعم

من ذلك لما عال بذلك ومن ثم فصلوا فيما سبقين أن يكون له غرض صحيح أو لا بخلافه هنا اه حل
 * (فصل في القرض) * بطح القلف أشهر من كسرهما ولشبهه بالسلم في الضابط الا أن يجعله له فترجم له
 بفصل بل هو نوع منه اذ كل منهما سلف اه شرح مر وانما عبر بالقرض دون الاقراض لان المذكور
 في الفصل لا يختص بالاقراض بل غالب أحكامه الا تيم في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة
 قاصرة وهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى على مر ونص عبارة ع ش عليه في القرض ولعله
 أثره على ما في المتن لا شهرار التعبير به وليقد ان له استعمالين (قوله بمعنى الشيء المقرض) ومنه قوله تعالى من
 ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فهو مفعول لامصدر والا كان القياس اقراضا اه شو برى (قوله بمعنى
 الاقراض) أى مجازا والذي يفيد كلام المختار انه اذا استعمل مصدره كان بمعنى القاطع وهو بمعنى الاقراض
 فان الاقراض تملك الشيء على ان يرد به لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقترض من ماله ما دفعه
 له اقترض اه ع ش على مر وفي المصباح فرضت الشيء قرضا من باب ضرب قطعه والقرض ما تعطيه غيرك
 من المال لتقضاه والجمع قروض مثل فلس وفلس وهو اسم من اقترضته المال اقراضا واستقرض طلب القرض
 واقترض أخذه اه فقول الشارح يطلق اسم أى اسم عين وقوله ومصدر أى لقرض وأما الاقراض فاسم
 مصدر وهو المراد هنا ليناسب ما تقدم اه شيخنا (قوله الاقراض سنة) محل كونه سنة مالم يكن المقرض
 مضطرا والا كان واجبا ومالم يعلم أو يظن من أخذته انه يتفق في معصية والاحرم عليه ما أو في مكروه كره اه
 شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أو في مكروه كره لم يذكرا المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى بسؤال
 من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك
 غرض للدافع كحفظ ماله باحرازه في ذمة المقرض وهذا يخالف قولهم ما كان الاصل فيه الاستحباب لا تعثر به
 الاباحة وأما الاقراض والاستدانة فيحرم دلي غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في الحال وعند الخلول
 في المؤجل مالم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه وأظهر فقره عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع
 ومن ثم لو علم المقرض انه انما يقرضه لخصوصه وهو باطنا بخلاف ذلك حرم الاقراض أيضا كما هو ظاهر اه
 من شرح ج (قوله لان فيه اعانة على كشف كربة) فهو أفضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك
 ولما ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض
 بثمانية عشر وزيادة الثواب دليل الفضل ولذلك علاه جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه
 بانه لا يقع الا في يد محتاج واعند شيخنا مر ان درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بثمانية عشر
 ان فيه درهمين بدلا ومبدلا فها عشرون يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية عشر
 اه قل على الجلال وفي الشو برى ويبقى الكلام فيما لو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان وقت حاجة
 وشدة فالأولى أولى والافقية وقفة واعل الثاني أولى لكثرة جدواه قاله ابن عبد السلام وأطلق في المطالب ترجيح
 الاول حيث قال مراتب القرب تتفاوت فالقربة في الهبة أتم منها في القرض وفي الوقف أتم منها في الهبة لان نفعه
 دائم يتكرر والصدقة أتم من الكل لانه قطع حظه من المتصدق به حالا اه ونازع في الاعباب بما هو مبسوط
 في القبض في كتاب التيمم مع فوائد فليراجع اه (قوله وأركانه أركان البيع) ومنه يعلم انه لا بد ان يكون
 المقرض معلوم القدر أى ولوما لا بدليل صحة اقراضه كف طعام ليرد مثله اه حل (قوله كقرضك هذا الخ)
 أى أو ملكك على ان ترد به أو أخذه أو صرفه في جوائبك وورد به وقوله خذ فسطا كما هو قد سبقه
 اقترضنى والا فهو كتابة هبة أو اقتصر على ملكك فهبة ولو اختلف في ذكر البذل صدق الاخذ بيمينه وانما صدق
 مطعم مضطرا انه قرض حسنا للناس على هذه المكرمة التي هم الحياء النفوس اذ لو أحو حناء لا يشبه اذ لغات
 النفس أوفى ان المأخوذ قرض أو غيره فبني على تفصيله آخر القراض ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض صدق به

* (فصل في القرض) *
 يطلق اسم بمعنى الشيء
 المقرض ومصدرا بمعنى
 الاقراض ويسمى سلفا
 (الاقراض) وهو تعليق
 الشيء على أن يرد مثله
 (سنة) لان فيه اعانة على
 كشف كربة وأركانه
 أركان البيع كما يعلم مما
 يأتي ويحصل (بإيجاب)
 مريحا (كأقرضك
 هذا) أو أسألتك أو
 ملكتك بمثله (أو) كتابة
 (تلكه)

بيمينه كما قاله الماوردي لعدم المناقاة اذا القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض اه شرح مر (قوله
 بمثله) راجع التمايل فقط وأما اللذان قبله فصرحتهم بالالتوقف على ذكر المثل وحينئذ يكون قول المتن بمثله
 راجعاً للكتابة فقط لا لاهوال الصريح الذي قبلها اه شيخنا (قوله تكذبه بمثله) اعتمد مر ان أخذه بمثله صريح في
 القرض لقريته ذكر المثل فان الكون بمثله معتبر في القرض دون البيع لانه لا يتقيد بمثله العوض بخلاف
 القرض ولا يكون كتابة في البيع لقاعدة ما كان صريحاً في بابه * (فرع) * اذا قال خذ هذا الدرهم بدرهم
 فهو كتابة ان نوى به البيع فيبيع أو القرض فقرض اه سم (قوله وقبول) فلولم يقبل لفظاً ولم يحصل
 ابتغاء مع تبرع من المقرض لم يصح ويحرم على الاخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله
 بالمثل أو القيمة ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشايخهم له من كل وجه اه ع ش على مر (قوله كالبيع)
 لما ذكر المصنف شروط المقرض والمقرض وسكت عن شروط الصيغة أشار لها الشارح بقوله كالبيع أي
 في الشروط الخمسة المتقدمة حتى وافقة القبول لا يجب فلو قال أقرضتك ألفاً قبل خمسمائة أو بالعكس لم
 يصح وما عارض به من وضوح الفرق بان المقرض متبرع فلم يقدح في قبول بهض المسمى ولا الزيادة عليه
 رد بمنع اطلاق كونه متبرعاً كيف ووضع القرض انه تأميك الشيء بردمثله فساوى البيع اذ هو تأميك الشيء بمثله
 فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا ينافي ذلك لان المعاوضة فيه هي
 المقصودة اه شرح مر من قوله حتى موافقة الخ (قوله نعم القرض الحكمي الخ) ومن القرض الحكمي
 أمر غير باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير ومن ذلك النقود المعتاد في الافراح
 حيث اعتيد الرجوع به من قبل الدافع والمدفوع في تلك البلدة ومنه أيضاً قضاء الاسير باذنه اه
 حل ومنه كسوة الحاج مما جرت العادة بانه يرد اه قل امام جرت العادة به من دفع النقود لاهرين أو الشاعر
 ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشروط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوتة على
 الاخذ ولا وضع الصيغة المعروفة الا ان على الارض وأخذ النقود وهو ما كت اه ع ش وعبارة شرح
 مر ومنه أمر غير باعطائه ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير وكبيع هذا وأنفقه على نفسك
 بنية القرض ويصدق فيها وعمر دارى كما يأتي آخر الصلح وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدراً أو معيناً رجع
 بمثله ولو صورة كالقرض وكشتر هذا بنوبك لي فيرجع بقيمته أو ياتي في أداء الدين تفصيل فيما يحتاج لشرطه
 الرجوع وما لا يحتاج وحاصله الاحتياج اليه الا في الاذم له كالدين والمنزل منزله كقول الاسير لغيره فادني
 ولو قال اقض ديني وهو القرض أو مبيعاً صح قبضه لاذن لا قوله وهو الخ نعم له أجره مثل تقاضيه أو قبض
 وديعته مثلاً وتكون لك قرضاً اه وكتب عليه ع ش قوله كاعطاء شاعر أي حيث شرط
 الرجوع على ما يأتي في قوله وحاصله الاحتياج الخ لان هذا ليس لازماً ولا منزلة الا لازم ويحتمل انه لا يحتاج
 لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع هجوم الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر
 الظالم عنه بالا عطاء وكلاهما منزل منزلة الا لازم وكذا في عرداري لان العسامة وان لم تكن لازمة لكنها منزل
 منزله بل جريان العرف بعدم اجمال الشخص للمكتمل بخبر وهذا الاحتمال هو الذي يظهر وكتب أيضاً قوله
 كاعطاء شاعر الخ ثم ان عين له شيئاً فذاك والامدق الدافع في القدر الا لا تق وكتب أيضاً قوله كاعطاء شاعر الخ
 أي ولو صحبه آله محرمة لان الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المعصية اه ثم قال مر في شرحه بعد هذا وما
 جرت به العادة في زمتان من دفع النقود في الافراح هل يكون هبة أو قرضاً طاق الثاني جمع وجرى على الاول
 بعضهم قال ولا أثر للعرف فيه لا ضطرابه مالم يثل خذ مثلاً وينوى القرض ويصدق في بنية ذلك هو وارثه وعلى
 هذا يحتمل اطلاق من قال بالثاني اه وجمع بعضهم بينهم الجعل الاول على ما اذا لم يعتد الرجوع به ويختلف
 باختلاف الأشخاص والمقدار والبلاد والثاني على ما اعتيد وحيث علم اختلافه تعين ما ذكر اه وكتب عليه

بمثله وقبول) كالبيع
 نعم القرض الحكمي

الرشيدى قوله وحوى على الاول بعضهم قال ولا أثر للعرف الخ هذا البعض هو الشهاب حج وعبارته في تحفته
 والذي يتجه في النقوط المعتاد انه هبة ولا أثر للعرف فيه لا اضطرابه ما لم يقل خذته مثلاً وينوى به القرض ويصدق
 في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض أى حكماً ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هولاء وقول
 البلقينى انه هبة قال ويجعل الاول أى القول بأنه قرض على ما اذا اعتيد الرجوع عيه والثاني على ما اذا لم يعتد
 قال لاختلافه بأحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته اه ما في التحفة وبه يعلم ما في
 كلام الشارح واعلم ان الشهاب حج قد يحمل الخلاف بما اذا كان صاحب الفرح يأخذ النقوط لنفسه أى
 بخلاف ما اذا كان يأخذها لنحو الخائن أو كان الدافع يدفعه بنفسه فإنه لا رجوع قطعاً وسيأتى في الشارح في
 آخر كتاب الهبة ما حاصله ان ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع
 الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده أو مع نظائره المعارنين له عمل بقصده وان
 أطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء اه وعبارة عس عليه قوله من دفع النقوط أى لصاحب
 الفرح في يده أو يد ماؤونه اما ما جرت به العادة من دفع النقوط للشاعر والمزين ونحوهما فلا رجوع عيه الا اذا
 كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الاخذ ولا أخذه الصنيعة
 المعروفة الآن بيده وأخذ النقوط وهو ساكت لانه يتقيد برتبيل ما ذكر منزلة الاذن ليس فيه تعرض
 للرجوع وتقرر ان القرض الحكمى يشترط الزمونه لانه مقترض اذنه في الصرف مع شرط الرجوع فتنبه له فإنه
 دقيق ومن ذلك أيضاً ما جرت به العادة من سحى بعض الجيران لبعض شهوة وكعل مثلاً وقوله تعين ما ذكر رأى
 من الجمع قال حج وأفتى بعضهم في أخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع
 عليه بأنه يرجع أخذاً من القول بالرجوع في مسألة النقوط وفيه نظر بل لا وجه له لعدم العادة بالرجوع في ذلك
 وعدم الاذن من المنفق عليه والمسائل التي مر حوا فيها بالرجوع اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد
 للضرورة كما في هرب الجبال ونحوها واما الظنه ان الانفاق لازم له كما اذا انفق على مطالقة الحامل فيبان ان لا حمل
 أو نفي حمل الملاعة ثم استلحقه فترجع بما أنفقته عليه لظنهما الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيواناً زكاة ثم رجع
 بسبب رجع عليه الاخذ بما أنفقته على الأوجه لا نفاقه بلان الوجوب لظنه انه ملكه وكذا يقال في لفظة تملكها
 ثم جاء مالكها انعم لا أثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسد فلا يرجع بما أنفق عليه اه مخلصاً وتوقف ستم على
 حج فيما ذكر من ان كلامه المستحق والمقتطع ملك مأخذه ومن ثم يرد مدون زيادته المنفصلة اه والذي
 تحرر من هذا كما انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح أى لا يرجع به مالكه اذا وضعه في يد صاحب
 الفرح أو في يد ماؤونه الا بثلاثة شروط ان يأتي بلفظ خذته وان ينوى الرجوع ويصدق هو ووارثه فيمنع ان
 يعتاد الرجوع فسيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين نية الرجوع
 وشرط الرجوع اه شيخنا ح ف (قوله كالانفاق) على اللقيط وانظار هل الواجب مثل ما أنفقته ولو لم يمتد وما
 أو بدله وقضية كلامهم الاول قيل وصرحوا في باب الاطعمة واللقطة بالثاني فليراجع اه شونرى وفي مر
 مانصه وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدراً أو معيناً يرجع بمثله ولو صورة كالقرض (قوله واطعام
 الجائع وكسوة العارى) هذا معتد بما اذا وصل الى حالة لا يقدر ان معها على الخطاب والقبول بخلاف ما اذا لم
 يصل الى تلك الحالة فلا شيء عليهم لان المالك مقرر حيث لا بد من المعاقدة معهم ومقيد أيضاً بما اذا كانا غنيين
 بان غاب مالهما عنهما ما مثلاً سواء كان المالك غنياً أو فقيراً أو كانا فقيرين والمالك فقيراً بخلاف ما اذا كانا
 فقيرين والمالك غنياً فلا شيء عليهم لان اطعام الجائع وكسوة العارى حيث لا بد من فروض الكفايات على أهل
 الثروة وبهذا التفسير يستقيم ما يؤمهم من تناقض كلامهم هنا وفي السير والاطعمة ذكره الشونرى في
 الاطعام وقرره شيخنا في الكسوة اه شيخنا ح ف ويشترط في الثلاثة أيضاً الرجوع وظاهر كلامهم

كالانفاق على اللقيط المحتاج
 واطعام الجائع وكسوة
 العارى لا يفتقر الى ايجاب
 وقبول وأما دقولى كاقترضت
 أنه لا حصر لصيغ الايجاب

وان كانوا أهلا للتخاطب أي بالغين عقلاء مختارين فلا يتقيد ذلك بان يصلوا الى حالة لا يتمكنون فيها من الخطاب
وسياتى في الشارح أو آخر باب الضمان مانصه وفارق ما لو وضع طعامه في قوم مضطرب قهرا بلا اذن أو وهو معنى
عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذ ما حقه اه حل (قوله فيما ذكره بقوله وصيغته اقترضت الخ)
عبارة وصيغته اقترضت وأسلفتك أو خذته مثله أو ملككته على ان ترد بده اه وحيث كان على الشارح
ان يزيد أمثلة على ما في عبارة الاصل حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه أن يناقش أيضا بان عبارة أولى
من حيث ان إعادة الكاف تفيد ان ما بعدها يخالف ما قبلها في كونه كناية وما قبلها صريح على طريقته (قوله
وشرط مقرض اختيار) وقرض الاعمى واقتراضه كبيع اه شرح مر أي فلا يصح في المعين ويصح في الذمة
و يوكل من يقبض له أو يقبض عنه اه ع ش (قوله وشرط مقرض اختيار) انما قال ذلك ولم يقل وشرط
العاقلة لاختلاف الشروط المعتبرة في المقرض والمقرض ففي البيع لما كان المعين في البائع معتبرا في المشتري
قال وشرط في العاقد ولما كان المعين هنا في المقرض أهلية التبرع وفي المقرض أهلية المعاملة ذكر ما يخص
كلا على انفراد وانما لم يذكر حكم المقرض في المتن لان حكمه علم من شرط العاقد في البيع وذكر المقرض
لانه يعتبر فيه أهلية التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه ع ش (قوله فيما يقرضه) أي فلا يرد عليه صحة
وصية السفينة وتبذيره وتبرعه بمنفعة يذنه الخفيفة اه شرح مر (قوله لأن في الاقراض تبرعا) عبارة تشرح مر
ولان القرض فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله ولم يجب التقايط فيه وان كان ربوا ولو كان معاوضة محضة
لجازا لولي غير الحاكم قرض مال مولى من غير ضرورة واللازم باطل انتهت (قوله لان في الاقراض تبرعا) أي
بمنفعة الشيء المقرض تلك المدة لا بعينه اه شيخنا (قوله أمينا موسرا) أي وعدم الشبهة في ماله ان سلم منها مال
المولى عليه والاشهاد عليه وتأخيرها ان رأى ذلك اه مر (قوله لكثرة اشغاله) أي بأحكام الناس
فربما غفل عن المال فضاغ فيه قرضه من غير ضرورة ليحفظ عند المقرض اه شيخنا (قوله حيث نذ) أي حين
اذ كان المقرض أمينا موسرا اه حل (قوله وأهلية معاملة) فيصح اقراض المولى لولي له لانه أهل للمعاملة في
ماله وان لم يكن أهلا للتبرع فيه (قوله أيضا وأهلية معاملة) بأن يكون بالغاعاقلا غير محجور عليه فدخل العبد
المأذون له اه شيخنا وعبارة ع ش قوله وأهلية معاملة أي وان لم يكن أهل تبرع كالمكاتب فيقرض بلا اذن
من سيده ولا يصح اقراضه لعدم أهليته للتبرع اه (قوله وانما يقرض ما سلم فيه) أي فلا يصح اقراض
الدابة الحامل لعدم صحة السلم فيها * (تنبيه) * اطلاق المصنف يقتضى انه لا يجوز قرض الشاة وتاجها ونحوه
كالجارية واختها وقد صرح به في التهمة اه كلام الاندري في غنيته وعليه نقد يشك بأن الواجب رد المثل
الصوري والاخوة ونحوها ليست منه فلو قيل بصحة القرض واكتفى في الرد بجاريتين مثلا كما قرضتني في
الصورة من غير اعتبار اخوة لم يعد ويمكن الجواب بأن المثل الصوري شامل للمماثلة الحسية والحكمية ومنها
الاخوة ونحوها واعتبارها في رد المثل يؤدي الى عزة الوجود اه ع ش (قوله وانما يقرض ما سلم فيه)
ويصح قرض كف من دراهم لبيبين قدرها بعد وبرد مثلها ولا أثر للجعل بم حاله العقد وقضية الضابط جواز
اقراض النقد المغشوش لانه مثلي تجوز المعاملة به في الذمة وهو ما أنشأ به الواجد الله تعالى واعتمده جمع
متأخرون ولو جهل قدر غشه خلافا للسبكي في تقييده في ذلك ولر و ياتي في منعه مع القوافي الروضة ههنا تعلقا عن
القاضي منع قرض المنفعة لا امتناع السلم فيها وفيها كاصلها في الاجارة جوازها وجمع الاسنوي وغيره أخذا
من كلامهما بحمل المنع على منفعة محل معين والحل على منفعة في الذمة واعتمده الواجد اه شرح مر وكتب
عليه الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعني منفعة خصوص العقار كائنه عليه ج وله لم يكن في
الذمة التي كتب عليها الشهاب سم حتى كتب عليها ما نصه قوله وجمع الاسنوي أفتى في هذا الجمع شيخنا مر
وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصوري بخلاف

فما ذكره بقوله وصيغته
اقترضت الخ (وشرط مقرض)
بكسر الراء (اختيار) فلا
يصح اقراض مكره كسائر
تقوده وهذا من زيادتي
(وأهلية تبرع) فيما يقرضه
لان في الاقراض تبرعا فلا
يصح اقراض الولي مال
محجوره به الا ضرورة لانه
ليس أهلا للتبرع فيه نعم
للقاضي اقراض مال محجوره
بلا ضرورة ان كان المقرض
أمينا موسرا خلافا للسبكي
لكثرة اشغاله وله اقراض
مال المفلس أيضا حيث اذا
رضى الغرماء بتأخير القسمة
ليجتمع المال وشرط المقرض
اختيار وأهلية معاملة
(وانما يقرض ما سلم فيه)

العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاستوى المذكور ما نصه والاقرب ما يجمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حل المنع على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها ولأنه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيره من عبس ونحوه كما يجوز السلم فيها ولا يمكن رد مثلها الصوري اهـ ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز اقراض منفعة العقار ان كانت منفعة النصف فأقل لكن يؤخذ من التعايل بأنه لا يمكن رد مثلها انه يجوز حيث لا يمتد والافس الفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيد الاقضي في كلام الشارح آنفا وقد علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعة فليتأمل (قوله وانما يقرض ما يسلم فيه) في شرح الارشاد لشيخنا وقضية كلامه صحة اقراض النقد المغشوش لصحة السلم فيه بناء على ما مر من جواز المعاملة به حتى في الذمة اهـ وقال مر المعتد جواز المعاملة بالذراهم المغشوشة ولو في الذمة وقرضها سواء في ذلك كما علم قدر غشها أولا اهـ سم (قوله ما يسلم فيه) أي في نوعه ليصح التعميم وهو راجع للمقرض وقوله لصحة الخ تعليل لهذا التعميم أو الشق الثاني منه اهـ شيخنا (قوله معينا كان أو موصوفا) تعميم فيما يقرض والضمير في ثبوته لا لمسلم فيه وقرر شيخنا زى ان هذا تعميم فيما يسلم فيه وقوله لصحة ثبوته أي المسلم فيه لا بقيد كونه معينا ويصح اقراض النقد والمغشوش وان جهل قدر غشه لانه مثلي تجوز المعاملة به في الذمة كما أفتى به والشيخنا اهـ خلبي (قوله نعم يجوز اقراض نصف عقار) قضية الاستدراك انه لا يصح السلم في نصف عقار فادونه ولعل وجهه عزه الوجود اهـ عش وانما يصح قرضه لا مكان تحصيل المثل المردود وهو النصف الثاني أو الأقل منه واما ما زاد على النصف فلا يصح قرضه كما لا يصح سلمه كذلك العقار بتمامه لا يصح قرضه ولا سلمه وهذا كما في الشائع واما المميز فلا يصح قرضه سواء كان عقارا أو نصف عقار أو أقل من النصف أو أكثر منه كما لا يصح السلم في هذا كله اهـ شيخنا (قوله نعم يجوز اقراض نصف عقار الخ) هذا الاستثناء من المفهوم وهو قوله بخلاف ما لا يسلم فيه الخ وقول المتن الأمانة تحل الخ استثناء من المنطوق وقول الشارح واستثنى أي من المنطوق بدليل قوله مع الأمانة بدليل مناقشة حل وعبارته قوله واستثنى مع الأمانة الروية قال شيخنا وهو هم من الحق بها بخبره والخبر وهذا الاستثناء يفهم ان الروية يصح السلم فيها ولا يصح قرضها فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لان هذا من القاعدة ولذلك تبرا منه بقوله واستثنى الخ وقال شيخنا قوله واستثنى مع الأمانة الخ في كلامه ايهام جواز السلم في الروية وقضية التعليل الامتناع لاختلافها بالجوضة زى ويمكن الجواب بان الأمانة مستثناة من المنطوق والروية من المفهوم وعليه فكان الانسب ضمها الى الخبر وهي خبره الابن ولعل الحامل على ضمها الى الأمانة انها وقعت هكذا في كلام المستثنى عش أي فيكون التعليل لما تضمنته الاستثناء من عدم صحة السلم فيها وأما تعليل جواز قرضها فلم يذكره ويمكن ان يكون كتعليل الخبر وهو عموم الحاجة فالاصل ان المستثنى من المفهوم ثلاث مسائل هذه ومسا لتنا الخبر والعقار ومن المنطوق اثنان الأمانة التي تحل والتي لا تحل وفي وسعه زوال المانع وعبارة الروض وشرحه في سياق استثناء الخبر نصها ويحرم اقراض الروية لاختلافها بالجوضة وهي بضم الراء خيرة من اللبن الحامض تنال على الحليب ابر وب قال في الروضة وذكري في النعمة وجهين في اقراض الخبز الحامض أحدهما الجواز لا طراد العادة قال السبكي والعبرة بالوزن كالخبز اهـ (قوله واقراض الخبز وزنا) معتمد مع أنه لا يصح السلم فيه فالأولى وهذه مستثناة من المفهوم ويجوز اقراض العجين ولو خيرا حاضرا وزنا لذكر اهـ خلبي (قوله واقراض الخبز وزنا) اعتمد شيخنا الزبدي وشيخنا مر وقوله وفي الكافي الخ اعتمد طيب وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به اهـ قل على الحلال (قوله الأمانة تحل لمقرض) أي فلا يجوز قرضها مع انه لو جعل رأس المال جارية يعمل للمسلم اليه وطواها وكان المسلم فيها جارية أيضا جاز له ان يردها عن المسلم فيه لان العدة لازم من الجانبين ولا ينافي جواز هبتها للمقرض مع جواز رد حقه فيها لجواز القرض من الجهتين ولان موضوعه

معينا كان أو موصوفا لصحة ثبوته في الذمة بخلاف ما لا يسلم فيه لان ما لا يضبط أو يندر وجوده يتعذر أو يتعسر رد مثله نعم يجوز اقراض نصف عقار فأقل واقراض الخبر وزنا لعموم الحاجة اليه وفي الكافي يجوز عبدا (الا أمانة لمقرض) فلا يجوز اقراضها ولو غير مشتهة وان جاز السلم فيها

الرجوع ولو في البذل فاشبهه الاعارة بخلاف الهبة اه شرح مر (قوله تحل لمقتضى) أى ولو كان مغيرا جذا
لانه ربما تبقى عنده الى بلوغه زمانا يمكنه التمتع بها فيه اه ع ش على مر (قوله لانه عقد جائز الخ) بخلاف السلم
لانه عقد لازم من الجهتين فالمسلم ليس متمكنا من أخذها الا برضا المسلم اليه وكذلك هبة الفرع أمة تحل له
لان العقد لازم من جهة الفرع فهو غير متمكن من اعادتها قهرا وكتب أيضا قوله بخلاف السلم كأن يجعل
رأس المال جارية تحل له وطؤها في جارية وهي متصفة بصفات الجارية المسلم فيها حيث يجوز له دفعها عن
المسلم فيه كما تقدم لانه وان كان قد يوجد فيه ذلك الا انه عقد لازم من الجانبين وكذا هبتها من فرعه لانه لازم من
جهة الموهوب له اه حل (قوله ويرى بطوفا للمقتضى) الوطاء ليس يقيد اذ ربما يؤخذ منه جواز فرض
نحو رتقاء أو قرناء سميها الخو مسوح والمعتمد امتناعه لان المانع خوف التمتع وهو موجود وتعبيرهم
بخوف الوطاء جرى على الغالب اه حل (قوله أو تمنع) لو أسلمت استمرت الصحة وانظر على الاستمرار
هل يجوز الوطاء حية تذلول المانع أولا لاحتمال الردف أى المذوق قال الشيخ فيه نظره ثم رأيت شيئا في حواشي
شرح الروض جزم بمنع الوطاء لان المانع طرأ بالاختيار وبه فارت نحو أخت الزوجة وقضيته جواز اقراض
الامة المزوجة لان عروض الحل فيها على فرضه ليس باختياره تأمل اه شوبرى (قوله من نحو أخت الزوجة)
الفرق بين هذا وبين الجوسية وان كان المانع يمكن الزوال في الكل ان زواله ليس في وسعه في الجوسية بخلافه
في نحو أخت الزوجة اه شيئا وقضية هذا التعليق الفارق بين الجوسية ونحو أخت الزوجة ان المطلقة ثلاثا
يحل فرضها المطلقةا وبحث بعضهم عدم حلها القرب زوال مانعها بالتعليق اه شرح مر (قوله في شرح
الروض) عبارته وقضية كلامهم امتناع اقراض الخنثى لامتناع السلم فيه وهو ظاهر وما قبل من جواز اقراضه
لان المانع وهو كونه جارية لم يتحقق قال الزركشى خطأ قال النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الامة للخنثى
قال السبكي وفيه نظر لانه قد يصير واضحا في طوفا ووردها وقال الاذرى الاشبه بالمنع وقضية كلامهم انه يمنع
على الملتقط تلك الجارية الملتقطه ان كانت تحل له وبه صرح الجرجاني ثم قال الاذرى وقد يفرق بان ظهور
المالك ثم يعيد اه واعتمد مر الامتناع وعدم الفرق والحاصل في الخنثى انه يجوز ان يكون مقرضا بكسر
الراء ومقرضا لعدم تحقق المانع فان كان ذكر انحلت له الامة تبين بطلانه قال بعضهم وهذا اذا تبين بغير اخباره
بخلاف ما لو تبين باخباره لانه متى حق الغير اه مر ولا يجوز كونه مقرضا بفتح الراء لانه يعز وجوده اه مر
اه سم (قوله وملك بقبضه) أى كقبض المبيع من النقل في المنقول والتخلف في غيره ثم ان الشيء المقرض ان كان
معينا بان وقع العقد عليه صح قبضه في المجلس وبعده ولو برمن طويل وان كان في الذمة اشترط قبضه في المجلس
أو بعده على الفور اه وانما اشترط قبضه على الفور لانه بمثابة عوض مافي الذمة وقوسها هنا في ذلك فاكتفوا
بقبضه ولو بعد التفرق لكن على الفور اه شوبرى وحاشي ومنه يؤخذ ما وقع من ان الشخص يستلف برا
في الشتاء ليرد بده في الصيف فان كان العقد وقع على عين البرص قبضه مطلقا أو على مافي الذمة اشترط
قبضه في المجلس أو بعده على الفور اه فلو قال أقرضتك ألفا قبضت وتفرقا ثم أعطاه ألفا جازان قرب
الفصل عرفا ولا فلا وان نازع فيه السبكي أما لو قال أقرضتك هذه الألف مثلا وتفرقا ثم سلمها اليه لم يضر وان
طال الفصل اه شرح مر من قوله فلو قال الخ (قوله بقبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض
وبعد العقد اه قل على الجلال (قوله وان لم يتصرف فيه) غاية الرد على الضعيف القائل بانه انما يملكه
بالصرف المزيل للملك يعني انه اذا تصرف فيه تبين حصول الملك من حين القبض اه من شرح مر (قوله
كالموهوب) أى فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض وان الزايد قبل القبض للمقرض كالموقف
التفصيل بل أولى وصرح به غيره اه شوبرى (قوله ولمقرض رجوع الخ) أى بصيغة كرجعت فيه أو

لانه عقد جائز ثبت نفسه
الرد والاسترداد وربما
يأطرها المقتضى ثم
يردها قبضه اعارة الاماء
الوطاء بخلاف من لا يحل له
وطؤها محرمة أو تمنع أو
نحوه فيجوز اقراضها له نعم
المتجه كما قال الاسنوي وغيره
المنع في نحو أخت الزوجة
وعنه وقد ذكرت حكم كون
الخنثى مقرضا أو مقرضا بفتح
الراء في شرح الروض واستثنى
مع الامة الروبة لاختلافها
بالجوسية (وملك) الشيء
المقرض (بقبضه) وان لم
يتصرف فيه كالموهوب
(ولمقرض رجوع) فيه ان
(لم يطل به حق لازم)

فسخته اه زى والله يترضد عليه قهرا اه شرح مر (قوله وما قرض رجوع الخ) قضية كلامهم انه ليس له المطالبة بالبدل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملزمة له - لكن المدعى عليه من دفع العين المقرضة برلسي اه سم (قوله وان وجدته مؤجرا) ويأخذ مسلوب المنفعة لا يقال لم لا يكون له اجرة المدة الباقية من حين الرجوع والله يترضض المسمى كافي نظائره لانا نقول هنا مندوحة وهي أخذ المثل الصوري أو الحقيقي اه سل وعبارة شرح مر واذا رجع فيه مؤجرا تخير بين الصبر لانتضاء المدة من غير اجرة له وبين أخذ بدله اه وكتب عليه عش قوله تخير بين الصبر الخ طاهره أنه لو أراد أن يأخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله أن يرجع فيه الآن ويأخذ مسلوب المنفعة وعليه في تخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين أخذ مسلوب المنفعة حالا وبين أخذ البدل اه وأقنى بعضهم في جذع نخس اقترضه وبني عليه وحب بذره انه كالهالك فيتعين بدله اه شرح مر (قوله كافي أكثر نظائره) أى المشار اليها في النظم المشهور وهو

وعائد سكر اقل لم يعد * في فلس مع هبة للولد
في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله أو أخذ مثله سليما) ويصدق المقرض في أنه قبضه وبه هذا النقص وأيد بان الاصل براءة ذمته ولا نظر الى كون الاصل السلامة وان الحادث يقدر باقرب زمن اه حل (قوله وبما تقرر) أى من قوله بان وجدته مؤجرا الخ حيث جعل عبارته شاملة لهذا كما خصصا ومن جعلته قوله أو ناقصا رجع فيه مع الارش الخ وقوله ان تعبيري بما ذكره أى قوله لم يطل به حق لازم أولى من قوله مادام باقيا بحاله لانه يخرج ماله ووجهه زال ثم عاد ماله ووجهه معيارا بما يخرج ماله ووجهه مؤجرا فاقبل اه (قوله ويرد مثلا) أى حيث لا استبدال ولو نفذ ابطال السلطان المعاملة به فشمع ما عمت به السوى في زماننا في الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غيرها وان لم تكن نقدا حيث كان لذلك قيمة أى غير تافهة ردمه والرد بقيمة باعتبار اقرب وقت الى وقت المطالبة فيه قيمة اه حل مع زيادة لشرح مر (قوله ولم تقوم مثلا صورة) أى ولو كان القرض فاسدا خلافا لجمع قالوا في الفاسد بوجوب القيمة اه شوبرى (قوله مثلا صورة) قضيته كآصله عدم اعتبار المعنى الذى في العين المقرضة كخرقة العبد وعدو الدابة وفيه نظر والمتجه الوجوب فالمراد الصورة مع مراعاة القيمة اه واعتمد مر اعتبار المعنى صفة ومكانا زاد المحلى الى الزمان ويستشكل بان القرض لا يكون مؤجرا حتى يتصور احضاره قبل فسخه - له فيجتمل ان مراده بالزمان أنه لا يجب قبوله في زمان النهب وفي شرح البهجة للشارح ولا قبوله في زمن النهب اه سم (قوله صورة) قال شيخنا في شرحه ومن لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التى تراد القيمة بها كجودة الرقيق ورهافة الدار كما قاله ابن النقيب فيرد ما يجمع تلك الصفات كلها حتى لا يقوت عليه شئ ويصدق المقرض فيها بيمينه لانه غارم اه مر وفي شرح الروض مثله اه شوبرى (قوله رباعيا) بفتح الراء وتخفيف الباء على وزن مفاعل وروى ورد بار لا وروى وأمر برد بكر وهو القتي من الابل والرابعى ما دخل في السنة السابعة والبازل بالوحدة والراى ماله ثمان سنين اه شرح الروض والبكر ما دخل في السنة السادسة اه حلي (قوله ان خياركم أحسنكم قضاء) قال السكرماني خياركم يحتمل ان يكون مفردا بمعنى الخبر وان يكون جمعا فان قلت أحسن كيف يكون خبرا له لانه مفرد قلت افعال التفضيل المضاف المقصود به الزيادة جازية لا فردا والمطابقة لمن هو اه شوبرى (قوله وأداؤه صفة الخ) انما قيد بالصفة لينصم قوله كسلم فيه اذا دأء النوع والجنس هنا ليس كسلم فيه لانه يصح هنا أداء غير جنسه ونوعه لصفة الاعتياض هنا ولا يصح في السلم كما تقدم وقوله كسلم فيه أى كما تقدم في قوله ولو ظفربه بعد المحلل في غير محيل التمسلم الخ وفي قوله وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يعبر بقول الشارح فلا يجب قبول

وان وجدته مؤجرا أو معلقا
عقبة بصفة أو خرج عن ملكه
ثم عاد كافي أكثر نظائره ولان
له تغريم بدله عند الفوات
فالمطالبة به أولى فان بطل به
حق لازم مكان وجدته
مر هو نا أو مكاتبا أو معلقا
برقبته ارش جناية فلا رجوع
فيه فان وجدته زائدا زيادة
منفصلة ترجع فيه دونها أو
ناقصا رجع فيه مع الارش
أو أخذ مثله سليما وبما
تقرر علم ان تعبيري بما ذكر
أولى من قوله مادام باقيا
بحاله (ويرد) المقرض للمثلى
(مثلا) لانه أقرب الى الحق
(ولم تقوم مثلا صورة) نظير
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
اقترض بكر أو رد رباعيا
وقال ان خياركم أحسنكم
قضاء (وأداؤه) أى الشئ
المقرض (صفة ومكانا

كسليم فيه) أي كادانه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الرديء عن الجيد ولا قبول المثل (٢٦١) في غير محل الاقراض ان كان له غرض

صحيح كأن كان لنفسه مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضوع مخوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الاقراض الا اذا لم يكن له مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض (لكن له مطالبة في غير محل الاقراض بغيره ما له) أي ان له (مؤنة) ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه بخلاف نظيره في السلم وبخلاف ما لا مؤنة له مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض وتعتبر قيمته (بمحل الاقراض) لانه محل التملك (وقت المطالبة) لانه وقت استحقاقها وهذا من زيادتي واذا أخذ قيمته فهي لا فيصولة لا للحيولة حتى لو اجتمع بمحل الاقراض لم يكن للمقرض ردها وطالب المثل ولا للمقرض استردادها ودفع المثل (وفسد) أي الاقراض (بشرط حرفة المقرض) كرد زيادة في الفساد أو الصفة كرد صحيح من مكسر (وكاجل المقرض) صحيح (كزمن خب) يفيد زده تبعاً للشرحين والروضة بقولي (والمقرض مليء) لقول فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض حرفة فهو ربا والمعنى فيه ان موضوع القرض الارقاق فاذا اشترط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فتح حقه وجهلي

الرديء الخ تبريع على قوله وأدأوه صفة وقوله ولا قبول المثل الخ تبريع على قوله ومكانا لكن قد عات ان قوله ومكانا مقاده صورته والشارح في التبريع سلك اللفظ والتبني المشوش لان قوله ولا قبول المثل الخ نظير قوله في السلم وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم المقرض الخ نظير قوله ولو نظيره الخ وهذا مقدم هنالذ والشارح في عدم سبيل الترتيب ان قول المتن لكن له مطالبة الخ استدراك على مقتضى التنظير بالسلم في الشق الاول الذي هو قوله ولو نظيره بعد المحل الخ فلذلك أخره الشارح ليتصل به الاستدراك تأمل وقول المتن ومكانا لم يقل وأجلا مع تقدمه في السلم لان الاجل لا يدخل القرض لانه ان كان لغرض أفسده والاعاذ كره اه شيخنا (قوله كسليم فيه) انظر هل يشترط حل تسليمه ما تقدم في السلم فيه من تعينه ان كان محل العقد غير صالح أو لحمله مؤنة أو لا ويفرق بينه مال شيخنا الزيادة الى الاول فليحذر اه شوبري (قوله فان كان لنقله مؤنة) أي من محل الاقراض الى محل الظفر أو كانت قيمته بمحل الظفر أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأحد الامرين أي مؤنة النقل وارتفاع السعر مانع من الاجبار على الاداء كما تقدم في السلم فيه لان من ينظر الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشير الى كل من العاتين فاذا أقرضه ما باعصر ثم لقيه بمكة لم يلزم دفعه اليه لانه بمكة اعلى كذا نص عليه الشافعي بهذه العلة وبان في نقله الى مكة ضررا فالتظاهر ان كل واحدة منهما علة مستقلة ولا تلزم بين مؤنة النقل وارتفاع الاسعار فقد وجد ارتفاع السعر وكونه ناقص تأمل اه حل أي من غير مؤنة النقل (قوله كأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض) أي فان تحملها أجبر المقرض على القبول وشمل تحملها ما لو دفعها مع المقرض وعليه فيفارق المسلم فيه بامتناع الاعتياض في السلم لانه ما عس (قوله لكن له مطالبة الخ) ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل شمل هذا ما اذا كان بمحل الظفر أقل قيمة كما اذا أقرضه ما باعصر ثم لقيه بمصر لكن الذي في شرح الاذرى انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الامثلة اه (قوله وفسد بشرط الخ) ومعلوم ان محل الفساد اذا وقع الشرط في صلب العقد اما لو وقع على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه عس على مر (قوله حرفة المقرض) أي وحده أو مع المقرض لكن لم يكن نفع المقرض أقوى بدليل ما سيأتى في قوله أولها ما المقرض معسر اه من شرح مر ومن بعض الهوامش عليه (قوله مليء) أي موفر بالمقرض أو ببذله اه حل وفيه ان هذا يقتضى انه يكون في كل الصور ملبا لأخذه المقرض مع انه سيأتى له محترزه اه وعبارة شرح مر والمقرض مليء أي بالمقرض أو ببذله فيما يظهر اه وكتب عليه الرشيدى قوله والمقرض مليء بالمقرض أي في الوقت الذي عينه والا فلأر بانه مليء به عند العقد لم يتصور اعساره به حيثئذ اه (قوله لقول فضالة) هو صحيح وقال ما ذكر بحضرة النبي وأقره عليه اه (قوله حرفة) أي حرفة بشرط ما جرها من غير شرط فلا اه (قوله فلورد أزيد بشرط فحسن) ولو في الربوي نعم ان أقرض لمحجوره أو بجهة وقف فليس له رد زائد كما ذكره الزركشي شرح البهجة ولو قصد اقراض من هو مشهور برد الزيادة لاجلها ففي كراهته وجهان في الروضة عن المتولي وقياس كراهة نكاح من عزم على انه يطاق اذا وطئ بغير شرط كراهة هذا كذا ذكره في شرح البهجة وأقره مر قال ج وظاهر كلامهم ان المقرض يملك الزوائد من غير لفظ عليك من المقرض ويوجب بانه وقع تبعا فاعتقر فيه ذلك وبانه يشبه الهدية وهي لا تغتفر الى اللفظ وبه يندفع قول الربوي لا بد من ايجاب وقبول ويعلم صحة ما أتى به ابن عجل من ان المقرض اذا دفع أكثر مما عليه لم يرجع بالزائد نعم توجه انه لو ادعى الجهل بالقدر وأنه انما دفع ذلك طمأنينة انه الذي عليه حلف ورجع فيه اه سم (قوله أيضا فلورد أزيد بشرط فحسن) ومن ثم تدب ذلك ولم يكره المقرض الاخذ كقبول هديته ولو في الربوي الخبر المار اه شرح مر (قوله فحسن) كقبول هديته

شرط حر النفع المقرض ضابطا للفساد مع جعل ما يعده أمثله له أو لى من اقتضاه على الأمثلة (فلورد أزيد) قدر الوصفة (بلا شرط فحسن) لما في

تحريم السلم السابق ان يحيا ركم لحسنكم قضاء ولا يكره المقرض اخذ ذلك (أو بشرط) ان يرد (أنقص) قدر الوصفة كرد مكسر عن صحيح

ولو في روى ومالك الزائد تبعاً لأنه هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه إلى إيجاب وقبول ويمتنع على الباذل رجوعه فيه
 اه حل وأصله في شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ومالك الزائد تبعاً أي وإن كان ممة يراعى مثل
 المقرض كأن اقترض دراهم فردها ومعهما نحو سمن ويصدق الاستحقاق كون ذلك هدية لأن الظاهر معه باذلو
 أراد الدافع أنه إنما أتى به ليأخذ به لذكروه مع ما لو كان موصوفاً به أنه زائد المقرض والزائدة مع ما ادعى أن
 الزائدة ليست هدية فيصدق الاستحقاق إذا ما لودفع إلى المقرض سمناً ونحوه مع كون الدين باقياً في ذمته وادعى أنه عن
 الدين لا هدية فإنه يصدق الدافع في ذلك (قوله أو أن يقرضه غيره) أي أن يقرض المقرض المقرض غير المقرض
 وإنما جعل ضمير الفاعل راجعاً للمقرض لأن رجوعه للمقرض يؤدي إلى فساد القرض والغرض صحة اه
 شيخنا (قوله لغا الشرط فقط) ويسن الوفاء به في صورته المذكورة اه شرح م ر (قوله بل للمقرض) أي
 وحده في غير الأخيرة وقوله أولهما أي في الأخيرة (قوله أولهما والمقرض معسر) عبارة شرح م ر ولا
 اعتبار بجزء المال المقرض في الأخيرة لأن المقرض لما كان معسراً كان الجرا إليه أقوى فغلب انتبت * (فرع)
 قال في شرح الروض ولو قال لغـ به ادفع مائة فراضاً على الوكيل فلان قد دفع ثم مات الأمر فليس للدافع المطالبة
 الاستحلال لأن الاستحلال يأخذ له نفسه وإنما هو وكيل من الأمر وقد انتهت وكالة بموت الأمر وليس للاستحلال
 عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركة الميت وما لا بما وقع خصوصاً اه لأنه لا يتعين حقه فيه بل له
 أن يأخذ مثله من التركة قوله أن يأخذ ما دفع بعينه أخذ من قولهم له الرجوع في عينه ما دام باقياً بحاله بل
 يؤخذ من ذلك أن له أن يأخذ من الوكيل بعد رجوعه إذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه فليست اه
 سم على حج ولو دفع شخص لا سخر دراهم وقال ادفعها لزيد فادعى الاستحلال فدفعها لزيد فأنكر صدق فيما
 ادعاه لأن الأصل عدم القبض اه ع ش على م ر (قوله ادعى القرض) أي الباعث عليه وهو الثواب
 (قوله وإن كان له الرجوع بلا شرط) لأن في ذلك أماناً من الخدوم ومهولة الاستيفاء وصون العرض فأن الحياة
 والبروة يمنعانه من الرجوع بلا سبب فإذا وجد سبب من هذه الأسباب كان المقرض معذوراً حينئذ في الرجوع
 غير ملوم ومن فوائده أن المقرض لا يتحمل التصرف في العين التي أقرضها قبل الوفاء بالشرط وإن قلنا تلك
 بالقبض والله أعلم اه حل وفي قل على الجلال قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما أقرضه قبل
 الوفاء بشرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرملي

(كتاب الرهن)

(قوله هو لغة الثبوت) يقال رهن بالمكان رهناً أقام به وأما شرعاً فهو الجعل الذي قاله الشيخ ويطلق أيضاً في
 الشرع على العين المرهونة ووجه ملائمة ذلك للمعنى اللغوي ظاهر من حيث أن العين يدوم ثباتها عند المرتهن ثم
 إذا راعيت إطلاقه على المرهون جمعته على رهن قيل وكذا على رهن كسقف وسقف والاكثر أنه جمع رهنان
 وقد انعقد الإجماع على أصله نعم منعه مجاهد وداد في الحضر اه سم (قوله أيضاً هو لغة الثبوت) هذا ظاهر بناء
 على أنه مصدر رهن لازماً بمعنى دام وثبت ولكنه لا يناسب قوله إلا في معناه فارهنوا واقبضوا أما إذا جعل مصدراً
 رهن متعدياً فأنما يناسب أن يقال هو لغة الإثبات والحاصل أن رهن يستعمل لازماً بمعنى دام وثبت ومتعدياً
 فيقال رهنت الشيء عنده ومعناه أثبتته عنده والثبوت أنما يناسب الإلزام دون التعدى الذي هو المقصود اللهم
 الآن يقال أطلق الثبوت الذي هو أثر الإثبات وأراد به الإثبات نفسه لكن لا يناسب قوله ومنه الحالة الرهنة
 وإنما يجعله من رهن بمعنى ثبت ودام لأن الأركان الثلاثة لا تناسبه اه ع ش وفي المصباح رهنة الشيء برهن رهناً
 ثبت ودام فهو رهن ويستعمل بالالف فيقال أرهنته إذا جعلته ثابتاً له وفي المختار رهن الشيء من باب قطع فهو
 رهن ورهن الشيء دام وثبت فهو رهن ورهانه أيضاً قطع (قوله جعل على الحج) قد اشتمل هذا التعريف على
 الأركان الثلاثة لأن الجعل بصيغة وبيانه لا وقوله عين مال إشارة إلى المرهون وقوله يدين إشارة إلى

(أو أن يقرضه غيره أو أجلاً بلا
 غرض) صحيح أو به والمقرض
 غير ملغى (لغا الشرط فقط)
 أي لا العقد لأن ما حرم من
 المنفعة ليس المقرض بل
 للمقرض أو أولهما والمقرض
 معسر والعقد عقد أرفاق
 فكأنه زاد في الأرفاق ووعد
 وعداً حسناً واستشكل
 ذلك بأن مثله يفسد الرهن
 كلياً أي ويحجب بقوة ادعى
 القرض لأنه سنة بخلاف
 الرهن وتعبيرى بانقضاء أعم
 من قوله مكسراً عن صحيح
 (وصح) الاقراض (بشرط
 رهن وكفيل وإشهاد) لأنها
 توثيقات لا منافع زائدة
 فلم يقرض إذا لم يوف
 المقترض بها القسيح على
 قياس ما ذكر في اشتراطها في
 البيع وإن كان له الرجوع
 بلا شرط كما مر وذكر الأشهاد
 من زيادتي

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
 الرهنة وشراً جعل عين مال
 وثيقة يدين

المرهون به وقوله وثيقه بين أي ولو منفعة بخلاف المرهون فلا يصح كونه منفعة اه شيخنا (قوله يستوفي منها الخ) ليس من التعريف بل بيان لغايته وقيل انه منب لاجراجه لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف ومن في قوله منها لا ابتداء لا للتعويض وقوله عند تعذر وفائه ليس بغيره بل جرى على الغالب اه شيخنا (قوله قال القاضي) أي القاضي الحسين على ما هو القاعدة من انصراف هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد البضاوي كما لوهمه سياق تفسير الآية وفي قل على الجلال وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فرهن مقبوضة قاله البضاوي وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنا واقتضوا بعيد يحتاج الى تأويل ويطلق على العقد ويعرف بانه جعل عين الخ اه وقوله معناه الخ غرضه بهذا التصحيح كونه جزا لانه لا يكون الاجل له ويرد عليه ان هذا المطالب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جله اسمية أو فعلية كما فعل بعض المفسرين اه شيخنا وقوله لانه مصدر فيه نظرا لان رهنهنا ليس مصدر بل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة وحيتثذابش هو كما نظره من الآية وقد يجاب بجهة كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه مقبوضة لان وزن مفعول يأتي مصدرا أيضا اه اعياب اه شوري وقال بعضهم قوله لانه مصدر الخ ان قلت اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحدث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات الاعيان الا ان يقال وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلقه العين أو ان يكون هذا من باب الاستخدام بمعنى انا جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأعدنا الضمير المستتر في مقبوضة عليه بمعنى آخر وهو الاعيان هذا كله جاز على ان الرهن بمعنى المصدر وأما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا اشكال اه عبدربه (قوله رهن درعه) وافقه بعده أبو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح انه افترسه قبل موته وكونه لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موته عليه السلام لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذ بهد فكه اه برماوي وقال ع ش الاصح انه مات ولم يفتكه اه وكذا في شرح مر (قوله قوله على ثلاثين) أي على ثلثين ونقل مثله عن فتح الباري اه ع ش ثم قيل انه افترسه قبل موته لم يبرهه لم نفس المؤمن متعلقة بدينه حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم منزوع عن ذلك والاصح خلافه لقول ابن عباس رضي الله عنه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهون عندهم يودي والخبر الاول محمول على غير الانبياء تنزيها لهم وقيل على من لم يخلف وفاء اه وأثره دون مياسير أصحابه ليس من نوع منه أو تكليف مياسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه أو ليعلم الناس جواز معاملة أهل الكتاب قال السبكي مع انه صلى الله عليه وسلم خارج من الخبر لان دينه ليس لمصلحة نفسه لانه غني بربه وانما أخذ الشيعير لاهله وهو متصرف عليهم بالولاية العامة فلا يتعلق الدين به بل بهم ولم يثبت انه كان عليه دون وان ثبت فهو لصالح المسلمين واذا استدرك ان لمصالحهم كان عليهم لاهله فان قيل هذا في ما استدانه للجهات العامة دون ما استدانه لاهله فانه وكيل عنهم والوكيل متعلق به العهدة فالجواب انه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم فهو يتصرف عليهم بهذه الولاية التي ليست لغيره من الائمة اه ولا يخفى ما فيه اه شرح الهمزة من عند قوله قال السبكي لكن قوله أخذ الشيعير لاهله هذا مبني على ان نفقتهم لا تجب عليه صلى الله عليه وسلم أو انها تجب ولكن اقتضى الشيعير بما زاد على الواجب والمعتمدان نفقتهم واجبة عليه صلى الله عليه وسلم خلافا للسبكي اه رى وعبارة الخطيب محبوسة في القبر غير منبسطة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة اه وفي ع ش على مر ما نصه البرزخ المدة التي بين الموت والبعث قال في المختار البرزخ الخارج بين الشيتين وهو أيضا ما بين الدنيا والآخرة من وقت الموت الى البعث فمن مات فقعد دخل البرزخ (قوله بالحقوق) أي يحل الحقوق أو مجموع الحقوق اذ منها ما يدخل الجنة كالبيع ومنها ما يدخل النار كالمساقاة ونحوه الكفاية ومنها ما يدخل الجنة والكفاية دون الرهن وهو الجملة قبل الفراغ من العمل ومنها ما يدخل الكفاية فقط كضمان البركة اه ع ش على مر (قوله كما مر)

يستوفي منها عند تعذر وفائه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فرهن مقبوضة قال القاضي معناه فارهنا واقتضوا لانه مصدر جعل جزاء لا شرط بالقاء لجرى مجرى الامر كقوله تعالى فحرر رقبة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عندهم يودي يقال له أبو الشحيم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان كما مر

قبيل الباب) أي في قوله لأنها توثيقان لمانافع ولكن ما سبق لا يفيد الحصر الذي ذكره هنا فلعل المراد أنه مر
 كونها توثيقان أو أن الحصر استقيم بما سبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل منهما على الاستخفاف لا يقال
 المعبر به الكتاب دون الباب اهـ ع ش على مر (قوله ومرهون ومرهون به) انما لم يقل بذلها
 ومعه ودع عليه كما فعل في البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة في أحدهما غير المعتبرة في الآخر فكان التفصيل
 أولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط في المرهون كونه عينا اهـ ع ش على مر (قوله وشرط فيها الخ)
 والقول في المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم بيانه وصورة المعاطاة
 هنا كما ذكره المتولي ان يقول له أقضني عشرة لا عطيك ثوبي هذا رهنا فيقرضه العشرة ويعطيه الثوب اهـ
 خطيب اهـ سلطان (قوله ما مر فيها في البيع) يؤخذ من هذا الشرط مخاطبة من وقع معه العقد وما
 يحته بعضهم من صحة رهنت موكك وفرق بان أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن بعيد برده فظاهر
 كلامهم وقد اتفق بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مر (قوله ما مر فيها في البيع) أي في الجملة فلا
 بشرط هنا التوافق معنى حتى لو قال رهنتك العبد بالف فقال قبلته بخمس مائة صح الرهن على المعتد اهـ شيخنا
 وفي ع ش على مر مانعه قوله ما مر في البيع يفيد أنه لو قال رهنتك هذين فقبل أحدهما لم يصح العقد نظير
 ما مر في القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للإيجاب كالهبة وقد يوثق
 الفرق ما تقدم للشارح فيما لو أقرضه أضاف قبل خمسة مائة حيث علم عدم الصحة فيه بمشابهته للبيع باخذ
 العوض وما هنا لا عوض فيه فكان بالهبة أشبه وأيضا فالرهن جائز من جهة المبرتن وقياسه أيضا أنه لو قال رهنتك
 هذا بالف فقبل بخمس مائة الصحة (قوله ما مر في البيع) لو قال بعثتك هذا على ان ترهنتي عليه كذا فقال
 اشتريت ورهنت صح وليس هنا قبول وكان ما صدر من البائع مغن عنه وقال البغوى والقاضى لا بد من القبول
 بعد ذلك اهـ واعتمد شيخنا طب الاول وفي تصحيح ابن عجلون انه المرجح واعتمده مر أيضا اهـ سم
 (قوله فان شرط فيه الخ) فيه تفريع على قوله شرط فيها في البيع أي من الشروط الخمسة ومن صحته بشرط
 مقتضاه أو ما لا غرض فيه وبطلانه بغيره فجميع ما مر في البيع يجري هنا ولو قال ويجري فيها في البيع لكان
 أظهر لان صحته بالشرط وعدمها به لم يذ كر في مقام الشروط وانما ذكر في مقام آخر وان كان يكون شرطا
 (قوله مقتضاه) المقتضى والمصلحة متباينان وذلك لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد وهذا ثابت في العقد وان لم
 يشترط واما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالأشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقر وعلم ان المراد بالمصلحة
 ما ليس بلازم مستحبا كان أو مباحا اهـ ع ش على مر (قوله كان يأ كل العبد المرهون كذا) قد يقال
 كون هذا الشرط مما لا غرض فيه محل نظر لجواز ان كل غير ما شرط يضر العبد مثلا فربما تقتضيه الوثيقة
 بخلاف البيع فانه لما خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما يأ كله وان أضربه اهـ ع ش على مر
 (قوله لغا الشرط الاخير) أي فهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الاول تأكيد والثاني معتبر اهـ برماوى
 (قوله أي المبرتن والراهن) تفسير للمضاف اليه وهو قوله هما فهو بالجرو يصح جعله تفسير القوله أحد ويدل
 على ارادة الشارح للدول عدم الاتيان بأو اهـ ع ش (قوله كان لا يباع عند المحل) مثله ان يشترط بيعه بأكثر
 من ثمن المثل أو بعد مدة من الحلول اهـ حج وقد يقال ان المتن يصدق بهذه الأخيرة فلا حاجة لزيادة عليه
 فليتم اهـ شوري (قوله أو شرط ان تحدث زوائده مرهونة) وكروائده فيما ذكره من مانعه لكن لو كان
 هذا الرهن مشروطا في قرض لم يبطل القرض قال في الروض ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منافعه له قرض
 بطل القرض والرهن وان تكون مرهونة بطل الرهن لا القرض أي لانه لا يجري بذلك نفع المقرض اهـ وقد
 يقال شرط رهن المنافع نفع جزء القرض المقرض وقد يحجب بانه لو صدر هذا الشرط أصل الرهن اهـ حج
 اهـ شوري (قوله مرهونة) أي حال كونها مرهونة أي متصفة بالرهن عند حدوث أي يرض لها الاتصاف

قبيل الباب فالشهادة
 تخوف الجحد والاخران
 تخوف الافلاس (أركانته)
 أربعة (عاقده ومرهون
 ومرهون به وصيغة وشرط
 فيها) أي في الصيغة (ما مر
 فيها) (في البيع) وقدم
 بيانه في بابيه وهذا من زيادتي
 (فان شرط فيه) أي في الرهن
 (مقتضاه كقوله مرهون به)
 أي بالمرهون عند تراحم
 الغرماء (أو) شرط فيه
 (مصلحة كاشماديه أو مالا
 غرض فيه) كان يأ كل
 العبد المرهون كذا (صح)
 العقد ولغا الشرط الاخير
 (لا) ان شرط (ما يضر
 أحدهما) أي المبرتن
 والراهن (كان لا يباع)
 عند المحل والتمثيل بهذان
 زيادتي (وكشرط منفعة)
 أي المرهون للمبرتن (أو)
 شرط (أن تحدث زوائده)
 كثمر الشجرة ونتاج الشاة
 (مرهونة) فلا يصح الرهن في
 الثلاثة لانحلال الشرط
 بالغرض منه في الاولى

معارنا لحدوثها (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) قد يقال هذه العلة موجودة في الثالثة أيضا وكان اللائق أن يقول ولتغير قضية العقد في الأخيرتين ولجها له الزوائد في الثالثة فتكون الثالثة معاملة بعلمين والثانية بواحدة اه ع ش (قوله ولتغير قضية العقد الخ) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فان التوثيق ياق قبض المرهون فليست المنفعة والزوائد مما يتوثق بها لانها غير مرهونة والمنفعة يستوفى بها المالك وتغيب بعض الزم فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لصلها فقامل اه قل على الجلال (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) فيه أن كون المنفعة للراهن ليست قضية عقد الرهن بل هي له مطلقا رهن أو لم يرهن لانها فرع ملكه الآن يقال ان قضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط المنفعة للمرتهن تغيير لقضية العقد اه (قوله فان قدرت المنفعة الخ) عبارة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو بيع بين بيع واجارة فيصمان اه قال شيخنا وسكت عن اشتباهه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قواهم ان المشروط عليه فلا يفي بالشرط وحينئذ يقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض ان الشرط من جملة المزج حيث قال مانعه ولو قال بعثك أوز وبعثك أو أجزتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الاخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وان لم يقل الاخر بعده فبطلت أو رهننت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب انتهى وعلى هذا فيلزم ما صورته الشرط المحتاج الى عقده رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمل له وسببنا في هذا امر يبين اه قل على الجلال (قوله والرهن مشروط في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان يكون لك سكنها سنة بدينا فاما المانع من صحته فيكون جمعا بين رهن واجارة فليراجع اه سم على حج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط مفسد كقول باع داره لشخص بشرط ان يقرضه كذا وهو مبطل اه ع ش على مر (قوله فهو بيع واجارة) بان يقول بعثك عبدى بمائة مثلا بشرط ان ترهنني بهادارك وان تكون منفعتي الى سنة قبض العبد مبيع وبعضه أجرة في مقابلة منفعة الدار تأمل هذا التصویر فان كثير من الناس قد عجز عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه لارتكابوا في بعد الوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فيوزع العبد على المائة والمنفعة اه زى فلو عرض على المائة ما يوجب انفساخ الاجارة انفساخ المبيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من العبد اه حل وقوله بعثك عبدى بمائة يعلم من بقية عبارته أن في هذا التعبير تسامحا وأن المعنى بعثك ببعضه بمائة وقوله وان تكون منفعتي الى سنة أي بقيمة العبد وقوله فبعض العبد الخ فلو كانت منفعة الدار في هذا المثال خمسين فالعبد موزع على الخمسين والمائة بالجزئية فتشاهد مبيع في مقابلة المائة وثلاث أجرة في مقابلة المنفعة وقوله انفساخ المبيع الخ صوابه أن يقول انفساخ العقد أو يقول انفسخت الاجارة وذلك لان المبيع لم ينفسخ ولا يثبت للمشتري الخيار في البيع عند انفساخ الاجارة ولو فاته بعض العبد وذلك لان الصفة لم تتحدد مادنا مبيع واجارة والخيار انما يثبت حيث اتحدت الصفة اه ع ش على مر (قوله وأهلية التبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في المرتهن وجه لانه لم يشترع بشئ بل توثق على دينه وكذا لم يظهر له في الراهن وجه أيضا لان منفعة الرهن لراهنه ولانه يمكن من الانتفاع به ولو بالاسترداد كلساني فلم يكن متبرعا بشئ وعبارة شرح مر وفي الرهن نوع تبرع لانه حبس مال بتغير عوض انتهت ولم يظهر منه أن التبرع بأي شئ يحصل وكون الحبس بتغير عوض لا يظهر فيه تبرع لان الحبس لا يقابل بمال الا لو كانت المنافع تغيب على المالك وليس كذلك كما علمت (قوله أو غبطة طاهرة) يأتي في الشرح أن الغبطة مال له وقع فانظر ما قد قوله هنا طاهرة اه شوبرى وجوابه أن المراد بظهورها ظهور نفقها الاولى فقد يكون ماله وقع

ولتغير قضية العقد في الثانية
ولجها له الزوائد وعدمها في
الثالثة فان قدرت المنفعة في
الثانية والرهن مشروط في
بيع فهو بيع واجارة وهو
جائر (و) شرط (في العاقد)
من راهن ومرتهن (ما) مر
(في المقرض) من الاختيار
وهو من زيادتي وأهلية التبرع
(فلا) رهن مكره ولا يرتفع
كسائر عقود ولا (رهن
ولي) أبا كان أو جادا أو
وصيا أو حاكما أو أمينه (مال
محبوره) من صبي ومجنون
وسفيه فهو وأهم من تعبيره
بالصبي والمجنون (ولا يرتفع
له الا ضرورة أو غبطة
ظاهرة) فيجوز له الرهن
والارتهاان فيهما دون
غيرهما مالماله للضرورة
أن يرهن

لكن يعارض بعضا (قوله على ما يقتض الحاجة الموثقة) أي حاجة شاقة ليلالتم قوله الا لضرورة الخ وبهذا اندفع ما يقال الحاجة أعم من الضرورة فالتشمل التفكيك وثياب الزينة مثلا فكيف قسر الضرورة بذلك فان أريد على بعد الحاجة ما يشمل ثياب التجميل ونحوها مما يعتاد فعله في الاعياد من التوسع في النفقة حلت الضرورة على مطلق الحاجة اه ع ش (قوله أو نفاق متاع كاسد) في المختار نفق البيع ينفق بالضم نفقا فارجع وفي المصباح نفقت السلعة والمرأة نفقا بالفتح كثر طلائها وخطاها اه وفيه أيضا كسد الشيء يكسد من باب قتل كسادا لم ينفق لقلة الرغبات فيه فهو كاسد وكسيد ويتعدى بالمهمزة فيقال أكسده الله وكسدت السوق فهي كاسدة بغير داء وفي الصحاح وبالهاء في التهذيب ويقال أصل الكساد الفساد اه (قوله ان يرهن ما يساوي مائة الخ) لان المرهون ان سلم فظاهر والا كان في المبيع ما يجبره فان امتنع البائع الارهن ما يزيد على المائة ترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر اه شرح مر (قوله وهو يساوي مائتين) هل المراد حالتين أو لوم وحتين في كلام بعضهم التقييد بالاول وهو الوجه اه شوبري (قوله كما سيجي في باب الحجر) راجع لصورتي ارتهان الولي أي ارتهانه لاجل الغبطة وارتهانه لاجل الضرورة وعبارته هناك متناوشتا رية تصرف الولي بمصلحة ولو نسيت ومن مصالح النسبة ان يكون زيادة أو تخوف عليه من نحو نهب وان يكون المعامل مليا ثقة ويشهد حتمه في بيعه نسبة ويرتهن كذلك بالثمن رهنا وافيما انتهت (قوله الامن أمين آمن) ويشترط أيضا الاشهاد وكونه غنيا فهذه أربعة في الرهن وفي الارتهان يشترط ثلاثة كون الرهن وافيما يثمن وكون الاجل قصيرا عرفا وان لا يخاف تلف المرهون لانه ربحا رفع الى حاكم يرى سقوط الدين بناف المرهون هكذا يؤخذ من ع ش وساطان وفي شرح مر ما يقتضي ان شروط الارتهان شروط لصحة البيع من أصله لالنفس الرهن فانه قال بعد ان ذكر الشروط ما نصه فان فقد شرط من ذلك بطل البيع (قوله آمن) أي ليس بخائف بان يكون الزمن غير زمن نهب اه شوبري (قوله وبما تقرر) أي من قوله وشروط في الباقي ما مر في المقرض أي يجعل آل للاستغراق (قوله الذي فرع عليه قوله الخ) أي وجبت فلا يبيع مقرض منع رهن الولي وارتهانه الذي ذكره على ما قبله ويجوز منع كونه مطلق التصرف اذ حقيقة مطالقة هو من لا يجبر عليه فيه وهو عليه حجر في التبرع فكان غير مطالقة حقيقة اه ايعاب وما ذكره سلكه الشارح في هامش المسمى فسوى بين مطلق التصرف وأهل التبرع قال لان مطلق التصرف هو من لا يجبر عليه في تصرف ما قبله فامل فأت وفي الايعاب في باب الضمان ان المريض مطلق التصرف والسفيه ليس من أهل التبرع ولا مطلق التصرف فراجع اه شوبري (قوله وكالولي فيما ذكر المكاتب) الامع السيد فيجوز رهنه وارتهانه مع مبيع غيره على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه حل وفي شرح مر ما وافقه من اقتضاء حوار رهن المكاتب وارتهانه مع السيد مطلقا سواء كان على ما يؤدى به النجم الاخير أو على غيره ومع غيره ان كان على ما يؤدى به النجم الاخير وعبارته وحديث من عن المكاتب فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد وما لورهن منع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق (قوله أوريج) بان باع في ذمته مثلا أي والا فله البيع والشراء في الذمة حالا وموجلا والرهن والارتهان مطلقا اه سم على ج ع ش (قوله أوريج) اما اذا لم يرج غيره ويرتهن من غير شرط كان يشتري دابة في ذمته ثم يشتري سلعة أخرى كذلك فله رهن تلك الدابة على ثمن السلعة من غير شرط أي وبصورة المسئلة انه مأذون له في التجارة اه شيخنا (قوله كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فكرهن الثمرة قبل بدو الصلاح اه من الرضوخ وقوله قبل بدو الصلاح أي وحكمه الهبة أي وان لم يشترط قطعه كيانا في التصريح به في كالم الشارح عقب قول الشارح وان لم يعلم هل يفسد الخ اه هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهي كونه المرهون عينا يبيع منها الأرض المزروعة فانه يبيع بقية أي حيث روي قبل

على ما يقتض الحاجة الموثقة
ليوفي مما ينتظر من غلة أو
حلول دين أو نفاق متاع
كاسد وان يرهن على ما يقتضه
أو يبيعه موجلا لضرورة
نهب أو نحوه ومثاله ما للغبطة
أن يرهن ما يساوي مائة
على ثمن ما اشتراه بمائة نسبية
وهو يساوي مائتين وان
يرهن على ثمن ما يبيعه
نسبية بغبطة كما سيجي في
باب الحجر واذا رهن فلا يرهن
الامن أمين آمن وبما تقرر على
ان تعبري بما تضمنه أدلية
التبرع أولى من تعبيره بمطلق
التصرف الذي فرع عليه
قوله فلا يرهن الولي لانهم
صرحوا بانهم مطلق التصرف
في مال مجبور غير انه لا يتبرع
به وكالولي فيما ذكر المكاتب
والعبد المأذون له ان أعطى
مالا أوريج (و) شرط (في
المرهون كونه عينا)

الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها اه أقول ولعل الفرق على هذا ان البيع زاد للدوام فثبت علم المشتري بالزرع حين الشراء أو بعده وأجاز البيع فقدرضى بالارض مساوية المنفعة تلك المدة فكان كسراء المعيب والقصد من الرهن التوثيق واستيفاء الدين من المرهون عند المحل والزرع قد يتأخر الى وقت البيع أو يضعف الارض فلا يتيسر بيع الارض في ذلك الوقت اما السعلة بالزرع أو نهضان قيمتها بضعة فثقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود الرهن من استيفاء الدين اه ع ش على مر (قوله يصح بيعها) أى ولو موصوفة بضقات السلم اه شرح مر وكتب عليه ع ش وظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر في المقرض في النعمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من المقرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل اذا طال الفصل فالغالب على المقرض اعراضه عما اقترضه والسعي في تحصيل غيره لظنه امتناع المقرض من بقائه على القرض واعلمتم لم ينظر والذالك في المعين لانه يتميزه عن غيره وتعلق حق المقرض به دون غيره من بقية مال المقرض نزل منزلة ما قبضه في تعاقب نفسه به وعدم التفاتها الى غيره مادامت العين رهنا اه (قوله فلا يصح رهن دين) أى ابتداء لا دواما لقوله فيما يأتى ولو ألتف مرهون فبده رهن وهذا أيضا في الرهن الجعلي وأما الشرعى كان مات وعليه دين فيتعلق بتركه ولو كانت دينونا اه شيخنا (قوله لانه غير مقدور على تسليمه) عبارة شرح مر ولانه قبل قبضه غير موثوق به وبعد خرج عن كونه ديننا اه وعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الرهن الاقبضه واذا قبض خرج عن كونه ديننا (قوله ولا رهن منفعة) أى ولو في الذمة أى ابتداء أيضا فلا يردها لو كانت تركة اه قل على الجلال (قوله لان المنفعة تتلف) فيه نظر بالنسبة للعمل المتروك في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة مالك الراهن كان يرهنه منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة اه سم على حج أقول فيه نظرا لان المنفعة المتعلقة بالعين بشرط اتصالها بالبعد وهو وادى الى فواتها كالا أو بعضا قبل وقت البيع اه ع ش على مر (قوله لان المنفعة تلف) فيه ان ذلك لا يأتى الا في المقدرة بزمان وأما المقدرة بعمل فلا تتلف كان الزم ذمته حمله الى مكة الا ان يقال يحمل بالالتفاف على ما تتلف طرد الباب على وتيرة واحدة اه سم ملخصا (قوله ولو لمشاعا) فلورهن حصته من بيت في دار مشتركة ففقدت افرار اوقع البيت في نصيب الشريك (لانه قيمته رهنا ما كانا لانه بعد اتلافنا اه قل على الجلال (قوله ولا يجوز نقله الخ) أى يحرم ويصح وخرج به الفقهاء فيجوز بغير اذن الشريك وينبغي انه اذا تلف عدم الضمان ويوجب بأن اليد عليه ليست حسيه قوته لانه يدى في قبضه لجوازه اه ع ش (قوله بغير اذن الشريك) فان نقله بغير اذنه قبضه وصارت حصته الشريك مضمونة على الراهن وعلى من هي تحت يده وقال السبكي النقل يحصل به القبض سواء كان بغير اذن الشريك أو باذنه لكن لا يحصل الا باذنه فالوقوف على اذن الشريك في المنقول حل القبض لاصحته كذا في حواشي شرح الروض وتقديم في البيع في ع ش على مر عن سم على حج ان البيع والرهن على حد سواء من حيث ان المتوقف على الاذن حل النقل لاصحة القبض (قوله جاز وناب عنه في القبض) معناه انه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من أحدهما وعدم الردم الآخر كما علم من باب الوكالة اه ع ش على مر (قوله عدلا يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان مما يؤجر وتجري المهايأة بين المرتين والشريك كجربانها بين الشريكين فعلم صحة رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كيجوز بيعه فلو اقتسماها فخرج المرهون لشريكه لزمه قيمته رهنا لانه حصل له بدله اه شرح مر وفي ع ش عليه ما نصبه قوله ويؤجره أى العدل باذن من الخاكم قال في الإيعاب وان أيبا الأجرة لانه تلزمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونهما كاملا فكيف يجبرهما على ذلك لانهما بائعا متناعهما ماضيا كالناقصين نحو سلة فكمية الشارح من اجبارهما

يصح بيعها فلا يصح رهن دين
ولو من هو عليه لانه غير مقدور
على تسليمه ولا رهن منفعة
كان رهن سكنى داره مدة لان
المنفعة تتلف فلا يحصل بها
استيفاء ولا رهن عين لا يصح
بيعها كوقف ومكاتب وأم
ولد (ولو) كان (مشاعا)
فيصح رهنه من الشريك
وغيره ويقبض بتسليم كله
كفى البيع فيكون بالتخليفة
في غير المنقول وبالنقل في
المنقول ولا يجوز نقله بغير
اذن الشريك فان أجب
الاذن فان رضى المرتين
بكونه في يد الشريك جاز
وناب عنه في القبض وان
تنازعا نصب الخاكم عدلا
يكون في يده لهما

رعاية لمصلحةهما اه وقد يقال هذا ظاهر بالنسبة لما لوأيا أو أحدهما مالورضيا فلا وجه لا يجار مع وجودهما ورضاهما فإيراجع الا ان يقال اذن القاضي له في جعل العين تحت يده صيره كالوكيل وهو يجوز له الايجار والتصرف فيما وكل فيه بحضور الموكل اه (قوله أو أمة دون ولدها) في جعله غاية لقوله كونه عينا يصح بيعها نظر لان الام وحدها لا يصح بيعها ولا الولد يمكن الجواب بان الام يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمة التفريق أو ان الغاية راجعة للمقيد لا بقيدته أو ان هذا الإشارة الى الاستثناء من المفهوم وان كان بخلاف الظاهر أو ان المراد يصح بيعها ولو مع غيرها اه ع ش (قوله أو أمة دون ولدها) وهذا أي كون المرهون أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتهن جاهلا كونها ذات ولد أي يجوز للمرتهن الذي هو البائع فسخ البيع المذكور اذا أتى له الراهن الذي هو المشتري بأمة فرهنها عنده ثم تبين له انها ذات ولد يحرم التفريق بينهما وبينه اه من شرح م ر ع ش عليه بنوع تصرف في اللفظ (قوله أو أمة دون ولدها) ومثل الامه غيرهما من كل حيوان يحرم التفريق بينهما وبين ولده اه قل على الجلال (قوله ويباعان معا) أي ان كانا ملكا للراهن والايبيع المرهون وحده اه حل ولورهننت الام عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقة استيفاء الدين كان كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا فهل يساع من استحق دينه دون الآخر الحاجة أو ينتظر حلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان وبوزع الثمن فيما يخص الحال وفيه وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله احتمالات أقربها الثلاث ويوجه بأنه عهده ببيع المرهون قبل حلول الدين عند الاحتياج اليه ويحفظ ثمنه الى الحلول ولم يهد تأخير بعد حلوله حتى لو شرط في العقد تأخير بيع المرهون عن الحلول بمدة لم يصح اه (قوله ثم مع الآخر) وعكس هذا التقويم صحيح فتم ليست للترتيب اه قل على الجلال (قوله فالزائد على قيمته الخ) ولا نظار لكون الزيادة انما هي في الحقيقة منسوبة للآخر مع الهيسة الاجتماعية اه أقول لكن لقائل ان يقول لم روى الآخر به هذه الزيادة حيث اعتبر تقويمه مع الرهن ولم يراع الرهن حيث اعتبر تقويمه وحده وما وجه تخصيص ذلك بهذه الزيادة الا أن يقال حق المالك أقوى من حق الاستيثاق وأولى فكان أولى بالمرعاة تأمل ثم أوردت هذا السؤال على شيخنا ط ب فأجاب بأنه روى جانب الراهن لان المرتهن مردا يرجع اليه غير الرهن فليتأمل اه سم (قوله وبوزع الثمن عليهما) وفائدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء أو تصرف الراهن في غير المرهون اه شوبري (قوله وتقدم في البيع) أي صريحه وقوله في الخيار أي ضمنا اه ع ش على م ر فالاول تقدم في قوله وقدرة تسلمه الى أن قال ولا مرهون على ما يأتي ولا جان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداء والثاني تقدم في قوله ويضمه البائع بثقله بركة سابقة اه (قوله واذا صرح رهن الجاني) أي المتعلق برقبته مال على المرجوح المبني على مقابل الاصح الغائل بصفة بيعه فكان من حق الشارح استقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف ومن غلادته ان لا يذكر الضعيف ولا ما يبنى عليه الا أن يقال لما كان الفرق على الضعيف فيه غموض احتج لذكره تأمل وكتب أيضا أي اذا قلنا بصفته وذلك في المتعلق برقبته فود أو بذمته مال كذا يتبادر للفهم وليس مراد الان الفداء انما هو والمتعلق برقبته مال لا بذمته مال ولا برقبته فصاص بل المراد اذا قلنا بصحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه الضعيف الغائل بذلك اه حل وعبارة الجلال المحلى في شرح الاصل وعلى الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختارا للفداء عند الاكثرين وبه يعلم ان كلام الشارح مفرع على ضعيف وهو صحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال بان جنى خطأ أو شبهه عمدا الجاني المتعلق برقبته فصاص في بيعه صحيح وكذا رهنه ولا يقال فيه لا يكون به مختارا للفداء لان الاختيار انما هو من المحنى عليه لا من سيده اه زى (قوله بخلاف بيعه على وجه) أي على الوجه المصحح لبيعه يكون بالبيع مختارا للفداء والفرق واضح وما ذلك الا لان محل الجنابة الخ ويمكن أن يكون قوله على وجه متعلق بكل من رهن ويباع أي اذا صرح رهن الجاني على وجه الخ وفي الشرحين والروضة أن لم يصح بيعه

(أو) كان (أمة دون ولدها) الذي يحرم التفريق بينهما وبينه (أو عكسه) أي كان المرهون ولدها دونها (ويباعان) معا حذر من التفريق بينهما المنهي عنه (عند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (ويقوم المرهون) منهما موصوفا بكونه حاضرا أو محضونا (ثم) يقوم (مع الآخر فالزائد) على قيمته (قيمة الآخر وبوزع الثمن عليهما) بتلك النسبة فاذا كان قيمة المرهون مائة وقيمته مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فيتعلق حق المرتهن بثلاثي الثمن والتقويم في صورة العكس من زيادتي (ورهن جان ومرد كبيعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها فود أو بذمته مال وفي الخيار انه يصح بيع المرتد واذا صرح رهن الجاني لا يكون به مختارا للفداء بخلاف بيعه على وجه لان محل الجنابة باق في الرهن بخلافه في البيع (ورهن مدبر) أي متعلق عنه بموت سيده (ومتعلق عنه بصفة

فهره أول وان صحناه فتولان اه حل (قوله لم يعلم الحلول قبلها) أي وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر
الحلول ولم يشترط بيعه قبل وجود الصفة فلهذا الصفة في المعلق ثلاث قيود وتعلم من المتن والشارح اه (قوله
أو احتمال الامر ان فقط) أي البعدي والمعية وقوله أو مع سبقه أي احتمال البعدي والمعية والسبق وقوله أو معها
أي أو قبلها ومعها فالصور ستة باطلة وقوله لغوات الغرض من الرهن في بعضها أي الثلاثة الأولى أي بعثه
المحتمل قبل الحلول اه حل وقوله في الباقي وهو الثلاثة الأخيرة اه شيخنا (قوله وان كان الدين حالا) غاية
للرد على القول الآتي في الروضة فهو مفروض في الحال (قوله فان علم في مسألة المعلق الخ) شروع في بيان المفهوم
وهو صورتان هذ والتي بعدها وأما قوله وكذا في الصور المذكورة الخ فهو صورة زائدة على مفهوم المتن أشار به
الى قديمه لاحظ في المنطوق تفسيره لم يعلم الحلول قبلها ولم يشترط بيعه قبل وجودها والحاصل ان صور المعلق
تسعة ستة في المنطوق باطلة وثلاثان في المفهوم صحيحتان واحدة صحيحة أيضا وهي محترز القيد المقدر (قوله فان
علم في مسألة المعلق بصفة) الى قوله مع رهنه قال في الروض وشرحه في هذا فان لم يبيع حتى وجدت أي الصفة عتق
بناء على ان العبرة في العتق بالمعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة وهذا ما صححه البغوي وكذا القاضي في
موضع من العتق وقيل لا يعتق ان كان الرهن معسر ابتداء على عكس ذلك والتصریح بالترجيح من زيادته اه
وفي شرح البهجة وان لم يبيع حتى وجدت الصفة فهو كاعتناق المرهون بناء على ان العبرة في العتق بالمعلق بحال
وجود الصفة لا بحال التعليق اه وظاهره ترجيح خلاف ما رجحه في الروض قال مر والمعمد ما في الروض من
العتق مطلقا بناء على ان العبرة بحال التعليق وما شئى عليه في شرح البهجة ضعيف اه سم (قوله ان شرط
بيعه) أي ويبيع قبلها والاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله قبل وجود الصفة أي بمن سيع البيع اه أشبولى
(قوله بل أولى) وجه الأولوية في مسئلتي العلم انه اذا علم الحلول معها أو بعدها يبادر بالبيع المشروط لتحقيقه
الفوات عند الحلول بخلاف مسائل الاحتمال وبما نهان وتراخي اتسكالا على احتمال القبلية في بعض الصور
واما وجه الأولوية في الاحتمال الاخير على ما بقي من الاحتمالات فظاهر اما في الاحتمال الاول فلان الاحتمال
الاول فيه احتمال المعية والبعدي وهما أكثر غررا من احتمال القبلية والمعية واما الثاني فلان فيه احتمال البعدي
بخلاف الاخير وكذلك الثالث فيه احتمال البعدي وتوقف الحلبي في الأولوية في بعض الصور فراجع اه
أشبولى وعبارته قوله فيما يصدق أي في تعبير يصدق وقوله بالاحتمالات الخ الاحتمالات أربع والاخير منها هو
احتمال القبلية والمعية وقوله ومثله أي ومثل ما قاله ابن أبي عسرون البقية أي ما زاد على مسائل الاحتمال غير
الاخير وهما مسئلتا العلم ومسألة الاحتمال الاخير ووجه الأولوية في مسئلتي العلم واضح وأما أولوية الاحتمال
الاخير على الاول من الاحتمالات والثاني فواضحة أيضا دون الثالث اه (قوله في صورتى العلم بالمقارنة) هذه
هي الثانية وقوله واحتمال الخ هذه هي السادسة لان المراد بالتأخر هنا تأخر الصفة فيكون الدين على هذا
الاحتمال متقدما والحاصل ان كلام الاصل فيه ثلاث صور من صور الاحتمالات ويبقى ثلاثة واحدة وهي الاولى
من صورتى العلم مفهومة بالاولى أو داحلة فيه بحمل الامكان على العام ويبقى ثنتان قد ناقشهما اه (قوله
واستشكل الفرق الخ) راجع للمتن حيث منع الرهن في المدبر مطلقا وفصل في المعلق بصفة اه من خط شيخنا
الاشبولى (قوله بناء على ان التدبير تعليق عتق بصفة) اما لو بقينا على مقابله وهو انه وصية للعبد بعته فلا يتأتى
الاشكال لانهم عالم يشتر كافي شئ والذي يتبنى على هذا الخلاف ما يعلم من شرح مر في كتاب التدبير وعبارته
هناك مع المتن والتدبير تعليق عتق بصفة لان صفة صيغة تعليق وفي قول وصية للعبد بالعتق نظر الى ان اعتاقه
من الثالث فلورجح عنه بقول ومثله إشارة أخرى وكأية مع نية كإبطاله فمحتمل نعتضه بجمع فيه ضم الرجوع
ان قلنا بالرجوع انه وصية امر في الرجوع عنها والابان لم نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الاصح فلا
يصح بالقول كسائر التعليقات انتهت (قوله فليصح رهنهما) أي مطلقا أو يمنع رهنهما أي مطلقا أي فكيف

لم يعلم الحلول) للدين (قبلها)
بان علم حلوله بعدها أو معها
أو احتمال الامر ان فقط أو
مع سبقه أو احتمال حلوله
قبلها وبعدها أو معها (باطل)
لغوات الغرض من الرهن
في بعضها ولا غرض في الباقي
وان كان الدين حالا في مسألة
المدبر لانهم الاتسليم من الغرض
بموت السيد فجاء فان علم
في مسألة المعلق بصفة
الحلول قبلها أو كان الدين
حالا صح رهنه وكذا في الصور
المذكورة ان شرط بيعه
قبل وجود الصفة كما قاله ابن
أبي عسرون في المرشد فيما
يصدق بالاحتمالات غير
الاخير ومثله البقية بل أولى
وبما تقرر علم ان تعبيره
بما ذكر أولى من تعبيره
بصفة يمكن سبقها لحلول
الدين لاقتضاء تعبيره الصفة
في صورتى العلم بالمقارنة
واحتمال المقارنة والتأخر
هذا وقد قال في الروضة
القوى في الدليل محتره
المدبراه واستشكل الفرق
بينه وبين المعلق عتقه بصفة
بناء على أن التدبير تعليق
عتق بصفة على الاصح
فليصح رهنهما

بطل رهن المدبر مطلقا وصح رهن المعلق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو علم الحل قبل الصفة اه حل وقوله
 اه أى كلام المشكل أو كلام السبكي اه (قوله كما قاله البلقيني) قدم البلقيني مع تأخره عن السبكي لجزمه
 بما قاله وتردد السبكي كما أشعر به قوله كمال اليه السبكي اه ع ش (قوله ويمكن الفرق الخ) هلا فرق بما أشار
 اليه فيما تقدم وهو ان المدبر لا يسلم من الغرر بموت السيد فجأة فليتأمل اه شورى (قوله بان العتق في المدبر
 أكد) أى وبان المدبر معلق بصفة خاصة هي الموت وهو أقرب من حبس الور يد فمكان الغرر فيه أقرب اه
 أشبولى (قوله وعلم مما تقرر) أى من الحكم على المدبر والمعلق بالطلاق مع صحة بيعهما في الجملة فلا يصح بيعه
 بوجه أولى فالخامس ان هذا مستفاد من مقامين والاخبار به على هذا الوجه ليس بشكرار ولا يكون تكرارا الا
 لو قيل والمكاتب الخ لا يصح رهنه فليتأمل هذا مع ما قيل هنا من التكرار اه وعبارة الشورى قوله وعلم مما تقرر
 الخ انظر هل هـ ذامكر مع ما تقدم في شرح قوله وبشرط في المرهون كونه عين الخ فتأمل ولا يظهر التكرار
 لكن أخبرني بعض المشايخ انه مضروب عليه في بعض النسخ انتهت (قوله وصح رهن ما يسرع الخ) ينتظم في
 هذا المقام من كلامه ستة عشر صورة لانه اما ان يمكن تحقيقه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا أمكن تحقيقه
 اما ان يرهن بحال أو مؤجل علم حله قبل الفساد أو معه أو بعده واحتمل ان ثمان من الثلاثة أو الثلاثة هـ ذه
 ثمان صور واعتبر مثلها فيما لا يمكن تحقيقه تحت الستة عشر ثم الكلام فيها في مقامين الاول في صحة الرهن والثاني
 فيما يفعل فيه بعد الرهن اما الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في البعض كما أشار اليه بقوله وصح رهن
 ما يسرع فساده ان أمكن تحقيقه في هذا ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة بقوله أو رهن بحال
 أو مؤجل يحل قبل فساده ولو احتمل الاحال واحد مؤجل اما ان يعلم الحل قبله أو يحتمل قبله ويعد أو قبله ومعه
 أو الثلاثة تحت الخمسة وقوله أو شرط الخ إشارة الى ثلاثة بان علم الحل بعده أو معه أو احتمل الامر ان هذا كله في
 المقام الاول وأما الثاني فيخفف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما أشار اليه بقوله ان رهن بمؤجل الخ هذا يصدق بثلاثة
 فان النقي في قوله لا يحل قبل فساده صادق بان يحل بعده أو معه أو يحتمل الامر ان ويباع في ثلاثة عشر دأخلة
 تحت الغير ويكون ثمنه رهن في ثلاثة منها التي هي صور الشرط السابقة ويحتاج الى انشاء رهن للثمن في العشرة
 الباقية اه (قوله يحل قبل فساده) أى بمن يسع البيع عرفا اه شيخنا خ ف وقوله ولو احتمل المعنى يقينا أو
 احتمالا أى احتمالا لقلبية بان احتمال الحل قبله أو معه أو قبله ويعد أو قبله ومعه أو بعده ونحو ما اذا اتفت
 القباية المحققة والمحتملة بان علم الحل بعد الفساد أو علم معه أو احتمل انه يحل بعد الفساد ومعه فالنقي ثلاث صور
 فقول الشارح بان لم يعلم الخ تفسير لقول المتن يحل قبل فساده ولو احتمل الاحال باللازم اذ يلزم من ثبوت القبلية يقينا
 أو احتمالا انهاء علم البعدية وانتهاء علم المعبة وانتهاء احتمال الامر من فقط اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح
 بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد صوابه ان يقول بل بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد أو بعده أى بان انتفى هاتان
 الصورتان وكان عليه ان يقول أيضا بان لم يحتمل البعدية والمعبة مع العلم بالخارج بالقلبية المحققة أو المحتملة
 صور ثلاثة كما علمت وامرورة القبلية التي نقاها بقوله بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد فهي المطوية تحت الغاية
 بقوله ولو احتمل الا فهي مرادة في العبارة فلا يصح نقبها تأمل وقوله واستشكك صور الاحتمال الاضافة جنسية
 لان صور ثلاثة وهي الداخلة تحت الغاية كما علمت وقوله يحتمل سببها الحل وتأخرها عنه أى من غير معية أو
 معها فعبارة محتملة صورتين من الستة السابقة في صورة الصفة فاذا كان بدون معية فهي الصورة الخامسة
 هناك واذا كان معها فهي الرابعة هناك وبقي غلبه انه كان ينبغي له انه يأتي بعبارة تصدق بصورة ثالثة وهي
 السادسة من الصور المتقدمة وهي احتمال سبق الحل على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سببها حلول
 الدين وتأخرها عنه أو يمكن تأخرها عنه ومقارنته له وذلك لان الاشكال هنا في صور الاحتمال الثلاثة وهي
 مشككة بصور ثلاثة مناظرة لها من صور الصفة لا بثنتين فقط اه (قوله ويمكن الفرق بقوة الخ) فرق في شرح

كما قاله البلقيني أو يمنع كمال
 اليه السبكي وقال انه مقتضى
 اطلاق النصوص اه ويمكن
 الفرق بأن العتق في المدبر
 أكد منه في المعلق عتقه
 بصفة بدليل انهم اختلفوا
 في جواز بيعه دون المعلق
 بصفة وعلم مما تقرر عدم
 صحته رهن ما لا يباع كمكاتب
 واموله وموقوف (وصح
 رهن ما يسرع فساده ان
 أمكن تحقيقه) كرطب
 وحنب يتحققان (أو رهن
 بحال أو مؤجل يحل قبل
 فساده ولو احتمل الاحال بان لم
 يعلم انه يحل قبل الفساد أو
 بعده لان الاصل عدم فساده
 قبل الحل واستشكك
 صورة الاحتمال بما مر من
 عدم صحة رهن المعلق عتقه
 بصفة يحتمل سببها الحل
 وتأخرها عنه ويمكن الفرق
 بقوة العتق وتشوف الشارع
 اليه

الروض بان سبب الفساد ثم وهو التعليق بوجود عند ابتداء الرهن بخلافه هنا وبان علامة الفساد هنا تظهر
 داخليا لا فهاشم اه وقد يرد على قوله الاول ما لو ابتليت حطة مثلا ولم تفسد الآن ولكن كان ذلك يتوقع
 ويحتمل أن يكون قبل الحلول وبعده ومعه مقتضاء فيها البطالان ولا يظهر الا ان يكون قطعه ما هنا فليست
 وليحرر اه شورى (قوله أو يحل بعد فساد) أي يقينا وقوله أو معه أي ولو احتمل الا بان احتمال حلوله بعده
 ومعه فأمانة خلو اه حل (قوله لكن شرط بيعه) كأن قال رهنك هذا بشرط ان تبينه اذا أشرف على
 الفساد فلو شرط بيعه الآن بطل واعترض بانه يباع قطعا وبيعته الآن أحظ ورد بان الاصل في بيع المرهون
 قبل المحل المنع الا ضرورة وهي لا تحقق الا عند اشرافه على الفساد فلو أشرف على الفساد وترك المرتهن
 بيعه حيث تضمن ولا يقال انه سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك لا نقول ذلك عند الاستيفاء
 من غنه لانه منهم بالاستعجال بخلافه هنا فان غرضه الاستيفاء بثمنه فهو يطلب زيادته اه حل ومثله شرح
 مر (قوله عند اشرافه) طرف للبيع لا للشرط اذا الشرط في العقد وأما البيع فعند خوف الفساد وينبغي ان
 مثل اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يفتني بيعه في باع وان لم يشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط
 حكوم ذلك ما يقع كثيرا في قري مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما يديهم فاذا كان من أراد الانحذ منه
 مرهونا عنده دابة مثلا وأراد أخذها أو عرض اباقي العبد مثلا جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه
 وبويده مسئلة الحنطة المبجلة الآتية اه ع ش على مر (قوله وجعل غنه رهنه مكانه) بصيغة المصدر
 معطوف على بيعه أي شرط بيعه وشرط جعل غنه رهنه ولا بد من اشتراط هذا الجعل حتى يكون رهنه خاسرا
 الا ان يرى حيث قال يكون رهنه وان لم يشرط كونه رهنه وفي كلام شيخنا انه لا بد من هذا الشرط لئلا يتوهم من
 اشتراط بيعه انفسا كانه رهنه وكتب أيضا قوله وجعل غنه لا بد من هذا الشرط في حقه رهنه هذا الذي يسرع
 فساده والحالة هذه فلو اقتصر على قوله بشرط بيعه عند اشرافه على الفساد لم يصح الرهن اه حل (قوله من
 ان الاذن) أي من المرتهن بعد صحة الرهن من الراهن في البيع بشرط الخ لا يصح أي الاذن ولا البيع المترتب
 عليه فها هنا كان أولى بالفساد لانه عقد وانما العود بالشرط أكثر والفارق الحاجة اه شيخنا وعبارته
 فيما سيأتي لا يبيع بشرط تعجيل أو جعل أو بشرط رهن غنه وان كان الدين حالا فلا يصح البيع لفساد الاذن
 بفساد الشرط ووجهه فساد الشرط في الثانية بجهاالة الثمن عند الاذن انتهت (قوله من ان الاذن الخ) فلو أذن
 الراهن للراهن ففرض بان تركه أو لم يأذن له وترك الرفع الى القاضي كالجحش الرافعي وقواه النوري ضمن وعلى
 الاول قيل سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك فينبغي حل هذا عليه وأجيب بان بيعه ثم انما امتنع
 في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو منهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن
 ليكون وثيقه اه روض وشرحه اه شورى (قوله وجعل في الاولى) وهي امكان التجفيف وقوله
 لا يحل قبل فساد بان كان يحل بعده أو معه أو قبله بزمان لا يبيع البيع وخرج به ما اذا كان حالا أو حل قبل
 فساد فانه لا يحق بل يباع كما يصرح به بعد في قوله وبيع في غيرها اه حل (قوله وجعل في الاولى)
 أي وجوبه بان كان على الشارح ذكره (قوله على مالكة المحقف له) أي لا امر بتجفيفه وانما جعل حفظا للرهن
 فان امتنع اجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه للتجفيف به باع الحاكم جزأ منه وجعل بثمنه ولا يتولاه المرتهن
 الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم اه من شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا يتولاه أي
 لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالموتة بوجه بانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير اذنه وقوله والا راجع الحاكم
 أي فلو لم يجد الحاكم حقه بنية الرجوع وأشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان قصد التهمود نادرو ينبغي ان
 يحل هذا في الظاهر وأما في الباطن فان كان صادقا بانه الرجوع لانه فعل أمر واجبا عليه قياسا على ما لو
 أشرفت بهمة تحت يدراع على الهلاك من ان له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم ان الحاكم اذا أطلق أنصرف لمن

(أو) يحل بعد فساد أو
 معه لكن (شرط بيعه) عند
 اشرافه على الفساد (وجعل
 غنه رهنه) مكانه واعتقره
 شرط جعل غنه رهنه الحاجة
 فلا يشكل بما يأتي من ان
 الاذن في بيع المرهون
 بشرط جعل غنه رهنه لا يصح
 (وجعل في الاولى) بفساد
 رذنه بقولي (ان رهنه بمثل
 لا يحل قبل فساد) وموتة
 تجفيفه على مالكة المحقف
 له كما قاله ابن الرفعة (وبيع)
 وجوبا (في غيرها)

المرتهن لا يبطل باحتياجهما بخلاف البيع فان حق المشتري يبطل نعم ان رهنه بمؤجل يحل قبل خذاه ولم يشترط
القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة الابقاء الى الجسد اذا فاشبه بالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند الحل الا بعد ايام
ويجبر الراهن على مصالحهما من نحو سقي و جذا وتجهيف ولكل المنع من القطع قبل الجسد اذا لا بعده وما يخشى
اختلاطه بالحادث كالذي يسرع فساد ورهن ما اشتد حبه كبيعه اه شرح مر (قوله ولا يضطر طر قوما عرضه له)
مثل هذا ما لمرض الحيوان مرضا يخوفه فيجبر الراهن على بيعه ويكون غنمه رهنه اذا كره في القوت قال ولو قال
الراهن انا ابذل القيمة ليكون رهنه ولا ابيع فالظاهر اجابته اه سم (قوله كبر ايتل) قال البرماوى هذا مثال
للهرون الذي طرأ عليه ما عرضه للفساد لا لسبب فلا يقال كان الاولى كابتلال بر (قوله لان الدوام أقوى من
الابتداء) ألا ترى ان بيع الباقي باطل ولو ابقى بعد البيع وقبل القبض لم يتفسخ شرح مر اه ع ش (قوله على
بيعه) أي بعد القبض وخروج هذا القيد قبله فلا يباع قهرا على الراهن لان الرهن غير لازم حيثئذ وهل يبيعه
المرتهن باذن الراهن له في بيعه ويكون اذنه هذا مستلزما لتقدير قبض المرتهن له عن الرهن فيكون غنمه رهنه أو
لا يباع ولا تظر لاذنه حيثئذ لعدم لزوم الرهن المقتضى لتسليم المرتهن على بيعه كل محتمل ويأتى قبل الركن
الثاني ما يقتضى ترجيح الاول لانهم جعلوا الرهن عبداً هذا من فلان بدينه على متضمنه القبض فكذلك اذنه في بيعه
هنا بلى قد يقال هذا أولى لان وجه عقد الرهن المستدعى لزومه الى تقدير القبض ولا كذلك ثم وعلى الثاني فهل
يصح بيعه عن الراهن ويكون وكيله عنه باذنه له فلا حق له في غنمه أولا لانه لم ياذن له في بيعه مطلقا بل عن جهة الرهن
الذي يلزم كل محتمل أيضا فليأتى اه شوبرى (قوله وجعل غنمه رهنه مكانه) هل يكون رهنه بدون جعل اه سم
ويطهرانه لا ينفذ تصرفه في البذل لوجوب جعله مكانه ثم رأيت في الايعاب حزم بان الثمن يكون رهنه من غير انشاء
عقد اه شوبرى (قوله وصح رهنه معار) يشير به الى انه لا يشترط كون المرهون ملكا للراهن بل يصح ولو معار
اه وظاهره ولو كان المعير رب الدين وينبغي خلافه فلا يصح الرهن في هذه الحالة لعدم انطباق ضابط الرهن عليه
لانه في هذه الصورة كان رهن ماله منه على ماله ولا معنى له (فرع) لو اختلف المالك والراهن في الاذن له في وضع
يده عليه ورهنه وعدمه فالظاهر تصديق المالك لان الاصل عدم الاذن له في القبض وعليه فاذا تلف المرهون ضمن
باقصى القيم اه ع ش على مر (قوله وصح رهنه معار باذن) أي ولو كانت العارية ضمنية كقولنا لغيره رهن
عبداً على ديني ففعل فانه كقول قبضه ورهنه وشمل كلامهم الدراهم والدينانير فتصح اعارته لذلك وهو المتجه والحق
بذلك ما لو اعارهما لذلك وصرح بالتزبين بهما أو للضرب على صورتهم ما وان لم تصح اعارته ما في ذلك استقلالاً ولو
قال له المالك ضمننت ما لفلان عليك في رقية عبدي من غير قبول المضمون له كفى وكان كالأعارة للرهن اه شرح
مر (قوله لا بد من المعير) حتى لو مات المعير لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اه شرح مر (قوله
في شرط ذكر جنسه الخ) وعلم المعير بالدين من غير عن ذكر هذه الامور كما في الايعاب اه شوبرى (قوله وقدره)
ذكر القسوى في جواهره انه لو قال له او هن عبدي بما شئت صح ان يرهنه باكثر من قيمته وبثوبه ما يأتى في
العارية من صحة لتنتفع به ما شئت وبه يندفع ما نظره به بائنه لا بد من معرفة الدين اه مر اه ع ش (قوله وصفته)
ومن ذلك كونه عن دين القرض أو غيره فيمضو كانه عليه فلا بد من تعيينه اه حاي (قوله نعم لو عين قدر الخ)
وعلى قياسه لو عين له أجلا فله باقل منه جازوا نازع فيه شيخنا وقال ينبغي ان لا يجوز لاختلاف القرض
لان المعير قد يقدّر على تخليه بغيره في الزمان الذي عينه دون غيره ولو عين له زيدا فله من وكيله أو عكسه لم
يجز وكذا لو عين له ولي محجور فله من المحجور بعد كماله وزوال الحجر ولو عين قدر افراد بطل في الجميع لاني الرائد
فقط كما تقدم اه حل (قوله وبعد قبضه الخ) البعدية قيد في المستلتمين بعدها فيخرج بها ما قبل القبض
فله غير الرجوع ويضمنه الراهن ان تلف (قوله ولا ضمان لو تلف) أي ولو كان الرهن فاسدا لانه يستفاد به الاذن
للاهن في وضع المرهون تحت يد المرتهن اه حلي لانه وان بطل الخصوص وهو التوثيق لا يبطل العموم وهو

(كبر ايتل) وان تعذر تجهيفه
لان الدوام أقوى من الابتداء
بل يجبر الراهن عند تعذر
تجهيفه على بيعه وجعل غنمه
رهنه مكانه (وصح رهنه معار
باذن) من ما لا يملكه لان
المقصود التوثيق وهي حاصلة
به (وتعلق به) لا بد من المعير
(الدين في شرط ذكر
جنسه) أي الدين (وقدره
وصفته) كالحول وتأجيل
وصحوة تكسير (ومرتهن)
لاختلاف الاغراض بذلك
واذا عين شيئا من ذلك لم تجز
مخالفته نعم لو عين قدر اخره
بدونه جاز (وبعد قبضه) أي
المرتهن المعار (لارجوع
فيه) لما لا يمكن لهذا
الرهن معنى أما قبله فله
الرجوع فيه لعدم لزومه
(ولا ضمان)

اذن المالك في وضعة تحت يد المرتهن اه برماوى (قوله على الراهن) وقوله ولا على المرتهن أى مالم يقصر كل
منهما فنقصه من اه ع ش (قوله في يد المرتهن) تخرج مالم تلف في يد الراهن قبل القبض أو بعد الفك
فيضمن اه شيخنا وعبارة الشورى قوله في يد المرتهن أى بخلاف مالم تلف في يد الراهن ولو بعد فكك الرهن
فانه تضمنه وكتبنا ايضا قوله في يد المرتهن ولو كان الرهن فاسدا على ما أفنى به بعضهم وبخري ج على تضمين المرتهن
حيث نصوص كتبنا ايضا قوله في يد المرتهن أى الشرعية فالورده الى الراهن نيابة عنه فلا ضمان ايضا فان البدله
فايراجع اه (قوله ويبيع براجعة ماله) أى أمر يبيعه براجعة الخ فهو بكسر الباء وسكون الياء وهذا أظهر
من قراءته بفتح الباء وضم العين اه ع ش وقوله براجعة ماله أى وان لم يأذن المرتهن فمالم كان الراهن
هو المشتري ولذلك قال مر مائنه وقد ألغز العلامة الدميرى هنا فقال لنا مروهون يضح بيعه جز ما يغير اذن
المرتهن وصورته استعار شيئا ليرهنه بشرطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير اذن المرتهن لعدم تقويت
الوثيقة وما جزم به احتمال للبلقينى ترددينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجح الصحة جمع ونقل ذلك عن تصريح
الجرجاني وهو الاوجه لان شراء المرتهن بل يؤكده لانه كان يحتاج لراجعة الغير ور بما عاينه ذلك
وشراء الراهن ارتفع ذلك اه شرح مر وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

عين لنا مروهون قد صححوا * يبعها لمن غير اذن المرتهن

ذلك معار بآعه المعير موه من استعار للرهان فارتهن

(قوله ويبيع براجعة ماله) أى يبيعه بالحاكم براجعة ماله اعلم يفديه فان لم يأذن في بيعه يبيع قهرا عليه
وعبارة أصله مع شرح مر فاذا حصل الدين أو كان حالا وأمهله المرتهن فان طال به رب الدين وامتنع من أداء
الدين روجع المالك للبيع لانه قد يفدى ملكه ويباع ان لم يقض يضم أوله أى الدين من جهة الراهن أو
المالك أو غيرهما كتبرع أى يبيعه الحاكم وان لم يأذن له المالك ولو أسير الراهن كما يطالب بضم الزمة وان
أسير الاصل وان قضا المالك انفق الرهن ورجع بما دفعه على الراهن ان قضى ياذنه والا فلا رجوع له كما
لو أدى دين غيره في غير ذلك لا يقال الرهن بالاذن كالضمان به فيرجع وان قضى بغير الاذن أيضا لا نقول
يحصل ذلك اذا قضى من ثمن المرهون كما مر أمام غيره كما هنا فلا وحاصله قصر الرجوع فيه ماعلى محل
الضمان وهو هنا رقبته المرهون وثم ذمة الضامن فان أنكر الراهن الاذن فشهد به المرتهن للمعير قبل لعدم
التهمة ويصدق الراهن في عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره بآذنه صح
و رجع عليه ان يبيع بما يبيع به أو بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كظنيره في الضمان فيهما انتهت
(قوله بئنه الذى يبيع به) أى بقدر بدل عنه والا فالتمن يأخذ المرتهن أى وان كان هو مثليا اه شورى
(قوله بقدر يتغابن) أى يتساعج الخ والابان كان كثيرا لا يتساعج به فلا يصح البيع اه بـ بدر به (قوله وفى
المرهون به) الباء بمعنى على أو سببية وقوله ليصح الرهن انما قدره لان الشروط انما ترجع للعقود وانظر لم
قدره هنا دون ماسر وله له لطول العهد بكثرة التفرع على الركن الذى قبله اه (قوله كونه دينيا) أى ولو
زكاة ان تعلق بئنه بان تلف المال وانحصر المستحقون اه شرح مر وقوله بان تلف المال أى بعد
التمكن من اخراج الزكاة ليكون دينيا لتعلقها بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح والافضل المراد انه يجوز
الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف فيه نظر أو من الامام أو مجتمع هنا اه سم على ج أقول والظاهر
انه يجوز الرهن من كل ثلاثة ومن الامام أيضا لان كل اثنين الصنفين اذا قبض برى الدافع وكان الحق منحصر فيهم
لكن في حاشية شيخنا رى انه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلق بالعين
وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة
في غير ذلك اه * (فرع) * وقع السؤال عن التدوير والكفارة هل يصح الرهن عليهما اه ع ش عليه

على الراهن (لوتلف) المعار
في يد المرتهن لان الحق لم
يسقط عن ذمته ولا على
المرتهن لانه أمين (ويبيع)
المعار (براجعة ماله)
في دين (حال) ابتداء
أو بعد تأجيله (ثم رجع)
أى المالك على الراهن
(بئنه) الذى يبيع به سواء
أبيع بغيره أم بأكثر أم
بأقل بقدر يتغابن الناس
بمثله (و) شرط (في المرهون
به) ليصح الرهن (كونه
دينا)

(قوله ولو منفعة) أي منفعة متعلقة بالذمة كان ألزم ذمته حله إلى مكة فيصح أن المستأجر يرهن على هذه المنفعة وقوله ولا بمنفعتها كان استأجر منه هذه الدار سنة فلا يصح أن يرهن على منفعتها وهي سكنى السنة اهـ (قوله فلا يصح الرهن بعين) أي على عين بان يعبره عينا أو يأخذها عليها رهنا وقوله ولا بمنفعتها أي ولا على منفعتها فالبراءة في الموضوعين بمعنى على كان يؤجره دابة أو يأخذها المكثري منه رهنا على منفعتها فانه لا يصح لأن منفعة العين المعينة ليست ذينا اهـ بش (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها والمناسب أن يقول لانها ما الذي يدعى عدم الصحة في العين ومنفعتها اهـ (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها وقوله لا تستوفي أي لانها باقية ولا يقال قد تنلف ويستوفي قيمتها لاننا نقول قيمتها حينئذ أي حين العقد لم تثبت فهو رهن على ما لم يثبت اهـ (قوله لانها لا تستوفي من ثمن المرهون) لا يقال فيه انه قد تكون من جنس ثمن المرهون كدينار مقصوب فيمكن استيفاءها من ثمنه وان الدين قد لا يمكن استيفاءه من ثمنه كالحيوان الثابت في الذمة بقرض أو سلم لاننا نقول المعنى الذي يستحقه انما هو العين الموجودة المخصوصة ولا يضرنا أخذها من الثمن ولو من جنسها فلا يرد شي مما ذكر قلنا أمل اهـ سم (قوله وفارق صحة ضمانها الخ) غرضه بهذا الرد على الضيف القائل بصحة الرهن كالضمان وعبارة شرح مر والثاني يصح كضمانهم او فرق الاول بان الضامن للعين يقدر على تحصيلها فيحصل المطالب بالضمان وحصول العين من ثمن المرهون لا يتصور وبهذا يعلم بطلان ما اعتمد من أخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبه صرح الماوردي وما أفتى به الفقهاء من لزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود بأنه رهن بالعين لا سيما وهي غير مضمونة ولو تلقت من غير تفصيل وبان الرهن بعض المستحقين والرهن لا يكون مستحقا وقال السبكي ان عين الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صرح وان جهل مراده احتمل بطلان الشرط حلا على الشرع فلا يجوز اخراجه برهن لاعتدله ولا بغيره لاختلافه الشرط أو الفساد الاستثناء فمكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لان خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حلا على اللغوي وهو الاقرب تصحيحا للكلام ما أمكن اهـ واعتراض الزركشي ترجيحه بأن الاحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع امتناع حيسه شرعا فلا فائدة لها وأجيب عنه بأنه انما عمل بشرطه مع ذلك لانه لم يرض بالانتفاع به الا باعطاء الاخذ وثيقة على اعادته وتذكرة به حتى لا ينساه وان كان ثقة لانه مع ذلك قد يتباطأ في رده كما هو مشاهد ويبحث الناظر على طلبه لانه يشق عليه مراعاتها واذا قلنا بانها فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن بيعه على ما بحث اذا لا يبعث على ذلك الا حينئذ واعلم ان محصل اعتبار عدم اخراجه وان الغين شرط الرهن ما لم يتيسر الانتفاع به في ذلك الحبل والاجاز اخراجه منه لو توفى به ينتفع به في محل آخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما أفتى بذلك بعضهم وهو ظاهر اهـ من شرح مر وكتب عليه ع ش قوله من مستعير فيه تجوز ان أخذه لينتفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعبر اهـ وكتب أيضا قوله وقال السبكي قال سم على حج والمعمد بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا معقول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تأتى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لا يضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة لذلك اهـ وكتب أيضا قوله في محل آخر ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مفيد ببلد ما شرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف ما أمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جواز اخراجه لما يقرب من ذلك الحبل وقد يشهد له ما لو انهم لم مسجد وتعطى الانتفاع به ولم يرج عوده حيث قالوا بصرف غلته لا قرب مسجد اليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فبراعى ما جرت به العادة في اخراج الكتب من اخراج نحو كراسية لينتفع بها ويعيد هاتم يأخذ بيد لها فلا يجوز اعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا كافيته في جواز ذلك الحيلة لانه أمل من اخراج جلته الذي هو سبب لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملة كالحجف جاز اخراجه وعلى الناظر تعهده في طلب رده أو نقله الى من ينتفع به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المحقق كتب اللغة التي يحتاج من بطلان كتابه الى مراجعته

ولو منفعة فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعتها ولو مضمونة كمغصوبة ومعاراة لانها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك بخالف لغرض الرهن عند البيع وفارق صحة ضمانها لرد وان اشتركا في التوثيق

مواضع متفرقة لانه لا يتأتى مقصوده باخذ كرامة مثلا (قوله بان ضمانها لا يجزى الخ) وصورتها ان يغضب شخص
 دابة آخر فيقول رجل له غصوب عنه ضمانها على لادها لثانها مادامت باقية لا يلزم الضامن سوى الرد واذا
 تلفت انك الضمان ويصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى الضمان حينئذ مع الرهن اه عبدي به (قوله
 لو لم يتلف) مفهومه الضمان لو تلفت وليس مراد الان الضامن العين لا يغرم شيئا بتلفها ولعله انما قيد بذلك لان
 صورة الضمان لا تخالف الرهن بعد التلف بخلافه قبله لان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين باقية والرهن
 يلحقه ضرر بدوام حبس العين المرهونة بيد المرتهن اه ع ش (قوله فيجوز الى ضرر دوام الجبر في المرهون)
 أى لا الى غاية لانه كما علمت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من غن المرهون اه حل (قوله ثابتا لازما) قال
 الاسنوي وغيره ولا يفتى عن الثابت الا لزم لان الثبوت معناه الوجود في الحال والازوم وعدمه صفة للدين في
 نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما يقال دين القرض لازم ودين الكتابة غير لازم فلو اقتصر على الدين
 اللازم لورد عليه ما سيفرضه ونحوه مما لم يثبت اه شرح الروض بسبب ط (قوله فلا يصح بما يثبت)
 كنفقة زوجته في الغد واما لو اقترضه شيئا ولم يقبضه المقرض فالظاهر انه كذلك أى غير ثابت لانه وان كان بمجرد
 العقد يكون الشيء المقرض ديناً الا انه غير ثابت ولا يخفى ان الدينية فرع الملك والمالك فرع القبض وفيه ان
 اطلاق الدين عليه قبل القبض مجاز بالاول حيث اكتفى في ذلك بوجود صورة القرض اه حل (قوله
 لازما ولو ما لا) هذه الشروط تنطبق على أثمان المبيعات وما في الذمة من سلم أو قرض أو صلح أو حواله أو ضمان
 أو أجرة أو مهر أو عوض خلع أو غرامة متلف أو ارش جناية لان الله تعالى نص على جواز الرهن في غن المبيع
 والمعنى فيه كونه حقا ثابتا في نفسه عليه ما في معناه اه مر اه شوي (قوله لازما ولو ما لا) أى آيلا الى
 الزوم بنفسه فلا يرد على جعل الجملة آيل الى الزوم لكن بواسطة العمل لا بنفسه تأمل * (فرع) * قال في
 الروض وشرحه ويصح أى الرهن بالأجرة قبل الانتفاع في اجارة العين وبالصدق قبل الدخول وان كانا غير
 مستقرين قبل قبض المبيع وخرج باجارة العين المصرح به من زيادته الاجرة في اجارة الذمة لعدم لزومها ويصح
 بالذمة في اجارة الذمة لاني اجارة العين لانها في الاولى دين بخلافها في الثانية اه وقوله لعدم لزومها لا يخفى انه
 يحتاج للتأمل ويمكن ان يحمل هذا التعليل على ان المراد بعدم لزومها أى من شأنه عدم استمرار لزومها
 للذمة لانه لا بد من قبضها في المجلس وبعضها فيه ينقطع الزوم وقد عاله مر بغير ذلك فقال انما يصح الرهن
 بالأجرة في اجارة الذمة كالحاصلة لانه يشترط قبضها في المجلس حتى لو تفرق فادونه بطلت الاجارة ولا معنى للرهن
 على الحاصل قال في نوعي هذا كل ما يشترط قبضه في المجلس كالعوضين في الربيات وكأش مال السلم لا يجوز
 الرهن به اه تم (قوله أو قبله) أى والخيار للمشتري وحده ملك البائع الثمن حتى يرتن عليه ولا يباع
 المرهون الا بعد انقضاء الخيار اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء
 الخيار أى بان كان الثمن حالا أو مؤجلا وتوافقا على بيعه وتجبيل الثمن لكن بشرط ان لا يجعل الاذن
 مشروطا بارادة التجبيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يجعل له كما يؤخذ ذلك من قول المصنف
 الاسنوي آخر الفصل ولو أذن في بيعه لتجبيل المؤجل من نفسه لم يصح البيع اه (قوله والمكاتب له الفسخ
 متى شاء) ولا يقال يأتى مثله في البيع قبل الزوم لان البيع وضعه على الزوم فهو أقوى اه (قوله ولا
 يجعل جماله) صورة الجملة ان يقول من رد عبدي فله دينار فيقول شخص اتنى برهن وأنا أردده ومثله ان
 ردته ذلك دينار وهذا رهن به أو من جاء به فله دينار وهذا رهن به اه حل (قوله وان لم الجاعل الخ) أى
 يلزمه أجرة مثل العمل ان ظهر أثره على العمل كأن جاءه على بناء دار مثلا فان لم يظهر أثره على العمل كأن قال من
 رد عبدي فله كذا فشرع في رد شخص من غير اذن المالك وفسخ قبل ان يرد فلا شيء عليه اه شيخنا
 غشماوي (قوله وصح مخرج رهن الخ) قال في شرح التقيع ولا بد من ثبوته أى المرهون به الا في صورة مخرج

بان ضمانها لا يجزى لم تتلف
 الى ضرر بخلاف الرهن بها
 فيجوز الى ضرر دوام الجبر في
 المرهون (معلوما) للعاقدين
 قدرا وصفة هو من زبادنى
 فلا يصح الرهن بدين مجهول
 كضمانه (ثابتا) أى موجودا
 فلا يصح بما يثبت يقرض
 أو غيره لانه وثيقة حق فلا
 يقدم على الحق كالشهادة
 (لازما ولو ما لا) كالتمن
 بعد الزوم أو قبله فلا يصح
 بنحوه كتابة لان الرهن
 للتوثيق والمكاتب له الفسخ
 متى شاء ففسخه بانه النجوم
 فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل
 جماله قبل الفراغ من العمل
 وان شرع فيه لان الهما
 فسخها فيسقط به الجعل وان
 لزم الجاعل بفسخه وحده
 أجرة مثل العمل (وصح مخرج
 رهن بنحو بيع) كقرض
 (ان توسط طرف رهن
 وتأخر) الطرف (الآخر)
 كقوله بعثك هذا بكذا أو
 أقرضتك كذا وارتهنت به
 عبدا

الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن اه وبه تعلم ان المسئلة مستتناة من شرط الثبوت
فلا حاجة الى التعليلات والتكليفات اه شوبري واستفيد من صنيع المصنف ان الشرط وقوع أحد شقي
الرهن بين شقي نحو البيع والاخر فيصح اذا قال بهداهما يعني هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتهنت ولو
قال بعثك أو زوجتك بكذا على ان ترهنتي كذا فقال اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح كما
رجحه ابن المقرئ وان لم يقل الاول بعد اترهنت أو قبلت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب ومن صور المزج ان يقول
بعني عبدك بكذا ورهنت به هذا الثوب فيقول بعث وارتهنت اه من شرح مر (قوله فيقول الاخر الخ)
ولو اقتصر على قبول البيع لم يصح لعدم المطابقة كذا قرر اه شوبري (قوله لانه قد لا يفي بالشرط) أي بخلاف
المزج لا يمكن من عدم الوفاء به اذ لا يصح ان يقول قبلت البيع ولا يقول ورهنت اذ لو فعل كذلك لبطل عقد
البيع لعدم توافق الإيجاب والقبول اه (قوله واغتفر تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال انتم قد
شرطتم في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمتم بصحة الرهن مع ان الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا
بتمام صيغة البيع فأجاب بقوله واغتفر الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله ان
الدين ثابت تقديره وان الرهن انعقد بعد الثبوت تقديره أيضا اه عثمان اوى (قوله واغتفر تقدم أحد طرفيه
الخ) قد يقال بل الطرفان جميعا في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض اذ منتهى توقف الملك على القبض
توقف الدين عليه اذ كيف يثبت بدون الملك فليتأمل الا ان يصور ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقين بان
عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له وقد منع ملكها بهما التسليم قبل تمام العقد الا ان يقال يكتفى ملكه
بعد تمام العقد فصدق انه لم يتقدم الا أحد الشقين اه سم على حج هذا وما ذكره من التوقف في القرض
يأتي مثله في الثمن اذا شرط في البيع الخيسار للبائع أو له ما بل وكذا لو لم بشرط بناء على ان الملك في زمن خيار
الجلس موقوف وهو الراجح اه ع ش على مر (قوله قال القاضي في صورة البيع الخ) لاحاجة اليه مع قوله
واغتفر الخ وعبارة مر بعد نقله كلام القاضي والوجه عدم الاحتياج لذلك أي لتقدير دخوله في ملكه هنا
لاغتفر التقدم فيه للحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشارح ليس مراده ان هذا
محتاج اليه مع قوله واغتفر الخ بل المراد حكاية قول آخر لتوجيه الصحة مقابل لقوله واغتفر والمعنى ان الجمهور على
انهم اغتفروا مثل هذا اذا كنوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل طرفي الرهن فساكن صيغة الرهن لم
تصح الا بعد تمام صيغة البيع اه ع ش (قوله وانعقاد الرهن عقبه) أي البيع وهذا التقدير لا ينفع في القرض
لانه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن الى التوجيه السابق اه شيخنا (قوله وصح زيادة رهن
الخ) هذه تناسب قوله ثانيا بالنظر لقوله لا عكسه لانه لو صح لكان رهنا على ما لم يثبت اه (قوله لا عكسه) ظاهره
ولو قبل القبض وهو ظاهر ووجه بقاء عقد الرهن الاول وبان له طريقا الى جعله رهنا بالدين بان يفسخ العقد
الاول وينشئ رهنه بهما اه ع ش على مر (قوله أي زيادة دين على دين رهن واحد) في هذا تصرح بأن
يجل البطلان اذا رهنه ثانيا مع اعادة بقائه رهنا بالاول وأما لو لم يرد هذا المعنى بان فسخ الاول أو لم يصرح بالفسخ
المذكور صح وكان فسخ الاول كإسباني اه حل وفي حاشية ع ش أول الدرر لا يصرح بان لا بد
من التصريح بالفسخ اه (قوله أي زيادة دين) ومن هذا ما لو رهن الوارث التركة التي عليها الدين ولو غدير
مستغرق لها من غريم الميت دين آخر فانه لا يصح الرهن كالعبد الخاني وتزيل للرهن الشرعي منزلة الجعلي اه
شرح مر (قوله بان هذا شغل مشغول) أي فهو نقص من التوثيق وقوله وذلك شغل فارغ أي فهو زيادة في
التوثيق اه من شرح مر ويقتضي ان يراد في العلة بان يقال بان هذا شغل مشغول أي لغرض ضرورة فينتد
لا يرد عليها ما ذكره في الاستدلال (قوله فقهاء المرتهن باذن الراهن) فلو قد اذن له بل اذن هل يصح القبض للفداء
ويكون متبرعا به لمن وفي دين غيره بغير اذنه أم تبطل وله الرجوع على المدفوع له بما دفعه فيه نظرا والاقرب

فيقول الاخر ابتعت أو
أقرضت ورهنت لأن شرط
الرهن في ذلك جائز فزجسه
أولى لأن التوثيق فيه أكد
لانه قد لا يفي بالشرط واغتفر
تقدم أحد طرفيه على
ثبوت الدين لحاجة التوثيق
قال القاضي في صورة البيع
ويقدر وجوب الثمن
وانعقاد الرهن عقبه كما لو قال
اعتق عبدك عني على كذا
فاعةقه عنه فانه يقدر الملك له
ثم يعتق عليه لا قضاء العتق
تقدم المالك وتعبير بما ذكر
أعني مما ذكره (و) صح
(زيادة رهن) على رهن
(بدن) واحدا لانه زيادة
توثيق فهو كإلزامه بهما معا
(لا عكسه) أي زيادة دين
على دين رهن واحد وان وثق
بهما فلا يصح كما لا يصح رهنه
عند غدير المرتهن وفارق
ما قبله بان هذا شغل مشغول
وذلك شغل فارغ نعم يجوز
العكس فيما لو جنى المرهون
فقضاء المرتهن باذن الراهن

ليكون رهنا بالدين والفداء وفيما (٢٧٨) لو أنفق المرتهن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والنفقة (ولا يلزم) الرهن (الاب قبضه) بما مر في باب المبيع

الثاني لأنه إنما أدى على ظن الصحة وأنه يصير رهنا بالدين ولا سيما إذا شرط ذلك عند الدفع للمعنى عليه اه
عش على مر (قوله ليكون رهنا بالدين والفداء) وقوله بالدين والنفقة طاهره ولو لمع الجهل بقدر الفداء
والنفقة حال الاذن وقد يلزم ويتفر الجمل بحافظة على مصلحة حفظ الرهن اه حج اه شورى (قوله
بشرطه) أي الاتفاق أي بشرط الرجوع فيه وهو اذن المالك أو الحاكم عند تعذر اذن المالك وانظر هل
بشرط بيان قدر النفقة لأن شرط المرهون به كونه معلوما أو يقتصر هذا الوقوعه تابع لكل محتمل ولعل الاول أقرب
فليحذر اه شورى مع زيادة (قوله ولا يلزم الرهن الاب قبضه) وهل يكتفى بقبض المشترك بين الراهن وبين
غيره بغير اذن ذلك الغير أو لابد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن المنقول عن السببي ان اذن الغير لدفع الاثم
لا لزوم الرهن وفي الايجاب خلافه اه حل (قوله اذا لم يعرض مانع) أي قبل وجود القبض بعد الاذن أو
القبض وقوله أو قبض أي شرع في القبض وقوله فحق أي الراهن أي قبل القبض من المرتهن (قوله
واللزوم) انما هو في حق الراهن اما المرتهن لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه بحال وقد يتصور فسخ الراهن للرهن بعد
قبضه كأن يكون الرهن مشروطا في بيعه ويقبضه قبل التفريق من المجلس ثم يبيع المبيع فيفسخ الرهن تبعاً لما
قوله الرافعي في باب الخيار اه شرح مر والازوم مبتدأ خبره قوله انما هو الخ أو منصوب معطوف على اسم ان
أي ومعلوم ان الزوم الخ أو مجرور عطفا على اسم الإشارة أي ومعلوم ان محصل الزوم الخ وقوله والقبض الخ
مبتدأ خبره قوله انما يكون الخ اشارته الى ان قول المتن من يصح عقده متعلق بكل من الثلاث (قوله للعائد) أي
من راهن أو مرتهن (قوله لا انابة مقبض) مصدر مضاف لمفعوله أي لان ينيب المرتهن المقبض سواء كان الراهن
أو نائبه في القبض قبيل انه كان الاولى للشيخ التعميم نحو باعلى قوله انابة غيره بان يقول لا انابة مقبض وعكسه
ورد بان ملاحظة الشيخ هي الاولى وبعبارة مر في شرح الاصل وما قيل من انه كان الاولى ان يقول ولا عكسه لان
الراهن لو قال للمرتهن وكما في قبضه لنفسك لم يضع وقد توقف فيه الاذرع فانهم أطلقوا انه لو اذن له في قبضه
صح وهو انابة في المعنى رد بان اذنه قبض منه لا توكيل اه بخط الشيخ خضر الشورى أما انابة المقبض القابض
في القبض فيصح ويكون اذنا في القبض لا توكيلا اه (قوله امتنع انابته في القبض) أي انابة المرتهن كلاً
من الراهن والغير وقوله ولا انابة رقيقه أي ولان ينيب المرتهن في القبض (قوله لاستقلاله باليد والتصرف)
يؤخذ منه انه يشترط كون الكتابة صحيحة وبه صرح ج اه عش على مر (قوله ووقعت الانابة) الاولى
القبض وقوله في نوبته أي أو نوبة السيد لم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته اه حل وبعبارة
شرح مر ومثله المبعوض ان كان بينه وبين سيده مهايأة ووقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة
السيد لم يشترط فيه القبض في نوبته اه (قوله كمودع ومنصوب الخ) وكو جرم مقبوض يبيع فاسد وما خوذ
يسوم اه من شرح مر (قوله الاب قبضه) فان كان الرهن حاضراً اعتبر في قبضه مضي زمن
يمكن فيه نقله ان كان متغولاً وان كان عتقاً اعتبر مقدار التخلية وان كان غائباً فان كان متغولاً اعتبر فيه مضي
زمن يمكن فيه المضي اليه ونقله والاعتبر مضي زمن يمكن المضي فيسما ليه وتخليته اه شرح مر وفي ثناوى
القاضي حسين لو كان عليه دين قد دفعه الى شخص ليس له الدين فلما جاءه الرسول قال احفظه لي عندك فحفظه
قتل فهو من ضمان المدين لانه لم يجز قبض وفي الغرض ان من صنده دابة ودبعة لغيره فامر به ان يسلمها الى زيد فلما
حضر عنده زيد قال له زيد خذها معك وراك وهي في تسليمي فخلاه ثم تلفت كانت في تسليم الاول اذ لم تزل يده عنها
بقول زيد هي في تسليمي اه حلي (قوله لان اليد كانت عن غير جهة الرهن الخ) جعله مر تعليلاً لاعتبار
الاذن وعلى اعتبار مضي الزمن قوله لانه لو لم يكن في يده لكان الزوم متوقفاً على هذا الزمان وعلى القبض
لكنه سقط القبض امانة لزوم السيد مقام ابتداءه فبقى اعتبار الزمن (قوله ويرثه عن ضمان يد) المضمون
ضمان يده هو المقصوب والمستعار والمستأجر والمقبوض بالشراء الفاسد وما عدا هذه الاربعة فضماته ضمان

قبل قبضه من ضمان البائع
(ياذن) من الراهن (أو
اقباض) منه من زيادتي
ومعلوم ان محصل ذلك اذا لم
يعرض مانع فلو اذن أو
أقبض فحق أو أئتمنى عليه لم
يجز قبضه والازوم انما هو في
حق الراهن والقبض والاذن
أو الاقباض انما يكون (من
يصح عقده) للراهن فلا يصح
شي من ضمان غيره كصبي
ومجنون ومجور وسفاه
(وله) أي للعائد (انابة غيره)
فيه كالعقد (لا) انابة (مقبض)
من راهن أو نائبه لئلا يؤدي
الى اتحاد القابض والمقبض
فلو اذن الراهن لغيره في
القبض امتنعت انابته في
القبض بخلاف ما لو اذن له
في الرهن فقط فتجب يرى
بالمقبض أولى من تعبيره
بالراهن (و) لا انابة (رقيقه)
أي المقبض ولو كان رقيقه
مأذوناً له لان يده كسيدة
(الامكانه) فتصح انابته
لاستقلاله باليد والتصرف
كالاجنبي ومثله مبعوض بينه
وبين سيده مهايأة ووقعت
الانابة في نوبته (ولا يلزم رهن
ما يدعيه غيره منه) كمودع
ومعصوب ومعار (الاب قبضه)
زمن امكان قبضه أي
المرهون (واذنه) أي الراهن
(فيه) أي في قبضه لان اليد
كانت عن غير جهة الرهن ولم
يقع تعرض للمقبض عنه

والمراد بمضي ذلك مضي من الاذن (ويرثه عن ضمان يده اياه لا رهنه) لان الايداع ائتمان يثاق الضمان والارتهان توثق لا يثاقه عقد

عقد فهو بالمقابل الشرعي اه شخنا ح ف ويجوز للمستعير الانتفاع بالمستعار الذي رهنه لبقاء الاعارة فان رجح المعير عليه فيه امتنع عليه ذلك وللغاصب اجبار الرهن على ايقاع يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يسترده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع الى السلطة كم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو ما ذوته ويرده اليه ولو قال له القاضى أفرأتك واستأمتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق برى وليس للرهن اجباره على رد المرهون اليه ليقع يده عليه ثم يسترده منه المرتهن بحكم الرهن اذ لا غرض للرهن في براءة ذمة المرتهن ولو أفرأ الغاصب من ضمه ان المعضوب مع وجوده لم يبرأ اذا الاعيان لا يبرأ منها الا براء اسقاط مافى الذمة أو تخليكه وكذا ان أفرأه عن ضمان مائت في الذمة بعد تلفه لانه ابراء عمالم يثبت اه من شرح مر من عند قوله ويجوز للمستعير الخ اه (قوله قراضه) وقوله وتوكيله وظاهره ان تصرف في مال القراض أو قبضه او كل فيه برى لانه سلمه باذن مالكه وزالت عنه يده اه شرح مر (قوله وتوكيله) أى فاذا باعه برى من الضمان اه حل (قوله كهيئة مقبوضة) أى وكبيع واعتاق واصداق لزوال الملك اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكبيع خرج به العرض عليه فلا يكون رجوعا وظاهره ان البيع رجوع وان كان بشرط الخيار للبائع مع انه غير مزيل للملك مادام الخيار باقيا ومقتضى قوله لزوال الملك خلافه لكن الاول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار أثر من ترتبه على الهبة قبل القبض لان البيع بشرط الخيار آيل الى اللزوم بنفسه ولا كذلك الهبة وعليه فقول المصنف بتصرف زيل الملك معناه يرتب عليه زوال الملك أو تصرف هو سبب لزوال الملك اه (قوله لزوال محل الرهن) أى عن ملك الراهن (قوله وبرهن كذلك) اعاد الباء لتلايتهم انه مما يزيل الملك اه ع ش (قوله وتقييد هما بالقبض) هذا التقييد وقع في الاصل أيضا وفي شرح مر ما نصه وكلامه يقتضى ان الهبة والرهن بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نقل السبكي وغيره عن النص انه رجوع وهو المعتمد وقال الاذرى انه الصواب فكلام المصنف تمثيل اه (قوله لتخرج الربيع) أى استنباطه من نص الشافعي في باب الهبة وأشار ابن السبكي الى ضابط التخرج بقوله وان لم يعرف للمجهول قول في المسئلة لكن في نظائرها فهو قوله المخرج فيها على الاصح اه وحاصله كما أوضحه شارحه وخواشيه أن يكون هناك مسئلتان متشابهان فينص المجتهد في كل حكم غير مانص عليه في الاخرى فيخرج الاصحاب في كل منهما قولاً آخر استنباطاً له من المنصوص في الاخرى وهناك نص الشافعي في الرجوع عن الرهن لهبة أو رهن على انه يحصل الرجوع بهما ولو بلا قبض ونص في نظيره هذه المسئلة وهو هبة الاصل لفرعه على انه لا يحصل الرجوع عنها بهبة أخرى أو رهن الا مع القبض فخرج الربيع في مسئلتنا للشافعي قولاً آخر وهو انه لا يحصل الرجوع بهما الا مع القبض استنباطاً من المنصوص في مسئلة الهبة ومقتضى الضابط أن الربيع خرج للشافعي في مسئلة الهبة قولاً بأنه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطاً مما هنا اه وعبارة شرح مر في باب الهبة يحصل الرجوع أى رجوع الاصل في هبته للفرع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكى أو نقضت الهبة لا يبيع وهو وقفه ووصيته بعد القبض واعتاق ووطئها الذي لم تحمل منه في الاصح لكامل ملك الفرع فلم يقو الفعل على ازالته به وبه فارق انقراض البيع فهما في زمن الخيار اذا ذهب الى مساوئنه له مقابل الاصح اما هبته قبل القبض فلا تؤثر رجوعاً قطعاً (قوله لم يوجد فيها قبول) بل مجرد الايجاب وهو فيها ضعيف لان صحته معلقة بالموت اه ايعاب اه شورى وقوله لان صحته معلقة بالموت أى من حيث ان صحته مشوقة على القبول والقبول لا يصح الا بعد الموت (قوله وكذا) أى ولو فاسدة اه شرح مر والفرق بين هذا وما تقدم فيما لو استتاب مكاتبه من استراط كونه مكاتباً كانه صحيحاً ان المذاق هذا على ما يشعر بالرجوع ونحوه على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت الكتابة صحيحة اه ع ش (قوله واحبال) أى ولو بادخال المولى ولو في الذر واطلق الاحبال وأراد به الجبل استعجالاً للمصنف في شغلته فحمل ما لو استند حلت منه المحترم أو علقت

فانه لو تعدى في المرهون صار
ضامنا مع بقاء الرهن بحاله
ولو تعدى في الوديعة ارتفع
كونها وديعة وفي معنى ارضائه
قراضه وتزوجه واجارته
وتوكيله وبراءة عن ضمانه
وتعيرى في هذه والتي قبلها
بما ذكر أعظم مما عبر به
(ويحصل رجوع) عن
الرهن (قبل قبضه بتصرف
زيل ملكا كهيئة مقبوضة)
لزوال محل الرهن (وبرهن
كذلك) أى مقبوض لثقل
حق الغير وتقييد هما
بالقبض هو ما حرم به الشيطان
وقضيه ان ذلك بدون قبض
لا يكون رجوعا وهو موافق
لتخرج الربيع لكن نقل
السبكي وغيره عن النص
والاصحاب انه رجوع
وصوبه الاذرى وهو الموافق
لنظيره في الوصية وعلى الاول
يفرق بينهما بان الوصية
لم يوجد فيها قبول فلم يعتبر
في الرجوع عنها القبض
بخلاف الرهن (وكذا وتدير
واحبال) لان مقصودها
العتق

عليه وبه اندفع ما قبل كان الاثر في التعبير بالحبيل اه ع ش على مر (قوله واحبال) أي منه أو من أصله
 وخرج بأصله فروعاً لأنه لا يشبهه في مال أصله يستحقها الاعفاف فوظفه زناً بخلاف عكسه اه من شرح مر
 وع ش عليه (قوله وهو مناف للرهن) أي مع ضعفه حيث لا يعدم القبض (قوله لا يوطء الخ) معنى كون هذه
 المذكوران لا يحصل بها الرجوع ان الرهن لا ينفك عن حبيل هو باق كقوله من المنهاج اه شيخنا (قوله لا يوطء)
 أي بلا احبال لأنه استخداً وقوله وتزوج أي لأنه لا يتعلق له بمورد الرهن بل رهن المزوج ابتداءً جازئاً سواء كان
 المزوج عبداً أو أمة ولا الاجارة وان حل الدين المرهون به قبل انقضائها اه شرح مر (قوله من رهن
 أو مرتهن) أي أو وكيلهما أو وكيل أحدهما اه شرح مر (قوله وجنونه وانغمائه) أي أو حجز عليه
 بفلس أو سقه اه شرح مر وع بارة حج في أول باب الحجر ومثله يعني النوم الانغماء فيها يظهر في امتناع
 التصرف في ماله لقرب زواله أيضاً أخذاً بما يأتي في النكاح أنه لا يزال الولاية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم
 رأيت المتولي والقفال الحقا بمجنون ويحرم به صاحب الأنوار والغزالي قال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق اه
 وهو كما قال المصنفات من نصريهم به في النكاح نعم ان حل الأول على من أنس من افاقته بقول الأطباء لم يعد
 انتهت وكتب على قوله ويحرم به صاحب الأنوار ص اه شوبري (قوله لان مصيره الى الزوم) كما في فتاوى
 القاضي لتعلق حق الغير به وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طرئاً به يطل الرهن وكل تصرف
 لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض الا الرهن والهبية من غير قبض اه شرح مر اه ع ش (قوله لان
 مصيره الى الزوم) قد يمنع هذا التعليق لان محل مبرور العقد الى الزوم ان يكون في العقود التي تلزم بنفسها
 بعد زوال المانع كالبيع بشرط الخيار فانه اذا انقضى الخيار لم يفسخ الرهن انما يلزم بالا قباض الا ان يقال
 هو بالنظر للغالب من ان الراهن اذا رهن الغالب عليه ان يقبض العين المرهونة اه ع ش على مر (قوله
 فيقوم في الموت وورثة الراهن الخ) وحيث لا يتقدم المرتهن به على الغرماء لان حقهم يتماثل بعين التركة بالموت
 كذا قال البلقي في وروبان المرتهن تعاقب حقه بالمرهون قبل الموت لجريان العقد اه حل (قوله فيقوم في الموت
 وورثة الراهن الخ) أي ولو كان الوارث علماً اه سم على حج أقول اطلاق كلامهم يشمل وهو ظاهر حيث رأى
 المصلحة في الاقباض وقول سم ولو علماً أي كظاهر بيت المال اه ع ش على مر (قوله من ينظر في أمر المجنون
 الخ) عبارة الروض وشرحه بل يعمل ولي المجنون والسفيه بالمصلحة فيختار ماله فعلة فان جن مثلاً الراهن وخشى
 الولي فبيع شرط فيه الرهن ان لم يسلمه وفي امضائه حفظ سلم الرهن فان لم يخش فسخته أو كان الخطأ فيه أو كان
 رهن تبرع لم يسلمه الا أن تكون ضرورة أو غبطة وان جن المرتهن قبض الولي الرهن فان لم يسلمه الراهن وكان
 مشروطاً في بيع فعل الاصلح من بيعه واجارة اه باختصار وفي هامش الحلبي ما نصه والمغني عليه لا يولي عليه من
 ينظر في أمره الا بعد مضي ثلاثة أيام من انغمائه وأما قبله فيتنظر زواله اه ولعل مثله في ذلك الآخر الذي
 لا إشارة له بمفهومه اه شيخنا ح ف (قوله وتخمر لعصير) لكن مادام خرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل
 لخارج من المالية فاذا تخلل عادت الرهنية ولو قبل القبض ومن ثم لو تخمر ثم تخلل قبضه خلا ولا يصح القبض في
 حال الحجرية فان فعل استأنف القبض بعد التخلل لفساد القبض الأول والمرتهن الخيار في بيع شرط فيه الرهن
 بانقلاب العصير خرا قبل القبض وان تخلل انقض الخلل عن العصير بخلاف انقلابه بعد القبض لأنه تخمر في يده
 وتخمر المبيع قبل قبضه كتخمر الرهن بعده في بطلان حكم العقد وعوده اذا عاد خلا لا في عدم ثبوت الخيار
 أيضاً ولو لمات المرهون فديع المالك أو غيره جلد لم يعد رهنه لان ماليته حدثت بالمعاليق ولا نظر لكون الخلل قد
 يحدث بها فإنه نادر ولو أعرض عنه المالك ملكه دايماً وخرج عن الرهن وعلم مما تقر رهنه رهن العصير
 مطلقاً وان كان قابلاً لتخمر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو أعرض عنه المالك أي قبل الديع

وهو مناف للرهن (لا يوطء
 وتزوج). لعدم منافتهما
 له (وموت عاقد) من رهن
 أو مرتهن (وجنونه)
 وانغمائه لان مصيره الى
 الزوم فلا يرتفع بذلك
 كالبيع في زمن الخيار
 فيقوم في الموت وورثة الراهن
 والمرتهن مقامهما في الاقباض
 والقبض وفي غيره من يتقار
 في أمر المجنون والمغني عليه
 (وتخمر) لعصير

وقضيه انه لو لم يعرض عنه لا يملكه الاخذ بالدفع ووجه بان اختصاص المالك به باق فاشبه ما لو عصب
اختصاصا و اراد التصرف فيه فانه يمتنع عليه لبقاء حق ذي اليد لكن قضية قوله فدفعه المالك أو غيره لم يعدرهنا
خلافه الا ان يقال لا يلزم من عدم عود الرهن ملك الدافع بل فعله ينزل منزلة فعل الراهن في بطلان الرهن به
وحصول المالك فيه للراهن لانه اثر اختصاصه (قوله كتحمره بعد قبضه) الكاف لقياسه بدليل الدافع وكونه
مفهومه وبالأولى مما هو لا ينافي انه مقيس عليه (قوله وابقا لريق) ظاهره وان ايس من عوده وينبغي في هذه
الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالتالف اه ع ش على مر (قوله
الحالاه بالتحمر) بجامع ان كلامهما انتهى الى حالة تمتع ابتداء الرهن فانه المحلى اه شورى وهذا الجامع
يقضى ان كلام التحمر والابقا يزيل الرهن كما علم من الضابط الذي ذكره ع ش مع ان الفرض انهما
لا يزيلانه فالاولى ان الجامع رجاء العود في كل (قوله وابقا لريق) أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الامساك في
بخله قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا اه شيخنا وقوله لا يراحم المرتن في
المصباح زحمته زحمتان باب نفع دفعته اه (قوله ولاوط) أي لبكر أو ثيب ومحل امتناعه اذا كان معسرا
فان كان موسرا جاز له الوط اه حل وخرج بالوط بقية التمتع فلا تحرم عليه كما جزم به الشيخ أبو حامد
وجماعتهم الراعي في الاستبراء وقال الروايات وغيره بحرمته أيضا خوفا لوطه وقد جمع الشيخ بينهما بحمل
الثاني على ما لو خاف الوط والاول على ما لو آمنه وهو ظاهر اه شرح مر (قوله كزويج) سواء العبد
والامة وخرج بالتزويج الرجعة قائمها تصح لتقدم حق الزوج اه حل (قوله أو يحل قبل انقضاء مدتها) كذا
أطلقه الجمهور وقضية كلام التهمة بطلان فيما جاوز المحل فقط تقريرا لا صفة واختاره جمع متأخرون
كالسبكي والأذري وقد يفرق بان الاجارة هنا لما وقعت بمجاوزة للمحل كانت بخلافه لما اذن له فيه شرعا فبطلت
من أصلها نظير ما مر فيما لو استعار شيئا لغيره به عشرة فرهقه بأكثره في اجارة ناظر الوقف بأز يد بمسارطة
الواقف وكتصرف الوكيل في أزيد مما اذن له فيه الموكل اه شرح مر (قوله فان كان الدين يحل به مددة
الاجارة) أي ولو احتمل ان احتمال قبلها وبسدها فلوفرص حلول الدين بموت الراهن مع بقاء الاجارة صبر
لانقضائها وقوله جازت الاجارة أي ان كان المستأجر عدلا أو رضى المرتن بيده اه حل (قوله جازت الاجارة)
فلوفرص حلول الدين قبل فراغها كان مان الراهن فالاصح انها تسبق بحالها وينتظر انقضاءها لان الشيء
يغتفر دوا ما يضارب مع الغرماء بدينه في الحال وبعد انقضاء ما يقتضي باقي دينه من الراهن اه شورى وأصله
في مر (قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرتن) أي وان لم يتقدم ايجاب الراهن اذن منه له به بخلاف
تصرف الوارث مع صاحب دين تعلق بالدين سبق ايجاب اذن منه فانه في الحقيقة في فصل التركة آخر الباب
وفرق فراجع اه شورى (قوله ويجوز التصرف المذكور) من جملة ذلك الرهن وحينئذ يصح مع غيره باذنه
ويكون فسحا للاول وأما مدته فلا يصح الا بعد دفع الاول لكن في شرح البهجة والرهن من المرتن جاز
ويكون فسحا للرهن وما تقدم من امتناع الرهن منه أي من المرتن يدين آخر صورته ان يرهقه به الموهون
مع بقاء وهيته بالاول أي بان صرح بذلك وحصل الصحة وكونه رهنا اذا أطلق أو صرح بانفساخ الاول لكن نقل
عن شيخنا ابن الرمي انه لا بد من التصريح بالفسخ اه حل وعبارة سم قوله ويجوز التصرف المذكور
مع المرتن لكن لا يجوز الرهن فيه الا بعد دفع الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا اه (قوله من هذه
التصرفات) أي المزيلة للملك أو المنقصة بقرينة تشبيه اه حل (قوله الاعتاق موسر) أي وقت الاعتاق
أو الايلاد وقوله وخرج بالموسر المعسر أي وقت الاعتاق أو الايلاد ولا يعتبر يساره بعدهما اه من الحلبي
والاقدام عليه جائز كما صرح به مر في شرحه وانظر هل مثله اقدام الموسر على الوط لان غايته الاحبال
واحباله نافذ كاعتاقه يظهر الا ان نعم وحينئذ يصح قوله لا يجوز الوط خوفا للاحبال الخ في المعسر اه

كتحمره بعد قبضه المفهوم
بالاولى ولان حكم الرهن
وان ارتفع بالتحمر عاد
بانه لا يجر خلا (واباق)
لريق الحاقه بالتحمر
(وليس لراهن قبض رهن)
لئلا يراحم المرتن (و) لا
(وط) لخوف الاحبال فحين
تجبل وحسما للباب في
غيرها (و) لا (تصرف يزيل
ملكه) كوقف لانه يزيل
الرهن (أو ينقصه كزويج)
وكاجارة والدين حال أو يحل
قبل انقضاء مدتها لان ذلك
ينقص القيمة ويقال
الرغبة فيه فان كان الدين يحل
بعد مددة الاجارة أو مع
فراغها جازت الاجارة
ويجوز التصرف المذكور
مع المرتن ومع غيره باذنه
كسبياني (ولا ينفذ) بمجة
شي من هذه التصرفات
لضر المرتن به (الاعتاق
موسر واولاده) فينفذان
تسليمهما بسراية اعتاق
أحد الشريكين نصيبه الى
نصيب الآخر

سم وقد يفرق بين الحرية تاجزة في العتق فتقوى نظر الشارع اليها ولا كذلك الاحبال فانه من منظور قد لا يحصل ويؤيد ان العتق التاجز هو المنظور اليه انه لو باع العبد بشرط اعتاقه متجزا صح أو غيره متجزا كاعتاقه عند المبيع اه ع ش (قوله لقوة العتق حالا) اه لقوله تشبها ولما ورد على هذه العلة احبال المهر فقتضاها انه ينفذ ايضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة الخ اه (قوله نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيبه) لانه ان وقع بسؤال الغير وكان بعوض كان بيعا والا كان هبة وهو ممنوع منهما فان كان الغير هو المرتهن جاز لان ما ذكرنا من معه وينفذ عن كفارته اه حل (قوله الموسر بقيمة المرهون) هكذا في شرح م ر ثم قال بل بحث البلقيني اعتبارا يساويه بأقل الامر من من قيمة المرهون ومن قدر الدين وهو كما قال الزركشي التحقيق وكتب عليه ع ش قوله وهو كما قال الزركشي التحقيق ظاهره وان كان الدين مؤجلا وله وجه ظاهر واعتبر حج في المؤجل القيمة مطلقا وفي كلام شيخنا زى ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان رهن مؤجل اعتبرت قيمته أو بحال اعتبر أقل الامر من وفي آخر قال المعتبر أقل الامر من مطلقا اه والاطلاق هو المعتمد (قوله الموسر بقيمة المرهون) فاضلا عن كفارة يومه وليت فيه ما يظهر ويحتمل خلافاه فليجروا وكتب عليه ويظهر ضبطه بساره أيضا هنا بما في سرية العتق اه ايعاب وضبطا اليسار ثم عفا في الفطرة اه شويري وفي قول على الجلال والمراد به من ملك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك للمعاس اه (قوله نفذ فيما يسر بقيمة) هذا يجري في العتق والايلاد فينفذ الايلاد في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الاخر يباع في الدين اه شيخنا (قوله وتكون رهنا مكانه بغير عقد الخ) عبر هنا بالاضار ع وفيما يأتي في قوله غرم قيمته او كانت رهنا مكانه بالمضى اه لان ما يأتي تحقق في وجوب القيمة عليه بموت الامة وأما هنا فالاحبال بمجرد لا يستلزم كونها رهنا لجواز عروض ما يقتضي عدم بيع الامة بعد حياها وبيان ما يقتضي فساد العتق فناسب التعبير فيه بالمستقبل المحتمل لعدم الوقوع اه ع ش وله ان يؤيدها عن الدين وان لم يحصل ان لم يكن للمرتهن غرض في الامتناع وله ان يجعلها رهنا اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم الخ) ولا يضري كون القيمة قبل الغرم دينما تقدم من امتناع رهن الدين لان الدين انما يمنع رهنه ابتداء وفائدة ذلك تقديم المرتهن بذلك على الغرماء وعلى مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم بأنهم رهنة الخ) هو ظاهر في المعين عليه وهو الجاني فان من فوائده انه لا يصح ابراء الراهن منه نظر الحق المرتهن واما الحكم على قيمة العتق في ذمة الراهن بالرهن فلم تظهر له فائدة اذا الحق لم يتعلق بعين من اعيان ماله حتى تكون رهنة ويستوفي منها عذرا الوفاء ويقدم المرتهن بها عند تراحم الغرماء وقد يقال ان من فوائده انه اذا مات الراهن يقدم المرتهن على غيره من الغرماء بالقيمة أيضا فليراجع اه ع ش على م ر (قولا كالارش في ذمة الجاني) أي فيما لو جنى على العبد المرهون كلسا في الفصل الا في قوله ولو تلف مرهون قبله ولو قبل قبضه رهن اذ لا يظهر فرق بين قيمة العتق وقيمة الجاني عليه ولا بد من قصد دفعه عن ذمة الغرم فلو دفعه ثم ادعى ان ذلك ايداع صدق بيمينه اه حل (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) فلو اؤدها حيث تذاو به فهل نقول يثبت ايلاد الاب لانه ما جاز ولا حتى لو أبرأ المرتهن الولد تيمنا ان ايلاده هو الثابت والذي يتجه وفاما ما أجاب به بعضهم الاول لما تقدم ويكون الايلاد بمثابة خروجها عن ملك الولد حتى لو فرض السبابة لم تؤثر لا انتقال عن ملكه ويحتمل ان يحكم باستيلاد الاب الا ان ثم اذا حضر رفع المانع يبين ضمانه ويعود ايلاد الابن فليجروا كاتبه اه شويري (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) ظاهره وان جرت له الوطء لحرق الزنا وهو ظاهر وفي سم على حج نفوذ الايلاد والظاهر عدم النفوذ لان في النفوذ تعلق الحق المرتهن فليتأمل اه ع ش (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) هل ولو أسير بعد ذلك ظاهر كلامهم الا في نعم وهو واضح لانه أولى مما لو ملكها بعد بيعها في الدين اه حل (قوله والولد حر نسيب) أي وان لم ينفذ استيلاد أمه لانها عتقت به في ملكه اه حج فقوله من وطء

لقوة العتق حالا أو ما لامع
ببقاء حق الوثيقة بغرم القيمة
كما يأتي نعم لا ينفذ اعتاقه عن
كفارة غيبه والمراد بالموسر
الموسر بقيمة المرهون فان
أسير ببعضها نفذ فيما أسير
بقيته (ويغرم قيمته وقت
اعتاقه واحباله) وتكون
(رهنا) مكانه بغير عقد
لقيامها مقامه وقبل الغرم
ينبغي ان يحكم بأنهم رهنة
كالارش في ذمة الجاني
ويخرج بالموسر المعسر
فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد
وذكر الغرم في الايلاد من
زيادتي (والولد) الحاصل
من وطء الراهن (حر)
نسب ولا يغرم قيمته ولا حد
ولاهم عليه

الراهن أى ولو معسرا (قوله لكن يغرر ارش البكارة) استدراك على قوله ولا مهر عليه ونبه عليه مع انه داخل في القيمة لانه يغرر قيمة بكر لثلاثتهم سقوطه أو يقال هو راجع للمعسر فقط وعليه فائدته ظاهرة لانه يتوهم من عدم نفوذ ايلاده عدم غرم ارش البكارة فنبه على انه يغرر بها اه شيخنا (قوله ارش البكارة) أى ما نقص من قيمتها بكرا اه عزيرى (قوله واذا لم ينفذ) أى لكون كل من المعتق والمجمل معسرا الاول وقت الاعتاق والثانى وقت الوطء الذى منه الاحبال وظاهر كلامه الا ترى انه لو أبسر بعد ذلك لا ينفذ الايلاذ الا ان انفك الرهن بغير بيع اه حل (قوله والايلاد فعل لا يمكن رده) بدليل نفوذ من السفه والمجنون دون اعتاقهما اه حل (قوله فان انفك يبيع الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشبيع رعاية لحق الايلاد بخلاف غيرها من الاعيان المرهونة بل يباع كله دفعا للضرورة عن المال لكن لا يباع ثمنه من المستولدة الا بعد وضع ولدها اذ هي حامل بحربل وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد من يستغنى بها عنها لئلا يسافر بها المشتري فمالك ولدها وقياس ما مر في اجازتها ان المرتهن ان يضارب مع الغرماء في مدة الصبر فان استغفرها الدين أو عدم مشترى البعض بيعت كلها بعدما ذكر الحاجة اليه في الاولى والضرورة في الثانية واذا بيع بعض أو كلها عند وجود مرضعة فلا يبالى بالتفريق بينها وبين الولد لانه حر وليس للراهن ان يبيعها المرتهن بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة ولو مات الراهن قبل بيعها فان ابرأ المرتهن من الدين أو تبرع أجنبي بادائه اعتقت وان لم يتفق ذلك فهل نقول هي موروثة أو الامر فيها موقوف أو نقول لاميراث ظاهر انما اذا بيعت ثبت الميراث تحتتمل آراء أقربها الاخير فلما كتبت بعد موت المستولد وقبل بيعها فان ابرأ المرتهن أو تبرع أجنبي فكسبها لها وان بيعت تبين ان الكسب للوارث خاصة اه شرح مر (قوله الا ان ملك الامة) أى فانه ينفذ ايلاذها من الاكثانية تبين من حقها بالعاق لانا حكمنا بفسخ بيعها وينبئ على ذلك اكسابها ورق أولادها الخاصة لانه من نسكاح أو زنا اه ع ش على مر فلو ملك بعضها وهو موسر هل يسرى الايلاد أو لا قال شيخنا ينبغي ان يسرى اه حل (قوله وهو معسر حال الايلاد) قيد به لانه لو كان موسرا حينئذ لكانت تعتق لمجرد الايلاد ويغرر القيمة ولا يتوقف على الولادة وعبرة سم قوله وهو معسر حال الايلاد كان التشبيد بذلك لان الموسر يلزمه قيمتها بمجرد الاحبال من غير توقف على موت بالولادة انتهت (قوله غرم قيمتها) أى اذا كانت متساوية للدين أو أقل والا فلا يغرر الا قدر الدين اه شيخنا ح ف (قوله لانه تسبب في اهلا كلها بالا حبال بغير اعتاق) وموت أمة الغير بالولادة عن وطء شبهة بوجوب قيمتها لله المذكورة لا من وطء زنا ولو باكره لانها لا تضاف الى وطنه اذا شرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي ذلك ما سيأتى في الغصب ان الغاصب لو أحبل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالكها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عابها بحيث دخلت في ضمانه ولو وطئ حرة بشبهة فماتت بالولادة لم يجب عليه ديته لان الوطء سبب ضعيف وانما أوجبنا الضمان في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والى المذمة من آثاره وأدمنه اليد والاستيلاء والحرية لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه في موت زوجته أمة غائبة أو حرة بالولادة لتولده من مستحق اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا شئ عليه في موت زوجته انى قوله بالولادة خرج بهما لو كان الموت به نفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت أمة وديته اذية تخفى ان كانت حرة وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتألم منه واذا اختلف الواطئ والوارث في ذلك فالصدق الواطئ لان الاصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه (قوله بصفة فوجدت) أى سواء كان التعليق قبل الرهن بان عاق بصفة يعلم بحلول الدين قبلها واتفق انه لم يبيع ووجدت المصفة قبل انعكالك الرهن أم كان بعده اه ع ش (قوله فينفذ العتق من الموسر) ولا ينفذ من المعسر وان وجدت ثانيا بعد الفك لا تحلل التعليق أو لا من غير تأثير اه سم (قوله ويرتب عليه ما مر فيه) أى من غرم قيمته وقت اعتاقه ويصير رهنا اه حل (قوله اذ لا يظال بذلك حق المرتهن) أى لا يحصل به فوائد

لكن يغرر ارش البكارة
ويكون رهنا (واذا لم ينفذ)
أى الاعتاق والايلاد
(فانفك) الرهن من غير بيع
(نفذ الايلاد) لا الاعتاق
لان الاعتاق قول يقتضى
العتق في الحال فاذا ردنا
والايلاد فعل لا يمكن رده
وانما يمنع حكمه في الحال
لحق الغير فاذا زال الحق ثبت
حكمه فان انفك يبيع لم
ينفذ الايلاد الا ان ملك الامة
(فلومات بالولادة) وهو
معسر حال الايلاد ثم أبسر
(غرم قيمتها) وقت الاحبال
وكانت (رهنا) مكانه لانه
تسبب في اهلا كلها بالا حبال
بغير اعتاق (ولو علق) عتق
المرهون (بصفة فوجدت
قبل الفك) للرهن (فكا عتاق)
قيمة فذ العتق من الموسر
ويرتب عليه ما مر فيه لان
التعليق مع وجود المصفة
كالتجيز (والا) بان وجدت
بعد الفك أو معه وهو من
زيادى (نفذ) العتق من
موسر وغيره اذ لا يظال
بذلك حق المرتهن (وله)
أى للراهن (اتفاج)
بالمهون

(لا ينقصه كركوب وسكنى)

نحوه البخارى الظاهر بركب

ينقصه اذا كان مرهونا

(للبناء وغرس) لانهما

ينقصان قيمة الارض نعم

لو كان الدين مؤجلا وقال

انا اقلع عند الاجل فله ذلك

وحكم البناء والغرس مع

ما قبلهما وان علم بماسر

اعيد ليبنى عليه ما ابنى فان

فعل ذلك (لم يقلع قبل حلول)

لاجل (بل) يقلع (بعده ان

لم تف الارض) أى قيمتها

(بالدين وزادت به) أى يقلع

ذلك ولم يأذن الرهن في بيعه

مع الارض ولم يحجر عليه

لتعلق حق المرتهن بالارض

فأرغسه فان وقت الارض

بالدين أو لم ترد بالقلع أو أذن

الرهن فيه اذ كرا وحجر عليه

لم يقلع بل يباع مع الارض

ويوزع الثمن عليهما

وتحسب النقص على

البناء والغراس (ثم ان

أمكن بلا استرداد) للمرهن

(انتفاع بربه) الرهن منه

يكن يكون عبداً يخط

وأراد منه الخياطة (لم يسترد)

لان اليد للمرتهن كاسيأتى

وقولى بربه من زيادتي

(والا) أى وان لم يمكن

الانتفاع به بلا استرداد

(فبسترده) كان يكون دارا

مستكها أو دابة تركها أو

عبداً يخدمه ويراد الدابة

والعبد الى المرتهن لئلا

ويشرط استرداده الامة آمن

عشائرها ككونه محرماً لها

أهـ

حق المرتهن لاستيفائه له قبل العتق أو ماله عـ شـ (قوله لا ينقصه) الا فصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم
 ينقصكم شيئا ويجوز تشديدها هـ شرح مـر (قوله كركوب وسكنى) أى فى البلد لا امتناع الغربة الا باذن أو
 لضرورة كتهب أهـ زى أهـ عـ شـ (قوله كركوب وسكنى) أى باستخدام ولو لامة لكن قال فى الكفاية
 اذ امتنعنا الوطء فليس له استخدامهما احذر امنه ويساعده قول الروى بانى يمنع من الخلوة بها وحينئذ فيستثنى من
 اطلاق المصنف هذا الوجه بخلافه الا ان يحمل على ما اذا غلب على الظن وقوع الوطء بسببه وكانرا على على
 أننى مرهون فيحمل الدين قبل ظهور رجلها أو تاد قبل حلوله بخلاف ما اذا كان يحل قبل ولادتها وبعد ظهور
 جهها فليس له الاتراء عليها لا امتناع بيها دون حملها لانه غير مرهون أهـ شرح مـر (قوله اذا كان مرهونا)
 انظروا وجه التقييد به أهـ شورى وأجيب بأن التقييد به لانه المتوهم (قوله لا بناء الخ) بحث الاذرى استثناء بناء
 خفيف على وجه الارض بالبن كظلة الناطور لانه يرال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به وله زراعة ما يدرك
 قبل حلول الدين أو ماله كبايحه الشيخ ان لم ينقص الزرع الارض قيمة اذ لا ضرر على المرتهن فاذا حل الدين قبل
 ادراكه لمعارض تركه الى الادراك أهـ شرح مـر (قوله لا بناء وغرس) بالرفع أخذته من ضبطه بالقلم أهـ
 شورى (قوله لانهم ما ينقصان قيمة الارض) قضية امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض مع النقص بقدر الدين
 ولو اعتبر نقص يؤدي الى تفويت حق المرتهن لم يكن بعيدا أهـ عـ شـ على مـر (قوله فله ذلك) أى مالم يكن
 القلع ينقص الارض أهـ مـر وظاهره وان قل النقص بحيث لا يفتو حقا على المرتهن ولرا اعتبر نقص يؤدي
 الى تفويت حق على المرتهن لم يبعد أهـ عـ شـ (قوله وان علم بماسر) أى فى قوله وليس لرهن مقبض رهن
 ولاوطء ولا تصرف بزيل ملكا أو ينقصه أهـ حل وحكم البناء والغراس علم من منطوق قوله السابق
 أو ينقصه كزويج وحكم الر كوكب والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله ليبنى عليه) أى على حكم
 البناء والغراس وحده لا عليه مع ما قبله كاهو ظاهر العبارة اذا ما قبله لا تدخل له فى بناء ما يأتى فاسم الاشارة فى قوله
 فان فعل ذلك راجع للبناء والغراس ويمكن ان يقال ان قوله وله انتفاع لا ينقصه الخ توطئة لقوله الا أنى ثم ان
 أمكن بلا استرداد الخ فيكون مبنيا على ما هنا فعلى هذا يكون الضمير فى قوله ليبنى عليه أى الحكم المذكور
 بقسميه أى حكم البناء والغراس وحكم غيرهما ويكون قوله ما يأتى موزعا على الحكمين (قوله ان لم تألف
 الارض بالدين) فى المختار وفى الشئبقى بالكسر وفيما على فعول أى تم وكبر (قوله أو يحجر عليه) أى بفلس كما فى
 شرح الروض وقوله بل يباع أى كما فى رهن الام دون ولها أهـ عميرة أهـ سم (قوله بل يباع مع الارض
 ويوزع الخ) راجع للاخيرتين وأما الاوليان فتباع الارض فيهما وحدها وقوله ويحسب النقص الخ راجع
 للثالثة فقط وأما الرابعة فتحسب عليهما أهـ شيخنا وقرره العزيزى وأصله فى الشورى وهكذا فى شرح
 مـر وعبارته بل يباع مع الارض فى الاخيرتين ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص فى الثالثة على الزرع
 أو البناء أو الغراس أهـ وكتب عليه الرشيدى قوله فى الثالثة أى وكذا فى الرابعة كما فى كلام الشيخين (قوله
 ويحسب النقص على البناء والغراس) وصورته ان تقوم الارض خالية عن البناء والغراس ثم تقوم معهما ثانيا
 مع قطع النظر عن قيمتهما فلو كان قيمة الارض خالية عشر من مثلا ومع البناء والغراس مع قطع النظر عن
 قيمتهما خمسة عشر ثم يباعا بثلثين مثلاً فالذى يخص الارض الثلثان والبناء مع الغراس الثلث هذا ان
 حسب على البناء والغراس دون الارض فلو حسب عليهما لكان يخص الارض النصف وهما النصف أهـ
 شيخنا (قوله ثم ان أمكن بلا استرداد انتفاع بربه الخ) يظهر انه لو كان له حرف لا يمكنه بيد المرتهن الا أدناها جاز
 له زرع لاستيفاء أعلاها أهـ فتح الجواد وظاهره انه لو أمكنه أعلاها عند المرتهن لا يحجب لأدناها عنده أهـ
 شورى (قوله فبسترده) واذا تلف فى يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الروى فى البحر فتاوى وروى على
 المرتهن فالصواب انه لا يقبل كالمترتهن لا يقبل دعواه الرديئيه مع ان الرهن اتتمه باختياره فكيف يمكن ان

يكون الرهن على العكس مع ان المرتهن يجبر على الدفع اليه شرعا اه شرح مر (قوله والا فاسترد) أي وقت الانتفاع وافهم التقييد بوقت الانتفاع ان ما يدوم استيفاء منافع عند الرهن لا يردده مطلقا وان غيره يردده عند فراغه فيرد الخادم والركوب المنتفع من ماله في الوقت الذي جرت العادة بالراحة فيه لا وقت القيولة في الصيف لما فيه من المشقة الظاهرة ويرد ما ينتفع به ليلا كالخارس منهارا وفارق هذا المحبوس بالثمن فان يد البائع لا تزال عنه لاستيفاء منافعه بل يكتسب في يده للمشتري بأن ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الرهن اه شرح مر (قوله وله أهل) أي حليلة وهل مثل ذلك محرمه أخذها بما يأتي بعد اه حل وعبرة مر في شرحه أو ثقة عنده نحو حليلة يؤمن معها منه عليها اه فالمراد حيلة بذال أهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) قال الشيخان شاهدين قال في المطالب أورجلا وامرأتين لانه في المال قال في شرح الروض وقياسه الاكتفاء بواحد مع اليمين اه والمعتمد انه يكفي الاشهاد مرة الا أن يكون بارز العدة فلا اشهاد مطلقا مر ثم قال بعد ذلك ان المرتهن طالب الاشهاد كل مرة الا أن يكون الرهن ظاهر العدة فلا اشهاد عليه ولا مرة اه سم (قوله ويشهد) أي لئلا يجعد الرهن وقوله ان اتهمه أي في انه أخذ له للانتفاع اه شرح مر (قوله شاهدين) أي أورجلا وامرأتين كفي المطالب لانه في المال وقياسه الاكتفاء بواحد ليعاف معه وان وثقه لاظهار العدة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه اه شرح مر (قوله في كل استرداد) لكن وجوب في المرة الاولى وجواز في غيرها من المرات ومعنى الوجوب ان له الامتناع من تسليمه حتى يشهد ومعنى الجواز انه ليس له الامتناع من تسليمه بل ان صادف شهودا عند التسليم سلم واشهد والاسلمه فها عليه اه حلبي بالمعنى (قوله ان اتهمه) نعم ان كان مشهورا بالخيانة لم يلزم رده له وان أشهد لانه ربما تحيل في اتلافه بل يرد لعدل فله شيئا مر اه قل على الجلال (قوله وله باذن مرتهن مامنعاه) من جنس ذلك الرهن فيجوزون ينفذون يكون فسخا لا لأول ان كان الرهن من غيره فان كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل ومتى تصرف باعتاق أو نحوه وادعى الاذن وأنكره المرتهن صدق المرتهن بهينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل حلف الرهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الرهن وكان التصرف بالعق أو الايلا حلف العتيق والمستولاة لانهما يشتركان الحق لانفسهما بخلافه في نكول المفلس أو وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يشتركون الحق للمفلس أولا اه شرح مر (قوله وبطل الرهن) أي بالولادة لا بمجرد الاحبال لان الحمل غير محقق وحيث لا يشكل امتناع وطء من حبلت مرة ثانية بغير اذن المرتهن فيقال كيف يتوقف الوطء على الاذن مع بطلان الرهن لان هذا الاشكال لا يأتي الا اذا قلنا بطلان الرهن بمجرد الاحبال تأمل اه حل (قوله وبطل الرهن) أي بذلك وان رد الرهن الاذن على الراجعة كان الاباحة لا ترد بالرد بخلاف الوكالة لانها عقد اه فتح الجواد اه شورى (قوله لا يبيع بشرط فجيل الخ) وأفهم قوله بشرط انه لا بد من لفظ الشرط أي أو ما يوردي معناه كقوله ان تحبل فلا أثر لثمنه ولا نحو اذنتك في بيعه لتجيب ل أي الا ان نوى به الشرط على الراجعة اه فتح الجواد اه شورى (قوله ووجه وفساد الشرط الخ) وجه التبري ان قضية هذه العلة انه لو عين الثمن صرح والظاهر عدم الفرق ولهذا علة في الابانة بانه كالمو شرط ان يرهن عنده عينا أخرى وهي علة صحيحة فله شيئا في شرحه اه شورى (قوله قبل تصرف واهن) وكذا مع بقاء حقه اه فتح الجواد اه شورى (قوله وبوطء بلا احبال) معطوف على قوله بهينة أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطء بلا احبال ولعل معنى الرجوع ان له ان يمتنع من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحمل فليتأمل

(فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) أي وما يتبعه من نحو توافقه ما على وضعه عند ثالث وييمان ان فاسد العقود كصحتها اه ع ش على مر وفي الحقيقة الترجمة لا تنزل الا على قوله اذا نزم فالبعد للمرتهن غالبا

وله أهل (ويشهد) عليه المرتهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين في كل استرداد (ان اتهمه) فان وثقه فلا حاجة الى الاشهاد (وله باذن مرتهن مامنعاه) من تصرف وانتفاع فجيل الوطء فان لم يحل فالرهن بحاله وان أحبل أو أعتق أو باع نفذت وبطل الرهن (لا يبيعه بشرط تجبيل مؤجل) من ثمنه وعليه اقتصر الاصل أو غيره (أو) بشرط (رهن ثمنه) وان كان الدين جالا فلا يبيع البيع لقساد الاذن بفساد الشرط ووجهوا فساد الشرط في الثانية بحاله الثمن عند الاذن (وله) أي للمرتهن (رجوع) عن الاذن (قبل تصرف رهن) كالمو كل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع أيضا بعد تصرفه بهينة أو رهن بلا قبض وبوطء بلا احبال (فان تصرف بعده) أي بعد رجوعه ولو جاهلا به (لغا) تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله (فصل) فيما يترتب على لزوم الرهن

فما عدا هذه المسئلة من مسائل الفصل كما زائد على الترجمة (قوله إذا أزم الرهن) أي باقباض أو قبضه باذن
 الراهن اه حل (قوله فاليد للمرتهن) أي اليد الحسية أي كونه في حيزه وحوزته وفي بيته مثلاً وحاصل ما أخرجه
 بقوله غالباً مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والسلاح والأمانة والمرهون من حيث هو حالة الاسترداد على
 التفصيل المذكور في الخمسة فاليد الحسية عليه فيها الغير المرتهن على التفصيل المذكور ولو كانت اليد على
 الشريعة أي كونه في ساطنته وفي ولايته بحيث يمنع على الراهن التصرف فيه بما يزيل الملك أو ينقصه بغير إذن
 المرتهن لم يخرج للتقييد بغيره إلا بالان اليد الشرعية على المرهون للمرتهن دائماً حتى في الصور الخمسة المذكورة وقوله
 لأنها الركن الأعظم في التوثيق هذا التعبير يقتضي أن هناك يدين في كل واحدة منهما صلاحية للتوثيق ويد
 المرتهن أعظم فيهما من الأخرى ولعل المراد بالأخرى بد ثالث بوضع عنده الرهن كما يأتي في قوله ولها شرط وضعه
 عند ثالث أو اثنين وهذه اليد الصالحة للتوثيق وهي ركن فيه كبند المرتهن لكن يد المرتهن هي الركن الأعظم في
 التوثيق وليس المراد باليد الأخرى يد الراهن لأنها تنافي التوثيق فليست ركناً (قوله فاليد للمرتهن) يخرج به
 وارثه فليس على الراهن الرضا ببدنه وإن ساواه في العدالة اه شوبري (قوله فيوضع عنده من له ملكه)
 مقتضى صنيعة أن كلام من المصحف والمسلم والسلاح يسلم لمن ليس له ملكه ثم ينزع منه ويجعل تحت يده من له ملك
 ذلك وفي كلام حج أن من ليس له ملك ذلك يوكل في قبضه من له ملك ذلك وتقديم أن في المصحف يتعين التوكيل
 دون المسلم والسلاح والظاهر أن المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه ملكه ويجوز
 للمحدث مسه ككتب العلم الشرعي المشتملة على شيء من القرآن وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه وهل المراد من
 يصلح له ملكه أو من يصح أن يملكه يخرج من أقرب بحرية الرقيق أو وقفه أو وقف المصحف اه حل وتقدم
 في كتاب البيع عن شرح حر أن المراد بالمصحف الذي لا يصح أن يملكه الكافر ما فيه قرآن وإن قل ولو سرقا
 أن قصده من القرآن ولو كان في ضمن نحو تفسير وعلم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لا وجه لهذا التردد بل
 المراد به من يصلح له ملكه جزماً ولو أقرب بحرية الرقيق أو شهد به لأنه لا يعتق عليه بوضع يده عليه من غير ملك تأمل
 (قوله فإن كانت صغيرة لا تشتهى) هذا الشق من التردد ليس خارجاً بالقياس المذكور وإنما ذكره لضرورة
 التقسيم وإنما الخارج هو الشق الثاني كما لا يخفى وهو قوله والافعه محرم الخ (قوله فإن كانت صغيرة لا تشتهى)
 لو كان الدين لا يحل حتى تشتهى فيجوز أن يقال بمنع وضعها عنده ابتداءً ويحتمل أن يقال بوضع الدين
 تشتهى فتؤخذ منه اه طقمي اه شوبري وهذا الثاني هو المعتمد اه شيخنا وفي عرش على حر فلو
 صار ابنة صغيرة تشتهى نفلت وجعلت عند عدل برضاها فإن تنازعوا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله
 ما لو ماتت حليته أو محرمة أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك مفسد وقضيه أنه مفسد لا بد وهو
 ظاهر لأنه شرط خلاف مقتضاه (قوله من امرأة) بيان للثقة ويرد عليه أن من يمانية ولا يستفاد منها أنه
 يشترط في المرأة وما بعدها العدالة لأن ما بعد من البيانية مفسر لما قبلها والمعنى عليه أن الثقة هي المرأة وما
 بعدها سواء كان كل منهما عدلاً أو فاسقاً ويمكن جعل من حلاله من الثقة يعني أنه يشترط في الثقة كونه امرأة
 أو مسوياً أو أجنبياً عنده من ذكر فلا يكفي أجنبي عدل ليس عنده من ذكر من الحليلة وما بعدها ثم ما ذكر
 يقتضي أن حليلة الأجنبي ومحرمة لا يشترط فيها العدالة ويوجه بان الحليلة تغار على حليلها والمحرمة يستغنى
 منها ما كثر فيهم ولو فاسقين اه عرش (قوله أو امرأتان ثقتان) هلا كثر في بواحدة لا تنفع المرهونة
 تجوز الخلوة بهما أو ما سمة الخلوة قبل المرهونة فأمر آخر لا يتعلق بالرهن ثم رأيت حر قال يكفي واحدة
 اه سم وخالف حج قال عرش والأقرب ما قاله حج لأن مدة الرهن قد تطول وذلك يؤدي إلى اشتغال
 المرأة الثانية في بعض الأزمنة فتحصل خلوة المرتهن بالامة اه بحر ورفه (قوله أو ثقة ثقتان) لعل المراد بالثقة
 هنا العفيف عن الزنا اه حل (قوله واغتني كالأمة) أي فيما قبل الإغنياء بعدها أو حيث لا يظهر الاستدراك

(إذا أزم) الرهن (فاليد) في
 المرهون (للمرتهن) لأنها
 الركن الأعظم في التوثيق
 وخارج بزيادتي (غالباً) مالو
 رهن رقيقاً مسلماً أو مصحفاً
 من كافر أو سلاحاً من حربي
 فيوضع عنده من له ملكه وما
 لو رهن أمة فإن كانت صغيرة
 لا تشتهى أو كان المرتهن
 محرماً أو ثقتان من امرأة أو
 مسوياً أو من أجنبي عنده
 حليلته أو محرمة أو امرأتان
 ثقتان وضعت عنده والا
 فعند محرم لها أو ثقة ممن مر
 واغتني كالأمة

لكن لا يوضع عند امرأة

أجنبية وتقدم ان اليد
تزال لا انتفاع (ولهما)
أي الراهن والمرتهن (شرط
وضعه) أي المرهون (عند
ثالث أو اثنين) مثلان
كلاهما قد لا يتق
بالآخر وكما يتولى الواحد
الحفظ يتولى القبض أيضا
كما اقتضاه كلام ابن الرقعة
(ولا يفرد) في صورة الاثنين
(أحدهما يحفظه)
كنظيره في الوكالة والوصية
فيجعله في حرز لهما فان
انفرد أحدهما بحفظه
ضمن نصفه أو سلم أحدهما
إلى الآخر ضمنا مع النصف
(الاباذن) من العاقدين
فيجوز الانفرد وتعبير
كالرخصة وأصلها بثالث
أولى من تعبيرة بعدل فان
الفاقد كالعديل في ذلك
لكن محله فحين يتصرف
لنفسه التصرف التام أما
غيره كولي وكيل وقسيم
وما ذون له وعامل قراض
ومكاتب حيث يجوز لهم
ذلك فلا بد من عدالة من
يوضع المرهون عنده ذكره
الأذري (وينقل عن هو)
أي المرهون (بفسده) من
مرتهن أو ثالث وان لم يتغير
حاله إلى آخر (باتفاقهما)
عليه (وان تغير حاله) بموته
أو فسده أو زيادة فسده أو
عجزه عن حفظه أو حدوث
عداوة بينهما أو أحدهما

الذكر لانه من صور ما بعد الا كالا يفتى فهو معلوم من التشبيه (قوله لكن لا يوضع عند امرأة أجنبية) أي ولا
رجل أجنبي كما نقله الأذري عن النيان وانما يوضع عند محرم له أه رشيدى على مر والظاهر ان قوله ولا
رجل أجنبي يقيد بالذي لم تكن عنده حليلة ولا محرمة ولا امرأتان ثقتان (قوله وتقدم ان اليد تزال الخ) أي
وارزالة يده لا تنافي الاستيلاء عليه حكما أه عزيرى وهذا في المعنى معطوف على قوله ما لورهن رقيق الخ فهو من
جمله ما خرج بالغالب وأيضا غرضه منه الاعتذار عن تركه في المتن مع ذكر الأصل له وعبارته اذا لزم الرهن فاليد
فيه للمرتهن ولا تزال الا لا انتفاع كما سبق (قوله ولهما شرط وضعه الخ) هذا اذا تدعى الترجعة لان الشرط في
العقد لا بعد لزوم أه (قوله ولهما شرط وضعه) أي دائما وفي وقت دون وقت كأن يشترط كونه عند ثالث
يوما وعند المرتهن يوما وعند الراهن يوما أه برماوى (قوله عند ثالث) أي أو عند الراهن لكن بعد ان يقبضه
المرتهن أه شرح مر (قوله وكما يتولى الواحد الحفظ الخ) الظاهر ان المعنى وكما يجوز ان يتولى الواحد
الحفظ يجوز ان يتولى القبض أيضا والا فليس ببالا لزم ان يتولى القبض بل يجوز ان يتولى المرتهن ويتولى
الثالث الحفظ وهذه الصورة هي الظاهرة من قول المتن ولهما شرط وضعه عند ثالث الخ أه (قوله ولا يفرد
أحدهما الخ) هذا عند الاطلاق وأما اذا نص على اجتماعهما على حفظه أو على انفرد أحدهما به فيمتنع
شرطه أه من شرح مر (قوله فيجعلانه في حرز لهما) مقتضاه انه لا يقسم كالمسألة في الوصية ان الأكثرين
فيما اذا اختلفا في الحفظ ولم يكونا مستقلين الله يقسم وهو الاصح أه شرح الروض أقول يمكن الفرق بان
تصرف الوصي أتم من تصرف الثالث فان التصرف هناك مقصور على الحفظ أه شورى (قوله ضمن
نصفه) ينبغي أن يكون المراد ضمان الاستقرار بان يكون الا شرط يفي ضمان ذلك النصف اذا تمكن
من حفظه ومنع الآخر من أخذه فترك لانه وديع يجب عليه الحفظ مع التمكن وفما في ذلك لشيخنا طيب
ثم عرضته على مر فتوقف أه سم (قوله ضمنا مع النصف) أي ضمن كل منهما جميع النصف لان
أحدهما متعدي بالتسليم والاخر بالتسليم وقرار الضمان على من تلف تحت يده هكذا انحر مع طيب بعد
المباحثة ثم وافق عليه مر أه سم وحصل الكلام ان المضمون نصفه فقط وأنه بطالب به كل منهما وان
قرار ضمانه على من تلف تحت يده وأما النصف الآخر فبما بقي على كونه أمانة عندهم حصل عنده التالف فلا
يضمنه هولاء أمانة عنده ولا الآخر لانه لم يسلمه ولا هو مأذون في حفظه ولا خالف فيه أه شيخنا
يتصرف لنفسه) أي في رهن ومرتهن يتصرف لنفسه الخ وقوله كولى الخ هذه الامثلة ما عدا المكاتب محترز
قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا تصرفون لانفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله التصرف التام
وقوله حيث يجوز لهم أي المذكورين ذلك أي الرهن والارتهان أي اذا كان لضرورة أو غبطة ظاهرة قالوا
لا يجوز له رهن مال موليه ولا الارتهان عليه الا لضرورة أو غبطة ظاهرة وكذا يقال فيما بعده أه شيخنا
عشماوى (قوله وان تغير حاله الخ) لو اختلف في تغير حاله صدق النافي بلاعين قال الأذري وينبغي ان يحلف
على نفي العلم أه حل (قوله بموته) من ثم تعلم انه لو مات المرتهن وورثته عدول كان للراهن نقله من أيديهم
أه أقول صرحوا بذلك وعبارة العباب كالروض وغيره ولو كانت اليد للمرتهن فتغير حاله أو مات قل الراهن
طلب النقل أه سم (قوله أو فسده) ظاهر كلامهم ان العديل لا ينزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرقعة
وهو صحيح الا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه عنده لانه نائبه فينزل بالفسق أه سم (قوله وتشاحقيه)
فان تشاحقيه عند عدم تغير حاله ينبغي أن لا يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو افسا قبل فيه تصریح بان الثالث
لا ينزل عن الحفظ بالفسق وهو واضح ان كان نائبه ما لم يكن أحدهما رهن عن غيره أه حل (قوله
وضعه الحاكم عند عدل) أي وان لم يكن مشروطا في بيع خلافا لما في شرح الروض وحيث لا ينزل
بالفسق لانه نائب الحاكم أه حل (قوله أعم وأولى) فيه الشرح على العموم بقوله من مرتهن أو ثالث فن

(وتشاحقيه) فيه (وضعه الحاكم عند عدل) براء قطعا للزاع وتعبيرى بما ذكر أعظم وأولى

هو يده يشمل الصورتين وقوله وان لم يتغير حاله وهذا ان العمومان في مقابلة قوله ولومات العدل الخ لانه قاصر على ما اذا تغير وعلى كون المرهون بيده وبيان وجه الاوليه ان قوله ولومات العدل الخ يقتضي انه لا ينقل عند الاتفاق الا اذا تغير العدل مع انه عند اتفاقهما ينقل مطلقا سواء تغير أو لم يتغير وبعبارة أخرى قوله وتعبيري بذلك أعم أي لشموله للمرتين أي لما اذا كان المرهون تحت يد المرتين فان وارثه يقوم مقامه اذ مات وينقله الوارث والراهن ويضعه عنه عند آخر باتفاقهما وجه الاوليه ان عبارة الاصل تقتضي انه لا يجوز ان يجعله حيث يتفق الا ان مات أو تغير حاله بالسوق وليس كذلك اذ مثله العجز عن الحفاظ وحدوث عداوة بينه وبين أحدهما اه تقر برشخنا عشاوى (قوله ويبيعه الراهن باذن مرتين) ولا يترجم من يده فلو حل الدين فقال الراهن رده لا يبيعه لم يجب بل يباع في يده ثم بعد وفائه يسلمه للمشتري برضا الراهن أي ان كان له أي الراهن حق الحبس كما هو واضح أو للراهن برضا المشتري ما لم يكن له حق الحبس واللام يحجج الى رضاه كما هو ظاهر ولا يسلم المشتري الثمن لاحدهما الا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم اه شرح مر وقوله ما لم يكن له أي للراهن وهذا قيد في قوله برضا المشتري وقوله والا أي بان كان له حق الحبس لم يحجج الى رضاه أي رضا المشتري اه (قوله باذن مرتين) فان عجز عن استئذانه واستئذان الحاكم صح بيعه اه حل (قوله للحاجة) انما يقدمها توطئة للتفصيل الآتي والا فللراهن بيعه بالاذن مطلقا كما مر في قوله وله باذن مرتين ما منعناه (قوله أي عندها) أشار به الى ان اللام بمعنى الوقت لا للتعليل لصدقها بسبق الحاجة ومعارضتها وتأخرها اه ع ش (قوله بان حل الدين ولم يوف) أي من غيره وفيه يعلم انه لا يجب على الراهن أن يوفى من غير المرهون وان لزم عليه تأخير كثير ونوجه بأنه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجورا عليه في العين المرهونة مع مطالبته بوفاء الدين من مال آخر حالة الحجر اه حل وطريق المرتين في طلب التوفية من غير المرهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطالب الراهن بالتوفية اه عبارة اه ع ش على مر وللمرتين طلب بيع المرهون وطالب وفاء دينه فلا يتعين طالب البيع وفهم من طلب أحد الأمرين ان للراهن ان يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا نظرا لهذا التأخير وان كان حق المرتين واجبافورا لان تعليقه بعين الرهن رضا منه باستيفائه منه وطريقه البيع اه شرح مر (قوله بان حل الدين) أي أو أشرف الرهن على الفساد كما هو ظاهر اه شوبري (قوله بحبس وغيره) متعلق بألزمه اه (قوله فان أصر أحدهما الخ) هذا ظاهر عند اصرار الراهن فان أصر المرتين فلا مانع من اذن الحاكم للراهن في البيع وصرح به غير ما واحداه شوبري والاصرار ليس قيدا بل يكفي مجرد الامتناع اه حل (قوله باعه الحاكم عليه) أي باع ما يرى بيعه من المرهون أي حيث لا غرض في الامتناع كما يدل عليه كلام القنينة وههلا باعه الراهن اذا أصر المرتين على الامتناع وأقضى السبكي بان للحاكم بيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين الى مسافة العدوى أو امتناعه فقول الشارح من غننه ليس بشد بل مثله غن غيره اذ باعه أي الغير ومثل اصرار الراهن على الامتناع ما لو كان غائبا وليس له ما يوفى منه غير المرهون أو كان يبيعه أصل فيبيعه الحاكم بعد ثبوت الدين وملك الراهن له وكان يعمل ولا يتم ووفى من غننه والمعتمد الاكتفاء بالسداد كما في المقلد اه حل وقوله باليد أي يد المرتين فيمكن اقراره بأنه ملك للراهن اه ع ش على مر (قوله باعه الحاكم) عبارة العباب فان لم يبيعه أي الراهن باعه القاضي بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بل رهن من البيع لدينه وكلوا ثبت المرتين أو وارثه ذلك في غيبة الراهن ثم لو حضر وأنكر البحت عنه صدق القاضي ولا يدعي ذلك أي عدم البحت على المرتين اذ لا يجب عليه ولولم يجد بينة أو قاضيا بالغيبة كالحدود وقد ظفر بغير جنس حقه فيبيعه وبيع الراهن العاجز عن المرتين والقاضي كبيع المرتين حينئذ اه وقوله وكما لو أثبت الى قوله في غيبة الراهن أطلق الغيبة كالروض وعبارة تجريده واذا غلب الراهن مسافة القهر أثبت المرتين الحال عند القاضي لبيعه أو دونها لم يبيعه الا باذنه وكذا

من قوله ولومات العدل أو فسق جعله حيث يتفق ان وان تشاؤوا وضعه الحاكم عند عدل (ويبيعه الراهن) ولو بنائبه (باذن مرتين) ولو بنائبه (للحاجة) أي عندها بان حل الدين ولم يوف وانما احتج الى اذن المرتين لان له فيه حقا (ويقدم) أي المرتين (بغنه) على سائر الغرماء لان حقه متعلق به وبالغنه موافقهم متعلق بالذمة فقط (فان أبي) المرتين (الاذن قال له الحاكم انذن) في بيعه (أو أبرئ) دفعا لضرر الراهن (أو) أبي (الراهن يبيعه ألزمه الحاكم به) أي يبيعه (أو بوفاء) بحبس وغيره (فان أصر) أحدهما على الإبقاء (باعه الحاكم) عليه وقضى الدين من غننه (ولمرتین)

لومان لا يبيعه القاضي الا بعد ثبوت الحق وغيبة الوارث مسافة القصر اه فليجبر وقد يقال ان هذا قضاء متعلق بغائب فتكفي مسافة العدوى ثم ذكر ذلك للافضل مر فقال ينبغي أن يكون اعتبار مسافة القصر مبنيا على وجه ضيق انه يعتبر في قضاء الغائب مسافة القصر اه سم (قوله باعه الحاكم عليه) أي قهرا عليه وقد أفنى السبكي بان الحاكم يبيع ما يرى يبيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لان له ولاية على الغائب فيه - هل ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتهن وفاء منه وأخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المرهون أو روج وطلبه المرتهن بأعه دون غيره اه شرح مر (قوله يبيعه باذن راهن وحضرته) محله اذا قال الراهن يبيعه لي أو أطلق فان قال المرتهن يبيعه لي يصح للثمة اه ج (قوله نعم ان كان الدين مؤجلا) قال الزركشي أي أو كان عن المرهون لا يفي بالدين والاستيفاء من غيره معذرا وتفسر بفلس أو غيره لان الظاهر انه يحصر على أوفى الاثمان تحصيل لا يدينه ما أمكنه فتضعف التهمة أو تقتضي اه شرح مر (قوله صح البيع) كتب عليه مر معتمد وكتب أيضا قوله صح قال شيخنا المعتمد البطلان وان قدر الثمن كذابة - ل عنه وفي الشارح الصحة كافي الشرح كج اه شوبري (قوله ان شرطاه) أي في عقد الرهن اه شرح مر (قوله لان اذنه في البيع قبل القبض) هذا الظرف أي قوله قبل القبض ظرف لاذنه لان اذنه المكان قبل القبض أي الذي تضمنه الشرط الواقع في صلب العقد لا يصح والمراد بالقبض قبض الثالث له ومقتضى هذا التعليل انه لو أذن بعد قبض الثالث في البيع وقبل وقت البيع انه يكتفي به - هذا الاذن لانه واقع بعد القبض وليس كذلك بل لابد من استئذانه عند البيع للعلة المذكورة وهي انه ربحا أمهل أو أبرأ اه حلبي بنوع تصرف ثم رأيت محضه في شرح مر (قوله لا المرتهن) لكن يبطل بعزله اذنه اه شوبري (قوله من نقد بلده) أي البيع كالوكيل ومنه يؤخذ عدم صحة شرط الجبار لغير موكله ولا يسلم البيع قبل قبض الثمن والا ضمن اه حل (قوله فان أدخل بشئ منها) أي من هذه الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وان كان نقد غير البلد أنفع اه حل (قوله لكن لا يضر النقص الخ) أي ما لم يكن ثم من يدفع عن المثل والا فلا يبيع الا منه اه حل (قوله لانهم يتسامحون فيه الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لان التغايب التسامح وأجيب بان لا يفسد ان معناه التسامح وانما معناه يتلى بالغيب فيه كثير وتفسيره بما تقدم تفسيره باللازم اه سم بالمعنى وعبرة ع ش على مر مما يتغابن به الناس أي يتلون بالغيب فيه كثير او ذلك انما يكون في الشيء اليسير اه ع ش (قوله وفي معنى الثالث الراهن) أي فلا يجوز له البيع بدون عن المثل الا اذا كان الثمن الذي يبيع به يفي بالدين فيصح وان كان ما باعه به دون قيمته بكثير لانه حقه ولا ضرر على المرتهن فيه وقوله ولورأى الحاكم الخ مثله الراهن في ذلك حيث رهن على دين ليس من نقد البلد ورأى يبيعه بذلك ليدفعه للمرتهن وفي مر ما يصرح بذلك اه ع ش (قوله من غير نقد البلد جاز) معتمده ولا كان للراهن ذلك سم أقول القياس ان له ذلك بالطريق الاولى نعم لو أراد يبيعه بغير جنس الدين وتحصيل الدين منه فينبغي امتناعه الا باذن المرتهن لانه ربحا أدى ذلك الى تأخير التوفية فيضر بالمرتهن اه ع ش (قوله فان زاد راغب قبل لزومه) أي بان ارتكب المحذور اه حل أي لان الزيادة في هذه الحالة من قبيل الشراء على الشراء وهو حرام كما تقدم (قوله فان زاد راغب الخ) قال في العباب موقوف به قال في الابعاب أي وسلم ماله من الشبهة ان سلم المبيع منها فيم يظهر بل لو كان المبيع أقل شبهة من ماله احتمل ان لا يلتفت الى زيادته أيضا واحتمل الفرق بين هذين ما قبلها والزيادة ما لا يتغابن به اه ج اه شوبري (قوله واستقرت الزيادة) لعل المراد باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها اه شوبري والظاهر ان هذا التفسير لا يصح لان الشارح جعل استقرار الزيادة شرطا في قول المتن فليبيعه والا انفسخ ومقتضاه انه لو لم يستقر بان رجع الراغب عنها ان البيع لا يفسخ بل يتبين استمراره والشارح قد صرح بخلاف هذا حيث قال ولورجع الراغب الخ وانظر هل يصح تفسير الاستقرار بما تقدم في كتاب البيع في قوله ونسوم

(والا) أى وان لم يبيعه بعد
 تمكنه من بيعه (انفسخ)
 وهذا من زيادته ولو رجع
 الراغب عن الزيادة بعد
 التمكن من بيعه اشترط بيع
 جديد وقول فليبيعه أولى من
 قوله فليفسخ وليبيعه لانه قد
 يفسخ فيرجع الراغب فان
 زيد بعد الزوم فلا أثر للزيادة
 (والثمن عنده من ضمان
 الراهن) حتى يقبضه المرتهن
 لانه ملكه والثالث أمينه
 فماتلف في يده يكون من
 ضمان المالك فان ادعى
 الثالث تلفه صدق بيمينه أو
 تسليمه الى المرتهن فأنكر
 صدق بيمينه فاذا حلف أخذ
 حقه من الراهن ورجع
 الراهن على الثالث وان كان
 أذنه في التسليم (فان
 تلف الثمن) في يده ثم استحق
 المرهون رجع المشتري
 عليه أو على الراهن والقرار
 عليه) فيرجع الثالث الغارم
 عليه فان كان لا ذنه
 في البيع الحاكم للحوصلة
 الراهن أو موته رجع
 المشتري في مال الراهن ولا
 يكون الثالث طرفا في
 الضمان لانه نائب الحاكم
 وهو لا يضمن ولو تلف الثمن
 في يده بتفريط فقتضى
 تصوير الامام قصر الضمان
 عليه قال السبكي وهو الاقرب
 وان اقتضى اطلاق غيره
 خلافه وفي معنى الثالث فيما

ذكر المرتهن

على سوم بعد تقرر ثمن وهو ان المراد بالتقرر انتهاء الرغبات بحيث لا يطاق به في الاسواق للزيادة اه ثم رأيت في
 ع ش على مر قوله واستقرت الزيادة أى بان جزم الراغب فيها ما هو هذا غير ما ذكره الشوبري (قوله
 واستقرت الزيادة) وكانت مما لا يتغابن بمثلهما وكانت في زمن خيار المجلس أو الشرط للبائع أو لهما اه حل
 (قوله والا انفسخ) ولم يعلم بالزيادة حتى انقضى الخيار قال السبكي لم أرفقه نقلا والاقرب تبين الانفساخ وارتضاء
 طب قال لان العبرة في العقد بنفس الامر اه سم (قوله اشترط بيع جديد) أى من غير افتقار الى اذن
 حديدان كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك اه شرح الروض اه شوبري (قوله لانه قد يفسخ)
 أى يشتغل بالفسخ فيرجع الخ بخلاف ما اذا اشتغل بالبيع من ابتداء الامر (قوله فان زيد بعد الزوم) أى
 أو كان الخيار للمشتري فقط حل والظاهر ان هذا الاحتجاج اليه لان المراد بالزوم في المتن الزوم من طرف
 البائع الذي هو الثالث سواء لزم من طرف المشتري أولا وكان المحشى فهم ان المراد بالزوم الزوم من الطرفين
 فاحتاج الى زيادة هذه الصورة (قوله فلا أثر للزيادة) لكن يسن للبائع ان يستعمل المشتري لبيعه من الراغب
 بالزيادة اه شرح مر (قوله والثمن عنده الخ) مثله من أرسله المدين بدينه ليس له للدائن فقال الدائن ان ركه
 عندك وهو من ضمانى وفي قبضى فتلف عند الرسول فهو من ضمان المرسل اه مر * (فرع) * يصدق
 أمينهما أى الراهن والمرتهن في تلف المرهون أو رده على الراهن اه عب اه سم (قوله فان ادعى الثالث
 تلفه) أى ولم يبين سببا فان بين سببه فعلى ماسياتى في الودعة اه حل (قوله ورجع الراهن على الثالث)
 وحينئذ فهل لهذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرتهن فاذا طفر بشئ من ماله أخذه
 كائنا فربحه لانه تسبب في غرمه أو على الراهن لانه الذي غرمه أو يفرق بين ان يصدق في الدفع الى المرتهن
 فيرجع عليه أولا يصدق فيرجع على المرتهن ولعل هذا الوجه فليتأمل اه شوبري (قوله وان كان اذنه
 في التسليم) أى انقصيره بعدم الاشهاد مع عدم عود ثمة على الراهن نعم ان قال له ولم تشهد فلار جوع له عليه اه
 شيخنا ح (قوله فان تلف في يده) أى من غير تفريط منه أخذ ماسياتى اه حل (قوله رجع المشتري عليه)
 أى لانه وكيل الراهن أو على الراهن لانه أقام الثالث مقامه والافهولم يقع منه عقد ولا بدله على الثمن اه حل
 ولان قرار الضمان عليه (قوله أو على الراهن) وجه ذلك انه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا الى تسليم الثمن
 للعدل هذا غاية ما قيل فيه والا فالمطالبة له مشككة لانه لا بد له ولا عقد ولا يضمن بالتفريط اه برماوى اه سم
 (قوله فان كان لا ذنه في البيع الحاكم الخ) هذا تفصيل لقول المتن عليه أو على الراهن أى محل هذا ان كان
 الثالث وكيسلا عن الراهن فان كان مأذون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث (قوله
 وهو لا يضمن) أى الحاكم فكذلك نائبه (قوله ولو تلف الثمن في يده بتفريطه) أى قبل تسليمه للمرتهن والابان
 نسلم المرتهن ثم أعاده الثالث صار طرفا في الضمان فيرجع المشتري عليه أيضا اه شوبري وشرح مر
 (قوله فقتضى تصوير الامام) أى تصويره بالتلف السابق بقوله من غير تفريط منه (قوله قصر الضمان عليه)
 لعل المراد ان قرار الضمان عليه مع كون الراهن طرفا في الضمان أيضا اه ع ش على مر وقوله وان
 اقتضى اطلاق غيره خلافه أى أطلقوا ان المشتري يردد الطلب بين الراهن والثالث اذا تلف تحت يده والقرار
 على الراهن ولم يفسلوا بين كون الثالث متعديا في التلف أولا اه شيخنا ح ومقتضى هذا ان القول الضعيف
 يقول بان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتفريط الثالث تأمل (قوله قصر الضمان عليه) أى
 لان سبب تضمين الموكل انه أقام الوكيل مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط الوكيل فقد استعمل بالعدوان فليست متقل
 بالضمان اه شرح مر وعبرة حل قوله قصر الضمان عليه أى لان سبب تضمين الراهن كإعمال كونه
 أقام الثالث مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط فقد استعمل بالعدوان فليست متقل بالضمان انتهت (قوله فيما
 ذكر) أى من قوله والثمن عنده من ضمان الراهن الى هنا وقوله المرتهن أى فيما اذا باع المرهون باذن

الراهن

(وعليه) أي الراهن المالك
(مؤنة مرهون) كنفقة رقيق
وكسوته وعلف دابة واحدة
سقي أشجار وحذاذ ثمار
وتحفيها ورد آبق ومكان
حفظ فيجبر عليها الحق المرتهن
(ولا يمنع) الراهن (من)
مصلحته) أي المرهون
(كفصد وحجم) ومعالجة
بادوية عند الحاجة إليها
حفظ المالك ولا يجبر عليها
(وهو أمانة بيد المرتهن) لخبر
الرهن من رهنه أي من
ضمانه رواه ابن حبان
والحاكم وقال على شرط
الشيخين فلا يسقط بتلفه شيء
من دينه بكونه الكفيل
بجامع التوثيق ولا يضمنه
المرتهن الا اذا تعدى فيه أو
امتنع من رده بعد البراءة من
الدين (وأصل فاسد كل عقد)
صدر (من رشيد كصحيحة) في
ضمان وعدمه لانه ان
اقتضى صحبته الضمان
ففسده أولى أو عدمه
ففسده كذلك لان واضع
اليد أثبت باذن المالك ولم
يلزم بالعقد ضمانا فالمقبوض
بفساد يبيع أو اعارة مضمون
وبفساد رهن أو هبة غير
مضمون

الراهن فيقال ان الثمن عنده من ضمان الراهن الى آخر التفارب المتقدمة (قوله وعليه مؤنة مرهون)
أي التي بها يباؤه اه حل أي دون التي هي انتهيتها فان غاب أو أعسر راجع المرتهن الحاكم وله الاتفاق باذنه
ليكون رهنًا بالنفقة أيضا فان تعذر استئذانه وأشهد بالاتفاق ليرجع رجع والا فلا اه حج اه زى (قوله
أي الراهن المالك) احتريزه عن المستعير فؤنته على المعير اه عش (قوله فيجبر عليها الحق المرتهن)
أي لامن حيث المالك لان للمالك ترك سقي زرع ومعاملة داره ولا لحق الله لاختصاصه بذي الروح وانما يلزم
المؤجر عمارة الدار لان ضرر المستأجر يندفع بثبوت الخیار له اه زى (قوله ولا يمنع الراهن الخ) لم يقيد
بالمالك كسابقه وعلقه حذفه منه دلالة سابقة كما يرشد اليه قوله حفظ المالكه ويبقى النظر في المستعير
الراهن هل له ذلك بنفسه لانه من المصالح ومثله الوديع أو لا بد في ذلك من مراجعة الحاكم أو المالك وعل هذا
هو الوجه فايراجع اه شورى (قوله عند الحاجة إليها) فلو لم تكن حاجة تمنع من الفساد دون الحاجة قال
المواردى والرويانى لخبر روى قطع العروق مسقمة والحاجة خير منه اه شرح مر (قوله ولا يجبر عليها)
قال شيخنا لكن سبأ في النفقات انه يجب على السيد اجرة الطبيب وثن الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه
اكتفاء بداعية الطبع في حق نفسه بل الرقيق أولى بذلك من القريب فيحمل ما هنما من عدم الوجوب على انه
لا يجب ذلك من خالص ماله بل في عين المرهون يبيع جزءه لاجلها ان لم يتعذر بيع جزءه منه والاوجب في
خالص ماله حفظ الحق القن اه شرح مر اه شورى فنخلص من هذا ان نفي الاجبار عليها انما هو من
حيث حق المرتهن فلا ينافي انه يجبر عام الحق الله تعالى (قوله وهو أمانة بيد المرتهن) واستثنى الباقين من هذه
القاعدة تبعاً للجماع لم يمان مسائل ما لو تحول المقصوب رهنًا أو تحول المرهون غصبًا أو تحول المرهون عارية
أو تحول المستعار رهنًا أو رهن المقبوض ببيع فاسد أو رهن مقبوض بسوم أو رهن ما يديه باقالة أو فسخ قبل
قبضه أو خالع على شيء ثم رهنه قبل قبضه ممن خالعه اه شرح مر (قوله أي من ضمانه) أي لامن ضمان
المرتهن فالدلالة على المدعى بفهم الحديث اه (قوله فلا يسقط بتلفه شيء من دينه) أي سواء تلف
بتفريط أو بدونه وان كان عند التفريط يضمن قيمته ومع ضمانه لها دينه باق بحاله وقوله بجامع التوثيق
الظاهر ان المعنى بجامع فوات التوثيق يعنى مع بقاء الدين بحاله (قوله أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين)
عبارة مر أو امتنع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته اه (قوله
وأصل فاسد كل عقد الخ) المراد بالأصل الكثير والغالب اه عش وقوله في ضمان أي في مطلق الضمان
وان كان المبيع في البيع الصحيح يضمن بالثمن وفي البيع الفاسد يضمن بالقيمة في المتقوم وبالمثل في المثلى
اه سم والمراد من هذه القاعدة التسوية في أصل الضمان لافي الضامن فلا يردان الولي لو استأجر لولي
فاسد اتكون الاجرة عليه وفي الصحيحة على موليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضموناً بالثمن وفاسده
بالبدل والغرض بمثل المتقوم الصوري وفاسده بالقيمة ونحو القراض والاجارة والمساقاة بالمسمى وفاسدها باجرة
المثل اه حج (قوله لانه ان اقتضى صحبته الخ) المقام للتفريط كالا يخفى (قوله ففساده كذلك) أي لا يقتضى
الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان لانه أولى لان تعليله بقوله ان واضع الخ لا يفيد الا ذلك وأما تعليل الاول
فهو ان الشارع والمالك أذنان في الصحيح وأما الفاسد فلم يأذن فيه الا المالك فكان أولى بالضمان اه شيخنا
وعبارة عش على مر قوله ففساده كذلك قال سم على منهج ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان
بل بالضمان اه ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه ان يكون أولى بالضمان
لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالغصب انتهت (قوله لان واضع اليد الخ) تعليل
لقوله ففساده كذلك وهذا جواب عما يقال الصحيح غير المضمون أذن فيه كل من الشارع والمالك وأما الفاسد
فلم يأذن فيه الشارع فكان يناسبه الضمان انتهى الشارع عنه فأجاب عنه بان وضع اليد لما كان باذن المالك

وخرج زبادني من رشيد
مالو صدر من غيره مالا
يقتضي صحبه الضمان فانه
مضمون ونهت زبادني
أصل تبعه الاصحاح على انه
قد يخرج عن ذلك مسائل
فمن الاول مالو قال قارضتك
على ان الربح كله فهو
قراض فاسد ولا يستحق
العامل أجرة ومالو قال
ساقيتك على ان الثمرة كلها
لي فهو فاسد ولا يستحق
العامل أجرة ومالو صدر عقد
الذمت من غير الامام فهو فاسد
ولا تجزئ فيه على الذي
ومن الثاني الشركة فانه
لا يضمن كل من الشريكين
عمل الآخر مع صحته
ويضمنه مع فاسدها ومالو
صدر الرهن أو الاجارة من
متعد كغاصب فتلقت العين
في يد المزمع أو المستأجر
قاله لك تضمينه وان كان
القرار على المتعدي مع أنه
لا ضمان في صحيح الرهن
والاجارة (وشرط كونه) أي
الرهون (مبيعه عند حمل)
بكسر الحاء أي وقت الحلول
(مفسد) للرهن لتأقيته
ولبيع لتعليقه (وهو) أي
الرهون بهذا الشرط (قبله)
أي قبل الحمل (أمانة) لانه
مقبوض بحكم الرهن الفاسد
وبعد مضمون لانه مقبوض
بحكم الشراء الفاسد فان قال
رهنك هذا بشرط أي أو على ان
الحلول فهو مبيع منك فاسد
البيع

لم يترتب عليه الضمان فالمراد بوضع اليد وضعها في الفاسد وقوله ولم يلتزم بالعقد ضمنا أي بالعقد الفاسد أي
ليكون صحبه غير مضمون تأمل (قوله وخرج زبادني من رشيد الخ) صليبه يقتضي ان هذه الزيادة قيد في الشق
الثاني فقط وهو قوله وعدمه وليس لها محتر في الاول وهذا وان كان خلاف الظاهر من عبارة المتن لكنه متعين
لان الشق الاول لا يتقيد بالرشد لانه اذا كان الصحيح الصادر من رشيد مضمنا وفاسده الصادر من رشيد مضمون
أيضا كان الفاسد من غير رشيد أولى بالضمان تأمل وقوله مالا يقتضي صحبه أي عقد فاسد لا يقتضي صحبه
الضمان وقوله فانه مضمون أي مضمون متعلق وهو المقبوض فيه تأمل (قوله مالو صدر من غيره) كان وهب أو
رهن وقوله فانه مضمون أي على واضح اليد الرشيد كالمزمن والمتهب (قوله تبعه الاصحاح) أي في قولهم الاصل
ان فاسد كل عقد الخ اه شرح مر (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل) الاظهر أنهم لم يدخل حتى
تخرج لان المراد بقوله كصحبه في ضمان وعدمه أي ضمان العين التي لم يتعد فيها وما ذكره غيره من أو عين
تعدى فيها اه شيخنا وعبارة الشوري أجيب عن خروج هذه المسائل ونحوها عن الاصل بان المراد بالضمان
ضمان العوض المقبوض كما أشار اليه الشارح كالحل بقوله المقبوض بفاسد يبيع الخ فالمراد ان هذه القاعدة
مفروضة في الاعيان التي لا تعدى فيها فلا يرد عليه ما ذكره اه وقرر شيخنا ح ف فقال أجاب مر وغيره
عن خروج هذه المسائل بان المراد بالضمان وعدمه في المال الذي وقع عليه العقد وأما في القراض والمساواة فبال
القراض والثمره والشجر في المساواة غير مضمون وكذا مال الشركة لا ضمان فيه وضمان المرهون والمكترى
المغصوبين لعارض الغصب لامن حيث الفساد والحقبة (قوله في الاول) أي مما يخرج من الاول وهو قوله فاسد
كل عقد كصحبه في ضمان أي اذا كان صحبه يقتضي الضمان ففاسده أولى أي وقد يقتضي صحبه الضمان
وفاسده لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها وقوله ومن الثاني هو قول المصنف أو عدمه اه ع ش على مر مع
زيادة (قوله في الاول مالو قال الخ) ومنه أيضا ما لو عرض العين المكتراة على المكترى فامتنع من قبضها إلى أن
انقضت المدة حيث تستقر الاجرة ولو كانت الاجارة فاسدة لم تستقر ومالو ساقاه على واد مغروس أو ليفرسه
ويتعهد مدة فالثمره بينهما وقد مرده لا تتوقع فيها الثمرة فهو فاسد ولا يستحق العامل أجرة اه شرح مر
(قوله ومن الثاني) أي وهو قوله وعدمه الذي حذفه المصنف اكتفاء بذكره ما قبله كافي قوله تعالى سرايل
تقيمكم الحرأى والبرد اه شوري (قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين الخ) لان المسامحة في العمل معتادة
بين الشركاء فاذا صح عقد الشركة لم يقع بينهما تعصير ولا بعدان مقتصرين بخلافهما عند الفساد فانهم الما
قصر أثمانا ومقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب جبت الاجرة في الفاسد تغليظا وزجرا عنها اه ايعاب اه
شوري (قوله ويضمنه مع فاسدها) أي فيضمن كل أجرة مثل عمل الآخر ان تلقا عليه فلو اختلفا وادعي
أحدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا
لا ثما اه ع ش على مر (قوله وان كان القرار على المتعدي) أي اذا كان الاخذ منه يجمل تعديه
والاقرار بالضمان على من هي تحت يده لا على المتعدي اه شوري (قوله وشرط كونه مبيعا) المقام
للتفريع فكان المناسب الفاء ففرع على القاعدة الثانية وهي قوله وعدمه قوله وهو قبله امانة وعلى القاعدة
الاولى المفهوم الذي ذكره الشارح بقوله وبعد مضمون ولذلك قال مر في الدخول عليه مائة ومن فروع
هذه القاعدة ما ذكره بقوله وشرط كونه مبيعا الخ ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رهنه
أرضا وأذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعد عار به مضمونة بحكم العارية لان
القبض وقع على الجهتين جميعا فليزم كونه مستعيرا بعد الشهر اه (قوله وشرط كونه مبيعا الخ) أي بان قال
رهنك هذا بشرط أي أو على ان لم أوف عند الحلول فهو مبيع منك اه ع ش (قوله لانه مقبوض بحكم
الرهن الفاسد الخ) والقبض للرهن وقع عن الجهتين جميعا أي قبض الرهن والبيع (قوله فان قال رهنك الخ)

فوضعهما ذبايان محترز قوله بشرط الخ وعبارة شرح مر وعجز بقوله بشرط ما لو قال رهنك الخ (قوله قال السبكي لا الرهن الخ) الا وجهه في ايراد الرهن ايضا لانه مؤقت معنى اذا المعنى رهنك بشرط ان يكون مبيعاً عند انتفاء الوفاء اهـ شوبري وقوله الا وجهه الخ هذا هو الذي في شرح مر بالحرف (قوله لانه لم يشترط فيه شيئاً) لان ان تقول كيف يقال لم يشترط فيه شيئاً ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعاً منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لاننا نقول ذلك بلهسي الصحة لا يحتاج الى التبيين عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اهـ عميرة اهـ شوبري (قوله ففيه التفصيل الاتي في الوديعة) عبارته هناك متناوشر حاو حاف في تلفها مطلقاً أي من غير ذكر سبب أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كحرق كريق دون عمومه فان عرف عمومهم فلم يتهم فلا يخلف وان جهل السبب الظاهر طوبى بينة بوجوده ثم يخلف انهم تلفت به انتهت (قوله والمراد) أي بقوله لانه يصدق بيمينه سم وقوله لغرض نفسه عبارة السبكي المرتين والمستأجر لا يقبل قولهما في الرد لان انتفاءهما بالعين نفسها بخلاف الوكيل والاجير والمعارض فان انتفاءهم بالمقابل ويدهم ثابتة اهـ عـش (قوله والا فالتعدي كالغصب الخ) يخرج من هذا مع كلام المتن قاعدة وهي ان كل واضع يد سواء كان ضامناً أو أميناً يصدق في دعوى التلف بيمينه وأما دعوى الرد فيفصل فيها بين الضامن فلا يصدق بيمينه بل بالبينه من غير استثناء والأمين فيصدق بيمينه الا المكثري والمرتن فيكفان البينة على الرد تأمل وهذه القاعدة تؤخذ من كلامه الاتي في الوديعة صريحاً اهـ (قوله يصدق بيمينه في ذلك) أي في دعوى التلف أي لاجل الانتقال من العين الى القيمة والافه يضمنه باقصى القيم اهـ شيخنا (قوله لاني دعوى رد) أي على القاعدة المشهورة وهي كل أمين ادعى الرد على من اتهمته صدق بيمينه الا المرتن والمستأجر وليس من المستأجر الدلال والصباغ والخياط والطحان لانهم أجراء لامستأجرون لما في أيديهم فيصدقون في دعوى الرد بلا بينة (فائدة) قال السبكي كل من جعلنا القول قوله في الرد كانت مونة الرد للعين على المالك اهـ عـش على مر من قوله واپس من المستأجر الخ أي ومن لم يجعل القول قوله في الرد هو الضامن والمستأجر والمرتن فونة الرد على الراد (قوله لانه قبضه لغرض نفسه) هذه العلة تأتي في دعواه التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف غالباً لا يتعلق باختياره فلا يتمكن من اقامة البينة عليه فيعذر بخلاف الرد فانه يتعلق باختياره فلا تعذر فيه البينة اهـ شيخنا خـف (قوله لزمه مهر) أي مهر ثبات ان كانت ثيباً ومهر بكر ان كانت بكر أو ارش بكاره ان لم يأذنه في الوطء والام يجب الارش اهـ شوبري وعبارة عـش على مر قوله لزمه مهر قال شيخنا زى ويجب في بكره مهر بكر ويقع ارش البكاره مع عدم الاذن لاعم وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط أثره بالاذن وهذا هو المعتمد (قوله كان أكرهاها) ولا تدخل تحت يده بذلك فلا تصير مضمونة عليه لو تلفت بعد ذلك بغير الوطء أما لو تلفت به فيضمن ولو اختلف الواطئ والامة في الاكرام وعدمه هل تصدق الامة أو الواطئ فيه نظر ويحتمل الاول لان الاصل وجوب المهر في وطء أمة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكرام وعدم لزوم المهر ذمة الواطئ اهـ عـش على مر (قوله أوجهات التحريم) انظر هل يقيد جهاتها التحريم بما يأتي في المرتن في قوله كان جهل تحريمه وأذن له فيه الرهن الخ فيقال هنا وأذن لها السيد فيمكن المرتن من وطئها أو قرب عهداً بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء تأمل اهـ شيخنا وفي الشوبري ما نصه قوله أوجهات التحريم وظاهر اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطئ بما يأتي انهم اختلفوا في ذلك ويمكن انهم اختلفوا في التفصيل الاتي وحذوه للعلم به ويمكن الفرق بأن من شأن النساء جهل مثل ذلك مطلقاً والذي يجهل الاول اهـ الغاب اهـ (قوله غير نسيب) انما ذكره بعد قوله رقيق لانه قد يكون رقيقاً وهو نسيب كان تزوج حر بامة أو وطئ أمة غير نسيبه بظننا زوجة الامة اهـ عـش (قوله بتحريم الوطء) أي ان لم يأذنه الرهن ولا نشأت بعيدة عن العلماء ولا قرب عهداً بالاسلام أحد من قوله والا بأن كان وطئاً بنسيبه الخ اهـ عـش

قال السبكي لا الرهن فيها يظهر لانه لم يشترط فيه شيئاً وكلام الروياني يقتضيه (وحلف) أي المرتن من فيصدق (في دعوى تلف) لم يذكر سببه كالمكثري فان ذكر سببه ففيه التفصيل الاتي في الوديعة والمراد انه لا يضمن والا فالتعدي كالغصب يصدق بيمينه في ذلك (لا) في دعوى (رد) الى الرهن لانه قبضه لغرض نفسه كالمستعير (ولو وطئ) المرتن المهرونة بشبهة أو بدونها (لزمه مهران عذرت) كأن أكرهاها أو جهلت التحريم كالعجمية لا تعقل (ثم ان كان) ووطئ (بالشبهة) منه (حد) لانه ران (ولا يقبل دعواه جهلاً) بتحريم الوطء (والولد رقيق غير نسيب والا) بان كان

(قوله كان جهل تحريمه) وظاهر كلامهم ان المراد جهل تحريم وطء المرهونة يعني قال طنت ان الارتهان
 بيع الوطء والا فكذلك عوى جهل تحريم الزنا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فكذلك عوى جهل تحريم
 الزنا أى في انه ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء قبل والا فلا (قوله وأذن له فيه الراهن) أى
 سواء قرب عهده بالاسلام أولا وسواء نشأ بعيدا عن العلماء أو بينهم وكان مثله بجهل ذلك بأن لم يكن مشتغلا
 بالعلم فان كان مشتغلا به فلا يعذر في دعوى جهل التحريم مع الاذن ولا يغتر بما نقل عن عطاء من اباحة الجوارى
 للوطء لانه مكذوب عليه اه من شرح مر وع ش عليه وبهذا تعلم ما في عبارة حل من ايهامها بخلاف ذلك
 (قوله وأذن له فيه الراهن الخ) هذا الاذن هو الشبهة ومن الشبهة مالو كان المرهون أمسه لايه أو أمه وادعى
 جهل تحريم وطئها عليه كما نص عليه الشافعي في الاموال والصحاب في الحدود بخلاف مالو كانت المرهونة أمه زوجته
 وادعى ظن جواز وطئها فانه يحد لانه لا شبهة له في مال زوجته اه من ع ش على مر بتصرف (قوله عن
 العلماء) أى عن العلماء بهذا الحكم اه ع ش ويظهر ضبط البعد بمسافة القصر اه شوبرى (قوله
 والولد خرنسب) واذا ملك المرتن هذه الامه لم تصر أم ولده لانها علقته به في غير ملكه نعم لو كان أبالراهن
 صارت أم ولده بالاياد كما هو معلوم في النكاح فان ادعى بعد وطئه انه كان اشتراها أو انتم بها من الراهن وقبضها
 منه في الثانية أو زوجها ياها خلف الراهن بعد ان كان له فالا ولد رقيق له كما هو لان الاصل عدم ما ادعاه المرتن فان
 ملكها المرتن في غير صورة التزويج صارت أم ولده والولد حر لا قراره اه شرح مر (قوله وعليه قيمة الولد
 لما لكها) أى وان كان الواطئ ولدا للمالك ولا نظر لكونه بتقدير رقه كان يعتق عليه لكونه ولدا لانه اه
 ع ش على مر وسواء كان المالك راها أو معبرا (قوله قيمة الولد) أى وقت الولادة اه ع ش (قوله
 ولو أتلّف مرهون) أى أتلّفه أجنبي أو الراهن أو المرتن فبذله رهن ولو زائدا على قيمته كان قطع ذكره
 وأنشأه فان فعل به ذلك وهو باق كان مرهونا معه ويكون البديل رهنا ولو في ذمة الراهن أو المرتن اذا كان
 هو المتلف وفائدة رهنه في ذمة المرتن منع الغرماء من المطالبة بما في ذمته فيقدم به على الغرماء فيما لو مات
 الراهن ولم يخلف الا ذلك القدر بل وعلى مؤن تجهيزه والحالة هذه اه حل وفائدة رهنه في ذمة الراهن
 اذا كان هو المتلف ان المرتن يقدم بقدر قيمة المرهون من مال الراهن اذا أقرس أو مات وتراجت الديون في
 تركته اه (قوله ولو أتلّف مرهون) أى اتلافه ضمننا خرج مالو اتلف بنفسه أو اتلف دفعا لصيله فلا بد له بل
 يفوت الرهن حينئذ اه (قوله ولو أتلّف مرهون) أى بعد قبضه وسواء كان المتلف الراهن أو المرتن
 أو أجنبيا اه ع ش ولا ينافيه قوله ولو قبل قبضه لان المراد قبض البذل (قوله ويجعل بعد قبضه الخ) وانما
 يقبضه من كان الاصل بيده قاله الماوردي بناء على انه مرهون في الذمة قاله في شرح الروض وظاهره انه يصح
 قبض غير المالك مع ان ما في الذمة ملك له وما في الذمة لا يملك الا قبض صحيح وقد تردد فيه بعض المتأخرين
 واختار مر صحة قبض غير المالك ممن كان الاصل في يده كما يصح قبض المالك أيضا وأقول كان وجهه انه
 لما كان الاصل في يده وهو مستحق للوضع تحت يده صار تابعا عن المالك شرعا في القبض فاعتمد بقبضه اه سم
 وقوله كما يصح قبض المالك هذا يخالف ما في شرح مر وعبارته بعد قوله المتن والخصم فيه المالك نصها لكن
 لا يقبضه وانما يقبضه من كان الاصل تحت يده قاله الماوردي اه الا ان يقال انه لا يتعين ان يقبضه بل يخير
 الجاني بين اقباضه للمرتن والراهن ويؤيد هذا الجدل ان الغاصب لو رد العين المغصوبة على من كانت تحت يده
 بحق يرى فقوله لا يقبضه معناه لا يتعين قبضه اه مع زيادة اه ع ش عليه (قوله من المرتن أو الثالث) أى
 أو الراهن ولو قال وجعل بيده من كان الاصل بيده ليشمل الراهن فيما لو توافقت على ان يكون تحت يده لكان
 أولى اه من ع ش (قوله والخصم فيه المالك) المراد مالك التصرف لي تدخل الوصي والقيم واما اذا أريد
 مالك الرقبة فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو ان غير المالك ان كان وليا أو وصيا أو قوما فهو أيضا خصم أو مرتنا

وطؤه بشبهة منه كأن جهل
 تحريمه وأذن له فيه الراهن
 أو قرب اسلامه أو نشأ بعيدا
 عن العلماء (فلا) أى فلا
 يحد ويقبل دعواه الجهل
 بيمينه والولد خرنسب لاحق
 به للشبهة (وعليه قيمة الولد
 لما لكها) لتفويتها الرق
 عليه وقول ولو وطئ الى
 آخره أهم مما ذكره (ولو
 أتلّف مرهون فبذله) ولو
 قبل قبضه (رهن) مكانه بغير
 عقد ويجعل بعد قبضه في يد
 من كان الاصل في يده من
 المرتن أو الثالث وتعبيرى
 بما ذكر أولى من قوله ولو
 أتلّف المرهون وقبض بذه
 صار رهنا لما عرفت انه
 يكون رهنا قبل قبضه وان
 كان ديننا كما رجحه في الروضة
 لان الدين انما يمنع رهنه
 ابتداء (والخصم فيه) أى
 في البذل (المالك) راها
 كان

لتعلق حقه بالبدل وتعبيري
 في الموضوعين بالمالك أولى من
 تعبيرة بالرهن (فالواجب
 قصاص) في الرهون المتلف
 (واقص) أى المالك له
 أو عقابا لمال (فات الرهن)
 فيما جنى عليه لفوات محله
 بالبدل (أو) وجب (مال)
 بعقوه عن قصاص بمال
 أو كون الجنابة خطأ أو شبه
 عمد أو عمد أو وجب مالا لعدم
 المكافأة مثلاً وتعبيري بذلك
 أعم من قوله فإن وجب مال
 بعقوه أو بجنابة خطأ (لم
 يصح عقوه منه) لحق
 المرتنن (ولا) يصح (إبراء
 المرتنن الجاني) لأنه ليس
 بمالك ولا يسقط بإبراءه حقه
 من الوثيقة (وسرى رهن إلى
 زيادة) في الرهون (مصلة)
 كسرى وكبرى شجرة إذا لم يكن
 انفصالها بخلاف المنفصلة
 كشمرة وولد ويص لا تنفاد
 ذلك ولأنه عقد لا يزال المالك
 فلا يسرى إليها كالاجارة
 (ودخل في رهن حامل حملها)
 بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن
 بخلاف رهن الحائل لا يتبعها
 حملها الحادث فليس برهن
 بناء على ذلك ويتعذر بيعها
 حاملاً لان استثناء الحمل
 متعذر وتوزع الثمن على
 الاموال الحمل كذلك لان
 الحمل لا تعرف قيمته قال
 الاسنوى كذا أطلقه

أومستعير أليس يتخصم اه شيخنا ح ف أى والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فاندفع الاعتراض بان
المالك يخرج البوصى والقيم مع المسميات خاصة ان اه (قوله والخصم فيه المالك) أى فاذا لم يتخاصم المالك لم
يتخاصم المرتهن ومثل الاتفاق ما لو غصب المرهون فالخصم فيه المالك لا المرتهن ومحل كون المرتهن لا يتخاصم في
المغصوب اذا تمكن المالك من التخاصمة لم لو باع المالك العين المرهونة للمغصوب فله المرتهن التخاصمة جزا اه
شرح مر ووجه عدم تمكنه من التخاصمة هنا انه يدعى حقا لغيره وهو المرتهن فلم يقبل منه على ان يبيع بكذا
دعواه اه شرح حج (قوله أو معير المهرهون) نعم ان تعذر تخاصمة الراهن لغيبته أو كان المتلف الراهن
جازا للمرتهن التخاصمة ليتوثق بالبدل وكذا يقال في المستأجر اذا تعذر تخاصمة المؤجر لغيبته اه شيخنا (قوله
بختلاف المرتهن وان تعلق حقه الخ) أى فليس له التخاصمة من حيث البدل وأما من حيث كونه وثيقة عنده
فله التخاصمة فقوله وله حضور خصوصته معناه انه يتخاصم من حيث كونه الدين وثيقة عنده وليس المراد انه
يحضر بحسب الخصومة من غير تخاصمة لان غير مثله في ذلك اه شيخنا عزيزى ثم رأيت في عش على مر
نقلا عن والد مر ان للمرتهن التخاصمة لحق التوثق بالبدل اه ولم يقيد بتخاصمة المالك وظاهره ان المرتهن
يتخاصم لما ذكر سواء خاص المالك أم لا اه (قوله وتعبيرى في الموضوعين) هما قوله وعليه قيمة الولد المالكها
وقوله والخصم فيه المالك ووجه الاوليه ان كلام الاصل يوهى ان القيمة في الاولى للمستعير وانه الخصم في الثانية
وليس مراد انهما بل القيمة في الاولى للمعير وهو الخصم في الثانية اه عش (قوله فلو وجب قصاص الخ) قال في
الروض ولو أعرض عن القصاص والعفو لم يجبر على أحدهما اه سم (قوله فان الرهن) هذا ان كانت الجنابة في
التفليس فان كانت في طرف أو نحوه فالرهن باق بحاله اه شرح مر (قوله لعدم المكافأة مثلا) أى وكعدم انضباط
الجنابة كالجنائفة وكسر النظام أو كونه شريكا مخطئ اه عش (قوله وسرى رهن الى زيادة متصلة) ضابطا المتصلة
هى التى لا يمكن افرادها بالعقد والمنفصلة هى التى يمكن افرادها بالعقد فالجمل من المتصلة اه شيخنا (قوله لانتفاء
ذلك) أى عدم امكان الانفصال اه حل (قوله بناء على ذلك) أى على ان الجمل يعلم أى يعامل معاملة المعلوم
ووجه البناء فى عدم التبعية ان الجمل عندهم بمنزلة الزيادة المتصلة فربما يقال يتبع كالزيادة فقال الشارح
لا يتبع بناء على ذلك أى ولو بنى على مقابله اقبل بالتبعية لانه كالزيادة المتصلة اه (قوله ويتعذر بيعها حاملا
الخ) فى شرح شيخنا كج ان التعذر بخصوص بما اذا كان الجمل لغير الراهن بان كان موصى به فلا يتأتى
الاستدراك الا بى اه حل أى لان الاستدراك مفروض فيما اذا كان الجمل للراهن (قوله لان استثناء
الجمل) أى فى عقد البيع كان يقول بعثك هذه لاجلها متعذرا لانه لا يجوز افرادها بالعقد فلا يستثنى كاعضاء
الحيوان اه من الشرح فى كتاب البيع (قوله لكن نص فى الامم الخ) استدراك على ما قرره من منع
بيعها مطلقا اه رشيدى على مر (قوله ولو جنى مرهون على أجنبي) أى غير السيد وسيد المرهون
عند شخص آخر بقرينة ما يأتى اه عش على مر (قوله ولو جنى مرهون على أجنبي الخ) هذا ما لم يأمره
السيد بالجنابة فان أمره السيد بالجنابة وهو بمنزلة نوراذه الا فى الاثم أو غير مميز أو أعجمى يرى وجوب طاعة
أمره فالجاني هو السيد ولا يتعاق رتبة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد أنا أمرته بالجنابة فى حق المجنى
عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرتبة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون رهنه ما كانه لا قراره بأمره
بالجنابة وأمر غير السيد العبد بالجنابة كالسيد فيما ذكر كذا كروى فى الجنائيات وصرح به الماوردى هنا اه
شرح مر (قوله على أجنبي) يمكن ان يراد به ما يشمل المرتهن ويكون المراد بقوله قدم به على المرتهن أى قدم
بدين الجنابة على دين الرهن ويقال المرتهن فيمجهتان من حيث الجنابة أجنبي ومن حيث الرهن غير أجنبي
فلاتها فى العبارة اه شورى مع زيادة (قوله لان حقه متعين فى الرتبة) أى بدليل انه لو مات سقط حقه

الرافعي لكن نص في الامم على ان الراهن لو سأل ان تباع ويسلم الثمن كالمقرض كان له ذلك (ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به) على المرتهن لان حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها وبالتمتع

ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولي ان يتقدم على حق المتوثق اه شرح مر (قوله فان اقتص أو بيع له) علم من اقتضاه على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بغيره أو فداء لم يفت الرهن اه شرح مر (قوله فان اقتص منه أو بيع) احسن ازان غيره فلو كانت الجناية قطع بدق طعت يده بطل الرهن بالنسبة ليدون باقية ولو كان الارش قدر بعض قيمته فقط ببيع منه بقدره وبقي باقية رهنا فان تعذر بيع بعضه أو نقص بالتبعض بيع الكل وبقي القاضل عن الارش رهنا اه مر اه سم (قوله نعم ان وجبت قيمته الخ) صورة هذه انه غصب من عند المرتهن وجنى عمدا عند الغاصب أي بخلاف مال وجنى قبل الغصب فان الغاصب لا يضمنه حينئذ كما صرح به في باب الغصب أو كان مغصوبا عنده ثم رهنه عنده وجنى جناية عمدا تو جب عليه قصاص بخلاف مال أو وجبت الجناية مالا فان الغاصب الذي هو المرتهن يلزمه فداؤه وهو باق على رهنه اه شو برى (قوله نعم ان وجبت قيمته الخ) استدراك على مسألة القصاص وأما مسألة وجوب المبال فيبقى فيها الرهن بحاله عند المرتهن ويقضى الغاصب للمجنى عليه بأقل الامر من من قيمته وارش الجناية كما سيذكره المتن بقوله ولو جنى مغصوب فتعلق برقبته مال فداء الغاصب بالأقل من قيمته والمال اه شيخنا وهذا المقرر برعيب منه لان الرهن يبقى بحاله في صورتي القصاص والمال الكائن في صورة المغصوب فهم ما على حد سواء في عدم فوات الرهن فلامعنى للفرقة التي ذكرها تأمل (قوله كأن كان تحت يد غاصب) أي أو مستعير أو مشتر بشرائه فاسد اه مر (قوله فلو عاد المبيع الى ملك الراهن) أي عاد بعد البيع في الجناية بسبب آخر غير ما يتعلق بعقد البيع الكائن لاجل الجناية كأن عادله بشراء أو ارث أو وصية أو غيرها فان عادله بفسخ أو رد بعيب أو اقالة تبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش على مر وقوله تبين بقاء حق المجنى عليه أي متعلقا بقرينة الجاني وذلك لان الثمن قدر جع الى المشتري فيرجع حق المجنى عليه عليه متعلقا برقبته كما كان قبل البيع والظاهر انه يعود رهنا أيضا وان كان المجنى عليه مقدما به وهذا كله بالنسبة لقوله وان عادله بفسخ الخ وأما بالنسبة لما قبله فلا يعود رهنا ولا يتعلق به حق المجنى عليه لان الثمن لا يورثه منه لانه عاد بطريق أخرى لا تتعلق بالبيع الواقع للجناية تأمل (قوله لم يكن رهنا) أي فالزائد العائد هنا كالذي لم يعد وهذا بخلاف ما مر فيما اذا بيعت المستولدة لاعسار السيد وقت الاحبال ثم عادت لملكه فانه يحكم بالاستيلاء من وقت العود ولعل الفرق بينهما ان المستولدة قام بها ما هو سبب الحرية وهو الايلاء المانع من صحة بيعها فلما عادت الى سيدها زالت الضرورة فعمل هو بمقتضى السبب بخلاف العبد الجاني فانه لم يرق به ما يوجب تلقه وانما قام به ما يوجب تقدم المجنى عليه بحقه وقد عمل بمقتضاه فاستحب اه ع ش على مر (قوله كما لو تلف) محل هذا أخذ من قوله لفوات محله اذ لم يكن مغصوبا ولا فهو مضمون على غاصبه بالقيمة فتؤخذ وتجعل رهنا اه شرح مر (قوله بأقفة سماءية) أي أو بجناية لا توجب مالا ولا قصاصا كان مات في دفع صيال اه برماوى أو كان القتال حريا اه شرح مر (قوله لان وجد سبب مال) معطوف على قوله فان اقتص أو بيع له على النسخة التي فيها الجناية على أجنبي وعلى قوله فاقص من قوله أو جنى على سيده فاقص على النسخة التي فيها الجناية على غير أجنبي وقوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السبب وانما يفوت بالبيع هذا على نسخة والجناية على أجنبي وأما على النسخة التي فيها الجناية على غير أجنبي أي على السيد فلا يفوت الرهن أصلا أي لا ابتداء ولا دوام لان السيد لا يثبت له على عبده مال أي لا في رقبته ولا في ذمته الا قيمة اذا جنى على عبده السيد المرهون فانه يباع ويتوثق به مرتهن القليل كما قاله المصنف اه هذا وقول المتن لان وجد سبب مال الظاهر في ان المال لم يجب وانما وجد سببه انما يناسب النسخة التي فيها الجناية على غير أجنبي ولا يناسب النسخة الاخرى والاقوال لان وجد سبب مال كما لا يخفى (فرع) لو جنى على من رثه السيد خطأ ثم مات المجنى عليه فوجهان أحدهما ثبت المال لاداء الامم والصبي فلا يوجب جعل الاستدانة كالا ابتداء اه وعبارة

(فان اقتص) منه المستحق
(أو بيع له) أي لحقه
بان أو وجبت الجناية مالا
أو عني عنه على مال (فان
الرهن) فيما اقتص فيه أو
بيع لفوات محله نعم ان
وجبت قيمته كأن كان تحت
يد غاصب لم يفت الرهن بل
تكون قيمته رهنا مكانه
فلو عاد المبيع الى ملك الراهن
لم يكن رهنا (كلو تلف)
المرهون بأقفة سماءية
(أو جنى على سيده فاقص)
منه المستحق فيفوت الرهن
ذلك (لان وجد)

الروض وشرحه وان حتى خطاً على طرف من برته السيد كايه أو طرف مكاتبه ثبت المال ولو ورثه السيد في
الاولى قبل الاستيفاء أو انتقل اليه في الثانية كذلك من المكاتب بموته أو عجزه فبيعه أي العبد فيها أي الجناية
وان قتله أي مورث سيده أو مكاتبه خطأ أو عمد افترق السيد على المال وجب المال بناء على أنه ثبت للمورث
ثم يتلقاه عنه الوارث ويقاس بالمورث المكاتب والجناية على عديم برته السيد اهـ وحيث ذيفوت الرهن
كما يؤخذ من تعليل الشارح فتأمل اهـ سم (قوله والجناية على أجنبي) في بعض النسخ وهي المرجوع اليها
على غير أجنبي بزيادة غير وهو اصلاح ليس بضروري لان معنى قوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السبب
وانما يفوت بالبيع الا أن يقال في التقييد بالأجنبي نظراً من حيث ان غيره كذلك فتأمل وأيضاً في مخالفة
الكلام الاصل لانه فرضه في الجناية على السيد واهتمام ان سبب الفصاخص بخلاف سبب المال فيفوت الرهن
بمجردده وليس مراداً فيلزم على هذا التوجيه هذه الا نظارو على المرجوع اليها لا يلزم واحد منها اهـ شوبري
وفي قول على الجلال فقوله في المنهج والجناية على غير أجنبي متعين خلافاً لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ
غير لكن تقييده وجود السبب بالمال غير مناسب اذ وجود سبب الفصاخص كذلك اذ لا يفوت الا ان اقتصر
بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجد الفوات في الفصاخص دون المال
فتأمل اهـ (قوله وان قتل مرهون الخ) ليس هذا بياناً لكون الفاعل محذوفاً اذ لا يصح حذفه كما هو معلوم
بل تفسير للضمير المستكن في الفعل وكان عليه ان يأتي بأي التفسيرية فيقول وان قتل أي مرهون (قوله وان
وجب مال الخ) من هذا تعلم ان كون المال يثبت للسيد هنا على عبده معتقراً لاجل حق المرتهن ولو عني على غير
مال صح بلا اشكال اهـ عبارة عبارة الشوبري قوله وان وجب مال الواجب هنا لانه حق الغير وان استلزم
وجوب شيء للسيد على عبده انتهت وفي شرح الروض مانعه وانما وجب المال فيما ذكره وان كان لا يثبت للسيد على
عبده مال لاجل تعلق حق الغير وهو مرتين القليل اهـ (قوله ان لم ترد قيمته الخ) بأن ساوت أو نقصت وصريح
كلامه انه اذا لم ترد قيمته على الواجب يباع جميعه وان زاد الثمن على الواجب وانه لا يصير رهناً الا مقدار الواجب
من الثمن لا الجميع اهـ شوبري أي والرائد على الواجب يتوثق به مرتين القاتل (قوله والا فقدر الواجب منه)
هذا محترز قوله ان لم يرد أي عنه على الواجب أي والا بان زاد عنه على الواجب هذا مراده وأما محترز قوله ان لم ترد
قيمه الخ فقد ذكره بقوله بعد فان زادت قيمة القاتل الخ ولولم يذكر الشارح محترزه بعد لكان داخل في هذه العبارة
وكان يقدم الخبر عن قوله فقدر الواجب شيئاً أي فقدر الواجب يباع وهذا بالنظر لمحترز المتن وقدر الواجب
من الثمن يكون رهناً هذا محترز الشارح تأمل (قوله والا فقدر الواجب منه) أي من الثمن وهذا المبتدأ خبره
محذوف تقديره يكون رهناً يعني وما زاد يكون رهناً عند مرتين القاتل (قوله لانه يصير نفسه رهناً) معطوف
على قوله فيباع اهـ أي انه يقول رهناً عند مرتين القاتل وهذا رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م
وقيل يصير نفسه رهناً ولا يباع اذ لا فائدة في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلاً لو رد بان حق
المرتهن في ماله لا في عينه وبانه قد يرغب الخ ثم قال وحمل الخلاف عند طلب الرهن القليل ومرتهن القليل
البيع أمالو طلب الرهن البيع ومرتهن القليل النقل فالجواب الرهن اذ لا حق للمرتهن في عينه ولو اتفق الرهن
الخ (قوله لان حق المرتهن في ماله) تعليل لقوله فيباع وقوله لانه لا في عينه تعليل لقوله لانه يصير الخ وقوله ولانه قد
يرغب الخ فيه تعليل لسلك منه ما أوجبهما (قوله وحكم عنه ماصر) أي من انه رهن ان لم يرد على الواجب
والا فالرهن قدر الواجب منه اهـ سم (قوله أو نقص به) أي نقص البعض بالبيع يعني نقص عن قيمته في
الجملة مثلاً اذا كانت قيمة الكل عشر من قيمة النصف في الجملة عشرة ولو بيع النصف وحده لم يرغب فيه
الباقي مثلاً (قوله وصار الزائد) أي من ثمن الكل رهناً عند مرتين القاتل أي من غير انشاء عقد يعني وصار
قدر الواجب من ثمن الكل رهناً عند مرتين القاتل من غير انشاء عقد (قوله ولو اتفق الرهن الخ) راجع لجميع

والجناية على غير أجنبي
(سبب) وجوب (مال) كان
عني على مال أو كان القتل
خطأ فلا يفوت الرهن
وتعبري بذلك أعم من تعبيره
يعني على مال (وان قتل
مرهون مرهوناً السيد
عند أخوافاقتص) منه السيد
(فان الرهنان) الفوات محلهما
(وان وجب مال) كان قتل
خطأ أو عني على مال (تعلق
به) أي بالمال (حق مرتين
القاتل) والمال متعلق برتبة
القاتل (فيباع) بقدر زده
يقول (ان لم ترد قيمة على
الواجب) بالقتل (وغنه)
ان لم يرد على الواجب (رهن)
والا فقدر الواجب منه
لانه يصير نفسه رهناً لان حق
المرتهن في ماله لا في عينه ولانه
قد يرغب فيه بزيادة فيتوثق
مرتهن القاتل بها فان زادت
قيمة القاتل على الواجب
يسع قدره وحكم عنه ماصر
فان تعذر بيع بعضه أو نقص
به يسع الكل وصار الزائد
رهناً عند مرتين القاتل ولو
اتفق الرهن والمرتهنان على
النقل

ما سبق حتى لما اذا زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذي اتفق عليه نقل كله فيما اذا لم تزد قيمته على الواجب ونقل بعضه الذي هو بقدر الواجب فيما اذا زادت قيمته على الواجب اه من سم وشو برى (قوله ولو اتفق الراهن الخ) هذا تخصيص لقوله فيبيع أي ما لم يتفق على نقله ومعنى النقل انه يفسخ العقد الاول ويعقد عليه عقد ثان اه شيخنا وعبارة ع ش قوله على النقل لعل النقل هنا على ظاهره بخلافه في قول المصنف الا متى وتنقل في الثانية لغرض فان المراد به انه يبيع اه سم على ج انتهت (قوله فعل) أي ففسخ عقد رهن القتال وجعل رهنا على دين القتل والاجعل عين مكان عين رهونة من غير فسخ عقد الرهن غير صحيح اه حل (قوله فنقل الشيخان الخ) معتمد وقوله البيع أي بيع القتال وقوله ثم قال الخ ضعيف ويحجب عن مقتضى التوجيه المذكور بان مرتين القتال لم يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعى بخلاف مرتين القتل نظير ما يأتي من ان الوارث لو طلب أخذ ذاك التركة بالقيمة والغريم يبيعها رجاء الزيادة يحجب الوارث اه حل (قوله عند شخص) هذا راجع للثانية بقراءة إعادة الباء ولهذا قال في الشارح في الاول عند شخص فاكتر وبهذا تعلم ان ما وقع في بعض الحواشي ليس بظاهر اه (قوله نقضت) أي الوثيقة بفتح النون والصاد المهملة اه شرح مر (قوله بان يبيع القتال) تصويرا يعني القتل اه وشو برى وقوله يصير غنمه رهنا أي من غير انشاء عقد اه زى وأقرما الرشيدي على مر (قوله بان يبيع الخ) هذا بيان لمعنى النقل وليس هذا من نقل المرهون الخلف فيه لان ذلك معناه بقاء العقد وتبديل العين كان يقول الراهن للمرتن نقلت حقلك الى هذه العين اشارة الى عين أخرى ويرضى المرتن فانها لا تنقل بلا فسخ وعقد جديد حتى لو أريد فسخ الاول وجعل الثاني هو الرهن جاز وما هنا مثله لان المقصود فسخ رهن القتل وجعل غن القتال مكانه كما أفاده السبكي وانظر لم يبنوا هنا النقل بان يبيع القتال ولم يبينوه بان يبعده رهنا مكان القتل كما تقدم واهل هذا بيان لاحد الطريقتين حرر اه حل (قوله فلو كان أحد الدينين الخ) تفريع على قوله لغرض لكن يحصل التفريع قوله فان كان حالا فالفائدة الخ وما قبله قوطه له وقوله وان اتفق الدينان الخ تفريع على قوله فان لم يكن في نقلها لغرض اه (قوله فلو كان أحد الدينين حالا الخ) أي أو اتفقا حالا أو تأجلا لا يمكن اختلاف قدر ابدليل قوله وان اتفق الدينان الخ وفي شرح مر ومن اتفقا فيهما في القدر ما لو اختلفا جحسا وتساويا في المالبسة بحيث لو قوم أحدهما بالاخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه اه (قوله أو مؤجلا فقد توثق) والفائدة حينئذ أمن الافلاس عند الحلول وأما قوله ويطالب الخ ليس بيانا للفائدة لان له المطالبة ولو قبل النقل اه (قوله وان اتفق الدينان الخ) يقي بالو اتفق الدينان جـ أولا أو تأجلا واختلاف قدر اوقد ذكره في الروض وشرحه بقوله بعد ان فرض اتفقا فيهما في الحلول والاجل وقدره ما نصه وان اختلف قدر الدينين وتساوت قيمة العبددين أو كان القليل أكثر قيمة وكان المرهون فيهما بالاكثر من الدينين هو القليل فلا نقل لعدم الفائدة لانه لو نقل صار الثمن رهونا بالاقل وان كانت قيمة القليل أقل وهو مرهون بالاكثر نقل من القتال قدر قيمة القليل الى الدين الاخر أو باقل قال في الاصل لا نقل لعدم الفائدة والحق انه ينقل ان كانت ثم فائدة كما اذا كانت قيمة القليل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القتال مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القليل وهو مائة تصير مرهون بعشرة وتبقى مائة مرهون بعشرين وان لم تكن فائدة كما اذا كان القتال في هذه الصورة مرهونا بمائتين فلا نقل لانه اذا نقل يبيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة وتبقى مائة مرهونة بمائتين فيعمل عدم النظر فيما قاله الاصل في الاخيرة ذالم ينقص دين القتال عن قيمته وبما تقرره علم ان العبرة في النقل وعدمه بغرض المرتن اذ لو لاحقه ملأه على الارض برقة القتال انتهى وقوله والحق الى قوله وتبقى مائة مرهونة بالعشرين كلام الروض نفسه لا كلام أجله وأقول قوله السابق أو كان المرهون بالاقل هو القليل فلا نقل لعدم الفائدة مشكل فانه قد يكون فيه فائدة فانه اذا كانت قيمة كل مائة أو قيمة القليل مائتين والقتال

فصل أو الراهن وضرب من القليل فنقل الشيخان عن الإمام انه ليس لمرتن القتال طلب البيع ثم قال ومقتضى التوجيه بتوقع زيادة رغبته ان له ذلك (فان كانا) أي القتال والقتيل (مرهونين بدین) واحد عند شخص فاكتر (أو بدینين) عند شخص فان اقتضى سيد من القتال (فاتت) الوثيقة (والا) بان لم ينقص منه بل وجب مال متعلق برقبته (نقضت) أي الوثيقة (في الاول) وتنقل في الثانية لغرض (أي فائدة للمرتن بان يبيع القتال) ويصير غنمه رهنا مكان القليل فان لم يكن في نقلها لغرض لم تنقل فلو كان أحد الدينين حالا والاخر مؤجلا أو كان أحدهما أطول أجلا من الاخر فلا مرتن التوثق بمن القتال لدين القليل فان كان حالا فالفائدة اسنة فاؤه من غن القتال في الحال أو مؤجلا فتد توثق ويطالب بالحال وان اتفق الدينان قدرا وحلولا أو تأجلا وقيمة القليل أكثر من قيمة القتال أو مساوية لهما لم تنقل الوثيقة

ما نفع كان القتل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين ففي النفل فائدة وهي التوثيق على كل من الدينين لا ينقص
 عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القاتل فقط منها فيه نظر ثم رأيت شيخنا الأبرار
 في هامش المحلى قال أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النفل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين
 المرهون عليه بأضعاف قضية اطلاقهم الا عراض عن ذلك وعدم اعتبارهم غرضاً يجوز النفل الزائد على مقدار
 الدين فيواجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب فتأمل
 ثم عرضت جميع ما بحثته على شيخنا الطيلاوي فوافق عليه وقال ينقل حيث كان غرض كان تزيد قيمة القاتل
 على الدين المرهون به اه سم (قوله لعدم الفائدة) فيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل
 منها قدر دين القاتل ليكون التوثيق على كل منهما ما وهذه فائدة أي فائدة ومن ثم قال الشيخ عميرة ينبغي أن يحمل
 كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وارتضاء طب اه شورى أي فيعيد قول
 الشارح وقيمة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه (قوله وان كانت قيمة
 القاتل الخ) هذا من حيث اللفظ معطوف على قوله وقيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل الخ ومن حيث المعنى
 معطوف على قوله فلو كان أحد الدينين حالاً الخ الذي هو تفريع على منطوق المتن لان هذا المعطوف فيه
 فائدة أيضاً فهو من التفريع على المنطوق تأمل (قوله نقل منه) أي من ثمنه بان يباع ويجعل من ثمنه قدر قيمة
 القاتل اه ع ش (قوله نقل منه قدر قيمة القاتل) ظاهره وان كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين
 المرهون هو عليه اه سم (قوله مع الاطلاق عن التقييد الخ) اعلم ان الاولى لها حالتان حالة فوات الوثيقة
 وذلك عند القصاص وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما ما هي مطلقة عن التقييد بكون
 الدين عند شخص واحد وان الاصل لم يذ كر حالة الفوات فيها فاضلاع عن الاطلاق أو التقييد وانما ذ كر حالة
 النقص وقيدها بكون الدين عند شخص وعبارته فان كان المرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة
 أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقات اه فقول الشارح في النقص حال من الاولى أي وأما الاطلاق عن
 التقييد في الاولى في حالة الفوات فليس من زيادته لان الاصل لم يذ كر حالة الفوات كما علمت فاضلاع عن اطلاقها
 أو تقييدها اه (قوله عن التقييد في الاولى الخ) انظر هل يكره على دعواه الاطلاق في الاولى قولهم ان
 القيد اذا تأخر كما هنا رجح جميع المعطوفات وحينئذ فلا اطلاق اه شورى ويجاب بانه لا يكره لان محله
 عدم تفرقة التخصيص والتفرقة هنا إعادة الباء في المعطوف فهي تفرقة على كون القيد خاصاً به ولا يرجع
 للمعطوف عليه (قوله وينفك بفسخ مرتين) نعم التركة اذا قلنا ان المرهون بالدين وهو الاصح فاراد صاحب
 الدين الفسخ لم يكن له ذلك لان الرهن لمصلحة الميت والفسخ يفوتها وخرج بالمرتحن الراهن فلا ينفك بفسخه
 لازمه من جهته ولوفك المرتحن في بعض المرهون انفسك وصار الباقي رهناً لجميع الدين ومثله ما لو تلف
 بعض المرهون انفسك فيما تلف ذكره الباقي اه من شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله نعم التركة
 الخ هذا استدراك على مطلق الرهن لكن الكلام هنا ليس فيه بل في الرهن الجملي (فرع) قال في الروض
 ولا يلزم المرتحن احضار الرهن قبل القضاء ولا بعده بل عليه التمكن كالمودع وعلى الراهن مؤنة احضاره للبيع
 اه سم (قوله ولو يدون الراهن) أي يدون موافقة الراهن على الفسخ فانها لا تعتبر لازمه من جهته (قوله بأداء)
 أي من الراهن أو من غيره عنه وقوله أو ابراء أي من المرتحن فقط اه (قوله أو حواله) أي من الراهن
 للمرتحن أو من المرتحن لغيره على الراهن اه زى (قوله أو غيرها) كارت أو اعتبار لكن لو تباين في
 الاعتياد عاد الرهن كما عاد الدين اه برماوى اه سم (قوله لا يبراء من بعضه) فلو مات الراهن عن ورثته فادى
 أحدهم نصيبه لم ينفك كما في المورث ولان الرهن صدر ابتداءً من واحد وقضيته بحسب كل المرهون الى البراءة
 من جميع الدين بخلاف ما لو قضى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو

لعدم الفائدة وان كانت قيمة
 القاتل أكثر نقل منه قدر
 قيمة القاتل وذ كر فوات
 الوثيقة في صورتين مع
 الاطلاق عن التقييد في
 الاولى في النقص بشخص
 من زيادتي (وينفك) الرهن
 (بفسخ مرتين) ولو يدون
 الراهن لان الحق له وهو جائز
 من جهته (وببراءة من
 الدين) بأداء أو ابراء أو حواله
 أو غيرهما (لا) ببراءة من
 بعضه فلا ينفك شيء من
 المرهون

كلو تعدد الراهن أو كتملق الارش بالجاني فهو كالموحي العبد المشترك فادى أحد الشرطيين نصيبه فينقطع
التعلق عنه اه شرح مر (قوله كحق حبس المبيع) أي فان جالته محبوسة بكل جزء من الثمن فلو أدى بعض
الثمن لا ينفك شيء من المبيع عن الحبس (قوله ولانه وثيقة الخ) ومن ثم لو شرط الراهن انه كلما قضى شيئاً
من الدين انفق من المرهون بقدره فسد الرهن اه حل (قوله كالشهادة) أي كما ان الشهادة وثيقة بجميع
أجزاء الدين فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشيء المدعى به فلا تكفي شهادة كل منهما بمائة
اه عزيزي (قوله أو مستحق للدين) عبارة الروض وتعدد مستحق الدين كان رهن عبداً من اثنين
بدينهما عليه صفقة واحدة وان اتحدت جهة دينهما كبسيع واتلاف ثم برئ عن دين أحدهما وهذا شكل
بان ما أخذ من أحدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن بأخذه
ويجانب بان ما هنا محله اذا لم تتحد جهة دينهما وإذا كانت البراءة بالبراء لا بالأخذ اه وهو صريح في انه اذا
كانت جهة الدين بيعاً واتلافاً كان ما يأخذه كل منهما مشتركاً وقال مر لا يكون كذلك الا في الارث وربيع
الوقف دون غيرهما كالبيع حتى لو باع عبداً له ما قبض أحدهما نصف الثمن اختص به اه فتراجع
المسئلة اه سم على منج اه ع ش على مر وسيأتي لهذه المسئلة مزيد بسط عن القليوبي (قوله
أومالك معار رهن) يجوز ان يقرأ بالاضافة أي معار رهن وبعدمها أي معار رهن وانظر أيهما أولى ولعل
الاول أولى لان فيه ابقاء رهن في كلام المصنف على حاله أي معار للرهن وعلى الثاني يؤول بالرهون اه كاتبه اه
شوري وبقي احتمال ثالث وهو المسموع من أفواه المشايخ وهو ان رهن فعل ماض مبني للمام يسم فاعله وجلة نهت
لمعار (قوله ثم برئ من أحدهما) أي بآداء أو ابراء بشرط ان يقصد ذلك عن البعض المذكور فان قصد الشيوع فلا
وان أطلق صرفة الى ما يشاء اه شرح مر (قوله ثم برئ من أحدهما) أي ولو بالدفع له سواء اتحد الدين خلافاً
للخطيب أو اختلف لان ما يأخذه يختص به وكذا سائر الشركا في الديون المشتركة الا في مسائل ثلاثة الارث
والسكابة وربيع الوقف فإيا أخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم ان أحال به اختصاص المحال بما أخذه
وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيد من مثلاً من دين السكابة لا يختص به وما أخذه أحد الموقوف
عليهم من ربيع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا مر واعتمد وصمم عليه
وفيه نظر فتأمل وخرج بالموقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فإيا أخذه أحدهم من الناطر أو غيره يختص
به وان حرم على الناطر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم اه قاله شيخنا مر ورزى اه قل على الجلال
(قوله وقصد فكال نصف العبد) بخلاف ما اذا قصد الشيوع أو أطلق ثم جعله عنهما أولم يعرف حاله ولومات الراهن
قبل ان يصرفه في هذه الصورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما اه شرح مر
* (فصل في الاختلاف في الرهن) المراد بالرهن العقد وقوله وما يتعلق به معطوف على الرهن والضمير عائداً
عليه بالمعنى المذكور والمراد بما يتعلق به قدر المرهون وعينه وقبضه وجنانيته والرجوع عن الاذن فيه وقدر
المرهون به الى آخر الباب فكانه قال فصل في الاختلاف في عقد الرهن وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومسئلة
من عليه دينان باحدهما وثيقة ترجع الى ما يتعلق به في الجملة تأمل (قوله كان قال رهنتي كذا) أي وأقبضتني
لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة اه برماوى وفي الشورى ما يقتضى ان هذا التقيد ضعيف ونصها قوله
حلف راهن في شرح العباب قال الزكشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا أثر له في تحليف ولا
دعوى ويجوز ان يسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينسحل الراهن فيحلف المرتهن ويلزم الرهن باقباضه كما
ذكره في الحوالة والقرض ونحوهما اه واعتمد مر في شرحه هذا الاحتمال اه سم (قوله كان قال رهنتي
كذا فأنكر) تسميتهما راهناً وموتهما في هذه الصورة انما هو بحسب الظاهر أو بحسب زعم المرتهن (قوله
بمعنى المرهون) أي في كلام المصنف استخدام اه ع ش (قوله فقال بل الثوب) وخيت صدقنا الراهن في

كحق حبس المبيع وعق
المكاتب ولانه وثيقة بجميع
أجزاء الدين كالشهادة (الا
ان تعدد عقد أو مستحق)
للدين (أو مدين أو مالك معار
رهن) فينكف بعضه بالقبض
كان رهن بعض عبدين
وباقية باخر ثم برئ من دين
أحدهما أو رهن عبداً من
اثنين بدينهما عليه ثم برئ
من أحدهما أو رهن
اثنين من واحد بدينه
عليهما ثم برئ أحدهما مما
عليه أو رهن عبداً استعاره
من اثنين ليرهنه ثم أدى
نصف الدين وقصد فكال
نصف العبد أو أطلق ثم جعله
صفاً وذكراً تعدد المستحق
ومالك المعار من زيادتي
* (فصل في الاختلاف في
الرهن وما يتعلق به) لو
(اختلفاً) أي الراهن والمرتهن
(في رهن تبرع) أي أصله
كان قال رهنتي كذا
فأنكر (أو قدره) أي
الرهن بمعنى المرهون كأن
قال رهنتي الارض بشجرها
فقال بل وحدثها (أو عينه)
كهذا العبد فقال بل الثوب

هـ - فلا تعلق للمرتهن بالتبطل لانكاره ولا بالعبد لانكار المالك وعليه فلو اراد الرهن التصرف في الثوب
بيعه أو غيره فهل يتوقف على اذن المرتهن لأنه مرهون بزعم المالك أولا لأنه بانكار المرتهن لم يبق له حق
وقياس ما سنده عن سم اعتبار اذنه وقد يفرق وهو المعتمد بانه فيما يأتي اذا انقطع حق المجنى عليه ببراء
أو نحوه ثبت الحق للمرتهن كما قاله سم فيما يأتي وما هنا انكار المرتهن أسقط اعتبار قول الرهن بالكفاية
كم أنقري بشئ لمن ينكره حيث قيل بطل الاقرار ويتصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وان كذب نفسه لا
باقرار جديد يأتي مثل ما ذكر فيمالي واختلغا في جنسه كقولنا رهنه بالدنانير فقال بل بالدراهم اه ع ش
على مر (قوله أو قدر مرهون به) أو عينه كدراهم ودنانير أو صفته كان يدعى المرتهن انه رهن على المائة
الحالة فيستحق الآن بيعه وادعى الرهن انه على المؤجلة اه شيخنا ح ف (قوله حلف رهن) الاولى ان
يقول حلف مالك ليشمّل المعبر للرهن اه ع ش على مر (قوله غير الاولى) قيد به لقوله فيتحالفان لأنه
لا تحالف في الاختلاف في الاولى بل يصدق الرهن أي المشتري بيمينه وبعد ذلك ان رضى المرتهن أي البائع
ببقاء البيع من غير رهن فذلك والافسخ البيع لثبوت الخيار له اه شيخنا وهو في الزيادة والشورى
والحلي و ع ش (قوله فيتحالفان فيه) أي في الرهن المشروط في بيع أي في اشتراطه فيه وعدمه وفي قدر الرهن
وفي عينه وفي قدر المرهون به كان يقول البائع في الاولى والله ما بعته بغير اشتراط وانما بعته بشرط الرهن
ويقول المشتري والله ما اشتريت بشرط الرهن وانما اشتريت من غير شرط اه شيخنا وقوله أي في الرهن الخ
يخالفا ما تقدم في باب التحالف من ان التحالف خاص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك (قوله فيتحالفان فيه)
أي ويحققان عقد الرهن أو أحدهما أو الحاكم وبعد فسخه يثبت للبائع الخيار في فسخ البيع اه شيخنا
وقوله عقد الرهن هذا ظاهر في غير الاولى من هذه الاربعة وأما في الاولى وهي ما اذا اختلغا في أصل الاشتراط
فاظهار انهما بعد التحالف يفسخان عقد البيع من أصله لا عقد الرهن لعدم اتفاقهما على عدم حصوله
(قوله وأقبضاه) كان وجه اعتباره انه لو تركه لا تكون الدعوى ملزمة فلا تسمع تأمل اه سم اه ع ش
وعبارة حل ينظر حكمه التقييد في هذه دون التي قبلها اه نظرا له فوجدناه وجهه وهو ان حكمه عدم
التقييد في الاولى احتمال ان ينكّل الرهن فيحلف المرتهن ويلزم الرهن بالاقباض اه شوري (قوله لما
مر) أي من ان الأصل عدم ما يدعيه المرتهن اه شوري (قوله فان شهد مع آخر) أي أو امرأتان مثلا
اه ع ش (قوله ولو اختلغا في قبضه) انما فصل هذه عن الصور الاربعة السابقة مع ان الحكم في الجميع واحد
وهو حلف الرهن لطول الكلام عليه بقوله ولو أقر الخ (قوله وهو بيد رهن) أي وقال المرتهن أخذته لا انتفاع
مشتلا فقوله وقال الخ راجع للثانية اه شيخنا (قوله حلف) أي الرهن ولا يلزم الغصب لان يمينه وان
صلحت لدفع الرهن فلا تصلح لشغل فمّة المرتهن بما تضمنته دعوى الغصب من أقصى القيم ان تلف واجرة المثل
ان مضت مدة المثلما اجرة اه ع ش وبحث السبكي في صورة العارية ان محل قبول قول الرهن فيها بالنسبة
لنكون القبض ليس عن جهة الرهن لاثبات العارية حتى تصير العين مضمونة وهو متجه اه شوري
(قوله لان الأصل عدم لزوم الرهن) أي فيهما وقوله وعدم اذنه أي في الثانية (قوله وعدم اذنه في القبض)
أي وعليه فلو تلف في هذا الحالة في يد المرتهن فهل تلزم قيمته وأجرته أم لا فيه نظرا لا قرب الثاني لان عين
الرهن انما قصد به ادفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم
من انه لو ظهر في المبيع عيب فادعى المشتري قدمه ليرد به وادعى البائع حدوده ليكون من ضمان المشتري
فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسح عند البيع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري ارش العيب
الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى الحدوث وعلاوه بان عين البائع انما صلحت لدفع الرد فلا تصلح لتعريض
الارش وعلى عدم لزوم المرتهن ما ذكره الرهن ان يستأنف دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البيعة عليه

(أو قدر مرهون به) كالحق
فقال بل بألف وهذا من
زيادتي (حلف رهن) وان
كان المرهون بيد المرتهن
لان الأصل عدم ما يدعيه
المرتهن ونخرج برهن التبرع
الرهن المشروط في بيع بان
اختلغا في اشتراطه فيه أو
اتفاقا عليه واختلغا في شئ
مما سار غير الاولى فيتحالفان
فيه كسائر صور البيع اذا
اختلغا فيها (ولو ادعى انهما
رهنه بعدهما بمائة وأقبضاه
وصدقه أحدهما فنصيبه
رهن بخمسين) مؤاخذه له
بأقراره (وحلف المكذب)
لما مر (وتقبل شهادة المصدق
عليه) نخلوها عن التهمة فان
شهد مع آخر أو حلف
المصدق ثبت رهن الجميع
وقولي وأقبضاه من زيادتي
(ولو اختلغا في قبضه) أي
المرهون (وهو بيد رهن
أو) يسد (مرتهن وقال
الرهن غصبه أو أقبضه
عن جهة أخرى) كعارة
واجارة وايداع (حلف) لان
الأصل عدم لزوم الرهن
وعدم اذنه في القبض عن
الرهن

بأنه غصبه فان لم تكن حالف المرتهن انه ما غصبه وأنه قبضه عن جهة الرهن وقديقال ان مجرد حلف الراهن انه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرتهن لانه يمين الراهن انتفى استحقاق وضع يد المرتهن عليه بحق وذلك موجب للضمان وقديفرق بين هذا وبين الاختلاف في قدم العيب المذكور بان حلف البائع أفاده عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فإنه لم يثبت بها حق للراهن فليراجع اه ع ش على مر (قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن) الى قوله فبحلف المرتهن محترز قوله وقال الراهن الخ وقوله فبحلف المرتهن أى على قبضه عن جهة الرهن في الاولى وعلى نفي العلم بالرجوع في الثانية اه شيخنا والفرق بين هذه والتي قبلها وهي مالو قال الراهن أقبضه عن جهة أخرى ان التنازع ثم في فعل الراهن وما هنا في فعل المرتهن وكل أدري بما صدر منه في صدق الراهن ثم لانه أدري بصفة قبضه والمرتهن هنا لانه أدري بصفة قبضه اه ع ش على مر (قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن) التقييد باليد في المستلتمين مستدرك بل مضر كما قاله الشيخ عميرة رحمه الله فلو جسه انه حيث كان الراهن مقررا بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويرى ان المرتهن قبضه عن جهة أخرى أو انه هو رجع عن الاذن في القبض كانه فرض الكلام أن يكون المصدق المرتهن وان لم يكن بيده وما هنا يحتاج لتقييده بيده اذا أنكر الراهن أصل القبض ولو كان المرتهن موافقا الى الرجوع ولكن زعم تأخره عن القبض فالمصدق الراهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده قديقال حيث وافقه على قبضه فاليد له مطالعا وليس مراد الشارح اليد الحسية فلا اعتراض تأمل اه شو برى وقوله في المسألتين هما قول الشارح ولكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن (قوله ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية للرد على الخلاف وبعبارة شرح مر ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى أم لا وهكذا كانه مقتضى كلام العراقيين وجزم به ابن المقرئ وان قال القفال انه ليس له التحليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم اه (قوله لم يكن اقرارى عن حقيقة) أى لم يكن اقرارى مطابقا للواقع وقوله طمنت حصول القبض باله ولرأى بصفة العقد أى طمنت ان يتم يحصل القبض وقوله أو أشهدت الخ المعنى أو أقررت بالقبض قبل حصوله لاجل ان أشهد على رسم القبالة أى على ما رسم وكتب فيهما من الاقرار بالقبض فالأشهاد ليس على رسمها بل على ما تضمنته واشتملت عليه وكتب فيها ويرجع المعنى ان على تعليمة أى أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله لاجل رسم القبالة أى لاجل ان يرسم فيها وقوله لانا تعلم الخ تعليمة لبقوله أو أشهدت الخ أى لكونه تأويلا وعذرا وقوله قبل تحقق ما فيها أى قبل حصوله في الخارج فعادة كتابة الوثائق انهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع فلان لفلان كذا أو أقرضه كذا أو يشهدون على هذا أى فيكتبون شهد فلان وفلان بكذا قبل ان يحصل أى قبل ان يبيع أو يقرض مثلا وكل ذلك تساهل واعتماد على الاقرار به قبل ان يحصل فيقر لهم من يريد البيع بأنه باع لفلان كذا قبل ان يبيع فيكتبون ويقولون باع فلان كذا الخ ما تقدم (قوله فله تحليفه) ليس هذا جواب الشرط بل هو محذوف تقديره لم يقبل رجوعه واذا لم يقبل فله تحليفه وفائدة التحليف مع ثبوت القبض باقراره زجاء ان يقر المرتهن عند عرض اليمين عليه بعدم القبض أو ينسكل عنها فيحلف الراهن ويثبت عدم القبض اه (قوله وان لم يذكر تأويلا) هذه الغاية للرد على الضعيف وبعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يحلفه الا أن يذكر لاقراءه تأويلا وأجاب الاول باننا تعلم الخ في الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها فإى حاجة الى تلفظه بذلك (قوله على رسم القبالة) يقع القاف وبالباء الموحدة الورقة التي يكتب فيها الحق المقربة اه ع ش وفي المصباح وقبائل الرأس القطع المتصل بعضها ببعض وبها سميت قبائل العرب الواحد قبيلة وهم بنو أب واحد وقبائل العمل من صاحبه اذا التزمته بعدد القبالة بالفتح اسم المكتوب من ذلك لما يكثره الانسان من عمل ودين وغير ذلك قال الزنجشري كل من تقبل بشئ وكتب له بذلك كتابا فالحساب الذي يكتب هو القبالة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة اه (قوله ولو

بخلاف مالو كان بيد المرتهن ووافقه الراهن على اذنه في قبضه عنه لكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن فبحلف المرتهن (ولو أقسر) الراهن ولو في مجلس الحكم بعد الدعوى عليه (قبضه) أى بشبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أى المرتهن انه قبض المرهون (وان لم يذكر أى الراهن لاقراءه (تأويلا) كقوله طمنت حصول القبض بالقول أو أشهدت على رسم القبالة لانا تعلم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقق ما فيها

اختلاف في جنائية عبد مرهون الخ) هذا شامل لقبض القبض و بعده فهل الحكم واحد وينبغي تقييد الاول بما اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما الا ان المدعى في الاولى جنائيته الا وفي الثانية جنائيته قبل ان يقبض أمالو وقع الاختلاف قبل القبض فينبغي ان يقال ان كان مدعى الجنائية المالك فلا أثر لانكار المرتهن اذا حقق له لعدم لزوم الرهن قيمته على حق المجنى عليه بالعبد ان ادعى بذلك لافترار المالك له وان كان الامر بالعكس فلا أثر لدعوى المرتهن الجنائية وهل للمالك اقتضاؤه من الرهن وله قبضه عنه فيلزم بقبضه لا يبعد جواز ذلك فليحذر اه سم وقوله في جنائية عبد مرهون أي سواء كان مدعى الجنائية المالك أو المرتهن اه حل في الاولى صورتان كما يعلم من كلام الشارح الا في وقوله قبل قبض أي وبعده فقد أوقفه في الثانية صورتان أيضا كما قررته ج و هـ و عبارة هـ ولو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء قال جنى بعد الرهن أم قبله وأنكر المرتهن فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه انتهت وقوله حلف منك قد علمت ان الصور أربعة ثنتان في الاولى وثنتان في الثانية والمرتهن ينكر الجنائية في ثلاثة وينكره الراهن في واحدة من مسألتى الاولى فقوله الآن ينكرها الراهن في الاولى ليس احتراز عن انكاره لها في الثانية بل بيان لحالة انكاره اذا لا يكون انكاره لها الا في الاولى اه تقرير وقوله فعلى البت أي لان فعل المملوك كفعل المالك اه حل وكذا يحلف المرتهن المنكر على البت فيما بعد القبض وهي الصورة الاخرى من صورتي الاولى لانه صار حينئذ كالمالك اه شوبري وقوله وهي الصورة الاخرى الخ مقتضى هذا التوجيه انه يحلف على البت أيضا في الثانية بصورتيه لانه صار حينئذ كالمالك من حيث وضع يده على المرهون فعلى هذا المبدأ يقول الشارح على نفي العلم صورة يحمل عليها وقوله و بقاء الرهن في الاولى أي بقاء التوثيق لان الرهن لا يرتفع بمجرد الجنائية أو يقال المراد بقاءه من غير ضعف والا فلصدقه المقر لم يفت الرهن الا بالبيع للجنائية أو القصاص فيها فهو باق لكنه ضعف لتعرضه للزوال بالبيع أو القصاص وقوله وصيانة ليق المرتهن وهو التوثيق في الثانية هذا انما يناسب إحدى صورتى الثانية وهي ما اذا قال الراهن جنى قبل القبض وقبل العقد أي فيكون رهنه باطلا بخلاف الصورة الاخرى وهي ما اذا قال جنى بين العقد والقبض فهذه الدعوى لا تقوت على المرتهن حقه لان الجنائية بمجرد هاتين في الرهن ولا تقوته لاحتمال سقوط دين الجنائية بعفو أو غيره وقوله واذا بيع للدين في الاولى أي سواء كان المقر الراهن أو المرتهن فلا شيء للمجنى عليه لان المقران كان هو المرتهن فقد حلف المالك انه لم يجن وان كان المقر هو الراهن فقد حلف المرتهن انه لم يجن فلم يزل العبد مرهونا بحجور اعليه لحقه وحينئذ فقد حلف بحلف المرتهن بين المجنى عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد فلا ير جمع على الراهن لان حقه متعلق برقبة العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرتهن هو المقر وقد حلف الراهن انه لم يجن ثم بيع العبد فلا يلزم تسليم الثمن للمرتهن لانه معترف بان الحق في ثمنه للمجنى عليه فقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة وقوله أيضا اذا بيع للدين في الاولى وكذا اذا بيع له في الثانية بصورتيه الا في شيء له مقره وهو المجنى عليه لحلف المرتهن على عدم الجنائية ويلزم تسليم الثمن في صورتين للمرتهن لما ذكره وقوله الى المرتهن المقر أم المرتهن المنكر يعني في الاولى فيلزم تسليم الثمن له لانكاره للجنائية وعلى كل من الصور لا يجب عليه دفعه للمجنى عليه فتلخص انه متى بيع لدين الرهن فلا شيء له مقره في الصور الاربعه ويلزم تسليم الثمن للمرتهن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة اه تقرير وفي سم على ج قوله واذا بيع للدين انظر كيف يباع للدين اذا أقر المرتهن وكان وجه ذلك من اعراض الراهن في التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا طلبه أحجب اليه اه وعبارة الحلبي قوله واذا بيع للدين الخ فلو لم يبيع فيه بل فك يبيع في الجنائية اذا كان الراهن هو المقر مؤخذة باقراره انتهت وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر أي مؤخذة باقراره لكن هل تتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقاء الرهنية أولا لان قضية اقراره انه لم يبق له حق فيه قال سم والغالب الى الاول أميل ولعله ظاهر اطلاقهم ومال اليه شيخنا اه شوبري فلو كان المقر بالجنائية هو الراهن

(ولو اختلفا في جنائية عبد
(مرهون) أو قال الراهن
جنى قبل قبض (حلف
منكر) على نفي العلم
بالجنائية الا أن ينكرها
الراهن في الاولى فعلى البت
لان الاصل عدمها وبقاء
الرهن في الاولى وصيانة لحق
المرتهن في الثانية واذا بيع
للادين في الاولى فلا شيء
للمقره

ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن (٣٠٤) المقر (واذا حلف) أى المنكر (في الثانية وغرم الراهن) للمعنى عليه (الاقل من قيمته) أى

لم يلزمه غرم جناية المرهون اه حل وكتب الشورى أى قوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر فضيته جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يحبر المرتهن على قبوله أولا يظهر الاول لغرض الراهن وتبرأ به ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم المرتهن تسليمه للمعنى عليه لاعتراؤه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر فليحبر كاتبه ثم رأيت البلقيني ذكره في حواشي الروضة بعد أن نقل عن الروضة خلافاً ونقل توجيهه كلام الروضة عن الشرح فليراجع اه وقوله ويلزم المرتهن تسليمه للمعنى عليه الخ فاذا سلمه فله أخذ حقه من مال الراهن بطريق الظفر اه اطفئى وقوله أيضاً ولا يلزم الخ أى من حيث كونه رهناً وان لم يرض من حيث وفاء الدين اه برماوى وقوله واذا حلف في الثانية الى آخره ظاهره انه بصورتها انتهى تقريراً ما في الاولى فلا حق للمقر له اذا كان المقر فيها هو الراهن لان اقراره لاغ حتى بالنسبة للمقر له وان انفك الرهن اه ابن قاسم بالمعنى ولعل الفرق انه في الاولى معترف بوجود الرهن بخلافه في الثانية فغالب عليه فيها لعدم اعترافه بالرهن اه تقرير وقوله غرم الراهن قال في الروض أى للحيولة اه وقضيته انه اذا انفك الرهن له الرجوع فيما غرمه وبيع الرهن للجناية قاله الشيخ ووجهه انه لم يجب عليه الغرم عينا لا لتعلق حق الغير وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسليمه الى البيع انتهى شورى وقوله ولو نكل يقال نكل عن البمين بفتح الكاف ينكل بضمها أى حين والناكل الجبان الضعيف وقال أبو عبيدة نكل بالكسر لغة فيه وأنكره الاصمعي انتهى ديمري اه شورى وقوله أيضاً ولو نكل المنكر فيها أى في الصورتين الاولى والثانية كل واحدة بصورتها وقوله حلف المعنى عليه أى في الصور الاربع وقوله لا المقر وهو الراهن في ثلاثة والمرتهن في واحدة وقوله ثم يبيع للجناية أى في الاربعة وقوله ولا يكون الباقي رهناً أى في صورة واحدة من صورتى الثانية وهى ما لو ادعى الجناية قبل القبض وقبل العقد أخذ من قوله بأنه كان جائناً في الابتداء أى عند العقد بخلافه في الاولى بقسمها وفي الثانية اذا كانت الجناية بعد العقد وقبل القبض فانه يكون الباقي رهناً اه تقرير وقوله أيضاً ولا يكون الباقي رهناً أى ولا خيار للمشتري في فسخ البيع المشروط فيه الرهن لتوفيقه حقه بنكوله اه شرح م ر انتهى (قوله ولا يلزم تسليم الثمن) لكن لو سلمه الراهن أجبر المرتهن على قبوله وبعد قبضه يحبر على تسليمه الى المعنى عليه وقوله المقر أى واما المنكر فيبذلزم التسليم اليه ولا يجب عليه دفعه الى المعنى عليه (قوله حلف المرتهن) أى ان لم يتفق على وقت أحدهما والا فكل ربعة فله في الوقت الذى يدعيه أى في الواقع اه برماوى (قوله عدم رجوعه) أى المرتهن في الوقت الذى يدعيه ولو قبل البيع وقوله عدم بيع (الراهن في الوقت الذى يدعيه) وهو قبل الرجوع تأمل (قوله ويبقى ان الاصل استمرار الرهن) أى والبيع باق حتى اذا انفك أخذ المشتري ولا يلزم الراهن غرم قيمته للحيولة اه وبعبارة حل فلو انفك الرهن سلم للمشتري ويمتنع على الراهن التصرف فيه لاعتراؤه بأنه للمشتري والظاهر أنه لا يغرم قيمته للحيولة لان رهنه سابق على ذلك انتهت (قوله لان المؤدى أعرف بقصده) ومن ثم لو أدى لدائنه شيئاً وقصد انه عن دينه وقع عنه وان طنه الدائن هدية أو ودعة كذا قالوه وقضيته انه لا فرق بين أن يكون الدائن يجبر على القبول بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع وان لا يكون كذلك بان لا يكون المدفوع من جنس حقه أو كان له غرض في الامتناع وبحث السبكي ان الصواب في الثانية وهى قوله وان لا يكون كذلك انه لا يدخل في ملكه الا برضاه اه حج بنوع تصرف مستنده ع ش على م ر وبعبارة شرح م ر في هذه المسألة غير محررة (قوله لان المؤدى أعرف بقصده) قال في شرح الروض وكان العبرة في الاداء بقصده فكذا الخيرة اليه ابتداء فيه الا فيما لو كان على المكاتب دين معاملة فاراد الاداء عن دين الكتابة والسيد الاداء عن دين المعاملة فيجيب السيد قال م ر حاصل مسئلة المكاتب أنه ان تنازع مع السيد بعد الاداء فقال المكاتب قصدت اداء دين الكتابة والسيد قال انما أخذته عن دين المعاملة فالعبرة بقصد المكاتب على القاعدة المذكورة ان العبرة بقصد المؤدى فان تنازع معه عند الاداء فالجواب السيد وفي غير المكاتب الجواب الدافع حتى

المرهون (والارش) كلف جناية أم الولد لامتناع البيع (ولو نكل) المنكر فيها (حلف المعنى عليه) لان الحق له لا المقر لانه لم يدع لنفسه شيئاً (ثم) اذا حلف المعنى عليه (بيع) العبد (للجناية) لثبوتها باليمين المردودة (ان استغرقت) أى الجناية قيمته والبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً ان كانت الجناية قبل القبض لان اليمين المردودة كالبنية أو كالاقرار بأنه كان جائناً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وقول ولو نكل الى آخره من زيادتي في الاولى وان استغرقت من زيادتي الثانية (ولو اذن) أى المرتهن (في بيع مرهون فبيع ثم) بعد بيعه (قال رجعت قبله وقال الراهن بعده حلف المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذى يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذى يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الاصل استمرار الرهن وذكر حكم التحايف في هذه والتي بعدها مسن ز يادتي (كن عليه دينان بأحدهما وثيقة كرهن) فأدى أحدهما ونوى دينها أى الوثيقة فانه يحلف فهو صدق على المستحق القاتل انه أدى

عن الدين الاخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان أطلق)

يجوز المدفوع اليه على موافقته ويلزم بالقبض عن الجهة التي أرادها الدافع والفرق ان السيد يتخفى أن يفوت دين المعاملة بهجرت المكاتب ورجوعه لارق لان السيد لا يثبت له على عبده مال في نحو ذلك بخلاف دين الكتابة فانه لو سطر بالرق خلقته الرقية فاقضت المصلحة اجابته وانما لم تجب اذا وقع التنازع بعد الاداء لتقصيره بعدم التعيين عند الاداء كذا فرق مر وفيه نظر لان الزمان به قبوله عن دين الكتابة ثم عجز وسلمنا سوط دين المعاملة كان ما قبضه عن دين الكتابة جابر المماقاة من دين المعاملة فليحرر * (فرع) * لو طلب فقير من شخص ديناراً مثلاً فدفعه اليه ثم ادعى الفقير انه صدقة والدافع انه قرض مثلاً فالقول قول الفقير وكذا لو دفع الى فقير ديناراً مثلاً وقال الدافع اشترى به عمامة مثلاً فان دلت القرينة على انه اراد التقييد بذلك لزمه صرفه فيها فلو مات قبل الصرف لم يكن ورثته مطلقاً مطلقاً فلو استغنى عن العمامة فهل هو كالموت فملكه هو مطلقاً بحث مر نعم على تردد وتأمل اه سم (قوله بان لم ينوشباً) أي حالة الدفع اه شرح مر (قوله كما أوضحت في شرح الروض) عبارته هناك قال في الاصل وان دفع عنهما قسط عليهما أي بالسوية لا بالقسط أخذاً مما ربحه صاحب البيان وغيره فيما اذا دفع ولم يقصد شياً وقلنا لا يراجع بل يقع عنهما فلو مات قبل التعيين فادوارته مقامه كما أفق به السبكي فيما اذا كان بأحدهما كفيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما نصفين واذا عين فهل ينقل الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه ان يكون كافي الطلاق المبهم انتهت قال حج وتردد بعضهم فيما لو فوض المدين ارادة أحد الدينين للدائن أو الوكيل ابتداء أو دوماً والذي يتجه صحة ذلك فتعبر ارادة من فوض اليه ذلك اه شوري

* (فصل في تعلق الدين بالتركة) * أي وما يتبع ذلك من قوله والوارث امسأ كما بالاقبل الخ ومن قوله ولو تصرف ولادين الخ ع ش على منسج ومر وهـ ذات نزوع في الرهن الشرعي فناسب ذكره هنا وقوله بالتركة أي ولو كانت ديناً أو منفعة وان كان الرهن الجعلي لا يصح بهما (قوله وعليه دين) أي غير لينة ملكها لانه لا غاية له لعلقه وقد صرح النووي بانه لا مطالبة بها في الاخرة لان الشارع جعلها من جهة كسبه بخلاف دين من انقطع خبره لانتقاله لبيت المال بعد ضي العسر الغالب بشرطه في دفع الامام عادل ففاض أمين فنة ولو من الورثة اصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث ان يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفي الاستتجار ودفع الاجرة كذا قاله السنباطي ولو كان الدين لوارث سقط عنه بقدره اه قل على الجلال (قوله مستغرق أو غيره) أي وان قل الدين جداً (قوله تعلق بتركة) أي وان كان بذلك الدين رهن فان المرتين يتعلق دينه بالتركة زيادة على المهرهون اه مر اه سم أي فيتعلق وبالرهن تعلقاً خاصاً وبالتركة تعلقاً عاماً وفائدة الثاني ان الرهن اذا لم يقب به برأحه بما بقي له قاله العراقي في النكت ما نقل عن سم نقل بتصرف ونص عبارته قوله تعلق بتركة كرهون أي وان كانت مرهونة فيجتمع عليها تعلقت حتى اذا زال تعلق الرهن بقي التعلق الاخرة الخاص بالمرهون كما قاله طبرجته الله تعالى وبه أفق شيخنا مر فيجتمع عليها تعلقتان خاص وعام حتى لو انفك المهرهون من كلها أو بعضها عن جهة الرهن الجعلي استمر التعلق الشرعي فليس للوارث التصرف فيها بغير اذن ارباب الديون الاخر فلو ذلك أصحاب الديون رهنية بالتركة لم ينقل ويغارق الرهن الجعلي حيث ينقل بغير المرهون بان هذا المصلحة الميت اه مر (قوله أيضاً تعلق بتركة) أي مراعاة المصلحة الميت ثم اذا وفقت التركة بالدين فلا تكون نفسه مرهونة به قاله الماوردي مستدلاً بموته صلى الله عليه وسلم ودره مرهونة اه سم (قوله كرهون) أي كتعلق الدين بالمهرهون رهناً جعلياً والوارث بمنزلة الراهن وصاحب الدين بمنزلة المرتين وان كانت تحت يد الوارث اه فيخالف الشرعي الجعلي في هذا الحكم وهو ان الرهن فيه تحت يد الراهن ويخالفه أيضاً في انه لا ينقل بغير المرهون الذي هو صاحب الدين كما تقدم عن شرح مر في قوله وينقل بغير مرهون ويخالفه أيضاً فيما لو كانت التركة أقل من الدين حيث لا يجب على

بان لم ينوشباً (جعله عماً شاء) منهما كافي زكاة المالين الحاضر والغائب فان جعله عنهما قسط عليهما بالسوية لا بالقسط كما أوضحت في شرح الروض وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله ألذان باسدهما رهن * (فصل) * في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) مستغرق أو غيره لله تعالى أولاً دمي (تعلق بتركة كرهون)

الوارث أدائه بكماله كما سيأتي في قول المتن والوارث أمسا كما الخ بخلاف الرهن الجعلي يجب فيه دفع جميع الدين وإن لم يوف الرهن به ويخالفه أيضا في أن الوارث الذي هو بمنزلة الراهن لا يصح تصرفه في التركة لغير وفاء الدين ولو باذن صاحب الدين بخلاف الرهن الجعلي يصح فيه تصرف الراهن في المرهون لا لغرض الوفاء باذن المرتين (قوله وإن انتقلت إلى الوارث) والاول الحال (قوله كما يأتي) أي في قول المتن ولا يمنع تعلق الدين بهما (قوله لأن ذلك) أي كون التعلق كالتعلق المرهون أحوطا لما كان أحوطا وأقرب لما ذكرناه على هذا يمنع تصرف الوارث فيها جز ما بخلاف ما قلناه بالاضعيف وهو أن تعلق دين الجناية بالجاني فإنه يأتي فيه الخلاف في بيع الجاني فعلى القول بجواز تصرف الوارث التصرف في التركة قبل وفاء الدين وحيت لا يحصر على وفاته فتبقى ذمة الميث مرهونة ومشغولة اهـ من شرح الرملي بنوع تصرف (قوله ويستوى في حكم التصرف) كان الانسب أن يقول في حكم التعلق أو يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث كما لا يخفى (قوله فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها) أي سواء أذن له صاحب الدين في التصرف أم لا وهذا إذا تصرف لنفسه أما إذا تصرف لغرض الميث كإعطاء الدين فيصير باذن الغرماء ولا يصح بدون إذنهم ومحل الصحة إذا أذن الجميع فلا يكفي إذن بعضهم إلا أن كان البعض الآخر غائبا أو أذن عنه الحاكم ولا بد أن يكون ذلك التصرف بمن المثل ويكون الثمن قبل دفعه للدائن رهنا رعاية لبراءة ذمة الميث اهـ حج وعش على مر بنوع تصرف ثم قال حج وأما تلك الرعاية أفنى بعضهم بمنع القسمة فيها إذا كانت التركة شائعة مع حصصة شريك الميث وإن رضي الدائن قال لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما هو جوابه وقسده غيره بما إذا كانت القسمة بيعا وبما إذا لم يحصل بها الرغبة في اشتراء ما يثير أي خيفة فتجوز القسمة لكن رضي الدائن كما هو ظاهر وأقضى بعضهم بأنه لا يصح إيجار شيء من التركة لقضاء الدين وإن أذن الغرماء بوجهه بأن فيه ضررا على الميث ببقاء رهن نفسه إلى انقضاء مدة الاجارة اهـ وأقول هذا ظاهر إن كانت الاجارة مقسطة على الشهر ومثلا أو مؤجلة إلى آخر المدة أما لو أجرة بأجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لأن الاجارة الحالة تملك بالعقد فتبرأ بعدها للدائن ذمة الميث لا يقال يحل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لا نأقول الأصل عدمه والامور المستقبل لا ينظر اليها في أداء الحقوق وقد مر أنه يجوز جعل رأس مال السلم منفعة عقار وإن كان السلم حالا فتقبض بقبض محله ولا ينظر لاحتمال التلف وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يتصرف عن نفسه وعن غيره كالولي في مال المصبي اهـ حج وعش على مر (قوله إن كان موسرا) أي عند الإيلاد والاعتاق لأنه وقت الاتلاف ولا يضر عروض الاعسار وإن لم يضر عليه ضرر رب الدين اهـ شوري (قوله كالمرهون) راجع لكل من الثلاثة قبله أي قوله ويستوى الخ وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه الخ وقوله سواء أعلم الوارث الخ راجع أيضا لكل من الثلاثة وقوله نعم الخ هذا الاستدراك لا محل له لأن الرهن الجعلي ينقل فيه بعض المرهون بأداء الدين إذا تعدد الراهن فالشرعي والجعلي على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف مالورهن المورث الخ أي رهنا جعليًا وقوله فلا ينقل شيء منها أي عن الجعلي وذلك لأن الراهن واحد وهو المورث (قوله لأن ما تعلق) أي التصرف الذي تعلق بالحقوق أي الديون وتعلقهم على وجه التفويت لها الوصح (قوله فلا ينقل شيء منها إلا بأداء الجميع) أي يكفي المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون إلى البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات المرتين عن ابنين فوفى الراهن لأحدهما نصف الدين لم ينقل نصيبه وهو ما ذكره السبكي وأطال في الرد على ابن الرفعة حيث بحث أنه ينقل اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله ولا يمنع ارتا) أي فيملكها الوارث قال حج وقضية كونها ملكه اجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفى ما يثبت منه لأنه خالية مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فإن امتنع تاب عنه الحاكم اهـ حج وعش على مر ومحل هذا في دين الاجنبي أما دين الوارث فالصواب أنه يسقط منه ما يلزمه أدائه منه ولو كان

وإن انتقلت إلى الوارث مع وجود الدين كما يأتي لأن ذلك أحوط للميث وأقرب لبراءة ذمته ويستوى في حكم التصرف الدين المستغرق وغيره فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها غير اعتاقه وإيلاده إن كان موسرا كالمرهون سواء أعلم الوارث الدين أم لا لأن ما تعلق بالحقوق لا يختلف بذلك نعم لو أدى بعض الورثة من الدين بفسط ما ورث انفك نصيبه كما في تعدد الراهن بخلاف مالورهن المورث عينات مان فلا ينفذ شيء منها إلا بأداء الجميع والفرق أن الرهن الوضعي أقوى من الشرعي (ولا يمنع) تعلق الدين بها (ارتا)

لاجنبي وهو نسبة ارثه للدين ان كان مساويا للتركة أو أقل ومما يلزم الورثة أدائها ان كان أكثر ويستقر له
 نظيره من الميراث فيقدر أنه أخذ منه ثم أعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع
 على بقية الورثة بقية ما يجب أدائه على قدر حصصهم وقد يفيض الامر الى التفاضل اذا كان الدين لوارثين اه
 شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ومما يلزم الورثة أدائه أى ونسبة ارثه مما يلزم الورثة أدائه وهو مقدار
 التركة على ما مر في التركيب ففيما لو كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانون وتركته أربعون يسقط
 عن الاربعين وهو خمسة لانهم التي تلزم أدائها لو كان الدين لاجنبي قال بعض المتأخرين وليس معنى السقوط
 السقوط من أصله حتى لا يجب الا قضاء سبعة ثمان الصدق بل سقوط يؤدي الى صحة تصرف الوارث في مقدار
 ارثه لاستحالة الجبر عليه في مقدار حصته مع انه لا دين لغيره اه فقول السبكي الذي ذكره الشارح وترجع
 الورثة بما يجب أدائه محله فيما اذا تساويا كثمانين وثمانين فلها بالتصرف في عشرة لاني سبعة من الان اذاها
 اليها الورثة لا تمنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها (قوله اذ ليس في الارث)
 أى في تعلق الدين بالموروث وقوله أكثر أى مانع أكثر وقوله من تعلق الدين بالموروث أى بالتركة وقوله تعلق
 الخ فقول مطلق والمعنى على التشبيه والحاصل انه يقيس تعلق الدين بالتركة وهو الرهن الشرعى على تعلق الدين
 بهما في الرهن الجعلى أو في الجنابة في عدم منع الملك للوارث أى فاذا كان بعض التركة مرهونا أو جانيا فى
 هاتين الصورتين يتعلق بذلك البعض الدين وهذا التعلق لا يمنع ملك الوارث لها فكذلك تعلق الدين بهما من غير
 جنابة ولا رهن جعلى لا يمنع ملك الوارث لها تأمل هذا ولو جعل القيس عليه تعلق الدين بالمرهون وبالعبء الجاني
 من غير ارث لكان أوضح وحينئذ كان يحذف لفظة الموروث ويقول أكثر من تعلق الدين بالمرهون والعبء
 الجاني تأمل وعبرة مر لان تعلقه بها لا يزيد على تعلق حق المرهن بالمرهون والمجنى عليه بالجنابة اه (قوله
 وتقديم الدين الخ) وارد على قول المتن ولا يمنع ارثا وحاصل الاراد ان مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث قيد
 فيها بقوله من بعد وصية يوصى بها أو دين فظاهر ان الورثة لا يملكون التركة الا بعد اخراج الدين والوصية وهذا
 يناقى المدعى هنا وحاصل الجواب الذى أشار اليه ان التقديم فى الآية من حيث القسمة والاخراج لان حيث
 الاستحقاق أى انه هذا القسمة والتصرف فى التركة يجب تقديم اخراج الدين على أخذ الوارث حصته وهذا
 لا يناقى انه استحق التركة من حين الموت فقوله لاخراج من أصل التركة لانه لا يمنع ذلك متقدمة عليه وأصل
 الكلام وتقديم الدين على التركة فى قوله تعالى الخ لا يمنع ذلك أى ملك الوارث لها لاخراج من أصل التركة أى
 لكون التقديم من حيث الاخراج والقسمة لان حيث الاستحقاق تأمل (قوله فلا يتعلق بزواتدها) ظاهره ولو
 متصلة كالسمن فتقوم ما زوله ثم سمينه فما زاد عن قيمته ما زوله اختص به الورثة اه عس على مر (فرع)
 التركة تدها وعينها ودينها شائع بين الورثة فليس لبعضهم الاستقلال بشئ دون قسمة معتبرة حتى لو قبض
 بعضهم شيئا من الدين لم يختص به وان قصد المدين الاداء عن حصته فقط ومن حيل الاستقلال ان يجعل بعض
 الورثة دائنه على قدر حصته من دين التركة فاذا وفى مدين التركة المحتمل عن الحوالة اختص بحصتها ولم
 يشارك فيها الوارث الاخر * (فرع) * ينتقل الدين للوارث بصفة كألرهن لكن لا يلزم الراهن الرضا بوضع
 الرهن تحت يد الوارث لان رضاه يبدل المورث لا يلزم منه رضاه بيد الوارث اه سم * (فرع) * لومات
 عن زرع لم يسئل هل يكون الحب من التركة أو للورثة الاقرب كما قاله الاذرى الثانى ثم قال فلورثت السائل
 ثم مات وصارت حبا فهذا موضع تأمل اه والوجه ما فصله بعضهم ان الزيادة الحاصلة بعد الموت للورثة فلا
 يتعلق الدين به او فصل الحكم فى ذلك فيما يظهر ان يقوم الزرع على الصفة التى كان عليها قبل الموت فيتعلق
 الدين بقدر ذلك من ثمنه أما الثمرة غير الحب فقال بعض المتأخرين ان مات وقدرت ثمرة لاصحابها
 فهي تركة وكذا ان كان لها حكم لكن أبرت قبل موته فان لم تؤبر أو ترك حيوانا حاملا فوجهان بناء على

اذ ليس في الارث المقيد للملك
 أكثر من تعلق الدين
 بالموروث تعلق رهن أو ارش
 وذلك لا يمنع الملك في المرهون
 والعبء الجاني وتقديم الدين
 على الارث لاخراج من
 أصل التركة فى قوله تعالى
 من بعد وصية يوصى بها أو
 دين لا يمنع ذلك (فلا يتعلق)
 أى الدين (بزواتدها) أى
 التركة ككسب وتسلج
 لانها حدثت فى ملك الوارث

انه يأخذ قسطاً من الثمن أولاً له شرح مر وكتب عليه ع ش بقوله الثاني أي فذا أخذ الوارث السنبال
وما زاد على ما كان موجوداً من الساق وقت الموت قال سم على منهم بعد نقله ما ذكر عن مر وهل
يجري مثل ذلك في الحيوان للقياس الجري وان واعتمد شيخنا نقله عن بعضهم وهو ان للوارث أيضاً زيادة الزرع
الحاصلة بعد الموت فيقوم عند الموت وبعده فإزاد بعد الموت على قيمته عنده يكون للوارث وشئ هل يجري ذلك
في الجمل المقارن لعقد الرهن فيكون تركه مرهونا فيستحق زيادة الوارث على ما قبل فتوقف وقال لا يمكن تقويمه
وقد يقال يمكن تقويم الام معه فقد تظاهر الزيادة فليجبر اه (قوله وللوارث امسا كما الخ) فلو أوصى المورث
بدفع عين الى صاحب الدين عوضاً عن دينه أو على ان تباع ووفى دينه من ثمنها على بوصيته وليس للوارث
امسا كما والقضاء من غيرها لان تلك العين قد تكون أطيب كما قالاه في باب الوصية ومحل ذلك أيضاً اذ لم يتعلق
الحق بعين التركة فان تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث امسا كماله في مال القراض والزام العامل أخذ نصيبه
منه من غيره كما في الكفاية عن الجبر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والقضاء من غيرها أي فلو
خالف وفعل نفذ تصرفه وان اتم بامسا كما لرضا المستحق بما بذله الوارث ووصوله الى حقه من الدين ويحتمل
فساد القبض لما فيه من تفويته غرض المورث والظاهر الاول وكذا واشتملت التركة على جنس الدين فليس
له امسا كما وقضاء الدين من غيرها لان لصاحب الدين ان يستقل بالأخذ اه زى بالمعنى أقول يتأمل ويحتمل
ذلك فان مجرد ائتمار صاحب الدين بأخذ من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة وقد دفع جنس
الدين من غيرها فان رب الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركته وانما تعلق به ساق رهن والزاهن لا يجب عليه
توفيقه الدين من غير الزهني ثم رأيت في ج (قوله لتوقع زيادة رغب) فان طلبت زيادة لم يأخذها الوارث
بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ اه شرح مر أي بل بالزيادة فحل عدم اجابة الغرماء اذ لم يوجد المراد
بالفعل والافجابون اه (قوله لان الظاهر انما لا يزيد على القيمة) أي ولان للناس غرضاً في اخفاء تركة
مورثهم عن شهرتها لا يبيع اه شرح مر (قوله فتصح التصرف) أي فسحقه الحماكم فحقه طاع على المعتمد اه
سم وكتب ج ل وقال على الجلال ولو كان تصرفه في بعض التركة أو كانت قيمة المردود بالعين تنفي بما طرأ
من الدين ينبغي ان لا يفسخ تأمل اه شورى (قوله أيضاً فتصح التصرف) وطاهر ان محل الفسخ في غير اعتاق
الموسر واولاده أما فهم ما فلا يفسخ كالمهرهون بل أولى اه شرح مر وقوله بل أولى أي لطريقتان التعلق على
التصرف اه شرح الروض اه سم (قوله فلم انه لم يبين فسادهم) وخمسة فلو وان قد قبل طرق الدين
للمشتري لان الفسخ يرفع العبد من حيزه لا من أصله (قوله لانه كان جائزاً له ظاهراً) أي وباطناً اه ع ش
(قوله أمالو كان ثم دين خفي) مفهوم قوله فطرأدين لان الدين هنا كان موجوداً اه (قوله كما مر في الاشارة
اليه) أي في قوله سواء علم الوارث الدين أم لا

(كتاب التعليل)

(قوله النداء على الفلاس) أي المعسر لا يشيد الشروط الا في موجب الجبر اه ع ش على مر (قوله وشهره
بصفة الافلاس) عطفت تفسير الافلاس بضرورة الى حال ليس معه فيها فلاس كما في شرح مر وفي المصباح
أفلاس الرجل كانه صار الى حال ليس له قلوب كما يقال اقهر اذا صار الى حال يظهر عليها وبعضهم يقول صار ذا قلوب
بعد ان كان ذا ذراهم فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر وقلبه
القاضي تقيس لنادي عليه وشهره بين الناس بانه صار مفلساً والفسل الذي يتعلم به جبهه أفلاس وفلاس اه
(قوله وشهره بصفة الافلاس) شهره بصفة كنع رفته على الناس ويقال أيضاً شهره شهراً اه من ع ش على
ج ر في الدرس الا في قبيل قول المتن ثم ان كل التفسير دينهم الخ وفي المصباح وشهره الرجل سيقفه من باب نفع
سله وشهره يزيد ابكذا وشهرته بالتشديد مجازاً وأما شهرته بالالف فيعني شهرته فقير متعول وشهرته بين الناس

(والوارث امسا كما باقل
من قيمتها والدين) حتى لو
كان الدين أكثر من التركة
وقال الوارث أخذها
بقيمتها أو أراد الغرماء بيعها
لتوقع زيادة رغب أحب
الوارث لان الظاهر انما
لا تزيد على القيمة وهذه
الصورة وارد على قول
الاصل للوارث امسا كما
وقضاء الدين من ماله (ولو
تصرف ولادين فطرأ دين)
بفسخه وجميع بعيب تلف
ثمنه (لم يفسخ) أي الدين
بإداء أو ابراء أو نحوه (فسخ)
التصرف فـ لم انه لم يبين
فساده لانه كان جائزاً له ظاهراً
وتعبرى بما ذكر أولى مما
عبر به أمالو كان ثم دين خفي
ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد
كما مر في الاشارة اليه

(كتاب التعليل)

هو لغة النداء على المفلس
وشهره بصفة الافلاس
المأخوذ من الفلاس

يعني أبرزته وشهرت الحديث شهر وشهرة أقضية فاشتهر وأشتهر الناس (قوله التي هي أخس الاموال) أي بالنسبة لذاتها فان النحاس بالنسبة للذهب والفضة نحاس وباعتبار عدم الرغبة فيها للمعاملة والادخار اه
 ع ش على مر (قوله مفلسا) ينبغي ضبطه بفتح القاء وتشديد اللام لانه الموافق لقول مر هو مصدر فله اذا نسبه
 لا فلاس اه ع ش (قوله حجر على معاذ) روى ان الحجر على معاذ كان بطلبه قاله الراعي وفي النهاية انه كان
 بسؤال الغرماء قال الزركشي والاول أصوب اه ولا مانع من موافقة سؤاله لسؤالهم ومن كون الواقعة متعددة
 اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أو من كون الواقعة أي السؤال والافيه دانه حجر عليه مرتين فانه
 لو تكررنه لثقل (قوله ليس لكم الا ذلك) بقية الحديث كما في شرح مر ثم بعثه الى اليمن وقال له لعل الله يحبرك
 ويؤدى عنك دينك فلم يرل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه وكتب عليه ع ش قوله ليس لكم
 الا ذلك أي الآن سم والقرينة عليه من الحديث قوله ويؤدى عنك دينك اذ لو كان المراد السقوط مطلقا
 لم يكن عليه دين يترجى فضاؤه بقوله لعل الله الخ انتهى (قوله من عليه دين أدى الخ) أي ولو كان ذلك الدين
 منقعة اه سم على منسج عن مر وصورة ذلك ان يلزم ذمته حمل جماعة الى مكة مثلا اه ع ش على
 مر (قوله زائد على ماله) أي ولو باقل مقل وبغير ان يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائدا على ما يبق له
 مما يأتى وأما اذ لم يكن له مال فلا يحجر عليه ولو في اكسابه وان تعبدى لها بالحجر تبعا اه شيخنا (قوله حجر عليه)
 قال في العباب وانما يحجر عليه القاضي قال في الايعاب أو نائبه فلا عبرة بحجر غيره ماله لانه يحتاج الى نظروا جهاد
 ثم قال نعم هل يتأتى هنا التحكيم بان يتفق الفلاس والغرماء على من يحكم بينهم وبينه ثم يدعوا عليه فيحكم بحجره
 أولا لان هذا خطر فلا دخل للمحكم فيه كل محتمل وكلامهم الا في القصاص صريح في الاول حيث قالوا
 بجواز فمما عدا حد ود الله تعالى ونعازيره والاستثناء معيار العموم والظاهر اذا جاز في النكاح التحكيم وان
 المحكم يزوج بشرطه فاولى هنالان ذلك مبنى على الاحتياط أكثر فيلزم من الجواز في الجواز في هذا بالاولى
 فتنبه لذلك فاني لم أر لاحد فيه شيئا اه شوبري (قوله حجر عليه وجوبا) أي في كل من طلبه وطلب غرمائه
 على المعتمد وان قال بعضهم بالجواز في الثاني اه شرح مر (قوله حجر عليه في ماله) فان لم يكن له مال بالكلية
 فبحث الراعي جواز الحجر عليه منه ماله من التصرف فيما عداه يحدث باصطياد ونحوه وزد ابن الرفعة بانه انما
 يحجر على ما ذكرته ماله وجود وما جاز تبعا لا يجوز قصدا قال الاخرى وهو الحق والحاجر هو الحاكم لا محتاجه
 أي الحجر للمقار والاحتياط أو المحكم كما في شرح العباب ولو كان المحجور عليه عبدا أو ناله في التجارة ولا يحجر عليه
 السيد ويكتفى فيه منع التصرف ولا يجب ان يقول حجر بالفلاس اه حل قال الطبايوى اذا أفلس العبد
 المأذون له في التجارة فالذي يحجر عليه هو الحاكم لا السيد قاله الراعي في باب الضمان (فرع) * قال ابن الرفعة
 ولو كان المال مرهونا فلم أر فيه نقلا والفقهاء منع الحجر اذا فائدة فيه قال في شرح الروض ورد بان له فوائد مشل
 مما سم اه يعنى من فوائد المنع من التصرف باذن المرحوم والمنع من التصرف فيما عداه يحدث باصطياد ونحوه
 اه سم (قوله غير فوري) ضعيف وعبرة مر فلا يحجر بدين لله تعالى ولو فور يا اه حل وقوله كذا مطلق
 ليس بغيره على المعتمد وكذا قوله لم يصح بسببها وانما قيل بمجرى ما جرى على كلامه من التقييد بغير الفوري اه
 شيخنا (قوله غير فوري) يفيد انه يحجر بالفوري واعتمد مر آخر انه لا يحجر بدين الله ولو فور ياتبعها
 لا سنوى وقال ان الحجر به اذا كان فور يامنى على ان له ظالما معينا وليس كذلك اه (فرع) * لا يحجر على
 من لا مال له وللراعي فيه توقف وزد ابن الرفعة كما بين ذلك في شرح الروض والرد هو المعتمد اه مر اه سم
 (قوله كبحوم كانه) وكالمن في هذه الخيارات المشتري فلا يحجر به لا تشاء المروم وان تعدى الحجر اليه لم يحجر بغيره
 وكسره المشتري شرطه للبائع أو له ما فلا يحجر به لا تشاء الدين لكن رأيت بعض الهوامس انه يحجر باليمن في
 زمن خيار المشتري لانه آيل الى الزوم وفيه موهنة اه ع ش على مر (قوله فلا يحجر في شيء من ذلك)

التي هي أخس الاموال وشرعا
 جعل الحاكم المدينون
 مفاسا بمنعه من التصرف في
 ماله والاصل فيه مواراه
 الدار فطسني وصحح الحاكم
 اسناده ان النبي صلى الله
 عليه وسلم حجر على معاذ وباع
 ماله في دين كان عليه وقسمه
 بين غرمائه فأصابهم خمسة
 اسباع حتى قتلهم فقال لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ليس لكم الا ذلك (من عليه
 دين أدى لازم خال زائد على
 ماله حجر عليه) في ماله ان
 استقل (أو على ولية) في مال
 موليه ان لم يستقل (وجوبا)
 فلا يحجر بدين لله تعالى غير
 فوري كذا مطلق وكفا لم
 يصح بسببها ولا بدين غير
 لازم كبحوم كانه لم يكن
 المدين من اسقاطه ولا بموكل
 لانه لا يطالب به ولا بدين
 مساو لماله أو ناقص عنه
 فلا يحجر في شيء من ذلك
 نعم لو طلبه الغرماء في المساوى
 أو الناقص بعد الامتناع من
 الاداء وجب لكسبه ليس
 يحجر فاس

أى ولا يجوز اه شوبرى أى لعدم الحاجة بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فيما إذا زاد ماله أو كان مساويا
لدينه فإن امتنع بآدم عليه أو أكرهه عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أو أكرهه عليه أى بالضرب
والحبس إلى أن يبيعه ويكرضه به لكن عمل في كل مرة حتى يبرأ من ألم الأولى لا يؤدى إلى قتله اه ج
وكتب عليه سم قوله بالضرب قال في شرح الروض وإن زاد مجموع على الحد قال وعبارته فإن لم يبرز
بالحبس الذى طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وإن زاد مجموع على الحد اه وانما جازت
الزيادة على الحد هنا لأنه بامتناعه بعد صائل الادفع الصائل لا يتقيد وقوله ويكرضه أى ولا ضمان عليه إذا
مات بسبب ذلك اه (قوله بل يجر غريب) وهو الذى لا يتوقف على فك قاض بل ينقل بمجرد دفع الدين فيفارق
الحجر المعهود في هذا ويفارقه أيضا في أنه ينقل على حمولة نفقة المومنين وفي أنه لا يتعدى للحادث من أمواله وفى
أنه لا يباع فيه مسكنه وخادمه اه من الحاي في آخر باب المبيع قبل قبضه (قوله والمراد بماله) الذى يعتبر
زيادة الدين عليه وأما ماله الذى يحجر عليه فلا يتقيد بما قاله بل يتعدى الحجر عليه لجميع أمواله أية كانت
ففرق بين ماله الذى يعتبر زيادة الدين عليه وماله الذى يحجر عليه فيه اه شيخنا (قوله الذى يتيسر الادعاء منه)
نعت لكل من العيني والديني وقوله بخلاف المنافع عتزل التقييد بالعيني والديني وقوله والمنعصوب المحترز
قوله الذى يتيسر الادعاء منه بالنسبة لكل منهما فعتزله بالنسبة للعيني المنعصوب والغائب وبعض النحويين عتزلوه
بالنسبة للديني داخل في قوله ونحوها وذلك كالدين المجهود والذى على معسر أو موسر وليس به بينة ولا اقرار
(قوله الذى يتيسر الادعاء منه) أى حالا بان تكون العين حاضرة غير مبرهونة والدين على مقر أو به بينة وهو
حاضر موسر اه حل (قوله بخلاف المنافع) أى فلا يعتبر زيادة الدين عليها وإن تعدى الحجر إليها لم يتمكن
من تحصيل أجرها ولا اعتبارت وكتب أيضا أى حيث لا يتمكن من ذلك حالا فإذا تيسر التحصيل في الحال اعتبر
اه حل وينبغي أن مثل المنافع الوطائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذى يرغب
بمثله فيها عادة ويضم لماله الموجود فإن زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش على مر (قوله
والمنعصوب) أى الذى لا يتيسر الادعاء منه محالا ومثل المنعصوب المرهون فلا تعتبر زيادة الدين عليه اه حل
(قوله والغائب) انظر ما المراد بالغائب ويظهر أنه لا يتيسر الادعاء منه في الحال وقوله ونحوها كالمرهون وكذا دين
مؤجل أو حال على معسر أو على منكر ولا بينة عليه كما بحثه في شرح الروض فلا تعتبر زيادة الدين عليها وإن شملها
الحجر وفائدته في المرهون خلافا لما في الرفعة منع التصرف فيه ولو باذن المهرن وانظر حكم الدين المرهون عليه
هل يحسب من الديون المحجور بها أو لا تنظر إلى أنه لا يطلب به من غير المرهون اعتمد شيخنا زى الثانى اه
شوبرى (قوله بطله) أى بعد ثبوت الدين عليه باقراره أو حكم القاضي أو إقامة الغرماء بالبينه بعد تقدم
دعواه فلا يكتفى باقراره من غير تقدم دعوى اه شوبرى واقر الضمير لان العطف بأو وهو راجع لكل
من الدين وولييه فكانه قال بطله من ذكر وقوله ولو بوكيله لم يقل في هذه ولو بنائبه كالتى بعدها حتى يشمل
النائب الولي كما يشمل الوكيل لأنه لو قال ذلك لاقترضت العبارة أن الحجر على المدين يكون بطلب وليه مع أنه إذا كان
له ولي يكون الحجر على الولي نفسه لا على المدين لأنه لا يتصرف فلا يحتاج للحجر عليه (قوله فإن كان لغريمه ولي
خاص) انظر ما موقع هذه العبارة مما قبلها هل هي تقييده أو استثناء منه فإنه لم يظهر لي الآن واحد منهما ثم
ظاهر بحمد الله تعالى أنه تقييد للمتن فقوله أو طلب غرمائه محله أن استقل الغريم فإن لم يستقل حجر القاضي ولا
يتوقف على طلب ولي الغريم كإدليل عليه عبارة جج الآتى نقلا عن الشوبرى (قوله حجر عليه الحاكم) أى
قاضى بالمحجور لاجله لا قاضى بدينه خلافا لاذعى بل لا يجوز له كما يعلم مما يأتى في الحجر من غير سؤال لأنه إن
كانوا هم قضاة والافهم يلزمه النظر في حالهم بالصلوة وهى مختصة في الحجر بشرطه أيعاب اه شوبرى (قوله
حجر عليه الحاكم) أى جواز اعلى ما في شرح الارشاد للشيخ ووجوب اعلى ما في شرح المنهاج وهو المعتمد وعبارة جج

بل حجر غريب والمراد بماله
ماله العيني أو الدينى الذى
يتيسر الادعاء منه بخلاف
المنافع والمنعصوب والغائب
ونحوهما ونولى آدمى لازم
مع قولى أو على وليه وجوبا
من زيادته وانما يحجر على
من ذكر (بطله) ولو بوكيله
لأن له فيه غرضا ظاهرا (أو
طلب غرمائه) ولو بنوا بهم
كأولياءهم لأن الحجر لحقهم
(أو) طالب (بعضهم ودينه
كذلك) أى لازم إلى آخره
فإن كان لغريمه ولي خاص
ولم يطلب حجر عليه الحاكم
(وسن) له (أشهاد على حجره)
أى للفلس

وقد يجب على الحاكم الجرم من غير طلب وذلك فيما إذا كان الدين الموجب للحجر بسجدة أو جهة عامة كالفقراء
والمسلمين فيمن مات وورثه وله مال على مقلب أه شو برى (قوله مع النداء عليه) فيقول المنادى الحاكم حجر على
فلان ابن فلان أه حل والنداء سنة أيضا لقوله مع النداء متعلقا بشهاد أي سن له الشهاد والنداء عبارة
ج واشهد الحاكم ندبا على حجره وسن إن يأمر بالنداء عليه إن الحاكم حجر عليه انتهت (قوله ولا يحل مؤجل
بحجر) وإذا بيعت أموال المفلت لم يدخر منها شيء للمؤجل فإن حل قبل القسمة التحق بالحال أه شرح م
(قوله بحال) يجوز أن يقرأ بالتخفيف أي بحال من الأحوال ويجوز أن يقرأ بالتشديد وهو وإن كان غير محتاج
إليه فيه عليه لئلا يغفل عنه أه حل فالبناء على الأول بمعنى في متعلقة بحل وعلى الثاني سببية متعلقة بحجر (قوله
لأن الذمة خربت بالموت) خرب كعلم أه شو برى والذمة وصف قائم بالإنسان صالح للالزام والالتزام وهو
يزول بالموت فلا يمكن التمسك بعده ولذلك الحق به ضرب الرق كما مر أه قل على الجلال (قوله لأن الذمة
خربت) أي بالنسبة للمستقبلات التي لم يتقدم لها سبب أما بالنسبة لما مضى ولما تقدم سببه فلا كما إذا حفر بئرا
عدوانا فإنه يضمن ما وقع فيه ويجعل المتقدم سببه كالمقدم ومثل الموت الردة المتصلة بالموت أي يتبين بالموت أنه
حل من حين الردة قال الرافعي وكذا استرقاق الحرب ويؤخذ من الحلول بالموت أن من استأجر محلا بآجرة مؤجلة
ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما أفتى به الشرف المناوي وأما افتاء الجلال المحلى بعدم
حلولها فنظر إلى أنه هل يستوفى المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بان سبب الحلول بالموت خراب
الذمة وهو موجود هنا أه سامان (قوله وبه يتعلق حق الغرماء بماله) أي ما لم يكن مبيعا في زمن خيار أي له
أولاه ما فإن حق الغرماء لا يتعلق به فله الفسخ والابادة على خلاف المصلحة وما لم يكن ما يترك له من ثياب بدنه فله
التصرف في ذلك كيف شاء أه حل وكذا المنفعة التي يقطعها الحاكم له أو لمونه وفي ستم قوله وشراء في
ذمة قال الأذري يستثنى من منع الشراء بالعين ولو دفع له الحاكم في كل يوم نفقة له ولعياله فاشترى بها فإنه يصح
جزأ ما أشار إليه بعضهم ذكر ذلك في شرح الروض واعتمده طب ويستثنى أيضا تصرفه في نحو ثياب بدنه
كما حرم به بعضهم (قوله أو بدونه) أي المشارة بقوله فإن كان لغريمي أه شيخنا (قوله عينا كان أو ديناً
أو منفعة) لا يقال هذا التعميم ينافي قوله أو لا بخلاف المنافع لا نقول المراد بما تقدم أن المنافع لا تنضم إلى ماله
العتي والديني الذي يتيسر الوفاء منه ثم ينظر في النسبة بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للعين والدين فخطم
إذا زاد دينه على ما ذكر حجر عليه وبعد الحجر يسهل أثره إلى أعيانه ودينه ومنافعه فتخرج أم ولده وما وقف عليه
مرة بعد أخرى حتى يوفي ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الحجر إلى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على أن
الكلام في منفعة لا يتيسر منها ما ينضم إلى المال حالا وما هنا في الأعم فلا تنافي ثم ما تقر من تعدى الحجر إلى المنفعة
التي لا يتحصل منها شيء في الابتداء هو كتعدى الحجر إلى ما يحدث من كسب وغيره أه عس (قوله فلا يوضح
تصرفه فيه بما يضرهم) ويحرم عليه وطء الأمة ولو فقه لا تجب له وإذا حبس لم تصرف أم ولد قال شيخنا وظاهره أنه
لو أنفك الحجر بغير بيعها أو ما مكها بده لا تعود أم ولد وهو بعيد ولم يرتضه بعض مشايخنا فراجع أه قل
على الجلال وقوله لم تصرف أم ولد ظاهره سواء كان موسرا أو معسرا وعبارة شرح م ر ولو باع أو وهب أو اشترى
بالعين أو أعتق أو وقف أو أجزأ أو كاتب في قول بوقف تصرفه المذكور وإن أشبهه فإن فضل ذلك عن الدين
لارتفاع القيمة أو إراء الغرماء أو بعضهم نفذ أي بان أنه كان نافذا ولا أي وإن لم يفضل لغيره أي بان أنه كان لا غيا
والأطهر بطلانه في الحال لتعلق بعضهم به كالمهون ولأنه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراعاة
مقتضى الحجر كالمسبوق ثم قال أما استيلاءه فالمعتمد عدم نفوذه كما أفاده الواو والدرج الله تعالى خلافا للغزالي في
الخلاصة ومن تبعه لأن حجر الفلاس أقوى من حجر المرض بدليل أنه يتصرف في مرض الموت في ثلث ماله انتهت
وقول قل وهو بعيد يؤيد بعدم ما تقدم في إيلاد الرهن المعسر حيث يتابع مستولاه في الدين وإذا عادت

مع النداء عليه ليحذر الناس
معاملته والتصرح بالسن من
زيادتي (ولا يحل) دين (مؤجل
بحجر) بحال بخلاف الموت
لأن الذمة خربت بالموت دون
الحجر (وبه) أي وبالحجر عليه
يطلب أو بدونه (يتعلق حق
الغرماء بماله) كالرهن عينا
كان أو ديناً أو منفعة (فلا)
تراجعهم فيه الديون الحادثة
ولا (يصح تصرفه فيه بما
يضرهم كوقف وهبة ولا)
يصح (بيعته) ولو لغرمائه
بدينهم بغير إذن القاضي

لان الجحر يثبت على العموم
ومن الجائر ان يكون له غريم
آخرو يخرج بحق الغرماء
حق الله تعالى المقيد بما امر
كز كاذب ونذرو كفارة فلا يتعلق
بمال المفلس كما جزم به في
الروضة كأصلها في الايمان
وبصرفه فيه تصرفه في غيره
كتصرفه ببيعاً وشراء في ذمته
قيمت المبيع والثمن فيها
وكسكاحه وطلاقه وخلعه
ان صدر من زوج واقصاصة
واسقاطه القصاص ورده
بعيب أو اقاله ان كان بغبطة
اذ لا ضرر على الغرماء بذلك
(ويصح اقراره) في حقهم
(بغير أو جنابه) ولو بعد
الجحر (أو بدين أسند وجوبه
لما قبل الجحر) كما يصح في
حقه وكاقرار المريض بدين
يراحم به الغرماء فان أسند
وجوبه لما بعد الجحر وقبده
بمعاملة أو لم يقبدهم ولا بغيرها
أولم يستند وجوبه لما قبل
الجحر ولا لما بعده لم يقبل اقراره
في حقهم فلا يراحم المقر له في
الثلاث لتعصيره بمعاملته
في الاولى ولتنزيله على أقل
المراتب وهو دين المعاملة في
الثانية ولان الأصل في كل
حادث تقديره بأقرب زمن
في الثالثة وقبدها في الروضة
بما اذا عذرت مراجعة
المقر قال فان أمكنت

للملك ثبت الاستيلاء كما تقدم فقياسه هنا انما اذا عادت الملك المفلس ثبت استيلاؤها لان عدمه انما كان لما منع وقد
زال (قوله لان الجحر يثبت الخ) هذه العلة بما تقتضي البطلان حيث أذن القاضي وقد صرح شيخنا بصحة
البيع ولو لا جنسي باذن القاضي وقد يفرق بان القاضي يحتاط فظهور الغريم فيه أبعده من ظهوره عند عدم
الاذن تأمل وقوله ومن الجائر الخ تعليل ثان في المعنى بمنزلة قوله ولانه من الجائر الخ (قوله ان يكون له غريم
آخر) أي ولا يلزم من ندائه عليه وقت الجحر بلوغ ذلك لجميع أرباب الديون لجواز غيبة بعضهم وقت النداء
أو مرضه فلم يعلم الحال اه ع ش على مر (قوله المقيد بما امر) وهو ان يكون غير فوري ومقتضاه تعدد
الجحر للفوري لانه يصح الجحر به والمعتداته لا فرق اه حل (قوله وبصرفه فيه) كان الاولى ان يقول الخ
وذلك لان المذكور قيدان قوله بتصرفه فيه وقوله بما يضرهم فخرج بالاول التصرف في الذمة والنسكاح والطلاق
والخلع واسقاط القصاص ونحوه بالثاني الرد بالعيب أو اقاله (قوله وكسكاحه) أي وموثنه في كسبه كما
سيأتي اه شيخنا وقوله وخلعه أي لزوجه ما لو اخلع امرأه أجنبية بعوض من ماله فانه لا يصح للجحر عليه فيه
اه ع ش على مر (قوله ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ العوض وفي العبارة تسمح لان الخلع لا يصدر
الامن الزوج فكان الاحسن ان يقول ان كان المفلس هو الزوج فيخرج به ماله كانت هي المفلسة فان خالعت
بغير لم يصح وان خالعت في ذمتها صح وعبارة ع ش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره ففيه تفصيل وهو
انه ان كان بغير لم يصح الاختلاع بما سماه الملتزم أو بدين صح ولزم ذمته ولا يراحم به الغرماء لحدوثه بعد الجحر
انتهت (قوله واسقاطه القصاص) أي ولو بجنايا وانما يمنع العفو بمجانبة عدم التقويت على الغرماء وقياس ما يأتي
من وجوب الكسب على من عصي بالدين انه اذا عني هنا عن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالكسب
الواجب عليه لكن لو عني بجنايا احتمل الصحة مع الاثم كما اقتضاه اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله ان كان
بغبطة الخ) واذا استوى الامر ان فينبغي جواز الرد لان السبعة قد تبق له مع غيرها اه وخالف مر فقال
اذا كانت الغبطة في الامسالة أو استوى الامر ان فلا رد اه مر وفي شرح الروض لا يرد أيضاً اذ لم تكن
غبطة أصلاً في الرد ولا في الابقاء وكلام الأصل فيها من دفع اه سم (قوله في حقهم) انما يقيد به لاجل
التفصيل المذكور في المتن اما في حق أي المقر بنفسه فيقبل مطلقاً من غير تفصيل بمعنى ان ما أقربه يستعفى
ذمته اه (قوله ولو بعد الجحر) أي ولو اسند الوجوب الى ما بعد الجحر وهذه الغاية بالنسبة للجناية أي سواء
أسند ما قبل الجحر أو بعده ولا يظهر رجوعها للمعني أيضاً ويمكن رجوعها له من حيث وجوبها لامن حيث
ذاتها ولا يصح رجوع التعميم للأقرار لان الغرض ان الاقرار في الكل بعد الجحر وأيضاً لانه في مقابلة تقييد المتن
بقوله أسند وجوبه لما قبل الجحر (قوله كما يصح في حقه) السكاف للقياس وقوله وكاقرار المريض الخ أي
بجامع الجحر على كل وان كان في المريض بالنسبة لما زاد على الثالث اه (قوله يراحم به الغرماء) يحتمل انه مبني
للفاعل والغرماء مفعول به والفاعل ضمير يعود الى المريض والمراحم في الحقيقة وان كان المقر له بالدين لكن
يصح اسناداً المراجعة للمريض باعتبار اقراره ويحتمل انه مبني للمفعول والغرماء نائب فاعل والتقدير يراحم
المقر له به الغرماء وعلى كل حال فالمراد غرماء الصحة أي الذين ثبت دينهم في حال الصحة (قوله فان أسند وجوبه لما
بعد الجحر) هذا محترز التقييد بالظرف وهو قوله لما قبل الجحر وقوله أولم يستند وجوبه الخ محترز قوله أسند
وجوبه فهو لقب ونشر مشوش (قوله فلا يراحمهم المقر له في الثلاث) أي بل يطالب بعد ذلك الجحر اه شرح مر
(قوله ولتنزيله الخ) قال الشيخ عميرة يرد على التنزيل على الأقل الاقرار للجعل فانه يحمل على الممكن فلم ينزل على
أقل المراتب اه وقرق سم بان التنزيل هناك على الأقل يلغى الاقرار بالكلية بخلافه هنا لصحة في حقه
اه شورى (قوله على أقل المراتب) خرج به أعلاه وهو دين الجناية وانما كان أعلى لانه يقبل الاقرار به
سواء وجب قبل الجحر أو بعده وفي حقهم (قوله بما اذا عذرت مراجعة المقر) كان ملت أو حن أو حرس (قوله

فإنه ينبغي ان يراجع (أى فان أسنده لما قبل الحجر فواضح أو لما بعده فان قيل بدين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل
 اهـ حل (قوله لأنه يقبل اقراره) أى فيقبل نفسه به فالتعليل ناقص (قوله ويجهه مثله في الثانية) أى
 فيراجع لأجل التفسير فان قسره بدين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل وقوله بأنه لو أقر بدين أى دين معاملة (قوله
 قبل) أى في حقه فقط بمعنى أنه يحبس ويلزم حتى يعطى الغرماء قدر ذلك الدين الذى أقر به هذا ان اطلق في
 قدرته ولكن لا يبطل ثبوت اعساره بذلك ولا يلازم تعليله والذى يظهر ان يحمله كلامه على ما اذا قال في اقراره
 وأقدر على وفائه شرعا حينئذ يحبس ويلزم حتى يوفى جميع الديون كاملة ويبطل ثبوت اعساره لأنه لا يقدر على
 وفاء ذلك الدين شرعا بكامله حتى يكون قادرا على وفاء جميعها اذ ليس له شرعا ان يزيد لواحد على قدر قسطه اذا كان
 معسرا واسترزا بقوله لئلا يفتقر من حق الغرماء فإنه لا يقبل اقراره بالنسبة اليهم فلا يراجعهم المقر اهـ
 شيخنا حـ ف وقوله لان قدرته الخ أى لأنه لا يوفيه الاما زاد لان الغرض انه حدث بعد الحجر اهـ رى
 وقوله يستلزم الخ لأنه لا يجوز له توفيقه الا بعد توفيق جميع الديون المتقدمة اهـ سئل وفي عـ ش
 على مـ ما نصه قوله قبل وبطل ثبوت اعساره قد يتوقف فيما ذكره فان قدرته على وفائه شرعا انما
 تكون بعد توفيق جميع الديون المتقدمة اذ الدين الحادث بعد الحجر لا يراجع مستحقه الغرماء فالوجه
 انه لا فرق بين المساوى للمقر به وبغيره ثم رأيت في جـ ما نصه فان قلت قوله لم يقبل ينافيه اقتضاء ابن
 الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرة على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره قلت يتعين
 حمل قوله قبل على انه بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء ويرتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت اعساره
 لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون اهـ وكتب عليه سم قوله لان قدرته
 على الخ فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد بالقدرة الشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه
 ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك القدر الذى اعترف بالقدرة عليه فليتأمل اهـ أقول وبه
 ين دفع التوقف المذكور ويعلم ان التعبير بالشرعية من كلام ابن الصلاح لا من كلام المقر وعليه
 فلو قال المقر أنا قادر شرعا لجهته ان يبطل اعساره بالنسبة لجميع الديون لتصرحه بما ينافي دل القدرة في كلامه
 على الحسية اهـ (قوله وبطل ثبوت اعساره) قال الشيخ سم لا ينبغي ان يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان
 الحجر وانفكاكه فانه لا وجه لذلك فان اقراره بالملاءة أو ثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طردها بعده
 ولو فرض وجودها قبل فغايتها انه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كصريح جوابه كانه لا يقتضى
 انفكاكه أيضا كما هو معلوم مما يأتى بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء
 الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يقدم دعوى الاعسار ولهم حبسه وملازمته
 فليتأمل اهـ شـ رى (قوله لان قدرته على وفائه شرعا) مقتضى هذا التعليل ان المقر قال في اقراره
 وأقدر على وفائه شرعا حينئذ يبطل ثبوت اعساره في جميع الديون التى عليه فيحبس حتى يؤدي جميعها
 ومع ذلك لا ينفك الخ ولو أداها ما لا يملك الفاضى وأما اذا قال وأقدر على وفائه حسا فانما يبطل ثبوت
 اعساره في القدر المقر به فقط فيحبس حتى يؤديه للغرماء ولا يحبس على غيره من بقية الديون ومثله ما لو أطلق
 في القدرة فلم يقيدها بحسية ولا بشرعية اهـ (قوله تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون) قال مـ
 ويشترط كونه اقدره أو أقل اذ قدرته عليه لا تستلزم قدرته على ما هو أكثر منه قال فالجواب انه ثبت قدرته على
 قدر ذلك الدين وعلى أقل منه لا على أكثر منه اهـ فان قلت ما فائدة بطلان ثبوت اعساره بالنسبة لغير ذلك
 الدين وأقل منه مع انه محجور عليه كما هو الفرض فلا يصح تخصيص بعض الغرماء بالوفاء قلت قد تظهر فائدة
 فيما لو طلب جملة الغرماء منه مقدارا ما أقر بالملاءة عليه وزعاه على ديونهم فادعى الاعسار به فيجوز حبسه
 وملازمته لثبوت اعساره بالنسبة اليه وفيما لو فك الحاكم الحجر عنه في الحال برضا الغرماء فطالبه بعضهم بذلك

فإنه ينبغي ان يراجع لأنه يقبل
 اقراره انتهى ويجهه مثله في
 الثانية * (تنبيه) * أفنى
 ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين
 وجب بعد الحجر واعترف
 بقدرة على وفائه قبل وبطل
 ثبوت اعساره أى لان
 قدرته على وفائه شرعا تستلزم
 قدرته على وفاء بقية الديون
 (ويتعدى الحجر)

القدر فيجوز حبسه عليه ولازمته وفيما لو أبرأه بعض الغرماء ولم يبق الا قدر ما اعترف بالملاءة بقدره فليتامل
وأما حبل الكلام على انه يطل الحجز باقراره المذكور فيه نظرا لان اقراره بالملاءة لا يقتضي انتفاء شرط الحجز
عند ابتداءه حتى يكون باطلا لجواز طرد الملاءة به بعد الحجز ولو سلم فغايتها انه أخفى ماله عند الحجز وذلك لا يمنع صحة
الحجز كما صرحوا به فانظره اه سم (قوله لما حدث بعده) ولو زاد به ماله على دينه لانه يعتذر في الدوام ما لا يعتذر
في الابتداء اه ع ش على مر (قوله وتم العقد) راجع لكل من الهبة والوصية فتسامه في الهبة بالقبض وفي
الوصية بموت الموصي (قوله ولينفع جهل) أي يثنى في ذمة المفلس اه شرح مر أما البائع بعين من ماله
فبيعه باطل من أصله ولو اختلف في العلم وعدمه هل يصدق مدعى الاول أو مدعى الثاني فيه نظرا لاقرب تصديق
مدعى الجهل لان الأصل عدم العلم ولان الظاهر من حال المعامل للمفلس انه لا يعامله مع العلم لانه قد يجبر الى
تقويت ماله اه ع ش على مر (قوله وله ان يراحم) ضيف والمعتد انه متى أجاز لا يراحم الغرماء
لحدوث دينه برضاه اه شيخنا (قوله بخلاف العالم لتقصيره) ومثله في عدم المراجعة الجاهل اذا أجاز خلافه
لما قلناه من عبارته قال في العباب فان علم أو أجاز لم يراحم الغرماء لحدوثه برضاه اه قال شيخنا وما في العباب
هو المذوق اه شو برى اه (قوله أيضا بخلاف العالم) أي فليس له الفسخ ولا المراجعة اه شرح مر أي
بل يتعين عليه الصبر اذا نكح الحجز وفي الغرماء دينهم

* (فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه الخ) (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه أي وما
يتبع ذلك كقبول اعساره الخ اه ع ش المشار اليه بقول المتن واذا أنكر غرماؤه اعساره الى آخر الفصل
(قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلد المفلس اذا الولاية على ماله ولو تغير بلده تبعه للمفلس وما ثبت
للمفلس من بيع ماله كذا كرر عليه حتى الغريم يأتي نظيره في تمتع عن اداء حق وجب عليه بان أسرو وطالبه به
صاحبه وامتنع من ادائه فباعه الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من غيره باع
عليه ماله ان كان يعمل ولايته ولكن يفارق الممتنع المفلس في انه لا يتعين على القاضي بيع ماله كالمفلس بل له
بيعه كما تقرر واكره الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا
وبيع المالك أو وكيله باذن الحاكم أو وليه ليقع الا شاهد عليه ولا يحتاج الى بيعة بانه ملكه بخلاف مال الوبايع
الحاكم أو نائبه لا بد ان يثبت انه ملكه على ما قيل اه شرح مر (قوله يبادر قاض الخ) خرج المحكم
فليس له البيع وان قلنا له الحجز على ما قاله ج في شرح العباب وان كان عموم قول مر فيما سبق يحجز القاضي
دون غيره بخلافه لان الحجز يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء في الجائز ان ثم غير غرمائه الموجودين ونظر
المحكم فاصغر عن معرفتهم اه ع ش (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على مر هذا صريح
في انه لا يبيع الا بشتر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجز عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا ان يجاب بانه قد
يبريه بعض الغرماء بعد الحجز أو يحدث له مال بعده يارث أو نحوه (قوله ولا يفرط في المبادرة) أي لا يجوز له ذلك
اه ع ش على مر (قوله يثنى بخس) أي ناقص وفي المصباح بخس بخس من باب نفع نفسه أو غلبه ويتعدى
الى معولين وفي التنزيل ولا تبخسوا الناس أشياءهم وبخست الكيل بخسنة قصته وثن بخس ناقص (قوله وان
احتاجها المنصبه) للرد على المقابل القائل بانه تبقى له اذا كانت لا تقبى كما يؤخذ من شرح مر (قوله للمنصبه أو
لغيره) كزمانه وهي كل داع في الانسان بمنع عن الكسب كالعفو وشال الدين اه ع ش على مر (قوله
لانه يسهل تحصيلها باجرة) أي من بيت المال وقوله فان تعذر أي تحصيلها بذلك بأن لم يكن في بيت المال شيء أو
امتنع متوليها من البذل اه شيخنا ج ف (قوله فان تعذر) أي تعذرت بيت المال كما في نظائره صرح به ج
في شرح العباب وقوله فعلى المسلمين أي ميسرهم واعترض بأن ميسر المسلمين انما يلزمهم الشيء الضروري
أو ما يقرب منه وما ذكر ليس ضروريا بالمنصب ولا قرينته وأجيب بأن المنصب رتبة ترتب عليها مصلحة

لما حدث بعده بكسب
كاصطياد) وهذا أعم من
قوله حدث بعده
باصطياد (وصية وشراء)
نظر المقصود بالحجز المقتضى
شموله للمعاشات أيضا ان
وهب له بعضه أو وصى له به
وتم العقد فانه يمتنع عليه ولا
تعلق للغرماء به (ولبائع)
ان (جهل) الحال الفسخ
والعلق بماله كالمسبياتي
و (ان يراحم) الغرماء بمنته
وان وجد عين ماله بخلاف
العالم لتقصيره

* (فصل) * فيما يفعل في
مال المحجور عليه بالفلس من
بيع وقسمة وغيرهما (يبادر
قاض ببيع ماله) بقدر
الحاجة لتلاطول زمن الحجز
ولا يفرط في المبادرة لتلا
يطمع فيه بثن بخس (ولو
مركوبه ومسكنه وخادمه)
وان احتاجها للمنصبه أو
لغيره لانه يسهل تحصيلها
باجرة فان تعذر فعلى المسلمين
والتصريح بذكر المركوب
من زيادتي

(بحضرته) بنفسه أو نائبه
(مع غرمائه) بأنفسهم أو
نوابهم لأنه أطيب للقلوب
ولأنه يسكن مافي ماله من
العيب فلا يردوهم فدين يدين
في الثمن (في سوقه) لأن
طالبيه فيه أكثر (وقسم
ثمنه) بين غرمائه (ندبا) في
البيع وهو من زيادتي
فان كان لنقل المال الى
السوق مؤنة ورأى القاضي
استدعاء أهله اليه جاز قال
المأوردي وابن الرفعة ولا بد
في البيع من ثبوت كونه
ملكه وحكي فيه السبكي
وجهين ورجح الاكتفاء
باليدويثيد الأول أن الشر كاه
لوطبوا من الحاكم قسمة
شيء بأيديهم لم يبيعهم حتى
يثبت ملكهم (بثمن مثله
حالا من نقد محله) أي
البيع لأنه أسرع ان
قضاء الحق (وجوبا) في
ذلك وهو من زيادتي نعم ان
رأى القاضي البيع بثمن
دين الغرماء أو رضوا مع
المفلس بثمن مؤجل أو بغير
نقد المحل جاز (وليقدم) في
البيع (ما يخاف فسادا) مثلا
بضيع (فما تعلق به حق)
كمرهون وهذا من زيادتي
(خيوانا) بالحاجة الى النفقة
وكونه عرضة للهلاك (فتقولان)
فعقارا) بفتح العين أشهر من
ضمها لان المنقول يخشى عليه
السرقة ونحوها بخلاف
العقار

عامة فنزل منزلة ما يقرب من الضروري اه حل (قوله بحضرته) الباء بمعنى مع متعلقة ببيع وقوله مع غرمائه
متعلق بحضرته وقوله لأنه أي حضوره وحضورهم أطيب للقلوب ولأنه أي المفلس يبين مافي ماله الخ وهم أي
الغرماء فدين يدين الخ (قوله ولأنه يبين مافي ماله) أي أو يذكر صفة معالوفة فتكثرفه الرغبة اه
حل (قوله وقسم ثمنه بين غرمائه) أي على نسبة دينهم واستثنى من القسمة ما لو جرد على مكاتب بالمفلس وعليه
دين معاملة ودين جنابة فإنه يقدم دين المعاملة ثم دين الجنابة ثم النجوم لان دين المعاملة يتعلق بمافي يده ودين
الجنابة مستقر ونجوم الكتابة معرضة للسقوط اه حل (قوله ندبا في الجميع) قال مر نعم ان تعلق بالسوق
غرض معتبر للمفلس وجب (قوله فان كان لنقل المال الى السوق مؤنة) أي لما وقع أو ظن الزيادة في غير
السوق وقوله جاز بل وجب كماله وظاهر اه حل (قوله ولا بد في البيع من ثبوت الخ) أي لان بيع الحاكم
حكم بانه له لان تصرف الحاكم حكم كلسماني في الفرائض ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو
نيابة اقتضتها الولاية اه حل (قوله ويؤيد الأول الخ) ويفرق بينهما بان الحجر يشتر أمره فلو كان مافي يد
المفلس مستحقة الغريم لظاهر ماله واخذة للمسلم يظهر كان ظاهرا لالحال أن مافي يده ماله بخلاف ما طالب
الشركاء قسمة فإنه يحتمل احتمالا قريبا أن يكون مستحقة الغريم اه حل بالمعنى (قوله بثمن مثله حالا)
فلا يبيع بمؤجل وان حل قبل القسمة فان لم يجد من يشتري بذلك وجب الصبر بخلاف وفي المرهون قالوا
يبيع وتقدم في عدل المرتهن أنه لو زاد راغب في الثمن قبل لزوم البيع واستغرت الزيادة وكانت مما لا يتغابن
به فليبعه بالزائد ويكون هذا من البيع الأول وان لم يبعه وقد تمكن من بيعه انفسه والظاهر محي مثل هذا
هنا ثم رأيت شيخنا به على ذلك حيث قال ولو باع بثمن مثله ثم ظهر راغب بزيادة فقياس ما ذكرنا في الرهن
والوكالة أنه اذا لم يفسخ انفسه فبأى ذلك هنا اه حل (قوله نعم ان رأى القاضي البيع) أي وكان
يبيع بنفسه بمثل دين الغرماء أي وكان المثل غير نقد المحل وقوله أو رضوا مع المفلس الخ أي والحال أن مولى
البيع في هاتين الغرماء والمفلس وكان القاضي قد أذن لهم في البيع اذا مطلقا من غير تقييد بشي وقوله
أو بغير نقد المحل معطوف على بثمن مؤجل اه حل وعش وغيرهما (قوله أو بغير نقد المحل جاز) انظر
هل مثل المؤجل وغير نقد البلد دون ثمن المثل فيجوز اذا رضوا فيه احتمال ثم رأيت مر سئل عن ذلك فقال
الى المنع ورفق بينه وبين المؤجل وغير نقد البادبانه لم يغت فيها الاصفة والفائت هنا جزء فيحتمل فيه لاحتمال
ظهور غريم ثم لا يحتمل فيه ما اذا لا كبير ضرر على الغريم لو ظهر فيه ما بخلافه في ذلك فليتم امل اه سم
وعبارة زى قوله نعم الخ وكذا لو رضوا بدون ثمن المثل مع القاضي قياسا على ما قبله واستقر به شيخنا وما ل
اليه وقال قد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضي انما
يتصرف بما وفي سم على ج ما وافقه (قوله ما يخاف فسادا) أي أو غيبه أو استبلاء نحو ظالم عليه اه شرح
مر (قوله لتلايضع) انظار لو قدم غيره فلف دل بضمه لتقصيره أو لانه لم يوجد منه فدل اه عش وشو برى
والا قرب أن يقال ان قدم غيره لمصلحة فتلف هو لا ضمان والا ضمن اه اظفحى (قوله فمتعلق به حق) أي
ندبا كما يعلم من كلام الأذرى كمرهون وجان تعجلا الحق المستحق ويبحث ابن الرفعة تقديم بيع الجناني
على المرهون أي لان الجنابة اذا طرأت على الرهن قدمت ولان المرهون اذا فاق لم يطل حق المرتهن بخلاف
الجناني وأجاب عنه والد شيخنا بان بيع المرهون انما يقدم لما قيمته المبادرة الى براءة ذمة المدين أي وهو الجناني
في ذلك سميان أو لان تعلق الرهن أقوى لانه جعلي اه حل (قوله خيوانا) أي وحيوانا لم يكن مدبر انفي الامانة
لا يباع أمانا تذكر الاداء من غيره فيؤخره عن الكل صيانة للتدبير من الابطال اه حل وكان في عبارته تعريفا
وفي سم مانصه قوله خيوانا لا المدبر فيؤخره عن الكل كما يصريح به كلام الامام صيانة للتدبير عن الابطال
مع احتمال بقائه ج ومر اه (قوله فتقولان) أي ندبا ويقدم منه الملبوس على نحو الخناس وقوله فعقارا او يقدم

وقال السبكي الاحسن تقديم ما يتعلق به (٣١٦) حق ثم غيره ويقدم منهما ما يخاف فسادة قال الاذري والظاهر ان الترتيب في غير ما يخاف

فساده غير الحيوان مندوب
لا واجب (ثم ان كان التقيد)
الذي يبيع به (غير دينهم)
جنسا أو نوعا (اشترى) لهم
(ان لم يرضوا) بالنقد لانه
واجبهم (والا) بأن
رضوا به (صرف لهم) الا في
نحو سلم) مما يمنع الاعتياض
فيه كبيع في الذمة فلا يجوز
صرفه لهم ونحو من زيادتي
(ولا يسلم) القاضى (مبيعا
قبل قبض ثمنه) احتياط لانه
يصرف عن غيره فان خالف
ضمن كذا في الرخصة وأصلها
وينبغي كما قال السبكي ان
يحل اذا فعله جاهلا او معتقدا
تحريره فان فعله باجتهاد
أو تقليد صحيح فلا ضمان
(وما قبض قسمه) بين الغرماء
بنسبة دينهم على التدرج
لتبرأ منه ذمة المفسد واصل
البسه المستحق بل ان طلب
الغرماء القسمة وجبت (فان
عسر) قسمه لقلته وكثرة
الدون (آخر) قسمه
ليجتمع ما يسهل قسمه
فان أورا التأخير بل
طلبوا قسمه في النهاية
يجبهم ونقله السبكي عن
الغرافيين وقال الشيخان
الظاهر خلافه ونقله غيرهما
عن الماوردي وغيره وقال
السبكي بل الظاهر ما في النهاية
لان الحق لهم فلا يجوز
تأخيرهم عند الطلب الآن
تظهر مصلحة في التأخير

منه البناء على الارض اه حل (قوله وقال السبكي الخ) فضيته ان الذي يتعلق به حق ولا يخاف فسادة
يقدم على ما يخاف فسادة مما لم يتعلق به حق وليس يتجه ثم أحسن من ذلك كله كما قال الاذري ان يوكل الامر
الى نظر القاضى وما يراه مصلحة ويحمل اطلاق الاصحاب على الغالب اه سم كذا في شرح شيخنا اه
شوبرى (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره أو ثم غيره يباع وأما نصه أو حقه فالاولى خلافهما لما يلزم
عليهما مما ليس مرادا اذ التقدير في النصب ثم يقدم غيره وليس غير المنقول شي يقدم هو عليه اه ع ش
(قوله ويقدم منهما ما يخاف فسادة) أى على ما لا يخاف فسادة منهما او حيث يذيقه ان ما يتعلق به حق ولم يخف
فساده يقدم على ما لم يتعلق به حق وخيف فسادة وليس معتمدا وحيث يذيقه ان قول المصنف ويقدم ما يخاف
فساده أى وجوبه باوقوله فما يتعلق به حق ندبا وقوله لغيرنا أى وجوبه باوقوله فنفقولا أى ندبا اه حل (قوله في
في غير ما يخاف فسادة وغير الحيوان الخ) أى وأما فهم ما فواجب والاحسن تفويض الامر في ذلك الى اجتهاد
الحاكم وعليه بذل الوسع فيما يراه الاصلح ويحمل كلامهم على الغالب حتى اذا اقتضت المصلحة خلافه عمل به
لا بما ذكره أفاده شيخنا تبعه الاذري اه حل (قوله كبيع في الذمة) أى ونجوم كتابة وكتب أيضا قوله
كبيع في الذمة أى وكالمصلحة في اجارة الذمة ونجوم الكتابة على تناقض فيها اه شو برى (قوله ولا يسلم القاضى
الخ) ومثل القاضى في هذا الحكم مادونه وهو المفسد في بيع ماله (قوله فان خالف ضمن) أى المبيع بقيمته
ولو لم يلائم العجالة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم أولا لم يكن نائبا عن غيره والا فلا يجبر على التسليم بل
يجبر ان على القسمة اه حل وتأمل قوله على القسمة وعبارة مر في شرحه فان تنازعا جبر المشتري على
التسليم أولا لم يكن نائبا عن غيره فيجبر ان فيما يظهر اه وكتب عليه ع ش قوله فيجبر ان أى البائع والمشتري
وهو ظاهر ان كان البائع المفسد باذن القاضى أمالو كان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب احضاره
عليه ثم يأمر المشتري بالاحضار فاذا أحضر سلمه المبيع وانخذ منه الثمن انتهت (قوله وما قبض قسمه) أى ندبا
اه شرح مر وصنيع مر في شرح المنهاج يقتضى أن يقرأ قبض بالبناء للفاعل لكن المجموع من المشايخ
والموجود في النسخ الموقوفة على ما مضى بالبناء للمفعول ويستثنى من القسمة مكاتب عليه دين معاملة ودين جنائية
ونجوم كتابة ثم يجزأه فيقدم الاول ثم الثاني ثم الثالث اه شرح مر (قوله بين الغرماء) أى ولو كان عليه
زكاة وجب فوري في ظاهر تقديمه على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم ينف ماله بالحقين فتنبه له كذا بهامش شرح
الروض اه شو برى وهذا مبني على ما تقدم للشارح من التفصيل في دين الله تعالى وهو أن الفوري منه يتعلق
بمال المفسد كدين الاكدي وتقدم أن المعتمد خلافه وهو أن دين الله مطلقا لا يتعلق بماله تأمل (قوله بل ان
طلب الغرماء) أل للجنس فيصدق بطلب واحد منهم اه ع ش (قوله فان عسر آخر) واذا تأخرت قسمة
ما قبضه الحاكم فالاولى أن لا يجعله عند ذمة بل يقرضه أمينه وسرا ترضيه الغرماء غير مماطل ولا يكافهم هنا
لانه لا حاجة به اليه وانما قبله لمصلحة المفسد وفي تكليفه الرهن سدا لها وبه فارق اعتباره في التصرف في مال نحو
الطفل فان فقد أو دعه فتهترئونه فان اختلفوا أو عينو أو عيرته فمن رآه القاضى من العدول وتلقه عنده
من ضمن المفسد اه شرح مر (قوله ولعل هذا مراد الشيخين) أى فكلام الشيخين محمول على ما اذا
ظهرت مصلحة في التأخير وكلام النهاية على خلافه قال شيخنا وله اتجاه اه حل (قوله ولا يكفون الخ) أى
بخلاف الورثة اذا رفعوا الامر للحاكم فانهم يكفون بينة ان لا وارث غيرهم كما في شرح مر وفرق بين الورثة
أضبط من الغرماء فتسمل عليهم اقامة البينة بخلاف الغرماء (قوله هو أعم من قوله بينة) لان عبارة المصنف
شاملة لشاهد ويمين ولاخبار كما كما آخروا ثباتها بالبينات وبإسباينة بخلاف عبارة الاصل اه تقرير
شيخنا في شرح مر ولا يكفون بينة أو اخبار كما كما اه قال ع ش عليه قوله أو اخبار كما كما أى
أو علم كما كما وقباس ما يأتي للشارح في الشهادة بالاعتسائه لا يكفي هنا رجل ويمين ولا رجل وامرأتان

ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمة (اثبات أن) هو أعم من قوله بينة بأن (لا عزم غيرهم) ومن

ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهد من اخبار القاضى (قوله لان الجز يشتر) أى ولان وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا يتحقق من اجتهه لجواز ابرائه بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويتحقق من اجتهه اه حل (قوله فظاهر غريم) الفاء بمعنى الواو فلا تشترط الفورية اه ع ش (قوله فظاهر غريم) أى يجب ادخاله في القسمة بأن سبق دينه الجز ومعنى ظهر انكشف أمره اه شرح مر و ع ش عليه (قوله أو حدث دين الخ) معطوف على ظهر الواقع في حيز الفاء فكل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمة ومن المعلوم ان الحدوث هو الحصول والتجدد بعد ان لم يكن اذا علمت هذا تعلم ان ما مثل به الاشار مع غير مطابق لكلام المتن وذلك لان الدين في المثال هو بدل الثمن التالف عند المفلس ووجوب البدل من حين تلف الثمن وتلفه تارة يكون قبل الجز وتارة بعده كما ذكره حل وكل منهما سابق على القسمة فحدوث الدين قبلها لا يبعد ما قبل هذا المثال فظهر فيه الدين بعد القسمة فعلى هذا يكون قول المتن فظاهر غريم مغنيا عن قوله أو حدث دين الخ وعبارة أصله ولو خرج شئ باعه المفلس قبل الجز مستحقا والثمن المقبوض تالف فكذلك ظهر ثم قال مر في شرحها أى من غير هذا الوجه فسقط القول بأنه لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة اه فانت تراه قد جعل هذا الدين من قبيل ما ظهر لا من قبيل ما حدث تأمل فالاولى التمثيل لما حدث بما ذكره مر في شرحه بقوله والدين المتقدم سببه كالقديم فلو أجز دارا وقبض آخرتها وأتلفها ثم انهم دمت بعد القسمة رجع المستأجر على من قسم له بالحصه اه (قوله سبق سببه الجز) أى أو كان سببه جنابة ولو حدثت بعد القسمة اه حل (قوله كان استحق مبيع الخ) أى أو خرج مستحقا للغير وخرج بمبيع المفلس ما لو استحق مبيع القاضى وقد ذكره بقوله ولو استحق مبيع فاض قدم مشتر اه (قوله مع وجود المسوغ) وهو ان لا غريم ولا دين (قوله وفارق) أى عدم النقص المأخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل تنقض القسمة كمالا اقتسمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فان القسمة تنقض على الاصح (قوله وفارق نقضها الخ) وحل نقضها في المتقومات دون المثليات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الاخذ اه عزيزى (قوله فلو أعسر بعضهم) الحق بذلك أن يوزع ما لو قسم الورثة التركة فظاهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل ما مع المورسين كانه كلها فباخذ الدائن كل دينه ثم اذا أسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته اه ووضح انهم لو قسمت بين غرماء المييت فظاهر غريم فلكلها نصيب اه (قوله جعل كالمعدوم) أى من حيث ما أخذه ومن حيث دينه فلو كان هو من أخذ الخمسة جعل كل الدين القديم عشرون والمال عشرة وقوله وشارك الغريم الخ أى فباخذ من أخذ العشرة ثلاثة أجناسها وهو ستة لأن نسبة دينه الى مجموع دين أخذ العشرة ثلاثة أجناس وقوله رجعوا عليه أى رجع الغريم القديم والحادث وقوله بالحصه فيرجع عليه بنصف ما أخذه وهو اثنان ونصف يأخذ منها الغريم الحادث ثلاثة أجناسها وهو واحد ونصف فتكمل له سبعة ونصف وهى نصف المال و يأخذ الغريم القديم خمسيها وهو واحد فيكمل له خمسة وهى ثلث المال وعبارة شرح مر فان كان أحدهما ألف ما أخذه وهو معسر أخذ الثالث من الآخر ستة وكان ما أخذه كل المال ثم اذا أسر المتألف أخذ منه الآخران نصف ما أخذه وقسماه بينهما على حسب دينهما اه قال الرشيدى عليه قوله أخذ منه الآخران نصف ما أخذه أى لان دينه نسبتته الى جلة الدين السدس فله سدس الخمسة عشر والذي أخذه ثلثها فيؤخذ منه نصفه اه (قوله كما أو فحقته في شرح الروض) عبارة هناك متناوشتا وشرحها فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللاخر عشرة فأخذ الاول عشرة والاخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذه فان أعسر أحدهما جعل ما أخذه كالمعدوم وشارك من ظهر الباقي فان أسر رجعوا عليه بالحصه فلو تلف أحد الغريمين في المثال السابق ما أخذه وكان معسرا كن ما أخذه الاخر كانه كل المال فلو كان المتألف أخذ الخمسة استرد

لان الجز يشتر ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (قوله قسم فظاهر غريم أو حدث دين سبق سببه الجز) كأن استحق مبيع مفلس قبل حجره وثمنه المقبوض تالف (شارك) الغريم في الصورتين الغرماء (بالحصه) فلا تنقض القسمة لحصول المقصود بذلك مع وجود المسوغ ظاهر او فارق نقضها فبالمال ظهر بعد قسمة التركة وارث بأن حق الوارث في عين المال بخلاف حق الغريم فانه في قيمته فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللاخر عشرة وأخذ الاول عشرة والثاني خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذه هذا اذا أسر الغرماء كلهم فلو أعسر بعضهم جعل كالمعدوم وشارك الغريم الباقي فان أسر رجعوا عليه بالحصه كما أوضحته في شرح الروض

الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر ثم إذا أيسر المتلف أخذ منه الآخران نصف ما أخذوه وقسماه
بينهما بنسبة دينهما وقس على ذلك ولو ظهر الثالث وظهر للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه إليه
بقسط ما أخذه الأولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم إن كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم انتهت
(قوله وتعبري بما ذكر) أي بقوله أو حدث دين سابق سببه الحجر وقوله على ما مثلت به في الشارح وهو قوله
كان استحق مبيع مفلس الخ اه (قوله ولو استحق مبيع فاض الخ) قال حج ولا ينافي هذا أي استحقاق
المبيع ما مر من أن القاضي لا يبيع إلا أن يثبت عنده أنه ملك المفلس لأن حجة الثبوت قد تكون شاهدا
وحيثما وجبة الاستحقاق قد تكون شاهدين وقد تكون الأولى مطلقة والثانية مضافة إلى سبب والحاصل
أن الثانية قد تنقوي بمرجح مما يأتي اه سم وهذا مبني على ضعف من أنه لا يبيع ماله إلا بعد ثبوته بالبينة
والمعتمد كما تقدم أنه يكفي باليد أي بد المفلس (قوله مبيع فاض) أي أو نائبه بخلاف ما باعه المفلس قبل الحجر
فإنه إذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً طهر فبأنى فيه ما مر اه شرح مر أي في قول المصنف أو
حدث دين سابق سببه الحجر كان استحق مبيع مفلس الخ وقضية هذا أن ما باعه المفلس بعد الحجر كذلك لكن في
سم على المنهج نقلا عن شرح الروض وإن كان البائع المفلس قبل الحجر فكذلك من قديم طهر فيشارك المشتري
من غير نقض القسمة بخلافه بعد الحجر فإنه لا أثر له لأنه دين حادث لم يتقدم سببه اه ومع لوم أنه لا يبيع
إلا باذن القاضي ولم يلحقه بيعه وذلك يدل على أن المراد بما ذن القاضي الذي يلحق به من عينه القاضي للبيع
من أعوانه مثلاً ومن ثم عبر غير الشارح عن مأذن القاضي بآمينه اه ع ش (قوله ويعون بمونه) معطوف
على قوله يبادر فاض الخ وكذا قوله ويترك لمونه دست ثوب لائق اه والمسموع من المشايخ والمضبوط
في النسخ الصحيحة أن يعون مبني للفاعل ويترك مبني للمفعول وانظر ما وجه المغايرة بينهما مع أن الكل من
وظيفة القاضي (قوله إلا أني نكحهن قبل الحجر) ويحجر عليه فيما أخذته للنفقة فإن صرفه فيما يقع الغرماء
كان اشترى به شيئاً صريحاً أو فيما يضرهم كان وهبه امتنع كذا بخط شيخنا بمش شرح الروض ومقتضى الحجر
عليه فيه أنه لا يصح فيه تصرفه مطلقاً لا بشعوا كله وذكره أيضاً في شرح الروض في بحث منع تصرف
المفلس في ماله وصححه والده وكتب عليه أيضاً وأن طلقها قبل الحجر ثم راجعها بعده بخلاف من نكحها بعد الحجر
وظاهر إطلاقهم ولو كان النكاح واجبا عليه لو فاء حق قسم من ظلمها أو لدفع خوف زنا فليتأمل اه شوبري
(قوله كامهات أولاده) أي إلا أني استولدهن قبل الحجر وأما استبلاذه بعد الحجر فغير نافذ اه من ع ش على
مر وعبارة سم قوله كامهات أولاده شامل لمن اشترىها بعد الحجر في ذمته وقلنا بنقودا يلاذه وهو الوجه الذي
اقتضاه كلامهم كما في شرح الروض بخلاف الزوجة المتجددة قال لقدرة الزوجة على الفسخ بخلاف أم الولد
واعتمد ذلك مر الانقودا يلاذ انتهت (قوله أيضاً كامهات أولاده) أي وكذا غيرهن من سائر المالكين وإن
سهل بيعهم فينفق عليهم حتى يباعوا (قوله وأقاربه) ولا ينفق على أقاربه إلا بعد طلبهم كما بينه في شرح الروض
وغيره الأمن كان من الأقارب طفلاً أو مجنوناً أو زماً أو نحوه ممن يعجز عن الإرسال للقاضي فينفق عليه بلا طلب
كما قالوا في اتفاق ولي الطفل على أقاربه اه سم ومثله في شرح مر وقوله إلا بعد طلبهم أي فلو اتفق من غير
طلب فهل يضمن أولاديه نظراً لا قرباً عدم الضمان وأنه لا رجوع عليهم أيضاً لأنهم في نفس الأمر إنما أخذوا
حقهم اه ع ش على مر (قوله وإن حدثوا) أي المالك والأقارب لأن النفقة على المالكين مصالح
الغرماء لأنهم يبيعونهم ويقسمون ثمنهم فإن قيل هذا لا يتأتى في أم الولد بناء على نفوذ يلاذه فيما لو اشترى أمة في
ذمته بعد الحجر فأولادها قلنا قد تباع في كثير من الصور وإنما وجبت النفقة لها لأنها قد تزوجت وأما الأقارب ولو
ولد من زوجته التي نكحها بعد الحجر فلم يدرهم بغير اختيار لهم فيه وفارق السفيه إذا استلحق ولداً حيث ينفق
عليه من بيت المال لأن إقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف المفلس اه حل وعبارة سم قوله

وتعبري بما ذكر أعلم من
اقتضاه على ما مثلت به في
الشرح (ولو استحق مبيع
فاض) وثمنه المقبوض فالف
(قدم مشتر) ببدل ثمنه اذ لو
حاصص الغرماء به لادى إلى
رغبة الناس من شراء مال
المفلس أما غير التالف فيرد
(يعون) أي القاضي من مال
المفلس (مونه) من نفسه
وزوجاته إلا أني نكحهن قبل
الحجر ومما يليه كامهات أولاده
وأقاربه وإن حدثوا بعده

اللاتي نكحهن قبل الحجر خرج الحادثان بخلاف القريب الحادث فان حدوثه ليس اختياريا وحاصل ما في شرح
الروض عن الاسنوي واقره انه لو اقر بعد الحجر بولد ثبت نسبه ووجب الانفاق عليه وقرق الاسنوي بينه وبين
السفيه اذا اقر بولد حيث ثبت نسبه وينفق عليه من بيت المال بان اقرار السفيه بالمال وما يقتضيه غير مقبول
بخلاف المفلس فانه يقبل اقراره بالمال ويجب اداؤه وقرق في شرح الروض بين اقراره بالنسب وتحديد الزوجة
بان الاقرار بالنسب واجب بخلاف التزوج انتهت (قوله وتعبيري بذلك اعم) أي قوله ويعون ووجه العموم ان
المؤنة اعم من النفقة ولذلك قال مر في شرح عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يعون فيشمل الكسوة والاسكان
والاخذام وتكفين من مات منهم قبل القسمة لان ذلك كله عليه (قوله ما لم يتعلق به الخ) تقييد لقوله ويعون
مؤنه من مال المفلس وقوله ما لم يتعلق به أي بجمعه وفي قول علي الجلال نعم ان يتعلق بعين ماله حق كرهن لم
يترك له شيء ولا ينفق عليه منه اه (قوله وانما استمر ذلك الى القسم الخ) وانما استمر الى آخر يوم القسم
وليانه لا نه موثر في اوله بخلاف ما بعده لعدم ضبطه ولان حقوقهم لم يجب فيه أصلا اه مر (قوله بكسب
لا تقي) عبارة مر بكسب حلال لا تقي اه وكتب عليه ع ش قوله حلال لا تقي في التقييد بهما نظار مع
ما يأتي من انه ان امتنع من الكسب لا يكفه فيحصل من هنا وما يأتي انه ان اكتسب بالفعل لا ينفق عليه وان
امتنع لا يكاف بالكسب وقضية التقييد بما ذكرناه ان اكتسب غير لا تقي به ينفق عليه من ماله مع حصول
ما اكتسبه في يده والظاهر انه غير مراد ثم رأيت الخطيب ذكر ما يصرح بما قلته وعبارته ولورضي بما لا يليق
به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذري وكفائه وثبته اه (قوله لا تقي) قال في الايعاب هل المراد باعتبار البلد
الذي يعطى فيه وان لم يكن من أهله أو باعتبار عادة بلديسكنه أو باعتبار بلد المال كل محتمل ولم أرف في ذلك
تصريحاً بطع النزاع ثم قال والذي يتجه في ذلك ان العبرة بمحل توطئه فيعطى ما ياتي بمحرفته أو مثله في ذلك المحل
وافق بلاد الاطباء أو القسمة أو البيع أو لا يظهر ان يراد بالوطن هذا ما في الجمعية وفي كونه من حاضري الحرم في
النسك* (فرع)* أفتى الشهاب الرملي بان المفلس لو كان له وظائف استبد النزول عنهم دراهم كاف النزول
عنهم او صرف دراهم النزول للفرماء اه شوبري (قوله كل منه) هو نائب الفاعل أي حصل التسكيم له منه
أي من ماله (قوله فان قصر ولم يكسب) أي وان لم يسبق له أمر بالاكتساب اه ع ش علي مر (قوله فقضية
كلامهم انه) أي القاضي يعون بمون المفلس من ماله أي المفلس فلا يجبر على الاكتساب وقوله خلافه وهو انه
لا ينفق على مؤنه من ماله بل يكاف الا اكتساب بالنسبة لقريبه ولا يكاف بالنسبة لنفسه وزوجته اه تقرير
وفي سم مانصه قوله واختاره السبكي قال في حق القريب يلزم بالكسب على المذهب وفي حق نفسه هو الجاني
عاهه وفي حق زوجته هي قادرة على الفسخ (قوله دست ثوب) أي لان الحلي أفضل من الميت والميت يقدم كفته
على الدين وانظر ما معني دست الغة وما وجه الاضافة اه ع أقول يحتمل ان دست الجلة أو الجماعة أي جلة
ثياب أو جماعة ثياب اه سم وفي الاجهوري دست اسم للزينة أي الجلالة من الثياب كفي المصباح وعليه
فاضافته ثوب بيانية والمراد بالثوب الجنس وعبارة المصباح دست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه في تروده
لحوافه والجمع دستون مثل فلس وفلس انتهى وقوله لا تقي به أي حال فلسه اه ع ش علي مر وفي
القليوبي على الجلال قوله دست ثوب دست لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جلة أو جماعة ثوب ومنها
المنديل والتسكة وما تحت العمامة والطيلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدراسة بجملة مع تشديد الراء
وهي الملوطة والمقنعة للمرأة (قوله وسراويل) معرب وقيل حزبي والاكثر ثيابته وأول من لبسه الخليل صلى الله
عليه وآله وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كما صح ولم يصح انه لبسه ووجد في تركته صلى الله عليه وسلم ايعاب
اه شوبري (قوله وطيلسان) وهو ما يجعل فوق العمامة كالشال والغطاء اه شيخنا وفي المصباح الطيلسان
فارسي معرب قال الفارابي هو فيعالان يفتح الفاء والعين وبعضهم يقول كسر العين لغة قال الازهرى ولم أسمع

وتعبري بذلك أعم من
قوله وينفق على من عليه
نفقة (حتى يمضي يوم قسم
ماله بليته) التي بعده أو بليته
قسم ماله بيومها الذي بعدها
ما لم يتعلق به حق آخر كرهن
وجنابة وذلك لخبر ابدأ
بنفسك ثم ينعول وينفق
عليهم يوما بيوم نفقة المعسر
ويكسوه بالمعروف وانما
استمر ذلك الى القسم لانه موثر
ما لم يزل ماله وقولي بليته
من زيادتي (الا أن يغني
بكسب) لا تقي فلا يعونه منه
ويصرف كسبه الى ذلك الا
أن يفضل منه شيء فيرد الى
المال وان نقص كل منه
فان قصر ولم يكسب فقضية
كلامهم انه يعون من ماله
واختاره الاسنوي وقضية
كلام المتولي خلافه واختاره
السبكي (ويترك) من ماله
(لمونه دست ثوب لا تقي) به
من قبص وسراويل وعمامة
وكذا ما يلبس تحتها فيها
يظهر ومسداس وخف
وطيلسان

فيعلان بكسر العين بل بضمها مثل الخيزران وعن الأصمعي لم أسمع كسر اللام والجمع طيب السب والطي لسان من
 لباس الجهم اه (قوله ودراعة الخ) هي الملوطة ونحوها مما يليق فوق القميص من جونه وقطان وهو بضم
 المهملة كما في شرح الروض اه ع ش على مر (قوله فوق القميص) معمول المحذوف أي يلبسها فوق
 القميص (قوله في الشتاء) أي وان وقعت القسمة في الصيف ولا ينافي تعبيرهم بقولهم لانهم لا تعليل بدليل قول
 بعضهم وزاد البرد بدليل انه يترك له الطيلسان المتجمل به ما لا يترك الجبة أكد اه سجع والمعتد خلاف ذلك
 اه مر أي فلا يعطى ذلك الا اذا وقعت القسمة في الشتاء أو دخل الشتاء وقت الخرج اه ع ش (قوله والمرأة
 مقنعة) المرأة نائب فاعل بفعل محذوف صرح به مر في شرحه وعبارته وزاد المرأة مقنعة وغيرها مما يليق بها
 قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة بكسر أولهما ما تقنع به المرأة وأسماء والقناع أوسع من المقنعة ومنه قوله تعالى
 معني رؤسهم اه بحروفه اه ع ش (قوله لكن يسامح بالبدن والحصير الخ) ويظهر ان آله الاكل والشرب
 النافعة القيمة كذلك اه ج ع ش على مر (قوله القليل القيمة) أي القليل كل منهما كما يؤخذ من
 عبارة شرح مر (قوله ويترك للعالم الخ) أي بخلاف آلاف الحرف فلا يترك ومثلها رأس مال التاجر اه
 شوبري (قوله وكل ما يترك للمفلس الخ) ظاهره انه يشترى له حتى الكتب ونحوها مما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن
 ثم بحث بعضهم عدم شراء ذلك له لاسيما عند استغنائه بموقوف ونحوه بل لو استغنى عنه به بيع ما عنده وينبغي ان
 يعمل عليه اختيار السبكي انه لا يتبقى له وقول القاضي لا يتبقى له في الحج فهذا أولى بحمل على ذلك أيضا والافه
 ضعيف كما يعلم مما مروى ببيع المحقق مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان
 يعمل لاحفاظه ترك له اه شرح مر (قوله ويلزم بعد القسم الخ) ولا ينقل الخرج عن المفلس بانقضاء
 القسمة ولا باتفاق الغرماء على رده وانما يفكه القاضي لانه لا يثبت الابائنه فلا يرتفع البرقع كجبر السفيه
 لانه يحتاج الى نظر واجتهاد اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله وانما يفكه القاضي لظاهره وان
 حصل وفاء الدين أو الأبراء منها مثلا لعل وجهه احتمال ظهور غريم آخر كما لا يراه عدم افادة رضا الغرماء
 فليراجع (قوله أيضا ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده) أي يلزم المفلس فهو مخاطب بالوجوب وعبارة الروض
 وعليه أي المفلس ان يؤجلهم مستولده وموقوفه عليه اه رشيدى على مر لكن ينبغي تقييد الوجوب
 عليه بما اذا كان الحاكم قد نكح الخرج عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله لان منفعة
 المال مال) أي بخلاف منفعة الحر فليست بمال اه شرح مر (قوله وهو كالمتباعد) قديقال هو وان سلم
 استبعاده لابد من المصير اليه لكن لا مطلقا بل فيما هو مؤجر عليه لئلا يتصرف فيه بما يفسخ اجارته أو يهدل
 منفعة اه شوبري (قوله نعم يلزمه الكسب) أي ولو كان مزرعيه ولو بايجار نفسه اه حل وعبارة
 شرح مر نعم ان عصى بسببه وان صرفه في مباح كغاصب ومنع من جناية توجب مالا أمرا بالكسب ولو بايجار
 نفسه كما نقله الاسنوى واعتمده لان التوبة من ذلك واجبة وهي متوقفة في حقوق الكسبين على الرد انتهت
 وكتب عليه ع ش قوله وان صرفه أي ما عصبه في مباح فلا يشك عليه ما في قسم الصدقات من انه لو استدان
 ليصرفه في معصية لكن صرفه في مباح لا يكاف الكسب والفرق ان المستدين تصرف فيما ملكه بخلاف
 الغاصب ويحتمل بقاء ما هنا على ظاهره حتى لو اقترض ليصرف في معصية فصرفه في مباح كاف الكسب ويفرق
 بينه وبين ما في الزكاة بان سبب الكسب هنا الخروج من المعصية كما أشار اليه ولا يتحقق ذلك الا بالرد لمن اقترض
 منه وان سبب صرف الزكاة اليه اعانته على توفيقه ما عليه من الدين الذي لم يصرفه ولينظر في هذا الحكم
 وهو قول الشارح نعم يلزمه الكسب الخ وذلك لانه اذا اكتسب شيئا يقسم بين الغرماء اذا يجوز تخصيص
 بعضهم بدينه واذا كان كذلك لا يمكنه ان يوفي الدين الذي عصى به الا اذا وفي الجميع فراجع الامر الى انه يلزم
 بالكسب لو فاء الجميع وهو خلاف ما تقدم تقريره (قوله الفراوي) بالضم نسبة الى فراوة بلد بقرب خوارزم

ودراعة فوق القميص
 ويزاد في الشتاء جبة أو
 نحوها والمرأة مقنعة وغيرها
 مما يليق بها ولا يترك له
 فرش وبساط لكن يسامح
 بالبدن والحصير القليل
 القيمة ولو كان يلبس قبل
 الافلاس فوق ما يليق به رد
 الى اللاتق أو دونه تغييرا لم
 يرد عليه ويترك للعالم كسبه
 قاله العبادي وابن الاستاذ
 وقال تفسه ما يترك للجندى
 المرتزق خيله وسلاحه
 المحتاج اليه ما بخلاف
 المطوع بالجهد وكل ما يترك
 للمفلس ان لم يوجد في ماله
 اشترى له ويلزم بعد القسم
 اجارة أم ولده وموقوف
 هو أعم من قوله والارض
 الموقوفة عليه (لبقية دين)
 لان منفعة المال مال كالعين
 بدليل انها تضمن بالغصب
 فليصرف بدل منفعتها
 للدين ويؤجر ان مرة بعد
 أخرى الى البراءة قال الشيخان
 وقضيتها ادامة الخرج الى البراءة
 وهو كالمتباعد (لا كسبه
 ولا اجارة نفسه) فلا يلزمه
 لبقية الدين قال تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى
 ميسرة حكيم بانظاره ولم
 يأمره بالكسب نعم يلزمه
 الكسب لدين عصى بسببه
 كما نقله ابن الصلاح عن محمد
 ابن الفضل الفراوي (واذا
 أنكر

اهـ اب السبوطي اهـ ع ش وهو راوى صحيح الامام مسلم وصاحب امام الحرمين اهـ شوبري واسمه
 منصور ويكنى أبا بكر وأبا الفتح وأبا القاسم وكان يقال له ذوالكفا اهـ قسطلاني على البخاري وبها مشه بخط
 الشيخ أبي العز الجبجي الفراءى بفتح الفاء أشهر من ضمه بالنسبة الى فراوة بليدة بقرب خراسان ذكره النووي
 اهـ وأما الفروى فهو صاحب بن محمد اهـ قسطلاني وبها مشه بفتح الفاء وسكون الراء منسوب الى فروة جسده
 اهـ (قوله غرماؤه) أى وان لم يكن مفلسا فلها هذا قال أى المدين أعظم من المفلس وغيره اهـ شيخنا (قوله والا
 لزمه بينة) ولا يكتفى شاهد وامرأتان ولا شاهد وبعين اهـ شرح مر (قوله وتعبيري بما ذكر) أى قوله
 والالزمه بينة لانه شامل لما اذا لزمه الدين بمعاملة وغيرها كجناية بخلاف تعبير الاصل فانه قاصر على الاول
 (قوله وشروط بينة اعساره الخ) خرج بينة تلف ماله فلا يثبت شرط فيها خبره باطنه وبعبارة العباب كعبه اذ ادعى
 مدون اعساره بتلف ماله طواب بينة وان لم يخبر باطنه أو أطلق فان لزمه الدين لافى معاملة كضمان ومهر
 وبذل متلف ولم يعهده ماله صدق بينة ثم اذا ظهر غريم آخر لم يخلف له أو فى معاملة ماله كبيع وقرض أو عرف
 له مال لم يثبت الا بشهادين عدلين خبيرين بباطن حاله اهـ وفى التصحيح ومن لزمه دين لافى مقابلة مال لكن عرف له
 مال فان ادعى تلفه وانه معسر فعليه البينة أيضا فان شهدت بالتلف لم يعترف فيها خبره باطنه أو بالاعسار اعتبر
 اهـ سم (قوله تخبر باطنه) فى المختار خبر الامر علمه وباطنه نصر والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشئ واختبرته
 امتحنته والخبرة بالكسر منه اهـ (قوله بطول جواره) بكسر الجيم أفصح من ضمها كجسيأتى فى الشارح فى
 كتاب القضاء وتقدم فى كتاب الزكاة اهـ شوبري واهـ لم ان وجوه الاختبار ثلاثة الجوار والمعاملة والمرافعة
 فى السفر ونحوه كما تؤخذ الثلاثة مما وقع لامير المؤمنين عمر رضى الله عنه حيث قال لارضى الشاهد دين بما اذا
 تعرفهما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جاره ما تعرف صبا حهما ومساءهما قال لا قال فهل علمتهما فى
 الصفراء والابيضاء أى الذهب والفضة قال لا فقال هل رافتهما فى السفر الذى يسفر عن اخلاق الرجال قال
 لا قال اذهب فانك لا تعرفهما فافعلك رأيتهما فى الجامع بصليان اهـ قل على الجلال (قوله فتقيد النقي
 ولا تخمضه) عبارة شرح مر وليقل الشاهد وهو معسر ولا يعمض النقي كقوله لا يملك شيئا لانه لا يمكن الاطلاع
 عليه بل يجمع بين نقي وثابت بان يشهد أنه معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنة واعتز به الباقى أخذ
 من كلام الاسنوي بانه قد يملك غير ذلك كمال غائب لمسافة القصر وهو معسر بدليل فسح الزوجة عليه واعطائه
 من الزكاة وكدين له أو جل أو على معسر أو جاحد وهو معسر أيضا لما ذكره لانه لا يلزم الحج وبان قوت يومه
 قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنة قد تدنى على ما يليق به فيصير معسرا بذلك قال فالطريق ان يشهد
 انه معسر عاجز العجز الشرعى عن وفاء شئ من هذا الدين أو معسر لانه لا يجب وفاء شئ من هذا الدين منه أو
 ما فى معنى ذلك فان أريد ثبوت الاعسار من غير نظر الى خصوص دين قال أشهد انه معسر الاعسار الذى
 تمتنع معه المطالبة بشئ من الدين اهـ ويجب بان ما ذكره من الصبيغ انما يتأتى اطلاقه من عالم به هذا الباب
 وافق مذهب الحنابلة فيه وأتى به شاهدان بخبران باطنه كذلك فلا يؤثر نالما ذكره لانه قد رأى وتعرث ثبوت الاعسار
 وفيه من الضرر ما لا يخفى فكان الاذنى بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه المنقول ولا نظر للمشاحنة التى
 ذكرها لان المراد الاعسار فى هذا الباب ولانه لو قدر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا تفته لم يخف على
 دأته غالباً فكان سكوته عن ذلك قرينة على عدم وجوده مع ان التفاوت بذلك لا ينظر اليه غالباً فى قضاء
 الدين والحبس عليها انتهت (قوله لانه كذب) أى ومع ذلك لو محضت النقي كفى وثبت الاعسار اذ غاية الكذب
 والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا تقدم مر * (فرع) * اذا ثبت اعساره بالنسبة لتقدير ثبت
 بالنسبة لما فوقه دون مادونه اهـ سم (قوله ولا يلزم) أى ولا يطالب فقصر مطالبته كما صرح به فى الجواهر
 اهـ شوبري (قوله نعم لا يحبس الوالد لولد) أى من له جهة ولادته سواء كان ذكراً أو أنثى من جهة الاب أو الام

غرماؤه) أى المدين
 اعساره فان لم يعرف له
 مال حلف فيه صدق لان
 الاصل العدم (والا) بان
 عرف له مال كان لزمه بشراء
 أو قرض (لزمه بينة) باعساره
 ويخلف معها بطالب الخصم
 ويعنى عن بينة الاعسار بينة
 تلف المال وتعبيري بما
 ذكر أولى من تعبيري بالزوم
 الدين فى معاملة مال اذ
 المعاملة ليست شرطاً بشرط
 بينة اعساره كونها (تخبر
 باطنه) بطول جواره وكثرة
 مخالطته فان الاموال تخفى
 فان عرف القاضى ان الشاهد
 بهذه الصفة فذلك والا فلا
 اعتماده قوله انه بها (وتشهد
 انه معسر لا يملك الا ما يبق
 لمونه) فتقيد النقي ولا تخمضه
 كقوله لا يملك شيئا لانه كذب
 (واذا ثبت) أى اعساره عند
 القاضى (أمهل) حتى يوسر
 فلا يحبس ولا يلزم لادنية
 السبابة بخلاف من لم يثبت
 اعساره نعم لا يحبس الوالد
 للولد ولا المكاتب للنجوم

اه شوبري (قوله نعم لا يجبس الوالد الخ) مثل من ذكر المريض والمخدرة وابن السبيل فلا يجبسون كما
 اعتدوا والد رحمه الله تعالى وأقضى به بل يوكل بهم ليرددوا ولا الطافل والمجنون ولا أبوه والوصي والقيم
 والوكيل في دين لم يجبس بمأملتهم ولا العبد الجاني اه شرح مر (قوله ولا من وقعت على عينه اجارة الخ)
 لكن للقاضي ان يستوثق عليه مدة العمل وان خاف هربه فعل ما يراه * (فرع) * للقاضي منع المحبوس من
 الجماعة والجماعة ومن الاستمتاع بحيلاته ومخادته أصدقاته ومن شم الرياحين ترفها أي لا أرض وان حبست
 الزوجة على ما استدانت ولو باذن زوجها سقطت نفقة نفقة مدها فان طرأ المرض على المحبوس أخرجه ان
 لم يجد مرضا له اه حل أي متعهدا (قوله والعاجز عنها) أي يجبس القاضي ثم يوكل به وجوباً من يبحث عنه
 اثنين فأكثر اه حل وبما تقرر علم انه يجبس قبل ان يوكل به وهو كذلك كما يشي به قول الشارح سابقاً فلا
 يجبس ولا يلزم وقوله لاحقاً لا يتخلد في الحبس اه شيخنا وأجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن ففي ذمته
 الى ان يوسر فيما يظهر فان لم يوسر أحد بذلك سقط الوجوب عن القاضي فيما يظهر أيضاً وأجرة الحبس
 والسجنان على المحبوس ونفقته في ماله أي ان كان له مال ظاهر والأقضى بيت المال ثم على مياسير المسلمين كهلوه
 ظاهر فان لم يتزجر بالحبس ورأى الحاكم ضرره أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموعته على الحد ولا يزره نائباً حتى
 يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان صبوراً على الحبس وجهان أحدهما جوارزه ان اقتضته مصلحة ولا يأثم المحبوس
 ترك الجماعة والجماعة والقاضي يمنع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة ومن الاستمتاع بالزوجة ومخادته الاصدقاء
 لا من دخولها الحاجة وله منعه من شم الرياحين ترفها الارض ونحوه ولا من عمل صنعة فيه ولو مما طاول ولو حبست
 المرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقة نفقة مدها وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج
 المجنون من الحبس مطلقاً والمريض ان فقد مرضاً أي متعهداً فان وجدته فلا والكلام هنا في طرق المرض على
 المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة لا يستداه اه شرح مر وكتب عليه ع ش
 قوله واجرة الحبس عبارة الشرح في باب القضاء بعد قول المصنف وبجنا لاداء حق ما نصه واجرة السجن على
 المسجون لان اجرة المكان الذي شغلها واجرة السجن على صاحب الحق وهي مخالفة لما هنا أقول ويمكن ان
 يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت لصاحبه فحبسه لمجرد غرضه فلزمته الاجرة والحبس هنا لتقصيره بعدم اقامة البينة
 التي تشهد باعساره ويصور بما اذا حبس لاثبات الاعسار فقط وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل
 وامتنع من أدائه وحبس له اه وقوله حتى يبرأ من الاول أي فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه وقوله
 ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس له ما وفيه كلام في باب القسم والنشور فليراجع قال
 سم على منسج بعد مثل ما ذكره الشارح واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها النفقة أو طلاقاً اه
 (قوله من يبحث عنه) أي عداين فأكثر لا يتخلد في الحبس فعلم انه يجب بره على ان يوكل به في بيت المال فان
 لم يكن ففي ذمته الى ان يوسر لكن قالوا في اجرة الجلاد انه اذا لم يكن للجاني مال ولا في بيت المال اقترض القاضي
 على بيت المال وقياسه هنا كذلك اه حل * (خاتمة) * سمعت به السامعي لو حلف انه يوفي فلان حقه في
 وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه نفقة التفصيل السابق في المقاس فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويعذر بيمينه
 صاحب الدين قال شيخنا وبغية هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر ما المراد بالاعسار هنا
 هل هو كالفلس فلا بحث بما يترك له أو المراد بحجزه عن جنس الدين واذا طعن ان اليسار لا يكون بالعروض بل
 بالفضة أو الذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحرر ويجه انه يصدق في كل ما يشعر حاله بانه يخفى عليه
 ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج ظمناً وكذا عكسه الا ان حبسه بحق فلها النفقة اه قل على
 الجلال

* (فصل في رجوع المعامل بالمقاس) * أي الذي جبر عليه بالمقاس وكما تجر بالمقاس الموت مفلساً أي معسراً

ولا من وقعت على عينه
 اجارة لادين اذا عذر عمله في
 الحبس بل يقدم حق
 المكثري (والعاجز عنها)
 أي عن بيعة الاعسار
 (يوكل القاضي) به (عن
 يبحث عنه) أي عن حاله
 (فاذا طعن اعساره بفساد
 اضافة) من أضاق الرجل
 أي ذهب ماله (شهادته) لئلا
 يتخلد في الحبس

* (فصل في رجوع المعامل
 للمفلس عليه بما عامل به

فلارجوع في المعاملة الا بواحد من هذين الامرين وبعبارة شرح مر وفي حكم الحجر بالفاس الموت مفلسا في
 خبر أبي هريرة ايمارجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمناعه اه ومسألة الموت تأتي في الفرائض في
 قول المتن ومات مشترية مفلسا وسبب ما في ان معنى قوله مفلسا أي معسرا يشبهه سواء أجزر عليه قبل موته أم لا كما
 سيأتي في الشرح فلو أفلس الرجل ولم يجز عليه ولم يمت أو جزر عليه لفسده فلارجوع للمعاملة عليه اه شيخنا
 (قوله في رجوع المعامل الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله ولو غرس الخ اه شيخنا وفيه نظر لان قوله ولو غرس
 الخ من جملة مسائل الرجوع فلا حاجة الى زيادته على الترجمة (قوله في رجوع المعامل) أي يبيع وغيره
 كالاجارة اه ع ش على مر (قوله ولم يقبض عوضه) أي لم يقبض جميع عوضه بأن قبض بعضه فقط
 أو لم يقبض شيئا منه أخذ ما ياتي في كلامه وكثيرا ما يحذفون من الاول دلالة الثاني عليه اه ع ش على
 مر (قوله له فسخ معاوضة) أي يجوز له ذلك وقد يجب الفسخ بان يقع ممن يلزمه التصرف بالعقارة وهي في الفسخ
 كما كتب وولي ودخل في ذلك الضابط عند السلم فله فسخه ان وجد رأس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة
 المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد في المال لامتناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ
 لثبوته حيث تد في حق غير المفلس في حقه أولى واذا فسخ ضارب رأس المال وكيفية ذلك اذا لم ينقطع المسلم فيه
 ان يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والدين ضعف المال أقرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له
 بها جميع حقه ان وقت به والا فبعضه وان كان متقوما فان فضل شيء فالغرماء وانما اشترى له الجميع لان ما أقرز له
 صار كالموهون بحقه وانقطع به حقه من حصص غيره حتى لو تاف قبل أخذه لم يتعلق بشيء مما أخذه الغرماء
 ولو ارتفع السلم لم يرد على ما أقرز له لما ذكر ولو تاف بعض رأس المال وكان مما يفرد بالعقد رجوع بباقيته
 وضارب بباقي المسلم فيه ودخل فيه أيضا عقد الاجارة فاذا أفلس قبل تسليم الاجرة الحالية ومضى المدة فلم يؤثر
 الفسخ اذ المنافع كالاعيان فان أجاز ضارب بكل الاجرة وان فسخ اثناء المدة ضاربهم ببعضها ويؤجر الحاكم على
 المفاس العين المؤجرة لاجل الغرماء اما اذا كان الحال بعض الاجارة كما في الاجارة المستحق فيها أجرة كل شهر عند
 مضيه فلا فسخ فيها ما ياتي من ان شرطه كون العوض حالا والمعوض باقيا فلا ياتي الفسخ قبل مضى الشهر
 لعدم الحلول ولا بعده لغوات المنفعة نعم ان كان بعض الاجرة مؤجلا فله الفسخ في الحال بقسطه فيما يظهر ولو أفلس
 المستأجر في مجلس اجارة الذمة فان أثبتنا خيار المجلس فيها استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان أفلس مؤجر
 عين قدم المستأجر بمنفعتها أو ملتزم عمل والاجرة في يده فالمستأجر الفسخ فان تلفت ضارب بأجرة المثل كظهيره في
 السلم ولا تسلم اليه حصته منها بالاضاربة لامتناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له
 بعض المنفعة المترتبة ان تبعضت بالاضرر كحمل مائة رطل والا كفصارة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف
 الطريق لبقى ضائعا فسخ وضارب بالاجرة المبذولة فلو سلم له المترزم عينه يستوفي منها قدم بمنفعتها كالعينة في
 العقد اه شرح مر (قوله معارضة محضه) ذكر للمسألة تسعة قيود كما في المتن صريحنا ومن المحضه
 القرض والسلم والاجارة اه محلي واختار ذكر هذه الثلاثة لتكتمه وهي في القرض افادة ان الرجوع فيه
 من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة ان ما في الذمة كالعين وفي الاجارة افادة ان المنفعة كالعين كلاهما
 جاز على المؤجر فالمستأجر الفسخ ان لم تسلم له العين وكانت الاجرة باقية اه قل عليه (قوله ولو بلا قاض)
 أي فلا يحتاج في الفسخ الى رفعه اه ع ش على مر (قوله فورا) ولو ادعى جهله بالفورية قبل كالد
 بالعيب بسل أولى لانه مما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ومرا الكلام على الرجوع في القرض وانه
 لا فورية فيه ولو صولح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل ولو حكم بمنع الفسخ
 حاكم لم ينقض حكمه لان المسألة اجتهادية والخلاف فيها قوي اذا انص كما يحتمل انه أحق بعين متاعه يحتمل انه
 أحق بثمنه وان كان الاول أظهر فلا ينافيه قولهم لا يحتاج في الفسخ الى حاكم لثبوته بالنص اه شرح مر

ولم يقبض عوضه * (له فسخ
 معاوضة محضه لم تقع بعد حجر
 عليه) بأن وقعت قبل الحجر
 أو بعده وجهله فسيرجع
 الى ماله ولو بلا قاض (فورا)
 تكبار الغيب بجامع دفع
 الضرر (ان وجد ماله في
 ملك غيره اه)

ولو تخلل ملك غيره وان صحح
في الروضة خلافه وأوهمه
كلام الأصل (ولم يتعلق به
(حق لازم والعوض حال)
أصله أو عرضا ولو بعد الحجر
(وتعذر حصوله بأفلاس)
تجبر الصبيح إذا أفلس
الرجل ووجد البائع سلعة
بعينها فهو وأحق بهام من
الغرماء وقياسا على خيار
المسلم بانقطاع المسلم فيه
وعلى المكثري بأنهم دام الدار
بجماع تعذر استيفاء الحق
ولو قبض بعض عوض فسخ
فيما يقابل بعضه الآخر كما
سأني ونخرج بالمعاوضة الهبة
وتحوها وبالخصه غيرها
كالنكاح والخلع والصلح
عن دم لأن البست في معنى
المقصود عليه لا تنقضاء
العوض في الهبة وتحوها
واتعذر استيفائه في البقية
نعم للزوجة بأسرار زوجها
بالمهر أو النفقة ففسخ النكاح
كما سبأني في بابها لكن
لا يختص ذلك بالحجر ونخرج
بالبقية ماله وقت المعاوضة
بعد حجره لثبته
ولان الأفلاس كالغيب
فيفرق فيه بين العلم وعدمه
ومالوراخي الفسخ عن العلم
لتقصيره ومالوراج المال
عن ملكه حاسا أو شرعا
كتلف ويبع ووقف ومالو
تعلق به حتى لازم لثالث
كرهن مقبوض وجناية
وكتابة لأنه كالحارج عن
ملكه بخلاف تدبيره وأجارته
وتحوها لأنهم لا تمنع البيع
فيأخذ

(قوله ولو تخلل ملك غيره) أي وعاد إليه بغير معاوضة أخذ ما ياتي في كلامه الثاني اه حل وهو قوله
فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الاول الخ فاننا لو لم نحمل ما هنا على
ما اذا عاد اليه بغير معاوضة كان بين هذه العبارة والعبارة الآتية تناف فان هذه تنفي انه لو ملكه غيره ثم عاد
اليه يقدم الاول البتة والآتية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الاول أو الثاني الخ اه شيخنا عشاوي
(قوله وان صحح في الروضة خلافه) معتمد وقوله وأوهمه كلام الأصل أي حيث عسر بقوله مادام باقيا وهذا
هو المعتمد فالرائل الدائد كالذي لم يعد اه حل (قوله والعوض حال) أي دين حال اه حل فخرج به
العين وسيد كرها الشارح بقوله أو اشترى الفليس شيئا بعين الخ (قوله إذا أفلس الرجل) أي حجر عليه
بالفليس فهو مطابق للمعنى (قوله وقياسا على خيار المسلم) أي في مطلق الخيار وان كان في المسلم على التراخي
وقوله بأنهم دام الدار أي تعينها أو أنهم دام بعضها وأما أنهم دام كلها فنفسخ به الإجارة (قوله ولو قبض بعض
العوض الخ) مراده به إذا ان قوله ولم يقبض عوضه أي كلاً أو بعضا وقوله كما سبأني أي في قول المتن فان
كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه اه شيخنا (قوله الهبة وتحوها) كالهبة والصدقة والاباحية
اه ع ش على مر (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بغير في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها
الرجوع في بعضها وصورته الخلع ان يخالها على عوض في ذمته ثم يحجر عليها بالفليس فليس له فسخ عقد
الخلع والرجوع في المرأة وصورته الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا أو يصلح به عنه على دين ثم يحجر
على الجاني فليس له استحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص اه شيخنا (قوله أيضا كالنكاح) أي ولو قبل
الدخول ولا يشك عليه قوله لانه قد استيفاه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والافصلح الدم
ما هو التالف فيه وكذا الخلع نال شو برى أي ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض (قوله
نعم للزوجة الخ) عبارة الأعيان ولا يراد على هذا ما ياتي من فسخ المرأة النكاح بأسرار الزوج بالمهر أو النفقة
لانه لمعنى غير هذا ومن ثم لم يبقه بالحجر اه وبه تعلم وجه قوله نعم الخ قال سم فها هي الصورة التي يتفق
فيها الفسخ بأفلاس الزوج بدون الاعسار المذكور حتى يصح قوله السابق كالنكاح اه وقد يجب أن المراد
ان لا يفسخ من حيث الفلاس وان فسخت من حيث الاعسار كما أفهمه قوله لكن لا يختص الخ شو برى (قوله
لكن لا يختص ذلك بالحجر) وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرد أو يمنع الفسخ مادام المال باقيا إذا لم يمتنع
اعساره إلا بشبهة أمواله فيه نظر والاقرب الثاني اذ من الجائر حدوث مال له أو براءة بعض الغرماء له أو
ارتفاع بعض الاعسار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ إلا بعد قسمة أمواله ومضى ثلاثة أيام بعد ذلك
كما ياتي في النفقات اه ع ش على مر (قوله ويبيع) أي بت أو الخيار للمشتري وكتب أيضا بالاختيار
للبيع أو له جابان كان بتا أو لا يشتري وحده اه حل وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع
لسبق حقه عليه لان حق الشفعة كان ثابتا حين تصرف المشتري لانه يثبت بنفس البيع وحق الرجوع
لم يكن ثابتا حين تصرف لانه انما يثبت بالأفلاس والحجر اه شرح مر (قوله ومالو تعلق به حتى لازم الخ)
فالوزال ذلك التعلق جاز الرجوع وكذا لو عجز المكاتب اه شرح مر (قوله وجناية) أي توجب مالا
متعلقا بقبضته كفي شرح مر لانها التي تمنع البيع بخلاف ما توجب القصاص لانهم لا تمنع البيع كما تقدم
فراده باللازم ما يمنع البيع كما قاله حل وكما أشاره الشارح بالتعليق وعبرة حل قوله وجناية أي توجب
مالا متعلقا بقبضته بخلاف القصاص لانه لا يمنع ولو قال البائع للمرتهن أو المجنى عليه أنا أذفع البذل حقك
وأخذ عيني مالي قال الأذرى فقياس المذهب عدم اجتناب المرتهن والمجنى عليه انتهت (قوله وكتابة)
أي صحيحة والاستيلاد كالكتابة كافي الروضة اه شرح مر أي الحاصل قبل الحجر أما الحاصل بعده فلا
ينفذ كالتقدم (قوله وتحوها) كتعلق الفتوى بصفة والكتابة الفاسدة اه ع ش (قوله فيأخذ

في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا أجره وان طالت المدة لانه بدلا بالمضاربة كفي الصداق وبذلك فارق الرجوع بهما في التحالف اه قل على الجلال (قوله أيضا يأخذ في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا يرجع بأجرة المثل لما بقي من المدة فلو كان المبيع مسيدا والبائع محرما امتنع الرجوع لا تنقضاء أهليته لتملكه وأما لو كان المبيع كافرا فاسلم بيد المشتري والبائع كافر كان له الرجوع لان العبد المسلم يدخل في ملك الكافر بخلاف الصيد لا يدخل في ملك المحرم بوجه ولو كان المبيع شقة صامش فاعلم يعلم الشفيع بالمبيع حتى أفلس مشتري الشقة وجرح عليه أخذ الشفيع لا البائع لسبق حقه ونعته للغرماء يقسم بينهم بنسبة ديونهم اه حل (قوله أيضا يأخذ في الاجارة مسلوب المنفعة أو يضارب) نعم لو أقرضه المشتري لغيره وأقبضه أيام ثم جرح عليه أو باعه وجرح عليه في زمن الخيار أي الثابت له أو لهما أو ودية لولده وأقبضه له أو باعه لا تخزم أفلسا وجرح عليه اقل البائع الرجوع اليه كالمشتري والمعتمد في هذه الصور لا رجوع الا اذا كان الخيار للبائع أو لهما فإنه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع الرجوع واذا حمل كلام الماوردي على ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما كما تقرر أولا فلا ضعف وكان صحيحا اه زى (قوله فان خرج عن ملكه الخ) هذا تخصيص لقوله وان تخال ملك غيره وكان الانسب ذكر هذه في المنطوق عند قوله ولو تخال ملك غيره وعلى الترتل وذكرها في المفهوم كان الانسب ذكرها في قوله وما لو خرج عن ملكه لانه من فروعه الامن فروع تعاق الحق اه (قوله فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة) أي فكلام الروضة المتقدم فيما اذا عاد بغير معاوضة والا كان كالذي لم يزل وحيث لا يكون هذا تخالفا لما سبق عن الروضة اه حل وهذا الترتيد انما يتأتى على طريقة المتن وأما على طريقة الروضة فينبغي الجزم بالثاني من غير تردد وعادة شرح مر فلوزال ملك المشتري عن المبيع ثم عاد له ولو بعوض وجرح عليه لم يرجع بآتعه كفي الروضة وهو المرجح في نظيره من الهبة للولد وان صح في الشرح الصغير الرجوع وأشعر كلام الكبير برجائه وادعى الاسنوي انه الاصح وعليه فلو عاد الملك بعوض ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني فهل الاول أولى لسبقه أو الثاني اقرب حقه أو بشر كان يضارب كل بنصف الثمن ان تساوى الثمنان فيه أو وجهه في الشرح والروضة بلا ترجيح رجح منها ابن الرفعة الثاني وبه قطع الماوردي وابن كعب وغيرهما انتهت (قوله فيه أوجه) يفيد ان الاوجه غير ما ذكره مع انها ما ذكره فلو قال فيه هذه الاوجه لكان أظهر تأمل (قوله لم يرجع الشيخان منها شيئا) فيه ان الشيخين صرحا بان الرائل العائد كالذي لم يزل وهو يخالف ما تقدم عن الروضة الا ان يقال هذا على خلاف المصحح في الروضة اه حل (قوله وخرج مالو كان العوض مؤجلا) اذ لا مطالبة به في الحال وهذا مكرر مع قوله وخرج بالبيعة الا ان يقال اعاده لطول العهد والافتقار السباق أن يقول ومالو كان العوض مؤجلا (قوله كأن كان به رهن) أي ولو مستعار او قوله بقي به فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقي به وقوله أو ضمان مليء مفر مالو كان معسرا أو جاحدا ولا يبيد غير يبيع لانه ذر الثمن بالافلاس اه شرح مر ومن عدم التعذر أيضا مالو حصل للمفلس مال باصطياد أو مكن الوفاء به من المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص اه غير موثقل الاضطهاد ارتفاع الاسعار والبراء من بعض الدين اه عش عليه (قوله أو اشترى) أي المفلس شيئا أي وغالوا اشترى أي المفلس شيئا وقوله فيطالب أي المعامل له وهذه الصورة خارجة بشيعة قدر في قوله والعوض حال أي من حال فكان عليه تقديمها وضمانها وقوله مالو كان العوض مؤجلا وقوله شيئا تعين كان اشترى عبدا بآمة ولم يسلمها اه زى وهذا يخرج بقوله حال لان الاغنيان لا توصف بتخلول ولا تأجيل والشارح جعله خارجا بقوله وتعد ذر حصوله كانه لانه أنسب بالصورة التي خرجت بهذا القيد فنسب الاجراج اليه لصحة اجراجه به كما يصح بغيره واختاره لكونه أنسب بالصورة المذكورة اه عش (قوله فيطالب) أي البائع المفلس في الاخيرة وهي قوله أو اشترى شيئا تعين وقوله في الاولى هي مسألة الانقطاع وقوله في غيرها هي مسألة الهرب بالعين

في الاجارة مسلوب المنفعة
أو يضارب فان خرج عن
ملكه وعاد بمعاوضة ولم
يقبض الثاني العوض أيضا
فهل يقدم الاول أو الثاني أو
يرجع كل منهما الى النصف
فيه أو وجه لم يرجع الشيخان
منها شيئا أو يرجع ابن الرفعة
منها الثاني وبه جزم الماوردي
وغيره لان المال في حقه باق
في ساطنة الغريم وفي حق
الاول زال ثم عاد وخرج مالو
كان العوض مؤجلا حال
الرجوع ومالو لم يتعذر
حصوله بالافلاس كأن كان
به رهن بقي به أو ضمان مليء
مفر ولو بلاذن أو اشترى
شيئا بعين ولم يسلمها وهو
ظاهر فيطالب في الاخيرة
بالعين

والامتناع وقوله والتصریح بمحضة وقوله ولم يتعلق به حق لازم في نسخة بعد قوله والتصریح بمحضة مع ذكر
 ولم يتعلق به حق لازم اه ع ش (قوله وكانقطاع جنس العوض) أعاد الكاف لان هذا محترز قوله باقلاص
 وما قبله محترز التمهيد فما قيدان وهذا خروج عن أصل المسألة لان هذا في غير المفلس أو أعم اه (قوله
 وبالشروط) أي والتصریح بالشروط المذكورة بقوله ان وجد ما له الخ فالمراد به ما صرح فيه بأداة الشرط
 لاجتماع القيود المذكورة هنا وقوله في مسألة الجهل وهي المعاملة بعد الجرح مع الجهل بل به الداخلة في منطق
 قوله لم تقع بعد جرحه (قوله في مسألة الجهل) ووجه ذلك انه ذكر في المنهاج انه لو عامله بعد جرحه له كان له
 الفسخ ولم يذكر له شروطا وذكر هنا انه لو عامله قبل الجرح ثم جرح عليه كان له الفسخ بالشروط والمصنف لما
 عبر بقوله لم تقع بعد جرحه علمه شمل ذلك ما لو لم يكن ثم جرح أصلا أو كان وجهه والشروط التي ذكرها راجعة
 لها فهي بالنسبة لجهل الجرح من زيادته اه ع ش (قوله وان قدمه الغرماء بالعوض) وهذا بخلاف ما لو
 قدم الغرماء المرتين يدينه فانه يسقط حقه عن المهرن والفرق ان حق البائع أكد لانه في العين وحق
 المرتين في بدلها اه شرح مر (قوله فله الفسخ لما في التقديم الخ) صرح به وان كان معلوما من جعله غاية
 لجواز الفسخ بناء على المشهور في نحو زيد وان كثرت له بخیل من ان الوار في قوله وان اعتراضية وحذف
 جواب الشرط لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير زيد بخیل وان كثرت له فهو بخیل فهو هنا وان كان معلوما
 احتج اليه وفاء بما يقتضيه التركيب عربية اه ع ش (قوله وقد يظهر غريم) فلو أجابهم وظهر غريم
 آخر ورجع عليه بالخاصة لم يرجع فيما يقابل ذلك من العين لتقصيره ورضاه بالترك وكتب أيضا فلو أجاب
 المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يراجع له لان ما أخذ لم يدخل في ملك المفلس حقيقة بل ضمنا على قول من يزوج
 والغرماء انما يتعلق بما تدخل في ملكه حقيقة اه حل (قوله كنفسته) أي وأبطالته أو رددت الثمن أو
 فسخت البيع فيه أو رجعت في المبيع أو استرجعته اه حل (قوله لا يوطء الخ) وإذا قلنا بعدم الفسخ
 به هل يجب مهر عليه أو لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حرج عليه أيضا للخلاف في انه يحصل
 به الفسخ أولا اه ع ش على مر (قوله كاعتاق وبيع ووقف) أي وتلغو هذه التصرفات لمصادفتها
 ملك الغير اه شرح مر (قوله ولو تعيب) أي بان حصل فيه نقص لا يفرده بالعقد أمالو كان يفرد به فهو
 داخل في عموم قوله الآتي وله أخذ بعضه ويضارب بحصة الباقي ولذلك أشار الشارح بقوله سواء أضاف الباقي
 أم لا ونص عبارته في التحريم متناوضا وشرحا وقدم الحاكم البائع بمبعية ان لم يقبض ثمنه من المشتري ووجهه أي
 المبيع بحاله أو ناقصا نقص صفة بان لا يفرده بالعقد كقطع يد او زائد اذ يادة متصلة كسكن وصناعة أو منفصلة
 كتمرة وولد جلد تابعد البيع أو كانت أي الزيادة أثرا كفساد الثوب المبيع لكن الزيادة المنفصلة والاثار المفلس
 فتكون للغرماء أما المتصلة فيفوز بها البائع فان كان المبيع زائدا من وجه ناقصا من وجه ككبر عبد ووطول
 نخلة وتعلم صناعة مع برص فان كان في الذات كثلث أحد المبيعين وولده رد البائع الزيادة أي ابتاعها للمفلس
 وضارب مع الغرماء بالنقص بعد الفسخ أو كان في الصفة كعرج وسمن فهو أي المبيع للبائع ولا شيء له في النقص
 ولا شيء عليه في الزيادة كمالوا انفرادا أو كان النقص في الصفة والزيادة في الذات أو في الاثر كعرج وولد ونكرو
 الثوب وقصارته فلا شيء له أي البائع والزيادة للمفلس كمالوا انفرادا في عكسه بان كان النقص في الذات والزيادة
 في الصفة كثلث أحد المبيعين وسمن الا سخره الرجوع في المبيع والمضاربة مع الغرماء بالنقص ويفوز بالزيادة
 انتهت (قوله أو بجنابة أجنبي) أي تضمن بجنابته أما الاجنبي الذي لا تضمن بجنابته كالجربى بجنابته كالألفة
 اه شرح مر (قوله وضارب من ثمنه) أي يضارب بالنقص من ثمنه فن تبعية اه تقرير وسواء
 أخذ المفلس الارش من الجاني أولا اه ع ش على مر بل وان أبرأ المفلس الجاني اه سم وقضيت وان
 كان هو البائع اه ع ش (قوله الذي استحقه المفلس) الضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع

وكانقطاع جنس العوض
 أو حرب موسر أو امتناعه
 من دفعه لجواز الاستبدال
 عنه في الاولى وامكان
 الاستيفاء بالسلطان في
 غيرها فان فرض عجز فنادر
 لا عبرة به والتصریح بمحضة
 وقوله ولم يتعلق به حق لازم
 وبالشروط في مسألة الجهل
 من زيادته (وان قدمه
 الغرماء بالعوض) فله الفسخ
 لما في التقديم من المنة وقد
 يظهر غريم آخر يراجع فيها
 يأخذ منه ويحصل الفسخ
 (بنحو فسخت العقد)
 كنفسته أو رفعتة والتصریح
 به لئلا من يذاتي (لا يوطء
 ونصرف) كاعتاق وبيع
 ووقف كافي للمبسة للفرع
 فقه يري بتصرف أعم من
 اقتضاه على الاعتاق والبيع
 (ولو تعيب) مبيع مثلا
 (بجنابة بائع) يقيد زده
 بقولي (بعد قبض أو)
 بجنابة (أجنبي) أخذه وضارب
 من ثمنه بنسبة نقص القيمة
 اليها الذي استحقه المفلس
 فلو كانت قيمته سلبي مائة
 ومبعية تسعين يرجع بعشر
 الثمن (والا) بأن تعيب بأفة
 سميانية أو بجنابة بائع
 قبل قبض أو بجنابة مبيع
 أو مشترك ويحمله عبدا كان
 أو أمة (أخذته) ناقصا (أو
 ضارب بثمانه)

كفاي تعيب المبيع في يد البائع
فان المشتري ياخذها ناقصة أو
يتركه (وله أخذ بعضه) سواء
أثلف الباقي أم لا (ويضارب
بخصه الباقي فان كان) قد
(قبض بعض الثمن أخذ)
من ماله (ما يقابل باقيه) أي
باقي الثمن ويكون ما قبضه
في مقابلة غير المأخوذ كالأ
رهن بمسدين بمائة وتلف
أحدهما وقد قبض خسين
فالباقي من رهون الباقي وقولي
والإلى آخره أعم مما ذكره
(والزيادة المتصلة) كسمن
وتعلم صنعة بلامعلم (البائع)
فيرجع فيها مع الأصل
(والمنفعة) كثمرت وولدت
حدثا بعد البيع (المشتري)
فلا يرجع فيها البائع مع
الأصل (فان كانت) أي
الزيادة المنفصلة (ولداً أمة
لم يميز) هو أولى من قوله فان
كان الولد صغيراً (ولم يبدل)
بمعجزة (البائع قيمته ببيعها)
معاً حذر من التفسير في
الممنوع منه (وأخذ حصه
الأم) من الثمن فان بذلها
أخذها

يرجع بالارش وهو جزء من الثمن نسبتاً إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة إليها والمفلس يرجع عليه بنقص
القيمة وقد يؤدي الحال إلى التقصص ولو في البعض ككتبه عليه الشهاب سم اه رشدي على مر (قوله
الذي استحقه) أي على الجاني سواء كان البائع أو الاجنبي ففي المثال المذكور لو كان الثمن خمسين يرجع
البائع بخمسة ويرجع عليه المفلس بعشرة وقد يتناصان في البعض اه (قوله كفاي تعيب المبيع الخ) وكلاهما
إذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا مستثنى من قاعدة ما ضمن كانه ضمن بعضه واستثنى من عكس
القاعدة ما لو جنى عليه كاتبة فان قتله لم يضمن وان قطع عضو ضمنه فهو يضمن البعض ولا يضمن الكل اه حل
(قوله أم لا) وهو وان كان فيه تفريق الصفة إلا أنه لا ضرر فيه على المفلس بل فيه نفع للغرماء لكونه يضارب
بالباقي اه شيخنا ح ف وعبارة شرح مر وكلاهما استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغرماء
انتهت (قوله وتلف أحدهما) فان لم يتلف أحدهما بل بشيا وكان قد قبض بعض الثمن وتساوت قيمتهما
فيرجع في ذنبيهما إلا في أحدهما بأكمله الا بتراضيهما لان فيه ضرراً على الغرماء اه حل (قوله والزيادة المتصلة
الخ) ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوي فلا يصح على ما يقتضيه كلام الرافعي انه يرجع
بجزء به ابن المقرئ وأفتى به الشيخ رحمه الله تعالى قال الاسنوي ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز
البائع بالزيادة فاعلم اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أن لا يفوز البائع أي بل يشاركه المشتري ولعل
صورة المشاركة أن يقوم المبيع حيا ثم زرعاوي قسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسألة الصبيغ اه ولو وضعت
أحدى توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر على كل منهما حكمه فيما يظهر كما عتده الوالد رحمه
الله تعالى وهو قياس المعتمد عند الشيخين في نظائرها سواء أبقى المولود أم لا لان المداير هنا على الحدوث والانفصال
في ملك المفلس ولم يوجد إلا في واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على انفصال الباقي لا يتأني ما ذكرناه لاختلاف
المدرك فترجع الشيخ أنها كالأول لم تضع شيئاً ليس بظاهر والمراد بالثمرة ثمر النخل وأما ثمر غيره فلا يدخل في
مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم الثمرة وما يدخل بغيرها فورق الفرساد والنبق والحناء والأشجار ان خرج
والورد الأحمر ان تقطع والياسمين والبن والعمب وما أشبهه ان انقطع وتناثر نوره والرياح والجوز ان طهر ثمره
والأفلا يظهر حاله الشراء أو كان كالأثر بركة الرجوع بقى للمفلس وما لا يكون كذلك يرجع فيه انتهى
شرح مر (قوله وتعلم صنعة بلامعلم) وأما إذا كانت يعلم فيكون شريكاً أخذ من القاعدة الآتية انه حيث فعل
بالمبيع ما يجوز الاستجار عليه كان شريكاً بنسبة الزيادة وهذا جاع من الشارح تبع فيه الزكشي بين تناقض
وقع في كلام الشيخين حيث جزمهما بان الصنعة يفوز بها البائع وصححانه يشاركه كالقصاره فعمل الأول على
ماذا كانت بغير علم والثاني على ماذا كانت بعلم اه حل (قوله لم يميز) وهل ولد البهيمة قبل شربه اللبن كولد
الامة فيما ذكرنا من حرمة التفريق حيث لا يغير غرض الذبح أو يفارق بان التفريق فيه ممكن بالذبح وبيان
شربه اللبن قصيره جداً كل محتمل يرجع الامداد في ولد البهيمة اه شورى (قوله ولم يبدل) قضيه قوله ولم يبدل
الخ الموافق لعبارة الحاوي الصغير انه ما لا يباع الا اذا امتنع من البذل وخالف في الارشاد فغير بما اصرح
بالتحجير أي للقاضي بين الامر بالبذل والامر بالمبيع والذي ينتج الأول لان بيعه فيه اخراج له عن ملك مالكه
فلا بد من مقتضى يوجه اليه ولا يوجد ذلك الا اذا امتنع من البذل فتأمل اه شورى (قوله وأخذ حصه الأم)
وكيفية التسيب كما قاله الشيخ أبو حامد ان تقوم الأم ذات ولد لها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم
يقوم الولد وتضم قيمة أحدهما إلى قيمة الآخر ويضم علمهما اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ثم
يقوم الولد أي بصفة كونه محضاً وتضم قيمة أحدهما الخ ما ذكره من كيفية التسيب هنا على مقابل الأصح
فيه الورع من الأم دون ولدها والأصح ثم انه يقوم الأم وحدها ثم مع الولد فالزائد قيمته وعليه فينظر الفرق بين
ما هنا ثم حيث جزم هنا مقابل الأصح هناك وسوي حج بين ما هنا وثم (قوله فان بذلها أخذها) والأوجه انه

لا بد من عقد نظير ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد الرجوع
 فلا يكفي الاتفاق عليه حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاء إطلاقهم اهـ شرح هر
 (قوله ولو وجد جمل الخ) للمسئلة أربعة أحوال لانه اما ان يكون موجودا عند البيع والرجوع أو عند البيع
 لا الرجوع أو عكسه وفي الثلاثة يرجع فيه البائع والرابعة لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس
 الاولى ومعناه انهما حلت عند المفاس وولدت عنده قبل الرجوع فانه يكون له مفاس وصورة ما اذا كان موجودا
 عندهما وان كانت خارجة من المتن فانها تعلم بالاولى فانه يرجع باولى من كونه موجودا عند أحدهما فقط اهـ
 شيخنا ح ف وقد ظهر من ذلك ان المتن لو قال ولو وجد جمل أو ظهر عند بيع أو رجوع لكان أظهر وأخصر
 تأمل (قوله لم يظهر عند بيع أو رجوع) قيد بعدم الظهور لانه محل التوهم اما اذا كان ظاهرا فالامر واضح
 وأراد بظهور الجمل انفصاله لكنه لا يسمى جلا حينئذ حقيقة و بظهور الثمر تأبيره وتشقيقه في الفخل وزوال
 نحو والنور في غيره اهـ شيخنا ح ف (قوله لم يظهر) أي كل منهما وانما أفرد المضمير لان العطف بار وتفسير
 الشارح عدم الظهور في كل منهما وقوله عند بيع أو رجوع طرف للنفي أي قوله لم يظهر كيدل عليه عبارة
 الشارح حيث قال بان كان الجمل الخ وأوفي كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع حينئذ يصدق منطوق المتن بصور ثلاثة
 الصورتان اللتان ذكرهما الشارح بقوله بأن كان الجمل الخ والثالثة ما لو كان كل منهما غير ظاهر عند كل من
 البيع والرجوع بأن كان الجمل متصلا عندهما والثمر مستترا كذلك وهذه الصورة التي أفادها كون أو مانعة
 خلو وانما سكت الشارح عنها في التفسير لان حكمها معلوم بالاولى من الصورتين اللتين ذكرهما هذا ومفهوم
 المتن صورة واحدة لا يأخذ البائع فيها الثمرة ولا الجمل وهي ما اذا كان كل منهما غير موجود عند كل من البيع
 والرجوع ومعناه ان كلامهما محدث بين البيع والرجوع وانفصل كذلك فيكونان في هذه المشتري وهذه
 تقدمت في قول الشارح كثره وولد حدثا بعد البيع هذا وقوله بناء في الجمل في الاولى على انه يعلم أي فكله باع
 عيني فيرجع فيهما وقوله وتبعاني البقية البقية صور ثلاثة كما هو ظاهر لكن قوله ويفرق الخ راجع لصورة
 واحدة من الثلاثة وهي الجمل في الثانية أي اذا كان موجودا عند الرجوع دون البيع أي كما صنع هر في شرحه
 وأما الثمرة بصورتها فحكمها هنا موافق لحكمها في كل من الابواب الثلاث فلا تخالف كما يعلم بمراجعة تلك
 الابواب وقوله بان سيب الفسخ وهو تصير المشتري بعدم دفع الثمن حتى يحجر عليه وقوله نشأ من أخذ منه أي
 فلم تراع جهته فتأمل (قوله بان كان الجمل متصلا الخ) قد فهم بعضهم من هذا التقرير ان قوله عند بيع متعلق
 بقوله لم يظهر وفيه ان أوفي حيز النفي بمعنى الواو وليس مرادنا فلا حسن ان يقال هو متعلق بوجد وقوله لم
 يظهر أي أصلا ومعنى ظهور الجمل انفصاله ويكون في المفهوم تفصيلا أي فان ظهر الجمل أو الثمر عند البيع
 فبالاولى أو عند الرجوع فقط بان حدث الجمل عند المشتري وانفصل عنده وكذا الثمر فهو له أي المشتري فلا
 يكون له الا فيما لو حدث عنده وانفصل عنده اهـ (قوله أو عكسه) بالنصب اهـ شرح هر أي أو الرفع أي
 أو حصل عكسه اهـ ع ش عليه والعكس هو ما اذا باعها حائلا ثم حلت عند المشتري ولم ينفصل الجمل الا عند
 البائع به الرجوع فانه يكون للبائع وهذه الحالة مخالفة لسائر النظائر من سائر الابواب من ان الجمل ملحق
 بالزيادة المنفصلة وهناك قد استقر بانها متصلة حيث أخذ البائع تبعالاصله ووجب ذلك ان التصدير انما يباع من جهة
 المشتري بعدم دفع الثمن فانه اذا كان الجمل للبائع اهـ (قوله وتبعاني البقية) البقية صورتا الثمرة وصورة الجمل في
 العكس وقوله لان ذلك أي المذكور من الثمرة والجمل وهذا تعليل للتبعين وقوله يفرق الخ راجع لاحد من
 صورتين الجمل وهي صورة العكس بالنسبة اليه تأمل (قوله وبين نظيره في الرهن) أي فيما اذا حدث بالرهن جمل
 فانه لا يكون رهنا وقوله وفي الرد يعيب أي فيما لو باع دابة أو أمة فخفت عند المشتري ثم ظهر بها عيب وفسخ
 البيع فلا يرجع البائع في الجمل يعني انه يبقى له شئ من ثمنه على ملكه يأخذه اذا انفصل وكذا يقال في الهبة بان

(ولو وجد) للمبيع (جمل)
 أو غير لم يظهر عند بيع أو
 رجوع) بأن كان الجمل
 متصلا والثمر مستترا عند
 البيع دون الرجوع أو
 عكسه (أخذه) بناء في الجمل
 في الاولى على انه يعلم وتبعاني
 البقية للامس لان ذلك
 يتبع في البيع فكذا في
 الرجوع ويفرق بينه وبين
 نظيره في الرهن بان الرهن
 ضعيف بخلاف المبيع لنقله
 الملك وفي الرد يعيب الرجوع
 الوالد في هبته بان سيب
 الفسخ هنا نشأ

وذهب الأصل دابة لفرعه فجلت عنده ثم رجع الأصل فيها فان الحمل للفرع ياخذها اذا انفصل اه (قوله ممن
 أخذ منه) ودو المفلس فلم تراعى جهته اه حل وقضيته ان المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فرداه على
 البائع ان يكون الحمل للمشتري لان الفسخ نشأ من تقصير البائع بعدم اعلام المشتري بعيبه وليس مراد الان
 الحمل من الزوائد المنفصلة في جميع الابواب الا في المفلس اه ع ش (قوله ولو غرس الخ) اشارة الى ان الزيادة
 ثلاثة اقسام لانها امامية كالثول والغراس او غير متميزة كحائط الخنطة أو السحن أو صفة كالطعن والفسارة
 اه قل على الجلال وجواب لو محذوف تقديره بفصل فيه وما ذكره تفصيل له اه شيخنا وفي ع ش على
 مر مانعه وهذا مفروض فيما لو لم يقبض شيئا من الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في
 نصف الارض جاز وعليه فهل يتعين الرجوع في نصف البناء والشجر ويصير كالمشتري كالبين البائع والمفلس
 ويمتنع القلع لمسايقه من ازالة مال غيره عن ملكه أم كيف الحال فيه نظروا ويحتمل الرجوع في ذلك للمعاكم ليعمل
 ما فيه المصلحة والاترب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارش النقص الى آخر ما يأتي
 وجيث جعلت الخيرة فليس فيه الزام بدفع ملكه عن ملكه هذا اذا كان عام في الارض فاذا كان في أحد جانبي
 الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان آل للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس يبيع كله لان
 البائع لاحق له الا ان فيه وان آل للبائع ما فيه ذلك كان فيه التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من
 انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذلك الخ ما يأتي ومثل المبيعة المؤجرة كان استأجر أرضا ثم غرسها
 أو بنى فيها ثم جرح عليه ثم ان فسخ بعد مضي مدتها أو جرحها أو أجرة ضارب بها أو الإقلام ضاربة لسقوط الأجرة بالفسخ اه
 (قوله ولو غرس أو بنى الخ) سواء فعل ما ذكر قبل الجرح وهو ظاهر أو بعده بان تأخر بيع مال المفلس وعذر
 البائع في عدم الفسخ أو وقع بيعه به - د جرحه له فغرس المشتري أو بنى ثم علم البائع بالجرح ففسخ العقد اه
 ع ش على مر (قوله قلعوا) ظاهره ولو لم يغير اذن القاضي وان لم يكن مصلحة اه شربى أى وان نقضت
 قيمة البناء والغراس ولا تقار لاحتمال غريم آخر لان الأصل عدمه اه ع ش على مر (قوله لئلا يملكه مع
 الارض) أى مع الرجوع في الارض هذا هو المراد اه شيخنا (قوله وجب تسوية الجرح) أى باعادة ترابها
 فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المأدونة نقضت قيمة مال المفلس الارش اه ع ش على
 مر (قوله يضارب البائع به) أى بالارش ومثله ما يسوى به الجرح وقوله وهو الاوجه معتمدا وانما لم يرجع البائع
 بالارش مبيع وجده ناقصا كما مر لان النقص هنا حدث بعد الرجوع وعبرة ع ش قوله وجب ارشه من ماله
 هذا يجوز على حدوث النقص بعد الرجوع فلا يشكل بما تقدم ان فعل المشتري كالاتى السماوية اه
 زى وقال ع لا يفرق بين قبل الرجوع وبعده قلت والا قرب ما قاله زى وهو ظاهر اطلاق مر اه ع ش
 (قوله لانه لتخليص ماله) أى البائع فهو من تمة تسمية حقه (قوله تملكه بقيمته) أى بعقد كاعتمده طب اه
 سم اهلى منهج أى والعقد المذكور اما من القاضي أو من المالك باذن منه كما تقدم في بيع مال المفلس وظاهره
 مع ما تقدم في باب البيع من انه لا بد له من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدرها ثم
 يذكرها في العقد ويحتمل الاكتفاء هنا بان يقول بملك هذا بقيمته ويعرض على أرباب الخبرة ليعرف
 قدرها ويختار ذلك هنا المبادرة في فصل الامر من مال المفلس اه ع ش على مر (قوله تملكه بقيمته أو قلعه
 الخ) ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه مكن واستشكل ابن الرقعة بان الرجوع فوري رد بان تخيير به كذا كر
 يقتضى الاختيار فوجع قوله لمصلحة الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به من اختيار حتى يعود له غيره بقدر الامكان اه
 شرح مر (قوله أو قلعه وغرم الخ) وينبغي كما قاله الاذرى ان لا يعلق الا بعد رجوعه في الارض كما اقتضاه
 كلام السهرافى وغيره والا فعدوا فقههم ثم لا يرجع فيضررون الا ان تكون المصلحة لهم فلا يشترط تقدم
 رجوعه اه شرح مر (قوله وغرم ارش نقصه) وهو التقلوت بين قيمته فائما أى مستحق القلع وقيمته

ممن أخذ منه بخلافه ثم
 والتصریح بحكم عدم
 ظهور الشمر عند
 الرجوع عن زيادتي (ولو
 غرس) الارض المبيعة له
 (أوبنى) فيها فان اتفق هو
 وغرماءه على قلعه) أى
 الغراس أو البناء (قلعوا)
 لان الحق لهم لا يهدوهم
 وليس للبائع ان يلزمهم
 أخذ قيمة الغراس أو البناء
 لئلا يملكه مع الارض واذا
 قلع وجب تسوية الجرح من
 مال المفلس واذا حدث في
 الارض نقص بالقلع وجب
 ارشه من ماله قال الشيخ أبو
 حامد يضارب البائع به وفي
 المذهب التهذيب والكفاية
 انه يقدم به لانه لتخليص
 ماله وهو الاوجه (أو) اتفقوا
 على (عدمه) أى القلع
 (تملكه) أى تملك البائع
 الغراس أو البناء (بقيمته
 أو قلعه وغرم ارش نقصه)

لان مال المفلس مبيع كله
والضرر ينسب دفع بكل منهما
فاجيب البائع لما طلبه
منهما بخلاف مالوزرعهما
المشتري وأخذها البائع
لا يمكن من ذلك لان الزرع
أمد ينتظر فسهل احتماله
بخلاف الغراس والبناء
فان اختلافهما عمل بالصلح
وبما ذكره علم انه ليس
للبيع أخذ الارض وبيعها
الغراس والبناء للمفلس
ولو بلا أجرة وبه صرح
الاصول لنقص قيمتها بلا
أرض فيحصل له الضرر
والرجوع انما شرع لدفع
الضرر ولا يزال الضرر
بالضرر (ولو كان) المبيع
له (مثليا كبر غلطه بمثله
أو باردا) منه (رجع)
البائع (بقدرة من المخلوط)
ويكون في الاردا مسامحا
بنقصه كنقص العيب
(أو) خلطه (بأجود) منه
(فلا) يرجع البائع في
المخلوط حذر من ضرر
المفلس وضارب بالثمن نعم
ان كان الاجود قليلا جدا
كقدر تفاوت الكيلين
فالوجه القطع بالرجوع
كما قاله الامام وأقره الشيخان
وتعبري بالمثل أهم من
تعبيره بالخطئة (ولو لم يمتد)
أي الحب المبيع له (أو
قصه) أي الثوب المبيع
له (أو صبغه بصغره) أو تعلم
العبد صنعة بعلم ثم جرح عليه
(وزادت قيمته) بالصنعة

مقلوعا اه حل (قوله لان مال المفلس الخ) علة للتخير (قوله بخلاف مالوزرعهما الخ) محترز قوله ولو غرس
أوبنى وقوله فان اختلفوا مذهبهم الاتفاق على القلع وعدمه وقوله وبما ذكر المحترز التخيير بين قوله تملكه بقيمته
أو قلعه وغرم ارش نفسه (قوله لان لزرع أمد ينتظر) أي وان كان يجوز مرارا كما يفهم من اطلاقه وقضية
التعليل ان مثل الزرع في ذلك الشغل الذي حوت العادة بانه لا ينمو الا اذا نقل الى غير موضعه اه عش على
مر (قوله فسهل احتماله) أي ولا أجرة له مدة بقائه لانه وضع بحقوقه أمد ينتظر وهو ظاهر فيما لو لم يتأخر عن
وقته المعتاد اما لو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاء كمر وضرب وأكل حواد تأخره عن ادراكه في الوقت المعتاد
أو قصر المشتري في التأخير فهل للبائع الاجرة أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان عروض مثل ذلك نادر والمشتري
في صورة التأخير معصية فلهذا الفدية اه عش على مر (قوله فان اختلفوا) أي المفلس والغرماء
كان طلب المفلس القلع والغرماء تلك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء أو طلب
بعضهم المبيع وبعضهم القيمة من البائع اه حل (قوله ولا يزال الضرر) أي ضرر البائع بالضرر أي ضرر
المفلس اه شيخنا * (تنبيه) * لو وقف الغراس والبناء قبل الجرح فهو على ما يأتي في العارية واعلم ان مثل
الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يجز مرة بعد أخرى وأما زرع لبس كذلك وثمرة على شجر
فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على بقاءهما الى وقت الجذاذ بلا أجرة لان لهما أمد ينتظر فسهل احتمالهما ولو
اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الارض بما فيها جاز ووزع الثمن بما صرف في الرهن واغتفره ثمانية
المالك لان ما في الارض تابع مع الاحتياج الى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة نحو بيع عبيدهما بشئ
واحد ولو بيع ما في الارض وحده من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع
وللمشتري الخيار ان جهل اه قل على الجلال وقوله على ما يأتي في العارية ومقتضى ما يأتي فيها هنا تخيير
بين القلع بالارش والتبعية بالاجرة وهذا على الاعتماد هناك كما سيأتي تحريره (قوله فخطأه بمثله) خرج بمثله مالو
كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت بشير ج فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التماثل فهو
كالنائب اه شرح مر (قوله فخطأه بمثله) أي في الجنس والصفة ولم يتميز ولم يقل هنا ثم جرح عليه كالم
يقول ذلك فيما لو بنى أو غرس وقال ذلك فيما بعد وكتب أيضا وهذا كما علمت فخطأه المشتري فلو خطأه
أجنبي ضارب البائع بنقص الخلط كما في العيب قال الزركشي وينبغي ان لا تكون الآفة السماوية كذلك
اه حل (قوله مسامحا بنقصه) أي لجواز القسمة حيثئذ وهذا اذا خطأه المشتري فلو خطأه أجنبي ضارب
البائع بنقص الخلط كما في العيب اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فلو خطأه أجنبي أي أو البائع لانه
حين خطأه تعدى به أي فيغرم ارش النقص للغرماء لا ثم ان رجوع في العين بعد الجرح ضارب بما غرم وان لم
يرجع فيه ضارب بكل الثمن وبقي مالو اختلط بنفسه وينبغي ان يكون مثل مالو خطأه المشتري (قوله أو
خطأه باجود منه فلا يرجع) فلو طلب أحدهما بيع ذلك وقسم ثمنه لم يجب كما لا يجبر الشريك على البيع
اه حل (قوله حذر من ضرر المفلس) لعدم جواز القسمة حيثئذ فالاختلاط بالاجود كالاختلاط بغير
الجنس اه حل أي فهو بمنزلة النالف (قوله ولو لم يمتد الخ) وضابط ذلك أي ما تحصل فيه الشركة
لتزيله منزلة العين ان يعمل به ما يجوز الاستجار عليه ويظهر أثره كذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن من
زراب الارض وتعليم الرقيق الجرفة أو القراءة ورياضة الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستجار عليه كسبين الدابة
وما لم يظهر أثره كسياسة الدابة وحفظها الا يظهر أثر ذلك على الدابة اه حل (قوله بعلم) ظاهره ولو
متبرعا ويوجه بان المنة على المفلس وقافي ذلك لشيخنا مر اه شوبري (قوله ثم جرح عليه) ما أفادته العبارة
من الترتيب مجرد تصوير نليس بشئ وكذا يقال في قوله فيما يأتي أو من غيره وصيغة ثم جرح عليه اه شيخنا
(قوله بالصنعة) وهي الطحن والقصر والصبغ ففتح الصاد اه حلبي وهذا التقييد لا يحتاج اليه الا في مسألة

الصبيغ لان فيها عينة أخرى زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة وأما في مسألة الطعن والقهر فليس هناك الا الصنعة فلا يحتاج الى التقييد بالنسبة اليها يشير الى هذا قول الشارح الآتي فالزيادة لمن ارتفع سعر ساعته اه (قوله فالمفلس شريك بالزيادة) أي ولا فرق في الخلطة بين كونها طمخت وحدها أو خلطت بخلطة أخرى مثلاً أو دونها ومن هذا يعلم جواب سادته وقع السؤال عنها وهي أن انساناً اشتري سكرًا معيناً ثم لم يدر ثم أخذ بعضه وخلطه بسكر آخر ثم طبخ الخليط جميعه فصار بعضه سكرًا وبعضه عسلًا ثم توفى والثلث باق بدمته وهو ان ما بقي من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه بغيره يصير مشتركا بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم ترد قيمة بالطبخ فلا شيء لو اخذ منه ما على الآخر وان زادت فوارث المشتري شريك فيها يخص البائع بالزيادة كمنارة الثوب وزيادة الرقيق لان ما حصلت بفعل محترم اه ع ش على مر (قوله شريك بالزيادة) أي ميثارك بنصيب قدر الزيادة أو المراد شريك في ثمن المبيع أو قيمته بسبب الزيادة اه شيخنا (قوله سواء أبيع المبيع) أي والبائع له الحاكم أو نائبه أو المفلس بأذنه مع البائع اه ع ش على مر وقوله أم أخذ البائع عبارة أصله مع شرح مر ولو طمختها أو قهر الثوب الى أن قال فان زادت القيمة فالظاهر أنه يباع ويصير المفلس شريكاً في الزيادة لظاهرها بالعين لانها زيادة حصلت بفعل محترم متقوم فوجب أن لا يضيع عليه بخلاف الغاصب وللبيع امسالك المبيع لنفسه واعطاء المفلس حصة الزيادة كما صحها ولو أمكن فصلها كما يبذل قيمة لبناء فيجبره ووغرماءه على قبولها ولا ينافيه قولهم انه شريك لان أمواله تباع اما البائع أو غيره ومنه يؤخذ ان المفلس وغرماءه لو أرادوا أن يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول وهو ظاهر انتهت (قوله سواء أبيع المبيع الخ) وصورة المسألة ان البائع رجع في المبيع أي فسخ البيع بالشروط المتقدمة ومن جلتها الفور فصار ملكه والزيادة ملك المفلس فاما ان يباع بعد ذلك أي يبيعه البائع ومن يتصرف للمفلس أي يحتكمه على بيعه ويقسم الثمن واما ان يبقيه البائع من غير بيع ويدفع للمفلس قسط الزيادة فتكون الشركة في القيمة اه شيخنا وفي سم مانصه ينبغي ان يكون بيعه بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع وأراد المضاربة فلا تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الجلة ويقسم ثمنها المبيع الغرماء كمن ظاهر اه (قوله وفارق نظيره) غرماءهم هذا الرد على الضعيف القائل بان البائع يغور بالزيادة كما يغور في السمن ونحوه وبعبارة شرح مر والثاني لا شركة للمفلس في ذلك لانها أتركسمن الدابة بالهلف وكبر الشجرة بالسقي والتعمد وقرق الاول بنسبة لطنن والقصار له بخلاف السمن وكبر الشجرة وان العلف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السمن ولا الكبر فكان الاثر فيه غير منسوب اليه بل محض صنع الله تعالى ولهذا امتنع استنجار على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطمن والقصار انتهت (قوله فهو محض صنع الله تعالى) فيه ان غيره كذلك كالطنن والقصار واجب بان العبد له صنع فيه طاهر الكونه ينسب اليه بخلاف السمن فانه وان كان قد يحصل بفعله وهو العلف لكنه سبب بعيد ولا ينسب اليه طاهرا (قوله ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم) أي قبل الصبيغ وقوله والصبيغ درهمين أي وكانت قيمة الصبيغ على حدته قبل جعله في الثوب درهمين وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي بسبب الصنعة أي جعل الصبيغ فيها أما لو صارت الى ما ذكر بارفع السمن فان كانت بارفع سعر الثياب بحيث ان الثوب صار يساوي ستة أو خمسة أو ثمانية وان لم يكن مصبوغا فالزيادة للبائع وحده وان كانت الزيادة بارفع سعر الصبيغ فالزيادة كلها للمفلس لكن هذا لا يظهر الا في صورة الثمانية أما في صورة الستة والتمسة فلا يقال ان الزيادة قيمها صارت بارفع سعر الصبيغ لان قيمته قبل الصبيغ لم ترتد بل ساوت أو نقصت فالتمسك بالآتي في كلام الشارح بقوله وهذا كله الخ انما يظهر بالنظر لارتفاع سعر الثياب وبالنظر لارتفاع سعر الصبيغ لكن في صورة واحدة من الثلاثة كما علمت (قوله ثلث الثمن) أي ان يبيع وقوله أو القيمة أي ان أخذ البائع وهو راجع اقوله ستة دراهم وقوله أو خمس ذلك أي فيما اذا كانت قيمته خمسة دراهم وقوله أو

(فالمفلس شريك بالزيادة)
سواء أبيع المبيع وعليه
اقتصر الاصل في الاولين أم
أخذ البائع فلو كانت
قيمته في الاولين خمسة
وبلغت بذلك ستة ففالمفلس
سدس الثمن في صورة البيع
وسدس القيمة في صورة
الاخذ وفارق نظيره في سمن
الدابة بعلفه بأن الطمن أو
القصار منسوب اليه بخلاف
السمن فانه محض صنع الله
تعالى اذ العلف يوجد كثيرا
ولا يحصل السمن ولو كانت
قيمته في الثالثة أربعة دراهم
والصبيغ درهمين وصارت
قيمة الثوب مصبوغا ستة
دراهم أو خمسة أو ثمانية
فالمفلس ثلث الثمن أو
القيمة أو خمس ذلك أو نصفه
والنقص في الثانية على
الصبيغ

نصفه أى فيما إذا كانت قيمته ثمانية دراهم أخذته من تضبيبه بخلافه اه شوبرى (قوله كما علم) أى من قوله
 شريك بالزيادة من قوله أو خمس ذلك (قوله وهل تقول الخ) مراده من هذا شرح قول المتن شريك بالزيادة أى
 شركة جوار على الاول المعتمد أو شوبرى على الثانى وينبغى عليه أنه إذا ارتفع سعر واحد من السلعتين تكون
 الزيادة أى غير هذه الزيادة الحاصلة الآن لأنهما بسبب الصنعة لم يرتفع سعر سلعة على المعتمد أو لهما على مقابلة
 وعليه أى المقابل تكون الشركة ثلاثاً فى هذا المثال نظراً إلى قيمة الثوب والصبيغ سواء أساوت الزيادة
 بسبب الصنعة قيمتهما أم نقصت أم زادت وسببها عليه الشارح آخر اه شيخنا وقوله وسببها عليه الشارح
 آخر أى بقوله وهذا كله الخ لكن فيه ان كلام الشارح الآتى فى أصل الزيادة أى فيما إذا كانت الزيادة من
 أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلاً وكلامه هنا فى تقرير ما ينبغى على الخلاف
 انما هو فى زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التى بسبب الصنعة فهناك يأتان وأما ما سياتى فى
 الشارح فهو زيادة واحدة تامة ويمكن ان يقال كلام الشارح الآتى فيها هو أعم فوله هناك فيما إذا زادت
 القيمة بسبب الصنعة أى فيما إذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معها زيادة ارتفاع السعر
 أم لا وقوله فان زادت بارتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزيادة بارتفاع السوق أعم من ان يكون معها زيادة
 بالصنعة أم لا فالزيادة التى حصلت بارتفاع السوق ان ارتفع سعر سلعة واحدة وحينئذ فصيح ان فى كلام الشارح
 الآتى تنبيهها على ما ينبغى على الخلاف وان كان أى كلامه الآتى فيها هو أعم من الزيادة بارتفاع السعر التى
 معها زيادة بسبب الصنعة ومن الزيادة بارتفاع السعر فقط وفى قول على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما
 الاول فهو شركة تجاوزت ويرتب عليها ان الزيادة فى القيمة بارتفاع سعر أحد سلعتيها فى أصلها أو سعرهما
 فهى له ما بالنسبة وكذا لو جعل بسبب الارتفاع فيها ما يأتى فى ذلك فى جميع ما يأتى أو ما مازاد لا بسبب
 شئ أو بسبب الصنعة فهو له فلس كلما فى قول المناسج ويشهد لثانى صوابه الاول وفى بعض نسخته ويشهد له
 أى الاول وما ذكره عن الشافعى فى الغصب سبق فلم وليس فى محله كما صرح به غيره فتأمل اه وهذا الاعتراض
 منه مبنى على ظاهر العبارة وجوابه ان ظاهرها غير مراد اذا الثانى فى كلام الشارح هو الاول فى كلام السبكي
 وعبارة السبكي وهل تقول بشتري كان أو تقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس ويشهد لثانى الخ انتهت
 فلا مخالفة ولا تضعيف (قوله فى نظير المسئلة من الغصب) عبارة المؤلف هناك متناوشتها وان صبيغ الغاصب
 الثوب بصيغه وأمكن فصله كقوله والافان نقصت قيمته لانه ارش بالنقص لخصوله بفعله أو زادت قيمته بالصبيغ
 اشتركا فى الثوب بالنسبة فان كانت قيمته قبل الصبيغ عشرة وبعده خمسة عشر فالصاحبه الثلثان والغاصب
 الثلث وليس المراد اشتركا كما على جهة الشوبرى بل أحدهما بثوبه والاخر بصيغه كما ذكره جميع من
 الاصحاب قال الاسنوى ومن فوائده انه لو زادت قيمة أحد سلعتيها ما زاد به صاحبه قال فى الروضة كما صفاها أطلق
 الجمهور المسئلة فى الشامل والتمتة ان نقص لانخفاض سعر الشيايب بالنقص على الثوب أو سعر الصبيغ أو
 بسبب الصنعة على الصبيغ وان زاد سعر أحد سلعتيها بارتفاعه فالزيادة لصاحبه أو بسبب الصنعة فهى بينهما
 فيمكن تنزيل الاطلاق عليه اه وحكى ابن الرضا هذا التفصيل عن القاضيين حسين وأبى الطيب وغيره عن
 البندنجي وسليم وخرج بصيغه فبفتح غيره فان كان صبيغ ثالث فالحكم كذلك أو صبيغ مالك الثوب فلا يأتى
 فيه الاشتراك وزيادة قيمته ونقصها لم تزد قيمته ولم تنقص فلا تبنى الغاصب ولا عليه انتهت (قوله وان نقصت)
 أى فى ضرورة النقص لأن فى الزيادة يثبت بالنقص فالواو لجمال اذ لا يوجبهم ثبوت شئ للبائع حتى يبنى الا فى
 صورة النقص اه شيخنا (قوله اشترافه) أو من آخر أى ولم يفتح عنه فى الصورتين (قوله فان لم تزد قيمتهما)
 المراد قيمة الثوب بصيغته على قيمته غير مصبوغ وهذا هو المراد هنا وليما يأتى اه شيخنا (قوله أخذ البائع
 مبيعهم) هذا ظاهر فى المبيع فى صورتى الزيادة والمساواة اما فى صورة النقص التى مثل الشارح فيها الخساسة

كما علم لانه هالك فى الثوب
 والثوب فائم بحاله وهل
 تقول كل الثوب للبائع وكل
 الصبيغ للمفلس أو تقول
 بشتري كان قيمتهما بحسب
 قيمتهما لتعذر التمييز
 وجهان ربح مبيعهما ابن
 المقرئ الاول قال السبكي
 ويشهد لثانى نص الشافعى
 فى نظير المسئلة من الغصب
 فان لم تزد قيمته بلاك فلا تبنى
 للبائع وان نقصت ولا
 للمفلس (أو) بصيغه
 (بصبيغ اشترافه) أيضا
 (أو من غيره) وبصيغه ثم
 تخرج عليه (فان لم تزد قيمتهما
 على قيمة الثوب) غير
 مصبوغ كان صاوت قيمته
 ثلاثة أو أربعة (فالمصبيغ
 معقود) يضارب بثمنه صاحبه
 وصاحب الثوب واحد له
 فيخرج قيمته لاشئ له وان
 نقصت قيمته كما مر (والا)
 بان زادت قيمتهما على قيمته
 (أخذ البائع مبيعهم)

فالبائع يأخذ بعض مبيعته فإنه يأخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع بقيمة ثمن الصبغ على المفسل بل في هذه الصورة إن شاء فنع بالواحد الزائد وإن شاء ضارب بثن الصبغ بتمامه كما يؤخذ من شرح م ر هـ (قوله أخذ البائع مبيعته من الثوب الخ) معنى كون بائع الثوب يأخذه وبائع الصبغ يأخذه ثم يأخذ من الثوب بتمامه ويشتر كان فيه هـ (قوله من الثوب أو الصبغ) هي مانعة خلو رجوعه في الصبغ اما حقيقة اذا أمكن فصله أو حكم في الرجوع بقيمة هـ شيخنا ح ف (قوله أم نقصت عنها) وفي هذه الحالة فيما إذا كان الصبغ من آخر يتخير أخذ بين أخذ الزائد أي المشاركة بالدرهم الزائد والرجوع بجميع الثمن كما أخذ ذلك المحلى من مسألة نقلها عن الروضة وأخذ من ذلك شيخنا البرلسي أن الحكم كذلك فيما إذا كان الصبغ من مالك الثوب فيخبر بين أن يرجع في الثوب مصوغا ولا يضارب بالباقي وبين أن يرجع في الثوب وحده ويضارب بجميع ثمن الصبغ ويكون المفسل شريكا بالصبغ هـ والمسألة التي أخذ منها المحلى ما تقدم هي قوله ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبا ثم عجز عليه فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مصوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه حال في الروضة وإذا شارك ونقص حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما أن شاء فنع به ولا شيء له غيره وأن شاء ضارب بالجميع هـ وقوله ليكون شريكا فيه أي بشرط أن لا تزيد القيمة على قيمتهما معا والا فالزيادة للمفسل هـ هـ سم (قوله لكن المفسل شريك بالزيادة على قيمتهما) قال جج * (تنبيه) * لم أر تصريحا بوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا بوقت اعتبار الزيادة فيهما أو النقص عنهما في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لأنه وقت الاحتياج إلى التقويم ليعرف ما للبائع والمفسل فنعبر بقيمة الثوب حينئذ خلية عن نحو الصبغ وقيمة نحو الصبغ مما حينئذ وتعتبر الزيادة حينئذ هل هي لهما أو لأحدهما ولا يأتي هنا ما في تلف بعض المبيع أن العبرة في الناف بالقيمة يوم العقد والقبض وفي الباقي باكثرهما بأن ذلك فيه فوات بعض المبيع وهو مضمون على البائع وما هنا ليس كذلك لأن الصبغ إن كان من المشتري فواضح أو من أجنبي فيكذلك أو من بائع الثوب فهو في حكم عين مستقلة بدليل أن له حكما غير الثوب ومنه أنه متى ساوى شيئا لم يكن لبائعه الا هو وإن قل أن أراد له الاضارب بقيمة فتأمل هـ ع ش على م ر (قوله وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية) هي ما بعد الاولى وهي شاملة لصورته ما إذا اشترى الصبغ من صاحب الثوب أو أجنبي فلها صحت قوله فيما لو اشترى الخ (قوله وتقدمت الإشارة اليه) حيث قال المتن وزادت قيمته فقال السارج بالصنعة (قوله لمن ارتفع سعر سلعة) فلوزادت بارتفاع سعرها وزعت عليها بالنسبة وكذا يقال في صورتي الطعن والقسارة فإذا ساوى الثوب قبل نحو الصبغ خمسة وارتفع سوقه فصار يساوي ستة ونحو الصبغ سبعة فالمفسل سبع فان ساوى مصوغا سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعان * (تنبيه) * يجوز للقصار والصباع ونحوهما من خياط وطحان استوجره على ثوب فقصره أو صبغه أو خاطه وحب قطعته حبس الثوب المصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض أجره كما يجوز للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن بناء على أن القسار ونحوهما عين وقيد بها العقال في فتاويه بالأجارة الصحيحة والبارزى والبلعيني بما إذا زادت القيمة بالقسارة والا فلا حبس بل يأخذه المالك كالوعل المفسل فان كان محجورا عليه بالمفسل ضارب الاجير يجره والاطالبه بهما زيادة القيمة في مسألة الخياط تعتبر على قيمته مع ما وعاء القطع المأذون فيه كما بحثه الجوزجوي لا يميز الفرق بينه وبين وضعه عند عدل هنا وبين البائع حيث يحبس المبيع عنده ان حقه أقوى من حق الاجير وإن ملك المشتري لما لم يثبت تركه كان ضعيفا فلم ينع على انتراعه من يد البائع بخلاف ملك المستأجر ومتى تلف الثوب المصور ونحوه قبل تسليمه للمستأجر سقطت أجرته كما سقط الثمن بلف المبيع قبل القبض وقضيته عدم الفرق بين ثلغه بآفة أو فعل الاجير بخلاف فعل المستأجر فإنه يكون قبضه كالتلف المشتري للمبيع قبل قبضه ويرد النقص في تلف الاجير إذا كان ثمن ضمن بالتلف والاوجه ان القيمة التي

من الثوب أو الصبغ سواء
أسارت قيمتهما ما بعد الصبغ
قيمتها قبله أم نقصت عنها
أم زادت عليها كان صارت
قيمتها ستة أو خمسة أو
ثمانية (لكن المفسل
شريك) لهما فيما إذا اشترى
الصبغ من آخر ولبائع
الثوب فيما إذا اشتراه منه
(بالزيادة على قيمتهما) فله
في الاخير ربع ثمن الثوب
أو قيمته مصوغا وذكر
أخذ البائع المبيع في
الثانية فيما لو اشترى الصبغ
من آخر مع ذكر كون المفسل
شريكا فيما لو اشترى الصبغ
من بائع الثوب من زيادة
وهذا كله فيما إذا زادت
القيمة بسبب الصنعة كما هو
المتبادر من العبارة وتقدمت
الإشارة اليه فان زادت
بارتفاع السوق فالزيادة
للمن ارتفع سعر سلعة

يضمنها الاجنبي ان زادت بسبب فعل الاجير لم تسقط أجرته والاستطاعت اه شرح مر

* (باب الحجر) *

بالتنوين وان كان ظاهر منعيه خلافه (قوله هو لغة المنع) أي مطلقا وقوله المالية قال سم على منهج لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون مطلقا لان ذلك لسلب عبارته ما هو معنى زائد على الحجر اه
وعبارة حج وشرع المنع من تصرف خاص بسبب خاص اه ع ش على مر ولعل في عبارة سم سقطا
وحدها كذا لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي في المعاملات والمجنون مطلقا (قوله هو لغة المنع) في
المصباح حجر عليه حجر من باب قتل منعه التصرف فهو محجور عليه واللغة ما يتحدفون الصلة تخففها بالكثرة
الاستعمال ويقولون محجور وهو شائع وحجر الانسان بالنزع وقد يكسر حضنه وهو ما دون ابطه الى الكسح وهو
في حجره أي في كنفه وحمايته والجمع محجور والحجر بالكسر العقل والحجر حطيم مكة وهو المدار بالبيت من جهة
الميزاب والحجرة القرابة والحجر الحرام وتلخيص الحرام لغة وبالضموم سمي الرجل والحجر بالكسر أيضا الغرس
الانثى وجمعها محجور وأحجار وقيل الاحجار جمع الاناث من الخيل ولا واحد لها من لفظها وهذا ضعيف لثبوت
المفرد والحجرة البيت والجمع محجور ومحجرات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والحجر معروف به سمي الرجل اه وقال
في القاموس الحجر مثلث المنع ثم قال وبالكسر العقل وما حواه الحطيم المحيط بالكعبة والانثى من الخيل وبالهاء
لحن وما بين يديك من ثوبك ومن الرجل والمرأة فترجما اه قال ع ش على المواهب بعد نقله ما ذكر وهو
صريح في ان ما بين يديك من الثوب بالكسر لا غيرها بحروفه (قوله وشرع المنع من التصرفات المالية) مثله مر
وعبارة حج منع من تصرف خاص بسبب خاص اه وهي أولى لان اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارح
ظاهرة في الاستغراق وهو لا يتحقق في أحد اذ الصبي والسفيه يصح منهما بعض التصرف المالي كالتدبير
والوصية من الثاني وكإصالة الهدية من الاول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يليق به ذلك اه ع ش
على مر ويمكن ان تجعل ال في التصرفات للجنس اه (قوله آية وابتلوا اليتامى) نبه على الحجر بالابتلاء وكفى
عن البلوغ ببلوغ النكاح اه شرح مر ووجه التنبيه انه لما أمر باختبارهم دل على انه ممنوعون من
التصرف ولا يلزم من ذلك ان معنى الابتلاء الحجر اه ع ش عليه (قوله وآية فان كان الذي عليه الحق) فيه ان
الآية مفروضة في املاء الحق للكاتب كما قال فاكتبوه ثم قال وليلال الذي عليه الحق أي عمل الكاتب أي عليه
ما يكتب الا ان يقام عليها بقية التصرفات اه شيخنا وفائدة ذكر الآية الثانية بعد الاولى انها أفادت ما لم تغده
الاولى وانما لم يقتصر على الثانية مع شمولها لما في الاولى بناء على ما فسر به لان في الاولى النص يرجح باليتيم وبان ماله
لا يسلم له الا بعد رشده اه ع ش (قوله وبالكبير المختل) أي مختل النظر بسبب الكبر فيغيار ما بعده لانه مختل
بالمجنون اه شيخنا ح ف (قوله ان عمل) أي على دليل قوله تعالى فليمل فانه أعدل اللام من الياء اه ثم وفي
المصباح رأيت الكتاب على الكاتب املا لا القيته عليه وأملته عليه املا والاولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية
لغة تميم وقيس وجاء الكتاب العزيز بهم ما ليلال الذي عليه الحق فهي على عليه بكثرة وأصيلا اه (قوله بالمعلوب
على عقله) أي بان زال شعوره بالمرسوء كان كبيرا أو صغيرا وبهذا يغيار تفسير الضعيف بالصبي وبالكبير المختل
فان المراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله اه ع ش (قوله لمصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قصدا كما
هو واضح فلا ينافي ان فيه مصلحة مما للمعجور أيضا كسلامة نتمته من حرق الغير اذ لو لم يحجر عليه في الاولين
اضيعه في غير براءتها فبقي مرتبة بديتها في الآخرة والثالث يبقى عليه بعض خيره فانه لو رثته وفي العبد والمكاتب
يبقى عليه حق سيده اه اعياب اه شوبري (قوله كالحجر على المفلس) أشار بالكاف الى عدم انحصار هذا
النوع فيما ذكره فقد أنما بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى اه باب واسع جدا لا تحصر
افراد مسائله اه شرح مر وعبارة سم ومنه أيضا الحجر على السيد الذي كاتبه والعبد الجاني

* (باب الحجر) *

هو لغة المنع وشرع المنع من
التصرفات المالية والاصل
فيه آية وابتلوا اليتامى
وآية فان كان الذي عليه
الحق سفيه أو فسر الشافعي
السفيه بالمبذر والضعيف
بالصبي وبالكبير المختل
والذي لا يستطيع ان يعمل
بالمعلوب على عقله والحجر
نوعان نوع شرع لمصلحة الغير
كالجور على المفلس والغرماء
والراهن للمرهون في المهرهون

والورثة في التركة الا ان هذه الثلاثة تدخل في عبارة الشيخ وأصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد دفع
المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للعربي في ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري في
المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المروجة لا تصرف فيها حتى
يعطى ما يبدلها ودار المنة بدلة بالاقراء والحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم
الولد وعلى المستأجر في العين التي استأجر شخصاً على العمل فيها كصبيغ أو فصرة اه ع وقوله والحجر على
البائع بعد دفع المشتري الح عبارة الاسنوى اذا دفع المشتري بعيب كان له حبس المبيع الى قبض الثمن ويحجر
على البائع في بيعه والحالة هذه وقضيتها انه لا يحجر على البائع الا ان حبس المشتري اه (قوله والمريض للورثة)
أى ونحوه من كل من وصل الى حاله به تسير فيها التبرع من الثلث كالتقديم للقتل اه حلى وسبأى في الوصايا
انه لو وفي بعض الغرماء لم يراجه غيره وان لم يف ماله بدينه كما قاله الشيخان فقول جميع ان من عليه دين مستغرق
يحجر عليه في جميع تركته مرادهم به بالنسبة للتبرعات اه يج أى بخلاف وفاء الدين فانه واجب عليه لتقدم
سببه اه مر اه سم (قوله في ثلثي ماله) أى ان لم يكن عليه دين مستغرق فان كان عليه دين مستغرق
فيعجز عليه في جميع ماله اه شرح مر (قوله والمكاتب لسيدته ولله تعالى) أى اذا انصرف تصرفاته خدام
كالغرض أو تبرع وفيه انه يقتضى كلامه ان السيد لو أذن له فيما ذكر لا يصح لبقاء حق الله تعالى وليس كذلك
اه حل (قوله والمكاتب لسيدته) أى مراعاة لحق سيده وهو أداء التجوم ولحق الله تعالى وهو فك الرقة
اه شورى (قوله تقدم بعضها) وهو الفلاس والرهن ومعاملة العبيد ويأتى بعضها وهو حجر المرض يأتى في
الفرائض وحجر المكاتب يأتى في الكتابة وحجر المرتد يأتى في الردة ومراده بهذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر
هذه الامور في المتن هنا مع ان أصله ذكرها معنا (قوله يجنون وصبا وسفه) وحجر كل من هذه الثلاثة أعم مما
بعده اه شرح مر أى لان المجنون لا يعتد بشئ من تصرفاته أصلاً والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن في
دخول الدار وإصال الهدية والمبذر يعتد بقبوله النكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه الا باذنه ويصح تبينه
لأزواجه اه ع ش عليه وفي المصباح سفه سفه من باب تعب وسفه بالضم سفاهة وسفه بالانثى سفهة وجعهما
سفهاء والسفه نقص في العقل وأصله الخفة (قوله فالجنون يسلب العبارة) والمجنون اذا كان له أدنى تميز كالصبي
المميز فيما يأتى نقله الشيخان عن التهمة وأقراء وعارضه السبكي والاذرى بانه ان زال عقله فجنون والا فهو
مكاف وتصرفه صحيح فان بذرفكسفه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما يأتى منه صحة الصلاة
وعدم معاقبته على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الروض أى في الحجر عليه في
التصرفات المالية انه فيما عدا المال كالبالغ الاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانه يقتل اذا
قتل بشرطه ويعد اذا زنى أو شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على يج ما يوافق ما في شرح الروض
(قوله يسلب العبارة) أى سواء كانت له كالاسلام أو عليه كالردة فتقوله والاسلام أى فعلاوتر كقوله والولاية
أى الثابتة بالشرع كولاية النكاح أو بالتفويض كالإيصاء والقضاء اه شرح مر (قوله يسلب العبارة)
عبر به دون يمنع لان الثاني لا يفيد السلب بدليل ان الاحرام مانع من الولاية في النكاح ولا يسلبها ولا يزوجه
الحاكم دون الابد اه شورى (قوله والإيصاء) أى بان يوصى الغير في أموره وقوله والایتام أى بان يكون
وصياً للغير على أولاده أو فيما عداهم من طرف الحاكم اه شيخنا (قوله فيعتبر منها التملك) أى حصول الملك من
غير اعتبار لفظ يبدل عليه اه ع ش (قوله ويثبت النسب برتاه) أى كأن وطئ امرأة فأنت منه بولدها
ينسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب الى أبيه لان قول اطلاق الزنا على فعله انما هو باعتبار الصورة لا الحقيقة
كما يعلم من باب اه شورى (قوله ويستمر سلبه ذلك) لم يقل لذلك إشارة الى انه يتعدى بنفسه وعدا في لاحقه
باللام إشارة الى جوازها أيضا وغاير بين الحالين بقوله لما ذكر له لفتن فليتام اه شورى (قوله الى افاقة)

والمريض للورثة في ثلثي
ماله والعبد لسيدته والمكاتب
لسيدته ولله تعالى والمرئد
المسلمين ولها أبواب تقدم
بعضها وبعضها يأتى ونوع
شرع لمصلحة المحجور عليه
وهو الحجر (يجنون وصبا
وسفه فالجنون يسلب
العبارة) كعبارة المعاملة
والدين كالبيع والاسلام
(والولاية) كولاية النكاح
والإيصاء والایتام بخلاف
الافعال فيعتبر منها التملك
باحتطاب ونحوه والاتلاف
فينفذ منه الاستبلاذ ويثبت
النسب برتاه ويغرم ما أتلفه
ويستمر عليه ذلك (الى
افاقة) منه فينتقل

بلافك فاض بلاخلاف

(والصبا) القائم بذكر
أو أنثى ولو ميمزا (كذلك)
أي بسبب العبارة والولاية
(الأمأستثنى) من عبادة
من ميميز واذن في دخول
وإصال هدية من ميميز
مأمون وقولي كذلك إلى
آخر من زيادتي ويستمر
سلبه لما ذكر (إلى بلوغ)
فينفك بلافاض لأنه حجر
ثبت بلافاض فلا يتوقف
زواله على ذلك فاض كحجر
الجنون وعبر الأصل ككثير
يلوغيه رشيد أقال الشيخان
وليس اختلافا متعاقبا بل
من عبر بالثاني أراد الاطلاق
الكلّي ومن عبر بالاول أراد
حجر الصبا وهذا أولى لأن
الصبا بسبب مستعمل بالحجر وكذا
التبذير وأحكامها متغيرة
ومن بلغ مبذرا حكمه تصرفه
حكمه تصرف السفينة لا حكمه
تصرف الصبي انتهى ومن
ثم عبرت بالاول والبلوغ
يحصل اما (بكل خمس عشرة
سنة) فورية تحسب يدية تجبر
ابن عمر رضي الله عنهما
عرضت على النبي صلى الله
عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن
أربع عشرة سنة فلم يجزني
ولم يرني بلغت وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن خمس
عشرة سنة فأجازني ورآني
بلغت رواه ابن حبان وأما
في الصحيحين وأبدواهما من
انفصال جميع الولد (أو أمانة) لا

أي صافية عن خبل يؤدي لحدة في الخلق كما صرح به مر في النكاح اه ع ش (قوله بلافك فاض) لأنه حجر
ثبت بلا حجر فاض فلا يتوقف على ذلك فاض نعم ولاية القضاء لا تعود إلى ولاية جديدة اه حل (قوله أي بسبب
العبارة) أي في المعاملة كالبيع وفي الدين كالإسلام وصحة إسلام سيدنا علي وهو صبي لكون الأحكام كانت
منوطة بالتمييز ثم انبطت بالتكليف بل قال الامام أحمد رضي الله عنه أنه كان بالغ قبل الإسلام * (فائدة) *
قال العزيز جماعة العبد المكلف على ثلاثة أقسام قسم كاف من أول الفطرة قطعوا وهم الملائكة وآدم وحواء
وقسم لم يكاف من أول الفطرة قطعوا وهم أولاد آدم وقسم فيه نزاع والظاهر أنهم مكافون من أول الفطرة وهم
الجن اه شوبري (قوله من عبادة من ميميز) لكنه يثبت على الفريضة أقل من ثواب البالغ على النافلة ولعل
وجهه عدم خطابه بها وكان القياس أن لا ثواب أصلا لعدم خطابه بالعبادة لكنه أئيب ترغيبه في العبادة فلا
ينزكه بعبادته ان شاء الله تعالى اه ع ش على مر (قوله وإصال هدية) هذه مستثناة من الولاية وكتب
أيضا هذه مستثنى من العبارة كالذي قبله ويحتمل أن يكون من الولاية اه حل (قوله مأمون) أي لم يجرب
عليه كذب اه زى وينبغي رجوعه للاذن في الدخول أيضا اه سم اه ع ش (قوله وقولي كذلك الخ)
المراد بقوله الخ لفظة الأمأستثنى فقط كما يعلم بمراجعة الأصل (قوله فينفك بلافك فاض) لم يقل فيه بلاخلاف
كالذي قبله لأن فيه وجهين الصحيح منهما ما ذكره المصنف اه شوبري وعبارة حل لم يقل فيه بلاخلاف
كما سبق وقد يقال عود الولاية والعبارة بالافاقه قديتوهـم خلافة بخلاف زوال حجر الصبي انتهت (قوله كحجر
الجنون) لم يقل هذه العبارة في الجنون حتى ينظر به اه حل (قوله كحجر الجنون) لو جن وهو صبي أو بلغ
سفهائهم جن ففي التنبيه لا يحصل الفلك بالافاقه بمعنى أن حجر السفينة يعود في الثاني وحجر الصبي يعود في الاول اه
شوبري (قوله أراد الاطلاق الكلّي) أي الانفكاك الكلّي أي زوال الحجر زوالا كلياً وقوله ومن عبر بالاول أي
بالبلوغ من غير تقييده بالرشد أراد حجر الصبي أي أراد زوال حجر الصبي ولو خلفه حجر آخر بسبب السفينة أو غيره
(قوله وأحكامها متغيرة) أي لأن السفينة يصح منه التدبير وقبول الهبة والوصية والصلح في القصاص عليه ولو
برأه على الذية والعقود من قصاص له وغير ذلك مما هو مذكور في باب خلاف الصبي فلا يصح منه شيء مما ذكر
اه شوبري (قوله ومن بلغ مبذرا الخ) كان المقام للتفريع لأن هذا توجيه قوله وأحكامها متغيرة اه (قوله
حكمه تصرف السفينة) أي من حجر عليه بالسفينة ومنه صحة النكاح باذن وليه وعدم صحة تزويجه وإياه بدون اذن
منه بخلاف الصبي اه ع ش على مر وفي حل قد يقال هو سفينة وكان المناسب أن يقول فتصرفه تصرف السفينة
الا أن يراد بالسفينة الحجر وعليه لأنه المراد عند الاطلاق اه حل (قوله حكمه تصرف السفينة) أي فيصح منه
بالاذن في بعض الصور كالنكاح اه ع ش (قوله لا حكمه تصرف الصبي) أي فلا يصح منه أن يؤذن له اه
ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله وهذا أولى الخ (قوله بكل خمس عشرة سنة) وقيل بأولها وقيل بنصفها
اه سم (قوله وأنا ابن أربع عشرة سنة) مراده بقوله وأنا ابن أربع عشرة سنة أي طعنت فيها بقوله وأنا
ابن خمس عشرة سنة أي استكملتها لأن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والخندق في جمادى سنة خمس اه
شرح مر (قوله فلم يجزني) أي لم يأذن لي في الخروج لاقتال وقوله فأجازني أي أذن لي في الخروج لاقتال قاله
الشارح في شرح أحاديث الأحكام المسمى بالأعلام وقيل معنى لم يجزني أي لم يعدني في البالغين قاله في الإيعاب
اه شوبري وقوله ولم يرني بلغت عطف على معلول وكذا قوله ورآني بلغت الخ اه (قوله أو أمانة) ضابطه
ما يوجب الغسل ولو أحس بالمتى في قصبة الذكرك فقبضه فلم يخرج حكمه بلوغه وإن لم يجب الغسل لاختلاف
مدرك البابين لأن المدرك في الغسل على الخروج في الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر ولا يرد هذا
على قوله السابق أن ضابطه ما يوجب الغسل لأن المراد ما يكون شأنه إيجاب الغسل لو خرج فليست أملا اه سم
(قوله ما يراه التائم) أي من أنزال النبي اه شوبري وفي المصباح لم يحكم من باب قتل حملا بضمين واسكان

الثاني تخفيف واحتمل رأي في منامه رؤيا أو نزل وحلم الصبي واحتمل أدركه وبلغ مبالغ الرجال فهو خالم ومحتمل
 اه ومقتضاه كعبارة الشورى ان السلم لا يطلق لغته الا على الرؤية المحسوسة بالحواس ولم يشهد في المختار بهذا الغيد
 وكذا سيباق تفسير قوله تعالى قالوا اضغاث أحلام يقتضى عدم التقييد وان الحلم يطلق على ما يراه النائم مطلقا
 (قوله خروج المني) أى من طريقه المعتاد أو غيره مع انسداد الأصل على ما بين في الغسل اه شورى (قوله
 خروج المني) كلامه يقتضى تحقق خروج المني فلوات زوجة الصبي بولده لمحة لا يحكم ببلوغه به وهو المنصوص
 وقوله الرافعي في باب اللعان من الأصحاب لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بتحققه وعلى هذا لا يثبت
 ايلاده اذا وطئ أمته وأنت بولد وهو كذلك فلا يثبت بولده في ثبوت ايلاده والحكم ببلوغه اه شرح مر
 (قوله كمال تسع سنين) وقيل في الصبي نصف العاشرة وقيل تمامها وقيل في الصبية نصف التاسعة وقيل
 أولها اه * (فرع) * قال في العباب لو ولدت زوجة صبي للامكان منه ولم يعلم انزاله ثبت النسب لا البلوغ
 اه واعلمه مر * (فرع) * قالوا لو أتت المطلقة بولد يلحق المطلق حكمنا ببلوغه قبل الطلاق فلوات من
 طلفت على تمام السنة الثانية بولد بعد مضي التاسعة بسة أشهر فانه لا يمكن ان تقول يحكم ببلوغها قبل الطلاق
 لئلا يحكم بالبلوغ قبل استكمال التسع وهو لا يمكن فهل نقول هنا لا يلحقه أو كيف الحال وظهر انه يلحقه
 لان النسب يحتاج له ولهذا لو أتت زوجة صبي بولد حكم بانه ولده وان لم يحكم ببلوغه ولكن لا يحكم ببلوغها
 الا بعد التاسعة ووافق عليه مر ثم ظهر في خلافه لانهم قيدوا مسألة الصبي بما اذا أمكن ببلوغه بالاحتمال وهذا
 لا يمكن البلوغ بالاحتمال قبل تمام التاسعة والوجه عدم الحقوق اه سم قوله والظاهر انها تقر ببلوغه
 المتعذر انها تقر ببلوغه بغير قبضه وبين الحيض بان الحيض ضبط له أقل وأكثر الزمان الذي لا يسع الحيض
 والظاهر وجوده كالمدة قاله شيخنا واعلمه طب وج ماله الشارح انها تقر ببلوغه بغير قبضه أيضا في شرح
 الروض اه شورى (قوله والظاهر انها تقر ببلوغه) أى فلا يضر بغير قبضه بل بعد خروج المني وانقطاعه
 أو يوم أو يومين أو الزمان الذي لا يسع أقل الحيض والظاهر اعتد شيخنا هذا لا يخبر ببناء على أنها تقر ببلوغه
 وهو مرجوح لان من المرجح ان ذكر الشئ في باب وفي شرح شيخنا هنا أنها تقر ببلوغه بغير قبضه في حق الصبي والصبية
 ويصدق مدعى البلوغ بالاحتمال أو الحيض بلا معين ولو في خصوصية لانه لا يعرف الامنة الا ان طلب منهم
 المقاتلة كأن كان من الغزاة أو طلب اثباته في الدبر ان فانه يخلف التهمة اه حل (قوله لانه مسبق
 بالانزال) لا ينبغي أن الحبس لا يتوقف على خروج مني المرأة الى خارج الفرج بل الا لازم حصول المني داخل
 الفرج لينة مقدمه الولد فهذا يؤيد قولنا بالبلوغ فيما لو أحس الرجل بالمني في قصبة الذكركر فأمسكه فلم يخرج كما مر
 فتأمل اه سم (قوله فيحكم بعد الوضع الخ) وما قبل ذلك محتمل أن يكون نقضاً لهذا اذا لم تكن مطلقة
 والاحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة وذلك اذا أقامت بعد الطلاق أكثر من ستة أشهر اه حل (قوله بسة
 أشهر وشئ) عبارة شرح مر بسة أشهر واطلقة انتهت وفائدة هذا الامر بقاء العبادات في تلك المدة اه سم
 (قوله وان وجد أحدهما فلا) هذه العبارة تصدق بشت صور لان وجود المني وحده ما لم يذكر أو من الفرج
 أو منهما وكذا يقال في وجود الحيض فقط وراى على هذه السبعة ثلاثة أخرى وهى ما اذا وجد معاً من الذكر
 أو الفرج أو المني من الفرج والحيض من الذكر والحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند الجمهور الخ (قوله فان
 ظهر خلافه الخ) لعل المراد انه لو أمضى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بغيره غير الحكم بالبلوغ
 المتقدم وجعل البلوغ من الاثنى عشر سنة الحيض للمني فليتأمل قال في شرح الروض فان قلت لانه ما بين
 الحيض وخروج المني من الذكر لما امرانه يجب الغسل بخروج المني من غير طريقه المعتاد قلت ذلك محله مع
 انسداد الأصل وهو منتف هنا وفيه إشارة الى ان خروج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح المعتاد لا يكون
 بلوغاً تاماً (فائدة) قولهم اذا أمضى الخ الخ لا يحكم ببلوغه لجواز ان يخرج من الاخر ما يخالف معتاده

خروج المني في نوم أو يقظة
 بجماع أو غيره (وامكانه)
 أى وقت امكان الامناء
 (كمال تسع سنين) قرينة
 بالاستبراء والظاهر انها
 تقر ببلوغه كما في الحيض
 (أو حيض) في حق انثى
 بالاجماع (وحبل أنثى أمانة)
 أى علامة على بلوغها بالامناء
 فليس ببلوغ لانه مسبق
 بالانزال فيحكم بعد الوضع
 بالبلوغ قبله بسة أشهر
 وشئ وذكر كونه امانة من
 زيادتي ولو أمضى الخ من
 ذكره وحاض من فرجه
 حكم ببلوغه وان وجد
 أحدهما فلا عند الجمهور
 وجهه الامام بلوغاً وان ظهر
 خلافه غير قال الشيخان وهو
 الحق وقال المشولى ان تكرار
 فنعيم والا فلا قال النووي

أنه يحتمل أن يكون الأول رائداً وتخرج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الأصلي لأثره وقدير هذا على قول المصنف فيما سبق أن مدار البلوغ على الانزال الآن يقال على الانزال والوصول إلى محل بحيث لو خرج تخرج من الأصلي أو ما يقوم مقامه فليخرج رفاق فيه نظراً وقياس الحكيم بالبلوغ ثم الحكم بالبلوغ هنا اه سم (قوله وهو حسن) أي من حيث المعنى غريب من حيث النقل اه ع ش (قوله كنت عانة كافر خشنه) شمل كلامه الذي كروا لاني وهو كذلك خلافاً للجوري ويصدق ولد كافر سي فادعى الاستحجال بدواء بيمينه لدفع القتل للاستحجال جزية ولو كان من أولاد أهل الذمة وطولب بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين ويجب تحليفه في الأولى إذا رآه ولا يشك تحليفه بأنه يثبت صباه والصبي لا يخلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالأصل وانما العلامة وهي الاثبات عارضها دعوا الاستحجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتج لمعين لما عارضها وهو اليمين وأيضا للاحتياط لحق الدم قد يوجب مخالفة القياس ولذا قبلت جزية المجوس مع حرمة منا كتمانهم علينا وهذا التفصيل هو المعتمد اه شرح مر (قوله عانة كافر) وهي الشعر بناء على ما هو الأشهر أن الثابت عانة والمنبت شعرة بكسر أوله اه حل وفي المصباح والعانة في تقدير فعله بفتح العين وفيها اختلاف فقال الأزهري وجماعة منبت الشعر فوق قبل الرجل والشعر الثابت عليها يقال له الأسب والشعرة وقال ابن فارس في موضع العانة الأسب وقال الجوهري هي شعر الركب وقال ابن الأعرابي وابن السكيت استعان واستمد حلق عانة وعلى هذا فالعانة الشعر الثابت اه وفيه أيضا الأسب وزان جعل شعر الاست اه وفيه أيضا والشعرة وزان صدره الركب للنساء خاصة قال في العباب وقال الأزهري الشعرة وزان غمرة الشعر الثابت على عانة الرجل وركب المرأة وعلى ما وراءهما اه وفيه أيضا والركب بفتحين قال ابن السكيت العانة وعن الخليل هو للرجل خاصة وقال الفراء للرجل والمرأة وأنشد

لا ينعج الخارية الخضاب * ولا الوشاحان ولا الجلاب

من دون أن تلتقي الأركاب * ويعقد الأبرله لعاب

(قوله فجعلوني في السبي) أي مع السبي أي النساء والأطفال (قوله وأفاد كونه علامة) أي ليس بلوغاً حقيقة لجواز تخلفه عنها وفيه أنه حيث وجدت العلامة وجد الملم اه حل الآن الذي في كلام الشارح أمانة لا علامة (قوله ولهذا) أي كون نباته ليس بلوغاً وقوله بان عمره دون خمسة عشر سنة أي وفوق تسع سنين وقوله لم يحكم ببلوغه بالاثبات اذ لو كان بلوغاً حقيقة لم تسمع تلك البيينة وحينئذ فقد تخلف الشيء عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة تطرد اه حل (قوله بالاثبات) من أثبت اللازم كثبت يقال أثبت الأرض وثبت وأثبت البغل وثبت ويصح من المتعدي ويشهده من أثبت الشعر في الحديث اه شوبري (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولهذا الخ وحاصل ما ذكره أقوال ثلاثة قبل علامة على البلوغ بالسن بخصوصه وقيل علامة على البلوغ بالاحتلام بخصوصه وقيل علامة على البلوغ بالسن بخصوصه وهذا هو المعتمد وفي حل قوله وقضيته أي قولهم ولهذا لم يحتمل الخ أنه أمانة للبلوغ بالسن اذ لو كان أمانة على البلوغ بالاحتلام لحكم ببلوغه لجواز أن يكون بلغ بالاحتلام وان لم يعلم أنه احتلم فلا يقال الفرض في كلام الماوردي أنه لم يحتمل بالفعل لأنه يجوز أن يحتمل وان لم يعلم به انتهت (قوله أيضا وقضيته الخ) في دعوى أن ذلك قضيته تطرد دقيق فتأمل اه سم وقوله تطرد دقيق أقول لعل وجهه أنه لو كان أمانة على البلوغ بالسن لكان وجوده جارحاً في شهادة البيينة بأنه لم يبلغ حد البلوغ بالسن اذ قضية قبولها أنه ليس علامة على ذلك والالم يسبق عليه وجوابه أن العلامة لا يلزم أطرافها لجواز سببها على سببه فحين شهدت البيينة بأنه لم يبلغ لم يادع حراً فونحوها فإنه لو وجوده لمعارضه وهو قيام البيينة على هذا القول الآن المناسب لسابق الكلام ولا يخفى أن يقال قضيته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلهذا وجهه كلام المحشي (قوله أنه أمانة على البلوغ باحد ههنا) معتمد اه ع ش (قوله

وهو حسن غريب) كثبت عانة كافر) بقيد زده بقولي (خشنه) فانه امانة على بلوغه لخبر عطية القرظي قال كنت من سبي بني قريظة فكانوا ينظرون من أثبت الشعر قتل ومن لم يثبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوا لم تثبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح وأفاد كونه امانة أنه ليس بلوغاً حقيقة ولهذا لم يحتمل وشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة لم يحكم ببلوغه بالاثبات قاله الماوردي وقضيته أنه امانة للبلوغ بالسن وحتى ابن الرفعة فيه وجهين أحدهما هذا وثانيهما أنه امانة للبلوغ بالاحتلام قال الاسنوي ويجهله امانة على البلوغ باحد ههنا وانما يكون امانة في حق الخشي إذا كان على فرجه قاله الماوردي وتخرج بالكافر المسلم بسهولة مزاحمة آياته وأقاربه المسلمين ولأنه منهم بالاثبات فرجاً تبعه دواء دفع الحجر

وتشرفا للولايات) أي بجميعها شرعية أو جعلية اه حل (قوله وهذا جرى على الأصل والغالب) أي التعليل
 الاول في المسلم بقوله لمسهولة مراجعة الخ وفي الكافر بقوله فانه يفرض به الخ وقوله والا لخصي والاثني أي
 الكافر ان محترز الغالب بالنسبة لاثني وقوله والطفل أي المسلم محترز الغالب بالنسبة لاول وقوله حكمهم
 كذلك أي يكون اماره على البلوغ في المرأة والخصي الكافر من ولا يكون علامة في الطفل المسلم فكذلك تحتها
 أمران كونه اماره بالنسبة لغير الطفل وغير اماره بالنسبة له اه شيخنا وعبارة الشوري قوله والا لاثني
 والخصي لعل المراد من الكفار أي فانهم لا يقتلن ولا جزية عليهما فالتعليل بالاقتضاء الى القتل أو ضرب
 الجزية جرى على الغالب ولا ينبغي ان يراد بالاثني والخصي من المسلمين لمشاركتهم في دفع الجزية وتشوف
 الولايات اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ثبت لهم ما للولاية بخبر وصاية وشرط نظروا فليس التعليل بدفع
 الجزية وتشوف الولايات جرى على الغالب كتبه به امتس الامداد انتهت (قوله ووقت امكان نبات العانة الخ) هذا
 يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالنسبة أو دليل البلوغ بأحد ههنا الجزم بهذا مع ذكر الخلاف المتقدم
 فيه نظر لان هذا كما علمت لا يأتي على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتي على القول بأنه اماره على البلوغ
 بالنسبة ولا يضر احتمال نباته قبل اكمل خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت امكان الاجتلام) أي فلو
 ثبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه ع ش على مر (قوله ويجوز النظر الخ) وكذا اللبس
 ليعلم كونه خشنا اه شوري وينبغي حمله على حاله لم يكن فيها بالنظر في حصول المقصود والا فالجمع بينهما
 مما لا حاجة اليه وينبغي انه اذا اكتفى بالامس يحرم النظر اه ع ش على مر (قوله كشعر الابط) في
 المصباح الابط ما تحت الجناح ويذكر ويؤث فيقال هو الابط وهي الابط ومن كلامهم ورفع السوط حتى
 برقت ابطه والجمع اباط مثل جل وأحال ويرغم بعض المتأخرين ان كسر الباء لغة وهو غير ثبت لما يأتي في
 ابط وتابط الشيء جعله تحت ابطه اه (قوله كشعر الابط واللحية) وكما اشار به وتوالت الحجوم وانفراق الاربعة
 وانما تبدل اللحية وشعر الابط على البلوغ لندورهم دون خمس عشرة سنة ولان انبائهم ما دل على البلوغ لما
 كشفوا العانة في وقعة بني قريظة لما فيه من كشف العورة مع الاستغناء عنه اه شرح مر (قوله واللحية)
 أي فليس ذلك دليل لنسبتها دون خمس عشرة سنة فلو جعلت اماره أدى الى تفويت المال بخلاف نبات العانة
 الغالب وجوده قبل خمس عشرة سنة اه زى اه ع ش (قوله ونه والندى) في المصباح نه الندى نه ودا
 من باب قد ومن باب نفع لغة كعب وأشرف اه وفيه أيضا وكعبت المرأة كعبا من باب قد تتأنيها اه
 (قوله فان بلغ رشيدا) * (فائدة) * الرشد لغة تقيض الضلال والسفه الخفق والحركة اه سم وفي المصباح
 الرشد الصلاح وهو خلاف النقي والضلال وهو اصابة الضواب ورشد رشدا من باب تعب ورشد رشدا من باب
 قتل فهو رشاد ورشد رشدا والاسم الرشاد وينتدى بالهمزة ورشده القاضي ترشيدا جعله رشيدا واسترشده
 الى الشيء فارشده الى به وعليه قوله قاله أبو زيد وهو ذو رشدة أي صحيح النسب بكسر الراء والفتح لغة اه وفيه
 أيضا سغه سغها من باب تعب وسغه بالضم سغها فهو وسغبه والاثني سغبه وجهها سغها وسغه نقص في العقل
 وأصله الخفة وسغه الحق جعله وسغبه تسغبه تسبته الى السغه أو قلت له انه سغبه اه (قوله والرشد ابتداء)
 أي وأما دوا ما فهو صلاح المال فقط حتى لو فسق لا يخرج عن الرشد اه شيخنا وسيأتي في قوله فلو فسق بعد ذلك
 يجوز لعل المراد بالابتداء وقت البلوغ اه (قوله صلاح دين ومال) خلافا لابي حنيفة ومالك حيث اعتبروا
 صلاح المال فقط ومال الله ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشد في الآية نكرة في سياق الاثبات فلا تهم
 وأجيب بانها في سياق الشرط فتعم وأيضا الرشد مجموع أمرين لا كل واحد اه سم وفي قول على الجلال
 واعتبر الآية الثلاثة صلاح المال وحده اه (قوله حتى من كافر) أي فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين
 والمال كنهه في الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره ظاهر كلامهم عدم الخلق الاختصاص دنا

وتشرفا للولايات بخلاف
 الكافر فانه يفرض به الى
 القتل أو ضرب الجزية وهذا
 جرى على الأصل والغالب
 والا لاثني والخصي والطفل
 الذي نهذت مراجعة
 أقاربه المسلمين بموت أو غيره
 حكمهم كذلك وألحق
 بالكافر من جهل اسلامه
 وقت امكان نبات العانة
 وقت امكان الاجتلام
 ويجوز النظر الى منبت عانة
 من احتجنا الى معرفة بلوغه
 بها للضرورة كما يعلم من
 كتاب النكاح ونخرج بالعانة
 غيرها كشعر الابط واللحية
 ونقل الصوت ونه والندى
 (فان بلغ رشيدا أعطى
 ماله) لزوال المانع (والرشد)
 ابتداء (صلاح دين ومال)
 حتى من كافر كما فسره
 آية فان آتسم منهم رشدا

(بان لا يفعل) في الاول
(محرم ما يطل عدالة) من
كبيرة أو اصرار على صغيرة
ولم تغلب طاعته (ولا يذر)
في الثاني (بان يضيع مالا
باحتمال غيب فاحش في
معاملته) وهو ما لا يحتسب
غالبا كما سيأتي في الو كالة
بغلاف اليسير كبيع
ما يساوي عشرة بنسعة (أو
رميه) وان قل (في بحر) أو
نحوه (أو صرفه) وان قل
(في محرم لا) صرفه (في خبر)
كصدقة (و) لافي (نحو
ملايس ومطاعم) كهذا
وشراء اماء كثيرة للتعطيل
وان لم يلق بحاله لان المال
يقتضي دفعه ويقتضي وقضيته
انه ليس بمحرم وهو كذلك
نعم ان صرفه في ذلك بطريق
الاقتراض له ولم يكن له ما يقي
به فحرام ونحو من زيادتي
(ويختبر رشده) أي الصبي
في الدين والمال يعرف رشده
وعدم رشده (قبل بلوغه)
لاية وابتلوا اليتامى واليتيم
انما يقع على غير البالغ
(فوق مرة) بحيث يظن
رشده لامرته لانه قد يصيب
فيها اتفاقا أما في الدين
فيمشاهدة حاله في العبادات
بقيامه بالواجبات واجتنابه
المحظورات والشبهات وأما
في المال فيختلف بمسرات
الناس (في) يختبر (وله تاجر
بما كسبه)

بالمال وهو محتمل ويحتمل خلافه اهـ مر اهـ ع ش وفي حاشيته على مر المتعذر الحاقه بالمال فيحرم
أضاعة ما به من متاعه منه عرفا ويحرم بسببه اهـ ع ش (قوله بان لا يفعل محرم) أي عند البلوغ بدليل
ما سيأتي في المتن انه لو فسق أي بفعل الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يحرم عليه الصادق ذلك بقوله
الزمن بين البلوغ وبين الفسق ويكثره وعليه فلا يتحقق السقه الا من أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحيتئذ
فالبلوغ في حالة السقه في غاية الدور كما لا يخفى فلا يظن هل هذا الاقتضاء مراد أم لا اهـ رشدي على مر وفي
ع ش عليه والمراد ببلوغه رشيدان يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي
مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا (قوله بان لا يفعل في الاول
محرم) يخرج بالمحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لاختلاله بالمرءة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشيد لان
الاختلال بالمرءة لا يحرم على المشهور ولو ادعى بلوغه سبقا قبل قوله بل لا يمنع الحكم بسفه من حيث ترك
الصلاة لانه أمين على صلته اهـ حل (قوله باحتمال غيب فاحش) ان قيل يشكل على ذلك ما تقدم عن حبان بن
منقذ انه كان يخذع في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلابه الخ فانه صريح في انه كان
يعين ولا يمنع من ذلك بل أقروا وأرشدوا الى اشتراط الخيار أجيب بانه من اين انه كان يعين غيبا فاحشا بل يجوز
ان يكون غيبه كان يسيرا وعلى تسليم ذلك من اين ان ذلك كان قبل بلوغه رشدا بل يجوز ان يكون ذلك بعد
بلوغه رشدا ولم يحرم عليه فيكون سقيا ما لا يقتصر فيه صحيح وقد روي بان ترك الاستيفصال في وقائع الاحوال
ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقروا على الله عليه وسلم على المباينة وأرشدوا الى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن
حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشدا أولا وهل كان الغيب فاحشا أو يسيرا اهـ حل (قوله باحتمال غيب فاحش)
لم يظهر لي وجه الخاف لقللة الاحتمال فلهذا زيادة (قوله وهو ما لا يحتسب غالبا) أي وقد جهل حال المعاملة والايان
كان عالما وأعطى أكثر منها غنا كان الزائد صدقة خفية محبودة فلا يكون تبذيرا بل هو بيع محاباة اهـ حل
ولو غيب في تصرف دون آخر لم يحرم عليه لتعذر اجتماع الخروجه في شخص واحد اهـ شرح مر (قوله
عشرة بنسعة) أي من الدراهم ونحوها الغرور والذناير فلا يحتسب ما ذكر فيها اهـ ع ش (قوله أو صرفه
في محرم) أي ولو صغيرة كاعطائه أجرة لصوغ ناء نقد أو لنجم أو لرشوة على باطل أو لحذر ايعاب اهـ شوي
(قوله فحرام) أي ما لم يعلم المقرض بحاله اهـ ع ش (قوله ويختبر رشده) أي وجوبه واختبره الولي اهـ
ع ش وحل (قوله قبل بلوغه) المراد بالقبولية الزمن المقارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم اليه المال كما
أشار اليه الامام عن اصحاب اهـ شرح مر (قوله والشبهات) هذا يقتضي انه لو ارتكب الشبهات لا يكون
رشيدا وليس مراد الماسر من ان صلاح الدين ان لا يفعل محرم ما يطل العدالة وانما مراده بذلك المبالغة في
استكشاف حال العبي اهـ ع ش على مر (قوله بما كسبه) قال الاسنوي هي النقصان عن الذي طلبه
البائع يقال مكس يكس بالكسر مكسا أو ما كس مما كسبه اهـ سم وفي المصباح مكس في البيع مكسا من باب
ضرب نقص الثمن وما كس مما كسبه وما كسا مثله والمكس الجباية وهو مصدر من باب ضرب أيضا وفعاله
مكاس ثم يمي المأخوذ مكسا تسمية بالمصدر وجمع على مكوس مثل فلس وفلوس وقد غلب استعمال المكس
فهيأ يأخذ أعوان الساطان طمعا عند البيع والشراء اهـ (تنبيه) * اخبار ولد الأمير بأن يدفع له مبلغا
ينفق في أسبوع مثلا فيحتاج اليه في الاتفاق على نفسه أو غيره اهـ وفي العباب ولد الأمير مثلا بالاتفاق على
الجند والعمال فينفق يوم ثم أسبوع ثم شهر اهـ فهل المراد باعطاء النفقة انه يعطاهم اليه دفعها للجند والعمال
ومع ذلك لانه دفع معين مأذون له فيه ولو احتج لنحو شراء شي للعمال لم يصح تعاطيه ليعقد بنفسه كما تقدم في ولد
التاجر والمراد أعم فيجوز له شراء ما يحتاج اليه في نفقة العمال وينفق به هذا ويتركه بينه وبين ما تقدم في ولد
التاجر فيجوز له عدم الفرق وأنه لا يجوز ان يعقد بنفسه وكذا في ولد الزارع وانظر هل يجوز لولد الزارع ان

يسلم نفقة القوام بنفسه أولا بل بما كسبهم في نحو الاجرة فاذا اراد العقد الولي هو الذي يعقد الاجارة وهو الذي
يسلم النفقة خرره وما لم ير الثاني اه سم (قوله أي مشاحة) أي بالنقصان عما طلبه البائع والزيادة
عما طلبه المشتري ويختبر ولد القبة بالمما كس في شراء نحو الكتب والنفقة على العيال اه حل (قوله
ويسلم له المال لهما كس) أي بأن يتقص عما طلبه البائع واذا اختبر في نوع من التجارة كفي ولا يحتاج الى
اختباره في باقيها فلو تلف المال في يده لم يضمنه وليه لانه مأثور بدفع ذلك اليه اه حل (قوله ويسلم له المال)
قال سم أي حاجة لتسليم المال مع ان المما كس بدونه ممكن اه وقد يقال في تسليمه قوة داعية له على
المما كس وتشيط له في المعاملة وزيادة رغبته واقدامه على اجابته ممن بما كس اه شورى (قوله لاي عقد) أي
أي ولا يقبضه للمعامل بل المقبض هو الولي وفائدة تسليم المال لهما كس فقط تطمين قلب المعامل له ليتكلم
سمه اه شيخنا (قوله بأن ينفق على القوام) ظاهره انه يسلم النفقة بنفسه وهو محتمل وما لم شيخنا الى ان الولد
بما كس فقط والولي هو الذي يعقد ويسلم الاجرة وكتب على قوله بنفسه وهو قضية كلام ج اه شورى
والمراد بالنفقة الاجرة ومن له اتباع يختبر بالانفاق عليهم مدة حتى يعلم اقتصاده واسرافه في دفع له نفقة يوم ثم
أسبوع ثم شهر اه حل (قوله والمرأة بأمر غزل) عبارة أصله مع شرح مر واختبر المرأة بما يتعلق
بالغزل والنظن من حفظ وغيره والغزل يطلق على المصدر وعلى المغزول قال الاسنوي والظاهر انه انما اراد
المصدر يعني انهم اهل تختبر فيه أولا اه شرح مر (قوله والمرأة بأمر غزل) أي بالمعنى المصدرى أو بمعنى
المغزول فيمن يليق بهذا ذلك بخلاف بنات الملوك والختبر لهما الولي والحارم أو غيرهم بناء على قبول شهادة الاجانب
لها بالرشد وهو المعتقد اه حل (قوله وصون نحو أطعمة الخ) صون ماذا كره شاركا فيه لذكر اه حل
(قوله عن نحو هرة) اسم للأنثى وجمعها هرور واسم الذكر هر كره وجمع هرة كفرة اه شيخنا (قوله على
العادة) في مثل ذلك وفي كلام السبكي ان البرزة غير المخدرة تختبر ببيع الغزل وشراء السكبان فيمن يليق بهذا ذلك
اه حل (قوله فلو فسق بعد الخ) حاصله انه عند البلوغ له خمس حالات لانه اما ان يكون رشيدا فقط أو مبذرا
فقط أو فاسقا فقط أو يجمعهم أو يجمعوناه وفي الاولى بولي نفسه وفي الاربعة الباقية وليه وليه في الصغر وفيها اذا
بلغ رشيدا قد يعرض له حالة من اربعة الفسق فقط أو التبذير فقط أو هما أو الجنون ففي الجنون يكون كما مر في
الاربعة السابقة وفي الفسق فقط يكون رشيدا وفي الصورتين الباقيتين يحجر عليه اباكم وهو وليه وقبل الحجر
يسمى سقيها مهنلا وتصرفاته صحيحة اه وفي سم واعلم ان السقيها المهنل على ما قال السبكي هو الذي بلغ
غير رشيدا ولم يحجر عليه أب ولا وصي ولا حاكم والصحيح في أمره ثبوت حجر السقيها في حقه فلا تنفذ تصرفاته وأما
من مات أبوه وهو غير وليس له وصي ثم بلغ سقيها تصرفه باطل أيضا قال السبكي والظاهر انه لا يسمى مهنلا
وأما الاول فنقال بصحة تصرفه البويطي والشيخ أبو علي والماوردي هذا حاصل ما قاله السبكي وكذا قال الاسنوي
وغيره المهنل هو الذي بلغ غير رشيد ولم يتصل به حجر من ولي وقيل المهنل من طرأسقيها بعد رشده ولم يحجر
عليه اه فرع تقبل شهادة الحسبة في السقيها اه (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوب بان لم يحجر ثم
وتصرفه قبل الحجر عليه صحيح ويقال له السقيها المهنل وليس محجورا عليه شرعا وسينبه عليه بعد ويستحب
الاتهاد على حجر السقيها ولو رأى النداء عليه ليحجب في المعاملة قبل فلو عادر رشيدا لم ينقل الا بقل القاضي
وقوله لا غيره أي من أب أو جد زوال ولا يهتمما عليه اه حل (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوب بان وافهم
كلامه ان هذا انما دام لم يحجر عليه بصح تصرفه وهو كذلك وهذا امر ادهم بقولهم السقيها المهنل ملحق بالرشد
ففي أطلقوا السقيها المهنل اختص به هذا ومان لهم سقيها آخر يسمى المهنل والله محجور عليه شرعا لانه ليس
المراد من السقيها المهنل حيث أطلق وانما المراد الاول لا غير اه ايمان اه شورى وقوله ومان
لهم سقيها الخ لعله مر في كلامه لا يعاد بدليل قوله اه والا فهو مسمي في الشارح بقوله ويسمى من بلغ سقيها

أي مشاحة (في معاملة)
ويسلم له المال لهما كس
لا لعقد (ثم) ان اريد العقد
(يعقد وليه) يختبر ولد
(زراع زراعة ونفقة
عليها) أي الزراعة بان
ينفق على القوام بمصالح
الزراع كالحرث والحصد
والحفظ (والمرأة بأمر غزل
وصون نحو أطعمة)
كقماش (عن نحو هرة)
كفارة كل ذلك ونحوه على
العادة في مثله ونحو الاولى
من زيادتي ويختبر الخفي
بما يختبر به الذكروا الانثى
(فلو فسق بعد) أي بعد بلوغه
رشيدا (فلا حجر) عليه
لان الاولين لم يحجروا على
السقيها (أو بذر) بعد ذلك
(حجر عليه القاضي) لا غيره
وفارق ما قبله بان التبذير
ينحصر به تضييع المال
بخلاف الفسق

الح اه ويستحب الاشهاد على حجر السفيه ولو رأى القاضى النداء عليه لم يجتنب في المعاملة فعل وعلى هذا الوعد
 رشيد الم ينفلك الابرغ الحاكم كالا يثبت الابه اه شرح مر (قوله وهو وليه) فاذا جن بعد ذلك انتقلت الولاية
 من القاضى للاب أو الجسد كما اعتمد الزيادة ويقال ارتفع حجر السفيه وخلفه حجر الجنون كما في خط شيخنا مر
 اه شوبرى ولو اتفق هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الاقامة لولى الصغير استحب بالها كما لو كان مبذرا أو للقاضى
 لانه كان وليه قبل الجنون فيه نظر اه سم (قوله والا يناس هو العلم) في المصباح آتت الشئ بالمد علمته وأنسته
 أبصرته (قوله ولم يحجر عليه وليه) الظاهر ان اسقاط هذا القيد أولى فان حجر الصبا دام عليه قطعا وأيضا فالولى
 لا يتأتى منه الحجر لانه من وطائف الحاكم وقوله بالسفيه المهمل المشهور اطلاق هذا الاسم على من بذر بعد
 رشده ولم يحجر عليه اه مر اه شوبرى أى فيستفاد من هذا مع المشهور ان له اطلاقين أى فتارة يصح
 تصرفه على أحد هما المشهور وتارة لا يصح على هذا اه (قوله والتصریح بان وليه الخ) أى التصریح الذى
 أفاده التشبيه اه (قوله شرعا) أى بان بلغ سفيهها وقوله أو حسا أى بان حجر عليه الحاكم لتبذره بعد بلوغه
 رشيدا اه سم اه عش (قوله اقرار بنكاح) أى بغير إذن وليه ايجابا مطلقا أو قبولا لنفسه بخلاف
 قبوله لتبذره بالوكالة فصحيح وأما المحجور عليه بالسفيه فصحيح اقرارها بالنكاح اه حل وقوله ايجابا مطلقا الخ
 هذا التفصيل الذى ذكره وان كان صحيحا في حد ذاته لكن كتابته على هذا الوجه اشتباه لان كلام شيخ الاسلام
 مسوق في الاقرار بالنكاح وما قاله المحشى في نفس مباشرة النكاح وعبارة شرح مر مع الاصل ولا يصح من
 المحجور عليه بشفقة بيع ولا شراء ولا اعتاق ولا هبة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير إذن وليه لانه اتلاف للمال أو مظنة
 اتلافه أما قبوله النكاح لغيره بالوكالة فصحيح كما قاله الرافعى في الوكالة وأما الايجاب فلا مطلقا لاصاله ولا وكالة
 ولو باذن الولي انتهت ثم قال في موضع آخر ولا يصح اقراره بنكاح كالأعتك انشاء اه وعبارة حج ولا يصح
 اقراره بما يوجب المال كنكاح انتهت (قوله كالا يصح منه انشاؤه) أى لانه اتلاف للمال حيث يزوج بلامصلحة
 أو مظنة اتلافه ان فرض عدم العلم بانتفاء المصلحة اه شرح مر وعش عليه وقوله أو بدى أى أو بعين
 هى في يده حال الحجر وقوله أو اتلاف مال أى أو جنابة توجب مالا اه شرح مر (قوله قبل الحجر أو بعده)
 راجع لكل من الثلاثة اه شيخنا (قوله نعم يصح اقراره في الباطن) ظاهره ولو أسند الدين والاتلاف لما بعد الحجر
 وهو يشكك بما في الاسنوى نقلا عن الامام والغزالي انه لو تلف شئ في يده أو اتلفه وكان ذلك بمعاملة بعد الحجر
 لاضمان عليه ولو جهل المعامل لظاهره أو لباطنه اه والوجه انه اذا أسند ذلك لما بعد الحجر كان حكمه كالموقع
 ذلك بعد الحجر فن قال هنالك لاضمان مطلقا يقول هنالك كذلك بلفظ تأمل وقد قال مر المعتمد انه ان كان
 ما أقر به بحيث لو صدر منه بعد الحجر لم يصح ولم يلزمه ادائه كالبيع فلا ضمان بالاقرار به مطلقا حتى بعد زوال
 الحجر فيما يمينه بين الله تعالى لانه ليس من أهمل المعاملة فعليه معصروان جهل سفيهه الا أن يكون أيضا سفيهها
 فيلزمه مطلقا أو بحيث يلزمه لو صدر منه حال الحجر كاتلاف لزمه ادائه بعد زوال الحجر فيما يمينه وبين الله تعالى أقول
 فان أسند في اقراره لما بعد الحجر فعلى هذا التفصيل أو لما قبله لزمه فيما يمينه وبين الله تعالى مطلقا سواء كان معاملة
 أو اتلافا وان لم يسند الى شئ فان كان يعلم ان ذلك بعد الحجر فعلى التفصيل أو قبله لزمه باطنا مطلقا فليتأمل
 وبعبارة أخرى قال والوجه في اقرار السفيه بالمال أو بما يوجب ماله أو اخذ به باطنا بعد ذلك الحجر ان لم يجب في
 نفس الامر حال الحجر بان لزمه قبل الحجر وكذا ان وجب حال الحجر بخواتلاف لا معاملة بناء على وجوب الغرم
 بالاتلاف باطنا على ما نقل عن النص فليتأمل اه سم (قوله نعم يصح اقراره في الباطن الخ) عبارة شرح مر
 وافهم تعبيره بنى العمدة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فسكه ظاهرا أو باطنا وهو كذلك ويحمل القول بلزوم ذلك
 له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سفيه أى المال متقدما على الحجر أو مضمنا له فيه انتهت وقوله أو مضمنا له فيه
 كاتلافه فيه أى الحجر اه عش عليه فلتخص ان دين المعاملة لا يقبل الاقرار به لظاهره أو لباطنه وان دين

(وهو وليه) وتقييد الحجر
 بالقاضى من زيادى (أو
 جن) بعد ذلك (قوله وليه
 في صغر) وسيمأتى بيانه
 والفرق ان التبذير لكونه
 سفيه محمل نظر واجتهاد
 فلا يعود الحجر عليه بغير قاض
 بخلاف الجنون (كمن باغ
 غير رشيد) لجنون أو سفيه
 باختلال صلاح الدين أو
 المال فان وليه وليه في الصغر
 فيتصرف في ماله من كان
 يتصرف فيه قبل بلوغه
 مفهوم آية فان آتت
 منهم رشدا والا يناس هو
 العلم ويسمى من بلغ سفيهها
 ولم يحجر عليه وليه بالسفيه
 المهمل وهو محجور عليه
 شرعا لحسا والتصریح بان
 وليه وليه في الصغر من زيادى
 (ولا يصح من محجور سفيه)
 شرعا أو حسا (اقرار بنكاح)
 كالا يصح منه انشاؤه وهذا
 من زيادى (أو بدى أو
 اتلاف مال) قبل الحجر أو بعده
 نعم يصح اقراره في الباطن

الاتلاف يقبل الاقرار به باطنا لا ظاهرا كما يؤخذ من سم اه (قوله في غرم الخ) تفرع هذا على ما قبله فبسه
 قصور لانه يتفرع على مسدقه لا على صحة الاقرار وعدمها لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله ان كان صادقا فيه) هذا
 رأى طعيف والمعتد انه لا يصح اقراره مطلقا اه مر اه حاشية زي. أي حيث كان يدين معاملة امان كان
 بالاتلاف فيلزمه باطنا أو تقدم سببه على الحجر اه ع ش (قوله ولا يصح منه تصرف مالي) أي لان تصحيجه يؤدي
 الى ابطال معنى الحجر ولانه اتلاف أو مظنة الاتلاف نعم قال الماوردي له ايجاز نفسه ان لم يكن عمله مقصودا في
 نفسه لاسيما غناؤه بما له لان له التطوع بغيره حيثما لا جارة أولى بخلاف ما اذا قصد عمله اذ لوليه اجباره على
 الكسب حيثما لا يرتقب به في النفقة فلا يتعاطى ايجازه غيره اه شرح مر (قوله غير ما يد كرتي أو بوابه)
 من ذلك الوصية والتدبير والصلح عن قصاص له ولو على أقل من الدية أو عليه ولو على أكثر من الدية وتوكله
 في قبول النكاح وعقد الجزية بيد بنار وقبضه دين باذن وليه وقبول الهبة اه زي وعبارة شرح مر ويصح
 قبوله الهبة دون الوصية لانه تصرف مالي كذا اقتضاء كلام الرضا وجرم به ابن المقرئ وهو المعتبر وجهه انه غير
 أهل لذلك بعقد وقبوله الوصية تملك وليس فور يا فانيط بالولي وصح قبوله الهبة لمرعاة مصلحة لا اشتراط اتصال
 قبولها بايجابها مع كونه ليس بتملك وقد يوجد ايجابها مع غيبة وليه قال الماوردي واذا صححنا قبول ذلك لا يجوز
 تسليم الموهوب والموصى به اليه فان سلمه ما اليه ضمن الموصى به دون الموهوب لانه ملك الموصى به بقبوله
 بخلاف الموهوب انتهت (قوله كبيع) أي ولو في الذمة وكسراء وان أذن الولي وقدر العرض لان تصحيح ذلك
 يؤدي الى ابطال معنى الحجر اه حل (قوله كبيع) ومثله النكاح فلو نكح رشيدة مخنارة فلا شيء لها كما صرح
 به في كتاب النكاح بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب ان مهر المثل اه ع ش (قوله ولا يضمن ما قبضه
 الخ) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي فان وقع قبض فلا يضمن الخ اه (قوله ولا يضمن ما قبضه)
 أي لا ظاهرا ولا باطنا في كل من التلف والاتلاف فلا يطالب بعد ذلك الحجر بشيء أصلا في التلف ولا في الاتلاف
 اه من شرح مر (قوله وتلف ولو باتلافه) لكنه يأثم حيثما لا يكاف وقوله في غير أمانة من ذلك الغير
 العارية وقضية انه لو أتلفها لا يكون ضامنا وهو واضح لانه سلطه على الاتلاف لان العارية لا تضمن بالاتلاف
 المأذون فيه اه حل وفي ع ش قوله في غير أمانة دخل فيه العارية فاذا أتلفها لا يضمنها وهو ظاهر لكن
 يرد عليه ان المعبر انما أذن له في الانتفاع لا في الاتلاف الا أن يقال ان أذنه له في الانتفاع الذي قد يجبر الى
 الاتلاف نزل منزلة ما لو أذن له في الاتلاف اه (قوله ولو باتلافه) أي قبل رشده مال الوصي بعد رشده ثم أتلفه
 جسمه اه وكذا التلف وقد أمكنه رده بعد رشده اه زي فلو اختلفا في انه تلف بعد طلبه أو قبله أو حال
 سلطه أو بعد رشده فهل يصدق المالك أو لا اتخذ الاصح تصديق الاخذ اه مر اه سم (قوله أو أتلفه في
 أمانة كوديعة) فانه يضمنه لان المودع لم يسلطه على الاتلاف اه حل (قوله كوديعة) وكما لو طيرت الريح
 شيئا الى محله اه ع ش (قوله من سقه بعد رشده) يقال سقه بضم الفاء أي صار سقيا ويجوز كسرها لانه
 ضد حمله قاله ابن طريف في الافعال اه مر اه شوري وعبارة المصباح سقه بالضم والكسر صار سقيا
 اه ع ش (قوله وسقيه أذن له وليس في قبض دين الخ) شمل ما لو قبضه في غيبة وليه باذن منه فتسبب أمانة
 المدين ثم اذا تلف في يده بعد قبضه هل يضمنه الولي لتقصيره باذنه في القبض وعدم مراقبته له بعد القبض أو لا
 فيه نظر ولا يبعد الاول لما تقدم اه ثم رأيت في سم على ج نقلا عن ج وينبغي ان يحصل ان قبض
 ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقا ما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
 تلفت في يده بعد تمكن الولي من ردها وان قبض أمانة باذن وليه معتد به فببر الدافع ما لاقم ان قصر الولي
 ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في ردها ضمن والامتنع الدافع اه وقضية قوله ان قبض
 ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذ قبضه ورده المدين ثم تسبب عدمه أو تأذنه في دفعه

في غرم بعد ذلك الحجر ان كان
 صادقا فيه (ولا) يصح منه
 (تصرف مالي) غير ما يد كرتي أو بوابه
 في أبوابه كبيع ولو بعبطة أو
 باذن الولي (ولا يضمن ما قبضه
 من رشده باذنه) أو باقباضه
 المفهوم بالاولي (وتلف)
 ولو باتلافه في غير أمانة
 (قبل طلب) وان جهل حاله
 من عامه لثمة صيره في البحث
 عن حاله بخلاف ما لو قبضه
 من غير رشده او من رشيد
 بغير اذنه واقباضه أو تلف
 بعد طلبه والامتناع من رده
 أو أتلفه في أمانة كوديعة
 نعم كالرشيد من سقه بعد
 رشده ولم يجبر عليه الغاضي
 وسقيه أذن له وليه في قبض
 دين له على غيره والتشديد
 بالرشد والاذن وبقبل الطلب
 من زيادتي وتعبيري بما
 ذكر أعظم من اقتضاه على
 الشراء والاقتراض

للمولى عليه ثانياً ليعتد بقبضه فلو أراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يضع وكاذبه في رده للمولى عليه اذنه في قبضه عن المولى عليه ومضى زمن يمكن فيه القبض اه ع ش على مر (قوله وسفيه اذن له وليه في قبض دين له) أى للسفيه ومثله دين الولي وسيأتي في باب الخلع ان المدين يبرأ بدفع ذلك وهذا استدراك على قول المصنف ولا تصرف مالى وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أى على مفهومه فكان الاولى تأخير هذا عن ذلك ليحصل الترتيب اه حل (قوله ويصح اقراره بعقوبة) هذا محتمل زقوله بنكاح أو بدين أو اتلاف مال وقوله ونفيه نسباً مع ما بعده محتمل زقوله مالى وأخره مفهوم الاول الى هنا لتكون مسائل الصحة مع بعضها ومساائل البطلان كذلك اه (قوله فية قطع في السرقة) فيه اشكال قوى لانهم صرحوا في السرقة بأنه لا قطع الا بعد طلب المال وحيث لم يطلب لا قطع وأجيب بان صورته انه أقر بعد دعوى صحيحة فان قيل شرط الدعوى ان تكون لمزومة قلت يمكن ان تقام عليه البينة فيلزمه المال كما لو اقر في باب الدعوى فيمن لا تسمع عليه الدعوى فليحرم اه شوبرى وفيه انه خروج عن موضوع المسئلة الذي هو الاقرار وعبرة ع ش على مر قوله فية قطع الخ فان قلت كيف يقطع مع ان القطع يتوقف على طلب المالك وهنا لا طلب وأيضاً اقراره بالمال ملغى قلت هنا طلب ضروري لان المقر له يطلب من المقر ما أقر به ولا يلزمه المال الذي قطع بسببه انتهت (قوله كالعبد) أى اذا أقر بالسرقة ولم يصدقه سيده فإنه يقطع حالاً ولا يطلب الا بعد عتقه ويساره اه شيخنا (قوله وينفق على الولد المستحق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانياً أو قرضاً كما في اللقيط الا قرب الثاني ان تبين للجهول المستحق مال قبل الاستحقاق أو بعده وقبل الانفاق عليه من بيت المال فيرجع عليه لأنه انما انفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد أو صار المستحق له رشيداً فلا يرجع على ماله بما انفق عليه لأنه لم تكن نفقته ثم متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بهد وكتب أيضاً قوله من بيت المال أى لان اقراره المؤدى الى تقويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لأنه بمجرد ثبوت النسب لا يقوت عليه مال وألغى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التقويت للمال وينبغي انه اذا رشده بطالب بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره الثابت اه ع ش على مر وفي المصباح ورشد رشداً من باب تعب ورشد برشد من باب قتل فهو رشاد ورشيد اه (قوله وسنعمل محبة نكاحه الخ) اشارة للاعتذار عن حذفه لهم من كلام الاصل اه شوبرى ومراعاة الشارح يريد الاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هنا مع ذكر الاصل اه هنا تأمل وفي الخاي قوله وسنعمل محبة نكاحه الخ لان ما عدا الخلع لا يتعلق به بالمال الذي يحرج لاجله واما الخلع فكان الاطلاق أولى اه (قوله وخلعه) أى ولو بأقل من مهر المثل ويسلم المال لوليه اه حل وقوله ويسلم المال لوليه أو له باذن وليه لما مر من محبة قبض دينه بالاذن ومحله ما لم يتعلق باعطائه كافي حج وعبارته وما طلق باعطائه كان أعطيتني كذا فانت طالق لا بدق الوقوع من أخذه له ولو بغير اذن وليه ولا تضمن الزوجة بتسليمه له لا يضطر ارضا اليه ولا يملك الا بالقبض اه ع ش على مر (قوله أو ماله واجبة) المراد بالمالية الواجبة الواجبة بأصل الشرع ليخرج المندور فانه لا يخرج بحال الجروان كان يستقر في ذمته لما بعد الحجر اه رشيدى (قوله من زكاة وغيرها) عبارته في شرح الروض وكالزكاة الكفارة ونحوها اه وكتب عليه شيخنا أى ان قلنا يكفر بالمال اما اذا قلنا يكفر بالصوم فبما عدا القتل فلا الخاق نعم يحمل على كفارة لزمته قبل الحجر عليه ثم حجر عليه وكانت مرتبة اه شوبرى وعبرة شرح مر ويكفر في غير القتل كالمسلمين بالصوم كالمعسر لئلا يضيع ماله بخلاف القتل فان الولي يعتق عنه فيه لان سببه حصل به قتل آدمي معصوم لحق الله تعالى بدليل ما حكاه في المطلب عن الجورى عن نص الشافعى من انه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظاهر ان المعتمد ما قرناه وشي عليه ابن المقرئ في روضه وقضية ذلك انه يكفر بالصوم في كفارة الجماع وهو كذلك خلافاً لمن ذهب الى تكفيره بالمال فيها ويترك بين القتل وغيره بأن فيما ذكره من القتل لا يضره باخراج ماله في كفارته مع

(ويصح اقراره) موجب (عقوبة) كدودودوان عفى عنه على مال لعدم تعلقه بالمال ولا انتفاء التهمة ولزوم المال في العقوبة لم يلحق باختيار غيره لا باقراره فية قطع في السرقة ولا يلزمه المال كالعبد وتعبيرى بالعقوبة أحسن من تعبيره بالحد والعصا (و) يصح (نفيه) نسباً لما ولدته حليته بلعان في الزوجة ويحلفه في الامة فتعبرى بذلك أحسن من تقييده باللعان ويصح استحقاقه النسب وينفق على الولد المستحق من بيت المال وسنعمل محبة نكاحه باذن وليه وطلاقه وتخلعه وظهاره وإيلانه من أبواب (و) تصح (عبادته بدنية) كانت (أو مالية واجبة لكن لا بدفع المال) من زكاة وغيرها (بلاذن) من وليه (ولا تعين) منه للمدفع اليه

عظم القتل وتشوق الشارع لحفظ النفوس انتهت وبعبارة ج قال جمع وبصوم في كفارة يمين أوظهار
لاقتل لأن سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحسب البلقيني أن كفارة الظهار كالقتل وأطال في الرد على من ألقها
بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف لا تقبل صريحه ويحال بالصوم وعمله بأنه
ممنوع من المال مع أن دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو أحرامه إذا قصد فعل القلب كصراحه أنه يكفر بالصوم
حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه في كفارة مرتبة لا ثم فيها ما كفارة مرتبة فيها ثم فالوجه أنه
يكفر فيها بالمال وجه - ذابجمع بين تناقض لاه تأخر من في ذلك وكذا بين ما أفهمه قول الشيخين وبصوم في
كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخبرة وما يصرح به المتن الآتي من أنه لا فرق بين الخيرة والمرتبة
وأما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فتعير متضغ المعنى إذا فرق بين كفارة الظهار والجماع
والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الخلق في النسك وسيأتي أن قتل الخطأ لمحق بغيره في وجوب الكفارة
فيه على خلاف القياس فكذا لمحق به في وجوب الاعتاق فيها هنا أيضا اه بحرفه (قوله لانه تصرف
مالي) لكن ينبغي أن يجب أن يكون ذلك أي دفع المال المذكور بحضرة الولي أو نائبه لاحتمال تلف المال
أو دعواه صرفه كذا اه شرح مر فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم أنه صرفه اعتديه وان أمم بعدم
الحضور لانه واجب للصحة والاضمن اه سم (قوله كصدقة التطوع) أي وكنته المال فلا يصح صرفه منه
في حال الحجر وان كان يلزمه اخراجه بعد زوال الحجر ونذره صحيح ان كان في الذمة وغير صحيح ان كان بعين من ماله
اه شرح مر ولنظر ما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج مع من يراقبه وبصرف
عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى ذلك الحجر منه اللهم الا ان يقال الحج الغالب في الاعمال البدنية فلم ينظر
الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف النذر فان المقصود منه المال لا غير اه عش عليه (قوله فلا
يصح منه) أي ما لم تكن حجا ولم تزد مؤنة السفر على الحضر أو زادت وكان له كسب في طريقه بقدر الزيادة كما
أشار الى هذا التقييد بفهم قوله أو تطوع الحج اه (قوله لنسك واجب) أي أصلي أو قضاء أو مندور قبل الحجر أو
بعده إذا سلم كتابه مسلك واجب الشرع وهو الأصح اه شرح مر (قوله وهو ان يصحب وليه بنفسه أو
نائبه الحج) وينبغي أن يستحق اجرة مثل خروجه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا أو احتاج
بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المراكب ونحوها اه عش على مر (قوله وهو
ان يصحب وليه الحج) ولا يذمه وليه خوفا من تفرطه فيه وبحسب بعضهم ان السفر إذا قصر ورأى الولي دفع
ذلك له جاز اه حل (قوله ما يكفيه في طريقه) مفعول يصحب أي ان يكون الولي صاحب المال يكفيه أي وإذا
كان صاحب المال يكفيه فيكون مصاحبا له (قوله فلوليه منعه) ظاهره انه يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه
عليه اه عش على مر وبعبارة حل قوله فلوليه منعه من الانعام أي يجب عليه ذلك ومنه يؤخذ صحة
أحرامه بدون إذن وليه وهو واضح لانه مستقل بخلاف الصبي انتهت (قوله ان لم يكن له في طريقه كسب قدر
الزيادة) أي ولم يكن هذا الكسب في الحضر والافله منعه أيضا اه مر والحاصل أنه إذا كان كسب
السفر يفي بزيادة مؤنة السفر لم يكن له منعه بشرط ان لا تتأني تلك الزيادة في الحضر والافله منعه لا لزوم
التقويت حينئذ اه سم (قوله والافلا منعه) فان قلت إذا قلنا لا يمنعه فساقر وله كسب يفي كيف يحصله مع
مأمرا نه لا يصح اجارته لنفسه مطلقا أو على تفصيل فيه قلت إذا لم يحضر لولي بمنعه يلزمه انه يسافر معه ليؤجره لذلك
الكسب أو لو كل من يؤجره ثم ينفق عليه منه ولو عجز في أثناء الطريق فهل نقية حينئذ في ماله أو على الولي
لاذنه والذي يجهه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعدم قصرا اه ج اه عش على مر
* (فصل فيمن يلي الصبي الحج) * أي وما يتبع ذلك من قوله فان ادعى بعد كماله الحج وحكم المجنون ومن بلغ سفيها
كالصبي في ترتيب الايام وفي جميع ما يأتي حتى في قوله فان ادعى بعد كماله الحج اه من شرح مر وانما قيد

لانه تصرف مالي اما
المالية المنسوبة كصدقة
التطوع فلا تصح منه
وتقييد المالية بالواجبة
مع قول بلاذن ولا تعيين
من ز يادني وتعبري بدفع
المال أعم من تعبيره بتفرقة
الزكاة (وإذا سافر لنسك
واجب) ولو نذر أحرم به
أو أبحر به (فقد مر) حكمه
في الحج وهو ان يصحب وليه
بنفسه أو نائبه ما يكفيه في
طريقه وتعبري بنسك أعم
من تعبيره بحج (أو) سافر
لنسك (تطوع وزادت مؤنة
سفره) لانعام نسكه أو
نائبه به (على نقية المعهودة)
حضرا (فلوليه منعه) من
الانعام أو الاتيان (ان لم
يكن له في طريقه كسب قدر
الزيادة) لاه مؤنة والا فلا يمنعه
(وهو) فيها إذا منعه وقصد
أحرم (كمصر) فيتحلل بصوم
وحاق لا بمال لانه ممنوع
منه كما مر في باب الاحصار ولو
أحرم بتطوع ثم حجر عليه
قبل انعامه فهو كالواجب
ذكره في الروضة وأصلها في
الحج
* (فصل فيمن يلي الصبي
مع بيان كيفية تصرفه في
ماله

(ولي مبي. أب فآؤه)
وان عسلا كولاية النكاح
ويكتفي بعد التهمة الظاهرة
لو فور شقة تهما ولا يشترط
اسلامهما الا أن يكون الولد
مسلمًا اذ الكافر يلى ولده
الكافر لكن ان ترفعوا
البنا لم نقرهم ولى نحن
أمرهم بخلاف ولاية النكاح
لان المقصود بولاية المال
الامانة وهي في المسلمين أقوى
والمقصود بولاية النكاح
الموالاتة وهي في الكافر أقوى
(فوصى) عن تأخر موته
منهما وسيأتي في الوصية ان
شرط الوصى العدالة الباطنة
(ففاض) بنفسه أو أمينه
نحبر السلطان ولى من لا ولى
له رواه الترمذى وحسنه
والحاكم وصححه والمراد
قاضى بلد الصبي فان كان
يباد وماله با آخر فولى ماله
قاضى بلد المال بالنظر
لتصرفه فيه بالحفظ والتعهد
وفعل ما فيه المصلحة اذا
أشرف على الهلاك كبيعته
واجارته أما بالنظر لاستئمانه
فالولاية عليه لقاضى بلد
الصبي كما أوضحته قبيل كتاب
القسمتين شرح الروض
ووقع لا سنوى عزوما
بخالف ذلك الى الروضة
وأصلها فاحذره وخرج من
ذكر غيرهم كلاما لا يارب
بلاوصا بقتلا ولايته

المتن بالصبي لاحالته فيما ولى ذلك عليه حيث قال أوجن فولى له واية في صغر كمن بلغ غير رشيد فلم يحتج هنا بالبيان
ولى الصبي ويعلم منه ولى ذينك بضميمة الحوالة اذ لو ذكرهما هنا لكان تكرار او الصبي يشمل الذكر والانثى
كما مر اه رشيدى وفي المختار يقال ولى له يابيه بالكسر فيه ما وهو شاذ وكل من ولى امرأ أحد فهو ولى له
اه (قوله ولى صبي الخ) قضية تعبيره بالصبي انه لا ولاية له المذكورين على الاجنسة بالنسبة له وصريحه في
الفرائض لكنه بالنسبة الى الحاكم فقط اه شرح مر (قوله ويكتفي بعد التهمة الظاهرة) فان فسخنا نزاع
الحاكم المال منهما كما ذكرنا في باب الوصية وينعزلان بالفسق في أحد الوجهين وقياس قول من قال في
ولاية الاجبار في النكاح ان شرطهما عدم العداوة ان يمار ذلك في ولاية المال قال الزركشى وهو ظاهر اه
شرح مر (قوله اذ الكافر يلى ولده الكافر) أى حيث كان عدلا في دينه وقوله لم نقرهم المعتمد ان نقرهم
وكتب أيضا هـ ذوا المعتمد بقاء الولاية اذ ترفعوا البنا اه حل (قوله وهي في المسلمين) أى ولو لأجنب من
المولى عليه أقوى أى منها فى الـ كفار ولو أقارب للمولى عليه وقوله وهي في الكافر أى القريب
للمولى عليه أقوى منها فى المسلم الاجنبى من المولى عليه نامل والمعتمد انه لا فرق بين ولاية المال والنكاح
اه عـ ش (قوله عن تأخر موته منهما) أى ان كان الجد بصفة الولاية والا فوصى الاب وان تقدم موتا ولو
أوصى الاب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الاب فالمتجه الصحة اه شورى (قوله وسيأتي في الوصية)
أى في غير هذا الكتاب فلا اشكال وفيه شئ والاولى في الجواب ان يقال ذكره هذا على نية ان يذكر العدالة
الباطنة ثم ثم عن له المثنى على خلافه بحسب ما ظهر له في الموضوعين وقوله العدالة الباطنة هذا هو المعتمد خلافا
لما فى كتاب الوصية حيث قال وعدالة ولو ظاهرة فاحالته عليه غير صحيحة والجواب عنه ما بالهامش قبل اه
عـ ش (قوله نقاض) أى عدل أمين واذا لم يوجد نقاض كذلك فالولاية للمسلمين أى لأصلحائهم ويكون الغاسق
كالعدم على المتجه وأتى ابن عبد السلام فبين عنده يتم أجنبي له مال ولو سلمه لهما كم خان فيه بانه يجوز له التصرف
في ماله للضرورة أى ان كان عدلا أمينا كما هو ظاهر ويؤخذ من علمته انه لو ولى عبدل أمين وخبر برفع الامر
اليه وجبته لا ينقض تصرفه في زمن الخائن على الاوجه اه جـ اه شورى ويصدق في تصرفه زمن الجائر
حيث يصدق الولي والقيم بان ادعى قدرا لا نقا في الانفاق اه عـ ش على مر (قوله قاضى بلد الصبي) ظاهرة
سواء نوطنه أم لا لكن عبارة جـ والعبرة بقاضى بلد المولى أى وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو
ظاهر في التصرف والاستعمال اه عـ ش (قوله قبل كتاب القسمة) عبارة الروض وشرحه قبل كتاب
القسمة ولو كان لينهم مال غائب عن محل ولاية قاضى بلد له تولى قاضى بلد المال حفظه وتعهده لان الولاية عليه
ترتبط بماله ولا ينصرف فيه للتجارة والاستملاء ولا ينصب قيمه لهما بل ذلك لقاضى بلد اليتيم لانه ولى له في النكاح
فكذا في المال وهذا نقله الاصل عن الغزالي وأقره وجرمه الخوارزمي والبعقوي وغيرهما ورجحه ابن الرفعة
 وغيره قال الاذرى وعليه فلقاضى بلد العدل الامين ان يطلب من قاضى بلد ماله احضاره اليه عند أمن الطريق
وظهور المصلحة له فيه ليتجره فيه ثم أو يشترى له به عقارا ويحب على قاضى بلد المال اسعافه بذلك وكاليتيم
المجنون والمجور عليه بسفه اه بحر وفه ويؤخذ من قوله ولا ينصب قيمه لهما الخ انه لو كان موقوف بولاية
قاضى وموقوف عليه باخرى ان ولاية النظارة لقاضى بلد الموقوف عليه لا الموقوف وقد توقف فيه شيخنا الزياى
فليجرر اه شورى (قوله فاحذر) قال الاذرى وعلى الاول فلقاضى بلد العدل الامين ان يطلب من قاضى
بلد ماله احضاره اليه عند أمن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتجره فيه أو يشترى له عقارا ويحب على قاضى
بلد المال اسعافه بذلك وقضية كلامهم انه لا ولاية للمذكورين على مال الاجنسة وهو ما صرح به الشيخان في
الفرائض في القاضى ومثله غيره ممن ذكره قال الجرجاني واذا لم يوجد أحد من الاولياء المذكورين فعلى المسلمين
النظر في مال مجبورهم وتولى حفظه ويؤخذ من حديثنا ما مر انه لو لم يوجد الا قاض فاسق تكون الولاية

للمسلمين وهو متجسس ومن ثم قال صاحب التيجيز يجب عليهم النظر في ماله وأقربى ابن الصلاح فحين عنده يتيم
أجنبي له مال ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة أي ان كان عدلا أميناً كما هو ظاهر
ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل أمين وجب عليه رفع الامر اليه وجبت له ان ينقض تصرفه في زمن الخائن على
الأوجه اهـ جـ اهـ نعم (قوله لكن للعصبة الانفاق الخ) أي عند فقد الولي الخاص أو غيبته فيها
بظاهر وبالقييد بقصد الخاص يعلم الفرق بين هذا وامر ان الولاية عند فقد الولي للصالحاء المسلمين لان ذلك في
قصد مطلق اهـ زى فلو حضر الولي وأنكر انهم انفقوا عليه ما أخذوه من ماله أو أنه كره ان فعلهم كان
بالصلحة فالظاهر تصديق الولي فعلهم البينة فيما ادعوه اهـ عـ شـ على مر (قوله ومثله المجنون ومن بلغ
سفيهاً) أي في ان للعصبة الانفاق من مال كل من مافي تأديبه وتعليمه وان لم يكن لهم ولاية لهالة المذكورة اهـ
عـ شـ على مر (قوله ويتصرف بالصلحة الخ) ويجب على الولي حفظ مال المولى عليه من أسباب التلف
واستثماره قدر ما يحتاج اليه في مؤنة من نفقة وغيرها ان أمكن ولا تلزمه المبالغة والولي بذل بعض مال اليتيم
وجو بالتخليص الباقي عند الخوف عليه من استيلاء ظالم كإستئناس لذلك بخرق الخضر السفينة ولو كان
للصبي كسب لا تقا حبره الولي على الاكتساب يرتفع به في ذلك ويندب شراء العتارة وحمله عند الامن عليه من
حور سلطان أو غيره أو خراب للمقار ولم يجده به ثقل خراج وله السفر بمال المولى عليه لغرضه أو جنون في زمن
أمن محبة ثقة وان لم تدع له ضرورة من تعونب اذ المصلحة قد تقتضي ذلك لافي تعونب وان غلبت السلامة لانه
مظنة عدمها أما الصبي فيجوز اركابه البحر عند غلبته خلافاً لاسنوي ويغارق ماله بانه انما حرم ذلك في المال
لمنافاته غرض ولايته عليه وحفظه وتنميته بخلافه وكما يجوز اركاب نفسه والصواب كما قال الاذري عدم
تحریم اركاب البهائم والارقاء والحامل عند غلبة السلامة اهـ شرح مر وقوله ولو كان للصبي كسب الخ
ومحل الاجبار حيث احتج اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفع به ويؤيده ما مر من ان ولي السفينة يجبره على
الكسب حيث احتج اليه وقضيه انه لا يجبره ان كان غنياً ولا على ما زاد على قدر نفقته وفي جـ انهم
صبروا بان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنياً اهـ عـ شـ عليه (قوله ويتصرف بالصلحة الخ)
ولا يستحق الولي في مال مجبوره نفقة ولا أجرة ذان كان فقيراً واشتغل بسببه عن الاكتساب أخذ أقل الامر من
من الاجرة والنفقة بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف لانه
تصرف في مال من لا تمكن مراجعته بخارزه الاخذ بغير اذنه كعامل الصدقات وكالا كل غيره من بقية
المؤمن وانما خص بالذكر لانه أهم وجوه الانتفاعات ومحل ذلك في غير الحاكم اما هو فليس له ذلك لعدم
اختصاص ولايته بالمحجور عليه بخلاف غيره حتى أمينه كما صرح به الحاملي وله الاستقلال بالاخذ من غير
مراجعة الحاكم ومعلوم انه اذا نقص أجره الاب أو الجد أو الام اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء يتمونها
من مال محجورهم لانها اذا وجبت بلا عمل فله أن يرضى بالمأخوذ لانه بدل عمله اهـ شرح مر وكتب عـ شـ
عليه قوله أخذ أقل الامر من الضمير فيه للولي وخرج به غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئاً على عمله فليس
له الاخذ لما أتى ان الولي انما جاز له الاخذ لانه أي أخذه تصرف في مال من لا تمكن معاقبته وهو يفهم عدم
يجوز أخذ الوكيل لا مكان مراجعة موكله في تقدير شيء أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع
ما يقع كثيراً من اختيار شخص صادق لشراء متاع فيشتريه بأقل من قيمته ملذته ومعرفة ويأخذ لنفسه تمام
القيمة مع الاذلة بانه هو الذي وفره ملذته وانه قوت على نفسه أيضاً من ماله لا كسب فيجب عليه رد
ما بقى لمالكه لاذكر من امكان مراجعة الخ فتنبه فانه يقع كثيراً (قائده) للولي خلط ماله بمال الصبي
ومواكاته للارفاق حيث كان للصبي فيه حظاً ويظهر ببطء بان تكون كنفته مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد
وله الضيافة والاطعام منه حيث فضل للولي عليه قدر حقه وكذا خلطاً طعمه أيتام ان كانت مصلحة لكل منهم

لكن للعصبة الانفاق من
مال الصبي في تأديبه وتعليمه
وان لم يكن لهم عليه ولاية
لانه قليل فسو محبه فانه في
المجموع في احرام الولي عن
الصبي ومثله المجنون ومن
بالغ سفيهاً (ويتصرف)
له الولي (بالمصلحة) حتماً
لقوله تعالى ولا تقربوا
مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
فيشتري له العتار وهو أولى
من التجارة اذا حصل من
ربعه الكفاية

فيه ويسن للمساقرين خلط أزوادهم وان تفاوت أكلامهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه شرح مر
وانما سن ذلك لما جرت به العادة من الاستئناس باجتماعهم على الاكل والوحشة بانفرادهم وللبركة الحاصلة
عند الاجتماع اه ولعل المراد بسن الخلط عند الاكل مثلاً بان يضع كل منهم شيئاً من زاده المختص به كما
هو المتبادر من لفظ الخلط فلا ينافي ما ذكره في الحج من طلب عدم المشاركة فتأمل اه رشدي (قوله ولو
كان تصرفه نسبية) * (فرع) * يجوز ان يدفعه قراضاً ولا ياذن في النسبية وحكم مال الوقف حكم مال الطفل
اه برماوى * (فرع) * يمنع عتق مال المحجور ولو بعوض والمراد بامتناع عتق عبده بعوض ان يكون العوض
من العبد اما اذا كان من غيره فيجوز حيث جاز البيع لانه بيع اه مر * (فرع) * المعتمد ان تكفير الولي
بالعتق جائز في كفارة القتل دون غيره ولو كفارة مرتبة لغلط جنابة القتل والتكفير بالعتق قد يكون رادعاً
لانه اذا علم ان رقية يعتق عن كفارته ارتدع خوفاً من فواته ففيه مصلحة فأورد عليه المجنون وبجوابه قد يكون
له نوع تمييز يردعه وأما التكفير بالمال غير العتق فهو جائز في الكفارة المرتبة ممنوع في الخيرة وهذا هو المعتمد اه
مر اه سم (قوله وأخذ شفعة) معطوف على عرض أى ولو بأخذ شفعة فالتقييد بقوله بمصلحة معتبر في
كل الامور الثلاثة أى النسبية والعرض والاخذ بالشفعة فقول الشارح في ترك الاخذ الخ تبرع على
مفهوم القيد المذكور بالنسبة للثالث أى الاخذ بالشفعة فكانه قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه سواء كان
في الترك مصلحة أولاً وانما نبه على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه لا يفيد ما كلام الاصل
أى لانه قد يقول ويأخذ بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة اه فقيدها كلاً من الترك والاخذ بالمصلحة فلا
تفيد حكم ما لو انتفت عنها وأما كلام شيخ الاسلام فيفيده لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فيفيد انها
متى انتفت في الاخذ تركه سواء انتفت في الترك أو لا تأمل (قوله وأخذ شفعة) ولو كانت الشفعة للولي باع
شفعة للمعجور وهو شرك فيه فليس له الاخذ بها الا لا تؤمن مساحتها في البيع لرجم المبيع اليه بالثمن الذي
باع به اما اذا اشترى له شفعا وشريكه فيه فله الاخذ بالشفعة وظاهر ان الكلام في غير الاب والجسد اما اذا
فلهما الاخذ مطلقاً اه شرح مر (قوله وهذه لا يفيد ما كلام الاصل) في شرح شيخنا ان كلام الاصل
يقضيها وفيه نظر والوجه ما هنا اه شورى (قوله ويشهد حتم الخ) لو ترك الاشهاد بطل البيع على المعتمد
قال في التصحيح ويشترط لبيع ماله نسبية كونه من مؤسرة وقصر الاجل عرفاً وزيادة لاثقة به وكون الرهن
واقياً به فان تعدد شرط من هذه الشروط بطل البيع اه أى الا اذا ترك الارتهان خوفاً على الرهن من الضياع
فانه يصح له بذراذ بعض الحكم يرى سقوط قدره من الدين اذا تلف وقد صرح به الروض في الرهن وبينه في
الحاشية اه شورى (قوله ان رآه مصلحة) ضعيف والمعتمد انه يرتفع مطلقاً بخلاف ضياع المال اه مر في
أول باب الرهن اه ع ش (قوله بما يشته في شرح الروض) وهو ان المطالبة بمكة في الغرض متى شاء بخلاف
النسبية وهو فرق حسن اه سم وعبارة شرح الروض قال الزركشي وقد يفرق بينهما بانه ممكن ثم من المطالبة
متى شاء بخلافه هنا وقد يصرع من عليه الثمن في ضياع ماله ولا يتمكن من مطالبة فاحتج الى التوثيق بالرهن أى
مطالمة انتهت (قوله مالو باع مال ولعن نفسه نسبية) ولا بد ان يكون ملياً وأما الاشهاد فواجب خوفاً وموتة بخلاف
اه حل (قوله وبين عقاره الخ) في شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عقاره بلا عمارة حتى خرب أتم وهبل
يضمن كما في ترك علف الدابة أم لا كما في ترك التلحج وجهان جاريان فيما لو ترك سقى الشجر حتى هلك قال وأوجههما
عدم الضمان بخلاف الحيوان نظر الى الروح اه ونارعه مر وقال بل الا وجه الضمان كقول ترك الوديع
سقى الشجر الوديع حتى تلف خلافاً للشارح هناك بجامع ان الولي يلزمه الحفظ ودفع المتلفات كالوديع وفرق
بينه وبين ترك التأبير بانه انما يفوت به صفقة بخلاف ترك العمارة ووديع راحة المسئلة ثم رجع وقال المعتمد
الضمان خلافاً لما في شرح الروض * (فرع) * لو ترك الولي استئجاره من المحجور حتى أدى الى ضياعه باعبار

(ولو) مكان تصرفه
(نسبية) أى بأجل
بحسب العرف (وبعوض)
في مصالحه أن يكون فيه
ربح وان يكون معاملة الولي
تقوم من مصالح النسبية أن
يكون زيادة أو خوف عليه
من غيب ونهب وأن يكون
المعامل ملياً ثقة (وأخذ
شفعة) في ترك الاخذ عند عدم
المصلحة فيه وان عدمت في
الترك أيضاً وهذه لا يفيد ما
كلام الاصل ويشهد حتماً
(في بيعه نسبية ويرتفع)
كذلك بالثمن رهناً واقياً
وقال ابن الرقعة يرتفع ان رآه
مصلحة كما في اقراض ماله وفرق
غيره بينهما بما بينته في شرح
الروض ويستثنى من وجوب
الارتهان مالو باع مال ولده
من نفسه نسبية (ويبنى
عقاره)

المدين أو غيره لم يضمن وان أثم وكذا الوزك التمية لماله حتى فان أرباح تحصل لو نغاه لاضمان وان أثم فليتنامل
 اه سم (قوله ويتنى عقاره الخ) ولوترك عمارة عقاره أو إيجاره حتى خرب مع القدرة أثم وضمن في أوجه الوجهين
 ويفارق مسئلة التلغيم بأن الترك فيها يغوت المنفعة والترك فيها يغوت الاجودية اه شرح مر وكتب عليه
 ع ش قوله حتى خرب قضية انه لم يغرب لا لئلا يتركه الاجرة التي قوتها يعدم الايجار والظاهر انه ليس بقيد كما يؤخذ
 من كلام سم فيضمن وان لم يغرب ومثل ذلك الناظر على الوقف (قوله هو أعم) لشمله البساتين والطواحين
 اه ع ش (قوله بطين وآجر) الوجه جواز اتباع عادة البلدة عند المصلحة اه مر اه سم وفي جج انه
 الوجه مدركو يمكن حمل ما في شرح مر على ما ذالم تقتض المصلحة الجري على عادة البلدة فلا يتأني ما قاله سم
 عنه اه ع ش (قوله بطين وآجر) أي لان الطين قليل المونة ويتفقع به بعد النقص والآجر يبق اه شرح
 مر وأول من صنع الآجر هلمان عند بناء الصرح لفرعون اه قل على الجلال (قوله بشرط ابن الصباغ
 الخ) اعترض بانه يلزمه منع البناء لان ذلك نادر جدا فالتمس انه ليس بشرط اه زى (قوله ان يساوى ما صرف
 عليه) قال مر والمعتمدان ذلك لا يشترط حيث لم يتيسر وكانت المصلحة في البناء وأيد بما ذكر في العباب
 في قوله (فرع) للاب والجد صوغ الذهب والفضة لوليه وان نصت قيمته أو تلف جزء منه وان يصعها للثياب
 وية طعاما ترغيبا في نكاحها ويحب ان كل ولي كذلك اه سم (قوله ولا يبيعه) أي عقاره أي الذي للفتنة
 لا غيره كما يؤخذ من صنيعه اه وأقنى القفال بجواز بيع ضيعه يتيم خربت وخراجها يستأصل ماله ولو بدرهم
 لان المصلحة فيه اه شرح مر ومثله ما عتبه بالولي في مصرنا من ان ما خرب من الاوقاف لا يبيع رفقوز
 اجارة أرضه ان يعمرها باجرة وان قامت الاجرة التي يأخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستأجر زيادة
 عليها ثم بعد ذلك على الناظر مرفه في مصارفه الموقوف عليها اه ع ش عليه (قوله أو غبطة ظاهرة)
 * (تنبيه) * المصلحة أعم من الغبطة اذا الغبطة يبيع بزيادة على القيمة لا يرفع والمصلحة لا تستلزم ذلك اصدقها
 بنحو شراء ما يتوقع فيه الزيج ويبيع ما يتوقع فيه الخسران وسيأتي ذلك في كلام الشارح في باب الشركة اه
 شوبرى (قوله وهو يحدد مثله) ينبغي كمال بعضهم ان يكون المراد امكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود
 اه سم (قوله ما دام مال التجارة) كعبده ودابته وعقاره وامال التجارة فيباع للمصلحة اه حل (قوله
 ويرك ماله) وكذا بدنه قال شيخنا مر وجوب ان يورثه ما و قال شيخنا جواز اذا لم يمتددا وجوبها بان كانا
 حتميين وفيه نظر اذا لازكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحصل كلام شيخنا مر المذكور على ما اذا كانا
 شافعيين فان كان أحدهما شافعيًا جاز للولي الاخراج وعليه يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال
 شيخنا والاولى للولي مطلقا رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او له محسنى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم
 يخرجها أخبر به بعد كماله اه قل على الجلال (قوله ويؤونه بمعروف) أي مما يليق به في يساره واعساره
 فان قصر أثم أو أسرف ضمن وأثم ويخرج عنه ارض الجنانية وان لم يطالب منه ذلك ولا ينائبه ما مر في الفلاس من
 ان من عليه الدين الحال لا يجب وفاؤه الا بعد الطلب مع ان الارش دين لان ذلك ثبت بالاجتهاد فتوقف وجوب
 أدائه على طلبه بخلاف ما هنا وينفق على قريبه بعد الطلب منه كذا كره لسقوطها بعض الزمان نعم لو كان المنفق
 عليه مجنوناً أو طفلاً أو منابج من الارسال والاولى له خاص لا يحجج الى طلب كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله
 بمعروف) أي على ما يليق بحال الولد أي وان خالف حاله أبيه حرقه ومليسا اه شوبرى * (فرع) * قال جج
 وللأب والجد استخدام مجبوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه الذي لا يفتن جرمان له ضربه
 عليه واعارته لذلك وتلدمة من يتعلم منه ما ينفعه دنيا أو دينا وان قيل باجرة كما يعلم مما يأتي أول العارية وبحث
 ان علم رضا الولي كاذبة وان للولي ايجاره بنفسته وهو محتمل ان علم ان له فيما مصلحة لكون نفقته أكثر من أجره
 عادة وانفى المصنف بانه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه رشيداً لانه ليس من أهل التبرع بمناقمة المقابلة

هو أعم من تعبيره بدوره
 (بطين وآجر) أي
 طوب محسرق لا يجيب بدل
 الطين لكثرة مؤنته ولا يلين
 بدل الآجر لانه يثاقه وبشرط
 ابن الصباغ في بناء العباغ
 أن يساوى ما صرف عليه
 (ولا يبيعه) أي عقاره اذ
 لاحظه فيه ومثله آنية
 الفتنة كما في الكفاية عن
 البندقي (الالحاجة)
 كنفقة وكسوة بان تف غلته
 بهما (أو غبطة ظاهرة)
 بان يرغب فيه بأكثر من ثمن
 مثله وهو يحتمل به بعض
 ذلك الثمن أو غير امنه بكاله
 قال ابن الرفعة وما عدا العقار
 وآنية الفتنة أي ما عدا مال
 التجارة لا يباع أيضا الحاجة
 أو غبطة لكن يجوز الحاجة
 يسيرة وبيع قليل لا تنق
 بخلافهما (ويرك ماله
 ويؤونه بمعروف) حتمائهما
 وتعبيرى بالمؤنة أعم من
 تعبيره بالانفاق

بالموضع ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد إلا أن كره ويجري هذا في غير الجرد كالكلام اه وقضية قوله كالكلام أنه لا يأتي
مثل ذلك في الأب وأبيه وقد يقتضى قوله قبل والأب والجرد الخ خلافاً فيما يقابل بأجرة ثم رأيت في نسخة من ج
في غير الجرد كالكلام وهي ظاهرة وقوله والأب والجرد استخدام مجرور الخ ينبغي أن يحصل ذلك ما لم يرد تدريبه على
الأمور ليعتادها بعد البلوغ أخذ من قوله ونقدمة الخ ثم قضية قوله بما لا يقابل بأجرة أنه لو استخدمه فيما يقابل
بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكانه بولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت
ذمته لأن يحصل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه وهذا هو جواب الأجرة له صار له مال أما
الأخوة إذا وقع منهم استخدام بعضهم وجبت الأجرة عليهم للصغار منهم إذا استخدموهم ولا يستعاضونهم بالانفاق
عليهم لأنهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلفوا في الاستخدام وعدمه صدق منكره لأن الأصل عدمه وطريق
من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويستأجر أخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف
الأجرة عليهم فيه برأ ذلك ومثل ذلك في عدم براءة الأخ مثلاً لو كان لأخوته جامكية: الأولى أخذ ما يتحصل منها
وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم الخ ما تقدم اه ع ش على مر (قوله فان
ادعى بعد كماله بيعاً الخ) محل هذا في غير أموال التجارة أما فيها فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولها مع العسر والشهاد
عليها ما فيها اه شرح مر (قوله حاف) قال ج وببحث الزركشي قبول قول الوصي والأمين في أموال
التجارة وأنهم ما نصروا بالمصلحة مع العسر والشهاد عليهم ما وكلامهم بأباه اه ومال مر في التفصيل بين ما عسر الشهاد
عليه كأن جالساً في حانوت لبيعها شيئاً فقبيل قولها من غير اشهاد لعسره وبين أن لا يفسر كالأول أو يبيع
مقدار كثير جلة بثمن فلا بد من الشهاد * (فرع) * وافق مر بحشائه على أنه لا بد في الشراء للطفل مطلقاً من
كون البائع ثقة كما صرحوا به في العقار والبيع بالعرض قال وانما ذكره في العقار والشراء بالعرض دون
غيرهما لأنهم ما أخرج إلى ذلك لكثرة التحيل من بائعهما على فساد البيع وينبغي تقييده بغير الأشياء المحقرة
كشراء حزمة بقل أو رغيف وقفاً لما بحثه مر أيضاً اه سم (قوله أو على أب وأبيه) مثل الأب الأم
الوصية وكذا أموالها الأوصياء اه حل (قوله ودعواه على المشتري من الولي) وكذا على المشتري من المشتري
وهكذا من كل من وضع يده اه حل (قوله أما القاضي فيقبل قوله الخ) عبارة شرح مر والدعوى على
القاضي ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والأمين كما اقتضاه كلام التبيين واختاره الشيخ تاج الدين القزاري
وهو المعتمد خلافاً للسبكي انتهى (قوله لأنه عند تصرفه نائب الشرع) ويتعين فرضه في أمين مشهور العفة وحسن
السيرة والمعتمد أنه كالوصي فلا يقبل قوله مطلقاً أي لا قبل العزل ولا بعده اه زى وعبارة حل المعتمدان
القاضي كالوصي فيقبل قول الصبي بيمينه انتهى

* (باب الصلح) *

لوعبر بكتاب كان أَوْضَحَ لانه لا يندرج تحت ما قبله وهو يذكروني فيقال الصلح جائز بآثورة وهو رخصة على
المعتمد لأن الرخصة هي الحكم المتغير إلى السهل لعدم قيام السبب للحكم الأصلي ولا يشترط تسميتها رخصة
التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كاف في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن
جمع الجوامع وشرحه ونقل في الدرر عن العباب الجزم بما قلناه فراجع اه ع ش على مر وهل هو
أصل بنفسه مندوب إليه أم فزع عن البيع ونحوه وجهان يبنى عليه ما مالو صالح من الشيء على بعضه فيصح على
الأول دون الثاني اه سم (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) أي وما يذكر معه أي التزامهم من قوله
والجدارين مال كين الخ اه ع ش على مر (قوله وهو لقطع النزاع الخ) هذا على خلاف القاعدة وهي
أن المعنى الشرعي أخص من اللغوي أي فزعمه فيه وذلك لأن العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فرداً من
افراد قطع النزاع فهو مما يتباينان بحسب المفهوم وإن اتحد بحسب التحقيق والوجود أي فالكتاب الذي يثبت

(فإن ادعى بعد كماله)
يبلوغ ورشد فهو أولى
من قوله بعد بلوغه
(بيعاً) أو أخذاً بشفعة (بلا
مصلحة على وصي أو أمين)
للقاضي (حلف) أي المدعي
(أو ادعى ذلك على أب وأبيه
حلفاً) فالمتبر قولها لأنهما
غير متممين بخلاف الوصي
والأمين ودعواه على المشتري
من الولي كهي على الولي
أما القاضي فيقبل قوله بلا
تحليف ولو بعد عزله كما
اعتمد السبكي آخره لأنه
عند تصرفه نائب الشرع
* (باب الصلح) *
والتزام على الحقوق المشتركة
وهو لغة قطع النزاع وشرعا
يقتد يحصل به ذلك وهو
أنواع

(قوله شرط بلغة) الباء بمعنى مع أى شرط مع لفظة سبق خصوصاً فلغة شرط ثان والأولى أن يكون قوله بلغة
حالاً أى شرطه حال كونه جارياً واقعاً بلغة سبق خصوصاً فبفتح ج ما لوجرى بغير لفظة فلا يشترط فيه سبق
الخصوصية كأن أبرأ من الدين أو بعضه أو وهب له العيين كذلك اهـ (قوله سبق خصوصاً) المراد بها هنا
الدعوى وفى سم مانصه قوله سبق خصوصاً لعل هذا إذا كان بين المتداعيين بخلاف المدعى وأجني فانظر
ما يأتى اهـ نظرنّا فوجدنا الشارح نص فيما سيأتى على أن الصلح مع الاجنبي كالصلح مع المدعى عليه بحيث
قال بعد قول المتن وإن صالح عنها نفسه صح لأنه صلح ترتب على دعوى وجواب تأمل (قوله سبق خصوصاً) أى
سواء كانت عند الحاكم أم لا اهـ شرح مر وهذا راجع إلى ما يشعر بأنه لا بد لجهة الصلح من وقوع الخصومة عند غير
المختصمين فلا تكفى المناكرة فيما بينهما ولعله غير مراد بل متى سبق بينهما تنازع ثم جرى الصلح بلغة صح لأنه
صدق عليه أنه بعد خصومة ويمكن شمول قوله أم لا لذلك أى بان لم يكن عند أحد اهـ عش عليه (قوله
سبق خصوصاً) ولو في غيبة الحاكم أى ولو مع غير المصالح كما أتى في آخر الباب اهـ عش أى في قول المتن
ويجوز بين مدعى وأجني (قوله لا قال من غير سبغها) أى قال المدعى عليه للمدعى صالحنى عن ديارك نكذ الخ
خرج به ما لو قال لغيره بلا خصوصاً أى ثنى من دينك الذى على بان قاله استجيبا بالطلب البراءة فأبرأه فانه يجوز
اهـ غيب اهـ سم اهـ عش على مر (قوله ويجوز بين متداعيين) هذا بحث أول وقوله فان كان

صلح بين المسلمين والمشركين
 وصلح بين الامام والبلغاة
 وصلح بين الزوجين عند
 الشقاق وصلح في المعاملة
 والدين وهو المراد والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 والصلح خيرا وخبر الصلح جائز
 بين المسلمين الا صلحا احله
 حراما او حرم حلالا رواه ابن
 حبان وصححه والكنز
 كالمسلمين وانما خصهم
 بالذكر لا لتمييزهم الى
 الاحكام غالباً ولفظه يتعدى
 للمعزول بمن وعن وللمأخوذ
 بعلى والباء (شرطه) أى
 الصلح (بلفظه سبق خصومة)
 لان لفظه يقتضيه فلو قال
 من غير سبقها صالحتى عن
 دارك بكذا لم يصح نعم هو كناية
 فى البيع كما قاله الشيخان
 (وهو) أى الصلح قسمان
 أحدهما (يجزى بين
 متداعين فان كان على
 اقرار)

على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم رجع لهذه الاربعة على سبيل الاف والتشريح المشوش فتقابل الرابع بقوله أو على بعضها وتقابل الثالث بقوله أو من دين على غيره الخ وتقابل الثاني بقوله أو كان على غير اقرار لنا وتقابل الاول بقوله ويجرى بين مدعى وأجنبي قلته دره في هذا الصنيع (قوله وفي معناه الحجة) عبر بها دون البيئة ليتمثل الشاهد واليمين فانه ما حجة لا بيئة ومن الحجة علم القاضي اه ع ش على مر ومنها ايضا البين المردودة اه شوبري (قوله وجرى من عين مدعاة على غيرها) أي تركت فيه العين وأخذ غيرها والمراد بالعين المتروكة ما يشمل منفعتها ولو ادعى عليه عينها مع منفعتها وصالحه عن ترك منفعتها للمدعى عليه بشئ آخر مع كسبائتي في صورة الاجارة اه حل بالمعنى أي الصورة الاولى من صورتها وعبارة الشوبري المراد بالعين ما قابل الدين فيشمل المنفعة ويدل له قوله أو اجارة لها غيرها انتهت وقال شيخنا فالعين متروكة على القاعدة والغیر مأخوذ الا في صورة العارية فبالعكس على خلاف القاعدة اذ العين فيها مأخوذة للمدعى ومنفعتها متروكة للمدعى عليه تأمل (قوله على غيرها) ذكر الشارح للغير ثمان صور لان قوله عينا صورة وقوله أو ديناً فيه صوران أي ديناً ثابتاً قبل أو منشأ وقوله أو منفعة فيه صورتان ذكرهما الشارح بقوله أو اجارة لها غيرها الخ وقوله أو اتفعا فيه صورتان العارية والجمالة وقوله أو طلاقاً صورة وأشار الى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله أو غيرها تأمل (قوله أو ثوب موصوف بصفات السلم) أي وجرى بلفظ البيع كأن قال صاحبك من الدار التي ادعيا عليك على ثوب في ذمتك صفته كذا وكذا ولم يذكر لفظ البيع وإنما احتج لهذا لغيرها هنا ما سياتي من صورة السلم الفارق ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو البيع كما تقدم تصويره وان ذكر فهو السلم كما سياتي كأن يقول صاحبك من الدار على ثوب في ذمتك صفته كذا وكذا سلم تأمل اه (قوله فهو بيع) راجع لصور الثلاث من قوله كان ادعى عليه دار الخ وعبارة شرح مر وقد علم مما قررناه انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء وادعى ذلك ان يكون خلعاً كصاحبك من كذا على ان تطلقني طلاقاً ومعاوضة عن دم العمد كصاحبك من كذا على ما تسخذه على من قصاص وجهه كصاحبك من كذا على رد عبدي وفداء كقوله لحر بي صاحبك من كذا على اطلاق هذا الاسير وفسخاً كأن صاحبك من المسلم فيه على رأس المال وتر كها المصنف كمكثير لاخذها من الانقسام التي ذكرها فاندفع قول الاسنوي أهلها الاصحاب وهي واردة جزماً انتهت (قوله أو اجارة لها غيرها منه) كأن قال المدعى صاحبك من سكني داري أي المدعى بد ينسار وقوله أو لغيرها كأن قال المدعى صاحبك من الدار أي المدعى على ان يتخذني عبداً شهرافيقول قبلت ويصدق عليه انه أجر عبده للمدعى بالدار المدعى وقوله لغيره أي غريم المدعى وهو المدعى عليه والمصالح هو المدعى (قوله كجمالة وعارة) هما مثالان للاتفاع فيما سبق اه وعبارة الشوبري قوله كجمالة أي كقوله لصاحبك عنها على ان ترد عبدي وقوله وعارة صورته ان يدعى عليه داراً فيقر له بها ثم يصالحه عنها بسكاهة سنة مثلاً كذا في الروض وغيره وظاهره ان الساكن هو المدعى عليه فالمصالحه بسكني المدعى عليه ايها فهو المستعير والمعير المدعى لانه المالك فليس المراد سكني المدعى فيكون هو المستعير والمدعى عليه هو المعير اذ يلزم استعارة المالك ملكه ممن لا يستحق المنفعة وحيث ان الباء في قولهم بسكاهة اخله على المتروكة كما ان في قولهم عنها اخله على المأخوذ عكس القاعدة لان أكثرية لا كيسة فتأمل اه ويمكن التمثيل للعارية بتمثال جار على القاعدة كأن قال المدعى لغيره صاحبك بالدار من سكاهة سنة أي فيأخذ الدار ويترك منفعتها للمدعى عليه وقوله أو سلم كأن قال المدعى لغيره صاحبك من الدار على أردب بر في ذمتك صفته كذا وكذا سلم اه شيخنا (قوله وسلم) أي صورة بان يجعل المدعى به رأس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جوازه باقظ الصلح فقوله في حده بلفظ السلم يراد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه لفظه وحكم كانهما يجوز باقظ الصلح فتأمل اه شوبري وعبارة ع ش على مر قوله فهو سلم أي ان جرى بلفظ السلم والافه وبيع في الذمة كياتي اه وقوله والا

وفي معناه الحجة (وغيره) من عين مدعاة على غيرها) عينا كن أو ديناً أو منفعة أو انتفاعاً أو طلاقاً أو غيرها فهو أعم من قوله على عين أو منفعة كأن ادعى عليه داراً أو حصّة منها فأقر له بها وصالحها على معين من نحو عبد أو ثوب أو على دين أو ثوب موصوف بصفات السلم (قوله هو بيع) للمدعاة من المدعى لغيره (أو اجارة) لها غيرها منه لغيره أو لغيرها من غيره له (أو غيرها) كجمالة وعارة وسلم وخلع

فهو سلم حكماً قد يفهم أنه ثبت له أحكام السلم وهو خلاف ما مره في السلم من أن العقد إذا وقع بلفظ البيع على ما في الذمة ثبت له أحكام البيع دون السلم وقال حج إن البيع إذا أطلق انما ينصرف للمقابل السلم لاختلاف أحكامهما فهو أخص في البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فإذا نافي لفظه معناه غلب لفظه لأنه الأقوى وأما لفظ الصلح فهو موضوع شرعاً له وقد تعددت بحسب المعنى لا غير فليس له موضوع خاص ينصرف إليه لفظه حتى يغلب فيه فتعين فيه تحكيم المعنى لا غير اهـ فيجوز أن الشارح تبع حج أنه بحروفه (قوله كأن صلحته منها على أن يطلقها طلقاً) كأن قالت صلحتك من كذا على أن تطلقني طلقاً اهـ شرح مر أي فيقبل بقوله صلحتك لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة إلى إنشاء عقد بخلاف ما وقع في كلام أهل العصر اهـ ع ش عليه (قوله أو جرى على بعضها) أي بأن يأخذ المدعى بعضها ويترك بعضها لا تخفف قوله في صدر العبارة من عين مدعاة مراده به ما يشمل العين كالأر أو بعضها وهذا مبني على فهم أن قول المتن أو على بعضها معطوف على قوله على غيرها ويكون المقسم حر بأنه من العين المدعاة وتقدير الشارح يقتضي أنه معطوف على قوله من عين حيث قدر له العامل وهو قوله جرى فكأنه قال أو جرى من عين الخ أو جرى على بعضها ويكون على هذا ساكناً عن بيان المتروك لكنه يفهم من المأخوذ لأنه لما أفهمت العبارة أن المأخوذ البعض يفهم أن المتروك هو البعض الآخر تأمل (قوله فتصح بلفظ الصلح كصلحتك الخ) وذلك أن الخاصية التي يقتضيها اللفظ الصلح هي سبق الخصومة وقد حصلت اهـ شرح مر (قوله كما تصح بلفظ الهبة) بأن يقول وهبتك نصفها أو صلحتك على نصفها أو قوله لا بلفظ البيع كان يقول بعنتك نصفها أو صلحتك على نصفها اهـ وفي الحاشية قوله كما تصح بلفظ الهبة الظاهر أن صورة ذلك أن يقول وهبتك بعضه مثلاً وصالحتك على الباقي كما سيأتي نظيره في الصلح ويقال بمثل ذلك في قوله لا بلفظ البيع والتفكير حينئذ باعتبار أنه جمع مع الصلح غيره اهـ (قوله لا بلفظ البيع) قال الأسنوي لأنه إذا باعها بنفسه فقد باع ملكه بملكه أو باع الشيء ببعضه وهو محال اهـ شو برى (قوله فتثبت أحكامها) فن أحكام البيع الشفعة والرذبالعيب وخيار الشرط والمجلس ومنع تصرفه في المصالح عليه ومنعه قبل قبضه واشترط التفاضل أن اتفاقاً أي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الر با وغير ذلك من أحكامه كاشتراط التساوي إذا كان جنسار بويوا واشترط القطع في بيع الزرع الأخضر وحرمان التحالف عند الاختلاف وفساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لأن حد البيع صادق على ذلك اهـ شرح مر (قوله لأنواع الصلح) متعلق بثبت أي ثبت أحكام المذكورات لأنواع الصلح أو بذكر أي مما ذكر لأنواع الصلح (قوله أو من دين غير دين) خرج المأثم كالمسلم فيه لأنه لا يعتاض عنه لكن اعتماد شيخنا جواز الاعتراض عن المبيع في الذمة غير المسلم فيه اهـ شو برى (قوله أو من دين على غيره) أي وكان الغير عينا أو ديناً منشأ أي ياتزمه المدعى عليه وقت عقد الصلح أم لو كان الغير ديناً ثابتاً من قبل بأن كان ثابتاً على المدعى فترك الدين الذي كان على المدعى دايماً في مقابلة الدين الذي عليه وهو فلا يصح كالتقدم بسط ذلك في الباب المذكور (قوله اشترط تعيينه في المجلس) أي لا قبضه قال حج والحق المعتبر في المجلس بالمعين في العقد يستثنى من قواهم ما في الذمة لا يتعين الإقباض صحيح قال السبكي وكانهم أرادوا اللزوم في الذمة أي والدين المصالح به هنا غير لازم فكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في دين مخالف للدين المصالح عليه جنساً أو نوعاً لأن هذا فيه اعتياض بغيره فيه أحكام الر بأ ما دين من جنسه ونوعه فهو استيفاء لا اعتياض فلا يخرج في ذلك كما علم مما يأتي اهـ ع ش (قوله أو على بعضه فأبراء عن باقيه) وهل يعود الدين إذا امتنع المبرأ من أداء الباقي أم لا وجهان أحدهما عدم العود اهـ شرح مر (قوله على خمسةائة) أي في الذمة وكذا معينة وبشترط في هذه الجملة قبوله كلياً أي في كلامه وكتب أيضاً وعلى هذه الخمسةائة لأن الصلح من الالف على بعضه أبراء للبعض واستيفاء الباقي فلا فرق بين المدين وغيره ولو امتنع المبرأ من أداء الباقي لم يهد الدين اهـ حل (قوله وصح بلفظ نحو أبرأ) أي صح الصلح بلفظ صلح مع لفظ نحو أبرأ كما أشاره الشارح فما يؤيده كلام المتن من

كأن صلحته منها على أن يطلقها طلقاً (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهي للباقي) منها الذي البد فيصح بلفظ الصلح كصلحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فتثبت أحكامها) أي البيع والاجارة والهبة وغيرها مما ذكر لأنواع الصلح (أو) جرى (من دين) غير دين (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فقد مر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو أنه ما إن اتفقا في علة الر با اشترط قبض العوض في المجلس والاف لا لكن إن كان العوض ديناً اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه فأبراء عن باقيه) كصلحتك من الالف الذي لي عليك على خمسةائة لصدق حد الأبراء عليه ويسمى هو الصلح على بعض العين صلح حطية وماء عداهما غير صلح الاعارة صلح معاوضة (وصح بلفظ نحو أبرأ) كخط واسقاط ووضع كأبرأتك من خمسةائة من الالف الذي لي عليك أو حطتها أو أسقطتها أو وضعها عنك

وصالحته لك على الباقي ولا
يشترط في ذلك القبول
بخلاف العقد بلفظ الصلح
ولا يصح هنا بلفظ البيع
كتهذيبه في الصلح عن الغين
(أو) جرى (من حال على
موجب مثله) جنسا و قدرا
وصفة (أو عكس) أي من
موجب على حال مثله كذلك
(لغا) الصلح فلا يلزم الاجل
في الاول ولا الاسقاط في الثاني
لان ما وعد من الدائن والمدين
(وضع تعجيل) له موجب
لصدور الايفاء والاستيفاء
من أهلها (لا ان ظن صحة)
للصلح فلا يوضح التجهيل
فيسترد ما دفعه كناية عليه
ابن الرفعة وغيره وان وقع
فيه اضطراب وهذا من زيادتي
(أو) صالح (من عشرة حالة)
على خمسة موجب جرى من
خمس وبقيت خمسة حالة
لان الحاق الاجل وعد لا يلزم
بخلاف اسقاط بعض الدين
(أو عكس) بان صالح من عشرة
موجب على خمسة حالة (لغا)
الصلح لانه ترك الخمسة في
مقابلة خلول الباقي وهو
لا يعمل فلا يوضح الترك (أو)
كان) الصلح (على غير اقرار)
من انكار أو سكوت وذكر
السكوت من زيادتي (لغا)
الصلح كان ادعى عليه دارا
فأنكر أو سكوت ثم تصالحا
عليها أو على بعضها أو على
غير ذلك كثوب أو دين لانه
في الصلح على غير المدعى به

صحته بمجرد نفي لفظ البراء ليس مراداً اه حل (قوله وصالحك على الباقي) راجع لجميع ما تقدمه وهو شرط في تسميته صالحاً حتى يحىء احكامه فان لم يأت به هذا القيد حصل الاسقاط ولا يكون صالحاً اه شيخنا وقوله بخلاف العقد لفظ الصلح أى الخالي عن البراء ونحوه أى في شرط فيه القبول اه شرح مر * (فرع) * لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء (قوله أو عكس) بضم العين وكسر الكاف أخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله فلا يصح التعجيل) اعتمد مر قال وينشأ من هذه مسألة نعم بها الباوى وهى ما لو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلامهما لا يستحق على الآخر شيأ مع ظنهما بصحة المعاملة ثم بان فسادها حيث يتبين فساد التصادق وان كان عند الحاكم * (فرع) * سئل عند تقرير ذلك عما يقع من تصادقهما على ان كلامهما لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ثم يدعى نسيان شىء ويريد ان يدعى به فهل يقبل فقال الذى كان الوالد يعتمد انه ان تعرض فى التصادق لنفى الجهل والنسيان فقال لا استحق عليه حق ولا دعوى ولا يعين الا بعد اولا سهر واولا جهلا ثم ادعى السهر ونحوه لم يقبل ولا يصح دعواه اذ اخذ من قوله لم لو حلف لا يدخل الدار لا سهر واولا سهر واولا جهلا فدخلها حنث وان كان ناسياً أو جاهلاً لانه غاف على نفسه وان لم يتعرض لذلك قبل والله أعلم اه ع ش (قوله فيسترد ما دفعه) فلو أراد بعد ذلك ان يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتامل ذلك اه سم على منهج والظاهر الاول لانه با تراضى كانه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبهه ما لو باع العين الموصوبة للغائب بماله عليه من الدين اه ع ش على مر * (فرع) * لو صالح متلف العين مال كها فان كان بأكثر من قيمتها من جنسها أو بوجل لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلف حاله فلم يصح على أكثر منها ولا على مؤجل لمسا فيه من الربا وان كان باقل من قيمتها أو بأكثريه يرجف بها جاز لا تنفاه المانع اه شرح مر (قوله أو صالح من عشرة حالة الخ) انظر حكمة تقدير صالح دون جوى مع انه بمعنى وقوله أو عكس لغا لا يقال لو خذف لغامنا هنا واكتفى بالمد كورة بعد قوله أو كان على غير اقرار كان أولى اراعاته الانحصار ما أمكن لانه قول ما ذكره هو الصواب لانه من تنه صور قوله فان كان على اقرار الخ وقوله أو كان على غير اقرار الخ قسم له اه ع ش (قوله أو كان على غير اقرار) أى وغير ما فى معناه من الحجة التى من جانب المدعى اه شرح مر ولو أقرب بعد الصلح لم يفد اقراره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق الاقرار اه حل ولوتنازع فى جريانه على انكار او اقرار صدق مدعى الانكار لان الاصل عدم العقد ولان الظاهر والغالب جريان الصلح على الانكار بخلاف البيع فالغالب فيه صدوره على الصحة فلماذا كان القول فيها قول مدعيها وقد يغتفر جريانه على غير اقرار فيما لو اصاب الصلح الورثة فيما وقف بينهم كما سبقت اذ لم يبذل أحد منهم عوضاً من خالص ملكه وفيما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أو طلق إحدى زوجتيه ومات قبل البيان أو التعمين ووقف الميراث بينهما فاصطحن وفيما لو نداء ما ودبعة عند آخر فقال لا أعلم لا يكافى أو دارا فى يديهما وأقام كل بيته ثم اصطالحا اه شرح مر (قوله ثم تصالحا عليهما) بان قال المدعى للمدعى عليه صالحك من الدار علمها وأخذها المدعى اه حل أى أو أخذها المدعى عليه كما سبقت عن مر ان للصلح على المدعى به صورتين وقوله أو على غير ذلك أى سواء كان الصلح منها أو من بعضهما كما يرشد اليه قوله لتحريم المدعى به أو بعضه عليه اه شوبري وقوله لانه فى الصلح تعليل لقوله أو على غير ذلك وقد علمت ان المتروك فيه اما كل العين أو بعضها نقوله على غير المدعى به أى سواء كان المتروك كل المدعى به أو بعضه وقوله ويلحق بذلك أى بالصلح على غير المدعى به الصلح على المدعى به أو بعضه أى يلحق به فى التعليل الذى المذكور بقوله لانه فى الصلح الخ لكن يشق في صورة البعض ونشقه الثانى فى صورة الكل اه (قوله ثم تصالحا عليهما) أى على ان يأخذها المدعى أو يتركها للمدعى عليه وعبارة شرح مر بان يجعلها للمدعى أو للمدعى عليه كاتصديق به عبارة المصنف وهو باطل فيها اذ لا يمكن تصحيح التعليل مع ذلك لاستلزامه ان يملك المدعى

يقول هو مقرم لك أو هي لك أو هو محقق في عدم اقراره أو مبطل فيه أو لا أدري حاله أو يسكت بان لم يرد على قوله
صالح في هذه ستة تضرب في الثمانية المتقدمة بثمانية وأربعين وبين أي الثمانية والاربعين فيمالو كان عن
دين يترك للمدعي عليه هو هذا البيان بعينه وبين الاثنى عشر فيمالو كان عن دين يترك للاجنبي ان الصلح
لا يكون الا بعين أو دين له وأنه لا يدعى الو كالة فاحوال المصالح به حيث ان كان يضرب بان في الستة المذكورة سابقا
وهي قوله هو مقرم لك أو هي لك الخ باثنى عشر وبين أي الاثنى عشر فيمالو كان عن دين يترك للاجنبي هو هذا
البيان بعينه ويمكن استخراج الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن
ومفهومه أي الشارح في تقرير مفهوم المتن فاشار المتن الى صور العيين المتروكة للمدعي عليه منطوقا ومفهوما
بقوله فان صالح عن عين الخ فخطو وقه يصدق بثمانية منها أشار اليها بقوله وهو مقرم لك أو هي لك هذا ان كان في
أحوال المصالح به الاربعه بثمانية وأما البقية وهي أربع بعون فمقتضاء ان لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير
الشارح لمفهوم المتن حيث قال وبقوله وكل في الخ لانه عند عدم دعوى الو كالة يصدق بالصور الست السابقة
تضرب في أحوال المصالح به الاربعه فمفهوم القيد الثاني يشتمل على أربع وعشرين صورة وحيث قال وبقوله
وهو مقرم لك الخ فان قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي أربع في أحوال المصالح به الاربعه بستة
عشر اشتمل هذا المفهوم عليها تضم للاربعه والعشرين المتقدمة بقدر كملت الاربع بعون وأشار الشارح في تقرير
مفهوم قول المتن عن عين الى صور الدين المتروك للمدعي عليه بقوله وخروج بالعين الدين الى قوله بكذا من مالى
فخطو وقه أي الشارح يصدق باثنين وعشرين صورة صحيحة لان قوله ان قال الاجنبي مامر يصدق بصورتين
تضرب بان في حالتي الاذن وعدمه تضرب الاربعه في أحوال المصالح به الاربعه بستة عشر وقوله أو قال عند عدم
الاذن الى قوله بكذا من مالى يصدق باثنين لان كذا كناية عن عين أو دين يضمن الى الستة عشر ومفهوم قوله
عند عدم الاذن انه عند الاذن اذا قال وهو مبطل لا يشترط ان يقول بكذا من مالى فيصدق باربع وهو
أحوال المصالح به تضم الى الثمانية عشر تبلغ اثنين وعشرين وأما صور البطلان وهي ستة وعشرون
فمؤخذ من مفهوم قوله ان قال الاجنبي مامر أو قال الخ لانه اذا لم يقل مامر ولا قال وهو مبطل يصدق بثلاثة بقية
الستة تضرب في حالتي الاذن وعدمه تضرب الستة في أحوال المصالح به الاربعه باربعه وعشرين ومفهوم قوله
أو قال عند عدم الاذن الى قوله بكذا من مالى صورتان لان قوله من مالى مفهومه ان يقول من ماله وكذا كناية عن
عين ودين تضم الى الاربعه والعشرين تبلغ ستة وعشرين وأشار الى صور الدين المستر وكه للاجنبي بقوله وان
صالح عنها لنفسه الخ فاشار بمنطوق قوله ان قال وهو مقرم لك الى قوله ان قال وهو مبطل الى الستة منها صحيحة لان
قوله ان قال وهو مقرم مع قول الشارح أو هي لك مع قول المتن ان قال وهو مبطل ثلاث صور تضرب في حالتي
المصالح به تبلغ ستة وأشار الى الستة الباقية والى انهم باطلا بقوله والا فاحيى جعل الشارح تحت هذه ثلاثة
تضرب في حالتي المصالح به بستة وأشار المتن الى صور الدين المتروك للاجنبي بمفهوم قوله وان صالح عنها لنفسه
فاشار الشارح في تقريره الى ستة منها صحيحة بقوله ان قال وهو مقرم لك أو هو لك أو هو مبطل فهذه ثلاثة في
حالتي المصالح به بستة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله ان قال وهو مقرم لك الخ انه اذا لم يقل ذلك لا يصح الصلح
وعدم قوله ما ذكر يصدق بثلاثة صور وهو ان يقول هو محقق في عدم اقراره أو لا أدري حاله أو يسكت بان لا يرد
على قوله صالح في هذه ثلاثة في حالتي المصالح به فعليك بالتأمل (قوله فان صالح عن عين) أي صالح عنها موكلة
وصالح بعين أو دين أو كاه وهو ظاهر أوله وتكون العين والدين قرضاً منه لموكلة اه شيخنا (قوله فان صالح
الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قبود ثلاثة الاول هذا والثاني قوله وقال وكل في الغريم والثالث
بمجموع قوله وهو مقرم لك أو هي لك وقد ذكر الشارح مفهومها على هذا الترتيب وحاصل ما أشار اليه المتن
منطوقا ومفهوماً أربع صور لان الاجنبي اما ان يصالح عن عين أو دين وعلى كل اما للغريم الذي هو المدعى عليه

فان صالح الاجنبي (عن
عين وقال له

أو لنفسه فذكر صورتي العين منطوقاً وأشار إلى صورتي الدين مفهوماً وأشار الشارح بقوله وخرج بالعين
 الدين الخ إلى أن في مفهوم هذا القيد تفصيلاً وكذلك قوله فيما يأتي وخرج بالعين الدين الخ اه (قوله وكلني
 الغريم) هو المدعى عليه (قوله وهو مقر لك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه اه حل (قوله أو وهى لك) أي
 ليكون معترفه بملك العين وهل المقتضى أو وهو يقول هي لك أو هو ذامن كلام الاجنبي اه حل (قوله صح
 الصلح) أي وان كان الوكيل صالح على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك قرضاً لاهبة اه
 شوبري (قوله ان كان الاجنبي صادفاً) هذا شرط في صحة الصلح وكون العين ملكاً للمدعى عليه فقوله والا فهو
 شراء فضولي أي فلا يصح الصلح ولا يملك المدعى عليه العين اه شيخنا (قوله ان كان الاجنبي صادفاً) هل
 وان كان كاذباً في قوله وهو مقر اه شوبري وقوله وخرج بالعين الدين أي والفرض ان الاجنبي صالح
 للغريم وقوله بدين ثابت قبل أي ثابت للموكل أو للاجنبي وسواء أكان من عليه الدين المدعى أو غيره وقوله ويصح
 بغيره أي سواء كان الغير عيناً أو ديناً منشأ اه (قوله وخرج بالعين الدين الخ) عبارة شرح مر ثم ان كان
 المدعى عيناً وصالح على بعض المدعى به أو على عين المدعى عليه أو على دين في ذمة المدعى عليه صح وصار المصالح
 عنه ملكاً للمدعى عليه ان كان الاجنبي صادفاً في الوكالة والا فهو شراء فضولي وقدم في البيع ولو صالح الوكيل
 عن الموكل على عين مال نفسه أو على دين في ذمته باذنه صح العقد ووقع لا ذن ويرجع المأذون عليه بالمثل
 ان كان مثالياً أو بالقيمة ان كان متهوماً لأن المدفوع قرض لاهبة انتهت وكتب عليه ع ش قوله أو بالقيمة الخ
 يشكل عليه التوجيه بان المدفوع قرض لاهبة اذ مقتضاه الرجوع بالمثل مطالعة الماتقدم ان الواجب في القرض
 رد المثل الصوري في المنقوض اه الآن يقال ماتقدم محله في القرض الحقيقي وماهنا في الحكمي ولا يلزم
 تساويهما في الحكم (قوله بدين ثابت قبل) أي قبل الصلح على الاجنبي أو الموكل أو على شخص آخر وقوله
 ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بان ينشئ وقت الصلح في ذمته بخلاف ما لو قال بدينه الذي على يده مثلاً
 لأنه يبيع دين بدين ويشمل أيضاً العين ولو كانت للاجنبي وصرح به في الشارح اه حل (قوله ان قال الاجنبي الخ)
 راجع للاذن وعدمه وقوله مامراً أي من قوله وهو مقر لك أو وهولك اه شيخنا (قوله ان قال الاجنبي مامراً)
 أي هو مقر لك أو وهولك أو هو مبطل في عدم اقراره وقوله من مالى مقتضاه انه لا يجب ان يقول من مالى في قوله
 أو وهولك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه حل (قوله ان قال الاجنبي) أي في المسئلة بشقيها
 وقوله مامراً أي هو مقر لك أو وهولك وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ أي زيادة على مامراً فالحاصل أنه ان أذن
 له صح ان قال هو مقر لك أو وهولك أو لم يأذن صح ان قال كذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر جلي وقد وقع في
 بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التفات فليحذر اه شوبري (قوله ان قال الاجنبي
 مامراً) أي سواء قال بكذا من مالى أو من ماله فقوله فصالحني عنه بكذا الخ راجع لقوله أو قال الخ اه (قوله
 بكذا من مالى) مقتضاه انه لا يجب ان يقول من مالى في قوله أو وهولك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه
 حل (قوله اذ لا يتعذر الخ) أقل هذا تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضى الاقرار فيكون قضاء
 الدين بالاذن تأمل سم اه شوبري (قوله اذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه) أي فكأنه اشترى دين
 المصالح له ولزم من ذلك سقوطه عنه فقد قضى دين غيره بغير اذنه حرر اه حل (قوله مع عدم قوله ذلك) أي
 وكلني الغريم سواء أقال وهو مقر لك أو وهو محق في عدم اقراره أو مبطل فيه أولاً أدى حاله أو لم يرد على
 صالحني بكذا اه (قوله له عذر عليك الغير عينا بغير اذنه) كل المراد به هذا الكلام ان المدعى عليه محكوم بانكاره
 في هذه الحالة وإذا صالح الاجنبي عن العين المدعاة بغيره من ماله تضمن ذلك بقاء العين المدعاة للمدعى عليه
 ودخولها في ملكه فيلزم انه ملك تلك العين بغير اذنه وبعبارة الروض وشرحه فلو قال أنكر الخصم وهو مبطل
 في أنكاره فصالحني له بغيري هذا التمتع الخصومة بينكما صح الصلح عن الدين لا عن العين اذ لا يتعذر قضاء دين

(وكلني الغريم) في الصلح معك
 عنها (وهو مقر لك) بهار أو
 وهى لك (وصالح الموكل) صح
 الصلح عن الموكل وصارت
 العين ملكاً له ان كان
 الاجنبي صادفاً في دعواه
 الوكالة والا فهو شراء فضولي
 وخرج بالعين الدين فلا يصح
 الصلح عنه بدين ثابت قبل
 ويصح بغيره ولو بلا اذن ان
 قال الاجنبي مامراً أو قال
 عند عدم الاذن وهو مبطل
 في عدم اقراره فصالحني عنه
 بكذا من مالى اذ لا يتعذر
 قضاء دين الغير بغير اذنه
 وبقوله وقال وكلني الغريم
 العين مع عدم قوله ذلك
 فلا يصح له عذر عليك الغير
 عينا بغير اذنه وبقوله وهو
 مقر لك أو وهى لك العين
 مع عدم قوله ذلك

عدم اقراره فلا يصح لما
في الصلح على غير اقرار (وان
صالح الاجنبي) عنها أي
عن العيين (نفسه) يعين
ماله أو بدين في ذمته (صح)
الصلح له وان لم تجز معه
نحو ومسألة لان الصلح ترتب
على دعوى وجواب هذا
(ان قال وهو مقرر) لك أو
وهي لك (والا فشرأ
مغصوب) فان قدر ولو في
ظنه على انتزاعه صح والا فلا
هذا (ان قال وهو مبطل) في
عدم اقراره (والا) بان قال
وهو محقق أو لا أعلم حاله أولم
يزد على صالحني بكذا
(لغا) الصلح لعدم
الاعتراف للمدعي بالملك
وخرج بالعين الدين فلا يصح
الصلح عنه بدين ثابت قبل
ويصح بغيره ان قال وهو مقرر
لك أو وهولك أو وهو
مبطل بناء على ما مر من
صح بيع الدين لغير من هو
عليه وتقييد بالعين في
الموضعين مع قول أو وهي
لك من زيادتي

(فصل) في التزاحم
على الحقوق المشتركة
(الطريق النافذ) بمجعة
وبغيره بالشارع وقيل
بينهم وبين الطريق اجتماع
وافتراق لانه يختص بالبيان
ولا يكون الا نفاذا والطريق
يكون بينان وصحرا ونافذا
وغير نافذ ويذكر ويؤث

(لا تصرف فيه) بالبناء للمقول

الغير بغير اذنه بخلاف تملكه العين أو فصالحني لنفسه والمدعي عين فكشراء المقصوب في فرق بين قدرته على
انتزاعه وعدمها الماسر في البيع فان كان المدعي دينافه واتباع دين في ذمته غيره ويؤخذ من قوله وهو مبطل
ما مر حبه أصله من انه لو قال هو منكرو ولا أعلم صدقك وصالح لم يصح سواء أكان المصالح عليه أم لا المدعي عليه
كالمصالح المدعي وهو ينكر اه فعلم ان المصالح عن الغير عن الدين باذنه أو بدونه لا تصح الا ان قال المصالح هو
مقر لك أو وهولك أو وهو مبطل في انكاره فانضم تقييد الشارح بقوله ان قال الاجنبي ما مر أي في قوله ويصح بغيره
ولو بلا اذن الخ وقوله لم يصح الخ طاهر انه لا فرق في عدم الصحة بين الدين والعين وقوله بغير اذنه لعل وجهه مع
كون الفرض انه قال وكفى الغريم كماله وقضية كلامه ان قوله ما ذكر ليس اقرارا واذا انتفى الاقرار فلا اذن
في التملك لانه فرع الاعتراف بان المادون في تملكه لك المدعي الذي هو المالك نامل أو يقال صورة المسئلة ان
الاجنبي صالح بماله كالمصور وهاب ذلك فانظر الى وضو غيره واذا صالح بماله تضمن ذلك تملكه المصالح به ثم ينتقل
الى المدعي مع انه لم ياذن وفيه ان التوكيد في الصلح اذن في ذلك الا أن يقال التوكيد في الصلح ليس اقرارا الخ
ما تقدم اه سم (قوله تملك الغير) هو المدعي عليه (قوله الصادق) أي العدم بقوله الخ أي وصادق أيضا
بقوله وهو محقق في عدم اقراره بقوله لا أدري حاله وبعدم زيادته على صالحني بكذا اه (قوله هذا ان قال الخ)
اشارة الى ما مر أي خذ هذا أو الامر هذا أو هذا كما ذكر وهو كافي قوله تعالى هذا وان لاطاغين لشر ما ب والواو
بعد الحال فتفيد ان المنتقل اليه نوع ارتباط بما قبله ومن ثم قرب هذا الاقتضاب من التخلص المشروط فيه
ملائمة السابق لاحق واطردت عادة كثير من المصنفين بالفصل بين كلامين متعلقين بشئ واحد وبينهما
اختلاف بوجه فاه شيخنا فيما كتبه على شرح السعد للعقائد اه شورى (قوله وخرج بالعين) أي المعتبر
عنها بالضمير المجزور بعين الدين أي والغرض ان الاجنبي صالح عنه لنفسه وقوله ثابت قبل أي للاجنبي على كل
وقوله ويصح بغيره أي سواء كان عين ذلك الاجنبي أو دينافه منشأ (قوله ويصح) أي الصلح بغيره
أي بدين ينشأ في ذمته أو عين من أعيان ماله وهل يشترط قدرته على انتزاعه كالعين أو لا لان القدرة على تسليم
المبيع تختص بالعين لكن فيه ان شرط بيع الدين لغير من هو عليه ان يكون مقرا اه حل (قوله ان قال وهو
مقر لك أو وهولك) أي من غير ان يقول وهو منكرو وطاهر كلامهم الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير مغصوب
وان كان الموكل غير مقرر في نفس الامر بوجه بالاكتفاء باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه
نظر بل لا بد ان يكون قوله المذكور موافقا لما في نفس الامر اه حل (قوله أو وهو مبطل الخ) انظر لم
لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القدرة على الانتزاع كفي العين والوجه الاستواء اه شورى
* (فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة) أي وما يذ كر معه من قوله والجدار بين مالكين الى آخر الفصل
(قوله الطريق النافذ الخ) الطريق ما جعل عند احياء البلاد وقبله طريقا ووضع المالك ولا يحتاج في غير
ملكه الى لفظ وحيث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى أصل وتقدير الطريق الى خير من أراد ان
يسبله من ملكه والافضل توسيعه وعند الاحياء الى ما تنفق عليه المحيون وان تنازعوا جعل سبعة أذرع كراجحه
المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعترضه جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول عليه ولا يغير عما هو عليه
ولو زاد على السبعة على قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل ويجوز احياء ما حوله من الموان
بحيث لا يضرب النار اه شرح مر (قوله اجتماع وافتراق) قيل التعبير بالاقتراق يقتضي ان لكل منهما
اقتراعا عن الآخر ان الاقتراق انما هو من جانب واحد وهو مردود لان هذه صيغة افتعال لا صيغة مفاعلة اه
قل (قوله اجتماع وافتراق) يشعر بانه على الاول ليس كذلك وليس مرادافاته على كل من التقديرين بين
الطريق والشارع عموم وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق النافذ في بناء أو غيره
وعلى الثاني الطريق النافذ في بناء اه ع ش (قوله ويذكر ويؤث) في المصباح والطريق يذك كر في لغة نجد وبه

جاء القرآن في قوله تعالى فاضرب لهم طرقا في البحر ينساويون في لغة الجواز والجمع طرق بضمين وجمع
الطرق طرقا اهـ وقد يجمع على أطرقة اهـ (قوله ببناء مسطبة) من ذلك المسطبة التي تفعل في تجاه
الصهاريج في شوارع مصر فاقبته له قال حج قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسماة بالدعامة الا ان اضطر اليه
خلال ببنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تجلب التيسير اهـ ع ش ع على مر (قوله ببناء مسطبة) أي ولو ببناء
داره ولا نظر لكونه في حريم ملكه لان ذلك ربما أدى الى تلك الطريق المباحة اهـ حل (قوله وقد تزدحم
المارة فيصطكون به) أي ولانه اذا طالت المدة أشبه موضعهم بالاملاك وانقطع أثر استحقاق الطريق بخلاف
الاجنحة ونحوها وفارق حل العرس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين اذ لا يمنعون من أكل ثمره فان
عرس ليصرف ريعه للمسجد فالمصلحة عامة أيضا بخلاف ما هنا وقضيتة جواز مثل ذلك هنا حيث لا ضرر الا ان
يقال توقع الضرر في الشارع كثر فامتنع مطلقا وهو الاقرب الى كلامهم اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله بانه لعموم المسلمين أي بان يقدح دوابه ابتداء أو يطابق فيجعل عليهم فلو قصد نفسه بالعرس كان متعديا
فيقتل بجنازة وتلزمه أجرة مدة العرس لمصالح المسجد كالأرض فيه ما لا يجوز وضعه فيه وكالمسجد في ذلك ما هو
من توابعه كفسه شئته وحرمة ومعالمه ان ذلك حيث علم ما ذكر فان لم يعلم كان وجدا فاشجر فيه ولم يعرف ما قصد
به واضحه حل على انه لعموم المسلمين فينتفعون بثمره وينبغي ان ماجرت به العادة بقطعه من الشجر أو من ثماره
التي تبقى بعد أكل الناس تكون لمصالح المسجد اهـ وقوله ان ماجرت به العادة الخ كان فيه شجر يفاو كان المراد
منه ان ماجرت العادة بقطعه من الشجر كالجر يدوالا غصان أو مما يكون عليه الثمر كالعرجون يكون لعموم
المسلمين وفي قول علي الجلال * (تنبه) * علم من هذا منع وضع الخزانة في المسجد الا بدرا الحاجة لعموم المسلمين
ولا ضرر وتلزم الواضح الا حرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم اهـ (قوله فيصطكون به) في الخمار صكه ضربه
وبابه ردونه قوله تعالى فصكت وجهها وفي الجلال فصكت وجهها الطامته اهـ وفي الخطيب اختلاف في كيفية هذا
الاطم ففيل ضربته بيده مبسوطة وقبل جمعت أصابعها وضربت وجهها وذلك من عادة النساء اذا أنكرن
شيئا وأصل الصك ضرب الشيء بالشيء العريض اهـ (قوله ولا يماض) بفتح أوله فان ضم عدى بالباء اهـ شرح
مر (قوله ولا يماض) نعم بفتح ضرر ويحتمل عادة كجمن طين اذا بقي مقدار المرور للناس والقائه الحجارة فيه
للعامة اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب ويؤخذ من ذلك منع ماجرت
به عادة العلافين من ربط الدواب في الشوارع للكره فلا يجوز وعلى ولي الامر منعهم لما في ذلك من مزيد
الضرر والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التي يوجه الارض والرش المفرط فانه
لا يجوز كما صرح به المصنف في دقائمه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى العارقي الضيقة فانه الزكشي وكذا
القاء النجاسة بل هو كالتخل في فيه فيكون صغيرة اهـ وكونه صغيرة ضعيف كما صرح به في كثر كانت كالعمامات
والافلاو له اخراج جناح تحت جناح جاره مالم يضرب المارة عليه وفوقه ومقابل له وان أظلم وعطل هواءه مالم يمال
انتفاعه به ولو انهم جناه فسد به جاره الى بناء جناح بجاذاته جازوا ان تعذر معه إعادة الاول أو لم يعرض
صاحبه كالأثقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للمعاملة فانه يطل حقه بمجرد انتقاله وانما اعتبر الاعراض في
الجالس فيه للمعاملة لانهم لا يتدوم لان الانتقال عنهم العود اليها ضروري فاعتبر الاعراض بخلاف ما هنا فاعتبر
الانهدام اهـ شرح مر (قوله فلا يخرج فيه مسلم الخ) وحيث امتنع الانحراج هدمه الجاهل لا كل أحد كما
زججه في المطلب لما فيه من توقع الفتنة نعم لكل أحد مطالبة بالتمسك لانه من ازالة المنكر فالسليم اهـ شرح
مر وكتب عليه ع ش قوله لا كل أحد أي فلو خالف وهدم عزر فقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق
الازالة فاشبه المهدر كالزاني المحض اذا قتله غير الامام فانه يعز ولا ضمانه على الامام ولا ضمان عليه * (فائدة) *
نقل العزى عن الكافي انه لا يشترط في الجناح الخرج قدر ويشترط في الميراث ان لا يجاوز نصف السكة ووجهه

(بناء) مسطبة أو غيرها
(أو عرس) لشجرة وان لم
يضر ذلك لان شغل المسكن
بذلك مانع من الطر وقوقد
تزدحم المارة فيصطكون
به وتعبسرى ببناء أعام من
تعبسرى ببناء دكة (ولا يما
يضر مارا) في مروره لانه حق
له (فلا يخرج فيه مسلم

الغزى بان الجناح قد لا يحتاج اليه وفرضه هو نادر بخلاف الميزاب فان كلاً من المتجاورين يحتاج اليه لاجزاء
الماء فجازرة أحد المتجاورين يميز به نصف السكة بمطال الحق الا نحو نظريه حج وقال الوجه جواز اخراجه
مالم يترتب عليه ضرر للملك الجار سواء أجازوا النصف أم لا اه ومثل سم في حاشيته عليه الضرر بان يصيب
ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه (قوله جناحاً) من جحجج جحجج جحجج النون وضيمها اذا مال أو من
جناح الطير اه ايعاب وفي القاموس انه مثلث النون اه شورى وفي المختار انه من باب خضع ودخل
(قوله أى روشنا) روشن شرعاً ما ينفسه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان
خشبياً أو حجراً أما لغة ففي المختار روشن الكوة وهي الثقب في الجدار اه عش (قوله ساباطاً) جمعه
سوابيط وساباطات اه قل على الجلال (قوله الموضع) فاعمل بظلم يقال أظلم القوم اذا دخلوا في الظلام اه
مختار صحاح اه عش (قوله ورفعته بحيث يمر تحتها الخ) قد يؤخذ منه انه لو خرج الجناح الى شارع على وجه
لا يضر ثم ارتفعت الارض تحتها انه يلزم رفعه حيث صار مضاربهم أو حفر الارض بحيث ينتفي الضرر الحاصل
به ويؤيده ما ذكره الشارح في الجنايات من انه لو بنى جداره مستقيماً ثم مال فانه يطالب بهدمه أو اصلاحه مع
انه وضعه في الاصل بحق ولا يشك كل مطالبته بالهدم بانه لو انعم بنفسه فأتلف شيئاً لا يضمنه معالين له بانه وضع
بحق لا نأقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع الضرر المتوقع ويؤخذ منه أيضاً انه لو لم
يكن ممر الفرسان والعوافل ثم صار كذلك كلف رفعه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة * (فرع) *
يحرم أخذ تراب السور والحق به بعضهم تراب الشارع والمختار خلافه لان تراب السور مقصود بخلاف
تراب الشارع والكلام اذا لم يضر أخذه والامتنع كذا نقل مر فستل عن طين البركة فقال ينبغي المنع
لانه مقصود وهي اما مملوكة فيمتنع الا باذن المالك أو موقوفه فيمتنع اذا لمصلحة فستل عن طين الخليل فقال
ينبغي الجواز لانه لا يضر اه وظهر انه حيث تعلق غرض أصحاب البركة بازالة طينها اجاز بكلوردهما الطين لتتسع
وستل عن الاختصاص والبناء في حرم النهر لوضع نحو الفخار والحب ونحو ذلك هل يلزم من فعلها الاجرة فظهر
ووافق عليه مر لزوم الاجرة فانها مصالح المساكين كما في نحو عرفة اه سم وعبارة شرح مر وأقضى القاضى
بكرهه ضرب اللبن وبيعه من ترابه أى الشارع اذا لم يضر بالمارة لكن قضية قول العبادى يحرم أخذ تراب
سور البلدية قضى حرمة أخذ تراب الشارع الا أن يفرق بان من شأن أخذ تراب السور انه يضر بخرم مطلقاً
بخلاف تراب الشارع ففيه تفصيل بين المضر وغيره انتهت (قوله حوله) بضم الحاء الاحمال وعبارة المختار الجولة
بالضم الاحمال وأما الجول بالضم بلاهاء فهي الابل التي عليها الهودج سواء كان فيها نساء أو لم يكن اه عش
على مر وفي المصباح الجولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والجمال اه (قوله غالباً)
هي بالغين المعجمة والموحدة كذا نقله شيخنا زى عن الشيخ سم فيفيد على هذا الضبط حكم وهو عدم تأثير
ما جاوز في علوه العادة الغالبة وهو حسن اه شورى وضبط أيضاً بالمهمة والياء التحتية اه حاشي وهذا
الضبط أولى لان العبرة بالمرتفعة ولو نادراً اه زى (قوله بفتح الميم الاولى الخ) أو بالعكس أيضاً كما في شرح
البهجة الكبير اه عش على مر وفي المصباح والمجل وزان مجلس الهودج ويجوز بحمل وزان مغود اه
(قوله بكنيسة) أى مع كنيسة اذهى احواد توضع فوق الحمل ويظل عليها سائر هذه والمتقدم له في الحج فهو
عبارة عن المعروف الا أن بالحقة اه (قوله لان ذلك قد يتفق) فيه أنه حيث حكم بانه ممر لما ذكر كيف يعمل بانه
قد يتفق الآن يقال انه تعليل لحذف تقديره ولو نادراً لان ذلك قد يتفق الخ (قوله فيمتنع عليه اخراج ذلك) أى ولو
أذن له الامام اه قل على الجلال (قوله لانه كاعلاء بنائه الخ) يؤخذ منه انه لا يمنع من الاشراع في محالهم وشوارعهم
المختصة قهرهم في دار المسلمين كما في رفع البناء قاله ابن الرفعة بحثوا وأقضى أبو زرعة بانه من البروز في البحر بينائه
على المسلمين قياساً على ذلك ولا يجوز الاشراع في هواء المسجد والحق به الا ذرعى ما قرب منه أى في الاحداث تراهم

جناحاً) أى روشنا (أو
ساباطاً) أى سقيفة على
حائطين والطريق بينهما (الا
اذالم يظلم) الموضع (ورفعه
بحيث يمر تحتها منصوب عليه)
أى على رأسه (حوله) بضم
الحاء (غالباً) أى رتخته
(راكب وحمل) بفتح الميم
الاولى وكسر الثانية
(بكنيسة) وقد تقدم بيانها في
الحج (على بهيران كل مر
فرسان) في الراسك
(وقوافل) في الحمل لان ذلك
قد يتفق وقول مسلم ولم يظلم
مع قول وعليه حوله غالباً
ومع التصریح براكب من
زيادى وخرج بالمسلم غيره
فيمتنع عليه اخراج ذلك في
شارعنا مطلقاً وان جازله
استطرقه لانه كاعلاء بنائه
على بنائنا أو أبان

كدرسة ورباط وتردد في هواء المقبرة هل يجوز الاشراع فيه أو يفرق بين كونها مسجلة أو في موانع والا فرب أن
 التي حرم البناء فيها بان كانت موقوفة أو اعتاد أهل البلد الدفن فيها يحرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها
 شرح مرر وكتب عليه ع ش قوله كدرسة أي وكريم المسجد وفسقته ودهايرة الموقوف عليه لا مرور
 فيه الذي ليس بمسجد كما أنه قول حج وكل مسجد فيه إذ كر كل موقوف على جهة علامة كرباط وبئر اه
 (قوله أو أبلغ) بقي ما لو بناه المسلم في ملكه قام مدابنه ان يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك لأنه قد لا يسكنه الذي
 أم لا فيسه نظروا الاقرب جواز البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة اه شرح مرر (قوله أو أبلغ)
 أي لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته أولان شأنه الاشراع عليهم أو غير ذلك وخروج بذلك مروره
 بشارع المسلمين فإثر كيا في السير اه قل على الجلال ولعل أو بمعنى بل الاضربية (قوله لشيئ مما
 ذكر) أي كالجناس والسبابا وسكت عن البناء والغراس اه حل وكتب أيضا أي لمن يجوز له الانخراج
 في النافذ وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليلهم وهو قوله لأنه
 كاهل بناء الخ اه (قوله بلا اذن منهم) فلو وجد في درب منسداً أجنحة أو نحوها قد علة ولم يعلم كيفية
 وضعها حصل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز له دمه أو لا تعرض لاهلها ولو لم يدمت وأراد اعدتها
 فليس له ذلك الا باذنهم لان انتهاء الحق الاول باتمه دمه ما ينبغي ان يحصل ذلك اذا أراد اعدتها بآلة جديدة
 لا بآلة القديمة أخذ ما قالوه فيما لو أذن له في غرس شجرة في ملكه فأنزلت فان له اعدتها ان كانت حية
 وليس له غرس بدلها اه ع ش على مرر (قوله بلا اذن منهم) اما بالاذن فيجوز وان أضربهم اه
 شرح مرر (قوله بلا اذن منهم في الاولى الخ) ظاهره انه لا بد من اذن الجميع في الاولى بالنسبة للاشراع
 الذي هو فرض المسئلة وليس كذلك لأنه اذا أذن من باب في صدر السكة مثلاً فقد أذن في خالص ملكه فلا حاجة
 الى اذن غيره لان الاشراع حينئذ ليس في ملكه أي الغير ولا يراحم انتفاع بخلاف فتح الباب لان المرور فيه
 مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكفي اذن البعض تأمل ذلك اه شورى وكان مراده والله
 أعلم انه اذا كان بعض أهل الدرب باب في صدره وأذن لبعض الجيران في انخراج روض في الموضع القريب
 من باب الذي لا يمر عليه أحد من أهل الدرب الا هو لا يشترط اذن أهل الدرب في هذه الحالة لانهم لاحق لهم في
 ذلك الموضع تأمل (قوله بلا اذن منهم في الاولى) بالمعتمدان المسئلتين على حد واحد فلا يعتبر الا اذن من
 يمر تحت المخرج ومن هو مقابل له ولا يعتبر اذن من قوه الى رأس الدرب اه شيخنا وعبارة الجلال الا
 برضا الباقي اه وفي قل عليه قوله الارضا السابقين راجع للمسئلتين وفيه تغليب والمراد به من يمر
 تحت الجناح وهو من باب مقابل له أو أبعده من رأس الدرب وما في التمسح محمول على هذا والا فهو
 مرجوح والمعتبر برضا الساكن غير المستعير ويعتبر برضا الماهر والمؤجر وان لم يسكنوا لم يتضرروا ومثلها ما نطر
 الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر برضا غير الكامل بنحو صبا بعد كاله ولو رجوعوا عن الاذن
 قبل الانخراج امتنع الانخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشر كاه فلا يقطع ولا أجره فيه وسأزي غيرهم مع غرم
 ارش النقص بقله ولا يبقى باجرة ما مر والمراد بالارش ما مر في الفل اه (قوله أو مقابل له) بالرفع معطوف على
 أبعده الضمير فيه راجع الى محل المخرج اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) الحاصل من مسئلة
 الرجوع على المعتمد عند شيخنا مرر انه في مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقاً ولا يلزم به شيء وفي مسئلة
 الجناح لا يجوز الرجوع ان كان شريكاً ويجوز ان كان غير شريك مع غرامة ارش النقص فليست تأمل نق له
 الشورى فشول الشارح فلو أرادوا الخ محمله انه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بلا أجره فيكون تغريعا على الثاني
 وهو قوله ولبعضهم اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) هذا واضح في الشريك وأما غير الشريك فلم
 الرجوع عليه منع غرامة ارش النقص اه شورى لكن قوله لانه وضع بحق يأتي في الاجنبى الا ان يقال

(وغير النافذ الخالي
 عن نحو مسجد) كرباط
 وبئر موقوفين على جهة عامة
 (يحرم انخراج) لشيئ مما
 ذكر (البه) وان لم يضر
 (الغير أهله) ولبعضهم بلا
 اذن) منهم في الاولى ومن
 باقهم عن باب أبعده عن
 رأسه من محل المخرج أو
 مقابله في الثانية فلو أرادوا
 الرجوع بعد الانخراج
 بالاذن قال في المطالب في شبهه
 منع قلعه لانه وضع بحق ومنع
 ابقائه باجرة لان الهواء
 لأجرة له ويعتبر اذن
 المكثري ان تضرر كافي
 الكفاية وقولي بلا اذن

مجرد وضعه بحق لا يكفي اه حل (قوله اعم من قوله الخ) وجه عمومه ان عبارة الاصل قد تقتضي انه اذا اذن مع
 الكراهة باطنه لا يجوز له الفتح وهو غير مراد اه ع ش (قوله كفتح باب ابعده عن رأسه أو اقرب الخ) من هذا
 القبيل ما لو كان في الدرب دار مشتركة فانقسم بها أهلها فخص واحد منهم قطعة لا يمر لها السكون يمر الدار خرج في
 حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن أهله فلهم منه من الفتح لان احداه فيه يجعل لهذه
 الدار المرور من بابين أحدهما الاصل الذي صار حقا لشریکه والثاني الذي أراد احداه لغيره الا ان اه
 ع ش على مر بالمعنى (قوله فيحرم بغير اذن باقيةم) هذا فيه تقصير في حل المتن وكان حقه ان يقول بغير اذنهم يعني
 فم اذا كان الفتح من غير أهله وبغير اذن باقيةم فيما اذا كان من أهله فان التشبيه في المتن يفيد الصورتين وعبارة
 أصله مع شرح مر وليس لغيرهم فتح باب للاستطراق الا باذنهم لتضررهم فان اذنوا جاز ولهم الرجوع ولو بعد
 الفتح كالمعاربة قال الامام ولا يغرمون شيئا انتهت وقد ذكر المصنف هذا الحكم بقوله لا تطرق بكسبا أي (قوله
 من باب ابعده) يدخل فيه مقابل الجديد وما يمتد ما يخرج مقابل القديم اه سم ومما يفصح معطوف على قوله من
 القديم أي ابعده مما يفتح وقوله تقابله أي مع مقابل ما يفتح والحاصل انه في الاولى يعتبر اذن الابعده من القديم ولا
 يعتبر مقابله وفي الثانية يعتبر اذن الابعده من المفتوح ومن يقابله أي المفتوح (قوله ان زيادة الباب الخ)
 أي مع غيره عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام اه قل على الجلال أي مع ان الحمام يلزمه
 عادة زجة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي أشار له ان في مسألة الدار زجة على بابين وفي الحمام
 على باب واحد (قوله وبخلاف ما اذا لم يتطرق من القديم الخ) أي فلا يحرم وظاهره وان ترتب على فتحه ضرر
 لاهل الدرب لكون الحل الذي فتحه فيه ضيقا بالنسبة للاول ولو قيل انه يجتمع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر
 المذكور لم يبعد فلا يرجع اه ع ش على مر (قوله لانه نقص حقه) أي ولا يسهط حقه من القديم
 بما فعله فلو أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا تخر
 قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحادث لان الدار انما قلت اليه بتلك الصفة فلا تغير لان المهر
 مشترك في الاصل وهو عين الملك في الاعيان لا يزل ولا يزول وهو لم يوجد هنا فتنبيهه ولا تغتر بما قاله بعضهم
 من خلافه اه ع ش على مر (قوله آخر الدرب) هو تربي وقيل معرب ومعناه الاصل الطريق الضيق
 في الجبل اه قل على الجلال وفي المصباح والدرب المدخل بين جباين والجمع دروب مثل فاس وفلوس
 وليس أصله عربيا والعرب تستعمله في معنى الباب فيقال لباب السكة درب وللمدخل الضيق درب لانه كالباب
 لما يقضى اليه انتهى (قوله وجاز صلح بمال الخ) أي ولهم الرجوع ولا ارش اه حل وهذا غير مسلم لانه اما
 بيع أو اجارة وكل منهما لازم كذا كره الشوري وقرره شيخنا ح ف وانظر كيف يقسم المال المصالح به هل
 هو باعتبار المال أو الاملاك من غير نظر لكبير وصغير أو باعتبار قيم الاملاك وقوله فهو بيع خرم سائغ
 هل هو معين مع شيوعه كغيره مثلا أو مجهول وصح للضرورة أو كيف الحال في ذلك فليتامل وهل العاقد
 للصلح مالك الجسد وان كانت موحدة أو المستأجر أهله كما هو قضية شرح الروض وعلى الاول هل
 يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء المدة المستأجرة أو لا ينتفع الابعدها وعلى الاول كيف ساع لملك ادخال
 الضرر على المستأجر والتصرف في حقه من المنفعة فليجوز ذلك اه شوري والذي يظهر انه يوزع المال على
 عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل بيت على عدد رؤوس ملاكه فيما يظهر ولو كان في الدرب من يستحق المنفعة بنحو
 اجارة فلا بد لجواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المتأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار موقوفة فالاقرب
 ان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جوار ذلك من رضاه له الولاية على الوقف ورضا المستأجر لها ان كان
 اه ع ش على مر وعبارة الاطفيحي وقد يجاب عن الاول باختيار كونه مجهولا مع الغنى بقياسا على وضع
 الجدوع الاتي وعن الثاني باختيار قضية ما في شرح الروض ملك المستأجر والمنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز

أعم من قوله الا برضا الباقيين
 (كفتح باب ابعده عن رأسه)
 من بابيه القديم سواء انطرق
 من القديم أم لا (أو) باب
 (أقرب) الى رأسه (مع
 تطرق من القديم) فيحرم
 بغير اذن باقيةم من بابيه ابعده
 من القديم في الاولى ومما
 يفتح كقابله في الثانية
 لتضررهم ووجه الضرر في
 الثانية ان زيادة الباب
 تورث زيادة زجة الناس
 ووقوف الدواب في ضررون
 به بخلاف من بابيه اقرب من
 القديم أو مقابله في الاولى
 على ما في الروضة أو اقرب
 مما يفتح في الثانية وبخلاف
 ما اذا لم يتطرق من القديم
 لانه نقص حقه ولو كان بابيه
 آخر الدرب فاراد تنجده
 وجعل الباقي دهايرة لداره
 جاز (وجاز صلح بمال

على فتحه) لانه انتفاع بالارض ثم ان قدروا مدة فهو احارة وان اطلقوا أو شرطوا التأييد فهو بيع جزء شائع من الدرب وخرج بز يادى الخالى
عن نحوه مسجد ما لو كان به ذلك فلا يجوز الاخراج ولا الفتح بقيد السابق عند الاضرار وان أذن الباقي (٣٦٣) ولا الصلح بمال على اخراج أو فتح
باب لان الحق في الاستطراف

للمصالح الانتفاع الابدان قضاء مدة الاجارة خصوصاً اذا صالح عالم بالاحمال وبه ينسحق قول الشورى وعلى
الاول الخ لانه اذا كان لا ينتفع الابدان قضاء المدة لم يلحق المستاجر ضرر حرر اه كاتبه انتهت (قوله على فتحه)
أى حيث يتوقف الفتح على الاذن وعبارة شرح الروض ويجوز مصالحتهم ان توقف فتحه على اذنتهم اه
سم (قوله وخرج بز يادى الخالى عن نحوه مسجد الخ) حاصل ما قرره مر ان المعتمد في هذه المسئلة انه ان
كان المسجد قد عبا اشترط لجواز الاشرع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة وانما اشترط ذلك لتقديم حق
المسجدية على أهل الدرب فاشترط عدم ضرر المارة أو حداثا اشترط أمران عدم ضرر المارة ورضا أهل
السكة وأما المرور فهو جائز كما تقدم اه وانما اشترط رضا أهل السكة في الحادث لتقديم حقهم على حق
المسجدية وانظر فتح الباب هل هو كالاشرع في هذا التفصيل الوجه انه مثله اه شورى مع زيادة (قوله
بقيد السابق) أى مع قوله مع تطرق من القديم (قوله أو فتح باب) والظاهر ان الميزاب يلحق بالباب في جواز
الصلح عنه بمال لان صاحبه ينتفع بالقرار اه شورى (قوله وذكر غير النافذ) أى وذكر عدم صحة
الصلح بالمال على الاخراج في غير النافذ وقوله مع التقييد بالمال أى مع تشييد عدم جواز الصلح على الاخراج
بكونه بمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة (قوله من نغذبا به اليه) وكذا من له المرور فيه الى ملكه من بئر
أو فرن أو حانون لاستحقاقه الانتفاع اه ع ش (قوله سواء أعمره) بخفيف الميم ويجوز تشديدها كذا في
شرح الروض وقال الزركشى عمه بالتشديد أو نفعه بالمسما والتخفيف لغة قاله المطرزي اه شورى وفي
المصباح وصرفت الباب بمر من باب قتل والتشغيل بمبالغة اه (قوله ولهم بعد الفتح باذنتهم الخ) ورجوع
بعضهم كرجوع كلهم ولو كان البعض واحداً فيمنع المرور اه شورى وعبارة ع ش على مر قوله
ولهم الرجوع أى لكاهم أو لبعضهم فيما يظهر لان الفتح ليس شريكاً ولا يلحقه ضرر بمنعهم اذله ابناء
الباب مفتوحاً وان منع من المرور ولو كان فيهم مجبور عليه اعني بانه بعد ذلك الجور يمنع الاخراج قبله
وسئل الفقهاء هل يجوز المرور في ملك الغير بغير اذنه فقال يجوز ان لم يتخذ ذلك طريقاً لم يضره على المالك
اه سرل (قوله ولما لك فتح كوان) أى ولو كان يشرف من ذلك على حريم جاره لم يمكن الجار من دفع الضرر عنه
ببناء سترة امام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر قال شيخنا والوجه ان الكوة لو كان بها غطاء
يأخذ شيئاً من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من أهله وينبغي ان يكون ذلك كالجناح اه حل وعبارة
شرح مر فتح كوان الخ ولا فرق بين ان يشرف على حريم جاره أولاً كافي البيان عن الشيخ أبى حامد لم يمكن
الجار من دفع الضرر عنه ببناء سترة امام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر ولان صاحبها لو أراد
رفع جميع الحائط لم يمنع منه والوجه ان الكوة لو كان لها غطاء أو شبك يأخذ شيئاً من هواء الدرب منعت
وان كان فاتحها من أهله خلافاً للسبكي انتهت (قوله ولما لك فتح كوان الخ) سواء كان من أهل الدرب الذى يفتح
فيه أولاً (قوله بفتح الكاف) قال فى المصباح الكوة تفتح وتفتح الثقب في الحائط وجمع المفتوح على لفظه كوان
مثل حبة وحبان وكواء مثل طيبة وطباء وركوة وركاء وجمع المضموم كوى مثل مدية ومدي وعينها واوراما
لامها فقيـل واروقيل ياء والكوة بالفتح بلاهاء لغة حكاه ابن الانبارى وهو مذكر فيقال هو الكوة اه (قوله
وان كانتا فتحتان الخ) بمشاة فوقية فى أوله لان الدار وثنته وكذا كل فعل كان فيه ضمير افتتحتين كفى الدفاتق
وقد ورد به السماع فى قوله تعالى عينا تجريان وأن تزولا امرأتين تنودان قاله أبو حيان وجوز ابن فارس
فيه الياء التحتية اه شرح مر (قوله والجدار) مبتدأ خبره قوله ان اختص الخ وقوله ان اشتر كالح فالخبر
مجموعهما اه شيخنا (قوله الكائن بين مالكين) أشار بهذا التقدير الى أن بين متعلق بمحذوف مفعلة

لجميع المسلمين (لا) صلح بمال
(على اخراج) لجناح أو
ساباط (في نافذ أو غيره) وان
صالح عليه الامام ولم يضر
المار لان الهواء لا يضر
باله وقد وانما يتبع القرار
وما لا يضر في الطريق يستحق
الانسان فعله بلا عوض
كالمرور وذكر غير النافذ
مع التقييد بالمال في النافذ
من زيادى (وأهله) أى غير
النافذ (من نغذبا به اليه)
لامن لاصقه جداره من غير
نغذبا به اليه (وتختص
شركة كل) منهم (بما بين
بابه ورأس غير النافذ) لانه
يحل ترددده (ولغيرهم فتح باب
اليه) أى غير النافذ لاستنشاء
وغيرها سواء أعمره أم لا
لان له رفع جميع الجدار
فبعضه أولى وقبل يمنع
فتحه لان الباب يشترط
حق الاستطراف قال فى
الروضه وهو أفتح وتعبيرى
بما ذكرأولى من قول
الاصل وله فتحه اذا عمه (لا)
فتح (لتطرق) بغير اذنتهم
لتضررهم بمرور الفتح أو
مرورهم عليه ولهم بعد الفتح
باذنتهم الرجوع متى شاؤوا ولا
غرم عليهم (ولما لك فتح كوان)
بفتح الكاف أشهر من ضمها
أى طامان لاستنشاء وغيرها
بل ازالة بعض الجدار

وجعل شبك مكانه (و) فتح (باب بين دار به) وان كانتا فتحتان الى دربين أو درب وشارع لانه تصرف مصادف للمالك فهو كالأزال الحائط بينهما
وجعلها داراً واحدة وترك بينهما ما يحالهما (والجدار) الكائن (بين مالكين) لبناء من (ان اختص به أحدهما منع الاخر ما يضر) الجدار

للجدار وقوله لبناء من أي مثلاً اه ع ش على مر وحقيقة الكلام والجدار السكائن بين ملكي مالكين
 فهو بين المالكين لا بين المالكين كالأخت في (قوله كوضع خشب) في المختار جمع الخشبة خشب بفتحسين
 وخشب بضمسين وخشب كقفل وخشب ان كغفران (قوله وغرز وتدفيه) بكسر التاء أقصم من فتحها اه
 شوبري وهذا بخلاف السقف الذي بين العالي والسافل ما لصاحب السافل ان يغرز فيه ويداو يعلق فيه
 لا قضاء العرف ذلك لان الاتفاق ثابت للعالي قطعا فكذلك ثابت للسافل تسوية بينهم وانظر بعضهم في هـ ذابان
 نبوت للعالي انما هو لكونه وجد في سداد كفي الجذوع التي لم يعلـ لم سبب وضعها ولا كذلك السافل واعلم ان
 القديم قائل بالاجبار على وضع الجذوع ودليـ له قوى نعم لو كان الجار مقابلا وبينهما مسكة أو شارع فاراد وضع
 رأس الجذوع على المقابل ليجمعـ له ساباطا لم يجبر في القديم هنا اه سم * (فرع) * وضع طرف الرف ليس
 كالجذوع * (فرع) * آخر لو كان الجدار وقفاً ومسجداً فانظر ما حكمه اه سم أقول الظاهر عدم الجواز
 فيها لانه يحرم اخراج الجناح الى هواء المسجد فهذا أولى وينبغي ان يحل ذلك ما لم يكن باجرة من جهة من يريد
 الوضع ولا وقف فيه مصلحة فان كان كذلك جاز وقوله ليس كالجذوع بوجه بخفة الضرر فيه اه ع ش على
 مر (قوله مال امرئ مسلم) المراد بالمسلم المتزم لاحكام الاسلام اه شوبري (قوله فاعارة) أي ويستفيد بها
 المستعير الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جذوعه أو سقاه بنفسها أو سقاه الجدار فبناها صاحب لم يكن له الوضع
 ثانيا في الاصح لان الاذن انما تناول مرة اه شرح مر (قوله أو رفعه بارش) وهو ما بين قيمة قائم مستحق
 القاع ومطلوعا اه حل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي قهر او الادلا مانع اذا اشتراه منه بالتراضي أي فلا نقول
 لصاحب الجدار ان يختار تلك الخشب أو البناء تبعه الجدار فصار على صاحبه كفي الخصلتين السابقتين وان كان
 لصاحبه يبيع له صاحب الجدار كما يبيعه للاحقني اه شيخنا ح ف وهذا كنهه قاله الشيخ بالفهم والافاد كرفي
 معص العارية يقتضي ان المعير لا يقر المستعير فيما يختار من الخصال الثلاثة بل ما ذكره هناك يحصل له ان
 المعير يخير فان وافقه المستعير على ما يختاره من الخصال الثلاثة فذاك والافيكاف تفريغ الارض وعبارته هناك
 متناوشرها وان اعار لبناء أو غرس ثم رجع فان شرط قلعه لزمه والاخير معير بين تملكه بعقد بقبضته وقاها
 بضم ان ارش لنقصه وتبقيته باجرة واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير وفاقته فان أبي كاف تفريغ الارض
 انتهت باختصار وحيث فكان الفارق بين اعارة الجدار المذكورة ههنا واعارة الارض الاتية في العارية ان
 المعير في مسألة الجدار يخير بين أمرين فقط وفي مسألة الارض يخير بين الثلاثة ومع هذا لم يظهر الفرق لانه يقال
 في مسألة الجدار ما المانع من كونه يخير بين الثلاثة لان كلامنا الثلاثة لا يمكن منها الا باختيار المستعير ورضاه
 فاذا اختار المعير التملك بالقيمة ووافق المستعير فلا مانع من ذلك تأمل هذا الحل فان فيه صعوبة (قوله فاجارة)
 أي فيها شوب يبيع كما يؤخذ من صنيع حج كعبه اه شوبري وان كان ظاهر صنيع المتن يقتضي انما اجارة
 محضة مع انه ينافيه ما ذكره من كونها مؤبدة اه (قوله تصح بغير تقدير مدة) قال الزركشي نعم لو كانت
 الدار وقفا عليه وأجره فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي حـ من الامتناع شائبة البيع فيه اه حل
 (قوله للهاجة) راجع لكل من تصح وتبدأ بعبارة شرح مر لانه عقد يرد على المنفعة وتبدأ بالهاجة الى دوامه
 فلم يشترط فيه التاقية كالنكاح انتهت (قوله أو باعاً لذلك) أي باع العلو لاجل الوضع والمراد باع حق الوضع
 على العلو فليس للمشتري جزء من علو الجدار وحيث فلهذا كالتى بعد ها وانما ذكرهما المتن ومعناها واحد
 للإشارة الى التخيير في الصيغة اه شيخنا ح ف (قوله أو باع حق الوضع عليه الخ) أي بخلاف ما لو باعـ
 وشرط ان لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن للمشتري ان ينتفع به بما عدا البناء من مكث وغيره كما صرح
 به السبكي تبعاً لما وردى كما قاله في شرح الروض اه سم (قوله فهو عقد مشوب ببيع) أي اكونه مؤبداً
 واجارة أي لان المستحق به منفعة فقط اذ لا يملك المشتري بما عدا علو الجدار لا شرط تأقيتها أو بيعها محضاً

(كوضع خشب أو بناء عليه)
 أوفتح كوة وغرز وتدفيه كغير
 الجدار ولجبر الدار قطنى
 والمحاكم باسناد صحيح لا يحل
 مال امرئ مسلم الا بطيب
 نفس منه وتعبيري بما ذكر
 أعم مما عبر به (فلورضى
 المالك) بوضع خشب أو
 بناء عليه (بجائبا) أي بلا
 عوض (فاعارة) له الرجوع
 فيها قبل الوضع عليه وبعده
 كسائر العواري (فان رجع
 بعد وضع) لذلك (ابقاء باجرة
 أو رفعه بارش) لنقصه كما
 لو اعار أرضاً للبناء قال الراجح
 ولا تجب المصلحة الثالثة فحين
 اعار أرضاً للبناء وهي التملك
 بالقيمة لان الارض أصل
 فاستتبع (أو) رضى بوضعه
 (بعوض فان أجز العا) من
 الجدار (للوضع) عليه
 (فاجارة) تصح بغير تقدير مدة
 وتتأبد للهاجة (أو باعاً لذلك)
 أي لا وضع عليه (أو) باع
 (حق الوضع) عليه (ف) هو
 (عقد مشوب ببيع واجارة)
 لانه عقد على منفعة تتأبد

(فاذا وضع) مستحق الوضع
(لم يرفع) مالك الجدار
لا يجازا ولا مع اعطاء ارش
لانه مستحق الدوام وتعبيد
فيما ذكر بالوضع اعم من
تعبيده بالبناء (ولو لم يدم)
الجدار قبل وضع المستحق أو
بعده (فاعاده) مالكه
(فالمستحق الوضع) بتلك
الالة وبمثالها لانه استحقه
وهذا اعم من قوله فالمستحق
اعادة البناء فان لم يدم لم
يطالب بشئ نعم ان انهدم بهدم
طوب هادم بقيمة حتى
الوضع للحيولة مع الارش ان
كان المستحق وضع (ومنى
رضى) وضع (بناء عليه)
بعوض أو غيره (شرط بيان
محله) جهة وطولا وعرضا
فهو أولى بمبايعه (و) بيان
(سمكه) بفتح السين أى
ارتفاعه (وصفته) ككونه
مخوفاً ولا مبنياً بمجرأوطوب
(وصفته) بمجول (عليه)
ككونه خشباً أو ازجائى
عقد الا ان الغرض يختلف
بذلك وظاهر ان رؤية الالة
تغنى عن وصفها (أو) رضى
بناء (على أرض) له
(كنى الاول) أى بيان محل
البناء ولم يجب ذكره سمكه
وصفته وصفة السقف لان
الأرض تحمل كل شئ (وان
اشتركا فيه) أى فى الجدار
بينهما (منع كل) منهما
(مباضر) الجدار كغرز وتند
وقعر كوة

لما رأى الجدار صاحب الجذوع وهو هذا الم يقدّر مدة فان قدرت انعقد اجارة قطعاً قاله شارح الوجيز اه
شرح مر (قوله فاذا وضع لم يرفع) مالك الجدار) نعم ان اشترى مالك الجدار حق البناء من المشتري جاز الشراء كما
صرح به المحامي وأبو الطيب وحينئذ يمكن من الخصلتين اللتين يجوزتا هاهنا لو أعاد وصفت المصنف كالرافعي
عن التنبيه على ان مالك الجدار هل يجوز له نقضه أو لا وهل يجوز له منع المشتري من ان يبني اذا لم يكن قد بنى
ولاشك كما قاله الاسنوى في عدم الجواز فها اه من شرح مر (قوله وبمثالها) أعاد العامل لدفع توهم الجمع
بين الالة ومثالها اه شورى (قوله فان لم يدم لم يطالب بشئ) ولو هدمه المالك عدواناً كان عليه اعادته
كذا قيل والصحيح عدم وجوب اعادته على المالك مطلقاً اه حل ومثله شرح مر (قوله لم يطالب بشئ)
أى لبقاء العقد فانه لا يفسخ بعرض هدم وانهدم لالتحاقه بالبيع وذكره في الروضة قال الاسنوى لكن المتجه
وهو الذي يشعر به سياق كلام المصنف وتعليل الرافعي اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد ببقاء البيع ونحوه فاما
اذا أجزأ اجارة مؤقتة فينبغي تخريج الفسخ على الخلاف في انهدام الدار اه شورى ولو أراد المشتري عادته
من مال نفسه لينبني عليه قال الاسنوى كان له ذلك كما صرح به جماعة وقال السبكي انه قضية كلام الاصحاب اه
شرح مر (قوله طوب هادم) سواء كان الهادم أجنبياً أو مالاً كسواء تعدى المالك بالهدم أم لا ولكن
اذا كان الهادم المالك لزمه شيان ارش البناء للقيصولة بقيمة حتى الوضع للحيولة واذا كان أجنبياً لزمه ثلاثة
أشياء ارش الجدار وارش البناء للقيصولة بقيمة حتى الوضع للحيولة فتمام اه عبدالبر (قوله بقيمة حتى
الوضع) أى مطلقاً قبل الوضع وبه هدمه وأما الارش فينتقيد بالوضع كما قال فقوله ان وضع راجع للارش اه
عش بالله نى والارش هنا ما بين قيمته قائماً مستحق الابقاء ومقتضى اه (قوله للحيولة) أى ويجوز له
التصرف فيها حالاً فان أعيد الجدار ردبديها اه عش على مر (قوله مع الارش ان كان المستحق
وضع) وهو ما بين قيمته قائماً ومهدوماً فان أعيد أسفل استعبدت القيمة والحيولة وله البناء ان لم يكن
بنى واعادته ان كان قد بنى ولا يغرم الهادم أجرة البناء لمدة الحيولة اه حلي (قوله أو طوب) في المصباح
لطوب البحر الواحدة طوبة قال ابن دريد شامية وأحسبها رومية وقال الازهرى الطوب الأجر والطوبة
لاجرة وهو يقتضى انهما عربية اه وفيه أيضاً البحر ابن اذا طبع بمدة الهمة والنشيد أشهر من التخفيف
لواحدة آخرة وهو معرب اه (قوله تغنى عن وصفها) أى في بيان صفة السقف المحمول عليه قرينة الالة اذا
كانت خشباً تغنى عن وصفه بكونه ازجاً أو غيره اه عش (قوله أو على أرضه) قال سج بجارة أو اعارة
أو بيع اه عش على مر وانظر ما المراد بالبيع فان كان يبيع نفس الأرض فحينئذ لا تجزى على المشتري
فيها شئ من التصرفات وان كان يبيع حق الوضع فهذا لم يعرف الا في بيع رأس الجدار وذكروا هذه المسئلة أى
مسئلة الأرض دخيل في خلال الكلام على الجدار اه (قوله على أرضه) هل النقيض له لانخراج مالو كانت
الأرض للمحرم وليه أو المراد ان له عليها ولاية تامه اه شورى (قوله كنى الاول) أى بيان المحل وتقدم في
كلامه ان المحل شامل لثلاثة الجهة والطول والعرض ويراد عليها الشراط بيان العمق ولا ينافيه قوله ولا يجب
ذكر سمكه وذلك لان العمق النزول الى أسفل والسمك الصعود الى علو وعبرة حل قوله لان الأرض تحمل
كل شئ ولا بد ان يبين له موضع الاساس وطوله وعمقه انتهت (قوله منع كل مباضر الجدار بلارضاً) وهذا
بخلاف السقف قال في الروض وشرحه فصل لصاحب العلو وضع الانتال المعتادة على السقف المملوك للآخر
أو المشترك بينهما ولا لا سخر التعليل المعتاد به كتب ولو يندبته فيه بخلاف الجدار المشترك وغيره ليس
لاحد الشرى يمكن مثلاً ان ينتفع به بمبايضاق فيه عادة كحرق فرق باتباع العرف وفي جواز غرز الوتد لصاحب
العلو في مائليه وجهان أحدهما انهم كالأسفل وهو الظاهر اه سم * (فائدة) * لو وضع أحد الشرى يكتن
وادعى ان شريكه أذن له في ذلك لم يقبل منه لان الاصل عدم الاذن ويطلب بالبينة فان أقامها فذلك والا هدم

ما بناء مجانا ومثل صاحب الجسد اوارثه فيقال فيه ما تقدم والقرض انه علم انه وضع في زمن المورث والا فالاصل انه وضع بحق فلا يهدم اه عش على مر (قوله بلارض) اما بالرضا فيجوز لكن بشرط أن لا يكون بعوض في مسألة الكوة والا كان لصاحبه على الضوء والهواء المجرد ذكره ابن الرقعة قال واذا فتح بالاذن فليس له السد الا به أيضا لانه أي السد تصرف في ملك الغير اه مر واذا أذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو السقف على الجدار المشترك فيجوز للاذن الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعده ولكن في صورة البعدي فائدة الرجوع انه يغرم الواضع أجره لابقاء وليس له تكليفه القاع ويغرم له الارش لان الواضع شريك ومالك حصته من الجدار والسقف والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه ازاله ملكه عن ملكه اه عش على مر بنوع تصرف (قوله ويسند اليه ما لا يضر) اما ما يضره لا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو أسند جماعة أمانة متعددة وكان كل واحد لا يضر وجعلها تصرفا وقع فعلهم معامنتوا كلهم لانه لا مزية لواحد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من وقع بغيره الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد الى ائغال الغير اه عش على مر (قوله فان منع أحد الشريكين الخ) وكذا لو منع الاجنبي لم يعتنع لان المنع منه عند محض لانه كالاستئذان بسراج غيره والاستئذان لا يجدره اه حل والظاهر انه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عند اه عش على مر (قوله ولا يلزم شريكاً عمارة) عبارة أصله مع شرح مر وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد لخبر لا يحل مال امرء مسلم وأما خبر لا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغيره هذا اذا الممتنع يتضرر أيضاً بتكليفه العمارة والضرر لا يزال بالضرر ويجري ذلك في نهرو قنات وبنر مشتركة واتخاذ ستر بين سطحيهما ونحو ذلك كزراعة أرض مشتركة وكسقي نبات كما قاله القاضي وغيره ورجمه الاذرعى وقول الجوري يلزم ان يبقى الاشجار اتفاقاً ضعيف والقديم ونص عليه في الام والبري يطلى في مسألة العلو الاجبار صيانة للاملاك المشتركة عن التعطيل قال الزركشي وينبغي تقييد القولين بما طاق التصرف فلو كان المحجور عليه ومصلحته في العمارة وجب على وليه الموافقة ولا يخفى ان محلها ما في غير الوقف اما هو فيجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم لا عمر وقال الآخر انما عمر أجبر الممتنع عليها لما فيها من بقاء عين الوقف وفي غير ذلك يجبر الممتنع على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر وانتهت وكتب عليه عش قوله وكسقي نبات الخ يؤخذ مما يأتى في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة منه المنع انه لو أراد أحد الشريكين السقي هنا من ماء مشترك مع دلسقي ذلك النبات منع منه وبما في الاصول والثمار انه لو أراد أحدهما السقي بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه وكتب أيضاً قوله وجب على وليه الخ اما اذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من شريكه المالك لا تجب عليه موافقة بخلاف ما لو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة لا وقف اه وكتب أيضاً قوله أجبر الممتنع الخ أي والحال ان الطالب والمطلوب منه مشتركان في الوقف وهم مشتركون في النظر لان غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأتى منه فعلها بغير اذن من الناظر اما اذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الاجازة بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا كذا بهما مش المولف وفهم من قوله وطلب من الناظر ان غير الناظر من أرباب الوقف ولو مستأجر لا تجب عليه العمارة وان أدى عدم عبارة الى خراب الوقف اه ثم قال * (فرع) * موقوفات على جهات مختلفة هل يجوز ان يعمر من ريع بعضها البعض الاخر ينبغي ان يجوز حيث كان الوقف وقفاً واحداً وان اختلفت جهاته ومصارفه ثم رأيت مر جزم بذلك وقرره فليراجع وانظر ما المراد بكونه واحداً هل باتحاد الواقف أو باتحاد عقده الوقف اه سم على المنهج أقول الذي يظهر الثاني (قوله ولا يلزم شريكاً عمارة) وتظهر هذه المسئلة الشراكاء في الربوع فاذا اتهم ذم الاسفل لا يلزم مال كنه اعادته لوضع عليه الاعلى وبما

(بلارض) كسائر الاملاك المشتركة (قوله) أي لكل منهما (كاجنبي أن يستند ويسند اليه ما لا يضر) لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه لم يعتنع على الاصح في الروضة (ولا يلزم شريكاً عمارة) لتضرره بتكليفها (ويمنع إعادة مهندم بقضه) المشترك

يناسب هذا ما لو كانت داره متطرفة واندمت وتضرر جاره فبعضى بالصوص منها لا يلزم بالسكها عمارتها اه
 شيخنا راوى وصيغة من هذا ان يهدم السفل فليس لصاحب العلو اجبار على الاعادة ليني عليه بل
 ولو كان هدمه على هذا الشرط ومن ذلك ايضا السترة بين السطحين نعم الاشجار يجبر على سقيها اه وتقدم
 عن الروض خلافة * (فرع) * قالوا كما جزم به في الروض وشرحه فيما لو بنى صاحب العلو السفل بماله ان
 لا اعلى هدمه وكذا للسفل ان يبناء الاعلى قبل امتناعه أى الاسفل من البناء ما لم يبن الاعلى عليه فان يبناء
 فلا لسفل تلك السفل بالقيمة وليس له هدمه اما اذا بنى السفل بعد امتناع الاسفل فليس له تلكه ولا هدمه
 لتقصيره سواء بنى عليه الاعلى عليه أم لا اه وأطاعوا في الجدار المشترك انه اذا أعاده أحدهما بماله لم يكن
 للاخر نقضه فليست ببل أنظر بل أنظر كلام شرح الروض يفيدانه كذلك وان اعيد من غير مراجعة الشريك وامتناعه
 وكان الفرق ان السفل خاص بالاسفل فحوزت له التملك ولا كذلك في مسئلة الجدار لانه مشترك بينهما اه
 (قوله بكسر النون وضمها) وجهها انقاض فانه في الدقائق اه شرح مر وتعرض كل في المصباح (قوله
 لانه تصرف في ملك غيره) الضمير واجمع على الاعادة وذكره باعتبار الخبر اه (قوله لا باالة نفسه) هذا مفروض
 في الجدار فلو اشترك اثنان في داره بدمت وأراد أحدهما اعادتها باالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور
 في شرح الارشاد لابن المقرئ اه زى وسنم على منهج نقلا عن مر وينبغي ان مثل الدار المذكورة مالو كان
 بينهما خشب مشترك وأراد أحدهما اعادته باالة نفسه فلا يجوز كما قيل به في الدار اه ع ش على مر
 (قوله فلا يمنع منها) أى سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جردوع أولا اه شرح مر (قوله فلا يمنع
 منها) ظاهره وان لم يسبق امتناع من الشريك كما سيأتى في كلامه وانهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم
 المنع قال في المطالب انه المفهوم من كلامهم بلا شك اه ع ش على مر (قوله لان له غرض في الوصول الى
 حقه) بخلاف ما لو اندمت حيطان الدار فأراد اعادتها باالة نفسه فانه يمنع لان فعل ذلك يؤدي الى الاختصاص
 وان صرح بعدم الاختصاص اه حل (قوله والمعاد ملكه) أى في فرد بالانتفاع به نعم لو كان للممتنع
 عليه حل فهو على حاله اه شرح مر وقوله فهو على حاله أى من اعادته بعد اعادة الجدار ولو قيل بانه ليس
 له ذلك لانه انما كان له الوضع على الاول لكونه مشتركا والمعاد مختص بالباقي لاحق لصاحب الجمل فيه لم يعد
 اه ع ش عليه (قوله والمعاد ملكه) وحينئذ ففقدت على الممتنع الانتفاع بحصته في الاس لتقصيره في عدم
 اذنه في اعادته بنقضه اه شيخنا ح ف ثم رأيت في ع ش على مر مانع ظاهر اطلاقه لانه لا يلزمه أجره
 الاس لشريكه ويحتمل خلافة حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتقاده اه (قوله
 كابتداء العماره) أى لان اجابته ادامة للعماره والدوام لا يلزم قياسا على الابتداء (قوله ولو أعاده بنقضه الخ)
 سواء تعاونا بهما أو باخراج أجره وقوله ففسخ ترك أى لانهما مستويان في العمل والجدار والعريضة اه
 شرح مر (قوله ليكون للاخر فيها أعيد بها) وهو الجدار جزء أى في مقابلة الجزء من العريضة وهو أى
 الجزء من العريضة في مقابلة عمل المعيد أيضا فهو في مقابلة شئين وسيوضح هذا بقوله أوفى الثانية سدس
 العريضة في مقابلة عمله وثالث آلتها الخ اه (قوله تكون في مقابلة عمله الخ) وحينئذ فهو عقد اجارة لانه جعل
 الجزء أجره للعمل وقوله في مقابلة ذلك الخ وحينئذ فهو عقد مشوب بببيع واجارة لانه جعل الجزء أجره للعمل وثمنا
 لثالث الآلة (قوله كان له ثلثاه) أى والعريضة على المناصفة وقوله ثلثاها أى والنقض على حاله من المناصفة
 اه شوبرى (قوله قال الامام الخ) قال في الجواهر كالمطالب وهو ذاتا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان
 بصيغة الجمالة صح اه ويفرق بان الاجارة يجب فيها مكان الشروع في العمل عقب عقد هاجتلاف الجمالة
 وفرق بعضهم بان العمل لا يملك الا بتمام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك الاستحقاق قبيل تمام
 العمل فكيف يعمل تأجيل اه شوبرى (قوله فيما اذا شرط له سدس النقص في الحال) عبارة الروض

ببكر النون وضمها
 لانه تصرف في ملك غيره يعين
 اذنه (لا) اعادته (بالالة نفسه)
 فلا يمنع منها لان له غرض في
 الوصول الى حقه ولا يضر
 الاشتراك في الاس فان له حقا
 في الجمل عليه (والمعاد) بالالة
 نفسه (ملكه) يضع عليه
 ماشاء وله نقضه وان قال له
 الاخر لا تنقضه وأغرم لك
 حصتي من القيمة لم تلزمه
 اجابته كابتداء العماره (ولو
 أعاده بنقضه ففسخ ترك) كما
 كان فلو شرط زيادة
 لاحدهما لم يصح لانه شرط
 عوض من غير عوض (أو)
 أعاده (أحدهما) بنقضه أو
 بالالة نفسه ليكون للاخر
 فيما أعيد بها جزء (وشرط
 له الاخر) الاذن له في ذلك
 (زيادة) تكون في مقابلة عمله
 في نصيب الاخر في الاولى وفي
 مقابلة ذلك مع جزء من آلتها
 في الثانية (جاز) فان شرط له
 في الاولى سدس النقص
 كان له ثلثاه أو سدس العريضة
 فثلثاها أو سدسهما فثلثاهما
 أو في الثانية سدس العريضة
 في مقابلة عمله وثلث آلتها كان
 له ثلثاهما قال الامام في
 الاولى هذا فيما اذا شرط له
 سدس النقص في الحال

ان شرط له السدس من النقص في الحال وعلمت الآلة ووصف الجدار اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) قال في شرح الروض أولم تعلم الآلة أو وصف الجدار اه * (فرع) * قال في الروض وله ما أي الشر يكين قسمته عرضا في كمال الطول وعكسه بالتراضي قال في شرحه لا بالجبر فلو طلبها أحدهما فامتنع الآخر لم يجبر لاقتضاء الاجبار القرعة وهي ممتنع هذه الاثر بما أخرجت لكل منهما ما يضرب بالآخر في انتفاعه به بل كره ثم قال في الروض ويجبر على قسمة عرصته أي الجدار ولو عرضا في طول يختص كل بما يليه قال في شرحه فلا يقتسمان فيه بالقرعة لثلاثي خرج بهما لكل منهما ما يلي الآخر انتهى فانظر ما ذكره أولا من اقتضاء الاجبار القرعة مع ذكر كره ثانيا حيث قال ويجبر على قسمة عرصته ثم قال فلا يقتسمان فيه بالقرعة فانه صريح في ان الاجبار لا يقتضي القرعة فلجرح اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء) ولولا بعض وان قل كما شبهه كلامهم اه شوبري (قوله ويأتي مثله في العرصة) أي في الجزء المشروط منها سواء كان وحده أو مع جزء من الآلة والضابط ان المشروط للمعبد أولا لا بد ان يكون حالا (قوله وله صلح بمال الخ) ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ذلك غيره مشاركتة في العمارة له اذا انعدم ولو بسبب الماء وليس للمستحق دخول الارض من غير اذن مالكها الا للثمنية فهو عليه ان يخرج من أرضه ما يخرج من النهر وليس لمن أذن له في اجراء ماء المطر على السطح طرح الثلج عليه ولا تركه الى ان يذوب ويسيل اليه ومن أذن له في القاء الثلج لا يجري المطر ولا غيره وشرط المصلحة على اجراء ماء المطر على سطح غيره ان لا يكون له مصرف الى الطريق الا بمروره على سطح جاره قاله الاسنوي اه شرح مر (قوله يصح بافظها) لم يقل وتتأبد للمصلحة فانظره وعبارة السببي ثم ان قدر المدة فاجارة والا فلي الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقدة بصفة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقدة بصفة البيع نظران وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فيما أتى فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي للثان تقول اذا كان الفرع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقدة بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعثك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الغسق وجهان بناء على ان المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين يميل الى ترجيح المالك قال الاسنوي وان عقدة بلفظ الصلح فهل ينعتق بعبارة واجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينعتق بعبارة وجه العقد الى الحق أم الى العين اه أقول سلف في مسألة البناء انه لا يملك عينها ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يترك بان لفظ مسيل الماء مثلا ينصرف الى العين بخلاف قوله بعثك رأس الجدار للبناء * (فرع) * قال صاحب الحنك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولي يصح ويعتبر التمر في الاجرة كما اعتبرت في المعقود وعليه يصير كأنه خارج المضروب قاله جميعه شيخنا البرلسي وقوله ولا فرق بينهما فيما يظهر قال مر بالفرق وتقول الاسنوي فيما مر ينبغي عدم اشتراط المدة وافق عليه مر فقال ينبغي عدم اشتراط المدة اه سم (قوله بقدر ماء المطر) أي أو الثلج وقوله ومعرفة قدر السطح فقديقال لا حاجة لهذا مع قوله يشترط بيان موضع الاجراء فخره اه سم (قوله يشترط بيان موضع الاجراء) وهو القناعة التي يجري فيها الماء فحينئذ قوله والسطح الذي ينحدر اليه الماء لا حاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرصته لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله يستغنى عنها بمعرفة طول القناة اه سم بنوع ايصاح (قوله يشترط بيان موضع الاجراء) أي الموضع الذي يجري فيه الماء وهو القناة اه ع ش. (قوله ومعرفة قدر السطح) أي مسافة علوه وسعيه الى الارض أو السطح الآخر اه حل (قوله الذي ينحدر منه الماء) الى القناة وجمعا لم انه غير موضع الاجراء * (فرع) * ماء المطر النازل في المسجد هل يكون ملكه أولا فيه نظروا ينبغي ان يقال ان كان فيه كان عدل جمعه فيه على وجه يتنفع به من يأتي المسجد كان ملكه والا فلا ونقل بالدرس عن فتاوى حج ما يوافقه فراجع اه ع ش. (قوله فخرجهم - ما الصلح بمال الخ) عبارة شرح مر

فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الاعيان لا تؤجل ولان سدس الجدار قبل شخوصه معدوم ويأتي مثله في العرصة وثالث آله (وله صلح بمال على اجراء ماء غير غسالة في ملك غيره) أرضا أو سطحا (أو القاء الثلج في أرضه) أي أرض غيره كان يصلح على أن يجري ماء المطر من سطحه الى سطح جاره ليتزل الطريق أو ان يجري ماء النهر في أرض غيره يصل الى أرضه أو ان يلقى الثلج من سطحه الى أرض غيره وهذا الصلح في معنى الاجارة يصح بلفظها ولا يضرب الجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته لكن يشترط بيان موضع الاجراء وطوله وعرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح الذي ينحدر منه الماء والسطح الذي ينحدر اليه مع معرفة قوته وضعفه وتعيينه بغير الغسالة في الاولى وبالارض في الثانية من زيادتي فخرج جمعا الصلح بمال على اجراء ماء الغسالة والقاء الثلج على السطح فلا يصح لان الحاجة لا تدعو اليه وفي الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازع جدارا أو سطحا بين ملكيهما فان علم انه بني مع بناء أحدهما)

واماماء غسالة الثياب والاواني فلا يجوز الصلح على اجرائها على مال لانه مجهول لا تدعو الحاجة اليه كذا قاله تبعها
 للمتولي واعترضه الباقي في بانه لا مانع منه اذ بين قدر الجارى اذا كان على السطح وبين موضع الجريان اذا كان
 على الارض والحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنى وغسل الثياب والاواني لا بد منه
 لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء فن بنى حماما بجانبه أرض لغيره فاراد ان يشتري
 منه حق المد والماء فلا توقف في جواز ذلك بل الحاجة اليه أكثر من حاجة البناء على الارض فلهل مراد المتولي من
 ذلك حيث كان على السطح ولم يحصل البيان في قدر ما يصب انتهت (قوله كان دخل نصف لبنات كل الخ) ويظهر
 ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان احداثه بعد بناء
 الجدار بنزع البنية ونحوها وادراج أخرى اه شرح مر (قوله أو كان السقف أزجا) أى والحال انه
 لا يتصور احداثه بعد تمام الجدار بأن أميل من مبتدأ ارتفاعه من الارض كذا قال الراعي ومقتضاه انه اذا
 أمكن احداثه بان يكون الميل بعد ارتفاع الجدار لا يكون فيه ترجيح وبه صرح الماوردي والقاضى والامام
 لكن قضية كلام القاضى أبى الطيب وصاحب التنبية انه يفيد الترجيح لان الظاهر ان الذى بنى الارج بناء اه
 شرح مر (قوله أو كان السقف أزجا) أى غير مسقف بخشب مثلا كالقبعة ويتصور كونه بنى مع بناء
 أحدهما فى الربع مثلا فان كلام من المال كين ساكن فوق الاسقف الذى بين الاعلى والاسفل يحكم
 بانه لا اسفل لانه أشد اتصالا بينائيه لان الفرض انه أزج أى عقد (قوله وان لم يمكن احداثه) صورة عدم الامكان
 ان يكون له داران وباع احدهما الزيد والاخرى له مر و ثم اختلف زيد وعروفي جدار بينهما فالجدار جهة
 سابق على المالكين وقوله أو كان له على الجدار خشب معطوف على المسئلة الاولى فكان الاولى تقديمه والتقدير
 فيها بان انفصل ولم يكن لاحدهما خشب أو كان اه شيخنا وبعضهم قرر انه عائد للاخيرة وبعبارة الشورى
 قوله أو كان له على الجدار خشب له له معطوف على اتصال بينهما والمعنى أو انفصل عن بناء أحدهما
 وكان له عليه خشب لكن فيه حديثان ماداخله في عموم قوله بان انفصل عن بنائهم ما قابلهما بل لكن اذا كان
 المدار على الاحتمال العقلى كما هو مقتضى كلامهم فالمانع من رجوع هذا الكل من المسائل الثلاث وما وجه
 قصر بعضهم له على الاخيرة بقرينة بعضهم على الاولى ولم يقل أحدهم من الجواشي بهجة رجوعه للثانية اه (قوله
 فلهما اليد) أشار بذكر البدالى انه لا يحكم بملكهما بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلما أقام أحدهما بينة
 به سلم له وحكم به له أو أقام غيره ما بينة به فكذلك اه ع ش على مر (قوله لعدم المرجح) أى لان وضعها
 قد يكون باعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع فلا يترك الحق بالتفصيل اه شرح
 مر (قوله فان أقام أحدهما بينة) هذا تقرير على ما قبل الا وما بعدها كما أشار اليه بقوله فيما مر كما سيأتى
 وقوله أو حلف تفير بيع على ما بعد الا اه شيخنا ويصح أيضا تفير بيعه على ما قبلها ويكون المراد بالاحد
 حينئذ خصوص صاحب البدل لانه الذى يقضى له بالخلاف كما تقدم فى كلام الشارح بل ويصح أن يكون
 الحلف من غير صاحب البدل اذ ان كل هذا وقول المتن أو حلف مع قول الشارح ونسلك الآخر يحتمل ان
 المعنى ونسلك الآخر بعد حلف خصمه وحينئذ يحتاج خصمه الى عين أخرى وهى الردية ويحتمل ان المعنى
 وقد نسلك الآخر قبل حلف من بدأ القاضى بتخليفه فعلى هذا يحتاج غير التا كل الى عينين فيجب فيه
 الخلاف الذى ذكره فى الشرح فلما كانت هذه العبارة مجملة احتاج الى توضيحها بقوله وتضع مسئلة الحلف
 الخ اه (قوله قضى له به) أى وتكون العرصة له تبعها اه شرح مر (قوله أو حلف) أى كل للآخر
 وصورة حلفه ان يقول والله لا يستحق النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى خالا لما يوهسه كلام
 الشارح (قوله أو حلف) أى كل للآخر أى حلف كل على نقي استحقاق صاحبه للنصف الذى في يده وانه
 يستحق النصف الذى يدعيه صاحبه لان كل واحد منهما مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالبين

كان دخل نصف لبنات كل
 منهما فى الآخر أو كان السقف
 أزجا (فله اليد) لظهور اماراة
 الملك بذلك فيحلف ويحكم
 له بالجدار أو السقف الآن
 تقوم بينة بخلافه كما سيأتى
 وفى معنى العلم بذلك ما لو بنى
 ما ذكره على خشبة طرفها فى
 بناء أحدهما أو كان على
 تربيع بناء أحدهما سمكا
 وطولادون الآخر (والا)
 أى وان لم يعلم ذلك بان
 انفصل عن بنائهما أو اتصل
 به وان لم يمكن احداثه أو ببناء
 أحدهما أو أمكن احداثه
 عنهما أو كان له على الجدار
 خشب (فلهما) أى اليه
 لعدم المرجح (فان أقام
 أحدهما بينة) أنه له (أو
 حلف) ونسلك الآخر (قضى
 له) به (والا) بان أقام كل
 منهما بينة أو حلف للآخر
 على النصف الذى يسلم له
 وان كان ادعى الجميع

أونكل عن اليمين (جعل
بينهما) بظاهر اليد فينتفع
كل به مما يليه على العادة
ويبقى الخشب الموجود على
الجدار بحاله لاحتمال أنه وضع
بحق وتنفع مسئلة الخلف
بما ذكره في باب الدعوى
والبيانات أنه ان حلف من
بدأ القاضى بحليفه ونكل
الآخر بعد حلف الاول
اليمين المردودة ليعضيه له
بالجميع وان نكل الاول
ورقب الثاني في اليمين فقد
اجتمع عليه عيّن النفي
للنصف الذي ادعاه صاحبه
وعين الاثبات للنصف الذي
ادعاه هو فهل يكفيه الآن
يمين واحدة يجمع فيها
النفي والاثبات أو لابد من
يمين للنفي وأخرى للاثبات
وجهاً أحدهما الاول فيحلف
ان الجميع له لاحق لصاحبه
فيه أو يقول انه لاحق له في
النصف الذي يدعيه
والنصف الآخر

(باب الحوالة)

هي بفتح الحاء أفصح من
كسر هالفة التحول والانتقال
وشرعاً قد يقتضى نقل دين
من ذمة إلى ذمة وتطابق على
انتقاله من ذمة إلى أخرى
والاصل فيها قبل الاجماع خبر
الصحيحين مطلق الغنى ظلم
واذا أتبع أحدكم على مليء

الكاملة ولا بد ان يتضمن يمينه النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه شرح مر (قوله أونكل عن
اليمين) معطوف على قوله أقام كل منهما يمينه أى أونكل كل منهما ما عن اليمين فالصور التي يجعل فيها يمينها
ثلاثة أقامة اليمين من كل وحلف كل ونكل كل (قوله ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله) وليس
لغير صاحبه أى الخشب منع صاحبه من اعادته اذا أزيل لافاحكه مناباته وضع بحق وشكك في المجوز ولو أراد
صاحب الحائط نقض الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجذوع عليه فان كان متردماً جاز نقضه وحكم اعادة
الجذوع ما سبق والا فلا يجوز اه من شرح مر (قوله ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله) وليس لك الجدار قطعها بالارش
أو ابقاءها بالاجرة قال شيخنا والوجه انه لا قطع ولا اجرة أخذ من اطلاقهم ابقاءها بحاله اه حل (قوله
وتنفع مسئلة الخلف) أى السكائر في قول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر وجه ذلك ان هذا
يجل لأنه اذا حلف هل يحلف يميناً واحدة أو يمينين والجواب التفصيل الذي قاله الشارح وهو انه ان كان
الحالف من بدأ القاضى بحليفه حلف يمينين جزماً الاول والمردودة بعد نكله حلف واحد وان كان الحالف هو
الآخر بان نكل من بدأ القاضى به ففيه خلاف كما قال الشارح واذا حلف يميناً واحدة تنفع بهما كما قال
الشارح فهل يقدم النفي أو الاثبات كل جائز كما قال اه (قوله للنصف الذي ادعاه صاحبه) فيه ان صاحبه لم
يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط الا ان يقال كل منهما يدعى النصف فقط
بحسب ظاهر حال اليد بظاهر اليد فينقض ادعاء النصف وان كان هو يدعى الجميع تأمل

(باب الحوالة)

ذكرت دفع الصلح لما فيها من قطع النزاع بين الخصم والمتمل اه قل على الجدل قال المتولى الحوالة من
العقود اللازمة ولو فسخت لا تنسخ اه شورى (قوله نقل دين) أى يحصل مثله أو بانتقال مثله لانفسه
أخذ من قوله الا أى يصير نظيره الخ اه ع ش (قوله وتطابق على انتقاله) أى الذى هو نائى عن العقد
وحينئذ يكون لها اطلاقاً شرعاً تطابق على نفس العقد وعلى الاثر النائى عن ذلك اه حل وهذا المعنى الثاني
هو الذى يرد عليه الفسخ والانفساخ اه ع ش (قوله مطلق الغنى) من اضافة المصدر الى فاعله فالغنى وصف
للمدين واغرب من قال وصف للدائن فهو مضاف للممول أى مطلق الغنى من الغنى ظلم فبالك بطل الغنى من
الغنى وفيه من الركاة وان حكمه في المطلب وسكت عليه ما لا يخفى اه ايعاب اه شورى (قوله ظلم) أى فسق
والمطل اطلالة المدافعة والمرة الواحدة معصية فالمحكوم عليه بالظلم أى الفسق من اطلال المدافعة لامن دافع مرة
أو مرتين وان كان عاصياً اه حل وسبأى في آخر الضمان للشورى ما نصه *(تنبيه)* يجب على الغنى
أداء الدين فوراً ان خاف فوت أدائه الى المستحق اما بموتة أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طالبه
رب الدين أو علم حاجته إليه وان لم يطالبه ذكر ذلك البارزى اه ج في الفتاوى في باب الحوالة اه وذكر هذه
المسئلة ع ش على مر في باب اداء زكاة المال فقال لا يجب على المدين دفع دين الا دعى الا بالطلب لان
الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه لكن عبارته قاصرة اذ ليس فيها من أسباب
الوجوب الا الطالب دون بقية الاسباب الستة المنتدمة (قوله واذا أتبع أحدكم) أى ولو بلغا اتبعته عليه
بما لك على فيقال اتبعته كما قال في المطلب انه ظاهر الحديث قال في الايعاب وظاهر عبارته انه صريح وهو منجبه
ويحتمل انه كناية وأما قول الأذرى وهو ظاهر بشرط ان يعرفاه من ذلك فهو لا يختص بذلك بل يجري في سائر
الصيغ فمن تطابق بصيغة وادعى الجهل بمقتضاها فان كان مختالاً لاهل لغتهم لم يتقبل والا قبل أشار اليه ابن عبد السلام
اه ايعاب باختصار اه شورى (قوله على مليء) من الملاءة وهى اليسار ويظهر ضبطها بمن عنده فاضلا عما
يترك للمفلس ما يوفى دينه اه ايعاب اه شورى (قوله على مليء) هو بالهمز مأخوذ من الامتلاء صرح
بذلك الأزهري في شرحه لالفاظ مختصر الزنى ونبه على ان المطل اطلالة المدافعة اه ومنه يستفاد ان المحكوم

عليه في الحديث بالظلم من اتصف به ذالامن امتنع مرة أو مرتين وان كان غاصبا فلا يفسق بذلك اه سم فان قيل هو بائنا مع ظالم مشبه للغاصب فيكون كبيرة قلت يفرق بينهما بان الغصب فيه المالك ابتداء وانتهاء المقتضى لوجود حد الكبيرة المشهور بانه ما ورد فيه وعيد شديد وهو المسم لم كذلك وهما المالك في الابتداء رضى بذهمه اذ الكلام فبين هو كذلك فيما يظهر امامين وجب اداؤه ثورا لكونه بدل جنابة تعدى بها مشلا فانظاهر ان المطالب به ولو مرة كبيرة لان هذا هو الذي يشبه الغصب وقضية تشبيهه به انه يأتى هنا الخلاف ثم انه هل يشترط في المد المطالب به ان يكون ربع دينار أولا قاله في الايعاب اه شورى (قوله فليتبمع) الامر للاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر بالاستحباب قبولها كما يحتمل الاذرى ان تكون على ملى وفي كون ماله طيبا ليخرج المماطل ومن في ماله شبهة اه شرح مر (قوله باسكان الناء) وجوز حج تشديدها وادعى بعضهم انه خلاف الواجب ويقتضى الحديث وجوب اوبه قال الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه وقال الشافعي بندهم اوجوازا قياسا على سائر المعاوضات واعتراض بان خروجها عن المعاوضات يقتضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردى صرفها عن الوجوب وزودها بعد النهى عن بيع الدين بالدين فتأمل اه قل على الجلال وقوله قياسا على سائر المعاوضات أى من حيث عدم الوجوب فالقياس من هذه الحيشية لان حيشية الندي لان سائر المعاوضات غير مندوبة بل مباحة (قوله فليحتل) امر ندب قياسا على سائر المعاوضات خلافا للامام احمد وانما تسن اجابته بشرط ان يكون الحال عليه غنيا ولا شبهة في ماله وقوله كما رواه هكذا البيهقي يعنى مع تغيير اتبع بقوله احيى لقرره شيئا حاف رضى الله تعالى عنه أى ومع تغيير فليتبمع بقوله فليحتل وعبارة حج وتفسره رواية البيهقي واذا احيى أحدكم على ملى فليحتل انتهت وعبارة شرح مر وتفسره رواية البيهقي واذا احيى أحدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه صراحة ما في الخبر في الحوالة اذ هو ورد فيها انتهت (قوله أركان ستة) اى اجالا والا ففى سبعة تفصيلا من حيث ان الصيغة ايجاب وقبول ولهذا قال حج وأركان سبعة (قوله محيل ومحتال) دخل في المحيل والمحتال حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح اه مر اه سم ومثل ذلك ما لو كان لولده مال على آخر وأحال ذلك الآخر الوالد لولده على أجنبي فانه صحيح اه ع ش على مر (قوله ومحال عليه) أى ولو ميتا فلو أقال من له دين على ميت صحت كفى المطالب كالبيان وغيره وهو المعتمد ولولم تكن له تركة فيما يظهر وقواهم الميت لادته أى بالنسبة للاد اترام لا للاد اترام ولا يشكل بان من أقال بدين به رهن انفسه الرهن لان ذلك في الرهن الجعلى لا الشرعى كما لا يخفى اذ التركة انما جعلت رهنا بدين الميت نظرا للميتة والحوالة عليه لا تنفيه أو على تركة قسمت أولا لم يصح كما قاله كثير من وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين بل على عين هي التركة ومن ثم لو كانت للميت دين لم تصح أيضا في أوجه احتمالين حكاهم الزركشى لا تنقلها للوارث وعليه الوفاء نعم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فتصح الحوالة عليه اه شرح مر (قوله وصيغة) أى ايجاب وقبول كاجلئك على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذى لك على ولم ينوه فهو صريح كما اقتضاه كلامهم خلافا للباقيين ومن تبعه ولا ينافيه ما يأتى آخر الباب من تصديق ذاتي ارادة غير الحوالة لانه صريح يقبل الصرف ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدى معناها كقولك حقك الى فلان أو جعلت ما استحقته على فلان لك أو ما سكتك الدين الذى عليه بحقك ولو قال أحنى فكتوله يعنى ولا تنفعه بلفظ البيع وان نواها على الاصح خلافا لبعضهم اذ الاعتبار في العقود باللفظ لا بالمعنى اه شرح مر لفظ البيع ليس صريحا ولا كتابة خلافا للحج حيث قال ان بعت كتابه على الاوجه وهو وافر في ذلك لظاهر كلام شرح الروض اه حل (قوله وكلاهما تؤخذ مما يأتى) أى كل الاركان الستة أى تؤخذ أحكامها وشروطها فالتن صرح باربعة بقوله وشرط لمارضا الاولين وثبوت الدينين وفهم من قوله رضا الاولين ان رضى الثالث لا يعتبر مع ما هو معلوم من خارج من انها

فليتبمع باسكان الناء أى
فليحتل كما رواه هكذا البيهقي
(أركان ستة) محيل ومحتال
ومحال عليه ودينان دين
للحتمال على المحيل ودين
للحتميل على المحال عليه
(وصيغة) وكلاهما تؤخذ مما يأتى

بيع دين بدين ان الصيغة ركن منها وانه يشترط فيها ثلثا بشرط فيه في البيع (قوله وشرط لها الخ) هذه توطئة
 لعدم اشتراط رضا المحال عليه اهـ حل واندفع به هذا الزوم التكرار في كلام المتن لان الرضا لا يحصل الا بلفظ
 أو مافى معناه كما قال الشارح وحيث لا يكون هذا مكررا مع قوله وصيغة وحاصل الدفع ان هذا ليس مقصودا
 لذاته بل المقصود منه فهمه فكانه قال ولا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله رضا الاولين) أي المحيل لان له ابقاء
 الحق من حيث شاء لكونه مرسلا في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين وقوله والمحتال أي لان حقه في ذمة
 المحيل فلا يتنقل لغيره بغير رضا له لتفاوت الذمم اهـ شرح مر (قوله بلفظ أو مافى معناه) متعلق بالرضا
 والباء بمعنى مع أو متعلقة بجزء وف حال من الرضا أي حال كونه مدلولاً عليه بلفظ أو مافى معناه فلا يكفي الرضا
 الباطني بدون ما يدل عليه وعبارة شرح مر ومراده بالرضا ما مر من الصيغة انتهت قال ع ش أي لا الرضا
 الباطني اهـ وهذا الإشارة الى الصيغة ويعلم من قوله فهي بيع دين بدين مع ما ذكرنا من شروط الصيغة
 المكاتبة في البيع وقوله فهي بيع دين بدين الظاهر ان الفاء تعليلية لا شرطية أي لا اعتبارها أي
 وانما اعتبر الصيغة ولم يكتف بالرضا بدون ان الحوالة ببيع دين بدين وتقدم ان البيع من جـ له أركانه
 الصيغة وتقدمت شروطها فلتعتبر هي وشروطها هنا اهـ وفي قل على الجلال ولا تصح بلفظ البيع وان
 نواها ولا تدخلها الا حوالة على المعتمد فيهما كما في شرح شيخنا مر ولا يدخلها خيار اهـ (قوله أو مافى معناه)
 كالكاتب ولومن الناطق وإشارة الاخوس اهـ ع ش (قوله فهي بيع دين بدين الخ) البائع هو المحيل
 والمشتري هو المحتال والثمن دين المحتال والبيع دين المحيل اهـ شيخنا وفي قل على الجلال مانعه وللمحتال
 ان يحيل على المحال عليه وللحال عليه ان يحيل المحتال على غيره وهكذا كما في شرح الروض (قوله يجوز للعاجز)
 ولهذا لم يعتبر التفاضل في الجاس وان كان الدينان ربويين اهـ سم على منهج قال ع وانما امتنعت
 الزيادة والنقصان لانه ليس بمقدم كما كس اهـ ع ش على مر (قوله ولو مئة ومين) كان يكون له عليه عبد
 قرض مثلا وله على آخر عبد قرض مثلا فاحاله عليه اهـ ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما يقع
 كثير من ناظر الوقف حيث يحيل من له في جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لان الناظر لادين عليه
 وكذا ما يقع لمن له دين على جهة الوقف حيث يحيل على الناظر من له عليه دين فالحاصل من التسوية انما هو
 مجرد اذن فله منعه من قبض ما سوغه به نعم ان تعدى الناظر في مال الوقف بحيث صار ديناً لازماً في ذمته فنصح
 الحوالة عليه ومنه ان كان له دين على المحال عليه اهـ حل وفي قل على الجلال تنبيه علم مما ذكر ان من له
 معلوم في وقف لا تصح حالته به على مال الوقف لما مر في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته الا ان تعدى باتلاف
 مال الوقف لانه صار ديناً عليه وان تسوية الناظر من له مـ لوم في الوقف على من عليه دين لا وقف ليس حوالة
 وله منعه من قبضه متى شاء قال شيخنا مر نعم ان تعين مال الوقف في جهة شخص معين صحت الحوالة عليه بل
 للمستحقين الحوالة عليه بغير اذن الناظر ويعتد بالقبض منه ويبرأ به ونوزع في ذلك فراجع اهـ (قوله فلا تصح
 من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أو بالاعتقاد مر عدم الانعقاد اعتباراً باللفظ لان الغالب
 انهم يرجحون اعتبار اللفظ اهـ سم على منهج اهـ ع ش على مر (قوله ولا على من لادين عليه) بان
 علم ذلك والاصح فلو أنكر المحال عليه الدين لم يقبل كإسباني وللحجيج ان يشهد على المحال عليه لأفعلت اذالم
 يتعرض لنفسه بان يشهد ان المحال يستحق على المحال عليه كذا ابو جبه شرعي أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال
 عليه بيعة ببراءته من الدين بطلت الحوالة ور جمع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل
 فأقام المحتال شاهداً بانه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وان دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز
 وانفقر الحالف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق
 ويراجع المدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وان أنكر المحتال الحوالة

(وشرط لها) أي للحوالة أي
 لصحتها (رضا الاولين) أي
 المحيل والمحتال بلفظ أو مافى
 معناه مما يأتي في الضمان
 لانهما العاقدان فهي بيع
 دين بدين يجوز للعاجز لارضا
 المحال عليه لانه محل الحق
 فلصاحبه أن يستوفيه بغيره
 (و) شرط (ثبوت الدينين)
 ولو متقومين فلا تصح ممن
 لادين عليه ولا على من لادين
 عليه وان رضى لعدم
 الاعتياض اذ ليس على
 المحيل شيء يجعل عنه عوضاً
 ولا على المحال عليه شيء يجعل
 عوضاً عن حق المحتال
 وتصرح بحى باشتراط ثبوت
 الدينين المفيد للصورتين
 المذكورتين أولى من
 اقتضاه على الثانية وان فهم
 منها الاولى

وأقر به المحال عليه فهو مقر للجملة بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما في الاقرار اه قل على الجلال (قوله بالاولى) وجه الاولوية ان جانب المحال عليه ضعيف وقد اشترطنا ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط رضاه وجانب المحيل أقوى وقد اشترط رضاه فاشترط ثبوت الدين عليه أولى اه زى اه ع ش وفي قل على الجلال وجه الاولوية انه اذا اشترط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحة وفائه منه لانه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى اه وعبارة الشورى قوله بالاولى أى لان المحيل فيها عاقبة انتهت (قوله أو قبله) كزمن الخيار للبائع أو له مبادران لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري حيث لا بد من الحوالة تتضمن الاجازة وحيث لا يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لان مقتضاها الارزوم فلو بقي الخيار فان مقتضاها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لا في حق مشتري لم يرض فان فسخ البيع بطالت واذا رضى بطل بها حقه أيضا فان قيل اذا كان الخيار للبائع أو له ما لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري أحجب بان البائع اذا أحال حيث لا بد كانت اجازة فوقعت الحوالة معارضة للمالك وذلك كاف اه حل (قوله لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم) أى مسلمانيه ورأس مال كما صرح به المصنف في شرح الروض وان كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضى الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض الحقيقي اه حل (قوله كدين السلم) سيأتي لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم اه سم على ج وعليه فالفرق بينهما ان الحوالة بيع فصحها تؤدي الى الاعتراض عن المسلم فيه اه ع ش على مر (قوله مع صحة الاعتراض عنه) ضعيف وهذا ما نص عليه في الام نعم صحح الشيخان في باب الكتابة عدم صحة الاعتراض عنه فتشكل صحة الحوالة به بعدم صحتهما بدين السلم وقد يفرق بان الشارع منشوف للعتق وفرق بالبقية بان السيد اذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه ان يصير الدين لغيره لانه ان قبضه قبل التجيز فواضح والافهم مال المكاتب فصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع المسلم فيه فيؤدي الى ان لا يصل المحتال الى حقه اه زكريا اه زى وفي قل على الجلال والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجم على أجنبي وان كان لا يصح الاعتراض عنها على المعتمد خلافا لما في شرح المنهاج وفارقت دين السلم بتشوف الشارع للعتق وخرج بالنجم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وان سقط بالتجيز لانه تابع اه (قوله مع صحة الاعتراض عنه) المعتمد انه لا يصح الاعتراض عن نجم الكتابة ومع ذلك تصح الحوالة به ولا يشك بالمسلم فيه لان الشارع منشوف الى العتق وقد يدعى بان المصنف أشار الى ذلك بقوله وأصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يحمله معطوفا على ما قبله مع رعايته الاختصار فالمراد تصح بنجم الكتابة مطلقا أى وان قلنا بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يضري ذلك قوله في الشارع مع صحة الاعتراض عنه لان المدار على ما قبل وحيث لا يوافق كلامه هنا ما جرى عليه في شرح الروض فليتامس اه كتابه وقوله في شرح الروض أى من الصحة مطلقا اه شوري (قوله نعم لزومه من جهته) بخلاف دين المعاملة عليه فانه لازم ويجب على أدائه ولا تفر الجواز شرطه بالتجيز ولا تصح بدين الزكاة ولا عليه فيما لو تلف النصاب وانحصر المستحقون لمسا فيه من شائبة العباد اه حل وفي قل على الجلال فرع لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وان انحصر الما فيه من شائبة العباد باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر اه (قوله وشرط علم الدينين) أى للعاقدين وهما المحيل والمحتال وهما لا قال هنا وفيما قبله وشرط لها كما تقدم وأعماله راعى الاختصار * (تنبيه) هل تصح حوالة الاعمى لغيره وحوالة غيره له كما يصح نحو سلمه لان المعقود عليه دين لا عين فلا يحتاج للرؤية أو تصح حوالة لغيره دون حوالة غيره له لان في الحوالة معنى الاستيفاء من المحتال فلا بد ان يصح استيفاءه والاعمى ليس كذلك أولا تصح واحدة منهما فيه نظر فليراجع ج اه شوري (قوله وحلول وأجل) نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة ونذر ان لا يطالب

بالاولى (وصحة اعتراض
عنه) اللازم لها الزومها
ولو ما لا وهو ما اقتصر
عليه الاصل (كثمن) بعد
الزوم أو قبله فتصح الحوالة
به وعليه لا بما لا يعتاض
عنه ولا عليه كدين السلم
ودين الجمالة قبل الفراغ
(وتصح) الحوالة (بنجم
كتابة) لازمه من جهة
السيد والمحال عليه مع صحة
الاعتراض عنه كلسباني
بخلاف الحوالة عليه لان
للمكاتب اسقاطه متى شاء
لعدم لزومه من جهته
(و) شرط (علم الدينين)
الدين المحال به والمحال عليه
(فدرا) كعشرة (وصفة)
وحنسا كما فهم بالاولى
كذهب وفضة وحلول وأجل
وصحة وكسرو وجوده ورداءة
(وتساويهما)

مدينة مدينته مدة وقتنا بصفة التذريبان كان مرغوباً بقية لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالحال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلاً وانما هو دين حال امتنع المصاليق به لعارض فلوراد في نذر رانه لا يحيل به فنقل سم عن مر انه تصح الحوالة مع الاثم فراجع اه قل على الجلال (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكأن اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس اه حل (قوله وعند العاقدين) فيه ان هذا ينبغي عنه قوله وعلم بالدينين الخ لان المراد بالعلم ما يشمل الظن والعذرية المذكورة المراد بها أيضاً ما يشمل الظن اللهم الا ان يخص العلم باليقين والعذرية بالظن فيندفع التكرار (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها وصحتها مستثناة وهذا لتعليل لاشتراط كل من العلم والتساوي أي ولذلك قال فاعتبر بها الخ لكن التعليل انما ينتج الثاني فقط واما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فلم يخرج عن القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان ربوبيين واتحد الجنس تأمل (قوله كفاي القرض) أي كما يجوز القرض مع كونه بيع دين بدين من غير تعاقبض اه شرح مر اه شورى فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جوازها للمعاجة (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفريع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما قدرات تفريع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بتساويهما تفريع على تساويهما عند العاقدين اه (قوله كابل الدية) مثال للجهل فان فرض ان صفتها علمت صححت الحوالة بها وعليها اه عبد الحق وعبارة ع ش على مر قوله للجهل بها عبارة الخ لجهل بصفاتها وكتب عليها من عبد الحق ما نصه قضية انما لو علمت الصفة صححت الحوالة بها وعليها وهو كذلك اه وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة تتميز بحيث يرجع فيها الى قول أهل الخبرة لان غايته ان يعلم بالصفة انها من نوع كذا وهذا لا يمكنه لا يكفي احصاء السلم فيها وذلك ليس الالعدم انضباطها انتهت (قوله فاعلم انه لو كان لذكر) أي من قوله وتساويهما كذلك مع كون الضمير راجعاً للدينين الذين فسرهما بقوله الدين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل في حد ذاته أكثر من المحال به ولكنه انما أحال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) هذه مستأنفة جاء بها الدفع توهم شمول الصفة لهذا فقوله لم يؤثر أي في البطلان أي كون أحدهما بهذا الوصف دون الآخر لا يؤثر في البطلان فلا يشترط التساوي في هذا الوصف (قوله ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق) ويؤخذ مما تقرر عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق اذا لم ينص المحيل على الضامن واللام يبرأ بالحوالة فاذا أحال الدائن ثالثاً على المدين وضامنه فله مطالبة من شاء منهما وان لم ينص المحيل له على ذلك وفي المطالب ان أطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان يصح وجهها واحداً وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحاله عليه به من له دين لا ضامن به صححت الحوالة وبرئ الضامن لانها معاوضة أو استيفاء وكل منهما يقتضي براءة الاصيل فكذلك يقتضي فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد تبطل به الحوالة ان قارنهم او من ثم لو شرط عاقداً الحوالة رهناً أو ضمناً لم يصح كالجزم به صاحب الانوار ووجه الاذرع وغيره لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله والدرجته الله تعالى على المحال عليه كالجزم بجواز شرطه عليه غير واحد الاول على المحيل اذا الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذا الكلام في كونه جائزاً فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسده لا بالنظر لكونه لازماً أو لا فسط القول بأنه شرط على أجنبي عن العقد اه شرح مر (قوله ويبرأهم المحيل الخ) واذا أحال على الاصيل برئ الضامن بخلاف العكس وينازعه كون الحوالة كالقبض ان مقتضاه ان يبرأ الاصيل بالحوالة على الضامن اه حل (قوله ويلزم دين محتمل الخ) قال في المطالب لو قبل المحتمل الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله متضمناً لاستحجام شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو أنكر المحتمل عليه وهل له تخليف المحيل انه لا يعلم به وجهان أقول ينبغي أن يكون الاصح التخليف كما يشهد لذلك مسألة الاتفاق على حرية العبد وأيضاً لو اعترف المحيل بالبراءة من الدين فالظاهر انه يرجع عليه ويؤخذ

في الواقع وعند العاقدين (كذلك) أي قدر اوصفة وجهسا لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق يجوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كفاي القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كابل الدية ولا مع اختلافهما قدرا أو وصفة أو جنسا ولا مع الجهل بتساويهما فاعلم انه لو كان لذكر على زيد خمسة ولز يد على عمرو عشرة فأحال زيد بذكر بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثق برهن أو ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق بل بسقوط التوثيق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله لا وارث بان الوارث خليفة المورث فيما يثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأهم) أي بالحوالة (محيل) عن دين المحتمل (ويسقط دينه) عن المحال عليه (ويلزم دين محتمل محالاً عليه)

وتحقيقه طريق لهذا الاعتراف * (فائدة) * مذهب أبي حنيفة إذا أنكر المحال عليه وحلف رجوع المحتال
 اه ع ش (قوله ويلزم دين محتال الخ) هو أولى من تعبير أصله بتحول لأن التحول يقتضي أن الأول باق بعينه
 لكنه تغير محله اه حل (قوله أي يصير نظيره في ذمته) ومن ثم لو نذر أن لا يطالبه أي وهو موسر برقيق بترك
 المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن يحيل عليه وللمحتال أن يطالبه لأنه ليس بوكيل عن
 المحيل اه حل (قوله فان تعذرا أخذ الخ) قال الأذري وما ذكره ظاهر فيما إذا كان الحق للمحتال أما إذا
 كان لغيره وهو يتصرف عليه بولاية فيظهر أن يقال أنه بان فساده مال الزكشي لا تدوم الصحة ولكن يضمن
 الولي له قصيره كالأقرض من مال الطفل من غيره على عوجوزائه اه شوبري (قوله كجعد) أي للحوالة على ما تقدم
 فانه المصدق في انكارها وأولدين المحيل لأن قبول المحتال متضمن لاستجماع شروط الصحة نعم له تخليف المحيل أنه
 لا يعلم براه المحال عليه فان نكل أو قامت بينة بوفاء الدين بطلت الحوالة ونصح شهادة المحيل على المحال عليه كما مر
 اه قل على الجلال (قوله وان شرط يساره) أفهم كلامه مع شرط اليسار وان بطل الشرط وحده
 وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع الخ بان شرط الرجوع مناف صريح فابطل باختلاف شرط
 اليسار فيبطل وحده اه شرح مر (قوله ولو شرط الرجوع) أي في صلب العقد والالم يضر اه شيخنا
 ولو شرط رهن أو ضمان من المحيل أو المحتال عليه إلى أن يسقط حق المحتال بقبض أو غيره لم يجز أي يبطل الشرط
 فلا يلزم الوفاء به اه حل (قوله لم تصح الحوالة) أي يبين عدم انعقادها لتبين أن لا يبيع فلا نفع اه شرح
 مر (قوله لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا يبيع دين بدين فيرد البائع ما قبضه
 من المحال عليه للمشتري أن يقي والافدله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه اه حل فان قبضه ضمن فلا يقع قبضه
 عن المشتري لعدم الحوالة والو كالة اه شرح الروض وفي قل على الجلال قوله بطلت أي بناء على أنها
 استيفاء والالم يبطل كما قاله الاسنوي فعلم أنهم لم يجعلوه استيفاء مطلقا ولا يبع ما مطلقا اه (قوله ثم انفسخ
 النكاح) أي قبل الدخول بردها أو بعيب أو بخلاف شرط فان المهر المأخوذ كان الفسخ منها أو بسببها اه
 حل ويرجع عليها بالمحال به ويأخذ منها اه حل وعبارة سم قوله حيث لا تبطل الحوالة أي ويرجع
 الزوج عليها بالنصف أن طاق والكل انفسخ اه روض انتهت (قوله أثبت من غيره) أي بدليل أنه إذا أعطى
 المهر و زاد زيادة متصلة ثم فسخ النكاح فان الزوج لا يرجع فيه وانما يرجع به المثل بخلاف المهر إذا زاد الثمن
 زيادة متصلة فان المشتري يرجع فيه ثم إذا لم تبطل الحوالة فيما ذكر كانت من غير دين للمحتال وذلك لا يضر في
 الدوام ثم إذا قبضته رجوع الزوج فيه قرر شيخنا ح ف وبهذا نعلم أن الفسخ في النكاح وقع قبل الدخول
 حتى تلبس بمأدنا أي وبدليل أن المهر لا يسقط بتألف المأدنا بخلاف الثمن فانه يسقط فلومات قبل الدخول
 لم يسقط المهر بل يقرر بخلاف ما لو تلف المبيع قبل القبض فان البيع ينفسخ ويسقط الثمن اه (قوله فلا
 تبطل الحوالة) أي بفسخ المبيع لكن يستثنى ما إذا فسخ المشتري بالخيار فبطل كما اعقده صاحب الروض
 ومر اه ثم اه ع ش (قوله بثالث) أي له الخ بخلاف السابقة فالثالث فيها عليه الحق فلا بد من هذه
 الزيادة ليصح التعديل لأن تعاقب الحق بثالث وجوده فيها اه شيخنا (قوله بخلافه في الأولى) وهي ما إذا حال
 المشتري البائع ومقتضى الفرق أن البائع لو حال آخر به دحوالة المشتري له لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو كذلك
 ومنه يؤخذ أن الجحالة أن يحيل والمحتال أن يحيل وهكذا في شرح مر اه شيخنا الحنفية (قوله أحصهما الثاني)
 معتمد أي وعليه فلو كان أبرأه لارجوع له عليه بشئ اه ع ش (قوله ولو حال بائع الخ) هذه من فروع
 الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها كانه قال إذا حال البائع ثم انفسخ البيع لم تبطل الحوالة الا في هذه الصورة
 فانها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر لظاهر وأما بالنظر لنفس الامر فهذه غير ما قبلها لأن التي قبلها
 كانت الحوالة صحيحة في الابتداء لثبوت الدين حقيقة في وثيقها استحب حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطاري

أي يصير نظيره في ذمته (فان
 تعذرا أخذ) منه بقلس أو
 غيره كجعد وموت (لم يرجع
 على المحيل) كالأخذ عوضا
 عن الدين وتلف في يده (وان
 شرط يساره) أي المحال عليه
 (او جهله) فانه لا يرجع على
 المحيل كمن اشترى شيا هو
 مغبون فيه ولا عبرة بالشرط
 المذكور لانه مغصير بترك
 المعص ولو شرط الرجوع
 عند التعذر بشئ مما ذكر
 لم تصح الحوالة (ولو فسخ
 ببيع) بعيب أو غيره كقالة
 وتحالف فهو أعسم من قوله
 بعيب (وقد أحال مشتر)
 بآئنا (بشئ من بطلت) أي
 الحوالة لا ارتفاع الثمن
 بانفساخ البيع وقرقوا بينه
 وبين مالوا حالها بصدقاتها ثم
 انفسخ النكاح حيث لا تبطل
 الحوالة بان الصداق أثبت
 من غيره (لا) أن حال (بائع
 به) على المشتري فلا تبطل
 الحوالة لتعلق الحق بثالث
 بخلافه في الأولى سواء أقبض
 المحتال المال أم لا فان كان
 قبضه مرجع المشتري على
 البائع والافهله الرجوع
 عليه في الحال أو لا يرجع
 إلا بعد القبض وجهان
 أحصهما الثاني (ولو حال
 بائع بتمن رقيق) على المشتري
 (فاتفق البيهان والمحتال على
 حريته)

مثلا (أثبتت بيينة) شهدت حسبة (٢٧٦) أو أقامها الرقيق أو من لم يصرح قبل من ذكر بالملك (لم تصح الحوالة) لعدم صحة

بسبب الفسخ وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس الامر لانه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة العقد من أصله فلا دين في الابتداء ولا في الدوام تأمل (قوله فاتفق البيعان) أشار بإلقاء الى مانعة في شرح الروض عن ابن الرفعة ان اتفقا فمالو كان قبل البيع لم يصرح أقامتها من العبد ولا حسبة لعدم الحاجة اليها حينئذ اه سم (قوله مثلا) أي أو انه وقف اه ع ش (قوله شهدت حسبة) ثمادة الحسبة هي التي تكون بغير طلب سواء سبقها دعوى أم لا وقوله أو أقامها الرقيق أي ولم يصرح بالرقيق قبل ذلك لانها تكذب وقوله وظاهر صنيعة قبول بيئته مطلقا وقوله من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل أقامتها وقوله ممن ذكر بيان لمن والذي ذكر هو البيعان والمحال أو أقامها أحدهم بعد تصرحه بكونه مملوكا لم تقبل بيئته لمعارضه إقراره لها (قوله أو أقامها الرقيق) اذا كان المشتري مقرا وخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماعها من العبد لانه يعق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحال فاعل صورته ان يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق كذا بخط شيخنا وهذا التصور ووافق عليه مر ونقله في شرح الروض عن القاضي أبي الطيب فانظره ثم رأيت الاسنوي قال فيما اذا كان المشتري مقرا ولم يخرج عن ملكه ان مقتضى كلام الراعي سماعها أيضا وانه استشكل في الكفاية والمطلب من جهة ان العبد يعق بتصدق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحال وحينئذ فلا تسمع دعوى ولا بيينة اه ومال مر الى ما اقتضاه كلام الراعي لانه أحوط اذ قد يوجد ما ينافي في الحرية اه سم (قوله لم تصح الحوالة) أقول هذه المسئلة ربما يؤخذ منها ان المحال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بيينة بطلت الحوالة وكذا لو انكر الدين المحال عليه به كان للحوالة ان يحلف المحيل انه ما يعلم ذلك يرجع عليه ولو أقر بذلك ثم رأينا بعض أهل اليمن أفتى في الاولى بالرجوع اه براسي اه سم (قوله فامكحل تخليفه على نفي العلم) كسك نفي لا يتعاق بالخالف وعلم مما قررناه انه لا يتوقف الخلف على اجتماعهما بل يحلف لمن استخلفه منهما أما البائع فلغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة عنه نعم لو حلف أحدهما لم يكن للثاني تخليفه في أوجه الاحتمالين كما أفاده الواو المدرجة الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اذ خصوه بمتحدة اه شرح مر (قوله فامكحل منها تخليفه الخ) فان حلفه أحدهما لم يكن للثاني تخليفه في أوجه احتمالين وبه أفتى والشيخنا لا يتحد خصومتهما فان نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انه قاده لان اليمن المردودة كالانقار اه حل (قوله ولو اختلفا هل وكل أو أحال) أي هل جرى بينهما صيغة حوالة أو وكالة أي اختلفا في أصل وجود الصيغة أو اختلفا في نية الحوالة أو الوكالة بعد الاتفاق على جريان صيغة الحوالة فلذلك قال بان قال المدين الخ والصورة الثانية هي في الحقيقة مفهوم قوله الا نفي ولم يحتمل وكالة (فرع) قال في شرح الروض ولو قال احلتك على فلان بكذا ولم يقبل بالدين الذي لك على فهو وكالة كما يؤخذ من كلامهم أواخر الباب وصرح بالقبول وغيره بتصحيحه قال مر والمتممة مدانه صريح وأظنه قال بناء على ان الاعتبار بصيغ العقود اه قال ولا ينافيه انه لو قال أردت باحتك الوكالة صدق لان الصريح يقبل الصرف أقول لكن تضمن ذلك انه كناية في الوكالة فقد يشكك بقا عسدة ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره الا ان يقال لما كان الأصل بقاء الحقتين احتجنا الى المسامحة هنا وجوزنا الوكالة به هذا وقد يستشكل تصديقه فيما لو قال أردت بقولي احلتك الوكالة مع كونه صريحا في الحوالة وتعلق حق الغير فكيف قبل الصرف بلا قرينة الا ان يقال لما عارض ذلك كون الأصل بقاء الحقتين وعدم فوات حق الغير المتعلق بالحوالة لانه ثابت في ذمة القاتل قبلنا قوله بلا قرينة وانظر هل يجري قبول الصرف في نحو نكحت حقك الى ذمة فلان فيه تدار والظاهر انه لا يقبل صرف فلان فيه تنصيصا على قطع الحق من ذمة المحيل وتعليقه بذمة المحال عليه وذلك ينافي الوكالة وفاقا لمر اه سم (قوله هل وكل أو أحال) أي هل وكل في نفس الامر أو أحال فيه ليشتمل مالا تفتق على أحدهما واختلفا في البيينة اه شيخنا (قوله أو قال المدين أردت باحتك الوكالة) بناء على الاصح

البيع فيرد المحال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبها المحال) في الحرية (ولا بيينة) بها (فلكل) منها (تخليفه على نفي العلم) بها (وبقيت) أي الحوالة فبأن هذا المال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل لانه قضى دينه بأذنه الذي تضمنته الحوالة وان قال ظمنا المحال بما أخذه (ولو اختلفا) أي المدين والدائن في انه (هل وكل أو أحال) بان قال المدين وكانك لتقبض لي وقال الدائن بل احلتني او قال المدين أردت باحتك الوكالة فقال الدائن بل أردت الحوالة أو قال احلتك فقال بل وكنتي أو قال الدائن أردت باحتك الوكالة فقال بل أردت الحوالة (حلف منكر الحوالة) فيصدق المدين في الاوليين والدائن في الاخيرين لان الأصل بقاء الحقتين والاخيرة من الاخيرتين من زيادتي (لامع اتفاق) منهما (على لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها وكالة كقوله احلتك بالمائة التي لك على ع على عمرو فلا يحلف منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحتمالين فالحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف المدين اندفعت الحوالة وبانكار الدائن الوكالة انزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع له لانه وكل او محتمل ووجب تسليمه للمعالف وهو

وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه ان ما كان صريحا في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كفاية في غيره اه
 حل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح اه قل على
 الجلال (قوله وحقه عليه باق) لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم المدين باق الى الحال
 عليه فيأخذ بدل ما ظلمه بأخذه وقبل الاخذ لا ظلم فلا رجوع اه حل (قوله وحقه عليه باق) أي الا ان توجد فيه
 شروط التقاص أو الظفر كما لا يخفى اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله شروط التقاص يتأمل فيه
 فان التقاص انما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر اوصفة وما ههنا دين للمعتال على المحيل وما قبضه الممتل
 من المحال عليه بتقدير كونه وكلاهما عين مال وكذا لا يكون له عين والدين لا تقاص فيهما بشرط الظفر ان يتعدى
 أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا يثبت عليه وما ههنا ان كان فيه دين للمعتال على المحيل ليس منكرا
 له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب بعمل ما ههنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من
 الممتل فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون من جنس دين الممتل وصفته فيقع فيه التقاص ويتعدى عدم تلفه
 فيجوز ان يتعدى أخذ دين الممتل من المحيل بأن لا يكون به بينة فينكر أصل الدين فيجوز للمعتال أخذه بطريق
 الظفر اه (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) المراد به يرجع بدينه الاصل لا بما دفعه اه شيخنا
 ح ف (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) أي لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم
 المدين باق على المحال عليه فيأخذ بدل ما ظلمه بأخذه اه وهل شرط الرجوع أخذ الدائن منه حقه ينبغي نعم
 لانه انما يرجع لا ظلم ولا ظلم قبل الاخذ اه مم

(باب الضمان)

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعاقب الاحكام بالدين ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبته من لم يكن له
 مطالبته قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنه
 اياه فهو من الضمن لامن ضم ذمة الى أخرى كما توههم لان اصله النون تمنع ذلك وهو لغة الالتزام وشرعا بالمعنى
 الشامل لا كلفه يقال على التزام دين أو احضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو
 مع قصد الرجوع خلافا لرافعي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه تؤمن غائلته قال العلماء وأوله شهامة أي
 شدة حياقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاما

ضاد الضمان بصاد الصلح ملصق * فان ضمن فاء الحبس في الوسط

ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغلب والاكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا أو في العين
 والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا اه قل على الجلال ومثله في شرح مر وكتب
 عليه ع ش قوله لقادر عليه فهو ما نه اذا فقد أحد الشرطين لا يسر وهل هو مباح حيثئذ أو مكروه فيه نظر
 والاقرب الاول (قوله وشرعا يقال لا التزام دين) المراد به ما قابل العين فيشمل المنفعة اه حل (قوله يقال
 لا التزام دين الخ) أي الذي هو أحد شقي العقد أي الايجاب وسبأني انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا
 نظير ما مر أول البيوع انه يطلق على ما يقابل الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا أولى مما في حاشية الشيخ
 مع ما فيه كما يعلم عراجته اه رشدي وصنيعه يقتضي ان الضمان بعينه ايجاب وقبول فليست نظر القبول
 بمن مع ما سبأني من انه لا يعتبر رضا المضمون له ولا رضا المضمون عنه ومن التفصيل في الضمان بين كونه بالاذن
 تارة وبدونه أخرى أي اذن المضمون له فتأمل اه ثم رأيت في متن المنهاج مع شرح المحلى ما نصه والاصح انه
 لا يشترط قبوله أي المضمون له ولا رضاه أي واحد منهما أو الثاني يشترط ان أي الرضا ثم القبول لفظا والثالث
 يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بين وبين الضامن ما بين الايجاب والقبول في سائر
 العقود اه (قوله وغير ذلك) كحيل وصير وقبيل لكن العرف خص الاولين بالمسال مطلقا والآخرين بالمسال

وحقه عليه باق وحيث حلف
 الدائن اندفعت الحسوة
 ويأخذ حقه من المدين
 ويرجع به المدين على المحال
 عليه كما اختاره ابن كج
 وغيره

(باب الضمان)

هو لغة الالتزام وشرعا يقال
 لا التزام دين ثابت في ذمة
 الغير أو احضار عين مضمونة
 أو بدن من يستحق حضوره
 ويقال للعقد الذي يحصل
 به ذلك ويسمى الالتزام لذلك
 ضامنا وزعميا وكفيا وغير
 ذلك

الظيم والكفيل بالنفس والجيل بالدية والصبر يع الكل ومثله القيسل - اه حل (قوله كبايته في شرح لروض وغيره) عبارة شرح الروض و يسمى الملتزم لذلك ضامنا وضميننا وجيلا وزعيما وكافلا وكفيلنا وصبرا قال الماوردي غير ان العرف جار بان الضمين مستعمل في الاموال والجيل في الديان والزعيم في الاموال العظام والكفيل في النفوس والصبر في الجميع والضمين فيما له الضامن والكفيل الكافل وكالصبر الشبيل قال ابن حبان في صحيحه والزعيم لغة اهل المدينة والجيل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى سلامهم أيهم بذلك زعيم وقوله ولما جاءه حل بعير وأتابه زعيم وكان حل البعير مرفوعا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرر به وقد ورد فيه ذلك تكبر الزعيم غارم رواء الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم باسناده صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير (أركانته) في ضمان الذمة نجسة (مضمون عنه - و) مضمون (له و) مضمون (فيه وصيغة وضامن وشرط فيه) أي في الضامن (أهلية تبرع) هو أولى من تعبيره بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كشرائه في الذمة وان لم يطالب الابد فك الجبر لا من صبي ومجنون ومحجور سفيه ومريض مرض الموت عليه دين - متفرق ومكره ولو باكره سيده (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (باذن سيده) لا بغير اذنه كشكاحه (لاله) من زيادتي أي لأضمانه لسيده لان ما يؤدي منه ملكه ويؤخذ منه صحة ضمان المكاتب لسيده وكالرقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت ضمن في نوبة السيد (فان عين للاداء جهسة) ككسبه ومال تجارة بيده فذلك

الظيم والكفيل بالنفس والجيل بالدية والصبر يع الكل ومثله القيسل - اه حل (قوله كبايته في شرح لروض وغيره) عبارة شرح الروض و يسمى الملتزم لذلك ضامنا وضميننا وجيلا وزعيما وكافلا وكفيلنا وصبرا قال الماوردي غير ان العرف جار بان الضمين مستعمل في الاموال والجيل في الديان والزعيم في الاموال العظام والكفيل في النفوس والصبر في الجميع والضمين فيما له الضامن والكفيل الكافل وكالصبر الشبيل قال ابن حبان في صحيحه والزعيم لغة اهل المدينة والجيل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى سلامهم أيهم بذلك زعيم وقوله ولما جاءه حل بعير وأتابه زعيم وكان حل البعير مرفوعا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرر به وقد ورد فيه ذلك تكبر الزعيم غارم رواء الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم باسناده صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير (أركانته) في ضمان الذمة نجسة (مضمون عنه - و) مضمون (له و) مضمون (فيه وصيغة وضامن وشرط فيه) أي في الضامن (أهلية تبرع) هو أولى من تعبيره بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كشرائه في الذمة وان لم يطالب الابد فك الجبر لا من صبي ومجنون ومحجور سفيه ومريض مرض الموت عليه دين - متفرق ومكره ولو باكره سيده (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (باذن سيده) لا بغير اذنه كشكاحه (لاله) من زيادتي أي لأضمانه لسيده لان ما يؤدي منه ملكه ويؤخذ منه صحة ضمان المكاتب لسيده وكالرقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت ضمن في نوبة السيد (فان عين للاداء جهسة) ككسبه ومال تجارة بيده فذلك

(والا) بان اقتصر على الاذن له

في الضمان (فما يكسبه بعد
اذن) في الضمان (ومما يبد
ماذون) له في تجارة كافي
المهر وان اعتبر ثم كسبه بعد
النكاح لا بعد الاذن فيه
والفرق ان مؤن النكاح
انما يجب بعده وما ضمن
ثابت قبل الضمان فلو كان
عليه دين فان جبر عليه
القاضي لم يؤد مما يبد والا فلا
يؤدي الا بما فضل عنها (و)
شرط (في المضمون له) وهو
الدائن (معرفة) أي معرفة
الضامن عينه لتفاوت الناس
في استيفاء الدين تشديدا
وتسهيلا وأفتى ابن الصلاح
بان معرفة وكيله كمعرفة
وابن عبد السلام وغيره
بخلافه وهو الوجه (لارضاه)
لان الضمان محض التزام
لم يوضع على قواعد المواقفات
(ولارضاه المضمون عنه)
وهو المدين (و) لا (معرفة)
لجواز التبرع بأداء دين غيره
بغير اذنه ومعرفة فصح
ضمان ميت لم يعرفه الضامن
(و) شرط (في المضمون فيه)
وهو الدين ولو منفعة (ثبوته)
ولو باعتراف الضامن فلا
يصح الضمان قبل ثبوته
كنفقة الغد لانه وثيقة له فلا
يسبغه كالشهادة وبذلك
علم شرط المضمون عنه وهو
كونه مدينا (وصح ضمان
درك) ويسمى ضمان
عهدة (بعد قبض ما يضمن

التجارة اه حل (قوله فان عين) أي وقت الاذن أو بعده وقبل الضمان اه حج اه عش (قوله والا فما
يكسبه الخ) قال في شرح الارشاد في معاملات العبيد والا فبذمته أي وان لم يكن له كسب ولا مال تجارة فيتم له
الضمان بذمته يتبع به اذا عتق واعتمده مر اه حج اه شورى (قوله فما يكسبه بعد اذن) فلو استخدمه
السيد في هذه الحالة هل يجب عليه أجرته أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من
وجوب أجرته عليه انه هنا كذلك اه عش على مر (قوله بعد النكاح) سيأتي في نكاح الرقيق ان هذا
القياس انما هو في غير المأذون له في التجارة اما هو فيتم له با كسبه ولو قبل النكاح كما يتعلق باموال التجارة ولو
حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك فيتم له هذا التقيد أي قوله بعد الاذن في غير المأذون
له اما هو فيتم له بكسبه ولو قبل الاذن في الضمان حرر (قوله ثابت قبل الضمان) فديقال ان ثبوته قبل انما هو
على غير العبد وانما ثبت على العبد بعد ضمانه له والجواب انه بثبوته قبل على غيره صار أقوى من مؤن النكاح
لانهم لم تكن ثابتة قبل على أحد اه شيخنا ح ف (قوله فلو كان عليه دين الخ) هذا تفيد لا كونه يؤدي
من كسبه ومما في يده من مال التجارة اه من الحاشي (قوله فان جبر عليه القاضي) أي بعد الضمان لم يؤد مما يبد
أي من أموال التجارة وكذا مما كسبه لان الجبر يتعدى له والا أي وان لم يجبر عليه القاضي فلا يؤدي الا بما
فضل عنها أي مما في يده من أموال التجارة لان المضمون له لا يشاركهم وهل كذلك ما كسبه واذا ضمن السيد
بعده المأذون له في التجارة في دين معاملة لزمه وأدى عنه لارجوع له عليه بما آذاه ولو بعد عتقه اعتبارا بحالة
الضمان فان لم يكن مأذونا له في التجارة لم يصح ضمانه اه حل (قوله أي معرفة الضامن عينه) وكذا اشترط
معرفة السيد المضمون له اذا كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كالمدين العبد والسيد الاذن كذا
في حج اه حل (قوله أي معرفة الضامن عينه) وانما كفت معرفة عينه لان الظاهر عنوان الباطن اه
شرح مر (قوله بان معرفة وكيله) أي وكيله في المعاملات وان لم يكن وكيل في خصوص هذا اه شيخنا
ح ف وقوله كمعرفة أي فتسكتفي عنها فلا تشترط معرفتها ما عدا عبارة شرح مر وتقوم معرفة وكيله مقام
معرفة الخ انتهت وهذا هو المعتمد وقوله وهو الوجه ضعيف وكتب أيضا لكن أفتى شيخنا بما أفتى به ابن الصلاح
لان أحكام العدة تتعلق به والغالب ان الشخص بأكمل من يشبهه اه حل (قوله فبصح ضمان ميت) أي
ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في ضمان الدين لا في الكفالة (قوله وفي المضمون فيه الخ) لا يقال
لا حاجة لقوله فيه فيمكن في الاقتصار على المضمون لانه صفة للدين لا نافع لقصد به التمييز بين من عليه الدين
فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه اه عش (قوله ولو منفعة) كالعمل الملتزم في الذمة
بالاجارة أو المساقاة ولولته تعالى كضمان الزكاة والكفارة اه حل (قوله ولو باعتراف الضامن) بل الضمان
متضمن لا اعترافه بتوفر شرائطه اه حل (قوله كنفقة الغد) أي للزوجة وأمانقة القريب فلا يصح
ضمان السقوط بها بمضي الزمن اه حل (قوله وصح ضمان درك) وهو التابعة أي المطالبة سمي بذلك
لالتزمه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله فيقول ضمانت عهدة الثمن أو دركه أو خلاصك منه بخلاف ماله
قال خلاص الثمن فانه لا يصح راجع اه حل وهو بفتح الراء واسكانها اه شرح مر وفي المصباح الدرك
بفتحين وسكون الراء لغة اسم من أدركت الشيء ومنه ضمان الدرك والدرك بالوجهين أيضا التابعة اه (قوله
وصح ضمان درك) أي وان لم يكن ثابتا لميسر الحاجة اليه في نحو غريب لو خرج مبيعه أو غنمه مستحقا لم
يظفر به اه شرح مر (قوله ضمان درك) الدرك هو المطالبة والتبعة والمواخاة والعهدة هي الوثيقة التي
يكتب فيها الشيء سمي به الذي يكتب فيها من تسمية الحال باسم محله ويطلق الدرك على ما ضعف ولم يحكم اه سم
(تنبيه) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن أو المبيع ان بقي ومهل رده وبذلك أي قيمته ان عسر رده
للمحلولة ومثل المتلى وقيمة المنة وم ان تاف وتعلقه بالبدل أظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان

ضامن الدرك يغرم البذل عند تلفها بخلاف ضامن العين المغصوبة والمستعارة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد
العين أي وحدها والالزم ان لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون المسالية عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق
والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته اه زى (قوله كان يضمن لمشتري الثمن الخ) ولو أطلق ضمان
العهد أو الدرك اختص بما اذا خرج الثمن المعين مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق ولو ضمن
للمستأجر أو الاجير الدرك صح أيضا على وزان ما ذكر اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولو ضمن
للمستأجر أي بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان
خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كتنصير المنفعة
مقبوضة فابراجم كذا في حواشي التحفة للشهاب ابن قاسم قال الشيخ في الحاشية وقد يقال يكفي قبض العين
(قوله كان يضمن لمشتري) أي أو مستأجر الثمن أي المعين ابتداء أو الذي في الذمة ثم عينه أي وقد علم قدره اه
حل (قوله أو البائع) أي أو لمؤجر المبيع فيرده ان كان باقيا وسهل رده وقيمه للحيولة ان عسر رده هذا اذا كان
معينا ابتداء فان عين عينا في الذمة رده فان تأخر رده من مثل أو قيمة وهو في الاول من ضمان الاعيان وفي الثاني
من ضمان الاموال أي الديون اه حل (قوله ان خرج مقابله مستحقا) أي أو مأخوذا بشفعة وصورته
ان يشتري حصص من عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن للمشتري الثاني رد الثمن ان أخذها
الشريك القديم بالشفعة اه عش على مر (قوله ان خرج مقابله مستحقا) أي ولو بحسب صيغة ضمانه
فان قال ضمانته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أو وضعت نقصة لصيغة لم يضمنه لعيب وهكذا
فان أطلق حل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينا في العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط
ويسمى ضمان عينين فان تأخر لم يطالب بشيء وان كان وقت ضمانه ناقلا لم يبدله من مثل أو قيمة وان كان معينا
بعد العقد عينا في الذمة لم يردده ان كان باقيا فان تعذر رده لزمه قيمته ولو مثليا للحيولة وان تلف لزمه ببدله ويسمى
في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني
اه قل على الجلال (قوله بفتح الصاد) والسبب أقصم من الصاد كما في القاموس اه ج وفي المختار صيغة
الميران معربة ولا تقل صيغة اه عش على مر (قوله أجيب عنه الخ) محصل هذا الجواب منع الايراد أي
بل هو ضمان ما وجب لكن في نفس الامر فهو جواب آخر غير الجواب بان هذا مستثنى فراد المثنى بقوله وصح
الخ تحقيق قوله ثبوته الخ أي ولو في نفس الامر وليس مراده الاستثناء كما قيل لانه لا يناسب كلامه في الشارح اه
شيخنا (قوله تبين وجوب رد المضمون) أي فاكفي بذلك فكانه مستثنى من ثبوت الدين عند الضمان وحيث
علم ان ضمان المعين ابتداء من ضمان الاعيان والمعين عينا في الذمة من ضمان الديون وسط ضمان الدرك بين
العين والدين اه حل (قوله وشرط فيه لزومه الخ) كان المناسب ان يؤخر ضمان الدرك عن هذا الشرط
اه حل وليس هذا بالقوي لان ضمان الدرك مستثنى من اشتراط الثبوت بشطع النظار عن اللزوم وعدمه
فما صنفه الشيخ هو الاحسن اه (قوله ولزومه) المراد باللزوم أمن السقوط بالفسخ أو الانفساخ (قوله
فيصع ضمانه في مدة الخيار) أي للمشتري وحده بخلاف ما اذا كان لهما أو للبائع فانه لا يصح اه حل أي
لعدم الدين على المشتري (قوله وشرط قبوله لان يتبرع به الخ) وهذا الشرط ذكره الغزالي وأورد على
طرده حق القسم فان اها ان تبرع به ولا يصح ضمانه لهما وعلى عكسه دين الله كزكاة ودين مريض معسر أو
ميت فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به ولذلك أهمل الشيخان اه حل ويجاب عن الاول بان عدم صحة
ضمانه لكونه غيبا دين فهو خارج عن الموضوع فلا يرد على تسليم عدم خروجه فيجيب بانه لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب عن الثاني بان عدم صحة التبرع به لعارض وبيئاته على الغالب تامل
اه (قوله لان يتبرع به) أي يتقبل لغير من هو عليه بغير عوض والعصا ليس كذلك لانه لا يتقبل لغير من هو

كان يضمن لمشتري الثمن أو
لبائع المبيع ان خرج مقابله
مستحقا أو معينا) ورد (أو
نافضا لنقص صفة) شرط
(أو صيغة) بفتح الصاد ورد
وذلك للحاجة اليه وما وجه به
القول ببطلانه من أنه ضمان
ما لم يجب أحجب عنه بانه ان
خرج المقابل كما ذكر تبين
وجوب رد المضمون ولا يصح
قبل قبض المضمون لانه انما
يضمن ما دخل في ضمان
البائع أو المشتري ومثله
ضمان المبيع مع نقص
الصفة من زيادتي وقولي
كان أولى من قوله وهو ان
لشموله ملو ضمن بعض
الثمن أو المبيع ان خرج
بعض مقابله مستحقا أو معينا
أو ناقضا لنقص ما ذكر (و)
شرط فيه أيضا لزومه ولو ما
كشع (بفتح زومه أو قبله
فيصع ضمانه في مدة الخيار
لانه آيل الى اللزوم بنفسه (و)
شرط (قبوله لان يتبرع به)

عليه واما اسقاطه عن هو عليه للعفو فليس تبرعا حتى يشكك على ما قاله لما علمت من المراد بالتبرع اه شيخنا
 (قوله فيخرج القود الخ) فيه انه ليس داخل لانه ليس ديننا (قوله كدين جماله) أي قبل الفراغ من العمل
 لانه وان آل الى الزوم لكن لا ينفقه بل بالفراغ من العمل ويرد عليه من جوار المجلس لانه لا يكون له شئ واحد
 الا بالاعمال وهو مفارقة البائع للمجلس أو الزام العقد اه حل (قوله ونجتم كتابة فلا يصح ضمانه) وقياس ما مر
 في الحوالة صحة ضمان ديون المعاملة التي لا سيد على عبده وان كانت معرضة للسقوط بتجيز نفسه لكنه الذي
 اعتمده حج حلاله وقرق بين ما بان الضمان فيه مشغل ذمة فارغة فاحتياط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه
 على اسقاطه للتأخير ثم يحصل التجيز فيضرر الضامن حينئذ بقوات ما أخذ منه لا معنى بخلاف الحوالة فان
 الذي فيها مجرد التحول الذي لا ضرر على المحتال فيه لانه ان قبض من المكاتب فذاك والا أخذ من السيد فلم
 ينظر لقدرة المحتال عليه على ذلك فتأمل له فانه حتى اه ع ش على مر (قوله جنسا وقدر اوصفة) ومن
 اصفة الحلول والتأجيل ومقدار الاجل اه سم (قوله وقدر ا) أي وان لم يعرف مقدار مال كل من أرباب
 الدين كمن لو ضمن شخص جماعة ديننا وقد سئل شيخنا مر في جماعة أشهدوا على أنفسهم ان عندهم وفي ذمتهم
 لرجل كذا فضمنهم في ذلك شخص مع علمه بالقدرة وجهله بما يخص كل واحد منهم فهل الضمان على الوجه
 المذكور صحيح أم لا أجاب نعم يصح الضمان اه حل (قوله وعينا) أي فيما لو كان ضمان عين كالمغصوب
 اه ع ش وفي الشورى قوله وعينا أي فلا يصح ضمان أحد الدينين لانه غير معين انتهى (قوله سواء المستقر)
 وهو ما ليس معرضا للانفساح بتأف المعهود عليه وغيره وهو ما هو معرض لذلك اه ع ش وهذا تعميم في
 اللازم (قوله الا في ابل دية) ومثله الارش والحكومة اه شرح مر واذا غرمها رجع بمثلها كالمقرض
 لا بقيمتها اه شيخنا (قوله الى غالب ابل البلد) أي ويرجع ضمانها بالاذن اذا غرمها بمثلها لا بقيمتها كالمقرض
 كما حرم به ابن المقرئ اه مر * (فرع) * قال في الايعاب من أبرأ عن دين مورثه قبل علم موته أو أبرأ من مال
 ماله ولا يعرفه صح اه سم اه ع ش (قوله كبراء في انه يشترط الخ) ولومان مدين فسال وارثه دائنه ان
 يبرئه ويكون ضامنا لمساءله فأبرأ طائفة الضمان وان الدين انتقل الى ذمة الضامن لم يصح الابراء لانه بناء
 على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه لان الضمان بشرط براءة ذمة الاصيل غير صحيح اه شرح مر (قوله
 كبراء) هذا اذا كان الابراء غير معاق بالموت اما المعاق بالموت كذا مات فانت برة فوصية وهي تصح بالمجهول
 ولو أبرأ من معين معتق اعدم استحقاقه له فبين خلاف ذلك يرى اه حل (قوله في انه يشترط فيه العلم الخ)
 فلا بد من العلم المبرئ بكسر الراء مطلقا واما المدين فان كان الابراء في معاوضة كالمخلع بأن أبرأه مما عليه في مقابلة
 الطلاق فلا بد من العلم أيضا لصحة البراءة والا فلا يشترط اه مر (قوله فلا يصح من مجهول) ذكر ج في غير
 شرح هذا الكتاب ان محل عدم صحة الابراء من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فصح اه ع ش
 على مر ولو أبرأ ثم ادعى الجاهل قبل باطنا لا ظاهرا قاله الرافعي وهو محمول على ما في الأنوار انه ان باشر بسبب
 الدين لم يقبل والا كدين ورثة قبل وفي الجواهر نحوه وفيها عن الزبيلي تصديق الصيغة المزوجة اجبارا بيمينها
 في جهلها بمهرها قال الغزي وكذا الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها ويجوز بذل العوض في مقابلة الابراء كما
 قاله المتولي وغيره وعليه فيمالك الدائن العوض المبذول له بالبراءة ويرأ المدين وطريق الابراء من المجهول ان
 يبرئه من قدر يعلم انه لا ينقص عن دينه كالف شك هل يباعها أو ينقص عنها نعم يكفي في الغيبة اذ لم تبلغ المغتصب
 الندم والاستغفار فان بلغت لم يصح الابراء منها الا بعد تعيينها بالتخصيص وتعيين حاضر بها فيما يظهر حيث اختلف
 به الغرض ولو أبرأ من معين معتق اعدم استحقاقه له فبين خلاف ذلك يرى اه شرح مر وكتب عليه
 ع ش قوله ويجوز بذل العوض أي كأن يعطيه ثوبا مثلا في مقابلة الابراء مما عليه من الدين اما لو أعطاه
 بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض في شئ بل ما قبضه بعض حقه والباقي في ذمته اه

فيخرج القود وحده الغذف
 ونحوه او خرج باللازم غيره
 كدين جماله ونجتم كتابة فلا
 يصح ضمانه (وعلم) للضامن
 (به) جنسا وقدر اوصفة وعينا
 فلا يصح ضمان مجهول بشئ
 منها لانه اثبات مال في الذمة
 بعقد فأشبهه البيع ونحوه
 سواء المستقر وغيره كدين
 السلم وثن المبيع قبل قبض
 المبيع (الا في ابل دية)
 فصح ضمانها مع الجهل
 بصفتها لانها معلومة السن
 والعدد ولانه قد اغتفر ذلك
 في اثباتها في ذمة الجاني
 فيغتفر في الضمان ويرجع
 في صفتها الى غالب ابل البلد
 (كبراء) في انه يشترط فيه العلم
 بالمبرأ منه فلا يصح من مجهول

وكتب أيضا قوله وعليه في تلك الدائن عبارة الشرح قبيل فصل الطريق النافذ الخ تصها وانكار حق الغير حرام فلو
 بذل للمتكرم ما لا يقره فقل لم يصح الصلح بل يحرم بذله وأخذ ذلك ولا يكون به مقرا كما حرم به ابن كج وغيره
 ورجحه صاحب الانوار لانه اقرار بشرط قال في الخادم ينبغي التفصيل بل بين ان يعتد بفساد الصلح فيصيح أو يحمله
 فلا كفي تناثره في المنشآت على العقود الفاسدة اه أقول يمكن ان يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواطاة منهما
 قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة أو بعدها فلو قال أبرأتك على ان تعطيني كذا كان كذا لو قال صالحتك على ان
 تقر لي على ان لك على كذا فكيف قيل في ذلك بالبطالان لاشتماله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتمال البراءة
 على الشرط فراجع اه وكتب أيضا قوله والاستغفار أي للمغتاب اه ج كان يقول أستغفر الله لفلان
 أو اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام في غيبة البائع الماقل وأما غيبة الصبي فهل يقال فيها مثل ذلك التفصيل
 وهو انما اذا بلغته فلا بد من بلوغه وذكراه وذكرا من ذكرته عنده أيضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ
 غير صحيحة أو يكفي مجرد الاستغفار حال المطالبة بالاعتذار الاستحلال منه الآن فيه نظر والاقرب الاول وقال سم
 على ج أطاق السيموطي فبين خان رجلا في أهله برتا وغيره انه لا تصح التوبة منه الا بالشرط الاربعة ومنها
 استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان أحدهما ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان أكرهها فهذا كما
 وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه لانه ساع بازالة ضرره في
 الآخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل انه لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان أدى الى
 بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بحصة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكاف
 الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما يفي الضرر عنها بان يذكر انه أكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك
 وهذا فيه جمع بين المصلحة لكن الاحتمال الاول أظهر عندى ولوخاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون
 غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال انه
 يهذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى أن يرضى عنه خصمه اذا علم منه حسن نيته ولولم يرض صاحب الحق في
 الغيبة والزنا ونحوهما ان يعفو ولا يبذل مال فله بذله سمعيا في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خانته في
 أهله أو ولده أو نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه تولد فتنه وغيايل تغزغ الى الله ليرضيه عنك اه
 باختصار أقول والاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجهما اذا لم
 يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضه ما بقي ملو غمغاب ذميا فله يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو من اثم
 الغيبة أولا ويكتفي بالنسيء لامتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والاقرب أن يدعو له بمغفرة غير الشرك
 أو كثرة المال أو نحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو أتت به غيبة غيره فهل يخبره بذلك وان كان فيه اظهار للرجح
 ما صنع أولا ويكتفي الندم فيه نظرا ولا يبعد الثاني ويغارق ما لو أتت أهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان
 في ذلك اضرار للمرأة ولاهاها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه وكتب أيضا قوله وتعين حاضرهما اذا هما
 لا يحصى عنه ولومات بعد ان بلغته وقبل البراءة مناهم يصح ابراء وارثه بخلافه في المال اه مر اه سم على
 ج (قوله فلا يصح من مجهول) نعم لا أثر لجهل يمكن معرفته كبرائه من حصته من تركه مورثه فانه يصح لانه وان
 جهل قدر حصته لكن يعلم قدر التركة اه شرح مر وتقدم انه لا يصح ضمان المجهول وان أمكنت معرفته
 فانظر الفرق بينه وبين البراءة وله ان الضمان لكونه اثبات مال في الذمة يحتاط له ما لا يحتاط للبراءة اذ قد
 يغلب فيه معنى الاسقاط اه ع ش على مر (قوله بناء على انه عليك المدين الخ) أي فاشترط علمه ولو
 بني على القول الآخر وهوانه اسقاط لم يشترط علمه بالمبرأ منه هذا وانما لم يشترط قبول المدين نظرا لسائبة
 الاسقاط وانما غلبوا في علمه سائبة التمسك وفي قبوله سائبة الاسقاط لان القبول أدون ألا ترى الى اختيار كثير
 من الاصحاب جواز المعاطاة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا بيع الغائب وهبته اه شرح مر (قوله

بناء على انه عليك المدين
 ما في ذمته

فيشترط علمها به (أي ان وقع في ضمن معاوضة كالخلع فان وقع في غيره اشترط علم المبرئ بالكسرة فقط اه
 شيخنا (قوله ادخلا للطرف الاول) أي بخلاف الطرف الثاني فان قال من واحد الى مائة أو الى ألف فالخارج
 واحد وان كان من جنس ما قبله لان قولهم الغاية اذا كانت من جنس المقياد خلت بحول على الامور
 الاعتبارية وما نحن فيه من الامور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من انه اذا قال لزوجته أنت
 طالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا لان الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاء بخلاف الدين
 اه حل (قوله لانه مبدء الالتزام) أي فهو كالاصل المبنى عليه واخراج الغاية عن الاصل لانه الطرف المستغنى
 عنه ورعاية اليقين أو الظن القوي يقوى اخرجها ايعاب اه شورى (قوله كبراء ونذر) ومثلهما اسائر
 التصرفات لانه حيث حل المجهول على جلة ما قبل الغاية كان كالمعين اه عش على مر (قوله بغيره أو
 غيره) دخل فيه ما هو مضمون ضمان يد كالمعار والمستمات وما هو مضمون ضمان عقد كالبيع في يد البائع
 والتمن المعين في يد المشتري اه عش (قوله وبدن غائب) أفرد به بالذكر لئلا يفتقد في الخلاف فيه ولان
 الغرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحضار منها والغرض من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول
 وبالحظ هـ ذال لا يغني أحدهما عن الآخر اه عش وعبارة الشورى المراد بالغائب من لا يستحق
 حضوره لغيبته بان طالت المسافة أو كان ثم أي في مجلس غيبته كما هو المراد به الغائب طاقا وكان يستحق
 حضوره وعلى هذا المراد من يستحق حضوره المقيم فقط تأمل كتابه اه شورى (قوله وبدن من يستحق
 حضوره في مجلس حكم) أي في محل الكفالة ودخل فيه كفالة الكفيل فصم وتصح بدن من عنده مال لغيره ولو
 ودبعت امتنع من ادائها وفي كلام بعضهم من عنده اختصاص نجسة يصح التكفيل بدنه كما فهمه قوله استحق
 حضوره ورعاية يقتضي صفة ان الغائب لا يشترط فيه أن يستحق حضوره من المحل الذي هو فيه أي المعين
 وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره لو استعدى عليه من محله الذي هو به لكن هذا المقتضى هو المقتضى
 كفالة الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدى عليه بان كان فوق مسافة العدوى اه حلي (قوله عند الاستعداد)
 أي الطاب مطلقا لا يقيده كونه من مسافة العدوى اه عش (قوله أولا دعي) كاجبر وكفيل وفي آبق لولاه
 وامر آمل يدعي نكاحها اليثبتته أو لمن ثبت نكاحها اليسلامه اه شرح مر (قوله بخلاف عقوبة الله
 تعالى) كدخرو زنا ومرفقة وتعازيره المتعلقة به لانما أمورون بسترها والسعي في اسقاطها ما يمكن وان تحتم
 استيفاء كما عتده والشيخنا ادخله بعضهم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق
 حضوره الخ اه عش (قوله وانما تصح كفالة بدن من ذكر) أي الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من
 اذن كل منهما ما وورنه في الغائب أن يأذن قبل غيبته أو يوكل من يأذن اه شرح مر وفي قل على
 الجلال فيكفي اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس ولو في المجلس ويشترط الاذن باللفظ أو اشارة الاخرس
 لا اشارة ناطق ولو فهمه مة ويشترط معرفة المكفول له كفي المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن
 في محمل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا يغني عنه مطلق الاذن قاله شيخنا مر (قوله كفالة بدن من ذكر)
 قضية اعتبار الاذن في البدن دون العين صحة ضمان العين بدون اذن من هي تحت يده وليس مراد ابل لا بد من
 اذنه أو القعدة على انتزاعها منه كما قاله زي اه عش (قوله كفالة بدن من ذكر باذنه) وأما المكفول
 له فلا يشترط رضاه بالكفيل ولا اذنه كفي ضمان المال اه شرح مر (قوله باذنه) قضيته انها بدون الاذن
 باطلة ولو نذر الكفيل على احضار المكفول فمرا عليه وقياس ما تقدم من صحة كفالة العين اذا كان قادرا على
 انتزاعها العهدة هنا أيضا الا أن يفرق بين العين وجوب احضارها من قدوعاها لا يتوقف الاعلى مجرد ضمانها لكها
 باحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا يجب ذلك عليه الا بعد طلب القاضى من مسافة
 العدوى فسادونها على انه قد لا يجب الحضور مع ذلك كقولنا ممانع كمرض واحتيج الى اذنه فيجب عليه موافقة

فيشترط علمها به الا في ابل
 الدية فيصح الابراء منها مع
 الجهل بصفة الماسر (ولو
 ضمن) كان قال ضمانت
 مما لك على زيد (من درهم
 الى عشرة صم) لان قضاء الغرم
 بذكر الغاية (في تسعة)
 ادخلا للطرف الاول فقط
 لانه مبدء الالتزام (كافرا
 ونحوه) كبراء ونذر فان كاد
 منها يصح في مثل ذلك في
 تسعة وقولي ونحوه من
 زيادتي ومثلة الاقرار
 ذكرها الاصل في بابها
 (واضح كفالة عين مضمونة)
 انصب أو غيره أي كفالة
 ردها الى مالكها وهذه من
 زيادتي (وبدن غائب) ولو
 عسافة قصر (و) بدن (من
 يستحق حضوره في مجلس
 حكم) عند الاستعداد (لحق
 لله تعالى مالي أو) لحق
 (آدمي) ولو عقوبة
 للحاجة الى ذلك بخلاف
 عقوبة الله تعالى وذكر
 اضابط من زيادتي وانما تصح
 كفالة بدن من ذكر (باذنه)
 ولو بنائبه والا لفات
 مقصودها من احضاره لانه
 لا يلزمه الحضور مع الكفيل
 حينئذ (ولو) كان من ذكر
 (صيا ومجنونا)

الطالب اذا اراد احضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى اه ع ش (قوله باذن وليهما) والسفيه يعتبر اذن وليه ايضا والقن يعتبر اذنه لا اذن سيده لئلا يفتقر على السيد كاتلافه الثابت بالبينه اه شرح مر (قوله لانه قد يستحق احضارهما) هـ اذار بما يقتضي الاكتفاء بما كان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الاولى ان يقال لاقامة الشهادة على صورته ما بمن لم يعرف اسمهما ونسبهما اه حل (قوله ويطلب الكفيل وليهما) فلوزال الجبر أو ان عزل بطلت مطالبته وهل يجب على المكفول الحضور في الاولى حيثئذ ومن ولي في الثانية أولا يظهر نعم فيهما لان اذن الولي الاول كان نيابة على الولي عليه فكانه اذن ويظهر في عبد اذن سيده ثم عتق انه لا يلزم الحضور بمقتضى اذن السيد السابق لان اذن السيد ليس بطريق النيابة عن العبد بخلافه هنا تأمل اه شوبري (قوله ومحبوسا) أي سواء حبس بحق أم لا خلافا لابن عبد الحق حيث قيد بالاول ويؤيده قول الشارح لتوقع خلاصه اه ع ش على مر (قوله وميتا) وصورته ان يموت من عليه حق وقد تحمل الشاهد الشهادة على صورته فيطالب صاحب الحق احضاره بمجلس الحكم ليشهد على صورته فيكفله انسان حتى يغسل مثالا ثم يحضره بمجلس الحكم اه شيخنا (قوله وميتا قبل دفنه) أي وضعه في القبر وان لم يجل عليه التراب لابعده وان لم يتغير وجهه قبل الدفن مالم يتغير في مدة الاحضار وظاهر كلامه انه اذا اذن قبل موته فان لم يكن له وارث خاص فنناظر بيت المال ولو كان الوارث غيبا حائرا فلا بد من اذن الناظر أيضا ولو كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي ان كان من ورثته والا فورثته ومن لا وارث له أصلا كزمني مات ولم يأذن في حياته فالوجه عدم صحة كفالته لان مستر وكنه في اه حل (قوله ليشهد) بضم أوله وفتح ثالثة اه شرح مر (قوله اذن الوارث) أي كل وارث ان لم يأذن الميت في حياته وهذا اذا لم يكن ولي للميت قبل موته والا اعتبر اذنه فقط ان كان وارثا وان لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأما لو كان الولي غيبا ووارث فلا عبرة باذنه اه حل (قوله فاعتبر اذنه وليه) أي ولي الوارث (قوله فان كفل بدن الخ) قضية ما في المختار انه انما يتعدى بنفسه اذا كان بمعنى عال وانه اذا كان بمعنى ضمن تعدى بالباء ثم رأيت في حج بعد قول المصنف فان كفل بدن الخ مانعه مما كفه بغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل ان أئمة اللغة لم يستعملوه الا متعديا بالباء اه ولعله لكونه أفصح أما كفل بمعنى عال كما في الآية فتعد بنفسه دائما اه ع ش على مر (قوله بفتح الفاء أفصح من كسرهما) في المصباح كفلت بالمال وبالنفوس كفلان من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكى أبو زيد سمعا عن العرب من يالي تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وكفلت عنه اذا تعلمات به اه (قوله بدن من عليه مال) أي أو عنده مال ولو امانة وقوله شرط لزومه وشرط كونه أي المال المكفول بسببه مما يصح ضمانه فلا تصح ببدن مكاتب بالتجوم ولا ببدن من عليه زكاة على ما قاله الماوردي لكن خالفه الاذرعى فبحث صحتها اذا صح ضمانتها في الذمة اه شرح مر وهذا هو المعتمد اه ع ش عليه (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كقولنا ان المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يحبس الى ان يتعذر احضاره أو يوفى المال فله اقبيل باشترط علمه بخفاضة ان يحتاج الى التوفيق فيشق عليه ما يدفعه من المال لكثرة اه ع ش (قوله والجزء الذي لا يعيش بدونه) أي فيما اذا كان حيا فان كان ميتا في صورة الرأس لم يكتف بذلك لسهولة احضارها كبد الخي اه حل (قوله ثم ان عين محل التسليم في الكفالة) أي سواء كانت كفالة العين أو كفالة البدن بتسميته تأمل ومثل هذا يقال في الزمان فان عين وقتنا للتسليم تعين فان لم يعين للاحضار زمانا جمل على الحلول فله المطالبة في أي وقت اه مر وع ش من عند قوله ويبرأ كفيل بتسليمه الخ اه (قوله فذلك) أي متضمن أي ان كان صالحا كما قال بعض المتأخرين والا بان لم يكن صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه قياسا على السلم وان فرق بعضهم بينهما لا مكان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما ويشترط ان

بأذن وليهما لانه قد يستحق احضارهما لا إقامة الشهادة على صورته ما في الاتلاف وغيبه ويطلب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (ومحبوسا) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (وميتا) قبل دفنه (ليشهد على صورته) اذا تعذر الشاهد عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في الطالب ويظهر اشتراط اذن الوارث اذا اشترطنا اذن المكفول وظاهر ان محله فمن يعتبر اذنه والا فالاعتبار اذن وليه (فان كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن من عليه مال شرط لزومه لاعلم به) لعدم لزومه للكفيل وكالبدن الجزء الشائع كئلته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه (ثم ان عين محل التسليم) في الكفالة (فذلك والا) أي وان لم يعينه (فعلها) يتعين كما في السلم فيهما (ويبرأ كفيل

بتسليمه) أي المكفول (فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يطالب به لقيامه بمأزمه (٣٨٥) (بلا حائل) كمن غلب بمنع المكفول له منه فغ

وجود الحائل لا يبرأ الكفيل

فإن أتى به في غير محل التسليم

لم يلزم المستحق القبول إن

كان له غرض في الامتناع

والا فظاهر كما قال الشيخان

لزوم القبول فإن امتنع رفعه

إلى حاكم يقبض عنه فإن

فقد أشهد شاهد من أهله

(كتسليمه نفسه عن) جهة

(كفيل) فإن الكفيل يبرأ به

حيث لا حائل كإبراء الضامن

بإداء الأصل فلا يكفي

مجرد حضوره ولا تسليمه

نفسه مع وجود حائل

والتمديد في هذه بعدم

الحائل من زيادتي ولو سلمه

أجنبي عن جهة الكفيل

برئ أن كان بأذنه أو قبضه

الدائن (فإن غاب لزومه احضاره

إن أمكن) بأن عرف بماله

وأمن الطريق ولا حائل ولو

كان مسافة القصر فإن لم يمكن

ذلك يلزمه احضاره ليجزه

وتعبري بأن أمكن أولى من

تعبره بمأذ كره (ويعمل

مدته) أي مدة احضاره بأن

يعمل مدة ذهابه وإيابه على

العادة وظاهره إن كان

السفر طويلا أمهل مدة

اقامة المسافر وهي ثلاثة أيام

غير يوم الدخول والخروج

(ثم إن) مضت المدة المذكورة

و (لم يحضره حبس) إلى

أن يتعذر احضار المكفول

بموت أو غيره أو توفي الدين

فإن وفاه ثم حضر المكفول

بأذن فيه المكفول ببذنه فيما يظهر كبحثه الأذرى فإن لم يأذن فسدت ولا يغني عن ذلك مطلق الأذن في الكفالة وقد يتوقف فيه وسواء كان ثم مؤنة أم لا وقوله والافتحها أي إن صلح اه شرح مر (قوله بتسليمه) أي المكفول أي من عين أو بدن اه حج أي وإن لم يقل عن الكفالة كما اقتضاه صنيعه حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها اه حل وقوله أي في محل التسليم المذكور أي وفي زمانه المعين بالاتفاق عليه فإذا جاء به في غير الزمان المذكور كان فيه التفصيل فيما لو أتى به في غير المكان المذكور اه (قوله المذكور) أي في قوله ثم إن عين محل تسليم الخ (قوله بلا حائل) ومنه أي من عدم الحائل حبسه بحق فيسبرأ الكفيل بتسليمه للمكفول له وهو أي المكفول بحبس بحق لا يمكن احضاره ومطالبته بخلاف مالهو كان محبوسا بغير حق له تعذر تسليمه فالحبس حيثئذ من الحائل اه شرح مر ولو سلمه الكفيل وأدعى أنه لم يكن ثم حائل وقال المكفول له ما سلمت الا وهنالك حائل ففي قبضه وقوله وجهان ويحيزان في البيع والقرض إذا اختلفا في ذلك وأصحهما تصديق التكفيل بيمينه لأن الأصل عدم الحائل اه شوبري (قوله كتسليمه نفسه) أي البالغ العاقل كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزنه المعتبرين حيث لا غرض في الامتناع من تسليمه ونخرج بالبالغ العاقل الصبي والمجنون فإذا سلم كل نفسه لا عبرة به إلا أن رضى به المكفول له ولو ضمن له احضاره كإطالته لم يلزمه احضاره المرأة واحدة لأنه فيما بعدهما عاق للضمان على طاب المكفول له وتعليق الضمان بطله قال الباقي قال شيخنا وهو الوجه وإن نظره فيه بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه بماله من أصله اه حل * (تنبيه) * ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بأن محبي هذا وحده لا قرينة فيه فاشتراط لفظ يدل بخلاف محبي الكفيل به فلا يحتاج للفظ وتظهر أن التخليصة في القبض لا بدقها من لفظ يدل على ما بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر ثم إن أحضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبضه له حيثئذ فيما يظهر اه حج (قوله كتسليمه نفسه عن جهة كفيل) بخلاف ماله وسلم نفسه عن غيرها بأن سلم عن نفسه أو أطلق ويبقى النظر فيما لو سلم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل أم لا الوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به رجلان فأحضره أحدهما مع تعليله في كلام شيخنا اه شوبري وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا ومروا بتسليمه أحدهما لم يبرأ الآخر وإن قال سلمته عن صاحبي اه (قوله أو قبضه الدائن) أي من له الحق ليشمل مستحق القودم ولا ولو قال المكفول له لا أكفيل أبرأتك من حق برئ أو قال لاحق لي على الأصل أو قبضه برئ كل من الأصل والكفيل اه حل (قوله فإن غاب لزومه احضاره إن أمكن) وما يغرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه هو وأما ما يحتاجه المكفول من مؤنة السفر فهو في ماله هو لأنه لما أذن في الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج إليه اه من شرح مر وعش عليه (قوله فإن لم يمكن ذلك الخ) ولا يكاف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها جهل خصوص القرينة التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه عش على مر (قوله وظاهره إن كان السفر طويلا) أي مسافة القصر فأكثر أمهل مدة إقامة المسافر أي زيادة على ذلك للاستراحة والتجهيز ويعمل الانتظار رفقة يأمن بهم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذي لا يسلا معه عادة فلا يحبس مع هذه الاعتذار اه حل (قوله مدة إقامة المسافر) أي المدة التي لا تقطع السفر وهي ما دون أربعة أيام صحاح فتاوى الشارح وهي ثلاثة الخ مثلها ما فوقها ودون الأربعة (قوله أو توفي الدين) أي من تلقاء نفسه لأنه لا يطالب به (قوله فالتجبه إن الاسترداد) أي لما دفعه إن كان باقيا برأيه إن كان تالفا لأنه ليس متبرعا بالأداء لأنه لخوف الحبس حيث لم يقصد الوفاء عنه قال شيخنا ويتجبه كما أفاده والدائن الحق بحضوره تعذر الحضور بموت ونحوه حتى يرجع به وليس له الرجوع على المكفول لو تعذر الاسترداد كما كتبه والشيخنا على شرح الروض اه حل وفي عش على مر ولو تعذر استرداده

(٤٩ - جل ١٠ نهج لث) قال الأبنوي فالتجبه إن الاسترداد (ولا يطالب بكفيل بماله) ولا عقوبة كما فهم بالاولى وإن فات التسليم بموت

من المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أداءه عنه يشبه الغرض الضمني له أولا لانه لم يراع في الاداء جهة
المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من الخس كل محتمل والثاني أقرب اهـ جـ اهـ (قوله أو غيره) أى كجهل
بوضعه أو اقامته عنده من يمنعه قاله في المطلب وكتب أيضا أو غيره كصيرورته بمكان لا يمكن احضاره منه أو بجهل
مكانه من كل وجه أو بمعنى مدق محكم معها بموته اهـ شوبري (قوله وهذا أعم) أى لان الموت ليس بتقيد وأولى
من قوله اذامات الخ لانه يقتضى انه اذامات ولم يدفن انه يطالب وليس كذلك اهـ شيخنا السكت ينافى هذا عبارة
مر ونصها وانما ذكر الدفن لانه قبله فديطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما مر اهـ بحروفه فعليه لا يظهر
وجه الاولوية وفيه ان فرض المسئلة انه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن وأمام مطالبته
للاحضار ليشهد على صورته فشى آخر (قوله ولو شرط انه يغرمه الخ) وصورته كما قاله الاسنوى عن الماوردى
ان يقول كفلت بدنه بشرط الغرم أو على انى أعزم أو نحوه فلو قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال صحت الكفالة
وبطل التزام المال لانه وعد فيلغو الا ان يريد بذلك الشرط والابطال الكفالة أيضا ولو قال كفلت لك نفسه
على انه ان مات فاناضامه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها أيضا اهـ شرح مر باختصار ولو
قال كفلت بدنه وضمنت ما عليه فهي كفالة وضمان صحيحان اهـ شيخنا حـ فـ (قوله للضمان والكفالة)
عطف الكفالة على الضمان بوجه انها قسم للضمان وهو يخالف ما تقدم أول الباب من انها قسم من الضمان
ويمكن الجواب بأنه انما جرى على القول بان الكفالة قسم له أو انه من عطف الاختص على الاعم بناء على قول
الماوردى في الكفالة أو على قول غيره في الضمان اهـ عـ شـ (قوله وفي معناه الكتابة) أى سواء صدرت من
ناطق أو أخرس وسواء كان للأخرس اشارة مفهومة أو لا فهي أى الكتابة كتابة مطابقة وان انضم اليها قرائن
لا تصيرها صريحا اذ من عـ شـ على مر (قوله أو تقلدته) أو التزمت الخ وظاهر كلامهم انه يشترط لصراحة
هذه الالفاظ ذكر المال فتوضعت فلان من غير ذكر المال كتابة فهي ما يظهر اهـ شرح مر وكتب عليه
عـ شـ قوله فيما يظهر رأى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صح والافلاوقال عـ ما حاصـ له انه اذا لم يرد
ضمان المال حل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحة معرفة قدر المال المضمون اهـ وقد يحمل كلام
الشارح على انه اذا لم ينو بما ذكره التزاما كان لغوا وان نوى التزام المال أو البدن عمل بما نواه وان نوى به
الاتزام لا بغيره المال ولا البدن حل على البدن (قوله للمعهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الاشارة الى
ان اللام عهدية لما يصح ضمانه وكفالتـه لامطابق المال أو الشخص فلا بد ان يقول المال الذى على فلان
أو الشخص الذى هو فلان بدليل انها كلها صرائح كما يأتى اهـ قل على الجلال وعبارة جـ مع المتن أو أنا
بالمال الذى على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذى هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما
هو واضح انه لا يكفي ذكر ما فى المتن وحده فان قلت يحمل على ما اذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون أل للعهد
الذكرى بل وان لم يجرهما ذكر جلالهما على العهد الذى قلت لا يصح هذا الجمل وان أوهمه قول الشارح
المعهود بل الذى يتجه انه فيها كتابة لما مر أول الباب انه لا أثر للقرينة فى الصراحة انتهت (قوله وكلها صرائح)
ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندي فهو كتابة وكذا تضمنت فلانا وضمان فلان على أو دين فلان الى أو
عندي فان نوى في ذلك المال لزم أو البدن لزم والالفاظ لا شيخنا وفى الثانية نظار اهـ قل على الجلال (قوله
بخلاف دين فلان الى ونحوه) كعندي وهذا محترز قوله وكلها صرائح أى فهي كتابة وقوله اماما لا يشعر رأى
لا صريحا ولا كتابة لانه جعل المشعر شاملا لها فاقوله ونحلا عن قرينة المراد بها غير النية فيكون هذا ونحوه عند
عدم القرينة لا صريحا ولا كتابة هكذا ينبغي ان يفهم كلامه وأما جل القرينة فيه على النية كما فى مر فلا
يناسب سياق كلامه لان مقتضى التفسير حينئذ انه عند القرينة يكون كتابة وهو قد جعله خارجا من المشعر
الشامل للصريح والكتابة والحاصل ان فى تفسير القرينة قولين قبل انهما غير النية وجرى عليه جـ وهو المناسب

أو غيره لانه لم يلزمه وهذا
أعم وأولى من قوله اذامات
ودفن لا يطالب الكفيل
بالمال (ولو شرط أنه يغرمه)
أى المال ولو مع قوله ان فات
التسليم للمكفول (لم تصح)
الكفالة لان ذلك خلاف
مقتضاها (و) شرط (فى
الصيغة) للضمان والكفالة
(لفظ) صريح أو كتابة (يشعر
بالتزام) لان الرضا لا يعرف
الا به وفى معناه الكتابة مع
نية وإشارة أخرس مفهومة
(كضمنت دينك عليه) أى
على فلان (أو تحملته أو
تقلدته أو تكفلت ببدنه أو
أنا بالمال) المعهود (أو
بأحضار الشخص) المعهود
(ضامن أو كفيل) أو زعيم
وكلها صرائح بخلاف دين
فلان الى ونحوه اماما لا يشعر
بالتزام نحو أو دى المال أو
أحضر الشخص ونحلا عن
قرينة فليس بضمان

هنا وقيل انها النية وحري عليه مر وهو لا يناسب هنا اه ثم رأيت بخط شيخنا الاشبولي ما نصه المعتمد
 انه كناية وانما قصده لضعف الاشعار فيه فان وجدت النية انعقدت سواء وجدت قرينة كان يقول المضمون
 انما حاتف من الدائن يحبني مثلاً فيقول الا سخر أنا أو أدى المال أم لم توجد تأمل اه وعبارة حل وينبغي
 ان يكون المراد بالقرينة في كلام الشارح زيادة على النية لا مجرد النية كما يقول شيخنا كبح لانه يلزم عليه
 استواء ما أشعر بالترام وغيره اذا ما أشعر بالترام يكون كناية ولا بد فيه من النية فلا تسكني النية فيها
 لا بشعر بالالتزام ولو قال عاى قصدت به الترام الصمان أو الكفالة صرح ونقل عن شيخنا ان المراد بالقرينة عند
 ابن الرفعة النية فليجوز ان ثبت (قوله بل وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم بما
 ذكر انه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد اه قل على الجلال (قوله بشرط براءة أصيل)
 هو ظاهر في الضمان ومعه في الكفالة بشرط براءة الكفيل بان يقول تسكفت باحضار من عليه الدين على ان
 من تسكفت به قبل برى اه ع ش وعبارة شيخنا قوله بشرط براءة أصيل هذا ظاهر بالنسبة لضممان الدين فان
 الاصيل هو من عليه الدين فلا يصح الضمان بشرط انه يبرأ من الدين وأما المكفول فلا يقال له أصيل فلا يتأتى ان
 يقال فيه بشرط براءة الاصيل اذا الضامن انما بضمن احضاره فكان الاظهر ان يقول بشرط براءة أصيل أو كفيل
 ويصور بما اذا كان الشارط لهذا الشرط كفيل شخصاً قد كفله غيره قبله فيكفله الثاني بشرط براءة الكفيل الاول
 من الكفالة (قوله ولا بتعليق) ومن التعليق ضمن لك فلان ان شئت بخلاف بعثك ان شئت لان هذا تصرح
 بالواقع اه ايعاب اه شورى (قوله ولا بتعليق وتوقيت) وكذا الإبراء اذا قال أبرأتك في الدنيا دون
 الاخرة والافى الجملة كذا رددت عيسى فانى من دينى فاذا رده برى والافى الوصية كابرأتك بعد
 موتى أو اذا امت فانت برى ولو ادعى ان ضمانه أو كفالته بشرط الخيار أو موقته وأنكر المستحق صدق بيمينه اه
 ع ب اه سم (قوله ولا بتعليق وتوقيت) ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو الاجنبى لما قاله
 مقصودهما من غير حاجة اليه لان الملتزم فيهما على يقين من الغرر اه شرح مر (قوله مؤجلاً به) ويفارق
 مالو رهن بدين حال وشرط في الرهن أجلاً أو عكسه حيث لم يصح مع ان كلاً وثيقة بان الرهن عين وهى لا تقبل
 تأجيله الا وحالاً والاضمان ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلاً وعكسه اه شرح مر وأصل
 الاشكال للسبكي وأجاب عنه الشيخ غيره أيضاً بما ذكره الشيخ وكتب على قوله والضمان ضم ذمة الخ فيفقدان
 الكلام في الضمان المتعلق بالذمة فقط امامات متعلق بالعين فقط فالوجه انه كالرهن كبر شد اليه الفرق المذكور
 ويدل له ما في كلامهم فيما لو أعار عينا لغيره على دين فانهم صرحوا فيها بانه ضمان دين في عين ولا سبيل الى
 التأجيل حينئذ نظر الذمة وثبت في العين تبعاً أو في الذمة فقط ويبطل شرطه في العين أو يلغى ويتعلق بما
 على سبيل الحلول فليتنامل ش (قوله وعكسه) أى وكعكسه ان جرو ينزع الخافض وان انصب وان ارفع فعلى انه
 فاعل صح المقدراً أى صح عكسه أو على انه مبتدأ خبره محذوف أى وعكسه كذلك اه شورى (قوله وعكسه)
 الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلاً ام عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التأجيل للضامن فالتخالف
 بينهما انما هو في مجرد التسمية اه ع ش (قوله فيجتمل فيه اختلاف الدينين الخ) قال السبكي اعلم ان الدين
 الذى على الاصيل هو الذى على الضامن كفرض الكفاية الواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد
 بالاضافة الى هذا والى هذا فلهذا أجل على هذا دون هذا أو مكن ثبوته في حق هذا مؤجلاً وفي حق الاخر حالاً
 اه سم (قوله ولا يلزم الضامن تأجيل) فيثبت الاجل في حقه وحق وارثه تبعاً لامه مشودا في وجه الوجهين كما رجحه
 صاحب التيجير في شرحه اه شرح مر (قوله وان التزمه حالاً) واذا مات الاصيل حل عليه ما وهذا مستثنى من
 كلامه الا فى اه حل (قوله مطالبه ضامن) أى لقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم كما سأتى بومذهب مالك انه
 لا يطالب الضامن الا بعد الجيز عن المضمون عنه اه * (فرع) * من الوقائع مستحق طالب الضامن فقيل له

بل وعد (ولا يبعثان) أى
 الضمان والكفالة (بشرط
 براءة أصيل) لخالفته
 مقتضاها هما والنصر يح
 بالثانية من زيادتي (ولا
 بتعليق) نحو اذا جاء الغد
 فقد ضمننت ما على فلان
 أو كفالت بدنه (و) لا (توقيت)
 نحو أنا ضامن ما على فلان
 أو كفيل بدنه الى شهر فاذا
 مضى برئت وهذه بالنسبة
 للضمان من زيادتي (ولو
 كف) بدين غيره (وأجل
 احضارا) له (ب) أجل
 (معلوم صرح) للحاجة نحو
 أنا كفيل بفلان أحضره بعد
 شهر (كضمان حال مؤجلاً
 به) أى بأجل معلوم فانه
 يصح ويثبت الاجل في حق
 الضامن (وعكسه) أى
 ضمان المؤجل حالاً وذلك
 لان الضمان تبرع فيجتمل
 فيه اختلاف الدينين في
 الصفة للحاجة (ولا يلزم
 الضامن تأجيل) للمضمون
 وان التزمه حالاً ككلو التزمه
 الاصيل ولو ضمن المؤجل
 الى شهر مؤجلاً الى شهرين
 فهو ضمان الحال مؤجلاً
 أو عكسه فكضمان المؤجل
 حالاً (ولستحق) للدين سواء
 أكان هو المضمون له أم
 وارثه (مطالبه ضامن
 وأصيل) بالدين

طالب الاصيل فقال مالي به شغل فقبل له الحق لك قبله فقال لاحق لي قبله وهو ممن يخفى عليه الحال ويظن ان ذلك لا يؤثر في اسقاط حقه ولم يرد بذلك الاقرار بسقوط حقه فافقى مرر بان حقه باق وأنه لا يستقط بذلك لجهله وخفاء الحال عليه اه سم (قوله بالضم) وكذا سمي الضامن اذا كان عبدا باذنه ليؤدي مما في يد العبد كما تقدم أي وان كان به رهن واف وله حبسهما أو حبس أحدهما كما يسقط الانوار اه حل (قوله بأن يطالبهما جميعا) ولا يجوز في مطالبتهما وانما المحذور في تعريضهما معا كلاك الدين والصحيح ان المذمتين انما اشتغلنا بدين واحد كل رهن بدين واحد فهو كفر فرض الكفاية يتعلو بالكل ويسقط بالبعض فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذمتيهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق أحدهما فقط أي في بعض الصور اه شرح ج و مرر (قوله ولو برئ الاصيل الخ) فهو كفر فرض الكفاية يتعلو بكل منهما ويسقط بأداء أحدهما ولو قال اثنان لا تعرضنا مالا لك على زيد وهو ألف مثلا فله مطالبة كل منهما بجميع الألف وهو ما أفق به فقهاء عصر السبكي وأفق والشيخنا بانه يطالب كلا منهما بنصف الألف فقط لانه المتيقن وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه اه حل ومتى برئ ضامن ببراء برئت فروعه فقط أو بأداء أو حواله ونحوها برئ الاصيل وجميع الضامنين ولو قال المستحق الضامن برئ ولا يحتاج الى قبول ان قصد ابراءه والافان قبل برئ والافلا ويصدق المستحق في عدم قبول الضامن اه قل على الجلال (قوله ولا عكس في ابراء) أي من الدين أو منه ومن الضامن والعكس على هذا باعتبار ما صدقه وهو ابراء من الدين وعلى الاول به لم يحكم ابراء من الضامن بالاول فليتم اه شورى وينبغي ان من البراءة ولو قال له أبرأتني فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له التماسا طمقة زوجتك فقال نعم ومنه اه أيضا ما لو قال ضمنت مالي على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه ع ش على مرر * (تنبيه) * يجب على الغني أداء الدين فور ان خاف فوت أدائه الى المستحق اما بموته أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طأ بالهرب الدين أو ع لم حاجته اليه وان لم يطالبه بذلك كذا ذلك البارزى اه جج في الفتاوى في باب الحوالة اه شورى (قوله ولو مات أحدهما والدين مؤجل الخ) أي ما لم يضمن المؤجل حالا أو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر والا فلا يحل عليه بموته كذا في شرح الروض وتبعه شيخنا كجج وكتب أيضا يستثنى منه ما سبق انه لو ضمن المؤجل حالا ومات الاصيل حيث يحل عليه أيضا كما يحل على الاصيل ومثل الموت استرقق الحرب والارتداد اذا اتصل به الموت فيحل بكل الدين بخلاف الجنون لا يحل به الدين على المعتمد اه حل (قوله حل عليه) عبارة الروض وشرحه ويحل المؤجل في غير ما مر من ضمان المؤجل حالا أو مؤجلا بأقصر على من مات منهما فقط اه فالخاضل انه اذا ضمن المؤجل مؤجلا حل على الميت منهما دون الآخر واذا ضمن المؤجل باجل أقصر حل على الضامن بموت الاصيل بعد مضي الاقصر لا قبله قال شيخنا في شرح الارشاد لسائر الاجل فيه ما يثبت في حقه تبعا اه وانظر موت الضامن فيهما فظاهر الكلام انه لا يحل به على الاصيل وهذا لا يمكن خلافا لان الاجل في حق الاصيل أصل حيثئذ وانظر اذا ضمن الحال مؤجلا وظاهر الكلام أيضا انه لا يحل عليه بموت الاصيل فتأمل اه سم (قوله فللضامن) أي بالاذن ولو أنفس الاصيل للضامن باذن طلب بيع ماله اه حل (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى ان الكلام في الضامن بالاذن وان الضامن بغير الاذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا ان يجاب بانه مقصر بعدم الاستئذان اه شرح مرر (قوله لم يكن لورثته الرجوع الخ) قيل يلزم على هذا بقاء أجل بلادين أو دين بلا استدانة وأجيب باختصار الثاني وكان الورثة بالدفع استدنا على الاصيل لان مورثهم ضمن باذنه والوارث خليفة المورث اه سم (قوله بخلاف ما اذا لم يطالب الخ) أي وبخلاف ما اذا ضمن بغير الاذن فليس له مطالبة لانه لم يسلط عليه اه شرح مرر فان دفع له الاصيل ذلك حينئذى قبل الغرم والمطالبة لم يملكه ولزمه رده وضمائه ان تلف كالمقبوض

بان يطالبهما جميعا أو يطالب أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والاخر بباقيه اما الضامن فلن يبر الزعيم غارم واما الاصيل فلان الدين باق عليه (ولو برئ) أي الاصيل من الدين بأداء أو ابراء أو غير ذلك فهو أهم من قوله ولو أبرأ الاصيل (برئ ضامن) منه لسقوطه (ولا عكس في ابراء) أي لو برئ الضامن ببراء لم يبرأ الاصيل لانه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كذلك الرهن بخلاف ما لو برئ بغير ابراء كاداء (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لان ذمته خرجت دون الحي فلا يحل عليه لانه يرتفع بالاجل فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطالب المستحق باخذ الدين من تركته أو ابراءه هو لان التركة قد تم لك فلا يجدر مرجعا اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الاذن في الضمان قبل حلول الاجل (ولضامن باذن مطالبة الاصيل) بخلافه باداء ان طوبى كما انه يغرمه ان غرم بخلاف ما اذا لم يطالب لانه لم يتوجه اليه خطا ولم يغرم شيئا

بشرء فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عني كان وكيلًا والمال في يده أمانة اه حل (قوله ولا يجبس الاصيل)
 أي وليس للضامن حبس الاصيل وله طاب حبسه معه بأن يقول للحاكم احبسهم معي وان كان لا يجاب لذلك اعلم
 بوفي عند سماع ذلك وكتب ايضا وله مطالبة الاصيل وفائدة مطالبة حيث اذا حضار مجلس الحكم وتفسيقه اذا
 امتنع حيث كان موسرا كما قبل بذلك في مطالبة الفرع لاصله بدينه اه حل (قوله ولا يرسم عليه) أي
 لا يلزمه وعبارة شرح مر نعم ليس له حبسه ان حبس ولا ملازمته فقائدتهم الحضار مجلس الحاكم وتفسيقه
 بالا. تناع اذا ثبت له مال اه وعبارة سم قوله ولا يرسم عليه قيل فلان فائدة للمطالبة حيث لا يبالى بها
 وأجيب بان فائدتهم الحضار مجلس الحكم وتفسيقه اذا امتنع أي مع البسار كما هو ظاهر انتهت (قوله من غير
 سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه وصورة غرمه منه مع كون الضمان بالاذن ان يكون الضامن والاصيل
 معبرين اه شوبري وعبارة المتن في قسم الزكاة والغارم تدين لنفسه في مباح الى ان قال أول الضمان ان
 أعسر مع الاصيل أو وحده وكان متبرعا انتهت (قوله ورجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع فحكمه كالقرض
 حتى يرد في المقوم مثله صورة وذلك معنى قول الراعي رحمه الله ان الاداء في ضمانه اقراض اه * (فرع) *
 لو نهى عن الاداء فان كان بعد الضمان لم يؤثر أو قبله وبعد الاذن كان رجوعا عنه أو مع الاذن كان مفسدا
 قاله الاسنوي ومشي عليه شيخنا في شرح الارشادو مر * (فرع) * في شرح الارشاد لشيخنا ولو ضمن عبد
 عن سيده باذنه وأدى بعد العتق لم يرجع كالأجر ثم عتق اثناء المدة لا يرجع بأجرة بغيرها وكذا لو ضمن عن قنه
 باذنه وأدى قبل عتقه أو عن مكاتبه وأدى بعد تمييزه لان السيد لا يثبت له على عبده دين اه وقضية تقييد ضمانه
 عن قنه بكون الاداء قبل العتق وبعد التمييز لو أدى بعد العتق وقبل التمييز يرجع وبوافقه التعليل المذكور
 وهو قوله قريب فلا يرجع وعندى شلن ان مر قرر خلافه في غير المكاتب * (فرع) * ضمن بالاذن
 ثم نذر ان لا يرجع اذا أدى ثم أدى لم يرجع ولو ضمن بالاذن ثم نذر الاداء ثم أدى لم يرجع قاله الجلال البلقي
 لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونزعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب والواجب
 لا يصح نذره اه وقد ردد عليه انه انما يجب الاداء باطال فقوله لا وجوب فيه بعد عقود قد دفع يمنع ذلك كما ان
 صلاة الظهر في أول وقتها واجبة الاداء مع توقف وجوب أدائها على ضيقه ومع ذلك لا ينعقد نذرها فلجرح
 اه سم (قوله ورجوع عليه) ومتى ورث الضامن الدين يرجع به مطلقا اه شرح مر أي سواء ضمن بالاذن
 أم بدونه لانه صار له ومع ذلك هو باق في ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم
 نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه رشيدى عليه (قوله وان لم ياذن في الاداء) أي ولم
 ينهه عنه فان نهى فان كان بعد الضمان فلا يؤثر فيرجع عليه أو قبله فان انفصل عن الاذن في الضمان فهو
 رجوع عنه والابان قارن النهي الاذن في الضمان فانه يفسد الاذن في الضمان فاذا ضمن كان كانه ضمن من
 غير اذن فلا يرجع اه سل بزيادة ومثله شرح مر (قوله دون الضمان) وبالأولى ما اذا لم ياذن فيهما
 فالخاصل انه ان ضمن بالاذن يرجع مطلقا وان ضمن بغير الاذن لم يرجع مطلقا أي سواء أدى بالاذن أو لا (قوله
 نعم ان اذن له في الاداء) أي وهو ضامن بغير اذن وقوله يرجع أي ان أدى عن الاذن والابان أدى عن جهة
 الضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغي ان تكون صورة الاطلاق كصورة الاذن وكتب ايضا عند قوله يرجع
 ظاهره ولو عن جهة الضمان اه حل (قوله على زيد وغائب) الغائب ليس بشرط وكذا الاثنان فلو ادعى على
 واحدانه ضمن بالاذن وأقام بيته بذلك فكذب لم يرجع لانه مظلوم بزعمه اه شوبري (قوله وهما متضامنان)
 معطوف في المعنى على ألفافه ومن جملة الدعوى (قوله وهما متضامنان) أي كل منهما ضامن الآخر بخمسائة
 فيكون كل منهما مطالبا بالالف اصالة في النصف وضمانا في النصف لكن قوله متضامنان ليس بقيد بل مثله
 مالو كان زيد عليه خمسة مائة وضامنا للغائب بخمسة مائة فدار التصوير على كون الحاضر مطالبا بالالف اصالة

ولا يجبس الاصيل وان حبس
 ولا يرسم عليه (و) له ان غرم
 من غير سهم الغارمين
 (رجوع عليه) أي على
 الاصيل وان لم ياذن في الاداء
 لانه اذن له في سببه بخلاف
 مالو اذن له في الاداء دون
 الضمان لارجوع له لان
 الاداء سببه الضمان ولم ياذن
 فيه نعم ان اذن في الاداء
 بشرط الرجوع رجع
 ولو ادعى على زيد وغائب ألفا
 وهما متضامنان بالاذن وأقام
 بذلك بيته وأخذ الالف من
 زيد فان لم يكن ذب اليه
 رجوع على الغائب بنصفها
 ولا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا
 يرجع على غير ظالمه ويقوم
 مقام الاذن والضمان أداء

وضمانا وقوله فان لم يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والاى بان كذب البينة ومثله ما لو ادعى على الدائن
انه أخذ جسمائة من الغائب لانه حينئذ معترف بانه أخذها منه ظلم (قوله الاب والجد) أى لان كلامهما يقدّر
على تخليك فرعه فاذا أدى بنية الرجوع فكأنه أقرضه له وقبض له ثم أداه عنه اه ع ش (قوله لم يرجع
الابما غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل
الثوب لا قيمتها اه ع ش على مر وهو المتبادر من قول الشارح لانه الذى بذله وعبارة الشورى قوله لم
يرجع الابما غرم أى كالقرض فيرجع بمثل المثل وكذا بمثل المتقوم صورة تأمل اهمر وفي سم مانص
قوله ولو صالح عن الدين الخ عبارة الروض وشرحه فلو صالح الضامن المستحق عن الالف المضمونة بعد الرجوع
باقى الامر من الالف وقيمة العبد يوم الاداء وقس عليه فلو صالحه من عشرة دراهم بثوب قيمته خمسة أو من
خمس دراهم بثوب قيمته عشرة فلا يرجع الاب بخمسة لان المأخوذة في الاولى ولتبرعه بالزائد عليها في الثانية
اه (قوله لم يرجع) أى لان الدين لم يسقط على الراجح اه شورى أى وأما على المرجوح فقد عاله الشارح
(قوله وان قلنا بالمرجوح الخ) المعتمدان الصلح على الخرباطل وان الدين باق اه ع ش وفي شرح الروض
فلا يبرأ المسلم ككلودفع الخرب بنفسه اه (قوله لتعلقها) أى المصلحة اه ع ش (قوله وحالة الضامن الخ)
ظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل دفع المحال عليه لا محتمل ويمكن توجيهه بان الحوالة تقتضى
انتقال الحق وقراغ ذمة المحيل اه سم وان ابرأ رب الدين الذى هو المحال عليه يرجع الضامن لانه
غارم ما فات عليه وهو ما كان في ذمة المحال عليه ولو أحوال المضمون له على الضامن فإبرأه المحال لم يكن للضامن
الرجوع لانه لم يغرم شيئا خلافا للجلال البلقينى اه حل (قوله في ثبوت الرجوع) أى ان ضمن بالاذن
وعدمه أى ان ضمن بغيره أو في ثبوت الرجوع ان لم يصالح بخمرو عدمه ان صالح به (قوله بمائة) أى من
جملة المضمون وقوله فانه يرجع بها أى بالمائة لا بقيمة الثوب ولو كانت أكثر أو أقل اه (قوله أو بالمائة
المضمونة) اعلم ان في صحة هذا البيع خلافا لاختار النووي الصحة قال السبكي ويشكل على القائل بالفساد
اتفاقهم على صحة الصلح وهو بيع قال وقولهم في هذه المسئلة انه يرجع بما ضمنه يشكك على قولهم في المصلحة
انما يرجع بما غرم أى فان الصلح بيع فلم يفرق اه ويجاب بان الصلح يشترط بقناعة المستحق ببعض حقه
ولا كذلك البيع اه سم (قوله ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع) كما لو قال اعانك دابتي وان لم
يشرط الرجوع ويقارق ما لو قال أطمعني رغبيا بغير ان المسامحة في مثله ومن ثم لا جرة في نحو اغسل ثوبي لان
المسامحة في المنافع أكثر منها في الاعيان وقول القاضى لو قال لشريكه أو اجنبي عمردارى أو أدين فلان على ان
ترجع على لم يرجع عليه اذ لا يلزمه عمارة داره ولا أداء دين غيره بخلاف اقض ديني وأنفق على زوجتي أو عبدي
اه ضعيف بالنسبة لشقة الاول وهو قوله عمردارى أو أدين فلان على ان ترجع على لماسر في أوائل القرض
انه متى شرط الرجوع هنا وفي نظائره رجوع وفارق نحو أديننى واعانك دابتي لوجوبهما عليه فيكفى الاذن فهما
وان لم يشرط الرجوع والحق بذلك فداء الاسير لانهم اعتنوا في وجوب السعى في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره قال
القاضى أيضا ولو قال أنفق على امرأتى ما تحتاجه كل يوم على انى ضامن له مع ضمان نفقة اليوم الاول دون
ما بعده اه والاوجه انه يلزمه ما بعد الاول أيضا لان المتبادر من ذلك كما هو ظاهر ليس حقيقة الضمان المار
بل ما يراد بقوله على ان ترجع على بل تقدم في كلام القاضى نفسه ان أنفق على زوجتي لا يحتاج لشرط
الرجوع فان أراد حقيقة الضمان فالوجه تصديقه بيمينه ولا يلزمه سوى اليوم الاول ويمكن جعل كلام
القاضى عليه ولو قال له بيع لهذا بالثمن وأنا أدفع لك فقبول لم يلزمه الالف خلافا لابن سريج ولو ضمن شخص
الضامن باذن الاصيل وغرم رجوع عليه كما لو قال لغيره أديننى فاداه اه من شرح مر مع زيادة لعش
عليه (قوله دين غيره) فلو أذن له الغير في الاداء ثم ضمنه ثم أدى قال طب لا رجوع لان الاداء يقع عن جهة

الاب والجد دين مجعورهما
بنية الرجوع كما قاله القفال
وغيره (ولو صالح عن الدين)
المضمون (بما دونه) كأن
صالح عن مائة ببعضها أو
بثوب قيمته دونها (لم يرجع
الابما غرم) لانه الذى بذله
نعم لو ضمن ذمى لذمى دينيا
على مسلم ثم نصالحا على خمر لم
يرجع وان قلنا بالمرجوح
وهو سقوط الدين لتعلقها
بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده
وحالة الضامن المضمون
له كالاداء في ثبوت الرجوع
وعدمه كإفى الروضة وأصلها
وتخرج بصالح ما لو باعه الثوب
بمائة أو بالمائة المضمونة
فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب
وتعبرى بما دونه أعم مما
هبره (ومن أدى دين غيره
باذن

الضمان لوجوب الاداء به ولو بغير الاذن وقال من ان أدى عن جهة الاذن السابق رجوع أو عن الضمان لارجوع وكذا لو أطلق وقرر في العكس كذلك وهو انه اذا ضامن من بلاذن ثم أدى بشرط الرجوع رجوع ان أدى عن جهة الاذن والا فلا فراجع اه سم (قوله ولا ضمان) أي موجود أو صرح قراءته بالتنوين أي أو بلا ضمان ولا زائدة اه ع ش وقوله رجوع وانما يرجع المؤدى بالاذن الضامن بغير اذن لانه ثم قد التزم الدين نفسه فهو يؤدي عن جهته بخلاف هذا فلم يسبق منه التزام حتى يؤدي لاجله فكان له الرجوع دون ذلك اه شيخنا (قوله وان لم بشرط الرجوع) لا ينافي هذا قوله سابقا نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوع لانه هنالك ضامن بلاذن فلما وجد هناك سبب آخر للاداء غير الاذن فبسه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلاذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لاعتن الضمان (قوله لا يخاف معه) هذه الالام لام العاقبة على حد قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اذ صبر ورثه عدوا وحزنا شي ترتب على التقاطه لانه مقصود منه بل المقصود منه التضييق والفرح به لكون فرعون وزوجته لانسل لهما وكذا هذا ليس المراد انه يغير حاله انما هو احد على الخلف معه اذ لو عزم حيث نذر على عدم الخلف معه كفي لوجود الحجة أو عزم على الخلف معه ثم لم يخلف معه لم يكف على تردد يظهر في هذه والذي ينبغي منه انه لا يكفي لتبين ان اسمه اده للواحد فقط كالعبث قاله في الاعباب ثم قال ثم رأيت بعض شراح المنهاج نقض ما ذكرته حيث قال فان لم يقصد الخلف عند الاشهاد فكم لم يشهد كما في الحاوي وفيه نظر اذا حلف اه شورى (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كاف في اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل الاقليم كذلك فالوجه عدم الاكتفاء به اه بغير وفيه أي لان الحنفية لا يكفي عندهم شاهد ويمين (قوله وان بان فسق الشاهد) انظر ما صوره هذه لانه ان بان فاسدة او ردت شهادته لارجوع لانه يصدق عليه انه لم يعم شاهد وان بان فاسدة بعد الشهادة والحكم تبين بطلان الحكم فلا رجوع أيضا والمعتد به يرجع في الثانية وكلام الشارح محمول على ان الضامن لم يقصر بل أقام شاهدا وعلى كل حال المحل مشكل لانهم علوا الرجوع بانتهاع المدين وهو هنا لم ينتفع اه شيخنا في زري (قوله ولم يصدق الدائن) قال في الاعباب وحيث نذر الخلف الدائن فان حلف وأخذ من الضامن ثانيا رجوع باقلاهما اه * (فرع) * هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل أو لا وكون المستحق مصداقا على الاداء أو لا يجري مثله في أداء الوكيل حيث رجع المدعي هنا خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا في مسئلة واحدة وهي مالور كاله باءة شيء لمن لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل وبغير اشهاد فانه لا شيء عليه ويبرأ عن العهدة اه مر فليراجع قال ع * (تنبيه) * باع رجلين بشرط ان يكون كل منهما ماضيا مالا لا خرفسد البيع لانه شرط على المشتري التزام غير الثمن قال السبكي وكان ابن الرفعة يمنع من البيع سالما من حسبته ولعله أخذ من هذه المسئلة قال أعني السبكي وهو ظاهر اذا كانت الدلالة وما يتبعها في شراء الرقيق مثلا مجعولا أما اذا كان مالوما فكانه من جلة الثمن فيصم بخلاف مسئلة الضمان المذكورة لا يأتى فيها ذلك اه وحاصل ما قرره مر انه لو قال بعث بكذا دالة ونمنا صرح لان معناه ان الدلالة على ذلك لا يؤثر لان الدلالة عليه وان قال بكذا سالما وأراد ان الدلالة على المشتري بطل لانها ليست عليه فهو شرط يخالف مقتضى العقد اه سم (قوله لانه لم ينتفع بآدائه) أي مع كون المدين غير مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه عنه بغيره فقارفت ما قبلها * (فرع) * اذا ادعى الضامن الاداء ولم يقيم بينة وحلف رب المال انه لم يود بنية مطالبته بحالها فاذا أخذ فقبل لا يرجع والا صرح انه يرجع وهل يرجع بالمعروم أو لا لانه مظلوم بالثاني أو بالثاني لانه المسقط للمطالبة وجهان قال النووي ينبغي ان يرجع باقلاهما اه روض اه شورى (قوله وذكر هذه) أي اذا صدقه الدائن والتي قبلها أي اذا أدى بحضرة المدين اه حل

ولا ضمان رجوع وان لم بشرط له الرجوع للعرف بخلاف ما اذا أداه بلاذن لانه متبرع وفارق ما لو وضع طعنه في فم مضطرب بلاذن فها أو وهو منى عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذه بهجته (ثم انما يرجع مؤد) ولو ضامنا اذا أشهد بأداء ولو رجلا ليحلف معه) لان ذلك حجة وان بان فسق الشاهد (أو أدى بحضرة مدين) ولو صرح تكذيب الدائن لعلم المدين بالاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (أو) في غيبته لكن (صدقه دائن) لسقوط الطالب باقراره الذي هو أقوى من البينة أما اذا أدى في غيبته بلاشهاد ولم يصدق الدائن فلا رجوع له وان صدقه المدين لانه لم ينتفع بآدائه لبقاء طلب الحق وذكر هذه والتي قبلها بالنسبة للمؤدى بلا ضمان من زيادة ولو أذن المدين له - يؤدي في ترك الاشهاد فتركه وصدقه على الاداء

رجع

* (كتاب الشركة) *

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أثبتهم شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك
والشرك بمن جعل لله شريكاً قائل اه قل على الجلال وفي المصباح شركة في الامر شركة من باب تعب
شركا وشركة وزان كلهم وكله بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شريكاً وجمع الشرك شركاء وأشراك والشرك
النصيب ومنه من اعتق شركاً له في عبد أي نصيباً والجمع اشراك مثل قسم واقسام اه وفي المختار وشركة في
المبيع والميراث بشركة مثل علمه يعلمه شركة والاسم الشرك وجمعه اشراك كشرك وأشباهه (قوله بكسر السين
واسكان الراء) وعلى هذا الضبط قد تحذف هاؤه فيصير اللفظ مشتركين الاختلاط والنصيب اه جمع بعض
زيادة من حواشي مر (قوله هذا والاولى ان يقال الخ) وجهه ان الاول يصدق بالحق المال وغيره كالعقاص
وبالتبوت الاختياري وغيره كالارث وهذا التعميم ليس مراد ابل المراد التبوت اختياري في مال فقوله كتاب
الشركة أي العقد الصحيح فالبيعة زائدة على الترجمة وان كان التعريف الاول يشملها ولم يقل والصواب لانه يمكن
تقييد الاول بما يرجعه الى الثاني اه شيخنا وفي عش قوله والاولى ان يقال الخ أي في هذا المقام لا مطلقاً
لخبرج التعريف مالو وراثياً فانه مشترك بينهما على جهة الشيوع وليس من الشركة التي الكلام فيها اه
قال في شرح البهجة ذكره الشركة مع الكافرو من لا يحتر من الربا ونحوه قال الاذرى هذا ان شارك لنفسه فان
شارك المحجور فلا بد ان يكون الشريك عدلاً يجوز ايداع مال المحجور عنده اه ومحله كما بحثه بعضهم اذا كان
الشريك هو المتصرف دون ما اذا كان الولي هو المتصرف فتأمل وكتب أيضاً والشركة ليست عقد مستقلاً
بل هي وكالة بلا عوض اه مر اه شوبري (قوله خبر السائب بن يزيد) عبارة الشارح في شرح الاعلام
نصها عن السائب بن أبي السائب ميني بن عائذ الخزرجي انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة
لجاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحباً بأخي وشريكي رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة
والافتخار بمشركة أهل الخير ثم قال ورواه بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس كذلك وانما
هو ما ذكرناه اه بحرفه وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار بمشركة الخ ظاهر في ان المفتخر هو النبي صلى الله
عليه وسلم ولا يتعين ان فيما قاله النبي صلى الله عليه وسلم افتخاراً بل يجوز انما قاله جبراً للسائب وتلطفاً به ويجوز
ان الافتخار وقع من السائب بالفظم بحكمه في الحديث اه عش وفي قل على الجلال ما نصه قوله ففي ذكره
صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها أيضاً عظيم للسائب المذكور
خصوصاً مع قرنهم بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان
لا مانع منه وقيل ان فائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل أيضاً لانه صلى الله عليه وسلم
وسلم على ذكرها اه (قوله واقفخر) أي السائب على المشهور وقيل النبي صلى الله عليه وسلم كما ورد اه
شوبري ثم رأيت في شرح الديميري على المنهاج ما نصه واقفخر السائب بعد المبعث بشركته صلى الله عليه وسلم
فقال كان عليه الصلاة والسلام شريكاً بانيهم شريكاً لا يدارى ولا يمارى ولا يشارى المشارة الملاحاة والمجاج
في الامر (قوله وخبر يشول الله الخ) عبارة شرح مر والاصل فيها قبل الاجماع الخبر الصحيح القدسي يقول الله
تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما رواه أبو داود والحاكم وصححه
اسناده والمعنى انما هما باللفظ والاعانة فأمددهما بالمعاونة في أمورهما وأنزل البركة في تجارتهم فاذا وقعت
الخطيئة رفعت البركة والاعانة عنهما وهما مني خرجت من بينهما ومعهود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد
التصرف وتحصيل الربح وليست عقد مستقلاً بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما سبى يأتي وقوله
القدسي نسبة الى القدسي يعني الطهارة وسببت بذلك نسبة بتهاله جل وعلا حيث أنزل ألفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للاعجاز بسورته منه والاحاديث القدسية ليس أنزالها لذلك وما غير القدسية فأوحى اليه معانيها

* (كتاب الشركة) *

بكسر الشين واسكان الراء
وبفتح الشين مع كسر الراء
واسكانها وهي لغة الاختلاط
وشرعاً تبوت الحق في شيء
لاثنين فأكثر على جهة
الشيوع وهذا والاولى ان
يقال هي عقدية تضي تبوت
ذلك والاصل فيها قبل الاجماع
خبر السائب بن يزيد انه
كان شريك النبي صلى الله
عليه وسلم قبل المبعث
واقفخر بشركته بعد المبعث
وخبر يقول الله أنا ثالث
الشريكين

وعبر عنها بالقاطن عند نفسه اه ع ش على مر (قوله ما لم يخن) أي ولو بغيره يقول ثم في قوله ما لم يخن
اشعار بأن ما أخذه أحد الشريرين مما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة
بأنه لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش على مر (قوله هي أنواع أربعة) أي الشركة الشرعية
لأن الغوية أعم من هذه الأربعة فمما فيها الخاطئة مطلقا كذا قالوا والوجه أن الشرعية أعم على خلاف الأصل
أو أن بينهما عموم ومما من وجه فتأمل ومما فيها شرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحسد
القدف والشفعة وقولهم عقدي يقتضي ثبوت ذلك فأمراً إذا ما راد به خصوص الأموال غالباً وقولهم ثبوت الحق
الخ مرادهم حالاً أو مآلاً بالفعول أو بالثبوت بدليل الأنواع المذكورة فتأمل اه قل على الجلال (قوله شركة
أبدان) قد جاوزها أبو حنيفة مطلقاً ومالك وأحمد عند اتحاد الحنفية اه شيخنا وأما في قل على الجلال (قوله
بينهم ما تساوي الخ) أي سواء شرطان عليهم ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فينها وبين شركة المفاوضة عموم
من وجه ثم إن اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وإن تفاوتوا قسم بحسبه فإن اختلفوا وقف الأمر إلى
الصلح اه ع ش وسياق عن شرح الروض ما يخالف هذا التفصيل (قوله من تفاوضا في الحديث) أي مشتقة
من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعاً فيه جعباً وقيل من قولهم قوم فوضي مستوون قاله النووي في
التحريم وفي المغرب تفاوض الشريرين تساوي أو اشتقاقاً من قبض الماء واستفاضة الجير خطأ اه قاله الشيخ
حسن الشرنبلالي في بعض رسائله اه (قوله أو مالهما) أو مائة أو فقهائهم اتفقت بالبدان فقط وبالأموال
فقط وبهما معا اه قل على الجلال (قوله أو مالهما) أي من غير خلط كما يصرح به كلام الشارح الآتي
وصرح به السبكي فتخرج بالخاطئة عن المفاوضة فاستدرك بعضهم بقوله نعم إن نويبت تفاوضنا شركة العنان صححت فيه
نظر الان يقال إنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خطا مالين وقال تفاوضنا ونويبه شركة العنان
فإنه صحيح قال مر ولا بد من نية الأذن في التصرف أيضاً فإن فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد
شرط فتأمل ذلك اه قل على الجلال (قوله ما يغرم) أي مما يتعلق بالمال أو غيره اه حل (قوله وشركة وجوه)
من الوجهة أي العظمة والصدارة لا من الوجهة اه قل على الجلال (قوله ليكون بينهما ما يشترطانه لهما) هذا
التفسير إنما ينطبق على القسم الأول من أقسام شركة الوجوه الثلاثة التي ذكرها مر في شرحه ونص عبارته مع
الأصل (وثالثها شركة الوجوه بان يشترك الوحيان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع كل منهما ما يوجب حل)
ويكون المبتاع (لهما) فإذا باعاً كان الفضل عن الأثمان المبتاع بينهما (أو أن يبتاع وجبه في ذمة ويفوض
بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترط وجبه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير
تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس لهما مال مشترك فكل من اشترى شيئاً فهو له وعليه خسرته وله
ربحه والثالث قراض فاسد لاستبداد المالك بالبداه وكتب ع ش عليه قوله والربح بينهما قديراً هلا كان
هذا جعله فاسدة أي فيستحق أجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فإن قوله بع هذا ولك نصف الربح
كقوله رد عدي ولك كذا الآن بصور هذا بان يقول اشترى كذا على أنك تبسعه هذا والربح بينهما فليتنامل اه
سم على حج وقد يقال إن ما ذكر لا ينافي ما ذكره سم من أنه جعله لأن المتبادر من كلام الشارح في هذه
أن المشتري ملك الوجبه له وربحه وعليه غرمه ولم يتعرض فيه لما يجب للعامل فيحصل على ما ذكره المحشي من أنه
جعل له وعليه للعامل أجرة مثل عمله اه وكتب أيضاً قوله لاستبداد المالك بالبداه ولذا قيد بقوله السابق من غير
تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم
المال كما هو ظاهر اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله ربح ما يشترطانه) أي يشترط به كل منهما له
وأصاحبه في الذمة من غير وكالة اه شيخنا (قوله بكسر العين على المشهور من الخ) عبارة شرح مر من
عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل الآخر مما يندفع العنان للدابة أو

أما لم يخن حدهما صاحبها فإذا
خانه خرجت من بينهما
رواهما أبو داود والحاكم
وصحح اسنادهما (هي) أنواع
أربعة (شركة أبدان بان
يشتركا) أي اثنان (ليكون
بينهما كسبهما) بينهما
متساويان أو متفاضلتان مع
اتفاق الحرفة فكيف طين أو
اختلافها فكيف طين أو
شركة (مفاوضة) بفتح الواو
من تفاوضا في الحديث شرعا
فيه جعباً وذلك بان يشتركا
(ليكون بينهما كسبهما)
بينهما أو مالهما متساويان
أو متفاضلتان (وعاينهما
ما يغرم) بسبب غصب أو غيره
(و) شركة (وجوه) بان
يشتركا (ليكون بينهما) يتساو
أو تفاوتا (ربح ما يشترطانه)
بوجـ حل أو حال (لهما) ثم
يبعانه وتعبير بذلك أعم
مما عبر به (و) شركة (عنان)
بكسر العين على المشهور من
عن الشيء طهر أو من عنان
الدابة (وهي الصحيحة)

من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على
 الأشهر وعليه بنقلها انتهت وكتب عليه ع ش قوله وعليه أي الأخير بنقلها أي لا غير وعبارة الشيخ عميرة قول
 الشارح من عن الشيء ظهر أي لأن جوارها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان
 الدابة قال القاضي عياض فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور اه
 وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على أخذها من عن الشيء ظهر فان صنيع الشارح يقتضي انهما بالكسر على
 المشهور وما ذكره الشيخ عميرة عن القاضي يقتضي انهما بالفتح وفي المختار عن له كذا من يضم العين وكسرها
 عني أي عرض واعترض ورجل عني لا يريد النساء بين العينة وامرأة عينة لا تشتهى الرجال وهو فعيل
 بمعنى مفعول مثل جرح وعق الرجل عن امرأته اذا حكم القاضي عليه بالعنة أو منع عنها بالسحر والاسم منه العنة
 اه وفي المصباح وسمى الرجل عني لان ذكره عن قبل المرأة ليمين وشمال أي يعترض اذا اراد ايلاجه
 و يسمى عنان الحمام من ذلك لانه يعن أي يعترض الفم فلا يلجه اه (قوله دون الثلاثة الباقية فباطلة) أي
 ومع ذلك فان كان فيها مال وسلم لاحد الشر يكتفي به وأمانة في يده لان فاسد كل عقد كسجه اه ع ش على
 مر واذا حصل مال من اشتراكهما في شركة الابدان وشركة المفاوضة فانه يقسم بينهما على أجرة المثل اه
 من شرح الروض وعبارة سم (تنبيه) ما حصل له كل منهما من فردا فهو له والا فيقسم الحاصل على قدر
 أجرة المثل قاله الرافي اه قال في شرح البهجة وما اكتسباه في شركة الابدان والمفاوضة ان اكتسباه منفردين
 فلكل كسبه والا فيقسم الحاصل على قدر أجرة المثل لا بحسب الشرط اه فخر اه مدافعي على التحرير (قوله
 لانهم اشركوا في غير مال) أي في الابدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله واكثر الغرر فيها أي في الاقسام الثلاثة
 وقوله لا سيما اشركوا في المفاوضة أي اذا كان فيها مال أو مطلقا اه (قوله كالشركة في احتطاب) الظاهر
 ان هذا غريب ل لان هذا من افراد شركة الابدان فليس المراد القياس اه شيخنا (قوله نعم ان نوي بالمفاوضة)
 أي بالقطا وفيها مال أي وقد وجد فيه الخلط بشرطه شركة العنان بحيث ان نوي بالمفاوضة الاذن فلفظ المفاوضة
 كناية في شركة العنان وفيه انه لا موقع لهذا الاستدراك وكان من حقه ان يذكر عند الكلام على الصيغة
 لانه لم يذكره يعني لفظ المفاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة المفاوضة ليس من
 شركة العنان اه حل وعبارة الرشيدى على مر قوله نعم ان نوي بالمفاوضة يعني فيما اذا اختلفا
 والصورة ان شروط العنان متوفرة فيصحب بناء على صحة العقود بالكليات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل
 منهما باللفظ المفاوضة شركة العنان كانا لا تفاوضنا أي اشتركتا شركة العنان جاز بناء على صحة العقود
 بالكليات انتهت وقد علم مما قدمته انهما لم يشترطا ان عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا يدفع ما طال
 به الشيخ في الحاشية مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح راجع لصورة المفاوضة المذكورة وقد
 علم انه ليس راجع الى اللفظ المفاوضة فقط وان كان في السياق ايمام انتهت وعبارة الشيخ أعني ع ش قوله نعم
 لو نوي بمفهومه ان الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط
 لا تعتبر النية اللهم الا ان يقال ان من جلة ما يشتمل عليه شروط المفاوضة ان عليهما ما يعرض من غرم وهو فسد
 فلهل المراد انهما اذا نوي بالمفاوضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون
 الغصب مثلا وفائدة النية حل المفاوضة فيما لو اختلفا تفاوضا مثالا على شركة مستحقة للشروط الصحيحة (قوله
 وفيها مال) أي وقد دخل طاهرا اراد بالغرم العارض الحاصل بسبب التجارة كالخسران والربح وقوله شركة
 العنان أي كان قال تفاوضنا أو تشاركنا شركة العنان اه سم على ج عن شرح الروض اه ع ش
 على مر (قوله خمسة) أي يجعل العائدتين اثنتين بقريئة التعبير بصيغة التثنية والا عبر بصيغة الافراد
 (قوله وعمل) استشكل عد العمل من الاركان مع انه خارج عن العقد ويمكن الجواب بان العمل الذي يقع

دون الثلاثة الباقية فباطلة
 لانها شركة في غير مال كالشركة
 في احتطاب واصطباد
 واكثر الغرر فيها لاسيما
 شركة المفاوضة نعم ان نوي
 بالمفاوضة وفيها مال شركة
 العنان صحت (وأركانها) أي
 أي شركة العنان خمسة
 (عائدات) ومعشود عليه
 وعمل وصيغة وشرط فيها
 أي الصيغة (لفظ) صريح
 أو كناية (يشعر باذن) وفي
 معناه ما مر في الضمان

بعد العقد وهو مباشرة الفعل كالمبيع والشراء والذي اعتبر كالمشور العمدل وذكره في العقد على وجه يعلم
منه ما عاقبه العقد اه ع ش على مر وعلى هذا الجواب يتكرر هذا الركن مع قوله فيما يأتي بشرط فيها
لفظ يشعر بالاذن في تجارة ولذلك قال الشو برى بعد ذكر الاشكال ولما جعل الشبان الاركان أربعة فقط
(قوله والمعنى يا اذن الخ) مراده من هذا تفصيل المتعلق المحذوف لا تفسير الاذن نفسه وان أوهمه كلامه اه شيخنا
(قوله ان يتصرف من كل منهما أو من أحدهما) ظاهر سياقه انه اذا كان المتصرف أحدهما فقط كانت هذه
الصورة شركة وفي سم على ج أو لا ما يقتضي ان البست شركة ثم استوجبه انما شركة ونص عبارة في
العباب ولو قال أحدهما لا آخر فقط اتجر مثلما تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يا اذن له شر يكه
وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اه وما ذكره من انه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي والطبري
والبندنجي والرويانى وقوله ابضاع أى توكيل وقوله لا شركة أى لانه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض
أى لانه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكره بالكيفية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال الفقهولى قال
الامام انها أى هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد باليد في هذه الحالة كالقراض فيه
وجهان أى والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اه قلنا مل ما قاله الامام مع انتفاء العرض لخصصة
العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خا ط مالى بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لا أحدهما فقط كان
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال لا آخر كان قراضا بشرطه اه ع ش
على مر من قوله وفي سم الخ (قوله فلا يكتفى فيه اشتراك الخ) عبارة أصله مع شرح مر فلوا قراضا على
قوله ما اشترى كالم يكف عن الاذن في التصرف في الاصح لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو
نويه كفى كجزء به السبكي انتهت وكتب عليه ع ش قوله فلوا قراضا على قوله ما الخ فيه اشارة الى التصوير
بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف كفى ويبقى ملو وقع هذا القول من أحدهما مع
الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكتفى لانه عقد متعلق بمالهما فلا يكتفى فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد معه
من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا لمر اه سم على ج اه (قوله لاحتمال ان يكون الخ) لا يقال هذا
لاحتمال جاري في صبيغ العقود ومن المبيع وغيره وقد جعله لوها في غير هذا المحل من المصراخ فاذا قال بعثك ذاك هذا
فقبل انه قد بيع مع ان قوله بعثك ذاك الخ محتمل للاخبار عن بيع سبق لا نقول الشركة مشتركة شرعا بين مجرد
ثبوت الحق وبين العقد المقيّد لذلك فاذا قال اشترى كذا لم يرد احتمال الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو يارث
أو نحوه فاحتج فيها الى النية لانصرافها الى العقد وأيضا المبيع ونحوه بشرط لا اعتداده ذكر العوض من
المبتدئ بانما كان أو مشترى أو يوافقه الآخر عليه بالقبول أو الايجاب فم كان ذلك فريضة ظاهرة في ارادة الانشاء
فعمل عليه ولا كذلك الشركة على انه قد يقال وهو الاقرب الجمل الفعلية موضوع للاخبار واستعمالها في غيره
بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل عن الخصم وقد ثبت النقل في صبيغ العقود فصار الانشاء مراد منها
عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتراكنا فبقى على أصله اه ع ش (قوله أولى من تعبيرة بالتصرف)
وجه الاولوية ان التصرف يشمل التبرعات بخلاف التجارة اه شيخنا (قوله أهلية توكيل وتوكل) أى ان
كانا يتصرفان فأن بدليل قوله وان كان أحدهما الخ (قوله حتى يجوز كونه أعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى
على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جاز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه اه سم
على ج اه ع ش على مر وأما خا ط المال وتساويه للشريك فيوكل فيه اه حل (قوله نقدا أو غيره)
ومن النقد الذي يجوز فيه الشركة التبرع لا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فانه يختص به كما
يأتى اه شرح مر (قوله استمر في البلد وراجها) أى بلد التصرف فيما يظهر حيث كان بلد التصرف
غير بلد العقد بان نص عليها ولو أطلق الاذن احتمال ان العبرة ببلد العقد لا بلدا الأصل اه ع ش على مر

والمعنى يا اذن لمن يتصرف من
كل منهما أو من أحدهما (في
تجارة) فلا يكتفى فيه اشتراكنا
لغصور اللفظ عنه لاحتمال
ان يكون اخبارا عن
حصول الشركة وتعبيرة
بالتجارة أولى من تعبيرة
بالتصرف (و) شرط (في)
العقدين أهلية توكيل
وتوكل (لان كلامهما
وكيل عن الآخر فان كان
أحدهما هو المتصرف اشترط
فيه أهلية التوكل وفي
الآخر أهلية التوكيل فقط
حتى يجوز كونه أعمى كما قاله
في المطلب (وفي المعقود عليه
كونه مثلبا) نقدا أو غيره ولو
دراهم مغشوشة استمر في
البلد وراجها فلا تصح في
منقوم غير ما يأتي اذ لا يفتق
فيه ما ذكر بقولى

(خلط) بعضه ببعض (قبل

عقد بحيث لا يتميز) ليحقق

معنى الشركة فلا يكفي الخلط

بعد العقد ولو بمجاسه في عداد

العقد ولا خلط لا يمنع التمييز

تخلط دراهم بدنانير أو

مكسرة بصحاح وقولي قبل

عقد من زيادتي (أو) كونه

(مشاعاً) ولو متقوماً كان

ورثاه أو اشترياه أو باع

أحدهما بعض عرضه

ببعض عرض الآخر كنصف

بنصف أو ثلث بثلثين لأن

المقصود بالخلط حاصل بل

ذلك أبلغ من الخلط وظاهر

أنه لا بد أن يكون الاذن

بعد القبض فيما اشترياه

والتي قبض فيما بعده

(لأنساو) لهما بل قدرا فلا

يشترط إذا لم يحد في

تفاوتها إذا ربح والخسر

على قدرهما (ولا علم بنسبة)

أي بقدرها بينهما أما هو

النصف أم غيره (عند عقد)

إذا أمكن معرفتها بعد

مراجعة حساب أو غيره فلها

التصرف قبل العلم لأن الحق

لها لا يعدوهما فإن لم يمكن

معرفة ما بعد لم يصح العقد

فالشرط العلم بالنسبة ولو

بعد العقد فلو جهل القدر

وعلم بالنسبة كأن وضع

أحدهما دراهم في كفة

ميزان ووضع الآخر مثقالها

مثلاً وخلطاً صحت (و)

شرط (في العمل) مصلحة

بالحال ونقد بلد) نظر العرف

وعبارة الشو برى لم أرفى كلامهم ما المراد بالبلد ولو قيل العبرة ببلد العقد وان قصد ان التصرف يكون في غير هالم
 بعد لان المدار على انعقاد العقد وبعد انعقاده من شأن التصرف ان لا يتقيد بموضع معين بل بالحمل المربح قصد
 أولاً فكان قصد غير مجزوم به فالغى النظر اليه ونظر لحمل العقد اه ايعاب أقول ينبغى ان يأتي هنا ماسياً في
 نقد البلد في الوكالة انتهت (قوله خلط قبل عقد) أي قام به الخلط ليحصل ما اختلط بنفسه أو خلطته الربح وقوله
 بحيث لا يتميز أي عند العاقدين فتي تميز عندهما ضرر ولو اشتبه عند غيرهما اه شيخنا (قوله بحيث لا يتميز)
 قال ج في الأيعاب ما حاصله لو كان متميزاً عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم التمييز في المستقبل
 أولاً يصح نظر الحالة العقد فيه نظر اه أقول والقرب الثاني لجواز ان يتصرف فيه قبل وصوله الى الحالة التي
 لا يتميز فيها وبقي عكسه ويحتمل الصحة أيضاً ويحتمل عدم الصحة اعتباراً بما في نفس الامر وهو الاقرب ويمكن
 تصوير ما قاله ج بان يكون بكل من التقدير علامة تميزه عن الآخر لكن عرض قبيل العقد ما يمنع من ذلك
 كإلقاء أو صدأ أو نحوه يمنع وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد ومن هذا يعلم بطلان ما حرت به عادة من يريد الاشتراك
 في زراعة القمح مثلاً ان أحدهما يبذر يوماً من مال نفسه والاخر هكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاط
 فيختص كل بمأذنه وعلمه أجرة الأرض فيما يقابل وطريق الصحة ان يخاط ما يراد بذره ثم يبذر بعد ذلك اه
 ع ش على م ر (قوله ليحقق معنى الشركة) تعليل للحبيشة أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شيء على جهة
 الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا ان وجدت الحبيشة (قوله تخلط
 دراهم بدنانير) أي وتخلط برأبض ببراً جراً لكان التمييز وان عسر اه شرح م ر (قوله أو مشاعاً) أفاد
 صنيعة ان المشاع لا بد فيه من عقد الشركة لكن لا جرح صحة التصرف لا لثبوت الشركة لثبوتها قبل العقد والمراد
 بالعقد فيه الاذن في التصرف كما أشار اليه الشارح بقوله وظاهر انه لا بد من الخلط وعبارة شرح م ر مع المتن وتصح
 في كل مثلي دون المتقوم وبشرط خلط المالين بحيث لا يميزان ثم قال هذا أي المذكور من اشتراط خلطهما
 ان أخر جاما لبلن وعقدان ملكاً مشتركاً بينهما على جهة الشيوع مثلياً كان أو متقوماً بآبار أو شراء أو غيرهما
 وأذن كل منهما الملاك في التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط لغير ما مر صحت الشركة لحصول المعنى المقصود
 بالخلط والحبيشة في الشركة في المتقوم من العروض لها طرق منها ان يرثاها أو ان يبيع كل واحد بعض عرضه
 ببعض عرض الآخر أو يأذن له في التصرف فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحلها ما لم يشترط في
 التبايع الشركة فان شرطها فسد البيع كما قلناه في الكفاية عن جماعة وأقره ولا يشترط علمها بقيمة العرضين
 ومنها ان يشترط ساعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه فيما يخصه (قوله لان المقصود بالخلط) أي وهو عدم التمييز
 (قوله والتقابض فيما بعده) وهو قوله أو باع أحدهما عرضه الخ (قوله ولا علم بنسبة عند عقد) أفادت هذه
 العبارة ان العلم بالنسبة لا بد منه اما عند الدأ أو بعده وبقي الكلام على العلم بالقدر هل يشترط أولاً فبينه
 الشارح بقوله فلو جهل القدر لا بد منه اما عند الدأ أو بعده وبقي الكلام على العلم بالقدر هل يشترط أولاً فبينه
 لا يشترط لا عند العقد ولا بعده في مثاله المذكور اذا كان كل منهما لا يعلم قدر ماله أهو أو قيمة أو غيرهما فالشركة
 صحيحة وعند القسمة يقتسمان المالين بالنسبة التي أخرجهما الميزان وان كان كل منهما لا يعلم رأس ماله من
 ربحه فتأمل (قوله بمراجعة حساب) علم منه ان المراد بالمعرفة هنا ما يشمل الظن القوي اذ مراجعة الحساب أو
 نحو الوكيل الواحد انما تفيد الظن قاله في الأيعاب اه شو برى (قوله في كفة ميزان) بتبليث الكاف اه
 برماوى وفي المصباح وكفة الميزان بالكسر والعامية تنقض في نسخة من الصحاح ان الفتح لغة قال الاصمعي كل
 مستدير فهو بالكسر نحو كفة اللثة وهي ما انحدر منها وكفة الميزان وكفة الصائد وهي جبالته وكل مستطيل فهو
 بالضم نحو كفة الثوب وهي حاشيته وكفة الرمل وكفة الخياط الثوب كفاطه الخياطة الثانية اه (قوله بحال
 ونقد بلد) ان في بيان المصلحة فقيه نظر لقصوره وان أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وان الباع يعني مع فقيه نظر

لاقتضائه ان البيع بذلك ليس من المصلحة تأمل اه شوبري ويمكن جعله متعلقا بمخوف تقديره وبيع بحال الخ (قوله فلا يبيع بثمن مثل) اعترض هذا التفسير ومبناه ان البناء للتصوير في قوله بحال الخ وجوابه انها للملازمة فلا حصر في العبارة اه من ع ش (قوله وثم راغب باز يد) بل لو ظهر ولو في زمن الجوارز لمه الفسخ حتى اذا لم يفسخ انفسخ اه حل وثن المثل هو ثمانية رغبات المشترين اه شوبري (قوله ولا يغير نقد باد البيع) أي كالوكيل كذا حرمه هنا ولا ينافيه انه يجوز للعامل في القراض البيع بغير بيع ان المقصود من البابين متحد وهو الربح لان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد اضيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بغير نقد البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبي عصرون ولما أشكل هذا المقام قال ابن يونس ان اشتراط ما هنا غلط ودر علم رده اذا الشريك يجوز له البيع بالعرض أيضا وفارق نقد غير البلد انه لا يروج ثم فيه عطل الربح بخلاف العرض ولهذا لو راجح جاز كما علم مما صرح على هذا فقول المصنف ولا يغير نقد البلد اخرج بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راجح جاز والا فلا والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يردده - اذا والا وجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بغير عرض وان راجح اه شرح مر أي أما غير نقد البلد فيبيع به ان راجح كما صرح به سم على منهج اه ع ش على مر (قوله ولا يسافر به) أي حيث لم يعطه في السفر ولا اضطر اليه الخ وخوف ولا كان من أهل النجعة ومجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر بل لا بد من النص عليه أي أو تقوم عليه قرينة اه حل (قوله متبرعا) عبارة شرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن أيضا واقتصر كثير على دفعه لمن يعمل في نفسه متبرعا انما هو باعتبار تفسيرا لايضاغ انتهت (قوله بلا اذن في الجميع) أما بانه فيصح ثم ان كان لما أذن له فيه محمل حل عامه كأن كانت النسبة مثلا معتادة في أجل معلوم فيما بينهم والا فينبغي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة وبيع بأي أجل اتفق اصدق النسبة به * (فائدة) * الاذن في السفر لا يتناول البحر المالح الا بالنص اه سم على منهج أقول ينبغي ولا الانحرار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحمل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثر فيه الخوف أو لم يكثر لكن غالب سفرهم في البحر اه ع ش على مر (قوله بلا اذن ضمن) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد والا فلا اه ع ش على مر (قوله أو باع بشئ من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بالعين فان كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده انتهى قل على الجلال * (فائدة) * مجرد البيع الفاسد لا يضمن به حصة شريكه الا ان اقترن بالتاسيم اه سم (قوله اذا الغبطة الخ) أي والمصلحة لا تستلزم ذلك لصداقتها بشرائها ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع فيه الخسران فهي أعم من الغبطة اه شوبري (قوله اذا الغبطة الخ) قد تعلق الغبطة على منافع مصلحة ويمكن جعل عبارة المحرر عليه وان يراد بالضرر ما يشمل تفويت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث اه ع ش (قوله واسكل فسخها) أي ومتى فسخها معا أو أحدهما انعزلت معان التصرف اه شرح مر وقوله وينعزلان المعنى وتفسخ بنفسهما من غير فسخ بما تفسخ به الو كالة فينعزلان عن التصرف الخ (قوله وانعزلانه) ولا ينتقل الحكم عن المعنى عليه لانه لا يولي عليه فاذا أفاق تخير بين القسمة واستئناف الشركة ولو بلفظ التقدير اذا كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وليه كولي المجنون استئنافها ولو بلفظ التقرر عند الغبطة فيها والا فعليه القسمة وحيث كان على الميت دين أو وصية لم يجز الاستئناف من الوارث الرشيد وولي غيره الا بعد قضاء الدين وصيته غير المعينة لان المال حينئذ كالمهرون والشركة في المهرون باطلة والمعين كوارث فله أولويه استئنافها مع الوارث وأوليه اه

(فلا يبيع بثمن مثل وثن)
راغب باز يد) ولا يبيع
نسبة ولا يغير نقد البلد البيع
ولا يتصرف بغير فاحش
(ولا يسافر به ولا يبعه)
بضم أوله وسكون ثابته أي
يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا
(بلا اذن) في الجميع فان
سافر به أو أبعه بلا اذن
ضمن أو باع بشئ من البقية
بلا اذن صح في نصيبه فسخا
وانفسخت الشركة في البيع
وصار مشتركا بين المشتري
والشريك وتعبير بصيغة
أولى من قوله بلا ضرر
لاقتضائه جواز البيع بثمن
المثل مع راغب بزيادة ومن
قول المحرر بغيطة لاقتضائه
المنع من شرائها بوقع ربحه
اذا الغبطة انما هي تصرفا
فيما فيه ربح عاجل له بال
(ولكل) من الشريكين
(فسخها) أي الشركة متى شاء
كلو كالة (وينعزلان) عن
التصرف (بما ينزل به
الوكيل) كونه أحدهما
وجنونه وانعزاله

شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا ينتقل الحكم عن المعنى عليه الخ أي وأما في المجنون فينتقل الحكم
فيه لولييه بخير بين القسمة واستئناف الشركة لولايته عليه اه وكتب أيضا قوله لأنه لا يولي عليه محل ذلك حيث
رجح زواله عن قرب فان أيس من افاقته أو زادت مدة انغمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في
باب النكاح عند الغبطة وعلى قياس ما مر تنكح المصلحة (قوله وغيرها مما يأتي في الوكالة) كضرب الرق
على الوكيل والخمر عليه بسفه أو فليس وخروج المال عن ملكه اه شورى (قوله انغماء لا يسقط به فرض
صلاة) أي لم يستغرق وقت فرض صلاة وهل يعتبر أقل أوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الانغماء أو
يعتبر ما وقع فيه الانغماء فان استغرقه أثروا فلا فيه نظر اه سم على ج أقول الأقرب الأول لان المقصود
مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه ع ش على مر ومن الانغماء التقرير
المشهور سواء كان في الحمام أولا كلبس يأتى قال بعضهم وكالانغماء السكر ولو متعديا وفي المتعدي نظرا لأنه
معامل باقواله وأفعاله اه قل على الجلال (قوله أعم وأولى من قوله وينعزلان الخ) وجه الأولوية أن
جملة المنهاج تقتضي أنهما لا ينعزلان إلا بفسخهما وليس كذلك بل ينعزلان بفسخ أحدهما الخ اه حل
وفي ع ش قوله أعم وأولى الخ وجه العموم شموله لما يأتي في الوكالة من نحو انكار أحدهما الشركة
بلاغرض والأولوية أن قوله بفسخها هوهم ان فسخ أحدهما لا يكتفي اه (قوله من قوله وينعزلان) هذا في
مقابلة قول المتن ولكل فسخهما وقوله وتنفخ الخ في مقابلة قوله وينعزلان الخ والأولوية في الأول والعموم
في الثاني (قوله والرجع والخسر بقدر المالكين) ومن الخسر ما يدفع للرصدى والمكاس وهل مثله ما لو سرق
المال واحتج في رده الى مال أم لا لان هذا غير معتاد بخلاف المكاس ونحوه فيه نظر والأقرب الأول لأنه كأنه
نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع للمكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان
أحد الشرى يكتفي بغرم على عوده من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شرى يكتله لأنه متبرع بما دفعه ولو
استأذن القاضي في ذلك لم يجز له الاذن لان أحد المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به * (فرع) * وقع
السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركه وأولادا ويتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع
والزرع والخم وغيره ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل ان لم ينجح ومن لم يتزوج الرجوع بما يخصه على من
نصرف بالزواج ونحوه أم لا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن ممن يعتد باذنه بان كان بالغار شيدا في
التصرف فلا رجوع له وينبغي ان يمثل الاذن ما ولدت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن
ولارضا وحصل الاذن ممن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على مر (قوله
باعتبار القيمة) هذا واضح في المتقوم دون النقد المضروب المتساوي وزناوسكة اه حل ومن المعلوم ان
المتقوم لا تنأى الشركة فيه الا عند الاشاعة بان ملكا مباحث أو بشراء وحينئذ لا يتصور ان يكون نصيب
أحدهما أثر بقيمة من الآخر لان كل جزء من المشاع مشترك بينهما فالحق انه انما يتضح في بعض المثليات كان
خاطا بر من متساويين قدر او قيمة أحدهما أكثر من قيمة الآخر اه ثم رأيت في شرح مر ما نصه فلو خاطا
تغير انما تة بغيرين بخمسين فالشركة ثلاث (قوله فلكل على الآخر أجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح
وتقدم عن سم على ج ما يصرح به ويخالفه ما يأتي له فيه لو اشترك مالك الأرض والبذر وآله الحث الخ من
أنه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المستأجر عليه هذا العمل وقد وجد فاستحق الأجرة مطلقا
والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الأجرة الا اذا ظهر منه شيء فان لم يظهر منه شيء كان كأن
العمل لم يوجد اه ع ش على مر (قوله كما في القراض الفاسد) مقتضى التشبيه انه يفصل في الشركة بين
ان يعلم بالفساد فلا يستحق أولا فيستحق لان المصنف قائل بهذا التفصيل في القراض والمعتمد انه يستحق مطلقا
لأنه عمل طامع فيما أو وجه له الشارع اه شورى * (فرع) * استأجر من شخص بجلا ومن آخر راوية

وغيرها مما يأتي في الوكالة
واستثنى في البحر انغماء
لا يسقط به فرض صلاة فلا
فسخ به لأنه تخفيف قاله
ابن الرفعة وتعتبر بما ذكر
أعم وأولى من قوله وينعزلان
بفسخهما وتنفخ يموت
أحدهما ويجنونه وانغمائه
(لا عازل) فلا ينعزل (بعرله
للاستحق) فيه تصرف في نصيب
المعزول فان أراد الاستحق
عزله فليعزله (والرجع والخسر
بقدر المالكين) باعتبار القيمة
للاجزاء (وان) تفاوت
الشرى كان في العمل أو
(شرطا خلافة) بان شرطا
التساوي فيها مع التفاوت
في المال أو عكسه أو شرطا هما
بقدر العملين عملا بقضية
الشركة (وتفسد) أي
الشركة (به) أي بشرط
خلافه لخالف ذلك موضوعها
(فلكل) منهما على الآخر
أجرة عمله) كما في القراض
الفاسد

واستأجر شخصاً يسقى بهما فان استأجر كلا في عقد صح أو الكل في عقد فسد ولكل منهم أجره المثل والماء
 للمستأجر وان قصده المستقى لنفسه فان استأجر الأولين واستقى بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل
 منهما ما ساء له أو أجره مثله والماء له فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتر كأيمنه وبين المقصود وعليه
 لآخر ما ساء له أو أجره مثله اهـ قل على الجلال * (فرع) * مثل شيخ الاسلام ابن أبي شريف عن الدابة
 اذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما فتلقت بموت أو سرقة أو بدعادية أو تفريطاً هل يكون
 ضماناً لخصه شريكه أو يده يد أمانة فأجاب بما نصبه اذا تلقت الدابة تحت يد أحد الشريكين فان كانت تحت
 يده باذن من شريكه في الاستعمال فهي عارية مضمونة ضمان العواري وان كان استعمالها لها بغير اذن من
 شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذا اذا كانت تحت يده بغير اذن من شريكه وان لم يستعملها وان كانت
 تحت يد الشريك باذن من غيره اذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة لا تضمن الا اذا قصر أو كانت تحت
 يده وقال له ثمن علفها في نظير وكوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلقت من غيره تصدير ولو كانت بين
 الشريكين مهايأة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا يشبه الاجارة واذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم
 ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ارضاء منين والقرار على من تلقت تحت يده اهـ وأقره ع ش على
 مر ثم قال في ينبغي ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان أحد الشريكين اذا دفع الدابة المشتركة
 لشريكه لم تكن تحت يده ولم يتعرض للعلف اثباتاً ولا نفيها فاذا تلقت تحت يده من هي عنده بلا تصدير لم يضمن
 ولا يرجع عليه بما علفه وان لم يتفقد بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع
 لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تبخر والارجاع الحاكم * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما يقع
 كثيرا في فري الرف من ضمان دواب اللين كالجاموس والبقرة ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه
 والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللين مقبوض بالشراء الفاسد وذات اللين مقبوضة هي وولدها بالاجارة
 الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللين والانتفاع بالبهيمة في الوصول الى اللين
 فاللين مضمون على الآخذ بثلثه والبهيمة وولدها أمانتان كسائر الاعيان المستأجرة فان تلقت هي أو ولدها بلا
 تصدير لم يضمن أو بتمتصير ضمن اهـ ع ش على مر * (فرع) * لو قال شخص لا تخربن هذه الشاة مثلاً
 ولت نصفها أو هاتين على ان لك احدهما لم يصح ذلك واستحق أجره المثل للنصف الذي سمنه للمالك وهذه
 المسئلة مما عمت بها الباب في قري مصر من الفراريج يدفع كاشف الناحية أو ملتزم البلدة على أهل البيوت المائة
 أو الاكثر أو الاقل ويقول ربوها ولكم نصفها فيجب على ولي الامر ومن له قدرة على منع ذلك أن يمنع من يفعل
 هذا فان فيه ضرراً عظيماً اهـ خ ط على المنهاج (قوله نعم لو تساوى بالي المال) كأن كان مائة لكل خسون
 وقوله وشرط الاقل أي الجزء الاقل من الربح كان شرط في هذا المثال الربح مثلاً للاحدهما ثلث ولآخر ثلثان
 وشرط الثلث للذي عمله أكثر من صاحبه كأن كان أحدهما عمله يساوي اثني عشر والآخر يساوي ستة وشرط
 لصاحب الاثني عشر ثلث الربح وقوله لم يرجع بالرائد أي من أجره أي بالجزء الزائد منها على ما تنضميه النسبة
 في صورة الاثني عشر فلو لم يوجد الشرط المذكور يرجع بنصفها وهو ستة على شريكه لان الستة هي التي تخص
 عمله في نصيب شريكه وأما مع الشرط المذكور فلا يرجع الا بالربعة منها لا بالرائد وهو الاثنان الباقيان لانه
 تبرع بعمله الزائد على عمل شريكه حيث رضى بالقليل من الربح اهـ (قوله فيصدق بيمينه) أي سواء كانت الشركة
 صحيحة أو فاسدة اهـ ع ش (قوله فيصدق بيمينه في الرد) ولولم يرجع الى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع
 عليه بحصته لان اليمين دافعة فلا يصح ان تكون مثبتة اهـ حل (قوله ما يأتي ثم) وحاصله انه اذا عرف دون
 عومه أو ادعاه بلا سبب أو بسبب نفي صدق بيمينه وان عرف عومه صدق بلا عين اهـ سم اهـ ع ش
 (قوله أو ان ما يدي لي أو للشركة) نعم لو اشترى شيئاً فظهر عيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه

نعم لو تساوى في المال
 وشرط الاقل لاكثر عمل
 يرجع بالرائد لانه عمل
 متبرعاً (ونفـذ التصرف)
 منه الماذن (والشريك
 كودع) في أنه أمين
 فيصدق بيمينه في الرد إلى
 شريكه وفي الحس والتلف
 ويأتي هنا في دعوى التلف
 ما يأتي ثم وسيتأتي ثم يبينه
 وتعيير بما ذكر اولي مما
 عبر به (وحالف) الشريك
 فيصدق (في) قوله (اشترى به)
 لي أو للشركة (أو ان ما يدي
 لي أو للشركة) لانه أعلم
 بقصده في الاولى

لاشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصدقه وبوجه بانه
أصيل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدين اه جج اه سل (قوله وعمل باليد) أي بقول
ذي اليد وعمل باليد كلا أو بعضا فلا يقال اذا ادعى ان ما يده للشركة لم يعمل باليد اه

(كتاب الوكالة)*

(قوله بفتح الواو وكسرهما) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد يقال في المختار الوكيل معروف يقال وكاه باسم
كذا توكيلا والاسم الوكالة بفتح الواو وكسرهما اه عش على مر (قوله التفويض والحفظ) قال
السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بامورنا الكفيل بها الحافظ لها اه سم
(قوله والحفظ) في نفسه يراد بالحفظ مسامحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل
وهو فعل الموكل اللهم الا ان يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو ان في الكلام مضافا تقديره وطاب الحفظ
اه عش (قوله وشرعا) عبر مر و جج بقولهما واضطلاحا وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية
والشرعية بان ما تاتي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو
عرقية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول الشارع وشرعا وان كان متلقى من كلام
الشارع أشكل قول جج و مر واضطلاحا ويمكن ان يجاب بما قاله سم في حوائج البيهقي في باب
الوكالة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع
اه عش (قوله وشرعا تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كما مر في الأبواب قبله وكما سيأتي في أبواب
آخر فليمرر فان الظاهر إطلاقها عليه شرعا فليست أملا اه شوبري (قوله فيما يقبل النيابة) في معنى من البيهقي
والمبين أمره وقد اعترض بلزوم الدور لان النيابة هي الوكالة فقد أخذ المصنف في التعريف وأجاب بعضهم بان
المراد النيابة الشرعية وهذا ولي ما قال فان هذا تقرير للدور لا دفعه كما لا يخفى وفي قل على الجلال مانعه
والمراد بما يقبل النيابة شرعا فلا دور على ان هذا قيد في الامر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب
فكذا ايجاب ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا مر وقال بعضهم ينبغي نفيه مطلقا لانه اعانة على
مندوب وفيه نظر يقولهم لا ثواب في عبادة فيما تشرىك اه (قوله ليفعله في حياته) عبارة التحرير لا ليفعله
بعلمه وموته انتهت وهي أحسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد أصلا كان قال وكذا في بيع كذا ورعا اذا قيد بحال
الحياة كوكلتك في بيع كذا حال حيائي اه اج على الخطيب (قوله فابعثوا حكم الخ) أي لان الحكمين كما
سيأتي وكيلان عنهما على الراجح اه حل ومقابلته اتم ما كما كان أي نائبان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية
اليها) يريد القياس أي فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه عش (قوله
بل قال القاضي وغيره) عبارة شرح مر ولهذا ندب قبولها لانها قيام بعملية الغير أما عقدها المشتمل على
الايجاب فلا يندب الا ان يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه انتهت
وكتب عليه عش قوله ولهذا ندب قبولها أي الأصل فيها الندب وقد تحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره
ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد
عجز المضطر عن شرائه وقد تعار أعاليها الا باحسان أيضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض
اه (قوله موكل ووكيل) لم يقل عاقدا لاختلاف الاحكام المعتمدة في كل من الموكل والوكيل اه عش (قوله
غالبيا) لاحاجة اليه بالنسبة للمستثنيات من الطرد بالنظر لقوله وشرط الخ لان هذا الاشتراط متحقق حتى في
المستثنى غاية الامر ان المشروط تخلف وانما يحتاج اليه لو قال وكل ما جاز للانسان ان يباشره صح ان يوكل فيه
الا ان يقال كلامه يؤول الى هذا المعنى اه سم بالمعنى وقوله ما استثنى أي عند اسقاط غالبها فهو مستثنى من
كلام غيره لامن كلامه بخروجه بغالبها اه شيخنا (قوله من الطرد) والطرد هو المنطوق والعكس هو المفهوم

وعمل باليد في الثانية بقسميها
(لا) في قوله (اقتسمنا وصار)
ما يدي (لي) مع قول الآخر
لا بل هو مشترك فالصدق
المنكر لان الأصل عدم
القسمه وذكر التحليف من
زيادتي

(كتاب الوكالة)*

هي بفتح الواو وكسرهما لغة
التفويض والحفظ وشرعا
تفويض شخص أمره الى
آخر فيما يقبل النيابة ليفعله
في حياته والأصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى فابعثوا
حكماء من أهله الآية وخبر
الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم بعث السعاة لاختد
الزكوة والحاجة داعية اليها
فهو جائرة بل قال القاضي
وغیره انها مندوب اليها
لقوله تعالى وتعاونوا على البر
والنقوى (اركانها) اربعة
(موكل ووكيل وموكل فيه
وصيغة وشرط في الموكل صحة
مباشرة الموكل فيه) وهو
التصرف المأذون فيه والا
فلا يصح توكيله لانه اذا لم
يقدر على التصرف بنفسه
فبنائبه أولى (غالبيا) هو
ونظيره الآتي أولى مما عبر
به وخرج به ما استثنى من
الطرد

فالطردان كل من صحته مباشرة بذلك أو ولاية صح توكله والعكس هو ان كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه
التوكيل اه مر اه ع ش (قوله كذا فربحه) أي وكما تعلق في تعيين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار أربع
ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافر في نكاح مسلمة أيجاباً أو قبولاً أو استيفاء فود من مسلم فلا يصح التوكيل
في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكل المرأة وليها في نكاحها
اذن بلفظ الوكالة لا وكالة كما يأتي وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافر في شراء نجو ومصحف بالاحتياط في
في الإيضاح وقول بعضهم لان العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لان العقد هنا كذلك بل أول لا شرطاً
ذكر الموكل في العقد هنا فناء له اه قل على الجلال (قوله فلا يوكل في كسر الباب) وان عجز كما هو ظاهر
كلامهم وان ذكر فيه في شرح الروض كبعضهم احتمالاً اه شورى وفي ع ش العبدان الظاهر بحقه
لا يوكل وان عجز اه مر (قوله سفيه مأذون له) إعادة مأذون له تدل على ان قوله في نكاح متعلق بالسفيه لانه
وبالعبد وهو يفيد ان العبد المأذون له لا يجوز ان يوكل في شيء من أموال التجارة من حله أو طيه وليستظر ما المعنى
الذي اقتضى منع السفيه من التوكيل في النكاح اه حل (قوله كالا عي) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله
كذا فربح لان الاعي قسيمان قسم يصح تصرفه كمن رأى قبل عمامة شبا وقسم لا يصح تصرفه فأشار الى تقييده
بالتعريف اه شورى قال السبكي الاعي ثالث رشيد الا ان فيه خلافاً من جهة الرؤية وهذا الخلل راجع
الى المبيع لا الى ذات الاعي فاذا استنب من ليس فيه ذلك الخلل جاز بخلاف الصبي ونحوه فان الخلل راجع
لذاته اه سم (قوله وهذا مذكور في الاصل) أي بخلاف الصورتين بعده فليستانية فهما من زيادته لكن لم يعبر
هنا بقوله وهذا من زيادته لان عبارته لا تشملها ما بخصوصها وذلك لان عبارته وهي التقييد بالقلبة تشير الى
ان هناك صوراً خارجة من هذا الضابط ولا تفيد التنبيه على خصوص صورتي المحرم وقوله في المستثنى من العكس
في ضابط الوكيل وهو مذكور في الاصل أي الصبي بصورتيه فالاصل ان هذه الاربعة المستثنيات من العكس في
ضابط الوكيل منها اثنان مذكوران في الاصل وهما العبد والصبي واثنان ليسافيه وهما المرأة والسفيه ولم يقل
فيهما من زيادته لئلا يخل ما تقدم (قوله وكحرم يوكل حلالاً في النكاح) أي في ايجابه ان كان يزوج موليته وفي قوله
ان كان يزوج بنفسه وعبارة شرح مر يعقده أو ما يمينه انتهت وقوله في التوكيل فيه أي ايجاباً أو قبولاً أيضاً
كان يقول المحرم وكانت لتعقد لغلان الحلال الذي وكفى سواء قال بعد التحال أو قال الآن أي في زمن الاحرام
أو أطلق وذلك لان الموكل الاصل حلال وهذا التعميم محله اذا كان من يوكله المحرم حلالاً فان وكل محرماً آخر
فلا بد ان يقول له لتعقد بعد التحال أو يطلق فان قال له لتعقد حاله الاحرام لم يصح (قوله وكحرم يوكله حلالاً في
التوكيل فيه) أي الا ان أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح ان يباشر النكاح ويصح توكله فيه وفيه ان هذا
مع ما لم يسبق له وان الموكل فيه انما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح ان يباشره الا ان يقال مراد الشارح
التوكيل منه ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح ان يباشره اه حل (قوله عن نفسه أو موليه) أي
أو عنهما أو يطلق وفي كل من الصور الاربعة التوكيل انما هو في حق المولى عليه وفائدة صحة التوكيل عن
المولى عليه هي الصورة الثانية انه اذا بلغ رشيد الم ينزل الوكيل لانه وكيل عنه لا عن المولى وهذا بخلاف الصورة
الاولى فينزل فيها الوكيل بلاوغ المولى عليه رشيد لانه وكيل عن المولى وقد انزل وأما في الصورة الثالثة وهي
ما اذا وكل عنهما فانه بجانب المولى عليه حتى لو بلغ رشيد الم ينزل الوكيل وأما في الصورة الرابعة
وهي الاطلاق فينبغي ان الوكيل فيها وكيل عن المولى كما في سم على ج فهي كالصورة الاولى وفي الزيادة
انه يكون وكيلاً عن المولى عليه فهي كالصورة الثانية والا قرب ما قاله سم لان التصرف في مال من يوقع التوكيل
عن نفسه وان كانت منقعة عائدة على المولى عليه لكن ما قاله زى هو قياس ما في جامع الاجنبي من ان وكيلها

كذا فربحه اه مر
كسر الباب وأخذ حقه
وكوكل قادر وعبد مأذون
له وسفيه مأذون له في نكاح
ومن العكس كالا عي يوكل
في تصرف وان لم يصح
مباشرة له لضرورة وهذا
مذكور في الاصل وكحرم
يوكل حلالاً في النكاح بعد
التحل أو يطلق وكحرم يوكله
حلالاً في التوكيل فيه (فيصح
توكيل ولي) عن نفسه
أو موليه

لو أطلق فلم يصف العوض له ولا لها وقع لها العود المنفعة اليها اه حل وشو برى وعش على مر (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما اه حل (قوله كلب وجد) أى وان لم يجزاعن مباشرة ذلك وان لاقت بهما وقوله ووصى وقيم أى فيما يجزاعنه أو لا يليق بهما مباشرة بخلاف الاب والجد اه حل (قوله لا يصح توكيل صبي الخ) مصدر مضاف لفاعله أى فلا يصح ان يوكل غيره فى ان يتلك له المباحات اه عش (قوله بما يستقل به) أى ان يوكل غيره فيما يستقل هو به كتملك المباحات وطلاق زوجته (قوله فى نكاح) بخلاف ماله وكلها الولي لتوكل عنه رجا لا فى تزويج ابنته فانه يجوز نقله المتولى عن الشائعي اه شو برى (قوله ولو أذنت لولها الى قوله صح) أى الاذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ ما ذناله لا وكيل ولا ينفى على هذا انها لو جعلت له أجرة لا يستحقها ولو صححت الوكالة لاستحقها نظير ما يأتي (قوله لنفسه) قبل التصرف هنا بكونه لنفسه وأطلقه فى جانب الموكل فشمحل صحة تصرفه فيء كماله أو ولاية عليه وذلك لانه لو عجم هنا لكان المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بان يكون وكيلاً أو ولياً فيصير الحاصل انه يشترط فيمن يصح كونه وكيلان يكون ماله كمالاً أو وكيلاً أو ولياً أو كون الذى يصح ان يكون وكيلاً بشرطه ان يكون وكيلاً أو ولياً لا معنى له اه عش (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفى بعض النسخ فلا يصح توكيل صبي وعليه فالأضافة لقوله انتهى شو برى * (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكيل الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكيل المحرم بعد حله وفيه نظار والوجه وفاقا لمردم الصحة لان المحرم فيه الاهلية الا انه عرض له مانع بخلافه ما فانه لأهلية فهم ما فى الروضة ما يفهم منه عدم الصحة اه سم على منسج ومثله فى حج اه عش على مر (قوله ولا توكل امرأة فى نكاح) أى ايجاباً أو قبولا ولا يحرم ليه قد فى احرامه أى ايجاباً أو قبولا اه شرح مر (قوله فى نكاح) وكذلك الرجعة واختيار الزوجات بان أسلم وكذا اختيار الفراق قاله الاسنوى وخصه بالمرأة والظاهر ان المحرم كذلك ثم صورة المسئلة ان يعين ما اختاره والا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة اه بر وانما لم يصح من المرأة اختيار الفراق لانه يتضمن الاختيار للنكاح لان الفراق فرع النكاح وهى ممنوعة من اختيار النكاح مطلقا بخلاف الرجل اذا عين له المختارات جاز قاله مر * (فرع) لا يجوز ان تتوكل فى شئ بغير اذن زوجها والظاهر ان محله اذا خرج الى الخروج كما اقتضاه كلام الرويانى واعتقد مر الصحة فيما لا يتزوج الى الخروج وعدمها فيما يتزوج وظاهره ان ما يغوت حق الزوج كالذى يخرج للخروج اه سم (قوله ما استثنى كالمراة) هذه المستثنيات كلها من العكس وأما الطرد فقال السبى لا يستثنى منه شئ وقال الاسنوى يستثنى منه بالوكل الولي فاستثنى بيع مال موليه قال ومما يستثنى من العكس ماله وكل مسلم كافر فى شراء مسلم وتوكل المحارم فى قبول نكاح محارمهم كتوكيل الاخ فى قبول نكاح أخته وتوكيل الموسر فى قبول نكاح الامة وغير ذلك اه ومثل الولي فيما امر القاضى فان شرط وكيل القاضى ان يكون عدلا كما بينه فى شرح الروض اه سم (قوله والصبي المأمون) أى ولو أمة قالت له أهدانى سيدى لك كما اقتضاه كلامهم وان استشكل فيجوز وطؤها اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فيجوز وطؤها أى ولورجعت وكذبت نفسها لاثامها فى ابطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها ماله كذبها السيد فيصدق فى ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء المهدى اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعى زناها ولا الحد أيضا لا شبهة وينبغى ان لا تحذف عليها أيضا لانه ان السيد أهداها وان الولد حرا ظنه انها ماله كما تلزمه قيمته لتفويتهم رقة على السيد برعها واما لو وافقها السيد على الشبهة فينبغى وجوب المهر (قوله والصبي المأمون) ليس فى معناه البيعة والقرود ونحوهما اذا حصل منهما الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن أصلا بخلاف الصبي فانه أهل فى الجملة ولا ينافى هذا ما قدمناه من جعل البيعة كالصبي لان ذلك فيما لو احقت به قرينة فان الماعول عليها بخلاف ما هنا اه عش على مر وأما غير المأمون بان خرب كذبه ولو

فى حق موليه من صبي ومجنون وسفيه كآب وجد فى التزويج والمال ووصى وقيم فى المال فعلم انه لا يصح توكيل صبي ومجنون ومنع على وانه يصح توكيل السفيه بما يستقل به من التصرف وانه لا يصح توكيل المرأة فى نكاح ولا المحرم فى غير ماصر لعدم صحة مباشرتها له ولو أذنت لولها بصيغة التوكيل كوكالتك فى تزويجى صح كما فى البيان عن النص وصوبه فى الروضة وتعبيرى بما ذكر أهم من قوله توكيل الولي فى حق الطافل (و) شرط (فى الوكيل صحة مباشرة التصرف) المأذون فيه (لنفسه) والا فلا يصح توكيله لانه اذا لم يقدره على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومنع عليه ولا توكل امرأة فى نكاح ولا يحرم ليه قد فى احرامه مخرج بقول (غالب) ما استثنى كالمراة فتتوكل فى طلاق غيرها والسفيه والعبس وهو مذكور فى الاصل فيتوكلان فى قبول النكاح بغير اذن الولي والسيد لافى ايجابه والصبي المأمون

مرة فيما يظهر بحيث جوزنا كذبه لما مر منه فلا يعتمد قطعا وما خفسته فريضة يعتمد قطعا وفي الحقيقة العمل
حينئذ بالعلم لا بالخبر وبأنه قد منعه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره والدمير ونحوه توكل غير في ذلك بشرطه
الآتي اه شرح مر (قوله والصبي المؤمن) أي ولو رقبته اه شرح مر (قوله فيتوكل في الاذن في
دخول دار) أي وفي طلب الوليمة وحينئذ يجب الاجابة بشرطها ويجوز ان يوكل في الاذن اذا عجز عن المباشرة أو لم
يلتزم به ويستثنى من الطرد ما اذا وكل الولي الفاسق ان يبيع مال موليه لان شرط الوكيل العدالة اذا وكله الولي
في بيع مال موليه اه حل وفي قل على الجلال قوله وايصال هدية ودعوة وإقامة وذبح أضحية وتفرقة
زكاة وكذا في احتطاب واستقاء كما نقل عن شيخنا مر وسماي ما فيه ولا يصح توكل صبي أو سفیه ليتصرف
بعد الكمال وفارق المحرم بوجوه الالهية فيه * (تنبيه) * يصح توكل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من
المرتدان يوكل ولو قيد بقبول الوقف ولا يصح ان يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل اه (قوله
فيتوكل في الاذن) مثله فيما بحثه شيخنا الذي لا يصح والاصطبا ودفع الزكاة لهذا الفقير مثلا ونية الزكاة لان المعجز من
أهل نية العبادة قال الروياني وفي اخباره غيره بطلب صاحب الوليمة كما صرح به الشيخان وغيرهما قال
السبكي وفي جوزنا اعتماد قوله جاز اعتماد قول الناقل عنه اه شوبري (قوله وكل مسلم) الظاهر تناول
ما ذكره للمسلمين الموجودين والحادئين وانهم لا ينزلون اذا عزل الوكيل المذكور لانهم تابعون له في صحة الوكالة
فقط اه شوبري وفي هذا الاستدراك نظر لان هذا من قبيل العام وهو لا يعم فيه اه (قوله وعليه العمل)
أي فيكون كل مسلم وكبلا عنه بخلاف وكنت في هذا وكل أمور لا يصح والفرق ان الابعام في الاول في الفاعل
وفي الثاني في الموكل فيه ويغفر في الاول ما لا يغفر في الثاني وكلام المصنف الا في يدل على الصحة في هذا
والباطل ان في قوله وكل أمور فلا يكون وكبلا حجة في غير المعين اه حل وقوله والفرق الخ عبارة شرح
مر ودعوى انه يحتاط في العاقد ما لا يحتاط في المعقود عليه لا التفات لها هنا اذا الغرض الاعظام الاتيان
بالأذن فيه (قوله وشرط في الموكل فيه) قد فسره فيما مر بالنصرف وذكر له هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب
التفسير الا الثاني وأما الاول والاخير فلا يناسبانه الا أن يقال هو على تقدير ضاف بالنظر اليه ما فيقال ان ملكه
أي ملكه متعلقه وهو العين نفسها او يقال وان يكون معلوما أي متعلقه اه (قوله ان ملكه الموكل) أي ملك أو
ولاية اه من أصله (قوله فلا يصح في بيع ماسم ملكه) أي ولا في تزويج ومولته اذا انتقض عدها أو طلقت
على ما قاله هنا واعتمده الاسنوي اه شرح مر (قوله الاتبع) هل يشترط مناسبتها لمتبوعه كفي الامثلة أم لا
حتى لو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها صح لا يعدم الاشتراط كما قاله شيخنا وسم اه شوبري وفي
قل على الجلال اما تبعه او لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سينكحها فصحيح ومنه توكله في بيع
هذا وان يشتري له بثمنه كذا ومنه توكله في بيع شجرة وما يحدث من ثمرها بخلاف توكله في بيع الثمرة
وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحتمل ما في المنه عن ابن الصلاح والافهوض عيف ولو قال في
كل حق في دخول الموقوف والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله
شيخنا مر اه (قوله في بيع التوكيل ببيع مالا يملكه الخ) أي فله التصرف في التابع في التوكيل وان امتنع
عليه التصرف في المتبوع بان تصرف فيه الموكل أو عزل عنه أو نحو ذلك فليجوز اه شوبري (قوله ونقل ابن
الصلاح الخ) ضعيف والمعتمد عدم الصحة لانه توكل ابتداء في معدوم أي ليس تابعا لموجود تصرف فيه وقوله
ويوجه الخ فيه نظرا ظاهر لان المراد ان يكون تابعا لما وكل فيه وهذا ليس تابعا لما وكل فيه اه حل (قوله
ونقل ابن الصلاح الخ) ما قاله مبني على ضعف كذا قاله الزركشي وقول الشارح ويوجه الخ صوابه ان هذا لا يفيد
لانه لم يوكله في أصلها فتمأمل * (فرع) * أفنى ابن الصلاح بانه لو وكله بالطالبة بجهة وقد دخل فيه ما يتجدد وقال
شيخنا المعتمد انه ان قال بحقوق دخل المتجدد أو بكل حق ثابت أو بكل حق لم يدخل المتجدد والفرق انه لما

فيتوكل في الاذن في دخول
دار وايصال هدية وان لم
يصح مباشرته له بلا اذن
وهو مذكور في الاصل
(و) شرط فيه (تعيينه)
فلو قال لاثنين وكنت أحدهما
في كذا لم يصح وهما من
زيادتي نعم لو قال وكنت في
بيع كذا لم لا وكل مسلم صح
فيما يظهر وعالمه العمل
(و) شرط (في الموكل فيه ان
يملكه الموكل) حين التوكيل
(فلا يصح) التوكيل (في
بيع ماسم ملكه وطلاق من
سينكحها) لانه اذا لم يباشر
ذلك بنفسه فكيف يستتبع
غيره (الاتبع) من زيادتي
فيصح التوكيل ببيع مالا
يملكه تبعا للموكل كما نقل
عن الشيخ أبي حامد وغيره
ويبيع ماسم ملكها وان
يشتري له بثمنها كذا على
الاشهر في المطالب وقياس
ذلك صحة توكله بطلاق من
سينكحها تبعا للموكل وحده
ونقل ابن الصلاح أنه يصح
التوكيل ببيع ثمرة شجرة
قبل انمازها

ويوجه بأنه مالك لأصلها
(وأن يقبل نيابة فيصح)
التوكيل (في) كل
(عقد) كبيع وهبة
(و) كل (فسخ) كإقالة ورد
بعب (وقبض واقتباس)
لدين وعليه اقتصر الأصل أو
لعين مضمونة وغير مضمونة
على ما حزم به في الأنوار قال
لكن اقتباسها الغير مالها
بغير إذن مضمّن والقرار على
الثاني وقال المتولي وغيره
لا يصح التوكيل في اقتباسها
أذ ليس له دفعها الغير مالها
وقضية كلام الجوري أنه
يصح أن وكل أحدا من عياله
للعرف (وخصوصة) من
دعوى وجواب رضى الخصم
أم لا (وذلك مباح) كاحياء
واضطهاد لان ذلك أحد
أسباب المالك كالشراء فماله
الموكل إذا قصره الوكيل له
(واستيفاء عقوبة) لا دعى
وهبة اقتصر الأصل أو لله
كقود وحذف وحدزنا
وشرب ولو في غيبة الموكل
(لا) في (اترار) أى لا يصح
التوكيل فيه بان يقول غيره
وكذلك لتقر عني فلان بكذا
في قول الوكيل أقروا عنه
بكذا أو جعلته مقرا بكذا
لأنه اخبار عن حق فلا يقبل
التوكيل كاشهادة لكن
الموكل يكون مقرا بالتوكيل
على الأصح في الروضة لاشعاره
بثبوت الحق عليه (و) لا
في (التقاط) كما في الاختتام

أظهر لأم الإضافة قويت الدلالة على إرادة الحق الثابت حال التوكيل اه شوبري (قوله ويوجه بأنه مالك
لأصلها) أى فو قعت تابعة أى وقع التوكيل في مملوك تبعاً وخيطة فالحاصل أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل
التصرف فيه حال التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك أو يملك أصله أى فلكه للأصل يستتبع المالكه فكذا التوكيل
في مملوك الآن فالشارح ذكر ما ذكرنا من أن المالك بالبيع في الذكر أو في المالك وجرى مج على
كلام الشارح اه شوبري (قوله كبيع وهبة) أى وضمان ووصية وحوالة فيقول جعلت موكلتي ضامنة لك
كذا أو وصيالك بكذا أو أحلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظره ماله على فلان اه حل (قوله لكن
اقتباسها الغير مالها الخ) وحيث أنه لا يظن ما قد صححه التوكيل وما فائدة فلا يجوز ذلك وما وقع هذا الخلاف
اه شوبري وقد يقال فائدة جواز التسليم من القبض والتسليم من الغايض والجواز لا ينافي الضمان (قوله
مضمّن) أى ما لم تصل بحالها مالها اه شرح مر (قوله والقرار على الثاني) ينبغي أن يقال حيث علم أنها
ليست ملك الموكل والافالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد أمانة والأمن لا يضمن مع انتفاء العلم كما يفي في
الغصب اه ع ش وصورة هذه المسئلة ان يكون زيد عند عمرو دابة مضمونة أو مؤجرة أو مودعة في وكل عمرو
شخصاً في اقتباسها لزيد الذي هو مالها بغير إذن زيد فان القرار على هذا الشخص الوكيل ان علم انه ليست ملك
زيد والافالقرار على عمرو (قوله وقال المتولي الخ) هو المعتمد أى سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة فالحاصل
انه يصح في الدين قبضاً واقتباساً وفي العين قبضاً فقط مضمونة وغير مضمونة وتعتنع فيها اقتباس مضمونة وغير
مضمونة سواء وكل أحديهما أو أحدهما تأمل اه شيخنا (قوله لا يصح التوكيل في اقتباسها) أى عند القدرة
على ردها بنفسه اه شرح مر (قوله الجوري) قال في اللب الجوري يضم أوله وبالراء نسبة إلى جورد بلد الورد
بقارس ومجلة بنيسابور وبالزاي نسبة إلى جورة قرية بالموصل ثم قال وبالأضم والفتح والراء نسبة إلى جورة قرية
باصبهان اه ع ش على مر (قوله من دعوى وجواب) وينعزل وكيل المدعى باقراره بقبض موكله أو برأيه
ولو قال وكيل الخصم ان موكله أقرب بالمدعى به انعزل وتعدى له لينة المدعى غير مشبولة وتقبل شهادته على موكله
مطلقاً وله قيم الموكل فيه وفيما وكل فيه ان انعزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه إقامة بينة بوكالته عند عدم
تصديق الخصم له وتسمع وان لم تقدم دعوى حضر الخصم أو غاب فان صدق الخصم عليها جاز له الامتناع من
التسليم حتى يثبتها اه شرح مر (قوله اذا قصده الوكيل له) فان قصد نفسه فقط أو أطلق فهو له أو قصدهما
فترك اه قل على الخطيب ولو قصد واحد الابيينه فقال ع ش يكون القصد لا غنيا فيكون للوكيل وحده
(قوله اذا قصده الوكيل له) أى واستمر قصده فلا عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك وملكه من حيث
اه ع ش على مر (قوله واستيفاء عقوبة) عبارة أصله مع شرح مر ويصح التوكيل في استيفاء عقوبة
آدمي ولو قبل ثبوتها فيما يظهر كقتصاص وحذف بل يتعين في قطع طرف وحذف كإتاني ويصح في استيفاء
عقوبة له تعالى من الامام أو السيد لا في اثباتها مطلقاً بل للقاذف ان يوكل في اثبات زنا المذوف ليسقط الحد عنه
لتسمع دعواه عليه انه زنى انتهت (قوله ولو في غيبة الموكل) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل
لا يجوز التوكيل في استيفائها إلا بحضور الموكل لاحتمال عقوبه ورد بان احتمال كاحتمال رجوع الشهود اذا
ثبت بمينة مع جواز الاستيفاء في غيبتهم اتفاقاً انتهت (قوله على الأصح في الروضة) أى فيما إذا أتى بهنى فقط أما
لو أتى بها وبعل فيكون مقراً بما كانه لا يكون مقراً بما إذا أتى بعل فقط اه شيخنا وفي قول على الجلال
بحل الخلاف ان قال وكانت لتقر عني فلان بالف فان زاده على فهو اقرار قطعا وان قال أقر عني فلان بالف
لم يكن اقرار قطعا وكذلك ان حذف عني وعلى لا يكون اقرار قطعا بان قال وكانت لتقر عني فلان بالف اه (قوله
والتقاط) محله اذا كان في عام اما اذا كان في خاص كان رأى لهطة فقال لصاحبه هاتم فأخذها فانه يصح وبهذا
يجمع بين كلامي الشيخين فكل ما هما محمول على العام كما تقرروا في اللطعة على الخاص اه زى اه

عش (قوله تغليب الشائبة الولاية الخ) أن قلت ما الفرق بينه وبين التوكيل في تلك المباح قلت الفرق ما أشار
إليه الشارح بقوله تغليب الشائبة الخ أي بخلاف تلك المباح فإنه لا ولاية فيه اه شيخنا (قوله وعبادة) ليس منها
إزالة النجاسة فيصح التوكيل فيها لأن القصد منها الترك ومنها غسل الميت فإنه يقع عن مباشره وقضية هذا صحة
توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعباد على أن لا ذرعى ربح جواز التوكيل هنا مطلقا كصحة الاستنجاء عليه
اه شرح مرز وكتب عليه عش قوله جواز التوكيل هنا قال مرز المذهب ما قاله في البحر من عدم صحة
التوكيل في الغسل ومثله غيره من خصال التجهيز لأنه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستنجاء لذلك بأن بذل
العوض يقتضى وقوع العمل للمستأجر اه سم على منعه وهو يدل على أن الثواب للمستأجر ولو
بلفظ الوكالة (قوله ويندرج فيه توابه) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش على مرز (قوله كركمى
الطواف) هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بدل نحو دم القران كبر شدة اليه أتياه بالكاف أولا
ويفرق بان وجوبه بطريق العروض مع العجز عن الدم بخلاف ركعتي الطواف ولعل الفرق هو الوجه اه
شوبرى (قوله وذبح نحو أضحية) سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلما مميزا غيره لباقي
بها عند ذبحه كالتوفى الموكل عنه وذبح وكيه اه شرح مرز (قوله الحاقها بالعبادة) عبارة شرح مرز
لبنائها على التعمد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه انتهت (قوله باسترخاء) أي طلب الرعاية والضبط كان
يقول الله على شهادتي أو أنا شاهد بكذ لو قوله ونحوه أي كان يسمعه يشهد عندكم أو يبين سببها كاشهد
أن فلان على فلان ألفا قرضا فهذا كاه صحيح فالمراد هنا بالوكالة في الشهادة غيره اه وعبارته في الشهادات
فصل تغيب الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة لله تعالى واحسان وتحملها بان يستريحه أي يطلب منه
ضبطها ورعايتها فيقول أنا شاهد بكذ أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو بان يسمعه يشهد عندكم أو يبين
سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا إلى آخره اه (قوله ولا في نحو ظهار) أي من كل ما حرمته متأسلة
بخلاف ما حرمته عارضة كبيع حاضر لباد ووقت نداء الجمعة اه حل (قوله كقتل وقذف) أي من غير حق بان
يقول وكأنك في أن تغفل فلانا في ظلمنا من غير أن يكون عليه حق بخلاف ما لو كان بحق فإنه يصح التوكيل فيه كما
تقدم اه عش (قوله لأن حكمها بختم الخ) عبارة شرح مرز لأنه منكر ومعصية وكونه يترتب عليه
أحكام أصول لا يمنع النظر لكونه معصية وعلم منه عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا ثم فيه معنى خارج كالبيع
بعد نداء الجمعة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قاله الباقر في تدرية والحاصل أن ما كان
مباحا في الأصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع انتهت (قوله ولأن
المغلب في الظاهر الخ) لكن سيأتي في الظاهر أن المغلب فيه معنى الطلاق والحاصل أنهم في بعض
المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى الطلاق اه مرز اه شوبرى (قوله كظهار أمه) أي وان
يقول في القتل وكأنك لقتلت فلانا في ظلمنا وعداوانا وان تشذبه كذلك بان يقول وكأنك لقتلته عني اه
عش (قوله كإيلاء) منوزته ان يقول موكلني يقول والله لا أطولك مدة كذا ونوزع فيه اه عدا البر وصوره
شيخنا العزيزي بان يقول والله لا أطولك موكلني خمسة أشهر أو جعلت موكلني مواليا منك فلا يكون الموكل موليا
(قوله كإيلاء) أي لأنه حلف وهو لا يدخله النيابة واللعان عني أو شهادة ولا مدخل للنيابة فيها اه شرح مرز
(قوله وتعليق طلاق وعق) التقييد بهما لا غالب فلا مفهوما له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين البقية
أما النذر فظاهرا وما تعليق ما ذكر فلان المغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون عينا إذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق
خبر أو أما التدبير فالحق بتعليق ما ذكر المحقق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض اه شوبرى (قوله وتعليق
طلاق وعق) قضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعقاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوضاية والظهار كما أفاده
الشيخ أنه جرى على الغالب فلا يعتد به فمهمه ومقتضى إطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق أنه لا فرق بين التعليق

تغليب الشائبة الولاية على
شائبة الاكتساب وهذا من
زيادتي (و) لاني (عبادة)
كصلاة وطهارة حدثلان
مباشرها مقصود بعينه
ابتلاء (الافنسك) من
ج أو عرو و يندرج فيه
توابه كركمى الطواف
ونظاره (ودفع نحو كاه)
ككمارة (وذبح نحو أضحية)
كعقبة - لما ذكر في أبوابها
وتعبري بالنسك أعظم من
تعبري به بالحج ونحوه في
الموضعين من زيادتي (و) لاني
(شهادة) الحاقا لها بالعبادة
لا اعتبار لفظها مع عدم توقعها
على قبول وهذا غير تحملها
الجائز باسترخاء أو نحوه كما
سيأتي بيانه (و) لا في (نحو
ظهار) كقتل وقذف لأن
حكمها يختص بمرتبتها
ولأن المغلب في الظاهر معنى
اليمين اتلفه بالفاظ
وخصائص كاليمين وصورته
ان يقول أنت على موكلني
كظهار أمه أو جعلت موكلني
مظاهرا منك (و) لاني (نحو
(عين) كإيلاء وللعان ونحو
وتدبير وتعليق طلاق وعق

عار عن حث أو منع كإبطال الشمس وبين غيره وهو الوجه خلافه للسبكي وأما تنجيز الطلاق فيصح التوكيل فيه لعينه فلو وكاه في تطليق نسائه لم يصح على الأصح كما في البحر اه شرح مر * (فرع) * وكل في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان لا وكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعي بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج بالطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لأن الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلاف ما هنا اه مر اه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وإن علم بطلاق الزوج أو لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما إذا ترتب عليه أذى الزوج وقول سم رجعي أي وإن بان اليقونة الكسرية بما يحصل من الوكيل اه سم على ج اه ع ش على مر ثم رأيت في شرح مر في فصل أمره يبيع لعين الخ مانصه ولو قال طلق زوجتي ثم طلقها الزوج فلا وكيل طلقها أيضا في العدة قاله البغوي في فتاويه اه وكتب عليه ع ش قوله فلا وكيل طلقها الخ أي على غير عوض كما قدمناه من نقل سم عن مر لأن الموكل قد يريدها أو ما راجعها فلا يتمكن منها إذا فعل الوكيل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيجتمعا أنه لو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل أن يعلق الثالثة لما يترتب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب أيضا قوله فلا وكيل طلقها الخ وحيث طلق الوكيل وقبدا طلق الموكل التوكيل فلم يقيمه بعدد هل يمتنع على الوكيل الزيادة على الواحدة أم لا فيه نظروا ينبغي امتناع الزيادة لأن الإذن في الواحدة محقق وما زاد مشكوك فيه والأصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فراجع ثم نقل في الدرس عن الشيخ جردان الجزم بما قلناه والتعليل بما علمناه (قوله الخاقا ليمين الخ) شامل للإيلاء واللعان وقوله إن كانت بالله في يد في قوله لتعلق حكمها بيمين الله وخرج بذلك ما إذا كانت اليمين بغير الله كان وطئك قبل خمسة أشهر فبدي حر أو فلقه على كذا فهي يمين وليس فيها تعظيم لله تعالى فاندفع ما يقال إن اليمين لا تكون إلا بالله فكيف يقول إن كانت بالله (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعلق الطلاق والعقوق فليست بالمعنى الذي اقتضى الإلحاق اه حل (قوله وإن يكون معلوما) ولو بوجه ولو وكاه في تزوج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتفي بكونها مكافئة له لأن الغرض بخلاف مع وجود وصف المكافأة كشيء فاندفع ما ذكره السبكي هنا ثم إن أتى بلفظ عام كزوجتي من شئت صح للعموم ويجعل الأمر راجعا إلى رأى الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على أفرادها ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض اه شرح مر (قوله معلوما) لا يقال خلافه وشروط في الموكل فيه أن يملكه الموكل وقابلا للنيابة ومعلوما لا مانع من قول لو فعل ذلك لاحتاج أن يقول وخرج بالقيء الأول كذا وبالثاني كذا الخ بخلاف ما سلمه فائدة ذكر فيه عقب كل شرط ما خرج به وهو أنخصر وأرضع اه ع ش (قوله في بيع أموال وعقوق أرقائي) أي ولا بد أن يكون له أموال وأرقاء والظاهر أن المراد جنس ذلك اه حل (قوله لا في نحو كل أموري) تصرح بالفهم بخلاف بيع ما شئت من مالي ولا يبيع الجميع وكذا طلق من نسائي من شئت لا يطلق الجميع بخلاف من شاءت أو أي امرأة شاءت طلقها اه حل (قوله ويبرئه عن أقل شيء منه) أي بشرط أن يكون متمولا أخذا من العلة إذا العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش على مر (قوله ما زدته فيما سر) أي من قوله الاتبع اه سم اه ع ش (قوله لكن لا وفق الخ) المتمدن عدم الصحة ويفرق بأن الجهل في الموكل فيه أشد منه في الوكيل اه شوبري (قوله ويجب في شراء عبد الخ) لو وكاه في شراء عبد فاشترى أصله أو فرعه صح وعقوق عليه قال ج مالم يتبين معيها للموكل رده ولا يمتنع ومخالفة القموني في هذه مردودة وفرق بينه وبين عامل القراض حيث لا يشتري الأصل ولا الفرق عيان الغرض هناك الرجوع ولا كذلك هنا اه سل (قوله بيان نوعه) ويجب مع بيان النوع ذكر كورة أو لا فونة تقلد لا للفرع ولا يشترط استئصال أو صاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا اه سل وعبرة سم قوله وبيان نوعه الخ قال في الروض وبيان ذكر كورة أو لا فونة اه ونقل الامام الاتفاق

الحاقا ليمين بالعبادة لتعلق حكمها بالله عظيم الله تعالى إن كانت بالله وفي معناها البقية ونحوه ومن زيادتي (وإن يكون) الموكل فيه (معلوما) ولو بوجه ك) وكه في (بيع أموال وعقوق أرقائي) وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الغرض فيه (لا) في (نحو كل أموري) كمثل قليل وكثير أو فوضت إليك كل شيء أو يبيع بعض مالي لأن في ذلك غورا عظيما لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أرى فلانا حسن شيء من مالي فيصح ويبرئه عن أقل شيء منه نصح به المتسولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في نحو كل أموري وإن كان تابع المعلن وقد يفرق بينه وبين ما زدته فيما سر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن لا وفق بما سر من الصحة في قوله وكه في يبيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبيد) نوعه) كتركه وهندي وبيان صنفه إن اختلف النوع اختلافا ظاهرا (و) في شراء دار

على أنه لا يشترط أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اهـ بر قال جـ لكن اشترط القاضي ذكر الصفات التي
يختلف بها الثمن وفي إطلاقه نظر انتهت (قوله بيان محله) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار اهـ عـ ش
على حر (قوله أي الرقاق) وهو الذي تشتمل الحارة عليه وعلى مثله اهـ شرح حر وفي المصباح والرتاق
السكة نافذة كانت أو غير نافذة قال الاخفش والفراء وأهل الحجاز يؤثنون الرقاق والطريق والصراط والسوق
ونعم تذكروا الجمع أرفقة مثل غراب وأغر يقو فيه أيضا الحارة المحلة تتصل منازلها والجمع حارات اهـ (قوله وفي
الصيغة لفظ موكل الح) ولو قال وكفى في كذا دفعه له كفى فالشرط ان يوجد اللفظ من أحدهما والفعل من
الآخر أي من الموكل والافقد تقدم ان الشرط في الوكيل عدم الرد اهـ حل وحصله أنه لا بد من اللفظ من
الموكل وعدم الرد من الوكيل أو اللفظ من الوكيل والفعل من الموكل فلا يكفي منه السكوت وعدم الرد بخلافه
من الوكيل وعبارة الشو برى قوله لفظ موكل يقتضي أنه لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسبب في الودعية
الاكتفاء بلفظ أحدهما وقبول من الآخر وقبيل جواز ذلك هنا لأنه توكيل وتوكل انتهت (قوله كوكلتك
أوبع) وكفوضته إليك أو أبتك فيه أو أقتك معاني فيه أو أنت وكيلى فيه وخروج بكاف الخطاب ومثلها وكنت
فلاناً لو قال وكنت من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد بهذا اللفظ لفساده نعم لو لم يتعاق بعين
الوكيل فيه غرض كوكلتك من أراد في اعتناق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه مع علي ما بحثه السبكي وأخذ منه
صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلدان بزواجي قال الأذرى وهذا ان صح فمعه عند تعيين الزوج ولم
تفوض سوى صيغة العدة خاصة وبذلك أفتى ابن الصلاح ويجوز ذلك التعميم في التوكيل اذ لا يتعاق بعين
الوكيل غرض وعليه عمل الغضاه اهـ شرح حر (قوله فلا يشترط قبوله لفظاً) أي في وكالة بغير جعل اما
لو كانت بجعل فلا بد من قبوله لفظاً كما في المطالب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطاً لتسكون
الوكالة حينئذ اجازة وقد يشترط القبول لفظاً كما لو كان له عين مؤجرة أو معصرة أو مغسوة فوهبها لآخر
وأذن له في قبضها فوكل من هي في يده في قبضها فلا بد من قبوله لفظاً اهـ شرح حر (قوله فالورد فقال الح)
ولو ندب بعد ذلك لا يقيده الندم بخلاف الاباحة قائم بالرد اهـ * (تنبه) * لو تصرف مع عدم العلم
بالتوكيل ثم تبين صحت وهذا يدل على ان معنى بطلانها بالرد فسحقها به لافسادها من أصلها فليتأمل اهـ سم (قوله
ولا يشترط في القبول هنا الح) تأمل هذا الكلام فان القبول هنا عدم الرد لا معنى لفوريته حتى ينفى اشتراطها
اهـ وفي عـ ش ما نصه قوله ولا يشترط في القبول أي بمعنى عدم الرد بان يأتي بما وكل فيه أو يقال لا يشترط أي
على القول به في القبول هنا الفور أي ما لم تكن الوكالة بجعل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظاً وفوراً اهـ
مر اهـ عـ ش (قوله نحو وكلتك في كذا إلى رجب) عبارة شرح حر ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهراً
فاذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف انتهت (قوله وصح تعليق لتصرف) علم من ذلك أنه لو قال لا آخر
قبل رمضان وكالك في اخراج فطرتي فأخرجها في رمضان مع لتجيزه الوكالة وانما قيدها بما قيدها به الشارع
بخلاف ما اذا جاء رمضان فأخرج فطرتي لأنه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يجعل اطلاق من أطلق الجواز
ومن أطلق المنع اهـ والاترب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال
التوكيل وظاهره صحة اخراجه عنه فيه حتى على الثاني لعدم الاذن كما علم مما تقرر اهـ شرح حر (قوله
لكن ينفذ تصرفه) أي ويجوز له الاقدام على ذلك وكذا حيث فسدت الوكالة الا في النكاح كان انقضت عدة
بنى فقد وكلتك بتزويجها فلا يجوز احتياطاً للابضاع اهـ حل (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ومن فائدة
البطلان سقوط الجعل المسمى ان كان وجوب أجرة المثل قال في المطالب ويجرم الاقدام على الفعل وان
استبعد منه ابن الصباغ وبحث الأذرى استثناء الوكالة المعلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم
الاذن فيها واعتمد شيخنا عدم الحرمة في الاقدام وان المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره اهـ

تصرفه بعد وجود المعاني عليه لا اذن فيه

شورى وعبارة شيخه وهو مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة انتهت (قوله ولا تعليق لعزل) أى وينع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما في شرح الروض اه سم (قوله لفساده) تأمل هذا التعليق فان فيه مصادرة لانه بمعنى المعلن الان يقال المراد بالفساد الفساد فكأنه قال لفساده الو كالة (قوله ولو قال وكان الخ) أى فى هذا التركيب عقد وكالة الاول مخير فيصح والثاني معلق فلا يصح

* (فصل فيما يجب على الوكيل في الو كالة المطلقة) * (قوله والمقيدة بالبيع باجل) الظاهر انه معطوف على ما يجب على الوكيل بدليل التثنية في قوله وما يذ كرمهما اذ لو كان معطوفا على المطلقة لكان الوجوب مسلطا عليه وكان المقسم ما يجب على الوكيل في الو كالتين وبدليل انه لم يذ كرم في المتن شيئا يجب على الوكيل في الو كالة المقيدة تأمل (قوله وما يذ كرمهما) أى من قوله ولا يبيع لنفسه ومولى الخ الفصل (قوله أى تو كيلة الخ) أشار به الى أن مطلقة الصفة لصدر معذوف ويصح كونه حالاً من البيع والمراد التنبيه على ان مطلقا يباين للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تألفا به موكله فالظاهر ان الوكيل التصرف على ما يريد ان خالف غرض الموكل فراجع اه قل على الجلال (قوله غير مقيد بشئ) أى من أجل أو مشتراً أو عن زمن أو مكان أو غير ذلك كما يأتي في الفصل الآتى (قوله فلا يبيع بثمن مثل وثمن راغب باز يد) أى ولو بعنا يتعابن بثله قال سم على مهج بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم الصحة اذا وجد الراغب وهذا كما لم يرمص لمحة في البيع بالاقل كان يكون من يريد الشراء بالزيادة واكس في قبض الثمن أو يخشى منه خروج الثمن مستحقاً ونحو ذلك ويحتمل خلافاً لان الامور المستقبل لا تنظر اليها وهو ظاهر اطلاق الشارح كشرح المنهج ثم رأيت الاول في الخطيب حيث قال ومجمله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب مما طلا ولا كسبه ولا ماله حراماً اه ع ش على مر (قوله ولا يغير نقد بالبيع) الان قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياساً على القراض ودل كذلك العرض الظاهر نعم اه حل وعبارة شرح مر ومحل الامتناع بالعرض في غير ما يصد للتجارة والاجاز به كاقراض كالمحثة الزركشى وغيره انتهت (قوله ولا يغير نقد بالبيع) ظاهره ولو كان غيره نفع لهما لك ولو قيل بان يفتعل ما تقتضيه المصلحة لم يكن بعيداً من ذلك ما لو وكاله في بيع متاع بدرهم وان يشتري بالدرهم بنامة لا يرى من يبيعه ابن ابتداء بالقماش وكانت المصلحة للمالك في ذلك بان توفر عليه أجرة النقل ونحوه اه ع ش على مر والمراد بتدبير البيع ما يتعامل به أهلها غالباً بقدا كان أو عرضاً لدلالة القرينة العرفية عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نقداً كان أو عرضاً تقدم في نظيره من الشركة عند الشارح ان الواجهة امتناع البيع بالعرض مطلقاً فينظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمد وقدي يجب بانه لا يخالف فالمراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضوا عليه فالعرض الذي يمنع البيع به ثم لا يتعامل به أهلها مثلاً اذا كان أهل البلد يتعاطون بالنولس فهى نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو القماش * (فائدة) * في المصباح بانصه البلدي كروثوث والجمع بلدان والبلدة البلد وجمعها بلاد مثل كبة وكلاب وبلد الرجل بلد من باب ضرب أقام بالبلد فهو بالبد وبلد قرية بقرب الموصل على نحو سنة فراض من جهة الشمال على دجلة وتسمى بلد الخطيب وينسب اليها بعض أصحابنا ويطلق البلد والبلدة على كل موضع في الارض عامراً كان أو خلاء وفي التنزيل الى بلد ميت أى في أرض ليس فيها نبات ولا مرعى فيخرج ذلك بالمطرق فبرعاء أقامهم وأطلق الموت على عدم النبات والمرعى وأطلق الحياة على وجودهما وبلد الرجل بالضم بلدة فهو بالبد أى غير زكى ولا قطن (قوله بخلاف اليسير) ظاهره انه لا يصح ويقتقر اليسير ولو مع وجود راغب بمثل الثمن وحاول الشيخ سم المنع حيث تذلل في شرح الروض ما يفهم الصحة وهو قوله ولا يصح بثمن المثل ان وجد زيادة لا يتعابن بمثلها اه وفي حاشية البكري الجزم بعدم الصحة فالجزم اه تشورى (قوله فيغتفر)

(ولا تعليق لعزل) لفساده
كتعاطى الو كالة (ولو قال
وكتبتك) في كذا (ومنى
عزلك فانت وكيل صحت)
حالا لان الاذن قد وجد
مخيراً (فان عزله لم يصح
وكيلة) لفساد التعليق
(ونقد تصرفه) لما روي هذا
من زيادى

* (فصل) فيما يجب على
الوكيل في الو كالة المطلقة
والمقيدة بالبيع باجل
وما يذ كرمهما *
(الوكيل بالبيع مطلقاً)
أى تو كيلة غير مقيد بشئ
(كالشريك) فيما مر
(فلا يبيع بثمن مثل وثمن
راغب باز يد) ولا يبيع نسباً
ولا يغير نقد بالبيع نعم
ان سافر بما وكل في بيعه الى
بلد بلا اذن وباعه فيها اعتبر
نقد بالحقه ان يبيع فيها به
(و) لا (يعين فاحش) بان
لا يحتمل غالباً بخلاف اليسير
وهو ما يحتمل غالباً فيغتفر

فبيع ما يساوي عشرة
بثمنه محتمل وبثمانية غير
محتمل وقولي كالشريك
الى آخره أولى مما عبر به
(فلو خالف) فباع على احد
هذه الانواع (وسلم) المبيع
(ضمن) قيمته يوم التسليم ولو
مثليا لتعديه بتسليمه ببيع
فاسد فيسترد ان بقي وله
ببيع بالاذن السابق ولا يضمن
ثمنه وان تلف المبيع غرم
الموكل بدله من شاء من
الوكيل والمشتري والقرار
عليه ثم على ما فهم من انه
يلزمه البيع بنقد البالد
كان بالبدن نقدان لزمه البيع
باغلهما فان استويا في المعاملة
باع بانفسهما للموكل فان
استويا بخير بينهما فان باع
بهما قال الامام فيه تردد
للاصحاب والمذهب الجواز
(ولو وكاه لبيع مؤجلا
صح) وان اطلق الاجل
(وجل مطابق اجل على
عرف) في المبيع بين الناس
فان لم يكن عرف راعى
الوكيل الانفع للموكل
وبشترط الاشهاد وحيث
قدرا الاجل اتبع الوكيل
ما قدره الموكل

أى وان كان المالك لا يسمع به كما اقتضاء اطلاعهم فليجوز اه شورى (قوله فبيع ما يساوي عشرة الخ)
قال ابن أبي الدم العشرة وان سوغ مائة في المائة فلا يساغ بالمائة في الالف بل المرجع العرف وينظر الى جنس
المال أيضا فانه يقع الاختلاف به أيضا اه سم (قوله على أحد هذه الانواع) متعلق بمحذوف والتقدير
بيعهما شتملا على أحد الخ (قوله ضمن قيمته) أى للحيولة أى ويجوز للموكل التصرف فيما أخذه من الوكيل
لانه ملكه تلك القرض اه ع ش على مر (قوله ضمن قيمته) أى ولو مثليا لانها للحيولة والمعتبر بقيمة يوم
التسليم وهذا اذا سلمه بلا اكراه أى من حاكم يرى ذلك مذهبنا بالدليل أو بتقليد معتبر والا فلا يضمن على
الاصح كفى الودعة قاله الاذرى اه شورى (قوله فيسترد ان بقي) ولا نزول الضمان بالاسترداد بل
اما بالبيع الثاني أو بالاستئمان من المالك اه ع ش (قوله وله ببيع بالاذن السابق) بخلاف ما لو رد عليه
ببيع أو فسخ البيع المبرور وفيه الخيار لا يبيعه الا باذن والفرق انه هناك خرج عن ملك الموكل بخلافه هنا
اه نزل وقوله ولا يضمن ثمنه أى فيما اذا باعه بالاذن السابق فهو راجع لهذه الصورة فقط كما يفهم من
مر وعبارته وله ببيع حية ثوبا بالاذن السابق وقبض الثمن وبه أمانة عليه انتهت (قوله بالاذن السابق)
أى بخلاف ما لو وجد المبيع الصحيح ورد عليه بعيب أو فسخ والخيار للمشتري وحده لوجود العيب الصحيح
الناسل للمالك هذا لانه جج اه سم اه ع ش (قوله ولا يضمن ثمنه) أى اما لو تلف المبيع في يده فيضمنه
واختيار ول الضمان عنه بتسليمه للمشتري كما يأتي في قوله في الفصل الا ترى بعد قول المصنف ولا ينعزل فان
باع وسلم المبيع زال الضمان ولا يضمن الثمن اه ع ش (قوله غرم الموكل بدله) أى من مثل أو قيمة من
شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه أى على المشتري هذا والمعتدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا أى
سواء كان بافيا أو تالفام شليا أو مئة وماله لا يغرمها للحيولة وأما المشتري فيطالب بدله من مثل أو قيمة ان كان
تالفان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر رده طوالب بالقيمة ولو مثليا للحيولة اه حل
(قوله من شاء من الوكيل) ظاهره ان الوكيل عند تلف المبيع يطالب بالبدل من مثل أو قيمة كالمشتري
وليس كذلك بل الوكيل انما يطالب بالقيمة مطلقا باقيا كان أو تالفام شليا كان أو مئة وماله ان قرار الضمان على
المشتري اه زى قال الشورى وفيه نظر ظاهر والذى رأيت في شرح الروض وهو قضية كلام جج انه
عند تلف طوالب الوكيل بالبدل وكلام الرافعي مفروض فيما لو كان باقيا فقام له اه كاتبه اه غنيمى
وفى قل على الجلال وما يغرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولو فى المثلى وما يغرمه المشتري للقبض وله وهو البدل
الشرعى وكذلك لو تلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيولة فهما فاذا رد رجوع من غرم منهما القيمة
بهما والمغرم فى جميع ما ذكر قيمة واحدة امامن الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر
يحمل ما فى المنهج نعم يجوز ان يغرم كل منهما ما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله باع بانفسهما) هذا ظاهر ان
تيسر من يشتري بكل منهما فلولم يجد الامن يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر والظاهر من كلام
الشارح الثانى ولو قبل بالاول لم يكن بيعا لان الانفع حينئذ كالمعذور اه ع ش على مر (قوله بين
الناس) هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تعارف ناس بلد العقادين بخلافه أو المراد ناس بلد العقادين
أو اذا اختلف يجب التعمين كل محتمل فليجوز اه شورى (قوله ويشترط الاشهاد) وسكت عن الرهن
اه سم على جج أقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يبدى لامتناع البيع اذا انقلب عدم رضا
المشتري به وعليه فالفرق بين هذا وبين بيع الولي للمولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاجتياط
لمال المولى عليه وأفهم قوله ويشترط الاشهاد انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم تكن الشهود
حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان أشهد فيما به وصارة جج ويلزم الاشهاد بين المشتري حيث باع
مؤجلا والاضمن وهو محتمل للاثر بترك الاشهاد مع صحة العقد والضممان ومن ثم كتب عليه سم ليس

فان باع بحال أو نقص عن الاجل (٤١٠) كأن باع الى شهر ما قال الموكل بعه الى شهرين صح البيع ان لم ينه الموكل ولم يكن فيه ضرر عليه كنهض عن أو خوف أو وثنة

حفظ ويتبع كما قال الاسنوي بحاله على ما اذا لم يعين المشتري والا فلا يصح لظاهر قصد المحابة كما يؤخذ مما ياتي في تقدير الثمن * (فرع) * لو قال لو كسبته ببيع هذا بكم شئت فله بيبعه بغبن فاحش لا بنسبة ولا بغبن نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله بيبعه بغبن نقد البلد لا بغبن ولا بنسبة أو بكيف شئت فله بيبعه بنسبة لا بغبن فاحش ولا بغبن نقد البلد أو بما عزوه ان فله بيبعه بعرض وغبن لا بنسبة (ولا يبيع) الوكيل بالبيع (لنفسه ومولاه) وان أذن له في ذلك لانه منهم في ذلك بخلاف غيرهما كأن يبيعه وولده الرشيد وتعيير مولاه أعم من قوله وولده الصغير (وله قبض غن) بقيد زنته بقولي (حال ثم يسلم المبيع) المعين ان تسلمه لانهم من مقتضيات البيع (فان سلم) المبيع (قبضه) أي قبل قبض الثمن (ضمن) قيمته وان كان الثمن أكبر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما غرم لما الثمن المؤجل فله فيه تسليم المبيع وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جدي (وليس لوكيل بشراء شراء معيب) لا اقتضاء الاطلاق عرفا السليم (فان اشتراه)

فيه اقسام بصفة البيع أو فسادا عند ترك الاشهاد اه أقول والذي ينبغي انه شرط لعدم الضمان للصحة لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن زى بالدرس اعتماده شرط للصحة وقال خلافا لمج حيث جعله شرط الضمان اه ع ش على مر وعبارة شيخنا ح ف في تقريره هنا والاشهاد شرط للصحة فيما اذا شرط الموكل على الوكيل الاشهاد فان خالف كان البيع فاسدا وعليه الضمان فان سكنت الموكل عن الاشهاد أو قال بعه وأشهد في صورتين يبيع البيع ولكن على الوكيل الضمان اه (قوله فان باع بحال الخ) مفرع على كل من قول المتن وحل مطلق أجل الخ ومن قول الشارح وحديث قدر الاجل الخ وقوله أو نقص عن الاجل مفرع على الثاني فقط (قوله فان باع بحال الخ) وهل له قبض الثمن أو لا لان الاجل مانع له من القبض ثم رأيت شيخنا ترد في ذلك وجه عدم قبض الثمن واضح لانه لما وكاله في بيعه مؤجلا كان عاجلا له عن قبض الثمن لماسياتي انه لو حل الاجل لا يقبض الثمن الا باذن اه حل (قوله ويتبع كما قال الاسنوي الخ) هذا في المني معطوف على قوله ان لم ينه الموكل الخ فهو شرط ثالث فكانه قال ولم يعين له مشتريا (قوله لظاهر قصد المحابة الخ) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا دلت القرينة على قصد المحابة والاجازة للنقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان المشتري معينا اه ع ش على مر (قوله لو قال لو كسبته ببيع هذا الخ) أي وان كان كل من الموكل والوكيل غير عالم بالعربية اه حل وفي ع ش خلافه وكذلك الشو برى وسم وعبارتهم قال حج ويظهر ان الكلام فيمن يعلم مدلول تلك اللفاظ كذا كر والافان عرفه فيها عرف مطرد جات عليه وان لم يعلم ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها (قوله فله بيبعه بغبن فاحش) أي ولو لمع وجود رغب لان كم للعدد فتشمل القليل والكثير اه حل (قوله فله بيبعه بغبن نقد البلد) أي لان مال الجنس فتشمل العرض والنقد أي حيث كان يساوي غن المثل وصرح جع بجوازه بالغبن الفاحش حيث شد واعتد به السبكي قال لانه العرف مالم تقم قرينة على خلافه اه حل (قوله فله بيبعه بنسبة) أي لان كيف الاحوال فتشمل المال والمؤجل اه حل (قوله أو بما عز) أي لم تسمع به النفس لكثرة وهان أي سهل على النفس اقلته (قوله فله بيبعه بعرض) أي لان مال الجنس فقرنها بما بعد ما شمل عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره اه حل (قوله لانه منهم في ذلك) العلة الصحيحة لاتحاد القابض والمقبض بغبن جهة الابوة لتلايد مدلول قدره الثمن مع انه لا يصح للاتحاد المذكور اه شو برى بالمعنى وعبارة شرح مر لتلايد تولى الطرفين انتهت أي لان الان انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولاه وهنالك كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا ان يوكلا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذ مما ياتي في الذكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكلا في أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلان عن طفله كما صرحوا به وتولى الآخر لم يبعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تممة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك أيضا فليتم اه سم على حج ويتبع ان مثل توكيله عن طفله ما لو أطلق فيكون وكيله عن الطفل اه ع ش عليه (قوله ضمن قيمته) أي للعيولة سواء كان مثليا أو ممتة وما اه شيخنا (قوله واسترد ما غرم) فلو تافت القيمة في يد الاخذ ضمنها فان كان المضمون به من جنس الثمن وتوفرت فيه شروط التقاص حصل التقاص اه ع ش على مر (قوله واسترد ما غرم) ظاهره وان تساوى باجنسا وقدر اوصفة فلا يجوز له تبقيته والتصرف فيه ولو برضاها وفيه نظرا والقرب انما حيث تراعى بصفة تفويض جاز لانه يبيع الدين لمن هو عليه وهو جائز اه ع ش (قوله واسترد ما غرم) فلو تافت الثمن في يده ينبغي ان يرجع بما غرمه لقوات الحيولة التي الغرم لاجلها ووافق عليه شيخنا زى اه شو برى (قوله وليس لوكيل بشراء الخ) أي لا ينبغي له ذلك لماسياتي من الصحة المستلزقة للعمل غالبيا أكثر الاقسام اه شرح مر أي فلا حرمه عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين لفساد العقد حيثئذ كسب ما أتى اه قل على الجلال (قوله وليس لوكيل بشراء

بئس في الذمة أو بعين مال
الموكل فهو أعم من قوله فان
شتراه في الذمة (جاهلا) بعينه
(وقع) الشراء (للموكل)
وان لم يساو المبيع الثمن
كشراؤه بنفسه جاهلا
ولم يمكنه من التدارك
بالرد بلا ضرر عليه فيه مع ان
الوكيل لا ينسب الى مخالفة
الجهل (ولكل) منه - ما
(والشراء) للعيب بئس
(في الذمة رده) بالعيب اما
الموكل فلا نه المالك والضرر
لاحق به وأما الموكل فلا نه
لولا يمكن له رد فربما يرضى به
الموكل فيعذر الرد لانه فوري
ويقع الشراء فيه ضرر به
(لان رضى) به (موكل أو
اشترى بعين ماله فلا يرد
وكيل) بخلاف العكس في
الاولى وهذا من زيادتي
وخرج بجهالة العيب بالوجه
فان اشتراه بعين مال الموكل
لم يصح الشراء أو في الذمة
وقع له لاله موكل وان ساوى
المبيع الثمن (ولو وكيل
توكيل بلاذن فيما لا يتأتى
منه) لكونه لا يليق به أو
كونه عاجزا عنه فلا
بالعرف لان التفويض المثل
هذا لا يقصد منه عيبه فلا
توكل الما جزا لافي القدر
الذي يحجز عنه ولا يوكل
الوكيل فيما ذكر عن نفسه
بل عن موكله ولو كاه فيما
يطيقه فحجز عنه لمرض أو
غيره لم يوكل فيه وقضية

(الح) أي لا ينبغي له ذلك وانما جاز شراؤه ذلك لعامل القراض لان القصد منه الرجوع ومن ثم لو كان القصد ههنا الرجوع
جاز له شراء ذلك اهـ حل (قوله شراء عيب) وهل له لشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة أم لا فيه
نظروا لا قرب الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اهـ ع ش على مر (قوله بئس في الذمة) أي ذمة الوكيل وقد
سمى الموكل أو نواه والاوقع له أي للوكيل اهـ شيخنا (قوله بئس في الذمة) أي ذمة الوكيل خلافا لما يعض
الجهو امش من ان المراد ذمة الموكل اهـ ع ش (قوله فهو أعم من قوله فان اشتراه الخ) فديقال ما ذكره الاصل
معلوم مما ذكره بالطريق الاولى وأيضاً قيد به لاجل ان يرتب عليه قوله ولكل رده ولما فهم المصنف في الاول قيد
في الثاني حيث قال ولكل والشراء في الذمة رده تأمل (قوله وقع الشراء للموكل) لكن في صورة الذمة وقوعه له
مراعى لتوقعه على رضاه كما يفيد تهليله الآتي (قوله والشراء في الذمة) بجهة حاله وفائدة ذكر هذا القيد عدم
رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الذمة توقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل ان الشراء
يقع للموكل مع الجهل سواء كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل
مع العلم مضائقا ويقع للوكيل في الشراء في الذمة ولا رد له ويبطل في الشراء بالعين اهـ قل على الجلال (قوله
ولكل والشراء في الذمة رده) وأما عكس ذلك وهو ما لو خرج الثمن مبيعاً أو كان الوكيل وكيلاً في المبيع وخرج
المبيع مبيعاً فلا مشقة ترى في الاولى والبائع في الثانية الرد على كل من الوكيل والموكل اهـ حل (قوله رده
بالعيب) أي على البائع ومحل ذلك أي كونه أي الموكل رد على البائع ان سماه الوكيل في العقد أو نواه وصدفه
البائع والا فلا يرد الا على الوكيل وله الرد على البائع حينئذ وخيار الوكيل على الفور ولا يعتذر مراجعته للموكل
لانه مستقل اهـ حل (قوله فلا نه لولا يمكن له رد الخ) أو رد عليه انه بتقدير ان لا رد له يكون أجنبياً فتأخير الرد
منه حينئذ لا أثر له قاله سم على حج وقد يجاب بان مجرد كونه أجنبياً لا يقتضي عدم النظر اليه هذا وقد يقال
عدم رضاه للموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له فلو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال
المراد بعدم رضاه ان يذكر سبباً يقتضي عدم وقوع العقد له فلو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال
الوكيل اياه في العقد أو نيته فليتأمل اهـ ع ش على مر (قوله ويقع الشراء) أي الوكيل وفيه نظر لانه
لا ينعقد الشراء حينئذ ولعل هذا التعليل مبني على انه ينعقد له الشراء من حينئذ حر اهـ حل (قوله أو
اشترى بعين ماله) معطوف على المستثنى فهو مستثنى أيضاً لكن الاستثناء فيه منقطع لانه استثناء من قوله ولكل
الخ وقوله بخلاف العكس في الاولى أي اذ ارضى الوكيل فله موكل الرد وهذا هو المراد بالعكس اهـ شيخنا وقوله
أو اشترى بعين ماله أي مال الموكل وقوله فلا يرد وكيل أي في هاتين الصورتين اهـ (قوله فلا يرد وكيل) وجهه
في الثانية ان محذور وقوعه للوكيل منتفٍ فيها بخلاف ما سبق اهـ وهذا كما في شرح الروض بخلاف نظيره في
القصص بخيار المجلس لاختصاصه بالوكيل وبخلاف عامل القراض على ما سيأتي لحظه في الرجوع اهـ سم (قوله
لم يصح الشراء) وحينئذ يحرم له ما طمعه ما عدا ما ساء أي والفرض انه سمي الموكل أو نواه كما تقدم في حالة الجهل
حيث يقع للموكل اذا سماه أو نواه لانه معذور بالجهل اهـ حل (قوله لا يشعه عنه) أي فقط فله ان
يتصرف ولو تكاف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد التوكيل فليجرر وكتب أيضاً لو طرأ له القدرة ينبغي
امتناع التوكيل اهـ حل (قوله بل عن موكله) أي حيث وكل لكونه لا يحسنه أو لا يليق به أو يحجز عنه
لكثرته فانما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه بطل على الاصح أو اطلق وقوع عن موكله كذا فهم امش شرح
الروض بخط الشيخ الكبير اهـ شوبري (قوله وقضية التعليل المذكور الخ) أي والصورة التي قبل هذه قضيتها
أيها وذلك لان قوله لان التفويض لئلا الخ يفهم انه كان متصفاً بالعجز عند التوكيل فيخرج به ما لو طرأ عليه
العجز بعد التوكيل فكان على الشارح ان ينبه على ان هذه أيضاً مقتضى التعليل (قوله أما ما يتأتى منه فلا
يصح الخ) تشمل كلامه ما لو أراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافاً

التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال الاستوى ظاهر أما ما يتأتى منه فلا يصح التوكيل فيه

للجوري وعلى رأيه يشترط في المرسل معه كونه أهلاً لتسليم بان يكون رشيداً اه شرح مر (قوله الاعماله)
كتب عليه ضعف اه شوبري والمراد عيال الوكيل اه (قوله سواء قال وكيل عنى أم أطلق) بخلاف مالو أذن
السلطان في الاستخلاف وأطلق وان ما يستخاف القاضي فاتباعه لاعتن السلطان اه حل (قوله من احد
الثلاثة) أى بعزل نفسه أو بعزل الوكيل أو بعزل الموكل له وكذا بعزل المالك للوكيل الاول فتراد هذه
الصورة على كلام الشارح (قوله من أحد الثلاثة) أى هو والوكيل والموكل وانما كان للموكل بعزل وكيل
وكيله لان من ملك بعزل الاصل لا بعزل فرعه بالاولى اه شرح مر (قوله وسياى بيانه) قال في الانوار ولو
قال لم يوثقه اشترى عبداً بما في ذمته فاشترى مع الموكل عين العبد ولم يعينه ويرى من دينه ولو تلف العبد
في يده تلف من ضمان الأمر اه قال والد شيخنا الامام عدم صحته للموكل وقال شيخنا ولده وعدم براءته اه
شوبري (قوله أميناً) شمل مالو كان الامين رقيقاً وأذن له سبده في التوكيل المذكور وهو واضح اه ع ش
(قوله فليوكل أميناً) وانظر هل يشترط فيه أيضاً ان يكون ممن يليق به ماوكل فيه ولا يوكل هو أيضاً ممن يليق
به ذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى اه شوبري (قوله الان عين له الموكل) قال الاسنوى قضية
تعيير بالتعيين له لو عدم فقال وكل من شئت لا يجوز توكيل غير الامين لكن قياس جواز تزويج المرأة من غير
كفء اذا قالت له زوجني ممن شئت بخلافه اهو فرق بينهما في شرح الروض وهو المعتمد اه شوبري ونص عبارة
شرح الروض وأجيب بأن المقصود من التوكيل في التصرف في الاموال حفظها وتحصيل مقاصد الموكل فيها
وهذا يناقيه توكيل الفاسق بخلاف الكفاءة فانها صفة كمال وقد تسمع المرأة في تركها الحاجة القوت وغيرها
وقد يكون غير الكفاء اصلح لها والظاهر ان الموكل هنا انما قصد التوسعة عليه بشرط النظر (قوله الموكل
المالك) فان وكل عن غيره كولى لم يوكل الا عدلاً اه شرح مر (قوله فينبع تعيينه) نعم لو علم الوكيل
فسقه دون موكله لم يوكله فيما يظهر كجسده الاسنوى كما لا يشترى ما عينه موكله ولم يعلم عينه والوكيل يعلم فان
عين له فاسقاً فزاد فسقه امتنع توكيله أيضاً كما يحسنه الزر كشي أخذ اماماً في نظيره في عدل الرهن لو زاد فسقه
اه شرح مر (قوله لان الحق له) ظاهره وان علم الوكيل عدم اماتته دون الموكل لكن قال الاسنوى يظهر
تخريجه على ما اذا وكره في شرائه عين فاطلع الوكيل على عينه وقد سبق انه لا يشترى اه زى أى فلا يجوز
توكيله هنا ما لم يعلم به الموكل ويرضى به اه ع ش
* (فصل) * فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة الخ (قوله وما يتبعها) أى من قوله ومتى خالفه الخ الفصل
وكان الاظهر ان يقول وما يتبعه كما لا يخفى لانه معطوف على ما يجب (قوله أمره ببيع معين) مثل البيع غيره من
سائر العقود كالنكاح والطلاق وهذا كما حيث لا فرق بينه وبين ما مع وجودها فالدار على مادلت عليه اه ع ش
على مر (قوله لمعين من الناس) ظاهره انه يبيع منه ويشتري منه ببيع من غيره وان لم يدفع هو الاثن المثل وان
رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهمى كالعدم وينبغي ان
يحل التعيين اذ لم يدل القرينة على عدم ارادة التقييد به وان لم يبيع من غيره نهب المبيع وفات على
المالك والاجاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقييد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت
قياس ذلك ان الشخص لو لم يأذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على مالكة انه
يجوز بيعه قلت فيه نظروا الفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقاً اه سم على
ج أقول وينبغي ان يحل المنع اذ لم يغلب على ظنه رضاهما لانه بان يبيعه والا فلا وجه للمنع وقد قيل بخلافه في عدم
صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيداً بل مثله المكان المعين اذ اخرج
عن الاهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب أو التلف لو لم يبعه في غيره
أما لو خرج السوق المعين عن المصلحة شمع الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غيره

الاعماله على ما اقتضاه
بكلام الجوري (واذا وكره
بأذن فالثاني وكيل الموكل
فلا يعزله الوكيل) وان
فسق لان الموكل أذن
له في التوكيل لا في العزل
سواء أقال وكيل عنى أم أطلق
(فان قال وكيل عنك) ففعل
(فالثاني وكيل الوكيل)
لانه مقتضى الاذن (ويعزل
بعزل) من أحد الثلاثة
(وانعزال) بما يعزله به
الوكيل وسياى بيانه في
فصل الوكالة جائرة فتعبر
بذلك أعم من قوله بعزله
وانعزاله (وحديث) جاز له
أى للوكيل (توكيل فليوكل)
وجوباً (أميناً) رعاية لأصله
الموكل (الان عين له) الموكل
المالك (غيره) أى غير أمين
فينبع تعيينه لان الحق له
* (فصل) * فيما يجب على
الوكيل في الوكالة المقيدة
بغير أجل وما يتبعها * لو
(أمره ببيع معين) من
الناس

(أوبه) أي بعين من
الاموال والتصریح به من
زیادتی (أوبه) أي في معین
من زمان أو مكان نحو بیع لزيد
بالدينار الذي بيده في يوم كذا
في سوق كذا (تعيين) ذلك
وان لم يتعلق به غرض فلا
بالاذن فلو باع لو كيل المعین
يصح كما في الروضة عن البيان
وفي غيرهما عن الاصحاب
وقياسه عدم الصحة فيما لو
قال بع من وكيل زيد فباع
من زيد وانما يتعين المكان
اذا لم يقدر الثمن أو نهائه عن
غيره والاجاز البيع به في غيره
كما نقله في الروضة عن جمع
وأقره (فلو أمره) بالبيع
(بمائة لم يبع بأقل) منها
وان قل (ولا بزيد) منها (ان
نها) عن الزيادة للتعاقب
(أو عين مشترى)

المكان المعين اه ع ش على مر (قوله أوبه) فيه وفيما بعده استخردام كالا يخفى وأوفي كلامه ما نقله جلا
فتجاوز الجمع كالمثال المذكور اه شيخنا (قوله من زمان الخ) ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلاً تعين كجائزته
الاستثنوي وغيره أول جمعة وعيد يلقاه كما وكاه ليشتري له جرد في الصيف فضاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه
في الصيف الا في كذا قاله البغوي وليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيهما من ثم قال القاضي لو باع أي فيما
اذا لم يعين زماناً يلا والراغبون ثم اراً كثر لم يصح اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو قال يوم الجمعة
أفهم قوله يوم الجمعة أو العيد أن يوم الجمعة أو العيد بخلافه أي فلا يتقيد بالجمعة والعيد التي تليها وهو محتمل الا ان
يقال المخطأ فيهما واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه فهو محتمل وما بعده مشكوك فيه فبتعين الاول
هنا أيضاً اه ج وهذا اذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العيد وبقي ما لو قال في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل
على بقية أو على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة
أو العيد قرينة على عدم ارادته بقية اليوم ثم رأيت في ابن عبد الحق اه (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) وكذا
لو باع لبعده لانه قد يتعذر اثبات اذنه لبعده وتعلق العهدة ببعده وقد لا يكون غرضه ذلك كما قيل بانه في امتناع
البيع من الوكيل اه سم على منهج اه ع ش على مر وقوله لم يصح وينبغي ان يحمل البطلان ان لم
يكن وكيله مثله أو ارفق منه والاجاز اه ع ش على مر (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) محله كما قال الاذرعی
اذا كان المعين يتعامل مثله بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعامل في الشراء بنفسه فانه يصح من وكيله
اعتبار بالعرف اه شو بری (قوله وقياسه عدم الصحة الخ) هو ما بحثه الباقين ومحله كما أشار اليه المحلى اذا اراد
أن يكون الشراء للوكيل نفسه أو اراد أن يكون للموكل وهو زيد فواسطة وكيله لكن كان وكيله أسهل منه أو
أرفق فيقصد تعلق أحكام العقد به دون موكله فان اراد أن يكون للموكل ولم يكن الوكيل كذلك صح البيع
من الموكل اه شو بری به بعض تصرف في اللفظ فالخامس ان البطلان في صورتين والجهة في واحدة وعبرة
مر ويبحث البلقيني انه لو قال بع من وكيل زيد أي لزيد فباع من زيد لم يصح أيضاً انتهت فكان على الشيخ ان
يعزوه لباحثه ويمكن الجواب بأنه أشار بذكر القياس الى ان هذا مأخوذ من كلام الاصحاب لان الحكم بدور
مع الهة وجوده ما ثبت نصوا على انه لا يبيع لو كيل زيد لانه لا يبيع لزيد اذا قال بع لو كيله
للعلة المذكورة اه ع ش (قوله وانما يتعين المكان الخ) وكذا انما يتعين الشخص أيضاً اذا لم يدل قرينة على
ان غرضه من التعيين الربح لكون المعين يرغب في تلك الساعة دون غيره واللام يتعين وجاز البيع من غيره وقد
يعارضه قوله وان لم يتعلق به غرض اه حل ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو
امتنع من الشراء اذ تجاوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح مر فلو امتنع المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل
يراجع الموكل كما يصرح به قوله ولومات زيد بطلت الوكالة الخ وينبغي ان يحمله ما لم يغلب على الظن انه لم يرده
بخصوصه بل بسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش على مر (قوله والاجاز البيع به) أي والابان قد مر
له الثمن ولم ينهه جاز البيع بالمقدور من الثمن في غير المكان المعين بخلاف ما اذا قدر له الثمن ونهائه عن البيع في غيره
فانه يتعين البيع اه حل (قوله والاجاز البيع به في غيره) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأخر فيها الوصول الى
المكان المأذون فيه لان الزمان انما اعتبر بعمالة المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع
اه سم على ج ومتى جاز النقل لغير المكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل اليه أي الغير اه ع ش
على مر (قوله فلو أمره الخ) تقرير على قوله أوبه (قوله لم يبع بأقل منها) أي ولو بع بائة بغاين به سواء كانت
المائة قدر ثمن المشيل أو لا علم بذلك كل منهما أم لا وفارق ما لو عين له البائع كاشترى عبداً بكذا حيث يجوز له
النقص عنه بان البيع ممكن من غير المعين بخلاف الشراء اه قل على الجلال وفارق ما مر من ان له البيع
بغير يسير بان ما هنا فيه مخالفة صريحة بخلاف ما مر اه شيخنا ح ف وذلك لان الناقص عن المائة

لا يسمى مائة بخلاف الناقص عن ثمن المثل بما يتغابن به فإنه يسمى مائة عرفا اه سلطان (قوله لانه ربما قصد
 ارفاقه) فان دلت قرينة على عدم ارفاقه بان كانت المائة أكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض
 ونقل عن شيخنا انه لا فرق على المعتمد والذي في الشرح موافقة شرح الروض واما لو قال اشترى عبداً لانه
 فله النقص اه حل (قوله لانه ربما قصد ارفاقه الخ) ويفرق بينهما وبين الوكيل في الخلع حيث يجوز له
 الزيادة بانه غالباً يقع عن شقاق فكأن قرينة على عدم قصد المحاباة اه سل (قوله والثانية من زيادتي)
 وهي قوله أو عين مشتركة يعلم من مراجعة عبارة الاصل اه (قوله فله البيع بأزيد) أي ولو من غير جنسها
 لان المفهوم من تقديرها عرفاً امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفاتها كمكسرة بصحاح وفضة بذهب
 اه شرح مر (قوله لانه حصل غرضه الخ) فیهان هذا التعليل يأتي فيما اذا نهى عن الزيادة أو عين المشتري
 والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المتن فانما وان وجد فيها التعليل المذكور لا يكن
 هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين المشتري اه شيخنا (قوله في زمن الخيار) أي وكان الخيار للبائع
 أو له ما كان كان للمشتري امتنع اه زى أي لازمه من جهة البائع اه عش (قوله في التوكيل بشراء
 عبد) الذي مر هناك النوع والصنف وانما قيد به لان التوكيل لا يصح بدونه أي بدون مأمور واما ما عدا من
 الصفات فلا توقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل رعايته اه شرح مر بالمعنى
 (قوله فاشترى به شاتين) أي في صفقة واحدة والادعت المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة واحدة
 بالصفقة في صفقة تين لم يقع للموكل لان المأذون فيه عقد واحد وفيه صفقة فراجع اه قل على الجلال (قوله
 شاتين بالصفقة) قال شيخنا هما قيدان للعلاف فيصح جزا في شاة بالصفقة تساوي ديناراً وثمانين وفي شاة بالصفقة
 كذلك وأخرى بغيرها سواء قدم في العقد ذات الصفقة أو غيرها اه قل على الجلال (قوله فاشترى به شاتين
 بالصفقة) أي كل منهما بالصفقة اما اذا لم يكونا بالصفقة ففيه تفصيل وهو انه ان كانت احدهما بالصفقة دون الاخرى
 وتساويه وقع شراؤه ما للموكل أيضاً وان لم تكن واحدة منه - ما بالصفقة لم يقع شراؤه ما للموكل بل ان كان
 الشراء بعين ماله بطل الشراء من أصله وان كان في الذمة وقع للتوكيل وتلغو تسمية الموكل فلو قال المتن فاشترى به
 شاتين احدهما بالصفقة وتساويه لكان أوضح كما أنهم ذلك كلام الشو برى اه شيخنا ح ف (قوله ومضى
 خالفه في بيع ماله الخ) * (فرع) * وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه
 اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل الشراء صحيح وعليه فهل هو للوكيل أو للموكل أو الشراء باطل
 والجواب انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترى هذا بهذا وسمى نفسه فالحق باطل اماما جرت
 به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هذا بهذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع
 العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عما في ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثلاً وأقصى قيمة من وقت الدفع
 الى وقت تلغه ان كان متفقاً والموكل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقياً وببدله المذكور ان
 كان تالفاً وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه * (فرع) * آخر قال في الروض وشرحه وان أعطى
 وكيله شيئاً ليتصدق به فنوى التصديق عن نفسه وقع لاشترائه النية فعلم انه مع مخالفة قد يقع عن الموكل
 اه سم على منتهج اه عش على مر فهمما (قوله أو في شراء بعينه) أي بأن كان الشراء بالعين مخالفاً
 لما أمر به فيصدق بالصورتين اه سم ومثل هذا يقال فيما بعده وقوله فاشترى به شاة أي بعين آخر من
 مال الموكل اما لو اشترى بعين آخر من مال نفسه فان الشراء يقع له أي للوكيل وتلغو تسمية الموكل ان سماه واما
 لو اشترى بآخر في الذمة فان الشراء يقع للموكل لكن ان دفع المعين الذي عينه الموكل عما في الذمة فالامر ظاهر
 وان دفع عنه ديناراً آخر من عند نفسه كان متبرعاً به فيضيع عليه ويأخذ الموكل ديناره الذي عينه ويأخذ
 المشتري أيضاً ما علمت من ان الشراء وقع له وسيأتي ايضاح هذا عن عش على مر عند قول الشارح

لانه ربما قصد ارفاقه والثانية
 من زيادتي فان لم ينه ولم يعين
 المشتري فله البيع بأزيد منه
 لانه حصل غرضه وزاد خيراً
 ولا مانع بل ان كان ثم رغب
 بزيادة لم يجز البيع بدونها
 كما مر فلو وجد في زمن الخيار
 لزمه الفسخ فان لم يفعل
 انفسخ البيع (أو) أمره
 (بشراء شاة موصوفة) بما مر
 في التوكيل بشراء عبد
 (بدينار فاشترى به شاتين
 بالصفقة وسأوته احدهما)
 وان لم تساوه الاخرى (وقع
 للموكل) لانه حصل غرضه
 وزاد خيراً فان لم تساوه
 واحدة منهما لم يقع له وان
 زادت قيمتهما على الدينار
 لفوات ما وكل فيه وتعتبر
 بما ذكر أولى مما عساه
 (وهي خالفه في بيع ماله)
 كأن أمره ببيع عبد فباع
 آخر (أو) في (شراء بعينه)
 كأن أمره بشراء ثوب بهذا
 الدينار

بل يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة اه شيخنا * (تنبيه) * لو اشترى بمال نفسه لغيره باذنه وصرح باسمه فالراجح صحته فان خالف في وقوعه عن نفسه وجهان أحدهما يقع له ولو اشترى بمال نفسه ونواه لغيره وقع لنفسه ولغت نيته اه شورى * (تنبيه) * لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد إليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وتلف ما دفعه له الموكل فان دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذلك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذ منه وقد يقع التقاض ولو لم يدفع له شيئا رجع أيضا فأملا اه قل على الجلال (قوله فاشترى باسمه) أي أو وقع العقد على عين الآخر فلا ينفى ما سياتي وهل المراد انه يعين مال الموكل أو مطلقا أو كتب أيضا أي يعين دينار آخر من مال الموكل فان وقع العقد عليه كان باطلا ولو امتثل أمره أي وكان الشراء في الذمة لكن نقده الثمن من ماله أي وقد دفع له دراهم فقال ادفع هذه برى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه بخلاف ما إذا لم يعين له دراهم ليدفعها على الذمة فله الرجوع وفرق بين المخالفة الصريحة والضمنية والمسئلة في شرح الروض اه حل (قوله فاشترى باسمه) أي وان يتخير بين أن يشتري بعينه أو في الذمة كما سياتي فمما سياتي بقوله ولو قال اشترى هذا الدينار الخ الغرض منه التخيير المذكور وما هنا الغرض منه بيان المخالفة بالشراء فالغرض فيها مختلف فتنبه له اه شورى (قوله ولانه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي مبيع وكل فيه أي في شرائه وقوله يسلم له أي المبيع تفسير الوجه وقوله وان تلف المعين أي عماني الذمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا كان بشئ في الذمة ثم عين وتلف قبل أن يقبضه البائع فالمبيع لا ينفذ بل ياتي المشتري بدله ويسلم له المبيع بخلاف ما لو كان الشراء بشئ معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فينفذ المبيع فلا يسلم المبيع للمشتري بل يرجع له ما دفعه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولانه في الثانية أمره بعقد الخ (قوله أو خالف في شراء في ذمته) أولى من تعبير أصله بالذمة لتنصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح العقد اه زى فالذمة في كلام الشارح المراد بها ذمة الوكيل لكن قضية كلام مر في شرحه انه لو قال اشترى في الذمة وأطلق لم يتمتع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله كان أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة) لو أخر قوله في الذمة عن قوله بخمسة كان أوضح اذا مراد ان كلام الخمسة والعشرة في الذمة وأما الثوب المأمور بشرائه فلا فرق بين كونه معيناً أو في الذمة (قوله وان سمي الموكل) قضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والافيق العقد لا وكيل كان وكاه في قبول نحو هبة وعارية ونحوهما مما لا عوض فيه ولا تجزئ النية في وقوع العقد للموكل اذ الواهب ونحوه قد يسبح بالتبرع له دون غيره نعم لو نواه الواهب أيضا وقع كما يجزئ الاذرى وغيره وهو ما خوذ من تعليل الشيخين وغيرهم بانهم من ان الواهب قد قصد بتبرعه المخاطب وكان تضمن عقد البيع العتاقة كان وكل قناني شراء نفسه من سيده أو بكسه لان صرف العقد عن موضوعه بالنية متذرو لان المالك قد لا يرضى بعقد يتضمن الاعتراف قبل قبض الثمن اه شرح مر وفي قل على الجلال * (تنبيه) * علم مما مر ان تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد الا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى عبد فلان بثوبك هذا او ما لو وكل عبد المشتري له نفسه من سيده وان لم ياذن سيده وما لو وكل العبد شخصاً يشتريه لنفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء له مباشرة اه (قوله ولغت التسمية) ظاهره وان صدقه البائع في انه اشترى لوكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقره سم اه ع ش على مر (قوله للمخالفة في الاذن) تعليل لقوله وقع لا وكيل لكنه لا يتبع خصوص وقوعه للوكيل وانما يتبع ما تضمنه من عدم وقوعه للموكل كلاً لا يتخفى انتهى وقوله بتلف

فاشترى باسمه أو أمره
بالشراء في الذمة فاشترى
بالعين (اغما) أي التصرف
لان الموكل لم ياذن
فيه ولانه في الاخيرة من
الثانية قد يصدق شراء ما وكل
فيه على وجه يسلم له وان
تلف المعين (أو) خالف في
(شراء في ذمته) كان أمره
بشراء ثوب بخمسة فاشترى
بعشرة أو أمره بالشراء بعين
هذا الدينار فاشترى في الذمة
(وقع) الشراء (للكيل
وان سمي الموكل) بقلبه أو
لفظه ولغت التسمية
للمخالفة في الاذن ولانه في
الثانية أمره بعقد يتلف
بتلف المعين فاقى بما لا يتلف
بتلفه وبطالب بغيره

المعين أي في العقد وقوله بتأفقه أي المعين لكن عمافي الزمة في الكلام استخدام كالا يخفى (قوله ولو قال اشترى
بهذا الدينار الخ) بخلاف ولو قال اشترى بعين هذا الدينار فإنه يتعين الشراء بعينه ليقع للموكل فإن لم يشتر
بعينه فظان اشترى بعين غيره كان باطلا وإن اشترى في الزمة وقع للوكيل اهـ حل (قوله بل يخبر بين
الشراء الخ) وفارقت ما قبلها بذكر العين فيما قبلها وهي تقابل الزمة وهذا ما جمع به ع ش بين العبارات
الثلاث المذكورة التي يترأى منها التدافع اهـ شيخنا ح ف والمواضع الثلاثة هي قوله كان أمره بشراء
ثوب بهذا الدينار الخ وقوله أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ وقوله ولو قال اشترى بهذا الدينار وعبرة ع ش
التي أحال عليها شيخنا المذكور ونصها قوله لم يتعين الشراء بعينه الفرق بين هذه وبين قوله السابق أو أمره
بالشراء بعين هذا الدينار الخ أنه ثم لما ذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابلة الزمة تعين الشراء به ولما عبر هنا
بالإشارة جاءت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشترى بالعين أو في الزمة وبصرفه في الثانية عما عنيته فمما انتهت
(قوله بل يخبر بين الشراء بعينه وفي الزمة) وعلى كل فيقع الشراء للموكل فإن نشد الوكيل دينار الموكل فظاهر وإن
تقدم من مال نفسه برى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذ من الموكل إليه وهذا ظاهر إن
تقدم بعد مفارقة المجلس أما لو اشترى في الزمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك
أو يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد لقوله هم الواقع في المجلس كالواقع في العقد فيه نظر والاقرب
الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله هم إن الواقع في المجلس كالواقع في العقد
فيه نظر والاقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله هم إن الواقع في المجلس كالواقع
في صلب العقد غير مطرد اهـ ع ش على مر (قوله بل يخبر الخ) أي إن استويا في المصلحة والالتفاتين رعاية الأغبط
لموكله اهـ شو برى (قوله بين المتبايعين) أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع له بقوله
للكيل بعين موكل فقد أسند له البيع من غير مخاطبة جرى بينه وبينه وتقدم في البيع أن من شروط الصيغة
أن يكون القبول ممن صدر منه الخطاب تأمل (قوله والوكيل أمين) أي لانه نائب عن الموكل في اليد والتصرف
فكانت يده كيد موكله ولأن الوكالة عقد دارفاق ومعونة والضمان مناف لذلك اهـ سم (قوله ويصدق بيمينه
في دعوى التألف) أي ولا ضمان عليه وهذا هو غاية التصديق هنا ولافتقوا الغاصب يقبل فيه قوله بيمينه لكنه
ضمن البذل اهـ شرح مر (قوله ويصدق بيمينه في دعوى التألف والرد) وسواء في ذلك أ كان قبل العزل
أم بعده كما اقتضاه إطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعده ويجل قبول قوله في الرد ما لم
تطل أمانته فلو طالبه الموكل فقال لم أقبضه منك فاقام الموكل بيمينه على قبضه فقال الوكيل رددته إليك أو تلف
عندي ضمنه ولا يقبل قوله في الرد بل طال أمانته بالحدود وتناقضه وكذا لو قيل فيما مر مالو ادعى الجاني تسليم ما جابه
على من استأجره للجباية اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله على من استأجره سواء كان المستأجر
مستحقا للقبض ما استأجره بذلك أو غيره كالتأجير إذا وكل من يجبي الاجرة وهذا بخلاف مالو كان الجاني مقررا
من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لأن الناظر لم يأتمنه اهـ وكتب أيضا قوله تسليم ما جابه
أي أو تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في أنه قبض ما وكما في قبضه ان المستأجر لا وقف
مشاهنا لو أنكر قبض الجاني من أصله صدق ما لم يقيم بينة هو أو من جبي منه وكما لا يقبل قوله في القبض
لا يقبل قول من جبي منهم في الدفع إليه أموالا وشهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثله ذلك
قبيل لأن كلام من الشهادتين مستقلة لا تجاب نفعها ولا تدفع ضررها اهـ (قوله ويصدق بيمينه الخ) أي وإن كان
ضامنا بأن وكل المضمون له الضامن في قبض ما على المضمون عنه فقبضه وصدقه المضمون له أو قامت به بينة
ثم ادعى رد ما إلى الموكل أو تلفه فيقبل قوله بيمينه ولا التفات إلى اتهامه لأن تصديق المدين أو البينة يتضمن براءته
من الضمان كما قال ذلك البلقيني واعتمده مر اهـ شو برى (قوله بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله)

ولو قال اشترى بهذا الدينار كذا
لم يتعين الشراء بعينه بل
يتخير بين الشراء بعينه
وفي الزمة (ولا يصح إيجاب
بيعت موكل) وإن لم يخالف
الأذن اذ لم يتخير بين المتبايعين
مخاطبة (والوكيل) ولو جعل
(أمين) فلا يضمن ما تلف في
يده بلا تعد وصدق بيمينه في
دعوى التألف والرد على
الموكل لانه أتمنه بخلاف
دعوى الرد على غير الموكل
كرسوله

(فان تعدي) كان ركب الدابة
أوليس الثوب تعدياً (ضمن)
كسائر الامناء (ولا ينزل)
بالتعدي لان الو كاله اذن في
التصرف والامانة حكم
يترتب عليهم ولا يلزم من
ارتفاعه بطلان الاذن بخلافه
الوديعة لانها محض ائتمان
فان باع وسلم المبيع زال
الضمان عنه ولا يضمن
التمن ولورد المبيع بعيب
عليه عاذا الضمان (وأحكام
عقده) أي الوكيل (كروية)
للمبيع (ومفارقة مجلس
وتقباض فيه تتعاقب به)
لأبالموكل لانه الماقد حقيقة
حتى ان له الفسخ بالخيار وان
أجاز الموكل (ولبايع مطالبته)
أي الوكيل كالموكل
(بتمن ان قبضه) من الموكل
سواء اشترى بعينه أم في الذمة
(والا) بان لم يقبض منه (فلا)
بطالبه (ان كان مبيعاً) لانه
ليس في يده (والا) بان كان
في الذمة (طالبه) به (ان لم
يعترف بملكه) بان أنكرها
أو قال لا أعرفها (والا)
بان اعترف بها (طالب كالا)
منهما به (والوكيل كضامن)
والموكل كأميل فاذا غرم
رجع عما غرمه على الموكل

وطريقه في براءة ذمته مما يده ان يستأذن الموكل في الارسال له مع من يبحر الارسال معه ولو غير معين
* (فرع) * وكل الدائن المدين ان يشترى له شيئاً بما في ذمته لم يصح خبلاً في الانوار لان ما في الذمة لا يتعين
الابتضاء صحيح ولم يوجد لانه لا يكون قابضاً قبضاً من نفسه اه سم على منهج واعتمد حج في شرحه
ما في الانوار ومنع كونه من اتحاد القبض والمقبض فليراجع وقول سم لم يصح أي واذا فعل وقع الشراء
للمدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقياً والارد بده اه عش على مر (قوله فان تعدي ضمن) ومن
التعدي ان يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه
وجهاً أو جهاهم اعمده ان لم يكن مما يسرع فساداً وآخر مع علمه بالحال من غير عذر اه شرح مر
(قوله كان ركب الدابة أو ليس الثوب تعدياً) ومن ذلك ما يقع كثيراً من الناس الدلائل للامانة التي تدفع
اليهم وركوب الدواب أيضاً التي تدفع اليهم لبيعها ما لم ياذن في ذلك أو تجر به العادة ويعلم الدافع بجران
العادة بذلك فلا يكون تعدياً لكن يكون عارياً فان تلف بالاستئمان المأذون فيه حقيقة أو حكماً بان جرت
به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمنه بقيمة وقت التلف اه عش على مر (قوله ولا ينزل بالتعدي)
أي بغير اتلاف الموكل فيه نعم لو كان وكيلاً عن ولي أو وصي انزل كما يحتمل الا نرى وغيره كالوصي اذا زاد
فسقه اذ لا يجوز ابقاء مال محجور بيد غيره عدل وهو محمول على عدم بقاء المال بيده أما بالنسبة الى عدم بقائه
وكيلاً فلا لعدم كونه ولياً فلا يمنع عليه التصرف في الموكل فيه ولا ينافيه ما مر من ان الولي لا موكل في مال
المحجور عليه فاسم الان ذلك بالنسبة للابتداء ويغفر هنا طرقاً ونسقه اذ يغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء
اه شرح مر (قوله لان الو كاله اذن في التصرف) مثل ذلك الرهن فان مقصوده التوثيق والامانة حكم يترتب
عليه فلا يلزم من ارتفاعها ارتفاع التوثيق اه سم (قوله بخلاف الوديعة) هذا رد على الضعيف وعبارة شرح
مر والثاني ينزل كالودع ورد بان الوديعة محض ائتمان انتهت (قوله عاذا الضمان) أي وان قلنا الفسخ يرفع
العقد من حينه نظر الاصله وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعاه الغاصب باذن مالكه بضعف يد
الغاصب اه قل على الجلال وعبارة شرح مر فالورد عليه بعيب مثلاً بنفسه أو بالحاكم عاذا الضمان
مع ان العقد يرتفع من حينه على الراجح غير ان الانقطاع للنظر عن أصله بالسكية فلا يشكل بما لو وكل مالك
المغصوب غاصبه في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج عن يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتر به لم يضمنه
لوضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طرأ تعدياً بكونه نائباً عن الموكل في اليد والتصرف مع كونها
يداً مائة فمكنا لم تزل وضعف يد الغاصب لتعدياً فليست بيد شرعية فاقطع حكمها بمجرذ والهاوتة عدم انه لو
تعدي بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمة وان سلمه وعاد من سفوره يستثنى مما مر انتهت (قوله وأحكام
عقده) أي وحده أيضاً كالعتق والطلاق اه عش (قوله حتى ان له الفسخ بالخيار) أي بخيار المجلس والشرط
وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد للوكيل اذ ارضى به الموكل لانه يدفع الضرر عن المالك وليس منوطاً
باسم العاقدين كإيجابه في الفسخ بخيار المجلس بخبر البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا بخيار الشرط بالقبض على خيار
المجلس اه شرح مر وقوله بخلاف خيار العيب الخ تقدم في المتن التنبيه على هذا قوله ولكل والشراء في
الذمته لانه ان رضى به موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد ووكيل اه (قوله كالموكل) قال في شرح الروض والظاهر
ان له ذلك أي مطالبته الموكل وان أمر الوكيل بالشراء بعين ما دفعه اليه فانه يأخذه من الوكيل ويسله للبائع
اه شو برى (قوله والا فلا يطالبه) هلاطالبه ليس في تخليصه اذا أنكر وكالته اه شو برى (قوله والموكل
كأميل) * (فرع) * لو أرسل من يتراض له فاقترض فهو وكيل المشتري في مطالب أي يطالب المقرض واذا
غرم رجيع على موكله اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فاقترض الخ خرج به ما لو اقرض هو
وأرسل من يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول وبه صرح حج فراجع به وخرج ما لو أرسله الى برازم مثلاً

ليأتي له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بما قد ولا سائم اه قل على الجلال
(قوله ولو تلف ثمن الخ) المقام للفناء وسواء كان التلف عند الوكيل أو الموكل وقوله واستحق مبيع كان وكاه في
بيع ثوب فبان مستحقا والحال ان ثمنه تلف عند الوكيل أو الموكل اه شيخنا (قوله والقرار على الموكل) أي
وان كان التلف في يد الوكيل لانه أمينه انتهى حاشي (قوله أولى من تقييد الاصل له) انما قيد الاصل بذلك لانه
اذا تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر من خروج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما
كما قال الأذري مطابقة ولا ترجيح فيه للشيخين ودخولها في عبارة الاصل يقتضي ان الترجيح فيها في كلامهما
والقطع وليس كذلك فحاشي به الاصل له وجه كما علمت فتمامل اه شوري
* (فصل في حكم الوكيل كالة) * أي من كونها جائرة من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به وقوله وغيرهما أي من
قوله ولو اختلفا فيها الخ الفصل (قوله ولو يجعل) أي بناء على ان العبرة في صيغ العقود باللفظ لا بالمعنى اه
حل فعمل جوازها لم تقع بلفظ اجارة اه قل على الجلال أي فان وقعت به فهي لازمة (قوله جائرة)
وذلك لان الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه أو في ترك ما وكل في غير ذلك لا يتفرغ فاللزم مضر بهما
وسواء كانت مبيعة أو وكيل أو امرأ أو ذن سواء أفاض في المصلحة أو في غيرها أم لا اه م * (فرع) * هل يتمتع
عزل الوكيل نفسه ولا يعزل اذا كان الموكل غائبا وعلم الوكيل استيلاء ظالم على نحو المال أولا والمعتد
الاول وقد فرضت المسئلة في الغائب وهل مثله الحاضر أم لا يظهر انه مثله كالوديعة فليحرر وعبارة شيخ الشيوخ
الشهاب مر في حواشي شرح الروض في كتاب الوديعة العقود الجائرة اذا اقتضى فسحقها ضررا على
الآخر امتنع وصارت لازمة ولهذا قال النووي لأوصى عزل نفسه الا ان يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف
المال باستيلاء ظالم من قاض أو غيره قلت ويجري مثله في الشريك والمقارض اه بحروقه وقديقه في قوله
وصارت لازمة منع فسحقها بنحو الجنون والاعفاء ولا بعد في الالتزام بل عدم الانقضاء به أولى من عدمه بالفسخ
فليتأمل اه شوري (قوله فيرفع حالا) أي لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج له لم كالطلاق اه شرح مر (قوله
أي من غير توقف على علم الغائب) أي بخلاف الوديع والمستعير فانهما لا يعزلان الا بلوغ الخبر وفارق
الوكيل بان القصد منه من التصرف الضار بموكله باخراج أعبائه عن ملكه فارتفع فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما
اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فانهما لا يعزلان الخ وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته
قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفع مبالغ الوديعة عنها ضمن وفي المستعير لانه لا أجره عليه في
استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما التلف بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله أيضا أي
من غير توقف على علم الغائب منهما الخ) وحيث لا يصح تصرفه بعد العزل ويضمن ما تسلمه لان الجهل غير مؤثر في
الضمنان اه حل أي وانما يؤثر في عدم الحرمة (قوله بسبب ارتفاعها) أي الذي هو أحد الامور الخمسة
الآتية (قوله يعزل أحدهما) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف تقديره الوكيل والاحد الفاعل
صادق بالوكيل والموكل كما قال الشارح وقوله ويتعدى مضاف أيضا للفاعل وضميره راجع للاحد الصادق بكل
منهما وقوله وبزوال شرطه أي الاحد الصادق بكل منهما أيضا اه شيخنا وينبغي للموكل الاشهاد على العزل اذ
لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من الوكيل أما في غير ذلك فاذا وافقه على
العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق الجعل مثلا ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقديم
الرجعة على انقضاء العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلمه
تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف
الوكيل انه لا يعلم عزله قبله فان تنازعا في السبق بلا اتفاق صدق من سبق بالدعوى لان مدعاه سابق لاستقرار
الحكم بقوله اه شرح مر (قوله كفسخت الوكيل كالة الخ) قال حج ظاهره ان عزل الحاضر بمجرد هذا اللفظ

(ولو تلف ثمن قبضه واستحق
مبيع طال به مشتري) ببطل
التمن سواء اعترف المشتري
بالوكالة أم لا (والقرار على
الموكل) فيرجع عليه
الوكيل بما غرمه لانه غره
وبذلك علم ما صرح به الاصل
ان لا يشتري مطالبة الموكل
ابتداء واطلاق تلف الثمن
الذي قبضه أولى من تقييد
الاصل له بكونه في يده
* (فصل في حكم الوكيل كالة
وارتفاعها وغيرهما *
(الوكالة) ولو يجعل
(جائرة) أي غير لازمة من
جانب الموكل والوكيل
(فترفع حالا) أي من غير
توقف على علم الغائب منهما
بسبب ارتفاعها (يعزل
أحدهما) بأن يعزل الوكيل
نفسه أو يعزله الموكل سواء
أ كان بلفظ العزل أم لا
كفسخت الوكالة أو أ بطلتها
أو رفعتها (ويتعدى انكارها

وان لم ينو ولا ذكرا ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو احدا فمسل ينعزل
 الكل لان حذف المفعول يفيد العموم او بالغوا بهامه للنظر في ذلك بحال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل
 غيره انعزاله بمجرد هذا اللفظ وتكون أل للعدد الذهني الموجب لعدم الغناء المقتضى وانه في التعدد ولا ينعزل
 الكل بقريضة حذف المفعول ولان الصريح حيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه اه
 ع ش على مر (قوله كفستخت الو كالة الخ) استشكل الانعزال بذلك مع قولهم لا يلزم من ارتفاع الو كالة
 فساد التصرف لبقاء الاذن ولك ان تفرق بان هنا صيغة مستقلة توجهت لرفع العقد فانرت اه سم (قوله بلا
 غرض) أي في اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس بغرض غرضا كفي وصدق في اعتقاده لذلك عند الامكان اه سم
 على جج اه ع ش على مر واذا تصرف بعد عزل بموت أو غيره جاهلا لم يصح تصرفه وضمن ماسله فيما يظهر
 اذا جهل غيره ووثري الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالهزل كسبائي قبيل الديان ولا رجوع
 له بما غرمه على موكاه على الاصح وان غره خلافه بعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والغزالي وماتاف في
 يد الوكيل بلا تصدير ولو بعد العزل لاضمان عليه بيبه وكالو كيل فيما ذكر عامل القراض ولو عزل أحد
 وكيليه لم ينعزل واحد منهما حتى يغير الشك في الاهلية اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وضمن
 ماسله وماله ما اذن له في صرف مال في شيء للموكل كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن
 ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناه أو زرعاه ان كان ملكا للموكل وكان ما صرفه من المال في أجرة البناء ونحوه
 كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشترا بعمال الموكل
 جاز الوكيل هـ ولو منعه الموكل وتر كنه ان لم يكلفه الموكل بهدمه وتغير بغير مكانه فان كلفه لزمه نقضه وارش
 نقض موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكأنه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه
 نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقضه ان نقص اه (قوله السابق أول الباب) قدمت
 أول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال برودة الموكل أي فان ارتد الموكل لم يؤثر في
 التوكيل بل يوقف كماله بان يوقف استمراره اه سم على جج بخلاف الوكيل فان رده لا يوجب انعزاله وعليه
 فتصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش على مر وعبارته في أول الباب وأما توكل المرتدي
 التصرف عن غيره فصحيح قال في الروض ولو وكاه أي المرتد أحد صح تصرفه وفهم منه بالأولى ما صرح به أصله
 انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل وأما توكل المرتد فليس كذلك فليس له التصرف في شيء من أعيان مال الموكل فلا ينعزل عنه بطر وجبر الفلاس عليه لانه لا يضر
 كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف ملكه بان يوقف استمراره
 لكن جزم ابن الرفعة في المطالب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه سم على جج انتهت (قوله ويجز بسفه)
 ظاهر في الموكل والوكيل وقوله أو فلاس ظاهر في الموكل وصورته في الوكيل ان توكل في شراء بعين من أعيان ماله
 أي الوكيل ثم قبل الشراء بجبر عليه بالفلاس اه شوي أي فينعزل لان ذلك أما قرض أو هبة وهو ممنوع منهما
 اه حل أمواله وكل في التصرف في شيء من أعيان مال الموكل فلا ينعزل عنه بطر وجبر الفلاس عليه لانه لا يضر
 غرماءه اه ولهذا المعنى أشار الشارح بقوله عملا لا ينفذ أي عن تصرف لا ينفذ من اتصف بها (قوله أعم من
 اقتصار الاصل الخ) هـ هذا مسلم فان زوال الشرط أعم من هذه الثلاثة اذ يشمل طر وجز السفه والفلاس والرق
 لكن كان ينبغي للشارح ان يقول كطر ورق الخ فان عبارته المسذ كورة توهم حصر زوال الشرط فيما ذكره
 وليس كذلك (قوله على الموت) وخالف ابن الرفعة في الموت فقال ان الموت ليس بعزل وانما تنتهي به الو كالة قال
 الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزاله من وكاه من نفسه ان جعلناه وكلا عنه انتهت وقيل لفائدة ذلك في
 غير التعاليق اه شرح مر (قوله والانغماء) قضيته انه لا فرق بين طول الانغماء وقصره وهو الموافق لما
 له في الشركة بعد قول المصنف وتفسخ بموت أحدهما لكن في سم على منهج مانصحه (فرغ) * دخل في

بلاغرض) له فيه بخلاف
 انكاره لها نسبانا أو لغرض
 صكائهما من ظالم
 وذ كر انكار الموكل من
 زيادتي (و بزوال شرطه
 السابق) أول الباب فينعزل
 بطر ورق ويجز بسفه أو
 فاس عملا لا ينفذ من اتصف
 بها فتعبري بذلك أعم من
 اقتصار الاصل على الموت
 والجنون والانغماء

كلامه الانغماء فيعزل به واستثنى منه قدزما لا يستطاع الضالة فلا تعزل به واعتمده مر * (فرع) * لو سكر
 أحدهما بلا تعدا تعزل الوكيل أو يتعد فيجتمل أنه كذلك ويحتمل خلافه لأن المتعدي حكمه حكم صاحبه
 وقال مر بالاول بحثا في الوكيل فلا يرجع اه سم على منهج أي فان فيه نظر الماسر من صحة تصرفاته عن
 نفسه وهي مقتضية لصحة توكيله في حال السكر وتصرفه الا ان يقال مراده انعزاله فيما يشترط فيه العدالة كما يكونه
 وكذا لا عن محجور انتهى أو يقال ان لا تبطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير مكاف وهذا
 يقتضي عزل الوكيل لان موكله ليس أهلا للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبهه المنعني
 عليه والمجنون * (فرع) * لا يعزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر كفي الروض اه سم على منهج ثم يجتمعهان
 على التصرف اه ع ش على مر وفي قل على الجلال شمل الانغماء ما قصر زمنه والسكر بلا تعد
 كالانغماء ولا يعزل به المتعدي ومن الانغماء التقريف الواقع في الحمام فليست به فانه تعم به البلوى اه (قوله
 وبزوال ملك موكل) فلا عادم له لم تعد الوكالة اه قل وشرح مر (قوله ومثله تزويجه) عبارة شرح مر
 ولو وكاه في بيع ثم زوج أو أجزأ ورهن واقبض كما قاله ابن كج أو وصى أو دبر أو علق بصفة أخرى كما بحثه
 البلقيني وغيره أو كاتب كتابة صحيحة انعزل لان مر يد البيع لا يفعل شيئا من ذلك غالباً وقياس ما يأتي في الوصية
 الانعزال بما يبطل الاسم كطحن الحنطة وهو الاوجه (قوله بالندم) أي من الموكل وقوله على التصرف أي
 من الوكيل لو فرض وقوعه والافهم يقع بالفعل اه شيخنا (قوله ولو اختلفا فيها) جواب هذا الشرط وما بعده
 من المعطوفين عليه قوله حلف الموكل أي وصورة مسألة الاختلاف ان التصرف قد وقع وأما ما تقدم من انها
 ترتفع بمجرد الانكار فذلك قبل التصرف اه شيخنا وعبارة شرح مر وصورة هذه المسئلة الاولى كما قال
 الفارقي ان يتخاضعا بعد التصرف اما قبله فتعد انكار الوكالة عزل فلا فائدة في الخصامة وتسميته فيها موكل
 بالنظر الى زعم الوكيل انتهت (قوله بحق) حال من الضمير في بعده أي التسليم اه شيخنا والمزاد كونه بحق
 باعتراف الموكل بان اعترف بأنه أذن له في التسليم قبل القبض (قوله أو قال آتيت بالتصرف المأذون فيه) منه
 يؤخذ ان هذا يصدق بقوله أو صفتها ولا مانع منه أو يخص هذا بما اذا اختلفا في الاثبات باصل البيع مثلا دون
 صفته أيضا اه حل (قوله فانكر الموكل) أي في الاخيرتين وقوله حلف أي في الثلاثة وقوله لان الاصل الخ
 هذا التعليل لا يظهر في القسم الاول من الاول لان الوكيل يدعي فيها اصل الوكالة فيقول وكاتني في كذا او الموكل
 ينكر أصل التوكيل فلا يظهر في هذه ان يقال الاصل عدم الاذن فيما قاله الوكيل وهو قوله وكاتني في
 كذا وحق التعليل فيه ان يقال لان الاصل عدم ما يدعيه الوكيل (قوله حلف أي الموكل فيصدق) وحيثه
 يطالب المشتري الوكيل لاعترا فبانه مظلوم اه حل (قوله حلف) أي الموكل فيصدق ويصدق به بالنسبة
 لبعض صور الاول وهو قوله أو بالشراء بعشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو التفصيل الاتي في قوله فان
 اشتراها بعين مال الموكل وسماه في عقد الخ اه ثم رأيت في ع ش على مر مانصه قوله ولو اشترى أمة بعشرين
 الخ هذه من فروع تصديق الموكل وكان الاول ان يقول فلما اشترى الخ وعلله انما عير بالاول لانه ليس المقصود
 بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه لا وكييل أخرى وهذا
 لا يفرع على ما سبق (قوله في الاول) هي صورة الاختلاف فيها بقسمها وهي الاختلاف فيها وفي صفتها وقوله
 في الثانية بقسمها أي ففيه كفاء وقوله نعم لو قال فيها أي الثلاثة وقوله اما لو كان التسليم الخ محترز قوله في
 الثانية بحق وقوله ولم يأذن له في التسليم قبل قبضه أي لم يطا به على هذا أي لم يعترف بأنه أذن له في التسليم قبل
 القبض هذا هو المراد اه شيخنا (قوله وبقاء حقه في الثانية) هلا قال بقسمها كالاولى وقد يقال انما نص على
 التسليمين في الاول لعدم النص عليهما في المتن بخلاف الثانية كفاء بالنص عليهما فيه فليتمل * (فائدة) *
 من حواشي الروضة للجلال البلقيني عند قول الروضة فصل ادعى عليه خيانتهم تسمع حتى يبين ما خان به مانصه

(و) بزوال (ملك موكل) عن
 محل التصرف أو منفعته كبيع
 ووقف لزوال الولاية وإيجار
 ما وكل في بيعه ومثله تزويجه
 ورهنه مع قبض لأشعارها
 بالندم على التصرف بخلاف
 نجو الرض على البيع
 وتعبيرى بذلك أعم من
 تعبيره بخروج محل التصرف
 عن ملك الموكل (ولو اختلفا
 فيها) أي في أصلها كان قال
 وكاتني في كذا فانكره أو
 صفتها كان قال وكاتني في
 البيع نسبيته أو بالشراء
 بعشرين فقال بل نقصد أو
 بعشرة (أو قال) الوكيل
 (قبل تسليمه المبيع أو بعده
 بحق) وهو من زيادتي كان
 سلمه وقد أذن له الموكل في
 تسليمه قبل قبض الثمن
 (قبض الثمن وتلف أو قال
 آتيت بالتصرف) المأذون
 فيه من بيع أو غيره (فانكر
 الموكل) القبض أو الاثبات
 بالتصرف (حلف) أي
 الموكل فيصدق لان الاصل
 عدم الاذن فيما قاله الوكيل
 في الاول بقسمها وبقاء
 حقه في الثانية

اذا واكله في بيع مال وقبض ثمنه فجاء وقال بعته لهذا في دفعات بأسعار مختلفة فقال أتم الحساب في البيعة
مفصلا ببيعة بيعة فافقت انه لا يكاف ذلك مستندا الى هذا الفرع لان طلب الحساب دعوى خيانة غير مفسرة
فلا تسمع وفي أدب القضاء للهروي ان القاضي لا يكاف أمينه رفع الحساب والقول قوله مع عبته انه ليس عنده
شيء والمراد انه اذا ادعى عليه دعوى معلومة فله ان يحلف وهذا بطرد في الوكيل اه كلامه كذا رأيت به بخطا
بعضهم اه شورى (قوله وعدم التصرف في الثالثة) أي واذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرط له
من الجمل على التصرف اه شرح مر (قوله صدق الوكيل بيمينه) وفائدة اليمين مع اعتراف المستحق
بوصول حقه له استحقاق الجمل ان كان وظاهر كلام الشارح انه يحلف مطلقا حر اه حل (قوله وانكر
الموكل) أي أنكر القبض من أصله وليس المراد انه أنكر القبض قبل التسليم واعتبر به بعده لان الوكيل
أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير اذن اه شيخنا (قوله لان الموكل يدعي خيانتة الخ) أي التزاما وذلك
لانه لما أنكر القبض من أصله مع كونه لم ياذن في التسليم كماله والفرض لزم من هذا الانكار دعوى ان الوكيل
قد خان بالتسليم قبل القبض (قوله والاصل عدمها) وحينئذ لم يبرأ المشتري من الثمن لان قبول قول الوكيل
انما هو في حقه خلافا لحج حيث قال يبرأ المشتري اه حل (قوله ولو اشترى أمة بعشرين الخ) خصت بالذكر
لامتناع الوطء على بعض النقاد قبل التلطف الآتي اه حل (قوله مثلا) راجع للثلاثة أي أمة وعشرين
ودينارا (قوله وحلف على ذلك) أي كما سبق انه هو المصدق في قوله ولو اختلفا فيها الى قوله حلف فلو أنكر وحلف
الوكيل كان كرامة البينة اه حل (قوله وحلف على ذلك) وهل يكفي حلفه على انه انما اذن بعشرة أو لهما
مرفى التحالف انه لا يكفي ذلك والجسم ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة الا ان
يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع به العقد المستلزم ان كلامه مدع ومدعى عليه وذلك يستلزمهما
صريحاً وهو الاثر ب الى كلامهم اه حج فيكون الاقرب الاكتفاء بالحلف على انه انما اذن في الشراء بعشرة
اه ع ش على مر (قوله بعين مال الموكل) بأن أوقع العقد عليه بان قال بهذا الدينار وهو لو وكلى واما مجرد
كون المال له فلا يفيد التعيين كما لا يخفى اه حل (قوله بعين مال الموكل) مثل الشراء بالعين ان يقول اشتريتها
لفلان بعشرين في ذمته أعني ذمة الموكل ثم هذه الاحوال التي حكم فيها بالاطلاق لا تخفى في ان الوكيل ان كان
صادقاً فيها تكون الامانة للموكل فينبغي ان يقال هنا بالتلطف بالموكل لبيعها للبائع خصوصاً اذا كان البائع
مصدقاً للوكيل فيما زعمه اه ولا يخصص عن ذلك ولا يفيد قول المصنف الآتي ورفق بالموكل مطلقاً لانه
مفروض فيما اذا وقع الشراء للوكيل فتدبره ثم رأيت في شرح الروض فأنظر اه سم (قوله وسماه في عقد)
أي سواء صدقة البائع أو كذبه أو سكنت كما يؤخذ من بعده ومثل تسميته في العقد ولو نواه فيه لكن مع التصديق
فقط وقوله وسماه كسر أي أو نواه في العقد في صورة الزمة لكن مع التصديق وقوله وصدقة البائع فيسدى في قوله
أو بعده الخ وقوله بأن لم يسمه فيما ذكر أي في العقد أو بعده وقوله بل نواه مطلقاً أي سواء كان الشراء بالعين
أو في الذمة ففي الاطلاق صورتان وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر أي في العقد أو بعده ففي هذا أيضاً صورتان
وقوله أو بعده العقد الخ صورة واحدة وقوله وكذبه الخ تعميم في الخمسة (قوله والمال له) قيد معتبر فلا بد من
ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا فلا حاجة لذلك اه كفاء يعلم البائع فان أقام الوكيل بينة انه أمره بالشراء
بعشرين ثبت الشراء لله وكل فلو أقام الموكل بينة يدعوا لم تسمع لانها شهادة على نفى اه حل وفي قل على
الجلال قوله وسماه في العقد بقوله اشتريتها فلان والمال له أو بقوله اشتريتها فلان هذا أو بقوله هذا
المال لفلان واشترى يتناهيه له قال شيخنا أو بقوله اشتريتها فلان فله لكن صدقة البائع فلا يشك بعامة من
الغاء التسمية لانه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الا في يخالفه فله ان المراد بالتسمية هنا ذكر المال
لانه الذي لا يحتاج منه الى تصديق وهو المراد أيضاً في التصديق الآتي في جميع الصور الآتية وصرح

وعدم التصرف في الثالثة نعم
لو قال فيها قضيت الدين مثلاً
وصدقه المستحق صدق الوكيل
بيمينه ا ما لو كان التسليم
بغير حق بان كان الثمن حالاً
ولم ياذن له في التسليم قبل
قبضه وقال بعد التسليم قبضت
الثمن وتلف وأنكر الموكل
فالمصدق الوكيل لان الموكل
يدعي خيانتة بتسليمه المبيع
قبل القبض والاصل عدمها
(ولو اشترى أمة بعشرين)
دينار مثلاً (وزعم ان الموكل
أمره) بذلك (فقال بل)
أذنت (بعشرة وحلف) على
ذلك (فان اشترى)ها (بعين مال
الموكل وسماه في عقد) بان
قال اشترى بها فلان والمال

كلامهم هنا ان نيته في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها وان يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو مشكل اذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم ينو ايضاً بل وان نوى نفسه وقوله وقدم ما فيه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا بالصريح لا بالقول لاختلاف في ان المال للموكل ولا في ان العقد وقع به فالوكيل اما صادق فهي للموكل او كاذب فهي على مالك البائع فاي صراحة في وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكيل كاله اقتضى وقوعها للوكيل لان القول يبطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو ساء في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع اه (قوله والمال له) خرج به ما لو اقتصصر على اشتريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذن له الغير في الشراء اه شرح هر أي يقع الشراء للوكيل (قوله بطل الشراء) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت وكذلك لو نواه في العقد في العين وصدقه البائع وهذه من مفهوم الشرح في قوله كذبه البائع أو سكت بالنظر لعلقه بقوله بل نواه مطلقاً وقوله وسماه كما مر وكذا لو نواه في العقد في الزمة وصدقه البائع وهذه أيضاً من مفهوم الشرح الآتي في قوله وكذبه البائع أو سكت من حيث رجوعه لقوله بل نواه فالحاصل ان في صورة البطلان ثمانية ستة في المتي وثمانان وهما مائة ثلثا النية مأخوذتان من مفهوم الشرح الآتي وتحت الا عشرة صحيحة وانما لم تكن النية كالنسمية في العقد وبعده لان النية لا تكون الا في العقد لانها قصد الشيء مقترناً بفعله وبيان العشرة ان قوله بل نواه أي في العقد مطلقاً أي سواء كل الشراء بالعين أو في الزمة وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر من العقد أو بعده وقوله أو بعد العقد معطوف على معمول سماه أي فيه وقوله وكذبه البائع أو سكت راجع للعشرة فتكون عشرة ومفهوم هذا العقد بالنسبة لصور النسمية قد مر في المتن وبالنظر لصورتي النية لم يتقدم لكنه مراد على ما مر في المتن من صور البطلان اه شيخنا رحمه الله في الصور ثمانية عشر ثمانية باطلة وعشرة يقع فيها الشراء للوكيل بيان الثمانية عشر بطريق السبر العقلي ان يقال ان الوكيل اما ان يسمى في العقد أو بعده أو ينوي في العقد فهذه ثلاثة وعلى كل اما ان يكون الشراء بالعين أو في الزمة فهذه ستة وعلى كل اما ان يصدقه البائع أو يكذبه أو يسكت فهذه ثمانية عشر تامل في قول على الجلال ما نصه * (تنبيه) * اعلم ان هذه المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطالبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها ان يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل اما ان يقع من الوكيل نية الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منها اما ان يقع في العقد أو بعده وعلى كل فاما ان يصدقه البائع على ما دعه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ستة وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون وباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الاثنى من ان التسمية من غير ذكر المال مبطله مع التصديق يكون الباطل منها عشرة وعلى ما ذكره أيضاً من ان التصديق على النية مبطل ايضاً يكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل لثمان وعشرون وكالتصديق الخجة وبها تزيد الصور على المذكورة وتزيد أيضاً مع عدم شيء مما ذكر فتأمل وافهم واسمع ولا تتوهم والله أعلم (قوله أو اشترها في ذمة) ظاهره ولو في ذمة الموكل وفيه ان شراء الوكيل في ذمة الموكل باطل اه حل وفي نسخة في ذمة أي الوكيل وهي صريحة في المقصود (قوله أو اشترها في ذمة وسماه كما مر) أي في العقد أو بعده وصدقه البائع فيما ساء الخ لئلا يقال ان قول قضية هذا التعليق ان البطلان في نفس الامر لا ينوقف على تصديق البائع بل يكفي فيه كون الشراء في الواقع بقصد المسمى أي مع كونه في الواقع لم يأذن فيما رزعه الوكيل وانما يحتاج لتصديقه في الحكم ظاهراً بالبطلان والافتحرد تصديقه لا مدخل له في البطلان في الواقع وحينئذ فاذا كذبه البائع وكان هو كاذباً فيما رزعه على الموكل وتصده بالشراء كان البيع باطلاً في الواقع وكانت على مالك البائع والى ذلك يشير قوله ظاهر بعد قول المتن والواقع للوكيل وينتج من هذا ان يجسر درفق القاضي بالموكل حيث وقع الشراء للوكيل في صورة الشراء في الزمة لا في الجواز ان يكون قصد بالشراء الموكل مع كونه في الواقع

(بطل) الشراء لانه شراء
بمال الغير بغير اذنه (أو)
سماه (بعده) بان قال ذلك
(أو اشترها) ها (في ذمة وسماه
كما مر) أي في العقد أو بعده
(وصدقه البائع)

لم يأذن بذلك فيكون على مالك البائع فلا بد للعلل باطنان من الفرق بالبائع أيضا تقييده الفرق بالبائع بمسألة الشراء
 بالعين حيث قال رفق بالبائع في هذه مع الحكم بالحل باطنان حيث قال بعد ذلك في الشارح التحل له باطنان في نظر
 ووافق ذلك قوله في شرح الروض عقب قول الروض ويستحب للمالك ان يرفق بالموكل فيبيعه ما منه بالعشرين
 اهـ ما نصه فاذا قبل البيع ملكها طاهرا او باطنا كذا في الاصل وحذف المصنف لما قيل انه انما علمها طاهرا
 فقط لانه بتقدير كذب الوكيل فالجارية ليست له طاهرا ولا باطنا بل للبائع فيحتاج فيه الحاكم الى تناطقه بالبائع
 أيضا وكذا فيما لو اشتراه أي الوكيل بعين مال الموكل وكذبه البائع لانه ان كان صادقا في انه وكاه بعشرين فالملك
 له والا فللبائع اهـ فان قيل قوله وكذا فيما لو اشتري صريح في البطلان وكون الجارية للبائع اذا كان كاذبا أي
 في انه وكاه بعشرين أي وقصد به بالشراء بدليل ذكره مسألة الشراء بالعين بقوله المذكور وكذا فيما لو كان
 البطلان هنا يخالف متن الروض حيث قال قبل ما حكيناه عن منته وشرحه والأي وان لم يصدقه البائع بل
 كذبه بان قال أنت مبطل في تسميته أو سكت عن التصديق والتكذيب وقع أي الشراء له أي للوكيل طاهرا ثم
 ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا أو كاذبا والشراء في الذمة فالملك له أو بالعين فللبائع اهـ فقد صرح
 بان الملك للوكيل اذا كان الشراء في الذمة وكان الوكيل كاذبا أي في قوله انه أمره بعشرين بدليل انه مقابل لقوله
 ثم ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا لان المراد بالصدق في انه أمره بعشرين لا في تسميته وانه أراد
 بالبيع لان الصدق في ذلك مع الكذب في انه أمره لا يوجب الملك للموكل باطنا بل عدم الملك وعلى هذا فلا بد ان
 يكون البطلان فيما اذا سمى وصدقه البائع طاهرا اما باطنا فان كان صادقا فالملك للموكل أو كاذبا فالملك له وهذا
 أوفق بظاهر الكلام اذ لا يمكن رد ما تقدم عن الروض وعلى هذا يمنع قوله لما قيل انه انما علمها طاهرا فقط
 فتأمل اهـ سم (قوله فيما سمى) كان ما مصدرية أي في تسميته (قوله في صورتين) أي صورتى العين والذمة
 وفي الذمة ثنتان فهما في الحقيقة ثلاثة اهـ شيخنا (قوله والتكذيب) أي تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى
 للموكل وسماه في العقد وقوله الخجة أي اذا أقام الوكيل بينة على انه اشتراها للموكل وسماه في العقد أو بده
 فالخجة كالتصديق في افادة البطلان اهـ تقرير شيخنا عشمي ماوى فالمراد بالخجة على كونه سماه في العقد أو بده
 اهـ ثم رأيت في ع ش على مر مانعه ولعل مستند الخجة في الشهادة قرينة غابت على ظن هذا كعلمها بان
 المال الذى اشترى به زيد وسمعت وكيله والافن أين تطلع على انه اشتراه مع احتمال انه نوى نفسه (قوله بان
 لم يسمه فيما ذكر) أي في العقد وبعده اهـ حل (قوله بل نواه مطلقا) أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة صدقه
 البائع أو كذبه أو سكت كما هو ظاهر ولا يجعل قول الشارح وكذبه البائع أو سكت عائدا الى هذه أيضا لما يلزم عليه
 من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعده لتقدم التصديق فيها وعلى هذا فكلام
 المصنف فيه ستة عشر مسألة هنا اثنا عشر وتقدم أربعة باطلة فليتنامل لكتابته اهـ شوبرى وقوله لما يلزم عليه
 من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا انه خارج بقول الشارح وكذبه أو سكت فاذا كان الشراء
 بالعين أو في الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك يكون البيع باطلا فيه ما يضمن الى الاربعة الباطلة
 المذكورة في كلام المصنف كما قرره المشايخ عن مشايخهم كالشبرا المسمى والبا بلى ويكون قوله وكذبه البائع أو
 سكت راجعا للجميع اهـ تقرير شيخنا عشمي ماوى (قوله أيضا بل نواه مطلقا) هذا محترز التسمية من حيث هي
 أي في العقد أو بده وقوله وسماه فيه أي في العقد أو بده الى قوله وكذبه البائع أو سكت هذا محترز واشترى
 في ذمة الخ أي محترز القيد المذكور وهو قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه اليه لقوله أو بعد العقد الى قوله
 وكذبه البائع أو سكت هذا محترز القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه الى قوله أو بده ففي كلامه لف
 ونشر مشوش (قوله أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل وكذبه البائع أو سكت) طاهر انه لو سماه في العقد
 والشراء بالعين وكذبه البائع أو سكت لا يقع الشراء للوكيل مع انه كان يمكن ان يقع له أي طاهر الان للبائع

فيما سمى في صورتين
 (فكذا) بطل لا تفاقمهما
 على ان الشراء المسمى وقد
 ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه
 بالثمن المذكور وكالتصديق
 الخجة (والا) بأن لم يسمه
 فيما ذكر بل نواه مطلقا أو
 سماه فيه والشراء في الذمة
 أو بعد العقد والشراء بعين
 مال الموكل وكذبه البائع أو
 سكت (وقع) الشراء
 (للكيل)

حقا في المبيع ولم يوافق على ان المال لغير الوكيل فلا يبطّل البيع بمجرد دعواه ولعل وجه البطلان ان اعترافه
 حال العقد بان عين المال لغيره مقبول فلا يصح العقد به مع عدم اذن الغير فانه كذب البائع فليحرر اه سم (قوله
 ظاهر) أي وباطنا أيضا كذا سيأتي في احتمال كذبه والشراف في الذمة اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله ظاهرا
 أي اما باطنا ففيه التفصيل الاتي في قوله فان لم يجب من رفق به الى ما ذكر الخ (قوله ولغت التسمية) أي باللفظ في
 صورها وهي ستة أو بالنية في صورها وهي أربعة وقوله وسلم الثمن المعين للبائع أي في صور التبعين وهي أربعة
 ثنتان من صور النية وثنتان من صور التسمية (قوله وحلف البائع) أي ليكل من الموكل والوكيل تخليفه فان
 ادعيهما كفته عين واحدة والا فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر
 فراجع اه قل على الجلال (قوله وحلف البائع على نفي العلم) أي حيث كان جواب البائع لست وكيلا الخ
 أو قال انما اشتريته لنفسك وقال الوكيل في هذه أنت تعلم اني وكييل كذا في شرح م ر وقر بين الصورتين
 فليراجع اه ع ش (قوله على نفي العلم بالوكالة الخ) فيه أمران الاول ان من فوأند حلف البائع أخذ العين
 أي التي اشترى بها الوكيل ويغرم الوكيل للموكل بدائها وانه زعم ما يقر عند عرض الحلف عليه فيثبت البطلان
 فتد العين للموكل ويبرأ الوكيل من عهدهم أو ينكل فيحلف الوكيل ويندفع البيع ظاهرا وترد العين
 للموكل الثاني لم يخص حلف البائع به هذا القسم وينبغي ان يجري في غيره كما لو اشترى في الذمة وسماه في العقد
 أو بعده وكذبه البائع فان للوكيل غرضاهما في تخليفه رجاء ان يقر عند عرض البين عليه اصدق الوكيل في
 التسمية أو ينكل فيحلف الوكيل فيندفع البيع في الحالين ظاهرا ويخاص الوكيل من عهده طالبة البائع
 بالثمن فليتم ذلك وهل يمنع منه ان الوكيل يزعم صدقه في التسمية وان العقد صحيح واقع للموكل لزعمه انه
 صادق في وكالته فلا يتضح ان يتوسل بتخليف البائع الى دفع ذلك المناقضة زعمه لان في تخليفه تكذيبا لمارعه
 فليحرر ويحجب بأن هذا لا يمنع بدليل ان للوكيل تخليفه في القسم المذكور وهو ما اذا اشترى بالعين وسماه بعد
 العقد وكذبه البائع أو سكت مع انه يزعم انه صادق في دعوى الوكالة وان العقد صحيح وقع للموكل ومع ذلك
 توسل الى ما ذكر فليتمام ويحجب أيضا بان دفع ما ذكر بطريق الا لازم لا يلزم بقا العقد صدقه وهذا صريح شرح
 شيخنا لا من حاج تخليف البائع فيما ذكر أيضا فانظر وعبارة الروض وشرحه وحلف أي على نفي العلم بالوكالة
 فيحكم بالصحة للشراء ظاهرا للوكيل ثم قال في شرحه وحذف من كلام أصله ما قدرته بعد وحلف لقول الاسنوي
 كيف يستقيم الحلف على نفي العلم والحلف انما يكون على حسب الجواب وهو انما أجاب بالبت وكيف يصح
 أيضا لاقتصاره على تخليفه على نفي الوكالة مع انه لو أنكرها واعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع
 فينبغي الحلف عليه ما يجب بل يكفي الحلف على المال وحده كما ذكر لكن أجب عن الاول بان الاثبات اذا
 استلزم النفي جاز ان يحلف على نفي العلم وهو هنا كذلك وفيه نظر والاولى ان يحجب بان تخليفه على البت
 يستلزم محذورا وهو تخليفه على البت في فعل الغير لان معنى قوله لست وكيلا فيما ذكر ان غيرك لم يوكلك
 وأجب عن الثاني بانه انما حلف على نفي العلم بالوكالة خاصة لان على خلاف الأصل والمال للوكيل بمقتضى
 الأصل وهو ثبوت يده عليه فلم تقبل دعواه انه لغيره بما يبطّل به حق البائع اه وبه تعلم ان قوله هذا ويكون
 المال للموكل انما يوافق اعتراف الاسنوي وما بحثه دون ظاهر المنقول فليتمام وقوله بان الاثبات الخ اه
 أراد بالاثبات البت والافه وقال لست وكيلا وليس هذا اثباتا تأمل وقوله والاولى ان يحجب الخ يمكن ان يكون
 قول المحلى للتوكيل اشارة الى معنى هذا الجواب وقوله في فعل الغير أي في النفي والافه عمل الغير اذا كان اثباتا
 كان الحلف عليه على البت فليحرر وبعبارة العباب وان كذبه البائع ولا يثبت لكل من الموكل والوكيل تخليفه
 انه لا يهـ لم وكالته فان ادعيهما كفته عين وان انكر كل يدعي فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل
 البيع وان حلف مع البيع للوكيل ظاهرا أو يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه وانظر وجه قوله

ظاهرا ولغت التسمية وسلم
 الثمن المعين للبائع وغرم
 يده للموكل (وحلف البائع
 على نفي العلم) بالوكالة ويكون
 المال للموكل (ان كذبه
 أو سكت

وقد اشترى بالعين وسماه بعد العقد) وذكر حاشي البائع في الثانية مع ذكر وقوع الشراء بالعين (٤٢٥)

لا وكيل وسألت من دونه فقال لان الخصومة في الحقيقة انما هي للوكيل والوكيل انما له دخل بطريق البيع وفيه نظر لان للوكيل غير ضالاة اذا حلف بعد نكول البائع كان بمنزلة تصديقه فيخلص من عهده العين بأخذها منه وغرامة بدلها للموكل فليتمأمل اه سم (قوله على نقي العلم بالوكالة) أي ان ادعى الوكيل علمه بقوله وبكون المال للموكل بالباء الموحدة اه حل (قوله وقد اشترى بالعين) ليس بقيد بل مثله الشراء في الذمة فقوله في هذه أي الشراء بالعين ليس بقيد أيضا بل يرتفع به ولو كان الشراء في الذمة اه شيخنا (قوله بالعين) أي أوفى الذمة وقوله وسماه بعد العقد أي أو تراه في العقد اه حل فتلخص ان البائع يحلف في صور وقوع الشراء للوكيل العشرة اه (قوله أولم يسمه) وهو صور النية (قوله وسن لقاض الخ) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع اه قل على الجلال (قوله رفق بالبائع الخ) أي بان يسأل كلا منهما البيوع باطفا ولين وقوله ان لم يكن موكل الخ هذا تعليق على الكذب وقوله ان كنت الخ تعليق على الصدق فقوله بتقدير كذب الوكيل راجع للاولى وقوله وصدقه راجع للثانية والظرف متعلق بالبيع أي البيوع على تقدير الخ وانظر هل يلزمه حين باعاه تخلف أم كيف الحال وانما يخص تعليق البائع بالكذب وتعليق الموكل بالصدق لان البائع لا يبيعه الا على احتمال كونها ملكه ولا يكون كذلك الا على احتمال كذب الوكيل واما على احتمال صدقه فيكون ملكا للموكل فلا يصح بيع البائع لها ولان الموكل لا يبيعه الا على احتمال كونها ملكه ولا تكون كذلك الا على احتمال الصدق واما على احتمال الكذب فلا تكون ملكا للبائع فلا يصح بيع الموكل لها تأمل (قوله ولو بتعليق) فلو تجز البيوع صح جز ما ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل اذ اتيانه به امثالا لامر الحاكم بالصلح اه شرح من (قوله ان كنت أمرتك بشراء الامه الخ) أي بعشرين فقد بعستكها بما افهذاته تعليق منه على صدق الوكيل (قوله وبغفر هذا التعليق الخ) أي لا يضر في صحة البيع مع تركه يصح جز ما فليس المراد بالضرورة عدم الامكان اه قل على الجلال (قوله وبغفر هذا التعليق في البيع) هذه الصورة كما خرجت من قاعدة البيع بالتعليق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لا عرف البائع بانه الموكل قبل البيع أو لا غير الوكيل وكذا لا ترد عليه بالعيب كذا في حواشي شرح الروض اه شوبري (قوله بتقدير كذب الوكيل) أي بالنسبة للرفق بالبائع وقوله وصدقه أي بالنسبة للرفق بالموكل اه سل (قوله لبطالانه باطنا) أي لا يظهر انهم في نفس الامر على ملك البائع على هذا التفسير وقد أخذ الثمن من الوكيل ولا رده اليه مع ان حقه فيه وقد ظفر بغير جنس حقه وهو الامه ذله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وقد ذكر هذا الشارح بقوله وذكر المتولى الخ (قوله وان كان صادقا فهي للموكل باطنا) أي لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أي الذي دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أي الموكل لا يؤديه لادعائه ان الشراء ليس له فقوله بغير جنس حقه أي لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أي بيع الامه وأخذ حقه منها أي لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه في بيعه في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل اه شيخنا (قوله ان له ذلك أيضا) أي ان له بيعها قال حج عن البند ينبغي ان له أيضا ان يؤجرها حتى يستوفي حقه ثم يرد المال كما هو من الظفر أيضا وباتي مثل ذلك فيما تقدم وتطر في ذلك بعضهم فارجع في باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك اه قل على الجلال (قوله لتعذر رجوعه على البائع بحلفه) أي الموكل وفي هذه العبارة اجمال بوضعها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظاهر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع ليرد له موكل ماله بخلاف التصرف في مال البائع لذلك اه (قوله حلف مستحقة فيصدق) وحيث شذ فيطالب الموكل لا الوكيل واذا أخذ حقه منه أي الوكيل للموكل وهو معترف ببراءة ذمته اه حل (قوله لانه وكاه في الدفع الى من لم ياتمه) أي لان الموكل وكل الوكيل ان يدفع المال لشخص لم ياتم الموكل وهو الدائن لان

لا وكيل فيمال الوكيل بعد العقد مع سكون البائع أول يسمه من زيادتي (وسن لقاض حاشي) أي حين وقع الشراء للوكيل (رفق بالبائع في هذه) أي مسئلة حلفه (و) رفق بالموكل مطلقا لبيعها للوكيل ولو بتعلق كان يقول له البائع ان لم يكن موكل أمرتك بشراء الامه بعشرين فقد بعستكها بما ويقول الموكل ان كنت أمرتك بشراء الامه الى آخره فيقبل هو لتخلفه باطنا ويغفر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب الوكيل وصدقه بالضرورة فان لم يجب من رفق به الى ما ذكرنا ولم يسأله القاضي فان كان الوكيل كاذبا لم يحصل له تصرف في الامه بوطء ولا غيره ان كان الشراء بعين مال الموكل لبطالانه باطنا وان كان في الذمة حل له ذلك لصحته باطنا أيضا وان كان صادقا فهي للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامه ذله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وقد ذكر هذا الشارح بقوله وذكر المتولى الخ (قوله وان كان صادقا فهي للموكل باطنا) أي لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أي الذي دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أي الموكل لا يؤديه لادعائه ان الشراء ليس له فقوله بغير جنس حقه أي لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أي بيع الامه وأخذ حقه منها أي لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه في بيعه في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل اه شيخنا (قوله ان له ذلك أيضا) أي ان له بيعها قال حج عن البند ينبغي ان له أيضا ان يؤجرها حتى يستوفي حقه ثم يرد المال كما هو من الظفر أيضا وباتي مثل ذلك فيما تقدم وتطر في ذلك بعضهم فارجع في باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك اه قل على الجلال (قوله لتعذر رجوعه على البائع بحلفه) أي الموكل وفي هذه العبارة اجمال بوضعها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظاهر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع ليرد له موكل ماله بخلاف التصرف في مال البائع لذلك اه (قوله حلف مستحقة فيصدق) وحيث شذ فيطالب الموكل لا الوكيل واذا أخذ حقه منه أي الوكيل للموكل وهو معترف ببراءة ذمته اه حل (قوله لانه وكاه في الدفع الى من لم ياتمه) أي لان الموكل وكل الوكيل ان يدفع المال لشخص لم ياتم الموكل وهو الدائن لان

(٥٤ جل منهج لث) الاصل عدم قضائه ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك لا بحجة لانه وكاه في الدفع

الى من لم ياتمه فكان من حقه
 الاشهاد عليه كما علم من قول
 فيما مر أو قال اتيت بالتصرف
 الى آخره ومحمله اذا لم يكن
 ذلك بحضوره والاصدق
 الوكيل للنسبة التصدير
 حيثئذ للموكل بتركه
 الاشهاد وهذا بخلاف مالو
 وكله بقض حقه من زيد
 فادعى زيد دفعه له وصدقه
 الموكل وأنكره الوكيل فانه
 يصدق على موكله وسيأتي في
 الوصية ان قيم اليتيم ووصيه
 لا يقبل دعواهما دفع المال
 اليه بعد رشده (وان لا يصدق
 في اداء) كاستعير وغاصب
 ومدين (تأخيرها لشهادته)
 أي بالاداء لانه لا يكتفي فيه
 بيمينه بخلاف من يصدق
 فيه كوكيل ووديع (ومن
 ادعى انه وكيل بقض ماعلى
 زيد لم يجب دفعه) له (الا
 بيمينه) بوكالته لاحتمال
 انكار الموكل لها (و) (لكن
 يجوز دفعه ان صدقه في
 دعواه لانه محقق عنده (أو)
 ادعى (انه محتمل به أو) انه
 (وارث له) أو وصى أو موصى
 له منه (وصدقه وجب) دفعه
 له لا عترافه بانه قال المال اليه
 ومثل ماعلى زيد في غير مسألة
 المحتال ما عنده لكن لا يجوز
 له دفع العين لمدعى الوكالة
 بلا يمين وان صدقه لما قبله من
 التصرف في ملك الغير يغبر
 اذنه

الدائن لم ياتم الوكيل في الدين الذي يدفعه له حتى يصدق الوكيل في دفعه له بلا يمين وقوله فكان من حقه الاشهاد
 الخ أي فالواجب عليه اما الاشهاد ولو واحدا مستورا يخلف معه واما الدفع بحضوره الموكل كفاي مر اه مع
 زيادة (قوله الى من لم ياتمه) الضمير يحتمل رجوعه الى الموكل والى الوكيل وعلى كل فليتأمل هذا التعامل
 تأملناه فرائضه في غاية الصحة فان محمله انه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الرد على من ياتمه يصدق بيمينه
 ومفهومها ان من ادعى الرد على من لم ياتمه لم يصدق بيمينه بل لابد من بينة وهذا الوكيل يدعى دفع الدين المستحق
 الذي لم ياتم الوكيل (قوله ومحله) أي محل عدم تصديقه المشار اليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ وقوله بحضوره
 أي الموكل وقوله وهذا بخلاف أي عدم التصديق المشار اليه بما مر أي فبما لا يصدق فيها الوكيل وهذه
 يصدق فيها فانه ما تخالفان (قوله بتركه الاشهاد) أي على أحد المستحق حقه (قوله فانه يصدق على موكله) أي
 ويرأى المدين تصديق الموكل له وحيثئذ يظهر ان الوكيل لا يطالب المدين اه شوبري وعبارة شرح مر
 واذا صدقنا الوكيل خلف برئ المدين في أصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرقعة عن القاضي الحسين وصححه
 الغزالي في بسبيله والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله اقتصر في الشرح الصغير وهو الوجه وجزم به في الانوار
 انتهت (قوله وسيأتي في الوصية الخ) مراده بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا مع ذكره في الاصل ومراده أيضا
 التوطئة لقوله وان لا يصدق الخ وقوله ان قيم اليتيم ووصيه باسابقه بدل مثلها ما لا ب والجد وعبارته في الوصية
 وصدق بيمينه وفي انفاق على موليه لا يثق لاني دفع المال اه شيخنا وعبارة شرح مر والمراد بالقيم ما كان من
 جهة القاضي اذ ذلك مرادهم بالقيم حال الاطلاق ودعوى ان المراد به ما يعم الاب والجد مردودة بان اليتيم لا أب
 له ولا جد والوجه ان الاب والجد كاليتيم في ذلك خلافا للسبكي والحق بهما فاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه
 انتهت باختصار (قوله تأخيرها لشهادته) سواء كان عليه بينة بالاختزام لا واغتفر التأخير لذلك للغاصب مع
 وجوب الاداء عليه فور التصريح به لان زمن التأخير يسير أي غالبه ما يترتب عليه من المصلحة اه حل
 (قوله لم يجب دفعه له الا بيمينه) واذا دفع اليه ثم أنكر المستحق وحلف على نفي وكالته فان كان المدفوع عينا
 استردها ان بقيت والا غرم من شاء منها ولا رجوع للغرم على الاصول لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا اذا لم يتلف
 بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالنفريط
 والمستحق ظلم وماله في ذمة القابض يستوفيه بحقه أو ديننا طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه واذا
 غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والافان فرط فيه غرم والا فلا اه شرح مر (قوله
 أو انه محتمل به) واذا دفع اليه ثم أنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من
 دفع عليه لانه اعترف بالمال له اه شرح مر (قوله أو انه وارث له) أي لا مشارك له في ذلك فان كان له
 مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه حل (قوله أو انه وارث أو وصى الخ)
 واذا سلم ثم ظهر المستحق حيا وغرمه رجوع الغريم على الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لنسب كذبهم
 بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع
 تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكاله ثم بخلافه اه شرح مر (قوله أو موصى له منه) انظر
 الضمير راجع لما على زيد أو راجع لمستحقه كل محتمل والا قرب الثاني وقا شيخنا الزيادي اه شوبري
 (قوله لا عترافه بانه قال المال اليه) أي ولو على سبيل الولاية كالوصى بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له وقوله في غير
 مسألة المحتال قيد به لان عند العين وهي لا يحتمل به او قوله لكن لا يجوز أي وان كان مقتضى التشبيه الجواز عند
 التصديق أي فبين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عند التصديق (قوله لكن لا يجوز له دفع العين الخ) المعتمد
 الجواز لكنه لا يجب اه شوبري وفي قل على الجلال واذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على
 نفيها أخذ دينه من مدينه وهو يرجع على من دفعه له به ان بقي أو يبدله ان تلف بتقصير والا فلا رجوع وفي

دفع العين يرجع على من هي عنده منها فان تلفت طالب كلامه ما ولا يرجع الغارم على الاخر الا ان فرط القابض والقرار عليه اه وبارة حل قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه وكذا يجوز له الدفع ايضا ان كذبه لانه تصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وانكرها صدق بهينه ثم ان كان المستحق عينا أخذها من القابض ان كانت باقية وان تلفت بغير تقريط فله تغريم من شاء منها ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مطالب بزمعه وان تلفت بتقريط القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان غرمه الدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل يضمن بالتقريط والمستحق ظلمه باخذ البذل وحقه في ذمة القابض فبستوفيه بحقه وان كان الحق ديناً فله مطالبة الدافع بحقه ويسترد هو المدفوع انتهت (قوله واهذا التفصيل) أي بين العين والدين المشار له بقوله لكن الخ وبقوله في غير مسألة الخ (قوله حذف عند عين الخ) أي لان عند العين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين فلا يناسب ان يذكر عند عين ويذكر أحكاما لا تناسب الا الدين وأجاب عنه مر بان عند مستعمله في الدين على خلاف الغالب اه وبارة الاصل ولو قال رجل وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه الخ

*** (كتاب الاقرار) ***

مصدر اقر اقرارا فهو مقرر فقولهم ماخوذ من قر بمعنى ثبت فيه تجوز وقوله من قر الشيء أي بقرقرار اذا ثبت والاقرار يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره كان متصرفا فيما يبيده وليس له وقد عزل عنه باقراره فلذا ذكره المصنف عقبها اه برماوى وفي المصباح قر الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار اه (قوله اخبار الشخص يحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك بجبال امر الخاص والافرن محسوس رواية ومع الزام حكم والافتوى ونظر فيه بان في الرواية اقرارا بمتشكك غير عليه ودعوى السماع على غيره وفي الانشاء والحكم اخبارا بحق لغيره وهو المقتضى للازم على غيره وهو المستفتى أو المحكوم عليه الا ان يقال هو اصطلاح اه قل على الجلال قال القسطلاني والفرق بين الشهادة والرواية مع انهما خبران كافي شرح البرهان للبارزى ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بمعين نحو انما الاعمال بالنيات وقضى رسول الله بالشفعة فيما لم يشتم فلا يختص بمعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل اشهد ان لهذا عند هذا دينارا الزام لمعين لا يتعداه وتعقبه الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثيرا كحديث يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة انتهى وقد يكون الخبر مر بكامن الشهادة والرواية كالخبر عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة ان الصوم لا يختص بشخص معين بل عام حتى على من دون أربعة وعشرين فرسخا التي هي مسافة اختلاف المطالع رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة المذكورة شهادة قاله الكرماني اه مع بعض تصرف وتغيب بل ضعيف يعتمد في المذهب اه شيخنا الحنفى (قوله ويسمى) أي لغة وشرعا وذكره نوطه لقوله اغد اه عش والحاصل ان له ثلاث معان مغرور فقط وهو الاول وشرعى فقط وهو الثانى وشرعى ومغرور وهو الثالث اه (قوله توأمين) أي موافقين على العدل مجدين في اقامته شهداء لله بالحق أي تقيمون شهادتكم لوجه الله تعالى وهو خبر ثان أو حال ولو على أنفسكم بان تقولوا عايناه ان الشهادة بيان الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عناني (قوله اغديا أنيس) هو أنيس بن الضحاك الأسلمى معبود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن أبي مرثدوا الاول هو الاصم المشهور وهو أسلمى والمرأة أيضا أسلمية قال الحافظ أنيس هو ابن الضحاك الأسلمى نقله ابن الاثير عن الأكثرين ووهبهم من قال انه أنيس بن أبي مرثد فانه غرور وكذا قول ابن التميمي كان الخطأ في ذلك لأنس بن مالك لكنه صغر اه من مختصر شرح مسلم للإمام النووي للطيب بن عفيف الدين الشهير بابي مخزومة البني اه عش على مر (قوله اغديا أنيس) أمر من غدا وفي المصباح غدا وامن باب تعدد غدا بالضم وهو ما بين صلاة الصبح

وله هذا التفصيل حذف
عند عين من كلام الاصل
* (كتاب الاقرار) *
هو لغة الاثبات من قر الشيء
أي ثبت وشرعا اخبار
الشخص يحق عليه ويسمى
اعترافا أيضا والاصل فيه
قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى كونيوا قوامين
بالعسك شهداء لله ولو على
أنفسكم وفسرت شهادة
المرء على نفسه بالاقرار واخبار
تخير الصيحين اغد يا أنيس
الى امر أذهب فان اعترفت
فارجعها

وطلوع الشمس وجمعها غدي مثل مدي ومدى هذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أى وقت كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أغدياً أي أنطلق (قوله والقياس جواره) أى صحته والعمل بمقتضاه أى القياس على الشهادة كإدلال عليه كلامه وقوله أولى أى لأن الاقرار أبعد عن التهمة من الشهادة (قوله أركانه أربعة) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقديماً نظريه بأنه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم أنه لو أقر خالياً بحيث لا يسمعه إلا الله تعالى ثم بعدمدة تبين أنه أقر خالياً في يوم كذا لم يعتد به الاقرار ولم يكن له مقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لغساده وعدم صحة شرعاً لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر أن ذلك ممنوع قطعاً فتأمل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله وشرط فيها الخ) محل الشرطية قوله يشعر فلا حاجة إلى ما قاله المحشى وهو ع ش وعبارته قوله لفظ أى كونها لفظاً والافال لفظ ذات الصيغة اه أى فيلزم كون الشئ شرطاً في نفسه هذا هو مراده بالمناقشة وقد عرفت أن قوله لفظاً توطئة والمقصود هو قوله يشعر الخ (قوله وشرط فيها لفظاً) أى صريح أو كناية اه ع ش على مر وانما قدم شروط الصيغة اهتماماً بالاصل بالنسبة للمقر والمقر به لأن المقر من حيث كونه مقرراً والمقر به لا يوجد إلا بعد الصيغة اه برماوى * (فرع) * لو قال إن شهدا على بكذا صدقتهما أو قال ذلك فهو عندي أو صدقتهما لم يكن اقراراً لانتفاء الجزم ولأن الواقع لا يعاق بخلاف فهم ما صدقنا لأنهما لا يكونان صادقين إلا أن كان عليه المدعى به الآن فيلزمه وإن لم يشهدا فلو قال فهما صدقنا فيما شهدا به فالوجه أنه كقوله فهما صدقنا لأنه بمنزلة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما شهدا به فان أسقط فيما شهدا به لم يكن اقراراً اه ح قال في شرح الروض ولو لم يأت بصيغة الشهادة مرة بل قال إذا قال زيدان لعمر وعلى كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن الهادي اه ومنه يعلم جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي أن رجلاً منهم بمنع إنسان فشهد عليه شخص بأنه رأى بعض هذا الممنوع عنده فقال المدعى عليه إن حلف هذا الشاهد أنه رأى عندي هذا المشهود به فهو صادق وهو أن يكون مقرراً بذلك وإن لم يحلف الشاهد لأنه إذا حكم بصحة الاقرار بمجرد التعليق على الاخبار الخالي عن اليقين فمع الاخبار الخالي عن التعليق باليمين يكون كذلك اه * (فرع) * لو قال اكتبوا على زيد أف درهم لم يكن اقراراً لأنه أمر بالكتابة ولو قال اشهدوا على الخ ورقعت جميع أملا حتى وذكروا صافها ولم يحددها صارت جميع أملا كه التي يصح وقفها وبقاؤها ولا يضر جهل الشهود بتحددها ولا سكونه عنها اه مر وسئل (قوله ما لو حذفه فلا يكون اقراراً) أى ولو قال فيما أحسب أو أظن بخلاف ما لو قال فيما أعلم أو أشهد فانه يكون اقراراً اه شرح مر (قوله إلا أن كان المقر به معيناً) قال الاسنوى سواء كان في يده أو غائباً وقوله كهذا الثوب أى أو الثوب الفلاني اه سم (قوله وعلى أو في ذمتي الخ) فان أتى بلفظ يدل عليهما كقوله على ومعي عشرة فالقياس أنه يرجع إليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فالقياس أنه يرجع إليه في تفسير بعض ذلك الخ كان المراد أن هذه الصيغة عند الإطلاق تكون اقراراً بالعين والدين معاً لكنه مبهم فيرجع إليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والأفوض الأول الدين والثاني العين فلا يحتاج في انصرافه إليه ما إلى رجوع إليه وظاهر أنه لو فسر ذلك بالعين فقط أنه يقبل أخذ ما مر أنه يقبل تفسيره على بالعين بل نقل الشهاب سم عن الشارح أنه لو فسر معي وعندي بما في الذمة قبل لأنه غلط على نفسه انتهى (قوله بالوديعة) أى وبالنجس الذي لا يقتنى فيما لو قال له على شئ اه سم (قوله ومثل على قبلي) أى ومثل معي وعندي لدى اه شرح مر والمعتمد أن قبلي يعين الدين اه شورى (قوله فلا وادعى أنها وديعة الخ) فان غلط على نفسه كان ادعى أنها مفصولة أو فسر بالدين قبل من غير عين اه خ ل وقوله صدق يمينه أى في الرد والتألف لا في أنها وديعة فيقبل بلا عين اه قل على الجلال (قوله فلا وادعى أنها وديعة) إلى قوله صدق يمينه كيف هذا مع قوله معي أو عندي وفي حالة التلف أو الرد لم تكن معه ولا عنده إلا أن يقال يصدق

والقياس جواره لانا إذا قبلنا الشهادة بالاقرار فلان يقبل الاقرار أولى (اركانه) أربعة (مقر ومقر له و) مقر (به وصيغة وشرط فيها) أى في الصيغة (لفظ يشعر بالاستزام) يحقق في معناه ما مر في الضمان (ك) قوله (لزيد على أو عندي كذا) ونخرج بزبادى على أو عندي ما لو حذفه فلا يكون اقراراً إلا أن يكون المقر به معيناً كهذا الثوب فيكون اقراراً (وعلى أو في ذمتي للدين) لأنه المفهوم من ذلك وهذا عند الإطلاق لماسياً أنه يثبت بالنفسير في على بالوديعة ومثل على قبلي كافي التهذيب ونص عليه في الام (ومعي أو عندي للعين) فلو ادعى أنها وديعة وأنما تلفت أو أنه ردها صدق يمينه وتعبيرى بأوفى الموضوعين أولى من تعبيره بالواو فيهما

(وجواب لي عليك ألف)
 أو ليس لي عليك ألف بيلي
 أو نعم أو صدقت أو أنا مقربه
 أو نحوها) كبرأتني منه أو
 قبضته (اقرار) لانه المفهوم
 من ذلك (كجواب اقض
 الالف الذي لي عليك
 بنعم أو) بقوله (اقض غدا
 أو أمهلني أو حتى أفتح
 الكيس أو أجد) أي المفتاح
 مثلا (أو نحوها) كابت من
 يأخذه أو أقعد حتى تأخذه
 فانه اقرار لذلك (لا) جواب
 ذلك (برته أو خذه أو اختم
 عليه أو اجمعه في كيسك أو
 أنا مقرب أو أقرب أو نحوها)
 كهي صحاح أو رومية فليس
 اقرار بالالف بل ما هذا
 الخامس والسادس ليس
 اقرارا أصلا لانه يذكر
 للاستمراء والخامس محتمل
 لا اقرار بغير الالف كوحداية
 الله سبحانه وتعالى والسادس
 للوعد بالاقرار به بعد
 بخلاف لا انكر ما ندعيه فانه
 اقرار وقولي وجواب لي
 آخره أعسم مما ذكره (و)
 شرط (في المقر اطلاق تصرف
 واختيار) ولومن كافر أو
 فاسق (فلا يصح) اقرار (من
 صبي ومجنون) ومعنى عليه
 (ومكره) بغير حق كسائر
 عقودهم

عليه انهم معه أو عنده باعتبار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما اذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار لا قبله
 كما يؤخذ من كلام الشارح بعد وعبارته مع المتن في الفصل الآتي وحالف مقري قوله على أو عندي أو معي ألف
 وقسمه بوجهين فقال المقر له لي عليك ألف آخر ديننا وهو الذي أردته باقرارك وحالف في دعواه تلفا وردا له
 كاثنتين بعده أي بعد الانكار بخلافهما قبله لان التلف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه اه باختصار
 (قوله وجواب لي عليك ألف) أو وهل لي عليك ألف وأخبرني زيدان لي عليك ألفا اه عب اه سم (قوله
 أو ليس لي عليك ألف الخ) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك ألف فان قال بلي كان مقررا ان بلي رد النقي
 ونقي النقي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرارا لان نعم لتقرير النقي اه حل وعبارة عس على مر قال
 سم على منسج ولو وقع أي نعم وبلي في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوي فيجبه أن يكون
 اقرارا مع بلي بخلاف نعم اه بر أقول ولعل الفرق بينهما ان نعم لا يثبت النقي وتقريره فكأنه قال نعم ليس لك
 على شيء وبلي رده فكأنه قال بلي لك على لانه اذا رد النقي فقد أثبت نقيضه وهو ما نفاه ولعل الاسنوي جار على
 مقتضى اللغة لان اللفاظ اذا أطلقت جلت على حقائقها اللغوية ما لم يرد ما يخالفه وفي أليس قد يدعي وجود
 عرف يخالف اللغة ولعله عدم تفرقة جملة الشرع بين بلي ونعم في أليس كما أشار اليه بقوله لانه المفهوم من ذلك
 (قوله بلي أو نعم) وفي نعم وجه انهم اليست باقرار لانها في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلي فانهم اورد
 له ونقي النقي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في آية أليس بركم لو قالوا نعم كفر وورد هذا الوجه
 بان الاقرار بنحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النكوي
 وغيره خلافا لغيره ومن تبعه ويفرق بينهما بين نظيره في الطلاق من الفرق بينهما في أنت طالق ان دخالت الدار
 بفتح الهمزة قربان المتبادر هنا عند النكوي عدم الفرق لحاقه على كثير من النكاة بخلافه ثم ولا ينافي ما تقرر قول ابن
 عبد السلام لو قرن العربي كلمات عربية لا يعرف معناها الا يؤخذ بها لانها سالم يعرف مدلولها يستحيل عليه
 قصدها لان هذا اللفظ يفهمه العاقل أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاقل أصلا والوجه ان
 العاقل غير الخاطا لنا يقبل دعواه الجهل بدلول أكثر اللفاظ الفسقة اه بخلاف الخاطا لنا لا يقبل الا في الحق
 الذي يخفى على مثله معناه اه شرح مر (قوله بلي أو نعم) التسوية بينهما هنا اصطلاح فقهي والافاضة للاح
 اللغة ان نعم لتقرير النقي وبلي لا بطلاله وهذا ليس مرادها اه شيخنا (قوله كبرأتني منه أو قبضته) لو قال
 قد أحلت فلانهم بافعال المدعي انما أحلته عن جهة أخرى فالقول قول المدعي بخلاف قد قضيتها فاعمال انما قضيت
 جهة أخرى قال البغوي لان الجواب استيفاء فهو قد استوفى وينكر أن يكون أحال بما يدعيه اه سم (قوله
 أو قبضته) أي الالف وفي نسخه أو قضيتها وفي قل على الجلال قوله أو قضيتها أي الالف فلو قال قضيت منه
 جسمائة فهو اقرار به بدون ما بقي من الالف وعليه بينه بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كقولنا قد أقرانه
 أبرأني أو استوفى مني أو بسم الله كما مر اه (قوله بنعم) فلو قال بسم الله هل هو كذلك أو هو كتابه ولو قال أشهدوا
 على بكذا أي لزيد فهو اقرار كما أفتى به والد شيخنا أي وكذا لو قال أشهدكم على ان له على كذا كان اقرارا أي ولا
 نظر لاحتمال الوعد بالشهادة لان المفهوم من قوله ان له على كذا ثبوت الحق في الحال اه حل وفي قل على
 الجلال وكذا بسم الله أي ليس اقرارا كما قاله شيخنا في شرحه (قوله فانه اقرار) أي حيث خلى عن قرينة استمراء
 كالضحك وتحريك الرأس على المعتمد خلافا لجمع منهم حج وفي كلام شيخنا كج انه يغتفر دعوى الجهل من
 غير الخاطا لعدم فهم كثير من هذه اللفاظ اه حل (قوله اطلاق تصرف واختيار) هذا يصدق بالنائم لانه
 مطلق التصرف ويختار في شرح المقاصد ان حرركات النائم اختيارية لانها يجب بان المراد بالاختيار في شرح
 المقاصد ما قابل الاضطرار والمراد به ما هنا ان يكون مطلق التصرف ممن له قصد وروية اه حل (قوله فلا
 يصح من صبي) أي ولو مراهما ولو أذن له وليه اه شرح مر (قوله ومكره بغير حق) أي على الاقرار بما

مكروه على الصدق كان ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما أقربه لانه غير مكروه اذ
المكروه من أكره على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم يخصر الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى
يراجع ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكروه وان لم يكن مكروها وعلمه
بما صرح قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظار ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرعى الصواب
فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكره سواء أقر في حال ضربه أو بعده وعلم انه
لم يقر لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر جلي اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كان ضرب ليصدق
وظاهر ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو
ظاهر وكتب أيضا قوله سواء أقر في حال ضربه أو بعده أي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أو السيادة أو
غيرهما كشايخ العرب اه (قوله بغير حق) أما اذا كان بحق فصحيح ولم يوجد لذكره بحق مثال صحيح لان
ما قالوه في تصويره اما غيرا كره أو اكره على غير الاقرار أو عليه لكن بلا حق (قوله فان ادعى بلوغا الخ) مراده
بهذا تحقيق قوله اطلاق تصرف أي ولو بدعواه نظار ارتباطه بما قبلها اه شيخنا ولهذا كتب ع ش على
مر مانصه قوله فان ادعى بلوغا أي ليصح اقراره أو ليتصرف في ماله اه (قوله هو أعم من تعبيره بالاحتلام)
قدم في باب الحجر ان المراد به أي في كلام الفقهاء خروج المني بنوم أو يقظة بجماع أو غيره اه وعلمه فلا أهمية
الا بالنظر لمعناه لغة وأنه مساو لمعنى الامناء رفا وحيت لا يخفى ما فيه تأمل اه شو برى لان المدار على العرف
(قوله بان استكمل تسع سنين) وتقدم عن المؤلف انها تقر ببيعة والمعتد انهما تحديدية اه حل ولا بد في ثبوت
كلها من بينة عليه اه ع ش على مر (قوله ولا يخلف عليه) لكن صحيح الشيخان ان ولد بعض المرتزقة ان
ادعى البلوغ بالاحتلام وطلب اثبات اسمه في الديوان أوليا أخذوا منهم حلف ويقرق بأن هذا يريد من حاجة
غيره اه حل (قوله في خصومة) فلو باع ونوزع في صحة بيعة يدعى صغيره وادعى البلوغ صدق بلا عين
وحكم بخصم بيعة حتى لو سلم المبيع وطلب الثمن وجب دفعه اليه بلا عين لثبوت البلوغ وخصم البيعة الا لازم لهما
ذلك ولا يردخاف ولد المرتزقة لان استحقاقه ليس لازما للبلوغ كذا تحرر مع طب اه سم (قوله لانتفاء
الخصومة) أي بقبول قوله أو لانتفاء اه شرح مر ويؤخذ منه انه لو رفعت الخصومة في زمن يقطع
بلوغه فيه فان ادعى ان تصرفه وقع في الصبا حلف وهو كذلك اه ع ش عليه (قوله وكالامناء في ذلك
الحيض) ولو ادعت الحيض صدقت بلا عين الا ان علق الزوج طلاقها على حيضها فادعت وكذبها الزوج فلا بد
من بينة لوقوع الطلاق اه حل (قوله أو ادعاه بسن) ولو ادعى بلوغا أو طلق قبل على الاحتلام ولا يحتاج الى
استفسار خلافا للاذرعى حيث قال يحتاج اليه وادعاه سج قال فان تذر استفساره بان مات لغا اقراره لان الاصل
الصبا اه حل (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح مر ولو غريبا غير معروف لسهولة اقامتها في الجملة ولا بد
في بينة السن من بيان قدره لا اختلاف فيه نعم لا يبعد الا كتفاء بالاطلاق من فقيه موافق للماكم في مذهبه كما في
نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه أما لو شهدت بالبلوغ ولم تتعرض السن فتقبل وهي رجلان نعم لو شهد أربع
نسوة بولادته يوم كذا قبلان وثبت بين السن تبعا فيهما يظهر وخرج بالسن والاحتلام ما لو ادعاه أو طلق فيستفسر
على ما رجحه الاذرعى ويمكن حمله على النذب اذا لوجه القبول مطلقا اه شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله موافق للماكم في مذهبه ينبغي أو حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى أكثر منه عند الشافعى فيلزم
من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء أراد السن عنده أو عند الشافعى
يثبت المطلوب لان الحنفى ذهب الى انه أكثر من خمسة عشر اه سم على سج اه (قوله والسفيه الخ) مراده
بهذا الاستثناء ضرورة من مفهوم هذا الشرط وقوله مر حكمهما أما الفاس فيصح اقراره بعين أو جنابة ولو بعد
الحجر أو بدين معاملة أو اتلاف استند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بوجوب عقوبة دون

(فان ادعى الصبي (بلوغا
بامناء) هو أعم من
تعبيره بالاحتلام (ممكن)
بأن استكمل تسع سنين كما
مر في الحجر (صدق) في ذلك
(ولا يخاف) عا به وان فرض
ذلك في خصومة بطلان
تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف
الامتنع ولانه ان كان صادقا
فلا حاجة الى عيز والافلا
فائدة فيها لان بين الصبي غير
منفعة ذواته لم يخاف فباع
مباغاة قطع فيه ببلوغه قال
الامام فالظاهر رأيضا انه
لا يخاف لانتفاء الخصومة
وكالامناء في ذلك الحيض
(أو) ادعاه (بسن) كلف بينة
عليه) وان كان غريبا لا مكانها
(والسفيه والمفاس مر
حكمهما) أي حكم اقرارهما
في بابي الحجر والفاس (وقبل
اقرار رقيق

غيرها اه حل وعبارته في القاس نصها ويصح اقراره بعين أو جنابة أو بدني أسند وجوبه لما قبل الحجر
انتهت وفي باب الحجر نصها ولا يصح من محجور صدقه اقرار بنكاح أو بدني أو اتلاف مال ويصح اقراره بعقوبة
انتهت واقرار القاس بالنكاح مقبول بخلاف السفه فلا يقبل ويقبل اقرار السفه به لمن صدقها كالرشيعة
اذلا أثر السفه من جانبها التحصيل المسال به بخلاف الذكر شرح مر * (فرع) * اقرار المرتد بعقوبة في بدنه
مقبول وفي ماله موقوف اه سم على منهج اه ع ش على مر * (فرع) * اقرار الرشيعة بجنابة في
الصخر مقبول فيلزمه ارشها ان كانت مما يلزمه في الصخر بان كانت باتلاف ولا يقبل اقراره بنكاح أو فرض اه
قل على الجلال (قوله بموجب عقوبة) أي حذا كانت أو تعزيرا اه ع ش على مر (قوله وسرقة) أي
بالنسبة للقطع اه شرح مر وأما المال فيثبت في ذمته تالفا كان أو باقيا كإتاني اه ع ش عليه (قوله
عن الأيلام) أي الأيلام الغير له بضرب أو حبس أو غيرهما اه ع ش (قوله تالفا كان أو باقيا في بدنه) في كونه
حيث أنه مضمون في ذمته أسمع وقوله ان لم يصدق أي فان صدقه تعلق برقبته كبقية ديون الجنابة كإتاني هذا
التفصيل فيها الاما وجب بالعفو عن العود فيتعلق بالرقبة مطلقا كما قال والفرق ان هذا بدل عن الرقبة وهي
مستحقة صدق السيد أم لا فكان بدلها مائة مائة مطلقا اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله أو باقيا في بدنه
أو يدس يده أي لانه لا ينزع من يده ما لا تصدق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته ان
كان تالفا بل برقبته وان كان مرهونا أو جانيا لم يكن يقدم المرتن والمحني عليه فان ثبتت الجنابة الثانية ببينة
اشترك في رقبته المحني عليه او على ذلك يحمل قول شيخنا مر بعدم تعلقها به (قوله اذ لم يصدق فيها) فان
صدقه وكان باقيا رده مال له وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته أو في يد السيد كان ضامنا اه حل (قوله وان
أوجب عقوبة) مثل الغاية باتلاف المال لانه لو حسب التعزير والمطوى تحتها بما قبله وما بعده (قوله
ويتعلق بذمته فقط) لا يقال هذا وجب بغير رضا مستحقة فيتعلق بالرقبة على القاعدة المشهورة لا نأقول محلها
اذ ثبت ذلك ببينة أو صدقه السيد اه شوي (قوله وان صدقه تعلق برقبته) أي ان لم يكن جانيا ولا مرهونا
اه شرح مر وقضيه انه لو كان جانيا أو مرهونا لم يؤثر تصديق السيد فيقدم حق المرتن والمحني عليه وعليه
فلو انفك الرهن أو عفا المحني عليه عن حقه أو بيع في الجنابة أو الدين ثم عاد ذلك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته
مؤاخذا للسيد بتدقيقه اه ع ش عليه (قوله لا يتبع به اذا عتق) لانه تقدم ان جنابة الرقيق تعلق برقبته
فقط وظاهره انه لا يؤثر اخذه في الآخرة (قوله وتعبير بتجارة أولى) وجهه الاول انه لا يتعلق بالسيد هذه
الدين ويقبل اقرار العبد بالنسبة له الا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الاذن في شراء شيء مثلا فليتنا مل
اه ع ش (قوله وخرج به الخ) حاصل المخرج صور أربع الاولى والثالثة مفهوم الاضافة الى التجار
والرابعة مفهوم الاذن فيها أو اما الثانية فهي مفهوم قيد بلا حظ زائد على المتن أي وأقر قبل الحجر عليه فكان
الانساب تأخيره من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها (قوله كالقرض) وما يقال ما افترضه ان كان لنفسه كان فاسدا
أو للتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدي منه لانه مال تجارة يرد بان السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة
التي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ومثل القرض الشراء الفاسد لان الاذن لا يشاغل الفاسد
اه رشدي (قوله ولو أقر بعد حجر السيد عليه الخ) وفرق بينه وبين المغلس بان اقرار العبد يؤدي الى فوات
حق السيد بخلاف غرم المغلس فان الباقي من الحق يبقى بذمة المغلس اه حل (قوله لم تقبل اضافته) أي
ويقبل اقراره فيكون في ذمته كالذي بعده اه وقوله لعجزه عن الانشاء أي لان من ملك الانشاء ملك الاقرار
وهذا بالنسبة للظاهر وأما بالنسبة للباطن فالامر بالعكس أي من ملك الانشاء ملك الاقرار مثلامن ملك شيئا
يجوز ان ينشئ ملكه غيره كبيعته ولا يجوز ان يقر به لغيره لاسيما ان شرط المقر ان لا يكون ملكا للمقر
حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكسه في الطرد الوكيل بالتصرف يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن العكس

بموجب عقوبة) بكسر
الجيم كقتل وزنا وسرقة
لبيده عن التهمة فينه
فان كل نفس مجبولة على
حب الحياة والاحترار عن
الايلام ويضمن مال السرقة
في ذمته تالفا كان أو باقيا
في بدنه أو يد سبيده اذالم
يصدق فيها ولو أقر بموجب
قود وعنى عنه على مال تعلق
برقبته ولو كذبه سيده (و) قبل
اقراره (بدني جنابة) وان
أوجب عقوبة بجنابة
خطأ أو اتلاف مال عدا أو
خطأ (ويتعلق بذمته فقط)
أي دون رقبته (ان لم يصدق
سده) في ذلك بان كذبه أو
سكت فهو أعم من تعبيره
بكذبه فيتبع به اذا عتق
وان صدقه تعلق برقبته فيباع
فيه الا أن يقدية السيد بأقل
الامر من من قيمته وقدر
الدين واذا بيع وبقي شيء
من الدين لا يتبع به اذا عتق
وتعبيره يري بما ذكر أعم من
قوله لا توجب عقوبة (وقبل)
الاقرار (عليه) أي على
سيده (بدني) معاملة (تجارة
اذن له فيها) وبودي من
كسبه وما يبدى كاسر في يابه
وتعبيره يري بتجارة أولى من
تعبيره بمعاملة وخرج بها
اقراره بما لا يتعلق بها
كالقرض فلا يقبل على
السيد ولو أقر بعد حجر السيد
عليه بدني معاملة اضافته الى
حال الاذن لم تقبل اضافته
لعجزه عن الانشاء

(٤٣٢) ينزل على دين التجارة وهو ظاهر ان تعذرت مراجعته كمنظيره في اقرار الفلاس وان لم يكن مأذونا له

فلو اطلق الاقرار بالدين لم
في التجارة لم يقبل اقراره على
سببه فبما عاق ما أقربه بدمته
فيتمتع به بعد عتقه صدقه
السيد أو كذبه هذا كله في
غير المكاتب أما المكاتب
فيصح اقراره مطلقا كالحر
(و) قبل (اقرار مريض
ولو لو ارث) بدين وعين
لانه انتهى الى حاله يصدق
فيها المكذوب ويتوب
فيها العاصي فالظاهر انه
لا يقبل الا بيمين (ولا
يقدم) فيما لو أقر في صحته
بدين وفي مرضه لا سخر
يا سخر أو أقر في أحدهما
بدين وأقر في الآخر
(اقرار صحة) على اقرار
مرض (ولا) اقرار (مورث)
على اقرار وارث بل
ينساويان كالأقربهما في
الصحة أو في المرض واقرار
وارثه كإقراره فكأنه أقر
بالدينين (و) شرط (في المقر
له أحلية استحقاق) للمقر
به لان الاقرار بدونه كذب
(فلا يصح) اقرار (لدابة) لانها
ليست أهلا لذلك (فان قال)
على (بسبب الفلان) كذا
(صح) فلا على انه جنى عليها
أو اكترها أو أساءت عملها
تعديا وتعبيرا بفلان أعظم
من تعبيرة بالسكها مع انه لو
لم يذ كر شيئا منهما أصح وعمل
بيانه (ك) صحة الاقرار (لجل
هندوان أسنده لجهة
لا تمكن في حقه) كقوله

اقرار المرأة بالنكاح فانه يصح اقرارها به ولا تلك الانشاء اه حل (قوله فلو اطلق الاقرار) أي قبل الحجر
لانه بعد الحجر لا فائدة له لانه مع التصريح لا يلتفت اليه اه حل (قوله فيتمتع ما أقربه بدمته) الظاهر ان
هذا راجع للمفاهيم الاربعة التي أولها قوله وتخرج بها اقراره بما لا يتعلق بها (قوله أما المكاتب الخ) ظاهره ولو
فسد الكتابة واقرار البعض ببعض لانه كالقريب في بعضه الرقيق وكالحرف في بعضه الحر ولا يكاف دفع ما يتعلق
بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة المؤجل خلافا للحج والمصنف اه حل (قوله فيصح اقراره مطلقا) أي
ويؤديه مما في يده فان عجز ولا مال معه فدينون ماله لانه يؤديه بعد عتقه وارثه جناية في رقبته تؤدي من ثمنه
اه حل (قوله مطلقا) أي أذن له السيد أم لا اه ع من وسواء قيده بتجارة أو جناية أو أطلقه اه
(قوله واقرار مريض ولو لو ارث) ويخرج من رأس المال بالاجماع كما قاله الغزالي اه شرح م وفي
قل على الجلال ويحسب ما أقربه من رأس المال الانعوبة أو ابراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض
فيحسب من الثالث اه وللوارث تحليف المقر له ولو أجنبيا على استحقاق ما أقره به فان نكل حلف الوارث
وبطل الاقرار ويقال بمثل ذلك فيما لو أقرت الزوجة المريضة بشخص صدقها من زوجها اه حل (قوله لانه
انتهى الى حاله الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان
بأقربهم كافي شرح م والغاية في المتن للرد قال م في شرحه بعد ما تقدم واختار جمع عدم قبوله ان اتهم
لفساد الزمان بل قد تقطع الفرائض بكذبه قال الاذري فلا ينبغي لمن يخشى الله ان يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك
فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح بجمع بالحرة حينئذ لانه لا يحل للمقر له أخذ ماله ويحرم الخلاف في
اقرار الزوجة بقبض صدقها من زوجها في مرض موتها وبقبضة الورثة تحليف المقر له انه أقر له بحق لازم يلزمه
الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين بأسقاطهم كما صرح به جمع * (فرع) * لو أقر الوارث
لمشاركه في الارث وهما مستغفران كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه وهي صدقة له صار بت بسبعة أثمان
الدين مع أصحاب الدين لان الاقرار صدر ممن عبارته نافذة في سبعة اثمان فعملت عبارته فيها كعمل
عبارة الحاكم في الكل قاله البلقي ولو أقر المريض لانسان بدين ولو صدق فاشتمل اقرارا سخر بعين صدق صاحبها
كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن سخر في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع اه شرح م (قوله
أو أقر في أحدهما بدين الخ) فلو كان الاقراران بعين كان قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث بعد موته هذا
لعمر و فقياس ما يأتي من ان المقر اذا قال هذا الزيد ثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به لزيد ويغرم لعمر و قيمته
لانه أصل بين عمر وبين حقه باقراره لزيد به انه هذا كذلك فيسلم المقر به لمن ساء المورث ويغرم الوارث
قيمته للثاني تنزيلا لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق بأننا غنمنا المقر لعمر ولانه أصل باقراره الاول
بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر و وقع في حاله كونه المقر به ليس بيده لان المورث أخرجه
من يده باقراره الاول فاشبهه لو كان بيد المقر ودبعة مثلا وضعت في حيازة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها
من التركة اه ع من على م (قوله فلا يصح اقرار لدابة) أي ملكه فان كانت مسجلة صح الاقرار بها
وحل على انه من غلة وقف عليها أو وصية اه حل (قوله شيئا منها) أي من فلان وما ملكها أي فكل منهما
ذ كره ليس بقيد ومع ذلك تعبيرة أعم اصدق بالموقوف عليه والمودعي له بالمنفعة والمستأجر تأمل (قوله كصحة
الاقرار لجل هند) والخصم في المقر به من يكون ولي الجلى اذا وضع ووضع المال تحت يده قبل وضعه اه من
شرح م وع من عليه (قوله وان أسند لجهة الخ) هذه الغاية للرد والمعتد ان الاقرار باطل كالا سند
فالضمير في كلام الرافعي راجع للاقرار فالصواب ما فهمه النووي من رجوعه اه شيخنا (قوله ويأغو
الاسناد المذكور) أي كلما قال له على ألف من ثمن خمر اه حل (قوله وهذا ما صححه الرافعي الخ) وعبارته

أقرضني أو باعني به شيئا ويلغو الاسناد المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وقواه السبكي وما وقع في الاصل واستدرك فيه
به في الروضة على الرافعي من انه لغو فهمه من قول الحرر وان أسنده الى جهة لا تمكن فهو لغو وهو كقوله صاحب الانوار والاذري وغيرهما

فيه طريقان أحدهما القطع بالصحة والثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه اهـ وقوله وما وقع في
الاصل الخ هو المعتمد اهـ حل (قوله وهم) بهتختين ففي المصباح وهم في الحساب لوهم وهم مثل غلط بغطا
غاطا وزناومعنى اهـ وأما وهم بمعنى اعتقاد اعتقاد امر جوازا فهو من باب وعد ففي المختار وهم في الشيء من
باب وعد اذا ذهب وهمه اليه وهو يريد غيره (قوله وأما الاقرار فصحيح) قال شيخنا هذا والمعتمد الغناء الاقرار
ويجوز بان قرينة حال المقر له ملغية لاقراره بخلاف ألف ثمن خرفانه لاقرينة في المقر له ملغية فعمل به وألغى
المطلوع وهو معنى ظاهر يصح الاستسالك به في الغرض فتقليط المصنف في فهمه ليس في محله ولا يخفى ان عبارة
المحرر ظاهرة فيما فهمه النووي فلا مانع من مخالفة المحرر لما في الشرحين فكثيرا ما يخالفهما فالحكم على النووي
بالوهم هو الوهم اهـ حل (قوله وشرط فيه أيضا عدم تكذيبه) أي المقر له وشرط ان لا يكذب بالشرع وعبارة
شيخنا ومن المستحيل شرعا الخ ان لا يكذب بالشرع في اقراره كالأعتق عبدائم أقوله هو وأو غيره معتب عنه بدين
أو عين لم يصح لان أهلية الاستحقة لم تثبت له الا في الحال وهذا واضح اذا لم يحتمل أن يكون حريه ملكا ثم استرق
أو بصورته بوث الدين له بخصوصه أو خلع اهـ حل وفي صدر عبارته تحريف ونص عبارة شيخنا في الشرح ومن
المستحيل شرعا ان يقر لقرن عند عتقه بدين أو عين والأوجه تعييده بمن لم تعلم حرابه وملكه قبل المام فيه بخلاف
من احتمل فيه ذلك انتهت (قوله عدم تكذيبه) مضاف لغاؤه وهو المقر له ومفعوله محذوف كما أشار اليه بقوله
للمقر اهـ شيخنا ومثله في اشتراط عدم التكذيب واره اهـ ع ش على مر (قوله فلا يكذب في اقراره له
بمال) مثل المال الاختصاص ولو أقوله بموجب عقوبة ورد لا يستوفي منه فالتعبد بالمال انما هو لقوله أو ترك
الخ والافيشترط لصحة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما مر اهـ ع ش على مر (قوله ترك في المقر) أي ان
كان عينا ولا يبال به ان كان ديناه اهـ حل (قوله وسقط اقراره بمعارضته الانكار) وحينئذ يكون له التصرف
فيه حتى بالوطء حيث لم يظن انه له مقر له وليس للقاضي نزعه من يده الا ان قال لأعرف مالكم ولم تقم قرينة على
انه لقطعة اهـ حل (قوله حتى لو رجع الخ) قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه المامر انه بالتكذيب
بطل اقراره اهـ شوبري (قوله قبل رجوعه) أي على المعتمد المامر من ان يده عليه يملك لا يد استقطاط
وقيل لا يقبل رجوعه بناء على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مالكة اهـ من شرح مر فسقط ما للعواشي
هنا (قوله ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهي محتمل لاوقياس فظاهره ان
تسمع دعواه ويثبت ان بين ذلك اهـ ع ش على مر (قوله لم يصح) أي الا ان كانوا محصورين فلو قال واحد
منهم أنا المسمى بذلك صدق المقر بيمينه ولو قال عندي مال لأعرف مالكم نزعه منه وكيل بيت المال لانه أقر
بمال ضائع وهو بيت المال ما لم يدع أو تقم قرينة على انه لقطعة اهـ حل (قوله لاحد هؤلاء الثلاثة مثلا) أي
فلا حدهم الدعوى عليه فان حلف له ولثاني فهل يأخذه الثالث لتعين الاقراره أولا استظهار في التحفة الاول
اهـ شوبري (قوله ان لا يكون ملكا) أي ان لا يأتي بلفظ يقتضي انه ملكه والا فلا بد ان يكون ملكا بحسب
الظاهر حتى لو أخبر عما في يد غيره بانه ملك زيد كان غيره وأخذه الآن اهـ ع ش وحينئذ نفى هذا الشرط
أن يكون من شروط الصيغة وأشار له قل على الجلال أي من شروط صراحته كما يشير له قول الشارح
قال البغوي الخ اهـ (قوله حين يقر) ظرف للنفي أي الشرط انتفاء ملكه في حالة الاقرار وسيأتي محترزه في
قول المتن لاهذا فلان الخ أي فثبت ملكه قبل الاقرار لا يضر (قوله أو ديني الذي عليك الخ) الخطاب
ليس قيسا بل مثله ما لو قال ديني الذي علي زيد فلان وهذا بخلاف ما لو قال الدين الذي علي فلان له عمرو
فانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر التي تنافي الاقرار من سم يتصرف (قوله لان الاضافة اليه تقتضي
الملك الخ) أي حيث لم يكن المضاف مشتملا ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه
مبدأ الاشتقاق فن ثم كان قوله داري أو ديني لعمرو ولغو لان المضاف فيه غير مشتق فأفادت الاضافة الاختصاص

وهم بل الضمير في فهو ولا سند
بقرينة كلام الشرحين
وأما الاقرار فصحيح (و)
شرط فيه أيضا (عدم تكذيبه)
للمقر فلو كذبه في اقراره له
بمال ترك في يد المقر لان يده
تشرى بالملك ظاهر اوستقط
اقراره بمعارضته الانكار حتى
لو رجع بعد التكذيب قبل
رجوعه سواء أقال غلط في
الاقرار أم تعدى الكذب ولو
رجع المقر له عن التكذيب
لم يقبل فلا يعطى الاقرار
بحديث وشرط أيضا كون
المقر له معينا عينا يتوقع
معه طلب كما أشرت اليه
كلاصلا بالتعبير بهند فلو
قال علي مال لرجل من أهل
البلد لم يصح بخلاف ما لو قال
علي مال لآحد هؤلاء الثلاثة
مثلا (و) شرط (في المقر به
ان لا يكون) ملكا (للمقر)
حين يقر (فقوله داري أو
ديني) الذي عليك (لعمرو)
لغو لان الاضافة اليه تقتضي
الملك له فينافي الاقرار لغيره
اذ هو اخبار بحق سابق عليه
ويجمل كلامه على الوعد
بالبينة

الارفاق (قوله ثم اشترى) أى لنفسه لا لغيره بخبر وكالة قال شيخنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر بل ربما
يجب ان تعين الخلاص به فلا يرجع وقوله حكم بحريته وضح الشراء نظرا لتصديق صاحب اليد ولانه وسيلة للعتق
وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلا اه قل على الجلال (قوله حكم بها) أى بعد انقضاء مدة خيار البائع اه
شرح مر وهـ اذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر انه
يحكم بها من حين البيع واذا فسح البائع بعيب اطلع عليه في الثمن يتبين بطلان الحكم بها وتنقض الاحكام
التي بنيت عليها (قوله وكان اشترى اؤله الخ) ومن ثم امتنع رده بعيب ولم يستحق ارشاً بخلاف البائع اذ لو رد الثمن
المعين بعيب جاز له استرداده بعد اه شرح مر (قوله وكان اشترى اؤله الخ) قد يقال الاشترى لا يأتى في جانب
البائع فكأن الاولى التعبد بالشراء الذي عبر به الاصل لانه يطلق على البيع اه حل أى لان كلامه
يقضي ان الاشترى يكون بيعاً من جهة البائع (قوله لا عتق بغيره الخ) يؤخذ منه انه شراء صوري والعقد منه
الاقتداء لان الاعتراف بالحريته توجب بطلان الشراء (قوله وخيار العيب) أى فيما اطلع على عيب في الثمن
المعين * (فرع) * قال الشافعي لو اشترى أرضاً ووقفها مسجد أى مثلاً فجاء آخر وادعاه بصدقة المشتري لم تبطل
الوقفية وعليه قيمتها قلت وهو ظاهر جلي مأخوذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع
والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما دعه الثالث الا يمينه ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ
حيث لم يصدقه البائع على الوقفية اه ع ش (قوله بالخيارين) أى المجلس والشرط وفي قل على الجلال
قوله فيثبت فيه الخياران وكذا خيار العيب في الثمن واذا رد الثمن رد العبد واذا ظهر العبد معيباً فلا ريب ولو مات
قبل القبض سقط الثمن فيرد البائع ان كان أخذه أو بعد القبض فلا يسهل ولا يس على لاهل ان قال هو ج
الاصل وماله لو رثته أو لم يمت المال وليس للمشتري أخذه شئ منه وله أخذ جميعه ان قال أنا أعتقته وله أخذه فقدر
الثمن من تركته ان قال للبائع أنت اعتقته لانه بعض ماله في الكذب وقدر ما طلبه في الصدق وله أقل الامر من
من الثمن الذي غرمه البائع ان اشترى منه والثمن الذي دفعه المشتري للبائع ان قال أعتقه غير البائع وعينه فإن
لم يعينه فكيف الاصل ولو أقر بغيره ففقط استنصل وعمل بتفسيره فان تعذر فكيف الاصل ولو استأجره المقر من هو
في يده فهو افتداء للمنفعة فتلزمه الاجرة وليس له استخداً منه ولو نسكح من أقر بغيره ما صح وان لم يحل له الإمة لكن
لا يحل له الوطء الا ان نسكحها باذنه أو سيدها عنده ولي بالولاء أو غيره اه (قوله وسواء أقال في صبغة اقراره
هو حر الاصل) وفي هذه لومات المدعى حريته بعد الشراء فإثره ان لا يملك ان يملك الميالي وليس
للمشتري أخذه شئ منه لانه بغيره ليس للبائع كمال واعتراف المشتري بانه كان مملوكاً ولكن أعتقه بالسكة قبل شراء
البائع له كاعتقاده بحرية أصله لكن هنا لو رث بالولاء بشرطه أو يأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين اه شرح
مر وكتب عليه ع ش قوله أقل الثمنين أى عن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذي
وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وان كان الأقل هو الثاني
فلان المقر بالحريته لم يغرم الا هو فلا يأخذ زيادة عليه اه وقول مر واعتراف المشتري الخ هذه الصورة
هي التي ذكرها الشارح بقوله أم غير وقوله أم اعتقه هو أى البائع قال مر في شرحه وفي هذه بوقف ولأؤ
لا تنفاد اعتراف البائع بعقبه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بغير الولاء وله تركته ورثه البائع ورث الثمن
للمشتري ان صدق البائع المشتري بعقبه فان لم يصدقه فالمشتري أخذ قدر الثمن من تركته ووقف الباقي ان
كان لانه اما كاذب في حريته بجميع الولاء أو صادق فالكل للبائع ارباً بالولاء وقد طلبه باخذ الثمن منه وتعذر
استرداده وقد ظفر بماله اما ان كان له وارث بغير الولاء فان لم يكن مستغنياً عنه من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ما
والانفج مع ميراثه له وليس للمشتري أخذه شئ منه لانه بغيره ليس للبائع الا ان كان البائع يرث بغير الولاء
كأن كان أحله بعد فلا ريب بل يكون الحكم كالمولود لكن وارث بغير الولاء كافتداء التعليل ومصرجه الباقين

(ثم اشترى حكم بها) فترفع
يده عنه مؤاخذه له باقراره
السابق (وكان اشترى اؤله
اقتداء) له (من جهته)
لا عتق بغيره المانعة من
شرائه (وبيعاً من جهة البائع
فله) لا للمشتري (الخيار)
أى خيار المجلس وخيار
الشرط وخيار العيب
فتعبرى بذلك أهم مسن
تعبر به بالخيارين وسواء
أقال في صبغة اقراره هو ج
الاصل أم اعتقه هو أو غيره

وغيره (قوله وان أوهم كلام الأصل الخ) عبارة الأصل ثم ان كان قال هو حرا الأصل فشرأه اقتداء وان قال
أعتقه البائع وهو يستترقه ظمنا فافتداء من جهة ويبيع من جهة البائع على المذهب انتهت فقول الشارح
أم أعتقه الضهير المنفصل فيه عائد على البائع كما علمت من العبارة المذكورة (قوله بالشق الثاني) وهو قوله أم
أعتقه هو أو غيره والاول هو قوله خرا الأصل اه شيخنا وعبارة الخايجي قوله بالشق الثاني وهو أم أعتقه هو
انتهت وهذا هو الصواب كما تصرح به عبارة الأصل تأمل (قوله وصح بمجهول) أي ولوفي جواب دعوى عند
حاكم اه قل على الجلال (قوله وصح بمجهول الخ) علة في شرح الروض بقوله لان الاقرار اخبار عن حق
سابق والشئ خبر عنه مفعلة تارة ومفعلة أخرى اه رشيدى والمراد بالمجهول ما يعم الممنه كاحد العبد ولو
قال يزيد هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شئ أو هو بمواقته صدق المقر
وعلى المقر له البينة أخذ من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده أو ينسب اليه صح وصدق اذا تنازع في شئ كان
بيده حينئذ وقضيته انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم
بوجود ذلك فيها حاله الاقرار ونحو ذلك ولا يمنع منه بحال انه لا يستحق فيها شيئا وبه أفق ابن الصلاح وهو أوجه
من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف
الاعيان بينهما لان اليد لها على جميع ما فيها صليح لاحدهما فقط أو كليهما اه شرح مر وفي عش
عليه * (تنبيه) * قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البينة على شئ
من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يحد أحد عندي بالغفلة عنه ان هذا المتاع في أيديهما معا
فيحلف كل منهما بالصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان حلف أحدهما دون الآخر
فحقى للعالف وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفرق واختلف ورثتهما ما كان بينهما ما وصدق ذلك
أحدهما مع وارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة أو للزوجة كالخلى والغزال أو لهما
كالدرهم والدنانير أو لا يصلح لهما كالمحف وهو ما أميان والنبل وتاج الملوك وهما عايمان وقال أبو حنيفة
ان كان في يده ما حاسا فهو لهما وان كان في يده ما حاكما فإ يصلح للرجال للزوج أو لانهاء فلها والذي يصلح
لها ما فلها ما وعند أحد وما لك قريب من ذلك واخرج الشافعي بأن الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة متاع
الرجل اذا لو استعمات الظنون حكم في دباغ وعطار تداعيا طارا أو دباغ في أيديهما ان يكون لكل ما يصلح
له وفيما اذا تنازع موسر ومسر في لواؤان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه وينبغي ان مما يقتضى
الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه أوقات انتفاعه به ويلبوس
المرأة كالحلى تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان في البيت فتستحب
اليد التي عرفت في كل منهما اه دميرى في النفقات اه (قوله قبل تفسيره بغير عبادة الخ) وله تحليفه انه
ليس له عليه شئ غير هذا وسواء قال على أو عندي وكذا في ذمى الا في نحو الكلب اه قل على الجلال
(قوله وان لم يثبت) أي يستمسدا أو يقع موقع يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر فكل موقوف مال ولا عكس
اه حل (قوله كفلس) مثال لما قبل الغاية وقوله وحبته مثال للغاية اه عش (قوله وزبل) وكذا كل
نجس يقتنى كجلاميته يطهر بالدبغ ونحو محترمة فيجب رده على المقر له ويجوز الاستيلاء عليه اه من شرح مر
(قول لصدق كل منهما الخ) في العبارة قلب وقوله مع كونه أي كل منهما (قوله في معرض الاقرار) المعرض
بوزن معجده موضع عرض الشئ وقتله في معرض كذا أي في موضع ظهر ورده وهذا لان اسم الزمان والمكان من
باب ضرب يأتي على مفعول يفتح الميم وكسر العين قاله في المصباح اه شوربى ونقل الشنوائى في حواشى شرح
الكافية لشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء اه عش على مر (قوله اذلا مطالبة بها) تعليل للعلة
والمعنى اذلا يطالب بها أحدهم ان شرط المقر به ان يكون مما تجوز المطالبة به كافي شرح مر (قوله نعم يقبل

وان أوهم كلام الأصل
تخصيص كون ذلك بيعا من
جهة البائع بالشق الثاني
(وصح) الاقرار (بمجهول)
كشئ وكذا في طالب من
المقر نفسه (فلو قال له)
(على شئ أو كذا قبل تفسيره
بغير عبادة) لمريض (ورد
سلام ونجس لا يقتضى)
تكنز برساء كان ملاوان
لم يقول كفلس وحبته برأى
لا كفو ودوق شفعة وحسد
قذف وزبل اصدق كل منها
بالشئ مع كونه محترما
فتعبرى بما ذكر أعمر مما
غيره اما تفسيره بشئ من
الثلاثة المذكورة فلا يقبل
لبعد فهمها في معرض الاقرار
اذلا مطالبة بها نعم يقبل

تفسير الحق الخ) أي فيما لو قال على هل ومثله عندي حق وهل له ان يفسره بحجة البر وقوله بالاولين أي عبادة
 الرض وورد السلام ولو قال في ذمتي لم يقبل تفسيره بنحو حجة حنطة لانه لا يثبت فيها اه حل (قوله فيقبل
 تفسيره بنحو لا يقتنى لا بما قبله) قد يقال في قبول التفسير بما لا يقتنى نظرا فان ما لا يقتنى لا يثبت عليه بلا حد
 ولا يجب رده على من أخذ منه كذا كره سم عن عميرة في أول كتاب الغصب الا ان يقال اكتبوا هنا في الاقرار
 بما يشعر به اللفظ ولو بحسب اللغة اه ع ش (قوله كقوله مال عظيم الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو أقر
 بمال مطلق أو مال عظيم أو كبير بوحدة أو كثير بثلاثة أو بجمع أو خطير أو أقر أو نفيس أو أكثر من مال فلان
 أو بما يشده أو بما يشهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك قبل تفسيره بما قل منه أي المال
 ولو لم يتناول كنية بروجع باذنبان أي صالح لا كل والافه وغير مال ولا من جنسه لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه
 ووصفه بنحو العظم يستعمل انه بالنسبة لثبته حله أو لشحجه أو لكفره مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله انحو
 مضطروا لو قاله على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على زيد كان مبهما جنسا ونوعا فلا يقبل باقل من ذلك عددا
 لان المثلية لا تحتل ما مر لتبادر الاستواء عددا منها اه (قوله أصل ما أبني عليه الاقرار) الاضافة بيانية أي
 الاصل الذي أبني عليه الاقرار أي القاعدة التي ينفرع منها أحكام الاقرار ان ألزم اليقين الخ قال الحلبي والمراد
 باليقين الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة كالا يخفى على من نظر في فروع الباب اه وقوله
 وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة كل منهما مع عطف لازم على ملزوم اه شيخنا مثلا اذا قال له على درهم
 في عشرة وأطلق فان المتيقن درهم واحتمال الغلبة مشكوك فيه أي احتمال كون في بمعنى مع حتى يلزمه أحد
 عشر مشكوك فيه اه تقرير وقوله أيضا ولا استعمل الغلبة أي لا أعول على الغالب والمراد بالغلبة ما غالب
 على الناس في عرفهم أي لا أبني عليه الاحكام الشرعية كما قاله العناني كما اذا قال له عندي مال عظيم فان الغالب
 انه مال له وقع فقبول تفسيره بما قل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله وبمسئولة) انما أعاد الباء لثلاث
 ينوهم انه لا بد من مجوع الامرين في حجة التفسير أي القليل والمستولدة وانه لا يكفي التفسير بم واحد كما قيل
 به وبعبارة شرح مر والثاني لا أي لا يقبل التفسير بالمستولدة بطروجهما عن اسم المال المطلق اذ لا يصح بيعها
 انتهت فأعاد الباء للتخصيص على كفاية كل من المتعاطفين في التفسير ولا نظر لتوهم ان المستولدة ليست بمال
 لانه خلاف المذلول في الايمان وغيرهما من انهما منه اه من الشوري يتصرف والمراد المستولدة للمقر له (قوله
 لانها ينتفع بها الخ) تعليل لمحذوف هو العلة تقديره لانها تسمى مالا لانها ينتفع بها الخ وبهذا الاعتبار اندفع
 ما ردد على العلة المذكورة وحاصله ان الموقوف ينتفع به ويؤجر مع انه لا يصح التفسير به وحاصل الدفع ان
 الموقوف لا يسمى مالا اه ثم رأيت في مر مانصه وكذا بمسئولة لانها تؤجر وينتفع بها وتجب قيمتها اذا
 اتلفها أجنبي ولانها تسمى مالا وبه فارت الموقوف لانه لا يسمى (قوله لزمه شيء) أي ويفسره بما يفسر به الشيء
 الغير المكرر وقد مر بيانه مع الفرق بين عند وعلى (قوله لزمه شيء) أي وان زاد في التكرير على مرتين اه
 شرح مر أي وان اختلف المجلس اه ع ش وقوله فشيئا أي في المثال المذكور وما لو قال شيء وشئ
 وشئ فيلزمه ثلاثة أشياء ما لم ينو بالثالث تأكيد الثاني والافشيان كشيئا في الفصل اه وبعبارة شرح
 مر ولو زاد في التكرير على مرتين فكيف في نظيره الا انتهى أي في قوله في الفصل أو درهم ودرهم ودرهم
 فثلاث الا ان نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان (قوله أو شيء وشئ الخ) مثل الواو ثم والفاء لكن محله في الفاء
 ان أراد العطف لانها تاتي للتفريع وتزيين اللفظ كثيرا فلا تحمل على العطف الا بقصد ما نوى والواو فلا يحتاجان
 الى الفصل اه من شرح مر و ع ش عليه (قوله فشيئا كذا يلزماته) أي متفقان أو مختلفان بحيث يقبل كل
 منهما في تفسير شيء لاقتضاء الفرق المغايرة اه شرح مر (قوله أو كذا درهم) هي مركبة من اسم الإشارة
 وكاف التشبيه ثم نقلت عن ذلك وصار يكتفى بها عن المبهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة

تفسير الحق بالاولين منها
 وخرج به على عندي فيقبل
 تفسيره بنحو لا يقتنى لا بما
 قبله (ولو أقر بمال وان
 وصفه بنحو عظم) كقوله
 مال عظيم أو كبير أو كثير
 (قبل تفسيره بما قل منه)
 أي من المال وان لم يتم قول
 كنية بروجع بالظن
 ونحوه من حيث اتم غاصبه
 وكفره مستحله قال الشافعي
 أصل ما أبني عليه الاقرار ان
 ألزم اليقين وأطرح الشك
 ولا استعمل الغلبة
 (وبمسئولة) لانها ينتفع بها
 وتؤجر وان كانت لا تباع
 وخرج بمثله تفسير ذلك بالنحو
 وان حل اقتناؤه بجلد ميتة
 فلا يقبل اذ لا يصح عليه
 اسم المال (ولو قال) له على
 أو عندي (شيء شيء أو كذا
 كذا لزمه شيء) لان الثاني
 تأكيد (أو) قال (شيء وشئ
 أو كذا وكذا فشيئا ن)
 يلزمه لاقتضاء العطف
 المغايرة (أو) قال (كذا
 درهم برفع) بدلا

أو عطف بيان (أو نصب) تميزا (أو جر) (٤٣٨) لحنا (أو سكون) وقف (أو كذا كذا درهمها) أي بالأحوال الأربعة (أو) قال (كذا وكذا

ومركبة ومعطوفة اه شرح مر (قوله أو عطف بيان) قال في شرح الروض أو خبر مبتدأ محذوف قاله
 الشيخ في حواشيه أو مبتدأ أوله خبر مقدم وكذا حال وقال السيد في شرح الكافية والاولى عندي أن يكون كذا
 مبتدأ أو درهم بدلا منه أو عطف بيان عليه وله خبر وعندي طرف اه شرح مر اه شوبري (قوله
 أو نصب تميزا) أي لأن تميز كذا يجب نصبه عند البصريين ويجوز عند الكوفيين اه حل (قوله أو جر لحنا)
 في المعنى الثاني أن تميزها يعني كذا واجب النصب فلا يجوز جره عن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا
 في غير تكرار ولا عطف أن يكون كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح الخ انتهى اه شوبري
 (قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشر ودرهما إذا كان نحو بالانها أقل عددهم فغير
 بفرد من صوب متنوعة لانه يلزم عليه مائة في الجر لانها أقل عدد تميز بفرد مجرور ولم يقبل به أحد وقول جمع
 بوجوب بعض درهم في الجر إذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب لأكثرين بان كذا انما تقع على الواحد
 دون كسورها اه شرح مر (قوله والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز) بل هو خبر عن الدرهمين في الرفع أي
 هما درهم أو بدل منهما أو بيان لهما وأما الجر فلانه وان كان لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا انه تفسير لجملة
 ما سبق وكذا يقال في السكون اه حل (قوله فيعود الى الجميع) كما سيأتي في الوقف ان الوصف يعود
 للجميع ما تقدم اه شرح مر (قوله فيعود الى الجميع) أي فهو تفسير لكل منهما لان التمييز وصف في
 المعنى والعطف يمنع احتمال التأكيد والحاصل مما ذكره المؤلف اثناعشر صورة حاصلة من ضرب ثلاثة
 في أربعة لان كذا إما أن يوثق بمفردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم إما أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن
 والواجب في جميع ذلك درهم الا اذا أتى بكدام معطوفة ونصب الدرهم فالواجب درهمان اه حل (قوله
 قبل تفسير الالف بغير الدراهم) أي من المال أو غيره اتحاد الجنس أو اختلاف اه شرح مر (قوله للعادة)
 انظر لم يعمل بان التمييز وصف في المعنى فيرجع لجميع ما قبله كما عمل فيما سبق ويمكن أن يقال عمل بما ذكر لاجل
 الفرق بينه وبين ما بعده (قوله للعادة) لانه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يعرف فضة باضافة درهم اليها
 ويسبق تنوين الالف والالف الوجه حيثما شاء الالف على إيهامها اه حل (قوله اذ لا يقال ألف حنطة)
 ويقال ألف فضة والمراد لا يقال ولا عادة يرجع اليها فلا يشك بما قبله اه سم (قوله برفعها وتنوينها)
 والظاهر انه لو نصبها أو خفضها من تنوين أو رفع الاول من تنوين أو نصب الدرهم أو خفضه أو سكنه أو نصب الالف
 من تنوين أو رفع الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب
 الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه لزمه ألف درهم ولو سكن الالف وأتى في الدرهم بالأحوال المذكورة احتج
 الامران وهو الى الاول أقرب اه شرح الروض اه شوبري (قوله أو قال خمسة وعشرون درهما)
 فلورفع الدرهم أو خفضه لزمه ما عده العدد المذكور وقيمه درهم كما بحثه الشارح في شرح الروض وجرى
 عليه شيخنا كوالده وج أيضا اه شوبري (قوله ناقصة الوزن) الدرهم الكامل ستة دنانير والناقص
 مادون ذلك ومنه الطبري أربعة دنانير والحوارزى أربعة ونصف (فرع) * أفنى الشهاب الرملي بان
 الاثر في جعل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة اه
 وأما النصف فالمعجزة انه يحمل بين الفضة والفلوس فحق الاقرار يرجع الى المقرر في البيان وأما في البيع فان
 اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان والابطال البيع وان اتفقت واختلفت الخ اه مر قال الشيخ وهل
 يحمل عند الإطلاق على الغالب ان فرض ان أحدهما غلب على الآخر كاجل إطلاق النقد الجمل بين
 أنواعه على الغالب أولاو يفرق بأن الاجال في النقد بين أنواعه وهما بين جنسين ويجهل أن لا أثر لذلك اه
 شوبري (قوله ووصله الخ) فيلزم ان يعقب اقراره هل يشوم وازن مثله فإذا قال ما ذكر يقبل الظاهر نعم
 حل (قوله قبل) أي وان لم يتصل بخلاف المقشوشة والناقصة اه حل (قوله ولو قسر الدراهم بغير سكة

درهم بلانصب فدرهم) يلزمه
 لان كذا مهم وقد قسر بدرهم
 في الاولى والثانية وتختص
 الثانية باحتمال التأكيد
 والدرهم في الثالثة لا يصلح
 للتمييز (أوبه) أي بالنصب
 بان قال كذا وكذا درهمها
 (فدرهمان) يلزمه لان
 التمييز وصف في المعنى فيعود
 الى الجميع ومسئلة السكون
 من زيادتي (او) قال (ألف
 ودرهم قبل تفسير الالف
 بغير الدراهم) كالف فلس
 لان العطف لا زيادة لا
 للتفسير نعم لو قال ألف
 ودرهم فضة كان الالف
 أيضا فضة للعادة قاله القاضي
 بخلاف ما لو قال له على ألف
 وقفين حنطة فان الالف
 مبهمه اذ لا يقال ألف حنطة
 ولو قال له على ألف درهم
 برفعها وتنوينها أو تنوين
 الاول فقط فيما يظهر فله
 تفسير الالف بما لا ينقص
 قيمته عن درهم وكأنه قال
 ألف مما قيمة الالف منه
 درهم (أو) قال (خمس
 وعشرون درهما) بالكل
 (دراهم) لما مر ان التميز
 وصف (أو) قال (الدراهم
 التي أقررت بها ناقصة الوزن
 أو مغشوشة) فان كانت
 دراها (الباد) الذي أقربيه
 (كذلك) أي ناقصة الوزن
 أو مغشوشة (أو) لم تكن
 كذلك بان كانت نامة أو
 خالصة (ووصله) أي قوله

المذكور بالاقرار (قبل) قوله فلهما وان فصله منه في الاولى جلا على نقد البلد فلهما وكذا استثناء في الثانية ولو قسر الدراهم بغير سكة البلد

البلد الخ) ولو فسرها بالفلوس لم يقبل لاتقاء تسميتها دراهم سواء أفضله أم وصله نعم لو غلب التعامل بها ببلاد
بحيث هجر التعامل بالفضة وانما اتواخذ عوضا عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الأزمان فالأوجه كما يحسنه
بعض المتأخرين القبول وإن كان منفصلا ولو تعذر مراجعته حل على دراهم البلد الغالبة على الأصح ويجرى
ذلك في المكيل كما هو ظاهر فلو أقرله ياردب بر وجعل الاقرار مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعين أقلها ما لم
يخصص المقرب به بمكاييل منها فيجعل عليها لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها وفي النقود يجعل على
الغالب المختص من تلك المكاييل كالتدوير يصدق الغاصب والمتلف بينهما في قدر كيل ما غصبه أو تلفه اه
شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كالديار المصرية أي في زمنه اذ ذلك وأما في زماننا فلا يقبل منه التفسير
بمالاتها لا يتعامل بها الآن الا في المعترات (قوله ويخالف البيع الخ) ويخالف أيضا الناقص بأنه يرفع
بعض ما أثر به بخلافه هنا اه شرح مر (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أي يحتمل ثبوته بمعاملة
في غير ذلك المحل فراجع الى ارادته اه شرح مر (قوله أي معناها) أي المعنى الحاصل من قولنا مع
عشرة وحيتئذ أشكل ما ذكره من أنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم واحد لا احتمال مع درهم
لي وكيف وجب كون العشرة دراهم وأجيب بان هذا الاحتمال لا يأتي مع الظرفية المحوطة فيها هذا
المعنى لأن الظرفية مقتضية لو جوب العشرة ولو قال له على أشرفي قبل تفسيره بالقدر المعلوم من الذهب والفضة
كما أفقني به والد شيخنا اه حل وعبارة ع ش قوله أي معناها وهو مصاحبة الدراهم للعشرة انتهت
(قوله فان أراد معية فأحد عشر) استرض هذا بأنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم جز ما لا احتمال مع
درهم لي وحاصل الايراد انه عند التصريح بالمعية لا يترتب عليها حكم بل يأتي اعتبارها وعند الايمان بما يدل
عليها وهو في بدون تصريح بها يترتب عليها الحكم وتعتبر ويؤول عليها وكان قياس الحكم في درهم مع درهم
أن يكون اللازم له في درهم مع عشرة درهما واحدا فقط لا احتمال في عشرة في كماله لا احتمال مع درهم
لي ويجب بحمل كلام المتن على ما اذا أراد المقدم عشرة دراهم للمقر له ويجب أيضا بان تصد المعية في
قوله له درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف
بدليل تقديرهم في جاءز يدومعرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على درهم مع درهم فان فيه لجر المصاحبة
والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف اه برماوى يتصرف وهو ملخص من
مر وعبارة ع ش وهي أصح من عبارة شرح مر في هذا المقام نصها واستشكل ذلك الاسنوى وغيره بشيئين
أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لا احتمال ان يذم مع درهم في ثمنه نبتة أولى وأجاب
البلقينى بان فرض ما ذكرناه لم يردا الطرف بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم انه أطلق وهو
يتمثل للطرف أي مع درهم لي فلم يجب الا واحد فالمسئلان على حد سواء وفيه تكاف ينائبه ظاهر كلامهم
في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا أي ما لم ينومع درهم يلزمه كما هو ظاهر وأجاب غيره بان نية المعية تجعل في
عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاءز يدومعرو مع عمرو بخلاف لفظة مع فان عايتها المصاحبة وهي تصدق
بمصاحبة درهم للمعروف فيه نظار وتكافوا يستلوا بمعنى مع بل تحتلها وغيرها وقد يجب بان مع درهم
صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له واغیره فليس فيها نص صريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا الإشارة اليه فلم يجب
فيها الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية لازوم واحد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على أنه
لم يرد ما يراعى درهم لأنه يراى فيها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاخذ عشر والحاصل ان الدرهم لازم
فيها والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية
تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجه عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمل ما بينهما ينبغي
ان العشرة مبنيمة كالالف في ألف ودرهم بالاول وأجاب الزركشى بان العطف في هذه يقتضي مقابلة الالف

البلد أو يحسن ردى
قبل ويخالف البيع لان
الغالب في المعاملة قصد
ما يروج في البلاد والاقرار
اخبار بحق سابق (أو) قال
له على (درهم في عشرة فان
أراد معية) أي معناها
(فأحد عشر) درهمما تلزمه
لورود في معنى مع كما في قوله
تعالى ادخلوا في أمم أي معهم
(أو) أراد (حسابا) بقيد
زدته بقولي (عرفه في عشرة)
لانها وجبة (والا) بان
أراد طرفا وحسابا لم يعرفه
أو أطلق (فدرهم) يلزمه
لانه المتبعين

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غير بان العشرة هنا عطفت تقدير اعلی مبين
تخصيص به الآن الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه وثم عطفت المبين على الالف فلم يخصها وفيه نظر
اذ قضيت انه في ألف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم ياباه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المعترنة
بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لاجتماع أمرين كل منهما ما قرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه
مجرد العطف وهو لا يقتضي بفرد مصرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي
أجاب بان المراد بنية مع ذلك انه أراد مع عشرة دراهم له وحى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شي من الاشكالين
ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم أو صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة
فعليه برد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكرنا انتهت وكتب عليه سم قوله ثم رأيت السبكي أجاب الخ
الوجه الثعويل على جواب السبكي لظاهر المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى
ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وأما ظاهره في خلافه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى
وقواعدهم لا يكون ظاهراً في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التأمل اه ونقله الرشيدى على امر
وسامه اه

*(فصل في بيان أنواع من
الاقرار مع بيان صحة الاستثناء
لو (قال له عندى سيف في
طرف (أو خف في طرف
أو بعد عليه ثوب لم يلزمه
الطرف والثوب) أخذوا
باليقين (أو عكسه) بأن قال
له عندى طرف فيه سيف
أو فيه خف أو ثوب على عبد
وهو من زيادتي (لزمه) أى
الطرف في الاولين والثوب
في الاخير (فقط) لذلك

*(فصل في بيان أنواع من الاقرار أى من صيغة أى في بيان صيغة من صيغة الاقرار
أى وما يتبع ذلك كالذى يفعل بالمتنع من التفسير اه ع ش على مر (قوله بان قال عندى طرف فيه سيف
الخ) ولم يفرقوا بين ما يتصل بظرفه خلة وعادة وما ينصل عنه وشمل كلامه كاصله بالواضاف الطرف كقوله
عندى قوصرة ثم وعند سيف وان قال بعضهم انه اقرار بهما اه شونرى (قوله أو عكسه لزمه فقط) ومثل ذلك
له عندى جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص أو دابة في حافرها نعل أو قفلة عليها عروة أو فرس عليها
سرج لزمته الجارية والدابة والقفلة والفرس والجل والنعل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم
ولو قال له عندى جارية وأطلق وكانت حاملاً لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول بخلاف البيع لان الاقرار
انخبار بحق سابق كما مرور بما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا القول هـ هذه الدابة لغلان
الاجلها صر أو لو قال بعتكها لاجلها فلا والشجرة كالجارية والشجرة كالحمل فيما ذكر ولو قال عندى خاتم دخل
في الاقرار فسه لتناول الخاتم له فلو ادعى عدم ارادة الفص لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما اقرب به أو قال له
عندى عبد على رأسه عمامة بكسر العين وضمها لم تلزمه العمامة وضابط ذلك كما قاله القفال وغيره ان كل ما دخل
في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا الا الثمرة غير المؤثرة والحمل والجدار فتدخل ثم لان المدار فيه على العرف
لا هنا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ قضية تخصيص الاستثناء بما
ذكره انه لو اقر له بارض أو ساحة أو بقعة فيها شجر أو حجر حاشيت أو ساقية أو وند أو غير ذلك من كل منفصل
توقف عليه نفع متصل دخل وله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من مسمى الارض وقد تقدم في الاصول
والثمار ما هو صريح في عدم الدخول انتهى وكتب ايضا قوله والجدار أى فيما لو اقر له بارض أو ساحة أو بقعة
أما لو اقر له بدار أو بيت دخلت الجدران لانهم من مسميها (قوله لزمه) أى فقط وهكذا كل ظرف ومظروف
لا يكون الاقرار باحدهما اقرار بالآخر اه حايى (قوله أوله عندى دابة بسرجها) ومع سرجها كبسرجها
كاعلم بالاولى ويترك بينهما وبين درهم بانه لا قرينة ثم على لزوم الثانى وهما قرينة على لزومه وهو اضافته اليها
حج وقضيته ان ما تقدم من نحو الطرف لو اضيف لزمه الجميع فايصر وكتب ايضا قال الجلال السيوطى في
الاشباه *(فرع) * وقع السؤال عن رجل قال هذا العبد أو الدابة خرج عن ذمتي لله تعالى فقلت يؤخذ
باقراره في الخروج عن ملكه ثم هو في العبد يحتمل العتق والوقف فان فسره باحدهما قبل وان لم يفسره فالجمل
على العتق أظهر لانه لا يحتاج الى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج الى تعيين الجهة الموقوف عليها وقبول الموقوف

عليه اذا كان معيناً وأما الدابة فان كانت من النعم احتملت الوقف والاضحية والهدى ويرجع اليه فان لم يفسر
فالجل على الاضحية أظهر من الوقف لما قلنا ومن الهدى لانه يحتاج الى فعل فان كان قائل ذلك بمكة أو محرماً
استوى الهدى والاضحية ويحتمل أيضاً اسرار ابعاده والنذر وخامساً وهو مطلق ذبحها والصدق بم على الفقراء
وان كانت من غيرها فان كانت مأكولة احتملت الوقف والنذر والصدقة أو غير مأكولة لم تحتمل الا الوقف فان
فسره بوقف باطل كعدم تعيين الجهة وهو عاص قبل منه وان قال قصدت انها سائبة ففي قبول ذلك نظرت ذلك
تخيلاً اهـ قلنا أمل شو برى (قوله أو دابة بسرجهما) بقى ما لو قال له عندي سيف بعمدة أو ثوب بصندوق
هل يلزمه الجميع كالوقف الدابة بسرجهما أو لاقبه نظار والاقرب ان يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين
دابة بسرجهما بان البناء اذا دخلت على الظرف كانت في استعانة بهم بمعنى في كثير اقل محتمل عليه اهـ ع ش على
مر (قوله أو ثوب مطرز) المراد به هنا ما يخط على كتف الثوب مثلاً للزينة من قطع الحرير ونحوها قال
سم على ج وهى الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظراً الى انه زائد على الثوب عارض له فيه نظر اهـ
ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز فان دخول الحرير في المطرز بالابرة اذا قال له عندي ثوب مطرز
أولى من قطع الحرير الخيط على الكتف هذا ولو أقرب ثوب ثم أحضر ثوباً فيه طراز وقال لم أرد الطراز ففي
سم على ج ان مة تضي ما قيل فيما لو قال عندي خاتم ثم أحضر خاتماً فيه فص وقال لم أرد الفص من عدم
القبول فيه عدم القبول هنا أقول وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل فيه فيما لو قال عندي خاتم الخ باني
الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فانه عارض بعد تمام صناعته والفص انما يتخذ في الخاتم عند صوغه اذ لم
يعهد اتخاذاً لخاتم بالفص ثم يركب عليه بخلاف الثوب اهـ ع ش على مر (قوله أو ثوب مطرز) بخلاف
ما لو قال عليه أو فيه طراز وكتب أيضاً بخلاف ما لو قال عليه طراز فلا يدخل الطراز حينئذ وفقاً لابن الملقن وخلافاً
لابن الرقعة اهـ حل (قوله لان البناء بمعنى مع) قضيته انه لو قال مع سرجهما لزمه الجميع وليس مراد ابل تلزمه
الدابة فقط اهـ ع ش قال العلامة الخطيب والفرق انما أخرج الحرف عن موضوعه غلظ عليه بلزوم الجميع
بخلاف التصريح به اهـ برماوى (قوله والطراز جزء من الثوب) أى باعتبار لفظه وان كان في الواقع مركباً
عليه اهـ شرح مر (قوله فاقرار على أبيه بدين) ويقبل اقراره وان لم يكن حائراً وان كذبه الباقون وحينئذ
لا يغرم الا ما يخصه فان قيل كيف يحكم بتعين حل هذا على الدين وهل جعل على الوصية أجيب بان الغالب
لزوم الدين بالمعاملات اهـ حل وعبرة شرح مر فاقرار على أبيه بدين لا إضافة الالف الى جميع التركة
المضافة الى الاب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها رضاء متعلقاً بمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون
كذلك الا للدين فاندفع بالتعاقب بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعاقب بالثالث واحتمال نحو الدين عن دين
الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عمومهما من حيث الوضع انتهت (قوله فوعده) اهـ
أى ما لم يأت بنحوه على فان أتى بنحوه على كان اقراراً بالجميع لاحتمال انه التزمه له في حصته خاصة بطريق كالنذر كما
في الشرح الصغير اهـ مر (قوله لانه أضاف الميراث الخ) قال الراغب الفرق ضعيف لان الاضافة انما تمنع
ملك الغير لا الرهن بدين الغير وكل مدين فتر كنه تنقل مرهونة الى الوارث واستشكل أيضاً ابن الرقعة المسئلة
الاولى فقال لم لا يصح التفسير فيها بالوصية وبالرهن على دين الغير * (فرع) * قال له نصف ميراث أبي ونحو
ذلك من الجزء الشائع بحث الاسنوى الصحة لاحتمال انه أوصى له بذلك وقبضه واجاز الوارث ان كان زائداً
على الثلث وما قاله أوجه من قول السبكي انه ينبغي ان يكون قوله له في ميراث أبي نصه كقوله له في ميراثي نصفه
وان يكون قوله له فيه ثلثه اقراراً له بالوصية بالثلث اهـ شرح الروض * (فرع) * اذ لم يكن المقر حائزاً لم
يغرم الا بالنسبة * (فرع) * لو قال له في ميراثي من أبي ألف لزمته وكذا لو قال بحق أوله في مال نصفه بحق
ونحو ذلك اهـ سم (قوله لزمه درهم) أى وان كرره الوفا في مجالس لاحتمال التأكيد مع انتفاء ما يصرفه عنه

(أو) له عندي (دابة
بسرجهما أو ثوب مطرز)
بتشديد الراء (لزمه الكل)
لان البناء بمعنى مع والطراز
جزء من الثوب (أو) قال
له (في ميراث أبي ألف
فاقرار على أبيه بدين أو) قال
له (في ميراثي من أبي) ألف
(فوعده) ان لم يرد به
اقراراً لانه أضاف الميراث
الى نفسه ثم جعل لغيره جزءاً
منه وذلك لا يكون الا بهبة
بخلافه فيما قبلها (أو قال
له) على درهم درهم لزمه
درهم

(أو درهم (ودرهم
 قدره مان) يلزمه لاسر
 في كذا كذا وكذا وكذا
 (أو درهم (ودرهم
 ودرهم ثلثة) تلزمه
 (الا ان نوى بالثالث
 تأ كيد الثاني) قدره مان
 يلزمه فشم المسمي منه
 مالونى بالثاني او الثالث
 استثنافا أو تأ كيد الاول او
 اطلق فيلزمه الثلاثة عملا
 بنيت في الاولى وبظاهر
 اللفظ في الثالثة ولا ممتنع
 التأ كيد في الثانية لزيادة
 المؤكد على المأكو بالعاطف
 والفصل في التأ كيد
 بالثالث (ومنى أقربهم
 كسوب) وثنى (وطوب
 يمينه) ولم يمكن معرفته بغير
 مراجعته (فأبى حبس) حتى
 يبين لامتناعه من اداء
 الواجب عليه فان مات قبل
 البيان طوطبه الوارث
 فوقف جميع التركة فان
 أمكن معرفته بغير مراجعته
 كقول له على زنة هذه الصفة
 او قدر ما يباع به فلان فرسه لم
 يحبس (ولوبين) بما يقبل
 (وكذبه المقر له) في انه حقه
 (فليبين) اى المقر له حبس
 حقه وقدره وصفته (وليذع)
 به (ويحلف المقر على نفيه)
 ثم ان كان ما بين به من حبس
 المدعى به كان بين بمانة
 درهم وادعى المقر له بما تقي
 درهم فان صدقه على ارادة
 المائة ثبت وخلف المقر
 على تقي الزيادة وان كذبه
 بأن قال له بل أردت مائتين

اه شرح مر (قوله أو درهم ودرهم قدره مان) أى لان العطف يقتضى المغايرة وشم كالواو واما الباء فالنص
 فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لمجئها كثيرا للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزاء حذف شرطه أى فيتم فرع
 على ذلك درهم يلزمه فشم المسمي القصد فيها كسائر المشتراك وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طلاقان لانه
 انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التى مبناه على الاحتياط والاوجه في بل اعتبار قصد الاستثناف فيها وان
 مجرد ارادة العطف به لا يلحقها بالبقاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لاحتمال قصده
 الاستدراك فيذكر أى يتذكر كراهه لاحاجة اليه فيعيد الاول اه شرح مر * (تنبيهه) * لو قال درهم مع درهم
 أو فوق أو تحت درهم أو معه أو فوقه أو تحته درهم وجب عليه درهم فقط بخلاف نظيره من الطلاق ولو قال له على
 درهم قبل أو قبله أو بعد أو بعده درهم قدره مان يلزمه وقر بين نحو الفوقية والقبيلية في شرح الروض اه
 شوبرى (قوله فثلاثة تلزمه الا ان نوى الخ) فان زاد على الثلاثة ففيه هذا التفصيل وهو انه ان قصد بكل
 واحد تأ كيد ما يليه قبل وان قصده تأ كيد ما يليه أو الاستثناف أو اطلاق تعدد اه ع ش على مر (قوله
 الا ان نوى بالثالث الخ) ولو عطف بثم في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من
 اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد اه شرح مر (قوله تأ كيد الثاني) أى مع عاطفه اه شرح
 مر وقضيته انه لو لم يرد ذلك بل أراد تأ كيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ووجه بان المؤكد حينئذ زائد
 على المؤكد فاشبهه نو كيد الاول بالثاني اه ع ش عليه (قوله في الاولى) هى قوله ثلاثة اه ع ش (قوله
 فأبى حبس) وسمعت الدعوى هنا بالجهول والشهادة بالضرورة اذ لا يتوصل لمعرفة البسماع بها والاوجه
 الحاق المجنون بالغائب وقد نقل المهرى عن الشافعى فيه ان له ان يبين مقدار اري يحلف عليه وعلى ان المقر اراده
 باقراره ويأخذه وقد يتوقف في اشتراط الحلف على انه اراده باقراره اه شرح مر وكتب عليه ع ش
 قوله والاوجه الحاق المجنون بالغائب أى فيما لو أقر ثم جن أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو في سفره ثم شهد عليه به
 وأراد المقر له أخذه اه وكتب أيضا قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف أى فينبغى ان لا يقبل قوله في شئ
 حتى يحضر الغائب ويقيق المجنون فيبين وهذا هو الذى ينبغى العمل به لئلا يكتفى من كلامه انه يكفى
 تعيينه والحلف على استحقة فقه فيسلم ما يدعيه عليه فاذا حضر الغائب وافاق المجنون قبل قوله بيمينه انه لا يستحق
 ما ذكره وان لم يرد به باقراره اه (قوله لامتناعه الخ) نصريح بجواز الدعوى بالهم وهو كذلك كما سيأتى في
 الدعوى والبيانات اه حل (قوله طوبى الوارث) قضيته اقتضاه على مطالبته الوارث انه اذا امتنع لم
 يحبس وقد وجبه بانه لا يلزم من كونه وارثا علمه بمراة مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر او يدعى
 به فان امتنع الوارث من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن اليمين ردت على المقر له فيحلف ويقتضى له
 بما ادعاه ثم رأيت في ابن عبد الحق ما يصرح به وبقى ما لو لم يبين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده
 المقر فماذا يفعل بالتركة فقه تقار والاقرب ان القاضى يجبرهما على الاصطلاح على شئ ليسفك التعلق بالتركة
 اذا كان ثم ديون متعلقة بهما وطالبها أربابها اه ع ش على مر (قوله ووقف جميع التركة) أى ولو فيها
 يقبل فيه التفسير بغير المال احتياط الحق الغير اه شرح مر (قوله لم يحبس) أى لبيان القدر وأما بيان
 الجنس فيحبس عليه اه شيخنا (قوله لم يحبس) هو ظاهر مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت الصفة أو ما يباع به
 فلان فرسه فهل يحبس أولاقيه نظر والاقرب الاول لان اقراره صحيح وتعدت معرفة المقر به من غيره فيرجع
 في التفسير اليه لانه الاصل اه ع ش على مر (قوله فليبين) جواب لو محذوف تقديره بطل البيان فليبين
 الخ وقد يقال لو يعنى ان وعليه فالجواب قوله فليبين الخ وقد تقدم التنبيه في باب الرهن على ان لو تافى بمعنى ان
 فتقع النساء في جوابها اه ع ش (قوله ثم ان كان ما بين به الخ) يشعر صتيه بان هذا زائد على ما مر وليس
 كذلك بل هو تفصيل لقوله ولوبين وكذبه الخ كلام المتن أى فتارة يكون البيان من حبس المدعى به وتارة لا

وكان في الأمر والاربع
مدعيًا للخمسين فيخاف المقر
على نفسها في الأربع وعلى
نفي ارادتها أيضاً في سورتي
التكذيب وذكرا الخلف
من زيادتي (ولو اقر) له
(بألف) مرة (وبألف) مرة
أخرى (فألف) يلزمه فقط
لان الاقرار اخبار وتعدده
لا يفتضي تعدد الخبر به (ولو
اختلف قدر) كان أقر
بألف ثم يخبره سماناً وعكس
(فالاكثر) يلزمه فقط لجواز
الاقرار ببعض الشيء بعد
الاقرار بأكمله أو قبله (فلو تعذر
جمع) بين الاقرارين كأن
وصف القدرين بوصفين
كصالح ومكسرة أو اسندهما
الى جهتين كبيع وفرض
أو قال قبضت يوم السبت
عشرة ثم قال قبضت يوم
الاحد عشرة (لزماه) أي
القدران فلو قيد أحدهما
وأطلق الآخر حل المطلق
على المقيد (ولو قال له على
ألف قضيت أولا تلزم أومن
عن نحو خر) مما لا قيمة له
كزبل (لزمه) الألف عملاً
بأول كلامه بخلاف مالو
قال له من عن خر على ألف
لم يلزمه شيء كافي الرخصة
وأصلها وتعبري بنحو خر
اعم من تعبيره بنحو أوكاب
(أو) قال له على ألف (من عن
عبد لم أقبضه قبل) قوله لم أقبض

لانه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلا به أم منفصلا عنه ولا يلزمه تسليم الالف الا بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل الامتصلا (أو علق)
الاقرار كقوله له على الف ان شاء الله أو ان شاء زيد أو اذا جاء رأس الشهر ونحوي التعليق قبل فراغ الصيغة كما يوجد مما يأتي في الاستثناء (فلا شيء) عليه

لأنه لم يجز بالاقترار وتعبيري بذلك (٤٤٤) أعم من قوله ولو قال ان شاء الله لم يلزمه شيء (وحلف مقتر) فيصدق بيمينه (في) قوله له (على أو عندي

على مر (قوله لأنه لم يجز بالاقترار) وفارق من عن كلب بان دخول الشرط على الجملة بصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم تغيير معنى أول الكلام بخلاف من عن الكلب لأنه غير مغير بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعاً فلم يقبل أه شوبري (قوله لأنه لم يجز بالاقترار) وأيضا لا اقراراخبار بحق سابق والواقع لا يعلق أه سم (قوله وحلف مقتر في على أو عندي الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال أردت هذا هو وديعة فقال المقر له لي عليك ألف آخر غير ألف الوديعة وهو الذي أردته باقرارك وافهم قوله ثم جاء به لو قال له على الف وديعة قبل وافهم قوله وأردت هذا انه لو جاء هنا بالف وقال الالف التي أقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذا مبدلها قبل منه لجواز ان يكون تلف منه بتفريطه فيكون ثابتاً في ذمته كما اقتضاه كلام أبي الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرفعة انه المشهور أه شرح مر (قوله أي بعد تفسيره المذكور) عبارة المنهاج بعد الاقرار ولعلمها الاوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقررت به الف وديعة وقد تافت الابتن فالوجه القبول فلجرح أه سم وعبارة مر بعد تفسيره الاقرار الخ فهي مثل عبارة الشيخ فتأمل ويمكن رد ما هنا الى ما في المنهاج يجعل التفسير بمعنى النيين وهو عبارة عن الاقرار وفي المختار التفسير البيان وبابه ضرب والتفسير مثله أه بحروفه أه عش وعبارته على شرح مر قوله الواقع بعد تفسيره الاقرار الخ قضيته انه لو اضاف الاتلاف أو الرد بعد التفسير الى ما يمينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمتمم منه خلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية ويكون التفسير هو نفس الاقرار انتهت (قوله في ذمته) أو دينا وفسره بوجه الخ) أي فلا يقبل تفسيره المذكور ونحوه ان كان منفصلاً عن الاقرار فان كان متصلاً فالوجه قبوله أه شرح مر وكتب عليه عش قوله فالوجه قبوله قدينا في هذا قوله اذ العيين لا تكون في الذمة الخ الآن يقال ان قوله ذلك متصلاً دل على انه لم يرد بني ذمته ودينامه بما مل أراد بني ذمته معنى جهتي أو قبلي وان دينامه كالدن في لزوم رد ملالكه (قوله وفسره بوجه) أي متصلاً أو منفصلاً لكن في شرح شيخنا انه اذا ذكر ذلك متصلاً يقبل أه حل (قوله ولو أقر بيع الخ) قال في الروضة (فرع) * حسن وهو ان الوالد اذا أقر بعين لولده فله الرجوع تنزيلاً على أضعف المالكين وهو الهبة أه سم (قوله وقبض فيها) احتر زبه عما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقراً بالقبض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو وملكه لم يكن اقراراً بالقبض لجواز اعادة الخروج منه اليه بالهبة ويؤخذ من انه ان الغيبة الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاعتراف بالقبض وهو ظاهر ومحل ما مر حيث لم يكن بيد المقر له والا فهو اقرار بالقبض أه شرح مر (قوله فادعى الخ) والترجيح يعلم من كلامه بالاولى لانه اذا لم يقبل دعواه الفساد مع الفورية فمع التراخي أولى بخلاف تعبير الاصل أه برماوى (قوله هو أولى من قوله ثم ادعى) أي لانه لوهم انه اذا قال له على الفور يقبل وليس مراد اوان جعلت ثم في كلام الاصل لمجرد الترتيب فانها وان أفادت ذلك لا تنافي الاولوية أه شوبري (قوله لم يقبل في دعواه فساد) ولا تقبل منه البينة لتكذيبها باقراره السابق أه شرح مر (قوله وان قال أقررت لظني الصحة) الا ان كان مقطوعاً بصدق بمقتضى ظاهر الحال كبدوى جلف فالوجه قبوله أه شرح مر (قوله أولى من قوله وبرئ) أي لان النزاع في عين وهي لا تصح البراءة منها أه حل قال مر وأجاب الوالد بان قوله وبرئ أي من الدعوى أه والمراد بالبراءة منها الخروج من العهدة اذ لا تصح البراءة من الدعوى أه برماوى (قوله وغرم المقر بدله) أي من مثلي في المثلى وقيمة في المتقوم وجوز عليه جج والذي قاله شيخنا في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقاً وهو الراجح أي لان الغرم للحيولة أه شوبري وهل يجب مع القيمة اجرة مثله مدة وضع الاول يده عليه لان الغرم للحيولة كما في سائر صور الغصب أو لافيه نظر أه سم على جج والاقرب الاول لا يقال لا يلزم من كونه أقرب للثاني استحقاق الثاني من نفعه لجواز كونه اجرة هو أو غيره واشترام تلازم لأوب المنفعة لا نقول ما ذكر خلاف الظاهر

أومع ألف وفسره) ولو منفصلاً (بوديعة فقال) المقر له (لي عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أردته باقرارك فيحلف انه ليس له عليه ألف آخر وان لم يرد باقراره الا هذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب لاحتمال ارادة الوجوب في حفظ الوديعة (و) حلف (في دعواه) تلقا (وردا) له كائنين (بعده) أي بعد تفسيره المذكور لان ذلك شأن الوديعة بخلاف ما قبله لان التسلف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه والتقييد بالبعدية في عند ومعنى من زيادتي (و) حلف (مقر له في قوله) أي المقر له على ألف (في ذمته أو دينا) وفسره بوجه الخ) أي المقر له عليك ألف آخر فيحلف ان له عليه ألفاً آخر لان العين لا تكون في الذمة ولا دينا (ولو أقر بيع أو هبة وقبض) فيها (فادعى) هو أولى من قوله ثم ادعى (فساده لم يقبل) في دعواه فساد وان قال أقررت لظني الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح (وله تخليف المقر له) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقر) انه كان فاسداً (وبطل) أي البيع أو الهبة لان العين المردودة كالاقترار أو كالبينة وكل منهما يفيد صدق المقر وقول وبطل

والاصل ان من ملك العين ملك منفته حتى يوجد ما يتخالفه وبقى ما لو رجع المقر به لانه مقر بعد غرم القيمة هل له
 حبسه حتى يرد له ما غرمه أم لانه نظر والا قرب الاول ثم رأيت سم على البهجة ذكر خلافا في الغاصب اذا غرم
 القيمة للحيولة هل يجوز له الحبس للعين المنصوبة حتى يسترجع القيمة أم لا وذكر ان المعتمد منه عدم
 جواز الحبس فيحتمل ان ما هنا مثله فلا يجوز الحبس ويحتمل خلافه وهو قياس ما في المجموع من عدم جواز حبس
 المبيع ونحوه بعد الفسخ ليقبض الثمن وان جرى في الروض على جواز الحبس للمبيع ونحوه في جميع
 الفسوخ وجرى الشارح في المبيع قبل قبضه على ما في الروضة وفي خيار العيب على ما في المجموع اه ع ش
 على مر (قوله أيضا غرم بدله) والصواب ما عبر به الاصل وهو المعتمد لان المغمور للحيولة أي كما يشترطه كلامه
 والواجب فيها القيمة مطلقا ولو لم يلها اه زى وع ش (قوله لانه حال بينه الخ) قضيته ان الغرم للحيولة فهو
 القيمة مطلقا وهو الراجح كما في شيخنا اه شوبري (قوله وصح استثناء) أي من الجنس وهو المتصل وسبب أي
 الكلام على المنقطع في قوله وضع من غير جنسه الخ والكلام هنا أيضا في الاستثناء من الدين وسبب أي الكلام
 على الاستثناء من العيز في قوله ومن معين كهذه الدار الخ (قوله وصح استثناء) أي هنا ككل انشاء واخبار
 لور وده في الكتاب والسنة وهو مأخوذ من الثاني يقع فسكون أي الرجوع لر جوعه عما اقتضاه لفظه ولو قدم
 المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الرازي أول كتاب الايمان اه شرح مر (قوله ان نواه) أي وتلفظ به
 اه برماوى ولكونه رفعه البعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية اه شرح مر أي واسمع نفسه أيضا ولو بالقوة
 وكذا غيره اه برماوى أي ممن هو بقر به اه ع ش على مر (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولومع آخر
 حرف منه أو عند أول حرف مثلا وان عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ انه لا بد من قصد
 الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في النعائق بان شاء الله في قوله ينبغي ان المراد قصد
 الايمان بالصيغة الخ ان يكتب في هنا بقصد الايمان بصيغة الاستثناء قصد أو أطلق * (فائدة) * ذكرها ابن سرائقة
 عليه ألف لرحله عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنانير مثلا ويخشى ان يقره بالالف فيجحد الاخر ما عاينه
 فمأربه ان يقول له على ألف الا كذا بقدر الذي له وله الحلف عليه اه ع ش على مر (قوله لان الكلام
 الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فكانه قال لا يجب في أوله ولا يكتفى بعد الفراغ فذلك فرع الدعوتين على
 التعليل واستتبعهما منه (قوله وهذا من زيادتي) أي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله فلا يضر سكتة تنفس
 وعي) قال الحافظ السيوطي هو بكسر العين لا بفتحها لان العي بالكسر انصب من القول قال في الصحاح العي
 بخلاف البيان قد عي في منطقه وعي أيضا اه وأما العي بالفتح فلا يعرف له معنى في اللغة نعم فرقوا بين عي وأعي
 ونعيت وأعييت فعملوا الاول للكلام والثاني للمشي ومصدره الاعياء اه شوبري (قوله وعي) أي نعب
 من القول وقوله وتذكر أي القدر الذي يستتبه وأما الاستثناء فنوى ولا بد ان تكون سكتة التذكر بقدر
 سكتة التنفس اه شيخنا (قوله فلا يضر سكتة تنفس) أي وكانت بسيرة وعبارة شرح مر نعم السكون
 ليس بغير سكتة تنفس أو عي أو تذكرة أو انقطاع صوت غيره مضر اه فقول الشارح بخلاف الفصل بسكون
 طويل مقابل هذا المقدر اه (قوله وكلام أجنبي) ولو يسيرا ولو قال له على ألف استغفر الله أو الحمد لله
 الامانة لم يصح لكن أنفى والد شيخنا بصحته في استغفر الله موافقا لما في الكافي اه حل وفي قل على الجلال
 نعم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحمد لله كاتص عليه اه (قوله ولم يستغرق) أي ولو بحسب المعنى كما سيأتي
 فيما لو قال له على ألف الاثوبيا وبين ثوب قيمته ألف (قوله لم يصح الخ) محله ما لم يستثن بعد بان يقول له
 على عشرة الا عشرة مثله فانه يصح وتلزمه الخمسة مثلا ومحله أيضا في غير الوصية ما فيها كأوصيته بعشرة
 الا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطي في شرح نظام جمع الجوامع كغيره ولكن في
 ترتيب الفرائض ان الوصية باطلة من أصلها وعبارة أشباه السيوطي وينبغي استثناء ذلك في الوصية فانه يصح

لانه حال بينه وبينه بالاقرار
 الاول وتعبيري بذلك أعم
 مما عبر به ولو قال غصبته من
 زيد والملك فيه لعمر وسلم لزيد
 لانه اعترف له بالبدول لا يغرم
 لعمر وشب الجواز ان يكون
 الملك فيه لعمر ويكون في يد
 زيد باجارة أو غيرها وكبل ثم
 كما في الوسيط في باب الشك في
 الطلاق ومثلها الفاء (وصح
 استثناء) لور وده في الكتاب
 والسنة وكلام العرب ان
 (نواه قبل فراغ الاقرار)
 لان الكلام انما يعتبر بنامه
 فلا يشترط من أوله ولا يكتفى
 بعد الفراغ ولا لزم رفع
 الاقرار بعد لزومه وهذا من
 زيادتي (واتصل) بالمستثنى
 منه عر فا فلا يضر سكتة
 تنفس وعي وتذكر وانقطاع
 صوت بخلاف الفصل
 بسكون طويل وكلام أجنبي
 ولو يسيرا (ولم يستغرق)
 أي المستثنى المستثنى منه
 فان استغفره نحوه على
 عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه
 عشرة

ويكون رجوعاً عن الوصية فيما يظهر اه شورى (قوله ولا يجمع مفرق الخ) ذكره هنا كما هو المتبادر على سبيل الحكم وفي الطلاق على سبيل الشرط والخطب سهل وقوله فلو قال الى آخر الامثلة ذكر أربع أمثلة أخرى للمفهوم كما يدل له تعليقه وثلاثة للمنعطوق أولها عدم الجمع في المستثنى منه وثانيتها وثالثها في المستثنى وذكر المثالين له إشارة الى انه لا فرق بين ان لا يكون جمع أصلاً كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع جمع غير جائز كالثاني منهما وقوله في استغراق أى لأجل استغراق أى لأجل دفعه إذا كان الجمع في المستثنى منه أولاً لخصه به إذا كان في المستثنى أو فيهما إلا انه لا فائدة في الجمع إذا كان فيهما فالجمع وعدمه مستويان في الحكم فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما الزمه ثلاثة سواء جمع المفرق أو لم يجمع لانه ان جمع فالاستغراق حاصل وان لم يجمع فهو حاصل أيضاً لان كل درهم من المستثنيات راجع لكل درهم من المستثنى منه اه عثماني والاولى ان يصور بان يقول له على درهم ودرهما الادرهما ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله وبالجملة الذي حصل به الاستغراق فيلزمه درهمان ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة اه (قوله في استغراق) في تعليقه أى لأجل استغراق أى لأجل تخصيصه أو دفعه وعبارة شرح مر ولا يجمع مفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما بالاستغراق ولا لعدم انتهت ويفهم منه ان الجمع لا لاحد هذين جائز كما ذكر في المثال الاخير فان فيه جملاً لدرهمين بل وفي المثال الذي قبله في الدرهمين الاولين دون الثالث اه حل (قوله ولا فيهما) ذكره للإيضاح فقط لانه علم ما قبله فانه اذا امتنع في كل منهما على حدته ففي اجتماعهما بالطريق الاولى وصورتها فيهما ان يقول له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما اه عس (قوله وهو أى الاستثناء من النفي اثبات) أى الاستثناء من المنفي مثبت فالمصادر الثلاثة بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم والاستثناء من ذى النفي ذوات اثبات أى دال عليه اه من حواشي المحلى (قوله وهو من اثبات نفي وعكسه) أى خلافاً لابي حنيفة فيهما وقيل في الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فحكما قام أحد الازيد وقام القوم الازيد ايدل الاول على اثبات القيام لزيد والثاني على نفيه عنه وقال لا وزيد مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه ومبنى الخلاف على ان المستثنى من حيث الحكم يخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من الحكم فيدخل في نقيضه أى لا حكم اذا قلنا ان ما خرج من شئ يدخل في نقيضه وجعل الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي المفرغ نحو ما قام الازيد بالعرف العام اه محلى على جمع الجوامع وقوله ومبنى الخلاف الخ قال السيد اتفق العلماء أبو حنيفة وغيره على ان الاللا يخرج وان المستثنى يخرج وان كل شئ يخرج من نقيضه يدخل في النقيض الا سخر فله ثلاثة أمور متفق عليها بقي أمر رابع يختلف فيه وهو ان اذا قلنا قام القوم فهناك أمران القيام والحكم فاختلفا وهل المستثنى يخرج من القيام أو الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام والنقيض يقولون مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائماً وان لا يكون فعندنا انتقل الى عدم القيام وعندهم انتقل الى عدم الحكم وعند الفريقين يخرج ودخل في نقيض ما أخرج منه فانهم ذلك حتى يتحرر لك محل النزاع والعرف في الاستعمال شاهد بأنه انما قصد اخراجه من القيام لا من الحكم به ولا يفهم أهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الأصل عدم النحل والتغير اه من الآيات البينات (قوله كما ذكرهما في الطلاق) أى هاتين القاعدتين وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي أى فالأصل وان لم يذكرهما هنا لكنه ذكرهما في كتاب الطلاق (قوله فلو قال له على عشرة الخ) هذا عند تكرره من غير عطف والا عشرة الا خمسة وثلاثة أو الا خمسة والاثلاثة كأنما مستثنى من العشرة فيلزمه درهمان فان كان لوجعهما استغراقاً كعشرة الاسبعة وثلاثة اختص البطالان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه الثلاثة اه شرح مر

(ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لافي المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زيادتي فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما الزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الادرهمين ودرهما الزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنيين ولو قال له على ثلاثة دراهم الادرهما ودرهما ودرهما الزمه درهم لان الاستغراق انما حصل بالاخير ولو قال له على ثلاثة دراهم الادرهما ودرهم الزمه درهم لجواز الجمع هنا اذا استغراق (وهو) أى الاستثناء (من) اثبات نفي وعكسه) أى من نفي اثبات كما ذكرهما في الطلاق (فلو قال له على عشرة الانسعة الاثمانية لزمه تسعة) لان المعنى الانسعة لا تلزم الاثمانية تلزم فتلزم الثمانية والواحد الباقي من

العشرة ومن طرق بيانه أيضا ان يجمع كل من الميثب والمنقي ويسقط المنقي منه والباقي هو (٤٤٧) المقر به فالعشرة والثمانية في المثال ميثبان

ونحو غيرها ثمانية عشر
والسبعة منه فاذ أسقطتها
من الثمانية عشر تبقى تسعة
وهو المقر به ولو قال ليس له
على شيء الا خمسة لزمته وليس
له على عشرة الا خمسة لم يلزمه
شيء لان عشرة الا خمسة هو
خمس فكانه قال ليس له على
خمس (وصح) الاستثناء
(من غير جنسه) أي المستثنى
منه ويسمى استثناء منقطعاً
(كالف درهم الا ثوبان
بين بثوب قيمته دون ألف)
فان بين بثوب قيمته ألف
فاليان لغو ويبطل
الاستثناء لانه بين ما أراد به
فكانه تلفظ به (و) صح
الاستثناء (من معين)
كغيره (كهداة الدار له الا هذا
البيت أو هؤلاء العبيد له الا
واحد أو حلف في بيانه) أي
الواحد دلالة أنه عرف بمزاده
حتى لو ماتوا يقتل أو بدونه
الا واحد و زعم أنه
المستثنى صدق بيمينه أنه الذي
أراد بالاستثناء لاحتمال
ما ادعاه
* (فصل) * في الاقرار
بالنسي لو (أقر) من يصح
اقراره (بشيء فان ألحقه
بنفسه) كأن قال هذا ابني
(شرط) فيه (امكان) بان
لا يكذب الحس والشرع
بان يكون دونه في السن
من يمكن فيه كونه ابنه
أي للتصديق بان يكون حياً

(قوله ومن طرق بيانه) أي بيان ما يلزم وقوله أيضا أي زيادة على قوله وهو من اثبات نفي وعكسه أو يقال
أيضا أي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة ان يخرج كل مما قبله مع مراعاة قاعدة المتن
وهذا الثاني أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه أيضا أصل لكل
القواعد المقررة هنا (قوله تبقى تسعة وهو المقر به) ثم ان كان المذكور أو لا شفعاً فالاشفاق مثبتة أو ترا
فعكسه اه زى (قوله تبقى تسعة وهو المقر به) ولو زاد عليها الى الواحد كان الميثب ثلاثين والمنقي خمسة
وعشر من أسقطها من الثلاثين تبقى تسعة وهي المقر بها اه حل (قوله ليس له على شيء الخ) القاعدة ان
المستثنى منه اذا كان عاماً في النقي لزم المستثنى وان كان خاصاً لم يلزم شيء فالنقي في المثال الثاني متوجه للجمهور
اذ هو اسم مركب باراء خمسة كما هو القاعدة فيكون الاستثناء من النفي اثباتاً محله اذا كان الميثب من عاماً
اه قال الزيادة ويؤخذ من كلام الشارح ضابط حاصله انه ان كان المستثنى منه عاماً فيعمل بالاستثناء كقوله
ليس له على شيء الا خمسة وان كان خاصاً في الاستثناء كقوله ليس له على عشرة الا خمسة فلا يخص به هذا المثال
فيجوز فيهما لو قال ليس له على ألف الا مائة فلا يلزم شيء (قوله وصح من غير جنسه) أي خلافاً لا امام أحد في بطلانه
مطلقاً ولا امام أبي حنيفة في غير المكمل والموزون اه قل على الجلال (قوله من غير جنسه) وينبغي ان مثله
النوع والصفة اه ع ش على مر (قوله لانه بين ما) أي مستثنى وهو الثوب الميهم أراد به أي أراد ذلك
المستثنى به يتعلق بمعين وهو راجع لثوب الذي وقع بياناً وهو ما قيمته ألف وقوله فكانه تلفظ به أي بالالف
فيحصل الاستغراق (قوله وحلف في بيانه) ويجوز على البيان لتعلق حق الغيبة فان مات حلفه وارثه كما قاله
القاضي الحسين اه شرح مر

* (فصل في الاقرار بالنسب) * أي وما يتبعه من ارث المستحق وثبوت الايلاد اه ع ش وهو مع الصدق
واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح الحديث انه كفر اكنه محمول على المستحل أو على
كفر النعمة اه ج (قوله من يصح اقراره) أي بان كان مطلقاً التصرف مختاراً كما تقدم وعبارة سم هنا
قوله من يصح اقراره أي ولو سقيها وكافرا اه ع ش (قوله كان قال هذا ابني) أي أو أبي لأبي لسهولة
اقامة البينة بولادته على ما قاله في الكفاية والاصح خلافه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
والاصح خلافه أي فيصنع الحاق نسب الام به وفي ع ش قوله كان قال هذا ابني أي أو أبي أو أمي اه
شرح مر (قوله كان قال هذا ابني) ومنه ان يقول هذا أبي ويصدق وقوله أنت أبي أحسن من قوله انا ابنك وقول
الاب أنت ابني أحسن من قوله انا أبوك اذا اضافة فيه لامقر اه زى (قوله شرط فيه امكان وتصديق مستحق
أهل له) اقتضاه هنا على هذين الشرطين مع اشتراطه في الحاق بالغير فيما يأتي كون الملق به رجلاً يقتضي ان
استحقاق المرأة يصح مع انه يخالف ما سياتي له في قوله بخلاف المرأة لان استحقاقها لا يقبل حينئذ كان عليه ان
يشترط هنا أيضاً كون المستحق رجلاً فالخامس ان استحقاق المرأة لا يصح اتفاقاً وان استحقاق وارثها فيه خلاف
فعند الشارح لا يصح كاستحقاقها وعنده غيره وهو المغمى يصح ويفرق بين استحقاقها حيث لا يصح واستحقاق
وارثها حيث يصح بانها تملكها اقامة البينة على ولادته بخلاف الوارث وهذا الفرق يؤخذ من كلامه في كتاب
الاقيط (قوله بان لا يكذب الحس الخ) فلو كذب الحس بان كان في سن لا يتصور ان يولد له او في حاله لا يتصور ان
يولد له فيها كان قطع ذكره وأتينا قبل زمن امكان العلق بذلك الولد كان اقراره لغو بالنسبة للنسب لا للعلق
اه حل (قوله والشرع) في نسخة ولا الشرع اه ع ش واعلم ان اشتراط عدم تكذيب المقر الحس
والشرع غير مختص بما هنا بل هو شامل لسائر الافارير كما علم مما مر انه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به
حسباً وشرعاً كما أفق به للوالد اه شرح مر (قوله بان يكون دونه في السن) أي بان يكون الابن دونه أي دون
الاب في السن سواء كان الابن هو الذي استحق أباه كان قال هذا ابني أو كان الاب هو الذي استحق ابنه كان

وان لا يكون معروف بالنسب بغيره (وتصديق مستحق) بفتح الحاء (أهل له) أي للتصديق بان يكون حياً

قال هذا ابني (قوله غير صبي) لم يقبل حيا مكلفا ليشمل السكران فانه غير مكلف ويصح استلحاقه اه ع ش
 (قوله لان له حقه في نسبه) أي ولانه أعرف به من غيره اه شرح مر (قوله لم يثبت نسبه الابينة) فهم منه
 انه لا يعرض على الغائف في هذه ويمكن ان يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما أو لم يصدق واحدا
 منه ما بان عرضته على الغائف ثم أقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين المستلحق والجهول والحق في
 النسب له فلم ينظر للغائف ثم رأيت في سم على ج ما وافقه حيث قال ولعل الفرق ان الغائف انما يعتبر
 عند المراجعة ونحوها اه ع ش على مر (قوله فان لم تكن بينة حاقه) أي حاق المدعى المستلحق بفتح الحاء
 وقوله سقطت دعواه أي المدعى الذي هو المقر وقوله وان نكل أي المستلحق بفتح الحاء حاق المدعى (قوله ولو
 تصادقا الخ) راجع لقول المتن وتصديق مستلحق على سبيل التعميم فيه كانه قال في صدقه ثبت النسب سواء
 كذبه بعد ذلك أو لا فلا يضر النكذب بعد التصديق (قوله ثم رجعا لم يسهط النسب) أي لان النسب المحكوم
 بشبوته لا يرتفع بالاتفاق كالثابت بالاقرار اه شرح مر (قوله وشروط أيضا أن لا يكون المستلحق منفيا
 بلعان) الاولى تأخير هذا عن قوله وخرج بالاehl غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من الشروط
 وصنيعه يقتضي ان هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصنيعه شرح مر
 يقتضي انه مستفاد منه وعبارته اشتراط ان لا يكذب الحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه أي الشرع بان يكون
 معروف النسب من غيره أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه المستلحق لان النسب
 لا يقبل النكاح وعلم مما تقر عدم صحة استلحاق منفي بلعان ولد على فراش نكاح صحيح لما فيه من ابطال حق
 الثاني اذله استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه فائت ولا انتساب بخالفه حكم الفراش بل لا ينتفي الا بالامان رخصة
 أثبت الشارع لرفع الانتساب الباطلة فان ولد على فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو
 تازعه قبل النفي سمعت دعواه ويمتنع استلحاق ولد الزنا طاعة لانتهاه ومنهاه لم مفهوم قول الشارع عن فراش
 نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفعول له وعبارته ع ش وقضيته انه لو كان ولدا أمة منفيا بخلاف النسب يصح
 استلحاقه لغير الثاني وليس مراد ابل مثل المنفي بالامان ولدا لامة المذكورة انتهت (قوله نكاح صحيح) أي بخلاف
 المنفي عن وطء شبهة فانه يجوز استلحاقه قاله طب سم ع ش (قوله ولو كبيرا) لارد على من قال لا يصح استلحاق
 الميت الكبير وعلة بان تأخير الاستلحاق الى الموت يشهر بانكاره لو وقع في الحياة كافي شرح مر (قوله فلا بشرط
 تصديقه) هو ظاهر في الصبي اذا بلغ وأما الميت فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأني منه التصديق الا ان يقال دفع به
 اشتراط التصديق من وارثه فالمنفي فلا بشرط التصديق من جهة أعم من ان يكون منه كافي الصبي أو من وارثه
 كافي الميت فلا يقال الميت لا يتأني تصديقه فكيف يقول فلا بشرط تصديقه اه ع ش بالمعنى (قوله فلا
 بشرط تصديقه) وذلك لان الشارع قد اعني بأمر النسب وأثبته بالامكان ولا نظر الى الإيهام في الميت كإلو
 استلحقه غير صغير اذا مال وان اتهم بإيجاب النفقة عليه بل لو قتله ثم استلحقه صح وسقط القود اه سم (قوله
 بل لو بالغ الصبي) أي أو أفاق المجنون وكتب أيضا وكذا لو استلحق أباه المجنون ثم أفاق وكذبه لا عبرة بتكذيبه
 ولا نظر لكون استلحاق الأب على خلاف القياس اه حل (قوله كما صرح به الاصل) وليس له تخليفه
 انه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الاول لم يسهط النسب فلا معنى لتخليفه اه ع ش (قوله وقضية
 ثبوت نسبه منه) أي من المقر وقوله بما ذكر أي بالاستلحاق من غير تصديق (قوله ولا نظر الى التهمة) حتى لو قتله
 ثم استلحقه لحقه ولم يقتل به اه حل (قوله لحق من صدقه) ولا يخاف للاخرو وهذا مستثنى من قاعدة ان
 كل اثنين ادعى على شخص شيئا فأنزلا حدهما انه بخلاف لآخر مر اه شويري (قوله فان لم يصدق واحدا
 منهما الخ) اعترض هذا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه وهذا لم يصدق ويرد بما يأتي من أن قول الغائف
 حكم قضيته النسب له ليس من قبيل الاستلحاق حتى يحتاج للتصديق اه شرح مر (قوله فان لم يصدق

غير صبي ومجنون لان له
 حقه في نسبه فان لم يصدق
 بان كذبه وعليه اقتصر الاصل
 أو سكت لم يثبت نسبه
 الابينة فان لم تكن بينة حاقه
 فان خالف سقطت دعواه
 وان نكل حاق المدعى
 وثبت نسبه ولو تصادقا
 ثم رجعا لم يسهط النسب
 كما قاله الشيخ ابو حامد وصححه
 جمع وقال ابن أبي هريرة
 يسهط وشروط أيضا ان
 لا يكون المستلحق منفيا بلعان
 عن فراش نكاح صحيح فان
 كان كذلك لم يصح لغير الثاني
 استلحاقه وخرج بالاehl غيره
 كصبي وميت ولو كبر فلا
 بشرط تصديقه بل لو بلغ
 الصبي بعد استلحاقه فكذب
 المستلحق له لم يبطل نسبه كما
 صرح به الاصل لان النسب
 يحتاط له فلا يبطل بعد ثبوته
 وقضية ثبوت نسبه منه بما
 ذكرانه برثه وان استلحقه
 ميتا وبه صرح الاصل ولا نظر
 الى التهمة لان الارث فرع
 النسب وقد ثبت ولو استلحق
 اثنان أهلا للتصديق هو
 أولى من قوله بالغ (لحق من
 صدقه) منهما فان لم يصدق

واحد منهما) عبارة شرح مر فلو لم يصدق واحد منهما بان سكت عرض الخ انتهت وبقى مالو كذب مامها وقضيته انه لا يرض على القائف وهو ظاهر كقولنا استلحقه واحد فكذب به حيث لا يثبت الا بينة منهما كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقهما اولم يصدق واحد منهما كان سكت انتهت وهي تشمل التكذيب واستشكله ابن شهاب اه سم عليه اه ع ش على مر (قوله عرض على القائف) بقي مالو صدق أحدهما أو أقام الآخر بينة هل يعمل بالتصديق أو البينة فيه نظر والاقرب الثاني اه ع ش (قوله كذا سيأتي قبيل كتاب الاعتراف) عبارته هناك فاذا تداعيا أي اثنان وان لم يثبت فيهما سلا ما حصر به تجب ولا أو ولد موطو أو أم أو أم ممكن كونه من كل منهما عرض عليه أي على القائف فيلحق من ألقه به منهما انتهت باختصار وقوله وسيأتي في اللقيط عبارته هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه أو اثنان قدم بينة فسبق استلحاق بقائف فان عدم أو تحير أو نفاء عنهما أو ألقه بهم ما انتسب بعد كاله لمن يميل طبعه اليه (قوله فرع لو استلحق شخص الخ) الظاهر ان حمل ذلك اذا كان حيا اما اذا كان ميتا في المسئلة الاولى فيلحقه اذا ضرر على السيد بخلافه في المسئلة الثانية كذا بخط شيخنا أحمد بن عبد الحق اه شوبري ويشير لهذا التقييد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنوناً ولم يقل أو ميتا مع ان أقسام غير الاهل كما سبقوا لانه الصبي والمجنون والميت (قوله فرع لو استلحق شخص الخ) مراده بهذا الفرع شرط رابع في الاطلاق بالنفس وكتب ع ش قوله لو استلحق ومنه يعلم انه يشترط في المستلحق ان لا يكون عبد غيره أو عتية وهو صغير أو مجنون فيهما أو عليه فقوله ان كان صغيرا الخ راجع لكل من العبد والعتيق كما يؤخذ من شرح مر وصرح به حج اه (قوله لو استلحق شخص عبد غيره) اما لو استلحق عبد نفسه فان لم يمكن كونه منه لم يلحقه ولم يعتق عليه وان أمكن كونه منه لحقه وعتق عليه ان لم يكن معروف بالنسب بغيره والاعتق عليه ولا يلحقه وعبارة الروض مع شرحه لو استلحق عبده أي عبدا بيده ولم يمكن لحوقه به كأن كان أسن منه لغا قوله والا بأن أمكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون والمصدق له وعتق والا ثبات النسب من غيره ولا المكذب له فلا يلحقه فانه ويعتقان عليه مؤاخذه باعترافه بحجر بينهما ولا يرثان منه كالأرث منهما انتهت وهذا هو الذي انخط عليه كلام ع ش على مر وان كانت عبارات مر و حج وحواشي المنهج لا تنفي هذا التفصيل (قوله محافظة على حق الولاء للسيد) أي الثابت حالي العتق وبقتير الاعتراف في الفن اه ع ش على مر (قوله على حق الولاء للسيد) أي على ثمرته وهي الارث به والا فالولاء لا يفوت (قوله والا لحقه ان صدقه) ويبقى العبد على رقه اذا لامنا فابن الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبية النسب على عصبية الولاء في الارث اه حل (قوله وأمنه) أي أمانة من يصح اقراره الذي قدره الشارح في قول المتن أقر بنسب الخ اه عزيزي (قوله ان كانت فراساله) أي بان أقر بوطئها أو ثبت بينة اه ع ش (قوله أو عتقت به في ملكي) أي أو استولت بها في ملكي أو هذه ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي من عشر سنين وكان الولد ابن سنة فقط مثلا ولو قال هذا ولدي من أمي من زمان لم يقبل قوله من زمان على المعتمد اه زى (قوله لا تقطاع الاحتمال) أي المذكور فلا ينافي احتمال كونهم اهلنا وقد أجبلها مع يساره فبيعت في الدين ثم اشتراها وقلنا باضا عتقت به في أم ولد لانه نادرو في المكاتبه لا بد من انتفاء احتمال كونها عتقت به في زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يثبت الاستبعاد وعبارة شيخنا لان الحمل فيها لا يفيد اه حل (قوله كذا أني) أي وان لم يقل من أبي أو من أمي وأبي أو من أمي وقيل لا بد من ذلك اه حل ومقتضاه انه لو قال هذا أني من أمي ان الاستلحاق صحيح وله بناء على المعتمد الا أني والا فهو عند الشارح لا يصح لان المحقوبه في هذه الصورة امرأة لا رجل (قوله كذا أني أو عتي) وكذا أبي فيما اذا كان الجسد معلوما والاب مجهولا وأراد الخاق أي به جده كما يعلم من عبارة ع ش فيما يأتي (قوله شرط فيه مع مامر) أي من الامكان وتصديق المستلحق ان كان أهلا وعدم كونه منقيا بلعان عن فراسه نكاح صحيح وعدم كونه عبدا أو عتية الغير المستلحق به وهو أي العبد أو العتيق صغير أو مجنون فالخاص ان الذي مر

واحد منهما أو صدقهما
عرض على القائف كما سيأتي
قبيل كتاب الاعتراف وخرج
بالاهل غيره وسيأتي في اللقيط
* (فرع) * لو استلحق
شخص عبد غيره أو عتية لم
يلحقه ان كان صغيرا أو مجنونا
محافظة على حق الولاء للسيد
والا لحقه ان صدقه (وأمنه
ان كانت فراساله) أول زوج
(قوله لها لصاحبه) أي
الفراس وان لم يستلحقه
غير الصبي ان الله
عليه وسلم قال الولد للفراس
(والا فان قال هذا ولدي) ولو
مع قوله ولده في ملكي (ثبت
نسبه) بشرطه (لا يلاذ) منها
لاحتمال انه أجبلها بنكاح
أو شبهة ثم ملكها (أو) قال
هذا ولدي (وعتقت به في
ملكى) تمام أي النسب
والا يلاذ لا تقطاع الاحتمال
(وان ألقه) أي النسب
(بغيره) ممن يتعدى النسب
منه اليه (كذا أني أو عتي
شرط) فيه (مع مامر كون
المحقوبه رجلا) من زيادتي
كلا

أربعة شروط غاية الأمر ان الرابع هناك يحصل ان لا يكون المستحق عبدا أو عتيقا الغير المستحق وهنا يقال
ان لا يكون عبدا أو عتيقا الغير المستحق به اه كما هو ظاهر (قوله والجد) أي وان كان الاب حيا حيث قام به
مانع من الارث كما يأتي اه برماوى (قوله بخلاف المرأة الخ) هذا تبع فيه الاستوى التابع في ذلك لابن
اليمان والعمراني وذكر في الخادم ان مما يرد عليهم قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة قال في الروضة
ويشترط موافقة الزوج والزوجة اه وصورة ذلك في الزوج ان تموت امرأة وتخلف ابنا وزوجا فيقول الابن
هذا أخى من أبى فلا بد من موافقة الزوج وهذا الخاق بالمرأة قال شيخنا ورفق الوالدين استحقاق الوارث لها وبين
عدم استحقاقها بان اقامة البينة تشهد عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تزاحم في النسب اه حل (قوله كما
سبأنى) أي في كتاب القبط وعبارة المتن هناك ولو استحق نحو غير رجل لحقه قال في الشارح اما المرأة اذا
استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا اذ يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل اه ويؤخذ
من التعليق بقوله اذ يمكنها الخ ان محل امتناع استحقاقها بالنسب اذا استلحق ابنا اذ هو الذي يمكنها البينة على
ولادته وانما يصح ان تستلحق لها أبيا كما تقدم ان استلحق الاب من الخاق بالنفس لانها لا يمكنها اقامة البينة
على ولادته لها فخلص ان المرأة يصح ان تلحق بالنسب بنفسها ان كان أبوة ولا يصح ان كان بنوة (قوله فبالاولى
استلحق وارثها) فاذما تمت امرأة وخلفت ابنا وقال الابن لشخص هذا أخى من أبى لم يقبل على كلامه
والمعتمد صحة استلحاق وارثها ويفرق بينهما وبين وارثها بان يمكنها اقامة البينة على الولادة لمسهولة ذلك عليها
بخلافه اه زى وحل (قوله لاستحالة ثبوت نسب الاصل) الاضافة دلى معنى اللام أى نسب الاصل أى
نسب غيره اليه وهذه العلة اما نفس الدعوى أو اخص منها في الكلام مصادرة (قوله بلعان أو غيره) متعلق
بكل من المصدر والفعل أى نفيه ونفاه (قوله وكون المقر لا ولا عليه الخ) هذا شرط في الخاق بالغير لا في الخاق
بالنفس كما هو مقتضى ضيقه اه برماوى أى حيث قال بخلاف مالو ألحق النسب بنفسه (قوله فلو أقر من
عليه ولا الخ) عبارة مر فلو أقر صديق الخ اه وبقي مالو ألحق الرقيق النسب بغيره وهو يعلم من قول المتن
وكونه وارثا لو مالو ألحقه بنفسه وخكمه يعلم من قول الشارح في صدر البحث من يصح اقراره تفسير اللفاعل في قول
المتن أقر بنسب الخ وقال ع ش هناك قوله من يصح اقراره أى بان كان مطلق التصرف مختارا اه فيستفاد منه
ان الرقيق لا يصح اقراره بالنسب ثم رأيت في شرح مر ما يقتضى ان الرقيق يصح ان يلحق بالنسب بنفسه ونص
عبارة أقر بالغ عاقل ولو سكران ذكر مختارا وان كان سفيها قنا كافر بالنسب ان ألحقه بنفسه اشترط لصحته الخ
اه ومثله في شرح جج وعبارة الروض وشرحه في كتاب القبط ويصح ان يلحق العبد بالنسب بنفسه سواء صدقه
السيد فيما استلحقه أو كذبه فيه لانه كالخرفي أمر النسب لا مكان الدلو فمنه بنسب كاح أو وطء شبهة ولا عبرة
باضرار السيد بدانة قطاع الارث عنه لو اعتقه بدليل ان من استلحق ابنا وله أخ يصح استلحاقه اه ومثله في شرح
مر في كتاب القبط (قوله بأب أو أخ) صورته ان يجعل أبوه يعلم جده فيقول هذا أبى فيلحقه بجده فهو
الحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من ان قوله هذا أبى الخاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما اذا
كان نسبه ثابتا لابييه وأراد الخاق أبيه بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظر أيضا لانه ليس اقرارا بابييه وكلام
المصنف في الاقرار بالاب وقد يقال بل هو اقرار بالاب ضرورة ان الخاق بجده * (فرع) * كونه أباه وهو صريح
قوله هذا أبى فالصوير الاول صحيح اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت نسبه الخ) فرق مر في شرحه بفرق
آخر فقال لانه قادر على استعداده بنسب كاح أو ملك فلم يقدروا له على منه اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت
نسبه منه) لعل المراد انه مع حياته لا يمكن ثبوت نسب ابنه لو لم يقر الاب بالبينة بخلاف نحو الاخ فانه مع حياته
يثبت باقرار أبيه أو نحو ذلك فليحذر اه جج اه شورى (قوله يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه) أى اما بان
يكون الجدم وجودا فيستلحقه واما بان يكون للجدم ولد فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا أخى اه من ع ش

والجد بخلاف المرأة لان
استلحاقها لا يقبل كما سبأنى
فبالاولى استلحاق وارثها
وكونه (ميتا) بخلاف الخى
ولو يجوزنا لاستحالة ثبوت
نسب الاصل مع وجوده
باقرار غيره (وان نفاه) الميت
فيجوز الخاق به بعد نفيه له
كما لو استلحقه هو بعد ان نفاه
بلعان أو غيره (وكون المقر
لا ولا عليه) هذا من زيادتي
فلو أقر من عليه ولا باب
أو أخ لم يقبل لانه ضرر من له
الولاة بذلك بخلاف مالو ألحق
النسب بنفسه كأن أقر
بأن لانه لا يمكن ثبوت نسبه
منه لو لم يقر الاب بالبينة ونحو الاب
والاخ يمكن ثبوت نسبه من
جهة أبيه

(وكونه وارثا) ولو عام بخلاف

غيره كقائل ورقيق (حائز)
 لتركه الملقق به واحدا كان
 أو أكثر كابنين أقر بثالث
 فثبت نسبه ويرث منهما
 وريثان منه (فلو أقر أحد
 حائزين بثالث دون الآخر)
 بأن أنكر أو سكت (لم يشارك
 المقر) في حصته بقيد زده
 بقولي (ظاهرا) لعدم ثبوت
 نسبه أما باطنا فيشاركه فيها
 فإن كان المقر صادقا فعليه
 أن يشاركه فيها بثالثها فقول
 الأصل أن المستحق لا يرث
 ولا يشارك المقر في حصته
 محمول على ما ذكرته اذ لو أقر
 حائز بأخ ورث وشاركه
 ظاهرا (فإن مات الآخر)
 الذي لم يقر (ولم يرثه الآخر)
 ثبت النسب) لأن جميع
 الميراث صار له (أو) أقر
 (ابن حائز بأخ) محمول
 (فإن سكت) الأخ مجهول
 (نسبه) أي المقر (لم يؤثر)
 فيه إنكاره لأنه لو أثر فيه
 لبطل نسب المجهول الثابت
 بقول المقر فإنه لم يثبت بقول
 المقر إلا كونه حائزا ولو بطل
 نسب المجهول لثبت نسب
 المقر وذلك دور حكمي (ولو
 أقر بمن يحجب كآخ أقر
 بآين) للميت (ثبت النسب)
 لأن الوارث الحائز في
 الظاهر قد استلحقه (لا الارث)
 له الدور الحكمي وهو أن
 يلزم من إثبات الشيء نفيه
 وهنا يلزم من إرث الابن عدم
 (كتاب العارية) * بتشديد الباء

(قوله وكونه وارثا حائزا) أي ولو ما لا بدليل ماسيأتي فيما لو أقر أحد الوارثين وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الآخر
 حيث يثبت النسب بالقرار الأول اه رشيدى (قوله وارثا حائزا) أي ولو بواسطه كان أقر بعم وهو حائز
 لتركه أي الحائز لتركه جده الذي هو الملقق به فإن كان مات أبوه قبل جده فلا واسطه اه حل (قوله واحدا
 كان أو أكثر) فلو تعددت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو وارثهما والامام عن بيت المال
 وينظر كمال الناقص وحضور الغائب فإن مات فوارثه اه برماوى (قوله فإن كل المقر صادقا الخ) وكذلك يجب
 على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه إن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه
 شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو أنه لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه
 باطنا وإنما تعرض المتن لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه رجماء توهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه
 مشاركته في حصته حتى في الظاهر (قوله فإن كان المقر صادقا الخ) هلا قال أما باطنا فيشاركه فيها بثالثها إن كان
 المقر صادقا مع أنه أخضر (قوله بثالثها) قال العلامة البرلسي وجهه أن حقه الثابت برعم المقر شائع في يده ويد
 صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث أنه لا يسلم لاحد الورثة شيء الا وبسلم للاخر نظيره قال شيخنا وفيه نظر
 اذ الكلام فيما يلزم في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه انثالث فقط اه
 برماوى لانه الذي يخصه من حصته التي في يده (قوله اذ لو أقر الخ) تعاميل للمحل المذكور أي انما يحل نفي
 المشاركة على الظاهر فقط بدليل ان مسألة الاقرار الصحيح التي يثبت فيها النسب انما تقع المشاركة فيها ظاهرا
 فبالاولى مسألة الاستلحاق الغير الصحيح الذي لم يثبت فيه النسب فينبغي حل نفي المشاركة فيه على الظاهر تأمل
 هذا غاية ما يفهم وبعد ذلك لا يتم (قوله ثبت النسب) أي والارث أيضا لانه صار حائزا اه عش (قوله فأنكر
 نسبه) بأن قال أنا ابن الميت وأنت استأبنته اه شرح مر (قوله لم يؤثر) أي ويثبت نسبه المجهول لأن
 الحائز قد استلحقه فلم ينظر لاختواجه له عن أهلية الاقرار بشكك فيه اه شرح مر ويرثان جميع تركه أيهما
 مناصفة بينهما اه عشمماوى (قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فمأدى اليه من تأثير انكار المجهول
 في نسب المقر باطل أيضا فثبت قول المتن لم يؤثر (قوله بمن يحجب) أي يحجب حرمان فيخرج به ما لو أقرت بنت معتقة
 للأب بأخ لها فثبت نسبه لكونها حائزة ويرثانه اثلاثا لانه لا يحجبها حرمانا وانما يمنعها عصبية الولاء وهذا أحد
 وجهين في الروضة وأصلها بلان ترجيح وهو المعتمد اه برماوى واعتمده مر (قوله كآخ أقر بآين للميت) لو أقر
 به بنت فالظاهر القبول وترث كل واحد ولد اذ كرا فآخ بأخ * (فرع) * لو قال هذه أمي لم يصح لامكان إقامة
 البينة على الولادة ولو قال هذا أخي ثم فسره بأخوة الرضاع لم يشمل كل وفسره بأخوة الاسلام وغيره واعتمده شيخنا
 مر في مسألة الام اه سم (قوله لا الارث له) أي في الظاهر أما في الباطن فيلزمه دفع التركة له وفي بعض
 النسخ ما نصه واعلم أنه لا يشترط في حق النسب غيره أن يكون أي من الحق رجلا بخلاف من الحق به نفسه فلا
 بد أن يكون رجلا فلا يصح من المرأة كما يعلم من باب الاقيط اه وكتب عليه قوله هذا مخالف لما قدمه من أنه لا بد
 أن يكون رجلا ثم كتب أيضا هذا مضروب عليه في نسخة المؤلف اه حل (قوله للدور الحكمي) بأن يوجب
 شيء حكمين شرعيين متتابعين ينشأ الدور من عوار الدور التي ان ينشأ الدور من لفظ الاقط كفي مسألة الطلاق
 السريحية ومسألة تعلق الزل بما ذكره في الوكالة اه شوبرى
 * (كتاب العارية) *

ذكرها عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث ان في كل ازالة ما هو تحت يده لغيره اه وعارية أصلها عورية بفتح
 الواو وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا لالجوهري كأنهم منسوبة الى العارة بمعنى الاعارة قال السجكي
 الاعارة مصدر والعارة اسم المصدر فانه يشال أعارة وعارة بغيرهمز كاطلاق اطاقه وطاقه وقبل منسوبة
 الى العار لان طابعها عار وعيب واعترضه ابن السيد وغيره بانها تكررت من النبي صلى الله عليه وسلم وهي مشتقة
 ارثه فانه لو ورث لوجب الأخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح اقراره * (كتاب العارية) * بتشديد الباء

من التعاور وقيل من عار يعير اذا جاء ذهب ومينة قبل للسلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيشه وفي الشرع
اباحة المنافع بشرط مخصوصة وقال الماوردي هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت على هذا دون الاول فيجوز له
الانتفاع بعد الرد اه اقول قال شيخنا حج في شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما يأتي عند قول المصنف مالم ينف
انما ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرقى الوكالة ان الاباحة لا ترتد بالرد قلت ذلك في الاباحة المخصصة وهذه ليست
كذلك اه وكن مراد ما يأتي عند قول المصنف يعني في الارشاد مالم ينفه الفرع الا في عن الاسنوي فيمالو
فعل ما منع منه اه سم (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقه اه شرح ممر (قوله وهي اسم
لما يعار) أي لغة وشرعا وأول لغة فقط أول لغة لما يعار وشرعا للعقد لكن في شرح الروض ما يفيد ان اطلاقها
على كل من العقد وما يعار لغوي بدليل انه قال بعد ذلك وحقيقةها الشرعية اباحة منفعة الخ فراجع عبارته
ويقال فيها عارة كقائه اه حل (قوله ولعقد ما) عبارة شرح ممر وللعقد المتضمن لاباحة الانتفاع بما يحل
الانتفاع به مع بقاء عينه ايرده انتهت وقد تطابق على الاثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع به وعدم الضمان
وهذا ورد الفسخ والانفساخ كما تقدم تطهيره في أول البيع اه ع ش على ممر ولعل مراده بعدم
الضمان عدم ضمان المنافع التي يستوفى فيها المستعير والا فالعين مضمونة عليه كما هو ظاهر (قوله من عار اذا
ذهب الخ) أي لامن العار لانه ياتي وهي رواية اه شرح ممر (قوله وقيل من التعاور الخ) قال في شرح الروض
وحقيقة تناسر عا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه اه قال الشيخ في حواشيه فليست هبة للمنافع
فلا ترتد بالرد فيجوز له الانتفاع بعد التصريح بالرد اه ممر اه شوي (قوله وهو التناوب) أي لتناوب المالك
والمستعير في الانتفاع (قوله بما يستعير الجيران) كالابرة والفأس بالهز ونحو ذلك وأما غير الجمهور ففسروه
بغير ذلك كقولهم معروف وفي المصباح الماعون اسم جامع لاثاث البيت كالقدر والفأس والقصة
والماعون أيضا الطاعة (قوله وهي مستحبة) وكانت واجبة في صدر الاسلام ثم نسخت اه حل (قوله وقد
تجب الخ) لم يذكر وانها قد تباح اه سم على حج اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار
بوجه اه ع ش على ممر (قوله وقد تجب الخ) قضيته بذل ذلك مجانا وفيه نظر فينبغي ان يكون كالضطر
اه ووافق ممر على انها حيث وجبت فلا يأخذ الا حرة ولا يلزمه البذل مجانا كفي المضطر واذا أخذ
الاحرة فان عقد بشروط الاجارة فاجارة صحيحة والافاس فاسدة وتجب أحرة المثل ثم قررناه اذا عقد بلفظ الاعارة بمال
كأعرتك كذا شهر ابد رهم كان غارية لا اجارة تغليب اللفظ كافي وكذلك في كذا بكذا فانه وكالة لا اجارة حتى يجوز
اكل منهما العزل فليحذر اقول لكن كونه غارية لا اجارة يتخالف ما في الروض وشرحه حيث قال لا (فرع) * لو قال
أعرتك حماري لتعيرني كذا أو دابتي لتعلقها أو على ان تعلقها أو بعشرة دراهم فاجارة لا اعارة نظر الامة في فاسدة
للتعليق في الاولى ولجلال العلف في الثانية والمدة في الثالثة فيجب في الثلاث أحرة المثل بعد القبض مدة الامساك
ولا يضمن العسين فان قدر مع ذكر الدراهم في الثالثة مدة معلومة كان قال أعرتك دارى شهر من اليوم بعشرة
دراهم فغارية فاسدة أو اجارة صحيحة وجهان قال في الاصل مبنيان على ان الاعتبار باللفظ أو بالمعنى قال
الاسنوي وقضيته تصحيح الثاني اعتبارا بالمعنى كما صححه فيها بدون ذكر المدة اه وقد اعتمد ممر وهو يقتضي
انه اجارة لا غارية فان قلت قضية بناء الوجهين على ما ذكر يقتضي تصحيح انها غارية لان الغالب مراعاتهم اللفظ
فكيف ادعى انه قضيته ما ذكر قلت لعله أخذ من قرينة تصحيحهم بدون ذكر المدة فان قلت ما معنى وجوب
الاعارة في هذه الحالة مع انها ليست غارية قلت انما نسميها غارية حيث لا عوض وأما مع فتسميها بذلك باعتبار
اللفظ لا المعنى اه سم (قوله كاعارة ثوب الخ) وكاعارة سكنى لذبج مأ كويل يخشى قوائه ولا ينافي وجوب
الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان فيه اضاءة مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب
عليه لا ينافي وجوب اسعافه اذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع ان تعين وان جاز لا مالك الاعراض عنه الى

وقد تخفف وهي اسم لما
يعار وله قد هان عار اذا ذهب
وجاء بسرعة وقيل من التعاور
وهو التناوب والاصل فيها
قبيل الاجماع قوله تعالى
ويمنعون الماعون فسر
جمهور المفسرين بما يستعيره
الجيران بعضهم من بعض
وخبر الصحيحين انه صلى الله
عليه وسلم استعار فرسا من
أبي طلحة فركبه والحاجة
داغية البها وهي مستحبة
وقد تجب كاعارة الثوب

الذات وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المنافاة اه سم على حج اه عش على مر (قوله لدفع حر
 أو برد) أى وخاف ضررا منه - مامع وجوب الاجرة ان كان مثله أجرة هل وان لم يعقد بذلك أو حيث عقد بذلك
 وفيه ان هـ ذالين باعارة حرره وكذا يجب اعارة كل ما فيه احباء منهجة محترمة وكذا اعارة سكنى لذبح ما كول
 يخشى موته اه حل (قوله كلسيا تيان) أى المحرم من المكر وهه فالاولى تأتى فى شرح قول المتن وفى المعار
 انتفاع مباح والثانية تأتى فى قول المتن وتكره استعارة واعارة فرع أصله الخدمة وكافر مسلما الخ (قوله وصحة
 تبرع) أى ناجز فخرج السفيه وان كان يصح تبرعه بالوصية اه شرح مر وقوله ويجوز رشفه نعم لو أعل
 لمجور السفيه نفسه فقال الماوردي يجوز اذا كان عمله ليس مقصودا فى كسبه لاستغنائه عنه بحاله وقوله وفلس
 نعم لو لم يكن فى اعارة الفلاس العين تعطيل للدعاء عليها كاعارة الدار يوما للتجسس كما قاله الاسنوى الجواز اذالم
 تمكن المنفعة تقابل باجرة والا فيمتنع وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فلا تصح من مكره) أى بغير حق اماله كما
 لو أكره على اعارة واجبة فتصح اه حج (قوله وملكة المنفعة) أى بالمعنى الشامل للاختصاص بغير موقوف
 عليه الموقوف باذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يبر من أوصى له ان ينتفع أو مدة حياته لانه اباحة
 فيه ما وصح شخ في الثانية صحة العارية وتصح اعارة كلب لصيد ونحوه واعارة أفضحية وحدى ولو منذور بن وتصح
 اعارة الفقيه خلوته ولو لغير أهل شرطها وان حرم مكث المستعير فيها قاله شيخنا ونوزع فى الصحة مع الحرمة ولا تجوز
 مطلقا اعارة الامام أموال بيت المال كالولى فى مال طفله ولذلك لا يصح ان يشتري منه عبيد نفسه ولولعته
 * (ذرع) سياتى فى الوقف ان وقف الاتراك من بيت المال صحح يجب اتباع شروطهم فيه على المعتمد حيث لم
 يعلم رقبهم حالة الوقف اه قل على الجلال (قوله وملكة المنفعة) ويلحق بملك المنفعة اختصاصها بكاسيد كز
 فى الاضحية من جواز اعارة أضحية أو هدى نذر مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب لصيد وأب لابنه الصغير
 ومجنون وسطي كذا كره الزركشى بحثا اذا كان الزمن غير مقابل بأجرة ولا يضر به لجواز استخداه فى ذلك حيثئذ
 وأطلق الرويانى حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة أنس فى الصحيح وظاهر ان نسمة مشمل هذه المذكورات
 عارية فيه نوع تجوز اه شرح مر وكتب عليه عش قوله لجواز استخداه الخ يؤخذ من ذلك انه ليس
 للاب استخدام ولده فيما يقابل بأجرة أو كان يضره وهو ظاهر فى الشافى وينبغى خلافة فى الاول بل هو أولى من
 المعلم وبتسليم الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب أجرة له مدة استخدامه ثم يملكها له عما وجب
 عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك أولادام غارا
 فتتولى أمهم أمهم بلا وصاية أو كبير الاخوة أو عم لهم مثلا ويستخدمونهم فى رعى دواب مالهم أو لغيرهم
 والقيام وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أم قريبا ولا يسهط الضمان بقبض الام أو كبير
 الاخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه وكتب أيضا قوله لخدمة من يتعلم منه الخ سواء كان
 ذلك يقابل بالاجرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة لهم ومن ذلك بل أولى الفقيه ومعلوم ان محصل ذلك كله اذا أذن
 له ولديه اما اذالم يأذن له أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخدمه بعد اذ راعيه فلا يجوز له وبقي ما يتبع
 كثير ان المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه الصنعة
 بتكرارها أم لا فيه نظار الاقرب الاول وينبغى ان يأتى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه وقوله ولا يسهط
 الضمان بقبض الام لم أفهم معنى هذه العبارة على هذه النسخة ورأيت فى بعض نسخها بقصد الام الخ ولعل معناها
 بقصد ما تعلمهم أو نحو ذلك فامل (قوله لان الاعارة انما ترد الخ) أخذ منه الاذرى امتناع اعارة فقيه أو صوفى
 مسكنهما فى مدرسة ور باط على كان الانتفاع به لا بالمنفعة ولعل مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان أراد
 حرمة فممنوع حيث لم ينص الواقف على شى ولم تكن فى زمنه عادة طردت بجمع ذلك اه شرح مر (قوله وهو
 باق) أى المستعير الاول على اعارته مضاف لمفعوله أى فله الانتفاع وهى من ضمانه وقوله ان لم يسم فاعاله يعود

لدفع حر أو برد وقد تحرم
 كاعارة الامنة من أجنبى وقد
 تكرر كاعارة العبد المسلم من
 كافر كلسيا تيان (أو كانها)
 أربعة (مستعير ومعار وصيغة
 ومعيرو شرط فيهما) مر (فى
 مقرر) من اختيار وهو من
 زيادى وصحة تبرع لان
 الاعارة تبرع باباحة المنفعة
 فلا تصح من مكره وصبي
 ومجنون ومكاتب بغير إذن
 سيده ومجور رشفه وفلس
 (وملكة المنفعة) وان لم يكن
 مالكا لا عين لان الاعارة انما
 ترد على المنفعة دون العين
 (كمكثرا مستعير) لانه غير
 مالك للمنفعة وانما أبيع له
 الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة
 كان الاضيف لا يبيع لغيره
 ما قدم له فان أعار بأذن
 المالك صح وهو باق على
 اعارته ان لم يسم الثانى

على المالك فان سمي شخصا كز يد فالمستعير الاول ليس باقيا فليس له الانتفاع وليست من ضمانه اه شيخنا
وعبارة شرح الروض قال الماوردي ثم ان لم يسم المالك من يعارله فالاول على عاريتة وهو المعير للثاني والضمان
باق عليه وله الرجوع فيه وان ردهما الثاني على عاريتة وان سمي ان عكست هذه الاحكام انتهت (قوله وشرط في
المستعير الخ) قال في المطالب هو أي المستعير كل من أخذ عينا باذن من هي يبيده لينتفع به الغرض نفسه انتفاعا
غير مستحق فمتناول غير المال ككلب الصيد وخرج الغصب ودخل الاستعارة من الغاصب وان كانت فاسدة
فان مراده المستعير الذي يضمن وخرج المستام والوكيل والرائض لكن يرد عليه ما لو قال احمل متاعا على
دابتك ففعل فانه عاريتة مع انتفاء الاخذ اه شورى وقوله ودخل الاستعارة من الغاصب غير ظاهر لما تقدم
ان شرط المعير ملكه المنفعة تأمل (قوله تعين) سكنت عن هذا في المعير وقضيته انه لا يشترط فيه التعيين كالمعار
فلو قال لاثني لمعيرتي أحدا كما كذا ففعله من غير لفظ صح وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين المستعير بان
الدفع من واحد منهم عاريا بآلاف منفعة متاعه ويحتمل انه كالمستعير فلا يصح والاتقرب الاول اه ع ش (قوله
فلا يصح لغير معين) فلو بسط بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عاريتة بل مجرد اباحة اه شرح مر (قوله ولا يهيمه)
لم يقع له في هذا الكتاب اخرج الهمية بهذا القيد الا هنا اه شيخنا (قوله ولا يصح ويجنون) * (فرع) * لو أرسل
بالغ صبيبا يستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو تلفه لم يضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر أي لانه لم يدخل
في يده ونظر غيره في قوله أو تلفه والنظر واضح اذا العارة ممن علم انه رسول لا تقتضي تسليطه على الاتلاف
فليحتمل ذلك أي عدم الضمان على ما ذالم يعلم انه رسول اه ج وكتب عليه سم قوله فليحتمل ذلك الخ
أقول فيه نظرا أيضا لان العارة لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف أي فيضمن فيه لافي التلف غاية الامر
انما تقتضي المسامحة بالاستعمال المأذون فيه اه ع ش على مر (قوله وسفيه) الراجح صحة قبولها من
السفيه قياسا على قبول الهبة اه حل (قوله الابعدة دولهم) الحصر بالنسبة للصبي والمجنون صحيح وبالنسبة
للسفيه فيه نظر لما صرح به في شرح الروض من الاسنوي من صحته من السفيه نفسه فلا يتوقف على قبول
ولي له تأمل وجرى عليه الشهاب الرمي اه شورى (قوله كان استعار من مستأجر) أي اجارة صحيحة
والمضمنة كان استعار من مستأجر اجارة فاسدة كما يأتي أو من المالك تأمل (قوله وله اناية الخ) أي حيث كان
مثله أو دونه ولم تقم قرينة على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر انه لا ضمان عليه اه خ ل وقوله على
تخصيصه أي المستعير بذلك أي بان يستوفي المنفعة بنفسه (قوله من يستوفي له المنفعة) كان يركب مثله أو دونه
لحاجته دابة استعارها للركوب قال في المطالب وكذا زوجته وخادمه لرجوع الانتفاع اليه أيضا اه شرح
مر وكتب عليه ع ش قوله مثله أو دونه أي مالم يكن عدوا للمعير فيمضي يظهر اه مر اه سم على ج وقوله
لرجوع الانتفاع اليه يؤخذ منه ان يحصل جواز ذلك فيما لو أركبه زوجته أو خادمه لقضاء مصالحه اما لو أركبها
لما لا تعود منفعة اليه كان أركب زوجته لسفرها لمحتاجا لم يجز اه (قوله وشرط في المعار انتفاع به) أي ولو
ما لا يجعش صغيرا كان العارية مطلقة أو مؤقتة بزمان يمكن الانتفاع به فيه اه حل (قوله بان يستفيد
المستعير منفعة) أي ولو تافهة كعارة النقل للترين به أو لضرب على صورته اه حل (قوله لياخذ درهما
ونسلمها) اعلم ان الدر والنسل والتمر والخبر في عارة الدر والنسل لا يكتب ما خوذ بالاباحة وأما العين المعارة فهي مستعارة
ليتوصل بها الى أخذ هذه الاعيان منها ففي الحقيقة المستفاد من العين في هذه الصور منفعة أيضا وهي التوصل
الى أخذ الاعيان بالاباحة اه شيخنا وحقق الاشعري فيقال ان الدر والنسل ليس مستفادا بالعارية بل
بالاباحة والمستعاري السائل منفعة وهي التوصل لما أبيع وكذا الباقي اه شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله وحقق الاشعري الخ ينبغي ان تكون غرة الخلاف ان القائل بالاباحة يقول ملكه ملكا مراعى فلا يجوز
نقله لغيره كما قالوه فيمن أباح غرة بستانه لغيره لا يجوز له نقله والقائل بالملك يقول يجوز له ذلك اه وفي قول

(و) شرط (في المستعير تعين
واطلاق تصرف) وهما من
زيادتي فلا تصح لغير معين
كان قال أهرت أحد كولا
لهية ولا يصح ويجنون
وسفيه الابعدة دولهم اذالم
تكن العارية مضمنة كان
استعار من مستأجر (وله)
أي للمستعير (انابة من
يستوفي له) المنفعة لان
الانتفاع راجع اليه
(و) شرط (في المعار انتفاع)
به بان يستفيد المستعير
منفعة وهو الاكثر أو عينا
منه كالأستعارة مثلاً
ليأخذ درهما ونسلها أو شجرة
ليأخذ ثمرها فلا يمار ما لا ينتفع
به بكمار زمن (مباح)

فلا تصح اعادة ما يحرم الانتفاع
به كآلة الهو و فرس وسلاح
لحربي وكأمة مشتهاة لخدمة
رجل غير نحو محرم الهامن
يحرم نظره اليها خوفاً للفتنة
اما غير المشتهاة لصغر أو قبح
فصح في الروضة صحة اعارتها
وفي الشرح الصغير منعها
وقال الاسنوي المتجه الصحة
في الصغيرة دون القبيحة
انتهى وكالقبيحة الكبيرة
غير المشتهاة والخشيت محتاط
فيه معار او مستعير او تعبيري
بمباح أولى من قوله وتجوز
اعارة جارية لخدمة امرأة أو
محرم بشرط فيسه ان يكون
الانتفاع به (مع بقائه) فلا
يعار المعلوم ونحوه لان
الانتفاع به انما هو باستهلاكه
فانسخ المعنى المقصود من
الاعارة وبما ذكره علم انه
لا يشترط تعيين المعارف لو قال
أعز في دابة فقال خذ ماشيت
من دوابي صحت (وتكره)
كرهية تنزيه

على الجلال وهذه الاعيان مأخوذة بالاباحة والمعارف محالها على الرجوع على هذا الورج المعير قبيل الانتفاع في
المذكورات ضمنها المنتفع ولو قبل علمه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا وفيه نظر لان لفظ العارية ليس فيه
اباحة عين ولا تصح الاباحة به فان كانت الاباحة صدرت قبل شرطها فهو محتمل اه (قوله فلا تصح اعادة ما يحرم
الانتفاع به) هذا مسلم عند مر في آله الهو وآما في السلاح والفرس فخرى فهماني شرحه على صحة الاعارة مع
الحرمية وجع عش عليه يحمل كلامه على ما اذا لم يعلم ولم يظن ان الحربي يستعين به على قتالنا ويحمل
كلام شرح المنهج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظري كلام مر بعد حله على ما ذكرناه لا وجه للحرمية
حينئذ (قوله كآلة الهو) قضية القليل بما ذكر المحرم ان ما يباح استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة
لهو وهو ظاهر وعليه فالشروط تباح اعارته بل واجارته اه عش (قوله وسلاح لحربي) ويحرم اعارته محض
لكافر وسلاح لحربي لكن العارية في ذلك صحيحة كذا في شرح شيخنا كسج أي في السلاح والفرس والمخفف
وأما آلة الهو فالظاهر عندهما عدم الصحة اه حل (قوله وكأمة مشتهاة) انظر ما وجه اعادة الكاف ومثلها
الامر دال الجليل ولولن لم يعرف بالفجور اه حل (قوله وكأمة مشتهاة) نعم للمرأة خدمة منقطع أي بان لم يجد من
يخدمه فله أن يستعير أمة تخدمه اه حج ومثله عكسه كاعارة الذ كخدمته فامرأة منقطع ويجوز لكل منهما
النظر بقدر الضرورة ان احتج اليه أخذاً مما قالوه في نثار الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه اه عش على
مر (قوله لخدمة رجل الح) وعكسه كذلك فقد قال الاسنوي سكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه
بلا شك اه حل (قوله غير نحو محرم) كده سوح وكالكها اذا استعارها من المكتري أو من الموصى له بالمنفعة
وكالزوج اذا استعارها من سـ يداه فهو لا كهم داخلون في نحو المحرم فيجوز اعارته لهم كما يؤخذ من شرح مر
(قوله فصصح في الروضة صحة اعادتها) اعل قياس ذلك جواز اعارة القن الاجنبي وان لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من
صغيرة أو قبيحة مع الان المذكور اه سم على حج اه عش على مر (قوله فصصح في الروضة تلخ)
هو المعتمد عند مر وعبارته ويجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما الانتفاء خوفاً للفتنة
كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافاً للاسنوي في الثانية اه بحروقه وأقره عش على الشارح وقوله
وقال الاسنوي الخ اعتمد زى وسل تبالحج (قوله صحة اعارتها) عبارة مر في شرحه بخلاف اعارتها
لاجنبي ولو شيخاهما أو مراهما أو خصيهما لخدمة وقد تضمنت نظراً أو خلوة محرمة ولو باعتبار المظنة فيما يظهر
بخلاف ما اذا لم تضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة ثم قال وتجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي
على كل منهما الانتفاء خوفاً للفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافاً للاسنوي في الثانية اه بحروقه
اه عش (قوله وقال الاسنوي والمتجه الصحة في الصغيرة) اذا صارت مشتهاة هل تبطل أو لا ويغتر في الدوام
ينبغي أن يأتي هنا ما تقدم في نظيره في الرهن وبه يجاب عن توقف المحشى اه شوبرى (قوله محتاط فيه معاراً
ومستعيراً) أي فلا يعار لرجل أجنبي ولا لامرأة أجنبية ولا يستعير امرأة أجنبية ولا رجلاً أجنبياً (قوله بشرط
فيه أن يكون الانتفاع به الح) ومنه اعارة الماء للغسل والوضوء لان ما يذهب به كالذهب بالنسحق وانما حق
الثوب أو إزالة النجاسة وان لم يذهب به لا مكان طهره بالمكثرة وبحث بعضهم انه اذا لم يذهب به تمتنع اعارته
اه حل وعبارة عش على مر وتجوز اعارة الورق للكتابة وكذا اعارة الماء للوضوء مثلاً والغسل متاع
ونجاسة لا ينجس بها ما كان يكون وارداً والنجاسة حكمية مشلا وينبغي ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة
للكتابة منها والمكحلة لا كتحال منها اه سم على حج (قوله فأنثني المعنى المقصود من الاعارة) أي وهو
الانتفاع بها مع بقاء عينها (قوله وبما ذكر الخ) أي حيث سكت عن اشتراطه هنا وقيد به في المستعير اه حل
أو يقال وبما ذكره هو اقتضاه على الشروط المذكورة فيه فيفهم انه لا يشترط غيرها ومنه التعيين (قوله فقال
خذا ماشيت من دوابي صحت) أي واذا ردها ليس له أخذ غيرها الا باذن جديد لان الأولى انتهت بالرد اه عش

وخالف الاجارة بانهم معاوضة والغرر لا يتحمل فيها اه سل (قوله استعارة واعارة فرع أصله) هذا موصوف
 بما اذا كان الاصل رقيقا فيكره ما لكان اعارته لفرعه ويكره للفرع استعارته فلا ينافي قول الشارح بعد وكذا
 لا تكره اعارة الاصل نفسه الخ اه زى أو يجعل الاول على ما اذا كان هناك عقد فيكره من الاصل والفرع
 وما يأتي على ما اذا لم تكن صيغة وفعل الاصل بغير طاب من الفرع فلا يكره اه بر ماوى (قوله لخدمة) أى
 وان لم توجد لخدمة اه ع ش فاللام للتعليل أى متى كان القصد بالاستعارة والاعارة لخدمة كانتا
 مكرهتين وجدت لخدمة أم لا وأخذ الشارح محترز هذا بقوله فان قصد بالاستعارة أصله الخ لكن المحترز غير واف
 بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كفى عبارة المحلى انتهى (قوله واستعارة واعارة كافر مسلما) الظاهر
 من هذه العبارة انه ما صدر ان مضافا للفاعل فيقتضى ان الكافر يكره له أن يعير العبد المسلم ولو لمسلم وهو
 محل نفاذ وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول ومسلما مفعول
 ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكر اه شو برى فهو بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل أى يكره ان يستعير الكافر
 مسلما وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول أى يكره أن يعير المسلم للكافر مسلما والمراد بالفاعل المالك
 والمفعول الثانى المعار اه فكانه قال يكره للكافر أن يكون مستعيرا او يكره لغيره أن يعيره (قوله وكافر مسلما)
 هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه فيما يريد سواء كان فيه مباينة
 لخدمته كصب ماء على يديه وتقديم نعل له أو غير ذلك كارساله فى حوائجه وتقدم فى البيع عند الكلام على
 قول المصنف وشرط العاقد الرشد الخ انه تجوز اجارة المسلم للكافر ويؤمر بازالة يده عنه بانه يؤجره لغيره
 ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بين الاجارة والعارية بان الاذلال
 فى الاجارة أقوى منه فى العارية لازومها فلم يمكن من بقاء يده عليه فى الاجارة ويجعل تحتها فى العارية لاحتمال
 التخلص منه فى كل وقت بر جوع المعير لكن يرد على هذا ان في بحر خدمة المسلم للكافر تعظيمه له وهو حرام
 وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز أن يعيره لمسلم باذن من المالك أو يستئيب
 مسلما فى استخدامه فيما تعود منفعة عليه فليست امل ذلك كله ولا يرجع وفى عبارة المحلى ما يصرح بحرمة خدمته
 حيث قال وعلى فى المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يخدمه وقوله عدم الجواز أى للعارية اه ع ش على مر
 وفى قول على الجلال واعلم ان اطلاق فى الكراهة والحرمه هو بالنسبة للعقد أو ما خدمة المسلم للكافر فحرام
 مطلقا سواء بعقد أو بغير عقد كما صرحوا بها فى باب الجزية اه (قوله فلا كراهة) أى فى الاستعارة وكذا فى
 الاعارة ان علم المعير ذلك والظاهر كراهة ما ذكر لخدمة وان لم توجد وعدمها القصد الترفيه وان لم يوجد حرره
 اه حل (قوله ولا استعارة فرعه اياه منه) واليه ذهب شيخنا كج لكن قرر شيخنا زى كراهة الاستعارة
 أخذ من قول شرح الروض اما اعارة الولد لنفسه لولده فليست مكرهه وان كان فيها اعانة على مكرهه اذ هو
 مصرح بان الاستعارة مكرهه حرره اه حل وعبارة زى قوله ولا استعارة فرعه اياه منه هذا
 بخلاف ما ذكره فى شرح الروض وعبارة فى شرح الروض وانما الكراهة فى جانب الولد لساكن الولادة فلم تعد
 لغيره اه وحاصله ان الاصل لو أعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان كان فيه اعانة على مكرهه وهى استعارته
 اياه انتهت (قوله اياه) أى ايا الاصل وقوله منه أى من الاصل وصورة هذه ان الاصل حرم استعاره فرعه من نفسه
 اه شيخنا (قوله وشرط فى الصيغة لفظ الخ) قال فى العباب نعم لو ألبس عاريا ثوبا أو فرش لضييف فراشا فجلس
 عليه أو كل هدية تطوع من طرفها أو خرجت به العادة فعارية لا قبل الشروع فى أكله اه أى فيستثنى ذلك
 من اشتراط اللفظ من أحدهما لكن قال مر فى المسئلةين الاولتين انه مفرع على ضعيف وهو عدم
 اشتراط لفظ من أحدهما الجانبين والصحيح الاشتراط فالعقدان ذلك ايا حاة لعارية اه وقضى بذلك ان العارية
 ليست ايا حاة وانها ترتب بالرد وفى ذلك خلاف ثم قال فى العباب ومن أركب دابة منقطع الله تعالى فتلفت ضمنها

(استعارة واعارة فرع أصله)
 لخدمة (و) استعارة واعارة (فر
 مسلما) صيانة لها عن الاذلال
 والاولى منع ذكر كراهة
 الاستعارة فى الثانية من
 زيادتي فان قصد بالاستعارة
 أصله للخدمة تر فيه فلا
 كراهة بل يستحب كما قاله
 القاضي أبو العليوب وغيره
 وكذا لا تكره اعارة الاصل
 نفسه لفرعه ولا استعارة
 فرعه اياه منه (و) شرط (فى
 الصيغة)

وان اركب الدابة أو السفينة مع نفسه ضمن نصفها اه وصورة المسئلة انه وجد لفظ من أحد الجانبين والالم
يكن عارية ولا ضمان مطلقا بل هو اباحة اه مر * (فرع) * قال عميرة لو اشترى شيئا في طرف فهو عارية
ومنه كوز السقاء اذا كان الشرب بلا مقابل وكذا الوعاء هدية في طرف يكون الطرف عارية عند استعمال
الا كل فيه ان خرجت العادة بذلك فانه يجوز به هذا الشرط اه * (فرع) * لو أذن المالك للوديع في لبس
الثوب المودع صار عارية بعد لبسه اه عباب اه سم (قوله لفظ يشعر الخ) يستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا
اشترى شيئا وسلمه في طرف فالطرف معارف في الاصح ومالوا كل المهدى اليه الهدية في طرفها فانه يجوز ان خرجت
العادة بأكلها منه كآكل الطعام في القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية
عوض وخرجت العادة بالا كل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم يخرج العادة بما ذكر ضمنه في صورتين
بحكم الغصب اه سل وعبارة شرح مر وكان آكل الهدية من طرفها المعتاد أكلها منه وقبل أكلها
هو أمانة انتهت وكتب عليه عس قوله وقبل أكلها هو أمانة وكذا ان كانت بعوض اه حج قال سم عليه
استشكل بمسئلة طرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الا كل من طرف الهدية قدر ان عوضها
مقابل لها مع منفعة طرفها بخلافه في المبيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد وما اذا
لم تكن الهدية أطوعا بان كان لها عوض فان اعتيد الا كل منه لم يضمنه بل يلزمه أجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة
والا ضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمنه توقف على استجماله والا كان أمانة وان كان بلا عوض كما صرح
به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البجعي وغيرهما فالجواب ان الطرف أمانة قبل
الاستعمال مطلقا ومغصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض
والافوخر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مریدا الشراء يدفع طرفه لزيات مثلا فتناقص
منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه أمانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه
عارية فتنبه له فانه يقع كثيرا (قوله كما عرتك) أي أو عرتك منفعته أو خدمته لتنتفع به أو بخدمته منفعته وظاهر
كلامه كغيره ان هذه الصيغة صريحة لم أقف على كناية للعارية اه حل (قوله مع لفظ الآخر أو فعله) كل
راجع لسلك فليس على التوزيع فان لم يحصل فعل ولا لفظ بان فرش فراشه لكل من جالس عليه أي قصد ذلك
من غير ان يصرح به فهو اباحة والا كان اعارة فاسدة وكذا لو فرش ارضيه شيئا من غير ان يقول له اجلس عليه
كان اباحة فان قال له ذلك كان عارية اه حل (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) المراد بالتأخر التأخر
وفي قل على الجلال فعلم انه لا يشترط الفور في القبول والمعتدان العتد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة
من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الاباحة انتهى * (فرع) * لو قال احمل متاعي على دابةك
ففعلة فهو عارية أو اعطني متاعك لاجله على دابتي فهو ودعية واستشكل الفرق بينهما لان غاية انه تقدم فيه
القبول على الايجاب وقد يقال ان المحكوم عليه بالودعية في الثانية هو المحمول وان الدابة معارة كالاولى وحيث
فالمتاع أمانة فيهما والدابة معارة فيهما فلا مخالفة (قوله وان تأخر أحدهما) أي لفظ الآخر أو فعله وقوله عن
الآخر أي الطرف الذي وقع هو جوابا له (قوله نظرا الى المعنى) وهو وجود العوض اه شرح مر (قوله ولا
تضمن العين الخ) والظاهر ان العلف مضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به فتأمل اه سم أي يضمنه
مالك الدابة له مستعير الذي علفها به لعدم التبرع به أي لعدم تبرع المستعير بالعلف لانه انما علفها في مقابلة
الانتفاع بها اه (قوله ولا تضمن العين) قال المتولي اذا قال للسقاء اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر
قبل ان يشرب الماء فان كان قد طلب ان يسقيه بغير عوض فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم
الاباحة والكوز مضمون عليه لانه عارية في يده وأما اذا شرط عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز
غير مضمون لانه مغبوض بالاجارة الفاسدة وان أطلق فالطلاق يقتضي البذل لجران العرف به قال فان

لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع
كما عرتك أو بطله كما عرفت
مع لفظ الآخر أو فعله وان
تأخر أحدهما عن الآخر
كما في الاباحة وفي معنى
اللفظ ما مر في الضمان (و)
قوله (اعرتك) أي فرسي
مثلا (لثماغه) بعلقتك (أو
لغيري فربك اجارة) لا اعارة
نظرا الى المعنى (فاسدة)
لجهالة المدة والعوض فتجب
فيها أجرة المثل بعد القبض
ومضى زمن مثله أجرة ولا
تضمن العين كما يعلم ذلك من
كتاب الاجارة

انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط
العوض لم يضمن الكوز ولا بقية الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي شربه
دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده اه ابن العبادي أحكام الاواني والظروف وما فيها من المظروف
* (فرع) * لو دفع قارورة الى من يبيع زيتا مثلا ليصبه فيها فصبه فيها ووضعها في الميزان ليزنه فانه طع الحبل
وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صبها لم يضمنها اه عباب اه شوبري (قوله ولا تضمن العين) أي وأما
العلف فضمنه على صاحب الدابة لعدم التبرع به اه برماوي (قوله وقضية التعاليل الخ) نظريه ج بان
العوض شيآن معلوم وهو قيمة العلف ومجهول وهو فعله الذي هو تقديم العلف والمجهول اذا انضم الى المعلوم
صيره مجهولا وادبان هذا مختفرا للحاجة ولا يحتاج الى التصريح بالتبرع به اه حل (قوله من الآن)
ليس بشيديل لو أسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعدة كما هو ظاهر اه شوبري (قوله وموئنه رده
على مستعير) لو ردها الى الاصطبل لم يخاص من الضمان خلافا لابي حنيفة اه سم ولا يبرأ الا برده للمالك أو
وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانه وهو طريق اه شرح مر (قوله وموئنه رده على مستعير)
وهو باق على كونه عارية حتى يبرأ انتهاء الاستعمال المأذون به فلو استعار دابة لجال متاع معين فوضعه عنها
وربطها في الخان مثلا الى ان يردّها الى مالكها انما كانت مثلا ضمنها اه عس على مر قال في الروضة والرد
المبرئ من الضمان أن يسلم العين للمالك أو وكيله في ذلك فلور الدابة للاصطبل أو الثوب ونحوه البيت الذي
أخذ منه لم يبرأ ولو لم يجد المعير فسلمها لزوجته أو ولده فأرسلها الى الميرى وضاعت فالمعير ان شاء خرم المستعير أو
التسلم منه والقرار عليه اه زى (قوله فالموئنه عليه) أي على المالك كالورد عليه المكثري فهو منزل منزلة معيره ومن
ثم كان لا فرق بين بعد دار المستعير عن دار معيره وعدمه ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكيله دون ولده وزوجته
ولو استعارها ليركبها فركب معها مالكاها ضمن نصفها فقط ويجب الرد فوراً على المستعير عند طلب معيره أو موئنه
أو عند الحجر عليه فيرد لوارثه أو وليه فان أخر به دعه وعلمه وتكفنه من الرد ضمنه مع الاجرة وموئنه الرد اه حل
(قوله فتلزم المالك) وسواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان أنفق المستعير لم يرجع الا باذن الحاكم أو ائمه
بنية الرجوع عند فقده اه شرح مر (قوله لانهم من حقوق المالك) يؤخذ منه ان اجرة المعديّة أو من يسوقها
على المستعير دون المعير للهالة المذكورة اه عس ولا نهم من مؤن الرد (قوله لا باستعمال مأذون فيه)
كسقوطها في بئر حاله سيرها وقياسه كما قاله الغزالي ان عثورها حال الاستعمال كذلك وطاهاه عدم الفرق
بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا والارجه وهو المعتمد تقييده بما اذا لم يكن العثور ممّا أذن في حمله عليها ومحلّه
اذا لم يتولد من شدة ازعاجها أو الافها وضمان لتقصيره وكان جدي الرقيق أو صالت الدابة فقتل للدفع ولو من
مالكها ما نظير قتل المالك فنه المقصوب اذاصال عليه فقصده فقط اه شرح مر وكتب عليه عس
قوله كسقوطها ومثال التلف بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان
ذلك من الغير لانه تلف في الاستعمال لابه اه وكتب أيضا قوله كسقوطها في بئر ومنه ما لو استعار ثورا للاستعماله
في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لابه اه (قوله ضمنه) ولا يشترط
في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب ولو سخر شخص
رجلا لادابته فتلفت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبه ولو اختلقت في حصول التلف
بالاستعمال المأذون فيه أو لاصدق المستعير بيمينه كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى لعسر اقامة البيعة عليه ولان
الاصل برأه ذمته خلافا لما عزي للجلال البلقيني من تصديق المعير اه شرح مر وكتب عليه عس
قوله ولو كانت بيد المالك فتدّوهم هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه ايها وطاهاه لانه لا معنى له لان العارية
لا تزيد على نحو البيع الصحيح أو القاسم مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لئلا شيء تضمن فيه

وقضية التعاليل انه لو قال
أعرتك شهرا من الآن
لتعلفه كل يوم بدرهم أو
لتعيرني فرسك هذا شهرا من
الآن كان اجارة صحيحة
(وموئنه رده) أي المعار (على
مستعير) من مالك أو من نحو
مكثرت رده عليه فان رده على
المالك فالموئنه عليه كالورد
عليه المكثري ونحوه رده
موئنه فتلزم المالك لانهم من
حقوق المالك وخالف القاضي
فقال انهما على المستعير (فان
تلف) كاه أو بعضه عند
المستعير (لا باستعمال
مأذون) فيه ولو بلا تصدير

(ضمنه) بدلاً أو ارشاً الخبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم وصححه على (٤٥٩) شرط البخاري ويضمن التالف بالقيمة

وان كان مثلياً كشعب وحجر
على ما جزم به في الأنوار
واقضاء كلام جمع وقال
ابن أبي عصرون يضمن
المثل بالمثل وحري عليه
السبكي وهو الوجه أما تلفه
بالاستعمال المأذون فيه فلا
ضمان للأذن فيه (لا يستعير
من نحو مكتر) كوصي له
بمنفعته فلا ضمان عليه لأنه
نائبه وهو لا يضمن فكذا
هو بخلاف المستعير من
مستأجر اجارة فاسدة لأن
معيه ضمان كالجزم به بالغوي
وعليه بأنه فعل ما ليس له قال
والقرار على المستعير ولا
يقال حكم الفاسدة حكم
الصحيحة في كل ما تنقص به
بل في سقوط الضمان بما
تناوله الأذن فقط ونحو من
زيادني (كالف في شغل
مالك) تحت يد غيره كان تسلم
منه دابته ليرضاه أو
ليقتضيه له عليها حاجة فأنه
لا ضمان عليه لأنه نائبه (وله)
أي لا يستعير (انتفاع
مأذون) فيه (ومثله) ودونه
المفهوم بالأولى (ضرر الأمان
نها) المعبر عن غير ما عينه
فلا يفسدها ابتاعاً لنفسه
(في المستعير (لزراعة) بدلاً
نهي (يزرع) وشعباً أو فولا)
لأنه ضرورة لأن ضررها
في الأرض دون ضرر البر
وضرر نحو الذرة فوقه
(لا عكسه) أي والمستعير

العين بمجرد العدم من غير قبض ويتعين أن المراد أن تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية
أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمن اه سم على ج (قوله ضمنه)
ولو استعار دابة ومعها تبيع لم يضمنه لأنه إنما أخذه لغير حبه من أمه وأكذ الوتبع لها ولها ولم يتعرض له
مالكه بنقي ولا إثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا تضمن من ثياب الرقيق المستعار لأنه لم يأخذها للاستعمال بخلاف
الكاف الدابة والأصح أنه لا يضمن ما ينفعه سوى أي يتلف من ثوب أو نحوه أو يتسحق أي ينقص باستعمال
مأذون فيه لحدوثه بأذن المالك وموت الدابة كالانتحاق وتقرح ظهرها وعرجها باستعماله مأذون فيه وكسره
سيفاً أو إغارة ليقا تل به كالانتحاق قاله الصمري في الأخيرة اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله وموت
الدابة أي بالاستعمال كتبه عليه سم ولعل صورته أنه حملها على نقل الأذن فأتت بسببه بخلاف ما إذا
كان خفية لا تموت بمثل في العادة فاتفق موتها كما صرحوا به في الفرق بين ما إذا ماتت بالاستعمال وما إذا ماتت في
الاستعمال اه (قوله ضمنه) فلو أعار بشرط عدم الضمان فسدت كما عتده مر وقيل يلغو الشرط فقط كما
قاله سل (قوله ويضمن انتالف بالقيمة وان كان مثلياً) لأننا أخذنا مثله حيث نأخذ أي حين الاختلاف ضمان
ما فات بالاستعمال ولعل كلام السبكي أنه يضمن بالمثل وقت التالف اه حابي (قوله لا يستعير من نحو مكتر)
لو كان هذا المكترى مكترى يامن غاصب وتلفت العين عند المستعير يرجع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع
على الغاصب اه شرح الروض اه ابن قاسم (قوله لا يستعير الخ) معطوف على الضمير المستعير في ضمنه
لوجود الغاصب وهو الهاء (قوله كوصي له بمنفعته) أي وموقوف عليه قال الباقي والضابط لذلك أن تكون
المنفعة مستحقة لشخص استحقاقاً لازماً وليست الرقبة فإذا أعار لا يضمن المستعير فدخل ما لو أصدق زوجته
منفعة أو صالح على منفعة أو جعل رأس المال منفعة اه سلطان (قوله لأن معيره ضامن) أي من حيث تعديه
بالعارية لأن الأذن له لم يتناولها فلا يردان الاجارة فاسدة كالصحيحة في عدم الضمان (قوله بل في سقوط
الضمان بما تناوله الأذن) أي والأذن إنما يتناول استعماله بنفسه كما هو قضية العقد اه رشدي وفي الحابي
قوله بما تناوله الأذن فقط أي والأذن في الفاسدة لم يتناول الاعارة اه (قوله في شغل مالك) في المصباح شغله
الامر شغلاً من باب نفع فالامر شغل والاسم الشغل بضم الشين وبضم الغين وتسكن للتخفيف اه (قوله
ليروضها) أي يعلمها المشي الذي يستريح به راكبها اه شرح مر وفي المصباح رضى الدابة رياضة ذلتها
والفاعل راetz وهي مروضة وراض نفسه حلم اه (قوله وله انتفاع مأذون فيه) نعم لو أعاره دابة ليركبها
لحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كما نقلناه وأقره بخلاف نظيره من الاجارة والفرق
بينهم الزوم الرد للمستعير في تناول الأذن الركوب في عودته عراً فولا كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه ان
المستعير الذي لا يلهي به رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جازر المحل المشروط لزمه أحرة مثل الذهاب منه والعود
اليه وله الرجوع منه را كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تبطل بالتخلف وهو ما صححه اه شرح
مر وكتب عليه ع ش قوله جازله الركوب أي وجازله الذهاب والعود في أي طريق أراد ان تعددت
الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المعبر عن ذلك رضاه بأكملها (قوله وشعباً أو فولا) ولو استعار المستعير لشعب هل
يزرع الفول وعكسه فيه نظراً لا قرباً انه اذا استعار لشعب لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه ع ش على مر
وحيث زرع ما ليس له زرعه فلامالك قطعاً مما كان من مقتضى اجرة لزمه جميع اجرة المثل على المعتمد كما
قاله الاذرع وهو الوجه ويشارك نظيره في الاجارة بان المستأجر استوفى ما كان يملكه مما لا يقبل الرد بزيادة
والمستعير لا يملك شيئاً فهو بعدوله عن الجنس كالإسباغ له فلا يفسد قطباً لأنه عنه شيء اه شرح مر
* (فرع) قال العبادي وغيره واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح الا المحقق فيجب ووافقه اقضاء
القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرعي بغلط لا يغير الحكم والرد وكتب الوقف أو لغيره بما

لزراعة شعباً أو فولا يزرع بالماء (و) المستعير (لبناء أو غرس يزرع لا عكسه) أي والمستعير لزراعة

لا يبنى ولا يغرس لان ضررهما أكثر (و) المستعير (لبناء لا يغرس وعكسه) أي والمستعير لغرس لا يبنى لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر (٤٦٠) الغراس في باطنها أكثر لا تشارع روقه (وان أطلق الزراعة) أي الأذن فيها أو عجمه فيها (صح)

عند الاعارة (وزرع) المستعير (ما شاء) لا إطلاق اللفظ قال الشيخان في الأولى ولو قبل لا يزرع الأقل الأنواع ضرر المكان مذهبها وقال الأذري يزرع ما اعتيد زرعها هناك ولو نادرا ومنع البلقيني بحث الشيخين بأن المطلقات إنما تنزل على الأقل اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهناك ليس كذلك لانه لا يوقف على حد أقل الأنواع ضررا فيؤدي الى النزاع والعقود تصان عن ذلك (لا) ان أطلق (اعارة) شيء (متمدد جهة) كارض تصلح للزراعة وغيره فلا يصح العقد (بل بعين) جهة المنفعة من زرع أو غيره (أو يعبر) الانتفاع كقوله انتفع به كيف شئت أو فعل به ما بدا لك وينفع في الشق الثاني وهو من زيادتي بما شاء كما في الجارة وقيل بما هو العادة ثم به جزم ابن المقرئ فان لم تصلح الجهة واحدة كبساط لا يصلح الا للغرس لم يحتج في اعارته الى تعيين جهة المنفعة وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيري بما ذكره * (تممة) * لو استعار للبناء أو للغراس لم يكن له ذلك الامرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له اعادته الا اذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى * (فصل) * في بيان ان العارية غير لازمة وفيما

اذا تحقق ذلك دون ما ظنه ويكتب له كذا وورد بان كتابة له انما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه ان المألوئ غير المصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكه به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه لمردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتقن الخطا فيه وكان خطه مستصالحا سواء المصحف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة له كذا انما يجوز في ملك الكاتب اهـ بوقوله ان لم ينقصه بخطه الخ ينبغي ان يدفعه لمن يصلح حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصالحا خرج بذلك كتابة الحواشي وما مشه فلا يجوز ان احتج اليها لما فيها من تغيير الكتاب من أصله ولا تظن زيادة القيمة بفعله للعلامة المذكورة * (فرع) * استطرادى وقع السؤال في الدرر عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه به الى عدو ويقاتله وتناف الفرس هل يضمن الشريك أو لا فيه نظار والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو والى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم هم وتنافت الفرس والحال ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتاله وتنافت ضمنهم لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى فانها المعتادة عندهم في الانتفاع * (فرع) * آخر وقع السؤال أيضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بدر كونه لها برسلها مع تابعه فبركها التابع في العود ثم تنافت استعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه نظرا والا قرب ان الضمان على المستعير وان ركبها التابع لانه في حاجة المستعير من ايصالها الى محل الحفظ اهـ ع ش هـ لي مر (قوله لا يبنى ولا يغرس) محل المنع من الغراس ما يراد لادوام اما ما يغرس للنقل في عامه ويسمى الغسل بالقاء وهو صغار النخل فيصح اهـ سرل ويشير الى اقول الشارح لا تشارع روقه (قوله يزرع ما اعتيد زرعها) معتمد (قوله وبه جزم ابن المقرئ) معتمد (قوله الامرة واحدة) اعتمد مر حيث لا قرينة وحاصل كلام الروض وشرحه في الاعارة للبناء والغراس انه ان كانت العارية مطلقة لم يفعل ذلك الامرة واحدة أو مؤقتة فعل ذلك مرة بعد أخرى في المدة فانظرو * (فرع) * استعار دابة لركوبه المالك معين أو بساطا للجلوس عليه هل له تكرير الركوب لذلك المالك وتكرير الجلوس على ذلك البساط أو ليس له الامرة واحدة كما في اعارة الأرض للبناء والغراس اعتمد مر بجواز التكرير لان العادة في ذلك التكرير بخلاف البناء والغراس ثم قرر انه في جميع الصور يمنع التكرير بحيث لا قرينة عليه حتى لو أعاره كتابا للطلعة فيه اقتصر على مرة عند عدم القرينة فليجوز وينبغي ان الكلام في المطاعة في نحو البساط اما لو قيد فيه مدة فينبغي بجواز تكرير الجلوس في المدة وهوذا ظاهر اهـ سم (قوله لم يكن له اعادته الخ) أي اذا كانت العارية مطلقة لمعا المقيسدة بمدة فله البناء والغراس مرة بعد أخرى الى ان تنقضي المدة أو يرجع المعير قاله في شرح الروض اهـ شوبري * (فصل في بيان ان العارية غير لازمة) * (قوله وفيما للمعير) أي كقوله والاخير معير بين ملكه الخ وكقوله والمعير دخولها وانتفاعها الخ وقوله وعابه كقوله واذا رجع قبل ادراك زرع لم يعتد قطعه الخ وكان الاظهار ان يقول وفيما للمعير والمستعير وعليهما فالذي للمعير كقوله والمستعير دخولها لاصلاح والذي عليه كقوله فان شرط قطعه لزمه وكقوله ولو عين مدة ولم يدرك فيها التمسير الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله ولو قال من بيده عين أعترني الخ (قوله لكل رجوع الخ) ولو استعمل المستعار أو المباح له منافع بعد الرجوع جاهلا به فلا جرة عليه كما مر ولا يناقيه قولهم ان الضمان لا يختص بالعالم والجهل أو محله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك اعلامه اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله بعد الرجوع جاهلا خرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المعير غير عالم به فعليه الجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا لا لباحة اهـ حواشي شرح الروض أي ولا ينسب له تعصير بعدم

له اعادته الا اذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى * (فصل) * في بيان ان العارية غير لازمة وفيما الاعلام المعير وعليه بعد الرجوع في عارية الأرض وغير ذلك (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية بمطابقة كانت أو مؤقتة

الاعلام ومثل الجنون انما هو وموته وتلزمه الاجرة مطابقة البطلان الاذن بالانعام والموت اه وكتب ايضا
 قوله فلا اجرة عليه وانظر ما لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلا بانه ضائم اهل هو كاستعماله
 بعد الرجوع في الماطلة حتى لا يلزمه اجرة أولا ويفرق اه سم على حج وقديقال الاقرب الفرق فان
 الاستعمال في الموقفة بعد فراغ المدة لم يتناول الاذن أصلا فاستعمالها محض تعد وجهه انما يقيد عدم الاثم كمالو
 استعمال مال غيره جاهلا بكونه ماله وقد يشعر بالفرق قول الشارح اذ يحمله عند عدم تسليط المالك الخ وقوله بعد
 الرجوع وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمله ثم ما تقرر
 من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع تسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب
 في الثمن المعين ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف
 الاعيان كاللبن فانم مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع
 واستعمل الثمن المعين واستوفى منه عينا ويجرى مثل ذلك في نظائره اه (قوله فهي جائزة من الطرفين) أي
 لانها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فالزام غير لا توبها والرد في المعير بمعنى الاسترداد الذي عهد به الاصل
 اه شرح مر (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه ردها ضمن مع موثة
 الرد في التركة وان لم يتعذر ضمنه الوارث مع الاجرة وموثة الرد قاله في التحفة قال الشيخ وظاهره وان لم يضع يده
 عاها وكان وجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه شوبري (قوله من موت أحدهما وغيره) أي بكونه
 او انما كان أو الجرح عليه بسفه وكذا يجبر فليس على المعير كما يحسنه الشيخ اه مر وكتب عليه ع ش قوله بكونه
 وهذا شامل لمالو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت اليها ضرورة فها لا قبل بعدم
 انفساخها والحالة ما ذكر لجوار انشاء من الولي اللهم الا ان يقال لما كان الانتفاع بهما مستند العقد المستعير
 وقد زالت أهلية قلنا بطلان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع لتكون استدامة والولي متمكن من انشاء
 العقدان أراد به ان رأى مصلحة اه (قوله فانه انما يرجع بعد الحفر) لعل مراده الرجوع فيها بمعنى أخذها
 وحينئذ لا ينافي ما صرح به غيره وصرح به هو أيضاً في شرح التقيج من ان له الرجوع بالقول قبل ذلك ليأخذ
 الاجرة بعد ذلك فليتامل اه شوبري وقوله لعل مراده الخ منقضاء ان الصورة التي اخبر بها هذا التقييد وهي
 قوله من ان له الرجوع بالقول الخ مخالفة لما في المتن وليس كذلك بل هي مندرجة فيه والشرط معتبر فيها وهو
 انه لا يرجع الا قبل المواراة وأما الرجوع بعد المواراة فلا يمكن منه المعير ولا يستحق الاجرة لو رجع بالقول
 حينئذ كما صرح به في شرح الروض فلخص ان المتن شامل لما تخرج ان يكون هو المراد ولما صرحوا به من ان له
 الرجوع بالقول الخ اه (قوله ولو بعد الوضع في القبر) المتجه عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وان لم يصل الى أرض
 القبر لان في عود من هواء القبر بعد ادلائه ازاراه فليتامل اه سم على حج وقوله بمجرد ادلائه أي وأدلاء
 بعضه فيها يظهر اه ع ش على مر (قوله أو بعد اندراس) ويعلم ذلك بمضى مدة يغلب على الظن اندراسه فيها اه
 ع ش على مر ولو أظهره السيل من القبر وجبت اعادته فيه فوراً ما لم يمكن حمله الى موضع آخر مباح يمكن دفنه فيه
 من غير تأخير فلا تجب كما يحسنه ابن الرفعة اه شرح مر (قوله الا عجب الذنب) أي لانه لا يحس والكلام انما هو
 في الاجزاء المحسوسة اه شرح مر وهو بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها وحدة ويقال له عجم بالميم أيضاً عوضاً
 عن البساء وهو عظم لطيف في أصل الصاب وهو رأس العصص وهو مكان رأس الذنب من ذوات الاربع
 وفي حديث انه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب من خلق ومنه يركب قال
 ابن عقيل في هذا سر لا تعلمه لان من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج الى شئ يبنى عليه ويحتمل ان يكون ذلك
 جعل علامة للملائكة على احياء كل انسان بجوهره ولا يحصل العلم للملائكة بذلك الا ببقاء جزء من كل شئ يعلم
 انه انما أر ببذلك اعادة الارواح الى تلك الاعيان التي هي جزء منها ولولا بقاء شئ منه لجوزت الملائكة الاعادة

فهي جائزة من الطرفين
 فتنفسخ انفساخ الوكالة
 من موت أحدهما وغيره
 لكن (بشرط في بعض) من
 الصور (كدفن) لميت
 (ذ) انه (انما يرجع) بعد
 الحفر (قبل المواراة) له ولو
 بعد الوضع في القبر وان
 اقتضى كلام الشرح الصغير
 خلافه (أو بعد اندراس)
 لانه لا عجب الذنب بمحافضة
 على حرمة وصورته في
 الثانية اذا أذن المعير في
 تكرار الدفن والا ففسد
 انتهت العارية واذار جيع
 قبل المواراة

الى أمثال الاجساد لال نفس الاجساد وقوله منه خلق يعني انه أول شيء يخلق من الآدمي ولا يعارضه حديث
 سلمان ان أول ما خلق من آدم رأسه لانه يجمع بينهما بان هـ ذاني حق آدم وذلك في حق بنه أو المراد بقول
 سلمان نفخ الروح في آدم لا خلق جسده فله في فتح الباري قبيل تفسير سورة المؤمن اهـ شوبري (قوله غرم
 لولي الميت مؤنة حفره) ظاهر سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحفره وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصد
 والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرفه المستعير على الحفر اهـ ع ش علي مر (قوله غرم لولي الميت
 مؤنة حفره) هذا يشكل عليه ما لو بادر المعير الى زراعة الارض بعد حرثه المستعير فانه لا يغرم شيئاً كما أفتى به
 البغوي وغاية ما يقال مسألة الميت فيها أمران مفقودان في مسألة الحرثة أحدهما شبهها بالبيعة وداللة من
 حيث امتناع الرجوع بعد المواراة بخلاف الحرثة فان العارية فيها جائزة ابتداء وداوما فكان التعلق في تلك
 أقوى الثاني ان النفع لما كان عائداً على الميت وله احترام أو جبناً عليه كالفدية الحفر منعه من الرجوع صونا
 لحق الميت اهـ وأقول يفرق أيضاً بان الزراعة لا تسبب لزوم الحرثة لا مكانها بدونها في الجملة فلم يكن الاذن في
 الزراعة توريطاً له في الحرثة بخلاف الدفن ثم رأيتهم يزعمون قوله فقالوا ان الدفن لا يمكن بدون حفر فبالاذن في
 الدفن قدور طه في الحفر بخلاف الزرع يمكن بدون الحرث اهـ وقضية هـذا الفرق انه لو لم يمكن الزرع
 الا بالحرث انه يغرم الاجرة للمستعير اذا رجع بعد الحرث وقبل الزرع واعتمد هذه القضية مر وجزم به
 متكرراً قال ومورد مسألة الغبران يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بان استعار الارض ليحفره فيها
 قبر الحفره ثم مات فخرج المعير لم يغرم أجره الحفر وأظنه عليه بانه لا حقه فيها حفره في حال حياته فله يرجع
 واعلم ان مسألة الاعارة للدفن لها آثار بيح كثيرة مهمة أطال الكلام عليها في الخادم يتعين الوقوف عليها
 وقررها مر في درسه ومشى على أشياء فيها وأنا أذكرها هنا بحسب ما مشى عليه مر في درسه على ما ضبطت
 عنه فن ذلك ان الارض تارة تكون مملوكة وتارة تكون موقوفة على معين وتارة على غير معين فان كانت موقوفة
 على معين امتنع اعارةها للدفن كما اعتمده مر لان الحق بعده ينتقل لغيره وقد يبقى الميت الى دخول استحقاق
 البطن الثاني فيه حال المنفعة عليهم وقد بسط التعليق في الخادم فراجع وان كانت موقوفة على جهة لم تصور
 الاعارة منهم وامتنعت من الناطر لانه لا مصلحة للموقوف عليهم في ذلك وقد بسط التعليق في الخادم وان كانت
 مملوكة جازت الاعارة وفيه فروع * الاول هل يشترط في صحة العارية بيان كون الميت كبيراً أو صغيراً ذكر اكان
 أو أنثى شهيداً أو غير شهيد فان الحق في الشهيد يتأبدلانه لا يلبى اعتمد مر انه ان قامت قرينة على التخصيص
 بشيء مما ذكر أو جرت عادة به اتبعت القرينة أو العادة ولم يشترط التعيين والاشترط التعيين لتفاوت الحال
 والاعراض ثم جزم بانه لا يشترط ويجعل على تناول جميع ذلك اهـ وقد يقال ينبغي ان يصح ويتقيد بالاعتدال
 كالأعارة للزرع وأطلق أو عزم فانه يتقيد بالاعتدال الثاني اذا استعار الارض للدفن هل له دفن المسلم والكافر
 فيها اعتمد مر انه ينظر للقرينة والعادة في ذلك فان دلت القرينة على دفن المسلم فيها كأن كان المستعير
 مسلماً أو جرت عادته انه انما يدفن المسلمين تقيدت بالمسلم وان دلت على دفن الكافر كأن كان المستعير كافراً أو
 عادته دفن الكفار جاز دفن الكافر فلو لم توجد القرينة تناول النوعين وينبغي ان يكون من القرينة على
 التخصيص بالمسلم ما لو لم تجر العادة في تلك الارض بدفن غير المسلمين فيها فليست أمـل وقد يتجه عند عدم القرينة
 التقيد بالاعتدال كسالة الزراعة الثالث لو كان المدفون صاحباً لجاهل يجوز تردد المستعير وغيره لزيارته والتبرك به
 بغير اذن المعير وهل يجوز دخول المكان بغير اذن المعير لزيارة الميت والاجتماع في ليالي الجمع وجعل الاطعمة
 هناك ومدا البساط لأجته معين مشى مر على اتباع القرائن والعادة في ذلك الرابع لو أخرج من القبر سبيل
 أو سبغ رداءه نعم ان نقله الى مكان صالح للدفن فيه وفي اعادته الى الاول تأخير للدفن انقطع حقه ودفن فيما وصل
 اليه اهـ مر وهل مؤنة رده على الوارث أو غيره اعتمد مر انه ان كانت التركة لم تقسم فؤنة الرد فيها وان

غرم لولي الميت مؤنة حفره
 ولا يلزم المستعير الطم

فسميت فعلى بيت المال ثم على المسلمين كما قالوه فيما لو سرق كفته الخامس لو احتجج الى نيشه وخرجه لكونه دفن بلا غسل أو اغتسل القبلة أو الشهادة على صورته على القول بجواز ذلك فاصل ما في الخادم جواز رجوع المعبر في الاولى بطول زمنها فيمكن حفر قبر آخر من غير تأخير دون ما بعده هالقه زمنه في التأخير لحفر قبر آخر انتهاك حرمة مشي عليه مر السادس هل يجوز له الك الانتفاع بظاهر الارض بنحور زرع وباطنها بنحو حفر ونحو سرداب مشي مر على جواز ذلك حيث لا ينال الميت ضرر فمافي الجنائز عن الحناطى من امتناع زرع المقبرة يحتمل وفاقا لمصر على المقبرة المسبلة أو على ما اذا وصل للميت وطلقة ضرره بالسابع هل يشترط بيان طول القبر وعرضه وعظمته مشي مر على أنه لا يشترط ويفعل الاكمل شرعا * (فرع) * أعار الارض لدفن نبي أو شهيد لزم على الدوام لانهم لا يلبثان اه مر * (فرع) * أعار الارض للدفن مدة لا يلبث فيها الميت فسدت العارية أنطه كذا في الخادم وان مر مشي عليه * (فرع) * ذكر وافي باب الجنائز انه لو باع الارض المدفون فيها الميت مع والمشتري الخيار ان جهل واذا بلى الميت استحق مكانه كافي مغرس الشجرة المستحقة للإبقاء قال مر فتقول من قال ان من أنواع الخمر الخمر على مالك الارض التي هم الميت مدفون يحتمل على ما اذا أراد بيع نفس القبر اه سم (قوله وكطرح مال في سفينة) ويستثنى أيضا ما اذا أعار كفنا وكفن فيه الميت وان لم يدفن ولم يلف عليه لان في أخذه ازراء بالميت بعد الوضع وينتج عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد وبخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع والاصح بقاءه على ملك مالكة ولا يرجع فيه حتى يندرس فلو نيش الميت سبع وأكله انتهت العارية ورجع للمالك لانه باق على ملكه على الاصح ومالوفال أمير واداري بعد موت شهر الم يكن للوارث الرجوع قبله أي ان خرجت أجرته من الثلث ومالوفال عارية أو سلاحة للغزو والنقي الصقان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف القتال ومالوفال أعار السترة للصلاة فانه اذا استعاره صلى فيها الفرض وشرع فيه فهي لازمة من جهة ما اذا استعاره المطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط ان أحرم بفرض وللمعبر الرجوع والتزع ولا إعادة وجائز من جهة ما ان أحرم بفعل ويستثنى أيضا مالوفال عاردار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعير ومالوفال استعار جذا عالى سجد اليه جسد ارا ماثلا فيمتنع الرجوع والاوجه ثبوت الاجرة له وكذا لو أعار ما يدفع به عما يجب الدفع عنه كآلة لسقي محترم أو ما يقي بنحو بردهم لك أو ما ينفذ به غرضه أو قيا من مامر ثبوت الاجرة أيضا اه شرح مر وعش عليه بتصريف واختصار * (فرع) * لو استعار ثوبا يصلى فيه الصبح فأحرم بالظهر فيه فله الرجوع كما هو ظاهر لانه غير الماذون فيه لكان هل له الرجوع ابتداء أو بعد فعل ركعتين من الظاهر لانهم ما قدر الماذون فيه فيه نظار ولا يبعد الثاني لان الركعتين قدر الماذون فيسه مع مراعاة حرمة الصلاة هذا حاصل ما وقع في درس طب ف واعل الوجه هو الاول لانه لم يتلبس بالماذون فيه ومثله فيما يظهر مالوفال عاره للصلاة بصورة فاحرم بها ثمة ويحتمل الفرق فليتأمل اه شوبري (قوله فانه انما يرجع بعد ان تصل الى الشط) أي فيلزمه الصبر الى أقرب مأمن أي ولو مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب اه سم على حج وتستحق الاجرة حيث نذر وظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قبل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستأجرة * (فائدة) * كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب له الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا أعار أرضا لدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب لصلاة الفرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له أيضا ومثلها اذا أعار سيفا للقتال فاذا اتقى الصقان امتنع الرجوع ولا اجرة له لانه عادة كما يفيد ذلك كلامهم على منهيهم ونقل اعتماد مر فيه

وكطرح مال في سفينة بالبحر
فانه انما يرجع به - دان
تصل الى الشط وبذلك علم
ان تعبري بما ذكر

اه ع ش على مر (قوله انما يرجع بعد ان تصل الى الشط) ويستحق الاجرة من حين الرجوع الى أن
تصل الى الشط اه حل (قوله اعم وأولى مما ذكره) عبارته لكل منهما رد العارية متى شاء الا اذا أغار لدفن
فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون اه ووجه العموم ان عبارة الاصل لا تشمل طرح المال في السفينة
ووجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضي انه متى أغار له لدفن لزم الرجوع له وان كان الميت بموضع موته
ولم ينقل منه اه ع ش (قوله بعد ان بنى المستعير أو غرس) أما لو رجع المعير قبلها ما فليس له فعلها ما قال
في الروض فان فعل عالما أو جاهلا برجوعه قلع مجانا وكاف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو
ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فان شرط قلعه لزمه) ولو اختلفا
في وقوع شرط القلع صدق المعير بخلاف ما يحتج به الاذرعى كالأختلاف في أصل العارية لان من صدق في شيء صدق
في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحتماله اه شرح مر
(قوله فان شرط عليه قلعه) أي عند الرجوع وكذا لو شرط تملكه بالثبته عند الرجوع يلزمه كما قاله الصميري
اه مر اه شورى (قوله هو اعم الخ) أي لان قوله قلعه شامل لما لو شرطه مجانا أو مع غرامة ارش
النقص اه ع ش (قوله كفي تسوية الارض) أي فانها ان شرطت لزمته والا فلا اه مر اه ع ش
فالتشبيه راجع لقوله فان شرط قلعه الخ (قوله ولزمه تسوية الارض) أي سواء شرطت أو لم تشرط ففرق
بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط حيث تلزم طاعة وبينها عند شرط القلع لا تلزم الا ان
شرطت اه شيخنا (قوله ولو امتنع منه الخ) هذا مستدل مع الآية وقوله فيلزمه الخ تفريع على قوله
ولزمه تسوية الارض فهو بيان له اه شيخنا وعبارة الرشيدى قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله
الا في واذا اختار له لزم المستعير موافقته فان أجب كاف تفريع الارض لان ذلك في امتناعه بعد
اختيار المعير وهو هذا في امتناعه قبل الاختيار انتهت (قوله ردها الى ما كانت عليه) قال الشيخ ابن حجر وهو
المراد بالتسوية حيث أطلقت فلا يكاف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابها اه (قوله دون الحاصلة بالبناء
الخ) أي فالذي حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لا تلزمه تسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب القلع
اه رشيدى (قوله والاخير معير الخ) مثله في التخيير المذكور المشتري شراء فاسدا اذا بنى أو غرس على
المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لانه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو الماسط له على ذلك كالمعير هنا فثبت له ذلك
فكثيرا من يغلط فيه فتأمل اه شورى (قوله من تملكه بغيره) أي لان العارية مكرمة فلا يليق بها منع
المعير ولا تضيق مال المستعير فائتينا الرجوع على الوجه المذكور وانما خبرنا المعير لانه الحسن ولان الارض
أصل لما فيها اه شرح الروض (قوله وقلعه بضمان ارش) قضية ضمان الارش ان مؤنة الهدم أو القلع
عليه أي المعير أيضا واعتمده في التدريب كالكفاية فانه لما نقل فيها عن الامام ان الظاهر من كلام المعظم انها
على المستعير قال وفي كلام الاصحاب ما يدل على انها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جدا اه
لكنه ناقض نفسه في المطالب فان ظاهر كلامه انها على المستعير كالمستأجر وتبعه الشارح حيث رد الاول
بان المؤنة في نظيره من الاجارة على المستأجر فالمستعير أولى منه أما اجرة نقل النقض فعلى مالكه قطعا اه
شرح حج وعبرة شرح مر والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس
كالاجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما اجرة نقل النقض فعلى مالكه قطعا انتهت (قوله وتبعه
باجرة) وهل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فتلزمه الاجرة بمجرد الوجه
الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رأيت الشارح بسط الكلام في فتوى واستدل من كلامهم بما
هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والاوجب اجرة المثل اه سم على حج اه ع ش على مر
(قوله وتبعه باجرة) استشكل مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوى وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق

أعم وأولى مما ذكره (واذا أغار
لبناء أو غرس ولو الى مدة ثم
رجع) بعد ان بنى المستعير
أو غرس (فان شرط) عليه
(قلعه) أي البناء أو الغراس
هو أعم من قوله شرط القلع
مجانا (لزمه) قلعه مجانا بالشرط
كفي تسوية الارض فان
امتنع قلعه المعير (والا) أي
وان لم بشرط القلع (فان
اختاره) المستعير (قلع مجانا
ولزمه تسوية الارض) لانه
قلع باختياره ولو امتنع منه
لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع
ردها الى ما كانت عليه
وظاهر ان محل ايجاب
التسوية في الحفر الحاصلة
بالقلع دون الحاصلة بالبناء
أو الغراس لحسودونها
بالاستعمال بغيره عليه السبكي
وغیره (والا) أي وان لم يختار
قلعه (خبر معيرين) ثلاث
نحوال من (تملكه) بعدد
(بقيته) مستحق القلع
حين التملك (وقال به) ضمان
(ارش) لنقصه وهو قدر
التفاوت بين قيمته قائما وقيمه
مقلوعا (وتبعه باجرة)

البناء دائما على الارض بعوض حال بلفظ بيع أو اجارة فينظر لما شغل من الارض ثم يقال لو أجرة هذا النحو
بناء دائما بحال كم يساوي فاذا قيل كذا أو جينا وعليه ولا وجه ان نه ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك
منفعة الارض على الدوام لان المالك لما رضى بالاجرة وأخذها كان كأنه أجرة الاجارة مؤبدة اه شرح
مر (قوله كنظاره من الشفعة) أي فيما لو اشترى شفعة مشغوة أو بني فيه أو غرس ثم أخذ الشفعة الشريكة بالشفعة
فالمشترى كالمستعير والشفعة كالمعير وقوله وغيرها كلاجارة فيما لو أجرة أرض البناء أو غراس وفعل ذلك ثم
انقضت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو وهب لوليه أرضا فبني فيها أو غرس ثم رجع الوالد اه شيخنا ومثله أيضا
ما لو باع أرضا ببيع فاسد فبني فيها المشتري أو غرس ثم أخذها البائع فانه أي البائع يختار بين الامور الثلاثة كما
في الشوري (قوله فان أبي) أي المستعير كلف تفريغ الارض وانظر ما معني تكليفه تفريغ الارض مع أنه هو
الذي أراد المعير بقلعه وغرامة ارش النقص فاعلم المعنى كلف موافقته للمعير على ما اختاره وهو القلع وغرامة
ارش النقص اه عرش (قوله فيتمين القلع في الاول) وهو ما اذا لم يكن في القلع نقص وقوله في الثاني وهو
ما اذا كان المعير شريكا وقوله في الثالث وهو ما اذا كان على الغراس ثم لم يبد صلحه وهذا هو المراد من العبارة
ولا عبرة بما وقع للشوري (قوله والتبعية بأجرة المثل في الثاني) عبارة الروض مع شرحه * (فرع) * ليس
لشريك رجع بعد الاذن في البناء أو الغراس في الارض المشتري الا الاجرة أي الا التبعية به فليس له القلع
بارش النقص لانه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولان يملك بالتبعية لان للبناء والغراس في الارض
ممثل حقه اه (قوله وتأخير التخيير) المعتمد بثبوت الجوارح الا ان ثم ان كانت الثمرة غير مؤبدة فملكها تبعا
والأبقاها الى أو ان الجذاذ كما في نظيره في الاجارة اه شوري ومثله مر وعبارة زى قوله وتأخير التخيير
ضعيف والمعتمد انه يخير حالا وتثبت له الاجرة من حين ذلك فان اختار التملك ملك الثمرة أيضا ان كانت غير مؤبدة
وأبقاها الى الجذاذ ان كانت مؤبدة وهذا هو المعتمد اه مر انتهت (قوله وتأخير التخيير) أي بين الامور
الثلاثة التي هي التبعية بالاجرة والقلع بالارش والتملك بالقيمة للشجر نفسه ويتبعه الثمران كان غير
مؤبرو الا فلا يتبع بل يبقى لما له عليه اجرة بقاءه الى أو ان الجذاذ اه (قوله الى بعد الجذاذ) فيه جري بعد
بالي ولا تجز قبل وبعد وعند الامن في الكثير فكلام الشارح على قلة اه شوري (قوله كافي الزرع) أي كما
يمنع القلع حال في الزرع في التشبيه مسامحة اه عرش أي التشبيه من حيث ان في كل تأخير او ان كان
المؤخر في المشبه التخيير وفي المشبه القلع اذ لا يخبر فيه كما سيأتي في المتن اه شيخنا (قوله كلام ذكرته
في شرح الروض) عبارته هناك ثم محمل التخيير اذ لم يوقف البناء والغراس والا قال ابن الرفعة وغيره فيتمين
تبعيتهما بالاجرة والزرع كشي يتخير بين ذلك وبين قلعها بالارش والموافق لما في السكاب كأصله انه يتعين القلع
بالارش ومحله أيضا اذ لم يوقف الارض والافيتخير بين الثلاث لكن لا يعلق بالارش الا اذا كان أصلح للوقف من
التبعية بالاجرة ولا يملك بالقيمة الا اذا كان في شرط الواقف جواز تخصيصه بل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه
وبذلك أفق ابن الصلاح في نظيره من الاجارة انتهت وقوله ومحله أيضا أي محل التخيير بين الامرين وهما القلع
بالارش والتملك بالقيمة اذ هما المذكوران في متن الروض فصح قوله والافيتخير بين الثلاث أي الامرين
المذكورين والتبعية بالاجرة فلا يقال اذا كان المعير يتخير بين الثلاثة فيمالو وقف الارض لا يصح التمسيد اذ
الحال لم يختلف بين الوقف وعدمه وذلك لان هذا مبني على ان المراد بالمعير هو التخيير بين الامور الثلاثة وقد
علمت انه ليس هو الواقع في متن الروض وعبارة زى قوله وفيما لو وقف البناء والغراس الخ ولو وقف المعير
الارض لم يعلق بالارش الا اذا كان أصلح للوقف من الالبقاء بالاجرة ولم يملك بالقيمة الا ان يشترع بها أو كانت
من الريع واقضا شرط الواقف اه عباب والمعتمد فيما لو وقف المستعير البناء والغراس امتناع التملك بالقيمة
قطعا لا غير كما قاله الراعي خلافا للشارح والذي في شرح الارشاد لابن أبي شريف نفسا لا عن ابن الرفعة والسبكي

كنظاره من الشفعة وغيرها
وقاما للامام والغزالي
وصاحبي الخاوي الصغير
والانوار وغيرهم ولما قضى
كلام الروضة وأصلها في
الصالح وغيره خلافا لما فيها
هنا من تخصيص التخيير
بالاوليين والمالي المنهاج وأصله
من تخصيصه بالاختيارين
واذا اختار ماله اختياره لزم
المستعير موافقته فان أبي
كلف تفريغ الارض
ومحله ما ذكر اذا كان في
القلع نقص وكان المعير غير
شريك ولم يكن على الغراس
ثم لم يبد صلحه والافيتعين
القلع في الاول والتبعية بالاجرة
المثل في الثاني وتأخير التخيير
الى بعد الجذاذ كما في الزرع
في الثالث لان له أمدا ينتظر
وفيما لو وقف البناء أو الغراس
أو الارض ككلام ذكرته في
شرح الروض (فان لم يختار)
أي المعير شيئا مما

(تر كاحتى يختار أحدهما)
 ماله اختياره انتقطع الخصومة
 فليس للمعير أن يقطع بجائنا
 وان لم يعطه المستعير أجرة
 انتقصه بترك الاختيار
 ونعبرى بما ذكر أولى من
 قوله حتى يختارا (ولعبر)
 زمن الترك (دخولها) أى
 الارض (وانتفاع بها)
 لانهم املكه وله استغلال
 بالبناء والغراس (ولستعير
 دخولها الاصلاح) بترميم
 بناء وسقى غراس وغيرهما
 صيانة الملكة عن الضياع
 نعم ان تعطل نفعا على
 ماله ~~بها~~ بدخوله لم يمكن
 من دخولها الا باجرة اما
 دخوله لها لغـ بترك كتنزه
 فممتنع عليه (واكل) منها
 مجتمعة بين ومنفردة (بيع
 ملكه) ممن شاء كسائر
 املاكه حتى لو باعها لملكها
 بثن واحد مع الضرورة
 ووزع الثمن عليها ولا يؤثر
 في بيع المستعير تمكن المعير
 من ملكه ماله كمن
 الشفيع من تلك الشفيع
 ولله شئرى الخيار ان جهل
 وله حكم من باعه من معير
 ومستعير فبما صرلها (واذا
 رجع قبل ادراك زرع)
 بقيه دونه بقولى (لم يند
 قلعه) قبل ادراكه ونقص
 (لزمه بقبته اليه) أى الى
 قلعه لان له امدا ينتظر بخلاف
 البناء والغراس (باجرة)

هو امتناع التملك بالقيمة فقط فقول الشارح في شرح البهجة نقلا عن ابن الرفعة تتعين التبقية بالاجرة ضعيف
 اه (قوله ترك الخ) قال الامام والظاهر لزوم الاجرة زمن التوقف وخزم في البحر بعدم الاجرة وهو الوجه لان
 الخيرة في ذلك اليه اه خ ط (قوله ولعبر زمن الترك) انظر حكم الدخول قبله أى وبعد الرجوع والظاهر انه
 لا فرق اه شوبرى (قوله ولستعير دخولها الاصلاح) وفهم مما قاله في المعير عدم جواز الاستئذان الى البناء
 والغراس وبه قطع القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعمراني وغيرهم وحكاها القاضي حسين ثم استشكل بما
 مر في الصلح من جواز هذا في جدار الاجنبى قال الزركشى ولعل الفرق انه هنا في حكم الوديعة والمودع عنده
 ليس له الانتفاع بالوديعة وللمتضرر به المالك بخلافه في تلك وفيما فرق به انظر الاولى حمل ما هنا على ما فيه
 ضرر كما أشار اليه السبكي اه شرح الروض وأشار في الحاشية الى تصحيح الحمل اه شوبرى (قوله بترميم بناء)
 أى بغير آله اجنبية مر واعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته ببدونه كالجديد من الاجر والنجش
 اما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح المهندم فالظاهر انه لا يعد اجنبيا اه ع ش وفي شرح مر بترميم بناء
 أى بغير آله اجنبية اما اصلاحها بآله اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يتعين له التملك أو النقص
 مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحها بآله كان سقى الشجر يحدث فيها زيادة عين
 وقيمة اه (قوله الا باجرة) أى لدخوله والافتقار ان على المستعير أجرة الارض مدة التوقف فليتنامل اه
 سم (قوله كتنزه) هو ما عبر به في الوسيط ولعله مراد اماله بالتفرج لكن أهل اللغة يعدون التنزه بمعنى التفرج
 من لحن العامة لان التنزه البعد عن المياه والبلاد والتفرج لفظة مولدة مأخوذة من انفراج الهم وهو انكشافه
 اه حاشية زى اه ع ش (قوله للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم
 بما يخص كلامه من ماله العقد كما تقدم في تقرير الصفقة وحاصل الجواب انه اغتفر هنا أى في هذه الصورة
 للضرورة هذا مراده ولم يظهر وجود الضرورة هنا يمكن كل منهما من بيع ملكه بثن مستقل فلا ضرورة داعية
 الى ان يبيعهما بثن واحد اه (قوله ووزع الثمن عليهما) قال المحلى ثم كيف يوزع الثمن هنا قال المتولى هو على
 الوجهين فيما اذا غرس الراهن الارض المرهونة أى وهما السابقان في رهن الام دون الولد وقال البغوى يوزع
 على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فصفة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير اه قال
 شيخنا البرلسى قوله السابقان الخ أصحهما يقوم الرهن وحده ثم مع الآخر والثانى يقوم الرهن وحده ثم الآخر
 وحده والظاهر ان هذا الثانى هو قول البغوى الا ترى فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاحظ في تقويم
 الارض من غير ضم قيمة البناء أو الغراس اليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد يندفع في ذلك هذا وان كان
 الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ ان المتولى جعل المسئلة على وجهين وان البغوى
 اقتصر على وجه اه وخزم في الروض بما قاله البغوى واعتمده مر اه سم (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير
 الخ) غرضه من الرد على الضعيف وعبارة أماله وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث قال مر بعد هذا اذ يبيعه غير
 مستقر لان للمعير ملكه ورد بان غايته انه كشخص مشغوع انتهت وقوله ماله مفعول التملك والمراد بماله هو البناء
 أو الغراس (قوله كمن يمكن الشفيع من تلك الشفيع) هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولى
 وذلك لانه اذا جاز لاحد الشرى يكن يبيع نصيبه لغير شرى يكمع ان لشرى يكمع ان يأخذه بالشفقة قهرا فيجوز
 للمستعير ان يبيع ملكه ولو لغير المعير لان المعير وان تمكن من أخذه لكنه لا يأخذه الا برضا المستعير لما تقدم من
 ان التملك لا بد فيه من عقد ومن ان المستعير اذا امتنع من موافقة المعير كاف تغريغ الارض ولا يأخذه المعير
 قهرا عليه (قوله وله حكم من باعه من معير ومستعير) فاذا اشترى من المعير خير بين الثلاث خصال المتقدمة في
 قوله والاخير معير بين ثلاث خصال الخ واذا اشترى من المستعير ياتى فيه ما تقدم في قوله فان شرط عليه قلعه لزمه
 الخ (قوله لزمه بقبته اليه باجرة) ظاهره سواء شرط عليه حين الرجوع أولا فانهم لم يفصلوا في هذه بين ان يشترط

عليه القلع أولا كما تقدم في البناء والغراس وليتظر ما وجه ذلك (قوله لان الاباحة انقطعت بالرجوع) ظاهر في
انه لا يحتاج في وجوب الاجرة الى عقد قال شيخنا ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانهم وان
كانت عارية صار لها حكم المستأجرة لكن يشك في عدم الاحتياج الى عقد هنا كما في البناء والغراس على
ما أفق به حج الا ان يقال ذلك بالنسبة لايجاب المسمى فليرجع بلا عقد وجبت اجرة المثل كما هنا على انه يمكن
الفرق بين البناء والغراس وبين ما هنا ونحوه فليتامل ثم رأيت في الامداد بعد قول الارشاد أو يملك المبنى أو
المغروس بقيمة ما نصه ويؤخذ من كلام الرافعي كما قاله الاسنوي انه لا بد في المثل من عقد ولا يلحق بالشفع
ويؤيده قول البغوي لا بد في المثل والتبعية باجرة من رضا المستعير لان الاول يبيع والثاني اجارة والى ذلك يحمل
كلام السبكي وهو متجه اه قال الشيخ التاييد بقول البغوي المذكور يؤخذ منه انه لا بد في التبعية باجرة من
عقد فتامله اه شوبري (قوله أو يملك) أي بنفس الزرارة لا بالتأخير ومثله بقوله كان على الارض الخ (قوله
قلع مجانا) أي لانه كان من حقه حينئذ ان لا يزرع اه شوبري أي وان لم يكن المفعول قد راى تنفع به اه
عش على م ويلزمه تسوية الحفر اه شرح م (قوله بذرا) البذر اسم لما يشمل الحب والنوى
وأصله مصدر يسمى به المأذون ولانه سمي به بذور افقيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم المفعول وتسمية
الشيء بما يصير اليه اه زى (قوله والا فصار ملكا للمالك الارض) أي ان قلنا نزل مالك مالكة عنه
بمجرد الاعراض اه شرح م (قوله ويلزم مالك البذر الخ) هذا راجع لقوله واذا رجع قبل ادراك زرع
لاباحة السيل اذ لا تخيير فيها فلا يتناسب رجوعه لهما مع قول الشارح ان قلع باختياره اه شيخنا فكان على
الشارح التعبير بالزرع بدل البذر لما فيه من الاتهام وهذا كما من القصور وعدم الاطلاع على النقل والافق
شرح م ما هو صريح في رجوع هذا المسئلة البذر وعبارته مع المتن ولو حمل السيل بذرا الى الارض فنبت
فهو صاحب البذر والاصح انه يجبر على قلعه لانتفاء اذن المالك فيه ولا اجرة لمالك الارض على مالك البذر لمدته
قبل القلع وان كان كثيرا يكفي المطالب لعدم الفعل منه ومن ثم اجبر على تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله
انتهت (قوله ان قلع باختياره) مفهوما انه لو اجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر اه سم ويوجه بانه لم
يوجد منه في الاصل تعد اه عش (قوله تسوية الحفر الحاصلة بالقلع) أي لان القلع فعله فيلزمه اصلاح
مأنته من فعله وقوله لعدم الفعل منه تعاليل لقوله دون الاجرة الخ أي لعدم الفعل الذي يشغل الارض فانه لم يذر
البذر بل جاء الى الارض بنفسه اه من شرح م (قوله من يده عين) أي من وضع يده على عين سواء
كانت وقت النزاع باقية أو تالفة ولا ينظر لما توهمه العبارة من تصور ذلك ببقاء العين وحاصل الصورة ثمانية لان
المالك اما ان يدعى الاجارة أو الغصب وعلى كل اما ان تضي مدة لها اجرة أولا وعلى كل اما ان تكون العين باقية
أو تالفة وحكم الثمانية في كلامه متناوضا اه شيخنا فقلعه من يده عين أي تالفة كانت أو باقية وقوله
أجر تلك أو غصبه بتني برجمان لكل من التلف والبقاء فخطوط المتن هنا أربع صور وسبأني ثنتان في قوله فان
تلفت في الثانية الخ وذكر الشارح ثنتين بقوله فان تالفت في الاولى بغير الاستعمال الخ هذه صورة وذكر الثانية
بقوله أو والعين تالفة في الاولى الخ فقوله صدق راجع لاربعة لكن تصديقه تارة يكون بعين وتارة بدونها ولذا
فصله الشارح بقوله والتصديق يكون بعينه الخ (قوله فقال مالكا بل أجر تلك الخ) بقي ما وادعى واضع اليد بعد
تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية فالمصدق واضع اليد عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية
اه عش على م (قوله صدق أي المالك) أي على المذهب بخلاف ما لو زعم الخياط والغسال انه غلط
أو غسل باجرة وقال المالك مجانا فان المالك يصدق قطعاً لانهم ما فو تالفة فأنفسهم ما ويريدان العوض وهذا
المتصرف فوت منفعة غيره * (فرع) * لو فكل المالك عن العين لم يحلف الراكب والزارع لانهم ما يدعيان
العارية وليست بلازمة * (فرع) * على القول بتصديق الراكب والزارع اذ انكلا عن العين وحلف المالك

بالرجوع فان اعتد قلعه قبل ادراكه أو لم ينقص أجره على قلعه (ولو عين مدته ولم يدرك فيها التقصير) من المستعير اما بتأخير الزراعة وعليه اقتصر الاصل أو بها كأنه لا الارض سبيل أو تلج أو نحوه مما لا يمكن معه الزرع ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المدة (قلع) أي الميعر (مجانا) بخلاف ما اذا تأخر ادراكه لا لتقصيره بل لنحو حر أو برد أو مطر (كلو) حمل نحو سبيل (كها) (بذرا) بحجة (الى أرضه) فنبت فيها فيقلعه مجانا لانه لم ياذن فيه فعلم انه باق على ملك مالكة ومجمله اذ لم يعرض عنه والا فصار ملكا للمالك الارض ويلزم مالك البذر ان قلعه باختياره تسوية الحفر الحاصلة بالقلع دون الاجرة للمدة التي قبل التلع كما جزم به ابن الرقة لعدم الفعل منه ونحوه من زيادتي (ولو قال من يده عين) كدابة وأرض (أعترتني فقال) له (مالكها) بل (أجرتك أو غصبتي) بتدريسه بقولي (ومضت مدة لها اجرة صدق) أي المالك كلوا كل طعام غيره وقال كنت أبعثه لي أنكر المالك ولانه انما يؤذن في الانتفاع غالباً بمقابل في الاولى والاصل عدم الاذن في الثانية والتصديق يكون بعينه ان بقيت العين فيحلف انه ما أعاره وانه أجره أو غصبه

استحق المسمى لأجرة المثل اه سم (قوله وله أجرة المثل) أي دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام
الرافعي أي لا بد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف
على معين والا كفى الحلف على الاجرة اه بر اه سم (قوله فان تلفت في الاولى الخ) اها في الثانية فابقاها
للمستحق الاتي وقوله بغير الاستعمال أي اما به فهي غير مضمون ونسواء كانت اعادة أو اجارة (قوله بلايين) أي
لتوافقها مع ما فيها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيما اذا زادت الاجرة ولذا قال فيحلف للزائد
أي فيحلف بمينا تجمع نفيًا وإثباتًا مثل ما سبق لاجل اثبات الزائد والتوصل اليه (قوله فيحلف للزائد) أي عينا
أخرى كذا يتبادر وينظر ما وجه ذلك وهذا لا كفى بالاولى اه حل وقوله أي عينا أخرى فيه نظر لان محل
حلف المالك اذا بقيت العين وهي هنا الفضة (قوله فيصدق من يده العين) أي فيأخذها صاحبها ولا يلزم
من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها وقوله بمينه أي لاحتمال ان ينسحل فيحلف مدعى الاجارة
فتثبت اه سئل أي لانهم اعدوا لازم (قوله أو والعين تالف في الاولى) أي اما في الثانية فداخله في المتن
الاتي أي والتلف بغير الاستعمال كما قدر به فيما مر فكان الانسب ذكره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة
لمنكرها) أي فتترك القيمة في يده بمعنى انه لا يطالب بها الا ان أقر له بها ثانيا بعد رجوع المنكر عن انكاره كما مر
(قوله فان تلفت في الثانية الخ) قد عرفت ان في هذا صورتين ذكر الشارح مفهوماً ومهما سابقتا قوله فان تلفت في
الاولى الخ وبقوله أو والعين تالف الخ (قوله اذا المعاري ضمن بقيته وقت تلفه) أي ولو مثلياً على الراجح خلافاً
لما قدمه الشارح في الفصل الاول وكذا المستام ضمن بقيته وقت تلفه ولو مثلياً على الراجح والحاصل ان المتلفات
ثلاثة أقسام ما يضمن بالمثل مطلقاً وهو القرض أو القيمة مطلقاً وهو ما ذكرنا والمثل ان كان مثلياً وأقصى القيم
وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الفاسد اه شوي رجمه الله (قوله حلف للزائد) أي يحلف بمينا تجمع
نفيًا وإثباتًا كما سبق لاجل اثبات الزائد اه (قوله ويحلف للاجرة مطلقاً) أي سواء كانت زائدة على القيمة
أولاً أو أما تفسيره ببقاء العين أو تلفها فيشكر مع ما مر اه ويصح تفسيره أيضاً بما اذا كانت قيمة وقت التلف
هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة قوله فان كانت دون أقصى قيمه (خاتمة) في قول على
الجلال مانعه (تنبيه) لو انعكست الدعوى في الاولى بان ادعى المالك الاعارة وذو اليد الاجارة صدق المالك
بمينه فان لم يحض زمن له أجرة وجب رد الدابة فقط فان تلفت بالماذون فيه فلا شيء والا فلما لا مدع بقيتها فهي
له وان مضى ما ذكر وجب رد الدابة ان بقيت وذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها فلو تلفت بالماذون فيه فكذلك
ولا شيء في الدابة أو بغيره فله قدر الاجرة بلايين ويحلف ان زادت على القيمة لما زادت فان زادت القيمة فالزائد
مقر به لمنكره ولو انعكس المالك حلف ذو اليد واستوفى المدة ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بان ادعى
المالك الاعارة وذو اليد الغصب صدق المالك بمينه أيضاً فان لم تتلف العين ولم يحض زمن لمثله أجرة فلا شيء سوى
ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يحض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة
يوم التلف فهو للمالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله أجرة فهو مقر به لمنكرها أيضاً ولو
ادعى المالك الغصب والراكب الاجارة صدق المالك كذلك ثم ان لم يحض زمن له أجرة وجب الرد فقط ان بقيت
الدابة والا فلما لا أقصى القيم الذي استحقه بمينه وان مضى ذلك فان ساوى المسمى أجرة المثل فهو للمالك بلا
يمين وان زادت أجرة المثل حلف للزائد والمسمى فذو اليد مقر به لمنكره ويجب رد الدابة ان بقيت والا فكما مر
ولو انعكست هذه الصورة بان ادعى المالك الاجارة والراكب الغصب صدق المالك أيضاً ويجب رد الدابة ان
بقيت والا فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فالمالك يدعى المسمى وذو اليد مقر بالاجرة
المثل فان تساوى يأخذ المالك بلايين والا فالزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من أجرة المثل مقر به
لمنكره ولو ادعى المالك الغصب وذو اليد الودعة فالصدق المالك بمينه ان وجد استعمال من الاخذ والاصدق

وله أجرة المثل فان تلفت في
الاولى بغير الاستعمال مدعى
الاعارة مقرر بالقيمة لمنكر
أها يدعى الاجرة فيعطى
الاجرة بلايين الا اذا زادت
على القيمة فيحلف للزائد
اما اذا لم تمض مدة لها أجرة
والعين باقية فيصدق من يده
العين بمينه في الاولى ولا معنى
لهذا الاختلاف في الثانية
أو والعين تالف في الاولى
فهو مقر بالقيمة لمنكرها
(فان تلفت) العين قبل ردها
(في الثانية) بغير الاستعمال
وان لم تمض مدة لها أجرة
(أخذ) منه قيمة وقت تلف
بلايين) لانه مقر له بها
اذا المعاري ضمن بقيته وقت
تلفه والمغصوب بأقصى قيمته
من وقت غصبه الى وقت تلفه
كما سيأتي في باب (فان كانت)
قيمته وقت تلفه (دون أقصى
قيمة حلف) وجوباً (للزائد)
انه يستحقه لان غريمه
ينكره ويحلف للاجرة
مطلقاً ان مضت مدة لها
أجرة

بلايين وللمالك قيمة العيين الاقصى ان تافيت وأجرة المثل مطلقا ولو ادعى المالك بعد تلف المال عند الاخذ أنه
قرض وادعى الاخذ أنه ودية صدق المالك أيضا خلافا للبغوي ولو ادعى المالك العارية وذو اليد دية صدق
المالك بيمينته ان تلفت العين أو استعملها ذو اليد والافعل قياس ما مر انه يصدق بلايين وتجب القيمة في الاولى
والرد في الاخيرين وهو في الثانية مقر بالاجرة لذكرها انتهت

* (كتاب الغصب) *

ذكر عقب العارية لا اشتراكهما في مطلق الضمان اه وهو كقيمة قبل ان يبلغ نصابا أي ربع دينار وقيل ولو
حبة بر وهو مع الاستحلال ممن لا يخفى عليه كفرو مع عدم ذلك فسق اه حل ومحل في غصب المال اما غصب
غيره كالكتاب فانه صغيرة اه شوبري وعبارة شرح مر وهو كقيمة فالانقلاء عن الهرري ان يبلغ نصابا لكن
نقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرى اه وكتب عليه عرش
قوله وهو كبيرة اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات ومالوا فام انسانا ممن نحو مسجد أو سوق فيكون
كبيرة وهو ظاهر رجلى بل هو أولى من غصب نحو حبة البر لان المنفعة به أكثر والايذاء الحاصل بذلك أشد (قوله
وشرعا استيلاء الخ) هذا المعنى الشرعي أعم من كل من اللغويين وذلك لان الاستيلاء أعم من الاخذ لما لا يخفى
ولان بلاحق أعم من ظملا لانه في قوة عدوانا وقد بين الشارح ان بلاحق أعم منه وهذا على غير الغالب من قاعدة
ان المعنى الشرعي أخص لكن أورد على التعريف انه شامل للسرقة وأجاب المحشي بان الاستيلاء يشتر
بالهرفه وفي قوة جهارا هذا ويمكن ان يلتزم دخولها في التعريف لاجل الاحكام الاتية لانهما تجري فيها وان
كانت لهما أحكام تخصها أفردت لاجلها يباب اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله وشرعا استيلاء الخ ثم ان كان من
حرز مثله خفية سمي سرقة أو مكبرة في صكراء سمي محاربة أو مجاهرة واعتمد الهرب سمي اخلاسا فان جرد ما اثنين
عليه سمي خيانة انتهت ومدار الاستيلاء على العرف كما يظهر بالامثلة الاتية فليس منه منع المالك من سقي
زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لا تنقضاء الاستيلاء سواء أفسد منه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هالك
والشاة بجها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتيين له باتلاف أمه بخلافه هنا ولو أخذ مال غيره بالحياة كان له حكم
الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاء فدفعه اليه لباعث الحياة فمالم يملكه ولا يحل له التصرف
فيه اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله كان له حكم الغصب وان لم يحصل طلب من الاخذ فالمدار على
مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياء لامرودة ولا لرغبة في خير ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون مثلا
وسألوه في ان يأكل معهم وعلم ان ذلك بمجرد حياهم من جلوسه عندهم اه (قوله ككتاب نانم) خرج
الغزوي كالفراشي الخمس فلا تثبت اليد عليها لاحد ولا يجب ردها اه (قوله بلاحق) خرج به العارية والسوم
ونحوهما اه برماوى (قوله فدخل فيه الخ) قضية هذا ان المقبوض بشراء فاسد ونحوه يدخل في تعريف
الغصب ولعل وجهه ان كل ذلك بغير حق في نفس الامر بخلاف العارية والمأخوذ على وجه السوم * (فرع)
* الامانات اذا خان فيها تضمن ضمان المغصوب اه سم (قوله مالوا أخذ مال غيره) أي أو أخذ اختصاص غيره
بظنه اختصاصه أو استولى على حق غيره من غير أخذ بظنه حقه فهذا كله داخل في التعبير بلاحق
دون التعبير بعدوانا (قوله حكم الغصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف كما
ذكره في المتن بقوله وعلى الغاصب رد الخ وقوله لاحقية نفسه وهو الاستيلاء عدوانا كما ذكره في الاصل بقوله هو
استيلاء على حق غيره عدوانا وقوله وهو ناظر الخ لتعليل لقوله ممنوع (قوله وهو ناظر الى ان الغصب الخ) وان
أريد الاعم من الضمان وعدمه والاثم وعدمه فيقال الاستيلاء على حق الغير بغير حق وكتب أيضا وأما والد
شيخنا ان الذي يحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه انما وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا
وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما الاستيلاء على حق الغير عدوانا اه حل وبهذا نعلم ان

* (كتاب الغصب) *
الاصل في تحريمه قبل
الاجماع آيات كتوله تعالى
لاتأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل أي لا يأكل بعضكم
مال بعض بالباطل وأنجار
تكميلان دماءكم وأموالكم
واعراضكم عليكم حرام رواه
الشيخان (هو) لغة أخذ
الشيء ظلما وقيل أخذه ظلما
جها را وشرعا (استيلاء على
حق غير) ولو منفعة كإقامة
من قعد بمسجد أو سوق أو غير
مال ككسب نافع وزبل
(بلاحق) كما عبر به في الروضة
بدل قوله كالرافعي عدوانا
فدخل فيه مالوا أخذ مال غيره
بظنه ماله فانه غصب وان لم
يكن فيه اثم وقول الرافعي ان
الثابت في هذه حكم الغصب
لاحقيقته ممنوع وهو ناظر
الى ان الغصب يقتضى الاثم
مطلقا وليس مراد اوان كان
غالبا والغصب

ما سلكه شيخ الاسلام اصطلاح رابع وهو اعتبار ما يعم الضمان وعدمه والاثم وعدمه اه وعبارة قل
 على المحلى والخاص ان الغصب قد يعرف باعتبار الاثم سواء كان معه ضمان أو لا وهو ما سلكه في المنهاج
 قبل التأويل المذكور وقد يعرف باعتبار الاعم من ذلك وهو ما سلكه في الروضة الذي حل عليه الشارح
 عبارة المنهاج فتأمل (قوله كركوبه دابة غيره) أي وان كان مالها حاضرا أو سيرها بخلاف مال ووضع عليها
 متاعا من غير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالها الدابة اذا استيلاء منه عليها
 اه شرح مر (قوله كركوبه دابة غيره) أي أو سوقه لها أو اشارته اليها بحشيش مثلا في يده فتبعته اه
 ع ش على مر ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه ان يتبعه أو هادي الغنم وهو المسمى الآن
 بالناعوت لم يضمن التابع في الاصح لانتفاء استيلائه عليه وكذا لو غصب أم الخيل فتبعها الخيل لا يضمنه الا اذا
 استولى عليه اه شرح مر ومثل ذلك مالو غصب ولد بهيمة فتبعته أمه وان كانت لا تتخاف عنه عادة
 اه ع ش عليه (قوله وجالوسه على فراشه) أي أو تحمله عليه برجله اه شرح مر ومنه ما يقع كثيرا
 من المشي على ما يفرش في صحن الجامع الأزهر من الفراوى والسياب ونحوهما وينبغي ان يحمل الضمان ما لم تهم
 الفراوى ونحوها المسجدين كان صغيرا أو كثر والافلا ضمان ولا حرمة لتعدى الواضع بذلك اه ع ش
 على مر (قوله وجالوسه على فراشه) قال سم على ج ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل
 منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب انما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف
 فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا عنه فعلى كل القرار لكن هل
 لكل أو لهما نصف فيه نظر اه أقول ولعل المراد بقوله فعلى كل القرار ان من غرم منهما لا يرجع على
 صاحبه لان المالك يأخذ من كل منهما بدل المغصوب لا يقال بل معناه ان من غرم منهما يرجع على صاحبه
 بالنصف لانا نقول هـ ذاعين الاحتمال الثاني ولان معناه ان المالك يطالب كلا بالنصف لسان كلا طريق
 في الضمان والظاهر ان الفراش مثال فلو تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق بان الفراش
 لما كان معدا لا تتفاد بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا به من الوجه الذي قصد منه فعد ذلك استيلاء
 بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بباقي المنقولات اه ع ش على مر باخذصار (قوله وجالوسه على فراشه)
 أي ولم تقم القرينة أي قرينة الحال على اباحة الجلوس مطلقا أو لخاص مخصوصين منهم هذا الجالس اه حل
 (قوله وان لم ينقلها) أفهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الامرين المذكورين وهو كذلك
 وان ذهب جمع الى انه لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالكة لينظره ويرده سالما من غير قصد استيلاء عليه لم
 يضمنه اللهم الا ان يحمل كلامهم على ما اذا دلت قرينة على رضائها كنه بأخذ هذه النظر فيه ومحل اشتراط نقل
 المنقول في الاستيلاء عليه في منقولا ليس بيده فان كان بيده كودبة أو غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على
 نقل كما قاله الاصحاب وافهم اشتراط النقل انه لو أخذ بيد قن ولم يسيره لم يضمنه وقول البغوي انه لو بعث عبدا غيره
 في حادثة به غير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن أعجميا أو غير مميز ضعيف فقد درج على خلافه في الانوار ونقل عن
 تعليق البغوي آخر العارية ضمانه وصرح كثير بانه لو أخذ بيد قن وخوفه بسبب تهمة ولم ينقله من مكانه الى
 آخر أو نقله لا يقصد الاستيلاء عليه لم يضمنه ولو رفع شيئا برجله بالارض ينظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قاله
 المتولي وقول بعضهم ان نظيره رفع حجارة برجله ليصلى مكانها فجهول على رفع لم ينفصل به المرفوع عن الارض
 على رجليه والاضمته كذا لا يخفى اذا أخذ بالرجل كالبند في حصول الاستيلاء اه شرح مر وكتب عليه غ ش
 قوله ومحل اشتراط نقل المنقول عبارة العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان
 وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اه سم على ج وقضيته أيضا ان النقل الى
 موضع يختص به المالك لا يكون غصبا لكن مرفى باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك انما هو في

(كركوبه دابة غيره وجلوسه
 على فراشه) وان لم ينقلها
 ولم يقصد الاستيلاء
 (وازعاجه) له (عن داره)

عدم جواز التصرف لاقى عدم الضمان وقياسه هناك ان يكون ضامنا في المسئلتين لحصول الاستيلاء اه
ويؤخذ من مسئلة رفع السجادة انه لو رفع طرف المنقول بيده عن الارض ولم ينقل لا يكون غاصبا ولا ضامنا وفي
العياب * (فرع) * دخل على حديد بطرق الحديد فطار شرارة أحرقت ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل بأذنه
اه أقول وكذا الضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان وأحرقت شيئا حيث أوقد الكور على العادة وهذا
بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد على المادة وتولد ذلك منه فإنه يضمن لان الارتفاق بالشارع مشروط
بسلامة العاقبة وفي العياب أيضا * (فرع) * من ضل نعله في مسجد ووجد غير هالم يجزله لبسها وان كانت لمن
أخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها وأخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم ان من أخذ نعله والافس لقطعة وقوله
ولو أخذ نعله لم يضمنه الخ وقياسه انه لو أخذ برنام دابة أو برأسها لم يضمنه الخ (قوله بان
أخرجها منها) أي أو منعه من دخولها وان لم يدخل هو وقوله أو لم يقصد الاستيلاء أي أو لم يعمد استوليها عليها
فينبغي ذكر هذه الغاية أيضا أخذها بما بعده اه (قوله أو لم يقصد الاستيلاء) لعل التقدير أو دخلها ولم يقصد
الاستيلاء اه سم (قوله ودخلها لها بقصد استيلاء) سواء في ذلك أن كان باهله على هيئة من يقصد السكنى
أم لا في الروضة تصوير لا قيد اه شرح مر (قوله بقصد استيلاء) هذا قيد في هذه والتي بعدهما نقول
الشارح وكذا لو دخلها الخراج للمسئلتين والحاصل انه ان لم يكن فيها الشرط قصد الاستيلاء فقط وان كان
فيها الشرط هذا وان يعمد استوليها اه شيخنا (قوله بقصد استيلاء عليها) فان منعه من نقل ما فيها فغاصب له
أيضا والادلاء لا ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لان نقول محل
ذلك في غير التابع وكتب عليه هذه طريقة والمعتمد انه يصير غاصبا لما فيها مطلقا حيث عد غاصبا لها اه شوبري
وقوله مطاوعا أي سواء منعه من نقله أم لا وهو ما صرح به مر قال وفيه إشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على
نقله اذا كان تابعا (قوله ولم يرضه) بترزقه تقدم في قوله وازعاجه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح هنا فالمراد
بالازعاج الانزعاج (قوله فغاصب لنصفها) أي ان كان المالك واحدا فان تعدد كان الغاصب كاحدهم اه حل
وفي قل على الجلال ولونه تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بهدد الرأس اه ولا فرق في الغاصب بين ان يكون
معه أهله أم لا وكذا يقال في المالك ولا بين كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب
ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده في الدار كان ضامنا للنصف اه شرح مر (قوله فغاصب لنصفها) أي
ان كان في المالك قوة فلو ضعف المالك بحيث لا يعمد استوليها مع قوة الدار كان الدار غاصبا لجمعها اذا
قصد الاستيلاء عليها كذا قبل والمعتمد ان المالك ولو ضعف بيده قوية لاستنادها للمالك اه حل (قوله وكذا لو
دخلها لا بقصد استيلاء) لكن يلزمه أجرة مدة اقامته فيها كالبيتان ومنه أخذ شيخنا مر عدم الضمان في
المنقول السابق اذا وجد فيه ذلك كالأخذ كتابا من مالكة ليتفرج عليه فتلف فلا يضمنه لعدم الغصب
* (تنبيه) * متى حكم بأنه غاصب الدار أو بعضها ضمن الاجرة ولو انتهت خدمتها اه قل على الجلال (قوله
أو ليتخذ مثلها) أي أو دخل لا بقصد شيء وأما في المنقول اذا أخذ من يد مالكة لينظر اليه أو يتخذ مثله فقبل
يضمنه لان بيده عليه حسيبة فلا يحتاج الى قصد استيلاء بخلاف العقار اه حل (قوله وعلى الغاصب) أي
المتزم للاحكام أخذ من صنيعه الا في الاحتراز وان كان فيه قصور لان ظاهره ان هذا القيد معتبر في
الضمان دون الرد وليس كذلك بل هو معتبر فيهما فالخبري ليس عليه رد ولا ضمان وقوله متمول أي محترم أخذنا
من صنيعه الا في أيضا وقوله كترند وصال أي وكال حربي والتعبير بالرد ظاهر فيما اذا كان الغصب بطريق
الاخذ وغيب ظاهر فيما اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كاقامة من قعد بمسجد ويمكن ان يراد بالرد ترك الاستيلاء
وهو عند عدم الاخذ ظاهر وعند الاخذ لا يحصل الا بدفع المأخوذ لمالكه (قوله وعلى الغاصب رد) أي فورا
عند التمكن وان عظمت المأونة في رده ولم يكن متمولا كمنه ولا كمن يتقنى وسواء كان مثلبا أو متمولا يبذل

بان أخرجها منها وان لم
يدخلها أو لم يقصد الاستيلاء
(ودخلها لها) وليس المالك
فيها (بقصد استيلاء) عليها
وان كان ضامنا (فان كان
المالك فيها لم يرضه فغاصب
لنصفها) لاستيلائه مع المالك
عليها هذا (ان عدم استوليها)
على مالكة فان لم يعد
مستوليها عليه لضعفه فلا
يكون غاصبا لشيء منها وكذا
لو دخلها لا بقصد استيلاء
كان دخولها لينظر هل تصلح له
أو ليتخذ مثلها (ولو منع المالك
بيننا منها) دون باقيها
(فغاصب له فقط) أي دون
باقيها لقصره الاستيلاء
عليه (وعلى الغاصب رد)
للمغصوب وان لم يكن متمولا
سواء كان مالا كمنه برأ أم لا
ككاتب نافع وزبل

الغصب أو منتقلا عنه ولو بنفسه أو فعل أجنبي ويرى بالرد لمن غصب منه ولو نحو وديع ومستأجر ومرتهن
لامنقط وفي مستعير ومستام وجهان أو جههما كما اقتضاه كلامهما انتهى ما كالاول لانهم مأمأذون لهمامن
جهة المالك وان كانا ضامنين ولو أخذ من رقيق شياً ثم رده اليه فان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق
وآلات يبعه ليه باري وكذا لو أخذ آله من الابجير وردها اليه لان المالك رضى به قاله البغوي في فتاويه
وقد يجب مع الرد القيمة للعيالولة كالو غصبامة فحملت بحر لتعذر بيعها قاله الحب الطبري وقد لا يجب الرد
لكونه ملكه بالغصب كان غصب حربي مال حربي أو خوف ضرر كان غصب خيطا وخطا به حراما في محترم فلا
يترع منه مادام حيا الا اذا لم يخف من نزعه مبيع تيمم أو لتعذر تمييز كان خطا بالخطاة أخرى أجود منها فانها
يباعان ويقسم بينهما على نسبة القيمة أو ملك الغاصب اليها بقوله فيما يسرى للهلاك وغرم بدلا هو باقية
وقد لا يجب الرد فورا كان غصب لوحا وأدرجه في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعه هلاك محترم وكان
آخره للاشهاد كما رآه آخر الوكالة اه شرح مر أي في قول المتن وان لا يصدق في أداء تأخير لا شهادته (قوله
ونجرح محترمة) بخلاف غير المحترمة والخبر ما لم يكن من ذي شر على ذلك كما يعلم من كلامه الآتي اه حل
(قوله وضمنان متمول تلف) أي ما لم يكن التلف مستندا لفعل المالك ففي ع ش على مر مانصه
* (فرع) * في فتاوى السيوطي مانصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فبات بالسراية عنده فيلزم
الغاصب الجواب مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلا كه مستندا الى سبب متقدم على الغصب اه سم على
يج أي وما لم يكن التلف بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو قدمه ماله كاله بري وفي قول الشارح
هناك ولو كان المغصوب رقيقا الخ (قوله كترند) أي وزان محصن وقاطع طريق وتارك صلاة اه شوري
(قوله وصائل) وصورة ذلك كما صورته سم ان يغصب مال صياله والحال ان الغصب من ضرورة الدفع ويتلف
حال صياله والافهم مشكل في التصوير لانه اذا غصب وصال على سيده وتلف ضمنه الغاصب فاذا وصال على
الاجنبي من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتبان يغصبه في حال الردة ويعون فيها والافهم وض الردة
لا يقطع حكم الاصل اه شيخنا (قوله كترني) لعل السكاف استقصائية (قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله
كلوا تلفه بيد مالكة اه (قوله واستطردوا هنا الخ) الاستطرد اذ ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما
فعلها الجنائيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان اه قل على الجلال (قوله ببشارة) وهي ما يحصل
الهلاك كالقتل أو سبب وهو ما يحصل ما يحصل به كالا كراهة فان قلت بقي عليه ان يذكر الشرط وهو لا يحصلها
لكن يحصل الهلاك عنده ككفر البتة ودانا قلت أراد بالسبب هنا ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم فليتأمل
انتهى شوري (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) عبارة شرح مر ولو تلف ما لا يحترم ما يبد مالكة ضمنه بالاجماع
وقد لا يضمنه ككسر باب وثقب جدار في مسئلة الظفر وكسر اناء خمر لم يتمكن من اراقته الا بذلك أو قتل دابة
صائل أو كسر سلاح له لم يتمكن من دفعه بدونه وما تلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم
وقن غير مكاتب على سيده ومهدر بخوردة او صياله تلف وهو في يد مالكة (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) خرج
بالا تلاف التلف فلا يضمنه كان سخر دابة في يد مالكة افتلت لم يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة الا اذا كان السبب
منه كان اكثري لحمل مائة غمسل زيادة عليها وتلف بذلك وصاحبها ما فانه يضمن قسط الزيادة أما أجرة
مثل ذلك العمل فلازمة وأنتى البغوي بضمنان من سقط على مال غيره اصرع حصل له فالتلفه كما لو سقط عليه
مقل في مهده اه شرح مر (قوله أي أتلف شخص) أي أهل للضمنان وقوله متمولا أي محترما فان كان
القيدان مقدران هنا أيضا فالضمير المستتر عائد على الشخص بقية المقدرة فيما سبق فلا احتراز عن الحربي وعن
غير المحترم مستفاد من المتن وان كان قوله ومثله غير المحترم الخ هوهم ان هذا زائد على المتن اه (قوله أوقع زقا)
بكسر الزاي وهو السقاء اه مر وفي المختار والسقاء يكون للبن والماء والقربة للماء خاصة اه وفيه

ونجرح محترمة لخبر على السيد
فما أخذت حتى تؤديه
(وضمنان متمول تلف) باقية
أو اتلاف بخلاف غير المتمول
ككبة بروكب وزبل فلا ضمان
فيه وكذا لو كان التالف غير
محترم كمرند وصائل أو
الغاصب غير أهل للضمنان
كحربي والتقييد بالمتمول
هنا وفيما يأتي من زيادتي
واستطردوا هنا مسائل يقع
فيها الضمان بسلا غصب
ببشارة أو سبب فتبعته سم
كالاصل بقولي (كلوا تلفه)
أي أتلف شخص منه ولا
(بيد مالكة) أوقع زقا
مطاروحا على أرض (نفرج
نافيه بالفتح) وتلف

أيضا والرق السقاء وجمع القلة ازة اق والكثرة رفاق ورفاق مثل ذباب وذبان اه وفي المصباح الرق بالكسر
الظرف (قوله أو منصوب بأفسقط به الخ) عبارة الروض وشرحه أو منتصب فاسقط به اه كان حرك الواء وجذبه
أو بفتح طاء ما فيه وابتلال أسقط به أي بماء طار منه ولو كان التقاطع بأدابة شمس أو حرارته يجمع مرور الزمان
فسال ما فيه وتاف ضمن إلى ان قال لان أسقطته بعد فتحه له ريج عارضة إلى ان قال وأفهم كلامه ان الريح لو كانت
هابة عند الفتح ضمن وهو ظاهر اه فانظر لم فصل في الريح اذا أسقطته بين العارضة وغير العارضة وأطلق في
الريح اذا كان التقاطع بأدابة حرارتها اللهم لان يقال ان الريح التي تؤثر حرارتها مع مرور الزمان لا يتخلو
الجو عنها وان خفيت خلفها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فليتأمل اه سم (قوله فاسقط به) أي بالفتح
لتحريكه الواء وجذبه أو بفتح طاء ما فيه حتى ابتل أسقطه وسطا ولو بحضرة مالكه وتمكنه من تداركه كالوراء
يقتل قننه فلم يمنعه اه حل (قوله أو فتح بابا عن غير ميم) أي ولو بحضرة مالكه وتمكنه من تداركه كالوراء
يقتل قننه فلم يمنعه ودعى ان السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة بمنوعة اه شرح مر
(تنبيه) * هل الضمان هنا بقيمة وقت التسبب كالفتح أو بوقت التلف أو تحقق الفعل أو أقصى القيم في ذلك
يظهر الأخير وهو أقصى القيم في ذلك الالماتلف في يد المالك فبوقت تلفه فراجع اه قل على الجلال
(قوله وهذا أعم وأولى) وجه الأعمية ظاهر وأما وجه الأولوية فن جهة تعبير الأصل بطائر اذ هو يوهم انه
لا يضمنه الا ان فتح وهو طائر بخلاف ما اذا كان مستقرا فطار عند الفتح وليس كذلك ويجب ان الأصل بان
طائر امفرد طائر لا اسم فاعل فلا أولوية اه مل وقد قال جهو والافويين ان الطائر مفرد الطائر جمعه فانه
منع قول من قال ان الاولى طائر لا طائر لانه في الفتح لا يطير اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والطائر
جمعه وقيل الطائر اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعبارة المصباح الطائر
على صيغة اسم الفاعل من طار يطير طيرا وهو له في الجو كشي الحيوان في الارض ويعدى بالهمزة والتضعيف
فيه مال طيرته وأطرنه وجمع الطائر طير مثل صاحب وصحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيار وقال
أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن انباري الطير جماعة وتأنثها أكثر من التذكير
ولا يقال للواحد طير بل طائر وقليما يقال للأنثى طائفة انتهى (قوله فذهب حالا) أي أو أخذته هرة علم
وجودها قبل الفتح وأفتى البغوي بضمين من سقط على مال غيره اصرع حصل له فالتلف ولا ينافيه ما في الروضة في
باب اتلاف البهائم انه لو سقطت الدابة ميتة من تحتها وأتلفت شيئا لم يضمنه ذلك الراكب لان الاول اتلاف مباشرة
والثاني اتلاف سبب والاول أقوى من الثاني اه حل (قوله فذهب حالا) أي أو كان آخر الفتح فشي عشب
الفتح قليلا قليلا حتى طار كما قاله القاضي بل أو كان الفتح مفتوحا فشي انسان على بابه ففزع الطائر وخرج أو
وثبت هرة عشب الفتح فتملته وهو مفيد كما قاله السبكي بما اذا علم بحضورها حين الفتح والا كانت كريح طارت
بعده وألحق بجمع بفتح الباب مالو كان بيد صبي أو مجنون طائر فامره انسان باطلاقه من يده قال الاذري وهذا
حيث لا يميز ولا فقيه نظرا لعدم المميز ومثل غير المميز من يرى طاعة أمره ولو حل رباطا عن عاف في وعاء
فاكلته في الحال بجمعة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي بانه لو حل رباطا بجمعة فاكلت علفا أو كسرت اناء لم
يضمن سواء تلف ذلك بالحل أم لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التلف بل في المتلف عكس ما هنا ولو
وقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه لان له منعه من جداره اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لانه
منعه من جداره أي ذلوا اعتادا الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه منه كاف صاحب منعه بحبس أو قص
جناحه أو نحو ذلك وان لم يتولد من الطائر ضرر يجالسه على الجدار لان من شأن الطير تولد الخجاسة منه برونه
ويترتب على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو اراد الانتفاع به (قوله فذهب حالا) فلو اختلف المالك والفاتح
في انه خرج عشب الفتح أو تراخى عنه فينبغي تصديق الفاتح لان الأصل عدم الضمان اه ع ش على مر

(أو منصوب بأفسقط به وخرج
ما فيه) بذلك وتلف (أو) فتح
(بابا عن غير ميم كطير)
وعيد مجنون وهذا أعم
وأولى من قوله ولو فتح قننه
على طائر إلى آخره (فذهب
حالا) وان لم يجه فانه يضمنه
لان الاتلاف بفعله وخرج
ذلك المؤدى إلى ضياعه نائبي
عن فعله بخلاف مالو كان
المتلف غير متمول سواء
أ كان مالا كحبة برأم لا
ككاتب وزبل ومثله غيب
المحترم ومالو كان الفاعل غير
أهل للضمان فطير ماسر
وبخلاف مالو كان ما في الرق
المطروح أو المنسوب جامدا
وخرج بتقريب نأرا اليه
فالضمان على المغرب

(قوله وبخلاف مالوسقط الرق الخ) ولولم يعلم سبب السقوط في الشامل والبحرانه لاضمان لان الظاهر انه سبب عارض بخلاف مالو حل رباط السفينة فغرقت ولم يعلم سبب غرقها فانه يضمن لان الماء معد لغرق السفينة اه
برماوى (قوله بعروض ربح) بخلاف مالو كانت الريح هابة حالة الفتح فانه يضمن اه حل (قوله أو نحوه)
كزلزلة أو وقوع طائر عليه ولو حل سفينة فغرقت بحمله ضمنها أو بعارض فحور يح فلا وكذا يضمن لو لم يظهر
ما يحال عليه غرقها اه حل (قوله مالو طلعت عليه الشمس) مثل طلوعها فعمل غير العاقل كما هو ظاهر انتهى
شرح مر (قوله من الغاصب) أى الذى يضمن انتهى شرح مر والغاصب ليس بقيد انتهى ع ش
(قوله وكانت يده أمينة) أى وسواء أ تلف عنده أم عند الغاصب فكان عليه التعيم بهذا أيضا لان المراد بالاضمان
المطالبة وكل من وضع يده عليه يطالب به وان تلف عند غيره انتهى شيخنا (قوله نعم لاضمان على الحاكم) هذا
الكلام يفيد جواز أخذ الحاكم له المصلحة وهو كذلك بل قد يجب الاخذ اذا علم الحاكم انه لم يأخذ ضاع على
مالك ولم يصل اليه ولا الى بدله لا تلف الغاصب له مع موته أو عساره أو نحو ذلك انتهى مر انتهى سم
وأما الغاصب الذى أخذ منه الحاكم ونائبه فلا يبرأ بالرد للمالك بحيث لو تلف المصوب عند الحاكم أو نائبه
فان الغاصب يضمنه ويحل ذلك اذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان للاخذ وأما لو رد الغاصب بنفسه عليهما
فيتبغى براءته بذلك لقيام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من الغاصب بحيث لو تلف عند الحاكم ونائبه لا يضمن
الغاصب لكن قضية قول شرح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهم نائبان عن المالك ان الغاصب يبرأ طالعا
وهل مثل الحاكم في عدم الضمان أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والعربان أولا فيه نظرو عبارة الاذرى
* (تنبية) * يستثنى من هذه الايدي أيدي الحكام وأمثالهم فانهم لا يضمنون لوضعها على وجه الخط والمصلحة
انتهت وهى أشمل ما ذكر من مشايخ البلدان حيث عدل عن نوابهم الى التعبير بأمثالهم انتهى ع ش على
مر (قوله ولا على من انتزعه الخ) أى تبعه الاصل وهو الغاصب الذى انتزع هو منه لانه لا يضمن أى لا يطالب لما
تقدم ان شرط ضمان الغاصب التزامه لاحكام ولان عبد المالك لا يضمن لسيده شيئا اذ لا يجب للسيده على عبده
شيء وعبارة شرح مر ولو أخذ شيئا لغيره من غاصب أو سبيع حسبة ليرده على مالكه فتلف في يده قبل امكان
رده لم يضمن وان كان المأخوذ منه غير أهل للامان كرجل وقن للمالك والاضمان وان كان معرضا للتلف خلافا
للسبكي انتهت وكتب عليه ع ش قوله ولو أخذ شيئا لغيره الخ بقى ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يفر من صاحبه
ثم ان شخص يحوزها على نية ردها لغيره فيتلف حينئذ هل يضمن أم لا فيه نظار والاقرب الثانى للعلم برضا صاحبه
بذلك اذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه نوى رده على مالكه لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم
الاضمان وقوله وان كان معرضا للتلف قضيته انه لو وجد متاعا مع سارق أو منتهب وعلم انه لو لم يأخذه منه
ضاع على صاحبه لعدم معرفته الا أخذ فاحذ منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شرائه يضمنه حتى لو تلف في
يده بلا تشهير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما غرمه في استخلاصه على مالكه لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف
فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مالكه لو بقى بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى
بضياعه انتهى (قوله ولا على من تزوج المصوبة الخ) أى لان الزوجة من حيث هى زوجة لا تدخل تحت يد
الزوج والكلام حيث تلفت بغير ولادة ولا في ضمنها كملأ أولاد أمته غيره بشبهة وماتت بالولادة حيث يضمنها اه
حل ولعل صورة هذه المسئلة ان يكون مالكها أو كاهن تزويجها فغصبها ثم زوجها فبها قال ان الزوج في هذه
الحالة أخذ المصوب من الغاصب ومع ذلك لا ضمان عليه (قوله والقرار عليه) أى ولو غرم المستعير ونحوه
أقضى القيم نعم اذا أخذ منه أدنى من المستعير ونحوه الاجرة قال القاضي ان لم يكن قد انتفع بجمع والا فلا ولو
أولد المشتري الجارية وغرم قيمة الولد رجوع بها لانه لم يدخل في العقد على ضمانها أقول ولم يدخل المستعير على
ضمان أقضى القيم في طلب الفرق وهو لا تخ اه أقول يفرق بانه دخل المستعير على ضمان القيمة في الجملة بخلاف

وبخلاف مالوسقط الرق
بعروض ربح أو نحوه فخرج
ما فيه وفرق بينه وبين مالو
طلعت عليه الشمس فأذا تب
وخرج حيث يضمنه الفاتح
بان طلوع الشمس محقق
فقد يقصده الفاتح ولا
كذلك الربح وبخلاف مالو
مكث غير المميز ثم ذهب ولا
يضمنه الفاتح لان ضياعه لم
ينشأ عن فعله لان ذهابه بعد
مكثه يشعر باختياره (وضمن
أخذه موصوب) من الغاصب
وان جهل الغصب وكانت
يده أمينة تبعه الاصل والجهل
وان أسقط الاثم لا يسقط
الضمان نعم لاضمان على
الحاكم ونائبه اذا أخذاه
لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده
على مالكه ان كان الغاصب
سرا أو عبدا للمصوب منه
ولا على من تزوج المصوبة
من الغاصب جاهلا بالحال
(والقرار عليه) أى على
أخذه (ان تلف عنده)

المشتري لم يدخل على ضمان قيمة الولد مطلقا اه سم (قوله كغاصب من غاصب) تنظير للاحذ من الغاصب في الضمان والقرار فهو تنظير في المسألتين وقوله فيطالب الخ تفرع على المسألتين اه شيخنا في قوله وضمن آخذ من غصب وقوله والقرار عليه الخ تفرع على الاول قوله فيطالب بك ما يطالب به الاول وعلى الثاني قوله ولا يرجع على الاول ان غرم الخ (قوله ويرجع عليه الاول ان غرم) لانه كالضامن ومن ثم يبرأ ان أبر المالك الثاني من غير عكس اه حل (قوله الا اذا كانت القيمة الخ) استثناء من قوله بكل ما يطالب به الاول كفي شرح مر ومن قوله ويرجع عليه الاول ان غرم فيمكن على الشارح ان يقول فيطالب بالزائد الاول فقط ولا يرجع به على الثاني (قوله فيطالب بالزائد الاول فقط) أي وأما قيمته يوم التام فيطالب كل منهما بما هو والقرار على الآخذ اه ع ش (قوله الا ان جهل الحال) قال الماوردي ولو اختلفا في العلم فان قال الغاصب قد قلت لك انه منصوص صدق أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قال الاسنوي والوجه تصديق الآخذ مطلقا اه برماوى (قوله ويده في أصلها أمينة) ومنه بدل المنقط للمحفظ أو القائل ولم يتأكد اه شرح در اه سم (قوله ويده في أصلها أمينة) خرج المرتفع لان يده وان كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الامانة لان مفوضها الوثوق اه شيخنا أي فإذا كان الآخذ من الغاصب مرتفعنا أي آخذ من على وجه الرهن وتلف عنده فإنه يغرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وان كانت يده أمينة لانها غير متأصلة في الامانة (قوله أي فالقرار على الغاصب) أي مالم يقصر في اتلافه والا كان كاتلافه فالقرار عليه اه حل (قوله ومثله ما لو مال المغصوب الخ) قضيته ان الموصول عليه يضمن ويطالب حينئذ وليس مرادا في عبارة الشارح نظرا ظاهر فليتأمل اه شو برى فالطالبة والقرار على الغاصب فقط اذا الصورة ان المتألفه غير الغاصب وان الصيال بعد الغصب فلا يخلو ما من تصوير سم اه وفي قل على الجلال ولو قبله موصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار على الغاصب اه (قوله ومتى أتلف الآخذ الخ) تقييد لقوله الا ان جهل الحال أي فحل هذا الاستثناء اذا لم يكن الآخذ هو المتألف كما أشار اليه الشارح بقوله وان كانت يده أمينة (قوله ومتى أتلف الآخذ الخ) أي أو تلف بقتضيه كودية قصر فيها اه قل على الجلال (قوله فالقرار عليه) أي ان كن أهلا للضمان اه شرح مر (قوله كان قدم له طعاما فأكاه) محله اذا قدمه له على هيئته وأما ان كان غصب حبا ودنهنا وجعه له هريسة ثم قدمه له فأكاه فلا ضمان عليه لان الغاصب يجعله هريسة ماله فلم يقدم الاملكه اه مر اه سم (قوله لا اعترافه ان ظالمه غيره) أي دعواه المذكورة تستلزم اعترافه بان ظالمه غير المتألف والغير هو المالك الذي غرم الغاصب وكون المالك ظالما هو بحسب دعوى الغاصب وهي قوله هو مالك لي فكل من الاعتراف والظلم بحسب دعواه والافق نفس الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك في تغريمه (قوله ان ظالمه غيره) أي والمظالم لا يرجع على غير ظالمه اه حل (قوله فالقرار على الغاصب) أي ويضمن الذابح والقاطع ارش الذبح والقطع فقط خلافا لما هو عليه كلام المتأخرين وغيره اه قل على الجلال وقوله ويضمن الذابح الخ معنى الضمان المطالبة والافقرار الارش الذي يغرمه الذابح والقاطع على الغاصب فيرجع به عليه كفي زى (قوله فلو قدمه له ماله فأكاه برى) اه اذا ان قدمه له على هيئته أما اذا غصب حبا ولجا أو عسلا ودقيقا وصنع به هريسة أو حلوا مثلا فلا يبرأ قطعا له الزبيرى لانه لما صيره كالتألف انتقل الحق لقيمته وهي لا تسقط به نذل غير هابيون رضاه مستحقة ما هو لم يرض اه شرح مر وعبارة سم قوله فلو قدمه له ماله أي على هيئته فلو جعل الحب والذهن هريسة أو جعل العسل حلوا ثم قدمه للمالك لا يبرأ ولا شيء على المالك لان الغاصب لم يقدم له الاملكه أعني ملك الغاصب انتهت ويبرأ الغاصب أيضا باعارته أو بيعه أو اقرضه للمالك ولو جاهل بكونه له لانه بائرا أخذ ماله مختارا لا بائداعه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه جاهل لابانه له اذا تسليط فيها غير تام بخلاف ماله كان عالما وشمل التزويج المذكور والاثني ومحله في الاثني مالم

كغاصب من غاصب فيطالب بكل ما يطالب به الاول ولا يرجع على الاول ان غرم ويرجع عليه الاول ان غرم الا اذا كانت القيمة في يد الاول أكثر فيطالب بالزائد الاول فقط (الا ان جهل الحال) (ويده) في أصلها (أمينة) بلا انهاب كودية (وقراض) (فمكسه) أي فالقرار على الغاصب لانه لا يده ثابتة عن يد الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو يرجع على الغاصب ومثله ما لو مال المغصوب على شخص فأتلفه وخرج بزبادتي بلا انهاب المتب فالقرار عليه وان كانت يده أمينة لانه أخذها لملك (ومتى أتلف الآخذ) من الغاصب (فالقرار عليه وان) كانت يده أمينة أو (حله) الغاصب عليه لا لغرضه (أي الغاصب) (كان قدم له طعاما) مغصوبا (فاكاه) لان المباشرة مقدمة على السبب لمكن ان قال له هو ملكي وغرم لم يرجع على المتألف لا اعترافه ان ظالمه غيره وقولي لا لغرضه أعم مما عير به وخرج به ماله كان لغرضه كان أمره بذبح الشاة وقطع الثوب ففعل جاهلا فالقرار على الغاصب (فلو قدمه) الغاصب (لملكه) فأكاه برى

يستولدها فان استولدها وان لم يتسلمها برئ الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها اه شرح مر وكتب
عليه ع ش قوله انتقل الحق لقيمته أي ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا غيره ممن
علم ان أصله مغصوب تناول شيء منه اه وسيأتي ايضاح هذه المسئلة في قول المتن ولو حدث نقص يسرى للتلّف
كان جعل البرهيسة فككالف تامل * (فرع) * لو أكل طعاما من يده معروف بالصلاح وكان الطعام في الأصل
مغصوبا والاّ كل يحمله لم يؤاخذ به قاله في الانوار اه شورى (قوله ولو كان المغصوب رقيقا الخ) هذا
نظير لقوله فلو قدمه الخ بجامع ان المتلف في كل هو المالك (قوله فقال الغاصب المالكه أعتقه) أي ولو قال
عني أو عني وقوله فاعتقه أي عن الغاصب فيما لو قال أعتقه عني ويكون ذلك ببيع ما ضمنيا ان ذكر عوضا والافهية
اه حل (قوله فاعتقه جاهلا) قال في شرح الروض قال البلقيني وينبغي أن يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اه
سم على جج وقوله ونحوه أي كان أمره ببيع لمسجدا ونحوه من الجهات العامة أو قال له انذرا عتاقه أو أوص
به لجهة كذا ثم مات المالك اه ع ش على مر

* (فصل في بيان حكم الغصب) * (قوله وما يضمن به المغصوب) عطف تفسير للمراد بالحكم هنا والافهية تقدم
ان حكم الغصب هو الاثم وجوب الرد وجوب الضمان وهو هنا لم يذكر شيئا من الثلاثة وهذا مستفاد من
ع ش على مر وعبرة شرح مر فصل في بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب الى مثلي ومتمم
وبيان ما يضمن به المغصوب وغيره انتهت (قوله وما يضمن به المغصوب) أي وما يتبع ذلك كعدم ارافة
المسكر على الذمي اه ع ش على قوله يضمن مغصوب متمم تلف وقوله ومثلي بمثله الخ ومفهوم التلف فيهما
وهو ما اذا كان المغصوب باقيا سبب في قول المتن ولو نقل المغصوب الخ وسيأتي محترز التقييد بالمغصوب في قوله
ويضمن متمم ألتلف بلا غصب الخ وقوله وابعاضه أي ابعاض المغصوب ولم يذكر محترز التقييد بالمغصوب في
جانب الابعاض في المتن وكان الشارح اشار الى محترزه بقوله فان ألتلف الابعاض من الرقيق الخ لكنه غيّر وواف
بالمفهوم لان المفهوم أهم من الرقيق ومع ذلك كان الانسب ذكره عند قوله ويضمن متمم ألتلف الخ ليكون
محترزاله أيضا كما لا يخفى وقوله كما سيأتي في آخر كتاب الديان عبارة المتن هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها
مانقص ان لم يتقدر في حر والافهية من قيمته في يده نصف قيمته وفي ذكره وانثييه قيمته (قوله متمم تلف)
أي ولو حكم ومن تلفه مال أو أرمه فاذا أرمه عيب الزم تمام قيمته كما في شرح البهجة (قوله ولو مكاتب أو مستولدة)
انما أخذهم ما غاية اشارة الى أن اتفاق العتق بهما لا يمنع من كونهم مضمومين اه ع ش (قوله بأقصى
قيمه) أي ما لم يصر المتمم مثليا والافهية يمثل ما صار اليه كما سيأتي ايضاحه في قوله أو الشاة الخ ومما
يضمن بأقصى قيمه المقبوض بالشراء الفاسد والامانة اذا خان فيها كما سيأتي عن الحلبي (قوله وان زاد على
دية الحر) الغاية للرد على الخفية القائلين بان الاقصى اذا زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد اه قل على
الجلال (قوله لتوجه الرد عليه حال الزيادة) أي مع قصد التغليظ عليه لنعديه في الاغلب فسقط ما يقال كما ان
الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص (قوله والعبرة في ذلك) أي التقويم
بالاقصى وقوله ان لم ينقله أي قبل التلف وقوله أكثر الامكنة أي قيمة فتميزه محذوف فلو غصبه بمصر وقله
الى بولاق ثم الى الجيزة فتلف فيها والحال ان قيمته في بولاق أكثر من قيمته في الجيزة فتميزه هنا نقد بولاق لا نقد
الجيزة اه شيخنا (قوله نقدا أكثر الامكنة) أي أكثرها قيمة اه شورى فاذا زادت قيمته في محل على غيره
من الامكنة اعتبر نقد ذلك المحل اه ع ش (قوله الا سيأتي بيانها) أي في المثلي في حالتي وجوب قيمته وهذا سيأتي
في محامين من المتن في قوله فان نقد بأقصى قيم المكان من غصب الى نقد وفي قوله والافهية قيم المكان الخ
وعلى كل حال فالمراد بالمكان في الموضوعين المكان الذي حل به المثلي كما سيأتي سواء كان محل الغصب أو محلا
آخر نقل اليه فعلى قياسه يقال هنا يعتبر في أقصى قيم المتمم نقدا أكثر الامكنة التي حل بها المتمم قيمة سواء

ولو كان المغصوب رقيقا فقال
الغاصب المالكه أعتقه
فاعتقه جاهلا لنقد العتق
وبرئ الغاصب

* (فصل) * في بيان حكم
الغصب وما يضمن به المغصوب
وغیره (يضمن مغصوب
متمم تلف) باتلاف أو
بدونه حيوانا كان أو غيره ولو
مكاتباً ومستولدة (بأقصى
قيمه من) حين (غصب الى)
حين (تلف) وان زاد على
دية الحر لتوجه الرد عليه
حال الزيادة فيضمن
الزائد والعبرة في ذلك بنقد
مكان التلف ان لم ينقله
والافهية كما قال في الكفاية
اعتبار نقدا أكثر الامكنة
الآتى بيانها (و) اضمن
(ابعاضه)

اكان هو محل التلف أو محلا آخر وسواء أ كان محل الغصب أو محلا آخر (قوله بما نقص منه) قال لم ينقص
 لم يلزمه شيء اه شرح مر ولو كان له مقدار من حر كلسياتي (قوله الا ان اتلفت) خرج ما اذا تلفت باسفة
 سماوية كان سقطت يده باسفة فانه انقص من بما نقص من الاقصى فتكون داخلة في حكم المستثنى منه لان
 الساقط من غير جنسية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على العاقلة فاشبه الاموال اه شرح مر
 بتصرف وعبارة المنهاج مع شرحها للخطيب وكذا تضمن الابعاض المقدرة كاليد والرجل بما نقص من قيمته
 ان تلفت باسفة سماوية وافهم قوله بما نقص ان المثل تنقص قيمته بذلك كلسقط ذكره واثنياه كاهو الغالب
 من عدم القيمة لم يلزمه شيء قطعاهو وكذلك انتهت وهذا اذا سقطت من غير اتلاف أما اذا سقطت بان قطعها
 الغاصب أو غيره ففيها قيمة سواء نقصت القيمة أولا كتنص عليه سلطان وكلسياتي في الشرح في الفصل
 الا في عند قول المتن ولو غصب دهننا وأغسلناه الى أن قال الشارح كل لو خصي بعد اذ ادت قيمته فانه يضمن قيمته
 اه أي لان في الخصاص وهو قطع الاثنين قيمة الرقيق (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الاذى من حيث انه
 حيوان ناطق وشبهه الدابة مثله لان من حيث جرحه ان التصرف عليه اه شوبري (قوله نعم ان قطعها المالك)
 أي أو العبد أو الاجنبي تنزيلة منزلة المالك اه حل أي فيضمن الاجنبي النصف والغاصب ما زاد عليه
 فقط وفعل العبد كفعل السيد فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب الا الزائد على النصف على كلامه وعبارة
 البر ماوى قوله نعم ان قطعها المالك أي أو اجنبي وكذلك لو قطع الرقيق يد نفسه كفي شرح الروض وقد يقال
 الا قرب انه يضمن في هذه أكثر الامرين لان جنائيته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب والفرق
 بين جنائيته على نفسه وجنائية السيد عليه في يد الغاصب ان السيد جنائيته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها
 عن الغاصب بخلاف جنائية العبد فانما مضمونة على الغاصب مادام في يده اه بالحرف ومثله في عرش
 على مر حرفا بحرف ومقتضى ما تقدم من ان تلف الابعاض اذا لم يكن باتلاف يكون الضمان بما نقص من
 الاقصى أن يكون هنا كذلك فان اتلاف الرقيق لابعاضه غير مضمن فيكون بمنزلة التلف باسفة تامل (قوله
 أولى من تعبيره في الاول الخ) أي لانه يصدق بقيمة وقت التلف مثلا وان كانت أقل وقوله وفي الثاني بالمقدر أي
 لانها ان الضمان به وان كان أقل مما نقص (قوله ويضمن مضمون مثلي بمثله) أي بشرط ثلاثة الاول
 أن لا يترادف يباع على القيمة والثاني أن يكون للمثلي قيمة في محل المطالبة والثالث أن لا يكون لنقله من محل
 المطالبة الى محل الغصب مؤنة فان ختل من هذه واحد وجبت القيمة ولم يستفد من عبارة الشارح هنا الا الثاني
 وعبارة شرح مر فيضمن المثل بمثله ما لم يترادف يباع على قيمته لانه أقرب الى حقه فان خرج المثل عن القيمة كالم
 اتلاف ماء بماءة ثم اجتمع على لاقية فيه للماء أصلا لزمته قيمته بمثل الاتلاف بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو
 تافهة لان الأصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماليته من أصلها والا فلا كالاتر عند رد العين الى تفاوت
 الاسعار ومثله كما يعلم مما يأتي في قوله ولو طفر بالغاصب في غير بلد التلف الخ فيما لا مؤنة لنقله والاغرمه قيمته بمثل
 التلف كالمثل المالك برام من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه بالسك بمصر فليزمه قيمته بمكة كما أفق به
 الوالدرجة الله تعالى انتهت فيعلم منها ان الشرط الآتي في قوله ولو تلف المثل الخ معتبر هنا أيضا أي في قوله في أي
 مكان حل به المثل فيتلخص ان المالك لا يطالب الغاصب بالمثل الا اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فلا مطالبة الا بالقيمة
 لا فرق في ذلك بين كون المطالبة بالظفر وقع في مكان حل به المثل قبل التلف أو لم يحل به أصلا وان كان صنيع المتن
 والشارح يوهم خلاف هذا وهوان الشرط المذكور خاص بما اذا طفر به في غير المكان الذي حل به المثل حيث
 اقتصر على ذكره فيه ولم يذكره هنا أي فيما اذا طفر به في المكان الذي حل به المثل فكان الاول جعل المسائلتين
 مسألة واحدة لانه أنحصر وأوضح ويؤخذ من قوله ولو صار المثل الخ شرط رابع وهو ان محل ضمان المثل
 بمثله اذا لم يصره مقوما أو مثليا آخر والا فيضمن بقيمة المنقوم وبمثل المثل الا آخر على التفصيل الذي ذكره

بما نقص منه) أي من
 الاقصى (الا ان اتلفت)
 بان اتلفها الغاصب أو
 غيره (من رقيق ولها)
 ارش (مقدر من حر) كيد
 ورجل (ذ) تضمن (بأكثر
 الامرين) مما نقص والمقدر
 ففي يده أكثر الامرين مما
 نقص ونصف قيمته لاجتماع
 الشبهين فلو نقص بقطعها
 ثلثا قيمته لزمه النصف
 بالقطع والردس بالغصب
 نعم ان قطعها المالك ضمن
 الغاصب الزائد على النصف
 فقط وتعبيري باقصى قيمة
 في الحيوان وبأكثر الامرين
 في الرقيق أولى من تعبيره
 في الاول بالقيمة وفي الثاني
 بالمقدر فان اتلاف الابعاض
 من الرقيق وليس مغصوبا
 وجب المقدر فقط كلسياتي
 في آخر كتاب الديات (و)
 يضمن مغصوب (مثلي) تلف

الشارح في قوله ولو صار المثل إلى متقوم الخ ويؤخذ من قوله فان فقد فباقصى قيم المسكان الخ شرط خامس وهو ان محل ضمان المثل بمثله اذا وجد المثل والافيدل الى القيمة * (فرع) * قال في العباب الملاحق المستوية متقومة والاستطال المربعة والمصوبة في قالب مثلية وتضمن بالقيمة اه ونقل في تجريد هذا الاخير عن المهمان وقال في التجريد ذكر الماوردى ان الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكره في الزيتون قد يخالفه قول الشارح الآتي وسائر الفواكه الرطبة اه ع ش على مر (قوله وهو ما حصره كبل الخ) بمعنى انه لو قدر شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه وان لم يعتد فيه ويعرف به هذا ان الماء والتراب مثليان لانهما لو قدرنا كان تقديرهما بكيل أو وزن اه ج (قوله أيضا وهو ما حصره الخ) أي على الاصص من أوجه ثلاثة والوجه الثاني سكت عن التقييد بجواز السلم والوجه الثالث زاد على التقييد به التقييد بجواز بيع بعضه ببعض فيخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره اه من شرح المحلى (قوله كبل لم يغل) تبعه في هذا التقييد ج واعتمد مر خلافا فقال ولو حار (قوله كبل) أي مطلقا عذبا أو ملحما على أولا على المعتمد هنا وفي الربا خلافا للشارح اه شوبري (قوله كبل مر) أي في قول المتن في الطهارة ويحل نحو نحاس موه بنقله لا عكسه اه (قوله أي يضمن بمثله) لما طال الفصل بين العامل ومعلقة أعاده ليظهر الربط فلا يقال هذا الحاجة اليه مع قوله أولا ويضمن م غصوب اه ع ش (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل بصورة الايراد أن يقال لنام إلى لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل فالتعريف غير جامع وأجاب بجوابين الاول بمنع كونه مثليا والثاني بتساميه لكن بالنظر الى الجزأين قبل الخطأ أي فقوله وجاز سلمه أي ولو باهتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل في التعريف اه شيخنا ويمكن أن يكون المراد بالتعريف جنسه الشامل لتعريف المثل في المتن وتعريف المتقوم المفهوم من المتن الذي ذكره الشارح بقوله وما عدا ذلك متقوم وحاصل الايراد أن يقال تعريف المثل غير جامع وتعريف المتقوم غير مانع اه (قوله القدر المحقق) أي المتيقن في براءة الذمة أي الذي تبرأه الذمة بيقين هذا والمراد اه شيخنا ويتصور ذلك باخراج أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أردبا وشك هل البرثا أو نصف فيخرج الثلثين من الشعر والنصف من البر اه مرحومى على الخطيب (قوله فيخرج القدر المحقق) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر ان يقال بوقف الامر الى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك اه ع ش على مر (قوله الباقيين بحالهما) أي من غير اسهتلاك أخرجهما من المركبة لاستهلاك أجزائهما اه شوبري (قوله في أي مكان حل به المثل) ليس المراد بالضمان الغرم حتى يلزم عليه تعدد الغرم بل المراد به المطالبة فذا ظفر المالك بالغاصب في أي مكان من الامكنة التي حل به المثل فله مطالبة بمثل اه وقوله حل به المثل مفهوم سيأتي في قوله ولولا تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الخ أي فهو يطالب به في المكان الذي حل به من غير شرط وفي غيره بالشرطين الاتيين اه (قوله ولولا تلف في مكان نقل اليه) أي سواء تلف في مكان الغصب أي في المحل الذي غصب فيه أو تلف في محل آخر نقل اليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولا بمحل التلف بل يطالب في أي مكان حل به فكان على الشارح ان يزيد تعجبا ثانيا فيقول ولولا تلف في مكان نقل اليه ولو اجتمع به في غير محل التلف وعبارة أصله مع شرح مر فان تلف المغصوب المثلي في البلد أو المحل المنقول أو المنقول اليه أو عاد وتلف في بلد الغصب طالبه بالمثل في أي البادين أو الحامين شاء لتوجه رد العين عليه فيهما اه وفيه قصور عن افادة انه يطالب به في محل حل به المثل لكنه ليس بمحل الغصب ولا بمحل التلف وعبارة المتن هنا تصدق بمثل هذه الصورة تأمل (قوله وانما يضمن المثل الخ) تقييد لقوله يضمن المثل بمثله وية تقييد أيضا بما اذا لم يكن لثقله مؤنة فان كانت ضمن بالقيمة لا بالمثل على ما يأتي فضمن المثل بمثله مقيد بشرطين بل بخمسة كما تقدم اه (قوله اذا بقي له قيمة) أي في محل المطالبة والا فمن المعلوم ان قيمته لم تنف بالكلية كما يعلم من المثال والمراد انه

(وهو ما حصره كبل أو وزن وجاز سلمه) أي السلم فيه (كبل لم يغل) (وتراب ونحاس) يضمن النون أشهر من كسرها كمر (ومسك وقطن) وان لم ينزع حبه (ودقيق) ونخاله كقوله ابن الصلاح (بمثله) أي يضمن بمثله لانه من اعتدى عليكم ولانه أقرب الى التالف وماء عدا ذلك متقوم كالنروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كعجوة وغالية ومعيب وأورد على التعريف السبر المختلط بشعر فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل لانه أقرب الى التالف فيخرج القدر المحقق منها ويوجب بان يجب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في استيجاب رد مثل المتقوم في القرض وبان امتناع السلم في جملته لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقيين بحالهما ورد المثل انما هو بالنظر اليهما أو السلم فيهما جاز ويضمن المثل بمثله (في أي مكان حل به المثل) ولولا تلف في مكان نقل اليه لانه كان مطالباً برده في أي مكان حل به وانما يضمن المثل بمثله اذا بقي له قيمة

بقي له قيمة ولو تافه بخلاف ما إذا لم يبق أصلا فقد ذكرها بقوله فلو أتلف ماء الخ (قوله فلو أتلف ماء بمقازة الخ) فيه
 أن كلامنا هنا في المطالبة في المكان الذي حصل به المثل والمطالبة في هذه في مكان لم يحصل به المثل وأيضا
 ذكرها هنا مكررا مع ما سبق في قوله ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان وعبرة حل قوله فلو
 أتلف ماء الخ قرر شيئا لا يأتى به إلا حاجة لذلك كرهذا لأنه سيأتى أن المثل إذا تلف وكان له قيمة فله مطالبة فلو أتلف
 ضماته بالقيمة لا بالمثل انتهى (قوله ولو صار المتقوم مثليا الخ) عبارة شرح مر ولو صار المثل متقوما أو
 مثليا أو المتقوم مثليا كالأجود جعل الدقيق خبزا والسهم شيرا والشاة لحما ثم تلف ضمن المثل سواء ساوى قيمة
 الأسخرام لا ما لم يكن الأسخرأ كثر قيمة فيضمن بقيمة في الأولى والثالثة ويختار المالك بمطالبة بأي المثليين في الثانية
 انتهت وكتب عليه ع ش قوله ضمن المثل هو ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف الثانية فإن كلام السهم
 والشير ج مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحمل عليه فاعل المراد ضمن المثل الخ في غير الثانية ويختار فيها
 وعبرة سم على ج قوله ضمن المثل الخ عبارة شرح الروض أخذ المالك المثل ويختار في الثاني منها بين المثليين
 اه وهو صريح فيما قلناه لكن قضية قول شرح النهج الآن يكون الأسخرأ كثر قيمة فيضمن به في الثاني أنه إذا
 صير السهم شيرا أو كانت قيمة الشير ج أكثر أنه يضمنه شيرا وهو مناف لقوله أيضا والمالك في الثاني يختار بين
 المثليين الآن يحمل الثاني على ما إذا استوت قيمة المثليين والأول مفروض فيما لو زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين
 كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح اه (قوله ضمن بمثله) وهو الدقيق والسهم واللحم
 لكن المالك في السهم يختار بينه وبين الشير ج والحال أن قيمة الشير ج لم تزد فإن زادت فحقه في الشير ج
 لا غير فقوله والمالك الخ محله قبل الاستثناء كالمحل في الروض فكان عليه هنا تدبيرة عليه وقوله الآن يكون
 الأسخرأ وهو الخبز والشير ج والشاة وقوله فيضمن به في الثاني أي من غير اختيار اه شيئا (قوله الآن
 يكون الأسخرأ) أي المثل في الثانية والمتقوم في الأسخرين اه شوبري (قوله يختار بين المثليين) أي أن استويا
 قيمة فلا ينافي ما قبله اه شوبري (قوله فيجب فيه أقصى القيم) المعتمدان الخامس مثلي والصناعة متقومة
 ففي المثال المذكور يجب رد وزن الأناء نحاسا وقيمة صنعتها ناء من نقد البلد ولورد له الخلي كانت قيمة صنعتها حليا
 تالفة على الغاصب فيأخذ المالك وزنا في مقابلة الأناء يأخذ أجرة صنعتها ناء أيضا اه شيئا (قوله ولا حوا إليه)
 أي في مسافة القصر وان وجد فوقها فلا يجب رده الآن كان في مسافة القصر (قوله فيضمن) أي المثل لا المثل
 وقوله بأقصى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وانما قلنا المضمون هو المثل لا المثل لئلا يلزم تقويم التالف فلو
 غصب زيتا في رمضان فتلف في شوال وقد قدم مثله في الحرم طواب بأقصى قيمة المثل من رمضان إلى الحرم فإن
 كانت قيمته في الحجة أكثر اعتبرته ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة التالف في زمن تلفه فإن قلت هذا لا يرد في
 تغير قيمة المتقوم التالف إذ يجب رد قيمته تالفا فلنا فرق بين تقويمه ودر قيمته فتقويمه مضاف لحال وجوده
 والرد بعد التالف (قوله بأقصى قيم المكان) أي قيم المثل المغصوب وقيل المثل وصححه السبكي قاله في شرح الروض
 وأبعد مر ما صححه السبكي وأقول لعل الوجه اعتبار قيم المغصوب إلى تلفه والمثل إلى فقدته لا يقال لا تتفاوت
 لانا نقول فلم يخالف ثم رأيت الخلاف الآتي وقد يقال يشكك على ما صححه السبكي أنه كيف يعتبر قيم المثل من
 حين الغصب إلى فقد المثل مع أنه يلزم عليه اعتبار قيمة المثل وملاحظتها مع وجود المثل الآن يقال لا تلف
 المغصوب وكان مساويا لمثله في الأوصاف وتعلق الحق بالمثل بعد تلفه صحت أن يقطع النظر عنه وينظر إلى المثل
 ولما اعتمد مر ما صححه السبكي أو ردت الاشكال عليه فحاول دفعه بنحو ما ذكرته بقي أنه هل لهذا الخلاف
 فائدة معنوية فإنه يسبق إلى الفهم أن قيم المثل وقيم المغصوب لا تتفاوت للتساوي في الصفات وقد أوردت ذلك على
 مر فحاول ما لم يظهر فليتمأمل وليحذر وقد يقال إذا اعتبرنا قيمة المثل لاحظنا قيمته بعد تلف المغصوب إلى فقد المثل
 وكفى هذا فائدة فليتمأمل اه سم أي وإذا اعتبرنا قيمة المثل لاحظنا قيمته بعد فقد المثل في الصورة التي

فلو أتلف ماء بمقازة مثلاثم
 اجتماعه عند مر وجبت قيمته
 بالمقازة ولو صار المثل متقوما
 أو مثليا أو المتقوم مثليا
 كجعل الدقيق خبزا والسهم
 شيرا والشاة لحما ثم تلف
 ضمن بمثله إلا أن يكون
 الأسخرأ كثر قيمة فيضمن به
 في الثاني وبقيته في الأسخرين
 والمالك في الثاني يختار بين
 المثليين أمالو صار المتقوم
 متقوما كالأداء نحاس صبغ
 منه حلي فيجب فيه أقصى
 القيم كما وجد بمماس (فإن
 فقد المثل حسا أو شرعا
 كان لم يوجد جدي كان
 الغصب ولا حوا إليه أو وجد
 بأكثر من ثمن مثله (فيضمن
 بأقصى قيم المكان) الذي
 حل به المثل (من) حين
 (غصب إلى) حين (فقد)
 للمثل

ذكرها الشارح بقوله الاتي والاضمن بالاكثر من الغصب الى التلف (قوله فباقصى قيم المكان) واذا غرم
 القيمة فهي للعصولة ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والايات لم يغرمها حتى وجد المثل طالبا به حتى يفقد لاجها
 وهكذا وسيأتي اه قل على الجلال وفي الشوري قوله فيضمن باقصى قيم المكان الخ فلو أخذ المالك القيمة ثم
 اطلع فيها على عيب فردها وقد وجد المثل فهل يطالب بالمثل لو جوده أو يبدل القيمة لتعويضها بالاخذ عند فقد
 المثل يحرر وقد يتجه أخذ المثل ويؤيده ما صرح به في شرح الروض في باب الرهن من انه اذا تعوض عن الدين ثم
 انفسخ عقد التعويض عاد الرهن لو جوده مسيبه وهو الدين ولم يخرج على ان النسخ يرفع العقد من حينه أو من
 أصله اه (قوله لان وجود المثل الخ) تعذر لقوله من غصب الى فقد للمثل (قوله كبقاء العين الخ) أي فساد
 المثل ووجوده اقل المثل الذي هو المصوب بكانه لم يتلف وكانه انما تلف عند فقد المثل واذا كان كذلك فيعتبر
 أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى يوم التلف لان المصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الخاصة له فيه هذا
 ايضا مراده (قوله ولو نقل المصوب) أي او انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي الى مكان آخر ولو من بلد واحد ان تعذر
 احضاره حالا فللمالك ان يكافئه ان علم مكانه وان يطالبه ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من هربه أو تواريه
 بقيمة أي باقصى قيمة من الغصب الى المطالبة في الحال أي قبل الرد ولو جود الحيلولة بينهم وبين المالك ولهذا
 امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف في يد السعير أو يخط فيحصل الضرر والقيمة شيء واحد اه شرح
 مر وكتب عليه ع ش قوله ان تعذر احضاره حالا أي وان استغرق حله زمنا يزيد على الوقت الذي هم فيه عرفا
 (قوله ولو نقل المصوب الخ) هذه دخيلة بين صور التلف اذ قوله ولو تلف المثل الخ مفهوم ما مر فكان الانسب
 تأخير هذا عنه اه شيخنا وعبارة حل قوله ولو نقل المصوب الخ هذا علم مما سبق لانه من جهة
 افراد قوله فيما تقدم وعلى الغاصب رد المصوب وذكر هنا قوطنة لما بعده انتهت وعليه منع ظاهر لان المطالبة
 بمجموع الامر لم تقدم وأيضا الذي تقدم انما هو في الواجب على الغاصب وهو الرد وهذا فيما يطالب به المالك
 (قوله ان كان بمسافة بعيدة والافلال الخ) المعتمد المطالبة بالقيمة مطلقا أي ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من
 هربه أو تواريه اه حل وقد تقدم في عبارة شرح مر (قوله والافلالها) أي لزوال الحيلولة فليس له مع
 وجودها رد بدلها فمراد لو توافقا على تركه في مقاماتهما يكف بل لا بد من البيع بشرطه اه حل ولو زادت
 القيمة زيادة متصلة أو منفصلة فهي للمصوب منه وبصور ذلك بان يكون أخذ عن القيمة عوضا أي كحيوان اه
 بر وانظر لو أخذ عوضا عن القيمة شجرة فاطاعت عنده ثم ردها قبل التباير فهل الثمرة زيادة متصلة أو منفصلة
 القياس انها متصلة اه سم (والصحيح انه ملكها ملك القرض) عبارة شرح مر وملكها الاخذ ملك قرض
 لا تنفعا به على حكم ردها أو رد بدلها عنه بدرجوع العين وقضيته عدم جواز اخذ أمة تحل له بدلها كما لا يحل له
 اقتراضها والاوجه خلافه اذ الضرورة قد تدعو الى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطاء
 بدليل الحرم والثنية والجوسية بخلاف القرض اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والاوجه خلافه
 أي فيجوز له الاخذ ويحرم عليه الوطاء وعبارة زي فلو كانت أمة تحل له فهل يمنع أخذها عن القيمة أخذها
 من قولهم انه يملكها ملك قرض واقتراضها ممنوع أو يحل له أخذها ويمنع عليه وطؤها المعتمد الثاني لان أخذها
 حالة ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو خالف ووطئ لاحد عليه ولو جازت منه صارت مستولدة ولزمته قيمتها
 * (قرو ع) * الاول هل للغاصب حبس المصوب الى ان يسترد القيمة فيه وجهان قال الرافعي يشبه ان يكون
 الظاهر المنع الثاني هل للمصوب منه امسالك الدراهم المبذولة في القيمة وغرامة مثلها فيه وجهان أقواهما في
 زوائد الرضا انه لا يجوز الثالث انه هل تجب أجرة المصوب من حين اعطاء القيمة للحيلولة الى حين وصوله
 للمالك وتضمن زوائده وارش جناية عليه حيث تذ فيه وجهان أصحهما الوجوب على ما قاله الرافعي لانه على ملكه
 اه شوري (قوله في غير المكان الذي حل به المثل) سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف فيه أو كان

لان وجود المثل كبقاء
 العين في لزوم تسليمه فليزمه
 ذلك كفي المتق - وم ولا نظر
 الى ما بعد الفقد كلات نظر الى
 ما بعد تلف المتقوم وصورة
 الم - لة اذالم يكن المثل
 مفقودا عند التلف كما صوره
 المحرر والاضمن بالاكثر من
 الغصب الى التلف وتعتبر
 في هذا وفيما قبله أعم مما
 عبر به (ولو نقل المصوب)
 ولو متقوما لمكان آخر
 (طوب ب رده) الى مكانه
 (وباقصى قيمه) من الغصب
 الى المطالبة (للحيلولة) بينه
 وبين مالكه ان كان بمسافة
 بعيدة والا فلا يطالب
 الا بالرد قاله الماوردي قال
 الاذرعى وهذا قد يظهر
 فيما اذا لم يخف هرب الغاصب
 أو تواريه والا فالوجه عدم
 الفرق بين المسافتين ومعنى
 كون القيمة للحيلولة انه اذا
 رد عليه المصوب ردها ان
 بقيت والا فبذلها لانه انما
 أخذها للحيلولة والصحيح انه
 ملكها ملك قرض وتعتبر
 بما ذكره أولى من تعبيره بما
 ذكره (ولو تلف المثل في
 مكانه بتمثله في غير المكان)
 الذي حل به المثل

(ان لم يكن لنقله مؤنة) كنفه يستتر (وأمن) الطريق اذا ضرر على واحد منهم ما حيتئذ (والا) بأن كان لنقله مؤنة أو خاف الطريق (فبأنقصي قيم المكان) الذي حل به المثل بطالب لفصله سواء أنقل من مكان الغصب أم لا فلا يطالب (٤٨١) بالمثل ولا للغاصب تسكينه قبول المثل لما في ذلك من الضرر وقولي

وأمن من ز يادتي وتعبيري بما ذكر أولى مما ذكره ومعنى كون القيمة لفصله انه اذا غرمها ثم اجتمع في المكان المذكور ليس له مال ردها وطالب المثل ولا لاخر استرداد القيمة وبذل المثل (ويضمن متقوم أتلّف بلا غصب بقيمة وقت تلف) لانه بعده معدوم وضمان الزائد في المغصوب انما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو أتلّف عبداً غنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مقيمة لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لان اسماء منها محرم عند خوف الفتنة وقضية ان العبد الامرد كذلك (فان تلف بسرابة جنسية فبالاقصى) من الجنسية الى التلف يضمن لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي نفس التلف أولى (ولا يراق مسكر على ذمي لم يظهره) بنحو شرب أو بيع أو هبة لانه مقرر على الانتفاع به فان أظهره بشئ من ذلك ولو لم يراقه أريق عليه لانه مقرر على الانتفاع به وان أظهره موافق لما في الجزية فتميد الاصل كل روضة وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (وبرد)

مكاناً آخر وقوله والا فبأنقصي قيم المكان أي الذي حل به المثل سواء كان مكان التلف أو غير مكلف لم من شرح م (قوله ان لم يكن لنقله مؤنة) أي على المالك أو الغاصب والمراد به ما يشمل أجرة النقل وارتفاع السعر وقوله وأمن أي كل من المالك والغاصب وهذا في الحقيقة بشرط ان لا يجبر المالك الغاصب على دفع المثل ولا يجبر الغاصب المالك على أخذ نقوله فلا يطالب بالمثل أي لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة في نقل المغصوب الى هذا المكان أو خاف الطريق كان غصب برأيه وتلف به ثم طالب به بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ أي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل الى مكان الغصب أو خاف الطريق كولو غصب برأيه وتلف فيها ثم اتي المالك بمصر ليس له تسكينه قبول المثل اه شيخنا (قوله بان كان لنقله مؤنة) أي أو كانت هناك أكثر فكل من المالك لنقله مؤنة ومن ز يادتي قيمة ذلك مانع من المطالبة بالمثل اه برداه سم (قوله في المكان المذكور) أي الذي حل به المثل قبل التلف (قوله ويضمن متقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها اه شرح م اه شو برى (قوله ويضمن متقوم أتلّف بلا غصب) ولو المأخوذ بالسوم على المعتد والمعار التلف بغير الاستعمال المأذون فيه وفي معنى الغصب التعدي في الامانة والبيع الفاسد اه حل (قوله عند خوف الفتنة) أي بان يخاف منها ذلك عادة أي باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروهاً وحينئذ يضمنه اه حل (قوله وقضية ان العبد الامرد كذلك) أي حيث خيف من غنائه الفتنة بان كان جيبلاً اه حل (قوله ولا يراق مسكر على ذمي) أي وأما على مسلم فيأتي في قوله كعترم على مسلم وهذا مستغنى عنه بقوله ويرد عليه لانه اذا وجب رد عليه لزم منه انه لا يراق عليه اه (قوله ولا يراق مسكر الخ) ومثله في ذلك آله الله والخصم تزير ومعنى اظهاره الآلة ان يسميها من ايش في دارهم أي محتاتم اه شرح م وقال في شأن اظهار المسكر ومعنى اظهار الشرب ان يطلع عليه من غير تجسس اه (قوله على ذمي) مثله المعاهد والمؤمن فيما يظهر اه شرح م (قوله لانه مقرر على الانتفاع به) بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه اه شرح م (قوله فان أظهره الخ) أي بحيث يطلع عليه من غير تجسس فلو اختلف المالك والمربي فقال المالك هو عاصي وقال المربي هو خسر صدق المالك بيمينه لان الاصل المالية اه حل ومن الاظهار ما يقع كثير في مصر ناهي شبل العتالين اظروا في المروءة في الشوارع اه ع ش على م (قوله أريق عليه) بخلاف المسلم فتراق عليه مطلقاً ومثل المسكر الخشيشة في عدم ضمانه وان صح بيعها لانه المناسب لما تشوف اليه الشارع من اتلافها لحفظ العقول وهذا هو المعتد اه شو برى (قوله أريق عليه) ومجمل ذلك حيث كانوا بين أظهر المسلمين وان انفردوا بمحلة من البلاد بخلاف ما لو انفردوا ببلد بحيث لم يخاطبهم فيها مسلم فان لا تعرض لهم اه حل (قوله واطلاق اظهاره موافق لما في الجزية) وعبارة المصنف ثم لزم منه انهم اظهروا منكر بيننا كما سمعناهم ايانا فاولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في تزير وبيع واظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد بخلاف ما اظهروه بينهم كان انفردوا بقرية اه وتمثيلهم بما ذكر يقتضي ان لا يضمنهم اظهروا المحرم الا اذا كان مجموعا عليه بخلاف لبس الخنزير مثلاً فلا يمنع الكافر من اظهار لبسه اه حل (قوله ويرد عليه) ذكر ابن السبكي في القواعد ان هذا لا يأتي على أصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والذي ينبغي على ذلك انما هو التحلية بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام والده ومؤنة الرد على الغاصب اه حل (قوله وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة الخ) تقسيم الخمر الى محترمة وغير محترمة اذا كانت بيد المسلم فان كانت بيد كافر فهي محترمة عليه ولو عصرها بصد الخمر اه ع ش على م (قوله لا بصد الخمرية) هو المعتد في الاطلاق محترمة وتغير عن الاحترام أو اليه بتغير القصد وعلى هذا لو ادعى الكافر احترامها

(٦١ - جل ١٠٣ لث) المسكر المذكور (عليه) لا قراره عليه فان تلف فلا ضمان لعدم المالية كما علم مما سار (كعترم) أي كما يجب رد مسكر محترم (على مسلم) اذا غصب منه لانه امساكه ليصير خلافاً لغير المحترم وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة بما عاصر

عصر بقصد الخلية وتعبري
فيماذكر بالسكر أعم من
تعبري بالجر (ولاثنى في ابطال
أصنام وآلاتها) كطنبور
لأنها محرمة الاستعمال ولا
حرمه لصنعها (وتفصل في
ابطالها) بلا كسر لزوال
الاسم بذلك (فإن عجز) عن
تفصيلها (أبطالها كيف
تبسر) ابطالها بكسر أو غيره
ولا يجوز احراقها إذا لم يتعين
طريقا لازما رضاها مقبول
محترم فإن أحرقها لزمه قيمتها
مكسورة بالحد المشروع ومن
جاوزه بغير احراق لزمه
التفاوت بين قيمتها مكسورة
بالحد المشروع وقيمتها
منتبهة إلى الحد الذي أتعبه
ويشترك في جواز إزالة
المنكر الرجل والمرأة والخشي
ولو أرقاه أو فسقه والصبي
المميز ويثاب عليها كإثاب
البالغ وانما يجب على قادر
غير صبي ومجنون (ويضمن
في غصب منفعة ما يوجب)
كدار ودابة بتفويتها
وفواتها كأن يسكن الدار
أو يركب الدابة أو لم يفعل
ذلك لأن المنافع متقومة
كلاعيان سواء أكان مع
ذلك إرث نقص أم لا
ويضمن بأجرة مثله سلمها
قبل النقص ومعيها بعده فإن
تفاوتت الأجرة في المدة
ضمنت كل مدة بما يقابلها

قبل اظهارها صدق بخلافه بعدد كمال اتهامه * (تنبيه) * يلحق بالجر كل مسكر ولو بالتخدير كخبز
وحشيش والاولى في حق مربي السكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة * (فرع) * قال أبو حنيفة يلزم
من أراق خرا على ذي قيمته لأنه مقرر عليها اه قل على الجلال ويرد عليه ما تقدم أول الباب ان المنصوب
الغير المالي لا يضمن تامل (قوله لأبغض الخرية) شمل ما لو لم يقصد شيئا على الاصح أو قصد الخلية أو شرب
عصيرها أو طبخه دبا أو انتقلت اليه بنحوه أو وارث أو وصية ممن جهل قصده أو عصيرها من لا يصح قصده
في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخرية ثم مات أو عصيرها كافر للغير ثم أسلم والاتخاذ يكون في الابتداء بشرط
ان لا يطرأ بعده قصد يشده فلو طرأ قصد الخرية زال الاحترام وعكسه بالعكس اه شرح مر (قوله
وتعبري بما ذكر الخ) أي بناء على ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الأشربة من تغيار الجر والنيبذ
المعتصر من غير العنب لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر رضي الله عنهم
انهم اسلم لكل مسكر وعلى هذا الاعموم في كلام المصنف على أصله اه شرح مر (قوله لأنها محرمة
الاستعمال) أي وما حرم استعماله لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه اه شرح مر (قوله
بلا كسر) أي بل تفصل ان يعود كقيل التأليف لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك فلا تسكن إزالة الاوتار مع بقاء
الحدائق اتفاقا لأنها مجاورة له منفصلة اه شرح مر (قوله أبطالها كيف تبسر) والوجه تصديق كل سرادعي
انه لم يمكنه الكسر الا بنحو الرض وفارق تصديق المالك في ان ما أراقه لم يتغير بانه لم يتحقق هذا المسوغ مع ان
الاصل عند عدم التغير بخلافه ثم اه يج (قوله ومن جاوزه بغير احراق) قال الزركشي ويشي أن يكون
محتمل هذا في الاحاد اما الامام فله ذلك زجرا وتاديبا على ما قاله الغزالي في اناء الجر اه شرح الرض أقول
ومثل الامام أرباب الولايات كالقضاة ونوابهم اه ع ش على مر (قوله كإثاب البالغ) أي في أصل
الثواب إذا صبي يثاب عليه ثواب النافذة اه ع ش على مر (قوله وانما يجب على القادر) أي ولو قلنا
وأثنى وفاسقا نعم قال الاستنوي ليس للكافر إزالته وجزم بذلك ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي
في الاحياء من شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف
تكون من غير أهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر
بالفروع يرد باننا انما منعناه منه لان فعله لذلك منزل منزلة استنزائه بالدين اه شرح مر وكتب عليه
ع ش قوله ليس للكافر إزالته ظاهره ولو يقول أو وعظ نحو لا تزن واتق الله فان المعصية توجب العقوبة وهو
ظاهر مسئلة رجل ذي نهي مسلم من منكر فعله ذلك بناء على انه مكاف بفروع الشريعة أم لا الجواب لا لانكار
المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن مثلا ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها
السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تتعاضد عن الزنا لرميتك بهذا السهم ومنها الفعل
كرميه بالسهم من أمسك امرأة أجنبية ليرزى بها أو ككسره آلات الملاهي وإراقته أو إتيان الخور وهذه المراتب
الأربعة ليس للذي فيها سوى الاو اثنين فقط دون الآخرين لأن فيهما ولاية وتسلطا لا يلقان بالكافر وأما
الاولتان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد قول خير اه سم على حج اه وظاهر كلام الشارح انه ممنوع
مطلقا بالقول والفعل وفي قل على الجلال فليس للكفار ذلك لأنهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك
يعاقبون على عدم الإزالة في الآخرة كإتيان الصلاة قائمهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها ثم كتمهم من الاتيان
بشرط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله كدار) أي
غصبها كذلك فلو غصب أرضا وبني فيها دارا فان بناها من تراب الزمة أجرة الدار والافاحة العرصة فقط اه قل
على الجلال (قوله ضمن كل مدة بما يقابلها) ولا يتأتى هنا أقصى الانفصال واجب كل مدة باستقراره في الزمة
عاقبه وما بعده بخلاف القيمة ولو اصطاد الغاصب بآلة غصبها كشبكة أو قوس كان الصيد له بخلاف مالو

أو كان للمغصوب صنائع وجب أجرة أعلاها ان لم يمكن جعها

والأفجرة الجميع تكبيطة
وحراسة وتعليم قرآن
(الأحراف نفوت) تضمن
منفعة بأن يقهره على
عمل نعم أن يهر عليه مرتدا
فلا أجرة له أن مات مرتدا
أما فواتها كان يحبس حرا
فلا يضمها له لأن الحر لا يدخل
تحت اليد (كبضع ونحو
مسجد) كشارع وورباط
فضمن منفعتها بالتفويت
بأن يطأ البضع فيضمن به
المثل كسباني وكان يشغل
المسجد ونحوه بامتعة
لألفوات كان يحبس
امرأة أو يمنع الناس المسجد
ونحوه بلا اشغال بامتعة لأن
ذلك لا يدخل تحت اليد
وخرج بما يؤجر مالا يؤجر
أي مالا أصبح اجاره ليكون
غير مالى ككاتب وخنزير أو
لكونه محزما كالنمل أو
غير ذلك كالحبوب فلا تضمن
منفعته إذا أجرة له وفيه
ونحو مسجد من زيادتي
* (فصل) في اختلاف
المالك والغاصب وضمان
ما ينقص به المصوب وما
يدكر معهما *

غصب رقية أو أصم أو أده فان الصيد للمالك الرقيق وعلى الغاصب أجرة الرقيق لأن المالك ربما استعمله في غير ذلك وكما لو أتى الغاصب ولد حلوب فأنه قطع لبنه الزم مع قيمة الولد ارض نقص الحلوب وهو ما بين قيمتهما حلوبا وغير حلوب ولو غصب بر اقيمة خمسون فطعنه فصارت عشرين فغصبه صارت خمسين لزمه ثمانون ولا يجبر النقص الحاصل بالطنن بالزيادة الحاصلة بالخبز لأن صفة الطحن غير صفة الخبز كالمصوب ذات صفة فتنسبها ثم علمه حرفة أخرى لا تجبر هذه تلك اه شرح مر وقوله ثمانون أما الخمسون فلكونها أقصى قيمة وأما الثمانون فلكونها نقصا حصل من الأقصى ولا يجبر النقص بعود القيمة ثانياً حين هكذا يستفاد من الرشيدى (قوله والأفجرة الجميع) وهذا بالنسبة للفوات أما لو استعمله في بعضها فهل تجب عليه أجرة تمام استعماله فيه أم يجب أعلاه لم يتعرض له وسياف كلامه يقتضى الثاني كذا بهامش شرح الروض بخط مر وينبغي كما هو متجه أن العبرة في الأجرة والأعلى بالحل الذي لو أتلف به كانت القيمة فيه أقصى الحال التي وصل إليها اه شوبرى (قوله الاحرا) استثناء منقطع لأنه لم يدخل في المصوب الا أنه باكر اه على العمل أشبه المصوب * (فرع) من نقل حرا الى مكان فمرا لزمه مؤنة رده الى مكانه الاول ان كان له غرض في الرجوع اليه والا فلا اه عباب اه ع ش على مر (قوله فلا يضمها له) محله ما لم يكن مستحق المنفعة للغير والاقتضين أجرته بالتفويت أيضا ومؤنة رقيق أجره سيده سنة ثم أعتقه قبل تمامها ورقيق موصى بمنفعته فأعتقه الوارث فأجرته في صورتين إذا حبسه انسان لمالك المنفعة اه ويصور أيضا بحر أجر نفسه مدة معينة فحسبه انسان قبل تمامها (قوله وكان يشغل المسجد ونحوه بامتعة) أي وإن أبيع له وضعها أو لم يحصل به تضيق على المصلي أو كان معجورا لا يصلى فيه أحد على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومزدلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كفى التهمة أما أغلقه من غير وضع متاع به ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لأنه لا تثبت عليه بدو مثله في ذلك البقية هذا والوجه تقييد ما ذكر في نحو المسجد بما إذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه زمنا مثله أجرة بمتاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه في نحو عرفة بما إذا شغله وقت احتياج الناس له في ذلك بما لا يحتاج اليه البتة حتى يضيق على الناس وأضرهم ويؤخذ من تصريح الغزالي في غرس الشجر في نحو المسجد حيث منع منه يانه يلزمه أجرة مثله لانه لا أجرة لما أبيع وضعه به وأنه تلزمه الأجرة لما لم يبيع وضعه سوا في ذلك المسجد وعرفة وغيرهما اه شرح مر (قوله لألفوات) هو ضياع المنفعة من غير انتفاع كأغلاق الدار اه شرح مر (قوله بلا اشغال بامتعة) خرج بذلك ما لو أشغله بامتعة فيضمن أجره مثله أو شغل موضعا منه مع منع الناس منه فيضمن أجره الجميع * (فائدة) ذكر الرافعي في تاريخ فزري ما هو صريح كما بينته ثم أضاف جوار وضع مجاورى الجامع الأزهر خزانهم فيه التي يحتاجون السكك بهم وما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليه ثم اه حج وقوله وما يضطرون الخ يعلم منه أنه لا يجوز وضعها لاجارها ولو لم يحتاج البهوان وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأن موضوعه غير حق اه ع ش على مر وفي قل على الجلال * (فرع) وضع الخزان في المسجد لا يجوز إلا حالة الانتفاع به الواضع أو غيره فلا يجوز وضعها إذا وعد بوقفها وإذا استغنى عنها برحيله من المسجد مثلاً وجب إذا التها لم يتنفع غيره بها ولو أغلقه مع اشغال بعضه بما يجوز لزمه أجرة مثله جميعه ولو شغله بمتاع بقدر ما يصلى مثلاً كفى أمتعة الطواقين لزمه أجرة محلها ما لم يحق على وضعها في غيره اه

* (فصل في اختلاف المالك والغاصب) * (قوله وضمان ما ينقص به المصوب) أي غير ما تقدم في قوله وتضمن ابعاضه بما ينقص منه فذلك في نقص القيمة بسبب تلف بعضه وما ههنا في نقصها بسبب وصف آخر كترخص السعرو وقوله وما يدكر معهما فالذي يدكر مع الاول قوله ولورده ناقص قيمة فلا شيء والذي يدكر مع الثاني قوله

(بحالف غاصب) فيصدق (في تلفه) أي المغمصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقا ويحجج من البينة فلو لم تصدقه اتخذ الحليس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل أو قيمة المالك لأنه يحجز عن الوصول إليه بيمين الغاصب (و) (في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) (في ثياب رقيق) مغمصوب كأن قال هي لي وقال المالك بل هي لي (و) (في عيب خلقي) به كأن قال كان أعشى أو أعرج خلقة وقال المالك بل حدثت عن ذلك لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى من هذه الثلاث وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة ولثبتت يده في الثانية على العبد وما عليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المغمصوب كأن أقطع أو سارقا وأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فإن قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) لرخص (فلاشي) عليه لبقائه بحاله (ولو غصب ثوب بقيمته عشرة فصار برخص درهمين بليس) مثلا (نصفه) أي نصف درهم (وده) وأجرت (مع خمسة)

ولو جنى مغمصوب إلى قوله كالأرد فيبيع في الجناية وقوله ولا يجبر من إلى قوله لا تعلم أخرى (قوله بحالف غاصب) أي إذا لم يذ كر سببا أو ذ كر سببا خفيا فإن ذ كر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بينة به كالمودع فإن عرف وعمومه صدق باليمين وإن عرف دون عموم صدق بيمين أه حل (قوله وفي قيمته) أي وفي أقصى قيمته لأنه الواجب أه شرح مر (قوله وفي عيب خلقي) صورة هذه هي ما اتفقوا على وجود العيب بالمغمصوب لكن الغاصب يدعي كونه خلقيا والمالك يدعي حدوثه عند الغاصب كما يعلم من تشيئه وعبارته شرح مر كأن قال الغاصب ولد فاقد الرجل أو أعشى وقال المالك كان سليما وانما حدثت عندك أنت وانتظر ما غرض الغاصب بدعي وجوده بالمغمصوب والمالك ينكر أصل وجوده ولم يتفقوا على وجود العيب بالمغمصوب كصورة الخلق وهذا إنما يظهر في الاختلاف بعد التلف لا بعد الرد (قوله أيضا وفي عيب خلقي الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله رده أو لا خلافا لتقييد الجلال الحلي حيث قيد به بعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخته أه حل (قوله لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى) ولو أقام المالك بينة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلق ما قدره الغاصب والغاصب إن يز يدالي قدرته قول البينة أنه لا يز يد عليه ولا تصح إقامة البينة بالصفات فلا يعتد بها الغاصب فلا مالك الزيادة في القيمة إلى حديثه قول أهل الخبرة بأنها لا تزيد عليه أه قل على الجلال (قوله في الثالثة) إنما أقدم الثالثة على الثانية لأن مدار العلة فهمها واحد وهو أن الأصل عدم ما يدعيه كل منهما أه برماوى (قوله ولثبتت يده في الثانية الخ) ومن ثم لو سرق حرا أو غصبه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنها مولى له ويوقف الأمر إلى بلوغه وحلقه أه زى (قوله كان قال بعد تلف المغمصوب) أي أو قبله وقبل الرد فيصدق المالك فيهما (قوله فإن قال ذلك بعد رده) ليس بقيد أخذ من العلة ففي بقي صدق الغاصب سواء رده الغاصب أو لا ~~لكن~~ في كلام مر ما وافق الشارح وكتب أيضا ليس بقيد وجعله الشارح في شرح الروض قيد افرق بينه وبين التالف وكان شيخنا زى يقول ليس بقيد أه حل وعبارة شرح مر فإن رده الغاصب معيبا وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب إذا الأصل براءة ذمته مما يز يد على تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المغمصوب إذا تلف فالحكم كذلك أخذ من التعايل المذكور رد بان الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه ومثله في جوفى سم مانصه فإن قال ذلك بعد رده الخ قال في شرح الروض لأن الغاصب في التلف لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه بنم (قوله فلاشي عليه) * (فرع) * نقل ابن شهاب عن الحب الطبري أنه لو غصب جارية فوطئت عنده بشبهة وحملت بحرانه يلزمه ردها مع قيمتها لأنه منه من بيعها بحملها بالحر وانظر هل يسترد القيمة بعد الولادة أو لا حرره أه شورى والظاهر أنه يسترد الزوال المانع من بيعها (قوله لبقائه بحاله) أي والغائب إنما هي رغبات الناس وهي غير متقومة أه حل (قوله ثم بليس نصفه) لو صار ثوب قيمته بالرخص خمسة ثم أبسه فصار ثوب قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لأنهم ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمته أه ع ش على مر (قوله رده مع خمسة) ولو صار ثوب قيمته الشوب بعد ذلك عشرين درهما لم يلزمه ما زاد لأن الزيادة بعد التلف كعدم ويصدق الغاصب بيمينه في أن الغلو بعد التلف ولو غصب ثوبا فتمجس لزمه ما نقص بسبب النجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكة فإن طهره بلا إذن غرم نقصه بالطهارة أيضا أو بأذنه فلا فإن رده بلا تطهير لزمه مائة تطهيره ولو غصب عبدا فختم فبات بالحي لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض أنه يغرم أرش نقصه فقط وهو الوجه على نظير ما لو استعاره فخم فرده فبات فانه يلزمه أرش نقصه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال للمالك هذا الذي غصبته منك فقال المالك غصبت مني ثوبا قيمته عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه وجعل

الثوب كالتالف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبته منك فقال بل غصبت مني جارية صدق الغاصب بيمينه في نفيها وسقط حق المالك منها بين الغاصب ومن العبد برد الاقرار به وهو ذا يخالف مسألة الثوب المذكور وقد يقال انه في مسألة الثوب لم يتحقق مخالفة عين المدعي به لاحتمال ان الثوب واحد ودعوى المالك انه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وهي قسط التالف من أقصى قيمه) أي لان الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمة ذلك النصف أكثر ما كانت من الغصب الى التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان البقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون اهـ شرح مر والحاصل انه لما تعدى باللبس الثوب والحال ان قيمته درهم وصار بالاستعمال يساوي نصف درهم صار مائة لفا لنصف المغصوب فيضمن عليه بقسطه من أقصى القيم ونصفه الآخر باق في ضمن الثوب لانه يساوي نصف درهم في المثال المذكور والمغصوب مادام باق يرد بحاله ولا ينظر لما نقص برخص السعير وهو في المثال المذكور أربعة ونصف لان التسعة الناقصة موزعة على نصفي المغصوب وهذا ايضاح المقام (قوله أو تلف أحد خفيين الخ) ويجري هذا الحكم في كل فردين لا يصلح أحدهما بدون الآخر كزوجه النمل ومصرعي الباب وأجزاء الدار في زوجه الطائر اذا كان يساوي مع زوجه أكثر وانفقوا على انه لا يقطع بسرقة أحدهما اذا لم يبلغ أحدهما نصيبا وان ضمنناه باه لانه كان نصيبا في الحرز حال الاتصال ونقص بالتفريق حال الانحراج فضمنناه لانه يضمن الاقصى مع وضع اليد ولم تقطعه باعتباره اجماله الانحراج اهـ شرح مر (قوله أي فردى خفي) كذا في المحسلي أيضا وقضيته ان الخلف اسم لمجموع الفردتين وقد يخالفه ما تقدم في ترجمة باب مسح الخفين وعدوله من عبارة أصله وسيأتي في الغنime نظير ما هنا فليحذر وليتأمل ولو ألتفهما اثنتان معالزم كلا خمسة أو مرتب بالزاد الاول ثمانية والثاني اثنتان اهـ جج اهـ شوبري (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالوم شئ شخص على فردة نعل غيره فخصم صاحب النعل فأنطعت وذلك انه يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقته شئ يقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشي وصاحب النعل فيا يخص صاحب النعل بسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه اهـ عش على مر (قوله كالألفه بيد مالكة) خرج به مالوا تلفه في يد الغاصب فلا يلزمه سوى درهمين وهما قيمته وحده اهـ شرح شيخنا وأقول صورة المسئلة ان الغاصب غصب أحدهما فقط كما هو ظاهر ومثله أيضا مالو غصبهما أو تلف أحدهما ثم ألتف شخص الباقي فيلزمه درهمان كما هو ظاهر ومالو غصبهما ثم ألتف أحدهما في يد الغاصب قبل تلف الآخر فيلزمه ثمانية كما لو ألتف ذلك في يد المالك هذا ما ظهر من بعض مشايخنا اهـ شوبري (قوله ولو حدث نقص يسري لتلف) هذا يخرج نحو جعل غسل القصب سكرالته لا يسري الى التالف اهـ مر سم على جج أي فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش نقصه ان نقص ومثله مالو جعل اللحم قديدا أو ذبح الحيوان فصره لحما اهـ عش على مر (قوله يسري لتلف) منه خطا درهم غصبها ولو من جماعة بدراهمه أو زيت غصبه كذلك يزيت ولم يميز فيها فيلزمه مثل الدراهم والزيت لما لساكهما وخرج بخطا مالوا اختلط بنفسه فيصير مشتركا بين أصحابه ومنه مالو كتب في الورق البيضاء فبملاكه ويغرم قيمته لما لساكها وأما محو الكتابة منه فيلزمه رده ولا غرم عليه ان لم تنقص قيمته والا فيغرم ارش النقص فان تلف بالمحو لزمه قيمته وعلى كل يلزمه أجرة الكتابة ومنه مالو بذر على بذرة غيره فيما لساك ويلزمه الاول مثل بذره وأجرة الارض المستعملة كذا قالوا وفيه نظر اذ ليس البذر فعلا يسري الى التلف فالوجه انه ان يميز بذر الثاني أو نباته وكان هو الممتددي وجب قطعه ودفعه اليه فان لم يقطع فهو له وعليه مع الاول أجرة الارض بالنسبة وان لم يميز فالكل مشترك بينهما وعليهما أجرة الارض كذلك وان تعدى الاول بالبذر فلا مستحق قطعه بل الارش نقصه لانه لم يقطعها بذره فان يقطعها فكل صاحبها والا فهو مشترك وعليهما أجرة الارض بالنسبة كما مر فراجع وجرر وتأمل اهـ قل على الجلال (فرع) لو حم البعد عنه فردة مجموعا

وهي قسط التالف من أقصى قيمته وهو العشرة (أو تلف) بأقة أو تلف (أحد خفيين) أي فردى خفي (مقصوبا) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهمان لزمه ثمانية) خمسة قيمة التالف وثلاثة أرش التفسيرين الحاصل بذلك (كألفه) أي أحدهما (بيد مالكة) والقيمة لهما والباقي ما ذكر فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالغصبوب (نقص يسري لتلف

فإن بيد المالك غرم جميع قيمته بخلاف المستعير إذا حرم العبد في يده كذلك فإن بيد المالك فإنه يغرم ما نقص
 فقط أه مر أه سم على مبيع أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على الغاصب ومن ثم ضمن باقضى القسم
 بخلاف المستعير فإنه انما ضمن بقيمته يوم التلف ولا نظر الى ما قبله فانهم كالم ينظر والمبا قبل وقت التلف لم
 ينظروا الى ما بعد الرد أه ع ش على مر * (فرع) * لو غصب ورثا وكتب عليه قرآنا أو غيره كان
 كالمالك كما قاله ابن الصباغ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى لأنه لا يمكن رده بحاله خلافا لمن ذهب الى أنه كما صيغ
 أه شرح مر (قوله كان جعل البرهريسة) خرج بالجعل ما لو تعفن الطعام بنفسه فإنه يأخذ المالك مع
 الارش أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير
 ما مر لان النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر
 على النار فيه ماء للمالك فهل يشارك المالك بنسبة مائه أه سم على ج أقول القياس المشاركة (قوله كان
 جعل البرهريسة) مثلاً بالمثل ولا يأتي ذلك في المنقوض كما صرح به في الخادم فإذا جرح العبد بحيث يسرى الى موته
 لا يملكه الغاصب ولا ينفى هذا قول الشارح الا في رد بدله وخرج بالجعل ما لو صار المغصوب لم ياذكر بنفسه من
 غير جعل فإنه لا يكون كالتالف بل يأخذ المالك مع الارش ومثله اذا حصل له مرض يشق علاجه كالاستسقاء
 أه حل وكذلك اذا غصب الشاة وذبحها وطبخ لحمها الا يملكه بل هو باق على ملك مالكها فيرده له مع ارش النقص
 بين قيمة الشاة وقيمة اللحم أه (قوله فكالتالف) أي فليس نالها حقيقة فيملكها الغاصب ملكا مراعى فلا يجوز
 له التصرف فيه ولو بأك كل حتى يرد بدله وان خاف تلفه بالحيكة خلافا لبعضهم يدايل ما صرح به شيخنا مر وغيره
 من امتناع الاكل من الكوارع المطبوخة وان جهلت أعيان ملاكها لانهم معلومون فهي من الاموال
 المشتركة وما نقل عنه من انهم من الاموال الضائعة وأمرها البيت المال لم يثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدي الى
 حوارة كل الظلمة أموال الناس بنحو طيخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية من انه اذا تصرف الغاصب في
 المغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الحنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية
 انكاره أيضا فراجع أه قل على الجلال (قوله فكالتالف) لا يشترط في كونه كالتالف أن يكون الغاصب قد
 خلطه بحاله بل الشرط أن يكون منه صنع بخلاف ما اذا لم يكن منه صنع كان صار هريرة بنفسه أو اثبات الحنطة
 بنفسها وتعتقت فإنه ليس كالتالف بل يرد مع ارش النقص ولا فرق بين أن يكون المغصوب لواحد أو لا أكثر كان
 غصب حيا من واحد أو ذهنا من آخر وصنعها هريرة فهو كالتالف وأما اذا لم يحدث نقص يسرى الى التالف بل
 حدث بمجرد خلط وعدم تمييز كان خلط زيتا بزيت آخر فان كان الخلط بحال الغاصب صار أيضا كالتالف
 والابان غصب زيتين من اثنين وخلطهما لم يكن كالتالف كما سيأتي في الفصل الا في قوله مر بعد ان كان
 قرر خلاف ذلك وهذا هو الموافق لكلام الاصحاب * (فرع) * غصب ورثا أو يرض وكتب فيه فكالتالف
 لمقاربة قيمته بعد الكتابة فيلزمه قيمته * (فرع) * غصب وثيقة لزمه اذا تلفت قيمة الورق وأجره الكتابة
 أو ثوبه طرزا لزمه قيمته طرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون
 الاجرة لاحتجنا بالمالك ولا كذلك الطراز لانه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه أه مر وعبارة شرح الروض
 * (فرع) * قال الماوردي والرويان وغيرهما لو غصب وثيقة أو يرض أو تلفت ضمن قيمة الكاغذ وان بطل
 الاحتجاج به ولو صح فقط فلا غرم عليه الا أن تنقص قيمة الكاغذ في غرم نفسه وسيأتي ذلك آخر الودعة أه سم
 (قوله فكالتالف) وفارق نظيره في الفليس حيث جعل مشتركا بان لا يثبت له الشريك كما حصل له تمام حقه بل
 احتاج الى المضاربة بخلافه هنا قاله في شرح الروض فانظر لو جرح عليه بالفليس قبل اداء حق المغصوب منه أه
 شورى (قوله وهل يملكه الغاصب الج) أي هل ينتقل للغاصب وبه قطع حق المالك منه لكان ملك الغاصب له
 ملك مراعى ان لا يتصرف فيه باكل وغيره حتى يدفع البدل وهذا هو المعتمد وقوله انما للتشبيه الخ يقتضي

كان هو أولى من قوله
 بان (جعل البرهريسة) أو
 الدقيق صيد (فكالتالف)
 لاشرافه على التلف فيضمن
 بدله من مثل أو قيمة وهيل
 يملكه الغاصب انما
 للتشبيه بالتالف أو يبقى
 للمالك لتلاي قطع الظلم
 حقه وجهان

ان المصوب اذا تلف عند الغاصب يتقيل ملكه قبل التلف وليس كذلك اذ لو كان كذلك لكان عليه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هي على المالك وقوله أو يبقى للمالك الخ أي مع استحقاقه البديل فيأخذ العين وبديلها وهذا هو المراد من هذا القول فيمنع تغيير ما بعده من قوله من ان المالك الخ هذا هو الانسب في فهم هذا المحل اه
 شيخنا ابو يونس ما نقل عن الرشدي على مر (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) استفيد من صنيعه حكاية أقوال ثلاثة وفي شرح مر ما يقتضي انها أو بعبارة مع المتن ولو حدث نقص يسري الى التلف فكالتالف فيغرم بديل جميع المصوب من مثل أو قيمة وفي قول يردده مع ارش النقص قياسا على التعيب الذي لا يسري وقيل بتخيير بين الامرين وقيل يبقى للمالك الثلاثة قطع الظلم حقه اه وكتب عليه ع ش قوله يبقى للمالك يتأمل الفرق بين هذا وبين قول المصنف وفي قول يردده مع ارش النقص فانه لا معنى لتبقيته للمالك الا انه يترك له بحاله اذا لم ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثاني في كلام المصنف وعبارة الرشدي قوله وقيل يبقى للمالك أي مع أخذه البديل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول يردده مع ارش النص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في حاشيته وعبارة أصله مع شرح المحلى ولو حدث نقص يسري الى التلف بان جعل الخطأ هريسة والسمن والدقيق عصيدا فكالتالف لا شرافه على التلف فيضمن بده من مثل أو قيمة وفي قول يردده مع ارش النقص وفي قول ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن انتهت فتلخص من مجموع عبارته وعبارة مر ان فيه خمسة أقوال تأمل (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) وبما يفهم منه ان المصوب يصير ملكا للغاصب قبل التلف وليس كذلك بل المراد ان ما فعل به فعل يسري الى التلف هل يكون كالتالف بالفعل فيطالب بالبديل أولا يكون كالتالف فلا يطالب بالبديل حيث نذر بل يتخير الخ اه حل وعبارة ع ش قوله هل يملكه الغاصب أي هل يزول ملك المالك عنه انما الخ وانما أولنا بذلك لان التلف لا يستدعي ملك الغاصب لما تلف في يده وانما يقتضي وجوب البديل عليه عوضا عن المصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بمنزلة التلف قدرنا دخوله في ملك الغاصب طريقا لوجوب البديل مع بقاء عينه ومن فوائده دخوله في ملكه انه لو دفع البديل وتصرف فيه وزاد عن المصوب فاز به الغاصب وبهذا فارق ما يأتي من ان صنعة الغاصب هدر انتهت (قوله رجع منهما ابن يونس الاول) معناه وعليه فملكه ملك مراعاة قيمته عليه التصرف فيه ولو باكل وان خاف تلفه حتى يعطى البديل اه حل لكن في سل انه يتصرف فيه ان أشرف على التلف فينبغي ان يرفع الامر الى الحاكم ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد الناضي احتسمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب أو الغاصب بحضرة المالك ويأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فالغاصب لانه قد رد دخوله في ملكه قبيل التلف فالزيادة انما حسدت في ملكه وبهذا فارق ما يأتي في الفصل الا ترى فيما اذا كانت الزيادة أثرا من انه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه بضرر المالك وبقى ما يقع في بلاد الارياق من الطعام المسمي بالوحشية ومن الولايات التي تفعل بمصر نام مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل يوضع في يده بصير كالتالف وان لم يوضع أولا يصير كذلك الا بالمضغ وعلى الاول فهل يمتنع عليه بلعه قبل دفع القيمة فان قيل بذلك ولم تكن معه فهل يلفظ من فيه أو يبلعه وتثبت القيمة في ذمته أو يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص أم كيف الحال والاقرب انه يمتنع عليه ابلع قبيل غرمه القيمة فان لم يغمرها وجب عليه لفظه من فيه ورد ملكه مع غرامة ارش النقص (قوله ولو جنى مصروب) أي في يد الغاصب فقط فلو جنى قبل غصبه وبعده وبيع في الجناتين واستغفر فاقبضته لم يلزم الغاصب الارش الجنابة التي في يده فان تلف العبد في يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم فان أخذ الجنى عليه عند المالك ارشه من الغاصب يرجع به على المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب ارشه من المالك يرجع به على الغاصب اه قل على الجلال (قوله فتعلق برقبته مال) أي ابتداء أو بعد العقوبة شرح مر

رجع منهما ابن يونس الاول
 وهو مقتضى كلام الامام
 وصححه السبكي وان كان
 المختار عنده ما استحسنه في
 الشرح الصغير ونسبه الامام
 الى النص من ان المالك
 يتخير بين جعله كالتالف
 وبين أخذه مع ارش عيب
 سارأي شأنه السراية وهو
 أكثر من ارش عيب واقف
 (ولو جنى) رقيق (من مصوب)
 فتعلق برقبته مال

فداء الغاصب) وجوب الحصول الجنابة في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجنابة (فان تلف) الجنابة (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك) أقصى قيمة (والجني عليه) (٤٨٨) أخذ حقه مما أخذ المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذ منه (على الغاصب) لانه أخذ

(قوله فداء الغاصب بالاقل الخ) أي لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخيل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب على الغاصب أيضا الارش ما اتصف به من العيب وهو كونه جانيا على ما ذكره الراعي في البيع اه شرح مر (قوله بالاقل من قيمته) أي وقت الجنابة وان كان قبلا أكثر اه قل على الجلال (قوله غرمه المالك أقصى قيمة) وله أخذ بدل القيمة وهي الفصول وقول شيخنا مر انه لا حيلة ولو كان أمة حرم عليه وطوها غير مستقيم اه قل على الجلال (قوله مما أخذ المالك) وقد يكون كل القيمة بان كان الارش قدرها فن ابتدائية اه حل (قوله فانه لو طلب منه المالك الارش) المراد بالارش ما غرمه الغاصب الذي هو أقل الامر من قيمة العبد وواجب الجنابة وقوله قبل ان يأخذ منه الجني عليه القيمة فيسقطه اظهر في مقام الاضمار اذا القيمة هي التي عبر عنها أولا بالارش وكان تسميته بالقيمة تفسيرا اه (قوله لاحتمال البراء) عبارة شرح مر لاحتمال انه أي الجني عليه يبرئ الغاصب انتهت (قوله وبما تقرر) أي من قوله وللجني عليه الخ اذ يفهم منه ان له خصلة أخرى اه شيخنا أو من قوله نعم له مطالبة بالاداء الخ اه عش (قوله لما مر) أي من قوله لانه أخذ بجنابة في يده (قوله رده ان بقي) أي ولو غرم عليه أضعاف قيمته وان فرض ان لا قيمة له أصلا اه شرح مر أي لكونه نجسا كزبل سميت به الارض وقوله أو مثله أي ان كان طاهرا لما تقدم ان النجس هنا لا يضمن عند التلف (قوله أو مثله ان تلف) وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه اه شرح مر (قوله كما كان) عبارة أصله مع شرح مر ويجبره المالك على إعادة الارض كما كانت من ارتفاع وضده لا مكانه فان لم يمكنه الا إعادة تراب آخر لزمه ذلك ان أذن له المالك فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمته بترابهم او قيمته بغيره نقلا عنها كما نص عليه في الام انتهت (قوله وان منع المالك من الرد) محل هذا التعميم ما لم يكن الغرض مجرد دفع الضمان بتثارة المارة بالحفيرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لم يثبت هذا التعميم بل متى منع المالك والحالة هذه امتنع عليه الطم كسب يأتي في قوله فلولم يكن له غرض الخ (قوله كأن دخل الارض نقص يرتفع بالرد) فيه تصريح بان الارش يزول بفعل الغاصب وعليه بشكل بما لو غصب ثوبا ونجسه ثم أزال النجاسة حيث لم يزل الارش بين كونه طاهرا ومتنجسا اه حل (قوله أو نقل التراب الى مكان الخ) المعنى أو لم يدخل الارض نقص أصلا بل نقل التراب من مكان الخ وهذا هو ما سيذكره بقوله وماذا كرم من انه يرد التراب الخ اه (قوله ولا غرض الخ) أي فلا يرد ما اذا كان الرد لغرض فانه وان كان تصرفا في ملك الغير بغير اذنه الا انه لغرض اه (قوله ومنعه المالك من الطم فيها وأبرأه الخ) ولو اقتصر على البراء كفاه ويبرأ في الاولى بمجرد المنع اه حل (قوله ومنعه المالك من الطم فيها) ليس قيد في قوله امتنع عليه الطم بل يكفي في الامتناع البراء من الضمان وانما هو قيد في قوله واندفع عنه الضمان فلا يندفع عنه الا ان منع المالك من الطم (قوله وأبرأه من الضمان في الثانية) وأما الاولى فلا يصح البراء فيها لان البراء من ضمان التعثر قبل حصوله لا يصح (قوله واندفع عنه الضمان) أي في صورتين اما في الثانية فظاهر واما في الاولى فلان تعديه قد انقطع برد المغصوب ومنع المالك من الاعارة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة وكذا المالك لا يضمن لانه لم يحفر (قوله وماذا كرم من انه الخ) أي في قوله أو نقل التراب من مكان الخ (قوله في طريق الرد) ليس بقيد بل متى كان نحو الموات أقرب كان الحكم كذلك فلا يرد الا باذن (قوله لا يرد الا باذن) فلورده بدون الاذن فلام المالك تسكينه نقله منها اه قل على الجلال (قوله كما تلزمه اجرة ما قبله) أي اجرة

بجنابة في يده وأما الترتيب بتم انه لو طلب منه المالك الارش قبل ان يأخذ منه الجني عليه القيمة لم يجب اليه وبه صرح الامام لاحتمال البراء نعم له مطالبة بالاداء كما يطالب به الضامن المضمون ذكره ابن الرقبة وبما تقرر علم ما مرح به الاصل ان الجني عليه أخذ حقه من الغاصب (كما لورد) الجنابة المالكه (فبيع في الجنابة) فيرجع المالك بما أخذ الجني عليه على الغاصب لما مر (ولو غصب أرضا فنقل ترابها) بكسطة عن وجهها أو حفرها (رده) ان بقي (أو مثله) ان تلف (كما كان) قبل النقل من انبساط أو غيره (بغالب) من مالكمها (أو لغرضه) أي الغاصب وان منعه المالك من الرد كأن دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقل التراب الى مكان وأراد تغريمه منه فان لم يكن طالب ولا غرض لم يرد لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا غرض فلولم يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفيرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيها وأبرأه من الضمان في الثانية

امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان ولورد التراب ومنعه المالك من بسطه لم يسقطه وان كان في الاصل بسوطا وماذا كرم من انه الارض يرد التراب الى مكانه اذا لم يدخل الارض نقص محله اذا لم يتيسر نقله الى موات ونحوه في طريق الرد فان تيسر قال الامام لا يرد الا باذن (وعليه اجرة مده رد) للتراب الى مكانه وان كان آتيا بواجب كما تلزمه اجرة ما قبله (مع ارش نقص) في الارض بعد الرد ان كان (ولو غصب دهنًا) كزيت (واغلاؤه

فتمت عينه) دون قيمته (رده وغرم الذاهب) بان يرد مثله ولا يجبر نفسه بزيادة قيمته (٤٨٩) لان له مقدار او هو المثل فاوجبناه كلو

نحصى عبد اذ ادت قيمته فانه
يضمن قيمته (أو) نقصت
(قيمة) دون عينه (لزمه
ارش او هما) أي أو نقصت
العين والقيمة معا (غرم
الذاهب) ورد الباقي (مع
ارش نقصه) ان نقصت قيمته
كلو كان صاعا يساوي درهما
فرجع باغلاؤه الى نصف
صاع يساوي أقل من نصف
درهم فان لم تنقص قيمة
الباقي فلا ارش وان لم
ينقص واحد منهما فلا شيء
غير الرذ ولو غصب صبرا
فاغلاؤه فنقصت عينه دون
قيمته لم يضمن مثل الذاهب
لان الذاهب منه مائة لا قيمة
لها والذاهب من الدهن
دهن متقوم (ولا يجبر سمن)
طار (نقص هزال) حصل قبله
كان غصب بقرة سمينية
فهارت ثم سميت عنده لان
السمن الثاني غير الاول
(ويجبر سمن صناعه)
عنده (تذكرها) عنده قال
ابن الرقعة أو عند المالك
لانه لا يعد متجددا عرفا
(لان لم يصنع) (اخرى) فلا
يجبر سمن تلك لا اختلاف
الاغراض (ولو غصب عصيرا
فتخمر ثم تخال رده) للمالك
لانه عين ماله (مع ارش)
لنقصه بان كانت قيمته
أنقص من قيمة العصور
لحصوله في يده فان لم ينقص

الارض قبل الرد اه حل (قوله كلو نحصى عبد الخ) فلو مسح لزمه قيمتان اه حل (قوله فانه يضمن
قيمته) أي جميع قيمته قبل الخصاص لان الانثيين فيه القيمة ويلزمه رد ماله الكمع القيمة اه شيخنا
(قوله فنقصت عينه) أي وحدها فان انضم الى نقص عينه نقص القيمة ضمن القيمة ومثل الذاهب لانه تابع
لضمنان القيمة اه حل وعبارة شرح مر ويؤخذ من التعليل بان الذاهب مما ذكر مائة لا قيمة لها
انه لو نقص منه عينه وقيمته ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب اه وكتب عليه الرشدي قوله
لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب والظاهر انه يرجع في الذاهب وعنده وفي مقدار الذاهب الى أهل الخبرة
وانظر ما لم يرد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه صبرا يقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من
المائية بمقدار الذاهب أو يكاف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه مقدار الذاهب (قوله لان الذاهب منه
مائة لا قيمة لها) لقائل ان يقول قد تكثر هذه المائية حتى تقوّم قطعا كلو غصب ألف صاع من العصير بقيمة
مائة درهم وأغلاء فصار مائة صاع يساوي مائة درهم فالذاهب تسعمائة صاع ولا شبهة بان لها قيمة لانه مانع
ينتفع به في أغراض لا تحصى فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم الا ان ياتر في مثل هذا ضمنان نقص العين
لكن على هـ ذافي ضمنان النقص اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذاهب هنا مجرد مائية
بخلاف العصير الخالص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هـ ذامته واما اه سم على من هـ ذاقول وقد وجه
وجوب رد القيمة بان هـ ذاقول ما لو غصب مثليا وتاف ثم فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبه يعلم ان رد
القيمة ليس خاصا بالمتقوم أو يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه وحينئذ يكون من
المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن اذا صير جبنا اه ع ش على مر (قوله سمن طار)
هو كذلك في جميع النسخ والقياس رسمه بالياء صورة الهـ مزة لانه اسم فاعل من طرأه هـ موزا وعلى ما في
النسخ فاعله أبدا من الهـ مزة بناء ثم أعله كفاض اه ع ش وعود الحسن كعود السمن لا كذا كذا الصنعة
قوله الامام وكذا صوغ على انكسر اه شرح مر وعبارة الحلبي والسمن المفرط الذي لا يحصل بزواله نقص
غير مضمون بان كان في غير ما كحل ولا يخفى ان السمن في الخيل يختلف به الغرض انتهت (قوله فهارت) عبارة
القاموس هزل كمنى هزل الا وهزل كنعصر هزلا ويضم وأفاذ قوله كنعصرانه مبني للفاعل اه شوبري وعبارة
ع ش على مر قوله فهارت بالبناء للمفعول اه ج فلنخص ان فيه لغتين فمن اقتصر على البناء للمفعول
لعله لكونه الاكثر وقضية كلام المختار ان يحصل ببناءه للفاعل اذا ذكر الفاعل نحو قولك هزل الدابة صاحبها
بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال دزلت الدابة مبنيا للمفعول لا غير وفي المصباح وهزلت الدابة
أه زلها من باب ضرب هزلا مثل قفل أضعت بها باساعة القيام عليها والاسم الهزال وهزلت بالبناء للمفعول فهي
مهزولة فان ضعت من غير فعل المالك قيل اهزل الوجمل بالالف أي وقع في ماله الهزال اه (قوله ثم سميت)
في المصباح سمن يسمن من باب تعب وفي لغة من باب قرب اذا كثر لحمه وشحمه ويتهمدى بالهـ مزة والنقص عيف اه
(قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لانه زيادة في الجسم محسوسة بخلاف تلك الاجزاء الذاهبة اه شرح
مر (قوله تذكرها) خرج به تعلمها بعلم فان كان عند الغاصب جبر والا فلا والاسلام في صنعة جائرة قولا لا كنعاء فلا
يحتاج الى جابر اه قل على الجلال (قوله قال ابن الرقعة الخ) معتمد ومثل التذكرة عود الصنعة كفن مرض وعود
شعر سقط وعود سن سقط ولو بعد الرد للمالك لانه أي صفة القن وشعره غير متقوم بخلاف سقوط صوف
الشاة ورق الشجرة لا يجبر بعوده لان ذلك متقوم اه حل (قوله لانه لا يعد متجددا عرفا) به ذاقارق
اعادة الدار المنهدمة عنده بهيتها كهيالها وقع في الحاشية فليتأمل اه شوبري (قوله فلا شيء)
عليه غير الرد) ظاهره وان نقصت عين الحل دون قيمته انه لا يرد نقص العين اه حل (قوله فان تخمر ولم
يتخلل الخ) ويجري هذا الحكم فيما لو غصب بيضا فتفرخ أو حبا فنبث أو برزرق فصار قرا اه شرح مر

عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد فان تخمر ولم يتخلل رده مثله من العصور

وكتب ع ش غايه قوله فترخ أي ولو بقوله كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقيل ذلك أنه لو غصب خطبا
وأحرقه أنه يرد مع أرش النقص نعم إن صار لا قيمة له فيجوز له وجوب رده مع قيمته اه سم على ج
(قوله ولزم الغاصب الاراقة) أي إذا كانت غير محترمة أخذ ما بعده (قوله محترمة بيد الغاصب) أي فلا
تراقوه بل يجب رد ذلك للمالك في كلام شيخنا نعم وعليه لو تخلل في يد المالك رد ما غرمه الغاصب اه حل (قوله
ردهما) أي حيث لم يعرض المالك عنهما اه حل (قوله لأنهما فرغ ما اختص به) هذا تعليل قاصر لأنه
يقتضي اختصاص هذا الحكم بالجرة المحترمة والذي في شرح الهجعة له ولف ان غير المحترمة كذلك اه حل
* (فصل فيما يطرأ على المصوب) * (قوله وغيرها) وهو ما ذكره بقوله ولو خلط مغبوبيا غيره إلى آخر الفصل
(قوله زيادة المصوب الخ) لعل المراد بالزيادة الوصف الطاري وان نقص المصوب بسببه ليوافق ما يأتي (قوله
كقصاره) بفتح القاف مصدر لقصر الثوب وحكي كسرهما والمعروف ان الذي بالكسر اسم للصناعة ففي المصباح
القصار بالکسر الصناعة والفاعل قصار وفي القاموس القصار كشداد وحرقته القصار بالکسر اه برماوى
(قوله لتعديدهما) أي بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء * (فرع) * قال في
شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء أو السبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كما أفق به
البعوي ان ينقصه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع به كما كان اه سم على ج ومنه ما لو كانت الارض
مشتركة بين شخصين وآخر فرغ من فيها أو بنى بغير اذن شريكه فانه يكف القلع لتعديده بقوله لان كل جزء مشترك
بينهم ما فيكون كالغاصب لا يقال فيه تكافؤ قلع ملكه من ملكه لا نقول ليس القصد ذلك وانما القصد
الخروج من حق الغير وهو لا يحصل الا بقلع الجميع وسبب ما في الشفعة بعد قول المصنف وللشفعة قبض
ملا شفعة فيه الخ ما يصرح بذلك في قوله ولو بنى المشتري أو غرس في المشفوع الخ اه ع ش على مر (قوله
وبعد هذا) أي التعدي فارق المفاس لانه عمل في ملكه اه شيخنا وقوله كما مر أي في قول المتن ولو طعنه أو
قصره أو صبغه بصبغه وزادت قيمته فالفاس شريك بالزيادة الخ اه (قوله ان أمكن زوالها) فان لم يمكن زوالها
كالقصار لم يكف ذلك بل يرد به حاله اه شرح مر (قوله وأزالها ان أمكن بطالب) ظاهره انه حيث طالب
المالك وجبت الازالة وان لم يكن للمالك غرض ربه يصرح قول الاستوى بعد قول المنهاج وللمالك تكليفه
رده كما كان ان أمكن مانعه وفي الحماوى وجه انه اذا أمكن الرد لم يكن للمالك فيه غرض لم يكفه اياه اه فانه
يفهم انه لا فرق على الصحيح لكن في العباب مانعه فان كانت أثر إضافة فلا حق للغاصب فيه بل يرد مع أرش نقصه
وللمالك حيث كان له غرض صحيح الزامه ازالته وورده كما كان اه وقوله ولزمه أرش نقص لقيمة قبل
الزيادة الخ مع قوله وما لو وجد أحدهما وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه أرش
النقص حاصله انه اذا زده كما كان ان كان بطالب المالك أو لغرض الغاصب لزمه أرش النقص عما كان قبل
الزيادة لا عما كان بعدها وان كان بغير طالب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه أرش النقص حتى النقص عما
كان بعد الزيادة وبواقفه قول الاستوى اذا زده كما كان بطالب المالك فنقص عما كان عليه قبل الزيادة
فيغرم الغاصب أرش النقص ولا يغرم ما كان قد زاد بسبب الصناعة لان فوائده بأمر المالك فان رد بغير أمره
غرم الا في الدراهم كما سبق ثم الحاصل المذكور ذكره في العباب في مسألة الصبغ وعبارته بعد ان
قضى قيمة كل من الثوب والصبغ عشرة قبل الصبغ مانعه وان كان قد قوما لا يثرون وقصص باذن المالك
غرم نقصه من حساب عشرة أو بلا اذن من خمسة عشر اه وأظن مثله في الروض اه سم (قوله بطالب
من المالك) أي وان لم يكن له أي الغاصب غرض وقوله أو لغرضه أي وان لم يكن للمالك غرض بل ولو منعه
اه شيخنا (قوله لقيمة) هذا طرف للنقص وقوله سواء حصل النقص بهامورته كالمغصب اياه يساوى
عشرة فصاعه حليا فصاوى ثمانية وقوله أم يارأى انها صورية بان غصب اناه قيمة عشرة فصاعه حليا فصارت

ولزم الغاصب الاراقة قال
الشيخان ولو جعلت المحترمة
بيد المالك محترمة بيد
الغاصب لكان جائزا وما
قاله منجبه (أو) غصب (نحرا
فتخللت أو جلد مينة قد بعه
ردهما) لانه مغبوب منه
لانهما فرغ ما اختص به
فيضمهما للغاصب

* (فصل) * فيما يطرأ على
المغصوب من زيادة وغيرها
(زيادة المغصوب ان كانت أثرا
كقصاره) لثوب (وطحن)
لبر (فلا شيء للغاصب) بسببها
لتعديده بما ربه سدا فارق
المفاس حيث يشارك البائع
كالمس (وأزالها ان أمكن)
زوالها كأن صاغ النقرة
حليا أو ضرب النحاس اناه
(بطالب) من المالك (أو
لغرضه) أي الغاصب كأن
يكون ضربه دراهم بغير
اذن السلطان أو على غير
عياره فيخاف التعدي
وقولى أو لغرضه من زيادتي
(ولزمه) مع أجرة المثل
(ارش نقص) لقيمة قبل
الزيادة سواء حصل
النقص بهما أم بآثارهما

قيمته عشرة ثم رده فصار يساوي ثمانية اه شجنا وبعبارة أخرى قوله أم بارألتها كان كان النقص قبل
 ضربه انا يساوي عشرة ثم بعد ضربه صار يساوي خمسة عشر ثم رده كما كان فصار يساوي ثمانية فان ارش
 ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الازالة اه (قوله وظاهر انه الخ) تقييداً للمستأجرين
 وهما قوله وأزالها أن أمكن وقوله ولزمه ارش نقص (قوله ومنعه المالك منها) ليس قيداً فلا حاجة لمنع المالك
 مع الإبراء بل الإبراء وحده كاف في امتناع الازالة على الغاصب ولا يكفي هنا المنع من غير إبراء بخلاف
 ما مر في الجفران المبرأ منه هنا محقق اه قل على الجلال (قوله فان أزال لزمه الارش) أي سواء كان
 النقص لقيمه قبل الزيادة أو بعد ما كيدل عليه عدم تقييد الشارح والحاصل انه اذا رده كما كان ان كان
 بطالب المالك أو لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغیر طلب
 المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة اه برماوى (قوله لزمه
 الارش) أي مطلقاً سواء أكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة أو كان لقيمه بعد الزيادة وقوله
 ومالو وجد أحدهم مال الخ يحترز قوله فيما مر لقيمة قبل الزيادة والحاصل انه اذا وجد أحدهم ما يفصل وان
 لم يوجد أحدهم ما يلزمه الارش مطلقاً وقوله لما زاد متعلق بكان على انه خبرها أو هي تامة وهو حال وقوله على
 قيمته متعلق بزيادة وقيل متعلق بقيمته وبسببها متعلق برادوه وهذا أحسن في فهم العبارة وصورة هذه غصب
 انا يساوي عشرة فصاعداً فصار يساوي خمسة عشر ثم أعاده انا فصار يساوي عشرة فلتحسب فيقال فيها
 انه ارادت بسبب الزيادة على قيمته قبل الزيادة وهي العشرة (قوله ومالو وجد أحدهم الخ) هذا يحترز
 الظرف وهو قوله فيما سبق قبل الزيادة (قوله وكان النقص لما زاد الخ) كان كانت قيمة الغصب قبل الزيادة مائة
 وصارت بالزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة بسبب الزيادة
 وقوله بسببها متعلق برادو الضمير الزيادة فيما ظاهره وتقدم انه بمعنى الوصف الطارئ على الغصب (قوله كبناء
 وغراس) أي من مال الغاصب (قوله كاف القلع) والغاصب قلعها قهراً على المالك ولا يلزمه اجابة المالك
 لو طالب البقاء بالاحوة أو التملك بالقيمة وللمالك قلعها قهراً على الغاصب بلا ارش لعدم احترامها عليه
 فلو قلعها ما أجنبي لزمه الارش ولو كان من مال المالك امتنع قلعها الا بطالب المالك فيجب مع ارش نقص
 الارض ولو كان لاجنبي قلعها حكم مالك الارض فيجاء اه قل على الجلال وبعبارة شريفة مر ولو اراد
 المالك تملكه أو ابقاءه باجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا مكان القلع من غير ارش بخلاف المستعير ولو اراد الغاصب
 القلع بغیر رضا المالك لم يمنع فان باذراً جني لذلك غرم الارش لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض
 فقط ولو كان البناء والغراس مخصصين من آخر فلكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب
 بالقلع وان كانا لصاحب الارض ورضي به المالك امتنع على الغاصب قلعها ولا شيء عليه وان طالبه بقلعها فان كان له
 فيه غرض لزمه قلعها مع ارش النقص والا فوجهان أوجههما منع تعديدهما بناءً للغصب كالأشجار الغاصب
 في المال المغصوب قال بجمع له فلو غصب دراهم واشترى شيئاً في ذمته ثم نقدها في ثمنه ورجع دراهم
 عند تعذر ودعيها فان اشترى بالغين بطل ولو غصب أرضاً وبذر من آخر وبذره في الارض كلفه المالك
 اخراج البذر منها وارش النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو زوق
 الغاصب الدار المغصوبة بما لا يحصل منه شيء بقلعها لم يجز له قلعها ان رضى المالك ببقائها وليس له اجبار عليه كما
 في الروضة خلافاً للزركشي انتهت (قوله بصيغه) بكسر الصاد عين ما يصيغ به وبالفتح الفعل اه برماوى
 (قوله وأمكن فصله) كصبيغ الهند بخلاف غيره اه برماوى (قوله كلفه) أي وان لزم عليه الحساسة والضياع
 اه برماوى فلو امتنع منه عند ادقني رفق الامر لهما كما يلزمه بذلك فان امتنع باع عليه جزاً من ذلك فان فقد
 الحاکم صبرها المالك بنية الرجوع وأشهد اه عش (قوله وظاهر ان المالك اذا رضى بالبقاء) أي بجائنا

وظاهر انه لو لم يكن له غرض
 في الازالة سوى عدم لزوم
 الارش ومنعه المالك منها
 وبراءة منه امتنع عليه
 وسقط عنه الارش وخرج
 بما ذكره الماوانتي في الطلب
 والغرض فيمنع عليه الازالة
 فان أزال لزمه الارش ومالو
 وجد أحدهم ما كان النقص
 لما زاد على قيمته قبل الزيادة
 بسببها فلا يلزمه ارش
 النقص (أو) كانت زيادته
 (أي) كبناء وغراس كان
 القلع (لها) من الارض
 واعادتها كما كانت (والارض)
 لنقصها ان نقصت مع آجرة
 المثل وقولي والارش من
 زيادتي (وان صيغ) الغاصب
 (الثوب) بصيغه وأمكن فصله
 كلفه (أي) الفصل كافي
 البناء والغراس وظاهر ان
 المالك اذا رضى بالبقاء في
 المستأجرين لا يكلف
 الغاصب ذلك ببل يجوز له
 (والا) أي وان لم يمكن فصله
 (فان) نقصت قيمته

ومن به يعلم ان المالك لو اراد تملكه أو ابتاعه بالاجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا يمكن القلع من غير ارش
 بخلاف المستعير اه حل وقوله في المسئلةين أي مسئلتى البناء والغراس ومسئلة الصبغ (قوله
 زمه ارش) أي ان كان النقص بسبب الصبغ أو الصنعة لا بانخفاض سعر الثياب كما سيأتى وان كان
 تعليقه يتراءى منه التصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو زادت اشتركا) أي ان كانت
 الزيادة بسبب الصبغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الثياب كما سيأتى وان كان قوله بالصبيغ فيه قصور وبقى
 ما لو استأجر صبغا ليصبغ له قيصا مثلا بخمسة فوقع بنفسه في دن قيمة صبغه عشرة هل يضيع ذلك على الصباغ
 أو يشتر كان فيه لعذره فيه نظر والاقرب الثاني وأما لو غاط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء له في
 مقابلة الزيادة لتعديه بذلك وهذا كله في الصبغ نحوها وأما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو شريك
 بها اه ع ش على مر (قوله وان صبغه نحوها) هذا تقييد لقوله وان صبغ الثوب الخ أي ففعل هذا ما لم
 يكن صبغه نحوها لانه من قبيل الاثر وتقدم انه لا شيء له وان زادت القيمة بسببه اه شيخنا (قوله وان صبغه
 نحوها) وهو الذي لا يمكن فصله وهذا تقييد لقوله والا فان نقصت قيمته الخ وهذا أولى من كلام الشو برى من
 كونه مقابلا لقوله وأمكن فصله لان المصنف ذكر مقابله بقوله والا الخ تأمل والتقييد انما هو للشق الثاني مما بعد
 الا وهو قوله أو زادت اشتركا أو أما الشق الاول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبغ غير نحويه وبشير لهذا
 قول الشارح فلا شيء له حيث لم يقل ولا عليه (قوله وان صبغه نحوها فلا شيء له) أي بصبغ نفسه فان صبغه
 بصبغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبغ ان زادت قيمته بسبب الصبغ والا فلا شيء له اه حل (قوله ومن
 فوائد) أي ومن فوائد هذا الذي علم من قوله وليس المراد الخ وهو كون الشركة شركة جوار اه (قوله
 أطلق الجمهور) أي في الزيادة والنقص كما يعلم من الذي ذكره اه زى فقوله المسألة أي مسألة الزيادة
 والنقص أي فقالوا النقص على الغاصب والزيادة بينه وبين المالك ولهذا تبعهم في المتن في الاطلاق بقوله فان
 نقصت قيمته لزمه ارش وهذا الاطلاق صادق بكون النقص بانخفاض السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه
 ينبغي تقييده بما اذا كان بسبب الصنعة أو الصبغ وأطلق أيضا في مسألة الزيادة فقال أو زادت اشتركا وهذا
 صادق بكون الزيادة بارتفاع السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه ينبغي تقييده الاطلاق بكون الزيادة
 بسبب الصنعة أو الصبغ وقد قيد الشارح مسألة الزيادة حيث قال أو زادت قيمته بالصبغ وكان عليه ان
 يقول أو بالصنعة كما انه كان عليه أيضا ان يشيد مسألة النقص لان المعتمد فيها التفصيل اه (قوله أو بسبب
 الصنعة) أي أو الصبغ فهي بينهما و يظهر ان المراد بالزيادة التي تجعل بينهما هي مقدار القيمة التي صار
 اليها الامر كالحسنة عشر في مثال الشارح على ما قررر سابقا ولا يظهر ان المراد به نفس الزائد فقط وهو الحسنة
 اذ هذا ليس مشتركا بينهما بل هو للغاصب وحده كما قررر الشارح سابقا بقوله فاذا كانت قيمته قبل الصبغ
 الخ فهذا أي قوله أو بسبب الصنعة هو عين ما قررر الشارح سابقا بقوله فاذا كانت قيمته الخ لما علمت ان المقصود
 من نقل كلام الروضة تقييد كلام المتن وحيث ان سقط ما قررر به بعض المشايخ بقوله وهذا أي كونها بينهما
 مشكل من حيث ان قياس حساب النقصان عليه أي الغاصب ان يفوز بالزيادة وجه سقوطها عما علمته من
 بيان المراد بالذي جعل بينهما وكان مبنى الاشكال النظر لظاهر العبارة اه وبعبارة أخرى في تقرير
 الاشكال مانصه قوله فهي بينهما هذا مشكل من وجهين الاول ان قياس حساب النقص بسببها على
 الغاصب ان يفوز بها ويفرق بأن الثوب دخل في الزيادة بسبب الصنعة فلذلك شاركه المالك في الزيادة والثاني
 ان الزيادة بسبب الصنعة من قبيل الزيادة بالاثرف كان قياس ما مر ان يفوز بها المالك ولا يشاركه الغاصب اه
 شيخنا فلو اراد أحدهما الاثر اذ يبيع ما يملكه لكانت لم يصبغ لانه لا يتفجع به وحده فلو اراد المالك بيع
 الثوب لزم الغاصب بيع صبغه معه لانه متعدي فليس له ان يضر المالك بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صبغه

لزمه ارش) لانقص حصوله
 بفعله (أو زادت) قيمته بالصبغ
 (اشتركا) في الثوب بالنسبة
 فاذا كانت قيمته قبل الصبغ
 عشرة وبعده خمسة عشر
 فلصاحبه الثلثان
 والغاصب الثلث وان كانت
 قيمة صبغه قبل استعماله
 عشرة وان صبغه نحوها
 فلا شيء له وليس المراد
 اشتركا كما على جهة
 الشيو ع بل أحدهما
 بثوبه والاخر بصبغه كما
 ذكره جمع من الاصحاب
 قال الاسنوى ومن فوائده
 انه لو زادت قيمة أحدهما
 فآزبه صاحبه قال في الروضة
 كما سألنا أطلق الجمهور
 المسئلة وفي الشامل والقيمة
 ان نقص لانخفاض سعر
 الثياب فالتقص على الثوب
 أو سعر الصبغ أو بسبب
 الصنعة فعلى الصبغ وان
 زان سعر أحدهما بارتفاعه
 فالزيادة لصاحبه أو بسبب
 الصنعة فهي بينهما فيمكن
 تنزيل الاطلاق عليه انتهى
 وحكى ابن الرنعة هذا
 التفصيل عن القاضيين
 حسين وأبي الطيب وغيره
 عن البندنجي وسليم
 وخرج بصبغه صبغ غيره
 فان كان صبغ ثالث

لا يلزم المالك بيعه معه لئلا يستحق المتعدي بتعديده ازالة ملك غيره اه حايي (قوله فالحكم كذلك) أي فان
 زادت قيمة الثوب بالصبيغ العيني اشترى كأي مالك الثوب ومالك الصبيغ بالنسبة ولا شيء للغاصب وان زادت
 القيمة بسبب الصنعة وأما الثوب فلا شيء فيه للغاصب ولا لصاحب الصبيغ بل يفوز به المالك وأما الغاصب فلا
 شيء له وان زادت القيمة بسبب الصنعة والظاهر انها تكون بين صاحب الثوب وصاحب الصبيغ بالنسبة اه
 حل (قوله فلا يأتي فيه الاشتراك) أي ويأتي فيه ما عدا ما كان أمكن فصله كالفه وان نقصت قيمته على ما مر لزمه
 النقص فقوله بصبيغه في مفهومه تفصيل اه (قوله فلا شيء للغاصب) أي ولا عليه والفرض ان الصبيغ للغاصب
 اه فان كان لاجنبي ضمنه الغاصب له وصاحب الثوب يفوز به (قوله ولو خلط مغصوب بالخ) عمل مالوكاه في
 بيع مال أو في شراء شيء أو أودعه عنده خلطه بماله نفسه فيلزمه تمييزه ان أمكن والا فلا ويجب رد بدله لانه
 كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرر من ان شخصاً وكل آخر في شراء فاش من مكة مثلاً
 فاش تراء وخلطه بماله من مال نفسه وهوانه كالتالف اه ع ش على مر (قوله ولو خلط مغصوب بالخ) قال
 شيخنا مر او اختلط بنفسه عنده لان هذا لا يسرى الى التالف كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي قريبان
 اختلاطه بغير فعله يجعله مشتركا بين ملاكه فراجعه وقوله بغيره سواء مال الغاصب أو غيره من مغصوب آخر
 أو غيره اه قل على الجلال وحاصل هذه على المعتمد الذي قاله مر ان الغاصب اذا فعل بالمغصوب
 ما يسرى الى التالف يجعل الحنطة هريرة ملكه وانتقل البديل الى ذمته سواء خلطه بماله أو لا وسواء كان
 المغصوب لواحد أو أكثر كان غصب من اثنين وخلطه وجعله هريرة ملكه لا يكتفي بحجر عليه فيه الى ان يوفي بالمغصوب
 منه حقه وبهذا يظهر ان هذا أحسن للمغصوب منه مما لو قلنا بعدم الملك لان العاقلة الحق بالذمة والعين وهو أقوى
 من تعليقه بالعين فقط فاندفع التشنيع على هذا القول بقي انه ليس في هذا الكلام أقصاح بحكم مالوصار
 المغصوب هريرة بنفسه من غير فعل من الغاصب وصرح في شرح الروض بأنه لا مال له ولا يأخذ الارش وقد
 تقدم وان لم يفعل به ما يسرى الى التالف بل خلطه بحيث لا يميز كخلطه الحنطة بالحنطة أو الدهن بالدهن فان
 خلطه بماله كان غصب حياً أو دهنًا وخلطه بحبه أو دهنه بحيث لا يميز ملكه سواء كان المغصوب لواحد
 أو أكثر وفيه ما ذكر من التفصيل وان لم يخلطه بماله كان غصب حبتين أو دهنين من اثنين وخلطهما بحيث
 لا يميزان لم يملك شيئاً والمغصوب منهما مشرك كان هذا هو المعتمد وهو الذي قاله البلقيني وكذا لو اختلط المغصوب
 بماله بلا فعل منه لا يملكه بل يصير شركاً فاعلم انه لا بد في ملك الغاصب لما لا يسرى فيه الى التالف من فعل منه وان
 يخلطه بماله ولو غصب الامام أو نائبه أموالاً من جماعة كهذه المكوس الموجودة الآن وخلطها وجهل ملاكها
 صارت مالا ضائعاً من أموال بيت المال ومن ذلك رؤس الحيوانات وأكارها التي تؤخذ الآن على سبيل
 المكس لانهم اختلط وتجهل ملاكها فتكون من أموال بيت المال فيحل الاكل منها كذا قرر مر عن افتاء
 والده واعتمده لمكن أطلق عن فتاويه ان هذه الرؤس والاكراع المؤخوذة الآن على وجه المكس مما جهل
 ملاكها فتوزع بان ملاكها مضبوطون في دفتر الكتبة على ذلك فليسوا بمجهولين فتارة تخاص بان فتوى والده
 انما هي فيما اذا جهل الملاك وتارة تخاص بما لم يظهر وقد خطر لي في توجيه حل شرائها والاكل منها بانها
 مغصوبة وحدث فيها ما يسرى الى التالف وهو طبخها وشبهاتها فانه لا يبقى كذا وظاهر اذا حدث بالمغصوب
 ما يسرى الى التالف ملكه الغاصب لئلا يكتفي بحجر عليه وفيه الى وفاء المغصوب منه البديل فهي في حكم الموهون
 والموهون اذا اشرف على التالف باعه الحاكم أو ما ذونه ان تعذرت مراجعة المرتهن فقد يقال ان هؤلاء الذين
 يأخذونهم من نواب الامام ويبيعونهم اذ ذن لهم من جهة الامام في بيعها بعد طبخها لان نائب الامام يبيعها لهم
 ليطبخوها ويبيعوها ومر اجعة المرتهن الذين هم الملاك غير متمكنة لان مراجعة جميعهم تحتاج الى زمن
 يحصل فيه التالف وفيه نظر لان غاية الامر ان نائب الامام يذوقها لهم يبيع فاسد مع علمهم ببيعهم ابعده

فالحكم كذلك أو صبيغ
 مالك الثوب فلا يأتي فيه
 الاشتراك ويزيادة قيمته
 ونقصها مال ولم تزد قيمته ولم
 تنقص فلا شيء للغاصب ولا
 عليه (ولو خلط مغصوباً بغيره)

طبخها من غير ان يصدر منه اذن في ذلك ويجرد علمه ليس اذنا في ذلك ولو سلم لم فهو لم ياذن في البيع لجهة الرهن بل
 لانفسهم فهو اذن فاسد ومراجعة ما كتم شرعى بعد ذلك ممكنة مع انهم لا يراجعون فالوجه التحريم اه سم
 وفي المصباح والكراع بوزن غراب من الغنم والبقر بمنزلة الوظيف من الفرس وهو مستدق الساعد والكراع
 اثني والجمع اكرع مثل اقلس ثم يجمع الا كرع على الا كارع قال الازهرى والا كارع للداة قوائها اه
 وفيه ايضا الوظيف من الحيوان ما فوق الرسغ الى الساعد وبعضهم يقول مقدم الساعد والجمع او طفة مثل
 رغيف و أرغة (قوله وأمكن تميزه) أى كاه أو بعضه اه شرح مر (قوله كبر أبيض الخ) وكغزل نسجه
 بلحمته لنفسه وسواء كان الخلوط به مالا أم اختصاصا كان خلط ترابا بزل اه شرح مر (قوله كزيت
 زيت الخ) وكالزيت كل مثلى كالجبوب والدرهم على المتعبد بخلاف المتقوم فلا ياتي فيه ذلك بدليل وجوب
 الاجتهاد كما في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله
 والا فكالف) فملكه ملك من اجاة كما تقدم فبحر عليه فيه حتى يؤدي مثله لما لك اه حل وعلم ان
 السبكي اعترض القول بجعله تالفا واستشكاه وقال كيف يكون التعدي سببا لملك وساق احاديث جمة
 واختار ان ذلك شركه بينهما كالثوب المصبوغ قال وقع هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الاموال بخاطرها
 فها على اربابها اه زى ومع ذلك هو ضعيف مردود دردم مر في شرحه بوجوه ثم قال وله ذاصوب
 الزركشى قول الهالك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يدفع البدل
 (قوله فكالف) أى فلما لك تغريمه بدله لانه لما تعذر رد ما بدأ شبهه التالف فملكه الغاصب ان كان مما يقبل
 التملك فان لم يكن كتراب أرض موقوفه فخطا بزل وجعله آجرا غرمه مثله ورد الا آجر للناظر ولا نظر لما فيه من
 الزبل لاضحه لاله بالنار قال بعضهم ومع تملكه المذكور فلا وجه كماله بحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله لما لك
 ويكفي كما أتى به المصنف ان يزل من الخلوط أى يغير الارض أو قدر حق المغصوب منه ويتصرف في الباقي كما ياتي
 ويحذف ما ياتي أيضا سقط ما أطل به السبكي من الرد والتشبيع على القول بملكه بل هو تغليظ عليه مما يجب
 للتعدي حيث غلبنا الحق بذمته بعد خلوها عنه اه شرح مر وكتب عليه عش قوله ويتصرف في الباقي
 الخ قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في قدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب
 شاءت قبل العزل فليتم اه سم على حج أقول لا مانع من ذلك لكن لو تلف ما أقرره للمغصوب منه
 هل يضمن بدله لبعينه باقراره أو يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب فيه نظر والا قرب الثاني لان الغاصب
 لا يبرأ من الضمان الا بعد رد المغصوب أو بدله وحيث تلف ما عين له تبين بقاء حقه في جهة الغاصب نظر الثاني
 نفس الامر * (فرع) * سئل سم في النزر من بذر في أرض بذر أو بذر بعد آخره على بذره هل ملك الثاني
 بذر الاول للخطا ويلزمه الاول بدل بذره أم لا وأجاب بأن الذي ينبغي ان يقال ان الثاني ان قدم مستوليا على
 الارض ببذره ملك بذر الاول وكان البذر الثاني ولزمه الاول بدل بذره لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها
 ولما فيها وان لم يعد الثاني مستوليا ببذره على الارض لم يملك الثاني بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذره
 وعبارة العباب * (فرع) * من بذر بذره على بذر غيره من جنسه ونوعه وأثار الارض انقطع حق الاول وغرم
 الثاني مثله وأما باختلاف الجنس كان كان البذر الثاني غير الاول كان بذر الاول حنطة مثيلا والثاني باقلا فلا
 يكون بذر الاول كالتالف اه وقد أتى الشيخ الرملي في هذه بان النابت من بذره ما هو عليه ما الاجرة وهذا
 بخلاف ما لو غصب بذرا وزرعه في أرضه فله يكون التالف وعلى الغاصب ارش النقص اه وقول العباب
 وغرم الثاني مثله أتى الزيادة بأن القول قول الثاني في قدره والله أعلم هكذا رأيتهم امس بخط بعض الفضلاء
 وقول سم ان عدم استوليا على الارض كان كان أقوى من الاول أو كان بذره أكثر من بذر الاول اه عش
 * (فرع) * لو غصب من جمع دراهم مثلا وخطاها خطا لا يميز ثم فرق عليهم الخلوط بقدر حقه وقوم حل لكل

وأمكن تميزه) منه كبر أبيض
 بأجر أو بشعر (لزمه) تميزه
 وان شق عليه (والا) أى وان
 لم يمكن تميزه كزيت زيت
 أو بشيرج (فكالف)
 سواء أخطأ به أم لا يوجد
 أم ياردا فلما لك تغريمه

منهم قدر حصته فان خص أحدهم بحصته لزمه ان يقسم ما أخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر أموالهم هذا كله عند معرفة المالك أو المالك كما تقر وامام مع جهلهم فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطائه والامام لم يسكنها أو ثمنها لوجود ملاكها وله اقتراضها لبيت المال وان أيس منه أي عادة كما هو ظاهر صارت من أموال بيت المال فلمتوليه التصرف فيها بالبيع واعطائه المستحق شيء من بيت المال والمستحق أخذها ظهرا أو غيره أخذها اليه عطيا المستحق كما هو ظاهر وقد صرح ابن جماعة وغيره بذلك وقول الامام كغيره لو علم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ المحتاج له وان لم يضطر بلا تبسط محمول على توقع معرفة أصله والافق وبيت المال فيصرف في المصالح اه شرح مر وفي قل على الجلال * (تنبيه) * قال شيخنا مر لوجه - ل أرباب الاموال بأن لم يعلم له مال كمال فمال ضائع أمره لبيت المال وأمانحو الا كارع المأخوذة في المكوس الا ان فالوجه تحريمها ولو لم يطبوخه وان لم تعلم عين مال كماله لانه معلوم كماله اه (قوله فكالف) قال السبكي رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في مثلي أو متقوم والضابط عدم امكان التمييز قال وهو شامل للدرهم اذا اختلطت لكن ابن الصباغ وغيره جزموا بأن قول الهلاك لا يأتي فيها وكان الفرق ان كل درهم متميز في نفسه عن الآخر مجاور له غير مختلط وان كالا غير اشتباهه بغيره قال ومنه يؤخذ انه لا يجوز ان يتصرف في شيء منها الا برضا صاحبه أو يقوم الحاكم مقامه في القسمة اه أقول وهذا المعنى الذي أبداه في الدرهم من تمييز كل واحد في ذاته وانه مجاور غير مختلط موجود في الجيوب والتمار وما أشبه ذلك وما أخذ قول الهلاك عدم التمييز وهو معنى شامل لكل ذلك نعم قول الهلاك كما قال السبكي مشكل بعيد من قواعد الشافعي رضي الله عنه من حيث انه يضيق التعدي وسيلة الى ملك الاموال فتراعى الى أربابها وفيه تسليط الظلمة وفتح باب مشكل اذ يترتب عليه ان كل من خلط شيئا بملكه لا يميز ملكه ويسوغ له أكله وبيعه وغير ذلك والاحاديث الشريفة باطلاقتها مانعة من ذلك وأطال في بيانه قال نعم أنا أوافق على الهلاك اذ لم يبق للخلط قيمة كقليل من ماء الورد في كثير من الماء اه وقوله ويسوغ له أكله وبيعه الخ هذا ممنوع بل يحجر عليه الى وفاء البديل اه ميم (قوله وله ان يعطيه منه الخ) أي وله أيضا ان يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانقطع تعلق المالك بعين الخلوط اه من شرح مر (قوله ولم تعفن) في المصباح حق الشيء عفن من باب تعف فسد من ندوة أصابته فهو يترق عند مدسه (قوله ولم يخف من اخراجها تلف معصوم) قيد في السفينة فقط واماني البناء فتخلع ولو تلف بسبب القلع أضعاف قيمتها من مال الغاصب لامن مال غيره اه س ل لكن قول الشارح الآتي ولم يخف تلف المعصوم في الاولى من زيادتي صريح في انه قيد في الاولى أيضا وعبارة شرح مر ولو غصب خشبة مثلاً وبنى عليها في ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحو نفس أو مال معصوم أخرجه ولو تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده انتهت (قوله ولم يخف من اخراجها) الظاهر ان المراد بالتلف ما يشمل نقص الصفة كإتلاف القمح اه حل (قوله تلف معصوم) أي ولو للغاصب قال ابن النقيب وينبغي ان الحق به ما يبيع التيمم الا الشين أي في غير الآتي اه برماوى (قوله أو مال) أي ولو للغاصب ومنه السفينة بالغرق كما ذكره الشارح أو بتكسر الواحها بخلاف ما يتلف بنفس اخراجها من أجرة من يخرجها أو بتفصيل ألواح السفينة أو كسر مجاورها منها أو لعل هذا هو المراد بقولهم ولو تلف من مال الغاصب على اخراجها أضعاف قيمتها كما مر فلا ينافي ما قبله وهو واضح فتأمل وحزره اه قل على الجلال (قوله لم يكن لها قيمة) أي ولو تلفت في وقتها فلهي كالتالفة أي في غير مثلها لانها مثلية اه حل (قوله الى السط) أي أقر بشط يؤمن على المال فيه ولو كان غير مبدأ خروج السفينة اه مر اه ع من (قوله ويأخذ القيمة للحيولة) لان لها أمدا ينتظر بخلاف الجدار فيهدم حل (قوله ولو وطئ الغاصب أمة معصوبة) ولم يكن أصلاً لملكها اه حل (قوله أو مدعيها جله الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته

(وله) أي الغاصب (ان يعطيه منه) أي من الخلوط (ان خلطه) أي المعصوب (بمثله أو باجود) دون الورد (الا ان يرضى به ولا ارش له) وقولي وله الى آخره من زيادتي (ولو غصب خشبة) مثلاً (وبنى عليها أو ادرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف) من اخراجها (تلف معصوم) من نفس أو مال أو غيرها (كأن اخراجها) وردها الى مال كها وارش نقصان نصف مع أجرة المثل فان عفت بحيث لو أخرجه لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة أو خيف من اخراجها ما ذكر كأن كانت أسفل السفينة وهي في الحجة البحر فيصير المالك الى ان يزول الخوف كأن أصل السفينة الى الشط ويأخذ القيمة للحيولة) وخرج بالمعصوم غيره كالخرب وماله والتقييد بلم تعفن في صورتين وبلم يخف تلف معصوم في الاولى من زيادتي (ولو وطئ) الغاصب أمة (معصوبة) حدزان منها) بان كان عالماً بالتحريم مختاراً أو مدعياً جهله بعد اسلامه ونشأ قريبا من العلماء

(ووجب مهر) على
الواطي ولو زانية (ان لم
تكن زانية) والافلام مرادة
لامهر لبني وكالزانية مرتدة
ماتت على ردها ولو كانت
بكر الزم مهر ارش بكاره مع
مهر ريب (ورطه مشتمنه)
أي من الغاصب (كوطنه)
في الحد والمهر وارش البكاره
فيحد الزاني ويجب على
الواطي المهر ان لم تكن
زانية وارش البكاره (وان
أحبها) أي الغاصب أو
المشتري منه (رتنا الولد رقيق)
للسيد (غير نسيب) لانه
من زنا (أو بغيره غير نسيب)
للاشبهة (وعليه قيمته)
لتقوية رقبته بظنه (وقت
انفصاله حيا) للسيد لان
التقويم قبله غير ممكن
(ويرجع) المشتري (على
الغاصب بها) لانه غره
بالبيع له وخرج بز يادتي
حيما لو انفصل ميتا فان
انفصل بلا جنابة فلا قيمة
عليه أو بجنابة فعلى الجاني
ضمائه وللمالك تضمين
الغاصب والمشتري منه
ويقال مثل ذلك في الرقيق
المنفصل ميتا بجنابة
وفي ضمان الغاصب به بلا
جنابة وجهان أحدهما
وهو الوجه نعم اثبت اليه
عليه تبع الام ومثله المشتري
منه ويضمنه بقيمته وقت
انفصاله لو كان حيا

وأحبها مديا حلها له وان ملك زوجته ملك له وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء
ذلك على مخالطنا اه ع ش على مر (قوله ووجب مهر) ان لم تكن زانية (أي ووجب في البكر ارش
البكاره وان كانت زانية فلا يسقط رتناه لانه في مقابلة جزء من بدنها وأجزاءها مضمونة على الغاصب وان
رضيت بازالتها قول الشارع لزمه ارش بكاره أي مطلقا وقوله مع مهر ريب أي ان لم تكن زانية وفي شرح مر
ثم ان كان الواطي عالما بالتحريم تعدد المهر بتعدد الوطء وان كان جاهلا به وجب مهر واحد وان تكرر
الوطء فان وطئ مرة جاهلا وأخرى عالما فهو ان كسب أي في الصداق اه (قوله اذ لامهر لبني) فيه انه مصادرة
وهي أخذ الدعوى في الدليل لانه علم هنا بالحكم الذي ادعاه وهو انه لامهر الزانية والجواب عن هذا وانظر
ان الدليل عام فهو حكم بالسك على الجزئي الذي هو الدعوى أي والسك ثابت مقرر ويصح ان يراد بقوله
اذ لامهر لبني الحديث الوارد فيكون دليلا من السنة (قوله لبني) أي زانية وهو بفتح الموحدة وكسر
المججمة وتشديد الاء فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث اه ع ش (قوله وكالزانية مرتدة) أي وان لم تكن
مغصوبة حرة كانت أو أمة وفي كلام جج التقييد بالحرة وفيه ان لان الامه المرتدة ماهرة أيضا كالحره لا ضمان
بائلا فها ولا ينافيه ما تقدم ان المراد اذا قبله المشتري كان قابضه المهر بانه مضمون لان الحكم بانه مقبوض
للمشتري لا يدل على انه مضمون لان المشتري انما كان قابضا لانه منعه على الامام في قتله مع كونه مقصرا اه
حل (قوله ماتت على ردها) فلا مهر لها ولا ارش بكاره لانها ماهرة حرة كانت أو أمة اه حل (قوله كوطنه)
في الحد والمهر الخ) نعم تقبل دعواه هنا الجمل مطلقا لم يقل علمت الغصب في شرط عذر من نحو قرب اسلام مع
عدم مخالطنا أو خالط وأمكن اشتباه ذلك عليه اه شرح مر (قوله ويجب على الواطي المهر) قوة
الكلام تعطي انه يجب على المشتري من الغاصب مهر ريب وارش البكاره مع انه مشتري شرعا فاسد والواجب
على المشتري كذلك مهر بكر وارش بكاره كما تقدم في البيع ثم ذكر ذلك لم يوافق فليحذر سم وفي
قل على الجلال قوله ويجب على الواطي المهر أي كما في شرح شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع
الفاقد كما تقدم واعلم شيخنا الاول ونخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر
الشيء في بابه وهو ظاهر لان السيد المرتبة على يد الغاصب لها حكم الغصب كما مر اه (قوله وان أحبها)
الضمير المرفوع راجع للاحد وان لم يكن العطف باو كما بينه الشرح (قوله لانه من زنا) تعليل للمساكين
قبله وقوله للاشبهة تعليل للثنتين قبله أيضا (قوله غير نسيب) أي من أصله لانه انما يقد رقيقا ثم عتق كما قال
في المطالب انه المشهور اه شرح مر (قوله لان التقويم قبله غير ممكن الخ) هذا لم يفد لعدم اعتبار وقت
الحل ولم يفد عدم اعتبار أوقات ما بعد الانفصال فلم لا يقال يقوم بالغام مثلا (قوله ويرجع المشتري على
الغاصب بها) اقتضاه على المشتري يفهم ان المتهم من الغاصب لا يرجع بها وهو أصح الوجهين خلافا لبعض
المتأخرين اه شرح مر (قوله لانه غره بالبيع له) منه يعلم ان الكلام فيما اذا اشترى جاهلا اه برماوى
(قوله فالى الجاني ضمانه) أي بالغررة كما سيأتي في قوله وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه أي بعشر
قيمة الام كما سيأتي وقوله مثل ذلك أي في ان الجاني يضم منه لكن بعشر قيمة الام كما سيأتي وفي ان للمالك
تضمين الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام أيضا اه شيخنا (قوله وللمالك تضمين الغاصب) أي بعشر قيمة
الام أي عشر أوصى قيم أمه من جنابة الى القاء كما قاله المصنف في الجنابات (قوله وفي ضمان الغاصب له الخ) أي
لرقيق وقوله وهو الوجه ضعيف والتمهده لا يجب عليه فيه شيء اه شيخنا (قوله بلا جنابة وجهان) ويجرى
الوجهان في حل مهمة منصوصة انفصل ميتا واقتصار الشارح على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبع الامه تبع
فيه الراعي هنا وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير اه
شرح مر (قوله ويضمنه بقيمته الخ) الضمير المشتري راجع لكل من الغاصب والمشتري منه والبارز عائد للجنين

ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بغرة عبدا أو أمة كما يعلم ذلك مما يأتي في كتاب الجنابة فتضمن المالك للغاصب والمشتري منه بذلك وسياق ثم أن بدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة وقولي ولو وطئ إلى آخره أولى (٤٩٧) مما عبر به (و) يرجع عليه أيضا

(بارش نقص بشائه وغراسه) إذا قلعهما المالك لأنه غرمه بالبيع (لا يغرر ما تلف) عنده (أو تعيب) من المصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به إذا غرمه المالك على الغاصب لأن الشراء عقد ضمان وانما يرجع عليه بالثمن (أو) يغرر (منفعة استوفاهما) كالمسكن والركوب والوطء لأنه استوفى مقابله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها لأنه لم يتلقها ولا التزم ضمانها (وكل ما لو غرمه) المشتري (رجع به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنفعة الفائتة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به) على المشتري (وما لا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كأجرة منفعة استوفاهما لو غرمه الغاصب ابتداء يرجع به على المشتري نعم لو غرم قيمة العين وقت الغصب لم يكون لها كسر لم يرجع بالزائد على الأكثر من قيمة وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري ولذلك لا يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يغرر الزائد فلا

الرفيق وهذا مبني على الضعيف (قوله ويضمنه الجاني) أي الجنين الرقيق هذا بيان لقوله مثل ذلك وقوله كما يضمن الجنين الخ بيان لقوله فعلى الجاني ضمانه وقوله بذلك أي بعشر قيمة أمه في الحر والرقيق وكان عليه أن يقول ويضمنه المالك الخ لأن هذا لا يتفرع على ما قبله فالجواب أن الرقيق ضمانه على الجاني والغاصب واحد وان الحر ضمانه مختلف فعلى الجاني بالغرة وعلى الغاصب بعشر قيمة الأم اه شخ (قوله للغاصب والمشتري منه بذلك) أي بعشر قيمة أمه سواء كان أوريا أو حرا والحاصل أنه ان فصل حيا وهو رقيق فهو للسيد أو وهو حر فعلى الغاصب القيمة يوم الولادة وان انفصل ميتا بالجنابة فلا شيء فيه مطلقا حرا كان أوريا أو بجنابة مان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وان كان حرا فعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشر قيمة أمه لأنه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الغرة لورثة الجنين كذا قرره شيخنا الباقلي اه برماوى (قوله بخلاف غرمه منفعة لم يستوفها الخ) أي فانه يرجع به المشتري على الغاصب وخرج بالمشتري المذهب فخصيته أنه لا يرجع به بدل ما غرمه في المنافع الفائتة بلا استيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد اه ع ش على مر (قوله بخلاف غرمه منفعة لم يستوفها الخ) وغرة الشجرة ونتاج الدابة وكسب العبد كالمنفعة السنوى اه سم (قوله وكل ما الخ) كل مبتدأ أو موصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى ان والجملة الاولى من الشرط والجواب صفة أو صلة والجملة الثانية خبر اه شيخنا وقوله وما لا يرجع مقتضى صنيعة في الحل انه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عربية اه (قوله وكل ما الخ) تكتب كل موصولة بالاضافة اليها ان كانت ظرفية والافصولة كقضى رسم المصنف هنا اه قل على الجلال (قوله ولا يستثنى الخ) أي ولا يصح استثناءه (قوله في الرجوع وعدمه) أي لاني الاستقرار وعدمه أيضا برلسي قال الاستوى وايس المراد انهم كالمشتري في جميع ما سبق فقد سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان الخ فتأمل ما قاله وفيه ما أطلقه هنا مثلا إذا أخذ يد المصوب وذبيعة من الغاصب جاهلا بالحال وتلف عنده لا يستقر عليه الضمان فلا يجوز ان يكون المراد انهم كالمشتري في استقرار ايضائهم اه سم وقوله في أول الباب أي في قول المتن وضمن أخذ موصوب والقرار عليه ان تلف عنده الخ

* (كتاب الشفعة) *

ما أخذ من شفعة كذا بكذا اذا ضمنه له اليه بحيث بذلك اضم نصيب الشريك الى نصيبه أو من الشفع وهو ضد الوتر فكان الشفع يجعل نصيبه شفعة باضم نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان الانخذ في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة ولا يكون ان أخذ قهرا على المشتري جعلت اثر الغصب اشارة الى استثناءها منه والعفو عنها أفضل ما لم يكن المشتري نادما أو مغبونا اه برماوى وفي الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنه بقيد بغير حق أو بقيد عدوانا الا ان براد كالمستثناء منه اه سم على ج اه ع ش على مر وقوله والعفو عنها أفضل ظاهره وان اشتدت الحاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاحتياج للماء لظاهرة بعد دخول الوقت ومحلها أيضا حيث لم يترتب على الترك معصية وان ترتب عليه ذلك كان يكون المشتري مشمورا بالفجور فينبغي ان يكون الانخذ مستحبا بل واجبا ان تعين طريقا لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم اه ع ش على مر (قوله وهي لغة اضم) أي لما فيها من ضم نصيب الى آخره من اللغوى أمر بلال أن يشفع الإذان ويوتر الإقامة أي يجعل كلماته شفعة ففيه ضم بعضها الى بعض اه شيخنا وفي المصباح شفعت الشيء شفعان باب تقع ضمنه الى القبر وشفعت الركعة

(٦٣ - جل منهج لث) يصدق به الضابط المذكور (و) كل (من انبت) بنون فوخذة فتون (يده على يد غاصب فكشتر) في المضابط المذكور في الرجوع وعدمه * (كتاب الشفعة) * باسكان القاء وحكى ضمها وهي لغة اضم وشرعا

جعلها اثنتين ومن هنا اشتقت الشفعة وهي مثال غرفة لان صاحبها يشفع ماله بى اودى اسم له ملك المشفوع مثل
 الاقامة اسم لشيء الملقوم وتستعمل بمعنى التملك لذلك ومنه قولهم من ثبت له شفعة فآخر الطالب بغير عذر بطالت
 شفعته وفي هذا المثال جمع بين المعنيين فان الاولى للمال والثانية للملك اه (قوله حق تلك) هو بمعنى الاستحقاق
 فعنها شرعها والاستحقاق وان لم يوجد التلك وقوله فمري بالرفع والجراى على المشتري ولهذا ذكر عقيب
 الغصب اشارة الى استثنائها منه اه شيخنا (قوله والاصل فيها) أى قبل الاجماع شرح به حجة ولعله أسقطه
 هنا مراعاة لمن شذفع الاختيم افعيها خلاف في الجملة وذكرة هناك تنزيلا للشاذ منزلة العدم اه عش (قوله)
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة) فان قلت الافعال وانزل منزلتها لعموم فيها وما من صيغ العموم لانها
 من كلام الراوى اخبار عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة اللفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله
 عليه وسلم لاحتمال ان شخصا باع حصته من دار ف قضى اشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال
 بالعموم الذى فى ما ويمكن الجواب ان الراوى فهم العموم مما وقع منه صلى الله عليه وسلم فان خبرهم وافهمه من
 حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجماعا على انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم أو يقال
 زل القضاء منزلة الافتاء أى أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اه عش (قوله فيما لم يقسم) أى شرك
 لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشراكة ورواية مسلم فى كل شركة لم تقسم اه عش على مر
 (قوله فيما لم يقسم) رواية مسلم فى كل شرك لم يقسم ربعة أو حائطا لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء
 أخذ وان شاء ترك واذا باع ولم يؤذنه فهو وأحق به وهذا الحديث أخذ به الامام أحمد فحرم البيع قبل الاستئذان
 * (تنبيه) * انما ثبت فى المنقول لانها تلك فمري على خلاف القياس فاختصت بما يدوم ضرره من العقار
 واعلم ان قضية مفعولهم هذا الحديث الشريف عدم ثبوت الشريك فيما لو استأذنه قبل البيع فترك أى فلا يصح
 ان يأخذ بعد ذلك قال السبكي ان كان قدم عليه ما يفتى الثبوت مطاعا من الاحاديث لانه منطوق واعتضد
 بالقياس ويحمل الاول على انه اذا ترك لا يعود يطلب * (فرع) * لو انهدمت الدار بعد ثبوت الشفعة جاز أخذ
 النقص تبعا للارض ولو بيع الشجر أو البناء وحده ثبت فيه الشفعة عند مالك رحمه الله تعالى * (فرع) * قال
 السبكي دار نصفها وقف ونصفها مطلق فباع صاحب المطلق قال السبكي فلا شفعة للموقوف عليه وان قلنا تلك
 العين الموقوفة اه سم (قوله فيما لم يقسم) قال حج ظاهر انه يقبل القسمة لان الاصل فى المنقضى بلم ان
 يكون فى الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز واجمال قاله ابن دقيق العيد اه شوبرى
 (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود ونصريف الطارق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما مباحا
 لا آخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار اه عش (قوله وصرفت الطارق) بالتشديد بينت وبالتخفيف
 فرفت وقوله فلا شفعة لانها مباحا راجع اه حل وعبرة عش على مر قوله وصرفت أى ميزت
 و بينت وهو بالتشديد كما يؤخذ من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر الصاد وهو الشئ الخالص اه
 شرح المشكاة بالمعنى ونصها وفسرت صرفت ببيت لقول مالك معناها خلصت و بينت من الصرف بكسر أوله وهو
 الخالص من كل شئ (قوله وفي رواية له الخ) أتى بهذا التخصيص ما صدقها بالمنقول المحض واول التنويع وينفذ
 هذا اشتراط ان يكون المشفوع أرضا فطاع أومع تابعها كما سيأتى وقوله والمعنى فيه أى فى الشفعة لان معناها
 الاستحقاق أو فيه أى ثبوت الشفعة وقوله واستحدثت معطوف على مؤنة وقوله فى الحصة متعلق باستحداث
 وقوله الصائرة اليه أى التى ستصير اه شيخنا (قوله وفي رواية له فى أرض) لعله بعد قوله فى كل ما لم يقسم
 وحديثه ذوق وافق ما رواه مسلم فى كل شركة لم تقسم ربعة أو حائطا اه شرح مر (قوله والمعنى فيه دفع ضرر الخ)
 أى ومن حق الراغب فى البيع ان يخص صاحبه من هذا الضرر بالبيع له الخ ما يأتى (قوله والربع المنزل) أى
 فهو مفرد وقيل اسم جمع قال النووي فى شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء وسكون الباء والربع الدار

حق تلك فمري يثبت
 للشريك القديم على الحادث
 فيما ملك بعوض والاصل فيها
 خبر البخارى عن جابر رضى
 الله عنه قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة
 فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
 وصرفت الطرق فلا شفعة
 وفي رواية له فى أرض أو
 ربع أو حائط والمعنى فيه
 دفع ضرر مؤنة القسمة
 واستحداث المرافق كالمصعد
 والنور والبالوعة فى الحصة
 الصائرة اليه والربع المنزل
 والحائط البستان

والمسكن ومطلق الأرض وأصله المنزل الذي كانوا يبيعون فيه أي يتزلون فيه زمن الربيع والرابعة تأييد الربيع
وقبل واحد والجمع الذي هو اسم الجنس ربيع كثرة وتكرر اه عش على مر وفي المصباح والربيع محلة
القوم ومنزلهم وقد أطلق على القوم مجازا والجمع ربيع مثل سهم وسهام وأربع وربوع والمربع وزان جعفر
منزل القوم في الربيع وفيه أيضا وحقوق حوله تحوي بطا أدار عليه نحو التراب حتى جعله محيطا به وأحاط القوم
بالباد احاطة استداروا بجوانبه وحاطوا به من باب قال لغة ومنه قيل للبناء حائط اسم فاعل من الثلاثي والجمع
حيطان والحائط البستان جمعه حوائط اه (قوله أركانها) أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التلك
وان كان عند التلك يحتاج الى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم الصيغة وقال والصيغة انما تجب في التلك أي
لا في الاستحقاق الذي هو الشفعة اه شيخنا (قوله والصيغة انما تجب الخ) أي فلا حاجة الى عددها ركنا
بل لا يصح اه عش على مر وقد علمت ما في هذا من التسهيل والمراد بالصيغة التي تجب عند التلك
ولا تجب عند الاستحقاق هي صيغة التلك أي الصيغة المفيدة لحصوله أما الصيغة المفيدة لثبوت الحق الفهري
المعبر عنه بالشفعة فلا بد منها كقوله أنا طالب لشفعة أو راغب فيها أو نحو ذلك وهذه الصيغة هي الموصوفة
بكونها على الفور كما سيأتي فإذا قالوا الشفعة على الفور فالمراد بها اللفظ الدال على الرغبة فبالكن لا يجب
ذكرها إلا بحضرة الحاكم أو المشتري المأخوذ منه أو الشهود إذا علمت ذلك علمت انه كان يمكن عد الأركان
أربعة والرابع هو الصيغة بل لا بد من ذلك ولا يحسد عنه لما علمت ان الاستحقاق المذكور لا يتحقق ولا يثبت
إلا بصيغة تدل عليه فما صنعوه فيه تساهل تأمل (قوله أن يكون أرضا بتابعها) خرج به بيع بناء وشجر في
أرض منكرة اذ هو كالمقول اه شرح مر وكتب عليه عش قوله في أرض منكرة وصورتها على
ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مدة في كل سنة في مقابلة منفعة
الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واعتبر ذلك للاضرورة اه
بحروقه (قوله بتابعها) أي ان كان أي أو وحدها ان لم يكن ففي عبارته قصور اه شيخنا أي ما يتبعها في
مطلق البيع أي في البيع المطلق الخالي عن ذكره وقد تقدم في باب الأصول والثمار في قوله يدخل في بيع
الأرض ما فيها من بناء وشجر الخ (قوله كشجر) هل وان نص عليه مع الأرض لانه اذا نص عليه صار مسددا
انقاره اه حل وسيأتي قريبا عن عش على مر ما يقتضي انها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان
التنصيص عليه لا يخرج عنه عن التبعية عند الاطلاق والمدار عليها كما تقرر (قوله كشجر) وقوله وبناء عبارة
شرح مر وشرط التبعية ان يباع أي الشجر والبناء مع ما حوله ما من الأرض فلو باع شقصا من جدار واسه
لا غير أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الأرض تابعة هنا قال السبكي وينبغي ان تكون صورة المسئلة
حيث صرح بدخول الاس والمغرس في البيع وكأنا مرثين قبل ذلك فانه اذا لم يصرح بدخولها لم يصح
البيع في الاصح انتهت (قوله كشجر) أي بجماع الدخول في البيع * (تنبيه) * هذا الحكم ثابت ولو
جدت الثمرة المذكورة أي غير المؤجرة بعد البيع وقبل الاخذ ولو كان البعل يجز مرارا فالجزء الظاهرة كالثمر
المؤبر والأصول كالشجر اه بر اه سم (قوله وغير مؤبر) أي عند البيع وان تاجر عند الاخذ سواء
كان موجودا عند البيع أم حدث بعده خلافا لابن الرفعة لتبعيته للأصل في البيع فكذا في الاخذ هنا ولا نظر
اطرق تأثره لتقدم حتمه وزيادته كزيادة الشجر بل قال الماوردي ياخذ به وان قطع اه شرح مر وكتب
عليه عش قوله سواء كان موجودا عند البيع الخ قضيته ان الثمرة الحادثة بعد الاخذ تتبع في الاخذ بالشفعة
وان كانت مؤجرة وقت الاخذ لكون في حاشية سم على المنهج ما يفيد انها لا تتبع فيما ذكر وعبارة شيخنا
الزيادي ولو حدث الثمر بعد البيع ولم يؤبر عند الاخذ أخذ بالشفعة تبعاء الا فلا اه وعليه فيعيد قول الشارح
غير مؤبر أي وقت الاخذ (قوله وغير مؤبر) أي عند البيع وان شرط دخوله لانه تصرح بمقتضى العقد

(أركانها) ثلاثة (أخذ
وما أخذ منه وما أخذ)
والصفة انما تجب في التلك
كما سيأتي (وشرط فيه) أي في
المأخوذ (أن يكون أرضا
بتابعها) كشجر وغير
مؤبر وبناء وقوابه

من ابواب وغيرها (غير نحو عمر) كجري نهر لاغنى عنه فلاشفعة في بيت على سقف ولو مشترك ولا في شجرة افسرد بالبيع أو بيع مع مغرسه فقط ولا في شجرة جاف شرط دخوله في بيع أرض لا انتفاء التبعية ولا في نحو ممر دار لاغنى عنه ولو باع داره وله شريك في عمرها الذي لاغنى عنه فلاشفعة فيه - ذرا من الاضرار بالمشتري بخلاف مالو كان له عنه غنى بان كان للدار عمر آخر أو أمكنه احداهما لها الى شارع أو نحوه وتعتبرى بغيره الى آخره أعم مما عساه (وان ملك بعض كبيع وهو عوض خلع و صلح دم) فلاشفعة فيما ملك وان جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب وقيد الاصل الملك بالزوم وهو مضر أو لاحاجة اليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري كما سياتى وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع أو خيارهما كما سياتى لعدم الملك الطارى لا لعدم المازوم (وان لا يطل نفعه المقصود) منه (لو قسم) بان يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كطاحون وجبان) بغير سد ذنبه بقولي (كبيرين)

فلا يخرج من التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله وغيره مؤبر) أى وأصول بطل بجزمة بعد أخرى اه حل (قوله وغيره مؤبر) اما هو اذا شرط دخوله فلا تثبت فيه الشفعة لا انتفاء التبعية اه ع ش (قوله من أبواب وغيرها) أى من كل منفصل توقف عليه نفع متصل اه حل كفتح غلق والاعلى من حجرى رما اه قل على الجلال (قوله فلاشفعة في بيت على سقف الخ) ولو اشترى كافي سفلى واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلوه مع نصيبه من السفلى أخذ الشريك هذا فقط لان العلولا شريك له فيه وهكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها شجرة لأحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة له في الأرض حصته من الثمن لا في الشجرة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لا في الشجرة أى فلاشفعة فيه لعدم الشركة وينبغي أن يجب على مالك الشجرة نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذى كان للشريك القديم قبل دون ما يقابل النصف الذى انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه بخلافه فانتقل الأرض للشفيع مسالوبة المنفعة كالمال باع أرضا واستثنى لنفسه الشجرة فانه يبقى بلا أجره وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجرة ولا تملكه بالقيمة ولا الفاع مع غرامة أرض النقص لانه مستحق الابقاء وعاليه فلو قسم الأرض وخرج النصف الذى فيه الشجرة لغير مالك الشجرة فهل يكاف الاثن أجره الجميع أو النصف أولا يكاف شيئا لا يستحق بقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيحتمل الاخيرة لانه المذكورة ويحتمل وهو الاقرب الاول لانه لاحق لمالك الشجرة الا ان فى الأرض اه (قوله ولو مشترك) غاية في السقف لا في البيت اذا الغرض انه مشترك وهى للرد وعبارة أصله مع شرح مر ولاشفعة في حجرة مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد ثبت على سقف غير مشترك بان اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرها ما اذا قرارها ففى كالمقول وكذا مشترك في الاصح لان السقف الذى هو أرضها لا يثبت له فاعليه كذلك والثاني يجعله كالارض (قوله ولا في شجرة أفرد بالبيع) ظاهره ولو بتمصيل الثمن كان قال له بعتك الشجرة بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به مر في شرحه من انه لو كان على النخل ثم مؤبر وباعها وشرط دخول الثمرة فيه لاشفعة فيه لا انتفاء التبعية اه ع ش (قوله أو بيع مع مغرسه فقط) انظر هذا خرج بأى شئ في كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله أرضا بتابعها بان يقال أراد بالارض الأرض المقصودة للمشتري والارض في هذه الصورة لم تدخل الإبالنص عليها فالارض تابعة للشجرة من هذه الحشية ومقصودة من جهة انه لو باع الشجرة وأطلق لا تدخل مغارسه لان المراد انه باع الشجرة ودخلت الأرض تبعها اه ع ش (قوله أو بيع مع مغرسه فقط) فلا تثبت الشفعة في المغرس والشجرة لان المغرس غير مستبيع اه حل أى بل هو تابع (قوله ولا في شجرة جاف الخ) فلو أراد الشفيع الاخذ قومت الأرض مع الشجرة ثم يدونه وقسم الثمن على ما يخص كلامه - ما كالمال باع شقة صامش فباعها وسيفها اه ع ش على مر (قوله لا انتفاء التبعية) قضيتها بثبوتها في الشجرة الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكنت عنه دخل عند الاطلاق اه ع ش على مر (قوله فلو باع داره وله شريك الخ) وأما لو باع نصيبه من الممر فثبت فيه الشفعة وان يمكن احداهما ممر الدار اه برماوى وقوله فثبت فيه الشفعة والظاهر ان محله اذا أمكن قسمة الممر والا فلا كما هو ظاهر من قاعدة الباب (قوله أو أمكنه احداهما ممر لها) ظاهره ولو بمؤنة لها وقع لكن قيد شيخنا كج بواها ما لم يكن لها وقع اه حل (قوله كبيع الخ) هذه أمثلة للمالوك بعوض (قوله كالجعل قبل الفراغ من العمل) وبعد الفراغ من العمل يؤخذ باجرة مثل الرد وأما الصلح على نجوم الكتابة فغير صحيح لانها غير مستقرة اه حل (قوله وهو مضر) أى لانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة فيما اذا كان الخيار للمشتري مع انها تثبت فهو مضر بالنسبة لذلك وقوله أو لاساحة اليه وذلك اذا كان الخيار للبائع أو لهما فان ذلك خرج بقوله وان ملك فعدم ثبوت الشفعة حينئذ لعدم الملك الطارى لا لعدم الزوم كانه على ذلك الشارح اه عن وبعبارة أخرى شيخنا قوله وهو مضر أى ان كان الغرض به الاحتراز عن صورة خيار

المشتري وحده وقوله أولا حاجة اليه أي ان كان الغرض منه الاحتراز عن صورة خيار البائع أو خيارهما أشار
إلى الأول بقوله لثبوت الشفعة الخ والثاني بقوله وعدم ثبوتها الخ اه شيخنا (قوله وذلك) أي ووجه اشتراط
ان لا يبطل نفعه الخ لكن الدليل المذكور يحتاج لصيغة حتى يظهر ائتمان هذا المطلوب به بان يقال والذي يبطل
نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر وغبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقع قبل البيع لو
اقسم الشريك كان لكن كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه بالبيع منه فاذا لم يفعل سلطه الشارع على
أخذه منه فعمل ائتمانه لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة اذا طلبه الشريك انتهت وبهذا سقط ما قرره
بعضهم هنا حيث قال قوله وذلك لان علة الخ انظر هذا الدليل لم ينتج المدعى هنا كما لا يخفى والظاهر انه من تمام العلة
السابقة فلما قال دفع ضرر مؤنة القسمة الخ وهذا الضرر حاصل الخ العلة فكان الانسب ذكر هذا هنا لان علة
الثبوت القهرى لا تتم الا بهذا تأمل بانصاف اه (قوله والحاجة) معطوف على مؤنة وقوله الصائرة أي لو وقعت
القسمة اه شيخنا (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) أي في البيع وقوله منه أي من الضرر اه زى اه
عش (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) قضيته انه لو عرض عليه البيع فابى ثم باع لاجنبى ليس له أي للشريك
الاخذ بالشفعة وليس كذلك وما ذكره حكمة اه عش على مر (قوله بخلاف ما يبطل نفعه الخ)
فالشرط ان يكون المأخوذ بالشفعة يتأتى الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به منه وفي كلام شيخنا ما يفيد
انه لا بد ان يكون كل من المأخوذ وغيره يتأتى الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به منه فيتأتى من الجسم
جسامان تأمل اه حل وهذا غير مسلم لانه يقتضى انها لا تثبت لمالك عشرة دار صغيرة اذا باع شريكه
التسعة الاعشار وليس كذلك بل تثبت له كما نص عليه هو أي مر وكذلك الشرح بقوله وبذلك علم الخ
(قوله كطاحون وحمام صغيرين) ظاهره ان ذلك جاز وان أعرض عن بقائه على ذلك وقصد ادراجهما
دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غلب امرهم من ماعن ذلك فينبغي اعتباره ما غير اليه
اه عش على مر (قوله وبذلك علم الخ) أي بقوله وذلك لان علة الخ (قوله لاعكسه) أي لو باع مالك العشر
حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه آمن من القسمة وقوله دون الثاني أي فانه لا يجوز له ان يبيعها فانه آمن منها
اه حل لان صاحب العشر اذا طلبها لا يجاب لها (قوله لاعكسه) أي ما لم يكن مشتري العشر له مالك ملاصق له
فتثبت الشفعة حيث لا لصاحب التسعة لان مشتري العشر حيث لا يجاب لطلب القسمة اه عش على مر
(قوله وفي الاستخذ بكونه شريكا) وقد لا يشفع الشريك لكن لعارض كولي غير أصل شريكه لوليه باع شقص
محموره فلا تثبت له لانها باعته في الثمن وفارق ما لو وكل شريكه فباعه فانه يشفع بأن الموكل متأهل
للاعتراض عليه عند تقصيره اه شرح مر (قوله بكونه شريكا) أي مال الكافل بالشفعة لصاحب شقص
من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة فلا تستحق به الشفعة
ولا لشريكه اذا باع شريك آخر نصيبه كما أفتى به البلقيين لامتناع قسمة الوقف عن المالك اذا كانت القسمة بيعا
ولا تنفع مالك الأول عن الرقبة نعم على ما اختاره الروياني والمصنف من جواز قسمة عنه اذا كانت اقرارا الامانع
من أخذ الثاني وهو المعتمد ولا موصى له بالمنفعة ولومؤيدا اه شرح مر وفي قل على الجلال والمراد
بالشريك مالك الرقبة لا موصى له بالمنفعة ولا موقوف عليه لان الوقف لا يؤخذ ولا يؤخذ له ولا به ولا لشريكه فلو
كانت أرض ثلثها وقف لمسجد مثلا وثلثاها مملوكا لاثنتين فباعا أحدهما حصته فلا شفعة للآخر لان كانت
القسمة اقرارا على المعتمد فلما نظر المسجد الاخذ بالشفعة حيث لا يكون له المسجد شقص لم يوقف وباع شريكه
فله الاخذ ايضا ومثله الاجام * (فرع) * قال شيخنا كسج وأراضى بصر كاهها وقف لانها افتتحت عبوة فلا
شفعة فيها وتوزع فيه وتقبل عن شيخنا مر خلافة وهو الوجه الذي جرى الناس عليه في الاعصار وخرج
بالشريك غيره كنفسه كان مات عن دار شريكه فيها وارثه فبيعت حصته الملبت في دينه فلا شفعة لوارثه لان الدين

وذلك لان علة ثبوت
الشفعة في المنقسم كما
دفع ضرر مؤنة القسمة
والحاجة الى اقرار الحصص
الصائرة للشريك بالمرافق
وهذا الضرر حاصل
قبل البيع ومن حق
الراغب فيه من الشريك
أن يتخلص ما حقه منه
بالبيع له فلما باع لغيره
سلطه الشرع على أخذه منه
بخلاف ما يبطل نفعه
المقصود منه لو قسم كطاحون
وحمام صغيرين وبذلك علم
ان الشفعة تثبت لمالك عشر
دار صغيرة ان باع شريكه
بقيتها لاعكسه لان الأول
يجبر على القسمة دون الثاني
(و) شرط (في الاخذ بكونه
شريكا) ولو مكاتب أو غيره
عاقل لم يجز له شقص

لم يوقف فباع شريكه يأخذه
له الناظر بالشفعة فلا شفعة
لغير شريك كجار (و) شرط
(في المأخوذ منه تاخر سبب
ما سببه عن سبب ملك
الاتخذ) فلو باع أحد
شريكين نصيبه بشرط الخيار
له فباع الآخر نصيبه في
زمن الخيار يبيع بت
فالشفعة للمشتري الاول
ان لم يشفع بائعه لتقدم
سبب ملكه على سبب ملك
الثاني لا الثاني وان تاخر
عن ملكه ملك الاول لتاخر
سبب ملكه عن سبب ملك
الاول وكذا لو باع امرتبا
بشرط الخيار له مادون
المشتري سواء أجازا معا ثم
أحدهما قبل الآخر بخلاف
مالواشترى اثنان دارا أو
بعضها فلا شفعة لاحدهما
على الآخر لعدم
النسب وبعقره علم ان
تعبيري بسبب الملك أولى
من تعبيره كغيره بالملك (فلو
ثبت) هو أهم من قوله شرط
في البيع (خيار) أي خيار
يجلس أو شرط (لبائع) ولو
مع المشتري (لم يثبت) أي
الشفعة (الابعد لزوم) للبيع
لئلا ينقطع خيار البائع
ويحصل الملك (أو) ثبت
(لم يترفع) في المبيع
(ثبت) أي الشفعة اذا لاحق
لغيره في الخيار (ولا يرد)
المشتري المبيع (يعيب) به
ان (رضي به الشفع)

لا يمنع الملك فهو غير شريك فتأمل اه (قوله كونه شريكا) أي في عين العقار فلا تثبت للشريك في المنفعة
فقط كأن أوصى له ماله اه سل (قوله لم يوقف) أي لم يوقفه الناظر املو كان موقوفا وباع الشريك
نصيبه فلا يأخذ الناظر بالشفعة لعدم ملك المسجد لأن الملك في الموقوف لله تعالى وشرط الاخذ ان يكون شريكا
والشريك ملك اه شيخنا (قوله لم يوقف) بان وهب له أو اشتراه الناظر من ربيع الوقف ولم يوقفه بخلاف ما اذا
وقفه على المسجد فليس للناظر ان يأخذ الحصة الاخرى للمسجد اه حلي (قوله فلا شفعة لغير شريك) أي
كجار ولو قضى حنفي به الجار لم ينتص وحصل الاخذ باطنوان كان الاتخذ شافعا اه شرح مر (قوله
فالشفعة للمشتري الاول) أي بعد لزوم البيع لاجل ان ملك المشتري لما تقدم ان شرط الاتخذ ان يكون
مالا نصيبه من المشترك والمشتري فيما لو كان الخيار للبائع أو له مال ملك فليس له شفعة في مدة الخيار كما ذكره
الشارح سابقا بقوله وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع الخ وعبارة الرشيدى قوله فالشفعة للمشتري الاول أي
حقها ثابت له لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر وفي سم قوله فالشفعة للمشتري الاول عبارة
الروض وشرحه وتثبت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك في الاول من البائع ان كان الخيار له فقط ومن المشتري
منه كذلك فان وقف الملك بأن كان الخيار لهما فالشفعة موقوفة لعدم العلم بزوال الملك فلو أخذ أي المبيع في
العقد الثاني بالشفعة من حكمه له بالملك من مافي الاول ثم فسح العقد الاول لم تنسخ شفعة كما يحكم بان الزوائد
الحادثة في مدة الخيار ملك لمن حكم له بالملك اه (قوله ان لم يشفع بائعه) أي ان لم يشفع بائعه البيع ويأخذ
بالشفعة أو يقول أخذت بالشفعة ويكون الاخذ بالشفعة فسحا للبيع اه عزيزي والظاهر ان هذا لا يحتاج له
الا فيما اذا كان الخيار لهما مالو كان له أي البائع وحده فالملك في المبيع له وحده فبأخذ بالشفعة ولا يحتاج
للمشترية ولا يصير أخذ فسحا لبيعه وعبارة الروض وشرحه وتثبت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك
في الاول الخ ما تقدم نقله في عبارة سم والظاهر ايضا ان الشق الثاني غير صحيح وهو قوله أو يقول أخذت
بالشفعة الخ اذا البيع لا يفسخ به هذا القول كما تقدم عن الروض ان الشفعة في زمن خيارهما موقوفة تأمل
(قوله وكذا لو باع امرتبا) أي لاثنين فان الشفعة للمشتري الاول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي
وحدهما أو مع المشتريين فقوله دون المشتري أي فقط وأل جنسية ومراعاة هذا كله الرد على ما تقتضيه
عبارة الاصل من عدم الشفعة للمشتري في صورتين لان المأخوذ منه تقدم ملكه على ملك الاتخذ فذلك
قال أولى من تعبيره الخ اه شيخنا وعبارة الرشيدى قوله وكذا لو باع امرتبا بشرط الخيار لهما أي
الباتين كما يعلم من السياق وأولى منه اذا شرط للمتباعين انتهت (قوله فلو ثبت خيار الخ) مفرع على قوله وان
ملك بعوض الخ ولا يصح ان يكون مفرعا على قوله وشرط في المأخوذ منه الخ لانه لا ينبغي عليه اه شيخنا بل
ينبغي على اشتراط كونه مملوكا لان عدم ثبوت الشفعة قبل اللزوم فيما اذا كان الخيار للبائع له عدم الملك
(قوله لم يثبت) أي لا يوجد الاخذ به بالفعل الابعد لزوم فبأقدم في تقدم السبب في ثبوت الحق به أي حق
الاتخذ اه حل فلا منافاة بين قوله هنالم يثبت الخ وبين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الاول (قوله
ويحصل الملك) أي للمشتري لان الملك في زمان خيار البائع للبائع وفي زمن خيارهما موقوف فلا يحصل
للمشتري الابعد اللزوم (قوله أو لم يترفع) أي الشفعة قال الزركشي ينبغي ان ينتقل الخيار الثابت
للمشتري الى الشفع ويأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كفي الوارث مع المورد ولم يذكره والاوجه
خلافه وقياس الشفع على الوارث ممنوع اه شرح مر (قوله ولا يرد المشتري المبيع الخ) وكذا لو
وجسد البائع بالثمن عيبا لا يرد به ولهاذا عبر في الروض بقوله للشفع المنع من الفسخ يعيب أحد العوضين
اذا رضى بأخذه وفي العباب بقوله وللشفيع منع البائع الفسخ يعيب الثمن والمشتري يعيب الشفع اذا
رضي به اه ففي الاول يرجع البائع على المشتري بالارش اه سم على ج * (فرع) * الشفع

رد بالعيب على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن واذا قبضه الشفيع بالاذن قبل تسليم الثمن ثم
 أقبل رجع فيه المشتري أى كفى البيع اه روض اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله
 ولا يرد المشتري) أى قبل ان يملك الشفيع ومتى رضى الشفيع بالعيب لا يرد به المشتري فلور بطل الرد بل لور
 قبل الرضا ثم رضى الشفيع بطل رد المشتري وقوله سابق عليه أى على الرد وقوله لثبوت أى حق الشفيع
 بالبيع أى بخلاف حق الرد فانه انما يثبت بعد الاطلاع على العيب اه شيخنا وقوله لان غرض المشتري الخ
 يقتضى انه لو كان الثمن متقوما كان للمشتري الرد لانه لا يصل اليه بأخذ الشفيع لان الشفيع يأخذ القيمة
 وقد يكون له غرض فى عين حقه اه (قوله لان حق الشفيع سابق عليه) ولورده المشتري قبل طلب الشفيع فله
 رد الرد وشفيع وحينه يثبت بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكل رد بالعيب رده بالاقالة
 اه ج واعتمد شيخنا ان الزوائد للبائع لان الصحيح ان أخذه للشفعة يكون فسحا للرد لانه يثبت به بطلان الرد
 كما هو وجه اه سل (قوله بقدر حصته) أى بقدر ما يخصه من المشفع فيوزع المشفع على الحصتين
 الباقيتين وقوله كمالو كان تنظير لقول المتن ولو كان المشتري الخ أى لو كان الذى اشترى الثالث أجنبيا اشترى
 ما لكا الثمنين فى الثالث المبيع اه شيخنا وسيد كرام الثمن هذه بقوله ولو استحقها جميع أخذوا بشدرا الحصص
 اه (قوله فى ثبوتها) أى فى استحقاقها للشفيع حتى يأخذ اه حل (قوله وهو مراد الاصل كغيره بقوله
 ولا يشترط فى التملك) أى فراده بالتملك استحقاقه لا حصوله بالفعل (قوله ولا رضاه) بخلاف حصول الملك لا بد فيه
 من رضاه اه حل والظاهر انه غير صحيح لما سياتى قريبا انه يكفى فى حصول الملك للشفيع قبض المشتري
 الثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم له بما فاقبستفاد من مجموع هذه الثلاثة ان رضاه ليس شرطا لتخافه فى صورة
 الحكم بها تأمل (قوله كالرد بعيب) لعل الجامع دفع الضرر اه شورى (قوله فى تلك بها) أى بالشفعة أى فى
 تحقق الملك ووجوده بها اه حل أى تلك الشفيع للشقص وهو بعد الاخذ لا حتى قل وعبارة مر
 وشرط فى حصول الملك بها الخ أى فليس المراد بالتملك قوله تملك بالشفعة والا كان لا حاجة لقوله الا حتى ولفظ
 يشعر به فهذه شروط لحصول الملك لا لثبوت حقه لان حقه يثبت بمجرد قوله أنا طالب بالشفعة أو أخذت بها وان لم
 ير الشقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله ولفظ يشعر بها) أى من جانب الشفيع امام من جانب المشتري المأخوذ
 منه فلا يشترط لان التملك بها فمهرى لا يتوقف على رضا البائع الذى هو المشتري الاول لكن محل هذا ان كان
 اللفظ الذى صدر من الشفيع لفظ الشفعة فان كان غيره كالشترى فلا بد من لفظ من جانب المأخوذ منه
 ويكون بمعاقبة فيما سياتى عن الحلوى (قوله كتملكت أو أخذت بالشفعة) بخلاف أنا طالب بها وان سلم
 الثمن لان المطالبة رغبة فى التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة اه شرح مر (قوله أو أخذت بالشفعة) قال
 فى الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا اه شورى (قوله أو أخذت بالشفعة) أى وان كان قال ذلك عند الطالب
 قبل وجود هذه الشروط فيعده حصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته ويشترط فى حصول الملك للشفيع
 بعد رؤية الشقص وعلمه بالثمن ان يقول تملك بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كاخترت الانحذم أو الا كان من
 باب المعاوضة ولا يكفى أنا طالب ولا تملكه بمجرد اللفظ بل حتى يقبض المشتري العوض أو يرضى بتمتته انتهت
 (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملكته وأخذت كما يعلم من كلام حل فى الفصل الا حتى عند قوله ويمتنع أخذ
 لجهل عن وسبائى له هناك ان الشفيع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشترى منك كذا أو تملكته
 أو صاغت لك عا شترى على كذا لم يكن هذا أخذ بالشفعة بل يكون بيعا فيتوقف على رضا المشتري وعلى
 ايجاب منه متصل بهذا الاستيجاب القائم مقام القبول (قوله مع قبض مشتري الثمن) متعلق بقوله رؤية شفيع
 ولفظ يشعر به ولو عطفه بالواو كان أظهر اه شيخنا (قوله مع قبض مشتري الثمن) أى يشترط أحد أمور ثلاثة
 اما قبض المشتري الثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم له بها وقوله قبض المبيع أى الذى هو الشقص

لان حق الشفيع سابق عليه
 لثبوت به بالبيع ولان غرض
 المشتري وصوله الى الثمن
 وهو حاصل بأخذ الشفيع
 (ولو كان لمشتري حصته) فى
 أرض كأن كانت بين ثلاثة
 اثلاثا فباع أحدهم نصيبه
 لأحد صاحبيه (اشترى مع
 الشفيع) فى المبيع بقدر
 حصته لاستوائهما فى
 الشركة فبأخذ الشفيع فى
 المثال السدس لاجتماع
 المبيع كالأول كان المشتري
 أجنبيا (ولا يشترط فى
 ثبوتها) أى الشفعة وهو
 مراد الاصل كغيره بقوله
 ولا يشترط فى التملك (حكم)
 به من حاكم لثبوتها بالنص
 (ولاحضور ثمن) كالبيع
 (ولا حضور) (مشتري)
 ولا رضاه كالرد بعيب (وشرط
 فى تملك به سارو به شفيع
 الشقص) وعلمه بالثمن
 كما يعلم مما سياتى كالمشتري
 وليس للمشتري منع من
 رؤيته (و) شرط فيه أيضا
 (لفظ يشعر به) أى بالتملك
 وفى معناه ما مر فى الضمان
 (كتملكت أو أخذت
 بالشفعة مع قبض مشتري
 الثمن)

فلا تخذ بالشفعة ان يجبره على قبض الشقص ونقل عن الروض ان له ان يأخذ الشقص من يد البائع فليحذر
وقد فوجئوا بتحقق بدون واحد من هذه الثلاثة وذلك اذا أقر البائع بالبيع وقبض الثمن وأنكر المشتري
الشرا فان الشفيع ان يقول غلكت بالشفعة أو أخذت بالشفعة ولا يحتاج الى واحد من هذه الثلاثة اه حل
(قوله كقبض المبيع) أي كما أنه لا بد في صحة الاخذ من قبض المشتري للمبيع الذي هو الشقص اذ لو أخذ
الشريكة بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذ شرا ما لم يقبض وهو لا يصح هذا هو المراد من
العبارة اه ثم رأيت في شرح مر مانصه وللشفيع اجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله
أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه وكتب الرشيدي عليه مانصه قوله ويقوم الخ أشار به
الى دفع ما لعل به حج ما اختاره من تعيين اجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يقضى الى سقوط
الشفعة لان به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة اه ووجه الردان
قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه (قوله خلى الشفيع بينهما) أي بحيث يتمكن
من قبضه أي فلو أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفيع وصدق
الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لان ما ثبت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعد عدم مبادرة
الشفيع اه ع ش على مر (قوله أو مع رضاه بشفيع) لو أراه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان
البراءة تضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالا ان أقواها نعم أقول فيه بحث لان الرضا من
غير افظ لا يقيد والدال عليه هنا لفظ البراءة به يحصل الملك فيكون مقاد هذا اللفظ الملك والبراءة مع ان
صحة البراءة تتوقف على سبق الملك وقد يجب بان المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها كذا
رأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الارشاد لشيخنا ما وافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسلمه
أي تسلم العوض خلى الشفيع بينهما أو رفع للقاضي ليأمره التسليم أو يقبض عنه ولم يخبر به ههنا بين القبض
والبراءة كغير من الديون لان البراءة انما يكون بعد ثبوت دين ولا دين بعد لكن هل يكون ابرأه بمنزلة الرضا
بذمته قال ابن الرفعة فيه احتمالا ان أقواها نعم اه سم (قوله أو مع حكم له بها) أي ولا ربا في هذه أيضا
فقوله ولا راجع له أيضا بناء على ان القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضا وكان الاولى تأخير (قوله أي
بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام
الرافعي والنووي أقول هو في الحقيقة إضاح لكلام الاصحاب وإفصاح عن مرادهم لان مسمى الشفعة حق
التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه
من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون لشي سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه
لا يحصل بمجرد اللفظ اه برلسي اه سم وعبارة حل قوله أو مع حكم له بها أي بحصول الملك بها أي فهو
مخبر بين ان يقول حكمت بحصول الملك بالشفعة ويكون محمولا على ما ذكره فلا فائدة من الاول ولا يخفى
وضوحه انتهت (قوله وطلبه) أي الحكم بالملك بالشفعة وامتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمته
اه حل (قوله والثمن من الآخر) أي من المنقذ الآخر أي من غير جنس الذي فيها اذ لو كان منه لكان
من مدعوه ودرهم فلا يصح (قوله فلا تملك به) أي ولو مع فقد الحاكم اه قل على الجلال (قوله لم يكن له
ان يتسلمه) أي يستعمله لان الغرض ان يحال له في الثمن الخال ليس له ان يتصرف فيه اه حل وهذا قد
بشكل بوجوب تسليم البائع في البيع أولا لانه يفرق بانه هنا لما حصل التملك قهرا لم يناسب اثبات التسليم قهرا
أيضالانه اجحاف اه سم (قوله واذا لم يحضر الثمن الخ) راجع لقوله واذا تملك بغير الاول الخ أي وبعد كونه
لا يتسلم حتى يؤدي الثمن به هل ثلاثة أيام وجوب بالحضر فيها فان لم يحضر الثمن فيها فسحق القاضي تملكه وانظار
مفهوم قوله واذا لم يحضر الثمن الخ اه (قوله أهمل) أي وجوب ثلاثة أيام أي غير يوم العقد اه ع ش

مقبض المبيع حتى لو
امتنع المشتري من قبضه
خلى الشفيع بينهما أو رفع
الامر الى حاكم (أو) مع
(رضاه بذمة) أي يكون
الثمن في ذمة (شفيع ولا
ربا أو) مع (حكم له بها)
بالشفعة اذا حضر مجلسه
واثبت حقه فيها وطالبه
ونخرج بزيادتي ولا ربا مالو
كان بالبيع صفاً ذهب
أو فضة والثمن من الآخر
لم يكف الرضا بكون الثمن
في الذمة بل يعتبر التقاض كما
هو معلوم من باب الربا
ونخرج بالثلاثة المذكورة
الاشهاد بالاخذ بالشفعة فلا
يملك به وان لم يرج فيه في
الروضه شيئا واذا تملكه
بغير الاول من الثلاثة لم
يكن له ان يتسلمه حتى يؤدي
الثمن واذا لم يحضر الثمن
وقت التملك أهمل ثلاثة
أيام فان لم يحضره فيها فسحق
القاضي تملكه

* (فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع) * عبارة جج فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذ الشركاء إذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك انتهت فقول الشارح مع ما يأتي معهما أي من قوله وإذا استحق فإن كان معيناً الخ الفصل (قوله يأخذ في مثلي الخ) أي إن أراد الأخذ فليأخذ في مثلي الخ وليس المراد أنه يجب عليه الأخذ أو يسن أه ع ش (قوله يأخذ في مثلي بمثله الخ) أي ما لم يدخل الثمن في ملك الشفيع بطريق من العارق فإن دخل فيه تعين الأخذ به وبعبارة شرح مر ولولا ذلك الشفيع نفس الثمن قبل الأخذ تعين الأخذ به لاسم المتقوم لأن العدول عنه إنما كان لتعذره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل الأزم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة لا تفتاء البيع انتهت وبعبارة شرح الروض ما زيد أرحط من الثمن في مدة الخيار بنوعيه فقط يلحق بالثمن كما مر في بيع المراجعة فيلحق به موضه الذي يأخذ به الشفيع فإن حط الكل أي كل الثمن فهو كالموابع بلائع فلا شفعة للشريك لأنه يصير هبة على رأي ويبطل على رأي وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد أرحط بعد هذا يلحق بالثمن كما مر انتهت (قوله يأخذ في مثلي بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى داراً بمكة بحب غل فلا شفعة لأخذها بصرف قدر ذلك الحب وإن رخص جداً أو وجعه بان ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد أه مر واقتصر في عكس المثال هل يرجع لقيمة باد العقد كافي القرض والغصب أه سم على جج أقول لأوجه التردد في عكس المثال مع تسايم الشئ الأول بل قد يتوقف في كل منهما بان قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لثقله مؤنة فتهتم به وتنته حيث ظفر به في غير محله ويؤيده ما سيذكره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل ان المراد بعكس المثال في كلامه أنه اشترى بمثل بمحل رخص ثم ظفر به بمحل قيمة المثل فيه أكثر ويحتمل أن المراد أنه اشترى بمثله بمحل قيمته فيه كثيرة ثم ظفر به بمحل قيمته دون محل الشراء وفي كليهما ما مر وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة باد العقد الخ أه ع ش على مر (قوله كنفه) أي ولو مغشوشاً حيث راج والمراد به ما كان مسبوكة على صورة خاصة بتعارفونها فيما بينهم سواء كان مسبوكة على صورة الدراهم والدنانير المشهورة أم لا أه ع ش (قوله بمثله) أي سواء ارتفع سعره أم انحط وظاهره ولو نقله لمحل آخر وكان لثقله مؤنة فيجبر المشتري على دفع المثل قال سم وهذا ما مال إليه مر أه ع ش (قوله بمثله ان تبسر) ولو وزنا بان قدر المثل بغير معياره الشرعي كقنطار برصاً أخذ به وزناً ولو ملك الشفيع الثمن قبل الأخذ تعين الأخذ به أه حل (قوله ان تبسر) أي حال الأخذ والأي وان لم يتبسر حال الأخذ بقيمته وقت العقد أه شرح مر (قوله ان تبسر) أي بان كان في دون مسافة العصر والابان لم يوجد أو كان فوق مسافة العصر بقيمته أي وقت العقد على المعتد أه شيخنا (قوله والا فبقيمته) أي وقت العقد أخذاً بما يأتي في المنة قوم ولو قبل بأقل القسيم من وقت العقد إلى وقت القبض لم يكن بمبدأ ونقل بالدرس عن الزيادة الأولى لكن في جج فان انقطع المثل وقت الأخذ أخذ بقيمته حينئذ أه ع ش (قوله ومتقوم بقيمته) المراد به ما غير ما ذكر في الغصب بدليل أنه يأخذ في النكاح والخلع بمهر المثل وفي الصلح عن الدم بالدية وكل منهما لا يقال له في العرف قيمة أه شرح مر (قوله كافي الغصب) راجع للشقين وبعبارة شرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكره مقيس على الغصب انتهت قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ أنه يأتي هنا ظهير ما مر فيما لو ظفر الشفيع بالمشتري ببدل آخر وأخذ فيه وهو أنه يأخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لثقله مؤنة والطريق آمن والأخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث أخذت تكون لاقيصولة ولابن الرنعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرنا لم يرجع منها شيئاً وقد علمت ان ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عذراً في تأخير الأخذ ولا الطلب أه سم على جج وفي حاشيته على المنهج بعد مثل ما ذكره مال مر الى اجبار المشتري وان كان لثقله مؤنة أه أقول وفيه ما قدمناه من التوقف

* (فصل) فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معهما * (يأخذ أي الشفيع الشقص في عوض (مثلي) كنفه وجب (بمثله) ان تبسر والا فبقيمته (و) في (متقوم) كنفه. وثوب (بقيمته) كافي الغصب وتعتبر قيمته (وقت العقد) من بيع ونكاح وخلع وغيرها

لانه وقت ثبوت الشفعة ولان مازاد في (٥٠٦) ملك المأخوذ منه وبذلك علم ان المأخوذ به في النكاح والخلع مهر المثل ويجب في المتعة مثلهما

لامهر مثلها لان الواجب به
بالفراق والشفعة عوض
عنهما ولو اختلفا في قدر القيمة
صدق المأخوذ منه بيمينه قاله
الرواني (وخبر) أي
الشفيع (في) عوض
(موجب بين تعجيل) له (مع)
أخذ حاله (بين) مبرالي
الحل) بكسر الحاء أي الحل
(ثم أخذ) وان حل المؤجل
بموت المأخوذ منه دفعها
لاضرر من الجانبين لانه
لوجوز له الاخذ بالمؤجل
أضرر بالمأخوذ منه لا اختلاف
الذم وان الزم بالاخذ حالا
بنقله من الحال أضرر
بالشفيع لان الاجل يقابله
قسما من الثمن وعلم بذلك ان
المأخوذ منه لو رضى بذمة
الشفيع لم يتغير وهو الاصح
وتعبري بما ذكرنا من
اقتضاه على الشراء والنكاح
والخلع (ولو بيع) مثلا
(شفيع وغيره) كتب
(أخذ) أي الشفعة
(بحصة) أي بقدرها (من)
الثمن) باعتبار القيمة وقت
البيع وقول الاصل من
القيمة سبق فلم يلو كان
الثمن مائتين وقيمة الشفعة
ثمانين وقيمة المضموم اليه
عشرين أخذ الشفعة
بأربعة أخماس الثمن ولا
خيار للمشتري بتفريق
الشفعة عليه لدخوله فيها
عالم بالحال وبمذاق

وظاهر اطلاق الشارح بوافق ما دل اليه اه ع ش على مر (قوله لانه وقت ثبوت الشفعة) أي ثبوت
سببها فلا يرد ان الشفعة انما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع اه ع ش (قوله في ملك المأخوذ منه)
أي بطريق الاصل وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولان مازاد في ملك البائع وفي الصداق اذا كان
شفعة الزوج وفي عوض الخلع الزوجية وليس المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو المتبادر لانه لوهم ان المتعبر بقيمة
الشفعة لا عوضه وليس كذلك اه حل وزي فالمراد بالمأخوذ منه ما يشمل البائع والزوج في النكاح
والزوجة في الخلع لانه يقال في الصداق اذا كان شفعة صام شفعوا وأخذ الشريك بمهر مثلها وقت العقد و زاد مهر
مثلها بعد العقد ان مازاد في ملك المأخوذ منه اصاله أي بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع
وقت العقد وما زاد بعد في ملكه فلا يمتنع ويؤخذ اذا كان الشفعة عوض خلع ان مازاد في ملك
المأخوذ منه بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة وبضعها فالمراد بالمأخوذ منه ملك الشفعة اصاله
اه برماوى (قوله المأخوذ منه) أي بحسب الاصل وهو البائع أو الزوج أو الزوجة أو الجاني وقوله وبذلك علم
أي بقوله ومن ثم وقع في بعض النسخ لان البضع من قبيل المتقوم بقيمته مهر المثل (قوله مهر المثل) ويشترط أن يكون
معه ما للشفيع اه سم (قوله ويجب في المتعة مثلهما) أي يوم الامتناع ويؤخذ في الجارة باجرة المثل
مدته وفي الجملة بعد العمل باجرة مثله وفي القرض بقيمته وقت العقد وان كان المقترض يرد المثل صورة وفي
صلح العبد بقيمة الا بل يوم الجنابة على المعتمد عند شيخنا كمر وتقدم ما فيه فارجع اليه اه قل على الجلال
(قوله صدق المأخوذ منه) وهو المشتري لانه أعلم بما بشره اه ع ش (قوله وخبر في مؤجل) أي ولا يلزمه
حيثما علم المشتري باطالع على ما في الشرحين اه شرح مر (قوله وخبر في مؤجل الخ) فان اختار
الصبر ثم علم ان يجل الثمن وبأخذ قال في المطالب فلذى يظهر أن له ذلك وجه واحد ا قال الاذرى وغيره وهو
ظاهر اذا لم يكن زمن ثم يمتنع منه على الثمن المجمل الضياع اه شرح مر (قوله وان حل المؤجل الخ)
الاولا لانه أي فاذا حل بموت المأخوذ منه وهو المشتري فالشفيع الصبر الى أن يحل الاجل المشروط وهذه
مستثناة من كونها على الفور اه شيخنا (قوله من الجانبين) أي من جانب المشتري والشفيع (قوله أضرر
بالمأخوذ منه) وهو المشتري (قوله لا اختلاف الذم) أي ذم الناس صعوبة ومهولة فربما كان الشفيع صعبا
فيتضرر المشتري لانه الذي يطالب الشفيع والبائع الاصل يطالبه أي المشتري لا الشفيع اه شيخنا (قوله
بنقله من الحال) أي بتفريق المؤجل أي قدره ومن في قوله من الحال بيان أي الذي هو أي النظر حال فهمي
بيان للنظر كان كان المؤجل مائة أو الزهيا لاخذ المائة حالا ولو قال بنقله حالا وأسقط من كان أولى وأخصر
تأمل شيخنا (قوله لان الاجل الخ) أي فاذا كان الثمن عشرة ووجهه فكان المبيع الشفعة ورفق الاجل
في مقابل رفق الاجل جزء من العشرة فاذا الزهيا لاخذ حالا بالعشرة حالة أضرر بالشفيع لانه أخذ باز يدعها أخذ به
المشتري اذ العشرة به ضها يقابل الاجل ولا أجل حيث ذكر قوله وبذلك علم أي بقوله أضرر بالمأخوذ منه وقوله
وتعبري بما ذكرنا أي بقوله ومن ثم وقع بقيمته وقت العقد اه شيخنا (قوله لم يتخير) بالخاء المعجمة اه حل أي
ولا يطل حقه من الشفعة اه شرح مر وفي سم ولورضى المشتري بأخذ مؤجل وقال الشفيع أنا
أصبر الى حله بطل حقه اه مر (قوله ولو بيع شفعة وغيره) أي مما لا شفعة فيه اه شرح مر (قوله
بأربعة أخماس الثمن) وهو مائة وستون في هذا المثال اه زى اه ع ش (قوله عالم بالحال) هذا جرى
على الغالب والافضل لا خيار له مطلقا وقوله وبمذاق أي باله فارق هذا الحكم مامر الخ هذا ولم يظهر لهذا
الكلام معنى لان المسائل على حد سواء وعبارة ج ولو بيع شفعة وغيره مما لا شفعة فيه كسيف أخذه أي
الشفعة لو جرد سبب الاخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بتفريق الصفقة عليه لانه المورط لنفسه وهذا أولى
من التعليل بانه دخل فيها عالما بالحال لان قضيه ان الجاهل يتخير وهو خلاف اطلاقهم ومدر كهم وبكل من

(ويعتنع أخذ الجهل ثمن) كان
 اشترى بجزاف وتلف الثمن
 أو كان غائباً ولم يعلم قدره فيها
 فتعبرى بالجهل أعم مما
 عبر به (فإن ادعى علم مشتر
 بقدره ولم يعينه لم نسمع)
 دعواه لأنه لم يدع حقاله
 (وحلف مشتر في جهله به)
 أي بقدره وقد ادعى الشفيع
 قدراً (و) في (قدره) في
 (عدم الشركة) في عدم
 (الشراء) والتخلف في غير
 الأولى من زيادتي فيحلف في
 الأولى والثالثة على نفي علمه
 بذلك كجهل مما يأتي في
 الدعوى والبيانات لأن
 الأصل عدم علمه بالقدر
 وعدم الشركة ولا يخلف في
 الأولى أنه اشتراه بثمن مجهول
 لأنه قد يعلمه بعد الشراء
 ويحلف في الثانية أن هذا
 قدر الثمن لأنه أعلم بما باشره
 وفي الرابعة أنه ما اشتراه لأن
 الأصل عدمه (فإن أقر البائع
 فيها بالبيع) والمشفوع
 بيده أو بيد المشتري وقال أنه
 ودفعته أو عارية أي أو
 نحوهما (ثبت الشفعة)
 لأن إقراره يتضمن ثبوت حق
 المشتري وحق الشفيع فلا
 يبطل حق الشفيع بانكار
 المشتري كعكسه (وسلم الثمن
 له) أي للبائع (أن لم يقصر
 بقضه) من المشتري لأنه تاقى
 المالك منه (والا) بأن أقصر
 بقضه منه (ترك) يسد
 الشفيع (كتظيره) فبما رفي
 الإقرار (وإذا استحق) أي الثمن

التعليق فارق هذا ما مر من امتناع إقرار المبيع بل رد انتبهت ومثله شرح مر (قوله ويعتنع أخذ الجهل) هذا
 شروع فيما يمنع الأخذ بالشفعة وهو مكره قبل ثبوت الشفعة وبعد حرام كافي الجواهر وأعمده شيخنا وذكر
 شيخنا كج أنه مما يمنع الأخذ بالشفعة ما لو عدل عن قوله تملك بالشفعة أو أخذت بالشفعة إلى قوله اشترى
 منك كذا أو قال تملكك وصالحك عما اشترى به على كذا فليتأمل اه حل أي فليس هو عقد شفعة
 وإنما هو بيع حقيقي اختياري يتوقف على لفظ آخر من جانب البائع الذي هو المشتري ويجري فيه جميع
 أحكام البيع (قوله ويعتنع أخذ الجهل ثمن) وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكرهة قبل الثبوت وبعد
 حرام على الرابع اه حل ويكفي دفع هذه الحيلة بأن يطالب الشفيع الأخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يزيد
 عليه قدرافي المثل وقيمة في المتقوم فالوجه أن له ذلك وإن يحلف المشتري أن لم يترف بأنه لا يزيد على ذلك فإن
 نكل حلف واستحق الأخذ به اه سم على حج وهو ظاهر في التوصل إلى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن
 المشتري بما ذكر لا احتمال أن ماعينه وحلف عليه بعد نكول المشتري أزيد مما أخذ به فيعود الضرر على
 الشفيع بذلك اه وقوله وبعد حرام كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم ألتف بعضها على الأهم حتى
 لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقوله ثم ألتف بعضها أي بان تصرف فيه اه ع ش على
 مر (قوله بجزاف) بتأنيث جميعه نقداً كان أو غيره اه شرح مر وقوله أو كان غائباً معطوف على اشترى
 بجزاف والمراد الغياب عن مجلس العقد اه شيخنا وفي شرح مر ما يفيد أنه معطوف على تلف اه (قوله لم
 نسمع دعواه) وسيله أن يبين قدراً بعد قدر وهكذا ويحلف عليه اه سم (قوله لأنه لم يدع حقاله) أي لأنه
 لا حق له في القدر المطابق حتى لو أقر المشتري بعلمه لا فائدة فيه للشفيع وكان الاظهر أن يقول لأن الدعوى غير
 ملزمة اه شيخنا (قوله وحلف) شتر الخ ولا تقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لأن الشهادة على فعل نفسه
 اه حل (قوله وقد ادعى الشفيع قدراً) أي وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر عندى أي لا أعلم قدره
 هذه صورة الأولى وقوله وفي قدره صورتهما دعوى الشفيع أن المشتري اشتراه بقدر معين كعشرة فادعى المشتري
 أنه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كخمسة عشر تأمل (قوله وفي قدره) فإن نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف
 عليه اه شرح مر (قوله وفي عدم الشركة) أي شركة الشفيع للبائع بأن قال له لست شريك البائع أي
 وشرط الشفيع أن يكون شريكاً اه شيخنا (قوله لأنه قد يعلمه بعد الشراء) أي والفرض التضييق عليه
 ولا تضييق حيث لا يخلف تخليفه على نفي العلم لأنه لا يمكن الصدق في هذه اه شيخنا (قوله لأنه قد يعلمه بعد
 الشراء) أي وقبل الحلف اه ع ش على مر (قوله ويحلف في الثانية أن هذا قدر الثمن) لا يقال القياس
 تصديق الشفيع لأنه غارم لا نأقول ذلك محله فيما إذا غرم في مقابلة التلف وما هنا بخلافه لأنه يغرم ليأخذ
 الشقص (قوله أي أو نحوهما) أي في هذا المقام ليست تفسيرية لأنها تكون بياناً لما يقابلها فالظاهر أن مزيدة
 لئلا يزعم قبلها بما بعد ما بان يكون مقالتين غير يجمعهما ما وانظر وجه الانحصار على زيادة هذا التفسير اه
 شوبري (قوله كعكسه) أي كالأبطل حق المشتري بانكار الشفيع اه زى (قوله وسلم الثمن له أي
 للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهي ربحه الشجر ربحه الله وهو
 الأوجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن ماله قد يكون أبعد عن الشبهة اه شرح مر (قوله لأنه تاقى المالك
 منه) أي كالأوتري لا لالأفهم ومقر بالبيع فكيف يكون الشفيع متلقياً للمالك منه اه شيخنا وعبارة سل
 قوله لأنه تاقى المالك منه أي لأنه باقرار البائع له كانه تاقى المالك منه وإن كان في الحقيقة إنما تلقاه من المشتري انتهت
 (قوله والترك بيد الشفيع) ومتى عاد المشتري واعترف بالحال استحقه ولا يتوقف على إقرار جديد من الشفيع
 ويكفي في التظاير كونه يترك بيده كإترك المقر به بيد المشتري ولم يتوقف استحقاقه على إقرار جديد لأن المشتري
 قوي جانبه بوقوع الإقرار في ضمن معاوضة هذا وكن حق العبارة أن يقول والابقى في ذمة الشفيع لأنه لم يعقد

أي ظاهر مستحشا بعد

الاحذ بالشفعة (فإن كان
معينا) كالاشترى بهذه
المائة (بطل البيع
والشفعة) لعدم الملك (والا)
بان اشتراكم في الزمة
ودفع عفا فيها فخرج
المدفوع مستحشا (بطل)
المدفوع (وبقي) أي
البيع والشفعة ولو خرج
ردية اختيار البائع بين الرضا
والاستبدال فإن رضى به لم
يلزم المشتري الرضا به بل
ياخذ من الشفع الجيد كذا
قاله البغوي قال النووي
وفيه احتمال ظاهر قال
الباقين ما قاله البغوي جار
على قوله فيما إذا ظهر العبد
الذي باع به البائع معيبا
ورضى به أن على الشفع
قيمه سليما لأنه الذي
اقتضاه العقد وقال الإمام أنه
غلط وأما عليه قيمته معيبا
حكاهما في الروضة قال
فالتعليق بالمثل إلى أولى قال
والصواب في كتابي المسئلتين
ذكر وجهين والاصح منهما
اعتبار ما ظهر وجه هذا
من المقر في المعيب (وان
دفع الشفع مستحشا
تبطل) شفعة (وان علم)
أنه مستحشوق لأنه لم يقصر في
الطلب والاحذ سواء أخذ
بمعين أم لا فإن كان معينا
في العقد احتاج إلى كالجديد
وتكره ما ذكر مستحشا
خروج منه نكاحا (ولاشتر

على عين ترك بيده اه شيخنا أم لو عاك البائع وادعى عدم قبض الثمن من المشتري فقد ذكره سم بقوله فلو
عاد البائع وادعى عدم قبضه من المشتري فينبغي أن ياخذ من الشفع وان لم يوجد من الشفع اقرار جديد لان
هذا في معاوضة فكان كالأدعت خطعا فأنكر ثم عاد وصدق ياخذ منها المال وان لم يوجد اقرار جديد هكذا
وافق عليه مر (قوله أي ظاهر مستحشا) أي بيينة أو تصادق البائع والمشتري والشفيع كما قاله المتولي اه
شرح مر (قوله ودفع عفا فيها) أي بعدم مفارقة المجلس أخذ من قوله سم الواقع في المجلس كالواقع في صاب
العقد أم لو دفعه في المجلس فيبطلان البيع والشفعة ونقل في الدرر مشله عن خطا بعض الفضلاء اه
عش (قوله ولو خرج رديا الخ) أي وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لاسكن لأوجه حيث نذر قوله
والاستبدال أي لان الاستبدال انما يظهر اذا باع بثمن في الزمة اما بالمعنى الذي الكلام فيه فيختصير البائع بين
الرضا والفسخ ثم رأيت في سم على منهج أن ما ذكره من أن له طلب بدله اذا عيب في العقد لا يخلو عن
اشكال فان التماس في المعين في العقد ان يختصير بين الفسخ والامضاء واما رده وأخذ بدله فلا يلتزم ثم
أوردت ذلك على مر فاول حمل عبارة العباب على أن البديل في المعين طاب الارش فليتم اه مر اه سم على بخ
أي وهذا الجمل انما يتم لو كان اذا طلب الارش ووافق جاز أخذه وقد تقدم خلافه اه عش على مر (قوله ولو
خرج رديا الخ) وقياس ما قاله في خط بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وهداه ان يقال بنظره هنا من أن
البائع ان رضى بردي أو معيب قبل الزوم لم يلزم المشتري الرضا به ما من الشفع أو بعده فلا وحيث نذر فيجتم
الترام ذلك لان منة البائع ومساخمة موجودة فيهما الا ان يفرق بأن الردى والمعييب غير ما وقع به العقد بالسكينة
بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسرى ما وقع به الى الشفع اه شرح مر (قوله كذا قاله البغوي) هو
المعتمد في المثل والمعتمد في المنقوض أخذ قيمته معيبا كالمسا في لابن المقرى وقوله وفيه احتمال أي أنه يلزم بأخذ
الردى وقوله ان على الشفع قيمته سليما ضعيف كما علمت وقوله وقال الامام انه أي ما قاله البغوي من أخذ
القيمة سليما وقوله حكاهما أي الوجهين في المنقوض وقوله قال أي البلقيني أيضا والصواب أي رد على النووي
حيث قال في المثل وفيه احتمال ولم يقل وجه نفرق بين الاحتمال والوجه اذا احتمل أمر عقلي والوجه نص
للاصحاب وحيث حكاهما في الروضة في المنقوض فقط وقوله في كتابي المسئلتين أي مسألة المثل والمنقوض وقوله
اعتبار ما ظهر أي من الرداء والعيب وهذا ضعيف كما علمت وقوله في المعيب أي اما المثل فيجزم فيه في الرضا بان
المشتري ياخذ الجيد وقد علمت ان هذا والمعتمد يفرق بأن الرداء وصف لازم بخلاف العيب فانه يطرأ
ويزول اه شيخنا (قوله فالتعليق بالمثل الخ) أي اذا كان الامام غاها البغوي في قوله على الشفع قيمة العبد
المعيب سليما مع كون العبد منقوضا فتعليقه في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا عن الردى مفهوم بالاولى
وجه الاول بان العيب في المنقوض يمكن زواجه بخلاف الرداء في المثل اه شيخنا (قوله اعتبار ما ظهر) أي
وهو الردى في الاول والمعيب في الثاني اه عش (قوله وبمذاجزم ابن المقرى في المعيب) وهو الاصح وحزم في
مسألة الردى بما قاله البغوي قال شيخنا يمكن الفرق بينهما بان ضرر الردى أكثر من ضرر المعيب اذ لا يلزم من
العيب الرداء فليزمن قبول المعيب دون الردى اه شوبري (قوله وتكره ما ذكر مستحشا الخ) هذا مفهوم
قوله ولو دفع الشفع فكان الاطهر ان يشول وكذا دفع ما ذكر وقوله نحاسا اه ذاق المثل وأما في المنقوض فيختصير
المشتري بين ابقائه ورده اه شيخنا (قوله ولشفيع فسخه باخذ) واذا كان التصرف اجارة وأمضاها الشفع
فلا جرة للمشتري اه شرح مر وقوله وأمضاها الشفع أي بأن طلب الاحذ بالشفعة لا أن وأخر
الملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذه فلا جرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أي أو تصرف المشتري
بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان آخر الشفع الاحذ لزوالمه بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة
فان فسخها اذالك وان قرررها فلا جرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشك على ما يأتي ان الذي على الفور

تصرف في الشفع) لانه ملكه (ولشفيع فسخه باخذ)

الشقص سواء كان

فيه شفعة كبيع أم لا
كوقف وهبة لأن حقه سابق
على هذا التصرف (و) له
(أخذ بما فيه شفعة) من
التصرف كبيع لذلك ولأنه
ربما كان العوض فيه أقل
أو من جنس هو عليه أيسر
(ولو استحقها) أي الشفعة
(جمع أخذوا بقدر الحصص)
لأن الشفعة من مرافق المالك
فتقدر بقدره ككسب
القبض وهذا ما يحجمه
الشيخان كثير وقيل
ياخذون بعدد الرؤس
واعتمد جمع من المتأخرين
وقال الاستوى أن الأول
خلاف مذهب الشافعي
(ولو باع أحد شريكين
بعض) هو أعم من قوله
نصف (حصة لرجل ثم باقيا
لاخرها شفعة في) البعض
(الأول للشريك القديم)
لأنفراد بالحق (فإن عفا)
عنه (شاركه المشتري الأول
في) البعض (الثاني) لأنه
صار شريكاً مثله قبل البيع
الثاني فإن لم يعف عنه بل
أخذه لم يشاركه فيه لوال
ملكه (ولو عفا أحد شفعين)
عن حقه أو بعضه (سقط
حقه) كالقود (وأخذ
الآخر الكل أو تركه) فلا
يتصرف على حصته لسلا
تبعض الشفعة على المشتري
(أو حضر) أحدهما وغاب
الآخر

هو الطالب لا التملك الآن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذاً مما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح
السابق نعم لو رضى المشتري بذمة الشفع مع تعيين عليه الأخذ حالاً أو لاسقط حقه اه سم على حج وهي تفيد
أن معنى امضاء الاجارة أن ياخذ بالشفعة مع بقاء عقد الاجارة لانه يؤخر التملك بالشفعة لانقضاء مدة الاجارة اه
عش على مر (قوله ولشفيع فمخه بأخذ) هذا إذا أخذ من المشتري الأول وقوله له أخذ بما فيه شفعة
أي من المشتري الثاني فالأصل أنه يتخير بين الأخذ من الأول والثاني لكن إن أخذ من الأول يبطل بهذا الأخذ
تصرفه ولا يتقيد بكونه فيه شفعة وإن أخذ من الثاني لم يبطل تصرف الأول ويتقيد الأخذ بكون التصرف مع
الثاني فيه شفعة فتأمل ولو بنى المشتري أو غرس في المشفوع قبل علم الشفع بذلك ثم علم فلع مجانا التعدي
المشتري نعم إن فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يقطع مجانا فإن قيل القسمة تتضمن رضا الشفع
بذلك المشتري غالباً بديان ذلك يتصور بصور كأن يظن أنه أخذ المبيع هبة ثم يتيقن أنه اشتراه أو أنه اشتراه بثمن
كثير ثم ظهر أنه باقل أو يظن الشفع كونه المشتري وكذا للبائع ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم ببناء
المستعير وغراسه الآن المشتري لا يكف تسوية الارض إذا اختار الفلح لانه كان متصرفاً في ملكه فان حدث في
الارض نقص أخذ الشفع على صفته أو يتركه ويبقى زرعه الى أو أن الحصاد من غير أجرة اه شرح مر
وكتب عليه عش قوله لم يقطع مجانا أي بل يتخير الشفع بعد الأخذ بين التملك بالقيمة والمبيع مع ارش
النقص والنبذة بالاجرة كما يعلم من قوله ولبناء المشتري الخ (قوله ياخذ بالشفعة) الباء سببية أو للتصوير كما
تدل عليه عبارة مر ونصها وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل الأخذ بها وإن لم يتقدم له فسخ كما استنبط
في المطالب من كلامهم خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة اه وقوله بما فيه شفعة أي بعوض تصرف فيه
شفعة أو الباء للسببية أي بسبب تصرف آخر فيه شفعة ولو قال فيما فيه شفعة لم كان أظهر (قوله لذلك) أي لأن
حقه سابق على هذا التصرف اه زى اه عش (قوله ولو استحقها جمع) أي على أجنبي أو على أحد منهم
بان كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس هذا مكرراً مع قوله قبل ولو كان لشتر حصته اشتراك مع الشفع
اذ ليس في تلك تعدد الشفع والمشتري هناك لا ياخذ مع الشفع بها بل بشرائه الأصلي اه شيخنا (قوله
أخذوا بقدر الحصص) وذلك بان يجمع حصص الباقين بالمبيع وتنسب حصص كل منهم لهذا المجموع ياخذ من
القسط المبيع بالشفعة بتلك النسبة فلو كانت دار بين ثلاثة لواحد نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فاذا باع
صاحب الثالث أخذ الآخران بالنسبة المتقدمة فيجمع النصف والسدس فيجمعهم مائة وستة عشر قيراطاً فالسدس
ربعمها والنصف ثلاثة أرباعها فيأخذ صاحب السدس ربع المبيع وهو قيراطان من ثمانية وصاحب النصف
ثلاثة أرباع وهو ستة (قوله بعدد الرؤس) أي قياساً على سر بيان العتق وقرق الأول بان العتق من باب الاتلاف
فلومات شفعين كل منهما عن ولدين فعفا أحد الولدين انتقل حقه لآخره وله نصف المشفوع كولد من الآخر
وقول بعضهم يكون المشفوع بينهم اثلاثاً لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجع اه قل على الجلال (قوله
أي بعدد الرؤس) أي لأن الأصل الشركة بسبب الشفعة وقد تساوا فيها بدليل أن الواحد ياخذ الجميع وإن قل
نصيبه اه شرح مر (قوله أن الأول خلاف مذهب الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول
الثاني أنهم في الشفعة سواء وبهذا القول أقول اه حل (قوله ثم باقيا لاخر) وخروج بثمن ما لو وقع البيعان
معاً فالشفعة فيهما للأول وحده اه شرح مر (قوله فان عفا شاركه) أي إن كان العفو بعد البيع الثاني
فإن كان قبله اشتركا فيه جزم اه شرح مر (قوله فان عفا عنه الخ) قال ابن عبد السلام العفو عن الشفعة
أفضل إلا أن يكون المشتري نادماً أو مغبوناً وأقره في حواشي شرح الروض اه شو برى (قوله ولو عفا أحد
شفعين الخ) ولو اختاف المشتري والشفيع في العفو عن الأخذ بالشفعة فهل يصدق الشفع أو المشتري
والظاهر تصديق الشفع لأن الأصل بقاء حقه وعدم العفو اه عش على مر (قوله سقط حقه) أي

كله سواء عفا عن البعض أو الكل اه شيخنا (قوله آخر الاخذ في حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها * (فرع) * دار بين أربعين سواء فباع أحدهم حصته واحد الثلاثة الباقيين حاضر فأخذ الكل فإذا حضر الثاني ناصفه بنصف الثمن أو أخذ ثالث مامعه بثالث الثمن وإذا حضر الثالث أخذ ثالث مامع كل في الاول أو نصف مامع الاول في الثانية وله فيها أخذ ثالث مامع الاول وثالث مامع الثاني وله أيضا أخذ ثالث مامع الثاني ويضمه لمامع الاول ويناصفه لان كل جزؤه فيه ثلث وعلى هذا تصح قسمة الشقة من ثمانية عشر لان ثالث الاول واحد من تسعة يضم الى ستة الاول فلا تصح قسمة عليهم فيضرب عددهما في تسعة وحينئذ ثلثا في أربعين كل من الاخيرين سبعة وإذا كان ربع الدار ثمانية عشر بقسمتها اثنتان وسبعون قال شيخنا مر ولا يرجع الثاني الى واحد من الباقيين لتقصيره فراجع به وبقي من الاحوال ان الثاني أخذ ثلث مامع الاول وإذا حضر الثالث ناصفه أو أخذ ثلثي مامع الثاني وثلث مامع الاول أو أخذ ثلث مامع الاول وضمه لمامع الثاني ويناصفه ولو كان الحاضر اثنين فهل يتعين عليهما الاخذ مناصفة أو لا أحدهما ان يأخذ الثالث والاخر الثلثين وإذا صبر أحدهما الى حضور الغائب دون الآخر فهل يجبر الآخر على الصبر أو لا الأخذ وإذا أخذ فهل يتعين عليه الأخذ الكل أو لا الأخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذه الاحوال من محالها وانثار وحروا عرف ما تصح فيه القسمة من الاعداد كما مر ومنه ما لو شفع الحاضر ان سوية ثم غاب أحدهما ثم حضر الثالث فإن شاء أخذ نصف مامع الحاضر أو ثلثه فان حضر الغائب وغاب الحاضر أخذ منه السدس في الاول والثالث في الثاني ويقسم الشقة على الاول من اثني عشر للحاجة الى عدله نصف ونصف ونصف وسدس وإذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة الى عدله نصف ونصف ونصف ثالث وإذا كان الربع ستة فالكل أربعة وعشرون اه قل على الجلال (قوله لعذره) أي الحاضر في ان لا يأخذ أي الحاضر ما أي جزأ يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ أي لعذر الحاضر في عدم أخذه الا ان الشقة التي يؤخذ منه لو حضر الغائب هذا وترر شيخنا ان الضمير في يأخذ راجع للغائب وفي عذره للحاضر وقال المعنى لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب وهذا غير ظاهر اذ لا يستقيم هذا مع قوله ما يؤخذ منه لانه يصير المعنى لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب ما يؤخذ من الغائب ولا معنى للاخذ من الحاضر مع عدم أخذ الغائب فالقرير الاول أحسن (قوله شاركه فيه) انظر هل يشاركه قهر أو برضاه وهل يشاركه على وجه الشراء منه بطريق الشراء أو على وجه الاخذ منه بالشفعة تأمل (قوله فليس للحاضر الخ) أي وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافاً وغاية الامر انه ليس فاصراً وجري على الغائب اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فليس للحاضر الخ) فان قال لا أخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقاً لتقصيره اه حج وينبغي تقييده بما اذا كان عالم بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك لا سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالأسة طاحقه من رد المبيع بعيب بالعوض اه ع ش على مر (قوله لثلاثة الصفقة على المشتري) وان رضى المشتري بذلك لان العلة تفريق الصفقة كما قاله حج وشيخنا في الشرح ونقل عن شيخنا في درسه انه يجوز مع الرضا لان المنع كان لحق المشتري وقد زال برضاه اه حل وبعبارة شرح شيخه فلورضى المشتري بأن يأخذ الحاضر حصته فقط فالمتجه كما اعتمد السبكي كابن الرفعة انه كالأرة أو اذ الشفيع الواحد ان يأخذ بعض حقه والاصح منه انتهت (قوله وتعدد الشفعة الخ) * (قاعدة) * العبرة في اتحاد العقد وتعددده بالوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل اه ع ش على مر وتقدم ابضاح هذه القاعدة في آخر تفريق الصفقة (قوله بتعدد الصفقة) لتعدد هائل ثلاث صور ذكر منها اثنين وترك ثالثة وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قل على الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى اثنان من اثنين فللشفيع أخذ ربع المبيع لانها أربعة عقود ولو اشترى ربع شقة بكذا وربع بكذا فللشفيع أخذ أحد الربعين ولو باع نصف كل من

(آخر) الاخذ (الى حضور الغائب) لعذره في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه (أو أخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه) فيه لان الحق له ما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاثة تتبع الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة والثمرة لا يراجع فيه الغائب (وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقة) وهو من زيادتي

فلو اشترى اثنان من واحد شقة أو اشتراها واحد من اثنين فالشقيع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنتفاء تبعيض الشقة على المشتري أو واحد شقين من دارين فالشقيع أخذ أحدهما لأنه لا يفضى الى تبعيض شيء واحد في (٥١١) صفقة واحدة (وطالبها) أي الشقة (كرد

بعب) في أنه فوري وما ينبغي لانهما حق ثبت لدفع الضرر وفيه ادر عادة ولو بوكيله بعد عله بالبيع مثلا بالطالب أو رفع الامر الى الحاكم فلا يضر نحو صلاوة وكل دخل وقتها وتعبير بما ذكر أولي بما عبر به (لا في اشهاد) على الطالب (في طريقة أو) حال (توكيله) فلا يلزمه الاشهاد والتصريح به من زيادة ويشارك نظيره في الرد بالعيب بان تساط الشقيع على الاخذ بالشقة أقوى من تساط المشتري على الرد بالعيب وبان الاشهاد ثم على الفسخ وهو المقصود وهذا على الطالب وهو وسيلة لانه مقصود ويفتقر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد (فيلزمه له زر) كمرض وغيبته عن بلد المشتري وقد عجز عن مضيه اليه والرفع الى الحاكم (توكيله) ان عجز عنه لزمه (اشهاد) وله تأخير الطالب لا انتظار ادراك الزرع وحصاده (فان ترك مقدوره منهما) أي من التوكيل والاشهاد (أو أخر لتكذيبه ثقة) ولو عبدا أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلا (أو باع حصته ولو جاهلا بالشقة أو) باع (بعضها علما) بالشقة

دارين فلهما الشريكت في كل دار أخذ ما يبيع منها دون الاخرى وان اتحد مالكها ولو باع وكيل عن مالكين حصتهما من دار فالشقيع أخذ حصته أحد المالكين دون الاخر (قوله ولو اشترى اثنان الخ) المثال الاول لتعدد الصفقة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع والثالث لتعدد الشقص (قوله لانه لا يفضى الخ) لم يقل مثل ذلك في تفريق الصفقة في نحو البيع فليس له في شراء عشرين صفقة واحدة رد احدهما بعيب دون الاخرى لان الضرر المترتب على التفريق انما يظهر هنا في عين واحدة اذا الشقيع في العينين يحسن بالعقود عن الاخرى من غير لحوق ضرر للمشتري البتة بخلاف نحو البيع الضرر لاحق مطلقا فليتأمل اه شوبري (قوله وطالبها كرد بعيب الخ) أي بان يأخذ في السبب كالمسير لحل المشتري أو الحاكم ويقول أنا طالب للشقة أو أخذت بالشقة وان كان لا يحصل المالك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشروط في تلك الخ اذا المراد بذلك حصول المالك كما عبر به مر (قوله وطالبها كرد بعيب) ولا يصح الصلح عن الشقة بمال كالرد بالعيب وتبطل شفعتها ان علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على أخذ البعض بطل الصلح لان الشقة لا تقابل بعوض وكذا الشقة ان علم ببطلانه والافلا كلجزم به في الانوار وعفو الشقيع قبل البيع وشروط الخيار وضمان العهدة للمشتري لا يسهما كل منهما شفعتها ولو توكل الشقيع في بيع الشقة لم تبطل شفعتها في الاصح اه شوبري * (فرع) * اتفقا على الطاب لكن قال المشتري انه لم يبادر به فسهط حقه وقال الشقيع بل يادرت فينبغي تصديق الشقيع لان الظاهر صحة الاخذ فلما يثبت في وجهه تقديري بينة الشقيع لانها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور اه شيخنا اه شوبري (قوله وما يتبعه) أي من الرفع للحاكم أو المشتري ومن الاشهاد والتوكيل وقد لا يجب الفور كان غاب أحد الشريكين أو أخر لا درك زر ع أو لم يعلم قدر الثمن أو لجهله بان له الشقة أو بانها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك اه حابي (قوله فلا يضر نحو صلاوة وكل دخل وقتها) فلو نوى نفلا مطلقا كان له الزيادة على ركنين الى حد لا يعده مقصرا اه حابي (قوله أقوى من تساط الخ) وجه القوة ان للشقيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ ببدله اذا خرج عن ذلك البائع اه شيخنا (قوله فيلزمه لعذر توكيل) ويجوز للقادر أيضا التوكيل وفرضهم ذلك عند العجز انما هو لتعيينه حيث تظير بالامتناع عند القدرة على الطلب بنفسه اه شرح مر (قوله وغيبته عن بلد المشتري) أي بحيث تعد غيبته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي اه شرح مر (قوله اشهاد) أي لرجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ليحلف معه كما أشار الى ذلك بحذف المتعلق اه زى اه ع ش (قوله لا انتظار ادراك الزرع وحصاده) وعذره في هذا التأخير انه لا يتفقد بالارض قبل الادراك والحصاد وفي جواز التأخير الى أن جذاذ الثمرة فيها اذا كان بالشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشقة وجهان أرجحهما كما قال الزركشي المنع والفرق ان الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بهما مع بقاء المنع على خلافه اه شرح مر (قوله فان ترك مقدوره) فوري على قوله فيلزمه لعذر توكيل فاشهاد وقوله أو أخر لتكذيبه ثقة تغريص على قوله وطالبها كرد بعيب (قوله أو أخر لتكذيبه ثقة أخبره بالبيع) بخلاف ما لو كذبه في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو حاله أو في قدر البيع فانه لا يبطل حقه اه حابي (قوله أو باع حصته الخ) قال في شرح الروض ولو زال البعض فمرا كان مات الشقيع وعليه دين قبل الاخذ فيبيع بعض حصته في دينه جبرا على الوارث وبقي باقيها فالذي يظهر كما قاله في المطلب ان له الشقة لا تنتفاء تخيل العفومنه اه سم (قوله لتقصيره في الاولين) الاولى ترك مقدوره في التوكيل والاشهاد والثانية تأخيرها لتكذيبه ثقة وقوله ولزوال سبب الشقة في الثالثة هي بيع

(بطل حقه) لتقصيره في الاولين والرابعة ولزوال سبب الشقة في الثالثة وخرج بالثقة في الثانية غيره لان خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهي من زيادتي

الجاهل لعذره وكالفة عدد (٤١٢) التوازل ومن فسقة أو كفار قال ابن الرفعة وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من

صدق وضده ولومن فاسق كما
قاله الماوردي (وكذا) يبطل
حقه (لو أخبر بالبيع بقدر
قدره فبان باكثر) لانه اذا لم
يرغب فيه بالاذل قبل الاكثر
أولى (لا) ان بان (بدونه أو
لبي المشتري فسلم عليه أو
بارك له في صفقته) فلا يبطل
حقه لان الترتيب لطريقين
كذبه بالزيادة في الأولى
والسلام سنة قبل الكلام
في الثانية وقد يدعوا بالبركة
ليأخذ صفقته مباركة في
الثالثة وتعبيري بقدر
و بدونه أعسم من تعبيري
بألف وبخمس مائة

(كتاب القراض)

مشتق من القرض وهو
القطع سمي بذلك لان
المالك قطع للعامل قطعة من
ماله يتصرف فيها وقطعة من
الربح ويسمى أيضا مضاربة
كما صرح به الاصل ومقرضة
والاصل فيه الاجماع والحاج
واحتج له الماوردي بقوله
تعالى ليس عليكم جناح ان
تبتغوا فضلا من ربكم وانه
صلى الله عليه وسلم مضارب
للديعة بماله الى الشام
وأنفذت معه عبدها يسرة
والقراض أخذ مما ياتي
توكيل مالك يجعل ماله بيد
آخر ليتصرف به والربح مشترك
بينهما وهذا أولى من قول
الاصول القراض أن يدفع
اليه مالا الى آخره (اركانه) ستة (مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال وشرط فيه) أي في المال

حصته كاهل الرابعة هي بيع بض حصته عالميا بالشفعة اه حل (قوله الجاهل لعذره) أي سواء كان جهله
بالبيع أو بشيئ الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصرحوا بالثانية اه شوربي (قوله أو برك له في
صفقته) أي أو سأله عن الثمن وان كان عالميا به أو سلم عليه وبارك له وسأله كما صرح به في حواشي شرح الروض
نحلا فالما هو منه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأو اه شوربي ويمكن أن تكون أوفي كلامه مانعة خلو فتجوز
الجمع فتشمل ما ذكر (قوله والسلام سنة قبل الكلام) وان كان ممن لا يندب عليه السلام لتخوفه كذا
قال حج والمعتدانه متى سلم على من لا يندب السلام عليه بطل حقه حيث كان عالميا بالحال اه حلي ويؤخذ
من كلامه ان السلام لو لم يكن سنة كان كل في حال لا يطالب السلام عليه فيه بطل حقه بالسلام اه ع ش

(كتاب القراض)

(قوله مشتق الخ) عبارة شرح مر وهو بكسر القاف لغة أهل الحجاز مشتق من القرض وهو القطع لان
المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح
أولان المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند أهل العراق مضاربة لان كلامه منهما يضرب بسهم في
الربح وما فيه غالب من السفر وهو يسمى ضربا انتهت (قوله سمي بذلك الخ) لعل الضمير المستكن في الفعل
عائد على المعنى الاصطلاحي الآتي في قوله والقراض أخذ مما ياتي الخ فكان عليه ان يقدم هذا المعنى هنا ثم
يقول سمي بذلك الخ (قوله والاصل فيه) أي في جوازه اه ع ش على مر (قوله واحتج) وجه الدلالة من
الآية ان الفضل هو الربح والرزق وطلبه صادق بان يطلبه الانسان بماله أو بمال غيره وأتى بصيغة التبريض
لعدم صراحة الآية في المطلوب اه شيخنا وفي قل على الحلي ولانه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لان
خديجة لم تدفع له مالا وانما كان مأذونا له في التصرف عنها فهو كالوكيل يجعل كماله وظاهره فراجع وفي ع ش
على مر قوله وأنفذت أي أرسلت وقد ردد عليه ما قالوه في السير من انها استأجرته بقاوسين ويمكن الجواب
بتعدد الواقعة أو ان من غير بالاستئجار تسع به فغيره عن الهبة انتهى وعبارته على الشارح أسند الاحتجاج
الى الماوردي لما في الآية من الخفاء لانها تحتتمل الدعاء وغيره فليست نصافي القراض انتهت وعبارته المدبغة
قوله فضلا أي زيادة على مالكم أو مال غيركم وهي الربح فصحت الاحتجاج بالآية من حيث عمومها فان الربح
فضل اه (قوله مضارب لخديجة) أي قبل ان يزوجها بنحو شهرين وسنة اذ ذلك نحو خمس وعشرين سنة
وهذا قبل النبوة واصل وجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم حكمه مقرر له بعدها وهو قياس المساواة بجماع
العمل في كل منهما ما يبيع ماله مع جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الاحكام ومقتضى ذلك تقديمها عليه
ولعل عكسهم لذلك انما هو لانه أشهر وأكثر وأيضا فهي شبهة بالاجارة في الزوم والتأقيت فوساطت
بينهما اشعار بما فيها من الشبهين وهو رخصة نظروا وجهه عن قياس الاجارات كما انها كذلك نظروا وجهه عن بيع
الم يخاق اه شرح مر (قوله وأنفذت معه عبدها يسرة) قال السيوطي لم أفق على روايه صحيحة انه بقي
الى البعثة اه وقال بعضهم لم أره ذكر في الصحابة والظاهر انه مات قبل البعثة ولو ادرك البعثة لاسلم وانما
أرسلته معه ليكون معاونه وليتحمل عنه المشاق اه برماوى ملخصا (قوله توكيل مالك) أي مالك لعين
المال أو لتصرف فيه ليس يدخل ولي السفيه والصبي والجنون فانه يصح ان يقارض لهم في مالهم كما سيذكره
الشارح بقوله ولوليه سم أن يقارض لهم تأمل (قوله وهذا أولى من قول الاصل الخ) وجه الاولوية انه يوهم
ان مسمى القراض دفع المال اه ع ش أي ولو بدون عقد يعني مع انه ليس كذلك ولذلك حاول مر
في عبارة الاصل فزال القراض أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتق على توكيل المالك لا سخر وعلى أن
يدفع الخ (قوله وعمل وربح) المراد من كون العمل والربح ركنتين انه لا بد من ذكرهما لتوحيدهما به القراض
فأن دفع ما قبل العمل والربح انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو

يعمل

(كونه نقدا) دراهم أو دنائير

(خالصا معلوما) جنسا وقدر

وصفة (معينا) بيد عامل فلا يصح

على عرض) ولو فلو ساء وتبرا

وحالها ومنفعة لان في القراض

أغارا اذا جعل فيه غيب

مضبوط والربح غير موقوف

به وانما يجوز للعاجلة

فأخذت بمبارج ورج بكل حال

وتسهل التجارة به (و) لا على

نقد (مغشوش) ولو رائج

لانتفاء خلو صفة نعم ان كان

غشاه مستهلكا جاز فله

الجرجاني (و) لا على

(مجهول) جنسا أو قدرا أو

صفة ولا على غير معين كان

قارضه على ما في الذمة من

دين أو غيره نعم لو قارضه على

نقد في ذمة ثم عينه في المجلس

مع خلافه لا يغوي وكان

قارضه على إحدى صرتين

ولو متساويتين نعم لو علم في

المجلس عينه صح بخلاف ما لو

علم فيه جنسه وقدره وصفته

لا يصح على الاشبه في المطالب

(ولا) يصح (بشرط كونه)

أي المال (بغيره) أي

غير العامل كالمالك ليو في

منه عن ما اشتراه العامل لانه

قد لا يجد عند الحاجة

وتعبر به بغيره أعم من

تعبر به بالمالك (و) شرط

(في المالك ما) شرط (في

موكل وفي العامل ما) شرط

(في وكيل) لان القراض

توكيل وتوكل فيجوز ان

يكون المالك أعمى دون العامل

ولا يجوز أن يكون أحدهما

سفها ولا صبي ولا مجنونا

يجل ولا يجرى اه ع ش على مر (قوله كونه نقدا) النقد هو المضروب من الذهب والفضة فلذلك
قال دراهم ودنائير اه شيخنا وهذا أحد اطلاقين للنقد والآخر يطلق على ما قبل العرض والدين فيشمل
غير المضروب كما تقدم في الزكاة (قوله وتبرا) وهو الذهب والفضة قبل الضرب وعند الجوهرى انه غير المضروب
من الذهب خاصة اه حل (قوله ومنفعة) ومورثها ان يقول قارضتك على هذه الدار وتؤجرها المرة بعد المرة
وما زاد على أجرة المثل يني ويملك اه شيخنا (قوله نعم ان كان غشاه مستهلكا) بان يكون بحيث لا يتحصل منه
شيء اه مر اه سم على منهج أقول مفهومه انه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يتبين
الخماس مثلا عن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة الآن بمصر لا يصح القراض علم لانه يتحصل من الغش قدر
لوميزت بالنار وفيه نظار والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تغير الخماس عن الفضة مثلا في رأى العين اه
ع ش على مر (قوله نعم ان كان غشاه مستهلكا) أي كالمقروش والفضة المضروبة بمصر وقوله قاله الجرجاني
معه اه حل ومستهلكا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك وفي المختار أهلك واستهلك اه ع ش وفي
المصباح هلك الشيء هلكا من باب ضرب وهو كاد لا كاد يتعدى بالهمزة فيقال أهلكته وفي لغته يني غيم يتعدى
بنفسه فيقال هلكته واستهلكته مثل أهلكته اه (قوله ولا على مجهول) ومن ذلك ما عمت به البلوى من
التعامل بالفضة المقصورة فلا يصح القراض علم لان صفة القرض وان علمت الا ان مقدار القرض يختلف فلا
يمكن ضبط مثله عند الفاصل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر ورتنا فالظاهر عدم الصحة أي لانه حين الرد
وان أحضر قدره وزنا لكن الغرض يختلف بتفاوت القرض فله وكثرة وكتب أيضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول
ولعل الفرق بين هـ ذوا الشركة حيث صحت مع الجهل بالمناين حيث كان يمكن علم ما بهد العمدان المقصود
من القراض الربح فاشترط العلم بقدر المال ليعلم العامل ما يخصه من الربح بخلاف الشركة فيكفي العلم بما يخص
كل منهما عند القسمة اه ع ش على مر (قوله ولا على غير معين) قال السبكي ويصح القراض على غير
المرق على الاقرب لانه توكيل قال شيخنا ينبغي ان يكون محله اذا رآه في المجلس اه شورى (قوله كان قارضه على
ما في الذمة) يشمل ذمة غير العامل بان كان له دين في ذمة انسان فقال لغيره قارضتك على ديني الذي لي على فلان
فأقبضه وتجريه ويشمل ذمة العامل أيضا بان قال الدائن لمدون قارضتك على الدين الذي لي عليك اه زى اه
ع ش (قوله أو غيره) صورته ان يقول قارضتك على ألف في ذمتي فهذا في الذمة وليس ديننا اه شيخنا (قوله في
ذمته) أي المالك مفهومه انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواه عين في المجلس وقبضه المالك أولا وفي كلام
ج انه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح أي فيرده للعامل بلا تجديده ودان قارضه على
دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك له وقرئ بين العامل وغيره بان ما في ذمة غير العامل
مجهوز عنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه ع ش على مر (قوله
على إحدى صرتين) وكأحدى الصرتين إحدى الالفين على ما رجحه في شرح ج خلافا لما في شرح الروض اه
شورى (قوله ولو متساويتين) غاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يجوز على إحدى الصرتين ان علم
ما بينهما وتساويا جنسا وصفة وقد رافقت صرف العامل في أيهما شاء فتعين للقراض والاصح المنع لانتفاء التعيين
كالبيع اه (قوله عينه) أي الأحدى والتذكير باعتبار كونها شيئا أو مبهما أو مجهولا ويشير لهذا قوله
بخلاف ما لو علم فيه جنسه الخ (قوله بخلاف ما لو علم فيه جنسه) عبارة شرح مر ويفرق بين هذا وبين ما مر في
العلم بنحو القدر في المجلس بأن الابهام هنا أخف لتعين الصرتين وانما الابهام في المرادة منهما بخلافه فبما مر
(قوله لان القراض توكيل) لكن ليس بمضابط لسل اشتراط القبول لفظا كما سبأ في بل هو مشوب
بمعاوضة (قوله فيجوز ان يكون المالك أعمى) لكن ينبغي ان لا تجوز مقارنته على معين كما يمنع بيعه العين وان
لا يجوز اقباضه المعين فلا بد من توكيله فراجع اه سم وكلامهم يأتى بالان هذا كما لو كان في بيع عبد معين لان

هذا فوكيل وتوكل الآن يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضاً بل دليل اشتراط القبول هنا لفظاً اه ع ش (قوله
 ولولهم ان يقارض لهم) عبارة شرح مر ويجوز لولي صبي أو مجنون أو سفيفه ان يقارض من يجوز ايداعه
 المال المدفوع اليه وله ان يشترط له أكثر من أجرة المثل ان لم يجد كافياً غيره وحمل ما تقرران لا يتضمن العقد
 الاذن في السفر والا بالتجربة في المطالب انه كرادته السفر بنفسه اما المحجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض
 ويجوز ان يكون عاملاً ولا يصح من المريض ولا يحسب ما زاد على أجرة المثل من الثالث لان المحسوب منه ما يقوته
 من ماله والربح ليس بحاصل حتى يقوته وانما هو شيء يتوقع حصوله واذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف
 مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من الثالث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه اه شرح مر (قوله ولا يصح
 شرط اعانة المملوك المالك) أي أو أجبره الحر لانه مالك لمنفعته لكن العلة لا تساعد وكتب أيضاً وغير المملوك
 على ما اعتمده شيخنا كج وفاقا للشارح في شرح الروض اه حل (قوله مملوك المالك) خرج مملوك غير
 المالك وخرج الحر ويدل عليه التعليل لكن الاوجه ان الحر الذي يستحق المالك منفعة كذلك اه مر اه
 سم (قوله وان شرطت نفقته عليه جاز) والاوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجر بها وقد اعتبر
 أوجه ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحج بالنفقة لخروجه عن القياس فكانت الحاجة داعية
 في التوسعة في تحصيل تلك العبادة المشقة اه شرح مر (قوله وان شرطت نفقته) أي المملوك وخرج
 به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً اه ع ش على مر (قوله ولا يصح على
 شراء بطله الخ) ولو شرط ان يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض وحفظ العامل التصرف فقط قال
 في المطالب فالذي يظهر الجواز ونظريه الاذرعى بان الربح لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا الوجه ولو فارضه على
 ان يشترى الخطة ويتخزن مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح لان الربح غير حاصل من جهة التصرف اه
 شرح مر (قوله بطله الخ) لو طعن من غير ان يشترط عليه ذلك فقبل ينسخ عقد القراض والظاهر
 بقاؤه ثم ان طعن بلا اذن فلا أجرة له ويصير خاماً وعليه غرم ما نقص وان باعه لم يكن الثمن مضموناً وان ربح
 فلهمما ولو شرط ان يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فالظاهر الجواز قاله في المطالب * (قرع) *
 فارضه بمكة على انه يذهب الى اليمن ليشتري من بضائعها ويبيعها هناك أو يردّها الى مكة ففي العصبة وجهان
 الا كثرون على الفساد لان الفعل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة اه سم (قوله ينسجه) بابه ضرب اه
 ع ش (قوله لان الطعن وما معه الخ) عبارة شرح مر لانه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة يتيسر
 الاستئجار بها فلم تشملها الرخصة ولو اشترىها وطعن بها من غير شرط لم ينسخ القراض فيها ثم ان طعن من غير
 اذن لم يستحق أجرة اه شرح مر (قوله على جهالة العوضين) هما جعل العامل من الربح لانه مجهول
 القدر وان علمت جزئية والعمل وهو ظاهر اه سم وقوله للعاجلة متعلق بمحذوف أي واغترفت الجمالة
 للعاجلة (قوله ولا على معاملة شخص معين) وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين
 قاله الماوردي والاذن المطلق يرجع فيه الى العرف والاذن في البر بالراي المجبة يتناول كل جنس لا الفرش
 والا كسبة وفي الفا كسبة لا يتناول البقول والثناء والخيار وفي الطعام يتناول الخطة لا الدقيق وفي البحر
 لا يتناول البر وعكسه (قوله ولا اشترا لانه) هو انما لم يثنى المعاملة والواو فيه بمعنى أو اه قل على الجلال
 (قوله ولا ان أقت بدة كسنة) في الحلي وان اقتصر على قوله فارضتك سنة فسد العقد اه قال شيخنا البرلسي
 قوله وان اقتصر الخ اقم انه لو قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها مع سواء قال ولك البيع أو سكت كما سلف
 وهذا الذي أفهمه من انه لو قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها مع هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تغتر بما في
 شرح المنهج مما يخالف ذلك فانه يخالف المنة ولعله عليه ظاهر عبارة الروض اه لكن الذي اعتمده
 شيخنا الرمي البطالان حيث أقت مطلقاً كما في المنهج وشرحه فاذا قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها كان

ولولهم ان يقارض لهم
 (وان يستقل) أي
 العامل (بالعمل) ليمكن
 من العمل متى شاء فلا يصح
 شرط عمل غيره معه لان
 انقسام العمل يقتضي انقسام
 البند ويصح شرط اعانة
 مملوك المالك في العمل ولا يد
 للمملوك لانه مال فعمله
 تبعاً له مال ولان ذلك لا يمنع
 استقلال العامل وشرطه ان
 يكون معلوماً برؤية أو
 وصف وان شرطت نفقته
 عليه جاز (و) شرط (في العمل
 كونه تجارة وان لا يبيعه)
 أي العمل (على العامل فلا
 يصح على شراء بطله الخ
 ويغتر) أو غزل ينسجه
 (و يبيعه) لان الطعن وما
 معه أعمال لا تسمى تجارة
 بل هي أعمال مضبوطة
 يستأجر عليها فلا يحتاج الى
 القراض عليها المشتمل على
 جهالة العوضين للحاجة
 (و) لا على (شراء) متاع
 (معين) كقوله ولا تشتري
 هذه السلعة (و) لا على شراء
 نوع (نادر) وجوده
 كقوله ولا تشتري الانجيل
 البلق (و) لا على (معاملة
 شخص) معين كقوله ولا
 تبسح الا زيدا ولا تشتري الا
 منه (ولا ان أقت) بدة
 كسنة سواء أسكت أم منعه
 التصرف أم البيع بعدها

أم الشراء لان المتاع والمدة المعينين قد لا يرجح فيهما والنادر قد لا يحده والشخص المعين قد لا يتأني من جهته يرجح في بيع أو شراء (فإن منعه الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاستمرار بالبيع الذي له فعله (٥١٥) بعدها ومجمله كما قال الامام ان

تكون المدة يتأني فيها

الشراء لغرض الربح

بخلاف نحو ساعة وعلم من

امتناع التاقيت امتناع

التعليق لان التاقيت أسهل

منه بدليل احتماله في الاجارة

والمساقاة ويمنع أيضا تعليق

التصرف بخلاف الوكالة

لنفاقة غرض الربح

وتعبري بما ذكرته أولى

من تعبري به بما ذكره (و)

شرط (في الربح كونه لهما)

كونه (معلوما) لهما

(بجزئية) كمنصف وثالث

(فلا يصح) القراض (على

ان لاحدهما) معينا أو

مبهما (الربح) أو ان لغيرهما

منه شيئا لعدم كونه لهما

والمشروط لمأولك أحدهما

كالمشروط له فيصح معه في

الثانية دون الاولى (أو)

على ان لاحدهما (شركة أو

نصيبا فيه) للجهل بحصة

العامل (أو) على ان لاحدهما

(عشرة أو ربع منصف) لعدم

العلم بالجزئية ولانه قد لا يرجح

غير العشرة أو غير ربع ذلك

النصف فيقول أحدهما

بجميع الربح (أو) على

(ان للمالك النصف) مثلا

لان الربح فائدة رأس المال

فهو للمالك الا ما ينسب منه

للعامل ولم ينسب له شيء منه

باطلا وصور الصحة فيما اذا منعه الشراء فقط بعدمدة بقوله فارضنك ولا تشتري بعد سنة ثم يرجع مر
واعتمد ما عتمد شيخنا البرلسي وحل كلام شرح المنهج على ما اذا تراخي قوله ولا تشتري بعد سنة عن قوله
فارضنك سنة والحاصل انه اعتمد ظاهر المنهاج من الصحة فيما لو قال فارضنك سنة ولا تشتري بعدها بشرط اتصال
قوله ولا تشتري بعدها ووجهه بانه باتصاله يضعف التاقيت لانه حينئذ يصير البيع غير مؤقت فان تراخي بطل
وهو محمل ما في شرح المنهج والروض مما يقتضي البطلان بخلاف ما لو قال ولا تبعد بعدها أو لا تصرف
أو أطلق فيبطل في ذلك اهـ * (فرع) * لو تجزأ القراض وتعلق التصرف على وقت فسد كافي الروض وغيره
لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه اهـ سم (قوله أم الشراء) محل الفساد فيما لو منعه الشراء
بعد ذكر السنة ان منعه من تراخي بخلاف ما لو منعه متصلا فلا يفسد اهـ ع ش على مر (قوله قد لا يتأني
من جهته يرجح) فلو كانت العادة جارية بالربح منه صح اهـ حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله أو معاملة
شخص بعينه نطاهره وان جرت العادة بحصول الربح بمعاملته وعليه فعل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين
سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به تفوت المعاملة معه اهـ (قوله فان منعه
الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري (الخ) فالقراض مطلق والمنع مؤقت بخلاف ما لو منعه البيع فانه
لا يصح لان البيع محل الربح اهـ حل (قوله كقوله ولا تشتري بعد سنة) هذا ما لا يوجب المنع من الشراء فقط
بعدمدة فالقراض مطلق والمنع مؤقت فاذا قال فارضنك سنة ولا تشتري بعدها فان ذكره متصلا صح اضعف جائب
التاقيت ويحمل على هذه عبارة المنهاج وما في المنهج من البطلان محمول على ما اذا ذكره متراخيا ذوقا فيقوى
جانب التاقيت اهـ مر وع ش (قوله بدليل احتماله) أي جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا يقال
التاقيت شرط فيهما اهـ ع ش (قوله أو ان لغيرهما من شيئا) كما اذا قال فارضنك على ان يكون ذلك وثلاثة
لثلاثة لزوجتي أو لثلاثي أو لثلاثي الاجنبي اهـ حل (قوله أو ان لغيرهما من شيئا) أي مع عدم العمل فان
شرط عليه العمل فهو قراض لاثنين كذا قاله شيخنا اهـ قل على الجلال (قوله والمشروط لمأولك
أحدهما) خرج به المشروط لاجير الحر لان له يداوم كاخلاف مملوكه فانه لا مالك له اهـ ع ش * (فرع) *
وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو الدابة التي يدفعها للمالك
للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا دل هو صحيح أم باطل والجواب ان الظاهر الصحة وكأن المالك شرط لنفسه
جزأين وللعامل جزأ وهو صحيح اهـ ع ش على مر (قوله فيصح معني الثانية) هي قوله أو ان لغيرهما من شيئا
أي فاذا شرط لمأولك أحدهما من شيئا جاز دون الاولى وهي قوله على ان لاحدهما معينا أو مبهما الربح فانه اذا
شرط للمالك نصف الربح ولم يملكه النصف الاخر كان كالشرط كل الربح للمالك وان شرط للعامل نصف
الربح ولم يملكه النصف الاخر كان شرط جميع الربح للعامل اهـ حل (قوله والباقي للمالك) ولا يضر
صدق ذلك بالاجنبي فانه لا يضر الا ان شرط له بالفعل اهـ حل (قوله فيقبل العامل لفظا) فلا يكفي الشروع
في الفعل مع السكوت ولا عدم الرد وعبارة أصله مع شرح مر فصل بشرط ايجاب وقبول بالقطر متصل بايجاب
كنظيره في البيع وقيل يكفي القبول بالفعل كافي الوكالة والجملة ورد بانه عتمد معاوضة بخفض بعين فلا يشبههما
واطلاق المصنف لهذا الوجه شامل لما اذا كان بصيغة الامر كقوله هذا لك فاقبل او تجزئ به على ان الربح بينهما
وبغير هذه الصيغة كقارضنك وضاربتك انتهت (قوله أولى من قوله بشرط ايجاب وقبول) وجهه الاول انه ان
اطلاق الاصل شامل لما لو وجد الايجاب والقول مع انتفاء شيء من شروطهما ومنه يعلم ان القراض ليس توكيلا
محضا ذلوا كان كذلك لما اشترط فيه القبول لفظا اهـ ع ش

بخلاف ما لو قال على ان للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين ما للعامل والباقي للمالك بحكم الاصل (وصح) في قوله فارضنك
(والربح بينهما وكان نصفين) كقوله قال هذه الدار بين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) بجامع ان كلا منهما عتمد معاوضة
(كقارضنك) أو عاملتك في كذا على ان الربح بينهما فيقبل العامل لفظا وتعبري بما ذكرته أولى من قوله بشرط ايجاب وقبول

*** (فصل) في أحكام القراض لو (فارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه في عمل ويربح لم يصح) لأن القراض على خلاف**

القياس وموضوعه ان يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقد عاملا فان فارضه بالاذن لينفرد بالربح والغفل صح كقوله فارضه المالك بنفسه أو بلا اذن فلا (وتصرف الثاني بغير اذن المالك غصب) فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لانه فضولي (أو في ذمته) له (فالمربح للاول) من العاملين لان الثاني وكيل عنه (وعليه للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا فان عمل مجانا كان قال له الاول وكل الربح لي فلا أجرته وظاهر أخذهما يأتى ان الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له ولا أجرته على الاول (ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فلهما ان يعارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشروط لهما من الربح كان يشترط احدهما ثلث الربح وللآخر الربع او بشرط لهما النصف بالسوية سواء اشترط على كل منهما مراجعة الاشرأ لا ولا يمكن أن يعارضا واحدا ويكون الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فاذا اشترط للعامل نصف الربح ومال احدهما اما ثلث ومال الآخر مائة اقتسم النصف الآخر الثلثان شرطان غير متقضييه النسبة فسد العقد كما علم من قولي

*** (فصل في أحكام القراض) * أي في شئ من أحكامه والافاسر وباتى في الفصل بعده من أحكامه أيضا ع ش على مر (قوله لم يصح) أي الثاني والاول باق على صحته ثم ان عمل الثاني وحده فلا شئ للاول والربح كله للمالك وعليه للثاني أجره مثل عمله لانه عمل باذنه وان علم الفساد ولم يكن في المال ربح وان علمه فالقياس ان الاول يستحق من الربح بقسط ما عمل والباقي للمالك وعليه للثاني أجره مثل ما عمل نعم ان قصد الثاني اعانة الاول فلا شئ له مطلقا والاول على ما شرط له اه قل على الجلال (قوله فان فارضه بالاذن الخ) ولا ينزل الا بالعقد وحينئذ يكون كقوله فارضه بنفسه ولا بد أن يكون المال مما يجوز عقد القراض عليه ابتداء والربح بين المالك والعامل الثاني وينزل الاول بمجرد الاذن له ان ابتداء المالك كذا قبل والمعمد انه لا ينزل الا بالامانة مطلقا أي ابتداء المالك أولا اه حل وعبارة شيخه والاشبه به في المطلب انه زاله بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان اجاب سؤاله فيه قال الاذرى وهو فيما اذا امره امر اجاز مالا كما صوره الدارمي ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل اه شيخنا ح ف (قوله فان فارضه بالاذن) أي اذن المالك للعامل الاول في أن يعمل عاملا آخر وفي ان الآخر ينفرد بالربح والعمل فهو حينئذ عامل مستقل وقوله صح قال شيخنا وان شرط على كل منهما مراجعة الآخر وفيه نظر ظاهر لان العامل الاول ينزل كذا أتى فليس فيه عاملان وحيث صح فيشترط أن يكون المال الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لان هذا ابتداء قراض وينزل الاول بمجرد الاذن ان ابتداء المالك العامل الاول بان يقارض الثاني والا كان قال العامل اذن لي ان أقارض أو قال الثاني للمالك فارضني الخ انزل الاول بالعقد معه اه قل على الجلال (قوله وتصرف الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد وان لم يتصرف اه ع ش وقوله بغير اذن المالك أي بغير اذنه في القراض أما اذا كان باذنه في القراض فتصرف العامل الثاني صحيح كافي شرح ج (قوله لم يصح شراؤه) أي سواء قصد الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو أطلق وقوله لانه فضولي وحينئذ فالاول باق على صحته وله أن ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه * (تنبيه) * كالعامل فيما ذكر الوصي اذا أراد أن يقيم غيره مقامه واخراج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواقف قال شيخنا ولو نزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجع اه قل على الجلال (قوله أو في ذمته) متعلق باشترى المقدر والضمير عائد للعامل الاول والشراء في ذمة العامل الثاني اه حل فلا تصدق العبارة حينئذ بالاطلاق وقد جعل الجاهل حكمه حكم ما اذا قصد العامل الاول فالاحسن عليه أن يكون الطرف صفة للذمة والضمير للعامل الثاني وأما على ما ذكره ع ش من أن الاطلاق حكمه حكم ما لو قصد الثاني نفسه فعل الطرف متعلق باشترى المقدر ولا تصور فيه هذا وقوله فالربح للاول أي كله ولا شئ للمالك فيه لان الشراء وقع للاول من العاملين اذا فرض أنه بغير مال المالك اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله فالربح للاول أي ربح المال جميعه لا المشروط للعامل الاول فقط (قوله فالربح للاول) ظاهره وان نوى العامل الثاني بالشراء نفسه وأشار الى اخراج ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تعييد الشارح به لا يأتي ما ذكره وكان من حق الشارح أن يقول ونخرج بقولي له مال الخ اه حل (قوله أخذهما يأتى) أي من قوله وظاهره أنه اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له وقوله في مستثنتا ونوى نفسه أي أو أطلق وانظر حكم الاطلاق في الآتية اه شيخنا (قوله ان الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه) أي أو أطلق وبقى ما لو نوى نفسه والعامل الاول هل يقع لهما أو للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن زى بالدر من انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة من أن الوكيل لو اشترى في ذمته ونوى نفسه وماله وقع للوكيل اه أقول هذا قريب فيما لو اذن له في شرائه أموالا اذن له في التجارة من غير تعرض لشئ بخصوصه فيبقى الصلة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع ش على مر (قوله فان شرطان غير متقضييه النسبة) يؤخذ من ذلك ان مالهما كان شركة فلو كان متبعا كان لكل ما بقي من ربح ماله بعد نصيب العامل (قوله كما علم من قولي الخ) انظر وجهه علم ذلك منه وقد يقال**

فيمام كونه له الماس فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد قراض ضح تصرفه (٥١٧) العامل) للاذن فيه (والرجح) كاه

(للمالك) لأنه نماء ملكه
(وعليه) له (ان لم يفسد
والرجح لي أجرته) أي أجرة
مثله لأنه لم يعمل بمجانا وقد
فاته المسمى وكذا ان علم
الفساد كما يؤخذ من التعليق
فان قال ذلك فلا شيء عليه
رضاه بالعمل بمجانا وظاهره
اذا اشترى في النعمة ونوى
نفسه فالرجح له لأنه نماء
ملكه ولا أجره على المالك
(ويتصرف) العامل (ولو
بعرض) لأنه طرقي
للاستباح (بمصلحة) لان
العامل في الحقيقة وكيل
(لا ينبغي فاحش) في بيع أو
شراء والتقييد بفاحش من
زيادة (ولان نسبة) في ذلك
(بلاذن) في الغبن والنسبة
أما بالاذن فيجوزو يأتي في
تقدير الاجل واطلاقه في
البيع مام في الوكيل
ويجب الاشهاد في البيع
نسبة فان تركه ضمن ووجه
منع الشراء نسبة انه كما قال
الرافعي قد يتأخر رأس المال
فتبقى الهدية متعلقة بالمالك
(واكل) من المالك
والعامل (رد بعيب ان فسد
مصلحة الابقاء) ولو مع فساد
مصلحة الرد أو رضى الآخر
بالعيب لان لكل منهما عا
في المال فان وجدت مصلحة
الابقاء امتنع الرد وتعبير
بذلك أعم وأولى من قوله
ببيع تقتضيه مصلحة (فان اختلفا) فيه فاراده أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لان كلامهما له حق فان استوى الحال في الرد والابقاء

المالك انما يستحق بسبب ما ملكه فاذا اشترط زيادة فهي حية تذا غير مالك والمالك انما يستحق به بالنسبة اه
شوبري (قوله من قولي فمما كونه لهما) فقد تقدم ان معناه انه لا يشترط منه شيء لغير المالك والعامل اه
حلي واذا اشترط لاحد المالكين جزء زيادة على حصة نصيبه من المال فهذا الجزء يقال فيه انه قد شرط لغير عامل
وغير مالك لان المالك انما يستحق من الرجح بقدر نسبة ماله (قوله واذا فسد قراض الخ) أي وبقي الاذن وضورة
المسئلة انه فسد بغير انهاء أهلية أحد العاقدين أما اذا فسد بعدم أهلية في العامل أو المالك المفترض فلا
ينفذ التصرف اه ع ش بالمعنى وفي قل على الجلال نعم ان فسد لفساد الصيغة أو لعدم أهلية العامل
أو كان مقارضا لغيره كالولي والوكيل لم ينفذ التصرف أصلا (قوله وعليه ان لم يقل والرجح لي أجرته) أي وان
لم يحصل رجح اه شرح مر قال ع ش بل وان حصل خسران (قوله وكذا ان علم الفساد) معطوف على النقي
فيكون المعنى وكذا له الاجرة كما صرح به في شرح الروض وقوله من التعليق أي قوله لأنه لم يعمل بمجانا لانه وان
علم الفساد فقد عمل طامعا فيما أو جبهه له الشرع من أجره المثل اه شيخنا (قوله كما يؤخذ من التعليق) أي
لأنه لم يعمل بمجانا اذ لا يلزم من العلم بالفساد العمل بمجانا لانه حيث لم يقل المالك والرجح كاه لم يعمل بمجانا علم
الفساد أولا وكان من حقه ان يقول وان علم الفساد هذا والمعتد ان له الاجرة لانه عمل طامعا فيما أو جبهه
الشرع كذا ذكره شيخنا وفيه نظر ظاهر اه حل (قوله بمصلحة) خرج ما لو اشترى شيئا بثمن مثله وهو لا يتوقع
رجح فيه أي فلا يصح * (فرع) * لو اذن له في الشراء سلما جازا وفي البيع سلما لا يجوز لان الحظ غالبا في الشراء
سلما دون البيع قاله الماوردي قال والاذن في النسبة لا يتناول السلم لانه غرر وكان المراد في مسألة العلم انه لو لم
يجعل له سوى البيع سلما أو الشراء سلما فيصح في الثانية دون الاولى اه وفي شرح الروض قد يقال الاوجه
الجواز أي في الاولى أيضا وقول الماوردي لا يتناول السلم أي لا يبيع ولا شراء اه سم (قوله لان العامل في
الحقيقة وكيل) أي يشبهه الوكيل فليس وكيل من كل وجه فلا ينافي ما سبق من انه يبيع بالعرض اه حلي
(قوله أما بالاذن فيجوز) ومع جوازه ينبغي ان لا يبالغ في الغبن كبيع ما يساوي مائة بعشرة بسل يبيع بمائتين
القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أي فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه اه ع ش على مر (قوله
ويجب الاشهاد الخ) اقتضاه على وجوب الاشهاد فيقيد انه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا يخالف ما مر في
الوكيل وعليه فيمكن الفرق بان العامل هنالكا كان له حصة من الرجح وكان مطالباً بتضيض رأس المال أغنى
ذلك عن بيانه للمالك اه ع ش على مر (قوله ويجب الاشهاد الخ) أي لم يأذن المالك في التسليم قبل
قبض الثمن فان اذن له لم يجب الاشهاد والمراد بالاشهاد الواجب كإرجاعه ابن الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى يشهد
شاهدين على اقراره بالعقد قال الاسنوي أو واحد ائمة اه وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على
العقد بوجهه بانه قد يتسره البيع بمرج بدون شاهدين ولو أخر لحضورهما فان ذلك بخلافه العقد بدونهما
ولزمه الاشهاد عند التسليم اه شرح مر (قوله في البيع نسبة) أي بخلاف الحال وذلك لان فيه يحبس
المبيع الى استيفاء ثمنه اه شرح مر (قوله ولكل من المالك والعامل الخ) ظاهره انه جائز في حق العامل
أيضا وليس مراد ابل هو واجب عليه وجائز في حق المالك لأن يقال ولكل منهما أي لمجموعهما أو يقال هو
جواز بعد منع فيصدق بالواجب اه ع ش (قوله امتنع الرد) أي لا يجوز ولا ينفذ اه ع ش على مر
(قوله أعم) وجه العموم شعوله لما اذا لم تكن مصلحة في واحد منهما دون الآخر ووجه الاولوية ما هو
كلامه من انه اذا انتفت المصلحة في الرد لا يجوز الرد ولو مع انتفاءها في الابقاء وليس كذلك بل يرد في هذه كاشم له
التم وهو هذا أحسن من توجيهها بفساد عبارة الاصل من جهة الاعراب لان ذلك لا يناسب الا لو كان معروفا
والشارح نقله منكرا كآثر في ذلك لا يناسب غرض الشارح وان كان واردا عليه ونص عبارة الاصل وله الرد
بعيب تقتضيه مصلحة اه وفي مر عليه وله الرد بعيب حال كون الرد يقتضيه مصلحة بناء على مذهب سيويه

بعيب تقتضيه مصلحة (فان اختلفا) فيه فاراده أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لان كلامهما له حق فان استوى الحال في الرد والابقاء

وليس بضعيف وان ادعاء بعضهم ويصح كونه حالاً من ضمير الطرف والقول بأنه اذا تقدم لا يتحمل ضميراً
مردود ويصح كونه صفة للرداذت عرفاً للجنس وهو كالنكرة نحو واية اثم الليل نسلخ منه النهار اه (قوله
ففي المطالب يرجع الى العامل) أي لم يكن من شراء المعيب بقيمة شيء أي فكان جانبه أقوى اه شرح
مر (قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش على مر ولو كان له
عاملان مستقلاًن فهل لاحدهما معاملة الآخر وجهان أو جههما الجواز نعم ان أثبت المالك لكل منهما
الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاذرعى فيهما وجه غير لكن المعتمد كافي آداب
القضاء لا لا يطغى منع بيع أحدهما من الآخر فيأتي تطبيق ذلك في العاملين اه شرح مر وكتب عليه
ع ش قوله وجهان اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخر ان يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز
قريب لا يتجه غيره كافي الوصيين المستقلين فان لاحدهما ان يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وان
كان المراد بهما ان لا يشتري القراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي الا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن
احراز خلاف فيه مع ترجيح الجواز لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك
فيمتنع بيع أحد العاملين من الآخر لقراض لان المال للمالك فيه لم يزم مقابلة ماله بماله هذا كله اذا كان
المراد ان المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة اما لو قارض أحدهما وحده على
مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صور بعضهم بذلك مسئله الوجهين فاراد أحدهما ان يشتري لنفسه
من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه أجنبي بالنسبة للمعاملة الآخر وان
أراد ان يشتري لقراضه بمعاملة الآخر فالوجه امتناعه لانه فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليجوز اه
سم على ج (قوله ولا يشتري بأكثر من مال القراض) كأن كان مال القراض ألفين واشتري بثلاثة آلاف
وقد صورته الحلبي بما يعني هذا عنه اه شيخنا ح ف وعبارته وصورة الشراء بأكثر من مال القراض ان يقع
الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشتري سبعة مائة ما بعين تلك المائة أو في الذمة ولم يدفعها ثم
اشتري بخمسين من تلك المائة أو بها فان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول فتأمل انتهت وقد يقال
انما صور المحشى بما ذكره ليستقيم قول الشارح ولا في الزائد فيها فانه اذا اشتري بمائة ولم يدفعها ثم اشتري
بعين خمسين منها أو بعين المائة لم يصح وما اذا اشتري بثلاثة آلاف في عقد واحد والحال ان مال القراض
ألفان فان ما قابل الالف الثالث يقع للعامل كما افاده قول المصنف الا ان اشتري في ذمة فيقع له فتدبر اه شيخنا
ح ف وعبارة شرح مر ولو فعل ما منع منه من نحو شراء أصله أو فرع أو جزء أو بأكثر من رأس المال
لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشتري في الذمة فان اشتري بالعين كان باطلاً من أصله انتهت وفي قل على الجلال
والكلام فيما اذا لم يكن الا عقد واحد فلو اشتري بمال القراض ثم اشتري به آخر فالثاني باطل للقراض
ويقع للعامل ان اشتري في الذمة سواء كان الشراء الاول بالعين أو في الذمة لانه استحق دفعه سواء أذن له
المالك في الزيادة أم لا واذا سلم المال في غن الثاني صار ضامناً له واذا تلف حينئذ انسخ العقد الاول ان كان
الشراء بعينه والا فعلى المالك دفعه لان العقد له وعلى العامل مثله فان سلم العامل من ماله المثل للبائع الاول
بأذن المالك حصل التماس والابرى المالك وبقي المال في ذمته للمالك والعقد الاول مال قراض نعم ان وقع
الشراء الثاني في زمن خيار الاول له أو لها صح وكان فيهما الاول فتدبر (قوله ولو يغير جنسه) فلو كان ذهباً
ووجد ما يباع بدراهم يباع الذهب بدراهم ثم اشتري ذلك بها اه شرح مر ولعل هذا في الابتداء حتى
لو صار المال عروضا جاز الشراء بها فليجوز اه سم اه ع ش (قوله أولى من تعبيره برأس المال) أي
لان عبارته توهم انه لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه ان يشتري بأكثر من رأس المال اه ع ش
(قوله اما بآذنه فيجوز) أي ويعتق العبد على المالك ويرجع رأس المال لما بقي ان كان والابطال القراض

ففي المطالب يرجع الى العامل
(ولا يعامل) العامل (المالك)
كان يبيعه شيئاً من مال
القراض لان المال له (ولا
يشتري بأكثر من مال
القراض) رأس مال وربحها
ولا يغير جنسه لان المالك لم
يأذن فيه وتعبيرى بذلك
أولى من تعبيره برأس المال
(ولا يشتري) (زوج المالك)
ذ كرا كان أو أنثى (ولان يعتق
عليه) لكونه بعضه أو أقره
بحريته أو كان أمة مستولدة
له وبيعت لكونها مراهونة
(بلاذن) منه في الثلاث أما
بآذنه فيجوز (فان فعل) ذلك
بغير آذنه (لم يصح) الشراء
في غير الاولى ولا في الزائد
فيها لانه لم يأذن في الزائد فيها
ولتضرره بانفساخ النكاح
وتفويت المال في غيرها

(الان اشترى في ذمته فيقع
له) أي للعامل وان صرح
بالسفارة فعلم انه اذا اشترى
بعين مال القراض لا يصح
وخرج بزوج المالك ومن
يعتق عليه زوج العامل
ومن يعتق عليه ذل شراؤهما
للقرض وان ظهر ربح ولا
ينفسخ فكاحه ولا ينطبق
عليه كالوكيل يشترى زوجه
ومن يعتق عليه لوكله (ولا
يسافر بالمال بلاذن) لما
فيه من الخطر والتعريض
لأنه لو سافر به ضمه
اما بلاذن فيجب وز لكن
لا يجب وز في البحر الا بنص
عليه (ولا يضمن) هو أعم من
قوله ولا ينطبق (منه نفسه)
حضرا ولا سفر لان له نصيبا
من الربح فلا يستحق شيئا
آخر ولو شرط المسئولة في
العقد ففسد (وعليه فعل
ما يعتاد) فله (كطلى ثوب
وزن خفيف كذهب)
ومسك عملا بالعادة (وله
اكثر لغیره) أي غير ما عليه
فعله من مال القراض ولو
فعله بنفسه فلا أجر له وما
يلزمه فعله لو اكرى من فعله
فلا أجر في ماله (وعمك)
العامل (حصته) من الربح
(بقسمة) لا بظهور لانه
لو ملكها بالظهور لكان
شريكا في المال فيه يكون
النقص الحادث بعد ذلك

فان كان ربح استقر للعامل على المالك حصته منه ومثل ذلك مالو أعتق المالك عبدا من مال القراض اهـ قل
على الجلال (قوله الان اشترى في ذمة فيقع له) سواء نوى المالك أم نفسه أم أطلق اذ لا يمكن إيقاع العقد
للمالك لتضرره اهـ شيخنا (قوله وان صرح بالسفارة) بان قال للمالك أو للقراض وقوله لا يصح أي في
عقد ثان كما علمت اهـ حل وفي المختار سفر بين القوم يسفر بكسر القاء سفارة بالكسر أي أصلح اهـ وفي المصباح
وسفر بين القوم أسفرا أيضا بالكسر سفارة أي أصلحت فأنلسا قرو وسفير وقيل للوكيل ونحوه سفير والجمع
سفراء مثل شريف وشرفاء وكأنه مأخوذ من قولهم سفرت الشيء سفر من باب ضرب اذا كشفته وأوضحته
لانه يوضح ما ينوب فيه ويكشفه وسفرت المرأة سفورا كشفت وجهها فهي سافرة بغيرهاء اهـ (قوله ذل
شراؤهما للقرض) أي بغير مال القراض اهـ حل (قوله ولا يعتق عليه) ظاهره سواء كان الشراء بالعين أو
في الذمة وسواء ظهر ربح في الصورتين أم لا اهـ ع ش وعبارته على شرح م عبارة الروض * (فرع) *
اشترى العامل للقرض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صرح ولم يعتق اهـ وهي تقييد لعدم الاعتق في الشراء
بالعين وفي الذمة ولو لمع وجود الربح بخلاف عبارة الشرح وقضية ذلك انه لو اشترى زوجته للقرض مع ولم
ينفسخ فكاحه وينبغي ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه شيئا منها واستحقة الوطء قبل الشراء فيستحب
ولا يباح ذلك انه يحرم على العامل وطء أمه القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا
بزوجية ثابتة اهـ سم على حج (قوله ولا يسافر بالمال) أي وان قربت المسافة وأمن الطريق وانفتحت
الموتة اهـ حل (قوله فلو سافر به ضمه) أي وان لم ينفسخ القراض سواء سافر بعين المال أم العروض التي
اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خا ط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه
وهو أكثر قيمة مما سافر منه واستويا صح البيع للقراض أو أقل قيمة بما يتغابن به لم يصح اهـ شرح م
وفي قل على الجلال وله البيع في البلد الذي سافر اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيها او دونها بقدر ينساح به
ويستمر ما قبضه من الثمن في ضمانه حتى يعود الى البلد الاول (قوله لكن لا يجوز في البحر) أي المالح ومثله الانهار
اذا زاد خطرها على خطر البر اهـ حل (قوله الانبص عليه) أي أو على محل لا يصل اليه الا بالسفيرة وألحق
الاذرعي به الاتهام العظيمة ولا يجوز السفر في البحر ولو مع الاذن الان غلبت السلامة فيه اهـ قل على الجلال
(قوله ولا يضمن منه نفسه) يجوز مالك النفقة منه على نفسه والتصدق على العادة اهـ سم (قوله فلو شرط الموتة
في العقد ففسد) وان قدرت لان ذلك يخالف مقتضاه اهـ حل (قوله وعليه فعل ما يعتاد) أي يعتاد عند التجار
فعل التاجر به نفسه اهـ شرح م (قوله ووزن خفيف) قضية تعمله الا في بقوله عملا بالعادة انه بالجرح عطا
على طي وفي شرح م انه بالرفع وانه على العامل وان لم يعتد اهـ ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يشترأ
ووزن بالرفع ويراد بقوله عملا بالعادة بالنسبة لهذا العادة القديمة فلا يصح عادة بخلافها والحادثة هي المرادة بقول
م وان لم يعتد يعني الآن اهـ ع ش وفي قل على الجلال قوله بالرفع عطا على فعل فالوزن عليه وان لم
تجز به العادة واعتمده شيخنا م وصرح ما في المنهج خلافا فيكون مجرورا عطا على طي وانما فعل الشارح
ما ذكره اصح ضبط المصنف ونحوه بالرفع المعطوف على الامتعة المرفوعة بالنسبة عن وزن المضاف اليها المعترض
ان وزنها ليس عليه وان جرت به العادة كعمل الامتعة من السوق الى الخانوت فليس عليه كذا ذكره الشارح
ويصح الجرف فيها أيضا (قوله عملا بالعادة) أي فلا بد ان يكون وزن الخفيف معتادا أو يقال من شأنه ذلك أي
العادة فيه الوزن اهـ حل (قوله ولو فعله بنفسه فلا أجر له) سيأتي للشارح في المسافة ان ما يلزم العامل
فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كالوقال اقض ديني وان لم يسم المالك له أجره فقياسه ان محل عدم
استحقاق العامل هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك فليحرم اهـ ع ش على م (قوله فلا أجر في
ماله) فلو دفعها من مال القراض ضمه اهـ قل على الجلال (قوله وملك حصته) أي ملكا مراعى كما يفهم

محسوباً عليهم ما وليس كذلك
 لكنه انما يستقر ملكه
 بالقسمة ان نقص رأس المال
 ونسخ العقد حتى لو حصل
 بعد القسمة فقط نقص
 جبر بالربح المقسوم وملكها
 ويستقر ملكه أيضاً
 بنضوض المال والفسخ
 بلاقسمة كما بينته في شرح
 الروض (ولمالك ما حصل
 من مال قراض كثير وتناج
 وكسب ومهر) وغيرهما من
 سائر الزوائد العينية الحاصلة
 بغير تصرف العامل لانه ليس
 من فوائد التجارة وتعبيري
 بما ذكر أعظم مما عبر به
 (ويجبر بالربح نقص)
 حصل (برخص أو عيب
 حدث) لاقتضاء العرف
 ذلك والثانية من زيادتي
 (أو) (تلف بعضه)
 بأقسمة مماويه أو جنابة
 وتعدر أخذ بدله (بعد
 تصرف) من العامل يبيع
 أو شراء قياساً على ما عرفان
 تلف بذلك قبله فلا يجبر به
 بل بحسب من رأس المال
 لان العقد لم يتأكد بالعمل
 فان أخذ بدل ذلك استمر
 القراض فيه ولو لكل منهما
 الخاصية ان كان في المال
 ربح والا فلهما كفتة
 وخرج بتلف بعضه تلف كله
 فان القراض يرتفع سواء
 أكان التلف بأقسمة أم
 بتلاف المالك أم العامل
 أم أجنبي لكن يستقر

كلامه واما استقرار الملك فداره على التنضيض أي تصديره ذهباً أو فضة والفسخ سواء حصل قسمة أم لا فالكلام
 في مقامين اه شيخنا (قوله محسوباً عليهم) أي على رأس المال والربح وقوله وليس كذلك أي بل هو
 محسوب على الربح وحده اه شيخنا (قوله لكنه انما يستقر ملكه الخ) عبارة شرح مر ومع ملكه بالقسمة
 لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنضوض والاجبر به بخسران حدث بعد ما هو يستقر نصيبه أيضاً
 بنضوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارة هناك متناوشرها فصل
 وملك العامل حصته من الربح بالقسمة للمالك ولكن انما يستقر الملك اذا كان المال ناضباً بالفسخ معها البقاء
 العقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو حصل بعد ما نقص جبر بالربح المقسوم وكذا يملكها ويستقر
 الملك لو نض المال وفسخ العقد بلاقسمة للمالك لا ارتفاع العقد والوثوق بحصول رأس المال وملكها ويستقر
 ملكه أيضاً بنضوض رأس المال فقط واقتسام الباقي والفسخ لذلك وكالفسخ أخذ المالك رأس المال وبه غير
 الاصل فابده المصنف بالفسخ لا بظهور الربح أي لا يملك به والا صار شريكاً في المال فيشيع النقص الحادث
 بعد في جميع المال أصلاً ورجحاً فلما انحصر في الربح دل على عدم الملك ولان القراض عقد جائز ولا ضبط للعمل
 فيه فلا يملك العوض الا بتمام العمل كالجمالة لكن يثبت له بالظهور للربح في المال حق مؤكد يورث عنه
 لانه وان لم يثبت له حق التملك ويقدم به على الغرماء وعلى مؤنة تجهيز المالكات تعلق حقه بالعين ويصح
 اعراضه عنه وله ترك العمل بعد ظهور الربح كاله تركه قبله ويسعى في التنضيض وفي نسخة ويستحق
 التنضيض لياخذ أي نصيبه من الربح ويغرم له المالك بالتلاف مال القراض باعتاق أو ايلاداً وغيرهما حصته
 من الربح لانه ما يملكها بالتلاف ولو قبل قسمته لتأكد حقه في الربح كما مر وكان الاتفاق كالاسترداد ولا يستقر
 ملكه على حصته بقسمته أي المال عرضاً ولو فسخ العقد اذ لم يتم العمل ولا بقسمة الربح قبل الفسخ بقاء العقد
 فيرد بما أخذ جبر بخسران حدث وفي نسخة فيجبر بما أخذته نقصان حدث انتهت (قوله من مال قراض) خرج
 بهذا ما لو اشتري حيواناً حاملاً أو شجرة عليه ثم غريم مؤبراً فلا وجه ان الولد والثمرة مال قراض اه شرح مر
 (قوله ومهر) أي بشبهة أو برتابها مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر مطاوعة أو بشكاح ويحرم على المالك
 تزويجها كما يحرم عليه وطؤها وظاهره وان لم يظهر ربح ويجسد العامل حيث لا ربح وكتب أيضاً على قوله ومهر
 ولو فعل العامل ولا حسد عليه ان كان ثم ربح والا حسد اه حل وفي قل على الجلال نعم المهر الحاصل
 بوطء العامل مال قراض ربحاً ورأس مال لانه حصل بفعله وعليه الحدان علم والولد رقيق وهو مال قراض أيضاً
 والا فلا حد والولد حر نسيب وعليه قيمته قال والشيخنا مر يكون مال قراض أيضاً وخالفه ولده فيها مال
 شيخنا الاول وهو ظاهر اه (قوله لانه ليس من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة
 بالبيع والشراء بل هو ناشئ من عين المال من غير فعل من العامل * (فرع) * لو استعمل العامل دواب
 القراض وجبت عليه الاجرة لانه لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء
 فيه سوى الاثم اه بر اه سم على المنهج (قوله ويجبر بالربح الخ) وما أخذ الرصدي والخفراء بحسب
 من مال القراض وكذا المأخوذ ظلماً كالأخذ المكاساة كما قاله الماوردي اه سل (قوله نقص حصل الخ)
 سواء أ حصل قبل الربح أم بعده اه شيخنا (قوله وتعدر أخذ بدله) كان الانسب أن يقول ولم يؤخذ بدله لقوله في
 المفهوم فان أخذ بدل ذلك أو يشول فيه فان تيسر أخذ البدل استمر القراض فيه ولو في ذمة الجاني فكيف نظيره من
 الجنابة على المهر (قوله بعد تصرف من العامل) شامل للمالك والعين وفي الذمة وبالجميع أو البعض وهو كذلك
 اه قل على الجلال (قوله ويبقى القراض في البدل) فقوله السابق يرتفع أي باعتبار التالف أو قبل أخذ
 البدل اه سم (قوله ويبقى القراض في البدل) أي بحكم العقد الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر
 هذا مع قول الشارح فان القراض يرتفع الخ الا ان يقال ارتفاعه في الرابعة بالنسبة للتلف لا بالنسبة لبدله

وعبارة مر وخرج ببعضه وتلف كالمال يتلفه أجنبي ويؤخذ بذيله أو العامل ويقبض المالك منه بذله ويرده إليه كمنحه أو قال الإمام يرتفع مطلقا وله يفرق لأجنبي (قوله بعد نقلا ما ذكره عن الإمام) على الإمام ارتفاع القراض بالتلف العامل بأنه يستحيل اجتماع الجبران بالضمن والجبران بالرجوع وهذا العمل حسن فإن الفرق الآخر في كلام الشارح منقوض بالتلف المشتمل في زمن الخيار هذا ولكن الذي اختاره السبكي عدم الانقضاء وقال إن دليله الأول لم يتم عندي اه وهذا النقض لابن العماد قال في شرح الروض ويحجب بان وضع المبيع على الزم فلم يكن اتلاف المبيع فسخا بخلاف القراض اه سم (قوله كالأجنبي) أي قبض المالك منه البذل ويرده إليه اه مر (قوله وفرق الأول) أي القائل بأنه يرتفع بالتلف العامل دون الأجنبي (قوله بخلاف الأجنبي) انظر على الأول هل الذي يغرره العامل ما عدا قدر حصته من الربح يتجه نعم اه سم

(فصل في بيان أن القراض جائز الخ) (قوله مع ما يأتي من هذا) أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين اه ع ش أي المذكور في قول المتن ثم يلزم العامل استيفاء الخ ومما يذكر معهما أيضا قول المتن ولو أخذ المالك بعضه الخ (قوله لكل فسخته) أي لأنه توكيل في الابتداء وشركته في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف انفسخ أيضا قاله الأستاذ نوى بخلاف ما لو قال لا قراض بيتنا أو باع ما اشتراه العامل وبحت في زوائد الروضة الانعزال بمجرد الانكار اه سم ومحل نفوذ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو مضايقة واللم ينفذه وينبغي أن لا ينفذ من المالك أيضا أن يظهر ربح والحالة ما ذكرنا سابقه من مضايقة حصة العامل اه ع ش على مر (قوله لكل منهما فسخته) أي ولو في غيبة الآخر ويحصل الفسخ بقول المالك فسخته أو رفعته أو أبطلته أو لا تصرف فيه بعده هذا ونحو ذلك وباعتقاده وإيلاده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه ففيها استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض والأفلا كالة وعليه يحمل تخالف الروضة كالمالها ولو حبس العامل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل بيعه أمانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند توقعه ربحا كان طفر بسوق وراغب ولا يشترى لارتفاع العقد لا انتفاء حظه فيه اه شرح مر (قوله كونه أحدهما الخ) وللعامل الاستيفاء بعدم موت المالك من غير إذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل مات الابا من المالك ولا تقرر ورثة المالك العامل على العرض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لأن ذلك ابتداء قراض وهو ممتنع على العرض فان نص المال ولو ن غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قررته على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل قررته على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتري كل ربح نصيب الآخر مثله المال مائة وربعهما مائة من مائة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بلغ مال القراض ستمائة فلكل منهما مائة مائة اذ للعامل من الربح القديم مائة وربعها مائة ورأس المال في التقرير مائة مائة لوارث وربعها مائة مائة مقسوم بينهما اه شرح مر (قوله بخلاف استرجاع الموكل الخ) لأنه يشترط أن يكون المال بيد العامل بخلاف الوكيل اه حل (قوله ثم بعد الفسخ أو الانقضاء) قال ابن عبد السلام حقيقة الانقضاء انقلاب كل من العوضين إلى دافعه والفسخ قلب كل من العوضين إلى دافعه فهذا فعل الفاسخ والأول صفقة العوضين اه شوبري (قوله استيفاء الدين) سواء كان وجلا بان باع نسيئة باذن المالك أو حالا بان باع ولم يقبض الثمن والمبيع باق في يده أو خالف وسلمه قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله استيفاء الدين) أي لدين مال القراض وإن لم يكن ربح وصوره المسئلة أن المالك أذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تناضي جميع الدين بحاور رأس مال وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرقعة وتبعه السبكي وفرق بينهما وبين التنضيض

بعد نقلها ما ذكره عن الإمام أن العامل كالأجنبي وبه صرح المتن وفي فرق الأول بان للعامل الفسخ بفعل اتلافه فسحا كالمالك بخلاف الأجنبي

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اخذ العاقلين مع ما يأتي من هذا) (للكل) منها (فسخته) متى شاء (وينفسخ بما تنفسخ به الو كالة) كونه أحدهما وجنونه وانغمائه لم امرائه توكيل وتوكل وكذا باسترجاع المالك المال بخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء (يلزم العامل استيفاء) للدين لأنه ليس في قبضته (ورد قدر رأس المال للمثله)

بأن ينصفه على صفته وان كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في عهد قدر رأس المال كما أخذه هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو التضييض والا فلا يلزمه ذلك الآن يكون المحجور عليه وحظه فيه وخرج برأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنضيضه كعرض اشترك فيه اثنان لا يكاف واحد منهما بيه (٥٢٢) وتعبيري بما ذكر أعلاه وأولى مما عبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر

رجع رأس المال للباقي) بعد المأخوذ لأنه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاء له ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (ربح) فالمأخوذ ربح ورأس مال على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله) المال مائة والربح عشرون وأخذ عشر من فسد منها وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لأن الربح سددس المال (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده الى ثمانين لم يستطع استقر له فعلم ان باقي المأخوذ وهو ستة عشر وثلاث من رأس المال فيه ودالي ثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان أخذ بغير رضا له عمل أو برضاه وصراً بالاشاعة أو أطلافاً فان قصداً الاخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل مما يبيده قدر حصته على الاشاعة بيه على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (خسر) فالخسر موزع على المأخوذ

بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها حقيقة واكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط اه شرح مر (قوله بان ينصفه) أي يبيع به بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال ولو قال له المالك لا تبع وتقسم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك من الربح ناضاً واجب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يزد راتب كما حرم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر اه شرح مر (قوله لأنه ليس في قبضته) تقليل المحذوف تقديره ولا يلزمه دفعه للمالك حالاً لأنه ليس الخ وعبارة شرح مر لان الدين ناقص وقد أخذ منه ملكاً تاماً فايرد كما أخذ انتنت وهي تفيد انه تعديل للمذكور المحذوف كما لا يخفى (قوله وان كان قد باعه بنقد) أي أو بعرض هذا والمعطى تحت الغاية (قوله وحظه فيه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاستيفاء والتضييض اه شيخنا (قوله وخرج برأس المال الخ) الا ان توقف عليه تنضيض رأس المال بان كان يبيع بعضه بنقص قيمته كعبد وقوله فلا يلزمه أي بخلاف الاستيفاء أي فلا بد ان يستوفي جميعه كما علمت اه حل وعبارة شرح مر نعم لو كان يبيع بعضه بنقص قيمته كالعبد لزمه تنضيض الكل كما بحث في المطلب لما في التشخيص من التبعض انتهت (قوله فلا يجبر بالربح) أي المأخوذ المستقر وأما الربح الذي يحدث فيجبر به خسر يقع بعده أو قبله اه شيخنا (قوله فيستقر للعامل المشروط له منه) وهو قرض في ذمة المالك وللعامل ان يملك مما في يده قدر ذلك كافي كلام شيخنا اه حل وفي قل على الجلال قوله فيستقر للعامل الخ وله ان يستقل بأخذه مما في يده كما استقل المالك بالأخذ وفارق الشريك بمنعه من الاخذ من المشترك ابتداء (قوله حتى لو عاد ما يده الى ثمانين لم يستطع الخ) اي واذا حصل به ذلك ربح يجبر منه ثلاثة وثلاث لان رأس المال ثلاثة وثلاثون وثلاث كما قال اه (قوله لم يستطع ما استقر له) بل يأخذ مما استقر له درهم او ثلثي درهم ويرد الباقي واستشكل الاسنوي تبعاً لابن الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بانه يلزم من شيوخ المسترد بقاء حصته فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا يتعلو بالمال الا نحو رهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردود بان المالك اسلط باسـترداد ما علم للعامل فيه جزء بغير رضاه ممكن للعامل من الاستقلال بأخذه له يحصل التكافؤ بينهما اه شرح مر ببيع نصرف (قوله فان قصد الاخذ من رأس المال الخ) فان اختلف قصدهما عمل بقصد المالك اه شوبري (قوله لكن يملك العامل الخ) ظاهر هذه العبارة انه يصير شريكاً فيما يبيده بحصته من الربح ففي المثال المذكور اذا قصد ان العشرين المأخوذة ربح وكان قد شرط له نصف الربح فله نصفها وقدره مما يبيده وهو مائة في المثال عشرها فيكون شريكاً بالشر ومقتضى ما تقدم في استحقاقه للواحد والثلاثين ان يستقل بأخذ العشرة هنا كمال الاستقلال بأخذ الواحد والثلاثين فيما تقدم وعبارة الحلبي قوله لكن يملك العامل مما يبيده قدر حصته الخ أي يعني انه يملك بمقدار ما أخذ المالك من غير تعيين شيء مما يبيده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليه ما انتهت (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتلف بآفة اه قل على الجلال (قوله فلا يلزم جبر حصته المأخوذة) وهي في المثال المذكور خمسة وأما حصته الباقى وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله الى خمسة وسبعين) مع ان الباقي بيد العامل ستون فاذا ربح بعد ذلك خمسة عشر جمعت من رأس المال وان حصل بعدها ربح قسم (قوله وفي قدره) ولو أقر بربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب أو كذباً لم يقبل لأنه أقر بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسر ان احتمل كان عرض كساد كما قاله القاضي حسين اه شرح مر

والباقي) فلا يلزم جبر حصته المأخوذة لربح بعد (مثاله) المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشر من فسد منها (قوله) الخسر (ربح الخسر) فكأنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجبيع بل تقسم الخمسة بينهما تصفين ان شرطاً المناصفة (وحالف عامل في عدم ربح و) في (قدره) فيصدق في ذلك لموافقة قيمته لقاء الأصل

(و) في (شراءه) أي للعامل وإن كان راجحاً (أو لقراض) وإن كان خاسراً لأنه مأمون (وفي) قوله (٥٢٣) (لم تنهني عن شراء كذا) لأن الأصل

عدم النهي (و) في (قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لأنه مأمون فإن ذكر سيبه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالصدق للعامل بهيئته كما أنفي به ابن الصلاح تبعاً للبعوى لأن الأصل عدم الضمان ولو أقاماً بينين في المقدم منهما وجهان في الروضة بالترجيح أو جههما تقديم بينة المالك لأن معها زيادة علم (و) في دعوى (رد) المال على المالك لأنه أثبتته كالودع بخلاف نظيره في المرتن والمستأجر لانهما قبضا العين لنفسه فلهما والعامل قبضه لنفسه المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلاف في القدر) المشروط له (كأن قال شرط لي النصف فقال المالك بل الثلث تخالف) كالخلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ (أجرة) لعماله وللمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلاف في جنس رأس المال صدق العامل بهيئته أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بهيئته ولا أجرة

(قوله وفي شراؤه أو لقراض) أي حيث وقع العقد على ما في الذمة وإن وقع بعين مال القراض وقع للقراض وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وخزذه في المظاب اه شرح مر (قوله وفي قوله لم تنهني الخ) كأن اشترى سلعة فقال نهيته عن شرائها فقال العامل لم تنهني في صدق العامل وتكون للقراض اه شرح مر (قوله وفي دعوى تلف) وكذا فيما لو رد له المال وحصلت من الربح وهذا الذي في يدي حصتي فانه يصدق كما قاله الإمام وهو المعتمد وإن خالف الأصح في الشركة ولو اختلفا فقال العامل أنه قراض والمالك أنه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعد على المعتمد وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك أنه قرض والاخوانه وديعة صدق المالك على المعتمد اه قل على الجلال (قوله لأنه مأمون) ومن ثم ضمن بما ضمن به الأمين كان خلط مال القراض بمال لا يميز به ومع ضمانه لا ينزل كحرفية قسم الربح على قدر المسالين نعم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه كإحضار البويطي واعتمده جمع مقدمون لأنه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من الأمناء كما قاله الزركشي كالذري اه شرح مر (قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعة) عبارته هناك وحلف في رددها مؤتمنة وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهراً كحريق عرف دون عموه فإن عرف عموه ولم يتم فكذا وإن جهل طوبى بينة ثم يحلف إن تلفت به انتهت لكن هل من السبب الخفي ماله أو موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البينة عليه فيه نظر ولا يبعد أنه إذا غاب حصول العلم بموته لاهل بيته كونه جل في قرية أو محلة كل من الظاهر فلا يثبت قوله الابينة والا كأن كان بيرية أو كان الحيوان صغيراً لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لأنه من الخفي اه ع ش على مر (قوله فادعى المالك أنه قرض) أي فيلزمه بدله والعامل أنه قراض أي فلا يلزمه بدله اه حل (قوله لأن الأصل عدم الضمان) وخالفهما الزركشي فخرج تصديق المالك لأن العامل اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الذمة والأصل خلافه وهذا هو المعتمد بخلاف ماله لو كان المال باقياً وربح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته قراضاً واستحق حصتي من الربح وقال العامل قرضاً فالربح كله لي صدق العامل بهيئته كما أنفي به الوالد اه شرح مر (قوله ولو أقاماً بينتين) أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علم أي بوجوب الأجرة كذا قرره مر اه نعم على حج اه ع ش على مر (قوله لأن معها زيادة علم) أي لأنها تقدم شغل الذمة بخلاف بينة العامل فهي مستصعبة لأصل البراءة وبينة المالك ناقلة فتقدمت على المستصعبة (قوله وانتفاعه بالعمل) أي انتفاعه بما هو بالعمل اه ع ش وهو يشير إلى أن انتفاعه بمبتدأ خبره بالعمل وصرح به البرماوي (قوله تخالفوا) ولا يفسخ العقد بالتخالف اه شرح مر أي بل يفسخه أو أحدهما أو الحاكم اه رشدي وينجبه البداء بالمالك نعم لو كان المال المحجور عليه ومدعى العامل أقل من أجرة المثل فلا تخالف اه قل على الجلال

(كتاب المسافة)

لما أخذت شيئاً من القراض من جهة العمل في شيء يبيض غنائه وجهالة العوض وشبهها من الأجرة من جهة الضرر والتأقبت جعلت بينهما اه شرح مر (قوله مأخوذة) أي لغت وانظر هل معناها اللغو هو السقي بسكون القاف فيلزم اتحاد المأخوذ والمأخوذة من معنى أو هو غير ذلك وما هو غاية ما استفيد من كلام الشارح الاشتقاق (قوله مأخوذة من السقي) بسكون القاف أو من السقي بكسر السين وتشديد الباء وهو صغار النخل ونسبت إليه لأنه الأصل فيه والعنب مقيس عليه ولأن النخل أفضل من العنب كما يأتي اه قل على الجلال (قوله المحتاج إليه فيها غالباً) هذا في معنى العلة لاخذها من السقي دون غيره كالطرب والتعريض وقوله لأنه أنفع الخ علة له والمحتاج اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله لأنه أنفع أعمالها علة أقوله مأخوذة من السقي والمراد أن عمل العامل ليس قاصراً على السقي لكنه لما كان أنفع أعمالها أخذت منه اه وقوله علة

عليه للعامل *(كتاب المسافة)* مأخوذة من السقي المحتاج إليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وكثرها مؤنة والأصل فيها

انه صلى الله عليه وسلم عامل
 أهل خيبر وفي رواية دفع
 اليهم ودخيل بنخلها وأرضها
 بشرط ما يخرج منها من ثمر
 أو زرع والمعنى فيها ان
 مالك الاشجار قد لا يحسن
 تعهدها أولا يتفرغ له ومن
 يحسن ويتفرغ قد لا يملك
 أشجارا فيحتاج ذلك الى
 الاستعمال وهذا الى العمل ولو
 اكترى المالك لزمنه الاخرى
 في الحال وقد لا يحصل له شيء
 من الثمار وينهاون العامل
 فدعت الحاجة الى تجويرها
 وهي أخذ ما ياتي معاملة
 الشخص غيره على شجر
 ليعهده بسقي وغيره والثمرة
 لهما (أركانها) ستة (عقدان)
 مالك وعامل (وعمل وغر
 وصيغة وورد بشرط فيه)
 أي في المورد (كونه نخلا
 أو غيره ما مر ثباته على يد عامل
 مغرور به لا بد صلاح غره)
 سواء أظهر أم لا فلا تصح
 على غير نخل وعنب استقلالا
 كتين وتفايح ومشمش
 وصنوبر ويطبخ لانه يثمر
 بغير تعهد أو يخلو عن
 الغرض مع انه ليس في
 معنى النخل ولا على غير مسمى
 ولا على من م كك أحد
 البستانين ككلى سائر عقود
 المعاوضة ولا على كونه بيد
 غير العامل كأن جعل بيده
 ويد المالك كافي القراض ولا

لقوله مأخوذ من السقي أي فهو على تاسية لاخذها من السقي والعلة الاولى هي قوله المحتاج اليه فيها فعملى هذا
 كان الاولى العطف بالواو (قوله قبل الاجماع) هو صريح في انها مجمع علىها مع ان أبا حنيفة منعها وان خالفه
 صاحباه اه قل (قوله عامل أهل خيبر) أي لانه فتحها عنوة فصار ما فيها من الارض والشجر وغير ذلك ملكا له
 اه شيخنا في المصباح وخيبر بلاد بني عترة من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم في جهة الشام نحو ثلاثة أميال اه
 وهذا غير محرر والمشهد انهم أبعد من ذلك وفي المواهب ما نصه وخيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومنار ع على
 ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابن ابي عمير خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بقية شهر محرم سنة سبع
 فأقام يحاصر هابض عشرة ديار الى ان فتحها ثم قال واختلف في فتح خيبر هل كان عنوة أو صلحا وفي حديث عبد
 العزيز بن صهيب عن أنس التصرح بانه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر ورد على من قال ففتح صلحا قال وانما
 دخلت الشبهة على من قال ففتح صلحا بالحصنين الذين أسلمهم أهلها التحن دماؤهما وهو نوع من الصلح لكن
 لم يقع ذلك الا بحصار وقتال اه (قوله ولو اكترى المالك الخ) أي على فرض ان تكون أعمالها مضبوطة
 وحذا من جلة التعميل (قوله فدعت الحاجة الى تجويرها) أي فهي مما جاوزت الحاجة زخمة اه حل (قوله
 كونه نخلا) أي ولو ذكر كورا وذكر أهل الخبرة ان ذكر النخل قد تكرر اه وهو أفضل من العنب وقوله أو عنبها
 مائة خلوا اه حل * (فائدة) النخل والعنب بخلاف بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة والخرص وبيع العرايا
 والمساقاة اه برماوى (قوله مرتبا) أي ولو كان المالك أعنى وكل من يعهده اه عش على مر (قوله
 استقلالا) فيه تصرح بجواز المساقاة على غير الاشجار كالبطيخ تبا وهو ظاهر خلافا لظاهر كلام الجلال الحلي
 وهل محل ذلك اذا عسر افراد ذلك أولا ظاهرا كلامه لا فرق ونقله حج عن بعضهم واعتمد شيخنا انه لا بد ان يعسر
 فيه الافراد اه حل وعبارة شرح مر وتصح على أشجار تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت
 وان قيدها بالوردى بالقليلة وبشرط الرزك شي بخلافه ذر افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فيأني هنا جميع
 ما يأتي من اتحاد العامل وما بعده اه وكتب عليه عش قوله فيأني هنا جميع ما يأتي منه كما سيأتي ان لا تقدم
 المزارعة بان يأتي بها عنب المساقاة فيشترط هناك تناخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل
 والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال سابقك على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة
 وعدم التأخر فراجع اه سم على حج لكن قضية قول المتن الاتي وان لا تقدم المزارعة الصحة ولا
 ينافي قول الشارح بان يأتي بها عنبها الخ لجواز ان ذلك مجرد التصوير لا تعذر جمعها في عبارة واحدة لتغاير
 حقيقة تميزها بخلاف ما هنا الذي يجمع الكل الشجر لكن قضية قول المتأخر وقد تمت المساقاة ان المقارنة متممة (قوله
 وصنوبر) على وزن سفرجل شجر يتخذ منه الزيت اه مصباح وسباني في احياء الموات ان الزيت من المعادن
 التي تخرج من الارض فله نوعان اه (قوله أو يخلو عن الغرض) كما في ذكر كور الشجر الصنوبر (قوله ولا
 على مبهم) أي ولو عين في المجلس اه عش ويفرق بينه وبين القراض حيث يكفي التعميم فيه بان ذلك
 عقد جائز فاعترف به وهذا قد لازم اه سل (قوله ولا على كونه بيد غير العامل) أي ولا على شجر يكون
 تحت يد غير العامل في العبارة مسامحة اذا السكون ليس معه وداعليه اه عش (قوله ولا على ودي) وهو صغار
 النخل واذا عمل فيه ناله أجرة المثل ان توقع الثمرة في تلك المدة والا فلا اه زى والودي يقض الواو وكسر الدال
 وتشديد الياء اه عش وفي المصباح الودي على فعل صغار العسيل والواحدة ودية اه وفيه أيضا والعسيل
 صغار النخل وهي الودي والجمع عسلان مثل رغيف ورغفان الواحدة عسيلة وهي التي تقطع من الام أو تقطع من
 الارض فتغرس (قوله ولان الغرس ليس من عمل المساقاة) قضية انه لو عده على ودي لغرسه المالك ويعهده
 هو بعد الغرس لم يمتنع ونقل بالدرس عن شيخنا حل ان هذا ليس مرادا أقول ولو قيل بالعمدة فيما لو عده عليه
 غيره غرس أو مغرور ساجل كالشغل على ان ينقله المالك فيغرسه في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشترط

فيه على العامل ما ليس عليه اه ع ش على مر (قوله ولا على ما بدا صلاح ثمره) ولو البعض في البستان
 الواحد اه سلطان وعبرة ع ش على مر ومالم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع وصورة
 المسئلة ان يبعد البستان والجنس والعقد والحل (قوله وفي العاقد من مافي القراض) * (فرع) * لو كان
 العامل صبي لم تصح له اجرة المشعل ويضمن المصبي بالتلف لا بالتلف ولو بقتة صيرلانه لم يسلمه على الاتلاف اه
 مر اه سم على ج ومعلوم ان الكلام في الوعد المصبي بنفسه اما لو عده له وليه فيبني الصحة حيث رأى
 في ذلك مصلحة له كما يجوز له ايجاره للرعي مثلاً اه ع ش على مر (قوله وشريك مالك كاجني) بان يقول
 ساقينك على حصتي او على جميع الشجر بقدر ما يخرج من الثمر في شرح البهجة له وتلف والظاهر صحة مساقاة
 أحد الشريكين على حصته اجنيبا ولو بغير اذن الآخر اه وفي التعشية لابن المقرئ انه لا بد من الاذن وبه أفنى
 والدشيخنا وكان القياس صحة المساقاة وتوقف العمل على الاذن اه حل (قوله وشريك مالك الخ) انظر
 ما موق هذه مما قبلها وهل تخالف القراض فتكون بمنزلة الاستدراك أم لا (قوله فتصح مساقاته له) واستشكل
 هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر اجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقينك على
 نصيبي وبهذا صور أبو الطيب كالمزني قال ليكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع
 هذه الحديقتين والمعتمد على الاول فيجاب بانه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة اه شرح مر وكتب
 عليه ع ش قوله ما لا يغتفر في الاجارة هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كالمصنف في الاجارة في شرح
 قوله ولو استاجرها لترضع رقيقا يرضع في الحال جاز على الصحيح لكن منبئين في ذلك الحل ان المعتمد خلافه
 اه سم على ج فان ساق الشريك كان ثالثا لم تعرفه معرفة كل منهما الا ان تفاوت في المشروط له فلا
 بد من معرفته بحصة كل منهما اه شرح مر وعبرة الحلبي قوله فتصح مساقاته له قد يفيد هذا ان العقد يقع
 على جميع المشترك وفيه ان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر ويخلص منه بان يقول ساقينك
 على نصيبي حتى لا يكون العمل المعقود عليه واقعاً في المشترك وفيه انهم في باب الاجارة صححوا الاجارة قياساً على
 هذه فلا يعارض بها حرر أي حيث لم يساق على الكل كفي الاجارة والابطال عند الشارح وشيخنا هنا وفيها يأتي
 يعتمد الصحة وان وقع المساقاة أو الاجارة على الكل وعليه كيف يتخاض مما ذكره اه حل (قوله ان شرط له
 زيادة على حصته) بخلاف ما اذا شرط له قدر حصته أو دونها فانها لا تصح لحلول المساقاة عن العوض ولا أحزله لانه
 لم يعمل طامعاً اه حل (قوله ما ليس عليه) اعترض بانه احالة على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم مما سبق
 بل مما يأتي واجيب بان ما ليس عليه لما كان سبيد كقرية كان كانه معلوم كما يعلم من شرح مر وعبارته
 ما ليس من جنس اعمالها التي سبقت كقرية انما عليه فلا اعتراض عليه وانما قدم في القراض ما عليه ثم
 ذكر حكمه بالشرط عليه ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف
 فقدمت ثم ذكر حكمها هنا بالعكس فقدم حكمها اعلم انهم اخرجوا لطول الكلام عليها (قوله لم يصح العقد)
 وحديثه مذلوله له العامل بلا اذن فلا اجرة له او باذن فله الاجرة وانما استحق الاجرة بالاذن من غير استئجار لانه
 تابع لعمل فيه اجرة وبذلك فارق نحو ما غسلي ثوبي اه قل على الجلال (قوله لانه شرط عقد في عقد) هو ظاهر
 بالنسبة الاولى يخفى بالنسبة الثانية فتمامه له شوري والظاهر انه لا خفاء فيه لان العامل كانه استاجر المالك على
 تنقية الثمر فهو شرط عقد اجارة وقع في صلب عقد المساقاة كما ان الصورة الاولى كذلك أي فيها عقد اجارة فكان
 المالك شرط على العامل ان يعده له اجارة على ان يبنى له الجدار (قوله وان يقدر بزمان معلوم) ولو أدركت الثمار
 قبل انقضاء المدة عمل بتمتة بلا اجرة وان لم يحدث الثمر الا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرقعة وهو صحيح ان تاجر
 بلا سبب عارض فان كان بسبب عارض كبرد ولو لا طاع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح
 ان العامل شريك وان انقضت وهو طالع أو بلغ فله عامل حصته منه وعلى المالك التمهيد والتبعية الى الجدار

ولا على ما بدا صلاح ثمره
 لقوات معظم الاعمال وقولي
 مر ثبام عينا من زيادتي (و)
 شرط (في العاقد من ما) مر
 فيها (في القراض) وتقدم
 بيانه ثم (وشريك مالك
 كاجني) فتصح مساقاته له
 ان شرط له زيادة على
 حصته كما يؤخذ مما يأتي (و)
 شرط (في العمل أن لا يشرط
 على العاقد ما ليس عليه) فلو
 شرط ذلك (كان شرط على
 العامل أن يبنى جداراً)
 الحدية (أو على المالك)
 وهو من زيادتي (تنقية الثمر)
 لم يصح العقد لانه شرط عقد
 في عقد ولانه في الاول
 استئجار بعوض مجهول
 (وان يقدر) أي العمل (بزمان
 معلوم) فهو فيه الشجر غالباً

كسنة أو أكثر كالأجرة فلا تصح مؤبدة (٥٢٦) ولا مطلقا ولا مؤقتة بادالك الثمر للعامل بوقته فإنه يتقدم ثارة ويتأخر أخرى ولا مؤقتة

بزمن لا يثمر فيه الشجر غالبا
تخلو المسافات عن العوض ولا
أجرة للعامل إن علم أو ظن
أنه لا يثمر في ذلك الزمن وإن
استوى الاحتمال أن أوجهل
الحال فله أجره لأنه عمل
طامعا وإن كانت المسافة
باطلة (و) شرط (في
الثمر ما) (مر) (في الرج) من
كونه لهما وكونه معلوما
بالجزئية وتقدم بيان ذلك
ثم (واساقى في ذمته) أن
يساقى غيره) بخلاف المساقى
على عينه كفي الاجير وهذا
ممن زيادتي (و) شرط (في
الصيغة (ما) (مر) (فيها في
البيع) غير عدم التوقيت
بقرينة ما مر آنفا وهذا من
زيادتي (كساقيتك) أو
عاماتك على هذا على أن
الثمرة بيننا قبل العامل
وقولي كساقيتك أعم مما
هو بربه (لا تفصيل أعمال
بناحية ما عرف غالب) في
العمل يفسد زنته بقولي
(عسرافه) أي العاقد أن
فلا يشترط فإن لم يكن فيها
عرف غالب أو كان ولم يعرفه
اشترط (ويجوز) المطلق
عليه) أي على العرف
الغالب الذي عسرافه في
فاحيته (وعلى العامل) عند
الاطلاق (ما يحتاجه الثمر)
اصلاحه وتبينه (ما يتكرر)
من العمل) كل سنة كسقي
وتنقية نهر) أي مجرى الماء

خلاف المساقى الانتصار والمرشد من أنه عاينها اه شرح مر (قوله كسنة أو أكثر) تكلم سنين أي
فيصح العقد وإن كان أكثر الأثرة فيه لأنها حينئذ بمنزلة الشهور من السنة الواحدة فإن لم يثمر فلا شيء له وفي
هذه الحال لا يصح بيع الشجرة لأن العامل حق في الثمرة المتوقعة فكان البائع استثنى بعضها اه شرح
مر وكتب عليه ع ش قوله فإن لم يثمر فلا شيء له أي وإن أنخره أي إن أنخرت فيما يتوقع فيه الثمار هالما مطلقا قال
في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتسكون الثمرة بينهما ولم يتوقع الا في العاشرة جاز أن أنخر قبلها أي العاشرة فلا
شيء فيه أي في الثمر للعامل أي وإن لم يثمر في العاشرة لأنه لا يطمع في شيء منه اه سم على حج (قوله فلا تصح
مؤبدة الخ) أي لأنها قد لازم اه شرح مر (قوله ولا مؤقتة بزمن لا يثمر فيه الشجر غالبا) أي في نفس
الامر ثم ثارة يعلم العامل ذلك وثارة يظنه وثارة يجمل ذلك اه حل (قوله وشرط في الثمر ما في الرج) فإن شرط
المالك لنفسه جميع الثمر لم يصح ولا أجرة للعامل والاستثنى في الأجرة وإن علم الفساد وخرج بالثمر الجريد
والكرناف فلا يكون مشتركا بينهما بل يختص به المالك فإن شرط العامل لنفسه أو بينهما على نسبة معلومة
لم يصح وأما الشمار يخفشتركة بينهما وكذا القنود وهو مجموع الشمار يخ والعرجون الذي هو الساعد للمالك
ولا يجوز كون العوض غير الثمر فإن ساقاه على ذلك لم ينفعه مسافة ولا أجرة الا إذا فصل الأعمال وكانت
معلومة اه حل (قوله وساقى في ذمته) بفتح القاف من وثا بهم مفعول من ساقى اه ع ش كأن قال
له ألزمت ذمتك سقي هذه الاشجار وتعهد بها (قوله إن يساقى غيره) أي وإن منعه المالك لكن لا يلزم المالك
تأمينه من العمل مع قدرة العامل كما يأتي في المتبرع وأما المساقى على عينه ففيه ما مر فيم القارض العامل
عاملا آخر اه قل على الجلال وفي سم قوله بخلاف المساقى على عينه قال في الروضة ولو فعل انطسخت
المسافة بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا شيء للعامل الاول وأما الثاني فإن علم الفساد فلا شيء له
والا في استحقاقه أجرة المثل الخلف في خروج الثمار مستحقة اه (قوله كساقيتك الخ) واعلم أن هذا الذي
ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى غيره وعمل
الناس بمصر على خلافه فليست على ذلك ولو ساقاه باقلا الأجرة فهي أجرة فاسدة نظرا للفظ وكذلك لو تعاقد على
الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا بدراهم معلومة فسد أيضا تغليب اللفظ وعلى الامام
المستألفين بان اللفظ المصريح في شيء لا يصرف غيره بالنسبة وتوقف فيه السببي من حيث أنه لم يجد نفاذا في
موضوعه فهو كوجهتك كذا باللفظ فانه يصح ثم حاول الجواب بان معنى الأجرة والمساقاة متافيا وأطال في
بيانه بز اه سم (قوله على أن الثمرة بيننا) علم منه أنه لا بد من ذكر العوض فلو سككت عنه فسدت وله الأجرة
ولا تصح باقلا الأجرة كالمرو وكذا عكسه ولو است كناية أذ شرطها أن لا تجدد نفاذا في موضوعها وإن تقبل العقد
الذوي قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله في قبيل العامل) أي باللفظ متصلا اه شرح مر
(قوله وقولي كساقيتك أعم مما عر به) لتناوله سلمته اليك لتعده بكذا أو تعهد بكذا أو اعلم فيه كذا وهذا
صريح اه حل (قوله عند الاطلاق) ولا يتأني الاطلاق الا إذا كان هناك عرف غالب وانظر ما وجه التنصيص
على هذه الامور مع ان طريقة الشارح ان العرف ينبع ولو خاف مائنص عليه الاصحاب كما في حل وفي سم
ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لأنهم صرحوا بان ما على أحدهما
لو شرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وعبارة العباب (فرع) لو شرط على أحدهما ما يلزم الآخر بطل
العقد الا بشرط السقي على المالك فيصح ويلزمه أن تجوز المساقاة على البعل اه وانما المراد ببيان ان هذه
الامور على العامل حتى عند الاطلاق هكذا يظهر انه المراد فليحذر قال مر والمعتمدان السقي كغيره فلو
شرط على المالك لم يصح اه (قوله من العمل) خرج به الاعيان فانه على المالك كما سيذكرها بقوله وعليه
أيضا الاعيان الخ وكل ما وجب على العامل له استجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل باذن

المالك

من طين ويجوه (واصلاح اجاجين) يقف فيها الماء حول الشجر ليشربه شبيه باجانات الغسيل جمع اجانة

(وتلقح) النخل (وتحمة خشيش وقضبان مضرة) بالشجير (وتعريش) للعنب (جرت به عادة) وهو (٥٢٧)

ان ينصب اعداها ويظلالها
ورقمه عليها (وحفظ
الشجر) على الشجر وفي
البيدر عن السرقة والشمس
والطيور بان يجعل كل
عقود في دعاءه يشبه المالك
كقوصرة (وجداه) أي
قطعه (وتحقيقه) فان كالا
من الثلاثة على العامل وان
لم تجر به عادة وتفيد الروضة
كأصلها تصح وجوب
التجفيف على العامل
يجريان العادة أو شرطه
ليس يجيد اذا لاقى لوجوبه
لاتسعه مخالفة العادة أو
الشرط فعل التصحيح انما هو
عند اتفانها وظاهر انه
لوجرت عادة بان شيأ من ذلك
على المالك اتبعت (وعلى
المالك ما يصدق به حفظ
الاصل) أي أصل الشجر وهو
الشجر (ولا يتكرر كل سنة
كبناء حيطان للبستان
(وحفر نهر) له واصلاح
ما انهار من النهر لا قضاء
العرف ذلك وعليه أيضاً
الاعيان وان تكررت كل
سنة كطالع التلقح (وبذلك
العامل حصته) من الثمر
(بالظهور) له ان عقد قبل
ظهوره وهذا من زيادتي
وفارق القراض حيث
لا عاك فيه الرجح الا بالقسمة
وما الحق بها كما بان
الرجح وقاية لرأس المال
والشعر ليس وقاية للشجر أما
اذا عقد بعد ظهوره فملكها

المالك استحق الاجرة تنزيلاً له منزلة قوله اقض ديني وبه فارق قوله اغسل ثوبي اه شرح مر واذا ترك
العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره اه سل وفي قل على الجلال ولوترك العامل بعض ما لزمه من
الاعمال لم يسقط شيء مما شرط له كالشريك والقول باستحقاقه بالقسمة مبنى على انه كالا جبر ومتى حصل
فسخ أو انفساخ استحق العامل بقدر ما مضى من أجرة المثل لامن الثمرة له شيئا مر اه (قوله وتلقح للنخل)
وهو وضع طالع ذكر في طلع انثى وقد تستغنى عنه لكونها تحت ريج الذكركر فيجمل المهر ويرج الذكركر اليها
اه شرح مر (قوله وتحمة خشيش) أي كالا يابس أو رطب فقه داشتر الحشيش في اليابس من السكالا
وقيل هو خاص بالرطب منه وبعبارة الصحاح والحشيش ما يابس من السكالا ولا يقل له رطباً حشيش اه حل
وفي قل على الجلال الحشيش اسم الرطب واليابس كما قاله الازهرى وقال غيره الحشيش والهاشم
اسم لليابس فقط والعشب وان لا بالاصح اسم للرطب فقط والسكالا جمع ما فراجع اه (قوله وتعريش
جرت به) أي بالتعريش عادة كذا قال شيخنا كج وهو ما تخالفان للشارح فعلى طريقة الشارح ينبغي رجوع
ذلك لتعريش وما قبله لكن لا يحتاج مع ذلك لقوله في الشارح وظاهر انه لو جرت عادة الخ وحيتن بخالف قوله
وظاهر الخ والاصل ان طريقة الشارح ان المعول عليه في كل ناحية عرفها الغالب فيها فاقضاه على المالك
يكون عليه وما اقتضاه على العامل يكون عليه وطريقة شيخنا كج ان لا يرجع الى العرف الغالب في
الناحية الا فيما لم ينصوا على انه على أحد هما وفيه نظر ظاهر لا يخفى على من له نوع تأمل ان ما ذكره انما هو
للعرف عندهم في أزمته حتى لو تغير كان المعول عليه الثاني وقولهم العرف الطارئ لا ينسخ القديم لم ياتروه
اه حل (قوله ويظلالها) أي ينصب عاملاً له وهو البوص الذي ينصبونه على الاعواد (قوله وحفظ الثمر) فان
لم يتحفظ به لكثرة السراق أو كبر البستان ما مؤن عليه كما اقتضاه اطلاعهم وبحث الاذرعى عدم لزوم ذلك في ماله
بل على المالك اه شرح مر (قوله وحفظ الثمر على الشجر) وفي نسخة كحفظ الثمر وهى أظهر مما في الاصل
لانهم الملازمة لقوله فان كالا من الثلاثة الخ وما في الاصل يصح قراءته بالرفع عطفاً على ما بالجاء عطفاً على مدخول
الكاف اه عش (قوله اذا لاقى لوجوبه الخ) عبارة شرح مر لان مقابل الاصح لا يتأني الا عند
انتفاء العادة والشرط اذا تسعه مخالفتها انتهت (قوله وظاهر انه لو جرت عادة الخ) عبارة مر في شرحه
وظاهر ان ما نصوا على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له كما هو ظاهر على ان العرف
الطارئ لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً لقول شيخ الاسلام في منحه وظاهر انه لو جرت عادة بان شيأ من ذلك على
المالك اتبعت يمينه من جملة على ما ليس للاصحاب فيه نص بانه على أحدهما أو بان العرف فيه يقتضى كذا والافهو
غير صحيح اه بحروقه قال الرشيدى قوله يتعين الخ الظاهر ان هذا الجمل غير مثنى في عبارة المنهج وهذا اقتصر
ج على الرد اه بحروقه أي لان قول المنهج بان شيأ من ذلك أي من الثلاثة المذكورة التي نص عليها الاصحاب
لانهم نصوا عليها وكيف يتأني الجمل المذكور (قوله بان شيأ من ذلك على المالك) أي من الثلاثة المذكورة
قبل اه وقال الخافي قوله بان شيأ من ذلك أي غير حفظ الثمر وبذاذ وتخصيفه لقوله وان لم تجر العادة الخ وقوله
لقوله الخ الظاهر انه لا يدل على ما ادعا. وذلك لان قوله وان لم تجر به عادة معناه وان لم تجر عادة به اي المذكور من
الثلاثة أي لوجوده وحصوله بل كانت العادة ادهاله عن الحفظ وعن القطع وعن التجفيف وحيتن هذا التعميم
لا ينافي التقييد بقوله وظاهر انه لو جرت عادة الخ (قوله واصلاح ما انهار من النهر) ظاهره ان ترقيع النهر على
المالك وبعبارة الجلال كبناء حيطان وحفر نهر جديد انتهت وقوله جديد أي ابتداء أو بهدائه ياره وخرج بجديد
ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوك عليها فيتبع فيه العادة اه قل عليه (قوله حيث لا عاك فيه الرجح
الا بالقسمة) أي لا بالظهور ولا يستقر الا بالتضيض والفسخ اه حل
* (فصل في بيان ان المسافة لازمة الخ) * (قوله وحكم هرب العامل) أي وما ينبع من قوله ولومان المساقى
بالعقد * (فصل) * في بيان ان المسافة لازمة وحكم هرب العامل والمزارعة والمخاربة

بالعقد * (فصل) * في بيان ان المسافة لازمة وحكم هرب العامل والمزارعة والمخاربة

(هي) أي المسافة لازمة (وتبرع غيره) من مال أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله فمجيء بذلك أعم من قوله وأتم المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصرح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) به وثبوت المسافة وهرب العامل مثلا وتعذر احضاره من ماله أن كان له مال والاكثرى بموجله أن تأتي نعم أن كانت المسافة على العين فالذي جزم به صاحب المعين المبني والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) أن تعذرا كترؤه (اقترض) عليه من المالك أو غيره وبوفى من نصيبه من الثمرة (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقترض والاشهاد الاكثى على العمل من زيادتي (أو أنفق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن لم يشهد كذا ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه عذر نادراً فمجزع عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهذا وقولي شرط فيه رجوعاً وأولى من قوله أن أراد الرجوع (ولومات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) أما

(٥٢٨) كالأجارة (فلو هرب العامل) أو مجز عرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه في ذمته إلى قوله ولا تصح مخايبة (قوله هي لازمة) أي قد هال لازم من الجانبين قبل العمل وبعده لأن عمله في أعيان باقية بحالها فاشبهت الأجارة دون القراض فيلزمه تمام الأعمال وإن تلفت الثمرة كلها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الربح وجه لزومه ظاهر كما أفاده الوالد وهو مراعاة مصلحة كل منهما إذ لو تمكن العامل من فسخها قبل تمام العمل تضرر المالك بفوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل لكونه لا يحسنه أو لا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخها تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجرة مثله اهـ شرح مر (قوله ولو هرب العامل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو نحوه أي كالخس اهـ قل على الجلال (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي ولم يقصد المالك بعمله وكذا إن أطلق يكون كالمقصود المالك اهـ حل ولعل في هذه العبارة تحريفاً وحققها إن يقول ولو بقصد المالك ففي شرح مر النسوية في التبرع بين قصد العامل بالعمل وقصد المالك به في أن حق العامل لا يسهط تأمل (قوله بقي حق العامل) وفيه أنه استحقاق بغير عمل وأجيب بأنهم نزولاً ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين اهـ حل (قوله بقي حق العامل) أي سواء في المسافة على العين أو الذمة لأنه كقضاء دين الغير بغير إذنه اهـ قل على الجلال قال الإمام وهو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اهـ والاصحاب نزولاً ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمثله في إمام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استجاب وإن كان المصنف وابن عبد السلام أفتياه بعدم استحقاق النائب والمستنيب معاً قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المسافة على العين لكن العناية في مسألة الوظائف أقوى اهـ بر اهـ سم (قوله أكثرى الحاكم عليه من يعمل) ولو المالك وبذلك ما سيأتي من قوله ثم عمل المالك الخ وقوله نعم الخ معتمداً وقوله والنشائي نسبته للنشائي اهـ حل وعبارة البرماوى قوله والنشائي بكسر النون والمدنية لبيع النشائي انتهت (قوله لتمكن المالك من الفسخ) وإذا فسح بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق أجرة المثل لأن فضية الفسخ نزاداً العوضين فيرجع إليه عمله وهو أجرة المثل وفقاً له سم على جج اهـ ع ش على مر (قوله ثم أن تعذرا كترؤه) أي لعدم مال للعامل وعدم أجبر يرضى بأجرة موجه له وقوله اقترض أي واكثرى بما يقترضه ويستقر يقترض إلى ظهور الثمرة فإذا ظهرت أكثرى منها اهـ قل على الجلال بنصرف قال في شرح الروض وقوله هم اقترضوا أكثرى يفهم أنه ليس له أن يساق عنه وهو كذلك اهـ سم على جج اهـ ع ش على مر (قوله ثم أن تعذرا اقتراضه الخ) أي لعدم القاضي أو عدم إجابته له أو توقفه على أخذ مال له وقع أو بعده فوق مسافة العدوى ومثله مجز المالك عن إثبات هرب العامل اهـ قل على الجلال (قوله أو أنفق بأشهاد) ويصدق المالك في قدر ما أنفقه كجرحه السبكي اهـ سل (قوله بأشهاد) راجع للمستثنين فتقوله بذلك أي العمل والانفاق يدل على هذا قول الشارح بأجرة عمله أو بما أنفقه (قوله بأشهاد) وينبغي الاكتفاء بواحد ويخلف معه أن أراد الرجوع اهـ ع ش على مر (قوله فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهراً وباطناً ولو قيل بان له الرجوع باطناً لم يكن بعيداً بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لإثبات الحق ظاهراً أو لالتماد في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الأمر اهـ ع ش على مر (قوله وللعامل أجرة عمله) فيه أنه لم يقع مسلماً ولم يظهر أثره على المحل اهـ حل وقد صرحوا في باب الأجارة حيث تنبذ بهم الأجرة (قوله أولى من قوله أن أراد الرجوع) فإن قوله أن أراد الرجوع يصدق بما لو أنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة اهـ ع ش (قوله عمل وارثه الخ) ويجبره الحاكم أن امتنع من الاتمام واحد مما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من يتم اهـ قل على الجلال (قوله

قوله هي لازمة) (وتبرع غيره) من مال أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله فمجيء بذلك أعم من قوله وأتم المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصرح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) به وثبوت المسافة وهرب العامل مثلا وتعذر احضاره من ماله أن كان له مال والاكثرى بموجله أن تأتي نعم أن كانت المسافة على العين فالذي جزم به صاحب المعين المبني والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) أن تعذرا كترؤه (اقترض) عليه من المالك أو غيره وبوفى من نصيبه من الثمرة (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقترض والاشهاد الاكثى على العمل من زيادتي (أو أنفق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن لم يشهد كذا ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه عذر نادراً فمجزع عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهذا وقولي شرط فيه رجوعاً وأولى من قوله أن أراد الرجوع (ولومات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) أما

اما (منها) بان يكثرى عليه لانه حق واجب على مورثه (أو من ماله أو بنفسه) ويشمله المشروط (٥٢٩) فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا

يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان أميناً عارفاً بالأعمال فان لم تكن تركة فلا وارث العمل ولا يلزمه وخرج بزبادى في ذمته المساقى على عينه فتفسخ بموته كالاجير المعين ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (وبخيانة عامل) فيها (اكثرى) عليه (من ماله مشرف) الى أن يتم العمل (فان لم يتحقق به فعامل) يكثرى على الخائن من ماله نعم ان كانت المساقاة على العين فظاهراً لا يكثرى عليه وهو قياس ما صرف أكثراء الحاكم عليه اذا هرب وقد نبه عليه الاذرى وقول من ماله من زيادى في المشرف (ولو استحق الثمر) أى خرج مستحقاً كان أو وصى به (فله) أى للعامل حيث جهل الحال (على معاملة أجرة) لعماله كن أكثرى من يعمل فيما عصبه عملاً (ولا تصح مخالبة ولو تبعاً) للمساقاة (وهى معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل) لأنهم عنها فى خبر الصحيحين وتعبرى بالمعاملة تبعاً للمعبر وأولى من تعبرى بالاصل بالعمل (ولا مزارعة) وهى كذلك أى معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها (و) لكن (البذر

امامها) انظر وجه ذكر امال وماله فادهى فى مثل هذا المقام غير التفصيل المدلول عليه بأو وقد ذكر مثلهما فى مواضع منها كفارة البين ومنهما موضع فى الإيلاء فى الشرح وموضع فى الماتن ومنها الظاهر أيضاً والقصة وقد يقال دفع بتقديره ان المراد أحدهما مبهما كما يصدق به كلام المصنف فاشار به الى ان المراد أحد معين فليست أماله شورى (قوله ولا يلزمه) أى فلا يجبر عليه واذا لم يعمل فله المالك الفسخ اهـ قل على الجلال (قوله فتفسخ بموته) قيد السبكي وغيره بما اذا مات قبل تمام العمل والابان لم يبق الانحوا التجفيف فلا تنفسخ اهـ قل على الجلال (قوله ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو البطن الثانى فى الوقف انفسخت اهـ قل على الجلال (قوله وبخيانة عامل) أى بظهورها بان تثبت بالافرار والبيينة بخلاف خوفها فان أحرته على المالك أى والمساقاة فى الذمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا ان الاستدراك خاص بقوله فان لم يتحقق به وقوله فعامل أى مستعمل بالعمل اهـ حل وفى قل على الجلال وسواء فى ضم المشرف أو كانت المساقاة على العين أو فى الذمة اهـ وفى سم قوله نعم ان كانت المساقاة على العين الخ قد تقتضى هذه العبارة ان هذا الاستثناء راجع لكل من أكثراء المشرف وأكثراء العامل ومال مر لانحصاءه بالثانى وانه لا فرق فى الاول بين المساقاة على العين وفى الذمة وحل كلام الشارح على ذلك فاجبر اهـ (قوله وبخيانة عامل فيها الخ) عبارة الامداد اهـ ان أمكن حفظه بالمشرف وهى تفيدانه لا يستاجر الا اذا كان يقيد اهـ شورى (قوله فظاهراً لا يكثرى عليه) أى فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وفيه انه لم يقع العمل مسالماً ولم يظهر أثره على المحل اهـ حل (قوله حيث جهل الحال) ليس بقيد فيستحق الأجرة مطلقاً اهـ رى وعبارة شرح مر فله عامل عند جهله بالحال الخ ثم قال أما اذا كان عالماً بالحال فلا شئ له جزاوى قل على الجلال قوله حيث جهل الحال والا فلا شئ له قطعا وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وان علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع * (تنبيه) * تصح الاقالة فى المساقاة ولا شئ للعامل من الثمر ان كان ولا يلزم المالك رد ما انقطع ولو تلف بقطعه الثمر أو بخائنة أو نحو غصب لزم العامل تمام العمل وان تضر به ولا شئ له ولو تلف بعض الثمر بذلك خسر العامل فان فسخ فلا شئ له وان أجاز أتم العمل وله حصته بمما بقى وانما لم يفسخ فى تلف الكل لانه لم يبق ما يرجع بقاؤه لاجله ولولم يثق أحدهما ببيد صاحبه وبما اصلاح الثمر فله حرمه وتضمن حصته لا سخر كفى الزكاة ولهما بعد أو ان الجذاذ القسمة ان قلنا افراز لكل يسع حصته لا سخر ولثالث واختلافهما فى قدر المشروط من الثمر وفى الردوفى الهالك وفى قدر الشجر المساقى عليه كفى القراض فيه بخالفان فى الاول ويصدق العامل فى غيره اهـ (قوله ولا تصح مخالبة الخ) لكن النوى تبعه لابن المنذر اختار جواز المخالبة وكذا المزارعة اهـ غزى على أبى شعاع وقوله ولو تبعه الغاية للرد على الضعيف القائل بجوازها تبعاً كالزراعة كما أشار له فى الاصل وصرح به المحلى اهـ (قوله للنهى عنها الخ) صيغة النهى الواردة فى المخالبة كما قال الدميرى نقل عن سنان أبى داود من لم يذر المخالبة فليؤذن بحرب من الله ورسوله اهـ ع ش على مر (قوله أولى من تعبرى بالاصل بالعمل) لان العمل يكون بعد العقد وليس موصوفاً بالفساد والموصوف بالفساد انما هو عقدها اهـ ع ش (قوله ولكن البذر من المالك) لم يبينوا كون الاصل على المالك أو العامل وكلامه الا سخر بما يقيد انما على العامل اهـ حل (قوله فلو كان بين الشجر الخ) هذا فى قوة الاستثناء مما قبله ومعنى البيينة ان تشتمل الحديثة عليه وان لم يحط به الشجر اهـ رى (قوله أى أرض لازرع فيها) امالو كان فيها زرع فى الجواز عليه تبعاً الوجهان فى جواز المساقاة بعد خروج الثمار قاله الشيخان وقضيته ترجح الجواز فيها اذا كان الزرع لم يبد صلحاه * (تنبيه) * لو كان البياض على جانب وليس متخلاً لا تخاف الجواز اهـ سم وتقدم عن رى خلافه (قوله وعليه يعمل

(٦٧ - جل منهج لث) من المالك) للنهى عنها فى خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) بخلافه كان أو عتاقاً وأولى من قوله بين الفخل (بياض) أى أرض لازرع فيها ولا شجر وان كثرت البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة الى ذلك وعليه يعمل

خبر الصيحين السابق أول الباب هذا (ان اتحد عدو) اتحد (عامل) بان يكون عامل المزارعة وعامل المساقاة وان تعدلان عدم الاتحاد في كل منهما يخرج المزارعة عن (٥٣٠) كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعدر (افراد الشجر بالسقي) فان

خبر الصيحين (الح) وفيه انه لم يجز في شيء من الطرق انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا اه حل أي بل الظاهر انهم كانوا يزعمون من مالهم فهي نخارة اه اسعاد وأجيب بأنه يمكن ان يكون فيها زرع لم يبد صلاحه فان المزارعة حينئذ تصح كسائر اه وعبرة عش على مر قوله وعليه يحمل الخ لكن فيه انه لم يقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وعليه فقه تخيير انما هي نخارة وسيأتي انهم لا تصح تبعا ولا استقلالاً ويمكن ان يقال الحديث سيق لاصل المساقاة فثبت به وأما كونه ظاهراً في النخارة فاجيب عنه بأنه يمكن حمله على المزارعة وانما عليه الصلاة والسلام أعطاهم بذرا أو أمر من يعطيهم والجواب يكفي فيه الاحتمال ويجعل هذا جواباً عن كونه نخارة لا يردانه لا يصح جعله دليلاً على جواز المزارعة لاستدلال الشارح على جوازها بعسر الافراد اه بحروقه قال بعضهم والاولى في الجواب ان يقال ان المالك عتق ماله ما كان له من الجاهل بها فيها من الحب وغيره فلا شك كذا بهامش (قوله وعسر افراد الشجر بالسقي) عبارة أصله مع شرح مر وعسر افراد النخل بالسقي وافراد البياض بالمزارعة بخلاف تعسر أحدهما اه شرح مر وكتب عليه عش قوله بخلاف تعسر أحدهما أي كان أمكن ان أراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي فلا تصح المزارعة تبعا وبما يتعين افراد النخل بالمساقاة ان أرادها اه (قوله وقدمت المساقاة الخ) فلو أنقوت المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبول المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان أقول ويمكن شمول المثل لذلك بأن يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزارعة في الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك وأجلها ما لا يعمل كقوله قبلتها بعد قول المالك سابقتك وزارتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكايه الظاهر قبله فكانه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكمياً في كلامه ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيراً للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كالتقدم لما يزرع فليتأمل اه سم على جج اه عش على مر (قوله وان تفاوت الجزآن المشروطان) فلو لم يجعل له شي من الزرع وجعل الجزأ الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قال الامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك اه قل على الجلال (قوله على ما إذا شرط لواحد الخ) ووجه النهي حينئذ ظاهر فقد نطعن هذه دون هذه اه زى (قوله لواحد) اما العامل واما المالك وقوله زرع قطعة الظاهر ان المراد بزرعهما ما يخرج منهما الفعل أعنى الزرع بالمعنى المصدري (قوله زرع لم يبد صلاحه) قيل هو الواقع في خبر اه حل (قوله من الشركة الفاسدة) أي فيما اذا اشترك اثنان شركة فاسدة فانه يرجع كل منهما على الآخر باجرة عمله فان تلف المال المشترك فيه لم يرجع أحدهما على الآخر باجرة فقياسه هنا انه لا شيء للعامل (قوله ويفرق بان العامل الخ) قال جج وكان الفرق ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب أجرته الى وجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة اه سل (قوله أشبه به) أي أكثر شهماً بجامع انه في القراض والمساقاة لم يملك شيئاً من الاصل بخلاف الشريك والفرق هو المعتمد اه شيخنا (قوله عدوله عن القياس الظاهر) أي على عامل القراض اه عزيزي (قوله وطريق جعل الغلة له - ما الخ) ومن زارع على أرض بجزء من الغلة فعطّل بعضها لزمه أجرته على ما أفق به المصنف لكن غلطه فيه التاج الفزاري وهو الواجب ولو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حقه اه شرح مر وكتب عليه عش قوله وهو الواجب وخارج بالمزارعة النخارة فيضمن وبه صرح جج اه وكتب عليه سم كن الفرق ان النخار في معنى مستاجر الارض فيلزمه أجرته وان أعطاه بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عمل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر

منها يخرج المزارعة عن تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لتحصل التبعية (وان تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وانما لم تصح النخارة تبعا للمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقاً كما لابن المنذر وغيره قال والاسانيد مؤولة على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا نحو أخرى والمذهب ما تقرر ويوجب عن الدليل الجواز لما يحمله في المزارعة على جوازها تبعا وبالطريق الاتي وفي النخارة على جوازها بالطريق الاتي وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كما صرح بها (فان أفسدت المزارعة فالفعل للمالك) لانه المالك للبذر (وعليه للعامل أجره) ولانه الشاملة لدوابه لبطلان العتق وعمله لا يحبط سواء أسلم الزرع أم تلف

اتلافها

بأقوة أو غيرها أخذ من نظيره في القراض القاسد وان كان المتقول عن المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيها

اذا تلف الزرع بأقوة فانه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء ونصوبه النووي ويترك بان العامل هنا أشبه به في القراض من الشريك على ان الرافعي قال في كلام المتولى لا يخفى عدوله عن القياس الظاهر (وطريق جعل الغلة له ما) في افراد المزارعة (ولا أجره)

كان يكثره) أى المالك العامل (بنصف البذر ومنفعة الأرض) شائعين (أو بنصفه) (٥٣١) أى البذر (وبغيره نصف الأرض)

شائعين (ليزرع) له (بأبيه)
أى البذر (في باقيها) أى
الأرض فيكون لكل منهما
نصف المغل شائعاً لان العامل
استحق من منفعتها بقدر
نصيبه من الزرع والمالك
من منفعتها بقدر نصيبه من
ذلك وأما زياتى كاف
كان ان طرق ذلك لا تحصر
فيما ذكر اذ منها ان يقرض
المالك العامل نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض بنصف
عمله ونصف منافعه وآلاته
ومنها ان يعيره نصف
الأرض والبذر منها السكن
البذر في هذا ليس كما من
المالك وان أفردت الخماره
فالمغل للعامل وعليه المالك
الأرض أجرة مثلها وطريق
جعل الغلة له مساوياً لأجرة
كان يكثرى العامل نصف
الأرض بنصف البذر ونصف
عمله ومنافع آلاته أو بنصف
البذر ويتبرع بالعمل والمنافع
(كتاب الاجارة)

بكسر الهمزة أشهر من ضمها
فتحها من اجرة بالمديون
اجاروا يقال أجره بالضم
ياجره بضم الجيم وكسرهما
أجره وهى لغة اسم للاجر
وشرعاً تملك منفعة بعوض
بشرط تأنى والاصل فيها
قبل الاجاع آية فان أرضعن
لكن وجه الدلالة ان
الارضاع بلا عقد تبرع
لا يوجب أجرة وانما يوجبها

اتلافها فلا وجه للزرم اه سم على حج اه وقوله مع صحة المعاملة أى بخلافه مع فسادها فلا يلزمه عمل
وقد بذرا البذر بالاذن اه رشيدى (قوله كان يكثر به الخ) ويشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها
الآتية * (زرع) * لو أذن لغيره في زرع أرضه فخرتها وهبها للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأردتها أو بيعها
مثلاً من غير اذن العامل لم يصح لتعذر الانتفاع به ابدون ذلك العمل المحترم فيها ولا نهى صارت مرهونة
بذلك العمل الذى زادت به قيمتها اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو أذن لغيره أى بان استأجره
المالك ليزرع له ولو اجارة فاسدة أخذ من قوله ولا نهى صارت مرهونة وهذا يدل على ان هناك معاملة اه
سم على حج (قوله أو بنصفه وبغيره نصف الأرض الخ) الفرق بين هذه والاولى ان الاجرة في هذه عين وفي
الاولى عين ومنفعة وتارة في هذه يتمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الاجرة وفي الاولى
لا يتمكن وانه لو فسد منبث الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها في هذه وفى الاولى لان العارية مضمونة اه شرح
مر (قوله وعليه المالك الأرض أجرة مثلها) قضيته انه لا يؤمر ببيع الزرع قبل أو ان الحصاد ووجهه انه انما
زرع بالاذن بخصوص الخماره وان بطل بقى عموم الاذن وهو نظير ما مر عن البعوى فيما لو غرس في الأرض
المقبوضة بالشراء الفاسد أو بنى من انه لا يخلع مجازاً بل يخبر المالك بين تلكه بالقيمة وبين قلعه وغرامة ارض
النقص وبين التيقية بأجرة المثل لكونه انما فعل بالاذن الذى تضمنه البيع الفاسد لكن تقدم للشرح ان المعتمد
بخلافه وعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله انه لما أذن له هنا في الزرع على ان الغلة
بينهما كان اذناً بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبها وهو يقتضى ان يكون الاذن مقصوداً بالذات فاذا
بطل العقد من حيث خصوص الخماره بقى مطلق الاذن فاشبهه بجواز تصرف الوكيل بعوم الاذن وان بطل
خصوص الو كالة والمقصود بالبيع نقل المالك في الأرض للمشتري فاذا بطل بطلت توابعه لان انتفاع المشتري
به ليس بمبني على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فاذا بطل لم يبق لانتفاعه بالأرض جهة مجوزة اه
ع ش على مر (قوله كان يكثرى العامل نصف الأرض الخ) ولو كان البذر له ما فالغلة له وما لى كل على الآخر
أجرة ماضية من منافعه على حصة صاحبه اه شرح مر

(كتاب الاجارة)

(قوله بضم الجيم وكسرهما) فالاول من باب قتل والثاني من باب ضرب كفى المصباح (قوله اسم للاجرة) ثم اشتهرت
لغة في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرعاً الخ اه شرح مر وع ش عليه (قوله وشرعاً تملك منفعة الخ)
وعرفها بعضهم بانهم اعقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وضمان فخرج بالمنفعة
الايمان كالبيع وبمعلومة نحو الجمالة وبمقصودة نحو فتاحه لشهها وبقابلة للبذل نحو البضع وبالاباحة نحو
جارية للوطء وبعوض العارية وبمعلوم نحو المساقاة وبوضع الملو وقعت الجمالة مثلاً على عوض معلوم فتأمل
واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشرط تأنى ولو عبر ببدل التملك بالبعد لكان أولى اه قل على الجلال
(قوله تملك منفعة الخ) خرج عقد النكاح لانه لا تملك به المنفعة وانما يملك به الانتفاع وكذا اخرج العارية وهى
خارجة أيضاً بقوله بعوض وقوله بشرط تأنى خرج المساقاة على غير وجوده ببدل صلحه وأورد على التعريف
الجمالة بعوض معلوم وأجيب بان التقدير تملك منفعة معلومة فخرجت الجمالة (قوله وجه الدلالة الخ) بين ابن
الرفعة ان وجه الدلالة في قوله لكم لان الارضاع لا يكون للزوج الا اذا عقدوا عليه والانتفعة للصغير وهو
يمكن من الدقة فتأمل اه ع ش (قوله وانما يوجبها طاهر العقد) فيه ان كون العقد يوجبها طاهراً فرع
مشروعية الاجارة مع انهم لم تثبت بعد فكيف يجعل ذلك وجه الدلالة فليتأمل اه سم (قوله طاهراً) أى
واما باطنها فلا يوجبها الا مضى المدة لانها قابلة للانفساخ باحد أمور تأنى فلا تجب الاجرة اه شيخنا (قوله
طاهراً) فبدية لانه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا خربت الدار المكثرة قبل مضى مدة لها أجرة اه تقرير

طاهر العقد تعين وخبر البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم والصدى بنى الله عنه

استأجر ارجاسا من بني
 الدليل يقال له عبد الله
 ابن الار يقط ونخبر مسلم انه
 صلى الله عليه وسلم نهى عن
 المزارعة وأمر بالمواجعة
 والمعنى فيها ان الحاجة داعية
 اليها اذ ليس لكل أحد
 مركوب ومسكن وخادم
 فجوز لذلك كما جوز بيع
 الاعيان (أو كائنها) أربعة
 ضيقة وأجرة ومنفعة
 وعائد (من مكر ومكتر
 وشرط فيه) أي في العائد
 (ما) مرفيه (في البيع)
 وتقدم به انه ثم لم يكن لا يشترط
 هنا اسلام الماكتر لمسلم كما
 قدمته ثم مع زيادة وتصح
 اجارة السفيه نفسه لما
 لا يقصد من عمله كالخج قاله
 الماوردي والرويان لان له
 ان يشترع به ولا يصح اكتراء
 العبد نفسه من سيده وان
 صح شراؤه نفسه منه كما أتى
 به النووي (و) شرط (في
 الصيغة ما) مرفيها (فيه)
 أي في البيع (غير عدم
 التأنيت كأجرتك) أو
 اكتريتك (هذا أو منافعه
 أو ملككها سنة بكذا)
 فيقبل الماكتر (لا بعثكها)
 أي منافعه سنة بكذا لان لفظ
 البيع وضع لتقليد العين
 فلا يستعمل في المنفعة كما
 لا يستعمل لفظ الاجارة في
 البيع

عزيرى وقال سم ظاهر اجمعى غالبوا واحترز به عما لو تلت العين فانه يتبين ان الاجرة لم تجب ورد بانها وجبت
 بالهدوء انما الذي يتبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا فهو له اه سل (قوله استأجر ارجاسا الخ)
 وكان استأجره ماله ليدلها على طريق المدينة حين الهجرة والمستأجر أبو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم
 فنسبة الاجارة اليه تجوز اه قل (قوله من بني الدليل) قال قل هو بالهجرة بعد الدال وقال ابن شرف
 بالياء لا بالهمزة وضبطه الشوري وعش بكسر الدال واسكان المثناة التحتية (قوله ابن الار يقط) يضم
 الهمزة وتفتح الراء وسكون الياء وكسر القاف كذا أخذته من تضييحه بالقلم اه شو برى (قوله وأمر بالمواجعة)
 هو بالهمزة يقال كافي القاموس من أجره ايجار أو مواجعة اه ويجوز ابدال الهمزة واو الكون امة متوحدة بعد ضمة
 اه عش على مر (قوله وأجرة ومنفعة) اعترضه سم بان هذا يخالف لما ذكره في البيع من عدل الثمن والمثلن ركنا
 واحد احيث عبروا عنه بالمعقود عليه فالاول جعل الاركان هنا ثلاثة اجالا وسنة نصيلا وأقره شيخنا والنس
 جوا بافا جبهته بان الثمن والمثلن انما عدا ركنا في البيع لان ما في الشروط متحدان بخلاف الاجرة والمنفعة ههنا فافهم ما
 مختلفان في بعض الشروط كما يعلم مما سيأتي فتوقف فيه اه فتأمل (قوله شرط فيه ما في البيع) أي لان الاجارة
 صنف من البيع فاشترط في عاقد هاهما اشترط في عاقد البيع مما مر كالرشد وعدم الاكراه بغير حق اه شرح مر
 قال الرزكشى وعلم من هذا انه لا يصح اجارة الاعمى لانه لا يصح بيعه نعم له أن يؤجر نفسه كالعبد الاعمى أن يشتري
 نفسه قال في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا للغير أن يستأجر ذمته لانها اسلام اه وقضية قوله وكذا للغير
 ان يستأجر ذمته انه لا يصح منه أن يلزم ذمة الغير بقياس ما في السلم من جواز كونه مسلما ومسلما اليه جواز ذلك
 هنا اه عش على مر (قوله اسلام الماكتر لمسلم) أي اجارة عين أو ذمة وان كانت اجارة العين مكروهة دون اجارة
 الذمة اه عش على مر (قوله كما قدمته ثم مع زيادة) عبارة اشرح ثم وصح بكراهة اكتراء الذي مسلما على عمل يعمله
 بنفسه لكنه يؤمر بازالة الملك عن منافعه اه ج ل فغوله لكنه الخ هو الذي عناه هنا بقوله مع زيادة كما في عش (قوله
 لما لا يقصد من عمله) أي لنوع من الاعمال لا يقصد من عمله أي من هذا الجنس ومعنى كونه لا يقصد منه لا يتكسب
 به عادة بخلاف النوع الذي يتكسب به عادة كالخرف والصنائع فلا يصح كراهة نفسه اه تقرير وعبرة
 عش على مر قوله لما لا يقصد من عمله أي بان يكون غنيا بماله عن كسب يصرفه في نفقة نفسه ومن تلزمه
 موثته أخذنا مما قدمه اشرح في باب الحجر (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) ههنا معطوف على المستثنى
 فهو مستثنى وفيه ان هذا لا يناسب استثنائه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان الشرط هنا طلاق التصرف
 وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت ههنا من مفهوم الشرط لغرض العتق الا أن يقال كلامه يؤول الى
 ضابط كل أي كل من صح بيعه وشراؤه مع أن يؤجر ويستأجر فيثبت بحسن استثناء العبد لانه يصح شراؤه
 نفسه لا اكترأه اياه وهذا نظير ما مر في الوكالة عن سم في قول المتن غالب احيث جعله لا يصح الا بواسطة تأويل
 المتن بما مر كلى (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) والفرق بينه وبين شراؤه نفسه ان الاجارة لا تفضي الى العتق
 بخلاف شراء نفسه فيفضي اليه فاعتق فريه مالا ينفق في غيره اه مر (قوله وفي الصيغة ما فيه) وهي صريحة
 أو كناية عن الصريحة أجرتك هذا الى آخر ما في المتن ومن الكناية جعلت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن دارى
 شهرا بكذا ومنها الكناية وتنعه قد استجاب واجاب وبشارة اخرس أفهمت وأفهم كلامه اعتبار التوقيت وذكر
 الاجرة لا تنفاه الجاهالة حيثئذ اه شرح مر (قوله كأجرتك الخ) وكما وضحت منفعة هذه الدار بمنفعة دارك
 سنة كما اقتضاه افتناء القاضى وتخص اجارة الذمة بخو الزمت ذمتك أو أسلمت اليك هذه الدراهم في خياطة هذا
 الثوب أو في دابة صفتها كذا أو في حلى الى مكة اه شرح مر وكتب عليه عش قوله بنحو الزمت ذمتك
 أي كذا وكان الاولى أن يذكره وخرج به ما لو قال الزمتك فانه اجارة عين كائنه ل سم على منهج عن الديمري انه
 أقرب احتمالين وعبارته لو قال لا لاجير الزمتك عمل كذا فهل هو اجارة عين أو ذمة ذكر فيه الديمري احتمالين

وقال الاقرب انه اجارة عين (قوله لكن ينبغي أن يكون كناية) جعل الحلي ضمير يكون راجعاً للفظ البيع أي يكون كناية في الاجارة وجهه ع ش للفظ الاجارة أي يكون كناية في البيع وكل منهما ضعف كلام الشارح فانظر هذا الخلاف في الاول أو في الثاني حرر اه وعبارة حل قوله لكن ينبغي أن يكون كناية أي لفظ البيع وبحث الاسنوي صراحته والمعتمد انه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ ينافي أوله لان قوله بعثك يقتضي التأيد وقوله سنة يقتضي التأكيد اه وعبارة سم قوله لكن ينبغي أن يكون كناية اعتمد مر على ما هو قضية كلام الشيخين من انه ليس كناية أيضاً وجهه تمهات الصيغة لان لفظ البيع موضوع للتأكيد على التأيد والتأييد بقوله سنة مثلاً مناف للتأييد ونظير ذلك عدم انعقاد البيع بلفظ الاباحة لتمهات الصيغة لان الاباحة موضوعة للتأكيد مجازاً فينا في العوض وعدم انعقاد السلم في العين لان لفظه موضوع للدينية فينا في التبعين فتهاقت الصيغة فتأمل انتهت (قوله وزمنه يسير) اذا المفعول فيه يقتضي ان يتم عامله جميع زمنه فترقب بين صمت جمعة وبين صمت في جمعة وان كان الاول على معنى في اه شيخنا (قوله بل بقدر) قال في النخبة فان قلت يصح جعله نظراً للمنافعة المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالاتية كما هو واضح قلت المنافع أمر وهو الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولي أو متعينا اه قال الشيخ ينظر وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره ان الانتفاع أمر وهو الآن مع ان معنى انتفع استوفى منافعه وبالجملة قد عوى هذا الاقتضاء مما لا مستند لها الا بمجرد التحليل وما يؤول في نحو قوله على ان أصوم هذه السنة أو ان أعتكف هذا اليوم فان كان من الصوم والاعتكاف أمر وهو مع ان ظرفية السنة واليوم هما بالاجتماع ظرفية لاشبهة في صحتها اه شو برى (قوله وترد الاجارة على عين) أي على منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما يأتي ان مورد الاجارة المنفعة ولو اذن أجبر العين لغيره في العمل باجرة فعل فلا أجرة للأول مطلقاً ولا للثاني ان علم الفساد والافله أجرة المثل على الاذن له لا على المسالك كما هو ظاهر اه شرح مر مع زيادة لعش عليه (قوله وترد الاجارة على عين الخ) بيان لما ترتب به المنفعة ع ش فكانه قال وترتبط منفعة الاجارة بعين أي بمنفعة عين وكذا يقدر فيما بعده وقوله كاجارة معين الكاف استقصائية وقوله كما كثر يتكامل لورودها على العين اه وعبارة الحلي قوله وترد الاجارة على عين المراد بها ما يقابل الذمة أي على منفعة تتعلق بالعين لان مورد الاجارة المنفعة كما يأتي وفي هذا تنزيل المردوم الذي هو المنافع منزلة الموجود فوردوا العقد عليها اه حل (قوله واجارة العقار لا تكون الا على العين) ومثل العقار السفينة فانه لا يصح السلم فيها ولا يثبت في الذمة فلا تكون اجارتها الا على العين وأما اجارة بعضه أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز ان يكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه حل (قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها ع ش أي الذي يملك بعد الاجارة والمنفعة مطلقاً على الاصح فهذا ليس مكرراً مع قوله وترد الخ وفي قل على الجملة قوله على عين أي على منفعة متعلقة بعين كما ذكره بعد فورد الاجارة المنفعة مطلقاً وقيل موردها في العين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لان من قال بالاول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به ان العين تلك وأورد بعضهم لذلك الخلاف فوائدها استبحار حلي الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الكاب للصيد أو بيع الدار المستأجرة صحيح ان قلنا موردها المنفعة ولا يصح ان قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شهاب فراجع اه (قوله سواء أوردت على العين أم على الذمة) فاعلم انه لا منافاة بين تقسيمها الى واردة على العين واردة على الذمة وبين تخصيصهما ان موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض اه سم (قوله وأورد الاسنوي له فوائده) منها اجارة ما استأجره قبل قبضة واجارة الكاب للصيد ان قلنا الموقوف عليه المنفعة صح أو العين فلا وعرف به ان الخلاف ليس لفظياً اه زى (قوله وفي الاجرة ما في الثمن) يؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير النقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذا العبرة

لكن ينبغي أن يكون كناية
وكلفنا البيع لفظ الشراء
وهو ظاهر وسنة فيما ذكر
ليس مفعولاً فيه لاجرم مثلاً
لانه انشاء وزمنه يسير بل
لمقدر أي آخرتك وانتفع
به سنة كما قيل في قوله تعالى
فأما لله الله مائة عام ان
التقدير وألبسه مائة عام
وتعبري بما ذكر أولي مما
عبر به (وترد الاجارة على
عين كاجارة معين) من عقار
ورقيق ونحوهما (كما كثر يتك
لكذا) سنة واجارة العقار
لا تكون الا على العين
(وعلى ذمة كاجارة موصوف)
من دابة ونحوها حل مثلاً
(والزام ذمته عملاً) كحياطة
وبناء ومورد الاجارة المنفعة
لا العين على الاصح سواء
أوردت على العين أم على
الذمة قال الشيخان والخلاف
لفظي وأورد الاسنوي له
فوائد (و) شرط (في الاجرة
ما) من (في الثمن) في شرط
كونها معلومة جنساً وقدرًا
وصفة الا أن تكون معينة

فتسكني رؤيتها (فلا تصح)
 اجارة دار اوداية (بعمارة
 وعلف) يسكنون اللام
 وفنحها وهو بالفتح ما يعلف
 به الهمل في ذلك فان ذكر
 معلوما واذن له خارج العقد
 في صرفه في العمارة او العلف
 صحت قال ابن الرقعة ولم
 يخرجوه على اتحاد القايض
 والمقبض لوقوعه ضمنا
 (ولا سلخ) لشارة (بجاء)
 لها (و) لا (طعن) لبرملا
 (بعض دقيق) منه كذلكه
 للهمل بخلة الجادوب قدر
 الدقيق ولعدم القدرة على
 الاجرة جالا في معنى الدقيق
 النخالة (وتصح) اجارة امرأة
 مثلا

في الاجرة حيث كانت تقدر بتدبير العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها والعبرة في اجرة المثل في
 الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة تقدا ووزنا وجواز الخرج بالرزق مستثنى توسعة في تحصيل العبادات على انه ليس
 باجارة كما اقتضاه كلام الرقعة كالشرح الص غير خلا فالاولى العراقي بل هو نوع من التراضي والمعونة فهو
 جملة اغتفر فيها الجهل بالجعل كمسئلة الصلح اه شرح مر (قوله فتسكني رؤيتها) أي عن معرفة قدرها
 وزنا وزرع او كدلا اه حل من اول كتاب البيع (قوله واذن له خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح
 كاجرتها بدينار على أن تصرفه في عمارتها أو علفها الهمل بالصرف فنصير الاجرة بجهولة فان صرف وقصد
 الرجوع به رجوع والا فلا والوجه ان التعليل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما بالصرف فالحكم
 كذلك كبيع زرع بشرط أن يحصده البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقا والا كما حوت كها
 بعمارتها فان عينت محنت والا فلا يؤخذ من هذا صحة ما جرت به العادة في زمننا من تسويغ الناظر المستحق
 باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر ويصدق المستاجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره كإرجاعه السبكي لانه اثمنه
 ومجمله اذا ادعى قدر الاتفاق في العادة كما يأتي نظيره في الوصي والولي والاحتياج الى بينة ولا تسكني شهادة الصانع
 له انه صرف على أيديهم كذا لانهم وكلاؤه كما أنقضى به الالدرجه الله تعالى وهو ظاهر ولو اكرى نحو حمام مدة يعلم
 عادة تعطله فيها نحو عمارته فان شرط حساب مدة التعطل من الاجارة وجهلت فسدت والا فقيها وفيما بعد ما
 اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى مانعه وعبارة العباب لو أجرة حانوا خرابا على أن يعمره من ماله ويحسب
 من الاجرة أو جاما على أن مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى
 استيفاء مثله بعد المدة فسدت لجهل نية المدة فان علمت بعادة أو تقرر كتمطل شهر كذا للعمارة بطل في تلك
 المدة وما بعدها وصح فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال ابن الرقعة ولم يخرجوه الخ) انظر ما لو خرجوه هل يبطل
 عقد الاجارة مع أن الاذن وقع خارجا أو يبطل الاذن فقط حرر وقوله على اتحاد القايض والمقبض أي لان
 المكثري مقبض من حيث هو مكثري وقايض من حيث هو وكيل في الصرف وفي قول على الجلال واغتفر كونه
 قايضا مقبضا من نفسه لوقوعه ضمنا ومنه قبض المستحق من مستأجر الوقف ما سوغه به الناظر عليه من معلومه
 ومنه اذن رب الدين للمديون في اسلاف ما في ذمته لفلان مثلا ومنه اذن الناظر لمستأجر الوقف في الصرف في
 عمارته قال شيخنا حر هذا ان كان الصرف من اجرة عليه فان أراد الصرف ليكون ديننا على الوقف فلا يكفي
 اذن الناظر بل لابد من اذن القاضي وقال شيخنا حلب لابد من اذن القاضي مطلقا ولا يكفي اذن الناظر وحده
 واكتفى بعض مشايخنا باذن الناظر وحده مطلقا خصوصا اذا ائتم على اذن القاضي غرامة مال قال بعضهم وهو
 وجهه لا عدول عنه ومال اليه شيخنا زى آخر او اعتمدوه يصدق في صرف القدر اللائق وتسكني شهادة الصانع
 ان لم يعلم انهم يعنون أنفسهم اه (قوله ولا سلخ لشارة الخ) الضابط ان تجعل الاجرة شيئا يحصل بعمل الاجير
 اه سل (قوله بجعلها) انما لم يقل بجعلها بحذف اللام مع انه انحصر لان المتن منون ولو حذف اللام بقي
 المتن غير منون وشرط المزج ان لا يغيب المتن ومثله يقال فيما قبله اه عبد البر (قوله بجعلها) أي أو
 لغيرها اذ لم ينسلخ بخلاف ما اذا انسلخ فيصح اه حل (قوله ببعض دقيق منه) وكذا من غيره اذ لم يطحن
 بخلاف ما اذا طحن فيصح اه حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة) أي قد كره يعني عنها فلا يحتاج لذكرها
 معه كما صنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلا) خرج بالمرأة ونحوها استئجار شاة لارضاع طفل قال البلقيني أو
 سحلة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالاستئجار لضراب الفحل بخلاف المرأة
 لارضاع سحلة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لعدم الحاجة أي ولانها لا تنقاد للارضاع بخلاف
 المرأة فانها تنقاد بطبيعتها لغير الفار فصح استئجارها اه سم على حج ومن طرق استحقاق اجرة الهرة
 ان يضع يده عليها لعدم مالك لها ويتعهد بها لحفظ والترية لها فيما يكملها بذلك كالوحوش المباحة حيث يكملها

(بعض رقيق حال الارضاع
باقية) للعلم بالاجرة والعمل
المكثري له انما وقع في ملك
غير المكثري تبعاً بخلاف
مالوا كترها ببعضه بعد
القطام لارضاع باقية للجهل
بالاجرة اذ ذلك وبخلاف
مالوا كترها لارضاع كله
ببعضه حالاً أو بعد القطام
لوقوع العجل في ملك غير
المكثري تصدافهما والعجل
بالاجرة في الثاني هكذا افهم
هذا المقام وقد بسطت
الكلام عليه في شرح الروض
وتعبري بارضاع باقية أولى
من تعبيره بارضاع رقيقه
(وهي) أي الاجرة (في
اجارة ذمة كراس مال سلم)
لانها سلم في المنافع فيجب
قبضها في المجلس ولا يبرأ منها
ولا يستبدل عنها ولا يحال
بها ولا عليها ولا تؤجل وان
عقدت بغير لفظ السلم
فتعبري بذلك أعم من قوله
ويشترط في اجارة الذمة
تسليم الاجرة في المجلس
(و) هي (في اجارة عين
كثمن) فلا يجب قبضها
في المجلس مطلقاً ويجوز
ان كانت في الذمة الا براء
منها والاستبدال عنها
والحوالة بها وعليها وتأجيلها
وتعجيل ان كانت كذلك
وأطلقت وتلك بالعدم مطلقاً
(لكن ملكها) يكون ملكاً
(مراعي) بمعنى انه كلام مضي
زمن على السلامة بان أن

بالاصطلاح * (فرع) * وقع السؤال عن رجل دفع الى آخر بعضاً يخدمه الى ان يفرخ وقال له لك منه كذا
هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره ببعضه حالاً صح واستجف مشاعاً والا كان اجارة فاسدة
فالفرخ للمالك وعليه للمقول له اجرة مثل علمه أخذنا من مسألة الاستئجار لارضاع الرقيق اه ع ش
على مر (قوله امر أمثلاً) أي أو ذكر او صغيرة لاجهية لانه لا يجوز استئجارها لارضاع اه سم على
منهج أو خنثي اه ع ش على مر (قوله ببعض رقيق) أي أو غيره كسجدة اه من شرح مر
وع ش عليه (قوله والعمل المكثري له الخ) جواب عما يقال شرط عمل الاجارة وقوعه للمكثري كما سيأتي وقوله
غير المكثري الغير والمرأة والمكثري مالك الطفل وبعبارة أخرى فذا جواب عن سؤال حاصله ان عمل
الاجير يجب كونه في خالص ملك المستأجر وهنا يقع فيه وفي غيره وأجاب عنه بان الغير وقع تابعاً لقصداً تأمل
وبعبارة أخرى هذا جواب سؤال تقديره كيف يصح ابتجار المرأة لارضاعه ببعضه مع ان الارضاع للكل فيلزم
عليه استئجارها لارضاع ملكها والجواب ان الاكتر انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها لملكها انما وقع
تبعاً لملكه تأمل (قوله لارضاع كله ببعضه حالاً) المعتمد في هذه الصحة فعبارة الاصل أحسن لصحتها اه
شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض) عبارة متناوذة وشرحا يصح بجزء منه أي مما عمل فيه في
الحال ولو كانت المرصدة في صورته شريكة للمكثري في الرقيق المراضع فلا يضر وقوع العمل في المشترك ألا ترى
ان أحد الشريكين لو ساقاه الآخر وشرط له زيادة من الثمرة جاز وان وقع العمل في المشترك وهذا مال اليه
الامام والغزالي بعد نقلاهما عن الاصحاب انه لا يجوز لان شرط العمل ان يقع في خالص ملك المستأجر وضعفه
الاصول وصحح ما لا اليه وقال ابن النقيب اطلاق نص الام انه لا يجوز كونه أجيراً على شيء وشريك فيتمثل
المخبر في هذه الويية ولك منهار بيع يقتضي المنع فهو ظاهر المذهب لا ما قاله الراعي ثم قال واختار السبكي انه
ان كان الاستئجار على الكل لم يجوز وهو مراد النص أو على حصته فقط جاز كما صرح به البغوي والمتولي انتهت
(قوله أولى من تعبيره بارضاع رقيقة) وجه الاولوية ما قدمه من عدم الصحة في الاستئجار لارضاع الكل اه ع ش
وهذا على طريقة اما على المعتمد فلا فرق وحيث فلا أولوية اه عبد البر (قوله ولا يبرأ منها الخ) أي لانه
يفوت القبض في المجلس الذي جعل شرطاً للصحة اه ع ش (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) هذا
التعميم متفق عليه من الشارح وممرك لكونه على طريقة الشارح من ان الاحكام تابعة للمعنى ظاهر الاشكال
فيه واما على طريقة مر من انها تتبع اللفظ فيشكل الفرق بين ما هنا وبين بيع الذمة الجارية باللفظ البيع
حديث لم يعبر فيه ما اعتبر في رأس مال السلم فلذلك بين الفرق بضعف الاجارة ونص عبارته ويشترط في اجارة
الذمة ان عقدت باللفظ اجارة أو سلم تسليم الاجرة في المجلس كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فبما تأجيل
الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والبراء عنها وانما اشترطوا
ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلماً في المعنى أيضاً ضعف
الاجارة حيث وردت على معدوم وتعذر استيفاءها ذمة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيهما خبر واضحها باشتراط
قبض أجرتها في المجلس (قوله وان عقدت الخ) غاية في قوله فيجب قبضها الى آخر الصور اه ع ش بالمعنى (قوله
وتجمل) أي تكون حاله وقوله كذلك أي في الذمة وقوله وأطلقت أي عن الحل والالتجمل وقوله بالعدم مطلقاً
أي معينة أو في الذمة وقوله لكن ملكها أي مطلقاً معينة أو في الذمة من اعي اه ع ش مع زيادة (قوله وتلك
بالعدم مطلقاً) قضية ملكها بالعدم ولو مؤجلة صحة البراء عنها وان كان في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان
كالبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد اه شرح مر (قوله وتلك بالعدم
مطلقاً) أي سواء كانت معينة أو في الذمة وغرضه بهذا الاطلاق مناقشة الاصل وعبارته وان كانت الاجرة معينة
ما كنت في الحال فلا ذلك قال مر أو في الذمة وقال الرشيد أي في باقي المتن ليس بقيد وانظر هل يفسر الاطلاق

أيضا يكون الاجارة واردة على العين أو الذمة والظاهر انه لا مانع وعليه يكون قول المتن لكن ملكهما مراعى راجع الكل من قوله وهي في اجارة ذمة الخ وقوله وفي اجارة عين الخ (قوله أو عرضت عليه فامتنع) مثله في شرح مر قال ع ش عليه هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب ان الدابة مما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاء لما رجع اليه مر انه لا أثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه يبعد قبضا في البيع اهـ سم على ج أقول وبوجه - ل قوله لا يكفي هنا أي في الاجارة الفاسدة اهـ بحروقه (قوله سواء انتفع المكثري أم لا) عبارة تشرح مر وان لم ينتفع ولولم يذم منعه منه تكوف أو مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكما فاستقر عليه بدلها انتهت (قوله بما يستقر به مسمى في صحيحة) أي بضي مدة أي حيث كان العمل مما يقبل النيابة اماما لا يقبل ذلك كلاجارة للامانة فلا شيء فيه أصلا وان عمل طامعا كما تقدم اهـ ع ش على مر (قوله سواء أ كان الخ) الضمير لاجرة المثل وذكره لا كسبا به اياه من المضاف اليه (قوله غالبا) لا يقال قضيتها ان مفاد ما قبلها صورته أكثر من صور ما خرج بها وليس له في الخارج الا صورة أو صورتان وهما قبض المنقول بالفعل أو سكنى العقار لا نافع قبض المنقول والعقار وان كانا قليلين بالنسبة لما خرج فوقوهما في الخارج هو الكثير الغالب بالنسبة لافراد من يتعاطى الاجارة وتلك الصور ان سلم ان أنواعها أكثر مما يحصل به القبض في الصحيحة من غير هذه المذكورات فوقوهما في الخارج قليل اهـ ع ش (قوله وامتناعه من القبض) منصوب على انه مفعول معه وهو راجع للثلاثة قبله وعبارة تشرح مر وان امتنع من قبضه اهـ وقال ع ش عليه هذه غايه (قوله وشرط في المنفعة الخ) حاصل الشروط خمسة وفرع على الاول ثلاث مسائل والثاني واحدة والثالث سبعة والرابع اثنتان والخامس واحدة اهـ (قوله متقومة معلومة) أي بالتقدير الاتي كالبيع في الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مغنية عن تقديرها وانما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانها تحيط به ولا كذلك المنفعة لانها امر اعتباري يتعلق بالاستقبال فعمل اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتر بدونه وانه لا تصح اجارة غائب وأحد غيبه ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كبساط يحمل عليها وغيره يعتبر ببيانها اهـ شرح مر (قوله أي لها قيمة) بين به انه ليس المراد بالمتقوم ما قابل المثل اهـ ع ش (قوله عينا) أي في اجارة العين وقد رأى في اجارة العين والذمة وكان من حقه ان يؤخره عن اجارة العين والذمة وصفة أي في اجارة الذمة واستثنى دخول الحمام حيث عتد على دخوله وما يأخذ هذه الجماعى انما هو في مقابلة أجرة السطل والحمام والازار وحفظ الثياب وأما الماء فغيره مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى هذا السطل غير مضمون على الداخل والثياب غير مضمونة على الجماعى لانه أجبر مشترك وعبارة شيخنا نعم دخول الحمام باجرة جاز بالاجماع مع الجهل بقدر المكت وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يعرف به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الجماعى ان لم يستحفظه عليها ويحجبه لذلك وهذا راجع بما يفيد ان الاجرة ليست في مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه في باب الودعة وانظر هل يفرق بين الاجير المشترك وغيره في التصدير وغيره حرر اهـ حل (قوله حسا وشرعا) فلا تصح اجارة العبد المشروط عتقه على المشتري الذي هو المؤجر اهـ حل (قوله لما لا يتعب) اما ما يحصل به التعب من الكاهات كإتي ببيع الدور والرقيق ونحوهما مما يخالف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصير الاستئجار عليه فلو استأجره مع انقضاء التعب بتردد أو كلام فلا شيء له والا فلا أجره المثل وما بحثه الأذرى من ان الغرض انه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعا به مردودا به لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعقود عليه اهـ شرح مر (قوله فلا يصح أكثره شخص لما لا يتعب) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالسحابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي حرت عادتهم باستعمالها ومنه ازاله ما يحصل للزوج من الانحلال المسمى عند العامة بالباط والاحرة على من التزم العرض ولو أجنبي حتى لو كان المانع بالزوج

المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكثري العين أو عرضت عليه فامتنع (قوله تستقر كلها الاجرة المدة) سواء انتفع المكثري أم لا لتلف المنفعة تحت يده وقول كمن الى آخره أولى مما عبر به (ويستقر في اجارة فاسدة أجرة مثل عما يستقر به مسمى في صحيحة) سواء أ كان مثل المسمى أم أقل أم أكثر ونحو ج زيادتي (غالبا) الخلية في العقار والوضع بين يدي المكثري والعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة فلا تستقر بها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى في الصحيحة (و) شرط في المنفعة كونها متقومة أي ثماقية (معلومة) عينا وقدرها وصفة (مقدورة التسليم) حسا وشرعا (واقعة للمكثري) لا تتضمن استيفاء عين قصدا بأن لا يتضمنه العقد فلا يصح أكثره شخص لما لا يتعب (ككلمة بيع وان زوجت السلعة اذ لا قيمة له (و) لا أكثره (نقد)

والترتبت المرأة أو أهلها العوض لزمته الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به الاستئجار لانه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار صحيح بعد لزوم المسمى والافاجرة المثل اه ع ش على مر (قوله لما لا يتعب) بخلاف ازاله اعموجاج نحو سيف بضربة واحدة أي وان لم يكن فيها مشقة اذهذه الصناعات تتعب في تعلمها ليكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب اه شرح مر وبخلاف الفصد لان فيه خطرا اه حاجي (قوله أي دراهم أو دنانير) خرج بالدراهم والدنانير الحلي فيجوز اجارته حتى يمتلئ من ذهب وفضة ويعلم مما صرف في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير متعوبة غير معمرة للترزين بها اه شرح مر وأما المعركة فيجوز اجارته لانها حلي كما تقدم اه حل (قوله لان منافعهما لا تقابل بمال) لو أخرت لعل ما قبل هذين الى هنا فقال اذ لا قيمة لهما أي الثلاث أي لمنفعتهما المكان أنحصر وأنسب بالمثني (قوله عقب العقد) أي قبل مضي مدة ثلثها اجرة أخذت بما يأتي في التفريع من نحو الامتعة وذلك كبعضهما ما يؤخذ منه ان قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافية وأحق الجلال البلقيني بالآبق والمغصوب مالوتين ان الدار مسكن الجن وانهم يؤذون الساكن برجم أو غيره وهو ظاهر ان تعذر منعهم وعليه فطر وذلك بعد الاجارة كطرق الغصب بعدها اه شرح مر أي فلا تنفسح بل يتخير المستأجر اه ع ش عليه (قوله ولا أرض لزراعة) ويجوز استئجار أرض مصر للزراعة بعد ربه وان لم يتخير عنها حيث ربحي انحساره في وقته عادة وقبله ان كان ربه من الزيادة الغالبة ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه شرح مر (قوله ولا أرض لزراعة) فيدل اعتبار الماء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعة صح حيث أمكن فيها ما استأجرها ولو أجرة ما قبلها ومراعاة أعم كقوله لتنتفع بها بما شئت صح ويتنفع فيها بما اعتيد ولو بالزراعة لا بغرس وبناء فان قال مقبلا ومراعاة للزراعة ان أمكن صح ان أراد التعميم أو بين مال كل واحد من ذلك والابطال اه قل على الجلال (قوله لا ماء لها دائم الخ) ولو قال المؤجر أحفر لك بئر أي ولو قبل العقد فيها بئر وأسقى أرضك منها أو أسوق الماء اليها من موضع آخر صححت الاجارة كما قاله الروياني أي ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها ثلثها اجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ لانه يتخير عند عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد اه شرح مر (قوله ولا غالب يكفيها) الا ان قال المالك أنا أحصل لها ماء وأمكن وعبارة العباب عطف على صور البطول لان واجارة الارض للزراعة ولا ماء لها يوثق به أو يغلب حصوله وقتها الا ان قال المالك أنا أحصل لها ماء وأمكن وكانت قد رويت وانحسر الماء عنها ولم يعتد بعوده المانع لزرها وكذا قبل انحساره عنها ان ظن غالباً انحساره وقت الزراعة أو في اثنتائه بما لا يوثق به لان منع الماء روية الارض لا كدونه خلافاً للشيخين ولا ان قربت من نهر يغلب على الظن غرقها به وحيث لا ماء لها فأوجرت للسكنى أو لبلعها زريبة ونحو ذلك جاز فان حدث ما لم يرزها وان أوجرت ولم يذ كر زراعتها ولا غيرها ونقي الماء أول ينفذ وتعدرسوقه اليها لكونها على قلة جبل جاز وليس له بناء ولا غراس وله زراعتها ان اتفق معها أو توقعه وفي هذا نص يرجح بانه لا يجب بيان جنس المنفعة وسيأتي خلافاً اه وفي الروض وشرحه في هذا الانخير ما نصه وان استأجر أرضاً لا يوثق بسقيها فان كان قال له المؤجر أحفر لكها على انها أرض بيضاء لا ماء لها ولم يقل لتنتفع بها فسيأتي حكمه انه لا بد من البيان لجنس المنفعة فما أطلعه الاصل هنا من الصحة وعال له بانه يعرف بنقي الماء ان الاجارة لغير الزراعة مؤول كما صرح به بعد وتأويله ان ما هنا محمول على ما يأتي وهو في الحقيقة حمل على انه لا يشترط بيان الجنس كما يعرف من المسائل التي ذكرها وحذفها المصنف وبعضهم حمله على ان الغالب في الارض الزراعية فجاز الاطلاق فيها وفيه نظرا اه وعبارة الصحة وشرحه في هذا الانخير أيضاً وبطلت اجارة الارض لزراعة الحب ومطاعان ذكره ان توقع في الثاني زرعها وقد انتفى عنها في الحالين ماء دائم من نهر أو عين وما يعتاد من غير أي مطروقة تلج كفي أي يكفيها عدم القدرة على التسليم بخلاف ما اذا كان لها ماء دائم أو معتاد يكفيها وما اذا لم يتوقع زرعها عند الاطلاق كأن كانت على

أي دراهم أو دنانير ولو للترزين
(و) لا (كاتب) ولو لم يحدد
لان منافعهما لا تقابل
بمال وبذلك في مقابلتهما
تتخير (و) لا (مجهول)
كأحد العبدتين وكثوب
(و) لا (آبق) ولا (مغصوب)
لغير من هو بيده ولا يقدر
على ترعه عقب العقد (و) لا
(أعمى لحفظ) أي حفظ
ما يحتاج الى نظر والاجارة
على عينه (و) لا (أرض
لزراعة لا ماء لها دائم ولا
غالب يكفيها) كحمار معتاد
وماء تلج مجتمع يغلب حصوله

قوله جبل لا يطعم في سوق الماء البهاقانه يصح إيجارها عملاً بالسبب الظاهر في الأولى واكتفاء بالقرينة في الثانية
 ومحل بطلان إيجارها عند الإطلاق فيما ذكرنا لم يصحح بأنه لا ماء لها ولا فتصح فإنه يعرف من نفيه أن الإيجار
 لغير الزرع وله الزرع لا البناء والغراس كذا أطلقه الجمهور وفرضه الماوردي فيما إذا قال لتصنع بها ماشئت
 غير البناء والغراس ولا بد منه لما من أنه لا بد من تعيين نوع المنفعة ولا يقوم علم العقدين بعدم الماء مقام
 التصريح بنفيه لأن العادة في مثلها الإجارة للزرع فلا بد من لفظ صارف اهـ وقوله وله الزرع قد يفهم أنه ليس
 له غيره كحبس ماشية فيها ووضع نحو حطب فيها لكن قوله فإنه يعرف من نفيه أن الإيجار لغير الزرع يفهم أن له
 غير الزرع أيضاً وهو صريح قول الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء اهـ وحاصل ما قرره الشارح في شرح البهجة
 في مسألة الإطلاق كما يعلم بنأمله أنه إذا توقع زرعها ولم يكن لها ماء فإن لم يصح بنفي الماء لم يصح العقد والاصح
 وله ما عدا البناء والغراس من زرع وغيره ومصورة المسئلة أن يقول لتصنع بها ماشئت غير البناء والغراس كما قاله
 الماوردي وحاصل ما قرره في أرض لا ماء لها أنه أن أجراها للزراعة لم يصح وأن أطلق إيجارها ولم يتوقع زرعها
 لكونها على قلة جبل صح وان توقع فإن صرح أنه لا ماء لها صح أيضاً والأفلا وانظر حيث صح ينبغي أن يصور بما
 إذا عزم مثلاً والالم يصح لأنه لا بد من بيان جنس المنفعة * (فرع) * لو أجر نحو الأرض لينتفع بها الانتفاع
 الشرعي لم يصح لأنه لم يبين المنفعة ولا بد من بيان ما ذكروه ليس بياناً وهذا مما يغفل عنه ويتوهم أن قوله لينتفع
 بها الانتفاع الشرعي كاف قاله مر لكن في شرح الارشاد لشجنا ما يخالف ذلك فإنه قال في شرح قول
 الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء أي نفي الماء في إجارة الأرض التي لا ماء لها مانصه فان نفاه قطع العقاد
 احتمال الزرع فان قال مع ذلك لتنتفع بها وان لم يبين المنفعة فيه ما ادعيه من دلالة على الاكتفاء بطلاق النفع فراجع
 ترى لكن قوله لتنتفع بها وان لم يبين المنفعة فيه ما ادعيه من دلالة على الاكتفاء بطلاق النفع فراجع
 ويجوز * (فرع) * أجر الأرض التي لا ماء بها لينتفع بها كيف شاء أو بما شاء صح وجاز له الانتفاع بها بما هو
 المعتاد فيها من زراعة إن أمكنت بأن يسوق لها ماء وغيرها ولا ينتفع بها بغير المعتاد بها وإن كان أتى بصيغة
 التعميم كما تقرر وإذا زرعها فلا يزعمها مرتين في العام إلا أن جرت العادة فيها بتكرار الزراعة وكذا تصح إجارة
 الأرض المذكورة مقبلاً ومرا حابان يقول أجر تسكها مقبلاً ومرا حابا ويكون في معنى التعميم بقوله انتفع بها
 ماشئت كما قاله الزركشي فانظر شرح الروض فعليه ينتفع بما هو المعتاد كما قاله مر ومنه الزراعة إذا أمكنت ثم
 راجعت شرح الروض فلم أر فيه هذا المنسوب إلى الزركشي ووقع من مر بعد ذلك أن قوله مقبلاً ومرا حابا
 لا يتناول الزراعة ونحوها بل نحو الواء الماشية ووضع الحطب والاموال ونحو ذلك ثم قال الأقرب أن المقصود
 بقوله مقبلاً ومرا حابا الانتفاع فهو كتابة عنه فيصح وينتفع بالمعتاد وله الزرع إذا أمكن وليس له الفسخ بتعذر
 الزرع اهـ ولورادو الزراعة على قوله مقبلاً ومرا حابا لم يصح وإن أمكنت للسك في المنفعة الثالثة كما قاله السبكي
 بخلاف ما إذا أتى بهذه الزيادة مع صيغة التعميم كما جرت لتنتفع بها بما شئت وبالزراعة إن أمكن فيصح كما قاله
 السبكي مر * (فرع) * استأجر أرضاً للزراعة سنة وعادتها أن تزرع الأمرة واحدة وتراخي عن الزرع الثاني
 فزرع وحصد الزرع والسنة باقية فهل يجوز له وجري إيجارها لغيره لمنفعة أخرى أولاً لأن المقصود وإن حصل
 إلا أن حكم الإجارة باق إلى فراغ السنة وهل يجوز له استأجر الانتفاع بها بقية السنة بما يتعلق بالزرع كدرس
 الزرع وتصليته فيها ونحو ذلك فليجوز في ذلك وقدر في درس مر وتكامل فيه بما لا يتلخص منه شيء محذور أو ينبغي
 انقطاع حقه بفراغ الأرض من الزرع ولو تأخر زرع المرة الأولى بآفاق بقي من المدة ما يحتمل الزرع ينبغي
 جوازه ولو تعدى زرع مرة ثانية حيث لا يجوز له وجب عليه أجرة المثل ولو تأخر الزرع عن مدة الإجارة بلا تقصير
 لم يجب القلع قبل أو أنه ولا أجرة عليه مر في الجميع وقوله ولا أجرة عليه بخلافه قول الروض وإن تأخر الإدراك
 لعذر كحر أو برد أو طرأ أو كل خرافة لبعضه أي كرويه فثبت ثانياً كما قاله في الشرح بقي بالإجرة إلى الحصاد انتهى

هكذا هو بالنسخ التي بأيدينا
 ولعل الأولى حذف هذه الجملة
 كما يعلم بالتأمل في الفرع

* (فرع) * قال في الروض ولا يجوز استئجار الأرض للزراعة قبل السقي إلا أن يكون لها ماء يوثق به اه ثم قال ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها وإن سترها أن يوثق بانحسار وقت الزراعة انتهى قال في شرحه واعترض على الصحة بأن التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء عنه وأجيب عنه بأن الماء من مصالح الزرع وبأن صرفه ممكن في الحال اه وهو يفيد باعتبار التعجيل الثاني أنه إذا لم يتمكن من الانتفاع عقب العقد لا تصح الاجارة لكن قضية التعجيل الأول خلافه وفي شرح شيخنا للارشاد فم أن الاراضي التي تروى من نحو النيل يصح استئجارها قبل زرعها أن يوثق بحصوله غالباً ثم قال وجه تسمية بشرط كما يحتمل السبب في كان الرفعة عند الاجارة مكان التشاغل أي بالزرع أو أسبابه من تكريب الأرض أو نحوه أن احتيج اليه والا كفي الاستيلاء اه وقوله أمكان التشاغل أي بالزراعة بأن لا يكون مانع من الشروع في الزراعة في الحال سوى عدم وجود الماء في الحال وقوله أو أسبابه أي أسباب التشاغل وهو يدل على أنه عند الاحتياج إلى الأسباب يكفي أمكانه أن أمكان الزراعة وقوله كفي الاستيلاء أي مع أمكان الزراعة هكذا قرر عند تدرسه الشارح فليجرب * (فرع) * لوروى بعض الأرض دون بعض أو انحسر الماء عن بعضها فقط خبير المستاجر على الفور لأن هذا خيار تفريق الصفة وهو على الفور والذي على التراخي في الاجارة غير ذلك أتى بذلك شيخنا مر اه سم (قوله ولا فلع سن) انظر لم أعاد الثاني هنا دون بقية الصور ويمكن الجواب بأنه إعادة الفرق بين ما قبله وما بعده من حيث أن الجز فيها قبله حسي وفيما بعده شرعي فقط اه (قوله ولا فلع سن صححة) عبارة تشرح مر فلا يصح استئجار قطع أو قلع مأموع الشرع من قطعه أو قاعه من نحو سن صححة وعضو سايم وإن لم يكن من آدمي للجز عنه شرعاً انتهت ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق الاجرة لعدم الاذن في ما فعله له شرعاً كما لو استأجر صرغ اناء ذهب فانه لا أجر له نعم لو جعله لاجبرائها صححة فينبغي استحقاق الاجرة كما لو استأجر الغاصب من يذبح الشاة المقصوبة فذبحها باهاه لافانه يستحق أجره المثل كما تقدم اه ع ش على مر (قوله لخدمة مسجد) أي أو تعامير قرآن ولومع أمن التلويت في الخدمة لا قضائه المكتوب بطرق ونحو الخيض يفسخ العقد كما يأتي فلو دخلت ومكثت عصت ولم تستحق أجره وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة تضاحية يخشى منها التلويت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وبطرق ونحو الخيض يفسخ العقد وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى منه اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال الخدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير اصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخباطة والخدمة نظير الخباطة والارضاع اه سم على حج وقوله ولم تستحق أجره ظاهره وان أتت بما استؤجرت له وهو ظاهر لما قررناه من انفساخ الاجارة بطرق الخيض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار اه (قوله ولا حرة بغير اذن زوجها) أي لاستغراق أو فائمه الحقة ويؤخذ من التعليل ما يحتمل الاذرعى انه لو كان غائباً أو طفلاً فأجرت نفسها العمل ينقض قبل قدومه أو تأهله للتمتع جاز فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي واعتراض الغزى له بأن منافعتها مستحقة له بعد النكاح ممنوع بانه لا يستحقها بل يستحق ان يتنعم وهو متعذر منه اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه (قوله والاجارة عينية فيهما) اما اجارة الذمة فتصح ولو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كتبت المسجد بنفسها في حال الخيض فينبغي ان تستحق الاجرة ولو أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبره فلا فقره جنباً فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم القرآن كأن أطلق اتقى المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عند مر اه ع ش عليه (قوله وذلك) أي المذكور من قوله ولا يجهول الى هنا وقوله حساوشرعا راجع لكل الاثلاثة الاخيرة وقوله أو أحدهما راجع للثلاثة الاخيرة والمراد بالاحد شرعاً فقط اذ لا ينفرد الحسي عن الشرعي فحق محض حساوشرعا ولا ينعكس (قوله لها ماء

(ولا) شخص (للع سن)
صححة (لغيره سود) ولا
حائض (أو نفساء) مسلمة
لخدمة مسجد (لا حرة)
منسكوحه (بغير اذن زوجها)
والاجارة عينية فيهما وذلك
لعدم القدرة على تسليم
الخدمة حساوشرعا أو أحدهما
بغلاف أكثره أعني لغير
مأذ كروا كراء أرض
لزراعة لها ماء

دائم) أي من نحو نهر أو عين لسهولة الزراعة حيث لا يدخول شربها إن اعتيد دخوله أو شرط والافلا لعدم
شمول اللفظ له ومع دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يسقي به على ملك المؤجر كإرجاء السبكي وببحث ابن الرفعة
إن استجار الحام كاستجار الأرض للزراعة اه شرح مر (قوله لها ماء دائم) أي من نحو نهر موجود حالة
العقد أو التزم المؤجر بإيجاده قبل مضي زمن مثله أجرة اه قل على الجلال (قوله دائم) أي يجيء دائماً عند
الاحتياج إليه بأن يكون النيل يرويهما كل سنة (قوله لقلع سن وجعة) فإن سكن ألم الوجعة لم تنفسخ الاجارة
لجواز ابدال المستوفى منه اه حل وفي قل على الجلال قوله وجعة أي هي أو ماتحتها بحيث يقول
أهل الخبرة بزوال الألم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه وبمضي زمن إمكان القلع وإن منعه منه أو سقطت
لا مكان الابدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة ورد هذا وأخذها مني على عدم جواز ابدال المستوفى منه وهو
مرجوح كإسباني (قوله واكثره حائض ذميمة الخ) أي فإنه يجوز زوجه بأن لا تمنع من المسجد بناء على الأصح
من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وإن قلنا بعدم المنع لم يعدل في صحة
الاجارة تسليطاً لها على دخول المسجد ومطابقتها بالخدمة وفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك
ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في شهر رمضان مع أن لا نتعرض له إذا وجدناه ياكل أو يشرب على
ما مر اه ع ش على مر (قوله واكثره أمة الخ) نعم المكاتب كالحرة كقوله لا ذرعى لا تنفقاء سلطنة
السيد عاها والعقيقة الموصى بمنافعها ابدالاً باعتبار أن الزوج في إيجارها كما قاله الزركشي اه شرح مر (قوله
واكثره أمة الخ) أي غير المكاتب لانها كالحرة * (تنبيه) ليس للمستأجر منع الزوج من وطء زوجته حرة
كانت أو أمة قال بعضهم إلا في وقت يعطل عليه المنفعة اه قل على الجلال (قوله لوجود الاذن في هذه)
فلو اختلف في الاذن وعدمه صدق الزوج بيمينه لأن الأصل عدم الاذن اه ع ش على مر (قوله كالأصوات
وامامتها) فالاستجار لامامة مسجد لا يصح ولومن واقعته وامام من شرط له شيء في مقابلة الامامة فإنه جعله فإذا
استأجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فإنه يصح لأن نفعه حيث نفعه على المستأجر اه حل أي وهو غير
نائب عنه في الامامة حيث لا كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في محله فحق أنابه فيه
صح واستحق الجعل اه شيخنا ح ف (قوله وامامتها) أي فلا تصح الاجارة عليها لوجوب النيابة لمتعلقها وهو
الصلاة وما يقع من أن الانسان يستنيب من يصلي عنه اماماً بعوض فذلك من قبيل الجعالة لا الاجارة اه شيخنا
(قوله ولا اكثره مسلم نحو جهاد) خرج به الكافر فتصح اجارته لكن للامام لا للاحاد ولو أسلم في أثناء المدة
انفسخت الاجارة اه حل (قوله الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كما في شرح الروض اه حل
(قوله الا في مسائل معينة) أي وكان التعليم متعيناً اه شرح مر (قوله كاذان) عبارة شرح مر واما
ما لا تجب له نية كالاذان فيصح الاستجار عليه والاجرة مقابلة لغيره لا على رعاية الوقت أو رفع الصوت أو الحيلة عين
اه شرح مر وينبغي أن يدخل في معنى الاذان إذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد
الاذان في غير المغرب لأنهما وإن لم يكونا من مسميات شرعاً صار من باب العرف اه ع ش على مر (قوله
كاذان) ويدخل في الاجارة الإقامة ولا تجوز الاجارة لها وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقفه وأما الخطبة
فهل هي كالاذان أو كالامامة لا يبعد أن تكون كالامامة اه حل (قوله وتجهيز الميت) فيه أن تجهيز الميت
يتعين بالشروع في الفرق بينه وبين الجهاد وفرق شيخنا بينهما فراجع اه حل وعبارته وتجهيز الميت ودفعه
وان تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال غيره ثم الميسير فلم يقصد الاجير بنفسه حتى يقع عنه
ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر فإنه يتعين اطعامه مع تغريمه البذل اه وكتب عليه ع ش تجهيز الميت
لا يتعين بالشروع فيه بدليل أنه لو أراد أحد أن يقوم مقام من تجهيز الميت لم يمنع على مباشر تجهيزه الترتيب بخلاف
من حضر الصنف فإنه لا يجوز انصرافه وإن لم يحتج اليه بوجه ولو قام غيره مقامه (قوله وتعليم قرآن) وتجوز الاجارة

دائم أو غالب يكفيها أو أكثره
شخص لقلع سن وجعة
أو صحيحة لقودوا أكثره
حائض ذميمة لخدمة مسجد
إن أمنت النوىث وأكثره
أمة ولو منكوحه وبغير
اذن زوجها أو حرة ولو
منكوحه بأذنه لوجود
الاذن في هذه ولعدم اشتغال
الامة بزوجهما في جميع الليل
والنهار في التي قبلها والتقييد
بالمسئلة وبالحرمة من زيادتي
(ولا) أكثره (لعبادة تجب
فيها نية) لها أولمتعلقها (ولم
تقبل نيابة) كالأصوات
وامامتها لأن المنفعة لم تقع
في ذلك للمكثري بل للمكثري
(ولا) أكثره (مسلم) ولو
رقباً (لنحو جهاد) مما لا
ينضبط كالقضاء والتدريس
والاعادة الا في مسائل معينة
لتعذر ضبط ذلك ولأنه في
الجهاد إذا حضر الصف تعين
عليه بخلاف عبادة لا تجب
فيها نية وليست بنحو جهاد
كاذان وتجهيز ميت وتعليم
قرآن فيصح الاكثره لها

لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الاجرة له أو لغيره عقبها عين مكاناً أو زماناً ولا له بيت أو
المستأجر أو بحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب حالها كما أفاده السبكي لأن موضعها موضع بركة وتزول رحمة
والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا تزلت على قلب القارئ والحق
بها الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وسبب في الوصال ما يعلم منه ان وجوده استحضار به قلبه أو كونه بحضرة
كاف وان لم يحضره ما حرت به العادة بعده من قوله اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً الى حضرة صلى الله عليه وسلم
أوز يادة في شرفه جاز كما قاله جماعات من المتأخرين وأقرب به الوالد قال انه حسن منسوب اليه وليس في الدعاء
بالزيادة في الشرف ايها المقص كما وضحت ذلك في اقتضاء طویل ومن الزيادة في الشرف ان يتقبل الله عمل الداعي
بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفاً بعدد الوسائط التي بينه
وبين كل عامل مع اعتبار زيادة متضاعفة كل مرتبة عما بعدها في الاولى ثواب ابلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية
هذا ابلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كما وابلغ تابع التابعي وهكذا وذلك شرف لانها به له اه شرح
مر وكتب عليه عرش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذلك شرف في ابتداء القراءة وان عزبت
النية بعد حيث لم يوجد صار في كافي نية الوضوء مثل حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وان لم يوجد
استحضارها في بقية على ما حرت به العادة * (فائدة) * جلية وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمان
من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ في زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف
أمثاله الى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز أم يمنع لما فيه من الاشعار بتعظيم المدعوه بذلك أي
تعظيمها أن يدعى تعظيمه صلى الله عليه وسلم حيث اعتنى به فدعى له باضعاف مثل ما دعى به الرسول صلى الله عليه
وسلم أقول الظاهر ان مثل ذلك لا يمنع لان الداعي لم يقصد بذلك تعظيم غيره صلى الله عليه وسلم بل كلامه محمول
على اظهار احتياج غيره للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور للاشارة الى انه صلى الله عليه
وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له حقيقة وغيره لبعده رتبة عما أعظمه صلى الله عليه وسلم لا يتحقق
الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فتناسب تأكيد الدعاء وتكرار رجاء الاجابة واعلم انه لو استأجره لقراءة فقرأ
جنباً ولو ناسب لم يستحق شيئاً اذ القصد بالاستئجار لها حصول ثوابها لانه أقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عنها
والجنب لا ثواب له على قراءته بل على قصده في صورة النسيان والوجه انه لو استأجره لتعليم القرآن استحق وان
كان جنباً لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود بالتعليم وهو حاصل مع الجنب ولو ترك من القراءة
المستأجر عليها آيات فالوجه لزوم قراءته ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وانه لو استأجره لقراءة على قبر لا يلزمه
عند الشروع ان ينوي ذلك عما استؤجر عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافيه نصريحهم في النذر باشتراط
نية انهم اعلمه لان هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجره بخلاف ما ذكرتم اه شرح مر وكتب عليه عرش
قوله وان كان جنباً وصورة المسئلة ان يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عنه ولا ينص على ان يقرئه جنباً فتتعلق له
الجنبانية ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عنه وهو جنب ليعلمه فلا يصح لان ما ذكره قد دعى على معصية وهو فاسد
* (فرع) * الوجه جواز تعاطيع حروف القرآن في القراءة للتعليم للحاجة الى ذلك (قوله وتعليم قرآن) أي اسكاه
أو بعثه وان تعين عليه تعليمه ولو قال سيد رقيق صغير لعلمه لا تمكنه من الخروج لقضاء حاجة الامع وكيل فوكل به
صغيراً فهرب منه ضمه له فربطه اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله فوكل به صغيراً العمل المراد بالصغير
هنا من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس ومجمله أيضاً لم يقل
سيده فوكل به ولد امن عندك وخرج ما لو لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للفظ وان حرت به
العادة وخرج أيضاً ما لو قال ذلك ولي حر اعلمه مثلاً فلا ضمان عليه اذا تركه فضاع أو سرق منه مال لان الحر
لا يدخل تحت اليد ومثاعه الذي أخذ منه في يد مالكه لافي يد المعلم (قوله نعم لا يصح الا كراء لزيارة قبر النبي صلى

نعم لا يصح الا كراء لزيارة
قبر النبي صلى الله عليه وسلم
قاله الماوردي ومثله زيارة
سائر ماتسن زيارته
وبخلاف عبادة يجب فيها
نية وتقبل النيابة

الله عليه وسلم الخ بخلاف الجملة على الدعاء عند زيارة قبره المعظم فتصح لدخول النيابة فيه وان جهل لا على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته لانه لا تدخل النيابة بخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجملة اه شرح مر (قوله كسج وعمره) أى وكافحة وهدى وذبح وصوم عن ميت اه شرح مر (قوله وقول في هاتين الخ) وجه الاوليه ان التعبير فيها ظاهر في الركينة بخلاف لها وانه صادق بالر كنية والشرطية وأيضا الامامة ليست النية لها وانما هي للصلاة اه أشبولى (قوله أولى من قوله لها نية) لانه يؤهم ان ما يحتاج متعلقه الى نية لا تضر النيابة فيه اه حل (قوله الايج وتفريقه زكاة) بالجرا لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه مجرورا كما نص عليه ع ش على مر وعبارته أى الاصل فصل لا تصح اجارة مفس لم لجهاد ولا عبادة تجب لها نية الايج وتفريقه زكاة (قوله ولا اكتره بستان لثمره) أى أو شاة للبها وبركة لسمكها وشمة لوفودها اه حل (قوله بكل منهما) أى الخارج والمخرج به اه حل (قوله أولها من الغد) وكذا ان قال أولها من أمس ولو قال وقد عقد آخر النهار أو لها يوم تاريخ لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكذا ان قال أولها من أمس صريح هذا بطلان الاجارة في الجميع وقد يقال نصح الاجارة فيما بقي من السنة بالقسط من المسمى وتبطل فيما مضى تفريقا للصفة لاشتمال العقد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها (قوله ولكن صح كراؤها للمالك منفعتها) أى ولو كان المكري الثاني غير الاول فيجوز للمشتري لشئ قد أجره البائع من غيره بايجار ذلك الشئ من المستأجر كما أفتى به الوالد خلافا لابن المقرئ وفي جواز ايجار الوارث ما أجره الميت من المستأجر تردد الاقرب منه الجواز لانه نائبه وقال الزركشى انه الظاهر وهذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح قطعا اه شرح مر (قوله للمالك منفعتها) ظاهره ان المراد بجميع المنفعة فلو ملك بعضها فهل تصح اجارة المدة المستقبلة ويملك جميع المنفعة لاتصال المدين في الجملة أولا تصح الاجارة أو تصح بقدر ما يخصه من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل واعل هذا الاخير اقرب وان كان الاول غير بعيد فليراجع اه شوبرى (قوله للمالك منفعتها) أى باجارة أو نحو وصية أو عدة بالانهر اه شرح مر (قوله ولكن صح كراؤها للمالك منفعتها) استدراك على قوله لا عين وكلام المصنف كغيره شامل للمالك والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالعقد كما أفتى به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستأجر اتباعا لشرط الواقف لان المدين المتصلتين في العقدين في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف وان خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي ان يصح نظرا الى ظاهر اللفظ اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لوقوعه زائدا الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من ان الناظر يؤجره القدر الذى شرطه الواقف قبل مضي شهر أو أيام بطلب المستأجر عقدا آخر خوفا من تعدى غيره عليه للعلة المذكورة (قوله ولكن صح كراؤها الخ) عبارة المنهاج فلما أجر السنة الثانية لمستأجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال مر واحترز بقيل انقضائها عما لو قال أجرتكها سنة فاذا انقضت فقد أجرتكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالأول عاقى بمجيء الشهر فلا ترد على كلامه اه بحروفه (قوله لاتصال المدين الخ) أى مع اتحاد المستأجر كالأجر منه السنتين في عقد واحد ولا تنظر الى احتمال انفساخ العقد الاول لان الأصل عدمه فان وجد ذلك لم يفسد في الثاني كما صرح به في العزيز اه شرح مر أى لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ع ش وقوله لم يفسد في الثاني قال في التحفة وللمؤجر حينئذ ايجار ما انقضت فيه لغيره مستأجر الثانية لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه وشيدي (قوله فأجره زائدا لغيره الخ) وفي هذه الصورة لو تقابل المالك وزيد فالظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية اه شرح مر قال الشهاب

كسج وعمره وزكاة وكفارة فيصح الاكتراء لها كما علم من أبوابها وقول فيها نية أولى من قوله لها نية وقول لم يقبل نية أولى من قوله الايج وتفريقه زكاة ونحوه من زيادتي (ولا) اكتره (بستان لثمره) لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصدا بخلافها تبعه كما في الاكتره الارضاع وسبأني وهذا خرج بقول لا تتضمن استيفاء عين قصدا والنص صريح بكل منهما من زيادتي (وصح تأجيلها) أى المنفعة (في اجارة ذممة) كالزمت ذمتك حمل كذا الى مكة غرة شهر كذا كالسالم المؤجل (لا) في اجارة (عين) فلا يصح الاكتره لمنفعة قابلة كاجارة دار سنة أو لها من الغد كبيع العين على ان يسلمها غدا (و) لكن (صح كراؤها للمالك منفعتها) مدة تلي مدته (لاتصال المدين قد دخل في ذلك مالواجرها الزيد مدة فأجره زائدا لغيره وتلك المدة فيصح ايجارها مدة تليها من عمر ولانه المالك لمنفعتها لا من زيد خلافا للفقهاء وكلام الأصل موافقه فتعبري بمالك المنفعة أولى من تعبيره بالمستأجر

سم ولا يخفى انه اذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول رجوع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجرة المثل من حين
التقابل لا المسمى لارتفاع العقد بالتقابل وقد أتلف عليه المنفعة بإيجارها فلزمه قيمتها وهي أجرة المثل وما سبق
التقابل يستقر قسطه من المسمى اهـ رشيدى (قوله وصح كراء العقب) أى كراء الدواب المشتمل على التناوب
وهذا معطوف على ما قبله وكلاهما مستثنى من قوله لا عين اهـ شيخنا (قوله العقب) جمع عقبة أى نوبة لان
كلاهما عقبة صاحبها ويركب موضعه وأما خبر البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكأنما اعتقر رقة
وقسموها بستة أميال فاعلم وضعها لغة ولا يتقدم ما هنا بذلك اهـ شرح مر وفى المصباح والعقبة النوبة والجمع
عقب مثل غرقة وغرف وتعاقبوا على الراحلة ركب كل واحد عقبة (قوله بأن يؤجر دابة الخ) والفن كاللابة
واغنى فرفهها ذلك دون نظيره فى نحو دار وثوب لعدم اطاعتها مداوم العمل اهـ حج وعبرة شرح مر فلو
أجرها ثوباً أو نحوه لا ينتفع به الايام دون الليالي أو عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع ببعضه ببعض
بخلاف العبد والذابة فتصح لانهما عند الاطلاق لا جارية يفهمان فى الليل أو غيره على العادة لعدم اطاعتها
العمل دائماً انتهت (قوله ليركبها بعض الطريق) ولا بد ان لا يشترط تقدم نوبة المكبرى بان شرط تقدم نوبة
المكبرى أو اطلاقاً فيجب تقديم نوبة المكبرى في هذا الاستثناء بالنظر لغير النوبة الاولى اهـ شيخنا نقول
الشارح مع اشتماله على ايجار زمن مستقبل أى ابتداء وذلك فى الصورة الثانية بالنسبة لاحد المكترين
وهو الذى لم يركب أولاً ودوام فى الاولى والثانية (قوله أى والمؤجر يركبها البعض الاخر الخ) أى أو ينزل
عنها البعض الاخر كفى التحريك للشارح اهـ شوبرى وعبرة شرح مر ليركبها بعض الطريق ويمشى
بعضها أو يركبها المالك تناوبا (قوله وبين البعض) فيه تشبيه لفظ بعض وادخال ال عليه وقد منه جمهور
الحنابلة اهـ قل على الجلال (قوله وبين البعض) كنصف ونصف للطريق وثلاثين وثلاث لهما وثلاثة
أرباع وربع لهما هذا هو المراد كما فى شرح مر وج فحينئذ تعلم المغايرة بين هذا وبين قوله ثم يقسم
المكبرى والمكبرى الخ ولكن لم يظهر من فى قوله ان لم تكن عادة لما علمت من ان البعض انما هو بحسب
اختيار العقادين والظاهر ان هذا لا يتأتى جريان العادة به وقوله ولكن لم يظهر غير ظاهر لانهم ما بعد بيان
البعض على الوجه المذكور يحتاجان لبيان استيفاء البعض المذكور فى التناوب مثلاً اذا كان البعضان
مناصفة يحتاج بعد ذلك الى بيان قسمة الركوب كفرسخ وفرسخ أو يوم أو غير ذلك (قوله ثم يقسم المكبرى
والمكبرى الخ) ويجب مراعاة النصفة فى القسمة فلا تطول زماناً تعاقبها الذابة أو يشق على الاخر مشقة
شديدة واذا اقتسمها بحسب الزمان بحسب زمن النزول انما هو استراحة أو علف فله الركوب من نوبة الاخر
بقدره فله شيخنا (تنبيه) لو مات الراكب لم يلزم المكبرى حمله على الذابة ميتاً وليس للأخر ركوب فى مدة
كانت له اهـ قل على الجلال وفى المصباح عى بالامر وعن حجة وفى منطقة يعيان باب نعب عيا عجز ولم يهتد
لوجهه وقد بدغهم الماضى فيقال عى على فعل وأعيان كذا بالالف اتعنى فاعيت يستعمل لازماً ومتعدياً وأعيان
فى شبهة فهو عى منصوص اهـ (قوله كفرسخ) وقدره بالزمان اثنان وعشرون درجة ونصف لان مسافة القصر سير
يومين مع تدلين أو يوم وإيلة وقد ر ذلك ثلثمائة وستون درجة وهى اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ
اثنان وعشرون درجة ونصف اهـ ع ش على مر (قوله وليس لاحدهما الخ) أى لا يجاب لذلك ولا يصح
لوقوع اهـ غ ش (قوله طالب الركوب ثلاثة) أى من الايام اهـ شرح مر (قوله للمشقة) أى وان كان
هذا لا يشق عليه ذلك فان انتفت جاز والمعتد عند شيخنا ان المداره الى وجود المشقة وعدمها للذابة والمائى اهـ
حل وعبرة أصله هو ان يؤجر دابة رجلاً ليركبها بعض الطريق أو يؤجرها رجلين ليركب ذاً أياً ما
انتهت ثم قال مر فى شرحه وقضية قوله أياً ما جواز جعل النوبة ثلاثة أيام فكثر كان ينتفع على ذلك وان
خالف العادة أو ما انتفع عليه فى العقد وهو كذلك حيث لا يضر بالذابة أو بالمائى ويحمل على ذلك كلام الروضة

(و) صح (كراء العقب)
أى النوب (بان يؤجر دابة
لرجل ليركبها بعض
الطريق) أى والمؤجر
يركبها البعض الاخر
تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين
ليركب كل) منهما (زمناً)
تناوبا (وبين البعضين) فى
الصورتين ان لم تكن عادة ثم
يقسم المكبرى والمكبرى
فى الاولى أو المكبرى ان فى
الثانية الركوب على الوجه
المبين أو المعتاد كفسرخ
وفرسخ أو يوم ويوم وليس
لاحدهما طالب الركوب
ثلاثة والمائى ثلاثة للمشقة
وصح ذلك مع اشتماله على
ايجار زمن مستقبل لان
الناخير الواقع فيه من
ضرورة القسمة فان لم يبين
البعضين ولا عادة كأن قال
المكبرى أركبها زماً ويركبها
المكبرى زمناً لم يصح ولو
أجرها لاثنتين وسكت عن
التعاقب صح

وغيرها اه ومن هذا يعلم حكم اليومين الذي تضارب فيه مفهوم ما عارضني الشارح وهو انه ان لم يحصل بهما ضرر جاز شرطهما والا فلا اه (قرله ان احتملت ركوبهما جميعا) كان الاولى ان يقول فان احتملت الخ لان هذا تفصيل للمعنى لا تقييد لها وقوله للمهاياة أى العنوبة وتحمل على المناصفة وقوله وكذا يصح أى فهو مستثنى أيضا ~~لكن~~ استثناءه صوري لان العمل فيه قد انصل بالعقد اه شيخنا (قوله فان تنازعا فيمن يركب أو لا الخ) راجع لكل من صورتي المتن كما في شرحي حج ومر ونص عليه ع ش عليه ومن صورة الشارح وهي قوله ولو أجزها لاثنتين الخ كما في شرح حج ونص عليه ع ش على مر وعجالة حج ومثله مر فان تنازعا في البادي أقرع بينهما نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستأجر والابطال لتعلقها بالمستقبل اه وكتب عليه سم قوله نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستأجر ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمعتمد خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المنجته انه اذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولا واقتضاها بعد العقد وجعل العنوبة المستأجر أولا فسامح كل لا تخرب بنوبته جاز فليتأمل (قوله وكذا يصح إيجار الشخص نفسه الخ) أى وكذا يصح الإجارة فيما لو أجزه ليل للمأجر عمل نهارا وأطاق نظير ما مر وإجارة دار ببلد غير بلد العاقدين اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قال سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون الإجارة لمنفعة مستقبلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الإجارة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الإجارة في كل ذلك نظروا لم أرفيه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن الوصول فليحزر اه ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في الحاشية ونقل هذا عنى الاول الذى استوجهه سم عن اقتناء النووي قال أى النووي فلا يضر فراع السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتمكن منها اه ما في حاشية الشيخ وما نقل عن اقتناء النووي لم أرفيه فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح خلافه وهو ان المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سئل عما لو أجز دارا مثلا بمكة شهر او المستأجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الإجرة أولا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه واذا فعل ذلك فهل يستحق جميع المسمى أو القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بأنه لا بد من قدر زائد على مدة الإجارة يمكن الوصول فيه والالم تصح فان زادت استغرقت عليه من الإجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها عنى فتاوى الشارح جواب بوافق هذا فليراجع (قوله وإيجار دار مشحونة بأمتعة) أى أو أرض مزروعة يتلقى ثمرها قبل مضي مدة لها أجرة مفهومة أنه اذا كان زمن التفريغ يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما مر في مسألة الدار عن اقتناء النووي الصحة هنا وتحسب المدة من التفريغ بالفعل والتمكن منه وقد يفرق بان العاقدين لما كانا في محل الحصول الزرع لم يكن بهما ضرورة الى العقد قبل التفريغ بخلاف الدار المؤجرة اذا كانت في غير محل العقد سيما اذا افترط بعدها فقد تنعذر الإجارة اذا توقفت صحتها على الوصول الى محلها فنقلنا بصحة العقد ثم للحاجة بخلافه هنا اه ع ش عليه (قوله وتقدر المنفعة بزمن الخ) بيان لتقدير المنفعة المتعلقة بالعين أو الزممة وقوله بزمن وذلك في كل ما لا ينضب بالعمل وقوله كسكنى لدار مثلا بان قال لتسكنها فان قال على أن تسكنها أو لتسكنها وحده لم يصح اه حل وفي قل عل الجلال واعلم أن منافع العمار والياب والواني ونحوها لا تقدر الا بالزمان لانه لا عمل فيها وكذا الارضاع والا كتحال والمداراة والتجصيص والتطبيع ونحوها لا تختلف أقدارها اه وفي حج ويقول في دار توجر للسكنى لتسكنها فلو قال على أن تسكنها لم يصح لانه صريح في الاشتراط بخلاف ما قيله اذ يتنظم معه ان شئت قال بعض اصحاب ولا لتسكنها وحده اه ومثله شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولا لتسكنها وحده أى ما فيه من الجرح على المستأجر فيما ملكه بالإجارة فيما يظهر فلا يتقدم القبول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بان

ان احتملت ركوبهما جميعا والا فيرجع للمهاياة قاله المتولى فان تنازعا فيمن يركب أو لا أقرع بينهما وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليصح من غيره إجارة عين قبل وقت الحج ان لم يتأت الا بئان به من بلاد العقد الا بالسير قبليه وكان بحيث يتبأ الخروج عنقه وإيجار دار مشحونة بأمتعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل بأجرة (وتعذر) المنفعة (بزمن كسكنى) لدار مثلا

قال استأجر بكذا لا سكنها وحدي صحيح كافي بعض الهوامش عن الصمري أقول وهو قياس ما لو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة مفسدة سواء ابتدأ بها المؤجر أو القابل يقتضي خلافاً وهو وجه بانه شرط يخالف مقتضى العقد وقد يموت المستأجر وينتقل الحق لوارثه خاصة كان أو عاملاً ولا يلزم مساواة الوارث في السكنى للميت اهـ * (تنبيه) * لو شرط المحل بنحو ندوة أو الرأكب بنحو سمن أو موت خير المؤجر ان لم يبدله المستأجر مثله بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد أو يبقيه بأجرة مثل الزائد قاله شيخنا مرر ولو خفف المحل بنحو جفاف أو هزال لم يكن له مستأجر ابدال ولا زيادة ولا فسخ اهـ قل على الجلال (قوله وتقدر بمن) نعم دخول الجسم جائز بأجرة الاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الأجرة في مقابلة الآلات لا الماء فانه معبوض بالأباحة فعلى هذا ما يعرف به الماء غير مضمون على الداحل وثبانه غير مضمونة على الجاهل ان لم يستحفظه عليها ويحمله الى ذلك اهـ شرح مرر وكتب عليه الرشيدى قوله ان لم يستحفظه عليها فان استحفظه عليها صارت ودية يضمنها بالتصير كما ياتي في محله أما اذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها أصلاً وان قصر وما في حاشية الشيخ من تعييد الضمان بما اذا دفع اليه أجرة في حفظها لم أعلم مأخذه اهـ وعبارة الشيخ قوله ويحمله الى ذلك أي يأخذ منه الأجرة مع صيغة استحفاظ (قوله وتعلم لقرآن مثلاً) وشرط القاضي أن يكون في التعليم كافة كان لا يتعلم الفاتحة مثلاً الا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح كالحزم به الرافعي بالنسبة لصدق والوجه كون المدار على الكلفة عرفاً كقراءتها ولو مرة بخلاف ما نوهه قوله نصف يوم وما حزم به المساوردي من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضي الاجازة ودون الاجازة فيه محل نظر والتحقيق ان مادونها كذلك ويمكن جعل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدر بمن فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاجازة ولا يشترط تعيين قراءة تافع مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عين شيئاً تعين فلو أقرأه غيره اتجه عدم استحقاقه أجرة خلافاً لبعضهم ولا بد من تعيين المنه واسلامه أو رجاء اسلامه ولا يشترط رؤيته ولا اختبار حفظه نعم لو وجدته خارجاً عن عادة أمثاله تخير كما يحسنه ابن الرفعة اهـ شرح مرر وكتب عليه عرش قوله لان تعيين القرآن يقتضي الاجازة أي ومع ذلك لا يتخلو عن نظر لان القرآن يطلق على التليس والكثير والمدار على الكلفة الخاصة بالتعليم ثم رأيت في سم على ج بعد مثل ما ذكره الشارح وأقول فيه نظر أيضاً لان بعض القرآن قرآن وان لم يتصف بالاجازة استعلا ولا هذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً وهو صريح فيما قاله اهـ * (فرع) * لو استأجره لفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كلو شرط الشفاء في المداواة أو يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر اهـ سم على ج ولا تبعد الصحة ما سأل به من أن المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويفرق أي بين المداواة والحفظ وله ان ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطردة غاية أنه يختلف شدة وضعف باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاء فانه لا يلزم المداواة اذ كثيراً ما توجد ولا يوجد الشفاء اهـ عرش على مرر ولو استأجره لتعليمه فاعلم بعضه ثم تركه فان أمكن البناء على ما فعله استحق القسط والا كأن مات المتعلم لم يستحق شيئاً وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والحياطة * (تنبيه) * تصح الاجارة للخدمة ثم ان عين نوع تعيين والاحل على ما يليق بالمؤجر والمستأجر ولا تصح الاجارة بالنفقة لانها مجهولة ولا عادة فيها الا في خادم الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر * (فرع) * يصح الاستئجار للساخة ويبين كيفية الخط ورقته وغلظه وعدد الاوراق وسطوره كل صفحة كذا وقدر القطع ان قدرنا بالحل واذا غلط الناسخ فاحشاً فعليه ارش الورق ولا اجرة له والا فله الأجرة ولا ارش عليه ويلزمه الاصلاح واضرب اللبن بكسر الموحدة ويبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسمكه وكذا العدد ان قدر بالحل وللرعي ويبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقاً ووصفه ان كان في الذمة اهـ قل على الجلال (قوله وتعليم لقرآن) وافهم أنه لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرئه فيه قال الزركشي وينبغي حينئذ اشتراطه كالضام بين فيه مكان

(وتعليم) لقرآن مثلاً (سنة
ويحل على) وهو المراد بقوله
يعمل

الارضاع اه مر اه شورى وعبدارة حل قوله وتعليم لقرآن بان قال علمه قرآنا وعلمه تعليم ما يسمى
 قرآنا فان أراد جميعه كان من التقدير بالعمل والزمن واذا قال لتعليمه القرآن كان المراد الجميع الا أن يريد البعض
 وحينئذ تحصل ال على الجنس (قوله كركوب لدابة الى مكة) أى أولير كرها شهرا حيث بين الناحية
 المركوب اليها وحصل تسليمها للمؤجر أو نائبه اشرح مر وكتب عليه ع ش قوله وحصل تسليمها للمؤجر
 أو نائبه يفيد أنه لو استأجر دابة لحمل كذا ولم يعين المؤجر له من يتسلمها منه اذا وصل ذلك المحل لم تصح الاجارة ولو
 قيل ينبغي أن تصح ثم ان كان للمؤجر وكيل ثم سلمها له والا فلا قاضى له وجدوا الأودعها عند أمين لم يكن بعيدا
 بل هو الظاهر ثم رأيت في ج بعد قوله أو نائبه مانعه ولا ينافى هذين جوارا لبدال والتسليم للقاضى أو نائبه
 لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية وحصل التسليم حتى يبدلان بمثلها ما اه وهو يفيد أنه لا يشترط تعيين
 شخص يتسلمها بل يكفي أن يقول تركب الى محمل كذا وتسلمها الى محمل كذا الى أو الى نائبى مثلاً ثم بعد وصوله
 ان وجدته أو نائبه الخاص سلمها له والا فلا قاضى اه (قوله وخياطة ذا الثوب) المراد بالثوب المقطع المطوى
 وفي المصباح الثوب به ذ كروجهه أه ثواب وثياب وهو ما يلبسه الناس من ثياب حرير وقطن وخوصوف
 وفرو ونحو ذلك (قوله أهى رومية أو فارسية) قال في الروض الرومية بغير زتين وهى النبانية والفارسية بغير زة
 اه حل (قوله نعم ان قصد التقدير الخ) ويعلم قصد بالقرينة وقوله بالعمل أى بخلاف ما لو قصد الاشتراط أو أطلق
 اه ع ش على مر * (فرع) * يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها
 على عمله وطهارتها ورايتها وزمن الاكل وقضاء الحاجة وظاهر ان المراد أقل زمن يحتاج اليه فيهما وهل زمن
 شراء ما يحتاجه لا كله كذلك فيه نظار ويتجه أنه ان أمكنه اعداده قبل العمل أو نائبه من يشتره له تبرعاً لم يغفر
 له زمنه ولا نظار للمدة في الثانية لقولهم ان الانسان يستفكف من الاستعانة بحمال الغير لا يبدنه والا فغفر له بأقل
 ما يمكن أيضاً وهل يجري ذلك في شراء قوت بمونة المحتاج اليه فيه نظار ظاهر دون نحو الذهاب للمسجد الا ان
 قرب جدا وامامه لا يطبل على احتمال ويلزمه تخفيفها مع اتمامها أى بان يقتصر على أقل الكمال ولا يستوفى
 الكمال كما علم مما مر في رضا المحصورين بالتطويل نعم تبطل اجارة أيام معينة باستثناء زمن ذلك على ما في قواعد
 الزكشى من تفرد استثناء من قاعدة ان الحاصل ضمنا لا يضر التعرض له ووجه بان فيه الجهل بمقدار الوقت
 المستثنى مع اخراجه عن معنى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعى اه وفيه نظار ظاهر كاترى بل الوجه
 خلافه ثم رأيت من وجهه بما ذكره كوثم قال لو قيل يصح وتحمّل الاوقات على العادة الغالبة لم يعد اه جج وعبدارة
 شرح مر نعم تبطل باستثناء ثمان من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزكشى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع
 اخراجه عن معنى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعى وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله وان نوزع فيه وفى
 دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهرا ليركب في طريق واعتبد نزول بعضها هل يلزم المكثرى ذلك
 والوجه كراهية الباقي عدم الدخول كالأجل للصارى أخذ من افتاء الغزالي بعدم دخول السبت في
 استئجار اليهود شهر الاطراد العرف به انتهت (قوله وذكر النهار للتجمل) فلو أخر عنه لم تنفسخ الاجارة ولا خيار
 له استأجر اه ع ش على مر (قوله مما يفرغ عادة في دون النهار) أى وعروض عائق عن اكتماله في ذلك
 خلاف الاصل فلم ينظر اليه فان عرض خيرا مستأجر هذا والمعتمد عدم صحة الاجارة من أصلها في ذلك وقوله بل
 نص عليه الشافعى في البويطى قال الا ذرى وقفت على كتاب البويطى فرأيت فيه ما يفيد أن ما ذكر من كلام
 البويطى نفسه لا من كلام الشافعى اه حل وفي المصباح فرغ من الشغل فروغاً من باب تعد وفرغ يفرغ
 من باب تعب لغة ابني تيم والاسم الفراغ وفرغت لشيء واليه قصدت وفرغ بالكسر يفرغ بالضم على تدخل
 اللغتين لغة وفرغ الشيء خلا ويعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أفرغته وفرغته وأفرغ الله عليه الصبر افرغاً
 أنزل عليه وأفرغت الشيء صببته اذا كان يسيل من جوفه ذائب واستفرغت المجهود أى استغضيت الطاقة اه

(كركوب) لدابة (الى
 مكة وتعليم معين) من قرآن
 أو غيره كسورة طه
 (وخياطة ذا الثوب) ذلول قال
 لخطيطى ثوباً لم يصح بل
 يشترط ان يبين ما يريد من
 الثوب من قبض أو غيره وأن
 يبين نوع الخياطة أهى
 رومية أو فارسية الا أن
 تطرد عادة بنوع فيحصل
 المطلق عليه (لاجم) أى
 بالزمن وحصل العمل
 (كاكثر ينك الخياطه النهار)
 لان العمل قديم قدم وقد
 يتأخر نعم ان قصد التقدير
 بالمحل وذكر النهار للتجمل
 فينبغى أن يصح ويصح أيضاً
 فيما اذا كان الثوب صغيراً
 مما يفرغ عادة في دون
 النهار كما ذكره السبكي وغيره
 بل نص عليه الشافعى في
 البويطى وقال انه أفضل من
 عدم ذكر الزمن (ويبين في
 بناء) أى في اكثره شخص
 لبناء على محل أرضا كان أو
 غيرها (محله وقدره) طولاً
 وعرضاً وارتفاعاً (وصفته)

من كونه منضدا أو مجوفا أو مستمجا أو غير (أن قدر بعمل) للعلل لاختلاف الغرض بذلك فإن قدر من لم يحتج إلى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذروه ولوا كثرى محلا للبناء عليه اشترط بيان الأمور (٥٤٧) المذكورة أيضا أن كان على غير أرض كسقف

والا فغير الارض فاع والصفة
لان الارض تحمل كل شئ
بخلاف غيرها وتعبيرى
بالصفة اعم من تعبيرة بما
ينبئ به وظاهر ان محل ذلك
فيما ينبئ به اذا لم يكن حاضرا
والاشهاد منه كافية عن
وصفه (و) بين (في ارض
صالحة لبناء وزراعة وغراس
أحدها) أى المكثرى له منها
لان ضررها لا لاحق للارض
مختلف (ولو بدون) بيان
(افراد) كان يقول
أجر تكهال لزراعة فيصح
ويزرع ماشاء لان ضرر
اختلاف الزرع يسير
وتعبيرى بما ذكر سالم مما
أوهمه كلامه من اشتراط
بيان افراد البناء والغراس
(ولو قال لتنتفع بهما ماشاءت
أو ان شئت فزرع أو أغرس
صح) ويصنع فى الاولى ماشاء
وفى الثانية ماشاء من زرع
أو غرس لرضا الموجه به
(وشرط فى اجارة دابة
لركوب) اجارة عين أو ذمة
(معرفة الركاب وما يركب
عليه) من نحو حمل وقنب
وسرج (و) الحالة انه (لم
يطرد) فيه (عرف) وخش
تفاوته (وهو) أى ما يركب
عليه (له) أى للراكب (و)
معرفة (معاليق) كسفرة
وقدر وحسن وبريق (شرط

(قوله من كونه منضدا) أى محشوا وقوله أو مجوفا أى غير محشور وقوله أو مستمجا أى على صورة ستم البعير
وفى المختار ضد متاعه وضع بعضه على بعض وبأية ضرب ومنه قوله من يحيل منضود ونضده تنضيد أيضا للجماعة
فى وضعه متراسا (قوله وذكر بعضهم ما يخالفه) تعريض لشيخه الجلال المحلى حيث قال فان قدر بالزمان لم يحتج
الى بيان ما ذكر ومن جملة ذلك ما ينبنى به من طين أولين أو آجر وأجاب بعضهم بان المراد بما ذكر جميعه فلا ينافى
انه يجب بيان الصفة اه شورى (قوله وبين فى أرض الخ) فان أطلق لم يصح أما اذا لم يصلح الاتجاه واحدة
فانه يكفي الاطلاق كالأرضى الاحكار فانه يغلب فيها البناء وبهض البساتين فانه يغلب فيها الغراس وقوله لبناء
وزراعة وغراس أى أول اثنين منها خلافا لما يقضى به كلام المصنف فالمتعمد انه متى كانت لارض صالحة لاثنين
فلا بد من بيان أحدهما اه عن (قوله صالحة لبناء الخ) أى بحسب العادة والافعال الارض يتأتى
فيها كل من الثلاثة * (واقعة) * آجر ارض الارزاعة فاعطاهما المستاجر فثبت بها عشب فلان يكون أجاب شيخنا بانه
لأمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تملك المنافع اه دميرى أى ومعلوم ان الاجرة التى وقع بها العقد
تلتزم المستاجر لتقدم من انما يجب بقبض العين اه عش على مر (قوله ويزرع ماشاء) أى مما
جرت به العادة ولوم من أنواع مختلفة وفى مرات مختلفة ثم رأيت فى حاشية شيخنا الزيادة اه عش على مر
(قوله من زرع أو غرس) هل له زرع البعض وغرس البعض الوجه نعم لانه اذا جاز له غرس الجميع مع ان
الغرس أضمر فاذا غرس البعض فقد عدل الى الاخف مما يجوز له بل لوقال له ان شئت فغرس وان شئت فابن
ينبغى ان يجوز له التبعض لانه ما ذون فيهما ولا يتخلوا ما ان يتساوى ضررها أو يتفاوت فاذا تبعض فقد فعل
ما يجوز له مثله أو أعلى منه مع الاذن فى جملة كل منهما ثم رأيت مر توقف فى هذا والاسلم الاول فليتامل اه
سم (قوله لرضا الموجه به) وله ان يزرع بعضا ويغرس البعض الآخر فان حذف لفظ المشيئة بان قال
أجر تكهال التزرع أو تغرس أو فازرع أو أغرس ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال ازرع نصف أو أغرس
نصف أو نقل عن شيخنا انه لو قال لتنتفع الانتفاع الشرعى لم يصح لانه مجهول لان الانتفاع الشرعى لا يعلم بخلاف
مسئلة المتن فان فيها نعيمها أو أمانا لتنتفع بها مقبلا ومر احال لزراعة ان أمكن فلا يصح لان المقود عليه غير معلوم
اه حل (قوله وشرط فى اجارة دابة الخ) حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوله وفى اجارة
عين الخ والثالثة قوله وفى ذمة لركوب الخ والرابعة قوله وفيه مال الخ والخامسة قوله ولحل الخ والسادسة قوله
وفى ذمة لركوب الخ والاولى والرابعة والخامسة عامة فى اجارة العين والذمة والثانية خاصة باجارة العين
والثالثة والسادسة خاصان باجارة الذمة وذكرها على هذا الوجه فيه تشييت لفهم فكان الاقرب ضم المسائل
العامة وبعضها البعض وضم الخاصة ببعض البعض ويمكن ذكرها على وجه آخر من هذا كان يقول وشرط
فى اجارة دابة لركوب الخ ثم يقول بعد قوله لم يستحق وذكره سرى الى قوله وذكره جنس مكمل ثم يقول وفى
اجارة عين رؤية الدابة وفى ذمة لركوب ذكر جنس الخ ثم يقول ولحمل نحو زجاج الخ (قوله معاليق) جمع
معلاق أو معلق بضم الميم وهو ما يعلق على الدابة اه قل على الجلال وفى الصباح المعلاق بالكسر ما يعلق به
اللحم وغيره وما يعلق بالزاملة أيضا نحو القمعة والمطهرة والجمع فيها معاليق اه (قوله أو وصف تام لها) أى
لثلاثة ثم قيل يصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة والنخافة لعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشيخان شيئا كذا فى
تصحيح ابن عجلون قال مر والمعتمد انه يصفه بالضخامة والنخافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان
معتبراً اه سم (قوله مع وزن الاخيرين) هذا راجع للوصف فقط وأما عند الرؤية فلا يشترط الوزن
اه شيخنا وفى الشورى قوله مع وزن الاخيرين قيد فى الوصف فقط كما صرح به فى العباب اه (قوله مما يأتى)

سماها برؤية) للثلاثة (أو وصف تام) اه (مع وزن الاخيرين) فان اطرد فيما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة الى معرفته ويحمل
فى الاولى على العرف ويركبه الموجه جرفى الثانية على ما يلزمه مما يأتى وقولى ولم يطرد عرف مع اعتبار الوزن فى الاخيرين من زيادنى (فان لم يشترط)

حل الما بالبق (لم يستحق) بينائه مع بشرط الله ليعول أي تحله الاختلاف الناس فيه (و) شرط (في) اجارة دابة اجارة (عين) لركوب او حل مع قدرتها على ذلك (روية الدابة) كافي السبع (٥٤٨) (و) شرط (في) اجارتها اجارة (ذمة لركوب ذ كرجنس) لها كابل أو خيل (ولوع) كجناني او عراب

كانه اشارة لما يأتي في قوله ويتبع في نحو سرج العرف وحيثما فيتحصل من هذا الذي يأتي مع قوله هنا وما يركب عليه وهو له ومع ما يأتي ان المحمل على المكثري فان كان له محمل فلا بد من بيانه وان لم يكن له محمل وجب على المكثري أن يركبه على ما يلزمه من نحو سرج بعرف مطردا وبيان فليحذر اه سم (قوله مع قدرتها على ذلك) في قل على الجلال ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقا في اجارة العين أو الذمة اه (قوله من كونها مهملة) أي سريعة السير مع الحسن فيه وقيل مع السهولة وقوله أو يحرق اه سريعة السير وقيل واسعة السير وقوله أو قطوف اه بطيئة السير وهذا الوصف خاص بالخيل قال بعضهم ولا شك في الحاق البغال بالخيل في ذلك ولا يوصف بذلك غيرهما كالابل وفيه انه اذا كان هذا بالنسبة للغة ففيه نظار لان اللغة لا تثبت بالقياس فلا يصح الحاق البغال بالخيل وان كان هذا بالنسبة للعرف الشرعي فلا فرق بين الخيل وغيرها حر اه حل وفي عش على مر ان البحر واسعة الخطوة وفي المصباح هملج البرذون هملجة مشي مشية سهلة في سرعة وقال في مختصر العين المهملة حسن سير الدابة وقالوا في اسم الفاعل هملج بكسر الهاء لذكروا الانثى وهو يقتضي ان اسم الفاعل لم ينجح على قياسه وهو هملج اه وفي المختار وسهى الفرس الواسع الجري بحر او منه قول النبي صلى الله عليه وسلم في مندوب فرس أبي طلحة ان وجدناه لبحرا اه وهذا كره في مادة بحر اي في باب الراء في فصل البناء فيقتضي ان آخره راء فليس مقصورا ولا ممدودا اه وفي المصباح ودابة قطوف مثل رسول والجمع قطف مثل رسل قال ابن القطاع قطفت الدابة أعجلت سيرها مع تعارب الخطا وقال الفارابي القطوف من الدواب وغيرها البطي وتبعه الجوهري وقال الازهرى القطفة مقاربة الخطا وذلك من فعل الهماليج وقال أبو زيد هو الضيق المشي (قوله أو يحرق) بالنون وليس مقصورا كقفي بل اعرابه بالحركات الظاهرة اه شيخنا (قوله وهو السير ليل) في المصباح سرى الليل وسريته سرى بالواو الاسم السراية اذا قطعت بالسير وأسريت بالالف لغة تجازية ويتعدى الثاني بالهمز والبناء فيقال أسريه به بضم الهمزة وفقها ويقال سرىه سرية من الليل والجمع سرى مثل مدية ومدى قال أبو زيد ويكون السرى أول الليل وأوسطه وآخره اه وفيه أيضا والتأويل سير الليل وجاء من كل أوب معناه من كل مرجع أي من كل فج اه ومقتضاه ان التأويل والسرى معناه واحد وهو خلاف ما في الشرح فاعل التأويل يختلف معناه لغة أو متعددا فيها (قوله حيث لم يطرد عرف) أي لم يحرق على ستن ما سبق له من الحالية في قوله ولم يطرد فليتام لوجه التغاير بينهما وان أمكن التوجيه بجواز سلك كل منهما اه شوبري (قوله فان شرط خلافه اتبع) ولو زاد السير في يوم ونقص في آخر فلا خيار ولو أراد احدهما الزيادة أو النقص لنحو خوف لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه وبحيث النوى جواز مخالفة في الخوف اه حل (قوله روية بمحلول ان حضر) أي وجد عنده في المجلس أي فيما لا يكال ولا وزن عادة وقوله أو تقديره أي فيما يكال أو وزن عادة اه حل (قوله أو تقديره حضر أو غاب) ومتى قدر بوزن للمعمول كما تطل حنطة أو كيل لم يدخل الطرف في شرط رؤيته كماله أو وضعهما ما لم يطرد العرف ثم يغراثرهما لئلا أي قرينة التماثل عرفا وأي نظير ذلك فيما لو أدخل الطرف في الحساب في مائة بظر فها يعبر جنس الطرف أو يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح بر بظر فها يعبر ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكرنا ما لو قال مائة رطل بالطرف منها اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله في شرط رؤيته كماله الخ استشكله الشهاب سم بما سيأتي من ان طرف المحلول في اجارة الذمة على المؤجر فلا معنى لاشتراط رؤيته له أو وضعه وأجاب عنه باحتمال فرض هذا في اجارة العين أو ان المستأجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال فيما سيأتي من ادخال الطرف في الحساب اذا سيأتي

(و) ذكرورة أو أنونة وصفة سير) لها من كونها مهملة أو يحرق أو قطوف لان الاعراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة ان الذكر أقوى والانثى أسهل والاختلاف من زيادتي (و) شرط (فيهما) أي في اجارة العين والذمة (له) أي لركوب (ذ كره سرى) وهو السير ليل وهذا من زيادتي (أو) قدر (تأويل) وهو السير نهرا (حيث لم يطرد عرف) فان اطرد عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه اتبع (و) شرط في اجارة العين والذمة (الحل روية بمحلول) ان حضر (أو امتحانه بيد) كذلك كأن كان بخلاف أو حرقا في طلة تخميننا لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل في مكيل ووزن في موزون أو مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء أولى واحصر (و) ذكر جنس مكيل) لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الملح والذرة ونخرج بز يادتي مكيل الموزون فلا يشترط ذكر جنسه فلو قال أجزتكمها لتحمل عليها مائة رطل ولو بدون مما شئت صح ويكون رضامنه بأضر الاجناس ولو

قال عشرة قفزة مما شئت فالله يوم من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا يفتي عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بانقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف الكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (في) اجارة (ذمة لمل

نحو زجاج) تكلف (ذكر جنس دابة وصفها) مسيئة له وفي معنى ذلك كما قال القاضي ان يكون بالطريق وحمل او طين اما
الحمل غيره فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر في اجارة الذمة للركوب لان (٥٤٩) المقصود هنا تحصيل المنافع في الموضوع

المشروط فلا يختلف
الغرض بحال حامله (وتصح)
الاجارة (لحضانة ولا رضاع
ولا ينفع أحدهما الآخر)
في الاجارة لافراد كل منهما
بالعقد (و) تصح (لهما) معا
ولا يقدر ذلك بالحمل بل بالزمن
ويجب تعيين الرضيع
بالرؤية لاختلاف الغرض
باختلاف حاله وتعيين محل
الارضاع من بيت المكترى
أو بيت المرضعة لاختلاف
الغرض بذلك فهو بيته
أسهل عليها وبيته أشد وثقا
به (فان انقطع المص في
الاجارة لهما) (انفسخ)
العقد (في الارضاع) دون
الحضانة عملا بتفريق
الصفة ولان كلاً منهما
مقصود فيسقط قسم
الارضاع من الاجرة
(والحضانة) الكبرى (تربية
صبي) أي جنسه الصادق
بالذكر وغيره (بما يصلح)
كتمهده بغسل جسده وثيابه
ودهنه وكلمه ورطه في المهد
وتحريكه لينام ونحوهما
يحتاجه والارضاع ويسمى
الحضانة الصغرى ان تلقه
بعد وضعه في حجرها مشاي
التي وتعهده عند الحاجة
والمستحق بالاجارة المنفعة
والبن تبع
(فصل) فيما يجب بالمعنى

انه على المؤجر في اجارة الذمة واجب عن هذا ايضا بان قديقال انه حيث أدخله في الحساب دل على ارادته انه من
عنده قال وهـ ذاقرب (قوله نحو زجاج) أي من كل ما يخاف تلفه بتعثر الدابة كالسمن والعسل (قوله زجاج)
بتثليث أوله اهـ شرح مر (قوله وصفها) ومنها صفة سيرها والايجار لنحو الزجاج كالايجار للركوب اهـ
حل (قوله لان المقصود هنا الخ) وانما لم يشترط في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرضية
سرعة وابطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب وبحث الزركشي وجوب
تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف الزمن باختلاف الدواب اهـ شرح مر (قوله وتصح الاجارة لحضانة)
وجه صحة الاجارة على الحضانة انها نوع خدمة واما الارضاع فدليله الآية الشريفة اهـ سم (قوله لحضانة)
من الحضان بالسكس وهو من الابطال الى السكس لان الحضانة تضمنه اليه اهـ شرح مر (قوله ولا رضاع) أي ولو
لارضاع سخلة أو مسلمة لارضاع طفل ذي ولا يجوز استئجار شاة لارضاع طفل اهـ مر اهـ سم (قوله
ولا رضاع) وتكاف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء خليل بضر بخلاف وطء لا ضرر فيه ولو وجد
بها علة تخير بها المستأجر ولو سقته لبن غيرها في اجارة ذمة استحق الاجرة أو عين فلا اهـ شرح مر وكتب
عليه عـ شـ قوله وترك ما يضره كوطء خليل وهل تصير نائرة بذلك فلا تستحق ذمته وان أذن لها في ذلك قياسا
على ما لو أذن لها في السفر لحاجتها وحدها أو لحاجة أجنبي لغرضها أم لا تصير نائرة بذلك فيه نظر والاقرب
الاول وغايته ان الاذن لها في ذلك اسقط عنها الاثم فقط واذا حرم عليه الوطء هل غنمه منه وان خاف العنت لما
فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح الامه حينئذ اثم لا فيه نظر والاقرب الاول ويفرق بين
حرمة الوطء ههنا مع خوف العنت وخوارفه في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله وهنالحق آدمي فلا
يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر (قوله ولا يقدر ذلك بالحمل) وهو الرضيع وهو مشكل لان
الرضيع يجب تعيينه كما في الشرح الا ان يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالحمل الخ انه لا يكتفي في الحضانة والارضاع
بالحمل فقط أي بتعيين الرضيع بل لابد من تعيينه والزمن كاستأجرتك لارضاع هذا الطفل سنة (قوله انفسخ)
العقد ولو أتت بالابن من محبل آخر ولم يضره الولد بالابن جاز اهـ خطيب اهـ بل (قوله أي جنسه
الصادق الخ) ظاهر صنيعه ههنا ان هذا الناول منع لصدقه بالاثني وقدم في باب الصلاة تفسير الصبي به مامن
غير تاويله بالجنس وهو ما صرح به الاسنوي وقال انه من أسرار اللغة فليست اهـ شوبري (قوله ودهنه)
بفتح الدال اما الدهن بضمها فالوجه انه على الاب ولا تتبع فيه العادة لعدم انضباطها اهـ شرح مر وكتب
عـ شـ عليه قوله اما الدهن وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب اجرة القابلة لفعلمها المتعلق باصلاح الولد
كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به العادة من نحوه لازمه لها قبل الولادة وغسل بدنهما وثيابه
فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها ما تحتاج اليه للمرض (قوله وتعهده) بابه ضرب كافي المختار والمصباح
* (فصل فيما يجب بالمعنى الآتي) * أي في قوله وليس المراد يكون ما ذكر واجبا الخ وهذا بالنسبة للوجوب
على المكري وفي قوله وليس المراد انه يلزم الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكترى (قوله عليه تسليم مفتاح
الخ) وهو أمانة بيد المكترى فلا تلف ولو بتقصيره فعلى المكترى تجديده فان امتنع لم يجبر ولم ياتم نعم بتخيير
المكترى ويجري ذلك في جميع ما ياتي وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ
مع ثبوت الخیار له نعم لو كان جاهلا بثبوته وهو ممن يعتذر احتمس ما قاله وعليه أيضا إعادة زمام قلعه هو وغيره كما
هو ظاهر ولا نظر لكون البلاط بدله بل يبقى الخیار للمكترى لان المقصود به الزينة وقد فانت اهـ عـ شـ وهذا
خلاف ما في حل حيث قال ويكفي عنه أي الزمام البلاط الا ان شرط بقاء الزمام فله الفسخ بخلاف الشرط

الآتي على المكري والمكترى لعقار أو دابة * (عليه) أي على المكري (تسليم مفتاح دار) معها (المكترى وعقارها) كبناء
وتعيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر (وكس تلج سطحها)

وسواء في وجوب تسليم المفتاح
الابتداء والدوام حتى لو ضاع
من المكثري وجب على
المكثري تجديد الميراث والمراد
بالمفتاح مفتاح الغلق المثلث
أما غيره فلا يجب تسليمه بل
ولا تقبله كسائر المنقولات
قال ابن الرفعة وما قالوه في
ثلج السطح محله في دار لا ينتفع
سأكنها بسطحها كالأول كانت
جملونات والأفطحة راته
كالعرصة وسائر جملتها
وليس المراد بكون ماذكر
واجبا على المكثري أنه يأن
بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه
أن تركه ثبت للمكثري
الخيار كما بينته بقولي (فإن
يأذ) وفعل ما عليه فذلك
(والأفطحة خير) أن
نقصت المنفعة لتضرره
بنقصها نعم أن كان الخلل
مقارنا للعدو وعلم به فلا خيار
له كالحزم به في أصل الروضة
وذكر الخيار في غير العمارة
من زيادتي (وعليه) أي على
المكثري (تنظيف عرصتها)
أي الدار (من ثلج وكثاسة)
أما الكثاسة وهي مائسة ط
من القشور والطعام ونحوهما
فلخصولها بقوله وأما الثلج
فلا يساح بنقله عرفا قال
في الروضة فيه وليس المراد
أنه يلزم المكثري نقله بل
المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا
التراب المجموع بهبوب الرياح
لا يلزم واحد منهما انتهى (وعلى مكر دابة كرو) في إجارة عين أو دابة

(قوله ليتمكن من الانتفاع بها) أي بالعين المؤجرة اه حل أي التي هي الدار (قوله حتى لو ضاع) أي ولو
بتقصير من المكثري لكنه يضمن قيمته للمؤجر اه ع ش (قوله لا ينتفع سأكنها بسطحها) هذا ينافي قوله
السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بأن ما تقدم تعليل لما قالوه بناء على مقتضى
اطلاقهم والغرض من نقل كلام ابن الرفعة أنه تقييد لكلامهم المطلق وعليه فلا ينافي التعليل بالتمكن من
الانتفاع أو أن الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع به يرجع للعين بالنظر لغير كسح الثلج من السطح اه ع ش
(قوله فيظهر أنه كالعروة) معتمد اه حل أي فهو على المكثري بالمعنى الآتي اه (قوله أو أنه يجبر عليه)
هذا مسلم في إصلاح يحتاج إلى عين أما إصلاح لا يحتاج إليها كإقامة حد أو مائل وإصلاح غلق بعسر فتحه فالذي
قطع به الغزالي أنه يجبر عليه وحكي بالإمام وجهين اه سم (قوله فإن يأذ) أي قبل مضي مدة ثلثها بالجرة اه
شرح مر وهذا أي عدم وجوب العمارة عيناً على المؤجر في حق من يؤجر مال نفسه فإن كان مؤجر المال مجبوره
أولوقف هو ناطرة فالعمارة واجبة عليه عيناً وفي كلام الزركشي ما صرحوا به من عدم وجوب العمارة محله في
المطابق أمالو وقف فتجب عمارة وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولي المصبي اه حل (قوله والأفطحة خير
خيار) وهو هنا على التراخي اه مر اه ع ش (قوله نعم أن كان الخلل مقارنا للعدو) أي وإن علم أنه من وظيفة
المكثري لتقصيره بأقدامه مع علمه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك
الخلل وأيضاً الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المقارن امتلاء الحش والبوعدة فيثبت
الخيار بذلك مطلقاً التوقف تمام التسليم على تفرغها اه حل (قوله وعليه أي على المكثري الخ) وأيضاً تفرغ
الحش قبل انقضاء المدة على المكثري يعني أن المكثري لا يجبر على ذلك اه حل (قوله وكثاسة) ولو بعد انقضاء
مدة الإجارة أي في الكثاسة ومثلها الثلج بخلاف الحش لا يجب عليه تنظيفه بعد انقضاء المدة وفرق بينهما بأن
الكثاسة لما جرت العادة فيها بأنزال شيئاً فشيئاً كان مضمناً بتركها إزالتهما جبراً على إزالتهما ولو بعد انقضاء المدة
بخلاف الخلاء لم تجر العادة بأنزال شيئاً فشيئاً فلا تقصير منه في تركه فلو جرت العادة بإياه إذا وصل الحش الحالة
التي هو عليها بأنزال ما به فتركه مقتضاه وجوب إزالته ما به عليه اه حل (قوله وليس المراد أنه يلزم المكثري نقله الخ)
أي فلا يجبر على نقله وهذا قبل انقضاء مدة الإجارة وأما بعده فيجب عليه نقل ما ذكر بخلاف تفرغ البوعدة
والحش قائم ما يلزم من المكثري بالمعنى المذكور ولا يجبر على التفرغ لا قبل انقضاء المدة ولا بعده وفارقاً للكثاسة
بأنها ما نشأ سبباً لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها دفعها أو إزالتها بخلافها ويلزم المؤجر تسليمها أي البوعدة
والحش عند العدة فارقين والاثبت للمكثري الخيار ولو مع علمه بامتلاكها أو يفارق ما مر من عدم خياره
بالعيب المقارن بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تفرغها بخلاف إزالته الكثاسة ونحوها للتمكن من
الانتفاع مع وجودها اه شرح مر والحش يقع الحاء وضمها كافي مختار الصحاح * (فرع) * وقع السؤال
في الدرس عما لو تعدد الحش هل يلزمه أي المكثري تفرغ الجميع أم تفرغ ما ينتفع به الساكن فقط
والجواب عنه أن الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش راحته على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار
أولاً في نظر والأقرب أن يقال فيه إن كان علماً بذلك فلا خيار له والاثبت له الخيار * (فرع) * آخر وقع
السؤال في الدرس عما لو اتسج الثوب المؤجر وأر يدغسه هل هو على المستأجر أو المؤجر والجواب عنه أن
الظاهر أن يقال يأتي فيه جميع ما قيل في الكثاسة قال ويحتمل وهو الأقرب أن يأتي فيه ما في الحش فلا يجب
غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعده لأنه ضروري عادة في الاستعمال اه ع ش عليه (قوله لا يلزم واحد منهما) ظاهره
وأن تعذر الانتفاع به لأنه لا فعل فيه من المكثري والمكثري متمكن من إزالته ونقله يقال في الكثاسة بل عدم
الخيار فيها أولى لأن الكثاسة من فعله * (قاعدة) * العروة كل بقعة بين الدور لا شيء فيها وجمعها عراض
وعرصات * (فرع) * لو اتهمت الدار على متاع المستأجر وجب على المؤجر التخيبة اه سم على

منهج أي ولا يضمن شيئا من الامتعة التالفة وان وعد قبل الهدم بالاصلاح وقد خير المستاجر بين القسح وعدمه
 اه ع ش على مر (قوله عند الاطلاق) خرج بالاطلاق ما هو شرط ما هو على المكري على المكري أو
 بالعكس فيتمتع الشرط اه حل (قوله ا كاف) ولا يخفى ان المعروف الا ان كاف الجار كالسرج
 للغرس والتمتع للبعير وبواقعة قول المطلب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه الحزام اه
 حل وفي قل على الجلال قوله وقيل فوقها وهو المعروف الا ان وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول
 بانه تحتها بناء على انه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة وهو جلس غليظ محشو ومضرب ولعله مشترك والمراد
 هنا في كلام الفقهاء ما تحتها كما ذكره الشارح (قوله كما مر مع ضبطه الخ) وتقدم انه بكسر الهمزة وضمة هاء وفي
 قل على الجلال مانصه وأبدلها العوام لاما مضمومة (قوله وبرذعة) وهي الحاس الذي تحت الرجل كذا في
 الصحاح وفيه المجلس للبعير كسواء رقيق يكون تحت البرذعة وفي كلام شيخنا ان البرذعة الا ان ليست واحدا من
 هذين بل جلس غليظ محشو اه وهو كما قال والجلس بكسر الحاء وسكون اللام وتحرك فاموس اه حل
 (قوله وحزام) من الحزم وهو القوة لانه يشده الا كاف والبرذعة اه قل على الجلال (قوله بمثلثة) أي
 وفاء مضمومة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة اه شرح مر وفي قل على الجلال سمي بذلك لجوارته ففر
 الدابة وهو فرجهام ذكره كانت أو وثنية ولوم آدمي أو طير وفي المصباح والثفر من فليس السباع وكل ذي
 مخالب بمنزلة الحيا للثاقفة وور بما استعير لغيرها انتهى (قوله حلقة تجعل الخ) وتعرف بالحزام يضم الخاء المعجمة
 وبالزاي وأصل الحلقة من الحديد والحزام من الشعر والمراد الاعم منهما اه قل على الجلال (قوله أي
 زمام يجعل في الحلقة) أي التي هي البرة ثم يشد ذلك الزمام بطرف المقود وقد يكتفي به عن المقود اه حل (قوله
 وعلى مكرر محمل) ولا يستحق حمله كما قال شيخنا لا بشرط والغطاء وما معه تابع له اه قل على الجلال (قوله
 وعلى مكرر محمل) أي بالمعنى المتقدم وهو انها لا تلزم المؤجر (قوله وعلى مكرر محمل) انما كان على المكري
 المحمل وغيره مما ياتي لانها تاراد لكل الارتفاع لاصلا بخلاف الا كاف وما عطف عليه فان أصل الارتفاع
 متوقف عليه فكان على المؤجر اه سم (قوله محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية كالجلس ويجوز فتح الميم
 الاولى والثانية اه شوبري (قوله وظلة) في المصباح المظلة بكسر الميم وفتح الظاء البيت الكبير من الشعر
 وهو أوسع من الخباء قاله القاري في باب مفعلة بكسر الميم وانما كسرت الميم لانه اسم آلة ثم كثر الاستعمال حتى
 سموا العريش المتخذ من جريد الخنسل المستور بالثمار مظلة على الشبه وقال في مجمع البحرين الفتح لغة
 في الكسر والجمع المظال وزان دواب وقوله المستور بالثمار له تحريف وصوابه المستور بالثمام (قوله
 وقوابها) ومن ذلك الالة التي تساق بها الدابة اه ع ش على مر (قوله الذي يشده المحمل) اعتمد شيخنا
 مر ان هذا الحبل على صاحب الجمل اه قل على الجلال (قوله ويتبع في نحو سرج الخ) أي في اجارة العين
 أو الذمة أخذ من اطلاق المصنف من قول الشارح السابق في اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان
 نقل عن الزيادة ببعض الهوامش تخصيص ذلك باجارة الذمة اه ع ش (قوله وكل) يضم الكاف كذا
 ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله ونخيط وصبيغ) واذا أوجبنا الخيط والصبيغ على المؤجر فالأوجه ملك
 المستاجر لهما فيتصرف فيه كالثوب لان المؤجر أتلفه على ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبر بالخيط والصبيغ
 ولم أرفه شيئا من رأيت صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك بناء الأرض المستاجرة للزرع والذي يظهر فيه كما
 أقاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللين والكيل كذلك أي انه باق على ملك
 المؤجر وينتفع به المستاجر منه فالضرورة تتجوز الى نقل الملك والحقة واجبا تقدم الجلب الذي يوقده الخبز
 ولا شك انه يتلف على ملكه اه مر فيما تقدم اه ع ش (قوله عرف مطرد) واما القلم والمروء والابرة
 فعلى الكاتب والكمال والخياط اه حل (قوله ما مر في البرذعة) أي وما يتبعها من الحزام والثفر والبرة

عند الاطلاق (ا كاف) وهو
 ماتحت البرذعة كما مر مع
 ضبطه في خيار العيب
 (وبرذعة) بفتح الباء والذال
 معجمة ومهملة (وحزام وثفر)
 بمثلثة (وبرة) بضم الباء
 وتخفيف الراء حلقة تجعل
 في اذن البعير (ونظام)
 بكسر الخاء المعجمة أي زمام
 يجعل في الحلقة وذلك لانه
 لا يمكن من الركوب
 بدونها (وعلى مكرر محمل)
 وتقدم في الصلح ضبطه
 (ومظلة) بظال بقاء على المحمل
 (ورطاء وغطاء) بكسر
 أولهما والوطاء ما يفرش
 في المحمل ليجلس عليه
 (وقوابها) كالجبيل الذي
 يشده المحمل على الجمل أو أحد
 المحملين إلى الآخر وهما على
 الأرض (ويتبع في نحو
 سرج وخبر وكل) كقرب
 ونخيط وصبيغ وطلع (عرف
 مطرد) في محل الاجارة لانه
 لا ضابط له في الشرع ولا في
 اللغة فنطرد في حقه من
 العاقدين شي من ذلك فهو
 عليه فان لم يكن عرف أو
 اختلف العرف في محمل
 الاجارة وجب البيان ولا
 يخالف ما ذكر في السراج
 ما مر في البرذعة من انما على
 المكري لان العرف مطرد
 فيها فوجدناها عليه

والخطام اه حل (قوله فان اضطرب العرف) أى في هذا الذى نصوا انه على المكبرى وجب البيان فالمدار
 فى كل على العرف من غير فرق وهذا ربحنا الف ما تقدم عن حج فى المساقاة انه لا ينظر للعرف الا فيما لم
 ينصوا على انه على أحدهما ثم رأيت شيخنا قال هنا ولو اضطرب العرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر
 بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى فى مواضع أخر عدمه لان
 العرف هنا مع اختلافه باختلاف الحال كثيرا والمستعمل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا وبه يفرق بينه وبين
 ما مر فى المساقاة ويناقى فى الاحداد اه حل (قوله وعلى مكر فى اجارة ذمة الخ) ومنه ما يقع فى مصرنا من قوله
 أو ضلنى للعجل الفلانى بكذا غاية انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والافادة المثل اه ع ش
 على مر (قوله واعانة راكب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فادى ذلك الى تلفه أو تلف شيء منه فهل
 يضمن أولا فيه نظرا واقترب الضمان اه ع ش على مر (قوله فينبخ البعير للمرأة) عبارة شرح مر فينبخ
 البعير انحو امرأة وضعيف حاله الركوب وان كان قويا عند العقد ويقر ببحوال الجار من مرتفع ليسهل
 ركوبه وينزله لئلا يتأذى فعله عليها كصلاة فرض لا تحوا كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر
 ولا جمع وليس له التطويل زيادة على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من نفسه فيما يظهر فلو طول
 ثبت لا مكبرى الفسخ قاله الماوردى وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لنقل النائم ولا يلزمه النزول عنها
 للراحة بل للعقبة ان كان ذكر اقوا بالوجهة له ظاهرة بحيث يخل المشى بمرورته عادة وعليه اصاله الى أول
 البلد المكبرى اليها من عمرانها لم يكن لها سور والافالى السور دون مسكنه قال الماوردى الا ان كان البلد صغيرا
 ثم قارب اقطاره فيوصله منزله ولو استأجره لخل حطب الى داره وأطلق لم يلزمه اطلاقه السقف وهل يلزمه ادخاله
 الدار والباب ضيق أو تفسد الاجارة قولان أحدهما أولهما اه شرح مر (قوله وعليه رفع حل الخ) وكذا
 أجرة دليل وخفير وسائق وقائد وحفظ متاع عند النزول وايضا فالدابة لينزل الراكب لما لا يمكن فعله عليها
 وليس له منع المكبرى من النوم عليها وقت العادة اه حل (قوله لاقتضاء العرف ذلك) فلو طرأ عرف بخلافه
 واطرد فيكون عليه المعول فان اضطرب وجب البيان اه حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) أى بل عليه
 التخلية بين المكبرى والدابة لانه لم ياتزم سوى التمكين منها المراد بالتخلية وليس المراد ان قبضها بالتخلية لئلا
 يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها أو قودها زاد النووي ولا يكفي
 ركوبها وتسييرها في الصحبة دون الفاسدة بالتخلية في العقار والوضع بين يدي المستأجر وبالعرض
 عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة وله قبله أى قبل القبض ان يؤجرها من المؤجر وقرئ أو الدين عدم
 صحته فى نظيره من البيع بان تسليم المعهود عليه هنا غايته ان يأتى باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره اه
 شرح مر

* (فصل فى بيان غاية الزمن الخ) * عبارة شرح مر فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة تقرى باوكون يد
 الاجير بدأمانة وما يتبع ذلك انتهت (قوله مع ما يد كرمها) أى من قوله وجاز ابدال مستوفى الخ الفصل (قوله
 تصح الاجارة مدة الخ) أى فى ملك طلق أو وقف حيث لا شرط فيه مدة تبقى فيها العين أى يغلب على الظن بقاؤها
 تلك المدة ولا يجب تعيين ابتداء المدة اذا قدرها بان يقول سنة من الآن بل يكفي قوله سنة ويحمل على ما يتصل
 بالعقد وأما انتهاء المدة فلا بد من بيانه فاذا قال كل شهر بكذا لم يصح ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث
 سنين فأجره ستا فى عقدين لم يصح العقد الثانى وفا لا بن الصلاح وخلافا لابن الاستاذ حيث قال بالصحة نظرا الى
 مطابقة العقد للقيمة اه حل وسأبأنى ان الولي لا يؤجر المولى عليه أو ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال
 فى الزائد وهران الراهن يمتنع عليه اجارة الموهون لغير المرتنن الامدة لا تجاوز حلول الدين اه شرح مر
 (قوله تبقى فيها العين غالبا) فلو أجزه مدة لا تبقى فيها غالبا فهل تبطل فى الزائد فقط اه سم على حج أقول

فان اضطرب العرف وجب
 البيان وتعبسرى بما ذكر
 أعم من تعبسره بما ذكره
 (وعلى مكر فى اجارة ذمة
 طرف بمجسول وتعبسرة ذابة
 واعانة راكب محتاج)
 لا عانة (فى ركوبه) لها
 (ونزوله) عنها ويراعى
 العرف فى كيفية الاعانة
 فينبخ البعير للمرأة والضعيف
 يترض أو شيوخه ويقرب
 الدابة من مرتفع ليسهل
 عليه الركوب (و) عليه
 (رفع جل وحطه وشدهمجل)
 ولو بان يشد أحد الجمالين الى
 الآخر وهما على الارض
 (وجله) لاقتضاء العرف
 ذلك أما فى اجارة العين
 فليس عليه شيء من ذلك
 * (فصل) فى بيان غاية
 الزمن الذى تقدر المنفعة به
 تقرى بما يد كرمها *
 (تصح الاجارة مدة تبسقى
 فيها العين) المؤجرة (غالبا)

فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به (٥٥٣) والارض مائة سنة أو أكثر (وجاز ابدال

مستوف ومستوف به
كجهول) من طعام وغـيره
فان شرط عدم ابدال المحمول
اتبع (و) مستوف (فيه)
كان اكثرى دابة كوكب في
طريق الى قرية (بمثلهما) أي
بمثل المستوف والمستوف به
والمستوف فيه أو بدون
مثلهما المقهوروم بالاولى أما
الاول فكملوا أكري
ما كثره لغيره وأما الثاني
والثالث فلا من طريقتان
للاستيفاء كالراكب
للمعقود عليهما والتقييد
بالمثل في الثانية مع ذكر
الثالثة من زيادتي فلا يبدل
شي من ذلك بما فوقه فلا
يسكن غير حداد وقصار
حدادا أو قصارا زيادة
الضرر بدقهما والاستيفاء
يكون بالمعروف فيلبس
الثوب نهارا وليلا الى النوم
ولا ينام فيه ليل ولا يجوز
النوم فيه نهارا وقت القيلولة
نعم عليه ترع الاعلى في
غير وقت التجهل (لا) ابدال
(مستوف منه) كدابة فلا
يجوز لانه امام معقود عليه
أو متعين بالقبض (الافى
اجارة ذمة فيجب) ابداله
(لتلف أو تعيب ويجوز مع
سلامة) منهما (برضا مكر)
لان الحق له والتصریح
بوجوب ابدال في التلف
وجوازه في السلام مع تقييده

القبض نعم وتفرق الصفة ثم رأيت في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائر بطلت في الزائدة فقط اه
وعليه فلا خلاف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبعائها على صورتها الذي يظهر صحة الاجارة في
الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن خطائه اه ع ش على مر (قوله فيؤجر الرقيق والدابة
ثلاثين سنة الخ) والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم
والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بان يكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه الله
ولذلك اعتمد شيخنا انه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه ومثله في الخياط اه قل على الجلال
(قوله وجاز ابدال مستوف الخ) ولو بغير رضا المولى جرحوا في المعقود عليه في الصور الثلاث أم لا اه قل
على الجلال (قوله ومستوف به كجهول) والطعام المحمول ليؤكل في الطريق اذ لم يتعرض في المعقود لبداله
ولا لعدمه يبدل اذا أكل في الاطعمة بلا علة في الاطعمة لا يبدل كذا الى كذا وكأنهم انما قدموه على العادة
لانه لا يبدل لعدم اطرادها والثاني لان العادة عدم ابدال الزاد ولم يجده فيما بعد محمل الفراغ بسعده فله ابداله
جرحنا لم لو شرط عدم ابداله اتبع الشرط ولو شرط قدرا فلم يأكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس له وجوب
مطالبتها بنقص قدر أكله ابتعا للشرط ويحتمل أن له ذلك لا يعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق
قال وهو الذي اليه غنيل وخرج به وله ليؤكل ما حبل ليوم ل فيبدل قطعا بقوله اذا أكل ما تلف بسرقة أو
غيرها فيه بدل قطعا على نزاع فيه وبفرضه الكلام في المأكل المشروب فيبدل قطعا لا يعرف اه شرح مر
(قوله فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع) أي وكذا لو شرط عدم ابدال المستوف فيه وعبارته مر ما لم يشترط
عدم ابدال في الاخيرين انتهت اما ان شرط عدم ابدال المستوف بطل العقد اه شيخنا وفي قل على الجلال
فلو شرط عدم ابداله فسد العقد بخلافه في المستوف فيه وبه فيجوز شرط منع ابداله ما يشيع وفرق بين الاول
جرح لانه كمنع بيع المبيع فتأمل (قوله فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع) أي ومثل المحمول غيره من كل مستوف
به ومستوف فيه وعبارته مر في شرحه وحاصل ما مر انه يجوز ابدال المستوف كالراكب والمستوف به كالمحمول
والمستوف فيه كالطريق بقتله او دونه ما لم يشترط عدم ابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد
كما مر اه ع ش (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أي وان عمه له في المنفعة كقوله لتسكن من شئت الابالنص
عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكانهم في هذه الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز
اسكان الحداد والقصار كزرع ماشئت خذ لا ذرعي ولا يجوز ابدال ركوب بحمل ولا حديد بطن ولا حداد
بقصار وعكسهما وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع قل على الجلال (قوله لزيادة الضرر
بدقهما) وهل لاحدهما السكان الا تخفى كلام شيخنا كمن أنه لا يجوز اه حل (قوله والاستيفاء يكون
بالمعروف) أي في استجاره للباس مطلق لا يلبسه وقت النوم ليل ولا ناطرت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه
كلامهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم نهارا ويلزمه ترع الاعلى في غير وقت التجهل أما الارزاق فلا يلزمه ترعه
كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو استجاره ازارا فله الارتداع به لا عكسه أو قضا من من الارتداع به وله التعم
أو للباس ثلاثة أيام دخات الليالي أو يوما وأطابق في وقت العقد الى مثله أو يوما كاملا في الفجر الى الغروب
أو نهارا في طلوع الفجر الى الغروب اه شرح مر (قوله وليلا الى النوم) ظاهر كلام المصنف أنه لو مشى
طول الليل الحاجة ولم يتم لم يجب ترعه ولعل الظاهر خلافه فان الليل مظنة النوم اه مر اه شوبزى (قوله
ولا ينام فيه) أي ليل حيث اعتيد ذلك بذلك الحبل والالم يجب ترعه مطلقا اه حل (قوله عليه ترع الاعلى)
أي الذي يلبس أعلى كالخوخة (قوله لانه امام معقود عليه) أي ان كانت اجارة عين وقوله أو متعين بالقبض
أي ان كانت اجارة ذمة اه ع ش (قوله والمكترى أمين) أي فعليه دفع نحو حريق ونهب قدر عليه من غير
خطر اه حل ويجوز للمكترى السفر بالعين المكتراة عند عدم الخطر لما كره المنفعة فخار له استيفاءها حيث

برضا المكترى من زيادتي (والمكترى أمين) على العين المكتراة

شاء وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة كسفر الوديع
فيما يظهر أخذ المأمر اه شرح مر (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الخ) وهذا فارق كون يده يضمنان
على طرف مبيع قبضه فيه لتعوض قبضه لغرض نفسه اه شرح مر (قوله استصحب بالمالا كان) أي ولانه
لا يلزمه سوى التخليصة لا الرد ولا مؤنته بل لو شرط عليه أحدهما فسدت وماربحة السببى من انها كالأمانة
الشرعية فعليه اعلام مالكمها بما أوردناها فوراً ولا ضمها غمير معول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه
بأذن مالكة ابتداء بخلاف ذى الأمانة الشرعية ولا يلزم المكترى اعلام المكترى بتفريغ العين كما هو مقتضى
كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها وان لم يطلبها فلو غلق الدار والخانوت بعد تفريغها لزمته الاجرة فيها
يظهر فقد صرح البغوى بأنه لو استأجر خانوتاً شهراً فغلق بابها وغاب شهرين لزمه المسعى للشهر الاول وأجرة
المثل للشهر الثانى قال وقد رأيت الشيخ القفال قال فلو استأجر دابة يوماً فاذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا يحبسها
على مالكة الا لزمه أجرة المثل لليوم الثانى لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه التخليصة اذا طالب مالكة بخلافه
في الخانوت لانه في حبسه وعقلته وتسايم الخانوت والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح اه وما قاله ظاهر حتى في
الخانوت والدار لان غلقها ما يستوجب لها قبل انقضاء المدة في الحيلولة بينهم وبين المال فلا يعارضه جزم الانوار
بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غميراً بالموضوع الفرق وعلم مما قررناه ان الغلق مع حضوره كحضوره مع غيبته
المصرح به في كلام البغوى وفيما اذا انقضت الاجارة لبناء أو غراس ولم يختار المستأجر القلع يتخير المؤجر بين
الثلاثة السابقة في العارية ان لم يوقف والا فقيماً سوى التلك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة العين المكتراة
في غمير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما يأتى في الوديع لزمه أجرة المثل من نقد البدار الغالب في تلك المدة ولا ينظر
لما يتجدد بعد الاستمرار الواجب بضمها الذوجب أجرة المثل يستقر قبل طلبها اه شرح مر وكتب عليه
عش قوله والاجارة لبناء أو غراس ولو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه
المالك بالتفريغ ولم يغلقها لم يضمن أجرة وضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة شئ والامتعة وضعها باذن
فيستحب الى ان يطالب المالك بخلاف مالوا غلقها فيضمن أجزائها أعني الدار مدة الغلق لانه أحال بينها وبين
مالكها بالغلق وبخلاف مالوا مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مالكة السابق على مضى المدة لانه مستول
عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر اه سم على حج (قوله كاجير) أي على
ما استوجب حلقه أو لعله مل فيه كالراعى والحياط والصباغ ولو مشتركا وهو الملتزم للعمل في ذمته اذ ليس أخذه
العين لغرضه فقط وسعى مشترك لانه ان التزم العمل لجماعة فذلك أو لو احد فقط فيمكنه ان يلتزمه لغيره فكأنه
مشترك بين الناس ونسبه المنفرد وهو من أجر نفسه لعمل غيره فلا يمكنه ان يقبل مثله لا تخروا دامت اجارته
وهو أولى من المشترك لكون يده أمانة لان منافع مختصة بالمستأجر في المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل شرح
الروض اه شوبرى (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخفراء الذين يحرسون الاسواق بالليل
لا ضمان عليهم حيث لا تقصير اه حل ويؤخذ من ذلك ان خفير الجرن وخفير الغيط ونحوهما عليهم الضمان
حيث قصروا وينبغي ان مثل خفير البيوت خفير المراكب للتعليل المذكور وان مثل ذلك الجماعى اذا استخذه
على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الجماعى افراد الامتعة ومعلوم انهما اذا اختلفا في مقدار الضائع صدق
التفسير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليه من وظاهره وان قصروا وفي
حاشية شيخنا الزياى خلافة في التقصير اه عش على مر (قوله أو صبغه) قال في المصباح وصبغت
التوب صبغاً من باب تنع وقل وفي لغة من باب ضرب اه عش على مر (قوله كعامل القراض) راجع
لقوله فلا ضمان (قوله كأن ترك الانتفاع بالدابة) وكأن استأجره ليرعى دابة فاطاها آخرى عاها فيضمنها
كل منهما والقراض على من تلفت في يده كما أفق بذلك والدرجته الله والا فالقرار على الاول اه شرح مر

لانه لا يمكن استيفاء حقه
الا بوضع اليد عليها
وهذا أعم من قوله ويد
المكترى على الدابة والتوب
بأمانة (ولو بعد المدة) أي
مدة الاجارة ان قدرت برمن
أو مدة امكان الاستيفاء ان
قدرت بمعمل عمل استصحب بالمالا
كان كالوديع (كاجير)
فانه أمين ولو بعد المدة (فلا
ضمان) على واحد منهما فلو
اكترى دابة ولم ينتفع بها
فتلفت أو اكترى لحياطة
توب أو صبغه فتلفت لم يضمن
سواء انفرد الاجير باليد
أم لا كان فعد المكترى
معه حتى يعمل أو أحضره
منزله ليعمل كعامل القراض
(الابتصير كان ترك الانتفاع
بالدابة فتلفت بسبب)

وقوله والقرار على من تلفت في يده أي والكلام كله حيث كان الراعي بالغافلا رشيدا أمالو كان صيدا أو سفيا فلا ضمان وإن قصر حتى تلفت بخلاف مالوا تلفها فإنه يضمن لأنه لم يؤذن له في الاتلاف اه ع ش عليه (قوله كأن ترك الانتفاع) هذا ضمان جنابة لا ضمان بدالة في شرح الروض بدليله ومشي عليه مر وقوله وكأن ضرب بها أو نخعها فوق عادة الخ الضمان هنا ضمان بد كماله مر حين سئل عنه على الفور وقوله أو أركبها إلى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن إذا تلفت به سبب ذلك السبب وكذا كل ما كان التعدي به من جنس المستأجر بخلاف غير الجنس كأن استؤجر للركوب فحمل أو بالعكس فضمن بد وفيما ذكره أولا من قوله فلا يضمن الخ نظروا قوة كلامهم بخلافه اه سم (قوله كأن دام سقف اصطبلها) أي أو نخس بها حية مثلا فلم تلف هل يصير ضمانا لها ضمان بد بهذا الترك حتى إذا غصبها غاصب وألفها في زمن الترك أو بعده كان طريقة في الضمان نقل عن السبكي نعم والمعمد خلافة فيكون ضمانا لها ضمان جنابة فلا يضمن إلا أن تلفت بهذا السبب فلو أكرها ليركبها اليوم ويرجع غدا فافهم بها ويرجع في الثالث ضمنها فيه فقط لاستعمالها فيه تعديا ولو أكرها ليركبها اليوم ويرجع غدا فافهم بها ويرجع في الثالث ضمنها ضمنه مع الإحوة اه شرح مر (قوله في وقت لو انتفع بها فيه عادة) أي جرت العادة بالانتفاع بها فيه سلمت فيضمنها ضمان جنابة لا ضمان بد ولو كان عدم الانتفاع يحتمل العذر كرضه أو خوف عليها من غاصب وبحث في شرح الروض عدم الضمان اه حل (قوله لو انتفع بها فيه الخ) هذا التفصيل المذكور في الدابة ينبغي جريانه في غيرها كثوب استأجره لابس وتلف أو غصب في وقت لو لبس سلم من ذلك ضمنه فليست له اه سم على سج اه ع ش على مر (قوله فوق عادة فيهما) أي بالنسبة لتلك الدابة اه شرح مر (قوله أو أركبها أثقل منه) عبارة شرح مر ومعنى أركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني إن علم والافلاول قال في المهمات ومجمله إذا كانت يد الثاني لا تفتضي ضمانا كالمستأجر فإن اقتضت كالمستعير فالقرار عليه مطلقا اه (قوله أو جعلها مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر) أي فيضمن لاجتماعها أي مائة البر بسبب ثقلها في محل واحد وهو أي الشعير بخلافه يأخذ من ظهير الدابة أكثر ضررها بخلاف اه شرح مر فاندفع ما يقال إن الشعير أخف من البر وتقدم أنه يجوز إبدال المستوفى به بمثله أو دونه والحاصل أنه يضرب إبدال الموزون بمثله وبدونه وبأنقل منه والمكيل يضرب إبداله بأنقل منه فقط اه مبداني (قوله أو جعلها مائة رطل الخ) الوجه أن الضمان هنا ضمان بد وماتقدم له لعل لا عن تثبت اه سم وعبارة ع ش قوله فيضمن العين أي ضمان بد في الكل إلا في مسألة الاصطبل فيضمنها ضمان جنابة انتهت (قوله أفضرة بر) جسع فقير وهو مكمل بسبع اثنين عشر صاعا اه قل على الجلال (قوله فيضمن العين) خرج بالعين منفعتها كأن استأجر لزرع بر فزرع ذرة فلا يضمن الأرض لعدم تعديده في عينها بل إنما تعدي في المنفعة فيلزم بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعها ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة أو المسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة اه شرح مر وقوله ما يختاره المؤجر أي فيكون اختياره لأجرة مثل الذرة فسخا للعدة الأول واختيار المسمى إبقاءه والمطالبة بالزيادة لتعدي المستأجر هنا وفي شرح الروض مانعه وإذا اختار أجرة المثل قال الماوردي فلا بد من فسخ الإجارة وتطهير فائدة ما قاله الشارح فمالو كان المسمى من غير نقد البلد كأن كانت أجرة المثل مائة مثالا والمسمى نحو بر فإن اختار أجرة المثل لزمبت المائة من نقد البلد وإن اختار المسمى استحقه وضم إليه ما بقي بأجرة المثل من نقد البلد ففي المثال لو كان المسمى من نحو البر يساوي ثمانين أخذ المؤجر وطالب بعشرين اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله فيضمن العين أي بأقصى القيم من وقت التعدي إلى وقت التلف ويضمن قيمته مخطئا أو مصبوغا إن وقع العمل مسلما والافعال عنه ما نتم لو اتلف في هذه الثانية أجنبي فلا مال فسخ الإجارة وأجازتها فإن أجاز لزمته الأجرة وغرم الأجنبي قيمة الثوب مخطئا أو مصبوغا وإن فسخ طالب الأجير الأجنبي بأجرته وطالب به

كله دام سقف اصطبلها
عليها (في وقت لو انتفع بها)
فيه عادة (سلمت وكان
ضربها أو نخعها) بالعام
(فوق عادة) فيه ما (أو
أركبها أثقل منه أو أسكنه)
أي ما أكرها (حداد أو
قصارا) دف وليس هو
كذلك (أو جعلها) أي الدابة
(مائة رطل شعير بدل مائة)
رطل (بر أو عكسه أو) جعلها
(عشرة أفضرة بر بدل)
عشرة أفضرة (شعير)
فيضمن العين أي يصير ضمانا
لها التعدي به (لأعكسه)
بأن جعلها عشرة أفضرة شعير
بدل عشرة أفضرة بر خلفه
الشعير

صاحب الثوب بقيمة ثوبه خالي عن ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صبغه وعلم مما ذكر ان الاجير يحفظ حانوت
لا يضمن متاعها اذا سرق ومثله الخفراء * (تبيينه) * مؤنة المؤجر من دابة وغيره على مالكه ومنه نحو صاحبون
وماء لغسل ثوب اتسخ ويظهر انه ليس للمستأجر غسله بغير اذن مالكه فراجع (قوله فيضمن العين) أي يصير
ضامنا لها التعدي فتدخل في ضمانه بمجرد الضرب المذكور ونحوه فهو ضامن لها ضمان يدفعه قوله فيضمن جواب
للقوله وكان ضربها لاله ولقوله كأن ترك الانتفاع بالدابة الخ حتى يقتضى انه يكون بترك الانتفاع ضامنا
لها ضمان يدفعه فوافق ما تقدم من السبكي لان كلام المصنف انما هو فيما اذا تلفت بترك الانتفاع فليقتل
اه حل وفي قل على الجلال والضمان المذكور في الدابة وما معها ضمان يدفعه كفاية العلامة العبادي
ولو اركب مثله أو دونه فتعدي الراكب فالقرار والضمان عليه لعدم تعدي الاول ولو اوردف غيره معه فكلما
لوجه ازايادة على ما استأجره ولو اوردف غيره دابة بنفسه فعار به والضمان بعدد الرؤس أو جل متاع غيره
بسؤاله مع متاعه فالضمان بالقسط وكذا الوجهل متاع غيره وهو راكب والفرق ان الراكب يدان بخلاف
المحول (قوله مع استوائهم في الحزم) بقي ما لو اتل المحول وثقل بسبب ذلك فهل يثبت للمكسب الخيار أم لا فيه
نظروا الاقرب الاول لما فيه من الاضرار به وبدايته اخذ انما للموات المستأجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث
قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله اليه لثقل الميث اه عش على مر (قوله بلا شرطها) أي لا يصري بمحاولة تعريضها
فان شرطت صري بمحاجب المشروط ان صح العقد والافاجرة المثل وأما اذا عرض بها كارضيك أولا أخيبك
أو ترى ما تحبه أو يسرك أو أطعمك فتجب أجرة المثل نعم في الاخيرة يجب على الاجير ما أطعمه اياه كاهو ظاهر
لانه لا تبرع من المطعم وقد تجب بغير تسمية ولا تعريض بها كافي عامل الزكاة كنفاء بشئونها بالنص فكأنها
مستثناة شرعا اه شرح مر (قوله وان عرف بذلك) أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وان عرف
العمل بعدم الشرط اه شيخنا وعبارة أصله تقتضي ان نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم ههنا من
العمل وان العمل بدل من اسم الإشارة وان بهامته على بالعمل أي وان عرف العامل بان يعمل ذلك العمل
بالاجرة ونصها أي عبارة الاصل وقبل ان كان معروفا بذلك العمل بالاجرة فله أجرته مثله اه ويعلم منها ان
الغاية للرذوف سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفتى الروياني بال لزوم في المعروف بذلك وقال ابن عبيد
السلام هو الاصح وأفتى به خلف من المتأخرين وعليه عمل الناس اه (قوله مع صرف العامل منفعة)
أي الذي هو أهل للتبرع وهو الحر المكلف المطلق التصرف فلو كان عبدا أو سفيا استحقها لانهم ليسوا من
أهل التبرع بخلافهم المقابلة بالاعراض اه حل وفي قل على الجلال قوله ولا أجره لعمل بلا شرطها
هو المعتمد ومحل في عامل أهل تبرع والا كصبي وقن وسفيه ونحوهم فيجب لهم أجرته المثل (قوله بخلاف داخل
الحمام) محترز قوله مع صرف العامل منفعة وقوله بخلاف عامل المساقاة محترز قوله لعدم التزامها وعبارة
شرح مر ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة مثلا من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير
ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم مالكها أم لا انتهت (قوله كائنة وشرة)
تمثيله بالشرة لا فائدة اغتفار نحو الاثنين مما يشع به التفاوت بين الكيلين عادة اه شرح مر (قوله وان
تلفت ضمها) أي ضمان المقتوب أخذ من العلة المذكورة اه عش وهي قول الشارح لانه صار غاصبا
لها بتحويل الزائد (قوله لانه صار غاصبا لها) أي فيصير ضمانها كاهب بأقصى القيم وحيث تذا ضمانها لتلفت بغير
هذا السبب اه حل (قوله ضمن قسط الزائد) أي فقط لاختصاص يدها ولهذا الوضوء مع دابته فتلفت
لم يضمنها المضرر لتلفها في يد مالكها اه شرح مر وقوله ولهذا الوضوء مع دابته فتلفت أي قبل استعمالها
اما بعد استعمالها فهي معارة أخذها من العارية اه سم على ج فقل عن شرح الروض أقول واعل
المراد انه باشر استعمالها كأن ركبها لم تدفع له متاعا وقال له اجعله فله عليها فلا ضمان لكونها في يدها مالكها

مع استوائهم في الحزم
وكان أسرف الخباز في
الوقود حتى احترق الخبز
(ولا أجره لعمل) كالمق
رأس وخياط ثوب (بلا
شرطها) أي الاجرة وان
عرف بذلك العمل به لعدم
التزامها مع صرف العامل
منفعة بخلاف داخل الحمام
بالاذن فانه استوفى منفعة
الحمام بسكونه وبخلاف
عامل المساقاة اذا عمل ما ليس
عليه باذن المالك فانه
يستحق الاجرة للاذن في
أصل العمل المقابل بعرض
(ولو اكترى) دابة (لحل قدر)
كائنة رطل (لعمل زائدا)
لا يتسامح به كائنة وشرة
(لزمه أجرته مثله) أي الزائد
لتعدي به بذلك وتعب يري في
هذه والتي قبلها بما ذكر
أهم مما عبر به (وان تلفت)
بذلك أو بغيره فهو أولى من
قوله تلفت بذلك (ضمنها ان
لم يكن صاحبها معها) لانه
صار غاصبا لها بتحويل
الزائد (والا) بان كان معها
(ضمن قسط الزائد)

ان تلفت بالجل) مؤخذة له بقدر الجنابة (كلوسلم) المكترى (ذلك للمكترى في نفسه جاهلا) (٥٥٧) بالزائد بان أخبره بأنه مائة كاذبا فتألف الدابة به فانه يضمن مع أجر الزائد قسطه لانه ملجأ الى الجل شرعا ولو جعلها علما بالزائد وقال له المكترى اجل هذا الزائد قال المتولى فكتمه ستعبره وان

لم يقل له شيئا فكتمه كافي قولي (ولو وزن المكترى وجل ولا أجر الزائد) لعدم الاذن في نقله (ولا ضمان) للدابة ان تلفت بذلك سواء أغاط المكترى أم لا وسواء أجهل المكترى الزائد أم علمه وسكت لانه لم يتعد ولا يذله ولو تلف الزائد ضمنه المكترى (ولو قطع ثوبا وخاطه قباه وقال بهذا امرتني فقال) المالك (بل) امرتك بقطعه (قيصا حلف المالك) فيصدق كمالا لاختلاف في أصل الاذن فيحلف انه ما أذن له في قطعه قباه (ولا أجره) عليه اذا حلف (وله) على الخياط (ارش) نقص الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كاسلها بلا ترجيح أحدهما انه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا ويحجمه ابن أبي هصرون وغيره لانه أثبت بيمينه انه لم يأذن في قطعه قباه والثاني ما بين قيمته مقطوعا بقيصا ومقطوعا قباه واختاره السبكي وقال لا ينبغي غيره لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباه أكثر قيمة فلا شيء عليه

ثم رأيت الشارح في باب العارية صرح بذلك فراجع اه ع ش عليه (قوله ان تلفت بالجل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه يضمن مع أجر الزائد الخ) أي اذا كان المالك معها والاضمة كلها اه حل ومقتضى تنظير المتن ان يجري في هذا جميع التفاصيل في الذي قبله فانظر لاي شيء قصره الشارح (قوله قال المتولى فكتمه ستعبره) أي فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول دون منفعتها اه حل والمعنى ان المكترى كالمستعبر له أي الزائد أي كانه استعار الدابة لاجل حل الزائد أي بالنسبة له (قوله ولو قطع ثوبا وخاطه قباه الخ) فلو اختلفا قبل القطع تحالفوا كل ما أوجب التحالف مع بقائه أو جبهه مع تغير أحواله اه وعليه فيبدأ بالمالك كما قاله نفع ابن كج وقال الاسنوي انه ممنوع بل بالخياط لانه بائع المنفعة اه شرح مر (قوله وقال بهذا امرتني) أي فعليك الاجرة وقال المالك بل امرتك بقطعه قيصا أي فعليك الارش وقوله واختاره السبكي معتمدا ولو أخذ الخياط ثوبا فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبي صدق الخياط اه حل (قوله والثاني ما بين قيمته مقطوعا الخ) ولا يقدح في ترجيحه عدم الاجرة له اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان والخياط تزعم خيطه وعليه ارش نقص الترع ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خيط فيه يجزه في الدرر ومكانه ولو قال ان كان هذا يكفيني قيصا فاطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان الاذن مطلق ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر تحالفا وفسخت الاجارة ووجب على المستأجر أجره المثل لما استوفاه اه شرح مر وقوله في الدرر وفي المختار الدرر واحد درر والثوب فارسي معرب ويقال للجل والصبيان نبات الدرر اه

* (فصل فيما يقتضى الانفساخ) * وذ كر له تلف المعين وجبسه وقوله والخيار وذ كر له وفيه اجارة عين بعيب وقوله وما لا يقتضيهما وذ كر له بسبع صور بقوله لا يموت عاذا الخ أي وما يذ كر معهما كقوله ولو أكرى بجالا الخ ويصح ان تكون هذه الصورة داخلة أيضا فيما لا يقتضيهما بدليل قول الشارح فيها فلا انفساخ ولا خيار (قوله بتلف مستوفى منه) أي ولو بفعل المستأجر فان قيل لو تألف المشتري المبيع استقر عليه الثمن ولا ينفسخ البيع فهلا كان المستأجر كذلك أجيب بان البيع ورد على العين فاذا تلفها صار قابضا لها والاجارة واردة على المنافع ومنافع المستقبل معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها اه عن (قوله ودار انهدمت) أي كلها فان انهدم بعضها ثبت للمكترى الخيار ان لم يبادر المكترى باصلاح قبل مضي مدة ثلثها الاجرة اه شرح مر وقوله ثبت للمكترى الخيار ثمن ان كان المنهدم مما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكتراة انفسخت فيه كما صرح به الدميري وهو ما أخذ مما سبأني في الشارح فيما اذا غرق بعض الارض بما لا يتوقع انحساره وحينئذ فيبقى الخبير فيما بقي من الدار وان كان المنهدم مما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم يبادر المكترى بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشيدى (قوله ودار انهدمت) سواء أهدمها المؤجر أو المستأجر أو أجنبي أو انهدمت بنفسها انتهى حل (قوله الخدمة مسجد فخاضت) فقباس ما يأتي في غصب الدابة ونحوها تنحصر في الانفساخ بمدة الخبز دون ما بعده ها وثبوت الخيار للمستأجر لكن ظاهر اطلاق الشارح الانفساخ في الجميع وبقى ما لو تلفت وخدمت بنفسها هل تستحق الاجرة أم لا فيه نظر والا قرب ان يقال ان كانت الاجارة ذمة استخمت الاجرة وان كانت اجارة عين لم تستحق اه ع ش على مر (قوله لاستقراره) أي الماضي أي لاستقرار قسطه من الاجرة وقوله به أي شيء عليه

* (فصل) فيما يقتضى الانفساخ والخيار في الاجارة وما لا يقتضيهما * (تنفسخ) الاجارة لتلف مستوفى منه معين) في العقد حسا كان الثمن كدابة وأجير معينين ما ودار انهدمت أو شرعا كما مر اذا كثرت الخدمة بمدة فخاضت فيها (في) زمان (مستوفى قبل) لغوات محل المنفعة فيه لافي ماض بعد القبض اذا كان مثله أجره لاستقراره به فيستقر قسطه من المسمى

باعتبار أجرة المثل فلو كانت مدة (٥٥٨) الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلاً أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وان كان

بالعكس فثلثه وخرج بالمستوفى منه غيره مما مر وبالمعين في العقد المعين بما في الذمة فان تلفها الاوجب انفسا حال بدلان كما مر (و) تنفسخ (بحسب غيره مكرهه) أي للدين (مدة حبسه ان قدرت بمدة) سواء احبسه المكري أم غيره كغاصب لقوات المنفعة قبل القبض وذو حكم غير المكري من زيادتي وقولي بثلف مستوفى منه معين مع قولي له مدة حبسه أعم مما عبر به في التلغ والحبس ومن تقييده الحبس بمضى مدة الاجارة وخرج بالتقدير بالمدة التقدير بالمحل كان أجودا به لركوبها الى مكان وجبت مدة امكان السير اليه فلا تنفسخ اذ لم يتعذر استيفاء المنفعة (لأبوت عائد من حيث انه عائد) للزومها كالبيع سواء أ كانت اجارة عين أم ذمة وتعبيري بالحيشة أولى مما عبر به وخرج بها مالومات نحو البطان الاول أو الموصى له بمنفعة ثني مدة حياته بعد ايجاره والنظر في الاولى لكل بطان في حصته مدة استحقاقه فتتفسخ بمروره الاجارة لا لكونه موت عائد بل لقوات شرط الواقف أو الموصى حينئذ فانه لم يثبت له الحسق

بالقبض وقوله فيستقر قسطه من المسمى أي حيث وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل ووقوع العمل مسلما ان يكون بحضرة المالك أو في بيته وظهر الأثر كالحياطة والبناء بخلاف الحمل فقد قال الشيخان لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له مع ظهور أثره ولو اكتره الحمل جرة فانكسرت في الطريق لا شيء له أي وان كان بصحبة المالك اه حل (قوله باعتبار أجرة المثل) عبارة شرح مر بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة الدار الماضية والباقية ويزع المسمى على نسبة قيمتهما وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلاً أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه أو بالعكس فثلثه لا على نسبة المديتين لاختلافهما اذ قد تزيد أجرة شهر على شهر انتهت وقوله اذ قد تزيد أجرة شهر الخ قضيته انه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كان قال أجرة تكهما سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه موزعاً على الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلة وهو ظاهر مما لا يخفى عليه العقد اه عش عليه (قوله سواء احبسه المكري) أي وان كان ذلك لقبض الاجرة اه سم اه عش (قوله كغاصب) سواء أ كان غاصباً من المكري أو المكري وقوله قبل القبض أي قبض المنفعة اه عش (قوله قبل القبض) أي قبل استيفاء المنفعة وليس المراد به قبض العين لان كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله لازوماً كالبيع) فتبقى العين بعد موت المكري عند المكري أو وارثه ليستوفى منها المنفعة فان كانت في الذمة فالأثر به من عليه فان كان ثم تركه استوفى جرمها والا تخير الوارث فان وفي استحق الاجرة والا فلا مستأجر الفسخ اه شرح مر (قوله نحو البطن الاول) كالبدن الثاني في وقف الترتيب وصورته ان يقول وقت هذا البيت مثلاً على أولادي ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم وهكذا وجعلت النظار على الوقف لكل بطان مدة استحقاقه فاجره البطن الاول مائة سنة مثلاً ثم انقضى وقديق منها خمسون فتتفسخ الاجارة في الباقي من المدة وقوله أو الموصى له صورته ان يقول أو وصيت لزيد بمنفعة مدة داري مدة حياته ثم مات وقبل زيد الوصية ثم أجرة الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقديق منها عشرة مثلاً فتتفسخ الاجارة فيما بقي (قوله والنظر في الاولى لكل بطان الخ) وليس منه كما هو ظاهر الوجه جعل النظار لوجه مادامت عزبي أولاده مالم يفسق فلا ينفسخ ما أجرة بالزوج أو بالفسق كما هو ظاهر خلافه في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله مدة استحقاقه) أي حياته وخرج بما ذكره من كان النظار طاقاً أو على جميع الوقف أو لم يقيد بمدة حياته أو كان النظار غيرهم فلا ينفسخ سواء أ كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كذا قرر شيخنا تبعاً لشيخنا مر اه قل على الجلال (قوله وكذا الوأجرة الناظر الخ) هذا نظائر لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العائد والبطن الاول هنا ليس بعائد قال مر في شرحه وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجرة المجدولة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات الا تخذ قبل انقضاء المدة وانقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما في به الوالد دخلاً فلا تقبله قال ومن تبعه اه (قوله وكذا الوأجرة الناظر الخ) اعتمد مر صحة الاجارة وعليه اذ مات البطن الاول يرجع البطن الثاني في تركهم بما يقابل باقي المدة من المسمى كالأجرة لاجنبي ودفع الاجرة للبطن الاول ثم مات البطن الاول فكذلك يرجع البطن الثاني على تركه البطن الاول بما ذكره فان لم يكن تركه فلا رجوع له لا على الناظر ولا على المستأجر في صورته ويستوفى ببقية المدة (قوله وكذا الوأجرة الناظر) أي وهو من غير البطن الاول هذا والمعتمد عدم الانفساخ اه حل وانظر ما فائدة بقا الاجارة وقال شيخنا العزيز يزي تنقل العين المؤجرة للبطن الثاني مسلوقة بالمنفعة من جهة الوقف ولهم الرجوع على تركه البطن الاول وما يحصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انتضاء مدة الاجارة في مقابلة الاجرة هذا ما انحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه التماس والفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها ان النظار المباشر والبطن الاول مفيد مدة حياتهم وأما الحاكم فنظاره عام لم يقيد

والشخص لا يستحق لنفسه شيئا وكذا الواجب من يعتق بموته كمن ولدته ثم مات لاستحقاقه العتق قبل اجارته (ولا يبلوغ بغير سن) أي باحتلام أو غيره كان أجره مدة لا يبلغ فيها بالسن فبالبغ فيها بغيره لأن وليه بنى تصرفه فيه على (٥٥٩) المصلحة فلم يلزم فلو كانت المدة يبلغ فيها

بالسن لم تصح الاجارة فيها بعد البلوغ به نعم ان بلغ سفيها أصبحت فيه وتعيير بما ذكره اعم مما عبر به (ولا بزيادة أجرة ولا بظهور طالب بها) أي بالزيادة عليها ولو كانت اجارة عين وقف جريها بالقبضة في وقتها كما لو باع مال موليه ثم زادت القيمة أو ظهر طالب بالزيادة عليها وهاتان ذكرهما الاصل في كتاب الوقف وان صورهما باجارة الموقوف (ولا باعتناق رقيق) كما في البلوغ بغير السن (ولا يرجع) على سيده (بأجرة) لما بعد العتق لأنه تصرف فيه حالة ملكه فاشبه ما وزوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه بشئ وخرج باعتقائه عنه كأن علق عتقه بصفة ثم أجره فوجدت الصفة فنفسخ الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها (ولا خيار) لاحد في هذه المنعيات لأن ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة ولا في العقد نعم ان مات المكري في اجارة ذمة ولم يخلف وفاء وامتنع وارثه من الايفاء فلا مكثري الخيار وذكره - ذا في غير الاعتناق - من زيادتي (ولا

بيطان دون بطن (قوله والشخص لا يستحق لنفسه الخ) الشئ المستحق هو قسم الاجرة على فرض عدم الانفساخ فيسحق من حيث كونه مكتريا على نفسه من حيث كونه مكر بالانتقال المنافع اليه اه شيخنا والاولى ان يقال الشئ المستحق هو ما بقي من المنفعة تلك المدة فعلى فرض عدم الانفساخ يصير مستحقا له من حيث انه مكتر على نفسه من حيث انتقال المنافع اليه بمقتضى شرط الواقف (قوله أي باحتلام) مثله افاقه المجنون اه سم (قوله كان أجره مدة) أي أجر الولي المولى عليه وحكم اجارته له حكم اجارته في هذا التفصيل كما في شرح مر (قوله فلم يلزم) أي ولم ينظر لماطرا أقول ويشكل عليه ما لو أجره له ثم مات المولى عليه حيث تنفسخ وعال بان ولايته مقصورة على مدة ملك موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه اه شوبري (قوله لم تصح الاجارة فيها بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام ان الاحتلام ليس له أمد ينتظر فلم ينسب اليه تصرف بخلاف البلوغ فان له أمد ينتظر فنفسخ فيها باجواز المدة كذا تقدم اه عزيزي (قوله نعم ان بلغ سفيها الخ) عبارة قل على الجلال فلو بلغ سفيها استمرت انتهت (قوله أي بالزيادة عليها) أي على أجرة المثل ولو أجر الماطر باجرة شهدت القيمة بانها أجرة المثل وحكم الحاكم بصحة الاجارة ثم قامت بينة بانها دون أجرة المثل فان كانت العين باقية بحالها لم تتغير بان بطلان الحكم والالم ياتفت اليها اه حل (قوله وهاتان) أي قوله ولا بزيادة أجرة وقوله ولا بظهور طالب بها اذكرهما الاصل الخ أي فليست من زيادته وغرضه بهذه العبارة الاعتذار عن عدم التنبيه على انهما من زيادته كمادته (قوله ولا يرجع على سيده) أي ونفقة في بيت المال ثم على ميسير المسلمين اه مر اه ع ش ولو انفسخت الاجارة بعد العتق ملك منافع نفسه كما في الروضة لأنه صار مستقلا وانظر اذا أجره ثم وقفه ثم انفسخت الاجارة وقياس ما هنا عودها للموقوف عليه أو أجره ثم أوصى باعتاقه ثم مات فعتق وانفسخت لكن اعتمد شيخنا في مسئلة الوقف عود المنافع للواقف اه شوبري (قوله واستقر مهرها بالدخول) اعتبر هنا استقراره وسبب في النكاح ان الصداق يجب بالعقد حتى لو باعها بعده ولو قبل الدخول كان المسمى للبائع اه شوبري (قوله فوجدت الصفة) أي غير الموت أخذها مسبقا ولو فسخت الاجارة بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه ولو أجره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت الوقف اه حل (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) ظاهر منعيه ان هذا وما بعده لا خيار فيها فان كان كذلك أشكل الفرق بين مسئلة الجسام ومسئلة انقطاع ماء الارض وان لم يكن كذلك وكان فيها الخيار فلا فرق وتأخيرهما متعين (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) أي سواء قدرن الاجارة بزمان أو بعمل عمل خلاطج ويخير المشتري اذا جهل الاجارة أو علمها وجهل مقدار المدة أو علمها ووطن ان له الاجرة وبحت بطلان البيع في الثانية ولو انفسخت الاجارة كانت بقية المدة للبائع اه حل (قوله في غير المعهود عليه) اما فيه فهو العيب الا في قوله وخير في اجارة عين بعيب الخ (قوله كنعذر وقود حجام) ومثله فيما يظهر ما لو عدم دخول الناس فيه لفئة أو خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار والمذ كان أو أبطال أمير البلدة النفرج في السفن وقد كثرها أو دار الذل من قرق بين ذلك وبين الاول فقد أبعده من ثم يقل أحد فحين استأجر حرافة لم الحب لتعط انه يتخير اه شرح مر (قوله كنعذر وقود حجام) وكما تمتاع الرضيع من ثدي المرضعة بلا علة تقوم به اه ع ش على مر (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر والاقبل بالضم فيهما وقبل بالفتح فيهما اه ع ش على مر وكل من المعنيين مراد هنا فيصح كل من الضبطين (قوله وسفر) معطوف على وقود أي وكنعذر وسفر بالدابة لمكثرة لظهور خوف مثلا ويصح عطافه على تعذر والتقدير وكسفر أي طرقة لمكثرة ارامثلا وقوله ومرض وهلاك زرع معطوفان على تعذر لا غير هكذا يؤخذ من شرح مر (قوله ومرض لمكثرة دابة) ومثله مؤجرها

تنفسخ (بييع) العين (المؤجرة) للمكثري أو غيره ولو بغير اذن المكثري ولا يؤثر طر ومالك الرقبة وان تبعته المنافع لولا ملكها أولا كما لو ملك ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طر ومالكها في ملك الثمرة وان دخلت في الشراء لولا ملكها أولا (ولا بعذر) في غير المعهود عليه (كنعذر وقود حجام) على مكثريه بفتح الواو ما يؤدبه وبضمها المصدر (وسفر) لمكثرة ارامثلا (ومرض) لمكثرة دابة ليسافر عليها

(وهلاك زرع) ولو بجائحة كشدة (٥٦٠) حوا ويرد اوسيل لان كلامهم لا يؤثر في المعقود عليه ولهذا لا يحط للجائحة بشئ من الاجرة كما

مخرج به الاصل (وخير) المكثري (في اجارة عين يعيب) يؤثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت الاجرة (كانقطاع ماء أرض اكثريت لزراعة وعيب دابة) مؤثر (وغصب وابق) للشئ المكثري فان يادر المصري الى ازالة ذلك كسوق ماء الى الارض وانزعاع المغصوب ورد الا بقى قبل مضي مدة ائتمنها اجرة سقط خيار المكثري وتنفسخ الاجارة شيئا فشيئا في الاخيرتين ان قدرت برمن والا فلا تنفسخ وقولي يعيب مع جعل المذكورات امثلة له اولي من اقتصاره عليها وخرج بالتقييد بد اجارة العين وهو من زيادتي في الاخيرتين اجارة الذمة فلا خيار فيها بذلك بل على المكثري الابدال كما مر فان امتنع اكثري الحاكم عليه وبانقطاع ماء الارض نحو غرقها بماء ولم يتوقع انحساره عنها مدة الاجارة فتفسخ به كأنه سدام الدار والخيار فيما ذكر على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة وذلك يتكرر بتكرار الزمن (ولو أكرى بجالا) ولو في الذمة (وسلمها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل ان شاء تبرع بموتها أو (موتها) القاضى من مال مكر

الذي يلزمه الخروج معها اه شرح مر (قوله وهلاك زرع) أى في الارض المستأجرة وله ان يزرع ثانيا زرع يدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر لا وان منعاه من الزراعة ثانيا بعد آوان الحصاد مثلا ليكون الزراعة الثانية تضعف قوة الارض لكن لا تمنعه هنا لجران العادة بمثله ولو على تدوير في فرض الاول كالعديم ويستأنف زرعها من نوع ما استأجره أو غيره مما لا يضره عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة بقى باجرة المثل لذلك الزمن وليس مما يمنع زرع ثانيا ما جرت العادة فيه بتكرار الزرع مرة بعد أخرى كزراعها ولا برسمها مثلاً ثم ثانيا سمساً مثلاً اه عش على مر (قوله لا يحط للجائحة) أى لا يجب ولا يستحق اه حل (قوله وخير في اجارة عين يعيب الخ) وبجرم الشيطان بان خشونة مشيها ليس عيباً وكذا ان الرفعة انه عيب وحل الاول على خشونة لا يخشى منها السقوط والثاني على خلاف ذلك اه حل (قوله كانقطاع ماء أرض) كماء النيل فاذا أحرار الأرض التي تروى من ماء النيل وكانت تروى من الماء الغالب ولا يتقيد بخمسة عشر ذراعاً وستة عشر كما ذكره مر مع فاذا انقطع ماء في بعض السنين خيراً فان فسح فذلك والالزمة له الاجرة فتأمل اه حل (قوله كانقطاع ماء أرض الخ) أى لبقاء اسم الاجارة مع امكان سببها بماء آخر ومنه يؤخذ انه لو لم يمكن سببها بماء أصلاً انفسخت اه حل (قوله وعيب دابة) أى مقارنة للعقد حيث كان جاهلاً به أو حادث له ضرره وهو كما قال بالاذرعى وغيره ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعترأ وتختلف عن القافلة اه شرح مر وليس من العيب مالو وجسد بالبيت المؤجر بقاوان كثر كذا بمش ولا مانع من ان يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرة خارجة عن العادة في أمثاله اه عش (قوله وغصب) وليس للمستأجر خصامة في عين المغصوب بخلاف المنفعة بان يدعى انه يستحق منفعة تهاوير برفع يده عنها وعبارة شيخنا ولا يكاف التزع من الغاصب وان سهل عليه اه حل (قوله قبل مضي مدة ائتمنها اجرة الخ) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شئ ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصلقة اه عش على مر (قوله والخيار فيما ذكر) أى في غير الغصب والابقاً أمافيها فهو على الفور لتفريق الصلقة وكذا الوفاق الماء اليها اه حل وعبارة عش قوله والخيار فيما ذكر الخ يدخل فيه الغصب والابقاً لكن الخيار فيهما فوري لانه خيار تفريق الصلقة وهو فوري لا يقال كونه فوراً يائناً في قولهم انه اذا غصب العين تنفسخ الاجارة شيئا فشيئا فاذا عادت اليد المكثري تخير بين الفسخ فيما بقى والاجارة ويرد عليه أنه بمضى جزء تحت يد الغاصب يقال باجرة تنفسخ فيه الاجارة ويثبت للمكثري الخيار وعليه فتأخير الفسخ بعد ذلك بسطة خياره فكيف يثبت له بعد اذا عادت العين اليد المستأجر لانا نقول بمضى أى جزء من المدة تحت يد الغاصب تنفسخ فيه الاجارة فيثبت للمكثري الخيار بعده مضيه فان فسح فذلك وان لم يفسح ثم مضت مدة أخرى ثبت له الخيار بمضى الثانية لتجدد الضرر وهكذا الى أن يعود ليد المكثري فيثبت له الخيار بمضى المدة الاخيرة على الفور فان تراخى ثم فسح لم ينفذ فسخه وكذا يقال في الاباق اه عش (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة) أى لعدم تفريق الصلقة واذا أجازوا التقدير بالعمل استوفاه بعد عود العين ولزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقى منه ان كان والا انفسخت الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن يتفرط من المستأجر قاله الماوردي فراجع ذلك وحرره اه قل على الجلال (قوله ثم ان لم يجد له مالا الخ) عبارة شرح مر فان لم يجد له مالا بان لم يكن له غير ما ليس فيها زيادة على حاجة المكثري والاباع الزائد ولا اقتراض انتهت (قوله ولا فضل فيها) وصورة الفضل أن يكثري جملين لجل أردبين من البر ويكون أحدهما جليلين يقدره على جل الأردبين اه شيخنا وتصوير الحاي قوله بان يحتاج الى بعضها يمكن تنزيله على هذا التصور بر ونص عبارة قوله ولا فضل فيها أى الجبال بان يحتاج الى بعضها والاباع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم أنه يبيعها غير مسلوبة المنفعة وصار ذلك كأنه غيره مؤجر اه والمعتمد أنه لا يبيعها الا مسلوبة المنفعة اه شيخنا

(قوله)

(ثم) ان لم يجد له مالا ولا فضل فيها (اقترض) عليه القاضى ودفع ما اقترضه لشئ من المكثري أو غيره

(قوله ثم باع منها الخ) خرج منها جميعها فلا يبيعه ابتداء لتعلق حق المستاجر باعيانها ومنازعة مجلي فيه بأنه لا يفوت حقه لعدم انقضاء الاجارة غير ظاهرة الآن يحمل على ما يحسنه الاذرعى من أنه لو رأى الحاكم في اجارة الزمة مصلحة في بيعها والاكتراء ببعض الثمن للمستاجر جازله جز ما حيث جازله ببيع مال الغائب بالمصلحة والوجه أنه لو رأى مشتريها بمسألة المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبيع منه ما يحتاج منها لبيعه مقدما له على غيره لأنه الاصل اهـ شرح مر (قوله وله أن ياذن لمكتري الخ) الظاهر ان هذا مستعمل ليس مترتباً على ثم الثانية اهـ عميرة اهـ شوبرى وقوله للضرورة تعليل لقوله وله أن ياذن الخ وافهم كلامه أنه لا يرجع بما أنفعه بغير اذن الحاكم ومحل ان وجدوا ممكن اثبات الواقعة عنده والا شهد على أنه انفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لأنه ياذن اهـ عناني (قوله وله) أى للقاضى وهذا راجع لاصل المسئلة وليس مرتبة أخرى اهـ شيخنا (قوله ولو هرب مكرهاً بالخ) محترز قوله وسألها كما يعلم من شرح مر (قوله فان تعذر الاكتراء عليه الخ) لم يذكروا بيع القاضى حيث سئل لو قيل له اذا كذب في محفل ولايته وباعه لقاتل على انتزاعه لم يبعد فليجوز اهـ حل

* (كتاب احياء الموات) *

أى عبارة الارض التى لم تخرجت عن ملكها الموقوف على المسلمين وقال الزركشى الارض اما مملوكة أو محبوسة على حق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك وهو الموات اهـ قل على الجلال (قوله وما يذكر معه) أى من قوله فصل منفعة الشارع مرور الى آخر الكتاب اهـ (قوله من غير أرضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حديث لم تلم الرواية اهـ ع ش على مر وفى المصباح أنه من باب قتل (قوله ونحو من أحياء أرضا ميتة الخ) أى من ذاب بعد الاول ليسدل على السنية التى سبب دمه او قوله فيها أى فى احيائها وقوله منها أى مما خرج منها بزرعها أو لا وثانها (قوله فلا فيها أجر) هو مخصوص بالاشترط وفيه دليل على أن الذى لا احياء له لأنه لا ثواب له فى الآخرة وهذا مخالف للمسايق أنه من أهل الاحياء بدارهم وفيه ان محله اذا لم يسلم فاذا أسلم أثيب بالانقلاب فى الآخرة فلا احياء واذا أحياء فان أسلم أثيب والا فلا اهـ حل (قوله العوافى) جمع عافية أو عاف أى طلاب الرزق من انسان أو طير أو غيره مما منها فهو له صدقة والشرب كالاكل وهما الاغلب اهـ قل على الجلال وفى المختار عقلم باب عدا واعتقاه اذا أتاه يطالب معروفه والعلمة طلاب المعروف الواحد عاف اهـ (قوله وما أكلت العوافى منها) أى ما صرفه على العلة فى احيائها فهو له صدقة أى يثاب عليه كثواب الصدقة وان كان فى مقابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نية بل يثاب على ذلك ولو لم ينو وكان ذلك انغرض نفسه لأن الاحياء مستقوما كان واجبا أو سببه لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية وقوله منها أى حقيقة ان كل من نفس ما ثبت فيها أو من أجلها كالاجرة المذكورة وفى روى نقل عن الاسعاد ما نصه بيان الطلاب الرزق من انسان أو بهيمة أو طير وهو يشمل ما يزرع فيها أو يغرس بنفسه الاحياء اهـ ع ش (قوله أى طلاب الرزق) أى من انسان أو بهيمة أو طير وفيه دليل على أن الذى ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم اهـ اسعاد اهـ زيادى أقول وقد منع دلالة على منع احياء الذى وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها ما فى الدنيا فكثرة المال والبنين وأما فى الآخرة فتخفيف العذاب كباقي المطلوبات التى لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح خصوصاً والتخصيص بالمسلم يقتضى أن الكافر لا يصح احياءه وهو فاسد لما أتى فى المتن قوله أو ببلاد كفار الخ والاحكام الشرعية الواردة بعمومها تشمل الكفار فانهم مخاطبون بالفروع على الصحيح ولو كان التخصيص فى الخبر مراد القيل ببلاد المسلمين وفى المصباح الثواب الجزاء واثابه الله فعلى ذلك وقال فى الالف

(ثم) ان تعذر الاقتراض أو لم يره القاضى (باع منها قدر مؤنتها) ان ياذن لمكتري مؤنتها) من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه فى قدرها عادة ويدخل فى مؤنتها مؤنة من يتعهدا ولو هرب مكرهاً فان كانت الاجارة فى النعمة اكرى القاضى عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه القاضى واكرى فان تعذر الاكتراء عليه فلا يكرى القسغ وان كانت اجارة عين فلا القسغ كما لو ثبت الدابة وتعبيرى بشم الثانية هو الموافق لمسايق الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو

* (كتاب احياء الموات) *

وما يذكر معه والاصل فيه قبل الاجماع اخبار تكبر من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بهارواه البخارى ونحوه من أحياء أرضا ميتة فلا فيها أجر وما أكلت العوافى أى طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائى وغيره وصححه ابن حبان

مع الجيم أجره الله أجرا من باب ضرب وقتل وأجره بالدغة إذا أثابه اه فلم يقيد ما يسمى ثوابا بجزاء المسلم
 فأقتضى أن كل ما يبيع جزاء يسمى ثوابا وأجره سواء كان الفاعل مسلما أو كافرا اه ع ش على مر (قوله
 وهو سنة لذلك) أى الحديث الثاني اه ع ش (قوله لم تعرف الإسلام) أى يقينا (قوله ما لم تعرف) أى
 ما لم تتيقن عمارته في الإسلام من مسلم أو ذمي وليت من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين اه شرح مر
 (قوله أن كان ببلادنا) أى المسلمين والمراد بدار الإسلام ما بناه المسلمون كبغداد والبصرة وأسلم أهلها عليه
 كالمدينة واليمن أو فتح عنوة تكبير ومصر وسواد العراق أو صلحا والارض لنا وهم يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها
 فيء وموانها متجبر لا هـ ل النقيء وحفظه على الامام وان صالحناهم على أن الارض لهم فوانها متجبر لهم
 ومعمورها ملك لهم * (فرع) * لو ركب الارض ماء أو رمل أو طين فهي على ما كانت عليه من ملك أو وقف
 فان كان ذلك الرمل مثلاما أو كالماء السكك أخذه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن جانب منه لم يخرج عن
 كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان انقطاعه لاحد كالنهر وسرجه ولو زرعه أحد لم يجره
 لمصالح المسلمين وبسقط عنه بقدر حصته ان كان له حصة في مال المصالح نعم للامام دفعه لمن يرتفق به بما لا يضر
 المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه ونحوه لمن لم يقصد احياؤه ولا يجوز فيه البناء
 ولا الغراس ولا ما يضر المسلمين هـ اذا ما اعتمد شيخنا تيمارا وبالغ في الانكار على من ذكر شيئا مما يخالفه
 والله أعلم اه قل على الجلال (قوله ملكه مسلم باحياء) أى ولا يحتاج في الملك هنا الى انقطاعه اعطاء عام
 منه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى اقطعه أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم أفتى
 السبكي بكفر معارض أولاد تميم فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم له بارض الشام وأجمعوا عليه في الجملة اه شرح
 مر وما في الموات من نخوع وسر وحشيش يملك تلك البقعة تبعالها بالاحياء ذلك الشجر مثلا * (فرع) * علم
 مما مر انه لا يصح انقطاع عامر ولو ارفقا قال شيخنا مر وسكتوا عن الانقطاع الواقعة للعنسة في الاراضي
 العامة لاستغلالها ويظهر انه يملك منفعتها لوله ايجارها لم يزرعها الامام وما يأخذ الجندي منها حلال بطريقه
 اه قل على الجلال (قوله ولو غير مكاف) أى بشرط تميزه اه زى لكن يعارضه قول الشارح كيجنون
 الآن يعمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منسج وشمل ما ذكر الرقيق ويكون لسيده اه وهذا في
 غير المبعوض أما المبعوض فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو وان وقع الاحياء في نوبته واذا لم تكن مهاباة فهو
 مشترك بينهما ولا يتوقف ملك سيده أو هو على قصد واحد منهما بخصوصه بل متى أحيا ما لا يتوقف ملكه على
 قصد أو قصد الثملاك فيما يتوقف ملكه على قصد كالأبار كان حكمه ما ذكر اه ع ش على مر (قوله ولو غير
 مكاف) أى حيث كان مميزا في نخوعه فتر في نخوعه واحياء أرض لا يشترط فيه التمييز لان الاول يكون للتملك وغيره
 والثاني لا يكون الا للتملك اه حل وعبارة شرح مر وما لا يفعل عادة الا للتملك كبناء دار لا يعتبر قصد بخلاف
 ما يفعل له ولغيره كقبره بترفاته يتوقف على قصد اه وقوله فانه يتوقف على قصد وفائدة ذلك ان ما حوت به العادة
 بقصد اه اذا فعله بلا قصد ككونه غير مكاف لم يملكه فغيره احياؤه بخلاف ما لم تجر العادة في احياؤه بقصد فانه يملك
 بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احياؤه لا يملكه اه ع ش عليه (قوله ولو بحرم الخ) عبارة أصله مع شرح
 ج ويجوز قطعها احياء موات الحرم بما يغني ملكه كملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكراهة بيع
 عامر هـ دون عرفات وان لم تكن منه اجماعا فلا يجوز احياؤه ولا يملك به في الاصح لانه لا يملك به ساوان
 اتسعت ولم تضيقه بقياس ما يأتي في المحصب بالاولى ان غرة كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفته من سنين
 الحج الا كيدة قلت ومزدلفة وان قلنا للمبيت به سنة ومنى كعرفة والله أعلم لم بذلك مع الخبر الصحيح قبل
 يا رسول الله ألا تبني لك بيتا بمكة فقال لا منى مناخ من سبق وبنيته ابن الرقة فيها القطع بالمنع لتضييقها
 وألحق بهما المحصب لانه يسن للعجاج اذا نفروا ان يبيتوا فيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويردبانه

وهو سنة لذلك والموات
 أخذنا مما يأتي أرض لم نعمر
 في الإسلام ولم تكن حريم
 عامر (ما لم يعمر ان كابلادنا
 ملكه مسلم) ولو غير مكاف
 (باحياء ولو بحرم) اذن فيه
 الامام أم لا بخلاف الكافر
 وان اذن فيه الامام لانه
 كالاسنة له وهو ممنوع عليه
 بدارنا كما سيأتي

تابع لها انتهت (قوله والذي والمستأمن الاحتطاب الخ) أي لان المساحة تغلب في ذلك اه شرح مر
 (قوله وليس مراداً) أي لانه يصح احياء الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز كافي ع ش على مر
 (قوله لا عرفه الخ) مستثنى من الحسل وقوله ومن دلفه ومنى كل منهما مستثنى من الحرم اه حل وفي تقرير
 بعض المشايخ ان الكل مستثناء من الحرم وسوغه في عرفه ان بهضمانه وان كان الحكم لا يتقيد بذلك البعض
 وهذا غير صحيح كما لا يخفى اذ بين عرفه وبين الحرم وادى غرة وعرضه ألف ذراع كما هو مقرر في المناسك (قوله بكسر
 المجمة وضمها) اقتصر في المصباح والمختار على الضم فله الاصح وان أشعر كلام الشارح بخلافه ع ش على
 مر (قوله وقد صولحو اعي ان الارض لهم) فان لم نصلحهم فهمى دار حرب فيملكه المسلم بالاحياء وان ذنبوا عنه
 اه حل (قوله والعمارة اسلامية) أي يقينا اه شرح مر ثم قال في محل آخر ولهم يعرف هل هي جاهلية
 أو اسلامية قال بعض شراح الحاوى في غنى انه لا يدخلها الاحياء اه وما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار
 وصححه الشارح والدة في تصحيح العباب وعليه قوله فيما مر يقيناً ليس بشيد اه رشيدى (قوله الى ظهور
 مالكة) أي ان ربحي والا كان مالكا لبيت المال فله اقطاعه كما في البحر وجري عليه في شرح المذهب في الزكاة
 فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتلكها أي اذا رأى مصلحة سواء أقطع رقبته أم منفعته السكنى في الشق
 الاخير يستحق الانتفاع بمدة الاقطاع خاصة كما في الجواهر وما في الانوار مما يخالف ذلك مردود ويؤخذ مما
 ذكر حكم ما عمت به البلوى من أخذ الظلمة الكروش وجلود البهائم ونحوها التي تذب وتؤخذ من ملاكها قهراً
 وتعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورته لبيت المال فيجوز بيعها أو كلها كما أتى بذلك والدرجة الله
 اه شرح مر وقوله وتلكها او منه ما جرت به العادة الآن في أماكن خربة بمصر ناهجت أربابها ويثمن من
 معرفتهم فيأذن وكيل السلطان في ان من عرشيته ما نفاه وله فن عرشيته ما نفاه ملكه وينبغي ان عمله ما لم يظهر كون
 الحيا مسجداً أو وقفاً أو ملكاً لشخص معين فان ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في اعارة الأرض للبناء
 والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي ان تلزمه الاجرة للمالك مدة وضع يده اه ع ش عليه وقوله وتعذر رد
 ذلك لهم للجهل باعيانهم أي بان لم يعرف أحد منهم كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن
 جهل عين مالكل منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الآن اذ حكمها انهم مشتركة بين أربابها كما في افتاء النووي
 الذي مرّت الإشارة اليه في باب الغصب اه رشيدى (قوله حريم عامر) سمي بذلك لتحريم التصرف فيه لغير
 صاحب الدار اه سم (قوله لانه مملوك لمالك العامر تبعاً) غير انه لا يباع وحده كما قاله أبو عاصم العبادى
 اه شرح مر وقوله غير انه لا يباع أي حيث لم يمكن مالك الدار احداث حريم لها كالمرة على ما مر للشارح
 في البيع ويؤخذ منه انه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيلزمه أجره مثله ويقطع ما فعله مجازاً فان رضوا
 ببقائه بالاجرة فقياس منع عدم بيعه وحده عدم جواز الا أن يفرق بان المنفعة يتساع فيها بما لا يتساع به في
 تلك العين وأجرة المثل اللازمة له اذا أخذت وزعت على أهل القرية بقدر أملكهم عماله حتى في الحرم
 اه ع ش على مر (قوله وهو ما يحتاج اليه الخ) أي بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه أموالاً واسع الحرم واعتيد
 طرح الرماد في موضع منه ثم احتج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فنجوز عمارة اعدت تقويت
 ما يحتاجون اليه وأما لو أريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد في غيره بجواره ولو قري بامنه
 فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعياهم الرى فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيراً فليست غن له
 وكذا يجوز الغراس فيه لما لا يمنع من انتفاعهم بالحريم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا تفوت منافعهم
 المقصودة من الحريم اه ع ش على مر (قوله لتعمام انتفاع بالعامر) أي وان حصل أصل الانتفاع
 بدون اه شرح مر (قوله فالحریم لقربة بحياة ناد الخ) وحریم النهر كالنيل ما تمس الحاجة له لتعمام
 الانتفاع به وما يحتاج لالقاء ما يخرج منه لو أريد حفرة أو تنظيفه فيمتنع البناء فيه ولو لم يجدوا به ما بنى فيه

كما نقل عن اجماع الائمة الاربعه ولقد عمت البساوى بذلك في عصرنا حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا لينزجر
 الناس فلم ينزجروا ولا يغير هذا الحكم كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى وان بعد عن الماء بحيث لم يصبر من حريمه
 لاحتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حريم لا يزول وصفه بزوال متبوعه ويحتمل خلافه اه شرح مر
 وقوله ولو مسجد او بهدم الخ قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية أمره انها صلاة في
 حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده كذلك أي لانه مأذون فيه من واضعه ومعلوم ان وقف البناء
 غير صحيح لاستحقاقه الازالة وبقي ما اذا مات الواضع هل يعتبر ان كل من آل اليه ارث ذلك أو علم رضاه اذ لم
 يخرج عن الملك بالوضع المذكور كما هو ظاهر ينبغي نعم كذا ظهر لي فليتنا مل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسجد
 المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو ممن له وظيفة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم كافي المسجد
 الموقوف وقفا صحيحا لان القراءة والامامة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد
 لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لانه بشرط لجواز الازالة صرح بجواز محله فهو كساحة بين الدور قال
 فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكر لنفسه لكنه قوله فينبغي استحقاقه المعلوم لا ينبغي ان يحصل
 استحقاقهم له من حيث الشرط اذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما اذا كان لا يستحق ذلك بأن
 جعل المعلوم من أماكن جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحريم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا ينبغي انه لا يدخل
 اشراط الواقف فيه لعدم استحقاق وقفه ثم ان كان من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جازله تعاطيه لان
 منفعة الحريم تصرف لمصالح المسلمين كما صرحوا به وان لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو
 ظاهر فتأمل اه رشیدی * (فرعان) * أحدهما الانتفاع بحريم الانهار كحافيتها لوضع الاجال والاتقال وجعل
 زريبة من نصب لحفظ الامتعة كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان
 فعله لا يرتفع به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جازلا ولا
 يجوز له أخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لجميع المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف
 عنه النهر في زرع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم
 امتناع احداثها لانهم من النهر أو من حريمه لا يحتاج راسكب البحر والمار به للانتفاع به بوضع الاجال
 والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع احداثها من الحريم الذي يشاء عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم
 انه لا يغير حكمه بذلك اه مر ثم هل يتوقف الانتفاع بها على اذن من الامام أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني فلا
 يأثم بذلك وان لزمته الاجرة اه ع ش على مر * (فرع) * في فتاوى السيوطي رجل يده رزقة اشتراها
 ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلاطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البنائع
 الاول بطريق شرعي بان اقطعه السلطان اياها وهي أرض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها ويملكها المشتري
 منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها بالامر سلطان ولا غيره وان كل السلطان اقطعه اياها
 وهي غير موات كما هو الغالب الآن فان المقتطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يشرها السلطان والسلطان
 انتزاعها منه متى شاء ولا يجوز له قطع بيعها فان ما عفاها لا حد نفذ ولا يطالب اه وأقول
 ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التمليك ممنوع كما يعلم من كلام الشارح
 وحينئذ فاذا اقطعه لغير الموات تمليك فينبغي ان يجري فيه ما ذكره المحجب في الشق الاول اه سم على ج
 وبقي ما لو شك هل هو اقطاع تمليك أو ارفاق فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل عدم التمليك اه ع ش على
 مر مسألة استطراد السؤال حال تقرر هذا المحل عن سبب بركة مملوءة بمباحة أو مملوكة هل يملك ما فيها من
 السمك فاجاب مر بما هو معلوم مما قرره في باب الصيد وهو انه ان سدها بقصد اصطياده واعتيد اصطياده
 بمنزلة هذه البركة ملكه والا كان متجبرا فاذا صرف الماء عنه جاز بيعه وان لم يستلمه في الاول دون الثاني لعدم

(ومن تكض) لحبل أو نحوها

فهو أعم من قوله ومن تكض
الحبل (ومن أخ ابل) بضم
الميم أي الموضع الذي تنأخ
فيه (ومطر حرماد) وسرحين
(ونحوها) كمرح غنم
وملعب صبيان (و) الحريم
(البتر استقاء) بحية (موضع
نارح) منها (و) موضع
(دولاب) بضم الدال أشهر
من فتحها أن كان الاستقاء
به وهو يطلق على ما يستقي
به النارح وعلى ما يستقي به
بالدابة (ونحوهما) كالموضع
الذي يصب فيه النارح
الماء وتردد الدابة أن كان
الاستقاء بها والموضع الذي
يطرح فيه ما يخرج من
مصب الماء ونحوه وقولي
ونحوهما أعم مما عبر به
(و) الحريم لبتر (قناة) بحية
(مألو حفر فيه نقص مأوها
أو خيف انهبها) أي
سقوطها وبختلف ذلك
بصلابة الأرض ورنائها
ولا يحتاج إلى موضع نارح
ولغيره مما مر في بتر الاستقاء
(و) الحريم (لدار حرم وقناة)
لجدرانها من زياتي
(ومطر حرماد) ككاسة
وتلج وحذف من حريم البتر
والدار قوله في المسوات لأنه
لا يكون إلا في أي بجواره كما
يؤخذ من قولي كالأصل
(ولا حريم لدار مخوفة
بدور) بأن أحيت كلها
معالان ما يجعل حرمها لها

المالك وتظير ذلك ما قالوه في مالو وحل أرضه فتوحل بها صيدانه أن قصد بالتحول اصطفايا الصيد واعتيد ترحيلها
لذلك ملكه والا فلا ووقع السؤال أيضا عن له بيت بحافة النيل يأخذ من يجلس تحت بيته يشط النيل أجرة على
جلوسه هناك لبيع ونحوه فتحرر مع المباحة معه أنه ان علم عدم استحقاقه لحمل الجلوس فإنه لا مستند له في
أخذ الأجرة المجردة جلوسه بأزاء بيته وقومه أنه يستحق الأجرة بمجرد كون الجلوس بأزاء بيته فهو متعدي
بأخذها وان لم يعلم ذلك وانما علم وضع يده على ما بأزاء بيته واعتياده أخذ الأجرة على الجلوس هناك لم يتعرض له
لجواز كونه بحق لاحتمال أن يكون ذلك المكان الذي بأزاء بيته مستحقا بطريق شرعي كان كان مستحقا له أو
لمن انتقل إليه عنه قبل مجيء الجرحا هنا واستمر الاستحقاق فليتأمل اه سم (قوله ومن تكض لحبل) أي
وان لم يكن لاهل البلد حبل وكذا يقال في المناخ والمراح اه شيخنا (قوله ومطر حرماد ونحوها) ومنه مرعى
البهائم أن قرب عرفاوا استقلال كما قاله الأذري وكذا ان بعد ومست حاجتهم له ولو في بعض السنة فيم يظهر ومثله
في ذلك المحطوب وليس لاهل القرية منع المارة من رعي مواشهم في مراتعها المباحة اه شرح مر وقوله
واستقل أي بأن كان مقصود الرعي بخلاف ما إذا لم يستقل المرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من
الابعاد اه رشدي (قوله ونحوها) منه الجرح من المالد ليلاسة الحب فيجتمع التصرف فيه بما يعطى منفعة على
أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه أن ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت
الاحتياج إليه كان حصل في الأرض خلل من أثر الزرع كتكر يب منع كمال الانتفاع المعتاد قلزمه الأجرة اه
عش على مر (قوله كمرح غنم) تقدم له في الزكاة تفسيره بما وأهاليه لا والظاهر أنه لا يناسب هنا ذمها وأهاليها
للبلايوت أهلها والكلام في حريم القرية وهو خارج عنها فالنسب تفسيره بما هو المعروف الآن وهو مكان
يجنب القرية يتجمع فيه أول النهار ثم تساق للهرعى وهذا فسر ثم بالمسرح فلعل للمراح المطلقين المسرح
وما وأهاليها للاحر اه (قوله موضع نارح) وهل يعتبر قدم موقف النارح من سائر جوانب البتر أو من أحدها
فقط الأقرب اعتبار العادة في مثل ذلك للحل اه شرح مر (قوله ودولاب) فارسي معرب قيسل هو شكل
الناعورة اه شرح مر وفي المصباح نعت الدابة تنعمر من باب قتل نعت أصوت والاسم النعارة بالضم ومنه
الناعور والخمبون الذي يديره الماء يسمى بذلك لنعيره والجمع نواعير اه وفي المختار والناعور واحد النواعير
التي يسقي بها يديرها الماء ولها صوت اه (قوله ولبتر قناة الخ) بتر القناة حفرة ينبع منها الماء ثم يسيل في القناة
كأعين وبعضهم جعل الاضافة بيانية وقوله ما لو أي مكان لو حفر ذلك المكان نقص ماء البتر وأخيف انهبها
اه شيخنا وفي عش على مر ان هذه الآبار توجد بالقيوم ولا تعرفها ببلادنا اه وهذا الضابط لحريم
بتر القناة يعتبر في بتر الاستقاء أيضا اه قل على الجلال (قوله ولبتر قناة) الاضافة بيانية كما قاله الشربلالي
وقال بعضهم بتر القناة حفرة في الأرض تتبع منها عين وتسيل في القناة وقال العناني بأن كان الماء يأتي في تلك
القناة إلى تلك البتر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع (قوله ولا يحتاج إلى موضع نارح ولا غيره) أي لأن المداير على
حفظها وحفظ ما بها لا غير ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حريمها بخلاف حفر البتر فيه ولا يمنع من حفر بتر
بملكه ينقص ماء بتر جاره لنصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء ملك اه شرح مر (قوله والحريم لدار) أي
حيث أحيت في موات وإماما بينهما من الأزقة فلا يختص بدار دون أخرى فهو مشترك كالشارع اه مخبري
(قوله وقناة لجدرانها) وهو ما حوالى الجدران اه شرح مر وفي المصباح والقناة مثل كتاب الصيد وهو سعة
أمام البيت وقيل ما امتد من جانبه والجمع أفنية (قوله ولا حريم لدار مخوفة بدور) أي لا حريم لها تختص بها والا
فلها حريم مشترك اه شيخنا (قوله وان أدى إلى ضرر جاره الخ) ولا ينافيه أن من فتح بئر يلبون اعلام الجيران
ضمن ما تلف برائحته من نفس أو مال الجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بئر يلبون اعلام لم يتصرف في ملكه
على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجاهض الحامل ان لم تأكل منه وجب عليه

ليس بالأولى من جعله حريمًا لآخر (و يتصرف كل من الملاك في ملكه بعادة) وان أدى إلى ضرر جاره

دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كفى المضطر ولا يجب عليه الاعلام
بانه يريد ان يقتل أو يشوي لانه غير معتاد فلا يضمن اه مر اه سم على حج أى فيجب عليه الدفع
متى أعلمها وان لم تطلب لكن يقول لها لا أدفع ذلك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه
وتضمن هي جنيتهما على عاقبتها كما أفتى به حج ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن انهم الوالم تغدر عليه
حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطر ارهاوان لم تسكن كذلك ولم يرض
بذمتها وامتنع من الدفع ضمن وقضيته انه لو أسرج في ملكه على المعتاد جاز وان أدى الى تلويث جدار الغير
بالدخان وتسويده أو تلويث جدار مسجد بجواره ولو مسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال مر انه قضية
كلامهم ولا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج بما هو نجس وان أدى الى ما ذكره وقد التزمه مر
ناره وتوقف أخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فليحذر اه سم على منهج اه أقول وحيث استند الى
مقتضى اطلاقهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه ع ش على مر (قوله أو حش) هو بيت الخلاء
وهو يفتح الحاء وضمها اه مختار اه ع ش (قوله فاختل به جدار داره) الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى
الى ضرر جاره وقوله أو تغير بما في الحش ماء بثره أى الجرار راجع لقوله أو اتلاف مال لان تغير الماء بالنجس
يصير متنجسا فهو تالف (قوله فان جاوزها ضمن) أى ما تولد منه قطعاً أو طناً قويا كان شهده نجيران ولم هذا
أفتى الوالد بضمن من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه أطفال وما تواسبب ذلك لمخالفته العادة اه
شرح مر وقوله ولهذا أفتى الوالد الخ وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بما كان
الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتيد دفعه له بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها في ذلك
المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كفى هذه الفتوى اه سم على حج اه ع ش على مر
ومثله في الرشيدى (قوله فانتشرت النداءة الى جدار جاره الخ) ظاهراً انه لا فرق في ذلك بين كون السريان حالا
أو مآلاً لكن قال مر في شرحه في آخر باب الصلح مانعه ولا يمنع من غرس أو حفر يؤدي الى انتشار
العروق أو الاغصان وسريان النداءة الى ملك غيره اه بحروفه والمراد انه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك
الى انتشار العروق أو النداءة كلف ازاله ما يضر اه ع ش (قوله وله ان يتخذ حماما الخ) أى والعادة لم تجز بذلك
وقوله حماما أو مسجداً أو خاناً الا ان كان في مسكة منسدة فليس له ان يجعل ذلك حماماً ولا مسجداً ولا خاناً الا باذن
الشركاء وفي شرح الارشاد للشيخ خلافة وهو المعتمد اه حل (قوله ولو بحوائث برازين) يستثنى من قولهم لا يمنع
مما يضر المالك ما لو تولد من الرائحة مبيع تبهم كمرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولد واذا ذكره المنع منه
والافلا اه حج اه شوبرى (قوله ولو بحوائث برازين) أى ولو كانت حوائث برازين اه ع ش (قوله
لان ذلك لا يضر الملك) مفهوماً انه لو أضر المالك منع منه وهذا ينافى قوله قبل وان أدى الى ضرر جاره وطريق
الجمع بين المقامين ان ذلك مطر وض فيما جرت به العادة وهذا فيما لم تجز به اه تقرير عبارة شرح مر
قال الزركشى والحاصل منعه مما يضر الملك لا المالك اه ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من حفر بئر ملكه لان
ذلك في حفر معتاد وما هنا في تصرف غير معتاد فدفعة نقل الوالد رحمه الله عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في
ملكه على العادة ولا ضمان اذا أفضى الى تلفه ومن قال يمنع مما يضر الملك دون المالك محله في تصرف يخالف
فيه العادة لقولهم لو حفر بئر ملكه بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انصب ماءها لم يضمن مالم يخالف العادة في
توسيع البئر أو تقريهها من الجدار أو لكون الارض هاربة تنهار اذا لم تطوف لم يطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع
منها التقصير انتهت (قوله ويختلف الاحياء الخ) ولو شرع في الاحياء لنوع فأحياء لنوع آخر كان قصد احياءه
للزراعة بعد ان قصد للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارئ بخلاف ما اذا قصد نوعاً أو أتى بما يقصد به نوع آخر
كان حوط البقعة بحيث تصلح زريعة بقصد السكنى لم يملكه بخلافه للامام اه شرح مر (قوله بحسب

أو اتلاف ماله كن حفر بئر ماء
أو حش فاختل به جدار
جاره أو تغير بما في الحش
ماء بثره (فان جاوزها) أى
العادة فيما ذكر (ضمن)
بما جاوز فيه كأن دق دقا
عنيفاً أو زعج الابنية أو حبس
الماء في ملكه فانتشرت
النداءة الى جدار جاره
(وله ان يتخذ) أى ملكه
ولو بحوائث برازين (حماما
وأمطابلاً) وطاحونة
(وحائث جدران) أحكم
جدرانها (أى كل منها بما
يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر
الملك وان ضر المالك بنحو
رائحة كريهة) ويختلف
الاحياء بحسب (الغرض)
منه (ق) يعتبر (في مسكن
تحويط) للبيعة بأجر أولي
أوطين أو ألواح خشب أو
قصب

بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البنية لتهيئ للسكنى (وفي زريعة) للدواب أو غيرها كثمار وغلل (الاولان) أى الخويط
ونصب الباب لا السقف عملاً بالعادة ولا يكتفى بالخويط بنصب سقف أو أختار من غير بناء واطلاق الزريعة أولى من تقييدها بالدواب (وفي مزرعة)
بفتح الراء أقصغ من ضمها وكسرهما (جمع نحو تراب) كقصب ونحو رشوك (حولها) (٥٦٧) لينفصل الحياء عن غيره ونحو من

زيادنى (وتسويتها) بطم
منخفض وكسح مستعمل
وبعبر حزنها ان لم تزرع الا
به فان لم يتيسر الاجاء اساقا
الهافلا بد منه لتهيئ الزراعة
(ونهيته ماء) لها بشق ساقية
من نهر أو حفر بئر أو قناة
(ان لم يكفها مطر) معتاد
والافلا حاجة الى تهيئته فلا
تعتبر الزراعة لانها استيفاء
منفعة وهو خارج عن
الاجباء (وفي بستان نحو يط
ولو يجمع تراب) حول
أرضه (ونهيته ماء) له بحسب
(عادة) فيه ما هو في الثانية
من زيادنى (وغرس) ليقع
على الارض اسم البستان
وهذا فارق اعتبار الزرع
في المزرعة ويكتفى غرس
بعضه كما صححه في البسيط قال
الاذرى والوجه اعتبار غرس
يسمى به بستانا وكلام الاصل
قد يقتضى اشتراط الجمع
بين الخويط وجمع التراب
وليس مرادا (ومن شرع
في اجباء ما يقدر عليه) أى
على احيائه ولم يرد على
كفايته (أو نصب عليه علامة)
كنصب أختار أو غرس خشب
أو جمع تراب فتعبرى
بالعلامة أولى من قوله أو علم
على بقعة بنصب أختار أو غرس

الغرض منه) أى المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس له حد في اللغة فوجب ان يرجع فيه الى العرف كالحرز
والقبض وضابطه ان يبيى كل شئ لما يقصد منه غالبا اه شرح مر (قوله بحسب العادة) وهو ان يجعل له
أربع حيطان اه حل وقد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدواب لم يتوقف
احياءها على باب ولا مانع منه وفاقر اه سم (قوله ونصب باب) أى تركيبه اه شيخنا (قوله ولا يكتفى
الخويط بنحو سقف) أى بالنسبة للزريعة واما بالنسبة للسكنى فيكتفى على المعتمد والسقف هو جريد النخل
وعليه الخوص فان لم يكن عليه الخوص سمي بجريدان فقط اه شيخنا وفي المختار السعفة بفتح تين غصن النخل
والجمع سعف اه وفي المصباح السعف أغصان النخلة مادامت بالخوص فان زال الخوص عنها قيل جريدة
الواحدة سعفة مثل قصب وقصبه اه (قوله وفي مزرعة الخ) ويسمى ما يزرع فيها زرع بفتح فاء وجمع زرايع
كذريعة وذرائع للامور التي يتوصل بها الى غير هاتئ اه قل على الجلال (قوله فان لم يتيسر) أى الحرث
وقوله فلا بد منه أى من سقوه بالفعل فيمنع ذلك لا يسكره هذا مع قول المتن ونهيته ماء الخ (قوله ونهيته ماء) فهم من
تعبيره بالتهيئة عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقا لم يبق الا جرائه كفى وان لم يحفر فان هيا ولم يحفر
طريقه كفى أيضا كما رجحه في الشرح الصغير اه شرح مر والاحياء في أرض غلب عليها الماء بحسب الماء
عنها اه حل (قوله وبهذا) أى بما فهم من التعليل من ان اسم البستان لا يقع على الارض الا بالغرس وقوله
عدم اعتبار الزرع أى لان المزرعة تطلق على الارض وان لم تزرع (قوله يسمى به بستانا) أى فلا يكتفى بشجرة
وشجرتان في المكان الواسع اه مر (قوله أو أقطعه امام) أى لا تملك رقبته مالم أقطعه لئلا يملك رقبته فانه
ملكه ذكره النووي اه زى (قوله فتحجر) أى مانع لغيره منه من الحجر وهو المنع اه شيخنا (قوله أى
مستحق له دون غيره) أى فافعل التفضيل ليس على بابه قال الازهرى أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما
استيجاب الحق كقولك فلان أحق بماله أى لاحق لغيره فيه قال النووي في التجرى وهو المراد هنا والثاني
الترجيح أى وان كان لا لا تحرف فيه نصيب كخبر اليم أحق بنفسها اه رشيدى (قوله ولو أحياء آخر ملكه) انظر
لو أنهم على ما فعله الاول الذى شرع ولم يتم هل ملكه الا خبر ذلك قال مر ظاهر كلامهم انه ملكه أقول
وتصير آلات المبنية معصوبة مع الثاني فلا قول ان يطلب نزعها اذا نزع لا تنقض ملك الثاني المتم
فليحرم اه سم على حج وقوله لا تنقض ملك الثاني أى اذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصلح مسكا
مثلا اه عش على مر (قوله اماما لا يقدر على احيائه أو زاده على كفايته الخ) قد يسأل عن المراد بكفايته
وقد ظهر وفاقا لما ظهر لمران المراد بها ما يفي بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار لسكناه فكفايته ما يليق
بسكنه وعياله وان اراد احياء دور متعددة أو قرية كاملة ليشغلها في مؤناته فكفايته ما يكفيه غائته في مؤناته
ولو قرية كاملة وهكذا * (فرع) * ينبغى ان يحرم تحجر زيادة على ما يقدر عليه وفاقا لابن حج ومر أى
ان أضرب بغيره فليستاهل اه سم (قوله فلغيره ان يحجر الزائد) وهل يجوز لذلك الغير الاقدام عليه من أى محل شاء
أولاد من النسمة بينه وبين الاول ليمس بحق الاول عن غيره أو يحجر الاول فيما يربى احياء فيه نظرا ثم رأيت
ما يأتى عن الخادم من التحجير اه عش على مر (قوله ان يحجر الزائد) أى على ما يقدر على احيائه أو الزائد
على كفايته اه حل وقوله لا يصح تحجره أى بالسكينة فليس له حق فى شئ مما تحجره بغيره ان يحجر الجميع
على هذا القول بخلافه على قول المتولى فليس لغير المتحجر ان يحجر الا ما زاد على حاجة المتحجر أو على ما يقدر

خشب (أو أقطعه له امام) أو استولى عليه من موات بلاد الكفار (فتحجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أى مستحق له دون غيره لخبر أبي داود ومن
سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له أى اختصا صلا لملكه (و) لكن (لو أحياء آخر ملكه) وان كان ظاهرا لانه خلق الملك كملوا شترى على سوم غيره فعلم
ان الاول لا يصح بيعه اماما لا يقدر على احيائه أو زاده على كفايته فلغيره أن يحجر الزائد قاله المتولى وقال غيره لا يصح تحجره لان ذلك القدر غير

معهين قال في الروضة قول

المتولى أقوى (ولو طالت) عرفاً (مدة تجزئه) بلا عذر ولم يحى (قال له الامام أجي أو ترك) ما حجبته لان في ترك احبائه اضراراً بالمسلمين (فان استعمل) بعذر (أمهل) مدة قريبة (ليستعديها) للعمارة يقدرها الامام برأيه فإذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه (ولا امام) ولو بنائيه (ان يحى) لنحو نعم جزية (كضالة) ونعم صدقة وفي عوضه عن النجعة أى الابعاد في الذهاب (موانا) لرعيها فيه وذلك بان يجمع الناس من رعيها ولم يضر بهم لانه صلى الله عليه وسلم حى النقيع بالنون ليجل المسلمين رواد ابن حبان ونرج بالامام الا اذا و نحو نعم جزية وهو أهم مما به مالو حى لنفسه فلا يجوز لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وان لم يشع وعليه يحمل خبر البخارى لاجل الله ورسوله ولو وقع كان لمصلحة المسلمين أيضاً لان ما كان مصلحة له كان مصلحة لهم وليس للامام ان يحى الماء العذب لشرب نحو نعم الجزية (وله ان) ينقض نجاة لمصلحة أى عندها بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى وله نقض حى غيره أيضاً لمصلحة الاجل النبي صلى الله عليه وسلم فلا

عليه اه (قوله قول المتولى أقوى) هو المعتمد (قوله قال له الامام) أى وجوباً ويجوز للاحد ذلك اه حل (قوله فان استعمل بعذر امهل مدة قريبة) وان لم يذ كر عذر المعمل اه حل (قوله بطل حقه) قال في شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بعض المدة بلامهلة وهو ما يحسنه الشيخ أبو حامد لكنه خلاف المنقول الذي حزم به الامام من انه يبطل بذلك لان التجرد يرفع الية الى العمارة وهى لا تؤثر عنه الا بقدر تهيتها سببها وهذا لا يصح تجرد من لا يقدر على تهيتها الاسباب كمن تجرد ليعرف في قابل وكفقر تجرد ليعمر اذا قدر فوجب اذا أخر وطال الزمان أن يعود موثلاً كان وقال السبكي ينبغي اذا عرف الامام أنه لا عذره في المدة ان تراعى هاهنا في الحال وكذا ان لم تطال المدة وعلم منه أنه يعرض عن العمارة ومشى مر على قول الشيخ أبي حامد اه سم (قوله أن يحى) بفتح أوله أى يمنع وبضمه أى يحى اه شرح مر وفي المصباح حيث المكان من الناس جيامن بامرعى بوجبة بالكسر منعهم عنه والحاجة اسم متع وأجته بالالف جعلته حى لا يقرب ولا يجترأ عليه اه (قوله لنحو نعم جزية) النعم ليس قيداً وعبارة مر وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمزادة طائق الماشية ويعمر على الامام أخذ عوض ممن رعى حى أو موات اه بحسوفه (قوله لنحو نعم جزية) انظر كيف هذا مع أن الواجب في الجزية الدنانير ويمكن أن يصور بما اذا أخذ الامام نفعاً بدلاً عن الجزية أو اشترى نفعاً بدنانير الجزية (قوله وضعيف عن النجعة) عبارة شرح مر ونعم انسان ضعيف عن النجعة بضم النون وهو الابعاد في الذهاب لعالم الرعى انتهت وفي المصباح أن يجمع القوم اذا ذهبوا لطلب الكلا في موضع ونحوه وانجعا من بان نفخ ونحوه اه كذلك ثم كثر ذلك حتى أطلق الانجاع على كل طلب والاسم النجعة وزان غرفة وهو ناجع وقوم ناجعة وتواجع ونجع الدعاء والغالب والوعظ ظاهر أثره (قوله حى النقيع) وهو من ديار منينة على نحو عشر من ميلان المدينة اه شورى وهو بقرب وادى العقيق على عشر من ميلان المدينة اه شرح مر (قوله بالنون) وفيه لغة ضعيفة بالباء أما بفتح الغرقة بالمدينة فهو بالباء لا غير بالاتفاق كذا في شرح الايضاح لشيخنا اه شورى وفي قل على الجلال وسى بذلك لانه منتقع الماء وهو أشرف الاجاء وأفضلها جاء النبي صلى الله عليه وسلم لجند المسلمين وجاء صاحباه بعده لانه طيب التربة يغيب الركب في كلاله وهو بصدر وادى العقيق بماني المدينة المشرفة على أربعة برد منها على الاصح وقيل عشر من فرسخا وقيل عشر من ميلا وطوله بر يد وعرضه ميل لانه صلى الله عليه وسلم صلى في محل منه وأمر رجلاً أن ينادى بأعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار كذا قيل وفيه نظر لان ذلك يقتضى وقوف جماعة باطرافه يسمعون الصوت ويقتضى تساوى طوله وعرضه أو استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلته صلى الله عليه وسلم فيه مسجداً اه وفي المصباح البقيع المكان المتسع ويقال المكان الذى فيه شجر وبقيع الغرقدة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كان ذا شجر وزال وبقى الاسم وهو الآن مقبرة بالمدينة أيضاً موضع يقال له بقيع الزبير اه وفي المختار والغرقدة وزن الفرقة شجر وبقيع الغرقدة بمعية المدينة (قوله لان ذلك) أى الحى لنفسه (قوله العدد) بكسر العين وهو الذى لا تنقطع مادته لكونه نابعا من ثمر أو عين اه قل على الجلال وفي المصباح والعدد بكسر العين الماء الذى لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر (قوله أن ينقض حياه) الحى مقصور ويحوز مده وجمعه اجاء فيهما اه قل على الجلال (قوله أى عندها) انظر ما وجه التعبير بها واهلا جعلها للالة (قوله حى غيره) أى من الائمة قبله ولو الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين اه شرح مر (قوله فلا يغيب بحال) قال بعضهم وأخشى أن يكون كفرا اه حل وفي قل على الجلال قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجاء عليه كما مر اه

* (فصل في بيان حكم المنافع المشتركة) * (قوله منفعة الشارع الح) ومثله حريم الدار وأفتيتها واعتبارها فيجوز المارور منها والجلوس فيها وعليها ولو لم يسبح ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كما مر وان قلنا بالمعتمد أن

الحريم مملوك اه قل على الجلال (قوله الاصلية) احتراز عن الفرعية وهي المشار لها بقوله وله تظليل بما لا يضر هذه العبارة تقتضي أن الجلوس من الاصل وكلام مر صريح في أنه من الفرعية فالاصلية هي المرور فقط الآن يقال قول المتن وكذا الجلوس تنظير في كونه من المنافع لا بقيد كونها أصلية اه والمراد بالاصلية الكثيرة الغالبية في عيش قوله الاصلية فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربته التقييد اه سم على ج (قوله مرور فيه) أي لانه وضع لذلك وهذا مما علم في الصلح وذكره توطئة لما بعده اه شرح مر (قوله وكذا جلوس الخ) عبارة شرح مر أما غير الاصلية فإشارته بقوله ويجوز الجلوس به ولو بوسطة لاستراحة ومعاملة ونحوهما كأنه نظر رفيق وسؤال اه فيكون قوله وكذا جلوس معناه وكذا من منفعة الشارع جلوس الخ كما قاله عيش أي لا بقيد كون المنفعة أصلية (قوله وكذا جلوس الخ) وله وضع سرير اعتد وضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويختص الجلوس بمحله ومحل امتنعه ومعامليته وليس غيره أن يضيق عليه بحيث يضر به في السكيل أو الوزن والعطاوله منع واقف به ان منع رؤية أو وصول معاملة اليه لا من قصد لبيع مثل مناعه ولم يزاجه فيما يختص به من المرافق المذكورة وللإمام أو نائبه أن يقطع بقعة من الشارع لمن يرتفق فيها بالمعاملة لانه نظر أو اجتهدا في أن الجلوس فيه مضر أو لا ولهذا يرفع من يرى جلوسه مضر اه شرح مر * (فرع) * وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثير من المناداة من جانب السلطنة بقطع الطرقات القبر الفلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي ترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم مياسير المسلمين أم لا والجواب أن الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وأن الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف أجرة ذلك من بيت المال فان لم يتيسر ذلك لظلم متوايه فعلى مياسير المسلمين وأما ما يقع الآن من اكراه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستأجر الهالان الظالم لا يخدمه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر بغيره فبما يقع له من حفر الارض لا ضمان عليه ولا على من أمره بحفره باجرة أو بدونها لان هذا الفعل جائز بل فيجب بحيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام أهل الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان الأمور من اذا بادر بعضهم بالفعل بحيث صار المحل حفر يضر بالمارة بالنزول فيها ثم الصعود منها لا يمنع ذلك عليه وان كان لوصف شاركه بغيره في الحفر معه بحيث تصير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر اه عيش عليه (قوله ولا يؤخذ على ذلك عوض) عبارة شرح مر وليس للإمام ولا غيره من الولاة أخذ عوض ممن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله وكلا بيت المال زاعمين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم المالك هو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي كإن الرفعة قال ولا أدري بأي وجه يلقى الله من يفعل ذلك قال الاذرى وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور انتهت (قوله وله أي للجالس فيه تظليل) ولو ذميا على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم اه حل ويمنع الكافر أيضا من اغتساله في المغاطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن المسجد الا باذن مكاف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين * (فرع) * وضع السرير بحيث جرت العادة به كالخصير وهو المعروف بالكيب بكسر الكاف كالظليل المذكور اه قل على الجلال (قوله مما ينقل معه) فان كان بيناء منع من ذلك اه حل وظاهر أنه لا يجوز بناء دكة وان لم تضر كاحر حوايه في محل آخر تأمل بل اطلاق الروضة وغيرها هنا وضع الدكة شامل لما يضر * (فرع) * مشى مر آخر اه على عدم جواز التظليل بما لا يضر لا ذمى اه سم وقوله شامل لما يضر كذا في نسخ عديدة ولعل صوابه بما لا يضر (قوله وبارية بالتشديد) وحكى التحفيف اه شرح مر (قوله وهي منسوج قصب كالخصير) في المصباح والبارية بالخصير الحسن وهو العروق في الاستعمال وهي في تقديره عاقلة وفيها لغات أثبات الهاء وحذفها والبارية على فاعلة مخفف مدود وهذه تؤنث فيقال هي الباريا كما يقال هي

الاصلية (مرور) فيه (وكذا جلوس) ووقوف ولو بغير إذن الامام (لنحو حرفة) كالاستراحة وانتظار رفيق (ان لم يضيق) على المارة فيه عسلا بما عليه الناس بلا انكار ولا يؤخذ على ذلك عوض وفي ارتفاق الذي بالشارع يجلس ونحوه وجهان رجع منهما السبكي وغيره ثبوته (وله) أي للجالس فيه (تظليل) لمقعد (بما لا يضر) المارة مما ينقل معه من نحو ثوب وبارية بالتشديد وهي منسوج قصب كالخصير لجرى ان العادة به (وقدم سابق) الى مشعد

البارية لوجود علامة التأنيت وأما مع حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال المطرزي الباري الحسير
ويقال له بالفارسية البورياراه (قوله خبر أبي داود السابق) عبارته فيما سر خبر أبي داود من سبق إلى ما لم
يسبق إليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا ملكا اه (قوله نعم ان كان أحدهما الخ) مأخوذ من العلة لان له منزلة
على الكافر اه حل (قوله نعم ان كان أحدهما مسلم فهو أحق به) أي لان انتفاع الذي يدارنا انما هو
بطريق التبعية لنا اه شرح مر اه غش (قوله فهو أحق) أي مستحق دون الذي اه شورى
(قوله ومن سبق إلى محل منه الخ) ويجري هذا التفصيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو كل سنة مرة مثلا اه
شرح مر (قوله وفارقه ليعود اليه) أي ويصدق في ذلك بينهما ما لم يتدل قرينة على خلافه اه عش على
مر (قوله بحيث انقطع الخ) تصويرا لطول المنق (قوله بحيث انقطع عنه الافة) ينبغي أن يكون المراد أن
تتضمن مدة من شأنه أن تنقطع الافة فيها وان لم ينقطعوا من ابتداء الغيبة اه سم على منسج اه عش
على مر والالاف جمع آلف كعزال جمع عاذل وكفار جمع كافر (قوله فحقه باق) أي فيجزم على غيره العالم به
الجلوس فيه بغير علمه وظن رضاه كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله والظاهر أن مفارقه الخ) هذان
جمله المفهوم في مفهوم المتن تفصيل فان كان فراقه بقصد شيء آخر غير العود سقط حقه وان كان لا بقصد العود
ولاعدمه فهو كقصد العود وهذا أحسن مما فهمه المحشى (قوله والظاهر أن مفارقه الخ) هذا واضح أن ألف
ذلك المكان وتعوده أو قصد بالوجه فيه أن لا يفارقه وقت المعاملة وأما اذا جاء مرة ولم يقصد ما ذكر وفارقه
لا بقصد عود ولا عدمه فبقاء حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه اه سل (قوله ولو جالس لاستراحة الخ) يحتز
قوله الحرفة (قوله لاستراحة أو نحوها) كانتظار رفيق وسؤال وكذا لو كان جوا لا يبعد كل يوم في موضع من السوق
ويكره الجالس في الشارع لحديث أو نحوه ان لم يخطه حقه من غض بصرو كف أذى ورد سلام وأمر
بمعرفة ونهى عن منكر اه شرح مر (قوله أو من مسجد أو قاعة) ويسن منع من جلس فيه لمبايعة أو
حرفة ويمنع من هو بحر به ان أضربا له ويندب منع الناس من استنطاق حلق القراء والعقهاء في الجوامع
توقير الهم اه شرح مر وفي قل على الجلال * (فرع) * يندب منع من جلس فيه أي المسجد لحرفة
أو معاملة بل يجب ان كان فيها ازدياءه ويحرم حينئذ فعلها فيه وكذا لو كان فيها تضيق على أهله ولو باجتماع
الناس عليه كالكاتب بالاجرة ويندب منع من يتطرق حلق الفقهاء والقراء توقير الهم (تنبيه) يرتفع مدرس
ترك التدريس في المساجد مثلا ومتعلم ترك التعلم وصوفي ترك فيها التبعيد وأما ما يقع الآن من بطلان المدرسين في
المدارس فيمنع استحقاق معلومها الشيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر اذا حضر المدرس لان زمن بطلانهم غير
معتاد فيما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كما أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف وان
كان من بيت المال ونخرج بثولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم
فروع ابيوت الرباط والمدارس ونحوها حكم مقاعد الاسواق فيما مر ولا يباح سكناها الا للفقهاء مطلقا ولن
فيه شرط واقفها ولكل واحد دخول المساجد ونحوها التحوأ كل وشرب ونوم وغير ذلك مما حرت به العادة مما
لم يضييق ولم يثبث ولم يطلب تركه فيها كما مر اه (قوله كقراءة قرآن) منه تعليم القرآن لحفظه في الألواح وخرج
ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشرط لحل
بعضه الواقف للمسجد اه عش على مر وفي قل على الجلال قوله ويقرى بضم أوله أي يعلم الناس
القرآن ولو بنحو القراءات السبع أو يحفظ الألواح ومثله من يتعلم منه كيا أتى وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه
أو لحفظ ما في لوحه مثلا أو لقراءة في مصحف وقف أو كتابة منه أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بمفارقة النحو
وضوء أو اجابة داع ومثله من جلس لذكر نحو ورد أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو بحياة ولو في نحو
ليلة جمعة مع جماعة اه (قوله بين يدي مدرس) أي ان أفاد أو استفاد لا واعظ وكتب أيضا لسماع حديث

خبر أبي داود السابق (ثم)
ان لم يكن سابق كان جاء
اثنا اليه معا (أقرع)
بينهما اذلا منزلة لاحدهما
على الآخر نعم ان كان
أحدهما مسلما فهو أحق به
(ومن سبق إلى محل منه حرفة
وفارقه ليعود) اليه (ولم تطل
مفارقته بحيث انقطع) عنه
(الافة) لمعالة أو نحوها
(فحقه باق) خبر مسلم من
قام من مجلسه ثم رجع اليه
فهو أحق به ولان الغرض
من تعيين الموضع ان يعرف
به فيعامل فان فارقه ليعود
بل لترك الحرفة أو الحل أو
فارقته ليعود وطالت مفارقته
بحيث انقطعت الافة بطل حقه
لا عراضه عنه وان ترك فيه
متاعه أو كان جلوسه فيه
باطناع الامام أو فارقه بعذر
كسفر أو مرض والظاهر ان
مفارقته لا بقصد عود ولا
عدمه كفارقته بقصد عود ولو
جلس لاستراحة أو نحوها
بطل حقه بمفارقته ومتى لم
يبطل حقه فغيره القعود
فيه مدة غيبته ولو لمعالة (أو)
سبق إلى محل (من مسجد
لنحو افتاء) كقراءة قرآن
أو حديث أو علم متعلق
بالشرع أو سماع درس
بين يدي مدرس

أَوْ أَعْظَاهُ حَل (قوله فكيف تعرف فيما مر) أي بل أولى لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس
وحديث النهي عن اتخاذ المساجد وطناً يستحق مخصوص بماء ذلك وأفهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن
الامام ولو لمسجد كبير او جامع اعتب سد الجلوس فيه باذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
مع الله أحداً ولغيره الجلوس في محله ومحل تدريس مودة غيبته التي لا يبطل حقها الثلاث تنعطل منفعة الموضع في
الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقاً اهـ شرح
مر (قوله أو الصلاة وفارقه الخ) عبارة أصله ولو جلس فيه أي المسجد للصلاة وان لم يدخل وقتها او كان الجالس
صديقا لم يصراً حق فيها في غيرها انتهت وقوله ولو جلس فيه أي جلوساً جازئاً لا تكلف المقام المانع للالتفاتين من
فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الأوجه وبه يخرم غير واحد وألحقوا به بسط السجادة وان لم يجلس ويعز
فاعل ذلك مع العلم بمنعه وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت صلاة
الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الصف الأول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف على
المصلين وهل مثل ذلك ما لو نادى الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كجيرة رواق ابن
معمور بالجامع الأزهر فغير عجم منه من أراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه فيه نظر ولا
يبعد الا لحاقه بالراجح وفي سم على حج * (فرع) * أني شيخنا مر يجوز وضع الخزانة في المسجد اذا
لم تضيق وحصل بسببها نفع عام لدرس أو مفت بضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اهـ
* (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في مصرنا من وضع القميص في الجرب من هل يستحق من اعتاد
الوضع بعمل منه وضعه في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلته فيه منعه كقواعد
الاسواق أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه لا يصير أحق به من غيره كن اعتاد الصلاة بعمل من المسجد
لان الغرض يحصل بالوضع في جميع المجال كما ان الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا تنظر الى انه قد يتعارف غرضه
بوضع منه كقر به من منزله أو بعده عن أطراف المجال التي هي مظنة للسرقه الى غير ذلك لان هذه الاغراض لا تنظر
اليها كما انهم لم ينظروا في ابقاع المسجد الى حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بمنزلة الصف ونحو ذلك
ومقاعد الاسواق انما كان أحق بها التولد الضرر بانقطاع الاف عنه وعدم اهتدائهم لحله فنسبته اليه
استحققه ولا يحصل السابق بوضع علامة في المحل كما لا يحصل الالتقاط بمجرد الوقوف على اللقطة وانما يحصل السابق
بالشروع في شغل المحل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث يعدل شرع في التجربين عادة اهـ
عش على مر (قوله وفارقه بعذر) ولوقبل دخول الوقت أي وقرب دخول وقت بحيث يعدل منتظرا للصلاة
حزب اهـ حل (قوله فحقه باق في تلك الصلاة) يفيد ان من جلس في موضع من المسجد للقراءة او ذكر ثم فارقه
لحاجة لم يعد ولم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لافي وقت
آخر فليتأمل اهـ سم على حج أقول ومنه ما عتيد من القراءة في المصاحف التي توضع يوم الجمعة أو رمضان
أو غيره ما فلو أخذت من يريد القراءة فيه فقام لينظر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متاعه فيه
بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم وفارقه ثم عاد فلا حق له اهـ عش على مر (قوله فحقه باق في تلك الصلاة)
وما استثناه الزركشي من حق السابق وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلاً للاستحلاف وكان ثم من هو أحق
منه بالامامة فيؤخر ويتقدم الاحق بموضعه نظرا ليلين منكم أولو الاحلام والنهي مردود اذا استخلاف نادر
ولا يختص بمن هو خالفه وكيف يترك حق ثابت لمثلهم بناء على ان عموم كلامهم صريح في رد ولا شاهد له في الخبر
اهـ شرح مر أي لان الخبر انما يدل على تقديم الرجال البالغين العقل على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله)
فالوجه سد الصف مكانه فان كان له ثم سجادة يجاها الواقف برجله من غير ان يرفعها وخرج بالصلاة الاعتكاف
فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه أثناءه ولو لم يخلع حقه بخروجه للصلاة اهـ

(فكيف تعرف) فيما مر من
التفصيل وتعبيري بنحو افتاء
أعم مما عبر به (أو) سبق
الى محل منه (الصلاة وفارقه
بعذر) كقضاء حاجة أو
تجديد وضوء أو اجابة داع
(ليعود) اليه (فحقه باق في
تلك الصلاة) وان لم يترك
متاعه فيه لخبره سلم السابق
نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته
واصلت الصغوف فالوجه
سد الصف مكانه لحاجة تمام
الصغوف ذكره الاذرعني
وغيره أما بالنسبة الى غير
تلك الصلاة فلا حق له فيه
وخرج بمساذكر ما وفارقه بلا
عذر او به لا يعود

فيبطل حقه مطالعوا ما لم يفارق المحل (٥٧٢) فهو أحق به حتى لو استمر الى وقت صلاة أخرى لحقه باقي خبر أبي داود السابق وانما

لم يستمر حقه مع المفارقة
كمقاعد الشوارع لان
غرض المعاملة يختلف
 باختلاف المقاعد بخلاف
 الصلاة بقاع المسجد (أو)
 سبق الى محل (من نحو رباط)
 مسبل كالحائض وفيه شرط
 من يدخله (وخرج) منه
 (الحاجة) ولم تطبل غيبته
 كشراء طعام ودخول حمام
 (حقه باق) وان لم يترك فيه
 متاعه أو لم يأذن له الامام
 لخبر مسلم السابق بخلاف
 ما لو خرج لغير حاجة أو الحاجة
 وطالت غيبته فيبطل حقه
 * (فصل) في بيان حكم
 الاعيان المشتركة المستفادة
 من الارض * (المعدن)
 بمعنى ما يستخرج منها نوعان
 ظاهر وباطن فالمعدن
 (الظاهر ما خرج بلا علاج)
 وانما العلاج في تحصيله
 (كنقطة) بكسر النون أنصبع
 من فحمها ما يرمى به (وكبريت)
 بكسر أوله (وقار) أي زفت
 (وموميا) بضم أوله معد
 ويصبر وهو شئ يلقيه البحر
 الى الساحل فيجمد ويصير
 كالقار (وبرام) بكسر أوله
 حجر قهمل منه القصور
 (والمعدن الباطن بخلافه)
 أي بخلاف الظاهر فهو
 ما لا يخرج الا بعلاج كذهب
 وفضة وحديد وواقعة
 ذهب مثلا تظهرها السيل
 حكم المعدن الظاهر (ولا
 يترك ظاهر) بقدرته بقولي
 (علم) أي من يحوي (باحياء)

حل وعبار شرح مر ولا عبرة بطرش سجادة قبل حضوره فغيره تخبئها برجله من غير ان يرفعها به عن
 الارض لئلا تدخل في ضمائه ولو قيل بحرمه فرشها كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف مقام سيدنا ابراهيم
 صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم لم يعد لما فيه من التضييق على الناس وتخبئ المسجد ولا تظلمت كمنهم من تخبئها
 لان أكثرهم يهاب ذلك انتهت (قوله فيبطل حقه مطلقا) أي طالت غيبته أولا اه عش ويصح ان يفسر
 الاطلاق بان يقال مطلقا أي في تلك الصلاة وغيرها بل هذا والمتبادر من سياق العبارة (قوله بخلاف الصلاة
 بقاع المسجد) اعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول أفضل ورد بان هذا انما جاء بالنسبة للامام اه حل
 وعبار شرح مر واعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الاول أكثر مردود بان له موضعه منه وأقيمت لزوم
 عدم اتصال الصف المستلزم لتقصها فان تسويتها من تمامها ويجيبه في أن ثابها لا يجبر الخلل الواقع في الاول و بان
 الصف الاول لا يتعين له من المسجد محل بل هو ما يلي الامام في أي مكان منه فتوابه غير مختلف باختلاف بقاعه
 بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بالكثرة الوارد في فيه وبالقافية من نحو
 حرو برد وهذا أولى من الجواب الاول لانه يلزم فائله التفرقة بين محبته قبل قبلي حقه وبين ان يتأخر فيبطل حقه
 وهم لم يقولوا بذلك انتهت (قوله أو من نحو رباط) هو ما يبنى للخصم حاجين والحائض ما يبنى للصوفية فهو أخص
 (قوله من نحو رباط) لا يشترط في استحقاقه وبقائه حقه اذن الناظر الا ان شرطه الواقف أو اطردت العادة
 باستثناؤه اه مر * (فرع) * ليس للمسلم دخول كنيسة بغير اذن أهلها اه سم (قوله وفيه شرط من
 يدخله) ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نومها وشرب وطهر من مأثمها لم ينقص الماء عن حاجتها أهلها
 على الاوجه فانه في الخفة وهو الراجح وهل له ذلك وان منه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل ضرر لهم حرر اه
 شوبري (قوله ونخرج منه الحاجة) انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في الذي قبله وأهل هذا منهم من التعبير بالحاجة
 اذ شأن من خرج لحاجة العود (قوله وطالت غيبته) أي بحيث يعدم عرضا اه حل
 * (فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) * أي وما يتبع ذلك كقسمت ماء القناة المشتركة (قوله المعدن الظاهر
 الخ) هذا ليس هو الحكم بل قوطنة والحكم من قوله ولا يترك ظاهر علمه (قوله بمعنى ما يستخرج منها) عبارة شرح
 مر المعدن حقيقة البقرة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا بحيث بذلك المعدن أي اقامة ما أثبت
 الله تعالى فيها وهو المراد هنا انتهت وتقدم في الزكاة انه يطلق حقيقة على كل من المكان والجوهر المخلوق فيه
 وانه في كل منهما ما يفتح الدال وكسرها اه (قوله ما يرمى به) وهو المسمى الآن بالبارود وقال الزركشي هو دهن
 يكون على وجه الماء في العين اه أبجوري على التحرير وهو المسمى الآن بالزيت الجبلي فيفسد أخبرني
 من يوثق به ان الجبل المقابل للطور بساحل البحر الملح في الجانب الغربي اذا استندت حركات البحر وارتفع
 موجه في فصل الشتاء يصل ماؤه الى حفر في ذلك الجبل فيبقى فيها ثم يعمده بحدون على وجه الماء الذي في الحفر
 شيئا يشبه الزيت في الطعم واللون فيقشطونه من فوق الماء ويبيعونه غالبا الرطل بخود يناروه ونافع لجبر
 العظام المنكسرة (قوله وكبريت) أصله عين تجرى فاذا جرد ماؤها صار كبريتا وأعزها لاجرو ويقال انه من
 الجواهر واهذا يضيء في معدنه اه شرح مر (قوله وهو شئ يلقيه البحر) يؤخذ منه ان العنبر كذلك لان
 الاصع انه يثبت في قاع البحار ثم ينفذه الماء بنوجه الى البر اه قل على الجلال (قوله ويصير كالقار) ويؤخذ
 من عظام مرقى الكفار شئ يسمى بذلك وهو نجس أو متنجس اه شرح مر اه عش (قوله بكسر أوله)
 جمع برمة بضم اه قل على الجلال (قوله باحياء) بان ينصب عليه علامات لان احياء كل شئ بحسبه اه
 حل ومقتضى هذه العبارة ان الاحياء في الميت احياء المعدن نفسه والاولى ان يراد به احياء البقرة نفسها اه
 (قوله كما عليه السلف والخلف) المراد من مثل هذه العبارة المتعمدون والمتأخرون اه عش (قوله ولا باطن
 بحفر) انظر لم خص الباطن بذلك فان الظاهر ان الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بحفر الحفر فليحذر اه سم

(قوله) كاطية السلف والخلف (ولا باطن بحفر) لانه يشبه المرات وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن (قوله)

تخريب (ولا يثبت في ظاهر

اختصاص بتخريب بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والسكر والحطب (ولا يثبت فيه (اقطاع) لخبر ورد فيه فليس للإمام اقطاع سلك بركة ولا حشيش أرض ولا حطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر الاحتياجه الى علاج (فان ضاع) أي المعدنان عن اثنين مثلاً (آدم سابق) الى بقتنهما (ان علم والا) أي وان لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بأن يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فان طلب زيادة عليها أزعج لان مكوفه عليه كالنهر وذکر عدم الملك بالاحياء وعدم الاختصاص بالنهر وحكم الضيق من زيادته في الباطن وقسولي والأعم من قوله فلو جاء أمعا (ومن أحيا مواتاً فظاهر به أحدهما ملكه) لانه من أجزاء الأرض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظاهره ماله عليه قبل الاحياء فانه انما ملك المعدن الباطن دون الظاهر كبحر الرخمة وغيره وأقر النورى عليه صاحب التبيين أما بقتنهما فلا ملكها باحيائهما مع علمهما الفساد قصد لانه المعدن لا يتخذ داراً ولا يستأنس ولا ضرر أو نحوها وقول أحدهما أولى من تعبيره بالمعدن الباطن

(قوله ولا باطن بحفر) أي بمجرد بل انما ملكه بالاستيلاء عليه بعد استخراج اه حل وكتب أيضاً قوله وحفر المعدن تخريب فلا يملك بنفس الحفر بل بالاستيلاء عليه بعد استخراج اه حل وعبارة أصله مع شرح مر والمعدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطالعة ولا بالاحياء في موات على ما يأتي في الاظهر كالمظهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وقرق الاول بان الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب ولان الموات اذا ملك يستغنى المهي عن العمل والنيل ميثوث في طبقات الأرض يحوج كل يوم الى ضرر وعمل وخرج محله نيله فيملك بالاختصاص من غير اذن الامام قطعاً لا قبل الاخذ على الاصح انتهت (قوله فليس للإمام اقطاع الخ) في قل على الجلال * (فرع) * من الظاهر سلك البركة وصيد البر والبحر وجواهرها وشجر الايكة وغارها فلا يجوز فيها تخريب ولا اختصاص ولا اقطاع ولو ارفاقاً ولا أخذ مال أو عوض ممن يأخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة الا بالله نعم ملكها تبعاً للبيعة اذا ملكها كالمير * (فائدة) * غريبة ذكر الجلال كثيره ان المرص من بيت المال لحفر خيلان اقليم مصر ورتعه و بحوره وتسوية بحوره مائة وعشرون ألف قطعاً بالطواري والاعلاق منهم سبعون ألفاً خصوص الصعيد والباقي لبيعة الاقليم اه قل على الجلال (قوله بركة) بكسر الباء كافي القاموس ونقل بالدرس عن السيوطي ان فيه لغة بضم الباء اه ع ش على مر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافاً لما هوهمه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك اه ع ش (قوله قدم سابق) ولودمبا وتقل عن شيخنا زى ما وافقه اه ع ش على مر (قوله والا أي وان لم يعلم السابق) أي بان جاء أمعا أو جهل وقوله أقرع قال الاذري لم يذكر تقديم المسلم على الذمي اه وبحث شيخنا تقديم المسلم اه شوبري (قوله أقرع بينهما) أي لا تغتفر المرج فان وسعها اجتمع وليس لاحد أخذ أكثر من الآخر الا برضاة قاله في الجواهر وهو محمول على أخذ أكثر من البقية لا النيل اذله أخذ أكثر منه نعم لو كان مسلماً والاخر ذمياً قدم المسلم كما بحثه الاذري نظير ما مر في معاد الاسواق اه شرح مر (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك اه سنم على ج أقول الاقرب اعتبار العمر الغالب كافي أخذ الزكوة فيقال بل الاقرب عادة الناس ولوللجارة ويفرق بينهما وبين الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان ميناها على الحاجة ومن ثم امتنع على الغنى بمال أو كسب بخلاف المعدن اه ع ش على مر (قوله أزعج) فلو أخذ شيئاً قبل الازعاج هل ملكه أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه حين أخذه كان مباحاً اه ع ش على مر (قوله ومن أحيا مواتاً الخ) انظر هذا مع قوله ولا يملك ظاهر باحياء فهل بينهما تكرار وهل الثاني يغني عن الاول اه أقول هذا التوقف لا يحمل لانه السابق في حالة العلم واللاحق في حالة الجهل فالثاني مفهوم الاول (قوله وخرج بظهوره) أي المشعر بعدم علمه به حال احيايه اه شرح مر (قوله فانه انما يملك المعدن الباطن) أي باحياء ذلك الموات الذي هذا المعدن فيه وان كان لا يملك محله ذلك المعدن وملك ما عداه مما أحياه وقوله دون الظاهر أي فانه لا يملك باحياء الموات الذي ملك المعدن به والمعتد استواء الظاهر والباطن فان علمهم الم ملكهم ولا يثبت بينهما وان جهلهم ما ملكهم ما يثبت بينهما اه حل (قوله دون الظاهر) ضعيف والمعتد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالتي العلم والجهل فان علمهم الم ملكهم ولا يثبت بينهما وان جهلهم ما ملكهم ما يثبت بينهما اه زى اه ع ش والضعيف في كلامه بالنظر لحكم الباطن والظاهر واما حكم البقية فعبارة فيه جارية على المعتد حيث قال مع علمهم ما ومفهومه انه مع الجهل يملكها فلي كلامه قد يملك المعدن دون البقية كما لا يخفى (قوله اما بقتنهما فلا يملكها الخ) أي يملك ما عدا تلك البقية من الموات الذي أحياه وفي كونه يملك المعدن وما حواله دون محله ما لا يخفى اه حل (قوله أولى من تعبيره بالمعدن الباطن) أي حيث قيد الباطن بعدم العلم وأطلق في الظاهر ويغني ان يقيده في الظاهر

ضرر أو نحوها وقول أحدهما أولى من تعبيره بالمعدن الباطن

وبعضهم قرر كلام الأصل بما لا ينبغي (٥٧٤) فأخذوه (والماء المباح) كالنهر والوادي والسيول (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ كل

منهم ما يشاء منه الخبير الناس
شركاء في ثلاثة في الماء والكلال
والنار رواه ابن ماجه باسناد
جيد (فان أراد قوم سقى
أرضهم منه) أى من الماء
المباح (فضاق) الماء عنهم
وبعضهم أحياء أولاً (سقى
الأول) فالاول فيجب كل
منهم الماء (الى) ان يباع
(الكعبين) لانه صلى الله
عليه وسلم قضى بذلك رواه أبو
داود باسناد حسن والحاكم
وصححه على شرط الشيخين
(ويغرد كل من مرتفع
ومتخفض بسقى) بأن يسقى
أحدهما حتى يباع الكعبين
ثم يسقى الآخر
وخرج بضاق ما اذا كان ينسقى
بالجميع فيسقى من شاء
منهم متى شاء وتعبيره
بالاول أولى من تعبيره
بالاعلى ومن غير الاقرب
جوى على الغالب من أن من
أحياء بقعة يحصر على قربها
من الماء ما يمكن لمباقيها من
سهولة السقى وخفة المؤنة
وقرب عروق الغراس من
الماء ومن هنا يقدم الاقرب
الى النهر ان أحيوا دفعة أو
جمل السابق ولا يبعد القول
بإقراع ذكره الاذرى (وما
أخذ منه) أى من الماء المباح
بيد أو ظرف كائن أو حوض
مسدود فهو أعم من قوله في
إناء (ملك) كالاحتطاب

ويطابق في الباطن وقد يجاب عن تقييده الباطن بان في صورة العلم خلافاً ذكره بعد ولوعهم في المتن لا تقتضى الجزم
وليس الامر كذلك فانهم اه شوبرى (قوله وبعضهم قرر الخ) تعريض بالجلال المحلى اه شوبرى وعبرة
أصله مع شرح المحلى ومن أحياء مواتاً فظاهر به معدن باطن لم يعلم به ملكه لانه من أجزاء الارض وقدم ملكها
بالأحياء فان علم به واتخذ عليه داراً ففي ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك
وأما البقية المحيية فلا تملك بالأحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالأحياء وفي الحاوى وغيره
ان من أحياء أرضاً مواتاً فظاهر فيها بعد الأحياء معدن باطن أو ظاهر ملكه لانه لم يظهر إلا بالأحياء انتهت (قوله
كالنهر والوادي الخ) قال في الروض وعمارة هذه الانهر من بيت المال ولكل بناء قنطرة ورحى عليها ان كانت
في موات أو في ملكه فان كانت بين العمران فالقنطرة كجفر البئر في الشارع للمسلمين والرحى يجوز بناؤها ان لم
تضر بالملك اه وانظر حيث جاز بناء الرحى هل يشكل بأنه تصرف في حريم النهر وهو ممتنع وان كان في موات
الا ان يفرض البناء في غير حريمه أو يقال الممتنع بناء حريمه للملك لا لانتفاع به ولو ببناء الرحى حيث لا يضر
ولعل هذا أقرب فليحذر اه سم (قوله يستوى الناس فيه) أى فلا يملك باقطاع ولا يثبت فيه شجر وكذا حكم
حافى النهر فلا يجوز للامام بيع شئ منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافى النهر كما عمت بالبناء في
القراة وهي مسجلة اه بر اه سم (قوله الناس شركاء في ثلاثة) وعدهم فيها النار ومعنى كونهم شركاء في النار
انهم شركاء في النار المباحة كالوقدة في حطب مباح وقد يجعل منه الشدة المتعلقة بملك الانسان فليغيره ان يقتبس
منها وان يتفع بحرها وان لم يأذن مالكها هي قائمة بل وان منع كذا ظهر مع مر فلو احتاج انسان الى
الاقتباس منها فاطفاها من هي متعلقة بملكه عتباً لا حاجت ولا غرض وانما الحامل على اطفائها مجرد منع هذا
فهل يحرم فيه نظر وأتخيل ان مر قال لا مانع من الحرمة اه وهو بعيد فليتأمل اه سم (قوله في الماء
والكلال والنار) قال الازهرى أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التى لا مال لها والمراد بالنار النار اذا أضرمت
في حطب غير مملوك اه زى اما المملوك فالجمل لا يجوز أخذ شئ منه بغير اذن اما الجزء المضى فلو جرحه عدم
منع من يقتبس منه ضواً اه عبد البر (قوله سقى الاول) أى الذى أحيى أولاً وان كان بعيداً عن الماء وقوله
الى الكعبين أى الى أسفلهما فالغاية هنا خارجة والمعتمد اعتبار عادة الزرع والارض والوقت ولو احتاج بعضهم
للسقى تأيماً مكن اه قل على الجلال (قوله فيجب كل منهم الماء الخ) وان لزم هلاك زرع غيره اه قل
على الجلال (قوله ويفرد كل من مرتفع الخ) كأن يكون وصول الماء الى الكعبين في المستعيلة لا يحصل الا
بيلوغه الى الركبتين مثلاً في المنخفضة اه سم (قوله أولى من تعبيره بالاعلى) مراده بالاعلى الاول أو جوى
على الغالب كما بينه الشارح في التعبير بالاى فليتأمل اه سم فلا أولوية (قوله ومن هنا) أى من الغالب
وهذا شروع في بيان مفهوم قوله سقى الاول وقوله ولا يبعد ضعفه فاعتمدت قدس الاقرب حتى في صورة
الجهل اه شيخنا (قوله بيد أو ظرف) أى ومنه كيزان الدولاب كالمساقفة فيملكه بمجرد دخوله فيها اه مر
اه سم اه عش (قوله ولورده الخ) هل رده ممتنع لانه اتلاف مال لانه مستهلك ولا يمكن أخذه بعد ذلك
أولا ممتنع وبساح في مثل ذلك لانه يسير حفر عرفاً ويتيسر مثله مهما أراد فمسه نظر والقلب الى الثاني أميسل
ثم وافق مر على جواز الرد المذكور اه سم (قوله لم يصير شريكاً به) أى بل يصير مباحاً لانه تنزل منزلة
التالف فلا يشال الاعراض عن المملوك لا يخبر به عن ملك صاحبه والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه
وبين رعى المال فيه ظاهر اه شرح مر والفرق ان ذلك بعد ضياعه بخلاف الماء فانه يتمكن أخذه منه
وان لم يكن عين مازده اه عش (قوله لكن مالك النهر أحق به) ومع ذلك فليغيره السقى منه والاخذ منه بخو
دلو واستعماله نعم ان سد عليه ملكه ان قصد تملكه وان كثر اه قل على الجلال (قوله لخير مسلم السابق)

والاحتشاش ولورده الى شحله لم يصير شريكاً به وخروج باخذ الماء المباح الداخل في نهر حفره فانه ياق على ابا حقه لكن مالك النهر
أحق به كالسيل يدخل في ملكه (وحافى بئر بموات لا رتاقه) بها (أولى بمائها حتى يرتحل) لخير مسلم السابق

فإذا رخل صار كغيره وإن

عاد إليها كما هو شرطها بقصد
ارتفاق المارة أو لا بقصد شيء
فإنه فيها كغيره كأنه لم ذلك
بزيادتي ضمير لا ارتفاقه
(و) حائرها بوات (لذلك أو
بملكه مالك المائهم) لأنه غناء
ملكه كالثمره واللبن (وعليه
بذل ما فضل عنه) أي عن
حاجته سبحانه وإن ما سكة
(لحيوان محترم) لم يحسد
صاحب ماء مباحا وثم كلاً
مباح برعى ولم يحز الفاضل
في إفاء حرمة الروح والمراد
بالبدل تمكين صاحب
الحيوان للاستسقاء له
ودخل في حاجته حاجته
لما شئته وزرعته لم يشترط
في وجوب بدل الفاضل
لعطش آدمي محترم كونه
فاضلاً عنهم أو خرج بالحيوان
غيره كالزراع فلا يجب
سقيه (والقناة المستتركة)
بين جماعة (يقسم ماؤها) عند
ضيقه بينهم (المهاياة) كأن
يسقى كل منهم يوماً وبعضهم
يوماً وبعضهم أكثر بحسب
حصته ولكل منهم الرجوع
عن المهاياة متى شاء (أو
بمنصب خشبة بعرصة)
أي الماء (مقبة بعرصة)
حصصهم من القناة فإن
جهل بقدرها من الأرض
لأن الظاهر أن الشركة
بحسب الملك ويجوز أن
تكون الثقب متساوية مع
تفاوت الحصص بأن يأخذ

(كتاب الوقف)

أي المذكور بعد قول المتن ومن سبق إلى محل منه حرقه وفارقه الخ ولقظه من قام من مجلسه الخ ثم رجع إليه
فهو أحق به وفيه أنه لا يدل على ما ذكر إلا أن يكون أراد على بعد القياس على ما فيه أو يكون الشارح
اختصره فيما مر فلا استدلال بخبر أبي داود السابق لكان أظهر تأمل (قوله فإذا ارتحل الخ) هذا ظاهر أن ارتحل
مع رضاهما لو كان الحاجة عازماً على العود فلا إلا أن تطول غيبته وحينئذ فليس المناط الارتحال بل الاعراض
حتى لو أعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الروياني اه خادم اه شورى ويمنع عليه
سدها وإن حفرها لنفسه لتعلق حق الناس بها فلا يملك إبطاله اه شرح مر اه ع ش (قوله بقصد
ارتفاق المارة) بحث الزركشي بثبوت هذا الحكم لها وإن لم يتلفظ بوقف كما قاله الماوردي في المسجد ومثله
ما يحيا بقصد كونه مقبرة مسجلة ونحوه اه سم (قوله لأنه غناء ملكه كالثمره واللبن) وإنما جاز لم يكثر داراً
الانتفاع بماء بئرها لأن عقد الإجارة قد يملك به عين تبعاً كاللبن وقضية المعلن منع البيع والتعليق جوازه إلا أن
يقال هو ملك ضعيف ملحظه التبعية فتعسر على انتفاعه هو بعينه للحاجة فلا يتعدى ذلك لبيعه وهو هذا هو الوجه
ومن ثم أفنيت في مستاجر حمام أراد بيع ماء من بئرها بجمعه لما ذكره لأن البيع قد يؤدي إلى تعطيلها فيضرب ذلك
بموجرها اه تحفة اه شورى (قوله أي عن حاجته) أي الناجزة كما كتب به الماوردي قال الأذرى ومجمله
أن كان ما يستخاف منه يكفيه لما يطرأ اه شرح مر (قوله وثم كلاً مباح برعى) هل هذا قيد فلا يجب بذل
ما ذكر لحيوان يعلف بملوك ولعله لأنه مقصر حيث لم يعد الماء كالعلف وكتب أيضاً أن منع الماء يلزمه
منع الكلا وقد انتهى عنه اه حل وحيث وجب البذل لم يجز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه
البذل إعاقة آلة الاستسقاء اه شرح مر اه ع ش ويشترط لوجوب البذل كون الماشية ترى في كلاً
مباح قريب من الماء واشترط الماوردي أيضاً أن لا يكون في وصول الماشية إلى الماء ضرر زرع أو شجر مثلاً لغيره
والمراد بالبذل المذكور أن تمكين منه للاستسقاء وإذ ارد الماء من أخذه إلى البحر لم يكن شريكاً فيه كما مر
(تنبيه) يجوز الشرب وسقي الدواب ونحو ذلك من الجداول المملوكة ولو لم يجز رعيه أو الوقوف ولو على معين
لأذن العرف في ذلك ما لم يضر بمالكها أو الوقوف عليه اه قل على الجلال (قوله وزرعته) أي وإن أحدث
الزراعة بعد احتياج الحيوان اه حل (قوله وخرج بالحيوان غيره) شمل الغير حاجة طهارة الغير فلا يجب البذل
لها وهو ما صرحوا به في باب التيمم وبه يعلم رد ما تنقعه الشيخ في حاشية التحفة اه شورى (قوله يقسم ماؤها الخ)
لا يخفى صراحة الكلام في أن ماء القناة مملوك فاصورته فأنه إن دخل القناة من غير مباح فهو على إباحته فعل
صورته أن يخرج من بئر مملوكة اه سم اه ع ش (قوله ولكل منهم الرجوع الخ) وإذا رجع بعد أخذ ثوبته
وقبل أخذ غيره فعليه أجرة مثل أخذه من النهر ويشعين المهاياة في قناة يكثر ماؤها أو يقل وليس لأحدهم تصرف
في القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير إذن باقيهم وبما تها على قدر الملك وليس لأحدهم سوق الماء إلى أرض
أجنبية لأيهامه ثبوت الحق لها ولو وجد لأهل الأراضي غير تسقي منه ولم يعلم هل هو بحر أو خرق حكم بملكه
لهم باليد ولو وجد لهم ساقية لا شرب لها من غيره حكم بشره بملكه عملاً بالظاهر اه قل على الجلال (قوله
أو بنصب خشبة الخ) أي لكن هذه الطريقين يجيز عليهما بخلاف المهاياة اه سم (قوله ويجوز أن تكون
الثقب متساوية) مقابل لقوله بقدر حصصهم وقوله متساوية أي في الضيق أو السعة اه عبد البر أي
فتكون صورة المتن أن توسع ثقبه صاحب الثقبين بحيث يكون ماؤها بقدر ماء ثقبه صاحب الثقبين مرتين تأمل
ونقل عن الشيخ العزيزي أن قوله بأن يأخذ الخ تصور المتن أعني بقدر حصصهم وهو بعيد

(كتاب الوقف)

هو لغة الحبس من وقفت كذا حبستها ووقف لغة رديئة وأحبس أقصع من حبس بالتشديد على ما نقل لكن
حبس هي الواردة في الأخبار الصحيحة اه شرح مر وجهه وقوف وأوقف اه قل على الجلال (قوله
وشرع حبس مال الخ) زاد بعضهم وإن يكون متصلاً احتراماً عن منقطع الأول اه حل والوقف ليس من

صاحب الثقبين ولا آخر ثقبين ويسوق كل واحد منهما إلى أرضه

خصائص هذه الامة اه شرح مر بالمعنى وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة معينة الخ نعم
ما فعله ذى لا يبطئه الا ان ترفعوا اليه الى قوله لا ما وقوه قبل المبعث على كائنهم الخ فانه صريح في مشروعية
الوقف قبل البعثة اه ع ش وقوله بقطع التصرف الباء بيانية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف
اه شيخنا (قوله اذ مات ابن آدم الخ) عبارة مر وحي اذ مات المسلم انقطع الخ فاعلموا ما روايتان اه ع ش
وقوله انقطع عمله اه أى ثوابه وأما العمل فقد انقطع بفراغه اه شيخنا (قوله أو ولد صالح) أى مسلم ومن كون
الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ عدم صحته على الانبياء لحرمة الصدقة عليهم فرضها ونفلها اه حل (قوله
يدعوله) أى حقيقة أو مجازا فيشمل الدعاء له بسببه (قوله محمولة عند العلماء على الوقف) ولينظر ما المانع من
حل الصدقة الجارية على بقية الخصال العشر التي ذكرها انما لا تنقطع بموت ابن آدم وقد نظمها الجلال
السيوطي بقوله

اذ مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر
علاوم بها ودعاء نجس * وغرس النخل والصدقات تجزى
ورائه مصحف ورباط ثمر * وحفر البئر أو اجزاء نهر
وبيت للغريب بناء يادى * اليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * نغذها من أحاديث بحصر

(قوله أهل تبرع) عبارة شرح مر أهل تبرع في الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو
وصيته ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته (قوله ولو لمسجد) أى وان لم يقتضه قربة اعتبارا باعتقادنا اه
زى اه ع ش (قوله ولو لمسجد) أى ومصحف ويتصور ملكه بأن كتبه أو ورثه من أبيه ومثل المصحف
الكتب العلمية اه ع ش على مر (قوله لا مكره) أى بغير حق اما به كان نذر وقف شئ من أمواله وامتنع
من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حيث شاء ان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيمن
المصلحة اه ع ش (قوله ومحجور عليه بفلس) أى وان زاد ماله على دينه كان طرأ له مال بعد الحجر أو ارتفع سعر
ماله الذي حجر عليه فيه اه ع ش على مر (قوله كونه عينا معينة) أى ولو مؤجرة فيصح وقف المؤجر محجورا
فيمتنع على المستأجر تخييشه وكل معذر من حيثئذ يختار البقاء انتفع به الى مضي المدة أى ان كانت
المنفعة المستأجر لها تجوز فيها والا كاستجاره لوضع نجس تعين ابداله بمثله من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره
الصلاة ونحوها فيه بغير اذن المستأجر وحيثئذ يشال لنا مسجد منفعته مملوكة ويمتنع نحو صلاة واعتكاف به من
غير اذن مالك المنفعة كذا في التفتة في باب الاجارة اه شوبرى (قوله ولو بمقصوية) أى ولو كانت العين التي
يوقفها المالك مقصوية عند غيره فلا ينافي قوله الا تى مملوكة اه شيخنا (قوله أو غير مرئسية) بأن لم يرها
الواقف ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الاعشى وبه صرح مر في الشارح (قوله نعم يصح وقف
الامام الخ) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وامام اعلمت به البسوى مما يشع الا ان كثيرا من الرزق المرصدة على
أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث تغيير وتجهل على غير ما كانت موقوفة عليه أو لانه باطل ولا يجوز
التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليتبين له فانه يشع كثيرا ومن هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم
صحة عتق عبد بيت المال بأن الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما يصرح به قوله بشرط ظهور المصلحة
ذوقه كإبصال الحق المستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقويت للمال اه ع ش على مر (قوله أيضا
نعم يصح وقف الامام من بيت المال) أى على معين أو على جهة عامة كما أفق به ابن أبي عمرون السلطان نور
الدين الشهيد لكن قال السبكي ان لا أفق به ولا أحكم به والذي أراه انه لا يجوز وقفه على شخص أو طوائف
خاصة اه حل وعبارة شرح مر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول

هو لغة الحبس وشرع الحبس
مال يمكن الانتفاع به مع بقاء
حقه بقطع التصرف في رقبته
على مصرف مباح والاصل
فيه خبر مسلم اذ مات ابن آدم
انقطع عمله الا من ثلاث صدقة
جارية أو علم ينتفع به أو ولد
صالح يدعوله بعد موته والصدقة
الجارية محمولة عند العلماء
على الوقف (اذا كانه) أربعة
(موقوف وموقوف عليه
وصيغة وواقف وشرط فيه)
أى في الواقف (كونه مختارا)
والتصريح به من زيادى
(أهل تبرع) فيصح من كافر
ولو لمسجد ومن مبيع من لا من
مكسرة ومكاتب ومحجور
عليه بفلس أو غيره ولو
ببائنة قوله (و) شرط (في
الموقوف كونه عينا معينة)
ولو مقصوية أو غير مرئية
(مملوكة) للواقف نعم يصح
وقف الامام من بيت المال
(تنقل) أى قبل النقل من
ملك شخص الى ملك آخر
(وتفيد لا بقرنها فعا مباحا
مقصودا) ههنا من زيادى
وسواء أكان النفع في الحال
أم لا كوقف عبد وجش
صغيرين وسواء أكان عقارا

المجول له بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه منوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى تملك ذلك المهرم جاز
 وحيث صح وقفه فهل يجب على المباشرة لوظيفته من وقفه كقراءة درس علم وامامة مسجد العمل بشرطه
 أولا ذهب الجلال السيوطي ومن تبعه الى انه لا يجب عليه العمل بما ذكره من الشروط حيث كان مستحقا في
 بيت المال وذهب الرملي ومن تبعه الى انه يجب عليه العمل بشرطه ولا يستحق المعلوم الا ان ياتر العمل بنفسه
 أو نائبه تأمل اه شيخنا (قوله أم منقولا) أي حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت
 ذبح ان كان مأكولا وينبغي ان يأتي في لحمه ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المعارة لهما اذا
 قلنا من انه يكون مملوكا للواقف والموقوف عليه الخ ومحلها ما حيث لم يتأت شراء حيوان أو جزئه بشئ من الحيوان
 المذبح على ما سياتي اه ع ش على مر (قوله أم منقولا) أي وقفه غيره مسجد اما لو وقف المنقول
 مسجد افلا يصح ما لم يثبت في الارض فان أثبتته بنحو تسميته من كان محل له الانتفاع به وقال شيخنا يخص
 بمنعته بنحو اجارة أو وصية لانحوم مسجد او شارع فلا يصح وفيه نظر ولا يضر نقله بعد ذلك وحيث يصدق الاعتكاف
 عليه ولو في هوانه لا تحتها وكذا يحرم المكث من الجنب فوقه لا تحتها ولا يحرم عليه حمله كذا قال بعض مشايخنا
 فراجع فان فيه نظرا لانه في دواء المسجد وان لم يكن عليه والوجه الحرمة فيهما والا فرب صحة الاعتكاف تحتها
 ولو لحمله حيث كان داخل في هوانه ولا يضر تجدد دواء وزواله كما رتبى بلاطة مسجد أخذت منه وشمل ما ذكر
 الموصى به مدة وغیر المرقى كمر والمؤجر كذلك والمنسوب وان عجز عن تخليصه والمدير ومعلق العنق بصفة
 واذا عتق بطل الوقف كذا قاله شيخنا تبعا للشرح شيخنا وفيه نظر اذ الوقف كالباع وهو لا يبطل بوجود الصفة
 أو الموت به مدة فان جهل صفة ما على فرض وجوده على معين اذا قلنا بعتقه ما الخ وبارة شرح شيخنا شمر أو
 نصح به لمن تأملها وهو مرجوح أو على معنى تبين عتقه ما قبل الوقف بوجود الصفة أو الموت قبله فواضح
 فراجع ويدل لهذا تعبيره بعتقه دون ان يقول اذا وجد الصفة أو الموت مثلا اه قل على الجلال (قوله
 كمشاع) مثال للعين الموقوفة وكذا ما بعده اه شيخنا (قوله ولو مسجد) ويحرم على الجنب المكث فيه
 وتجب قسمته لتعينها طريقا وما نوزع فيه مردود اه شرح مر وقوله ويحرم على الجنب المكث فيه قرر مر
 انه تطاب القحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد باكثر من ثلاثمائة ذراع اه سم على
 حج وقوله وتجب قسمته أي فوراً وظاهراً وان لم تكن اقراراً وهو مشكل اه سم على حج أقول ويجاب بأنه
 مستثنى للضرورة كما قاله في اثناء كلام آخر وهـ ذناظر ان أمكنت القسمة فان جهل مقدار الموقوف بقي على
 شيوعه ولا يبطل الوقف كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن ينظر انتفاع الشريك بخصته والحالة
 ما ذكره والا فرب ان يقال ينتفع منه بما لا ينافي حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد
 كالخطبة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر في شغلها على ما يتحقق ان ملكه
 لا ينقص عنه اه ع ش على مر (قوله وكمدبر ومعلق عتقه بصفة الخ) عبارة شرح مر وشمل كلام المصنف
 صحة وقف المدير والمعلق عتقه بصفة قائمهما وان عتق بالموت وجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما ادراهم نسبي
 أخذ الماسر وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما ما طلقا بانه هنا استحق على السيد حثان متجانسان فقد منا
 أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو ولد الواقف الموقوفة حيث لم تصر أم ولد انتهت (قوله بناء على ان الملك
 في الوقف الخ) فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتقان لخروجهما الى ملك آدمي آخر فلم توجد الصفة في ملك
 المعلق ولا يبطل الوقف وبارة ع ش قوله على ان الملك لله تعالى معتمد وقوله أو الواقف ضابط فقه ومهانه
 على القول بانه ملك للموقوف عليه لا يبطل الوقف وبوجه بانه حيث قلنا بملكه فقد انتقل من الواقف اليه حتى
 كان الواقف باعه والبائع اذا أراد التصرف فيما باعه لغيره لم يتغذ تصرفه فيه انتهت (قوله وضعا بارض) أي
 مستأجرة اجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعارة بخلاف المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها على الراجح كما أتى به والشيخنا

أم منقـ ولا (كمشاع) ولو
 مسجد او كمدبر ومعلق عتقه
 بصفة قال في الروضة كالمسألة
 ويعتق بوجود الصفة
 ويبطل الوقف بعتقهما بناء
 على ان الملك في الوقف لله
 تعالى أو الواقف (وبناء
 وغراس) وضعا (بارض)

وان نظرفيه في التحفة اه شوبري (قوله وضما بارض بحق) أي ولو موقوفة كالموقوفة فاذا بنى فيها مسطبة
فوقها مسجد اصح اه حل وفي قل على الجلال قوله في أرض مستأجرة ولو اجارة فاسدة ومنها أرض
محتكرة لبنى فيها غـير ما كانت عليه ولا تصح اجارتها لذلك ويصح في المعارة بخلاف المغصوبة ومنها سوا حل
الانهار فلا يصح وقف ما فيها ومنها ما لو بنى أو غرس بعد فراغ مدة الاجارة لانه الآن بنى بحق فلا يصح أيضا
(تنبيه) يصح وقف المنقولات في الأرض المغصوبة بخلاف السبكي وابن الرقعة كالحزان الموضوع في
المساجد ولو بغير حق لا مكان الانتفاع بها خارج الأرض المذكورة وبذلك فارق البناء ونحوه كما مر اه (قوله
بارض بحق) أي ولو مستأجرة اجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعارة مثلاً فلو قلع ذلك وبقى منتفع به فهو وقف كما
كان وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكاً للموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحقهما أزالها ما وقول الجلال
الاسنوي ان الصحیح غيره ما هو شراء عقار أو جزء عقار بوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل
الأذري نحوه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين في الأول محمول على عدمه ويلزم المالك بالقلع
أرض نفسه بصرف على الحكم المذكور ونحوه بخلاف المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه
مع بقاء عينه وهذا مستحق الإزالة كما أفتى به الوالد اه شرح مر وقوله فلو قلع ذلك الخ ويجوز إيقاعه باجرة
من ربه ولا ينبغي هذا الخصلة الثالثة وهي تملكه بقيمة لان الموقوف لا يبيع (قوله وضما بحق) فلا يصح وقف
البناء والغراس في الأرض المغصوبة كما أفتى به شيخنا واعتمد مر أقول لا ينبغي ان يكون كذلك المنقولات
التي تحتاج لاثبات اذا كانت موضوعة في أرض مغصوبة لانها لا تنفذ الى الاثبات فينتفع بها خارج الأرض
المغصوبة وعلى هذا فينبغي صحة وقف الحزان الخشب الموضوع في المساجد حيث حرم وضعها اذ لم يقفها على ان
تستمر في المسجد فليست أم اه سم (قوله لعدم تعيينهما) مقتضى منعه ان ما في الذمة عين لكن غير معين
مع انه تقدم له جعله في مقابلة العين فكان الاظهر ان يضمه الى المنفعة في خروجها (قوله ومكاتب) أي كتابة
صحيحة على الأوجه بخلاف ذى الكتابة الفاسدة اذ الغالب فيها التعليل ومر في المعلق عتقه بصفة صحة وقفه
اه شرح مر وقوله اذ الغالب فيها التعليل قضية تشبيه بالمعلق عتقه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا أدى
النجوم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في وقف المعلق عتقه بصفة وهو ظاهر اه عـش على (قوله ولا
دراهم لازينة) وكذا لا تجار فيها وصرف برحبها للفقراء مثلاً لانها اتقوت وذلك خارج بقوله لا يفوتها اه حل
(قوله ولا دراهم لازينة) وكذا وقف الجامعة لان شرط الموقوف ان يكون مملوكاً للواقف وهي غير مملوكه كمال
هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامعة لتسكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً
في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي يده سقطت عنه منها فصار الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه
لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة اه عـش على مر وسبأ في خلع الاجنبي من يد اوضح وبسط المسئلة
الجامعة فراجع هناك ان شئت (قوله ومقصود الوقف الدوام) قال مر والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح
استجاره فيها بان تقابل باجرة فتقبل له فيلزم صحة وقف الربحان المحصور اذا كان يبقى هذه المدة فقال يلزم صحة وقفه
اه لكن لما قال في الروض في ضابط الموقوف أو منفعة يستأجرها غالباً قال في شرحه واحترز بقوله من
زيادته غالباً عن الرابحين ونحوها فانه لا يصح وقفها كما سيأتي مع انها تستأجر لان استجارها نادراً غالب اه سم
(قوله فيصح على فقراء) وعلى الصحة ينبغي ان يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربيع عن كفايتهم
لا سيما مع احتياج غيرهم اه سم على ج اه عـش على مر (قوله على فقراء) المراد بهم فقراء
الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ياخذ منها انتهى تحفة اه شوبري (قوله وعلى أغنياء) الغنى هنا من
تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحسب الأذري اعتبار العرف ثم تشبكت فيه اه شرح مر لكنه خاص
بالغنى بالمال أما الغنى بالكسب فقد تقدم عن الشوبري انه ياخذ منها فيكون فقيراً هنا (قوله وعلى أغنياء) أي

بحق) فلا يصح وقف منفعة
لأنها ليست بعين ولا ما في
الذمة ولا أحد عبديه لعدم
تعيينهما ولا ما لا يملك للواقف
كمكاتب وموصى بمنفعته له
وحر وكاتب ولو معلماً ولا
مستولداً ومكاتباً لأنهم ما
لا يقبلان النقل ولا آله الله
ولا دراهم للزينة لأن آله
الله محرمة والزينة غير
مقصودة ولا ما لا يقبل دفنهما
كمن لا يرجح برؤيه
ولا ما لا يقبل الإيقاع كطعام
وربحان غير ضرر
لأن نفعه في فوته ومقصود
الوقف الدوام بخلاف
ما يدوم كسبك وعنبر وريحان
ضرر وع (و) شرط (في
الموقوف عليه ان لم يتعين)
بان كان جهة (عدم كونه
معصية فيصح) الوقف (على
فقراء و) على (أغنياء)
وان لم تظهر فيهم قرينة نظراً
الى ان الوقف تعليق كالوصية

وعلى يهود أو نصارى أو فساق أو قطاع طريق على العمد وفيه ما لا يخفى لأن فيه اعانة على معصية اه حل
 (قوله لا على معصية) ومنه الوقف على تزويق المساجد دون الوقف على الاستور للكعبة أو لقبور من تطالب
 زيارته من العلماء والصالحين فيصبح ولو حريرا وان كان استعماله حراما وقوله كعمارة كنيسة للتعبد أى في الواقع
 وان لم يذكره في صيغته وهو واضح ان علم ذلك أو على حصرها أو الوقود بها اه حل وقال الغزالي يصح الوقف
 الخ اعتمده مر اه سم (قوله امكان تملكه) بان يوجد خارجا متاهلا لاهل لان الوقف تملك للمنفعة فلا يصح
 الوقف على معدوم كعلى مسجد سينى أو على ولده ولولده أو على فقراء أو لادهم وایس فهم فقير أو على القراءة
 على رأس قبره أو قبرا بيه الحى فان كان له ولد أو فیه فقير صرح وصرف للحدث وجوده فى الاولى أو فقره فى الثانية
 لصحته على المعدوم تبعاً كوقفته على ولدى ثم على ولد ولدى ولا ولد له وكل مسجد كذا وكل مسجد سينى فى
 تلك الحالة وسيد كرى في نحو الحرى ما يعلم منه ان الشرط بقاؤه فلا يرد عليه من الیهامه الصحة عليه لا مكان تملكه ولا
 على أحد هذين ولا على عمارة المسجد اذ الم يبينه بخلاف دارى على من أراد سكنا من المسلمين ولا على ميت اه
 شرح مر (قوله كأن كان خادماً كنيسة للتعبد) كان قال على فلان خادم الكنيسة أو كان فى نفس الامر كذلك
 وقد علمه ويحتاج للفرق بينه وبين اليهودى ونحوه اه حلبي (قوله لا على جنين) أى لان الوقف تسليط في
 الحال بخلاف الوصية ولا يدخل الجنين أيضا فى الوقف على أولاده فلا يسمى ولدا وان كان تابعاً لغيره نعم ان
 انفصل استحق معهم قطعا الا أن يكون الواقف قد سعى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما أشار اليه
 الاذرى وهو ظاهر ويدخل الجمل الحادث على الوقف فاذا انفصل استحق غلة ما بعد انفصاله كما مر وأما
 اطلاق السبب بحثا انه لا يدخل في مصرف لغيره حتى يفصل فمعرض بان المتبادر ان الواقع من الربيع بوقف
 لانفصاله اه شرح مر وقوله ولا يدخل الجنين أيضا الخ أى بخلاف نحو الذرية كما قاله فى العباب كالروض
 وشرحه وكذا أى يدخل فى الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتقييد بالحادث الظاهر
 انه ليس لخراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته الخ يخالف قول الشارح فان
 انفصل استحق غلة ما بعد انفصاله الا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل بعد الوقف وقوله بان
 المتبادر الخ هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كما صرح فى انه لا توقف له شئ
 مدة الجمل فليست امل واذا قلنا بوقف لانفصاله فأي جزء من الغلة توقف مع الجمل بعد الجمل من كونه واحداً أو أكثر
 المؤدى الى تعذر الصرف وقياس المعاملة بالاضر في ارث الجمل ان توقف جميع الغلة حتى يفصل وتقدم ما فيه
 اه ع ش عليه (قوله ان تصدبه) أى بالوقف على علفها والوقف عليها فهو راجع للمستثنين كالمفهوم من
 شرح الررض وفيه انه اذا قصد زيد المالك ثم خرجت عن ملكه هل يتعز في الصورة الاولى هل يجب ان يصرف
 ذلك فى علفها أو لاولاد المتصور المالك لاهى لا يبعد نعم اه حل (قوله ويمتنع تحصيل الحاصل) أى واختلاف
 الجهة اذ استحقاقه ووقفه بغيره ملكا الذى نظره مقابل الاصح واختاره جميع لا يعزى على دفع ذلك التعذر اه حج
 (قوله ومن الوقف على نفسه) أى فيبطل بذلك نعم لو شرط أن يضخ عنه مع أخذا من قول الماوردى وغيره بصحة
 شرط أن يخرج عنه مائة أى لانه لا يرجع منه لذات سوى الثواب وهو لا يضرب بل هو المتصور من الوقف ولو وقف
 على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كفى الكافى واعتمده السبكي وغيره
 ويصح شرطه انظار لنفسه ولو بغيره بل ان كان بقدر آخر المثل فائق كما قيله بذلك ابن الصلاح ومن الجمل فى الوقف
 على النفس أن يوقف على أولاد بيه المتصرفين بكذا ويذكر صفات نفسه كما قاله جميع من المتأخرين واعتمده ابن
 الرفعة وعمل به فى حق نفسه وقوقف على الاقدم من بنى الرفعة وكان يتناوله وهو الوجه وأفتى ابن الصلاح وتبعه
 جميع بان حكم الجنى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشاعى بالظن ان يبيع وسائر التصرفات فيه قال لان حكم
 الحاكم لا يمنع مافى نفس الامر وانما يمنع منه فى الظاهر سياسة شرعية وليحق بهذا ما فى معناه لكن رده جميع بانه

(لا) على (معصية كعمارة
 كنيسة) للتعبد ولو تر مبالاة
 اعانة على معصية وان أقروا
 على التبريم بخلاف كنيسة
 تنزلها المارة أو موقوفة على
 قوم يسكنونها ويستثنى من
 صحة الوقف على الجهة
 المذكورة ما صرح به المتولى
 من انه لا يصح الوقف على
 الوحوش والطيور المباحة
 وأقره الشيخان وقال الغزالي
 يصح الوقف على حمام مكة
 (و) شرط فيه (ان تعين)
 ولو جماعة (مع مامر) أى
 من عدم كونه معصية وهو
 من زيادى (امكان تملكه)
 له وقوف من الواقف لان
 الوقف تملك للمنفعة (فيصم)
 الوقف (على ذى) الا أن
 يظهر فيه قصد المعصية كأن
 كان خادم كنيسة للتعبد
 (لا) على (جنين وبهية) نعم
 يصح الوقف على علفها
 وعالم بان تصدبه ماله لانه
 وقف عليه (و) لا على (نفسه)
 أى الواقف لتعذر تملك
 الانسان ملكه لانه حاصل
 ويمتنع تحصيل الحاصل
 ومن الوقف على نفسه

مفرع على مرجوح وهو ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تعليقه والاصح كافي
 الروضة في مواضع نفوذ باطنا ولا معنى له الا ترتب الاثار عليه من حل وحرمه ونحوه اصرح الاصحاب بان
 حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه اه شرح مر وقوله بان حكم
 الحاكم الخ أي ولو كان حكم ضروري ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبني على دعوى وجواب أما لو قال
 الحاكم الخ في مثلاً حكمت بصفة الوقف وبموجبه من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو
 لا يرفع الخلاف فكان كأن لا حكم فيجوز للشاقي بيعه والتصرف فيه اه ع ش عليه (قوله ان شرط أن
 يأكل من ثماره) أو يقضي من ريعه دينه الذي لزم ذمته ولو أجرة الأرض الموقوفة بخلاف مالو شرط وفاء
 أجرها الواجبة في المستقبل من ريعه فإنه يصح اه حل (قوله في وقفه بتر رومة) وذلك أنه لما هاجر المسلمون
 استنكروا ماء المدينة اذ لم يكن فيها بئر عذب الا بئر رومة وكانت لليهود يبيع القربة منها بما يدر فقال صلى الله
 عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان نصفها باثني عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل
 لهم يوماً واحداً يوافقون فيه إذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى اليهودي ذلك قال لعثمان
 أفدت على ملكي فباعه النصف الثاني بثمانية آلاف درهم وهي بأصل رادي العقيق قرب مجتمع الاسيال
 وكانت قد خربت ونقضت تجارتها فاحياها وجددتها فاضى مكة الشهاب أحمد بن محمد الحب الطبري في حدود
 الحسين وسبع مائة اه من تاريخ المدينة للسيد الهودي (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على
 ان التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضرب قنأله وراجع اه سم وهو ظاهر لانه
 بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله وعبد
 لنفسه) أما البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهاباً أو صدر الوقف عليه يوم نوبته فالحار أو يوم نوبة
 سيده فكأنه بدوان لم تكن مهاباً أو وزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خبير ان صحة الوقف عليه
 قال الزركشي فلو أراد مالك البعض ان يصف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه الحر
 ويؤخذ من العلة ان الوجه صحة على مكاتب غيره كطباة صحبة لانه عاك كما نقله في الروضة عن المتولي وان نقل
 خلافة عن الشيخ أبي حامد ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضاً والافهم منقطع الاخر فيبطل استحقاقه
 وينقل الوقف الى من بعده اه ذا ان لم يحجز والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذ من
 غلته أما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالأوقف على نفسه كما حرم به المأوردى وغيره وهو نظير ما سياتي في
 اعطاء الزكاة اه شرح مر (قوله فهو وقف على سيده) أي ويقبل هو ان شرطناه وهو الاصح الا أن
 وانها سيده عنه دون السيدان امتنع كإياتي نظيره في الوصية اه شرح مر (قوله فهو وقف على سيده)
 أي والقبول من العبد وهل للسيد اجباره عليه لانه اكتساب نظره اه حل وهذا بخلاف الاطلاق في
 الوقف على البهية حيث لا يصح لان الرقيق أهـل للملك في الجاهل بخلافهما وقوله ليصح أي ان كان العبد لغير
 الواقف وقوله أو لا يصح أي ان كان العبد له اه شيخنا (قوله واعلم انه يصح الوقف الخ) هو في المعنى مستثنى
 من قوله ولا عبد لنفسه (قوله الموقوفين على خدمة الكعبة) وأما الخدام الاحرار فيصح الوقف عليهم جزماً
 اه ع ش (قوله ولا على مرتدو حربي) لعل هذا مختز قيد لمحوط في قوله امكان تملكه أي مع عدم استحقاقه
 الازاله مع الكفر وفهم من قوله مع كفرهما الذي هو جزء العلة الثاني انه يصح الوقف على الزاني المحصن وقاطع
 الطريق ويكون هذام مفهوم قيد مقدر ولذلك أعاد المتن الثاني (قوله لانهم الادوام لهم ما مع كفرهما
 الخ) ويفرق بينهما ما بين الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذا لا يمكن عصيته بحال بخلافهما بان في
 الوقف عليهما ما نبذة لعزة الاسلام لنسأله معانتهما له من كل وجه بخلافه لاسيما والارتداد في المال والحرابة
 سبب زواله فلا يناسبهما التحصيل اما المعاهد والمؤمن فيلحقان بالحربي على ما حرم به الدميري وقال غيره

ان بشرط ان يأكل من
 ثماره أو ينتفع به وأما قول
 عثمان رضي الله عنه في
 وقفه بئر رومة دلوى فيها
 كدلاء المسلمين فليس على
 سبيل الشرط بل اخبار بان
 للواقف أن ينتفع بوقفه
 العام كالصلاة بمسجد وقفه
 والشرب من بئر وقفها (و) لا
 على (عبد لنفسه) أي نفس
 العبد لانه ذر تملكه فان
 أطلق الوقف عليه (ف) هو
 وقف (على سيده) أي يحمل
 عليه ليصح أو لا يصح واعلم
 انه يصح الوقف على الارقاء
 الموقوفين على خدمة الكعبة
 ونحوها لان القصد الجهة فهو
 كالوقف على علف الدواب
 في سبيل الله (و) لا على
 (مرتدو حربي) لانهم ما
 لا دوام لهم ما مع كفرهما
 والوقف صدقة دائمة
 (و) شرط (في الصيغة لفظ
 بشعر بالمراد) كالعتق

بل أولى وفي معناه ما صرح في الضمان (صريحه كوقفت وسبيلت وحسنت) كذا على كذا (وتصدق) كذا على كذا (صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة أو لاتباع أو لا توهب وجعلته) أي هذا المكان (مسجدا) لكثرة استعمال (٥٨١) بعضها واشتهر أهله وانصرفا

بعضها عن التملك المحض الذي اشتهر استعماله فيه وقوله كغيره ولا توهب بالواو محمول على التاكيد والا ما حد الوصفين كاف كما رجحه الروياني وغيره وجرم به ابن الرفعة ولهذا عبرت بأو (وكذا تسمية كبريت وأبدت) هذا الفقراء لان كلامهما لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكده كما مر فلم يكن صريحا بل كناية لاحتماله (وكذا صدقت) به (مع اضافته لجهة عامة) كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعة فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف بنينه فلا يكون كناية فيه وألحق الماوردي بالألف أيضا ما لو بني مسجدا بنينه بموات قال الاسنوني وقياسه اجراؤه في نحو المسجد كدرسة ورباط وكلام الرافعي في احياء الموات في مسئلة حفر البئر فيه يدل له (وشرط له) أي للوقف (تأييد) فلا يصح توقيته كوقفته على زيد اذا جاء رأس الشهر كما في البيع فهما نعم يصح تعليقه بالموت كوقفت داري بعد موتي على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء انه

انه المفهوم من كلامهم ورجح الغزالي الحاقها بما لا يذم وهو الاوجه ان حل بدارنا ما دام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده ونخص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقفت على زيد الخرجي أو المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الخريجين أو المرتدين فلا يصح قطعا ورجح المسبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة انه كالزاني المحصن اه شرح مر (قوله بل أولى) وجه الاولوية ان العتق اشترط فيه اللفظ مع ان العبد لا ينتقل لمالك ولا يباع بمنافعه فالتشترط في الوقف بالاولى لانتقال الموقوف لمالك باعتباره منافعة اه شيخنا ويمكن بيانها ايضا بان المعتقد لم يقل أحد بانه مملوك والموقوف قبل انه مملوك للموقوف عليه (قوله صريحه كوقفت الخ) هذا صريح بنفسه وقوله وتصدق صدقة محرمة هذا صريح بغيره اه حل (قوله وجعلته مسجدا) فلو قال جعلته للصلاة أو للاعتكاف أو للتجعة صار وقفا ولا يثبت له حكم المسجدية الا بلفظها كذا قاله شيخنا مر والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بغيره للاعتكاف أو التجعة لتوقفهما عليه فراجع اه قل على الجلال (قوله بل كناية لاحتماله) أي التملك في أبدت هذا الفقراء وفي حرمته يحتمل تحريم الاستعمال اه حل اه (قوله ما لو بني مسجدا بنينه الخ) أي فتسكني التنية عن اللفظ أي لانه ليس فيه اخراج الارض المفصودة بالذات عن ملكه لاحتماله ولا يتعدى برأيه حتى يحتاج الى لفظ قوي يخرجها عنه كما قاله في الكفاية تبعه الماوردي ويزول ملكه عن الاكالة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله اه شرح مر (قوله بموات) هو قيد خرج به ما لو بناه في ملك نفسه ولو بنية المسجدية فلا يكون مسجدا الا باللفظ اه شيخنا (قوله وقياسه اجراؤه في نحو المسجد) أي وفي البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو حامد وكذا لو أخذ من الناس شيئا لينبئ به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه اه شرح مر وأما آلا ببناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي المسجد ونحوه مع قبول ناظرها وقبضها والافهمي عار به لكن قد مر في باب النصب عن الماوردي ما يصرح بزوال ملك مالكيها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكره فراجع فانه الوجه الوجه اه قل على الجلال (قوله وشرط له الخ) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأنييد والتجيز وبيان المصروف والالزام اه شرح مر (قوله وشرط له تأييد) بان يقف على ما لا ينقرض عادة كالفقراء أو المساجد والقنابر ولو بعد ان يقف على من ينقرض اه حل وهذا التفسير فيه قصور ولا تقتضاه ان الوقف لا بد فيه من طبعين فاكثرت في ان لا يشترط بل يصح على طبع واحد كوقفته على زيد وبعده موت زيد يكون منقطع الا نحو وسبيلتي حكمه فالاولى تفسير التأنييد بعدم الناقب كما يدل له قول الشارح فلا يصح توقيته الخ (قوله كوقفته على زيد سنة) أي واقترع على ذلك فان عقب ذلك بمصرف آخر غير موقت كان زاد قوله ثم على الفقراء مع ويستثنى من التأنييد ما لو أقت بما بعده بقاء الدنيا اليه كان قال وقفته على الفقراء ألف سنة اه حل (قوله فلا يصح تعليقه) نقل الزركشي عن القاضي انه لو بنى بموات علق الموقوف عليه بالموت جاز كالمالك عليه فهو كالوصية فيما يظهر اه مر اه زي (قوله وكأنه وصية) قال العلامة الرشدي قال الشارح في شرحه للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للورثة وحكم الارفاق في تأييده وعدم بيعه وهبته ووارثه اه بحروقه (قوله اذا ضاهى) أي شابه التحرير بأن يكون ثمة أي تظهر فيه القرابة والا فالوقف قرابة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة أخذ من التشبيه قرر شيخنا الزياي الثاني اه حل وقرر شيخنا فقال قوله اذا ضاهى أي شابه التحرير رأي في انه اخراج عن ملكه لا الى مالك ولو باعته للمنافع بخلاف بعض صور الوقف التي لم تشابه التحرير لتكون المنافع

لوعرضها للبيع كان رجوعا قال ابن الرفعة وينبغي صحته أيضا اذا ضاهى التحرير كجعلته مسجدا اذا جاء رمضان (والزام) فلا يصح بشرط خيار في ابقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظر الى انه قرابة كالعقود وعلم من جعل الوقف عليه ركنا صرح به

الاصل من ان الوقف لا يصح

بمجرد قوله وقف كذا لعدم بيان المصروف فهو كعبت كذا من غير ذكر مشتر ولانه لو قال وقف على جماعة لم يصح لجهالة المصروف فكذا اذ لم يذكره أو أولى وفارق ما لو قال أو صيت بثلاث مالى فانه يصح ويصرف للفقراء بان غالب الوصايا للفقراء فيجعل الاطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا الى انه قرية وما ذكره في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة في الدرقة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الاذرى وغيره انه المذهب وقبل يشترط من المعين نظرا الى انه تعالى هو ما رجع الاصل (فان رد المعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحاضر شيئا يخرج من الثلث لم يطل بطل حقه بده كانه له الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يصح منقطع أول كوفته على من سيولد) ثم الفقهاء لا يقطع أوله ويخرج بالاول منقطع الوسط كوفته على أولادى ثم رجل أو ثم العبد لنفسه ثم الفقهاء ومنقطع الآخر كوفته على أولادى ثم أولادهم فانهم ما يقسمان (ولو انقضوا) أى الموقوف عليهم (فمنقطع آخر فصرفه الفقير

مملوكة له وقوف عليه كالموقوف داره على شخص اه (قوله لا يصح بمجرد قوله وقف كذا) وان قال مع ذلك الله خلافا للسبكي حيث قال انه يصح وحيث نزل يكون مصرفه وجوه الخير اه حل (قوله فهو كعبت كذا) قد يقال بظاهر الفرق بينهما ما فان الانسان يتفرقه بخلاف البيع (قوله بان غالب الوصايا الخ) أى ولائم أو وسع لصحتها بالمجمل والنجس وما يحسنه الاذرى من انه لو نوى المصروف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تنزع لفظ محتملها ولا لفظ هذا يدل على المصروف اه شرح مر (قوله وقيل يشترط من المعين) معتمدا ولو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل عما لا يتفرق الصفة اه ع ش على مر (قوله أيضا وقيل يشترط من المعين) أى ولو مترخيا وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائبا فلم يبلغه الخبر الا بعد الطول امالو كان حاضرا فشرط فيه الفور اه ع ش على مر وفي الحلبي ما نصه قوله أيضا وقيل يشترط من المعين معتمدا وحيث نزل لا بد أن يكون متصلا بالايجاب كالهبة قاله الجلال المحلى أى الا في الوقف على المسجد فانه لا يشترط قبول فيه والا في البطن الثانى فمن بعده فلا يشترط قبولهم اه (قوله وهو ما رجع الاصل) عبارته مع شرح مر والاصح ان الوقف على معين واحد أو أكثر يشترط فيه قبوله ان كان أهلا ولا تقبل وولي له عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالهبة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه فغير الارث بعده وهذا الذى صححه الامام واتباعه وعزاه الرازي في الشرحين للامام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه معتصرا عليه وهو المعتمد وان رجع في الروضة في السرة عدم الاشتراط نظرا الى انه بالقرب أشبهه به بالعقود ونقله في شرح الوسيط عن النص وانصره جمع بأنه هو الذى عليه الاكثرين واعتمده ودلى الاول لا يشترط قبول من بعد البطن الاول بل الشرط عدم الردوان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان ردوا فانه قطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه انه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم انتهت وقوله والا تقبل وولي له أى فلو لم يقبل وولي بطل الوقف سواء أكان الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل الوقف اه ع ش عليه (قوله بطل حقه) خرج به أصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليهم ما أو من بعده فكذلك منقطع الوسط الخ اه تحفة اه شورى (قوله نعم لو وقف) أى في مرض موته وقوله لم يبطل حقه الخ أى لانه يقوت غرض الواقف الذى خص به اه حل وفي قل على الجلال نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الحاضر من ثلث ماله بقدر حصصهم أو على احد ورثته عينا قدر ثلث ماله نفذ قهر عليهم ولا يرتد بدهم فيها فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية اه (قوله نعم لو وقف على وارثه الخ) عبارة شرح مر ولا يشترط قبول ورثة حاضرين وقف عليهم مورثهم ما يبق به الثلث على قدر انصابتهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر اعليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه ولانه يملك اخراج الثلث عن الورثة بالسكية فوقه عليه أولى اه بحر وقوله ولا يصح منقطع أول) أى لان الدرجة الاولى باطلة وما بعدتها فرعها اه س ل (قوله على من سيولد) قال في التحفة أو على ولدى ولاولده أو على فقراء أو لاديه ولا فقير فيهم ثم قال فان كان له ولد أو كان فيهم فقير صرف وصح للحدث وجوده في الاولى أو فقراء في الثانية لصحة على المعدم تبعا اه ويظهر ان مثل ذلك موقوف على أولاده وفيهم رقيق فعتق فيصرف له حيث نزل وانما لم يكن وقفا على سيده نظير ما سألني لانه ثم لما خص العبد كان قرينة على ارادة سيده اذ لا يحتمل غيره وهما لم يخصه فلم توجد القرينة فاخص بمن يملك من أولاده الشامل لمن حدث عتقه اه شورى (قوله فصرفه الفقير) وفي الزركشى لو وقف على الاقارب اخص بالفقير منهم بخلاف الوقف على الجيران اه س ثم ولم يبين ما المراد بالجيران هنا والا قرب جملة على ما في الوصية لم يشابهته لها في

التبرع اه ع ش (قوله الاقرب رجما) ومن ثم لا يرجع عم على خال بل هم مستويان ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر اه شرح مر (قوله الاقرب رجما) استشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على الشخص حيث لم يتعين صرفها الاقرب وبعدم تعيينهم أيضا في الوقف على المساكين نعم قد يحتج بانهم مماباح الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بي طلحة أرى ان تجعلها في الاقربين فجعلها في اقرب به وبني عمه اه مم (قوله لما فيه من صلة الرحم) عبارة شرح مر ولان الصدقة على الاقرب أفضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقرب بهم اليه لان الاقرب مماباح الشرع عليهم في جنس الوقف انتهت (قوله ابن البنت) أي حيث كان فقيرا كما علم من قوله فصرفه الفقير الاقرب رجما اه ع ش (قوله الى مصالح المسلمين) أي ان كان ذلك أهم من غيره وقوله وقال جماعة الى الفقراء أي ان لم يكن هنالك ما هو أهم من ذلك ولا يختص ذلك بمسلمي وفقراء ومساكين أهل بلد الواقف على المعتقد اه حل (قوله فصرفه كذلك) أي للفقير الاقرب رجما للواقف حيث ذوقه لا يعرف أمدا انقطاعه بخلاف ما اذا كان يعرف كالعبد والداية فإنه يصرف للفقير الاقرب رجما كان يقول على أولادى ثم عبد زيد ويريد نفس العبد ثم الفقراء اه شيخنا (قوله فنصيبه للآخر) ومثله ما لم يفصل والابان قال وقتت على كل منهم ما نصف هذا فصارا قفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما الا آخر بل الاقرب انتقله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقله للاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن صرفه له بعدهما فهل نصيبه للآخر ولاقرباء الواقف وجهان أو وجههما كما أفاده الشيخ الاول وصححه الاذرى ولورد أحدهما أو بان ميثاقه لقياس على اللاح صرفه للآخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء فمات عمرو وقبل زيد ثم مات زيد قال الماوردى والرويانى لا يثنى بكر وينتقل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتبة بعد عمرو وعمرو رتبة أول لم يستحق شيئا فلم يجز ان ينال عنه بكر شيئا وقال القاضي في فتاويه الاطهر انه يصرف الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط بانقراضه كما لو وقف على ولده ثم ولد له ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع للفقراء بوقوفه فتوى البغوى في مسألة ما صلها انه اذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه لا وقف لغيره بمن فوقه يشارك ولده من بعده عند استحقاقه قاله الزركشي وهذا هو الاقرب ولو وقف على أولاده فاذا انقرض أولادهم فعلى الفقراء والاوجه كما صححه الشيخ أبو حامد انه منقطع الوسط لان أولاد الأولاد لم يشترط لهم شيئا وانما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن أبي عصرون دخولهم وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرى اه شرح مر وقوله يشارك ولده من بعده عند استحقاقه وذلك عند نصير ورثه هو وبقية أهل الوقف في درجة واحدة وذلك بعدم موت أعمام ولد الولد المذكور فيشارك أولادهم لكون الجميع صاروا في درجة واحدة ولا شيء له مع وجود الأعمام مما يوجب الوقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى اه ع ش على مر (قوله ولو شرط الواقف) أي الملكة بخلاف الارتك فان شروطهم في الاوقاف لا يعمل بشئ منها كما قاله اجلاء المتأخرين لانهم أرقاء لبيت المال وحينئذ فن له حق في بيت المال جاز له تناوله وان لم يباشر ومن لا فلا وان يباشر فتفطن له قاله في التفتة مع زيادة قاله شورى ومما تميم به البساوى ان يقف ماله على ذكور أولاده وأولاد أولاده حال صحته فاصدا بذلك حرمان اناتهم والاوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول بطلانه اه شرح مر وقوله حال صحته أما في حال مرضه فلا يضره الا باجازه الاثلاث لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين اه ع ش عليه (قوله أو اختصاص نحو مسجد الخ) في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الالغاز ان كلام القفال في فتاويه يؤيدهم المنع ثم قال الاسنوى من عدم القياس جوازه وأقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفا على أشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا أو ذرية أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان

الاقرب رجما لا ارثا (للاوقف حينئذ) أي حين الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما اذا لم تعرف أرباب الوقف وذكر اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادته في عدم ابن البنت على ابن العم فان فقدت آثاره الفقراء أو كان الواقف الامام ووقف من بيت المال صرف الربع الى مصالح المسلمين وقال جماعة الى الفقراء والمساكين ولو انقرض الاول في منقطع الوسط فصرفه كذلك الان كان الوسط لا يعرف أمدا انقطاعه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعده لا الفقير الاقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء فمات أحدهما فنصيبه للآخر) لا للفقراء لانه أقرب الى غرض الواقف ولان شرط الانتقال اليهم انقراضهما جميعا ولم يوجد والبصر الى من ذكره الواقف أولى (ولو شرط الواقف شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر أو أن يفضل أحدا أو يسوى واختصاص نحو مسجد كدرسة وورباط بطائفة كشافعية

على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم
فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يصرف فيه خلاف البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالأذن في القسم الأول في
المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعينين لأنهم تبع لهم وهم مقتدون بما
شرطه الواقف اه ع ش على مر (قوله اتبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي
لا تخالف الشرع ونخرج بغير حالة الضرورة ما لم يوجد من يرغب فيه الأعلى وجه مخالف لذلك أي لما شرطه
فإنه يجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه وكذا لو أنه دمت الدار المشروط عدم إيجارها إلا بمقدار كذا ولم يمكن
إيجارها إلا بإيجارها أكثر من ذلك أجزت بقدر ما بقي بالعمارة فقط مراعيًا مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق اه
شرح مر

* (فصل في أحكام الوقف الفظية) * أي المتعلقة بلفظ الواصف (قوله الواو العاطفة) كان هذا بيان لمعناها
 في الأصل لا للاختصاص من الاستثنائية لأن الاستثناء لا ينافي التعميم المقصود وله ذالم بقيد شرح المنهاج به - ذا
 القيد فإراد السارح أن الواو في عبارة الواصف تحمل على التسوية والتشريك اه (قوله للتسوية) أي في
 الاعطاء وقد راعى المعنى لأن الواو لم يأت في الجمع لا لترتيب خلافا للعبادى وإن نقله الماوردى عن أكثر الأصحاب ورد
 بأنه شاذ وبقرض ثبوته فحمله في واو الجرد العطف أما الواردة للتشريك ففي انما الصدقات للفقراء والمساكين
 فلا خلاف انما ليست للترتيب اه شرح مر (قوله وإن زاد على ذلك ما تناسلوا) هذا التعميم في التسوية وإن
 كان عند عدم الزيادة يكون منقطع الآخر اه شيخنا (قوله أو بطنابع بطن) أو مانعة خلافا لصور ثلاثة
 زيادة ما تناسلوا فقط زيادة بطنابع بطن فقط زيادة الامرين معا والخلاف في الأخيرتين دون الأولى فالغاية
 مستحيلة في كل من التعميم والردف قوله وقيل مقابل لاغاية بالنسبة للثانية فهو قوله أو بطنابع بطن وهو في
 المعنى مقابل لقول المتن للتسوية وقوله وقيل المزيد فيه أي التركيب المزيد فيه الخ (قوله إذا المريد) للتعميم في
 النسل فهو بمنزلة قوله وإن سفلوا والمصرح به أن أولاد أولاد الأولاد لا يدخلون في أولاد الأولاد لكن هذا خاص
 بما إذا أتى بذلك فقط أوضح إليه الأولاد بأن قال وقت هذا على أولادى وأولاد أولادى اه حل (قوله
 وقيل المزيد فيه الخ) هذا مقابل قوله للتسوية أو لقول السارح إذا المريد للتعميم الخ وفيه أن الترتيب لا تصح
 مقابلته للتعميم اه حل وهذا لا يرد إلا إذا قيل إن قوله وقيل مقابل لقوله إذا المريد للتعميم في النسل وقوله
 للترتيب أي لأن كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الأول وهو معنى الترتيب اه حل (قوله وقيل المزيد فيه
 بطنابع بطن للترتيب) أي لأنه لا يظهر فارق بينه وبين الأعلى فالأعلى قال الرزكشى وبطنابع الأول حال لأنه بمعنى
 مترتين وعامل الظرف منه - يد أي كائن بعد بطنابع أقول وقوله أنه بمعنى مترتين بناء على ما اختاره من إعادته
 الترتيب اه سم ولو اختلف أهل البطن الأول والثاني مثلا في أنه وقف ترتيب أو تشريك أو في المقادير حلقوا
 ثم إن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فاقول قوله وكذا الناظر إن كان في يده
 اه شرح مر ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة ادعوا أن أباهم أو وقف وقفه
 هذا على أولاد الظهور دون أولاد الباطن وأقاموا بذلك عينة ثم بعد مدة أقام غيرهم عينة بأنه وقفه على أولاد
 الظهور وأولاد الباطن ولم تسد واحدة من البيتين الوقف لتأخر وهو أنهم يحلفون ثم إن كان في أيديهم أو يد
 غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فاقول قوله وكذا الناظر إن كان في يده وينبغي أن تصديق ذي اليد
 محله إذا لم تكن يده مستندة إلى البيضة التي أقامها اه ع ش عليه (قوله للترتيب) أي فلا ياخذ من الوقف
 بطن وهذا من البطن الأول أو من بطن أقرب منه أحد اه شرح الروض (قوله ثم إن ذكر معه) أي مع
 ما ذكر من قوله وشم والأعلى فالأعلى اه ع ش وهذا صريح في أنه إذا قال علي أولادى ثم أولاد أولادى
 ما تناسلوا كان للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر الباطن وقد يشكك بأن ثم انما أتى بها بين البطن

(اتباع) شرط رعاية لغرضه
وعلا بشرطه وتعبيري بذلك
أعم مما عبر به
* (فصل) في أحكام الوقف
اللفظية * (الواو) العاطفة
(للتسوية) بين المتعاطفات
(كوقفت) هـ ذا (عـ) لي
أولادى وأولاد أولادى وان
زاد) على ذلك (ما تناسلوا أو
بطنا به) د بطن) اذا مزىد
للتعميم فى النسل وقيل
المزىد فيه بطنا به د بطن
للترتيب ونقل عن الاكثرين
وصححه السبكي تبعه لابن
يونس قال وعليه هو للترتيب
بين البهاتين فقط فينتقل
بانقراض الثانى لصرف آخر
ان ذكره الواقف والافتتاح
الآخر (وتم والاعلى فالاعلى
والاول فالاول) والاقرب
فالاقرب كل منهما (للترتيب)
ثم ان ذكره فى البهاتين
ما تناسلوا أو نتحو لم يختص
الترتيب بهما والاختصاص
وينتقل الوقف بانقراض
الثانى بصرف آخر ان ذكره
والافتتاح الآخر

الاول وما بعده وما بعده ثم ليس فيه حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكور قرينة على الترتيب فيما يتناولها
ما تناسلوا ونحوه اه سم (قوله ويدخل أولاد بنات) وكذا اجل ويدخل في الولد الابن والبنات والخنثى لا لاجل
ولا المنى باللعان حتى يستحق وحينئذ يرجع بما يخصه في مدة النفي ويدخل الخنثى في البنين والبنات أي اذا
جمع بينهما بخلاف ما اذا اقتصر على أحدهما فلا يدخل لاحتمال أنه من الصنف الآخر وحينئذ يصرف جميع
المال لمن عينه من البنين أو البنات لان سبب استحقاق من ذكر محقق وشكك في من ارجه الغير له والاصل عدمه
واستحقاق الخنثى مشكوك فيه بخلاف الاسنوي حيث قال الصنف لمن عينه من البنين أو البنات غير مستقيم
لانما لا يتعين استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم اه حل
واعلم انه يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهر ان
المستحقين تأسيس لا تأكيد فيجعل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من
الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على الجواز أيضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما افاد ذلك
السبكي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في افادته هذا فيلزم عليه الغاء قوله
المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس بخبر منه فوجب العمل به اه شرح مر (قوله وأولاد
أولاد) أي وفي أولاد أولاد ويصرف للعمل زمن اجتماعه وأما في أولاد أولاد فلا يدخل ولا يصرف له الا بعد
انفصاله فلا يوقف له شيء حال اجتماعه فلزم هناك الاجل هل يعطى الآن أو يكون منقطع الاول الظاهر
الاول اه حل (قوله يجعل الانتساب الخ) أي لقولهم في باب النكاح لامشاركة بين الابن والام في النسب
فيدخل أولاد بناتهن بناتهن فلا يلزم الغاء الوصف من أصله اه حل لطيفة قال شخص لا تخفى مجلس كيف
تنسب الى اللغة قال لغوي وقع اللام فردوا عليه وقالوا الصواب ضم اللام فانتفض من المجلس فائلا وما على اذالم
تفهموا الكسكم تخالفون الله وتعييرون على تقبل له ما قال الله قال اما قال انك لغوي مبين اه شو برى (قوله
فالتقيد فيها) أي المرأة أي في صيغتها وكذا يقال في الضمير الثاني وقوله لبيان الواقع أي لان النسب ان كان
شرعيا فلا انتساب لها أصلا وان كان لغويا فالكل منسوب اليها فعين أن القيد لبيان الواقع (قوله لبيان الواقع)
يعني أن كلام من أولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب اليها بالمعنى اه رشيدى (قوله
فلا يدخلون فيهم) أي الاولاد وعدم حملهم اللفظ على حقيقة ومجازه لان شرطه ارادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن
ثم لو علمت فالواجب دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسامح عدم الاعتبار بارادته فهنا مرجح وهى
أقربية الولد المرغوبة في الاوقاف غالباً بفرجته وبه فارق ما ياتي في الوقف على المولى اه شرح مر وبقي ما لو قال
أوقف على آباءى وأمهاتى هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والا قرب الاول لا يقال
قياس عدم دخول أولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لاننا شول فرق ظاهر بينهما وهو ان الاولاد
يتعددون بخلاف من ذكر من الآباء والامهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعبير بصيغة الجمع دليل على
دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والامهات مستعملا في حقيقة ومجازه اه ع ش عليه (قوله نعم ان
لم يكن الا فروعهم استحقوا) فان حدث له ولد صرف الاستحقاق اليه لانه انما صرف لفروع الاولاد لعدم
وجود الولد حتى يصان لفظ المكاف عن الالغاء وقد زال ذلك بوجود الولد لهذا المعنى مشاركتهم لاختصاصه
وهل هذا ياتي فيم الوفاة وقت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى اه حل وعبارة شرح مر وأما اذا لم يكن
حال الوقف على الولد الاولاد هل عليه قطعاً صيانة اللفظ عن الالغاء فلو حدث له ولد فالظاهر صرفه لوجود
الحقيقة وأنه يصرف لهم معه بالسوية كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستتبع ادعاءهم الاول مردود
وما يحتمل الاذرى من انه لو قال على أولادى وليس له الاولاد ولدانه يدخل لقرينة الجمع غير ظاهر والا قرب
ما يصرح به كلامهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع تحتل انهم الشمول من يحدث له من الاولاد اه وقوله

(ويدخل أولاد بنات في
ذرية ونسل وعقب وأولاد
أولاد) لصدق الاسم بم-م
(الان قال على من ينسب
الى منهم) فلا يدخل أولاد
البنات فيمن ذكر نظراً لتقيد
المذكور أي ان كان الواقف
رجلاً فان كانت امرأة
دخلوا فيه يجعل الانتساب
فيها لغوي بالشرعيات لتقيد
فيها لبيان الواقع لا للاخراج
(لا فروع أولاد) فلا
يدخلون (فيهم) أي في
الاولاد اذ يصح أن يقال في
فرع ولد الشخص ليس
ولده نعم ان لم يكن الا فروعهم
استحقوا (والمولى يشمل
الاعلى)

فالظاهر صرفه له أي من حينه بقي ما لو لم يكن له عند الوقف الاجل كأن كانت نسوته الاربع مثلاً حوا مل حينئذ
 فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل اه سم على حج أقول وفي حمل
 الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظراً لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا
 فليس تابعاً لغيره فالقياس انه منقطع الاول وقوله وانه يصرف لهم معه وبقي ما لو حدث له ولد بعد وجود
 الولد هل يأخذ معهم حصة لفظ الاولاد على الذرية حين تعذر المعنى الحقيقي والذرية كما تشمل الموجودات تشمل
 الحادث بعد الوقف أولاً اقتصاراً على ما هو أقرب للمعنى الحقيقي وهو ولد الولد فيه نظر والاقترب الاول لانه لو
 حمل الوقف على خصوص ولد الولد ابتداء لم يعط الولد الحادث كما لو قال وقفت على أولاد أولادى لا تعطى الاولاد
 وان كانوا موجودين فالصرف لولد الحادث دليل على حمل الاولاد على الذرية الشاملة لولد الحادث ولولد
 الولد الحادث وتردد سم على حج فيما لو قال وقفت على أولادى ولا ولد له وله أولاد أولادى ولا ولد له
 هل تدخل الطبقة الثانية في أولاد الاولاد حلالاً لفظ على مجازهم أولاد الاولاد الشاملة لولد الاولاد
 بالواسطة وبدونها ويختص بأولاد الاولاد لقرابتهم لا لولد أقول ولا يصح ما مر حمله عليهم ما يصرف الاولاد
 للذرية اه عش عليه (قوله نعم ان لم يكن الاقربوهم الخ) عبارة حج اما اذ لم يكن حال الوقف على الولد
 الخ انتهت وبحت السببى انه لو وقف على ولده ثم ولد أخيه ثم ولد ولد بنته فمات ولده ولا ولد لأخيه ثم ولد لأخيه ولد
 استحق اه شرح مر وقوله ثم حدث لأخيه ولد استحق والظاهر استحقاقه بالاستحقاق دون ولد بنته
 والفرق بينهما وبين ما سبى أنى فيما لو وقف على أولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولد ثم حدث له ولد
 حيث يشاركه انه لم يكن للواقف عند الوقف الاولاد الولد حملنا اللفظ على ما يشمله كما سبى لظهور ارادة
 الواقف له فصار في رتبة الولد وأما هنا فأنما أعطينا ابن ابن البنت لجزء ضرورة بقية ابن الاخ ولم تقم قرينة من
 جهة الواقف على جعله في مرتبة ابن الاخ على انه عطف هنا بشم المقتضية لترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ
 التشرىك أخذ ما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله وهو من عليه الولاء) أى مباشرة أو سرياً كأولاد الموالى
 * (فرع) * لا يدخل في المولى من يعنى بموته من مستولدة أو مدبر اه سم (قوله فلو اجتمعوا لشرى) كما
 أى فيقسم بينهم على عدد الرؤوس كما أفهمه كلام المعتمد للبندى لا على الجهات مناصفة لتناول الاسم لهم ما لم
 لا يدخل مدبر أو ولد لانهم ليسوا من الموالى حال الوقف ولا حال الموت ولو لم يوجد سوى أحدهما حمل عليه قطما
 فاذا طرأ الآخر يشاركه على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على ما لو وقف على اخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما أفاده
 الولي العرافى بن اطلاق المولى على كل منهما اشتراك لفظي وقد دلت القرينة على أحدهم معنيته وهى الانحصار في
 الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد وأما الاخوة فحقبة واحدة واطلاقها على كل من قبيل المتواطى فيصدق
 على من طرأ وما توزع به من اطلاق المولى عليهم على جهة المتواطى أيضاً والموا لا شئ واحد لا اشتراك فيه لاتحاد
 المعنى مردود بمنع اتحادهم ولان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه ممنوعاً بالنسبة للعقيق من حيث كونه ممنوعاً عليه
 وهذان متغايران بلا شك اه شرح مر بحروفه (قوله والصفة) ليس المراد بهما هنا النحوية بل ما يفيد قيداً في غيره
 اه شرح مر (قوله والاستثناء الخ) الاصل في هذا آية فاجلدوهم ثمانين جلدة الى ان قال الا الذين تابوا جعله
 الشافعى رضى الله تعالى عنهم ارجعوا القبول الشهادة والعسق وخصه أبو حنيفة رضى الله عنه بالفسق لتأخر جلته
 وأما جلة الجلد فخرجت بدليل اه سم (قوله يلحقان المتعاطفات) * (تنبيه) * لا يمتد عود الاستثناء الى
 الجبل بالعطف فقد نقل الراعى في الايمان انه يعود اليها بلا عطف حيث قال القاضى أبو الطيب لو قال ان شاء الله
 أنت طالق عدى حرم تطاق ولم يعنى اه شرح البهجة اه شوبرى (قوله كالواو) بقى للكاف حتى كما يعلم
 من عبارة الشوبرى الا تنبيه (قوله الامن يفسق منهم) فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر
 والذي يظهر الاستحقاق أخذ ما يأتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تزوجت من ان له غرضاً في أن

وهو من له الولاء (والاسفل)
 وهو من عليه الولاء فلو
 اجتمعوا شتر كالتناول اسمه
 لهم ما تعبيرى بذلك أعم من
 تمبيره بالمعنى والمعنى
 (والصفة والاستثناء يلحقان
 المتعاطفات) أى كلاً منها
 (!) حرف (مشرى) كالواو
 والقاء ثم يقيد زده بقول
 (لم يخلها كلام طويل)
 لان الاصل اشتراكها في
 جميع المتعاطفات سواء أتقدم
 عليها أم تأخر أم توسطت
 كوقفت هذا على محتاجي
 أولادى واحفادى واخوتى
 أو على أولادى واحفادى
 واخوتى المحتاجين أو على
 أولادى المحتاجين واحفادى
 أو على من ذكر الامن يفسق
 منهم والحاجة هنا معتبرة
 بجواز أخذ الزكاة كما أفتى
 به الفقهاء

فان تخال المتعاطفات ما ذكر

كوقفت على أولادى على
أن من مات منهم وأعتب
فنصيبه بين أولاده للذكر مثل
حظ الانثيين والا فنصيبه
لمن في درجته فاذا انقرضوا
صرف الى اخوتى المحتاجين
أو الامن يفسق منهم اختص
ذلك بالمعطوف الاخير
وتعبرى بالمتعاطفات أهم
من تعبرى بالجل والحقاقى
الصفة المتوسطة بغيرها من
زيادى وهو المعتمد المنقول
خلاف ما اختاره صاحب
جمع الجوامع من انها تختص
بما قبلها وقد بينت ذلك فى
حاشيتى على شرحه وغيرها
وعلم من تعبرى بمشرك أن
ذلك لا يقيده بالواو وان وقع
التقييد به فى الاصل فى
الصفة المتأخرة والاستثناء
تبعه الا بام فى غير البرهان
فقد صرح هو فيه بان
مذهب الشافعى العود الى
الجميع وان كان العطف
بتم وقد نقله عنه الزركشى
ثم قال فاختار انه لا يقيده
بالواو بل الضابط وجود
عطف جامع بالوضع كالواو
والفاء وشم بخلاف بل ولكن
وغيرهما وقد صرح بذلك
ابن القشيري فى الاصول
وقال السبكي الظاهر انه
لا فرق بين العطف بالواو وشم
* (فصل فى أحكام الوقف المعنوية) *
المعنوية * (الموقوف ملكه
لله تعالى أى ينفك عن
اختصاص الادنى كالعق

لا يحتاج اليه ويحتمل عدمه قياسا على ما اعتمدته الشارح فيما لو قال وقفت على ولدى مادام فقيرا فاستغنى ثم
افتقر من عدم الاستحقاق والا قرب الاول والفرق ان الديمومة تنقطع بالاستغناء وليس فى عبارة الواقف
ما يشمل استحقاقه بعد عود الفقير اه ع ش على مر (قوله فان تخال المتعاطفات الخ) جوابه قوله اختص
ذلك بالمعطوف الاخير اه شيخنا (قوله فاذا انقرضوا) لو عبر ببل قوله فاذا انقرضوا الخ بقوله واخوتى المحتاجين
قال مر لم يختلف الحكم لان المدار على الطول اه سم (قوله أو الامن يفسق منهم) والذي يظهر ان المراد
بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعدالة انه فاع ذلك
وان ردت شهادته لحرم مروءة أو تغفل أو نحوهما اه شرح مر (قوله اختص ذلك بالمعطوف الاخير)
وهو الاخوة وسماه معطوفا من جهة المعنى لامن جهة اللفظ (قوله أعسم من تعبرى بالجل) ومثل الامام للعمل
بوقفت على أولادى دارى وحسبت على أقاربى ضعفى وسببت على خديمى بيتى المحتاجين أو الا ان يفسق أحد
اه شرح مر (قوله والحقاقى الصفة المتوسطة) هذا قد يشكك عليه قوله لو قال عسى حان شاء الله
وامرأتى طالق ونوى صرف الاستثناء اليها صرح فافهم انه عند الاطلاق لا ينصرف اليها واذا كان هـ ذاقى
الشرط فى الصفة أو لى لان الشرط له المصدر اه وقد يجب ان هذا مفرع على أحد القولين فى المسألة
فتأمل ثم قال ع ش * (قائدة) * قال وقفت على ولدى فلان وولدى فلان ثم على ولدى ولدى وهما ولد
لصاحبه ثالث دخل هذا الثالث دونيه بحته الزركشى رحمه الله وقال هو المرجع عند الجنبلة اه سم (قوله خلاف
ما اختاره صاحب جمع الجوامع) عبارته أما المتوسطة نحو وقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم قال
المصنف بعد قوله لا نعلم فيها نقلا فاختار اختصاصها بما وليته ويحتمل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا انتهت وكتب
عليه شيخ الاسلام ما نصه قوله ويحتمل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا بل قيل ان عودها اليها أولى مما اذا تقدمت
عليها وهذا هو المختار لان الاصل اشتراك المتعاطفات وانما سكت كغيره عن المتوسط منها لانها بالنسبة لما
قبلها متأخرة ولما بعد هامة متقدمة وبذلك قول ابن كج كما نقله عنه الشيخان عقب ما مروى ويجوز ان يكون
الاستثناء متأخرا ومتقدما ويجوز ان يكون متوسطا فالصفة كذلك بل أولى وجرى عليه ضد الدين تبعه لابن
الحاجب فى بحث عموم خبر لا يقتل المسلم بالكافر (قوله كالواو والفاء وشم) أى وحتى اه حل قال ابن الجبار
حروف العطف أربعة أقسام قسم بشرى بين الاول والثانى فى الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وشم وحتى
وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للشانى فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم
لاحد هما لا بعينه وهو اما أو وأم اه شورى (قوله بخلاف بل ولكن الخ) أى فلا يرجع ما بعدهما
من الاستثناء والصفة لما قبلهما وكلامه يقتضى انه لو قال وقفت على أولادى بل على أولادى وأولادى المحتاجين
لم يمتثل الوقف للاول فتكون بل لا انتقال لا لاضراب المقضى لا بطل الوقف عن الاول ويؤيده ان النساء
لا يبطل بعد وقوعه بخلاف الخبر فيحتمل فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح ف بعد اطلاعه على
عبارة قل المذكور فيها اقتضاء الشارح للحكم المذكور ثم توقفه فى الحكم اه وعبارة سم قوله بخلاف
بل ولكن الخ هذا يدل على انه لو قال مثلا على أولادى بل أولادى المحتاجين يستحق الجميع وقضية
ذلك انه محمول على الاضراب الانتقال لا لاضراب الا بطلانى فهل هو كذلك فيحتاج للفرق بينه وبين هذا الزيد
بل لعمرو حيث حمل على الا بطلانى وانظر لو أراد هنا الا بطلانى فليراجع وليجروا وجه الدلالة فى قولنا هذا يدل الخ
انه لو لم يستحق الجميع فلا حاجة للاحتراز عن هذا وقد يقال الاحتراز مصادق مع عدم استحقاق الجميع انتهت
* (فصل فى أحكام الوقف المعنوية) * أى التى لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله أى ينفك الخ) تفسير لمعنى اضافة
الملك اليه تعالى والافسك الموجودات بأسرها ملكه فى جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره وان سمي ملكا فاما
هو بطريق التوسع وانما يثبت الوقف بشاهدتين دون بقبية حقوقه تعالى لان المقصود ربه وهو حق آدمى

اه شرح مر (قوله فلا يكون للواقف) خلافاً لما لا وقوله ولا للموقوف عليه أى خلافاً لاجد ومؤنة
الموقوف وعبارته من فوائده فالقن مؤنثة من كسبه فان لم يف بذلك ففي بيت المال فعلى أغنياء المسلمين والعقار
عبارته في غلته اه حل وعبارته المتهاج مع شرح المحلى فلا يكون ملكاً للواقف على الاظهر وقيل لا ينفك عن
ملكه بدليل اتباع شرطه ولا للموقوف عليه على الاظهر وقيل الملك له كالصدقة وسواء في الخلاف الموقوف على
معين أو جهة عامة انتهت وعبارته شرح مر فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه أى كما قيل بهما في المذهب
ومحل الخلاف فيما يقصد به تلك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالسجدة والمقبرة وكذا الرضا والمدارس انتهت
أى فالملك فيه لله باتفاق (قوله كاجرة) قضيته انه يعطى بجميع الاجرة المجلة ولولمدة لا يتحمل بقاؤه الى انقضائها
وهو كذلك كما مر في الاجارة وقوله وثمرة والثمرة الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت ثمرة والافقولة ان ارجعها
انها موقوفة كالحل المقارن وذكر القاضي في فتاويه انه لو مات الموقوف عليه وقدرت ثمرة النخل فهي ملكه
أو وقد حلت الموقوفة فالحل له أو وقد زرعت الارض فالزرع لذى البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولمن بعده
أجرة بقاته في الارض وأقضى جمع متاخرون في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها ودي بان تلك الودي الخارجة
من أصل النخل جزء منها فلها حكم أغصانها وسببهم لنحو ذلك السبكي اه شرح مر وقوله ارجعها انما
موقوفة كالحل المقارن لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق أخذ عين
الوقف فماذا يفعل به او يحتل انما يتبع ويشترى بثمرها شجرة أو شقة صهار بوقف كالأصل وكذا يقال في نظائر
ذلك ففي البيض اذا شمله الوقف يشترى به دجاجة أو شقة صهار وفي اللبن كذلك يشترى به شاة أو شقة صهار وأما
الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه ويتفع بعينه ثم يحتل جوارز غزله ونسجه
والانتفاع به منسوجاً فليست له اه سم على ج اه عش عليه وفي سم مانعه لو أجرة الناظر مدة
مستقبلة وقبض الاجرة قال ابن الرقعة صرفت الى الموقوف عليه في الحال قال الزركشي والمنقول بخلافه فقد
صرح القفال أنه لا يدفع الا بعد ما يمضي من الزمان شيئاً شياً خشية انتقالها للغير فان خالف فبان الاخذ فعلى
الدافع الضمان وكذا صرح الاصطخري في آداب القضاء اه وتوقف بعضهم في ذلك وألحق المسئلة بالصدق
قبل الدور وغيره مما يشبهها اه والذي أنقضى به شيخنا الرملي ما قاله ابن الرقعة قال واذا مات البطن الاول
قبل مضي مدة الاجارة فرجع البطن الثاني على تركته بمحض ما بقي ولا رجوع لهم على الناظر لان ما فعله كان سائماً
له شرعاً وتقدم ذلك في الاجارة قال ع * (فرع) * لو أجرة الناظر بدون أجرة المثل فهي فاسدة واذا تجمل ومات
رجع الدافع عليه اه (قوله وثمرة) فيجب عليه زكاتها اه سم (قوله وأغصان خلاف) في المصباح
الخلاف بوزن كتاب شجر معروف الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف اللام وزاد الصغاني تشديد يدها من لحن
العوام اه (قوله بوطه أو نكاح) عبارة مر مع زيادة الشيخ سلطان اذا وطئت من غير الموقوف عليه بشبهة منها
كانت مكروهة أو مطاوعة لا يعتد بغيرها الصغر أو اعتقاد حل وعذرت اما اذا وطئها الموقوف عليه فلا يلزمه
المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلقه أو بانعقاده حر الان المهر وولد الموقوفة الحادث له وخروج بالمهر ارش البكارة فهو
كارش طرفها أى فيشترى به عبداً صغيراً أو شقفاً ويشفقه ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الاول
به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كإرجاعها عنها وهو المعتمد وسأقضى في الوصية الفرق بينه وبين الموصى له بالمنفعة
انتهت وهو ان ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل ان له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة
وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع اه مر اه زى اه عش
عليه (قوله للموقوف عليه) ولاهل الوقف المهايأة لا قسمته ولو اقراراً ولا تغييره كعمل البستان داراً وعكسه
ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بمسبها قال السبكي والذي أراه تغييره في غيرها ولكن بثلاثة
شروط ان يكون يسيراً لا يغير مسماه وان لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون مصلحة

فلا يكون للواقف ولا
للموقوف عليه (وفوائده)
أى الحادثة بعد الوقف (كاجرة
وثمرة) وأغصان خلاف
(وولد زهر) بوطه أو نكاح
(ملك للموقوف عليه)
يتصرف فيها تصرف الملاك
لان ذلك هو المقصود من
الوقف فيستوفى منافعه بنفسه
وبغيره باعارة

لوقف وعليه ففتح شبالة الطبرسية في جدار الجامع الأزهر لا يجوز إلا لمصلحة للجامع الأزهر فيه اه شرح
 مر وقوله ان يكون يسيرا لا يغيره مما منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان مطهرة مسجد مجاورة
 لشارع من شوارع المسلمين آلت للسقوط وليس في الوقف ما تعمر به فطلب شخص ان يعمرها من ماله بشرط
 ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للحدار لتتسع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا انهم سداها وعدم
 ما تعمر به هل ذلك جائز أم لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة * (فرع) * وقع السؤال عن حادثة وهي ان
 سنة ثمانين وألف وحدث من ربيع الجامع الأزهر دراهم لها صورة مستغنى عنها فاشترى بها جريان وجعلت خبزاً
 ووزعت على فقرائه هل ذلك جائز أم لا وجوابه عدم الجواز أخذاً مما ذكره الشارح فاحفظه * (فرع) * في
 فتاوى ابن عبد السلام يجوز ايقاد البسير في المسجد الخالي لئلا تعظم ماله لانها السرف والتشبيه بالنصارى وفي
 الروضة بحرم اسراج الخالي وجعل يحمل هذا على ما اذا أسرج من وقف المسجد أو ملكه والاول على ما اذا تبرع
 به من يصع تبرعه وفيه نظر لانه اضافة مال بل الذي يتجه الجمع يحمل الاول على ما اذا توقع ولو على بندوا احتياج
 أحد لمسا فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك اه ج وقول مر اذا لمصلحة للجامع فيه يؤخذ من
 هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اراد عمارة مسجد خرباً باله جديدة غير آلتها ورأى
 المصلحة في جعل باب في محل آخر غير المحل الاول لكونه بجوار من يمنع الاتقاع به على الوجه المعتاد وهو انه
 يجوز له ذلك لان فيه مصلحة لأي مصلحة للجامع والمسلمين اه ع ش عليه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان
 الوقف للاستغلال كما يأتي في الفصل الاثنى أما لو وقفه لمتنفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه
 وليس له اعادة ولا اجارة على ما يأتي اه سم على ج اه ع ش على مر وقد أشار الشارح لهذا
 بقوله فان وقف عليه ليسكنه الخ (قوله واجارة من ناظره) أي سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف الناظر فان
 لم يكن أحدهما من يوليه الحاكم فان لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه له فانه يقع كثير او كتب عليه سم
 قوله من ناظره اعتمد مر توقف صحة كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه ع ش
 (قوله وقد يتوقف في منع اعارته) اعتمد جوازها وهو واضح ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد
 عدم الجواز اه حل (قوله ولا يبطأ الموقوف للأزواج) فيحرم على الواقف وطؤها ويحد بوطنها لها وعلى
 الموقوف عليه ويحده أيضاً ويقر بينه وبين الموصى له بالمنفعة بحيث لا يحد لان ملك الموصى له بالمنفعة أهم من
 ملك الموقوف عليه بدليل ان الموصى له تورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه اه حل (قوله والأزواج لها
 الحاكم) قال الزركشي هذا محمول على ما اذا كان الناظر للحاكم والأزواج لها من له الناظر ونسبه له او ردى
 وضعفه العراقي اه عميرة اه سم (قوله باذن الموقوف عليه) أي اذا تاني اذنه فاذا كان جهة فينبغي
 ان يستقل الحاكم بالتزويج اه حل (قوله ولا يزوجه له ولا الواقف) أي مراعاة للقولين الضعيفين من
 ان الملك لهما على ما تقدم اه حل (قوله ويختص الموقوف عليه الخ) وعلى هذا اليسر له ان ينقل يده عن هذا
 الاختصاص بعوض حيث جوز انقل اليه بعد عن الاختصاصات بعوض وصيغة اه حل (قوله بجلبه بجهة
 موقوفة) ولو اشرفت مأ كوله على الموت فان قطع بموتها جاز ذبحها للضرورة هل يفعل الحاكم بطلبها ما يراه
 مصلحة أو يباع ويشترى بثمنه دابة من جنتها وتوقف وجهان يرجح ابن القري أولهما وخير صاحب الأنوار
 بينهما قال الشيخ والاول أولى بالترجيح اذ ليس تخيير الحاكم تخيير تشبه وانما هو بحسب ما يراه مصلحة وان
 لم يسطع بموتها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الاتقاع بها كالأبجوز اعتناق العبد الموقوف وقضية كلام
 الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك وذهب المأوردى الى الجواز ويجمع بحمل كل منهما على ما اذا اقتضه
 المصلحة فلو تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر اه شرح مر (قوله أئلف) أي من واقف
 أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدي كان استعمله في غير ما وقف عليه أو تلف تحت يد ضامنه له أما اذا لم يتعد

واجارة من ناظره فان وقف
 عليه ليسكنه لم يسكنه غيره
 وقد يتوقف في منع اعارته
 ومعلوم ان ملكه للولد له في
 غير الحر أما الحر فله قيمته على
 الواطئ ولا يبطأ الموقوفة
 الأزواج والأزواج لها الحاكم
 باذن الموقوف عليه ولا
 يزوجه له ولا الواقف
 (ويختص) الموقوف عليه
 (بجلبه بجهة) موقوفة
 (ماتت) لانه أولى به من غيره
 (فان ادبغ عاودتها) هذا
 من زياتي (ولا يملك قيمة
 رقيق) مثلاً موقوف (أئلف)

بل يشتري الحاكم بهامته
ثم ان تعذر اشترى (بعضه
ويقفه مكانه) رعاية الغرض
الواقف من استمرار الثواب
ولو اشترى ببعض قيمته رقية
ففي كون الفاضل للواقف
أولاه ووقوف عليه وجهان
قال في الروضة هما ضعيفان
والجواب شراء شخص ورعي
البلقيني قال ولا يرد عليه مالو
أوصى أن يشتري بشي ثلاث
رقاب فوجدناه رقبتهين
وفضل ما لا يمكن شراء رقية
به فان الاصح صرفه للوارث
لتعذر الرقية المصريح بها ثم
بخلاف ما هنا وذكر الحاكم
من زبادي وقدم في ذلك على
الناظر والموقوف عليه لان
الوقف ملك لله تعالى كما
وتعبري بماله الى آخره أولى
مما عبر به (ولا يباع موقوف
وان خرب) كشجرة جفت
ومسجد انهدم وتعذر
إعادته وحصره الموقوفة
بالبلية وجذوعه المنكسرة
ادامة للوقف في عينه ولانه
يمكن الانتفاع به كصلاة
واعتكاف في أرض المسجد
وطبخ حص أو آجره بحصره
وجذوعه وما ذكرته فيها
بصفتها المذكورة هو ما
اقتضاه كلام الجمهور وصرح
به الجرجاني والبيهقي
والروائي وغيرهم وبه
أقنيت وصح الشيخان تبعاً
للإمام انه يجوز بيعه بالثلاث
بضيقاوي يشتري

بأنلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامناً كالموقوف من غير تقصير اه مر
وقوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبي ضامنان مطلقاً وظاهر انه لا ضمان عليهما
اذا اتلفا بغير تعدد كان استعمالهما فيما وقف له باجارة مثلاً أو سقط لفظ كذا لرجوع القيد وهو قوله تعدي
للجميع اه رشدي (قوله بل يشتري الحاكم) أي وان كان للوقف ناظر خاص اه مر لما يأتي في قوله
وقدم في ذلك على الناظر الخ (قوله مثله) أي ذكره وثأوته وسنواجنسا وغيرها اه حل (قوله اشترى بعضه)
فان تعذر شراء البعض حفظ ان توقع والا فهو للموقوف عليه فان لم يكن موجوداً فلا قرب الناس الى الواقف
فان لم يكن فلا فستراء والمساكين كذا قال مر حين سئل عن ذلك وكذا فيما اذا فضل شيء اه سم (قوله
ويقفه مكانه) أي بصيغة تدل على الوقف اه شرح مر ولو حدث فيه كسب قبل صدور الوقفية فلان
تكون ينبغي ان يأتي فيها ما سيأتي في نظيره من الموصى به اه عميرة اه سم (قوله والمختار شراء شخص)
أي فان تعذر ذلك صار ملكاً للموقوف عليه اه مر اه ع ش (قوله وقدم في ذلك على الناظر الخ) اماما اشترى
الناظر من ماله أو من ربيع الوقف أو يعمره منهما أو من أحدهما الجهة الوقف فالمنشئ لوقفه هو الناظر كما أفق
به الوالد رحمه الله تعالى وأما ما بينه من ماله أو من ربيع الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفاً بالبناء للجهة
الوقف والفرق بينهما وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد مات بالسكينة والارض الموقوفة باقية والطوب
والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لهما اه شرح مر وقوله أو يعمره منهما الخ أي مستغلاً كبناء بيت
للمسجد لما ذكره بعد من ان ما بينه في نحو الجدران مما ذكر يصير وقفاً بنفس البناء وقوله فالمنشئ لوقفه
هو الناظر أي ولا يصير وقفاً بنفس الشراء أو لعمارة فان عمر من ماله ولم ينش ذلك فهو باق على ملكه ويصدق
في عدم الانشاء أو اشتراعه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلاً يبيعه له اذا اقتضته المصلحة وبقي ما لو دخل في جهته شيء
من مال الوقف وأراد العمارة به هل له ذلك وبسقط عن ذمته أو لا بد من اذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من
غير اذنه كان متبرعاً به فيه نظر والقرب الثاني ومحله ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شيء فان خاف ذلك جازله
الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادر اه ع ش عليه (قوله ومسجد انهدم) وهل
يستحق أو باب الشفعة المألوم أم لا والظاهر ان يقال ان من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة خربه
استحق المألوم ان يشر ومن لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفراشه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة
وهذا كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر انقطاع عن المستحقين وإعادته ان أمكن والانتقل لأقرب
المسجد اليه اه ع ش على مر (قوله أيضاً ومسجد انهدم الخ) ولا ينقض الا اذا خيف على نقضه
فينقض ويحفظ أو يعمره مسجد آخر ان رآه الحاكم والأقرب اليه أولى لا نحو بئر ورباط اه ع (قوله
وحصره الموقوفة) أي بان صرح بوقفها لفظاً ولا يكفي الشراء لجهته وحديثه فالموجود الا ان بالساجد
يباع عند الحاجة لانهم لا يصرون فيه بوقفية اه برلسي وقوله وجذوعه المنكسرة مثله في حريان
الخلاف المذكور الذي أشرف على الانكسار وكذا الدار الموقوفة عليه اذا أشرفت على الانهدام فيكون
الاصح عند الشيخين البيع خلافاً لما قاله الشارح تبعاً لغيره * (فرع) * الخلاف جار في أستاذ الكعبة اذا
وقفت قاله الشيخان هنا وقال ابن الصلاح الامر فيها الى رأى الامام اه سم (قوله ولانه يمكن الانتفاع
به الخ) وبه فارق مالو وقف فرسا على العز وفكبر ولم يصلح حيث جاز يبعه اه شرح مر (قوله وما
ذكرته فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتها ما هي في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها
منكسرة (قوله وصح الشيخان الخ) معتمد أي يبيعه مال الحاكم وان كان ثم ناظر خاص قياساً على ما سبق
ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم اه حل (قوله انه يجوز بيعه بالثلاث) أي فحصيل يسير من ثمنها
يعود على الوقف أولى من ضياعها وما استثنى من بيع الوقف لصيرورتها كالمعدوم ويصرف لمصلحة ثمنها
ان لم يمكن شراء حصير أو جذع به ويجري الخلاف المذكور في دار منهدة أو مشرفة على الانهدام ولم

تصلح للسكنى وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بأن الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اهـ شرح مر (قوله فتباع الحاجة) أي وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها في شراء حصر يديها اهـ عرش على مر (قوله وغلة وقفه) أي المنهدم أما غير المنهدم فما فضل من غلة الموقوف على عمارته يجب ادخاره لأجلها أي إن توقفت على قرب كما أشار إليه السبكي واللام يدخل منه شيء لأجلها لأنه يعرض للضياع أو لظالم يأخذه وعمارته الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربيع ما وقف على المسجد وقفاه مطلقاً أو على عمارته في بناء وتجهيز يصححكم وسلم وبارى للتطلبيل بها ومكانس ومساح لنقل التراب وظلة تمنع افساد خشب باب ونحوه بطر ونحوه إن لم يضرب بالمارة وأجرة تيم لا مؤذن وإمام وحصر ودهن لأن القيم يحفظ العمارات بخلاف الباقي فلو كان الوقف أصلاً لمصرف من ريعه لم يذكر في تزويق ونقش بل لو وقف عليهم لم يصح اهـ شرح مر (قوله عند تعذر اعادته) أي حالاً وقوله قال الماوردي الخ وجمع بين هذه الأقوال بحمل أولها على ما إذا لم يمكن عوده أصلاً وفقدت أقارب الميت ولم يحتج إليه أقرب المساجد وحل ثانيها على ما إذا احتج إليه أقرب المساجد وقصدت أقارب الميت وحل ثالثها على ما إذا وجد أقارب الميت ورابعها على ما إذا لم يمكن عوده اهـ حل (قوله والمتولى لأقرب المساجد إليه) معتمد * (فرع) * أوقاف المساجد في القرى يصرفها لصالح القرية إلى عمارات المسجد ومصلحه وهذا واضح إن تعذر حاكم اهـ سم * (فصل في بيان النظر الخ) * أي وما يتبع ذلك من قوله ولو اوقف ناظر الخ (قوله إن شرط اوقف النظر الخ) وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم بشرطه شيء من ربيع الوقف على ما بحثه بعضهم ودعوى السبكي أنه بالباحة أشبه فلا يرتد بالرد بعيد بل لوقبله ثم أسقط حقه منه سقط إلا أن يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافاً لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متى كما غيره مدة عراضه فلو أراد العود لم يحتج إلى تولية جديدة اهـ شرح مر وقوله لم ينزل بنفسه ومن عزل نفسه ما لو أسقط حقه من النظر لغيره بقرائه فلا يسقط حقه ويستتبع القاضي من يباشر عنه في الوظيفة وهذا يفيد أن الواقف إذا شرط من الوظائف شيئاً لا حد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الإمامة أو الخطابة لشخص ولزم منه أن المشروط له ذلك فرغ عنها لا تسخر وباشر المفروغ عنه فيهما مدة ثم مات الفارغ عن أولاد وهو إن الحق في ذلك ينتقل للأولاد على ما شرطه الواقف ثم ما استغله المفروغ عنه من غلة الوقف لا يرجع عليه بشئ منه لأنه استحققه في مقابلة العمل سيما وقد فرره الحاكم غاية الأمر أن تقريره وإن كان صحيحاً لكنه بالنسبة إلى الفارغ وكذلك لا رجوع للمفروغ عنه على تركه الفارغ غيماً أخذته في مقابلة الفارغ وإن انتقلت الوظيفة عنه للأولاد الفارغ عنه لأنه انما دفع الدراهم في مقابلة إسقاط الحق له وقد وجد وقدره الحاكم على مقتضاه وأما أن كان يظن أن الحق ينتقل إليه مطلقاً وتبين خلافه فلا يقتضي الرجوع لنسبته في عدم البحث عن ذلك أو لا إلى تقصير فاشبهه من باع شيئاً وهو مغبون فيه بعد علمه بغيره موافق فتاوى الشارح ما يصحح بانتقال الحق للأولاد حيث قال في جواب ما صورته سئل عن واقف شرط الوظيفة الغلانية لزيد وأولاده وذريته من بعده وشرط أن من نزل من أرباب الوظائف سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزل له شيئاً بل يقرر الناظر الشرعي غيرهما ثم إن فلان فرغ عن وظيفة لا تسخر وقرر الناظر الشرعي أجنيبا غيرهما ثم مات النازل فهل يستحق أولاده الوظيفة بعده فأجاب بأنهم يستحقون ذلك عملاً بشرط الواقف ولصدق البعدي بذلك ولم بشرط الواقف لاستحقاق الأولاد ببقاء استحقاق والدهم ذلك إلى وفاته وما نسب إلى من الافتاء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه إن كان صحيحاً اهـ عرش عليه (قوله كما علم مما مر) أي من قوله ولو بشرط الواقف شيئاً يقصد اتباع اهـ حابي (قوله بأن لم بشرطه لأحد) أي بأن لم يعلم شرطه

بشئ من ماله ما والفقول به
يؤدي إلى موافقة القائلين
بالاستبدال أما الحصر
الموهوبة أو المشتراة للمسجد
من غير وقف لها فتباع للحاجة
وغلة وقفه عند تعذر اعادته
قال الماوردي تصرف
للفقراء والمساكين والمتولى
لأقرب المساجد إليه
والرواية هي تمسك طاع الآخذ
والإمام يحفظ لتوقع عوده
وتعيرى بما ذكر أولى مما
عبر به

* (فصل في بيان النظر
على الوقف وشرط الناظر
وظيفة) * (إن شرط واقف
النظر لنفسه أو غيره
(اتباع) شرطه كما علم مما مر
لغير البهق المسالون عند
شروطهم (والا) بأن لم
بشرطه لأحد

لاحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه ع ش على م ر (قوله فهو للقاضي) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه واجارته وأما قاضي بلد الموقوف عليه فعليه تنميته كما تقدم نظير ذلك في مال اليتيم ثم ان شرط الناظر على الوقف شيء من غلته فواضح وان زاد على أجره المثل فان عمل ولم يشترط له شيء فتبرع وله ان يرفع الامر للحاكم وللحاكم ان يقرر له أجره مثله وان كان غنيا وليس له ان يأخذ من مال الوقف شيئا بغير فرض قاض فان أخذ شيئا ضمنه ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم اه حل (قوله بناء على ان الملك في الموقوف الخ) أي وأما على القول بان الملك فيه لا واقف فيكون الناظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه يكون الناظر له أيضا وعبارة أصله مع شرح الحلي والافانظر للقاضي على المذهب والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجب قبيل لا واقف وقبيل للموقوف عليه وقبيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف لا واقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث لا واقف من غير خلاف وفي الروضة كاصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم الاصحاب الفتوى به ان يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالنولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل لله تعالى وان جعلناه للواقف أو الموقوف عليه فكذلك النولية انتهت (قوله وشرط الناظر عدالة الخ) اطلاق المصنف يتناول الاعمى والبصير اه زى ويتناول المرأة أيضا اه ع ش ويبحث بعضهم اشتراط الباطنة في منسوب القاضي والاكتفاء بالظاهرة فيمن شرطه الواقف أو استنباه واعتمد م ر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا شرط الناظر لنفسه اه سم (قوله ولو فسق الناظر الخ) قال م ر وعند زوال الاهلية يكون الناظر للحاكم كما رجحه السبكي لان بعده من الاهل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل للمتاخر نظر الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير فدهوم هذا فارق انتقال ولاية النكاح لا بعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه بحروفه (قوله ان كانت له بشرط الواقف) أي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة فليراجع اه حل (قوله وذلك) أي غودها اليه فهو دليل الاول (قوله اذ ليس لاحد عزله) أي ولا عزل نفسه أيضا اه م ر وقرر العلامة زى انه يحرم على الناظر والمباشر اضافة والحلوان كذا نقل عنه بالدرس وأجيبنا به السائل عن ذلك اه ع ش (قوله ووظيفته عمارة واجارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة ان شرط له الواقف أو اذن له فيه الحاكم كافي الروضة وغيرها خلافا للبلقيني سواء في ذلك مال نفسه وغيره اه شرح م ر قال في العباد ويصدق الناظر بيمينه في الاتفاق المحتمل وفي الصرف لجهة عامة بلايين فان اتهمه القاضي حلفه أو لعين صدق المستحق اه انتهى سم ويستحق الناظر ما شرط له من الاجرة وان زادت على أجره مثله مالم يكن هو الواقف كما مر فلم يشترط له شيء لم يستحق أجره نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقرر له أجره قاله البلقيني والعمارة ان شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف تعين فان فقد في بيت المال ثم الميسير لا الموقوف عليه ولو شرط الواقف ان العمارة على الساكن وشرط ان تلك الدار لا توجر فالذي يظهر لي من كلامهم م بعد الفحص ان الشرط الاول صحيح كإشمله عموم قولهم يجب العمل بشرط الواقف مالم يناف الوقف أو الشرع وفائدة محتمة مع تصريحهم بان العمارة لا تجب على أحد فلا يلزمهم الموقوف عليه لانه ترك ملكه بلا عمارة فما يستحق منه ماله بالاولى فلو توقف استحقاقه على تعميده فهو خير فيما أشرفت كلها أو بعضها على الانهدام لا بسببه بين ان يعمروا ويسكنوا وبين ان يهملوا وان أفضى ذلك الى خرابها نعم على الناظر اجارها المتوقف عليه بقاؤها وان خالف شرط الواقف عدمه لانه في مثل هذه الحالة غير معمول به لا يقال شرط العمارة على الساكن يتنافى مقصود الوقف من ادخال الوقف على الموقوف عليه اذ شأنه ان يغتم ولا يغرم لانه قول قد قطع السبكي وغيره بالصحة فيما لو وقف عليه ان يسكن مكان كذا كما مر وهذا صادق بما اذا عين مكانا لا يسكن الا بأجرة زائدة على أجره مثله وان لم يحتج الموقوف عليه لسكناه أو زادت أجرته على ما يحصل له من غلة الوقف فكما وجب لاستحقاقه هذا السكنى بالأجرة كما ذكره مع عدم الاحتياج اليها فكذلك يجب الغارة لاستحقاق السكنى ان أرادها والاستعطاء

(ف) فهو (للقاضي) بناء على ان الملك في الموقوف لله تعالى (وشرط الناظر عدالة وكفاية) أي قوة وهداية للتصرف فيما هو ناظر عليه لان نظره ولاية على الغير فاعتمد فيه ذلك كالوصي والقيم ولو فسق الناظر ثم عاد عدلا عادب ولايته ان كانت له بشرط الواقف والافلا كما أفتى به النووي وان اقتضى كلام الامام عدم عودها وذلك لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به والعارض مانع من تصرفه لاسباب لولايته (ووظيفته عمارة واجارة

وحفظ أصل وغلة وجهها
وتسميتها) على مستحقها
وذكر حفظ الأصل والغلة
من زيادتي وهذا إذا أطلق
النظر له أو فوض له جميع
هذه الأمور (فإن فوض له
بعضها لم ينعده) كالوكيل
ولو فوض لثنين لم يستقل
أحدهما بالتصرف مالم
ينص عليه (ولو ائتمن ناظر
عزل من ولاية) النظر عنه
(ونصب غيره) مكانه يكفي
الوكيل بخلاف ما إذا لم يكن
ناظرًا كان شرط النظر لغيره
حال الوقف فليس له ذلك
لأنه لا نظره حينئذ ولو عزل
هذا الغير نفسه لم ينصب بده
إلا ما حكم وتعيينه بما ذكر
أولى مما عر به

* (كتاب الهبة)

تقال لما بيع الصدقة والهبة
ولما يقابلها وقد استعملت
الأول في تعريفها والثاني في
أركانها وسيأتي ذلك والأصل
فيها على الأول قبل الإجماع
قوله تعالى فإن طعن لكم
عن شيء منه فكلوه
هنا ما مرينا وقوله وآتى
المال على حبه الآية
وأخبار تكبر الترمذي الآتي
في الكلام على الرجوع
فيها وخبر الصبيح لا تحقرن
جله لجارها

حقه منها فعلم أن الموقوف عليه قد يغرم وقد لا يحصل له رفقًا بالموقوف وان هذا الشرط غير مناف للوقف حتى
يلغى كشرط الخيار فيه مثلاً وانما غاية أنه قيد استحقاقه لسكانه بان يعمر ما التزم منه فان أراد ذلك فليعمره والا
فليعرض عنه ثم رأيت بعض مشايخنا أيده اهـ ج شرح الارشاد (قوله وحفظ أصل وغلة) وتولية مدرس
وتزويل طلبة مدرسة وصوفية خانقاه وان لم يجعل الواقف له ذلك وليس له ولا الواقف ولا الإمام الأعظم عزل
أحد من مستحق الوقف بدون سبب يفسق به نعم لا يلزم الموقوف بعلمه وديانته بيان مستند العزل اهـ حل (قوله
لم يستقل أحدهما) أي ولو باذن الآخر لا في شيء خاص ويحتمل مطلقاً اهـ حل (قوله ولو ائتمن ناظر الخ)
وأنتى السبكي بان للواقف والناظر عزل المدرس ونحوه ان لم يكن مشروطاً بالوقف ولو ائتمن ناظر الخ لا يملك
بما في الروضة انه لا يجوز للإمام إسقاط بعض الإيجادات المبتنية في الديوان بغير سبب فالناظر الخاص أولى ولا أثر
للفرق بان هو لا يبطو أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز إخراجها بلا سبب بخلاف الوقف
فانه خارج عن فروض الكفايات بل يرد بان التدريس فرض أيضاً وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بما
في حكمه كذلك دلى تسليم ما ذكر من أن الربط به كالتبليس به والافتستان ما بينهما ومن ثم اعتمد الباقين أن
عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل هو قاذح في نظره ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة
حفظاً لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مر (قوله يكفي الوكيل) لعل الانسب
ان يقول كافي الموكل (قوله فليس له ذلك) وأفتى أبو زرعة فحين استأجر وقفاً بشرطه وحكم له حاكم شافعي
بوجوبه وبعد انفساخها بموت أحدهما أو زيادته رغب اثناء المدة بان هذا اقتداء بالحكم لان الحكم بالشئ قبل
وقوعه لا معنى له كيف والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلن رفع له الحكم بذهبه اهـ وما عال به ممنوع
وفيسته تحقيق بسطته آخر الوقف من الفتاوى وفي كتاب المستودع في بيع الماء والحكم بالموجب المسماة
أوائل البيع في الفتاوى فراجعته فانه مهم اهـ ج وكتب على قوله بان هذا اقتداء بالحكم المعتمد انه حكم
لاقتناء اهـ شوبري (قوله ولو عزل هذا الغير) ومثله الواقف اذا شرط النظر لنفسه ثم عزل نفسه وليس من
لازم إقامة الحاكم بدله أن يكون معزولاً فاذا أراد العود بعد نصب الحاكم عاد للنظر وكتب أيضاً والذي أفتى
به والشيخنا أنه لا يعزل ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه اهـ حل (قوله لم ينصب بدله إلا الحاكم)
قضية هذا انه ان عزل بعزل نفسه لكن قال السبكي الذي أراه انه لا يعزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع
ويرفع الامر للقاضي ليقوم بغيره مقامه وعليه فتولية الحاكم بغيره كما ليس له ان يعزله بل له الامتناع فاذا عاد
عاد للنظر اهـ من شرح الارشاد للشيخنا وقرر مر مثله اهـ ابن قاسم

* (كتاب الهبة)

من هب مملوكاً من يدالي أخرى أو استيقظا لبيعة فاعلهما بالإحسان اهـ شرح مر وفي المصباح هبت
الزنج تم هبوا بآ من باب فعد هاجت وهب من نومه استيقظا من باب قتل وهب السيف من باب ضرب هبة
أهتز ومضى ومنه قيل أتى امرأته هبة أي وقعة وذكر في الوقف اشواكته في مطلق التبرع وان كان
التبرع فيها ماله وفي الوقف لا مالاً (قوله ولما يقابلها) وهو المراد عند الإطلاق اهـ حل (قوله ولما
يقابلها) يمكن ان يعبر عنه بأنه تملك بلفظ لا لباب ولا لإكرام وان كان ليس لازماً على ما سيأتي ان الثلاثة قد
تجتمع (قوله على الأول) أي الذي هو المعنى الاعم اهـ حل (قوله نفساً) تمثيل بمحول عن الفاعل أي فان
طابت نفوسهن لكم عن شيء منه أي الصدقات والآية الثانية أهم من هذه اذ تشمل الصدقات وغيره والآيتان
تتمثلان للهبة والصدقة والهبة اهـ عزيزي (قوله لا تحقرن جارة) باب ضرب اهـ مختار وفي القاموس
الحجارة مثلاً والمحقرة والفعل كضربوكم وجمعني الاحتقار والفعل كضرب فأفاد ان حقراً استعمل لازماً
كان من باب ضرب وكرم وان استعمل متعدياً كان من باب ضرب لا غير أي لا تستهقرن هدية لجارتها الخ اهـ

عش قال الكرماني يحتمل أن يكون النهي للمعطية ويحتمل أن يكون للمهدي اليها قلت ولا يتم جعله نهيا
للمهدي اليها لا يجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمنع حمله على المعنيين اه فتح الباري * (قائدة) *
روى الطبراني عن عمار بن ياسر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل هدية حتى يامر صاحبها ان يأكل منها الا الشاة
التي أهديت اليه في خيبر وهي محرمة وهذا أصل لما يمتاده المولى في ذلك حتى ياتحق بهم من في معناهم من
كبراء الناس كذا في شرح التتبيه لابن الملقن وفي شرح الروض أيضا وفتح الوهاب مع زيادة اه شوبري (قوله)
ولو فرس شاه بكسر الفاء والسين كفي المصاح وبفتح السين كفي المشكاة اه عش على مر وفي
المصباح الفرسي بكسر الفاء والسين للبعير كالحافر للذابة وقال ابن الانباري فرس الجوزور والبهيمة مؤنثة وقال
في البارع لا يكون الفرس الا للبعير وهي له كالقدم للانسان والنون زائدة والجمع فراسن اه وقوله أي
نظفها أي المشوى لان التي قد يرميه آخذة فلا يتفقع به انتهى (قوله هي تملك تطوع في حياة) يؤخذ
منه امتناع الهبة للعمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحقق اه عش على مر ومراده
بالتطوع مال ليس واجبا ولا يملك (قوله العارية) أي لانها باحة والمالك يحصل بعده اه شرح مر وقوله
والضيافة فهي وان كان فيها مال لكن لا بالتمليك والمعتد أن المالك يحصل بالوضع في الفم ويرتب على ذلك مالو
حلف أن لا يأكل كل لزيد طعاما فلا ضيف فانه لا يثبت لانه ملكه بمجرد وضعه في فمه فصدق عليه انه لم يأكل
الا طعام نفسه اه اجهورى وقوله والوقف أي فانه لا يملك فيه وان كان الموقوف عليه لا يملك المنفعة من جهة
تملك الواقف اه حل وفيه انه اذا كان لا يملك فيه لا حاجة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس التعريف
حتى يخرج وعبرة مر وخرج الوقف فانه يملك منفعة لا عين على ما قيل والوجه انه لا يملك فيه وانما هو بمنزلة
الاباحة كما مر بذلك السبكي فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك
الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى اه (قوله والنذر والكفارة) وقد منع الاولوية بان كلاً من الزكاة والنذر
والكفارة شبيهة بقاء الدين فهي تفرغ لثمة الدافع عما اشتغلت به ومالك الاخذ لها كانه سابق على الدفع له
فدفعه له كانه عوض عما ثبت له في ذمته اه عش (قوله فصدقة أيضا) أي كما انه هبة بالمعنى الاعم وبقي مالو
ملك غنيا لا قصد ثواب الاخرة فمقتضاه ان يكون خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الاخير من كما يعلم من
تغيرهم ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رأيت في شرح
الروض ويلزمهم أي السبكي والزكشي وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الاخرة لا يكون صدقة وهو
ظاهر اه سم على أي فيكون هبة باطلة كما قدمنا ان خلاص الصيغة وصحة ان اشتمل عليها اه عش
على مر وهذا كله انما يراد على عبارة الاصم حيث قال فان ملك محتاجا وشيخ الاسلام عدل غنا الى ما ذكره
وهو صادق بتمليك الغني لثواب الاخرة كما لا يخفى اه مر (قوله أو نقله للمتهب اكراما) فان كان نقله خوفا
منه وهو كما كان رشوة فان لم يكن حاكما كان ذلك في معناها كالذي يعطى للشاعر خوفا من هجره وذكر السبكي
ان الشرط في الهدية انما هو النقل وأما الاكرام فليس بشرط اه حل وعبرة سم قوله اكراما قال السبكي
والظاهر ان الاكرام ليس بشرط والشرط هو النقل قال الزكشي وقد يقال احترازه عن الرشوة كما في شرح
الروض اه ويؤخذ من التعبير بالنقل ان الهدية لا تكون في العار فلذلك قال مر مانعه فلا تدخل لها أي
الهدية فيما لا ينقل اه وكتب عليه ع ش قوله فلا تدخل لها فيما لا ينقل ينبغي ان الدفع لا ينقل لكن بقصد
الاكرام هدية اه سم على ج وعليه فهدية العار ممكنة لكن في حاشية شيخنا زى عن حج امتناع هدية العار
لعدم تأني النقل فيه وهو مناف لهذا البحث اه وعبرة حل قوله أو نقله للمتهب الخ خروج العار لا امتناع
نقله فلا يقال له هدية أي حقيقة فلا ينافي انه لو أهده لغيره اكرام الحرم مع وبيع ونقل ثمنه وامالوا أهده لغير ذلك
كزبد مثالا فالظاهر الاكتفاء بالخفية انتهت ولو أهدي اليه شيئا على ان يقضى له حاجة فلم يفعل لزم مرده ان بقي

ولو فرس شاه أي طافها
(هي) أي الهبة بالمعنى الاول
(تملك تطوع في حياة)
تفرج بالتمليك العارية
والضيافة والوقف بالتطوع
غيره كالبيع والزكاة والنذر
والكفارة فتعبر به أولى
من قوله بلا عوض ويزيد
في حياة الوصية لان التملك
فيها انما يتم بالقبول وهو
بعد الموت (فان ملك
لاختيار أو لثواب آخر)
هو أولى من قوله محتاجا
لثواب الاخرة (فصدقة)
أي (أو نقله للمتهب
اكراما) اه

والا قبله كما قاله الاصطخري فان فعلها حل أي وان تعين عليه تخليصه أي بناء على الاصح انه يجوز أخذ العوض
على الواجب العيني اذا كان فيه كافة خلافا لما يؤولهمه كلام الاذري وغيره هنا اه شرح مر قال ع ش
قوله لزمه رده أي فلو بذلها الشخص ليخلص له محبوسا مشافعي في خلاصه لم يتفق له ذلك وجب عليه رد
الهدي لصاحبها لان مقصوده لم يحصل نعم لو أعطاه ليشفع له فقط سوا قبلت شفاعة أو لا ففعل لم يجب الرديما
بظهور لانه فعل ما أعطاه لاجله اه بحر وفه (قوله لا متهب) يصح ان يكون اسم فاعل واسم مفعول وفي المصباح
وانتهت الهبة قبالتها واستوهبتا سألها اه (قوله فهدية أيضا) أي كما هو هبة فان انضم الى ذلك كونه محتاجا
أو قصد ثواب الآخرة كان هبة وصدقة وهدي اه حل (قوله ولا عكس) أي وليس كل هبة صدقة أو هدية
اه حل (قوله وأركانها أي الهبة الخ) علم منه انه لا يعتبر للصدقة صبغة وعبرة بعضهم وفيه أي الحديث
الاكتفاء في الصدقة بالعطاء من غير ايجاب وقبول وهو الصحيح عندنا وبه جزم المحققون اه شوبري (قوله
أي في هذه الثلاثة) فيشترط في الصبغة ايجاب وقبول والايجاب كونه منك ومالكك ونحوك واكرمك
وعطاء منك ونحوك وكذا أعطيتك ولو في غير طعام كانص عليه والقبول كقبول وزيت وانتهت اه شرح
مر ولا يشترط القبول في الجهة العامة ولا في مال و هبت المرأة لبلتها الضرم ارفي الكافي عن القفال لو اشترى
حلبا الزوجته وزينها به لا يكون عليه كافي الولد الصغير يكون عليك اه قال السبكي التزين لا أثر له وانما
جعلناه ملك الصغير لان وليه اشتراه بخلاف الزوجته لانه لا ولاية لزوجها عليها اه واعتمد الطحاوي ومر
انه لا يكون عليك كافي الصغير أيضا ولا صبغة في خلع المالك مع انها هبة قاله مر ثم يجوز ان تكون هدية وقال ابن
جهمنا هبة استثنى هبة الصبغة والافلاحة للاستثناء فليتأمل اه سم (قوله ما مر في تغليها في البيع)
ومما مر في البيع الرؤية فالاعني لا تصح هبته ولا الهبة له بالمعنى الاخص لان حكمها حكم بيع الاعيان وهو
ممنوع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيعيمان لا طباق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافه اه
كذا ما مر وهو قريب ويصرح باشتراط الرؤية في الواهب والمتهب قول الحلي وفيها كما سلمها أسرار العاقرين
واضح أي من البيع وغيره أي فطريق الاعني اذا أراد ذلك التوكيل اه ع ش على مر ومما مر في البيع
أيضاً ان يكون القبول مطابقا لايجاب خلافاً لمن زعم عدم اشتراط هبته منه أيضاً اعتبار الفورية في الصبغة
وانه لا يضر الفصل الا بالاجني والوجه كراهه الاذري اعتبار قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون
فاصله ضرر التعلق بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول نظر وقياس ما مر في مخرج الرهن الاكتفاء
به وقد لا يشترط صبغة كمال كانت ضمنية كاعتق عبداً على فاعته وان لم يقل بجانا وما قاله القفال وأقر من انه
لوزين ولده الصغير بحلي كان عليك بخلاف زوجته لانه قادر على عليك بتولي الطرفين مردود بان كلامهما
يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولي الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غيره قبولها من الحاكم أو نائبه ونقل
جميع أوضاع العبادي وأقره انه لو غرس اشجارا وقال عند الغرس أغرسها لابني مثلاً لم يكن اقرارا بخلاف
ماله قال لعين في يده اشترى بها ابني أو لولان الاجني فانه يكون اقرارا ولو قال جعلت هذا لابني لم يملكه إلا ان قبل
وقبض له اه وقد نقل عن القفال انه لو جهز ابنته بأمته من غير عليك صدق بيمينه في عدم عليكها ذلك ان
ادعته وأنتي القاضي فيمن بعث بنسبه وجهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها والا فهو
عارية ويصدق بيمينه وتكلم المالك لاعتماد عدم اللفظ فيها كما بحثه بعض المتأخرين ولا قبول كهبه ذات النوبة
لضرتها اه شرح مر وقوله لانه قادر على عليك بتولي الطرفين يؤخذ منه ان غير الاب والجد اذا دفع الى غيره
شيأاً تكادموه بنت زوجته لا يصير ملكا له بل لابد من ايجاب وقبول من الخادم ان تاهل لا قبول أو وليه فليثبت له
فانه يقع كذا يصير ناعم ان دفع ذلك لاحتياجه أو قصد ثواب الآخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول
ولا يعلم ذلك الا منه وقد تدل القرائن الظاهرة على ثبتي ففعل به اه ع ش عليه (قوله ما في البيع) فلا تصح

(فهدي) أيضا فكل من
الصدقة والهبة هبة ولا
عكس وكما مستثناة وأفضلها
الصدقة والهبة المرادة عند
الاطلاق مقابل الصدقة
والهدية ومنها قبول
(وأركانها) أي الهبة بالمعنى
الثاني المراد عند الإطلاق
ثلاثة (صبغة وعادة وهو
وشرط فيها) أي في هذه
الثلاثة (ما) مر في نظايرها
(في البيع) ومنه عدم
التعليق والتأقيت فذكره
من زيادتي

هبة المجهول والمغصوب لمن لا يقدر على انتزاعه والاضال والا يبق ويحل عدم الصحة في المجهول انما هو في الهبة
بالمعنى الاخص التي الكلام فيها بخلاف الصدقة والهبة فيهما ان به فيما يظهر وتصح الاباحة به أيضا كما لو قال
لغيره أنت في حل مما تأخذ وتعطى أو تأكل من مالي فتصح ولذلك الغير الا كل فقط قال العبادي قال وفي خذ
من عنكب كرمي ما شئت لا يز يد على عنقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم وما استشكله بربان الاحتياط الميسر عليه
حق الغير أو جيب ذلك التقدير وافتى القفال في أبحاث لك من غار يستأني ما شئت بانه اباحة وظاهره ان له
أخذ ما شاء وما قاله العبادي أحوط وفي الانوار ولو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله
دون بيعه موجه له وإطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عندهما في الدار أو الكرم ولو قال أبحث لك
جميع ما في داري أو كلاً واستعمل لا ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اهـ شرح مر (قوله أيضا
ما في البيع) لكن تصح هبة ما لا يتناول ولا يتخفى ان معنى الهبة فيه نقل اليد عنه لا تخليكه لعدم قوله كذا قال ج
والعمدة ان معنى الهبة فيه التملك لا نقل اليد اهـ حل (قوله لكن تصح الخ) استدراك على مفهوم قاعدة
فهت من كلامه وقوله لا موصوف استدراك على منطوقها وهي ان كل ما يصح بيعه يصح هبته (قوله نحو جيب بر)
أي وبطلان ميثاقه من نجس والضرة ليلتها الضرر بربان هذا ليس هبة أي حقيقة اذ لا تملك فيه وانما هو هبة
بمجازا بمعنى نقل اليد فهو على صورة الهبة واستثنى بعضهم هبة المجهول في مسائل منها هبة حمام أحد البرجين
المختلط أحدهما بالآخر ومنها هبة بر أو مائع اختلط ببر أو مائع آخر ومنها هبة ما وقف في الارث الى التبيين
ومنها هبة ثمر البائع المختلط بثمر المشتري اهـ حل * (فائدة) * من هنا أي قوله لكن تصح الى قوله وتصح
بعمري ورقبي خمس مسائل كلها مستثناة من قوله وشرط فيها ما في البيع لكن بعضهم استثنى من المعقود عليه
وهو الاوليان أي قوله لكن تصح هبة نحو جيب بر وقوله لا موصوف وبعضهم استثنى من شرط العاقد وهو قوله
وفي العاقد أهلية تبرع وبعضهم من الصيغة وهو قوله وهبة الدين الدين ابراء وبعضهم من شرط الصيغة وهو قوله
وتصح بعري ورقبي الخ (قوله ولا يصح بيعه الخ) قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شيء في ملا من الناس
فوهبه منه استحياء منهم ولو كان خاليا ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شيء لا تقاشره أو سعيته
اهـ شرح مر اهـ ع ش (قوله لا هبة موصوف في التمة) ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الاعبي فلا يكون
واهباً ولا موهوباً له كما تقدم اهـ حل (قوله بعث) أي في الهبة وقوله وقبض أي في الصدقة ومقتضاه
أنه يملك الهبة بمجرد البعث اليه وان لم يقبضها فله التصرف فيها حينئذ وفي شرح البهجة لا بد في ملكها من
القبض وقوله أنضابل يكفي فيها بعث أي دفع وهو قائم مقام الإيجاب وقبض وهو قائم مقام القبول وحديث
لا حاجة الى تصد التملك اهـ حل والحق في عبارة الشارح ان قوله بعث وقبض راجع لكل من الهبة
والصدقة وعبارة أصله مع الحل ولا يشترط الإيجاب والقبول في الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من هذا
والقبض من ذلك كما جرى عليه الناس في الاصر والمشتراط فاسها على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على
الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كاصلها الصدقة كالهبة بغير فرق انتهت (قوله وفي
الواهب أهلية تبرع له) وقوله وهبة الدين الدين ابراء وقوله وتصح بعري ورقبي الخ كل من هذه الثلاثة
معطوف على مدخول لكن فكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله وفي الواهب أهلية تبرع) أي وفي
المنهب أهلية الملك اهـ شرح مر وقوله أهلية الملك أي التملك وهذا قد يفهم منه انه لا يشترط في المنهب
الرشد بل يقتضى صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على ج * (فرع) * مثل شيخنا مر عن
شخص بالغ تصدق على ولد بميز ووقعت الصدقة في يده من المصدق فهل يملكها المصدق عليه بوقوعها في يده كما
لو احتطب أو احتش أو نحو ذلك أم لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملكه المسمى بالتصدق به عليه
الابتضاء عليه اهـ وغلى عدم الملك فهل يحرم الدفع له كما يحرم تعاطي العقد القاسم منه أم لا لا تقاشره العقد

(لكن تصح هبة نحو جيب
بر) ولا يصح بيعه كالمس (لا)
هبة (موصوف) في التمة كما
أشار اليه الرافعي في الصلح
ويصح بيعه وهذا من زيادتي
وخرج بهذه الهبة الهدية
وصرح بم الأصل والصدقة
فلا يمتز فيهما صيغة بل يكفي
فيهما بعث وقبض (و) شرط
(في الواهب أهلية تبرع)
هذا من زيادتي فلا تصح
من مكاتب بغير إذن سيده
ولا من ولي

المذكور فيه نظرا لاقرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحية كتقديم الطعام للضيف فالمبيع الرجوع فيه مادام باقيا هذا وحمل الجواز حيث لم يدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما ان كان ذلك يعودهم على دناءة النفس والردالة فيحرم الاعطاء لهم لاعداء الملك بل لما يترتب عليه من المفساد الظاهرة اه ع ش على مر وعبرة سم ولو وهب لمجور شي وجب على الولي القبول فان لم يقبل اثم وانعزل وعبرة الروض فان لم يقبل انعزل الوصي والقيم قال في شرحه وانما اتركهما للاحتياط بخلاف الاب والجد لكل شدة قتهما اثم قال فان وهب للصغير ونحوه ولي غير الاب والجد بل له الحاكم قال في شرحه فان كان الواهب ابا أو جدا تولى الطرفين اه ثم قال ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو نصف ما وهب لهما وجهان اه قال مر والمعتمد الصحة فيهما اه انتهت (قوله وهبة الدين الخ) تقييد لقوله وشرط فيها ما في البيع ومقتضاه انه لا بد من قبول أي الا في هذه الصورة (قوله المستقر) قيد به لاجل حكاية الخلاف في الشق الثاني فان لم يكن مستقرا بطلت جز ما وما بالانظر للشق الاول فليس بقيد هذا ما تحرر في هذا المقام اه شيخنا نقلا عن ع ش على مر وعبرة الحلبي قوله المستقر خرج به نحو نجوم الكتابة ان عرضه للسقوط انتهت وعبرة ع ش على مر المراد بالمستقر ما يصح الاعتياض عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بجمعا بعض الفضلاء أقول والظاهر ان التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف في هبة الدين لغيره من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغيره من هو عليه فطاعوا ولا فنجوم الكتابة يصح البراءة منها فينبغي صحة هبتها للمكاتب اه بالحرف (قوله كما صححه جمع تبع للنص) المعتمد عدم صحة هبته لغيره من هو عليه سواء قلنا بصحة بيعه أم لا وقوله وصحح الاصل الخ معتمد وقوله والثاني انها تملك معتمد وكتب أيضا وهذا هو المعتمد وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو باستيفاء تلك المنافع لا بقبض العين اه حل (قوله وهو نظير ما مر في بيعه) المعتمد في القيس البطلان لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين عين الدين والمعتمد في القيس عليه الصحة ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان يبيع ما في الذمة التزام لتحصيل المبيع في مقابلة الثمن الذي استوفاه والالتزام فيها صحح بخلاف هبة فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد أشبه فلم تصح وبئس أمل هذا يندفع ما في شرح المنهج والاسماء وغيرهما من تخرج هذا على ذلك والحكم بصحة هبته بالاولى ان قلنا بصحة بيعه اه شرح مر (قوله وما تقرروا) أي من قوله هي تملك تطوع الخ وقوله بناء على ان الخ انظر ما وجه البناء في هذا والذي بعده (قوله والثاني انها تملك) وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتصرف في المنفعة اه شرح مر وقوله وهو بالاستيفاء يؤخذ منه انه لا يجوز ولا يعبر اه سم على ج أقول ويؤخذ منه أيضا ان للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها وقوله وفارقت الاجارة أي حيث حصل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها اه ع ش عليه (قوله وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي) معتمد قال مر وللخلاف فوائدهما ان الدار تكون مضمونة على المتهب على الاول أي عدم الملك بخلافها على الثاني أي الملك ومن ثم قال البلقيش فائدة كونها عارية انها لو ائتمت ضمنها المتهب بخلاف ما اذا قلنا بانها غير عارية اه ع ش (قوله وتصح بعمري الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها ما في البيع اذ كان مقتضاه الفساد لا شتما لها على الشرط الفاسد والتأقيت ووجه الاستثناء ان الشرط في الحقيقة ليس مع المتهب بل مع ورثته لان الردم منسب واذ لم يكن الشرط مع العاقد كان كعدم تأمل (قوله أيضا وتصح بعمري ورقبي) فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض وظاهر عبارة المصنف كغيره عدم الفرق في هذه الالفاظ بين العالم بها والجاهل به واستشكاه الاذرى قال وفي الروضة في الكتابة عن المروزي ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تديره بلفظه حتى ينضم اليه نية أو زيادة لفظ اه والاقرب اخذنا من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لعنايه لا بد من معرفة اللفظ ولو بوجه حتى يقصد منه نعم من أي

(وهبة الدين) المستقر
(المدين ابراء) فلا يحتاج
الى قبول اعتبارا بالمعنى
(ولغيره) هبة (صححة) كما
صححه جمع تبع للنص وهو
نظير ما مر في بيعه بل أولى
وصحح الاصل بطلانها نظير
ما مر له في بيعه وما تقرروا
في هبة غير المنافع اما هبتها
ففيها وجهان أحدهما انها
ليست بتقليد بناء على ان
ما وهبت بمنفعة عارية وهو
ما جزم به الماوردي وغيره
ورجحه الزركشي والثاني
انها تملك بناء على ان ما وهبت
منفعة أمانة وهو ما رجحه
ابن الرفعة والسبكي
وغيرهما (وتصح بعمري
ورقبي) فالعمري كالمعتمد
(هذا)

أى جعلته لك عمرك (وان زاد فاذا مت عادلى) ولغا الشرط لخبر الصحابين العمري ميراث لاهلها (و) الرقي كى ارقبته كى أو جعلته لك رقبى) أى ان مت قبل على عادلى وان مت قبلك استقر لك ولغا الشرط لخبر أبى داود لا تعمر وا ولا ترقبوا فمن أرقب شيأ أو أعمره فهو لورثته أى لا تعمر وا ولا ترقبوا لهما فى أن يعود اليكم فان سبيله الميراث والرقي من الرقب فكل منهما ما يرقب موت الآخر (وشرط فى ملك موهوب) بالهبة المطلقة (قبض باذن) فيه من واهب (أو قباض) منه وان تراخى القبض عن العقد أو كان الموهوب بيد المتب وهو يقدم بيان القبض الا انه لا يكتفى هنا بالاتلاف وان أذن فيه الواهب ولا الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض كقبض الوديعة فانه غير تحققة بخلاف البيع (فلومات أحدهما قبله) أى قبل القبض (خلفه وارثه) فلا ينفخ العقد بغير أحدهما لانه يؤول الى الزوم بخلاف الشركة والو كالة والنصرى بالاقباض من زيادى (وكره) لمعط (تفضل فى عطية بهضه) من فرع أو أصل وان بعد سواء الذى كره غيره

بلفظ صريح وادعى جهله بمعناه لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف كما صرح به الاذرى اه شرح مر (قوله أى جعلته لك عمرك) أو وهبته لك عمرك أو ما عشت بفتح التاء لان قال عمري أو عمر فلان أو ما عشت بضم التاء أو ما عاش فلان أو سنة اه حل (قوله ولغا الشرط) قال العلماء وليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافى لمقتضاه الا هذا اه حل وعبارة شرح مر فى الدخول على الماتن ولا تصح الهبة بأشوائها مع شرط مفسد كان لا يزال ملكه عنه ولا مؤقتة ولا معلقة الا فى مسائل العمري والرقي كما قال ولو قال أعمرك لك الخ انتهت وقوله كأن لا يزال ملكه عنه وكشرط ان يشتري به كذا كما صرح به بج بخلاف ما لو دفعه ليشتري به ذلك من غير تصريح بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا زى ومثل ذلك ما لو قال خذوه واشتريه كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه فى ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا وان قصد البسط المعناد صرف كيف شاء اه ع ش عليه (قوله أى ان مت قبلى الخ) ظاهر هذا التفسير ان ذلك بيان لمعنى الرقي أى وقياس ما سبق انه لو صرح بذلك لا يضر ومقتضى قوله ولغا الشرط ان المرقب يصح بذلك فى صيغته اه حل (قوله لا تعمر وا ولا ترقبوا) بضم التاء فيه ما وكسر الميم فى الأول والقاف فى الثانى وقوله فمن أرقب شيأ أو أعمره بضم الهمزة فى كل منهما كذا ضبطه بالقلم اه شورى (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخول اه مختار اه ع ش على مر (قوله وشرط فى ملك موهوب) أى ولو من أب لولده الصغير اه شرح مر أى لا بد من نقل الذى وهبه لولده من مكان الخ بقصد القبض اه ع ش ماوى أى ويحل هذا الشرط فى غير الهبة الضمنية كأن قال أعتق عبدك عنى لانه كأنه قال له أو هبه لى وأعتقه عنى تأمل (قوله بالهبة المطلقة) أى الشاملة للصدقة والهبة وبقية الاحكام الاتية كلها فى الهبة بهذا المعنى (قوله قبض باذن) والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيفة فى عدم الضمان لا الملك اه شرح مر (قوله باذن) فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو أذن له ورجع عن الاذن أو عنى عليه أو حجر عليه كجرحه الزركشى أو مات أحدهما قبل القبض بطل اذنه ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتب بعد صدق المتب لان الأصل عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الاذرى من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الابداع أو العارية وأنكر المتب صدق الواهب كما فى الاستتعاء اه شرح مر (قوله الا انه لا يكتفى هنا بالاتلاف) أى الا اذا كان الاتلاف بالاكل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا ويقدر انتقاله اليه قبيل الازدراء والعتق اه شيخنا زى أقول قياس ما هو المعتمد فى الضيافة من ان الملك بالوضع فى القم ان يقدر انتقاله هنا قبيل الوضع فى القم والتلفظ بالصيغة فى العتق اه ع ش على مر (قوله ولا الوضع بين يديه بلا اذن) عبارة العباب وتلك الهبة بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان أخذها اه بقى مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمنها أو يشترى عدم الضمان لانه ساطع عليها باهدا ثماله ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سبقت فى الوديعه انه لو باع الصبي شيأ وسأله فأتلفه لم يضمنه لانه ساطع عليه والهبة كالبيع كاهو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما تقرر اه سم على بج وقضية التعبير بالبالغ انه يكتفى القبول من السفه ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد اه ع ش على مر وكان غرضه بسوق عبارة العباب التنبيه على الخلاف فى قول الشارح ولا الوضع بين يديه الخ التكن الذى فى شرح مر كالشارح بالحرف تأمل (قوله بلا اذن) أى اذن من الواهب للمتب فى قبضه اه (قوله خلفه وارثه) يشمل ذلك الرجوع فله بعد موت مورثه الرجوع فى الهبة كأن يقول رجعت فى الهبة وله الامتناع من الاقباض ومن الاذن فى القبض ويكون ملكا اه شيخنا عزى (قوله وكره لمعط تفضيل) أى سواء كانت العطية هبة أو هدية أو صدقة أو وثقا أو تبرعا آخر وقوله من فرع أى وان سئل ولو احق اذامع وجود الاولاد فيما يظهر كإيجسه جمع وان خصه آخرون بالاولاد والوجه ان حكم تفضيل بعضهم بالرجوع فى هبته حكم ما لو خصه بالهبة فيما سمر والوجه استحباب العدل

لئلا يفتنى ذلك الى العتوق
والشحناء واللهى عنه
والامر بتركه في الفرع كافي
الصحيحين قال في الروضة قال
الدارمي فان نضل في الاصل
فلفضل الام ومحل كراهة
التفضيل عند الاستواء في
الحاجة أو عدمها كما قال ابن
الرفعة والنصر يج بذكر
الكراهة مع افادة حكم
التفضيل في الاصل من زيادته
(ولا يصل رجوع فيها
أعطاه) لفرعه لغيره لا يصل
لرجل أن يعطى عطية أو
يهب هبة فيرجع فيها الا
الوالد فيما يعطى وللمروء
الترمذي والحاكم وصحهما
وقيس بالوالد كل من له ولادة
(زيادته المتصلة) كسمن
وتعلم صنعة وحمل قارن
العطية وان انفصل بناء على
ان الحمل يعلم بخلاف المتصلة
كولد وكسب وكذا حمل حادث
لحدوثه على ملك فرع مولو
نقص رجوع فيه من غير
ارش النقص وانما يرجع
فيما أعطاه لفرعه (ان بقي
في سلطنته) فممتنع الرجوع
(بروالها)

العدل بين نحو الاخوة أيضا نعم هو دون طلبه في الاولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الاخوة على صغيرهم كحق
الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاباء شرح مر (قوله لئلا يفتنى ذلك الى العتوق والشحناء)
هذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص بالعطية بل مثلها التودد في الكلام ونحوه ومن ثم قال الدميري لا خلاف
ان التسوية بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى في التفضيل قاله ج وله وجه اه حل وأفضل البربر والوالدين
بالاحسان لهما او فعل ما يسره مما ليس بمنهي عنه وعوقبهما كبيرة وهو اذا وهما بما ليس هينما لم يكن
ما آذاهما به واجبا قال القرطبي قال لو كان في مال أحد ههنا شبهة ودعا لاكل منه تاخلف في الامتناع منه فان عجز
فليا كل ولي صغير القيمة ويطول المصغرة وكذا لو ألبسه ثوبا من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه
ويتركه اذا غاب ويحتسب ان لا يصلي فيه الا بعرضه وتسبب القرابة وتحصل بالمال وقضاء الجوانح والزيارة
والسكينة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استجاب الوفاء بالهدايا كذا كراهة اخلافها شرح مر
وفي المصباح والشحناء العداوة والبغضاء وشحناء عليه شحناء من باب تب حقت وأظهرت العداوة ومن باب نفع
لغة اه (قوله ومحل كراهة التفضيل) أي في الفرع والاصل عند الاستواء في الحاجة أي والعلم والورع أي ولم
يكن أحدهما عاقا أو يصرف ما يدفعه في المعاصي اه حل (قوله ولا يصل رجوع الخ) ولا يتبع الفور بل
له ذلك متى شاء وان لم يحكم به حاكم أو كان الولد قبرا صغيرا مخالفا لادبائهم في الرجوع من غير عذر فان وجد
ككون الولد عاقا أو يصرفه في معصية أنذره فان أصرم لم يكره كما لا اله وببحث الاسنوي نذبه في المعاصي وكراهته
في العاق ان زاد عتوقه ونذبه ان أزاله واباحته ان لم يندشأ والاذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين
بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ووجوبه في المعاصي ان غلب على الظن تعيينه طريقا الى كفه عن المعصية
ويستمتع الرجوع كما يحسنه الباقي في صدقة واجبة كندروز كاه وكفارة وكذا في علم أضحية تطوع لانه انما يرجع
ليستقل بالتصرف وهو ممتنع هنا وندي جرى على ذلك جمع ممن سببه وتأخر عنه ولا رجوع في هبة بثواب
بخلافها من غير ثواب وان أثابه عليه وله الرجوع في بعض الموهوب ولا يستقطب بالاستقاط وله الرجوع فيما أقر
بانه لا ينفق كما أقر به المصنف وهو المعتمد ولو وهبه وأقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والتهيب كونه في
الصحة صدق الثاني بيمينه ولو أقاما يمينين قدمت بينة الوارث لان معهما زيادة علم ثم يحل ما تقر اذا كان الولد حرا
فان كان رقيقا فالهبة لسيده ولو أبرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزا مساواة قلنا انه غلبك أو اسقطا اذ
لا بناء للدين فأشبهه ماله وهبه شيئا فلتف اه شرح مر (قوله وتعلم صنعة) أي من غير معاملة السيد فيه أو
باجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكا اه ج اه حل (قوله بخلاف المتصلة
كولد) وتفرخ بيض وظهر نبات بذروا تقدم في الغصب ان ذلك لا يمنع الرجوع لان الغصب لا بد فيه من الرجوع
والتملق بذلك أولى من التعلق ببذله اه حل ولو غرس الفرع الارض الموهوبة أو بنى فيها ثم رجع الاصل تخبر
الاصل بين تفتيته باجرة أو قلعه بارش أو غلبه بغيره ولو زرع الارض وجب على الاصل ابقاء زرعها الى الحصاد
مجانا لاحترامه بوضعها حال ملكه الارض اه ج (قوله وكذا حمل حادث) فصله بكذا لانه غير متصل اه شورى
قال مر ولا واهب الرجوع قبل انفصاله على المعتمد فان انفصل أخذه المتهب اه سم (قوله من غير ارش
النقص) انظار لو كان النقص المذكور بجناية من الفرع والوجه انه لا يجب فيه لانه كان حينئذ على ملك
الفرع فتأمل اه سم (قوله في سلطنته) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التخصم ثم التخلل اه شرح مر
(قوله فممتنع الرجوع بروالها) أي فممتنع الرجوع ببيعه كاه أو بعبه بالنسيئة لمبايعه لم لو كان في زمن خيار
لم ينقل الملك عنه بان كان الخيار له أولهما التجه الرجوع ويشمل كلامه ماله كان البيع للاصل الواهب فممتنع
الرجوع ولو زرع الحب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كجزم به ابن المقرئ في روضه تبعه صاحب الحارثي
الصغير وغيره يفرق بينهما وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرخ ونبت بان استهلك

سواء أزال بزوال ملكه
 أم لا كان جبر عليه بفاس أو
 تعلق ارش جنانية من أعطيه
 برقبته أو كاتبه أو استولد الأمة
 وسواء أعاد الملك إليه أم لا لأن
 ملكه الآن غير مستفاد منه
 حتى يزيله بالرجوع فيه بخلاف
 ما لو كانت العطية عصبيرا
 فتخبر ثم تخلص فان له الرجوع
 لبقاء سلطنته وبذلك عرفت
 حكمه بالتعبير ببقاء السلطنة
 دون بقاء الملك (لا بخور رهنه
 وهبته قبل قبض) فيهما
 كتمايق عتقه وتديره الوصية
 به وتر ويحبه وزراعته
 واجارته لبقاء سلطنته
 بخلافهما بعد القبض وخرج
 بالاصل غيره كالخ والعلم فلا
 رجوع له فيما أعطاه
 لظاهر الخبر السابق
 (ويحصل) الرجوع (بخو
 رجعت فيه أو رددته إلى
 ملكي) كنفذت الهبة
 وأبطلتها فمكتها (لا بخو
 بيع واعتاق ووطء) كهبة
 ووقف لكمال ملك الفرع
 بدليل نفوذ تصرفه فلا يزول
 ملكه إلا بخوماذ كروتعيرى
 نحو إلى آخره في المواضع
 الثلاثة أعلم مما عبر به
 (والهبة أن أطلقت) بأن لم
 تقيد بثواب ولا بعده (فلا
 ثواب) فيها (وان كانت
 لا على) من الواهب
 لأن اللفظ لا يقتضيه (أو
 قيدت بثواب مجهول) كثوب
 (قباطلة) لتعذر تصحيحها بجاهالة العوض وهبة إذ كثر الثواب بناء على انه لا يقتضيه (أو) قيدت (بمعلوم فيبيع)

الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك المغصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اه شرح مر
 (قوله بزوالها) ظاهره ولو كان في زمن الخيار اه عميرة وخرج ما إذا باع بشرط الخيار له لانها لم تزل في رجوع
 الاصل حينئذ اه سم (قوله سواء أزال بزوال ملكه الخ) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش وبجرد الحجر
 بالفلس قد يتوقف فيه الآن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف اه حل فالجور وتعلق الارش
 بزيلان السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزالان الملك لانه باق اه (قوله أو تعلق ارش جنانية من أعطيه) من
 واقعة على رقيق وأعطى فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستكن هو نائب الفاعل يعود على الفرع والبارز
 يعود على من وكذا الضمير في رقبته يعود على من أيضا والمعنى أو تعلق ارش جنانية رقيق أعطيه الفرع أى أعطاه
 الاصل له برقبته أى الرقيق اه (قوله بخلاف ما إذا كانت العطية عصبيرا) هذا ما قبل لقوله فيمنع بزوالها كما
 يعلم من تعليله اه وقوله وبذلك عرفت الخ أى بما ذكر من النعيم بقوله سواء أزال بزوال ملكه أم لا الخ
 وقوله بخلاف ما إذا كانت العطية عصبيرا الخ (قوله والوصية به) انظر وجه تعريفه بأل دون ما قبله وما بعده وقد
 يجب بان ما قبله وما بعده وقع مضافا فهو معرفته ما في اضافة الوصية اليه ام خلاف المراد فعرفها بالالتناسب بين
 المعطوفات فليتنامل اه شورى (قوله واجارته) أى لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى بها
 المستأجر اه شرح مر وقوله فيسقط فيها المستأجر أى من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه ج
 وعليه فلما نظمت الاجارة بقياس ما مر في الاجارة من أن المالك لو أجزأ التار ثم باعها ثم انفسخت الاجارة عادت
 المنفعة للبائع لا للمشتري أنها هنا تعود للاب اه ع ش عليه (قوله بخلاف ما بعد القبض) ظاهره ولو للواهب
 ونقل عن الاذرى أن محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما اذا كان له لأن الحق له ولم يعلق به حق الغير اه
 حل (قوله وخرج بالاصل غيره كالخ الخ) ولو تفاسخ المتواهبان الهبة أو تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما
 جزم به في الانوار اه شرح مر وقوله لم تنفسخ وقد يوجه عدم دخولها فيها بانها ما انما يناسبان المعاوضات
 لأنه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يليق بها ذلك اه سم على ج وقوله وقد يوجه عدم
 دخولهما أى الفسخ والتقابل اه ع ش عليه (قوله ويحصل بخور رجعت الخ) والموهوب بعد الرجوع
 وقبل استرداده أمانة في يد الفرع بخلاف المبيع في يد المشتري بعد دفع المبيع لان المشتري أخذه بحكم الضمان
 ولا يصح الرجوع الامتزاج ولو وهبه وأقبضه في الصحة فشهدت بينة أنه رجع فيها وهب ولم تذكر ما رجع فيه
 لغت شهادتها فلوثبت اقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه شرح مر (قوله ووطء)
 أى لم تحمل منه وعليه باستيلادها قيمتها بالوطء مبرمئها وهو حرام وان قصد به الرجوع اه شرح مر
 وقوله أى لم تحمل منه فهو موهبة أنها اذا حملت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله وعليه باستيلادها قيمتها لانه
 يدر دخولها في ملكه قبيل العساق فهى انما حملت بعد عودها للملكه اللهم الآن يقال مراده أنه اذا وطئ
 وأقبل انتقلت إلى ملكه ويلزمه قيمتها الفرع وعليه فليس الوطء رجوعا وان حملت غايته انها لم تحمل لزمه
 المهر وهى باقية على ملك الفرع وان حملت اثنتان إلى ملكه كالوطئ أمانة الفرع التي ملكها من غير جهة
 الاصل فانه يدر دخولها في ملك الواطئ قبيل العساق وما هنا كذلك ونقل في الدرس عن سم معنى ذلك اه
 ع ش عليه (قوله وان كانت لا على من الواهب) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح المحلى ومتى وهب مطلقا أى
 من غير تقييد بثواب أو عدمه فلا ثواب ان وهب لكونه في الرتبة وكذا الأعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب
 لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر إلى العادة والطريق الثاني في الاخيرة يطارد فيها الخلاف فيما قبلها انتهت
 وحمل الخلاف ما لم تقوم قرينة على طلب المقابل فان قامت قرينة وجب رد الموهوب أو دفع المقابل اه حل
 على الغزى (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) أى وان جرت العادة بالاثابة عليه اه حل (قوله قباطلة) أى وتكون
 مقبوضة بالشراء الفاسد فيضمنها ضمان المغصوب اه ع ش على مر (قوله أو بمعلوم فيبيع) أى فيجبر فيه

عقب العقد أحكامه كالتحيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض اه شرح مر (قوله بتشديد الراء) في المصباح والقوصرة بالتحقيق والتثقيب وعاء النثر يتخذ من قصب اه واعمل هذا اطلاق آخر لغوى غير الذى فى الشارح من أنه من خصوص (قوله وعاء الذى يكثر فيه) ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والا فزئيل اه شرح مر (قوله ويكون عاربه) قال فى شرح الروض فيجوز تناولها منه ويضمهم بالحكمها وقيدته فى باهم بما اذا لم تقابل بعوض والا فهو أمانة عنده بحكم الاجارة الفاسدة اه سم على ج اه ع ش على مر * (فرع) * لو أرسل له السلام فى كتاب فهو هدية الا أن يطلب منه الجواب على ظهره وان كان فى المكتوب ما لا يجب الكاتب اطلاع غير المكتوب اليه عليه لم يجزله اظهار غيره عليه وكذا اذا أعلم الشخص غيره بما يكره اظهاره لغيره لا يجوز له افشاؤه لغيره ولو لم يدمونه الا أن تختص كراهية الاظهار بالحياة كأن كان يخاف ضررا من اظهاره لانه بعد الموت لا خوف اه مر اه سم * (فرع) * الهدايا المجولة عند الخائن ملك للاب وقال جمع للابن فعليه يلزم الاب قبولها أى حيث لا يحذور كما هو ظاهر ومنه أن يقصد الثرب للاب وهو نحو فاض فلا يجوز له القبول كما يحسنه شارح وهو منجبه ويحل الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحدا منهما والا فهمى لمن قصدها تفاتا ويجزى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما أى ويكون له النصف فيما يظهر أخذها بما يأتى فى الوصية لزيد الكاتب والفقراء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتدى فى بعض النواحي من وضع طاسية بين يدي صاحب الفرح لبضع الناس فيها دراهم ثم يفسم على الخالق أو الخائن ونحوه يجزى فيه ذلك التفصيل فان قصده ذلك وحده أو مع نظرائه المعاونين له على بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء وبهذا يعلم أنه لا نظرا هنا للعرف أما مع قصده خلافا فواضح وأما مع الاطلاق فلان حله على ما ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظر الغالب ان كلامنا من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصده أنه يملكه لغا وان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف فى مصالحه صرف لها والابان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر لولى صرف لهم * (تبيين) * أحدهما لو تعارض قصده المعطى ونحو الخادم المذكور فالذى يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصده لاخذ لقصده تقتضى رده لا قباضه له الخالف لقصده * ثانيهما يؤخذ مما تقرر فيما اعتيد فى بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف فى النقوط المعتاد فى الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد أخذه لنفسه أما اذا اعتيد أنه لنحو الخائن وأن يعطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع له المعطى على صاحب الفرح وان كان الاعطاء انما هو لاجله لان كونه لاجله من غير دخول فى ملكه لا يقتضى رجوعا عليه بوجه فتامه ولو أهدى لمن خلاصه من ظالم لئلا ينقض ما فعله لم يحل له قبوله والاحل أى وان تعين عليه تخليه بناء على الاصح أنه يجوز أخذ العوض على الواجب العينى اذا كان فيه كلفة خلافا لما يوهمه كلام الأذرى وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشترك به كذا تعين مالم يرد بالنسبة أى أولم تدل قرينة حاله عليه كما مر لان الشرع ينسب حكمه هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهما بنية أن يغسل به ثوبه أى وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شكى اليه أنه لم يوف أجره كاذبا فاعطاه درهما أو أعطى بطن صفة فيه أو فى نسبه فلم يكن فيه باطنا لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى فى كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتى فى آخر الصداق مبسوطا من ان من دفع لمخطوبة أو وكيلها أو غيرها ليتزوجها فقبل العقد رجوع على من اقضيه وحديث دلت قرينة على ان ما يعطاه انما يعطاه للعباءة حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجماعا وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاجمال كزويج بنته بخلاف امساكه لزوجه حتى تبرئه أو تقتدى بمال ويترك بأنه هنا فى مائة ابلة البضع المتقوم عليه بمال اه ج * (فرع) * ما تقرر فى الرجوع فى النقوط لافرق فيه بين ما يستهلك كالا طعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال المدافع لهذا المدفع اليه حيث جرت

تطرا الى المعنى (ونظرا الى المعنى) الهبة ان لم يعتد رده كقوصرة (نمر) بتشديد الراء وعاءه الذى يكثر فيه من خصوص (هبة) أيضا (والافلا) يكون هبة عملا بالعادة (و) اذا لم يكن هبة (حرم استعماله) لانه انتفاع بذلك غيره بغير اذنه وهو حينئذ أمانة (الا فى أكلها) أى الهبة (منه ان اعتيد) فيجوز أكلها منه حيث شذو ويكون عاربه وتعبرى بالهبة أعم من تعبيرة بالهدية

العادة بالرجوع والافلا اه مر اه سم على حج اه عش على مر
 * (كتاب اللقطة) *

عقبها للهبة لان كلامهما عليك بلا عوض وعقبها غنيرة لحياء الموات لان كلامهما عليك من الشارع ويصح
 تعقبها للقرض لان تملكها اقتراض من الشارع اه شرح مر قال زى ولو عقبها للقرض لكان
 انسب لما ذكر اه (قوله وفتح القاف) وهو الاقصر ويقال لقط بفتح أوليه اه حج اه عش على مر
 (قوله وشرعنا ما وجد من حق محترم الخ) عبارة شرح مر وشرعنا ما وجد من حق محترم ضاع بخبر غفلة يجعل
 غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحق ولا امتنع بثبوته فما وجد في مملوك فلذى اليد فان لم يدعه فلن قبله الى
 المحي ثم يكون لقطعة نعم ما لقاها بخوريج أو هارب لا يعرفه بخوداره أو بحره وودائع مات عنها مورثه ولا يعترف
 مالكها مال ضائع لالقطعة خسلا لما وقع في المجموع في الاول امره الى الامام فيحفظه أو غنسه ان رأى بيعه أو
 يقرضه لبيت المال الى ظهور مالكه ان توقعه والا صرف له ما راف بيت المال فان لم يكن حاكم أو كان جائرا فلن
 هي يده ذلك كما مر نظيره ولو وجد أولو بالبحر خارج صدقه فلقطة قاله الماوردي لانه لا يوجد خلقه في البحر
 الا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين المفقود وغيره لكن قال الرويان في غير المفقود انه لو وجد ولو وجد
 قطعة غنير في معدنه كالبحر وقربه وسكة أخذت منه فهو له واللقطة وما أعرض عنه من حب في أرض الغير
 فنبت يملكه مالكها قاله جمع ومن اللقطة ان تبدل نعله بنعل غيره فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد
 تعريقها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيع ذلك تطرأ بشرطه
 انتهت * (فرع) * يجوز التقاط السنابل وقت الحصاد ان علم اعراض المالك عنها أو رضاه بأخذها والافلا ولا
 فرق في الجواز في الاول بين ان يكون المالك زكوا أو لا لانها كانت في محل الاعراض من المالك الذي
 حصته أكثر جعلت في محل الاعراض من المستحقين تبعاً لقلة حصتهم اه مر * (فرع) * وقع السؤال في
 الدرس عما لو وجد من الامتعة والمساغ في عيش الحداة والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه
 لقطعة فيعرفه واجده سواء كان مالك النخل أم غيره ويحتمل انه كالذي القته الريح في داره أو بحره وقد
 تقدم أول الباب انه ليس بلقطعة وله الا ضرب فيكون من الاموال الضائعة أمره لبيت المال انتهى
 ع ش على مر ولو التقط مالا ثم ادعى انه ملكه صدق بيمينه كافي الكفاية وقبده الغزالي بما اذا لم يكن
 منازع بخلاف مالوا التقط صغيرا ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه بيمينه ولو التقط اثنان شيئا ثم ترك أحدهما حقه
 منه لا أثر لم يستقط وان أقام كل منهما يمينه بأنه الملتقط ولا تاريخ تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من
 ملتقطها فالتقطها آخر فالأول أولى بهما منه لسبقه ولو أمرا آخر بالتقاط شيء رآه فآخذه فهو لا أثر ان قصده
 الآخر وان قصد نفسه فله وان قصد الآخر ونفسه فلهما ولا ينافيه عدم صحة التوكيل في الالتقاط لان ذلك
 في عمومهم وهذا في خصوص لقطعة وان رآها مطروحة على الأرض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها
 اه شرح مر (قوله أو الورق) ليست أو للسك بل هي لبيان الانواع اه ع ش (قوله فاستنفقها)
 أي بعد صيغة تلك وقوله ولتسكن ودبعة أي كالودبعة من حيث وجوب الرد أو المراد وتسكن ودبعة ان لم
 تستنفقها اه شيخنا وعبارة زى قوله ولتسكن ودبعة عندك أي ان لم تستنفقها ولم تملكها انتهت لان
 كونها ودبعة مع استنفاقها مشكل وقال ع ش أي ولتسكن كالودبعة عندك في وجوب رد بدلها للمالك اه
 لكن ربما ينافيه قوله فان جاء صاحبها الى قوله والافشأ نك بها والتاويل فيه بعيد تأمل (قوله والافشأ نك بها)
 بالنصب على الاعراء أي الزم شانك وهو تملكها كما يأتي اه ع ش (قوله حذاءها) أي خفيها وسقاءها أي
 بطنها اه شيخنا وفي البخاري مالك ولها ما ساء ثوبها وحذاءها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربه اه
 وفي القسطلاني عليه مالك ولها استغفارهم انكارى أي مالك وأخذها والحال ان معها سقاءها بكسر السين

* (كتاب اللقطة) *

هي بضم اللام وفتح القاف
 واسكنها لغة الشيء الملقوط
 وشرعنا ما وجد من حق
 محترم غير محرز لا يعرف
 الواجد مستحقه والاصل
 فيها قبل الاجماع خبر
 الشيخين عن زيد بن خالد
 الجهني ان النبي صلى الله عليه
 وسلم سئل عن لقطعة الذهب
 أو الورق فقال اعرف
 مقامها وكاءها ثم عرفها
 سنة فان لم تعرف فاستنفقها
 ولتسكن ودبعة عندك فان
 جاء صاحبها يوما من الدهر
 فادها اليه والافشأ نك بها
 وسأله عن ضالة الابل فقال
 مالك ولها دعيها فان معها
 حذاءها وسقاءها ترد الماء
 وتاكل الشجرة حتى يلقاها
 ربه وسأله عن الساة فقال
 خذها فانما هي لك

والمدح وفها فاذا وردت الماء شربت ما يكفيها حتى تزد ماء آخر والمراد بالسقاء العنق لانها تترد الماء وتشرب
من غير ساق يشربها أو أراد انها أجناد البهايم على العطش وحذاؤها بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة والمدأى
خففها تترد الماء وتأكل الشجر فهي تقوى بانحفافها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورد الماء النائية فشبها
صلى الله عليه وسلم بمن كان معه سقاء وحذاء في سفره حتى يلقاها ربه أي مالكتها والمراد بهذا النهي عن
التعرض لها لان الانحذاء نساها وللحفظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ بما خاف الله فيها من القوة والمنعة وما
يسر لها من الاكل والشرب اه (قوله أولانحيك) أي ملتقط آخر والمالك اه حل (قوله من حيث ان
الملتقط أمين) أشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف أشار به الى
ان الاكتساب في الانتهاء اه زى (قوله والمغلب منهما الثاني) وينبغي على تغليب جوارق ملكها وصحة الالة لتمام
من الفاسق وتاليه كسبائى اه شيخنا (قوله سن لقط لوائق) ولا يجب ذلك وان خاف الضياع وهو شامل
لتعين ذلك لكن في الاسعاد ما يفيد انه اذا تعين وجب عليه هنا وفي الوديعه اه حل وفي شرح مر ان
اللفظ يجب اذا علم انه لو تركها ضاعت ولم يكن ثم غيره ولم يكن عليه تعب في حفظها فبما يتم بالترك والحالة هذه ومع
ذلك لا يضمنها لو تركها اه ولا أجرة له هنا لمنفعة نفسه أو جرحه بخلاف نظيره من الوديعه لانها في يد المالك فلا
يجب على غيره اتلافه بحاله بخلافه هنا كالمات رقيقه وخاف على أمة منته يجب نقلها بحالها اه مر اه سم
(قوله وسن اشهاد به) أي ولو كان الملتقط عدلا وينبغي الاكتفاء في الشاهد بالمستور قياسا على النكاح وقد
يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترع بالبين الناس
فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا أمن الخيانة فيها وبجحد الوارث لها فلم يكف بالمستور اه ع ش
على مر وفي سم مانصه قال ابن الرفعة من فوائد الاشهاد انه وبما طمع فيها بعد ذلك فلا يتم لو جرد الاشهاد
وأيضاً قد يموت قبل مجي صاحبها فيأخذها وارثه وقول الشارح مع تعريف شيء الخ هو القدر الذي يذ كر
عند تعريفها اه قال في شرح الروض ثم محل الاشهاد اذ لم يكن السلطان ظالم بحيث انه اذا علم بها أخذها
والا فتمنع الاشهاد وكذا التعريف كما جزم به النووي في نكته اه وعبارة الروض امتنع الاشهاد والتعريف
فان خالف ضمن انتهت اه وسبأني للشارح انه ما حيث تدركون في يده أمانة أبداً (قوله مع تعريف شيء) أي ولا
يستوعبها الا يتوصل كاذب اليها قال في الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره وظاهره انه لو
استوعبها لم يضمن وسبأني انه لو استوعبها في التعريف ضمن ويفرق بان في الاستيعاب في الاشهاد مبالغة في
الاحتياط لها ولا كذلك في التعريف وبان الاستيعاب في التعريف أبلغ في الاعلام مما منه في الاشهاد واما لم
في ذلك ثم قال اذا غلب على ظنه ان استيعاب الشهود يؤدي الى ضياعها حرم وضمن ويحمل الكلام على غير هذه
الحالة اه سم (قوله ولا يكتف) أي أو صافها عن الناس وقوله ولا يغيب أي بأن يترك تعريفها الثاني تأكيد
للاول وفائدته الإشارة الى حكمة الاشهاد ان فيه الامن من كتمانها لان نفسه ربحا سولت فاذا أشهد آمن من نفسه
و بفرض انه لا يخون فيها ربحا أنها الموت فتصير من جملة تركته فتفوت على مالكها حيث لا حجة معه اه شرح
المشكاة اه ع ش (قوله وقد يقال الخ) هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على اللقطة حيث تمسك
بهم هذا الدليل ووجه التمسك انه في زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار التي ليس فيها أمر لان زيادة
الثقة بموله والاصل في الامر الوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها أمر
و يرد بان قياس اللقطة على الوديعه أوجب حمله على النذب وأيضا التحيير بين العدل والعدلين يقتضي عدم
الوجوب والالم يكف العدل ذكره في ذلك مر في شرحه اه وقوله فيؤخذ به أي فيكون الاشهاد واجبا
علام هذا الحديث كما هو قول في المذهب (قوله فلا يسن له لقط) أي بل يكره ما لم يعلم من نفسه الخيانة والافحرم
عليه اه شرح مر وع ش عليه (قوله وكره لفاسق) أي ولو لم يخون ترك صلاة وان غلبت أمانته في الاموال

أولانحيك أول الذئب وأركانها
لقط وماتوط ولاقطوه
تعلم مما يأتي وفي اللقط معنى
الامانة والولاية من حيث
ان الملتقط أمين فيما لقطه
والشرح ع ولا حفظه كالولي
في مال الطفل وفيه معنى
الاكتساب من حيث ان له
الملك بعد التعريف والمغلب
منها الثاني (سن لقط
لوائق بامانته) لما فيه من البر
بل يكره تركه (و) سن
(اشهاد به) مع تعريف شيء
من اللقطة كما في الوديعه فلا
يجب اذ لم يؤمر به في خبر
زيد ولا في خبر أبي بن كعب
وجاء الامر بالاشهاد في خبر
أبي داود من اللقط لقطه
فاشهد اذا عدل أو ذوى
عدل ولا يكتف ولا يغيب على
النذب جمع بين الاخبار
وقد يقال الامر به في هذا
الخبر زيادة ثقة فيؤخذ به
ونخرج بالوائق بامانته غيره
فلا يسن له لقط والنصريح
بسن الاشهاد من زيادتي
(وكره) اللقط (لفاسق)
لئلا تدعوه نفسه الى الخيانة

(فيصيح) اللقطا (منه كرتد) أي كما يصح (٦٠٤) من مرتد (وكافر معصوم لا بدار حرب) لا مسلم بها كاختطابهم واصطيادهم (وتترزع

كاشم له اطلاقهم اه ج وظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تخض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنقضاء ما يحسمه
على الحيانة حال الانحد اه ع ش على مر (قوله فيصيح منه الخ) جعل الزر كشي محل الصحة في الفاسق
والكافر والصبي اذا التفتوا الى تلك قال وأما لقطا الحقا فالظاهر امتناعها عليهم واختصاصها بالمسلم الامين
اه وقوله فالظاهر الخ في العباب خلافة حيث قال فتصح من ذمي في دارنا ومن فاسق ومرتد وتترزع منهم الى عدل
ويضم اليهم مشرف عدل في التعريف وأجرتهم من بيت المال الا ان أرادوا التملك فهي عليهم اه فهذا
صرح في جواز لقطا الحقا لهم واعتمده مر اه سم (قوله أي كما يصح من مرتد) هذا مشكل في المرتد
بل ينبغي توقف تملكه على عوده للإسلام فلا يرجع اه سم على ج ع ش وفي حاشية المدابغي على
التحرير ما نصه وتخص من كلام المصنف ان المرتد لا يصح لقطا حال رده فان التفت شيئا أخذ الامام منه ثم ان
مات مرتدا فهو في وان أسلم كان لقطا له من حين الاسلام وهذا ضعيف وان من أخذها منه فهو الا لقطا فان أسلم
قبل ان يأخذها منه أحد فهي لقطا له وهذا ضعيف أيضا والمعتمد انه يصح لقطا حال رده ويترزع الحاكم
اللقطة منه ويضعها عند عدل ويعرفها المرتد مع مشرف فان شاء تملكها فتكون كسائر املاكه موقوفة ان عاد
للاسلام فله والا فحقه هكذا فهم اه (قوله وكافر معصوم) وقع السؤال في الدرس هل يصح التقاط الذي
للمصنف أولا والجواب الظاهر ان يقال فيه بالثاني لان صحة التقاطه تستدعي جوار تملكه وهو ممنوع منه ويؤيده
ما يأتي في التقاط الامة التي تحل له من الامتناع اه ع ش على مر (قوله لا بدار حرب) راجع لما يتعلق
بالسنة وبالكراهة فهو راجع لاصل اللقطا فهو معطوف على مقدر والتقدير ويصح الالتقاط بدار الاسلام
لا بدار الحرب تأمل وليس راجعا لما قبله فقط كقوله سم كلامه لان الحكم عام اه أي فان كان بدار الحرب
المذكورة فانه غنمة خمسها لاهله والباقي للملئقة اه حل أي ان دخلها بغير امان والافلطة كما في شرح مر
قال الرشدي عليه وهذا التفصيل فيما اذا كان الاخذ مسلما وانظر حكم الذي ونحوه وراجع باب قسم الفدية
والغنمة اه وقد راجعنا الباب المذكور فوجدنا ان ما أخذ من الذي من الحربين يقتال أو يدونه كاختلاس
والتقاط كله لا لاخذ ولا يخمس اه تأمل (قوله وتترزع اللقطا منهم) والمتولى للنزع والوضع عند عدل
الحاكم كقوله ظاهر وحل نزعهما من الكافر ما لم يكن عدلا في دينه والالم تترزع منه كما قاله الاذري اه شرح
مر (قوله ويضم اليهم مشرف الخ) أي فلا يعتد بتعريفهم بدونه اه شرح مر (قوله ومن صبي ومجنون)
أي حيث كان لهما نوع تمييز كما يحسه بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان المغاب فيها لاكتساب الامانة والولاية
اه شرح مر (قوله ويترزعها وليهما) أي جلتها الحقه وحق المالك وتكون يده نائمة عنه ويستقل بذلك
ويعرف ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقتضى أو يبيع جزأ منها ويفارق هذا ما يأتي من كون مؤنة
التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لحوال الصبي ما أمكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح
الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو قباس ما مر في الفاسق مسع المشرف اه شرح مر ثم قال
والولي وغیره أخذها من غير عيسى على وجه الالتقاط ليعرفها ويملكها او يبرأ الصبي من الضمان اه (قوله)
فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة شرح مر فان لم يقصر بان لم يعلم ما قبلها فخصي ضمنها في ماله دون الولي
وان لم يتلفها لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الاخذ فهو كولو أخذها حال
كاله انتهت (قوله فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على نعو الصبي اذا تلفت في يد نعو الصبي فان اتلفها ضمن
اه حل (قوله وكالصبي والمجنون السفينة) أي بغير القسق لان الفاسق مر في قوله وكره الفاسق الخ اه ع ش
(قوله فهو ممتنع بالاقترار الخ) أي فيضمنها السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنه رتبة العبد في عدم
صاحبها برقبته فان لم يعلم بها متعلق برقبة العبد فقط ولو صدق قبل ان يأخذها منه جازله تملكها ان بطل الالتقاط
بان كان بغير اذن السيد والافق وكسب قته فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه اه شرح مر وقوله ويتعلق

اللقطة) منهم وتسلم (لعدل)
لانهم ليسوا من أهل الحفظ
لعدم أمانتهم (ويضم اليهم
مشرف في التعريف) فان
تم التعريف تملكوا وذ كر
صحة لقطا المرتد مع النزع
منه ومن الكافر ومع ضم
مشرف اليهما من يادتي
وتعبري بالكافر المعصوم
أعم من تعبيرة بالذي
(و) يصح (من صبي ومجنون
ويترعها) أي اللقطا منهما
(وليها) او يعرفها ويملكها
ليهما) ان رآه (حيث يترض)
أي يجوز الاقتراض (ليهما)
لان التملك في معنى الاقتراض
فان لم يره حفظها أو سلمها
للقاضي (فان قصر في نزعهما)
منهما (فتلفت) ولو ماتا فلهما
(ضمن) ثم يعرف التالف
فان لم يقصر فلا ضمان وذ كر
المجنون من يادتي وكالصبي
والمجنون السفينة الا انه يصح
تعريفه دونهما (لا من ذيق)
بغير ذرته بقولي (بلاذن)
أي لا يصح اللقطا منه بغير
اذن سيده وان التفت له لانه
ليس أهلا للملك ولا للولاية
ولانه يعرض سيده للمطالبة
ببدل اللقطا لو وقع الملك له
فعلم انه لا يعتد بتعريفه (فلو
أخذت منه كان) الاخذ
(لقطا) لا أخذها سيدها كان
أو أجنبيا فهو أعم من تعبيرة
بأخذ السيد ولو أقرها في
يده سيده واستحفظه عليها

ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو ممتنع بالاقترار فكانه أخذها منه وردّها اليه (ويصح) اللقطا (من مكاتب) كناية

الضمان

الضمان بسائر أمواله لعل المراد من التعاقب باموال السيد انه يطالب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد
التعلق بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر وقوله في قدم صاحبها برقبته ظاهر في ان الضمان
يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد وبه صرح به في شرح الروض والعياب على ما نقله سم على المنهج عنهما اه
عش عليه (قوله لانه مستعمل بالملك والتصرف) فيعرف وبنه ملك ما لم يجز قبل الملك والاخذها الحاكم
لا السيد وحقها المالكها ولو عرفها ثم تملكها فتلفت قبلها في كسبه وهل يقدم مال الكفا على الغرماء
وجهاً أربحهما لا وأجرهما الزركشي في الحر المقتل أو الميت اه شرح مر وقوله أخذها الحاكم
لا السيد قال شيخنا الزيد لان النقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا يصرف اليه وقال البغوي ينبغي ان يجوز
له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند عزه اه زكريا اه ومع ذلك المتمد الاول
اه عش عليه (قوله ومن مبيع) ولو كان الرقيق مشتر كابين اثنين وأذن له أحدهما صاح النقاط وكان
بين السيدين ولا يختص به الاذن له كذا أفق به والشيخنا والعبرة بيوم الالتقاط دون الملك ولو اختلفا صدق
المبيع لانها في يده وقت الاختلاف ومقتضاه انهما لو كانت في يد السيد صدق أو في يدهما أو ليست في يد أحدهما
قسمت بينهما اه حل (قوله في عرفانها) ولو تافت حيث تذبذبة تصير المبيع في حقه ظاهراً منها لان البدله اه
حل (قوله بحسب الرق والحريه) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبيع
نصفاً وبوافقه ما ياتي انه لو التقط اثنان لقطة عرفها كل واحد نصف سنة قال سم على حج والحاصل انه
يصح التقاط المبيع بغير اذن سيده ان لم تكن مهياًة وكذا ان كانت ووقع الالتقاط في نوبة نفسه وقضيته انه
لا ضمان على السيد باقرارها في يده اه عش على مر (قوله وفي مهياًة) معطوف على قوله في غير مهياًة
الذي قدره الشارح اه عبد البر (قوله لذى نوبة) أي ولو تنازع في أي النوبتين كان الالتقاط صدق العبد
لانها في يده اه سم (قوله فلا اكتساب ان حصلت الخ) مقتضى هذا ان التنظير في المنز راجع لصورة المهياًة
مع ان رجوعه لما قبلها أيضاً أفيد تأمل (قوله والمؤمن على من وجد سببها في نوبته) هل المراد بسببها مجرد المرض
أو الاحتياج اليها فان المرض له أحوال يحتاج في بعضها الى الدواء دون بعض الذي يتبعه الثاني فليراجع اه
ابن قاسم وعبارة عش قوله والمؤمن على من وجد سببها في نوبته ضعيف قال مر في شرحه والوجه ان
العبرة في الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وان وجد سببها في نوبة الآخر وان كان ظاهر كلام بعض
الشارح ان العبرة في الكسب بوقت وجوده في المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض انتهى انتهت (قوله الارش
جناية منه) وليتظر ما الفرق بين الارش وأجرة الطبيب والحمام وغن الدواء اه حل (قوله بل يشتر كان
فيه) أي فيكون عليهما بحسب الرق والحريه فاذا كان نصلاً رقيقاً ونصفه حرانعلق نصف ارش الجناية بنصفه
الرقيق فيباع فيها أو يفديه السيد والنصف الآخر يتعلق بنصفه المبيع ولكن قول الشارح لانه يتعلق
بالرقبة الخ يفهم انه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع انه لا معنى لتعلقه بها لان معنى التعلق بالرقبة انها
تباع فيم والنصف الحر لا يباع فلعل مراده بالتعلق بالرقبة ما يشمل التعلق بالنمة بالنسبة لبعدها الحر تأمل (قوله
وكلامي كالاصل يشملها) بان يقال الارش جناية منه أو عليه كما صنع مر في شرحه وحيثه فيكون الاستثناء
راجعاً لا كسب والمؤمن كما قاله الزركشي لا للمؤمن فقط اه عبد البر بتصريف

(فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ) وحاصل ما سيد كره ان العين الملتصقة قسمان مال وغيره والمال نوعان
حيوان وجساد والحيوان ضريان آدمي وغيره وغير آدمي مستثنان ممنوع من صفات السباع وغير ممنوع من ذلك
اه حل (قوله مع بيان تعريفهما) أي وبما يتبع ذلك كدفعها للقاضي اه عش (قوله الحيوان المملوك
الخ) ويعرف ملكه بكونه مرسوماً أو مقرطاً اه شرح مر أي في اذنه قرط وهي الحلقة اه عش
عليه (قوله الممنوع من صفات السباع) وانما لم يعتبروا الامتناع من بكارها كانه لكون البكار أقل فعولوا

(صحيحة) لانه مستعمل بالملك
والتصرف بخلاف المكاتب
كتابة فاسدة (ومن مبيع)
لانه كالحري في الملك
والتصرف والذمة (ولقطته
له والسيد) من غير مهياًة
في عرفانها وبنه لكانها
بحسب الرق والحريه
كتخصيص النقاط (وقى
مهياًة) أي من اذنه (لذى
نوبة كباقي) (الاكتساب)
كوصية وهبة ورثه
(والمؤمن) كأجرة طبيب
وجام وغن دواء فلا كسب
لمن حصلت في نوبته والمؤمن
على من وجد سببها في نوبته
(الارش جناية) منه فليس
على من وجدت الجناية في
نوبته وحده بل يشتر كان
فيه لانه يتعلق بالرقبة وهي
مشتركة والجناية عليه
كالجناية منه كما يحتمل
الزركشي وكلامي كالاصل
يشملها
*(فصل في بيان حكم لقط
الحيوان وغيره من غير بيان
تعريفهما)* (الحيوان
المملوك الممنوع من صفات
السباع)

على الكثير الاغلب ولهذا يشير الشارح في التعليل بقوله لانه مصنوع بالامتناع من أكثر السباع (قوله كذب وغر) وما نوزع به من كون هذه من كبارها وأجيب عنه بحملها على صغارها أي الصغار منها أخذنا من كلام ابن الرقعة مردود بان الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة الى الاسد ونحوه اه شرح مر (قوله بقوة) راجع لقوله غر وقوله أوعدو راجع لقوله كذب وقوله أوطيران راجع لقوله أو فهد كذا أخذته من تضييه اه شوبري والظاهر ان قوله بقوة راجع لقول المتن كعبير وقوله أوعدو راجع للطبي وقوله أو طيران راجع للعمام خلافا للمعشى (قوله كعبير) ظاهره ولو كان معقولا وهمل يجوز له فك عقاله اذالم يأخذه ليرد الماء والشجر فيه نظرا والاقرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش على مر (قوله أيضا كعبير) أي وفرس وحمار وبغل وبقر وقوله وطبي أي وأرنب وقوله وحمام أي وقرى وبمام اه من شرح مر (قوله ونجم) وهو ماعب وهذروكهم وقرى اه حل (قوله فلا يجوز لقطه لتلك) وتقييد بعضهم ذلك بما اذالم تكن عليه أمتعة والابان كان لا يمكن أخذها الا بأخذها فالظاهر ان له حينئذ أخذ لتلك تبعالها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة يمنعها من ورود الماء والشجر والقرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الاوجه مخالف لكلامهم اذ لا تلازم بين أخذها أو أخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختير في أخذها بين التلك والحفظ وهو لا يأخذها الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الامتعة ممنوعة وقد يمنع التلك كالبعير المقلد تقلد الهدى فيأخذها وحده في أيام منى ويعرفه فان خاف خروج وقت البحر تجزئه وفرقه ويستحب استئذان الحاكم ولعل وجه تجويزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع كون المالك لا يزول به قوة القرينة المعلقة على الظن انه هدى مع التوسعة على الفقراء وعدم تهمة الواجد فان المصلحة لهم لاله فاندفع مالبعض الشراح هنا والظاهر انه لو ظهر مالكة وأنكر كونه هديا صدق بهينه وحينئذ فالقياس انه يستقر على الذابح ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه هو الذي فوته بذبحه ويستقر على الاتكليم بدل اللحم والذابح طريق ولو أعني بعير مثلا فتركه مالكة فقام به غيره حتى عاد طاله لم يملكه ولا رجوع له بشئ الا ان استأذن الحاكم في الانفاق أو أشهد عند فقده ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه وما نقل عن الحسن البصري من ملكه رد بان الاجماع على خلافه اه شرح مر وقوله حتى عاد طاله لم يملكه أي ثم ان استعماله لزمته أخرجه ثم ان طهر مالكة فظاهر والافهل يكون من الاموال الضائعة أم لا فيه نظرو قياس مامر أول الباب فيما لو اختلف الرخي ثوبا في حجره الى آخره من الاول وقوله ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه أي ويكون لمالكه ان وجبت معرفته والافلقة كما يعلم مما مر في الاول وقطعة العنبر ولو كانت اللقطة مما يوجب كماله لا يجرى له لقطه اي جاز له ان يملكه لان فيه مصلحة للمالك اه ع ش عليه (قوله ويرأمن الضمان بدفعه الى القاضي) هو ظاهر ان كان الملتقط غير الحاكم فان كان الحاكم فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده الى قاض ولو نائبه فيسه نظرو والاقرب الاول قياسا على ما تقدم في العبد من انه اذا اعتق جاز له تملكها ان بطل بطل الالتقاط والافهل وكسب نفسه اه ع ش على مر (قوله كشاة وبجل) أي وفصيل وكسيرا بل ونخيل اه شرح مر (قوله صيانة له عن الخونة) لا يخفى ما في التعبير هنا بالجمع وفيما مر بالافراد من الحسن اه شوبري (قوله فان لقطه) أي ما يمنع وما لا يمنع اه حل (قوله ثم تملكه) أي باللفظ لا بالنية اه شرح مر قال في العباب كالروض واذا اختار الامساك فان تبرع بانفاقه فذاك والاستأذن فيه القياضي ثم أشهد ليرجع وان اختار البيع فكناظيره فيما أخذه من مغارة وليس له بيع بعضه ولا الاقتراض على المالك للنفقة اه وعلاو امنع اقتراضه على المالك بانه يؤدي الى استغراقه وأقول هذا التعليل موجود في انفاقه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع انه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على مر فاجاب بانه لو جوز القرض على المالك فربما يقترض ويتلف الحيوان أو ما اقترضه

كذب وغر وفهد بقوة أو عدو أو طيران (كعبير وطبي وحمام يجوز لقطه) من مغارة وغمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تلك لتلا يأخذها ثاثن فيضيق (الامن مغارة) وهي المهلكة سميت بذلك على القلب تفساؤلا بالفوز (آمنة) فلا يجوز لقطه (لتلك) لانه مصنوع بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده صاحبها لطلبه له ولان طروق الناس فيها لا يعلم فن أخذها لتلك ضمنه ويرأمن الضمان بدفعه الى القاضي لا يرد الى موضعه وخروج بزادنى أمانة ما لو لقطه من مغارة زمن نهب فيجوز لقطه لتلك كما شبهه المستثنى منه لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه وتعبيرى بما ذكر أولي معاصير به (وما لا يمنع منها) أي من صغار السباع (كشاة) وبجل (يجوز لقطه مطلقا) أي من مغارة وغمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تلك صيانة له عن الخونة والسباع (فان لقطه لتلك) من مغارة أو غمران (عزفه ثم تملكه أو باعه)

بإذن الحاكم أن وجدته (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تلك ثمنه) وتعييرى بتم في الموضوعين (٦٠٧) الأولين أولى من تعبيره بالواو (أو تلك

الملقوظ من مفارقة حالاً أو كله
وغرم قيمته) أن ظهر مالكة
ولا يجب تعريفة في هذه
الخصلة على الظاهر عند
الامام وذكركم تلك فيها من
زيادتي وخرج بالمقارنة
العمريان فليس له فيه هذه
الخصلة لسهولة البيع فيه
بخلاف المقارنة فقد لا يجد
فيها من يشتري ويشق النقل
اليه والخصلة الأولى من
الثلاث عند استوائها في
الاحاطة أولى من الثانية
والثانية أولى من الثالثة
وزاد الماوردي خصلة رابعة
وهي أن يملكه في الحال
ليست فيه حيل الدراوسل
قال لأنه لما استباح ملكه
مع استهلاكه فاولى أن
يستبيع ملكه مع استبقائه
ولو كان الحيوان غير
ما كول كالحش فليس
الخصلتان الأوليان ولا يجوز
ملكه في الحال وإذا أمسك
اللائق الحيوان وتبرع
بالاتفاق عليه فذلك وإن
أراد الرجوع فليفتق بإذن
الحاكم فإن لم يجد أشهد
(وله لفظ رقيق) عبداً كان
أو أمة (غير مبرأ) مميز
(زمن نهب) بخلاف زمن
الامن لأنه يستدل فيه على
سببه فبصل اليه وله هنا
الخصلتان الأوليان ومحل
ذلك في الأمة إذا أعطاه للحفظ
أو تلك ولم تحل له كعوسية
ومحرم بخلاف من تحل له

بلا تصير فيبقى القرض ديناً على المالك من غير فائدة ولا كذلك في انفاقه لأنه يتنفع به في الحال شيئاً فشيئاً اه
سم (قوله بإذن الحاكم أن وجدته) فإن لم يجد باعها استقلالاً اه محلي ولم يتعرض للامام وقضيتها أنه
لا يجب ووجهه بأنه موطن وان المقلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش على
مر (قوله وأكله) أي إن شاء ولا يجوز له أكله قبل ملكه وقوله وغرم قيمته أي يوم التملك لا الأكل ولا يجب
افراز اقيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من افرازها عند ملكها بعد التعريف لأن تلك الدين لا يصح قاله القاضي
اه شرح مر ولولم يأكله حتى حضر به الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه اه براسي
اه سم (قوله على الظاهر عند الامام) معتمد كما يستفاد من صنيع المصنف كأصله حيث ذكر التعريف
في الخصلتين الأوليين وتر كاه في هذه الاخيرة اه حل ومراد السارح عدم الوجوب مادام في المقارنة
وليس مراده في الوجوب مطلقاً اه شجنا (قوله والخصلة الاولى) هي قوله عرفه ثم ملكه والثانية قوله
أو باعه وحفظ ثمنه الخ والثالثة قوله أو تلك الملقوظ من مقارنته الخ اه ع ش (قوله والثانية أولى من الثالثة)
أي لأن الثمن قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب اه حل (قوله وزاد الماوردي) معتمد لخصلة رابعة
أي في المقارنة فعلم أن له ثلاث حالات في المقارنة وهذه رابعة وقوله ليست بقية مقابل قوله وأكله اه حل ومقتضى
تعليله ان هذه الخصلة مخصوصة بالملقوظ من المقارنة وانظر هل هو كذلك أو لا والفرق بينهما وبين الاولى من الثلاث
ان التملك فيها حالاً وفي الاولى بعد التعريف (قوله لدرأوسل الخ) فإن ظهر مالكة فازيمها الملقطة اه ع ش على
مر (قوله فليخذه الخصلتان الأوليان) وهل تأتي الخصلة الرابعة فيه فيستبقيه للنسل أو لا ويكون قوله ولا يجوز ملكه
في الحال أي ولو لاستبقائه لنسله اه حل وعبارتقوى ولو كان الملقوظ بحسنة جاز فيها الخصلة الرابعة وهي أن
يستبقيه بالنسب انتهى وعبارة ع ش قوله فليخذه الخصلتان الأوليان أي والرابعة وتوجهه بأن العلة في جواز
أكل المأكول في الصبراء عدم تبسرم يشتر به ثم غالباً وهذا موجود في غير المأكول انتهى (قوله فان لم
يجده أشهد) فان لم يجد الشهود لا رجوع وان نوى وظهر كلامهم ولو في المقارنة اه حل (قوله غير مبرأ الخ)
قال في العباب وحديث منع النقاطة للتملك فنفتقه مدة حفظه من كسبه ان وجدوا فيه كبيع ما لا يمنع من
صغار السباع وسباني اه فصور المسئلة بما التقطه للحفظ وكأن يمنع النقاطة للتملك قال مر بخلاف
ما يجوز النقاطة للتملك فإنه ان النقاطة للحفظ فكذلك أو تلك فنفتقه عليه كونه التعريف اه فليفتق وعليه
فقول السارح وينفق على الرقيق الخ يجعل على ما أخذ له حفظ وعبارة الروض وشرحه كعبارة السارح فليجوز
ثم تردد مر وجوز أن تكون النفقة ليست على الملقطة مطلقاً قبل التملك بخلاف مؤنة التعريف فليراجع
وليحذر اه سم (قوله أو مميز زمن نهب) فان قلت كيف يتصور أن يعرف ملقطة ماله عند بيعه أن الأصل في
الناس الحرية قال الشيخ حج صوره بعضهم بأن يعرجه ول بالغب بأنه فن مملوك ولا يبيع المالك فله النقاطة
حينئذ والذي يظهر أنه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه على العلامات والقرائن التي يظن بها رقه اه شويري
كعلامة الحبشة والزنج وصوره بعضهم بما إذا عرف رقه أو لا وجهه مالكة ثم وجدته ضالا اه شرح مر
(قوله ومحرم) بان عرف أنها اخته مثلاً ويبيع وتداولت عليها الايدي ولم يعرف سببها اه عبداً له
(قوله من كسبه) أي ان كان هو لاذكر واذلك في الحيوان أيضاً بان يؤجر وينفق عليه من أجرته اه سم على
حج أقول يمكن انهم اغتار كوه لان الغالب في الحيوان الذي يلقطه عدم تأني ايجاره فلو فرض امكان ايجاره
كان كالعبد اه ع ش على مر (قوله واذابيع ثم ظهر المالك الخ) وانظر حكم النفقة اه حل وفي
ع ش على مر مانصه وبقي ماله كانت الاقطعة عبداً وانفق عليه الاقطعة على اعتقاد أنه عبدين أن أنه حر هل
له الرجوع بما انفق أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لأنه انفق ليرجع على السيد وتبين أن لا ملك له عليه والعبد
نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثله ذلك في عدم الرجوع ما إذا ظهر المالك وقال
لان تلك الاقطعة كالاقتراض كإمرو وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب فعلى مامراً أنفاق في غير الرقيق واذابيع ثم ظهر المالك

و قال كنت متعنتا قبل قوله وحكم بفساد البيع وتعميري بالرقى اعم من تعبيري بالعبود وان قيدت الامة بماسر (و) له لقط (غير مال) ككباب
(لاختصاص أو حفظ) وقول أو زمن الى (٦٠٨) آخره من زيادتي (و) له لقط (غير حيوان) ككول وثياب وتعود (فان تسارع

كنت أعتقته لليلة المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لما أخذ الثمن فهل يقبل
أولا وجهان اه سم على المنهج أقول الأقرب عدم القبول تغليظا عليه وإنشوف الشارع لاعتق ولان
الرجوع بما أقربه من الحقوق اللازمة له لا يقبل منه انتهى ع ش على مر (قوله وان قيدت الامة بماسر)
المعنى ان الاحتياج للتعبيد عن التحلل ليس عذرا في ترك التعرض لها اه ع ش (قوله فان تسارع فساد
الخ) مفهومه أنه اذا لم يتسارع بان كان يدوم بلا علاج كالخديد والواقي والنقود فليس له فيه الاخيرتان وحكمه
ان فيه الاولين وعبارته في التمر برمتنا وشرحا الثاني غير حيوان لا يخشى فساد كخديد ونحاس فهو كالاول
من الأنواع في أنه ان وجدته بجماعة أو مفردة عرفه سنة فان ظهر مالكه والائتمار وان شاء باعته وحفظ ثمنه
ثم عرف المبيع ثم تلك الثمن ان شاء اه (قوله الاخيرتان) أي من الثلاثة التي في المتن (قوله باذن الحاكم ان
وجدته) أي ولم يخف عليه منه كالمظهر والاستقل به فيما يظهر اه تحفة اه شوبري (قوله وان وجدته
بعران) أشار بهذه الغاية الى الفرق بين الحيوان وغيره وهو ان الحيوان لا يجوز أكله الا اذا كان ملقو طامن
المفارقة وان غيره يجوز أكله مطلقا تامل (قوله انه يجب أيضا) أي في المفارقة وهذا ظاهر ان كان فيها أحد يسمع
التعريف والافلام معنى لا يجابه وقوله انها لا تعرف بالعمراء أي بل تعرف في العر ان وقوله لا مطلقا أي في العمراء
والعران وترجي هذا الجمع لا يصح بل يتعين بل فرض الخلاف انما هو في المفارقة ولا يقول أحد بعدم الوجوب
مطلقا اذ ليس لنا لقطه متمولة لا يجب تعريفها تامل (قوله وان بقي بعلاج الخ) وظاهر كلامه أنه يجتمع عليه أن
يا كاله الآن ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل (قوله والاباع بعضه له علاج بآتيه) ظاهره
أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه سم على ج أقول ولا مانع من الاتفاق
المذكور لحصول المقصود به الا أن يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي منتفية حيث أمكن بيع
جزءه منه اه ع ش على مر (قوله والمساجد ونحوها) أي كالمساجد والمدارس والرباط وينبغي أن مثل ذلك
ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمركب اه ع ش على مر (قوله محال اللقطة) وأما
ما عساه في الارض المملوكة فلهذا اليد ان ادعاه فان لم يدعه فلن قبله الى أن ينتهي الامر للمعني فان لم يدعه
فلقطة أي حيث لم يرج مال كمر اجتمع تحت الركز اه حل ولا حاجة لمراجعة بحث الركز مع تصريح مر
في شرحه بهذا الحرف وتقدم نقل عبارته أول الباب فارجع اليها (قوله أو اختصاص) اه ذامع قوله
أو اختصاص يقتضي أنه يضمن الاختصاصات وليس يصح اه أقول أجاب بعض المشايخ بان المراد بالضمان
في الاختصاص وجوب الرد مادام باقيا اه سم اه ع ش (قوله فأمين) أي على اللقطة ودرها ونسائها
ومن ثم ضمنها ان قصر كان ترك تعريفها على ما يأتي وخجله كبحثه الاذرع وسباني عن النكبت وغيره اما بصرح
به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه أي كأن خشي من ظالم أخذها أو وجهه لوجوبه وعذر فيما يظهر اه
شرح مر (قوله أيضا فانه أمين) كالودع فلم يصرف ما من غير الصدق في الاصح فان انضم لذلك القصد استعمال
أو نقل من محل لا يخرج من كالمودع فيه ما والثاني أنه يصير ضمانا بذلك واذا ضمن في الاثناء بجناية ثم أقطع
وأراد أن يعرف ويملك جاز وخرج بالاتناء ما في قوله وان أخذ بقصد جناية فضمن لنفسه المقارن لأخذه
ويبرأ بالدفع لحاكم أمين اه شرح مر وقوله وأراد أن يعرف قال سم على ج فلو وقعت الجناية في
أثناء التعريف ثم أقطع فهل يني أو يستأنف اه أقول والأقرب الاول لان قصد الجناية لم يبطل أصل اللقطة
فلم يبطل حكم ما يني عليها اه ع ش عليه (قوله ويجب تعريفها) مبني على قوله فأمين وليس مستأنفا

فساده) كهريسة ورطب
لا يثمر (فسله) الخصلتان
(الاخيرتان) وهما ان يبيعه
باذن الحاكم ان وجدته
يعرفه ليمتلك ثمنه أو يملكه
حالا أو يأكله (وان وجدته
بعران) يجب التعريف
للمأكل في العمران بعد
أكاله وفي المفارقة قال الامام
الظاهر انه لا يجب لانه
لا فائدة فيه وصححه في
الشرح الصغير قال الاذرع
لكن الذي يفهمه اطلاق
الجهور انه يجب أيضا قال
وامل مراد الامام انها
لا تصرف بالعمراء لا مطلقا
(وان بقي) ما تسارع فساد
بعلاج كرتب يتمسك
وبيعه أغبطا به) باذن
الحاكم ان وجدته (والا)
أي وان لم يكن بيعه أغبط
بان كان تحطيفه أغبط أو
استوى الامر ان (باع بعضه
لعلاج بآتيه ان لم يتبرعه به)
أي بعلاجه أي لم يتبرعه به
الواحد أو غيره وخالف
الحيوان حيث يباع كله
لتكرار نفعه فيستوعبه
والمراد بالعمراء الشارع
والمساجد ونحوها لانها مع
الموات محال اللقطة وقول
ان لم يتبرعه به من زيادتي في
استواء الامر من واطلاقي

التبرع أولى من تعميده بالواحد (ومن أخذ لقطه لاجل حياته) بان لقطها لحفظها وتلك أو اختصاص أول به صدق حياته ولا غيرها فالحاصل
أو قصد أحدها أو نسيبه والثلاثة الاخير من زيادتي (فأمين ما لم يملك) أي يختص بعد التعريف لاذن الشارع له في ذلك (وان قصدها) أي الحياة
جمع أخذها فانه أمين كالودع وهذه من زيادتي في لقطها لغير حفظ (ويجب تعريفها وان لقطها لحفظ) لتلايكون كتمانها مقبولا للحق على صاحبها

وما ذكرته من وجوب تعريف ما لفظ المحفوظ هو الاختاره في الرخصة وصححه في (٦٠٩) شرح مسلم واقتصر في الاصل على نقل

عدم وجوبه عن الأكثر
قالوا لان التعريف انما
يجب لتحقيق شرط التملك
فان بداله ان يملكها أو
يختص بها أو لفظها التملك
والاختصاص وجب تعريفها
جزما وبتبع التعريف
على من غلب على ظنه ان
سلطانا يأخذها بل تكون
أمانة بيده أبدا كما في نكث
النوى وغيرها وفيها انه
يتمتع الاشهاد عابها أيضا
حيث (أو) أخذها (لها)
أي للحيانة (فزامن) يكفي
الوديعة (وأيس له) بعد ذلك
(تعريفها لملك) أو
اختصاص لحياته (ولو دفع
لقطة) (لغرض لزمه قبولها)
وان لفظها التملك حفظها
على مالكها بخلاف الوديعة
لا يلزمه قبولها قدرته على
ردها على مالكها وقد التزم
الحفظ له وهذه من زيادتي
في لفظها الغير حفظ (ويعرف)
بفتح الباء الالفاظ وجوبها
على ما قاله ابن الرفعة ونسبها
على ما قاله الأذري وغيره
(جنسها) أذهب هي أم
فضة أم ثياب (وصفتها)
أهروية أم مروية (وقدرها)
بوزن أو عدد أو كيل أو
ذرع (وعفاصها) أي
وعاءها من جلد أو خرقه
أو غيرها (ووكاءها) أي
خيطها المشدود فيه وذلك
لغير زيادتي السابق وقيل بما

فالخاص - ل من كلامه ان التعريف تابع للأمانة والحيانة فان كان أميناً وجب وان كان خائناً امتنع ان كان
للملك أو الاختصاص وان كان للمعقظ فهل يجب أيضاً ويجوز يجز (قوله قالوا لان التعريف الخ) صيغة
تبر وجهه أنه قد منع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كاتفاق قد ورد النهي عن
الكتمان اه عيرة اه زى (قوله لتحقيق شرط التملك) أي ولا تملك هنا اذ الفرض انه لا تملك للمعقظ
(قوله فان بداله الخ) تقييد لمحل الخلاف أي فعله ما لم يطرأ له قصد التملك أو الاختصاص والافلاخلاف في
وجوب التعريف وعبارة شرح مر ولو بداله قصد التملك أو الاختصاص عرفه مستمن حيث لا يلتزم
بما عرفه قبله أما اذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزما انتهت وقوله عرفه بأسنة من حيث
أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان افتراض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك
عليه لانه انما افتراض لغرض المالك أو لالرجوعها اليه آخرافيه نظرا لا قرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه
السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أو جبروا استئناف التعريف فابتداء أخذ التملك كانه
من الآن ولا نظرا الى ما قبله اه عش عليه (قوله بل تكون أمانة بيده) أي ولا يملكها بعد السنة ولو
أيس من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته هل تكون
عليه أم لا فيه نظر وينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع في أي شيء ما قبل في المال الضائع من ان
أمره لبيت المال في دفعه له ليحفظه ان ربحي معرفة صاحبه ويصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يرج وهذا
ان كان ناظر بيت المال أمينا والادفعه لثقة يصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والا
ضرفه بنفسه اه عش على مر وعبارة حل قوله بل تكون أمانة بيده وهل يعتبر ان يملك من
غير تعريف أو يعتبر مضي المدة التي يعرف فيها ثم يملك حرر وفي متن الروض انه لا بد من التعريف وان قلنا
بوجوبه في الاول انتهت (قوله بعد ذلك) أي بعد أخذها للحيانة اه حل (قوله ولو دفع لقطة لغرض الخ)
ومعلوم عدم جواز دفع اللقطة لغرض غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له يقسمها كما صرح به الفقهاء اه
شرح مر (قوله لزمه قبولها) أي ما لم يلقطها للحيانة والام يجب عليه القبول لان الملتقط حيثما ضامن اه
حل (قوله وجوبه على ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي انحط عليه كلام مر في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة
وان التعريف الاتي واجب وعبارة شرح مر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الإخذ اما عند التملك
فالأوجه وجوبه معرفة ذلك ايم لم يارده لمالكها لظهور انتهت (قوله وصفها) أي الشاملة لنوعها كما أشار
اليه الشارح اه حل (قوله أهروية) راجع للشباب والهروية نسبة لهرارة مدينة بخراسان ومروية نسبة
الى مرو قرية بالبحر اه عزيرى (قوله وقدرها) ويعرف أيضا محل النقاطها ويستحب تقييدها بالكتابة
خوف النسيان اه شرح مر (قوله أي وعاءها) اطلاق العفاص على الوعاء توسع اذا مله جلد يلبس رأس
القارورة كذا قاله بهضم تبعه الخطابي لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركين الوعاء الذي فيه النفقة
جلدا أو خرقه وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها اه شرح مر (قوله ووكاءها) بكسر أوله
وبالد اه شرح مر (قوله وليعرف) أي الملتقط صدق واصلها أي كونه صادقا وكاذبا لانه اذا لم يعرف
ما ذكر وجاء له شخص ووصفها لم يعرف صدق من كذبه (قوله ثم يعرفها الخ) أي بنفسه أو نائبه من غير
ان يسلمها له ويكون المعروف عاقلا غير مشهور بالخلاعة والمجون وان لم يكن عدلا كما قاله ابن الرفعة ان وثق بقوله
ولو صححوا عليه بالسفاه كما علم مما مر اه مر (قوله أيضا ثم يعرفها في نحو سوق سنة) انهم قوله ثم عدم وجوب
فورية التعريف وهو ما صححه لكن ذهب القاضي أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمد الغزالي قيسل
ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده
بذلك عدم الفورية المتصلة بالانقطاع اه والأوجه ما توسعوا الأذري وهو عدم جواز تأخيرها عن زمن

(٧٧ - جل منهج لت) فيه غيره وليعرف صدق واصلها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كأبواب المساجد عند

نطاب فيه عادة ويختلف بقاها وكثرتها وواقع السبكي فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة
المالك به وان لم يتعرضوا له اه وقد تعرض له في النهاية بما يفيد ذلك اه شرح مر (قوله وان جازت به
قافله تبعها) أي ان كانت في جهة مقصده اه برماوى أي فليس المراد انه يجب عليه ان يتبعها اذا لم
العدول عن مقصده أو تركه بحمل اقامته من الصحراء بل المراد انه يعرف في القافله ما دامت هناك أو قريبة
منه فاذا ذهب لم يجب الذهاب معها ويكفي التعريف في أقرب البلاد اليه وقول الشارح ولا يكاف العدول أي
عن مقصده فتصور المسئلة بمن له مقصد غير الصحراء بخلاف المقيم فيها أو القاصد أقرب البلاد فيعرف في
الأقرب وهذا مراد الحلي بما ذكره فليراجع وليتأمل اه سم ببعض تصرف (قوله تبعها وعرف) قال في الام
والا في ياديه صدها اه سم (قوله قال الشاشي الا في المسجد الحرام) أي لانه لا يمكن تلك لخطئة الحرم
فالتعريف فيه بمحض عبادة بخلاف غيره فان المعروف فيه منهم بقصد التملك وبه يرد على من ألحق به مسجد
المدينة والاقصى اه شرح مر (قوله الا في المسجد الحرام) أي فيجوز التعريف فيه في الاصغر قال في
المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس كذلك فان المنقول الكراهة كجزمها في المجموع وهو المعتمد ورده جميع
متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيه كره التعريف فيها
كغيرهما على المعتمد اه زى (قوله سنة) المعنى فيه ان القوافل لا تتأخر فيها قال ابن ابي هريرة لم يعرف
سنة لضاعت الاموال على اربابها ولو جعل أبدا لامتنع الناس من التقاطها فكان في السنة مراعاة للفرقة بين
وايتداؤها من حين التعريف واذا التقط اثنان فكل واحد نصف سنة في الاشبه خلافا لابن الرفعة ولو عرف
علما للقط ثم قصد التملك وجب تعريف عام آخران قلنا ان التعريف في الاول ليس بواجب والا فوى في
الروضة ما قاله الامام والغزالي من الوجوب خلافا لما عليه الاكثر من الاستحباب اه واعتمد الوجوب
مر واعتمد أيضا ان كل واحد من الاثنين يعرف نصف سنة بخلاف ابن الرفعة كما تقر رأى بحيث يصير المجموع
سنة كاملة فانظر لوتنازع في الابتداء هل يقرع نعم ان عرف أحدهما سنة دون الآخر دون استنباطه
احتاج الاخر لسنة أخرى وقد يجعل على هذا كلام ابن الرفعة كذا قرره مر ثم ذكر خلافا وهو القياس
فليجرر اه سم وقد يجب التعريف على الشخص الواحد سنتين بان يعرف سنة قاصدا حفظها بناء على ان
التعريف حينئذ واجب ثم يريد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى اه شرح مر (قوله أولا كل يوم
طرفيه الخ) وتحديد المرتين وما بعدهما بما ذكرنا وجه من قول بعض الشراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف
كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرتين في مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة والأقرب ان هذا التحديد
للاستحباب لا للوجوب كما يفهمه ما ياتي انه يكفي سنة مفرقة على أي وجه كان التفريق بقية الا تقي اه شرح
مر (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي الى ان تتم سبعة أسابيع أخذنا مما قبله اه شرح مر قال
الرشيدى التعبير بتم ظاهره في انه يحسب من السبعة الاسابيع الاولان اه (قوله ثم في كل شهر كذلك) أي
الى آخر السنة فالمدلة المذكورة تقريرية والضابط ما ذكر وهو انه بحيث لا ينسى انه تكرر لما مضى حتى لو
فرض ان المرة في الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان كل أسبوع ثم مرة كل
أسبوع وزيد في الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وبنى الوارث على تعريف مورثه على المعتمد اه من
شرح الارشاد اه زى ومثله في شرح مر (قوله وشرط الامام الخ) ونقل شيخنا عن الامام اعتبار محمل
وجدانهم لم يذكر الزمان اه حل (قوله فان استوعبها ضمن) هل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب
ضمن ويتبعى انما كذا لودل على الودعية فراجع اه سم (قوله لانه) أي الكاذب قد يرفعه أي اللاقط الى من
يلزم الدفع بالصفات أي الى قاض يلزم اللاقط بدفع الامة للشخص وصفها له من غير اقامة حجة على انه اه
شيخنا عشاوى (قوله ويعرف خبر الخ) الوجه انه في غير لامة الحرم اما هي فتعرف على الدوام وان كانت

خروج الناس من الجماعات
في بلد اللقط أو قريته فان
كان بصحراء فني مقصده ولا
يكاف العدول الى أقرب
البلاد الى موضعه من
الصحراء وان جازت به قافله
تبعها وعرف ولا يعرف في
المساجد قال الشاشي الا في
المسجد الحرام (سنة ولو
متفرقة على العادة) ان
كانت غير حقة ولو من
الاختصاصات لخبر زيد
السابق وقيس بما فيه غيره
فيعرفها (أولا كل يوم)
مرتين (طرفيه) اسبوعا
(ثم) كل يوم مرة (طرفيه)
اسبوعا وأسابيعين (ثم) كل
اسبوع) مرة أو مرتين
(ثم كل شهر) كذلك بحيث
لا ينسى انه تكرر لما مضى
وشرط الامام في الاكتفاء
بالسنة المتفرقة أن يبين في
التعريف زمن وجدان
اللقطة (ويذكر) ندبا
اللاقط ولو بنائبه (بعض
أوصافها) في التعريف فلا
يستوعبها لئلا يعتمدوا
الكاذب فان استوعبها ضمن
لانه قد يرفعه الى من يلزم
الدفع بالصفات (ويعرف
مغير) بقيد زده بقولي
(لا يعرض عنه غالبا) متمولا
كان أو مختصا ولا يترك
بشي

بل هو ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (الى أن يظن اعراض فاقده عنه غالبا) هو أولى مما عبر به ويختلف ذلك باختلاف المسال اما ما يعرض عنه غالبا كبروز بيعة وز بل يسير فلا يعرف (٦١١) بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف

ان قصد تملكها ولو بعد لقطه للحفظ أو مطلقا فهو أعم من قوله ان أخذ التملك (وان لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فغيره ان رأى وليه تملك القطعة لم يصرف مؤنة تعريفها من ماله بل يرفع الامر للحاكم ليبيع جزأ منها وكان التملك الاختصاص وكفصده لقطه للحيانة (والا) أي وان لم يقصد التملك كأن لفظ لحفظ وعليه اقتصر الاصل أو أطلق ولم يقصد تملكها أو اخذصاصا (ف) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) على (مالك) بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقترضها على المالك من الاقطار وغيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رآه كافي هرب الجال والاختيار ان من زيادتي وانما لم تلزم بتلاط لان الحظ فيه للمالك فقط (واذا عرفها) ولو غير تملك (لم يملكها الا لفظا) أو مافي معناه (كتملكك) لانه تملك مال يبدل فانقر الى ذلك كالتملك بشراء ويبحث ابن الرقعة في لفظة لا تملك تكمر وكلب انه لا يدفنها مما يدل على نقل الاختصاص

شيأ حثيرا أخذ من اطلاق قواهم لا تجوز لقطته لملك فليتمل وأظن مر وافق على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يغلب على الظن الخ) أي باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون شديدا بخيل فيدوم أسفه على النافه اه ع ش على مر (قوله اما ما يعرض عنه غالبا الخ) لعل محله اذا لم يظهر المالك فثبت ظهوره قال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفان كان منه ولا هكذا يظهر ووافق عليه مر اه سم (قوله فلا يعرف) هل ولو في الحرم فيه نظرو يقرب نعم اه سم (قوله بل يستبد به) أي يستقل به من غير لفظ تملك خلافا لما في شرح الروض فان ظهر مال الكه وادعى عدم الاعراض أخذه اه حلي وعبرة ع ش على مر قوله بل يستبد به واجده وهل يملكه بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على قصد التملك أو على لفظ أولي ملكه لعدم تحوله وينبغي أن لا يحتاج الى ذلك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا انه ذلك بالاخذ اه سم على حج انتهت (قوله وعليه مؤنة تعريف الخ) عبارة العباب * (فرع) * مؤنة التعريف على مر يد التملك وان بدله تركه لا على مر يد الحفظ انتهت وينبغي ان المراد انه اذا بدله تركه لا تكون مؤنة ما سبق ساقطة عنه لكن لو أراد الحفظ من الآن سقطت المؤنة عنه من الآن فليتمل اه سم (قوله لوجوب التعريف عليه) انظر هذا التعليق مع انه يجب التعريف على من لم يقصد التملك اه سم (قوله وكفصده لقطه للحيانة) أي مؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع انه تقدم ان الملتقط للحيانة لا يعرف الا أن يصور بما اذا تاب تأمل (قوله فعلى بيت المال) أي فرضا كما قاله ابن الرقعة لكن مقتضى كلامهما انه تبرع واعتمده الاذرى ويدل عليه قوله أو يقترضها على المالك اه شرح مر فلو لم يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال ولا لقط الرجوع على بيت المال بما أخذه منه كوثنتها اه ع ش عليه (قوله ولو غير تملك) انظر ما في الغاية مع ان الخلاف انما هو في الملتقط لملك كما صرح به الرافعي في الشرح الكبير فصح ان المناسب ان يقول ولو لملك اه زى وقد يصور كلام الشارح بما أطلق اه ع ش (قوله لم يملكها الا لفظ الخ) لو مات بعد التعريف وقبل التملك وله وارث صغير فهل ينتقل اليه حق التملك قهرا كالارث قال الزركشي محل نظر أقول الوجه ان يقال ينتقل ويملكه وليه ولو كان لا وارث له تملك الامام فيما يظهر اه عميرة اه سم (قوله أو مافي معناه) أي كالحكاية من الناطق وإشارة الانحوس اه ع ش (قوله كالتملك بشراء الخ) وكتملك الشفيع قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى المعنى في تملكها بعد السنة انه لما كان أخذها التزام عهد وفي تركها ضياع لها أثبت المشرع له ولاية التملك ليكون ذلك كالجعل ترغيبا له في أخذها اه سم (قوله فظهر المالك الخ) فلو لم يظهر مال كها فلا مطالبة بهما في الاخرة لانهم من كسبه كما في شرح مسلم اه شرح مر أي حيث عزم على ردها أو رد بدله اذا ظهر المالك أو وارثه اه حل (قوله لزم ردها) ومؤنة الرد على الملتقط فان ردها قبل تملكها فمؤنته على مال كها كما قاله الماوردي اه شرح مر (قوله بزادتم المنصلة الخ) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعه الاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التفت حائلا فحدثت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه * (تنبيه) * هل يجب تعريف هذا الولد اذا انفصل مع الام أم لا لانه لم يلقطه وعلى الاول فهل يكفي ما بقي من تعريف الام فيه نظر اه سم على حج أقول نعم يكفي ما بقي من تعريف الام لانه تابع وبقي مال وانفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يستعطا التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه ع ش على مر * (فرع) * حصات زوائد منفصلة من القطعة قبل التملك فهل هي كالقطعة حتى يجري فيما يسرع فسادها منها كالابن مافي الاقطعة التي يسرع فسادها وغير ذلك لا يسعدانها كالقطعة

واطلاق تعريفها يشمل ما يعرف سنة وما يعرف دونها بخلاف تعيين الاصل بالسنة (فان تملكها) فظهر المالك ولم يرص بسد لها) ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها (لزم ردها) له لا غير السابق (بزادتم المنصلة) وكذا المنفصلة ان حدثت قبل التملك تبعه القطعة وهذه من زيادتي

(وبارش نقص) لعيب حدث (٦١٢) بعد التملك كما يضمنها كلها بثانها ولا مال الرجوع الى بدلها سليمة ولو اراد الاقط الرد

فابرجع اه سم (قوله وبارش نقص) هو ما نقص من قيمتها لكي هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت طرقا لعيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخيرة لانه لو ظهر مالها قبل طرقا لعيب لوجب ردها له اه ع ش على مر (قوله حدث بعد التملك) أي لانها الا سن مضمونة عليه بالقيمة وقبل ذلك أمانة اه حل (قوله أو شرعا) بان تعلقهم بحق لازم كالرهن (قوله غرم مثلها أو قيمتها) وما يحسمه ابن الرقة أخذ من تشبهها بالقرض انه يجب قيمته على من صورى رد المثل الصورى رده الاذرى بانه لا يبعد الفرق وهو كذلك لان ذلك تملكه مرضا للمالك واختياره فروى وهذا قهرى عليه فكان بضمان البعد أشبه به اه شرح مر (قوله ولا تدفع اللقطة الخ) ينبغي أن يكون المراد لا يجوز أن تدفع أخذ من قوله أما إذا لم يظن صدقه الخ نعم ان ظن حقيقة دعواه فينبغي أن يجوز الدفع له فليتنامل اه سم (قوله نعم ان تعدد الواصف الخ) هذا قد اختلف به السافى رضى الله عنه على من يقول يجب دفعها الواصف الواحد وهو مالك وأجد * (فرع) * لو تلفت اللقطة فشهدت البينة على الوصف قبلت وردت لها ذلك كره ابن كج عن النص اه سم (قوله لم تدفع لاحد) أي لم يجز اه ع ش (قوله حولته) فلو حصل زوائد منفصلة بين أخذ الواصف لها وبين إقامة الاستحجة بها فهل هي للملتقط لانه تبين ان أخذ الواصف لها لم يكن بحق فلم يخرج عن ملك الملتقط الا بعد إقامة البينة أو هي لقيم البينة فيه نظروا على الاول فاعل محله إذا لم يقر الواصف بالمالك فليجوز ويتجه انه ان كان الدفع للواصف بعد التملك فالزوائد المذكورة للملتقط أو قبله فالمالك فليتنامل * (فرع) * لو ترك انسان دابة أو بعير أو في الصحراء لجزها عن المشى وعجز المالك عن حملها والمقام عليها فربها رجل وأقام عليها حتى قويت كانت على ملك تاركها ولا يرجع بما انفق عليها كالأول عالج عبد رجل أسرف على الهلاك حتى برى أو استنفذ ماله من حرق أو غرق كذا في الناصري وأقول مثله ما يلفظه الجرماء غرق فيه وعجز مالكه عن تخليصه والمقام على الشط الى ان يلفظه فهو على ملك مالكه فليتنامل اه سم (قوله والمدفوع له) أي لانه بان انه أخذ ذلك غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس للمالك تغريمه لان ما أخذ للملتقط لا للمدعي اه شرح مر وقوله فليس للمالك تغريمه أي وانما يغرم الملتقط بدلها ويرجع الملتقط به على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ان لم يقر) أي اللقطة له أي المدفوع له بان يقول هي ملكك وهذا يدعيها طلبا تامل (قوله فان أقر لم يرجع الخ) وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالمالك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالمالك لظاهر البديان البدي دليل المالك شرعا فعذر بالاغتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاغتراف المستند اليه اه شرح مر (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) والحق به بعضهم غرفة ومضى ابراهيم لانهم ما وان كانوا من الحل الا انهم ما يجتمع الحاج جميعهم اه غل (قوله لا لقط) أي ولا يرضى تملكه ولو بعد سنين كما يدل له قوله فيما يأتي والمراد التعريف على الدوام اذا لقطه انما تملك به بعد التعريف وتعريف هذه لا غاية له تامل (قوله ويجب تعريفه باللقطة فيه) فان أيس من معرفة مالكه فينبغي أن يكون مالا ضاعا أمره ببيت المال اه ع ش على مر (قوله أي لعرف) وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتم اذا عرفتها وأصل الانشاد والنشدر رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد أن يعرفها فقط فاما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا اه فتح الباري اه شوبرى وفي المصباح نشدت الضالة نشدت من باب قتل طلبتها وكذا اذا عرفتها واسم نشدت ونشدا بكسرهما أو نشدت بها بالالف عرفتها ونشدتك الله والله أنشدتك ذكرتك واسم عطفتك أو سألتك بمقابلة عليك اه (قوله والسرى ذلك الخ) قضية هذا التعليل ان تكون عرفات كذلك وفيها خلاف قال جر والمعمى دان عرفات كغير الحرم والله الحرمية مع ما ذكره الشارح فهي مركبة اه سم

بالارش وأراد المالك الرجوع الى البديل أوجب الاقط (فان تلفت) حسا أو شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة (وقت تملك) لانه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) اللقطة (لادع) لها (بلا وصف ولا حجة) الا ان يعلم الاقط انها له فيلزمه دفعها له (وان وصفها) له (فظن صدقه جاز) دفعها له بلا بطلان بل يسن نعم ان تعدد الواصف لم تدفع لاحد الا بحجة (فان دفعها) له (بالوصف) (فثبت لا آخر) بحجة (حولته) عمل بالحجة (فان تلفت) عند الواصف (فله) أي للمالك (تضمن كل) من الاقط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع الاقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالمالك فان أقر لم يرجع مؤاخذه له باقراره أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له وحصل تضمنين الاقط اذا دفع بنفسه لان ألزم به الحاكم (ولا يحل لقط حرم مكة) الا لقط (فلا يحل ان لقط لملك أو أطلق والثانية من زيادتي) (ويجب تعريف) لمالطة فيه للحفاظ على ان

هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا لمن لا يحل لقطته الا لمن لا يعرف والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا يظهر فائدة التخصيص وتلزم الاقط الاطعمة للتعريف أو دفعها الى الحاكم والسرى ذلك

ان الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعودون اليه فربما يعودوا اليه او ثابته وخرج (٦١٣) بر يادى مكنة حرم اذ ينة فهو كسائر

البلاد في حكم اللقطة

(كتاب اللقيط)

ويسمى بلقوطا ومنبوذا
ودعيه والاصل فيه مع ما ياتي
قوله تعالى وافعلوا الخير
وقوله تعالى وتعاونوا على البر
والنقوى وأركان اللفظ
الشرعي لفظا ولقيط ولا لفظ
وكما تعلم مما ياتي (لقطة)
أي اللقيط (فرض كفاية)
لقوله تعالى ومن أحياها
فكما نما أحيا الناس جميعا
ولأنه أدنى من حرم فوجب
حفظه كالضلع إلى طعام
غيره وفارق اللقطة حيث
لا يجب لفظها بأن الغلب
فيها لا ككتاب والنفس
تقبل اليه فاستغنى بذلك عن
الوجوب كالنكاح والوطء
فيه (ويجب اشهاد عليه) أي
على اللقطة وان كان اللاقط
ظاهرا اعدالة خوفا من أن
يسترق فوفارق الاشهاد عليه
الاشهاد على لفظ اللقطة بان
الغرض منها المال والاشهاد
في التصرف المالي مستحب
ومن اللقيط حقا سريته
ونفسه فوجب الاشهاد كما
في النكاح وبأن اللقطة
يشيع أمرها بالتعريف
ولا تعريف في اللقيط (وعلى
مأمع اللقيط) تبعاله وتسللا
يتملكه فلذلك الاشهاد لم
يثبت له ولاية الحضانة وجاز
نزع منه قاله في الوسيط وإنما
يجب الاشهاد فيما ذكره على

(كتاب اللقيط)

أي كتاب يبين فيه حقيقة وما يفعله به واسيلا منه وحريته وليس في الترجمة مجاز الاول بل في قوله أي اللقيط
واللقيط فعيل بمعنى مفعول سمي لقيطا ولقوطا باعتبارانه يلقط ومنبوذا باعتبارانه يقبذ وتسميته بذيئك قبل
أخذه وان كان فيه مجاز الاول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته بمنبوذا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة
بزوال المعنى المشتق منه اهـ شرح مرز أي وهو مجاز لكن باعتبار ما كان اهـ عش (قوله ودعيه) أي
متروكا اذ الدعة الترك وفي المصباح الدعوة بالكسر في النسيب يقال دعوته يأن زيد ودعوت الولد زيدا وقال
الأزهري الدعوة بالكسر ادعاء الولد يقال هو دعي بين الدعوة بالكسر اذا كان يدعي لغير أبيه أو يدعيه غيره
أبيه فهو فاعل من الاول ومفعول من الثاني اهـ (قوله مع ما ياتي) أي من قوله تعالى ومن أحياها نكاحا نكاحا
أحيا الناس جميعا (قوله وار كان اللفظ الشرعي الخ) دفعهم هذا ما يلزم على كلامه من كون الشيء كمال نفسه
لأنه جعل اللفظ من أركان اللفظ وحاصل الدفع ان الذي جعل ركاهو اللفظ اللغوي بمعنى مطلق الاخذ والاول
هو اللفظ الشرعي (قوله فرض كفاية) أي ولو على فسقة علموه فيجب عليهم الانتقاط ولا تثبت الولاية لهم أي
بمعنى ان الغير انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اهـ عش على مر ويحل كونه فرض
كفاية اذا علم به أكثر من واحد والا كان فرض عين ولا يخفى ان هذا شأن كل فرض كفاية اهـ حل (قوله لقوله
تعالى ومن أحياها الخ) أي لان باحيائها أسقط الخرج عن الناس فاحياهم بالنكاح من العذاب اهـ حل وهذا
دليل على كونه كفاية قطع النظر عن الوجوب والذات وقوله ولأنه الخ دليل على الوجوب وكان الانسب
العكس لكن راعى الاهتمام بالآية تأمل وأصل الاحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هنا ذلك وإنما المراد
النسيب في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكذا نما أحيا الناس جميعا أي بدفع الائم
عنهم فعنى الاحياء الاول غير معنى الاحياء الثاني اهـ عش (قوله حيث لا يجب لفظها) أي على الاطلاق
والا فقد بينا انه قد يجب اهـ سم (قوله فاستغنى بذلك عن الوجوب) أي عن وجوب لفظ اللقطة كقتفاء عييل
النفس الى المترتب عليه وهو الاكتساب وقوله كالنكاح والوطء فيه أي لما كان الفحص من النكاح أي العقد
المتبع بالوطء ونفسه والنفس تجل اليه أي الوطء اكتفى الشارع بذلك عن ايجاب العقد كقتفاء عنه بداعية
النفس الى المترتب عليه اهـ زيادي بالمعنى اهـ (قوله ويجب اشهاد عليه) أي رجلين ولو مستورين لانه
يعسر عليه إقامة العدلين ظاهرا باطنا اهـ عش على مر (قوله وان كان اللاقط ظاهرا اعدالة) أي ولو
كان عدلا ثبت العدالة فالمراد غير المشهور اهـ حل وعبارة عش قوله وان كان اللاقط ظاهرا اعدالة
أي ثابته بان تثبت بالمرتين واشتهرت جلال لفظه على فردة الكامل فغيره كاستور العبد الله من باب أولى انتهت
(قوله تبعاله) عبارة شرح مر وإنما وجب أي الاشهاد على مأمعه أي اللقيط بطريق التبعية فلا ينافيه
ما مر في اللقطة انتهت أي من انه يسن الاشهاد عليها ولا شك ان مأمعه من جهة اللقطة وقياس ما مر في اللقطة من
امتناع الاشهاد اذا خاف عليها طامسا انه كذلك اهـ عش عليه (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) أي الا ان
تاب وأشهر فيكون التقاطا حديثا من حيث كجائته النسب كما يصرح بان ترك الاشهاد فسق اهـ شرح مر
(قوله وجاز نزع منه) أي وجب لانه جواز بعد امتناع اهـ حل وعبارة عش أي وجب على القاضي نزع
فهو جواز بعد منع فيصدق بالواجب انتهت (قوله واللقيط صغير) لم يقل طفل وفي الحقيقة وهو أي اللقيط
شرعا طفل بهذا الخ تم قال وذكر الطفل للغالب اذا لامع ان المميز والمجنون يلتقطان لاحتياجهما الى المتعهد
اهـ وقضيه ان المميز لا يقال له طفل وقبه ان الطفل يقال على الصغير الى أن يبلغ فليتأمل وكتب عليه أيضا
فان قيل كان الاولى ذكر تعريفة قبل ذكر حكم لفظه بان يقول عقب قوله كتاب اللقيط ما نصه هو صغير الخ
مع الاختصار قلت ذكره هنا المناسبية قوله بعده واللاقط جرحا فليتأمل اهـ شوري (قوله منبوذا الخ) ليس

لاقط بنفسه أما من ساء له الحاكم فالاشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره (واللقيط صغيرا ومجنونا منبوذا كافي له) معلوم

ولو غير الحاجة الى التمهيد
وقولي وعلى مالى آخره من
زيادتي (واللاقط حور شيد
عدل) ولو مستورا (فلولا قطه
غيره) من به رفق ولو مكاتباً أو
كافر أو صبي أو جنون أو
فسق أو سفه (لم يصح)
فيتزع الاقط منه لان حق
الحضنة ولاية وليس من
أهلها (لكن لكافر لقط
كافر) ما بينهما من الموالاة
(فان أذن لرفيقه غير
المكاتب) في لقطه (أو
أقره) عليه (فهو اللاقط)
ورقيقه نائب عنه في الاخذ
والتربية اذ يده كده بخلاف
المكاتب لاستقلاله فلا يكون
السيد هو اللاقط بل ولا هو
أيضاً كما علم مما مر فان قال
له السيد التقط لي فالسيد
هو اللاقط والمبعض كالرفيق
الا اذ التقط في نوبته فلا يصح
كما قاله الروياني والتقييد
بغير المكاتب من زيادتي
(ولو ازدحم أهـ لان) لقط
على اقط (قبل أخذه) بان
قال كل منهما أنا أخذه
(عين الحاكم من براه) ولو
من غيرهما اذ لاحق لواحد
منهما قبل أخذه (أو بعده)
أي بعد أخذه (قدم سابق)
لسبقه بالاقط ولا يثبت
السبق بالوقوف على رأسه
بغير أخذه (وان لقطاه
معافني) يقدم (على نقيير)
لانه قد بواسيه بحاله

بقيد اذ مثله ما اذا كان ماشياً وليس معه أحد اه شيخنا (قوله ولو بميرا) أي ان خيف ضياعه اه شرح مر
ومفهومه انه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز ونقل سم عن ج عن شرح البهجة ما يقيد
الوجوب مطاعاً وقوله ولو مستورا أي ولو كان غسرياً اه عش (قوله وقولي وعلى مالى) أي الى قوله
لا كافل له (قوله واللاقط حور شيد عدل) عبارة الاصل عدل رشيد قال في التحفة وقضية كلامه وجود
العدالة مع عدم الرشيد ولا ينافيه خلافاً لمن ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الجحول لان العدالة
السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يقسق اه شو برى (قوله حور شيد عدل) ظاهره
ولو أعمى أو غير صايم كجذم وأبرص وبحث الاذرى انه لاحق لهم في الحضنة ولا لا عمى واعتمده شيخنا
كالحضنة اه حل وقوله انه لاحق لهم في الحضنة كذا في كثير من نسخة ولعل صوابه انه لاحق لهم ما فيه
أوفى ولايته أو في تربيته وعبارته شرح مر والاوجه كبحته الاذرى اعتبار البصر وعدم نحو برص اذا كان
الملاقط يتعهد بنفسه كفي الحضنة انتهت (قوله ولو مستورا) لكن في نكت التنبية انه لو أراد سفره فلا بد من
العدالة الباطنة اذا كان يتعهد بنفسه واعلم انه لا يحتاج في الاقط الى اذن الحاكم نعم لو أراد نقله من يده لغيره
توقف على ذلك اه وعبارة الروض وكذا من لم يختبر وظاهره الامانة أي ينزع منه ان سافر به ويراقب في الحضر
سرا اه سم (قوله فيتزع الاقط منه) والنازع له الحاكم كما قاله شارح التيجيز اه شرح مر اه
عش (قوله لكن لكافر) أي عدل في دينه اه شرح مر (قوله لما بينهما من الموالاة) أي في الجملة وان
اختلفت ماتهما كيهودي ونصراني وذمي لحرب دون العكس اه حل (قوله فان أذن لرفيقه الخ) هذا تقييد
لقوله لم يصح من حيث تعلقه بالرفيق كان قال له خذه وان لم يقل لي فيما يظهر خلافاً لما هو عليه كلام الشارح
اه شو برى (قوله كما علم مما مر) أي من اشتراط حرية اللاقط اه سم اه عش والاحسن ان يقال المراد
بما مر الغاية في قوله فلولا قطه غيره الى قوله ولو مكاتباً اه (قوله والمبعض كالرفيق) أي لانه ليس من أهل
الولاية وان كان في نوبته فان أذن له السيد كان له كافي العباب اه شو برى وعبارته شرح مر ولو أذن
لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكالمعروف في نوبة المبعض فباطل في أوجه الوجهين انتهت
(قوله ولو ازدحم أهـ لان الخ) فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به فمافي ابن قاسم على
المنهج من ان الأهل له نصف الولاية عليه ويعين الحاكم من يتولى النصف الا لا يخفى ما فيه ويؤيد
ان الحق لا يثبت لا كثر من واحد ما سياتي من انهما لو تنازعا أقر عولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد شرك
بينهما اه عش على مر (قوله من يراه ولو من غيرهما) قضية انه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد
يوجه بان جعله تحت يدهما قد يؤدي الى ضرر الطفل بتواكلهما في شأنه وحينئذ فالقياس انه لو ازدحم عليه
كامل وناقص لصبا أو غيره مما مر اختص البالغ به ولا يشرك الحاكم بينهما وبين غيره فيه لكن في سم على
ج ان الحاكم ينزع النصف من غير الكامل ويجعله تحت يده من شاء من الكامل المراحم له وغيره اه عش
على مر (قوله بغير أخذه) ويردد النظر فيما لو سبق بوضع يده على يده أو بجرحه على الارض من غير أخذه
له هل يثبت به حق أو لا وظاهر تعبيرهم بالاخذ يقتضي الشاق لكن الذي يتجه في الجرائة كالاخذ لان المدار
على الاستيلاء وهو يحصل بالجرح لا بمجرد وضع اليد من غير أخذه اه تحفة اه شو برى (قوله وان لقطاه معا
الخ) أسقط المتن مرتين ذكرهما الحلبي بقوله وان لقطاه معا قدم مقيم بعمل وجده على من يسافر به ولو الى
بلد فان كانا مسافرين قدم بلدي على قروي لان البلد أرفق به فان استويا قدم غني أي غني الزكاة فان تفاوتاني
الغنا لم يقدم الأغني ويقدم الجواد على الخيل اه حل (قوله فغني) أي ولو بخيلاً ومستورا العدالة على فقير
ولو بخيلاً أو باطن العدالة نقوله وعدل على مستورا أي ان استويا في الغنا والفقير لا يتكرر (قوله لانه قد بواسيه
بحاله) وعبارته شرح مر لانه أرفق به غالباً وقد بواسيه بحاله وقولي غالباً اندفع ما لاذرى هنا ولا عبرة

(وعدل) باطنا (على مستور) احتياطا للقيط (ثم) ان استوفى في الضمانات وتشاحا (أفرع) بينهما ما اذ لا مرجح لاحد منهما على الآخر ولو زل احدهما حقه قبل القرعة انفرده الآخر وليس لمن خرجت القرعة ترك حقه لآخر كالمستور الذي لا يفرده قبل حقه الى غيره ولا يقدم مستور على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أي لا قطع (نقله من بادية لقريه و) نقله (منهما) أي من بادية وقريه أي من كل

منهما (بلبل) لانه أرفق به (لا عكسه) أي لا نقله من قرية لبادية أو من بلدة لقرية أو بادية لخشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة فيهما نعم له نقله من بلاد أو من قرية لبادية قريبة سهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقريه وبلد (المثله) لا تنفاه ذلك للمادونه وذكر حكم القرية جوارزا ومنعهم جواز نقل البادية له من بادية لبلد أو من بادية لبلد جواز نقله اذا أمن الطريق والمقصود وتواصل الاختيار واختبرت أمانة الاقط (ومؤنته) هو أعم من قوله ونفقت (في ماله العام كوقف على القطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهو ما اختص به (كتاب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها (أو تحتها) مفروشة (ودناير كذلك) أي عليه أو تحتها ولو متورة (ودار هوفها وحده) وحصة منها ان كان معه فيها غيره لان له بدا واختصاصا كالبائع والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها وقولي وحده من

بتفاوتها في الغنا الا ان غير أحدهما بنحو سجناء وحسن خلق كما يحتمل بعضهم وظاهره انه يقدم الغنى على الفقر وان كان الاول بخلاف انتهت (قوله وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنا المستور وهو المتجه لان مصلحة العدل باطنا أرجح من مصلحة الغنا مع السر اذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المانعة له اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وليس لمن خرجت القرعة الخ) أي فيما ثم وهل يستقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضي لانه بالتقاطه تعين عليه تربته اه ع ش على مر (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور اذ يدخرية عدالة المسلم كتريد مزية العدل باطنا اه سم على ج أقول وقد يقال المستور قد يكون فاسقا باطنا فلا يكون اهلا لا لتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليته لا لتقاط بمحققة فكان مع المسلم كسليمين فتفاوت في العدالة المحققة أو الغنا اه ع ش على مر (قوله ولا رجل على امرأة) أي الامرضة في رضيع فتقدم على الرجل كما يحتمل الاذرعى والاخلية فتقدم على المتزوجة كما يحتمل الزكشي اه شرح مر اه ع ش (قوله وله نقله من بادية الخ) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها كغناء ساجدة اه وعبارة مر في شرحه وسواء كان السفر به لانه أم غيرها كما قاله المتولي وأقرامو البادية بخلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقريه أو كبرت فبلد أو عظمت فدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف انتهت وقوله فريف قضيته اعتبار العمارة في معنى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهي خلافه الا ان يقال تسميتها عمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه وبؤيده ما في احياء الموات من تسمية تهيئة الارض للزراعة ونحوها عمارة اه ع ش عليه (قوله والمقصود) هذه الكلمة ليست في نسخة المؤلف وهي في كثير من النسخ اه حل (قوله كوقف على القطاء) وانما صرح الوقف مع عدم تحقق وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما دل عليه كلامهم ونبه عليه الزكشي وازدافه المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والا فلو تجوز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس بمالكه وأما السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير يحقق فيه لكن خالفه الاذرعى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيرا وهو أوجه اه شرح مر (قوله أو الخاص) قضية كلامه التخيير بين الخاص والعام والأوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت أوفى كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه شرح مر والمعنى ان مؤنته امان ماله العام أوفى ماله الخاص قال الرشيدى الا انه لا يعلم أيهما المقدم اه الا ان يقال هذا معلوم من خارج وهو ان الخاص مقدم كافي الزيادة (قوله ودار هوفها) أي مثلا ومثله الخانوق وقوله وحده فان وجد فيها غيره كاتنين أولي غنى وغيره فلم يملك ولا يحكم له ببستان وجد فيه بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعة وجد فيها المراد من المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد بكون ماذكره صلاحية للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحكم بحصة ملكه ابتداء فلا يسوغ للعالم بمجر ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه اه شرح مر وقوله فلا يسوغ للعالم الخ وفائدة ذلك انه لو ادعاه أحد بينة مسلم له اه ع ش عليه (قوله بخلاف الموضوع بقرب المكاف الخ) يؤخذ من هذا انه لو نازع هذا المكاف غيره فالقول قول المكاف وتقدم بيئته لان اليده تأمل اه سم (قوله ولو يحكموا بكفره) أي لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية اه شرح مر (قوله بقدره عليه) أي على الطفل لا على بيت المال ثم رأيت في الخطيب على المتماجد ما نصه أي وان لم يكن

زيادتي (لامال مدفون) ولو تحتها أو كان فيه أو مع القبط رقعة مكتوب فيها انه له كالمكاف نعم ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع بقرية) كالبعد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكاف لان له رعاية (ثم) ان لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو يحكموا بكفره بان وجد ببلد كغير ليس به مسلم فمؤنته (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) ان لم يكن فيه مال أو كان ثم ما هو اهم (بقدره عليه كم) وهذا من زيادتي

(ثم) ان عسر الاقتراض
وجبت (على موسرينا)
أي المسلمين (قرضا) بالاقاف
عليه ان كان حرا والافعلى
سيده والمعنى على جهة
القرض بالنصب بترع
الخافض والتقييد باليسار
من زيادتي (وللاقطه
استقلال بحفظ ماله)
تكتفله (وإنما يؤنه منه باذن
شاكم) لان ولاية المال
لا تثبت لغير أب وجد من
الافارب فالأجنبي أولى (ثم)
ان لم يجد ماله (بإشهاد)
وعسدا من زيادتي فان مائة
تكون ذلك ضمن

*(فصل في الحكم بسلام
اللقيط وغيره بتبعية أو
بكفرهما كذلك)* (اللقيط
مسلم) تبعا للدار وما ألق
بها (وان استلمه كافر) هو
أولى من قوله ذي (بلاينة)
بنسبه هذا (ان وجد جمل)
ولو بدار كفر (به مسلم)
يمكن كونه منسوبا أو سيرا
منتظرا أو ناجرا أو مجتازا
تغلبا للاسلام ولانه قد
حكم بسلامه فلا يغير بمجرد
دعوى الاستلحاق (و) لكن
(لا يكتفى بجهته بدار كفر)
بخلافه بدارنا لم يمتلوا فتاه
للسلم قبل في نفي نسبه لاني
اسلامه اما اذا استلمه
الكافر بينة أو وجد
اللقيط جمل منسوب للكفار
ليس

في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو أهم من ذلك كسد تغزيعهم ضرره لوزك أو حالت الظلمة دونه اقترض له الامام
من المسلمين في ذمة اللقيط كالغطار الى الطعام فان تعذر الاقتراض قام المسلمون بكفايته قرضا الخ اه ع ش
على مر (قوله ثم على موسرينا) والوجه ضبطهم عن يأتي في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب واذ
لزمهم وزعها الامام على مناسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استورا في نظره تخير وهذا اذا لم يبلغ
اللقيط فان بلغ فن منهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين فان ظهر له سيد أو قريب رجع عليه وان ضعفه في
الروضة وما توزع به من سقوط نفقة القريب ونحوه يعضي الزمن برديا سيأتي انما تصير دينيا بالاقتراض اه
شرح مر (قوله بترع الخافض) كان الانسب بمأقوله ان يقول على التمييز (قوله ولللاقطه استقلال بحفظ
ماله) أي حيث كان عدلا بحيث يجوز ايداع مال اليتيم عنده ولم يخف عليه عهده من استيلاء ظالم اه حل (قوله)
باذن حاكم ثم بإشهاد) ويكتفى كل من الاستئذان والاشهاد في المرة الاولى على المعتمد فلا يجبان في كل مرة اه
حل وع ش واكتب على مر ما نصه أي ويصدق في قدر الانفاق ان كان لثاقبه ويؤخذ من هذا جواب
حادثه وقع السؤال عنها وهي ان رجلا أذن لوالده في النفقة على بنته وولدها في كل يوم خمسة أنصاف
من الفضة العددية مدة عيشته ثم ان الشهود شهدوا بانه أنفق ما أذن له في انفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة
ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الانفاق في كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك
في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على الفرائض الظاهرة في أداء النفقة
اه (قوله ثم ان لم يجد) أي في مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب المساء
منه بان كان بجدا القرب اه ع ش وقوله وهي مادون مسافة العدوى كتب عليه معتمد (قوله مائة بإشهاد) أي
في المرة الاولى على المعتمد وقبل في كل مرة وجى عليه جج اه حل (قوله بدون ذلك) أي مع القدرة على
الاشهاد اه حل

(فصل في الحكم بسلام اللقيط) أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله اه ع ش على مر (قوله)
أو بكفرهما كذلك) أي تبعية فالصور أربعة وصاصل ما يؤخذ من كلامه ان اسلام اللقيط بتبعية الدار وكفره
بتبعية الدار تارة وتبعية الاصول أخرى وأما اسلام غيره فتبعية أصله أو ساييسه وكفره بتبعية أصله تأمل
فقوله تبعية أي للدار في اللقيط والسباي أو للاصول في غيره وقوله كذلك أي للدار تارة وللأصول أخرى في اللقيط
وتبعية للأصول في غيره اه (قوله تبعا للدار) أي دار الاسلام ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن
قديم فغلب عليه الكفار كفر طبعه نظرا لاستيلائنا القديم لكن نفي الرافعي عن بعض المتأخرين ان محله ان لم
يمنعوا منها والافهمي دار كفر وأجاب عنه السبكي بانه يمتنع ان يقال انها صارت دار كفر ضرورة لاحكامها ومنها دار
فتحتها المسلمون وأقروها بدار كفر صحتها اه شرح مر (قوله أو ما الخو بها) وهو المكان الذي به مسلم (قوله)
وان استلمه كافر) أي لاحتمال أن يكون من شبهة بوطء مسلمة فيكون مسلما تبعا لاه لا قاعدة المشهورة اه
حل (قوله أيضا وان استلمه كافر بلاينة) أي فيحكم بالحق النسب له مع بقاء الولد على اسلامه اه شيخنا
(قوله بلاينة بنسبه) امليها ولو من محض النساء فيحكم بنسب الولد وكفره اه شيخنا وعبارة سم قوله بلاينة
أي بخلافه بالبينه فانه يحكم بكفره تبعا وعلل هذا بان الاسلام بالدار حكم بالبدوا بينة أقوى من اليد المجردة
وقال الزركشي يحتمل ان يقال ثبوت نسبه لا يقتضي تغير الحكم بسلامه كما اذا حكم بسلامه تبعا للسباي ثم لحقه
أحد أبوابه لا يؤثر وان كان لو فرض مقارنته في السبي لمنع انتهت (قوله ولو بدار كفر) أي أصلها دار اسلام بان
كانت دار اسلام أولا وأقرناهم عليها بالجزية أو الصلح اه حل وعبارة سم قوله ولو بدار كفر قال
الزركشي المراد بها ما استولى الكفار عليها من غير صلح ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك*(فرع)* ذمية
أت بولد من زنا نقل ابن خزم في كتاب الجهاد انه مسلم تبعا للدار اه وأفتى شيخنا مر بخلافه لانه لا تبعية لاحد

الاصول ولا اسباب ولا دار لان تبعيتها في مجبول الحال وهذه الجهات الثلاث هي الجهات التي جعلها الاصحاب اسبابا للعكم بالاسلام لكن شيخنا الطيلاوي رحمه الله تعالى مشي عليه انتهت (قوله أيضا ولو بدار كفر) تعميم في الطرف اعني قوله يجعل فهو متعلق بوجد (قوله به مسلم) دار الاسلام يكتفي بجواز المسلم فيها في اسلام الاقبط بخلاف دار الكفر لا يكتفي فيها بجواز المسلم اه مر اه سم (قوله ولو أسير وانتشرا) أي غير مقيد اه عش (قوله أو مجتازا) هذا مع قوله به ولو لكن لا يكتفي اجتياز مدار كفر قديمتان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاكتفاء والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال مر فتجعل دار الكفر في الاول على ما أصلها دار اسلام وأقول أمهل من هذا ان الاول عام مخصوص بالثاني اه سم (قوله ولا يكتفي اجتياز الخ) أي بل لا بد من اقامته وامكان اجتماعه بام الولد عادة وقوله بدار كفر وهي التي استولى عليها الكفار من غير صلح ولا حزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك وقوله بخلافه بدارنا أي فاننا نكتفي فيها بذلك كما نكتفي بما اذا لم يكن مجتازا وكتب أيضا حيث اكتفي فيها بالاكتفاء فالاجتياز السابق في غير دار الكفر اه حل وعبارة شرح مر ولا يكتفي اجتياز بدار كفر بل لا بد من السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر وهو أربعة أيام غير نوي الدخول وانطروجه له الاذرى بحثا قال بل ينبغي الاكتفاء ببلد يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد بصره عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم ألف اقباط مثلاً حكمه باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذال اولاً مكان كونهم منه ولو على بعد وهو الظاهر فيه فظروا لا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة انتهت (قوله بدار كفر) أي أصلها دار كفر فلا يخالف ما قبله اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر ما استولوا عليها من غير حزية ولا صلح ولا أصلها دار اسلام وما عداها دار اسلام اه شيخنا (قوله اما اذا استلحه الكافر بيعة) شمل كلامه ما لو تعوضت البيعة نسوة وهو الاوجه من وجهين والاقترب اعتبار الحاق القائف لانه حكمه فهو كالبيعة بل أقوى اه شرح مر وهذا الشارة للحكم بكفره بتبعية الاصول (قوله يجعل منسوب للكفار) هذا الشارة للحكم بكفره بتبعية الدار (قوله تبعه لاحد أصوله) يشمل ما لو كان اسلام احدا لاصول بتبعية السابى المسلم وكان الولد كافراً مجنوناً مقيم بدار الكفر ولا مانع من ذلك كما وافق عليه مر اه سم (قوله وان كان ميتاً) أي بشرط نسبته اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا بد آدم صلى الله عليه وسلم اه شرح مر لانه لو نظر اليه لكان كل الناس مسلمين بالتبعية له لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضي التوارث ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه ولعله ما يأتى في الوصية بان يقال هنا المراد بالاصل ما ينسب للشخص اليه من جهة الاء أو الامهات ويعد قبيلة كما يقال بنو فلان فن فوق الجدد الذي حصلت الشهرة والنسبة لا يعتبر اه (قوله ولو غير مكاف) قد يفهم هذا انه لو أسلم الجد ومات والاب حي كافراً ولد بالغ عاقل كافراً ثم جن هذا الولد انه لا يتبع الجد حيث نذوا ظن الوجه انه يتبعه فايراجع ثم رأيت مر وافق على انه يتبع ثم رأيت في التجريد اذا بالغ عاقل ثم أسلم أحد ابويه ثم جن فلا يتبعه في الاسلام قاله القاضي اه * (فائدة) * في التجريد لو سباه ذى لم يحكمه باسلامه فلو سبي أبواه ثم أسلم لم يصير مسلماً باسلامهما قاله الحلبي وينتظم منه لز فيقال طفل محكوم بكفره أسلم أبواه ولم يتبعهما في الاسلام اه فانظر هل هذا بخصوص السبي أو لا حتى لو سباه هذا الذي أسلم ثم أسلم أبواه لا يصير مسلماً أيضاً فيكون كونه مملوكاً مانعاً من تبعية أحد أصوله فايراجع ثم رأيت مر قال المعتمد خلاف ما قاله الحلبي اه سم (قوله لان تبعية أحدهم) أي في الكفر وهذا الشارة للحكم بكفر الغير بالتبعية ولا تكون الا لاحد الاصول بخلاف تبعية الاسلام تكون له والسابى (قوله فلا يحكم باسلام مسييه) أي وان أسلم السابى بعد مسييه اه حل (قوله لان الدار لا تؤثر فيه) أي في السابى (قوله نعم هو على دين سابييه) فلو كان يهودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وان كان أبواه مجوسين أو وثنيين ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الابوين والاولاد أو بعضهم في اليهود والنصرانية في صور ذكرها في الفرائض يستشكل تصويرها فراجعها وتأمّلها * (فرع) * سباه كافراً ثم بعد انقضاء الامر واستقرار الحال والرجوع الى الوطن أسلم الكافر هل يتبعه قال مر بحثاً فلا يراجع

به مسلم فهو كافر (ويحكم باسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعاً لاحد أصوله) بان يكون أحد أصوله ولو من قبل الام مسلماً وقت العلوق به أو بعده قبل بلوغ أو افاضة وان كان ميتاً والاقترب منه حياً كافراً تعليماً للاسلام (و) تبعاً (لسابييه المسلم) ولو غير مكاف (ان لم يكن معه) في السبي (أحدهم) أي أحد أصوله لانه صار تحت ولايته فان كان معه فيه أحدهم لم يتبع السابى لان تبعية أحدهم أقوى ومعنى كون أحدهم معه كما في الروضة أن يكون في جيش واحد وغنمة واحدة لا أنهم في ملك رجل وخرج بالمسلم الكافر فلا يحكم باسلام مسييه وان كان بداراً لان الدار لا تؤثر فيه ولا في أولاده فكيف تؤثر في مسييه نعم هو على دين سابييه كما قاله المساوردي وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم وخرج بالتبعية اسلامه استقلاً

فلا يصح كسائر عقوده وفارق صحة عباداته بانها تنقل بموافقتهم منه فلا يخلاف الاسلام وانما يصح اسلام على رضى الله عنه في صغره لان الاحكام كما قال البيهقي انما تعلقت بالبلوغ (٦١٨) بعد الهجرة في عام الخندق اما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان على ميرا حين أسلم (فان كفر

ثم جزم بان شرط تبعية السابى في الاسلام بان يكون مسلما في ابتداء السبى فلا أثر لاسلامه بعد ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا في شرح المنهاج تعرض للمسئلة اه سم (قوله فلا يصح كسائر عقوده) عبارة أصله مع شرح مر ولا يصح بالنسبة لاحكام الدنيا اسلام صبي غير استة الا على الصحيح كغير المميز بجماع انتفاء التكليف ولان نطقه بالشهادتين خبر وخبره غير مقبول أو انشاء فهو وكعقوده والثاني يصح اسلامه حتى يرث من قريبه وعلى الاول يستحب الحيلولة بينه وبين أبويه ثم لا يقتضاه وقبل يجب ونفقه الامام عن اجماع الاصحاب وانتصر لصحة اسلامه جمع مستدلين له بصحة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده أجد بمنع كونه قبل بلوغه والبيهقي وغيره بان الاحكام اذ ذلك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلواته بانه لا يستعمل بها اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما قمن لم تبلغ الدعوة وكأطفال المشركين انتهت وقوله ويكون من الفائزين اتفاقا أى فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا أيضا من اعتقد الاسلام أول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين اه سم على جع اه غش على مر (قوله وكان على ميرا حين أسلم) فقد قيل كان سنه ثمان سنين وقيل تسعا وقيل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فترد لسبق الخ) أى فلا تنقض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل الرد اه زى وشرح مر وأحكام الاسلام مثل ارثه من قريبه المسلم وجواز اعتاقه عن الكفارة اه (قوله لسبق الحكم بالاسلام) أى ولا ينقطع برده وكتب أيضا لزوم أحكام الاسلام له لا تنقطع بالردة اه حل (قوله في تبعية الدار) أى المتقدمة في الاقطا اذ هو الذى يحكم بالاسلام تبعيا للدار كما تقدم (قوله فانه كافر أصلى) أى فيقر على كفره وينقض ما أمضيناه من أحكام الاسلام من ارثه من قريبه المسلم ومنع ارثه من قريبه الكافر وجواز اعتاقه عن الكفارة وما يتفرع على الخلاف في انه مرتد او كافر أصلى تجهيزه والصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين اذا مات بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الرافعي ورأى الامام انه يتساهل فيه وتقام فيه شعائر الاسلام قال النووي وهو المختار أو الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام اه زى (قوله تبينا خلاف ما ظنناه) وحيث نذكره وننقض ما أمضيناه من أحكام الاسلام من الارث والعقود عن الكفارة وقوله قاله الماوردي معتمد * (فصل في بيان حرية الاقطا) * (قوله ورقه واستحقاقه) أى وما يتبعه مما يتبع الاول قوله ولا يقبل اقراره به الى قوله قضى منه ويتبع الثاني قوله فان عده أو تحير الخ (قوله الاقطا ح) قال الشافعي رضى الله عنه ولو فذنه فاذا لم أحده حتى أسأله احرام لا اه سم (قوله وان ادعى رقه لا قط) أى بل يستمر يده كما قاله المازني وهو الاوجه وان جرى الماردي على وجوب انتزاعه منها لخروجه بدعى رقه عن الامانة وربما استرقه بعده وأيده الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى ديناً على الميت أخرجت الوصية عن يده لئلا يأخذها مالم يبرأ اه شرح مر (قوله كارت) كان تقول ورثته أو اشتراه (قوله وفارق غيره) أى حيث لا يجب التعرض فيه لسبب الملك (قوله بخلاف الاقطا لانه حر ظاهرا) أى فدعواه تغير وضعه فاشترط التعرض لسبب الملك اه حل (قوله هو أولى من قوله فصدقه) أى لشهولة حالة السكون عن التصديق والتكذيب اه حل (قوله ولم يسبق اقراره) أى الاقطا ويصح عود الضمير على كل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته وأقر الاقطا له به لم يقبل وان صدقه هو ظاهرا اه شرح مر لكن قول الشارح بعد كماله يعين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد ارباب الحرب الخ) هذا استدراك على قول المتن الاقطا حركان الانسب تقديمه على الاستثناء اه شيخنا (قوله فرقيق) وحيث لا يكون لقطا وقوله كسائر صيغاتهم أى المعروف نسبهم اه حل (قوله قاله البلهيني) ورده الشارح في غير هذا الكتاب بأن دار الحرب انما تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر

بعد كماله) بالبلوغ أو الاقامة (فيهما) أى في هاتين التبعيتين (فترد) لسبق الحكم بالاسلام وخارج بينهما مالوك في تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلى لامر تدلناته على ظاهرها فاذا أعرب عن نفسه بالكفر ثبتنا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار صفة نعم ان تمحض المسلمون بالدار لم يفر على كفره قطعا فانه الماوردي وأقره ابن الردة وذكر حكم المجنون مطلقا مع ذكر حكم الصبي فيمالو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادى وتعتبرى باحد أصوله أولى من تعبيره باحد أبويه

* (فصل) في بيان حرية الاقطا ورقه واستحقاقه * (الاقطا ح) وان ادعى رقه لا قط أو غيره لان غالب الناس احرار (الا أن تقام برقه بينة متبعة لسبب الملك) كارت وشراء فلا يكتفى مطلق الملك لاننا نأمن ان يعتمد الشاهد ظاهرا ليدوفارق غيره كدوب ودار بان أمر الرق خطير فاحتيط فيه وبان المال ملوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف الاقطا

لانه حر ظاهرا (أو يقر به) بعد كماله (ولم يكذب المقر له) هو أولى من قوله فصدقه (ولم يسبق اقراره) بعد كماله (بحرية) فيحكم ويجرد برقه في صورتين وان سبق منه تصرف يقتضيه كبيع ونسكاح نعم ان وجد ارباب حرب لاسلم فيها ولاذى فرقيق كسائر صيغاتهم ونسبهم فانه البلهيني وكلامهم يقتضيه اما اذا أقر به لم يكذب اوسبق اقراره بالحرية فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب وصدقه لانه لما كذبه حكم بحريته

بالاصل فلا يعود رقيقا (ولا

يقبل اقراره) أي بالرق (في
تصرف ماض مضر بغيره)
بخلافه في مسـة قبل وان
أضر بغيره وماض لا يضر
بغيره (فلو لم يضر فأن برق
وبـده مال قضى منه) ولا
يجوز للمـة قوله بالرق إلا
ما فصل عن الدين فان بقي
من الدين شيء أتبع به بهـد
عنه اما التصرف الماضي
المضري فيقبل اقراره
بالنسبة اليه ولو كان الاقبط
امراة متزوجة ولو بمن
لا يحل له نكاح الامه وأقرت
بالرق لم يفسخ نكاحها
وتسـم لزوجه البلاء ونهارا
ويسافر بها زوجها بغير
اذن سيدها وولدها قبل
اقرارها حر وبعد وقبح
وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق
وشهرين وخمسة أيام
للمـون وحذفت من
الاصل هنا حكم ما وادعى
رق صغير بيده جعل لقطه
لذكره في الدعوى
والبيانات وسـيأتي بيانه ثم
مع زيادة (ولو استلحق نحو
صغير) هو أعم من قوله ولو
استلحق القبط (رجل)
ولو كافرا أو عبدا أو غير لقط
(لحقه) بشرطه السابقة
في الاقرار لانه أقر له بحق
فأشبهه ما لو أقر له بمال
ولا مكان حصوله منه بنكاح
أو وطء شبهة لكن لا يستلحق
للعبد لاشتغاله بخدمة سيده

ومجرد اللقط لا يقتضيه أي لانه ليس أسرا بان قصد ان يريه الله تعالى وهذا الرد هو المعتمد اهـ حل وفي
سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب لا يقتضي رقه وإذا أخذ على جهة الالتقاط حكم بـه لان أخذهم هذا
القصد صارف عن الاسترقاق اهـ (قوله في تصرف ماض) أي في حكم تصرف والحكم في المثال لا يفي وهو عدم
قضاء الدين وقوله مضر بغيره حاصل الصور مستلانه اما مض او مستقبل ودلى كل اما ان يضر بغيره أو به أولا
باحد فتقوله بخلافه في المسـة قبل فيه ثلاث وقوله وماض الحقيقه ثنتان فتقوله اما التصرف الماضي الخ هذه
مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن أعادها قوطنة لقوله فيقبل الخ وذ كرها في ضمن العام أولا كان من جهة
عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله اما التصرف الماضي الخ) صورته انه يقتل القبط رقيقا ثم يرق بالرق فهو قبل
الاقرار غير مكافئ له فلا يثبت فيه وبعد الاقرار مكافئ له فيقتل فيه اهـ حل ومثله الروض وصورة بعضهم
بما اذا أوصى له بشيء لنفسه فليزعم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضرار به (قوله ولو كان الاقبط امراة الخ)
هـ اذ من جهة التفريع فكان الانسب ضم مثل المثل اهـ شيخنا وذ كر فيه ست مسائل الاربعة الاولى مفرعة
على المنطوق والثنتان الاخريتان على المفهوم (قوله لم يفسخ نكاحها) أي لان انفساخها يضر بالزوج
اهـ شرح الروض وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض مضر بغيره وحديثه يخبر الزوج بين بقاء
النكاح وفسخه حيث شرط حر يتهان ففسخ بعد الدخول به الزمة له قوله الاقل من مهر المثل والمسمى فان
أجاز زمة المسمى وان كان قد سلمه اليها أحز أم فلوطا قها قبل الدخول سقط المسمى اهـ شرح مـر (قوله
وتسـم لزوجه البلاء ونهارا) أي وان تضرر السيد بذلك مراعاة لحق الزوج اهـ حل (قوله وولدها قبل
اقرارها حر) أي لظنه حريتها ومن ثم لم يلزم قيمته اهـ حل أي لانه يضره اهـ زى وقوله وبعد رقيق هذه
والتي بعدها تفريع على المفهوم وانظر لما اذا كان هذا من جهة المستقبل وسفر الزوج جهان من جهة الماضي فمال
(قوله وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق) أي لان عدة الطلاق حق الزوج فلا يؤثر اقرارها فيه وقوله وبشهر من الخ
أي لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا تنصـر بـنقصان العدة اهـ زى (قوله وسـيأتي
بيانه ثم مع زيادة) عبارته هناك ولو ادعى رقيق غير مبي ومجنون فقال أنا حر أصالة خالف فيصدق لان الاصل الحرية
وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وحري عليه البيع مـارا وتداولته الابدي وخروج بر يادى أصالة
ما لو قال أعتقتي أو أعتقتي من باعني منك فلا يصدق بغير بينة أو ادعى رقه أي رقي مبي ومجنون ولي سايده
لم يصدق الا بـجة لان الاصل عدم الملائمة لو كانا بـد غير موصـدقه الغير كفى تصديقه مع تخلف المدعى أو بيده
وجـه حل لقطهما خالف فيحكم له رقه ما لانه الظاهر من حالهما وانما خالف لظن ان الحرية فان علم لقطهما
لم يصدق الا بـجة على ما مر في كتاب القبط والفرق ان القبط محكوم بـه بظهوره بخلاف غيره وانكارهما
أي الصبي والمجنون ولو بعد كماله مالغولانه قد حكم برقه ما فلا يرفع ذلك الحكم الا بـجة اهـ (قوله لحقه) ولا
يلحق بزوجة الابينة كما يعلم مما ياتي واستحبوا العاصي ان يشول لامة لقطه من أين هو ولدك أمن زوجتك أو امك
أو شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزركشي وجوبه اذا كان ممن يحل ذلك احتياطاً للنسب
اهـ شرح مـر (قوله أيضا لحقه) أي ولا يلحقه في كفره أو رقه كما علم الاول مما تقدم والاشنان بالاولى من
قوله مـر واللفظ للعباب ومن الحق أي القاتل به وكان كافرا أو عبدا لم يلحقه نقصه اهـ * (فرع) * لو
استلحقه مـن حقه احتياطاً الامر بالنسب نقله في شرح الروض فلو مات هذا الولد فهل يرث منه الخنثى الثالث
ولو توف الباقي لاحتمال انه انثى والام ترث الثالث فقط بشرطه أولا يرث شـبـالانه على تقدير الانوثة لا يصح
استلحاقه راجعه * (فرع) * لو استلحق عبدا الغير البالغ لحقه ان صدقه بخلاف العبد الصغير والعتيق كما
سلف في الاقرار اهـ سم (قوله بشرطه السابقة في الاقرار) عبارته هناك متناوشر حافـصـل لو أقر من يـصح
اقراره بنسب فان الحق به نفسه كان قال هذا انثى شرط نمية امكان بان لا يكذب الحس والشرع بان يكون دونه
في السن زمن يمكن فيه كونه ابنة وبان لا يكون معروف بالنسب بغيره وتصديق مستلحق بفتح الحاء أهل له أي
للتصديق بان يكون خيما غير مبي ومجنون لان له حقه في نسبه فان لم يصدق بان كذبه وعليه اقتصر الاصل أو سكت

المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت اولاداً يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل (أو) استلحقته (اثنتان قدم بينة) لا باسلام وحرية فلا يقدم أحد بشئ منهما لان كل من اتصف بشئ منهما أو من ضدهما أهل لو انفرد فلا بد من مرجح فان لم تكن بينة أو تعارضت بينتان قد سبق (استلحق) من أحدهما (معيد) له (من غير لقط) لثبوت النسب منه معتزدا باليد فاليده عاضدة لا مرجحة لانها لا تثبت النسب بخلاف الملك اما يد اللقط فلا عبارة بها حتى لو استلحق اللقط اللقيط ثم ادعاه آخر عرض على القائف كما يعلم مما يأتي ولو أقام اثنتان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح وقولي بسبق إلى آخره من زبادي (ف) ان لم يكن سبق بقيد السابق قدم (بقائف) وجد وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى (فان عدم) أي القائف أي لم يوجد بدون مسافة قصر (أو) وجد ولكن (تجبر) ونفاه عنهما أو ألحق بهما انتسب بعد كماله لمن يعمل طبعه اليه) منهما أو من ثالث يحكم الجبلة لا بمجرد التشهي فان امتنع

من الانتساب عناد احبس وعليهما المونة مدة الانتظار فاذا انتسب إلى أحدهما

لم يثبت نسبه الابينة فان لم تكن بينة حاقه فان حاق سقطت دعواه وان نكل حلفه المدعي وثبت نسبه ولو تصادقا ثم رجعا لم يسقط النسب كما قاله الشيخ أبو حامد وصححه جمع وقال ابن أبي هريرة يسقط وشرط أيضاً ان لا يكون المستلحق منفياً بلعان عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح اغترافه في استلحاقه وخرج بالاهل غيره كصبي وميت ولو كبيراً فلا يشترط تصديقه بل لو بالغ الصبي بعد استلحاقه فكذب المستلحق له لم يبطل نسبه كما صرح به الاصل لان النسب يحتاط له فلا يبطل بعد ثبوته وقضية ثبوت نسبه منه بما ذكرناه برئته وان استلحقه ميتاً وبه صرح الاصل ولا نظر إلى التهمة لان الارث فرع النسب وقد ثبت ولو استلحق اثنتان أهلاً للتصديق لحق من صدقه منهما فان لم يصدق واحد منهما أو صدقهما عرض على القائف كسبائي قبيل كتاب الاعتناق وخرج بالاهل غيره وسيأتي في اللقيط انتهت (قوله ولا نفقة عليه) أي وينفق عليه من يت المال اه ع ش (قوله) اما المرأة اذا استلحقته الخ عبارة العيبان ولو استلحقته حرة ولداً وأقامت بينة لقطها ولحق زوجها ان أمكن كونه منه وقيدت انما ولدته على فراشه والامة كالخبرة لكن لا يتبعها في الرق اه وقياسه انه لا يتبع العبد في الرق وان أقام بينة وتقدم ان الكافر اذا أقام بينة تبعه في الكفر فقد فرقوا بين الرق والكفر فان كان الفرق ان الولد لا يلزم ان يتبع الام في رقها الاحتمال ان الواطئ سيدها أو غيره بشبهة تقتضي الحرية ولا الاب كذلك لاحتمال حرية الام فتدقيقه يتصور الاحتمال في جانب الكافر لاحتمال ان أحد اصول الولد مسلم فليتمأمل اه سم (قوله أو تعارضت بينتان الخ) قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة في أعمال البينتين الا في هذا الموضع اه زى اه ع ش (قوله مع يد الخ) فلا يقدم بسبق بلايد كما قاله في الروض وان لم يستلحقه ذواليد الا وقد استلحقه آخر استويا اه سم (قوله معتزدا باليد) فالتعريض غير الترجيح وكان المراد بالترجيح ما يكون مثبوتاً وانفرد بلا معارض وبالاعتضاد مجرد التقوية من غير اثبات مع الانفرد اه من شرح البهجة اه شوبري (قوله فلا ترجح) أي هنا اذ الكلام في النسب اما المال فيرجح فيه بسبق التاريخ اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فلا ترجح وهذا بخلاف المال فانه يعمل بمقدمة التاريخ انتهت وفي شرح مر وهذا مستثنى من كون الحكم السابقة تاريخاً كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه شرح مر (قوله بقيد السابق) هو قوله مع يد عن غير لقط اه ع ش (قوله بقائف) (وجد) فيلحق من الحق به ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه باخر اذ الاجتهاد لا يفتض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قاضيان كان الحكم السابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى اه شرح مر (قوله وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى) والبيانات عبارة هناك فصل في القائف وهو الحق للنسب بما حصه الله به من علم ذلك شرط القائف أهلية الشهادات وتجربة في معرفة النسب بان يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فان أصاب في المرات جميعاً اعتمد قوله وذكر الام مع النسوة ليس للتعيين بل الاولوية اذا لاب مع الرجال كذلك على الاصح فيعرض عليه الولد في رجال كذلك بل سائر العصبية والا فارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الاصل انه لا يشترط فيه عدد كالفاضي ولا كونه من بني مدج فنظر المصنف في خلافه من شرطه وقوامه ما ورد في الخبر وهو ما رواه الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسروراً فقال ألم ترى أن مجزراً المدلجى دخل على فرأى اسامة وزيد اعلمهما تطيعة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضهما من بعض انتهت (قوله بدون مسافة قصر) اعتمده مر اه ع ش (قوله انتسب بعد كماله لمن يعمل طبعه اليه) عبارة أصله مع شرح مر أمر بالانتساب فمرا عليه كما صرح به الصمري بعد بلوغه إلى من يعمل طبعه اليه منهم ما يحرم عليه الانتساب بالتشهي بل لا بد من ميل جبلي كميل الغريب لقريبه وشرط فيه ما وردى ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح كآؤه وأقره ابن الرفعة وأيده الزركشي لقولهم ان الميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات (قوله فاذا انتسب إلى أحدهما الخ) ولو لم يثبت نسبه لواحد منهما بل ثبت لغيرهما أو لم يثبت نسبه لهما ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه أو على الاقبط

نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظر والأقرب عدم الرجوع فيهما لأنه لم يقصد واحد منهما بالاتفاق اه ع ش
على مر (قوله ان مات باذن الحاكم) أي ثم يشاهد مع ثمة ثمة ان تعذر الاشهاد وانظر ما تقدم آخر الاجارة
وفي كلام شيخنا انه اذا تعذر الاشهاد ونوى الرجوع لا يرجع اه حل (قوله واذا انتسب الى ثالث
وصدقه لحقه) أي ورجع عليه بما اتفقا اه مل (قوله وقف الامر) أي ولا يجبس اه ع ش (قوله
أبطال الانتساب) عبارة الروض وشرحه ثم بعد انتسابه لاحدهما أو لثالث متى وجد قول فائق بان الحقة بغيره
أبطال الانتساب لان الحاقه حجة أو حكم أو وجدت البينة بعد الانتساب والالحاق بأبطلتهما لانها حجة في كل
تخصومة بخلافهما انتهت باختصار اه سم (قوله أو حكم) اعتمد مر اه ع ش

(كتاب الجمالة)

ذكرها بعض الاصحاب عقب الاجارة لانها عقد على عمل وأوردها الجمهور رهن لانها طلب التلقا الدابة الضالة
اه شرح مر وعبارة حج وذكرها في الروضة وغيرها عقب الاجارة لانها عقد على عمل نعم تفارقها في
جوازها على عمل مجهول ومحتهم مع غيرهم وكونها اجارة وعدم استحقاق العامل تسليم العمل الا بعد تسليم
العمل فلو شرط تجبيله فسد المسمى ووجب اجرة المثل فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه فيه على الاوجه ويفرق بينه
وبين الاجارة بانه ثم ملكه بالقدور هنا لا يملكه الا بالعمل انتهت (قوله بثلاث الجسيم) ولم يبينوا الا فصح ولعله
الكسر لا قصار الجوهرى عليه اه ع ش على مر واقصر عليه المحلى وفي قل عليه ويجوز الفتح
والضم وجهها مماثل (قوله وشرع التزام الخ) ظاهر ان هذا راجع لثلاثة كالتعوى اه شيخنا وليس
كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كمثل عليه عبارة مر ونها وهي أي الجمالة لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره
على شيء يفعل له وكذا العمل والجميلة وشرع التزام عوض الخ انتهى فقد جعل قوله وشرع في مقابلة قوله لغة
المتعلق بالجمالة لكن عبارة حج كعبارة الشارح سواء بسواء (قوله على عمل معين) أي معلوم أو مجهول عسر علمه
كسبائي في الشارح وصورته أن يقول من رد عبدي فله كذا ولم يعلم اين ذهب فهذا العمل مجهول عسر علمه ومع
ذلك هو معين والمعين ما قابل المبهمة وهذا ليس بهما اه شيخنا وعبارة ع ش قوله على عمل معين أي معلوم
أو مجهول عسر علمه كما يأتي وقضية الحد صحتها في ان حفظت مالى من متعد عليه فذلك كذا وهو ظاهر ان عين له قدر
المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يبعد فسادها بالنسبة
للمسمى فيجب له اجرة المثل لما حفظه اه شرح مر انتهت (قوله خبر الذي رقا الصابي) وكان المرقى لديغا
اه حج اه ع ش على مر قال الزركشي ويستنبط من الخبر جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء
أورقية وان لم يذكروه وهو متجه ان حصل به تعب والا فلا أخذ مما يأتي اه شرح مر ثم ينبغي أن يقال ان
جعل الشفاء غاية لذلك كالتداوين الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق العمل وان
فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجمال عليه وهو المداواة والرقية الى الشفاء وان لم يحصل
الشفاء غاية لذلك كالتدبير على عاتق الفاتحة سبعة امثال استحق بقراتها سبع لانها لم يقيد بالشفاء ولو قال لترقيته
ولم يزد أو زاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسألة المداواة الا في
الفرع قبيل قوله ولو اشترى انسان الخ فساد الجمالة هنا ووجب اجرة المثل فليجوز اه سم على حج
ونص الفروع *(فرع)* تجوز الجمالة على الرقبة بجائز كما مر وغيره مريض ومداواته ولو دابة ثم
ان عين لذلك حندا كالشفاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبده فرد بعضهم استحق
قسمة باعتبار العدد أي بالقيدين المذكورين لان اجرة ردهم لا تتفاوت حيث تدعى غالبا وعلى حج وعمرة
وزيادة فعل بعضهم استحق بفسطاطة توزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة اه حج (قوله كافي الصحيحين
عن أبي سعيد الخدري) قال ع ش ولعل قصة أبي سعيد حصل فيها تعب كذا به لموضع المريض فلا
ينال قراءة الفاتحة لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها وأنه قرأها سبع مرات مثلا وينبغي ان المراد بالتعب

رجع الاخر عليه بما مان
ان مان باذن الحاكم وان
انتسب الى ثالث وصدقه
لحقه ولو لم يل طبعه الى أحد
وقف الامر الى انتسابه ثم
بعد انتسابه مني الحقة الفاتحة
بغيره أبطال الانتساب لان
الحاقه حجة أو حكم وتعبيري
بما ذكر أولى مما عبيد
(كتاب الجمالة)
بثلاث الجسيم واقصر
جماعة على كسرهما
وأخرون على كسرهما
وفتحهما وهي كالجعل
والجميلة لغة اسم لما يجعل
للانسان على فعل شيء وشرعا
التزام عوض معلوم على
عمل معين والاصل فيها قبل
الاجماع خبر الذي رقا
الصابي بالفاتحة على طبع
من الغنم كافي الصحيحين عن
أبي سعيد الخدري وهو
الراقي كرواه الحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم

بالنسبة للفاعل اه ونص الخبر في مختصر الامام ابن أبي جرة عن أبي سعيد قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من احياء العرب فاستضافوهم فانوا أن يضيفوهم فادغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم لعله أن يكون عند بعضهم شيء فاتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ وسعيهنا له بكل شيء لا ينفعه بشيء فهل عند أحد منكم من شيء فقال بعضهم نعم اني والله لا رقي لكنا والله لقد استضعفنا كم فلم تضيفونا فلما أتوا راقى لكم حتى جعلوا الناجع لافاءهم على قطيع من الغنم فانطلق وجعل يتقل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين حتى كانا تشط من عقاب فانطلق يمشي مابه قلبه قال فادفوههم جعلهم الذي صالحوهم عليه وقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقي لا تقبلوا حتى تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فاذكر له الذي كان فتنظر ما يامر فاقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له فقال له وما يدريك انهم ارقيا ثم قال قد أصبتم اقتسموا واضربوا الى معكم سهمافضلك النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله فاستضافوهم أي طلبوا منهم الضيافة وقوله يتقل بضم الفاء وكسر هاء أي يصبق وقوله تشط بالتحفيف مبنيا للمفعول أي حل وروى أنشط وهو أفصح قال أهل اللغة يقال أنشط العقدة اذا حلها ونشطها اذا عقدتها وفي القاموس نشط الحبل وأنشطه حله وقوله ذابة أي ألم وعله وقوله الذي رقي بفتح القاف وقوله وما يدريك انهم ارقيا قصده النبي أن يحتج به علمه بذلك أي بانهم ارقية وقوله واضربوا الى سهمافاله تطييبا لقلوبهم ومبالغة في انه حلال لاشبهة فيه اه من شرح الاجهوزي عليه وفي المصباح رقيته ارقية من باب رقي رقيته بالفتح والاسم الرقي على فعله والمرقة رقية والجمع رقي مثل مدية ومدى ورقيت في السلم وغيره ارقى من باب تعب رقيت على فعله ورقية مثل فلس أيضا وارتقيته وترقيته مثله ورقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقي والمرقي موضع الرقي والرقاة مثله ويجوز فيها فتح الميم على انه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيها باسم الاله وأنكر أبو حنيفة الكسر وقال ليس من كلام العرب ورقا الطائر برقا ارتفع في طيرانه ورقا الدمع والدم رقاهم موزن باب نفع ورقوا على فعله انقطع بعد جريانه والرقوم مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لا تسبوا الابل فان فيها رق والدم أي حقن الدم لانهم اندفع في الديان فيعرض صاحب السار عن طلبه فيحقن دم القتلى اه (قوله والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم) هو بيان لما اتفق وقوعه والافعال في الاغوى لا يتقيد بعدد كيدل عليه عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص ونصها والقطيع من البقر والغنم والجمع أقطيع وأقطيع وقطعان اه اه عش على مر (قوله وأيضاً الحاجة قد تدعو اليها) أي في رد ضالة أو بقول لا يقدّر عليه ولا يجبر من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجهالة اه شرح مر (قوله لجازت كالمضاربة والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل مجهول اه حل (قوله عمل) في عدمه من الاركان مسامحة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا أن يقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقد والمتاخران هما ذات العمل اه عش على مر (قوله وصيغة) قال في شرح الروض فلوعمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وان كان معروفا فإرد الضوال لعدم الالتزام له فوقع العمل تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما حرم به المأوردى وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان له والقاتل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذ من لا يضمن كالخربى بجامع انه ليس في بد ضمانه اه سم على جج اه عش على مر (قوله ولو غير المالك) أي حيث أذن المالك لمن شاء في الرد فاذا التزم الاجنبى الجعل صحيح وحيث نذاع للراد وضع يده على الرد وبالالتزام لانه مستند لاذن المالك اه حل وفي شرح مر ما نصه واستشكله ابن الرفعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول الاجنبى بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة وأجيب بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به قطعاً أو بان صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شاء في الرد ولا يلزم للاجنبي الجعل أو يكون للاجنبي ولاية على المالك وقد تصور أيضاً بما اذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزم غير المالك العوض وان لم يقل على بان قال من رد عبداً فلا نفع له كذا وان لم يقل على وبه صرح الخوارزمي وغيره اه بنوع تصرف (وله فلا يصح

والقطيع ثلاثون رأساً من
الغنم وأيضاً الحاجة قد تدعو
اليها لجازت كالمضاربة
والاجارة (أركانها) أربعة
(عمل وجعل وصيغة وعائد
وشروط فيه اختيار واطلاق
تصرف ملتزم) ولو غير
المالك فلا يصح التزام مكره
وطني ويجنون ويجورسفه

الترام مكره) مقتضى اقتضاه على هذا ان قول المتن اختيار خاص بالمتزم فيكون مضادا لما نونا وهو ظاهر لان الكلام هنا في العقد وكره العامل انما هو على العمل وهو بعد العقد ولا يتأتى كراهه على العقد لانه لا يشترط قبوله كسبائتي اه شيخنا (قوله وعلم عامل ولومهم بالخ) فالجعله تفارق الاجارة من أوجه جوارها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بعد الفراغ من العمل فلو شرط تجبيل الجعل فسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بانه ثم ملكه بالعقد وهنالك لا يمكن الا بالعمل ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي في كتاب الدرر وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا اه شرح مر (قوله وأهلية عمل عامل) لعل في العبارة قلبا أي وأهلية عامل لعمل وقوله معين أي وقت النداء والعمل وخرج به المذهب فليست شرط أهلية وقت الرد وان لم يكن أهلا وقت النداء وصورته ان يقول من رد عبدي فله كذا فرده من ليس أهلا وقت النداء وقد صار أهلا وقت الرد فتخلص انه لا بد من الأهلية وقت الرد في المعين والمذهب اه شيخنا وعبارته شرح مر وعلم مما مر انه لا يتعين على العامل المدين العمل بنفسه فلو قال لشخص معين ان رددت عبدي الا بقبولك كذا لم يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا جعل العمل استحق الاجرة قاله الغزالي في البسيط قال الغزالي وهو مختص من النهاية ولم ينف الشيخان على ذلك فذكر ابحاثا حاصلة ان توكيل العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكل فيما يجز عنه وعلم به القائل أولا يليق به كما يستعين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه النداء غيره كالتوكيل في الاحتطاب والاستقاء ونحوها فيجوز فعلم ان العامل المعين لا يستتبع فيها الا ان عذر وعلم به الجاعل حال الجعالة انتهت وقوله وعلم به الجاعل حال الجعالة أي فلو لم يعذر أولم يعلم المتزم امتنع التوكيل ولا يستحق على المتزم شيئا بل ينبغي ضمان العامل بوضع يده على العين ان لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض المالك الرد من المعين بخصوصه فلا ينافي ما يأتي فيمالي واذن لمعين وقصد غيره اعانته كسبائتي في كلام الشارح اه ع ش عليه (قوله أيضا وأهلية عمل عامل الخ) أي قدرته على العمل اه شرح مر وبشره قول الشارح بخلاف صغير وقوله معين مفهومه ان غير المعين لا يشترط أهلية للعمل ولعل صورته ان يكون حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر ثم يصير أهلا ويرد كونه سميع حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورته قادرا اه شورى (قوله وصيبا ومجنونا) أي الهانوع تميز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو المجنون المميز الا هذا اه شيخنا عزري (قوله ولو بلاذن) أي من ولهم أو السيد فهو راجع للجميع ما قبله اه ع ش (قوله بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أي فاذا اتفق انه عمل العامل لم يستحق شيئا قال ع ش على مر لكن فيه انه حيث أتى به بانه قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالباً وهذا لا ينافي وجود العجز مع العمل على خلاف الغالب اه (قوله فله والمال بغيره) عبارة شرح مر ولو قال من دلتني على مالي فله كذا فله غير من هو بيده استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه كذا قاله قال الاذري ويجب ان يكون هذا فيما اذا بحث عنه بعد جعل المالك اما البحث السابق والمشقة السابقة قبل الجعل فلا عبرة فيما اه شرح مر (قوله وتعين عليه الرد لنحو غصب الخ) بخلاف ما لو رد من هو في يده أمانة كان طيرت الرجى ثوبا الى دارة أو دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد اه ع ش على مر (قوله وماتعين عليه شرعاً الخ) قضيته انه لو كان الراد غير مكاتب استحق ويجب بان الخطاب متعلق بولي له لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا اه شرح مر (قوله كمن حبس ظمأ) مفهومه انه اذا حبس بحق لا يستحق المتكلم ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس اذا جاعل العامل على ان يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان يتكلم معه على ان ينظر الدائن الى بيع غلاته مثلا استحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرر عما يقع كثيرا بمصرنا من ان الزياتين والطحانيين ونحوهم كلرا كمية يعملون لمن يمنعه عنهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجعالة أم لا والجواب عنه انه من الجعالة لان دفع ما يلزمه من المال ينزل منزلة ما يلزمه الانسان في مقابلة تخليصه من الحبس وهذا مثله اه

(وعلم عامل) ولومهم بها
(بالتزام) فلو قال ان ردته
زيد فله كذا فرده غير عالم
بذلك أو من رد أتى فله كذا
فرده من لم يعلم ذلك لم يستحق
شيئا (وأهلية عمل عامل
معين) فتصح من هو أهل
لذلك ولو جبد وصيبا ومجنونا
ومحبور وسفه ولو بلاذن
بخلاف صغير لا يقدر على
العمل لان منفقته معدومة
كاستنجار أعمى للمنفقة
(و) شرط (في العمل كافة
وعدم تعينه) فلا جعل فيما
لا كافة فيه كأن قال من
دلتني على مالي فله كذا فله
والمال بغيره ولا كافة ولا
فيما تعين عليه كأن قال من
رد مالي فله كذا فرد من هو
بيده وتعين عليه الرد لنحو
غصب وان كان فيه كلفة
لان مالا كافة فيه وماتعين
عليه شرعاً لا يقابلان بعوض
ومالا يتعين شامل للواجب
على الكفاية كمن حبس
ظمأ فبذل مالا

لم يشككم في خلاصه بجاده

أو غيره فانه جائز كما نقله
النووي في فتاويه (و) عدم
(ثانيه) لان تأنيبه قد
يفوت الغرض فيفسد
وسواء أكان العمل الذي
يصح العمل عليه مأمورا
بجهولا عسر عليه للحاجة كما
في عمل القراض بل أولى فان
لم يسهل عليه اعتبر ضبطه اذ
لا حاجة الى احتمال الجهل
في بناء سائط كروم وضعه
وطوله وعرضه وارتفاعه
وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر
وصفها ووصف الثوب
وأكثر ما ذكر من زيادتي
(و) شرط (في الجعل ما) مر
(في الثمن) هو أولى مما ذكره
فلا يصح ثمن الجعل أو
نجاسة أو غيره مما يفسد
العقد كالبيع ولانه مع
الجهل لا حاجة الى احتمال
هنا كالأجارة بخلافه في
العمل والعامل ولانه لا يكاد
أحد يرغب في العمل مع
جهله بالجعل فلا يحصل
مقصود العقد ويستثنى من
ذلك مسألة العليج وستأتي في
الجهد ومالو وصف الجعل
بما يفسد العلم وان لم يصح
كونه ثمن لان البيع لازم
فاحتيط له بخلاف الجمالة
(ولله امل في) جعل (فاسد)
يقصد أحرة كالأجارة
الفاسدة بخلاف ما لا يقصد
كالكلام وتعبيري بما ذكر أع
م أولى مما عبر به (و) شرط
(في الصيغة اعطاء) أو ما في معناه

عش على مر (قوله لمن يشككم في خلاصه) قضيته انه اذا شككم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق
اطلاق الجعوس بكلامه لسكن في سم على حج فيما لو حمله على الرقيا والمداواة انه ان جعل الشفاء غاية للرقيا
والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحق الجعول مطلقا اه فقياسه هنا انه ان جعل شروجه من
الجس غاية لتكامل الوسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلامهم أيضا بعد كلام طويل جواز الجمالة على
رد الزوجه من عند أهلها اتقاع الرافعي ثم توقف فيه وأقول الاقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما أفتى به المصنف
فمن جسد ظاهرا اه عش على مر (قوله كتنقله النووي في فتاويه) أي بشرط ان يكون في ذلك كلفة
تقابل بأجرة اه زى كما علم من قول المتن وشرط في العمل كلفة اه عش (قوله كفي عمل القراض بل أولى)
أي لانه اذا اغتفر الجهل في القراض مطلقا فلان يغتفر جهل الذي عسر عليه بطريق الأولى اه حل وعبرة
تشرح مر لان الجمالة احتملت في القراض لحصول زيادة فاحتملها في رد الحاصل أولى انتهت (قوله) وأكثر
ما ذكر (أي من أول الباب الى هنا من زيادتي) كما علم من مراجعة عبارة الاصل (قوله وشرط في الجعل الخ)
لو جعل له جزأ من الرقيق الذي يردده ففضية كلام الرافعي البطلان حيث حاول فيه اجراء خلاف نظيره من
الرضعة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد الطعام ونارعه في المطلب وفرق بين الاجرة لا تستحق هنا لا بعد تمام
العمل بخلاف الأجرة اه شورى (قوله ويستثنى من ذلك) أي من المفهوم وهو قوله فيما لا يصح ثمن الخ
وقوله مسألة العليج وهو في الاصل الكافر الغليظان قاله الامام ان دللتني على فلهة كذا ذلك أمة منها وقوله
وستأتي في الجهاد وعبارته هناك ولا امام معاهدة كافر يدل على قاعدة كذا بامه منها فان فتحها بدلالة وفيها الامة
حيية ولم تسلم قبله أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظاهر فقيمتها والافلاشي له انتهت
ويستثنى أيضا ما لو قال حج عني وأعطيتك نفقة فيجوز كاجزء به في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله
في الكبير عن صاحب العدة ورد بان هذا لا يستثنى لان هذا عقد ارفاق لا جمالة وانما يكون جماله اذا جعله
عوضا فقال حج عني بنفقة اه شرح مر وقوله لان هذا عقد ارفاق قال حج واذا قلنا بانه ارفاق
لزمه كفايته كجهل ظاهر ثم هل المراد كفاية امثاله عرفا أو كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والقرن كل
يحتمل اه أقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب عليه
ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه أجبر عليه أو من وقت الاسرام ولا يلزمه ذلك الا اذا فرغ من اعمال
الحج وقبل الفراغ للجماع الرجوع لان غايته انه كالجعله وهي جائزة فيه نظر والا قرب الاخير وعليه تلوا أنفق
بعض الطريق ثم رجيع وقلنا بجواز الظاهر انه يرجع عليه بما أنفق لوقوع الحج لباشره كالأمانة تأخر
المعصوب من يحج عنه ثم سعى اه عش عليه (قوله ومالو وصف الجعل) أي المعين بما يفيد العلم واستشكل
في المهمات تبعه الابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم منهوه في البيع والأجارة وغيرهما قال البلقيني ويمكن
الفرق بدخول التخفيف هنا فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع اه شرح مر (قوله وان لم يصح كونه ثمنًا)
أي لان وصف المعين عسر لا يفتى عن روثه ولو وصفه بصفات السلم هنا صح وقوله بخلاف الجمالة أي
فانما عسر جازت زحله التخفيف اه حل (قوله وفي الصيغة لفظ من طرف الملتزم الخ) فلو قال أحد شرى بكنين
في رقيق من رده عدي فله كذا وان لم يقل على فرده شريكه استحق الجعل اه شرح مر أي استحق الجعل
على القائل ومثله ما لو رده غير الشريك ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً بينه وبين
آخر شركة في جهات فسرقت البهائم أو غصبت فباعي أحدا الشريك في تخليصها وردها وغرم على ذلك دراهم
ولم يلتزم شريكه منها شيئا وهو ان الغارم لا رجوع له على شريكه بشئ مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال كل شئ
غرمته أو صرفته كان عابنا ويغفر الجهل بمثله للحاجة اه عش عليه (قوله يدل على اذنه في العمل
يجعل) فلو عمل أحد بلا اذن فلا شئ له ومن ذلك ما جرت به العادة في قرى مصرنا من ان جماعة اعتادوا
حراسة الجرمين ثم اراو جماعة اعتادوا حراسته ليلان انفتحت معاقبتهم على شئ من أهل الجرمين أو من بعضهم
باذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما جعل لهم ان كانت الجمالة صحيحة والأجارة المثل وأمان باشروا

معاوضة فافتقرت الى صبغة

تدل على المطلوب كالأجالة
بجسلاف طرف العامل
لا يشترط له صبغة (فلو عمل)
أحد (بقول أجنبي قال زيد
من رده عدي فله كذا وكان
كاذبا فلا شيء له) لعدم
الالتزام فان كان صادقا فله
على زيدا التزامه ان كان
المخبر ثقة والافيه كالأورد
عبد زيدا غير عالم بأذنة
والترامه وفي ذلك اشكال
ذكرته مع جوابه في شرح
الروض (ولن رده من
أقرب) من المكان المعتبر
(قسطه) من الجعل فان رده
من أبعد منه فلا زياذلة
لعدم التزامها أو من مثله
من جهة أخرى فله كل الجعل
كما يحق الخوازي لحصول
الغرض ويؤيده جواز
ذلك في الأجالة ولم يطلع
السبكي على ذلك فبحث ان
الاولى عدم استحقاقه وكذا
الأدعى لكنه رجع عنه
ومال الى استحقاقه (ولو رده
اثنان) مثلا معينين كالأول
(قلهم الجعل) بالسوية
(الا ان عين أحدهما) فقط
(فله كله) أي الجعل (ان
قصدا لا خراعاته) فقط
(والا) بان قصد الآخر العمل
لنفسه أو لغيره أو لغيره أو
لنفسه والعامل أو للعامل
والمستزم أو للجميع أو لم
يقتضيهما أو لغيره أو لغيره
من قوله وان قصد العمل

للمالك (ف) للمعين (قسطه) وهو في المثال

الحراسة بلا إذن من أحد اعتمد على ما سبق من دفع أر باب الزرع للمعارس سهمه ما لو ما عندهم لم يستحقوا
شيئا اه ع ش على مر (قوله بخلاف طرف العامل الخ) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام انه لا يرتد بالرد
اه شرح مر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم لورده أي القبول ثم عمل لم يستحق الا باذن جديده اه وقوله
وظاهر كلام الامام الخ هذا بخلاف قوله ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق الخ الا ان يجعل قوله ومن ثم الخ على ما لورده
القبول من أصله كالأورد لا أرد العبد ويجعل قوله انها لا ترتد بالرد على ما لورده العوض وحده كقوله أرد بلا شيء اه
ع ش عليه (قوله لا يشترط له صبغة) أي ولا يشترط المطابقة فلوقال ان رددت القن فلك دينار فقال أرد بنصف
دينار استحق الدينار لان القبول لا أثر له اه شرح مر (قوله أيضا لا يشترط له صبغة) أي قبول ظاهره ولو لم عينه وفيه
انه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صبغة أي قبول العقد فكيف يتقى الشارح الاشتراط مع انه يودهم انه متصور
في غير المعين واجب بان هذه مسألة تصدق بنفي الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في شرح مر
ما نصه وفي الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويوجب بان معنى عدم تصور
ذلك بعده بالنظر للخطاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع
مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فيه وتصور قبوله اه بحروفه وعبارته من المنهاج ولا يشترط قبول العامل
وان عينه انتهت (قوله ان كان المخبر ثقة) لا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله
والافيه كالأورد عبد زيدا الخ) ظاهره ولو اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد يوجب به بأن اعتقاد صدق غير الثقة انما
يؤثر في جانب المعتقد لا بالنسبة للزام غيره لان الشارع ألغاه بالنسبة له تأمل اه شورى (قوله وفي ذلك اشكال
ذكرته مع جوابه في شرح الروض) ضرب عليه بالقلم وكتب عليه هذا المضروب عليه مرجوع عنه في نسخة
المؤلف اه حل (قوله قسطه من الجعل) فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه
ومحله اذا تساوت الطريق موهولة وحزونة أي صعوبة والا كان كانت أجرة النصف ضعف أجرة النصف الاخر
استحق ثلثي الجعل اه شرح مر (قوله بالسوية) أي فالاشتراك في الجعل على عدد الرؤس وان تفاوت علمهما
لانه لا ينضب حتى يوزع عليه اه شرح مر (قوله فله كله أي الجعل ان قصد الآخر الخ) ويؤخذ من كلامهم
هنا وفي المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستنباط في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أي ولو
بدون عذر فيما يظهر ولو لم يأذن الواقف اذا استنباط مثله أو خيرا منه ويستحق المستنبط جميع المعلوم وان أفتى
المصنف وابن عبد السلام بانه لا يستحقه واحد منهما اذا استنبط لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية
اه شرح مر وقوله التي تقبل النيابة أي بخلاف ما لا يقبل النيابة كالثقة لا تجوز له الاستنباط حتى عند السبكي
اذ لا يمكن أحد ان يثق به اه ج وكتب عليه سم مائه اعتمد مر جواز الاستنباط للثقة أيضا لان المقصود
احياء الثقة بتعلم الثقة فيها وذلك حاصل مع الاستنباط وجوز ان يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستنباط للايتام
المتزايين بكتاب الايتام فليتأمل اه وفي حاشية شيخنا زي مثل ما اعتمد مر ولكن الاقرب ما قاله ج وقول سم
لا يتام المتزايين الخ أي بشرط أن يكون يتيم مثله ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من ان صاحب الخطابة
يستنبط خطيبا بخطاب عنه ثم ان المستنبط يستنبط آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعل له صاحب الوظيفة أم لا
والجواب عنه الظاهر أن يقال فيه ان حصل له عذر منه من ذلك وعلم به المستنبط ودلت القرينة على رضا صاحب
الوظيفة بذلك جاز له أن يستنبط مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل له ذلك ولم تدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز
ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه لمن استنباطه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا
عن مسجد انهم قدموا وتطلعت شعائره هل يستحق أرباب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه هنا الظاهر ان يقال ان من
تمكنه المباشرة مع الانه دام كقراءة خربه فانه يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم ان يباشر ومن لا تمكنه المباشرة
كباب المسجد وفراسه استحق كمن أكرهه على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر

لصنف الجعل في الصور
الثلاث الاول والاخيرة
وثلاثة ارباعه في الرابعة
والخامسة وثلاثة في السادسة
(ولاشئ لا آخر) حيثئذ
لعدم الالتزام له (وقبل
فراغ) من العمل الصادق
ذلك بما قبل الشروع فيه
(للملتزم تغيير) بزيادة
أو نقص في الجعل أو العمل
كفاي البيع في زمن الخيار
وتعبر برى هنا وفيما يأتي
بالملتزم أعم من تعبيره
بالمالك وحكم التغيير في
العمل من زيادتي (فان
كان التغيير بعد شروع) في
العمل (أو) قبله و (عمل)
العامل (جاهلا) بذلك (فله
أجرة) أي أجرة مثله لان
التداع الثاني فسخ الاول
والفسخ من الملتزم في أثناء
العمل يقتضي الرجوع
الى أجرة المثل وأحق به
فسخه بالتغير قبل العمل
المذكور فان عمل في هذه
عالم بذلك فله المسمى الثاني
ويستثنى من الاول ما لو علم
المسمى الثاني فقط فله منه
قسط ما عمله بعد علمه فيما
يظهر وان أفهم كلام بعضهم
ان له بذلك كل المسمى الثاني
وقولي أو عمل جاهلا من
زيادتي (ولكل) منهما
(فسخ) للجملة لانها عقد
جائز من الطرفين كالعروض
والشركة

القطع عن المستحقين وعوده ان امكن والانتقل لا قرب المساجد اليه اه وقوله أو خير امنه أي فيما يتعلق بتلك
الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في النائب كونه عالما بل يكفي كونه بحسن
قراءة الجزء كقراءة المستنيب له اه وقوله ويستحق المستنيب جميع المعلوم أي والنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة
وعليه فلو باشر شخص بلا استئابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضا لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة
حيث لم يباشر لاشئ له الا اذا امنه الناظر ونحوه من المباشرة فيستحق اعذاره بترك المباشرة ومن هنا يؤخذ جواب
حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا بينه وبين ابن أخيه امامة شركة مسجد من مساجد المسلمين ثم ان الرجل
صار يباشر الامامة من غير استئابة من ولد أخيه وهو ان ولد الاخ لاشئ له لعدم مباشرته له ولاشئ للعمز بادة على
ما يقابل نصفه المقرر له فيه لان العم حيث عمل بلا استئابة كان متبرعا وولد الاخ حيث لم يباشر ولم يستنيب لاشئ له
لان الواقف انما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فيايخص وولد الاخ يتصرف فيه الناظر لمصالح المسجد فتنبه له فانه
يفتح كثيرا ووقع من بعض أهل العصر افتراء بخلاف ذلك فاحذر اه خطأ اه ع ش على مر (قوله نصف الجعل)
وذلك لانه في الصور الاربع عمل نصف العمل ولم يعد له من الاخر شئ لانه لم يقصده أصلا وقوله ثلاثة ارباعه وذلك
لانه عمل النصف وعادله نصف عمل صاحبه لانه قصد في الصورتين والنصف الآخر هدر وقوله وثلاثة وذلك لانه
عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للنصف وثلثاه الاخران هدر اه شيخنا (قوله في
الصور الثلاث الاول) وهي ما اذا قصد العمل لنفسه أو للملتزم أو لهما وقوله والاخيرة وهي ما اذا لم يقصد شئ أو قوله
في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعمال وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله في السادسة وهي
ما اذا قصد الجميع اه حل (قوله وثلاثة ارباعه) أي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف
الاخر في مقابلة عمل المعاين له وقد أخرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف الذي استحقه
العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم لعدم من يستحقه ومثله ذلك يقال في الثلثين فان
العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاين له ثلث النصف الذي فضل يضم الى النصف الذي استحقه
ومجموعهما الثلثان اه ع ش (قوله ولاشئ لا آخر حيثئذ) معطوف على كل من قوله فله كله وقوله والافقسطه
والمراد بالآخر غير الذي عينه الملتزم وقوله حيثئذ أي حين اذ عين الملتزم أحدهما وفيه ثمان صور الاولى ما اذا قصد
الاخر عانة المعين فقط والسبعة داخل تحت قوله والافقسطه تأمل وفي شرح مر ما نصه وأقضى الالدرجه
الله في ولد قرأ عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده سورة أي فقرأ عنده شيئا ولو يسيرا ثم طلع عنده سورة
يعمل لها سرور كالاصاري فمثلا وحصل له فتبوح بانه للثاني ولا يشاركه فيه الاول اه (قوله الصادق ذلك الخ)
بالنصب صفة للظرف (قوله فان كان التغيير بعد شروع الخ) أي علم بالاول أو جهله وسيأتي انه يستثنى صورة
الجهل اه حل (قوله أو قبله وعمل جاهلا الخ) عبارة شرح مر وعمله فيما قبل الشروع أن يعلم العامل بالتغيير فان
لم يعلم به فيما اذا كان معينا ولم يعلم به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه فينتقدح ان يقال يستحق
أجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاه كلامهما انتهى قال الشيخ في حاشيته وهذا مخالف لما يأتي في قوله ولو عمل العامل
بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة أن تغيير المالك فسخ على ما ذكره ومع ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم
التغيير اه أقول لا مخالفة اذ ذلك فسخ لا الى بدل فلهذا لم يستحق العامل لان الجاعل رفع الجعل من أصله وهذا
فسخ الى بدل فلهذا استحق لان الجاعل وان رفع جعله لا يثبت جعله لا بدله فالاستحقاق حاصل بكل حال اه
رشيدى على مر (قوله ما لو علم المسمى الثاني) أي بعد الشروع وقوله فقط أي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا
غير عامل فان علمه أي المسمى الاول كان له القسط من أجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني اه حل (قوله
وان أفهم كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى) أي لان الغرض تحصيله وقد حصله ويرده ما مر ان العمل قبل العلم
تبرع لاشئ فيه اه حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للملتزم تغيير فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله

قبل فراغ وعبارته في شرح البهجة وبالحوار وسميت ما لم يتم من جانبين أي وسميت الجملة بالحوار من الجانبين
 ما لم يتم العمل لانها تعليق استحقاق بشرط كالوصية فتفسخ بموت أحدهما وجنونه وانما هو ولكل منهما فسخها أما
 بهتمام العمل فلا انفساخ ولا فسخ للزوم العمل انتهت وعبارة شرح حرر وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه
 الى ثلاثة أقسام أحدها لازم من الطرفين قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير
 الفروع بعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فإنه لازم من جهة
 المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الأصح وقد رتبه على الطلاق ليست فسخا ثانيها لازم من أحد الطرفين جائز من
 الآخر قطعا كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع وبعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من
 الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجملة قبل فراغ العمل انتهت (قوله وللعامل أجره الخ) عبارة
 العباب أنه أجره ما عمل قبل الفسخ لا ما عمل بعده وان جهل فسخ الملتزم وفي المسئلة خلاف ذكره في شرح الروض
 اه ع ش (قوله ان فسخ الملتزم الخ) ولا فرق بين ان يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصوده أصلا كرد الابق
 الى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال ان علمت ابني القرآن ذلك كذا ثم منع من تعليمه اه شرح حرر (قوله
 ولو باعناك الرقيق) أي لما قبل العتق لا المابعة والعمد عند شيخنا أنه لا شيء له في الاعناق قال لخروجه عن قبضته فلم
 يقع العمل مسلما وعند شيخ الاسلام يستحق أجره المثل وكتب أيضا على كلام شيخه وظاهره ولو لم يعمل قبل العتق
 ولا وجه مانعه اه حل وعبارة شرح حرر وان فسخ ولو الملتزم ولو باعناك المردود مثلا كذا قاله الشيخ في شرح
 منحه والا قرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك الرقيق شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما
 للمالك اه (قوله بمالومات الملتزم في أثناء الخ) ويجب القسط أيضا من المسمى في مالومات العامل ونعم وارثه العمل
 والأفلا اه هنا في عبارة الحاي ومثل الملتزم مالومات العامل في استحقاق القسط كما صرح به جج انتهت (قوله
 والعامل ثم نعم العمل) أي فلا بد ان يتم العمل للأورث والأفلا شيء له ولا شيء له فيما عمله بعده موت الملتزم بخلافه هنا
 يستحق الأجر لما مضى وان لم يتم العمل لان الملتزم منعه وكتب أيضا أي لأنه لا يستحق القسط الا ان تم العمل
 للأورث بخلافه هنا اه حل بياضاح ومنه تعلم ان محل الفرق انما هو تسبب الملتزم في اسقاط المسمى وعدمه ومنعه
 من اتمام العمل وعدمه وأما كون العامل ثم نعم العمل أولا فلا مدخل له في الفرق لأنه يصح ان يتم في صورتين وان
 كان اتمامه في صورة الانفساخ شرط في استحقاقه فسط المسمى لماعمله قبل الموت واتمامه في صورة الفسخ ليس
 شرط في استحقاقه فسط الأجر لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتي الفسخ والانفساخ لا يستحق شيئا لماعله
 بعدهما وعبارة شرح حرر ولا يشكل ما رجوه هنا من استحقاق أجره المثل بقولهم اذا مات العامل أو المالك في
 أثناء العمل حيث تنفسخ ويجب القسط من المسمى لان الجملة اسقط حكم المسمى في مسئلتنا بخلافه في تلك وما
 فرق به بعض الشراح من ان العامل في الانفساخ ثم نعم العمل بعده ولم يمنعه المالك منه بخلافه في الفسخ محل نظر اذ
 لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى تارة ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للمتامل انتهت (قوله
 أيضا والعامل ثم نعم العمل) قال الشهاب سم أي فكان العقد باق بحاله لحصول المقصود به فلا يمنع منه وبه إذا
 يتضح الفرق ويندفع التنظير اه رشيد أي تنظير حرر في عبارته التي رأيتها (قوله والأفلا شيء له) أي ولو عمل
 جاهلا بفسخ الملتزم كما يؤخذ من شرح حرر وعبارته ولو عمل العامل به فسخ المالك شيئا عا لماله فلا شيء له أو جاهلا به
 فكذلك في الأصح انتهت (قوله ولم يحصل غرض الملتزم) يضم الياء وكسر الصاد مع التشديد كذا ضبطه بالفلم اه
 شوبري (قوله لزادة الملتزم في العمل) أي أو نقصه في العمل وقوله أنه الأجر أي أجره المثل لماعمل اه حل (قوله
 كما لو تلف مردوده) أي بغير قتل المالك اما اذا تلف بقتل المالك فيستحق العامل القسط اه عناني ويد العامل
 على المردود الى ردده أمانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تفريط
 كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقه على مالكه فان انفق عليه مدة الرد فخيرع الا ان أذن له الحاكم فيه أو

(وللعامل أجره) أي أجره
 مثله (ان فسخ الملتزم) ولو
 باعناك الرقيق (بعد شروع)
 في العمل يكفي القراض
 واستشكل لزوم أجره المثل
 بمالومات الملتزم في أثناء
 المدة حيث تنفسخ ويجب
 القسط من المسمى وأي فرق
 بين الفسخ والانفساخ
 ويحاجب بأن الملتزم ثم
 لم يتسبب في اسقاط المسمى
 والعامل ثم نعم العمل بعد
 الانفساخ ولم يمنعه الملتزم
 منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ
 أحدهما قبل الشروع أو
 العامل بعده (فلا شيء له)
 وان وقع العمل مسلما كان
 شرط له جعل في مقابلة بناء
 حائطا فبني بعضه بحضرته
 لأنه لم يعمل شيئا في الأولى وفسخ
 ولم يحصل غرض الملتزم في
 الثانية نعم ان فسخ فيها
 لزادة الملتزم في العمل فله
 الأجر (كما لو تلف مردوده)
 هو أعم من قوله مات الابق

أشهد عند فقده ليرجع ولو كان رجلاً نبيادية ونحوها فرض أحدهما أو غشي عليه وعجز عن السير وجب على الآخر المصاحبة إلا أن خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا أجر له فإن مات وجب عليه أخذ ماله وإيصاله إلى ورثته إن كان ثقة ولا ضمان عليه إن لم يأخذه وإن لم يكن ثقة لم يجب عليه الأخذ وإن جاز له ولا يضمنه في الحالين والحاكم يحبس الأتقي إذا وجدته انتظار السبيده فإن أبطأ سيده باعه الحاكم وحفظ عنه فإذا جاء سيده فليس له غير الثمن وإن سرق الأتقي قطع كغيره ولو عمل لغيره عملاً من غير استئجار ولا جمالة فدفع إليه ماله على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه أن يعلم أولاً أنه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو أراد الدافع أن يهبه منه ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه هدية حل ولو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أتى به التاج القراري واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر مباشرة عليه فكيف يستحق حينئذ بدائه مستثنى شرعاً وعرفاً من تناول الشرط له لعذره ونظيره ذلك ما عتبه البلوي من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من الطلبة أو علم أنه إذا حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لأن المكروه يمكنه الاستثناء فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم إن أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لأنه من باب الأمر بالمعروف وقد أفاد الولي العراقي ذلك أيضاً بل جعله أصلاً في سماعه وهو أن الإمام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق أن يحضر المصلي والمتعلم ليس في وسعه وانعما عليه الانتصاب لذلك وأتت أيضاً في شرط الواقف قطعه عن وظيفته إن غاب فغاب لعذر تكويف طريق بعدم سقوط حقه بغيبته قال ولذلك شواهد كثيرة وأتت الوالد بحل النزول عن الوظائف بالمال أي لأنه من أقسام الجمالة فيستحقه المنزل وبسقوط حقه وإن لم يقرر الناظر النزول له لأنه بالخيار بينه وبين غيره اهـ شرح مر وقوله ولو أكره مستحق الخ وفي معنى الإكراه فيستحق المعلوم أيضاً ما لو عزل عن وظيفته بغير حق وقرر فيها غيره فلا ينفذ عزله نعم إن تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها اهـ سم على حج ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن طائفة من شيوخ العرب بان شرط لهم طين مرصدة على خطر محل معين وفيهم كفاية لذلك وقوة ويدهم تقرير بذلك ممن له ولاية التقرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة ثم إن ملتزم البلد أخرج المشيخة عنهم طلباً ودفعها لغيرهم وهو أنهم يستحقون ذلك وإن كان غيرهم مثلاً في الكفاية بالقيام بذلك بل أو أكفأ منهم لأن المذكورين حيث مع تقريرهم لا يجوز إخراج ذلك عنهم وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أي لم يحضر أحد يعلم منه وليس المراد خصوص المقررين في وظيفة الطالب لأن غرض الواقف إحياء المحل وهو حاصل بحضور غير أرباب الوظائف قال شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لسماع ذلك الكتاب والانتفاع به قرأ غير ما أمر من أنه إذا عذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لأن الواقف لا يقصد تعطيل وقفه اهـ وقوله وانعما عليه الانتصاب الخ هذا قد تضي أن استحقاقه المعلوم مشروط بحضوره وانعماؤه خلافه في المدرس بخلاف الإمام والفرق أن حضور الإمام بدون المقتدين يحصل به إحياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فإن حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عيبه وقوله بعدم سقوط حقه بغيبته أي وإن طالت مادام العذر قائماً لكن ينبغي أن يحل حيث استناب أو عجز عن الاستنابة أم لا لو غاب لعذر وقد روي الاستنابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره وقوله بحل النزول عن الوظائف ومن ذلك الجواهر المقررين فيها فيجوز أن له شيء من ذلك وهو مستحق إيمان لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال النزول عنه ويصير الحال في تقرير من أسقط حقه له موكولاً إلى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشا فيقرر من رأى الصلحة في تقريره من المفروغ له أو غيره وأما المناصب الدوائية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر أنهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعاق به من المصالح فهو مخير بين إبقائهم وعزلهم ولو بلا جهة فليس لهم يد حقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا أنفسهم انعزلوا وإذا

أستطاعوا حقهم عن شيء لغسيرهم فليس لهم العود إليه إلا بتولية جديدة ممن له الولاية ولا يجوز لهم أخذ عوض
على نزولهم لعدم استحقاقهم لشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القسراض متى عزل نفسه من القراض
انعزل فاقهم فإنه نفيس اه عس عليه (قوله أو هرب قبل وصوله) أي أو غصب ولولم يجد العامل المالك
سلم المردود إلى الحاكم واستحق الجعل فإن لم يكن حاكم أشهد واستحقه أي وإن مات أو هرب بعد ذلك اه شرح
مر (قوله لأنه لم يرد) والاستحقاق متعلق بالرد ويخالف موت أجبر الخ في أثناء العمل فإنه يستحق من الأجرة
بقدر ما عمله في الأصح لأن القصد بالخج الثواب وقد حصل للجميع جع عنه الثواب بالبعض والقصد هنا الرد ولم
يوجد اه شرح مر (قوله وكذا تلف سائر محال الاعمال) أي فإنه لا شيء للعامل كفا في الجملة على بناء حائط
فانهدم أو خياطة ثوب فاحترق بعد ان خاطه وعليم العبد شيئا من العبد اه شيخنا (قوله نعم إن وقع العمل
مسلم الخ) ذكر هذا دون ما إذا فسخ العامل يظن ان وقوع العمل مسلما لا أثر له إذا فسخ العامل وله أثر إذا
لم يفسخ وحصل موت اه سم (قوله وظهر أثره الخ) الظاهر أنه عطف نفسه بقرينة وقوع العمل مسلما (قوله
استحق الأجرة) فيه أنه يناقيه قوله فلا شيء له وإن وقع العمل مسلما وأجيب بأنه لا يناقيه لأنه فيما تقدم فسخ وهنا
لا فسخ اه شيخنا وعبارة العنان لأن التقصير بالتقصير جاء من جهة مع تمكنه من تمام العمل بخلافه هنا انتهت
فإذا خاط نصف الثوب أو بنى نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب أو انهدم الحائط استحق القسط
لأنه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك العمل كما تقدم اه حل (قوله كما أوضحته في شرح البهجة وغيره) عبارته
هناك ولا يستحق من لم يكمل العمل كان رد الباقي ثمان على باب دار مالكة أو غصب أو هرب إذا لم يحصل شيء
من المقصود بخلاف ما إذا اكترى من يحج عنه فاني ببعض الاعمال ومات حيث يستحق من الأجرة بقدر ما عمل
وفرقوا بينهم بأن المقصود من الحج الثواب وقد حصل ببعض العمل وهذا لم يحصل شيئا من المقصود فلا حظ
نصف الثوب فاحترق أو بنى بعض الحائط فانهدم فلا شيء له ذكره في الروضة عن الاحتجاب ومحل إذا لم يقع
العمل مسلما والأفله أجرة ما عمله لقوله فيما كاصها الوفا ان علمت هذا الصبي القرآن ذلك كذا فعلمه بعضه ثم
مات الصبي استحق أجرة ما عمله لو قوعه مسلما بالتعالم بخلاف رد الباقي ولقول القمولى لو تواف الثوب الذي خاط
بعضه أو الجدار الذي انهدم بعضه بعد تسليمه إلى المالك استحق أجره ما عمل أي بقسطه من المسمى وكذا يشتر مثله
فيما قبلها ليوافق قول ابن الصباغ والمتولى في مسألة القمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين
لو قطع العامل بعض المسافة لرد الباقي ثم مات المالك فردده إلى الوارث استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة
وقوله ما في الأجرة في موضع لو خاط بعض الثوب واحترق وكان بحضرة المالك أو في ملكه استحق أجرة ما عمل
بقسطه من المسمى لو قوع العمل مسلما وفي موضع آخر لو خاط ثوبا خياطة ثوب خياط بعضه واحترق وقتلنا يفسخ
العقد وله أجرة مثل ما عمله والافسطة من المسمى أو لجل جرة نزل في الطريق فانكسرت فلا شيء له والفرق ان
الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما بظهور أثره والحمل لا يظهر أثره على الجرة وبما قاله علم أنه
يعتبر في وجوب القسط في الأجرة وقوع العمل مسلما وظهور أثره على الحمل ومثاله الجملة انتهت ونقلها
مر بالحرف وقال بعد ها ومن ثم لو نهب الحمل أو غرق في أثناء الطريق لم يجب القسط لأن العمل لم يقع
مسلم المالك ولا يظهر أثره على المحل بخلاف ما لو ماتت الجمال مثلا وانكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أفق
بذلك الوالدرجه الله تعالى اه (قوله ولا للموتة أيضا) كالأفق باذن المالك أو الحاكم قال مر ونفقته على
مالكه فان أنفق عليه مدة الرد فتبرع الا ان أذن له الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع اه بحر وفه
فان نعدرا ذن الحاكم والاشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على الخليب (قوله أنكر شرط
جعل) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عبداً آخر وقوله أوردنا كان قال لم تردده وانما رده غيرك أو رجع
بنفسه لأن الأصل عدم الرد والشرط وبراءة ذمته فلاو اختلاف في بلوغه النداء فالقول قول الراد بيمنه كالأختلاف في

(أو هرب قبل وصوله)
لأنه فإنه لا شيء له لأنه لم يرد
وكذا تلف سائر محال الاعمال
نعم إن وقع العمل مسلما
وظهر أثره على المحل استحق
الأجرة كما أوضحته في شرح
البهجة وغيره (ولا يجزئ
لاستيفائه) العمل لأنه انما
يستحقه بالتسليم ولا للموتة
أيضا كما شمله كلامي بخلاف
قول الأصل لقبض الجعل
(وحلف ملتزم أنكر شرط
جعل أوردنا) فيصدق لأن
الأصل عدمه فان اختلفا بعد

سماع ندائه اه شرح مر (قوله أو قدر مزدود) كان قال شرطت مائة على رديدين فقال العامل بل على
 ردهذا فقط اه شرح مر (قوله وكتاب القراض) أي وكما علم من كتاب القراض وعبارته هناك ولو اختلفا
 في النذر المشروط له كان قال له شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث تحالفا كاختلاف المتبايعين في قدر
 الثمن وله أي للعامل بعد الفسخ أجرة عمله وللمالك الرجوع كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد انتهت
 والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
 كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد تم الجزء الثالث من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا
 الانصاري جيع الفقير الى الله سبحانه وتعالى سليمان الجليل العجلى عامله الله باطفه
 وأعانه على اكمله بعمه وكرمه ويتلو دعون الله الكلام على ربيع الفرائض
 نسأل الله تعالى ان يعين عليه وعلى ما بعده آمين وكان الفراغ من
 تحرير يوم الثلاثاء لسبع عشرة بقين من جادى الاولى من
 شهر ر سنة ١١٨٤ الف ومائة وأربعة وعشرين من
 الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
 والسلام وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 آمين آمين
 آمين

استهتاف في قدر جعل أو قدر
 مزدود تحالفا وللعامل أجرة
 المثل كما علم من باب
 الاختلاف في كيفية العقد
 وكتاب القراض والله سبحانه
 وتعالى أعلم

* (تم الجزء الثالث من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجليل على شرح المنهج لشيخ)
 * (الاسلام زكريا الانصاري ويليها الجزء الرابع أوله كتاب الفرائض)*

* (فهرسة الجزء الثالث من حاشية العلامة الجبل على شرح المنهج) *

صفحة	كتاب البيع	صفحة
٢	باب الربا	٤١٨
٤٤	باب فيما تمس منه من البيوع وغيرها	٤٢٧
٦٧	باب فيما تمس منه من البيوع وغيرها	٤٤٠
٨٥	باب فيما تمس منه من البيوع وغيرها	٤٤٧
٨٥	فصل فيما تمس منه من البيوع وغيرها	٤٥١
٩٤	فصل في تفريق الصفقة	٤٦٠
١٠١	باب الخيار	٤٦٩
١٠٩	فصل في خيار الشرط	٤٧٦
١٢٠	فصل في خيار العيب	٤٨٣
١٥٧	باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده	٤٩٠
١٧٧	باب التولية والاشراك والمراجعة والمخاطة	٤٩٧
١٨٥	باب بيع الاصول والثمار	٥٠٥
٢٠٠	فصل في بيان بيع الثمار	٥١٢
٢١٠	باب الاختلاف في كيفية العقد	٥١٦
٢١٨	باب في معاملة الرقيق	٥٢١
٢٢٥	كتاب السلم	٥٢٢
٢٤٧	فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه	٥٢٧
٢٥٤	فصل في القرض	٥٣١
٢٦٢	كتاب الرهن	٥٤٩
٢٨٥	فصل فيما يترتب على لزوم الرهن	٥٥٢
٣٠٠	فصل في الاختلاف في الرهن	٥٥٧
٣٠٥	فصل في تعاقب الدين بالتركة	٥٦١
٣٠٨	كتاب التفليس	٥٦٨
٣١٤	فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه الخ	٥٧٢
٣٢٢	فصل في رجوع المداين للمفلس	٥٧٥
٣٣٤	باب الحجر	٥٨٤
٣٤٥	فصل فيمن يلى الصبي الخ	٥٨٧
٣٥٠	باب الصلح	٥٩١
٣٥٨	فصل في التراجع على الحقوق المشتركة	٥٩٣
٣٧٠	باب الحوالة	٦٠٢
٣٧٧	باب الضمان	٦٠٥
٣٩٢	كتاب الشركة	٦١٣
٤٠٠	كتاب الوكالة	٦١٦
٤٠٨	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة	٦١٨
٤١٢	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة	٦٢١
		٦٢١

